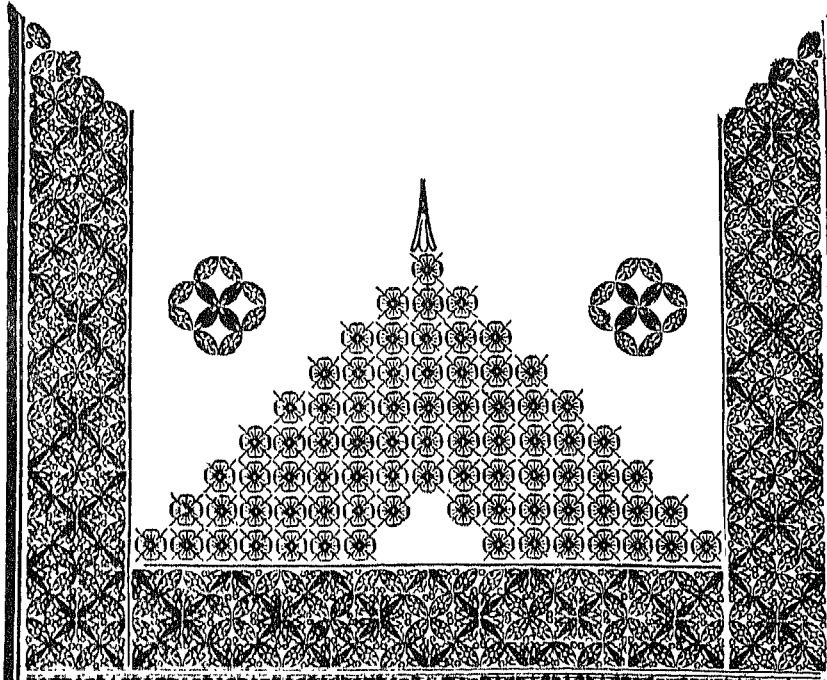


الجزء الاول من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل نظامته
المحققين وتاج المدققين وارث علوم صفوة قرين
العلامة الشيخ محمد عايش حفظه
الله وبلغه من كل
خير فوق
منتهاه
م

(وبها منه حاشية المصنعة تسميل منخ الجليل)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين (أما بعد) فيقول عبد الله محمد عيسى صلح الله تعالى بفضله أحواله والمسلمين هذه حاشية على شرحي من الجليل على مختصر سيدي خليل رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته سعيها التسهيل من الجليل (قوله ينفقه) بضم ففتح فكسر مثله لا أي ينفقه كذا (قوله دينه) أي أحكامه التي شرعها للتدين بها (قوله خيرا) أي في الدنيا وبرهنة الشان وفي الآخرة بالملوك في الجنان (قوله يوفقه) أي يخلق القدرة المقارنة (قوله به) أي الفقه بمعنى الأحكام الشرعية (قوله يسر) بضم ففتح فكسر مثله لا أي يسر (قوله له) أي الفقه العامل به (قوله اليسرى) أي العمل الصالح الذي هو زاد في الأخرى (قوله الواسطة) أي بين الله تعالى وعباده (قوله فضل) أي احسان وانعام من الله تعالى (قوله ذوى) أي أصحاب (قوله المناقب) أي الخصال الحميدة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يوفقه في دينه من يريده خيرا ويوفقه للعمل به ويسره اليسرى والصلاة والسلام على سيدنا محمد الواسطة في كل فضل دنيا وأخرى وعلى آله وصحبه ذوى المناقب الكبرى * أما بعد فيقول عبد الله محمد عيسى هذا شرح مختصر على مختصر سيدي الشيخ خليل رضي الله تعالى عنه رجوت من فضل الله تعالى كونه تدريرا للمبتدئين والخاص بهم بالمتقين وسميته من الجليل على مختصر سيدي خليل وبالله تعالى استعين في كل شأن وحين * قال رضي الله تعالى عنه وعننا بركته (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها مؤكدا للندب اقتداء بالقول العزيز وعلا بالحديث المشهور وتأسيسا بالسلف والخلف (يقول) أصله يسكون القاف وضم الواو فنقل إلى القاف لثقله على الواو ولازمته في فعل ولم يثقل عليها في نحو هذا دلوا لعدم ملازمته وكونه في اسم (الفقير) وزنه

(قوله الكبرى) بضم فسكون أي العظمى (قوله كونه) أي الشرح (قوله تدريرا) أي مدرجا ومعلما (قوله والخاصا) فعمل أي ملحقا (قوله وبالله تعالى) صلة استعين وتقديمه لإفادة الحصر فيه والقصر عليه (قوله استعين) أي اطلب خلق العمل وكسبه لا المشاركة فيه تسهيله لاستحالة العمل عليه تعالى ووجوب وحدانيته في خلق جميع الأفعال (قوله شأن) أي حال (قوله وحين) أي وقت (قوله رضي الله تعالى عنه) أي انعم الله تعالى عليه والمقصود طلبه (قوله ابتداء) أي المصنف (قوله بها) أي البسطة (قوله العزيز) أي عديم المثل والغالب لكل معارض (قوله وعلا) عطف على اقتداء (قوله بالحديث المشهور) أي قوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجازم (قوله وتأسيسا) أي اقتداء عطف عليه (قوله بالسلف) أي المتقدمين (قوله والخلف) أي المتأخرين من العلماء العاملين (قوله فنقل) بضم فكسر أي الضم من الواو والمعلة (قوله لثقله) أي الضم عليه لثقله (قوله لازمته) أي الضم لكونه ضم فنية عليه لثقله (قوله ولم يثقل) أي الضم (قوله عليها) أي الواو (قوله لعدم ملازمته) أي الضم لكونه ضم اهراب

(قوله والاول) اي دوام الحاجة (قوله للثاني) أي كثرة الحاجة (قوله فهو) أي الاول تفرع على قوله والاول ملازم الخ
(قوله عبد العبودية) أي تحدياً بنعمة الله تعالى وهو من شكر المنعم المستدعي لزيادة النعم قال الله تعالى لنن شكرتم لا يزيدنكم
(قوله ولا يتافهه) أي عبد العبودية (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله لانه) أي قوله المنكسر
خاطره (قوله فلا تزكوا أنفسكم) الخلى اي لا تمدحوها على سبيل الإعجاب (قوله وما قدروا الله حق قدره) أي ما عبدوه حق
عبادته وما عظموه حق تعظيمه (قوله سبحانه) اي تنزهها لك اللهم عن أن اثني عليك الثناء الذي تستحقه (قوله لا احصى) أي
لا اطبق (قوله ثناء عليك) أي كاملاً لا تقابله لك وعظمتك (قوله الملبأ) ٣
بضم الميم (قوله لروال الحركة)
أي عن الرأى الاول المدغمة وهي

الكسرة في اسم الفاعل والقصة
في اسم المفعول على الاحتمالين
(قوله بينهما) اي اسم الفاعل
واسم المفعول (قوله بالادغام)
صلة زوال (قوله واصلة) أي
مضطرة (قوله تخفف) بضم
فكسر أي مضطر (قوله يابد الها)
أي التاء الخ تصوير تخفيفه
(قوله أي الى انعام) فاللام
لغاية أي غاية اضطراره انعام
الله تعالى عليه فاذا أنعم عليه
زال اضطراره (قوله به) أي
المنكسر (قوله الخزين) اي
لعلاقة المزمومة لان الانكسار
ملازم للعين (قوله ما) أي معنى
(قوله به) أي الخاطر (قوله لعلاقة
الحالية) على المراد واصله
للبيان (قوله فهو) اي الخاطر
الخ تفرع على قوله لصلاقة
الحالية بشد اللام (قوله وهو)
أي الوجه المتي عن التشبيه
(قوله وهذا) أي جمع المشبه به
والمشبه على وجه يفيد التشبيه

فعل من الفقر أي الحاجة يحتمل انه صفة مشبهة اي دائمة الحاجة أو صيغة مبالغة
أي كثرة الحاجة والاول ملازم للعبد ومستلزم للثاني فهو الاول وفي نسخة العبد والمراد به عبد
الاجساد أي المخلوق أو عبد العبودية اي العابد لله تعالى ولا ينافيه قوله بعد المنكسر
خاطره لقلة العمل والتقوى لانه من جملة العباد لله تعالى قال الله تعالى فلا تزكوا
أنفسكم وقال الله تعالى وما قدروا الله حق قدره وقال سيد العالمين اجمعين صلى الله
عليه وسلم سبحانه لا احصى ثناء عليك (المضطر) يحتمل كونه اسم فاعل أي شديد
الاحتياج وكونه اسم مفعول اي الملبأ الذي الحاجة شدة احتياجه لزوال الحركة الفارقة
بينهما بالادغام واصلة بتاء عقب الضاد وفك الزا من الزا تخفف بابد الها طامه صلة
وابدال الضاد طاء ايضاً وادغام الاولى في الثانية وادغام الزا في الزا ايضاً (رحمة) أي
الى انعام (ربه) أي ماله كونه ربه (المنكسر) اصله اسم فاعل انكسر والمراد به
هنا الخزين (خاطره) اصله ما ورد على القلب والمراد به هنا القلب لعلاقة الحالية فهو
مجاز مرسل وليس في الكلام استعارة لاجتماع المشبه به وهو المنكسر والمشبه
وهو الخاطر المستعمل في القلب على وجه ينهي عن التشبيه وهو اسناد المنكسر للخاطر
وهذا مانع منها باجتماع البيانيين والانكسار تفرق اجزاء اليابس كيجوز والانتقاع تفرق
اجزاء اللين كلعن أي الصالح لانه الذي يترتب على قلته انكسار القلب
(والتقوى) أي اتقاء عذاب الله تعالى بامتنال المأمورات واجتناب المنهيات فحفظها
على العمل من عطف العام على الخاص وان خصت بالاجتناب بقرينة ذكر العمل قبلها
فهو من عطف المذاير وهذا شأن الاولياء والعلماء العاملين من نسبة التقصير في عبادة
الله تعالى لانفسهم امتثالاً لقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم من اتقى وتأسى
بأثر الخلقين صلى الله عليه وسلم في قوله سبحانه لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك (خليل) اصله صفة مشبهة من الخلطة بضم الخاء المحبة وشد اللام اي صفاء
المودة ثم هي به المصنف فهو علم منقول منها (ابن اسحق) نعم خليل لتأوله بالنسوب

(قوله منها) أي الاستعارة لا يتناها على تناسي التشبيه وادراج المشبه في المشبه به (قوله لانه) أي العمل الصالح الخ
لتقدير الصالح (قوله بامتنال الخ) تصوير للتقوى (قوله فحفظها) أي التقوى الخ تفرع على تصويرها (قوله وان خصت)
بضم اناء المحبة أي التقوى (قوله بالاجتناب) صلة خصت وهو المقصود وعلمه (قوله بقرينة) صلة خصت وهو سببه
واضافته للبيان (قوله قبلها) أي التقوى (قوله فهو) أي العطف (قوله وهذا) أي قوله المنكسر خاطره الخ (قوله شأن) أي
حال وصفة (قوله من نسبة التقصير الخ) بيان لشأنهم (قوله اصله) أي معناه الغوى (قوله به) أي خليل (قوله فهو) اي خليل (قوله
منها) أي الصفة المشبهة (قوله لتأوله) دفع ما يقال بشرط في التبع كونه مشتقاً وابن جامد

(قوله اتعبد به) أي خليل (قوله على مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واشتغاله) أي خليل (قوله به) أي مذهبه مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي اسحق (قوله وشغل) أي اسحق (قوله لمحبته) أي اسحق (قوله في شيخه) أي خليل (قوله سيد الخ) أي لشيخه (قوله المدخل) بفتح الميم والخاء المعجمة كتاب جليل في بيان السنن والحض عليها والبدع والتحذير منها (قوله يسه) بفتح السين مثقلا أي أصله (قوله وجد) بضم فكسر (قوله باقية) أي المختصر (قوله مسودة) بضم فسحاة مثقلا أي مكتوبة بدون اصلاح (قوله بجمعه) أي باقي المختصر (قوله اجماعه) أي تلامذة خليل (قوله بهرام) بفتح الموحدة وكسرها وسكون الهاء مريب المصنف رحمه الله تعالى (قوله منه) أي المختصر بيان باب المقاصة (قوله كل) بفتح الموحدة مثقلا (قوله الا فقهسي) بفتح الهاء والفاء بينهما قاف ساكنة وسكون الهاء وكسر المهملة وشدة الياء (قوله لهما) أي المقاصة التي ألقها بهرام والجله التي كملها الا فقهسي (قوله والقب) بفتح السين مثقلا (قوله التوضيح) بيان اشترحه لانه اسمه (قوله وبه) أي التوضيح صله عرف (قوله عرف) بضم فكسر محققا ٤ (قوله فضله) أي خليل (قوله ومكث) أي خليل (قوله لبس) بضم اللام

بالبنوة لاسحق (المالك) أي المذهب للامام مالك رضي الله تعالى عنه اتعبد به على مذهبه واشتغاله به تعلمنا ونعلمنا ثم ثان لخليل لانه حنفي وشغل خليل بمذهب مالك رضي الله تعالى عنه لمحبته في شيخه سيدى عبد الله المنوفي وسيدى أبي عبد الله بن الحاج صاحب المدخل قبل مكث المصنف في تأليف المختصر عشرين سنة ويضه الى التسكاح ووجد باقية في أوراق مسودة بجمعه اجماعه وألق بهرام باب المقاصة منه وكل الا فقهسي جملة يسيرة ترك المصنف لهما يابضا والاف المصنف شرحه التوضيح على مختصر ابن الحاجب الفقهسي قبل وبه عرف فضله ومكث بصر عشرين سنة لم ير النيل وكان يلبس لبس الجند المتقشفين وهي نفسه في مبداء كتابه للترغيب فيه والوثوق به كما هي عادة المتقدمين نعم الله المتأخرين بل وجرى عادتهم بهذا في كل مسألة ففي البيان لابن رشد اول كل مسألة قال القاضي ابو الوليد محمد بن رشد بيان هذه المسئلة وتخصيها كذا وكذا القاضي عياض في تأييده قال القاضي ابو الوليد عياض الحكم كذا (الحمد لله) منه قول يقول وكذا ما بعده الى قوله فلا اشكال وهل محل النصب للعجموع او لكل جملة خلاف والحمد لله الوصف بجميل لاجل اتصاف الموصوف بوصف جميل غير طبعي انما كان او غير مع قصد الواصف تعظيم الموصوف وعرفا أمر دال على تعظيم منم وهذا هو الشكر لغة (حمدا) مقول مطابق معين لنوع عام له بهتة بجملة يوافي الخ وعامله مقدر أي أحده لا الحمد المذكور لفصله منه بالظن الاجنبي بجهة المصدرية التي كان يعمل بها

وسكون الموحدة أي ملبوس (قوله الجند) بضم الجيم وسكون الفون (قوله المتقشفين) بضم الميم وفتح التاء والقاف وكسر الشين المعجمة والفاء أي المتواضعين (قوله سمى) بفتح السين والميم مثقلا أي المصنف (قوله فيه) أي كتابه (قوله الوثوق) بضم الواو أي الاعتماد والاعتقاد (قوله به) أي كتابه (قوله نعمنا) بضم فسكون الخ علة لاعتماد التسمية (قوله عادتهم) أي المتقدمين (قوله بهذا) أي المذكور من التسمية (قوله محل النصب) من اضافة ما كان صفة فقدمت الصفة ووضع المصدر موضع المنسوب أي النصب المحلى (قوله خلاف) أي في الجواب

خلاف (قوله الوصف) جنس (قوله بجميل) فصل يخرج الوصف بغيره (قوله لاجل اتصاف الخ) فصل يخرج في الوصف بجميل لاجل اتصافه بغيره (قوله غير طبعي) فصل يخرج الوصف بجميل لجميل طبعي بكمال الوجه (قوله كان) أي الجليل المجود عليه (قوله مع قصد الواصف تعظيم الموصوف) فصل يخرج الوصف بجميل لجميل غير طبعي مع قصد الواصف الاستزاء بالموصوف (قوله أمر) أي شئ سواء كان قولاً باللسان او افعالا باليد او عملا بالاركان جنس (قوله دال على تعظيم منم) فصل يخرج الامر الدال على تعظيم غير منم (قوله نيته) أي حمدا صله مبين (قوله بجملة يوافي الخ) صله نعت و اضافته للبيان (قوله وعامله) أي حمدا (قوله لفصله) أي حمدا (قوله منه) أي الحمد المذكور او بالعكس (قوله بالظن) صله فصل (قوله الاجنبي) أي من الحمد المذكور (قوله بجهة المصدرية) أي باعتبارها و اضافتها للبيان صله اجنبي (قوله كان) أي الحمد المذكور (قوله بها) أي اعتبارها

(قوله وان كان) اي الخبر الخ حال (قوله) اي الحمد المذكور (قوله من جهة الابتدائية) اي كون الحمد المذكور مبتدأ
واضافتها للبيان (قوله التي رفع) اي الحمد المذكور فالصلة جرت على غير موصولها ولم يبرز الضمير لان اللبس (قوله من نصب جدا)
اي بالحمد المذكور لان من شروط عمل المصدر عدم فصل معموله منه باجنبي

(قوله فصيحة المقابلة الخ)
تفسر على تفسير يوافي بيني
واضافتها للبيان (قوله بها) اي
المقابلة (قوله في المقابلة) اي
في الفعل من القائلين (قوله
وهي) اي المحمودية واثبتنا ثبت
خبره (قوله ان الله الخ) بكسر
الهمزة مفعول قول (قوله يجب)
اي على الكافر (قوله خطابه)
اي الكافر (قوله نقل) بضم
فكسر (قوله لانعمة الله تعالى الخ)
بيان لما نقل (قوله بالنظر الخ)
خبرها (قوله للحقيقة) اي كونها
استدراجا وسببا في زيادة التعذيب
(قوله والعاقبة) اي في الآخرة
من عذاب النار (قوله لا الصورة
الراهنه) اي الحاضرة في الدنيا
(قوله لغة) اي معناه فيها (قوله
الجد عزها) اي معناه فيه (قوله
وامضلا) عطف على لغة اي
معناه فيه (قوله من واجب الخ)
بيان لما (قوله فالصلة الخ) تقريظ
على تفسير القائل المستتر باسم
الحلافة (قوله ضميرها) اي الصلة
(قوله اصله) اي معنى الفضل
الاصلي اللغوي (قوله به) اي
الفضل (قوله المتفضل) بفتح
الضاد المجهة (قوله به) اي الكرم
(قوله المستكرم) بفتح الراء (قوله
لذلك) اي التعلق الاشتعافي

في جدا وان كان معموله من جهة الابتدائية التي رفع الخبر بها والحاصل ان الحمد
بجهتين مصدرية وبها نصب المفعول المطلق ولا يرفع الخبر وابتدائية وبها يرفع الخبر
ولا ينصب المفعول المطلق وهل اختلاف الجهة كاختلاف الذات وعليه فالخبر اجنبي
مانع من نصب جدا أو ليس اختلاف الجهة كاختلاف الذات وعليه فليس الخبر اجنبيا
فلا يمنع من نصب جدا وهو الحق (يوافي) اي في الحمد (ما تزايد) أي زاد فصيحة المقابلة
مستعملة في حصول الفعل من فاعل واحد وصبرها لافادتها المبالغة المعهودة في المغالية
(من النعم) جمع نعمة بكسر النون أي انعام او منعم به بيان لما فكل نعمة تتجدد فالحمد
يقابلها فان قلت جدا المصنف جرت نعم الله تعالى لانهاية لها فكيف يقابلها ولا تزيد عليه
قلت المراد انه يقابلها بالاختصاص المحمودية وهي صفات الله التي لانهاية لها والمعنى اي
عليه بصفاته التي لانهاية لها واجعل الشاء بكل صفة في مقابلة نعمة فيزيد الحمد على النعم
لانها محصورة والصفات ليست محصورة أو يقال الكلام خرج مخرج المبالغة ويجري على
طريق التخييل لا التحقق * (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازي ان الله تعالى نعم على
الكافر يجب شكرها قال الله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم
ويؤيده خطابه بقروع الشريعة وما نقل عن الأشعري رضى الله تعالى عنه لانعمة الله
تعالى على كافر بما ينظر للحقيقة والعاقبة لا للصورة الراهنه حتى قيل ان الخلاف لفظي
بل بما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار انه ما من عذاب الا وفي قدرة
الله تعالى ما هو أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لصادمة الوارد افاده في الاكابر
(والشكر) لغة الحمد عرفا واصطلاحا صرف جميع النعم فيما خلقت له من واجب
ومندوب ومباح (له) أي الله تعالى (على ما) أي النعم التي (أولانا) أي اعطانا الله تعالى
اياها فالصلة جرت على غير موصولها ولم يبرز ضميرها لان اللبس (من الفضل) بفتح
الفاء وسكون الضاد المجهمة أصله مصدر فضل والمراد به هنا اسم المفعول لعلاقة
الاشتقاق أي المتفضل به (والكريم) بفتح الكاف والراء أصله مصدر كرم بضم الراء
والمراد به هنا المستكرم به لذلك بيان لما اولما واهم قوله يوافي الخ احصاء الشاء على النعم
والامر ليس كذلك اذ هي لا تنحصر قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها رفعه
بقوله (لا أحصى) أي لا أضبط (شاء) أي وصفا بجميل (عليه) أي الله تعالى (هو) أي
الله تعالى تو كيد لها عليه أو مبتدأ أي الله تعالى أو افتداء الذي يستحقه الله تعالى (كما)
الكاف زائد وما موصول امي خبر هو على الاحتمالين أي الله الذي (أثني) أو الثناء الذي
يستحقه الثناء الذي أثناء على نفسه أو حرف المصدر المنسبك من صلاته موقول باسم فاعل

(قوله بيان لما) خبر قوله (قوله احصاء) اي المصنف من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله (قوله والامر ليس
كذلك) حال (قوله رفعه) اي الایهام جواب لما (قوله أو مبتدأ) عطف على تو كيد (قوله اي الله تعالى الخ) احتمالا لان تفسير
هو على اعرابه مبتدأ (قوله الاحتمالين) اي في تفسير هو على اعرابه مبتدأ (قوله أو حرفي) عطف على امي

(قوله الاحتمال الاول) اي تفسيره هو باسم الجلالة (قوله لفظ النفس) اضافته للبيان (قوله ورد الخ) خبر اطلاق (قوله آية كسب الخ) اضافته للبيان (قوله وحديث) عطف على آية و اضافته للبيان (قوله المشاكلة) بفتح الكاف أي التعبير عن شيء بعبارة غير لاصطحابهما (قوله فيهما) أي الآية والحديث (قوله بعيدة) خبر دعوى (قوله والكف) عطف على فعل

خبر هو على الاحتمال الاول أي الله ممن على نفسه الثناء الذي استحقه أو خبر بل تأويل على الثاني أي الثناء الذي استحقه ثناؤه على نفسه أو الكاف أصلي ومأموصول اسمي أو حرفي والجار والجرور صفة ثناء أي كالثناء الذي أثناء أو كثنائه (على نفسه) أي ذات الله تعالى واطلاق لفظ النفس عليه تعالى بلا مشاكلة وورد في آية كتب ربكم على نفسه الرحمة وحديث لأحصى ثناء عليك أنت **ك**ما أُنْتُمت على نفسك ويدعوى المشاكلة فيهما بعيدة (ونسأله) أي الله تعالى (اللطيف) أي الرفيق والرافع (والاعانة) أي خلق فعل الطاعات والكف عن المنهيات وكسبهما هذا والمراد وان كان أصلي الاعانة المشاركة في الفعل لتسهيله فتشبه حصول الفعل بين قدرة الله تعالى خلقا وإيجادا وقدرة العبد كسبا واختيارا بوقوعه بين قدرتين مؤثرتين فرضا وتقديرا بجامع مطلق وقوعه بين قدرتين وتنويسي التشبيه وادعى أن المشبه داخل في جنس المشبه به واستعير لفظ الاعانة من المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أصلية (في جميع الأحوال) تنازع فيه اللطف والاعانة فاعمل الثاني في لفظه لقربه والاول في ضميره وحذف لانه فضلة (و) في (حال حاول) أصله النزول والمراد به المكتل لعلاقة السببية لاحتياج (الانسان) لهم امداد في قبره يحتمل ارادة المصنف بالانسان نفسه فالله هادي ويحتمل ارادته به كل مؤمن فهمي للاستعراق وهذا اولى لرباء الاجابة (في رسمه) بفتح الراء وسكون الميم واهمال السين أصله الطرح والرمي نقل المرموس لعلاقة الاشتقاق ونقل منه للمرموس فيه وهو القبر لعلاقة الحالية فقيه مجاز على مجاز وزكر هذه الحالة مع دخولها في جميع الأحوال لشدة احتياج الانسان في اللطف والاعانة فانهم المنزلة الاولى من منازل الآخرة والرحلة الاولى صعبة على المسافر في الدنيا فكيف في الآخرة وما كان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله تعالى وبين عباده في كل نعمة أنعم الله تعالى بها عليهم ولا سيما الاسلام وشريعته صلى الله عليه وسلم تأكدت الصلاة عليه بعد الثناء على الله تعالى وشكره لقوله صلى الله عليه وسلم من صنع معكم معروفا فكافؤه فان لم تكافؤه فادعوا له فلذا قال (والصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم من الله تعالى ولذا لا يدعى بها الغريم معصوم أي يكره وقيل يحرم وقيل خلاف الاولى والدعاء باستغفار أو غير من غير الله تعالى هذا هو المشهور وفسرها ابن هشام بالعطف مطلقا وفسر عطف الله تعالى برحمته وعطف غير بدعائه فهمي من المشترك المعنوي على هذا كائن انسان واللفظي على الاول كعين (والسلام) أي النعمة والتأمين من الله تعالى (على محمد) أصله اسم مفعول جدد بفتحات مشدد الميم للتكثير أي المحمود كثيرا أو للتعدية أي الموفق للعمد سمي به

(قوله وكسبهما) أي الفعل والكف عطف على فعل (قوله وان كان) واو للعالم وان صلة (قوله اصل الاعانة) أي معناها الاصل اللغوي (قوله وقدرة العبد) عطف على قدرة الله (قوله بوقوعه) أي الفعل صلة شبه وهذا هو المشبه به (قوله بجامع) أي فيه صلة شبه و اضافته للبيان (قوله اصله) أي معنى الحلول اللغوي (قوله به) أي الحلول (قوله لاحتياج الانسان) علة لقوله والمراد به المكث (قوله لهما) أي اللطف والاعانة (قوله فهمي) أي أَل (قوله وهذا) أي احتمال ارادة كل مؤمن (قوله الاجابة) أي الدعاء بتعميمه (قوله ولذا) أي كون صلاته تعالى رحمته المقرونة بتعظيمه تعالى علة لما يليه (قوله بها) أي الصلاة (قوله والدعاء) عطف على الرحمة (قوله هذا) أي كونها من الله الرحمة ومن غيره الدعاء (قوله وفسرها) أي الصلاة (قوله بالعطف) بفتح العين المهملة (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بكونها من الله تعالى أو من غيره (قوله فهمي) أي الصلاة (قوله المشترك) بفتح الراء (قوله المعنوي) أي

عبد

الموضوع لعني كأي اشركت فيه افراد (قوله على هذا) أي تفسير ابن هشام (قوله واللفظي) أي اللفظ الموضوع بوضعين فأكثرتهم فأكثرتهم (قوله على الاول) أي المشهور (قوله به) أي محمد

عبد المطلب ابن ابنه تفاؤلا بذلك وقد حقق الله تعالى رجاءه وجعله أعظم الحامدين
والمجودين فهو علم منقول من اسم مفعول (سيد) أى شريف ~~كامل~~ وثقى
فاضل وذى رأى شامل وحليم كريم وفقه عليم ورئيس مقدم (العرب) بفتح العين
المهملة والراء أو ضم الاولى وسكون الثانية أى من يتكلم باللغة العربية سبحة سواء
سكن الحاضرة أو البادية والاعراب سكان البادية المتكلمون بها كذلك فهم أخص
من العرب وقيل سكان البادية سواء تكلموا بها أو بالعجمية فيهم ما عجم وجهى والصحيح
المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل عليه الصلاة والسلام وسوا العرب العاربة ومنهم
عاد وثمود وقحطان وجرهم واخذ اسمعيل صلى الله عليه وسلم العربية من جرهم ونهبت
اولاده العرب المستعربة وروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أول من تكلم
بالعربية اسمعيل والمراد بها عربية قريش التى نزل القرآن بها (والعجم) أى من يتكلم
بالعجمية سبحة وفيه اللغتان اللتان فى العرب والاولى قراتهما بلغة واحدة للمناسبة
بينهما (المبعوث) اسم مفعول بعث أى الذى أرسله الله تعالى (السائر) معناه الحقيقي باقى
من السور بالهمز أى البقية ويستعمل فى معنى جميع مجازا من السور بالواو أى البناء
المحيط بغيره وكلاهما يصح هنا فالأول باعتبار إرساله صلى الله عليه وسلم بجسده مباشرة
لاخر الامم والثاني باعتبار إرساله صلى الله عليه وسلم بروحه ونياية المرسلين السابقين
عنه بجميع (الامم) بضم الهمز جمع أمة كذلك وشدا الميم أى جماعة انسا ولائكة وجنا
وبهائم وجمادات ارسال تكليف وتشريف للانس والجن وتشريف فقط لللائكة
وتأمين للباقي (وعلى آله) أى اهل بيته (واصحابه) أى الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم
بعد بعثه مؤمنين به (وازواجه) أى زوجاته (وذريته) أى اولاده مباشرة وهم سبعة
ثلاثة ذكور القاسم وبرايم وعبد الله ولقب عبد الله بالطيب والظاهر واربع اناث
فاطمة وزينب ورقية وام كلثوم وكلهم من خديجة الابراهيم فبن مارية أو بواسطة وهم
الحسن والحسين واولادهما كذلك الى قرب الساعة (وامته) بضم الهمز وشدا الميم أى
الذين آمنوا به من حين بعثه الى قرب القيامة (افضل) اسم تفضيل من الفضل أى
الشرف والعظم (الامم) أى الاتباع فيبين هذا والامم السابق جناس تام بانقائ اللفظين
واختلاف المعنيين وتفسيرهما معنى واحد يلزم تكرار الفاصلة وهو عيب فى السجع
وافضلية امته على باقى الامم لافضليته على باقى المرسلين اذ التابع يشرف بشرف متبوعه
واقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس (وبعد) الواو نائية عن اما أو أما نائية عن
مهما يكن وبعد ظرف مبنى لتضمنه معنى الحرف وهى الاضافة لحذف المضاف اليه ونية
الاضافة به وحرك لا لتقاء الساكنين وضم لتكمل له الحركات لانه اذا ذكر معه المضاف
اليه أو نوى لفظه ينصب على الظرفية أو يجزى عن بلا تنوين فان لم ينو لفظه ولا معناه
فصب عليه او جزم من منونا يحتمل انه زمانى باعتبار النطق وانه مكافى باعتبار الكتابة

(قوله واختار) تعلقه بجواب مهمال من احد هاتين الكلمتين مسوق لتحقيق الجواب فالمناسب له اطلاق الشرط المقتضى
تحقيقه في مقتضى تحقق جوابه الثاني ان المطلوب ابتداء المقصود بالسهولة والجدولة والصلابة فتقيده به بعد يتم يقيد قوة الامتثال
ولامعنى لتقييد الشرط بها (قوله كلتمها) ٨ اى الاجابة بنسخ الهمز وشدة النون (قوله لانها) اى البدء بالنفس

والختار وتعلقه بجواب مهمال التي نابت عنها الواو بواسطة نيابتها عن اما والتقدير مهمال
يكن شئ (ف) اقول بعد السهلة والجدولة والصلابة والسلام (قد) تحقيقية (سألني جماعة)
مالكية بقرينة ما ياتي (ابان) اصلها بين بسكون الموحدة وفتح المشناة فنقلت الفتحة
الى الموحدة وايدأت الياء القاء التحريكها اصالة وانفتاح ما قبلها الآن ومعناه
اظهر (الله) وهو خبر لفظا انشاء معنى اى اللهم اظهر الخ وعبر بالخبر لقوة رجائه الاجابة
حتى كأنها حصلت واخبر بها (لى) بدأ في الدعاء بنفسه لانها السنة قال الله تعالى
حكاية عن رسوله نوح عليه الصلاة والسلام رب اغفر لى ولوالدى ولن دخل بيتي مؤمنا
وللمؤمنين والمؤمنات (ولهم) اى الجماعة الذين سألوني دعاءهم لانهم على الخير قال
الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (معالم) بفتح الميم جمع معلم بفتح الميم واللام وسكون
العين معناه الحقيقي العلامة التي يستدل بها على شئ والطريق والمراد بها هنا الدلالة
لتشبيهها بالمعالم فى الدلالة بقرينة اضافتها الى (التحقيق) اى ذكر الشئ على الوجه الحق
ويطلق على اثباته بدليل ايضا ويعقل انه شبيه التحقيق بشئ له معالم كالعلم في الشرف
وتناسى التشبيه وادرج المشبه في المشبه به واستعار اسمه وطواه وشاره بالمعالم على
سبيل المكنية والتخييلية فان قبل الاستدلال وظيفة الجهد والمصنف والسائلون
مقلدون فكيف يطلبه ولهم بجوابه ان منصب الجهد الاستدلال على اياته ~~كار~~
الاحكام والذى طلبه المصنف الاستدلال على تقريرها حقيقة (وسلك) اى ذهب (بنا)
اى المصنف فتفتن (وبهم) اى السائلين الياء فى المجلدين للتعبية معاقبة للهمزة والجلة
انشائية معنى اى اللهم اجعلنا سالكين وعبر بالخبر لقوة رجائه الاجابة حتى كأنها حصلت
وحكاها (انفع) اسم تفضيل من النفع اكتسب الطريقة باضافته الى (طريق) اضافة
ما كان صفة لما كان موصوفا ومفعول سأل الثاني تأليفا (مختصرا) اى قليل الانفاط
وجلة ابان الخ معترضة بين المفعولين (على مذهب) مفعول صالح لحدث الزهاب ومكانه
وزمانه نقل من الحدث للاحكام لوقوعه عليها او من مكانها للمشابهة فى المكنية اذهى
مكان لذهاب العقل ثم صار حقيقة عرفية فيها و اضافته الى (الامام) اى المقتدى به
لاستنباطه اياها فالاحكام المنصوصة فى الكتاب والسنة ليست مذهب الامام دون آخر
(مالك) اصله اسم فاعل ملك سمي به تقاؤلا باسمه العام وقد تحقق ذلك بفضل الله تعالى
فصار امام الامة الشافعى لترتيبه اياه وقوله مالك شيعى وعنه أخذت العلم وهو
الحنابلة بينى وبين ربي والامام اجدلنا عنه عن الشافعى والامام أبو حنيفة أثبت السيموطى

في الدعاء واثبت تأنيث شعوره (قوله
اكتسب) اى انفع (قوله الظرفية
اى) المكنية لسلك (قوله
باضافته) اى انفع لان اسم
التفضيل بعض ما يضاف هو
اليه (قوله ما كان صفة الخ)
فالاصل طريقة انفع (قوله الثاني)
والاول الياء (قوله مفعول) اى
وزنه مفعول فهو مصدر ميمي (قوله
لحدث الزهاب) اضافته للبيان
(قوله نقل) بضم فكسراى
مذهب (قوله لوقوعه) اى
الذهاب (قوله عليها) اى الاحكام
فهو من استعمال المصدر فى
معنى اسم المفعول فهو هذا خلق
اى مخلوق الله (قوله او من مكانه)
اى الزهاب عطف على من الحدث
(قوله لها) اى الاحكام (قوله
للمشابهة) اى بين الاحكام
ومكان الزهاب (قوله اذهى) اى
الاحكام (قوله ثم صار) اى مذهب
(قوله فيها) اى الاحكام
(قوله واضافه) اى مذهب
(قوله المقتدى) بفتح الدال (قوله
لاستنباطه) اى الامام الخ جلة
للاضافة (قوله اياها) اى الاحكام
المعبر عنها بمذهب (قوله فالاحكام

الخ) تقرير على لاستنباطه اياها (قوله اصله) اى معنى مالك فى اللغة (قوله سمي) بضم فكسراى
اى الامام (قوله به) اى مالك (قوله لقرينته) اى مالك (قوله اياه) اى الشافعى (قوله وقوله) اى الشافعى (قوله وهو) اى مالك (قوله
لاخذنه) اى تلقى احمد العلم

(قوله اخذته) اي ابي جعفر (قوله في ترتيب الخ) اسم كتاب ألفه السيوطي صله اثبت (قوله قال) اي السيوطي (قوله الف) بفتح
منقلا (قوله الدار قطن) بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء المهملة وكسر النون وشدة الياء علم مركب من جى فاعل الف (قوله
جزأ) مفعول الف (قوله قال) اي السيوطي (قوله في ذلك) اي اخذ ابو حنيفة عن مالك رضى الله تعالى عنهما (قوله فقد روى
الخ) علة لقوله لا غرابة في ذلك (قوله من ابي حنيفة) تنازع فيه اكبر واقدم (قوله كالزهري) بضم الزاى وسكون الهاء وكسر الراء
(قوله ربيعة) بفتح الراء (قوله وهما) اي الزهري وربيعه واوه للعالم ٩ (قوله من شيوخه) اي مالك رضى الله عنه
(قوله ونافع) عطف على الزهري

(قوله نعيم) بضم النون وفتح العين
المهملة وقد قال مالك رضى الله
عنه ما اخذت من شيخ الا
واحتاج الى في امر دينه (قوله
وعادتهم) اي عباد يكسر الحاء
المهملة وسكون الميم وفتح المثناة
تحت (قوله زيادة ذى الخ) فهو
جزء من العلم الاسم عني صاحب
(قوله فهو) اي مالك الخ تفرع
على قوله وعادتهم الخ (قوله واوه)
اي الامام (قوله وجمده) اي
الامام (قوله مالك) بيان لحده
(قوله واوه) اي مالك بعد الامام
(قوله ابو عامر) بيان لايه (قوله
خرجته) بفتح خاء مشددا اي
الحديث (قوله بالفظ) مضاف لما
يليه اضافة بيان (قوله روى) بضم
فيم (قوله يرويه) اي عالم
المدينة (قوله تشدد) بضم ففتح مشددا
(قوله بها) اي المدينة (قوله له)
اي مالك رضى الله عنه (قوله
بقي يعمل) اي عالم المدينة (قوله
فهو) اي مالك رضى الله عنه
(قوله ومناقبه) اي الامام مالك
رضى الله عنه (قوله بجملة منها) اي

أخذه عن مالك في ترتيب الممالك بترجمة مالك قال والف الدار قطن جزأ في الاحاديث
التي رواها أبو حنيفة عن مالك قال ولا غرابة في ذلك فقد روى عن مالك من هو اكبر سنا
واقدم وفاة من أبي حنيفة كالزهري وربيعه وهما من شيوخه ونافع بن أبي نعيم القاري
(ابن أنس) بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحرث بن غيمان بن خثيل بضم الخاء الموحدة
او الجيم وفتح المثناة من ذى أصبح بطن من حجر وعادتهم زيادة ذى في اسم الملك فهو من
ابناء الملوك وأبو أنس كان من فقهاء المدينة وجمدة مالك تابعي اسد الاربعة الذين جاوروا
عثمان رضى الله عنهم ودفنوا بلسلا بالقيس وأبو عامر صهابي شهد المغازي كلها مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بدرا والامام مالك من اتباع التابعين وقبل من التابعين
لا بدرا كعائشة بنت سعد بن أبي وقاص قبل صحابية والصحيح لا روى الخاصكم وغيره
بروايات متعددة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج ناس من المشرق والمغرب في
طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة يخرجونه اثم رمى بالفظ يوشك ان يضرب الناس
أكاد الابل والابل يطلبون العلم فلا يجدون أفقه من عالم المدينة قال سفيان
كاثير يرويه مالكا قال ابن مهدي يعني سفيان بقوله كاثير يرويه مالكا التابعين الذين
هم من خير القرون ولم تشدد الرسل لعالم بها كما شدت له حتى يعمل عليه بقي قال الائمة
هذا قول عالم المدينة فهو مرادهم وما افق مالك حتى أجاز ما روي عن محمد بن ابي اماما
وعنه جالست ابراهيم بن سفيان في علمه لم يشك له احد ومناقبه رضى الله تعالى عنه
كثيرة جدا مفردة بتأليف ذكر الخط بجملة منها فانظروا ان شئت (مبيناً) بضم الميم وفتح
الموحدة وكسر المثناة مشددة تعبت فان اختصرا واستناد الميزان له يجازع على (لما) أي
الحكم الذي يجب (به الفتوى) أي الاخبار بالحكم الشرعي بلا الزام والقضاء أي
الاخبار به بالزام والعمل به في خاصة النفس وهو المشهور والذي كثيرا ما يروى والراجح الذي
قوى دليله فخصم الفتوى والقضاء والعمل بالشاذ والضعيف ويقدم تقليد سديد فهو أبي
حنيفة والشافعي واحمد على العمل بالشاذ والضعيف عند الضرورة قاله متأخرو
المصريين وقال متأخرو المغاربة يقدم العمل بهما على التقليد عند ما اقتضاهما على

٢ مغل المناقب نقلت في حاشيتي التيسير والتصرير لخواص القدير (قوله له) اي المختصر (قوله بجواز عقلي)
أي لانه الله (قوله الاخبار) جنس (قوله بالحكم) فصل مخرج الاخبار بغيره (قوله الشرعي) فصل مخرج الاخبار بحكم غير
شرعي (قوله بلا الزام) فصل مخرج القضاء (قوله به) أي الحكم الشرعي (قوله بالزام) فصل مخرج الفتوى (قوله والعمل) عطف على
الفتوى (قوله وهو) أي ما يجب به الفتوى (قوله الذي كثيرا ما يروى) فصل كاشف حقيقة المشهور (قوله والراجح) عطف على المشهور
(قوله الذي قوى دليله) فصل كاشف حقيقة الراجح (قوله يقدم) بضم ففتح مشددا (قوله على العمل) صلة يقدم (قوله عند الضرورة)
صلة يقدم (قوله متأخرو) جمع متأخرو لا يوفون لضافته (قوله بهما) اي الشاذ والضعيف (قوله عندهما) اي التمهيد

(قوله وهى) اى جواز التلقين وانشائه لتأنيث خبره (قوله الى انه) اى المصنف (قوله منه) اى سؤالهم (قوله وانه) اى المصنف (قوله به) اى المختصر (قوله بصلاة كعتين الخ) تصوير للاستخارة ١٠ (قوله يحل) بفتح الياء وكسر الحاء المهملة اى يجوز (قوله من ليل الخ)

المذهب وتسميه ما أمكن وفي تلقين العبادة والمعاملة من مذهبين خلاف نقل
العدوى عن شيخه الصغير جواز وهى فصححة (فاجبت) أى بالشروع في المختصر ان
كانت الخطبة سابقة عليه ويتقسمه ان كانت متأخرة عنه (سؤالهم) زاد لفظ سؤال
اشارة الى انه لم يترك منه شيئا وانه أتى به متصفا بالصفات الثلاثة الاختصار وكونه على
المذهب وميمية المايه القنوى (بعد الاستخارة) صلاة اجبت أى طلب ما هو خير بصلاة
ركعتين في وقت يصل النفل فيه من ليل او نهار يورد بك يتحقق ما يشاء ويختار ما كان لهم
الغيرة سبحانه الله وعلى ما يشركون والكافرون عقب الفاتحة في الاولى ويوما كان
لؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا أن ~~تكون~~ لهم الخيرة من أمرهم
والاخلاص كذلك في الثانية والدعاء بعد السلام بالهم الى استخرك بعلك واستقدرك
بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل
أمري وأجله فاقدره لى ويسره لى وبارك لى فيه وان ~~كنت~~ تعلم انه شر لى في ديني
ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجله وأجله فأصرفه عني واصرفني عنه واقدر لى الخير
حيث كان وارضى به فانك على كل شيء قدير ويقدم عليه الاستغفار وسجد الله تعالى
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضئ لما ينشرح صدره اليه من
فعل أو ترك وان لم ينشرح لشيء منهم ما فكر رها الى سبع مرات ونوى ما يستخير عليه
عند قوله هذا الامر وان شاء صرح به عقبه هذه كيفية الاستخارة التي كان الرسول
صلى الله عليه وسلم يعلمها لاصحابه كما يعلمهم السورة من القرآن كما في الصحيحين وغيرهما
وهى من الذنائر التي ادناها الله تعالى لنبيه وامته فلا ينبغي لعاملهم يا حمر تركها وقد
روى الحاكم من مسنده الراسخون الاستخارة لله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة ثم بين معاني
الكلمات التي اراد استعمالها في ما ياتي ليعلمها الناظر في كتابه ويكون على بصيرة في نظره
فقال (مشيرا) حال من تاء اجبت منبهة أى فاويا الاشارة (بها) أى هذا اللفظ ونحوه
من كل ضمير غيبة مؤنث عائدا على غير مذكور ويحتمل انه عسر بينهما عن كل ذلك وعلى كل
فهو شامل لغيره فخرجت واوقات وقيدت وظاهرها واقيم منها وصلة مشيرا
(للمدونة) اى المسائل التي دونها تهاضي القير وان اسدين القرأت على محمد بن الحسن
صاحب ابى حنيفة ثم مالك رضى الله تعالى عنهم وتسمى الاسدينية والمختلطة وتلطف
سعدون بابن القرأت حتى استذامنه ثم عرضها على ابن القاسم وهدمها ونقحها واورثها
واختصرها الشيخ ابن ابي زيد وابن ابي زمين وغيرهما ثم ابوسعيد البرادعي بالمهملة
او المحجمة وسماه التهذيب واشتهر باسم المدونة وله مراد المصنف بها واختصره ابن
عطاء الله (ر) مشيرا (باول) بضم الهمز وكسر الواو مشددا أى بمادته ليشمل تاويلان

بيان لوقت (قوله كذلك) اى عقب
الفاصلة (قوله والدعاء) عطف على
صلاة (قوله تقدر) بفتح فسكون
(قوله أقدر) بفتح فسكون فكسر
(قوله تعلم) بفتح فسكون ففتح (قوله
علام) بفتح العين واللام مثقلا (قوله
الغيب) بضم الغين المحجمة (قوله
أجله) عدا الهمز وكسر الجيم (قوله
فأقدره) بضم الدال (قوله يقدم)
بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عليه)
اى الدعاء (قوله يضي) بفتح فسكون
(قوله من فعل أو ترك) بيان لما
(قوله يعلمها) بضم ففتح فكسر مثقلا
(قوله وهى) اى الاستخارة (قوله
هم) بفتح الهاء والميم مثقلا (قوله
تركها) اى الاستخارة فاعل ينبغي
(قوله شقوته) بكسر فسكون
(قوله بين) بفتح مثقلا (قوله
ليعلمها) اى الكلمات صلة بين
(قوله ويحتمل الخ) مقابل قوله
اى هذا اللفظ الخ (قوله انه) اى
المصنف (قوله فهو) اى كلام
المصنف (قوله سمات) بضم فسكون
فتح فسكون (قوله اوقات) بضم
الهمز وكسر الواو مثقلا (قوله
قيدت بضم فسكون مثقلا (قوله اقيم)
بضم الهمز وفتح الميم (قوله دونها)
بفتح مثقلا اى ههنا (قوله
اسد) بيان لقاضي القير وان (قوله
القرأت) بضم القاء وشفة الراء (قوله
على محمد) صلة دون (قوله ثم مالك)
عطف على ابى حنيفة (قوله تلطف)
يقصص مثقلا (قوله استذها) اى

سعدون المدونة (قوله منه) أى اسد (قوله ثم عرضها) اى سعدون المدونة (قوله زمين) بفتح الميم (قوله واشتهر) وتاويلات
أى التهذيب (قوله باسم المدونة) اضافته للبيان (قوله وله) اى التهذيب (قوله بها) أى المدونة (قوله واختصره) اى التهذيب

(قوله وأصل التأويل) أي معناه
 الحقيقي (قوله به) أي التأويل (قوله
 إبقائه) أي اللفظ أي وهذا
 اصطلاح (قوله مفهوماتهم)
 أي المعاني التي فهمها شارحو
 المدونة (قوله منها) أي المدونة
 (قوله يعمل ويقضى) أي يقضى (بضم
 فسكون ففتح فيها أي يجوز العمل
 والقنوى والقضاء) (قوله بإيها)
 أي مة فهماتهم (قوله إن استوت)
 أي التأويلات (قوله والا) أي
 وإن لم تستو (قوله وافقت) أي
 التأويلات (قوله عليها) أي
 التأويلات (قوله منصوعة)
 نعت ثنائيات (قوله وهذا) أي
 عدم موافقة التأويلات أقوالا
 سابقة (قوله الحديث) غير مصروف
 لصيغة منتهى الجموع (قوله
 تستنبط) أي تستخرج (قوله
 الأحكام) أي الشرعية (قوله
 منها) أي المدونة (قوله أنها)
 أي المدونة (قوله مبينين) بضم
 ففتح فكسر متقلا (قوله له) أي
 من قلداهم (قوله منه) أي اللغوي
 (قوله منه) أي ابن يونس (قوله
 هذا) أي جعل الفعل لما من النفس
 والاسم لما من خلاف (قوله
 فيه) أي الوجود (قوله توفي)
 يفتين فكسر متقلا (قوله
 وخصم) أي المصنف الأشباح
 الأربعة (قوله بذلك) أي عزوا
 الترجيح إليهم

وتأويلات وأوقات (إلى اختلاف شارحيها) أي المدونة بـ كسر الحاء المهملة جمع
 شارح سبقت فونه لأضافته والمراد شارح محل الخلاف شرح باقيها أولا واصله اختلاف
 (في فهمها) أي المراد من المدونة وأصل التأويل صرف اللفظ عن المعنى الظاهر منه إلى
 غيره والمزاد به هنا ما يشعل إبقاء على ظاهره ولا مشاحة في الاصطلاح وتصير مة فهماتهم
 منها أقوالا في المذهب يعمل ويقضى بإيها إن استوت والأقوال أربع والأربع
 وسواء وافقت أقوالا سابقة علمها منصوعة لأهل المذهب أم لا وهذا هو الغالب
 فإن قيل المدونة ليست قرأنا ولا أحاديث صحيحة فكيف تستنبط الأحكام منها أقبل أنها
 كلام أئمة مجتهدين عالمين بقواعد الشرعية والعربية مبينين للأحكام الشرعية فدل
 كلامهم حجة على من قلداهم منطوقا كانا ومفهوما صريحا كانا وإشارة فكلامهم
 بالنسبة له كالقرآن والحديث الصحيح بالنسبة لجميع المؤمنين (و) مشيرا (بالاختيار) أي
 مادنه كانت بصيغة اسم أو فعل (ل) اختيارا لإمام أبي الحسن (على اللغوي) لكن إن كان
 الاختيار (بصيغة الفعل) كاختار (فذلك) أي الاختيار إشارة (لاختياره) أي اللغوي
 (هو) نو كيدلا (ل) (في نفسه) أي باجتهاده واستنباطه من قواعد المذهب لأن أقوال
 سابقة عليه (و) إن كان الاختيار (ب) صيغة (الاسم) كاختار (فذلك) أي الاختيار
 إشارة (لاختياره) أي اللغوي ذلك القول (من الخلاف) المتقدم عليه من أهل المذهب
 وسواء وقع منه الاختيار بعماده أو التصحيح أو الترجيح أو الاستعسان أو غيرها (و) مشيرا
 (بالترجيح) أي مادنه بصيغة فعل أو اسم (ل) ترجيح الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله (ابن
 يونس) وسواء وقع منه الترجيح بعماده أو غيرها حال كونه (كذلك) أي الاختيار في أنه إن
 كان بفعل فهو لترجيحه في نفسه وإن كان باسم فهو لترجيحه من خلاف (و) مشيرا
 (بالظاهر) أي مادته في اسم أو فعل (ل) استظهار الإمام محمد بن أحمد (ابن رشد كذلك)
 المذكور من الاختيار والترجيح في أن الاسم لما كان من خلاف والفعل لما كان من
 النفس (و) مشيرا (بالقول) أي مادته في اسم أو فعل (ل) ترجيح الإمام أبي عبد الله محمد بن
 علي بن عمر (المازري) نسبة لما زرع بفتح الزاي وكسر هاء مديته بجزيرة مقلية تسمى الآن
 سلسية له قرب ما لظه أعادها الله تعالى للإسلام (كذلك) المتقدم في أن الفعل لما من
 النفس والاسم لما من خلاف ووجه هذا أن الفعل يدل على التعدد فناسب ما كان من
 النفس والاسم هنا آدم منه الدوام فهو مة مشبهة فناسب ما كان من خلاف قديم
 ولم يرتب المصنف الأشباح على حسب ترتبهم في الوجود إذا أولهم فيه ابن يونس توفي سنة
 أربع مائة وأحدى وخمسين ثم اللغوي توفي سنة أربع مائة وثمانية وسبعين ثم ابن رشد توفي
 سنة خمس مائة وثلاثين ثم المازري توفي سنة خمس مائة وستة وثلاثين وخصم بذلك لأنه
 لم يتفق لاحد من المتأخرين ما اتفق لهم في تقرير المذهب وخص ابن يونس بالترجيح
 لأن أكثر اجتهاده في ترجيح بعض أقوال المتقدمين واختياره من نفسه قليل واللغوي

(قوله خويزمندان) بضم الخاء
 المججمة وفتح الواو وسكون المثناة
 وكسر الزاي وفتح الميم وسكون
 النون واهمال الدالين بينهما
 الف (قوله على المصحح) بكسر
 الحاء الاولى (قوله بكل) أي من
 صحح واستحسن (قوله لكل) أي
 ما كان من النفس وما كان من
 خلاف (قوله هم) أي المتأخرون
 (قوله بهم) أي المتأخرين (قوله
 مطلقا) أي عن تقييدهم بكونهم
 طبقة ابن أبي زيد ومن بعدهم
 (قوله عنه) أي من قبلهم (قوله
 فيها) أي النازلة (قوله عنهم)
 أي المتقدمين (قوله ذلك) أي
 الاختلاف في النقل (قوله فليس
 قوله لعدم معطوف على لتردد)
 تفرع على قوله والحكم (قوله
 لاقتضائه) أي عطف لعدم على
 لتردد (قوله أنه) أي المصنف (قوله
 والاول) أي التردد في النقل (قوله
 والثاني) أي التردد في الحكم
 (قوله ولا جواب لها) حال (قوله
 كذلك) أي بالتسوية (قوله علم)
 بضم العين (قوله هذا) أي الذي
 استعمل فيه (قوله فاستعملها)
 أي أن الخ أيضا يحل العكس هذا
 (قوله بقرينة التقديم) إضافة
 للبيان (قوله يفهمه) بفتح فسكون
 (قوله يفهمه) بضم ففتح فكسر
 مشقلا (قوله يفهمه) أي من غيره

اللقب أي الاسم الجلامد نحو أرسلنا نوحا وكلها حجة عند الجمهور إلا هذا فاحتج به الدقاق
 الشافعي وابن خويزمندان المالكي وبعض الحنابلة وجمع ابن غازي أنواع مفهوم
 المخالفة في بيت فقال صنف واسترطعل ولقب ثانيا وعاد طرفين وحصر اغيا قوله ثانيا
 أي استثناء وقوله اغيا أي غاية (واشير) بضم الهمز (بصحح واستحسن) مبنيين
 للجهول (إلى أن شيخنا) من مشايخ المذهب الصادق بنفس المصنف خليل فقيديشير
 في هذا المختصر به هذا إلى تصحيح واستحسن نفسه في توضيحه (غير) الأربعة (الذين
 قدمتم) في قول وبالاختيار انتهى الخ كان عطاء الله وابن الحاجب (صحح هذا) أي
 الحكم المقرون بصحح واستحسن من الخلاف (واستظهره) من نفسه يحتمل أن
 مراده أنه يشير بصحح لما كان من خلاف متقدم على المصحح وباستحسن لما كان من نفسه
 وهو الأقرب ويحتمل أن الإشارة بكل لكل (و) اشير (بالتردد) لاحدا من (اما) (لتردد)
 جنس (المتأخرين) الصادق بواحد وهم في اصطلاح أهل المذهب طبقة الشيخ ابن أبي
 زيد ومن بعدهم والمراد بهم هنا المتأخرون مطلقا (في النقل) أي الحكم المنقول عن
 المتقدمين كقولهم عن قبلهم حكاي نازلة في باب ونقلهم عنه حكاي آخر فيها في باب آخر
 وكنقل بعضهم عنه حكاي نازلة ونقل بعضهم الآخر حكاي آخر فيها وكنقل بعضهم اتفاق
 المتقدمين على حكم في نازلة ونقل غيره عنهم الاختلاف فيها وسبب ذلك أما اختلاف قول
 المنقول عنه أو الاختلاف في معنى كلامه (أو) الحكم الذي استنبطوه (لعدم نص
 المتقدمين) عليه فليس قوله لعدم معطوف على لتردد لاقتضائه أنه يشير بالتردد لعدم نص
 المتقدمين ولو اتفق المتأخرون على الحكم وليس كذلك إذا لتردد مع اتفاقهم فالمعطوف
 الحكم والمعطوف عليه النقل والتردد في الحكم أن كان من واحد فعناء التصيرا
 اختلاف الاجتهاد وأن كان من متعدد فعناء اختلاف الاجتهاد وليد كرامة محبة بين
 الترددين والاول في كلامه كثير والثاني قليل كقوله وفي خف غصب تردد وفي رايخ تردد
 وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز يسع من اسلم بغيره ارتدد (و) أشير غالبا (بلو)
 مسبوقه بالواو النكابة ولا جواب لها نحو قوله أو بطروح ولو قصد (إلى) وجود (خلاف)
 بالتسوية (مذهبي) كذلك نعت خلاف أي منسوب للمذهب مالك الشافعي الله تعالى عنه
 لوقوعه فيه إذا كان قويا والافلا يشير إليه علم هذا من استقراء كلامه ومن غير الغالب تعبيرة
 بولول تردد المبالغة ووقع للمصنف عكس هذا في أن فاستعملها في مجرد المبالغة غالبا ولتردد
 على المخالف غير المذهبي قليلا (والله) أي لا غيره بقرينة التقديم (أسأل أن ينفع به) أي هذا
 المختصر (من) من صيغ العام (كتبه) أي المختصر لنفسه أو غيره ولو بأجرة (أو قرأه)
 أي المختصر ليحفظه أو يفهمه أو يتفهّمه (أو حصله) أي استولى عليه وحازه
 بشراء أو استعارة أو استيفاء (أو سمي في شيء) أي بعض (منه) أي المختصر بكتابة أو قراءة
 أو قصص أو اثنين منها أو الثلاثة أو غيرها كآبائه أو قارئه أو محصله كله أو بعضه

(قوله دلائل) خبر شهرته وما بعده (قوله ١٤ قبل) بفتح فكسر أى تقبل (قوله منه) أى المصنف (قوله اصله) أى معناه اللغوي

وشهرته والاقبال عليه وكثرة الاشتغال به في جميع بلاد الاسلام دلائل على ان الله تعالى قد قبل منه هذا السؤال (والله يعصمنا) أى يحفظنا (من الزلل) أصله الوقوع في نحو الوحل واستعمله في الخطا التشبيه به في ترتب النقص على كل واستعماله بعد التماسي والادراج على سبيل التصريحية والقرينة سالبة والجمل خبرية فقط الانشائية معنى أى اللهم اعصمنا من الخطا (ويوفقنا) أى يخلق فينا كسب الطاعة (في القول والعمل) أى كل اقوالنا واعمالنا التي منها تأليف هذا الكتاب الخطر (ثم اعتذر) أى اظهر عذري (لذوى) أى اصحاب (الابواب) جمع لب بضم اللام وشدة الموحدة أى عقل كامل وهو نور روحاني بالقلب وشعاعه متصل بالداغ آلة للنفس في ادراك العلوم الضرورية والنظرية بتدبير الله تعالى مع فتح الروح في الجنتين وثمة عند كمال الاربعين سنة وخصهم به لانهم الذين يقبلونه اسكال ايمانهم وصلة اعتذر (من) تعليمية (التقصير) مصدر قصر بفتح القاء منقلباى ترك الشئ وهو قادر عليه واراد به لازمه أى الخلل (الواقع) أى الذي شأنه الوقوع وليس المراد الذي وقع بالفعل وعلمه اذ هذا يجب عليه اصلاحه ولا يحل له تركه والاعتذار منه وصلة الواقع (في هذا الكتاب) العظيم والخطب الجسيم الذي لا يقدر على مثله الا بامداد الهى وتوفيق رباني فيفتخرون لى ماله لى يوجد فيه من الهنوات بما فتح الله تعالى فيه من الفروع الغريبة والمسائل المهمات العجيبة فان الحسنات يذهبن السيئات (وأسأل) حذف المسؤل اختصارا العلم مما سبق أى أسألهم (بلسان) ذى (التضرع) أى الخشوع او المصدر بمعنى التضرع لعلاقة الاشتقاق او جعل ذاته تضرعاً بالغة في انصافه به او شبهه بالإنسان في الاستدعاء واثبت له اللسان تخيلاً على طريق المكنية والتخييلية او الاضافة لادنى ملايسة (والخشوع وخطاب) أى كلام متصوديه الاقسام او صالح له ذى (التذال) وتجري فيه بقية الاوجه السابقة يضاف لسان التضرع (والخشوع) والخطب شمل اطناب فلا بأس بجمع الافاظ الاربعة المترادفة فيها وتفتن باضافة اللسان بمعنى الكلام للتضرع والخطاب بمعنى التذال وثاني مفعولى أسأل (ان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلتته (ينظر) بالبناء للمفعول أى النظر فيه (بعين) ذى (الرضا) بكسر الراء وفتح الضاد المججمة وفيه بقية الاوجه الخمسة السابقة ايضاً (والصواب) أى الانصاف (فما) القاء تفرعية وما شرطية و (كان) تامة وقاعلة ما عائد على ماو (من نقص) بيان لما أى اسقاط لفظ محض بالمراد (كماله) بفتح الميم فعمل ماض جواب ما وليس بكسرها فعمل أمر لعدم القاء الرابطة له بالشرط ومراده به الاتيان باللفظ الناقص فالنقص معناه الناقص او المنقوص منه لعلاقة الاشتقاق فيهما وابن المراد تسكيل النقص بحذف باقى الجمل الناقصة ~~كلمة~~ او الكلمة الناقصة حرفاً مثلاً ولا تنكامل الاحكام بذكر ما لم ينص عليه لمساواة هذا للاختصار وعدم تناهيه (و) ما كان (من خطأ) في المعنى والحكم الشرعى وتركيب الكلام (اصلوه) بفتح اللام فعمل ماض بالتنبيه عليه

(قوله استعمله) أى المصنف
الزلل (قوله تشبيهه) أى الخطا
(قوله به) أى الوقوع في نحو
الوحل (قوله في ترتب صله تشبيه
قوله الخطر) بفتح الخاء المججمة
وكسر الطاء الملهمة نعتة الخلف
(قوله روحاني) بضم اراء أى
منسوب للروح بزيادة ألف ونون
على غير قياس (قوله يتدبره)
أى ينشئه ويخاطبه الله تعالى
(قوله وخصهم) أى اولى الابواب
(قوله به) أى الاعتذار (قوله
وهو قادر عليه) فصل مخرج
القصور (قوله به) أى التفسير
(قوله لا يتقدر) بضم فسكون
فتح (قوله او المصدر الخ) مقابل
تشديد ذى (قوله لعلاقة الاشتقاق)
اضافته للبيان (قوله او جعل) أى
المصنف (قوله انصافه) أى
المصنف (قوله به) أى التضرع
(قوله شبهه) أى التضرع (قوله في
الاستدعاء) صله تشبه (قوله له) أى
التضرع (قوله السابقة) أى في
لسان التضرع (قوله فيها) أى
الخطبة (قوله جهناه) أى الكلام
(قوله مقصوده الافهام) بكسر
الهمز أى التفهيم فصل مخرج
لكلام الذى لم يقصده الافهام
ككلامه سبحانه وتعالى قبل خالق
العالم (قوله او صالح له) أى الافهام
على هذا يشمل الخطاب كلامه
سبحانه وتعالى قبل خالق العالم (قوله
بكسرها) أى الميم (قوله له) أى فعل
الامر (قوله به) أى تسكيل النقص

(قوله فيها) أى ارادة الناقص و ارادة المذموم منه (قوله بالتنبيه) صله اصله فى

(قوله بانه سهوا الخ) صلة التسمية (قوله لانا التغير الخ) عطفت على التسمية (قوله فانه) اي التغير (قوله به) اي الكتاب اذ لا يدري هل هو من تأليف المصنف الموثوق به او من تأليف غيره المجهور (قوله ولانه) اي الشأن ١٥ (قوله فيه) اي الكتاب (قوله العكس) اي المراد من الهفوات الخطا

في الالفاظ وتركيبها والعثرات الخطا في المعاني (قوله انهما) اي العثرات والهفوات (قوله آن) بعد الهمز أي وقت (قوله والمصدر) أي المتسبك من يخلص ونحوها بواسطة ما المصدرية (باب) *

الطهارة (قوله وعي) اي المعاني (قوله وهي) اي الطهارة (قوله ونحوها) أي كاطواف ومير (المعصف (قوله بالماء) صلة رفع (قوله وهذا) أي رفع مانع الصلاة (قوله هو المكف به) أي لانه الفعل الاختياري (قوله وتطلق) اي الطهارة (قوله صفة) جنس (قوله تقديرية) فصل مخرج لصفة المعنى والصفة السلبية (قوله شرط لصحة الصلاة) فصل مخرج اسائر الصفات التقديرية السبق ليست شرطها (قوله او غيره) اي المذكور (قوله عند رفع) صلة يتقدر (قوله عنه) اي الغرض (قوله رفع) (قوله بماء) اي الماء او الصعيد اي وهي العارضة (قوله الوصف) جنس (قوله المانع من الصلاة) فصل مخرج الوصف الذي لا يمنع منها (قوله بجميع) البسند (اي وسمي هذا اكبر (قوله او اعضاء الوضوء) أي وسمي هذا اصغر (قوله عند رفع) موجه (يكسر الجيم أي سمي به (قوله

في الشرح والحاشية او التقرير بانه سهوا وسبق قلم وصوابه كذا او هو على حذف مضاف تقديره كذا اوفيه تقديم وتأخير لا بتغيير في صلب الكتاب فانه يؤدي لعدم الوثوق به ولانه قد يكون ما فيه هو الصواب وما فهمه الناظر خلافه فيلزم ابدال الصواب بالخطا قال الله واذلم به تدوا به فسيقولون هذا افك قديم وقال الشاعر

وكم من عائب قولاً صيحاً * واقفه من القهم السقيم

والحذر من قلة الادب ولا سيما مع مثل المصنف اذا العلماء العاملون ورثة الانبياء واولياء الله تعالى ولا احد أغبر من الله تعالى (فقل) القاء للتعليل وقل للنفي (ما) حرف كاف لقل عن طلب الفاعل اي لا (يخلص) أي يسلم (مصنف) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر النون مشددة اي مؤلف وصلة يخلص (من الهفوات) بفتح الهاء والقام جمع هفوة اي خطا في المعاني (او ينحو مؤلف) بكسر اللام مشددة وصلة ينحو (من العثرات) بفتح العين المهملة والمثلثة جمع عثرة اي سقطه اراد بها الخطا في الالفاظ وتركيبها ويحتمل العكس ويحتمل انه جامع في واحد والخطب يحمل اطناب وذلك لان الانسان يحمل النسب مان والقلب يتقلب في كل آن ويحتمل ان قل للتقليل وما مصدرية والمصدر فاعل قل اي قل خلاص الخ

(باب) *

اي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وهي احكام الطهارة وما يناسبها وهي رفع مانع الصلاة ونحوها بالماء او الصعيد وهذا هو المكف به وتطلق ايضا على صفة تقديرية شرط لصحة الصلاة ونحوها اي بقدر الشارع قيامها بالحي والجهد غير المسكر وهي الاصلية وبالأدنى او غيره عند رفع المانع عنه بما ذكر (يرفع) بضم المثناة تحت وسكون الراء وفتح القاء اي يزال (الحديث) اي الوصف المانع من الصلاة ونحوها المقدّر شرعا قيامه بجميع البدن أو اعضاء الوضوء فقط عند موجه (وسحكم) اي الوصف المانع من ذلك المقدّر شرعا قيامه به (النجس) اي ذات النجاسة وما تلحق بها من بدن آدمي او غيره وصلة يرفع (بالطلق) بضم الميم وسكون الطاء المهملة وفتح اللام اصله اسم مفعول أطلق ثم نقل شرطاً لجنس الماء الطهور والرفع اما غسل او مسح او نضح والمسهل اما أصلي كسح الرأس والأذنين في الوضوء واما بدلي وهذا اما اختيارى كسح الخلف فيه واما اضطرارى كسح الجبهة والغسل اما لجميع البدن او لعضاء الوضوء سوى الرأس والأذنين او لما تلحق بالنجاسة من بدن آدمي او غيره فان قلت الاقتصار في مقام التبيين يشهد الحصر وهو ممنوع اذا صعيد الطاهر يرفع الحديث وسحكم النجس عن محل الاستنجاء ومليوس الرجل يكسر الراء والسيف المصقل وذيل المرأة الطال لا تسترقا المراد الحصر باعتبار

من ذلك (أي نحو الصلاة (قوله بالنجس) فصل مخرج الحديث (قوله وما) عطفت على النجس (قوله بها) اي ذات النجاسة (قوله من بدن آدمي الخ) بيان لما (قوله لجنس) أي حقيقة وإضافته للبيان (قوله نضح) بفتح النون وسكون الصاد المجمعة اي رش ماء (قوله فيه) اي الوضوء (قوله الحصر) أي رفع الحديث وسحكم النجس في الطلاق (قوله وهو) أي الحصر (قوله يرفع الحديث) اي بالتهيم

المتفق عليه وهذه مختلف فيما بالرفع وعدمه مع العفو (وهو) أي تعريف المطلق (ما) أي
 شيء يخص مثل المطلق وغيره (صدق) بفتح الصاد والذل المهملين أي صح أن يحمل (عليه)
 أي الشيء المستعمل فيه لفظا وما فاعل صدق (اسم ماء) بالمد وإضافته للبيان أي اسم هو لفظ
 ماء فصل مخرج كل ما لم يصح تسميته ماء جامدا كان كالصعيد أو ماءا كالزيت والعسل وصلة
 صدق (بلا قيد) فصل ثان مخرج ما لا يصدق عليه الماء الأبقيد فهو ماء الورد وماء الزهر
 وماء الريحان وشمل ماء البحر وماء المطر وماء العين وماء الغدير وماء الندى وضوها العصة
 حل الماء عليها بلا قيد ولما توهم عدم شموله الندى المجموع والذائب بعد وجوده بالغ عليهم ما
 بقوله (وان جمع) بضم فكسراي المطلق في يدرافع الحدث وحكم التلبث أو غيرها واصله
 جمع (من ندى) بفتح النون مقصور أي بلل نازل من السماء آخر الليل على ورق شجر أو زرع
 أو غيرها فهو مطلق يرفع الحدث وحكم التلبث ولو تغير ريحه أولونه أو طعمه أو رائحته أو
 الثلاثة بجمع من فوقه لأنه تغير بالقرار وهو معقود عنه (أو ذاب) أي تبيع المطلق لنفسه
 أو تسخينه بشمس أو نار (بعد جوده) كشيء نزل من السماء متحلا كغرة صابون بعد على
 الأرض أو غيرها حتى صار كالطير ثم ذاب وبرد بفتح الموحدة والرائز من جامدا كالطير
 ثم ذاب وجليد نزل منها متصلا كخيط ثم ذاب وما جمد من شدة البرد ثم ذاب بالتسخين
 (أو كان) أي المطلق (سور) بضم السين المهملة وسكون الهمزة يعقف بأدائه أو أي
 باقيا بعد شرب (بهيمة) ولو حرمة أو جلالة أذا الكلام الآن في الطهور الشامل للمباح
 والمكروه هو الحرم كما أنار فهو غود (أو) سور (حائض) ونفساء (وجنب) ولو كافرين
 أو شارب خمر شر بأمته معا وولي أحدهما (أو) كان المطلق (فضلة) بفتح الفاء وسكون
 الضاد المجبة أي بقية (طاهرهما) بضم الطاء المهملة أي الباقي بعد اغتسال الحائض
 والجنب مع الماء وولي الباقي بعد اغتسال أحدهما فإضافة فضلة للبيان (أو) كان
 المطلق (كثيرا) أي زائدا على أنا غسل وكذا السير على الرابع (خاط) بضم فكسراي
 الكثير (نجس) وولي بظاهر (لم يغير) النجس أحد أو صاف الماء فان غير سلب طهوريته
 وطاهرته (أو) كان المطلق متغيرا يقينا (شك) بضم الشين المجبة أي تردد على السواء
 (في) ضرر (مغيره) لكونه مما يقارق الماء غالبا وعدمه لكونه مما لا يقارقه غالبا بقوله
 (هل بضر) المغير الماء أي بسبب طهوريته لمقارقتها غالبا كالطعام والدم ولا يضره
 ولا يسلب طهوريته لكونه لا يقارقه غالبا ~~بما~~ قراره ولم تولد منه بيان لمتعلق الشك
 وإشارة للمضاف المتقدم وأولى المتوهم ضرر مغيره أو المظنون أو المشكوك أو المتوهم
 تغيره مع الشك في خبر مغيره أو توهمه فان ظن ضرر مغيره فليس طهورا وان تبين ضرر
 مغيره وشك في طهارته وعدمه فظاهر غير طهور وسواء كان الماء قليلا أو كثيرا (أو تغير)
 بقتضات مثقال ريح المطلق (بجواره) بالهاء ضمير المطلق مضاف إليها اسم الفاعل أو بالتاء
 من بنية المصدر كورده على شبهة أنه لم يصل إليه ماؤها وبجيفة على شط تقدير كذلك

(قوله بالرفع) صلة مختلف (قوله
 لفظ ما) بالقصر إضافته للبيان
 (قوله وضوها) عطف على ماء
 البحر (قوله لصحة حل الخ) صلة
 أشمل الخ (قوله توهم) بضمين
 فكسر مثقلا (قوله شموله) أي
 المطلق (قوله فهو) أي الندى
 (قوله منها) أي السماء (قوله
 بأدائه) أي الهمز (قوله أي
 باقيا بعد شرب) تفسير لسور (قوله
 أي الباقي بعد اغتسال الخ) تفسير
 لطهارة بضم الطاء (قوله فإضافة
 فضلة الخ) تفريع على تفسير
 الطهارة (قوله وعدمه) أي
 الضرر (قوله لكونه) أي المغير
 (قوله لمتعلق) بفتح اللام (قوله
 للمضاف المتقدم) أي ضرر (قوله
 تفسيره) تنازع فيه المظنون
 والمشكوك والمتوهم (قوله ضمير
 نعت) الهاء (قوله أيها) أي الهاء
 (قوله أو بالتاء) عطف على بالهاء
 (قوله من بنية) المصدر حال من
 التاء (قوله شبهة) بضم الشين
 المجبة وفتح الموحدة (قوله لم يصل
 إليه) أي الورد (قوله كذلك) أي
 الورد في عدم وصول الماء

ولو فرض بقاء تغير ريحه بعد ابعاد مجاوره عنه واما اللون والطعم فلا يتغيران بالمجاورة
وان حصل دل على الممازجة فليس مطلقة اخلافا لعج ومن تبعه هذا ان تغير ريحا ورغير
ملاصق بل (وان) تغير ريحه (بدهن) بضم الدال المهملة كزيت وشحم (لاصق) الدهن
ظاهر الماء ولم يتخرج به قاله ابن عطاء الله وابن بشير وابن الحاجب وابن راشد وخليل
وارتضاء الخطاب وقال ابن عرفة ظاهر الروايات عدم اعتقاده وارضاء ابن مزيق
وعج وتلا مذهب واما تغير اللون او الطعم به فيسلب الطهورية اتفاقا واولى بالممازج (او)
تغير ريحه (برائحة قطران وعاء مسافر) او مقيم صب الماء فيه بعد زوال جرم القطران
منه وكذا تغير رائحته بجرم القطران على ما للسند واما تغير طعمه اولونه فيسلبها سفرا
وحضرا ولولم يوجد غيره كما حرره الخطاب وغيره وهذا ان لم يكن دباغا للوعاء والا فلا يسلبها
ولو غير جميع اوصافه تغيرا فاحشا كغيره ان كان دباغا بقدر الحاجة والحقوا به الدهانات
الغالية في اوعية البوادي وقاعدة الاعتقاد عسر الاحتراز (او) تغير المذاق لونا وطعما
اورائجة او اثنين او الجميع (عقول) بضم ففتح فكسر مثله لاسم فاعل تولد (منه) أي
المطلق كطليب بضم الطاء واللام وفتحها ولونزع منه والى فيه ثانيا وفي غيره ما لم يطبخ
وكسك حتى فان تغير بسمك سميت فليس بطهور وفي المتغير بروثه تردد لعج ومن بعده
(او) تغير المذاق (بقاره) الذي استقر فيه (كحل) وهرة وكبريت وشب وزرقنج
وطفل بعدنه (أو) تغير المذاق (بمطروح) فيه من غير قصد ادى برجح او غيره بل (ولو)
كان طارحه فيه (قصدا) أي مقصودا من ادى وأشار بولوا الى أن في المذهب قول لا يضر
المطروح قصدا وهو لا مازى وبين المطروح بقوله (من تراب أو ملح) جمعهم لان التراب
اقرب اجزاء الارض الى الماء والمخ ابعدها منه فيعلم قياس ما بينهما علمهما سواء
كان الملح معدنيا او مصنوعا من اجزاء الارض هذا هو المعتقد وهو قول ابن أبي زيد
(والارجح) أي الذي اختاره ابن يونس من خلاف المتقدمين (السلب) الطهورية الماء
(بالملح) المطروح فيه قصدا مصنوعا كان او معدنيا وهذا قول القاسبي وهو ضعيف
وقال الباجي المعدني لا يسلبها والمصنوع يسلبها وضعف ايضا واختلف المتأخرون
عن هؤلاء الثلاثة فمنهم من رد قول ابن أبي زيد والقاسبي الى قول الباجي وجعل
المذهب على قول وهو أن المعدني لا يسلبها اتفاقا والمصنوع يسلبها اتفاقا ومنهم من
لم يرد هذا اليه وابقاهما على اطلاقهما وجعل المذهب على ثلاثة اقوال فالخلاف
فيها واولى هذا الخلاف الاخير أشار المصنف بقوله (وفي الاتفاق على السلب) الطهورية
الماء (به) أي الملح (ان مصنع) بضم فسكسراى الملح من اجزاء الارض كتراب ومفهوم
الشرط ان المعدني لم يتفقوا على السلب به وهذا فهم التوفيق بين الاقوال الثلاثة ورددها
لقول واحد وهذا احد شقي التردد والشق الثاني طواه المصنف وتقديره وعدم الاتفاق
على السلب به ان مصنع فقيه الخلاف كالمعدني وهذا فهم من أبى الاقوال على ظاهرها

(قوله فرض) بضم فسكسر (قوله)
واما اللون والطعم) مفهوم ريح
(قوله وان حصل) أي تغير اللون
والطعم (قوله الممازجة) أي بين
الماء ومجاورة (قوله فليس) أي
الماء المتغير لونه او طعمه (قوله
به) أي الملاصق (قوله او مقيم)
اشارة الى واقعة مفهوم مسافر
المنطوقه (قوله فيسلبها) أي
طهورية الماء (قوله لم يكن)
أي القطران (قوله والا) أي
وان كان دباغا (قوله فلا يسلبها)
أي التطهران طهورية الماء
(قوله نزع) بضم فسكسر أي
الطليب (قوله منه) أي الماء
(قوله فيه) أي الماء (قوله بريح)
صلة مطروح (قوله جمعها) أي
التراب والملح (قوله منه) أي الماء
(قوله بينهما) أي التراب والملح
(قوله قولى) بفتح اللام منى قول
بلا نون لاضافته (قوله فيما)
أي المعدني والمصنوع (قوله
وردها) أي الاقوال الثلاثة
عطف على التوفيق (قوله شق)
بكسر الشين المجهة وفتح القاف
منى شق بلا نون لاضافته

(قوله بهما) أي المعدني والمصنوع (قوله لان ابن ابي زيد الخ) علة لقوله ليس الخ (قوله اذ لم يرد) بضم فكسر (قوله فيها) أي الخطيئة (قوله فيه) أي اصطلاح اهل المذهب (قوله بلا) صلة عطفت (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه يسيرا (قوله او يسيرا) عطفت على مطلقا أي بخلافه (قوله اي شي او الشيء) إشارة الى احتمال ما كونهما تنكرة او اسم موصول صفة لمحدد (قوله فراقا وزمنا) ١٨ إشارة الى احتمال غالبا كونه مقعولا مطلقا ميذا للنوع وكونه ظرف زمان (قوله

به) أي قوله يفارقه غالبا (قوله فتغيره) أي الماء (قوله بهما) أي ما يلزمه وفيما يفارقه نادرا (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله لهما) أي الطاهر والنجس (قوله من مذكى) مثال للطاهر (قوله او ميتة) مثال للنجس (قوله فان كانت) أي المصطكا (قوله كذلك) أي المصطكا في الطهارة (قوله بان مكان وعاءه) أي الماء الخ تصوير لتغيير الماء (قوله به) أي الماء (قوله وغيره) بفتحات مثقلا (قوله والائناء) عطفت على الماء (قوله فيه) أي الاثناء (قوله عليه) أي البخار (قوله فامتزجا) أي الماء والبخار (قوله سرح) بضم فكسر مثقلا (قوله منه) أي البخار (قوله فهو) أي الماء (قوله وحيث) بضم فكسر (قوله فيه) أي كونه تغيره بجواره (قوله ولاصق) أي سطح الاثناء (قوله أي وصفه بالحكمي) شب فيه مسامحة لان المتغير بالنجس بالفتح وصفه بنجس بالكسر وصفه بنجس فليس وصفه كوصف غيره لكن التقهات كثيرا ما يتسامحون

ولم يرد لها القول واحد ومبتدأ وفي الاتفاق الخ (تردد) للمتأخرين الرابع منه عدم الاتفاق على السلب بالمصنوع ففيه الخلاف كالمعدني والرابع عدم السلب بهما كما تقدم فان قلت هذا التردد ليس من تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه لان ابن ابي زيد والقابسي والبايجي من المتأخرين ولان من بعدهم لم يختلف في النقل عنهم ولا في الحكم لعدم نصهم عليه فهذا التردد لم يجر على قاعدة المصنف التي استشهدا في الخطيئة قلت هو من تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين اذ لم يرد المصنف بالتقدمين فيها المتقدمين باصطلاح اهل المذهب بل اراد بهم كل من تقدم على غيره ولو كان من المتأخرين فيه ولم يرد بالاختلاف في النقل خصوص نقل اقوالهم التي نصوا عليها بل اراد ما بهما وما فهمه المتأخرون عنهم من كلامهم فشكل من فهم منه شيئا نسبة لهم ونقله عنهم كأنهم نصوا عليه وقالوه فهذا التردد جار على ما عدته ومن ارادها وعطف على بالمطلق بلاقبال (لا) يرفع الحدوث وحكم الخطيئة (ب) مام (متغير) يشبه لا وظنا قويا او ضعيفا ولو تغير يسيرا (لونا او طعما) اتفاقا (اوريجما) على المشهور خلافا لما اعتقده مطلقا او يسيرا وهذه تغييرات مجزلة عن الفاعل وصلة متغير (بما) أي شي أو الشيء الذي يفارقه (أي الماء فراقا وزمنا) (غالبا) أي كثيرا احتريزه عما يلزمه كقراره وعما يفارقه نادرا كالمتولد منه فتغيره بهما لا بسبب طهوريته وبين مقارقه غالبا بقوله (من طاهر) كزهران وطعام (او نجس) كدم ومثل لهما بقوله (كدهن) بضم الدال المهملة وسكون الهاء من مذكى أو ميتة (خالط) أي الدهن الماء لان جاوره ولاصقه كما تقدم (او بخار) أي دخان (مصطكا) بفتح الميم مقصورا ومدودا وضهما مقصورا فقط فان كانت طاهرة فبخارها كذلك وان كانت نجسة فبخارها نجس على ان دخان النجس نجس وهو لا ياتي للمصنف وسواء تغير بها الماء بان مكان وعاءه ناقصا او وضعت الخبزة فوق الماء ونجس البخار في اعلاه حتى امتزج به وغيره والائناء ونجس البخار فيه وصب عليه الماء قامت زجا وتغير الماء فان لم ينجس البخار وسرح حتى لم يبق شي منه في الاثناء وصب الماء فيه فتغير فهو طاهر ولانه تغير بجواره وحيث فيه بان سطح الاثناء اكتسب الرائحة ولاصق الماء فهو تغير بلاصق (وحكمه) أي الماء المتغير بما يفارقه غالبا أي وصفه بالحكمي (ك) كوصف (مغيره) بضم ففتح فكسر مثقلا أي الماء فالتغير بطاهر كعسل طاهر والمتغير بنجس كدم بنجس وهذا بجواب سؤال

باطلاق كل منهما على الآخر ويدفع بحمل الحكم على الشرعي المنتقسم الى طلب الفعل والترك والتغيير فيهما والمعنى مقدر وحكمه من جواز تناول وعدمه بحكم مغيره فيجوز تناوله ان كان مغيره طاهرا وينع ان كان نجسا وان المشبه لا يساوي المشبه به الرأسي وهو صواب العدوى هذا شروح مما نحن فيه من صحة التطهير وعدمها ولا يدفع التسامح لان النجس يتنفع به في غير مسجد وآدى ونحوه للبناي قال فليس الحكم واحدا فالجمل الاول احسن والتساعل اسهل

(قوله لاون او طعم اوريح) بلاتونين في الثلاثة لاضافتها (قوله طونسا) بضم الطاء ١٩ المهمة وكسر الذون واحمال السين

(قوله الدلاء) بكسر الدال جمع دلو
(قوله يفرق) بضم فسكون ففتح
(قوله مطلقا) أي يسيرا او كثيرا
(قوله ولذا) أي كونه الراجح عليه
اقصر (قوله بركة) بكسر
فسكون (قوله فغيره) بفتح
منقلا أي الروث القدير (قوله
روايي) بفتح القوقية مشق
رواية بلاتون لاضافته (قوله
مطلقا) أي عن التقيد بيسارة
التغير (قوله قولي) بفتح اللام
مشق قول بلاتون لاضافته
(قوله منهما) أي ورق الشجر
والتبن (قوله فيها) أي بئر البادية
(قوله سقوطهما) أي التبن
ورق الشجر (قوله كذلك) أي
البئر في الاعتقار (قوله وهو)
أي الخياط الخ حال (قوله بما
ينارقه) أي الماء (قوله زرجونا)
بفتح الزاي وسكون وضم
الجيم ثم نون (قوله الثاني) نعت
مفعول والاول الخياط المضاف
اليه (قوله وعدم جعله) عطاف
على جعل (قوله فيكم) بضم
الباء وفتح الكاف (قوله شقه
الاول) أي جعل الخياط الموافق
مخالفا يكسر الشين المعجمة وشد
القاف (قوله شقه الآخر) أي
عدم جعله مخالفا (قوله وهما) أي
القولان (قوله وفرضهما) بفتح
الفاء وسكون الراء أي القولين
(قوله اجراهما) أي القولين

مقدراى ما حكم الماء المتغير بما يفرقه غالباً من طاهر الخ فهو مستأنف استثناء فإني
(ويضم) الماء أي بسبب طهوريته (بين) بكسر الميم تحت مشددة أي فاحش وكثير
مضاف (تغير) بفتح الغين المجعولة وضم المثناة تحت مصدر تغير بفتحات مثقلا إضافة
ما كان مفعلا كان موصوفا والاصل تغير بين أي فاحش للون او طعم اوريح الماء واصله
تغير (بجبل سانية) أي بئر ذات دولا ب وتسمى في عرف اهل مصر ساقية وحبلها طونسا
ومثلها سائر الأبار ومثل الطونس سائر الحبال والدلاء التي ينزع بها الماء إذا كان من
غير أجزاء الارض كلف وحلقاه وخوص وجده فان كان من اجزائها كحديد ونحاس
ونحاس فلا يضمن التغير به ولو يمتد ولم يفرق في المشهور بين التغير البين وغيره إلا في هذه
المسئلة وهي تغير ماء البئر بالآلة انخرجه منها وفيه ثلاثة أقوال فقيل أنه مغتفر مطلقا وقيل
لا يفتقر مطلقا وقيل يقتصر السير لا الكثير وهو الراجح ولذا اقتصر عليه المصنف ولكن
الاولى ابدال حبل سانية بالآلة استقواءا بشمل الحبل وغيره والسانية وغيرها وشبهه في
الضرر فقال (ك) تغير (غدير) أي ما قدره أي ترك السيل والنيل في تحمل مخفض
يسمى في عرف اهل مصر بركة ففعل بمعنى مفعول ويصح كونه بمعنى فاعل أيضا الغدير
اهل الخفاف عند شدة احتياجهم اليه في الصيف واصله تغير المقدر (بروث) وبول
(ماشية) ألقته فيه حال شربهم منه فغيره تغيرا كثيرا او يسيرا فليس طهورا فالتشبيه
ليس تاما هذا هو المعروف من روايتي النخعي والرواية الأخرى تقييد الضرر بالكثير
والعقود عن اليسير وجل عليها بعض المشايخين كلام المصنف لجعل التشبيه تاما وسواء
كانت الماشية نعاما وغيرها وفي المجموعة طهورية الغدير المتغير بروث النعم مطلقا
ويستحسن تركه مع وجود غيره (او) تغير ماء (بئر) ولو يسيرا (ورق شجر اوتبن) بالوحدة
الفتح الريح فيه فليس طهورا في بادية ولا في حضرة (والاظهر) عند ابن رشد من قولي
الامام مالك رضي الله تعالى عنه (في) تغير ماء (بئر البادية بينهما) أي ورق الشجر والتبن
(الجواز) لرفع الحدث وحكم الخطيئة به لعدم سلبه طهوريته لعدم الاعتراض بينهما فيها
وهذا هو المعتمد ومثل ماء البئر الغدير بالاول وبئر الحاضرة التي يعسر الاعتراض بينهما فيها
فالمدار على غلبة السقوط وعسر الاعتراض فيها وسبب من الحاضرة التي يغلب
سقوطهما فيها ويعسر تعطيلها كذلك (وفي جعل) أي تقدير (الخياط) للمطلق (الموافق)
له في لونه وطعمه وريحه وهو بما يفرقه غالبا كما سطر العنب المسمى زرجونا وما هو
ورد ذهب أو صافه ومفعول جعل الثاني (كالمخالف) للمطلق في الصفات والحكم
بسلبه طهورية المطلق وعدم جعله كالمخالف فيحكم ببقاء الطهورية (نظر) أي توقف
وتردد لابن عطاء الله واستظهر الامام سند شقه الاول ولذا عسر حبه المصنف وطوى
مقابله وابن عبد السلام شقه الآخر وهما في الماء مطلقا كثيرا كان او قليلا وفرضهما
في كون الخياط لو كان مخالفا لغير الماء يقينا او علنا واجراهما ابن راشد في الموافق

(قوله واستشكله) أى فرضهما في الموافق الخمس (قوله وحزما) أى ابن فرحون وناصر الدين (قوله وقصرا) بفتح الصاد مخففة
أى ابن فرحون والناصر (قوله ٢٠) لعدم تحقق تغييره (أى الماء على) لجواز التطهير به (قوله وهذا) أى جواز التطهير به

(قوله وعدم جواز) أى التطهير به
جعل في القم (قوله سلامته) أى الماء
الذى جعل في القم (قوله وهذه)
أى عدم الجواز وأنه لتأنيث
خبره (قوله وهذه المسئلة) أى
الماء الذى جعل في القم (قوله بها)
أى المخالطة (قوله منصوبة)
أى لا إمام وابن القاسم واشبه
رضى الله تعالى عنهم (قوله ولا
نص) أى للمتنقدين (قوله
يستعمل) بضم الميم وفتح الميم
(قوله كأنه غسل) ولو بالنسبة
للمتوضئ (قوله وهو) أى
المستعمل (قوله والمغسول)
عطف على المتقاصر (قوله لا
الجارى) عطف على المتقاصر
(قوله عليه) أى العضو (قوله
ما يتوقف الخ) بيان لغيره (قوله
يصل) بفتح اللام (قوله في رفع
حدث) صلة استعمال المقدر
(قوله وعدمها) أى الكراهة
عطف عليها (قوله طهارة سنة)
كغسل الجمعة وأجرام (قوله
مندوبة) كغسل عيدين ووضوء
مجدد (قوله كرهه) بضم فسكون
فكسر (قوله وهو) أى البحث
(قوله وإن فرق) بضم فكسر
مخففة أى بين العبادة والعادة وأوه
للعالم وإن صله (قوله منسل)
بفتحات مثقلا (قوله لأنه) أى الإناء
(قوله كأنه الوضوء) أى

النجس أيضا كبول مريض بمسفة الماء أو ذهب صفقانه برور الرياح واستشكله ابن
فرحون وأبو علي ناصر الدين وحزما بنجاسة الماء الذى خالطه البول المذكور وقصرا
التردد على الخصال الطاهرة ولا فرق بين الموافق أصالة كماء الزرجون أو عروضا كماء
الزجاجين الذى ذهب أو صافه قاله الإمام سنده وقتله الخطاب واستظهره البناني (وفى)
جواز (التطهير) من حدث أو حكم خبث (بماء) بالماء مطلق (جعل) بضم فكسر أى
ادخل (في القم) قبل التطهير به لعدم تحقق تغييره وهذا قول ابن القاسم وعدم جواز
لعدم سلامته من مخالطة الريق مع قاته جدا وهذه رواية أشهب عن الإمام مالك رضى
الله تعالى عنهم (قولان) مقيدان بعدم تغير الماء بالريق تغيرا ظاهرا وعدم طول مكثه في
القم زمنا يتحقق أو يظن أنه خالط الماء فيه مقدارا من الريق لو كان من غير لغيره فان
اتقيا أو أحدهما اتفق على منع التطهير به وهذه المسئلة ليست من جزئيات الخصال
الموافق لعدم الجزم بالمخالطة في هذه والجزم بها في تلك ولأن هذه منصوبة ولا نص في
تلك ولما كان بعض المطلق بكم استعماله عليه بقره (وكره) بضم فكسر أن يستعمل
(ماء) قليل كأنه غسل موجود غيره في رفع حدث وحكم خبث وطهارة مسنونة كغسل
جمعة أو مندوبة كغسل عيدين لا يتوقف على المطلق كغسل ثوب طاهر ونعت ماء
(مستعمل) بضم الميم الأولى وفتح الثانية أى الماء قبل ذلك (في) رفع (حدث) أو حكم
خبث وهو المتقاصر من العضو المغسول والمغسول فيه العضو لا الجارى عليه ولا الباقى
في الإناء بعد الاعتراض منه (وفى) كراهة استعمال ماء مستعمل في (غيره) أى رفع
الحدث وحكم الخبث بما يتوقف على المطلق ويصل به كغسل أحرام ووضوء مجدد
وغسل ثالثة وثالثة لوجه ويدين ورجلين في رفع حدث وحكم خبث وطهارة مسنونة
أو مندوبة وعدمها (تردد) أى في الحكم من المتأخرين لعدم نص المتقدمين وأما
المستعمل فيما لا يتوقف على المطلق كغسل إناط طاهر أو فيما يتوقف عليه ولا يصل به
كوضوء لنوم أو زيارة صالح أو سلطان فلا يكره استعماله في متوقف على طهور (و) كره
أن يستعمل ماء (يسير) أى قليل كأنه غسل في رفع حدث أو حكم خبث وطهارة سنة أو
مندوبة لا في غسل نحو ثوب طاهر قاله عبق ويبحث فيه العدوى بأن معة تفتى تحليل كرهه
بإعادة القول بنجاسته كرهه في العادات أيضا وهو وجهه وإن فرق بالتشديد في العبادة
ومثل ليسير بقوله (كأنية) بعد الهجر وكسر النون أصله بهم مزين مفتوح فساكن
فابدل الثاني ألفا جمع إناء فالأولى كأنه لأنه نهاية القليل (وضوء وغسل) وإناء الغسل
قليل بالنسبة للامة وضئ أيضا وما دون إناء الوضوء كأنه الوضوء ونعت يسير بقوله خلط
(بنجس) قدر قطرة مطر متوسطة كحصة فاكثر منها الإناء وضوء وفوقها الإناء غسل نقلة
الرامى عن البيان والمقدمات وابن عرفة واشترط الناصر الزيادة عليها أو ما أكتفى بها

في أنه لا ينجس إلا بتغير لونه أو طعمه أو ريحه ويكره فقط أن لم يتغير (قوله عليها) أى قطرة المطر (قوله لهما) أى الخطاب
إناء الوضوء وإناء الغسل (قوله بها) أى القطرة

الدائم وهو جنب قالوا كيف يا أبا
هشيرة قال يتناولها وتساولا رواه
مسلم والنسائي وابن ماجه قاله ع
(قوله والنظر) عطف على السنة

(قوله علم) بضم العين (قوله ولكنه)
(أى الوضوء فى الرأى) (قوله فليست)

وعلى قوله وقوله يغتسل فيه تفسير
لاستعماله المقدور (قوله وان كان)

لما كره قوله وليس كذلك قال

وان لم يكن به أوساخ عند الامام
تعد أوساخ عند ابن القاسم

التغير من منع عندهما فتحصل
ان الامام ادس عندهما حالة سواء

بل اما الجواز واما الحرمة وان

أما أي السور والمدخل فيه (قوله فيه)

یہ ہے کہ وہ علم عدم خواہ ماویہ

محل الخلاف بينهم اذا تحقق أو ظن عدم تغير الماء بأوساخ الجسد أو شك فيه فان تحقق

مفيدة) خبرنا أنه (قوله وهما) أي السور والحدل فيه (قوله أفردا) بضم الهمزة وسرارا
أي اليسير الذي حات فيه شجاسة لم تغيره (قوله لعدم تحقق النجاسة فيهما) أي سورهما وما ادخل

أي اليسير الذي حات فيه شجاسة لم تغيره (قوله لعدم تحقق الشجاسة فيه) أي سوره وما ادخله

فهي ما وان استعمال مع وجود غيرهما وصل بهما أعدت الطهارة بغيرهما تدبالصلاة
 الا تسمية دون الصلاة الماضية (و) كره سور (ما) أي حيوان ما كول كنتم وطيرا ولا
 كخنزير وجار وفرس (لا يتوقى نجسا) كالا وشريا (من ماء) بيان لسور والشارب وما
 ادخل يده فيه وسور المقدرة هنا وكرهه سور ما لا يتوقى نجسا اذا لم يمسر الاحتراز عليه
 (لا) يكسره سور ما لا يتوقى نجسا (ان عسر) بفتح العين وضم السين أي صعب وشق
 (الاحتراز) أي حفظ الماء (منه) أي ما لا يتوقى نجسا كقطر وأرو عطف على عسر
 فقال (او كان) أي سور شارب النجس او ما ادخل يده فيه او سور ما لا يتوقى نجسا (طعاما)
 كابن وعسل وزيت وحر في فلا يكره ولا يراق لشرفه ويجرم طهره في قدر وامتاته
 الشديدة ويكره الخفيف كتبل البدي في موضع طاهر (كشعش) بضم الميم الاولى
 وفتح الشين المججمة والميم الثانية أي ماء مضمخ بشعش طاهر أنه مشبه بالطعام في عدم
 الكراهة لكونه اقرب مذكور وهو قول ابن عبد الحكم وابن شعبان ومشي عليه ابن
 الحاجب ونقل ابن القيس كراهته عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه واقتصر عليها
 جمهور اهل المذهب ويمكن تخرج كلام المصنف عليها بجعله مشبها بما قبله في
 الكراهة وقيدت بالبلاد الحارة كالجزا والاولى التي عند تحت المطرقة غير النقيدين
 ونحو ابن الامام التلمساني ذلك بالنجاس الاضطر ولا يكره المضمخ بنار ما لم تستند
 سخوته فيكره كشديد البرودة فتشبهها بكال الخشوع والكراهة قاصرة على استعماله
 في البدن بوضوء او غسل او رفع حكم خبث أو وضع طاهر ولا يكره في الاواني والنياب
 ونحوها ويكره شربه واكله المطبوخ به ان قال الاطباء بضره وتزول الكراهة
 بتبريده وكرهه سور الماء والماء المدخل فيه واباحة الطعام محلها اذا لم تزل نجاسة على
 فيه او يده حين استعماله (وان ريت) بكسر الراء وسكون المثناة قصت امله بضم الراء
 وتقديم الهمز مكسورا على المثناة فقد فت ضمة الراء ونقلت كسرة الهمز اليها وقدمت
 المثناة على الهمز أي علمت النجاسة بمشاهدة او اخبار كائنة (على فيه) أي فم
 شارب النجس وما لا يتوقى نجسا او يده التي ادخلها في الماء او غيرهما من اعضائه وصلته
 ريت (وقت استعماله) الماء او الطعام (عل) بضم فكسر أي حكم (عليها) أي
 بمقتضاها فان غسرت الماء نجسته والا كره استعماله ان كان قليلا ونجست الطعام ان
 كان مائعا او جامدا وامكن سريانها فيه (واذا مات) حيوان (برى) بفتح الموحدة
 وشدة الزاء أي منسوب للبر ضد الجرح لقلقه وحياته فيه (ذو) أي صاحب (نفس)
 بسكون القاء أي دم (سائلة) أي يجري عند سبب جريانه كسائلة وجرح وقطع
 وصلته مات (ب) ماء (واكد) أي غير جار وغير مستصغر جدا ولوله مادة ~~هـ~~ بتر
 (و) الحال انه (لم يتغير) الماء بجوت البري ذي النفس السائلة فيه (ثب) بضم فكسر
 (نزع) بعد اخراج الحيوان او قبله اذا اعله ازالة النفس لانه حيوان له روح لا يده

(قوله وان استعمال) أي السور
 والمدخل فيه يده (قوله ولا) أي غير
 ما كول (قوله وسور المقدرة)
 عطف على سور (قوله اذا لم يمسر)
 الخ خبر كراهة والجملة دخول
 على كلام المصنف (قوله كقطر)
 بضم القاف وشدة الطاء (قوله)
 طهره) أي الطعام (قوله لكونه)
 أي الطعام على قوله ظاهره
 الخ (قوله وهو) أي عدم كراهة
 الشمس (قوله الفرس) بفتح
 الفاء والراء (قوله كراهته) أي
 الشمس (قوله عليها) أي كراهته
 (قوله قبله) أي الطعام (قوله)
 قدمت) بضم فكسر مشتقلا أي
 الكراهة (قوله النقيدين) أي
 الذهب والفضة (قوله ذلك) أي
 الكره (قوله ولا يكره المضمخ بنار)
 منه ومشمس (قوله لئنهما)
 أي شدة الحرارة وشدة البرودة
 (قوله والكره) أي الشمس (قوله)
 والا) أي وان لم يتغير (قوله فيه)
 أي البر يتأثر فيه خلق وحياة

(قوله لزوال الفضلات الخ) علة لطيب النفس ويزول عبقها الماء (قوله ومقابلها) أى من كبير وقصراً فامة وكثرة ماء (قوله ولذا)
 أى الاختلاف المذكور علة لتبقى بعده (قوله لم يحدده) أى المتزوج (قوله من تحديده) ٢٣

لا اصل له وانما ذلك الخ) المناسب
 لا مفهوم له وانما ذلك او ابدال
 واو وانما باو (قوله يكثر) بضم
 فسكون فسكسر (قوله يقل)
 بضم فسكسر مثقلا (قوله روى)
 بضم فسكسر (قوله استفتى) بضم
 التاء الاولى فسكسر الثانية
 (قوله في هذا) أى التزوج من
 الراكد الذى مات فيه برى الخ
 (قوله فقال) أى ابن المباحشون
 (قوله منها) أى البئر (قوله وقال)
 أى ابن المباحشون (قوله ذلك)
 أى اربعين الخ (قوله ويهى) أى
 التسعة والاربعون مثلها
 أى الخمسين (قوله وهى) أى
 الستون (قوله استعماله) أى
 الراكد الذى مات فيه برى (قوله
 وان تغير الماء) مفهوم ولم يتغير
 (قوله وما ذكره) أى المصنف
 من نذب التزح (قوله قصر) بفتح
 فسكون خبر ظاهر (قوله وقيل)
 يجب التزح ولولم يتغير وقيل يجب
 فيما لا مادة وقيل يجب في
 القليل حكاه ابو الحسن
 في شرح المدونة (قوله بلا) صلة
 عطف (قوله بنديه) أى التزح
 (قوله الشرط) أى اذا مات برى
 (قوله انه) أى المفهوم (قوله
 الكثير) أى الزائد على اناه
 غسل (قوله أى يشقه) تفسير
 للصلة المقدرة (قوله وقد زال) أى
 تغيره (قوله بنذهب اسكارها) صلة ذهب وبأوسية (قوله بنذهبها) صلة ذهب الثاني

من الماء ومصبه في غير الراكد حتى تطيب النفس ويزول عبقها الماء وكراهتها باه
 لزوال الفضلات التى خرجت مع الماء من فم الحيوان وقت فتحه طلبا للحياة حين موته
 وينقص النازح الدلو لان الفضلات تملأ على الماء كالدهن فان ملئ الدلو تسقط منه
 وزهود الماء حين رفعه وحركته فلا تحصل غرة التزح وصلة تزح (بقدرهما) أى الماء
 آلة أو كثر أو قسطا بينهما ما و الحيوان صغيرا أو كبيرا أو قسطا بينهما فقد يكثر الماء
 ويكثر الحيوان وقد يقل الماء ويصغر الحيوان وقد يمتلئان يكثر الماء ويصغر الحيوان
 أو عكسه وكل حالة من هذه يناسبها قدر من التزح بحسب قول أهل المعرفة وكلما كثر فهو
 أحسن ابن الامام ليس لمقدار ما تزح - دلالة لاختلافه باختلاف مامات من صغير وطول
 اقامة وقلة ماء ومقابلها ولذا لم يحدده مالك ولا أحد من اصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين
 غير انه كلما كثر التزح كان احب اليهم واولى واباغ واحوط ابن بشير وما في بعض الروايات
 من تحديده باربعين لاصل له وانما ذلك لئلا يكثر الموسوس ويقل المتساهل ولذا روى عن
 ابن المباحشون انه استفتى في هذا فقال انزعوا منها اربعين خمسين ستين دلو او قال انما
 قلت لهم ذلك ليعلموا ان الاقل يجزيهم والاكثر احب ولو اقتصرت على خمسين لابطات
 تسعة واربعين وهى مثلها ومنعهم من ستين وهى ابلغ اه واحقر بالبرى عن الجوى
 وبذى النفس عما لنفسه فلا يندب التزح بموتهم فى الماء بالراكد عن الجارى فلا يندب
 فيه ايضا ويكره استعماله قبل التزح مع وجود غيره وتعداد الصلاة به في الوقت نكز ابن
 مروزق والخطاب عن الاكثر وان تغير الماء بميتة البرى ذى النفس السائلة تنفس وما ذكره
 هو المشهور والمعمول به وظاهر قول ابن القاسم في المدونة قصر نذب التزح على ما لا مادة
 له وقيل يجب التزح ولولم يتغير وعطف على مات بلا فقال (لا) يندب التزح (ان وقع) البرى
 ذوالنفس السائلة في الراكد حال كونه ميتا أو حيا واخرج حيا ورج ابن مروزق
 القول بنديه ان وقع ميتا ولكن ما مشى عليه المصنف هومة تنضى التعليل بزوال الرطوبات
 المكروهة وصرح المصنف بمفهوم الشرط بمبالغة في الرد على المخالف ولدفع توهم انه اولى
 يندب التزح (وان زال تغير) الماء الكثير الذى لا مادة له (التجسس) بكسر الجيم أى المتجسس
 يقول مثلا وعطف على صله زال المقدرة أى بنفسه فقال (لا بكثرة) أى زيادة وصب ماء
 (مطلق) عليه ولا بالقاعنى طاهر فيه من تراب او طين او نحوهما (فاسحقسن) بضم
 المنة فوق وكسر السين الاخيرة أى من بعض شيوخ أهل المذهب غير الاربعة ونائب
 فاعل استحسن (الطهورية) الماء الذى زال تغيره لان الحكم بنجاسته لتغيره وقد زال
 والحكم ينتقى بانتفاء علته كذهاب حرمة الخمر ونجاسته بذهاب اسكارها بنخلها
 او تنجسها (وعدمها) أى الطهورية الصادق بعدم الطهورية وهو مراد بقرينة كون
 الكلام في متغير بنفسه وخبر عدمها (ارجح) أى رجحه ابن يونس من خلاف من تقدم

(قوله وهذا) أي عدمها (قوله الاول) أي الطهورية (قوله والثاني) أي عدمها (قوله مقيد) بنسخ الماء مثقلا خبر الثاني (قوله غيره) أي النجس الذي زال تغيره بنفسه (قوله والا) أي وان لم يوجد غيره (قوله استعمال) بضم التاء وكسر الميم أي وجوبا (قوله لا قول) أي الطهورية (قوله كذا) ٢٤ بالمد (قوله لا) منقلا محذوف أي لا ينزل حكمها ولا يظهر المحل (قوله عنه)

أي بحيث ابن غازی أو المصنف (قوله) ترجم ابن يونس) أي في مسئلة زوال تغير النجس (قوله بينه) أي زوال تغير النجس (قوله عنها) أي النجاسة (قوله في الثاني) أي زوال عينها (قوله في الاول) أي زوال تغير النجس (قوله بغيره) أي الطهور (قوله فان كان النجس الذي زال تغيره قليلا) مفهوم الكثير (قوله وان زال بسبب مطلق عليه الخ) مفهوم لا بكثرة مطلق (قوله ومنه) أي الزوال بكثرة مطلق (قوله أي الطين ونحوه) (قوله فكذلك) أي ما زال تغيره بكثرة مطلق في الطهورية اتفاقا (قوله فلا) أي لا يصير طهورا (قوله ويرج) بضم فكسر مثقلا (قوله وان كان القياس الخ) حال (قوله بعباسه) أي الماصلة أخبر (قوله شرط البيان) اضافته للبيان (قوله فان أخبر بطهوريته) مفهوم بعباسه (قوله عدمها) أي الطهورية (قوله قبل) بضم فكسر الطهورية (قوله أي العدل) (قوله وجهها) أي الطهورية (قوله له) أي الماء المشكوك في ضرر غيره (قوله هلمها) أي الطهورية (قوله حينئذ) أي حين الاخبار بالطهورية التي لم يظهر عدمها (قوله فلا يشترط في الخبر الخ) ففي المفهوم تفصيل (قوله وصرح) بفتح مثقلا أي المصنف (قوله الشرط) أي ان بين وجهها واتقاهما مذهبها (قوله المشكوك) أي في ضرر غيره (قوله والا) أي وان لم يوجد غيره

عليه وهذا هو المقصد عند عجم وعقب وشب والعدوى واعتقد الثاني الا قول والثاني مقيد بوجود غيره والاستعمال مراعاة للاول فحل الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء فان لم يوجد الا هو فانه يستعمل بلا كراهة اتفاقا مراعاة للخلاف قاله العدوى ابن غازی ليس لابن يونس هنا ترجيح وانما ترجيحه في ازالة عين النجاسة بما عاها غير طهور كما ورد فقيل ينزل حكمها ايضا يطهر المحل وقيل لا ويرجحه ابن يونس وبجواب عنه بأن من حفظ نجاسة على من لم يحفظ وبتماسيم ان المصنف لم يطلع على ترجيح ابن يونس في فرع زوال تغير النجس فلا فرق بينه وبين زوال عينها بغير المطلق فلزم من الترجيح في الثاني الترجيح في الاول بجما مع زوال أعراضها بغيره والله أعلم فان كان النجس الذي زال تغيره قليلا فهو نجس اتفاقا وان زال بسبب مطلق عليه ولو قليلا فهو طهورا اتفاقا ومنه ماله مادة وان زال بالقاء وضوطين فيسه ولم يتغير الماء به فكذلك وان تغيره فلا لاحقال بقاء تغيره بالنجس وخفائه بتغيره بنحو الطين ومفهوم النجس ان المتغير بطاهر مقارقه غايبا ان زال تغيره بنفسه فهو طهورا قاله الخطاب ويرجح وان كان القياس انه من فرع المخاطات الموافق المختلف فيه ايضا (و) ان شك في ضرر غير الماء وأخبر بنجاسته مخبر (قبيل) بضم القاف وكسر الواو أي وجب ان يشك (خبر) أي اخبار الخبر (الواحد) واولى الاكثر ان كان عدل رواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من النسيق وما يحل بالمرأة ولو أثنى اورقا بنجاسته (ان بين) بفتح مثقلا خبر (وجهها) أي النجاسة بان قال تغير بخودم (او) لم يبينه و (اتقنا) أي الخبر بالكسر العالم بالطاهر والنجس والخبر بالفتح (مذهب) أي في أحكام الطاهر والنجس وان اختلفنا في غيرهما وشرط البيان أو الاتفاق في الخبر ولو بلغ عدد التواتر والنجس كالانس على الظاهر فان أخبر بطهوريته مع ظهور عدمها قبل خبره ان بين وجهها او وافق مذهبها وان لم يظهر عدمها فقد سبق حله عليها لانها الاصل فلا يشترط في الخبر حينئذ بيان ولا موافقة وصرح بمفهوم الشرط ليرتب عليه نسبة استحسان الترك لا ما زرى فقال (والا) أي وان لم يبين الخبر وجهها ولم يوافق مذهبها (فقال) أي الما زرى من نفسه (يستحسن) بضم اوله وفتح ما قبل آخره أي يستحب (تركه) أي الماء المشكوك الذي أخبر الواحد بنجاسته بالبيان ولا اتفاقا احتياطا لتعارض الاصل والاخبار المحتمل للصدق اذا وجد غيره ولا تعاد الصلاة على الظاهر والاتعين استعماله (وورد) أي نزول وطريان (الماء) الطهور المطلق (على النجاسة) العينية او الحكيمة (كعكسه) أي ورود النجاسة على الماء قليلا

كان

(قوله في انه) صلة كاف التشبيه (قوله وان تغير) أي الماء (قوله به) أي وصف التجاسة (قوله وهما) أي القلتان (قوله وان كان
الاولى عكسه) أي تشبيه ورودها عليه بورد عليها حال (قوله محلهما) أي ٢٥ القاعدة (قوله فهي) أي الكاف

(قوله معكوس) يجعل المشبه به
مشبهًا والمشبّه مشبهًا به (قوله
للمبالغة) أي في التشبيه والمدح
(قوله علمت) بضم العين (قوله
ذكرت) بضم فكسر (قوله بين)
بفتحات مثقلة فيهما (قوله المغني)
بضم ففتح فكسر مثقلة (فصل)
الظاهر والنجس (قوله أصله)
أي معناه اللغوي (قوله ثم
اصطلحوا) أي العلماء (قوله
استعمله) أي الفصل (قوله
لقطعها الخ) علة لاصطلحوا (قوله
ثم صار) أي الفصل (قوله حقيقة
عرفية) أي في الالفاظ المخصوصة
(قوله الغرض) بفتح الغين الموحدة
والراء (قوله منه) أي الفصل
(قوله الاصل) أي المعنى الاصل
اللقوي لسكل منهما (قوله يتناوبان
أي يستعمل كل منهما في معنى
الاسترخاء (قوله فيه) تنازع فيه خلقه
وحياة (قوله مسلم) نعت فاعل
(قوله في البحر الخ) صلة مات
(قوله هذا) أي الذي ذكره
المصنف (قوله ميتته) أي ما تطول
حياته ببر (قوله طهارتها) أي
ميتته ما تطول حياته ببر (قوله
لهما) أي قول ابن نافع وابن
القاسم (قوله من ذبح الخ) بيان
السبب (قوله من لحم الخ) بيان
لجزئه (قوله وذكره) أي الجزء ماض
أو مصدره ماض أو قوله (قوله

كان أو كثر إلى انه ان لم يتغير الماء بوصف من اوصافها فالفسالة والحل طاهران وان
تغير به فنجسان وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان وردت عليه وهو دون
قلتين نجس بمجرد ورودها عليه وان لم يتغير وهما خمسة مائة رطل بغدادى واربع مائة
وسبعة واربعون رطلا مصرى تقريباً وشبهه ورود الماء عليه المتفق عليه بورد عليها
الختلف فيه وان كان الاولى عكسه بمبالغة في رد الخلاف ولا يقال قاعدة القهها ادخل
الكاف على المشبه فلم يخالف المصنف الاولى لانه يقول محلهما في التشبيه به بدل الحكم
والحكم هنا متوقف على التشبيه فهي داخلية على المشبه به هنا على قاعدة البيانين
وهو تشبيه معكوس للمبالغة كقوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجهه الخليفة حين يمدح

وهذه المسئلة عات مما سبق وذكرنا هنا مجرد الرد على المخالف والله اعلم ولما بين ان حكم
التغير كغيره بين المغير فقال

(فصل)

اصله مصدر فصل الشيء أي قطعه وأبانه وفرق بينه وبين غيره ثم اصطلحوا على استعماله
في الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة المندرجة تحت باب او كآب غالباً
لقطعها وابتانها وفرقها ما بعد دهاهما قبلها ثم صار حقيقة عرفية والغرض منه هنا
بيان الاشياء الطاهرة والاشياء النجسة (الظاهر) أي افراد وجزئيات الشيء المتصف
بالطهارة أي الصفة التقديرية المقتضية لصحة الصلاة ونحوها بما لا يسته (ميت) بسكون
الفتحة تحت أي مامات بالفعل ومشدها الحى الذى سيموت هذا هو الاصل وقد يتناوبان
(ما) أي حيوان برى (لادمه) من ذاته وان وجد فيه دم منقول من غيره كبرغوث وبق
وناموس وذباب وعقرب وخنفس وصرصار ولم يقل فيه لايها ما ان ما فيه دم مكتسب
كبرغوث ميتته نجسة وليس كذلك (و) ميت الحيوان (البحري) أي المنسوب للبحر
أي الماء الكثير لملقته وحياته فيه ولو خنزير أو سوا مات بنفسه أو بفعل فاعل مسلم أو
كافر في البحر أو في البر ان لم تطل حياته في البر بل (ولو طالت حياته) ببر كتمساح وضفدع
وسلحفاة بحرية هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن نافع ميتته نجسة مات ببحر
أو بر وروى عيسى عن ابن القاسم طهارتها ان مات ببحر ونجاستها ان مات ببر وأشار لهما
بولو (و) الطاهر (ما) أي حيوان برى له دم (ذكرى) بضم فكسر مشدداً أي فعل به
السبب لاجابة كلمة من ذبح او فخر او عقر (وجزؤه) أي المذكى من لحم وعظم وظفر
وسن وجلد وغيرها وذكره بعد السك لانه لا يلزم من طهارته طهارة الجزء المنفصل منه
الا ترى الدم والمخ والمذى والودي والسودا فانهم النجسة بعد انفصالها من المذكى
فالمراد بجزئه غيرها (الاحمر) بضم الميم وفتح الحاء والراء مشددة (الاكل) كخبيل وبغل

منع ل (لانه) أي الشأن (قوله من طهارته) أي السك (قوله بعد انفصالها) أما قبلها فهي طاهرة (قوله غيرها)

أى الدم وما بعده (قوله أنسى) فالجاء الوحشى مباح (قوله يجمع على تعريجه) كخنزير (قوله مختلفا) كذئب (قوله دخل الخ) خير
مكروه (قوله باستثنائهما) أى الخنزير ٢٦ والكلب (قوله واليهما) أى القولين صله أشار (قوله فى الحياة) صله جرت

وجاء أنسى وخنزير مذبح أو مضمورا ومعه قبحيس فلا تظهره الذكاة أجماعا إن كان
يجمع على تعريجه وعلى المشهور إن كان مختلفا فيه ومكروه إلا كل كسيع وهو دخل
فى المستثنى منه فتظهره الذكاة (و) الطاهر (صوف) من شأن (ووبر) بفتح الواو من
أبل وأرتب ونحوهما (وزغب) بفتح الزاى والغين المجهمة أى الهداب (ريش) محيط
بقصبته من إضافة البلز له كله (وشعر) بفتح الشين المجهمة والعين المهملة وقد تسكن
من جميع الدواب غير الخنزير بل (ولو من خنزير) وكاب وقيل باستثنائهما وقيل باستثناء
الخنزير فقط واليهما أشار بولو (إن جرت) بضم الجيم وفتح الزاى مثقلا أى الصوف وما
عطف عليه فى الحياة أو بعد الموت ولو بلا ذكاة والمراد يجوزها ما قابل تنقها من قصر
وساق وقرض وسرق ونورة فإن تنقت من حى أو غير مذكى فاصلها الذى تعلق به جزء من
البدن فحيس فإن أزيل فالباقي طاهر وإن تنقت من مذكى مباح ومكروه بجميها طاهر
(و) الطاهر (الجماد) بفتح الجيم (وهو) أى معرف الجماد (جسم) جنس دخل فيه سائر
الأجسام جامدة كانت أو مائعة كما وزيت وعسل قصب (غير حى) أى لم تحل فيه روح
فصل مخرج ما حلت فيه واستمرت أو خرجت فلم يدخل فيه أبونا آدم عليه الصلاة والسلام
ولا ما خلق من الطين ونحوه ومات لأن الروح حلت فيه ما (و) غير (منفصل عنه) أى
الحى فصل آخر مخرج البيض والابن وفروعه كالسمن والخبز وعسل النحل لا انفصالها
عن حى واستثنى من الطاهر الجماد فقال (الامسكر) بضم فسكون فكسرم من الجماد وهو
ما يغيب العقل وحده مع نشوة أى قوة وشبابة وطرب أى فرح وسرور فهو لم يفسد
ومحرم قليله الذى لا يغيب العقل فضلا عن كثيره الذى يغيبه وموجب للدمغتين جلدة
على ظهره بلا سائل إن كان رجلا وبجائل رقيق إن كان امرأة وسواء كان من نصير
عنب وهى النمر أو ما زبيب أو تين أو تمر أو قمح أو شعير أو أرز أو عسل أو غيره أو لا يكون
الأماتعا على المعتد وما المتسد ويسمى الخدر أيضا وهو ما يغيب العقل وحده بلا نشوة
ولا طرب ومنه الحشيشة على المعتد والافيون والبرش وجوزة الطيب والمرقد وهو
ما يغيب العقل والحواس ومنه البنج والدائرة فطهران داخلان فى المستثنى منه
واستعمال قليلهما الذى لا يغيب العقل جائز وكثيرهما الذى يغيبه محرم وموجب
للاذب بما يردع المستعمل من ضرب أو غيره (و) الطاهر (الحى) أى كل حى يصر با كان
أو بر يلو خلق من عذرية أو كلبا أو خنزيرا (ودمعه) الذى سال من عينه (وعرقه) الذى
رشع من جلده لحر أو نحوه ولو كان جلالة أو سكران سال سكره (ولهابه) الذى سال من فمه
فى يقظة أو نوم إلا المني الأصفر فحيس ويعنى منه أن لازم كل يوم ولو مرة (وشخاطه) الذى
سال من أنفه (ويبيضه) أى الحى ولو حية تربى له تشربا يسأ أولان لم ياكل الحى الذى
بغيم (قوله فطهران) أى المفسد والمرقد جواب أما (قوله قليلهما) أى المتسد والمرقد (قوله يردع) بفتح اليا وهما الدال
المهملة وسكون الراء أى يردويزجر (قوله من ضرب أو غيره) شأن لما (قوله بجلالة) أى يأكل ويشرب النجاسة مبالغة
فى طهارته وعرقه ودمعه (قوله حية) أى أنى الثعبان (قوله) أى البيض

(قوله فالمبالغة الخ) تفريع على
قوله ان لم يأكل الخ الذي سال منه
الدمع وما عطف عليه (قوله
بنجاستهما) أي العرق والبيض
(قوله ولجورد) عطف على لرد
(قوله من الدمع الخ) بيان للخارج
(قوله وهو) أي الحيوان الخ حال
(قوله ولم يذك) حال (قوله على انه)
أي الا دعي الميت (قوله وعدمها)
أي الطهارة (قوله بعدمها أي
التذكية (قوله بها) أي
التذكية (قوله أو بعدها) أي
التذكية (قوله وشأنه ذلك) أي
التغذي بنجس قيس في الشك
(قوله بمنزلة) أي صفة (قوله وعليه)
أي ظاهر حاصله لجل (قوله على
انه) أي القتي (قوله انه) أي القتي
(قوله شامها) أي العذرة (قوله
تبعه) أي الخطاب (قوله رده) أي
جعل القلب كالقتي (قوله بانه) أي
القلب (قوله وهو) أي الصغراء
وذكره لتذكير خبره (قوله
الصبيغ) بكسر الصاد المهملة (قوله
وهي) أي المعدة (قوله لعله الحياة)
اضافته للبيان (قوله منها) أي
المعدة أي من القم (قوله الاستعانة
الخ) خبر علة (قوله لا وصوله) أي
القي (قوله لها) أي المعدة (قوله
والا) أي ولو كانت علة نجاسته
وصولها (قوله مذكي) قيد في المباح
والمكروه (قوله بها) أي المراتبة

سال منه الدمع وما عطف عليه بنجاسه بل (ولو أكل) الخ (نجسا) فالمبالغة واجبة للدمع
وما بعده لكن لرد الخلاف في العرق والبيض فقبل بنجاستهما ما كل نجسا ولجورد دفع
اتوهم في الباقي ولا تكرر الصلاة في ثوب فيه عرق شارب خرا ومخاطه أو بصاقه خلافا
لجورد (الا) البيض (المذر) بفتح الميم وكسر الذا المجهمة أي المتقن والذي صار دما
أو مضغة أو فرخا ميتا لا المروق الذي اختلط صفاره ببياضه بلا تنوية قطار على الظاهر
(والا الخاريج) من الحيوان (بعد) قيام (الموت) به من الدمع وما بعده وهو يرى ذواته نفس
سائلة ولم يذك (و) الطاهر (لبن آدمي) ذكر أو أنثى مسلم أو كافر ولو سكران لاستحالة الخ
صلاح (الا) الآدمي (الميت) فلبنه نجس بناء على انه نجس وهو ضعيف (وابن غيره) أي
الآدمي المألوف في حياة الحيوان أو بعد موته (تابع) للدمع في الطهارة بالتذكية
وعدمها بعدمها فان كان لجه يظهر بها وهو المباح والمكروه فلبنه في حياته أو بعدها
طاهر وان كان لجه نجس بعدا وهو المهرم فلبنه نجس في حياته أو بعد موته وان مات
المباح والمكروه بلا ذكاة فلبنه يعد موته تابع للدمع في النجاسة (و) الطاهر (بول
وعذرة) أي رجميع وروث خربا (من مباح) أكله في حياته أو بعد ذكاته (الا)
المباح (التغذي بنجس) مأكل أو مشروب يقينا أو ظنا أو شكاً وشأنه ذلك
كدرجيج وفار واحترز بالمباح من المهرم والمكروه ففضلتم ما نجسة (و) الطاهر
قتي أي طعام خرج من فم آدمي بعد وصوله إلى معدته (الا) القتي (المتغير عن)
صفة (الطعام) ولولم يشبه العذرة في وصف من أوصافها وهذا ظاهر قول
المؤنف وما يخرج من القتي بمنزلة الطعام فهو طاهر ومتغير عن حال الطعام فنجس
فطاهر هان المتغير بنجس كيف كان المتغير وعليه جعلها سنة والباحي وابن بشير وابن
شاس وابن الحاجب والمصنف جعلها النجس وبماض على انه لا نجس حتى يشبه العذرة
ويقرب منه قول التونسي وابن رشد ان شابه أحد أوصاف العذرة وقاربها فتصل انه
أن شابهها تنجس اتفاقا وان بقى على حالة الطعام فطاهر اتفاقا وان تغير ولم يشبهها بان
استعد له ضم عند ابن فرحون أو ظهرت فيه حموضة عند البساطي ففيه خلاف مشهور
النجاسة وجعل الخطاب القلب بفتح اللام كالقتي وتبعه جماعة من الشارحين ورده
الرماسي بانه لا نجس الا بشابه العذرة اتفاقا قال ابن رشد في سماع أشهب القلب ماء
حامض طاهر اه وتبعه العدوي (و) الطاهر (صغراء) بفتح الصاد المهملة وسكون
القاف معدودا وهو مائع أصفر منقدي شبه الصبيغ الزعفراني يخرج من المعدة وهي طاهرة
لعله الحياة فيخرج منها فهو طاهر وعله نجاسة القتي المتغير الاستحالة إلى فساد لا وصوله
لها والا كان نجسا ولولم يتغير ولا تأكل به (و) الطاهر (بلغم) وهو المنعقد كالخاطم يخرج
من الصدر أو يسقط من الرأس من آدمي أو غيره (و) من الطاهر حرارة (مباح
أو مكروه مذكي) وهو ادهم مائع أصفر مر في كيس ملائق بنائذ الكبد لا نفس الكيس

(قوله وهو) أى المبررة وذ كره لئلا يكره (قوله لانها) أى الصفراء (قوله والحيوان) حال (قوله موجب) بضم الميم وكسر الجيم أى سبب (قوله من ذبح الخ) ٢٨ بيان موجب (قوله وهو) أى الدم غير المستوح (قوله والموجود) عطف

لدخله فى قوله وجزؤه وهو غير الصفراء لانهم يخرج من المعدة والحيوان حتى والمرارة لا يخرج الا بعد الموت بفصل ما هو فيه من زيادة الكبد ولذا اضافها للمباح وأطاق الصفراء (و) الطاهر (دم لم يسفح) بضم المثناة تحت وسكون السين وفتح القاء اخره حاء مهملة أى لم يجز عنه موجب الجريان من ذبح وفجر وجرح وهو الباقي فى العروق والموجود فى القلب حين شقه والراشح من اللحم حال تقطيعه وأما ما وجد فى جوف الحيوان بعد ذبحه أو فجره والتجعد على محل الذبح والتخرف فهو مستوح نجس انعكس الى الجوف (و) من الطاهر (مسك) بكسر الميم الجوهري فارسي معرب ومقتوحها الجلد وأنه كان أصله دما لاستحالة الى صلاح واكلمه مباح بدليل قوله لم يجز للحرم أكل الطعام المسك اذا أماته الطبخ ولو صبغ الفم ولو أخذ من ميتة والفرق بينه وبين البيض الخارج بعد الموت شدة الاستحالة الى صلاح (و) من الطاهر (فأرته) أى الجلدة التى يجتمع المسك فيها فى تعين همزه وعدمه خلاف وتسمى نافخة أيضا (و) من الطاهر (زرع) سقى (نجس) أوثبت من بذر نجس وظاهره نجس فيغسل قبل أكله أو حله فى الصلاة والطواف (و) منه خمر نجس بفتحات مثقلا أى صار نجس فى اليبس اذا ذهب منه الاسكار فان كان باقيا فيه بحيث اذا بل وشرب يسكر فهو نجس قاله المازري وتوقف فيه عجمى والنبالى لم يبق لاحد توقف فيه بعد نقله عن المازري (أو خلل) بضم فكسر مثقلا أى الخمر فالتخلل بنفسه اولى بالطهارة وكذا ما سجر وامل فى المتن احتياكا والاصل تجبر أو سجر أو تخلل أو خلل والخمر مؤنثة ولهذا ذكرها باعتبار كونها شرايا مثلا أو على لغة قليلة واذا طهرت بالتجبر أو التخلل طهرت بانؤها ساجها ولو نفاذ غاصت فيه فهو مستثنى من نجس بغيرواص اختلاف فى حكم القدوم على تخليلها بالحرمة لوجوب اراقها والسكرامة والاباحة وينع التداوى ببول المستمكة فى غيرها وسلبت منها فاعها بغيرها ولم يبق فيها الا الضرر والله اعلم وما فرغ من بيان الطاهرات بين النجسات بقوله (والنجس) بفتح الجيم أى عين النجاسة (ما) أى الذى (استثنى) بضم الهمزة والمثناة وكسر النون أى أخرج من الطاهرات من اول الفصل الى هنا بالا وبالشرط وذكره هنا مع علمه سابق ايجبه مع قطائره فلا يغفل عنه الناظر فيها (و) النجس (ميت) حيوان (غير ما) أى الحيوان الذى (ذكر) بضم فكسر اول الفصل وهو البرى الذى لا نفس له سائلة والجوى فغيرهما البرى الذى له نفس سائلة أن لم يكن قلة ولا آدميا بل (ولو) كان (قلة) وأشار بولو الى قولهم نون ميتة طاهرة لان دمها منقول ويعنى عن رجل أو قتل ثلاث فى الصلاة لعسر الاحتراز (أو آدميا) قاله ابن القاسم وابن عبد الحكم وابن شعيبان (والاظهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدم عليه (طهارته) أى ميت آدمى قال فى البيان والصحيح ان الميت من بني آدم طاهر بخلاف سائر الحيوان الذى له دم سائل اه وجرم به ابن العربي عياض وهو الصحيح الذى

الجيم أى سبب (قوله من ذبح الخ) على الباقي (قوله شقه) أى القلب من إضافة المصدر لقوله (قوله والراشح) عطف على الباقي (قوله تقطيعه) أى اللحم (قوله والتجعد) بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة عطف على ما (قوله فهو) أى المذكور (قوله فارسي) أى وضعه واضح لغة الفرس (قوله معرب) بضم فتحتين مثقلا أى استعملته العرب فيما وضع له فى لغة الفرس (قوله ومقتوحها) أى الميم (قوله وان كان أصله) أى المسك دما حال (قوله لاستحالة) أى المسك على طهارته (قوله واكلمه) أى المسك (قوله ولو أخذ) بضم فكسر أى المسك مباغة فى طهارته وابعثه (قوله بينه) أى المسك (قوله فى تعين همزه) أى انظر فارة خبر خلاف (قوله وتسمى) أى الفارة (قوله فى الصلاة الخ) صلة محل (قوله ومنه) أى الطاهر (قوله اذا ذهب منه) أى المتجبر شرط فى طهارته (قوله وكذا) أى التخلل فى الطهارة (قوله احتياكا) أى حذرا من كل نظير ما أثبت فى الآخر (قوله فهو) أى انه الخمر المتجبرة أو المتخللة (قوله ساجها) أى النجس (قوله سلبت) بضم فكسر (قوله بين) بفتحات مثقلا (قوله بالاستثنى) (قوله وذ كره) أى المستثنى ماض او مصدر مضاف لمفعوله (قوله عنه) أى المستثنى (قوله فيها) أى نظائره (قوله ميتة) أى القملة (قوله ويعنى) أى على المشهور (قوله فى الصلاة) تنازع فيه فعنده

قطن وجل (قوله لعسر الاحتراز) على معنى (قوله سائر) أى باقى (قوله الحيوان) أى البرى (قوله به) أى القول بطهارة ميت الا دى

(قوله تعضده) بضم ففتح فكسر مثقلا أى تقويه (قوله الآثار) جمع اثر أى الاحاديث (قوله وقول الله تعالى) عطف على الآثار (قوله وسواء كان) أى لا دى (قوله فرق) بفتحات مثقلا (قوله بينهما) أى المسلم والكافر (قوله ورجحه) أى القول بطهارته (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله صدر) بفتحات مثقلا (قوله به) أى القول بطهارته (قوله واستظهره) أى بهرام القول بطهارته (قوله) قال (قوله فى الشامل) (قوله الآدى) أى الميت (قوله وهو) أى القول بطهارته (قوله واستظهره)

٢٩

أى القول بطهارته (قوله القرات)

بضم الفاء وخفة الراء آخره تاء

(قوله ورجحه) أى القول بطهارته

(قوله واخذه) أى فهم القول

بطهارته (قوله ذكره) أى ما قاله

ابن هرون (قوله يلبخ) أى يحذف

الأداة والوجه والأصل بحسب

فى الخبث (قوله أو معنى) أى

أو نجس نجاسة مغنوية (قوله ولو

حكما) مبالغة فى أبين (قوله بان

تعلق بيسير جلد الخ) تصوير

للأمانة الحكيمية (قوله ومنه) أى

المنفصل من آدى (قوله نحت)

بضم فكسر (قوله من رجليه)

أى الآدى (قوله وبين) بفتحات

مثقلا (قوله به) أى الظاهر (قوله

به) أى الظفر (قوله حديث) مضاف

لما يليه إضافة بيان (قوله أيا) بفتح

الهمز وضم الياء مثقلا (قوله

أهاب) بكسر الهمز وخفة الهاء

ثم موحدة أى جلد (قوله دبح)

بضم فكسر (قوله يحول) خبر

حديث (قوله فى المشهور) صلة

محول (قوله على الطهارة اللغوية)

صلة محول (قوله أى النظافة)

تفسير للطهارة اللغوية والجملة

جواب عن سؤال مقصد رأى

كيف يحكم على الجلد المدبوغ

بالتجاسة والحديث مصرح بطهارته

(قوله من الشارح) (قوله بكونه) أى الجلد (قوله القرس) بفتح الفاء

والراء (قوله ينتقع به بعد ديبغه) ايضاح للمضنون التشبيه (قوله وكذا) أى جلد الخنزير المدبوغ فى منع الانتفاع به (قوله لشرفه)

أى الآدى (قوله فيه) أى الديبغ (قوله فى غيره) أى المشجيد (قوله فلا يرخص فى استعماله قبل ديبغه) منه وهم بعد ديبغه

نعضده الآثار وقول الله تعالى ولقد كرمنا بنى آدم وسواء كان مسلما أو كافرا المحرمة الآدمية ولا علم احد من المتقدمين ولا من المتأخرين فرق بينهما ما هـ ورجحه ابن عبد السلام ايضا وقبله فى التوضيح ومصدره فى الشامل واستظهره قال والظاهر طهارة الآدى وهو قول معنون وابن القصار هـ واستظهره ابن القرات ورجحه صاحب الطراز واخذه عياض من المدونة ابن هرون لا يدخل هذا الخلاف اجساد الانبياء عليهم الصلاة والسلام ويجب الاتفاق على طهارة اجسادهم وقد قيل بطهارة حديثه صلى الله عليه وسلم فكيف يحسد الشريف صلى الله عليه وسلم وذكره فى التوضيح وقال ابن القرات الاجماع على طهارة اجساد الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا سيما جسد نبينا صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى انما المشركون نجس تشبيه بليغ أو معنى لاحسا (و) النجس (ما) أى الجزء الذى (أبين) بضم الهمز وكسر الموحدة اصله بسكون الموحدة وكسر المشناة فنقل كسر هـ الله واحدة أى فصل (من) حيوان نجس الميتة (حتى أو ميت) ولو حكما بان تعلق بيسير جلد بحيث لا يتغير فالمنفصل من آدى حتى أو ميت طاهر على المعتقد ومنه ما نحت بجعر من رجليه وبين ما بقوله (من قرن وعظم وظلف) بكسر الظاء المجمة لبقرة وشاة ككافر القرس وأراد به ما يشمل الحافر (وظفر) لبعير وفعام وأزود جاج وسائر الطير والمراد به ما تصلب على رأس الاصبع (وعاج) أى سن فيل (وقصبه ريش) ولو اعلاها الذى لا يتألم الحيوان بقصه لانه كان حيا (وجلد) ان لم يدبغ بل (ولو دبح) بضم فكسر فلا يطهر وحديث ايما اهاب دبح فقد طهر محمول فى المشهور على الطهارة اللغوية أى النظافة (ورخص) بضم الراء وكسر الخاء المجمة مشددة أى اجيز واذن من الشارع (قبة) أى استعمال جلد الميتة المدبوغ ترخيصا (مطلقا) عن التقييد بكونه من مباح أو مكروه (الا) جلد المدبوغا (من خنزير) فلم يرخص فيه على المشهور وذكر ابن القرس فى أحكام القرآن أن المشهور من المذهب أن جلد الخنزير كغيره ينتقع به بعد ديبغه وكذا جلد الآدى اجماعا لشرفه وجوب دفنه ولو كافر واصله استعمال المقدس (بعد ديبغه) أى الجلد بما ينزىل راحته ورطوبته ويحفظه من التغير ولو نجسا ولا يشترط فيه القصد ولا الاسلام فيرخص فيما ديبغه كافر وفيما دبح بسقوطه فى دابغ بلا قصد واصله استعمال المقدس أيضا (فى يابس) كلب ودقيق وفرش فى غير مسجد وابس فى غيره وغير صلاة (و) فى (ماء) طهور لانه لا يضره الا ما يفسد لونه او طعمه او ريحه فلا يرخص فى

بالتجاسة والحديث مصرح بطهارته (قوله من الشارح) (قوله بكونه) أى الجلد (قوله القرس) بفتح الفاء والراء (قوله ينتقع به بعد ديبغه) ايضاح للمضنون التشبيه (قوله وكذا) أى جلد الخنزير المدبوغ فى منع الانتفاع به (قوله لشرفه) أى الآدى (قوله فيه) أى الديبغ (قوله فى غيره) أى المشجيد (قوله فلا يرخص فى استعماله قبل ديبغه) منه وهم بعد ديبغه

استعماله قبل دبعه ولا يعلنه في مائع غير طهور ركزيت وعسل وماء ورد والقر والذى
يلبس في الشتاء ان كان من مصيد كافرا او مذبح مجوسي يعلنه الامام ابو حنيفة
رضي الله تعالى عنه لانه يذهب الى طهارة جلد الميتة بالدبغ وعدم اشتراطه زوال الشعر
اطهارته عنده واشترطه الشافعي رضي الله تعالى عنه (وفيها) أى المدونة (كراهة) لبس
(العلاج) في الصلاة ونحوها من قبل غير مذكي ونصها واكره الاذهان في انساب القليل
والشطبها والتجارة فيها ابن ناجي زاد في الام لانها ميتة وهذا يدل على أن المراد بالكرهية
التحريم ٨١ وما يدل عليه أيضا قوله اقبله وكره اخذ العظم والسن والقرن والظلم من
الميتة ورأى ميتة ابن ناجي الكراهة على التحريم لقوله ورأى ميتة وكذا قال ابن مرزوق
ولا فرق بين الكراهة بين تعديله كلامه ما يابنه ميتة ومن الشيوخ من جعلها فيما على بابها
ونقله ابو الحسن عن ابن رشد وابن فرحون عن ابن المواز قال كرهه مالك ولم يحرمه لان
عرفه ورأى ابن شهاب اجازوا ان يقطط يامشاطه وذبح ابن وهب الى ان عظام الميتة
طاهرة والمشهور التحريم نص عليه الخطاب والماضي والبناني (و) فيها (التوقف) بفتح
التاء والواو وضمن القاف مثقلا من الامام مالك رضي الله تعالى عنه (في) الجواب عن
حكم (الكبيخت) بفتح الكاف والميم وسكون المثناة والخاء المعجمة أى جلد الحمار
او البغل او القرص المدبوغ لان اصل مذهبه ان جلد الميتة لا يظهر بدبعه وهذا يقتضي
تجاسسه ووجوب تركه في الصلاة والمسجد كسائر جلود الميتة وعمل السلف يقتضي
طهارته وجواز ملاسته فيها ونصها ولا يصلى على جلد حمار وان ذكى وتوقف عن
الجواب في الكبيخت ورأيت تركه أحب الى قال العدوي الارجح ان التوقف لا بعدد قولا
والمشهور تركه وقيل يجوز ملقا وقيل في خصوص السيوف (و) الكبس (من) ومضى
وودى) ولو من مباح ولا يعني من يسيرها وان كان اصلها الدم المعفو ومن يسيرها وهي بوزن
طبي او صبي (وقيم) بفتح القاف مده خليفاته لم يخالفها دم (ومديد) ماء رقيق مختلط بدم
خارج من جرح وقيل يشعل الغليظ وكذا ما يسيل من البثرات والحصباء والجسدي
وكشط الجلد والحراة (ورطوبة فرج) من غير مباح ومنه طاهرة عالم يتفقد بنفسه ومالم
يخص قرب حبه (ودم مسفوح) أى جارذ كافأ ونفد او جرح ان كان من غير سملك
وذباب بل (ولو) كان (من سملك وذباب) وبرفوث وبق وناموس وقراد وحلم واشار بولو

الساقف) أى العصابة رضى الله تعالى عنهم من صلاتهم بسبب وفهم مقمودة فى الكيمنت (قوله طهارته) أى الى الكيمنت (قوله فيها) أى الصلاة والمسجد (قوله ونصها) أى المدونة (قوله ووقف) بخصات مثقلاى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله تركه) أى الكيمنت فى الصلاة والمسجد (قوله الى) بشد الياء (قوله كراهته) أى الكيمنت (قوله مطلقا) أى من تقيد به يكونه فى السبوف (قوله وان كان اصلها الدم) حال (قوله ليلتي) يقع فسكون (قوله صبي) يقع فكسر مثل الياء (قوله جرح) بضم الجيم (قوله وكذا) تشبيه فى العباسية (قوله ومنه) أى المباح (قوله جرح) يقع الجيم

(قوله بطهارته) أي الدم المسفوح

(قوله منها) أي السمك وما بعده

(قوله مسدودا) أي آخره

هـ من عقب الف (قوله أو كدر)

بفتح فكسر الخ أو فيه تنويعة

(قوله كروث محرم) بالاضافة

(قوله هذا) أي الحكم نجاسة

دخان النجس ورماده (قوله

نسب) بضم فكسر (قوله شهر)

بضم فكسر مثقلا (قوله أو لا)

يشد الواو (قوله قبله) بكسر

الموحدة (قوله واستجابوا لهم الخ)

جواب ما يقال حيث كانت

طاهرة لم كانوا يستنجون (قوله

وبين) بفتح مثقلا (قوله بطعام)

صلة حاوله (قوله بقوله) صلة بين

(قوله يتراد) أي يرجع الخ نعت

كاشف للمانع (قوله وقت حلول)

صلة مائع (قوله هـ) أي الشك

(قوله ان علم) بضم العين (قوله

عدمه) أي الحال (قوله باغتفاره)

أي روث القار والواصل للنجاسة

(قوله ومثل الطعام المائع) أي

في التنجس بحلول النجس القليل

وان لم يغيره (قوله لا يتراد منه الخ)

صلة كاشفة للجامد (قوله يكون

النجس فاقعا الخ) صلة امكن

السرمان (قوله هـ) بضم الهاء

وكسر الراء وشدة الياء أي صيرة

(قوله بانه) أي الهري صلة اتفق

(قوله حلولا) أي القارة (قوله

فيه) أي الهري (قوله بعد

البيان) صلة يسح (قوله لان

النجس نكرهه) صلة توجب يسانه

الى قول القاسي واختاره ابن العربي بطهارته منها (وسوداء) بفتح السين محدودا مانع
اسودا وكدرا واحمر خفيف الجرة (ورماد) محروق (نجس) كروث محرم ومكروه وعظم
ميتة وحطب متنجس (ودخانه) أي النجس هذا ظاهر المذهب ونسب للمدونة وابن يونس
وابن حبيب والتميمي وأبي الحسن وابن عرفة وشهر وكلام الخطاب أولا وآخرا يدل على انه
المذهب وجزم به ابن رشد وقبله المصنف وابن عرفة واختار النعمي وابن مزيور وعج
طهارته ما وقواه الخطاب في وسط كلامه (وبول وعذرة من أدنى ومحرم) كبغل (ومكروه)
كسبع وهر ولا فرق في الأدنى بين الصغير الذي لم يأكل الطعام والكبير ولا بين الذكر
والأنثى ولا بين قليل البول وكثيره ولا بين المتغير والنازل بصفة الطعام والشراب لمرض
الالامبياء عليهم الصلاة والسلام فنضاتهم طاهرة ولو قبل بغيرهم لاصطفاهم قبلها
واستنجوا وهم كان للتنظيف والتشريع وبين حكم حلول النجاسة بطعام بقوله (وينجس)
بفتح المثناة تحت وسكون النون وضم الجيم أي ينجس (كثير) وأولى قليل (طعام) الأصل
طعام كثير فقدم الصفة وضافها الموصوفها (مائع) يتراد من باقيه ما يخلف المأخوذ منه
أسرعة كخل وزيت وقت حلول النجاسة ولو جدد بعد خلط (نجس) كبول رماء متنجس
ولحم وعظم ميتة يقضال منه شيء يقينا أو ظنا لا شك في الاختلاط أو التكال اذا لا يطرح
الطعام به لشرفه فأولى ان علم باوطن عدمه كعاج وعظم قديم لانهم فيه ولا رطوبة
ولا سيما ان صنع فهو سبعة ومشط وثقت نجس بجملة (قل) بفتح القاف واللام مثقلا وأولى
الكثير ولو لم يعرفوا عنه في الصلاة وعسر الاحتراز منه كروث فأرسل للنجاسة وافق ابن
عرفة باغتفاره ومثل الطعام المائع الماء المتغير بطاهر يقارقه غالباً فان اختلط المطلق
بنجس ولم يغير ثم اختلط بطاهر مقارقه غالباً فغيره بطاهر غير طهر وشبه الطعام الجامد
بالطعام المائع في التنجس فقال (ك) طعام (جامد) لا يتراد منه ما يخلف المأخوذ منه
بسرعة كزبد وجبن وحب وذقيق ويصين فينجس بالنجس القليل (ان امكن السرمان)
لنجس في جميعه يقينا أو ظنا لا شك بكون النجس مائعا والطعام مثقلا او بطول زمن
مكثه فيه فافق ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فارة ميتة بانه كله نجس لا يقبل
التطهير بطول زمن حلولا فيه حتى ظن سرمانا في جميعه (والا) أي وان لم يكن سرمانا
في جميعه (هـ) ينجس منه (بحسبه) أي السرمان المحقق او المظنون والباقي طاهر يساح
ا كاه ويصيه بعد البيان لان النفس تكرهه (ولا يطهر) بفتح فسكون فضم أي لا يقبل
التطهير (زيت) ونحوه من الادهان (خوام) ينجس (ولا) اللحم (ونحوه) طنجس من
ماء او ملح او غيره ما او وقعت فيه نجاسة حال طنجس قبل استوائه لشربه منها ونحوها فيه
فان وقعت فيه بعد نضجه نجس طاهر فقط فيغسل ويؤكل (ولا) زيتون (ونحوه) ملح
بضم اللام ينجس من ملح او ماء فان وقعت فيه نجاسة بعد طيبه في الملح نجس طاهره
فقط (ولا ينض) اللحم او دجاج او اوزا ونعام او غيرها (صلقي) ماء (نجس) او وجدت

فيه صبغة مذرة ان تغير الماء المصنوع فيه لانه تجس بها وشرب منه غيرها (ولا) يظهر
(نفاخ) بفتح الفاء وشبه انحاء المججمة أى اناء الطين المحرق غير المدهون او المدهون بها
لا يمنع الغوص كفخار مصر المدهون المسمى بالجمي المعدلين والقول ونحوه ما تجس
(تجس) غواص أى مانع يغوص وينفذ في الفخار كدم وبول ومسكر وماء متجس
فهو صبغة نسب لامبالغة فان تجس بجامد قبل التطهير واما النحاس والحديد
والرصاص والزجاج والحصى والمزفت فتقبل التطهير وكذا الفخار المودك العتيق الذي
لا يشرب ويصك كذا الحديد والنحاس الخ لانه لا يشرب وما يشاهد فيه من الغليان
ونقص الماء فنقدافع حرارة النار والماء ودليل عدم شربه عدم زيادته وزنه (ويستفح)
بالبناء للفاعل ضمير المكلف او للمفعول أى يجوز الانتفاع (بتجس) أى ما عرضت له
النجاسة من طعام كزيت وعسل ولبن وسمن وشراب كماء وماء ورد ولباس كثوب (لا) يجوز
الانتفاع (بتجس) كبول ودم ومسكر الاجلدمية غير المنزهر المدبوغ في لباس وماء
او ميتة تلقى لكلاب صيدا وحراسة او شحم ميتة لدهن فحوصه له وطلا سقينة وشحم
او عظم ميتة ملحق طوب او جيرا او جرس او مادعت ضرورة له كاساغة غصنة نحو خرمل
يوجد غيره وميتة مضطربة وذرة بقاء اسقى زرع وروث خيل به لتسليم كقائه وصلة يفتتح
(في غير مسجد) فيصوم الانتفاع بالتجس فيه فلا يقرش بقرش متجس ولا يؤخذ فيه
بزيت متجس ولا يبنى بتجس وان بنى به ليس بطاهر ولا يهدم لاضاعة المال وان كتب
معصفا بعد ادمه تجس محى بما طهورا واحرق فان زالت عين النجاسة وبقي حكمها بثوب
او منديل او نعل جاز الانتفاع به في المسجد وان بقيت عينها بالنعل وستر بطاهر يمنع من
سقوط شئ منه فيه جاز ادخاله فيه للضرورة والامنع وينع البصق والمخط والتغم في النعل
المتجس غير المستور لتأديته لانه كتب في المسجد بعين النجاسة لتجس المذكورات بمجرد
حلولها فيه وتنجيس المسجد بسيلانها فيه وقد اعتاد الناس ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
(و) في غير كل وشرب (أدمي) فيصوم عليه كل وشرب المتجس لتنجيسه جوفه وبطنه
عن تطهيره ويكره دهن ظاهر جسده بتجس غير النهران كان عنده ما ينزله به للهالة والا
منع كدهنه بالخز لو جوب اراقبتها ومن صور الانتفاع بالتجس في غيرهما الاستصباح
وعمل الصابون ودهن الحبال والعسل وسقى الدواب واطعامها (ولا يصلى) بضم ففتح
مثقلا أى لا يجوز الصلاة فرضا كانت او نفلا (بالباس) أى ملبوس شخص (كافر) ذكر
او انثى كتابى او مجوسى يشر جسده ولا كان مما شأنه ان تلحقه النجاسة ولا كقتل سوته
وعماهته لان الغالب نجاسته فعمل عليها عند الشك في طهارته فان علمت او ظنت طهارته
جازت الصلاة فيه (بخلاف نسجه) أى منسوج الكافر فتجوز الصلاة به لعدم غلبة النجاسة
عليه اتوقيه فيه منها خوفا من كساده عليه بامتناع المسلمين من شرائه منه وكذا سائر
مصنوعاته ولو في خلوة لنفسه (و) لا يصلى (بما) أى شئ (ينام فيه محل آخر) أى غير من

(قوله ذهبي صبغة نسب) تفریح علی قوله
(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله
واما النحاس الخ) مفهوم نفاخ
(قوله المودك) بضم الميم وفتح الواو
والدال مثقلا (قوله من الغليان
ونقص الماء) بيان لما (قوله من
طعام الخ) بيان لما (قوله وشراب)
عطف على طعام (قوله ولباس)
عطف على طعام (قوله المدبوغ)
نعت جامد (قوله او ميتة) عطف
على جامد (قوله او شحم
ميتة) عطف على جامد (قوله
او عظم ميتة) عطف على جامد
(قوله او مادعت ضرورة له) عطف
على جامد (قوله فيه) أى المسجد
لبس) بضم فكسر مثقلا (قوله
كتب) بضم فكسر (قوله محى)
بضم فكسر (قوله وستر) بضم فكسر
أى النعل (قوله منه) أى النعل
(قوله فيه) أى المسجد (قوله ادخاله)
أى النعل المتجس بعين النجاسة
(قوله والا) أى وان لم يستر بطاهر
مانع من السقوط (قوله منع) بضم
فكسر أى ادخاله المسجد (قوله
يمنع) بضم فسكون ففتح (قوله
المتجس) أى بعين النجاسة (قوله
وتنجيس المسجد) عطف على
تجس (قوله فيه) أى المسجد
(قوله لفعل) بضم فكسر أى
ملبوس الكافر (قوله عليها) أى
النجاسة (قوله طهارته) تنازع
فيه علم وطن (قوله به) أى ملبوس
الكافر (قوله لتوقيه) أى الكافر

يريد الصلاة لغلبة نجاسته يبول أو مذي أو حيض ان شك في طهارته فان تيقنت أو
 ظنت جازت الصلاة والذي يتام فيه أدرى بحاله فعمل بمقتضاه (ولا يصلي) (بثياب غير
 مصل) رجلا كان أو امرأة بالغاً أو صبياً لغلبة نجاستها اذ ثمان من لا يصلي عدم توقيها واستثنى
 مما يتام فيه مصل آخر ومن ثياب غير المصل فقال (الا ثياب) (كرأسه) وما فوق سرته من
 قنبرة وعمامة وسديري وقيص للسرة فتجاوز الصلاة بها عدم غلبة نجاستها (و) لا يصلي
 (د) ثوب (محاذي) أي مقابل (فرج) أي قبل أو دبر شخص (غير عالم) بأحكام الاستبراء
 والاستنجاء بلا حائل مانع من وصول النجاسة اليه كسراويل وأزار وقص لغلبة نجاسته
 فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة ومفهوم غير عالم جوازها بمحاذي فرج العالم
 بلا حائل لعدم غلبتها فيه وكذا محاذي فرج غير العالم وما يتام فيه مصل آخر بجائل مانع
 من وصولها اليه لذلك وما يشابه المحلى النجس في سومة الاستعمال ذكره هنا فقال (وسرم)
 بفتح الحاء وضم الراء (استعمال ذكر) بالغ من إضافة المصدر لقاعله ومفعوله قوله شياً
 (بمحلى) بضم الميم وفتح الحاء واللام مشددة أي من ينذهب أو فضة بنسج أو طرز أو
 خياطة وأما الذكر الصغير فيكره لوليه لباسه الذهب والحري ويحوز بالباسه الفضة هذا
 هو المعقد والحلية كاسورة وخنخال أولى بالحرم من المحلى ويحوز اقتناء الحلية والمحلى
 لعاقبة أو زوجة مثلاً والتجارة فيهما وبالغ على حرمة استعمال الذكر البالغ المحلى فقال
 (ولو) كان المحلى بالنقد (منطقة) بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء المهملة أي حرماً
 وأشار بولوا إلى قول ابن وهب لا بأس بهام فضة (و) (لو) (آلة حرب) كبنسج وقريبة
 وغدرية وسكين (الا المصحف) مثلاً الميم فيحوز استعماله لذكر بالغ وهو محلى بذهب
 أو فضة على جلده وتكره كتابه كله أو بعضه بذهب أو فضة وما عدا من الكتب داخل في
 المستثنى منه (و) (الا السيف) فيحوز استعماله محلى بأحدهما أو بهما في قبضته أو بغيره
 ان كان للجهاد وكان لرجل (و) (الا الانف) الساقط فيحوز تعويضه بانف من ذهب
 أو فضة وبعضهم خص الذهب الخاصية منع تنبهه والاصل فيه ان عريضة من ساعد قطع أنفه
 يوم الكلاب بضم الكاف وخفة اللام اسم ماء كانت الواقعة عنده فالتخذ أنف من ورق
 فأتين فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ من ذهب فالتخذ من ذهب رواء أبو داود
 والنسائي والترمذي وحسنه (و) (الا ربط سنن) تخنخل أو سقط بخيط ذهب أو فضة
 (مطلقاً) عن التقيد بأحد النعدين أو بوزن مخصوص راجع للمصنف وما بعده (و) (الا
 خاتم الفضة) فيحوز أسسه للذكر البالغ ان قصده الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان
 واحداً ووزنه درهمين شرعيين أو أقل والاحرم وان استوفى الشرطان كاسسه باليسرى
 وجعل فضه لكف (لا) يجوز للذكر البالغ (ما) أي خاتم (بعضه) وأولى كله (ذهب ولو قل)
 الذهب عن الفضة وأشار بولوا إلى القول بجواز ما قل ذهبه بان كان ثلثه فاقل
 وأعمد المتأخرون كراهته سبعة (و) (سرم استعمال) (انافقة) أي ذهب أو فضة لا كل

(قوله والذي يتام فيه) مفهوم
 آخر (قوله لذلك) أي عدم غلبة
 نجاسته (قوله في حرمة) صلة
 شابه (قوله ذكره) أي حكمه
 استعمال المحلى (قوله وأما
 الذ كراخ) مفهوم بالغ (قوله
 والحلية) أي من ذهب أو فضة
 (قوله أولى) خبر الحلية (قوله
 والتجارة) عطف على اقتناء (قوله
 فيهما) أي الحلية والمحلى (قوله
 بها) أي المنطقة (قوله مفضضة)
 أي محلاة بفضة (قوله وما عداها)
 أي المصحف (قوله من الكتب)
 بيان لما (قوله فيه) أي اعتقاده
 اتخاذ الاثني ذهاباً (قوله عريضة)
 بفتح العين المهملة والفاء والجيم
 وسكون الراء (قوله قطع) بضم
 فكسر (قوله ورق) بفتح فكسر
 (قوله فأتين) أي أنف (قوله
 الشرط) أي السابقة من قصد
 الاقتداء بالنبي صلى الله عليه
 وسلم واتخاذها وكون وزنه درهمين
 (قوله كاسسه باليسرى الخ)
 تشبيه في الذنب

(قوله له) أي استعماله (قوله نظر الباطنة) على طهرتها (قوله وجوازهما) أي استعماله واقتنائه (قوله والمرأة) بكسر الميم
ومد الهاء (قوله مديته) بضم الميم أي سكن ٣٤ (قوله وسيلة الطهارة) أي المطلق (قوله وما ناسبها) أي الطاهرات

والنجسات (قوله مقاصدها) أي
احكام الطهارة المقصودة لذاتها
(قوله منها) أي الطهارة
* (فصل ازالة النجاسة) * (قوله
وكيفية) أي ازالة عطف على
حكم (قوله وما يعنى عنه) عطف
على حكم (قوله منها) أي النجاسة
(قوله وسقوطها) أي النجاسة
عطف على ازالة (قوله والشك)
عطف على ازالة (قوله والولوج)
عطف على ازالة (قوله وما ناسبها)
عطف على ازالة (قوله ويدأه) أي
الفصل (قوله موطنها) بضم ففتح
فكسر مثلاً حال من فاعل بدأ أو
يفتح الطاء حال من حكم (قوله له)
أي الحكم (قوله بصورة استهزام)
صله موطنها (قوله لسكايه الخ)
بدل من له (قوله فيه) أي الحكم
(قوله تنبيهها الخ) على موطنها الخ
(قوله للواقف) أي المطلع (قوله
على تليقه) أي الحكم (قوله الصفة)
جنس (قوله الحكيمية) فصل
مخرج غيرها (قوله منع الصلاة
الخ) فصل مخرج الطهارة (قوله
وكذا) أي المذكور من ازالته
في الحكم (قوله تتليها) أي
النجاسة (قوله محلها) أي النجاسة
(قوله وبد) بضم فكسر (قوله
أي محمول) فهو من عموم الجواز
(قوله أي صريده الصلاة) فهو مجاز
مدرسل علاقته المسببية (قوله
بالخ) نعمت مصل (قوله ومن لم يردهما) أي الصلاة والطواف (قوله بها) أي النجاسة

أو شرب أو غسل أو تضيؤ أو رش (و) حرم (اقتنائه) أي غلبه أو اقتنائه أو غير استعماله
لأنه وسيلة له لا لتدو وفداء أو كسر (وان) كان الاقتناء (لا امرأة) أي منها اذ يحرم
عليها استعماله أيضاً (وفي) حرمة استعمال واقتناء (الغشى) بضم الميم وفتح
الغين والشين المجعول مثلاً أي الملبس من داخل وخارج بغير رصاص نظر الباطنة وهو
الراجح وجوازهما نظر الظاهر (و) في حرمة استعمال واقتناء (أناة النجاس) وهو (المحوة)
بضم الميم الاولى وفتح الثانية والواو مثلاً أي الملبس بذهب أو فضة نظر الظاهر
وجوازهما نظر الباطنة (و) في حرمة استعمال واقتناء (أناة القنار) والخشب المكسور
(المضيب) أي الجعول له ضبة أي قطعة ذهب أو فضة على شكل كسره لاصلاحه وهو
الراجح وجوازهما (و) في حرمة اقتناء واستعمال (أناة القنار) والخشب (ذى) أي
صاحب (الحلقة) من ذهب أو فضة وكذا اللوح والمرأة وهو الراجح وجوازهما (و) في
حرمة استعمال واقتناء (أناة الجوهر) النقيس كزمر وياقوت وجوازهما وهو الراجح
(قولان) لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما على الآخر (ويجوز للمرأة الملبوس) أي
لبسه (مطلقاً) من التقييد بغير الذهب والفضة والحرير وعن التقييد بكونه ملبوس
رأس أو غيره (ولو) كان الملبوس (نعل) من ذهب أو فضة وأشار بولواي قول في المذهب
بمنعه على قاعدته البرزلى وأما جعل القناب من فضة ففيه خلاف هل هو من اللباس
أو الأواني والأقرب أنه كالقراش وفي الزاوي والنعل ليس من الحلوى وقيل منه (لا)
يجوز للمرأة من الذهب والفضة غير الملبوس (كسري) ومكحلة ومشط ومراة ومديحة
وآلة حرب ولوسيف وألة ركوب وألة سبهانه وتعالى أعلم * وما فرغ من الكلام على
وسيلة الطهارة وما ناسبها شرع في مقاصدها وبدأ منها بطهارة الخشب لقوله الكلام
عليها فقال

* (فصل) * في بيان حكم ازالة النجاسة وكيفية ما يعنى عنه منها وسقوطها على
المصلى والشك في الأواني والولوج وما ناسبها وبدأ بحكم ازالته موطنها بصورة استهزام
لحكاية الخلاف فيه تنبيهاً للواقف على تلقيه فقال (هل ازالة) بكسر الهمزة مصدر أزال
مضاف لمفعوله (النجاسة) أي الصفة الحكيمية الموجبة لموصفها منع الصلاة به
أو فيه وكذا تعليلها ان تعدد محلها ووجودها بسير كاف أحد المحلين فقط بخلاف ما في محل
واحد ففصل بعضها بيدها اقتضاداً واصله ازالة (عن ثوب) أي محمول (مصل) أي صريد
صلاة فرض أو نفل بالغذ كراواتي والصبي الذي يريد الصلاة تنديبه ازالته عن ثوبه
ومكانه البناني ليس خطاب الصبي بهما على الوجوب والسنية كخطاب البالغ بل على
سبيل التندب فقط فلا يدخل في كلام المصنف بل يقصر كلامه على البالغ واقفه أعلم
وعريد الطواف كريد الصلاة ومن لم يردهما تنديبه ازالته من يديه على ان التلطيح بها

مكرره

(قوله على انه) اي التلخيم بها (قوله سواء كان) اي المحمول (قوله عموم الجاهل) اي الجاهل العام الحقيقة (قوله بقدرية قوله) اضافته الاولى للبيان (قوله المرمي) نعت طرف (قوله مطلقا) اي عن تقسيمه بكونه لا يتحرك بمركته (قوله وان لم يتحرك) اي الطرف عطف على مطلقا (قوله بمركته) اي المصلي (قوله ومنه) اي ظاهريه ٣٥ (قوله نجاسة) تنازع فيه اكل وشرب (قوله من

نجاسة) بيان لما (قوله لغو) خبرها (قوله كما بظاهره) اي الجسد في طلب تقليده (قوله ونقله) اي التلخي أي كون المدخل منها كما بظاهر منها (قوله كمن صلى بالنجاسة متعمدا) اي اذا كرر اذرا على ازالته في بطلان صلاته واعادتها أبدا وجوبا (قوله عليه) اي التقايي (قوله فصلاته باطله) اي فلا فرق بينهما الا في حرمة الاقدام على الاول وعدمها على الثاني (قوله المومي) بضم الميم الاولى وفتح الثانية (قوله عيس بدن) يحتمل ان فاعله عائد ما بدن مفعول ويحتمل ان فاعله بدن وعائد ما ضمه نصب محذوف (قوله فلا يضره) اي نجاسته (قوله التي داوم عليها) فصل مخرج طريقته التي اخرى (قوله وأظهرها في جماعة) فصل مخرج طريقته التي داوم عليها ولم يظهرها في جماعة (قوله ولم يدل دليل على وجوبها) فصل مخرج طريقته التي داوم عليها وأظهرها في جماعة ودل دليل على وجوبها (قوله وشهره) أي القول بالسنية (قوله وشهره) اي الوجوب (قوله قال) أي

مكره وهو الراجح ويحب على انه محرم سواء كان قيصا أو سيراويل أو عمامة أو غيرها فهو من عموم الجاهل بقدرية قوله (ولو) كان النوب (طرف) بفتح الراء أي بعض (عمامة) اي المصلي المرمي بالارض والطرف الاخر متعمم به على رأسه أو متخزم به أو ماسك له يده فالعمامة كلها محمولة للمصلي في هذه الصور وسواء تحرك طرفها الذي على الارض بمركته أم لا وأشار بولوا الى خلاف في المذهب بعدم الامر بازالتها عن طرف العمامة المذكور مطلقا وان لم يتحرك بمركته ومثل طرف العمامة طرف غيرها كدواء وحبل (و) عن ظاهر (بدنه) اي المصلي ومنه داخل فيه وأفعه وعينه وأذنه ولا تنكفي غلبة الريق والدمع الانطوف ضرر رفيعي عنه ومن أكل أو شرب نجسا فقال التونسي فيه ما يدخل الجسد من نجاسة لغو وقال التلخي ما أدخل من النجاسات في باطن الجسد كما بظاهره ونقله عن رواية محمد عيج وحاصل ما يستفاد من كلامهم ان من شرب نجسا ونحوها على الوجه المحرم فان قدر على التقايي ولم يفعل وصلى فهو ركن صلى بالنجاسة متعمدا ولو تاب وان لم يقدر عليه وصلى فهو كالمصلي بها غير متعمد وان شرب الغصة أو لظن غيرها وقدر عليه ولم يفعل وصلى فصلاته باطله (و) عن (مكانه) اي المصلي الذي تمسه أعضاءه بالغسل كوضع قدميه وكفيه وجهته وركبتيه وساقه وألبته ونحو هذه وما لا يحس بالفعل لا يحاطب بازالتها عنه كما تحت صدره وما بين قدميه وما هو عن يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه وكأوضح المرمي اليه بالسجود (لا) عن (طرف) بفتح الراء أي جانب (حصيرة) أي المصلي من جهة يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه أو جهة الارض التي فرش عليها في الجواهر وليكن كل ما عيس بدن المصلي عند القيام والجلوس والسجود طاهر ازاد في الذخيرة وأما لا يحس فلا يضره وفي الاجمال أن ثياب المصلي اذا كانت تنس للنجاسة جافة ولا يجلس عليها المصلي فلا يضره. وخبر ازالة النجاسة (سنة) بضم السين المهملة وشدة النون معناه لغة الطريقة وعرفا طريقة النبي صلى الله عليه وسلم التي داوم عليها وأظهرها في جماعة ولم يدل دليل على وجوبها أي مطلوبة طلبا مؤكدا غير جازم وشهره ابن رشد في البيان وعبد الحق في نسكته وابن تونس في جامعته وحكي بعضهم الاتفاق عليه (أو واجبة) وجوب الشروط وشهره التلخي قال وصرح به غير واحد ويجعله مذهب المدققة (ان ذكر) أي تذكر المصلي النجاسة فيما ذكر (وقدر) المصلي على ازالته بوجود ما طهره وراووب طاهرا وبالاتقال الى مكان طاهر قراين مرزوق والخطاب وابن خلة والمساوي ان الذكر والقدرة شرطان في الوجوب فقط وأما السنية

التلخي (قوله) اي الوجوب (قوله وجعله) اي التلخي الوجوب (قوله فيما ذكر) بضم الذال أي المحمول والبدن والمكان (قوله بوجوده) تصويرا للقدرة عليها (قوله فجلة) بضم الفاء وسكون الجيم (قوله المسناوي) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الواو (قوله أن الذكر والقدرة) بفتح الهمزة مفعول قرد

(قوله كراخ) في قوة اتفقه براطلة (قوله انهما) أي الذكر والقدرة (قوله فيها) أي السنة (قوله استشكل) بضم التاء (قوله الأول) أي انهما شرطان في الوجوب فقط (قوله بها) أي السنة (قوله في حقهما) أي الناسي والعاجز (قوله غرتها) أي السنة (قوله فيه) أي الوقت (قوله لاطلها) أي الازالة (قوله منهما) أي الناسي والعاجز (قوله لرفع القلم الخ) علة لقوله لاطلها (قوله منها) (قوله والثاني) أي انهما شرطان ٣٦ في السنة عطف على الأول (قوله بأنها) أي ازالة النجاسة (قوله مقتضى) بفتح الضاد المجبة (قوله من ندب الاعادة) بيان لمقتضى السنة (قوله بان اشتراطهما) أي الذكر والقدرة (قوله فيها) أي الازالة (قوله بها) أي الازالة (قوله سالهما) أي النسيان والعجز (قوله فهو) أي الخلاف في انهما شرطان في السنة أولا (قوله رفع الطالب) أي عن الناسي والعاجز (قوله بها) أي الذكر والقدرة (قوله أطلقها) أي السنة (قوله فلا يعدد) أي الظهورين (قوله فيه) أي الاضفرار (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف أي القول باعادة الظهورين للاضفرار والعشاءين والصبح للطلوع (قوله وهو) أي التثقل (قوله بانه) أي الشأن (قوله لاتفاقهما) أي من قال بالسنة ومن قال بالوجوب (قوله بها) أي النجاسة (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال أي القول بأنه خلاف القلي (قوله ونسبها) أي الاعادة (قوله وبأن القائل الخ) عطف على بوجوب الاعادة الخ (قوله وبأن المصنف الخ) عطف على بوجوب الخ (قوله انه) أي الخلاف

فطلقة ذكر أونسى قدرا ويجزى وقدر عجز وعقب انهما شرطان فيها أيضا واستشكل الأول بأنه يستلزم تكليف الناسي والعاجز وأجيب بان المراد بهما في حقهما غرتها أي ندب الاعادة في الوقت ان تذكر الناسي وقدرا والعاجز فيه لاطلها انهما حال النسيان والعجز لرفع القلم عن الناسي وامتناع التكليف بما لا يطاق والثاني بانها لاتعطف عن مقتضى السنة من ندب الاعادة الوقتية بالنسيان والعجز وأجيب بان اشتراطهما فيها من حيث رفع الخطاب بهما لهما فهو خلاف في حال فن نظر الى رفع الطلب قبل السنة بهما ومن نظر الى طلب الاعادة الوقتية بعد التذكر والقدرة أطلقها وكلاهما صحيح (والا) أي وان لم يذكر النجاسة أولم يتقدم على ازالتهما وصلى بها ناسيا لهما أو غير عالم بهما أو عاجزا عن ازالتهما واستقر نسيانه أو عدم علمه بهما أو عجزه حتى أتم الصلاة (أعاد) ندبا بنية الفرض (الظهورين) أي الظهور والعصر فسيه تغليب (لاضفرار) أي أوله فلا يعدد ما فيه وأعاد العشاءين لطلوع الفجر والصبح لطلوع الشمس هذا مذهب المدونة واستشكل بان القياس اما اعادة الظهورين للغروب أو العشاءين لآخر الثالث الأول والصبح للاضفرار وأجيب بأن الاعادة كالتمثل وهو شديد الكراهة في الاضفرار ومن دوى في الليل كله وبمراجعة القول بأنه لا ضرر وروى للصحيح فيه (خلاف) لفتلى لاتفاقهما على اعادة التذكر القادر صلاته بها أبدا والعاجز والناسي في الوقت ووجب الاعادة على القول بوجوب ازالتهما ونسبها على سبيلها وبأن القائل بأحدهما يجب عما استدله الآخر وبأن المصنف يشير بخلاف للاختلاف في التشهير وهذه كلها تفيد أنه معذور وأجيب عن الأول بانه وان الاعادة الابدية واجبة على السنة أيضا ابن رشد بعد ذكر القول بأن ازالتهما سنة وعلمه فاصل بهما عدا ما يعدد اوجوبا كما قيل في ترك سنة عد من سنن الصلاة وعن الثاني بأن الاختلاف في الاستدلال لم يتفق بيز من قال بالسنة ومن قال بالوجوب المقيد بالذكور والقدرة وانما وقع بينهما وبين من قال بالوجوب المطلق كالنقض وعن الثالث بأن اشارة المصنف بخلاف للخلاف في التشهير تشتمل اختلافهم في تشهير الحكم أو عبادته وما هنا من الثاني وان كانت أغلبية في الأول هذا وفي المذهب طريقتان طريقة لابن رشد وهي التي مشى عليها المصنف من اعادة الناسي والعاجز في الوقت والذاكر القادر أبدا وجوبا على القول بالسنة أيضا وحرمة قدومه وعلمها فاختلاف الفتلى وطريقة

(قوله الأول) أي الرد بوجوب الخ (قوله وعلمه) أي القول بأهم سنة (قوله بها) أي النجاسة (قوله وعن الثاني) للقرطبي أي الرد بأن القائل بأحدهما يجب الخ (قوله وانما وقع) أي الخلاف في الاستدلال (قوله وعن الثالث) أي الرد بأن المصنف يشير بخلاف الخ (قوله وان كانت) أي اشارة بخلاف الخ حال (قوله من اعادة الناسي الخ) بيان لطريقة ابن رشد (قوله وحرمة قدومه) أي اذا كر القادر على الصلاة بهما عطف على اعادة (قوله وعلمها) أي طريقة ابن رشد فاختلاف الفتلى

(قوله انه) أى الشأن (قوله بها)
 أى النجاسة (قوله وعليها) أى
 طريقة القرطبي (قوله فن قاله
 يعيد الذى كرا القادر الخ) تشرىع
 على الطريقين (قوله وجوباً على
 الاول) أى الوجوب (قوله ويندب
 على الثانى) أى السنية (قوله
 فرض) نعت صلاة (قوله ان
 تعاقبت) أى النجاسة (قوله به)
 أى المصل الخ شرط اول (قوله ولم
 تكن) أى النجاسة الخ شرط ثان
 (قوله وانسح الوقت الخ) شرط
 ثالث (قوله ووجد ماء الخ) شرط
 رابع (قوله ولم تكن) أى
 النجاسة الخ شرط خامس (قوله
 عليه) أى المصنف (قوله له) أى
 المصنف (قوله فيه) أى التعبير
 بالبطلان (قوله اذا الاول) أى
 التعلق والاستقرار (قوله فان
 كانت يابسة الخ) بيان لمقاهيم
 الشروط الخمسة فيما قبل السكاف
 لذلك أى جملة النجاسة حال
 وجوده (قوله ولما ذكرها) أى
 النجاسة (قوله اصابته المكان)
 أى حكمها

للقرطبي وهى أنه على السنية تندب إعادة المصلى بها فى الوقت فقط سواء كان ذا كرا
 أو ناسياً قادراً أو عاجزاً وعلى الوجوب يعيد الذى كرا القادر أبداً وجوباً والناسى والعاجز
 فى الوقت ندباً وعليهما فالتسلافة حتمية فن قال يعيد الذى كرا القادر أبداً على الوجوب
 والسنية وجوباً على الاول وندباً على الثانى لاسلف له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسقوطها)
 أى النجاسة على الشخص وهو (فى صلاة) فرض أو نفل (مبطل) لها ولو كان مأموماً وان
 تعاقبت به بأن كانت رطبة أو استقرت عليه ان كانت يابسة ولم تكن مما يعنى عنه واتسع
 الوقت الذى هو فيه اختيارياً أو ضرورياً لا درالك ركنة من الصلاة بعد ازالها ووجد ماء
 ين بها به أو ثوباً آخر ولم تكن محمولة لغيره وتسبع المصنف فى تعبيره بالبطلان صحتون
 والباجى وابن رشد فاندفع اعتراض البساطى والرماضى عليه بأنه لاسلف له فيه والمدونة
 عبرت بالقطع المشعر بالانقضاء واختلاف شراحها فيه بالوجوب والنسب وشبهه فى
 البطلان بالنسب والاربع الاخرة اذا الاول لازم فى المشبه فلامعنى لا شرطه فيه فقال
 (كذكرها) أى النجاسة أو عليها بثوب الشخص أو بدنه وهو (فيها) أى الصلاة فتبطل
 بمجرد ذكرها أو عليها فان كانت يابسة ولم تستقر عليه بأن سقطت بمجرد سقوطها عليه
 أو كانت معقراً عنها وضاق الوقت الذى هو فيه ولم يجد ما ين بها به ولا ثوباً آخر وكانت
 محمولة لغيره فلا تبطل الصلاة فيجب عليه اتمامها (لا تبطل الصلاة ان ذكر النجاسة
 ونسيها) (قبيل) احرامه به (ها) واستقر ناسياً لها حتى أتمها ولو تكرار ذلك والنسيان
 ويعيد هاهنا الوقت (أو كانت) أى النجاسة (أسفل نعل) أى متعلقة به وأحرم الشخص
 بالصلاة وهو لا يسهلها واستقر لا يسهلها حتى أراد السجود (خلفها) أى النعل من رجله ولم
 يرفعها برجله وسجد بدونها ولما قام للقراءة ناسياً لها ولم يأت السجود خلفها وفعل الى آخر
 الصلاة فلا تبطل ولو تحركت بغير كنه حال خلفها وحال لبسها لانه ليس حاملها وأسفلها
 كاسفل الحصى من الجسم ووجهه الذى يمسسه المصلى طاهر ومفهوم أسفل انها لو كانت
 فى أعلاها أو أحد جانبيه لم تبطل صلاته لانه لعله النجاسة ومفهوم خلفها انه لو سجد بها لم تبطل
 أيضاً لذلك وان كان أسفل النعل طاهراً وقتها على محل فحسب يابس ناسياً أو غير عالم
 ولما ذكرها أو عليها انقل رجلاً بالنعل الى محل طاهر فلا تبطل صلاته لما علمت أن أسفلها
 كوجه الحصى الملاقى للأرض هذا هو الحق ابن ناجى الفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل
 صلاته والثوب تبطل ولو نزعها ان الثوب محمول له والنعل واقف عليها والنجاسة بأسفلها
 فهى كبسط شئ كشيء على النجاسة والصلاة عليه (وعنى) يضم فكسر أى سوح وحقوز
 (عما) أى كل نجاسة (يعسر) أى يصعب ويشق الاحتراز عنه وهذه قاعدة كلية ومثل
 اهل الايضاح فقال (كحدث) أى خارج معتاد من مخرج كبول ومذى وودى ومنى
 وغائط رقيق ونعت حدث به (مستكح) يكسر السكاف أى خارج بغير اختيار الشخص
 ملازم له كل يوم مرة فأكثر اصاب البدن أو الثوب الخطاب ولم أمن ذكر اصابته المكان

(قوله بالنون) أى بدل الباء (قوله

من الباسور) بيان لما (قوله من
الدبر) صلة تخرج (قوله اليه) أى
الدبر صلة الرد (قوله بها) أى اليد
صلة الرد (قوله بان) حصل لكل يوم
اربع مرات) تصوير لكثرة الرد
(قوله تأخير) أى الثوب (قوله
عن الشرط) أى ان كثر الرد (قوله
في البدن والثوب) أى العفو
عن بلل الباسور والحاصل به ما
(قوله الزيادة على الثلاث مرات)
أى في اليوم (قوله مطلقا) أى
عن تقييدها بالحاجة لارضاعه الخ
(قوله غيرها) تنازع فيه يوجد
ويقبل (قوله فان لم يجتهد الخ)
مفهومه لم يجتهد (قوله أى من الموضع)
إشارة الى ان اللام بمعنى من (قوله
ومثلها) أى الموضع (قوله فيه) أى
التدب (قوله ألق) بضم الهمز
وكسر الحاء (قوله بها) أى الموضع
فى العفو عما يصيبه من النجاسة
بشرط الاجتهاد (قوله لالذى سلس)
عاطف على لها (قوله لان المعفو عنه
أهم الخ) علة لقوله لالذى سلس
(قوله لها) أى الصلاة (قوله
وبين) بفتحات مثقلا (قوله عدمه)
أى العفو (قوله عنه) أى الدرهم
(قوله وهى) أى العفو عن الدرهم
وأشبه لنا فيه خبره (قوله وقول)
عاطف على رواية (قوله ضعف)
بضم فكسر مثقلا (قوله قصر)
بضم فكسر أى على المشهور (قوله
عليها) أى الدم والقيح والصديد

والظاهر انه ان أصابه في غير الصلاة فلا يعنى عنه لسهولة الانتقال الى مكان غيره طاهر وان
أصابه فيها فعنى عنه (و) كنب (لل باسور) بوحدة أى وجع المقعدة وقوتهما من داخلها
ونبات ثوب اليل فيه فتخرج فيتم ألم من خروجها وهو عجمى وأما بالنون فعربى وهو افتتاح
عروق المقعدة وسيلان مادتها حصل (في يد) فلا يجب ولا يسن غسلها منه (ان كثر) بضم
المثناة (الرد) لما خرج من الباسور من الدبر اليه بان حصل كل يوم أربع مرات ومثل اليد
الخزفة التى يجعلها عليها حال الرد (أو) حصل فى (ثوب) أو بدن ولازم كل يوم ولو مرة سواء
كثرت وجهه ولا يكافيه تآخيره عن الشرط والفرق أن غسل الثوب والبدن كل يوم فيه
مشقة ولا يشق غسل البدن الا اذا كثرت فالتى لا يشترط في الثوب والبدن الزيادة على الثلاث
مرات وأما الملازمة كل يوم فهى شرط فيما أيضا (و) كصيب (ثوب) أو بدن (مرضعة)
لامكانه ان أمكنها التحول عنه من بول أو عذرة الرضيع سواء كانت أمه مطلقا أو غيرها
ان احتاجت لارضاعه أو لم يوجد أو لم يقبل غيرها ونعت مرضعة بجملة (تجتهد) أى
تبذل جهدها فى إبعاده بوله وعذرته عن بدنها وثوبها وعليها بشئ منها فعنى عنه ولو رأت أنه
يكافيه من التوضيع والجواهر وابن عبد السلام وابن هرون وابن ناجي وقال ابن
فرحون لا يعنى عمارا نه فان لم تجتهد فلا يعنى عمارا أصابها منه وما ولو نزل ومثلها من
الغالب عليه النجاسة كذا ربح الكنيف والجزار وسائق الدواب وراعيها (ونذب) بضم
فكسر (لها) أى من الموضع ومثلها فبضم من ألق بها وناقب فاعل نذب (ثوب) طاهر
أى اعداده (للملاة) فيه خاصة لالذى سلس ودمل سائل وباسور وهو هذا لان المعفو عنه
لهم من بدنها وقد يطرأ عليهم وهم فى الصلاة فلا يقيد اعداد الثوب لها نعم ينذب اعداد
خرقة لدرته ان حصل فيها (و) ك (دون) أى اقل من مساحة (درهم) بغلى أى الدائرة
السوداء التى فى باطن ذراع البغل وان زاد على وزنه لثغته وبين دون الدرهم بقوله (من)
هين أو اثر (دم مطلقا) عن تقييده بكونه من بدن المصلى أو غير حصص وخزير أو فى بدن أو
ثوب أو مكان ومفهوم دون درهم ان الدرهم لا يعنى عنه وهى طريقة ابن سابق أن دون
الدرهم يعنى عنه اتفاقا والزيادة عليه لا يعنى عنه اتفاقا وفى الدرهم روايتان
مشهورهما عدمه والمعقد المتنوع عنه لا عما زاد عليه ولو أثر وهى رواية ابن زياد
وقول ابن عبد الحكم واقتصر عليه فى الارشاد وطريقة ابن بشير أن اليسير قدر رأس
الاصبع المتصغر وما زاد عليه ولم يبلغ درهم ما يعنى عنه على المشهور والدرهم وما فوقه
لا يعنى عنه اتفاقا وقال البايجى الأثر يعنى عنه ولو زاد على درهم وضعف (و) من (قيح)
وصديد) هما كالدم من كل وجهه وفهم من اقتصار المصنف على هذه الثلاثة
عدم العفو عن يسير غيرها كبول ومذى ومنى وهو المشهور والمعروف ونقل عن الامام
مالك رضى الله تعالى عنه العفو عن يسير البول كرؤس الابرة وقصر العفو عليها لان
بدن الانسان بالنسبة لها كقربة ملائكة فالاحتمار عنهما (و) ك (بول)

لاروث (فرس) لا يغسل وجار (غاز) بالغين المجبة والزاي أي مجاهد لا غيره في يده
أو ثوبه قل أو أكثر أصابه (بأرض حوب) أي كثر لا بأرض الاسلام فيعني عنه بدون شرط
الاجتماع فان تخلف شرط منها بأن كان روثا أو لبغلا أو جمارا أو لغيرا غازا أو بأرض
الاسلام فيعني عنه بشرط الاجتماع كالموضع (و) ك (أثر) فهم وأرجل ك (الذباب)
وناموس وغل صغير وبين الاثر بقوله (من عذرة) وأولى من بول وقف عليها ثم على البدن
أو الثوب فان انغمس فيها ثم اتقل لما ذكره فان زاد المصيب منه على أثره وأرجله فلا يعفي
عنه والاعفي عنه (و) كثر دم في (موضع) ك (حجامة) ونسادة ونعت الموضع بجملة
(مسح) بضم فسكسر أي الموضع من عين الدم فيعني عنه حتى يبرأ (فاذا برئ) الموضع
(غسل) المكلف الموضع استقنا أو وجوباً أن ذكره وقدر (والا) أي وان لم يغسله بعده
وصلى (أعاد) المكلف الصلاة التي صلاها قبل الغسل وبعد البرء (في الوقت) الظاهرين
للأصغر وأربعين والعشرين والصبح للطلوع قاله في المدونة (وأول) بضم الهـ مزوكسر الواو
مشدد أي فهم (بالنسيان) أي بأنه نسي الغسل وعليه فن تركه عدة يعيد أبدأ وهذا
تأويل أبي محمد بن أبي زيد وابن يونس (و) أول (بالاطلاق) عن التمهيد بالنسيان فتاركه
عدة يعيد في الوقت ككاسيه مرعاة لقول من لا يأمره بغسله ويرجح وهذا تأويل أبي عمران
القاسمي (وكطين) وماء ك (مطر) ورش ونافق في طريق اختلط يبول أو روث دواب بل
(وان اختلطت العذرة بالمصيب) لبدن المصلي أو محمله مادام الماء والطين طرياً في الطرق
فان جف سن أو وجب الغسل ان ذكره وقد ران لم تغلب عين النجاسة على المصيب (لا) يعني
عن طين أو ماء كالطر (ان غلبت) أي زادت عين النجاسة على الطين أو الماء كطين أو ماء
مزبله هذا هو الأرجح نقوله (وظاهرها) أي المدونة (العفو) أي عما أصاب من طين
أو ماء مطر غلبت عليه النجاسة ضعيف (ولا) عفو (ان أصاب عينها) أي النجاسة التي لم
تختلط بطين أو ماء المطر ثوباً أو بدن (و) ك مصيب (ذيل) ثوب (امرأة) سرقة وأمة وقبيل
حرقة فقط يابس (مطال لاستر) لالزينة والفخر ولا عن مصيب المبالول ولا عن مصيب ذيل
رجل (و) ك مصيب (رجل) بكسر فسكون (بات) بضم الموحدة وشذ اللام نعت رجل
(عمران) أي الذيل اليابس والرجل المبالولة (بنجس) بفتح الجيم أي عين النجاسة كبول
وزيل أو متنجس أي عليه (يبس) بفتح الموحدة مصدر يبس بكسرها بمعنى اسم فاعل
أي يابس أو بكسرها صفة مشبهة كقبح بكسر الراء من نازعت نجس (يطهران) أي
الذيل الخفاف والرجل المبالولة طهارة لغوية (بما) أي موضع طاهر عمران عليه (بعده) أي
مرورهما بالنجس اليابس وسواء رفعت الرجل عنه بسرعة أو بعد طول على تأويل ابن
الليث المدققد وتأوله غيره برفعهما عنه بسرعة فان قيل إذا كان الذيل والنجس يابساً فلا
يتعلق به شيء قلنا يتعلق به خبأه ولا يفي منه في غير هذه الصورة (و) ك مصيب (خف) بضم
الخاء المجمية وشذ الفاء (ونعل) وبين المضاف المقدر بقوله (من روث دواب) حزمة كحمار

(قوله شرط الاجتماع) اضافته
للبيان (قوله وبين بفتحات)
مثقلاً (قوله فان انغمس فيها) أي
النجاسة منهموم أثرهم وأرجل
(قوله لما ذكر) أي البدن أو
الثوب (قوله بعده) أي البرء
(قوله رجع) بضم فسكسر مثقلاً
(قوله وماء) بيان لما دخل بالكاف
(قوله ورش الخ) بيان لما دخل
بالكاف المتكرر دخولها على
مطر (قوله نافع) بفتح أي نابح
(قوله اختلط يبول أو روث
دواب) نعت طين (قوله مادام
الماء والطين طرياً الخ) شرط في
العفو (قوله أن تغلب عين
النجاسة على المصيب) شرط في
العفو أيضاً (قوله مزبله) أي
موضع الزبل النجس (قوله يابس)
أي لا مبتل (قوله بكسرها) أي
الموحدة (قوله طهارة لغوية)
أي يتلفان فلا يرد أن الطهارة
لا تكون الا بالطلاق وانما إذا
طهرا فلا يحصل للعفو (قوله
رفعت) بضم فسكسر (قوله عنه)
أي النجس اليابس (قوله به) أي
الذيل (قوله المضاف المقدر)
أي مصيب

(قوله عنهم) أى عن الخلف والنعل (قوله وكذا) أى ذلكهما فى الترخيص (قوله جفافها وسقوطها) أى النجاسة (قوله من روث وبول الدواب) بيان للمذكور (قوله كدم وفضله آدمى أو كلب) غنيل لغيره (قوله بهما) أى الخلف والنعل (قوله ومثله) أى الفقير (قوله أحدهما) أى الخلف والنعل (قوله المذكور) أى روث الدواب وبولها (قوله وعدمه) أى الالتحاق (قوله غسلها) أى رجل غير الفقير (قوله منه) أى الروث (قوله روشن) يفتح الراء والشين المجهمة بينهما وأوسا كن فتون أى شئ يخرج من البيت فى أثناء طائفة أو أعلاه لتوسعته والنظر لما فى الطريق (قوله طهارته) تنازع فيه تتيقن وتظن (قوله وهو) أى السؤال (قوله وأخير) بضم الهمزة وكسر الواحدة (قوله وجوبا) بيان لحكم التصديق (قوله والا) أى وإن لم يبين وجهها وخالف فى المذهب (قوله أما أن أخبر بطهارته) مفهوم بنجاسته (قوله إذ هو) أى الطهارة وذكره لذكر غيره (قوله المشكوك فيه) صفة الواقع (قوله فتضاهاها) أى القاعدة (قوله كالبرد) بكسر الميم وسكون الواو وفتح الراء (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله مصيبه) أى المقدور قبل سيف

وبغل وقرس (وبولها) بوضع حرفيه كثيرا (ان دللنا) بضم فكسر أى مسح الخلف والنعل من الروث والبول بشئ طاهر كتراب وحجر وخرقة حتى زالت عين النجاسة عنهما وكذا جفافها وسقوطها بحيث لم يبق منها شئ يذهب به المسح (لا) يعنى عما أصاب الخلف والنعل من نجس (غيره) أى المذكور من روث وبول الدواب كدم وفضله آدمى أو كلب (فيضله) أى الخلف الشخص (الماسح) على الخلف بعد اتقاء طهارته التى لبسه عليها حال كونه (لأمامه) يكفيه غسل الخلف من النجاسة التى لا يعنى عنها والحال أنه متوضئ (ويقيم) للصلاة تقديما لطهارة الخلف اذ لا بد لها على الطهارة المائية اذ لها بدل عند تعارضهما لانه ان لم يفرغ الخلف يصل بالطهارة المائية وهو حامل للنجاسة وان نزع بطل وضوءه وانتقل التيمم لعدم الماء (واختار) التيمم من نفسه (الحاق رجل) الشخص (الفقير) العاجز عن اتخاذ خف أو نعل به ما فى العفو عن مصيبيهما من روث الدواب وبولها ان دللت ومثله غنى لم يجدا أحدهما أو يحجز عن لبسه لعله فى رجله (وفى) الحاق رجل (غيره) أى الفقير وهو الغنى الواحد لأحدهما القادر على لبسه ولم يلبيه وأصاب المذكور رجلاه وذلك لعدمه وسنية أو وجوب غسلها منه (للمتأخرين) حال صاحبها (قولان) مستويان لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما على الآخر فذكرهما هنا جار على اصطلاحه (و) كشئ ما تبع (واقع) أى ساقط من نحو روشن لمسلم يتيمنا أو ظننا أو شكنا وصلة واقع (على) شخص (مار) أى ماش أو جالس أو مضطجع ولم يتيقن ولم تظن طهارته ولا نجاسته وشك فيه فلا يلزم السؤال عنه المار (وان سال) المار عن الواقع عليه وهو المذدوب وأخبر بنجاسة الواقع (صديق) المار وجوباً بالشخص (المسلم) لا الكافر العدل فى الرواية وهو البالغ العاقل السالم من الفسق وما يغفل بالمرودة ولو أتى أورتا أن بين وجهها أو وافق فى المذهب والاندب تصديقه لا الصبي ولا الفاسق ولا المختل المرودة وأما أن أخبر بطهارته فلا يشترط فى تصديقه اسلام ولا عدالة ولا بيان وجهها ولا موافقة فى مذهب اذ هو الحكم الاصلى المحمول عليه الواقع بدون اخبار فان قبل الواقع من يت مسلم المشكوك فيه الاصل فيه الطهارة ومحمول عليه الغم فى كونه معفو عنه فالتزم ولكن الغالب عليه النجاسة فهو معفو عنه فى الأصل والمالب وقاعدة المذهب ترجيح الغالب على الأصل كما تقدم فى ملبوس الكافر وغيره الملبى وما ينال فيه مصل آخر ومما ذى فرج غير العالم بفتضاها لاجل الواقع المذكور على النجاسة وجوب السؤال عنه وسنية فضله أو وجوبه ان لم يخف برطهارة عدل (وك) مصيب (سيف) ومدينة ومراة وتجوها مما يشده الغسل وهو صلب (مقبيل) أى امس ناعم فلا يعنى عما أصاب الخشن كالبرد أشدة تعاق النجاسة به وعدم طهارتها عنه بالتحاف وصرح به لانه قول للخلاف فيما بقوله (ل) دفع (افساد) أى السيف بغيره وبين مصيبه بقوله (من دم) فلا يعنى عن مصيبه من نجاسة غير دم لعدم عدم الاسترازة عن فى السيف

ونحوه بخلاف الدم فيعسر الاحتراز عنه لكثرة اصابته له وشرط الدم كونه بفعل (مباح)
 أى غير ممنوع فيشمل الواجب كالجهاد والسنة كالنضحية والمباح كتذكية المباح
 والمكروه كتذكية المكروه فلا يعنى عما أصابه من فعل ممنوع كقتل أو جرح عدوان
 وسواء مسح منه أم لا عند ابن القاسم وهو المعتقد وروى البايجى عن الامام مالك رضى
 الله تعالى عنه اشتراط مسحه منه وعزاه ابن راشد لابن روى وقيل علة العقور زال عينه
 بالمسح وتطهر وعلة الخلاف في مصيب الظفر والبدن والزجاج فعلى التعليل بخشية الفساد
 لا يعنى عنه وعلى التعليل بزوال عينه مسحه يعنى عنه والموضوع فيما زاد عن درهم
 والاعنى منه فى الجميع كما تقدم (و) كزائر) بفتح الهمزة والمثلثة أى قبح أو صديد أو دم
 ك(دمل) بضم الدال المهملة وفتح الميم مشددة وجرح بضم الجيم ونع دمل بجملة (لم
 ينك) بضم النكبة وسكون النون أى يقتسر ويصير بان خرج ما يجتمع فيه بنفسه وزاد
 على درهم فيعنى عنه فان نكس فلا يعنى عنه لعدم عسر الاحتراز منه الا ان يضطر له فيعنى
 عنه كالمسائل منه بعد نكته سواء خرج منه شئ حال نكته ام لا وهذا ان دام سيلانه
 أو لم يضبط وقته أو لازم كل يوم ولو مرة فان انضبط وقته ولم يلزم كل يوم فلا يعنى عنه
 وهذا فى اثر دمل واحد فان زاد عليه فيعنى عن أثره مطلقا ولو نكاه لاضطرار اليه
 كالنكحة والحرب والجدري والحصباء ونحوها وينتهى العقوب بالبرء فان برئ غسلى
 (وندى) بضم فكسر أى غسل كل لمجن منه وعنه الامصيب كالسيف الثقيل لخشية
 فساده (ان تقاحش) التجسس المعقور عنه بخروج وجهه عن الحد المعتاد واستقباح النظر اليه
 والاستهانة من الجالوس به بين الاقران ووجد سبب العقور فان زال وجب اوسن غسله
 وشبهه فى الندي فقال (كم) غسل (دم) أى خرء (براغيث) ان تقاحش ويحتمل انه تمثيل
 لانه مما يعسر الاحتراز منه فان قلت البراغيت لانفس لها سائل وميتها طاهرة فخرؤها
 طاهرة قلت بل هو نجس لتغذيتها بالدم المسفوح وأما دمها السائل يقتلها انداخل فى قوله
 ودون درهم من دم مطلقا يندب غسل نحو القمل والذباب ونحوهما وان لم تقاحش
 كدون الدرهم من الدم (الا) أن يطلع الشخص على التجسس المعقور عنه المتقاحش وهو
 (فى صلاة) ولو فلا فلا يندب له غسله حتى يتمها لانه وجب بالشروع فيها ولا حاجة لهذا
 اذ لا ينوهم ترك واجب التحصيل مندوب (ويطهر) بفتح فسكون فضم (محمل التجسس)
 بفتح الجيم أى عين النجاسة أو كسرها أى ما عرضت له النجاسة (بلانية) أى لتطهيره صلة
 يطهر وبأوه للمصاحبة أى مع تركها فليست شرطاً فيه واصله يطهر أيضا (بغسله) وبأوه
 للسمية ويحتمل ان بلانية صلة غسل لانه جار ومجرور (ان عرف) بضم فكسر أى أو ظن
 المحل (والا) أى وان لم يعرف محمل التجسس بان شك فى محلين مثلا (فلا يطهر الا) (ف) غسل
 (بجميع المشكوك فيه) من بدن أو ثوب أو مكان أو ماء أو غيرهما سواء كان فى جهة
 ارجهتين (ككمية) أى الشخص المتصلين بشئ به علم أو ظن بنجاسة باحدهما أو شك

(قوله كقتل) بالانوين لضافته
 له سدران (قوله وسواء) أى فى
 العقور عن دم السيف المصقب
 (قوله مسح) بضم فكسر أى
 السيف (قوله منه) أى الدم (قوله
 وقيل علة العقور زال عينه) أى
 الدم مقابل قوله لافساده (قوله
 أى قبح أو صديد أو دم) غير مونة
 لضافتها (قوله وجرح) دخل
 بالكاف المقدرة قبل دمل (قوله
 فان نكس) مفهوما لم ينك (قوله
 له) أى نكته (قوله كالمسائل
 منه بعد نكته) تشبيهه فى العنوة
 (قوله كدون الدرهم من الدم)
 تشبيهه فى ندي الغسل (قوله لانه)
 أى أغمها (قوله لهذا) أى
 الا فى صلاة (قوله فليست) أى
 النية (قوله فيه) أى التطهير
 (قوله لانه جار ومجرور) أى يقتصر
 تقديمه على المصدر (قوله المحل)
 تفسير للنائب المستعفى عرف (قوله
 من بدن الخ) بيان للمشكوك فيه
 (قوله سواء كان) أى المشكوك فيه

(قوله غسلهما) أي الكمين (قوله عنه) أي الغسل (قوله به) أي الثوب الذي في أحد كفيه نجاسة (قوله عنه) أي الثوب
(قوله فيه) أي الوقت (قوله فرد) ٤٢ (المسناوي الخ) تفريع على قوله لأن النجاسة محقة الخ (قوله بانه

في عينه فيس أو يجب غسلهما إن وسعه الوقت ووجد ماء كافيا لهما فإن وسع غسل
أحدهما فقط أول يكف الماء الآخرهما يتجرى أحدهما وغسله فإن ضاق الوقت عنه
صلى به بلا غسل لأن المحافظة على الصلاة في وقتها مقدمة وجوبه على طهارة الثوب
(بخلاف) علمه أو ظنه نجاسة بأحد (ثوبيه) المنفصل أحدهما من الآخر وشك في عينه
(فيصير) الطاهر منهما بعلامة تظاهرة له صلى به ويترك الآخر أو يغسله إن وسع الوقت
التجرى فإن ضاق منه صلى بأحدهما المجزئ عن إزالته فيه فإن اتسع الوقت ولم يمكنه
التجرى غسلهما أو أحدهما للصلاة به هذا هو الصواب كما قاله الخطاب لأن أصابة
النجاسة محقة والشك في محلها فهي كسئلة قلالة الزيت التي أفرغت في زقاق
ثم وجدت فارة يابسة في أحداهما التي حكى الإمام ابن الناصر فيها نجاسة للجميع فرد
المسناوي على الخطاب بانه يوضح أحدهما ويصلى به عملا بقوله وإن شك في أصابته الثوب
ويجب فضحه غير صحيح وإن استظهره البناني وما مشى عليه المصنف من الفرق بين الكمين
والثوبين هو المشهور من المذهب ومشى عليه ابن شامس ورده ابن هرون بأنه إذا تجرى
ولم يكن مضطرا فقد دخل احتمال الخلل في صلاته لغير ضرورة قال الخطاب وهو ظاهر
وقال ابن الماجشون إن أصابت أحد ثوبيين أو ثواب ولم يعلم يصلى بعدد النجس وزيادة
ثوب كاستنباء الطهور بغيره وفرق على المشهور بخففة طهارة الثوب عن طهارة الحدث
وقال سنده الثوبان كالكمين في وجوب غسلهما وعدم التصريح بالاعتماد الضرورة
كضيق الوقت أو عدم ما يكفيهما وصلته غسله (بطهوره منقصل) عن محل النجس بعد غمره
به (كذلك) أي كتنقسه قبل غسل محل النجس به في الطهورية طاهره أنه ان تغيرت الغسالة
بطاهره فمات الماء غالبا كوشح طاهر لم يطهر المحل وضعفه وجب بان معسني كذلك
لم يتغير بوصف من أوصاف النجاسة وإن تغير بطاهره فتطهر المحل والغسالة طاهرة وهذا
ظاهر على أن المضاف كالطلق لا ينجم إلا بالتفسير وهو شاذ وظاهر المصنف ظاهر على
المشهور من أن المضاف كالطعام (ولا يلزم) في طهارة محل النجس (عصره) أي محل
النجس من الغسالة التي لم يتغير بوصف من أوصاف النجاسة ولا نزحها من الأرض
أو الأناة ولا انفصالها عن البدن أو الثوب لانعدام النجاسة بغلبة المطلق عليها وغمرها بما
فلو غسلت قطرة بول مثلا في حسد أو ثوب وسالت الغسالة غير متغيرة في باقيه ولم تنفصل
عنه فهو طاهر ولا عركه ولا تسخين الماء إلا أن يشترطه علاقة النجاسة به ويتوقف زوالها
منه على ذلك وصلته غسل (مع زوال طعمه) أي التجبر من الحسل المغسول ولو عسر فلا
يطهر مع بقائه لأنه داليل على بقاء عينها فيه (لا) يشترط زوال (لوعسر) أي
اللون والريح فيطهر المحل مع بقاء ما به كصبوغ بصبغ نجس وأما غسله المتغيرة
بهما أو بأحدهما فتجسبه ولا يجب اشتمان ولا صابون ولا تسخين لازالة اللون والريح

ينضح الخ) صله رد (قوله غير صحيح) خبر رد (قوله وإن استظهره
البناني) حال أو مبالغة (قوله من الفرق الخ) بيان لما (قوله هو
المشهور) خبر بما (قوله وشي عليه الخ) حال أو عطف على
مشهور (قوله ورده) أي ما مشى عليه ابن شامس (قوله ولم يكن
مضطرا) حال (قوله وهو) أي رد ابن هرون (قوله وفرق) بضم (قوله
بخففة) صله فرق (قوله في وجوب غسلهما) صله كاف التشبيه (قوله
غمره) أي محل النجس (قوله به) أي الطهور (قوله في الطهورية)
صله كاف التشبيه (قوله أنه) أي الشأن (قوله لم يطهر المحل)
جواب إن (قوله وإن تغير بطاهر) مبالغة (قوله لا ينجم الخ)
أيضاح لوجه الشبه (قوله وهو شاذ) حال (قوله من أن المضاف
كالطعام) بيان للمشهور (قوله ولا نزحها) أي الغسالة عطف على
عصر (قوله ولا انفصالها) أي الغسالة عطف على عصر (قوله
لانعدام النجاسة الخ) علة أقوله لا يلزم عصره وما عطف عليه (قوله
ولا عركه) عطف على عصره (قوله على ذلك) أي العصر والتسخين
(قوله مع بقاءه) أي الطعم (قوله هينما) أي النجاسة (قوله فيه) أي
المحل (قوله مع بقاءهما) أي

اللون والريح المتعسر زوالهما (قوله به) أي المحل (قوله وأما غسله) أي المصبوغ بصبغ نجس مفهوم المتعسر
به (قوله بهما) أي اللون والريح المتعسر (قوله اشتمان) بضم الهمزة وسكون الشين المجعدة فنونان بينهما ألف

(قوله فان لم يعسر زوالهما) أى اللون والريح مفهومهما

٤٣

(قوله فهو) أى زوالهما (قوله

وهذه) أى نجاسة الغسالة المتغيرة
باللون والريح المتعسرين (قوله
بهذه المسئلة) أى قوله والغسالة
المتغيرة نجسة (قوله غيره) أى
المضاف (قوله بها) أى النجاسة
(قوله فى محلها) أى النجاسة (قوله
بلله) أى غير المطلق (قوله ولا فى)
أى محلها (قوله أوجب) أى
محلها (قوله اذ لم يبق بالمحل الا
الحكم) علة لقوله لم يتنجس ملاقى
محلها (قوله وهو) أى الحكم
(قوله وفيه) أى التعليل بأنه لم يبق
به الا الحكم (قوله فهو) أى عدم
تنجس ملاقى محلها (قوله فلا
استنجى الخ) تفريع على قوله
لوزال عين النجاسة الخ (قوله فى
كونها) أى الاعادة صلة كاف
التشبيه (قوله ان تركه) أى
النضح (قوله مطلقا) أى عن
تقييده بكونه ناسيا وعاجزا (قوله
امره) أى النضح (قوله عليه)
أى قول ابن القاسم (قوله تاركه)
أى النضح (قوله مطلقا) أى عن
التقييد بالذكور القدرة (قوله
منا) بكسر الميم وشد النون أى
المساكنة حال من اى الفرج
(قوله وحكمته) أى النضح (قوله
عدمهما) أى الاصابة والنجاسة
(قوله فى اصابته) أى الجسد من
اضافة المصدرية قوله وتكمل
عمله برفع فاعله (قوله فى وجوب
نضجه) صلة كاف التشبيه (قوله

المتعسر فان لم يعسر زوالهما فهو شرط فى طهارة المحل (والغسالة المتغيرة) بطعم النجاسة
اولونها اوريجها اولوا المتعسرين (نجسة) وهذه نكتة ايمانه بجملة المسئلة هنا بعد قوله
منفصل كذلك المبنى عنها لكن يعنى عنها أيضا قوله وحكمه كغيره على نفسه بالحكم
بالصفة وأما الغسالة المتغيرة بوسخ او صبغ طاهر فطاهرة بناء على ان المضاف كالمطلق
فى توقف تنجسه على تغيره بها (ولو زال عين النجاسة) عن محلها (بغير) الماء (المطلق)
كأما متغير يوردا وزهر يبقى فى محلها بلله ولا فى جافا او مبالا او جف ولا فى مبالولا (لم يتنجس
ملاقى) بضم الميم وكسر القاف (محلها) أى النجاسة على المذهب اذ لم يبق بالمحل
الا الحكم وهو مقدرا لا وجود له فلا يثبت نقل وفيه ان المضاف يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة
فالباقي الباقي فى المحل عين نجاسة فالاولى التعليل بالبناء على ان المضاف كالمطلق
لا يتنجس الا بالتغير فهو مشهور به فى على ضعيف فلو استنجى بماء مضاف لا عاذا الاستنجاء
دون غسل ثوبه على الراجح (وان شك) شخص أو ظن ظنا ضامفا (فى اصابته) أى
النجاسة (الثوب) او حصيرا وخف أو زعل (وجب نضجه) ان ذكره وقد روي عن يسى وقيل
يندب فان غسله اجزا (وان ترك) النضح وعلى المشكوك فيه (اعاد الصلاة) التى صلاها
بالمشكوك فيه بلا نضح (كم) اعادة تارك (الغسل) للثوب ونحوه الذى يتحقق او ظن ظنا
قويا اصلية النجاسة له وصلى فيه فى كونها ابدا ان تركه اذ كرا قادرا وفى الوقت ان تركه
ناسيا او عاجزا هذا قول ابن حبيب وهو ضعيف والمأخذ قول ابن القاسم ويحتمون
وعيسى ان تارك النضح بعيد فى الوقت مطلقا لثمة أمره ويمكن تشبيهه المثنى عليه بجعل
التشبيه فى مطلق الاعادة لانما ولكنه بعيد ولو أراد المصنف المثنى على قول ابن القاسم
لقال اعاد فى الوقت مطلقا وقال اشهب وابن نافع وابن الماجشون لا بعيد مطلقا لثمة
حكم النضح ولا لم يقل احدا باعادة تاركه ناسيا ابدا كما قيل فى تارك الغسل ناسيا ولم يقل
احدا بوجوب النضح مطلقا كما قال أبو الفرج من اوجب وجوب الغسل مطلقا بل واجب ان
ذكره وقد روي عن مطلقا وقيل مندوب وصرح به عبد الوهاب فى معونه واختاره
اللعلى (وهو) أى النضح (رش باليد) رشة واحدة ولو لم تم المكشوك فيه وبكى ملاقة
المطر او الندى به وحكمته دفع الشك فى النجاسة وسد باب التوسوس وقيل تعبد لانه ربما
أدى لا انتشارها ويجزى النضح (بلانية) لانه تعبد فى الغير كتغسيل الميت (لا) يجب
النضح (ان) تحقق الاصابة و (شك فى نجاسة) الشئ (المصيب) اذا اضلل طهارته
(او) شك (فيهما) أى الاصابة والنجاسة المصيب على فرض اصابته فلا يجب النضح بالاولى
اذا اصل عدمهما (وهل الجسد) الذى شك فى اصابته نجاسة (كالثوب) المشكوك
فى اصابته نجاسة فى وجوب نضجه وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند
المازرى والاصح عند ابن الجواب (أو يجب غسله) أى الجسد المشكوك فى اصابته
نجاسة لان الغسل لا يفسده بخلاف الثوب وهو المذهب عند ابن رشد والمشهور عند

(وهو) أى وجوب نضح الجسد (قوله والمذهب) عطف على ظاهر (قوله والاصح) عطف على ظاهر (قوله والمشهور) عطف على

ابن عرفة فيه (خلاف) في التسمية ولم يذكر المصنف حكم المكان المشكوك في أصابته نجاسة وفيه خلاف فقال ابن جماعة وابن عبد السلام يجب غسله اتفاقا ليس الانتقال عنه إلى مكان محقق الطهارة وعدم فساده بغسله وقال أبو عبد الله السطلي وعياض ظاهر المدونة يجب نفضه وصدر ابن عرفة بالأول (وإذا اشتبه) أي التيس ماء (طهور) أي طهرافيه (بمنجس) كما متغير بنجس (أو) اشتبه طهور (بنجس) بفتح الباء كقول آدمي موافق للطهور في أوصافه ولم يوجد طهور غير مشتبه بأحدهما واتسع الوقت توضحا الشخص وضوات (صلى) صلوات (بهدد) أو إلى (النجس) أو المتنجس (وزيادة) أنا على عدد النجس أو المتنجس فإن كان واحدا توضحا وضواتين وصلى صلاتين وإن كان اثنين توضحا ثلاثا وصلى ثلاث صلوات وهكذا زاد وإن شك في عدده بنى على الأكثر ويصلى عقب كل وضوء صلاة ليكون النجس قاصرا على صلاته أذلو آخر الصلوات عن الوضوات لاحتمال أن الأناة الأخيرة النجس فتقع الصلوات كلها بالنجاسة ولذا قال ابن مسالة يغسل ما أصابه من الأول بالثاني ثم يتوضأ منه وهكذا الباقي ابن شاش بعض الأصحاب وهو الأشبه بقول مالك رضي الله تعالى عنه واختاره أبو محمد الموضح فإن لم يغسل فلا شيء عليه شب لأن المقام مقام ضرورة مع عدم تحقق النجاسة في السابق إلا أن الوضوء المتأخر يطهر ما أصابه من المتقدم لورود مسح الرأس وظاهر المصنف ولو كثرت أو أتى غير الطهور وهو المشهور وقال ابن القصار إن قلت توضحا بعددها وزيادة أنا وإن كثرت تتحرى واحدا وتوضأ به وإن وجد طهور غير مشتبه تعيين الاقتصاد عليه وإن ضاق الوقت تركها وتيمم وظاهر كلامهم أنه لا يربطها لأنها كالأعدم وإن اشتبه طهور بطاهر توضحا بعدد الطاهر وزيادة أنا وصلى صلاة واحدة (ونديه) بضم فسكسر (غسل أنا ماء ويراق) أي الماء ندبا إن كان يسيرا كأنه غسل فإن كان كثيرا فلا يراق ولا يكره استعماله (لا) يندب غسل أنا (طعام) وتحرم أراقه لاضاعة المال وإهانة الطعام (و) لا يندب غسل (حوض) ولا أراقه ماء الكثير حال كونه غسل أنا الماء وأراقه (تهدد) أي لم تظهر حكمته إظهار الكلب ولذا لم يطلب أبو لوغ التخيير الاختيار من الكلب هذا هو المشهور وقيل بمحال بقدارة الكلب فالتخيير أولى وقيل بنجاسته إلا أن الماء لم يتغير توسطه في الحكم فالتخيير أولى أيضا غسلا (سبعا) من الغسلات ولا يهدد منها الماء الملوغ فيه وتنازع غسل ويراق في قوله (ب) سبب (ولوغ كلب) أي إدخال لسانه في الماء وتحريكه ولو غا (مطلقا) عن تقييده بكونه من غير مأذون في قنيتة (لا) يندب الغسل ولا الأراقه بسبب (غيره) أي الملوغ كادخال رجليه أو لسانه بلا تحريك أو سقوط لعابه في الماء ويحتمل أن الضمير للكلب أي لا غير كلب كالتخيير ويراق ويغسل (هذه قصد) التوجيه إلى (الاستعمال) للماء الذي ولغ الكلب فيه لا بشور ولوغه ويحزى غسله (بلائية) لأنه تعبد في الغير (و) (لا تريب) أي جعل تراب في إحدى الغسلات لعدم ثبوته في كل

المذهب (قوله فيه) أي الجواب (قوله السطلي) بفتح السين المهملة وكسر الطاء المهملة مثقلا (قوله بالأول) أي وجوب غسله (قوله موافق للطهور في أوصافه) لتزوله من مريض بأوصاف خلقة منه أو نسقته الرياح حتى أذهبت صفاته المخالفة للطهور (قوله بأحدهما) أي المتنجس والنجس (قوله فإن كان) أي النجس (قوله عدده) أي النجس (قوله مسلة) بفتح الميم الأولى (قوله وهو) أي الغسل قبل الوضوء (قوله قلت) بفتح القاف واللام مثقلا ساكن تاء التانيث أي وأتى غير الطهور (قوله وإن كثرت) أي وأتى غير الطهور (قوله ولذا) أي كون الأراقه والغسل تعبداعله لما يليه (قوله لم يطلب) أي الأراقه والغسل (قوله هذا) أي كونهم ما تبهدا

(قوله لتدخل مسيات) بفتح الموحدة الاولى أى اغتنام واحدة منها عن باقيها (قوله فى المسبب) صلة المتتقة (قوله وجبات) بكسر الجيم (قوله والقصاص) عطف على الحد * (فصل فى فرائض الوضوء وسننه وفضائله) * (قوله وترك) أى المصنف (قوله اسبابه) أى الوضوء بجميع سبب أى ما يلزم من وجوده وجود وجوب الوضوء ومن عدمه عدمه (قوله وشروطه) أى الوضوء بجميع شرط أى ما يلزم من عدمه عدمه (قوله ومكروهاته) أى الوضوء (قوله فاسبابه) أى الوضوء والمراد بالجمع ما زاد على واحد بقريضة انظر والاقتصار فى مقام البيان يقيد الحصر (قوله ناقضه) أى الوضوء (قوله وشروطه) أى الوضوء (قوله ما يلزم) أى شروط جنس (قوله عدم وجوبه) أى الوضوء فقط فصل مخرج شروط الصحة فقط وشروطها ما عدا ٤٥٠ (قوله يلزم من عدمها عدم صحتها فقط) فصل مخرج شروط الوجوب وشروطها

معاً (قوله وهو) أى المتأني (قوله حاله) أى الوضوء صفة عدم (قوله عدمها) أى الوجوب والصحة فصل مخرج شروط الوجوب فقط وشروط الصحة فقط (قوله دعوة المصطفى) أى دعاء الخلق الى الله تعالى (قوله والخلو من الحيض الخ) أى حاله (قوله والغسل) بضم الغين المجهية أى تعميم ظاهر الجسد بالماء مع الدلك (قوله فيما تقدم) أى من الاسباب والشروط صفة كاف التشبيه (قوله وجعل) عطف على ابدال قوله أيضاً (قوله أى كما هو سبب فى وجوبه) (قوله مكروهاته) أى الوضوء (قوله آخر) صلة تأني (قوله كصفة الخ) مثال لما ليست به معنى مقعولة (قوله او فرض) عطف على فريضة (قوله افعال) خبر قياس (قوله ان كان) أى فعل شرط فى قياسه افعال فى فعل (قوله فان كان) أى فعل الخ منهوم الشرط (قوله صححتها) أى العين (قوله فهو) أى افعال (قوله أيضاً) أى كشذوذ فاعل (قوله هى) أى

الروايات واضطراب روايته (ولا يمتد) الفصل سبعا (١) سبب (ولو غ كلب) واحد مرات فى انا واحد (أو) ولو غ (كلاب) فى انا واحد قبل غسله لتداخل مسيات الاسباب المتتقة فى المسبب كنواقض الوضوء وموجبات الحد والقصاص ولما أتم الكلام على احكام طهارة الخبث شرع فى الكلام على احكام طهارة الحدث المائية الصغرى فقال

* (فصل فى فرائض الوضوء وسننه وفضائله) وترك اسبابه وشروطه ومكروهاته فاسبابه دخول الوقت وثبوت ناقضه وشروطه ثلاثة اقسام شروط وجوب فقط وهى ما يلزم من عدمها عدم وجوبه فقط وهى البلوغ وعدم الكراه على تركه والقدره عليه وشروط صحة فقط وهى ما يلزم من عدمها عدم صحتها فقط وهى الاسلام وعدم الخائل وعدم المتأني وهو الناقض حاله وشروط وجوب وصحة معاً وهى ما يلزم من عدمها عدمها معاً وهى العقل وبلوغ دعوة المصطفى صلى الله عليه وسلم والخلو من الحيض والنقاس وعدم النوم والسهو ووجود الكافى من المطلق والغسل كالوضوء فيما تقدم وكذا التيمم بابدال الماء بالصعيد وجعل دخول الوقت شرطاً فى صحته أيضاً وستأني مكروهاته آخر الفصل ان شاء الله تعالى (فرائض) جمع فريضة شذوذاً اذ شرط قياس فاعل فى فعله ان لا يكون بمعنى مقعولة كصحة وصحة عظمية وعظام او فرض شذوذاً أيضاً اذ قياس جمع فعل افعال ان كان معتل العين ككثوب واثواب وبيت وايات وباب وابواب فان كان صحته فهو شاذ أيضاً كقرء واقرأ فان قيل هى سبعة وفاعل من صيغ الكثرة ومبدؤها احد عشر قيل هو على ان مبدأ الكثرة ثلاثة كالكثرة وايضا محل الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة اذا جمع المقدرين ما فان جمع باحد عدمها فقط فهو مشترك بينهما كما رجل وصنى وفريضة لم يجمع الاعلى فرائض فهو مشترك بينهما (الوضوء) بضم الواو أى التوضي ويطلق على الماء قليلاً وما يقصه فهو الماء ويطلق على التوضي قليلاً (غسل) أى افعال المأمع الدلائل (ما) أى الوجه الذى (بين) وتدى (الاذنين) وهذا بيان لحد عرضا قد دخل فيه البياض الذى بين الوتد وعظم الصدغ البارز الذى

فرائض الوضوء (قوله ومبدؤها) أى الكثرة (قوله هو) أى جمع فريضة على فرائض هنا (قوله بهما) أى بصيغة القلة وصيغة الكثرة كفلس وفلس وفلوس (قوله كرجل) جمع رجل بكسر فسكون (قوله صنى) بضم الصاد الملهمة وشذائها جمع صفة وأصل صنى صنفوى اجتمعت فيه واوياً وسبقت احدهما فابدلت الواو ياءً ودغمت فى الياء وايدت الضمة كسرة تناسب الياء (قوله فهو) أى فرائض (قوله بينهما) أى القليل والكثير (قوله ويطلق) أى الوضوء بضم الواو (قوله على الماء) أى المعد للتوضي به (قوله يقصها) أى الواو (قوله ويطلق) أى الوضوء بفتحها (قوله لحد) أى الوجه (قوله فيه) أى الوجه (قوله البارز) نعت عظم

بينه وبين العذارى نازلا عن الوعد يخرج عنه شعر الصدغين والبياض الذي بينه وبين
الاذن وأشار الى حده طولا بقوله (و) غسل ما بين (منابت) جمع منبت أى موضع نبات
(شعر الرأس المتعاد) نعت للمنابت لاختراجه منبت الاصلع والاذن والاعجم فالاولان
لا يلزمهما الغسل الى منابتهما والآخر لا يكفيه الغسل الى منبته (و) بين منتهى (الذقن)
يفتح الذال المجهمة والقاف محمل اجتماع اللعين اسفل القم لمن لالحية له كراة وامرد
(و) بين منتهى (ظاهر اللحية) لمن هو له بكسر اللام وقصها أى الشعر المنابت على جانبي
الوجه المسمين طينين مشى لحي يفتح اللام وحكى كسرهما فيه ما قد دخل فيه الذقن واللحية
وظاهرهما ما يرى عند المواجهة واحترز به عن باطنهما وهو اسفلها الذى يلي الصدغ فلم
يطالب غسله فهى بدعة وغلو في الدين وزيادة على محمل القرض مكروهة والمراد بغسله
تعميمه بالماء مع الدلك وهذا غير التخليل الذى هو اتصال الماء للبشرة التى بين الشعر ولا يتم
غسل الوجه الا بغسل برءيس من الرأس فهو واجب لتوقف تمام الواجب عليه (فيغسل)
أى المتوضئ وجوبا (الوتر) يفتح الواو والفتحة أى الحاجز بين طائفتي الاذن بصعب الماء
السائل عليه حتى يعمهما مع الدلك (و) يغسل (اساور) أى تكاميش (جبهته) أى
المتوضئ او الوجه بعميمهما بالماء مع الدلك (و) يغسل (ظاهر) أى ما يظهر من (شفتيه)
أى المتوضئ عند ضمه مضططبا بهما خاليا عن التكلف بصعب الماء السائل له حتى يعمهما
ودلكه ونبه المصنف على هذه المواضع لان شأن الماء البعد عنها (بتخليل) أى مع اتصال
الماء لباطن (شعر) اللحية واجاب أو هفتقة (تظهر البشرة) يفتح الموحدة والشين المجهمة
أى الجلدة (تحت) عند المقابلة ومفهوم تظهر الخان الذى لا تظهر البشرة تحته لا يجب
تخليله وهو كذلك على المشهور بل يكره على ظاهر المدونة وهو الراجح وقيل يندب وقيل
يجب والمرأة كالرجل في هذا (لا) يجب ان يغسل (بحرا) بضم الحيم (برئ) غائرا بحيث
لا يمكن غسله (أو) موضعا (خلق) بضم فكسر حال كونه (غائرا) كذلك ويجب اتصال
الماء لباطنه ان امكن فان امكن غسله وجب وسواء كان في الوجه أو في غيره من سائر
الاعضاء وعطف على ما بين فقال (و) يغسل (يديه) أى المتوضئ (برفقته) أى معهما
مثنى مرفق بكسر الميم وفتح الفاء أى آخر عظم الذراع المتصل بالعضد (و) يغسل (بقية
معصم) بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الصاد المهملة أصله موضع السوار والمراد
به هنا اليد من أطراف الاصابع الى المرفق (ان قطع) بضم فكسر أى بعض المعصم
ومثل المعصم بقية الاضواء ومثل القطع سقوطه بغيره أو خلقه ناقصا فكل عضو سقط
بعضه تعالى حكمه بياقنه غسلها أو منعهما ويلزم الاقطاع أو الاصل اجرة من يظهره فان لم يجد
فعل ما يمكنه وشبه في القرصية فقال (ك) يغسل (كف) خلقت (بشك) بفتح الميم وكسر
الكاف أى مفصل العضد من الكتف وليس له يد غيره فان كان له يد غيرها وكان لها
مرفق أو نبتت في محل القرض وجب غسلها أيضا أو في غيره وطالت حتى ساذت وجب

(قوله بينه) أى الوعد (قوله نازلا)
حال من الذى (قوله عنه) أى
الوجه (قوله بينه) أى شعر الصدغين
(قوله نعت للمنابت) أى لاشعر
كما يوجهه الافراد (قوله الاصلع)
أى الذى خلا مقدم رأسه من
الشعر (قوله والاذن) أى الذى
خلا جانبا رأسه منه (قوله والاعجم)
أى الذى نبت شعره في جبهته
وجبينه (قوله فالاولان) أى
الاصلع والاذن (قوله والآخر)
أى الاعجم (قوله جانبي) يفتح الموحدة
مثنى جانب بلا تون لضافته (قوله
فيهما) أى المثنى والمفرد (قوله
فيه) أى الوجه تفرع على تقدير
منتهى قبل الذقن وظاهر اللحية
(قوله فهى) أى غسل باطنها وأشبه
لمراعاة خبره (قوله بغسله) أى
الوجه (قوله فهو) أى غسل برء
يسير من الرأس (قوله أى المتوضئ)
أو الوجه (احتمالان في مرجع
الضمير) قوله (أى ظاهر الشفتين)
(قوله كذلك) أى بصعب لا يمكن
غسله (قوله أو خلقه) أى العضو
عطف على سقوطه (قوله حكمه)
أى العضو (قوله وليس له يد)
غيرها حال

العادة بيان لفرع سليمان (قوله محله) أي الوطء (قوله وجوبا) بيان لحكم تخليل أصابع اليدين (قوله لا ينها) أي أصابع اليدين (قوله تخليلها) أي أصابع اليدين (قوله والاضافة) أي في خاتمه (قوله من محرم الخ) بيان لغير المأذون فيه (قوله دخل في قوله) خبر غير المأذون فيه (قوله وجوبا) بيان لحكم النقض (قوله وبالخاتم المنهسى عنه مطف على غير الخاتم (قوله من محله) صله نقض بمعنى ازال (قوله المفعول) بفتح الواو منقلا (قوله مضاف لما) أي اضافة المصدر لمفعوله (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله وحده) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال أي الرأس (قوله فيه) أي الرأس (قوله فوقهما) أي الأذنين (قوله وباقيه) أي عظم الصدغين الخالي عن الشعر (قوله فالأولى بشعر صدره صدره) تفريع على قوله الذي نبت الخ (قوله لاصله) أي منبته (قوله ان خلا) أي الشعر المضفور (قوله ولو اشتد) أي ضمير مبالغة في عدم طلبه نقضه (قوله وان اشتمل) أي الشعر المضفور (قوله فيها) أي الوضوء والغسل (قوله والا) أي وان لم يشتمل (قوله فلا) أي ينقض فيها (قوله وان ضمير) أي الشعر (قوله استثنانا) بيان لحكم ادخال اليدين (قوله وكذا) أي تحت في تعاقبه ييدخلان (قوله فالقرض يتم بمسحة الخ) تفريع على قوله في رد المسح السنة (قوله هذا) أي تمام القرض بمرة والسنة بمرة

غسل المأذى منها فقط ويقال في الرجل الزائدة نحو ما قبل في اليد الزائدة بإبدال المرفق بالكعب ومنه فرع سليمان بن السكينة تليد سحنون مرأة لها وجهان واربعة أيد فيجب عليها غسل وجهها وأيديها ويجوز وطؤها بالاتحاد محله (بتخليل أصابع) يديها (ه) أي المتوضئ وجوب لانها كاعضاء لشدة افتراقها ويحافظ على عقب رها ظاهرا وباطنا لان الماء ينبوع عنها بان يحتمل حال الغسل حتى تظهر تكاميشها ويجمع رؤس أصابعه ويحكمها يطن كفه الأخرى والأولى تخليلها من ظهر اليد لانه يمكن ويحتملها في الغسل الثانية والثالثة ندبا ويعني عن الوسخ المجتمع تحت الظافر ان لم يتقاعش (لا) تجب (اجابة) أي تحويل (خاتمه) أي المأذون فيه من موضعه ولو كان ضيقا مانعا من وصول الماء لم تقمته فان حوله بعد غسل يده غسل محله ان تحقق واطن ان الماء لم يصله والاضافة للجنس فيصدق بخواتم المرأة من ذهب وفضة وممثل الخاتم الاساور والخلائل والاطواق والغسل كالوضوء وغير المأذون فيه من محرم كخاتم ذهب اوفضة زاد على درهمين او تعدل رجل او مكروه كخماس او حديد او رصاص دخل في قوله (ونقض) الشخص المتوضئ وجوبا أي أزال (غيره) أي الخاتم المأذون فيه صادق بغير الخاتم كشمع وزفت ومداد ووضغ على العضو مانع من وصول الماء لبشرته وبالخاتم المنهى عنه من محله وغسله فان لم يمنع وصول الماء فلا يجب نقضه ويكتفى بالدلك به كالدلك باليد بجائل عليها هذا الذي افاده نقل الخط وهو المفعول عليه وعطف على غسل فقال (ومسح) بفتح فسكون مصدر مضاف (ما) أي الشيء الذي (على الجمجمة) بضم الجيمين وسكون الميم الأولى أي عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلد أو شعر وحده طولا من المنابت المعتادة للشعر إلى نقرة القنطرة عرضا ما بين الأذنين فيدخل فيه البياض الذي فوقهما (ب) بضم صدره الذي نبت عليه الشعر فقط وباقيه من الوجه فالأولى بشعر صدره (مع) مسح الشعر (المستتر) أي المستطيل النازل عن حد الرأس وجوبا ولو طال جدا انظر الاصله (ولا ينقض) أي لا يجب ولا يندب ان ينقض (ضميره) أي مضفور وشعره مفعول ينقض مقدم وفاعله (رجل او امرأة) ان خلا عن الخيط ولو اشتد وينقض في الغسل ان اشتد وان اشتمل على خيط أو شحطين فان اشتد نقض فيها ما والا فلا وان ضمير ثلاثة خيوط أو أكثر نقض فيها ما اشتد ولم يشتمل (ويدخلان) بضم المثناة فتحت وسكون الدال المهملة وكسر الحاء المججمة أي الرجل والمرأة اللذان طال شعرهما استثنانا بقريضة قوله في رد المسح ومنعول ييدخلان قوله (يديهما) أي الرجل والمرأة واصله ييدخلان (فتحه) أي الشعر المستتر وكذا (في رد المسح) السنة الذي نص على حكمه بقوله الا في السنن ورد مسح رأسه فالقرض يتم بمسحة واحدة على ظاهر الشعر ولو طال جدا والسنة بواحدة من تحته هذا ظاهر المدونة والرسالة والمعونة والتلقين وجامع ابن يونس وبصرة النعماني والجواهر وقواعد بياض وابن الحاجب وابن بشير وابن عرفة وقول الفاكهاني كان الرد في تعاقبه ييدخلان (قوله فالقرض يتم بمسحة الخ) تفريع على قوله في رد المسح السنة (قوله هذا) أي تمام القرض بمرة والسنة بمرة

(قوله من أسفلها) أي الأصابع
صلة تخليل (قوله بسبابه) يده
اليسرى صلة تخليل (قوله ولا يعود)
أي الحديث (قوله وعدمه) أي
وجوب غسل موضعها (قوله
عليه) أي العضو (قوله أو بعده)
أي السيلان (قوله جفافه) أي
الماء (قوله مقارنته) أي الدلك
(قوله) أي سيلان الماء على
العضو (قوله في الوضوء) صلة
تنديب (قوله لمشتقها) أي المقارنة
(قوله فيه) أي الغسل (قوله باليد)
أي المذكورة في تفسير الدلك (قوله
غيره) أي باطن (قوله فيه) أي
الوضوء (قوله لتخصيص عجم) من
إضافة المصدر ارتفاعه وتكميل عمله
بصب منه قوله (قوله ثم قال) أي
المسناوي (قوله إضافة الماء) أي
تغيره بالوضوء (قوله ويسمى) أي
عدم التفریق الكثير (قوله إلا أنه)
أي التفرق استندرك على قوله
ويسمى أيضا لرفع إيمانه استواء
العبارتين (قوله وجوبه) أي
الوضوء أي وجوبه بضميهما بحيث
يحرم تأخير عنه (قوله وجوب
الأسراع فيه) أي الوضوء عطف
على وجوبه (قوله وحرمة) عطف
على وجوبه (قوله أذهى) أي فعله
أول الوقت والأسراع وعدم
التفریق اليسير (قوله بها) أي
الموالاته (قوله لأنها) أي الموالاته
(قوله لأنوهمها) أي الأمور الثلاثة
(قوله استئنا الخ) بيان لحكمها

سنة والغسلة الثانية والثالثة مندوبين لأن الذي يحصه في الردغير الذي محصه أولا
في ذى الشعر الطويل والحق به غيره وقرره عبد الرحمن الأجهوري بحد عجم كلام المصنف
فهو الصواب (وغسله) أي ما على الجمجمة (محجز) بضم الميم وسكون الجيم آخره زاي عن
محصه على المشهور ولا شتمه على المسح وزيادة وإن كره ابتداء كما أشار له محجز وعطف على
غسل فقال (وغسل رجله) أي الشخص المتوضئ (بكعبيه) أي مع غسل العظمين
(النايتين) أي البازين (بغسله) بفتح اللام مفتي مفصل بفتح الميم وكسر الصاد المهملة
احد مفصل الأعضاء وكسر الميم وفتح الصاد معناه اللسان وليس مراد هنا أي في
موضع انفصال القدمين من (الساقين) والعروق في محل انفصال الساق من العقب
والحاصل أن الساق جانبيين متصل بالقدم المشقل على الأصابع وعنده الكعبان
وجانب متصل بالعقب وعنده العروق ويحافظ على العروق والعقب وجوبا لأن الماء
ينبعث ما في الحديث ويل للعقاب من النار (ونديب تخليل أصابعها) أي الرجلين
على المشهور أشد اتصالها كأنه عضو واحد من أسفلها يبدأ بخصر اليسرى ويختم
بأهمها ثم بأهم اليمنى ويختم بخصرها بسبابه يده اليسرى (ولا يعود) أي لا يغسل
محل الظفر ولا يمسح موضع الشعر (من قلم) بفتحات مختلفا ومشددا أي قص (نلقره
أوحاق رأسه) بعد وضوئه على المشهور لأن حدته قد ارتفع بغسل ظفريه ومسح شتره
ولا يعود بابائهما (وفي) وجوب غسل موضع (بليته) وشاربه الذين حلقها أو لا بعد
وضوئه وعدمه وهو الراجح ولو كثرة (قولان) لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما
ويحرم على الرجل حلق اللحية والشارب ويؤت فاعله ويجب حلقها على المرأة على
المعقود ولا ينبغي ترك حلق الرأس إن اعتاده وعطف على غسل فتان (والدلك) أي
أمره باليد على العضو المنسول مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه وتنديب
مقارنته له للتعريض من الخلاف في الوضوء دون الغسل لمشتق فيه عجم والمراد باليد
في الوضوء باطن الكف فلا يكفي أمره غيره فيه ويكتفي في الغسل وكتب أبو علي حسن
المسناوي ذلك أي باليد ظاهرها وباطنهما وبالذراع أو بجزء إحدى الرجلين بالآخرى
خلافًا لتخصيص عجم ومن تبعه ذلك يباطن الكف قال القاهناني ذلك أمره
اليد أو ما يقوم مقامها ثم قال وقول الفقهاء الدلك باليد يجري على الغالب خلاف العجم
ومن تبعه لا يضر إضافة الماء بسبب الدلك بعد دعومه العضو طهورا
الأذا كان الوضوء حاذلا (وهل الموالاته) أي عدم التفریق الكثيرين فرائض الوضوء
ويسمى فورا أيضا إلا أنه يؤهم وجوبه في أول الوقت وجوب الأسراع فيه وحرمة
التفریق اليسير وليس كذلك أذهى منسوبة فالتعبير بها أولى لأن الوضوءها وخبر
الموالاته (واجبة أن ذكر) أي تذكر الشخص أنه يتوضأ (وقدر) المتوضئ على التوضي
بلا تفریق كثيرا لا يجب أن نسي أو يحجز (وبنى) المتوضئ على ما فعله امتنانا أو وجوبا

ما يكمل وضوءه وبكره ابتداءه أو يحرم أن كان ثلث غسل أعضائه أو مسح رأسه على ما أتى من قوله وهل تكره الرابعة وتنع خلاف هذا أن أراد أن يفعل به الصلاة وفحوا أو البقاء على طهارة فإن أراد قطعه جازا فلا يلزم تيممه بالشروع فيه وإن لم يثبات بأن اقتصر على غسلة أو اثنتين ندب ابتداءه بما يكمل الثلاث وصلة بنى (بنية) أي مع قصد اكمال الوضوء لذهب بنية الأولى بالنسيان فإن بنى بغيرها فلا يجزئ به (أن نسي) المتوضئ كمال وضوئه ثم تذكره في بنى بناء (مطلقا) عن التقييد بالقراب (وأن يحجز) المتوضئ عن اكمال وضوئه بحجز حكميا بأن أعدا ما يكفيها نظائرها في شكا فلم يكفه ثم قدر عليه بنى وجوبا واستمنا (ما لم يطل) الزمن فإن طال بطل الوضوء وكذا من أعدها لا يكفيها يقينا أو ظنا قويا أو فرق عامدا محتمرا بالارفض وأما العاجز حقيقة بأن أعده ما يكفيها يقينا أو ظنا قويا فلم يكفه أو أراقه فحواً عفى أو غص به شخص أو أريق منه بغير اختياره أو أكره على التفريق أو حدث به مانع من الاكمال فينبى ولو طال ولا يحتاج لتجديده لاسقرارها والطول مقتدر (بجفاف اعضاء) مغسولة (بزمن) أي فيه ووصف الاعضاء والزمن بجملة (اعتدلا) أي الاعضاء بتوسط صاحبها بين الشيئية والشموخة والحرارة والبرودة وسلامته من المرض والزمن بتوسطه بين الحرارة والبرودة كفضلي الريح والخريف حال سكون الريح فإن كانا معتدلين فظاهر والاقدر اعتدالهما ولا بد من اعتدال المكان بتوسطه بين الحرارة والبرودة كبلاد مصر بجفاف الاعضاء مع ذلك علامة الطول وعدمه علامة عدمه (أو) هي (سنة) ان ذكر وقد رفعت فرق ناسيا أو عاجزا بحجز حقيقة بنى ولو طال وان فرق عامدا وطال فقال ابن القاسم بطل وضوءه فيبتدئه فإن بنى وصلى أعاد الوضوء والصلاة أبدا وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم وبنى على ما قبله وهو الاظهر في الجواب (خلاف) في التشهير فقد شهر ابن رشد السننية وغيره الوجوب وهو معنوى على قول ابن عبد الحكم ولقضى على قول ابن القاسم وعطف على غسل فقال (ونية) أي ارادة وقصد (رفع) أي ازالة (الحدث) أي الوصف المقدر قيامه بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة والطواف ومس المصحف ومحلها القلب وزمنها (عند غسل وجهه) ان بدأ به كما هي السننية والافند أول فرض غيره (أو) نية أداء الوضوء (الفرض) أي المفروض أي المتوقف عليه صحة الصلاة والطواف وجواز مس المصحف فتجبر هذه الكيفية في الوضوء قبل دخول الوقت وضوء الصبي (أو) نية (استباحة ممنوع) بالحدث كصلاة وطواف ومس مصحف والأولى جمع هذه الكيفيات وإن اقتصر على احدها كفت وإن أتى بكيفية منها ونفى غيرها فلا يصح وضوءه وكذا اثنان ونفى الثالثة لتناقضه وتكفى احدها بمجردة عن غيرها بل (وأن مع) نية ك (تبرد) أو تنفذ أو نظافة أو ازالة حكم ثبت وتعليم لانها لا تنافي الوضوء ولا تؤثر خلافاً لفسه لاسيما لزامه غالبها ان لم يخرج بعض ما يستباح به (أو) وان أخرج (بعض المستباح) فهو له بالوضوء

(قوله ثلاث) بفتحات منقولة
(قوله من قوله وهل تكره الخ)
بيان لما (قوله وان لم يثبات) مقابل
ان كان ثلاث (قوله بأن اقتصر
الخ) تصوير لعدم التمثلث (قوله
وكذا) أي العاجز بحجز حكميا في
بنائه ما لم يطل (قوله) وأما العاجز
حقيقة الخ) مقابل بحجز حكميا
(قوله بتوسط صاحبها الخ) تصوير
لاعتدال الاعضاء (قوله والزمن)
عطف على الاعضاء (قوله
بتوسطه) أي الزمن الخ تصوير
لاعتداله (قوله كفضلي) بفتح
اللام تنفي فصل بالانفصال لضافته
(قوله فان كانا) أي الاعضاء
والزمن (قوله والا) أي وان لم
يكونا معتدلين (قوله أي ارادة
وقصد) إشارة لحقيقة نية (قوله
محلها) أي النية القاب (قوله
وزمنها) أي النية (قوله هي) أي
البدء بالوجه وأنه لما ثبت خبره
(قوله والا) أي وان لم يبدأ بالوجه
(قوله وجواز) عطف على صحة
(قوله فتجبر هذه الكيفية الخ)
تدريج على قوله أي المتوقف عليه
الخ

(قوله بأن نوى استباحة الظهور

الخ) تصوير لاخراج بعض
المستباح (قوله اباحته) اى
ما أخرجته (قوله وغيرهما) اى
الحديث والسبب (قوله فهو) اى
الحديث الخ تفريع على والمراد
بالحدث الخ (قوله عموم المجازى
الحقيقى) من اضافة المصدر
لنائبه وتكميل عمله بنصب
مفعوله (قوله أولا) بشد الواو
(قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم
(قوله بينهما) اى طهارة الحديث
وطهارة حكم الخبث (قوله نذبت
الطهارة) فقد جرى العمل على
غير ما هو له ولم يبرز التغيير لامن
اللبس (قوله ولم يتوقف جواز
ولاصحته عليها) اى الطهارة حال
(قوله ويناب عليه) لانه مندوب
(قوله فلا يصلى الخ) تفريع على
قوله لا يرفع وضوءه حديثه (قوله
وكان متوضعا) اى فى اعتقاده
حال (قوله وشك الخ) حال (قوله
فلا يجوز به) هذا الوضوء فى رفع
حديثه فلا يعمل به ما الطهارة
شرطه (قوله لانه) اى المتوضى
(قوله علقها) اى نيتيه (قوله
لا يكون الخ) عطف على اعدم
بجرمه (قوله المعبد) اى الصلاة
التي صلاحها فذا او اما لمسيحي
(قوله فوضا) بكسر الواو وثقلا
اى لله تعالى جعل أيهما فرضه
(قوله امر) بضم فكسر (قوله
فى الصلاة) اى اعادتها لفضل
الجماعة (قوله فلذا) اى الامر بها

كالصلاة بأن نوى استباحة الظهور لا العدم مثلا او الصلاة لا الطواف أو أحدهما
لا من معصية أو عكسها فيصع وضوءه ويباح له ما أخرجته أيضا لأن ترتيب اباحته على
صحة الوضوء وظيفة الشارع لا المكلف فهو فضولى فيه فأبى إخراجها هذا ان تذكر
الأحداث كلها اتى اتفقت له عند نية (أو) وان (نسي حدثا) أو أحدا ثامنها وتذكر
غيره ونوى الاستباحة منه والمراد بالحدث هنا الناقض الشامل للسبب وغيرهما أيضا
فهو من عموم المجازى الحقيقى وسواء كان ما نوى الاستباحة منه حصل منه أولا أو وسطا
أو آخر أو لم يحصل منه وكذا لو ذكر نواقض ونوى من بعضها وسكت عن غيره (لا) ان
(أخرجته) اى المتوضى الحدث فلا يصع وضوءه تناقضا بأن نوى من البول لامن الريح
مثلا (أو نوى) المتوضى بفعل أعضاء وضوئه (مطلق) بضم الميم وسكون الطاء المهملة
وفتح اللام وإضافته الى (الطهارة) من اضافة ما كان صفة اى الطهارة المطلقة المتحققة
اما فى طهارة الحديث أو حكم الخبث فلا يصع وضوءه لتردده فى نية وعدم بجرمه بطهارة
الحديث وأولى نية الطهارة المتحققة فى طهارة حكم الخبث وحدها العدمية طهارة
الحديث ومفهوم مطلق الطهارة انه لو نوى الطهارة الشاملة لهما معا أو المتحققة
فى طهارة الحديث فقط أو الطهارة من حيث هى ولم يلاحظ دورانها بينهما ولا شعورهما لهما
معا ولا تحققها فى طهارة الحديث وحدها يصح وضوءه وحاله يصرف بنية الطهارة الحديث
وقرينة على قصد ما فى الصورة الأخيرة (أو) نوى (استباحة ما) اى فعل أو الفعل الذى
(نذبت) بضم فكسر الطهارة (له) ولم يتوقف جوازه ولاصحته عليها كقراءة قرآن عن
حفظ القلب بلا مس معصية أو زيارة صالح أو دخول على سلطان أو نوم أو قراءة علم أو
تعليبه أو عمله فلا يرفع وضوءه حديثه ويناب عليه فلا يصلى ولا يطفئ ولا يمس مصغفاه
(أو قال) المتوضى بكلامه القابى وكان متوضعا وشك فى اتقاض وضوئه ومفعول قال
(ان كنت أحدثت) اى نقضت وضوئى بحدث أو غيره (فهذا الوضوء الذى أريد به) (له)
اى الحدث المشكوك فيه ونوضا تم تبيين له حديثه أو لم يبين له شئ فلا يجوز به هذا الوضوء
فى رفع حديثه لعدم بجرمه فى نية لانه علمته على مشكوك فيه لا لكون الشك فى الناقض
لا ينفقض فالواجب على من اتقاض وضوءه بالشك فى ناقضه بجرم النية وعدم التعاقب
فيها (أو) اعتقده أنه متوضى (بحدث) وضوءه بنية الفضيلة أو القرنية (فتبين) له بعد
الوضوء المحدث (حديثه) قبل التجديد فلا يجوز به هذا الوضوء لعدم نية رفع الحديث ولأن
المنسحب لا يكتفى عن القرض والفرق بينه ان نوى القرض منه تجديد مقوضا وبين
المعبد لفضل الجماعة مقوضا أن نية التقويض أمر به فى الصلاة اهتقاما بالمقصد فلذا ان
تبين عدم الاولى أو فسادها أجزأت الصلاة بنية التقويض والمالم يؤمر به فى الوضوء
لم يترتب عليها الاجزاء ان تبين حديثه (أو ترك) المتوضى (لمعة) من عضو مغسول كالوجه
واليد والرجلين أو مخرج كالرأس وقصر نية القرض على الغسلة أو المسحاة الاولى

(قوله وهو) اى ارتفاع الحدث
عن كل عضو بانفساده (قوله
عدمها) اى العضة (قوله وهى)
اى ما بنى عليه وأثناء لتأنيث خبره
(قوله اذ قد لا يسلم ابن رشد
التقريب الخ) علة لقوله لا يلزم
الخ (قوله لجواز ان يقول) اى ابن
رشد الخ علة لقوله لا يسلم ابن رشد
الخ (قوله والاول) اى ارتفاع
الحدث عن الوجه قبل التيميم
(قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله
والثاني) اى توقف الارتفاع على
اتمام (قوله سلم) بضم فكسر
مثقلا (قوله انه) اى المصنف (قوله
عليه) اى استظهار الاجراء فى
تفريق النية (قوله عنه) اى
الوضوء (قوله بغيره) اى الوضوء
(قوله استحضارها) اى النية
(قوله وان كان) اى استحضارها
الخ حال (قوله وان كان
ظاهر المصنف الخ) حال (قوله
مطلقا) اى عن تقييده بكونه بعد
فراغهما (قوله مطلقا) اى عن
تقييده بكونه فى الاثناء (قوله
وعدمه) اى الاجراء

وحديثه النقل لما بعدها (فانفصلت) المعة او انصحت بالفسلة والمسحة الثانية التى
فعلها (بنية الفضل) اى الفضيلة فلا يجوز به غسلها ومسحها لانية افضلية لا تنكفى
عن نية القرينة فان لم يقصر نية القرين على الاولى ونوى ان القرين ماعى العضو
والنقل ما زاد عليه وترك المعة من الاولى فعمتها الثانية او الثالثة اجزأته (او فرق)
بشد الراى (النية) اى جنسها المصادق بعمدة (على الاعضاء) بأن نوى غسل وجهه فقط
ثم نوى غسل يده اليمنى فقط ثم نوى غسل اليد اليسرى فقط ثم نوى مسح رأسه فقط ثم نوى
غسل رجله اليمنى فقط ثم نوى غسل رجله اليسرى ولم ينبو بغير الاخيرة تكميل الوضوء
فلا يجوز به بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفساده فليس المراد انه جعل ربيع
النية للوجه وربعها للدين والثالث للرأس والرابع للرجلين اذ الوضوء فى هذه
الصورة صحيح مجزئ لان النية الواحدة معنى جزئ لا يقبل الانقسام فتجزئتها القول وليس
المراد ايضا انه نوى اكمال الوضوء عند اقل فرض ثم جدد نيته عند كل فرض بعده فان هذا
نوع كيد لا يضر (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (فى هذا الفرع) (الاخير) اى
تجزئة النية على الاعضاء (العمدة) بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفساده وهو
قول ابن القاسم ولكن المعة عدمها الذى قدمه المصنف واعترض على المصنف بأن
ابن رشد لم يستظهر فى فرع التقريب شيئا وانما استظهر قول ابن القاسم برفع الحدث عن
كل عضو بانفساده ولا يلزم من استظهاره استظهار ما بنى عليه وهى العضة فى التقريب
اذ قد لا يسلم ابن رشد التقريب المذهب كور لجواز ان يقول رفع الحدث عن كل عضو
بانفساده مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه قال فى التوضيح اذا غسل
الوجه فى قول يرتفع حدثه وفى قول لا يرتفع حدثه لا بعد غسل الرجلين قال فى البيان
والاول قول ابن القاسم فى سماع عيسى عنه والثانى لصحون والاول اظهر اهوا جيب
عن المصنف بأن من حفظ بحجة وان سلم انه لم يطلع عليه فى كتاب ابن رشد فالاصل ان من
استظهر شيئا يستظهر ما بنى عليه (وعز بها) بعين مهمة وزاى اى نسيان النية (بعده)
اى الاتيان به عند الوجه وتكميل الوضوء مع الذهول عنه واشتغال القلب بغيره
مغفقر لغيره استحضارها الى آخر الوضوء وان كان مندوبا (ورفضها) اى ابطال النية
بالقلب والرجوع عنها وتصييرها كالمعدم (مغفقر) فلا يطل الوضوء ولا ينقضه ان وقع
بعد فراغه فان وقع فى اثنائه ابطاله على الرابع وان كان ظاهر المصنف اعتقاده ايضا
والغسل كالوضوء والصلاة والصيام يبطلها ما يفسدها فى اثنائها اتفاقا وفى رفضها بعد
الفراغ قولان مرجحان اربعهما الاعتقاد والحب والعبرة لا يرتفعان مطلقا والتميم
برفض مطلقا والاعتكاف كالصوم والصلاة (وفى اجراء) تقدمها) اى النية على اقل
فرض (بمن) (يسير) كنيته عند خروجه من بيته التوضي او الاغتسال فى حمام بلبصغير
مثل المدينة المنورة بانوارها ككنيتها عليه افضل الصلاة والسلام على الدوام وعدمه

(قوله بزيرة) برأين (قوله فان تقدمت بكثير) مفهوم يسير (قوله كتأخرها) اي النية تشبيه في عدم الاجراء (قوله نخلوه) اي
الفرض الاول (قوله عنها) اي النية ٥٢ (قوله من كانا غسل) شرط اول (قوله راكد) شرط ثان (قوله أمكن الخ)

شرط ثالث (قوله عاذرك) اي كانا
غسل الخ (قوله قبل غسلهما)
صلة اغترف (قوله فان كان كثيرا)
مفهوم كانا غسل (قوله او جازيا)
مفهوم راكد (قوله وان لم يكن
الافراغ الخ) تفصيل في مفهوم
أمكن الخ (قوله كذلك) اي لا يغير
الماء (قوله فكذلك) اي لا تشترط
الاولية في السنية (قوله والا) اي
وان لم يكن التيميل (قوله ورجع)
بضم فكسر مقلدا (قوله هذا)
اي كونه تعبدا (قوله بانه) اي
الشك (قوله هو) اي التعليل
بالشك (قوله له) اي التعبد (قوله
وجله) اي التعبد بثلاث (قوله
فهما) اي أشبه وابن القاسم
(قوله على انه) اي الغسل (قوله
تحصل) اي السنة (قوله لا يتوقف)
اي التنظيف (قوله عليهما) اي
المطابق والنية (قوله وهذه) اي
تفريق غسلهما وأنه لتأنيث
خبره (قوله وهذا) اي بهما في
غسلهما (قوله قوله) اي ابن
القاسم (قوله انه) اي ابن القاسم
(قوله لكن قد علمت الخ) استدلاله
على سابقه لرفع ايهامه مخالفة
أشبه أصله (قوله لم يكف) اي
في السنية (قوله القوري) بفتح
القاف وسكون الواو وكسر الراء
وشد الياء (قوله يتلج) اي
صيانة للمعبد من القدر (قوله
معهته) اي الابتلاع (قوله منه) اي الشبيخ (قوله بالنفس) بفتح الناء

(خلاف) في التمهيد شهر ابن رشد وابن عبد السلام الاجراء وشهر المازري وابن بزيرة
عدمه فان تقدمت بكثير فلا تجزى اتفاقا كتأخرها عن أول مقروض نخلوه عنها
(وسننه) اي الوضوء (غسل يديه) اي المتوضي الى كوعيه (أولا) بفتح الهاء والواو مثقلا
اي قبل اغتراف الماء بهما من كانا غسل راكدا يمكن الافراغ منه فان اغترف بهما
او احدهما عاذرك قبل غسلهما فعمل مكروه وفاقته سنة غسلهما فان كان كثيرا أو جازيا
فلا تشترط الاولية في السنية وان لم يكن الافراغ منه وكانتا نظيفين او بهما قد نرجس
لا يغير الماء او طاهر كذلك فكذلك وان كان بهما ما يغيره فيعمل على اخذ الماء بهما وخرقة
نظيفة او نحوهما ان أمكن والتركه وتيميم ويغسلهما (ثلاثا) من المرات ظاهرة وكثيره
توقف السنة على التثليث ورجح وقيل تحصل بالنسبة الاولى وتندب الثانية والثالثة
وهذا ظاهر قوله وشفع غسله وتيميمه ورجح ايضا غسلا (تعبدا) اي لم تظهر رأتنا حكمته
هذا قول ابن القاسم وقال أشبه بعمل بالتنظيف لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه
فليغسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلها في آفانه فانه لا يدري أين باتت يده فتمسك به بالشك
دليل على انه معقول المعنى وأجيب بأنه لا يطرد في غير المستيقظ وانما هو تشبيه على حكمته
تكون في بعض الصور فلا ينافي التيميم واحتج ابن القاسم له بتعدد بثلاث اذا معنى له
الا ذلك وجهه أشبه على المبالغة في التنظيف فهو مائة ثمان على التثليث ولذا قدمه
المصنف على تعبد الذي فيه الخلاف ولو كان التثليث مبنيا على التعبد كما قيل لآخره
عنه وصلة غسل (بطلق ونية) بناء على انه تعبد وعلى انه للتنظيف تحصل بغسلهما بمضاف
وبلائية اذ لا يتوقف عليهما (ولو) كانتا (نظيفتين) وأشار بولوله قول أشبه لا يسن غسل
النظيفتين (او) ولو (أحدث) المتوضي (في اثنا) اي الوضوء خلافا لقول أشبه لا يسن
غسلهما حجة مذحال كونهما (مفتريتين) اي يغسل اليمنى وحدها ثم اليسرى وهذه رواية
أشبه عن مالك رضي الله تعالى عنهما وقال ابن القاسم يغسلهما مجموعتين وهذا لا ينافي
قوله غسلهما تعبد فلا يقال انه مخالف أصله والتنظيف اغما يناسبه الجمع ولكن قد علمت
ان التنظيف قول أشبه والتفريق روايته فلم يخالف أصله ايضا والتفريق مندوب وقيل
شرط في السنية (وهذه) اي ادخال الماء في القدم وخضف خضسته وطرحه فان دخل فيه
بلا قصد او لم يخضف خضه او ابتلعه او سال بنفسه لم يكف وأخذ القوري عدم اشتراط طرحه
من قول المازري رأيت شيخنا يتوضأ في صحن المسجد فاحله يتلج ماء المضغضة حتى يبعثه
منه اه والذى ظهر من كلام القاهناني الاصل كنهه بفتح الهمزة فكذلك اسيلانه أخاذه الخط
(واستشاق) اي جذب الماء بالنفس الى داخل الانف فان دخله بلا قصد او بلا جذب
لم يكف ولا بد في المضغضة والاستشاق من نية لتقدمهما على نية الفرغ بخلاف رد
مسح الرأس ومسح الاذنين فيمدحان نية الفرغ بكافي السخن والفضائل نعم ان

قدم نية الفرض او الاستباحة او رفع الحدث عند غسل يديه فلا يحتاج لغيرها وتسحب
 على جميع السنن والقرائن والمسحبات (وبالغ) ندباً شخص (مقطر) بضم فسكون
 فكسر اى غير صائم في المضمضة بإيصال الماء الى أقصى الفم والاستنشاق بإيصاله الى
 أقصى الأنف فأقاده بهرام والذي في ابن مرزوق والمواق اختصاصها بالاستنشاق وتكره
 المبالغة للصائم للأيقنة وهو ما بالغ ورصل الماء لخلق وجب عليه القضاء
 (وفعلهما) اى المضمضة والاستنشاق (بست) من الغرفات يتمضمض بثلاث غرفات
 متوالية ثم يستنشق بثلاث كذلك هذا مراده وان صدق كلامه ايضاً يتمضمض بغرفة
 واستنشاقه بأخرى وهكذا الى تمام الست قال بعضهم لم أقف على من ذكر هذه الكيفية
 والظاهر من كلامهم انما هي الصورة الاولى وخبر فعلهما ما بست (أفضل) من فعلهما
 بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل واحدة منها وجزم ابن رشد بان هذه أفضل من
 فعلهما ما بست ولكن رجع الاشياخ أن فعلهما ما بست أفضل (وبجازا) اى المضمضة
 والاستنشاق معاً (واحداهما بغرفة) واحدة يتمضمض منها ثلاثاً متوالية ثم يستنشق
 منها ثلاثاً او يتمضمض واحدة ويستنشق واحدة وهكذا الخ في الصورة الاولى
 ويتمضمض او يستنشق منها ثلاثاً في الثانية والمراد بالجو ازخلاف الاولى بدليل المقابلة
 (واستثناء) اى طرح الماء من الأنف بالنفث واضعاً سببته وإيهامه من يسرا على
 أعلى أنفه عند دفع الماء بنفسه فان سال الماء ولم يضع اصبعيه لم يكف وبه صرح الشاذلي
 في شرح الرسالة وقيل وضع الاصبعين ليس شرطاً فيها وان كان مندوباً ورجح ككون
 الاصبعين من اليسرى (ومسح وجهي) اى ظاهر وباطن (كل أذن) ولم يقل وجهي
 أذنين لثقله يتوالتنيتين وإيهامه ان السنة مسح ظاهرهما فقط (وتجديد) ال (ماء)
 لمسحهما اى الاذنين فلو مسحهما بلا تجديد فقد ترك السنة وكلام التوضيح يفيد أن
 مسح الصماخين اى النقبين اللذين في الاذنين برأس السبابة من تمام مسح الاذنين وليس
 سنة مستقلة ونقل المواق عن ابن يونس واللغوي انه سنة مستقلة (ورد مسح الرأس) الى
 الموضع الذي ابتدأ منه سواء كان مقدم الرأس او مؤخره أو أحد جانبيه الايمن واليسر
 وسواء كان عليه شعراً لا ولو طال شعره كفى في الفرض مسح ظاهره وفي السنة مسح
 باطنه مرة واحدة في كل منهما هذا هو المنقول عن أئمة المذهب وعليه أحمد وعبد الرحمن
 الأجهوري والرامضي والبناني خلافاً للعج ومن تبعه وشرط سنة الرد بقاء بال باليد بعد
 مسح الفرض فان سقط فيه فلا يسب الرد فان بقي بال يكفي البعض رد بقدره على الظاهر
 عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (وترتيب فرائضه)
 اى الوضوء بغسل الوجه فاليندين قسح الرأس فغسل الرجلين فان تكس وقدم فرضاً عن
 محله (فيعاد) استئنافاً الفرض (المنكس) بضم الميم وفتح النون والكاف مثقلاً اى
 المقدم على محله الشرعي (وسعد) حال من نائب فاعل يعاد مرة واحدة للترتيب (ان بعد)

(قوله اختصصها) اى المبالغة
 (قوله وتكره المبالغة للصائم)
 منه وهم مقطر (قوله وان صدق
 الخ) حال (قوله هي) اى الظاهر
 وأنه لتأنيث خبره (قوله هذه)
 اى فعلهما ما بثلاث (قوله في
 الصورة الاولى) اى فعلهما بغرفة
 (قوله في الثانية) اى احدهما
 (قوله المقابلة) اى لما قبله (قوله
 فيها) اى السنية (قوله وان كان
 مندوباً) حال (قوله ككون
 الاصبعين الخ) تشبيه في الندب

بضم العين اى طال ما بين انتهاء وضوئه والاعادة بعد امقدرا (بحجاف) للعضو الاخير المعتدل ولو تقديرا والزمن والمكان كذلك هذا ان نكس ساهيا فان نكس عامدا او جاهلا ابتداء الوضوء ندبا (والا) اى وان لم يعد اعادة النكس مرة فالا سالم والطنخي وارضاء الرماصى قائلا لامعنى لاعادته ثلاثا ويدغسله ثلاثا غسلا صحيحا وانما اعيد التحصيل للترتيب السنة وقول عجم يعاد النكس ثلاثا في القرب ومرة واحدة في البعد لم اراه لغيره (مع) اعادة (تلبعه) اى النكس في الترتيب الشرى لافعله الاوّل مرة مرة وسوا نكس ساهيا او عامدا فن ابتداء يديه الى طرفيه فوجهه فراسه فرجليه ففى القرب يعيد غسل اليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين مرة مرة سواء كان ساهيا او عامدا وان بعد اعادة غسل اليدين مرة فقط ان كان ناسيا وابتداء الوضوء ان كان عامدا (ومن ترك فرضا) من وضوئه او غسله غير النية او اعادة يقينا او ظنا او شهوا وليس مستسكحا وصل بوضوئه او غسله الناقص فرضا ثم نذكره (أنى) تارك الفرض (به) اى الفرض المتروك فورا وجوبا بنية تكميل وضوئه او غسله وان طال بطل وضوئه او غسله (و) أنى (بالصلاة) اى صلاها بالناقص لم يطلها وسواء طال ما قبل التذكرا ولم يطل ان نسي او عجز عجزا حقيقيا فان تعدد او عجز عجزا حكميا فان طال بطل الوضوء او الغسل وان قرب أنى به وجوبا او بما بعده ندبا (و) من ترك (سنة) ولو شك او ليس مستسكحا من سنن وضوئه غير الترتيب المتقدم حكمه ولم ينب غير ما عجزا ولا يوقع تداركها فيه ~~مكروه~~ ناسيا كان او عامدا وصل بوضوئه الناقص سنة (فعلمها) اى السنة المتروكة استئانا وحدها طال الزمن أولا لانه ترتيب السنن في تقسيم او مع الفرائض مندوب (لما يستقبل) من الصلوات فان لم يرد الصلاة به فلا يفعله الا ان كان بحضور الماء ولا يبعد الصلاة التى صلاها بما ترك منه سنة ان كان نسي اتفاقا وان كان عامدا نبت اعادتها على المعتد وقد تقدم الكلام على ترك الترتيب وغسل اليدين للكو عين لا يتدارك لقيام غسلهما للمرفقين مقامه ولا يتدارك لمسح الرأس ولا تجديد الماء لمسح الاذنين ولا الاستئناس لا يتابعه في مكروه وهو تجديد الماء لمسح الرأس وتكرار مسح الاذنين والاستئناس بنائى على الثلاث فاقصر المتدارك في المضمضة والاستئناس ومسح الاذنين (وقضائه) اى مندوبات الوضوء (موضع طاهر) اى فعله فيسه بالنعل وشأنه الطهارة فيه ~~مكروه~~ في المراض قبل حلول الجاسة فيه لانه تعرض لوسوسة شياطينه الذين سكنوه بمجرد وضعه ونكس سنة وشرف الوضوء (وقله) اى التذليل (ماء) مغفر لغسل او مسح العضو لا مغترف منه فلا بأس فى الوضوء من الصبر مع تقليل ما يغترف منه لذلك (بلا حسد) اى تعديدا في التقليل بعد اقل او أكثر فكل شخص يقلل بحسب حال اعضائه من صغير وكبير ونحافة وسمن ونعومة وخشونة وملاسة وشعر وغيرها والشرط جريان الماء من اقل العضو الى آخره لاسيما لانه عنه ولا تقاطعه منه وشبهه الغسل بالوضوء في ندب الموضع

الطاهر

(قوله كذلك) اى المعتدلين ولو تقديرا (قوله غير النية) نعمت فرضا (قوله واحدة) عطف على فرضا (قوله يقينا الخ) تنويع للترك (قوله وليس مستسكحا) نكال (قوله وان طال) اى اتيانه بالفرض المتروك بعد تذكره فهو قورا (قوله فان تعدد) اى ترك الفرض (قوله غير الترتيب) نعمت سنة (قوله تقدم حكمه) اى ترك الترتيب بغير الترتيب (قوله ولم ينب الخ) شرط (قوله ولا يوقع تداركها الخ) شرط آخر (قوله ناسيا كان الخ) تعميم في ترك السنة (قوله استئانا) بيان لحكم فعلها (قوله لان ترتيب السنن الخ) عليه لو جدها (قوله فان لم يرد الصلاة به) مفهوم لما يستقبل (قوله وهو) اى المكروه (قوله وتكرار) عطف على تجديد والاستئناس (قوله المتدارك) يفتح الراء (قوله بالنعيل) شرط اقل في طاهر (قوله وشأنه الطهارة) شرط ثان فيه (قوله فيكره) اى الوضوء الخ تفرع على شأنه الطهارة (قوله لانه) اى الوضوء في المراض (قوله ونكس سنة) اى المراض عطف لانه تعرض الخ (قوله لذلك) اى الغسل او المسح (قوله من صغرى) كسر الصاد وفتح الفين المجسدة الخ بيان لحال اعضائه (قوله والشرط) اى في صحة الوضوء والغسل

الطاهر وقوله الماء فقال (كأغسل وتيمن) بفتح المثانين وضم الميم مشددة أى تقديم معنى
 (أعضاء) على يسرها فى الغسل أو المسح (و) تيمن (أناه) أى جعله جهة يمينه (أن فتح)
 بضم فكسر الأناه فتحا واسعا يمكن الاعتراف منه فإن لم يفتح كبرى يندب جعله جهة
 يسرها ليقرر غ بها فى يمينه إلا الأعسر فيجوز مقتوح جهة يسرها وغيره جهة يمينه
 والاولى تأخير قوله ~~كأغسل~~ عن هذين المندوبين لانهما يرجوع لهما ايضا (وبده)
 بسكون الدال أى ابتداء فى المسح (بقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال أى أول (وأسه)
 وهو مثبت الشعر المعتاد على الوجه وكذا بقية الاعضاء وأول الوجه المنيب المعتاد
 لشعر الرأس وأول اليدين والرجلين رؤس الأصابع وخص الرأس للرد على من قال
 يبدأ بمؤخره من جهة القفا ومن قال يبدأ بوسطه وينزل الى الوجه ويرد الى القفا ويرد
 الى الوسط فإن بدأ بغير المقدم زجر ووعظ أن كان عالما علم أن كان جاهلا (وشفع) أى
 تنقية (غسله) أى الوضوء لا مسح الاذنين والخفين والجبية فلا فضيلة فى شفعه وتقدم
 أن شفع الرأس هو السنة (وتنيلته) أى غسل الوضوء فى الوجه واليدين فالغسلة الثانية
 فضيلة وكذا الثالثة هذا هو المشهور وقيل الثانية سنة وقيل فرض وقيل مجموعهما
 فضيلة واحدة (وهل الرجلان) بكسر الراء (كذلك) أى الوجه واليدين فى نذب الشفع
 والثلاث وهو المعتقد (أو المطلوب) فيهما (الانقاء) من الوضوء بلا حسد خلاف فى
 الوضوءتين بمائع وصول الماء للجلدة والنقيتان بكيفية الاعضاء اتفاقا وهذا فهم من قوله
 الانقاء وكذا الوضوءتان بما لا يمنع الوصول (وهل تكره) بضم أوله الغسلة (الرابعة)
 وهو نقل ابن رشد عن المذهب وهو المعتقد والاولى الزائدة ليشمل غير الربعة وليست دفع
 اتمام الاتفاق على منع ما زاد عليها (او تمنع) الربعة وهو نقل اللخمي وغيره عن المذهب
 (خلاف) فى التشهير بحمل الربعة المحقة بعد ثلاث موعبة وأما المشكوك فى كونها
 رابعة أو ثالثة فالتحلاف فيها بالنذب والكراهة وسأق والربعة بعد ثلاث لم توجب واجبة
 اتفاقا وحملها ايضا فى المفعولة بنية الوضوء فان فعلها بنية تبردا وتدف او تنظيف جازت
 اتفاقا قبل المناسب لاصطلاحه تردد حمل خلاف لأن هذا من تردد المتأخرين فى النقل
 عن المتقدمين وجوابه انه من الاختلاف فى التشهير ايضا والمصنف لم يلتزم الاشارة
 للتردد متى اتفق والاختلاف فى التشهير كذلك بل قال أن وجد فى كلامى كذا فهو اشارة
 الى كذا (وترتيب سننه) أى الوضوء ببعضها مع بعض بتقديم غسل اليدين للكوعين
 فالمضمضة فالاستنشاق والاستنشاق فغسل اليدين ومسح الاذنين (او) ترتيب سننه (مع)
 فرائضه) أى الوضوء بتقديم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والاستنشاق على غسل
 لوجه واليدين ومسح الرأس وهذه على رد المسح ومسح الاذنين وهذين على غسل الرجلين
 وخطب بأول دفع توهم انه فضيلة واحدة (وسواله) أى استنبطه بعوده الى الوضوء بل
 (وان) كان (باضبع) فيمكن أن لم يوجد هو وقبل الوضوء بالحقى ويتبدى بالجانب الايمن

(قوله وكذا) أى الرأس فى نذب
 البدء بالمقدم (قوله المعتاد) نعت
 المنيب (قوله لا مسح الاذنين الخ)
 مفهوم غسل (قوله مجموعهما) أى
 الثانية والثالثة (قوله وهذا) أى
 التقييد بالوضوءتين الخ (قوله فهم)
 بضم فكسر (قوله وكذا) أى
 النقيتين (قوله عليهما) أى الربعة
 (قوله موعبة) بضم الميم وكسر
 العين أى غاسلة لجميع العضو
 (قوله محل) أى بدل (قوله انه) أى
 الترتيب بين السنن وبينها وبين
 القرائض

عرضا في الاسنان وطول في اللسان وكره بعود المرسين والرقان لصريكهما عرق الجذام
وبعود الحلقاء والشعر لا يراهم الا كالة والبرص ويقتضي كونه شبرا فأنزل وعدم التشديد
في قبضه وشبيه في النديب بقوله (ك) سوا كدل (مسألة) فرض او نقل (بعدت منه) أي
السوا وكذا التلاوة قرآن واتقياه من نوم وتغيبهم بأكل او شرب او طول سكوت او كثرة
كلام (وسقينة) لله سبحانه وتعالى عند ابتدائه بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم
قولان مرجحان (وتشريع) بضم فسكون ففتح أي التسمية وغير يقتصر على اسم الله الجواب
والسنة والنديب (في غسل وتيمم) نديبا (وأكل وشرب) استئنا ناعينا في الشرب اتفاقا
وفي الأكل على الراجح وقيل سنة كفاية فيه ونديب زيادة اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا منه
ان كان الماء كولا او المشروب لبنا وان كان غيره ولو لم يخال خيرا منه وان كان سبدا الطعام
لكن في اللبن حزية الاشباع والارواء (و) تشريع في (ذكاة) وجوبها بشرط في صحتها ان
ذكر وقدر (و) نديبا في (ركوب داية) وزيادة سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كآله مقرب
وانا إلى ربنا المتقلبون (وسقينة) وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما من قال عند
ركوب السقينة بسم الله الرحمن الرحيم وقال اركبوا فيها بسم الله خير بها ومرضها ان
ربي لغفور رحيم وما قدره الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات
مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون أمن من الغرق (ودخول وضوءه) أي خروج
(المنزل) ويزيد في دخوله اللهم اني أسألك خيرا يخرج وخيرا اولى وسورة الاخلاص
والفاخرة وآية الكرسي ويزيد في الخروج توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم بسم الله على نفسي وعلى ديني وعلى اولادي اللهم رضني بما قضيت لي وبارك لي فيما
رزقتني حق لا أحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما جعلت اللهم اني أعوذ بك أن اضل أو أضل
أو أزل أو أزل أو أنزل أو أنزل أو أنسلم أو أبغى أو يبغي علي عز جارك وجل ثناؤك وآية الكرسي
(ومسجد) ويزيد في دخوله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم
غفرانك اللهم افتح لي أبواب رحمتك وفي خروجه منه عقب التوكل والحوقلة والاستغفار
اللهم افتح لي أبواب فضلك (وابس) لكتوب ونزعه (وعلق باب) وفتح (واطفا) مسباح
وايقاده (ووطء) غير منهى عنه وتكرره في المنهي عنه وقيل تحرم فيه (وصعود خطيب
منبرا) خطبة الجمعة او غيرها (وتغيبض ميت) بعد تحقق موته (ولمده) أي ارتقاده في قبره
وابتداء تلاوة الابراءة وابتداء طواف ودخول مرحاض والاولى اتساعها في الكل
الافى الاكل والشرب والدكاة ودخول المرحاض (ولا تنسب) بل تكرره (اطالة الغرة)
بضم الغين المججمة وشهد الراى أي الزيادة في الغسل أو المسح على محل القرص لانهم امن
الغلو في الدين ويندب التجديد وادامة الطهارة (ولا يندب) مسح الرقبة بالماء بعد
مسح الاذنين بل يكره لانه من الغلو في الدين (و) لا يندب (ترك مسح الاعضاء) أي
تنشيفها من اثر الوضوء بالمنديل وتجو بهل هو جاز كتحفيته بالهواء (وان شك) المتوضئ

(قوله الاكلة) بضم الهـ جزاء
في التيمم (قوله وان كان) أي
اللحم (قوله اضل) بفتح فسكون
(قوله واضل) بضم فسكون وكذا
أزل وأظلم بفتح فسكون فسكون
(قوله واضل) بضم فسكون ففتح
(قوله يبغي) بضم فسكون ففتح
(قوله على) بفتح الـياء (قوله
التجديد) أي للوضوء اذا فعل به
نما الطهارة شرطه وأريد الصلاة
به (قوله الطهارة) أي الوضوء

(قوله ونديها) عطف على كراهتها (قوله وهو) أي الشاك الخ حال (قوله مخزجا) ٥٧ بضم فتح فكسر مثقلا (قوله في الشك)

حال من القولين (قوله في الغسل)
صلة الشك (قوله واستظهره)
أي الذنب

(فصل في آداب قضاء الحاجة)

(قوله لانه) أي الجلويس (قوله
والا) أي وان لم يأمن الاطلاع على
عورته (قوله منع) بضم فكسر أي
القيام (قوله فيها) أي البول
والغائط (قوله به) أي الرخو
التجسس (قوله صيانة لثيابه الخ)
عنه لندب القيام به (قوله
واجتنابه) عطف على القيام
(قوله واما الموضع الصلب)
مفهوم رخو (قوله فيها) أي
البول والغائط (قوله ان كان)
أي الصلب (قوله فيه) أي
الصلب (قوله وان كان) أي
الصلب (قوله الوائشر يسي)
بكسر النون وسكون الشين
المججمة وكسر الراء وكسر السين
المهملة (قوله بالظاهر) صلة
اجلس (قوله والتجسس) مفعول
اجتنب (قوله تعكس) أي بالرخو
الظاهر (قوله فهو نعت مقطوع)
أي غير مشارك له عونه في اعرابه
تقرىع على تقدير أعنى (قوله
وفيه) أي قطعه لافتقارها أي
النكرة (قوله اليه) أي نعمتها
(قوله لعدم تعينها) أي النكرة
(قوله بدونه) أي نعمتها علة
لافتقارها اليه (قوله يدعى)
بضم الياء وفتح العين (قوله تعينها) أي النكرة بدون نعمتها

(في) اتصاف غسلة اراد فعلها (ثالثة) ففعلها مندوب اورابعة فتكره وتحرم (في)
(كراهتها) أي الغسلة المشكوك فيها خوف الوقوع في المنهي عنه واستظهره في الشامل
ابن ناجي وهو الحق واختاره العدوي ونديها استصحب بالاصل وهو ليس مستسكحا والا
فلا يأتي به التقاض (قولان) مستويان عند المصنف (قال) أي المازري من نفسه مخزجا
على القولين في الشك في الغسل (كشكه) أي الشخص (في) ليلة (يوم عرفة هل) اليوم
الذي يليها يوم عرفة في نوى صومه أو (هو العيد) فلا ينوى صومه في كراهة نسبة
صومه خوف الوقوع في صوم العيد الممنوع ونديها استصحب بالاصل واستظهره المازري
قولان ومن القضاء استقبال القبلة والتكفل في الجلوس والارتفاع عن الارض
واستحضار النية الخ ومن مكروهاته الاكثار من الماء والكلام الذي يتوى والزائد على
ثلاث في الغسل وعلى واحدة في مسح الاذنين والخطف وعلى اثنتين في مسح الرأس وتجديد
الماء لرد مسحه والزيادة على محل الفرض غسلا ومسحا ومسح الرقبة وكشف العورة
وفعله في مكان نجس فعلا او شأنا ومبالغة الصائم في المضغضة والاستنشاق وترك سنة من
سننه والتوضي من المياضة التي تغسل فيها الاعضاء

*(فصل في آداب قضاء الحاجة ندب) بضم فكسر الاولى طلب ايشتمل الوجوب
أيضا فان بعض الواجب (القاضي) أي من يريد قضاء (الحاجة) بولا كانت او غائطا ونائب
فاعل ندب (جلوس) يمكن رخوطا لانه استراحو ربه مع أمنه من تجسس ثيابه فالقيام
خلاف الاولى في البول ومكروه كراهة شديدة في الغائط اذا أمن الاطلاع على عورته
والامنع فيها (ومنع) بضم فكسر أي كره الجلوس (مكان) (رخو) بتثنية الراء أي
ابن كتراب ورمل (تجسس) بتجاسة رطبة يخشى تجسس ثيابه بها ان جلس وندب القيام به
في البول ان أمن الاطلاع على عورته صيانة لثيابه من التجاسة مع أمنه من رده البول
عليه واجتنابه في الغائط واما الموضع الصلب فيندب بالجلوس فيه فيما ان كان طاهرا
لانه استراحو ربه مع صيانة بدنه وثيابه من التجاسة به ويكره القيام فيه مع ما التجسس بدنه
وثيابه برده عليه وان كان نجسا ندب اجتنابه قيا ما وجلوسا قيا ما للسلامة من نجاسته
الوائشر يسي

بالظاهر الصلب اجلس * وقسم برخو تجسس
والتجسس الصلب اجتنب * واجلس وقم ان تعكس

(و) ندبه (اعتماد) حال القضاء لغائط او بول (على رجل) يسري بالابل عليها ورفع عقب
اليمين مع وضع صدرها بالارض لانه اعون على خروج الفضلة لان المعدة في الشق اليسرى
فاذا اعتمد على الرجل اليسرى زاد ميلانها وصارت من لفة (و) ندب (استنجاء) أي ازالة
ما على الخرج بماء او جامد (يد) ومصب الذنب قوله أعنى (يد يرين) فهو نعت مقطوع
وفيه ان نعت النكرة لا يجوز قطعه لافتقارها اليه لعدم تعينها بدونه الا أن يدعى تعينها

(قوله فيكفي) أي ادعاء التعيز (قوله وهو) أي ما يلاقيه (قوله لتسد مسامها) علة لنذب بلها (قوله وان خالف الخ) حال (قوله) وأولى أي في عدم نذب غسلها (قوله عينها) أي النجاسة (قوله لعدم ملاقاتها الأذى) علة بأولى (قوله والا) أي وان خاف نجس ثيابه بادامته إلى محله (قوله) أي المزيل (قوله لطلبه) أي المزيل (قوله وهو) أي قاضي الحاجة الخ حال (قوله أي ايتار) لأن الوتر مصفة الشيء المستعمل فلا يتعلق التكليف به لأنه لا يتعلق بالإبقاء الاختياري (قوله من المزيل) بيان ما (قوله) إلى سبع (قوله ايتار) (قوله الواحد ٥٨ المنق) استثناء من وتره (قوله منه) أي الواحد المنق (قوله على دبره)

فيكفي في صحة القطع (و) نذب (بلها) أي ما يلاق الأذى من اليد اليسرى وهو الوسطى والبنصر والخنصر والوسطى لتسد مسامها فضعف وتعلق راحة النجاسة بها (قوله قبل الخ) يضم فكسر مثلاً (الأذى) أي المغاظة أو البول بها (و) نذب (غسلها) أي اليد اليسرى (بكثر) الكاف اسم بمعنى مثل مدخله لئلا يزيل الرائحة كاشنان وغاسول وأخر ومابون وسدر وخلة غسلها (بعده) أي أي الأذى به جافة فان بلها قبله فلا يندب غسلها بكثر (ب) نذب (بعده) نذاهو المراد وان خالف ظاهر العبارة وأولى ان استجمر بما زال عينها ثم استجمر بالماء لعدم ملاقاتها الأذى (و) نذب (ستر) للعودة بفتح السين أي ادامته حال المحطاطه للجأوس (إلى محله) أي سقوط الأذى إذا لم يصف نجس ثيابه والارفعها قبله (و) نذب (اعداد) بكسر الهمزة أي احضار (هنزله) أي الأذى قبل جلوسه لقضاء الحاجة ما ناعا كان أو جامدا لا يحتاج له ويتكلم لطلبه وهو فيما ينبغي أخفاؤه (و) نذب (وتره) أي ايتار ما يستعمله من المزيل الجامدان أنق الشئع إلى سبع فان أنق بثمان فلا يطلب بتاسع ويحصل الايتار بذى ثلاث جهات يسبح بكل جهة إلا الواحد المنق فالاثان أفضل منه (و) نذب (تقديم قبله) يضم القاف والواو في الاستنجاء على دبره الأمن اعتقاد قطربوله إذا من الماء دبره (و) نذب (تدريج نفيه) أي ابعاد أحدهما عن الآخر حال قضاء الحاجة والاستنجاء (و) نذب (استرخاؤه) قلة لاسال استنجاءه لئلا تنقبض تكاميش دبره على الأذى فلا يصح وضوءه لأنه خارج مناف للوضوء حال فعله وشرط صحته عدمه لا يقال هذا يقتضي وجوب الاسترخاء لا نقول هذا لتعليل بالمظنة (و) نذب (تغطية رأسه) حال قضاء الحاجة والاستنجاء حياء من الله تعالى وملائكته ولأنه أحفظ لمسام الشعر من تعلق الرائحة بها ولو بطافية أو كم فالمراد ان لا يكشف رأسه حاله وقيل يتوقف النذب على ستره بنحو رداءه زائد على المعتاد والمعتد الأول البناني وهو المنصوص (و) نذب (عدم التفاته) بعد جلوسه حال قضاء الحاجة والاستنجاء لئلا يرى ما يخاف منه غير مقبل عليه فيقوم فينجس بدنه وثوبه وينذب قبل جلوسه ليطهر من قلبه (و) نذب (ذكر ورد) أي زوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم وصله ذكر (بعده) أي القضاء والاستنجاء والخروج أو الانتقال إلى محل طاهر فعلا وشأنا صيانة له عن الاتيان

صلة تقديم (قوله الأمن اعتاد الخ) مستثنى من نذب تقديم القبيل (قوله والاستنجاء) عطف على قضاء (قوله ثلاث تنقبض الخ) علة نذب استرخائه (قوله فلا يصح وضوءه) تدريج على تنقبض الخ (قوله لأنه) أي الأذى المنقبض عليه تكاميش دبره (قوله حال فعله) أي الوضوء (قوله خارج) (قوله صحته) أي الوضوء (قوله عدمه) أي المنافي حال فعله (قوله هذا) أي التعليل بثلاث تنقبض الخ (قوله حياء الخ) علة نذب تغطية رأسه (قوله ولأنه) أي تغطية رأسه وذكره لئلا يكشفه عطف على حياء (قوله ولو بطافية) مبالغة في حصول النذب (قوله كم) يضم البكاف وشذ الميم (قوله فالمراد أن لا ينكشف رأسه) تفريع على ولو بطافية الخ (قوله حاله) أي القضاء (قوله ستره) أي الرأس (قوله الأول) أي حصول النذب بطلاق سائر (قوله وهو) أي الأول (قوله حال قضاء الخ) صلة

عدم (قوله لتسلا الخ) علة نذب عدم التفاته (قوله غير) حال من ما (قوله مقبل) يضم فكسر (قوله عليه) أي القاضى (قوله فيقوم) أي القاضى (قوله ويشد) أي التفاته (قوله والخروج) أي من المحل المعهود لقضاء الحاجة (قوله أو الانتقال) أي عن محل قضاؤه غير المعدل (قوله صيانة له) أي الذكر علة والخروج أو الانتقال (قوله به) أي الذكر

(قوله وهو) أى الذكر البعدى (قوله سوغنيه) بقصحات متقلا وكسر النون أى اطعمه منه وسقانيه (قوله قوته) بفتح الواو ومثلا (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله جمعها) أى الاذكار المتقدمة (قوله وهو) أى الذكر القبلى (قوله الذكر) تفسيرا فاعل فات المستتر فيه (قوله بنسيانه) صلة فات وبأوه سببية (قوله وحائش) باهـ مال ٥٩ الحاء والهمام الشين مضاف لخلل بالهمام الحاء إضافة ما كان صفة أى

نفسل حائش قريب بهضمه من بعض (قوله وتذكره) أى الذكر (قوله وبهـ) أى انكشافه (قوله فان تذكره فى المعـ) مفهوم ان لم يعد (قوله كره) بضم فكسر أى الذكر (قوله من تلف) صلة انقاذ (قوله واستنانا) عطف على وجوب (قوله بشجر) صلة تستر (قوله به) أى البحر (قوله السرب) بفتح السين المهملة والراء (قوله لانه) أى البحر الخ (قوله تذب انقائه) قوله مسكن البحر الخ أى فيضى اضراهم قاضى الحاجة فيه لتأديهم بسقوط الفضلة عليهم أو خروج هواهم على القاضى به عند احساسها بسقوطها فيه (قوله يحبون النجاسة) أى فلا يتأذون بسقوطها عليهم فلا يؤذون مسقطها عليهم (قوله فترد) بفتح فضم أى الريح (قوله عليه) أى القاضى (قوله وان لم يعد) بضم الباء أى الوصول منه للماء (قوله لاذية الخ) علة وجوب اتقائه (قوله اياه) أى القاضى به (قوله فهو) أى الطريق (قوله عنه) أى الشط (قوله مقبل) بفتح فكسر أى

به فى الحل الخسيس وهو اللهم غفرانك الحمد لله الذى سوغنيه طيبا واخرجه عن خبيثا أو الحمد لله الذى اذهب عنى الاذى وعافانى أو الحمد لله الذى أطعمنى لذته وأبقى فى جسمى قوته واذهب عنى مشقته والاولى جمعها (و) نذب ذكر ورد (قوله) أى دخول محل القضاء وهو بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس النجس الشيطان الرجيم والخبث بضم الباء وسكونه اجمع خبيث ذكر الشياطين والخبائث جمع خبيث انماهم (فان فات) الذكر القبلى بنسيانه حتى دخل محل القضاء (و) يذكرا القبلى ندبا (فيه) أى محل القضاء (ان لم يعد) بضم التحتية وفتح المهمله وشدة الدال أى يتخذ القضاء الحاجة كصعراء وموضع خرب وحائش فقل وتذكره قبل جلوسه وانكشافه للقضاء وقيل وبهـ قبل خروج الحدث فان جلس له مكشوف العورة على الاقل اخرج منه الحدث على الثانى فلا يذكر فان تذكره فى المعـ كره ان دخل ولو برجل واحدة ولم يعقد عليها (و) نذب (سكوت) حال القضاء والاستنجاء فلا يشمت عاطسا ولا يحمدان عطس ولا يحكى اذا ناولا يرد سلاما (الا) شئ (مهم) بضم الميم الاوى وكسرها اء وشدة الميم أى مطلوب وجوبا كاتقائه من هلاله او شدة ضرره او مال ذى بال من تلف او استنانا كطلب ما يستحبى به (و) نذب (بالقضاء) أى الصعراء صلة عاملها (تستر) بفتح المثناة الفوقية الاوى والسين وضم الثانية مشددة أى مبالغة فى الستر عن اعين الناس بحيث لا يرى جسمه بشجر أو صخر أو ثيابا (و) نذب (بعد) بضم فسكون عن الناس بقضاء بحيث لا يسمع صوت خارجة ولا يشم ريحه (و) نذب (اتقاء بجر) صلة المستدير والمراد به جاشمل السرب أى المستطيل لانه مسكن الجن والهوام كالافعى والعقارب فان قيل الجن يحبون النجاسة قلنا لا يلزم من محبة شئ محبة التلطيح به (و) نذب (اتقاء مهب) (ريح) ولو ساكنة لاحتمال تحركها حال القضاء فتزد عليه بوله او غائطه الرقيق فيتنجس بدنه ونوبه (و) وجب اتقائه (مورد) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء أى ما يمكن الوصول منه للماء وان لم يعد لاذية الواردين واهنهم اياه (و) اتقاء (طريق) يمر الناس فيه للماء وغيره فهو اعم من المورد ولا حاجة لزيادة وشط لاغناء المورد عنه (و) اتقاء (ظل) شأنه الاستظلال به من مقبل ومناخ ومثله يحاسنهم بشمس فى الشتاء وقرب الليل (و) نذب (اتقاء) (صاحب) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وقصها مشددة ويقصها كقفل وسكرو وجل ولم يسمع فتح الصاد مع سكون اللام أى شديد مستعجر أى نجس بنجاسة رطبة فان جلس نجست ثيابه وان قام رد عليه بوله فيجتمعه قائما وجالسا والصلب الطاهر يتأ كذا جلوس به وقد تقدم (وبكنيف) أى عند دخوله صلة عاملها (فحقى) بفتح النون والحاء المهملة مشددة أى

عمل قبله (قوله مناخ) بفتح الميم أى محل اناخة الابل (قوله وبقصها) أى الصاد واللام مخففا (قوله ولم يسمع) بضم الياء (قوله رد) أى الصاب (قوله عليه) أى الباتل

(قوله ندبا) بيان لحكم نصيبته (قوله فيكروه) أي الذكر غير القرآن (قوله فيه) أي الكنيف (قوله كدخوله) أي الكنيف الخ تشبيه في الكراهة (قوله والا) أي وان كان بسائر أو خوف ضياع (قوله ووجوبا) عطف على ندبا (قوله قراءته) أي القرآن (قوله فيه) أي الكنيف (قوله وادخال) ٦٠ عطف على قراءته (قوله ورده) أي كلام ابن عبد السلام وخليل وهرام (قوله

ابعد واجتنب ندبا) (ذكر الله) غير القرآن فيه كدخوله بورقة أو درهم أو خاتم فيه اسم الله تعالى بالإسائر ولا خوف ضياع ولا جواز وجوب في القرآن فقصرم قراءته فيه قبل خروج الحديث وحاله وبعده وادخال مصحف كامل أو بعينه ولو يسيرا قاله ابن عبد السلام و خليل وهرام ورده الخطاب مستظها كراهة ادخال القرآن الكنيف ظاهره ولو مصفا كاملا واستظهر عرج الحرمة في الكامل وما حاربه والكراهة في غيرهما واعتمده الاشياخ الا لخوف ضياع أو ارتياع بشرط ستره بما يمكنه ومثل الكنيف غيره حال خروج الحديث وبعده وفي منع وكراهة الاستنجاء بيدها خاتم فيه اسم الله تعالى أرنى أو ملأ قولان محلهما اذ لم تصل النجاسة للتمام والامنع انما قاتا وتكره قراءة القرآن والذكر في الطريق والموضع القذر وإجراء القرآن والذكر على القلب بدون حركة لسان لا يعد قراءة ولا ذكر فلا يكره في الكنيف ولو لمعه اجماعا (ويقدم) بضم المثناة تحت وفتح القاف وكسر الدال مشددا (يسراه) ندبا (دخولا) لكل دنى ككنيف وحمام ومخبر وطاحون وفندق (و) يقدم (يناه) ندبا (خروجا) منه وذلك (عكس) دخول وخروج (مسجد) فيقدم ينه ندبا في دخوله ويسراه ندبا في خروجه اذ القاءه اذ أن الشريف يندب التيامن فيه والخمس يسندب التيسر فيه واذا اخرج رجله اليسرى أولا وضعها على ظهره لعلها واخرج رجله اليمنى وألبسها لعلها أولا ثم يلبس اليسرى واذا دخله خلع اليسرى أولا ووضعها على ظهره لعلها ثم يخلع اليمنى ويقدمها في دخوله (والمنز) أي المسكن يقدم (يناه) ندبا (بهما) أي في دخوله والخروج منه فان كان باب المنزل من المسجد اعتبر المسجد والى المنزل فان كان في المسجد وأراد دخول المنزل قدم اليسرى وان كان في المنزل وأراد دخول المسجد فلا معارضة بينهما (وجاز بنزل) بمدينة أو قرية (وطء) ليلية (و) بول) وغائط حال كونه (مستقبلا) القبلة (ومستديرا) لها وهذا من معص الجواز ان اضطر اليه ولم يمكنه التحول عنه بل (وان لم يلجأ) بضم المثناة تحت بان أمكنه التحول عنه بلا مشقة كرحبة دار وممر حاض سطوح قيل لو قال ولو لم يلجأ لردما في الواضحة من منعهما ان لم يلجأ لكان موافقا للاصطلاحه وتقدم جوابه بان معنى قوله واشير الخ ان ما في كلامه فهو اشارة الى كذا ولم يلتزم الاشارة به الكل ما يشير اليه بها (وأول) بضم الهمز وكسر الواو ومشددة أي فهم كلام المدونة الدال على جواز الوطء واليهول في المنزل مع الاستقبال أو الاستدبار بلا اضطرار اليه واصله أول (بالسائر) بين الشخص وبين القبلة فان كان بلا سائر فلا يجوز (و) أول أيضا (بالاطلاق) عن التقييد بالسائر وهذا هو

مستظها) حال من الخطاب (قوله ظاهره) أي كلام الخطاب (قوله غيرهما) أي الكامل ومقاربه (قوله واعتمده) أي كلام عرج (قوله ارتياع) أي خوف من الجبن وفحوصهم عطف على خوف (قوله يمكنه) بفتح فكسر وشدة النون أي يحفظه من وصول الاذى اليه (قوله فيها) أي اليد (قوله محلهما) أي القولين (قوله والا) أي وان كانت النجاسة تصل للتمام (قوله منع) بضم فكسر أي الاستنجاء بهما فيها (قوله في الطريق) ظاهره ولو مارا مسرا (قوله واجراء) مبتدأ (قوله لا يعد قراءة) خبر اجراء (قوله ندبا) بيان حكم تقديم يسراه (قوله منه) أي الدنى (قوله أولا) بشدة الواو في المواضع الثلاثة (قوله بينهما) أي المسجد والمنزل (قوله ليلية) باهمال الحاء أي زوجة أو سرية (قوله وهذا) أي الاستقبال والاستدبار (قوله اليه) أي الاستقبال أو الاستدبار (قوله عنه) أي الاستقبال أو الاستدبار (قوله من منعهما الخ) أي الاستقبال والاستدبار بيان

ما (قوله لكان موافقا الخ) جواب لو (قوله جوابه) أي الاعتراض المذكور (قوله الدال) نعمت كلام هو (قوله بلا اضطرار) صلة جواز (قوله ليه) أي الاستقبال أو الاستدبار (قوله فان كان) أي الاستقبال أو الاستدبار مشهور بالسائر (قوله وهذا) أي تأويلها بالاطلاق

(قوله ونصها) أي المدونة (قوله يول) تنازع فيه استقبال واستدبار (قوله الأفي الفلوات) بفتح الفاء واللام أي الصماري
 مستغنى من عموم الامكنة (قوله فلا بأس) أي في الاستقبال أو الاستدبار بما ذكر (قوله بها) أي المدائن والقرى ومراحيض
 الاسطحة (قوله فعملها) أي المدونة (قوله على الاطلاق) أي عن التقييد بالساتر (قوله وجعلها) أي المدونة (قوله التنبيهات)
 شرح عياض المدونة (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله في استقبال) صله ظاهر (قوله في المدائن) تنازع فيه استقبال
 واستدبار (قوله الجواز) خبر ظاهر أي للاستقبال والاستدبار (قوله من غير ضرورة) صله الجواز (قوله لقول الخ) صله ظاهر
 الكتاب الجواز الخ (قوله عني) أي قصد مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بذلك) أي ٦١ انتهى عن الاستقبال أو الاستدبار بما

ذكر (قوله لدليل الخ) صله عني الخ
 واصله للبيان (قوله ولا مشقة
 الخ) حال (قوله وهو) أي تأويل
 الاطلاق (قوله انما ذلك) أي
 جواز الاستقبال أو الاستدبار
 الخ بيان ما (قوله ونحوه) أي
 ما في المجموعة (قوله المختصر)
 أي لابن عبد الحكم (قوله أقله)
 أي الستر (قوله ولا تميز)
 لتسمية أقله (قوله ثلثا) بالالف
 مثنى بلانون لضافته خبر أقل
 (قوله وبعد) بضم الياء أي الستر
 (قوله عنه) أي القاضي (قوله
 وهو) أي جواز الاستقبال
 أو الاستدبار بما ذكر بستر في
 القضاء (قوله ومنعهما) أي
 الاستقبال والاستدبار بما ذكر
 بستر في القضاء (قوله عنها) أي
 المدونة (قوله منهما) أي القولين
 (قوله انكشافهما) أي الرجل
 وحليته حال الوطء أي عدم
 نصب ساتر بينهما وبين القبلة
 (قوله يندح) بضم الياء أي

هو المعتبر ونصها ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها يول أو غائط أو مجامعة الأف
 الفلوات وأما في المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها في عملها
 اللخمى وعياض وعبد الحق على الاطلاق وجماعها بعض شيوخ عبد الحق وأبو الحسن
 على التقييد بما اذا كان لتلك المراحيض ساتر قال في التنبيهات ظاهر الكتاب في
 استقبال القبلة واستدبارها في المدائن والقرى الجواز في المراحيض وغيرها من غير
 ضرورة لقول ابن القاسم انما عني بذلك الصماري والقبلى ولم يعن المدائن والقرى لدليل
 جواز مجامعة الرجل زوجته الى القبلة ولا مشقة في الانحراف عنها وهو تأويل اللخمى
 والى هذا ذهب شيخنا أبو الوليد خلاف ما في المجموعة انما ذلك في الكنف للمشفقة ونحوه
 في المختصر وقيل انما جاز ذلك في السطح اذا كان عليه جدار اه وعطف بالا على بمنزل
 فقال (لا يجوز استقبال أو استدبار بوطء أو حاجة في القضاء) أي الصمراء بلا ساتر
 (و) في جواز الوطء والحاجة مع الاستقبال أو الاستدبار في القضاء (بستر) بكسر السين
 أي مع ساتر بين الشخص والقبلة أقله طول ثلاث أذراع وعرضها قدر ما يستريحه وبعد عنه
 ثلاثة أذرع دون وهو الرابع ومنه هما (قولان) سميان عند المصنف (تحت عملهما) أي
 المدونة القولين فالجواز لابن رشد ونقله في التلخيص عنها والمنع لابن عبد الحكم والمجموعة
 (والختمار) اللخمى منهما (الترك) أي للبول والغائط والوطء مستقبلا ومستدبرا في
 الصماري تعظيم القبلة ونص اللخمى على نقل ابن مرزوق قال ابن القاسم لا بأس بالجماع
 للقبلة كقول مالك رضي الله تعالى عنه في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقرى
 لانه الغالب والشأن في كون أهل الانسان معه فمع انكشافهما يمنع في الصمراء ويختلف
 في المدن ومع الاستدبار يجوز فيهما ابن مرزوق ظاهر كلام اللخمى استواء الوطء والحدث
 كما ذكره المصنف اللخمى واختلف في علة المنع في الصمراء هل هو طلب السترة من الملائكة
 المصلين وصالحى الحق لانهم يطوفون في الصمراء وعلى هذا لو كان هتاك ساتر جاز لوجود
 الساتر أو هو تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يستوي فيه الصمراء والمدن اه فتقوله

الاستقبال أو الاستدبار حال الوطء (قوله ويختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله يجوز) أي الاستقبال أو الاستدبار
 بما ذكر (قوله فيهما) أي المدائن والصماري (قوله اللخمى) أي قال استدلال على كون ظاهر كلامه استواء الوطء والحدث
 (قوله واختلف) بضم التاء (قوله المنع) أي للاستقبال أو الاستدبار بما ذكر (قوله هو) أي علة المنع وذكره لتذكير خبر
 (قوله من الملائكة الخ) صله جاز (قوله وصالحى) بكسر الحاء جمع صالح بلانون لضافته (قوله لانهم) أي الملائكة وصالحى
 الجن (قوله وعلى هذا) أي كون علة المنع طلب السترة (قوله اوهو) أي علة المنع (قوله وهو) أي كون علة تعظيم القبلة
 (قوله وهذا) أي لتعظيم المنع بتعظيم القبلة

بضم فيكسر (جمع ماء وحجر) ونحوه من أجزاء الأرض التي يجوز الاستجمار بها في
الاستنجاء بأن ينيل عين الخبث بنحو الحجر ثم يغسل المحل بالماء فلا تناسر يده الخبث
ويتوفر الماء ثم ماء وجامد من غير أجزاء الأرض كذلك (ثم ماء) وحده ثم نحو الحجر وحده
ثم الجاء لمن غيرها وحده فالمراتب خمسة (وتعني) بفحات مثقلة بأي الماء (في) الاستنجاء
من (مق) خرج بلذمة معتادة عن يتيم أرض أو عدم ماء أو بغير لذة أو بلذمة غير معتادة
أو كان سلسا غير ملازم كل يوم فإن لازم كل يوم مرة في عنه فلا يطلب الاستنجاء منه
إلا أن تنفحش في ندب وأما الخارج من صهيح واجد للماء الكافي بلذمة معتادة فوجب
اغسل ظاهر جميع الجسد بالماء ومنه محل المني فلا يحتاج للنص على تعين الماء فيه
(و) تعين الماء في الاستنجاء من (حيض ونفاس) لريضة أو عادمة قلاماء أو كان سلسا
مفازقا يوما والاعنى عنه (و) تعين الماء في الاستنجاء من (بول امرأة) بكرا أو ثيبا لمعديه
مخرجه إلى مقعدتها غالبا إن لم يكن سلسا ملازما كل يوم والاعنى عنه ومثله بولها بول
مقطوع الذكر ومنى الرجل الخارج من قبل المرأة بعد غسلها من جماعه ومفهوم بول أن
غاطها لايتهين فيه الماء وهو كذلك (و) تعين الماء في الاستنجاء من بول أو غائط (منتشر
عن مخرج) اقتضارا كثيرا فوصوله إلى الآلية أو عموم جمل الحشفة فيغسل الجميع بالماء
ولا يكفي غسل الزائد وصح المعتاد بنحو الحجر إذا لا يلزم من اعتقار شئ وحده اعتقاره مع
غيره (و) تعين الماء في الاستنجاء من (مذي) خرج بلذمة معتادة والا كفى فيه بنحو الحجر ما لم
يكن سلسا ملازما كل يوم والاعنى عنه (بغسل) أي مع وجوب غسل (ذكره كاه) على
المعقد (ففي) وجوب (النية) لرفع الحدث عن الذكر أو أدائه فرض غسل الذكر
أو استباحة ما منه المذي بناء على أنه تعبد وهو الصحيح فالناسيب للاقتصار عليه وعدم
وجوبه بناء على أنه منعلل بإزالة القباصة وإن كان فيه نوع تعبد ولا لاقتصر على غسل
محل قوله مستويان عند المصنف (وفي بطلان صلاة تاركها) أي النية مع غسله كله بناء
على أنها واجب شرط وعدمه بناء على أنها واجب غير شرط وهو الرابع قولان كذلك
(أو) بطلان صلاة تاركه (غسل) كاه أي الذكر وغسل بعضه ولو محله فقط بنية أو لا
وعدمه (قولان) مستويان عند المصنف ومن بعده فقد حذفه من الأولين دلالة هذا عليه
وعلى صحتها فهل يجب تكميل غسله لا يستقبل أو لا قولان وهل تعاد في الوقت أو لا قولان
وغسل المرأة محل مذبح فقط ولا تلزمها النية على المعقد (ولا يستحب) بضم الياء وفتح
الجيم أي يكره الاستنجاء (من) خروج (سبح) من دبر بصوت أو لا وهو طاهر (وإجاز) أي
الاستنجاء لأنه يشمل الإزالة بالماء وبالجماد والاستجمار فاصر على الثاني (سبابس) أي
جاف من أجزاء الأرض أو لا كخرقة وصوف غير متصل بحيوان ولا كره (طاهر منق)
بضم فسكون أي من ينال عين الخبث (غير مؤذ ولا محترم) بفتح الراء (لا) يجوز (حبيل)
محترق بابس (ولا) (نجس) كعظم ميتة وروث محترم ومكروه وعذرة ولا يجتنبس لأنه انتفاع

(قوله في الاستنجاء) صلة جمع (قوله
بأن ينيل عين الخبث الخ) تصوير
لوجه ما فيه (قوله كذلك) أي
يجوز الاستجمار به (قوله ومنى
الرجل) عطفت على بول (قوله
والا) أي وإن لم يكن بلذمة معتادة
(قوله والا) أي وإن كان سلسا
ملازما لكل يوم (قوله أدائه
فرض غسل الذكر) إضافة فرض
للبيان (قوله بناء على أنه) أي
غسل الذكر من المذي علته
لوجوب النية (قوله وهو) أي
وجوب النية (قوله وعدم
وجوبها) أي النية (قوله وإن
كان فيه نوع تعبد) حال (قوله
والا) أي وإن لم يكن فيه نوع
تعبد (قوله بناء على أنها) أي النية
الخ علته للبطلان (قوله وعدمه)
أي البطلان (قوله وهو) أي
عدم البطلان (قوله كذلك) أي
مستويان عند المصنف (قوله
وهو) أي الریح (قوله لأنه) أي
الاستنجاء (قوله لأنه) أي
الاستنجاء بالمتنجس

في آدمي ولأن المقصود تطهير المحل أو جعله في حكم الطاهر وهذا يستلزم طاهر
 (و) لا يجوز الاستنجاء بشئ (أما س) كزجاج وقصب محترق (و) لا (بحد) بضم الميم
 وفتح الحاء والذال المهملة تنبيها على أن أي شيء يجرح كسكين ومكسور زجاج وقصب
 ويحترق لا يحترق (و) لا بشئ (محترم) بفتح الراء أي له حرمة لطعمه أو شرفه أو حق الغير
 محترقا لا يحترق وبينه بقوله (من مطعوم) لا آدمي ولولد أو أوصلاح فشمع الملح والتوابل
 (ومكتوب) ولو يخطب على أفاده الخطاب وأقرب به الناس وهو المعتمد ولو كان مدلوله
 باطلا وقيل لا لحرمة الخطب على الأذى الشغل على نحو اسم الله تعالى (وذهب وقضه)
 وجوه نفيس كالناس وياقوت وزمردواو (وجدار) وقف أو ملك غير وكرهه كمن
 داخله اتفاقا وضمن خارجة على المعتمد لوقوف نحو عقرب وقيل يمنع من خارجه لأنه نجس
 غيره إذا تسبب بنحو مطر (و) كره الاستنجاء (بروث وعظم) طاهرين لأن الأول علف
 دواب الجن والثاني طعامهم وما علف دواب الأنس غير مطعومهم كالحشيش فيجوز
 الاستنجاء به لأن غير مطعوم لا آدمي لا حرمة له يخرج منه الروث بدليل خاص وبقي
 ما عداه على الأصل فالمراد به عدم الجواز التحريم الأبي جدار النفس والروث والعظم
 الطاهرين فالمراد به الكراهة ومحل النهي عنها إن أراد الاقتصاد عليها فإن أراد اتباعها
 بالماء جاز الاستنجاء به إلا المحترق والمحدد والنفس فيجوز فأن قيل تحريمه بالنجس مطلقا
 يتنافى كراهة التلويح بالنجاسة على الراجح قالت الاستجماء به فيه قصد الاستجماء بالماء مطهرة
 أو مخرصة وهذا ممنوع والتلويح الممنوع ومثال منعه (فإن) استنجى بشئ من هذه
 المذكورات و (انفت) المحل من عين النجس (أجزاء) في الاستجماء بالماء لا يعيد
 الصلاة التي صلاها بدون غسل بالماء وإن لم تنق كالنجس المتحلل والمبتل والأملس
 فلا تجزئ وشبهه في الأجزاء بشرط الانقضاء (ك) الاستجماء (اليد ودون الثلاث)
 من نحو الأجزاء هو المشهور وقال أبو الفرج لا يجزئ دون الثلاث المنقى والله سبحانه

وتعالى أعلم

● (فصل) في نواقض الوضوء هي ثلاثة أقسام أحداث وأسباب وغيرها وهو الردة
 والشك (نقض) بضم فسكس ونائب فاعله (الوضوء) أي انتهت الصفة المقدرة قيامها
 بإحضاره الموجبة لإباحة الصلاة والطواف ومس المصنف وصله (نقض) (بحدث وهو) أي
 حقيقة عرفها (الخارج) جذس شغل الحدث وغيره وخروج عنه الداخل كعدو وأصبع
 وحقنة وحشنة والقرقرة والحقن اللذان لا ينعان الركوع والسجود فإن منعاهما
 أو من أحدهما فهم من الحدث لأنهم ما خرجا من حكمهما فإراد بالخارج حقيقة
 أو حكم (المعتاد) فصل يخرج للذاري غير المعتاد كدم وقيح وحصى ودود وصله المعتاد
 (في) (الصفة) للشخص فصل ثان يخرج السلس ولا يصح تعلقه بالخارج لاقتضائه
 أن الخارج في المرض مطلقا ليس حسدا وليس كذلك (لا حصى ودود) تولد بطن وأما

(قوله في آدمي) أي وقد تقدم
 وينتفع بنجس في غير آدمي (قوله
 ولأن المقصود) أي من الاستنجاء
 (قوله تطهير المحل) أي والنجس
 لا يظهر (قوله لطعمه) بضم الطاء
 أي كونه طعام آدمي (قوله بينه)
 أي المحترق بنقعات مثقلا (قوله
 تحريمه) أي الاستجماء (قوله
 مطلقا) أي سواء كانت نجاسة
 ذاتية أو عارضة (قوله بها) أي
 النجاسة (قوله مطهرة) بضم ففتح
 فكسر (قوله وهذا) أي قصد
 استعمالها مطهرة (قوله عنه)
 أي القصد المذكور (قوله من
 عين النجس) إضافة للبيان
 ● (فصل في نواقض الوضوء) ●

(قوله وهو) أي غيرهما (قوله
 والشك) أي في نواقض غير الردة
 (قوله مطلقا) أي سواء كان
 معتادا في العفة أو لا

المبتلعان فحدث خرجا بليلة بل (ولو) خرجا (بليلة) أي مع بول أو غائط غير متفاحش بحيث ينسب الخروج في العرف العصي والدود للبول والغائط والانتقاض وأشار بولو إلى القول بأن المصاحب للبليلة منهم ما حدث ومنه ما في هذا القبح والدم ابن عرفة وفي نقض غير المعتاد كدود أو حصي أو دم ثالثها أن قارنه أدى لابن عبد الحكم وابن رشد عن المشهور وابن نافع ويعني عن البليلة التي مع الحصى أو الدود أن لازم كل يوم والأفلا بد من الاستنجاء منها أن كثرت والأعني عنها في البدن لا الثوب وعطف على يحدث فقال (و) نقض الوضوء (بسلس) بفتح اللام أي خارج بلا اختيار من بول أو مذي أو مني أو دوى أو غائط أو ريج أو هاد أو دم استخاضته ونعته بجملة (فارق) أي السلس الشخص أي ارتفع عنه (أكثر) الزمن أي ما زاد على نفسه فإن لازم كل الزمن أو أكثر أو نصفه فلا ينقضه وهذه طريقة المغاربة وهي المشهورة وطريقة العراقيين أنه لا ينقض مطلقا ويندب الوضوء منه أن لم يلزم كل الزمان وشبهه في النقض فقال (كسلس مذي) أو غيره أطول زمن عزوبة واختلال طبيعة فينقض مطلقا ونعته بجملة (قدر) الشخص (على رفعه) أي السلس يتبدل أو صوم لا يشق عليه أو تزوج أو تسرو بغيره زمن التداوى والخطبة والشرافان لم يقدر على رفعه ففهمه الأقسام الأربعة السابقة ملازمة الكل أو الجلل أو النصف وحكمها العفو والاقول وحكمه النقض فلا مفهوم لمذي أو كل سلس قدر على رفعه ناقض مطلقا والأفلا أقسام الأربعة ومجمل في سلس المذي لمرض أو طول عزوبة الخارج بلائحة معتادة وأما الخارج أطول عزوبة بلئحة معتادة بأن كان كلما نظر أو تذكر التدفأه ذي فهو ناقض مطلقا بخلاف قاله أبو الحسن (وندب) بضم فكسر أي الوضوء (أن لازم) أي السلس الذي لا يقدر على رفعه (أكثر) الزمن وأولى أن لازم نصفه لأن لازم جميعه ومجمل الندب من لازم الأكثر إذ لم يشق (لا) أن (شق) أي صعب الوضوء على المكلف بسبب نحو برد (وفي اعتبار الملازمة) بعداومة أو كثرة أو مساواة أو قلة وصلة اعتياد (في وقت) بنفس (الصلاة) المقروضة وهو من زوال الشمس إلى طلوعها من اليوم التالي فإن ما بين الزوال والغروب وقت الظهر وما بين الغروب وطلوع الفجر وقت العشاء وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت الصبح وعدم اعتبار ما بين طلوع الشمس وزوالها فإنه ليس وقت صلاة مفروضة وهذا قول ابن جماعة واختاره ابن هرون وابن فرحون والمنوفي وابن عرفة (أو) اعتبارها في الوقت (مطلقا) عن قعيده بكونه وقت صلاة فيعتبر ما بين طلوع الشمس وزوالها وهذا قول البوذري واختاره ابن عبد السلام (تردد) لامتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه وتظهر قاعدة الخلاف في فرض أوقات الصلوات مائتين وستين درجة وغيرها مائة درجة ولازم السلس فيها وفي مائة من أوقات الصلوات فينقض على الأول لمقارنته الأكثر ولا ينقض على الثاني لملازمته الأكثر فإن لازم وقت صلاة معينة فقط ينقض وقضاها كما أفق به

(قوله والا) أي وان نقاحت
البليلة الخارجة مع الحصى أو
الدود بحيث ينسب الخروج لها
(قوله والا) أي وان لم تلازم
(قوله مطلقا) أي ولو فارق أكثر
الزمن (قوله مطلقا) أي ولو
لازم كل الزمان (قوله الخطبة)
بكسر الخاء (قوله فان لم يقدر على
رفعها) مفهوم قدر على رفعه (قوله
فلا مفهوم لمذي) تفريع على
قوله أو غيره (قوله والا) أي وان لم
يقدر على رفعه (قوله ومجمله) أي
التفصيل وأجزاء الأقسام الأربعة
(قوله البوذري) بضم الموحدة
وفتح الذال المججمة وكسر الراء
وشد الباء (قوله فيها) أي المائة
الخارجة عن أوقات الصلوات
(قوله على الأول) أي اعتبار
خصوص أوقات الصلوات (قوله
على الثاني) أي اعتباره مطلق
الوقت

الناصر فين يطول زمن استبرائه حتى يخرج وقت الصلاة وقال المتوفى اذا انقضت
وقت انبائه قدم الصلاة التي يأتي في وقتها او آخرها فيجمع المشتركين كما سافر ونحوه
وصلة الخارج (من مخرجه) اي الخارج المعتادين لفصل مخرج الخارج من غير
مخرجه المعتاد له كخروج ربيع من قبل او بول من دبر فليس جدنا فهو دامت له ريقه
(او) الخارج المعتاد من (ثقبه تحت المعدة) اي مسسقر الطعام والشراب قبل
المعادهما للامعاء فوق السرة الى منتصف الصدر فالسرة تحتها فالخارج من ثقبه
تحتها حدث ينقض الوضوء (ان انسدا) اي لم يخرج الخارج المعتاد من الخرجين
المعتادين (والا) اي وان لم تكن الثقبه تحت المعدة مع انسدادهما بأن كانت فوق
المعدة او فيها مطلقا فيهما او كانت تحتها وخارج الخارج المعتاد منهما او من أحدهما
(في كون الخارج منها حداثا ناقضا وكونه ليس حداثا ناقضا (فولان) مستويان عند
المصنف واعتمد من بعده الثاني ومقتضى النظر اذا انسدا أحدهما ناقض خارجا اذا
خرج من الثقبه وهذا كله اذا لم يدوم انسدادهما حتى صارت الثقبه مخرجا معتادا
والانقض الخارج ولو كانت فوق المعدة بالاولى من النقص بخارج الفم اذا اعتسد
واتنقذوا على نقص خارج ما تحتها مع انسدادهما لان الطعام لا يخرج الى الامعاء
فضله وصارت الثقبه مخرجا بخلاف الصور المختلف فيها (و) نقض الوضوء (بسببه) اي
الحدث (وهو زوال عقل) يجهنون وانحاءا وسكرا وشدة هم قال الامام مالك رضي الله
نعمالي عنه من حصل له هم أذهل عقله يتوضأ وقال ابن القاسم لا وضوء عليه ولا فرق على
قول مالك رضي الله تعالى عنه بين كونه مضطجعا او قاعدا ومن استغرق عقله في حب الله
نعمالي حتى غاب عن احساسه فلا وضوء عليه نقله الخط عن زروق وابن عمر بل (وان)
كان زواله (ينوم ثقل) بأن لم يشمر بالصوت المرتفع بقربه او بالخلل احتبائه يديه او
بسقوط شيء من يده او بسيلان لعابه وطال بل (ولو قصر) النوم الثقيل وأشار ببول الى
القول بأن الثقيل القصير لا ينقض الوضوء (لا) ينقض الوضوء (ينوم) (خف) اهدم ستره
العقل ان قصر بل ولو طال (وينوب) الوضوء (ان طال) النوم الخفيف هذا هو المعقد
وقال ابن بشير يجب بالاطويل الخفيف ابن مزيق اعتبر المصنف صفة النوم ولم يعتبر
هيمته النائم من اضطجاع او جلوس او قيام او غيرها فلو كان النوم ثقبه لا ينقض كان النائم
مضطجعا او ساجدا أو جالسا أو قائما وان كان خفيفا فلا ينقض على أي حال كان النائم
وهذه طريقة المخفي واعتبر في الثاقين صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال
وأما النوم الثقيل فيجب منه الوضوء على أي حال كان النائم مضطجعا أو ساجدا أو جالسا
وأما غير الثقيل فيجب منه الوضوء في الاضطجاع والسجود والقيام والجلوس وهذه
لعمد الحق وغيره ولا ينقض النوم الثقيل وضوء مسدود الدبر بشئ بين اليديه الا اذا طال
فيه فنه على المعقد ومطاف على زوال فقال (وليس) بعضوا أصلى او زائد أحسن وتصرف

(قوله مستقر) بفتح القاف (قوله
فوق السرة) بيان لكل المعدة
(قوله فالسرة تحتها) أي المعدة
تقرب على فوق السرة (قوله
تحتها) أي المعدة (قوله مطلقا)
أي سواء انسدا أم لا (قوله فيهما)
أي فوقها أو فيها (قوله منها) أي
الثقبه (قوله الثاني) أي كونه
ليس حداثا (قوله مقتضى) بفتح
الضاد المجهمة (قوله نقض) خبر
مقتضى (قوله خارجا) أي المنسدا
اذا خرج من الثقبه (قوله بأن لم
يشعر الخ) تصوير لثقل

كاخوته علم هذا من اشتراطهما في مس الذكر الذي لم يشترط فيه قصد ولا وجود ان بالاولى
 من باخ لا من صبي ولو مراهقا ومنه وطؤه فلا ينقض وضوءه ونعت لمس بجمله (يلتذ
 صاحبه) اي قاصد اللبس لا ماسا كان او لموسا واصله يلتذ (به) اي اللبس (عادة) اي
 التذ اذا اعتاد الغالب الناس خرج به من جسد او فرج صغيرة لا تنهت عاده ولو قصد
 اللذة ووجدها ومحرم فلا ينقض لمسها قصدا بلا وجود لذة فان وجدت نقض على المعقد
 ونام اللحية ولا منه ذكر وجسد الدابة وفي الجلاب والذخيرة ان فرجها بجسدها وقال
 المازري وعياض ينقض مس فرجها مع القصد والوجدان وتعبه ابن عرفة بما بينه
 الجنسية وادمية الماء كسائر الدواب فانها سميكة زفرة تفقر منها النفس والجنسية ان
 تصورت بصورة آدمية ولم يعلمها الماس او ألقها كالانسية نقض لمسها ان قصد أو وجد
 والا فلان كان اللبس الذي يلتذ به عادة لبدن بل (ولو) كان اللبس (لغفرا وشعر) اوسن
 متصلة لان المتصلة لا يلتذ بها عادة ومن يلتذ به عادة الامر الذي لم تتم لحية والرجل
 بالنسبة للمرأة وعكسه مطلقا فيما ولو عجوزا أو عجوزة (او) كان اللبس فوق (حائل)
 وظاهرها الاطلاق (واقول) بضم الهمز وكسر الواو مشددة اي اختلف شارحو المدونة
 في فهم المراد من الحائل فأوله ابن رشد (بالخفيف) اي الذي يحس اللابس فوقه بطراوة
 الجسد فان كثيفا مانعا ذلك فلا ينقض اللبس من فوقه (و) أوله ابن الحاجب
 (بالاطلاق) للسائل عن تقييده بكونه خفيفا فينقض اللبس من فوق السكثيف
 ما لم تعظم كثافته كالخفاف فلا ينقض اللبس من فوقه اتفاقا لانه كالبناء ومحمل التأويلين
 ما لم يضم او يقبض اللابس على شيء من جسد الملبوس بسده والاتفاق على النقض (ان
 قصد) اللابس بلبسه (اللذة) سواء حصلت أولا (او) لم يقصد هابه (وجدها) اي اللذة
 حين لبسه لابعده فانها حينئذ من اللذة بالفكر وهي لا تنقض (لا) ينقض الوضوء باللبس
 ان (انتقيا) اي قصد اللذة ووجدانها وصرح بمفهوم الشرط ليس تنفي منه بقوله
 (الا لقبلة بقم) اي عليه فتعوض وضوءهما ما نقضا (مطلقا) عن تقييده بقصد اللذة
 او وجودها لانها لا تنفك عن وجود انما غالبها والتاثير لا حكم له والقبلة على الخلد او الفرج
 داخله في المستثنى منه ان كانت على القم يعلم وطوع المقبل بالفتح بل (وان) حصلت
 (بكره) بضم فسكون اي اكره (او استغفال) للمقبل بالفتح بشرط أن لا تكون لوداع او
 رجة (لا) تنقض القبلة على فم ان كانت (لوداع) للمقبل بالفتح عند ارادة فراق (أو)
 لـ (رجة) للمقبل بالفتح اي شقة عليه عند وقوعه في شدة ما لم يلتذ اي المقبل بالكسر
 (ولا) ينقضه (لذة ينظر) امرأته مثلا ولو تكرر النظر وشبه في عدم النقض فقال (كانعاط)
 اي انتشار ذكر فلا ينقض ولو طال زمنه سواء كانت عادته الانزال بالانعاط أم لا هذا هو
 المعقد وقيل ينقض مطلقا وقال اللغوي يحمل على عادته فان كانت عادته ان لا يذلي فلا
 ينقض والا فينبغي نقض وكذلك اختلاف عادته ومحملة اذ لم يمد ولا فينبغي نقض اتفاقا (ولا)

(قوله علم) بضم العين (قوله
 هذا) اي اشتراط احساس
 الزائد وتصرفه كالأصلي
 (قوله بالاولى) صلة علم (قوله
 ومنه) اي لمس المصبي (قوله
 ومحرم) اي للامسها (قوله ونام
 اللحية) عطف على صغيرة (قوله
 ولا منه ذكر) حال (قوله وجسد
 الدابة) عطف على جسد (قوله
 فرجها) اي الدابة (قوله كسائر)
 اي باقي

(قوله من تقييده بالقصد الخ)
 بيان الحكم الماس (قوله
 كونه) أي الماس (قوله والاولى)
 بضم الهمزة (قوله نذب الوضوء
 الخ) مفعول روي (قوله وفي
 نقضها) أي الرقة من اضافة
 المصدر لافعاله وتكميل عمله (قوله
 فالشك في الرقة الخ) تفریع على
 غير رقة (قوله به) أي الشك (قوله
 في المانع) أي وجوده وعدمه
 (قوله في الحدث) أي حصوله
 وعدمه (قوله ما كان) أي الوضوء
 (قوله ولا يلزم من عدمه) أي
 المانع شيء أي والاصل عدمه
 فيستعصب (قوله ويؤثر الشك
 في الشرط) لأن الأصل عدمه أي
 الشرط أي فيستعصب (قوله
 وهو) أي عدم الشرط (قوله
 بينهما) أي الشك في المانع والشك
 في الشرط (قوله ورد) بضم الراء
 وشد الدال أي قول ابن عرفة من
 تأمل عرف أن الشك في الحدث
 شك في المانع (قوله شك في مقابله)
 أي أيضا (قوله فلذا) أي كون
 الشك في الحدث شكاً في الوضوء
 ملة اعتبر (قوله ورد) بضم الراء
 وشد الدال أي الرد على ابن عرفة
 (قوله في المانع) أي طريقه وعدمه
 (قوله من تحقق الوضوء الخ) بيان
 لعكس هذا

ينقضه (التمحرم) بشرائطه ورضاعه وصومهم وسوا قصد ما فقط أو وجد ما فقط أو قصد ما
 ووجد ما (على الأصح) عنده ابن الحاجب وابن الجلاب وقال ابن رشد والملازمي
 وعنده الوهاب أن قصدها ووجدها أو وجدها فقط نقضت وأن قصدها ولم يجدها فلا
 تنقض الا إذا كان شأنه ذلك لذاته خلته وهذا هو المعتمد وعطف على زوال أيضا فقال
 (و) ينقض الوضوء (مطلق من) من اضافة ما كان صفة أي الماس المطلق عن تقييده
 بالقصد أو الوجدان أو التعمد أو الالتذاذ أو كونه من الكثرة أو من غيرهما روي ابن
 القاسم من من ذكره بغير عمد فأحب إلى أن يتوضأ وروي ابن وهب لا وضوء عليه الا ان
 يتعمد فقبل رواية ابن القاسم على الاستحباب فلا خلاف وقبل على الوجوب احتياطا
 (ذكره) أي الماس ومن ذكره بغيره يجري على حكم الماس من تقييده بالقصد أو الوجدان
 (المتصل) نفس المتصل لا ينقض ولو التذوق بشرط كونه بالغوا بلا حائل وروي ولو بمائل
 وروي بلا حائل كثيف والاولى أشهرها أن كان الماس ذكرًا محتملًا (ولو) كان (خشي
 مشكلا) وأشار بولوى القول بأن من الخشي المشكل ذكره لا ينقض وضوءه وصلة
 من (يطئن) لسكف (أو) (جنب لسكف) لا يظهره أو غير كنه من سائر أعضائه (أو) يطئن
 أو جنب (أصبع) ورأس الأصبع بكنهه لا ينفقر أن كان الأصبع أصليا بل (وان) كان
 الأصبع (زائدا) وتصرف كاخوته وان شككك كالشك في الحدث والافلا نقض
 والأصبع الأصلية يشترط فيها الاحساس لا التصرف وعطف على يحدث فقال (و) نقض
 الوضوء (برقة) أي رجوع عن دين الاسلام بعد تقرر به بالولادة أو النطق بالشهادتين
 محتملا واقعا على دعائه راضيا به ولو صعبا لا اعتبار برقته وان تجر عليه أحكامها الا بعد
 بلوغه هذا هو المعتمد وروي يحيى بن عمرو وموسى بن عمار عن ابن القاسم نذب الوضوء
 من الرقة وفي نقضها الغسل قولان مرجحان أرجحهما النقض (و) نقض (بشك) أي ترد
 مستورا وأولى الظن لا الوهم (في) حصول (حدث) أي ناقض غير رقة تشغل السبب أيضا
 فالشك في الرقة لا أثر له في الرضوء ولا في غيره وصلة تلك (بعدم طهر) ونعت طهر بجملة
 (علم) أو ظن بضم فكسر أي محقق أو ظنون هذا هو المشهور والشاذ نذب الوضوء به
 ابن عرفة من تأمل عرف أن الشك في الحدث شك في المانع لافي الشرط لتحقيق الوضوء
 والشك انما هو في الحدث والمعروف الغاء الشك في المانع فالواجب طرح ذلك الشك
 والغاؤه لأن الأصل بقاء ما كان على حاله وعدم طهر المانع الذي يلزم من وجوده عدم
 ولا يلزم من عدمه شيء ويؤثر الشك في الشرط لأن الأصل عدمه وهو مستلزم عدم
 مشروطه فظهر الفرق بينهما وورد بأن الشك في أمر شك في مقابله ومقابل الحدث الوضوء
 فالشك في الحدث شك في الوضوء أيضا فلذا اعتبر ولم يبلغ ورد بأن الشك في هذه المسئلة انما
 هو شك في المانع كما قال ابن عرفة وأما الشرط فمحقق لا شك فيه ولا يظهر الشك فيه الا اذا
 تحقق الحدث وشك في التوضي وفرض المسئلة في عكس هذا من تحقق الوضوء والشك

في الحدث وإن أراد أن الشك في الحدث شك في الشرط لزم الزم أن كل شك في مانع كذلك
 فيلزمه اعتباره دائماً والمقترن بالمعروف الغاؤه لما تقدم فان قيل حيث كان الحق أن
 الشك في الحدث بعد الطهر المعلوم شك في المانع وهو ملغى فلم اعتبر هنا على خلاف
 القاعدة قلت اعتبر هنا احتياطاً لا عظم أركان الإسلام مع سهولة الوضوء وكثرة نواقضه
 وغلبة وقوعها سنداً للشك صورتان الأولى شك هل أحدث أولاً بعد وضوئه والمذهب
 أنه يتوضأ وجوباً والثانية أن يتخيل له حصول شيء بالفعل لا يدري هل هو حدث أو غيره
 وظاهر المذهب الغاؤه لأنه وهم إلا أن يشم ريحاً أو يسمع صوتاً كما في الحديث واستثنى
 من الشك في الحدث فقال (إلا) الشك (لمستكبر) بكسر الكاف أي الكثير لا في كل
 يوم ولو مرة فيلغى وجوباً ويضم الشك في الوسائل كالوضوء والغسل فان شك في الوضوء
 يوماً أو يوماً في الغسل ألغى ولا يضم الشك في المقصد كالمصلاة للشك في وسيلته كالوضوء
 فان شك في الصلاة يوماً أو يوماً في الوضوء نقض وعكس صورة المصنف الشك في الطهر
 بعد حدث علم لا بد فيه من الوضوء ولو كان الشك مستكبراً (و) نقض (بشك
 في) (ال) (سابق) (منهما) أي الوضوء والحدث سواء كانا محققين أو مظنونين أو مشكوكين
 أو أحدهما محققاً والمظنون الآخر مشكوكاً أو أحدهما محققاً والآخر مظنوناً فهذه
 ست صور وسواء كان الشك مستكبراً أم لا بدليل تأخير عن الاستثناء قاله عبد الحق
 (لا) ينقض الوضوء (بمس دبر أو أنثيين) لنفسه ومسمعاً لغيره على حكم الله (أو) (مس
 فرج صغيرة) لا تشتهى عادة ولو قصد الله ولم يجدها فان وجدها فقتل ينقض وضوءه
 في النواذر عن المجموعة مالك رضي الله تعالى عنه لا وضوء في قبله أحد الزوجين الآخر
 بغير شهوة في مرض أو نحوه ولا في قبلة الصبية أو مس فرجها باللغة وروى عنه ابن
 القاسم وابن وهب فقوه في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه على لا وضوء في مس فرج
 صبي أو صبوية يريد إلا أن يلتذوق بل لا ينقض وهو ظاهر المصنف والخيرة وجهه بهرام
 والخط ومس جسدها لا ينقض اتفاقاً ولو قصد ووجد أو قبلها على (و) (لاب) (في) (أو
 قلس) (وأكل لحم جرو) يفتح الجيم وضم الزاي آخره رأه ابن أبي (و) (ذبح) وبجامة وفسد
 وقهقهة بصلاة (و) (لاب) (مس امرأة فرجها) الطفت أم لا قبضت عليه أم لا هذا ظاهر
 المدونة وجعله الموضع مذهباً واعتده مع ومن تبعه (وأوت) يضم الهمزة وكسر الواو
 مثلاً أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما أوت بعدم النقض مطلقاً بقاء الهاء على ظاهرها
 أوت بفتح الهمزة عدم النقض (بعدم اللطاف) بكسر الهمزة مصدر اللطاف أي ادخال بعض
 يدها في فرجها فان الطافت نقض البناني الظاهر من نقل المواق عن ابن يونس أن
 المذهب هو التمسيل بين اللطاف وعدمه ونقله عياض عن القباب أن محل الخلاف
 إذا لم تلتذوا لا وجب الوضوء (ونذب) يضم فكسر لمن أراد الصلاة وغيره وتأكد لا قول
 ونائب فاعل نذب (غسل فم) ويد من إضافة المصدر لفعله (من) أكل (لحم) (شرب

(قوله كذلك) أي شك في مقابلة
 وهو الشرط (قوله اعتبار)
 أي الشك في المانع (قوله
 الغاؤه) أي الشك في المانع
 (قوله لما تقدم) أي في كلام ابن
 عرفة من الفرق بينه وبين الشك
 في الشرط (قوله ويضم الشك في
 الوسائل) أي بعضه لبعض (قوله
 ألغى) بكسر الغين المجهية (قوله
 الشك في الطهر الخ) بيان لعكس
 صورة المصنف (قوله لا بد فيه)
 أي عكس صورة المصنف خبر عنه
 (قوله لا تشتهى) يضم المثناة الأولى
 وفتح الثانية والهاء (قوله عنه)
 أي مالك رضي الله تعالى عنه
 (قوله وهو) أي عدم النقض
 (قوله القباب) يضم القاف
 فوحدين (قوله وغيره) أي
 مردها عطف على من (قوله
 وتأكد) أي النذب (قوله لا قول)
 أي مريد الصلاة

(ابن) قيسه ابن عمر بالحليب لانه الذي فيه دسومة والمعقد اطلاقه لانه لا يتخلو عنها ولو
 مخيضاً او مضروباً ومثلها ما سائر ما فيه دسومة من المطبوخ بأنواعه اولاً ووجهه كالغسل
 ويندب كون الغسل بما ينيل الراتحة كاشفان وصابون وغاسول ويكره بالطعام كدقيق
 الترمس والطعام الذي لا دسومة فيه كالسويق والشي الخفاف الذي يذهب به أدلى من
 لا يندب غسل القم واليد منه وذكر المصنف هذه المسئلة ههنا لمناسبتها مسائل الباب
 في الجملة من حيث تأكد الذنب اريد الصلاة وتسميته وضوءاً في حديث الوضوء قبل
 الطعام بركة وبعد ينفى اللهم بفتح اللام اى الجنون وصفار الذنوب (و) نذب (تجديد)
 بالحليم مصدر يحد مضاف لقوله (وضوء) الصلاة ولو نفل او طواف لانس معصية وقراءة
 ونوم وزياره صالح ونحوها (ان) كان (صلى) او طواف او مس معصية (به) اى الوضوء فان
 لم يفعل به شيئاً من هذه وأراد تجديده فان كان ثلث الوجه واليدين والرجلين وثنى الرأس
 كره ومنع والاندب تكميل الثلاث ولا يقال هذا يوقع في مكروه وهو رد مسح الرأس
 بما يجديده لا ناقول قال ابن المنير كراهته اذا كان غير الترتيب والا فلا يكره كما هنا (ولو)
 أحرم بمسلاة فرض او نفل جازماً او طائفاً بالطهر (شك في) انشاء (مسلاة) في انتقاض
 وضوئه قبل احراره او بعده وعدمه وجب عليه اتمامها (ثم) ان (بان) اى ظهر له وهو
 فيها او بعد اتمامها (الطهر لم يعد) ها بضم فكسر وان بان له الحدث واستترشاً كأعادها
 وجوباً بوضوء جديد بنية جازمة هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما
 وهو المعقد وقال أشهب ومسنون تبطل صلاته بمجرد شكه في قطعها وان أعادها فلا تسكت فيه
 لا انتقاض وضوئه بمجرد شك قبل احراره او فرق ابن رشد بأن من شك فيها داخلها
 جازماً بالطهر وهى عظمة الشان والحزمة فلا يجوز له قطعها الا اذا تبين الانتقاض ومن
 شك قبلها وجب عليه ان لا يدخلها الا بظاهرة متينة لذلك ولوتذكر وهو فيها الحدث
 وشك هل توضع بعده أو لا لوجب عليه قطعها وان أعادها فلا تجزئه وكذلك اذا شك
 في السابق منها واذا شك به بتمامها فان تبين له الحدث أعادها والا فلا (ومنع) حدث اى
 وصفه بقدرياً به بأعضاء الوضوء (مسلاة) فرضاً او نفلًا ومنها بصدقة التلاوة وصلاة
 الجنائزة (وطوافاً) ركناً او واجباً او مندوباً (ومس معصية) مكتوب بخط عربى وأصله
 الكوفى ويقرب منه المغربى ابن سبيب سواء كان معصية اجامعاً للقرآن كله او جزءاً او ورقة
 فيها بعض سورة او لوصا وكثما كتبوا فيها ذلك ولما بين أسطره وأطرافه وجملة المتصل به
 ماله ان مسه ببعض يذنبه بل (وان) مسه (بقصيب) اى عوداً مضروباً من شجرة (و) منع
 حدث (مسلة) اى المصنف يذنبه بل (وان) بعلاقة او سادة (منال) الواو فى كل حال (الا) مسلة
 (بامتعة) اى مذهبها (قصبت) بضم فكسر اى الامتعة وحدها بالجل فيجوز ان حملت على
 مؤمن بل (وان) حملت (على) شخص (كأن) فان قصد المصنف وحده بالجل او قصد
 معاً فلا يجوز ومن مسه وحده كتبه فلا يجوز للحدث على الراجح (لا) يمنع الحدث من

(قوله قيسه) بفتحات مثقلاً
 اى اللين (قوله اطلاقه) اى
 اللين (قوله عنها) اى الدسومة
 (قوله مثلها) اى اللحم واللين
 فى نذب غسل القم (قوله سائر)
 اى باقى (قوله ذكر) ماض او
 مصدر (قوله وتسميته) اى غسل
 اليدين عطف على تأكد (قوله
 حديث الوضوء الخ) اضافته
 للبيان (قوله ثلث) بفتحات مثقلاً
 (قوله ثنى) بشد الذن (قوله كره
 او منع) اى التجديد (قوله والا)
 اى وان لم يثلث (قوله هذا) اى
 تكميل الثلاث (قوله المنير) بضم
 ففتح فكسر مثقلاً (قوله وان بان
 له الحدث الخ) مفهوم ثم بان
 الطهر (قوله وفرق ابن رشد) اى
 بين من شك فى الانتقاض قبلها ومن
 شك فيه فيها (قوله والحزمة)
 عطف على الشان (قوله لذلك)
 اى عظم شأنها وسرمتها (قوله ركناً)
 هو طواف الافاضة والعمرة (قوله
 او واجباً) هو طواف القدوم
 (قوله مندوباً) هو باقى الاطوفة
 (قوله وأصله) اى الخط العربى
 (قوله منه) اى الكوفى (قوله
 ذلك) اى بعض سورة (قوله ولما)
 بكسر لام الجروخنة الميم خبر ماله
 (قوله وأطرافه) عطف على ما
 (قوله وجملة) عطف على ما

وجل (درهم) (او دینار فیه شی من القرآن (و) لا (تفسیر) ظاهره ولو کتب فیه آیات
 كثيرة متوالية ومسم أقصدا وهو كذلك عند ابن مرزوق ومنعه ابن عرفة (و) لا (لوح
 اعلم) بضم الميم وفتح العين وكسر اللام مشددة (ومتعلم) كذلك حال التعليم والتعلم وما
 ألحق بهما مما يحتاج اليه كحمله ليت فيجوز لهما ان لم يكونا حائضين بل (وان) كان
 أحدهما (حائضا) لا جنباً لكنه من الغسل ولا مشقة فيه لعدم تكرره كالوضوء قاله
 الخرشى في كبره وارتضاء العدوى في حاشية صغيرة ونقله البناني عن المقرئ
 وعبد القادر القاسي وقال عجب ظاهر اطلاقهم ان الجنب كالحائض واعتمده العدوى
 في حاشية عب (و) لا يمنع الحدث من اجل (جزء) من مصحف وكذا الكامل على المعتمد
 (المعلم) وكذا المعلم على المعتمد ان كان المتعلم صعباً بل (وان بلغ) المتعلم او حاض لا أجنب
 وحكى ابن بشير الاتفاق على جواز من المتعلم التكامل وتعليمه في التوضيح بالخلاف فيه
 ابن مرزوق سلماء لكنه يفيد اعتقاده ومثل المتعلم من يغفل في قرائته فيراجع المصحف
 وروى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم ان المتعلم كالتعليم في الاحتياج الى من
 المصحف مع الحدث وفرق بينهما ابن حبيب بأن حاجة المعلم صناعة وتكسب وحاجة
 المتعلم الحفظ (و) لا يمنع حمل (حرز) من آيات قرآن (بساتر) عليه بصونه من وصول أذى
 اليه من فحاس او رصاص او جلد او غيرهما لم يصحح او مريض غير حائض بل (وان)
 لحائض (ونفساء) وجنب للكافر لان استيلاء عليه اهانة له ولو عظمه ولا يؤمن عليه
 من اهنته هذا هو الصواب وقد رد عجب ما في بعض الشراح من جوازه الكافر ويجوز
 بساتر ابهية وفي جواز جعل المصحف الكامل حرزا قولان ولما فرغ من أحكام الوضوء
 شرع في أحكام الغسل فقال

« (فصل) في موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته وما يناسبها » (يجب غسل)
 جميع (ظاهر الجسد) ومنه طيات البطن والسريرة وتكامل شئ البدن فيسترخي قليلا حال
 غسله وما خلق او برى غائرا ممكنا غسله لا داخل القم والائف والصباغ والعين
 (ب) سبب خروج (مق) من رجل او امرأته اي بروزه عن فرجها الى محل استنجائها وهو
 ما يظهر منه عند جلوسها لقضاء حاجتها ولا يجب عليها الغسل باحساسها بانفصاله من
 مستقره وانعكاسه الى فرجها بدون بروز الى محل استنجائها اخلافاً لسند ووصوله الى قصبة
 الذكر ولو لم يصل الى عينه قاله عجب ومن تبعه وقال البناني هذا غير صحيح بل المنصوص عليه
 في مقى الرجل انه لا يجب به الغسل حتى يبرز عن الذكر صريحه الابي في شرح مسلم ونقله
 عنه الخط ومثله في عارضة ابن العربي فالرجل والمرأة لا يجب عليهما الغسل الا بروزه
 خارجا فان وصل مقى الرجل لا يصل ذكره او لوسطه ولم يخرج فلا يجب عليه الغسل لانه
 حدث لا تلزم الطهارة منه الا بظهوره كسائر الاحداث وخلاف سندها في المرأة
 ان يخرج في يقطعة بلذته معتادة بل (وان) خرج المقى من رجل او امرأة (بنوم) اي في حاله

(قوله لهما) اي المعلم والمتعلم
 (قوله المقرئ) بفتح الميم والقاف
 مثقلا وكسر الراء وشدة الياء (قوله)
 سلماء) اي الخلاف (قوله لكنه)
 اي الاتفاق الذي حكاه ابن بشير
 (قوله اعتقاده) اي جوازه من
 المتعلم الكامل (قوله ويجوز) اي

الحرز

« (فصل موجبات الغسل) »
 (قوله موجبات) بضم الميم وكسر
 الجيم اي أسباب وجوب (قوله)
 ومنه) اي ظاهر الجسد (قوله)
 غمله) اي الدبر (قوله لا داخل)
 عطف على طيات (قوله ووصوله)
 اي المقى عطف على بروزه (قوله)
 عينه) اي ثقب الذكر (قوله)
 هذا) اي قوله سم ووصوله الى
 قصبة الذكر (قوله الابي) بضم
 الهمز وكسر الواو حدة مثقلا

بلذمة معتادة او غير معتادة او بلاذمة ولم يشترط بخروجه في حال نومه ووجدته بعد تيقظه
 لعدم ضبط النائم حاله ان قارب خروجه في اليقظة او النوم للذمة بل وان تأخر عنها وقد
 أفاد هذا بقوله (او) وان خرج في يقظة أو نوم (بعد ذهاب لذمة) معتادة (بلاجماع) بأن
 نظرا وتفسيرا وباشرا أو رأى انه يجامع فالتذرا نعتظ ثم ذهب لذمته وارتجى ذكره ثم خرج
 منية بعد تيقظه (و) الحال انه (لم يغتسل) قبل خروج منية وكذا ان كان اغتسل قبله لان
 غسله لم يصادف محله اذ لم يجب عليه الغسل بمجرد التذرة بلاجماع وانما وجب عليه
 بخروجه فيجب اغتساله بعده ولو اغتسل قبله ابن غازي يعتذر عن المصنف بأن قوله بعد
 ذهاب صادق بخروجه بعض منية مقارنة للذمة وباقيها بعد ذهابها ايضا وفي هذه الصورة
 يجب عليه الغسل بعد خروج الباقي ان لم يغتسل عقب الخروج الاول فان كان اغتسل
 عقبه فلا يغتسل عقب خروج باقيه بعد ذهاب لذمته لصادفة غسله لوجوبه بخروجه
 البعض الاول فلذا قال ولم يغتسل (لا) يجب الغسل بخروجه المني يقظة (بلاذمة) بأن
 كان سلسا وهل ان لم يقدر على رفعه او مطلقا تردد بين شراهما واضر به او طرية او لدغة
 عقرب (او) خروجه بلذمة (غير معتادة) كنزوله في ما حار او لك حرج بغيبه ذكره فالتذ
 فأمنى ولو استدام وقال الشيخ سالم مالم يستدم وكالتذ اذ بهك ذكره لم يرب به او به زيادة
 فلا غسل عليه مالم يحس بعبادى اللذة ويستد بها فيهما الى ان يحس فعلية الغسل ابن
 مرزوق الزاج وجوب الغسل بخروجه بلذمة غير معتادة وهو ظاهر كلام ابن بشير
 واختاره المحقق نقله الباقى العدوى اعراض الشارحين عن كلام ابن مرزوق فيبعد
 عدم تسليمه فالراجح عدم الوجوب (وتوضا) وجوبا من خرج منية بلاذمة او بلذمة غير
 معتادة بشرطه في الساس مشاركة الاكثر وشبهه في وجوب الوضوء فقط فقال (كن جامع)
 بتغيب حشنة في فرج ولم ين (فاغتسل) لجامعه (ثم أمنى) فعلية الوضوء دون الغسل
 لتقدمه بعد وجوبه والجنابة الواحدة لا يترك الغسل لها والمرأة اذا جومت
 واغتسلت ثم خرج منها منى الرجل فعلية الوضوء فقط وبعبارة المصنف تشالها اذ قوله
 ثم أمنى معناه خرج منه منى سواء كان منية او منى غيره (و) لو صلى بعد غسله من الجماع
 بلا منى ثم أمنى (لا يعيد الصلاة) وكذا من التذ بلاجماع وتوضا وصلى ثم أمنى فعليه
 الغسل ولا يعيد الصلاة (و) يجب غسل جميع نواظر الجسد (ب) سبب (مغيب) بفتح الميم
 وكسر الغين المجبة مصدر مبي مضاف لثمة وله اى اغابة (حشنة) اى رأس ذكر (بالغ)
 ولو بلا انتشار ولا انزال على ذى الحشنة وعلى المغيب فيه ان كان بالغاً أى أؤذ كرا
 ولو ان شيئاً خفيفاً لا يمنع اللذة بشرط تغيبها كلها لا بعضها ولو أكثرها ولم ينزل (لا) يجب
 الغسل بتغيب حشنة (مراحم) بضم الميم وكسر الهاء أى مقارب البسوخ عليه ولا على
 موطأاته البالغة مالم تنزل وصرح به وان علم من مفهوم بالغ وقوله الا فى نوب اراحم
 للرد على من أوجب الغسل عليه (أو) أى يجب الغسل بتغيب (قدرها) أى الحشنة من

(قوله يعتذر) بضم الياء وفتح
 الذال

مقطوعها ونحوها وقد بدوهم أو من منى وهل يعتبر قدرها مع بقائه منى أو على تقديره
مفرودا واستظهر وصلة مغيب (في فرج) أي قبل أو دبر من آدمي بل (وأن) كان الفرج
(من جملة) أن كان من حي بل (و) أن كان من (ميت) آدمي أو غيره بشرط اطاقه ذي
الفرج والأفلا غسل على ذي الحشفة أن لم ينزل وكذا من غيب بين نخسين أو شفرين
أو في هوى الفرج بلا مس (ونذب) بضم فكسر أي الغسل (المراهق) أو من دونه وهو من
يؤمر بالصلاة وطه مطيعة ولا يندب لموطأته ولو كانت بالغة لم تنزل والأوجب غسلها
وشبه في الذنب فقال (كصغيرة) مأموه بالصلاة (وطمها بالغ) لأصبي ابن بشير إذا عدم
بلوغ الواطئ أو الموطأ فلا غسل عليهما ويؤمر أن يندبها وقال أشهب وابن مخنف
يجب الغسل عليهما ولو لم يلبا بدونه فقال أشهب يعيدان وقال ابن مخنفون يعيدان بقرب
ذلك لا بد أن يستندوه وحسن وعليه يحمل قول أشهب والقرب كيوم (لا) يجب الغسل
على المرأة (بني وصل للفرج) بل اجماع فيه ولو بجماع فيمادونه ولا الوضوء أن لم يحصل
مس ولم تلتذ به ووجه لفرجها بل (ولو التذت) بوضوئه لم تنزل هذا قول ابن القاسم
وجعل قول مالك رضي الله تعالى عنه ما فيه ما لم تلتذ على الانزال وأبقاها الباسي
والتونسي على ظاهرها واليه أشار المصنف ولو بشرط أيضا عدم جملها من المني الواصل
فرجها بالاجماع فيه فإن جملة اغتسلات وأعادت الصلاة التي صلتها بعد وصوله فرجها
لأن جملها منه بعد انفصال منيها من محل بلذة معتادة وهذا مشهور مبنى على ضعف
سند المتقدم وأن هذا المني لم يخلق منه ولد صار في حكم الخارج بالفعل وأن هذا الماء
لما كان محتمل أن يظهر في الخارج لولا الجمل وجب الغسل لأن الشك في موجب الغسل
كحققه بخلاف جملها من منى شربه فرجها من بلاط حمام فلا يوجب الغسل عليها
ولا إعادة الصلاة وإن كان استلزم امتناعها لانه بالذمة معتادة والولد لاحق في المسئلتين
بزوجهما وسيداهما أن كان وأمكن لحوقه به بأن مضى من عقده أو ملكه ستة أشهر
الآنسة أيام ولو علم أن المني من غيره والأقارب زنا فحددوا أدعت ذلك لبعده جدا
(و) يجب الغسل (ب) سبب خروج (حيض و) بسبب (نفاس) أي وضع ولد (بدم) أي
معه أو قبله أو بعده فلو خرج الولد بالدم فلا يجب عليها غسل ويندب وعلى هذا اقتصر
التمحي وهل يوجب الوضوء أو لا قولان (واستحسن) بضم الفوقية وكسر السين أي
وجوب الغسل بسبب الولادة بدم (وبغيره) أي الدم أي استحسنه ابن عبد السلام
والمصنف في التوضيح من روايتين عن مالك رضي الله تعالى عنه (لا) يجب الغسل
(ب) سبب (استحاضة) أي دم علة ومرض وهذا مفهوم حيض صريح لانه لا يعتبر
منه نوم اللقب (ونذب) بضم فكسر أي الغسل (لا تقطعه) أي دم الاستحاضة للتنظيف
وتطبيب النفس كندب غسل المعقورات المتفاحشة لهذا وقول بعضهم لاحتمال مخالطة
حيض لم تعلم فيه نظر لاقتضائه وجوبه للشك في موجبيه وأيضا لا يطرأ إذا استحيضت

(قوله) أي الغسل (قوله فيه)
أي الفرج (قوله دونه) أي الفرج
(قوله ولا الوضوء) عطف على
الغسل (قوله وجل) أي ابن القاسم
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
وأبقاها) أي المدونة (قوله
فيه) أي فرجها صلة جاع (قوله
وهذا) أي وجوب غسلها إن
جملت منه وإعادة صلاتها من
وصوله (قوله ضعيف سند
المتقدم) أي من وجوب غسلها
بمجرد إحساسها بانفصال منيها
من محله وانعكاسه إلى فرجها
(قوله لانه بالذمة معتادة) علة
لغلا يوجب الغسل الخ (قوله في
المسئلتين) أي وصول المني
لفرجها بالاجماع فيه وشربه من
بلاط حمام (قوله ولو علم أن المني
من غيره) أي زوجها أو سيدها
مخالطة في لحوق الولد به لقوله صلى
الله عليه وسلم الولد للفراس
والعاهر الجحر (قوله والا) أي
وإن لم يكن لها زوج ولا سيد
أو كان ولم يكن لحوق جملها به (قوله
ذلك) أي شربه من بلاط حمام
(قوله وهل يوجب) أي النفاس
بالدم (قوله كندب غسل) يفتح
الغين (قوله لهذا) أي التنظيف

قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (ويجب غسل) بضم الغين أى اغتسال (كافر) أصلى
أو مرتد ذكر أو أنثى وصله غسل (بعد) نطقه بما يدل على (الشهادة) منه لله تعالى
بالوحدانية في الألوهية وليس بعدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة سواء كان لفظ لا اله الا
الله محمد رسول الله أو غيره على المعتمد وصله يجب (بما) أى بسبب موجب (ذكر) بضم
فكسر أى في قوله بقرى وبغيب حشفة بالغ وبجيش ونفاس فان لم يوجد شئ منها بأن بلغ
الكافر بالسنة مثلا وأسلم وتشهد فلا يجب عليه الغسل ويندب هذا قول ابن القاسم
وقيل يجب غسله مطلقا بعدا وشهرا القاكهاني وقال القاضي السمعيل لا يجب مطلقا
ويندب بطلب الاسلام ما قبله (وصح) أى غسله (قبلها) أى الشهادة (و) الحال انه قد
أجمع (أى عزم الكافر) (على الاسلام) ويجزم به لأن تصديقه بقلبه وعزمه على الاسلام
إيمان صحيح ينجمه من ان لا يرد في النار اذا النطق بالشهادتين ليس ركنا من الايمان ولا شرطا
في صحته على الصحيح وينوى بغسله رفع الحدث الاكبر أو أداء الفرض أو استباحة
ما منعه الاكبر او طهر الاسلام وعطف على فاعل صحيح المستتر فيه الراجع الى الغسل
فقال (لا) يصح (الاسلام) من الكافر قبل نطقه بالشهادتين الظاهري الذي تنبى عليه
الاحكام الشرعية من ارث مسلم ونكاح مسلمة وقسم غنمة وغسل وصلاة عليه ان مات
ودفنه مع المسلمين اذ النطق به - ما شرط في صحته (الايجز) عنه بخرس ونحوه مع قيام
القرينة على تصديقه بقلبه فيحكم له بالاسلام وتجري عليه احكامه لا يقال صحة الغسل
حكم ظاهري فكيف يثبت قبل النطق بالشهادتين لانه قول بل هو حكم باطنى بينه وبين
الله سبحانه وتعالى لا يتعلق بالخلق فداره على تصديقه وعزمه على النطق به ما (وان شك)
من وجد بقرينه أو ثوبه أو بدنه بلا أو اثر في جواب (أ) هو (مذى أومنى) شك مستويا
فيه - ما (اغسل) وجوبه بالاحتياط كتبيين الطهارة الشاك في الحدث بعد هاهنا هو
المشهور وروى على "من زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل ذكره (و) ان لم يدرك جواب ائى"
نومة حصل فيها المشكوك فيه وكان صلى صلوات قبل اطلاعه عليه (اعاد) الشاك بعد
غسله صلواته التي صلاها (من آخر نومة) الى وقت اطلاعه عليه كأن يترع ثوبه أولا هذا
ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه في موطنه ورواية ابن القاسم وعلى "عنه وجهه له
أبو عمر مابا المذهب المدونة من اعادتها من أول نومة ان كان لا يلزمه وان كان يلزمه من
آخر نومة وهو المناسب لكون الشاك في الحدث كتحققه لانه ان لم يلزمه غايه بعد النومة
الاولى مشكوك فيه أيضا الباقى رأيت كثيرا للشيوخ يجعلون هذا تفسير للموطا
والصواب عندي انه اختلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه وشبهه في وجوب الغسل
والاعادته من آخر نومة فقال (كتحققه) أى الملقى ولم يدرك وقت خروجه منه سواء كان طريا
أو يابس على المشهور وقيل ان كان طريا من آخر نومة وان كان يابسا من أول نومة وقيل
ابن العربي وجوب الغسل في صورة الشاك والتحقق بعدم لبس غير الشاك من معنى الثوب

(قوله منها) أى الموجبات
المذكورة (قوله مطلقا) أى عن
تقييده بحصول موجب مما ذكر
(قوله لا يجب) أى غسل الكافر
(قوله مطلقا) أى عن تقييده
بعدم حصول موجب مما سبق
(قوله ويندب) أى غسله (قوله
يلب) بفتح الجيم وشدة الموحدة
أى قطع واسقاط الاسلام عنه
لقولا لا يجب مطلقا (قوله
الظاهري) نعمت الاسلام (قوله
من ارث مسلم الخ) بيان للاحكام
الشرعية (قوله بهما) أى
الشهادتين (قوله صحته) أى
الاسلام الظاهري (قوله في
جواب) صلة شك (قوله بهما)
أى الطهارة (قوله لا يلزمه)
أى الشاك أئى أومذى (قوله
ورواية ابن القاسم) عطف على
ظاهر (قوله عنه) أى مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله من اعادتها)
أى الصلوات التي صلاها الخ
بيان المذهب المدونة (قوله ليس
غير الشاك) من اضافة المصدر
لفاعله ومنعوله الثوب (قوله
من معنى) بيان لغير الشاك

الذي به الاثر فان لبسه غير منه فلا يجب غسله ويندب وهو مخالف لقولهم بوجوبه على
 شخصين لبسا ثوبا ونام كل فيه ووجد اقمسه منبيا ولقول البرزلي لو نام شخصان تحت لحاف
 ووجد امنياعزاه كل لالاخر فان كانا غير زوجين اغتسلا وصليا من أول نومة تاما هافيه
 لتطرق الشك لهما معا فلا يبرآن الا يقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لانه
 يظن أنه منه لامن الزوجة البناني وهما قولان واستظهر الثاني فان شك في أمرين
 أحدهما مدى والاخر بول أو ودى وجب غسل ذكره كله بنية فان شك في معنى ومدى
 وبول أو ودى غسل ذكره فقط أيضا لضعف الشك في المعنى وصيرورته وهما ولما فرغ من
 وجبات الغسل شرع في واجباته فقال (وواجبه) أي الغسل والمفرد المضاف للغير
 من صيغ العام فصح الاخبار عنه بقوله (نية وموالة ك) نية وموالة (الوضوء) في
 كيفية النية وزمنها وسائر أحكامها بنية رفع الحدث الاكبر واستباحة ممنوعة أو أداء
 فرضه وكونها عند أول مفعول وعدم ضرر اخراج بعض المستباحات أو نسيان موجب
 لاخر اجه أونية مطلق الطهارة والاختلاف في تقدمها يسير وسائر ما عرفنا وفي جريان
 الخلاف في موالاته الوضوء بكونها واجبة ان ذكر وقد راو سنة وبنائه بنية ان نسي مطلقا
 وان عجز عجزا حكما أو لعدم ما يطل وليس وجه التشبيه حكمهما بالتصريح به قبل
 التشبيه بقوله وواجبه نية الخ (وان نوت) امرأة جنب وحائض أو نساء يغسلها (الحيض)
 أو النفاص (والجنابة) معا أي رفع حدثهما أو الاستباحة منهما أو أداء الفرض
 بسببهما حصل (أو) نوت (أحدهما) أي الحيض والجنابة حال كونها (ناسية) أو ذاكرة
 (للاخر) ولم تغرجه حصل (أو نوى) المقتسل (الجنابة والجمعة) أو العمد أو الاحرام أي
 أشركهما في غسل واحد نيتهما حصل (أو) نوى بغسله الجنابة ونوى به (نيابة عن)
 غسل (الجمعة) أو العمد أو الاحرام مثلا (حصول) أي الغسلان وسقط طلبهما والاولى
 ترجيح ان نوت بالناء على قوله كالوضوء لانه اوضح له (وان) نوى الجمعة مثلا (نسى
 الجنابة) انتفيا لان غسل نحو الجمعة لا يصح مع قيام الجنابة (أو) نوى بغسله الجمعة
 و (قصد) به (نيابة عن) غسلها أي الجنابة (انتفيا) أي فلا يحصل ما نواه ولا مانسبه في
 الاولى ولا ما نواه ولا ما نوى النيابة عنه في الثانية اذ غير الواجب لا يقوم مقام الواجب
 (و) واجبه (تخليل شعر) ولو كشيفا على الأشهر وقبل يندب تخليل الكشياف وقبل
 يباح وهذا الخلاف في اللحية فقط وما غيرها فتخلله واجب اتفاقا ولو كشيفا (وضعت)
 بفتح الصاد وبسكون الغين المجهة ثلثة أي جمع وتحريرك (مضفورة) أي الشعر لانه
 الماء وسواء الرجل والمرأة ظاهره وان كانت عروسا زين شعرها بطيب ونحوه وفي
 البناني أن يغسله فقط لا المال أو الحسن في شرح قولها ولا تنقض المرأة شعرها المضفور
 ولكن تضعفه بيدها ما نسه ظاهره وان كانت عروسا وفي شرح ابن بطال عن بعض
 التابعين انها ليس عليها غسل رأسها لافساده المال وتغسله الوانوخى هذا ليس بعيدا بكل

(قوله منه) أي من عني (قوله)
 ويندب) أي غسله (قوله بوجوبه)
 أي الغسل (قوله ووجد امنياعزاه)
 أي ولم يدرك من أيهما (قوله)
 واستظهر) أي البناني (قوله)
 الثاني) أي وجوب الغسل عليهما
 (قوله وهما) بسكون الهاء (قوله)
 في كيفية النية) صلة كاف
 التشبيه (قوله وسائر) أي باقي
 (قوله وفي جريان الخلاف الخ)
 عطف على في كيفية النية (قوله)
 حكمهما) أي النية والموالة
 (قوله زين) بضم فكسر مثقلا
 (قوله الوانوخى) بضم النون
 مثقلا وكسر الغين المجهة وشد الياء

(قوله وسله) بقتصات مثقلا

(قوله انما) اي العروس (قوله

وعلى هيتنا) اي ضمير النساء

(قوله وفيه) اي التعليل (قوله

انما) اي الجبيرة (قوله بينه) اي

حلى المرأة الضيق المانع وصول

الماء (قوله وهو) اي الدلك (قوله

فهو) اي الدلك (قوله عنه) اي

الدلك (قوله فريضة الغسل)

اضافته للبيان (قوله به) اي

وجوب الدلك (قوله لدفع توهم

عدم وجوبه) انظر كيف توهم

هذا مع التصريح بوجوب

العسل الذي يتركب منه ومن

ابصال الماء (قوله فيه) اي

الدلك (قوله فانما) اي غلبة الظن

(قوله مستنكح) بفتح الكاف

(قوله عنها) اي غلبة الظن (قوله

فيه) اي الدلك (قوله عنه) اي

الشك (قوله له) اي الشك (قوله

هذا) اي اللهو (قوله مقارنته)

اي الدلك (قوله كونه) اي الدلك

(قوله عليها) اي اليد (قوله

لميلته) اي التي يعمل له كشف

هو ربه عليها وهي زوجته وامته

(قوله وغيرها) اي لميلته (قوله

في غيرها) اي هو ربه (قوله عند

عدم القدرة عليه) اي الدلك صلة

استنابة (قوله معها) اي القدرة

عليه يدا وخرقة (قوله وضعت)

بقتصات مثقلا (قوله طرف) بفتح

الراء (قوله فيه) اي صباخ اذنه

(قوله قبله) بضم القاف والياء

(قوله أولا) يشد الواو

البعدي في فروعنا ما يشهد له وسله ابن غازي وابن ناجي وابن عمرو في الحطاب انها تنعم اذا
كان الطيب في جسدك كله لحفظ المال وغير المضفور والمضفور في كفاية ضغته اي
جمعه وتقرمكه وضنر الرجل شعره على غير هيئة النساء جاز وعلمها ممنوع للتشبه بهن
(لا يجب نقضه) اي حل ضمير الشعر المضفور اذا كان من خيا بحت يدخله الماء ولم يضفر
بثلاثة خيوط بأن ضمير نفسه أو بخصيط أو بخصيطين فان اشتد أو ضمير بخصيط ويجب نقضه
ولا يجب تحويل الخاتم المأذون فيه ولا حلى المرأة ولو ضيقا ما ناعا وصول الماء للبشر على
المعتمد لانه كالجبيرة وفيه أنما للضرورة وانظر الفرق بينه وبين الشعر الكثيف الخلق
(و) واجبه (دلك) اي امر ارضوا وغيره على المغسول وهو داخل في معنى الغسل الذي
هو الاتصال مع الدلك فهو واجب لنفسه لا للاتصال فتغنى عنه فريضة الغسل ولكن
صرح به لدفع توهم عدم وجوبه والرد على رواية مروان بندي ويكفي فيه غلبة الظن على
الصواب فانما كفاية في الاتصال الواجب بالاجماع ولا تشتط غلبة الظن في حق
مستنكح الشك المجزئ عنها فيمكنه الشك فيه ويجب عليه اللهو عنه ولا دواء له الا هذا
ولا تشتط مقارنته لصب الماء فيكفي (ولو بعد) صب (الماء) وتقا طره عن البس من مالم
يجب الجسد وهو مذا قول أبي محمد بن أبي زيد وهو المعتمد وأشار ببولواي قول القاسمي
باشترط مقارنته للماء (أو) ولودلك (بخرقة) بأن يسلك طرفها يديه ويمر وسطها على نحو
ظهوره فيكفي مع القدرة على الدلك يده على المعتمد وأما الخرق الملقوفة على اليد فالدلك
بها دلك باليد كاف اتفاقا فلا يشترط كونه بلا حائل عليها (أو) دلك (استنابة) لميلته
ولو في العورة أو غيرها في غير ما عند عدم القدرة عليه يدا وخرقة فان استناب معها فلا
يكفي (وان تعذر) الدلك باليد والخرقة والاستنابة (سقط) وجوبه ويكفي التعميم بالماء
وهذا قول معصون واستظهره المصنف في توضيحه وقال ابن حبيب ان تعذرا باليد سقط ابن
رشد هذا هو الاصول والاشبه بيسر الدين وضعت ابن القصار قول معصون (وسننه) اي
الغسل ولو مندوب بالكعب (غسل يديه) الى كوعيه من قوب يدب الشقع والتشليل وقيل
التشليل شرط في السنبة ويرجع ايضا (أولا) بفتح الهجر وشد الواو اي قبل الاعتراف بهما
من ما يسيرا كد يمكن الافراغ منه والا فلا تشتط الاولية في السنبة (و) سننه مع
(صباخ) اي ثقب (اذنيه) الذي يمس طرف اصبعه عند ادخاله فيه ولا يصب الماء فيه لانه
يؤذيه ويجب عليه غسل باقي اذنيه بأن يقيم مائه الى كفه ملوأة ماء حتى يدهمها ويرسله
ويداكهما عقبه ولا يصب الماء فيهما لانه يضره (ومضمضة) مرة (واستنشاف) مرة وفي
بعض النسخ (واستنار وندي يده) بعد غسل يديه ليكوعيه (بازالة الاذى) اي التباينة
عن بدنه ان كانت فيه بفرج او غير منيا كانت او غير مني وينوي عند غسل قبله اداء
الفرض ورفع الحدث الا كبرا واستباحة ممنوعة فيمكنه من غسله بعد ذلك فلا يعلقه من
وضوءه فان لم يتوذلك عنده فيجب غسله بعد بالنية فان كان توشا ودلك يطن او جنب

كفه او اصابه انتقض وضوءه (ثم) يتبع ذلك بغسل (اعضاء وضوئه) الا غسل يديه
لكونه فلا يبعده انفعله اولا الرماضي لا مساعد لقول الشيخ احمد بعد غسله سما في
وضوئه الا قوله سم يتوضأ وضوءه للصلاة وهذا محمول على غير غسل يديه لكونه لمقدمه
ولا يقال ان مس ذكره قد نقضه لانه في الحقيقة من سنن الغسل فلا يذوقه مس ذكره حال
كون اعضاء وضوئه (كاملة) فلا يثوخر غسل رجله الى آخر غسله وهو خلاف الاولى
البناني هذا خلاف الرابع والرابع نذب تأخير غسلها لمجيء التصريح به في حديث ميمونة
رضي الله تعالى عنها وان وقع في بعض الروايات الاطلاق فالطلاق يحمل على المقيد ٥١
وقيل ان كان الغسل واجبا فالاولى التأخير وان كان سنة أو مندوبا فالاولى التقديم
لما لا الوضوء وقيل ان كان المحل تطهيرا فالاولى التقديم والا فالاولى التأخير وبغسل
أعضاء وضوئه كل عضو (مرة) فلا يشفع ولا يثلب عياض عن بعض شيوخته لافضيلة
في تكراره بل هو مكروه واقتصر عليه في توضيحه أيضا الرماضي برده عليه ماذ كره الحفاظ
ابن حجر في فتح الباري انه قد ورد من طرق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية
أبي سلمة عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوصفت غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل
وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم أقاض الماء على رأسه ثلاثا ٥١ وفي الخبر في أن التكرار هو
الذي عول عليه أبو محمد صالح واعتمده وينوي بغسل أعضاء وضوئه أداء الفرض
أو رفع الحدث الأكبر أو استباحة ممنوعه (و) نذب بدء (بأعلاه) أي المقتسل يمينه
وشماله قبل أسفله كذلك (و) نذب بدء (بجسمه) أي الأعلى قبل مياسره وجسمه من
الاسفل قبل مياسره الحطاب ظواهر النصوص تفيد أن الأعلى عيامنه ومياسره يقدم
على الاسفل كذلك لان الأيمن بأعلاه وأسفله يقدم على اليسار كذلك بل هذا صريح كلام
ابن جماعة ابن عاشر ازدهم الأعلى والأيمن في التقديم فتعارض فيه أعلى الجانب
الأيسر وأسفل الجانب الأيمن والذي نص عليه بعضهم تقديم الأعلى مطلقا مع تقديم
يمينه ثم الاسفل كذلك في غسل أعلى الشق الأيمن للركبة ظهرا وبطننا وجنبنا ثم أعلى الشق
الأيسر كذلك ثم اسفل الشق الأيمن ثم اسفل الشق الأيسر واعتمد هذه الطريقة الشيخ
محمد الصغير وتليده العدوي والذي اختاره الشيخ احمد الزرقاني ومن تبعه ان المندوب
تقديم الجانب اليمين أعلاه وأسفله على الجانب اليسار كذلك ونزلوا على هذا كلام المصنف
يجعل ضمير أعلاه للجانب وضمير مياسره للمقتسل قالوا ولا يلزم عليه تقديم الاسفل على
الأعلى لان الجانب اليمين كله كعضو واحد واليسار كذلك والأوردان قال لم قلتم بالانتهاء
للركبة ولم تقولوا ينتهي لفخذته ثم من منكب الأيسر الى فخذته ثم من فخذ اليمين الى ركبتها
ثم من فخذ الأيسر كذلك ثم من ركبة الأيمن الى كعبه ثم من ركبة الأيسر كذلك (و) نذب
(تثليث) مصدر ثلاث بفتحات مثقل اللام مضاف لمفعوله (رأسه) أي المقتسل ثلاث
غرفات يعمه بكل غرفة هذا هو المشهور وقيل غرفة يمينه وغرفة لوسطه وغرفة ليساره

(قوله لانه) أي غسلها لكوعيه
(قوله وهو) أي تأخير غسل الرجلين
(قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله
في تكراره) أي غسل اعضاء
وضوئه (قوله عليه) أي عدم
التكرار (قوله أيضا) أي
كأقصره عليه هنا (قوله عليه)
أي قول بعض شيوخته عياض
لا فضيلة في تكراره (قوله انه)
أي الشأن

(و) نذب (قله) أى تقليل (ماء) منه قول اغسل عضو (بلاحد) أى تعديدا للقليل بصاع
 أو أقل أو أكثر لا اختلاف الأجسام والأحوال فكل إنسان يقال بحسب جسمه وحاله
 مع الأحكام وشبهه في النذب فقال (ص) غسل فرج جنب) جامع ولم يغتسل فينذب
 غسله (لعوده للجماع) التي جامعها أو غيرها التقوية العضو وقبل يجب للجماع غير الأولى
 لتلايدخل في الثانية فحاجة الأولى ورد بأن غاية ما يلزم على ترك الغسل التلطيح بالجماعة
 والراجح كراهته ولو لغفره مع رضاه قلت المنكر وتلطيح الظاهر لا مكان تطهيره وتلطيح
 الباطن ممنوع لعدم إمكان تطهيره وهذا منه وهذا يقتضى وجوب غسله إذا أراد جماع
 الأولى فاعمل الفرع مشهور ومبنى على ضعف أن رطوبة الفرج والمق طاهران والله أعلم
 (و) كزوضوته أى الجنب ذكر كرا كان أو أثنى (النوم) أى عنده لينام طاهرا وقبل لينشط
 للغسل في أبل أو نهار كغير الجنب أن أراد النوم وهو محدث (لا) ينذب للجنب الذى أراد
 النوم ولم يجد ماء للوضوء أو عجز عن استعماله أن يأتي (تيمم) بناء على أن الوضوء للنشاط
 للغسل ويقيم على أنه لينام على طهارة ابن بشير لا خلاف أن الجنب مأمور بالوضوء قبل
 النوم وهل الأمر به إيجاب أو نذب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
 أمر الجنب بالوضوء واختلاف في علته فقيل لينشط للغسل وعلى هذا فلو فقد الماء
 الكافي فلا يؤمر بالتيمم وقبل ليبيت على طهارة لأن النوم موت أصغر فشرعت فيه
 الطهارة الصغرى كما شرع في الموت الأكبر الطهارة الكبرى فعلى هذا أن فقد الماء
 يتيمم ومثله للغمى وابن شامس ونص ابن الحاجب وفي تيمم العاجز قولان بناء على أنه للنشاط
 أو لأصعب بل الطهارة (ولم يطل) أى لا ينتقض وضوء الجنب للنوم بشئ من نواقض
 الوضوء بحيث يطلب وضوء آخر للنوم (الاجتماع) حقيقة أو حكما كثر وجوبه بلذة
 معتادة بغير جماع وأما وضوء غير الجنب للنوم فقال ابن عمر إن نام الرجل على طهارة
 وضابح زوجته وباشرها بجسده فلا ينتقض وضوءه إلا إذا قصد بذلك اللذة وقال
 عياض ينتقض الحدث الواقع قبل الاضطرار لابعده ويرجى الأول (وتنزع الجنابة موانع)
 أى ممنوعات الحدث (الأصغر) المتقدمة في قوله ومنع الحدث صلاة وطوافا ومس
 معصوف (و) تمنع الجنابة (القراءة) بالامس معصوف ولو بصحيفة اللسان فقط وأما بالقلب
 فلا تمنعها الجنابة إذا تعدد قراءة شرعا ونقل ابن عمر الإجماع على جوازها من الجنب وإن
 توقف فيها في التوضيح (الا) قراءة (كآية) في المسارة والخلة (لتعوق) كآية الكرسي
 والاخلاص والمعوذتين وظاهر كلام المصنف أن له قراءة قل أو سمى وفي الذخيرة لا يجوز
 للجنب قراءة كذبت قوم لوط المرسلين ولا آية الدين للتعوذ لانه لا يتعوذ به نقلة الخطاب
 وتعمه عجم وتشيير ورد بأن القرآن كله مسنون وشأنه وقد صرح ابن هرزوق بأنه يتعوذ
 بالقرآن كله وإن لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه (ونعوه) أى التعوذ كرقيا واستدلال
 على حكم شرعى أو غيره ومنه ما يقال عند ركوب دابة أو سفينة (و) تمنع الجنابة (دخول
 مسجد) ولو مسجد بيتان أراد الجلوس فيه بل (ولو) كان (مجتازا) بضم الميم وسكون

(قوله الأحكام) بكسر
 الهمزة (قوله يدخل) بضم الياء
 وكسر الخاء (قوله رد) بضم الراء
 وشد الدال (قوله منه) أى تلتطيح
 الباطن (قوله في أبل) صلة نوم
 (قوله كغير الجنب الخ) تشبيهه في
 نذب الوضوء (قوله وهو محدث)
 أى حدثا أصغر حال (قوله
 جوازها) أى قراءة القلب (قوله
 ورد) بضم الراء وشد الدال (قوله
 به) أى التيمم (قوله به) أى الأصغر
 (قوله فرضه) أى الأكبر (قوله
 به) أى الأكبر

الجسم أى ما را من باب لباب وأشار بولوا الى قول بعض أهل المذهب لا بأس بمرور الجنب بالمسجد اذا كان غابرسيل ولا يجوز للعاصر الصحيح الجنب دخوله بالتييم الا ان يضطر بأن لم يجد الماء الا في جوفه أو يكون يتسه داخله ويريد دخوله أو الخروج منه لاجل الغسل أو يضطر الى المبيت به فيتييم لدخوله والمريض والمسافر العادم للماء لدخوله به والحاصل ان من فرضه التيمم يجوز له دخوله للصلاة فيه ولا يكثر فيه الاضروية ومن نام فيه فاحتلم في النوادر يتييم نظروجه منه ولا قوى لا يتييم بل يسرع بالخروج منه وشبهه في منع دخول المسجد فقال (ك) شخص (كافر) ذكر أو أنثى كلبى أو غيره فيحرم عليه دخوله ان لم يأذن له فيه مسلم بل (وان أذن) له فيه شخص (مسلم) الاضروية كعمارة لم يتمكن من مسلم أو مكنت وكانت صنعة الكافراتن أو نقصت أجرته عن أجرة المسلم ففصله بالوئدب ادخاله من أقرب باب الى محل الاصلاح (ولم ي) من الرجل في حال اعتدال من اجسه (تدق) في خروجه (ورائحه طلع) لذكر فخل (أو) رائحة (بجني) قبل أو بمعنى الواو أى رائحته قريبة منهما وقيل تختلف رائحته بينهما باختلاف الطبائع وهذا في حال رطوبته وأما اليابس فرائحته شبيهة برائحة البيض ومعنى المرأة رقيق أصغر يخرج بالتدق ورائحته كرائحة طلع النخله الأنثى (ويجزئ) بضم الياء وفتحها غسل الجنابة (عن الوضوء) فاذا أفاض الماء على بدنه أو انغمس فيه وذلك بنية رفع الحدث الا كبراً أو أداء القرص أو الاستباحة منه ولم يستحضر الوضوء ولا رفع الأصغر فله الصلاة به والطواف ومن المصنف ان لم يحصل منه ناقض وضوء بعد غسله والا فلا يفعل شيئاً منها حتى يتوضأ ابن بشير الغسل يجزئ عن الوضوء فلو اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولا ختم به لاجراً غسله عن الوضوء لا شتمه عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء من أعضائه الوضوء فان أحدث بعد ان غسل شيئاً منها فان أحدث بعد تمام غسله فيلزمه ان يتوضأ بنية رفع الأصغر اتفاقاً وان أحدث في أثناء غسله فهل يقتر في غسل أعضائه الوضوء لنية الأصغر أو تجزئ بنية الغسل فيه قولان للمتأخرين فقال ابن أبي زيد بنية قرانية الأصغر وقال القاسبي لا وهذا على الخلاف في ارتفاع الحدث عن ~~ككل~~ عضو بانقراده وهو المعتمد ولا يرتفع الا بالكمال ويجزئ الغسل عن الوضوء ان لم يبين عدم جنابته بل (وان تسن) بعد غسله (عدم جنابته) ويجزئ (غسل) أعضائه (الوضوء) بنية رفع الأصغر أو أداء فرضه أو استباحة ممنوع به (عن غسل محله) أى الوضوء بنية رفع الا كبراً أو أداء فرضه أو استباحة ممنوع به فان غشي على الوضوء بغسل باقى بدنه بنية الا كبر كفاً ولا يطلب بغسل أعضائه وضوئه ثانياً ان كان متد كراجنابته حال وضوئه بل (ولو) كان (ناسياً لجنابته) حال وضوئه وتذكرها بعد ولو طال الزمن بين وضوئه وتذكره بشرط عدم الطول بعد التذكر ويصلى بغسله بعد اتقائه ان لم يحصل ناقض بعد الوضوء واحتقر بغسل الوضوء عن مسح الرأس فانه لا يجزئ عن غسله في الغسل الا اذا كان فرضه فيه مسخه للجزء عن

(قوله بعده) أى وضوئه (قوله فيه) أى الغسل

غسله وكذا غيره قاله ابن عبد السلام واعتمد العدوى وشبهه في الاجزاء فقال (ك) غسل
(الامة) بضم اللام وسكون الميم اي محل لم يعمه الغسل في غسل الجنابة نسبيا (اي منها) اي
الطهارة الكبرى وهو من أعضاء الوضوء فتوضأ وغسله بنية الاصغر فيجزئ عن غسله
بنية الاكبر ان كانت الامة من غسله عن غير جبهة بل (وان) كانت الامة التي في
أعضاء الوضوء ولم يعمها الغسل حصلت (عن جبهة) مسحها في غسله ثم سقطت أو برئ
محلها وغسله في الوضوء بنية فيجزئ عن غسله بنية الغسل والاولى قلب المبالغة بأن
يقول وان عن غير جبهة لانه المتوهم لان امة الجبهة تركت للضرورة ولعمدة غير هاترك
نسبانا وهو نوع من التقريب فيتوهم فيه عدم الاجزاء فتحسن المبالغة عليه ولا يتوهم
عدمه في امة الجبهة فلا تحسن المبالغة عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

*(فصل) في مسح الخلف بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء (رخص) بضم الراء وكسر
الاء المجهمة مشددة أي جوازها اذا امكن الاول على المشهور وقيل يجب وقيل يندب
وقيل يمنع والمراد بالوجوب عند قائله أنه ان اتفق ابيه الخلف بشروطه وانقض وضوءه
وأراد به وجوب مسحه عليه وحرم خلعها وغسل رجله لانه رد للرخصة واستنفاها لخلاف
حكم الشارع الفاكه اني اختلف العلماء هل المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين
ومذهب الجمهور أن غسل الرجلين أفضل لانه الاصل والترخيص لغة التسهيل وشروعا
نقل من حكم شرعي صعب لحكم شرعي سهل لهذرمع وجود سبب الحكم الانسلي وهو
هنا سمة من الخلف ووجوب غسل الرجلين وسببه سلامتهما وقبولهما ما الغسل
والسهل جواز مسحه والعدو مشقة الخلع واللبس عند كل وضوء وصلة رخص (رجل)
أي ذكر ولو صديا (وامرأة) أي أنثى ولو صبية ان كانت غير مستحاضة بل (وان) كانت
(مستحاضة) بضم الميم أي نازلا من قبلها دم لا اختلال من اجها سواء لازمه اكل الزمن
أو جله أو نسقه أو أقله وبالغ عايم الدفع توهم منهها من مسح الخلف اذ يلزم جهاها
رخصتين وسواء لبسته قبل استحاضتها أو بعدها (يحضر أو ستر) أي فيه حاصلة عاملاها
(مسح) بفتح فسكون نائب فاعل رخص مضاف (بجورب) بفتح الجيم وسكون الواو أي
ملبوس رجل على هيئة الخلف منسوج من قطن أو كان أو صوف يسمى في عرف اهل
مصر شرايا بضم الشين المجهمة ولا يصح تعليق بحضر برخص لا فادته ان النبي صلى الله
عليه وسلم رخص فيه في حضره وفي سفره وليس هذا مجردا لا فرضا للفتنة فيه ولعدم
ثبوت ذلك والقوات المقصود وهو النهن على حكم المسح في الحضر والسفر ونعته بجملة
(جلد) بضم الجيم وكسر اللام مشددة أي كسى بجلد ونائب فاعل جلد (ظاهرة) أي
اعلام الذي يلي السماء (وباطنه) أي اسفله الذي يلي الارض فليس المراد بظاهرة جميع
سطحه المحيط به من خارجه اعل وأسفل وباطنه جميع محيطه من داخله المماس للرجل
اذ تجليد الباطن بهذا المعنى ليس بشرط (و) مسح (خف) ملبوس على الرجلين مباشرة

(قوله بنية) أي الوضوء

*(فصل مسح اند)

(قوله لا اولى) بفتح الهمز (قوله

انه) أي المكلف (قوله ابسه

الخلف) من اضافة المصدر انا عليه

وتكميل عمله بنصب منه قوله

(قوله واراده) أي المكلف

الوضوء (قوله لانه) أي خلعه

وغسل الرجلين (قوله وهو) أي

المسك الماصلي الصعب (قوله

وسببه) أي المسك الماصلي (قوله

قبلها) بضم القاف والباء (قوله

اذ يلزمه) أي مسحها الخلف (قوله

وقعته) أي الجورب

بل (ولو) كان ملبوسا (على خف) أو على جورب أو على لفائف وكذا جورب على خف
 أو على جورب أو على لفافة وسواء كان ذلك في الرجلين أو أحدهما فلا يشترط تساوي
 ما عليه ما عددا ولا نوعا بشرط لبس الأعلى والأسفل على طهارة مائة كاملة في وقت
 واحد وفي وقتين متقاربين أو متباعدين قبل التقاض الطهارة التي لبس عليها الأسفل
 أو بعده وبعد المسح عليه في وضوء ونعت لفظ جورب وخف بقوله (بالحائل) على أعلى
 الجورب أو الخلف ومثل الحائل بقوله (كطاب) لدفع توهم المساحة فيه لغلبته عليه ما ولا
 يشترط عدم الحائل على أسفلهما لأن مذهبهم مندوب فتندب إزالة حائله ليلابسه المسح
 واستغنى من الحائل فقال (الاهمهمان) المركب على أعلى الجورب أو الخلف فيفتقر
 للمسافر الذي شأنه ركوب الدابة بشرط كونه ليس من ذهب ولا فضة وأما الشوكة التي
 بأسفل الجورب أو الخلف ففتقرة مطلقا ليسارتها وخروجها عن محل القرض (ولاحد)
 الزمن الذي يرخص المسح فيه بحيث يمنع تعديده فلا يثنى في ندب نزعه كل جمعة (بشرط
 جلد) قيل لأحاجة إليه لأن الخلف لا يكون إلا من جلد والجورب قد يندم النقص على شرط
 تجليده وأجيب بأنه ذكره توطئة للشرط التي بعده (طاهر) نقله في التوضيح عن غير
 واحد ونفي القاكهاني الخلاف فيه وعليه كثير من المؤلفين وقال الرماضي أنه خلاف
 التحقيق ولم يذكره ابن شماس وابن الحاجب وابن عرفة وصاحب المدونة وإنما يجري على
 حكم إزالة نجاسة ولا يذكرونها إلا ما هو خاص بالباب وذكره هنا يوهم بطلان المسح على
 النجس عمدا أو سهوا أو مجزأ كما أن باقي الشروط كذلك وليس كذلك لأنه إذا كان غير
 طاهره حكم إزالة النجاسة من التفريق بين العمد والسهو والمجزأ والخلاف في الوجوب
 والسنة انتهى قلت عدم ذكره لاشتراط الطهارة لا يقيده عدم شرطية لاحتمال
 سكوتهم عنه لوضوحه من قاعدة الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها ثم لو صرحوا
 بعدم اشتراطه وعلى فرض نصريهم بذلك فلا ينتج أنه خلاف التحقيق بل إن في المسئلة
 قولين لنص غيرهم على اشتراطه وحكاية بعضهم الاتفاق عليه ولو ثبت مسحه صلى الله
 عليه وسلم على نجس لأجمع المسلمون على عدم اشتراط الطهارة ولم يجزئ أحده على
 اشتراطه في الخلف ولا في غيره فالحق اشتراطها فيه وقد تقدم فيضاهيه الماسح لا مامعه
 ويتم وهو أولى من اشتراط أنظر الذي لا تتوقف صحة الصلاة عليه في غير الخلف والله
 أعلم ومثل الطاهر النجس المعفوع عنه وتقدم وخف ونعل من روث ودواب وبولها ان
 ذلكا (خرز) بضم الخاء المجهضة وكسر الراء أي خيط فلا يصح المسح على المسلوخ بالشق
 أو المصوق بنحو غراء أو رصاص قصر الرخصة على موردها (وستر محل) الغسل (القرض)
 من أطراف الأصابع إلى الكعبين بذاته ولو يازر لامتص عنه ولو خيط بسراويل
 وأمكن تسابع المنى فيه أي الجورب أو الخلف الذي مر وأهلبوس (بهاهارة) فلا يصح
 جلبوس بحدوث أكبر أو أصغر وإضافتها (ماء) بالماء مجزئة للبوس بينهم فلا يصح مسحه

(قوله ومثل) بقصات مثقلا
 (قوله لدفع توهم المساحة) علة
 لمثل (قوله فيه) أي الطين (قوله
 لغلبته) أي الطين علة لتوهم
 المساحة (قوله علم ما) أي
 الخلقين (قوله على أسفلهما)
 أي الجورب والخلف (قوله لأن
 مسحه) أي أسفلهما (قوله فلا
 يثنى في ندب نزعه كل جمعة) تفريع
 على قوله الذي يرخص المسح فيه
 الخ (قوله وعليه) أي شرط
 طهارتهما (قوله أنه) أي شرط
 الطهارة (قوله ولم يذكره) أي
 شرط الطهارة (قوله من التفريق
 بين العمد والسهو الخ) بيان
 لحكم إزالة النجاسة (قوله قاعدة
 الرخصة الخ) إضافته للبيان
 (قوله وهو) أي شرط الطهارة
 (قوله ومثل الطاهر) أي في صحة
 مسحه (قوله غراء) بكسر الغين
 المجهضة (قوله رصاص) بفتح الراء
 وإهمال السينين

ونعت طهارة ماء بجملة (كلمات) بفتح الميم على الافصح أى تمت الطهارة المائية حسا
 باتمام فرائض الوضوء أو الغسل قبل لبسه ومعنى بان نوى به ارفع الحدث أو أداء القرض
 أو استباحة الممنوع ملبوس (بلا) قصد (ترفعه) بفتح التاء والراء وضمن القاء مشددة أى
 تزين وتنعم بان لبس الاقدار بالنبى صلى الله عليه وسلم أو لاعتقاده أو لدفع حر أو برد أو
 شوك أو عقرب وقال ابن راشد وابن فرحون والسنهورى لا يمسح ملبوس تلوف عقرب
 وهو غريب ان كانوا أجازوا مسح الملبوس لدفع حر أو برد أو شوك (و) بلا (عصيان
 بلبسه) أى الجورب أو الخلف (أو سفره) فلا يمسح عليه العاصى بسفره كما بقى وعاق لوالده
 وقاطع طريق راهك المعتقد الترخيص للعاصى بسفره فى مسح الجورب أو الخلف إذا
 القاعدة ان كل رخصة فى الحضرة هى رخصة فى السفر أيضا ولو كان معصية اذغاية سفر
 المعصية انه كان لم يكن وان المتلبس به غير مسافر والرخصة شملتة أيضا وأما الرخصة
 القاصرة على السفر فلا يفعلها العاصى به لانه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا (فلا
 يمسح) بضم التثنية ونائب فاعله خف أو جورب (واسع) لا يمكن تتابع المشى به لذى
 مروءة فهذا مفهوم أمكن تتابع المشى فيه ومثله الضيق الذى لا يمكن تتابع المشى به لذى
 المروءة (و) لا يمسح خف أو جورب (مخرق) بضم ففتح ثمة أى فيه خروق (قد رثات
 القدم) وأولى أكثر ولو اتفق الجليلي يعضه ولم يظهر منه شئ من محل الفرض وهذا
 مفهوم ستر محل الفرض ان كان الخرق قدر ثلثه يقيناً بل (وان شك) فى كونه قدر الثلث
 أو أقل لان الغسل هو الاصل فيرجع له عند الشك فى محل الرخصة ولان هذا شك
 فى الشرط وهو كحقيق عدمه اذ هو الاصل وعدمه يستلزم عدم مشروطه وتحديد الخرق
 المانع من المسح ثلاث القدم لابن بشير وحده فى المدونة بجمل القدم وعبر عنه ابن الحاجب
 بالمنصوص وحده العراقيون بما يهذره المشى لذى المروءة والظاهر اعتبار تلقفه
 من متعقد (بل) يمسح مخرق (دونه) أى الثالث وفى نسخة لا دونه أى لا يمنع المسح دونه أى
 الثالث (ان التمسح) بعض الخلف أو الجورب ببعض عند المشى وعدمه ولم تظهر القدم منه
 وشبهه فى الاعتقاد فقال (مخرق) بضم ففتح يظهر منه بعض القدم (مخرق) بحيث لا يصل منه
 شئ من بلل اليد للرجل عند المسح فان وصل منه البال اليها منع من صحة المسح (أو غسل)
 المتطهر (رجليه) أو لانا سباً أو متعمدا (فلبسهما) أى الخفين أو الجوربين (ثم كل)
 بقصات ثمة لا وضوء أو غسل له ثم اتفق وضوءه وأراد الوضوء فلا يمسح على الخلف لانه
 لبسه قبل كمال الطهارة فهذا مفهوم كمال (أو) غسل (رجلا) يعنى أو يسرى عقب مسح
 رأسه (فأدخلها) أى الرجل المقسولة فى الخلف أو الجورب قبل غسل الرجل الأخرى ثم
 غسل الأخرى وأدخلها فيه ثم أحدث وأراد الوضوء فلا يمسح على الخلف لانه لبس قبل
 السكال فهذا مفهوم كمال أيضا (حق) أى الا ان (يخلع الملبوس قبل السكال) وهما
 الخفان فى الاولى واحده جافى الثانية ويلبسه قبل اتقائه وضوءه فلا يمسح عليه إذا

(قوله ولو كان) أى السفر (قوله
 ومثله) أى الواسع الذى لا يمكن
 تتابع المشى به فى عدم صحة مسحه
 (قوله فيرجع) بضم الياء وفتح الجيم
 (قوله وهو) أى الشك فى الشرط
 (قوله هو) أى عدمه (قوله بجمل)
 بضم الجيم وشدة اللام (قوله عنه)
 أى التصديق قبل القدم (قوله
 وحده) أى الخرق المانع (قوله
 أتولا) بفتح الواو (قوله فى الاولى)
 بضم الهمزة (قوله فى رجليه)
 ولبسهما قبل السكال (قوله فى
 الثانية) أى غسل رجل وأدخلها
 قبل غسل الأخرى

أحدث بعد ذلك وأراد الوضوء (ولا) يمسح الخلف أو الجوارب رجل (محرم) يضم فـ يكون
 فكسر مجع أو عرة (لم يضطر) لللبس على هيئة عصيانته بلبسه فهذا محرم ترز ولا عصيان
 بلبسه فان اضطر لللبس كما لا مرض أو كان امرأة فله المسح عليه لعدم عصيانته به (وفي)
 اجزاء المسح على (خف) أو جوارب (غصب) من مالكة لان النهي عنه لم يرد على خصوص
 لبسه كلبس المحرم بل على مطلق تملكه والاستيلاء عليه والوارد على الخصوص أشد تأثيرا
 من الوارد على العموم وقباسا على الوضوء بما مضى من الصلوة في مكان مغضوب وهذا
 هو المعتمد وعدمه لعصيانته بلبسه ~~كما~~ المحرم (تردد) من المتأخرين في الحكم لعدم نص
 المتقدمين عليه فليس التردد في جواز المسح عليه وعدمه إذ لا يسمع أحدا ان يقول بجوازه
 (ولا) يمسح على الخلف أو الجوارب شخص (لبس) الجوارب أو الخلف (لا) قصد (مجرد
 المسح) عليه أي لم يقصد اقتداءه بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا دفع حر أو برد أو شوك
 أو عقرب وهذا محترم بل لا تفرقه (أو) لبس الخلف أو الجوارب (لباس) فيه فقط ولم يقصد به
 اقتداءه ولا دفع ضرر فان انتقض وضوءه وأراد الوضوء فلا يمسح عليه لترتبه فهذا محترم
 بل لا تفرقه أيضا (وفيها) أي المدونة أي محتصر أي بعد البراءة المسمى بالنهي بـ ذيب فقد
 يطلق عليه اسم المدونة (يكسر) يضم الياء وفتح الراء المسح على الخلف أو الجوارب لأن لبسه
 لمجرد المسح أو لبسه فيه واقطع الام لا يوجب فاختصرها أبو سعيد بالكراهة وبعضهم
 بلفظها وبعضهم بالتمتع وهو المعتمد (وكره) يضم فكسر ونائب فاعله (غسله) أي الخلف لانه
 غلوف الدين ومفسد للثف ويكفي ان نوى به رفع الحدث أو أداء الفرض أو الاستباحة
 أو لم يشأ فان نوى إزالة وسخ مثلا فقط فلا يجزئ (و) كره (تكراره) أي مسح الخلف
 أو الجوارب لانه غلوف الدين ولو جفت يده أو مسحه فلا يجزئ بليل ~~لـ~~ ميسر
 الرجل التي جفت يده حال مسحه أو يجده للآخرى (و) كره (تقبع عضونه) يضم الغين
 والاضاد المجهتين أي تكايس الخلف لانه غلوف الدين وشأن المسح التحقيف (وبطل)
 أي اقبهى الترخيص في مسح الجوارب أو الخلف (بتسل وجب) بموجب مما سبق فلا يمسح
 عليه في وضوئه للنوم والاطهر في افادة المراد بموجب غسل (وبخرفة) أي الخلف
 أو الجوارب خرفا (كثيرا) قدر ثلث القدم عند ابن بشير والمصنف وجلها عند صاحب
 المدونة وما لا يمكن تتابع المشي به عند العراقيين وان بشك أي طرأ الخرق عليه وهو
 متوضئ بمسحه عليه فيبادر لاسفله بالغسل أو المسح ان لبس خفا على خف ولا يتبدل
 الوضوء الا اذا طال بعد الخرق مع التذكر وان كان في صلاة بطلت فليس هذا مكررا مع
 قوله ومخرق قدر ثلث القدم لانه في الابتداء وهذا في الاستمرار (و) بطل (بزرع) أي خلع
 (أ) كثر (قدم) رجل (واحدة) واخرجهما من محلهما (الساق) أي رقبته (خفه) وهو السائر
 لما فوق الكعبين فصارا كثر قدمها في ساقه وأولى بزعم جميعها وهو انهم الجلاب
 الاكثر كالكل الحطاب هذا تفسيرها بين المراد منها عجي بل مقابل لها ضعيف (لا)

(قوله فان اضطر لللبس كما لا) أي
 على هيئة مفهومة لم يضطر (قوله
 لم يرد) يفتح فكسر (قوله وعدمه)
 أي الاجزاء (قوله فليس التردد في
 جواز المسح عليه الخ) تفرع على
 تقدير اجزاء (قوله اسم المدونة)
 اضافته للبيان (قوله بمسحه
 عليه) صلة متوضئ (قوله فليس
 هذا مكررا الخ) تفرع على قوله
 أي طرأ الخرق عليه الخ (قوله
 وهو) أي ساق الخلف (قوله له)
 أي ساق الخلف (قوله وهذا) أي
 نزع جميعها (قوله نصها) أي
 المدونة (قوله هذا) أي قول
 الجلاب الاكثر كالكل (قوله
 لها) أي المدونة

يطل بنزع (العقب) اساق خفه (وان نزعهما) اي الخفين من الرجلين وهو متوضي بعد
 اتقاض طهارته ومسحهما في وضوء بطل المسح عليهما في غسل رجله فوراً والا اتقضى
 وضوءه ان طال مع التدكرو بنى بنية ان نسي مطلقاً ويجزئها حقيقةً وان نسيها
 مجزئاً حكماً بنى ما لم يطل (أو) نزع لابس خف على خف أو على جورب أو جورب على
 جورب أو على خف (أعليه) وهو متوضي بعد اتقاض وضوءه ومسحهما في وضوء بطل
 مسحهما في مسح الاسفلين على ما تقدم (أو) نزع (أحدهما) اي الخفين أو الجوربين
 الملبوسين على الرجلين مباشرة أو على خفين أو جوربين بعد مسحهما بطل مسحهما
 و(بادر للاسفل) بالغسل ان كان رجلاً والرجل الاخرى بنزع خفه وغسلها وبالمسح ان
 كان خذاً أو جورباً ولا ينزع الاخرى اذ لا يشترط تساوي ما فيهما عدد اولاً ونوعاً بمبادرة
 (ك) مبادرة (الموااة) في تقديرها بعدم جفاف عضو متدل في زمان ومكان كذلك (وان
 نزع) المتوضي المسح على خف أو جورب أو غير المتوضي (رجلاً) بكسر فسكون من
 ملبوسها خفاً كان أو جورباً ناوا ينزع الاخرى من ملبوسها وغسل رجله بغيره
 لو وضوءه القديم أو في وضوء جديد (وعسرت) الرجل (الاخرى) اي عسر عليه نزع
 ملبوسها فلم يتسدر عليه بنفسه ولا غيره (وضاق الوقت) الذي هو فيه اختيارياً كان
 او ضرورياً وخاف خروجه بتشغله بنزع الاخرى (ففي) مشروعية (تيممه) للصلاة تاركاً
 غسل غير المتعسرة ومسح المتعسرة تغليبا لها على سائر أعضائه ولا يترك خفه ولو قلت قيمته
 (او مسحها عليه) اي الخف المتعسر نزعته وغسل باقي أعضائه سوى رأسه فيجمع بين غسل
 رجله ومسح الاخرى للضرورة كالجيرة بجماع نزعته من غسل ما تحت الحامل ولا يتركه وان
 قلت قيمته حفظاً للمال (او ان كثرت قيمته) اي الخف في ذاته لا يحسب حال لابس مسحها
 كالجيرة (والا) اي وان لم تكن قيمته (مترق) بضم الميم وكسر الراء شدداد ولو كان غيره
 وغرم قيمته لما الحكه واستظهر هذا المذهب في توضيحه (أقوال) ثلاثة (ونذب) بضم فكسر
 (نزع) اي الجورب او الخف اغسل الرجلين (كل) يوم (جمعة) ممن يخاطب بها ولو ندباً
 كالنساء والعبيد والمسافرين وسواء أراد غسلها أو لا يكون وضوءه خالياً عن الرخصة
 فان قلت غسل الجمعة سنة لم يرد لها وهو متوقف على نزع ملبوس الرجل والوسيلة تعطي
 حكم مقصدها فيكون نزع سنة لا مندوباً قلت المراد بالنذب الطلب غير الجازم فيشمل
 السنة والمستحب فهو سنة لمن أراد غسلها ومندوب لمن لم يرد وان لم ينزع يوم الجمعة ندب
 نزعها في مثل اليوم الذي لبسه فيه (و) ندب (وضيع عتاء) حال مسح (على) أطراف
 أصابعه (من) ظهر رجله اليمنى (ويسراه تحتها) اي الاصابع من بطن رجله اليمنى
 (وعرهما) بضم المثناة فتحت اي اليدين على ملبوس الرجل منتبهاً (لكعبيه) ويعيل يسراه
 على العقب حتى يجاوز الكعبين (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) اي اليمنى في وضع عتاء
 فوقها ويسراه تحتها حال المنع (أو) اليد (اليسرى فوقها) اي الرجل اليسرى واليد

(قوله بعد) صله نزعهما (قوله
 ومسحهما) اي الخفين عطف على
 اتقاض (قوله ان كان) اي
 الاسفل (قوله رجلاً) بكسر
 فسكون (قوله وللرجل)
 بكسر فسكون (قوله وبالمسح)
 عطف على بالغسل (قوله ان
 كان) اي الاسفل (قوله في
 تقديرها) اي المبادرة صله كاف
 التشبيه (قوله وغسل رجله)
 عطف على نزع (قوله لها) اي
 المتعسرة (قوله سائر) اي باقي
 (قوله وهو) اي الغسل

Lo

(فصل في التيمم)

ای انہا) ای الجمعة (قوله وهذا) ای

بـالصـحـفـة

فما فعلوه كجميل عمله بسبب مفعوله (قوله هذا) اى عدم تيمم الحاضر الصحيح الجمعة (قوله
كون الجمعة بدل الظاهر (قوله لها) اى الجمعة (قوله وهو) اى كونها فرض يومها

الموافق والحطاب وغيرهما ان يحمل الخلاف اذا وجد الماء وخاف فواتها باستعماله
فالمشهور تركها واصلادة الظهر بوضوء وقيل يتيم ويدركها وأما من فقد الماء وصار فرضه
التيمم لها ولا ظهر فانه يصل الجمعة بالتيمم اتفاقا ولا يتركها وهذا ظاهر نقل الحطاب عن
ابن يونس انتهى ولكن في التوضيح ما يقتضي اطلاق منع تيممها كظاهره هنا والله أعلم
(ولا يبعد) اي الحاضر الصحيح ماصلا بالتيمم اعذر عما يأتي فاولى المريض والمسافر عجز
اي تحزم الاعادة العدوى ليس في النقل تصريح بالحرمة الثاني لانه في لها اذا الذي
في المدونة وغيرها انه لا اعادة عليه في وقت ولا غيره اي لا يطلب بها ومقابلها لابن عبد
الحكم وابن حبيب يبعد أبدا وعلى الاول فالظاهر انهم امكروه مرة واحدة للثاني وفيه ان
مراعاة الثاني تقتضي نهيها الا كراهتها الامير لكن لها وجه ان كانت استضعافا للتيمم لانه
استظهار على الشارع فيما شرعه قلت بل وجهها قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاتين في يوم
(لا) يتيم الحاضر الصحيح (للسنة) وأولى رغبة ومستحب ولا يخالفه غير متعينة عليه وذكر
شرط مشروعية التيمم للمريض والمسافر والحاضر الصحيح فتعال (ان علموا) اي المريض
والمسافر والحاضر الصحيح (ماء) تجوز الطهارة به (كافيا) اي ما وضوا كانت أو غسلا
بان لم يجدوا ماء أصلا أو وجدوا ماء موقوفا على خصوص الشرب أو علوا كما غير ولم يأذن
لهم في استعماله أو غير كاف (أو) وجدوا ماء مجازا كافيا (و) خافوا اي المريض
والمسافر والحاضر الصحيح (باستعماله) اي الماء (مرضا) مستقدين في خوفهم الى تجربة
في النفس أو في موافق في المزاج أو اخبار عارفين بالطب يقيمنا أو ظنا لا شككا أو وهما
(أو) خاف مريض (زيادته) اي المرض الثاني به في شدته (أو) خاف المريض (تأخر)
زمن (بر) من المرض الحاصل له مستندا لما تقدم متيقنا أو ظانا (أو) خافوا باستعماله
(عطش) حيوان (محترم) بفتح الراء أي محرم قتله آدميا كان أو بهيمة ومنه كاب
الصبر والحراسة (معه) اي صاحب الماء وأولى خوفه عطش نفسه في المستقبل يقيمنا
أو ظنا لا شككا أو وهما وهذا اذا لم يتلبس بالعطش فان تلبس به اعتبر الشك والوهم أيضا ثم
ان خاف الموت أو شديد الضرر وجب التيمم وان خاف مرضا خفيفا لا يوجب سلبية
العاقبة سريمة الزوال وخروج محترم غيره ككلب غير مأذون في اقتناذه وتخزير
ومحكوم بقتله قصاصا أو لردته فيجعل قتله ويستعمل الماء فان هجر عنه فيسدد في الماء
ويتيمم ولا يذهب بالعطش وليس يكفها ذلك الكفار بقطعه عنهم لمناسبة الحاجة وامكان
تخلصهم منه بالاعيان أو التسليم ومن المحترم دب وقرذوا الى المحسن ومستحق القصاص
منه يسلمان للمساكن والأعطى الماء ومنزل العطش ضرورة الطبع والهمم (أو) خافوا
(بطلبه) اي الماء (تلف مال) زائد على ما يلزم شراء الماء به له أو غيره ان يتيقن وجود الماء
أو ظنه فان شك فيه أو توهمه فلا يشترط زيادة المال على ثمن الماء (أو) خافوا بطلبه
(خروج وقت) اختيارى بان يتيقن أو ظن أن لا يدرك ركعة فيه بهذا الطهارة المائية وشبهه

(قوله الخلاف) اي في تيمم الحاضر
الصحيح للجمعة وعدمه (قوله لها)
اي الحرمة (قوله انه) اي المصلي
فالتيمم (قوله وعلى الاول) اي
كونه لا يطلب بها (قوله انها) اي
اعادته (قوله وجهها) اي الحرمة
(قوله بان لم يجدوا ماء الخ)
تصويرا فقد هم الماء المباح الكافي
(قوله يقيمنا الخ) راجع لخلافوا
(قوله في شدته) اي المرض صلبة
زيادة (قوله لما تقدم) اي من
التجربة أو الاخبار (قوله الحاجة)
اي في الجهد اذ الى قطع الماء عنهم
(قوله منه) اي العطش (قوله
دب) بكسر الدال وشبه الباء
(قوله والزاني) مبتدأ (قوله
ومستحق) عطف عليه (قوله
يسلمان) بضم ففتح متعلق بالخبر
الزاني وما عطف عليه (قوله
والا) اي وان لم يوجد ماء
يسلمان اليه (قوله أعطيا) اي
الزاني المحسن ومستحق القصاص
منه (قوله مثل) بكسر فسكون
اي في تجويز التيمم (قوله له) اي
الطلب نعت مال (قوله ان
يتيقن) اي التائت تلف المال
(قوله فيه) اي الاختيارى

في مشروعية التيمم فقال (ك) التيمم (لعدم تناول) بكسر الواو والماء الموجود للمشاهد
المجتوز عن تناوله لمرض أو ربط أو حبس (أو) لعدم (آلة) مباحة لاخذ من نحو بئر
كذلك أو حبس أو خوف خروج الوقت المختار لانه بمنزلة عدم الماء ويأتي فيه قوله فلا يسر
أول المختار الخ وهذا لا ينافي ان شرط تيممه خوفه خروج الوقت لان هذا قد يتحقق
في أول الوقت ووجود آلة محرمة كأنه نقد كعدمه لان المعدوم شرعا كالعدم حسا
البناء فيه نظر لان الضرورة تنبيح المحذور لا ترى انه يستتر عورته بالخزير ان لم يجد غيره
انتهى وجوابه ان الطهارة المائية لها بديل ولا بدل لسترا الدورية فلا ضرورة هنا لاستعمال
ما يحرم (وهل) يتيمم مريد الصلاة ولو جنباً (ان خاف) اي علم او ظن (فواته) اي الوقت
المختار بأن لا يدرك ركعة فيه (باستعماله) اي الماء في غسل أو وضوء وهذا هو الذي رواه
الابري واختاره التوسلي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي
وعباض من المدونة وهو المعتقد بحفاظة على الوقت الذي لا بد له والطهارة المائية لها
بدل أو يستعمله ويصل في الضرورى أو يقضي بعده وهذا هو الذي يحكى الاتفاق
عليه بعض شيوخ عبد الحق لانه وان لم يسلم فلا أقل من كونه مشهورا فيه (خلاف) في
التمسك به لم يمتدح ان اتسع الوقت أو أخرجه قبل احرامه بالصلاة والابطال تيممه وتوضأ
أو اغتسل اتفاقا (وجاز جنازة) ولو تمهينة على انها سنة اتحدت أو تعددت وأما على انها
فرض فلا تجوز بتيمم القرض أو نقل تبعات عينت أولا وكونه سنة ضعيف فجوازها بتيمم
القرض مشهور ويبنى على ضعيف (وسنة) وأولى رغبة ومندوب (ومس) معصف وقراءة
من جنب (وطواف) مندوب وأما القرض والواجب فلا يجوز ان تبع القرض ولا نقل
(وركعتاه) اي الطواف المنسب وببناء على سنتهما مطلقا وعلى تبعيتهما الطواف في
حكمه وأما على فرضيته مامطلقا فلا يجوز ان تبع القرض ولان النقل وصلة جاز (بتيمم)
مريض أو مسافر أو حاضر صحيح (القرض) صرح به ابن مرزوق (أو) بتيمم مريض
أو مسافر (النقل) متوقفة بحجته على الطهارة كصلاة الضعيف وطواف مندوب (ان
تأخرت) اي الجنازة وما عطف عليها من القرض أو النقل المتيمم له فلا يجوز ان تقدمت
عليه قاله الخطاب وقال غيره تجوز الجنازة وما عطف عليها بتيمم فرض ونقل تقدمت عليه
أو تأخرت عنه وقوله ان تأخرت بشرط في مقدراى وصح القرض المتيمم له وهذا خلاف
ظاهر كلام المصنف ويشترط اتصالها بالقرض أو النقل واتصال بعضها ببعض وأن
لا يتكثرا وعدم خروجه من المسجد قبلها أو يغتفر الفصل اليسر كاية الكسرى
والمعقبات (لا) يجوز بتيمم القرض (فرض آخر) غير المتيمم له سواء كان صلاة أو طوافا ان لم
يقصد الا التيمم بل (ولو قصد) بضم فسراى نوى القرضان معا بالتيمم وأشار بولوى
قول في المذهب بحجته القرض الاخران قصد معا بالتيمم (و) ان صلى به فرضين (بطل)
القرض (الثاني) فقط ان لم يكن مشاركا الاول في الوقت بل (ولو) كانت الفريضة

(قوله لاخذ) اي الماء صلة آلة
(قوله لانه) اي عدم الماء (قوله
فيه) اي عدم الآلة (قوله وهذا)
اي انبان قوله فلا لا يسر الخ فيه
(قوله تيممه) اي المدكور من
عدم المناول والآلة (قوله لان
هذا) اي خوفه خروج الوقت
(قوله كعدمه) اي وجود
الآلة خسره (قوله لانه) اي
الاتفاق (قوله وان لم يسلم) بضم
فتخرج منه لاحال (قوله من كونه)
اي ما يحكى الاتفاق عليه (قوله
مطلقا) اي عن تقييد الطواف
بكونه مندوبا (قوله وعلى
بتبعيتهما الخ) عطف على سنتيهما
مطلقا (قوله في حكمه) اي
الطواف صلة بتبعيته (قوله
مطلقا) اي عن تقييد الطواف
بكونه فرضا أو واجبا (قوله فلا
يجوز ان تقدمت عليه) مفهوم
ان تأخرت (قوله ويشترط) اي
في جواز المذكورات بتيمم فرض
أو نقل (قوله سواء كان) اي
القرض الآخر

الثانية (مشاركة) بكسر الراء مع الاولى فيه كالعصر وأما بولوا قول اصبح ان صلى به
مشاركين كظهرين نذبت اعادته الثانية بوقت ومنه يوم الثاني صحة الاول على كل حال
وهو كذلك (لا) تجوز الجنازة وما يليها (بتيمم) فعل (مستحب) لا تتوقف صحته على
الطهارة كقراءة محدث اصغر بلا مس معصم وزيارته ولا يشافي قوله آتفاً ونقل
(ولزم) اي شرط في العصة (موالاة) اي التيمم في نفسه ومع ما فعل له وفعله في الوقت فان
فرق بين اركانها وبينه وبين ما فعل له ولو نسبنا ما فعل قبل الوقت بطل اتفاقا للاتفاق
على وجوب الموالاة هنا وعدم تقيدها بالذكر والقدرة (و) لزم (قبول هبة) أو صدقة (ماء)
ان تيقن أو ظن عدم المنية أو شك فيها فان تيقنها أو ظنها فلا يجب (لا) يلزم قبول هبة
أو صدقة (عن) يشترى به الماء لقوة المنية به (أو قرضه) بالرفع عطف على موالاة والضمير
للماء اي ولزم تسلف الماء مطلقاً أو لئنه اي ولزم تسلف ثمنه ان كان ملياً يبلده أو بالجر
عطف على هبة والضمير للماء اي ولزم قبول قرض الماء مطلقاً أو لئنه اي ولزم قبول قرض
ثمنه ان كان ملياً يبلده أو عطف على عن والضمير له اي لا يلزم قبول قرض ثمنه ان لم يكن
ملياً يبلده فهذه خمسة أوجه وحاصلها انه يلزمه اقتراض الماء وقبول قرضه وان لم يرج
الوفاء واقتراض الثمن وقبول قرضه ان رجاء والا فلا (و) لزم (أخذه) اي شراؤه (بأن
اعتيد) شراؤه به (ليحتج) المكلف (له) اي الثمن في نفسه وثمنه من ثمنه وثمنه ان كان
الثمن الذي يأخذه به في يده بل (وان) كان يأخذه بئمن دين (بذمته) ان ربح قدرته على
وفائه لانه حينئذ كواجبه يسهده ومنه يوم اعتيد أنه ان زاد على المعتاد في ذلك الحمل فلا
يلزمه أخذه به وظاهره ولو يسير كدرهم وهو قول أشهب وظاهر المدونة وهو الرابع وقال
عبد الحق ان زاد قدر الثلث يلزمه اللغوى محل الخلاف اذا كان الثمن له بال فان كان ثمنها
كذلك فيلزمه شراؤه ولو زيد عليه في غنمه ثلثاء اتفاقاً ومنه يوم لم يحتج له ان احتاج له فلا
يلزمه أخذه به وهو كذلك (و) لزم (طلبه) اي الماء (كل صلاة) ويحل لزوم طلبه الماء اذا
الصلاة الاولى اذا انتقل من محل طلبه لاولى الى محل آخر ولم ينتقل منه وتحقق أو ظن
أو شك في حدوث الماء فيه فان استقر به وتحقق عدم حدوثه أو ظنه فلا يلزمه طلبه
ويلزمه طلبه للصلاة الاولى ان علم وجوده في المحل أو ظنه أو شك فيه بل (وان توهمه) اي
الماء فيه ورجح ابن مرزوق عدم لزوم الطلب لظان العدم ومنه يوم الوجود لان الظن
كائنين في الشرعيات وقراء معج العدموى محل الخلاف اذا توهمه قبل طلبه بالكلية اما
لو تحققت أو ظنه وطلبه فلم يجد ثم توهم وجوده فلا يلزمه طلبه اتفاقاً (لا) يلزم طلبه ان
(تحقق عدمه) اي الماء في المحل الذي هو به واذا لم يلزمه طلبه في طلبه (طلبه لا يشق به) اي
شأنه عدم المشقة وهو ما على أقل من ميلين فان كان شأنه المشقة بان كان على ميلين فلا
يلزمه ولو لم يشق عليه بالنعل لقوته أو استعانت به بركوب دابة ويقبل خبر عدل الرواية
بعدم وجود الماء في المحل الذي أرسله اليه جماعة اطالب الماء فيه وشبهه في لزوم الطلب

(قوله فلا يشافي قوله الخ) تنزيح
على لا تتوقف الخ (قوله آتفاً)
بعد الهمز وكسر النون اي سابقاً
قريباً (قوله مطلقاً) اي عن
التقييد بكونه ملياً يبلده (قوله
أو لئنه) عطف على للماء (قوله
أو بالجر) عطف على بالرفع (قوله
أو عطف على عن) عطف على
عطف على هبة (قوله له) اي عن
(قوله حينئذ) اي حين ربح
الوفاء (قوله كواجبه) اي
الثمن (قوله وظاهر) عطف على
قول (قوله الاولى) بضم الهمز
(قوله منه) اي محل طلبه (قوله
فيه) اي محل طلبه

(قوله في المستثنين) أي الرفقة
 القليلة والتي حوله من الكثيرة
 (قوله أو أداء) عطف على استباحة
 (قوله لأنه) أي التيمم (قوله
 لا يرفع) أي الحدث (قوله نوعه)
 بأن ينوي استباحة القرض
 (قوله فان نوى النقل إلخ) مفهوم
 تعيين نوعه (قوله فيهما) أي نية
 الصلاة الشاملة لهما ونية نوع
 القرض (قوله عنها) أي الضربة
 الأولى (قوله هذا) أي كون النية
 عند الضربة الأولى (قوله عنها)
 أي النية (قوله عليها) أي النية
 (قوله الثلاثة الأولى) أي وطء
 الحائط ومنع الخلف الملبوس
 عليه وفعله قبل الوقت (قوله
 في الرابعة) أي تيسر المائتة
 عقبه قبل الإحرام بها (قوله
 في الخامسة) أي تكرره (قوله
 في السادسة) أي إمامته متوضئ
 (قوله به) أي التيمم (قوله عليها)
 أي كونه لا يرفع الحدث وكونه
 يرفعه (قوله وكذا) أي التيمم في
 كونه لا يصلي به فرضان (قوله
 فالخلاف) أي في كون التيمم لا
 يرفع الحدث أو يرفعه حقيق
 يرفع على قوله وغرة الخلاف
 إلخ

فقال (ك) طلبه من (رفقة) بضم الراء وكسرها أي جماعة مرافقة له (قليلة) كخمسة
 كانت حوله أو لا العدوى الظاهران العشرة قليل وإن الزائد عليها كثير مطلق بالأربعين
 (أو) طلبه ممن (حوله) كعشرة (من) رفقة (كثيرة) كاربعةين وانما يلزم الطلب من
 القليلة والتي حوله من الكثيرة (إن جهل) العادم للماء (بجملهم) أي الرفقاء (به) بأن
 تيقن أو ظن أو توهم إعطاهم فان ترك الطلب وتيمم وصلى في المستثنين
 أحاديداً إن اعتقد وظن الإعطاء وفي الوقت إن شك وإن توهمه فلا يعبء به وهذا
 إن تبين وجود الماء ولم يتبين شيء فان تبين عدمه فلا يعبء بمطلقا ومفهوم جهل
 بجملهم أنه لو تحقق بجملهم فلا يلزمه طلب (و) لز (نية استباحة الصلاة) أي
 ونحوها مما منه الحدث كطواف ومس مصحف أو أداء فرض التيمم لا يرفع الحدث لأنه
 لا يرفعه بشرط التيمم للقرض تعيين نوعه ويندب تعيين شخصه كظهر فلا يصلي به غيره
 كعصر فان نوى النقل أو الصلاة الدائرة بينه وبين القرض فلا يصلي به القرض وإن
 نوى الصلاة الشاملة لهما معا أو القرض ولم يعين شخصه صلى به القرض الذي هو عليه
 فيهما وينوي عند الضربة الأولى لأنها فرض فلا يؤخرها عنها هذا هو ظاهر كلام الأمام
 وصرح به غيره وهو الوجه الموافق لقاعدة المذهب فلا يلتفت لقول من قال ينوي عند
 مسح وجهه أذ يلزمه خلوف فرض من فرائضه عنها ولا فرق عندنا بين الوسائل والمقاصد في
 توقف صحتها عليها الحديث إنما الأعمال بالنيات وإن كان الحدث أصغر ردت فيه
 (و) لز (نية) الاستباحة من حدث (أكبر إن كان) عليه أكبر من جماع أو غيره من
 موجبات الغسل فان لم ينو ولو ناسيا لم يجزه فيه عياداً وإن نواه معتقداً أنه عليه وتبين
 عدمه أجزأه وغير معتقد أنه عليه فتلاعب وهذا أن نوى الاستباحة فان نوى القرض
 كفاء عن نية الأكبر وتلزم نية الأكبر أن نوى الاستباحة ولم يتكتر تيممه بل (ولو تكررت)
 طهارته الصعيدية لتهذا الصلوات كما إذا تيمم لصلاة من الخمس ثم دخل وقت صلاة أخرى
 وأراد التيمم لها وهكذا ولكن عليه فوائت وأراد قضاءها فبنوى من الأكبر عند كل تيمم
 بناء على أنه لا يرفع الحدث إذ يجبر دفراعه من صلاة صار ممنوعاً من غيرها بالأكبر وأشار
 بولوا إلى القول بأنه لا يلزمه نية الأكبر عند غير الأول بناء على أنه يرفعه (ولا يرفع) أي
 التيمم (الحدث) الأكبر ولا الأصغر وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه وأكثر أصحابه
 رضي الله تعالى عنهم وقبل يرفعه وغرة الخلاف في جواز وطء حائض أو نفساء به ومسح
 خف لبس عليه وفعله قبل الوقت وتيسر المائتة عقبه وقبل الإحرام بها ونية الأكبر عند
 التيمم المتكرر وإمامة متيمم متوضئاً على المشهور ولا تجوز الثلاثة الأولى ويطلب التيمم
 في الرابعة وتلزم نية الأكبر في الخامسة وتكرره في السادسة وعلى رفعه تجوز الثلاثة الأولى
 ولا يطل في الرابعة ولا تلزم نية أكبر في الخامسة ولا تكره السادسة ولا يصلي به فرضان
 عليها وكذا كان الموضوع في صدر الإسلام ثم نسخ وهو رافع اجماعاً فالخلاف حقيق كما

قال ابن العربي لا يظن كما قال المقراني بأن من قال لا يرفع الحدث أراد الرفع المسقوف في الصلاة وبعد ما إلى حصول ناقض كرفع الوضوء والغسل ولم يرد فيه حال الصلاة اذ رفعه حالها ثابت والا لما أيجت ومن قال يرفع أراد حال الصلاة فقط لا بعدها إلى الناقض فلا خلاف في الحقيقة لاتفاقهما على الرفع حالها وعلى عدمه بعدها ولو كان الخلاف حقيقيا لاشكل المشهور بأنه مبيح اجسامها واجتماع المنع والاباحة محال ورد بأن تناقض الاستحكام المقررة عليهم ما يوجب كونه حقيقيا ويدفع الاشكال بأن المراد بالحدث الصفة الحكمية المقدرة قيامها بالبدن أو بأعضائه الوضوء ولا اشكال في اجتماعها مع الاباحة للضرورة كسائر الرخص (و) لزم (تعميم وجهه) أي التعميم بالمسح ولو يحد أو أصبح ومنه اللعبة ولو طوله وما غار من عين والوتر ولا يتبع الغضون لبنائه على التخصيف (و) لزم تعميم (كفيه) أي التعميم ظاهرهما وباطنهما (اسكويه) أي العظيمين واليمين اليمينين مع تحليل اصابتهما على الرابعين كق أو أصبح لانه الذي من الصبي يدق له ابن شعبان وقيل له النعمي وابن بشير وقال أبو محمد لم أر القول بلزوم تحليل الاصابع لغير ابن شعبان وهو لا يناسب التخصيف المبني عليه المسح (و) لزم (نزع) أي تحويل (خاتمه) أي التعميم من محله ومصححه ولوما ذونا واسعا والافه ولعة (و) لزم (صعيد) أي استعمله (طهر) بضم الهاء أي اتصف بالطهارة ومعنى الطيب في الآية الطاهر والصعيد ما صعد أي ظهر على الارض من اجزائها (كتراب وهو الافضل) من غيره من اجزاء الارض عند اجتماعهما ولو صعدا أرض نحو غود فيصح التيمم عليه وقال ابن العربي لا وجه المقربى الاقل وأجودا على جوازها على اجزاء أرض مقبرة الكفار الطاهرة وعلى أرض الغير ان لم يميزها غاصب والافلاذ لا يجوز دخولها الا للضرورة ويلزم شراؤه ان لم يكن الاية كالماء والافضل تراب لذو يانه بالماء ويجوز التيمم على التراب (ولو نقبل) بضم النون وكسر القاف أي جعل فوق سائل والتيمم على التراب وغيره من اجزاء الارض غير المأثور افضل منه (ونيل) ولومع وجود اجزاء الارض والتحمل به لها باعتبار صورته والافه وما جاء بدليل غيره اذا مضى ونزوله فعلا (و) خففناض) أي طين مختلط بماء كثير حتى صار مائعا يجوز التيمم عليه ولو وجد غيره امكن التيمم على غيره أولى لئلا يشوهه (وفيها) أي المدونة اذا عدم التراب ووضع الطين ووضع يديه عليه (و) خفف يديه (ما استطاع) وتيمم (روى) بضم فكسر قواها اجفف (بجيم) بأن ينشف يديه عقب رفعهما بالشمس أو بالهواء حتى يفتقرا قليلا غير مختل بالماء (و) (ب) (نخاع) مبيحة بأن يصفهما عليه برفق وجههما ابن عبد الحكم في مختصرها بشوله ويخفف يديه حال وضعهما عليه ويخففهما عقب رفعهما عنه في الهواء قليلا وكلاهما مستحب خوفا من تشويه الوجه لا واجب (وجس) بكسر الجيم ورفعها وشدة الصداد الملهة أي حرقا اذا سرق صار جيرا وشدة الجير الذي اذا سرق صار جيرا ونعت جس بجملة (لم يطبخ) بضم فسكون

(قوله بأن من قال لا يرفع الحدث الخ) تصوير لكونه لفظيا (قوله والا) أي وان لا يثبت حالها (قوله بأنه) أي التيمم صله أشكل (قوله رد) بضم الزا وشدة الدال أي كونه لفظيا (قوله عليه ما) أي القولين (قوله كونه) أي الخلاف (قوله ويدفع) بضم الياء وفتح الفاء (قوله كسائر) أي باقي (قوله ومنه) أي الوجه (قوله الغضون) بضم الغين والضاد المجهتين أي اساور الجبهة (قوله بأنه) أي التيمم (قوله ومصححه) أي محل خاتمه (قوله والا) أي وان لم يفتقرا له ويمسح بمحله (قوله الطاهر) خبر معنى (قوله لا) أي لا يصح التيمم على صعيد نحو أرض غود (قوله الطاهرة) نعت اجزاء (قوله والا) أي وان حازها غاصب (قوله فلا) أي لا يجوز التيمم عليها (قوله شراؤه) أي الصعيد (قوله به) أي الشراء (قوله به) أي الثلج (قوله لها) أي اجزاء الارض (قوله صورته) أي الثلج

ففتح أى لم يحرق فان احرق فلا يصح التيمم عليه لانه صار غير صعيد (ومعدن غير نقد) أى
 ذهب وقضة فان كان نقدا فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جوهر) نقيس فان كان جوهر
 نفيسا كياقوت وزمرد ومرجان فلا يصح التيمم عليه (و) غير (منقول) من موضعه الذى
 خلق فيه بحيث يصير مالا متناقسا فيه ومير هذه الشروط ان المعدن اذا لم يتصف بشئ
 من تلك الصفات لم يابن أجزاء الارض واذا اتصف بشئ منها يابن وظاهر المتن عدم التيمم
 على معدن النقد والجوهر ولو ضاق الوقت ولم يوجد غيره وهو فادى بن يونس والمارزى
 وقال اللخمي وسند تيمم عليهم ما حيث تدور حج جدعج الاول والخطاب الثانى ومنزل للمعدن
 بقوله (كتب وبلغ) معدنى لامصنوع من نبات أو تراب هذا أظهر الاقوال فيه وقيل
 ولو مصنوعا نظرا لصورته كالثلج وقيل لا يتيمم عليه ولو معدنيا لانه طعام وقيل يتيمم عليه ان
 كان معدنيا بارضا (و) تجوز (ل) شخص (مريض) مرضا مانعا من استعمال الماء
 (و) مثله الصبيح المدام للماء على الراجح (حائط لبن) يكسر الموحدة أى طوب من طين
 أو تراب غير محروق أى التيمم عليه لانه صعيد بشرط أن لا يخلط بغاب كطين أو كثير نجس
 ويعتبر خلطه بمساويه من كتين وبدون الثلث من نجس (أو) حائط (حجر) غير محروق
 ولا ملبس عليه بجير وجبس (لا) يصح التيمم (بصير) ولو عليه غبار ما لم يكن عليه تراب
 سائر فيصح التيمم لانه على تراب منقول وان كان خلاف الاولى (و) لا يصح التيمم على
 (خشب) وحشيش وحلقا وزرع ولولم يجده غيره وضاق الوقت وقال الابررى وابن
 القصار والوقار واللخمي وعبد الحق وابن رشد وسند والقرافى ان ضاق الوقت ولم يجد
 غيره يتيمم عليه الفاكهات والشببي هذا هو الارجح والظاهر وكذا الخطاب والرامضى
 والعدوى (و) (لزم) فعله أى التيمم (فى الوقت) فلا يصح قبله ولو اتصل به ولو فلا كريمة
 وعيد وضعى وقت القائلة وقت تذكرها والنجاسة عقب تكفيها ان غسلت وعقب
 تيممها ان عمت عقب تكفيها (فلا تيس) أى الجازم أو الظان ظنا قويا عدم تيسر
 الطهارة المائية بوجود الماء أو القدرة على استعماله فى الوقت المختار يتيمم ندبا (أقول)
 الوقت (المختار) ليس درك فضيلته وعدم الفائدة فى تأخيرها (والمتردد) أى الشاك (فى)
 تيسرها بـ (لحوقه) أى الماء الموجود امامه فيه أو طائه ظنا ضعيفا (أو) (فى وجوده)
 أى الماء يتيمم ندبا (وسطه) أى المختار (والراجح) أى الجازم أو الغالب على ظنه تيسرها
 فيه يتيمم ندبا (آخره) أى المختار ولم يجب تأخيرها اليه لانه حين خطا به بالصلاة لم يجد الماء
 فدخل فى قوله تعالى فلم تجد ماء فتيمموا صعيدا طيبا (وفيه) أى المدونة (تأخيرها) أى
 الراجح من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (المغرب لـ) قرب مغيب (الشقق) بناء على
 ان مختارها يمتد له والراجح عدم تأخيرها بناء على تقدير وقتها بفعالها وشروطها وهو الراجح
 أيضا وفهم من قوله المختار ان الضرورى لا تأخير فيه مطلقا وهو كذلك (وسنن) بضم
 السين المهملة وشدة النون وثائب فاعله (ترتيبه) أى التيمم بتقديم مسبح الوجه على

(قوله وان كان خلاف الاولى)
 حال (قوله الوقار) بفتح الواو
 وخفة القاف (قوله الشببي)
 بفتح الشين المججمة وموحدين
 بينهما مثناة تحتية (قوله
 والظاهر) عطف على الارجح
 (قوله امامه) بفتح الهمزة (قوله
 فيه) أى المختار (قوله او طائه)
 عطف على الشاك (قوله اليه) أى
 آخر المختار (قوله مختارها) أى
 المغرب (قوله) أى مغيب الشقق
 (قوله تأخيرها) أى المغرب (قوله
 وهو) أى تقدير وقتها بفعالها الخ

مسح اليدين فان نكسه اعاد المنكس وحده ان قرب والا فلا (و) سن مسح اليدين من
الكوعين (الى المرفقين) وقد صرح ابن رشد في مقدمته بترجيح القول بسنية مسحهما
الى المرفقين واقتصر عليه عياض في قواعده وغيره فسقط قول البساطي مسحهما اليهما
فرض فكيف جعله سنة (و) سن (تجدد ضربة) ثانية (ل) مسح (يديه) لا يقال مسحهما
لا الكوعين فرض فكيف يفعلها بالضربة الثانية المسنونة لانه يقول مسحهما بأثر الضربة
الاولى المفروضة والثانية تقوية له ألا ترى انه لو اقتصر على الاولى لاجزاء وفاته السنة
وسن نقل الغبار المتعلق باليدين الى الوجه بان لا يمسحهما بشئ قبل مسحهما فان فعل
فلا يملك تيممه على الظاهر وظاهر النقل ولومسحهما مسحاً قوياً لا يشترط في صحة التيمم
نقل شئ محسوس الى الوجه واليدين ألا ترى انه يصح على الحجر الامس والرخام الذي
لا اعتبار عليه أفاده ابن عبد السلام ونظر فيه الموضح بأن تيممه لم يحصل للوجه واليدين
بل للمسوح وشرع المنع من الخفيف خشية أن يضره شئ من أثر الضربة في عينيته ويعول
على بجهته القيشي وبعق خلكا بطلان التيمم وارتضى الزفراوي شارح الرسالة
والعدوي فتوى ابن عبد السلام (وتدب) بضم فكسر (تسمية) بأن يقول بسم الله وفي
زيادة الرحمن الرحيم خلاف وسوال وصحت الا عن ذكر الله تعالى واستقبال القبلة
وقد هني موضع طاهر فعلا وشأنه لانه عبادة مشقة على ذكر الله تعالى ولا تعز من
الوسوسة (و) تدب (بدء) في مسح اليدين (ب) مسح (ظاهريتهما) باطن أصابع
(يسراه) بأن يجعل ظاهر أطراف أصابع يده اليمنى في باطن أصابعه اليسرى ويعرها (الى
المرفق ثم) يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى من طي مرفقها و (مسح
الباطن) من ذراعه اليمنى منتهياً (لا) آخر (باطن) (الأصابع) من اليمنى وقبل ينهي لا
الذراع ويبقى أثر الضربة بكنهه اليمنى ليمسح به يده اليسرى ثم يمسح الكف بالكف ويخلل
أصابع كل يمين الاخرى كما تقدم (ثم) مسح (يسراه) مسحاً (كذلك) أي كسح يناه بأن
يجعل ظاهر أطراف يسراه في باطن أصابع يناه ويعرها الى المرفق ثم باطن كفه اليمنى على
باطن ذراعه اليسرى من طي مرفقها ويعرها الى آخر الأصابع ثم يخلل أصابعها
بالباطن (وبطل) التيمم أي انتهى حكمه (ببطل الوضوء) أي بما ينهي به حكمه من
حدث أو سبب أو شك أو ردة ولو كان التيمم فاتباع الغسل على المشهور من انه لا يرفع
الحديث فلا يقرأ ان كان جنباً وينوي الاستباحتة من الاكبر وعلى انه يرفعه لا يبطله
الا ببطل الغسل فيقرأ بعد الحدث الا الصغير وينوي الاستباحتة منه فقط ولو شك وهو في
صلاة في اتقاض تيممه أتمها ثم ان بان الطهر فلا يبعدها (و) بطل (بوجود الماء) الكافي
لإتمام الواجبة عليه وضوءاً أو فحلاً أو قدرة على استعماله (قبيل) الشروع في
(الصلاة) ان وسع الوقت ادراك ركعة بعد استعماله الذي هو فيه اختيارياً وضرورياً
فان ضاق من ذلك فلا يبطل تيممه لانه اذا جازله التيمم اذا خاف فواته باستعمال الماء

(قوله وغيره) أي عياض (قوله)
فسقط قول البساطي الخ
تقرى على قوله وقد صرح ابن
رشد الخ (قوله) أي أثر الاولى
(قوله انه) أي التيمم (قوله قبل
مسحهما) أي الوجه (قوله فان
فعل) أي مسحهما بشئ قبل
مسح الوجه بهما (قوله وظاهر
النقل) مبتدأ خبر محذوف أي
لا يبطل (قوله ولومسحهما مسحاً
قوياً) مبالغة في الخبر المحذوف
(قوله انه) أي التيمم (قوله ونظر
بفتحات مثلاً) (قوله فيسه) أي
كلام ابن عبد السلام (قوله شرع)
بضم فكسر الخ جواب سؤال
نشأ من قوله ان تيممه الخ (قوله
هول بقتضات) مثلاً (قوله من
حدث الخ) بيان لبطل الوضوء
(قوله ولو كان التيمم ناقصاً من
الغسل) مبالغة في بطلانه ببطل
الوضوء (قوله من انه لا يرفع
الحديث) بيان للمشهور (قوله
الذي هو فيه) نعت الوقت

فكيف يبطل التيمم الحاصل اذ ذلك (لا) يبطل التيمم ان وجده او قدر على استعماله بعد
الدخول (فيها) أي الصلاة فيجب عليه اتمامها ولو اتسع وقتها الدخول فيها ابو جهج
وسواء كان آيسا ومترددا أو راجعا على المعتمد وقال سند يقطع الراجي وعلله على ان
تأخيرها واجب وهو ضعيف (الا) شخصا (ناسيه) أي الماء بأتمته ونعيم وشرع في الصلاة
وتذكره فيها فبطل ان اتسع الوقت لادرار ركعة بعد استعماله الماء والا فلا ان تذكره
بعدها كما يأتي ولما بين حكم من تيسرت له الطهارة المائية قبل الصلاة ومن تيسرت له
فيها بين حكم من تيسرت له بعدها فقال (ويعيد المقصر) بضم الميم وفتح القاف وكسر
الصاد المهملة مشددة أي كل مقصر في الطلب الذي لا يشق عليه الواجب عليه أو غيره
بما هو مأور به صلاته بالتيمم نوبا (في الوقت) المختار في غالب المسائل وفي غيره يشمل
الضروري (وصحت) الصلاة (ان لم يعد) ما ناسيا او عامدا على الظاهر وان فرضه في
المقدمات وابن الحاجب في الناسي كذا في التوضيح صرح به وان علم من قوله في الوقت
للرد على ابن حبيب القائل ان تارك الاعادة في الوقت ولو ناسيا يعيد أبدا وجوبا تشديدا
عليه بخلافه ما أمر به ومثل للمقصر بقوله (كواجده) أي الماء الذي طلبه طلبا لا يشق
عليه بعد صلاته بالتيمم (بقربه) فيعيد في الوقت لتقصيره في طلبه اذ لو أمعن النظر لوجده
قبل نيمه فان وجد ما غيره فلا يعيد لعدم تقصيره (أو) واجده في (رحله) بفتح الراء
وسكون الحاء المهملة أي أتمته بعد صلاته بالتيمم بعد طلبه الذي لا يشق فان لم يطلبه
بقربه أو رحله وصلى بالتيمم ثم وجده بأحدهما فيعيد أبدا وجوبا فاذا عبق وغيره
البنائي الذي في النص انه يعيد ولو وجد غيره بعضهم يحمل كلام الشارحين على وجود
ما حدث بنحو أمطار وما في النص على ما موجود في القرب أو الرحل غير ما طلبه فلا
مخالفة (لا) يعيد (ان ذهب) أي ضل (رحله) الذي فيه الماء وفش عليه فلم يجد به وخاف
خروج الوقت فقيم وصلى ثم وجد رحله في الوقت بمات له عدم تقصيره وسواء تيمم في أول
الوقت لباسه أو وسطه لتردده أو آخره لرجائه وهذا لا ينافي انه لا يتيمم الا اذا خاف
خروج الوقت لانه يتحقق أوله ووسطه كما تقدم (و) كشخص (خائف) أي متيقن أو ظان
(لص أو سبع) يذهب للماء المحقق أو المظنون أو تساهل بأخذه من البصر وخاف خروج
الوقت فقيم وصلى ثم تيقن عدم ما خافه ووجد الماء بعينه فيعيد في الوقت لتقصيره فان كان
شاكافي اللص أو السبع فيعيد أبدا وجوبا وان شك في الماء أو تيقن ما خافه أو لم يتيقن شيئا
أو وجد ماء آخر فلا يعيد لعدم تقصيره الرماضي قيد تيقن عدم الخوف ذكره البساطي
واعقده عجب ولم يذكره ابن عبد السلام ولا الموضع ولا الشارح ولذا خالف بعضهم فيسه
اه قلت التقييد به واضح لا بد منه اذ بعدد ما يتقن التقصير ولا من لم يذكره انكسر على
وضوحه فالوقوف فيه ناشئ عن عدم التأمل واقفه أعلم (و) كشخص (مريض) عاجز عن
تناول الماء مع القدرة على استعماله (عدم) بكسر الهمزة والياء (مناولا) بضم

(قوله ولعله) أي قول سند يقطع
الراجي (قوله تأخيرها) أي الراجي
لا يخرج المختار (قوله وهو) أي
وجوب تأخير الراجي (قوله بين)
بفتحات مثقلا (قوله فيها) أي
الصلاة (قوله صلاته) مفعول
يعيد (قوله نوبا) بيان لحكم
اعادته (قوله وفي غيره) أي
الغالب صلة يشمل (قوله وان
فرضه الخ) حال (قوله في الناسي)
أي الاعادة (قوله صرح) بفتحات
مثقلا أي المصنف (قوله به)
أي قوله وصحت ان لم يعد (قوله
وان علم) بضم العين الخ حال (قوله
للرد) علة صرح به (قوله ومثل)
بفتحات مثقلا (قوله بعد صلاته
بالتيمم) صلة واجده (قوله فان
وجد ما غيره) مفهوم واجده
(قوله قيد تيقن عدم الخوف) قيد
مبتدأ وإضافته للبيان (قوله ذكره
البساطي) خبر قيد (قوله ولذا)
أي عدم ذكره ابن عبد السلام
والموضع والشارح علة خالف
(قوله فيسه) أي التيسر (قوله
بعده) أي القيد صلة يتقن
(قوله الماء) مفعول مناوول

الميم وكسر الواو والماء في الوقت وخاف فواته فقيم وصلى ثم وجده فيه فيعيد فيه ان كان لا يتكرر عليه العائدون ودخل عليه واحد في أول الوقت ولم يطلب منه مناوئته لتقصيره بعدم الطلب من دخل عليه أول الوقت فان كان يتكرر الداخلون عليه أو لا يتكرر دون ولم يدخل عليه أحد في أول الوقت وخاف فواته فقيم وصلى ثم دخل عليه مناوئاً فلا إعادة عليه لعدم تقصيره - ابن ناجي الاقرب انه لا إعادة على المريض الذي عدم مناوئاً في الوقت سواء كان يتكرر عليه الداخلون أو لا يتكرر دون عليه لانه اذا لم يجد من يناوئ اياه في الوقت انما ترك الاستعداد له قبل دخول الوقت وهو مندوب اليه على ظاهر المذهب وهذا لا يضر فلا إعادة مطلقاً (و) كشخص (واج) تيسر المائبة (قدم) بقضات مشدداً تيممه أو لم يتخار أو وسطه وصلى ثم وجده الماء الذي رجا فيه فيعيد فيه لتقصيره لان وجده غيره (و) كشخص (متردد) بكسر الدال الاولى (فالحوقه) أي الماء الحق او المظنون وعدمه فقيم وصلى في وسط المتأثر ثم لحقه فيه فيعيد فيه لتقصيره في السير اذا وجد فيه للحقه فلذا آخره عن قوله قدم وأما المتردد في وجوده اذا تيمم وصلى ثم وجده فيه فلا يعيد ولو قدم على المعقد لاستناده للاصل أي العدم نص عليه في التوضيح والشامل وارتضاء الخطاب وقال ابن فرحون ان قدم يعيد وتيممه عيج (و) كشخص (ناس) الماء الذي في رحله وتيمم وصلى ثم (ذكر) أي تذكر الماء بهينه (بعد) تمام (ها) أي الصلاة فيعيد في الوقت لتقصيره وتقدم انه ان تذكر فيها يطل تيممه وصلاته فيعيد ها أبداً وجوباً وشبهه بما تقدم في الاعادة في الوقت فقال (كقصر) بكسر الصاد المهملة في تيممه (على) مسح يديه (كوعيه) تاركاً مسحهما الرفقيه فيعيد في الوقت مراعاة للقول بوجوبه لقوته (لا) يعيد مقتصر في تيممه (على ضربه) واحدة مسح بها وجهه ويديه لمرفقيه تاركاً للضربة الثانية ولم يراع القول بوجوبه للضعفه (وتيمم على مصاب) بضم الميم (بول) من آدمي أو محرم أو مكروه أو غيره من التماسات واستشكل بان القياس اعادته أبداً وجوباً اذ هو كن تواجبا مستحبس وأجيب عنه بأجوبة سبعة اقتصر على ثلاثة منها فقال (وأقول) بضم الهاء وكسر الواو ومشدداً أي فهم قولها التيمم على موضع نجس يعيد بوقت (بالمشكوك) في أصابته وعدمها فان تحققت اعاد أبداً وهذا تأويل اصح وابن حبيب ويحتمل ان المراد بالمشكوك غير الظاهر فان ظهرت فيه أبداً وهذا تأويل أبي القرج (و) أو أيضاً (بالحقوق) بفتح التاف الاولى أي أصابته اياه (واقصر) أي الامام رضى الله تعالى عنه (على) نذب الاعادة في (الوقت) مراعاة (له) لدليل (القائل) من الأئمة المجتهدين (بإهانة الارض) التي أصابها بول مثلاً (بالخفاف) كجمدان الخنفية واليسين البصري رضى الله تعالى عنهما وهذا تأويل عياض وأولت أيضاً ان الريح سترته بتراب طاهر ولما كان الشأن عدم عومها طلبت الاعادة بوقت وأولت أيضاً انه اقتصر على الوقت في التيمم لانه لا يشترط فيه ملابسة الاعضاء في الحس الا ترى التيمم على

(قوله في الوقت) صلة عدم (قوله فواته) أي خروج الوقت (قوله ثم وجده) أي المناول (قوله فيه) أي الوقت (قوله لتقصيره) أي المريض عليه لا إعادة (قوله في الوقت) تنازع فيه إعادة وعدم (قوله لانه اذا لم يجد من يناوئ اياه في الوقت الخ) يتيسر ان عدم الاعادة عنده اذا لم يدخل عليه أحد في الوقت وانه اذا دخل عليه فيه أحد ولم يطلب منه مناوئته الماء ثم خاف خروج وجهه وتيمم وصلى ثم دخل عليه مناوئاً فيه فانه يعيد فهو عين ما قبله والله اعلم (قوله مطلقاً) أي عن تقسيمه بعدم تكرار الداخلين (قوله لقوته) على المراتب (قوله بوجوبها) أي الضربة الثانية (قوله من آدمي أو غيره) أي البول (قوله من التماسات) بيان لغيره (قوله اعادته) أي التيمم على مصاب بول (قوله فان تحققت) بضم بول انما وكسر الهاء أي أصابته (قوله الفرج) بفتح الراء الخيم

الجرح بخلاف الماء وأقول أيضا بأن طهارة المصعد تلبس خلفا حاله تخفف في الاعادة
لانه لا يتقل لظهوره بحق بخلاف الماء فطهوريته مشاهدة وأقول أيضا بأنه لما كان
التييم لا يرفع الحدث وانما هي طهارة حاجية خفف فيها فهي سبعة وسواء علم أنه مصاب
بول بعد تيممه وصلاته به أو قبله وقال أصبغ وابن حبيب ان علم قبله أعاد أبدا وكل من أمر
بالاعادة بعد الماء الا المقتصر على كوعيه والتميم على مصاب بول ومن وجد بثوبه
أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن تذكر أو في الحاضرتين بعد صلاته ثابته ما ومن يعيد للفضل
الجماعة ومن قدم الحاضرة على يسير القوائت فيعيدون ولو بقيتم والمراد بالوقت الذي
يعاد فيه الاختيارى الا بالنسبة لهؤلاء فيشمل الضرورى الا المقتصر على كوعيه
فالاختيارى فقط (ومنع) بضم فكسر أى كره به هذا فسر ابن رشد قوله لا يمنع وطء المسافر
وتقبيله لعدم ماء يكفيهما الرماضى وهو المعتمد (مع عدم ماء) كاف (تقبيل) شخص
(متوضئ) وكذا غيره من النواقض (وجماع مغتسل) ولو تميمهما الا صغر لانه يتقل منه
للتيمم لا كبر (الا طول) ينشأ عنه ضرر بترك نقض التوضئ وجماع الغتسل فيجوز
النقض والجماع واستشكل المنع المذكور بجواز السفر في مقابلة لأماميهما الطالب المال
والكلأ وأجيب بالفرق بين تجويز ترك مقصد وورعه قبل حصوله والمنع من تركه بعد
حصوله فالطهارة المائية غير حاصله وقت شروعه في السفر وحاصله في مسئلة المصنف
فان كانت حاصله وقت شروعه فيه منع ايضا الا ضرورة (وان نسي) أى من فرضه التيمم
لعدم الماء أو عدم القدرة على استعماله (احدى) الصلوات (الخمس) التى فاتته ولم يدرك
عينها ولزمه قضاء الخمس صلوات لبرائة ذمته (تيمم خمسا) لكل صلاة تيمم لانه لا يصح له
فريضة وان صليها بطل الثاني كما تقدم وان نسي احدى النهاريات تيمم ثلاثا واحدى
اللياليتين تيمم تيممين (وقدم) بضم فكسر مثقلا (دو) أى صاحب (ماء) كاف غسل واحد
فقط (مات) فبغسل بعائه لترجحه بالملك (ومعه) أى ذى الماء الميت واوله لصال شخص
(جنب) جى قيمته ويصلى فان كان الماء الحي فيغتسل به وييمم الميت (الانخوف عطش)
الحي المصاحب لذى الماء الميت فترك الماء الحي آدميا كان أو بهما محترما حفظا للنفس
وييمم الميت وشبهه في تقديم الحي فقال (ككونه) أى الماء مملو كا (لهمما) أى الميت
والجنب الحي فيقدم فيه الحي لان طهارته أهم يحتاجها في أمور كثيرة ولا اتفاق على
وجوبها (وضمن) أى الحي المقدم الذى خيف عطشه أو المشاركة للميت في الماء (قيمه)
أى الماء الذى يملكه الميت بمحل أخذه وهو الجميع في الاولى ونصيب الميت منه في الثانية
لورثته فيه ما ويتبع بها في ذمته ان كان عديدا ولا يرد على هذا قوله في المواساة وله الثمن
ان وجد فقوله انه لم يوجد فلا يتبع به لان ذلك في المضطر وهذا أخف منه فان قبل
الماء مثلى فلم ضمن قيمته ولم ضمن مثله كما هي القاعدة قلت لو ضمن المثل لكان اما في غسل
الاضطرار اليه وبه غاية المرجح عليهم اما في محل انتهاء السفر وهو غير على الورثة

(قوله وسواء علم) أى التيمم
(قوله وكذا) أى التقبيل
في الكره (قوله غيره) أى التقبيل
(قوله من النواقض) بيان لغيره
(قوله فيترك) بضم الباء وفتح الراء
(قوله لان طهارته) أى الحي (قوله)
يحتاجها الخ) في قوة التعليل
لاهم (قوله وهو) أى مال الميت
(قوله لو رثته) صله ضمن (قوله)
فيهما) أى مسئلة خوف عطش
الحي وصورة الاشتراك (قوله)
يتبع) بضم الباء وفتح الموحدة
أى الحي (قوله بها) أى القيمة
(قوله وهذا) أى سقوط الاداء
والقضاء بعدهما

(قوله فقط) أي دون قضائها
والعصبة (قوله فقط) أي دون
أدائها (قوله إنما) أي القدرة
على الطهور (قوله فقط) أي
لا وجوب (قوله فيها) أي
الوجوب والعصبة (قوله على
إنها) أي الطهارة (قوله عنها)
أي الطهارة

(فصل مسح الجرح)

(قوله الجرح) بضم الجيم (قوله
الجبيرة) بفتح الجيم (قوله العصبة)
بكسر العين (قوله أصلي) نعت
مسح (قوله في وضوء) صلة مسح
(قوله في كون الخوف) صلة
كاف التشبيه (قوله وجوبا) بيان
لمحكم مسحه (قوله ومثل الجرح)
أي في ترخيص مسحه بدلا عن
غسله (قوله مرة واحدة) راجع
للمسح (قوله وإن كان) أي
الجرح الخ مباغلة في مسحه
مرة (قوله ذروا) بضم الذال أي
مسحوقا كالدقيق يذرع على الجرح
وتحوله مداواته (قوله لركة) بفتح
اللام وسكون الزاي أي شيئا
يلزق على الجرح وتحوله (قوله
أعوادا) أي تحببها بالكسور
ويربط عليها حتى يجبر (قوله
ويعمها) أي الجبيرة (قوله والا)
أي وإن لم يعمها به (قوله وضع)
فاعل يجوز (قوله والا) أي وإن
رفعه قبل فراغها (قوله التي
ربطت الخ) نعت عصابتها (قوله
قلنسوة) بفتح القاف واللام
وسكون النون وضم السين

٩٦ (قوله على إنما) أي القدرة على الطهور (قوله فيها) أي الوجوب

أزقد يكون الماء فيه نأفه القيمة أو لا قيمة له ففرضي بحكم وسط لا يخرج فيه ولا غير وهي
القيمة بجعل أخذ الماء (وتسقط) أي لا تجب (صلاة) أي أداؤها في وقتها (وقضاؤها) بعد
خروج وقتها إن وجد الماء أو الصعيد (بعدم) بفتح العين والذال أي فقد (ماء وصعيد)
ظاهر في الوقت كله بأن كان الشخص مصلوبا أو على شجرة فتمت سبغ أو محبوسا في بطن
كنيف أو مفروش ومبني بأجر مثلا أو مريض لا يقدر على شيء وهو محدث ولم يجد من
يطهره وهذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه بناء على أن القدرة على الطهور بشرط
وجوب وصحة وقال أشهب يجب أداؤها فقط بناء على أن المست شرطا فيهما في حق
العاجز وقال أصبغ يجب قضاءؤها فقط بناء على أنها بشرط صحة فقط وقال ابن القاسم
يجب الاداء وانقضاءه للاحتياط بناء على أنها ليست شرطا فيهما بالنسبة للعاجز عنها
الله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) في مسح الجرح أو الجبيرة أو العصبة تياية عن غسل أو مسح أصلي في وضوء
أو غسل أو تيمم (إن خيف) أي علم أو ظن بتعثره في نفس أو موافق في المزاج أو إخبار
عارف بالطب ونائب فاعل خيف (غسل جرح) بضم الجيم أي محل مجروح بضرب أو دمل
أو غيرهما خوفا (ك) الخوف السابق في (التيمم) في كون الخوف حادثا من مرض
أو زيادته أو تأخره وجواب أن خيف غسل جرح (مسح) بضم فكسر أي الجرح
وجوبا أن خيف هلاك أو شديدا أدى ونشأ أن خيف مرض خفيف ومثل الجرح العين
الرمدانة وتحولها مرة واحدة وإن كان في محل يغسل ثلاثا (ثم) أن خيف من مسح الجرح
وتحوله مباشرة مسحت (جبيرة) أي ما يداوى الجرح به ذروا كان أول لركة أو أعوادا
أو غيرها ويعمها بالمسح والافلاي يجوز به ويجوز أن يقدر على ترك الدواء والخركة وخاف
من المسح على الجرح مباشرة وضع دواء أو خرقه للمسح عليه بشرط أن لا يرفعه إلى فراغ
المداواة والاطل مسحه كما سيأتي (ثم) أن خيف من مسح جبيرة مسحت (عصابتها)
بكسر العين أي الجرح التي ربطت فوق الجبيرة فإن خيف من مسح عصابتها أيضا عصب
عليها عصابتها أخرى ومسح عليها وهكذا وإن لم يخف من مسح الجبيرة وتعدر محل العصابتها
التي ربطها عليها مسح على العصابتها وشبهه في البلوا زفقال (كقصد) أي مسح موضعه إن
خيف غسله فإن خيف مسحه مباشرة أيضا مسحت جبيرة ثم عصابتها (وهارة) جمالت
على محل ظفران قلح ولون محرم كغزير مسح عليها أو يعل بها الضرورة ولو لم يتعد نزاعها
(و) مسح على (قرطاس) بكسر القاف وسكون الراء أي جملة أو ورقة كتب فيها شيء
وأصقت على (صدغ) ليسكن صداعه (و) مسح على (عمامة خيف) ضرر (و) سبب
(نزاعها) من الرأس ولم يمكن حلها ومسح ما هي ملتصقة عليه من الخرقا نسوة وإن قدر على
مسح بعض رأسه مباشرة مسحه وكل على عمامته وجوبا على المعقد وقيل بدلا وقيل
لا يكمل عليها مسح على الجرح ثم على الجبيرة ثم العصابتها بوضوء بل (وإن يغسل) ولو من

زنا

المهمة وفتح الواو (قوله مسحه) أي وجوبا (قوله وجوبا) بيان لمحكم تكميل المسح على عمامته

زنا لانتهاء التحريم بانتهائه ووقوع الغسل وهو غير متلبس بعصيته فلا يقاس على فطر
وقصر العاصي بسقره في المنع فن برأسه نزلة او جرح خاف بغسله فله مسح ثم جبيرته ثم
عصائه وكذلك العمامة والقرطاس والمرارة ويجوز المسح على الجبيرة او العصابة
او القرطاس او المرارة او العمامة ان وضعها على طهارة مائية كاملة (او) وضعها (بلا
طهر) بان وضعها وهو محدث حدثنا صغيراً او كبيراً لانه ضرورة بخلاف الخلف ان كانت
قدرا الجرح ونحوه بل (وان انتشرت) أي زادت على الجرح ونحوه للضرورة وفي وضعها
اليه وذكر شرط المسح على الجرح او الجبيرة او العصابة او القرطاس او المرارة
او العمامة وغسل ماسواه فقال (ان صح جل) بضم الجيم وشدة الادم أي أكثر (جسده)
ان كان جنباً أو أكثر أعضائه وضوئه ان كان حدثه أصغر وأراد بالجل ما يشمل النصف
بقريضة مقابلته بالاقل (او) صح (اقله) أي الجسد بالنسبة للغسل أو أعضائه الوضوء
بالنسبة للوضوء وأراد بالاقل ماله بالان زاد على عضو بقريضة قوله الاتي **كان قل**
جداً كيداً ويحتمل بقاء الجل على حقيقةه والتجوز في الاقل بحمله على ما يشمل النصف
بقريضة مقابلته بالجل (ولم يضر غسله) أي الصحيح واوجه العمل وهو قيد في صحة الجل والاقل
وصرح بمفهومه للايضاح والتشبيه به فقال (والا) أي وان كان غسل الجل والاقل
الصحيح يضر (فقرضه) أي حكمه والرخصة (التيمم) لانه كمن عمّت الجراحات جسده
أو أعضائه وضوئه وشبهه في التيمم فقال (كأن) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى
مقرون بكاف التشبيه صلته (قل) أي الصحيح الذي لا يضر غسله (جداً) بكسر الجيم
وشدة الدال وذلك (كيد) واحدة فقرضه التيمم تغليباً له ألوم عليه ولان النادر لا حكم له
(وان غسل) الجرح والصحيح الذي لا يضر غسله أو غسل الصحيح الذي يضر غسله
والجرح أو الصحيح القليل جداً والجرح (اجزاً) لانيته بالاصل وظاهره انه ان غسل
الصحيح ومسح الجرح في الاخيرتين لا يجزئ لعدم اتيانه بالاصل ولا بالرخصة ولكن نقل
الخطاب عن ابن ناجي الاجزاء فيه ما قاله انص عليه المازري والقرافي (وان تذر)
أو تضر (مسها) أي الجراح (وهي بأعضاء تيمم) أي وجهه ويديه كاهها أو بعضها
(تركها) أي الجراح بلا غسل ولا مسح (وقوضاً) وضوئاً ناقصاً لوتيمم لترصها أيضاً
وضوء ناقص مقدم على تيمم ناقص والغسل كالوضوء ولو قال وغسل الباقي اشمل
الغسل وهذا ان وجد ماء كافياً ولم يضر غسل الصحيح فان لم يجد ماء كافياً او كان غسل
الصحيح يضر فتييم تيمماً ناقصاً على الظاهر فان عمّت الجراحات التي تعدل مسماً لأعضاء
التيمم وأضر غسل الصحيح سقط عنه الاداء والقضاء كعدم الماء والصعيد (والا) أي وان لم
تمكن الجراحات التي تعدل مسماً بأعضاء تيمم فشيها أربعة أقوال أولها ما يتييم لياقي
بطهارة تربية كاملة قاله عبيد الله ثانياً يغسل الصحيح ويسقط الجرح لان التيمم انما
شرع عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله قاله ابن عبيد الله الحكم وسواء كان الجرح

(قوله بانتهائه) أي الزنا قوله في
المنع صلة يقاس (قوله ضرورية)
أي وضعت لازالة الضرر (قوله
بجمله الخ) تصوير للتجوز في الاقل
(قوله في الاخيرتين) أي الصحيح
الذي يضر غسله والصحيح القليل
جداً (قوله بالاصل) أي غسل الكل
(قوله ولا بالرخصة) أي التيمم (قوله
فيمما) أي الاخيرتين (قوله
عليه) أي الاجزاء (قوله كاهها)
توكيده لأعضاء تيممه (قوله يتييم)
أي فقط ويه لي (قوله وسواء كان
الجرح الخ) راجع للقولين قبله

(قوله فان قل الجرح) مفهوم ان كثير
(قوله جمعهما) أى الوضوء الناقص
والتييم (قوله السابق) نعمت (قوله
طهارة غسل) اضافته للبيان (قوله
فان كان محدثا) مفهوم متوض
(قوله كذلك) أى الوضوء في الكمال

* (فصل) * الحيض والنفس

(قوله انه) أى قوله كصفرة (قوله
منبه) بضم الميم وفتح النون
والموحدة مثقلا (قوله تشبيه
حقيقة) من اضافة المصدر لقوله
(قوله على انه) أى الدم (قوله
والاول) أى شمول الدم الصفرة
والكدرية (قوله والثاني) أى قصر
الدم على الاحمر (قوله من ان
الصفرة الخ) بيان لما (قوله
هو المشهور) خبر بما (قوله
ومذهب) عطف على المشهور
(قوله رأتهما) أى الصفرة
والكدرية (قوله وجعله) أى قول
ابن المايجشون (قوله ليستا)
أى الصفرة والكدرية (قوله
الاحتمال الثاني) أى التشبيه
(قوله فسر) بكسر السين وشد
الراء أى حكمه (قوله باكل) بلا
تنوين لاضافته الى شئ (قوله
فلا يعتبر) أى الدم الخارج من قبل
المرأة قبل وقته المعتاد به علاج

قليل أو كثيرا (ثالثها) أى الاقوال (يتيم ان كثير) أى زاد الجرح على الصحيح لتبعية
الاقول لاكثر فان قل الجرح سقط وغسل الصحيح قاله ابن بشير (ورابعها) أى الاقوال
(يجمعهما) أى الوضوء والتييم فيغسل الصحيح ويتيمم ويتقدم الوضوء لثلاثة اقسام بين التيمم
وما فعل له قاله بعض شيوخ عبد الحق عجم والظاهر جمعهما لكل صلاة البنائي الظاهر
اعادة التيمم فقط الا ان ينقض الوضوء (وان نزعها) أى الجبيرة والعصاية والمرارة
او القرطاس او العمامة بعد مسحها (لدواء) مثلاً (أو سقطت) بنفسها رذها ومسحها
ان لم يكن بصلاة (وان) كان متلبسا (بصلاة) فرض او نفل (قطعه) هال بالطنان او كذا
ما يؤممه فلا يستخلف وان كان. أمروا في جمعة وهو أحد الاثنى عشر بطلت على جميعهم
(ورذها) أى الجبيرة مثلاً (ومسح) هان قرب او بعد ونسي فيجبر فيه حكم الموالاة
السابق (وان صح) أى برئ الجرح ونحوه وهو على طهارة غسل او وضوء (غسل) المحل
ان كان حكمه الغسل في غسل جنبابه او وضوء ومسح ما حكمه المسح كما خ أذن في
غسل أو وضوء (ومسح) شخص (متوض) ماسح على عمامته مثلاً (رأسه) مباشرة وبني
بنية ان نسي او عجز عجزا حقيقيا وان تعمد أو عجز عجزا حكميا ما لم يطل فان كان محدثا محدثا
أصفر أو أكبر فلا يصلى حتى يتوضأ وضوا كاملا او يغتسل كذلك ومفهوم نزعها ان
الجبيرة ان زالت عن الجرح مسح بقاء العصاية التي مسح عليها عليه فليس الحكم كذلك
وهو كذلك والحكم ان مسح لم يطل فلا يعيده وله رذ الجبيرة للتداوى ان شاء وأما زوال
العصاية التي مسحها فيبطل المسح فتجب اعادته بعد رذها ولوردها فوراً هذا هو الصواب
والله سبحانه وتعالى اعلم

* (فصل) * في الحيض والنفس والاستحاضة وما يتعلق بها (الحيض) أى حقيقته شرعا
(دم) جنس شمل الحيض والنفس والاستحاضة وغيرها من انواع الدم (كصفرة) بضم
الصاد المهملة وسكون الفاء دم اصفر ابن مرزوق يحتمل انه تشبيل للدم بالخفي منه به
على الاحمر القاني بالاولى بناء على شمول الدم الصفرة والكدرية ايضا ويحتمل انه تشبيه
حقيقة باخرى بناء على انه خاص بالاحمر والاقول ظاهر التذيب والجلاب والثاني ظاهر
التلقين والباجي والمقدمات وما ذكره من ان الصفرة والكدرية حيض هو المشهور
ومذهب المدونة سواء رأتهما ما قبل علامة الظهور أو بعد رذها وقال ابن المايجشون ان
رأتهما قبلها الحيض وان رأتهما بعدهما فليستا بحيضا وجه الباجي والمأزى المذهب
وقيل ليسا بحيضا ولو قبلها وهى الاحتمال الثاني فسر تشبيههما بالتنبيه على ضعفهما
بالتخلاف فيهما فان المشبه لا يساوى المشبه به ولذا لم يعطيهما (أو كدرية) بضم الكاف
وسكون الدال دم اسود (خرج) أى المذكور من الدم والصفرة والكدرية (بنفسه) أى
لا بسبب فصل يخرج دم النفس والبكارة والاستحاضة والفسد والطمع والطعن والضرب
والدم الخارج قبل وقته المعتاد به علاج باكل أو شرب شئ فلا يعتبر في العدة والاستبراء

على الظاهر قاله المنوفي وتوقف في حكم الصلاة والصوم المصنف الظاهر على بحثه
صلاتها وصومها به أي وعدم قضائهما وقال على بحثه لأن الظاهر في نفسه فعلهما
لاحتمال أنه غير حيض وقضاء الصوم فقط لاحتمال أنه حيض عجز في سماع ابن القاسم
وكلام ابن كثة أن الخارج قبل وقته بعلاج حيض البتاني السماع في تأخير عن وقته
المعتاد بدواء وكلام ابن كثة في قطعه قبل تمام مدته المعتادة بدواء ونص السماع سئل
عن امرأة أرادت العمرة وخافت الحيض قبل تمامها فشربت دواء التأخير فقال ليس
بصواب ابن رشد كرهه مخافة ادخالها ضررا في جسمها ونص كلام ابن كثة يكره ما باغى
انهم يصنعن ما يتجهن به الطهر من الحيض من شراب أو علاج ابن رشد كرهه مخافة أن
يضرها الخطأ علم من كلام ابن رشد أنه إنما كرهه لخوف الضرر ولولم يحصل به الطهر
لنبيه عليه ابن رشد خلافا لابن فرحون فليس فيها ما تعرض لجلبه بدواء ولذا اقتصر
الخطاب فيه على كلام المصنف وشيخه واحتمال أن أخرج به علاج لا يخرج به عن كونه
حيضا كالحديث بشرب مسهل رده الناصريان الحيض اخذ في حقيقة خروجه بنفسه
بخلاف الحدث وصلته خروج (من قبل) بضم القاف والوحدة أي فرج فصل ثان مخرج
الدم أو الصفرة والكبدرة من دبر أو ثقبه ولو نحت المعدة وانسد الفرج وإضافة قبل
لـ (من) أي امرأة (تعمل عادة) وهي المراهقة إلى خمسين فصل ثالث مخرج الدم الخارج
من قبل من لا تحبل عادة وهي التي لم تبلغ تسعا واثنتي عشرة سنة ويسئل النساء
عن دم من بلغت تسعا إلى المراهقة ومن بلغت خمسين إلى السبعين فان جز من بانه
حيض أو اختل فن أو شك كن فيض والافلان كثر الخارج بل (وان) كان (دفعه) بضم
الدال أي خارجا من يسير ويقال له دفقة بفتحها والقاف وأما بفتحها والعين فمخرج
في مرة واحدة ولو طال زمنه وهذا أقل باعتبار الخارج ولا حذلا كثره باعتباره وأما
باعتبار الزمن فلا حذلا بالنسبة للعبادة وأقله بالنسبة للعدة والاستبراء يوم أو بعضه
الذي له بال مع سؤال النساء (واكثره) أي الحيض (المبتدأة) أي حائض أول حيض لم
يتقدمها غير حامل بدليل ما يأتي لم تطهر نصف شهرين تسادى به بالدم أو تقطع
طهرها وخبر أكثر (نصف شهر) أي خمسة عشر يوما فان انقطع قبل تمامه واسقرت
طاهر نصف شهر ثم أتاهم فهو حيض مؤتلف وشبهه أقل الطهر بأكثر حيض المبتدأة
في كونه نصف شهر فقال (كأقل الطهر) فهو خمسة عشر يوما للمبتدأة والمعتادة
والعامل ونسبها ولا حذلا كثره فان بلغت أكثر الحيض بالنسبة لها وأتاهم قبل تمام
خمس عشرة يوما من طهرها فهي استحاضة لا تنع صلاة ولا صوما ولا وطأ (و) أكثر الحيض
(المعتادة) أي التي تسبق لها حيض ولو مرة وزاد حيضها على المرة السابقة التي لم تبلغ
نصف شهر (ثلاثة) من الأيام (استظهاها) أي زائدة (على) أكثر عاداتها) أي ما لا تنكرها
فان اعتادت خمسة وضاحت بعدها ولم تنقطع تمام الخمسة فتزيد عليها ثلاثة ان لم تنقطع

(قوله توقف) بفتحات مثقلا أي
المنوفي (قوله بحثه) أي المنوفي
(قوله به) أي الدم الخارج بعلاج
قبل وقته (قوله وقال) أي
المصنف (قوله ان الخارج قبل وقته
بعلاج حيض) أي فيعتبر في العدة
والاستبراء والصلاة والصوم
(قوله تمامها) أي العمرة (قوله
علم) بضم العين (قوله لخوف
الضرر) أي وان حصل الطهر
(قوله فليس فيها) أي السماع
وكلام ابن كثة تفسيره على
نصهما (قوله واحتمال أن
أخرج به علاج) بإضافة البيان (قوله
رده الناصريان) خبر احتمال
(قوله أخذ) بضم فكسرا
اعتبر (قوله وهذا) أي الدفعة
وذكره لتذكير خبره (قوله
باعتباره) أي الخارج (قوله غير
حامل) نعت مبتدأة (قوله تمامه)
أي نصف شهر (قوله فهو) أي
أقل الطهر (قوله لا كثره) أي
الطهر (قوله فهي) أي الدم
وأنه لتأنيث خبره

وتغتسل بغروب الثامن ولو استقر فهي استخاضة لأن حاضت ثالثة ولم يتقطع تمام
 الثامن فتزيد على الثمانية ثلاثة أن لم يتقطع وتغتسل بغروب الحادي عشر وان حاضت
 رابعة واستقر حتى زاد على الاحد عشر فتزيد عليها ثلاثة وتغتسل بغروب الرابع عشر
 وان استقر في الخامسة حتى زاد على اربعة عشر زادت عليها يوما واحدا وان زاد عليها
 بعد ذلك فتغتسل بتمام اثنى عشر ولا تستظهر عليها بشئ وهذا في المعتادة غير الحامل
 ففعل استظهارها بالثلاثة (مالم يتجاوز) أي الثلاثة نصف الشهر فن اعتادته فلا
 تستظهر ومن اعتادت اربعة عشر تستظهر بيوم ومعتادة الثلاثة عشر تستظهر بيومين
 ومعتادة الاثني عشر تستظهر بثلاثة (ثم) بعد الاستظهار أوتتمام نصف الشهر (هي)
 أي المرأة المتكادى به الدم (طاهر) تصوم وتصل وتطوف وتوطأ والدم نازل عليها لانه
 استخاضة لا حيض هـ ذامذهب المدونة وقيل ان لم تبلغ باستظهارها نصف شهر ودام
 دمها فهي بتمام استظهارها طاهر حكما لاحقية فمصوم وتصل وينع وطوها وطلاقها
 ويجبر على رجعتها الى تمام نصف الشهر من ابتداء حيضها فتظهر حقيقة فتعيد الغسل
 حينئذ والصوم الذي صامته عقب طهرها حكما دون الصلاة لانه ان كان حاضا فقد
 أسقطها والافقد صلاتها (و) اكثر الحيض (الحامل) مبتدأة ومعتادة حاضت
 على خلاف الغالب وتكادى به الدم زيادة على نصف شهر (بعد) دخولها في ثالث
 (ثلاثة أشهر) من ابتداء حملها الى تمام الشهر الخامس فاكثر حيضها (النصف) من شهر
 (ونحوه) أي خمسة أيام مع النصف فاكثر لها عشرون يوما (و) أكثر لحامل دخلت
 (في) سادس (سنة) من الاشهر من مبداء حملها (فاكثر) من ستة الى وضعها (عشرون
 يوما ونحوها) أي عشرة أيام مع العشرين فاكثر لها ثلاثون يوما وهذا قول جميع
 شيوخ افرقية وهو الرابع وظاهر المدونة ان اكثر في السادس النصف ونحوه عبارة
 المصنف محتملة لهما بتقدير دخول أو تمام وختمها على الاول لاربعيته (وهل) حكم
 الحامل فيه (ما) أي الحيض الذي أتاها (قبل) دخولها في ثالث (الثلاثة) بان أتاها
 في الشهر الاول أو الثاني (ك) حكمها فيه (ما) أي الحيض الذي أتاها (بعد) دخولها
 في ثالث (ها) أي الثلاثة في ان اكثر لها النصف ونحوه (أو) حكمها فيه (ك) حكم
 حيض (المعتادة) غير الحامل في اعتبار عادتهم والاستظهار عليها بثلاثة ان لم يتجاوز
 فيه (قولان) مستويان عند المصنف ورجح المتأخرون ثانيهما وهما الامام مالك رضي
 الله تعالى عنه رجح عن أولهما الى ثانيهما واختار الايباني الاول بناء على انه يلزمها
 ما يلزم الحامل بالوحد المعلوم للنساء واختار الثاني ابن يونس بناء على انه انما يلزمها ما يلزم
 الحامل اذا ظهر الحمل وهو لا يظهر الا في الثالث ورجح بعض الشيوخ الاول وكلام ابن
 عرفة يشعر بترجيح الثاني فكل منهما مرجح ولكن الثاني ارجح وعليه فان زاد على عادتها
 فستظهر عليها بثلاثة مالم يتجاوز نصف شهر ابن يونس الذي ينبغي على قول مالك رضي الله

(قوله فهي) أي الدم النازل بعد
 الاستظهار (قوله فن اعتادته)
 أي نصف شهر

نعالى عنه الذى رجى ان يجلس في الشهر والشهرين قدرا يامها والاستظهار لان
الحمل لا يظهر في شهر ولا شهرين فهي محمولة على انها حائل حتى يظهر حالها وهو لا يظهر
الا في الشهر الثالث نقله الموضح والحطاب فان قيل اذا كانت الحامل تحيض لزم ان
لا يدل الحيض على عدمه وبرائة الرحم وهذا خلاف المجمع عليه قيل الغالب عدم
حيضها لا حثاس الدم لتخلق الجنين وغذائه ولكن ان نزل تكاثروا ودفع بعضه بعضا
وكما عظم الحمل زاد كثرة فاكفى به في العدة والاستبراء فبقا بالنساء اعتبارا بالغالب
وطرحا للتأدبر (وان تقطع) بفحشاء مثقلا (طهر) بدم قبل كمال أقله ولو بساعة
(افقت) أى ضمت المرأة (أيام الدم فقط) أى دون أيام انقطاعه فقلغيها متى نقصت عن
نصف شهر فلا بد في الطهر من خمسة عشر يوما متوالية خالية من الدم ليلالونها انقضا
ان نقصت أيام انقطاعه عن أيام نزوله وعلى المشهور ان تساويا أو زادت أيام انقطاعه
على أيام نزوله والشاذ تلقى أيام الانقطاع المساوية أو الزائدة أيضا وتصير طاهر حقيقة
في أيام الانقطاع وحائضا حقيقة في أيام النزول وهكذا مدة حياتها وتظهر فائدة الخلاف
في الدم النازل بعد تلقيق أكثر حيضها وهو عادتيا ونصف شهر فهو استحاضة على
المشهور وحيض على مقابلة تلقيقها جازيا (على تفصيلها) أى الحائض المتقدمة
في المبتدأة والمعتادة الحائضين والحامل في الثالث إلى نهاية الخامس أو في السادس إلى
آخره أو ما قبل الثالث فتلحق المبتدأة ونصف شهر والمعتادة عادتيا والاستظهار وحامل
الثلاثة إلى نهاية الخامس عشرين والسادس ثلاثين والأول والثاني عادتيا والاستظهار
(ثم) بعد التلقيق واستمرار الدم (هي) أى المرأة (مستحاضة) لاحاض ودمها استحاضة
لاحيض فتغتسل من الحيض ونصوم وتطأ والدم نازل عليها (وتغتسل) الملققة
وجوبا (كلما انقطع) الدم عنها في أيام التلقيق الا ان تقطن عودا الدم قبل خروج الوقت
الذي هي فيه اختياريا كان أو ضروريا فلا تؤمر بالغسل قاله عبق البناني فيه نظر
فقد صرح الجزولي وابن عمر والزهرى بحرمه تأخير الصلاة لرجاء الحيض واختلنوا
في سقوطها ان اخرتها أو تأها الدم في وقتها فقال الجزولي وابن عمر تسقط وقال الزهرى
يلزمها قضاؤها وقال اللخمي يكره التأخير لرجاء الحيض ان لم يؤد لخروج الوقت المختار
والاحرم فتعين ابقاء المصنف على ظاهره على حرمة التأخير وعلى كراهته لكن على الثاني
يكون قوله فتغتسل أى تدبعا عند رجاء الحيض وجوبا في غيره فتقول عبق ان اغتسلت في
هذه ولم يأتها الدم فهل تعد بغسلها أو بصلاتها ان حرمت نيتها أو لا ترد غير صحيح في ضوء
الشموع يظهر رجل كلام الجزولي ومن معه على طاهر مخاطبة بها قطع ما رجعت حيضها
تطهير ما يأتي في الصوم فيمن بقيت الفطار لا عباد الحيض قبل نزوله وما نحن فيه كانت
حائضا غير مخاطبة بها وانقطع دمها وعلمت أو ظنت عودها في الوقت فيلغى الانقطاع
المتوسط ويحكم عليه بحكم الحيض ويبيد هذا قول أبي الحسن في شرح قول التذييب

(قوله حائل) بالهمز أى غير حامل
(قوله على عدمه) أى الحمل
(قوله وبرائة الرحم) عطف على
عدمه (قوله بدم) صلة تقطع (قوله
قبل كمال أقله) أى الطهر نعت دم
(قوله نقصت) أى أيام انقطاعه
(قوله وهو) أى أكثر حيضها
(قوله الحائضين) بالهمز أى غير
الحاملين (قوله في الثالث) صلة
الحامل (قوله أو ما قبل الثالث)
عطف على الثالث (قوله
والزهرى) بضم الزاى (قوله
سقوطها) أى الصلاة (قوله أى
رجاء الحيض) (قوله في وقتها) أى
والباقي منه يسع ركعة فأكتر
(قوله والا) أى وان أذى لخروج
الوقت (قوله طاهره) أى من أنها
تغتسل عند انقطاعه ولو علمت
أو ظنت عودها قبل خروج
الوقت الذى هي فيه (قوله في هذه)
أى حال رجاء الحيض (قوله غير
صحيح) خبر قول عبق (قوله قبل
نزوله) أى الحيض صلة يبت (قوله
عليه) أى الانقطاع

أمرها بالاعتسال لأنها لا تدري لعل الدم لا يعود إليها أبو الحسن انظر مقهوره وعلت ان
الدم يعود إليها لم يأمرها بالاعتسال وليس على إطلاقه بل معناه اذا كان يعود اليها بالقرب
في وقت الصلاة (وتصوم) ان انقطع مع الفجر أو قبله (وتصلي وتوطأ) بعد غسلها على
المعروف خلافا لصاحب الارشاد القائل لا يجوز وطؤها فيمكن صلاتها وصومها في جميع
أيام الحيض بان كان يأتيها الاولة ينقطع قبل الفجر فلا يفتوتها صلاة ولا صوم وإها دخول
المسجد وطواف الافاضة لم يحرم طلاقها ويجبر على رجعتها (و) الدم (المميز) بضم الميم
الاولى وفتح الثانية والمثناة تحت عن دم الاستحاضة بتغير رائحته أو لونه أو ورقته أو فحنه
أو تأملها بخروج وجهه كرائحة أو لون أو ورقه أو فحنه أو تأمل الحيض لا بكثرة أو قلة لتبعيةهما
للاكل والشرب والزواج وضلة المميز (بعد طهرتم) بفتح المثناة أي كل خمسة عشر يوما
وخبر المميز (حيض) مانع من الصلاة والصوم والوطء ونحوها فان لم يتغير عن
الاستحاضة بشئ مما تقدم فهو استحاضة ولو طال زمانه وكذا المميز قبل كمال الطهر فلا
يعتبر تغيره نقله أبو الحسن عن التومسي (و) ان تميز الدم عن دم الاستحاضة بشئ مما تقدم
وحكم بأنه حيض ودام حتى تمت عاداتها وزاد عليها وتغير عن صفته دم الحيض الى صفته دم
الاستحاضة فقال الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما تغسل بمجرد تمام أيام
عاداتها (لا تستطهر) عليها اذا فائدة فيه لأنه طلب من غير الاستحاضة لرجاء انقطاع دمها
والاستحاضة قد غلب على الظن عدم انقطاع دمها وقال ابن الماجشون تستطهر على أطول
عاداتها ما لم تجاوزه فان استقر بصفة الحيض فستطهر عند الامام وابن القاسم أيضا هذا
هو المعتمد وقيل لا تستطهر عندهما مطلقا وصلة لا تستطهر (على) القول (الاصح)
أي الذي صححه بعض المتأخرين غير الاربعة من قولي مالك وابن الماجشون رضي الله
تعالى عنهما (والطهر) من الحيض يعرف (بجفاف) أي خلو القبل من الدم والصفرة
والصدرة بحيث ان ادخلت فيه قطنة أو خرقة وأخرجت لا يرى عليها شئ منها وان
ابتلت برطوبة (أو) (بقصة) بفتح القاف وشدة الصاد الممهلة ماء أي يفيض يخرج من القبل
عقب تمام الحيض وهي بقصة لقول صاحب التالين والقرافي وغيرهما كل ما خرج من
السيلين فهو نجس وقول عياض وغيره ماء الفرج ورطوبة نجسان عندنا ولا في أنواع
من الحيض فقد قال ابن حبيب أوله دم وآخره قصة (وهي) أي القصة (أبلغ) أي أقوى
في الدلالة على تمام الحيض والطهر منه من دلالة الجفوف عليه (لاعتادتها) أي القصة
وحدها أو مع الجفوف بل أبلغ حتى اعتادة الجفوف وحده عند ابن القاسم فاعتادته اذا
رأتها قبله فلا تنتظره فالاولى حذف لاعتادتها واجاب المسئناوي بان المراد بالانغيتا
انتظارها لا الاكتفاء بها ان سبقت فان هذا يكون في النساء وبين والجفوف ان اعتيد
وحده مساوي القصة فتكتفي بالسابق منها فصح تقييدها بالانغيتا وقرع على
ابلية القصة قوله (فتنتظرها) أي المرأة القصة التي اعتادتها وحدها أو مع الجفوف ان

قوله لو علمت ان الدم يعود اليها الخ
بيان مقهوره (قوله وليس) أي
المقهور (قوله على إطلاقه) أي
عن تقييده بكونه يعود في الوقت
(قوله بتغير رائحته) صلة المميز
(قوله لا بكثرة) عطف على بتغير
(قوله فان لم يتغير الخ) مفهوم
المميز (قوله وكذا) أي غير المميز
في كونه استحاضة الخ مفهوم بعد
طهرتم (قوله وحكم) بضم فسكسر
(قوله فيه) أي الاستطهار (قوله
لأنه) أي الاستطهار (قوله طاب)
بضم فسكسر (قوله تجاوزه) أي
نصف الشهر (قوله فان استقر
بصفة الحيض) مفهوم وتغير عن
صفة دم الحيض الى آخره (قوله
مطلقا) أي عن تقييده بتغيره عن
صفة الحيض الى صفة الاستحاضة
(قوله قولي بفتح اللام) مثنى قول
يلان لون لاضائته (قوله منها) أي
الدم والصفرة والكدرة (قوله وان
ابتلت برطوبته) حال أو مباغلة
(قوله منه) أي الحيض صلة الطهر
(قوله من دلالة الجفوف) صلة
أقوى (قوله عليه) أي الطهر
صلة دلالة (قوله فاعتادته) أي
الجفوف (قوله اذا رأتها) أي
القصة (قوله قبله) أي الجفوف
(قوله انتظرها) أي ان سبقتها
الجفوف (قوله ان سبقت) أي
القصة (قوله فان هذا) أي
الاكتفاء بالسابق

(قوله ندبا) بيان لحكم التأخير (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله وهذا) أي كونها لا تظهر إلا بالجحوف واستظهاره ولو خرج الوقت (قوله حكمه) أي ابن القاسم (قوله إذا المبتدأة لم تعد لها) أي القصة على لقوله لا ينافي حكمه الخ (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله إنما) أي المبتدأة (قوله إن رأت الجحوف طهرت) أي ولا تنتظر القصة وسكت في هذا النقل عن رأت القصة أولا فهل تطهر بها ولا تنتظر الجحوف أولا تطهر بها وتنتظره ١٠٣ ولو خرج الوقت (قوله وهو)

سبق الجحوف فتؤخر الغسل ندبا (لا سحر) الوقت (المختار) بحيث تصلي في آخره (وفي) علامة طهر المرأة (المبتدأة) بفتح الدال المهملة أي التي حاضت أول حيضة (تردد) في النقل عن ابن القاسم فنقل البايجي عنه لا تطهر إلا بالجحوف فتنتظره ولو خرج الوقت وهذا لا ينافي حكمه بالبلغية القصة لمعادتها إذا المبتدأة لم تعد لها ونقل المازري عنه إنما إن رأت الجحوف طهرت وهذا هو المعتمد وهو لا ينافي ما تقدم أيضا لذلك (وليس عليها) أي الحائض لا وجوباً ولا ندباً (نظر) علامة (طهرها قبل) طلوع (الفجر) لا ذلك العشاءين والصوم بل يكره لأنه ليس من عمل السلف فهو غلو قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان النساء يجيذن المصائب ولذا قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجزئني (بل) يجب نظره (عند النوم) لئلا تعلم هل تدرك العشاءين والصوم أو لا فإن كانت ان وجدت عند النوم فيحتمل ارتفاعه قبل الفجر فيجب العشاءان والصوم وإن رأت علامة الطهر عنده فيحتمل عودته قبله فيسقطهما فجوابه ان الاصل استقرار ما تجده في الحال من حيض أو طهر إلى الفجر فلا يعتبر الاحتمال (و) عند دخول وقت (الصبح) وكذا غيرها من الصلوات الخمس وجوباً وموسماً إلى ان يبقى منه ما يسع الغسل والصلوة فيجب وجوباً مضيقاً وان رأت منقطة عند الصبح وشكت هل انقطع بعد الفجر أو قبله بحيث تدرك العشاءين والصوم سقطت العشاءان اذا الاصل استقراره إلى الفجر وتمسك ببقية يومها ان كانت في رمضان لاحتمال طهرها قبله وتضيئه لاحتمال طهرها بعده ولا يثبت الصوم (ومنع) أي الحيض (صحة صلاة وصوم وجوبهما) أي الصلاة والصوم وجوب قضاء الصوم بامر جديد فلا يقال وجوب قضاءه فرع وجوب ادائه وهو من فروع عنها فكيف وجب قضاءه عليها والحكمة في وجوب قضاء الصوم دون وجوب قضاء الصلاة رفع المشقة بعد الصلوات وتكرار الحيض في كل شهر مرتين مثلاً وخفة قضاء الصوم بعدم تكرره في العام (و) منع الحيض (طلاقاً) أي حرمة وان وقع له لم يوجب رجعتها ان كان رجعيها وفي كون منعه تعبد ابيضرم طلاق غير المدخول بها والحامل فيه أو معلا ينطوي لعدة فلا يحرم طلاقها فيه بخلاف وطلاق الملققة زمن انقطاع دمها محرم عليهما لانها لا يحكم لها بالطهر الا بعد تمام التلقيق وهل يجزئ رجعتها وهو ما نقله أبو بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه أولا قاله ابن يونس وسيمر المصنف على الاول

والحامل (قوله نفسه) أي الحيض (قوله وطلاق الملققة) بضم ففتح فكسر منقلاً أي حيضها انقطع طهرها (قوله ومن انقطاعه) أي الحيض صلالة طلاق (قوله محرم) خبر طلاق (قوله عليهما) أي القواين (قوله لانها) أي الملققة (قوله وهل يجزئ) أي مطلقها طلاقاً رجعيها (قوله وهو) أي جبره على رجعتها (قوله سيمر المصنف على الاول) أي الجبر على رجعتها ويرد مقابله بقوله ولو لمعاد الدم

(و) منع (بد) أى ابتداء (عدة) بأقراء فلا تحسب أيام الحيض منها بل مبدء أها الطهر
الذى يلي الحيض قبل لا فائدة للنص على هذا إذ لا يمكن إلا في مطلقه في حيضها وعدتها
الأقراء أى الأطهار فلا يتأق بدؤها منه حتى ينص على منعه واماعة الوفاة فتعسب من
يوم الموت ومنها أيام الحيض فلا يمنع ابتداءها أن مات وهى حائض (و) منع (وطه) فخرج
أو (ما) تحت أزار أى ما بين سرتها وركبتها ابن الجلاب لا يجوز وطه الحائض في فرجها
ولا فيمادونه ومثله في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن عرفة وابن عديمة وغيرهم وذكر
الخطاب في شرح الورقات أن المشهور حرمه لاستتباعه تحت الأزار ولو بغبر وطه
(ولو بعد نقاء) من الحيض وأشار بولوا إلى قول ابن نافع يجوز وطه الفرج وما تحت
الأزار بعد النقاء وقول ابن بكير بكرايته (و) بعد (تيم) تحل الصلاة لانه لا يرفع
الحديث وأشار بولوا إلى قول ابن شعبان يجوز بعد تيممها ولو لم يتخف من الأزار من
الاغتسال بالماء الأطول يحل به فسر فله وطوها بعد تيممها نديا لا يقال انظر وجوبا
لأننا نقول المبيع هو الطول المضرا ولو لحظ قول من اكتفى بالنقاء (و) منع (رفع) منها
أى الحائض فلا يصح وضوها ولا غسلها حال حيضها أن ترفع حدث الحيض بل
(ولو) كان حدثها (جنابة) تقدمت على الحيض أو تأخرت عنه وأشار بولوا إلى قول في
المذهب بعمدة الغسل من الجنابة وارتقاءها به مع الحيض وتظهر عمدة الخلاف في قراءتها
بعد انقطاع حيضها وقبل غسلها منه فتعنع على المشهور ويجوز على مثالبه (و) منع
(دخول مسجد) الانطوف على نفس أو مال (فلا تعمكف ولا تطوف) علمان قوله
ودخول مسجد لانهم ما لا يكونان إلا في مسجد (و) منع (مس) معصفا (الامثلة أو متعلمة
فيجوز (لا) يمنع الحيض (قراءة) بلا مس معصفا حال نزوله ولو متلبسة بجنابة قبله
أو بعده ولا بعد انقطاعه الامثلة بجنابة فتعنع قراءتها بجنابة مع قدرتها على رفعها
أفاده عقب وجهه المذهب وهو ضعيف والمعتمد قول عبد الحق أن انقطاع حيضها فلا تقرأ
حتى تغسل كانت جنباً أو لا إلا أن تخاف النفسان (والنفس) أى - تيممته شرعا (دم)
جنس شمل النفس وغيره من أنواع الدم أى أو شرة أو كدرة (خرج) أى من القبل
فصل مخرج الدم الخارج من غيره (الولادة) فصل مخرج الحيض والاستحاضة معها
أو بعده لا قبلها الها فوض على الراجح فلا تحسب من الدتين فأفاده عقب البنائي نقل
الخطاب عن عياض وغيره يدل على أن محل الخلاف الدم الخارج قبلها الها فان لم يكن لها
فليس نقاسا تنافا وإن أريج القولين أنه نقاس لزومه لا كثروا قدم القول بأنه حيض
ان لم يكن بين توأمين بل (ولو) كان الدم الخارج للولادة (بين توأمين) أى ولدين ليس
بينهما أقل الحمل وهو ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن كان بينهما - مائة أشهر إلا ستة أيام مثلا
سواء كان بينهما شهران أو أقل فهو نقاس على المشهور وأشار بولوا إلى قول في المذهب بأنه
حيض وعلى المشهور من أنه نقاس فان كان بينهما - مائة يوم أو أقل خلافه، تستأنف

(قوله بأقراء) أى أطهار (قوله)
على هذا) أى منع بدء العدة
(قوله إذ لا يمكن) أى المنع (قوله)
منه) أى الحيض (قوله بكير) بضم
فتعنع (قوله فلا بد) أى على المشهور
(قوله وارتقاءها) أى الجنابة
(قوله به) أى غسلها وهى حائض
(قوله منه) أى الحيض (قوله علما)
بضم العين أى منع الطواف
والاعتكاف (قوله نقل) بفتح
فسكر من مصدر مضاف لثأله
مبتدأ (قوله يدل الخ) خبر نقل
(قوله وإن أريج القولين الخ)
عطف على أن محل الخلاف الخ
(قوله لزومه لا كثرة) على دلالة
نقله على أريجيته (قوله وإن قل
الخ) حال (قوله وهو) أى أقل
الحمل

نقاسا للثاني وسيفيده المصنف بقوله فان تخللها ما فنقاسا وان كان بينهما اقل منها
 فذهب ابو محمد والبرادعي الى انها تنبى بعد ولادة الثاني على ما بينهما وبصير المجموع نقاسا
 واحدا والزائد عن الستين استحضاضا ان كان قبل تمام الطهر والا فحيض وذهب ابو
 سحق التونسي الى انها تناف نقاسا للثاني (واكثره) اي النقاس (ستون يوما) سواء
 كانت مبدأة أو معتادة ولا تستظهر على الستين ان زاد الدم عليهم او دم التوأمين نقاس
 واحد ان لم يفصل بينهما اكثر النقاس ستون يوما (فان تخللها) القاعل المستتر المقدر
 به وعائد على اكثر النقاس والمفعول البارز عائد على التوأمين والمعنى فان فصل اكثر
 النقاس وهو ستون يوما ثانی التوأمين من أولهما وسواء كانت الستون متوالية
 أو متقطعة بأيام انقطاع لم تبلغ اقل الطهر (فانقاسا) لاسكل توأم نقاس مستقل فتناف
 للثاني ستين يوما متصلة أو متقطعة فان تخللها ما اقل من ستين فنقاس واحد وهل تنبى على
 ما بينهما أو تناف للثاني ستين قولان ومجملهما ان لم يظهر بينهما خمسة عشر يوما فان
 طهرت بينهما خمسة عشر يوما فتناف نقاسا للثاني اثنا فالانها ان ولدت ولدا وطهرت
 خمسة عشر يوما ثم اتاها دم كان حياضا فكذلك ان ولدت ثم طهرت نصف شهر ثم ولدت
 آخر كان نقاسا آخر (وقطع) الدم ل(ه) أي النقاس كقطع الحيض في التناهي لايام الدم
 والغاء أيام انقطاعه ان لم تسكمل نصف شهر والاعتسال والصلاة والصوم كلها انقطع
 والوطء والطواف وان انقطع نصف شهر ثم اتاها دم فحيض (ومنع) أي التناس
 (ك) منع (الحيض) صحة صلاة وصوم ووجوب ما الخ ولا يمنع القراءة بالامس
 مصحف وبه ان كانت معلة أو متعلة (ووجب وضوء) خروج (هاد) أي ماء ابيض من
 قبلها اقرب ولادته لانه معتاد لهن فهو حديث بناء على اعتبار الاعتقاد في بعض الاحوال
 (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (ففيه) أي عدم وجوب الوضوء بخروج الهادي
 بناء على عدم اعتبار الاعتقاد في بعض الاحوال والمعتمد الاول وهو وجوب الوضوء
 بالهادي والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

*(باب) في بيان أوقات الملوآت الخمس والاذان والاقامة وشروط صحتها

وفرائضها وسننها ومنهوباتها ومكروهاتها واحكام السهم عنها وأوقها

وفعلها في جماعة وقصرها ووجوبها وشروط الجمعة والسنة والنفل

وصلاة الجنازة والتفصيل والتكفين والدفن وما يناسبها

(الوقت) أي الزمن المقدر للصلاة من الشارع ومعرفة به دليل فرض كفاية ومطلق الجزم
 به شرط صحة وغلبة الظن كافي عند صاحب الارشاد وهو المعتمد ونعت الوقت (المختار)
 أي الذي خير الشارع المكلف في فعل الصلاة في أي جزء منه من حيث عدم تأنيبه وان
 كان اقله أفضل ثم وسطه ثم آخره (الظاهر) بدأ بها لانها أول صلاة ظهرت في الاسلام
 ابتداءه (من زوال) أي انتقال (الشمس) من آخر اول اعلى درجات دائرتها المائلة عليها

(قوله منها) أي الستين (قوله

والا) أي وان كان بعد

تمام الطهر فحيض (قوله ثانی

التوأمين) مفعول فصل (قوله في

التلفيق الخ) صلة كاف التشبيه

(قوله لهن) أي الحوامل

(باب الاوقات الخ)

(قوله والاذان) عطف على اوقات

(قوله والسنة) أي الصلوات

المسبوبة من الوتر والعمدين

والكسوف والاستسقاء عطف

على أوقات (قوله الزمن) جنس

(قوله المقدر للصلاة) فصل مخرج

الزمن المقدر غيرها (قوله من

الشارع) فصل مخرج الزمن

المقدر لهما من غيره (قوله ومطلق

الجزم به) أي الوقت أي سواء

كان بدليل أم لا (قوله وان كان

اقله أفضل) حال

(قوله لاول ثانى اعلى درجاتها) ملة انتدال (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وميله) أى الظل عطف على أخذ (قوله كونها) أى - لول الشمس (قوله يعرف) أى كونها باول ثانى اعلى درجات دائرتها (قوله ظلها) أى القامة (قوله لها) أى القامة (قوله سبعة اقدام الخ) أى باعتبار الغالب وقد تكون قامة الانسان طويلة وقدمه قصيرة وبالعكس وكذا الذراع (قوله كذلك) أى بذراع نفسه (قوله فيه) أى الطول (قوله بغير ظلها) أى القامة (قوله اخذه) أى الظل (قوله واما ظلها) أى القامة (قوله المختلفة) أى اسمائها (قوله ومنها) أى الاسماء الجسمية (قوله توت) بضم التاء وسكون الواو فتاء (قوله فبأيه) بيا من بينهما ما ألف فيها ساكنة (قوله فها توت) ببناء فوقية آخره راء (قوله فكيفك) بكسر الكاف الاولى وفتح المثناة تحت وسكون الهاء (قوله قطويه) ١٠٦ بضم الطاء المهملة وسكون الواو وفتح الواحدة (قوله فأمشير) بفتح

في اليوم لاول ثانى اعلى درجاتها ويعرف باخذ الظل في الزيادة عقب تنهاى قصه وميله من جهة المغرب الى جهة المشرق وذلك ان الشمس اذا طلعت من المشرق ظهر لكل شئ من ارتفاع على الارض ظل عمدا الى جهة المغرب وكلما ترتفع الشمس ينقص الظل فاذا بلغت اعلى درجات الدائرة اليومية التي حوت عليها الشمس في ذلك اليوم انتهى تناقص الظل ما دامت الشمس في تلك الدرجة وهي اعلى درجات نصف الدائرة المشرق فاذا انقضت تلك الدرجة وانتهت الشمس للدرجة التي تليها وهي اعلى درجات نصفها الغربي مال الظل من جهة المغرب الى جهة المشرق وأخذ في التزايد فالاتصال المذكور هو الزوال وهو اول وقت الظهور المختار ابن عرفة زوال الشمس كونها باول ثانى اعلى درجات دائرتها يعرف بزيادة أقل ظلها وينتهى آخر مختار الظهور (لاخر) ظل (القامة) أى الشئ القائم على الارض المستوية قيا مامعتدلا آدميا كان وغيره بان يصير ظلها مساويا لها في الطول وطول كل انسان من منتهى قدمه الى منتهى رأسه سبعة اقدام بقدم نفسه وأربعة اذرع كذلك من آخر عرقه الى آخر اصبعه الوسطى فالمعنى الى ان يصير ظل كل قائم مساويا له فيه (بغير ظلها) هاجين (الزوال) أى زائدا عليه فبعد اطل القامة من حين أخذ في الزيادة واما ظلها الذى تنهاى النقص اليه وهو العبر عنه بظل الزوال فلا يحسب من ظل القامة المقدر به وقت الظهور وظل الزوال يختلف باختلاف الاشهر الشمسية المختلفة باختلاف اللغات الجسمية ومنها القبطية المستعملة في مصر وهي توت فبأيه فها توت وفكيفك فطويه فامشير فبرمهات فبرموده فبشس فبونه فابنفسرى كل شهر منها ثلاثون يوما ويزاد عليها خمسة ايام في السنة البسيطة وستة ايام في السنة الكبيسة في مجموع ايام السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة أو ستة وستون يوما وضيبطوا اقدام ظل الزوال فيها بقواهم طرزه ج ا ب ا د و ح ي الحط هو العرض

الهمز وسكون الميم وكسر الشين المحجمة آخره راء (قوله قبرمهات) بفتح الواحدة والميم وسكون الراء آخره تاء (قوله قبرموده) بفتح الواحدة وسكون الراء وضم الميم وفتح الدال المهملة (قوله فبشس) بفتح الواحدة والشين المحجمة وسكون الميم آخره سين مهملة (قوله فبونه) بفتح الواحدة وضم الهمزة فتون فها (قوله فابن) بفتح الهمزة فباين بيم حاياسا كنة (قوله ففسرى) بكسر الميم وسكون السين المهملة فراء مقصورا (قوله عليها) أى الاثني عشر شهرا التميم ايام السنة (قوله فيها) أى في اول كل يوم من الاثني عشر شهرا (قوله طرزه ج ا ب ا د و ح ي) طامهمه فزاي فها فخم فباء وحسدة فالف فالف فبانية فباء موحدة فبال مهملة

فواو فغامهمه فثمانية فثنية (قوله هو) أى الضابط المذكور (قوله عرض) بفتح العين المهملة هرا كش وسكون الراء فضا د محجمة ضد الطول وهو في الاصطلاح بعد سميت رأس اهل البلد من الفلك عن دائرة المعدل والطول فيه بعدد من الجزائر الخالدات وقيل من ساحل البحر المحيط الغربي وعرض مصر ثلاثون درجة شمالية وطولها من الجزائر الخالدات اربع وستون درجة وخمس وخمسون دقيقة ومن ساحل البحر المحيط الغربي اربع وخمسون درجة وخمس وخمسون دقيقة

(قوله مترا كش) بفتح الميم وشهد
الراموكسر الكاف واجهام الشين
مدينة المغرب الكبرى بفتح الميم
سلطانهم ستة اشهر وفي فاس ستة
اشهر (قوله ينير) بضم النون
تحت الاولى وفتح النون منقلبة
وسكون المثناة تحت الثانية فراء
(قوله والموافق له) أى من
الشهور القبطية (قوله جريانه)
أى الضابط (قوله وان تفاوتنا) أى
التجاوران (قوله فيها) أى عدة
اقدام ظل الزوال (قوله جزء)
نائب فاعل يزداد (قوله بممايه
التفاوت) أى سواء كان قدما او
قديما (قوله ان كان الشهر المتأخر
زائدا لاقدام) شرط في يزداد (قوله
ان كان) أى الشهر المتأخر (قوله
من الاول) أى السابق (قوله
في يوم) صلة ينعدم (قوله فيها)
أى المدينة (قوله وفي البلد الذى
عرضه اقل من الميل) عطف على
فى البلد الذى عرضه مساو الخ
(قوله في يومين) عطف على في يوم
(قوله منها) أى السنة (قوله
كذلك) أى احدى وعشرين
درجة شمالية (قوله فهى) أى
الشمس وقت الزوال (قوله على
مهما) أى مكة (قوله جنوبهم)
بفتح الجيم وضم النون أى يمينهم
(قوله وذكر) بفتح التاء مثقلا أى
جردا مشتركا من فاء التانيث

مرا كش وما قاربها وابتداء ومن ينير والموافق له امشير فاقدام ظل الزوال في اول يوم
منه تسعة بتقديم المثناة وفي اول يوم من برمهات سبعة بتقديم السين وفي اول يوم من
برموده خمسة وفي اول يوم من شمس ثلاثة وفي اول يوم من بونة اثنان وفي اول يوم من
اييب واحد وكذا في اول يوم من مسرى وفي اول يوم من توت اثنان وفي اول يوم من بابه
اربعة وفي اول يوم من هاتور ستة وفي اول يوم من كيهك ثمانية وفي اول يوم من طوبة
عشرة وفي حاشية السيد البليدى على شرح عقب ورسالة القليوبى جريانه في مصر
وابتداء ومن طوبة فلاول يوم منها تسعة اقدام بتقديم المثناة وهكذا والشهران
التجاوران ان تساويان في عدة اقدام ظل الزوال كاييب ومسرى على كلام الخط وكبونة
واييب على كلام القليوبى فاقدام ظل الزوال في اولهما لا يختلف باختلاف ايامه وان
تفاوتنا فيها فيقسم ما تفاوتنا به على تسعة وعشرين فيزداد لكل يوم غير الاول على اقدام
الاول جزء من تسعة وعشرين بممايه التفاوت ان كان الشهر المتأخر زائدا لاقدام
وينقص ان كان ناقصا لاقدام وهكذا حتى تصير اقدام آخر يوم من الاول مساوية
لاقدام اول يوم من الذى يليه مثلا على ان الضابط لعرض مصر والطاء لطوبه والزاي
لامشير فالتفاوت قدما ناقصا فينقص في كل يوم غير الاول من التسعة اقدام جزء
من قدمين مقسومين على تسعة وعشرين وان كان التفاوت بقدمين زائدين زيد في كل
يوم غير الاول على اقدام الاول جزء من تسعة وعشرين جزأ من قدمين وان كان بقدم
فالذى زاد او بنقص جزء من تسعة وعشرين جزأ من قدم وينعدم ظل الزوال في البلد
الذى عرضه أى بعد سمته من القلابة عن دائرة المعدل مساو لغاية ميل الشمس في يوم
من السنة كمدينة سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عرضه أى بعد
مسامتها من القلابة عن دائرة الاعتدال اربع وعشرون درجة في جهة الشمال وغاية
ميل الشمس الشمالى اربع وعشرون درجة فاذا كانت الشمس في غاية ميلها الشمالى
كانت مسامتها للمدينة فلا يبقى فيها من ظلي القامة شئ حين الزوال وذلك في آخر برج
الجوزاء وفي البلد الذى عرضه اقل من الميل الاعظم في يومين منها مكة المشرقة فعرضها
احدى وعشرون درجة شمالية فاذا كان ميل الشمس كذلك فهى على سمتها فلا يبقى
من ظل الزوال شئ وذلك في يومين يوم قبل الميل الاعظم الشمالى وهو سابع الجوزاء ويوم
بعده وهو الثالث والعشرون من السرطان وان كان عرض البلد زائدا على الميل الاعظم
فلا ينعدم ظل الزوال في يوم من أيام السنة كعرضها ثلاثون درجة شمالية فظل
الزوال فيها موجود في جميع ايام السنة ويختلف قدره بحسب قرب الشمس منها وبعدها
عنها فينقص بقربها ويزيد ببعدها لان الشمس لا تسامتهم بل هى في جنوبهم دائما (وهو)
أى آخر القامة الاولى (اول وقت العصر) المختار وينتهى (للاصفرار) فالعصر دخلت
على الظهر في آخر القامة الاولى (واشتركا) أى الظهر والعصر في وقت مختار لهما وذكر

(قوله وهذا) أى اشتراك
الظهرين (قوله يتم) أى
الظهرين (قوله نزل) أى اخطأ
(قوله اقدم) أى افكار (قوله
وعلامته) أى غروب الشمس
قوله منه) أى المشرق (قوله
قيد) بكسر القاف (قوله وهو)
أى مختار المغرب (قوله فلا
يختلف وقتها) أى المغرب المختار
تفريع على قوله والمعتبر الخ (قوله
وبالنسبة للمقيم) عطف على
بالنسبة للشروع فيها (قوله يل)
بكسر الميم وسكون المثناة تحت
(قوله ونحوه) أى الميسل كيل
وثالث (قوله وقيد) بضم فكسر
مثلة أى ترخيص سيرة نحو ميل
بعد الغروب (قوله مده) بفتح
الميم أى سيرة (قوله لغرض) بفتح
الغين المجعولة والراء (قوله كتمل)
بفتح الميم والهاء وسكون النون
أى محل الماء (قوله غيره) أى
ابن القاسم (قوله عنه) أى
الامام مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله وهذا) أى كون اول وقت
العشاء غروب حجرة الشفق (قوله
العلماء) أى الأئمة (قوله نقل)
بفتح النون وسكون القاف مصدر
مضاف لقاعله ومفعوله نحو
(قوله من ان ابتداء مختار العشاء
الخ) بيان لما (قوله لاعرفه)
خبر نقل

باعتبار عنوان القرضين وهذا هو المشهور وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما وقال ابن
العربي نالقه ما بينهما اشتراك وقد زل فيه أقدام العلماء (يقدر) فعل (احدهما) اربع
ركعات حضرا وركعتين سفرا (وهل) اشتراكهما (فى آخر القامة الاولى) وهو الذى
قدمه فى قوله وهو اول وقت العصر إشارة لترجيح من صلى العصر فى آخر الاولى ووافق
فراغه منها تمام القامة فهى صحيحة جائزة ابتداء وان آخر الظهر الى اول الثانية أتم (او)
اشتراكهما فى (اول) القامة (الثانية) فالظهر دخلت على العصر فى اول القامة الثانية
فن آخرها لاول الثانية فلا أتم عليه ومن قدم العصر فى آخر الاولى بطلت وأتم وشهر رايضا
فيه (خلاف) أى قولان مشهوران استظهر الاول ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن
راشد وفى جزم المصنف به اولاشعار بأنه الرابع عنده وشهر الثالثى سند وابن الحاجب
(و) الوقت المختار (للمغرب غروب) جميع قرص (الشمس) بحيث لا يراى من كان على
نحو رأس جبل عال وعلامته لمن بحيث عنه الشمس بنوع غيم طالع ظلمة الليل من المشرق
كطالع نور القمر منه والاستياط تأخير الصلاة والقطر حتى ترتفع الظلمة فيدبر وهو
ضيق (يقدر) بضم ففتح مثقلا أى وقت المغرب (ب) زمن (فعلها) أى المغرب ثلاث
ركعات (بعد) زمن تحصيل (شروط) صحتها (ها) أى المغرب الاربعة طهارة الحدث
وطهارة الخبث وسترا العورة والمحافظة والحقيقة على الوجه الاكمل لانه المطلوب وان لم يكن
شرطا واستقبال القبلة وزمن أذان وقامة والمعتبر من طهارة الحدث الغسل ولو كان
حدثه أصغر أو منهما من شخص غير موسوس ولا مسرع جدا فلا يختلف وقتها باختلاف
حال المصلين أفاده ابن عرفة والابن واستظهره العدوى وهذا بالنسبة للشروع فيها
ويجوز تطويل القراءة والركوع والسجود الى مغيب الشفق لابعده وبالنسبة للمقيم
وأما المسافر فيرخص له فى تسريع ميل ونحوه بعد الغروب ثم ينزل ويصلها بكافى المدونة
وقيد بكون مده لغرض كتمل والافضلها القول وقتها وهذا كله على رواية ابن القاسم
عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ضيق وقتها وتقديره بفعاله الخ وروى غيره عنه
امتداد وقتها المختار لمغيب الشفق ابن العربي والربيعى وهو الصحيح من مذهب مالك
رضى الله تعالى عنه ولكن الحق انه ضعيف والمعتمد رواية ابن القاسم وأفهم قوله
يقدر الخ جواز تأخيرها من محصل شروطها بقدر زمن تحصيلها (و) الوقت المختار
(للعشاء) مبدؤه (من غروب حجرة الشفق) إضافة حجرة للبيان أى حجرة الشفق
قال الشاعر

ان كان ينكر ان الشمس قد غربت * فى فيه كذبه فى وجهه الشفق

وهذا هو المعروف من المذهب وعلمه اكثر العلماء ابن ناجي ونقل ابن هرون عن ابن
القاسم بنحو ما لا يى حقيقة رضى الله تعالى عنه من أن ابتداء مختار العشاء من غروب
البيان المتأخر عن غروب الحجرة لاعرفه وينتهى مختار العشاء (ل) آخر (الثالث الاول)

(قوله المخافة) لا غتر من براه به وحلقه على طلوع الفجر (قوله بالبصر) صلا يظهر (قوله هذه) اي انتم مختار الصبح للاسفار
وانته تأييد خبره (قوله وهي) اي الامتداد للطلوع وانته لذلك ١٠٩ (قوله والاكثر) عطف على ابن وهب

(قوله فيها) اي المدونة (قوله
لكافة) اي اكثر (قوله قال)
اي عياض (قوله فكلاهما)
اي القولين مشهور تفرع على
قول ابن عبد السلام في الاول
وهو المشهور وقول عياض في
الثاني هو مشهور مذهب مالك
(قوله وليكن الاول شهر)
استندرا على فكلاهما مشهور
لرفع ابهامه استواءهما (قوله
كذلك) اي مشتركتين (قوله
هذا) اي تفسير الوسطى بالصبح
(قوله الخندق) يفتح الخاء والذال
بينهم مانون ساكنه آخره قاف
(قوله ونقل) يفتح فسكون عطف
على اطلاق (قوله كذلك) اي
ظن الموت في قضيتي الوقت
وتحريم التأخير (قوله وكذا)
اي في تحريم التأخير (قوله
بكرهته) اي التأخير له اي رجاء
الحيض (قوله لتقسيمها) اي
السكر اهتداه من اضافة المصدر
لفعله علة لو كذا عند النحوي
الخ (قوله بعدم خوف الخ) فان لم
ينعدم الخوف المذكور يحرم
للتأخير اتفاقا (قوله عنه) اي
اول جزم (قوله من ركعتي فجر الخ)
بيان للنقل المطلوب (قوله ورد)
يكسر الواو اي صلاة نقل بليل
اعتادها (قوله بشروطه) اي
(قوله به)

من الليل من غروب الشمس وقيل اختيارها بمحمد للفجر فلا ضروري لها (و) الوقت المختار
(للصبح) مبدؤه (من) طلوع (الفجر الصادق) المنتشر عينا وشمالا حتى يعم الافق واحترز
بالصادق من طلوع الفجر الكاذب ويسمى الخلف بكسر اللام المستطيل الذي لا ينتشر
ويرتفع الى جهة السماء حقيقة يشبهه بياض باطن ذنب الذئب الاسود في ان كلا بياض
يسير في شئ مظلم محيط به يكون في فصل الشتاء ثم يغيب ويطلع الفجر الصادق بعده وينتهي
مختار الصبح (الاسفار) اي الضوء (الاعلى) اي الاقوى الاظهر الذي يظهر فيه وجه
المقابل في مكان لا غطاء عليه بالبصر المتوسط هذه رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم
عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم في المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يعتمد
مختار الصبح طلوع الشمس فلا ضروري لها وهي رواية ابن وهب والاكثر فيها وعزاها
عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور مذهب مالك رضي الله تعالى عنه
فكلاهما مشهور ولكن الاول اشهر (وهي) اي الصبح الصلاة (الوسطى) في قوله
تعالى والصلاة الوسطى اي العظمى او المتوسطة بين ليلتين مشتركتين ونحوه يبين كذلك
هذا قول مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقيل العصر
وصح به الحديث في غزوة الخندق قال صلى الله عليه وسلم ملائكة قلوبهم وقبورهم ناراً
شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غربت الشمس وقبل الظهر وقبل المغرب
وقبل العشاء وقبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عبد الاضحى وقيل عبد
القطر وقيل الضحى (وان مات) من وجبت عليه الصلاة (وسط) يفتح السين اي أثناء
(الوقت) المختار (بلا أداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تقريظه في كل حال (الا ان يظن
الموت) فيه ولو ظنا غير قوي كما هو ظاهر اطلاق المصنف ونقل المواق وقيل الخط
بالظن القوي ولم يؤتوا فيهم سواء مات اولي بمضي الوقت بالنسبة له وهذا ان كان
متظاهرا او معة كما أنها والاسقطت عنه كما تقدم وظن بقية الموانع كحيض وجنون
كذلك عند الجزولي وابن عمر والزهرى القائلين بحرمة التأخير لرجاء الحيض
وكذا عند اللغوي القائل بكرهته له لتقسيمها بعدم خوف خروج الوقت كما تقدم
(والا فضل لقسد) أي منفرد ومن في حكمه كجماعة محصورة لا ترجو حضور غيرها
معها (تقديمها) أي الصلاة في أول وقت المختار عقب اتصافه وتحقق دخوله في أول
جزء منه لانه فعل الخوارج المعتقدين بحرمة تأخيرها عنه تفصيلا (مطلقا) عن
تقديمها بكونها غير ظهري في شدة بحر والمراد بتقديمها فعلها أول وقتها عقب النقل
المطلوب قبلها من ركعتي فجر وورد بسروطه وأربع قبل ظهر وعصر فاداه الخط وقال
يج المراد به فعلها أول وقتها حقيقة بدون نقل قبلها اذ النقل القسلي انما يطلب من
بمعنه غلبة حتى طلع الفجر وعدم تقويمه صلاة الصبح في جماعة وعدم استلزامه تأخيرها الى الاسفار (قوله به)
ي التقديم

الجماعة المنتظرة غيرها والاحاديث الواردة بطلبه محمولة على من ينتظر الجماعة سواء كان
اماماً أو غيره وهذا الخلاف في الظهر والعصر دون المغرب لسكراهة التنقل قبلها للسك
ودون الصبح اذ لا يطلب قبلها الا الفجر والورد بشرطه ودون العشاء اذ لم يرد حديث
في خصوص التنقل قبلها (و) الافضل للقد تقديمها منفردا (على) فعلها في (جماعة)
يرجوها (آخرة) أي المختار للاحتياط بادر الفضيلة اقل الوقت التي لا تمنع من اعادةها
مع جماعة آخرة ان وجدت ولو آخرها لاحتمل تخلف رجائه فتقوته الفضيلة ان أو تحقه
فتقوته فضيلة اقل الوقت وتعقب ابن مرزوق اطلاق المصنف بان الرواية انما هي في
الصبح يندب تقديمها على جماعة يرجوها بعد الاستئذان بناء على انه لا ضرر في احواله
تت بنقل ابن عرفة اختلاف أهل المذهب في ترجيح اقل الوقت فذا على آخره جماعة عامة
في جميع الصلوات وكلام المصنف مقيد بعدم عروض مرجح للتأخير كرجاء ماء وقصة
أو موجب له كرجاء ماء لازالة نجاسة يده أو محمله ورجاء زوال مانع في الوقت (و) الافضل
(للجماعة) المنتظرة غيرها (تقديم) كل صلاة (غير ظهر) اول المختار ولو للجماعة
في شدة الحر (و) الافضل لها (تأخيرها) أي الظهر في الشتاء والصيف الذي لم يشده حره
(ربيع القامة) بان يصير ظاهرا اذ راعى غير ظل الزوال لاجتماع الناس لانهم سافه ما فهم
في اشغالهم (ويراد) بضم المثناة أي التأخير على ربيع القامة (لشدة الحر) الباسي نحو
ذراعين ابن حبيب فونهما يسير ابن عبد الحكم بان لا يخرجها عن محارها واختار الحط
قول الباسي لانه الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم (وقها) أي المدونة (ندب تأخير
العشاء) (سلا) لاهل الارياض أي اطراف المصير والحرس بضم الحاء المهملة والراء
وقههـ ما لان شأنهم التفرق وهذا ضعيف والراجح ندب تقديمها لهم أيضا كما تقدم (وان
شك) مراد الصلاة او طرأ عليه الشك فيها (في دخول الوقت) وعدمه او ظنه فلنا ضيقا
وصلى أو أتم الصلاة التي طرأ الشك فيها (لم تجز) بضم المثناة وسكون الجيم أي لم تكف في
فعل الفرض ان تبين وقوعها قبل الوقت ولم تبين شي بل (ولو) تبين أنها (وقعت فيه)
أي الوقت وان صلى جازما بدخوله او ظنا فادخله ظنا قويا واستمر كذلك الى تمامها البرأت
ان تبين وقوعها فيه ولم تبين شي وان تبين وقوعها قبله لم تجز وان شك في خروج الوقت
فقال عجب ينوي الاداء والاصل بقاءه وقال اللقاني لا ينوي اداء ولا قضاء لانه غير مطلوب
والمطلوب المبادرة حرصا على فعلها في وقتها فان نوى الاداء فأنسه بقاءه فتبين خروجه
صحت اتفاقا قاله ابن عطاء الله ~~وهو~~ كذلك على الظاهر قاله العدوي (و) الوقت
(الضروري بعد) أي عقب الوقت (المختار) بلا فاصل بينهما سمى ضروريا لاختصاص
جواز تأخير الصلاة اليه باصحاب الضرر ورات أي الا هذا روي عن ابي الاسود عن ابي
وفيمس (الطلوع) لطرف الشمس الاعلى (في الصبح) يمتد ضروري الظاهر الخاص بها
من اقل القامة الثانية على ان العصر داخل على الظهر في آخر الاولى ومن مضى ما يسع

(قوله بطلبه) أي التنقل القبلي
(قوله او تحقه) أي رجائه
عطف على تخلف (قوله تعقب)
بفتحات مثقلا (قوله بقل
ابن عرفة) من اضافة المصدر
اقامه وتكميل عمله بنصب
مفعوله (قوله عاما) بتشديد
الميم حال من اختلاف (قوله وان
شك في خروج الوقت) منهوم
دخول (قوله وعكسه) أي نوى
القضاء الظنه خروجه كذلك أي
صحة صلاته (قوله اطرف) بفتح
الراء

احدهما من الثانية على ان الظهر دخلت على العصر في اول الثانية ويمتد ضروري
العصر من اول الاصفرار وينتهي (لغروب في الظهر بن) فيه تغليب الظهر على العصر
فلا تختص العصر بقدرها قبل الغروب وهذه رواية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ورواية
يحيى عنه اختصاصها بأربع قبله وهو المعتمد فان صليت الظهر فيه قضاء وان طرأ عذر
مسقط فيه لم يسقطها فتعفى بعد زواله ويمكن حل المتن عليه بان يقال قوله للغروب أى
حقيقة بالنسبة للعصر وحكما بان يبقى له ما يسع العصر بالنسبة للظاهر ومثل هذا يقال
في قوله وللغروب في العشاء من افاده العدوى وقال البناني المشهور رواية عيسى واصبغ عدم
الاختصاص كظواهر المتن (و) يمتد ضروري المغرب من فراغ ما يسعها وشروطها
وضروري العشاء من اول الثلث الثاني وينتهي (للغروب الصادق في العشاءين) فيه
تغليب العشاء على المغرب (وتدرك) بضم المثناة الفوقية وفتح الراء (فيه) أى الضروري
الظاهر معنى انها صلة تركمة وتائب فاعل تدرك (الصحيح) أى يدرك اذاؤها ووجوبها اذا
زال العذر المسقط آخر الضروري واصله تدرك (بركعة) تامة بسجدة فيها مشقة على قراءة
فاتحة قراءة متوسطة وعلى طمأنينة واعتدال في رفع من ركوع وسجود ويجب ترك
السنن كقراءة سورة وزيادة طمأنينة محافظة على ادراك الوقت وخص الصبح بالذكر
وغيرها كذلك لانه على غيرها بعد بقوله والظهران والعشاء آن بفضل ركعة عن الاولى
فهذا صريح في ان العصر والعشاء كل منهما تدرك بركعة ويقاس عليهما المغرب
والظهر اذا لفرق والاختيار يدرك بركعة ايضا على المعتمد بالاولى لوقوع بقية الصلاة
في وقتها الضروري (لا) تدرك الصبح ولا غيرها (اقل) من ركعة في الضروري خلافا
لاشبه في قوله بادراكها بالركوع وحده والمباينة في الرد عليه صرح بقوله لا اقل وان
حصل اصل الركعة بركعة وقيل لا يدرك الا بجميع الصلاة وقيل باكثرها وقيل بشرطها
وقيل بأى جزء منها ولو الاحرام ولا منافاة بين قوله بركعة وقوله للطلوع في الصبح اذا يلزم
من بقائه ادراكه (والكل) أى جميع الصلاة التى صليت ركعة منها في آخر الضروري
وبقيتها بعد خروجه (اداء) حقيقة فمن طرأ عليه عذر مسقط كحيض وجنون في بقيتها بعد
خروج الضروري سقطت عنه لطريان العذر في وقتها الاداءى ولواقتدى من فاتته الصلاة
به فيها بطات صلاته لان صلاة المأموم قضاء وصلاة الامام اداء وقال ابن فرحون وابن
قداح ما فعل منها بعد خروج الضروري قضاء حقيقة واداء حكما فلا تسقط بطريان
العذر فيه ونصح صلاة المقتدى به فيه لاتفاق صلاتهما في القضاء حقيقة وغرة الاداء
الحكمى رفع الاثم فقط وهذا قول محمد بن سحنون عن أبيه واستظهره ابن قداح والخط
وقال الباجي والبخمي انه اقيس والاول قول اصبغ وشهره اللخمي (و) تدرك (الظهران
والعشاءان بفضل ركعة عن) الصلاة (الاولى) بضم الهمز أى الظهر في الفرع الاول
والمغرب في الثاني أى بزوال العذر والباقي من الضروري ما يسع الاول وركعة من

(قوله وهذه) أى عدم اختصاص
العصر وانفسه لتأنيث خبره
(قوله عفيه) أى ابن القاسم
(قوله اختصاصها) أى العصر
(قوله قبله) أى الغروب (قوله
وهو) أى الاختصاص (قوله
صليت) بضم فكسر مثقلا (قوله
فيه) أى ما يسع اربع قبل الغروب
(قوله عليه) أى الاختصاص
(قوله رواية عيسى) من اضافة
المصدر افعاله وتكميل عمله
بضم مقعوله (قوله وغيرها
كذلك) حال (قوله بعد) بالضم
عند حذف المضاف اليه ونسبة
معناه (قوله بالاولى) بفتح الهمز
(قوله لوقوع بقية الصلاة الخ)
عله لا لاولى (قوله وان حصل الرد)
أى على شبه الخ حال (قوله به)
أى من صلى ركعة في الوقت صلاته
اقتدى (قوله فيها) أى بقية
الصلاة التى صليت بعد خروج
الوقت (قوله بطلت صلاته) أى
المقتدى (قوله قداح) بفتح القاف
وتشديد الدال آخره جاء مهملة
(قوله فيه) أى ما فعل بعد الوقت

الثانية عند الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما لوجوب تقديمها شرطاً في
 صحة الثانية (لا) بفضلها عن الصلاة (الاخيرة) من الظهرين أو العشاءين كما قال ابن عبد
 الحكم ومعهن ومن وافقهما الاختصاص بقدرهما من آخره وسقوط الاولى اذا قفا
 اذا لم يبق منه عند زواله الا ما يسع الاخيرة والمباغسة في الرد على هؤلاء صريح بقوله
 لا الاخيرة وان اغنى عنه قوله عن الاولى وتظهر فائدة الخلاف في كون التقدير بالاولى أو
 الثانية في مسافرة زال عذرهما قبل الفجر بقدر الظهر وثلاث ركعات فعلى الاول سقطت
 المغرب وأدركت العشاء وعلى الثاني وجبتا الفضل ركعة عن العشاء المقصورة وفي مقبية
 زال عذرهما قبله بقدر الظهر واربع ركعات فعلى الاول وجبتا الفضل ركعة عن المغرب
 وعلى الثاني سقطت المغرب اذا لم يفضل عن العشاء ركعة وشبهه قصر الرباعية وانما هما
 بالادراك في اشتراط فضل ركعة عن احدي المشتركتين لاخرى فقال (ك) شخص
 راضى (اي مقيم (سافر) سفر قصر قبل الغروب فان بقي له قدر ثلاث ركعات قصر
 الظهرين وأقل أتم الظاهر وقصر العصر (و) كشخص (قادم) من سفر قصر قرب بقدر
 خمس ركعات فيتمهما وبأقل يقصر الظاهر ويتم العصر (واثم) بكسر المثلثة اي عصى من
 صلى الصلاة كلها في وقتها الضرورى وان كانت اداء (الا) ان يؤخرها اليه (العذر)
 مصور (بكسر) أصلى بل (وان بردة) عن الاسلام بعد تقررهما فان اسلم في الضرورى وصلى
 فيه فلا اثم عليه ولو على الصحيح من أنه مخاطب بشروع الشريعة وفي الحقيقة عدم اثم
 لاسلامه (وصبي) بكسر الصاد المهملة مقصور اي عدم بلوغ فاذا بلغ الصبي
 في الضرورى وصلى فيه فلا حرمه عليه وتجب ولو صلاها صبياً لانها نافلة ولو نوى بها
 الفرض (واغماء) أفاق منه في الضرورى وصلى فيه فلا اثم عليه (وجنون) كذلك
 (ونوم) قبل دخول الوقت ولو علم انه لا يتيق فيه أفاق منه فيه وصلى فيه فلا حرمه
 عليه ولا يجوز النوم بعد دخوله قبل الصلاة الا اذا علم تيقظه منه في الاختيارى
 او كل من يوقظه فيه بمن يتيق به (وعقلة) عن الصلاة زالت في الضرورى فلا اثم
 بالصلاة فيه عقب زوالها وشبهه العذر الخاص بالنساء بالاعذار العامة في اسقاط
 الاثم فقال (كحيف) ونفاس فاذا ظهرت المرأة من أحدهما في الوقت الضرورى
 وصلت فيه فلا اثم عليها وعطف بلا على كفر فقال (لاسكر) سرام أفاق منه في الوقت
 الضرورى وصلى فيه فهو آثم لادخاله على نفسه وعذر الكافر لان اسلامه يجب ما قبله
 والسكر غير الحرام كالجنون (و) الشخص (المعذور) به ذرماً كمال كونه
 (غير) شخص (كافر يقدر) بضم اوله وفتح الدال (له) اي المعذور ونائب فاعلى يقدر
 (الظهر) اي زمن يسع الوضوء ان كان حديثه أصغر أو الغسل ان كان جنباً ان كان من
 اهل الطهارة الثانية او التيمم ان كان من اهل الطهارة الصعيدية زيادة على زمن
 الركعة فان بقي من الضرورى عقب زوال العذر ما يسع ذلك وركعة وجبت الصلاة

(قوله لوجوب تقديمها) اي
 الاولى على الثانية علة اقوله
 بفضل ركعة عن الاولى (قوله
 لا اختصاصها) اي الاخيرة علة
 لقول ابن عبد الحكم ومعهن
 بفضل ركعة عن الاخيرة (قوله
 منه) اي الوقت (قوله عند
 زواله) اي العذر (قوله للمباغسة)
 صله صرح (قوله وان اغنى عنه
 الخ) حال (قوله عذرهما) اي
 المسقط كحيف ونفاس (قوله
 الاول) اي التقدير بالاولى (قوله
 سقطت المغرب) لعدم فضل ركعة
 عنها (قوله قربه) اي الغروب
 (قوله فيتمهما) اي الظهرين
 (قوله وان كانت اداء) حال
 (قوله من انه مخاطب بفروع
 الشريعة) بيان للصحيح (قوله
 كذلك) اي أفاق منه
 في الضرورى وصلى فيه (قوله
 منه) اي النوم (قوله فيه) اي
 الضرورى (قوله بعد دخوله)
 اي الوقت (قوله منه) اي النوم
 (قوله وكل) بفصاحته مثلاً (قوله
 فيه) اي الاختيارى (قوله بمن
 يتيق به) بيان (قوله وعذر)
 بضم فكسر (قوله والسكر غير
 ايلرام) مقهور لاسكر حرام

والا فلا وفي المشتركين ما يسع ذلك واحداهما وركمة من الاخرى وان ضاق عن هذا سقطت اولاهما والكافر لا يقدر له زمن للطهر وان كان لا يصلي الا به ولو يخرج الوقت فتي اسلم والباقي يسع ركعة لزمته الصلاة لتمكنه من ازالة كمره بالاسلام فهو مفرط بتأخيرته ويراعى طهر شخص متوسط لا موسوس ولا مسرع جدا ولا يقدر زمن لازالة النجاسة لعدم وجوبها اذا ضاق الوقت ولا لستر العورة ولا لاستقبال القبلة ولا للاستبراء ان احتاج له (وان ظن) أى من زال عذره المسقط سواء كان ممن يقدر له الطهر أو لا (ادراكهما) أى الصلاتين المشتركين فيما بقي من الضروري بعد زوال عذره (فر كم) ركعة بسجدة تيمنا من الظهر والمغرب أو أكثر منها (نخرج الوقت) بغروب الشمس أو طلوع الفجر ضم للركعة اخرى وسلم من شفع ندبا وان خرج وهو في الثالثة رجع لمجوس الثانية واعاد التشهد وسلم وان خرج وهو في الرابعة أتمها ما فله (وقضى) وجوبا الصلاة (الاخيرة) لاختصاصها بآخر الوقت وسقطت الاولى بالعذر وان خرج الوقت قبل عقد الركوع برفع رأسه منه معتدلا لمقطع متقاطع وان تبين له ادراك الاخيرة فقط قبل خروج الوقت شفع ان لم يخف خروجه قبل ادراك ركعة منها والاقطع وادركه وان ظن ادراك الاخيرة فقط وصلها وبقيت ركعة أو أكثر فوصل الى الاولى لتبين بقاءه وتم اهل يعيد الثانية بعسدها ولا وهو الظاهر الذي في العتبية وان شك هل يدركهما أو الاخيرة فقط ولا يدرك شيئا فلا يصلي مع الشك ثم ان تبين انه كان يسع احداهما وركعة من الاخرى قضاها او احداهما فقط واقل الى ركعة سقطت الاولى ويقضى الاخيرة والسقطت أيضا وان ظن ادراك الاخيرة وشك في ادراك الاولى صلى الاخيرة ثم ان بان له ادراك الاولى قضاها ولا فلا أعاده العسوى (وان تطهر) بقتعات منة قلا من زال عذره في آخر الضروري وظن ادراك ركعة من غير مشتركة أو فضل ركعة عن احدي المشتركين (فاحدث) عمدا أو غلبة أو نسيانا قبل كمال الصلاة فطهر ونخرج الوقت فالقضاء واجب عليه لما أدركه عملا بالتقدير الاول عند ابن القاسم خلافا لما ورى في عدمه لتقدير طهر ثمان (أو تبين) بقتعات مثقله (عدم طهورية الماء) الذي تطهر به فطهر بآخر نخرج الوقت فالقضاء واجب عند معصون عملا بالتقدير الاول خلافا لابن القاسم في اسقاطه بتقدير طهر ثمان (أو ذكر) أى تذكر عقب تطهر (ما) أى اليسير من القوات الذي (يرتب) أى يقدم قضاؤه على الحاضرة وان خرج وقتها قضاء نخرج الوقت (فالقضاء) للحاضرة واجب عند ابن القاسم عملا بالتقدير الاول ولا يعتبر خروج الوقت بقضاء القوات (واسقط عذر) من الاعذار السابقة (حصل) أى حدث في آخر الضروري (غير نوم ونسيان) ومفعول أسقط قوله القرص (المدرك) بضم الميم وقع الرامى الذي يصحكم بادراكه عند زوال العذر لو كان وزال فان حصل العذر والباقي طلوع الشمس ركعة اسقط الصبح وان حصل

(قوله والكافر لا يقدر له زمن للطهر) مفهوم غير كافر (قوله وان كان لا يصلي الا به) حال (قوله فيما بقي من الضروري) صيغة ادراك (قوله بعد زوال عذره) صيغة ادراك او يني (قوله ضم للركعة) أى التي ادركها (قوله وان خرج) أى وقت المشتركين (قوله وجمع) أى المصلى أى من الثالثة (قوله عقد الركوع) أى من الركعة الاولى (قوله برفع رأسه الخ) تصويرا لعقد الركوع (قوله وان تبين له الخ) مفهوم نخرج الوقت (قوله منها) أى الاخيرة (قوله والا) أى وان خاف خروجه قبل ادراك ركعة منها (قوله فى عدمه) أى القضاء (قوله فى اسقاطه) أى القضاء (قوله لو كان) أى وجد العذر

(و) بعد فرض العصر الى أن (تصلي) بضم المثناة وفتح اللام ونائب فاعله (المغرب) فان دخل المسجد قبل اقامتها اجلس بلا صلاة خلاف النعمي ولم يستثن المصنف من وقتي الكراهة وقتي الطلوع والغروب اتسكا على علمه مما سبق (الار كعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) الا (الورد) يكسر الواو أى النقل الذي اعتمد صلته بليل ونام عنه ليلة قيصليه (قبل) صلاة (الفرض) أى الصبح (لنا ثم عنه) غلبة ولم يخف فوات الجماعة ولا تأخير الصبح الى الاسفارة بتقديمه عليه فهذه أربعة شروط لفعل الورد بعد الفجر (و) الا (جنازة ومجود تلاوة) بعد صلاة الصبح و (قبل اسفار) بعد صلاة عصر وقبل (اصفرار) فيكرهان في الاسفار والاصفرار فان صلى على الجنازة في وقت كراهة فلا تعداد اتفاقا وان صلى عليها في وقت منع فقال ابن القاسم تعاد ما لم توضع في القبر فان وضعت فيه فلا تعداد وان لم يسوق عليها التراب وقال أشهب لا تعداد وان لم توضع فيه وهذا ان لم يخف عليها التغير بتأخيرها لوقت الجواز والا فيصلى عليها ولو وقت المنع ولا تعداد اتفاقا واقتصر سند على قول أشهب وقال انه أبين من قول ابن القاسم (وقطع) النقل شخص (محرم) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وصلته مقدرة أى به (بوقت نهى) أى فيه وجوبا ان كان وقت تحريم وندبان كان وقت كراهة اذ لا يتقرب الى الله تعالى به نهى عنه وسواء أحرم به عامدا أو ناسيا أو جاهلا الا الداخل وقت خطبة الجمعة وأحرم به جاهلا أو ناسيا فلا يقطع له مراعاة الخلاف ولا يقضيه وظاهره قطعه ولو بعد ركعة وهو كذلك وأما بعد تمام الركعتين فيتمه بالسلام تلفقه والامر بالقطع مشعر بانعقاده لان النهي ليس لذات الوقت بل لخارج وهو كون الساجد وقت الطلوع والغروب شيئا بالساجد للشيطان والاستغال عن سماع الخطبة كالصلاة في الدار المغصوبة وقد يقال هذا الخارج لازم للوقت فكان النهي لذات الوقت فيقتضي عدم الانعقاد كصوم العيد المعطل بالأعراض من ضيافة الله تعالى واستتظهر هذا الشاوي والعدوى والمراد بالقطع الانصراف عن الفاسد (وجازت) الصلاة (ببريض) بفتح الميم والموحدة وكسرها أى بحل ربوض أى برك (بقرا وعثم) وشبه في الجواز فقال (ك) الصلاة بـ (مقبرة) بفتح الميم وسكون القاف وتثنية الموحدة ولو على قبر غير مسمى وبلا حائل عاهرة كانت أودارسة منبوذة أم لان كانت لمسلم بل (ولو) كانت (لمشرك) بضم فسكون فكسر أى كافر وأشار بـ (ولو) الى قول في المذهب بعدم جوازها في مقبرة مشرك لانه محل عذاب وحفرة من حفر النار ورجحه المواق (ومضلة) بفتح الميم والموحدة اوضحها أى موضع طرح الزبل (ومحجة) بفتحات مثقلة أى وسط طريق (ومجزرة) بفتح الميم وسكون الجيم وكسر الزاي أى محل تذكية الحيوان (ان امنت) بضم الهمزة أى تبقي أو ظن خلوا الاربعة التي بعد الكاف (من النجس) بأن صلى في موضع منها منقطع عن النجاسة أو فرض شيئا طاهرا صلى عليه (والا) أى وان لم تؤمن من النجس (فلا إعادة) أى واجبة

(قوله وقتي) بفتح التاء مثني
وقت بلانون لاضافته (قوله
ركعتي) بفتح التاء مثني ركعة بلا
نون لاضافته (قوله فيكرهان)
أى الجنازة ومجود التلاوة الخ
تفريع على قبل اسفار واصفرار
(قوله وان صلى) بضم فسكون
(قوله وجوبا) بيان لحكم قطعه
(قوله وندبا) عطف على وجوبا
(قوله فسكان) بفتح الهمزة وشد
النون

فلا ينافي انه يعبد في الوقت (على) القول (الاحسن) عند بعض أهل المذهب غير الاربعة
من الخلاف (ان لم يتحقق) بضم المثناة فوق وفتح الحاء المهملة والقاف الاولى مثقلا أى
النجاسة بأن شك فيها وهذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه بناء على ترجيح الاصل
على الغالب وقال ابن حبيب يعبد أبدا وجوباً بناء على ترجيح الغالب على الاصل فان
تتحقق أو ظنت أميدت أبدا وجوباً اتفاقاً (وكرهت) بضم فكسر أى الصلاة (بكنيسة)
أى معبد كافر فشملت البيعة وبيت النار عامرة كانت أو دارسة ما لم يدخلها الضرورة
أو خوف والافلا كراهة ولو عامرة (ولم تعد) بضم فتفتح محققاً الصلاة بها بوقت ان كانت
دارسة مطلقاً أو عامرة دخلها الضرورة أو طائفاً وصل على طاهر والاعاد بوقت على
الارجح وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وحمل ابن رشد المدونة عليه وقاله
مضمون وقال ابن حبيب يعبد أبداً بناء على ترجيح الغالب على الاصل وقيل لا يعبد أيضاً
وهو ظاهر المذهب بناء على ترجيح الاصل كقول الامام (و) كرهت (بمعطن) بفتح الميم
وكسر الطاء المهملة (ابل) أى محل بروكه بين شريهاتهم لانهم علافاً صلى به أعاد (ولو
أمن) النجاسة أو فرش طاهر أعتدوا (وفى) كيفية (الاعادة قولان) قيل فى الوقت مطلقاً
وقيل يعبد الناسى فى الوقت والعامد والجاهل أبداً بناءً على ما وضع مبيته أو قيلولته أو قيس
بمعطن فلا تذكر الصلاة فيه ان أمن من منها وصل على فرش طاهر هذا الذى اقتصر
عليه الخطاب فأعاد اعاده وقال ابن السكاتب تذكره فى محل مبيته أو قيلولته أيضاً واعقده
شبه (ومن ترك فرضاً) من الصلوات الخمس كسلا فلا يقر على تركه ويؤمر بفعله والوقت
متسع ويكرر أمره به ويهدد بالضرب ثم يضرب فان لم يقتل (آخر) بضم فكسر مثقلاً
من الامام أو نائبه فى الحضر وجماعة المسلمين فى السرى ويهدد بالقتل (لبقاء) زمن (ركعة
بسجدتها) ومجرد القرائن (من) الوقت (الضرورى) ان كان فرضاً واحداً فان كان
المشركتين اثنى عشر فى الظهر ومن ولا ربع فى العشاءين بحضور الثلاث بسقروية قدرهنا
بالاخيرة صونا للدم وتعتبر الركعة بلا فائضة ولا طائفة واعتدال ويقدر له زمن طهارة
ماقية بمجرد انقراض ان كان من أهله يبدون ذلك ومسح بعض الرأس صونا للدم
والأفزون ييم بضربة واحدة ومسح يديه للكوع ورجع عدم تقدير زمن للظهر صونا للدم
كطاهر المصنف واستظهر (وقتل) بضم القاف وكسر المثناة فوق (بالسيف) بضرب
عنقه به لا يتخسه به الله يرفع كما قيل ولو خرج الوقت فان لم يطلب الوقت واسع فلا يقتل
وكذا ان لم يكره أمره به قتلاً (حدا) لا كقراخس لا ابن حبيب ومن وافقه ان قال
لا أفعل بل (ولو قال) بعد الحكم يقتله (انا أفعل) ولم يفعل والافلا يقتل وأشار بولوى
قول ابن حبيب لا يقتل ان قال انا أفعل ويبالغ فى ادبه ومن صلى مكرهاً يعيدها واستظهر
انه يدين وأورد ابن عبد السلام انه لو كان قتله حداً الماسق بغيره فى الصلاة كسائر
الحدد وأوجب بأن الترك الموجب لقتله حداً انما هو الترك الجاف وهذا لا يتحقق الا بعد

(قوله فان تحققت أو ظنت)
مفهوم ان لم يتحقق (قوله)
فشملت البيعة) أى معبد اليهود
(قوله بيت النار) أى معبد
الجهنم تقريباً على تفسيرها
بمعبد كافر وان كان أصلها
معبد التصارى خاصة فهو عموم
بجواز (قوله مطلقاً) أى عن تقيد
دخولها بكونه لضرورة وصلاته
على فرش طاهر (قوله مطلقاً) أى
عن تقيد بالسيان (قوله يقر)
بضم فتفتح (قوله والا) أى وان لم
يكن من أهل المائنة (قوله والا)
أى وان فعل

قتله فهو من الاسباب التي لا يعلم وقوعها الا بعد وقوع مسبباتها ولا يقال يلزم قتله قبل
تحقق سببه لانا نقول بالشروع في قتله مع اصراره على عدم الفعل تحقق الترك الجازم قبل
قتله (وصلى عليه) أي المقتول اترك الفرض شخص (غير فاضل) أي مفسوب للفضل
بامامة أو علم أو شرف وكرهت من الفاضل ودعا المثل (ولا يطعمس) بضم الياء وفتح الميم (قبره)
أي يكره اخفاؤه وعدم تشييعه فيسكن كقبر من لم يترك فرضا من المسلمين وعطف بلاعلى
نعت فرضا محذوف لالة طوف عليه أي حاضر أو على فرضا مؤنثا لا يحضر افتقال
(لا فائقة) امتنع من قضائها فلا يقتل ان لم يطلب بقتلها في وقتها المتسع طلبا متكررا فلا
يقتل (على) القول (الاصح) من الخلاف عند شيخ غير الاربعة قبل الاولى المقول لان
التصحيح للمازري واجب بأن التصحيح هنا للمازري وغيره من غير الاربعة والمصنف أشار
للتصحيح غير المازري ومنه في قوله في الخطبة والقول للمازري الخ انه ان وجد في كلامي
فهو إشارة لانه في صحيح المازري اشير اليه ومن قال لا تؤضأ أولا اغتسل من جمابة كن
ترك الصلاة بخلاف من ترك ازالة النجاسة أو ستر العورة للخلاف فيهما والحد يدرك بالشبهة
ونص ابن عرفة على ان تارك الصوم كس لا يخرج اقرب القبر بقدر النية فان لم ينو
فيقتل بالسيف ولا يتعرض لتارك الحج ولو على فوريته لان شرطه الاستطاعة ورب عذر
باطق لم يطاع عليه فهو مر ويدن وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان يقتل فان قتل احدا
اقتص منه وان قتل فهدر ولكن لا يقتل بقتل وتكفيه نية المكروه (والجاء) أي
المنكر وجوب الصلاة أو ركوعها أو سجودها (كافر) أي مرتد عن دين الاسلام اذا
لم يكن حديث عهد بالاسلام فيسقط ثلثة أيام فان تمت ولم يقب فيقتل بالسيف كقرا
فلا يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقبرة المسلمين ويترك للكافرين الا ان يخاف خيعة
فيؤاوى لا قبلتنا ولا قبلتهم ولا يورث ماله فهو في ماصالح المسلمين وكذا كل من جحد
حكما شرعيا مجمعا عليه معاومة العامة الناس كانه ضروري لقدسه في الدين سواء دل عليه
الكتاب أو الحديث أو الاجماع أو القياس والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في الاذان والاقامة وما يتعلق بهما) وهو لغة مطلق اعلام بشئ وشرعا اعلام
بدخول وقت الصلاة أو قرينه بالفاظ مخصوصة ويطلق على الانفاظ المخصوصة أيضا
(سن) بضم السين المهملة وتشديد النون ونائب فاعله (الاذان) أي الاعلام بدخول وقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة في كل مسجد ولو تلاصقت أو على بعضها بعضا وبكل محل جرت
العادة بالصلاة الجماعة فيه ويجب في كل بلد كفاية وان تركوه فانهم يقاتلون هذا الذي
جزم به ابن عرفة وجهله المذهب خلافا للمصنف وابن الحاجب انه سنة في كل بلد وسكن
ابن عرفة الخلاف في وجوبه في مساجد الجماعات واستظهره الخطاب ومصلحة سن (الجماعة)
أي انها كفاية لا منفردون بها بجملة (طلبت) أي الجماعة (غيرها) للملأمة بها الجماعة
محصورة غير طالبة غيرها ومصلحة سن (في فرض) لا في سنة كهيد (وقتي) بشدة الياء أي له

(قوله بامامة) أي خلافة عظيمة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قوله ودعا) بفتح الراء واسكان
الذال أي زجرا (قوله وان قتل)
بضم فسكسر

• (فصل الاذان) •

(قوله وهو) أي الاذان (قوله
اعلام) جنس (قوله بدخول وقت)
الصلاة) فصل يخرج الاعلام
بغيره (قوله أو قرينه) مدخل
لاذان الصبح ليلاني سلسه
الاخير (قوله ويطلق) أي
الاذان (قوله بدخول وقت الخ)
أي أو قرينه (قوله في كل مسجد)
صله سن (قوله وبكل محل جرت
العادة الخ) عطف على في كل
مسجد (قوله ويجب) أي الاذان
(قوله وان تركوه) أي أهل البلد
الاذان (قوله انه) أي الاذان
(قوله في وجوبه) أي الاذان
(قوله واستظهره) أي وجوبه
في مساجد الجماعة

وقت معين في جزء مخصوص من الزمان لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه يخرج الفاتحة اذ وقتها
وقت تذكرها في ليل أو نهار والجنائز اذ وقتها القراغ من تكفينها كذلك والمناسب
زيادة اختياري ولو سكتا خرج الصلاة المؤداة في الضروري لغير جمع وتدخل المجموعة
فيه تقديماً وتأخيراً ان كان القرص الوقتي غير جمعة بل (ولو) كان (جمعة) فاذن الأول
الذي هو عقب الزوال وقبل جلوس الخطيب على المنبر سنة لا يجمع الصلابة عليه في
خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهم وهو الذي أشار به لكثرة المسلمين ولم يكن قبله في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ولا في
خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ولا في أول خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه وكذا الثاني
الذي هو عقب جلوس الخطيب على المنبر وقبل الخطبة وهو أوكد من الأول لانه الذي
كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم وأشار
بأنه قول ابن عبد الحكم هو جواب الثاني وفعله في المسجد بدعة مضبوطة لثمة من
اسماع الناس الخارجين عن المسجد ليسعوا الى ذكر الله ويذكروا البيع وكل ما يشغلهم
عنه والحاضرون في المسجد لاجابة لهم بالاذان فالصواب فعله في محل الاذان المعتاد
للاسماع لمن ليس في الجامع كما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم وعليه عمل أهل المغرب الى الآن (وهو) أي الاذان
بمعنى الالفاظ المخصوصة ففيه استخدام وهو ذكر الاسم الظاهر بمعنى واعادة التمهيد
عليه بمعنى آخر (مثنى) بضم ففتح مثقلاً اسم مفعول من التثنية أي كل جملة تثني أي تذكر
مرتين لا بفتح فسكون مخففاً معدولاً عن اثنين اثنين لاقتضائه ان كل جملة تذكر أربع
مرات وليس كذلك أقاده الخريفي وعقب ويبحث فيه بأنه مثنى على عود التمهيد للاذان
باعتبار كل جملة على حديثها وهذا غير متعين بل هو راجع له باعتباره مجموع جملة فيقتضي
ان يجل الاذان مثنى أي اثنين بعد اثنين كما يقال جاء الرجال مثنى أي اثنين بعد اثنين
ويشترط في الاذان ترتيب جملة فان فكس شيئاً منها ابتدأه وقال المازري في شرح
التلخين يعيد المنكس وحده وبالغ في تسمية الجمل فقال (ولو) كانت الجملة (الصلاة خير
من النوم) الذي في اذان الصبح بين حتى على الافلاح والتكبير الاخير ويسواها المؤذن
ولو كان مفرداً بقلة بحيث لا يسمعه انسان ينشط للصلاة وقيل يسقطها حينئذ وورده
سنة بان الاذان سنة متبعة الاتراء يقول حتى على الصلاة حتى على الافلاح وان لم يسمع
انساناً وجعل الصلاة خير من النوم في اذان الصبح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما أتاه
بالل يؤذنه بالصبح فوجدته نائمًا فقال الصلاة خير من النوم فحينئذ قال النبي صلى الله عليه
وسلم هذا يا بلال اجعله في اذانك اذا أذنت للصبح وأما قول عمر المؤذن الذي جاءه يؤذنه
بالصلاة فوجدته نائمًا فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على
المؤذن ان يستعمل شيئاً من ألقاظ الاذان في غيره وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه

(قوله كذلك) أي في ليل أو نهار
(قوله وهو) أي عثمان رضي الله
تعالى عنه (قوله به) أي الاذان
الأول (قوله لم يكن) أي الاذان
الأول (قوله قبله) أي عثمان (قوله
وكذا) أي الأول في السنة
(قوله وهو) أي الثاني (قوله
لانه) أي الثاني (قوله عهد) أي
نحو (قوله من اجماع الناس الخ)
بيان لثمة (قوله عنه) أي السعي
(قوله بحث) بضم فكسر

وسلم عقب الاذان فبعدة حدثت في آخر القرن الثامن وأشار بولوا الى قول ابن وهب
 بافرادها ويستثنى من قوله وهو مثنى جـ له لا اله الا الله فلا تثنى اتفاقا ولو أوتر الاذان
 كله أو جـ له أو نصفه فلا يكتفى في المطلوب واجبا كان أو سنة أو مندوبا وان أوتر أقله
 كفى (مراجع) بصم ففتح مشددا خبر ثان لهو اى مكرر (الشهادتين) اى اشهد أن لا اله
 الا الله اشهد أن محمدا رسول الله بعد تنذيرهما معا قبل الاولى الشهادتين ليقيدانه انما
 يرجعهما بعد جمعها وأما قول الشهادتين فيصدق بترجيح مرقى الاولى قبل مرقى الثانية
 وليس يراد وانما المراد أنه يذكر أربع شهادات بصوت منخفض عن صوت التكبير
 ثم يرجعها (بارفع) اى اعل (من صوته) بهما (أولا) بشد الواو ومنوا عقب تكبيره بأعلى
 صوته لخفضه صوته بهما عن صوته بالتكبير لكن بشرط الاسماع فان لم يسمع فآتته
 السنة ويكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير (محزوم) اى ساكن آخر
 الجمل ند بالمد الصوت للاسماع المازرى اختار شيوخه مقلية جزمه وشيوخ القرويين
 اعراجه وكلاهما جائز ابن راشد اختلف انما هو في التكبيرتين الاوليين وأما غيرهما من
 الفاظه حتى الله أكبر الاخير فلم ينقل عن أحد من السلف واختلف انه نطق به معربا مخزوم
 ماعدا التكبيرتين الاوليين من صفاته الواجبة التي تتوقف صحتها عليها كما يفيد كلام
 ابى الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفاكهاني وغيرهم ويكره اللحن فيه
 ويستحب سلامته منه نظرا لوجهه عن كونه حديثا الى مجرد الاعلام بالوقت (بلا فصل) بين
 كلماته وجعله بقول أو فعل غير واجب فان وجب لكان نقادا على فصل وبني ما لم يطل ويكره
 الفصل (ولو) كان (بإشارة لكسلا) ورده وتشبهت عاطس وأشار بولوا الى قول في
 المذهب بجواز اشارته لكسلا كالمصل وفرق بان الصلاة لها مهابة عظيمة في القلب
 فالإشارة فيها لا تجوز الى الكلام والاذان ليس كذلك فالإشارة فيه لذلك تؤدي للكلام فيه
 وهو مكروه وعبر صاحب العمدة بالمتنع فحمله على الكراهة وإبقاء الخطاب على ظاهره
 من التحريم ويؤيد كلام زرروق وهو بعد لان الاذان لم يعد مما يلزم اتمامه بالشرع فيه
 فكبره لكن ظاهره أن كراهته مقيدة بالفصل بها وانما لا تكره ان لم يقصص بها وليس
 كذلك للعلامة المذكورة فاحسن قول ابن الحاجب فلا يراد سلاما ولو بإشارة على المشهور
 اه ويرد المؤذن السلام بعد فراغه وجوبا وان ذهب المسلم ويسمع به ان حضر والملي
 كالمؤذن وكذا قاضى الحاجة والواطى ولكن لا يؤمر ان يردد بعد الفراغ وان حضر
 المسلم لان حالهما ينافى الذكر (وبنى) المؤذن على ما تقدم له من اذانه ان فصله عمدا
 أو سهوا (ان لم يطل) فصله والا ابتداء (غيره مقدم على الوقت) شرط في صحتها ففعله في
 الوقت واجب بشرط وتقدم عليه محرم لانه ككذب ومضيع لقائده وتجب اعادته
 في الوقت ان علموا تقدمه عليه قبل الصلاة فان علموه بعد ما فلا يعيدونه فانه ابن القاسم
 فان تبين تقدم الاذان والصلاة على الوقت اعادوهما وجوبا فاذا الخطاب (الا الصبح)

(قوله يستثنى) بضم الياء وفتح
 النون (قوله الاولى) بفتح الهمز
 (قوله الشهادتين) اى بدل
 الشهادتين (قوله يرجعها) اى
 الشهادتين (قوله نظرا لوجه الخ)
 عليه لا استحباب سلامته منه دون
 وجوبه المعروف في الحديث (قوله
 ورده) اى السلام بيان لما دخل
 بالكاف (قوله فرق) بضم فكسر
 مخففا (قوله والا) اى وان طال
 ابتداءه اى الاذان مفهوما ان
 لم يطل

(في يؤذن لها) (د) اول (سدرس الليل) الاخير لانها تأتي الناس وهم نائمون فاحتج لتقديم
الاذان على دخول وقتها ليقوموا ويأهبوا لها بقضاء الحاجة والاستبراء والغسل
من الجنابة ان كانت وظاهره انه لا يعاد عند طلوع الفجر وهو قول سند واختاره اللقاني
وبعض محقق في المغاربة والراجح اعادته فقل ندبا والسنة الاول وتقدمه مندوب والراجح
استئنانا وقيل مندوب كتقدمه واختار عجم انهم ما مستنونان وأيده البناني بالنقول
ويحرم الاذان للصبح قبل السدرس الاخير ومبدأ الليل الغروب (وصحته) أي الاذان
مشروطة (باسلام) فلا يصح من كافر ولو بعد عزمه على الاسلام لوقوع بعضه حال كفره
ويحكم عليه بالاسلام فان رجع فترذان علم ان كان الاسلام قبل اذانه والا فيؤت ب
ويترك ما لم يعتذر بخوفه على نفسه او ماله بقرينة صدقته والافلاشي عليه ولو كان وقف
على الدعائم الخطاب لم اعلم في اسلامه باذانه خلافا عجم لو اذن الكافر كان باذانه مسلما
عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضي ان فيه خلافا وليس كذلك وان اردت
المؤذن بعد اذانه فقال في النوادر ان أعادوه فحسن وان اجتروا به أجزأهم اه وقال عجم
يعاد ما لم يخرج الوقت اه وهو الظاهر اطلاق اذانه وهو واجب في البلد وسنة في
كل مسجد ولو علم دخول الوقت بدونه (وعقل) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز ومغمى
عليه وسكران طافح (وبلوغ) فلا يصح من صبي مميز لم يقد فيه ولا في دخول الوقت
على بالغ عدل فان اعتمد عليه صح اذانه وظاهر كلامهم كفايته البالغين عن الواجب
أو السنة تنزيلا لاقراءهم لمنزلة فعلهم (وذكورة) فلا يصح من أنثى ولا خنثى مشكك
لانه من مناصب الذكور كالامامة والقضاء واذانهم المحرم لان صوتها عورة وقول النعمي
وسند والقرا في بكرة اذانهما قال الخطاب ينبغي حل الكراهة في كلامهم على المنع لان
صوتها عورة وقد يقال صوتها ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء
ومعاملتهن وانما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل ما يشاء الكراهة على ظاهرها وجميعه
(ونذب) بضم فكسر أن يؤذن شخص (مطهر) من المسدئين ويكره أن يؤذن بمحدث
أصغر أو كبير وكراهته عن حديثه أكبر أشد من كراهته عن حديثه أصغر (صيت) بفتح
الصاد المهملة وكسر اليا ممتلا أي حسن الصوت ومرفعه وكره اذان قبيح الصوت
والتطريب لمنافاته المشوع والوقار ما لم يتفاحش فيحرم لاستخفافه بالسنة وفسر
الخطاب الصيت بالمرتفع وجعل الحسن زائدا على كلام المصنف (مرتفع) بمكان عال
ان امكن كمنارة وسطح أو دابة علوا غير مرتفع فاحش اذا المتفاحش يؤذى الى عدم اسماعه
فيقوت المقصود من نذب ارتفاعه (فائتم) ويكره اذان الجالس (الاعذر) كرمض
فيجوز وظاهره ولو اذن لغيره والذي فيها يؤذن لنفسه لا لغيره ونصها قال مالك رضي الله
تعالى عنه يكره اذان القاهد الا ان يكون من عذر من مرض او غيره فيؤذن لنفسه
للاشخاص (مستقبل) القابلة فيكره استناباره (الاصم) فيجوز الاستدبار

(قوله وقتقدمه) أي الاول
(قوله استئنانا) أي تقديم الاول
(قوله مندوب) أي الاول
(قوله انهما) أي الاول والثاني
(قوله وأيده) بفتحات مثقلا
أي قواه (قوله يحكم) بضم الياء
وقفع الكاف (قوله والا) أي
وان لم يعلمها قبله (قوله علم)
بضم العين (قوله والتطريب)
عطف على اذان (قوله فيها) أي
المدونة (قوله يؤذن) أي المربض
(قوله ونصها) أي المدونة

ولو يجمع بينه فيدور حول المنار للاسماع وظاهره حالة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور
 الا بعد فراغ الجملة وقيل ان كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والا فالثاني
 ورابعها لا يدور الا عند الجملة والرابع الاول ويندب ابتداءه للقبلة (و) ندب (حكايته)
 أى الاذان (ا) شخص (سامعه) أى الاذان بان يقول السامع ولو بواسطة بان سمع
 حكايته مثل قول المؤذن الا المكروه فلا يحكى فأولى المحرم ومفهوم سامعه ان من لم
 يسمعه لا تندب له حكايته وان علم أنه يؤذن برؤيته أو اخبار وهل يحكى المؤذن أذان
 نفسه لانه سمعه في الذخيرة عن ابن القاسم في المدونة اذا انتهت المؤذن لا تخر أذانه
 فيحكيه ان شاء اه فلا يحكى قبل فراغه لفصله بالحكاية وهل يحكى مؤذن اذان
 مؤذن آخر ان سمعه أو لا قولان وعلى الاول فيحكيه بعد فراغ أذانه نفسه واذا أذن جماعة
 واحد عقب واحد فاذا رآه الخ يسمي تكرير الحكاية وقيل يكفمه بحكاية الاول عقب
 ان سمع بعضهم اقتصر على حكايته العدوى الظاهر بحكاية الاذان كله للحديث
 اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول اذا المتبادر اذا سمعتم الكل أو البعض خصوصا
 وقد قال فقولوا مثل ما يقول لا ما قال (المنتهى) بفتح الهاء أى آخر (الشهادتين) وتكرره
 حكايته ما زاد عليهما كما في كبير الخرشى هذا هو المشهور فلا يحكى التكبير والتلليل
 الاخير وقيل يخفى في حكايتهما ومقابل المشهور حكايته لا تخره وابدال الجملة
 بجو قلتين ورجمه في المجموع ان قلت هذا الحديث حكايته لا تخره فواجه المشهور
 قات المثلثة تصدق في لغة العرب بالمثلثة في الكل وبالمثلثة في البعض فصاحب المشهور
 حمله في الحديث على الادنى تديرا والمقابل حمله على الاكمل ويندب متابعة الحاكى
 المؤذن (مثنى) فلا يحكى الترجيع اتفاقا الا اذا لم يسمع الاول ويفهم منه اقتصار
 الحاكى على تكبيرتين ولو كبر المؤذن اربعاً ولا يحكى الصلاة خير من النوم ولا يبدلها
 بصدقت وبررت وقيل يبدلها به وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة
 خير من النوم ويحكيه سامعه ان لم يكن متنفلا بل (ولو) كان (متنفلا) أى مصليا متنفلا
 وبقتصر على منتهى الشهادتين فان حكى ما زاد عليهما باقظ حتى على الصلاة بطأت وان
 ابدل الجملة بجو قلتين فلا تبطل وان حكى الصلاة خير من النوم بطأت ابدلها ام لا هذا
 هو المشهور ومقابل لا يحكىه المتنفل (لا) يحكى المصلى الاذان ان كان (مقترضا) أى
 مصليا فرضا فسكره حكايته في الفرض وتندب بعد فراغه هذا هو المشهور ومقابل يحكىه
 المقترض فاشار بو لوالى القولين المقابلين للمشهور في القرع بن وفي عطف لا مقترضا على
 متنفلا ركعة ولكن يعترف في التاسع ما لا يعترف في المتبوع (و) ندب (اذان فذسافر)
 سفر الغويا فتعلم من خرج من مدينة لمزارعها النزاهة ومقبرتهم الزيارة ومثله جماعة
 مسافرة لم تطلب غيرها (لا) يندب الاذان (لجماعة) غير مسافرة (لم تطلب غيرها) فيكرهها
 كغدير مسافر (على المختار) للخمى من قولى الامام مالك رضي الله تعالى عنه لقوله

(قوله فيحكيه) أى أذان نفسه
 (قوله في القرع بن) أى حكايته
 في النقل وعدمها في الفرض
 (قوله ركعة) اذ التقدير ولو
 كان لا مقترضا (قوله قولى) بفتح
 اللام مثنى قول بلانون لضافته
 (قوله لقوله) أى للخمى

في قول الامام لاحب الاذان للقدح الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو الصواب ومقابله
الاستحباب اقول الامام مرة أخرى وان اذنوا بخسن واختاره ابن بشير لانه ذكر ولا ينبغي
عنه من اراده وجعل قوله لاحب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الاثمة في مساجد
الجماعات على جهة السنية (وجاز اعني) أي اذانه لانه لا تكليف الا بعمل اختيارى ان
كان تابعه افيه او في دخول الوقت لم يصير عدل (و) جاز (تعددده) أي المؤذن أي تاذين
متعدد في مسجد أو غيره حضر أو سافر ويحتمل ان الضمير للاذان لكن يقيد بتعدد المكان
كمساجد أو اركان مسجد واحد ويكره تعدده في مكان واحد نص عليه سنة لانه يشكك
السامع (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بان يؤذن واحد بعد واحد ما لم يؤذن لروج الوقت
المختار فيمنع (المغرب) فيكره ترتيبهم في اذانهم الضيق وقتها ان لم يؤذن لروج مختارها
والافينع (و) جاز (جمعهم) أي المؤذنين في الاذان بان يؤذّنوا دفعة واحدة في محل
واحد في المغرب وغيره (كل) منهم ينبغي (على اذانه) غير متعد باذان غيره والا كره ما لم
يؤد الى تقطيع اسم الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم فيحرم قاله عجب وتلا مائة
أبو على المسناوى لم اره اغيرهم وانظر هل يصح فان الاسم اذا تقطع لتنفس ونحوه على نية
تكميله فلا يمنع وقد علوا انتهى عن قراءة الجماعة بالتقطيع ومع ذلك قالوا بالكره لا
بالمنع واستظهر في ضوء الشروع مالعج واقتصر عليه في المجموع واجاب عن بحث ابى على
بان ما ذكره من كراهة التقطيع في القراءة محمول على تقطيع الجمل فلا ينافي حرمة تقطيع
الكلمة الواحدة (و) جاز (اقامة غير من اذن) والافضل اقامة المؤذن (و) جاز
(حكايته) أي الاذان (قبله) أي المؤذن بان سمع اوله فيحكمه ويسبق المؤذن في ذكر باقيه
وسواء كان هذا الحاجة او لا ومعنى الجواز خلاف الاولى اذا المستحب متابعه الحاكم
المؤذن فان قلت الحكاية المماثلة فيما حصل فما وجه تسميته فيما لم يحصل حكايته قلت
التجوز باسئعمال اسم الجزء في الكل او اسم الجوارى في مجاوره فان سبق الحاكم المؤذن
باقول الاذان فليس حاكيا وفاته المتدوب قاله عقب ولا تنفوت بفرغ الاذان فيصيح بعده
قاله احمد الزرقاني (و) جاز للمؤذن (اجرة عليه) أي اخذها على الاذان وحده (او مع
صلاة) اما ما في عقد واحد وكذا على اقامة وحدها او مع صلاة او على اذان مع اقامة
او على الثلاثة في عقد واحد سواء كانت الابرة من بيت المال أو ربيع الوقف او من
الناس المصلين (وكره) بضم فكسر اى الاجر (عليها) اى الصلاة وحدها فرضا كانت
أو قفلا من المصلين لامن بيت المال ولا من وقف المسجد لانها عانة لا اجارة اذ لا ثمة حق
في بيت المال والوقف العام ولو لم يؤمروا واما وقف ليس بمتأجر من ربه من يؤم الناس في
المسجد القلاقي فهذه من الاجارة قاله بعض المؤقتين (و) كره (سلام عليه) أي المؤذن
لانه ذريعة لردة الفاصل بين جل اذانه وشبهه في الكراهة فقال (ك) سلام على (مطلب) بفتح
او عمرة لذلك وقاضى ساجدة ومجماع لانها في حالة تنافي المذكور ويستحي من ظهورها وذى

(قوله هذا هو الصواب) مقول
اللعن (قوله لانه) أي الشأن على
التقدير اذان (قوله ان كان) أي
الاعنى (قوله فيه) أي الاذان
(قوله والا) أي وان ادى ترتيبهم
لنروج مختارها (قوله والا) أي
وان بنى بعضهم على اذان غيره
(قوله ولا تنفوت) أي الحكاية
(قوله لذلك) أي تأديته لرده
الفاصل بين جل التلبية

بدعة ومشتغل بلهو غير محرم كشط رنج على كراهته ومن شأنهم المعاصي في حال اقلاعهم
وشاية غير مخشبة والاحرم فيهما لا على مصل ومتطهر وآكل وقارئ قرآن فيجب عليهم الرد
على المذهب قاله عجب البناني فيه نظره فداقصر الخط على كراهته على آكل وقارئ قاتلا
لم يقف ابن ناجي وشيخه ابو مهدي على جوازهما (و) كرهت (اقامة) شخص (راكب)
اقصلاها من الصلاة بنزوله وعقل دابته واصلاح متاعه غالبا (او) اقامة رجل (معبد
لصلاته) لتحصيل فضل الجماعة بعد صلاتها فذا بخلاف معيها لقسادها وشبهه في
الكراهة فقال (كاذنه) أي المعبد للفضل واولى من لم يرد الاعادة فيه ما وسوا اذن لها
قبل صلاتها واولا من اذن ولم يصل فلا يكره اذانه بوضع آخر (وتسن) بضم المثناة فوق
ونائب فاعله (اقامة) البناني لم اعلم خلافا في سنيتها والقول باعادة الصلاة بتركها ليس
لوجوبها خلافا لبعضهم بل لترك السنة عينا على كل ذكر بالغ يصلي فذا او اماما للنساء
وحددهن وكفاية لذكور بالغين وسمع ابن القاسم لا يقيم احد لنفسه ومن فعله خالف
السنة ابن رشد لانها اقامة المؤذن دون الامام والناس وكنان السيوري يقيم لنفسه
ويقول انها تحتاج لنية والعمى يغفل عنها ولا يعرفها المازري وكذلك انا فعمل فاقم
لنفسه العدوى الحق انها تكفي فيها نية الفعل كالاذان وهي حاملة من العمى فلا
تتوقف على نية القرية التي يغفل عنها العمى وما فعله السيوري والمازري مبني على
اشتراكية القرية (مفردة) جعلها ولو قد قامت الصلاة على المشهور وروي المصربون
عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه شفع قد قامت الصلاة وتبطل بشفعها كلها او جعلها
او نصفها الاقلها ولونسبانا لان رآه مذهبا كنفني (وثني) بضم فكسر ونائب فاعله
(تكبيرها) اي الاقامة الاول والاخير وهذا في قوة الاستثناء من قوله مفردة واصله تسن
(افرض) وتكره انتم اذا كان القرض اداء بل (وان) كان قضاء وتعدد بتعدد ومحل
سنيتها اللاداء اذا لم يتغير خروج وقته بها والاوجب تركها كسائر السنن محافظة على
ادراك الوقت ونسب لامام تاخير احرامه عنها بقدر تسوية الصلوات والاشتغال بدعاء
منه ومن المؤمنين وان لا يدخل الحجاب الا بعد فراغها وهذا من هلامات فقهه كتحفيف
الاحرام والسلام والجلوس لغير السلام وفي الخط وغيره هي ثلاث يعرف بموافقه الامام
لان الشأن انه لا يعرفها الا فقيهه وزيد تأخير تكبير القيام من اثنتين عن الاعتدال فيه
(وصحت) صلاة تاركها ان تركت سهوا بل (ولو تركت) الاقامة تركا (عسدا) ولا يؤمر
باعادتها في الوقت فان مجده لتركها قبل السلام بطلت الصلاة وشاربو لولي قول ابن كثة
تركها عسدا مبطل (وان اقامت المرأة) المصلية وحدها اقامة (سراخسن) أي مندوب
وان صلت مقتدية برب لا كتقت باقامته وسقط طلبها بها ولا تجوز اقامتها له ولا تحصل
السنة بها لان شروطها شروط الاذان وظاهرها انها بوصف السرية مندوب واحد وعليه
بعض الشارحين وقيل الاسرار مندوب ثان وهو الاظهر ويندب للقداسرارها وامر

(قوله والا) أي وان كان السلام
على اهل معصية حال تلبسه بها
او شاية مخشبة (قوله لا على
مصل) أي لا يكره السلام عليه
ولا على من عطف عليه (قوله
فيجب عليهم الرد) تقرير على
اخراج السلام عليهم من المكروه
(قوله على كراهته) أي السلام
(قوله قاتلا) حال من الخط
(قوله على جوازه) أي السلام
بلا كراهة (قوله عايمها) أي
الاكل والقارئ (قوله اقصلاها)
اي الاقامة (قوله فيها) أي
الاذان والاقامة (قوله عينا)
راجع لتسن (قوله وكفاية)
عطف على عينا (قوله لانها) أي
السنة (قوله السيوري) بفتح
السين المهمل وضم المثناة تحت
وكسر الراء (قوله انها) أي
الاقامة (قوله وهي) أي نية الفعل
(قوله يعرف) بضم فسكون ففتح
(قوله فيه) أي القيام

(قوله على الصحيح) خبر عنه (قوله
من خطاب الخ) بيان الصحيح (قوله
وعلى مقابله) أي الصحيح صله
يعني (قوله شرطهما) أي الوجوب
والصحة (قوله ابتداء ودواما)
صله شرط (قوله فيها) أي الصلاة
(قوله بالجد) صله طهارة (قوله
فسقوط النجاسة عليه الخ) مفرع
على ابتداء ودواما (قوله عليه)
أي المصلي (قوله ان تعلقت) أي
النجاسة (قوله به) أي المصلي
(قوله عليه) أي المصلي (قوله
وله) أي الرعاف (قوله بيانها) أي
احكام الرعاف (قوله وجوبا)
بيان الحكم تأخير (قوله
التسع صور) أي الخاصة
من ضرب ثلاثة سائل أو راسخ
أو قاطر في ثلاثة يمين انقطاعه
في الوقت وظنه والشك فيه
(قوله فيه) أي المختار (قوله
ست صور) حاصله من ثلاثة سائل
وقاطر وراسخ في اثنين يتحقق
دوامه لا آخر المختار وظنه (قوله
فيه) أي الوقت (قوله فيهما) أي
الصلاة (قوله فيه) أي المسجد
(قوله حالهما) أي الركوع
والسجود (قوله وجوبا) بيان
لحكم إيمانه (قوله ونديا) عطفاً
على وجوبا

وعد الاسلام شرط صحة فقط على الصحيح من خطاب الكافر بفروع الشريعة وعلى مقابله
يعني من شروطها معاً (شرط) بضم فكسر (الصحة) صلاة ولو نقلاً أو جنازة أو سجدة
تلاوة وناقب فاعل شرط (طهارة حدث) أكبر وأصغر ابتداء ودواماً ذكر وقدر أولاً
فلا تصح صلاة حدث أكبر وأصغر ولا من طراً عليه الحدث فيها ولو سهواً أو غلبة
(و طهارة) خبث ابتداء ودواماً لجسد ومحمول ومكان ان ذكر وقدر فسقوط النجاسة
عليه وهو يصلي مبطل ان تعلقت به أو استقرت عليه واتسع الوقت ووجد ما ينيلها به
أو توياً آخر كذا فيها ولما كان الرعاف من الخبث وله أحكام خاصة به شرع
في بيانها بقوله (وان رعف) بفتح العين وضمة واو كذا مضارعاً وبينه للمنعول كز كم أي
خرج دم من انف مريد الصلاة سائلاً كالخط أو قاطراً كالطر أو راسخاً كالعرق وصله
رعف قبلها أي دخول الصلاة (ودام) أي استمر الدم خارجاً من الانف وتحقق أو ظن
انقطاعه في الوقت المختاراً وشك فيه (آخر) بفتحات مثقلاً الصلاة وجوباً في هذه اتسع
صور (لا آخر) الوقت (الاختياري) باخراج الغاية فان انقطع غسله وصلى (و) ان لم
ينقطع (صلى) بالدم في آخر المختار ليجزئه عن ازالته بحيث يصلها كلها أو ركعة منها فيه
ويجزم فتدعيها قبل آخره لعدم صحته بالدم مع تحققه أو ظنه أو شك في انقطاعه في الوقت
وان تحققت أو ظن دوامه لا آخر المختار فلا يؤثر الصلاة عن أول وقتها المختار لتقويتها
فضيلته بلا فائدة وان صلى به وانقطع وبقى من الوقت بقية فلا تجب اعادة ولا تنبذ
فهذه ست صور تمام النجس عشرة صورة للرعاف قبل الصلاة (أو) رعف (فيها) أي
الصلاة وهي إحدى النجس بل (وان) كانت (عبداً) لقطر أو أخصى (أو جنازة أو) الحال
انه قد (ظن) وأولى بتحقيق المصلي (دوامه) أي الدم (له) أي لا آخر المختار في صلاة من
النجس ولغواغ الامام من العبد والجنازة ولم يدرك معه ركعة من العبد ولا تكبيرة غير
الاولى من الجنازة ان صلاهما في جماعة وان صلاهما من منفردا قال الزوال في العبد
والى الرفع في الجنازة (انها) أي الصلاة التي رعف فيها على حالته التي هو بها الان المحافظة
على اداء الصلاة في وقتها بالنجاسة مقدمة وجوباً على قضائها بطهارة بعده ليجزئه عن ازالتها
فيه وشرط اتصافها بالدم (ان لم يلطخ) بضم اليماء وفتح اللام وكسر الطاء المهملة مثقلاً
واجام الخاء الرعاف (فرش مسجد) أي ان لم يحث تلطيخه فان خافه ولو يسير قطع الصلاة
ولو ضاق وقتها ونحو من صلاته من النجاسة وابتدأها خارجاً ومفهوم فرش ان
خوف تلطيخ ترابه أو حصبائه أو بلاطه لا يوجب قطعها وهو كذلك فيقهافه لان
الحصباء والتراب يشرب الدم فلا يلزم تقديره والبلاط يسهل غسله (وأوما) الرعاف
لركوع من قيام والسجود من جلوس (لخوف تأذيه) بسجود من مرض أو زيادته أو تأخر
بره ان ركع أو سجد بسبب انعكاس الدماء حالهما مستند التجربة في نفسه أو موافقة
في المزاج أو اخبار عدل عارف بالطب وجوباً ان ظن هلاكاً أو شديداً في نديا ان خاف

مرضا خفيفا أو شكا ولا يؤمر بالاعادة ان انقطع وعاقبه بعد صلاته به موميا قاله ابن رشد
ونقله أبو الحسن (أو) نخوف (تطبخ ثوبه) ولو بدون درهم الذي يفسده الغسل حفظا
للمال فان كان لا يفسده الغسل وجب اتقاهما بركوعها وسجودها ولو تطبخ بالفعل
بأكثر من درهم لعجزه عن ازالته والمحافظة على الاركان مقدمة على المحافظة على عدم
حصول نجاسة لعجزه عن ازالته (لا) يؤمر بنخوف تطبخ (جسده) بما زاد على درهم فيركع
ويسجد اذا لم يفسد بنفسه وازالة النجاسة غير واجبة عليه لعجزه عنها (وان لم يظن)
دوامه لا آخر المختار بأن يقن أو ظن انقطاعه فيه أو شك فيه (ورشح) أو قطر أو سال
الدم وأمكن قتله بأن لم يكن وجب تعاديه فيها أو (قتله) أي مسح الدم وجوباً وندب
كونه (بأنامل يسهام) بأن يدخل أنملة الإبهام في طاقة الأنف ويمسح بها الدم من جوانبه
ثم يخرجها ويمسحها في أنملة السبابة العليا ثم يدخلها كذلك ويمسحها في أنملة الوسطى
العليا ثم في أنملة البنصر ثم في أنملة الخنصر وقيل لا يدخل أنملة الإبهام في أنفه لأنه يزيد
الدم ويمسح جوانب طاقة أنفه من خارجه ويقطعها في أنامله فان أذهب القتل الدم تعادى
في صلاته ولو زاد الدم الذي في أنامله العليا على درهم وان لم يقطعها القتل فيها اقتله في أنامله
الوسطى واتم صلاته ان لم يزد الدم فيها على درهم (فان زاد) الدم الذي في الوسطى (عن
درهم قطع) صلاته وجوباً وشبهه في القطع فقال (مكان الخنصر) أي المصلى ما زاد على
درهم واتسع الوقت ووجد ماء يغسل الدم به (أو خشى) الرافع ولو وهما (تلاوث) فرش
(مسجد) فمقطع ولو ضاق الوقت (والا) أي وان لم يرشح بان سال أو قطر وكان رقيقا
لا يمكن قتله أو رشح ولم يمكن قتله لكثرة الموضوع والموضوع انه لم يظن دوامه لا آخر المختار (قله)
أي الرافع المصلى (القطع) للصلاة بسلام أو كلام أو مناف وغسل الدم وابتدأها
بأقامة واحرام وله التعادى فيها اتفاقا (ونذب البناء) عند سجود راحته الامام مالك
رضي الله تعالى عنه للعمل واختار ابن القاسم القطع لان شأن الصلاة اتصال عملها وعدم
تخللها بشغل وانصرف عن محلها زروق وهو أولى بمن لا يحسن التصرف بالعلم وقيل
هما ماسيان ومحلهما ان اتسع الوقت والاوجب البناء اتفاقا وذكرا ابن حبيب ما يفيد
وجوبه مطلقا حيث قال ان تكلم الامام للاختلاف بطلت صلاة المأمومين وان أراد
البناء (فيخرج) الرافع في الصلاة من هيئته الاولى أو من مكانه ان احتاج له ولو متعبا
لان ما يفعله ملحق بالفعل الصلاة فلا يطل موالاته ولذا لا يكبر اسرا ما لا تمامه بعد غسل
الدم وسبق أن تبسر المائنة في الصلاة لا يطلها ان لم يفسد حال كونه (ممسك) بضم الميم
الاولى وسكون الثانية وكسر السين المهملة (أنفه) ارشاد لا حسن الكيفيات المعينة
على تقليل النجاسة اذ كثرت مانعة من البناء وليس شرطاً فيه اذ هو التوقف منها ولو تغير
امساك قاله الخط تعالى ابن عبد السلام وعلى هذا فامساك مندوب وجهه ابن هرون
شرطاً فيه لان داخل الأنف من الظاهر في طهارة النجاسة فان لم يسكك أو أمسكه من أسفله

(قوله فيها) أي السائل والقاطر
والرائح أو الصلاة (قوله وهو) أي
القطع (قوله أولى) يفتح الهـ مز
(قوله هـ ما) أي البناء والقطع
(قوله ومحلهما) أي الأقوال (قوله
مطلقاً) أي عن تقييده بصديق
الوقت (قوله قال) أي ابن حبيب
(قوله موالاته) أي التيميم (قوله
وليس) أي امساك الأنف (قوله
فيه) أي البناء (قوله هو) أي
الشريط (قوله منها) أي النجاسة
(قوله وجهه) أي امساك (قوله
فيه) أي البناء (قوله والا) أي
وان اشتغل بغير الغسل

(قوله فان تجاوز الاقرب الممكن)
 مفهوم ان لم يتجاوز الخ (قوله
 فان بعد) مفهوم قرب (قوله فان
 استبرها) مفهوم لم يستبرأ الخ
 (قوله لانه) أى الشان (قوله
 عهد) بضم فكسر أى عرف
 (قوله فيه) أى الاستقبال (قوله
 وتقديم) عطف على تقديم (قوله
 فانه وطئه عامدا مختارا) مفهوم
 ولم يطأ نجسا (قوله فقيدها بغير
 تفريع على وان وطئه ناسيا الخ
 واضافه للبيان (قوله معتبر في
 هذا أيضا) أى فالاولى تاخير
 عنها العلم رجوعا لها أيضا (قوله
 وهذا) أى عدم الفرق (قوله
 لا تبطل) بضم التاء وكسر الطاء
 (قوله لكفرتها) اشارة للفرق
 بينها وبين غيرها (قوله وعدمه)
 أى الابطال (قوله عبيدوس)
 يفتح العين المهملة وسكون
 الواو حدة واحمال السين (قوله
 بها) أى النجاسة (قوله وهو)
 أى شرط عدم وطئه النجس (قوله
 ولهذا) أى عدم تقييده (قوله
 قدمه) أى بلا عذر (قوله عليه)
 أى ولم يطأ نجسا (قوله فان تكلم)
 مفهوم لم يتكلم فالبالغة فيه
 (قوله حمله عنه) أى فلا يسجد
 (قوله والا) أى وان لم يدرك بقية
 صلاة الامام (قوله مطلقا) أى
 عن تقييده بكونه حال رجوعه

تألوث داخل أنفه ورده ابن عبد السلام بأن المحل محل ضرورة فينا سبه التخفيف والعفو
 عن باطن الأنف ففسك الأنف انما يطلب للحفاظ من النجاسة لا لتلصصه فالمدار على
 الحفاظ منها سواء أمسكه أو لم أمسكه ويمسكه من أعلاه لينحبس الدم في عروقه ومقره فلا
 يحكم عليه بأنه نجس وان أمسكه من أسفله نزل الدم الى أنفه وصار حاملا للنجاسة وان
 كانت مقعوا عنها وصلته يخرج (ليغسل) الدم ويبني على ما تقدم له من صلاته بعد غسله
 ولا يستعمل بشئ غير الغسل والابطال صلاته وتصح صلاته (ان لم يتجاوز) بضم وزاى
 أى يتعد حال ذهابه لغسل الدم (أقرب مكان ممكن) الغسل فيه الى مكان غيره قريب
 فان تجاوز الاقرب الممكن بطلت صلاته ومفهوم ممكن ان لا يمكن الغسل فيه
 لاقتصر مجاوزته وهو كذلك لانه كالعديم وان (قرب) المكان الذى غسل الدم فيه فان بعد
 بطلت الصلاة ولو لم يتجاوز زمكانا قريبا يمكن الغسل فيه (و) ان لم يستبرأ قبله (بلا عذر)
 فان استبرأ بها الغير بطلت ومفهوم بلا عذر ان استبرأ بها لعذر لا يطلها هذا هو
 المشهور وقال عبد الوهاب وابن العربي وجماعة يخرج كيفما ما يمكنه واستبعدوا
 اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا وعلى المشهور يقدم استبرأ بالايلايس فيه
 نجسا على الاستقبال مع وطئه نجس لا يقتصر لانه عهد عدم الاستقبال لعذر وللخلاف
 فيه فانه عيق وفي الجروع الظاهر تقديم قرب مع ملازمة نجاسة على بعد دخلى عنها لان
 عدم الافعال الكثيرة متفق على شرطية وتقديم ما قلت منافيانه كبعيد مع استقبال
 بلا نجاسة على قريب مع استبرأ ونجاسة (و) ان لم يطأ بقدمه حال خروجه لغسل الدم
 ميتا (نجسا) عامدا مختارا فان وطئه عامدا مختارا بطلت وان وطئه ناسيا أو عامدا مضطرا
 فلا يضرب فقيده بلا عذر معتبر في هذا أيضا وظاهر عدم الفرق بين أرواث الدواب
 وغيرها رطبة أو يابسة وهذا مخالف للنقل والذي يفيد النقل الذى فى الخطاب والمواق
 ان أرواث الدواب وأبو الهاء لا تبطل ان وطئها ناسيا أو مضطرا لكثرة ما فى الطرقات وان
 وطئها عامدا مختارا ابطلت ولا فرق بين رطبتها أو يابسها وأما العذرة ونحوها فيبطل
 وطؤها من غير تفصيل ان كانت رطبة وان كانت يابسة فيبطل ان تعمده مختارا وان
 نسي أو اضطر قابلا بطلان لابن سحنون وهو الاظهر وعدمه لابن عبيدوس وسواء علم الناسي
 أو المضطربها وهو فى الصلاة أو بعدها فإراد المنقب بالنجس العذرة ونحوها دون أرواث
 الدواب وأبو الهاء وهو غير مقيدين العذر وهذا قدمه عليه (و) ان لم يتكلم فان تكلم
 (ولو سهوا) وان قل بطلت هذا هو المشهور وظاهره سواء تكلم حال انصرافه لغسل الدم
 أو حال رجوعه لا كمال الصلاة والذى فى المواق ان تكلم سهوا حال رجوعه صحته اتفاقا
 وان أدرك بقية صلاة الامام حمله عنه ولا فيسجد به سلامه وان تكلم ساهيا حال
 انصرافه فقال سحنون تصح ورجحه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل ~~تكملة~~ تكلمه عدا
 وحاصله انه يرجح ان التكلام سهوا لا يطلها مطلقا واعتمده العدوى بهما الشيخه الصغير

(قوله وان كان) أى الرافع
(قوله مطلقا) أى عن تقييده
بكونه سهوا (قوله وتبطل عليه
وحده) ظاهره ولو تكلم سهوا
(قوله ندبا) بيان لحكم اختلاف
الامام (قوله فان ترك) أى الامام
الاستخلاف (قوله ولا يتيأر
المصنف) من اضافته المصنف
لمفعوله وتكمل عليه برفع فاعله
دله قدمه (قوله ومنشؤه) أى
الخلاص (قوله رخصة البناء)
اضافته للبيان (قوله بناءه) أى
المسبوق الذى لا يدرك ركعة مع
الامام (قوله ففرق بين البناء
وبين الخ) تفريع على قوله واذا
بنى فلا يعتد بالبركة وقوله وان
رعى فى الاولى فيبنى على تكبيرة
الاحرام (قوله والاوّل) أى
البناء (قوله للثاني) أى الاعتداد
(قوله دون العكس) أى لا يلزم
من البناء الاعتداد وقوله انه
لا يتصور البناء الاعلى شئ يعتد
به فالخلق تلازمهما وان المبني
عليه والمعتد به اماركة
أو تكبيرة الاحرام لا مطلق جز
فلا فرق بينهما والله أعلم (قوله
وجوبا) بيان لحكم اتقائه
مكانه (قوله من خروجه الخ)
بيان للراجع (قوله مطلقا) أى عن
تقييده بادراك ركعة معه قبل
خروجه لغسل الدم

والكلام لاصلاحها لا يبطلها قاله الخطيب وغيره (ان كان مصليا بجماعة) اماما
أو اماموما (واستخلف الامام) بغير الكلام فان تكلم جدا أو جهلا بطأت عليه وعلمهم
وسهوا عليه دونهم قاله ابن حبيب لانه يرى وجوب البناء والذى فى المجموعة عن ابن القاسم
انه ان استخلف بالكلام فلا تبطل على المأمومين مطلقا وتبطل عليه وحده الخطيب وهو
المذهب لان له القطع فكيف تبطل عليه ثم يتركه مندوبا بدعى مأموميه من بين الصلاة
بهم نيابة عنه فان تركه وجب عليهم فى الجمعة ونذوب فى غيرها فان غسل الدم وادرك خليفته
أتم خلفه (وفى) صحة (بناء الفذ) وعدمها (اخلاف) الاوّل للامام مالمالك رضى الله تعالى
عنه وهو ظاهر المدونة عند جماعة والثانى لابن حبيب وشهره الباجى ولا خشيته المصنف
قدمه بقوله ان كان بجماعة الذى مقتضاه ان الفذ لا يبنى ثم حكى الخلاف الذى فى المسئلة
ومقتضى هل رخصة البناء لمصلحة الصلاة للمنع من ابطال العمل او لتحصيل فضل الجماعة
فيبنى الفذ على الاوّل دون الثانى والمسبوق حيث لا يدرك الامام كالتفريع على الاظهر
ويمكن ترجيح بناءه لانه لم يخرج عن حكم الامام والامام الراتب المصلى وحده بجماعة
فى البناء على الاظهر وقيل كالتفريع (واذا بنى) الامام أو المأموم أو الفذ (لم يعتد) مشددا
الدال بشئ فعليه قبل رعايته (البركة ككلمات) بسجدة قيام بان ذهب للغسل بعد ان جلس
للتشهد أو بعد قيامه معتدلا فى ثالثة ورابعة فان غسل الدم فبرجعه جالساً ان كان رعى
وهو جالس وقائماً ان كان رعى وهو قائم ويستأنف القراءة ولو كان اتها قبل رعايته
ومعه وم البركة انه لا يعتد ببعضها فان رعى فى ركوع أو رفع منه او فى سجود أو رفع
منه قبل اعتداله جالساً للتشهد أو قائماً للقراءة فبأنى ما فعله من تلك الركعة ويبنى على
الركعة التى قبلها وان رعى فى الاولى فيبنى على تكبيرة الاحرام فى غير الجمعة ويستأنف
القراءة وامضى الجمعة فيقطعها ويتبدى ظهرها باسرام جديد ففرق بين البناء وبين
الاعتداد والاوّل لازم للثانى دون العكس هذا مذهب المدونة وهو المعتمد وقال سحنون
يعتد بما فعله قبل رعايته ولو بعد ركعة فى الجمعة وغيرها وقال ابن عباد وس لا يعتد بالبركة
وان رعى قبل كمال الاولى فيعتدى باسرام جديد ولا يبنى على الاحرام الاوّل فى الجمعة
وغيرها (واتم) بفتح المثناة أى اكمل البانى صلاته التى رعى فيها (مكانه) أى الغسل (ان
ظن) أى البانى واوّل ان علم (فراغ امامه) من الصلاة حقيقة بالسلام او حكما بان علم بتمامه
فيها ولكن ان رجع اليه يسلم قبل وصوله الى أقرب مكان يمكنه الاقتداء به فيه (وامكن)
اتقائه فيه وكانت غير جمعة وجوبا (والا) أى وان لم يمكن اتقائه فى مكان الغسل انجاسته
اوضيته (ة) المكان (الأقرب اليه) أى مكان الغسل يجب اتقائه فيه فان اتها فى مكان
الغسل او فى أقرب مكان اليه وتبين خطأ ظنه ببقاء امامه فى الصلاة صححت صلاته ولو سلم
قبل امامه بناء على الرابع من خروجه عن حكم امامه بمجرد دخوله لغسل الدم حتى
يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل هو فى حكمه مطلقا وقيل هو فى حكمه ان ادرك

معه ركعة قبل خروجه لغسل الدم (والا) أى وان لم يتم في مكان الغسل الممكن اوفى
 الاقرب الى غير الممكن (بطلت) أى صلاته ولو اخطأ ظنه ووجد امامه في الصلاة لانه
 بجواز المكان الممكن او الاقرب الى غير الممكن صار ركعته مذكورة فيهما (ورجع) أى
 الباقى وجوبا لاقرب مكان يمكنه الاقتصار فيه بامامه لا الى مكانه الاول لانها زيادة في
 الصلاة قاله ابن فرحون (ان ظن) أى الباقى (بقائه) أى الامام في الصلاة (اوشك)
 الباقى في بقائه واولى ان علم في ركعة أو أكثر بل (ولو) ظن ادراكه (بتشهد) بحيث
 يدركه معه ولو السلام فان تخلف ظنه ووجدته فرغ منها وصحت وأشار بولوى قول ابن
 شعبان لا يرجع اليه الا اذا ظن ادراك ركعة معه والا تم مكانه (و) رجع (في الجمعة)
 وجوبا بشرط ان كان ادراك ركعة منها مع الامام قبل رعايته رجوعا (مطلقا) عن تقييده
 بظنه بقاء امامه او شك فيه فيرجع ولو علم فراغه (لا قول) جزء من (الجامع) الذى
 ابتدأها به لا الى غيره فان منعه منه مانع صلى ثانية وسلم متغلا وابتدأ ظهر (والا) أى وان
 لم يرجع لامامه وهو ظان بقاءه او شك فيه فى الاولى وفي الجمعة لا اول جزء من الجامع بان
 اتقيا مكانه او رجع لجامع آخر او رغبة او طريق الجامع الاول او تعدى اقل جزء من
 الجامع الاول (بطلت) أى الصلاة التى هو فيها الجمعة كانت او غيرها (وان لم يتم) بضم المثناة
 التحتية وكسرا القوية أى يكمل الراعى (ركعة في الجمعة) أى منها قبل رعايته وخرج
 لغسله وظن عدم ادراك الركعة الثانية مع الامام وتخلف ظنه قطعها و (ابتدأ ظهرها)
 باحرام) جديد فى أى مكان شاء فلا يبنى الظهر على احرامه الا قبل بناءه على عدم اجزائية
 الجمعة عن نية الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه ويصلى ظهره بناءه على اجزائية
 الجمعة عن نية الظهر والاول هو المشهور وعليه لو بنى على احرامه وصلى ظهره اصححت على
 الظاهر من اعادة لقول ابن القاسم وتقدم عن سمعون انه يبنى ويعتد بقاءه قبل الرعاى
 ولو الاحرام فى الجمعة وغيرها وعزام ابن يونس انظر المدونة ليكن ضعفه اشيا خنا (وسلم)
 بقتحات مثتلاى المأموم الراعى وجوبا (وانصرف) الى ما يريد ولا يرجع لاعادة
 التشهد والسلام (ان رجع) المأموم (بعد سلام امامه) لان سلامه حاملا للجساسة اخف
 من خروجه لغسل الدم وعوده للاتمام ان قلت لا فائدة لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان
 رجع بعد سلام امامه كما قاله فى المدونة ليكن قات قصدا المصنف بذكر الرد على ابن
 حبيب فى قوله يسلم ويذهب لغسل الدم ثم يرجع للصلاة ويعيد التشهد ويسلم (لا) يسلم
 المأموم الذى رجع (قبله) أى سلام امامه وعقب فراغه من تشهد فيخرج لغسل الدم
 ويبنى ما لم يسلم الامام قبل انصرفه والسلام وانصرف احمد بابا بالسودانى وانصرف
 اغسله وجاوز صفتين او ثلاثة فصلى سلام الامام فيجالس ويسلم وينصرف وان سمع سلامه
 بعد مجاوزته اكثر من ثلاثة صفوف فلا يسلم ويغسل الدم ويعيد التشهد ويسلم وهذا
 حكم المأموم واما الامام ان رجع قبل سلامه فقال الخطاب لم ارفقه نصا والظاهر انه ان

(قوله لانها) أى رجوعه لمكانه
 الاول وانتهى لتأنيده خبر (قوله
 فى ركعة) صلة بقاءه (قوله فان
 منعه) أى الراعى (قوله منه)
 أى الجامع الذى ابتدأها به (قوله
 فى الاولى) أى صورته بقاء
 امامه (قوله وجوبا) بيان ليلكم
 تسليمه

رجع عقب تمام التشهد أو بعضه الذي له باليد يسلم ويصرف وان رجع قبله فيستخلف
 ويخرج الغسل الدم ويصير أموما وكذا الفذ لأنه لا يستخلف (ولابن) أي المصلي
 على ما فعله من صلاته (بغيره) أي الرعاف من سبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة أو ذكرها
 أو غيرهما من مبطلات الصلاة فيستأنفها إن لم أرخصة فيقتصر فيعالي محل ورودها وهو
 الرعاف ولا ين به مرة أخرى ولو ضاق الوقت لكثرة المنافي قبله الحط عن ابن فرحون
 قال ولم أقف عليه صريحا غيره إلا ما ذكره صاحب الجمع وكلام ابن عبد السلام في مسائل
 اجتماع البناء والقضاء فيعدم البطلان في قول إذا أدرك الأولى ورجع في الثانية
 وأدرك الثالثة ورجع في الرابعة الخ وشبهه في عدم البناء فقال (كظنه) أي الرعاف
 (نخرج) من هيئته لغسله (فظهر) له (تقيبه) أي الرعاف فقد بطلت صلاته لتقريبه وعدم
 تقيبه فلا يبقى هذا هو المعتمد وإن كان أمما بطلت صلاة أمومه مطلقا على الرابع والثاني
 لا تبطل مطلقا والثالث أن كانوا بنهار بطلت وإن كانوا ليلا لم تبطل أعذر الإمام وقال
 ابن عبد الحكم لا تبطل صلاة من ظنه نخرج فظهر غيره لفعله ما جازله (ومن ذكره) أي
 غلبه وسبقه (في) طاهر يسير لم يرد شيئا منه (لم تبطل صلاته) فإن كان نجسا أو كثيرا
 أو ازدر شيئا منه عدا بطلت صلاته ونسيها لم تبطل ويسجد للنسيان بعد السلام وغلبة
 عليه قولان والقلس كالتى (وإذا اجتمع بناء) وهو ما لم يفعله المأموم بعد اقتدائه مع إمامه
 وقبل ما يأتي به المأموم عوضا عما لم يفعله مع إمامه بعد اقتدائه به وقبل تعويضه ما لم يفعله
 معه بعده (وقضاه) وهو ما لم يفعله المأموم معه قبله وقبل عوضه وقبل تعويضه وصلة (اجتمع
 (الشخص) (راعف) وضوء كعكس وعافل وعز حوم فالأولى لكراف في رباعية كعشاء
 (أدرك) الرعاف منها مع الإمام الركعتين (الوسطيتين) بضم الواو وسكون السين مثق
 وسطى كذلك وسبقه الإمام بالأولى قبل دخوله معه ورجع في الرابعة وخرج الغسل الدم
 فقائه فهي بناء والأولى قضاء فيقدم البناء فيأتي بركة بالفاحة فقط سرا ويجلس
 عقبها لأن آخره إمامه ثم يصلي ركعة بفاتحة وسورة جهرا لأن قضاء الأولى ويتشهد
 ويسلم هذا مذهب ابن القاسم وقال محضون يقدم القضاء فيصلي ركعة بفاتحة وسورة
 جهرا ولا يجلس ثم يصلي ركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد ويسلم (أو) أدرك معه
 (أحدهما) أي الوسطيتين وهذا صادق بصورتين أحدهما أن يسبق الإمام بالأولى
 والثانية قبل دخوله معه ويصلي معه الثالثة وثقوته الرابعة فهو رعاف فهذه بناء
 والأوليان قضاء فعلى مذهب ابن القاسم يصلي ركعة بفاتحة سرا ويجلس لأنها ثالثة
 وآخره إمامه ثم يصلي ركعتين بسورتين جهرا إن كانت العشاء ويتشهد ويسلم وعلى مذهب
 محضون يصلي ركعة بسورة جهرا ويتشهد ثم يصلي ركعة بفاتحة وسورة جهرا ولا يتشهد
 ثم يصلي ركعة بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم والثانية أن يسبقه الإمام بالأولى قبل اقتدائه

(قوله من سبق حدث الخ) بيان
 لغيره (قوله لأنها) أي البناء
 وأشبه لتأنيث خبره (قوله قال)
 أي الخطاب (قوله لغيره) أي ابن
 فرحون (قوله مطلقا) أي عن
 تقيمه بكونه بنهار (قوله مطلقا)
 أي عن تقيمه بكونه ليلا (قوله
 بعد اقتدائه) صلة لم يفعله فصل
 يخرج القضاء (قوله مع إمامه)
 صلة يفعله (قوله قبله) أي اقتدائه
 بإمامه فصل يخرج البناء (قوله
 فالأولى) بفتح الهمز تقرير على
 ويحويه كعكس (قوله في رباعية)
 صلة اجتماع

به ويصلي معه الثانية وثقوته الثالثة والرابعة بكرعاف فها تان بناء والاولى قضاء
فعلى قول ابن القاسم يصلى ركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد لانها ثايفته ثم ركعة كذلك
لانها آخرة امامه ثم ركعة بام القرآن وسورة جهر او يتشهد ويسلم وعلى قول مضمون
يصلى ركعة بام القرآن وسورة جهر او يتشهد لانها ثايفته ثم ركعتين بام القرآن
فقط سرا ويتشهد ويسلم (او) اجتمع بناء وقضاء (ا) شخص (حاضر) أى مقيم يتم الرابعة
(أدرك) الحاضر (ثانية صلاة) امام (مسافر) سبق الحاضر بالركعة الاولى وهى القضاء
والركعتان الاخيرتان الساقطتان عن الامام بالقصر بناء فعلى قول ابن القاسم يصلى
ركعة بام القرآن فقط ويجلس لانها ثايفته ثم ركعة كذلك ويتشهد لانها آخرة امامه لو
فعلها ثم ركعة بفاتحة وسورة جهر ان كانت عشاء ويتشهد ويسلم (او) الحاضر أدرك
ثانية صلاة (خوف بحضور) وسبق بالاولى وهى القضاء ولم يصل الاخيرتين مع الامام وهما
البناء فعلى قول ابن القاسم يصلى ركعة بفاتحة فقط ويتشهد لانها ثايفته وركعة كذلك
ويتشهد لانها آخرة امامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم وعلى قول مضمون
يصلى ركعة بفاتحة وسورة ويتشهد وركعتين بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم وجواب اذا
اجتمع بناء وقضاء (قدم) بفحركات مثلاً أى من اجتمع له البناء والقضاء (البناء) فى المجلس
صور عند ابن القاسم لان صاحب حكم المأمومية عليه ولان القضاء انما يكون بعد اتمام
صلاة الامام وقال مضمون يقدم القضاء لسبقه فى القوات ولان شأنه أن يعقب سلام
الامام (وجلس) أى من اجتمع له البناء والقضاء (فى) الركعة (آخرة الامام) أى عقبها
ان كانت ثانية المأموم كما فى الصورة الاولى من صورتى أو ادهما بل (ولم تكن)
آخرة الامام (ثايفته) أى المأموم بل ثالثته كما فى صورة من أدرك الوسطيين وأشار بولوى
قول مضمون وابن حبيب لا يجلس على آخرة الامام اذ لم تكن ثايفته وان وافق ابن
حبيب ابن القاسم فى تقديم البناء ابن الحاجب وعلى تقديم البناء فى جلوسه فى آخرة
الامام قول ابن القاسم وابن حبيب ومن أدرك الامام فى الاولى وفاته الوسطيان فهو
رعاف وأدرك معه الرابعة فجلس فى المدونة الوسطيين قضاء نظر الرابعة المدركة عقبها
وعليه قيةضى أو لا هما بفاتحة وسورة جهر ولا يجلس عقبها لانها ثالثته فى الفصل
وثايفته ما بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم وجعلها ما اندلسيون بناء فنظر الاولى المدركة
قبلها وعليه فيصل ركعتين بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم ومن سبقه الامام بالاولى وصلى
معه الثانية وفاته الثالثة بكرعاف وأدرك فى الرابعة فالاولى قضاء اتفاقاً وكذا الثالثة
على مذهب المدونة نظر الرابعة وعليه فيصل ركعة بفاتحة وسورة ولا يجلس ثم ركعة
بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم والثالثة عند الاندلسيين بناء فنظر الثانية المدركة قبلها فقد
اجتمع له قضاء وبناء فعلى تقديم البناء يصلى ركعة بفاتحة فقط بلا جلوس عقبها لانها ثالثته
وثالثة امامه وركعة بفاتحة وسورة قضاء عن الاولى ويتشهد ويسلم وعلى تقديم القضاء

يقدم ركعة الفاتحة والسورة ومن أدرك الأولى وفاته الثانية بكرعاف وأدرك الثالثة وفاته الرابعة بكرعاف فالرابعة بناء بالأخلاف والثانية قضاء على مذهب المدونة فقد اجتمع قضاء وبناء فعلى تقديم البناء يصلى ركعة بفاتحة ويتشهد عقبها لأنها آخره أمامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم وعلى تقديم القضاء يقدم ركعة السورة ولا يجلس عقبها وبناء على مذهب الأندلسيين وعليه فيصلى ركعتين بفاتحة فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في ستر العورة) (هل ستر) بفتح السين أى تغطية (عورته) أى مريد الصلاة البالغ كلها أن قدر عليه وبعضها أن قدر عليه فقط والصبي أن صلى عرياناً بعد في الوقت وصلة ستر (ب) سائر (كثيف) أى صفيق لا يظهر منه اللون بالتأمل بأن كان لا يظهر اللون منه دائماً ويظهر منه بعد التأمل لكن الستر به مذموم وتعداد الصلاة فيه في الوقت واحترزه عن الشقاق الذي يظهر اللون منه بالتأمل فالستر به محرم وتعداد الصلاة فيه أبداً هذا ما استقر عليه كلام عجم وإرضاء البناني وهو الظاهر لا ما قاله الرماضي من أن الستر بجديته بتأمل محرم وإعادة الصلاة فيه أبدية ولا مانع له العدوى عن ابن علقم واعتداه من صحة الصلاة في الشقاق وإعادة في الوقت أن كان الستر بثلث الكثيف الظاهر بل (وان) كان (بإعادة) للكثيف من مالكم يريد الصلاة بلا طلب (أو) كانت (ب) طلب من مريد الصلاة أن تحقق أوطن الإعادة أو شك فيها إلا أن توهمها (أو) كان (ب) نجس وحده) أى لم يجد غيره يكاد ممتة أو ثوب متنجس بغيره عنه وشبهه في شرطية الستر فقال (لحرير) لم يجد غيره الذكر البالغ (وهو) أى الحرير (مقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال مشددة في ستر العورة به على النجس عند اجتماعهما وعدم غيرهما إلا أن الحرير ليس فيه ما ينافي شرط صحة الصلاة بخلاف النجس هذا قول ابن القاسم وهو المعتمد وقال أصبح النجس مقدم على الحرير لأن النجس في الصلاة وغيرها والنجس ينسحق لبيسه فيها فقط والظاهر تقديم عارض النجاسة على نجس الذات عند عدم غيرهما وخبر ستر (شرط أن ذكر) أى تذكر (وقد) أى مريد الصلاة البالغ فإن نسي أو عجز فليس ستر عورته شرطاً اتفاقاً الرماضي تبع المصنف ابن عطاء الله وغيره لم يقيد بالذكور وهو الظاهر فيه بعد أبداً من صلى عرياناً ناسياً قادراً وقد صرح الجزولي بأنه شرط مع القدرة إذا كان أناسياً وهو الجذاري على قواعد المذهب البتاني في الخطاب عن الطراز مائنه قال القاضي عبد الوهاب اختلاف أصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكور والقدرة أو هو فرض وليس بشرط صحة حتى إذا صلى مكشوفاً مع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وإن كان عاصياً آثمًا لفته عقب مصطفي قصور أن لم يكن بخلاوة بل (وان) كان (بخلاوة) وتنازع ستر وشرط (ل) صحة الصلاة فتهطل بتركه مع الذكور والقدرة وأوجب غير شرط لها وليس مقيد بالذكور والقدرة فتصح صلاة تاركها إذا كان عاصياً وآثماً ويعيدها

(فصل في ستر العورة)
(قوله لا يظهر منه اللون بالتأمل)
صفة كاشفة (قوله هذا) أى الذى يظهر منه اللون بتأمل (قوله به)
أى الكثيف (قوله من أن الستر)
بجديته بتأمل الخ) بيان لما (قوله)
من صحة الصلاة الخ) بيان لما
(قوله لمريد الصلاة) صلة إعادة
(قوله على النجس) صلة مقدم
(قوله هذا) أى تقديم الحرير
(قوله تبع المصنف ابن عطاء الله)
أى في تقييده بالذكر (قوله بأنه)
أى ستر العورة (قوله وإن كان)
عاصياً) حال (قوله آثمًا) تأكيد
(قوله لها) أى العورة

في الوقت كالناسي والعاجز بلائيم فيه (خلاف) شهر الاول ابن عطاء الله قائل هو
المعروف من المذهب والثاني ابن العربي لكن الرابع الاول وقال اسمعيل وابن بكير
والايمري سنة لها وقال النخعي مندوب لها ولم يشهرا والخلاف في ستر العورة المغلظة
وهي من رجل سواتها من المقدم الذكر والانتيان ومن المؤخر ما بين اليقين ومن الامة من
المقدم قبلها وعانتها ومن المؤخر أيتها ومن الحرة من المقدم من تحت صدرها الى
ركبتها ومن المؤخر من محاذي سرتها الى ركبتها وستر الخففة ليس شرطاً اتفاقاً وهي من
الرجل ما بين السرة والركبة سوى السواتين ومن الامة كذلك سوى ما تقدم ومن الحرة
جميع بدنهم سوى ما تقدم الا وجهها وكفيها وهذا بالنسبة للصلاة وعورة الرجل بالنسبة
للرؤية من رجل أو محرم ما بين سرتة وركبته ومن أجنبية جميع بدنه الا أطرافه وعورة
الامة للرؤية من كل راء ما بين سرتها وركبتها وعورة الحرة للرؤية من امرأة ما بين سرتها
وركبتها ومن محرمها ما زاد على أطرافها ومن أجنبي ما زاد على وجهها وكفيها واذكر
المصنف العورة الشاملة للمغلظة والخففة بالنسبة للصلاة والرؤية فقال (وهي) اي العورة
(من رجل) الشاملة للمغلظة والخففة بالنسبة للصلاة والرؤية من مثله أو محرمه (و) من
أمة بالنسبة للصلاة الشاملة لهما وللرؤية ولو من أجنبي ان كانت الامة قنابل (وان)
كانت (بشائبة) من حرة كام ولد (و) من (حرة) بالنسبة للرؤية (مع امرأة) حرة وأمة
مسلمة أو كافرة ما (بين سرة وركبة) راجع للرجل والامة والحرة وان خيف من رؤية ما زاد
على ما بين السرة والركبة من أمة فتنة حرمت رؤيته لخوف الفتنة لانه عورة وكذا وجه
الحرة وكفها والعورة نظرها محرم ولو لم تخش فتنة شب يحرم على الحرة تمكين الكافرة
من نظريش من بدنهم الا لقصه الكافر (و) هي من حرة (مع) رجل (أجنبي) مسلم
جميع جسدها (غير الوجه والكفين) ظهرها وبطنها فالوجه والكفتان ليسا عورة فيعوز
لها كشفهما لا لأجنبي وله نظرها ما لم تخش الفتنة فان خيفت الفتنة به فقال ابن
مرزوق مشهور المذهب وجوب سترهما وقال عياض لا يجب سترهما ويجب عليه غض
بصره وقال زرورق يجب الستر على الجميلة ويستحب لغيرها ولا يجوز للأجنبي لمس وجهه
الأجنبية ولا كفها فلا يجوز لهما وضع كفهما على كفها بالأحاطل قالت عائشة رضي الله
تعالى عنها ما بايع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة بصفتة اليد قط انما كانت مبايعته صلى
الله عليه وسلم النساء بالكلام وفي رواية ما مست يدها امرأة وانما كان يبايعهن بالكلام
وأما الأجنبي الكافر فجميع جسدها حتى وجهها وكفيها عورة بالنسبة له بن الضلال
المبين تساهل النساء لليهودي والبدوي (وأعادت) أي الحرة الصلاة (ا) كشف
(صدورها) كشف (أطرافها) من عنقه وأرأسها وذراعها وظهر قدمها ومحاذي
صدرها من ظهرها كاه أو بعضه وصلة أعادت (بوقت) للاصغر ارفي الظاهر بن ولاطوع
في غيرهما وتعيد لكشف ما عدا ذلك أبداً ولا تعيد لكشف بطن قدمها وان كان عبورة

(قوله ولم يشهرا) أي السنية
والندب (قوله سواتها) بفتح
فـ فكـون معنى سواة بلانون
لاضافته لان كشفها يسمى
صاحبها (قوله قبلها) بضم القاف
والباء (قوله سوى) بكسر
السين (قوله كذلك) أي ما بين
السرة والركبة (قوله من رجل)
صلة الرؤية (قوله من كل راء)
صلة الرؤية (قوله من امرأة) صلة
الرؤية (قوله ومن محرمها) عطف
على من امرأة (قوله ومن أجنبي)
عطف على من امرأة (قوله من
مثله) أي الرجل في الرجولية
(قوله لهما) أي المغلظة والخففة
(قوله فتنة) نائب فاعل خيف
(قوله وان كان عبورة) حال

وشبه في الاعادة بوقت فقال (ككشف أمة) ولو بشاة حرة كام ولد (نخذا) أو نخذين
 في الصلاة (لا) كشف (رجل) نخذا أو نخذين فلا يعيد وان كان عورة ويعيد
 لكشف ألبتة أو بعضها بوقت ولو شاة أمة أو تعيد الأمة لكشف ألبتة أو بعضها
 أبدا (و) هي من حرة (مع) رجل (محرم) بفتح الميم والراء وسكون الحاء المهملة
 أي يحرم عليه نكاحها بنسب أو رضاع أو مهر جيسع جسدها (غير الوجه
 والاطراف) من عنق ورأس وذراع وقدم لا ظهر وصدر وثنى وساق ويجوز رأسه
 وجهها واطرافها إن لم يخش الذلة (وترى) أي المرأة الأجنبية حرة أو أمة (من) الرجل
 (الأجنبي) ومنه قول ترمي (ما يراه) أي الرجل (من) المرأة (محرمه) أي الوجه والاطراف
 (و) ترى المرأة المحرم (من) الرجل (المحرم) لها بنسب أو رضاع أو مهر (كم) رؤية (رجل
 مع) رجل (مثله) أي ما عدا ما بين السرة والركبة ويجوزها المسة فيجوزها ما وضع كفه
 على كفها بلا حائل وفي الصحيح كان صلى الله عليه وسلم لم يقبل بفته فاطمة رضي الله تعالى
 عنها وقال صلى الله عليه وسلم من قبل أمه بين عينيها أدخل البنت (ولا تطلب) بضم المثناة
 وفتح اللام ونائب فاعله (أمة) ولو بشاة أمة الأم الولد دليل ما يأتي (بفتح طية) رأس) لها في
 الصلاة ولا في غيرها لا وجوبا ولا ندبا ومعهوم رأس طلبها بفتح طية غيره من جسدها فطلب
 بفتح طية في الصلاة اما وجوبا واما ندبا في سرتها وركبتها يجب عليها ستره وما عدا غير
 الرأس يندب لها ستره فيجوزها كشف رأسها وتغطيته في الصلاة على حد سواء وهذا
 هو المعتمد وقال سنده الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه ولادة ومن لم تلد من
 السراري والمكاتب والمذبة والمعتق بعضها الصلاة بغير قناع وقيل يندب لها
 كشف رأسها وعدم تغطيته في الصلاة وخارجها قال ابن ناجي تبع الأبي الحسن واقتصر
 عليه في الجلاب فقال يستحب لها أن تكشف رأسها في الصلاة وعلى هذا فتغطيته في
 الصلاة ما مكروهة أو خلاف الأولى وذكر عياض أنه يندب كشف رأسها بغير صلاة
 وتندب تغطيته بها لأنها أولى من الرجال ويدل لندب الكشف بغير الصلاة ما ورد أن
 عمر رضي الله تعالى عنه كان يضرب الماء الذي كان يخرج من إلى السوق مغطيات
 الرأس ويقول انهم تنسج بهم بالحراثر بالكاع وذلك أن أهل القساذ يجسرون على الماء
 فبما تغطيته يجسرون على الحراثر كما قال الله تعالى ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ثم حيث
 كثر القساذ كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافي الصلاة ولا في غيرها بل يندب سترها
 بوجه غيرها من الحرة (وندب) غيره من رجل وامرأة ونائب فاعل ندب (سترها) أي
 العورة ابن عبد السلام المراد بها هنا السواتن وما تاربها من كل شخص رجلا كان
 أو امرأة حرة أو أمة فيكره كشفها في الخلوة لغير حاجة لكل شخص ويجوز كشف ما زاد
 عليها فيها كذلك هذا هو المعتمد فليس المراد بها هنا خصوص المغالطة ولا ما يشمل جميع
 الخفية وقيل المراد بها المغالطة المتألفة باختلاف الأشخاص وصلة سترها (بخلوة) أي في

(قوله غيره) أي الرأس (قوله
 من جسدها) بيان لغيره (قوله
 بفتح طية) أي غير رأسها
 (قوله وتغطيته) أي رأسها
 (قوله وهو) أي جواز تغطيته
 رأسها وحكمه في الصلاة
 على حد سواء (قوله وعدم تغطيته)
 أي رأسها (قوله لأنها) أي الأمة
 (قوله ان عمر رضي الله تعالى عنه
 الخ) بيان لما يجذف من (قوله
 فيها) أي الخلوة (قوله كذلك)
 أي لا يبرح حاجة (قوله سر) نعت ولد

(قوله كام ولد) أي تبدل ككبيرة
 (قوله بضمير التثنية) أي الرابع
 للصغيرة وأم الولد في كون الاعادة
 خبر التثنية (قوله وهذا) أي
 كونهم اللاصفرار (قوله لم يعلم) بضم
 الهمزة (قوله وكترك القناع) أي في
 اقتضائه نذب الاعادة خبر مقدم
 (قوله بما زاد الخ) بيان ما (قوله
 فمدخل) أي فيما زاد الخ (قوله
 وما فوق) عطف على المصدر
 (قوله من الظاهر) بيان ما فوق
 محاذي السرة (قوله والساق)
 عطف على المصدر (قوله بالمرأهقة)
 صلة تقييد (قوله باتفاق) صلة
 تعقب (قوله وزيادة) عطف على
 اتفاق (قوله لترك) أي ستر
 ما يجب ستره على المرأة (قوله بانه)
 أي المصنف (قوله لنذب الاعادة
 لام الولد) علمه أحسن (قوله وتقديم
 الخ) عطف على نذب (قوله بوقت)
 صلة (قوله مطلقا) أي عن
 تقييدها بالمرأهقة (قوله فبدها)
 أي الاعادة (قوله به) أي تقييده
 بها (قوله به) أي نصريح الرجاء
 (قوله ونصه) أي الرجاء (قوله
 الاول) أي ان علم الاعادة (قوله
 والثاني) أي عدم الاعادة (قوله
 مع وجود غيره) أي الحرير (قوله
 ولبسه) أي غير الحرير (قوله
 ايضا) أي كلبسه الحرير (قوله
 حينئذ) أي حين انفراد الحرير
 بالوجود (قوله وباللبس) عطف
 على بالوجود (قوله حينئذ) أي حين
 انفراد الحرير باللبس (قوله فيه)
 أي الوقت (قوله أولا) بشدة الواو

محال خال من الناس حياء من الله تعالى وملائكته (و) نذب (لام ولد) حر من وطء
 ما لكها الحر جبر عليه لا غيرها من ذوات شائبة الحرية (و) الحرمة (صغيرة) مأوورة بالصلاة
 ونائب فاعل نذب (ستر) للصلاة (واجب على الحرمة) أي البالغة والصغيرة نذب لستر
 للصلاة واجب على البالغ (وأعادت) الصغيرة نذب (ان راحقت) أي قاربت البلوغ
 الظهري (للاصفرار) والعشامين والصبح للطلوع وشبهه في الاعادة للاصفرار فقال
 (ككبيرة) سرة أو أم ولد ولو قال كام ولد أو قال وأعادت بضمير التثنية لكان أحسن لنذب
 الاعادة لام الولد وتقديم نذب الاعادة للحرمة لكشف صدرها وأطرافها بوقت
 ويجب بانه أراد بالكبيرة ما يعيم الحرمة وأم الولد والتشبيه بالنسبة للحرمة في كون الاعادة
 للاصفرار فقط وهذا لم يعن بما تقدم (ان تركا) أي المرأهقة والكبيرة واسقط التام باعتبار
 كونها مخصصين (القناع) بكسر القاف وخفة النون أي تغطية الرأس وصلتا وكترك
 القناع ترك ستر كل ماستره واجب على المرأة البالغة بما زاد على ما بين السرة والركبة
 فمدخل كشف الصدر والأطراف وما فوق محاذي السرة من الظهر والساق وتعقب
 عجب المصنف في تقييد نذب الاعادة لترك القناع بالمرأهقة باتفاق المدونة وأشهب على نذب
 ستر ما يجب ستره على المرأة البالغة للحرمة الصغيرة سواء راحقت أم لا وزيادة أشهب الاعادة
 لتركه مطلقا وأجيب بأن أشهب قيدها بالمرأهقة وقد صرح به الرجاء في منهاج
 التحصيل وكفي به حجة ونصه وأما الحرائر غير البواغ فلا يجلبون من كونهم مراهاقات
 أو غيرهن فان كانت مراهاقة وصات بغير قناع فهل عليها الاعادة أولا واعادة علمه اقولان
 الاول لأشهب والثاني لسعنوان وأما غير المرأهقة كبنات ثمان سنين فلا خلاف في المذهب
 انها أحرى بأن تستتر في نفسها ما تستره المرأة البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكثوفة
 الرأس أو بادية الصدر وشبهه في الاعادة في الوقت للاصفرار فقال (كصلى بحرير)
 لابسها مع وجود غيره ولبسه أيضا بل (وان انفرد) الحرير بالوجود وقال أصبغ
 لا يعيد حينئذ أو باللبس وقال ابن حبيب يعيد أبا حنيفة (او) مهمل (ب) ساتر أو بدن
 او مكان (نجس) عاجزا أو ناسيا فيعيد في الوقت (ب) ساتر (غير) أي ليس حريرا
 ولا نجسا (او) يعيد فيه (ب) سبب (وجود) ماء (مطهر) لبدنه أو فيه أو مكانه المتنجس ان
 وسع الوقت التطهير ان كان لم يعدها فظنه عدم صلاحها أو لا بل (وان ظن عدم صلاحه)
 التي صلاحها (اقولا) بالحرير أو النجس بان نسيها (ومصل) ثانيا (ب) ساتر (طاهر) غير
 حرير ثم تذكر صلاحه أو لا بحرير أو نجس فيعيد في الوقت ولا تسكت في الاعادة الاولى لانها
 لم تكن بنية الجبر ولا خصوصية للمصلي بحرير أو نجس بهذا الحكم بل كل من صلى
 صلاة صحيحة تمام في الوقت فتنسها ومصل بنية القرض ثم تذكرها فلا تسقط الاعادة
 الوقتية عنه وأما من صلى صلاة فاسدة ولزمته اعادتها أبا حنيفة ومصلاها بنية
 القرض تسقط الاعادة عنه اذ لا يشترط بنية الجبر بها (لا) يؤمر بالاعادة في الوقت شخص

(عاجز) عن ستر عورته (صلى) حال كونه (عربانيا) مكشوف العورة المغلظة لهجزه عن
سترها ثم وجد ما يسترها به في الوقت هذا قول ابن القاسم في مسمع عيسى بن عيسى على ان
التعري مقدم على الستر بجري او نجس وكلاهما خلاف المشهور وهو تقديم الستر بالحرير
او النجس على التعري واعادة من صلى عربانيا ان وجد ساترا في الوقت وهذا قوله فيها
المازى وهو المذهب وشبهه في عدم الاعادة فقال (كفاية) قضاها بنجس او حرير ناسيا
او عاجزا فلا يؤمر باعادته بغير لانها مقيدة بالوقت والقاتمة يخرج وقتها بقراعتها (وكره)
بضم فكسر لباس (محدد) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الدال المهملة منقلة أى
مظهر حد العورة لرقته أو ضيقه واحاطته أو باحتزام عليه ولو بغير صلاة لاختلافه
بالمرأة ومخالفة لزي الساق وهل المراد بها خصوص المغلظة فلا يكره الاحتزام على
شحو القطن والثوب الغليظ المحدد للعورة المخنفة كاللبتين أو ما يعم الخنفة فيكره ما لم
يكن عادة قوم أو شغل وقيدت كراهة لبس المحدد بلبس شئ آخر عليه مانع من ظهور
حدها كقميص أو قباء أو برنس أو قمحها (لا) يكره لبس محدد (هـ) الصاق (ريخ) أو بالي
الثوب على العورة وكره الصلاة بشرط لبس على كنفه منه شئ مع القدرة على سترهما
(و) كره (التقاب امرأ) أى تغطية وجهها إلى عينيها في الصلاة وخارجها والرجل أولى
مالم يكن عادة قوم فلا يكره في غير الصلاة ويكره فيها مطلقا لأنه من الغلو في الدين وشبهه في
الكراهة فقال (ككف) أى ضم وتشهير (كم وشعر الصلاة) راجع للكف فالتقاب مكره
مطلقا والاولى تأخير عن قوله (وتلثم) أى تغطية الشفة السفلى وما تحتها من الوجه ولو
لامرأة الصلاة لأنه غلو في الدين وقال البناني الحق ان اللثام يكره في الصلاة وخارجها
سواء فعل فيها لاجلها ولا وهو أولى من التقاب بالكراهة اهـ وانظر ما وجهه مع منع
التقاب مباشرة الارض بالاتق دون اللثام وشبهه في الكراهة فقال (ككشف) رجل
(مستر) أمة (صدر أو ساقا) او معهما حال تقليبها لانه مظنة اللذة فيتنهص على نظر
الوجه والكفين وحرم مسهما وان لم يكونا عورة صدر الذرية فبالوجه يظهر الجلال
اوضده وبالكفين يظهر خصب البدن اوضده البناني لم يعرف المواق ولا غيره كراهة
كشف المشتري صدر الأمة أو ساقها اللثمي وهو انما ذكره على وجهه ينيده انه مقابل
المشهور والمشهور رجوا نظر الرجل لما عدا ما بين السرة والركبة من الأمة بلا شهوة وقوله
خشية اللذة يقال عليه الغالب على المشتري انه انما يقصد بالكشف التقليب لا اللذة
فهى على ضعفه اهـ وفيه نظر فان الحكم بالكراهة ليس متعلقا بالنظر بل بالكشف وهو
مظنة اللذة بخلاف مجرد النظر المكشوف وقدم التصریح بجواز بشرط فقد صدق اللذة
والتعليل بالمظنة لا يتطرق فيه للثمة فهى على قوة لا ضعيفة (و) كره (صماء) بفتح الصاد
المهملة والميم مشددة مدود او هى أن يضع طرف حاشية الرداء العليا على حد كنفه
ويديره على ظهره وكنهه الاخر ويده الاخرى مسدولة من داخله وعلى صدره ويضع

(قوله وكلاهما) أى عدم اعادة
من صلى عربانيا وتقدم التعري
(قوله وهو) أى المشهور (قوله
وهذا) أى اعادة من صلى عربانيا
بوقت وكره لئذ كبر خبره (قوله
لانها) أى الاعادة (قوله لى)
بكسر الزاى وشد الباء أى هيئة
(قوله الساق) أى العصابة
والتابعين والتابعين (قوله
بها) أى العورة (قوله فيكره)
أى الاحتزام على نحو القطنان
(قوله وقيدت) بضم فكسر
مقتلا (قوله مالم يكن) أى
الاتقاب (قوله فيها) أى
الصلاة (قوله مطلقا) أى
عن تقبيده بكونه ليس عادة قوم
(قوله مطلقا) أى عن تقبيده
بكونه لصلاة (قوله تأخير)
أى لصلاة (قوله وهو) أى اللثام
(قوله مسهما) أى الوجه
والكفين (قوله وان لم يكونا
عورة) حال (قوله لم يعرف) بفتح
فكسكون فكسر (قوله وهو)
أى اللثمي الخ حال (قوله طرف)
بفتح الزاى

طرفه الاخر على كتفه الاول ويدهم التي على كتفها الطرفان خارجة من تحتها مكشوفة
هي وجنبها ويصير الرداء محيطا به من ثلاث جهات امامه وخلفه واحدا جانيبه وكره لانه في
معنى المربوط من جانب اليد الداخلة في الرداء فلا يمكن من تمكينها من ركعتيه في
الركوع ولا من مباشرة الارض بها في السجود ولان احدا جانيبه مكشوف هذا معناها
عند الفقهاء وأولى منه بالكرامة معناها عند اللغويين وهو أن يضع طرف الرداء على
أحد كتفيه ويديره على ظهره وعلى كتفه الاخرى ويدهم من داخله وعلى صدره وعلى
كتفه الاول ويدهم من داخله أيضا فيحيط به الرداء من جميع جهاته ويصير في معنى
المربوط من الجانبين ويمتنع من تمكين اليدين من الركبتين في الركوع ومن مباشرة
الارض بهما في السجود ويحل كراهة الصماء اذا كانت (بستر) بكسر السين أي معها
شيء سائر للعورة كالأروسة أو يل تحتهما (والا) أي وان لم يكن معها سائر للعورة (منعت)
بضم فكسر أي حرمت الصماء لا تكشف العورة من الجانب الذي على كتفه طرف الرداء
وهو ظاهر على تفسير الفقه الصماء لا على تفسير اللغويين فهم اذا أخرج يديه من تحت
الرداء وبأشرف الارض بهما في سجودهما انكشف عورته على اللغوي أيضا وشبهه في المنع
فقال (كأحتماء) بثوب (لاستره) للعورة من الجهة العليا الضيق الثوب المحتجب به
وعدم فحوم ثمر تحته وهو أن يجلس على أليته ويضع قدميه على الارض ويقبض ساقيه
ونخذه ويدير الثوب على ظهره وساقيه معتد اعليه فتصير عورته مكشوفة من أعلى
فيمتنع في غير صلاة بحضرة من يحرم عليه نظره عورته وكذا فيها في حال بلووسه للثبته أو
اصلاة النفل أو القرض وهو عاجز عن القيام فان كان بستر جاز في غير الصلاة ومنع فيها
لقبح الهيئة بجلوسه الكلب والبدوي المصطلي (وعصى) الرجل (وجفت) صلاته (ان
لبس) بكسر الواو وحدة (سرا) خالصا مع قدرته على ستر عورته بظاهريه وأعادها وقت
وكذا البسه بغيرها والخافه به وركوبه عليه ولو بجاهل ونومه عليه وتغطيه به ولو تبعها
لامر أنه او في جهاد أو لحكمة لم يتعين للتدوى منها ويجوز ستر السقف والحائط به بشرط
ان لا يستند اليه رجل وانحياطه به ورأيه الجهاد وعلم الثوب وسلك السجدة والاربع
كرامة الخنز وهو ماسد امرير ولحمته وبرومته ما في معناه من كل ماسد امرير ولحمته
قطن أو كان اوصوف او غيرها وقيل بحرمته وقيل بجوارها وقيل بجوارها وقيل بحرمته
ما في معناه (او) لبس (ذهبا) ولو خافه لان جل الحرير والذهب يجيب أو كم (او سرق
او نظر محرما) بضم الميم وفتح الحاء المهملة والراء المشددة (فيها) أي الصلاة تنافع فيه لبس
وسرق ونظر وشمل الحرم عورة الامام وعورة نفس المصلي فلا تبطل صلاة الاموم بتمدد
نظرها قاله التونسي وهو المعتمد وقال سحنون تبطل بتمدد نظر عورة النفس أو الامام ولو
نسى انه في صلاة فيه ما على تحقيق المساوي (وان لم يجد) مریدا الصلاة البالغ (الاسترا)
بكسر السين أي ساترا (لاحد فرجيه) أي قبله ودبره (ف) قيل يسير به دبره وقيل يسير به

(قوله المحتجب به) بفتح الواو وحدة
نعت الثوب (قوله ومنع) بضم
فكسر (قوله بجلوسه) بكسر
الجيم (قوله وكذا) أي البسه
بصلاة في العصبان به (قوله به) أي
الحرير (قوله وانحياطه به) أي
الحرير عطف على ستر (قوله سلك)
بكسر فسكون أي خبط (قوله لان
جل الحرير الخ) مفهوما لبس

قبله وهو الظاهر اظهروه دائماً والذير انما يظهر في الركوع والسجود (ثالثاً) اى
 الاقوال (يخبر) بضم المشناة وفتح الهمزة المجرئة مثقلاً في سترأيمها شامية البساطى محله اذالم
 يكن وراءه نحو حائط والاستدبر به وقبله بالثوب أو امامه نحو والاستر به قبله وسترد به
 بالخرقة وتعقبه بت بأنه مخالف للظاهر اطلاقهم من جريانه ولو في ليل مظلم أو في خلوة
 أو على خلاف حائط أو الى شجرة (ومن عجز) عن ستر عورته المغالطة (صلى) وجوباً حال
 كونه (عريانياً) لعدم اشتراط سترها في صحة صلاته المجزئة عنه وهو مقيم بالقدرة (فان
 اجتمعوا) أى العراة العاجزون عن ستر عوراتهم (بظلام) ليل أو غارا واجب (ق) يصاون
 جماعة (كالستورين) في تقديم امامهم واصطفاة فهم خلفه والركوع والسجود والقيام
 ويجب عليهم تخصيصه بطرف المصباح أو الدخول في نحو غارا الا لضرر ولا أعادوا بوقت
 (والا) أى وان لم يجتمعوا بظلام (تفرقوا) للصلاة وجوباً وصلوا فرادى والأعادوا بوقت
 وقيل أبداً واستبعد (فان لم يكن) تفرقهم لخوف على نفس من كسب عاومال أو اضيق
 مكان كسفينه (صلوا) بفتح اللام مثقلاً بجماعة استئنا حال كونهم (قياماً) أى قائمين
 راكعين ساجدين صفوا واحداً (عاضين) بغين وضاده جعنين أى كافين أبصارهم عن عورة
 امامهم وبعضهم ونفسهم وجوباً بهذا هو المعتمد وقيل يصاون بواو... ابايما حال كونهم
 (امامهم) بكسر الهمزة (وسطهم) يسكون السين أى بينهم في الصف غير متمتد عليهم فان
 لم يقضوا أبصارهم فقال عجم يعيدون أبداً وقال البنا في وغيره يعيدون في الوقت ولا سيما
 على قول التونسي بجماعة صلاة من تعمد نظر عورة امامه وهو المعتمد (وان علمت في صلاة
 بعثق) سابق عليها أو فيها وفاعل علمت أمة (مكشوفة رأس) مثلاً أو صدر أو ساق أو عنق
 أو نحوها مما يجوز لها كشفه ويجب على المرأة ستره (أو وجد) شخص (عريان) عايز عن
 ستر عورته فيها (ثوباً) يستتر به عورته (استترا) أى الامة والعريان وجوباً (ان قرب) الساتر
 من مكان الامة والعريان بأن كان بينهما ثلاثه صفوف غير مافية المعلى ومافية الساتر
 (والا) اى وان لم يستترا وكلا صلاتهم ما يجالها (اعادا) اى الامة والعريان صلاتهم ما ندبا
 (بوقت) الظهران للاصفر أو العشاآن والصبح للطاوع لدخولها ما وجبه جائز ومقهوم
 ان قرب انه ان بعد فلا يستتران ويكملان صلاتهم ما يجالها ويعيدان بوقت قاله ابن
 القاسم في سماع موسى ورجحه بعضهم وقال في سماع عيسى لا يعيدان وصوبه ابن الحاجب
 وهذا هو المعتمد وقال سمعون ان وجد العريان ثوباً في الصلاة فليقطعها قرب أو بعد
 (وان كانا) جماعة (عراة) بضم العين المهملة جمع عارية (ثوب) واحد
 مشترك بينهم ذاتاً ومنفعة باجارة أو إعادة (صلوا) بفتح اللام مثقلاً مستترين به وجوباً
 شرطاً حال كونهم (انذاذا) متعاقبين واحداً بعد واحد ان اتسع الوقت فان ضاق
 أو تنازعوا في التقدم اقتصرعوا ولا يجوز التسليم للغير بدونها ان وسعها والاصول اعراة
 (و) ان كان الثوب (لاحدهم) أى العراة ولا فضل فيه عنه (نذب) بضم فكسر (له) أى

(قوله محله) أى الخلاف (قوله به)
 أى نحو الحائط (قوله وقبـ له)
 بضم القاف والموحدة (قوله
 امامه) بفتح الهمزة (قوله نحو)
 أى الحائط (قوله من جريانه) أى
 الخلاف (قوله عنه) أى الست
 (قوله وهو) أى الست (قوله
 جب) بضم الجيم وشدا الموحدة
 (قوله تخصيصه) أى الظلام
 (قوله صلوا) بفتح اللام مثقلاً
 (قوله والا) اى وان لم يتفرقوا
 (قوله استبعد) بضم المشناة وكسر
 العين (قوله وجوباً) بيان حكم
 استئناهم (قوله بدونها) أى
 القرعة (قوله ان وسعها) أى
 الوقت القرعة

ما لان الثوب (اعادته) (هم) بعد صلاة به ولم يجب لانه لا يجب على المكلف كشف عورته
لستر عورة غيره فان كان فيه فضل عن ستر عورة ما لمكده ولا يلزم على قسمه اتلاف كذى
فاثنين او طويل يكفي كل طرف منه شخصاً وجب اعادتهم فانه ابن رشد وهو المعتمد وقال
الجمعي تندب وضعف

• (فصل) • في استقبال القبلة (و) شرط لصحة صلاة (مع الامن) من نحو عدو وسبع
والقدرة قبل الاولي ذكرها بدل الامن لاستلزامها ايام دون العكس والذكر على المعتمد
فشروطه ثلاثة وثلاث فاعل شرط المقدور (استقبال) أى مقابلة (عين) أى ذات
(الكعبة) بجميع البدن يقينا (ان) يصل (بمكة) وما فى حكمها مما يمكن فيه استقبال
عينها يقينا كالجبال المحيطة بها والاولدية والطرق القريبة منها فلا يكفيهم استقبال
جبهتها ولا الاجتهاد فى استقبال عينها لان القدرة على استقبال العين واليقين تمنع
استقبال الجهة والاجتهاد فى استقبال العين الممرضين للخطا فان صلاوا صفا مستقيماً
مقابلها زاندا على عرضها كصفعتة دل من أول المسجد الحرام الى آخره من أى جهة
من جهاتها الاربع فصلاة الذى لم يقابل بدنه كله أو بعضه الكعبة باطله لانه لم يستقبل
عينها وانما استقبل جبهتها وهذا واقع فى الصلوات الخمس كل يوم والناس غافلون عنه
وانما يفتنون باعتدال الصلوات فالواجب عليهم صلاتهم دائرة محيطة بالكعبة بحيث
يقابلها كل واحد منهم بجميع بدنه او قوساً محيطاً ببعضها كذلك الا ان يكون طول
الصف قدر عرض الكعبة او اقل منه فلا يحتاجون الى تقويسه وكيفية استقبال
الكعبة لمن يصل إلى بمكة او ما فى حكمها فى غير المسجد الحرام ان يصعد على شئ مرتفع
يكبل او سطح حتى يرى الكعبة ويقابلها بدنه ويصلى او يرسل شيئاً ثقيل فى جبل الى
الارض فكلما قابله من حائط السقف الذى هو واقف عليه فهو مسامتة اها فاعلمه
ويصلى اليه هو وغيره كلما أراد الصلاة ولا يخرف عنه عينا ولا شمالا فان هجر عن الصلوات
او كان بليل او حال يئنه وبينه شئ عال استد على عينها بعلامتها اليقينية بحيث لو ازيل
الحائل وجد نفسه مسامتها ويصلى اليها وحده عرف مسامتها من يئنه فيصل الى اليه بيقية
عمره فليس المراد باستقبال عينها لمن بمكة وما الحلق بها خصوص رؤيتها ومشاهدتها بحيث
لا تحجب عنه ولا يحول بينه مما حائل واحترز بالامن من الخوف من عدو او سبع أو اوص
أو قاطع طريق او نحوها فلا يشترط معه الاستقبال وبالقدرة من الهجر عنه كن تحت هدم
ومربوط وزمن عاجز عن التحول فلا يشترط معه أيضاً وبالذ كرم النسيان فيسقطه على
المعتمد (فان) امكن من بمكة وما الحلق بها الاستقبال عينها يقينا و (شق) عليه لارض او هرم
(فوق) جواز (الاجتهاد) فى استقبال عينها البناء الدين على التيسير ومنه نظر الى ان
القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد (نظر) أى تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين وصوب
ابن رشد منع الاجتهاد وأما من لا قدرة له على استقبال عينها يقينا بوجه كشد يمرض

(قوله ولم يجب) أى اعادته لهم
(قوله ضعف) بضم فكسر متقلا
• (فصل استقبال القبلة) •
(قوله والقدرة) عطف على الامن
(قوله ذكرها) أى القدرة (قوله
لاستلزامها) أى القدرة (قوله
ايام) أى الامن (قوله العكس)
أى لا يلزم الامن القدرة
(قوله والذكر) عطف على الامن
(قوله فشروطه) أى الاستقبال
(قوله مما يمكن الخ) بيان لما (قوله
واليقين) عطف عن استقبال
(قوله والاجتهاد) عطف على
استقبال (قوله الممرضين) بضم
ففتحات مثلاً نعت الاجتهاد
واستقبال الجهة (قوله مقابلها)
أى الكعبة (قوله زمن) بكسر
الميم (قوله فلا يشترط) أى
الاستقبال (قوله معه) أى العجز
(قوله فيسقطه) أى النسيان
الاستقبال (قوله ومنه) أى
الاجتهاد (قوله صوب) بفتحات
منقلا (قوله آمن) بضم الهمزة
وكسر الميم

أوزن أو مربوط فيجب عليه الاجتهاد في استقبال عينها اتفاقاً وأما من لا قدرة له على
التحول ولا يجده من يحوله وهو متوجه لغير جهتها مع علمها المرض أو هدم عليه أو ربط
فيصلي لغير جهتها العجزه فتحصل ان من بمكة أو ما ألقى بها اقسام الاقل صحيح آمن فلا بد له
من استقبال عينها يقينا اما بصلاته في المسجد الحرام أو بالصعود على مرتفع ورؤيتها
فان لم يمكن استدل على عينها بعلامة يقينية يتطوع بها قطعاً لا يحتمل النقيض انه لو ازيل
الحائل لكان مسامناً لها فان لم يمكن فلا تصح صلاته الا في المسجد او حيث يراها الثاني
مريض مثلاً يمكنه ما يمكن الصحيح لكن يجهد ومثقة فتدروا في جواز اجتهاده
في استقبال عينها والراجح المنع الثالث مريض مثلاً لا يمكنه ذلك فهذا يجتهد في استقبال
عينها اتفاقاً الرابع مريض مثلاً عالم جهتها يقيناً وهو متوجه لغيرها ولا يشتر على التحول
ولا يجهد من يحوله لها فلهذا يصلي لغير جهتها كالماتم من نحو سبع وعده لان شرط
الاستقبال الامن والقدره سواء كان بمكة او غيرها أو يأتي هنا فلا يسأل أول المختار
والراجح آخره والمتردد وسطه (والا) أي وان لم يكن بمكة ولا بما ألقى بها (فلا يظهر)
عند ابن رشد من الخلاف ان الذي يشترط استقباله في صحة الصلاة (جهتها) أي الكعبة
لا عينها ومتبale انه عينها قاله ابن القصار وغيره ومرادهم تنبيه المصلي ذلك لانه يلزمه
استقبال عينها في الواقع كن بمكة وما ألقى بها لان هذا تكليف بما لا يطاق ويلزمه بطلان
صلاة من صلى مقتدياً بينه وبينه رائد على عرض الكعبة لان أحدهما غير مستقبل
عينها ويلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة مأمومه الا فيما استثنى وليس هذا
منه وأجيب عن هذا أيضاً بأن الجسم يقابل بأكبر منه مع البعد وكما زاد البعد
عظم المقابل ~~ف~~ غرض الرماة وقطب الدائرة ويبحث فيه بأنه يحتاج لتقوس المقابل
كالدائرة حول قطبها والالزم في صف معتدل ولا تقوس فيه كما هو المعتاد في جميع البلاد
وان اريد امكن الوصول بينهما بخط ولوما بينهما اوشمالاً رجع الخلاف لتقليد عبق
وينبغي على القولين من اجتهاد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابله يعيد
ابداً البنائي الحق ان هذا الخلاف لا ندره كما سرح به المازري وأنه لو اجتهد
فأخطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين لانها قبله اجتهاد عليهما والابدية عندنا انما
هي في قبله القطع ولعل عبق اخذ ذلك بما في التوضيح عن عز الدين بن عبد السلام
وهو شافعي المذهب (اجتهاداً) في استقبال جهتها الا ان يكون بالمدينة المنورة بانوار
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم او جامع عمرو بصحر العتيقة فلا يجوز له الاجتهاد المؤدى
لخالفه محرابها ويجب عليه تقليد محرابهما لان محراب المدينة بالوحى ومحراب جامع
عمرو باجماع جماعة من الصحابة نحو الثمانين وان الخرف عن احدهما ولو يسيراً بطلت
الصلاة ولكن يبحث بالنسبة لجامع عمرو بأن الذين حضروه نحو الثمانين وذلك لا يكفي في
الاجماع ولذا روى ان الليث وابن الهيثم كانا بتيامان فيه قيل وتيامن به قرأ المائدة على

(قوله كغرض) بفتح الغين
المجهلة والراء أي ما ينصبونه
لرميه (قوله بحث بضم فكسر
(قوله فيه) أي الجواب (قوله
وان أريد) أي بمقابلته الجسم
بأكبر منه مع البعد (قوله
لهيعة) بفتح هاء فكسر (قوله
يتيامنان) أي ببيان الجهة
اليمين (قوله فيه) أي جامع عمرو
(قوله تيامن به) أي اماله للجهة
اليمين (قوله مرة) بضم القاف
وشد الراء اسم رجل

(قوله قيد) بفتحات مثقلا (قوله
فيه) أى الوقت (قوله بان كان)
أى السفر (قوله به) أى السفر
تنازع فيه عصبان ولهو

عهد بنى امية وشمل جامع عمرو وجامع بنى امية بالشام وجامع القيروان لاجتماع جميع
من الصحابة بهم أيضا ابن غازى لم يجد فى البيان ولا فى المقدمات استظهارا لابن رشد
وانما هو لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غير واحد فالمناسب فالاصح والاحسن واجاب
فت بأن ابن رشد اقتصر فى المقدمات على غير قول ابن القصار فقه المصنف منه انه الرابع
عنده والخبر شى بأن الاستظهار وقع لابن رشد فى قواعده الكبرى وشبهه فى الاجتهاد
فى استقبال الجهة فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى مقرون
بكاف التشبيه صلاته (نقضت) بضم النون وكسر القاف وفتح الضاد المعجمة وتاء
التأنيث أى هدمت الكعبة ونقل حجرها ونسب محلها حياها الله تعالى بفضل من ذلك
فالواجب اذ ذلك الاجتهاد فى استقبال جهتها اتفاقا لانعدام عينها وجهل محلها سواء
كان بمكة او غيرها وفى عقب ان كان بمكة اجتهاد فى استقبال عين محلها (وبطلت) الصلاة
(ان) أداء اجتهاده الى جهة (وخالفها) بصلاته لغيرها عايدا ان لم يصادف القبلة فى التى
صلى اليها بل (وان صادف)ها فى الجهة التى صلى اليها فبعيدها أبدا لدخوله على الفساد
وتعمده اياه فلم ينو ما تبرأ ذمته به فان صلى لغيرها نسيان فاصادف فظاهر الجزم بصحتها
وبراءة ذمته بها الجزم النية وتبين الموافقة فى نفس الامر فان صلى لجهة اجتهاده فتبين
خطؤه فبعيد فى الوقت ان شرب او غروب واستدبر قاله فى المدونة لان المحرف يسيرا وقيد
البايجى اعادته فيه بظهور رادلة القبلة قال فان خفيت فلا يعيد لانه محتمل تحريف واختار
جهة صلى اليها كما هو الواجب عليه (وصوب) بفتح الصاد المهملة وسكون الواو أى جهة
(سفر قصر) للرباعية بان كان أربعة برعمة مصودة دفعة واحدة مأذونا فيه شرعا (الراكب
داية) ركوبا متادا (فقط) راجع لسفر وما بعده أى لاحضر ولا سفر غير قصر لقصده
عنها أو عصبان ولهو به ولا ملأش ولا لراكب غير داية كسفينة ولا لراكب داية ركوبا غير
معتاد يجعل وجهه لنهايتها او جنبها ان لم يكن يعمل بل (وان) كان (يعمل) بفتح الميم
الاولى وكسر الثانية أى ما ركب فيه من نحو شقذف ويتربع حال اسرامه وقراءته
وركوعه ويغير جلسته لسجوده على خشب المحمل وبين مسجدتيه وحال انقشده وخبر
صوب (بدل) أى عوض عن جهة الكعبة (فى) صلاة (نقل) نقطا لافى فرض ولو كفاثا
بكنافة ان كان النقل غير سنة بل (وان) كان (وترا) ان عسرا ابتداؤه لجهة الكعبة بل
(وان سئل الابتداء لها) أى جهة الكعبة بان كانت الدابة واقفة هذا هو المشهور وقال
ابن حبيب يجب ابتداءه لها ان سئل ويجوز له ان يعمل حال صلاته عليها ما لا يستغنى
عنه من امساك عنانها وتحريك رجله بجنبها وضربها بخصوس وطوى يديه بسجوده الارض
لاقرب بوس الدابة ويشترط رفع عمامته عن جبهته حال ايمانه بها لاطهارة الارض فان
انحرف لغير جهة سفره عايدا انحرافا كثيرا اختار ابطلت صلاته الا الى جهة الكعبة
(لا) يكون صوب سفر القصر بل لراكب (سفينة) اسهولة استقباله جهة الكعبة فيها

وإذا ابتدأ الصلاة في السفينة بجهة الكعبة فدارت السفينة الى غير
 جهتها (فيدور) المصلي (معها) أى القبلة أو السفينة أى يدور للقبلة مع دوران
 السفينة نفسها (ان امكن) دورانه والاقصلى حيثما توجهت به ولا فرق في هذا بين
 القرض والنقل (وهل) منع النقل في السفينة لغير القبلة (ان اوما) للركوع
 والسجود مع قدرته عليهما فان ركع وسجد فيجوز حيث توجهت به من غير دوران
 ولو امكنه وهو فهم ابن التبان وأبى ابراهيم بناء على ان علة المنع الايماء (او) منعه
 فيها حيث توجهت به (مطلقا) عن تقييده بالايماء وهذا فهم أبى محمد بناء على ان علة
 عدم استقبال الكعبة الذى هو خلاف الاصل فهى رخصة يقتصر فيها على محل
 ورودها وهو سفر قصر لا كب داية فقط فيه (تأويلان) أى اختلاف من شارحها في فهم
 قولها لا يتنقل في السفينة ايماء حيثما توجهت به مثل الدابة ففهم أبى ابراهيم وابن التبان
 ان العلة في قولها لا يتنقل في السفينة قولها ايماء وفهم أبى محمد انها قولها حيثما توجهت
 به وعبارتها محقة لهما (ولا يقاد) بضم المثناة وفتح القاف وكسر اللام مشددة وفاعله
 شخص (مجتهد) بضم الميم وكسر الهاء أى فيه اهلية للاجتهد في معرفة جهة الكعبة
 اعرفه ادلتها وكيفية الاستدلال بها شخصا (غيره) مجتهدا فالاجتهاد واجب والقدرة
 عليه مانعة من التقليد (و) لا يقلد المجتهد (محرابا) منصوبا الى جهة الكعبة في كل حال
 (الا) محرابا (لمصر) بالتثنية أى بلد كبير حضر نصب محرابه اليها العلماء العارفون
 بمكة بغداد ومصر والاسكندرية ولونرب فيجوز تقليده قاله ابن القصار وابن عرفة
 والقلشائى وهو المفهوم من كلام المصنف اذ قوله الا مصر استثناء من الممنوع وهو
 انما يفيد الجواز وصرح في المقيار بالجواز ونفى الوجوب قائلا وهو التحقيق والمحارب
 الذى جهل حال ناصبها داخله فيما قبل الاستثناء والمحارب الذى قطع العارفون بخطئها
 كمحارب رشيد وقرافة مصر العتيقة ومنية ابن خنيس لا تجوز الصلاة اليها
 لا للمجتهد ولا لغيره ان كان المجتهد بصيرا بل (وان) كان (امى وسأل) أى الاعى (عن
 الادلة) ليستدل بها على جهة القبلة (وقلد) بقصات مثقلا وفاعله (غيره) أى المجتهد
 وهو الجاهل بأدلتها او بكيفية الاستدلال بها وجوبا شخصا (مكلفا) أى بالغيا عاقلا
 تنازع فيه سأل وقلد عدلا في الرواية (عارفا) بالادلة وكيفية الاستدلال بها (او) قلد
 (محرابا) ولو اغير مصر لم يبين خطوه ظاهره التخير وقال البساطى الظاهر تقديم تقليد
 محراب مصر على تقليد المجتهد وهو على محراب قرية صغيرة (فان لم يجد) أى غير المجتهد
 مجتهدا ولا محرابا يقلده (او تخير) بقصات مثقلا مهملا العلماء فاعله (مجتهد) بخفا ادلتها
 عليه لم يس او غيم ولم يجد مجتهدا ولا محرابا يقلده او التماسا عليها مع ظهور حاله بأن
 تعارضت عنده (تخير) كذلك الا انه بخفاء معجزة أى استار كل من القاد الذى لم يجد
 محرابا ولا مجتهدا يقلده والمجتهد المتخير جهة وصلى اليها وبرئت ذمته (ولو صلى) كله منهما

(قوله عليهما أى الركوع
 والسجود) قوله فان ركع
 وسجد) مفهوم ان اوما (قوله
 قهسى) أى عدم استقبال
 الكعبة في السفر بشرطه وانما
 انما ثبت خبره (قوله وهو) أى
 محل ورودها (قوله لمعرفته
 ادلتها الخ) علة لقوله فيسه اهلية
 للاجتهد الخ (قوله العلماء) فاعل
 حضر (قوله وهو) أى جواز
 تقامده (قوله وهو) أى الاستثناء
 من الممنوع (قوله ونفى) محتمل
 سكون الفاء مصدرا عطف على
 الجواز ومحتمل فتحها ما ضما
 (قوله وجوبا) بيان ملاكم تقليده

(اربعاً) من الصلوات لكل جهة صلاة (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند
 النخعي والمعتد الاقول وهذا اذا كان قصيره وشكته في الجهات الاربع والاثرك ما اعتقد
 انه ليس قبله وصلى صلاة واحدة على الاول للجهة التي يختارها وعددها بقدر ما شك فيه
 على الثاني والمناسب لاصطلاحه وهو المختار لانه قول ابن مسleme مخالفاً ليه قول الجمهور
 واستحسنه ابن عبد الحكم والنخعي (وان تبين) بفتحات مثقلاى ظهر يقينا او ظنا
 لمحمد او مقلد او متخير بقسميه وفاعل تبين (خطأ) في القبلة التي هو مستقبليها وصلته
 تبين (بصلاة) اي فيها (قطع) صلاته وجوباً بشخص (غير اعمى و) (مخرف) عن القبلة
 المخرفا (يسيرا) وغيرهما هو البصير المخرف كثيرا بأن شرتق او غرّب بنص عليه فيها
 واولى المستدبر ومفهوم غير اعمى ان الاعى لا يقطع مطلقاً ومفهوم وغير مخرف يسيرا
 ان البصير المخرف يسيرا لا يقطع وهو كذلك فيهما والاوضح المختصر بصيرا المخرف كثيرا
 (فيسبق قبلانها) اي القبلة وينبأ على ما صلبها الى غيرها فان لم يستقبلا وأعمالها الى
 الجهة التي تبين خطوها بطلت صلاة الاعى المخرف كثيرا وصحت صلاة المخرف يسيرا
 بصيرا كان او اعمى مع الحرمة علمها (و) ان تبين خطأ (بعد) فراغها اي الصلاة
 (اعاد) اي البصير المخرف كثيرا (في الوقت المختار) ظاهر في العصر خاصة اذا ظهر
 تعداد الى الاصفرار والعشاء والصبح الى الطلوع واما الاعى مطلقاً والبصير المخرف
 يسيرا فلا تندب لهما الاعادة في الوقت اذا تبين لهما الخطأ بعدها وهذا في قبلة الاجتهاد
 واما قبله القطع ككعة والمدنية على ساكنها افضل الصلاة والسلام وجامع عمرو ونحوه
 فان تبين فيها في الصلاة وجب قطعها مطلقاً ولو اعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع فيعيددها
 أبداً (وهل يعيد) الشخص (الناسي) شرطية الاستقبال اوجهة قبلة الاجتهاد او
 التقليد المخرف كثيرا وتذكر بعد فراغ الصلاة صلاته (أبداً) وشهره ابن الحارث
 وحده اوفى الوقت وهو المعتد فيه (خلاف) واما الجاهل وجوب الاستقبال وصلى
 غيرها بعد اذ عيّد أبداً اتفاقاً كن ثذً كرفها ولا يعارض هذا ما تقدم لان المتقدم
 في مجتهده او مقلد فعل ما وجب عليه فظهر خطؤه فلا تقصير عنده وما هنا في عالم القبلة
 ونسي حكمها وتعمد استقبال غيرها ونسيها نفسها واستقبل غيرها فهو مقصير فان
 علم فيها بطلت عليه ولو اعمى ومجمله في الانحراف الكثير المتبين بعد الفراغ واما اليسير
 فلا اعادة فيه اتفاقاً (وجازت سنة) بضم السين وشدة النون كوتر اي صلاتها (فيها) اي
 الكعبة (وفي الحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم اي البناء المقابل لركن الكعبة
 العراقين المختلف في كونه منها كله او بعضه ومن ارعنا الطواف الواجب او الركن
 واولى ركننا الحجر والمندوب وهذا مذهب ائمة وابن عبد الحكم قياساً على الثقل
 المطلق وهو ضعيف كما في التوضيح والمعتد مذهب المدونة وهو منع ذلك كله قبل المراجعة
 الحرمه والراجح الكراهة والجواب بأن مراده بيمانه ضي بعد الوقوع فلا يثنى كراهة

(قوله كذا) اي تصوير في كونه
 بفتحات مثقلا (قوله بقسميه) اي
 المقاد الذي لم يجد مجتهداً ولا محراباً
 والمجتهد المتخير (قوله مطلقاً) اي
 عن تقييده بكون المخرفه يسيرا
 (قوله صلاته) مفعول يعيد
 (قوله لركن) بفتح النون مثني
 ركن بلانون لاضافته (قوله
 المختلف) بفتح اللام (قوله ومنها)
 أي السنة

القدم عليه بعيد واما النقل المطلق والرواتب وركعتا الطواف المندوب فتندب فيها
 (لاى جهة) اى من الكعبة فقط ولولباها مفتوحا واما الحجر فلا تصح الصلاة فيه
 الا الى الكعبة فالوشرق او غرب او استدبر الكعبة فصلاته باطلة قاله الخط الرماضى
 قد يقال لا وجه لعدم جوازها في الحجر لاى جهة منه انص ابن عرفة وغيره على ان حكم
 الصلاة فيه كحكم الصلاة في البيت وقد نصوا على جوازها في البيت ولولباها مفتوحا
 وهو في هذه الحالة غير مستقبلي شي من بنائه فكذا يقال في الحجر على مقتضى التشبيه
 المبني فيما قاله الرماضى نظر اذ كلام عياض والقرافي صريح في منع استقبال الحجر من
 خارجه وصرح ابن جماعة بأنه مذهب المالكية خلافا للحنفي فالصلاة فيه غير الكعبة
 اولى بالمنع وهذا لا يدفع بظاهر ابن عرفة وانما يجب مع ظهور التخصيص (لا) يجوز
 فيها وفي الحجر (فرض) عيني او كفاي كالحنافة واذا صلى القرض في أحدهما (فيعاد
 في الوقت) للاصنار في الظهريين والطالع في غيرهما وتعاد الحنافة على فرضيتها
 لا على سنيتهما وان منعت عليه ايضا فيهما (واول) بضم الهمز وكسر الواو مئة لاى فهم
 قولها يعاد القرض فيهما في وقته (بالنسيان) من المصلي له فيهما واما العامد والجاهل
 فيعيدان أبدا وهذا تأويل ابن يونس (و) اول (بالاطلاق) عن التقييد بالنسيان
 فيعيد العامد والجاهل في الوقت كالناسي وهذا للحنفي وهو المعتمد (وبطل فرض) صلى
 (على ظهرها) اى سطح الكعبة فيعاد أبدا ومفهوم فرض عدم بط- لان النقل عليها وهو
 كذلك في الجلاب قال لا بأس به لكن ان أراد ما شمل السنة والتجوز فمفهوم لما تقدم
 انها كالفرض في عدم جوازها فيها على الراجح والصلاة فيها أخف منها عليها وقد نص
 تقي الدين القاسي على بطلان السنة وما ألحق بها على ظهرها فيخص كلام الجلاب بغيرها
 من النقل وقد أطلق ابن حبيب منع الصلاة عليه وهو أنظر الاقوال قاله الهدوي
 والملة تحت الكعبة باطلة فرضا كانت او نفلا لان ما تحت المسجد ليس له حكمه
 بحال بخلاف ما فوقه فيجوز للجنب المكث تحته لا الطير ان فوقه وشبهه في البطلان
 فقال (ك) صلاة الشخص (الراكب) على دابة ان كانت فرضا لتركه كثيرا من أركانها
 كالقيام والسجود غير عذر فان صلى عليها قائما راعا ساجدا مستقبلا فقال سمعوني
 لا تصح لشدة الخطر وقال سجد تصح واعتمد (الا) صلاته فرضا عليها (الاتصام) اى التلاط
 بين المسلمين والكافرين في القتال لاعلا دين الله تعالى او بين الدافعين عن انفسهم او
 أموالهم والزاحفين عليهم من المسلمين او بين الطائعتين للامام العدل والشارعين عن
 طاعته (او) ل(خوف من كسب) او ارض او قاطع طريق ان نزل عنها فيصلى ايماء
 للقبلة فيهما بل (وان) كانت صلاته عليها (اغيرها) اى القبلة حيث لم يمكنه التوجه اليها
 والاعتين واحترز بالاتصام من صلاة القسمة فانها لا تصح على الدابة لا مكان النزول
 عنها (وان آمن) يفتح الهمز وكسر الميم اى حصل الأمن لمن صلى على الدابة لا لاتصام

(قوله بعيد) خبير الجواب
 (قوله عليه) اى سنيتهما (قوله
 فيهما) اى الكعبة والحجر
 (قوله لاه) اى القرض (قوله فيهما)
 اى الكعبة والحجر (قوله صلى) بضم
 فكسر مثقلا (قوله عليه) اى
 ظهر الكعبة (قوله اعتمد) بضم
 التاء وكسر الميم

(قوله فان كان يطبق النزول فيه) مفهوم لا يطبق الخ (قوله فان قدر على السجود بالارض الخ) مفهوم ويؤد بها عليها
كالارض (قوله فنزلها) اي الكراهة (قوله منزله) اي لا يجزئ ١٤٥

(قوله أي أركانها وأجزائها)
يشمل السنن والمندوبات (قوله
التي تتوقف ههنا عليها) يخرج
للسنن والمندوبات (قوله ولا
يحملها) أي تكبيره الاحرام
(قوله عنه) أي المأموم (قوله
له) أي الامام من اضافة
المصدر لفاعله وتكميل
عمله بنصب مفعوله (قوله ولكن
جاءت السنة الخ) استدرار على
قوله لان الاصل عدم جله القرض
لدفع ايهامه انه لا وجه له
الفاتحة (قوله بحمله) أي الامام
(قوله فعل) بضم فسكسر (قوله بها)
أي السنة (قوله فيها) أي الفاتحة
(قوله ما عداها) أي الفاتحة (قوله
ثم نقل) أي العلاقة المسببية ثم صار
حقيقة عرفية (قوله يدخل) بضم
الياء وفتح الخاء (قوله فيها) أي الحرمه
(قوله وهو) أي ما يدخل به فيها
(قوله اليه) أي الاحرام (قوله
هو) أي الاحرام (قوله فهي)
أي اضافة التكبير (قوله فيها)
أي تكبيره الاحرام (قوله غير
المستفكح) فاعل شك والمستفكح
يجب عليه طرح الشك واللهو
عنه (قوله قبل ركوعه) صله شك
(قوله أتى بها) أي تكبيره الاحرام
(قوله وابتدأ القسامة) أي
ويجهد به السلام لاحتمال
زيادة ما أتى به (قوله وبعده) أي

أو خوف من كسب (اعاد الخائف) من كسب الصلاة (بوقت) للاستمرار
في الظهورين ان تبين عدم ما خاف منه والا فلا يعيد ومفهوم الخائف ان الملتزم لا يعيد
وهو كذلك لقوته بنص الله - رآن العزيز عليه - (والا) صلاته فرضا على الدابة
(لخفضها) أي فيه ونعته بحمله (لا يطبق) أي الراسب (النزول به) أي
في الخفضا من خوف غرقه او تلوث ثيابه ولولا ان لا يشهدا الغسل وخاف خروج
الوقت الذي هو فيه فان كان يطبق النزول فيه لزمه تأديتها على الارض ولو بالاياء
(أو) الاصلاته على الدابة (لمرض) يطبق النزول معه الى الارض (و) الحال انه (يؤتيها)
أي يصلي القرض (عليها) أي الدابة بآيائه (كم) تأديتها على (الارض) بآيائه وان كان
الاياء بالارض أتم من الآيائه على الدابة وهذا من عكس التشبيه على حد
وبدا الصباح كأن غزته * وجهه الخليفة حين يمدح
والاصل ويؤتيها على الارض كالدابة (فلها) أي القبلة يصلي القرض على الدابة بعد
ايقافها في صورتي الخفضا من المرض ويؤتى بسجوده للارض لا الى كور راحته
فان قدر على السجود بالارض ولون جالس فلا تصح على الدابة وامام لا يطبق النزول
فلا يشترط في صحة صلاته على الدابة كونه يؤتيها على الارض كتأديتها على الدابة
لهجزء من النزول (وفيها) أي المدونة (كرامة) الصلاة على الدابة في القرع (الاخير)
أي المريض الذي يؤتيها على الارض كالدابة ونعقب بأنها لم تصرح بكراهتها على
الدابة بل قالت لا يجزئ فخملها اللحن والمازى على الكراهة وابن رشد وغيره
على المنع فانما سب وفيها في الاخير لا يجزئ وهل على الكراهة وهو المختار أو على
المنع وهو الاظهر تأويلان وأجيب بأن الكراهة هي المتبادرة من لا يجزئ فنزلها
منزله في النص والله سبحانه وتعالى أعلم
* (فصل) في فرائض الصلاة وسننها ومنسوباتها ومكروهاتها (فرائض الصلاة)
أي أركانها وأجزائها التي تتوقف ههنا عليها خمس عشرة فريضة أولها (تكبيره
الاحرام) على كل متصل فرضا أو منفلا اماما أو فردا أو مأوما ولا يحملها عنه امامه
لان الاصل عدم جله القرض ولكن جاءت السنة بحمله الفاتحة فحمل بها فيها وبقي
ما عداها على الاصل والاحرام لغة الدخول في الحرمه ثم نقل الى ما يدخل به فيها وهو
مجموع النية والنية ككبير فاضافة التكبير اليه من اضافة الجزء لكله وقيل هو النية
وحدها فهي من اضافة شيء الى صاحبه وقيل هو التكبير وحده فهي للبيان فان شك
فيها غير المستفكح قبل ركوعه أتى بها وابتدأ القراءة وبعده فقال ابن القاسم يقطع
ويبتدئ ان كان فذا وان كان اماما فقال مصنون يتبادى في صلاته فاذا سلم سألهم
فان قالوا له أسرمت رجع لقولهم وان شكوا أعادوها جميعا وان كان مأموما

الركوع عطف على قبل ركوعه أي وان شك فيها بعد ركوعه

(قوله بحمل الاحرام تكبيرة الاحرام) صلة قول (لقولهما) أي يحيى والزهرى (قوله في فرض) لا في قتل (قوله لا قدر عليه) أي القيام بلا استناد لا عاجز عنه (قوله غير مسبوق) وفي قيام المسبوق لها تأويلان (قوله وعدمه) أي الاعتداد بها (قوله العقد) أي الاحرام وحده (قوله أو هو والركوع) أي أو نوى تكبيره فرض تكبيرة الاحرام وسنة هوى تكبيرة الركوع معاً (قوله أو لم ينوبه) أي تكبيره المقارن لنية الصلاة المهيبة ونية الاقتداء (قوله منها) أي تكبيرة الاحرام وتكبيرة هوى الركوع (قوله ١٤٦ لانصرافه) أي تكبيره الخ علة لمقدراى وصحت صلاته (قوله لا عين

تصادى مع الامام وجوبا قيل على صحة مراعاة لقول يحيى بن سعيد الانصارى والزهرى من شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهم بحمل الامام تكبيرة الاحرام وبعيد هاتين الوقت وقيل على باطله مراعاة لقولهما وبعيد هاتين (و) ثانيها (قيام) بلا استناد (لها) أي لاجل تكبيرة الاحرام في فرض افتاد عليه غير مسبوق فلا يجوز تكبيرها حال استناد لما لا يزال السقط أو اختفاء أو جالس (الآن) شخص (مسبوق) بما قبل ركوع الامام من الركعة الاولى أو غيرها ووجد الامام راكعا وخاف رفعه منه قبل ركوعه معه فابتدأها حال قيامه وأتمها حال انقطاعه أو ركوعه بلا فصل كثير (فتأويلان) أي فهمان اشار بهما في اعتداده بالركعة وعدمه سواء نوى بتكبيره العقد أو هو والركوع أو لم ينوبه واحدا منهما لانصرافه للاحرام لا عين نوى به الركوع وحده لبطان صلاته بترك تكبيرة الاحرام وان وجب تماديه عليه الحق الامام فان ابتداء حال انقطاعه وانته فيه أو هو راكع بلا فصل كثير بطلت الركعة تنافا وصحت الصلاة في الثلاثة الاولى وبطلت في الرابعة لذلك فان حصل فصل كثير بطلت في القسمين ونصها قال مالك ان كبر المأموم للركوع ونوى به تكبيرة الاحرام اجزأه ابن يونس وعبد الحق وابن رشد انما يصح هذا اذا كبر للركوع من قيام وقال الباقي وابن بشير يصح وان كبر وهو راكع لان التكبير للركوع انما يكون في حال الانقطاع فعلى التأويل الاول يجب القيام لتكبيرة الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه وجعل عجز ومن تبعه ثم تهرما راجعة للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة وهو المفهوم مما في التوضيح والمأزى عن ابن المواقف جعل الخطأ ثم ما حصة الصلاة وعدمها وهو المتبادر من عبارة المصنف وكثير من الأئمة كالشيخ الحسبي وغيره انك ما ذكره عجز أقوى مستندا وعليه فوجه صحة الصلاة مع بطلان الركعة اما اتفاقا أو على أحد التأويلين مع انه للخلل في الاحرام بترك القيام له وهو من أركان الصلاة فقتضاء بطلانها أيضا انه لما حصل القيام في الركعة التالية فكان الاحرام حصل حال قيامه فهي أول صلاته فالقيام مقارن للتكبير حكما والركعة الاولى لم يقارن التكبير القيام فيها حقيقة ولا سيما لعدم وجوده فيها فلذا أفتيت

نوى به) أي تكبيره عطف على المعنى أي فالتأويلان في هذه الصور الثلاث (قوله وان وجب تماديه عليها) حال (قوله فان ابتداء) حال انقطاعه الخ مفهوم فابتدأها حال قيامه (قوله وأتمه) أي التكبير (قوله فيه) أي حال انقطاعه (قوله في الثلاثة الاولى) أي نية العقد وحده ونية مع الركوع وعدم نية واحدا منها (قوله في الرابعة) أي نية الركوع وحده (قوله لذلك) أي ترك تكبيرة الاحرام (قوله فصل كثير) أي بين اجزاء التكبير (قوله القسمين) أي ابتداء التكبير من قيام وابتدائه في انقطاعه (قوله ونصها) أي المدونة (قوله من قيام) أي قبل شروعه في هوى الركوع (قوله وان كبر وهو راكع) صادق بابتدائه من قيام وانما هو راكع وبابتدائه وهو راكع وانما هو كذلك (قوله لان التكبير للركوع الخ) علة لحمل كلام المدونة على تكبيره وهو راكع

(قوله ثم تهرما) أي التأويلين (قوله وهو) أي كون ثم تهرما راجعة للاعتداد بالركعة وعدمه الخ (قوله أفاده وهو) أي كون ثم تهرما مع عدمها (قوله لكن ما ذكره عجز الخ) استدرار على سابقه لرفع ايهامه استواء الجاهلين مستندا (قوله وعليه) أي ما ذكره عجز (قوله اما اتفاقا) أي ان ابتداء حال انقطاعه (قوله أو على أحد التأويلين) أي ان ابتداء حال قيامه (قوله مع انه) أي بطلان الركعة (قوله وهو) أي القيام للاحرام (قوله بطلانها) أي الصلاة (قوله انه) أي الشأن الخ خبر وجه (قوله قيامها) أي الركعة التالية (قوله فهي) أي الركعة التالية (قوله بعده) بضم الموحدة

(قوله فيه) أى الركوع (قوله لها) أى تكبيرة الاحرام (قوله فتدرك) تفريع على صحة (قوله العملى) أى التسبب للعمل لحصوله (قوله وللتوقيف) أى التعليم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن خلقه رضى الله تعالى عنهم (قوله ولم يردانه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الكلمة) أى الجلالة (قوله مع معرفته) ١٤٧ أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لسائر) أى جميع (قوله كسائر) أى باقى الفرائض

(قوله كسائر) أى باقى الفرائض (قوله اعتمد) بضم التاء وكسر الميم (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكونه لا معنى له صحيح (قوله وهو) أى التبيين (قوله فيه) أى المندوب (قوله فيه) أى الوقت (قوله من ضحى الخ) بيان لما (قوله وقيل) أى فى معنى واسع (قوله فكأنه) بفتح الهاء وشد الذنون أى التلاعب (قوله بها) أى فى الصلاة (قوله وابطالها) عطف على الخروج (قوله فيها) أى الصلاة صلة الرفض (قوله لا بعدها) عطف على فيها (قوله كالصوم) مشبهة بالصلاة فى بطلانها برفضه فيها لا بعده (قوله اظنه) أى المصلى (قوله اتمامها) أى الصلاة التى سلم منها (قوله منهما) أى الاتمام والسلام (قوله نالولى الخ) تفريع على افرض (قوله بشروعه فيما زاد الخ) تصوير لطول القراءة (قوله بأن كان مسبوقا الخ) تصوير لطول القراءة (قوله ان اتسع وقت الفرض الذى بطل) أى سواء عقد ركعة من النقل أم لا (قوله أو عقد من النقل ركعة) أى أى لم يتسع وقت الفرض وكان عقد ركعة من النقل فان لم يعقد ركعة منه قطعه (قوله ويقطع الفرض الذى شرع فيه) أى سواء عقد ركعة منه أم لا

افاده المازرى المساوى لا يخفى بعده واقرب منه ان يقال حكموا بصحة الصلاة مراعاة للقول بان قيام تكبيرة الاحرام ليس فرضا على المسبوق وعدم الاعتماد بالركعة للخلل فى ركوعها بادماج الاحرام فيه فالقيام لها اتمام واجب لصحة الركوع فتدرك الركعة (واغايى جزى) فى تكبيرة الاحرام (الله اكبر) بتقديم لفظ الجلالة ومدهمدا طبيعيا بلفظ عربى يلا فصل بينهما فلا يجزى اكبر الله والله العظيم اكبر ولا هو اذ فيه بعربية او بحموية اتباعا للاجماع العملى وللتوقيف ولقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتمونى اصلى ولم يرد انه افتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا يها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات (فان عجز) مراد الصلاة عن النطق بالله اكبر نطرس او بحموية (سقط) التكبير عنه والقيام له ويحرم بالنسبة كسائر الفرائض المجوز عنها فان قدر على بعضه اتى به ان كان له معنى صحيح كالله او اكبرا ويرى قاله عجز واعتمد وقال سالم لا يأتى بالبعض مطلقا (و) ثالثها (نية الصلاة المعينة) بأن يقصد فرض الظهر مثلا وهو شرط فى الفرض والسنة والرغبة لافى المندوب فيكفى فيه نية النقل والوقت يصرفه لما طاب فيه من ضحى وضحية مسجد وتتمسك وشفع وراثة فرض قبلية او بعدية (ولفظه) أى تلفظ المصلى بما يدل على النية (واسع) أى خلاف الاولى الا الموسوس فيندب له اللفظ لاذهاب اللبس عن نفسه قاله ابو الحسن والمصنف وبمهرام وقيل مباح وقيل غير مضيق فان شاء قال اصلى فرض الظهر واصلى الظهر ونويت افصوها (وان) تلةظ (وتخالفا) أى لفظه ونيتة (فالعقد) أى القصد هو المعتبر لا اللفظ ان كان ساهيا فان كان معتمدا فباطل لانه باطله لالتلاعب به لصحة فكأنه بها واستظهر العدوى الحساق الجاهل بالعماد (والرفض) أى نية الخروج من الصلاة وابطالها فيها (مبطل) ايها اتفاقا لا بعده على الاربع كالصوم قاله عبق البنائى الذى فى التوضيح ان رفضها فيها يبطلها على المشهور وشبهه فى الابطال فقال (كسلام) عقب ركعتين مثلا من رباعية او ثلاثية اظنه اتمامها (او ظنه) أى السلام مع ظن الاتمام ولم يحصل شئ منهما (فأتم) بفتح المشقة وشد الميم أى احرم فى الصورتين (بنقل) افرض فالاولى قد مرع فى صلاة قبل بطل التى سلم منها يقينا ووطنا (ان طالت) القراءة فى الصلاة التى شرع فيها بشروعه فيما زاد على الفاتحة وقيل بفراغ الفاتحة (او) لم تطل القراءة (ركع) أى انحنى للركوع ولولم يطمئن بان كان مسبوفا او عاجزا عن القراءة فبتم النقل الذى شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذى بطل او عقد من النقل ركعة بسجدة او يقطع الفرض الذى شرع فيه ويندب شفعه ان عقد ركعة منه ووجب اتمام النقل الذى عقد منه ركعة او مع اتساع الوقت دون الفرض ولو عقد منه ركعة لان النقل اذا لم يتم يثبت اذ لا يقضى

(قوله ويندب شفعه ان عقد ركعة منه) أى واتسع وقت الفرض الذى بطل والا فلا يشفعه (قوله الذى عقد منه ركعة) أى سواء اتسع وقت الفرض أو ضاق (قوله اومع اتساع الوقت) أى اولم يعقد ركعة منه واتسع وقت الفرض (قوله دون الفرض) أى ولم يجب اتمام الفرض الذى شرع فيه (قوله ولو عقد منه ركعة) أى واتسع وقت الفرض الاول (قوله لان النقل اذا لم يتم) بضم ففتح

(والا) اى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيه (فلا) تبطل الصلاة التي سلم او طعن السلام منها قبل اتمامها فيرجع للحالة التي فارقتها منها ولا يعتد بما فعله من الصلاة التي شرع فيها فيجلس ثم يقوم ويعيد القراءة ويأتي بما بقي عليه ويسجد بعد السلام ان لم يحصل منه نقص والاغلبه وسجد قبله وشبهه في عدم البطلان خمس مسائل فقال (كأن) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف تشبيه صلته (لم يطله) أى المصلى السلام من الصلاة التي هو فيها ونسبها وطعن انه في نفل أو فرض آخر وصلى ركعة أو أكثر ثم تذكركرسلاته الاولى فلا تبطل ويعتد فيها بما فعله بنية النفل أو فرض آخر هذا قول الشيب وقال يحيى بن عراب طلت صلاته والمعدة الاول (او عزيت) بعين مهملة فزاي اى ذهب قلبه من قلبه ونسبها بعد اتيانها به عند تكبيرة الاحرام لاستغفال قلبه بامر آخر آخرى او دينوى وصلى وهو كذلك ركعة أو أكثر فلا تبطل صلاته ويعتد بما فعله مع الغفلة عنها المشقة استصحاب النية (أو) لم ينو عدد (الركعات) للصلاة المعينة فهي صحيحة وكل صلاة تتضمن عدد ركعاتها (أو) لم ينو (الاداء) في التي حضرو وقتها (أو) لم ينو (ضده) اى القضاء في التي خرج وقتها فلا تبطل والوقت يستلزم الاداء وخروجه يستلزم القضاء وقصص نية الاداء عن نية القضاء وعكسه ان اتحدت الصلاة ولم تعد بان اعتد بقاء الوقت فنوى الاداء وتبين خروجه أو اعتد بخروجه فنوى القضاء وتبين بقاءه فان تعدد فلا تصح وكذا ان تعددت الصلاة كمن صلى صلاة قبل وقتها أياما ما وبالأداء فلا تكون صلاة يوم قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله (و) رابعها (نية اقتداء المأموم) بإمامه فان لم ينو واقترى بالإمام تاركا للقاصحة وشحوها بطلت صلاته وسجد المصنف شرطاً في الاقتداء بقوله وشرط الاقتداء بنية أو لا فلا تنافي على انه يمكن ان الشرطية منصبة على الاولوية وسدأ هو الظاهر فان الاقتداء هو نية المتابعة يلزم جعلها شرطاً لنفسها والظاهر ان شرط لصحة صلاة المأموم لخروجهما عن ما هيتهما في عدها ركعاتهما (وجاز له) اى للمأموم (دخول) مع الامام في صلاة (على ما حرم به الامام) من اتمام او قصر او جعة او ظهر ويكفيه ما تبين ان الامام احرم به منهم انه وشحول على احدى صورتين فقط على التحقيق الاولى ان يجزى الامام في صلاة عقب الزوال ولا يدرى هل هو ظهر او جعة وخشى ان عين احدهما تبين الاخرى فيحرم بما أسرم به الامام ظهرا كان او جعة ويكفيه ما تبين الثانية ان يجزى مسافرا اماما في رابعة ولا يدرى هل الامام مسافرناو القصر فينبويه او مقيم او مسافرا والاقسام فينبويه تبعا وخشى ان عين احدهما ان يظهر خلافة فله الاحرام بما اسرم به الامام ثم ان تبين له ان الامام مسافر فوى القصر قصر معه واجزأته وان تبين له انه مقيم أو مسافرا والاقسام اتهم معه واجزأته وهذا تقرير ابن غازي والحلوسالم وجعله بمرام وقت شامسلا ضرورة ثالثة وهي شخص عليه الظاهر والعصر ووجد اماما يصلى بجماعة ولم يدر هل هو في الظهرا وفي العصر فيحرم بما اسرم به الامام فان

(قوله والا) اى وان كان حصل منه نقص قبل اتمام او بعده (قوله غلبه) بفتحان مثقلا أى النقص على الزيادة (قوله وصلى ركعة أو أكثر) أى بنية النفل أو الفرض الآخر (قوله لاستغفال قلبه الخ) علة لعزيت بنية (قوله عنها) اى النية (قوله استصحاب النية) فيه اظهر (قوله في محل الضمير لا يوضح) (قوله وعكسه) اى نية القضاء عن نية الاداء (قوله أولا) بشد الواو (قوله فلا تنافي) تفريع على كون ركعتيها للصلاة وشرطيتها للاقتداء (قوله منصبة على الاولوية) اى وان كانت هي ركعا (قوله وهذا) اى انصباغ الشرطية على الاولوية (قوله جعلها) اى التمة شرطا لنفسها (قوله انها) اى نية الاقتداء (قوله لخروجها) اى نية الاقتداء (قوله عن ما هيتهما) اى الصلاة (قوله في عدها) اى نية الاقتداء (قوله من اتمام الخ) بيان لما (قوله فهو) اى الدخول على ما حرم به الامام

تبيئت الظهر اجزات ويصلى العصر فذا أو في جماعة أخرى وان تبيئت العصر ولو في الأثناء
 صحت ويصلى الظهر ويعبد العصر في الوقت وتسقن هذه الصورة من شرطية ترتيب
 الحاضرين وهذا خلاف النقل وهو ان تبيئت العصر بطلت صلاة المأموم ويتمادى على
 باطله لحق الامام ويعبد العصر بعد الظهر أبدا (وبطلت) الصلاة اتفاقا (بسببها)
 أي النية من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أي تكبير الاحرام (ان كثر) أي
 طال الزمان الذي بين النية والتكبير بالعرف كآخر النية عن التكبير (والا) أي وان لم
 يطل الزمن بينهما وسبقت النية التكبير يسير عرفا كنيته في محل قريب من المسجد
 وتكبيره في المسجد ناسيا لها (بخلاف) في تشهير الصلوة وعدمها فقال بالبطان عبد
 الوهاب وابن الجلاب وابن أبي زيد واقتصر عليه ابن الحاجب وقال بالصلاة ابن رشد وابن
 عبد البر وقال ابن عات هو ظاهر المذهب وقال في التوضيح وهو الظاهر (و) خامسها
 (فاتحة) أي قراتها (بحركة اسان) فلا يكتفى بجزائها على القلب بدون حركة اسان (على)
 امام وقد) على مأموم وتكتفى ان اسمع بها نفسه بل (وان لم اسمع) بضم فسكون فكسر
 بها (نفسه) فيكتفى في اداء الواجب والاولى اسمع نفسه خروجا من الخلاف (و) سادسها
 (قيام) استقلالها (أي لاجل قراءة الفاتحة في فرض لقاؤه عليه وهو امام او قد فليس
 فرضا لنفسه مستقلا هذا هو المعقد فان عجز عنها سقط القيام لها وقيل انه فرض لنفسه
 فلا يسقط عن العاجز عنها فيقوم بقدرها واما المأموم فلا يجب عليه القيام لها لكن ان
 جلس وزكع منه بطلت صلاته لتركه هوى الركوع من قيام وهو فرض عليه وان جلس
 وقام للركوع بطلت لاخلاله به بينهما ان استند حالها بالوازيل لسطو واستقل حال هوى
 الركوع صحت صلاته وفي هذا الظاهر ثمة عدم فرضية القيام لها عليه وان قدروا امام
 والمنفرد على القيام لبعض الفاتحة وجب عليه على المشهور (فيجب) على كل مكلف
 (تعلمها) أي سقط الفاتحة (ان امكن) تعلمها المكلف بان قبله ولو في زمان طويل ووجد
 معا ولو ياجر واتسع وقت الصلاة ويحجب بذل وسعه فيه ان كان عسرا لحفظ في جميع
 اوقاته الفاضلة عن اوقات ضرورياته (والا) أي وان لم يمكنه تعلمها بعدم قبوله او بعدم
 معلم او بضيق وقت الصلاة (انتم) أي اقتدى وصلى مأموما وجوبا بشرط ان يحفظها ان
 وجدته فان صلى فذا مع وجوده فصلاته باطلة (فان لم يمكنها) بضم فسكون فكسر أي التعلم
 والانتقام والاولى حذف الف التثنية وعود الضمير على الانتقام المترتب وجوبه على عدم
 امكان التعلم (فالمختار) للخمى من الخلاف (سقوطهما) أي الفاتحة والقيام لها
 فلا يجب عليه ابداهما بذكر أو سورة أخرى وهو قول عبد الوهاب خلافا لمحمد بن سحنون
 في قوله ان عجز عن واجب عليه ابداهما بذكر ولا القيام بقدرها وهو قول الجمهور خلافا
 لابن مسالة في قوله بوجوبه على العاجز عنها (ويذب) بضم فسكون على المختار (فصل)
 بسكوت أو ذكر أو سورة أخرى وهم اولى من السكوت والثالث اولى من الثاني (بين

(قوله وهو) أي النقل (قوله كذا) أي
 النية عن التكبير تشبيه في
 البطلان (قوله لها) أي النية
 (قوله وهو) أي المصلي امام او
 فذال (قوله فليس) أي القيام
 فرضا لنفسه تقربيع على قولها
 (قوله واما المأموم) مفهوما وهو
 امام او منفرد (قوله منه) أي
 الجلوس (قوله عليه) أي المأموم
 (قوله وان جلس) أي المأموم حال
 قراءة الفاتحة (قوله حالها) أي
 الفاتحة (قوله لها) أي الفاتحة
 (قوله عليه) أي المأموم (قوله قبله)
 بكسر الموحدة (قوله فيه) أي تعلم
 الفاتحة (قوله بوجوبه) أي القيام
 بقدرها (قوله وهما) أي الذكر
 والسورة الأخرى (قوله والثالث)
 أي السورة (قوله من الثاني) أي

الذكر

تسكيره) للأحرام أو القيام (و) تسكير (ركوعه) لتلايته أحدهما بالآخر (وهل
تجيب الفاتحة في كل ركعة) وهو المشهور والأرجح (أو) تجب في (الجل) بضم الجيم وشد
اللام أي الأكثر كثلاث من رباعية واثنين من ثلاثية وتسن في ركعة منهما وقيل تجب
في النصف وقيل تجب في ركعة وقيل لا تجب في شيء من الركعات وتسن في كل ركعة فيه
(خلاف) في تفسير القولين الأولين فقط فالأول للامام مالك رضي الله تعالى عنه في
المدونة وشهره ابن بشير وابن الحجاج وعبد الوهاب وابن عبد البر والثاني رجع إليه الامام
مالك رضي الله تعالى عنه وشهره ابن عساكر في الإرشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب
(وان ترك) امام أوفد (آيته منها) أي الفاتحة أو أقل أو أكثر وترتها كلها من ركعة
أو أكثر ولو جل الركعات وفاتت أدركها بانحنائه للركوع اعتد بها تركها منها (مجدد)
قبل سلامه لمراعاة الخلاف فيصطاد بالصلاة بترقيعها وجبرها بالسجود ولو على القول
بوجوبها في كل ركعة ويجب عليه إعادة احتياطاً لمراعاة القول المشهور والأرجح
بوجوبها في كل ركعة فيجمع بين السجود وإعادة احتياطاً للصلاة وإراءة النعمة هذا هو
الذي اختاره أبو محمد ابن أبي زيد صاحب الرسالة فيمن تركها في ركعة من غير الصبح وهو
المعتمد وهو المشهور وعند ابن عطاء الله فيمن تركها من النصف وابن القما كها فيمن تركها
من الجمل ونص الرسالة واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها أي الصبح فتقبل
يجزى عنها سجود السهو وقبل السلام وقيل بالغيا ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام
ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطاً وهو أحسن ذلك إن شاء الله تعالى اهـ وهذا
القول هو المشهور فيمن تركها من النصف أيضاً كركعتين من رباعية أو واحدة من
ثلاثية كما نقله في التوضيح عن ابن عطاء الله وفيمن تركها من الجمل كما ذكره ابن القما كها في
سالم والرماض يعيد أبدأ مرة واحدة للقول بوجوبها في كل ركعة ويسجد قبل السلام مرة واحدة
لقول المغيرة بوجوبها في ركعة (و) سابعها (ركوع) وأقله الانحناء الذي (تقرب) بفتح
فستكون فطم (راحته) مشق راحة بالون لاضافته وجعلها راح أي باطن كفي المصلي
(فيه) أي الركوع (من ركبته) أي المصلي أن وضعهما على فخذه فان انحنى انحناء
لم تقرب راحته فيسه من ركبته فليس ركوعاً بل إيماءً وأكمله انحناء يسوي فيه
ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه والذي فهمه سند وأبو الحسن من المدونة أن وضع
اليدين على الفخذين في الركوع مستحب وفهم اللخمي والباجي منها وجوبه (ونذب)
بضم فسكسر (تسكنهما) أي الراحتين (منهما) أي الركبتين ورأى مالك التهديد
في تقريق الأصابع وضربها بدعة (و) نذب (نصبهما) أي أقامة الركبتين بلا إمرار
(و) نامنهما (رفع منه) أي الركوع (و) تاسعها (سجود على جبهته) أي مس الأرض أو ما
اتصل به من ثياب يجزئ يسير من مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية ونذب بسطها كلها
على الأرض أو ما اتصل به من ثياب وكره الاتسكاه عليها بحيث يظهر فيها الأثر فلا يصح

(قوله فالأول) أي وجوبها في كل
ركعة (قوله والثاني) أي وجوبها
في الجمل (قوله بما) أي الركعة التي
(قوله تركها) أي الفاتحة (قوله
منها) أي الركعة (قوله يلغيا) أي
الركعة التي تركها فاتحتها (قوله
فان انحنى انحناء لم تقرب راحته
فيه من ركبته) مفهوم تقرب
راحته فيه من ركبته (قوله
واكمله) أي الركوع (قوله من
ثابت) بيان لما (قوله يجزئ) صله
من (قوله بسطها) أي الجبهة (قوله
نمها) أي الجبهة (قوله عليها) أي
الأرض (قوله فيها) أي الجبهة
(قوله فلا يصح) أي السجود الخ
تقرب على قوله الأرض أو ما
اتصل به من ثياب

على قطن مسدوف أو تبين منقوش أو بزركان أو نحوها مما لا يثبت تحتها ولا تستقر عليه ولا يشترط ارتفاع العجز عن الرأس ويندب (واعاد) الصلاة ندبا (اترك) السجود على (انقعه بوقت) للأصفر ارفى الظهرين ولو في سجدة واحدة مراعاة للقول بجوبه والراجح نديه (وسن) بضم السين وشدة النون أى السجود (على أطراف قدميه) بجعل بطون أصابعه وما قرب منها للأرض (و) على (ركبتيه) وشبهه في السنية فقال (ك) بالسجود على (يديه) أى بطن كفيه (على الأصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الأربعة الذين قدمهم المصنف وتبع في التعبير بالسنية ابن الحاجب فقال في التوضيح كون السجود على أطراف قدميه وركبتيه سنة ليس بصريح في المذهب غاية ان ابن القصار قال الذي يقوى في نفسه أنه سنة في المذهب وقيل انه واجب ويرجحه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة أعضاء الشارح على قول ابن القصار وعول المصنف هنا ابن الحاجب سجنون ان لم يرفع يديه بين سجدة تسبه فقولان خليل يخرج في وجوب السجود على اليدين قولان من القولين اللذين ذكرهما سجنون في بطلان صلاة من لم يرفع يدهما عن الأرض فعلى البطلان فالسجود عليهما واجب وعلى عدمه ليس واجبا وصح سند الثاني فقوله على الأصح راجع لما بعد المكاف على القاعدة الأكثرية إشارة لتصحيح سند ورجحه تحت لما قبلها أيضا إشارة لقول ابن القصار فيما قبلها (و) عاشرها (رفع منه) أى السجود المازرى الفصل بين السجدين واجب اتفاقا لان السجدة وان طالت لا تصور كونها سجدة تين فلا بد من الفصل حتى يكونا سجدة تين ولا يعارضه قول ابن عرفة البايجي في كون الجلوس بين السجدة تين فرضا أو سنة خلاف لأنه في الاعتدال لا في أصل الفصل بينهما والمعتمد صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض بينهما حيث اعتدل (و) حادى عشرتها (جلوس لسلام) فلو سلم قائما أو ساجدا أو راكعا بطلت صلاته (و) ثاني عشرتها (سلام عزف) بضم العين وكسر الراء مشددة (ب) بالنظر (ال) فان لم تذكر كسلام عليكم أو عزف بإضافة كسلامي عليكم بطلت الصلاة وانما يجزى السلام عليكم بتأخير الخبر وميم الجمع ولو كان المصلى فذا تعبد أو لانه لا يجاوز جمع من الملائكة أقالهم الحنفية (وفي اشتراط نية الخروج) من الصلاة (به) أى السلام وعدمه (خلاف) في الشهرية سند ظاهر المذهب اشتراطها وقال ابن الفاكهي المشهور عدم اشتراطها وكلام ابن عرفة يقيد انه المعتمد وعليه فتسند (واجزا) أى كفى (في تسليمة الرد) من المأموم على إمامه وعلى من على يساره (سلام عليكم) بالتسكير (وعليك السلام) بتقديم الخبر وحذف الميم وأشعر قوله واجزا ان الأفضل كونه كسلام التحليل وهو كذلك (و) الثالثة عشر (طماينة) بضم الطاء المهمله وفتح الميم وسكون الهمزة أى تمهل وتأن في الركوع والسجود والرفع منها حق تذهب حركة الأعضاء زمنا يسيرا صحح ابن الحاجب فرضيته أو المشهور من المذهب سنيته زروفي من ترك الطمأنينة أعاد في الوقت على المشهور وقيل فضيلة (و) الرابعة عشر

(قوله ويندب) أى ارتفاع العجز عن الرأس (قوله على قول ابن القصار) أى الذي يقوى في نفسه أنه سنة صلاة عول بفتحات مثقلا (قوله بين سجديته) أى جلوسه بينهما (قوله فقولان) أى في صحة صلاته وعدمها (قوله قولان) فاعل يخرج (قوله في بطلان الخ) أى وعدمه (قوله عليهما) أى اليدين (قوله الثاني) أى عدم الوجوب (قوله لما بعد السكاف) أى السجود على اليدين (قوله لانه) أى قول ابن عرفة علة لنفي المعارضة (قوله وعدمه) أى الاشتراط (قوله اشتراطها) أى نية الخروج به

(ترتيب الاداء) أى فرائضها المؤداة بأن يقدم النية على التكبير وهو على القراءة وهى على
الركوع وهو على السجود وهكذا الى السلام واما ترتيب السنن في نفسها او مع الفرائض
فهو سنة (و) الخامسة عشر (اعتدال) للبدن في الرفع من الركوع والسجود بأن لا يكون
منحنيا (على الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة (والاكثر) من علماء
المذهب المالكي (على نفي) وجوب (هـ) أى الاعتدال وانه سنة ورجحه العدوى وضعفه شب
وهذا ظاهر صنيغ المصنف وترك المصنف الجلوس بين السجدين وهو فرض ولا يقال يغنى
عنه الرفع مع الطمأنينة والاعتدال من السجدة الاولى لثمة قتها برفعها قائما مطمئنا
معتدلا (وسننها) أى الصلاة الفرض أو النقل الا السورة والقيام لها والسر والجهر
فقد ويات في النقل خمس عشرة سنة السنة الاولى (سورة) أى قراتها (بعد) أى عقب قراءة
(الفاتحة في) الركعة (الاولى والثانية) فالوقدم السورة على الفاتحة لم تحصل السنة وتس
اعادتها عقب الفاتحة ان لم يكن للركوع والمراد بها ما زاد على الفاتحة من القرآن ولو
آية قصيرة كدهاتمان أو بعض آية له بال ويندب اتمام السورة ويكره الاقتصار على بعضها
على احدي روايتين وقراءة سورتين أو سورة وبعض أخرى في ركعة واحدة من الفرض
الا لما موم أتم سورة ولم يركع امامه وخشى التفتك في دنوى وانما تسن في فرض متسع
وقته وتندب في النقل وتحرم في فرض ضاق وقته (و) السنة الثانية (قيام) مستقل (لها)
أى قراءة السورة لانه فلا يقوم بدورها من يحز عنها فان استند حال قراتها واستقل حال
الاحرام وهوى الركوع صحت الصلاة لان جلوس حالها فبطل سواء قام للركوع
أو وهوى له من جلوس (و) الثالثة (جهرأقله) لرجل (ان يسمع نفسه ومن يليه) أى يقرب
منه ان أنصت له وجهر المرأة اسماعها انفسها فقط كرجل يلزم على اسماع من يليه التخليط
عليه في قراءته كقذين أو مسجوقين قاما للقضاء عقب سلام امامهما فبقصر كل منهما على
اسماع نفسه (و) الرابعة (سر) أقله لرجل حركة لسان بدون اسماع نفسه واعلاه
اسماع نفسه فقط ويبحث فيه بان الصواب عكسه لان اعل الشئ ما يحصل بالمبالغة فيه
واقله ما يحصل بدونها واجيب بأنه اصطلاح لامتاحة فيه وبأن المراد اقل القراءة
السرية التى اذا قصص عنها واقتصر على القراءة القلبية لم يكن قارة بالكلمة وأعلى
القراءة التى زاد عليها صارت تارك للسر ومبدلا له بالجهر (بجملهما) أى الجهر والسر أى
الجهر سنة في محله وهى الصبح والجمعة وأولى المغرب والعشاء والسر سنة في محله وهى
الظهر والعصر واخيرة المغرب واخيرة العشاء (و) الخامسة (كل تكبيرة) سنة مستقلة
(الاحرام) فانه فرض هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب والابهرى ان مجموع
التكبيرات سوى الاحرام سنة واحدة وينبى على الاول السجود ترك التكبيرتين
سما وبطلان الصلاة بترك السجود للسمو عن ثلاث تكبيرات دون الثمانى
(و) السادسة (جمع الله من جمعه) أى كل واحدة عند ابن القاسم ومجموعها عند اشهب

(قوله بها) أى السورة (قوله من
القرآن) بيان لما (قوله وقراءة
سورتين) عطف على الاقتصار
(قوله فان استند حال قراتها) الخ
تفريع على سنة القيام لها (قوله
قام للركوع) لا خلا له بهيتها
(قوله أو وهوى له من جلوس) تركه
الهوى له من قيام (قوله بحث) بضم
فكسر (قوله فيه) أى المذكور
من تعريف الاقل بحركة اللسان
والاعلى باسماع النفس (قوله عكسه)
أى تعريف الاقل باسماع النفس
والاعلى بحركة اللسان (قوله بأنه
أى التفريق المتقدم) (قوله على
الاول) أى قول ابن القاسم
(قوله دون الثمانى) أى قول اشهب
فلا يجب دترك تكبيرتين سما
ولا تبطل الصلاة بترك السجود القبلى
لترك ثلاث سما

(الامام وفد) حال رفعهما من الركوع (و) السابعة (كل تشهد) ولو الذي يلي يصديق
 السهو هذا هو الذي شهده ابن بزرة وقيل بوجوب تشهد السلام وحكي اللغوي قولاً
 بوجوب التشهد الاول وشهر ابن عرفة والقلشاني ان مجموع التشهدين سنة واحدة
 وسواء كان المصلي فذا أو اماماً أو مأموماً ويسقط عن المأموم اذا نسيه حتى قام الامام
 من الركعة الثانية وفي النوادر عن ابن القمام ان نسي المأموم التشهد الاخير حتى سلم
 امامه فانه يتشهد عقب سلام امامه ولا يدعوسواً يبقى امامه او انصرف ولا تحصل السنة
 الا بجميعة وآخرو رسوله (و) الثامنة (الجلوس الاول) أي الذي لا يسلم عقبه (و) التاسعة
 (الزائد على قدر السلام من) الجلوس (الثاني) أي الذي يليه السلام من اول التشهد
 الى ورسوله والجلوس بقدر الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قبل سنة وقيل مندوب
 والجلوس بقدر الدعاء بعد ما مندوب والجلوس للدعاء بعد سلام الامام مكرره والجلوس
 بقدر السلام واجب فحكم الجلوس حكم ما يحصل فيه (و) العاشرة الطمأنينة الزائدة
 (على الطمأنينة) القرض في الركوع والسجود والرفع من سجدتين تطوي لهما في
 الركوع والسجود وتقصيرها في الرفع منهما البتاني انظر من نص على ان زائد الطمأنينة
 سنة ونص اللغوي اختلف في حكم الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة فتعيل
 فرض موسع وقيل نافله وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في أبي الحسن وابن عرفة
 وغيرهما اه قلت لا وجه للتوقف في ان الطمأنينة الزائدة سنة وحده السنة منطبق
 عليها والامة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منتهى الاسلام مجمعة عليهم اذهى من
 المتواترات الظاهرات على أن الظاهر أن مراد اللغوي وغيره بقولهم فرض سنة مؤكدة
 بقربنة قولهم موسع ومقابلتها بنافله والله اعلم (و) الحادية عشر (رد مقتد) ادرك مع
 امامه ركعة أو أكثر السلام (على امامه) مشير له بقلبه لبراءته ولو كان امامه (ثم)
 رده السلام على مقتد آخر بإمامه من جهة (يساره وبه) أي اليسار (احد) من
 المأمومين ادرك مع امامه ركعة أو أكثر ولو صيبا وانصرف الامام او من على اليسار
 واوه الحال هذا هو المشهور وقيل يقدم الرد على يساره على الرد على امامه وهذه السنة
 الثانية عشر (و) الثالثة عشر (جهر بتسليم التحليل) من ممنوعات الصلاة من امام
 ومأموم (فقط) أي دون تسليم الرد فيندب اسراؤه لان التسليمة الاولى تسعد في الرد
 وتسليم الرد لا يستدعيه وهذا يقتضي ان القائل لا يسن جهره بتسليم التحليل ويندب
 الجهر بتكبير الاحرام لكل مصل ولم يسن لقوتها باقترانها بالنمسة ورفع اليدين
 والاستقبال ويندب الجهر بياقي التكبير للامام فقط والاسرار به لغيره كذا
 قالوا والظاهر ان جهر الامام بتكبير الاحرام وغيره سنة لانطباق حديثها عليه
 وانه بالاحرام أوكد (وان سلم) بفتحات مثقلا أي ابتداء بالسلام (على اليسار) ناويا
 التحليل عدا أو سهوا اماماً أو مأموماً أو فذا (ثم تكلم) مثلاً (لم يتطسل)

(قوله أي الذي لا يسلم عقبه) يشعل
 الاول والثاني والثالث في أم
 التشهدات (قوله الذي يليه
 السلام) يشمل جلوس الثانية
 والوتر (قوله وحده السنة منطبق
 عليها) حال (قوله ولو كان امامه)
 يفتح الهمز أي قدامه مباغته في
 عدم اشارته لبراءته (قوله من
 ممنوعات الصلاة) صلة التحليل

صلاته لانه ترك مندوب التيامن بالسلام وكذا ان لم ينوشياً وهو امام أوفذا ومأموم
 ليس على يساره أحد لعله على نية التحليل لغلبيته فان نوى الفضيلة بطلت صلاته لتلاعبه
 فان كان مأموماً على يساره أحد ونوى الفضيلة أو لم ينوشياً فان لم يتكلم أو تكلم وهو
 وسلم التحليل عن قرب صحت صلاته ويسجد بعده لعدم تلاعبه وان طال قبل سلام التحليل
 أو تكلم محلاً بطلت صلاته وهذا التفصيل للتميم يجمع به بين قول الزاهي بالاطلاق ومطرف
 بعدمه فيمن سلم على يساره ابتداء ولم يتصدق تحليلاً ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه
 علمدا أو ساهياً ومقتضى كلام التوضيح والشارح اعتماد تفصيل التميمي وصرح ابن
 عرفة بأنه اذا سلم على يساره أو لا نوايا الفضيلة بطلت صلاته بمجرد سلامه ولو كان نوى العود
 للتحليل واقتصر عليه الخط واختاره عجب فائلاً القواعد تقتضيه (و) الرابعة عشر (سترة)
 يضم السين أي نصبها امامه لمنع المرور بين يديه لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاستتار
 بالعزة بفتح العين والقون والزاي أي الرمح الصغير الذي في طرفه حربة وغيرها في السفر
 وخرج ابن عبد السلام وجوبها من انهم المتعرض بالمرور بين يديه وقيل من وجوبه فقها
 ثلاثة أقوال السنة وسطها (الامام وفد) لا للمأموم لان امامه سترة له أو لان سترة الامام سترة له
 الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة والثاني لعبد الوهاب واختلاف هل
 معناهما واحد والخلاف لفظي ففي كلام الامام حذف مضاف أو معناهما مختلف
 والخلاف حقيقي وكلام الامام على ظاهره وعليه فيمنع المرور بين الامام والصف الاول
 على قول الامام لانه مرور بين المصلي وسترته التي لم يحل بينه وبينها حال ويجوز على قول
 عبد الوهاب ويجوز المرور بين سائر الصفوف عليهم السلام لان الامام سترة للصف الاول حساً
 وحكماً ولذا في الصفوف حكماً لا حساً والذي يمنع المرور الاول والثاني (ان خشياً) أي الامام
 والقدولوشكا (مرورا) بين يديه ما كان لم يخشياً مرورا فلا تسن السترة لهم ما هذا هو
 المشهور فقها ويصلي في موضع يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير سترة ابن ناجي
 ما ذكره هو المشهور وقال مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية يؤمرهم بامطلة واختاره
 التميمي وبه قال ابن حبيب وأشار به قتيبة بقوله (بظاهر) لا نجس (ثابت) لا نحو حبل معاق
 بسقف غير حجر واحد (غير مشغل) للمصلي عن الخشوع المطلوب في الصلاة وأشار قدورها
 بقوله (في غلط رخ) فلا يكتفي ارق منه (وطول ذراع) من طرف الوسطى إلى المرفق
 (لادابة) اما لاجابة فصلتها كاليفعل واما لعدم ثبوتها كالشاة واما لهامعاً كالقرس فهو
 محترز ظاهر أو ثابت أو هو ما كان كانت فصلتها طاهرة وربطت بجاز الاستتار بها (و) لا
 (حجروا) فبكره الاستتار به مع وجود غيره أشبهه بعبادة الصنم فان لم يجد غيره جاز
 الاستتار به ما تلاعبه يميناً أو شمالاً وكذا سائر الستور ونههم واحد جوازها بكثرة من
 واحد وهو كذلك (و) لا (خط) بخطه في الارض من المشرق للمغرب أو من جهة القبلة
 إلى الجهة التي تقابلها وكذا حضرة وماء وبار ولا مشغل كأنهم وحاقة علم أو ذكر ولا بكافر

(قوله مندوب التيامن)
 اضافته للبيان (قوله أي نصبها)
 لانه لا تكليف الا بفعل اختياري
 (قوله أمامه) بفتح الهمز (قوله)
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم الخ
 دليل استنباط (قوله طرفه) بفتح
 الزايم (قوله وغيرها) أي العزة
 صطف عليها (قوله خرج) بفتح
 مثقال (قوله وجوبها) أي
 السترة (قوله الاول) أي ان
 امامه سترة (قوله والثاني) أي
 ان سترة الامام سترة (قوله)
 اختلاف يضم التاء وكسر اللام
 (قوله فقيها) أي المدونة (قوله)
 مطلقاً) أي عن التقييد بخشبة
 المرور (قوله وكذا) أي الخجر
 الواحد في طلب البعد عنه يميناً
 أو شمالاً (قوله سائر) أي باقي

أومأوبن أو من يواجه المصلي فيكره في الجليح (و) لاظهار امرأة (أجنبية) أي غير محرم
 (وفي) جواز وكراهة الاستتار بالمرأة (المحرم) من نسب أو رضاع أو صهر (قولان) لم يطلع
 المصنف على راجحة أحدهما ورجح المتأخرون الجواز واختلف في حريم المصلي الذي
 يمنع المروءة فيه فقال ابن عرفة هو ما يشوش المروءة على المصلي وذلك نحو عشرين ذراعاً
 وقال ابن العربي مقدار ما يحتاج له في ركوعه وسجوده واختاره ابن هلال وقيل قدر رمية
 بحجر وقيل بسهم وقيل قدر مكان المضاربة بسمف (واشم) بفتح الهمزة وكسر الميم ثلثه شخص
 (مار) في حريم المصلي وكذا ما ناول فيه آخر شيئاً أو متكلم مع آخر والمصلي بينهما ونعت مار
 بجملة (له) أي المار وكذا من ألحق به (مندوحة) بفتح الميم وسكون النون وسامه مسلة
 أي سعة في ترك المروءة وألحق به سواء صلى المصلي لسترته أم لا لا طائفة فيجوز مروءة بين
 يدي المصلي بلا ستره ويكره بين يدي المصلي إلى سترته ومصابها لسترته أو فريضة في صف
 أو غسل رفاف ومفهوم الصفة عدم اشم مار لا مندوحة له وهو كذلك (و) انتم مصلي (تعرض)
 بصفات مثلاً آخره ضاممة أي جعل نفسه عرضة للمروءة بين يديه بصلاته في محل خشى
 المروءة بين يديه بلا ستره ويبحث فيه بأن المروءة فعل المار فكيف يأثم المصلي به ولم يترك
 واجبا واجيب بأنه وجب عليه ستطريق الاثم فتركه في هذا خرج ابن عبيد السلام وجوب
 الاستتار ويبحث البنا في فيه بأن ستطريق الاثم لا يتوقف على الاستتار لحصوله بالعدل
 إلى موضع لا يخشى المروءة به وأيضا لو وجب الاثم بترهه ولو لم يحصل مروءة بين يديه
 ومفهوم تعرض أنه ان لم يتعرض لياثم وهو كذلك فقد بآثمان وقد لا يآثمان وقد يآثم
 أحدهما دون الآخر (و) انما خمسة عشر (انصت) أي ترك قراءة شخص (مقتد) في محل
 الجهر ان قرأ امامه بل (ولو سكت امامه) بين تكبير وقراءة أو بين فalcمة وسورة
 أو بينا وبين ركوع أو أسرار القراءة أو لم يسمعه لعارض أو بعده سكتة كرهه قراءته ولو لم يسمعه
 وأشار بولوا إلى رواية ابن نافع عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان المأموم يقرأ اذا
 سكت امامه في محل الجهر قال سند المعروف انه ان سكت امامه لا يقرأ هذا هو المشهور
 وقيل يجب انصت المقتدي كما قال الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (ونبت) بضم
 فكسر أي قراءة مقتد (ان أسر) امامه القراءة بحسب لاطلاقها ولو جهر الامام هذا
 أو سمعوا وشبه في الندي فقال (كرفع) المصلي (يديه) اماما كلن أو مأموما أو قد احذاه
 منكبيه مبسوطتين ظهورهما للأمام وبطنهما للأرض بيته راجب قاله سحنون ورجحه
 عجم وقال عياض بطنهما للأمام وظهورهما للأرض بيته راجب وقال زروق الظاهر
 جعلهما قائمتين أصابعهما ماذن وذنيه وكفاه حد ومنكبيه وبطنهما إلى خلفه
 وظهورهما إلى امامه بيته النابت وصرح المالكي بتشبه هذه الكيفية ورجحها اللقاني
 (مع احرامه) فقط لا مع هوية للركوع ولا مع رفعه منه ولا أثر قيامه من اثنتين وماله رفع
 (حين شروعه) في التكبير لا قبله ولا بعده فراغه فيكره وندب كشقهما وارسالهما بوقار

(قوله فيه) أي يخرج ابن عبد
 السلام

ولا يدفع به ما امامه هذه أشهر الروايات عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهي التي
عمل بها أكثر أصحابه وان استظهر في التوضيح رفعهما مع الركوع ورفعهما والقيام من
اثنين للاحد حديث الصحيحة به وان كان قاعدة المذهب تقديم العمل لدلالته على التسخ
(وتطويل قراءة بصبح) بان يقرأ فيها من طوال المفصل وأوله الجرات الاضروية واضيق
وقت (واظهر تليها) أي الصبح في تطويل القراءة بان يقرأ فيها من وسط المفصل وهذا
في القذا وامام جماعة محصورة طلبت منه التطويل وعلم اطاقتهم له والا فاسنة تقصيره
لاحتمال السقيم والضعيف وذو الحاجة كافي الحديث (وتقصيرها) أي القراءة (عقرب
وعصر) بان يقرأ فيها من قصار وأوله والضحي وهما سيمان وقيل المغرب أقصر وقيل
بالعكس وشبهه في النذب فقال (كوسط) في القراءة (بعشاء) بان يقرأ فيها من وسطه
وأوله عيسى وسعى مقصلا لكثرة الفصل بين سورته بالسجدة (و) نذب تقصير قراءة ركعة
(ثانية عن) قراءة ركعة (أولى) في فرض فلو قرأ في الثانية سورة قصيرة عن سورة الاولى
ورتل حتى طال زمن الثانية على الاولى فقد أتى بالمندوب وقيل المندوب تقصير زمن
الثانية عن زمن الاولى وان قرأ فيها أطول من الاولى واستظهر ويدل له صلاة الكسوف
ويحصل المندوب بنتص نحو الربع وتكره المبالغة في التقصير سواء اعتبر في القراءة
أو في الزمن وكون الثانية أطول والتسوية خلاف الاولى (و) تقصير (جالوس أول) أي
الذي يليه القيام لالسلام بالاقصا رقبته على التشهد وكذا جالوس تشهد سجود السهو
(وقول مقتدوفذ) بعد قوله أو قول الامام سمع الله لمن حمده المستنون ومقول القول
(ربنا ولك الحمد) ولا يقولها الامام فالنذب مخاطب بسنة سمع الله لمن حمده حال رفعه من
الركوع ومنذوب ربنا ولك الحمد عقب رفعه منه والامام بالسنة حال رفعه منه والمأموم
بالمندوب فقط عقب رفعه منه (و) نذب (تسبيح ركوع) بأي لفظ كان والاوى سبعان
ربي العظيم وبحمده (وسجود) كذلك والاوى سبعان ربي الاعلى وبحمده ودعاء بسجود
فقط (وتأمين فذ) أي قوله آمين عقب ولا الضالين تأمينا (مطلقا) عن التقييد بكون
القراءة سرية (و) تأمين (امام بسر) أي في قراءة سرية لا في قراءة جهرية (ومأموم بسر)
عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان مخففة) أي المأموم قول
الامام ولا الضالين وان لم يسمع ما قبله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله ولا يتعراه (على
الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد لا يوقعه في غير محله وربما يصادف آية عذاب حاله
في التوضيح ويبحث فيه بأنه لم يقع في القرآن الدعاء بالعذاب الاعلى من يستحقه فلا ضرر
في مصادقته بالتأمين وقال ابن عبدوس يخفى فقوله على الاظهر راجع لجهوم الشرط
للمنطوقه اذ لا خلاف فيه كذا قيل وفيه نظر اذ من قال بالخبر لم يشترط السماع ومن نقاه
اشترطه فشرط السماع فيه الخلاف فقوله على الاظهر راجع له كما هو المتبادر من المتن
(و) نذب (اسرارهم) أي القذا والامام والمأموم (به) أي التأمين لانه دعاء والمندوب فيه

(قوله طوال) بكسر الطاء جمع
طويل (قوله المفصل) بضم
ففتحين مثقلا (قوله وأوله)
أي الفصل (قوله فيهما) أي
المغرب والعصر (قوله وهما)
أي المغرب والعصر (قوله
سيمان) أي في التقصير (قوله
واستظهر) بضم التاء وكسر
الهاء (قوله وكون الثانية أطول)
عطف على المبالغة (قوله الذي
يليه القيام) يشمل الثاني والثالث
في أتم التشبهات (قوله
بالاقتصار) فيسه على التشهد
تصويرا لتقصيره (قوله بعد قوله)
أي القذا (قوله بسنة) بالنون وما
بعده يدل منه أو بإضافة البيان
وكذا مندوب ربنا ولك الحمد (قوله
بحث) بضم فسكن

الامران والاعمال (و) نذب (قنوت) اي دعاء (سرا) الاولى واسرار له بعد انه مندوب
 ثان (يصح فقط) فلا يندب في وتر في رمضان ولا في غيره لم حاجة كغلاء ووباء بل يكره فيهما
 وهذا هو المشهور وقال سمعون سنة وقال يحيى بن عمر غير مشروع وقال ابن زياد من تركه
 فسدت صلاته (و) نذب (قبل الركوع) عقب القراءة بالكسبية قبله في جميع البخاري
 عن عاصم الاحول قال سألت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن القنوت في الصلاة
 فقال نعم فقلت كان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فأتنا أخبرني عنك انك قلت
 بعده قال كذب انما قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهره انه كان يبعث
 ناسا يقال لهم القراء وهم سبعون رجلا الى ناس من المشركين بينهم وبين رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عهد قبلهم فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عهد فقنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهره انهم انهم (و) نذب
 (اقطعه) اي القنوت المخصوص الذي قيل كان سورتين من القرآن ونسختا (وهو) اي
 اقطعه المندوب (اللهم اننا نسئع بك الخ) اي ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونقتنع
 ونخضع لك ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصل ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو
 رحمتك ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكافرين ملحق وليس في رواية الامام رضي
 الله تعالى عنه وثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع بالنون مضارع خضع
 بكسر هاء يعني ذل وخضع ونخضع اي نزيل ربة الكفر من أعناقنا ونترك من يكفرك اي
 لا نحب دينه ولا نتخذه وليا ونخضع اي نخضع وملحق بضم الميم وسكون اللام وكسر الحاء
 المهملة أي لاحق وبقصها اي الله ألحقهم (و) نذب (تكبيره) اي المصلي مطلقا (في)
 حين (الشروع) في الحركة للركن هو ياء ونحوها ومذهبهما من أولها لا تنهوا وكذا
 التسميع (الا) تكبيره (في) حال (قيامه من اثنتين) عقب فراغ التشهد (في) يؤخره نذبا
 (لاستقلاله) قائما ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل امامه ويكبر للعمل ولائنه كفتحة
 صلاة وجل قيام الثلاثية على قيام الرابعة فالركب قبل استقلاله في اعادته بعده قولان
 (و) نذب (الجلوس كله) واجبا كان أو سنة أو مستحبيا ومحط النذب قوله (بافضاء) الية
 وورث وساق الرجل (اليسرى للارض و) نصب الرجل (اليعني عليها) اي اليسرى
 (و) باطن (الجماعها) اي اليعني (للارض) فتصير رجلا معلمان الجانب الايمن مقرجا لخديه
 (و) نذب (وضع يديه على ركبتيه بركوع) المناسب لتقديمه في بيان صدقة الركوع ابن
 غازي في بعض النسخ حذف بركوع وجعل فقط وضع عطف على افضاء فهو مقم لصدقة
 الجلوس وقوله على ركبتيه أي على قربيها (و) نذب (وضعهما) اي اليدين (حسذو) اي
 قبالة (اذنيه أو قربيها) متوجهتين الى القبلة (يسجد) ظاهرا المتان أو للتخفيف كالرسالة
 ونفسها تجعل يديك حسذو اذنيك أو دون ذلك والذي في شب وكبير انظر شي انما الحكاية
 الخلاف (و) نذب (بجافاة) اي مباعدة (رجل فيه) اي السجود (بطنه) عن (تخذه

(قوله بل يكره فيهما) اي رمضان
 وغيره لم حاجة انتقال عن ثني النذب
 الصادق بخالفه الاولى لاثبات
 الكراهة (قوله قبلهم) بكسر
 ففتح اي جهسيتهم (قوله قطهر
 هؤلاء) اي تكاثروا على القراء
 وقتلوهم (قوله ربة) بكسر الراء
 وسكون الواو واحدة وضافته للبيان
 (قوله ومذهبه) اي التكبير (قوله
 فيها) اي الجركة (قوله وكذا) اي
 التكبير في نذب بدنه حين
 الشروع في الحركة ومذهبهما من
 أولها الى آخرها (قوله ويكبر)
 اي الامام عطف على يستقل
 (قوله للعمل) علة النذب تأخير
 لاستقلاله (قوله وجل) بضم
 فكسر الخ جواب عما يريد على
 لانه كفتحة صلاة بأنه لا يظهر في
 الثلاثية

(و) بحافة (مرفقيه) عن (ركبتيه) مجافيا لهما عن جنبيه مجنبا لهما ما بينهما وسطا وندب
 تفريق ركبتيه وذراعيه عن تخذيته ورفع ذراعيه عن الارض وهذا في فرض ~~سكن~~ ~~سكن~~
 لم يطول فيه فان طول فيه فله وضع ذراعيه على تخذيته لطول السجود فيه ومفهوم رجل ان
 المرأة لا يندب لها ذلك بل يندب كونها منضممة في ركوعها وسجودها فالتصديق بطاها بقضيتها
 ومرفقيها بركبتيها (و) ندب (الرداء) لكل مصل اماما كان أو مأموما أو ذافرضا أو نفلا
 الا المسافر فلا يندب له الرداء أي ثوب يلقيه المصلي على كتفيه وظهره فوق ملبوسه ولا
 يغطي به رأسه فان غطاه به ورد طرفه على كتفيه الا خرصارقناها وهو مكره للرجال لانه
 من زى النساء الامن ضروره حر أو برد أو يكون شعار قوم فلا يكره وطوله ستة أذرع
 وعرضه ثلاثة وثنا كذا امام المنجد فأموه فنفذه فامام غير المنجد فأموه فنفذه (و) ندب
 لكل مصل (سدل) أي ارسال (يديه) بجنبيه من حين تكبيرة الاحرام وكذا قبضه ما يفرض
 بأي هيئة كان (وهل يجوز القبض) لسكوع اليسرى بيده اليمنى واضعا لهما تحت صدره
 وفوق سترته (في النقل) طول أو لا (أو يجوز) (ان طول) المصلي فيه ويكره ان قصر تأويلان
 الاول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد وهو المعتمد لجواز الاعتقاد في النقل بلا عذر والثاني
 لابن رشد (وهل كراهته) أي القبض (في الفرض) التي في قول المدونة يكره وضع يمينه على
 يسراه في الفرض لا النقل اطول القيام اه بأي صفة كان فالمراد به هنا مقابل السدل
 لا ما سبق فقط (ل) قصد (الاعتقاد) أي الاستناد به وهذا تأويل عباد الوهاب وهو المعتمد فلو
 فله للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لم يقصد شيئا فلا يكره ويجوز في النقل مطلقا
 لجواز الاعتقاد فيه بلا عذر (أو) كراهته فيه (خفيفة اعتقاد وجوبه) من العوام وهذا
 تأويل الباجي واستبعد باقتضائه كراهة جميع المنذوبات خفيفة اعتقاد وجوبها وضعف
 باقتضائه التسوية بين الفرض والنقل في الكراهة وقد فرق الامام رضي الله تعالى عنه
 بينهما في المدونة فأجازه في النقل وكرهه في الفرض (أو) كراهته فيه خفيفة (اظهار
 الخشوع) وليس خاشعا في الباطن قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أعوذ بآفته من
 خشوع النفاق قيل وما هو قال أن يرى الجسد خاشعا والقلب غير خاشع وهذا تأويل
 عياض وضعف باقتضائه كراهته في النقل أيضا وقد أجازه الامام رضي الله تعالى عنه
 فيه في ذلك (تأويلات) اشار إلى المدونة خمسة اشنان في الاولى وثلاثة في الثانية وبقى من
 تأويلات كراهة القبض مخالفة لعمل الصحابة والتابعين من أهل المدينة الدالة على
 نسخته وان صح به الحديث (و) ندب (تقديم يديه) في وضعهما على الارض على وضع
 ركبتيه عليهما (في) هويته (سجوده وتأخيرهما) أي اليدين في رفعهما عن الارض عن
 رفع ركبتيه عنها (عند القيام) منه ابن رشد هذا أولى الأقوال بالصواب لما في أبي داود
 والنسائي من قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن أحدكم كما يركب البعير ولكن يضع يديه
 ثم ركبتيه ومعناه ان المصلي لا يقسم ركبتيه عند انحطاطه لسجوده كما يقدمها البعير

(قوله طول) بقصات مثقلا
 (قوله فلو فعله لا اقتداء الخ)
 ظاهر ان مكان المعنى لقصد
 الاعتماد فان كان المعنى تخشعية
 الاعتماد فلا لان التعديل بالمقننة
 لا يتطرق فيه للمتمنة (قوله استبعد)
 بضم الفوقية وكسر العين (قوله
 ضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله
 وقد فرق الخ) حال (قوله في
 الاولى) بضم الهمز أي مسألة
 القبض في النقل (قوله في
 الثانية) أي مسألة القبض في
 الفرض (قوله وان صح الخ) حال

(قوله ولا يؤخرهما) أي الركبتين (قوله هذا) أي تأخير الركبتين عند القيام (قوله) أي البديل (قوله بها) أي ينهأ البديل منها (قوله وحمل) بضم فكسر (قوله وان احتمل الخ) حال ١٥٩ (قوله مقمعة) بكسر الميم الاولى (قوله

به) أي تحريك السبابة (قوله بنياط) بكسر النون وأعمال الطاء في المصباح النياط بالكسر عرق علق به القلب من الوتين إذا قطع مات صاحبه (قوله انزعج) أي القلب (قوله الضمات) جمع فحمة أي الكلمات الدالة على التعظيم والصفات الجليلة الجميلة (قوله الزايات) أي الغاميات المنزهات عن النقص (قوله الطيبات) أي الصفات الحسنة (قوله الصلوات) المقروضات والمسنونات والمندوبات (قوله السلام) أي التحية من الله تعالى وملائكته وصالحى خلقه (قوله ورحمة الله) أي نعمته المقرونة بالتعظيم (قوله وبركاته) أي خيراته المتقاربة (قوله السلام) أي التحية من الله تعالى وملائكته وصالحى خلقه (قوله الصالحين) أي المؤمنين الطائعين (قوله أشهد) أقرب بالاسان عن تصديق الجنان (قوله أن لا اله) أي لا معبود بحق موجود (قوله لا اله الا الله) تعالى (قوله وحده) أي منفردا في ذاته عن التعزى والمثل وفي صفاته عن تعددها من نوع واحد وعن اتصاف غيره تعالى بثلثها وفي الانفال كلها عن معين وعن مستقل بشئ

عند بروكه ولا يؤخرهما ما في القيام لعسر غالبا قال مالك في سماع اشهب رضى الله تعالى عنهم لا يطبق هذا الا للشاب القليل اللحم كما يؤخرهما البعير في قيامه والمراد ركبتا البعير اللتان في يديه لانه يقدمهما في بروكه ويؤخرهما في قيامه (و) ندب (عقده) أي ضم المصلى (ينها) على اللحمة التي تحت ايهامه (في) حال (تشهده) أي تشهد القيام وتشهد السلام وأبدل من ينهأ أصابعه (الثلاث) بدل بعض من كل مقدار الضمير الرابطة بها أي منها أي الوسطى والبصيرة والخنصر وأطرافها على لحمة الايهام حال كونه (ماذا) أصبعه (السبابة) جاء لاجنبها الا على جهة السماء (و) ماذا أصبعه (الايهام) بجنبها على أكلة الوسطى السفلى هذا قول الاكثر وقيل يجعل رؤس الثلاث وسط كفه وعند السبابة والايهام كما تقدم وقيل يجعلها كذلك ويجعل طرف ايهامه على أكلة الوسطى السفلى وحمل كلام المصنف على الاول لانه قول الاكثر وان احتمل الاخيرين ايضا (و) ندب (تحريكها) أي السبابة عيننا وشمالا تحريكها (دائما) ت أي في تشهده وآخره ورسوله عبق هذا يقتضى انه لا يحركها في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء عقبه الى السلام والذي شاهدت علماء عصرنا عليه تحريكها السلام ولو بعد فراغ الدعاء وانتظار سلام الامام وهذا مقتضى التعليل بانهم امتعة الشيطان لتذكرا المصلى به ما ينهه عن السهو وفي صلواته والشغل عنها وخصت السبابة به لاتصال عروقها بنياط القلب فاذا تحركت انزعج قلبه لذلك وقيل يقصد تحريكها الاشارة الى ان الله واحد ابن ناجي لوقطعت اليمنى لا يحرك اليسرى لان شأنها البسط على الفخذ مقرونة الاصابع قاله النووي التادل فيه مجال للبحث اذ قد يقال انها شأنها البسط مع وجود اليمنى لاعم فقدها (و) ندب (تيسان بالسلام) عند نطقه بالكاف والميم بحيث يرى من خلقه صفحة وجهه وينطق عاقلها ما قبله وجهه وهذا في الامام والقذوا ما المأموم فيتينا من جميعه على المعقد وهو ظاهر المدونة وقالة الباجي وعبد الحق وقيل كالامام (و) ندب (دعاه) بتشديد ثمان) أي تشهد السلام بما يتيسر (وهل لفظ التشهد) الذي علمه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه للناس على المنبر بحضور جمع من الصحابة ولم يشكره عليه أحد فجري مجرى الخبر المتواتر ولذا اختاره الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهو الصيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب التشهد بأى صيغة والافضل فيها ما في حديث قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد

منها (قوله لا شريك له) لاني الذات ولا في الصفات ولا في الافعال فهو توحيد كيد ما قبله (قوله عبده) أي مخلوقه والقيام بعبادته حسب طاقته (قوله ورسوله) أي الى جميع خلقه (قوله حميد) أي محمود وحامد

(قوله مجيد) أي ما جدد وتجدد (قوله وان أصله) ١٦٠ أي التشهد (قوله بني) بضم فكسر (قوله من بطلان صلاة الخ) بيان

مجيد (سنة أو فضيلة خلاف) في التشهير وظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ
الوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه وان أصله بأي لفظ كان سنة وبهذا شرح البساطي
والخطاب وسالم وبني عليه ما اشتهر من بطلان صلاة من ترك سجود السهو عنه وشرح
بهرام على ان الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أي بأي صيغة كان وأما اللفظ
الوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه فمذهبنا قطعاً فالمصنف يحرم سابقاً بالسنية ثم حكى
الخلاف في أصله الرماضي هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه البناني بوقوعه على
تشهير القول بأن أصله فضيلة ولم يوجد ذلك وبالجملة فاصل التشهد سنة قطعاً أو على
الراجح وخصوص اللفظ منه وبقطعاً أو على الراجح فما اشتهر من بطلان الصلاة لترك
سجود السهو عنه ليس متفقاً عليه (ولابسلة) مشروعة (فيه) أي التشهد فهي بدعة
مكرهة فيما يظهر ولو تشهد بنقل (وجازت) أي البسلة أي لا تنكره وان كانت خلاف
الأولى فزهره العدوي وفي حاشيته على الخرشبي أي ايجت في القاطحة وغيرها وشبهه في
الجواز فقال (كتعوذ) في القاطحة والسورة وصلة تجازت (بنقل وكرها) بضم فكسر أي
البسلة والتعوذ (بقرض) لكل مصل سراً أو جهراف في القاطحة وغيرها ابن عبد البر هذا
هو المشهور وعن مالك رضي الله تعالى عنه ومحصل مذهبه عند أصحابه للعمل قال أنس
رضي الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله تعالى عنهم فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم أسمعهم
يبدلون فليست من القرآن الا التي في اشياء سورة النمل وقيل بإباحته وقيل بندهم وقيل
بوجوبها القرافي وغيره الورع البسلة أول القاطحة للخروج من الخلاف وكان المازري
يسمى سراً فقبل له في ذلك فقال مذهب مالك رضي الله تعالى عنه على قول واحد من
بسمل لم تبطل صلاته ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه على قول واحد من تركها
بطلت صلاته انتهى وصلاة متفق عليها من صلاة قال أحد هما يبطلانها وكذا القراءة
خلف الامام في الجهر واسماع نفسه قراءته ومحل كراهة البسلة اذا اعتقد ان الصلاة
لا تصح بتركها ولم يقصد الخروج من الخلاف فان قصده فلا تنكره سواء نوى بها القرض
أو لم ينو فرضاً ولا نفلاً فلا يشترطية أحدهما في الخروج من الخلاف ولا نية القرضية
عند الشافعي رضي الله تعالى عنه انما الشرط عنده عدم نية النقل وعدم النية المذكورة
يمكن لا يشافي اعتقاده ان الشافعي رضي الله تعالى عنه قال بفرضيتها اذ فرق بين النية
والاعتقاد أفاده عقب وشبهه في الكراهة فقال (كدعاء) عقب احرام و (قبل قراءة)
فيكره على المشهور والعمل وان صح الحديث به وعن مالك رضي الله تعالى عنه نذبه قوله
قبلا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي
الآية اللهم بأعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب وثقني من الخطايا كما
يقني الثوب الأبيض من الدنس واغسلني بالماء والثلج والبرد ابن حبيب

لما (قوله عنه) أي التشهد صلة
السهو (قوله وان كانت خلاف
الأولى) حال (قوله ومحصل) عطف
على المشهور (قوله لا عمل) أي
من النبي صلى الله عليه وسلم
وخلفائه الراشدين رضي الله
تعالى عنهم (قوله فليست) أي
البسلة (قوله بإباحتها) أي
البسلة في القرض وكذا ما بعده
(قوله البسلة أول القاطحة) أي
في القرض (قوله يسمل) أي في
أول القاطحة في القرض (قوله
وكذا) أي البسلة في كون
الورع الاتيان بها (قوله أحدهما)
أي القرض والنقل (قوله في
الخروج) صلة يشترط (قوله ولا
نية القرضية) عطف على نية
(قوله عند الشافعي) صلة يشترط
(قوله عنده) أي الشافعي رضي
الله تعالى عنه (قوله النية
المذكورة) أي نية القرض
(قوله يمكن) خبر عدم (قوله
لا يشافي) أي عدمها (قوله
اعتقاده) أي المصلي (قوله قال)
أي الشافعي رضي الله تعالى عنه
(قوله بفرضيتها) أي البسلة
(قوله اذ فرق بين النية
والاعتقاد) لان النية من قبيل
صفة الإرادة والاعتقاد من قبيل
صفة العلم والعلم غير الإرادة
ضرورة على لا ينافي اعتقاده الخ
(قوله وان صح الحديث به) حال

(قوله وقيس المأموم) اى على
 الامام والفتن (قوله والثالثة
 والرابعة) اى على الاولى والثانية
 (قوله جواز) اى الدعاء عقب
 الفاتحة (قوله قرائتها الامام)
 من اضافة المصدر لفعله
 وتكميل عمله برفع فاعله (قوله
 ان سمع) اى المأموم (قوله سببه)
 اى الدعاء (قوله وقل) اى الدعاء
 (قوله كالخطبة) اى الدعاء من
 سامعها (قوله ونذب) اى الدعاء
 (قوله منه) اى الركوع (قوله
 فيه) اى الدعاء بعد الركوع
 (قوله به) اى الدعاء (قوله ومنه)
 اى الدعاء (قوله اغفر لي) اى
 اعصمني (قوله استرني) اى اجعل
 سترى بيني وبين ما نهيتني عنه (قوله
 اجبرني) اى كملني بالفضائل
 (قوله اعف عني) اى ساهني عما
 هو من حسنات الابرايميات
 المقربين (قوله عافني) اى في ديني
 وفي بدني وفي سمعي وفي بصري
 وسائر حواسي (قوله وينذب)
 اى الدعاء (قوله مطلقا) اى عن
 تقييده بعدم قصد خطابه (قوله
 والا) اى وان قصد خطاب
 الحاضر

يقوله بعد الاقامة وقبل الاحرام قال في البيان وذلك حسن زروق وفيه بحث انتهى
 اى لان فعله قبلها لاجلها يحتمل انه مكروه ايضا أو خلاف الاولى كقوله بعد السلام
 ورحمة الله تعالى وبركاته أفاده عقب (وبعد فاتحة) لاشغاله عن قراءة السورة وهي
 سنة وقيس المأموم والثالثة والرابعة طرد الباب وفي شرح الجلاب والطارز جواز
 واستظهره الخطاب (واثنائها) اى الفاتحة بأن يخلها به لاشتمالها على الدعاء فهو أولى
 وقبده في الطراز بالقرض فلا يكره في النقل (واثناء سورة) لمن يقرأها من امام وفذ
 وجاز المأموم سراً حال قرائتها الامام جهراً ان سمع سببه وقل كالخطبة في المدونة ولا
 يتعد المأموم اذا سمع ذكر النار وان فعل فسر في نفسه انتهى وفي الشامل ماله رضي
 الله تعالى عنه ان سمع مأموم ذكره عليه الصلاة والسلام فصلي عليه أو ذكر الجنة فسأها
 أو النار فاستعاذ منها فلا بأس ويخفيه ولا يكثر كسامع خطبة الخطوط وغيرها لا يكره
 قول الامام عند قراءته أليس ذلك بقادر على أن يحصى الموفى بلى انه على كل شيء قدير وما
 أشبه ذلك وقول المأموم عند قراءة الامام قل هو الله أحد الله كذلك انتهى عقب هذا
 يفيد انه يستغنى من قوله واثناء سورة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره
 وسؤال الجنة والاستعاذة من النار عند ذكرهما ونحو ذلك وان قول المأموم بلى انه
 أحكم أو قادر عند قراءة الامام أليس الله بأحكم الحاكمين أو الآية المتقدمة لا يطل
 انتهى (و) اثناء (ركوع) لانه انما شرع فيه التسبيح وينذب بعد رفع منه واختلف فيه
 فقال حج المراد به خصوص اللهم ربنا ولك الحمد لان الحمد له طالع للمزيد منه
 وفي شرح الجلاب المراد به مطلق دعاء والاقول هو الموافق لقول المصنف وقوت بصح
 نقط (و) كره (قبل تشهد) أول أو ثان (وبعد سلام امام) ولو بقى في مكانه (وبعد تشهد
 أول) اى غير تشهد السلام ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فذكره في التشهد
 الاول خلافا لما في عب عن الرصاص من تأ كدها فيه قاله النفاوى والعدوى وغيرهما
 (لا) يكره الدعاء (بين سجديته) بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول بينهما اللهم
 اغفر لي وارحمني واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وهافني وينذب في السجود وعقب
 تشهد السلام (ودعا) المصلي جوازاً في سجوده وبين سجديته وعقب تشهد السلام
 (بما أحب) من جائز شرعاً وعادة ويحرم عنه منع شرعاً نحو اللهم أعفني على قتل فلان
 عدواني أو الزنا بجيلته أو عقلاً كالجوع بين الضمدين أو عادة كالسلطنة لمن ليس من
 أهلها ولا يطل الصلاة قرره العدوى ان لم يكن لديسابل (وان) كان (ال) طلب (ديناً)
 كسعة رزق وزوجة حسنة (وسمى) بفتح السين والميم مشددة أى ذكر الله اى
 في صلواته اسم (من أحب) أن يدعو له أو عليه (ولو قال) المصلي في دعائه (يا فلان
 فعل الله بك كذا) من شيراً أو شراً (لم يطل) حسنة ان كان فلان غائباً مطلقاً
 أو حاضراً لم يقصد خطابه والابطال (وكره) بهنم فكسر (سجود على نوب)

او بساط لم يقرش في المسجد دائما في الصف الاول والا فلا يكره كان من واقف المسجد
او من ريع الوقف او من اجنبي وقفه ليقرش في الصف الاول للزوم وقفه واتباعه ان جاز
او كرهه واطلب المزاجعة على الصف الاول لاندب صلاة الفرض به افاده عب وتفتي
الكراهة بالضرورة كشدة حرو برد وخشونة ارض وجرح بجهته (لا) يكره السجود
على (حصير) خشن كخفاف او يكره على الحصير الناعم كحصير السمر (وتركه) اي السجود
على الحصير الخشن (احسن) قال السجود عليه خلاف الاولى (و) كره (رفع) شخص
(موم) بضم الميم وسكون الواو أي مصل بالايمااء للسجود ليجزئه عنه (ما) أي شيئا مقبول
رفع المضاف لفاعله عن الارض بين يديه الى جهته (يسجد عليه) بجهته سواء كان متصلا
بها ككرسي او لا كشيء رفعه بيده وسجد عليه بالقول ولا يبعدوه - هذا اذا انحطط كجاءه
الواجب في الايماء فان رفعه بجهته بدون انحطاط بها فلا يجزئه كافي المجموعة عن اشهب
ومحل الاجراء اذا نوى حين ايماؤه الارض فان كان نوى الايماء الى ما رفع ليدون الارض
فلا يجزئه نقله المراق عن الخصى ومفهوم موم منع رفع الصبيح ما يسجد عليه اذا لم يكن
متصلا بالارض وهو الذي تقدمه المدونة وتعريف السجود بانه من الارض وما اتصل
بها وان كان متصلا بها فان كان ارتفاعه بسييرا كسجدة ومفتاح ومحفظة فالصلاة
صححة اتفاقا وان كان ارتفاعه كثيرا ككرسي فالحال باطله على المعقد الذي تقدمه
المدونة وتعريف السجود بانه من الارض وما اتصل به من سطح محل المصلي خلافا لمن
قال مكروه (و) كره (سجود على كور) بفتح الكاف وسكون الواو أي مجموع لقنات
(عمامة) أي المصلي المشدود على جهته ان كان لقناتين من شال رقيق كشاش او بقنة
ولا يبعدوها فان كان اكثر من لقناتين واستقرت الجهة عليه فيه عيب في الوقت وان كانت
العمامة مشدودة على الرأس وسجد على كورها ولم تنس جهته الارض فصلا لانه باطله
بعيدها ابدا وجوبا وكذا ان كانت على الجهة ومنعت استقرارها الكثافتها وفشلها
كشال الصوف المنقوش (او) على (طرف) بفتح الراء أي حاشية (كم) بضم الكاف وشدة
الميم او غيره من ملبوسه اللينة حرو او برد او خشونة ارض (فروع) جمع ابن القاسم مالكا
رضي الله تعالى عنهما يكره ان يروح على نفسه في المكتوبة وخفته في النافلة وان يروح
في المسجد بالمرأوح (و) كره (ثقل حياء) او تراب (من ثقل) في الصيف او شمس في
الشتاء (له) أي السجود عليها وصله ثقل (بمسجد) أي فيه تحفير واولى نقله لغير
السجود فان لم يؤد التحفير فلا يكره للسجود ولا لغيره ومفهوم سجود بجواز به غيره
للسجود ولغيره ولو أدى التحفير ولو خرج من المسجد بالحصباء في يده ناسيا وفي نه - له فان
ردها له فحسن وليس بواجب لغير الاحتراز منه (و) كره (قراءة) من قرآن عزيز (بركوع
او سجود) حديث نهي ان اقرأ القرآن كما لو اسجد فاما الركوع فمطلوعه وافيه
الرب واما السجود فادعوا فيه فمنه من أن يستجاب لكم لانهم ما حالوا في الخفاف في

(قوله والا) أي وان قرش دائما
في الصف الاول (قوله ويكره على
الحصير الناعم كحصير السمر) أي
ما لم يقرش في المسجد دائما في
الصف الاول والا فلا يكره
كالسباط بالاولى (قوله نهي)
بضم فكسر (قوله فممن) بفتح
القاف وكسر الميم أي حقيق (قوله
لانهم) أي الركوع والسجود

الظاهر والمطلوب من القارئ التلبس بحالة الرفعة والظمنة ظاهرا تعظيما للقرآن ومن
تعظيها تدبر واستحضار معانيه وامتنال او امره واجتناب نواحيه وخشوع القلب
واستحضار عظيمة الرب حال قراءته (و) كره (دعاء خاص) أي التزامه والاقتصار
عليه لا يمامه قصر كرم المولى عليه والاستغناء عنه في غيره ولا يلهو بما صادف غيره قدر
الله تعالى له فلا يجاب فيسبى ظننه بالله تعالى ويتبس من رحمته ما لم يكن الخاص عام
المعنى والا فلا يكره نحو اللهم ارزق في سعادة الدارين واكفني همهما وقد انكر
الامام مالك رضي الله تعالى عنه التمسيد في صبيح الدعاء وعدد التسبيحات بالركوع
والسجود وفي تعيين لفظها لاختلاف الآثار الواردة في ذلك (و) دعا (ب) لغة (بجمية)
أي غير عربية بصلاة (لقادر) على اللغة العربية والكلام بها مكروه في المسجد فقط
لقادر اللهم سر رضي الله تعالى عنه عن رطانة الاعاجم في المسجد وقال انه ساء
وخديعة وقيل انها هوى بجمية من لا يفهمها لانه من تنجس اشين دون واحد وتكره
مخاطبتهم لانها وسيلة لذلك ومنهم من اقادروا عدم كراهة الدعاء العابر عن العربية في
الصلاة هذا هو المشهور وفي الطراز من دعي اوسم او كبير بالجمية ولو غير قادر بطلت
صلاته ولم يحك فيه خلافا (و) كره (التفات) عينا وشمالا ولو بجميع جسده
بشرط بقاء رجله للقبلة (بلا حابة) والا فلا يكره كالتمصيح عينا وشمالا بل تدفن في الجلاب
لا بأس به لكن قال المصنف الظاهر ان التصفيح بالتدخين لا يجوز للضرورة والانه من
الاتفات وهو اخف من لي العنق وهو اخف من لي الصدر وهو اخف من لي البدن كله
(و) كره (تشبيك اصابعه) أي المصلي فقط ولا يكره غيره ولو في المسجد وهو خلاف الاولى
لانه تفاؤل باشتباك الاطراف وصعوبته على الانسان (و) كره (فرقتما) أي الاصابع
في الصلاة ولا تترك في غيرهما ولو في المسجد على الأرجح وهو ظاهر المدونة وفي العتبية
كرهها مالك رضي الله تعالى عنه في غير الصلاة في المسجد وغيره وابن القاسم في المسجد
دون غيره (و) كره (اقعاء) يجلس لتشهد او بين سجدة او لا حرام وقراءة ركوع لمن
صلى جالسا وهو ان يرجع على صدر قدميه واليتاء على عقبيه قاله الامام مالك رضي الله
تعالى عنه ابن يونس هذا ابن من تفسير أبي عبيدة بأنه جالس الرجل على اليتية فاصبا
نخذه واضعا يديه بالارض كاقعاء الكتاب ابو الحسن مائة أبي عبيدة ممنوعة لا مكروهة
وينبغي ان مثل تفسير الامام رضي الله تعالى عنه جالسه على عقبيه وظهورهما للارض
وجالسه يثبهما واليتاء على الارض وظهورهما للارض أيضا وجالسه يثبهما واليتاء
عليها ورجلاه قائمتان على بطون اصابعهما فالاقعاء المكروه اربع والممنوع واحد
اه عبق (و) كره (تخصر) بفتح المثناة وانحاء المججمة وضم الصاد المهملة مشددة
بصلاة بان يضع يده في خصره في قيامه وجالسه وهو من فعل اليهود (و) كره (تسميض
بصره) أي عين المصلي خوف اعتقاد فرضيته فيها الانطوف نظر لحرمة او ما يشغل عنها

(قوله بها) أي الجمجمة (قوله خب)
بكسر الخاء وشدة الموحدة (قوله
وخديعة) عطف تفسير (قوله
مخاطبتهم) أي الهمم (قوله لذلك)
أي التسليم باقتحام (قوله كالتصفيح
عينا وشمالا بالتدخين) تشبيه في عدم
الكرهية (قوله او لا حرام) عطف
على آتية (قوله وهو) أي
الاقعاء

ويجعل بصر أمامه وكره وضعه موضع سجوده لتأديته لالتفاتاته برأسه وعده عياض
في قواعده من مستحباته وكره قيامه منه كسر الرأس قال عمر رضي الله تعالى عنه
للمنكسر رأسه ارفع رأسك فانما الخشوع في القلب والبصر الرؤية بالعين فاطلاقه
عليها من اطلاق اسم الشيء على آتته عكس واجعل في لسان صدق في الآخرين اللخمى
يكبره رفعه للسما في الصلاة لحديث لينتهين قوم عن رفع اعينهم الى السماء واتخطفن
ابصارهم ابن عرفة اذا رفع غير الاعتبار فلا بأس به ولا يلحقه الوعيد (و) كره (رفع) كره
أى المصلى (رجلا) بكسر الراء وسكون الجيم عن الارض الا بعد ركط طول قيام (و) وضع
قدم على اخرى) لأنه عبث (واقراهما) أى ضم الرجلين معا كالمقيد سواء اعتمد عليهما
معادتهما ورقح بهما بان صار يعتمد على هذه تارة وعلى هذه الاخرى تارة اخرى او اعتمد
عليهما معا لاداءهما وقيل جعل خطهما من الاعتماد سواء اعتمداهما سواء فرقهما او ضمهما
اذا اعتمدانه مطلوب في الصلاة والا فلا يكروه وعلة كراهته اشغاله به عن خشوع
الصلاة وتواضعه وقيل كراهته اقراهما بجوارته فيقرقهما وهراده تنصرفا عما
لقول صاحب الطراز تفرقة ما على خلاف المعتاد قلة وقار كاقراهما واصاقهما
زيادة تنقطع (و) كره (تفكر) فيها (بديوى) لم يشغله عنها فان شغله عنها فلم يدز ماصلى
اعادها ابدا على ظاهر المذهب قاله الحط ولا يفي على الاحرام لان تفكره بمنزلة الفعل
الكثير فان شغله عنها شغلا زائدا على المعتاد وعلم ماصلى فتدب اعادته في الوقت ومفهوم
ديوى ان تفكره بانحوى لا يتعلق بالصلاة لا يكروه بدليل تجهيز عمر رضي الله تعالى عنه
جيشا وهو يصلى والقاهر تقييده بعدم اشغاله عنها كما تقدم ولا يكروه المتعلق به اصطلاحا
وان لم يدز ماصلى يبنى على الاحرام قاله اللخمى وقال غيره لا يكروه الاخرى مطلقا وان شغله
عنها فلم يدز ماصلى يبنى على الاحرام سواء تعلق به ام لا وارضاء العدوى وسلمه البنائى
(و) كره (حل شئ) في الصلاة (بك) او فم) لا يمنع من ركن واخراج خروف قراءة وظاهره
ولو خيرا محبوبا برون نجس فلا تبطل الصلاة بجملة ولا يترك المصنعة منه افعى به جديج
عن الاقانى عن ابن رشد وماله السنورى ما لم تزل نجاسة فيه (و) كره (تزيق قبله)
بذهب او غيره وكذا الكتابة فيها وتزيق مسجد بذهب او شبهه لا اتقان يثاته وتخصيصه
فينديان ابن القاسم التصديق بمن ما يجمر به المسجد او يخلق احب الى من يجمره
وتخليقه أى ما لم يشترطه الواقف فيلزم العمل به (و) كره (تعهد) وضع (مصحف فيه) أى
المراب (المصلى) بضم المثناة وفتح الصاد واللام مثقلة (له) أى المصحف ومفهوم تعهده
انه ان كان موضعه الذى اعتمد وضعه فيه فلا يكروه وهو كذلك (و) كره (عبث) من المصلى
(بليته او غيرها) كخاتم يده الا ان يقول بعدد ركعات تلحوق سهوه عنه لانه لا صلاحها
ومثله الذى يحصى الاى يديه في صلاته بخلافه كفى الحط ولا تبطل صلاته اذا عبث
بليته فنتف من اشعة او شعرتين او ثلاثا كما يلزم يحج وهذا معنى ان ميتة الاذى نجسة

(قوله فاطلاقه) أى البصر
(قوله عليها) أى العين (قوله
لسان صدق) أى كلاما
صادقا وثنا جيلاد ذكر احسن
(قوله به) أى رفع البصر (قوله له)
أى الاعتبار (قوله مطلقا) أى
عن تقييده بعدم اشغاله عنها
(قوله لا يمنع من ركن الخ) فان
كان يمنع من ركن او اخرج
خروف قراءة محرم وأبطل (قوله
فيها) أى القبلة (قوله يجمر) بضم
الياء وفتح الجيم والميم مثقلا أى
يجمر (قوله يخلق) بضم الياء وفتح
الخاء المجهمة واللام مثقلا أى
يطيب (قوله الى) بشد الياء قوله
ان كان أى المحراب (قوله
يجمى) أى يعد

قوله لذلك) أي عدم استواء صفوئه

• (فصل في القيام وبذله) •

(قوله ولو يذنب) مبالغة في فرض (قوله

أنه) أي فرضاً (قوله فيهما) أي الوتر

وركعتي الفجر (قوله قولها) أي

المدونة (قوله لا يصليان) أي

الوتر والفجر (قوله لأن ابن ناجي

الخ) عليه لا يراد أنه لا يشمل الخ

(قوله ضعفه) بفتح م مثقلا أي

وجوب القيام فيهما (قوله رجع

بفتح م مثقلا أي ابن ناجي (قوله

أقامه) أي فهمه (قوله منها) أي

المدونة (قوله من جواز الجلوس

فيهما) أي الوتر والفجر بيان لما

(قوله لقولها) أي المدونة (قوله

يصليهما) أي الوتر والفجر (قوله

أيهما) أي قوله بفرض (قوله

لاندفاعه) أي أيهما وجوبه لهما

عليه لا يرد (قوله به) أي القيام

(قوله لهما) أي المشقة (قوله

وتزول) أي المشقة (قوله على

قول أشهب) راجع لقوله لا

لمشقة (قوله لقد) اللام تؤذن

بتقدير مقسم به (قوله في جوابه)

أي أشهب صلة أحسن (قوله

من الحدث) بيان لغير الرجوع

(قوله بصلاته قائماً) صلة خروج

(قوله يرد) بضم فتح (قوله وبأنه

كسلس الخ) عطف على هذا

(قوله لأنه) أي القيام عليه للمحافظة

الخ (قوله والا) أي وإن لم يجد

غيره (قوله فلا يكره) أي

الاستئذان لهما

وأما على أنها طاهرة فلا تبطل ولو كثرت الشعر وشبه في الكراهة فقال (كبناء مسجد غير مربع) لعدم تساوي الصفوف فيه وكذا مربع قبائه في أحد أركانه لذلك (وفي كره الصلاة) أي في المسجد غير المربع لذلك وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما

• (فصل في القيام وبذله) •
ومرأتهم في الفرض • (يجب بفرض) أي في صلاة مفروضة
عينا أو كفاية كخفاضة على أنها فرض كفاية وأما على أنها سنة فالقيام فيها مندوب ولو يذنب
ولا يرد أنه لا يشمل الوتر وركعتي الفجر مع أن ابن عرفة اقتصر على وجوب القيام فيهما
أخذاً من قولها لا يصليان في الكعبة والحجر كالقصر لأن ابن ناجي ضعفه ورجح ما أقامه
بعض التونسيين من أن جواز الجلوس فيهما اختياراً لقولها يصليهما المسافر مقر قصر
على الدابة لجهة سفره ولا يرد أيهما وجوب القيام للسورة لاندفاعه بقول المصنف
سابقاً وسورة قيام لهما وقاعل يجب (قيام) استعلاء للاحرام والافتحة وهو الركون
والسجود في كل حال (الامشقة) حالته به مريض يستطيع القيام معها وتزول بفراغ
صلاته على قول أشهب وابن مسلمة واختاره ابن عبد السلام ابن ناجي لقد أحسن أشهب
حين سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائماً القدر بمشقة وتعب في جوابه بأن له
القطر والجلوس في الصلاة ودين الله يسر (أو) (الخوفه) أي المكلف (به) أي بسبب
القيام (فيها) أي الصلاة صلة خوف (أو) خوفه (قبل) بالضم عند حذف المضاف إليه
ونية معناه أي قبل إتمام الصلاة ومفعول خوف المضاف إتمامه قوله (ضراً) أي
حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برؤوف (ك) الخوف المسوغ (ل) التيمم في كونه
جزماً وظناً لا شكاً أو وهماً وكونه مستند التجربة في نفسه أو موافقة في المزاج أو أخبار
عارف بالطب وشبه في تسويغ ترك القيام استعلاء للاحرام (ك) خوف (خروج ربيع)
أو غيره من الحدث بصلاته قائماً لاجالسا فيجلس محافظة على شرطها المستقر الذي لا بد له
قاله ابن عبد الحكم لأن المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً
أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها وبهذا يرد قول سنن لا يصلي قائماً ويعتقره
خروج الرمي ويصير كالسليم الذي لا يقدر على رفعه فلا يترك الركن لاجله كعربان
يصل قائماً بادي العورة لجزءه عن السترة وبأنه كسليم يقدر على رفعه ورفعه هنا
بالجلوس (ثم) أن يجوز عن القيام استعلاء للاحرام (استناد) في القيام محافظة على صورته
ما يمكن لأنه الأصل ويستند لكل شيء غير جنب وحائض (لا) إنسان (جنب) بضم الجيم
والنون (ذكر) أو أتى محرم (وحائض) محرم فيكره الاستئذان لهما بعدهما عن الصلاة
أن وجد غيرهما ولا فلا يكره (و) أن استند (ل) أحد (هما) أي الجنب والحائض
مع وجود غيرهما (أعاد) الصلاة (بوقت) للأصغر (ثم) أن يجوز عن القيام مستنداً واجب
(جلوس) ورفعه بقوله (كذلك) أي القيام في تقديم الاستعلاء على الاستئذان لغير جنب

وحائض ولهما اعاد بوقت الخط ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين القيام
مستندا والجلوس مستندا هو الذي ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في
شرح الرسالة وزروق وابن رشد في سماع اشهب انه مستحب واختار ابن ناجي خلاف
ما لابن رشد وقال انه ظاهر المدونة عندي والذي لابن شاس هو الذي نقله القاباب عن
المازري مقتصر عليه وهو الذي في التوضيح وابن عبد السلام والقاشاني وغيرهم فهو
المعتمد خلافا لعاب ومن تبعه (وتردح) ندبا المصلي جالسا في محل قيامه المجهوز عنه وشبهه
في التربع فقال (كالمثقل) من جلوس ليميز بين الجلوس البدل من القيام والجلوس
الاصلي (وغير) بقصات مثقلا أي المتريع (جالسته) بكسر الجيم أي هيئة جلوسه ندبا
حال سجوده (بين سجدة) وحال تشمده بافضاء اليسرى للارض واليمين عليها وإذا
فرغ من التشمده تربع وهكذا (ولو سقط) شخص (قادر) على القيام أو الجلوس مستقلا
نخاف الواجب عليه وصلى الفرض مستندا استنادا تاما فسقط بالفعل أو قدر سقوطه
(بزوال عمد) استندله (بطلت) صلاته ان كان اماما أو فذا واستند عدا أو جهلا في
تكبيره الاحرام أو في قراءة الفاتحة أو في هوى الركوع بفرض لاسها فبطلت الركعة
التي استند فيها فقط (والا) أي وان كان لا يسقط بزوال العماد خلفه استنادا اليه
(كره) بضم فكسر أي استناده كاستناده استنادا تاما حال السجدة فقط وكاستناده
المأموم حال الفاتحة أيضا للخرشي وعقب وبعد بوقت البناء لم أرها لغيرهما والكرهية
لا تستلزم الاعادة العدوى المصواب عدم الاعادة (ثم) ان يجز عن الجلوس بها لثبته (ندب)
بضم فكسر اضطجاع (على) جنب (ايمن ثم) ندب على جنب (ايسر ثم) وجب على (ظهور)
ورجله للقبلة والابطال لعدم استقباله ان قدر على التحول او وجد من يحوله فان تجز
فعلى بطنه ورأسه للقبلة والابطال لذلك فان قدمها على ظهره مع قدرته عليه بطلت
(واوما) بالهمز أي اشار للركوع والسجود والجلوس بين السجدين وللشبهه والسلام
شخص (عاجز) عن كل شيء من افعال الصلاة (الا عن القيام) فهو قادر عليه فيقوم
ويؤمى لها منه (و) ان قدر عليه (مع الجلوس) ويجز عن الركوع والسجود او ما للركوع
من قيام و (او ما للسجود منه) أي الجلوس فيجلاس ويؤمى للسجدين من الجلوس قاله
الحنفي ويحتمل أن الضهير للقيام أي يؤمى للسجدة الاولى من قيام كما ينقطع القادر لها منه
وعزاه ابن بشير للاشباح ومن لم يقدر الا على الجلوس او ما لها منه (وهل يجب) على
العاجز عن الركوع او السجود المؤمى لهما من قيام او من جلوس او للركوع من قيام
والسجود من جلوس (فيه) أي الايماء لهما اولاهما صله يجب وقاعله (الوسع)
بضم الواو وسكون السين أي الاخطاط الى نهاية طاقته فان نقصه عنها عسا اوجعها
بطلت صلاته فيساوي ايماءه للركوع ايماءه للسجود ويقيزان بالنية ولا يجب فيه الوسع
ويجزى ما يمد ايماءه في القدرة على ازيد منه فيجب ان ينصت للسجود ازيد من الاخطاط

(قوله من وجوب الترتيب بين
الح) بيان لما (قوله هو الذي
ذكره ابن شاس) خبرنا (قوله
انه) أي الترتيب بين القيام
مستندا والجلوس مستقلا (قوله
خلاف ما لابن رشد) أي وجوب
الترتيب بينهما الذي ذكره ابن
شاس وابن الحاجب والمصنف
(قوله وقال) أي ابن ناجي (قوله
انه) أي الوجوب (قوله فهو)
أي الوجوب تفريع على واختار
ابن ناجي الح (قوله ليميز بين
الجلوس الح) على الترتيب
(قوله ندبا) بيان لحكم تغيير
جلسته (قوله لم أرها) أي الاعادة
(قوله بها لثبته) أي الاستقلال
ثم الاستناد (قوله والا) أي وان
كانت رجلا لغير القبلة (قوله
والا) أي وان كان رأسه لغير
القبلة بطلت ان كان يقدر على
التحول او وجد من يحوله (قوله
لذلك) أي عدم استقباله (قوله
فان قدمها) أي البطن (قوله لها)
أي الاركان غير القيام (قوله
منه) أي القيام (قوله لهما) أي
الركوع والسجود (قوله منه)
أي الجلوس (قوله فان نقصه)
أي الاخطاط (قوله عنها) أي
نهاية طاقته

للركوع كما اخذته النخعي والمازري من قولها ويومى للسجود اخفض من الركوع اهـ
 والسجود على الاتق خارج عن حقيقة الايمان فلا يدخل في قوله وهل يجب فيه الوضوء
 بدليل قوله (وهل يجزى) من فرضه الايمان كمن يجبهه قروح لا يستطيع السجود
 عليها السجود على اتقه (ان سجد على اتقه) وخالف فرضه وهو الايمان لانه ليس له حد
 يفتى اليه قاله ابن يونس ولا يجزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله في كل من المسئلتين
 (تاويلان) ذكر البناني ان الذي في المسئلة الاولى قولان للنخعي لا تاويلان على المدونة
 قال قول الاول اخذه من رواية ابن شعبان من رفع ما يسجد عليه اذا أوما جهده صحت
 صلاته والافدت والقول الثاني اخذه من قوله يومى القائم للسجود اخفض من ايمانه
 للركوع فالاول في المسئلة الاولى تردد (وهل) العاجز عن السجود الذي يومى له من قيام
 الهزء عن الجلوس ايضا او من جلوس قدرته عليه ويجزى عن وضع يديه على الارض
 (يومى) وجوبا (بيده) الى الارض مع ايمانه برأسه وظهور اليها (او) ان أوما له من جلوس
 وقدر على وضع يديه على الارض (يضعهما) أى اليدين (على الارض) بالفعل والواو
 اظهر من اوفهذ تاويل واحد والثاني محذوف تقديره ولا يومى به ما اليها ان أوما له
 من قيام او جلوس يجزى عنه عن وضع يديه عليها ولا يضعهما عليها ان أوما له من جلوس
 قدر معه على وضع يديه عليها (وهو) أى التأويل المذكور بهاتيه (الفتار) للنخعي من
 خلاف شارح المدونة في فهمها دون ما حذفه بها التيمه وشبهه في الوجوب فقال (كسر)
 أى رفع (عمامة) عن جبهته حال ايمانه به الى الارض (يسجد) فان تركه بطلت صلاته
 الا ان يكون الذى على جبهته شيئا خفيا من عمامته تنازع فيه يومى ويضع وحسر وقوله
 فيه (تاويلان) راجع لما قبل الكاف وحقه تردد لانهم ما قولان للمتأخرين في المصلى
 جالس اهل يضع يديه على الارض ان قدر عليه ويومى به ما ان لم يقدر وهو قول النخعي
 ولا يفعل به ما شيئا وهو قول ابى عمران وليس هذا خلاف في فهم المدونة افاده النخعي
 في كبره والبناني وركب المصنف الايمان للركوع وحاصله انه ان أوما له من قيام فيومى
 بيده تركبته بلا خلاف وان أوما له من جلوس وضعهما على ركبته بلا خلاف وهل
 ذلك واجب او مندوب عجم في كلام الشارح اشارة الى الوجوب (وان قدر) يريد الصلاة
 القائم (على الكل) أى جميع اركان الركعة (و) لكن (ان سجد) على الارض او ما اتصل
 بها (لا يهض) أى لا يقدر على النهوض للقيام (اتم ركعة) بركوعها ورفعها منه
 وسجدتها وجلوسه بينهما (ثم جلس) في باقى صلاته تقديره استسجدات على ثلاث
 قيامات في الرابعة قاله النخعي وابن يونس والتونسي وقيل يصلى قائما وميلا للسجود الا
 الأخيرة فيسجد فيها تقديره للقيام على السجود (وان خف) في الصلاة شخص (معذور)
 بعد رمسه للاستناد او الجلوس او الاضطجاع بنوال عنده وقدر على حالة أعلى مما ابتدأ
 الصلاة (انتقل) وجوبا او ندبا (للاعلى) كاستند قدر على الاستقلال وجالس قدر

(قوله لانه) أى الايمان الخ علة للاجزاء
 (قوله المسئلة الاولى) أى بذل الوضوء
 (قوله اخذه) أى فهم النخعي
 الاول (قوله من رواية ابن شعبان)
 من اضافة المصدر لفاعله وتكميل
 عمله بنصب مفعوله (قوله من
 رفع ما يسجد عليه الى فسدت)
 مفعول رواية (قوله والا) أى
 وان لم يوم جهده (قوله قواها)
 أى المدونة (قوله فالاول) يفتح
 الهمزة (قوله فهذا) أى قوله يومى
 بيديه أو يضعهما على الارض تقرير
 على الشرح (قوله شارح) بكسر
 الحاء جمع شارح بلانون لاضافته

على القيام ومضطجع قدر على الجلوس والقيام وكضطجع على اليسر قدر على اليمن فان تركه
بطأت في الانتقال الواجب لافي المندوب وقوله انتقل يشعر بان الخفة في الصلاة ومن
خف بعدها لا يعيدها قاله في سماع عيسى والغريق اذا صلى ايماء ثم خرج الى البريعة في
الوقت قاله اشهب ولعل الفرق بشاء أثر المرض بعد زواله غالباً فخفف عند زواله بخلاف
الفرق فلا يبقى لها أثر غالباً (وان عجز عن) قراءة (فاتحة) حال كونه (قاعاً جلوس) اقرايتها
عقب اسرامه قائماً يقوم لهوى الركوع وشغل كلامه من لم يحفظها وامكنه قراءتها
جالساً بصحيف فان قدر على بعضها قائماً قام بقدره وجلس لتكميلها ثم يقوم للركوع
(وان لم يقدر) المكاف على شيء من اركان الصلاة القولية والفعلية لانه يثبتها الاصلية
ولا بالاياء بشيء من بدنه وهو متوضئ (الاعلى نية) أي اجراء اركانها من الاسرار الى
السلام على قلبه فليس المراد بهم بمجرد قصد ما فقال ابن بشير لانص فيهم في المذهب واوجب
الشافعي القصد الى الصلاة وهو اسوط ومذهب أبي حنيفة اسقاط الصلاة عن وصل الى
هذه الحالة واعترض بوجود النص في المذهب قال ابن الجلاب ولا تسقط عنه الصلاة
ومعه شيء من عقله ونحوه في المكاف وفي المدونة وليصل المريض بقدر طاقته فان دين الله
يسر ونحوه في الرسالة ابن رشد في اول سماع اشهب في القوم تشكس بهم المذهب
فبمعلقون بالالواح ونحوها اختلف ان لم يقدر واعلى الصلاة بايماء ولا غيره حتى خرج
الوقت فقبل تسقط الصلاة عنهم وهي رواية معن عن عيسى عن مالك رضي الله تعالى عنه
في الذين يكتمونهم العدو فلا يقدر على الصلاة وقيل لا تسقط عنهم وعليهم ان يصاوا
بعد الوقت وهو قول المدونة في الذين انهم البيت عليهم ونصها وامان كان تحت الهدم
فلم يستطع الصلاة فعليه ان يقضى ما خرج وقته لانه في عقله اه فهذا يرد على ابن بشير
واتباعه في قولهم لانص في العاجز عن كل شيء سوى النية قاله في تكميل التقييد ونحوه
لابن عبد السلام وابن عرفة (او) لم يقدر الاعلى نية (مع) قدرته على (اياء) أي اشارة
لاركان الصلاة (بطرف) بسكون الراء أي عين (فقال) المازري في شرح التلحين مقتضى
المذهب فيما ظهر لي انه يومئ بطرفه وحاجبه ويكون مصابياً به مع النية اه واعترض
عليه بانه قصور منه فان ابن بشير ذكرها ونصه وان عجز عن جميع الاركان فلا يجزئ من ان
يقدر على حركة بعض اعضائه من رأس او يدا وحاجب أو غير ذلك من اعضائه فلا خلاف
انه يصلي ويومئ بما قدر على حركته (و) قال (غيره) أي المازري وهو ابن بشير فيمن لم يقدر
الاعلى نية ونصه عقب ما تقدم عنه فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلي
ام لافي هذه الصورة لانص فيها الخ ما تقدم عنه (لانص) أي في المذهب على وجوبها
بالنية وحدها في الصورة الاولى وبها مع الايماء بالطرف في الصورة الثانية (ومقتضى
المذهب الوجوب) للصلاة بالنية وحدها في الاولى وبها مع ايماء الطرف في الثانية
واعترض بانه يقيدان المازري وغيره بكلامه على المستثنين وقال فيهما لانص ومقتضى

(قوله ثم يقوم لهوى الركوع)
أي وعلى عن اخسالة يثبتها
للعذر (قوله القصد الى الصلاة)
أي اجراءها على قلبه من اجرامها
اسلامها (قوله عنه) أي المكاف
(قوله اعترض) بضم التاء وكسر
الراء أي كلام المصنف

المذهب الوجوب وليس كذلك إذا غيرتكم على الأولى وقال فيها لا نص ولم يقل فيها مقتضى المذهب الوجوب والمأزى تكلم على الثانية وقال مقتضى المذهب الوجوب ولم يقل لا نص واجيب بان قوله فقال راجع للثانية وقوله وغيره راجع للأولى وان كلا منهما قال في مسئلته لا نص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في الأولى لا نص صراحة وقال مقتضى المذهب الوجوب ضمما لأن قوله وأوجب الشافعي القصد إلى الصلاة وهو احوط فيصير مقتضى المذهب الوجوب فهو مقول له ضمنا والمأزى قال في مسئلته مقتضى المذهب الوجوب صراحة وهو يقتضى أنه لا نص فيها فيكون مقولا له ضمنا فقد صح ان كلا منهما قال الامرين وان كان بعضها ضمنا والبعض الآخر صريحا وهذا أولى من جعله لقائرا ونشرا مشوشا باعتبار القائل والمقول ومراعاة اعتبار المقول والتصوير (وجاز) للمكان (قدح) بفتح فسكون أى قصد (عين) لخراج الماء المتكون عليها المانع لها من الابصار لا وجع فيها فان كان لوجع فيها جاز وان ادى لاستلقاء ومثل العين مداواة سائر الاعضاء ونعت قدح بجملة (ادى) بفتح الهمزة والدال مشددا أى قدح العين (جلوس) في صلاة الفرض ولو بايماء (لا) يجوز قدح عين ادى الى (استلقاء) فيها ويجب عليه القيام وان ذهب عيناه (فيمعيدا) ان صلى مستلقيا فيها عند ابن القاسم وقال اشهب هو معذور ابن الحاجب وهو الصحيح واليه اشار بقوله (وصحيح) بضم فكسر مثقال من بعض المتأخرين غير الاربعة وهو ابن الحاجب ونائب فاعل صحيح (عذره) أى من قدح عينه للبصر قد ادى لصلاته مستلقيا وهى رواية ابن وهب ومقتضى الشريعة السمجة (أيضا) أى كما صح عدم عذره بان نفي الدواء غير محقق وفرق ابن القاسم بين الجلوس والاستلقاء لان الجلوس يطأ فيركع ويسجد بالايماء برأيه وظهوره دون المستلقي فلا يركع ولا يسجد بالايماء (و) جاز (الشخص) (مريض ستر) بفتح السين وسكون المنة مصدر مضاف لقوله موضع (نجس) فرش او غيره (استتر) (طاهر) كثيف غير حوري الا اذا لم يجد غيره (ليصلى) المريض على الساتر الطاهر وشبهه في الجواز فقال (ك) الشخص (الصحيح) فيجوز له ستر النجس بطاهر يصلى عليه (على) القول (الارجح) عند ابن يونس من الخلاف فيها المالكة رضى الله تعالى عنه لا بأس ان يصلى المريض على فراش نجس اذا بسط عليه ثوبا طاهرا كستره ابن يونس قال بعض شيوخنا انما رخص في هذه للمريض خاصة وقال بعضهم بل ذلك جائز للصحيح لان بينه وبين النجاسة حائل طاهرا كالحصير اذا كان بموضعه نجاسة والسقف اذا صلى بموضع طاهر وتحررك منه موضع النجس ان ذلك لا يضره لان ما صلى عليه طاهر فكذلك هذا ابن يونس وهو الصواب اه قال عجم ما ذكره المصنف هنا من قوله ولمريض النجس مستقاد من قوله لا طرف حصير بناء على ان المراد به وجهه الذى يلي الارض المقابل للوجه الذى عليه المصلى (و) جاز (الشخص) (متنفل جلوس) مع قدرته على القيام في ابتداء الصلاة

(قوله لقائرا ونشرا مشوشا باعتبار القائل والمقول) بارجاع مقتضى المذهب اقال ولا نص وغيره ومراعاة اعتبار المقول والتصوير بارجاع لا نص لان لم يقدرا على نية ومقتضى المذهب الوجوب لا ومع ايماء بطرف (قوله فيها) أى الصلاة صلة مستلقيا (قوله عند ابن القاسم) صلة يعبد (قوله وهى) أى عذره وانتهت لتأنيته (قوله بان نجس) أى نجس (قوله لان الجلوس الخ) صلة فرق (قوله بموضعه) أى تحتها

بل (ولو في اثنتان) عقب إيقاع بعضهما من قيام واستلزم هذا جواز الاستناد به وهو قائم
بالأولى والمراد بالجواز خلافه الأولى أن حمل الثقل على غير السنن إذا جلوس فيها مكروه
وإن أريد به مقابل القرض فالمراد به مقابل المنع فيصدق بالكراهة هذا مذهب المدونة
وأشار بولواي قول أئمة بجمع الجلوس اختياراً لمن ابتداء قائماً وحمل جواز الجلوس به
(إن لم يدخل) المتفضل (على الاتمام) أي صلاته قائماً أي لم يندره ولو نواه حين شروعه فيه
فإن ندره وجب لانه مندوب (لا يجوز التفضل) (اضطجاع) مع قدرته على أعلى منه وإن
مستقداً أن اضطجع في اثنتاه بل (وإن) اضطجع (أولاً) بفتح الواو ومشدداً أي ابتداء من
حين إسمائه وظاهره صحيحاً كان أو مريضاً وهو كذلك على المعتمد ابن الحبيب ولا يفتل
قادر على القعود مضطجعا على الأصح قال في التوضيح ظاهره سواء كان مريضاً أو صحيحاً
وسكني اللحنى فيها ثلاثة أقوال أجاز ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي
الزوائد المنع وإن كان مريضاً وأجاز الأبهري حق للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على
الرخصة هل يجوز أو يمنع ومفهوم قوله مع القدرة على أعلى منه أنه إذا كان لا يقدر إلا
على الاضطجاع جاز له التفضل من اضطجاع اتفاقاً وحكاية سبق الخلاف فيه وجعل
الأول كاللغة في عليه غير صواب أفاده البناني

• (فصل في قضاء الفوائت وترتيب الحاضرتين والفوائت في أنفسهم أو بغيرها مع حاضرة) •
(وجب) فوراً على الراجح وقيل على التراخي وقيل على حالة وسطى فعلى الأول يحرم التأخير
الوقت الضرورات من نوم غائب أو كل شدة جوع وقضاء حاجه وتكسب لقوت
ضروري له ولعائلته واشتغال بعلم عيني والتأمل الآلسنن وشذح الوتر ورد كعتي القهر
وقال ابن العربي له التفضل ولا يجنس نفسه من التفضيلة وقال القوري إن كان يتلوا
التفضل لقضاء الفرض فلا يثقل وإن كان للبطالة فتنة له أو لغيره لم أعرف من أين أتى به
والفتوى لا تتبع الهوى وقاعل وجب (قضاء) صلاة (فائتة) أي فات وقتها والجملة
معمورة بقضاء أو فواتا (مطلقاً) عن التقييد بكونه في غير وقت منع فتل أو كراهته
فيقتضي وقت طلوع الشمس وفروجه أو خطبة الجمعة وبكونه في حضرة أو سعة أو في جماعة
أو مرض وبكونه عدا أو سهواً وبكونه محققاً أو ظنوناً ونسب لمن يقصد به إذا قضى
بوقت نهى أن يعلم من يلبه بأنه قضاء وبكونه في دار الإسلام عن أسلم في أرض العدو وأقام
بها مدة بلا صلاة ثم انتقل إلى أرض الإسلام وجب عليه قضاء ما فاتته وقيل لا يجب عليه
قضاؤها ترغيباً له في الإسلام والأول هو المشهور كما في سنده ق ويدل له ما قدمه المصنف
ومن تكلم عليه في بيان الاعتذار المسقط للقضاء أذ لم يعدوا منها الجاهل بوجوب
الصلاة من أسلم بدار الحرب وبقي فيها مدة (و) وجب (مع ذكر) أي تذكر لأولى
الحاضرتين في حال الشروع في ثابتهما اتفاقاً وكذا بعد الشروع وقبل فراغها كما في سنده
كلام ابن عرفة كما ذكره الناصر وكلام التوضيح كما ذكره الطهيني وبه يعلم أن قول أحمد

(قوله فيها) أي المسئلة (قوله)
أجازة (أي الاضطجاع) (قوله المنع)
أي من الاضطجاع (قوله وأجازة)
أي الاضطجاع

• (فصل في قضاء الفائتة) •

(قوله والفوائت) عطف على
الحاضرتين (قوله وبغيرها) أي
الفوائت عطف على الحاضرتين
(قوله من نوم الخ) بيان للضرورات
(قوله والتفضل) عطف على الأخير
(قوله وبكونه في حضرة أو سعة)
عطف على بكونه في غير وقت منع
نقل وكذا ما يأتي (قوله والأول)
أي وجوب القضاء (قوله أذ لم
يعدوا منها) أي الاعتذار
المسقط له أقوله يدل عليه الخ

اذ اذ كحاضرة في حاضرة كظهر يومه في عصره ففيه التفصيل الآتي في قوله وكل نذ
 الخ فيه نظر قاله عج وتبعه عب فقال ووجب مع ذكر ابتداء وكذا في الاثناء على
 المعقد كما في التوضيح ومن فقول د اذ اذ كحاضرة الخ فيه نظر البناء ما نسب به
 للتوضيح ليس هو فيه وقوله على المعقد يحتاج لدليل من كلام الأئمة ومقتضى ما يأتي عن
 ابن رشد وابن بشير وابن عرفة هو ما قاله أحد وهو ظاهر نقل المواق والذي يجب مع ذكر
 ترتيب الصلاة (حاضرتين) مشتركتين في الوقت وهما الظهران والعشاء آن ترتيبا
 (شرطا) في صحة ثابتهما ما فيلزم من عدمه عدمها ولا يكونان حاضرتين الا اذا وسعهما
 الوقت فان ضاق عنهما بحيث لا يسع الاخيرتهما اختصت به ودخلتا في قسم ترتيب
 الحاضرة مع يسير القوائت وهو واجب غير شرط فان لم يذكر الاولى حال شروعه في
 الثانية ولا في اثنائها وتذكرها بعد فراغه منها صحت الثانية ونذب ادا تم اوقتها بعد
 الاولى ولو بالضرورة (و) وجب ترتيب (القوائت) سواء كانت يسيرة أو كثيرة (في
 أنفسهما) ترتيبا شرطا في صحة قضائهما مطلقا وهذا هو الذي فرع عليه المصنف القروع
 المشهورة الاثنية كغيره وان كان ضعيفا والمعقدان ترتيب القوائت في أنفسهما واجب
 غير شرط (و) وجب غير شرط مطلقا ترتيب قضاء (يسيرها) اي القوائت (مع) صلاة
 (حاضرة) كالعشاءين مع الصبح فيجب تقديم قضاء يسير القوائت على الحاضرة ان اتسع
 وقتها ولم يلزم عليه خروج وقتها بل (وان) كان اذا قدم قضاء يسيرها على الحاضرة (خرج
 وقتها) اي الحاضرة وصارت قضاء هذا هو المشهور وقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 في المدونة وقال أشهب ان ضاق وقت الحاضرة بخير في تقديم أيهما شاء وقال ابن وهب
 يقدم الحاضرة معه (وهل) أكثر اليسير (أربع) وهو مذهب الرافضة وظاهر المدونة
 عند جماعة (أو خمس) وهذا قول مالك رضي الله تعالى عنه وتوقيت المدونة عليه أيضا
 وقدمه ابن الحاجب واقتصر عليه الخلاب وعبد الوهاب وصوبه في المقتدات وشهره
 المازري من الصلوات من أصل القوائت والباقي بعد قضاء بعضهم في الجواب (خلاف)
 اي قولان مشهوران هذه طريقة ابن يونس وطريقة ابن رشد ان الاربع مختلف فيها
 كالخمس ذكرهما عياض وأبو الحسن ومفهوم يسيرها تقديم الحاضرة على كثيرها وهو
 كذلك ندبا ان اتسع وقتها وجوبا ان ضاق (فان خالف) من عليه يسير القوائت
 والحاضرة الواجب عليه بأن قدم الحاضرة على قضاء يسير القوائت سهوا بل (ولو)
 خالف (عند الأعداء) ندبا الحاضرة التي قدمها على يسير القوائت ولو مغربا ضلها في جماعة
 وعشاء بعدوتر (بوقت الضرورة) الذي يدرك فيه ركعة يسجدتيها فعملت الاعادة في
 المختار بالاولى فيعيد الظهري للغروب والعشاءين والصبح للطلوع (ف) ان كان الخائف
 اماما في الثالثة للمؤمنين ليس عليهم يسير القوائت (ففي) نذب (اعادة مأموه) اي
 المختار بوقت الضرورة تعدى خلال صلاة احكامه لصلاته وعدم نذب اعادته لقام صلاة

(قوله وهو) اي ما قاله أحد (قوله
 من عدمه) اي الترتيب (قوله
 عدمها) اي الصحة (قوله فان لم
 يذكر الاولى الخ) مفهوم مع ذكر
 (قوله وان كان ضعيفا) حال (قوله
 وقول الامام مالك) عطف على
 المشهور (قوله معه) اي ضيق
 وقتها (قوله ذكرهما) اي
 الطريقتين (قوله والحاضرة)
 عطف على يسير (قوله الواجب)
 مقعول خالف (قوله بأن قدم
 الحاضرة الخ) تصوير لخلاف
 (قوله فعلمت) بضم العين (قوله في
 الثالثة) اي يسيرها مع حاضرة

الامام بالنسبة للاركان والشروط وانما يعيدها لمخالفة الترتيب وهو الرابع (خلاف) في
 التمهيد فرج الاول ابن بزيمة قال في التوضيح وهو أقيس واللقاني والخرشي وعبق
 الثاني والثاني هو الرابع لانه الذي رجع اليه مالك رضي الله تعالى عنه وأخذ به ابن
 القاسم وجماعة من أصحاب الامام ورجعه النعمي وأبو عمران وابن يونس واقتصر عليه
 ابن الحاجب وابن عرفة (وان ذكر) اي تذكر المصلي فذا أو اماماً أو مأموماً (اليسير) من
 الفوائت (في صلاة) حاضرة غير جمعة بل (ولو) كانت المذكور فيها (جمعة) وهو امام
 لا فذل عدم تأنيها منه ولا مأموماً اتماديه (قطع) وجوباً (فذل) ان لم يركع (وشنع) ندبا وقيل
 وجوباً (ان ركع) ركعة بسجدة فيها من غيرها أخرى ويجعلها نافذة ولو كانت الصلاة
 المذكور فيها ثمانية كصبح وقيل فيها ان عقد ركعة منها مشارفته على اتمامها لا مغرباً
 فيه قطعها ولو ركع لشدة كراهة النقل قبلها هذا الذي في كتاب الصلاة الاول من المدونة
 واعقده أبو الحسن وفي كتاب الصلاة الثاني منها انه يشنعها اذا تذكر بعد ان ركع
 وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة اتمامها لا مغرباً اذا تذكر بعد عقد ركعة (و) قطع
 (امام) وشنع ان ركع (و) قطع (مأموماً) اي الامام الذي تذكر يسير الفوائت تبعاله
 فلا يستخف عليه من يتم به على المشهور وروى أشهب انه يستخف ولا يقطع مأموماً
 (لا) يقطع شخص (مؤتم) ذكر اليسير خلف امامه بل يتماذى معه لحقه واذا اتمها معه
 (فيعيد) هاندا (في الوقت) للغروب في الظهرين والطلوع في غيرهما عقب قضاء يسير
 الفوائت ان كانت الصلاة غير جمعة بل (ولو) كانت الصلاة التي ذكر المأموم فيها يسير
 الفوائت (جمعة) فيتمها معه لحقه ويعيدها جمعة ان أمكن والا فيعيد ما ظهر هذا
 مذهب المدونة وهو المعتمد وقيل يقطع مطلقاً انقله ابن زرقون عن ابن كنانة وقال ابن
 حبيب يقطعها الا المغرب فيتمها معه ومثل تذكر المأموم يسير الفوائت في حاضرة تذكره
 حاضرة في حاضرة فنيته القولان الاولان والمعتمد من مذهب المدونة وهو متماذيه مع
 امامه على صلاة صحيحة واعادتها عقب الاولى بوقت (وكيل) بفتحات مثلاً اي اتم صلاته
 بقية الفرض وجوباً ويعيدها عقب قضاء اليسير بوقت وقاعل كذل (فذل) وأولى امام
 ذكر كل منهما اليسير (بعد شنع) اي ركعتين تامتين بالجلوس عقب سجدة في الثانية (من
 المغرب) ولا يشفعها التلاويذى الى التنقل قبلها ولان ما قارب الشئ يعطى حكمه وشبهه
 في التكميل بنية الفرضية فقال (كذل) ذكره عقب (ثلاث) من الركعات تامات باعداله
 قائماً في الرابعة (من غيرها) اي المغرب فيكملها بالركعة الرابعة وجوباً لان ما قارب
 الشئ يعطى حكمه فان ذكره قبل كمال الركعة الثالثة من رباعية ورجع بالجلوس للثانية
 واعاد تشهد وسلم بنية النقل وهذا التفصيل يجري أيضاً في تذكر الامام أو الفذل حاضرة
 في حاضرة فان كان قبل عقد ركعة قطعاً وان كان بعد عقد ركعة شفعاً وان كان بعد
 ثلاث من رباعية كالباقية الفرض صرح به شذعن عبد الحق وشعوه لابن يونس خليل

(قوله الاول) اي الاعادة (قوله
 وهو) اي الاعادة وذكره لذكير
 غيره (قوله واللقاني) عطف على
 ابن بزيمة (قوله والثاني) اي عدم
 الاعادة (قوله منها) اي المدونة
 (قوله يشنعها) اي المغرب (قوله
 وضعف) بضم فكسر مثلاً
 (قوله مطلقاً) اي عن تقييدها
 بكونها غير مغرب (قوله القولان
 الاولان) اي الاتمام والاعادة
 بوقت والقطع مطلقاً (قوله
 وجوباً) بيان لحكم التكميل

في التوضيح فيكون كذا كبر بعد السلام فتكملها بنية القرض وقول الموضح كن
 ذكربعد السلام يدلان على صحة الصلاة وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى نقل
 المواق وهذا يرشح ما قدمناه من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر في
 الابتداء فقط كما قال الشيخ اجماعا في الاثنا أيضا كما قال عبق تبع العج أفاده البناني
 (وان جهل) بفتح فكسر المكلف (عين) أي ذات صلاة (منسية) أي متروكة خرج وقتها
 وذمتها مشغولة بغيرها سواء نسيتها أو نسيها أو فاتته له ذر غير مسقط كنوم فلم يذراى
 صلاة هي (مطلقا) عن تقييدها بكونها اليالية أو نارية (صلى) وجوب بالتبرئة ذمته (خمساً)
 من الصلوات وهي المفروضة في اليوم والليلة يبدأ بالظهر ويصلي بالصبح ليحيط بأوجه
 الشك فان علمها نارية صلى الظهر والعصر والصبح وبرئت ذمته وان علمها يالية صلى
 المغرب والعشاء (وان علم) عين (ها) أي القائمة بأنها ظهر مثلاً (دون) عين (يومها) الذي
 تركت منه (صلاها) أي القائمة حال كونه (ناوياً) ندباً اليوم الذي علم الله تعالى انها (له)
 لأن تعيين الزمن ليس شرطاً في صحة الصلاة إذا ما أدركت نية المجهول محالة (وان نسي)
 عين ما عليه من القوائت وكان (صلاة وثانيتها) ولم يدر هل هما من ليل أو نهار أو منهما ولا
 ان الليل سابق النهار أو عكسه (صلى) وجوباً البراءة ذمته (سما) من الصلوات بترتيبها
 المعلوم خاتماً بالتي بدأ بها الاحتمال كونها التي عليه متأخرة في القوائت عن التي ختم بها
 وترتيب قضاء القوائت شرط صحة فهذا مشهور ومبني على ضعيف (وندى تقديم ظهر)
 في قضاء الست لانها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم
 صبيحة ليلة الاسراء عند الاكثر وقيل يبدأ بالصبح ابن عرفة وهو أولى الخطاب لانها أول
 صلاة النهار فان علمها من الليل فقط فقد علم عينها ما فيصلى المغرب والعشاء فقط وان
 علمها من النهار فقط صلى الصبح والظهر والعصر فقط وان علم ان احدها من الليل
 والاخرى من النهار وان الليل سابق فقد علم عينها ما فيصلى العشاء والصبح وان علم سبق
 النهار فقد علم عينها ما فيصلى العصر والمغرب وان شك في السابق منه صلى العصر
 والمغرب والعشاء والصبح وان علم سبق الليل أو النهار ولم يدر هل هما من الليل فقط
 أو النهار فقط أو احدهما من الليل والاخرى من النهار صلى خمساً فقط وبدأ بالمغرب
 في الاولى وبالصبح في الثانية (و) الحكم (في) جهل عين صلاة وعين (ثالثتها) القائمتين
 وهما ما بينهما واحدة برئت الذمة منها (أو) جهل عين صلاة وعين (رابعتهما) قائمتين وهما
 ما بينهما اثنتان برئت الذمة منهما (أو) جهل عين صلاة وعين (خامستهما) قائمتين وهما
 ما بينهما ثلاث برئت الذمة منها (كذلك) أي الحكم في جهل عين صلاة وعين ثانيتها من
 صلاة ست صلوات ونبد تقديم الظهر ولكنها غير متواليبة بل حال كونه (يثنى) بضم ففتح
 فكسر مثقلاً كل صلاة فرغ منها (ب) باقي (المنسى) على تقدير ان أولاه المقروء منها
 فاندفع الاعتراض بأنه لا مفهوم اقوله يثنى اذ يثبات ويربع ويخمس أيضاً وبأن المنسى

(قوله فتكملها) مبتدأ (قوله
 وقول الموضح) عطفاً على
 تكملها (قوله يدلان) أي
 التكميل بنية القرض وقول
 التوضيح خبرهما (قوله من ان
 الترتيب الخ) بيان لما (قوله
 كونها) أي التي بدأ بها (قوله
 فهذا) أي وجوب الست (قوله
 ضعيف) أي ككون ترتيب
 القوائت شرطاً (قوله في الاولى)
 بضم الهاء زاي علم سبق الليل
 (قوله في الثانية) أي علم سبق
 النهار (قوله من صلاة ست
 صلوات) بيان للحكم (قوله وبأن
 المنسى) عطفاً على بأنه

مجموع الصلواتين والتفنية انما هي بياقته فان بدأ بالظهر وأتمها قدر انما الاولى وثناها
 بياق المنسوق وهي ثانيهما في الصورة الاولى وثالثتها في الثانية ورابعتهما في الثالثة وخامستها
 في الرابعة واذا فرغ من هذه قدرها الاولى وثناها بياقته كذلك وهكذا يعمل حتى يصلي
 ست صلوات خاتمة التي ابتدأها بالترتيب (وصلى الخمس مرتين) صادق بصورتين صلاة
 الخمس متوالية واعادتها كذلك وصلاة ظهريين فعصرين الخ واختار ابن عرفة الاولى
 لا تتقال الثانية من يوم لاخر مرة فقط وقال المازري الثانية أولى (في) نسيان عين صلاة
 وعين (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و) في نسيان عين صلاة وعين (حادية
 عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث وكذا في سادسة عشرتها واحادية عشرتها وهلم
 جرا ومماثل ثانيتهما الى خامستها كما مثله على الصواب الذي قاله الخطاب والرامي
 وغيرهما خلافاً للبساطي وتنت وغيرهما في صلاة الخمس مرتين والضابط الذي تعرف به
 خامستها ومماثلتها ومماثلتها ثانيتهما الى خامستها أن يقسم العدد الذي أخذ منه اسم
 المعطوفة على خمسة فان لم يقض منه شيء فالثانية خامسة في أدوار بقدر آحاد خارج
 القسمة وان فضل واحد فالمعطوفة مثل الاولى كذلك وان فضل اثنين فمثل ثانيتهما وان
 فضل ثلاثة فمثل ثالثتهما وأربعة فمثل رابعتهما كذلك فالصلاة ومكملتها ثلاثين خامسة تمام
 الدور السادس والثانية عشر مماثلة الثانية بعد دورين وقس على هذين لأن من جهل
 عين فاقمة من الخمس يصلي خمسة وهذا عليه صلاتان من خمسين يفتح الطلوع والسين فيصلي
 لكل صلاة خمس صلوات لبرائة ذمته (وفي) نسيان ترتيب (صلواتين مبيتين من يومين)
 مبيتين أو غير مبيتين (لا يدري) الصلاة (السابقة) منها بأن لم يعلم عين اليومين أو لم يعلم
 السابق منهما أو لم يعلم أي الصلاتين لأي اليومين والحكم فيها ما قاله المصنف اتفاقاً
 في الاولين وعلى الرابع في الاخيرة وقيل فيها يصلي لكل يوم صلاتين (صلاههما) أي
 الفاتنتين ما ويا كل صلاة لليوم المعلوم لله سبحانه وتعالى (وأعاد) وجوباً (المبتدئة) للترتيب
 بناء على أنه شرط فهو مشهور بمعنى على ضعف كسائر فروع الباب (و) ان شك في
 الترتيب (مع الشك في القصر) للرباعية وانما ما بان شك هل تركها في الحضر أو في سفر
 القصر (أعاد) ندباً (أثر كل) صلاة (حضرية) أي رباعية تامة (سفرية) أي مقصورة
 فان بدأ بالمقصورة أعادها تامة وجوباً اذ على تقدير انها حضرية لا تكفي عنها السفرية
 بخلاف العكس واستشكل في التوضيح ندب إعادة الحضرية سفرية بأن المسافر اذا أتم
 عمداً يصلي في الوقت وهو يخرج بالفراغ من قضاء الفاتنة وأجيب بأنه من إعادة القول
 ابن رشد اجزاء الحضرية عن السفرية خاص بالوقفية وأما الفاتنة في السفر فلا تجزئ
 الحضرية عنها وهو ضعيف اسكن من إعادة الخلاف من الورع المندوب (وان) ذكر
 (ثلاثاً) من الصلوات (كذلك) أي المذكورة من الصلاتين في التعيين كظهور وعصر
 ومغرب وكونها من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يذكر السابقة منها أصلي وجوباً (سبعاً) بقسمة

(قوله كذلك) أي متوالية (قوله
 الاولى) بضم الهمز أي صلاتها
 متوالية واعادتها كذلك (قوله
 عشرتها) بكسر العين أي عشر من
 حذفت ثوبه لاضافته (قوله كما
 ما مثله) أي في صلاة ست صلوات
 (قوله على خمسة) صلاة يقسم (قوله
 كذلك) أي بعد أدوار بقدر آحاد
 خارج القسمة (قوله على أنه) أي
 ترتيب الفوات (قوله فهو) أي
 إعادة المبتدئة وذكره لتذكير
 خبره (قوله كسائر) أي باقي (قوله
 فلا تجزئ الحضرية عنها) أي
 فالإعادة واجبة لا تختص بالوقت
 (قوله وهو) أي قول ابن رشد
 (قوله لكن مراعاة الخلاف)
 أي ولو ضعيفاً استدل على
 ضعفه لرفع إيمانه أنه لا يراعى
 (قوله من الصلاتين) بيان المذكور
 (قوله في التعيين) صلاة كاف
 التشبيه (قوله وكونها) أي
 الثلاث عطف على التعيين (قوله
 معينة) نعمت أيام (قوله منها) أي
 الثلاث (قوله صلى الخ) جواب
 ان (قوله وجوباً) بيان الحكم
 صلواته سبعة

140

السين على الموحدة من الصلوات لتبرئة ذمته بأن يصليها مرتبة ويعيدها كذلك ويعيد
 التي ابتدأ بها الحيض بأقسام الشك وهي ستة أذ يحتمل أن الأولى الظهر فالعصر فالمغرب
 أو فالمغرب فالعصر أو تمام العصر فالمغرب فالظهر أو فالظهر فالمغرب أو تمام المغرب فالظهر
 فالعصر أو فالعصر فالظهر فهذه ستة فإذا صلاها مرتبة برئت ذمته على الاحتمال الأول
 وإذا أعاد الظهر ثانيا برئت أيضا على احتمال أن الأولى العصر فالمغرب فالظهر وإذا أعاد
 العصر ثانيا برئ على احتمال أن الأولى الظهر فالمغرب فالعصر وعلى احتمال أن الأولى
 المغرب فالظهر فالعصر وإذا أعاد المغرب ثانيا برئ على احتمال أن الأولى العصر فالظهر
 فالمغرب وإذا أعاد الظهر ثالثا برئ على احتمال أن الأولى المغرب فالعصر فالظهر
 ومثل هذا يقال في قوله (و) أن ذكر (أربعا) من الفوائت معينات كصبح وظهر وعصر
 ومغرب من أربعة أيام معينات أم لا لا يعلم ترتيبها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بأن يصلي
 الأربع مرتبة ثلاث مرات ويصلي المبتدأة مرة رابعة لحيض بصور الشك وهي أربعة
 وعشرون صورة أذ كل صلاة منها إذا فرضت الأولى في ترتيب الثلاثة الباقية ست صور
 فعلى أن الأولى الصبح فالثانية ظهر فثالثة عصر فغرب أو فغرب فعصر أو الثانية عصر فغرب
 فظهر أو فظهر فغرب أو الثالثة مغرب فظهر فعصر أو فعصر فظهر فهذه ست صور على
 أولية الصبح ومثلها على أولية الظهر ومثلها على أولية العصر ومثلها على أولية المغرب
 فهذه أربعة وعشرون من ضرب أربعة في ستة والثلاث عشرة صلاة بالوجه المتقدم
 محبطة بها يعلم بالتأمل فيها (و) أن ذكر (خمس) من الفوائت معينات من خمسة أيام
 معينة أم لا وجه ترتيبها صلى (احدى وعشرين) صلاة بأن يصلي الخمس مرتبة أربع
 مرات ويعيد المبتدأة مرة خامسة لحيض باحتمالات الشك وهي مائة وعشرون أذ تقدير
 أولية كل صلاة بمحصل معه في ترتيب الأربعة الباقية أربعة وعشرون صورة وهي
 السابقة فمن ذكر أربعها أو الحاصل من ضرب أربعة وعشرين في خمسة مائة وعشرون
 والاحدى والعشرون صلاة بالوجه المتقدم مشقة عليها كلها يعلم بأملهما والضابط

والاربعة والعشرين (قوله من الفوائت) بيان خمس (قوله بميزات) نعت خمس (قوله بان يصلى النكس مرتبة الخ) تصوين صلاة احدى وعشرين صلاة (قوله وهى) الى احتمالات الشك (قوله اذ تقدير اولية كل صلاة الخ) علمه مائة وعشرون (قوله يحصل الخ) خبر تقدير (قوله اربعة وعشرون) فاعمل يحصل (قوله وهى) أى الاربعة والعشرون (قوله عليها) أى المائة والعشرين (قوله يعلم) بضم الهمزة وجه احاطة الاحدى والعشرين بالمائة والعشرين (قوله بتأملهما) أى الاحدى والعشرين والمائة والعشرين

(قوله ضرب الخ) خبر الضابط (قوله أقل منه) أي عدد القوائت (قوله وزيادة) عطف على ضرب (قوله عددها) أي القوائت (قوله ويتقص) يضم فسكون ففتح (قوله عددها) أي القوائت نائب فاعل يتقص (قوله الواحد) مستثنى من عددها (قوله في مثله) أي عددها الواحد (قوله عددها) نائب فاعل يزداد (قوله عاد) أي رجع المصنف جواب لما (قوله إشارة الخ) علة عاد الخ (قوله يزيدها) أي الواحدة (قوله المقضى) يفتح فسكون فكسر أي الصلوات التي يقضيها (قوله أنه) أي المصلي (قوله فقال) عطف على عاد (قوله من القوائت) بيان ١٧٦ ثلاث (قوله ولا سبق الليل النهار) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله

ينصب مقعوله (قوله عكسه) أي سبق النهار لليل (قوله بأن يصلي الصلوات الخمس مرتبة) (قوله يصلي سبعا) (قوله الأولى) يضم الهمز (قوله ليجيئ الخ) علة صلته سبعا (قوله في ترتيبها) أي الثلاث صلة الشك (قوله من القوائت) بيان أربعة (قوله وهي) أي الأربع المتوالية (قوله للترتيب) أي حصوله علة يعيد الأولى الخ (قوله كذلك) أي متوالية لا يدرى السابقة منها (قوله ليجيئ بأوجه الشك) علة صلى تسعا

* (فصل في سجود السهو) *

(قوله في سجود السهو) أي السجود المطلوب بغير السهو في الصلاة ينقص أو زيادة أو بهما (قوله وما يتعلق به) أي سجود السهو من الأحكام (قوله ولو حكما) مبالغة في فذ (قوله كالمسبوق الخ) مثال للنذر حكما (قوله توهم الوجوب) أي للسجود إذا تكرر السهو (قوله وفي سجودتان) أي الآتي عطف على في السنية (قوله

لمعرفة العدد الذي تبرا الزمة به في هذه المسائل ضرب عدد القوائت في عدد أقل منه بواحد وزيادة واحد على خارج الضرب أو ضرب عددها في مثله ويتقص من حاصل الضرب عددها الواحد أو ضرب عددها الواحد في مثله ويزاد على حاصل الضرب عددها ولما قدم أن من جهل عين فاقته يصلي خمسا ومن جهل عين فاقته وثانيتها يصلي ستا عاد لتقييم ذلك إشارة إلى أن ضابط هذا النوع أنه كلما زاد المنسى واحدة يزيدها في المقضى ألا ترى أنه يقضى في جهل الواحدة خمسا وفي جهل الاثنين ستا وفي جهل الثلاث سبعا وهكذا ما زاد فقال (وصلى) المكلف (في) جهل عين (ثلاث) من القوائت متوالية (مرتبة) وهي الصلاة وثانيتها وثالثتها (من يوم) وليله (لا يعلم) المكلف الصلاة (الأولى) يضم الهمز ولا الثانية ولا الثالثة منها ولا سبق الليل النهار ولا عكسه ومنه قوله صلى (سبعا) بتقديم السين على الموحدة بأن يصلي الصلوات الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية ليجيئ بأحوال الشك في ترتيبها (و) أن جهل (أربعة) من القوائت المتوالية من يوم وليله ولا يدرى سبق الليل النهار ولا عكسه وهي الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعها صلى المكلف (ثمانيا) الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية والثالثة للترتيب (وأن) جهل (خمسا) كذلك صلى (تسعا) بتقديم المثناة ليجيئ بأوجه الشك وأن علم تقدم الليل صلى خمسا مية ثانيا المغرب وأن علم تقدم النهار صلى خمسا أيضا لكن يعتد بالصحيح ولكنه

في هذين القسمين عالم بالعين والترتيب والله أعلم * (فصل في سجود السهو وما يتعلق به) * (سبق) يضم السين وشدة الذنوب (سهو) من امام وفذ ولو حكما كالمسبوق إذا سهوا في قضائه بعد سلام امامه أن لم يتكرر السهو بل (وأن) تكرر السهو وزيادة أو نقص أو بهما مبالغة في السنية لدفع توهم الوجوب أو في سجودتان لدفع توهم الزيادة عليهما وهذا أن تكرر قبل السجود فإن تكرر بعده كسبوق سجدا القبلي مع امامه ثم سهوا في قضائه ينقص أو زيادة فيسجد سهوا ولا يجزئ بسجوده الأول وكسبكلم سهوا بعده السجود القبلي وكن سجده ثلاثا فيسجد عند الغمى وقال غيره لا يسجد وصلة سهو (ينقص سنة مؤكدة) داخله في الصلاة سواء كان همة قفا أو مشكوكا في أصله أو فيه وفي الزيادة (أو) ينقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) سواء كان النقص

وهذا) أي الاقتصار على سجدين (قوله أن تكرر) أي السهو (قوله بعده) أي السجود (قوله وزيادة) (وكسبكلم الخ) عطف على كسبوق الخ (قوله وكن سجده الخ) عطف على كسبوق (قوله مؤكدة) فلا يسجد ناقص سنة خفيفة كتكبيرة وإن سجده بطلت الصلاة كما يأتي (قوله داخله في الصلاة) فلا يسجد لترك الإقامة (قوله سواء كان) أي النقص (قوله أو فيه) أي النقص (قوله فلا يجزئ سجدة) تقرير على سجودتان

(قوله فان تذكّر) اى المصلى انه سجد واحدة (قوله وان تذكّر) اى السجدة (قوله بعده) اى سلامه (قوله عليه) اى المصلى (قوله عليهما) اى السجدين (قوله قبلها او بعدها) تعميم فى امتناع الزيادة عليهما (قوله هذا) اى كون السجدين سنة (قوله وهو) اى وجوب القبلى (قوله فلا يسقط) اى طلب السجود (قوله عنه) اى المصلى (قوله ترقيع الصلاة الخ) منفعول قول المضاف لفاعله (قوله للعمل) اى اولى (قوله جلا الخ) خبر قول ١٧٧ (قوله فيه) اى قول الذخيرة (قوله زائد) اى على ترك افسادها

(قوله فهو) اى جبرها بالسجود
(قوله حكم) بضم فكسر (قوله فان ترك) بضم فكسر اى السجود (قوله اذا كان) اى السجود (قوله بوجوبه) اى القبلى (قوله ويسجد) اى القبلى (قوله وتذكّر) اى السجود القبلى (قوله وهذا) اى رجوعه للمشهد وتكبيره الخ (قوله على ان مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولا) اى واماعلى عدمه طولا فتسقط الصلاة بمجرد (قوله وانما هو) اى الطول (قوله منها) اى الجمعة (قوله بعده) اى القبلى (قوله استئنا) بيان لحكم اعادة القبلى (قوله ليقع سلامه الخ) اى اعادة تشهد (قوله فيه) اى التشهد تنازع فيه يدعوى ويصلى (قوله وهذه) اى تشهد سجود السهو وأشبه لتأنيث خبره (قوله لا يطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله لانه) اى الجهر (قوله فيها) اى السورة (قوله وأنى) اى المصلى (قوله بدله) اى الجهر

والزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محقة أو لا تخبر مشكوكا أو نائب فاعل سن (سجدتان قبل سلامه) اى المصلى ان سجد القبلى ثلاثا وبعد تشهد وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فلا تجزى سجدة واحدة فان تذكّر قبل سلامه سجد الثانية وان تذكّر بعده سجدتها وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتقع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه ان زاد عليه ما قبلها أو بعدها وقال النعمى يسجد بعد السلام هذا هو المشهور وقيل القبلى واجب فى الشامل وهو مقتضى المذهب ولا يكتفى عن السجود اعادة الصلاة فمن ترتب عليه قبلى لا يطل تركه أو يعدى فتتركه وأعاد الصلاة فلا يسقط عنه قاله ابن بشير وقول الذخيرة ترقيع الصلاة بالسجود اولى من ابطالها واعادتها للعمل جلا اولى فيه على الوجوب اى يحرم افسادها وما جبرها بالسجود فهو قدر زائد فهو الذى حكم عليه بالسنة فان تركه فانت السنة ولم تطل الصلاة الا اذا كان عن ثلاث سنن فتبطل مراعاة للقول بوجوبه ويسجد به بالجامع أو غيره فى غير صلاة الجمعة (و) يسجد به (بالجامع) الذى صلى فيه ان سجد (فى الجمعة) كسجود أدرك مع الامام ثانيتهما وسها فى ركعة القضاء عن السورة مثلا وسها عن السجود قبل السلام وسلم وخروج من المسجد وتذكّر بالقرب فيرجع للمسجد الذى صلى فيه الجمعة ويجلس ويكبر مع رفع يديه ويدعيه التشهد ويسجد ثم تشهد ثم يسلم وهذا على ان مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولا وانما هو بالعرف ويسجد البعدى منها فى أى جامع كان (وأعاد) من سجد القبلى (تشهد) بعده استئنا ناليق سلامه عقب تشهد ولا يدعوى ولا يصلى فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وهذه احدى مسائل لا يطلب فى تشهدا دعاء وثانيتهما من أقيمت الصلاة عليه للراتب وهو يصلى ولو فرضا والثالثة من خرج عليه الخطيب وهو فى تشهد نافلة والرابعة من سها عن التشهد حتى سلم الامام أو سلم عليه وهو فى أثناءه أو بعد تمامه قبل شروعه فى الدعاء وفهم من قوله وأعاد تشهدا ان القبلى بعد فراغ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومثل لنقص سنة مؤكدة بقوله (كثر جهر) بقا تحة ولو مرة وأولى مع سورة أو بسورة فقط من ركعتين لانه فيما سنة خفيفة وفى الفاتحة سنة مؤكدة وأنى بدله بحركة اللسان فان أسمع نفسه فلا يسجد (و) ترك (سورة) اى قرأه ما زاد على الفاتحة من أولى أو ثانية (ب) صلاة (فرض) لا تقل لان الجهر والسورة فيه مندوبان فهو قيد فيهما (و) ترك (تشهدين) فإم التشهدات من صور اجتماع البناء والقضاء ومفهوم تشهدين عدم

٢٣ من ل (قوله فان سمع) اى بقراءته مفهوماً وأنى الخ (قوله من أولى أو ثانية) صلة ترك (قوله لان الجهر والسورة فيه الخ) اى لا تفصل (قوله فهو) اى بفرض تفريع على العلة (قوله فيهما) اى ترك الجهر وترك السورة (قوله أم) بضم الهمزة وشذ الميم (قوله من صور اجتماع الخ) بيان أم التشهدات

السجود وترك تشهد واحد وسيصير به المصنف وهو قول مرجح والارجح كما افاده
الخط السجود له (والا) اي وان لم يكن السهو ينقص فقط أو مع زيادة بأن كان بزيادة
فقط (ف) يسجد السجدين (بعده) اي السلام ومثل للزيادة المشكوك فيها تفهم منه
الحقيقة الاولى بقوله (ك) شخص (متم) ملاته (ا) أجل (شك) منه في اتمامها وعدمه وهو
غير مستكبح بأن شك في رابعة هل صلاها أربعاً أو ثلاثاً فبقي على الثلاث لتيقنهما أو في
برابعة فيسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أزال بها شكه لكونه صلى قبلها
أربعاً وكذا من شك في ثلاث واثنين من المغرب فبقي على اثنين وكذا من شك في ركعة
وركعتين من ثنائية فبقي على واحدة وكذا من شك في سجدة وسجدة فبقي على سجدة
واختفى ان الشك هنا على حقيقة وهو التردد المستوي فلا يعتبر التوهم اذا الظن
كالتيقن في الفرائض وغيرها (و) كشخص (مقتصر على شفع) لكونه (شك) اي ترد على
السواء في جواب (أهويه) اي الشفع في ثابته (أو بوتر) لانه الحق بجعل الركعة المشكوك
فيها ثمانية الشفع فيسجد بعد السلام للزيادة المشكوك لاحتمال ان الركعة المشكوك
فيها زائدة وقد جعلها من الشفع فان قيل لا وجه لسجوده بعد السلام لانها ان كانت ثمانية
شفعه فلا زيادة أصلاً وان كانت الوتر فهي خارجة عن الشفع ومنفصلة عنه قيل في جوابه
وجه احتمال انه صلى الشفع ركعتين وسها عن السلام وقام للوتر فقد زاد ركعة في
الشفع وبجث فيه بأنه يقتضي السجود قبل السلام لاجتماع النقص والزيادة ولذا روى
عيسى بن زياد عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه انه يسجد قبل السلام لذلك ولكن
المشهور الاول ومثله مقتصر على عشاء شلت أهويه أو بشفع ومقتصر على ظهر شك
أهويه أم بعصر (أو ترك سربض) كظهر وأبدله بما زاد على أقل الجهر بقائمة
وحدها ولو في ركعة وأولى مع سورة أو سورة وحدها في ركعتين فيسجد بعد السلام
لحض الزيادة فان قيل بل معها نقص سنة السر فقتضاه يسجد قبله وبه قال ابن التمام
في العتبية فلعل المشهور رأى ان النقص - صل بنفس الزيادة فكانه لاشئ الا هي مع أن
السر عدى فيخص النقص مع الزيادة بنقص سنة وجودية كتكبيره وقته وفيه انه
كيفية مخصوصة للقراءة مضادة للجهر بها على ان الجهر زيادة قولية من سنن الصلاة وهي
لا تقتضي السجود كزيادة سورة في آخره وراعى هذا الشبه فقال بعدم السجود
ولعل المشهور رأى انها لما اجتمعت مع النقص اقتضت السجود وان لم تقتضه بمجردها
فان أبدله بادن الجهر فلا يسجد (أو استسكه) أي كثر منه (الشك) في النقص بأن يحصل
له كل يوم مرة فيسجد بعد سلامه (ولهي) بكسر الهاء وقصها اي اعرض (عنه) وجوباً
وبنى على القيام اذ لا دواء له مثل الاعراض عنه فان قيل اذا بنى على القيام فلا وجه
للسجود بعد السلام لعدم الزيادة قيل انه لترغيم الشيطان في صحيح مسلم وغيره اذا سجد
ابن آدم انزل الشيطان في ناحية يميني يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فامتنع فلما

(قوله به) اي عدم السجود وترك
تشهد واحد (قوله وهو) اي
عدم السجود وترك تشهد واحد
(قوله له) اي ترك تشهد واحد
(قوله ومثل) بقصص مثله
(قوله لانه) اي الشفع الخ
لاقتضاه عليه

الجنة وأمر هو به فأبى فله النار بضمير المتكلم في ويل وأمر وأبى وقوله وظاهر المصنف ان
سجود مستند كح الشك سنة وقال عبد الوهاب مستحب ولكنه من العراقيين الذين
يطلقون المستحب على ما يشهد السنة فليس تعبيره نصافي مخالفة لظاهر المصنف وشبهه في
السجود بعد السلام فقال (كطول) عند التذكير عند الشك في النقص (بجمل) من
الصلاة (لم يشرع) الطول (به) كقيام عقب ركوع وجالوس بين سجدين واستيفاء
قيام بزيادة على الظمة أي زيادة الواجبة والسنة زيادة بينة فيسجد به بعد السلام (على)
القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وأما الطول به سهوا فالسجود له بعده متفق
عليه لأنه على القاعدة فان طوّل يجعل يشرع الطول فيه ركوع وسجود وجالوس
وتشهد وقيام قراءة فلا سجود له إلا أن يقاس في المنتقى من شك في صلاته لزمه ان يقول
ليترك ما مضى عنه فان تذكره هو اكل على ما سبق وان تبين له انه لم يسه ولا شيء عليه
اذ لم يطول في تمهله فان طال فابن القاسم لم يسجد به مطلقا وصحون رأه مطلقا وفرق
أشهب فرأى سجود حيث طول يجعل يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول يجعل يشرع
فيه التطويل ابن رشد وهذا أصح الأقوال فان طول في الصلاة يشرع فيه التطويل عبثا
أو تذكرا كشي غير متعلق بالصلاة فالظاهر عدم البطلان والسجود بالاولى ما لم يقاسم قاله
العدوي وحمل السجود اذ اطول يجعل يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك
سنة كتطويل رفع من ركوع أو بين سجدين أو من ثابتهما اذ عدمه فيها سنة فان ترتب
عليه ترك مستحب كتطويل الجالوس الا قول فلا سجود له اذ لا سجود لترك مستحب فان
فيل هذا يقتضي ان السجود قبل السلام للنقص مع الزيادة واجب بأن السجود القبلي
انما يطلب لترك سنة وجودية لانه نقص والسنة هنا عدمية فتركها زيادة لانه نقص فلذا
كان بعد ما يسجد البعدى ان ذكره بالقرب بل (وان) ذكره (بعد شهر) أو أكثر لانه
اترغيم الشيطان (باحرام) أي نية وجوب بشرط (وتشهد) استئنافا كتكبير هوى ورفع
(وسلام) عقب التشهد وجوبا غير شرط (جهرا) استئنافا والقبلي ان يسجد قبله فلا
يحتاج لنية لان صاحب نية الالة عليه وان أخره عنه صار بعد ما (وسلم) السجود (ان قدم)
بضم فكسر مثقلا أي على السلام ما حقه التأخير عنه (أو آخر) كذلك أي عنه ما حقه
التقديم عليه عمدا أو سهوا فبما لم يكن تعمدا التقديم محرم وتعمدا التأخير مكروه ابن
عرفة وسجد تاسهوا الزيادة المازرى والقاضي سنة الطراز واجبتان ونقص سنتها في
وجوبها وسنتها ثابتهما التفصيل لاخذ المازرى من بطلانها بتركه وقول ابن عبد الحكم
وتفصيل يأتي فلا قول بعد السلام وللتاني في كونه قبله وتخييره رواية المشهور والمجموعة
وفي كونه له ما قبل أو بعده رواية المشهور وابن القاسم فانظر فقه تفصيل طويل (لا)
يؤمر بالسجود (ان استسكجه السهو) بنقص أو زيادة بأن يأتيه كل يوم مرة (ويصلح)
ان أمكنه الاصلاح كسهوه عن سجدة من ركعة تذكرها قبل عقدة ركوع التي تليها

(قوله به) أي المحل الذي لم يشرع
به (قوله فان طوّل يجعل يشرع
الطول فيه) مفهوم لم يشرع
به (قوله المنتقى) بضم الميم وفتح
القاف (قوله مطلقا) أي سواء
كان يجعل يشرع الطول فيه أم لا
(قوله هذا) أي التخييم بدقرب
ترك سنة (قوله سهوا الزيادة) أي
الزيادة سهوا (قوله سنتها) أي
الصلاة (قوله التفصيل) لعله بين
كونه لنقص سنة مؤكدة أو سنتين
ختمتين فهو سنة وكونه ثلاث
سنتين فهو واجب (قوله من
بطلانها) أي الصلاة (قوله بتركه)
أي سجود النقص راجع لواجبتان
(قوله وقول ابن عبد الحكم)
راجع لسنتان (قوله فلا قول)
أي سهوا الزيادة (قوله وللتاني)
أي نقص سنتها (قوله قبله) أي
السلام (قوله وتخييره) أي في
سجوده قبله وبعده (قوله لهما)
أي سهوا الزيادة ونقص سنتها

فيرجع جالساً وبأقربها ثم يقوم ويعيد القراءة وجوباً ويكمل صلاته ولا يسجد فان لم
يكنه الاصلاح بعقد ركوع التي عليها انقلب المعقودة أولى فينبغي عليها ولا يسجد هذا في
القرض وفي السنة ان أمكنه الاصلاح يصلح كاعتباره السهو عن التشهد الاول وتذكره
قبل مفارقة الارض بيديه وركبتيه فيرجع له ويتم صلاته ولا يسجد وان لم يكنه بان لم
يتذكره الا بعد مفارقتها بها فأت ولا يسجد له (أو شك هل سها) في صلاته بنقص أو زيادة
أو لم يسه ثم ظهر له انه لم يسه ولم يعطول في ثقله أو طول بمخل شرع فيه التطويل فلا يسجد
وتقدم انه ان طول بمخل لم يشرع الطول به يسجد (أو) شك هل (سلم) بفحركات متعلا
من صلاته أم لا فيسلم ولا يسجد ان قرب ولم يخرف عن القبلة ولم يشارك مكانه فان طال
جداً بطلت وان انحرف استقبل وسلم ويسجد وان طال لا يجدها أو فارق مكانه بنحو باسرام
وتشهد وسلم ويسجد (أو يسجد) سجدة واحدة عطف على استسكه لازالة شكه (في) أي
بسبب (شك فيه) أي سهو سهوه (هل سجدة) له مجديتين (اثنتين) أو سجدة واحدة فبأقرب
بالسجدة الثانية ولا يسجد سواء كان قبلها أو بعد ثلاثاً يتسلسل والمعنى ان من طلب منه
سجود قبل أو بعدى سهوه فسجده وشك هل سجدة مجديتين أو سجدة واحدة فانه ينبغي
على اليقين ويسجد الثانية ولا يسجد لاحتمال زيادتها وان شك هل سجدة سهوه أو لم
يسجد فيسجد السجدة الثانية ولا يسجد لاحتمال زيادتها (أو زاد) في القراءة على الفاتحة
(سورة في) الركعتين (آخر يسه) أي أخيراً الرباعية وأولى في احدهما أو سورة على
الفاتحة وسورة في أوليهما أو احدهما فلا يسجد على المشهور وقال اشهب يسجد ان زاد
سورتين في الاخيرين لا في احدهما (أو خرج من سورة) قبل تمامها (أخيراً) فلا يسجد
وكره تعمله الا ان يشرع في سورة قصيرة في نحو الصبح فانه يترك تمامها ويقرأ سورة
طويلة (أو قاعة غلبة أو قل) غلبة فلا يسجد عليه ولا تبطل ان كان طاهراً يسير أو لم
يزدرد منه شيئاً فان ازدرد سهواً عادى ويسجد بعد وفي بطلانها بغلبة ازدراده قولان
سيان واستظهر العدوى البطلان (ولا) يسجد (أو) ترك (فريضة) لعدم جبرها وبأقربها
ان امكن والا التي ركعتا بتمامها واقرب يسجدانها الا الفاتحة فيسجداتركها ويعيد الصلاة
للخلاف فيها (و) لا يسجد لترك سنة (غير مؤكدة كشهد) فهو لا ينحصر بالسلام
ونص عليه ابن الجلاب وجعله سنة المذهب وصرح اللخمي وابن رشد بالسجود وترك
التشهد الواحد وصرح ابن جرير والهاواري بانه المشهور ووافقهم عليه في النوادر وابن
عرفه فقيه طريقان أظهرهما السجود فأقاده البناني (و) لا يسجد في (يسير جهر) أي
اسمعه من يليه فقط في محل السر (أو) يسير (سر) أي اسمع نفسه فقط في محل الجهر
والمعنى لا يسجد على من جهر خفياً في السرية بان اسمع من يليه فقط ولا على من أسر
خفياً في الجهرية بان اسمع نفسه قاله المصنف في شرح المدونة وعزاه لابن أبي زيد في
المنتهى وكذا هو في ابن يونس وغير واحد وقرره عجب (و) لا في (اعلان) أو اسرار

(بكائية) في محل سرا وجهه وادخلت الكف آية ثالثة (و) لافي (اعادة سورة فقط) أي دون
 فائضة (الهما) أي الجهر والسراي أعادها التحصيل سنتها من جهر في محله أو سر في محله عقب
 قراءتها بخلاف سنتها كما هو المطلوب لا مكان تداركها لعدم قوائمه بالتحنا نلر كوع
 ومفهوم فقط ان من أعاد الفاتحة لذلك يسجد وهو كذلك وكذا ان كثرها سهوا وبظهر
 من كلام المقدسات خلاف في بطلان صلاة من كرر الفاتحة عمدا او الرأب منه عدم البطلان
 قاله العدوي (و) لا يسجد وترك (تكبيرة) واحدة من تكبير الخفض والرفع ولا ترك
 تسبيحة واحدة (وفي) سجود (الابدالها) أي التكبيرة (بسم الله لمن جده) وهو حال هوية
 للركوع أو السجود (أو عكسه) أي ابدال تسبيحة بتكبيرة حال رفعه من ركوعه لانه
 نقص وزاد وعدم سجوده لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزد زيادة أجنبية من الصلاة ولا من
 فرائضها كالسلام والفاتحة (تأويلان) محلهما اذا ابدل في أحد الحليين كما افاده بأوفان
 ابدل فيه مامعا فسجد اتفاقا اتمه ستين ونص عليه فيها ومحلهما أيضا اذا فات تدارك
 ما بدله بتلبسه بالركن الذي يليه فان لم يقف أي بالذعر والمشيوع ولا يسجد اتفاقا
 والمفهوم من كلام المواق ان هذا خلاف في المذهب لا اختلاف من شارحها في فهمها
 فالاولى قولان أقواهما عدم السجود قاله العدوي (ولا) يسجد على امام (لادارة مؤتم)
 من جهة يساره بلجهة يمينه من خلقه وهي مندوبة لادارة النبي صلى الله عليه وسلم ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما من يساره ليمينه حين اقتدائه به لافي بيت خالته ميمونة رضي
 الله تعالى عنها وقد تبع المصنف في نفي السجود في هذا وضوء مما يأتى من تقديمه مع عدم
 توهمه فيها الخدم او تعمدها (و) لا يسجد (لاصلاح رداء) سقط عن ظهر المصلي وهو مندوب
 (أو) (اصلاح) (سترة سقطت) وهو مندوب ان خف ولم يخط له فيها والافيكركه كراهة شديدة
 وبطلت بالخطاطه مرتين لانه فعل كثير (أو كشي صفتين) وأدخلت الكف الثالث من
 صفوف متقاربة بغير الركوع والسجود من مسبوق قام للقضاء وخاف المروء بين يديه
 فيندب مشبه (استرة) يستتر بها (أو) (فرجة) في صف اسرم خارجة لعدم رؤيتها
 قبل الاحرام أو خلفه فوات الركعة ان أخر اسرامه اليها يسدها وهو مندوب (أو)
 لـ (دفع مار) أي مر يد المروء في سرجه بناء على زيادته عن موضع سجوده أو لقصر يديه
 عنه وهو مندوب (أو) (ذهاب دابته) وهو في الصلاة ولم تعد ليردها فان بعدت واتسع
 الوقت واجحف عنها قطع الصلاة وأدركها والأتتم الصلاة وتركتها ان لم يلزم عليه هلاك
 أو شدة ضرر وسواء كانت الدابة له أو غيره والمال كالدابة ان كان المشي شئ من
 المذكورات على الوجه المعتاد بلجهة القبلة بل (وان) كان (بجيب) بفتح الجيم وسكون
 النون أي بلجهة اليمين او الشمال (أو) (قهقرة) أي رجوع الى خلف وجهه للقبلة
 فمع ما فلا يجوز عدم الاستقبال الا في مسألة الدابة اذا توقف ردها عليه (و) لا يسجد على
 مؤتم (فتح) أي رد (على امامه) في قراءته (ان وقف) أي تخير امامه فيها وهو مندوب

(قوله فيها) أي المدقنة (قوله
 والا) أي وان ضاق الوقت أولم
 يجحف عنها به (قوله عليه) أي
 تركها

حينئذ فان لم يقف وانتقل لاية اخرى كره فتحه عليه وهذا في غير الفاتحة والاوجب
مطلقا فان تركه لم تبطل صلاة الامام بخلافه من عجز عن ركن وهل تبطل صلاة المأموم الذي
ترك الفتح أم لا انصر (و) لا سجود على امام أو فذ (سدقيه) أي في (الثواب) بمخافة فثلثة
أي حاله وهو مندوب باليمنى بطننا وظهرا وباليمنى ظهرنا فبكره مباشرة التماسه
حال الاستنجاء به والقراءة حاله مكروهة وكفى ان فهمت والا عيبت والابطال ان
كانت الفاتحة (ولا) سجود (نفث) أي بصق بصوت (بثوب) أي فيه (الحاجة) أي
احتياجه للبصق بكثرة البصاق في فمه او نزول فخامة من رأسه أو بلغم من صدره وهو جائز
وكره غيرها فان كان بلا صوت ففي سجوده له وعدمه قولان وان كان بصوت فان كان سهوا
سجده على المعقود وان كان عمدا أو جهلا بطلت وشبه في عدم السجود فقال (كتنخ)
الحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة فلا سجود لسهوه (و) القول (المقتار) للتمهي من قولي
الامام ما لك رضي الله تعالى عنه (عدم الابطال) للصلاة (به) أي التخص (لغيرها) أي
الحاجة وهو قول الامام ما لك رضي الله تعالى عنه وأخذه ابن القاسم واختاره الاثيري
وقوله الاخر العهود لسهوه والبطلان لعدمه والتخص كالتخص وفسر ابن عاشر
الحاجة بضرورة الطبع واستدل بقول المازري التخص ضرورة الطبع وأثنى الوجع
مغفرة وقال السطتدل على ان المراد الاحتياج للتخص لرفع بلغم من رأسه او صدره
وهو واجب في الفاتحة ومندوب في غيرها والحاجة التي لا تتعلق بالصلاة كاعلامه انه
في صلاة (و) لا سجود (تسبيح رجل أو امرأه لضرورة) أي حاجة متعلقة بالصلاة
أم لا بان تجرد للاعلام بانه في صلاة من لا قوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته
فليقل سبحانه الله ومن صبيغ العام فشملت النساء وإذا قال (ولا يصفتين) أي
النساء في صلاتهن الحاجة وقوله صلى الله عليه وسلم إنما التصديق للنساء ذم لهما لاذن
لهن فيه بدليل عدم عملهن به (و) لا سجود (كلام) قليل عمدا (لاصلاحها) أي الصلاة
(بعد سلام) من امام عقب ركعتين من غير ثمانية سهوا سواء كان الكلام منه أو من
المأموم أو منهما ان لم يفهم الابيه وسلم معتقدا السكال ونشأ شكك من كلام المأمومين
لا من نفسه فلا سجود لاجل هذا الكلام وان طالب به لزيادة السلام فان عدم شرط من
هذه الاربعة بطلت (ورجع) وجوبا (امام فقط) أي لا فذ ولا مأموم (الاخبار) (عديان)
تت مقتضى اشتراط التعدد ان المراد هنا عداة الشهادة فيشترط فيه - حال الحرية ابن
فرحون والذ كورة ومفهوم التثنية عدم رجوعه لواحد وهو كذلك عند الامام مالك
وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومفهوم الصفة انه لا يرجع لاثنتين غير عديان ولا بد من
كون العديان (من مأموميه) أي الامام وهو شرط في الرجوع لهما على مذهب
المدونة وابن القاسم لان المشاركة في صلاة له اضبطا من غيره وعند اللغوي لا يشترط
فهم ما ذك وصدر به ابن الحاجب واخر الاول ساكنا به قيل اخبرنا بالقام حال شكك

(قوله قولي) بفتح اللام مشددا
قول بلانون لاضافته (قوله وان
طالب به) أي السجود (قوله
الاربعة) أي قلة الكلام وتوقف
الفهم عليه واعتقاده القام
وكون شكك من كلام المأمومين

فيه فيرجع خبرهما به ولا يأتي بما شك فيه (ان لم يتيقن) خلاف ما أخبر به من التمام
بأن يتيقن صدقه ما اوظفه اوشك فيه فان يتيقن كذب ما عمل بيقينه ولا يرجع له ما
ولا أكثر منه ما (الاكثر منهم) أي المأمومين لا يقيد العدالة كثرة (جدا) بحيث يقيد
خبرهم العلم الضروري فيرجع خبرهم مع يقينه خلافاً وأولى مع ظنه أوشك هذا قول
محمد بن مسلمة واستحسنه الخمي وقال الرجاء إلى الأصح المشهور أنه لا يرجع عن يقينه
اليهم ولو كثروا إلا أن يخاطبه ريب فيجب عليه الرجوع إلى يقين القوم وسواء أخبروه
بالنقص أو بالتمام ولا يشترط كونهم مأمومين فالاستثناء منقطع إذ لا تشترط العدالة
ولا المأمومية في خبر من بلغ هذا المقدار أو أمان اعتقاد التمام والخبر بعده فيعمل
بخبر الخبر ولو واحد غير عدل لحصول شك بسبب أخباره كشك من نفسه وهو غير
مستسكح فلا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف فان كان مستسكحاً يعني على التمام
ولو أخبر بالنقص فيرجع له ما لا لواحد كما هو ظاهر كلامهم (ولا) سجود (لحمد عاظم) في
صلاته (أو) حمد (مبشر) بفتح المجمة في صلاته بما يسره ولا في استرجاع من مهيبة أخبر
بها (ونذب تركه) أي الحمد للعاظم والمبشر في صلاته وهل هو مكروه أو خلاف الأولى
الظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يجزئ لأن ما هو فيه أهم بالاستغفار به (ولا) سجود
(بجائز) فعلة في الصلاة وليس متعلقاً بمختلف ما تقدم فانه متعلق بها غالباً والمراد به هنا
ما يشمل خلاف الأولى وهذا إشارة لقاعدة وكأنه قال ولا لكل جائز (كانصات) أي
استقاع من مصل (قل) عرفاً (الشخص) مخبر (بضم الميم) وسكون النون المجمة وكسر
الموحدة له أو غيره فان طال جذا بطلت ولوسهوا وان توسط سهوا وسجد وعمد بطلت
(وترويح) أي إراحة إحدى (رجليه) أي المصلي بالاعتقاد في قيامه على الأخرى بدون
رفع المروحة عن الأرض فلا يسجد له ولو طال فان رفعها عنهم أجاز أن لم يطول ولا كرمه
لم يتفاحش في بطلها ولوسهوا (وقتل عقرب تريده) أي المصلي فان لم ترده كره قتلها ولا تبطل
بالخطأ لا خذشي يقتلها في القسمين ومثل العقرب الثعبان ويكره قتل الطير والدود
والتمل ولو اراده وان الخطأ بطلت والذي أفاده الجدل أن الخطأ من قيام لا خذ
حجر أو قوس من الفعل الكثير المبطل سواء كان اقتل عقرب إرادته أم لا واقتل طائر
أو صيد فالعريف السابق غير ظاهر (أو إشارة) يبدأ أو من (إبتداء) سلام) فتجوز ولا
سجود لها تنقل الخط عن سنده والراجح أن الإشارة لرده واجبة وردة باللفظ عمداً أو جهلاً
مبطل وسهوا تقتض للسجود (أو) إشارة (بمساجدة) وأخرج من قوله جائز قوله (لا)
الإشارة للرد (على) شخص (مشمت) بضم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة بمكرهه
وشبه في عدم السجود فقال (كأنين لوجع وبكاء تنشع) أي غلبة خشوع لافي الجوار
لأن الواقع غلبة لا يتعلق الجوار به لاختصاصه بالأفعال الاختيارية قلداً حسن تشبيهه
لا عطفه (والا) أي وان لم يكن الذين لوجع ولا البكاء منشوع (ههـ) (كالكلام) في

الفرق بين العمد المبطّل والسهو المقتضى السجود الآن يتقاسم فيبطل وهو ذاتي
البكاء بصوت وأما بلا صوت فلا يضر ولو عدا الآن يتقاسم وشبهه في الجواز فقال
(ك) ابتداء (سلام) من غير مصل (على) مصل (منتزح) وأولى على منتزح فيجوز (ولا)
سجود (لتيسر) قليل أي انبساط وجهه واتساعه مع ظهور السرور بلا صوت وكرهه
فان كثرة ابطال عدا كان اوسهوا لانه من الفعل الكثير وان توسط بالعرف مسجد لسهوه
وأبطل عمده (و) لا سجود في (فرقة اصابع والتفات بلا حجة) وتقدم انهما مكررهان
ان قلا فان كثرا أبطلا والالتفات لها جائز (و) لافي (تعمد بلع ما بين أسنانه) ولو مضغه
ليسارته قاله عبق البناني فيه نظرا إذا مضغ فعل كثير بخلاف البلع ولم أجد في أبي الحسن
ما ذكره عنه عبق من عدم البطلان إذا مضغ ما بين أسنانه وبلعه عبق وكذا تعمده بلع
لقمة أو تينة كانت في فيه قبل الدخول في الصلاة أو رفع حبة من الارض وابتلعها وهو
فيها بلا مضغ فيها ولا أبطال البناني فيه نظرا بل الظاهر انه من العمل الكثير المبطّل
للاصلاة ونص المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه ومن كان بين أسنانه طعام كقلقة الحبة
فابتلعها في صلاته لم يقطع صلاته أبو الحسن لان قلقة حبة ليست بأكل لبال تبطل به الصلاة
ألا ترى انه إذا ابتلعها في الصوم فلا يطر على ما في الكتاب فاذا كان الصوم لا يبطل
فأحرى الصلاة اذ فاستدل بالصوم يدل على البطلان في المضغ وفي بلع اللقمة أو التينة
اذ لا يصح ان يقال بحصة الصوم مع ذلك (و) لافي (حك جسمه) وجاز ان كان للحاجة
وقل وكره غير حاجة وقبل فان كثروا لسهوا أبطل وان توسط أبطل عمده وسجد لسهوه
(و) لافي (ذكر) أي قرآن أو غيره كتسبيح (قصدا التفهيم به بحمله) كان يسبح حال ركوعه
أو سجوده أو غيرهما لذلك أو استأذن عليه شخص وهو يقرأ أن المتقين في جنات وعيون
فيرفع صوته بقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين فاصدا به الاذن في الدخول أو يتقدم
عقب القائحة لذلك وهو المراد بحمله (والا) أي وان لم يكن الذكر المقصود به التفهيم في
حمله كيكونه يقرأ القائحة أو غيرها فيستأذن عليه فينتقل الى آية أخرى لقصد التفهيم
(بطات) صلاته لانه في معنى المسكامة والصلاة كلها محل للتسبيح والتلليل والحوالة فلا
يضر قصد التفهيم في أي محل منها وشبهه في البطلان فقال (كفتح) من مصل (على من)
أي قارئ (ليس معه) أي المصلي القاتح (في صلاة) بأن كان القارئ غير مصل أو قد اقتبطل
صلاة القاتح (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة
ومفهومه ان فسخه على من معه فيم الا يبطلها سواء كان امامه أو مأموما آخر واستظهره
سالم واستظهر عجب ان فسخه على مأموم آخر يبطل واعقده العدوى ولكن لا يترتب به
على المصنف لانه تفصيل في المفهوم كما هو معلوم (وبطات) أي الصلاة (بتفهيمه) أي
ضحك بصوت ولو من مأموم سهوا وقطع الفذوالامام ولا يستخاف مطلقا فيهما
(وتماذى) وجوب بالشخص (المأموم) المفهومة في صلاته مع امامه الباطلة تلقى الامام

(قوله مطلقا) أي عن تقييده
بتكثره من تركها (قوله فيهما)
أي العمد والسهو (قوله تلقى)
الامام (قوله تماذى)

(قوله ان لم يقدّر الخ) شرط في تمامية (قوله بان كان) أي ضحك الخ تصوير لعدم قدرته على تركه (قوله كذلك) أي من أوله الخ (قوله فان قدر على تركه) مفهوما الشرط (قوله ولم تكن الصلاة ١٨٥ التي ضمن فيها جمعة) عطف على الشرط (قوله والا) أي وان كانت جمعة (قوله ولم يلزم على تمامية الخ) عطف على الشرط (قوله والا) أي وان لم يلزم على تمامية ضحك غيره (قوله واتسع الوقت) عطف على الشرط (قوله والا) أي وان ضاق الوقت (قوله لا بقيد البطلان) عطف على مقدري بقيد الصحة وإضافته محال للبيان (قوله ان الامام يعمل الخ) مقول يحيى والزهرى (قوله فيهما) أي المأموم الصلاة (قوله ومالك) عطف على ربيعة (قوله ان الامام لا يحملهما عنه) مقول ربيعة ومالك رضي الله تعالى عنهما (قوله وفيه) أي الاستدلال بترك العطف والتشبيه (قوله على ذلك) أي كون التشبيه في القمادي دون البطلان (قوله معهما) أي الثانية (قوله فيهما) أي القمادي والبطلان (قوله بقريضة ما تقدم) إضافته للبيان (قوله لخلق الامام) حلة للقمادي وحذف حلة وجوب الاعادة وهو الاحتياط لبراءة الذمة (قوله خصت) بضم انداء المجهمة (قوله وان أمكنت في القذ والامام) حال (قوله لانه الذي يتقادي مع امامه وجوبا) أما الامام والقذ فمقطعان كما يأتي في الجملة (وذكر) أي تذكرة صلاة (فاطنة) يسيرة يقدم قضاؤها على الماضرة من مأموم خلف امام في الماضرة فانه يتقادي على صلاة صحيحة لخلق الامام لان الترتيب بين قضاء البسيرو الماضرة واجب غير شرط وكذا

٢٤ من ل (قوله لخلق الامام) لاحاجة اليه حيث كانت صحيحة انما يحتاج اليه على القول ببطلانها (قوله لان الترتيب بين قضاء البسيرو الخ) حلة للصحة (قوله وكذا) أي متذكرة فاطنة في جازية وهو مأموم في القمادي على صحة

متذكراً إلى المشتريتين في ثابتهما خالف الإمام بناء على التحقيق ان ترتيبهما بالذكري
 الاثنان واجب غير شرط أيضاً وأما على خلافه من انه شرط بالذكري فالتامد على باطله
 لحق الإمام واحتياطاً لحزمة الصلاة التي قيل بصحتها قولاً قويا (و) بطلت (ب) حصول
 (حدث) أي ناقض فيها غلبة أو سبباً نالها أو مأموم أو إمام ولا يسرى البطلان للصلاة
 مأموميه فيستخلف من يتم بهم فان لم يستخلف وكل بهم أو عمل عملاً بعد حدثه واتباعه
 فيه بطلت عليهم أيضاً كنعمة الناقض (و) بطلت (ب) سجوده (أي المصلي قبل سلامه
 (أ) ترك (فضيلة) ولو كثرت (أو) ترك سنة خفيفة (كسنة كبيرة) واحدة من تكبير
 النقص والرفع وأما تكبير العبد الذي بين أحراره أو قيامه وقراءته فيؤمن بالسجود
 وترك واحدة منه لأن سنة مؤكدة وبطل بسجوده ترك سنة مؤكدة خارجة عن
 الصلاة كالأقامة ما لم يقصد بفساد الصلاة فلا تبطل ويجب سجوده مع إمامه فان
 لم يسجد معه فإظهار عدم البطلان وإقامة المصنف في حكمه بالبطلان بسجوده لفضيلة
 أو تكبيره قوله في توضيحه قد نص أهل المذهب على أن من سجدة لي سلامه ترك فضيلة
 أعاد أبداً وكذا قالوا في المشهور إذا سجدة قبل التكبير واحدة أو ثنتين أو ثلثاً في البطلان
 السجود لفضيلة فيه قولان نقلهما الخط عن ابن رشد وصدر به عدم البطلان
 والسجود لترك التكبير قبله قال القائل هاتين لم أعلم من قال بإبطاله وقال سيدي
 عبد الرحمن القاسمي انما وقعت على الخلاف في السجود للتكبير الواحدة ولا يلزم من
 القول بنفيه إبطاله خصوصاً مع القول به وبالجملة فلم نرمش به للمصنف في البطلان
 بالسجود للتكبير اهـ قلت من حفظ حجة على من لم يحفظ كيف ينبغي التوقف مع قول
 الثقة نهر أهل المذهب وكذا قالوا في المشهور (و) بطلت (ب) شئ (مشغل) أي مانع
 المصلي (عن فرض) ركوع من حق أو قرقرة أو غشيان أو جعل شئ يفهم لا يقدر معه على
 الاتيان بالفرض أصلاً أو بدون مشقة ودام المشغل فان حصل زال فلا يعيد قاله البرزلي
 (و) بمشغل (عن سنة) من السنن الثمانية المؤكدة (يعيد) ندباً (في الوقت) الذي هو
 به اختيارياً كان أو ضرورياً وهذا بعد الوقوع والافه ومخاطب بالقطع قاله البدرواي
 من ترك سنة غير مؤكدة أو فضيلة فلا شئ عليه سواء كان تركها بمشغل أو غيره قاله في
 المقدمات (و) بطلت (ب) زيادة أربع من الركعات متعقبة سواء كان شك في الزيادة
 الكثيرة بسجدة اتقاها ولو في ثلاثية هذا هو المشهور وقيل تبطل الثلاثية بزيادة مثلها
 وقيل بزيادة ركعتين والعقد هنا برفع الرأس من الركوع فان رفع رأسه من ركوع ثامنة
 رباعية أو سابعة ثلاثية أو رباعية ثنائية بطلت وشبهه في الإبطال فقال (ك) زيادة
 (ركعتين) سهواً (في) الصلاة (الثنائية) أصالة بكمعة وصحح لامة صورة فبأربع بناء
 على أن الجمعة فرض يومها وأن المقصورة شرعت أولاً رباعاً وأما على أن الجمعة بدل عن
 الظهر فلا يبطلها الزيادة أربع وان المقصورة شرعت أولاً ركعتين فيبطلها زيادة

(قوله ان ترتيبهما) أي المشتريتين
 الخ بيان للتحقيق بجذف من (قوله
 من انه) أي الترتيب (قوله فيه)
 أي الاثنان المذكور (قوله أي
 ناقض) ليشمل السبب أيضاً
 وغيرهما فهو عموم مجاز (قوله
 فيها) أي الصلاة صلة حصول
 (قوله كنعمة) أي الإمام من
 إضافة المصدر لفاعله وتكميل
 عمله بنصب مقوله تشبيهه في
 بطلانهم عليهم (قوله في السجود)
 أي طلبه وعدمه (قوله من حق
 الخ) بيان لمشغل (قوله غشيان)
 بفتح الغين المجهمة والمثلثة أي
 توران نفس واشراف على تقابلي
 (قوله ولو في ثلاثية) مبالغة في
 أربع فلا تبطل بزيادة ثلاث

ركعتين وتبطل زيادة ركعتين سهوا النفل المحدود كغيره ويعد وكسوف واستسقاء وان لم يكرر الركون فيهما وانقل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله لقوله سم ان قام لخامسة سهوا يرجع ولا يكملها سادسة ويسجد بعد السلام (وبتعمد) زيادة ركن فعلي (كسجدة) في فرض او نفل محدود كوتر وانظر غيره قاله عجمي لا قولي كتمكثير فانحة على المذهب وقيل تبطل (او) بتعمد (نقح) بهم وان قل ولم يظهر منه حرف هذا هو المذهب وقيل لا يبطلها مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف لا ينافي ما لم يكثر او يقصد عبثا فيما يظهر وفي النوادر يتبادر المأموم على باطله ان نفخ عدا اوجه لا ويقطع الامام والقذ (او) بتعمد (اكل وشرب) وله يأنف ولو مكرها او وجب عامه لا نقاذ نفسه ووجب القطع له ولو خاف خروج الوقت (او) بتعمد (ق) او قل ولو مجرد ما (أو) بتعمد (كلام) اجنبى غير اصلاحها ولو بصرف واحد او صوت ساذج اختيارا ولم يجب بل (وان بكره أو وجب لا نقاذ عجمي) من الهلاك او شدة الاذى وترجع المبالغة لقوله وبتعمد كسجدة وما بعده ولا جاية والداعى اصم في نافله فيجب قطعها واجابته وان كان في فريضة او والد المندى ليس اصم فيخفف ويسلم ويحييه واجابة النبي صلى الله عليه وسلم حيا وميتا لا تبطل الصلاة على الرابع (الا) تعمد الكلام (لا صلاحها) أى الصلاة (ف) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا بكثيره سهوا ككل كثير سهوا (و) بطلت (بسلام) والكل وشرب) سهوا لكثرة المنافي ونصها في كتاب الصلاة الاول وان انصرف حين سلم فاكل وشرب ابتداء وان لم يعط لكثرة المنافي ابو الحسن في بعض رواياتهما حين سلم فاكل وشرب (وفيها) أى المدققة في كتاب الصلاة الثاني (ان اكل وشرب) سهوا (النجير) بالصعود ونص ما في الكتاب الثاني ومن تكلم او سلم من اثنين او شرب في الصلاة ناسبا سجد بعد السلام (وهل) بين ما في الكتابين (اختلاف) نظر المصنوع المنافي في صورتين وقطع النظر عن اتحادهما وتعدد وعن كونه السلام أو غير مع الحكم في الاول بالابطال وفي الثاني بعدمه (اولا) اختلاف بينهما وهو الحق ويوفق بينهما باحد وجهين الاول ان حكمه بالبطالان في الكتاب الاول (ل) حصول (السلام في) الصورة (الاولى) التي في الكتاب الاول مع غيره لشدة منافاته مع الاكل والشرب على رواية الواو ومع أحدهما على رواية او وعدمه في الصورة الثانية التي في الكتاب الثاني لعدم حصول السلام فيها الثاني أشار له بقوله (أو) ان البطالان في الاولى (للمجمع) بين ثلاثة اشياء منافيات على رواية الواو وشيئين منافيين على رواية او وعدمه في الثاني لاتحاد المنافي (تاويلات) ثلاثة واحدا بالاختلاف واثنان بالوافق فان سلمت الثلاثة أو سلام مع أحدهما اتفق الموقفان على البطالان وان حصل واحد منهما اتفقا على الصحة وان حصل اكل وشرب اختلما فيهما والقاتل بالاختلاف يحرره في جميع الصور وتعليل البطالان في الكتاب الاول بكثرة المنافي بضعف التأويل بالاختلاف والتأويل بالوافق بحصول السلام ويرجح التأويل بالوافق بالجمع قاله

(قوله النفل) مفعول تبطل (قوله) فيهما أى الركعتين الزائدتين في الاستسقاء (قوله مطلقا) أى عن تعمدهم بغير علمهم وحرف منه (قوله أو لاجابة والداعى اصم) عطفا على لا نقاذ عجمي (قوله ناسبا) تنازع فيه تكلم وسلم وشرب (قوله وعدمه) أى البطالان (قوله الثلاثة) أى السلام والاكل والشرب سهوا (قوله احدهما) أى الاكل والشرب (قوله أى الثلاثة) (قوله) اختلافهما أى الموقفان (قوله فيهما) أى الاكل والشرب فمن وفق بالسلام قال بالصحة ومن وفق بالجمع قال بالبطالان

العدوى (و) بطلت (بأنصراف) أى اعراض عن صلاته بنية وان لم يتحول من مكانه
 (أ) ذكر (حدث) أو احساس به (ثم تبين) أى ظهر (تقيبه) أى عدم الحدث فينبغيها
 ولا يفتي ولو قرب وهذه المسئلة علمت من قوله ولا يفتي بغيره وشبهه في البطلان فقال
 (ك) شخص (مسلم) عدا أوجهلا بفتح السين وكسر اللام مشددة من صلاته والحال أنه
 (شك) حال سلامه (في الاقام) وعادته وأولى سلامه مع عدمه (ثم ظور) له (الكمال)
 أصلاته التي سلم منها شيئا كاتمطل (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف
 لخاصة البناء على الأقل المتيقن الواجب عليه وأولى ظهوره للنقص أو بقاء شكه بجهاله
 وهو هنا على حقيقة لا ما قابل الجزم لاقتضائه أن السلام مع ظن الكمال مبطل وليس
 كذلك كما أفاده الخط عن ابن رشد هذا هو المشهور وقابله قول ابن حبيب ان ظهر
 الكمال لا تبطل (و) بطلت (بوجود) الشخص المأموم (المسبوق) عدا أوجهلا (مع
 الامام) قبل قيامه للقضاء ما عليه سجودا (بعديا) مطلقا (أو) سجودا (قبليا) ان لم يلحق
 المأموم معه (ركعة) بسجدة تداخل في دخول الصلاة ما ليس منها (والا) أى وان لحق
 المسبوق مع الامام ركعة يان انه ووم ان لم يلحق ~~ركعة~~ مسافة من التفصيل (سجدة)
 المسبوق وجوبا القبلى مع الامام قبل قيامه للقضاء ما عليه ان سجده الامام قبل سلامه
 ولو على رأى الامام كشافي يرى تقديم السجود مطلقا فان أخره بعده فهل يقع له معه
 قبل قيامه للقضاء وهذا أفاده آخر كلام كريم الدين وضعف أو بعد تمام القضاء قبل
 سلام نفسه أو بعده وهذا أفاده البرزلى وأوفيه للتخيير وان كان عن ثلاث سنن فعليه قبل
 القضاء والافعه وهذا لا يبي مهادى وأرضاه ابن ناجي وبعض من لقيه تردد العدوى هذا
 هو الظاهر لانا كالجمل بين القولين ويسجد المسبوق الماركة ركعة القبلى قبل قيامه للقضاء
 ما عليه ان سجده امامه وادركه وجبه بل (ولو ترك امامه) السجود القبلى سهوا أو رأيا
 أو عدا (اول يدرك) المسبوق (موجبه) بكسر الجيم أى سبب السجود القبلى مع الامام
 وان تركه الامام وسجده المسبوق وهو ترك ثلاث سنن بطلت صلاة الامام وصحت صلاة
 المسبوق فتزاد على المسائل المستثناة من قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على
 مأمومه (وأخر) بفتحات مشددة ان شاء الله المسبوق المدرك ركعة وجوبا السجود
 (البعدي) عن قضاء ما عليه فلا يقع له مع الامام قبله فان فعله معه قبله بطلت لادخاله فيها
 ما ليس منها كما تقدم وقوله وصح ان قدم هو في تقديمه على السلام لاني خللها والاولى
 أن لا يقوم للقضاء الا بعد سلام الامام من تشهد البعدي فان حصل له سهو ينقص
 في القضاء غلبه على زيادة امامه وسجد له ما قبل سلامه والاسجده بعده (و) ان سها
 المأموم ينقص أو زيادة أو بهما مع حال اقتدائه بالامام (لا سهو) أى لا سجود له (على
 مؤتم) سها (حالة القدوة) بفتح القاف أى الاقتداء بالامام لانه يحمله عنه ولو نوى عدم
 سجده عنه ومفهوم حالة القدوة انه ان سها بعد انقطاعها بسلام الامام وقيامه للقضاء

(قوله الواجب) نعم البناء (قوله
 وهو) أى الشك (قوله مطلقا) أى
 عن تقييده بعدم ادراك ركعة مع
 الامام (قوله لادخاله في خصال)
 بكسر الخاء المجرسة أى أثناء الخ
 علة للبطلان في الصور الثلاث
 (قوله مسافة الخ) علة للتصريح
 بجهوم الشرط (قوله من التفصيل)
 بيان لما (قوله مطلقا) أى عن
 تقييده بكونه لنقص فقط أو مع
 زيادة (قوله فان أخره) أى الامام
 القبلى (قوله بعده) أى السلام
 مكنتى يرى تأخير مطلقا (قوله فهل
 يقع له) أى المأموم السجود (قوله
 معه) أى الامام (قوله وضعف)
 بضم فسكس منقلا (قوله هذا) أى
 التفريق بين ما كان عن ثلاث
 فتقدمه على القضاء وما كان عن
 أقل فيؤخر عنه (قوله وهو) أى
 السجود الخ حال

فعليه السجود وهو كذلك (و) بطلت (بترك) سجود (قبلي) بفتح القاف وسكون الموحدة
منسوب الى قبل أى مطلوب قبل السلام (عن) ترك (ثلاث سنين) كن ثلاث تكبيرات
وكترك السورة (وطال) الزمن او حصل مناف كحدث وكلام وملاسة نجس واستدبار
عدا ان كان تركه سهوا وان تركه عمدا بطلت وان لم يطل وقوله وصح ان آخر فيما اذا
لم يعرض عنه بان نوى سجوده عقب السلام (لا) تبطل بترك قبلي ترتب عن ترك (اقل) من
ثلاث سنين بان كان عن ترك تكبيرتين واذا لم تبطل وطال (فلا يسجد) عليه هذا مذهب
ابن القاسم لارتباطه بالصلاة وتبعيته لها وحق التابع لحوق متبوعه بالقرب وقال ابن
حبيب يسجد وان طال وقفه يوم قبلي عدم البطلان بترك بعدى ولو طال ويسجد متى
ذكره (وان ذكره) أى القبلي المترتب عن ترك ثلاث سنين (في صلاة) شرع فيها (و) الخلل
انه قد (بطلت) الصلاة الاولى بطول الزمن بين خروجه منها وشروعه في التي ذكر السجود
فيها (ف) حكمه (د) حكم (ذاكرها) أى الصلاة الاولى التي بطلت في صلاة اخرى من قطع
الفرد والامام ان لم يركع وشفعه ان ركع وتعادى المأموم لحق امامه واعادته الثانية في
الوقت بعد فعل الاولى سواء كانتا مشتركتين ام لا على التحقيق من ان ترتيب المشتركين
ليس شرطاً بل ذكر في الاثناء (والا) أى وان لم تبطل الاولى لعدم الطولين بين خروجه منها
وشروعه في الثانية (ف) حكمه (د) حكم (ذاكر) (بعض) من صلاة ركوع في صلاة
اخرى واقسامه اربعة لان الاولى اما فرض او نفل والثانية كذلك (ف) ان كان ترك
القبلي او البعض (من فرض) وتذكره في فرض او نفل (ف) ان كان (اطال القراءة)
في الصلاة التي شرع فيها بان شرع في السورة على ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد وهو
المعتمد او فرغ من القائحة على مقابلة قبل ذكر البعض أو القبلي (او) لم يطل القراءة
(و) ركع بمجرد الانتهاء بالقراءة كسجود واحد يجزى عن القائحة (بطلت) أى الصلاة
المتروكة اوقبلها لعدم امكان اصلاحها (واتم) وجوباً (النقل) الذي شرع فيه
ان اوسع وقت الاولى لادراك ركعة منها عقب اتمامه عقدة ركعة منه ام لا اوضاع
وكان قد اتم ركعة منه بسجودتيها والاقطعه وابتدأ الاولى (وقطع) المصلي (غيره) أى
النقل وهو الفرض الذي شرع فيه بسلام او غيره لتحصيل الترتيب بين المشتركين أو بين
يسر القوائمت والحاضرة ان كان فذا او اماما وتبعه مأموماً في القطع وتعادى ان كان
مأموماً لحق امامه (ونذب) لاندوالامام (الاشفاق) اى السلام على شفع ولو بصبح وجمعة
الا المغرب (ان عقد) أى المصلي (ركعة) بسجودتيها واتسع الوقت والاقطع لان الفرض
يعاد بخلاف النقل (والا) أى ان لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيها قبل ذكر البعض
او القبلي (رجع) وجوباً بالاصلاح صلاته الاولى التي ترك منها الركن او القبلي (بلا
سلام) من التي شرع فيها فان سلم منها بطلت الاولى واما قوله وصح ان اخره محمول على
تاخير عن السلام من الاولى وما هنا من الثانية في كثر المثنى (و) ان ذكر البعض

(قوله عدا) راجع للكلام
والاستدبار فقط (قوله من قطع
الفرد والامام الخ) بيان لحكم
ذكر صلاة في صلاة (قوله
وتعادى) عطف على قطع (قوله
واعادته) أى المأموم عطف على
قطع (قوله واقسامه) أى
ذكر بعض صلاة في اخرى (قوله
فان كان اطال القراءة في الصلاة
التي شرع فيها) أى سواء كانت
فرضا او نفلاً (قوله بان شرع
في السورة الخ) تصوير لاطالة القراءة
(قوله قبل ذكر البعض) صلاة
أطل (قوله بمجرد الانتهاء) تصوير
لركع (قوله بالقراءة) صلاة ركع
(قوله لان الفرض يعاد) عملة
لقطعه وشارة للفرق بينه وبين
النقل

أو القبلي المبطل تركه (من نفل في فرض عمادي) في القرض الذي شرع فيه مطاوعا وشبهه
في القمادي فقال (ك) ذكر بعض أوقبل من نفل (في نفل) وإن كان أخف من المذكور
منه (إن اطالها) أي القراءة في النفل الثاني (أو ركع) والأرجح لإصلاح الأول بلا
سلام ولو أخف من المذكور فيه ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام في إصلاح الركن
وقبله في تدارك القبلي لأجتماع النقص والزيادة ولا يقضي النفل الثاني لعدم تعمد إبطاله
(وهل) تبطل الصلاة (بتعمد ترك سنة) مؤكدة متفق عليها داخل الصلاة أي جنسها
الصادق بتمدد ومثله استئذان خفيقتان داخلتان من فذو امام (أولا) تبطل قاله سند
وقال ابن رشد محل الخلاف السنة الواحدة وأما لاكثر تركه عدا مبطل اتفاقا (ولا
موجود) لأنه انما شرع بغير السهو ولم يستغفر أي يتوب (خلاف) في التشهير الأول لابن
كثانة وشهره ابن رشد والتمحي والناثي مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وشهره
ابن عطاء الله وهو الأرجح لاتفاق مالك وابن القاسم عليه وضعف الأول ابن عبد البر
وشنع عليه القرطبي وقال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر واللام يكن بين
السنة والقرض فرق وأما المختلف فيها كالفاتحة فيمأزاد على الجمل يناء على القول به
فتبطل بتركها اتفاقا فادامه بقى البناء في حكاية الاتفاق نظره قد قال القائلاني وعلى
وجوب الفاتحة في الأكثر قال التميمي هي سنة في الأقل فيسجد لتركها سهوا وقبل ويختلف
إذا تركها عدا هل تبطل الصلاة أو تجبر بالسجود على ترك السنة عدا اه فان قيل
السجود القبلي سنة وقد قالوا إذا تركه سهوا وطال بطلت وإن تركه عدا بطلت وإن لم يطل
ولم يحكموا فيه الخلاف فالجواب انه سمعوا القول بوجوبه ولا غرابة في بناء مشهور
على شاذ (و) بطلت (ترك ركن) سهوا (وطال) الزمن وشبهه في البطلان لا بقيد الطول
فقال (ك) ترك (شرط) احصتها من طهارة حدث مطلقا وطهارة خفية واستعورية واستقبال
ان ذكر وقدر في الثلاثة وان سها عن ركن (و) لم يطل (تدارك) أي فعل المصلي الركن (ان
لم يسلم) من الأخيرة معتقدا كمال صلاته بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في صلاة
أو غلطا فبأق بالركن ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام فان سلم معتقدا الكمال فأت
تدارك لأن السلام ركن حصل به تركه فيها خلل فاشبهه بتركه بعد ما فيه ان قرب
سلامه ولم يخرج من المسجد بان يجلس وينوي اكمال الصلاة ويكبر تكبيرة أحرار وأفعلا
يديه معها أحد ومنكبيه ويقوم فبأق بركعة أخيرة بقا تحية فقط سرا ويتشهد ويسلم
ويسجد بعده فان طال أو خرج من المسجد بطلت الصلاة هذا ان ترك الركن من الركعة
الأخيرة (و) ان سها عن ركن من غير الأخيرة تداركه ان (لم يعقد) تاركه (ركوعا)
من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقدت تداركه فان كان الترك من الأولى
بطلت ونابت عنها المعقودة فترجع الثانية أولى وخرج بأصلية عقد ركعة زائدة
كخامسة في رباعية ورابعة في ثلاثية وثلاثية في ثنائية وثلاثية في أحادية فلا يمنع عقدها

(قوله مطاوعا) أي من تقييده
بإزالة القراءة (قوله وإن كان
أخف الخ) مبالغة (قوله إن
اطالها أو ركع) شرط في القمادي
(قوله ولا) أي وإن لم يطل ولم يركع
(قوله مؤكدة) لا خفية (قوله
متفق عليها) لا يختلف فيها
كقنوت (قوله داخل الصلاة)
لا خارجة عنها كآذان وإقامة
(قوله من فذو امام) لأن مأموم
(قوله بان يجلس الخ) تصوير لبنائه

تدارك ركن الأخيرة لانها معدومة شرعاً فهي كالمعدوم حساً فيكمل الركعة الناقصة
ويستجد بعد السلام (وهو) أى عقد الركوع المفيت تدارك الركن عند ابن القاسم
(رفع رأس) من الركوع مع الاعتدال والطمأنينة فالرفع بلا اعتدال أو بلا طمأنينة
ليس عقد أو قال اشبه بمجرد الانحناء لحد الركوع ووافقه ابن القاسم في عشر مسائل
افادها المصنف بقوله (الالتكركوع) من ركعة سهواً (فيقفوت تداركه) (بالانحناء)
لركوع الركعة التي تليها وان لم يطمئن فيه وظاهر كلامه شب يضيغده لا بد من تمام
الانحناء بقرب راحتيه من ركبتيه واما ترك الرفع من الركوع فلا يفيته الارتفاع الرأس
من ركوع التالية فان ذكره مخنياً في ركوع التالية رفع فيه رفع ركوع السابقة
واعاد السجود لبطلانه بتقديمه على الرفع وشبهه في القنات بالانحناء فقال (كترك
سر) بحمله من فرض سهواً وابدله بما زاد على ادنى جهز ولم يتركه حتى الخفى لركوع
ففس الركعة التي ترك منها السرف لا يرجع له وان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض
لسنة ومثله ترك الجهر وابداله بحركة اللسان والسورة وتقدم على الفاتحة بفرض
(و) ترك جنس (تكبير) صلاة (عبد) فطرا واضعى أى التكبير بين الاحرام والقيام
من الاولى والقراءة سهواً فيقفوت تداركه بالانحناء لركوع الركعة التي ترك تكبيرها
وسجد قبل سلامه ولو تاب كبره واحداً لانها سنة مؤكدة (و) ترك (سجدة الاولة) سهواً
فقفوت بالانحناء لركوع الركعة التي قرأ فيها آية السجدة ثم ان كانت الصلاة نقلاً اعاد
الاية في الركعة الثانية وسجد وهل قبل النسخة او بعدها قولان وان كانت فرضاً
فلا يعيدها في الثانية (وذكر) أى نذر (بعض) أى ركن او قبل عن ثلاث تركه سهواً
من صلاة في صلاة اخرى احرم بها عقب سلامه من الاولى فيقفوت بالانحناء لركوع
الثانية ان كان الركن او القبلي من فرض وذكره في فرض او نفل او من نفل وذكره
في نفل فان كان من نفل وذكره في فرض فأت بمجرد الاحرام كما تقدم (و) كراهية
مغرب الصلاة راتب (عليه) أى الشخص المكلف (وهو) متلبس (ب) صلاة (ها) أى
المغرب فذا في محل الراتب فيقفوت قطعها بمجرد الانحناء لركوع الركعة الثالثة ويجب
عليه اتمامها فرضاً والخروج بهيئة الراحف فان اقيمت عليه قبل الانحناء قطعها واحرم
مقتدياً بالراتب وجوباً بهذا والمعتد فوات قطعها بمجرد دفعه من سجدة الركعة الثانية
باعتداله بالسلا (و) ان سها عن ركن من الركعة الأخيرة وسلم معتقداً الكمال فأت
تدارك الركن وبطلت الركعة (بني) المصلى وجوباً على ما قبلها من جنس الركعات
(ان قرب) تذكرة عقب سلامه بالعرف (ولم يخرج من المسجد) ومفهوم الشرط انه ان
طال بالعرف او خرج من المسجد بطلت الصلاة فيهما من سها عن سجدة أو ركعة او عن
سجدة السهو قبل السلام بنى فيما قرب وان تباعد ابتداء الصلاة ابو الحسن حد القرب
عند ابن القاسم الصفتان والثلاثة او الخروج من المسجد ابن المواز لا خلاف ان

(قوله ووافقه ابن القاسم) أى
على ان عقد الركوع بمجرد
الانحناء (قوله بقرب راحتيه الخ)
تصوير لتمام الانحناء (قوله من
فرض) بيان لمثله (قوله وتقدمها)
أى السورة عطف على ترك (قوله
ان رجع) راجع لترك الجهر
والسورة وتقدمها (قوله وسجد)
بفتح التاء مثني سجدة بالنون
لاضافته (قوله بالعرف) تصوير
للقرب (قوله فيها) أى المدونة

الخروج من المسجد طول باتفاق اه ومثل الطول الحدث وسائر المنافيات كاكل وشرب
وكلام وصله بنى (باحرام) أى نية تكميل الصلاة وتكبير للدخول فيها ولو قرب جدا ونذب
رفع يديه عنده (ولم تبطل) الصلاة (بتركه) أى الاحرام بمعنى التكبير وامانية الا كمال فلا
يذمها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبق البناني في الاتفاق نظرا للنية انما يحتاج لها عند
من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج منه من الصلاة وهو قول مالك وابن القاسم
رضي الله تعالى عنهم واما عند من يرى انه لا يخرج منه فلا يحتاج الى نية والحاصل أنهم
طريقتان الاولى للبايع عن ابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهم واجوب الاحرام
ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشير الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر
ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية والتكبير لا في التكبير فقط اه وارضاء العدوى
أقول الظاهر ما قاله عبق اذ لا يتأتى تكميل بلا نية وقوله وجلس له (والبايع له)
أى الاحرام بمعنى التكبير لا يتأتى به من جلوس ان تذكره قيامه من السلام لانه الحالة
التي فارق الصلاة منها واما قيامه قبل التذكر فليكن بقصد الصلاة وصلة جلس (على)
القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وقيل يكبر قائما ولا يجلس وقيل يكبر قائما
ثم يجلس ثم يقوم وهذا لابن القاسم وانكره ابن رشد وموضوع الخلاف اذا سلم من
الاخيرة معتقدا القيام تاركاً ركعاتها سهوا وتذكره بعد قيامه ويجزى ايضا في سلم
من اثنتين من غير ثنائية معتقدا القيام وتذكره عقب قيامه واما لو سلم من واحدة تامة
او من ثلاث تامات وتذكره عقب جلوسه او قيامه فانه يرجع لحالة تفرقه من السجود
ويحرم فيه الانه الحالة التي فارق فيها ولا يجلس قاله ابن رشد (واعاد تارك السلام) سهوا
(التشهد) عقب الاحرام استقانا جالساً ليقع سلامه عقب تشهد ويسجد بعد السلام وهذا
اذا طال طول الامتناع او فارق مكانه (وسجد) للسهو بعد سلامه بلا إعادة تشهد (ان)
كان (المحرف عن القبلة) المحرفا كثيرا بلا طول اصلا فان انحرف يسيرا اعتدل
ولا شئ عليه فان طال كثيرا بطلت المحرف ام لا فارق مكانه ام لا (ورجع) استقانا (تارك)
الجلوس الاول) أى جلوس غير السلام سهوا (ان لم يشارك الارض يديه وركبتيه)
جميعا بان بقي بها ولو يدا او ركبة (ولا يسجد) لهذه النهضة (والا) أى وان فارق الارض
يسديه وركبتيه جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل سلامه ان كان قد اقاما فان كان
مأموما فانه يرجع لمتابعة امامه وجوبا وانه هذا لاولى من قوله وتبعه مأمومه (ولا
تبطل) الصلاة (ان رجع) المصلي للجلوس بعد مفارقة الارض يديه وركبتيه جميعا ان
لم يستقل قائما بل (ولو) رجع عمدا بعد ان (استقل) قائما ولو رجع بعد قراءته بعض
القائحة فان رجع بعد قراءتها كلها بطلت واذا رجع بعد المفارقة استقل اولاه فانه يعتد
برجوعه ويتشهد فان قام بلا تشهد عمدا بطلت صلاته واشاء بولوا الى القول يبطل لانها
برجوعه بعد استقلاله (وتبعه) أى الامام الذي رجع بعد المفارقة استقل (وامومه)

(قوله سائر) أى باقى (قوله لانه) أى
الجلوس (قوله استقانا) بيان للحك
اعادة التشهد (قوله ليقع سلامه
عقب تشهد) علة لاعادته (قوله له)
أى الجلوس صله ورجع (قوله
وجزيا) بيان لما حكم اتباعه

في الرجوع وجوبا (وسجد) لزيادة القيام (بعده) أي السلام لان جلوسه وتشهده معتد
 بهما فقد أتى بالتشهد والجلوس له المطلوبين منه فليس معه الا زيادة القيام وشبهه
 في الرجوع للجلوس والسجود بعده فقال (ك) من قام بعد ركعتين من (نفل) ساهيا و (لم
 يعتد ثلثته) أي النقل برفع رأسه من ركوعها فيرجع للجلوس ويعيد التشهد ويسجد
 بعد السلام لزيادة القيام (والا) أي وان كان عقد ثلثته برفع رأسه من ركوعها قبل
 ذكره (كحل) بقضات مثقلة اي اتم النقل (اربعا) من الركعات وجوبا الا النقل المحدود
 كالنفل والعيد والكسوف والاستسقاء فلا يكمله اربعا لان زيادة مثله تبطله (و) ان
 صلى النفل اربعا وقام لخامسة ساهيا فيرجع وجوبا (في الخامسة) رجوعا (مطلنا)
 عن التقييد بعدم عقدها بناء على انه لا يراعى من الخلاف الا ما قوى واشتهر والقول بان
 النفل اربع قوى مشهور والقولان بانه ست او ثمان لم يقويا ولم يشتهرا فلم يراعيا (ويسجد
 قبله) أي السلام (فيهما) أي تكمله اربعا ورجوعه من الخامسة لنقص السلام من
 اثنتين وان كان فرضا ~~لكنه~~ اشبه السنة مراعاة الخلاف وأورد أن من قام لزيادة
 في الفرض يسجد بعد السلام وقد نقص السلام من محله واجيب بان الزيادة في الفرض
 مجمع على عدم مشروعيةها فهي معدومة شرعا وهو كالمدة وحسب فكان السلام لم يتأخر
 عن محله بخلاف الزيادة في النفل فقد قيل بها فاعتبرت في تأخر السلام عن محله (وتارك
 ركوع) سهوا وتذكره جالسا او ساجدا او رافعا من السجود (يرجع) له حال كونه قائما
 لينحط له من قيام بناء على ان الحركة للركن مقصودة فان رجع له سجد ودبلا تبطل صلواته
 مراعاة للقول برجوعه له سجد ودبلا بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة فان تذكره قائما
 انحط له من القيام فورا (ونذب) له (ان يقرأ) شيئا غير الفاتحة لان تكرارها في ركعة ممنوع
 فلا يفعل التحصيل مندوب ولو في ثالثة او رابعة وان كرهت الزيادة على الفاتحة فيها لكن
 رخص فيها ليكون ركوعه عقب قراءة كما هو شأنه وتارك وضع من ركوع يرجع محسوبا
 حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بذية الرفع قاله محمد بن المواز بناء على قصد الحركة للركن
 وقال ابن حبيب يرجع قائما بذية الرفع من الركوع ويسجد من قيامه من غير ركوع بناء
 على ان الحركة للركن غير مقصودة وعلى ان المقصود بالرفع من الركوع الانحطاط
 للسجود من قيام وعلى قول ابن المواز ان رجع قائما فلا تبطل مراعاة لقول ابن حبيب
 (و) تارك (سجدة) سهوا تذكروا قبل عقد الركعة التي تليها وهو قائم او رافع (يجلس)
 لينحط لها منه ولا يصور ترك الاولى وفعل الثانية لانه متى أتى بسجدة واحدة كانت
 الاولى قطعا ولو جلس قبلها لجلوسه لغولانه في غير محله فلا يصيرها للجلوس قبلها ثانية
 ولا فعل لها بقصد الثانية ثانية وهذا واضح وتارك السجدة قال الامام مالك في سماع
 أشهب رضي الله تعالى عنهم ارجع جالسا مطلقا ويسجد وهو المعتمد الذي اقتصر المصنف
 عليه وروى عنه أيضا انه يرجع ساجدا مطلقا من غير جلوس بان ينحط لها من قيام بناء على

(قوله وان كان فرضا) حال (قوله
 ولو في ثالثة او رابعة) مباغاة في
 قراءة غير الفاتحة (قوله وان
 كرهت الخ) حال (قوله فيهما) أي
 الثالثة والرابعة (قوله فيها) أي
 الزيادة على الفاتحة فيها (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده بعدم
 جلوسه قبلها (قوله وروى) أي
 أشهب (قوله عنه) أي مالك
 رضي الله تعالى عنه (قوله مطلقا)
 أي عن تقييده بجلوسه قبلها

ان الحركة للركن غير مقصودة وذ كر عبد الحق عن بعض شيوخته انه ان كان جالس اولاً
قبل نمضته للقيام عقب سجدة الاولى ثم قام ساهياً عن السجدة الثانية فانه يحترلها من
قيامه ولا يجلس قبلها وان لم يجلس قبل نمضته فيجلس ويسجد هامته بناء على ان الحركة
للركن مقصودة وعلى المعتمد ان خراها من قيام فلا تبطل مراعاة القول الثاني الذي رواه
اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما (لا يجلس تارك (سجدة)ين) سهواً تذكرهما قائماً
فيخطاها منه وان تذكرهما جالساً قام وانخطاها من قيام فان سجدهما من جلوس
فلا تبطل ويسجد قبل السلام اذا انخطاها من قيام غير واجب ذكره الموضع والخط
عن عبد الحق واعترض بانه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انخطاها
منه واجب فلا يجبر بالسجود وعلى انه غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة واجب بان
مراعاة القول بانهم غير مقصودة صيرتها كالسنة فلذا جبرت بالسجود (ولا يجبر) بضم
المنشأة رفح الموحدة ونائب فاعله (ركوع اولاه) المنسي سجدة تاء (بسجود ثابته) المنسي
ركوعها لانه فعله بنية الركعة الثانية فلا ينصرف للاولى فان تذكرهما جالساً او ساجداً
قام لينخطاها من قيام ويسجد بعد السلام فان لم يفعل وسجد هما من جلوس فقد نقص
الانخطا في سجدة قبل السلام ذكره عبد الحق وهو يدل على عدم وجوبه وان ركع وسجد
سجدة واحدة ونسي ركوع الركعة التالية وسجد لها سجدة وسجدتين فلا تجبر سجدة
الاولى بسجدة الثانية فان تذكرهما جالساً سجد ها حالاً او قائماً جالساً لها (وبطل) ترك
(اربع سجدة) سهواً (من اربع ركعات) الركعات الثلاثة (الاول) بضم الهمز
وتحقيق الواو جمع اولى لفوات تدارك سجدة كل ركعة منها بعد التي تليها والركعة
الرابعة لم يفت تدارك سجدة تاء في سجدة تاء نصير اولى فينبغي عليها ثلاث ركعات ويسجد
قبل السلام لنقص السورة من الاولى والزيادة وهذا ان لم يسلم معتقداً التمام والابطال
الرابعة أيضاً فينبغي على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد والابطال الصلاة (و) ان
ترك ركعات الاولى سهواً وعقد الثانية بطلت الاولى و (رجعت) أى صارت الركعة
(الثانية) ركعة (أولى) بضم الهمز (ب) سبب (بطلانها) أى الاولى بتركها وفوات
تدارك بعد الثانية وتنازع رجعت وبطلان (لقد وامام) والمأموم تبعه فينبغي على الاولى
ويسجد بعد السلام وترجع الثالثة ثانية يبطلان الثانية فينشدها ويبنى عليها ويسجد
قبل للنقص والزيادة وترجع الرابعة فالثالثة فلا ينشدها ويبنى عليها ويسجد بعد
السلام ومفهوم لقد وامام ان ركعات المأموم لا تنقلب حيث سلت ركعات امامه فتبنى
على حالها البناء صلاته على صلاة امامه وبعد سلام الامام ياتي بيديل ما بطلت على صفحتها
من سر او جهر بسورة او بغيرها وعلى انقلاب ركعات الامام ان شاركه بعض مأموميه
في السهو والافلا تنقلب ركعاته وان وجب عليه اتمام صلاته بركعة تكون قضاء عن
ركعة النقص بدفتها وهذا اذا لم يكثر واجداً والافلا شئ عايمه (وان شك) المصلي غير

(قوله لانه) أى سجود ثابته (قوله)
فان تذكرهما) أى السجدة تين
(قوله والا) أى وان سلم معتقداً
التمام (قوله والا) أى وان طال
أو خرج من المسجد (قوله وان
وجب عليه اتمام صلاته الخ) حال

المستسكح (في ترك السجدة) أو ظنه أو تحققة بالاولى و (لم يدركها) الذي تركت منه
 (سجدها) حال تذكرها وجوباً ان لم يتحقق تمام ما هو فيه الاحتمال كونها من الركعة التي
 هو فيها وتداركها يمكن وبسجودها يزول الشك عن هذه الركعة ويختصر فيما قبلها فلا بد
 من ازالته عنه أيضاً (و) ان كان شكك في السجدة (في) الركعة (الاخيرة) من الصلاة
 مطلقاً والقاء اول من الواو هنا بأن شك فيها وهو في التشهد أو بعده قبل السلام أو بعده
 بالتقرب ولم يخرج من المسجد فيسجدوها ولا يتشهد عقبها لان المحقق له ثلاث ركعات و (ياقي
 بركعة) بقائحية فقط لاحتمال انها من غير الاخيرة وفات تداركها بعقد ما تليها وانقلاب
 ركعاته ويسجد قبل السلام لاحتمال النقص هذا ان كان اماماً أو فذا فان كان مأموماً
 سجدها لتكميل الرابعة واتى بعد سلام امامه بركعة بقائحية وسورة لاحتمال تركها من
 احدي الاولين ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة هذا مذهب ابن القاسم
 وقال أشهب واصبغ يأتي الشاك في سجدة بركعة فقط اذا المطالب رفع الشك باقل ما يمكن
 وقال ابن الماجشون كقول ابن القاسم لكنه قال يتشهد عقب السجدة لانها مصححة
 للرابعة وهو من تمامها وقال ابن القاسم المحقق ثلاث ركعات وليست محللاً للتشهد
 واختاره ابن المواز (و) ان كان شكك في السجدة في (قيام ثالثه) أو ركوعها قبل تمام
 رفعه منه أو في تشهد الثانية فيجلس ويسجد لها لاحتمال انها من الثانية وتداركها يمكن
 وبطلت الاولى لاحتمال كونها منها وفات تداركها بعقد الثانية فتتحقق له ركعة بما يأتي
 (بثلاث) من الركعات أولاً بقائحية وسورة ويتشهد عقبها لانها ثابته والآخران
 بقائحية فقط ويسجد بعد السلام فان شك فيها عقب رفعه من ركوع الثالثة فلا يسجد لها
 لقوات تداركها ويتشهد عقبها ويأتي بركتين بقائحية ويسجد قبل السلام لاحتمال
 نقص السورة هذا ان كان فذا أو اماماً أو مأموماً الذي شك فيها عقب رفعه من ركوع
 الثالثة فيصلي ركعة مع امامه وركعة بعده بقائحية وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال
 زيادة هذه الركعة (و) ان كان في قيام (رابعة) جلس ويسجدها لتكميل الثالثة واتى
 (بركتين) لاحتمال كونها من احدي الاولين وبطلت بالثالثة فساد التي تليها فالمحقق له
 ركعتان فقط (وتشهد) استئنا عقب السجدة واتى بركتين بقائحية فقط ويسجد قبل سلامه
 ان كان فذاً أو اماماً فان كان مأموماً سجد لجبر الثالثة ولا يتشهد عقبها وصلّى مع امامه
 ركعة وقضى بعد سلامه ركعة بقائحية وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه
 الركعة (وان سجد امام سجدة) واحدة في اولى رباعية وترك السجدة الثانية سها وقام
 للركعة الثانية (لم يتبع) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة اي فلا يتبعه مأموماً في القيام
 للثانية قبل السجدة الثانية فيجلس (وسج) بضم السين وكسر الموحدة تشهد اي قال
 المأموم سبحان الله (به) اي لاجل افهام الامام سها عن السجدة فان رجع لها فذاك
 فان لم يرجع لها فلا يكلمونه عند سجدته الذي مشى المصنف على مذهبه هنا لا يرى ان

(قوله ازالته) اي الشك (قوله عنه)
 اي ما قبلها (قوله مطلقاً) اي من
 ثابته أو ثلثية أو رباعية (قوله
 بأن شك فيها) اي السجدة (قوله
 في سجدة) صلة الشاك (قوله بركعة
 فقط) صلة يأتي (قوله كقول ابن
 القاسم) اي في الايمان بسجدة ثم
 رخصته (قوله لكنه) اي ابن
 الماجشون الخ استدراك على
 قوله كقول ابن القاسم لرفع ايها
 انه لا يتشهد عقب السجدة عنده
 (قوله قال) اي ابن الماجشون
 (قوله وهو) اي التشهد (قوله من
 تمامها) اي الرابعة (قوله بها) اي
 السجدة التي أتى بها (قوله فان شك
 فيها) اي السجدة

الكلام لاصلاحها يطلها وان تركوا التسبيح بطلت صلاتهم اتعمدهم ترك السجدة
 (فاذا) لم يرجع الامام للسجدة التي تركها من الاولى وقام الثانية و (خفيف عقده) اى
 الامام الركعة الثانية التي قام لها برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (قاموا) اى
 المأمومون اعتدوها معه فان عقد لها بطلت الركعة الاولى وصارت الثانية أولى للجميع
 ولا يسجدون السجدة وان سجدوها لم تجزهم عند المحققين ولا تبطل صلاتهم فان رجع
 الامام اليها وجب عليه ان يعادتها معه عند (فاذا جلس) الامام عقب الثانية في ظنه
 (قاموا) اى المأمومون فلا يجلسون معه لانها صارت أولى وشبه في قيامهم اذا جلس
 فقال (كعهوده) اى الامام لتشهد (بثالثة) اى عقب الركعة الثالثة في الواقع واعتقاد
 المأمومين وان ظن الامام رابعة (فاذا سلم) الامام عقب تشهد هذه لظنه كمال الصلاة بطلت
 عليه بجزء سلامه لانه عند محققين كل حدث فلا يحمل عنهم سهوا ولم يحصل لهم فضل
 الجماعة فيعيدونها له (وإذا) بفتح المثناة وسكون الواو (بركعة) بعد سلامه (وأهمهم)
 بفتح الهمزة والميم مشددة اى صلى امامهم فيها (أحدهم) ان شأوا وان شأوا اتوا أفذاذا
 وصحت لهم (وسجدوا قبله) اى السلام لنفس السورة من ركعة والتشهد الاول والذي
 شئ عليه المصنف مذهب محققين وهو ضعيف والمعتد مذهب ابن القاسم انه ان لم يفهم
 بالتسبيح فلا يكلمونه ويسجدون لها ويجلسون معه ويسألون عنه وان تكلمه بطلت صلاتهم
 فهذه المسئلة مستندة من قاعدة الكلام لاصلاح الصلاة لا يطلها وان رجع لسجودها
 بعد سجودهم فلا يعيدونها معه على الاصح قاله ابن الموارز رحمه الله والمازرى (وان
 زوم) بضم الزاى وكسر الحاء المهملة اى بوجه شخص (مؤتم) بضم الميم وسكون الهمزة
 اى معتدلا امام صلاة زوم (عن ركوع) مع امامه حتى رفع الامام رأسه منه معتدلا
 مطمئنا قبل اتيان المأموم يادى الركوع (أو نفس) بفتح النون والعين اى قام المؤتمر نوما
 خفيفا لا ينقض الوضوء حتى رفع الامام رأسه منه كذلك (أو) حصل للمؤتم (نحوه) اى
 النعاس كسهو واكرام وحديث مرض منه من الركوع معه حتى رفع رأسه منه كذلك
 (اتبعه) اى المأموم الامام في الركوع والرفع منه وأدركه فيما هو فيه من سجود
 أو جلوس بين سجدتين وسجودا أو صلاة اتباعه (في غير) الركعة (الاولى) بضم الهمزة للمأموم
 لتبوت مأموميته بادراكه مع الامام الركعة الاولى بركوعه معه فيها أو صلاة اتباعه (ما)
 مصدرية ظرفية اى مدة كون الامام (لم يرفع) رأسه (من) تمام (سجودها) اى
 الركعة غير الاولى بان اعتقد أو ظن أنه يركع ويرفع ويسجد السجدة الاولى مع الامام
 أو مع جلوسه بين السجدتين ويسجد السجدة الثانية معه أو يسجد السجدة الاولى مع
 سجود الامام الثانية والثانية بعد رفعه منها فان اعتقد ذلك أو ظنه واتبعه فرفع الامام
 من السجدة الثانية قبل لحوقه فيها التي مافعله وانتهى مع الامام فيما هو فيه من جلوس
 أو قيام وقضى ركعة بعد سلام الامام ومفهوم ما ليرفع الخ انه ان اعتقد أو ظن انه ان ركع

(قوله لانه) اى السلام (قوله)
 له) اى فضل الجماعة (قوله)
 ذلك) اى معتدلا مطمئنا
 (في الركوع الخ) صلة اتباعه (قوله)
 من سجود الخ) بيان لما (قوله)
 وجوبا) بيان لمسكن اتباعه (قوله)
 لتبوت مأموميته) صلة لاتباعه في
 غير الاولى (قوله بادراكه) صلة
 تبوت (قوله بركوعه معه) صلة
 ادراكه (قوله فيها) اى الاولى صلة
 ركوع (قوله بان اعتقد الخ) تصوير
 لما لم يرفع من سجودها (قوله الخ)
 بفتح الفين المجهدة اى طرح (قوله)
 من جلوس الخ) بيان لما

ورفع لا يدرك في السجود أو شك في ادراكه فيه وعدمه فانه لا يركع ويفتقل مع الامام فيما هو فيه ويقضيها بعد سلامه فان ركع ورفع فان أدرك في السجود بوجه مما تقدم صحت سلامته وركعته فلا يقضيها عملاً بما تبين وان لم يدرك فيه بطلت سلامته ان اعتد بتلك الركعة فان الغاف فلا تبطل ومفهوم في غير الاولى الغاء الاولى للمأموم برفع الامام من ركوعه ما اعتد لا طمئنا قبل ان يختم المأموم للركوع فيخترعه ساجدا ويقضي ركعة بعده سلامه فان ركع ورفع ولحقه بطلت ان اعتد به لانه قضاء في صلب الامام وان الغاء فلا تبطل ويحمله الامام ومفهوم زوحم الخ أنه ان تعمد ترك الركوع مع امامه لم يتبعه في غير الاولى أيضا لكن الراجح أنه يتبعه في غير الاولى أيضا كذا العذر فلا فرق بين ذي العذر وغيره الا ان المذخور لا يأثم وغيره يأثم وأما لو تعمد ترك الركوع معه في الاولى لبطلت الصلاة جزم به عجم وكذا صلاة من تعمد تركه معه في غير الاولى حتى رفع من سجودها فان أتى به قبل رفعه منه صحت مع الاثم وسكت عن حكم من زوحم عن رفعه من الركوع مع امامه وفيه قولان فقبل كن زوحم عن الركوع بناء على ان عقد الركعة برفع الرأس وقيل كن زوحم عن سجدة بناء على أنه يجزى الاثنا والراجح انه كن زوحم عن الركوع بناء على انه برفع الرأس (أو) زوحم عن (سجدة) أو سجدين من الاولى أو غيرها مع الامام فلم يسجد ها حتى قام الامام لما تليها (فان لم يطمع) المأموم (في) سجودها (أي السجدة التي زوحم عنها) أي لم يتحققه أو بظنه (قبل عقد امامه) الركعة التي تليها برفع رأسه من ركوعها بأن تحقق أو ظن انه ان سجدها رفع امامه رأسه من ركوع التي تليها قبل لحوقه أو شك في هذا (عمادى) المأموم وجوباً على ترك السجدة أو السجدين وتبوع امامه فيها هو فيه فان سجدها ولحق الامام فان أدرك في الركوع صحت والابطال (وقضى) المأموم (ركعة) عقب سلام امامه بصفة ما فاتته (والا) لم يطمع بأن يطمع فيها أي تحقق أو ظن انه ان سجدها أدرك الامام قبل عقد التي تليها (سجدها) وجوباً ولحق امامه فيها هو فيه من قيام أو ركوع فان تخلف اعتقاده وظنه وعقد الامام الركعة دون بطلت الركعة الاولى لعدم اتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراك ركوعها مع الامام (و) ان عمادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد امامه ولحق الامام وقضى ركعة بعد سلامه (لا سجود عليه) أي المأموم لزيادة ركعة النقص لجلها الامام عنه (ان يتيقن) المأموم ترك السجدة فان شك فيه سجدها بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي اتى بها بعد سلام امامه لكونه اتى بالسجدة المشكوك فيها فان قبل هذه الركعة عدم والسجود انما هو السجود قبل هذا كن شك في الكمال فبقى على المتيقن وكل وهذا يسجد بعد السلام لاحتمال زيادة ما كمل به وهو عدم فكون السجود السجود واعلى (وان قام امام نظامه) في رباعية او اربعة في ثلاثية او ثنائية وسجد له فلم يرجع (فتمتقن) اتفاقاً أي عدم (موجبها) بكسر الجيم أي سبب الركعة الزائدة التي قام الامام بها

(قوله وسكت) أي المصنف (قوله وفيه) أي من زوحم عن رفعه من الركوع (قوله على أنه) أي عقد الركعة (قوله من الاولى أو غيرها) ثبوت مأموميته بركوعه مع الامام (قوله مع الامام) صلة بسجدة (قوله حتى قام الامام لما تليها) أي أو جلس للشهادة (قوله برفع رأسه من ركوعها) أي مدد لا مطمئنا تصوير لعقد تاليها (قوله رفع امامه رأسه) أي مدد لا مطمئنا (قوله من قيام أو ركوع) بيان لما (قوله لجلها الامام) من اضافة المصدر لفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله تركه) أي المأموم من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله فان شك) أي المأموم (قوله لكونه) أي المأموم الخ علة لاحتمال الزيادة

(يجلس) وجوباً ولا يقوم مع الإمام للركعة الزائدة التي قام لها وتصح صلاته ان سجد
للإمام ولم يتبين ان إماماً وجباً وان لم يقههم بالتسبيح أشار له وان لم يقههم بالإشارة كله
والابطال (والا) أي وان لم يقه المأموم انتقاماً وجباً بأن يقه موجباً أو ظنه أو شك
فيه أو توهمه (اتبعه) أي المأموم الإمام في القيام وجوباً ثم ان ظهر له إمام وجب فظاهر
وان ظهر عدمه سجد الإمام وسجد معه المتبوع له (فان خالف) المأموم ما وجب عليه
من جلوس أو قيام (عدا) أو جهلاً غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أي في الجلوس
والاتباع ان لم يتبين ان مخالفة متأولة في الواقع (لا) تبطل صلاة من خالف ما وجب
عليه (سها) فيهما وإذا لم تبطل (فيأتي) المأموم الذي لم يقه انتقاماً الموجب الذي
وجب عليه الاتباع (الجلوس) سها (بركعة) عقب سلام الإمام قضاء عن الركعة التي
قام لها الإمام (ويعيدها) أي الركعة التي قام لها الإمام المأموم الذي يقه انتقاماً
موجباً ووجب عليه الجلوس (المتبوع) سها والإمام في الركعة التي قام لها ان قال
الإمام قمت لوجب ولا تجزئ به الركعة التي صلاها مع إمامه سها وأقبل تجزئ به فلا يعيدها
وهما مخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال صلاته فصل ركعتي نفل ثم تذكر ان عليه ركعتين
من صلاته قاله ابن بشير والهاواري ابن عبد السلام وابن هرون والمشهور والاعادة ثقله
الحط وانكر ابن عرفة وجود القول بالاعادة الذي اقتصر المصنف عليه ونصه وأجزأت
تابعه سها وفيها ونقل ابن بشير يقضي ركعة في قوله اسقطت سجدة لا أعرفه وقوله
كالخلاف فيمن صلى نفلًا افرض اعتقد تمامه فتبين نفسه ركعتين واضح فرقه اه وهو
أن المقيس سها وفي الفعل بالتحول نسبة بل مع اعتقادانه من الصلاة أو الذهول منها
بالكلية والمقيس عليه تبدلت فيه النية سها ونوى الفعل من صلاة أخرى لا من تمام
الاولى ولا مع الذهول بالكلية وصحت صلاة كل منهما فتدوله (وان قال) الإمام (قمت)
للكعة الزائدة (لموجب) بكسر الجيم أي سبب من ترك ركعتي سها ومن إحدى الركعات
الاصليّة وفاتى تدرك بعد ركوع التي تليها فتغير اعتقاد المتبوع صوابه اسقاط الواو
منه وادخالها على قوله (صحت) الصلاة (لمن) أي المأموم الذي (لزمه اتباعه) أي الإمام في
الركعة الزائدة التي قام لها العدم تيقنه انتقاماً موجباً (وتبعه) بالفعل وهذا ظاهر لا يحتاج
لنص عليه (و) صحت (للقابلة) أي من لزمه اتباعه وهو من لزمه الجلوس اتيقنه انتقاماً
الموجب وجلس (ان سجد) لتدعيم الإمام قيامه لركعة فلم يرجع له ولم يقل الإمام قمت لوجب
فاستقر الجلوس على يقينه زيادتها وشبهه في العصة فقال (ك) صلاة مأموم (متبوع) للإمام
في الزائدة التي يقه انتقاماً موجباً (تأول) بقصصات مثقلا أي ظن (وجوبه) أي اتباع
الإمام عليه في الزائدة لكونه مأموماً له وفي الحديث انما جعل الإمام ليؤتم به فهي صحيحة
(على) القول (المختار) للنهي من الخلاف لعذر به وتأويله وجوب الاتباع وان أخطأ فيه
اذ لم يقل الإمام قمت لوجب فأولى ان قاله (لا) تصح الصلاة (لمن) أي مأموم (لزمه) أي

(قوله من جلوس أو قيام) بيان لما
(قوله المأموم) تفسير لفعل يعيد
(قوله وأجزأت) أي الخاتمة التي
قام الإمام لها سها (قوله تابعه) أي
الإمام من المأمومين (قوله سها)
أي لكونه ساهياً على تابعه (قوله
فيها) أي الخاتمة صلاته تابعه
(قوله ونقل) بسكون القاف
(قوله يقضي ركعة) منقول نقل
المضاف لفعله (قوله في قوله) أي
الإمام تنازع فيه نقل ويقضي
(قوله لا أعرفه) خبر نقل (قوله
وقوله) أي ابن بشير (قوله اعتقد
تمامه) نعمت فرض (قوله نقصه)
أي الفرض (قوله واضح) خبر فرقه
والجمله خبر قوله (قوله وهو) أي
فرقه (قوله المقيس) أي اتباع
المأموم الإمام في الخاتمة سها
(قوله انه) أي ما تبع المأموم
إمامه فيه (قوله عنها) أي الصلاة
(قوله والمقيس عليه) أي صلاة
ركعتين فيمة النفل عقب ركعتي
وباعية ظن اتباعها

المأموم (اتباعه في نفس الامر) لتترك ركن من احدى الركعات السابقة فتدركه
 واقلاب الركعات ولكن جزم المأموم بالتقاء الموجب بجلوسه كما وجب عليه ظاهر بحسب
 اعتقاده الزيادة (ولم يتبع) الامام في الركعة التي قام لها ثم تبين له انه قام لموجب فبطلت
 صلاته عملاً بما تبين فقوله قتيبن انتقامه وجبها بجلوسه اي ونصح صلاته بشرطين أن يسبح
 وأن لا يتغير يقينه (ولم تجز) بضم المثناة وسكون الجيم اي لا تكفي الركعة الزائدة التي
 صلاها الامام سهواً مأموماً (مسبوقة) بركعة مثلاً (علم) المسبوق (بخامسيتها) اي بكونها
 خامسة وتبوع الامام فيها عن ركعة قضاء لكونه صلاته بنية الزيادة لا القضاء وسواء كانت
 أولى المسبوق أم لا وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة فكانت قام لها ويقضى ما سبقه
 به الامام عقب سلامه ان قال الامام قمت لموجب ولم يجمع مأموموه على نفيه وان لم يتأول
 فان لم يقل قمت لموجب أو أجمع المأمومون على نفيه بطلت صلاته هذا قول الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه وقال ابن المواز تجزئه الركعة التي صلاها مع الامام معتقداً زيادتها
 عن ركعة القضاء لأن الغيب كشفها رابعة وأنه لم يسبق لأن الركعة الاولى التي فاتته قبل
 دخوله مع الامام ظهر بطلانها واقلاب ركعات الامام فهذه الركعة رابعة في نفس
 الامر دون الظاهر بالنسبة للامام ورابعة في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم (وهل)
 لا تجزئ الخامسة المسبوق (كذا) أي كعدم اجزائها ان علم خامسيتها (ان لم يعلم) المسبوق
 خامسيتها حال اتباع الامام فيها مطلقاً اي سواء أجمع مأموموه على نفي موجبها أم لا بدليل
 قوله (أو تجزئ) اذا قال الامام قمت لموجب في كل حال (الا ان يجمع مأموموه على نفي
 الموجب) فلا تجزئ في الجواب (قولان) لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما واعتراض
 بأن الاول لا وجود له والموجود اجزؤها غير العالم بخامسيتها مطلقاً ان قال الامام قمت
 لموجب واجزؤها الا ان يجمع المأمومون على نفي الموجب فاقول وأجزأت ان لم يعلم
 وهل مطلقاً أو الا ان يجمع الخ اطابق النقل فان لم يقل الامام قمت لموجب لم تجزئ الركعة
 قطعاً وصحت الصلاة أفاده الخط وتعقبه الرماضي بان ابن بشير ذكره وحكاها ابن عرفة وابن
 شاس وابن الحجاج وذلك لأن كل من ذكر ذكر قول ابن في اجزاء الخامسة للمسبوق وعدم
 اجزائها اذا قال الامام قمت لموجب ولم يقيدوهما بالعالم ولا غيره والقول بعدم الاجزاء
 مطلقاً هو الاول في كلام المصنف وفيها قول ثالث لابن المواز في العالم وغيره وهو
 الاجزاء الا ان يجمع المأمومون على نفي الموجب والمصنف جزم بعدم الاجزاء في العالم
 وذكر في غير العالم الخلاف بعدمه مطلقاً والاجزاء الا ان يجمع مأموموه على نفي
 الموجب ولم يذكر القول بالاجزاء مطلقاً الا في العالم ولا في غيره (وتارك مجدة) مثلاً سهواً
 (من) ركعة (كلوا) وفاته تدركها بركعة تليها وانقلب ركعته ولم يتبها هذا
 واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة خامسة (لا تجزئ) ثالث الركعة (الخامسة) عن الركعة
 الباقية عليه من الصلاة (ان تعد) زيادتها (لانه) لم يأت بها بنية الجبر فلا بد من اتيانها بركعة

(قوله فيها) اي الخامسة (قوله)
 (كونه) اي المأموم الخ
 علام عدم اجزائها (قوله ان قال
 الامام قمت لموجب الخ) شرط في
 صحة صلاته (قوله وان لم يتأول)
 اي المأموم اي وجوب اتباع
 الامام فيها بما بلغه في الصحة (قوله
 واعتراض) بضم التاء وكسر الراء
 (قوله الاول) اي عدم اجزائها
 غير العالم بخامسيتها مطلقاً (قوله
 ذكره) اي الاول (قوله من ذكر)
 بضم فكسر (قوله وفيها) اي
 المسئلة

ولم تبطل صلاته مع تعمده زيادة ركعة نظرا لما في نفس الامر من بقاء ركعة عليه فكانه
قام لها هذا هو المشهور وقال الهواري المشهور بطلانها نظرا لتلاعبه في نفسه حكمهما
الخط ومفهوما ان تعمدها اجزاؤها ان زادها سموا وهو كذلك على المشهور وقال ابن
القاسم لا يجوز به لفقه قصد الحركة للركن وعليه جرى المصنف في قوله آتوا ويعبدوها
المتبع فعلى هذا لا مفهوم لقوله ان تعمدها

*(فصل) في سجدة التلاوة (سجد) اي طلب السجود في أقل ما يتحقق به وهي سجدة
واحدة وأيضا عدوله عن الاسم الى الفعل الذي يكتب في تحقق مدلوله واحد من افراد
حقيقته لكونه في حكم النكرة إشارة الى انها واحدة وعلى كل اندفع ما أورده لم يعترض
لاتحادها (بشرط) صحة (الصلاة) فرضا كانت أو نفلا وهو عام لطهارة الحدث والخبث
وستر العورة واستقبال القبلة أو وب السفر لاسباب الدابة باضافته للمعرفة
وباؤه للمصاحبة (بالاسرام) اي تكبير معنية ورفع يدين قبل تكبير الخفض وأما النية فلا
يتمنها وبأؤه للملابسة (و) بلا تنهيد وبلا (سلام) وفاعل سجد شخص (قارئ) بدون شرط
مما يأتي في سجود المستمع (و) شخص (مستمع) اي قاصد سماع القراءة (فقط) اي دون
سامعها بلا قصد ويخط القائم لها من قيامه ولا يجاس قبلها وينزل الركب لسجودها
على الارض اذ لم يكن مسافرا سفر قصر والا فله الايماء بالارض لجهة سجده (ان جلس)
المستمع (ليستعلم) من القارئ آيات القرآن وكلماته أو أحكامه ومخارج حروفه ومثل المتعلم
المستمع المتعلم واحترز من استمع لمجرد الثواب أو تدبر القرآن والاتعاظ به أو لسجود فلا
يخطبون بالسجود ويسجد المستمع للتعلم ان سجدها القارئ بل (ولترك القارئ)
السجدة سموا أو عمد افسجوده ليس شرطا في سجود المستمع وأشار بولي قول مطرف
وابن عبد الحكم وعبد الملك وأصبغ لا يسجد المستمع اذا تركه القارئ (ان صلح) بفتح اللام
وضمها اي تأهل القارئ (ليؤم) اي يصلي اماما لكونه ذكرا محمدا بالغاعا قلا متوضعا
ولو عاجزا عن القيام والمستمع قادر عليه لصلاته لامة مثله في العجز عن القيام (ولم
يجلس) القارئ للقراءة (ليسمع) بضم المنة وكسر الميم اي القارئ الناس حسن قراءته
أو موته فان جلس للاسماع فلا يطلب مستمعه بالسجود لانه مرافق فان قلت سيما في
ترجيح صحة امامة فاسق الجارحة مع السكر اهتت القراءة معنا كالمصلاة والمتعلق فسه
بها لانصحا امامته على ان هذا شرط زائد على الصلاحية للامامة فلا يراد أصله وسجد
(في إحدى عشرة) كلمة آخر الاعراف والاتصال في الرد ويؤمنون في النحل وخشوعا
في الاسراء وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونشورا في القرطان والعظيم في النمل
ولا يستكبرون في السجدة وأتاب في ص وتعيدون في فصلت (لا) في (ثانية الحج) اي قوله
تعالى اركعوا واسجدوا (و) لا في آخر (النجم) لا (الانشقاق) لا (القلم) لعدم سجود
فتها المديسة وقزائها فيها وعلمهم مقدم على الحديث الصحيح لدلالته على نسخته عند

(قوله من بقاء ركعة عليه)
بيان لما (قوله حكمهما) اي
القارئ (قوله فعلى هذا) اي قول
ابن القاسم الذي مشى المصنف
عليه في قوله ويعبدوها المتبع
(فصل سجود التلاوة)
(قوله إشارة) خبر عدوله (قوله
أورد) بضم الهاء وكسر الراء
(قوله أنه) اي المصنف بفتح الهمز
بيان لما يضاف من (قوله باضافته)
اي شرط صلاة عام (قوله فيها) اي
ثانية الحج وما بعدها (قوله
لدلالته على نسخته) على مقدم
(قوله تعارضهما) اي الحديث
الصحيح والعمل

نعارضهم ما لانهم أعلم الأمة بما حرما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأشهدوا اتباعا له صلى الله عليه وسلم (وهل) السجود في المواضع المذكورة (سنة) خفيفة (أو فضيلة) مستحبة (خلاف) في التشهير بشهر السنة ابن عطاء الله وابن القا كهاني وعليه الأكثر وقال الباجي وابن الكاتب فضيلة وصدر به ابن الحاجب وقاعدته تشهير ما يصدر به وهو في سجود البالغ وثقة وعلى ندب سجود الصبي (وكبر) بفتحات مثله لا أي نطق الساجد للتلاوة بالتكبير (لخوض) للسجدة (ورفع) منها أن سجدها بصلاة بل (ولو) سجدها (بغير صلاة) وأشار بولو إلى القول بأن من سجد بغير صلاة لا يكبر لخوض ولا رفع (وص) محل السجدة فيها (وأنا) خلافا لمن قال وحسن ما تب (وفصلت) محلها فيها (تعمدون) خلافا لمن قال لا بأس مون (وكره) بضم فكسر نائب فاعله (سجود شكرك) كاصلاة له عند بشاره بمسرة أو دفع مضرة وأجاز ابن حبيب حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر ساجدا لله تعالى رواء الترمذي ووجه المشهور عدم العمل به (أو) سجود (زلزلة) وتندب الصلاة للزلزلة وشحوها من الآيات المخوفة كالوباء والطاعون أفذاذا وجماعة ركعتين أو أكثر وعن التميمي ندب ركعتين وتجب بأمر الامام (و) كره (جهر) أي رفع صوت (بها) أي التراءة المعلومة من السياق (مسجد) والاولى تأخير هذا عن قوله (و) كره (قراءة) بتلحين) أي تطريب صوت لا يخرج عن حد القراءة ولا يحرم ليكون الضمير عائدا على متقدم ذكر هذا هو المشهور ومذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي إلى جوازه بل قال انه اسنة واستحسنه كثير من فقهاء الامصار لان سماعه به يزيد غبطة بالقرآن وإيمانا ويكسب القلب خشية ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم ليس من آمن لم يتغن بالقرآن وقوله عليه الصلاة والسلام زينوا القرآن بأصواتكم وأجيب عن الاول بأن المراد به الاستغناء عن الخلق والوثوق بضمنان الرب تبارك وتعالى وعن الثاني بأنه مقلوب أي زينوا أصواتكم بالقرآن وشبه في الكراهة فقال (ك) قراءة (جماعة) -ها بصوت واحد فتكروه لخالفه العمل ولتأديتها ترك بعضهم شيئا منه لبعض عند ضيق النفس وسبق الغير ولعدم الاصغاء للقرآن المأمور به في قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا أن لم تؤذوا إلى تطهير الكلمات والاحرامت وأما اجتماع جماعة يقرأ أحدهم ربع حزب مثلا والآخر الذي يليه وهكذا فقبل مكروه ونقل النووي عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه جوازه البغائي هو الصواب اذ لا وجه لكراهته قلت وجهها مخالفتها للعمل من مدارس جبريل النبي عليهما الصلاة والسلام وترك بعضهم لبعض وتناديته إلى المباهاة والمنافسة كما هو مشاهد (و) كره (جالوس) أي استماع قراءة (الها) أي السجدة خاصة (لالتعليم) ولا تعلم ولا قصد ثواب فان كان للتعليم أو نحوه فلا يكره (وأقيم) بضم فكسر أي امر بالقيام (القارئ) جهر برفع صوته (في المسجد يوم خيس أو غيره) أن قصدوا ما باقراره أو قرينة حاله ولم يشترطه واقف

(قوله لانهم) أي فقهاء المدينة
الخ - له دلالة عملهم بخلاف
الحديث الصحيح على نسخه (قوله
وأشدها) أي الأمة (قوله وأجاز)
أي سجود الشكر (قوله
فستر) بضم السين وشذ الرا
(قوله والا) أي وإن أخرج
التلحين عن حد القراءة (قوله
ليكون الضمير الخ) علة لقوله
والاولى تأخير هذا (قوله هذا)
أي كره القراءة بالتلحين الذي لم
يخرج عن حد القراءة (قوله
ومذهب الجمهور) عطف على
المشهور (قوله إلى جوازه) أي
التلحين بالقراءة (قوله انها) أي
تلحين القراءة وأنه لتأنيث خبره
(قوله سماعه) أي القرآن (قوله
به) أي التلحين (قوله النفس)
بفتح القاء (قوله والا) أي وإن

المسجد ولو فقير محتاجاً وأما قراءة العلم في المساجد فسنة قديمة ولكن لا يرفع صوته فوق الحاجة قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ما للعلم ورفع الصوت (وفي كراهة الجماعة) المتعبد بمعاذ فعدة واحدة من أما كن متعددة من القرآن (على) المعلم (الواحد) المستمع لهم مخافة خطا بعضهم وعدم تنبيه المعلم له لا يشتغاله بسماع قراءة غيره فيظن الخطأ في قراءته أن المعلم متنبه له وإن قرأته صحيحة فيصعظها أو ينسبها للمعلمه وجوازها (روايتان) عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فكرهها أولاً ورآها خلاف الصواب ثم رجع إلى جوازها فإن قيل حيث رجع عنها فإوجه نسبته اليه قلت وجهها أنها اجتهاد والجلو اجتهاد والاجتهاد لا ينقض الاجتهاد لا حقل أصابة الأول دون الثاني وعكسه قال الإمام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما تنفيرا اجتهاده في المشتري كرهه وأراد أن يقضي فيما ثانياً بخلاف ما قضى به فيها أولاً فقبل له هذا خلاف قضائكم الأول فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى العدو الظاهر من الروايتين الكراهة لأن كلام الله تعالى ينبغي مزيد الاحتياط فيه ومحل الخلاف أن كان في أفراد كل قارئ بالاستماع له مشقة فإن انتقت فالكره اتفاقاً (و) كره (اجتماع لكدها) وذ كرو صلاة فهو (يوم عرفة) وليلة نصف شعبان وسبعة وعشرين من رجب ورمضان بمسجد أو غيره أن قصد به التشبه بالحاج أو أنه سنة في ذلك الوقت والافيندب (و) كره (بجائزة) أي تعدى محل (ها) بلا سجود عنده (له) شخص (متطهر) طهارة صغرى وصلته بمجائزة (وقت جواز) لها كبد فرض صبح وقبل اسفاراً وفرض عصر وقبل اصفرار (والا) أي وإن لم يكن متطهراً وقت جوازها كان محدثاً والوقت وقت نهى عنها كوقت طلوع أو غروب شمس واسفار واصفرار وخطبة الجمعة (فهل يجاوز) أي يترك (محلها) أي السجدة فقط بالقلادة له بلسانه وإن استحضره بقلبه ~~مكلف~~ يسجدون آخر الاعراف والاتصال في الرد ويؤمنون في النحل وششوعا في الاسراء ويقرأ ما قبله وما بعده (أو) يجاوز (الآية) بتمامها ابن رشد وهو الصواب لا يغير المعنى فيه (تأويلان) أي اختلاف بين شارحي المدونة في فهمها وقال أبو عمران لا يجاوز شيئاً أو يقرأ الآية بتمامها لأنه إن حرم السجود فلا يحرم أجر القراءة ومحلها إذا لم يكن مصلداً فرضاً ولا في سجودها وقت النهي قولاً واحداً لأنهم اتبعوا (و) كره (اقتصار عليها) قال فيها كره له قراءتها خاصة لا قبلها نهي ولا بعدها نهي ثم يسجد لها في صلاة أو غيرها (وأول) بضم الهمزة وكسر الواو مشددة أي فهم قولها كره له قراءتها خاصة (بالكلمة) التي يسجد عندها كيصدون والاتصال وعلى هذا فلا يكره الاقتصار على الآية والسجود (و) أول (الآية) أيضاً نحو قوله تعالى واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ونحو قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا سبحوا وسجدوا سجودهم وهم لا يستكبرون (قال) المازري (و) التأويل بالآية (هو الاشبه) بالقواعد من الأول إذا لفرق بين الآية والكلمة

أدت لتطبيع الكلمات (قوله
أولاً) بشدة الواو (قوله فيها) أي
المدونة (قوله ثم يسجد لها) عطف
على قراءتها

(قوله فلا يكره) أي الاقتداء به
بتعمدها (قوله لذلك) أي كونه
أن لم يسجد بها عمداً الآية وان
يسجدها اخل بهيمة الخطية (قوله
ليعلم) بضم الياء وكسر اللام

(و) كره (تعمد) قراءة آية (ها) أي السجدة (بفريضة) من الصلوات الخمس ولو صبح يوم
الجمعة ونعله صلى الله عليه وسلم محمول على عدم تعمدها ولم يصعبه عمل فدل على نسخها
وليس من تعمدها الاقتداء بهن فتعمدها فلا يكره وعلمت كراهة تعمدها بما أنه إن لم يسجد
عمداً ثم وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وإن سجدوا زاد في سجود الفريضة ما ليس منها
إن قلت هذا يقتضي التحريم وفساد الفريضة قلت لما أمر الشارع كل قارئ بالسجود
عندها صارت كأنها ليست زائدة محضة إن قلت هذا التعليل موجود في النفل ولا يكره
تعمدها فيه قلت لما كانت نافذة والصلوة نافذة كانت كأنها ليست زائدة محضة
(أو)؛ خطية) سواء كانت خطية جمعة أو غيرها لذلك (لا) يكره تعمدها في (نفل مطلقاً)
أي سواء كان سراً أو جهرًا أم من الخلط على ما هو فيه أم لا في ستر أو حضر (وان قرأها)
أي آية السجدة (في فرض) من الصلوات الخمس ولو عمداً (يسجد) ولو بوقت منى عنها
لتبهيته (لا) يسجد إن قرأها في (خطية) أي يكره وإن سجد فلا تبطل (وجهر) نداء بقراءة
آية السجدة (امام) الصلاة (السرية) أي لم يعلم ما هو فيه بسبب سجوده فيتعونه فيه (والا) أي
وان لم يجهر بها ويسجد (اتباع) بضم المثناة فوق وكسر الموحدة أي اتبع المأموم الامام
في سجوده وجوباً غير شرط عند ابن القاسم لأن الأصل عدمه وهو فان لم يتبعه صححت صلاته
لأنها ليست من الأفعال المتقدمة فيها أصالة وترك الواجب الذي ليس شرطاً لا يقتضي
البطلان وقال سحنون يمنع اتباعه لاحتمال سهوه (ومجاوزها) أي متعدي الكلمة التي
يسجد عندها في التلاوة (ببشير) من القرآن كما يتبين بلا سجود عندها سهواً أو عمداً
(يسجد) بهذا المحل الذي وصل إليه في التلاوة بدون إعادة قراءة محلها سواء كان في صلاة
أو غيرها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير) من القرآن كشالات
آيات (يعيد) قراءة آية (ها) أي السجدة ويسجد بها عند محلها سواء كان في صلاة
أو غيرها وصلية يعيدها (بالفرض) بالنفل بالاولى (مالم ينقض) للركوع فان انقضت له
فان فعلها في الركعة التي لم ينقض ركوعها ولا يعيد قراءة آيتها في ثالثة الفرض لكرهه
تعمدها فيه (و) يعيدها ندباً بالنفل في ثالثة (يسجدها) (ففي) إعادة آيتها (فعلها) أي
السجدة (قبيل) قراءة (القائمة) لتقدم سببها وهو الظاهر أو بعدد ما لأنها غير واجبة
والقائمة واجبة فلوقدمها على القائمة كفت وصححت الصلاة (قولان) لم يطالع المصنف
على ارجحية أحدهما الاول لأن بيكر بن عبد الرحمن والثاني لأن ابن أبي زيد (وان قصدوا)
أي السجدة بالمخطاطة فلوصل لحد الركوع نسبها (فركع) أي نوى بالمعناة الركوع
(سهواً) أي ساهياً عن السجدة (اعتد) أي اكتفى بالمسلي واحتسب (به) أي الركوع
عند الامام مالم يرض الله تعالى عنه بشيء على أن الحركة للركن لا يشترط قصد قطعها من
به ويرفع منه وفاته السجدة في هذه الركعة فان كانت أولى نفل أعاد آيتها في ثالثة
ويسجدها قبل القائمة أو بعد ما والا فلا (ولاهو) أي لا يسجد لسهوه عن الحركة

للكوع وقال الامام عبد الرحمن بن القاسم لا يعتد به ويحترساجدا فان رفع ساهبا
فلا يعتد به ويحترساجدا ويسجد بعد السلام الا اذا ذكرها قبل طمأنته في ركوعه
(بخلاف تسكيرا) أي سجدة التلاوة سهوا فانه يسجد به بسلامه فان كررها بعد ابطات
صلاته (أو سجود) للتلاوة (قبل) قراءة محلا (ها) أي السجدة لظنه أن الذي قرأه محلا
(سهوا) فيسجد بعد السلام سواء قرأها به - وذلك وسجد لها أم لا (قال) المازري من
نفسه (واصل) أي قاعدة (المذهب) المالكي (تسكيرا) أي السجدة (ان كرر حزبا)
مثلا نفسه محل سجدة في وقت واحد ولا تكفيه السجدة الاولى (الا) الشخص (المعلم
(و) الشخص (المعلم) المذكور أعدهما والا سخر يسمع (ف) يسجد (أول مرة) فقط عند
الامامين مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما واختاره المازري فالتناسب لاصطلاحه
على المقول وقال اصبح وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولو في اول مرة ومن قرأ مواضع
السجدة أو موضعين منها كما كفر فانه يسجد عند كل موضع اتفقا ولو لم يعلم أو تعلم
(ونذبا لساجدا) التلاوة عند قراءة آخر (الاعراف) مثلا وخصها بالذکر لدفع توهم
عدم القراءة اذ فيها جميع سورتين وهو مكرره في القرض ونائب فاعل نذب (قراءة) بعد
قيامه من السجدة من الانتقال أو غيرها (قبل ركوعه) ليقع عقب قراءة كما هي سنته
(ولا يكفي عنها) أي سجدة التلاوة أي بدلا لها (ركوع) سواء كان في صلاة أو غيرها
(وان تركها) أي السجدة عمدا (وقصده) أي الركوع بالخطا طمأ (صح) ركوعه (وكره)
تركها (و) ان تركها (سهوا) عنها وركع وتذكرها راكعا (اعتد به) أي بركوعه (عند)
الامام (مالك) رضي الله تعالى عنه رواه اشهب (لا) عند الامام (ابن القاسم) فيحترساجدا
ثم يقوم فيقرأ شيئا ويركع (فيسجد) بعد السلام (ان) كان (امامنا) به (أي بركوعه
الذي تذكر فيه تركها) يادة الركوع واولى اذ ارفع منه ساهبا فليست هذه مكررة مع
قوله وان قصدها فركع سهوا الخ لانه في تلك قصده السجود ولما وصل اليه الركوع نسبه
وركع وفي هذه سمع عن السجدة وقصده الركوع ولم يركع تذكرها وسكبهما واحدا
كذا قرر والحق التسكرا لانه اذا قصد الركوع ساهبا عن السجدة فقد قصد الحركة
للكركن فينتقل الامامان على الصفة كما ذكره الطنجيني وهو الحق فلا يعول على غيره

*(فصل في النقل) (نذب) يضم فكسر (نقل) في كل وقت لم ينع عنه فيه أي ما زاد على
الاصوات الخمس والستين الخمس والرغبة لذكرها بعده ومعناه لغة مطلق الزيادة
واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أي يتركه في بعض الاوقات لان
من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا من البر لا يتركه دائما لانه يدل على
نسخه والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله له النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه
واظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه والرغبة لغة الخير المرغب فيه واصطلاحا
ما رغب الشارع فيه ووده ولم يظهره في جماعة (وتأيد) بفتحات مثقال نذب النقل

(بعد)

(نقل في النقل)
(قوله البر) بكسر الموحدة أي
الطاعة (قوله لانه) أي تركه
دائما

(بعد صلاة مغرب) وبعد الذكر الوارد عقبها وشبهه في التاكد فقال (ك) النفل بعد صلاة (ظهر وقبلها) أي الظهر (ك) النفل قبل (عصر) حال كون النفل في الاوقات الاربعة المتقدمة (بلاحد) أي تحديد يتوقف المندوب عليه بحيث ينتفى بالزيادة عليه أو النقص عنه وان كان الاكل ماورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وست بعد المغرب ابن دقيق العيد في تقديم النفل على الفرض وتأخير عنه معنى لطيف في التقديم تأييد النفس بالعبادة وتقريرها بالتشروع والخضوع الذي هو روح العبادة لبعدها عنهم ما يشتهيها بأسباب الدنيا فاذا قدم النفل على الفرض انست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقربها من التشروع وفي تأخير النفل عن الفرض جبر الخلل والنقص الذي يقع في الفرض كما ورد في الحديث لكن تكره نية الجبر به لعدم العمل بها بل يأتي به امتثال الامر ومقتضا الامر له تعالى ولا يلزم من العلم بشئ قصده وشرط طلب النفل القبلي اتساع وقت الفرض سواء كان المصلي فذا أو جماعة لم تطالب غيرها أو جماعة طلبت غيرها ولا ينافي هذا قوله سابقا والافضل لئلا وجب جماعة لم تطالب غيرها تفديها مطلقا لان المراد به فعلها في اول وقتها عقب نفلها القبلي الذي لا يقبض تقديدها شرعا لكونه مقدمة لها هذا هو الحق كما مر عن الخطاب وغيره (و) **تأكد** (الضحي) وأقله ركعتان وأوسطه ست هذا هو المشهور ببناء على ان اكله اثنا عشر وهذا خلاف المشهور والمشهور ان اكله ثمان ركعات بحسب ماورد ولا يكره الزائد عليها لقول الباجي لا تقتصر في عدد افادته السنوي (و) نذب (سر) أي اسرار (به) أي النفل (نهارا) وفي كراهة الجهر به قولان الا لو رد اذا صلاه عقب الفجر فيجهر به نظرا لاصوله (و) نذب (جهر) به (ايلا) ان لم يشوش على غيره واسراره جائز (وتاكد) نذب الجهر (بوتر) وعيد واستسقاء (و) تاكد (تحية) رب (مسجد) بر كعتين لداخله متوضعا وقت جواز نفل يريد بالوساية وكره جلوسه قبلها ولا يسقطها وان تكرر دخوله **كفتة** الاولى ان قرب رجوعه عرفا والا كررها والمسجد يشمل ما اتصل فيه الجمعة وغيره روى الاترم في مغنيه مرفوعا من قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال تصاور كعتين قبل ان تجلسوا زرروق عن الغزالي وغيره ان سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر أربع مرات تقوم مقام التحية فينبغي الاتيان بها وقت النهي الخطاب وهو حسن فينبغي وقت النهي أو غير المتوضي اما في وقت الجواز وهو متوضي فلا بد من الركعتين ان قبل التحية وقت النهي منهي عنها فكيف يطلب بدلها ويناب عليه قيل بل هي مطالبة مطلقا لكن في وقت الجواز صلاة وفي وقت النهي ذكر والمستحب صلاتها في اول المسجد وقيل له تأخيرها الى موضع جلوسه (وجاز تركه) شخص (مار) بمسجد تحيته وهذا يقتضي طلبها منه ولكن سقطت عنه للمشقة وصرح المصنف في التوضيح والشارح بأنه غير مخاطب بها وهذا الموافق لما تقدم ان شرطها ارادة الجلوس

(قوله وان كان الاكل
ماورد) حال (قوله من أربع الخ)
بيان (قوله روح) بضم الراء
(قوله لبعدها) أي النفس (قوله
عنهما) أي التشروع والخضوع

وجواز المرور به وهو كذلك كما فيها وقيدها بعضهم بيسارته فان كثر مره اذا كان سابقا على الطريق لانه تغييره (وتادت) بفتحات مثقلا أى حصلت التحية (د) صلاة (فرض) بالمسجد عقب دخوله ويحصل له ثواب ان نوى به الفرض والتحية او بسابته عنها وتنادى بسنة ورغبة ايضا وخص الفرض لدفع توهم عدم تأديتها به لا بصلاة جنازة لكرهتها فيه (و) ندب (بدء بها) أى التحية (بمسجد المدينة) المنورة بنور سائر كنسها صلى الله عليه وسلم (قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم) اتعلقها بالله تعالى وتعلق السلام عليه به صلى الله عليه وسلم والشئ يتبع متعلقه فى الشرف فهى اشرف من السلام وان كان كل منهما حقا لله تعالى لامره بهما ويؤخذ من هذا ان من دخل مسجدا على جماعة فانه يقدم التحية على السلام عليهم الا ان يخشى اضرارهم (و) ندب (ايقاع فذل به) أى مسجد المدينة المنورة على سائر كنسها افضل الصلاة والسلام (بمسجد) أى الموضع الذى كان يصلى فيه النبى صلى الله عليه وسلم ان عرف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه صلاة اقرب شئ الى العمود المخلوق وليس بجانبه وقال ابن القاسم بجانبه (و) ندب (ايقاع صلاة (الفرض بالصف الاول) الذى يلى الامام بالافاضل فى مسجد المدينة وغيره وكذا التراويح (وتحمة مسجد مكة الطواف) لمن طاب به ولوندا واراده ولو ميكا فان لم يطلب به ولم يرد فان كان آفاقيا كذلك وان كان مكيا فاصلا ان كان وقت جواز واراد الطواف به وهو متوضئ وظاهر كلام المصنف ان تحية مسجد مكة الطواف لا ركعتاه ويؤيده المبادر به فى قوله تعالى وطهر بيتى للطائفين وظاهر كلام الجزولى والقلشانى وغيرهما ان تحية الركنين وعلى هذا اذا صلاهما خارجا لم يأت بها (و) تأكد (تراويح) أى قسم رمضان معنى تراويح لانهم كانوا يطيلون القيام فيه فيقرأ القارى بالمئين يصليون تسليتين ثم يجلسون للاستراحة وليقض من سبقة الامام وهكذا ووقت كوقت الوتر بعد عشاء صحيحة وشقق التجر والجماعة فيه مستحبة (و) ندب (انفراد بها) أى التراويح بعد اعن الربا (ان لم تعطل) بضم التاء وفتح العين والطاء المهملتين مثقلا (المساجد) عن فعلها فيها وان ينشط لها واحد ولم يكن آفاقيا بمكة او المدينة (و) ندب للامام (الانتم) للقرآن كله (فيها) أى تراويح الشهر كله ليسمع المأمومين جميع القرآن (وسورة) أى قراءتها فى جميع تراويح الشهر كله (تجزى) فى حصول ندب قراعتها على الفاتحة فى التراويح مع كونها خلافا الاولى وهى (ثلاث وعشرون) ركعة بالشفع والوتر وهذا الذى جرى به عمل العصاية والتابعين (ثم جعلت) بضم الجيم وكسر العين أى التراويح فى زمن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه بعد وقعه الحرة بالمدينة المنورة نخفة قوافى القيام وزادوا فى العدد لسهولة وصارت (تسعا وثلاثين) بالشفع والوتر كما فى بعض النسخ وفى بعضها تسعا وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر واستقر العمل على الاول (ونخف) ندبا (مسبوها) أى التراويح بركعة (ثانيتها) التى قام لقضائها عقب سلام

(قوله وجواز) عطف على طلبها
(قوله فيها) أى المدونة (قوله
تدوها) أى المدونة (قوله بيسارته)
أى المرور (قوله اذا كان) أى
المسجد (قوله لانه) أى كثرة
المرور وذكره لتدبير خبره
(قوله ان عسرف) بضم فكسر
(قوله المخلوق) بضم الميم وفتح
التاء المجرمة واللام أى المطيب
بالمخلوق (قوله بالمئين) بكسر الميم
أى السور التى عدد آياتها مائة
آية فى كل ركعة (قوله به)
أى السلام عقب الشفع حال
الاقتراب بواصله بالوتر

الامام (ولحق) المسبوق الامام في اولى الترويحة التي تلها وقيل يخفف بحيث يدركه
 في ثانيتهما وهذا قول ابن القاسم وظاهر الخبر انه الاربع وقائدة التخفيف عليه ادراكه
 فضيل الجماعة (و) نذب (قراءة شفع بسج) في الركعة الاولى (والكافرون) في الركعة
 الثانية عقب الفاتحة فيهما (و) نذب قراءة (وتر) وهي ركعة واحدة (باخلاص ومعوذتين)
 عقب الفاتحة لكل مصل (الامن له حزب) يكسر الحاء المهملة وسكون الزاي أي قد روي عن
 من القرآن يقرأه في تهمجده لاه (فنه) أي حربه يقرأ (فيهما) أي الشفع والوتر ابن
 العربي في الاحوذى على صحيح الترمذي الصحيح ان يقرأ في الوتر بقل هو الله احد كذا جاء
 في الحديث الصحيح وهذا اذا انفرد واما ان كانت له صلاة فليجعل وتره من صلاته وليكن
 ما يقرأ فيه من حربه ولقد انتهت الغفلة بقوم ان يصلوا التراويح فاذا أوتر واصلوا بهذه
 السور والسنة ان يكون وتره من حربه فنه والهدا والمالك رضي الله تعالى عنه التزام
 هذه السور وله ايضا قراءة ما تيسر وله ايضا ان كان بعد تهمجدها تيسر وان اقتصر عليه
 فهذه السور والاربع الاول (و) نذب (فعلة) أي الوتر مع الحزب آخر الليل (الشخص
 متنبه) أي عادته الانتباه والاستيقاظ (آخر الليل) تنازعه فعل ومنته به ومفهوم متنبه ان
 من عادته النوم آخر الليل او استوى انتباهه ونومه في نذب له فعلة قبل نومه احتياطا
 في الثانية وفي الرسالة نذب تأخير في الثانية ورجع (ولم يعده) أي الوتر شخص (مقدم) له
 اول الليل اذا انتبه آخره أي تكرر اعادته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة (ثم صلى)
 أي نذب له صلاة النفل عقب انتباهه (وجاز) أي التنفل بعد الوتر ولو لم يتم عقبه اذا
 طرأ له نية التنفل بعد الوتر وفيه ذكر هذا الشرط ابن عبد السلام وابن هرون والموضح
 وتبعهم الشارحون واخذوا من قولها ومن اوتر في المسجد فاراد ان يتنفل بعد ذلك
 تر بص قليلا لا ولم يصله بوتره بان فصل بينهما باصل عادي والا كره (و) نذب فعلة (عقيب
 شفع منفصل) عنه نذب (بسلام) ابن الحاجب والشفع قبله للفضيلة وقيل للجمعة وفي كونه
 لاجله قولان الموضح يقتضي كلامه ان المشهور كون الشفع للفضيلة والذي للبايعي تشهير
 الثاني فانه قال ولا يكون الوتر الا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنه
 وهو المشهور من المذهب ثم قال الموضح وفيها لا ينبغي ان يوتر بواحدة فقولها لا ينبغي
 يقتضي انه فضيلة وكونه لم يرخص فيه يقتضي انه للجمعة اه أي لم يرخص فيه للمسافر
 اقولها لا يوتر المسافر بواحدة وقول ابن الحاجب وفي كونه لاجل الخ في ركعتي الشفع
 هل يشترط ان يخصه ما ينية او يكتفي باي ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره
 الرماضي انظر كيف جرى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله
 للفضيلة مع توركع عليه في التوضيح بتشهير البايعي انه للجمعة قلت لعله مشى على انه للفضيلة
 لموافقة قولها لا ينبغي ان يوتر بواحدة اه بنائي فتحصل من كلامه ان معتقد المذهب
 ان تقدم الشفع شرط كمال وانه لا يفتقر لنية تخصه وارتضاء العدوى (الاقتداء) امام

(واصل) الشفع بالوتر فتبعه المأموم في وصله واقتداؤه به مكروه كما يفيد كلامها فان لم يتبعه في وصله وسلم عقب الشفع فلا يبطل اقول اشبه به وينوي المأموم بالركعتين الاوليين الشفع وبالاخيرة الوتر واحدها ان لم يعلم بوصله الا عند قيامه للركعة الثالثة فان سبقه بركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع وان سبقه بركعتين قضى الشفع بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع افاده عجب وعميق وانظر شري في شرح المجموع قد يقال يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنقل خلف النقل جائز مطلقا على ان المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى وكانهم راعوا ان موافقة الامام أولى لكن مخالفة لازمة لان الثلاث كلها عنده وتر وقد قالوا لا تنضم مخالفة الامام في هذا (وكره) ان يضم فكسر (وصله) اي الشفع بالوتر بترك السلام من الشفع غير مقتد بواصل وان كره اقتداؤه به (و) كره (وتره) ركعة واحدة من غير شفع قبلها على انه للفضيلة وهو المشهور ولو لم يرض او مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثمان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الاول) لان الغرض اسماعهم جميعه (و) كره (نظر بصحيف) اي قراءة فيه (في) صلاة (فرض) سواء كانت في اوله أو في أثنائه (أو) في (اتساع نقل) لكثر اشتغاله به (لا) يكره النظر بصحيف في (اوله) أي النقل لانه يعتقر فيه ما لا يعتقر في الفرض (و) كره (جمع كثيرا) صلاة (نقل) الا التراويح (أو) (جمع قليل) كرجلين وثلاثة (بمكان مشتهر) حذر الرياء (والا) أي وان كان الجمع قليلا بمكان غير مشتهر (فلا) يكره الا في الاوقات التي صرح العلماء بكراهة الاجتماع فيها كالأية نصف شعبان وأول جمعة رجب وليلة عاشوراء (و) كره (كلام) دينوي (بعد) صلاة (صحيح) اقرب الطلوع) للشمس اذا المطلوب في هذا الوقت الاستغفار والذكر والدعاء وكذلك حال الطلوع وبعده الى ارتفاع الشمس قدر ربح ثم الصلاة لحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلايد كرا لله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعرة تامتين تامتين تامتين كره عليه الصلاة والسلام ثلاثا كيدا للترغيب في الامتثال فلا ينبغي اعاقل حرمان نفسه من هذا الفضل العظيم قال ابن القارص

وسمى سيملي واضح لمن اهتدى * ولكن بالاهواء عمت فاعمت

(لا) يكره الكلام (بعد) صلاة (بخر وقبل) صلاة (صحيح) كره (ضجعة) بكسر الضاد المعجمة أي الاضطجاع على شقه الايمن مسنة قديما واضعا كنهه اليق فحتم خذه (بين) صلاة (صحيح) ركعتي الفجر اذا فعلها استئنا لا استراحة من طول قيام الليل (والوتر) يفتح الواو وكسرها (مسنة) وهو (أكد) السنن الخمس (ثم) يليه (عيد) لاضحى أو فطر وهما في مرتبة واحدة (ثم) كسوف ثم استسقاء والذي في الميان والجواهر أن الوتر أكدم صلاة الجنازة أيضا على سنيتها واستظهر العدوي أن أكدم السنن ركعتا الطواف الواجب والجنازة لان الرابع وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لاستواء القول بوجوبهما والقول بسنيتها ثم العمرة لضعف قول ابن الجهم بوجوبها

(قوله واحدها) أي المأمومية
الوتر عند القيام للركعة الثالثة
(قوله ان لم يعلم) أي المأموم (تره)
بوصله اي الامام الشفع بالوتر
(قوله فان سبقه) اي الامام الواصل
المأموم (قوله قضى) اي المأموم
(قوله ركعة الشفع) اي بعد سلام
الامام (قوله وكان وتره) اي
المأموم (قوله ركعتي) يفتح التاء
مثنى ركعة بلانون لاضافته (قوله
قضى) اي المأموم (قوله يدخل)
أي المسبوق بركعة او ركعتين
(قوله ثم يوتر) اي بركعة منفصلة
بسلام (قوله مطلقا) أي عن
التقييد بالسواة في عين الصلاة
وحكمها (قوله عنده) اي
الواصل (قوله وان كره اقتداؤه
به) حال (قوله لان الغرض) يفتح
الغين المعجمة والراء (قوله جميعه)
أي القرآن (قوله فيه) اي النقل
(قوله ثم الصلاة) عطف على
الاستغفار (قوله لان الرابع
وجوبهما) اي ركعتي الطواف
بوصلاة الجنازة

ثم الوتر الخ (ووقته) أى الوتر المختار (بعد عشاء صحيحة) (بعد مغيب (شفق) (أحر) فلا
يصح قبل العشاء ولا بعده وقبل مغيب شفق ليلة جمع المطر وينهى (أ) طلوع (الفجر) (الصادق) (وضروبه) أى الوتر من طلوع الفجر (أ) تمام صلاة (الصبح) ويكره تأخيرها
بلا عذر (وندى قطعها) أى الصبح (له) أى الوتر إذا تأخر فيها وصلة ندى (لقد) عقد
ركعة أم لا فصل الشفع والوتر وبعد الفجر (لا) يندب قطع الصبح للوتر لشخص
(مؤتم) تذكر الوتر في الصبح خلف إمامه ويجوز فيضير بين قطعها وإتمامها مع الإمام
وهذا الذى رجح إليه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وهو الراجح وقال أبو يندب عماديه
مع إمامه (وفى الإمام) الذى تذكر الوتر وهو فى الصبح (روايتان) عن الإمام مالك
رضى الله تعالى عنه رواية يندب قطعها ورواية يجوز أنه إذا قطع فى قطع مأمومية
والاستخلاف عليهم قولان ومقتضى كلام الشيخ أحمد تدرج جميع الأولى لأنه عزها لابن
القاسم وابن وهب ومطرف والظاهر من نقل المواق أن المذهب عماديه فانها رواية
ابن القاسم فقه ثلاث روايات ندى قطعها وندب عماديه وتخير (وان لم يتسع الوقت)
الضرورى (الألركهين) يصلى فيهما الصبح (ثركه) أى الوتر تحا فطة على صلاة الصبح
كأها فى وقتها. ذامذهب المدونة وقال أصبغ يصلى الوتر ويدرك وقت الصبح بركعة
ويشقى الفجر على كل منهما (لا) ان اتسع الوقت (ثلاث) أو أربع فلا يتركه بل يصليه
ويصلى الصبح ويقضى الفجر وقال أصبغ ان كان الباقي يسع أربعاً يصلى الشفع فالوتر
ويدرك الصبح بركعة ويقضى الفجر من حل النافلة للزوال (و) ان اتسع الوقت (لخمس) أو
ست من الركعات (صلى الشفع) أى فالوتر فالصبح ويقضى الفجر وقال أصبغ اذا بقى ست
يصلى الشفع فالوتر فالصبح ويدرك الصبح بركعة ويأخذ على صلاة الشفع ان اتسع لخمس بقوله
(ولو قدم) بقعته متفلاً أى صلى الشفع اول الليل فيعيد له بالوتر وأشار بولوا الى
القول بأنه ان كان قدم الشفع لا يعيده ويصلى الوتر فالصبح فالصبح واعقد (و) ان
اتسع الوقت (اسمع) من الركعات (زاد الفجر) عقب الشفع والوتر وقبل الصبح (وهى)
أى صلاة الفجر (رغيبه) كالم بالعلبة عليهم الكثرة الترغيب فيها وهى رتبة دون السنة
وفوق النافلة وقبل سنة وله قوة ايضا (تقترانية تخصها) أى تميزها عن مطلق النفل
بخلافه والوقت بصرفه للمطلوب فيه فان كان عقب ارتفاع الشفق صرفه للضحى وان
كان غدا دخول المسجد صرفه للتحية وان كان عقب عشاء رمضان صرفه للتراويح وان
كان قبل فرض أو بعده صرفه لراتبة وكذا سائر العبادات الخوافل المطلقة من حج وعمرة
وصيام فلا تختار لنية العين بخلاف القرائن والسنن والرغيبه وليس لنا رغيبه الا الفجر
(ولا تجزئ) صلاة الفجر فى الرغيبه (ان تعين تقدم احواها) أى سبقتها (أ) طلوع (الفجر) ان
كان لم يتجر طلوع الفجر بل (ولو) كان صلاها (بصر) أى اجتهاد حتى اعتقد دخول
طلوع الفجر ثم تعين انه احرم به سابقه فان تبين انه احرم بها بعده ولم يتبين له تبين منها

(قوله تأخيرها) أى الوتر (قوله له)
أى ضروريه (قوله ويجوز) أى
للمأموم قطع الصبح للوتر (قوله
فيضير) أى المأموم (قوله بين
قطعها) أى الصبح للوتر (قوله
وإتمامها) أى الصبح (قوله وهذا)
أى التخيير (قوله وهو) أى التخيير
(قوله وقال) أى الإمام (قوله ولا)
بشد الواو (قوله فقهه) أى الإمام
الذى ذكر الوتر فى الصبح (قوله
واعقد) بضم التاء وكسر الميم (قوله
للكثرة الترغيب فيها) على التسميتها
رغيبه (قوله وهى) أى الرغيبه
(قوله بخلافه) أى مطلق النفل فلا
يفتقر لنية تميزه

اجزأت مع التحري فيهما لا مع عدمه فالصورت لا تجزئ في اربع منها (ونذب) انضم
 فكسر (الاقتصار) فيها (على القاطنة) هذا هو المشهور وروى ابن وهب كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله احد وهو في صحيح مسلم من حديث
 ابي هريرة رضي الله تعالى عنه وصحيح ابي داود من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى
 عنه وبه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد جرب لوجع الاسنان فصيح وما يذكر من قرأ
 فيها بألم وألم يصيبه الم لا اصل له وهو بدعة وقريب منها وفي وسائل الحسبات واسباب
 المناجات للغزالي من الاحياء مما جرب لدفع المكروه وقصور يد كل عدو ولم يجعل لهم
 الميسر لا قراءة الم نشرح والم ترك في ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لاشك فيه (و) نذب
 (ايقاعها) أي الرغبة (بمسجد ونابت عن التكية) المندوبة عند دخوله لمن دخله بعد
 الفجر ويحصل له ثوابها ان نواها بم بناء على طلبها في هذا الوقت هذا هو المشهور وقال
 القاسمي يصلي التكية ثم يصلي الرغبة (وان فعلها) أي صلى الرغبة (بيته) ثم أتى المسجد
 ووجد الناس منتظرين صلاة الصبح مع الامام الراغب (لم يركع) تحية المسجد لان الوقت
 ليس وقت جواز النقل ولا الرغبة لفعلها في بيته وهي لا تعاد فيجلس هذا قول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه ورجحه ابن يونس وقال ابن القاسم يصلي التكية بناء على طلبها
 في هذا الوقت واستثنائها من كراهة النقل فيه ابن عرفة ونقل ابن بشير اعادتها بنية الفجر
 لا عرفة (ولا يقضى) انضم المثناة وفتح الضاد المعجمة قبل يحرم العدوى هذا بعد جدا
 وليس منقولا فالظاهر الكراهة ولا سيما والامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يجوز القضاء
 ونائب فاعل لا يقضى (غير فرض الاهي) أي الرغبة (ف) تقضى من حل النافله (للازال)
 ومن فاتته الرغبة والصحيح قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة يقدم قضاء الصبح
 وهو المعتمد وقال ايضا يقدم قضاء الرغبة (وان اقيمت الصبح) للراغب على من لم يصل
 الرغبة (وهو) أي من لم يصل الرغبة (بمسجد) أو رحبته (تركها) أي الرغبة
 وجوبا ودخل مع الامام في الصبح ولو كان الامام يطيل القراءة في الركعة الاولى بحيث
 اذا صلاها ودخل معه يدرك فيها ولا يخرج من المسجد ليصلها خارجا ثم يقضيها وقت حل
 النقل ولا يسكت الامام المقيم ليصلها بخلاف الوتر فيسكت له بالاولى من قطع الصبح
 له هذا الذي رواه ابن يونس والذي نقله البايجي وسنده انه يسكنه ولم يحكما غيره (و) ان اقيمت
 الصبح على من لم يصل الفجر حال كونه (خارجا) أي المسجد وخارج رحبته (ركعها) أي
 صلى الفجر خارج المسجد ورحبته (ان لم يخف فوات ركعة) من الصبح مع الامام بهلاته
 الفجر فان خاف فوات ركعة دخل معه ندبا وقضاها وقت حل النقل (وهل الافضل) في
 النقل (كثرة السجود) تلبيح عليك بكثرة السجود فانك ان تسجد لله سجدة ارفعك الله
 بها درجة وسط بها عنك خطيئة (او) الافضل فيه (طول القيام) بالقرآن تلبيح افضل
 الصلاة طول القنوت أي القيام ولانه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تتورم قدماه ولم

(قوله ست) من ضرب ثلاثة
 بين تأخرها عن الفجر وتقدمها
 عليه وعدم بين شيئين في اثنين
 التحري وعدمه (قوله في اربع
 منها) صور عدم التحري الثلاثة
 وصوره تبين تقدمها على الفجر
 مع التحري (قوله جرب) انضم فكسر
 مثقلا (قوله نواها) أي التكية
 (قوله ان نواها) أي التكية (قوله
 بها) أي الرغبة (قوله ولا الرغبة)
 عطف على تحية المسجد (قوله ونقل
 ابن بشير اعادتها) من اضافة المصدر
 لقاعله وتكمل عمله بنصب
 مفعوله (قوله لا عرفة) خبر نقل
 (قوله ولم يحكما) أي البايجي وسنده
 (قوله فان خاف فوات ركعة) أي
 من الصبح مع الامام مفهوم
 الشرط

يرد على إحدى عشرة ركعة في رمضان ولا في غيره غالباً فيه (قولان) لم يطالع المصنف على
 راجية أحدهما محلها إذا استويا زماناً والافلا أفضل هو الأطول
 * (فصل) في بيان حكم فعل الصلاة في جماعة (الجماعة) أي الصلاة معها بإمام ومأموم
 (يفرض) أداء أو قضاء فقله البرزلي والخط عن رواية عيسى ونعت فرض بد (غير جمعة)
 وخبر الجماعة (سنة) مؤكدة ومفهوم فرض فيه تفصيل فنه ما بالجماعة شرط في سنته
 كالعبدن والكسوف والاستسقاء ومنه ما هي فيه مندوبة كالتراويح ومنه ما هي فيه
 خلاف الأولى كشفع ورتو وبغير ومنه ما هي فيه مكروهة أن كثرت الجماعة أو اشتمت
 المكان ومفهوم غير جمعة أنها ليست سنة في الجمعة وهو كذلك لأنها واجب شرط في صحتها
 وشمل الفرض الجنائز على أنها فرض فهي سنة فيها هذا هو المشهور وجعلها ابن رشد
 واجباً شرطاً في صحتها كالجمعة فإن صليت بغير جماعة أعيدت ما لم تدفن وقبل تنديب فيها
 وظاهر كلام المصنف أنها سنة في البلد وفي كل مسجد ولكل مصل وهذه طريقة الأكثر
 ويقال تاركوها تفر يطهم في السنة والشعبية وقال ابن رشد وابن بشير فرض كفاية
 في البلد يقابل أهل أن تركوه وسنة في كل مسجد ومندوبة للرجل في خاصة نفسه الأبي
 هذا أقرب الحق (ولا تتفاضل) أي لا تباين فافضلها تفاوتاً وتطلب الاعادة لاجلها وفي كمية
 الاجزاء والدرجات والافلا نزاع في أن الصلاة مع الجمع الكثير المشغل على العلماء والصلحاء
 وأهل الخبر أفضل منها مع غيرهم لكن لم يرد طلب الاعادة لدولة الافلا بعد فعلها مع من
 هو دونها (وأنما يحصل فضلها) أي الجماعة الواردة الحديث وهو صلاة الجماعة أفضل من
 صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين جزءاً وفي رواية صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بسبع
 وعشرين درجة وجمع بينهم بأن الجزء أعظم من الدرجة فجمعوا خمسة والعشرين جزءاً
 مساو لخمسة والسبع والعشرين درجة وبأن الله تعالى أوحى إليه أولاً خمسة
 والعشرين فأخبر بها ثم فضل الله تعالى بزيادة اثنين على الخمسة والعشرين فأخبر بها مع
 الخمسة والعشرين وهذا يتوقف على تقدم رواية الخمس والعشرين على رواية السبعة
 والعشرين وصلة يحصل (بركعة) كاملة يدركها مع الإمام بأن يفتي بحيث تقرب
 راحتها من ركبتها بتقدير وضعهما على تخذيته قبل تمام رفع الإمام من الركوع واعتداله
 مطمئناً وان لم يطمئن إلا بعده فذكره مادوناً لا يحصل له فضلها الذي ورد به الخبر وان كان
 مأموراً بالدخول مع الإمام ومأجوراً بالانزاع إذا لم يكن معيدا لتحصيل فضل الجماعة
 والافلا يؤمر بالدخول معه في أقل من ركعة وان دخل معه فلا يؤجر وقد تبع في هذا ابن
 الحاجب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضلها يحصل ويدركه بمجرد قبل سلام
 الإمام وان حكمها لا يثبت إلا بركعة دون أقل منها وحكمها أن لا يقتدى به ولا يعيد في
 جماعة وترتب سجودهم وإمامة عليه وتسليمه عليه ومن على يساره وصحة استخلافه ولا يبدل
 من أدراك مجديتها قبل سلام الإمام فان زوجه أو نعت عنهما حتى سلم الإمام ثم فعلها

(قوله والا) أي وان لم يستويا زماناً
 * (فصل الصلاة في الجماعة)
 (قوله أي الصلاة معها الخ) لأنه
 لا تكليف إلا بفعل اختياري
 (قوله أولاً) بشد الواو (قوله
 فذكره مادوناً الخ) مقرر على
 بركعة (قوله وان كان مأموراً الخ)
 حال (قوله والا) أي وان كان
 معيداً لفضل الجماعة (قوله في
 هذا) أي قوله بركعة (قوله ان
 فضلها) ظاهره الواردية الحديث
 (قوله يقتدى) بضم الياء وفتح
 الدال

بعد سلامه فهل يكون كمن يجدها معه أو لا قولان الأول لا يشبه والثاني لابن القاسم
 كذا في البناني وعكس العبدوي التسمية إلى الشيخين ومن أجزم بخلاف الامام بعد عقده
 الركعة الأخيرة لظنهم بغيرها فثبتت الأخيرة بسلام الامام عقبها ولم يكن صلاها فذا
 فالواجب عليه تكميلها بنية القرض ولا يجوز له قطعها ولا شتمها ثم يعيد هالفضل
 الجماعة ان لم تكن مغربا ولا عشاء بعد وتر هذا هو المنصوص في العتبية وغيرها وانما يخبر
 بين القطع والشفع من دخل مع الامام في معادة لفضل الجماعة صلاها فذا بعد عقده
 الأخيرة لظنهم بغيرها فظهرت الأخيرة بسلام عقبها وربما التيسير بالمسئلان على من
 لم يعرف فأجرى التخيير في الاولى أيضا خطأ نقله البناني عن المعيار (ونذب) بضم فكسر
 (لمن) أى شخص أو الشخص الذى صلى و (لم يحصله) أى فضل الجماعة رجل (كصل)
 اماما (مأموم) (صبي) واولى من صلى فذا ولو حكمنا كمن ادرك دون ركعة (لا) لمن حصله كرجل
 صلى اماما (لا) مرة لأن صلاتهم اقضى وصلاة الصبي نقل ونائب فاعل ندب (ان يعيد)
 صلاته التي صلاها فذا او اماما لصبي ولو بوقت ضروري حال كونه (مفوضا) أمره الله تعالى
 في جعل ايها ما شاء فرضه القائل كها في هذا هو المشهور وقيل ينوى القرض وينفوض الامر
 لله تعالى في قبول أى القرضين شاء وقيل ينوى النقل وقيل ينوى اكمال القرض الذى
 صلاه فذا ونقلها بعضهم بقوله

(قوله هذا) أى القرض
 (قوله كذلك) أى فذا او اماما لصبي
 (قوله وهذا) أى كونه لا يعيد مع
 واحد الا الراتب (قوله من يتار)
 عدد الخ) بيان حكمه مشروعيته
 ثلاثا (قوله ولا نأى) أى اعادتها
 الخ عطف على اصير وترها الخ

في نيابة المود للمقروض أقوال * فرض ونقل وتقصير واكمال
 وكلاهما مشكلة كما في التوضيح حال كونه (مأموما) فان اعاد اماما بطلت صلاة
 المقتدى به لان صلاة المعيد تشبه النقل ولا يصح فرض خلف شبهة نقل واستثنى من
 لم يحصله من صلى فذا او اماما بصبي في أحد المساجد الثلاثة مسجد المدينة المنورة بأبواب
 ساكنها عليه الصلاة والسلام ومسجد مكة والمسجد الأقصى فلا يعيد في غيرها جماعة
 ومن مفهوم مأموما من صلى بغيرها كذلك ودخل ايجدها فيعيد فيها فذا الان فذا
 افضل من جماعة غيرها ومن مفهوم لم يحصله من حصله في غيرها ودخلها فيعيد فيها في
 جماعة لا فذا وقيل يعيد فيها فذا ايضا لان فذا افضل من جماعة غيرها وبالغ على اعادته
 مأموما فقال (ولو مع واحد) وأشار بولوى القول بأنه لا يعيد مع واحد الا اذا كان اماما
 راتبيا يعيد معه لانه بجماعة وهذا هو الرابع ومفعول يعيد قوله فرضا (غير مغرب)
 ومفهومه ان المغرب لا تعاد لفضل الجماعة وهو كذلك فصرح اعادتها اصير وترها مع
 الاولى شفعاً فتنتفى حكمه مشروعيته ثلاثا فمن يتار عدد ركعات الصلوات النهارية
 ولا نأى استلزم النقل بثلاث ولا نظيره في الشرع وشبه في عدم الاعادة فقال (كعشاء)
 صلاها فذا او اماما بصبي ووتر عقبها فلا تعاد (بعد وتر) أى تمنع اعادتها لانه ان اعاد الوتر
 لزم وتران في ليلة وهو مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وان لم يعده لزم مخالفة
 قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتران في افادة هذه العلة المنع نظر

(قوله والاعادة أقوى منه) أي
التنقل حال (قوله له) أي النقل
بثلاث (قوله لا) أي عدم
الطعن في الإمام (قوله ومن صلى)
أي صلاة من الخمس (قوله ان عقد
ركعة) مفهومة قطعها ان لم يعقد
ركعة (قوله قطعها اولي) أي من
شذوها ان عقد ركعة (قوله سها)
راجع لاعادها (قوله مع الامام)
صلاة أتم (قوله اماما) حال من فاعل
اعاد (قوله لانه) أي المعيد (قوله
هنا) أي اعادته فذا وذكره
لتذكر خبره (قوله انما) أي
المعادة (قوله وصدر) بفتح
مقتلا (قوله خلفه) أي المعيد
(قوله هذه) أي الثانية (قوله ولم
يحصل له) أي المعيد اماما (قوله فضل
الجماعة) أي لبطان صلاة
مأمومية

مع اجازتهم التثقل بعد الوتر والاعادة اقوى منه بدليل اعادة الصبح للطلوع والظهرين
للمغرب ابواسحق اجازوا اعادة العصر مع كراهة التنقل بعدهما وامكان ان تكون
الثانية نفلا وكذلك الصبح لرجاء ان تكون المعادة فريضة وكرهت اعادة المغرب مع امكان
كون الثانية فريضة للزوم النقل بثلاث وكرهت النقل بعد العصر والصبح خفيفة بالنسبة
له ومفهوم بعد وتريند اعادتها قبله وهو كذلك اتفاقا (فان أعاد) أي شرع في اعادة
المغرب ناسيا صلاتها فذا ثم تذكر صلاتها فذا (و) الحال انه (لم يعقد) ركعة منها (قطع)
صلاة وجوبها وخرج واضحا يده على انه كهيئة الراعي لا يطعن في حق الامام (والا)
أي وان تذكر بعد عقد ركعة برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (شفع) ندبامع
الامام وسلم قبله وخرج بهيئة الراعي لذلك ولو فصل بجاوس بين ركعتيه بأن سبق بالاولى
هذا هو الذي في المدونة ونقصها ومن صلى وحده فله اعادتها في جماعة الا المغرب فان
أعادها فالحب الي أن يشفعها ان عقد ركعة اه وفي رواية عيسى قطعها اولي وظاهر
مذهب المدونة شفعها ولو ترك الفاتحة من الركعة التي عقدها قبل تذكره وهو كذلك
لانه تركها بوجه جائز ومراعاة لوجوبها في ركعة فقط وان شرع في اعادة العشاء بعد
الوتر ناسيا فقطعها ولو عقد ركعة وقال ابن عاشر ان عقد ركعة يشفعها وهو ظاهر
التوضيح واعتدله العدوي ومن شرع في اعادة المغرب أو العشاء بعد وتر عاذا أو جاهلا
فمقطع ولو عقد ركعة (وان أتم) المغرب التي أعادها بعد صلاتها فذا سهوا مع الامام
وتذكر قبل سلامه بل (ولو سلم) منها قبل تذكره عقب سلام امامه (أنى) وجوبا (ب) ركعة
(رابعة ان قرب) تذكره من سلامه ولم يخرج من المسجد وسجد بعد سلامه وان تذكر قبل
سلامه فيأتي بالارابعة ولا يسجد ومفهوم قرب انه ان بعد فلا شيء عليه (و) ان أعاد المعيد
افضل الجماعة اماما (أعاد) شخص (مؤتم) رجل (معيد) صلواته وصلاته اعاد قوله (أبدا)
ابطالان صلواته خلف المعيد لانه شديد بمنقل والمؤتم مفترض ولا يصح فرض خلف شبه نقل
حال كون المؤتم (أفذاذا) في اعادة صلواته التي صلاها خلفه والاولى فذا المطابق
الحال صاحبه في افراده لكنه راعى المعنى اذا المقصود به الجنس الصادق بجمعه فذا أيضا هذا
قول ابن حبيب ابن يونس وجهه انه يحتمل انه افترض المعيد فتصح صلاة مأمومية بجماعة فلا
يعيدونها في جماعة ووجبت اعادتهم لاحتمال كون فرضه الاول والمعادة نافلته فاحتيط
لوجهين ابن ناجي لم يحك ابن بشير غير قول ابن حبيب وصدر الشاذلي باعادتهم جماعة
على ظاهر المذهب والمدونة وهو الراجح ابطالان صلاتهم خلفه واقتصاص ابن بشير على قول
ابن حبيب لا يعادل نسبة مقابلة لظاهر المذهب والمدونة ولا يعيد الامام المعيد لاحتمال
كون هذه فرضه ولم يحصل له فضل الجماعة على التحقيق (وان تبين) بفتحات مثقلا أي
ظهر للمعيد (عدم) الصلاة (الاولى) بضم الهمز التي ظن انه صلاها فذا او اماما بصبي
فتبين انه لم يصلها أرسا (أو) تبين له (فسادها) أي الاولى التي صلاها فذا التقيد بشرط

أوركن (أجزائه) الصلاة الثانية ولا يعتمد مؤتميه فيها أن نوى القرض أو التفويض فإن
 نوى النقل أو الأكل فلا تجزئته (ولا يطال ركوع) من أمام أي تكبره طائفة (لداخل) على
 الاقتداء به إذا لم يحشض أضاروه ولا اعتداده بما لا يعتد به إن لم يطل له الركوع للجمعي لأن
 من وراءه أعظم عليه - كما عمن يأتي القرافي لأصرف نفوس المصلين إلى انتظار الداخلين
 فذهب أقبالهم على صلاتهم وأدبهم مع ربهم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يعرف
 الداخل أو لا وهو كذلك وفرق بعضهم بين معرفته فلا يطيل وعدمها فيطيل للسلامة من
 الرياء والعمل لغير الله تعالى وسمع ابن القاسم لا يقتظر من رآه أو حسبه مقبلا وفسره ابن
 رشد بالكراهة فتخصيص المصنف الداخل والركوع خلاف ما في السماع واستظهر
 البساطي الاقتصاد على الركوع لأن الأدراك به قال ولا يعلم لتخصيص الداخل معنى
 اه ووجه تعميم ما في السماع ما عال به القرافي قاله ت وقال يصحون يقتظرون ولو طال
 ابن رشد عن بعض العلماء يجوز في السير الذي لا يضر من معه وقد روى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه أطال وقال إن ابني ارتحلني وخفف صلى الله عليه وسلم حين سمع
 بكاء الصبي أبو محمد بن أبي زيد فمن رأى مقبلا يريد الدخول معه في الصلاة فيطيل القراءة
 أو يبطئ فيها ولو لا انتظاره ما فعل ذلك أنه أخطأ في فعله وصحت صلاته مع قوله ولا يطال
 ركوع لداخل أي يكره وأولى غيره من الأفعال وهذا خاص بالامام واما المصلي وحده إذا
 حس بدخول شخص معه فله أن يطيل له الركوع كما صرح به الشارح وهو مقتضى
 تقريرت وتعليل الجمعي والقرافي اه وتبعه تلامذته وأقرهم الرماضي والعدوي
 (والامام الراتب) أي الذي رتبته السلطان أو نأه به أو الواقف أو جماعة المسلمين للإمامة
 يجعل معد الصلاة جماعة مسجدًا كان أو غيره في الصلوات الخمس أو بعضها (بجماعة)
 فيما هو راتب فيه فضلا وسكنا في نوى الإمامة إذا صلى وحده ولا يفي في أخرى ولا يصلي
 بعده جماعة في محله الذي هو مرتب فيه ويعبد معه من يدا الفضل انقضا ويجمع وحده ليلة
 المظرو ونحوه أن أدن واقم وانتظر الناس في وقتهم المعتاد فلم يأت أحد ويجمع بين سمع الله
 لمن سمعه وربنا أولئك الحداد لا يجيب له وقبل يقتصر على الأول (ولا تبدأ) بضم المثناة
 الأولى نائب فاعله (صلاة) أي يحرم ابتداءها فرضا كانت أو نفلا من فذا وجماعة بالمحل
 الذي هو مرتب للصلاة به أو رتبته لتأديته للطعن في الامام وجماعته وقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا قمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وجملة الكراهة في المسدونة وابن
 الحاجب على التجسيم وتصح صرح بها الموضع والقباب والبرزى والابن تقيته الحط
 ولعله على أن الفسق المتعلق بالصلاة لا يمنع صحة الإمامة والمشهور بمنعها به وعليه فلا تصح
 وصلة تبدأ (بعد) الشروع في (الإقامة) للراتب (وان أقمت) الصلاة للراتب (وهو) أي
 الشخص المكلف (في صلاة) نافله أو فريضة هي الإقامة أو غيرها يجعل الراتب أو رتبته
 (قطع) المصلي صلاته التي هو فيها ودخل مع الراتب وجوباً إن لم يصلها أو صلاها فذا وان

(قوله به) أي الامام (قوله فيها)
 أي الثانية (قوله إذا لم يحشض)
 أي الامام (قوله أضاروه)
 أي الداخل الامام (قوله ولا
 اعتداده) أي الداخل (قوله لأن
 من وراءه الخ) علة للنهي عن
 اطالة الركوع للداخل (قوله
 ان يصرف) أي الامام (قوله
 لا يقتظر) أي الامام (قوله
 وفسره) أي النهي (قوله قال)
 أي البساطي (قوله ما علل به
 القرافي) أي من صرف نفوس
 المصلين إلى انتظار الداخل وذهاب
 أقبالهم على صلاتهم (قوله يقتظرون)
 أي الامام الداخل (قوله يجوز)
 أي انتظار الداخل (قوله وجملة)
 بضم فكسر (قوله وتصح) أي
 الصلاة المقهولة من فذا وجماعة
 مع صلاة الراتب (قوله بها) أي
 صحتها (قوله وجوبا) راجع
 للقطع والدخول مع الراتب

(قوله والا) اي وان لم يكن محصلا
لشر وطها أو كان مرتباً في محل
آخر (قوله اي خارج المسجد
ورحبه) فهو عموم مجاز (قوله
آمناء) اي وقت صلاته اماماً

كان صلاحها في جماعة خرج وجوباً واضعاً يده على انقه وسباقاً هذا وسواء عقد دركعة
عما هو فيها أم لا (ان خشى) اي تحقق او ظن (فوات دركعة) من صلاة الراتب باتمام
ما هو فيها (والا) اي وان لم يخش فوات دركعة باتمام صلاته بأن تحقق أو ظن ادراكه في
الاولى عقب اتتمام ما هو فيه او شك فيه (اتم النافلة) التي هو فيها عقد منها ركعة ام لا
(او فريضة غيرها) اي المقامة للراتب بأن كان في ظهره فأقيمت عليه العصر مثلاً عقد
ركعة ام لا (والا) أي وان لم تكن التي هو فيها نافلة ولا فريضة غيرها بأن كانت عين
المقامة للراتب كاقامة ظهر وهو بها (انصرف) اي خرج من الصلاة التي هو فيها (في)
الركعة (الثانية) التي لم يعقدها (عن شفيع) بأن يرجع للجالس ويعيد التشهد ويسلم
ويدخل مع الراتب فان عقدها باقراغ من سجودها على المعتمد كلها فريضة بركعة
ولا يجعلها نافلة كاتمامه ركعتين من المغرب فأقيمت عليه فيهما فريضة ويخرج من
محل الراتب لانها لا تعد للفضل ويتم الصبح ويدخل معه وشبهه في الانصراف من شفيع فقال
(ك) الراكعة (الاولى) من الصلاة التي أقيمت وهو بها فبشعها بركعة أخرى (ان)
كان (عقدها) بأن استقل قائماً في الثانية قبل الاقامة ولم تكن مغرباً ولا في قطع ولو
عقدها ثلاثاً يصير متفلاً وقت النهي قال في المدونة ان كانت المغرب قطع ودخل مع
الامام عقد دركعة ام لا وان صلى ثنتين اتمها ثلاثاً وخرج وان صلى ثلاثاً سلم وخرج ولم يعدها
(والقطع) حيث قبل به (بسلام او) شيء (مناف) احصة الصلاة غير السلام ككلام ورفض
(والا) اي وان لم يسلم عما هو فيه ولم يأت بمناف غيره ونوى الاقتران بالراتب (اعاد) الصلاة
التي كان فيها والتي استقل اليها لانه احرم بصلاة وهو في صلاة لكن انما يعيد الاولى اذا
كانت فريضة (وان اقيمت) صلاة راتب (بمسجد) او غيره مما جرت العادة بصلاة الجماعة فيه
(على) شخص (محصل الفضل) في الصلاة المقامة بصلاتها في جماعة (وهو) اي محصل
الفضل (به) أي في المسجد ورحبته (خرج) منه وجوباً واضعاً يده على انقه لئلا يطعن في
الامام وجماعته (ولم يصلها) اي المقامة معه لا متناع اعادتها جماعة (ولا) يصلي فرضاً
(غيرها والا) اي وان لم يحصل الفضل بان كان صلاحها فذا او اماماً يصلي وهي مما تعد للفضل
الجماعة (لزمه) أي المقامة مع الامام خوف الطعن عليه بخروجها او مكنه بلا صلاة فان
كانت مغرباً او عشياً بعد وتر خرج وشبهه في لزومها مع الامام فقال (كن لم يصلها) واقيت
عليه وهو به فيلزمه الدخول معه ان كان محصلاً لشر وطها ولم يكن مرتباً في محل آخر والا
خرج (وان) اقيمت بالمسجد على من احرم بها (بيته) اي خارج المسجد ورحبته (فيها)
فنية القرض وجوباً سواء عقد منها ركعة ام لا خشى فوات ركعة من المقامة ام لا (وبطلت)
الصلاة (ب) سبب (اقتداء) فيها (بمن) اي اماماً والامام الذي (بان) اي تبين وظاهر
فيها او بعدها (كافراً) تمييزاً محمول عن الفاعل فتعاديدها سواء كانت سرية او جهرية وسواء
كان آمنًا وظاهر للاسلام فيما بعد او لا وسواء طالت مدة صلاته اماماً بالانسان ام لا وقبل لا

يقيند مأخوذ ما جهر فيه وبعبارة أسرفيه وقيل ان كان آمنا وطالت مدة صلاته اماما
 فالصلاة خلفه صحيحة فلا تعدل المسئلة ويبحث في الأخيرين بأنه صلى بغير طهارة عامدا او
 جاهلا وان تحققت الشهادة ثان منه بأذان او إقامة او جهره بشهادة او تكررت الصلاة منه
 آمنا حكمه بالصلاة فان رجح فهو مرتد مثل الامام مالك بن نبي الله تعالى عنه عن الاعمش
 يقال له صلى فيملى ثم يموت هل يصلى عليه فقال نعم لان من صلى فقد اسلم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله ومن ابي
 فهو كافر وعليه الجزية ونقل اسحق بن راهويه الاجماع على ان من صلى فهو مؤمن وظاهر
 هذا ولو مرة كالحديث وجواب الامام (او) بان (امراة) ولو لا امرأة في نفل ولم يوجد
 رجل يأثم به (او) بان (خنثى) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وفتح المثلثة اى شخصه
 آله رجل والامراة آله لا شيء له منها وله ثقبه يبول منها (مشكلا) اى لم تتضح ذكوره ولا
 انوثته ولو لم يثقل في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به (او) بان (مجنونا) مطبقا او بفتح وام سال
 بجنونه فان ام حال افاقته فهو صحيحة قال ابن عبد الحكم (او) بان (فاسقا بجايسة) كزان
 وشارب مغيب الحديث أثبتكم شفعاؤكم والناسق لا يصلح لها والمعتد صحة الصلاة خلفه مع
 كراهتها اذا لم يتعلق فسقه بالصلاة والافلا كقصده الكبر بالامامة واخلاقه بركن او شرط
 اوسنة عبدا (او) بان (مأموما) بان ظهر مسبوقا قام للقضاء وظنه اماما وهو مأموم (او)
 بان (محدثان تعمدا) فيما اودخواه اياه او نذر في اثباتها وعمل علامتها لان نذر كره بعد
 تمامها اوسبقته او نذر كره فيها وخرج بمجرده فلا تبطل عليهم ولو جمعة بشرط الاستخلاف
 فيما بقي منها ولو السلام (او علم مؤتمه) بمحدثه فيها او قبلاها واقتضى به بعده ولو ناسيا فان لم
 يقتضيه واعلم فور اقل تبطل صلاته قال ابن رشد وعلمه به بعدها معتقر (و) بطلت
 (ب) اقتداء بـ (ما جاز عن حسن) قولى ككبيرة الاحرام والقائمة والسلام اوفى
 كالركوع والسجود والقيام والمأموم قادر عليه وان عجز عن غيره (او) عاجز عن (علم)
 بما يتوقف صحة الصلاة عليه من كيفية غسل ووضوء وصلاة فان علم كيفية ايتلقاها من
 عالم بها صحت خلفه ولو اعتقد ان جميع اجزائها سنن او ان القرض سنة والسنة فرض
 هذا هو المعتقد لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلى فلم يأمرهم الا بفعل
 ما رأوا واهل العلم تابعون عنه صلى الله عليه وسلم فهم مثله في الاقتداء بكل فكأنه قال كما
 رأيتموني اصلى او رأيتموني يصلى (الا) ان يساوى المأموم امامه في العجز عن ركن
 (كالاعتداء) اى العاجز عن القيام يقتضى في القرض (بمثله) اى قاعد عاجز عن القيام
 (ف) اقتداء به (بما جاز) بابتداء فهو صحيح فالاستثناء من العاجز عن ركن فلو قدمه على قوله
 او علم لكان احسن وهو متصل لشمول المستثنى منه العاجز المماثل للمأموم والمخالف له فيه
 والامام القادر ونفل قوله وبالعاجز عن ركن مقسوس الظاهر الى سد الركوع فلا يصح
 اقتداءه بمستقيم الظاهر به اثنى بهذا العبدوسى واعتده العدو وافتى ابن عرفة والثوري

(قوله بحث) بضم فكسر (قوله
 وجواب) عطف على الحديث
 (قوله مغيب) بضم الميم وفتح
 الغين المعجمة وكسر الباء المثناة لاي
 لا عقل مع نشأة ولا فثقل المسكر
 والمخدر (قوله والا) اى وان تعاق
 فسقه بها (قوله فلا) اى لا تصح
 الصلاة خلفه (قوله كقصده
 الكبير بالامامة الخ) امثلة للفسق
 المتعلق بها (قوله وهو مأموم)
 حال (قوله اودخلوها) عطف على
 الحديث (قوله به) اى الحديث
 (قوله او نذر كره) اى الحديث
 (قوله منها) اى الصلاة (قوله
 منها) اى الجمعة (قوله وعلمه) اى
 المؤتم (قوله به) اى حديث الامام
 (قوله والمأموم قادر عليه) حال
 (قوله من كيفية غسل الخ) بيان
 لما (قوله كيفية غسل الخ) اى الغسل
 والوضوء والصلاة (قوله فهو)
 اى الاقتداء تقرير على الجواز
 لاستلزامه الصحة (قوله فالاستثناء
 من العاجز عن ركن) تقرير على
 الشرح (قوله فلو قدمه) اى
 الاستثناء تقرير على كونه من
 العاجز عن ركن (قوله وهو) اى
 الاستثناء

(قوله وان حرمت) حال (قوله
مطلقا) اي عن تقييدها بمخالفة
رسم المصنف (قوله انه) اي
الشاذ (قوله وان قامت له الخ)
حال (قوله او يصح) اي الاقتداء
باللاحق (قوله مطلقا) اي عن
تقييده بكونه في غير الفاتحة
وبكونه لا يغير (قوله وان امتنع
ابتداء) حال (قوله ستة أقوال)
البطون مطلقا وان كان في
الفاتحة أو ان غير المعنى والصفة
مطلقا مع المنع ابتداء وان وجد
غيره والكرهية أو الجواز (قوله
وأجمعها) اي الأقوال الستة

بصحته وخرج المازري امامته على امامة صاحب السلس الصحيح والمشهور فيها الصحة مع
الكرهية والمشهور ان المولى لا يصح اقتداؤه بمثله الا في صلاة المسابقة (او) باقتداء اي
(بأي) اي عاجز عن الفاتحة فصلاتهم باطله (ان وجد) بضم فكسر قبل الدخول
في الصلاة رجل (قارئ) ومفهوم الشرط صحة صلاتهما ان لم يوجد قارئ فان اقتدى أي
بمثله عند عدم قارئ فقرأ قارئ في أثناء الصلاة فان ضاق الوقت انما والافقة طوعا
ويقتديان بالقارئ هذا هو المشهور وقال سند ظاهرا المذهب بطلان صلاة الامي اذا أمكنه
الانجام بالقارئ فلم يفعل وقال أشهر لا يجب الانجام كالريضة الجالس لا يجب عليه أن
يأتي بالقائم اه فاختلاف انما هو اذا وجد قارئ والافقة اتفاقا (او) باقتداء
بـ (قارئ) (ب) قراءة شاذة مخالفة لرسم المصنف العثماني (كقراءة) عبد الله (بن
مسعود) رضي الله تعالى عنه اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا الى ذكر الله وكقراءة
لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرئ مما قالوا فلاتبطل باقتداء بقارئ قراءة شاذة
موافقة لرسمه وان حرمت كقراءة أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت بفتح الخاء
المججمة واللام وضم التاء وكذا وقعت ونصبت وسطحت فالقراءة بالشاذ حرام مطلقا
والتمصيل في الصحة والمشهور أنه الاربعة الزائدة على القرآت العشرة وقال ابن الحاجب
والرمل السبعة التي ليست في الشاطبية (او) باقتداء بـ (عبد في) صلاة (جمعة) وان
بشائبة ككاتب لانها لا تجب عليه وان قامت له مقام القارئ اذا صلاها (او) باقتداء
بـ (صبي في فرض) لانه متفضل (وبغيره) أي الفرض صلا (تصح) امامته للبالغ بعد
وقوعها (وان لم يجز) بفتح المثناة وضم الجيم واو الحال اي ابتداء على المشهور وقيل يجوز
ابتداء في النفل وامامته مثله جائزة في الصلوات الخمس وغيرها ولا ينوي الصبي بالصلوات
الخمس فرضا ولا تفلا فان نوى الفرض ففي صحة صلاته وبطلانها روايتان استظهرت منهما
الصحة (وهل) تبطل باقتداء (بالاحن) في قرأته (مطلقا) عن تقييده بكونه بفاتحة وبغيره
المعنى لانه ليس قرأنا لان اركان القرآن ثلاثة موافقة العربية ورسم المصنف وصحة
الاسناد (او) لا يصح الاقتداء به ان كان لحنه (في) خصوص (الفاتحة) او ان غير المعنى
كضم تاء انعمت أو يصح مطلقا وهو المعتمد وان امتنع ابتداء مع وجود غيره عند التخمى
وهو الاظهر وأكره عند ابن رشد ويجوز عند غيره ما فهمي ستة أقوال وكما مطلقا الا قول
التخمى وهو المنع ابتداء مع الصحة فتقدمه بوجود غير لحن ومحل الخلاف في جاهل يقبل
التعلم سواء أمكنه أم لا وسواء أمكنه الاقتداء بغير لحن ام لا وامامته عند اللحن فصلاته
باطلة اتفاقا والساهي صلاته صحيحة اتفاقا والعاجز الذي لا يقبل التعلم صلاته صحيحة
اتفاقا ايضا واربعها صحة صلاته وصلاة المقتدى به لاتفاق التخمى وابن رشد عليها
واما حكم الاقتداء على الاقتداء باللاحق فبالتمتع حرام وبالاتقان جائز وبالجاهل مكروه
ان لم يجسد غيره والاحرام ولا فرق بين اللحن الجلي والخفي في جميع ما تقدم (و) هل تبطل

مسألة مقتدة (بغير محيز بين ضاد وظاء) مجع من اوصاد وسين مهملين او ذال مجعنة وزاي مطلقا او تبطل ان كان في الفاتحة فيه (خلاف) في التشهير بحمله في غير المتعمد بدليل قوله غير محيز ابن عاشر كان المصنف صرح بهذه المسئلة للتصحيح على عينها وان كانت داخله في الاذن على كل حال فالانساب كغير محيز بين ضاد وظاء او ومنه غير محيز ونحو ذلك اه وهو كما قال فانه ظاهر كلام الائمة كابن رشد وابن شاس وابن الحارث بن قانهم لما ذكروا الخلاف في الاذن قالوا ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء افادته اليقيني (واعاد) نديا (بوقت) اختياري (في) اقتداء امام يدعي مختلف في كفره (كروري) اي منسوب لرواقرية من قري الكوفة خرج به اقوم عن طاعة الامام على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه تقوموا عليه في تحكيمه باموسى وعمر بن العاصى رضى الله تعالى عنهما وعلى معاوية في خروجه على علي رضى الله تعالى عنهما وكثروهما بالذنب فقالتهم الامام على رضى الله تعالى عنه قتالا شديدا وادخلت الكاف القدرى وكل ذى عقيدة باطلا مختلف في كفره به والمتفق على كفره من يعتقده ان عليا هو الرسول وان جبريل عليه السلام اخطأ في تبليغ الرسالة لاسيما بعد ما محمد صلى الله عليه وسلم فقد اندرج في قوله آتقاو بين بان كافرا والمتفق على عدم كفره كفضل على على ابي بكر رضى الله تعالى عنهما لا يعيد المقتدى به وهذا بيان لكم بعد الوقوع والقدوم على الاقتداء بنحو الحروري محرم وهو الراجح وقيل مكروه (وكره) بضم فكسر (اقطع واشل) يد اورج لاي امامتهما ولوليلهما حيث لا يضمن العضو على الارض حال السجود هذا قول ابن وهب وسواء كان القطع بجناية او سرقة او غيرهما عينا او شمالا وان حسن حاله والواو بمعنى او والمعقد عدم كراهة امامتهم مطلقا كما في الجواهر ونصه المازرى والبايجى وجهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا بأس بامامة الاقطع والاشل لثلهما وتفسير مثلهما ما ولو في الجمعة والاعياد وسواء كانا يضمنان العضو على الارض أم لا (و) كره (اعرابي) بفتح الهمز منسوب للاعراب كذلك اي سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية او عجمية (لغيره) اي امامته لمضرى سواء كانت بجائزة او بادية ولو كانا بمنزل الاعرابي لثقاته وغلظته فلا يصلح للشفاة اللازمة للامام ان ساوى الاعرابي المضرى في القرآن او زاد المضرى فيه بل (وان) كان الاعرابي (اقرا) اي أكثر قرأنا من المضرى أو احكم قراءته (و) كره (ذو) اي صاحب (سلس) بفتح اللام اي بول ونحوه يخرج بغير اختيار فلا يستطاع حبسه (و) ذو (قروح) بضم القاف جمع قرح بفتحها اي جروح يسيل منها دم ونحوه اي امامتهما (الصحيح) اي سليم من السلس والقروح وكذا سائر اصحاب المعفوات فمن تلبس بشئ منها فامامته للسليم منها مكروهة وهذا هو المشهور وان كان مبنيا على ان الحدث اذا عني عنه في حق صاحبه لا يعنى عنه في حق غيره وهذا ضعيف ولا يقال هذا يقتضى المنع لانا نقول لما كان بين

(قوله مطلقا) اي من تقييده بكونه في الفاتحة (قوله كان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وان كانت داخله في الاذن) حال (قوله فانه) اي دخولها في الاذن (قوله تقوموا) بفتح النون والقاف وكسرها اي عابوا (قوله وعلى معاوية) عطف على علي (قوله كثروهما) اي عليا ومعاوية رضى الله تعالى عنهما (قوله وهذا) اي اعاد بوقت (قوله وان حسن حاله) من اللغة (قوله وان كان مبنيا على الخ) حال

مسألة الإمام ومأمومه ارتباط وكانت صلاة الإمام صحيحة صحت صلاة المأموم مع الكراهة والمشهور أنه إذا عني عنه في حق صاحبه عني عنه في حق غيره وعلى هذا فلا تكراهة إمامته لغيره ولكن هذا خلاف المشهور وأما صلاة غيره بنحوه فاقترن في الذخيرة على منعها فإلا انما عني عن الجباسة للمعدو وخاصة فلا يجوز زيارته أن يصلي به وذلك البرزلي في شرح ابن الحاجب فيها قولين وتقييد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع أنه تعقبه في التوضيح بأن ظاهر عبارة وغيره أن الخلاف لا يختص بإمامة الصحيح ثم قال وبالجملة فتقييد المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالفه ابن بشير وابن شماس في التقييد وإطلاق الكراهة وأما ابن عبد السلام وابن عرفة فقد أقر تقييد ابن الحاجب (و) كره (إمامته من يكره) بضم المثناة وفتح الراء أي كرهه أقل الجماعة غير ذي الفضل منهم فإن كرهه كلهم أو جلهم أو ذو الفضل منهم وإن قل فإمامته محرمة لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من أم قوما وهم له كارهون ولقول عمر رضي الله تعالى عنه لأن تضرب عني أحب إلي من ذلك إذا كانت كراهته لا تسكبه أموراً مبررة موجبة للزهد فيه والكراهة له أولئها في السنن كالوتر والعبد والنوافل كالزواج ولا عبرة بكراهته لغرض فاسد (و) كره (ترتيب خاصي) أي مقطوع الذكرا والأتشين (ومأبون) أي منكسر في كلامه كالسقاء أو مشته فعل الفاحشة به لا بدبره ولم يفعل به أو من فعل به وتاب والافهوارذل الفاسقين لا يفتح إمامته على ما مضى عليه المصنف ونكره مطلقا على المعتمد (و) ترتب (اختلف) أي غير محتون والمعتمد كراهة إمامته مطلقا (و) ترتب (ولذنا وجهول حال) أي من لم تعرف عدالته ولا فسقه أو أبوه كلقيط لا غريب لا تثمن الناس على أنسابهم إلا أن يرتب مجهول الدين إماما وناظر عادل وجماعة مسلمون عالمون باحكام الإمامة فلا تكراهة الصلاة خلفه لأن شأن من ذكر أنهم لا يرتبون الاعتدال ابن حبيب عن الأخوين وأصبغ وابن عبد الحكم ينفى للرجل أن لا يأتهم إلا بعينه وعرفه إلا أن يكون إماما رتباً ابن عرفة أن كانت تولية أئمة المساجد الذي هو لا يقوم فيها بموجب الترجيح الشرعي فلا يأتهم براتب فيها إلا بعد الكشف عنه وكذا كان يفعل من أدركت عالميا ديناً (و) ترتب (عبد) ولو بشائبة حرية وصلة ترتب (بفرض) من الخمس أو سنة من الخمس ولو أصلح القوم وأعلمهم ومفهوم بفرض جواز ترتبه في نقل كثر أو يجمع وهو كذلك هذا قول ابن القاسم وقال عبد الملك يجوز ترتبه في الفرض كالنفل وقال اللخمي إن كان أصح لهم فلا يكره (و) كره (صلاة بين الأساطين) جمع أسطوانة أي العواميد بان تكون عن اليمين وعن الشمال لأنه معد لوضع النعال فلا يجالون عن الجباسة الساقطة منها ولأنه سجل الشياطين (أو إمام) بفتح الهمز أي قدام (الإمام) أو في محاذاته (بلاضرة) راجع للصلاة بين الأساطين أيضا ومفهوم بلاضرة انتفاء الكراهة بالضرورة وهو كذلك (و) كره (اقتداء من بأسفل السفينة بمن يعلاها) لعدم قيام عكسهم من مراعاة أحوال الإمام

(قوله أنه) أي الحدث (قوله أم)
بفتح الهمز والميم مثقلا (قوله إلى)
بفتح الياء مثقلا (قوله خصي) فأولى
المحبوب (قوله مطلقا) أي عن
تقييدها بالترتيب (قوله الأخوين)
أي طارف وابن الماجشون (قوله
عالم) حال من مفعول أدركت

ومفهومه جواز اقتداء من بأعلاها من بأسفلها وهو كذلك لتمام تمكنهم منها وشبهه في الكراهة فقال (ك) اقتداء من على جبل (أبي قبيس) بضم القاف وفتح الموحدة آخره سبعين مهمله اسم جبل مكة المشرفة جهة ما بين الحجر الأسود والركن اليماني فيكرملن عليه ان يقتدى من في المسجد اعدم تمكنه من ضبط احوال الامام للبعد الذي بينهما فان قيل صحة صلاة من على أبي قبيس ونحوه من الجبال المحيطة بمكة المشرفة مشككة لارتفاعها عن البيت ومن مكة ونحوها شرط صحة صلاته استتقبال عين الكعبة قلت صحتها بناء على الاكتفاء باستقبال هوائها وهو متصل منها الى السماء وأيضا استتقبالها مع الارتفاع عنها يمكن كما مكانه عن على الارض فيها ابن القاسم لا يجزئ ان يصلي على أبي قبيس وقمة معان بصلاة الامام بالمسجد الحرام ابن يونس بعده عن الامام ولانه لا يستطيع مراعاة فعله في الصلاة ابن بشير اختلاف الاشياخ في صلاة من فعل ذلك فنهى من قال بصحتها ومنهم من قال يبطلانها وهو خلاف في حال فان أمكنهم مراعاة فعل الامام صححت وان تذر عليهم ذلك بطلت وهذا يعلم بالمشاهدة عبد الحق قال غير واحد انما كره الصلاة بعده عن الامام فان فعل فصلاته تامة وكذلك رأيت في مسائل لابي العباس الا يأنى ان الصلاة تامة ولا أدري كيف قالوا ذلك والامام لو طرأ عليه سهو ولم يعرف من هناك بذلك وامام من صلى على أبي قبيس أو قمة معان وحده فصلاته تامة وان كان يعملوا الكعبة لانها من الارض الى السماء اه وقمة معان بالتصغير جبل مكة عال من جهتها الغربية مقابل لابي قبيس والمسجد الحرام المشتمل على الكعبة بينهما (و) كره صلاة رجل بين نساء عن يمينه وعن شماله أو أمامه وخلفه (وبالعكس) أي صلاة امرأة بين رجال عن يمينها وعن شمالها أو أمامها وخلفها أو أمامها خلفهم فهو المطلوب (و) كره (امامة) بمسجد بلارضاء على كتفيه ولو كانا مستورين بثوب ومنه فهم امامة ان المأمومة والفدينية بلاء لا تكروه ومنه فهم بمسجد ان الامامة بغيره بلاء لا تكروه وهو كذلك فيهما وان كان خلاف الاولى (و) كره (تنقله) أي الامام (بغيره) أي المسجد وكذا اجلسه به على هيئة صلاته لثلاثيهم من دخل انه يصلي فرضا فيقتدى به ونحوه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة أقبل على الناس بوجهه أي التفت اليهم يمينا أو شمالا ولم يستدبر القبلة فانه مكروه وكذا استدبار القبر الشريف (و) كره (اعادة) أي صلاة (جماعة بعد) صلاة الامام (الراتب) للعمل الذي جرت العادة بصلاة الجماعة فيه وجزم المصنف بالكراهة تبع للرسالة والجلاب وعبر ابن بشير والنعني وغيرهما بالمنع وهو ظاهر قولها ولا يجمع صلاة في مسجد مرتين الامسجد اليس له امام راتب ونسب أبو الحسن الجواز لجماعة من أهل العلم ابن ناجي محل الخلاف اذا صلى الراتب في وقته المعلوم فاو قدم عن وقته وجاءت الجماعة في الوقت المعلوم فلهم الجمع فيه ومفهوم بعد الراتب فيه تفصيل فان كانت صلاة الجماعة قبله فهي مكروهة كالصلاة بعده وان كانت معه فهي محرمة

(قوله) أي المسجد (قوله بلاء)
أي الرداء (قوله وان كان خلاف
الاولى) حال (قوله وكذا) أي
استدبار القبلة في الكراهة

بلا خلاف وان رتب أئمة الصلاة في جهات المسجد الاربعة كما في المسجد الحرام اوفى
 جهة واحدة بمجلى كما في مسجد المدينة المنورة بانوار ساكنها صلى الله عليه وسلم
 فان كانوا يصلون دفعة واحدة فهذا حرام باجماع المسلمين لم يقل بجوازه أحد منهم من
 صحت عقيدته ولا من فسدت لتأديته للتخليط ونحو الفقه للاحاديث الصحيحة واجماع
 الامة من زمنه صلى الله عليه وسلم الى زمن حدوث هذه البدعة في القرن السادس
 وان كانوا يتعاقبون كما هو الواقع الآن بالمسجدين الاشرفين فاختلاف المتأخرون عنهم
 من ائمة الكراة ومنهم من ائمة الجواز محتجبان مواضعهم كساجد متعددة
 ويتفرق راياء الامور ومنهم من ائمة بالمنع محتجبان الذي اختلف الامة فيه انما هو
 مسجد له راتب صلى فيه ثم بعد فراغه جاءت جماعة أخرى فارادوا اقامة تلك الصلاة
 جماعة فهذا موضع الخلاف وأما حضور جماعة أو أكثر في مسجد واحد ثم تقام
 الصلاة فيتقدم الامام الراتب يصلي وأولئك جالس من غير ضرورة تدعوهم لذلك
 تاركون اقامة الصلاة مع الراتب متشاغلون بالنقل والحديث والمطالعة حتى تنقضي
 صلاة الامام الاول ثم يقوم الذي يليه وتبقى جماعة أخرى على نحو ما ذكرنا ثم يقوم
 الذي يليه كذلك فالأئمة مجمعون على ان هذه الصلاة لا تجوز واحتجاجه بان البقاع
 كساجد محتلف لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وقوله تعالى من المسجد الحرام
 الى المسجد الاقصى وقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى وقوله صلى الله عليه وسلم
 صلاة في مسجدى هذا الخ وصلاة في المسجد الحرام الخ وتقرير رولى الامر ما خلف
 الاجماع لا يلتفت اليه كما ذكره مالك في التوضي بالنيمة وشربه او يسهه وترك
 القاضية في الصلاة ونكاح بلاولى ولم يأذن الشارع بتعدد الجماعة في حال القتال
 الذي يعظم فيه الخوف ويستدفيه الهول وتلاطم فيه المصروف وتختلف فيه
 السيوف بل امر بقسم القوم وصلاتهم بامام واحد متعاقبين وألف هؤلاء المتعوقون في
 هذه النازلة تأليف عظيمة وذكرها ادلة كثيرة وردوا على المجيزين وشنعوا عليهم
 غاية التشنيع حتى رجعوهم عن اجازتهم لما رأوا ذلك انظر الخطاب واعادة الجماعة بعد
 الراتب مكرهه ان لم يأذن الراتب في الجمع بل (وان أذن) الراتب للجماعة الذين اجتمعوا
 بعد صلاته في جمعهم بعده أو قبله لان الحق لله تعالى ولان من أذن لغيره في أذنيه لا يحل له
 أذنيه (وله) أى الراتب (الجمع) في محله (ان جمع غيره) أى الراتب في محله (قبله) أى
 الراتب بغير اذنه (ان لم يؤخر) الراتب الصلاة عن وقت المعتاد تأخيرا (كثيرا) فان
 أذن لاحد في الصلاة مكانه نيابة عنه أو أخر عن عادته تأخيرا كثيرا يضر بالجماعة فجمعوا
 قبله كره له الجمع حينئذ اللخمى من شأنه يصلى اذا غاب امامهم فيصلى بهم في وقت الصلاة
 المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وتعد منه (و) ان دخل
 جماعة مسجد اله راتب فوجدوه قد فرغ من صلاته (خرجوا) ندبا ليجمعوها خلفه او مع

(قوله بالمسجدين الاشرفين) أى
 مسجد المدينة المنورة على ساكنها
 أفضل الصلاة والسلام على الدوام
 ومسجد مكة

راتب في مسجد آخر ولا يصلون فيه اذ اذا افوات فضل الجماعة (الاب) احد (المساجد الثلاثة) مسجد المدينة المنورة على ساكنه افضل الصلاة والسلام والمسجد الحرام والمسجد الاقصى اذا دخلوه فوجدوا راتبه قد فرغ من صلاته فلا يخرجون (فيصلون) (ب) احد (ها) اذ اذا (ل) فضل صلاة فذها على صلاة جماعة غيرها (ان دخلوا) (أ) احد (ها) فوجدوا راتبه قد اتم صلاته ومعه ومه ان لم يدخلوها وعلموا بقيام صلاة الراتب فيجمعون خارجة ولا يدخلونه ليصلوا به اذ اذا ان أمكنهم الجمع خارجة والادخلوه وصلوا به اذ اذا (و) كره (قتل كبريغوث) وقلة وبقية وذباية (بمسجد) لانه محل رحمة ومراعاة للقول بنجاسة ميتتها (وفيها) أي المدونة (يجوز طردها) أي القملة الداخلة بالكاف حية (خارجة) أي المسجد (وامتشكل) بانه تعذيب لها وبانها تصير عقربا قل من قلده الامات ومفهوم خارجة كراهة طردها فيه حية قال فيها ولا يلقها فيه ويصيرها أي في طرف ثوبه ثم يلقها خارجة وطرح ميتتها فيه حرام لتجاسدها وقيل يحرم طردها حية بمسجداً وغيره ويجوز طرح البرغوث وشبهه حيا في المسجد وغيره ويكره طرحه ميتا في المسجد لانه تعفيس له (وجاز) بمرجوحية (اقتداء) (ب) رجل (أعمى) اذا اقتداء بالبصير المساوي له في الفضل أو لى لانه أبعد من النجاسة ومن المروءين يديه ويزى الاشارة لاصلاح الصلاة وهذا هو المعتقد وقيل الاعى أفضل لانه اخشع وابعد عن الاشتغال بما يصير وقيل هما سببان (و) جاز اقتداء بامام (بخالف) لامتقدي به (في) الاحكام (القروغ) المتعلقة بافعال المكلفين من الايجاب والتدب والاباحة والتحريم والكراهة والصحة والفساد والشرعية والسببية والمناجعة واحترز بالقروغ من الاصول وهي الاحكام المتعلقة بجمعة قدات القلوب من وجوب واستحالة التوجوازا لا اقتداء بخالف فيها اما يحرم ان اتفق على كفره واما مكروهه ان اختلف في كفره واما خلاف الاولى ان اتفق على مجرده فسقه ويجوز الاقتداء بخالف في القروغ ولو اتى بمنازع لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس مانعا في مذهب الامام كترك الدلالة والمواالات والنسبة وتكميل مسح الرأس وكس الذكوال والتقبيل على القم واللمس بقصد اللذة او وجدانها والتوضي بالانبيذ فالمتبر في شروط الصلاة مذهب الامام لا المأموم وأما شروط الاقتداء فالمتبر في مذهب المأموم لا الامام فلا يصح اقتداءه بمقتضى بمنقل او معيدا ومؤد بقاض او عكسه او مقتضى بغير صلاة المأموم وان صح ذلك كله في مذهب الامام وأما اركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الامام كشرط الصلاة فتصح خلف حنفي بترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال وجهها صرح العدوى في حاشية الخروشي او المعتبر فيها مذهب المأموم وهو مقتضى تعبيرا العدوى بالشروط وما في الذخيرة عن ابن القاسم قال لو علمت ان رجلا يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه هذه طريقة العدوى وطريقة سند المعتبر مذهب المأموم في الاقسام الثلاثة وطريقة القراني وابن ناجي المعتبر فيها مذهب الامام (و) جاز اقتداء باسم بامام (الكن) أي

(قوله وقلة الخ) بيان لما دخل
بالكاف (قوله اذا اقتداء بالبصير
الخ) على قوله بمرجوحية (قوله
في الاقسام الثلاثة) أي شروط
الصلاة وأركانها وشروط
الاقتداء (قوله فيها) أي الاقسام
الثلاثة

(قوله معها) أي المدونة

أي عاجز عن اخراج بعض الحروف من مخارجها لجملة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف أصلا أو ينطق به متغيرا كان يجعل اللام ثامنة أو ثامنة أو ثامنة أو ثامنة (و) جازا اقتداء بامام (محمود) أي أقيم عليه حد شرعي لشرب مسكرا أو قذفا أو زنا أو سرقة إن تاب وحسن حاله على أن الحد زاجر والصحيح أنه جازر فلا يشترط التوبة ومفهوم محمود أن من فعل موجب الحد ولم يجد فيه تنصيصا فان سقط عنه بالعفو عن حق مخلوق أو ترك ما هو فيه أو تابان الامام تائب وحسن حاله جازا لاقتداء به والافلا (و) جازا اقتداء بامام (عنين) بكسر العين المهملة والنون مشددة أي لا يتشدد كره أو صغيرا الذي كره جدا بحيث لا يتأق به وقاع (و) جازا اقتداء بامام (مجدم) بضم الميم وفتح الجيم والذال المهملة مشددة أي مريض بداء الجذام نسأل الله تعالى العافية ومثله المبرص في كل حال (الان يشدد) جذامه بان يؤدي غيره برأيه مثلا (فليخ) بضم الخاء تحت وفتح النون والهاء المهملة مشددة أي يؤمر بالبعد عن الناس بالكلية وجوبا فان امتنع جبر (و) جازا اقتداء (صبي) بفتح السين في الصلوات الخمس وغيرها لا بالغ به ولو في نفل (و) جاز (عدم) بفتح العين والذال (الصاق من) بفتح الميم أي مأموم مصل (على عين الامام أو) من على (يساره) أي مأموم مصل (حذوه) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المهملة أي خلف ظهر الامام واوامانة خلوة فقط فيجوز عدم الصاقهما معا بن خافه وعدم الصاق من على يمينه بن على يساره والمراد بالجواز خلاف الاولى لانه لا يسهل لصف ووصله مستحب (و) جاز (صلاة) مأموم مقبلا بالامام الذي خلفه صف (منفرد) عن المأمومين (خلف صف) ان لم يمكنه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة على كل حال وفضيلة الصف ان لم يمكنه الدخول فيه (ولا يجذب) بتقديم الذال المهملة على الباء وعكسه وليس احدهما ملوب الاخر لان كلاهما كامل التصريف والقلب لا يكون فيه افادته في القاموس المأموم المنفرد خلف صف (أحدا) من الصف وان جذب أحدا فلا يطيعه المجذوب (وهو) أي كل من الجذب والاطاعة (خطا منهما) أي مكروه من الجاذب والمطيع (و) جاز (اسراع) في المشي (لها) أي الصلاة في جماعة لا درال فضلها اسرا عا يسيرا (بلا شيب) أي جرى مذهب للتشوع فيكره ولوغاف فوات ادراكها ولو جمعة لان لها بدلا ولان الشارع انما أذن في السعي مع السكينة فاندرجت الجماعة وغيرها الا ان يكون في محمل لانصح الصلاة فيه ويضيق الوقت بحيث يغشى قوائمه ان لم يجنب فيجب (و) جاز (قتل عقر) ارادته ام لا (او قار) واصله قتل (بمسجد) لاذا يتم مع التحقق من تقديره وتعيينه بقدر الامكان ولو به لالة ولا تبطل بذلك ولو لمحة مرة (و) جاز (احضار صبي به) أي المسجد شأنه (لا يعبت ويكف) عن العبث (اذ انهي) عنه ابن عرفة سمع ابن القاسم معها يجنب الصبي المسجد ان كان يعبت او لا يكف اذ انهي اه الباني فاذا كان يجنب مع احدهما لزم ان لا يجوز حضوره الامع فتسدهما معا ونسبة هذا

للمدونة تفيد ترجيحه وعليه قالوا وعلى بابها ومفهوم لا يعبت الخ انه ان كان شأنه العبت
او عدم الكف فلا يجوز احضاره به وهو كذلك لحديث جنبوا مساجدكم كما يحضركم
وصيائكم والسمع ونصها المتقدمين (و) جاز (بصق به) أي المسجد (ان حسب) بضم
الحاء وكسر الصاد المهملين مشددا أي فرش بالحصباء أي دقيق الحصى في خلال الحصباء
ان لم يفرش بحصير (او تحت حصيره) أي المصعب ان فرش بحصير ومثله المترب ومفهوم ان
حصبائه ان يبط فلا يجوز البصق به ان لم يفرش ولا تحت حصيره ان فرش وهو كذلك
ومفهوم تحت حصيره امتناع البصق فوق حصيره وهو كذلك ومحل الجواز ان كان يسيرا
لا يؤدي للتقذير ولم يتأذ احد به والاسم ابن علق ينزه المسجد عن اماطة الاذى به وان لم
يكن نجسا كتقليم الاظفار والمضمضة والوضوء به (ثم) تحت (قدمه) أي الشخص
اليسرى عطف على مقدر أي جهة يساره ان لم يكن بها أحد ثم تحت قدمه اليسرى
ان كان بجهة يساره أحد (ثم) ان لم يكن البصق تحت قدمه اليسرى بصق (يمينه) ان لم
يكن به أحد فان كان به أحد بصق تحت قدمه اليمنى (ثم) ان لم يكن تحت القدم اليمنى بصق
(أمامه) وفاته البصق يشوبه وهذا الترتيب في المصلى فلا يطلب من غيره قالة عجم ومن تبعه
وبه قرأ المستأوى واختار الرماضي انه في المصلى وغيره مثل ما قرره الشيخ أحمد الزرقاني
لاطلاق عياض وابن الحاجب والمصنف وابن عرفة ولقول الابن في شرح مسلم انه كان
التمسبب لتعظيم القبلة في غير المصلى وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد وهذا الترتيب
والتفصيل راجع لقوله وبصق به ان حسب فقط لتمكن الذي افاده عياض ان جهة
اليسار وتحت قدمه اليسرى مرتبة واحدة عجم لوقال المصنف وبصق بحصير أو تحت
حصيره كفي طرف ثوبه لمصل وان بغيره ثم عن يساره وتحت قدمه ثم يمينه ثم امامه في
حصب فقط لاقى بالمسئلة مستوفاة سالمة من التعقيد وقولي بحصير أو تحت حصيره يشمل
المصلى وبغيره وقولي أو تحت حصيره عطف على مقدر أي فوق الحصباء وقولي كفي طرف
ثوبه لمصل وان بغيره أي وان بغير المصعب وقولي ثم عن يساره الخ فيه افادة ان جهة اليسار
وتحت القدم مرتبة واحدة والحاصل ان المصلى يبصق بطرف ثوبه مطلقا فان أراد ان
يبصق في المسجد فان كان مبطا فليس له ذلك وان كان محصبا فله ذلك على الترتيب الذي
ذكرنا وأما غير المصلى فيبصق في خلال الحصباء أو تحت حصيره لكن لا يطلب منه الترتيب
المتقدم وقولي في محصب فقط يرجع لقولي ثم عن يساره وما بعده واختصاص جواز
البصق تحت الحصير بالمصعب تبعث فيه غير واحد وكلام الطحطاوي يقتضي بوجوبه في المبط
والخامة كالصق وجوازهما مقيد بالمرء والمرء لا أكثر وان لا يتأذى به غيره والامنع
اه (و) جاز (نروج) امرأة (متجالة) لا ارب للرجال فيها غايبا (ا) صلاة (عبدو) صلاة
(استسقاء) وللقرض بالاسرى ولطنازة أهلها والمتجالة التي لا ارب للرجال فيها أصلا تنزع
لسا ذكر ولجس السالم والذكر ولطنازة الاجنبي (و) جاز نروج امرأة (شابة) غير فارغة

(قوله والسمع ونصها) عطف
على الحديث (قوله في خلال) صلة
بصق (قوله والا) أي وان كان
كثيرا أو تأذى به أحد (قوله علق)
يقطع العين المهمة وشدة اللام آخره
قاف (قوله اماطة) أي ازالة (قوله
كتقليم الاظفار) ادخات الكاف
ساق الرأس

في الشباب والجمال والافلا تخرج لشيء أصلا (المسجد) للصلاة الخمس مع الجماعة
ولخنازة أهلها وقرابتها بشرط عدم الطيب والزينة وان لا تخشى منها الفتنة وان تخرج
في ردى شبابها وان لا تراحم الرجال وأن تكون الطريق مأمنة ومنه من توقع المفسدة
والاحرم ابن رشد تحقيق القول في هذه المسئلة عندي ان النساء على أربعة أقسام يجوز
انقطع حاله الرجال منها فهذه كالرجل فتخرج للمسجد للقرض ولجالس الذكر والعلم
وتخرج للصبر والعبد واللاستسقاء ولخنازة أهلها وأقاربها وقضاء حوائجها ومتجالة
لم تنقطع حاله الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد للقرض ولجالس العلم والذكر
ولا تنكثر التردد في قضاء حوائجها أي يكره لها ذلك كما قاله في الرواية وشاية غير فاردة
في الشباب والتجارية تخرج للمسجد لصلاة القرض بجماعة وفي جنازة أهلها وأقاربها
ولا تخرج لعبد ولا استسقاء ولا لجالس ذكر أو علم وشاية فاردة في الشباب والتجارية فهذه
الاختيار لها ان لا تخرج أصلا ١١ وظاهر المصنف ان القسم الثاني كالاول في الحكم
وبه صرح أبو الحسن فقال عند قولها وتخرج المتجالة ان أحببت مانصه ظاهره انقطعت
منها حاله الرجال ام لا (ولا يقضى) بضم المثناة وفتح الضاد المججمة ونائب فاعله (على
زوجها) أي الشاية (به) أي الخروج لما تقدم ان منعهام منه فيهم منه القضاء على زوج
المتجالة بخروجها المتقدم ان منعهام منه ويحتمل ان الصغير للمرأة شاية كانت او متجالة
وهو ظاهر السماع ولكن الاولى لزوم المتجالة عدم منعهما وأما مخشبة الفتنة فيقضى
عليها بجمع خروجها (و) جاز (اقتداء ذوى) بكسر الواو أي أصحاب وركاب (سفن) بضم
السين والقاص جمع سفينة متقاربة في المرسى أو سائرة (بإمام) واحد في بعضها يسمى
أقواله وأقوال من معه في سفينته من مأموميه أو يرون أفعاله وأفعال من معه في سفينته
من مأموميه ويستحب كون الامام في السفينة المقدمة الى جهة القبلة ليسهل عليهم
الاقتراب له لان الاصل السلامة من طر وما يفرقهم من ربح أو غيره فان فرقهم الربح
وتعذر عليهم الاقتداء بالامام استخلفوا من يمتهم وان شأوا اتوا اقتداء فان اجتمعوا
بعد ذلك فان لم يستخلفوا ولم يعملوا عملا غير القراءة وجعوا الامامهم وجوبا والابطلت
واذا وجعوا لم يعمل عملا غير القراءة فالامر ظاهر والجرى على قوله وان زوجهم مؤتم
عن ركوع الخ وان عملوا عملا غير القراءة او استخلفوا فلا يرجعون له والابطلت (و) جاز
(فصل مأموم) عن امامه (بغير صغير) أي غير مانع من سماع أقوال الامام او مأموميه
او رؤية أفعاله او أفعال مأموميه ومفهوم صغير امتناع الفصل بينهما بنهر كبير مانع مما
ذكر (أو طريق) صغير كذلك التخمى يجوز لاهل الاسواق ان يصلوا جماعة وان فرقت
الطريق بينهم وبين امامهم (و) جاز (علو مأموم) على امامه بغير سطح بل (ولو سطح)
في غير جهة علو يضبط معه أحوال امامه بسهولة فان كان فيه عسر كره وان منع منه
حرم (لا) يجوز (عكسه) أي علو المأموم وهو علو الامام أي يكره على المعقد وقيل يمنع

(قوله والا) أي وان كانت فاردة
في الشباب والجمال (قوله والا) أي
وان عدم شرط منها (قوله القسم
الثاني) أي المتجالة التي لم تنقطع منها
آداب الرجال (قوله كالاول) أي
المتجالة التي انقطعت منها آداب
الرجال (قوله لان الاصل السلامة
الخ) عليه الخوازا اقتداء ذوى سفن
بإمام (قوله والا) أي وان لم يرجعوا
له (قوله والا) أي وان رجعوا له
(قوله وان منع) أي علو (قوله
منه) أي ضبط أحوال الامام
(قوله اي علو المأموم) تفسير
للصغير (قوله وهو) أي عكسه

ومحله ان لم يقصده الكبير والامنع اتفاقا (وبطلت) الصلاة (د) سبب (قصد امام ومأموم به) أي الملو (الكبير) ظاهره ولو بسيرا وأنه لو قصد أحدهما الكبير بتقديمه على الآخر أو بعض المأمومين على بعض أو بالصلاة على نحو سجادة فلا تطل والظاهر البطلان قاله العدوي واستثنى من قوله لا عكسه فقال (الا) ان يكون علوا لإمام على المأموم (بكسبر) أو ذراع أو بقصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة أو في مكان عال فاقصدي به شخص أو أكثر في مكان أسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) علوا لإمام على المأموم بأكثر من كسبر (ان كان مع الإمام) في المكان العالي (طائفة) من المأمومين (كغيرهم) أي المقتدين به في المكان السافل في الشرف والمقدار وأولى إذا كان من معه أدنى رتبة من المقتدين به في السافل أو لا يجوز مطلقا (تردد) له متأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين محله إذا لم يكن الجمل العالي مع اللامام والمأمومين عموما فان كان كذلك وكسل بعضهم فصل إلى أفل فلا يمنع ولا كراهة اتفاقا والاحسن وهل مطلقا أو ان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد أي ان ما ذكره من عدم جواز علوا لإمام سواهم صلى على الكراهة والحكمة هل ذلك مطلقا أي سواء كان مع الإمام طائفة كغيرهم أو صلى وحده أو مع طائفة أشرف من غيرهم أو محله ان كان وحده في المكان المرتفع أو معه فيه أشرف الناس فان كان معه طائفة من عموم الناس أو من غيرهم فلا يمنع وهو المعقد قرره العدوي (و) جاز (مسمع) بضم الميم الأولى وكسبر الثانية مخففة ان سكنت السين ومنقلبه ان فتحت أي اتخاذه ونصبه ليسمع المأمومين برفع صوته بالتكبير فيعلمون فعل الإمام (و) جاز (اقتداء) بالإمام (د) سبب سمع صوته (و) أي المسمع والافضل رفع الإمام صوته حتى يسمع المأمومين ويستغني عن المسمع وظاهره ولو كان المسمع صبيبا أو امرأة أو غنشي مشكلا أو محدثا أو كافرا أو هرما أو مريضا أو غيره علامة على صلاة الإمام وقيل انه وصح كمال الإمام ونائبه فلا يصح الاقتداء به حتى يستوفي شروط الإمام وهذه إحدى مسائل زادها الوائسري في نظم ايضاح المسالك لو المدة فتال

(قوله ومحله) أي الخلاف (قوله وأنه) أي الشأن عطف على ولو بسيرا (قوله أحدهما) أي الإمام ومأمومه

هل المسمع وكيل أو علم * على صلاة من تقدم قام عليه تسميع صبي أو مراه * أو محدث أو غيره كالسكفرة

واختار الأول المأزوي واللقاني قاله العدوي (أو) اقتداء بالإمام (د) سبب (رؤية) للإمام والمأمومه ان كان المأموم المقتدي على الرؤية يجعل الإمام بل (وان) كان المأموم (بدار) والإمام يسجد أو دار أخرى (وشرط) صحة (الاقتداء) من المأموم بإمامه (فبني) أي الاقتداء بالإمام أول صلاته فلو أحرمت فذاثم نوى الاقتداء بغيره بطلت صلاته لعدم نيّة الاقتداء أول الصلاة فمحط الشرطية قوانينا أول صلاته فالمناسب التصريح بوجوبه وقريبه لا ينتقل منه فدلالة عليه كما فعل ابن الحاجب فلا يقال ظاهر المصنف ان الاقتداء

يفتحق خارجا بدون نيته وتوقف صحته عليها كما هو شأن الشرط وليس كذلك إذا اقتداء
هو نية المتابعة فجعلها شرطاً فيه غير صحيح وحاصل الجواب أن الشرطية منصبة على
الأولية لأعلى النية فإن نوى الاقتداء بعد إتمامه فذا في الركعة الأولى أو غيرها حصل
الاقتداء فاستداهم شرط صحته وهو الأولية (بخلاف) نية (الامام) الإمامة فليست
شرطاً في صحته ولا في صحته الاقتداء به إن كان اماماً بغير جواز قبل (ولو) كان اماماً
(بجواز) لأن الجماعة ليست شرطاً في صحته وأما بولوا في قول ابن رشد شرط صحته
نية الإمامة لأن الجماعة شرط فيها فان صليت إذاذا عيادت ما لم تدفن (الجمعة) فيشترط
في صحته نية الإمامة لأن الجماعة شرط فيها وكل ما كانت الجماعة شرطاً فيه فنية الإمامة
شرط فيه فإن لم ينوها بطلت عليه وعليهم لا نفرادهم العدو لا يخفى أن النية الحكيمة
تكتفي وهي لازمة لتقدم الامام للإمامة في الجمعة والجمع وصلاة الخوف والاستخلاف فلا
قاعدة لاشتراطها فيها وقد يجب أن المراد بنيتها عدم نية الانفراد (و) (الجمعة) بين مغرب
وعشاء ليلة المطر ونحوه فنية الإمامة شرط في صحته لأن الجماعة شرط فيه فلا بد فيه من نية
الإمامة عند إتمامها على الظاهر وقد تردد ابن عطاء الله في هذه النية هل محلها الأولى
أو الثانية أوهما ولا بد فيه من نية الجمع أيضاً وتكون عند الأولى مستحبة للثانية وهي
واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه بخلاف نية الإمامة فواجب شرط فيها فان تركت
فيها ما بطلنا وان تركت في الثانية بطلت فقط العدو هكذا الفقهاء وان كان مشكلاً
لوقوع الأولى في وقتها مستوفية أركانها وشرطها البنائي قوله ان تركت فيها ما بطلنا
فيه نظر إذ لا وجه لإبطال الأولى وانما تبطل الثانية (و) (الاستخفاف) أي صلاته ينقسم
القوم فنية الإمامة شرط في صحته إذا الجماعة شرط فيها فان نوى الانفراد بطلت عليه
وعليه ثم أقامه عبق العدو في السواب بطلانها على الطائفة الأولى فقط لأنها فارقت
الامام في غير محل المنازعة وأما صلاة الامام والطائفة الثانية فصحته اهـ وقد يوجه
كلام عبق بتلاعب الامام واختلاله بكيفية الصلاة بانتظار الطائفة الثانية فالصواب
كلام عبق عبد الوهاب إذا صليت صلاة الخوف بطائفتين فلا بد للامام ان ينوي الإمامة
لأن صلاتها على ثلاث الصفقة لاتصح الا بجماعة اهـ ونقله عنه في التوضيح قاله الخط
فكلام عبق هو الصواب (و) (الاستخفاف) بفتح اللام فشرط صحة الاقتداء به نية
الإمامة لميزين ما صحته كان عليه من المأمومية وما انتقل اليه من الإمامية فان لم ينوها
فصلاته صحته غاية أنه منفرد ما لم ينو أنه خليفة الامام مع كونه مأموماً فبطلت صلاته
لتلاعبه وأما نية المأمومين فان اقتدوا به في الحائين بطلت والا فلا وشبهه في اشتراط نية
الإمامة فقال (كفضل الجماعة) في الصلاة فشرط حصوله للإمام نية الإمامة عند
الاكثر ولا يشترط كونها أولاً فان شرع في صلاة منفرداً فاقتم به بالغ فان علم به ونوى
الإمامة حصل الفضل لهما وان لم يشعر به حتى أتم أو لم ينو الا لمصلحة حصل الفضل للمأموم

(قوله احرامهما) أي الصلاتين
الجموعتين (قوله هذه النية) أي
نية الإمامة (قوله فبطلت) أي
الصلاتين (قوله وان تركت في
الثانية) بقى تركها في الأولى فقط
(قوله وان كان مشكلاً) حال
(قوله من المأمومية) بيان ما (قوله
من الإمامية) بيان لما (قوله في
الحائين) أي نية الانفراد ونية
الخلاف مع المأمومية (قوله والا)
وان لم يقتدوا به (قوله فلا) أي
لا تبطل صلاتهم (قوله كونها)
أي نية الإمامة (قوله أولاً) بشد
الواو (قوله لهما) أي الامام
والمأموم

لأنه في إعادة الجماعة لتحصيل الفضل وبه يلغز امام صلى يقوم حصل لهم فضل الجماعة
وله الاعادة في جماعة أخرى اه بن (واختار) الحق من نفسه (في) هذا الحكم
(الاخير) وهو حصول فضل الجماعة للامام (خلاف) قول (الاكثر) اي ان نية الامامة
ليست شرطاً فيه فان لم يتوها حصل الفضل له أيضاً العدوى وهو المعتمد (و) شرطاً
الاقتداء (مساواة) بين امام ومأمومه (في) ذات (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر
ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت ان كانت المخالفة بينهما في الذات بل (وان)
كانت المخالفة (باداء) لاحدى الصلاتين (وقضاء) للآخرى كظهر قضاء خلف ظهر
اداء أو عكسه وصلاة مالكي الظهر مقتدياً بشافعي فيها بسدد دخول وقت العصر صحيحة
لانها باعتبار مذهب المأموم اداء وباعتبار مذهب الامام قضاء فلا مخالفة بينهما على
كل من المذهبين (او) زمان (ك) ظهورين (مثلاً) من يومين (ك) ظهر يوم الاثنين خلف
ظهر يوم الخميس فلا بد من اتحاد ذات الصلاة وصفتها وزمنها على المعتمد (الاقتداء) خلف
فرض (فيجوز) كضحي خلف صبح بعد شمس ويعتقد اختلافهما بالقضاء والاداء بالاولى
من اعتقار اختلافهما بالذات وركعتي نقل خلف سقرية واخيرة رباعية أو اربع
خلف رباعية - ضحى بنا على جواز النقل بربع (ولا ينقل منفرد) بصلاة (لجماعة) بنية
الاقتداء في انشاء القوات محلها وهو اول الصلاة فهذا من فوائده قوله وشرط الاقتداء
بنية فالاولى تقر به عليه كما فعل ابن الحارث وشبهه في امتناع الانتقال فقال (كالعكس)
اي انتقال من في جماعة للانفراد فان انتقل منفرد لجماعة او من فيها للانفراد بطلت
وأما انتقال منفرد لامامة فجاز ~~كان~~ يقتدى به أحد في نوى الامامة ويستثنى من
العكس صلاة القسمة والاستخلاف والسهو والرفاء والاحسن ان يقال لا ينقل
عن الجماعة مع بقائها وفي هذه الانتقال عنها بعد ذهابها بنائي ومحل امتناع الانتقال عن
الجماعة اذا لم يضر الامام بالمأموم في التطويل والاقلة الانتقال (وفي) لزوم اتباع مأموم
(مرضى) مرضاً مانعاً عن القيام (اقتدى) امام (مثله) في العجز عن القيام (فصح)
المأموم وقد روي القيام في اشاء الصلاة فيلزمه اتباعه لكن من قيام لدخوله معه بوجه
جائز وعدم لزوم اتباعه بل يلزمه الانتقال عنه وانما هذا كالاقتداء قادر بمثله فطراً
عجز الامام (قولان) لم يطلع المصنف على رابعية أحدهما وفي مفهوم مرضى اقتدى
بمثله فصح تفصيل فان اقتدى مرضى بصحيح ثم صح المقتدى أو اقتدى مرضى بمثله فصح
الامام أو اقتدى بصحيح بمثله فرض المأموم فيلزمه الاتمام مع الامام في الثلاث صور وان
اقتدى بصحيح بمثله فرض الامام فيلزم المأموم الانتقال عن المأمومية وانما هذا
أو اماماً لمامه (و) شرط الاقتداء (متابعة) اي اتباع المأموم امامه وتأخر عنه (في)
تكبير (احرام وسلام) للخروج من الصلاة بان يكبر بعد تكبير الامام ويسلم بعد سلامه
فان سبقه في احدهما ولو بصرف أو ساواه في الابتداء بطلت ولو ختم بعده فهذه ست وان

(قوله فيها) أي الظاهر (قوله)
(لانها) أي صلاة الامام وصلاة
المأموم (قوله أو أخيراً) يفتح التاء
من في أخيرة بلانون لأصاقته عطف
على سقرية (قوله أو من فيها) أي
الجماعة (قوله صلاة القسمة) فان
الطائفة الاولى تنتقل من الجماعة
للانفراد (قوله والاستخلاف) أي
في غير الجماعة فان المأمومين لهم
اتمامها اذا (قوله والسهو)
أي من المأموم عن متابعة الامام
حتى سلم الامام (قوله والرفاء)
أي من المأموم الذي خرج لفصل
الدم ووطن فراغ امامه (قوله وعدم
لزوم) عطف على لزوم

تأخر عنه ولو جوف صحت ان ختم بعده أو معه فهاتان صورتان وان ختم قبله بطلت
فالصورتان الصلوة باطلة في سبع منها وصححة في اثنتين وسواء كان المأموم عامدا
أو سهوا بالامن سلم ساهيا قبل امامه فيسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم بعده وطال أو خرج
من المسجد بطلت (فالمساواة) من المأموم لامامه في الاصرام أو السلام وأولى السبق ان
كانت من متحقق المأمونية بل (وان يشك) منهما أو من احدهما (في المأمونية)
والامامية أو القذية وخبر المساواة (مبطل) لصلوة المأموم ولو ختم بعده فان شك في كونه
مأموما أو اماما أو فذا أو في كونه مأموما مع شك في احدهما وسواء أو سبقه بطلت
عليه وكذا اذا شك ما في ذلك ونسأويا والافعل السابق منهما ومفهوم في المأمونية انه
اذا شك احدهما في الامامية والقذية فلا تبطل صلاته بسبقه أو مساواته الا خرقهما
أو في احدهما ما لم يتبين انه مأموم في الواقع وكذا شك كل منهما في الامامية والقذية
وفية كل منهما امانته لا تخو صحت لكل منهما (لا تبطل) (المساواة) اي المتابعة فورا
والافضل ان لا يكبر أو يسلم الا بعد سكونه وشبهه في عدم الابطال فقال (ك) سبق أو
مساواة المأموم امامه في (غيرهما) اي الاصرام والسلام من ركوع وسجود ورفع منهما
فلا يبطلها (لكن سبقه) أي المأموم امامه في شيء منها (ممنوع) ومحل الصحة ان أخذ فرضه
معه بان ركع أو سجد قبله وانتظره حتى ركع أو سجد ورفع بعده أو معه أو قبله فان سبقه
بالركوع أو بالسجود بان سجد أو ركع ورفع قبل سجود الامام أو ركوعه بطلت ان تعمد
ذلك (والا) اي وان لم يسبقه في غيرهما بان ساواه فيه (كره) فالتدب ان يفعل بعده
ويدركه فيه عياض اختلاف في المختار في اتباعه في غير الاصرام والسلام هل هو باثر
شروعه أو باثر تمام فعله كاستوائه قائما أو ما فعله الركن بعد فراغ الامام منه ركوعه بعد
رفع الامام منه في غير الاولى فمفهوم ومبطل في الاولى ان اعتديه لانه قضاء في صلب الامام
وكسجود بعد رفع الامام منه واستقراره ساجدا في الاخرة حتى سلم الامام كل ذلك حرام
(وأمر) بضم الهاء وكسر الميم المأموم (الرافع) من ركوع أو سجود قبل رفع امامه منه
وصله أمر (بعوده) أي رجوع المأموم للركوع أو السجود الذي رفع منه قبل امامه
ورفعه منه بعد رفع امامه منه (ان علم) المأموم أو ظن (ادراكه) اي الامام في الركوع
أو السجود (قبل رفعه) اي الامام من الركوع أو السجود فان علم أو ظن عدم ادراكه
فيه قبله أو شك فيه فلا يؤمر بعوده له فيثبت بجماله حتى يلحقه الامام (لا) يؤمر المأموم
بالعود الى الرفع (ان خفض) لركوع أو سجود قبل خفض امامه له فيثبت راسخا
أو ساجدا حتى يلحقه امامه لان الخفض ليس مقصودا لذاته بل للركوع أو السجود
والمعقد انه يؤمر بالرجوع كالرافع قبله وهل العود سنة وهو لما لك رضي الله تعالى عنه
أو واجب وهو للبايذ كرهما المصنف في توضيحه ولم يرجح احدهما ومحلهما ان كان
أخذ فرضه مع الامام قبل رفعه أو خفضه بان اطمان معه في الركوع أو السجود ثم رفع

(قوله في احدهما) اي الامامية
والقذية (قوله ومحلها) اي
القوانين

قبله اوفى القيام أو الجلووس ثم خفض قبله والاعاد وجوبا اتفاقا فان تركه عمدا بطلت وان تركه سهوا فكالزحوم والموضوع انه رفع او خفض قبله أخذ فرضه سهوا وان رفع قبله عمدا بطلت بمجرد الرفع بخلاف من اخذ فرضه سهوا اعتد بما فعله ولم يعتد لانه ان اعتد بما فعله كان متعمدا الترك ركن وان أعاده كان متعمدا الزيادة ركن (وهب) بضم فكسر نائب فاعله (تقديم سلطان) اى ذى سلطنة وامارة سواء كان الامام الاعظم أو نائبه للصلاة اماما على الحاضرين منه الصالحين للامامة ولو كانوا أئمة وأفضل منه أو رب منزل أو راتب مسجد والندب لا ينافى القضاء عند المشاحة (ثم) ان لم يكن فيهم سلطان ندب تقديم (رب) اى مالك (منزل) أو راتب مسجد مثلا وان كان غيره اقله وأفضل منه لانه أحق بداره وادري بأحواله من غيره (و) يندب تقديم (المستأجر) بكسر الجيم أو المستعير أو المعمر الدار (على المالك) لذات الدار لان مالك منفعتهما أدري بأحوالها من مالك ذاتها ان كان مالك ذاتها أو منفعتهما حرايل (وان) كان مالك ذاتها أو منفعتهما (عبدا) اى رقيقا ما لم يكن سيده حاضرا والا قدم السيد على عبده وشبهه في استحقاق الامامة فقال (كاهرة) مالك ذات الدار أو منفعتهما فالحق لها في الامامة ولكن لا تباشرها (واستخلفت) ندبا صالحا للامامة والاولى استخلافها الافضل ومثلها ذكر مسلم لا تصح امامته مالك لذات الدار أو منفعتهما وقيل وجوبا والحق ان الخلاف لفظي اذ من قال وجوبا أراد انها لا تباشرها بنفسها ومن قال ندبا أراد انها لا تترك القوم هدوا (ثم) ان لم يكن رب منزل ندب تقديم (زائد فقه) اى علم بالحكام الصلاة على من هو دونه فيه ولو زاد عليه في غيره (ثم) ان لم يكن زائد فقه ندب تقديم زائد (حديث) بكثرة رواية أو حفظ وهو أفضل من زائد الفقه وقد دم زائد الفقه عليه لانه أدري بالحكام وأحوال الصلاة (ثم) ان لم يكن زائد حديث ندب تقديم زائد (قراءة) بكثرة حفظ أو تمكن من استخراج الحروف من مخارجها أو كثرة تلاوة (ثم) ان لم يكن زائد قراءة ندب تقديم زائد (عبادة) من صلاة وصوم وغيرهما (ثم) عند التساوى في العبادة فالقديم (بسبب اسلام) اى تقدمه فيه على غيره ويعتبر من حين الولادة في ابن المسلمين ومن حين الاسلام فيمن أسلم من أبناء الكافرين فابن عشرين من أبناء المسلمين يقدم على ابن أربعين سنة من أبناء الكافرين أسلم منذ عشرين (ثم) يقدم (ب) شرف أو علم (نسب) فيقدم القرشي على غيره ومعالم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام اى حسن صورة وجمال ظاهر (ثم بخلق) بضمهما اى حسن طبيعة وجمال باطن بعلم وكرم ورأفة ورحمة ومنهم من عكس الضبط واستظهره المصنف لكن الذى تلقاه المصنف عن شيوخه الضبط الاول (ثم) بحسن (لباس) شرعى وهو التظيف المصقيق غير البالى الذى لا ينزل عن الكعب الخالى عن الحرير والذهب والفضة وعن شدة الضيق والاتساع ومحل استحقاق من ذكر التقديم للامامة على من بعده (ان عدم) بضم العين وقصها وكسر الدال (نقص منع) بفتح

(قوله والا) اى وان لم يأخذ فرضه معه قبل رفعه أو خفضه (قوله فان تركه) اى العود (قوله رواج الخ) راجع لقوله بطلت بمجرد الرفع (قوله للصلاة) صلة تقديم (قوله على الحاضرين) صلة تقديم (قوله المعمر) بضم الميم الاولى ويسكون العين وفتح الميم الثانية اى من وهبته منفعة الدار مدة عمره (قوله والا) اى وان حضر سيده (قوله وهو) اى زائد الحديث (قوله واستظهره المصنف) اى فى توضيحه

أولهما وسكون ثانيهما من إضافة السبب للمسبب أي عيب موجب لمنع إمامته كعجزه
عن ركن أو علم أو كفر أو فسق متعلق بالصلاة (أو) عدم نقص (كره) بضم فسكون أي
وصف موجب لسكراهة إمامته كقف وأعرابية وفي مفهوم الشرط تفصيل وهو أنه
إذا كان الناقص سلطانا أو رب منزل فلا يستقط حقه ويندب له الاستخلاف الكامل
وعدم ترك الأمر غيره إن كان نقصه غير كفر وجنون فإن كان أحدهما سقط حقه وإن
كان الناقص غيرهما سقط حقه فلا يستخلف (و) ندب (استنابة الناقص) نقص منع
أو كره إن كان سلطانا أو رب منزل وإن كان غيره ما فلا حق له فهو كالعدم والحق لمن
بعده وفي تقريره وجهان آخران أحدهما للشارح والبسطي والمواق وهو أن من له
مباشرة الإمامة من إمام ورب منزل يندب له إذا حضر معه من هو أولى منه بالإمامة
استنابة لقول ابن حبيب أحب إلى أن حضر من هو أعلم من صاحب المنزل أو أعدل منه
أن يليه ذلك الثاني للناصر اللقاني أن قوله واستنابة الناقص عطف على معمول عدم
وهو في السلطان ورب المنزل دون غيرهما وهو شرط في رب المنزل ومن بعده والمعنى أن
رب المنزل وإن أئده الفقه الخ لا يقدم إذا عدم استنابة الناقص وهو السلطان ورب المنزل
وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصا بالسلطان ورب المنزل على هذا الوجه أيضا
وشبه في الندب فقال (كوقوف ذكر) بالغ مقتدا بإمام وحده (عن يمينه) أي الإمام
ونذب آخره عنه قليلا فان اقتدى به آخر ندب لمن على اليمين المتأخر حتى يكون خلف
الإمام ولا يتقدم الإمام (و) وقوف ذكرين بالغين (اثنين) فاكتر (خلفه) أي الإمام
(ومضى) مبتدأ (عقل) أي عرف (القرية) أي ثوابها وبالجملة نعت صبي مسووغ الابتداء به
(كأباليغ) في الوقوف مع الإمام فان كان وحده وقف عن يمينه وإن كان مع غيره وقفوا
خلفه ومفهوم عقل الخ أن من لم يعرفها يقف حيث يشاء (ونساء) أي جنسهن الصادق
بواحدة قل أكثر يندب وقوفهن (خلف الجميع) ممن تقدم مع إمام وحده خلفه ومع إمام
معه رجل من يمينه خلفهما ومع إمام معه رجال خلفه خلفهم (ورب) بفتح الراء أي مالك
(الدابة) التي أكرها الشخص يركب معه عليها ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر
(أولى) بركوبه على (مقدمها) بضم الميم وفتح القاف أو فسكونها وفتح الدال مشددة على
فتح القاف وكسرها مخففة على سكونها لأنه أعلم بطباعتها ومواضع الضرب منها وذكر
هذه هنا وإن كانت من مسائل الإجارة للدلالة على تقديم الفقه لأنه أعلم بمصالح الصلاة
ونص المدونة والأولى بتقديم الدابة صاحبها وصاحب الدار أولى بالإمامة إذا صلوا في منزله
الآن يأذن لأحداه قال أبو الحسن لأن صاحب الدابة أعلم بطباعتها ومواضع الضرب
منها وصاحب الدار أولى لأنه أعلم بالقبلة فيها ومواضع الطهارة منها وكلاهما دليل
على أن الفقيه أولى بالإمامة من غيره وهي دلالة حسنة (و) قدم (الأورع) أي الزائد في
الأورع وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات على الورع وهو التارك

(قوله أو كفر) عطف على عجز (قوله
كقف) بفتح القاف واللام فقام أي
عدم ختن (قوله وهو) أي التفصيل
(قوله فان كان) أي النقص (قوله
أحدهما) أي الجنون والكفر
(قوله غيرهما) أي السلطان ورب
المنزل (قوله إلى) بشد الباء (قوله
ولم يشترط) أي في عقد الكراهة
(قوله وإن كانت من مسائل
الإجارة) حال

لشبهات خوف الوقوع في المحرمات (و) قدم (العدل) على مجهول الحال أو المراد
 بالعدل الاعديل يقدم على العدل أو المراد عدل الشهادة يقدم على غيره وإن لم يكن فاسقا
 كعقل وأما الفاسق فلا حق له فيها (والحر) على العبد (والاب) على ابنه ولو زاد فقها
 (والم) على ابن أخيه ولو زائد فقها أو أكبر سنا من عمه عجب مرتبة هذين عقب مرتبة رب
 المنزل فالمناسب تقديمهما هناك اه وهذا يفيد تقديم السلطان ورب المنزل على أبيهما
 وعههما (على غيرهم) راجع للأورع ومن بعده (وان تشاح) أي تنازع في التقديم
 للإمامة جماعة (متساوون) فيما تقدم لحيازة ثوابها أو المرتب لها من بيت المال
 أو الوقف أفقرهم واستووا فيه والأقدم الأفقر (للكبر) بسكون الموحدة (أقروا)
 فان تشاحوا فيها لكبر فلا حق لهم فيها فسقهم وتبطل الطلابة خلفهم (وكبر) بفتح
 مثقلا (المسبوق) الذي وجد الامام را. كما أو ساجدا استثناء عقب تكبيرة الاحرام
 تكبيرة تلتزمه (ركوع أو سجود) وصلة كبر (بلا ناخير) لا اقتداء بالامام حتى يرفع
 من ركوعه أو سجوده أي يحرم تأخير ان وجد الامام را. كما وتحقق اوطن ادرا كه
 فيه لتأديته للطعن في الامام وان شك فيه ندب تأخير حتى يرفع الامام منه ويكر تأخير
 ان وجدته ساجدا مطلقا وقيل يحرم أيضا ان لم يكن معيدا للجماعة ويعلم انها
 الركعة الاخيرة أو يشك في ذلك والا فلا يدخل وجوب اللهم عن إعادة الصلاة لغير فضل
 الجماعة وقيل ندبا (لا) يكبر المسبوق الذي وجد الامام جالسا بين السجدين أو تشهد
 تكبيرة عقب تكبيرة الاحرام (بالجوس) فيجلس سا. كما (وقام) المسبوق عقب سلام
 امامه لقضاء ما سبقه الامام به وصلة قام (بتكبيران) كان (جلس) المسبوق مع امامه
 (في ثانيته) أي المسبوق بان ادرك مع الامام الركعتين الاخيرتين من رابعة أو ثلاثية
 ولا يكبر حتى يعتدل قائما لانه كفتح صلاة لاجال قيامه كما هو ظاهر المتن ومنهوم في
 ثانيته انه ان جلس في اوله بان ادرك الاخيرة مطلقا أو في ثالثته كمسبوق باولي رابعة
 فيقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محله موافقة الامام وقد رفع من السجود بتكبير فهو في
 الحقيقة للقيام ولم يدخل في منهوم في ثانيته مدرك التشهد وكان يقوم بتكبير استثناء
 فقال (الامدرك) بضم الميم وكسر الراء أي محصل (التشهد) الاخير مع الامام أو القيام
 عقب الركوع الاخير أو السجدة الاولى أو الجلوس بين السجدين أو السجدة الثانية من
 الركعة الاخيرة فيقوم بتكبير لانه كفتح صلاة وهذا يقتضي تأخير التكبير الى اعتداله
 قائما هذا مذهب المدونة وروى سند عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان من جلس في
 ثانيته يقوم بلا تكبير ومقتضاه ان مدرك تشهد كذلك وقل زررق عن عبد الملك
 ان المسبوق يقوم بتكبير مطلقا قال وكان شيخنا القوري يفتي به الإمامة لئلا يعكسوا
 (وقضى) المسبوق (القول) أي القراءة بان يجعل ما دركه مع الامام آخر صلاته ومافاته
 أولها بالنسبة لها فيقضى الاولى والثانية بسورة وجهران كانت ليلية (ويجي الفعل)

(قوله فيما تقدم) أي الفقه
 والحديث والقراءة والعبادة
 وسن الاسلام والنسب والخلق
 والخلق واللباس والورع والحرية
 (قوله لحيازة ثوابها) صلة تشاح
 (قوله فيه) أي ادرا كه في الركوع
 (قوله مطلقا) أي عن تقييده بظن
 ادرا كه فيه (قوله مطلقا) أي من
 ثنائية أو ثلاثية أو رابعة (قوله
 وكان يقوم بتكبير) حال (قوله من
 الركعة الاخيرة) راجع للسجدة
 الاولى وما بعدها (قوله وهذا) أي
 التعليل بأنه كفتح صلاة (قوله هذا)
 أي التفصيل الذي في المتن (قوله
 كذلك) أي يقوم بلا تكبير (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده بجلوسه في
 ثانيته أو ادرا كه مالا يعتد به (قوله
 قال) أي زررق (قوله لها) أي
 القراءة

أي ما عدا القراءة بان يجعل ما أدركه أول صلاته وما فاته آخرها فيجمع بين التجميع
 والتجميع في رفع الركوع ويثبت في صلاة الصبح قاله عجمي وفاطمة الجوزي وابن عمر وفي
 العتبية والبيان واقتصر عليه الموضع والقلشاني وابن ناجي وغيرهم أن مدرك الثانية
 الصبح لا يثبت في قضاء الأولى وإن المراد بالقول الذي يقضى القراءة والفتوت وهذا هو
 المعتمد بناني فمدرك الأخيرة المغرب يقوم بركعة كبيرة يأتي بركعة بام القرآن وسورة جهرًا
 لأنه قاض القول ويتشهد عقبها لأنه بان الفعل ولا يكبر حتى يعتدل قائمًا لأنه قام من ثمانية
 ويقرأ بفاتحة وسورة جهرًا لأنه قاض القول ومدرك الثانية منها يقوم بتكبير ويقرأ
 فاتحة وسورة جهرًا لذلك ومدرك الأخيرة العشاء يقوم بركعة كبيرة ويصلي ركعة بفاتحة
 وسورة جهرًا ويتشهد عقبها ويصلي ركعة كذلك ولا يتشهد عقبها ويصلي ركعة بفاتحة
 فقط صرا لأنها الرابعة ومدرك الأخيرة يقوم بتكبير ويقضى الركعتين بسورتين
 جهرًا ومدرك الثانية الصبح لا يثبت في قضاء الأولى على المعتمد ويجمع بين التجميع
 والتجميع في رفع الركوع في كل ركعة قضاء كانت أو بناءً والمسبوق الذي وجد الإمام
 را كعاوطن أنه إن عمداً بسكينة بالإحرام حتى يصل إلى الصف يدرك الركوع فيه
 مع الإمام قبل رفعه منه وخاف تخلف ظنه برفع الإمام قبل ذلك فتقوته الركعة أحرم
 (وركع) ندباً احتياطاً لادراك الركعة (من) أي المسبوق الذي (خشى) أي خاف (قوات
 ركعة) مع الإمام برفع من ركوعها معتدلاً مطمئناً قبل وصوله إلى الصف وإحرامه
 وركوعه فيه إن لم يحرم ويركع خارجاً وصلته ركع (دون) أي قرب (الصف أن ظن) أي
 المسبوق (أدراك) أي الصف بعشيه في ركوعه (قبل الرفع) من ركوع الإمام فإن
 يحقق أو ظن عدمه أو شك فيه ما فلا يحرم ولا يركع دون الصف فإن فعل فقد أساء
 وأجرأ أنه تلك الركعة إلا أن تكون الركعة الأخيرة فيركع دون الصف بلا كراهة لثلاث
 تقوته فضيلة الجماعة في المفهوم تفصيل هذا قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه
 وقال ابن القاسم في المدونة يركع دون الصف لادراك الركعة وتقديماً لها على الصف
 عكس قول الإمام وريح التونسي قول ابن القاسم وقال ابن رشد قول الإمام أولى عندي
 بالصواب وإذا ركع دون الصف (يدب) بكسر الهمزة والفتح أي يمشي بسكينة ووقار
 (كالصفيين) الكفاف استقصائية أي دالة على أن أقصى ما يديه صفان لأكثر على الراجح
 ولا يحسب الذي يخرج منه ولا الذي يدخله وصلته يدب (لا) خرفجة) أن تعددت فرج
 الصفوف بالنسبة للمسبوق وهي الأولى بالنسبة للإمام سواء كانت أمام المسبوق
 أو بينه أو شماله يدب لها حال كونه (قائماً) في الركعة الثانية إن خاب ظنه ورفع الإمام
 عقب ركوعه في الأولى فليس المراد قائماً حال رفعه من ركوع الأولى وإن كان ظاهر
 المصنف كالمدينة فإنه خلاف المعتمد لأن الديب مظنة الطول وهو غير مشروع في رفع
 الركوع فإن دب فيه فلا تبطل مراعاة لظاهرها (أو) يدب حال كونه (را كعا) في

(قوله فإن يحقق أو ظن عدمه) أي
 الادراك قبل الرفع مفهوم أن
 ظن ادراكه قبل الرفع (قوله فيهما)
 أي الادراك وعدمه

أولاه فالتمنويح فلو قال را كما أوقاها في ثابته لكان أحسن هذا هو المعتمد وقال
 أشهب لا يدب را كما لا تتجاف يداه عن ركبتيه و (لا يدب) ساجدا أو جالسا) انقلها
 للعسر والقبح (وان) أحرم مسبوق والامام را كع و (شك في الادراك) الركعة وعدمه
 (الغاها) أي المسبوق بالغين المجمة لم يعتد بالركعة وتمادي مع الامام ويقضيها عقب
 سلامه ومفهوم شك فيه تفصيل فان تحقق أوطن عدمه فهما أولى بالغائها وان تحقق
 الادراك أوطنه وجب الاعتماد به لان الظن كاليقين في العمليات وان تحقق أوطن
 عدم الادراك فان تحقق استتقلال امامه قائما قبل ركوعه فلا يركع وان ركع فلا يرفع
 وان رفع فقيبل تبطل صلاته ولو اغاها لم يعمد الزيادة وقيل ان اعتديه بطالت لقضائه في
 صلب امامه وان اغاها لم تبطل ويحمل الامام الزيادة وان لم يتحقق استتقلال امامه قائما
 قبل ركوعه وركع وجزم بعدم الادراك أوطنه فهل يرفع من ركوعه ولا يرفع وعلى
 انه لا يرفع فان رفع فهل تبطل صلاته أولا قولان (وان كبر) المسبوق الذي وجد الامام
 را كع الخفضه (ركوع) أي فيه او عنده دليل قوله (ونوى) المسبوق (به) أي التكبير
 للركوع (العقد) للصلاة أي الاحرام بها فقط ولم ينويه سنة الركوع (او نواهما) أي
 الاحرام والركوع معا به (أول ينوهما) أي لم ينويه احدهما (اجزا) التكبير الذي
 حصل منه في الصور الثلاثة في تكبير الاحرام الفرض وهو ظاهر في الاولى والثانية
 وجه لا لتكبيره على الاحرام في الثالثة بقريته حاله وتغليب اللاكل والاقوى (وان لم
 ينوه) أي الاحرام بتكبيره عند الركوع ونوى به تكبير الركوع السنة حال كونه
 (ناسيا له) أي الاحرام بطالت صلاته لتركه ركن تكبيرة الاحرام و (تمادي) وجوبا
 (المأموم فقط) أي دون الفذ والامام العاجزين عن الفاتحة على صلاة باطلة على المعقد
 احتياطاً لحرمة الصلاة وخلق الامام مراعاة لمن يرى صحته الحمل الامام تكبيرة الاحرام عن
 مأوم ومه ولا فرق بين الجمعة وغيرها وقيل يقطع الجمعة لثلاث تنوته ولا فرق بين كون الركعة
 أولى أو غيرها وقال ابن حبيب ان كانت أولى تمادي والاقطع واستأنف ومفهوم ناسيا
 قطع متعمدا تركه ومنه وم فقط ان الامام والفذ يقطعان ويستأنفان الصلاة باحرام حتى
 تذكر انهما ناسيا تكبيرة الاحرام وكبرانية الركوع خاصة ومفهوم ان كبر الركوع الخ
 انه ان لم يكبر لا يتأدى وهو كذلك وسيبصر ح بهذا (وفي) تمادي المأموم المتصر على
 (تكبير السجود) الذي وجد الامام به ناسيا تكبيرة الاحرام وجوبا على باطلة ان استمر
 ناسيا حتى عقد ركعة أخرى وان تذكره قطع نقله ابن نونس وابن ربه عن رواية ابن
 المواز وهو المعتمد وعدم تمادي وقطعه مطلقا عقد ركعة أم لا وهذا نقل للشمي عن ابن
 المواز (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين وان كبر عند السجود ونوى به العقد
 أو نواهما اول ينوهما اجزا (وان لم يكبر) المصلي عند الركوع والسجود الذي وجد
 الامام به ناسيا تكبيرة الاحرام وتكبير الركوع والسجود واقصر على النية وتذكر

(قوله لتركه ركن تكبيرة الاحرام)
 اضافته من اضافة المصدر فاعله
 وتكمل عمله بنصب منه قوله
 واطافة ركن للبيان لحمل الامام
 تكبيرة الاحرام من اضافة المصدر
 لفاعله وتكمل عمله بنصب منه قوله

في الركوع أو السجود بعده (استأنف) صلاته بتكبيره أحرام ولا يتأدى المأموم على صلاة باطلة لأنه أسوأ حالا من المكبر ولا يحتاج لقطع بسلام أو كلام مثلاً

*** (فصل) * في أحكام استخلاف امام (ندب لا امام) انعقدت امامته بنية وتكبيره لا من ترك أحداهما (خشى) أى تحقق أو ظن (تلف مال) بتأديه امامه أو لغيره بترتب على تلقه هلاك معصوم أو شدة ضرره كثر المال أو قل اتسع الوقت أو ضاق أو لا يترتب على تلقه ما ذكره كثر المال واتسع الوقت والاوجب القمادى ومثله الامام في هذا التفصيل القذ والمأموم (أو) خشى تلف أو شدة أذى (نفس) معصومة بالنسبة له كوقوع صبي أو أعمى في بئر أو نار (أو منع) بضم فكسر أى الامام (الامامة) أى منها (أ) طريان (عجز) عن ركن فعل كركوع وسجود وقيام أو قولى كفاتحة وسلام (أو) منع الامام (الصلاة) سبب (رعاف) قطع فيستخلف على المأمومين ويقطع ولا تبطل عليهم هذا هو ظاهر المدونة وابن يونس وابن عرفة إذ لا يزيد على غيره من النجاسات وقد شهر ابن رشد استخلاف الامام الذى سقطت عليه نجاسة ابطلت صلاته أو تذكره فى بدنه أو محمولة فى كلام المصنف اشارة الى ما نهره ابن رشد فى سقوط النجاسة أو تذكره أو يعلم منه الاستخلاف فى رعاف البناء بالاولى (أو) منع الامام الصلاة بسبب (سبق حدث) أى خروجه منه غلبة فيها (أو) بسبب (ذكره) أى تذكره الحدث فيها قبل صلاته الامام وحده فيهما كرعاى القطع فيستخلف زاهيا انظر كركن شك وهو امام هل توفى أم لا ومنها وان لم يندب من الامام الاستخلاف جنونه او موته لا تقطاع تكليفه ونائب فاعل ندب (استخلاف) ويكرمه ترك المأمومين بالخليفة وهذا لا ينافى وجوب تأخره عن الامامة او قطعه الصلاة ان حصل سبب الاستخلاف بقيام او جلوس بل (وان) حصل سببه (بركوع او سجود) ويرفع الامام الاول بعد الاستخلاف من الركوع بلا تسميع ومن السجود بلا تكبير لئلا يقتدوا به فى الرفع وانما يرفع بهم من الركوع والسجود الخليفة فيسبب راعاهما او ساجد اليرفع بهم للضرورة هنا (ولا تبطل) صلاة المأمومين (ان رفعوا) من الركوع أو السجود (برفعه) أى الامام الاول (قبله) أى الاستخلاف أو المستخلف بفتح اللام ان لم يعملوا بجده حال رفعهم معه والابطال صلاتهم كما يقتضيه كلام عبد الحق وابن بشير وابن شاس وابن عرفة والتوضيح قبل الخلاف اذا رفعوا برفعه جهلاً أو سهواً أو غلطاً فان اقتدوا به عمداً مع علمهم بحدته بطلت عليهم بالخلاف انظر البناءى ولكن لا بد من عودهم مع الخليفة للركوع والسجود ولو أخذوا فرضهم مع الاول قبل حصول العذرة فان لم يعودوا فان كانوا أخذوا فرضهم مع الاول قبل عذرهم تبطل صلاتهم والابطال وأما الخليفة فشرط صحة صلاته اعادته الركوع والسجود الذى حصل العذرة لا امام ورفع منه قبل استخلافه لبطالته على الامام بحصول العذرة وهو نائبه فى كمال الصلاة فلا يبنى عليه بل على ما قبله والا كانت الصلاة ناقصة ركناً (و) ندب (لهم) أى المأمومين**

*** (فصل الاستخلاف) ***

(قوله استخلاف امام) من اضافة المصدر للمفعول (قوله له) أى الامام نعت مال (قوله ومنها) أى النظائر (قوله وان لم يندب الخ) حال (قوله انظر البناءى) نصه قول زولو علما بجده ورفعهوا معه الخ غير صحيح بل اذا علموا بجده ورفعهوا برفعه عمداً بطلت صلاتهم كما يقتضيه كلام عبد الحق وابن بشير وابن شاس وابن عرفة ونص ابن عرفة ابن القاسم ان أحدث را كما رفع واستخلف من يدب را كما يرفع بهم يحيى بن عمر بلا تكبير لئلا يتبع وقيل يستخلف قبل رفعه فلورفعوا برفعه فى اجراء بطلان صلاتهم على أن حركة الركن مقصودة أم لا وصحتها كمن رفع قبل امامه لرفع مأموم معه ظنه امامه طريقاً ابن بشير وتهذيب عبد الحق ٨١ وفخوه لابن بشير والتوضيح وهو صريح فى أن محل الخلاف حيث رفعوا برفعه جهلاً أو غلطاً فان اقتدوا به عمداً مع علم بحدته اخذوا بطلان بالخلاف والله أعلم (قوله والا) أى وان يبنى على ما قبله

الاستخلاف (ان لم يستخلف) الامام الذي حصل له العذر ولهم انعامها اذ اذا ان لم تكن
 جمعة والاوجب عليهم الاستخلاف والابطال ومحل استخلافهم ان لم يشعروا لانفسهم
 فعلا قبله والابطال ويستخلفون ان لم يشر لهم الاول بانتظاره بل (ولو أشار) الامام
 الاول (لهم) أي المأمومين (بالانتظار) منهم له حتى يرجع اليهم ويكمل بهم وأشار به الى
 قول ابن نافع ان أشار به فحق عليهم أن لا يقدموا غيره حتى يرجع اليهم فيتم بهم وسينص
 على ان هذا مبطل للصلاة (و) نذب (استخلاف الاقرب) من الصف الذي يليه ليسهل
 عليهم الاقتداء به ولانه أدري باحواله (و) نذب (ترك كلام في كحدث) سبقه او تذكره
 فيشير ان يقدمه ولا يتكلم للستر على نفسه والحياء واحتري بقوله كحدث عن استخلافه لعذر
 لا يبطلها كعاف بناءً ويجز عن ركن فترك الكلام فيه واجب (وتأخر) بفتحات مفعلة
 أي صار الاول (مؤتمما) وجوباً بالنية بأن ينوي المأمومية واعتبرت في الاثنا هنا وان
 كان شرطها الاولية للضرورة وصلة تأخر (في) طرو (اليجز) له عن ركن وأما تأخره عن
 محله فندوب (و) نذب له (مسك أقفه في) حال (خروجه) أي هو ان به دعافا وليس هذا من
 باب الرياء والكذب بل من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم
 الناس فيه (و) نذب (تقدمه) أي المستخلف يشخ الامام لموضع الامام الاصل (ان قرب)
 المستخلف بالفتح من موضع الاول كصفتين فان بعد من محل الاول فلا يتقدم ويتم بهم وهو
 في محله والابطال بالفعل الكثير وفيه تقدم بحالته التي هو بها حال استخلافه ان كان
 بقيام أو ركوع بل (وان) كان متلبسا (بجلبوسه) أو مجعودا للضرورة هنا (وان تقدم
 غيره) أي من استخلفه الامام ولو لم يشر ابتداء وأتم بهم (صحت) صلاتهم ان لم يقصده الكبير
 والابطال وهذا مبني على ان المستخلف بالفتح لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف
 بل حتى يقبل ويقبل بهم فعلا وهو مذهب بعض من وقال بعض شيوخ عبد الحق فحصل
 له بمجرد استخلافه فان تقدم غيره بطلت وشبهه في العصة فقال (كان) بفتح الهمز وسكون
 النون حرف مصدرى والكاف للتشبيه (استخلاف) الاول (مجنونا) ومجنونان لانهم
 امامته (ولم يقدوا) أي المأمومون المستخلف عليهم (به) أي المجنون بأن أعتوا أفذاذا في
 غير جمعة أو استخلفوا من تصح امامته فاتهم فان اقتدوا بالمجنون وعمل بهم علبات
 فلا تبطل بمجرد فاتهم الاقتداء به لما علمت انه لا يكون اماما لا بالعمل على قول بعض وعمل
 قول بعض شيوخ عبد الحق تبطل ولو لم يقدوا به واعتدعج طريقة ثالثه حاصلها أنه
 لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد استخلافه بل حتى يقدوا به وان لم يقدوا به او اعمه عملا فان
 استخلف عليهم مجنونا واقتدوا به بطلت عليهم ولو لم يعملوا معه عملا وهذه ظاهرا المتن (أو)
 أعتوا أي المأمومون الصلة حال كونهم (وحدانا) بضم الواو وجمع واحد وكان
 وراكب وفرسان وفارس أي أفذاذا فصلاتهم صحيحة ان لم تكن جمعة ظاهرا ولو تركوا
 القائفة مع الاول وهو كذلك لانه جائز وصحت مسلاتهم مع خروجهم عن الخليفة لانه

(قوله والا) أي وان كانت
 جمعة (قوله والا) أي وان لم
 يستخلفوا (قوله قبله) أي
 الاستخلاف (قوله والا) أي وان
 كانوا فعلا أو شيئا من أركان الصلاة
 قبل الاستخلاف ثم استخلفوا (قوله
 على ان هذا) أي انتظارهم الاول
 حتى ازال عذرهم وعاد لهم وأتم بهم
 بقوله كعود الامام لانعامها (قوله
 والحياء) عطف على الستر (قوله
 بالنية) صلة تأخر (قوله واعتبرت)
 أي نية المأمومية (قوله وان كان
 شرطها الاولية) حال (قوله
 للضرورة) علة اغتفرت الخ (قوله
 وأما تأخره عن محله) مفهوما بالنية
 (قوله والا) أي وان تقدم (قوله
 والا) أي وان قصد الكبير بقدومه
 (قوله وهذا) أي قوله وان تقدم
 غيره صحت (قوله وهو) أي كونه
 لا يحصل له رتبة الامامة الا بقبوله
 وفعله بهم فعلا (قوله فان اقتدوا
 بالمجنون وعمل بهم عملا) مفهوما ولم
 يقدوا به (قوله فيتم الاقتداء)
 من اضافة المصدر لفاعله وتكمل
 علة بنصب مفعوله (قوله انه) أي
 المستخلف الخ بيان لما يخلف من
 (قوله لانه) أي تركها مع الاول

لأن ثبت له الإمامة إلا بتابعهم أي ما وعملهم معه عملا على قول يحسنون والظاهر عدم أنهم
 وإذا لم يدركوا مع الأول ركعة وأتموا وحدها فلهم إعادة في جماعة ويبلغ بها فيقال
 شخص صلى إماما وبعيد في جماعة وجماعة صلوا أمامين ويعيدون في جماعة (أو) أتم
 (بعضهم) وحدها وبعيد آخر بخليفة (أو) أتموا طائفتين (بإمامين) كل طائفة بإمام وقد
 أتمت الطائفة الثانية بجماعة وجدوا إماما في مسجد بجماعة فقدموا غيره صلى بهم خلفه
 (الاجمعة) فلا تصح وحدها وتصح للطائفة التي صلت مع من استخلفه الإمام أن كانوا
 اثني عشر أو أحرارا متوطنين فإن لم يستخلف الإمام واحد منهم أصبحت للسابقين أن
 استوفوا الشروط وأن استوفوا بطلت عليهم ما ولو صلوا مع الأول ركعة قبل العذر على
 المشهور ورايسوا كالمسبوق الذي أدرك ركعة من الجمعة لأنه يقضى ركعة تقدمت
 بشروطها بخلافهم فركعتهم بناء ولا يصح ركعة من الجمعة بناء فذا (وقرأ) الخليفة (من
 انتهاء) قراءة الإمام (الأول) نداء فيما يظهر أن علم ما انتهى الأول إليه بجهر أو إخبار
 الأول أو سماعه لقربه منه (وبتدا) الخليفة القراءة وجوبها (بسريرة) أو جهرية (إن لم
 يعلم) الخليفة انتهاء الأول فلو قال من انتهاء الأول أن علم والابتداء كان أخصرا وأوضح
 وأشمل (ومعناه) أي الاستخلاف مشروطة (بإدراك) المستخلف بالفتح مع المستخلف
 بالكسر قبل العذر (ما) أي جزء من صلاة المستخلف بالكسر (قبل) عقد (الركوع)
 بالرفع منه معتدلا مطلقا من الركعة المستخلف فيها بأن أحرم عقب أحرام الإمام فحصل
 العذر عقب أحرامه أو حال القراءة أو حال هوى الركوع أو حال الركوع أو الرفع منه
 أو في السجدة الأولى أو بين السجدين أو في السجدة الثانية أو أحرم في أثناء القراءة
 فحصل العذر كذلك أو أحرم حال ركوع الإمام فحصل العذر عقب أحرامه وهو قائم
 أو حال هوى الركوع أو حال ركوعه أو في رفعه منه الخ أو أحرم حال رفع الإمام من
 الركوع وركع بحيث تقرب راحته من ركبتيه قبل تمام رفع الإمام وإن لم يطمئن إلا بعده
 فحصل العذر فيصح استخلافه في جميع هذه الصور والضابط أنه متى حصل العذر قبل
 تمام الرفع من الركوع صح استخلاف من اقتدى به قبله بكثيرا أو قليلا وإن حصل له العذر
 بعد تمام رفعه من الركوع فلا يصح استخلافه إلا من أدرك الركوع معه من تلك الركعة
 ومن اقتدى به بعد تمام رفعه منه وقبل العذر فلا يصح استخلافه وقولنا من تلك الركعة
 ليشمل من فاتته ركوع ركعة وأدرك سجدتها وقام مع الإمام لتأليتها فحصل له العذر
 فيصح استخلافه لإدراكه جزءا من الركعة المستخلف فيها قبل عقد ركوعها وهو القيام
 ويخرج من أدرك ركعة فأكثر وفاته ركوع ركعة العذر لخوضه فلا يصح استخلافه
 لأنه إنما يفعل بإقها مجرد متابعة الإمام ولا يعتد به ولا يأتي فيه التفصيل المتقدم في قوله
 وإن زوجه مؤتم الخ لانهقطاع الإمامة فهذا يخص لذلك الظرف (والأ) أي وإن لم يدرك
 جزءا قبل عقد ركوع ركعة الاستخلاف بأن اقتدى بالإمام بعده حال قيامه أو هويه

(قوله للسابقين) أي بالسلام
 (قوله وإن استوفوا) أي الطائفتان
 في السلام (قوله ولو صلوا مع
 الأول ركعة قبل العذر) مباغاة في
 قوله فلا تصح وحدها (قوله ولو
 قال من انتهاء الأول أن علم الخ)
 تفريع على قوله أو جهرية (قوله
 وأشمل) لشموله الجهرية (قوله قبل
 العذر) صلة إدراك (قوله بالرفع
 منه الخ) تصوير لعقد الركوع
 (قوله بأن أحرم) أي المستخلف
 بالفتح الخ تصوير لإدراكه ما قبل
 الركوع (قوله أو حال القراءة)
 عطف على عقب أحرامه (قوله أو
 أحرم) أي المستخلف (قوله كذلك)
 أي حال القراءة الخ (قوله قبله) أي
 حصول العذر (قوله) أي الإمام
 (قوله استخلافه) أي مسدرك
 السجود والتسليم عقبه (قوله
 بعده) أي عقد ركوع ركعة
 الاستخلاف

للسجدة الاولى اوفيا اوبين المسجدتين اوفى الثانية لحصل العذر للامام أو أدرك ما قبل
ركوعها وغفل أو نسي أو زحمت عن ركوعها حتى تم رفع الامام منه فحصل له العذر
وجواب ان الشرطية التي أدعيت فونها بعد ابدالها لا ما القرب يخرجها في لام لا النافية
مخذوف تقديره فلا يصح استخلافه وتبطل عليهم ان اقتدوا به على المشهور لان تقسيمه
الرخصة انما وجب عليه موافقة الامام فيما يجزى ولا يعتد به من صلواته وهم يجب عليهم
اتمامها بالاصالة ويعتدون بها فان لم يقتدوا به فلا تبطل صلاتهم وأما صلواته فهو صحيحة ان أتم ركعة المستخلف فيها
فان لم يقتدوا به فلا تبطل صلاتهم وأما صلواته فهو صحيحة ان أتم ركعة المستخلف فيها
وأما ما فان لم يتها أو اعتد به بطلت صلاته ولو صرح به لكان أحسن وأهل ناسخ المبيضة
أسقطه سها وقوله (فان صلى لنفسه) الخ مفرع على قوله الا في وان جاء بعد العذر
فكان جنبي فخفة التقديم على فان صلى لنفسه الخ وكان ناسخ المبيضة اخره سها واما مساقه
على الصواب هكذا وان جاء بعد العذر فكان جنبي فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو
الثالثة صحت والأفلا وشرحه على هذا المساق (وان جاء) المستخلف بالفتح أى اقتدى
بالامام (بعد) حمول (العذر) للامام (ف) هو (كأجنبي) أى غير مأوم والكاف زائدة
لانه أجنبي حقيقة لانحلال الامامة عن الاول بالعذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل
صلاته من اتم به منهم واما صلواته هو (فان صلى لنفسه) صلاة منفردة بأن ابتداء القراءة
ولم يبن على صلاة الاول صحت صلاته (أو بنى) على صلاة الامام فلما منه صحة استخلافه
وكان بناؤه (الركعة الاولى) مطلقة بحيث لو وجد الامام قرأ بعض النافحة أتمها أو
أتم الفاتحة قرأها السورة أو أتم الورة ركع هو بدون قراءة صحت لانه العذر بالتأويل
ومراعاة القول بوجوب الفاتحة في الجل أو النصف أو ركعة (أو بنى) الثالثة من
رباعية واقتصر على الفاتحة في الثالثة والرابعة كالامام الاول لظنه صحة استخلافه
وقضى الاولين بفاتحة وسورة جهرا ان كانت الصلاة عشاء (صحت) صلاته لانه لا مخالفة
بينه وبين المنفرد الا في القراءة بالجلوس في محل الجلوس وقيامه في محل القيام وقد عذر في
مخالفته بما تقدم (والا) أى وان لم يبن بالاولى مطلقا أو الثالثة من رباعية بأن بنى
بالثانية مطلقا أو الثالثة من ثلاثية أو الرابعة (فلا) تصح صلاته لا خلا له بهيئته الجلوسه في
محل القيام وقيامه في محل الجلوس ولا يصح جعل فان صلى لنفسه الخ جواب الشرط
وان كان مغنيا عن تقدير الجواب والتقديم والتأخير لان من لم يدرك ركوع ركعة
الاستخلاف يستحيل بناؤه بالاولى أو الثالثة لقواتها ولذا لم يذكروا أهل المذهب التمسك
المذكور الا في جاء بعد العذر وأما من جاء قبله وفاته لركوع فصلاته صحيحة مطلقا بشرط
تكميله ركعة الامام والغائما كما تقدم والله أعلم وشبه في عدم العصاة فقال (كعود
الامام) الاصلى بعد زوال عذره المانع من الصلاة كسبق الحدث ورماع القطع وصلته
عود (لاتمامها) أى الصلاة اماما لهم كما كان قبل العذر فتبطل عليهم ان اقتدوا به

(قوله به) أى الجواب (قوله
فخفة) أى وان جاء بعد العذر
الخ (قوله مطلقا) أى سواء كانت
أولى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية
(قوله بحيث لو وجد الامام قرأ
بعض الخ) تدوير لبنائه بالاولى
(قوله ومراعاة) عطف على
الذأويل (قوله بما تقدم) أى
التأويل والمراعاة (قوله مطلقا)
أى من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية
(قوله وان كان مغنيا الخ) حال
(قوله انواتها) أى الركعة بعقد
ركوعها كانت أولى أو ثالثة ثلاثية
(قوله التمسك المذكور) أى
بناؤه بالاولى أو ثالثة الرباعية
وبناؤه الثانية أو ثالثة الثلاثية
(قوله مطلقا) أى سواء كانت
الركعة أولى أو ثنائية أو ثالثة
ثلاثية أو رباعية أو رباعية

سواء استخلف حال خروجه أم لا فعبا لواقعه لا قبل عودهم لهم أم لا هذاهو المشهور وهو قول يحيى بن عمر وقال ابن القاسم تصح ابن رشد راعى ابن القاسم قول العراقيين بالبناء في الحدث ومقتضى المذهب بطلانهم عليه لأنه بمجرد بطلان صلته فصارت بدلتها لها من وسطها وعليهم لأخبرهم بأحوالهم وأما العذر المانع من الإمامة فقط كعاف البناء فعوده لأتمها بهم لا يبطل صلاتهم ان لم يستخلفوا ولم يعملوا ولا يبطل أفاده عجب وعيب ابن عرفة ومع عيسى بن القاسم من استخلف لحدثه بعد ركعة فتوضأ ثم رجع فأخرج خليفة ثم تقدم فأتم صلته وجلسوا حتى أتم لنفسه وسلم بهم صحت التأخر أي بكرضى الله تعالى عنه لقدومه صلى الله عليه وسلم وتقدمه صلى الله عليه وسلم ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على الامام الراعي الباني وهم وقصوراه شيخ مشايخنا أبو محمد الامير قول ابن رشد راعى ابن القاسم الخ فيقيدانه اذا اتفق على البناء اتفق على الصحة والبناء متفق عليه في رعاى البناء فالصحة متفق عليها فيه ان لم يحصل اختلاف ولا عمل ركن كما قال عجب وعيب ولذا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلاف على رعاى البناء وهما وقصورا فالزعم الغلط في حكم رعاى البناء فانها الصحة اتفاقا ولما جعله موضوع الخلاف اقتضى ان المشهور فيه البطلان والصواب الصحة اتفاقا وان الخلاف في غيره والقصور عن النقل المصرح بالحدث وفهم الباني ان الصواب تعميم الخلاف فيه وفي غيره فرد على عجب وعيب وليس كذلك لما علمت (و) ان اختلاف الامام مسبوقا على مسبوق وغيره وأتم الخليفة صلاة الامام الاول فيشير اليهم جميعا بالجلوس ويقوم الخليفة المسبوق وحده لقضاء ما سبقه الامام به (و) (جلسا) (انتظار) (سلامه) أي الخليفة عقب قضائه المأموم (المسبوق) فاذا سلم الخليفة قام المسبوق غير لقضاء ما سبقه الامام فان لم يجلس بطلت صلته ولو تأخر سلامه عن سلام الخليفة انقضائه في حله من صارا امامه وشبهه في وجوب انتظار سلام الخليفة المسبوق فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صاته (سبق) بضم فسكون نائب فاعله (هو) أي المستخلف بالفتح وحده فالمستخلف عليهم غير المسبوقين ينتظرون سلام الخليفة المسبوق ويسلمون عقبه والابطال صلاتهم انما ياتيه عن الامام في السلام وأبرز نائب القاعل بقوله هو لا فائدة قصر السبق على الخليفة ولدفع توهم عوده على المسبوق الاقرب في الذكر ولا معنى له وانتظارهم أخف من سلامهم قبله وقبل يستخلف عليهم من يسلم بهم قبل قيامه للقضاء (لا) يجلس. أو لا انتظار سلام الخليفة (المقيم) يستخلفه (امام) (مسافر) على مقيمين ومسافرين ولما كانت امامة المقيم للمسافر مكروهة كراهة شديدة علل المصنف استخلاف المقيم على المسافر بقوله (اتعذر) (استخلاف) (مسافر) (اعدم) صلاحيته للإمامة (أو) (لجهله) أي جهل عينه أو كونه خلقه واذا لم ينتظر سلام المقيم (فيسلم) المأموم (المسافر) عند قيام الخليفة المقيم لإتمام صلته عقب اكماله صلاة الاول

(قوله والى) أي وان كانوا استخلفوا أو عملوا علام عادوا الاول (قوله وقصر) بفتح القاف وسكون الصاد مصدر مضاف لفاعله (قوله الخلاف) منهول قصر (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط فان رجوعه للإتمام بهم في رعاى البناء لا يبطل الصلاة اتفاقا (قوله وقصور) عن الوقوف على سماع عيسى بن القاسم من استخلف لحدثه الخ (قوله الى آخره) أي قول العراقيين بالبناء في الحدث (قوله يقيدانه) أي الشأن الخ خبر قول (قوله فيه) أي رعاى البناء ادا عاد بعد غسل الدم وأتم بهم (قوله فانها) أي الحكم في رعاى البناء واتمه تأييد خبره (قوله ولما جعله) أي ابن عبد السلام رعاى البناء (قوله الخلاف) أي بالصحة وعدمها (قوله فيه) أي رعاى البناء (قوله والصواب الصحة اتفاقا) حال (قوله وان الخلاف في غيره) أي رعاى البناء عطف على الصحة (قوله فان لم يجلس) أي المسبوق غير الخليفة وقام لقضاء ما سبقه الامام به مع قضاء الخليفة المسبوق

(ويقوم غيره) أي المسافر وهو المأموم المقيم عقب كمال صلاة الاول (للقضاء) أي لا كمال
صلاته بناء والتعبير عنه بالقضاء تسمع فذا دخوله على عدم السلام مع الاول ولا يضح
اقتداؤه بالخليفة فيما يكمل به صلاته لانه لا يضح اقتداؤه في صلاة بامامين تأنيها غير خليفة
عن اولها ما فيمانياتي به لان الاول لم يستخلف على الركعتين الاخيرتين وهذا قول ابن كثة
وهو ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم وصحون والمصريين فاطبة انه يجلس المسافر والمقيم
لانتظار سلام الخليفة المقيم فيسلم المسافر عقب سلامه ويقوم المقيم عقبه للاتمام (وان
جهل) الخليفة (ما صلى) الاول وقد ذهب (اشار) الخليفة مستقهما من المأمومين عن عدد
ما صلى الاول (فاشاروا) أي المأمومون للخليفة بعدد ما صلى الاول فان فهم بالاشارة
فواضح (والا) أي وان لم يفهم بها أو كان أعشى أو في ظلام (سبح) بضم السين المهملة
وكسر الموحدة نائب القاعل مستتر فيه تقديره هو أي الله (به) أي بسبب تفهيم الخليفة
عدد ما صلى الاول فان فهم والاكلوه ولا يضر تقديم التسبيح على الاشارة المفهمة وتبطل
بتقديم الكلام على التسبيح والاشارة الذين يحصل بهم ما لا فهم والكلام هنا اذا
توقف عليه الا انها نص عليه ابن القاسم في سماع موسى بن معاوية ابن رشد وهو الجاري
على المشهور من أن الكلام لاصلاح الصلاة لا يطلها خلافا لخصون (وان قال) الامام
الاصلي (للمسبوق) الذي استخلفه والمأمومين (اسقط ركوعا) أو نحوه مما تبطل
الركعة بقوات تداركه أو مما لا تبطل بقوات تداركه ويسجد لتركة قبل السلام كالفاضة
والسورة والجلوس الاول (عمل) بفتح فس كسر (عليه) أي قوله اسقط ركوعا وفعال
عمل (من) أي المأموم الذي (لم يعلم) أو يظن (خلافه) أي قول الامام اسقط ركوعا بأن
علم أو ظن صحته أو شك فيها أو مفهوم من لم يعلم خلافه ان من علم خلافه لا يعمل عليه سواء
كان خليفة أو لا (وسجد) الخليفة المسبوق في الصور التي عمل فيها بقول الامام (قبله)
أي السلام عقب فراغ صلاة الامام الاصلي وقبل قيامه للقضاء (ان لم تتمحض) أي تنفرد
(زيادة) بأن تتمحض المتنص بأن أخبره بترك الفاتحة والسورة أو الجلوس الاول أو
نحوها واجتمع نقص وزيادة كما اذا أخبره عقب عقد الثالثة انه أسقط ركوعا ~~للكلام~~ لا حدى
الاولين بطلت وصارت الثالثة ثانية وقرأها بفاتحة فقط سرافقة قص السورة وزاد
الركعة التي بطلت وأخبره بذلك في قيام الرابعة أو عقب عقدها لاحتمال كونه من احدى
الاولين ومفهوم ان لم تتمحض زيادة انها ان تتمحضت فانه يسجد بعد السلام كما لو أخبره
قبل عقد ركوع الثانية انه أسقط ركوعا وسجد فالتدارك يمكن ولا ينقص معه وكذا
اذا استخلف في الرابعة وعين له انه من الثالثة وقوله (بعد) كمال (صلاة امامه) أي الاصلي
وقبل قيامه لقضاء ما عليه راجع اقوله يسجد قبله وقد نهيت عليه فيها تقدم لانه موضع
سجود امامه الذي كان يفعل فيه وهذا نائبه وهذا ظاهرا ان كان الخليفة أدرك ركعة مع
الامام والا فلا يسجد كما تقدم في السهو وقد ينال وهو الظاهر انه يسجد لانه لنائبه عن

الامام

(قوله لدخوله) أي المقيم (قوله)
اقتداؤه (أي المقيم) (قوله لانه)
أي الشان (قوله لم يستخلف) أي
المقيم (قوله وهذا) أي عدم
الجلوس لسلام المقيم وسلام المسافر
وقيام غيره للقضاء بمجرد اكمال
الخليفة صلاة الاول (قوله انه)
أي الشان (قوله لانتظار سلام
الخليفة المقيم) لانه تمام صلاة الاول
واستخلف المقيم عليه (قوله بان
علم أو ظن صحته) أي قوله اسقطت
ركوعا (قوله أو شك فيها) أي
صحته قوله تصوير قوله لم يعلم خلافه
بثلاث صور (قوله بان تتمحض
النقص الخ) تصوير لقوله لم
تتمحض زيادة (قوله أو اجتمع
نقص وزيادة) عطف على تتمحض
النقص (قوله عقد الثالثة) أي
برفع رأسه من ركوعها معتدلا
مطمئنا (قوله وقرأها بفاتحة
فقط سرا) حال (قوله انه) أي
ما أسقطه (قوله والا) أي وان لم
يدرك ركعة معه (قوله يشيد) بضم
فتح فس كسر مثقلا

الامام يطلب بما يطلب به الامام فيطلب بسجود السهم وان لم يدرك ركعة مع الامام فهذا يقيد ما سبق في السهم وكذا في عتيق والارشى والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (فصل في أحكام صلاة السفر) *** (سن) بضم السين وثلاثون سنة مؤكدة هذا هو الراجح عياض في الاكمال كونه سنة هو المشهور من مذهب مالك وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف رضي الله تعالى عنهم اه وقيل فرض وقيل مستحب وقيل مباح وعلى السنية ففي آكديته على الجماعة وعكسه قول ابن رشد واللعن فاذ لم يجد المسافر الا مقبلة يتقدم به فلا يتقدم به على الاول ويشدب اقدمه به على الثاني (ل) شخص (مسافر) رجل أو امرأة ولو على خلاف العادة بأن كان بطيران أو خطوة في لحظة (غير عاصي به) أي بسبب السفر فالعاصي به كالأبق والعاق وقاطع الطريق لا يسن له القصر بل يمنع وقيل يكره فان تاب في أثناءه فان بقي بعدها أربعة برد قدس والا فلا وان عصى به في أثناءه أتم وجوبه من حينه فان قصر العاصي به فلا يعيد على الصواب وانما أواساء واستترز بقوله به عن العاصي فيه كشارب وزان فيسن له القصر اتفاقا (و) غير (لاه) به فاللاهى به كالمسافر لمجرد التسلي لا يسن له القصر بل يكره وقيل يساح فان قصر فلا يعيد وصلة مسافر قوله (أربعة برد) بضم الموحدة والراء جمع يريد وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألف ذراع هذا هو المشهور والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسة ذراع والذراع من طي المرفق لا آخر الوسطى ثمانية وعشرون اصبعاعرضا والاصبع ست شعيرات والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون وحدها بالزمن مرحلتان أي سير يومين معتدلين مع ليلتهما أو يوم وليلة يسيرا بل المنة بالاجمال على العادة من النزول للصلاة والراحة واصلاح المتاع وقضاء الحاجة ان كان سفرها بريد (ولو) وكان سفرها (بجر) كلها أو بعضها تقدمت مسافة البحر وتأخرت ان كان السفر فيه بالحدائق أو بها وبالريح أو بالريح فقط وتقدمت مسافة البحر مطلقا وتأخرت وكانت مسافة البر أربعة برد والا فلا يقصر في مسافة البر وتعتبر مسافة البحر وحدها فان كانت أربعة برد قصر والا فلا هذا تفصيل ابن الموزا واقصر عليه العوفي في شرح قواعد عياض واعقده عجم والعدوى وقال عبيد المالك يضمن البحر للبر مطلقا وأشار بولوى القول بأن السفر في البحر ان كان بجانب البر فالعبدة بأربعة البرد والا فبسر يومين فليس الخلاف في قصر المسافر في البحر بل في تحديد المسافة بأربعة البرد حال البرد حال كون أربعة البرد (ذهابا) أي مذهبها فيها أو ذات ذهاب أو هي الذهاب مبالغة أي ليست ملققة من الذهاب والرجوع (قصدة) بضم فكسر أي أربعة البرد فان لم تقصد كهاثم وطالب رعى فلا يسن القصر (دفعه) بفتح الدال أي لم ينو إقامة أربعة أيام في أثناءها والا فلا يقصر فيها فليس المراد بكونها دافعة أن يسيرها سيرة واحدة ولا ينزل في أثناء سفرها أصلا لان في هذا مشقة فادحة ودين الله يسر وذكر شرط

*** (فصل صلاة السفر) ***

أي كيفية الرباعية من الصلوات الخمس من قصر وجمع في السفر (قوله كونه) أي قصر الرباعية في السفر (قوله على الجماعة) أي فعل الصلاة معها (قوله عكسه) أي آكديته الجماعة عليه (قوله الاول) أي آكديته القصر (قوله الثاني) أي آكديته الجماعة (قوله بعدها) أي التوبة (قوله من حينه) أي عصبانته (قوله بريد) بفتح الموحدة وكسر الراء (قوله أربعة فراسخ) فالجمله ستة عشر فرسخا (قوله والفرسخ ثلاثة أميال) فالجمله ثمانية وأربعون ميلا (قوله ألفا) مثني ألف بلانون لاضاقته (قوله انه) أي الميل (قوله وحدها) أي مسافة القصر (قوله مع ليلتهما) مسافة معتدلين (قوله فيه) أي البحر (قوله مطلقا) أي سواء كانت مسافة البر أربعة برد أو أقل (قوله والا) أي وان كانت مسافة البر أقل من أربعة برد وهي متقدمة (قوله مطلقا) أي عن التقيد بتقديم البحر أو كون البر أربعة برد (قوله والا) أي وان نوى إقامة أربعة أيام في أثناءها

القصر بقوله (ان عدي) يفتح العين والدال منة لا أي تعدي ويجاوز (البدي) أي مبتدئ
 السقر من بلد بساتين مسكونة (البساتين) جمع بستان أي الجنائن المتصلة بالبلد ولو
 سكنها بارتفاق ساكنها باهل البلد في أمر معاشهم من طحن وخبز ونحوهما (المسكونة)
 بالزواج والعيال ولو في بعض العام الرياح والصيف والخريف ان سافر بينها أو
 محاذيها ميمناً وشمالاً اه عبق البستاني ان سافر بينها فقط فلا يشترط مجاوزتها ان حاذها
 ادغاية الم الجوز من البلد فلا يشترط تعدي المزارع والبساتين المتفصلة وغير المسكونة
 ولو كان فيها حراس وعلة ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهذا هو المعتمد وظاهر قوله
 ويتم المسافر حتى يبرز عن قريته (وتنوقت) بضم المشددة وهمز وكسر الواو مشددة أي
 حلت المدونة (أيضاً على) شرط (مجاورة ثلثة أميال) بالنسبة إلى (قرية الجمعة) بحمل قولها
 حتى يبرز عن قريته على مجاورة ثلثة أميال منها يرى مطرف وابن المباحثون عن الامام
 مالك رضي الله تعالى عنهم ان كانت قرية الجمعة فلا يتصرف المسافر منها حتى يجاوز بيوتها
 بثلاثة أميال من السور ان كان لها سور ولا في غيرها وان لم تكن قرية الجمعة
 فنسكتي مجاورة البساتين فقط واختلاف هل هذه لرواية مفسرة للمدونة وهو احتمالان
 رشد وعلى هذا فكل ما خلاها خلاف المعتمد المتقدم أو مخالفة لها وانها موافقة للمعتمد وقولها
 حتى يبرز عن قريته ي مجاوزة البساتين وهو رأي الباجي وغيره والى ما ذكرنا أشار
 بقوله وتنوقت الخ أي توالت على مجاورة ثلثة أميال كما تنوقت على مجاورة البساتين
 مطلقاً والمعول عليه تأويل المخالفة وعلى المعتمد فالاربعة البر من مجاورة البساتين وعلى
 مقابله فهل الثلاثة الأميال من اربعة البر وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزنجي وغيره
 أو لا تخصيه منها ومرويه ابن ناجي عبق والخرشي محل الخلاف اذ لم تزد البساتين على
 ثلاثة أميال والاتفاق القولان على مجاوزتها وكذا ان كانت ثلاثة أميال البستاني الحق
 اطلاق الخلاف سواء نادت البساتين على الثلاثة الأميال أو زادت الثلاثة الأميال على
 البساتين ونقل المواق عن ابن الحاج ما يفيد ذلك وفيه نظر اذ يفيد ان قرية غير الجمعة
 التي زالت بساتينها على ثلاثة أميال اتفقوا فيها على اشتراط مجاورة بساتينها وان قرية
 الجمعة التي هي كذلك لم يتفقوا فيها على اشتراط مجاورة بساتينها واكتفى فيها بالارض
 الله تعالى عنه في رواية مطرف بثلاثة أميال من سورها أو طرف بساتينها وهذا غير صحيح
 والله أعلم (و) ان عدي (العمودي) أي البدوي الذي رفع بيته على عود من خشب فلذا
 نسب اليه (سكنه) بكسر الحاء المهملة وشدة اللام أي منزلة بيوت قومه ولو كانت متفرقة
 حيث جمعهم اسم الحي أي البلد الذي اتسبوا اليه والدار أي المنزلة التي نزلوا فيها أو الدار
 فقط فلا يتصرف المسافر منهم حتى يجاوز جميع بيوتهم ولو سار فيها اياماً لان ما بينها بمنزلة
 الفضاء والرحاب الذي بين الابنية واما ان جمعهم اسم الحي فقط دون الدار بان اشتركوا في
 النسب واقتروا في دارين أو أكثر فمتبرك كل حلة على حدتها اذ لم يرتفع في بعضهم به غير

(قوله وظاهر) عطف على المعتمد
 (قوله فكل ما خلاها) أي المدونة (قوله
 وانها) أي المدونة (قوله كذلك)
 أي بساتينها زائدة على ثلاثة أميال

(قوله وان حرم) حال (قوله ومنوى
الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله
اليها) أى عرفة (قوله بها) أى
عرفة

(و) اب (انفصل) عن مسكنه (غيرهما) أى البلى والعمودى كساكن غار فى جبل وقربة
لابساتين اهما متصله الخ فساكن الغار يقصر بمجرد خروجه منه وساكن القرية التى
لابساتين اهما كذلك يقصر بمجرد تجاوزتيوتها وابنتها الخربة التى فى طرفها وساكن البساتين
يقصر بمجرد تجاوزتها سواء اتصلت بالبلد ام لا ونائب فاعل سن (قصر) صلاة (رباعية) نسبة
لاربع عتدركت اتم الاثنا عشر ولا ثلاثية (وقية) أى ذات وقت محد ودحاضر سافر فيه
ولو ضروريا يقصر الظهري من وصل محل القصر قبيل الغروب بثلاث ركعات ولو
تعمد تأخيرهما اليه وان وصله ركعتين قصر العصر لاختصاص الوقت بها واتم الظهر
لنفاقات وهو متيم (أوقات) فيه) أى السفر ولو قضاها هو متيم وفاته في الحضر تقضى
تامة ولو فى السفر ان لم يكن المسافر نوتيا بالبلد (وان) كان المسافر (نوتيا) أى خادم
سفينة مسافرا (بأهله) أى زوجته فيقصر (الى محل البدء) المتبادر منه الى المحل الذى
ابتدأ القصر منه حال خروجه فيعترض بانه خلاف قولها واذا رجع من سفره فليقصر
حتى يدخل البيوت أو يقصر بها فان هذا يدل على ان منتهى القصر ليس محل بدئه واجب
بمحل كلام المصنف على منتهى سفره في حال ذهابه لافى حان رجوعه فقد سكت
عنه أى يقصر في ذهابه الى نظير محل البدء فكلامه على حذف مضاف والمراد الى المحل
المعتاد لبدء القصر منه بالنسبة لمن خرج من ذلك البلد الذى وصل هو اليه وهو البساتين
فى البلد الذى له ذلك أو البلد فى العمودى أو محل الانفصال فى غيرها ما واما كلامها
فمحمول على منتهى القصر فى الربوع للبلد الذى سافر منه ~~لكن~~ يرد على كلامها انه
يلزم من الدخول القرب فلا يظهر العطف وأجيب بان أى يعنى الواو والعطف للتفسير
أى المراد بدخولها القرب منها وهو أقل من ميل وبان الدخول لمن استقر سائرا والقرب
لن نزل خارجها لاستراحة مثلا وبأنهما قولان لا يقصر من أراد أن يسافر (أقل) من
أربعة برد أى يحرم وتبطل ان قصرها فى خمسة وثلاثين ميلا وتصح فى أربعين فأكثر ولا
تعاد اتفاقا وان حرم وتصح فيها بين الخمسة والثلاثين والأربعين ولا تعاد على المعقد وقيل
تعاد فى الوقت واستثنى من قوله لا أقل فقال (الاككى) ومنوى ومن داني وعرفى ومحمبى
فيسن له القصر (فى خروجه) من محله (عرفة) للعجم (و) فى (رجوعه) لبلاده سواء بقى عليه
عمل من النفس بغير إبداء أم لا على ما رجع اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيقصر
المأوى فى رجوعه من طواف الافاضة يوم العاشرا للمبيت والرمي بها والمزدلفى والعرفى
والمحصبى فى رجوعه من بلادهم وفهم من قوله فى خروجه ورجوعه ان كلاما من أهل هذه
الامكنة يتم مكانه ولو كان عليه عمل بغيره ككى رجوع يوم النحر لكان طواف الافاضة ولم
يسلم من كلامه حكم العرفى لقوله فى خروجه لعرفة والمتمداته كالمكى فيقصر فى خروجه
لمزدلفة ومنى ومكة ورجوعه اليها ويتم بها نفسه عياض عن الامام مالك رضى الله تعالى
عنه واقصر عليه فى التوسيع وقال الباجى لا يقصر العرفى واستثنان القصر فى المسافة

المذكورة وان كانت اقل من أربعة برد للسنة (ولا) يقصر (راجع) بعد سفره من محل
سواء كان وطناً أم لا وصله راجع (لادونها) أى من دون أربعة برد لان رجوعه سفر
مستقل وليس فيه المسافة وصلاته المقصورة في ذهابه قبل رجوعه صحيحة فلا يعيدها
هذا ان رجع نازكا السقريل (ولو) رجع للبلد الذى سافر منه (لشيء نسيه) ويعود
لسفره فان رجع لغيره لشيء نسيه يقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام ومفهوم لدونها
انه اذا رجع بعد ما يقصر في رجوعه وهو ~~كذلك~~ كما فهم من التعليل بانه سفر مستقل
وأشار بولوا قول ابن الماجشون اذا رجع من دونها لشيء نسيه يقصر في رجوعه لانه لم
يرفض السفر ومحل الخلاف ان لم يدخل وطنه قبل رجوعه والا تم في رجوعه انشاقا
(ولا) يقصر (عادل) في سفره (عن) طريق (قصير) أى دون أربعة برد الى طريق فيه
أربعة برد وصله عادل (بلا عذر) لانه لا يسفره ومتتهنى هذا التعليل انه ان قصر فلا
يعيد وهو الظاهر في التوضيح هذا مبنى على ان الملاهي بصيد وشبهه لا يقصر وهو المشهور
واما على القول بقصره فلا شك في قصر هذا فهذا مختار غير لاه ومفهوم بلا عذر انه ان
عدل لعذر ككس له بال ووحل ووعر وخوف من سبع أو قاطع طريق وتجارة وزيارة قصر
وهو كذلك (ولا) يقصر (هائم) أى متجرد عن الاهل والتوطن ساخر في البلاد اى بلد
تيسر له فيه القوت أقام فيه ما شاء لانه لم يقصد سفر أربعة برد (ولا) يقصر (طالب رعى)
لخواب أو بقر أو غنم يرتع حيث يجد السكلا لعدم قصد ما في كل حال (الأن يعلم) كل من
الهائم والراعى (قطع) أى سفر ومجاورة (المسافة) أى أربعة البرد (قبله) أى المحصل
الذى يقيم فيه الهائم ويجد الراعى السكلا فمفهوم قصره المسافة حينئذ فهو ما مختار
قصده (ولا) يقصر شخص (منفصل) أى خارج من البلد بنسبة السفر وأقام محل دون
مسافة القصر حال كونه (ينتظر رفقة) يسافر معها لا يدري وقت مجيئه في كل حال (الا
أن يجزم) المنفصل (بالسير) أى السفر من المحل الذى هو مقيم به (دونها) أى الرفقة أو
بجيتهم اقبل تمام أربعة ايام فيقصر في المحل الذى هو مقيم به فالعزم على عدم السير دونها أو
بجزم بجيتهم بعد تمام أربعة أيام أو شك في ذلك اتم فيه وهذا مختار رفقة وحاصله انه اذا
خرج من البلد عازما على السفر وأقام قبل سفره أربعة برد ينتظر رفقة تلحقه لا يسافر
دونها ولم يعلم وقت لحوقها فيتم مدة انتظاره فان نوى انتظارها اقل من أربعة أيام فان
لم تلحقه سافر دونها وعلم لحوقها اقبل الاربعة الايام قصر مدة انتظارها (وقطعه) أى
القصر (دخول بلده) الرجوع هو اليه سواء كان وطنه أم لا وان لم ينو إقامة أربعة أيام
به لانه مظنة الإقامة القاطعة فاذا كثرت نية الإقامة في قطع القصر فالنقل المحصل لها
بالظن أولى ان دخله تحت ارايل (وان) دخله (بريح) غالبية من جهة البحر فدرته لبلده
بخلاف دخوله برد غاصب فلا يقطع القصر لا مكان الغلص منه بشقاعة أو هروب أو
استعانة فهو مظنة عدم الإقامة القاطعة بخلاف الريح فلا حيلة تنفع منها ومثل رد

(قوله وان كانت اقل الخ) حال
(قوله بانه) أى الرجوع (قوله
هذا) أى عدم قصر العادل عن
قصير بلا عذر (قوله فهما) أى
الهائم والراعى (قوله قبل تمام
أربعة ايام) تنازع فيه السير
والجبي

الرجوع الدابة وأشار بالمبالغة لقول مضمون بجواز القصر لمن غلبته الرجوع وردته
 لبلده (الا) شخصا (متوطنا) أى مقيما إقامة قاطعة القصر ببلد (ك) جاور بـ (مكة)
 المشرفة من أهل الآفاق (رفض سكناها) وسافر منها للتوطن بغيرها على مسافة قصر
 (ورجع) لها بعد سير المسافة فان رجوع من دونها اتم لقول المصنف ولا راجع لدونها قاله
 الرماضى حال كونه (ناويا السفر) منها عقب قضاء حاجته ولم ينو إقامة أربعة أيام بها
 فيقصر حال إقامته بها ومثلية السفر خلوا ذهن فالمدار على عدم نية الإقامة القاطعة
 البشائي حله الحط والمواق وغيرهما على مسئلة المدونة ونصها ومن دخل مكة وأقام بها
 بضعة عشر يوما فوطئها ثم أراد ان يخرج الى الخففة ثم يعود الى مكة ويقيم اليوم واليومين
 ثم يخرج منها فقال مالك رضى الله تعالى عنه يتم في يوميه ثم قال يتصرف قال ابن
 القلاءم وهو أحب الى اه ووجه ابن يونس الاول بان الإقامة فيها أكسبتها حكم الوطن
 ووجهه الثاني بانها ليست وطنه حقيقة وعلى هذا اجل الرماضى كلام المصنف لكن
 اعترض قوله رفض سكناها بأنه لا حاجة اليه وليس في المدونة ولا غيرها ولا فائدة فيه
 والاولى حله على مسئلة ابن المواز وهي ما اذا خرج من وطنه لموضع تقصر فيه الصلاة
 رافضا سكنى وطنه ثم رجع له غيرنا والإقامة به كان ناويا السفر لو خالى ذهن فانه يقصر
 فان لم يرفض سكناها اتم قاله ابن المواز ونقله الرماضى وغيره وحينئذ فالتوطن في كلام
 المصنف على حقيقة وقوله رفض سكناها شرط معتبر (قطعه) أيضا (دخول وطنه) المار
 هو عليه بان كان مقيما محل غير وطنه وسافر منه الى بلد آخر ووطنه في أثناء الطريق فلما مر
 عليه دخله فيتم به ولو لم ينو إقامة أربعة أيام فليس هذا مكر رماض قوله وقطعه دخول بلده
 (او) دخول (مكان) أى بلد (زوجة) أو سربة (دخل بها فقط) أى لا مكان قرابة كام
 وأب ولا مكان زوجة لم يدخل بها لانه في حكم الوطن ومظنة الإقامة القاطعة وفهم من
 قوله دخول ان المرور على الوطن أو مكان الزوجة بلا دخول لا يقطعه قال في التوضيح
 انما يمنع المرور بشرط دخوله أو نية دخوله لان اجتياز وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة
 على الحاق السرية بالزوجة ان دخل وطنه أو مكان زوجته مختارا بل (وان) كان دخوله
 (بريح غالبية) قطعه أيضا (نية دخوله) وطنه أو مكان زوجته الذى في أثناء طريقه
 (وليس بينه) أى البلد الذى سافر منه (وبينه) أى المحل المتوى دخوله (المسافة) أى
 أربعة برد كمقيم بمكة المشرفة ووطنه أو مكان زوجته الجعرانة سافر منها للمدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة والسلام ونوى حين خروجه ان يدخل الجعرانة فيتم فيما بين مكة
 والجعرانة لانه أقل من المسافة وان لم ينو إقامة أربعة أيام بالجعرانة واذا خرج من
 الجعرانة اعتبر المسافة الباقية لنتهى سفره فان كانت أربعة برد قصر والا فلا ومفهوم
 ليس بينه وبينه المسافة انه ان كان بينهما المسافة يقصر فيما بينهما ما لم يعتبر الباقي أيضا
 وقولنا حين خروجه احترازا عما اذا طرأت نية الدخول أثناء سفره فيستمر على القصر

(قوله منها) أى مكة (قوله ثم قال)
 أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله
 يقصر) أى في يوميه (قوله وهو)
 أى القصر (قوله الى) بشد الياء
 (قوله وجهه) بفتحات مثقلا (قوله
 الاول) أى الاتمام (قوله الثانى)
 أى القصر (قوله وعلى هذا) أى
 نصها صلة تجمل (قوله لانه) أى
 مكان الزوجة المدخول بها (قوله
 سافر منها) أى مكة (قوله خروجه)
 أى من مكة (قوله وان لم ينو إقامة
 أربعة أيام) مبالغة في إقامته فيما
 بين مكة والجعرانة (قوله ثم يعتبر
 الباقي أيضا) أى بعد دخوله من
 وطنه أو محل زوجته

ولو كان بين محل النية والمحل المتوى دخوله أقل منها على المعتمد (و) قطعه أيضا (نية إقامة أربعة أيام صحاح) مشقة على عشرين صلاة فن دخل قبل فجر السبت ناويا الإقامة إلى غروب الشبلا ثم والخراب قبل مغيب الشفق لم يقطع قصره لانه وان عت الأيام الأربعة لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يصل الظهر ناويا السفر بعد صبح الأربعة بقصر لانه وان وجب عليه عشرين صلاة ليس معه الاثلاثة أيام صحاح واعتبر بصحون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الإقامة في ابتداء سفره أو في آخره بل (ولو) حدثت (بخلاله) أي اثنا سفره وأشار بولوا إلى ما رجحه ابن يونس من أن نية إقامة المدة المذكورة لا تقطع القصر الا اذا كانت في انتهاء السفر أو ابتداءه وأما اذا كانت في خلاله فلا تقطعه ولا القصر اذا دخل سفره باقاعات لم ينوها في ابتداء سفره فكلاما سافر قصر ولو دون المسافة والاولى ونزول بمكان نوى إقامة أربعة أيام صحاح به ولو بخلاله لان ظاهره انه مجرد النية ينتهي قصره اذا لم يكن بين محلها ومحل الإقامة المسافة وليس كذلك واذا سافر من المحل الذي نوى الإقامة به فلا يقصر حتى يصل للمحل القصر بالنسبة لمن كان مقيما به وسافر على أقوى الطريق يقيم لا يجتهد العزم على السفر أما لو نوى الإقامة بمحل يرجع عن نيته قبلها فانه يقصر بمجرد ذلك (الا العسكر) ينوي الإقامة أربعة أيام فأكثر (بدار الحرب) أي المحل الذي يخاف فيه العدو سواء كانت دار كفار أو مسلمين فلا يقطع قصره وأما الاسير بدار الحرب فيتم ما دام مقيما بها فان حرب الجيوش فيقصر بمجرد انقضاء من البيت الذي كان فيه ولا يشترط طيعة أو ذنبا البلد ولا بساكنها لانه صار من الجيش وان هرب لغير الجيش قصر ان عدى البساكن أو البناء على ما مضى ومفهوم بدار الحرب ان العسكر المقيم بدار الاسلام أي المحل الذي لا يخاف فيه العدو يتم (أو) أي وقطعه أيضا (العلم بها) أي إقامة الأيام الأربعة في محل (عادة) فيتم وان لم ينوها كما علم من ان عادة الجحاح اذا دخلوا مكة والمدنية المنورة بأورساكنها صلى الله عليه وسلم يقيمون بها أربعة أيام فأكثر فيتمون سواء نوا الإقامة بها أم لا واحترز بالعلم عن الشك فيها فلا يقطع القصر (لا) يقطع القصر (الإقامة) المجردة عن نيته وان علم إعادة كاقامته للحاجة يظن قضاءها قبل تمام الأيام الأربعة فيقصر فيها ان لم يتأخر سفره بل (وان تأخر) بفتحات مثقلا أي بعد وتراخي (سفره) بطول أقامته فهو كقول الباسي ولو كثرت أقامته وفي نسخة بقاء الجرو ~~كسر~~ كسر الخاء المجرعة أي ولو كانت الإقامة المجردة في آخر سفره وفيها نظر لقول ابن عرفة ولا يقصر في الإقامة التي في آخر سفره الآن يعلم الرجوع قبل الأربعة الخط أو يظن ولو تخلف بعد ذلك لامع الاحتمال وسئل ابن سراج عن مسافر يقيم في بلد ولا يدري كم يجلس فيه فهل يبقى على قصره أم لا فأجاب ان كان البلد في اثنا سفره قصر مدة أقامته وان كان في مشناه أتم فاني هذه النسخة تبعها لابن الساجب غير مسلم (وان نواها) أي الإقامة القاطعة للقصر (بمسافة) أي فيها أتم

(قوله عصره) أي السبت (قوله ولم يصل الظهر) حال (قوله فلا القصر اذا دخل سفره باقاعات الخ) تنزيه على محتمل ابن يونس (قوله والاولى) أي في كلام المصنف بدل نية إقامة الخ (قوله لان ظاهره) أي قوله نية إقامة الخ (قوله انه) أي (قوله لانه) أي (قوله محلهما) أي النية الشأن (قوله علم) بضم العين (قوله فيها) أي الإقامة (قوله والعلم) عطف على نيتهما (قوله وفيها) أي نسخة وان تأخر سفره بالمسافة ومدد الهمز (قوله سراج) بكسر السين مخففة الراء آخره جيم

بها مقصورة قطعها ان لم يعقد ركعة منها وان عقد ركعة منها (شقها) بها بأخرى ندبا وسلم
 (ولم تجز) بضم فسكون ان أعطاها (حضرية) لعدم نيته (ولاسفريه) لانتقاط قصره بنية
 الإقامة ومثل فيها ادخاله وهو في الصلاة السفريه بوطنه أو مكان زوجته بغلبة ربح
 (و) ان نواها (بعد) غمام (ها) اي الصلاة (أعاد) هاتمة ندبا (في الوقت) المختار لان نيته
 بحسب العادة لا بد لها من تردد قبلها في الإقامة فاذا جزم بها بعد الصلاة قلعله كان مترددا
 فيها حال صلاته فاحتيط له بالاعادة (وان اقتدى) شخص (مقيم) إقامة قاطعة القصر
 (به) اي القاصر (فكل) منهما (على سنه) اي طريقته وهو اتمام المأموم وقصر الامام
 فلا يخالف كل منهما طريقته لموافقة الآخر (وكره) بضم فكسر اقتداء المقيم بالمسافر
 لمخالفة المأموم امامه نية وفعلا الا اذا كان المسافر فاضلا أو مسنفا في الاسلام كما في سماع
 ابن القاسم وأشبهه وذكر ابن رشد انه المذهب ونقله الخط على وجه يقتضى اعتقاده
 وذكر مصطفي ان المعتمد اطلاق الكراهة فكل منهما مرجح وشبه في الكراهة فقال
 (كعكسه) اي اقتداء المقيم بالمسافر وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتأكد) بفتح تاء مثنلا
 اي اشنة الكراهة في اقتداء المسافر بالمقيم للزوم مخالفة المسافر سنة القصر التي هي أوكد
 من سنة الجماعة عند ابن رشد ولا كراهة على قول التتبعي الجماعة أو كد من القصر
 (وتبهم) اي المأموم المسافر امامه المقيم في الاتمام وجواب ان أدرك معه ركعة ولو نوى
 القصر واستشكل بما يأتي في قوله وكان أتم ومأمومه من بطلان صلاة من نوى القصر
 وأتم عدا وفي قوله وان ظنهم سفر من بطلان صلاة المسافر الذي ظن الجماعة مسافرين
 فنوى القصر فظهر انهم مقيمون وأجاب مصطفي بأن نية عدد الركعات ومخالفتها أصل
 مختلف فيه فبهم من اعتبر يومهم من الغناء في كل موضع مر على قول فزنا على اعتقاده
 لمخالفة الامام وفيما يأتي على عدم اعتقاده ولا معارضة مع الاختلاف (ولم يعد) بضم
 فسكون محققا المسافر صلاته التي صلاحها مع الامام المقيم تامة هذا ضعيف والمعتمد
 اعادتها مقصورة بوقت فان لم يدرك المأموم المسافر مع امامه المقيم ركعة فان كان نوى
 الاتمام أتم وأعادها بوقت وان كان نوى القصر قصرها وقد صرح أبو الحسن بأن القول
 بعدم الاعادة لابن رشد وهو خلاف مذهب المذنب من الاعادة قال وهو الراجح لان
 الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة والفضيلة لا تسد السنة اه قوله الصلاة
 في الجماعة فضيلة احدى طريقتيين والاخرى انها سنة (وان أتم) شخص (مسافر) صلاته
 الرباعية وقد (نوى) حين اتمامه (اتماما) عدا أو جهلا وتأويله بدليل ما يأتي (أعاد)
 ندبا صلاته مقصورة ان بقي حكم القصر وحضرية ان انتهى قصره (بوقت) ولا يسجد لان
 اتمامه واجب بسبب نيته (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه مسافرا أو عن القصر
 وأعطاها أو عدا (سجد) بعد السلام نظر السهو في النية في الصورة الثانية ولا
 يعد عدا وهذا ضعيف (و) القول (الاصح اعادته) بوقت وشبهه في الاعادة فقال

(قوله لعدم نيته) اي الاتمام
 (قوله وهو) اي سنته وذكره
 لتذكير خبره (قوله لمخالفة المأموم
 امامه) من اضافة المصدر لفاعله
 وتكميل عمله بنصب مفعوله
 (قوله اي اقتداء المقيم بالمسافر)
 تفسير للضمير (قوله وهو) اي
 عكسه (قوله من بطلان المخ) بيان
 لما (قوله ومخالفتها) اي النية (قوله
 هذا) اي عدم الاعادة (قوله بأن
 القول بعدم الاعادة لابن رشد)
 انظر مع ما تقدم ان ابن رشد قال
 ان سنة القصر أكد من سنة
 الجماعة (قوله من الاعادة) بيان
 لمذهبها (قوله قال) اي أبو الحسن
 (قوله وهو) اي مذهب المدونة
 (قوله بدليل ما يأتي) اي في قوله
 وسهوا وسجد الخ واطافة دليل
 للبيان (قوله في الصورة الثانية)
 اي اتمامها عدا

(كأمومه) تبعاله (وقت) ولا يسجد هذه إحدى الروايتين عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ورجع إليها ابن القاسم واختارها سحنون بقوله لو كان عليه سجود سهو لكان عليه في عمده أن يعيد أبداً فعل المصنف أشار بالأصح لترجيح سحنون (و) القول (الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف أن الوقت هنا (الضروري) وقيل الاختياري في جامع ابن يونس قال أبو محمد والوقت في ذلك إنما ركاه وقال لا ياتي الوقت في ذلك وقت الصلاة المقرضة والأقل أصوب ومحل إعادة مأومه بوقت في عمده وسهوه على القول بها وسجوده المسموع على القول الأول وصحة صلاته (إن اتبعه) في الاتمام أي في نية الاتمام بأن نوى المأموم الاتمام كما نوى إمامه (والا) أي وإن لم يتبعه بأن أحرم بركتين ظاناً أن إمامه أحرم بهما قنيتين أن الإمام نوى الاتمام فلم يتبعه عمداً أو جهلاً أو تأويلاً (بطلت) صلاته لخالفه إمامه نية وفعل وشبه في البطلان فقال (كأن قصر) المسافر صلاته (عمداً) مراده به بدليل مقابلة بالسهم وما يشمل الجهل والتأويل بعد نية الاتمام ولو سهواً فبطل في الاثنين عشرة صورة لخالفه فعله لنيته (و) القاصر (الساهي) في قصره عن نية الاتمام مطلقاً (كأن حكم السهو) الحاصل لقيامه سلم من اثنين فإن طال أو خرج من المسجد بطلت وإن قرب ولم يخرج منه جبرها وسجد بعد السلام وأعاد بالوقت كسائر أتم وعطف على المشبه في البطلان مشبهاً آخر فيه فقال (وكان أتم) بفتح القاء وشد الميم أي صلى المسافر الرباعية أربعاً (و) تبعه (مأومه) في الاتمام أو لم يتبعه فيه (بعد نية قصر) ومعمول أتم قوله (عمداً) فبطل صلاته وصلاة مأومه لخالفه فعله لنيته (و) أن أتم (سهواً أو جهلاً) وأولى تأويلاً وقد نوى القصر (فيعيد) في الوقت والتأويل هنا هو مراعاة من قال بعدم جواز القصر في سفر الأمن وتخصيصه بقرائن الخوف من الكفار كظواهر الآية وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها لا تقصر وتحتج بأنها أتم المؤمنين في جميع الأرض وطنها أو بتفضيل الاتمام (و) أن قام الإمام للاتمام سهواً أو جهلاً بعد نية القصر (سجد مأومه) أن علم سهوه أو جهله فإن رجع سجده سهوه وصحمت صلاته (و) أن تبادى (فلا يتبعه) أي المأموم الإمام في الاتمام بل يجلس لفراغه مقيماً كان المأموم أو مسافراً (وسلم) بفتح الحاء مثقلاً مأومه (المسافر بسلامه) أي الإمام (وأتم) بفتح الحاء مثقلاً (غيره) أي المسافر وهو المقيم (بعده) أي سلام الإمام حال كونهم (أقذاذا) لامؤتين بغيره لا متناع الاقتداء بإمامين في صلاة واحدة في غير الاختلاف (وأعاد) الإمام (فقط) أي دون المأمومين إذ لا خلل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (بالوقت) ولو بالضروري (وإن) دخل مصلى مع قوم (ظنهم سقرا) بسكون القاء اسم جمع أسافر ككب وراكب أي مسافرين ناوين القصر فنوا (فظهر) له (خلافه) وإنهم مقيمون أو لم يظهر له شيء (أعاد) صلاته التي صلاها معهم (أبداً إن كان) الداخل (مسافراً) لأنه إن سلم من اثنين فقد خاف إمامه نية وفعلوا وإن أتم فقد خالفه نية وخالف فعله نية نفسه هذا إن ظهر خلافه

(قوله وقت الصلاة المقرضة) أهل المراد المختار (قوله به) أي العمدة (قوله ما يشمل الخ) خبر مراده (قوله بعد نية الاتمام) صلاة قصر (قوله في الاثنين عشرة صورة) الحاصل من أحوال النية الأربعة العمدة والجهل والسهو والتأويل في أحوال القصر الثلاثة العمدة والجهل والتأويل (قوله مطلقاً) أي سواء كانت عمداً أو جهلاً أو تأويلاً أو سهواً (قوله وتخصيصه) أي القصر عطف على عدم (قوله أو بتفضيل الاتمام) أي على القصر عطف على عدم

وان لم يظهر شيء فوجه البطلان احتمال حصول المخالفة المذكورة فقد حصل شك في الصحة فوجب البطلان ومفهوم ان كان مسافرا انه لو كان مقيما لا تتم صلاته ولا يضره كونهم على خلاف ظنه لموافقة لامامه نية وفعل وموافقة فعله لنيته ومفهوم ظهر خلافه انه ان ظهر وفاقه فلا إعادة عليه واما ان لم يظهر شيء فتبطل نص عليه ابن رشد في المفهوم تنصيص وشبهه في البطلان والاعادة أبدا ان كان مسافرا فقال (كعكسه) وهو ظنهم مقيمين فنوى الاتمام فظهر انهم مسافرون أو لم يظهر شيء فبعد أبدا ان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر لمخالفة فعله لنيته واما ان أتم فمقتضى القياس الصحة كاعتداء مقيم بمسافر وقرئ بأن المسافر لما دخل على الموافقة وكانت خلاف سنته فقد علق نيته الاتمام على نيته من الامام فلم يجزيم النية وشرطها الجزم وبجئ فيه بما يقتضاه البطلان ولو ظهرت الموافقة كمن اقتدى بامام بشرط انه زيد قالوا بطلت صلاته ولو كان كذلك لعدم جزم النية واما المقيم المقتدى بمسافر فنوى الاتمام نية جازمة لانه فرضه فصحت صلاته واما ان كان الداخل مقيما فصلاة لانه صحيحة ولا إعادة عليه لانه مقيم اقتدى بمسافر (وفي) صحة صلاة المسافر (ترك نية القصر والاتمام) مع اعتداء أو سهوا واما ما كان أو أموما أو قد ايان نوى صلاة الظهر مثلا ولم ينو قصر أو لا اتماما وعدمها (تردد) سواء صلاها سفرية أو حضرية على الصواب تت هذا كقول ابن الحاجب اذا دخل تارك لنية القصر والاتمام في صحة صلاته قولان وتبعه هنا بعد قوله في توضيحه لم أقف عليهم اما لا اطلاع عليهم ما بعد وما تقليد الابن الحاجب الرماضي قرره تت كما ترى وهو صحيح وبه قرر ابن راشد قول ابن الحاجب الثالثة ان أتم أو قصر في الصحة قولان اه ومراده بالثالثة ترك النيتين اما ساهيا أو عامدا ابن راشد القولان اللذان ذكرهما المصنف لم أقف عليهم ما وكأنه اعتمد فيهما على الخلاف في عدد الركعات فيمكن ان يتفرع على تلك القاعدة اه وتبعه المصنف في توضيحه وابن فرحون واما ابن عبد السلام فقرر على ظاهره ولم يتبعه اه قال ابن شاس اذا قلنا القصر غير فرض فهل من شرطه ان ينويه عند عقد الاحرام حكى الامام ابو عبد الله المازري عن بعض أشياخه انه قال يصح ان يلتزم القصر أو الاتمام قبل الشروع في الصلاة ويصح أن يدخل في الصلاة على انه بالخيار بين القصر والاتمام قال وكأنه رأى أن عدد الركعات لا يلزم المصلي أن يعتقه في نيته قبل الاحرام اه وبعض أشياخه هو اللغوي وبعبارة وفي المرتب على المسافر عند ترك نية القصر والاتمام خلاف فعند اللغوي بخير في اتتمامها وقصرها اذ يجوز الاحرام عنده على الخيار في القصر والاتمام وعند سنده يلزمه الاتمام عج فلو قال المصنف وفي وجوب حاضرة ان ترك نية القصر والاتمام وتخير فيها وفي صلاة سفر تردد لا فاديان ما يخاطب به بعد الوقوع واستفاد من هذا انه لا بد من نية القصر عند كل صلاة لا عند الشروع في السفر العدوي ينبغي ان محل التردد في أول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر

(قوله وهو) أي البطلان (قوله وقرئ) بضم فكسر (قوله نيته) أي المسافر (قوله على نيته) أي الاتمام (قوله وبجئ) بضم فكسر (قوله فيه) أي التعليل (قوله لانه) أي الاتمام (قوله وعدمها) أي الصحة (قوله تبعه) أي المصنف ابن الحاجب (قوله هنا) أي في المختصر (قوله عليهما) أي القولين (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية عنه (قوله وبه) أي بقرينة صلاة قرر (قوله النيتين) أي نية القصر ونية الاتمام (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله فيهما) أي القولين (قوله بخيرا) أي القول بالصحة والقول بالبطلان في الصلاة المقرول منها نية القصر ونية الاتمام (قوله القاعدة) أي في نية عدد الركعات (قوله عقد الاحرام) اضافته للبيان (قوله حاضرة) أي تامة (قوله فيها) أي الحاضرة (قوله فينتهي) بضم التحتية وفتح الفاء

فيمتدق على الصلوة فيباعد إذا قصر لأن صاحب نية القصر عليه فهي موجودة حكما وكذا
يقال إذا نوى الاتمام عند أول صلاة ثم ترك نية القصر والاتمام فيما بعد ما واثم اه
(ونصب) للمسافر (تجمل الاوبة) أي الرجوع لوطنه عقب قضاء وطره واستصحاب هديته
بقدر حاله (والدخول ضحي) أي قبل الاصفرار وابتداء دخوله المسجد لتبأهب زوجته
لقدومه كما في الحديث للثلايري شعنا يكرهه فتسبب عنه الفراق ويكره الدخول لئلا يذرى
زوجه لم تعلم وقت قدومه سواء طالت غيبته أم لا ومن علم وقت قدومه لا يكره دخوله لئلا
كن لازوجه له في صحيح مسلم والنسائي من طريق جابر رضي الله تعالى عنه نبى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله لئلا يتفونهم أو يطالب عوراتهم والطروق
الدخول من بعد ويندب أن أراد السفر أن يأتي أخوانه يسلم عليهم ويودعهم ولمن قدم
منه أن يمكث في محله وإيمان أخوانه اليه لم يثبته بالسلا من وعشاء السفر وقراءة
النافحة عند التوديع أنكرها الشيخ عبد الرحمن التاجوري فاقلام ترد في السنة وقال
عج بل ورد فيها ما يدل لجوازها (ورخص) يضم الراء وكسر الخاء المجهمة أي أذن مع
مخالفته الأولى (ه) أي المسافر رجلا كان أو امرأة أو كافرا كان أو مشركا كما في طرور ابن عات
وهو المعقد وخصه ابن علاق بالركب ونائب فاعل وخص (جمع الظهريين) لمشقة
فعل كل منهما في أول مختاره بسبب مشقة السفر وصلة جمع (بير) أي نية لافي بحر
فصر الرخصة على موردها أن طال سفره بأن كان أربعة برديل (وان قصر) سفره عنها
ليكن بشرط عدم العصيان والله وبالسفر فبان جمعا فلا إعادة الأولى من القصر إن جاز
في سيرة لادرالك أمر خشى فواته بل (و) ان (ليجبت) المسافر في سيرة (بلا كره) يضم
فسكون أي كراهة صلة رخص ثم هو خلاف الأولى (وفيها) أي المدونة (شرط الجدل) بكسر
الجميم أي الاجتماع في السير (لادرالك امر) خشى فواته كسر فقرة أو موسم أو مريض
ونفسها ولا يجمع المسافر إلا ذنبه اليه ويخاف فوات أمر فيجمع وتظاهره سواء كان
ذلك الأمر هـ ما أم لا لا يجرى قطع المسافة والمشاورة الأول وهو جواز الجمع مطلقا سواء
جدبه السير أم لا سواء كان جده لادرالك أمر خشى فواته أم لا جلي قطع المسافة والذي
حكى تشهيره الإمام ابن رشد وأبدل من بير (بمنزل) يفتح الميم والهاء بينهما نون ساكنة أصله
المورد ثم نقل المكان نزول المسافر وان لم يكن به ما يبدل بعض وضعه من قدر أي منه
(زالت) الشمس على المسافر وهو نازل (به) أي المنهل (ونوى) الارتحال منه و(التزول
بعد الغروب) فيصلح ما قبل ارتحاله فتسكون الظهري في ضرورتها
المقدم المختص بالمسافر والمباح يوم عرفة والمريض في بعض أحواله (و) ان نوى
الارتحال والتزول (قبل الاصفرار) صلى الظهر قبل ارتحاله و(آخر العصر) وجوبا
ليصلحها في مختارها فان قدمها مع الظهر صحت ونذبت أعادتها في مختارها بعد نزول (و) ان
نوى الارتحال والتزول (بعد) دخوله (ه) أي الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر وقبل

(قوله ومن علم) بضم الميم (قوله)
بعد) بضم الموحدة (قوله وعشاء)
بفتح الواو وسكون العين المهملة
ومثلثة معدود أي خطر ومثقة
وصعوبة (قوله وخصه) أي
الترخيص (قوله علاق) بفتح
العين المهملة وشدة اللام
آخره كاف (قوله فان جمعا)
أي العاصي واللاهي (قوله
مومم) بفتح فسكون فكسر أي
اجتماع الناس لجمع أو غيره (قوله
المورد) بفتح فسكون فكسر
أي المثل يتوصل منه لاخذ الماء
العذب من بئر أو غيره (قوله وان
لم يكن به ماء) فهو عموم مجاز (قوله
وهو) أي المسافر الخ حال (قوله
الارتحال) أي السفر (قوله
فيصلحها) أي الظهريين

ارتحاله (خير) بضم الخاء الموحدة وشدة المثناة تحت (فيها) أي العصر بين تقديمهما مع الظهر
قبل ارتحاله وتأخيرها إلى الاصفرار لانها في الضرورى عليهما ولكن الأولى تأخيرها لأن
الاصفرار ضرورى لكل معدور وان آخرها فلا يؤذن لها الكراهة الاذان في الضرورى
وان قدمها اذن لها تبعاً للظهر فهو اختياري - كما (وان زالت) الشمس عليه حال كونه
(واجبا) أي سائرا باجبا كان أو ما شاع على ما في طريق ابن عات وهو المعتمد (آخرهما) أي
الظهرين حتى ينزل ان شاء وان شامجهما جمعها صوريا الظاهر في آخر مختارها والعصر
في أول مختارها ولا يجوز جمعها جمع تقديم وان قدمهما معصت العصر ونذب اعادتها بعد
النزول (ان نوى الاصفرار) أي النزول فيه (أو) نوى النزول (قبله) أي الاصفرار (والا)
أي وان لم ينو النزول في الاصفرار ولا قبله بان نوى النزول بعد الغروب (في) مصلحهما (في
وقتهما) اختار بين الظهرا آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية ويسمى جمعا
صوريا أي في الصورة لا في الحقيقة لا يقع كل صلاة في وقتها المختار والجمع الحقيقي هو
قرنها مع كون احدهما في غير مختارها مقدمة أو مؤخر عنه وشبه في فعلهما في وقتيهما
فقال (كن) أي مسا فرزات الشمس عليه وهو راكب حال كونه (لا يضبط نزوله) أي
لا يدري هل ينزل قبل الاصفرار أو فيه أو بعد الغروب فيصلى الظهر آخر القامة الأولى
والعصر أول القامة الثانية وان زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فيصلى الظهر قبل
ارتحاله ويؤخر العصر وعطف على المشبه في فعلهما في وقتيهما مشبها آخر فيه فقال
(وكالمبطون) أي المريض يبطئه الذي يشق عليه فعل ~~كل~~ صلاة في أول وقتها المختار
(والا) لشخص (الصحيح) السالم من المرض والسئر (فعله) أي الجمع الصوري لكن نفوته
فضيلة أول الوقت بخلاف المعذور (وهل العشا أن كذلك) أي الظهريين في التفصيل
المتقدم بتزويل الغروب منزلة الزوال والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثاني
إلى الفجر منزلة الاصفرار والفجر منزلة الغروب وعليه اذا غربت الشمس عليه وهو نازل
ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر قدمهما قبل ارتحاله وان نوى النزول عقب الشفق في
الثالث الأول آخر العشا وان نوى النزول في الثلثين الآخرين خسر في العشا وان غربت
الشمس عليه وهو سائر ونوى النزول في الثالث الأول أو بعده قبل الفجر آخرهما وان نوى
النزول بعد الفجر جمعهما في وقتيهما - ما مر اعادته لاقول بامتداد مختار المغرب إلى غروب
الشفق وله قوة خصوصاً في السفر أو ليس كذلك فلا يجمعهما بل يصلى كل صلاة في
مختارها لأن وقتها ليس وقت رحيل فيه (تأويلان) أي فهما ان اشار بهما فيمن غربت
عليه نازلا وأما من غربت عليه سائرا فهما كذلك بالنسبة له باتفاق والراجح التأويل الأول
واقطعها ولم يذ كر ما لا يرضى الله تعالى عنه المغرب والعشا في الجمع عند الارتحال كالظهر
والعصر وقال مصنفون الحديثكم مساو قبل ان كلام مصنفون تفسير وقيل خلافه وعزا
ابن بشير الأول لبعض المتأخرين والثاني للباحث ورجح الأول ابن بشير وابن هرون (وقدم)

(قوله عليهما) أي التقديم
والتأخير (قوله فهما) أي
العشا آن (قوله كذلك) أي
الظهريين (قوله له) أي من
غربت عليه الشمس وهو سائر
(قوله الأول) أي التفسير (قوله
والثاني) أي الخلاف

(قوله كذلك) أي من أول وقت الثانية إلى آخره (قوله استظهر) بضم التاء وكسر الهاء (قوله فرق) بضم فكسر (قوله هذا) أي الفرق بغلبة استغراق الحميم دون الانغماء (قوله عكس الحكم) أي طلب التقديم لخوف الحضي وعدمه لخوف الانغماء (قوله المسئلة الثانية) أي قوله أو قدم ولم يرتحل (قوله والثالثة) أي قوله أو ارتحل قبل الزوال ونزل الجميع (قوله فيهما) أي الثانية والثالثة (قوله الفرع الثاني) أي قوله أو قدم ولم يرتحل (قوله والثالث) أي قوله أو ارتحل قبل الزوال الخ (قوله الارتحال بعد الجمع) أي والنزول بعد الغروب أو في الاصفرار (قوله ولائيه الخ) حال (قوله بعده) أي الجمع (قوله نواه) أي الارتحال (قوله بعده) ذلك (أي الجمع) (قوله له) أي السفر (قوله في الأولى) أي نية الارتحال (قوله في الفرعين) أي قوله أو قدم ولم يرتحل وقوله أو ارتحل قبل الزوال ونزل عنده الخ (قوله وفي الثانية) أي جمعه ولائيه له في الارتحال (قوله يعيد العصر في الوقت) أي في الفرعين (قوله فان حمل) بضم فكسر (قوله بمروره الخ) صلة الاعتراض (قوله لمزيد الخ) أي لرفعه (قوله خصا) بضم انشاء المجبة

بفتحات مثقلا جوازا وقبل نداء العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب شخص (خائف) حصول (الانغماء) أي استنار العسل بالمرض من أول وقت العصر والعشاء إلى آخره (و) خائف الحجي (النافض) كذلك (و) خائف (المبد) بفتح الميم وسكون التميمية أي الدوخة ان قام كذلك هذا هو المشهور وقال ابن نافع يمنع التقديم ويصلي الثانية بوقتها بقدر طاقته ولو بالاياء فان أغشى عليه حق خرج وقتها سقطت عنه واستظهر لانه على تقدير استغراق انغمائه الوقت فلا ضرورة تدعو إلى التقديم كخوف الحميم والموت فلم يشرع له التقديم وفرق بان الحضي والموت يسقطان الصلاة قطعا وفي اسقاط الانغماء خلاف وبان الغالب في الحضي الاستغراق بخلاف الانغماء وفي هذا انه يقتضي عكس الحكم فان قدم وحصل ما يخيف منه فظاهر (وان سلم) بكسر اللام أي لم يحصل له الخوف أعاد الثانية في الوقت في التوضيح اذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار يعيد الأخيرة سديري في الوقت وعند ابن شهاب لا يعيد فسقط قول المواقي الذي في نص اصبح وغيره انه يعيد وقال الجزولي ان سلم أعاد فهذا ظاهر انه يعيد أبدا خلاف ما عند المصنف (أو قدم) بفتحات مثقلا المسافر الذي زالت أو غربت الشمس عليه وهو نازل نية الظهرين أو العشاءين مع اولاهما لانيته الارتحال والنزول بعد الغروب والفجر ولم ينوشيا (ولم يرتحل) في يومه أو ليله من منزله لمانع أو غيره أعاد الثانية بوقت (أو) المسافر الذي (ارتحل) أي سار (قبل الزوال) وأدركه الزوال سائرا (ونزل عنده) أي الزوال ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب أو الإقامة إلى الغروب والارتحال بعده أو لم ينوشيا وطن جواز الجمع جهلا (بجمع) الظهرين أو العشاءين جمع تقديم (أعاد) ندبا الصلاة (الثانية) وهي العصر أو العشاء (في الوقت) ولو الضرورى في المسائل الثلاثة والمعتمد في المسئلة الثانية والثالثة انه لا يعيد ان كان نوى الارتحال والنزول بعده الغروب فيهما البنائي في كل من الفرع الثاني والثالث صورتان اسماهما جمعه ناوليا الارتحال بعده الجمع بلدا السير ثم يدهوله فلا يرتحل والثانية جمعه ولائيه في الارتحال بعده سواء نواه بعده ذلك أو لم ينوه أصلا لكنه لم يرفض السفر نية الإقامة القاطعة له في الأولى لاعادة عليه في الفرعين وفي الثانية يعيد العصر في الوقت وهذا كله يشهد من نقل الخط فان حمل القرعان في كلام المصنف على الصورة الثانية سقط عنه الاعتراض بمروره على خلاف المعتمد (و) رخص ندبا يزيد المشقة في صلاة العشاء في مختارهما مع الجماعة في المسجد (في جميع العشاءين) جمع تقديم (فقط) أي لا الظهرين لعدم مزيد المشقة في صلاة كل منهما في مختارهما غالبا واصله جمع (بكل مسجد) خلافاً لخصه بمسجد مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولين خصه به ويمسجد مكة ولو غير مسجد جمعة أو خصا لاهل الاخصاص هكذا الشرع والعمل وليس اجتهدا فلا يقال فيه تقديم وسيله تسنة الجماعة على واجب الوقت وسيله السنة سنة على انها وسيله غير متعينة لا يمكن صلاة الجماعة

في البيوت بعد وقت العشاء وقد ورد قول المؤذن ليلة المطر لأصلوا في الرحا ونظير هذا ما سبق من الأمر بالسكينة المندوبة في الهي للصلاة ولو فانت الجمعة الواجبة فانا متعبدون بما نؤمر ومله جمع (اطر) أو يرد بفتح الراء واقع أو متوقع بعلامة معتادة قبل مجيء المسجد أو بعده والظاهر أن الثلج الكثير الذي يتسمر نفسه كالطر وسئل عنه ابن سراج فقال لا عرفه نصا وان جعوا المتوقع المطر ولم يحصل فيمنع في إعادة العشاء في وقتها كسئلته وإن سلم أعاد بوقت (أو) (الطين) كثير يحمل أوسط الناس على خلع المداس ولولم يعم الطرق فيجوز أن ليس في طريقه الجمع تبعه المان حوفي طريقه على الظاهر (مع ظلمة) لا حرمه ولا غيم لاحتمال زوالها بسرعة (الطين) فقط ولومع شدته يرح على المشهور (أو ظلمة) فقط اتذاقا ولومع ربح شديد (اذن) بضم الهمز وكسر الهمزة الالهجة مثقلة أو بفتحها كذلك (المغرب ك) اذان (العادة) في كونه اول الوقت على المنابر برفع الصوت (وأخر) بضم الهمز وكسر الهمزة الالهجة مثقلة صلاة المغرب بفتحها تأخيرنا أو زمانا (قليل) لثلاث ركعات المختص بالمغرب فصل في المشترك كان اللذان صارتا لجمعهما كصلاة واحدة في الوقت المشترك بينهما فاندفع تصوير بعض المتأخرين قول ابن بشير بعدم التأخير بأنه لا معنى له وفيه إخراج المغرب عن مختارها ولعلهم لم يقولوا بتأخير تأخير الظاهر قليلا في جمعها مع العصر في السفر ورفقا بالسافر (ثم صليا) بضم الصاد المهملة وكسر اللام مثقلة أي المغرب والعشاء (ولاء) بكسر الواو ومعدود أي بلا فصل بينهما (الاقدر) فعل (أذان) ندب لانه من جماعة لم تطلب غير هاب صوت (مختص) للسنة ولا يسقط سنة الاذان عند غروب الشفق وصلة اذان (بمسجد) أي فيه لاعلى المارلة لا يشكك من صلى المغرب أو أظطر بالاذان الاول في انه قبل الغروب فبعد صلاتها أو يضي صومه ان كان فرضا في المدونة امام محرابه وهو المعنى ود قال ابن حبيب بعينه (واقامة) عطف على اذان (ولا تنقل) بفتح المثناة فوق والنون وضم الفاء مشددة مشرورع (بينهما) أي الصلاتين المجموعتين امير ورتبهما = صلاة واحدة والذي في النقل يمنع الفصل بين الصلاتين المجموعتين ينقل وكذا بكلام العدوى الظاهر ان المراد بالمتع الكراهة فيهما اذ لا وجه للحرمة وسواء جمع التقديم وجمع التأخير (ولم) الاولى ولا لان لم للنفى في الماضي والفقهاء اغماضت كلام على الاحكام المستقبلة (بمنعه) أي التنقل بينهما الجمع ان وقع الآن يكفر حتى يغيب الشفق ولو شك فيمنعه (ولا) تنقل (بعدهما) أي الصلاتين المجموعتين أي يكفره في المسجد لان المقصود من الجمع انصراف الناس في الضوء والتنقل بعدهما قد يفوت هذا الغرض فان جلسوا في المسجد حتى غاب الشفق فقال ابن الجهم يعمدون العشاء وجوباً على الظاهر وسمع ابن نافع واشهب لا يعمدون وهو الرابح وقال ابن أبي زيد ان جلسوا فيه كاهم أو جاهدوا أعادوا والا فلا (وجاز) الجمع بين المغرب والعشاء للمطر ونحوه (الشخص) منفرديا بالمغرب عن جماعة الجمع ولو صلاها مع جماعة

(قوله ألا) بفتح الهمز وخففة
اللام حرف تنبيه (قوله قبل
مجى المسجد) صلة مطر (قوله
وان سلم) بكسر اللام مخففا
(قوله المداس) بكسر الميم (قوله
الجمع) فاعل يجوز (قوله على
الظاهر) صلة يجوز (قوله كذلك)
أي مثقلا (قوله في كونه) أي
الاذان صلة كاف التشبيه (قوله
فاندفع تصوير الخ) تقرير
على فصل المشترك كان الخ (قوله
بعدم التأخير) صلة قول (قوله
بأنه) أي التأخير الخ صلة تصوير
(قوله له) أي التأخير (قوله وفيه)
أي التأخير (قوله ولا يسقط) بضم
الياء وكسر القاف (قوله بالاذان
الاول) تنازع فيه صلى وأظطر
(قوله في أنه) أي الاذان الاول
(قوله أمام) بفتح الهمز صلة
اذان (قوله محرابه) أي المسجد
(قوله يفوت) بضم ففتح فكسر
مثقلا (قوله الغرض) بفتح الغين
المهجمة والراء

آخرين حال كونه (يجدهم) أي المنفرد بجماعة الجمع متلبين (ب) صلاة (العشاء) فيدخل معهم لادراك فضل الجماعة ولو تركه وعبّر بالجواريح وان نذر لادراك فضل الجماعة لاجل المخرجات الآتية ومفهوم منفرد بالمغرب ان من لم يصل المغرب لا يدخل معهم في العشاء لوجوب الترتيب شرطاً ولا يصل إلى المغرب في المسجد لا تتنازع الصلاة فيه مع صلاة الامام فيجب عليه الخروج منه واضعاً يده على آتفه فيصلي المغرب ويؤخر العشاء إلى مغيب الشفق ويخى ابن بشير وابن شام وابن عطاء الله وابن الحبيب هذا الجواز على القول بان نية الجمع تجزئ عند الثانية وينو على مقابلة قوله الآتي ولان حدث السبب بعد الاولى (و) جاز الجمع أي نذر (الشخص) (مستكف) ومجاور وغريب (بمسجد) تباههم فان كان المستكف أو المجاور اماماً تبا وجب عليه أن يتأخر عن الامامة وينذر بان يغيب من يومهم اذا كان فيهم صالح للامامة غيره والا صلى بهم فله عبد الحق وشبهه في جواز الجمع فقال (كان) يفتح الهجوز وسكون التون حرف مصدرى دخلت عليه كاف التشبيه صلته (اقطع المطر بعد الشروع) في المغرب بنية الجمع ولو قبل عقد ركعة منها يجوز الجمع لاحتمال عود ولا إعادة عليهم ان لم يعد ومفهوم بعد الشروع انه ان انقطع قبله فلا يجوز الجمع للمطر وان وجد طين كثير مع ظلمة جازوا الا فلا (لا) يجوز الجمع المنفرد بالمغرب (ان) وجدهم قد (فرغوا) أي جماعة الجمع من صلاة العشاء ولو حكى بأن وجدهم في التشهد الاخير فان ظننه الاول قد دخل معهم فاذا هو الاخير وجب الشفع اذ من شرط الجمع الجماعة وجهه ثلثه (يؤخر) العشاء وجوباً (المغيب) (الشفق) (الاحد) (المسجد الثلاثة) مسجد رسول الله عليه أفضل الصلاة وازكى السلام ومسجد بيت الله الحرام والمسجد الاقصى بالشام فان المنفرد بالمغرب الذي وجدهم فرغوا يصلي فيه العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع فان لم يصل المغرب بغيرها قل الجمع بهم المنفرد العظيم فضل فذها على جماعة غيرها (ولا) يجوز الجمع (ان حدث السبب) من مطر أو سقر (بعد) الشروع في (الاولى) بناء على وجوب نية الجمع عند الاولى وهو الرابع لكن ان جمعوا فلا يعيدون العشاء مراعاة للقول بان نية الجمع عند الثانية على انها واجب غير شرط كما مر (ولا) تجمع (المرأة) (لا الرجل) (الضعيف بينهما) المجاور والمسجد اذ لا ضرر عليهم بما في عدم الجمع فان جمعاً تباه للجماعة التي في المسجد فلا شيء عليهم مراعاة للقول بجواز جمعها تباههم ومفهوم بينهما جواز جمعها بالمسجد تباه الجماعة وهو كذلك (ولا) يجمع (منفرد بمسجد) وينصرف لبيته ويصلي فيه العشاء بعد مغيب الشفق الا ان يكون راتبه منزل ينصرف اليه فيجمع وحده نوايا الامامة والجمع وينصرف المنزل واما ان كان مقيماً في المسجد فلا يجمع وحده وشبهه في عدم الجمع فقال (بجماعة لا حرج) أي لا مشقة (عليهم) في فعل كل صلاة في مختارها كاهل الزوايا والربط والمنقطعين بحدسية أو ترتبة فلا يجمعون الا بعمل يأتي للصلاة معهم من امام أو غيره ومحل هذا اذا لم يكن لهم منازيل ينصرفون اليها والادب

(قوله وان نذر) حال (قوله لاجل المخرجات) صلاة عصر (قوله هذا الجواز) أي لصلاة المنفرد بالمغرب العشاء معهم (قوله على متباه) أي عدم اجرائها عند الثانية (قوله أن ينيب الخ) مقابلة تركهم هملاً لصلاتهم فلا يتنافى ما قبله (قوله والا) أي وان لم يكن فيهم من صالحها (قوله ان لم يعد) يفتح فضم أي المطر

لهم الجمع استقلالاً قاله كريم الدين البردوني وفتي المسناوي بأن أهل المدارس المجاورة
للمسجد يندب لهم الجمع في المسجد استقلالاً وإن الساكنين به يجوز له الجمع به أماما
لأنهم ليسوا مقيمين في المسجد كالمعتكف بل هم جيرانه وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد
ولم يقيد به بعبئته غيره ولا يعارضه قوله بجماعة لا حرج عليهم لأنه في المقيمين بالمسجد
ودليله ما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع أماما ومجرتة مائة صفة بالمسجد وأما
خوخة البنية وفيما قاله نظر أذ قد نص ابن يونس على أن قريب الدار من المسجد
أنما يجمع بها لا بعيد ونصه وأنما أجمع الجمع اقرب الدار والمعتكف لا دار الفضل الجماعة
أهـ قالت ليس في نص ابن يونس ما ادّعى من أن قريب الدار لا يجمع مع الاتباع وأنما عمل
بأدارك فضل الجماعة وهي العلة في جمع البعيد أيضا وإضا على فرض أن فيه ذلك فلا
يقوى على معارضة فعله صلى الله عليه وسلم فضلا على تقديمه عليه فالحق ما قاله المسناوي
والله اعلم

• (فصل) في بيان شروط الجمعة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها وما
يناسبها • (شرط) صحة صلاة (الجمعة) بضم الميم وحكى أسكانها وقصها وكرها
(وقوعها) (كلها) فكل تو كيد لم يذوف فاندفع ما قبل أن كلا المضاف للضمير يلزم
الابتداء أو التوكيد ولا يتأثر بعامل لفظي وحذف المؤكد بالفتح إجازة الخليل وسيرويه
والصقار وإن منعه الاختفاء وابن جني وابن مالك لما فاقا الحذف التوكيد وأما الجواب
بأن العامل في المضاف إليه الإضافة فخلص من ضعيف بضعيف أي جميعها (بالخطبة)
بضم الخاء المجهدة أي معها والمراد جنسها التحقق في خطبتين وصلة وقوع (وقت الظهر)
من الزوال (لغروب وهل) محل ههنا أن وقعت مع خطبتين وقت الظهر (أن أدرك)
أي بقي بعد صلاة الجمعة قبل الغروب ما يدرك فيه (ركعة من العصر) فإن لم يبق له ما يسبح
ركعة من العصر فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر (وصحح) هذا القول وهي رواية
عيسى عن ابن القاسم بضم الصاد وكسر الحاء الملهـ ملتين مثقلا أي صححه عياض وهو
ضعيف قاله العدوي وعلمه فقوله للغروب أي لقربه بناء على المشهور من أن الوقت إذا
ضاق اختص بالاخيرة (أولا) يشترط بقائه ركعة للعصر قبل الغروب وهي رواية مطرف
وابن المباحشون عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم وهو الرابع فقوله للغروب على هذا
أي حقيقة وهذا على عدم اختصاص الوقت إذا ضاق بالاخيرة ومدرجه المصنف لكونه
المعقد ثم حكى الخلاف كما هو اصطلاحه وأنه استعمل قوله للغروب في حقيقته ومجازة
بناء على جواز الجمع بينهما وهو مذهب الأصوليين وعلى كل لا يقال بجرمه به أولا ينافي
حكاية الخلاف بعده والجمعة في الوقت المذكور كالتظاهر في المختار والضروري فليس جميعه
مختارا الها في جواب الاستفهام قولان (رويت) بضم فكسر وسكون تاء التأنيث أي
نقلت المدونة (عليها) أي القولين المفهومين من سياق الكلام ففي رواية ابن عتاب لها

(قوله وفيما قاله) أي المسناوي (قوله
من أن قريب الدار الخ) بيان لما
• (فصل الجمعة) •

(قوله فكل تو كيد لم يذوف)
تفريع على تقدير الضمير المضاف
إليه وقوع (قوله فاندفع
الخ) تفريع على قوله فكل تو كيد
للمذوف (قوله الصقار) بقاء
(قوله وإن منعه الاختفاء الخ)
حال (قوله جني) بكاف مجهدة
وسكون الياء فليس مفسو بالجن
(قوله لما فاقا الخ) علة منعه (قوله
من ضعيف) أي تأثر كل المضافة
للضمير بعامل لفظي (قوله بضعيف)
أي جر المضاف إليه بالإضافة
(قوله وهي) أي هذا القول
وأنه لتأنيث خبره (قوله أولا)
بشد الواو (قوله وهي) أي عدم
اشتراط بقائه ركعة للعصر (قوله
لها) أي المدونة

واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب وفي رواية غيره واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب عياض هذا أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما وظاهر ما تقدم انها لا تصح بإدراك ركعة بسجدة قبل الغروب والمعلول عليه صحتها أبو بكر التونسي فان عقد ركعة بسجدة قبل الغروب فخرج وقتها الجمعة وان لم يعقد ذلك بنى وأتمها ظهر او هذا اذا دخل صفة ذات الساعات الوقت لركعتين أو ثلاثاً أما لو دخل على أنه لا يسع الا ركعة بعد الخطبة فانه لا يعتد بها ولا يقمها الجمعة بعد الغروب هذا الذي ارتضاه مصطفى (بأستيطان بلد) أي سكناه لا بنية الانتقال منه والباء بمعنى مع واعترض بأن الاستيطان شرط وجوب كما يأتي للمصنف فذكره هنا مع شروط الجمعة يوهبهم انه منها وليس كذلك قالوا ولي ان الباء للظرفية واستيطان بمعنى مستوطن بفتح الطاء واصله من إضافة ما كان صفة أي وقوعها في بلد مستوطن وهذا شرط صحة والا تفي في شروط الوجوب هو استيطان الشخص فاذا استوطن جماعة تتقرب بهم قرية بلد او جبت عليهم وشروط صحتها ايقاعها في البلد المستوطن فان أوقعت خارجة فلا تصح واذا أخذ الكفار بلاد المسلمين واستولوا عليه وصارت تحت حكمهم لم يعتدوا المسلمين من إقامة الشعائر الاسلامية وجبت عليهم الجمعة (أو) استيطان (أشخاص) بفتح الهاء وسكون الظاء المججمة جمع خصر بضم الخاء المججمة وشدة الصاد المهملة أي بيت من حقوق بفتح القاف في فصح الجمعة فيه (لا) تصح الجمعة باستيطان (خيم) بكسر الظاء المججمة وفتح الشين في جمع خيمة بيت من فحوشهم لان الغالب عليها التحويل من محل لا آخر فهي كالمسكن نعم ان كانت على كثير من النمار وجبت على اهلها الجمعة في الجامع تبعاً لاهل البلد فلا يعتدون من الاثنى عشر الذين تنعقد الجمعة بهم (و) شرط صحة الجمعة وقوعها (بجماع) أي فيه من الامام والاثنى عشر (مبني) بناء معتاد لاهل البلد ولو خص اهل الاخصاص فلا تصح في أرض خالية عن البناء ولو سقطت بالحجارة ونحوها او مبنية بيناء أدنى من البناء المعتاد لاهل البلد كخص لاهل بلد او مبنية بطوبى في لمن عادت سم البناء بالحجارة والطوبى المحروق ويشترط كونه متصلاً بالبلد أو قريباً منها بحيث يتكس عليه دخانها وحدهم بعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً فلو كان بعيداً عنها فلا تصح فيه ان كان كذلك من انشائه فان كان متصلاً بها أو قريباً منها فانهم لم يبعدوا عنها وصار بعيداً عنها أصحت فيه في المقدمات وأما المسجد فقيل شرط وجوب وصحة مع كالا امام والجماعة وهذا على أنه لا يكون مسجد الا اذا بنى وسقف اذ قد يعدم على هذه الصفة فلا تجب فصح كونه شرط وجوب اذ لم من عدمه عدمه واذا وجد فلا تصح الا فيه فصح كونه شرط صحة أيضاً فاذا أفتى الباجي أهل قرية أنهم مسجدهم وحضرن الجمعة قبل بنائه بأنه لا تصح لهم الجمعة فيه وهذا بعيد لان المسجد لا يعدم غيره مسجد يعدمه

(قوله انها) أي الجمعة (قوله
سكناء) أي البلاد (قوله
منه) أي البلاد (قوله انه) أي
الاستيطان (قوله منها) أي شرط
الصحة (قوله من الامام والاثنى
عشر) فبالصحة منهم في رحمة
ولا طرق متصلة (قوله حده) بفتح
الحاء والدال مئة - لا أي القرب
(قوله بأنه) أي الشأن صلة أفق
(قوله فيه) أي الجامع المنهدم
(قوله وهذا) أي فتوى الباجي

وان توقفت مسجدية ابتداء على بنائه وقيل المسجد بالوصاف المذكورة شرط صحة
فقط بناء على ان القضاء يكون مسجد بمجرد تعيينه وتعيينه للصلاة فيه فلا يعدم موضع
يصح اتخاذه مسجد او حينئذ فليكون بالوصاف المذكورة شرط صحة فقط (متحد) بكسر
الحاء المهملة فان تعدد فلا تصح في الجميع (والجمعة) العجوة (الجامع) العتيق (اي الذي
صليت فيه قبل غيره ولو تأخر بناؤه عن غيره ان تقدم أداء الجمعة فيه على أدائها في الجديد
في غير الجمعة الاولى أيضا بل (وان تأخر) بفتحات مثقلا العتيق (اداء) تمييز محول عن
الفاعل اي أداء الجمعة في العتيق عن أدائها في الجديد فهي في الجديد باطلة وصحبة في
العتيق مالم يهجر العتيق فان هجر وصليت في الجديد وحده صححت فيه مادام العتيق
مهجورا فان صليت فيه بطات في الجديد الا أن يتناسى العتيق بالمرقة فتكون الجمعة للثنائي
قوله اللحنى وظاهره سواء كان هجر العتيق لموجب أم لا وسواء دخلوا على دوام هجره أم لا
ومالم يحكم حاكم حنفي بصحتها في الجديد تبع الحكم به بالزوم فهو عتق علق على مجتبا في الجديد
بأن قال السيد الرقيقة ان صححت الجمعة في هذا المسجد فانت سر وصليت وسمع صلاتها
في العتيق فذهب الرقيق الى الحاك الحنفي فيحكم بالزوم عتقه لصحة الجمعة في غير العتيق
في مذهبه فسرى حكمه لصحة الجمعة المعلق عليه اعتمده لان الحكم بالمعلق يستلزم الحكم
بالمعلق عليه فصحت عندنا أيضا لان حكم الحاكم يرفع الخلاف وسواء كان التعليق من باني
المسجد أو غيره ولا فرق بين الجمعة السابقة على الحكم والمتأخر عنه ولا يحكم بصحة الجمعة
صراحة لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلا لا ويدخلها تبعه اقاله القرافي وهو المعتمد
وقال ابن راشدين دخلها استقلا ولا يحتاجوا الصلاته بالجديد اضيق العتيق وعدم
امكان توسعته لاصقته لجبل أو يجر أو أداء توسعته لتخليط في الصلاة وألعداة بينهم
بحيث ان اجتماع في العتيق يقتتلون ولا يمنعهم منه حاكم فان زالت العداوة ومنعهم
حاكم من القتال فلا تصح الا في العتيق فان عادت العداوة وارتفع الحكم صححت في الجديد
لان الحكم يدور مع علمه وجودا وعدما (لا) تصح الجمعة في جامع (ذي) أي صاحب
(بناء خف) بفتح الحاء المعجمة والقاء مشددة أي قل ونقص عن بناء أهل البلد المعتاد عطف
على مقدار أي ذي بناء معتاد (وفي اشتراط سقفه) أي المحل المعتاد سقفه من المسجد في صحة
الجمعة لا نحو صحنه وعدم اشتراطه تردد والذي دل عليه نقل المواقف عن الباقي وابن
رشدانه في دوامه مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا ابتداء الا اذا كان مسقوفا فاذا
هدم وزال سقفه فهل تزول عنه المسجدية وهو قول الباقي أولا وهو قول ابن رشد والذي
ذكره سالم وتوهم في انه في الابتداء والدوام والذي رجحه الخط عدم اشتراطه ابتداء
ودواما (و) في اشتراط (قصدنا) أي الجمعة (به) أي الجامع وعدمه وهو الاربع
تردد ومحل اشتراط قصدنا أي بناءه على القول به حيث نزلت من مسجد لا تحراما ان إقيمت
فيه ابتداء فالشرط ان لا يقصدوا عدمه بان قصدوا التأييد أو لم يقصدوا شيئا منهما

(قوله وان توقفت مسجدية
ابتداء الخ) حال (قوله فيه) أي
العتيق (قوله يتناسى) بنسب
أوله (قوله فيه) أي الجديد
(قوله انه) أي الخلاف (قوله
في دوامه) أي السقف (قوله انه)
أي الخلاف (قوله اشتراطه) أي
السقف

(و) في اشتراط (اقامة) الصلوات (الخمس به) أى الجامع لصحتها به فان بنى للجمعة خاصة أو تعطلت الخمس به لغیر عذر فلا تصح الجمعة فيه وعدم اشتراطها هو والمعمد (تردد) في الحكم للمتأخرين لعدم نص المتعلمين حذفه من الاولين لدلالة هذا عليه وكلام المصنف يوهى ان الشق الثاني مصرح به في عبارة بعض متأخري المذهب في الشرع الاخير وليس كذلك وانما أشار بالتردد فيه لاشتراط ابن بشير وسكوت غيره عنه فنزله منزلة التصريح بعدم اشتراطه اذ لو كان شرطا لنبهوا عليه (وصحت) الجمعة من مأوم لا امام فشرط صحتها خطبته وصلاته في الجامع ولوضاق لانه متبوع وصحتها في غيره بالتبعية لمن فيه والمتبوع لا يكون تابعا (برحبته) أى ما يزيد خارج سور الجامع المحيط به لتوسعته كالخيط بقبة جامع محمد بنك المقابل للجامع الازهر بالقاهرة وبقبة السنية ببولاق وليس للازهر رخصة (و) (طرق متصلة) بالجامع بلا حائل من بيوت وحوايت ولا حدها ولوطات كبلين ولا فرق بين كونها مساوية للمسجد أو وكونه مرة فمعناها بحيث يصعد اليه بدرج أو كونها مرة فمعناها بحيث ينزل اليه منها بدرج وظاهره ولو كان بها ارواث الدواب وأبوالها وقدرها عبد الحق بما اذا لم تكن عين النجاسة قائمة والا اعاد ابدا اذا وجد ما يسهل عليه والا كان كن صلى شوب نجس لم يجز غيره وقديقال ليس الكلام الا في الصلاة عليها بل في عدم ضررها الفصل في اخلافنا قال الفصل بالتجسس يضر كالتنقيسة ومفهوم متصلة انه لو فصل بين حيطانه وبين الطريق بيوت أو حوايت كطريق التي بجانب الازهر من جهة الجنوب وجهة المغرب فلا تصح الجمعة فيها وهو الذي يقيد به كلام سالم واستظهر العدوى صحتها على مساطب الحوايت ومنط الطريق المتصلة الدور والحوايت المتصلة اذ لم تكن محجورة والمدارس المتصلة كالتى حول الجامع الازهر كالجوهريه والطريسية والابتغاوية وأما الاروقة التي فيه فهي منه وان اختلف بها بعض الناس فهو تعدد وغصب لبعض الجامع المباح للمؤمن المسلمين وعلى ان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا تصح الجمعة فيها وان هجرت وعلى مقابلة لا تصح فيها ان هجرت ومقامات الاواباء التي يجنب المسجد كقيام أبي محمود الحنفي والسيدة زينب وسيدنا الحسين من الطرق المتصلة فتصح الجمعة فيها ولو لم تفتح الا في بعض الاوقات قررره العدوى ومحل العصة في الرحبة والطرق المتصلة (ان ضاق) الجامع (أو) لم يفتق (اتصلت) الصقوف بالرحبة أو الطريق المتصلة (لا) تصح الجمعة بالرحبة ولا طريق متصلة ان (اتقيا) أى الضيق واتصال الصقوف والذى للإمام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وسمع ابن القاسم صحتها ان اتقيا أيضا وهو المعمد لكن مع الكراهة الشديدة وصرح بفهم الشرط ليشبهه به قوله (كبيت القناديل) المعدل لغيره واصلاحها فلا تصح الجمعة فيه بجزء ومثله بيت الحصر والبسط وماء السقي وظاهره ولوضاق المسجد وبجنته فيه بانه من المسجد وقصر على بعض مصالحه فهو أخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه

(قوله ان الشق الثاني) أى عدم الاشتراط (قوله في الشرع الاخير) أى اقامة الخمس به (قوله فيه) أى الشرع الاخير (قوله من مأوم) أى زائدا على الاثنى عشر الذين تنعقد الجمعة بهم (قوله لا امام) أى ولا من الأمومين الاثنى عشر الذين تنعقد الجمعة بهم (قوله الشرط) أى ان ضاق الخ

وسلم فان نسامه صليين الجمعة فيها على عهد صلى الله عليه وسلم الى ان متن وهي اشد
 تحجيرا من بيت القناديل ويجاب بأنه خصوصية اهل التشديد عليهم في لزومها بقوله تعالى
 وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية (وسطه) أي الجامع فلا تصح الجمعة عليه
 ولو ساق هذا قول ابن القاسم في المدونة ابن شامس وهو المشهور وقيل تصح عليه مطلقا
 مع الكراهة وهو الامام مالك رضي الله تعالى عنه واشتهر ومطرف وابن الماجشون
 وأصبح رضي الله تعالى عنهم وقيل تصح عليه بخصوص المؤذن وهو ابن الماجشون
 أيضا وقيل تجوز عليه ان ساق المسجد وهو قول حديد ومفهوم سطحه صحتها بركة
 المبلغين وهو كذلك ان لم تجز (و) لا تصح في (دار وحافوت) متصلين بالجامع ان كانا
 مجبورين والاصح فيهما (و) حضور (جماعة) عطف على باستيطان بلد (تنقري)
 بفحش منقلا أي تعمير (بهم قرية) بحيث لا يرفقهون في معاشهم بغيرهم ويدفعون عن
 انفسهم العدو غالبا (بلاحد) في عدد مخصوص كخمسين (أولا) يشدد الواو ومنوا أي
 أول جمعة تقام في البلدان حضر منهم فيها من لا تنقري بهم قرية فلا تصح ولو اثني عشر
 (والا) أي وان لم تكن الجمعة الاولى (فقبول) الجمعة (و) حضور (اثني عشر) رجلا احرارا
 متوطنين غير الامام (باقين) مع الامام من أول الخطبة بحيث لا تقصد صلاة أحد منهم
 (لسلامها) ومفهوم باقين الخ أنه لو فسدت صلاة أحدهم ولو بعد سلام الامام بطلت
 على الجميع هذا الذي فهمه المصنف من كلام ابن عبد السلام والذي فهمه الخط من ان
 الجماعة الذين تنقري القرية بهم شرط وجوب وصحة ولكن يكفي في صحة الجمعة سواء كانت
 الاولى أو غيرها حضور اثني عشر منهم غير الامام من أول الخطبة للسلام واعقده الاشياخ
 والموافق لهذا وبحضور اثني عشر باقين للسلامها من جماعة تنقري بهم قرية ويمكن
 تنزيل عبارة المصنف على هذا ان يقال قوله أولا أي عند توجه خطابه بها ووجوبها
 عليهم وقوله والا فقبول الخ أي والا يعتبر حال الخطاب واعتبر حال فعلها فقبول باثني عشر
 الخ في الجمعة الاولى وغيرها فلو تفرق من تفرق بها في اشغالهم كحرث او حصاد وبقى منهم
 فيها اثنا عشر رجلا والامام جمعوا قاله ابن عرفة فان ارتحلوا منها وبقى فيها اثنا عشر
 والامام جمعوا ان رحل غيرهم الى أما كن قرية بحيث يمكنهم الاستغاثه بهم عند هجوم
 عدو والا فلا (بامام) أي حال كون الاثني عشر مع امام (مقيم) بالبلد الذي تصلي الجمعة
 فيه اقامة قاطعة حكم السفر ولو لم يكن من أهل البلاد المتوطنين به لغير الخطبة ولو سافر
 عقب الصلاة أو خارجها بكفر من وجوبها عليه وان لم تعتد به وأما المقيم خارجا عن
 كفر من فلا تصح امامته لعدم وجوبها عليه فيلزم اقتداءه بفرض يشبهه منتقل هذا قول
 ابن غلاب وابن عمرو والمعتد وفي حاشية الطرابلسي على المدونة لا تصح امامة غير
 المتوطن بقرية الجمعة فيها وهو ضعيف طاله العدو واستثنى من مفهوم مقيم فقال (الا
 الخليفة) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامامة والحكم أو نائبه في الامامة والحكم

(قوله حديد) بفتح الحاء
 وسكون الميم وكسر الدال
 واهمال السين (قوله هذا) أي
 التفريق بين الجمعة الاولى
 وغيرها (قوله لغير الخطبة) صلة
 مقيم ومفهومه أن المقيم للخطبة
 لا تصح امامته (قوله أو خارجها)
 عطف على بالبلد (قوله بكفر من)
 شرط في المقيم خارجها (قوله
 لوجوبها عليه) على الجمعة امامته
 (قوله وان لم تعتد به) حال أي ان
 كان أحد الاثني عشر (قوله هذا)
 أي صحتها خلف المقيم غير المتوطن
 (قوله فيها) أي الجمعة صلة تصح
 (قوله أو نائبه) أي الخليفة

كالإشالات في الحكم فقط كالتقاضى حال كونه (يعر) وهو مسافر سفر قصر (يقرب في الجمعة)
 أي وجبت الجمعة على أهلها لاستيفائهم شروطها من عمله قبل صلاتهم (و) الحال أنه
 (لا تجب) الجمعة (عليه) أي الخليفة لكونه مسافرا أربعة برد فيندب أن يؤمهم فيها وإن
 مر عليهم بعد صلاتهم فيصلى ظهر أو يحرم عليه إعادة الجمعة بهم وإن حضر وهم فيها
 ولو بعد عدة ركعة بطالت عليهم وينتدبها هو أو غيره بأذنه وينتدب الخطبة أيضا وقيل
 لا تبطل إن قدم بعد عدة ركعة (و) أن من الخليفة (بغيرها) أي قرية الجمعة لعدم استيفاء
 أهلها شروط الجمعة وصلى الجمعة بهم فانها (تفسد عليه وعليهم) فيها لما لا يرضى الله
 تعالى عنه أن جهل الإمام المسافر بجمع بأهل قرية لا تجب فيها الجمعة لصغرهم لم يجزهم
 ولم يجزه (وبكونه) أي الإمام (الخطاب) أي شرط صحة الجمعة كونه الإمام في صلاتها
 هو الذي خطب الخطبتين فإن خطب شخص وصلى شخص آخر بطالت الصلاة (الا) طريان
 (عذر) للخطاب منعه من الإمامة كجنون ودموت ورفاع مع بعد الماء فيصلى غيره بهم
 ولا يعيد الخطبة (ووجب انتظاره) أي الخطاب (لعذر قرب) زواله بالعرف وقيل بقدر
 أولي رابعة بقائه وما تحصل به السنة مما زاد عليها كسبق حدث أو رفاع بناء مع قرب
 الماء (على) القول (الأصح) عند المصنف واستظهره في توضيحه وهو قول ابن كاتبة وابن
 أبي حازم وعزاه ابن يونس لشيخه ومقابله لا يجب انتظاره للقريب وهو ظاهر المدونة
 وعليه فيندب له الاستخلاف فان تركه استخلفوا وجوباً من يصلى بهم فان تقدم أحدهم
 بلا استخلاف صح هذا هو الصواب ومفهوم قرب لا يجب انتظاره للعبد وهو كذلك
 وموضوع الكلام في طريان العذر بعد الشروع في الخطبة سواء كان قبل تمامها
 أو عقبه فان حصل له العذر قبل الشروع فيها فإنه ينتظر إلى أن يبقى لدخول وقت العصر
 ما يسع الخطبتين والركعتين ثم يصلون الجمعة إن أمكنهم بدونه والا تنتظروا إلى أن يبقى
 مقدار صلاة الظهر فيصلون الظهر فإذا آنس وقتها اختارها هذا هو المذهب وقوله العدوى
 (ويخطبتين قبل الصلاة) في الجامع فلا تخاف من سباب ولا طرق متصلة ولا على ذلك المبلغين
 المحجورة فلو خطب بعد الصلاة أعاد الصلاة عقب الخطبة إن قرب والا استأنفهما لأن
 شرطهما اتصال الصلاة بهما **و** كونهما عربيتين والجهريهما ولو كان الجماعة عجميا
 لا يعرفون اللغة العربية أو صمما فان لم يوجد فيهم من يحسنهما عربيتين فلا تجب الجمعة
 عليهم ولو كانوا كلهم بكما فلا تجب عليهم الجمعة فالقدرة على الخطبتين من شروط وجوب
 الجمعة **و** كونها (مما تسميه العرب خطبة) بعض المحققين تطلق الخطبة عند العرب
 على ما يقال في المحافل من الكلام المنبسط به على أمر مهم لديهم والمرشد للصلاة تعود عليهم
 حالية أو ما ليسه وإن لم يكن فيه موعظة فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن يتلى وقول ابن
 العربي أقلها حمد الله وصلاة وسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير
 وقرآن يتلى اهـ مقابل المشهور قاله ابن الحاجب وعلى المشهور في كل من الحمد والصلاة

(قوله قبل صلاتهم) صلاة فجر (قوله
 فيها) أي الجمعة صلاة يوم (قوله
 عليها) أي القامتة (قوله مع قرب
 الماء) قيد في سبق الحدث ورفاع
 البناء

والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن مندوب ولا يشترط كونها سبعا فلو نظمها
 أو ثرها صحت نعم تنبأ عاداتهم ان لم يصل فان صلى فلا تعاد قاله العدو وهو شدد الترضي
 فيها عن الصحابة والدعاء لعموم المسلمين والدعاء فيها للسلطان بدعية وهو كسر رءوسه بالمخاض
 نفسه من أتباعه والواجب قاله العدو ولا يضر تقديم الخطبة الثانية عليه على الخطبة
 الاولى قاله الخريفي في كبره (فحضرهما) أي الخطبتين (الجماعة) الاثنا عشر الاحرار
 المتوطنون من أولهما فان لم يحضروا كلهم أو بعضهم فلا يكتفى بهم الا انهم ما كرهت
 من الصلاة ولا يشترط في صحتها اصغائهم وان وجب عليهم قاله العدو وذكر بعضهم ان
 حضورا لخطبتين فرض عين ولو زاد عدددهم على اثني عشر وهو بعيدوا الظاهر ان العينية
 ان كان عدددهم اثني عشر فما زاد لا يجب عليه حضورهما (واستقبله) أي ذات الخطاب
 لاجهته وجوبا وقيل استأنا وروح والاول ظاهر المدقنة أو صريحها ونصها واذا قام
 الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه والثاني قول الامام
 ما للرضي الله تعالى عنه واعتقده بعضهم قاله العدو وقيل مستحب وصرح به أبو الحسن
 في شرح المدقنة والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة
 فاستقبلوه بوجوهكم واصغوا اليه باسماعكم وارمقوه بابصاركم وظاهر الحديث
 طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر والذي في نصها المتقدم انه عند شروعه في الخطبة
 وفاعل استقباله (غير الصف الاول) فيغيرون جليستهم التي كانت للقبلة وأما أهل الصف
 الاول فلا يطلب منهم استقباله وقد تبسع المصنف في استثنائه أهل الصف الاول ابن
 الحاجب ابن عرفة جعله من اقيته خلاف المذهب وهو استقبال ذاته للجميع من يراه
 ومن لا يراه من يسمعه ومن لا يسمعه كما هو ظاهر الحديث وقال ابن حبيب يستقبله أهل
 الصف الاول بوجوههم لا بذواتهم فلا يتقبلون من مواضعهم (وفي وجوب قيامه) أي
 الخطاب (لهما) أي الخطبتين على جهة الشرطية وهو قول الاكثر وسنيتة وهو لابن
 العربي وابن القصار وبعد ألوهاب فان خطب جالس أساء وصحت (تردد) للمتأخرين
 في الحرك لم يعدم نص المتقدمين (ولزمت) الجمعة (المكلف) بضم الميم وفتح الكاف
 واللام مثله أي البالغ العاقل فيه مسامحة اذ لا يعدم من شروط الشيء الا ما كان خاصا به
 (الحرك) لا الرقيق ولو بشاة حرة ولو أذن له سميده على المشهور (الذكر) لا المرأة
 لكن الشارع جعلها بديلا عن الظهر للعبء والمرأة ونحوهما من لا يجب عليه فان صلاها
 اجزأته عن الظهر وحصل له الثواب للعضو وقعه الجمعة فيه الواجب وزيادة كبراء
 المعسر من الدين والوضوء قبل الوقت المسقط له بعده وليست واجبة على التخيير وقال
 القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخيير اذ لو كانت مندوبة لهم
 لم تكف عن الواجب وديان الواجب التخيير انما يكون بين أمور متشابهة بان يقال
 الواجب اما هذا واما هذا والشارع انما أوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر

(قوله والا قول) أي الوجوب (قوله
 والثاني) أي السنية (قوله جعله)
 أي استثناء أهل الصف (قوله
 وهو) أي المذهب (قوله وسنيتة)
 أي قيامه لهما عطف على وجوب
 (قوله فان خطب جالسا الخ)
 تفريع على السنية (قوله ورد)
 بضم الراء وشدد الدال أي قول
 القرافي انها واجبة على العبد
 والمرأة على التخيير

بكفر من (وندب) أى تأكل ليد حضورها (تحيين هيئة) كقص شارب ونظفر
وتفابط واستجدادان احتاج لذلك وسواله وقد يجب ان كانت رائحته كريهة وتوقفت
ازالها عليه (وجيل) أى يياض (ثياب) أى لبسه ولو عتيقا وجيل العيد الجديد ولو غير
أيض وان كان يوم الجمعة عيدا لبس الجديد غير الايض قبل صلاة الجمعة وبعدها
لانه مطلوب اليوم لاصلاة العيد والايض غير الجديد حل صلاة الجمعة وان كان الجديد
أيض لبسه اليوم كله (و) ندب (طيب) أى تطيب بطيب مذكروه وما يظهر ريحه ويخفى
لونه كسك وزبداء ومؤنت وهو ما يظهر لونه ويخفى ريحه كوردو ياسمين للملائكة الواقفين
على أبواب المساجد يكتبون الاقل فالاول وربما صافوه أو بسوه ولا حظ لهم من الدنيا
الا رائحة الطيبة وهذه المندوبات الثلاثة خاصة بالرجال ومحرمات على النساء المريدات
حضور الجمعة خشية الفتنة في محل العبادة (و) ندب (مشى) على قدميه في ذهابه فقط
تواضعا للسيدة الذى هو ذهاب لعبادته واغتناما لخصمه على النار لقوله صلى الله عليه وسلم
من اغبرت قدماه فسمي الله حرمة الله على النار أى طاعة الله وشأن الماشى الاغبرار
وان افقق قدمه في قريب المنزل واغبرار قدم الركب نادوا لا غبرار ولازم للمشى عادة
فاطلق اسم اللازم وأريد ملازمه وهو الماشى على طريق السكينة وأما في رجوعه فلا يتدب
له المشى لانقضاء العبادة (و) ندب (تهجير) أى ذهابها في الهاجرة أى شدة الحر ويكره
التبكير خشية الرياء والخالفة عمل السلف الصالح من النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده
وسائر الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم. ثم وذلك في الساعة السادسة التى يليها الزوال
وهى المقسمة في الحديث الى الساعات أى الاجزاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل
يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح فى الساعة
الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح
فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة
فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر هذا الذى ذهب اليه الباجي وشهره
الرجاجي وقال ابن العربي التقسيم للساعة السابعة التى تلى الزوال ورد بان الامام
يخرج للخطبة فى أولها ويحضر الملائكة لاستماعها (و) ندب للامام (اقامة أهل السوق)
أى أمرهم بالقيام منها وترك البيع والشراء (مطلقا) عن التقييد بمن تلزمهم الجمعة
وصلة اقامة (بوقت) خطبة الجمعة وصلاته (ها) من جلوس الامام على المنبر الى سلامه من
الصلاة وأقيم من لا تلزمه ثلاثا يستغل بال من تلزمه لاختصاصه بالريح فيضرم تلزمه
ولثلاثا يكون ذريعة لاشتغال من تلزمه عنها بالبيع والشراء مع من لا تلزمه فاقامته من
المصالح العامة (و) ندب (سلام خطيب) على الجماعة الذين فى المسجد (لخروجه) على
الناس للخطبة أى عنده وان كان السلام فى ذاته سنة وردده فرض كفاية (لا) ينسب
سلامه عند انتهاء (صعوده) أى الخطيب على المنبر فيكره ولا يجب رده لانه معدوم شرعا

وهو كالمعدوم حسا فله البرموني واستظهر البسدر وجوب رده (و) نذب (جلوسه) أى
الخطيب على المنبر (أولا) بفتح الهمز وشدة الواو أى عقب معوده الى فراغ الاذان
(و) جلوسه (بينهما) أى الخطبتين للفصل بينهما والاستراحة من عات قدر قل هو الله أحد
وهذا من السهل لان الجلوس الاول سنة على المشهور وقيل مندوب والثانية سنة فائقة
بل قيل بترضية (و) نذب (تقصيرهما) أى الخطبتين (والثانية أقصر) من الأولى ندبا
(و) نذب (رفع صوته) بهما للمبالغة في الاسماع والجهر شرط في صحتها (و) نذب
(استخلافه) أى الخطيب (لعذر) حصل له فيهما أو بعدهما فان لم يستخلف نذب لهم ان
يستخلفوا (حاضرها) أى الخطبة هذا محط النذب وأصل الاستخلاف مندوب من الامام
وواجب من المأمومين ان لم يستخلف الامام (و) نذب (قراءة في أولهما) وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى بأبيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى
قوله تعالى فوزا عظيما ابن يونس ينبغي ان يقرأ في الاولى سورة تامة من قصار المنفصل
(و) نذب (ختم الثانية بغير الله لما ولكم واجزا) أى كفى في حصول المندوب ان يقول في
ختمها بديل بغير الله لما ولكم (اذكروا الله يذكركم) والاول أفضل واما ختمها بقوله تعالى
ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية فظاهر كلامهم أنه غير مطلوب وأول من قرأها في
آخرها عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه عوضا عما كان يختم به بنو أمية خطبهم من
سب على رضى الله تعالى عنه لكن عمل أهل المدينة على خلافه (و) نذب (توكؤ) بفتح
المناء والواو وضم الكاف مشددة يلبها همز أى استناد حال الخطبة (على كتفوس) بفتح
القاف وسكون الواو عربى طولها وقر بها من الاستقامة وأدخلت الكاف السيف
والعصا وهى اولي منهما (و) نذب (قراءة) سورة (الجمعة) في الركعة الاولى للامام بل (وان
الشخص (مسبوق) بها في نذب له قراءتها في قضائها ظاهره كالمدة وان يقرأها الاسام
وهو كذلك (وهل أتاك) في الثانية (واجاز) الامام ما لا رضى الله تعالى عنه القراءة
(الركعة الثانية) أى فيها (بسبح) اسم ربك الاعلى (أو المنافقون) فيخير بين الثلاثة
هذا هو الذى حمل عليه المصنف قول ابن الحاجب وفي الثانية هل أتاك أو سببح أو المنافقون
واحججه بكلام ابن عبيد البر والباقي والمأزى ولم يرجع على قول ابن عبيد السلام
انما أقوال وقيل الاقتصار على هل أتاك مذهب المدونة والتحخير بين الثلاثة قول
الكافي (و) نذب (حضوره ككاتب) بضم الميم وفتح المثناة أو كسرهما أى معتق على مال
موجب للجمعة وان لم يأذن له سيده لانه أخرز نفسه وبماله (و) نذب حضور (مسبى) للجمعة
ليعتادها وان لم يأذن له وليه ومسا فر لا مضرة عليه في حضورها ولا تشغله عن حوائجه
والاخير قاله في التوضيح (و) نذب حضور (عبد) قن (و) عبد (مدبر) بضم الميم وفتح الدال
المهملة والموحدة مشددة أى معاق عتقه على موت سيده (اذن) لهما (سيدهما) في
حضور الجمعة كبعض في يوم سيده وفي يومه ككاتب وينذب للسيد الاذن (وأخر)

(قوله وهذا) أى عبد جلوسه
اولا وبينهما من المندوبات (قوله
الجمعة) مفعول حضور (قوله
والا) أى وان كان عليه مضرة
في حضورها أو كانت تشغله (قوله
خير) بضم الخاء المعجمة وشدة
المثناة أى المسافر في حضورها
وعبد (قوله ككاتب) أى في
نذب حضوره وان لم يأذن له سيده

(قوله على جهة الاولوية الخ) أقاده الشارح وحاولوا ويرجم به عب وشب والخسري والعدوى وقال تت من أي من زوال عذره قبل صلاتها فله التججيل والتأخير جواز من غير استحباب الرماحى هذا هو الظاهر من عبارة المصنف وابن الحاجب وابن عرفة ورواية المازرى للمريض صلاة ظهره وقت الجمعة وظاهر قول ابن شاس ومن لا يرجح له ذلك فيجمل كالزمن طلب التججيل كما قال الشارح ومن تبعه (قوله ~~لكن~~ عقب فراغ الجمعة) قاله شب وتبعه العدوى وليس بظاهر بل هو موهو إذ يلزمه استواء الأتيس والراجح ولما قضته رواية المازرى للمريض صلاة ظهره وقت الجمعة وقول ابن عرفة لمن لم تجب عليه غير صلاة ظهره ٢٦٥ قبل أقامتها ٨١ فالصواب قبل فراغ الجمعة (قوله بتحقيقاً أو ظناً) واجمع المدرك لركعة (قوله والا) أى وإن أمكنته الجمعة (قوله هذا) أى عدم الاجزاء (قوله فان لم يكن) وقت احرام الظهر مدركا ركعة) مفهوم مدركا لركعة (قوله لان مخالفتها لا تفصل الخ) تت فى الطراز ما يشهد لهذا التقرير ففيه عن مالك رضى الله تعالى عنه ان أم نوا منته اذا أقاموها فليقيموها وان كان على غير ذلك فصلى رجل بغير إذن الامام لم يجزهم ويعيبون لانه محمل اجتهاد واذا نهج السلطان فيه منهجا فلا يخالف ويجب اتباعه كلما حكم بفضية فيها اختلاف بين العلماء فان حكمه ماض غير مردود والنزوح عنه سبب للفتنة والهرج وذلك لا يجوز وما لا يجوز لا يجزى عن الواجب ٨١ وبه يدفع الاستشكال بانه ان أراد بقوله استؤذن

بفتحات مثقلانديا (الظهر) معذو وبعد مبيع الخلف عن الجمعة (راجع زوال عذره) قبل صلاتها كجبوب من نطن الخلاص ومسافر ظن القدوم ومريض ظن العافية (والا) أى وإن لم يرجح قبلها بان يتحقق أو ظن استقراره الى قوائها أو شك فيه (قوله التججيل) للظهر على جهة الاولوية ليدرك فضيلة اول الوقت لكن عقب فراغ الجمعة (و) الشخص (غير المعذور) الذى لزمته الجمعة ولو لم تنعقد به كقيم فى غير بلد اربعة ايام أو خارج البلد بكفر من المنار (ان صلى الظهر) فذا أو فى جماعة حال كونه (مدركا) بضم فسكون فكسر أى محصلا (لركعة) من الجمعة مع الجماعة على فرض سعيه لها تحقيقا أو ظنا (لم تجز) ظهره فى براعة منته من الواجب عليه ويعيد ما ظهر أبدا ان لم تمكنه الجمعة والا لزمته هذا قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك بناء على ان الجمعة فرض يومها والظهر بدلها فى الفعل فالواجب عليه الجمعة ولم يصلها وسواء أحرم بالظهر عازما على عدم صلاة الجمعة أم لا عامدا أو ساهيا فان لم يكن وقت احرام الظهر مدركا ركعة من الجمعة لوسعيها أجزأه ظهره وقال ابن نافع غير المعذور ان صلى الظهر مدركا ركعة تجزئه اذا كيف يعيدها اربعة اوقات صلاها اربعة اوقات قد أفى بالاصل وهو الظهر وبني المازرى المسئلة على ان الجمعة فرض يومها أو بديل عن الظهر وأما من لم تجب عليه فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك الركعتين (ولا يجمع) بفتح فسكون أى لا يصلى (الظهر) فى جماعة من فاتته الجمعة مع الجماعة أى يكره (الأذو) أى صاحب (عذر) كثير الوقوع كمرض وحبس وسفر فيسألهم الجمع ويندب تأخيرهم عن صلاة الجمعة واخفاء جماعتهم فلا يؤذون ولا يجمعون فى مسجده راتب لتلايتهم وبالزهد فى صلاة الجمعة فيكره الجمع لمن فاتته العذر نادرا الوقوع لخوف بعة أمير ظالم ونسيان وان جمعوا فلا يعيدون ابن رشد لان النهى لم يرجع لاصل الصلاة بل لوصفها وهو الجمع فهى مجزئة باصلها مكروهة بوصفها (واستؤذن) بضم التاء وسكون الهمزة وكسر الذال المجبة فى ابتداء أقامتها

٣٤ ل من الشريعة فقوله والا لم تجز ظاهرا لكنه خلاف المشهور وان أراد به الذنب فلا يظهر عدم الاجزاء عند منعه وعدم الامن منه وظهر لك عدم صواب قول من حشاه تجز بفتح التاء وضم الجيم من الجواز لان الاجزاء مخالفتها نص صاحب المذهب بما لا يحقل هذا التأويل اه ونحوه للخط الأتة قال عقب نص الطراز وهذا التوجيه الذى ذكره فيما اذا أمنوا اه اهله أشار للبحث فى توجيهه بوجوده سال منعه مع أنهم مع وجوب اعليهم وصرح به عجم فقال قلت هذا التعليل يقتضى عدم اجزائها اذا منع وأمنوا وهو خلاف ما أقاده النص وفى كلام الشارح ما يقيده القدح فى تعليل سند اذ قال عقبه ولا يخفى ضعفه عيب يجب ان تخصيص التعليل بعدم الامن لتأدية أخرى اه قلت لعلها لا طاعة لخالق فى معصية الخالق

(قوله الاجزاء) اي اذا منع ولم يامنوا (قوله وضبط) اي ابن غازي (قوله قائل) حال من ابن غازي (قوله هذا التعليل) اي بان مخالفة الامم لا تفعل وما لا يحل لا يكتفي عن واجب (قوله لوجوده فيما اذا منع وأمنوا) ممنوع فان مخالفته اذا منع وأمنوا واجبة كما في النص وأصله لاطاعة الخلفاء ٢٦٦ في معصية الخلق فلم يوجد التعليل اذا منع وأمنوا خلافا للشارح وابن

غازي والخط وعج لا عرفهم بان النص وجوبه حينئذ فكيف يقال ان التعليل بجرم مخالفة الامم موجود حينئذ (قوله) ومحل هذا ان منعهم جورا (الخ) البناني الذي حصله أبو زيد الفاسي واختاره المسناوي انه اذا منع الامم اقامتها اجتمعا اذا بشرط وجوبها غير متوفرة فيهم وجبت طاعته ولا تفعل مخالفته ولو أمنوا وان خالفوه وصلوها فلا تجزئهم ويعيدونها أبدا وان منعهم جورا فان أمنوا منه وجبت عليهم والا فلا تجوز لهم مخالفته ولكن ان خالفوه وصلوها فانهم تجزئهم وعلى هذا يحمل كلام المصنف ويقرأ قوله والام تجزئ بفتح فضم من الجواز اي واذا وقع اجرائهم اه وهذا يوافق ما لابن غازي وان كان خلاف ما في ضيق الموافاة عن الباب وأشار ابن غازي الى تأويل ما يخالفه من النص وان أعرض عنه الخط ومن تبعه وكلام سنده يناسب المنع اجتماعا ٨١ كلام البناني (قوله لانه) اي الغسل الخ لانه متصل الخ (قوله هذا) اي كونه سنة (قوله ونيته) اي غسل الجمعة عطف على كونه (قوله قبله)

يلد مستوف اشروطها لاجتماعه فيه (امام) اي سلطان أو نائبه ندبا فان أذن فيها أو سكت وجبت عليهم صلاتها (ووجبت) صلاة الجمعة على أهل البلد المستوفين شروطها (ان منع) الامم اقامتها فيه (وأمنوا) بفتح فكسر أي لم يخافوا من ضرره (والا) اي وان لم يأمنوا وصلوا الجمعة مع منعه (لم تجزئ) بضم فسكون اي لم تصح ويعيدونها ظهرا لان مخالفته لا تفعل وما لا يحل لا يكتفي فعله عن الواجب قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه واستظهر ابن غازي الاجزاء وضبط تجزئ بفتح فضم قائل في هذا التعليل نظير لوجوده فيما اذا منع وأمنوا والنص وجوبه حينئذ ومحل هذا ان منعهم جورا وإنما ان منعهم اجتمعا اذا رويته عدم استيفائهم شروطها فلا تجزئهم ويعيدونها ظهرا أبدا (ويشني) بضم ففتح مثقلا لم يد صلوات الجمعة (غسل) صفقه كصفة غسل الجنابة (متصل بالزواج) اي الذهاب الى الجامع ولوقبل الزوال ويعتقر يسير الفصل لانه للصلاة لا اليوم هذا هو المشهور وقيل واجب وقيل مندوب ومحل الخلاف ان لم تكن له رائحة كريهة لا يذهبها الا الغسل والا وجب اتقاها ويشترط كونه غارا ونيتته واتصاله بالتهجير فلوراح قبله متصل غسلا به لم يجزئ وقيل يجزئ في كتاب محمد عن ابن القاسم ان اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزئ وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجزئ وقال ابن وهب يجزئه واستحسنه النخعي ان كان مریدها تلزمه بل (ولولم تلزمه) كعب ودوامرة وماسفر وصبي (واعاد) الغسل غسله استئنا بالطلان (ان تغذي) بالذال المجهدة اي اكل بعده خارج المسجد في غير حال سعيه لهما للفصل بينهما وبين الراح للجامع (أو نام اختيارا) خارجا في غير حال ذهابه لانه مظنة الطول ومفهوم اختيارا انه ان نام غلبة فلا يعيد مالم يطل وكذا ان اكل أو نام اختيارا في المسجد أو في حال سعيه اليه في عريضة مثلاً عبق ينبغي تقييد الاكل بالاختيار ايضا البناني فيه نظر اذ هو خلاف اطلاقهم فيه وانما قيد به عدم دالحق النوم العدوي المتقدم رجوعه لهما ما قاله الغلوب على احدهما لا يعيد (لا) يعاد الغسل (لا كل خف) اي قل خارج المسجد قصره الاعتناء على خفيف الاكل يقتضي ان النوم الخفيف لا يغتفر وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم انقيتين فالنوم القصير لا يضر أفاده العدوي ككل فعل خفيف (وجاز) لدخول المسجد (تخط) للصوقوف لفرجة وكره غيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الاولى ومفهوم قبل عدم جواز بعده وهو كذلك ولو لفرجة ويجوز بعده الخطبة وقبل الصلاة ولو لغير فرجة ففي المفهوم تفصيل ومفهوم تخط جواز المشي بين الصقوف وهو كذلك ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) بيد أو ثوب (فيها) اي الخطبة بلحسان لاستماعها (و) جاز

اي التهجير (قوله به) اي التهجير (قوله بعده) اي الغسل (قوله الفصل الخ) علة اعاده (قوله وكذا) اي نومه غلبة (كلام في عدم الاعادة) (قوله فيه) اي الاكل (قوله به) اي الاختيار (قوله رجوعه) اي الاختيار (قوله لهما) اي النوم والاكل (قوله قصره) اي المصنف من اضافة المصدر لفاعله وتكميل علة بنصب مفعوله (قوله يقتضي الخ) خبر قصره (قوله انه) اي الشأن

(كلام بعدها) أي الخطبة (لا) بداء اقامة (الصلاة) وكره حينها وبعدها للاحرام
وحرم بعد احرام الامام أفاده عقب البناني الذي يدل عليه نقل المواق والخط جواز
الكلام حين اقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة
وروى عن عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهما كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله
عليه وسلم يناجي الرجل طويلا قبل أن يكبر وأما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد
على كراهته إلا أن يشوش على غيره فيجزم (و) جاز (خروج) معذور من المسجد
(كحدث) وراعى حال الخطبة لازالة مانعه (بلاذن) من الخطيب هذا محط الجواز
فلا ينافي ان الخروج واجب والاولى الاستئذان (و) جاز بمعنى خلاف الاولى على المعقد
لان تركه مندوب كافي المدونة (اقبال على ذكر) من تسليح وتهليل وحوقة ونحوها أي
فعله حال الخطبة ونعت ذكر بجملة (قل) الذي كمال كونه (سرا) ومفهوم قل منع الكثير
مطلقا ومفهوم سرا منع الجهر بالسرا البناني ولعل المراد يمنع هذا كراهته وأما الجهر
بالكثير فيجزم قطعها ومنه ما يفعله بكثرة المبالغين وشبهه في مطلق الجواز فقال (كآمين) أي
قول آمين (وتعوذ) أي قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأدخلت الكاف الاستغفار
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتنازع تأمين وتعوذ (عند) ذكر (السبب)
لهما والمراد بالجواز هنا الندب والقله ليست شرطافية فلذا قلت شبهه في مطلق الجواز
وشبهه في الجواز بمعنى الندب أيضا فقال (كحمد) شخص (عاطس) وإتيان المصنف
بالكاف في هذا مع ترك عطفه على ما قبله ظاهر في ان الكاف الاولى للتمثيل كما قبل وان
استشكل بان التأمين ونحوه منه سببه مندوب وغير مقيد بالسرا وما قبلها خلاف الاولى
ومقيد بها حال كون التأمين وما بعده (سرا) ومفهومه عدم جوازها جهرًا وهذا على
قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يقعان الاسرا
والجهر به مما ممنوع وقال ابن حبيب يقره علان ولو جهر ليس بالعالي والعلو بدعة
والمعقد الاول وفيها من عطس والامام يحط به عند الله سرا وهل الجهر مندوب
أو سنة رجع عقب وشب الاول واقتصررت على الثاني وأقره مصطفي (و) جاز (نهي)
خطيب) عن منكر رآها حال خطبته فنحو لا تتكلم لمن تكلم أو لا تتخط لمن تخطى (أو امره)
بمعروف فنحو قم صل القضاء أو قل اشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله لمريد
الاسلام (و) جاز (اجابته) أي الخطيب يحتمل انه من اضافة المصدرة لفعله أي يجوز ان
أمره أو نهاه الخطيب اجابة الخطيب بأنه ترك ما أمر به أو فعل ما نهاه عنه لعدراة وله صلى
الله عليه وسلم وهو يحطب لاسيما أن أصله فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام قم فصل
ركعتين فتجوز فيهما ما لا يحتمل انه من اضافة المصدرة لاسيما أنه أي اجابة الخطيب سا لا حال
الخطبة لقول على رضي الله تعالى عنه صار ثمنها تسعمان سألها حال خطبته (وكره) بضم
فكسر للخطيب (ترك طهر) اصغرا أو كبر (فيهما) أي الخطبتين فليست الطهارة شرطا

(قوله حينها) أي الاقامة (قوله
مطلقا) أي عن تقييده بالجهر
(قوله وان استشكل الخ) حال
(قوله الاول) أي الندب (قوله
الثاني) أي السنية (قوله الخطيب)
تنازع فيه أمر ونهي (قوله
لعذر) تنازع فيه ترك وفعل (قوله
فتجوز) بفتحات مفعلا أي خفف

في صحتهم ما على المشهور أنهم هي شرط كمال وان حرم عليه المكث في المسجد ان كان جنباً
 (و) كره ترك (العمل) أي الخياطة أو الحيا كد مثلاً (يومها) أي الجمعة ان قصده تعظيم
 اليوم كسبت اليهود وأحد النصارى فان كان للراحة جاز وان كان للتجرد للعبادة ندب
 (و) كره (يسع كعبه) ومساقر من لا تلزمه الجمعة من إضافة المدا والاعاءة ومعه حوله
 محذوف أي شيئاً والكاف اسم بمعنى مثل أي تعامله مع مثله (بسوق وقتها) أي الجمعة من
 ابتداء الجلسة الأولى إلى السلام ومفهوم كعبه حرمة يسع من تلزمه وقتها مطلقاً
 ومفهوم بسوق جواز يسع كعبه بغيرها ومفهوم وقتها كذلك (و) كره (تنقل امام
 قبلها) أي الجمعة حيث دخل رقي المنبر فان دخل قبل وقته أو لا تطار الجمعة نذبت له
 التحية (أو) تنقل (جالس) في المسجد بقتدي به (عند الاذان) الأول ومفهوم جالس
 جواز له اخل وانتقل قبله ومفهوم يقتدي به ان من لا يقتدي به لا يكره تنقله عنده
 ومفهوم عند الاذان جواز له قبله والتنقل عند اذان غير الجمعة كذلك وكذا بعد ما إلى
 انصراف الناس أو دخول وقت انصرافهم ان لم ينصرفوا أو دخوله بعد انصرافهم منه
 (و) كره (حضور شابة) غير محشية الفتنة الجمعة لكثرة زحامها ويحرم لمخشيته ويجوز
 لجوز لا أرب فيها ويكره لمن فيها أرب (و) كره لمن تلزمه (سفر بعد) طلوع (الفجر)
 يومها هذا هو المشهور وروى علي بن زياد وابن وهب عن الامام مالك رضي الله تعالى
 عنه اباحه لعدم خطايه بها وحجة المشهور وتقوية مشهد الخير (وجاز) السفر (قبله)
 أي الفجر (وحرم) سفر من تلزمه (بالزوال) الآن يعلم ادراكها يلبط بريقه أو يحنى
 على نفسه أو ماله يذهب رفقته وسفره وحده ابن رشد يكره السفر يوم العيد قبل طلوع
 الشمس ويحرم بطاوعها وبناء الخطأ على انها فرض عين ولكن المعقد كراهته عدوى
 وشبهه في الحرمة فقال (ككلام) من غير الخطيب ومحبيه (في) حال (خطبتيه) لا حال
 جلوسه قبلها ما حال كونها (بقيامه) أي الخطيب (و) في حال جلوسه (بينهما) أي
 الخطيبين والترضى عن الصلابة والدعاء للسلطان ملحقان بالخطبة فيحرم الكلام حالهما
 قرره العدوى لسماعهم ما بل (ولو لغير سامع) ابعده أو صمهم ان كان بالجامع أو رجبته
 لا خارجهم ما ولو سمع ومثل الكلام الأكل والشرب وتحريرك ماله صوت كورق وثوب
 جديد وسجة قاله عبق البناني فيه نظر اذا راجع حرمة الكلام وقت الخطبة سواء كان
 في المسجد أو رجبته أو خارجاً عنهما بأن كان بالطريق المتصلة به سواء سمع الخطبة أو لم
 يسمعها القول ابن عرفة الا كثر على ان الصمت واجب على غير السامع ولو بغير مسجد وفي
 المدونة ومن أتى والامام بخطاب فانه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز له ان
 يصلي فيه الجمعة وقال الاخوان لا يجب حق يدخل المسجد وقيل يجب اذا دخل رحاب
 المسجد (الا) يكسر الهمز وشدة اللام حرف استثناء (أن) يفتح الهمز وسكون النون حرف
 مصدرى ناصب (يلغو) يفتح المثناة وسكون اللام وضم الغين المجهلة أي يتكلم الخطيب

(قوله وان حرم الخ) حال (قوله
 ومساقر) بيان لبعض ما دخل
 بالكاف (قوله عن لا تلزمه) بيان
 لمثل العبد (قوله مطلقاً) أي عن
 تقسيمه بسوق (قوله بعدها) أي
 الجمعة (قوله منه) أي الجامع
 (قوله على انها)

بكلام لاغ ساقط خارج عن نظام الخطبة كسب من لا يجوز سبه ومدح من لا يجوز مدحه وقراءة كتاب غير متعلق بالخطبة وكلام لا يعني فلا يحرم الكلام من غيره (على) القول (الختار) للغمي من الخلاف وهو قول مالك وعبد الملك وابن حبيب رضي الله تعالى عنهم وصوبه اللخمي وقابله مالك رضي الله تعالى عنه أيضا لا ينبغي الكلام حال لغو الامام وعطف على المشبه في السمرة شهما آخر فيها فقال (وك) ابتداء (سلام) فيحرم حال الخطبتين (ورده) اى السلام فيحرم حاله ما ولو بالاشارة ونقل ابن هرون عن مالك رضي الله تعالى عنه جواز رده بالاشارة وانكره في التوضيح واعترضه مصطفي بنقل أبي الحسن جوازهم عن الغمي الثاني لم أجد في نسختي من أبي الحسن ما نقله عنه مصطفي (فنهى) شخص (لاغ) فيحرم من غير الخطيب بأن يقول له اسكت لحديث اذا قلت لصاحبك والامام يحط بكم يوم الجمعة انصت فقد اغوت رواه الشيخان في صحيحهما لكن لم يردنه صلى الله عليه وسلم ولم امر ان يقال بين يديه قبل الخطبة ولم يفعل في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أحد من خلفائه الراشدين رضي الله تعالى عنهم وانما هي بدعة ابتدئها اهل الشام وتبعهم الناس ويدل لها قوله صلى الله عليه وسلم لجرير في حجة الوداع يعني يوم النحر استنصت الناس ثم خطبهم صلى الله عليه وسلم (وحصه) أى رعى اللاغى بالحصص انزله فيحرم (واشارته) اى اللاغى بان يسكت قصر (وابتداء صلاة) نافله فيحرم (مجرد (خروجه) اى الامام للخطبة على جالس في المسجد قبل خروجه ويقطع مطلقا (وان) شخص (داخل) المسجد حال خروجه الامام للخطبة أو بعده ويقطع ان أحرم به عامدا ولو عقد ركعة لان أحرم بها ناسيا أو جاهلا فلا يقطع ولو لم يعقد ركعة وقال السيوري يجوز النقل للداخل حينئذ كذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه لحديث سليل الغطفاني وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال له لما جلس اذا جاء أحدكم للجمعة والامام يحط بكم فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس وتأوله ابن العربي بانه كان فقيرا ودخل يطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة ليتقطن الناس له فيتمصّدقون عليه على انه لم يصعبه عمل فهو مفسوخ (ولا يقطع) المتنفل (ان دخل) الخطيب للخطبة وهو متلبس بها ولو علم دخوله عليه قبل تمامها أو لم يعقد ركعة (وفصح) بضم فسكس ونائب فاعله (بيع) حرام وقع من لزمته الجمعة ولو منع من لم تلمزمه فيها فان تباع اثان تلمزمهما أو واحد ففسخ البيع وان كانا لم يوجب الجمعة على أحدهما فلا يفسخ اه وهو عقد معاوضة على غير منفعة ولا متعة لذة (واجارة) كذلك وهو عقد معاوضة على منفعة وأراد بها مثل الكراء (وقولية) وهو ترك مبيع لغير بائنه بمثل ثمنه (وشركة) وهو ترك بعض مبيع لغير بائنه بحصته من ثمنه (واقالة) وهو ترك المبيع لبائنه بثلثه (وشفعة) وهو أخذ شريك في عقار ما باعه شريكه منه بمثل ثمنه وتنازع بيع وما عطف عليه (باذان) اى عند الشروع فيه وهو الذي يؤذن عقب جلوس الخطيب على المنبر الى السلام

اى العبد (قوله يقال) اى حديث اذا قلت لصاحبك الخ (قوله مطلقا) اى سواء أحرم به عامدا أو جاهلا أو ناسيا وسواء عقده منه ركعة أو لا (قوله وتأوله) بفحوات منقلا اى الحديث (قوله بانه) اى سليلك (قوله على انه) اى الحديث (قوله بها) اى النافلة (قوله فيها) اى المدونة (قوله عقد) جنس (قوله معاوضة) فصل مخرج نحو الهبة (قوله على غير منفعة) فصل مخرج الاجارة والكراء (قوله ولا متعة لذة) فصل مخرج النكاح (قوله كذلك) اى البيع في حرمة الوقوع من لزمته الجمعة ولو منع من لم تلمزمه (قوله وهو) اى الاجارة وذكره ابن كثير خبره (قوله بها) اى الاجارة (قوله لغير بائنه) فصل مخرج الاقالة (قوله بمثل ثمنه) فصل مخرج تركه لغيره لا بمثل ثمنه (قوله منه) اى العتار

من الصلاة ومفهوم باذان ثان انه باقبله لا يفسخ الا اذا بعدت دأره وفوجب عليه السعي
قبيله بقدر ما يدرك الصلاة فاشتغل به عن السعي فيفسخ (فان قات) المبيع يبدل المشتري
بتغير قيمته بزيادة أو نقص أو أعلى منه (ف) لا يفسخ وتلزمه (القصة) للمبيع معتبرة (حين
القبض) للمبيع من ياتعه هذا هو المشهور وقيل بالقيمة حين العقد وقال المغيرة يفتى
بالمثل وقيل لا يفسخ ولو لم يفت وانما تلزم التوبة وحمل حرمة المبيع مالم يفتقض وضوءه
ويصح لشراؤه له للوضوء والا فيجوز له الشراء واختلف أشياخ ابن ناجي في جواز
المبيع للبائع واستظهار ابن ناجي والحط بجوازه وهو صريح قول أبي الحسن في
تعديل الجواز لان المنع من الشراء والمبيع انما هو لاجل الصلاة ويبيع الماء وشراؤه
حينئذ انما هو ليقومصل الى الصلاة فلذا جاز (كالمبيع الفاسد) اي بسبب غير
وقوعه عند الاذان الثاني أو المتفق على فسادوه وهذا مختلف فيه بعد وقوعه كعالمات
وان اتفق على منع القدوم عليه وعلى كل فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وانظر ما فائدة
هذا التشبيه بعد تقيم الحكم (لا) يفسخ (نكاح) باذان ثان وان حرم وهو عقد معاوضة
على متعة لذة (وهبة) وهو تعليق ذات بلا عوض لوجه المعطى بالفتح (وصدقة) وهو
تعليق ذات بلا عوض لثواب الآخرة (وكفالة) اي عتق على مال مؤجل على الرقيق
(وشلع) اي طلاق بعوض والحكمة في عدم فسخ هذه العقود وان حرمت أيضا
لاشغالها عن السعي الواجب للجمعة انه يضرب الزوجة والموهر بل والمتصدق عليه
وتشوف الشارع للغيرية والزوج وأما العقود السابقة فلا يضرب فسخها أحد العاقلين
لرجوع كل عوض لمصاحبه (وعذر) اباحة (تركها) اي الجمعة (و) ترك الصلاة
مع (الجماعة) ومفهوم عذران من لا عذر له لا يجوز له تركها وهل يفسق بتركها مرة
أو ثلاثا متواليات بلا عذر قولان الاول لا يفسخ والثاني لا يفسق وهو الحق لان تركها
مرة صغيرة وتركها ثلاثا غير متواليات كذلك ولا يجرح العدل بصغيرة غير الخساسة الا اذا
كثرت لدلائها على تموانه في دينه اه عدوي وخبر عذر (شدة) بكسر الشين المجبهة
وشد الدال المهملة (وسل) يفتح الواو والهاء المهملة بجمعه أو حال وسكونها وجمعه أو حال
وهو ما يحمل وسط الناس على شلع المداس (و) شدة (مطار) وهو ما يحمل وسط الناس
على تغطية الرأس (و) شدة (جذام) فالجذام اليسير ليس من اعذارهما ونص التوضيح
واختلاف في الجذام فقال «يحنون مسقط وقال ابن حبيب لا يسقط والتحقيق الفرق بين
ما تضررا نحتهم وما لا تضررا بن وحمل الخلاف اذا لم يجد موضعا ينزل فيه عن الناس
تصح الجمعة فيه بحيث لا يضر ربه الناس ولو طر يقامتمصلا والا وجبت عليه اتفاقا
لامكان الجمع بين حق الله تعالى وحق عباده وكذا يقال في البرص (وهرض) يشق
معه حضور الجمعة والجماعة ماشيا وركبا وان لم يشدد منه كبر السن الذي يشق الاثتان
معه ماشيا وركبا فان شق عليه ماشيا لا ركبا وجبت عليه الجمعة ان كانت له دابة أو لم

(قوله فالقيمة) حين القبض فقوله
يضي المختلف فيه اذا قات بالثمن
أعلى (قوله وان اتفق على منع الخ)
حال (قوله وان حرم) حال (قوله
ذات) فصل مخرج الاعارة والاعمار
والاخذام والاجارة (قوله بلا
عوض) فصل مخرج البيع (قوله
لوجه المعطى) فصل مخرج الصدقة
(قوله لثواب الآخرة) أخرج
الهيئة (قوله وان حرمت) حال
(قوله لاشغالها الخ) على حرمت
(قوله انه) اي الفسخ الخ خبر
الحكمة

تجفف به الاجرة والا فلا قرره العدوى (وتعريض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه
بتركه وحده الضبعة أو اقرب خاص كولد والدوزج مطلقا وغير الخاص كالاجنبى
فلا بد من القيد عند ابن عرفة وهو المعتمد وجعل ابن الحاجب تعرض القريب مطلقا
خاصا أو غيره عذرا مطلقا بدون اعتبار القيد (واشراف) بكسر الهمزة ي اقرب
شخص (قريب) من الموت (و) اشراف (نحوه) أى القريب كصديق ورفيق وزوج
وان لم يمرضه وأولى موته وكذا شدة مرضه وان لم يشرف فلونص على شدة مرضه لفهم
منه الاشراف بالاولى روى ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما يجوز
التخلف للنظر فى امر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه ابن رشد ان خيف ضيعته او تغيره
والمعتمد ما فى المدخل من جواز التخلف لذلك ولولم يخف ضيعته ولا تغيره اه عدوى
(وخوف على مال) له بال ولولغيره وهو الذى يجحف بصاحبه وكذا الخوف على العرض
كقذف من سفهه أو الدين كالزامه قتل شخص أو ضربه ظلما أو ببيعة ظالم لا يقدر على
مخالفته يمين بحلفها على عدم الخروج عن طاعته (أو حبس أو ضرب) أى الخوف
منهم ما وظاهره ولو قلا (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند اللحنى من
الخلاف فالاولى المختار (أو حبس) مدين (معسر) أى فى الباطن وظاهره الملاءم
ان خرج يحبس فى الدين الذى عليه حتى يثبت عسره فيباح له التخلف عن الجمعة والجماعة
فى احد قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه واختاره اللحنى وابن رشد لانه مظلوم فى
الباطن وان حكم عليه بحق فى الظاهر وقال سحنون لا بعد هذا عذرا لان الحكم عليه
بالحبس حتى يثبت عسره حكم بحق وأما من ثبت عسره فلا عذره ولا يباح له التخلف لانه
لا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظلما دخل فيما مر سمع ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى
عنه ما لا أحب لاحد ان يترك الجمعة من دين عليه يخاف غرامه وفى الذخيرة عن مالك
رضى الله تعالى عنه يبيع التخلف خوف الغريم مع الاعسار اه ابن رشد ان كان عديما
وخشى أن يسجنه غرامه فقل سحنون لا عذره فى التخلف وفيه نظر لعلمه من باطن حاله
ما لو ظهر لا يسجن لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فهو مظلوم فى الباطن
محكوم عليه بحق فى الظاهر اه ونحوه للحنى شبه محل الخلاف اذا كان لا يحبس اذا تحقق
عسره فان خشى حبسه مع ثبوت عسره افساد الحال فيباح تخلفه انفاها لانه حينئذ ظلم
ظاهرا وباطنا فلو قال يحبس معسر على الاظهر والمختار لكان أحسن (وعرى) بضم
العين المهملة وسكون الراء الحط عن بهرام والبساطى اى عدم وجود سائر العورة زاد
النرى التى تبطل الصلاة بكشفها ابن عاشر فلا يقيده باللائق فان وجد سائر السوائيه
دون اليتية وجبت عليه ولا عذره فى التخلف ولو أزرى به اه وهذا بعيد وقيل أن لا يجد
ما يستتره من سرته لركبته فان وجدته لزمته ولو أزرى به واعتمده بعضهم وقرر العدوى
عن شيخه الصغير أن لا يجد ما يليق بمسأله ولا يزرى به وهذا هو الابق بالحنيفية السحاء

(قوله مطلقا) أى عن تقييده
بكونه ليس له من يخدمه وكونه
يخشى عليه الضبعة بتركه
(قوله القيد) اى عدم الخادم
وخشية الضبعة (قوله العرض)
بكسر العين وسكون الراء (قوله
الدين) بكسر الدال (قوله فان
وجد سائر السوائيه الخ) انظر
كيف يصنع هو والناس فى نظر
عورته

(ورجاء) بالمسأى ظن (عفو قود) أى قصاص وجب عليه بجنايته على مثله بقتل أو قطع باختلافه وتختلفه عن الجمعة والجماعة وكالوقوف عند القذف قبل بلوغ الامام (واكل كثر) وبصل وكل ذى رائحة كريهة وحرم اكله يوم الجمعة قبل الصلاة على من تلزمه وليس له ما ينيل رائحته وبمسجد ولو في غير يوم الجمعة واكله في غير يوم الجمعة خارج المسجد قبل يحرم ويكره وهو المعتمد ان لم يتأذبه أحد والاحرم انفاها أنه عدوى وشبهه في الاسقاط فقال (كره عاصفة) أى شديدة (لبيل) فتبيح التخلف عن جماعة العشاء المشقة المفهوم لبيل انه لا يبيحه نهارا عن الجمعة ولا عن غيرها وكذا البرد والحر لم يشترط اجدا بحيث يجففان الماء لاهل البادية والا كانا عذرا مبيحا للتخلف كالزحمة الشديدة قاله العدوى (لا) يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة ابتداء (معرض) بكسر العين المهملة أى عروس هذا هو المشهور وقبل يبيحه لان الهامزة في اقامته عندها سبعا ان كانت بكر او ثلثا ان كانت ثيبا وفي خروجه من عندها وهم انه ذهب لضررتها (أو عوى) اذا كان يمتد بنفسه أو له من يقوده ولو باجرة لا تجحف به والافساح له التخلف (أو شهود) صلاة (عبد) مع الامام من اهل القرى الخارجين عن المصر بكفر مخرج وافق يوم الجمعة فلا يبيح التخلف عنها ولا عن الجماعة ان لم يأذن لهم الامام في التخلف بل (وان أذن) لهم (الامام) في التخلف عن الجمعة والجماعة اذ لاح له فيه انما هو لله وحده وقال مطرف وابن وهب وابن الماجشون اذن الامام لاهل القرى التي حول قرية الجمعة في تخلفهم عنها حين سعوا واوتوا صلاة العبد عذرا يبيح لهم التخلف عنها وأما اذنه لاهل القرية فليس عذرا

*(فصل ل) في صلاة الخوف (رخص) بضم فكسر مثقلا أى سهل استقناا على الرابع الذى فى الرسالة ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقال ابن الموارزدا (لقتال جائز) أى غير محرم بان كان واجبا كقتال الكفار والمخار بين القاصدين الدم والحرى أو باحدا كقتال مرید المال منهم ومفهوم جائز عدم الترخيص فى القتال الحرام كقتال البغاة والمخار بين الامام العدل والمعصومين المارين وهو كذلك لانه معدوم شرعا وهو كالعدوم حسا (أو مكن تركه) أى القتال (لبعض) من جماعة الامام لكون البعض الآخر يكتفى في مقاومة العدو ونائب فاعل رخص (قسمهم) أى جماعة الامام أول المختار قبل مطلقا وقبل ان أيسر او من انكشافه فيه وان ترددوا فيه وسطه وان رجوا آخره ان لم يكن الامام وجماعته وجاء القبلة بل (وان) كانوا (وجاه) بضم الواو أى مواجهى (القبلة) بان كان العدو وجهتها خلافا لما قال بعدم قسمهم حينئذ وصلاهم جماعة واحدة (أو) كل المسلمون راكبين (على دوابهم) فيصلون بالايام حينئذ للضرورة فهى مستثناة من كون المومى لا يقتدى بدمى ومفعول قسم الثانى (قسمين) تساويا أم لاحضرين كانوا أو مسافرين ولو قتلوا ثلاثة صلى اثنان ركعة أو ركعتين ويحرس

(قوله وبصل الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله وليس له الخ) حال (فصل صلاة الخوف) *

(قوله صلاة الخوف) أى كفية فعل الصلوات الخمس حال الخوف من العدو (قوله كقتال البغاة) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عليه بنصب مفعوله (قوله والمعصومين) عطف على الامام (قوله المارين) نعمت المعصومين أى وكقتال المخار بين القاطعين الطريق المعصومين المارين بها (قوله لانه) أى القتال الحرام (قوله مطلقا) أى عن التقيد بالداس من انكشاف العدو فى المختار (قوله فيه) أى الانكشاف (قوله وان رجوه) أى الانكشاف (قوله آخره) أى المختار بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة

الثالث كما في الطراز والذخيرة وسواء كانوا في بحر أو بر وإن كانت الصلاة جمعة فلا بد من كون كل طائفة اثني عشر غير الإمام تنعديهم واعتقر عدم بقا طائفة من أول انظمة السلام للضرورة وهذا هو المشهور ونقل عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أيضا أنها لا تكون الا في السفر (وعلمهم) بفصحات منقلا اي الامام جاعته منفتحا وجوبا ان جهلوا أو خاف تخلفهم لشدة الهول والافتد بالاحتمال تطرق الخلل لشدة (وصلى) الإمام (بأذان واقامة) اي عقبهما (ب) الطائفة (الاولى) بضم الهمزة (في) الصلاة (الثانية) كصحيح وجمعة ومقصورة (ركعة) والطائفة الاخرى تقابل العدو (والا) اي وان لم تكن الصلاة ثنائية بأن كانت ثلاثية أو رباعية (ف) يصلى بالاولى (ركعتين) ويشهد بها (ثم قام) الإمام والطائفة تأتم به في القيام فاذا انقل فاعلم فارقوه بالنسبة حال كونه (ساكنا أو داعيا) بالنصر على العدو وهزمه وكشف غمته أو مسجها (أو قاتلا في) الصلاة (الثانية) اتفاقا أو على المشهور (وفي قيامه) اي الإمام لا تنظر الطائفة الثانية ساكنا أو داعيا لا قاتلا خوفا من فراغ الفاتحة قبل اتيان الطائفة الثانية فترك عقبها ويرفع وتقوم الصلاة (بغيرها) اي الثانية من ثلاثية ورباعية وهو المعتمد وقول ابن القاسم ومطرف وابن وهب ومذهب المدونة واستقراره جالسا ساكنا أو داعيا ويشير للطائفة الاولى بالقيام عند تمام تشهد وهذا قول ابن وهب أيضا وابن عبد الحكم وابن كنانة وحكاية الاتفاق على القيام في الثانية والخلاف في غيرها طريقة ابن بشير وعياض وهي الاصح لموافق المدونة وطريقة ابن بزيه تحكي الخلاف في الثانية والاتفاق على الجلوس في غيرها (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين فابن بشير وعياض نقل عن المتقدمين الخلاف في قيامه في غير الثانية ونقل ابن بزيه عنهم الاتفاق على عدمه في غيرها (وأتمت) الطائفة (الاولى) صلاتها بركعة ان كانت ثنائية أو ثلاثية وبركعتين ان كانت رباعية افاذا (وانصرف) الاولى لقتال العدو (ثم صلى) الإمام (ب) الطائفة (الثانية) عقب اقتداءهم به (مابقي) من الصلاة وهي ركعة في الثانية والثلاثية وركعتان في الرباعية (وسلم) بفصحات منقلا الاحكام من الصلاة (تأتموا) اي الآخرون صلاتهم (لانفسهم) اي افاذا اقصاء قيم قرؤن بقائمتة وسورة جهر ان كانت ايلية فان أهمهم أحدثهم بطلت عليهم فقط ولو نوى الامامة المتلاعب لانه لا يقتدى بامامين في صلاة في غير الاستخلاف (ولو صلوا) بفتح اللام مشددة اي القوم المقاتلون قتالا جازيا جماعة من متعاقبين (بامامين) جازي صريح مع الكراهية لمخالفة السنة (او) صلى (بعض) منهم (فذا) وبعض آخر منهم بامام او صلوا كلهم افاذا (جاز) اي مضى فلا تعاد الصلاة وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض بأن توقفت مقاومة العدو على الجميع (أخروا) بفتح الهمزة والهاء المجعولة منقلا اي القوم الصلاة ندبا فيها يظهر ان رجوا ان يكشف العدو في الوقت (لاخر) الوقت وان أيسوا

(قوله انها) اي صلاة القسمة
لا تكون الا في السفر (قوله والا)
أي وان علموا كيفيتها ولم يخف
تخلفهم (قوله لشدة) اي الهول
(قوله وتقومها) اي الطائفة
الثانية (قوله وقول) عطف
على المعتمد (قوله ومذهب)
عطف على المعتمد (قوله
واستقراره) عطف على قيامه
(قوله طريقة) خبر حكاية (قوله
على عدمه) اي القيام (قوله
غيرها) اي الثانية (قوله وان
كره) حال (قوله لمخالفة السنة) علة
لكره

منه فيه صلواته الصام في أوله وان تردّد وفيه آخره والوسطه **كذا في النص زاد**
المصنف من نفسه (المختار) واستظهر ابن هرون الضروري والذي قاله المصنف هو
مقتضى القياس على راجي الماء فان انكشف العدو وظاهر وفي الذخيرة ما يؤيد أنه
المختار ابن أبي لا يبعد كونه ذات قولين كالرافع الذي عمّادى به الدم قبل الصلاة
وخاف خروج الوقت فانه يعتبر الاختيارى ونقل ابن رشد فيه قولاً انه يعتبر الضروري
(و) ان لم ينكشف وبقي من الوقت ما يسع الصلاة (صلوا ايما) أفذاذا ان لم يمكنهم
الركوع والسجود سواء كانوا راكبين او راجلين لمشقة الاقتداء في تلك الحالة وشبه
في القسم ان أمكن ترك القتال لبعض القوم وصلاتهم ايما أفذاذا ان لم يمكن **كن** فقال
(كان دهمهم) بفتح الدال والهاء اي هجم عليهم (عدو) وهم (بها) اي متلبسون بالصلاة
فان أمكن بعضهم ترك القتال قطعت طائفة لقتال العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية
معه باياعلى ما فعله ركعة في الثانية وركتين في غيرها على نحو ما تقدم خلافاً لما قال
يقطعون ويتدوّن القسم من أولها ومحل القسم ان كان الامام لم يشرع في النصف
الثاني من الصلاة فان خافهم بعد وجوب قطع جماعة وجوباً كقائماً لقتال العدو
وأتم الباقي من صلاتهم وذهبوا للعدو وابتدأت الطائفة التي قطعت صلاتها أفذاذا
أو بامام وان لم يمكن بعضهم تركها صلوا أفذاذا على حسب استطاعتهم مشاة وركباً باياعلى
ان لم يقدر على الركوع والسجود هذا هو المشهور خلافاً لما قال يقطعون (وحل)
في صلاة الاتمام ما حرم في غيرها (للضرورة) منه (مشى) وجرى (وركض) بضم الدال
(وطعن) في العدو برمح أو سكين (وعدم توجه) للقبلة (وكلام) أجنبي غير صلاحها
احتيج له في القتال من تحذير أو غرأ أو مروءة (وامسالك) شئ (ملطخ) بضم الميم وفتح
اللام والطاء المهمله بدم كغيره ان احتيج له هذا هو المعتمد وقيل يجوز مطلقاً لان محل
محل ضرورة (وان أمنوا) بقصرهم أو كسر الميم اي حصل لهم الأمن من العدو وهم
متلبسون (بها) اي صلاة الخوف سواء كانت صلاة قسمة أو اتمام (أتمت) بضم الهاء
وكسر المثناة فوق وشهد الميم اي الصلاة حال كونها (صلاة أمن) ففي صلاة السابقة يتم
كل منهم صلاته فذا وفي صلاة القسم ان حصل الأمن مع الاولى استقرت معه ودخلت
الثانية معه على ما رجح اليه ابن القاسم بعد قوله صلى الثانية بامام آخر ولا تدخل معه
لانه لما أحرم بصلاة خوف وأتمها صلاة أمن صار كمن أسرم بالسلام ثم قدر على القيام بعد
ركعة فلا يحرم أحد قائماً خلفه وان حصل بعد مقارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه
وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن فعل لنفسه شيئاً انتظر الامام حتى يلحقه واقتدى به
في الباقي ولو السلام وان حصل مع الثانية همت صلاة التي أتمت لنفسها (و) ان حصل
الأمن (بعد) اتمام (بها) بصلاة صلاة الخوف (للاعادة) عليهم وشبه في نفي الاعادة فقال
(كسواد) اي جمع من الناس (ظن) بضم الظاء المجعولة اي السواد عند رؤيته (عدوا)

(قوله مطابقاً) اي عن التقييد
بالاستباج اليه

فصلوا صلاة خوف على وجه القسم أو الالتحام (فظهر تنقيح) أي العذر ولا تعداد (وان
سها) الامام (مع) الطائفة (الاولى) سجدة بعدا كمالها) صلاتها القبلي قبل سلامها
والبعدي بعده الا ان يترتب عليها سجود لنقص بعدم مفارقة فيه غلب وتسجد قبل السلام
(والا) اي وان لم يكن المخاطب بالسجود لاسم والامام الاول بل الثانية سواء سماها الامام
معها أو مع الاول أو بينهما (سجدة) الثانية (القبلي) معه اي الامام قبل قيامها للقضاء
ولوتر كذا الامام (و) سجدة (البعدي) بعد القضاء وبعد سلامها فان سجدة مع الامام
قبل القضاء بطلت (وان صلى) الامام (في) صلاة (ثلاثية) وهي المغرب (أو) في صلاة
(رباعية) كظهر تامة (بكل) من الطوائف الثلاثة أو الاربعة (ركعة بطلت) صلاة
الطائفة (الاولى) لمفارقة الامام في غير محل المفارقة (و) صلاة الطائفة (الثالثة) في
الصلاة (الرباعية) لذلك ومفهوم الاول والثالثة في الرباعية صحة صلاة الثانية مطلقا
والثالثة في الثلاثية والرابعة كصلاة الامام وهذا قول الاخوين واصبغ وشبهه في
البطلان فقال (ك) صلاة (غيرها) اي الاولى والثالثة في الرباعية وهي صلاة الامام
والثانية مطلقا والثالثة في الثلاثية والرابعة (على) القول (الاربع) عند ابن يونس من
الخلافا وهو قول صفهون بطلانها على جميعهم لخالفه الكيفية المشروعة للضرورة
(وصحح) بضم الصاد المهملة وشدة الحاء اي صحح بعض المتأخرين غير الاربعة وهو ابن
الحاجب ونائب فاعل صحح (خلافه) اي بطلانها على غيرهما وهو القول الاول وهو
الراجح كما اشار له بتقديمه

• (فصل) في صلاة العيد • (سن) بضم السين وشدة النون عينا هذا هو المشهور وقيل
كفاية وقيل فرض عينا نقله ابن حارث عن ابن حبيب وحكى في المقدمة مات انه افرض
كفاية قال واليه ذهب شيخنا الفقيه ابن رزق وصلة سن (العيد) اي فيه أو لاجله اي
جنسه الصادق بالفطر والاضحى وليس أحدهما أو كدمن الآخر وياؤه بدل عن واو
لسكونها اثر كسرة مشتق من العود لعوده ولا يرد أن سائر الايام كذلك لان علة التسمية
لا تستلزمها لانها يجوز مناسبة وقال عياض لعوده بالفرح وقيل تقا ولا يعود على من
أدركه بقياس تكسيه بالواو لرد له للاصل وعدلوا عنه الى تكسيه بالياء دفعا للتباس
جمعه بجمع عود أو أول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة
ونائب فاعل سن (ركعتان) وصلة سن (للمأمور) اي من شخص مأمور به (الجمعة) أمر
ايجاب لان الشيء اذا أطلق انصرف الى أكله فدخل الغريب المقيم أربعة أيام في قرية
الجمعة أو خارجها بكفر من لا عبد ومراة وصبي ومسافر وخارج عن كفر من لا تنس لهم
ثم تندب لهم ولا تندب عيد الاضحية لحاج ولا لاهل من غير الحاج جماعة بل انما اذا التلا
يكون ذريعة لصلاة الحاج معهم ووقتها (من) وقت (حل) بكسر الحاء المهملة وشدة
اللام اي جواز (الثالثة للزوال) العدوى هذا بيان الوقت الذي لا كراهة فيه ووقت

(قوله لذلك) اي مفارقة الامام
في غير محلها (قوله مطلقا) اي في
ثلاثية أو ثلاثية أو رباعية
(قوله للضرورة) صلاة المشروعة
(قوله اي بطلانها على غيرهما)
تفسير للضمير المضاف اليه
خلاف

• (فصل صلاة العيد) •

(قوله يرد) بفتح فكسر (قوله
سائر) اي باقي (قوله كذلك) اي
العيد في العود فحقها أن تسمى
عيدا (قوله لان علة التسمية
الخ) علة لا يرد (قوله لانها)
اي علة التسمية الخ علة
لا تستلزمها (قوله بالواو) خبر
قياس (قوله لرد) من اضافة
المصدر لقاعله ومفعوله محذوف
اي المفرد علة قياس تكسيه
بالواو (قوله عنه) اي التكسيه
بالواو (قوله بجمعه) اي عيد
(قوله لا عيد) عطف على الغريب
(قوله ذريعة) اي وسيلة

صحتها بتمام طلوع الشمس ~~كغيرها~~ من النوافل فان صليت عقب الطلوع وقبل
الارتفاع صحت مع الكراهة انتهى قلت يؤيده قول ابن بشير المستحب أن يؤتى بالصلاة
إذا طلعت الشمس وايضا ولا ينبغي تأخيرها عن ذلك وقول التلقين وقتها إذا أشرق
شب يجوز الاقتداء بشافعي صلاها عقب الطلوع بمنزلة الاقتداء بالخالف في الفروع
وان لم يقاده فيما يظهر وانظره مع قول أبي حيان في مختصر المنهاج ووقت ما بين طلوع
وزوال الشمس تأخيرها لترفع كرخ انتهى فان هذا صريح في كراهتها قبل الارتفاع
وتحومالشب لعب وكتب عليه بعضهم فيه نظرا ولا يصح قياسه على الخالف في شروط
الصلاة للفرق بوجود السبب فيه بخلاف ما هنا فلم يوجد السبب وهو دخول الوقت والا
أصحت الجمعة باقتدائه بخلاف ما هنا قبل الزوال وما أظن مالكيا يقول به الآن يقال
يفتقر في السنة ما لا يفتقر في الفرض أولان مدرك الحنبلي في جواز الجمعة قبله ضعيف
بخلاف مدرك الشافعي في العيد ~~ص~~ كن يرده أن السبب في الجمعة والعيد لم يدخل فلم
يخاطب بها المالكى قاله ابن عاب ومن خطه نقلت وقرره القنراوى وهذا يقتضى ان
المراد وقت صحتها وهو المتبادر من عبارة المتن ولا أذان لها ولا إقامة وهل أول من
ابتدع الأذان في العيدين عبد الله بن الزبير أو معاوية أو هشام أقوال (ولا ينادى) بفتح
المدال اسمها فهو (الصلاة جامعة) أى يكره أو يخالف الأولى لعدم ورود ذلك فيها
وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والمزوى وصرح ابن نجى وابن عمر وغيرهما
بأنه بدعة وما ذكره الحارثى من أنه جائز غير صواب وما ذكره من أن الحديث ورد بذلك فيها
فهو مردود بأنه لم يرد في العيد وانما ورد في الكسوف كما في التوضيح والمواق وغيرهما
عن الأكمال وقياس العيد على الكسوف لا يصح لتكرار العيد وشهرته وتعدد الكسوف
نم نقل المواق أول باب الأذان ان عياضا استحسن أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها
الصلاة جامعة لكن المصنف لم يرج عليه انتهى بن (واقف) بن باب صلاة العيد (بسبع
تكبيرات) قبل القراءة متلبسة (ب) تكبيرة (الاحرام) أى بعد هاتمتها فكل تكبيرة سنة
مؤكدة وتقدم على القراءة مندوب ومفهوم سبع بالاحرام عدم الزيادة عليها فان
اقتدى مالكى بشافعي يكبر في الأولى ثماني بالاحرام فلا يتبعه في التكبيرة الثامنة وعدم
النقص عنها فان اقتدى بحنفى يكبر في الأولى أربعاً قبل القراءة وفي الثانية ثلاثاً عقبها
فلا يتبعه في النقص ولال تأخير (ثم) اقتح في الركعة الثانية قبل القراءة (بخمسة)
من التكبيرات (غير) تكبيرة (القيام) حال كون التكبير (موالى) بضم الميم مخففا
أصله موالى بفتح اللام والياء فأبدلت الياء ألفا ~~ص~~ ففتح وسدفت لالتقاء
الساكنين أى عتوا بالياء لا فصل بين أفراد (الاد) قدر (تكبير المؤتم) من الامام (بالقول)
من الامام حال فعله بقدر تكبير المؤتم به أى يكره سواء كان تسبيحا أو تهليلا أو استغفارا
أو دعاء (وتحراه) أى تكبير الامام شخص (مؤتم) به (لم يسمع) المؤتم تكبير الامام

(قوله وعدم النقص) عطف على
عدم الزيادة (قوله به) أى الامام
صلاة المؤتم

والأمامين لبعده أو صم (وكبر) بفتحات مثقلا أى أتى بالتكبير استئنا ناشخص (ناسبه)
 أى تكبير العبد السابق على القراءة كله أو بعضه اذ ذكر فيها أو عقبها فى الركعة الأولى
 أو الثانية وأعادها عقبه ندبا (ان لم يركع) أى لم يحن للركوع فإن الحنفى له ورجع للتكبير
 عامدا بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (ومجد) الاق بالتكبير الذى أعاد القراءة
 عقبه (بعده) أى السلام لزيادة القراءة التى قدمها على التكبير فإن لم يعد القراءة عقبه
 فلا يسجد وصلاته صحيحة اذ لم يفته الامندوب تقديم التكبير عليها وصريح فقهاء ان لم
 يركع ليرتب عليه حكم السجود فقال (والا) أى وان لم يركع بأن ركع أى الحنفى
 للركوع قبل تذكير التكبير المتسبب (تعالى) فى ركوعه وجوبه بشرط ولا يرجع منه
 للتكبير لقوات ثدركه بشروعه فى التحنأ الركوع فان رجع من ركوعه للتكبير بطلت
 صلاته لرجوعه من فرض مجمع عليه لسنة بخلاف من رجع من الفاتحة للتشهد للثلاث
 فيما (ومجد) الشخص (غير المؤتم) من امام وفذ (قبله) أى السلام للنقص بترك التكبير
 كلا أو بعضا ولو واحدة لان سنة مؤكدة ويسجد للزيادة عليه ولو واحدة بعده ومفهوم
 غير المؤتم ان المؤتم الذى ترك التكبير كله أو بعضه وأتى به امامه وتذكره فى الركوع
 أو بعده فلا يسجد لجله الامام عنه (و) شخص مسبوق (مدرك) يضم الميم وكسر الراء أى
 محرم خلاف الامام حال (القراءة) للفاتحة أو السورة فى الركعة الأولى أو الثانية (يكبر)
 يضم ففتح فكسر منه قلا أى يأتى بالتكبير استئنا أو أولى مدرك بعض التكبير فيتمعه
 فيها أو ركعته ثم يأتى بمافاته منه ولا يأتى به فى خلال تكبير الامام (مدرك) قراءة الركعة
 (الثانية يكبر بخمسا) غير تكبيرة الاحرام بناء على انها آخر صلاته وعلى انها أولها يكبر
 سبعا بالاحرام فان وجد الامام فى القراءة ولم يعمل هل هو فى الأولى أو الثانية فقال ع
 الظاهر انه يكبر سبعا بالاحرام احتملا فان تبينت أولى فظاهر وان تبينت ثانية قضى
 الأولى بست غير تكبيرة القيام وقال اللغاني يشير للمأمومين فان أفهموه عمل على ما فهم
 والاربع لمقاله ع (ثم) يكبر فى قضاء الركعة الأولى (سبعا) تكبيرة (القيام) قاله
 ابن القاسم واستشكل بان مدرك ركعة يقوم بالتكبير وأجيب ببنائه على قيامه به
 (وان فاتت) الثانية المسبوق بان اقتدى بالامام عقب رفعه من ركوعه ما عتد لا مطمئنا
 (قضى) المسبوق الركعة (الأولى بست) من التكبيرات (وهل بغير) تكبيرة (القيام)
 فيكون سبعا بما أو الست فقط ولا يكبر للقيام فيه (تأويلان) أى فهما للشارحين فى
 قول أبى سعيد من أدرك الجلوس ككبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام ما بقى من
 التكبيرات فسر ابن القاسم بست فقهاء ابن رشد وسند على الاول لأن الست هى
 التكبير المختص بالعبد ثم تكبيرة يقوم بها لا تختص به لأن ذلك حكم سائر الصلوات فاذا
 اعتدل قائما أتى بتكبير العبد وهى ست وفهمه عبد الحق والخمى على الثانى عبد الحق
 هى الست فقط ويعتد بالتكبير التى جلس عقبها فى قضاء الثانية وهى خمس بغير القيام

(قوله وأعادها) أى القراءة
 (قوله عقبه) أى التكبير (قوله
 مندوب تقديم) أضافته
 للبيان (قوله لجله) أى السجود
 (قوله الامام) فاعل حمل
 المضاف لمفعوله (قوله به) أى
 التكبير الذى فات المأموم قبل
 دخوله مع الامام (قوله خلال)
 بكسر الخاء المجهدة أى اثنى وعشرين
 (قوله على قيامه) أى مدرك
 ركعة (قوله به) أى تكبير
 (قوله فيكون) أى التكبير
 (قوله بها) أى تكبيرة القيام
 (قوله على الاول) أى ست غير
 تكبيرة القيام (قوله لأن الست
 هى التكبير المختص بالعبد الخ)
 على لفهمه على الاول (قوله
 سائر) أى جميع (قوله على
 الثانى) أى على عدم التكبير
 للقيام

لوضوحه قاله تت الرماصى ليس اللفظ الذى ذكره لفظ أبى سعيد انما لفظه ومن أدرك
الجلوس كبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام التكبير والصلاة اه فعبقه عبد الحق
فقال انسى أبو سعيد هذه المسئلة ما الذى يقضى ونص اقطها فى الام فاذا قضى
الامام صلاته قام فكبر ما بقى عليه من التكبير فقوله فى الام ما بقى عليه من التكبير يدل
على انه يكبر ستا ويثبت بالتكبير الى كبرها قبل جلوسه وأعرف فى غير المدونة فيها
اختلافا هل يكبر ستا أو سبعا وهو شىء محتمل ألا ترى انه فى القرائن اذا أدرك مع الامام
الجلوس فكبر وجلس قد قال انه اذا قام كبر هذا الذى يستحب فقد يقول قائل كما جعله
هنا يكبر فكذا فى صلاة العبد ينكبر اذا قام وقد ذكرنا انه قد قيل ذلك ولكن قال فى الام
ما بقى عليه من التكبير فدل على انه يكبر ستا فقط ولعل الفرق بين هذا وبين ما وقع له فى
صلاة الفريضة انه فى الفريضة اذا سلم الامام فهو مبتدئ بالقيام ولا يبتدئ بالقيام
للاصلاة من تكبير فاستحب ذلك لهذا وأما فى صلاة العبد فهو حين قيامه يكبر غير تكبير
فما قبل الامبة اقيامه من تكبير فاقترا (ونذب) بضم فسكسر (احياء عليه) أى العبد
بالعبادة من صلاة وقراءة قرآن وذكر واستغفار لقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا ليله
العبد وليله النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى عدم موت قلبه عدم
تغيره عند التزع وفى القبر والقيام بان يكون قلبه عند التزع مطمئنا وكذا فى القبر
والقيام والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت التزع ووقت القيامه الحاصل فيهما التغير
وقيل لم يمت قلبه بحسب الدنيا حتى تصدده عن الآخرة واستظهر انه يحصل باحياء معظم
الليل وقيل بثلثه الاخير وقيل بساعة ونحوه فى أدراك النور وقيل بصلاة العشاء
والصبح فى جماعة والاولى الليل كله (و) نذب (غسل) كغسل الجنابة ويدخل وقته بأول
السدس الاخير من الليل (و) نذب (بعد) صلاة (الصبح) ذكر فى التوضيح ان المشهور ونذبه
ونقله المواق عن ابن رشد ورجح اللخمى وسندوا لكانها سنينته ولا يشترط اتصاله
بالغد والى الصلاة لانه لا يوم لاله (ونطيب) بفتح المثناة فوق والطاء المهملة وضم المثناة
تحت مشددة (وتزين) كذلك بالشباب الجديدة ان كان بالنسبة لمصل بل (وان) كان
بالنسبة (لغير مصل) راجع للاحياء وما بعده ولا ينبغي ترك اظهار الزينة والتطيب فى
الاعباد مع القدرة عليهم انفسا لانه بدعة ولان الله تعالى جعلها أيام فرح وسرور وزيينة
للمسلمين وورد ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ولا يشكره الصبيان فيها
وضرب الدف فقد ورد اقراره من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومشى فى ذهابه)
للمصلى لانه عبد ذاهب بخدمة مولاه فطلب تواضعه رجاء لاقباله عليه واحسانه اليه
اذا لم يشق عليه المشى اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ومعهوم فى ذهابه عدم نذبه فى
رجوعه وهو كذلك اقراغ العبادة ونذب رجوع من طريق أخرى لشهادتهم ما والتصدق
على فقرائهم واغاظة لاهل الذمة فيهما ولذا طالب الخروج للصبراء مع اظهار الزينة

(و) نذب

(قوله ما الذى يقضى) منقول
نقص (قوله من التكبير)
بيان لما (قوله فيما) أى المسئلة
(قوله انه) أى المؤتم (قوله فى
القرائن) صلة أدرك (قوله
قد قال) أى الامام رضى الله
تعالى عنه (قوله اذا قام) أى
المؤتم (قوله هذا) أى تكبيره
اذا قام (قوله يستحب) لانه
لا يفتح صلاة (قوله هنا) أى فى
القرائن صلة يكبر (قوله انه)
أى الشأن (قوله ذلك) أى
تكبيره اذا قام (قوله يكبر)
أى اذا قام (قوله هذا) أى الذى
اقتدى بالامام وهو جالس
للتشهد فى صلاة العبد (قوله
ذلك) أى التكبير (قوله لهذا)
أى لا يبدئه القيام (قوله غير
تكبيره) أى أكثر منها وهى
ست تكبيرات (قوله واستظهر)
بضم التاء وكسر الهاء (قوله لانه)
أى احيا ليله العبد (قوله لانه)
أى ترك اظهار الزينة (قوله
فيما) أى أيام العبد (قوله اقراره)
أى ضرب الدف (قوله فيهما)
أى الطريقتين

(و) نذب (فطر) وكونه على رطب ففراه (قبله) أى الخروج الى المصلى (في) عيد
 (القطر) مبادرة بامتثال أمر الله تعالى الذى أوجب صوم يوم وفطر الذى يليه (و) نذب
 (تأخير) أى الفطر (في) عيد (الحصر) لفطر على زيادة كبد أخصيته اقتداء برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتفاوتا لأن يكون من أهل الجنة الذين أول طعامهم زيادة كبد الحوت
 كما في الصحيح وألحق من لا يضحى بن يضحى حفظا للسنة (و) نذب (خروج) من البيت
 لصلاة العيد (بعد) طلوع (الشمس) هذا مصب النذب وأصل الخروج سنة لمن قربت
 داره والأفيض خرج بقدر ما يدرك الصلاة ويندب للامام تأخير خروجه حتى يجتمع الناس
 بحيث يشرع في الصلاة بمجرد وصوله المصلى (و) نذب (تكبيره) أى الخروج بقوله
 الله أكبر ثلاثا (حينئذ) أى حين كونه بعد الشمس ومفهومه أنه لا يندب فيه ان خرج
 قبل طلوعها وصرح به فقال (لا) يندب التكبير حال خروجه (قبله) أى طلوع الشمس
 هذا ظاهر المدونة لأنه للصلاة فلا يشرع قبل وقتها (وصح) بضم فس كسر مثله أى صح
 ابن عبد السلام من الخلاف ونائب فاعل صح (خلافه) أى قولنا لا قبله وهو التكبير
 حال خروجه قبله وهو ما في المبسوط عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه من دخول وقت
 التكبير بمجرد الفراغ من صلاة الصبح ابن عبد السلام هذا هو الاولى ابن عرفة وفي
 ابتدائه بطلوع الشمس أو الاستقار أو الانصراف من صلاة الصبح رابعة وقت غدو
 الامام تحري بالغمى عنها ولا بن حبيب ولزواية المبسوط ولا بن مسلمة (و) نذب (جهريه) أى
 التكبير بامعاع من يلبسه ولا يرفع صوته حتى يعقده فبى بدعة (وهل) ينتهى التكبير
 (لجى الامام) للمصلى (أو لقيامه للصلاة) أى احرامه بها قاله عجم وقال العدوى أى
 دخوله في محل صلاته الخاص به وان لم يدخل في الصلاة بالفعل فيه (تأويلان) أى فهما
 لشارحهما الاول لابن يونس والثاني للغمى في تكبير الامام وتكبير المأمومين ابن ناجي
 افرق الناس بالقبور وان فرقتين بحضرة أبي هران القاسى وأبى بكر بن عبد الرحمن في
 التكبير اذا فرغت احداهما منه كبرت الاخرى فاستلأ عنه فاستسناه (و) نذب للامام
 (نحر أخصيته بالمصلى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة واللام مشددة أى المحل المعتاد للصلاة
 العيد من الصغراء اعلم الناس تحريمه ويجوز اغيره وهذا في المصير الكبير فلا يندب في
 القرية الصغيرة لعلم الناس تحريمه بدونه (و) نذب (ايقاعها) أى صلاة العيد (به) أى
 المصلى وصلاتها بمسجد بالضرور وقبلة مكرهة (الابكة) فتندب في مسجد بها المشاهدة
 الكعبة وهى عبادة تلعب ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلا مستنون
 للطائفتين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين مالك رضي الله تعالى عنه لا تصلى العيد
 بموضعين في مصر بشرط امامها ان لا يكون معيدا فن صلى في محل واتقل لا تخوف فلا تصح
 خلفه وقعدا الى الزوال (و) نذب (رفع يديه في أولاه) بضم الهمزة أى التكبير وهى
 تكبيرة الاحرام (فقط) فرقهما بغيرهما مكرهه أو خلاف الاولى (و) نذب (قرأتها)

(قوله وفطر) عطف على صوم
 (قوله وفي ابتدائه) أى التكبير
 (قوله فبى) أى المبالغة في رفع
 الصوت (قوله وهى) أى مشاهدة
 الكعبة

أى صلاة العيد (يكسج) اسم ربك الأعلى بقامها في الركعة الأولى (والشمس)
وضعاها في الركعة الثانية وأدخلت الكاف ما شابهها من وسط المفصل (و) ندب
(خطبتان) لصلاة العيد (ك) خطبتي (الجمعة) في الخلو قبلهما وبينهما والقيام
والجهر واقتصر ابن عرفة على سنتيها ونصه خطبة العيد أثر الصلاة سنة ابن حميد
يذكر فيهما أحكام زكاة القطر في عيده والاضحية في عيدها وإن أحدث فيهما ما أتى
بعد سنتيها (و) ندب (سماعها) أى الاتصاف حال الخطبتين وإن لم يسمع بعد أو صم
ويكره الكلام هذه رواية القرينين وابن وهب وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن
عرفة سمع ابن القاسم نصت في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى القرينان وابن
وهب ليس الكلام فيهما كالجمعة وقرر ابن رشد السماع على الوجوب وتاراه الخطبانه
تشبيه في مطلق الطلب واستبعده الرماصي (و) ندب (استقباله) أى ذات الخطيب حال
خطبته فلا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين أهل الصف الأول وغيرهم لعدم انتظارهم
صلاة (و) ندب (بعديتها) أى كونها بعد الصلاة والراجح سنتيها (وأعيديها) أى
الخطبتين ندبا (إن قدمتا) على الصلاة وقرب واستئنا على المعتمد (و) ندب (استفتاح) لهما
(بتكبير) (و) ندب (تخللهما بلاحد) أى تحديدهما بسبع في الاستفتاح وثلاث في التحليل
كما قيل وندب تكبير سماعه سرا ابن حميد في الواضحة والسنة أن يفتتح خطبتيه
بالتكبير وليس فيه حدود لعله أراد بالسنة الطريقة فلا ينفي الندب (و) ندب (اقامة) أى
صلاة العيد (من) أى شخص (لم يؤمر) بضم المثناة وفتح الميم (بها) أى الجمعة وجوبا
أو العيد استئنا لعدم استيفائها شرورها كصبي ورق ومراة ومساقر وأهل قرية غير الجمعة
الاحتياج فتكرملهم جماعة وإذا ذابوا طاق المصنف أقامتها من لم يؤمر بها عن تقيده
بكونه فذا فظاها أنه يندب له فعلها فذا أو جماعة وهو قول في المسئلة والراجح أنه يقيمها
فذا لا جماعة فتكره وقيل لا يقيمها لا جماعة ولا فذا كذا في أبي الحسن وابن عرفة
والتوضيح (أو) يؤمر بها (فاته) أى صلاة العيد المأمور بها استئنا مع الإمام لعذر
أولا فيندب له صلاتها فذا لا جماعة على الراجح فإن قلت كونها سنة عين يقتضى أنها
تسن لمن فاتته قلت سنتيها عينا مشروطة بفعلها مع الإمام وهذا مشهور مبنى على أنها
سنة كفاية (و) ندب (تكبيره) أى المصلي ولو صبيا أو امرأة أو عبدا أو مسافرا وتسمع
المراة نفسها انقط والذكر من يليه (أثر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة أو فتحها أى عقب
(خمس عشرة فريضة) حاضرة بدليل ما يأتي هذا هو المعتمد وقال ابن بشير أثر ست عشرة
فريضة من ظهر العاشر لظهر الرابع (و) أثر (موجود) فهو (ها) أى الفريضة
(البعدي) إن كان قبيل المعقبات مبتدأة (من ظهر يوم النحر) أول أيامه وهو عاشر
ذى الحجة أصبح رابعة (لا) يشرع التكبير أثر (نافلة ومقضية فيها) أى الأيام الثلاثة
(مطلقا) عن التقيد بكونها فاتته في الأيام الثلاثة أو في غيرها فيكره عقبها (وكبر)

(قوله في عيده) أى القطر (قوله
عيدها) أى الاضحية (قوله
القرينين) أى اشهب وابن نافع
(قوله سنتيها) أى البعدي (قوله
واستئنا) عطف على ندبا

بفتحات مثقلة لا أى اتي بالكبير (ناسبه) أو متعمدة تركه (ان قرب) بالعرف وعندهم
الخروج من المسجد (و) كبر الشخص (المؤمن ان تركه) أى التكبير (امامه) وندب له
تسيبه عليه ولو بالكلام (و) ندب (لفظه) أى التكبير الوارد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (وهو) كافى المدونة (الله كبر ثلاثا) متواترات بدون زيادة فهي بدعة (وان
قال) المكبر (بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيريتين) مدخلا عليهما وواو العطف (وقله
الحدة) هذا (حسن) والاول احسن لانه الوارد وهذا هو الراجح وقيل هذا احسن والاول
حسن (وكره) بضم فكسر (تنقل) بفتح المثناة والتون وضم القامعة شدة (بصلى) للعبد
(قبلها) لئلا يكون ذريرة لعادة اهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير
معصوم (وبعداها) أى العبد لان الخروج للحجر بمنزلة طالع التجبر (لا) يكره التنقل
(بمسجد فيهما) أى قبلها وبعدها ان صليت به لطلب التجمعة قبلها ويندور حضور اهل
البدع صلاة الجماعة في المسجد

* (فصل صلاة الكسوف
والنسوف) *
(قوله واستقر) بضم التاء
وكسر الراء أى عد غريبا (قوله
وان كان آية) حال

* (فصل) في صلاة الكسوف والنسوف * (سن) عينا للامور بالصلاة ولونديا على
المشهور وقيل كفاية سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو رقبا حاضرا أو مسافرا ابن حبيب
صلاة النسوف على الرجال والنساء ومن عقل الصلاة من الصبيان والمسافرين والعبيد
نقله في النوادر ابن عرفة وفي تعلقها بكل ما مور بالصلاة وخصوصها بمن عليه الجمعة قول
المشهور والخمى عن رواية ابن شعبان واستغرب امر الصبي بالكسوف استقنا
وبالصلاة الخمس والعبد الا وكذا من الكسوف ندبا واجيب بان الصلوات الخمس
متكررة تحذف طلبها منه لئلا يشق عليه ويكرر العبد بالنسبة للكسوف وبان الكسوف
آية مخوفة للعباد والصبي مرجو القبول فتأكد طلبها منه ولم يخاطب بخسوف القمر
وان كان آية ايضا الغلبة فومه من الغروب ولانه لا يلحق مصيبة الشمس ان كان مأمور
الصلاة بالمديان (وان لعمودى) أى يدوى منسوب للعمود لرفع يديه عليه والاولى حذف
اللام (ومسافر لم يجتديره) لادراك امر مهم بان تراخى سيره واجتاز غير مهم ومفهومه
أنه ان جد لهم فلا تنس له قرره وت وعقبى والسنورى العدوى ومقاده انه الراجح وهذا
هو الظاهر وصلة تن (لكسوف الشمس) أى ذهاب ضيائها كالأوبعضا ما لم يقل جدا
حتى لا يعرفه الا اهل الهيئة والحساب قبل النسوف والكسوف مترادفان على ذهاب
الضوء كالأوبعض الشمس أو قر وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والنسوف ذهاب
ضوء القمر وهو المشهور قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله وحذف
القمر وقيل الكسوف ذهاب بعض الضوء والنسوف ذهاب جميعه وقيل الكسوف
ذهاب الضوء كله والنسوف تغير اللون ومفهوم لكسوف الشمس ان الصلاة لا تشرع
لغيره من الآيات وهو كذلك ففي الذخيرة لا يصلى للزلزلة وغيرهما من الآيات وحكى
الخمى عن ائمة الصلاة واختاره وناقب فاعل سن (ركعتان) يقرأ فيهما (سرا) لانه نقل

نهادى لاخطبة له هذا هو المشهور وقيل جهر التلايسام المأمومون واستحبته النخعي
ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة (بزيادة قيامين وركعتين) في الركعتين
استثنانا في كل ركعة قيام وركوع زائدان على قيامها وركوعها الاصليين وهما القيام
والركوع الاولان فانهما منسما مع قبل السلام (وركعتان) المتبادر عطفه على
ركعتان المتقدم فيكون ماشيا على سنية صلاة الخسوف وهو الظاهر من كلامهم وشهره
ابن عطاء الله واقتصر في التوضيح على نذهب او صححه غير واحد وصرح القائلاني بأنه
المشهور ونصر ابن عرفة وصلاة خسوف القمر النخعي والجلاب سنة ابن بشير والتلقين
فضيلة ١٨ ويحتمل ان ركعتان مبداء خبره كالتوافل وان التشبيه في الحكم ايضا فيكون
ماشيا على نذهبها (ركعتان) أي فركعتان فهو معطوف بهما طاف محذوف وهكذا
حتى ينجلي او يغيب او يطاع القبر واصل النذب يحصل بركعتين والزيادة اكمل
(الخسوف) أي ذهاب ضوء (قمر) كاه او بعضه ما لم يقل جدا (كالتوافل) في السكيفية
بالزيادة قيامين وركعتين يقرأ فيهما (جهرًا) لانه نقل ليلى (بلا جمع) من الناس الصلاة
فيصلونها اقتذا في يومهم ووقت الليل كاه وفي صلاتهم عقب الفجر اذ لم يغيب او طلع
القمر من خلفه قولان اقتصر ابن الامام التلمساني على الجواز لوجود سبب او صاحب
الذخيرة على عدمه لا تنبى عن النقل بعد القبر ويكره الجمع لها ووقعها في المسجد (ونذب)
صلاة خسوف الشمس (بالمسجد) لا بالصلى خوفا من الجلائم اقبل وصوله فتقوت السنة
وهذا ان صليت جماعة كما هو المندوب واما الفذ فيصليها في بيته (ونذب) (قراءة) سورة
(البقرة) عقب الفاتحة في القيام الاول من الركعة الاولى (ثم) نذب قراءة (موالياتها) أي
السور الطوال التي تلي البقرة (في) بقيمة (القيامات) فيقرأ في القيام الثاني من الركعة
الاولى عقب الفاتحة سورة آل عمران وفي الاول من الثانية عقبها سورة النساء وفي الثاني
من الثانية عقبها سورة المائدة وكلام المدونة يقيد أن المطلوب انما هو طول القراءة بقدرها
سواء قرأ هذه السور او غيرها ونصبها ونذب أن يقرأ نحو البقرة وهو المعول عليه
ويمكن ارجاع المتن اليه بتمديد مضاعف أي نحو البقرة الخ وقيل المعول عليه كلام المصنف
فسيرد اليه كلامها يجعل اضافة فهو للبيان واستظهر وقراءة الفاتحة في القيام الثاني من
كل ركعة هو المشهور كما في التوضيح وابن عرفة والحط وان ابن عرفة وفي إعادة الفاتحة
في القيام الثاني والرابع قول المشهور وابن مسجلة (ونذب) (وعظ) من الامام للناس
(بعدها) أي صلاة خسوف الشمس ينصهم فيه ويذكرهم بالعواقب ويأمرهم
بالصلاة والصيام والصدقة والعنف ونحو ذلك ويقال السعيد من اعطى غيره والنسقي
من اعطى به غيره وجل ما لك رضى الله تعالى عنه فعله صلى الله عليه وسلم على الوعظ وان
تسمية عائشة رضى الله تعالى عنها الخطبة لانه موعدة على سبيل ما يأتي في الخطب روى ابن
عبد الحكم يستقبل الامام الناس بعد سلامه فيذكرهم ويخوفهم ويأمرهم ان يمدوا الله

(قوله وهما) أي القيام والركوع
الزائدان (قوله نذهب) أي صلاة
خسوف القمر (قوله بقدرها)
أي السور المذكورة (قوله واستظهر)
أي كلام المدونة (قوله فيه)
بضم التاء وكسر الهاء (قوله في)
أي الوعظ (قوله على الوعظ وان
تسمية الخ) انظر مع تعريف
الخطبة بأنها كلام منبه به على
امرهم لادبهم فانه مطابق على
قوله صلى الله عليه وسلم ويؤيده
تسمية عائشة رضى الله تعالى
عنها خطبة

ويكبروا ويصدقوا ابن يونس ولا خطبة مرتبة فيها (وركع) أى اطال في كل ركوع (ك) طول
 (القراءة) التى قبله نذبا وقيل استئنافا فيسجدان تركه فهو اويسج فيه فقط (وسجد) أى
 اطال السجود نذبا واستئنافا (ك) اطالة (الركوع) الثانى ولا يبطل الجلوس بين السجدين
 اجاعا والمراد انه يقرب الركوع من القراءة فى الطول لأنه يجعله قدرا هو يقرب السجود
 من الركوع لأنه يجعله قدرا ويفيد هذا التشبيه فان المشبه لا يساوى المشبه به
 عبد الوهاب تطويل الركوع والسجود مندوب سند سنة يسجد لتركها واقتصر عليه الخط
 وزرق وهو الذى يظهر من المتن بتغيير الاسلوب ومحل نذب التطويل ما لم يضر المأمومين
 او يحث خروج وقتها قاله عجم ومن تبعه وهو مخالف لما فى حديثنا أسماء رضى الله تعالى عنها
 فى صحيح البخارى من قيامها خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الكسوف عقب
 مرضها حتى تجلها الغشى اى الانغماء وجمعت نصب الماء على رأسها صلاة الكسوف
 مخصوصة للنبي عن التطويل الضار بالمأموم والله اعلم (ووقتها) أى صلاة كسوف الشمس
 (ك) وقت صلاة (العبد) فى انه من حل النافلة للزوال فلو طلعت مكسوفة اوزالت كذلك
 أو كسفت بعده فلا تصلى على رواية المدونة عن مالك رضى الله تعالى عنه ان وقت
 الكسوف من حل النافلة للزوال وروى عنه ايضا انه من طلوع الشمس لغروبها وروى
 عنه ايضا من طلوعها الى العصر (وتدرك الركعة) مع الامام الاولى أو الثانية
 (بالركوع) الثانى معه لانه الفرض كالنافحة قبله وأما الركوع الاول فسنة كالقيام
 قبله والنافحة التى فيه والراجح ان النافحة فرض مطلقا وما زاد عليها مندوب هذا الذى
 يظهر مما قبله الخط عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن يونس ايضا لأن كل قراءة يعقبها
 ركوع يجب ان يكون فيها ام القرآن وان كان مشكلا من جهة ان القيام الاول من كل
 ركعة ذكرها أنه سنة فلم يكن الظرف كظروقه وقال ابن مسلة لا تقرأ النافحة فى القيام
 الثانى من كل ركعة لانها ركعتان والنافحة لا تكرر فى ركعة واحدة وهو شاذ وفيه
 الاشكال السابق وزيادة خلاو القيام الواجب عن النافحة ان كان قال القيام الاول
 سنة والثانى واجب كما قال غيره (ولا تكرر) صلاة كسوف الشمس ان اتمت قبل المجلاها
 والزوال قيم المالك رضى الله تعالى عنه ان اتموا صلاة الكسوف والشمس بها افسلا
 يعيدوا الصلاة ولكن يدعون ومن شاء تنقل قال عجم اى يمنع ذلك لانه فعل صلاة لا يسوغ
 فعلها على هذا الوجه الا عند سببها الخاص وقد أخذ مسندها وهى الصلاة الاولى اه
 وتبعه عيب وشب الا أن تجلى وتنكسف ثانيا قبل الزوال فتكرر للسبب الثانى وكذا ان
 كسفت ثانيا يوم سند لو كسفت الشمس والقمر فى السنة مرارا فانهم يصلون الكسوف
 كل مرة (وان تجلت) الشمس كلها (فى اثناها) اى الصلاة عقب اتمام ركعة بسجودتها
 (فى اتمامها) أى صلاة الكسوف (كالنوافل) بقيام وركوع فقط بلا تطويل وهو
 قول مضمون لانها شرعت بالكيفية السابقة لسبب وقد زال أو على سنتها لكن بلا

(قوله وان كان مشكلا) من جهة
 الخ) حال (قوله والزوال) عطفت
 على المجلاها (قوله فيها) اى
 المدونة

تطويل وهو قول أصبغ (قولان) لم يطلع المصنف على اربعية احد هما فان انجحت قبل
انتهام ركعة أتمت كالتوافل اتفقا وقيل تقطع ولكنه ضعيف جدا حتى قال ابن حجر
لا خلاف في اتمامها فلا ينبغي جعل كلام المصنف عليه لاطلاعه على اربعية غيره وان المجلي
بعضها اتمت بيتمتها اتفقا وان زالت الشمس في اثنا عشر اذان كان عقد ركعة منها قبل اتمت
بعضها لا درال الوقت بركعة والاعتك كالتوافل على الظاهر قاله العدوي (وقدم) بضم
فكسر منقلا وروى على صلاة الكسوف (فرض خفيف فوانه) كقتال عدو بخا وافتقار
اعنى او غير ميم من هلا كد وجنازة خفيف تغيرها فلا يقال وقت صلاة الكسوف ليس وقت
صلاة فرض فكيف يتصور تراجمها (ثم) قدم (كسوف) على صلاة عيد فطر واضهى
ندبا لتلا تجلي الشمس قبل الزوال فتقوت سنة الكسوف ووقت العيد محقق البقاء الى
الزوال فيؤخر وان كان او كد واستشكل اجتماع العيد والكسوف في يوم لان
الكسوف لا يكون الا في التاسع والعشرين من الشهر وعيد الفطر اول يوم منه وبين
الشمس والقمر فيه منفلة ثمانية ثلاث عشرة ودرجة وعيد الاضحى عاشره وبينهما عشر
منازل نحو مائة وثلاثين درجة وسبب الكسوف حيلولة القمر بيننا وبين الشمس فلا يمكن
الاحمال اجتماعهما بمنزلة واحدة وذلك في اليوم التاسع والعشرين منه هذا كلام أهل
الهيئة ورد ابن العربي عليهم بان الله يخلق الكسوف في أى وقت شاء لانه فاعل مختار
فيتصرف بما يريد وفي حاشية الرسالة للعلامة الرافعي قال ان الشمس كسفت يوم
موت الحسين وكان يوم عاشوراء وورد أنها كسفت يوم مات ابراهيم ولدا النبي صلى
الله عليه وسلم وكان موته في العاشر من الشهر عند الاكثر وقيل في رابعه وقيل
في رابع عشره وصلى كل فهو مبطل لكلام أهل الهيئة (ثم) قدم (عيد) على
استسقاء لانه او كد منه (وأخر) بضم الهاء وكسر الهمزة المشددة فاقب
قاصدا (الاستسقاء) أى صلاته عن العيد ندبا (ليوم آخر) لان يوم العيد يوم بهجمل
واظهار ذنبة والاستسقاء يكون في ثياب المهنة ان لم يضره ولا افضل مع العيد في يوم
واحد فلا يجتمع الاستسقاء والكسوف قدم الكسوف لتلايقوت بالانجلاء ويصلى
الاستسقاء بعده

(قوله وان كان او كد) حل
* (فصل صلاة الاستسقاء) *
(قوله كذلك) أى توقف أو تخلف
(قوله ترد) بفتح فكسر أى على تعليل
الجمهور بقوله لانها ذات خطبة
(قوله ظهر عرفة) فان القراء فيها
سريته هي ذات خطبة (قوله لان
الخطبة الخ) حله لقوله لا ترد الخ

* (فصل في صلاة الاستسقاء) * (سن) عينا لذكر بالغ ولوعبد مع الامام ونائب فاعل سن
(الاستسقاء) أى صلاته ونذب لتجالة وصبي ومن فاقته (لزرع) أى نباته أو حياته
(أو) لاجل (شرب) لا دعى أو غيره وصلة الاستسقاء (ينهر) كنيسل توقف أو تخلف
(أو غيره) أى النهر كطر كذلك أو عين كذلك ومفهوم لزرع أو شرب ان الاستسقاء
لطالب السعة والمزيد من فضل الله تعالى ليس سنة وهو كذلك وهو مندوب ببلدا أو صحراء
يل (وان بسفينة) بهر ملح أو عذب لا يصل اليه (ركعتان) بدل كل من الاستسقاء أو خبر
محذوف ويقرأ فيهما (بجهر) ندبا لانها ذات خطبة ولا ترد ظهر عرفة لان الخطبة لتعليم

(قوله لافاقه) أى الحاجة (قوله لانه قريب من الاجابة) لقوله تعالى ادعوا ربكم ٢٨٥ نضره لقوله ان رجة الله قريب من

المحسنين وقال النبي صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عند المنكسرة قلوبهم وقال صلى الله عليه وسلم رب أشعث أغبر ذو طمرين لو أقسم على الله لأبره (قوله والضمير) أى المشترك فى بدل البعض (قوله لانه) أى الخروج (قوله وكع) بضم الراء وفتح الكاف مثقال جع را كع (قوله رضع) بضم الضمير وفتح الصاد المججمة مثقال جع راضع (قوله رزع) كذلك جع رانع أى راع (قوله لاصب) بضم الصاد المهملة وشدة الموحدة (قوله به) أى الخروج للاستسقاء أى لا يأمره الامام (قوله والا) أى وان لم يتعزل (قوله منع) بضم فسكسرى الذى من اخراج صليبه وناقوسه (قوله زمن) ولو فى يوم واحد (قوله قبل الناس الخ) أى المسلمين أى ولو فى يوم واحد (قوله فيقتن به ضمه) أى بانه قد اذعنهم ان دينه هو الحق له (قوله فى الجلوس الخ) صله كاف التشبيه (قوله به) أى الاستسقاء (قوله وعكسه) أى وما على يساره على عكسه (قوله كذلك) أى من خاف ظهوره (قوله وعكسه) أى جعل السفلى العليا (قوله الجذب) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة أى عدم المطر والنبات (قوله الخصب) بكسر

المناك لالهيا (وكرر) بضم فسكسرة مثقال أى الاستسقاء استننا للزروع أو الشرب فى يوم آخر قاله عبق ونعقبه الرماحى والبنانى بان عبارة المدونة وغيرها الجواز العدو الظاهر أن المراد به الندب الامير الظاهر ما قاله عبق وان المراد به الاذن والاصل بقاء كل امر على حكمه الاصلى (ان تأخر) المطالب بان لم يحصل شئ أو حصل دون الكفاية (وخرجوا) نداء الى المصلى (ضحى) لانه وقت الزوال حال كونهم (مشاة) تواضعا واطهارا للفاقة (ب) ثياب (بذلة) بفتح الموحدة وسكون الذال المججمة أى مهنة وخسة بالنسبة للابسا (وتخشع) أى اظهروا خشوع وخضوع لانه قريب من الاجابة (مشايخ) أى رجال بدل بعض من واخرجوا الضمير مقدرا أى منهم (و) مرأة (متجالة) أى يجوز ولو بقى فيها ارب الرجال وكره لشابة غير مخشعة ولا تمنع ان خرجت وسوم على مخشعة (وصية) بكسر فسكون جمع صبي يعقلون القربة (لا) يخرج (من لا يعقل) أى يعرف القربة (منهم) أى الصبية (و) لا يخرج (بهمة) من الانعام أو غيرها فخر وجههم مكروه على المشم ودلالة للصلاة وقيل يندب لقوله صلى الله عليه وسلم لولا شياخ ركع واطفال رضع وبها ثم رزع لاصب عليكم العذاب صبا وأجيب بان المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم (و) لا (حائض) ونفساء فيكره خروجهما ولو بعد انقطاع الدم لانه للصلاة (ولا يمنع) بضم المثناة من الخروج للاستسقاء كافر (ذمى) بكسر الذال المججمة وشدة الميم نسبة الى الذمة أى العهد من الامام بالامن على نفسه وماله فى نظير التزامه الجزية ونقود أحكام الاسلام فيه ولا يؤمر به كأيام كان أو مجوسيا ولا يمنع من اخراج صليبه ان انفزل عن المسلمين بكان والامنع (وانفرد) الذى عن المسلمين نديا بكان (لا يوم) أى زمن ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويعتزلونهم فى ناحية ولا يخرجون قبل الشام ولا بعدهم خشية أن يسبق القدر بالسقى فى وقتيه فيقتن به ضمه الايمان (ثم خطب) الامام عقب فراغه من الصلاة نديا خطبتين (ك) خطبتي (العيد) فى الجلوس قبلهما وبينهما والتوكؤ على عصا ولا يدعوا لاحد من الموحدين ويقصر على الدعاء برفع ما بهم (وبدل) بفتح المثناة لا الامام (التكبير) الذى فى خطبة العيد (بالاستسقاء) بلاحد فيقتنهما ويحملهما به بلاحد (وبالغ) الامام والحاضرون (فى الدعاء) برفع ما نزل بهم (آخر) الخطبة (الثانية) أى عقب فراغها حال كونه (مستقبلا) القبلة (ثم حول) بفتح المثناة لا الامام (رداء عيینه يساره) أى يجعل ما على يمينه على يساره وعكسه قد أخذ يساره العنق من خلفه طرف الرداء الذى على كتفه الايسر ويجعله على كتفه الايمن ويأخذ بشماله كذلك ما على الايمن ويجعله على الايسر (بلا تنكيس) للرداء أى جعل حاشيته العليا سفلى وعكسه قفا ولا يتحول الله تعالى حالهم من الجذب الى الخصب والمذهب أن التحويل عقب الاستقبال وقبل الدعاء (وكذا) أى الامام فى

إظهار المجبة وسكون الصاد المهملة أى السعة فى المطر والنبات

فحويل الرداء (الرجال فقط) أي دون النساء لانهن عورة حال كونهن (قعودا) ولا يكره بالامام ولا الرجال التحويل (وتدب خطبة) أي جنبها الصادق بخطبتين (بالارض) مصب الندب تواضعها وتكرمه على المنبر لمخالفة السنة (و) ندب (صيام ثلاثة ايام قبله) أي الخروج للمصلي فيخرجون معقهم الصوم وعقلاء معقون فلا يضعفهم - ثم فلذا اعتمد البناني قول ابن حبيب وابن الماجشون فيخرجون صائمين وارتضاء العدوي (و) ندب (صدقة) قبله أيضا لانها تدفع البلاء وتجلب الرجة والرزق (ولا يأمرهم - ما) أي الصوم والصدقة (الامام) الناس ضعيف والمعتمدان يأمرهم - ما فتجب طاعته قاله عبق البناني هذا قول ابن حبيب وابن البيان ابن حبيب لو أمرهم الامام أن يصوموا ثلاثة ايام آخرها اليوم الذي يبرزون فيه كان أحب الى المواق قال مالك رضي الله تعالى عنه في الصوم من تطوع خير افعوه وخبره ولا ينفق على الصوم ويوكلون فيه لاختيارهم ولا يأمرهم الامام خلافا لابن حبيب وحده فقيه قولان ابن عرفة ابن حبيب يحض الامام على الصدقة ويأمر بالطاعة والحذر من المعصية ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة وحكي الجز ولي الاتفاق على هذا فالعمدة في الصدقة الامر بها وفي الصوم عدم الامر به افاده البناني (بل) يأمرهم (بتوبة) أي اقلع عن المعصية وتقدم عليها من حيث كونها معصية وعزم على عدم العود اليها وان عاد فلا تنقض ويجب تجديد التوبة (و) (رد) توبة بفتح المثناة وكسر الموحدة أي مظلة موجودة بعينها الى اهلها وهذا تضمنته التوبة والاعدام الاقلع الذي هو ركنها فان قامت عينها فرددوها واجب مسامحة لا تترقب صحة التوبة عليه اعتماد من بعض الذنوب وتوبة الكافر من الكفر بالايمان مقبولة قطعاً وتوبة المؤمن العاصي مقبولة ظناً على التعميق وقيل قطعاً وعلى كل اذا اذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح وذهب الجمهور وعدم قبول التوبة من الكفر والمعصية عند الغرضرة وعند طلوع الشمس من مغربها وقيل تقبل توبة المؤمن عنده مادون الكافر (وبما تنقل قبلها) أي صلاة الاستسقاء (وبدها) ولو بالمصلي وقرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه بينهما وبين العبد بأنه نسك مخصوص بيوم وعمله شعيرة من شعائر الدين فكان اختصاص محلها بها في يومها من خصوص حكمها والاستسقاء انما قصد الاقلع عن الخطايا والاستغفار والاقبال على التقوى والاكثر من فعل الخير ولذا استحسب فيه العتق والصوم والصدقة والتذلل والخشوع والدعاء فكان التنقل به اليق واحسن (واختار) التعمي من نفسه (اقامة) أي صلاة (غير المحتاج) للماء للاستسقاء وهو يجعله ندبا للمحتاج (للماء لزج او شرب ولو بعد مكانه لانه تعاون على البر والتقوى (قال) المازري من نفسه (وفيه) أي كلام التعمي (نظر) لانه لم يفعله السلف ولو فعلوه لنقل اليها فالوجه كراهة صلاة غير المحتاج للمحتاج ويدعوله كما تقيده السنة المطهرة

وله في تحويل (صلوة) كاف التشبيه (قوله مصب الندب) أي فلا تكرار (قوله رد) بضم الراء وشهد الدال (قوله الى) بشد الياء (قوله به) أي الصوم (قوله نفسه) أي الامر بالصوم (قوله بالتقرب) أي الى الله تعالى بالتواقل ظاهره يشمل الصوم (قوله والا) أي وان لم يرد التبعية الموجودة بعينها (قوله مقبولة قطعاً) أي مالم يغسرغر أو طلوع الشمس من مغربها (قوله تعالى قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قبله) (قوله مقبولة ظناً) أي مالم يغسرغر أو طلوع الشمس من مغربها (قوله فرق) بتضات مختلفاً (قوله بأنه) أي العبد (قوله نسك) بضم النون والسبب أي عبادة (قوله للاستسقاء) (قوله لانه) أي استسقاء غير المحتاج للمحتاج

* (فصل) فيما يتعلق بالميت * (في وجوب غسل الميت) المسلم ولو حكا كالمسيحي المجوسي
 الذي تقدمت له حياة محقة وليس شهيد معركة الموجد كله أو جله وهو قول عبد الوهاب
 وابن حجر وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون وصلة غسل (هـ) ماء (مطهر) بضم
 الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الهاء مشددة أي رافع للحدث وحكم الخبث وهو المطلق هذا
 هو المشهور بناء على أنه تعبد وقال ابن شعبان يجوز بنحو ما ورد بنا على أنه للتطافة (ولو
 هـ) ماء (زمزم) لأنه طهور ويرفع الحدث وحكم الخبث وترجي بركنه للميت وأشار بولو
 لقول ابن شعبان لا يجوز غسل ميت ولا نجاسة به أتشر يقه وتكرعه وحمله بعضهم على
 الكراهة فيوافق المشهور (و) في وجوب (الصلاة عليه) كفاية فيهما وهذا قول
 سحنون ابن ناجي وعليه الأكثر وشهره القناكهي وشبهه في الوجوب كفاية فقط فقال
 (كدفنه) أي مواراة الميت في التراب (وكفنه) يسكون القاء أي إدراج الميت في الكفن
 فيجبان كفاية اتفاقا (وسننهما) أي غسل الميت حكاه ابن أبي زيد وابن يونس وابن
 الجلاب وشهره ابن بزيرو والصلاة عليه وهو قول أصبغ واستنبطه بعض المتأخرين من
 كلام الامام مالك رضي الله تعالى عنه سند وهو المشهور (خلاف) في التمهيد راجحه
 الاول (وتلازما) أي الغسل والصلاة أو بدله وهو التيمم في الطلب بكل من وجب غسله
 أو تيممه وجبت الصلاة عليه وعكسه وكل من لم يجب غسله ولا تيممه لا تجب الصلاة عليه
 وعكسه مثال الاول الميت المستوفى للشرائط المتقدمة ومثال الثاني من تخلف عنه
 وصف منها عجز لا يراد عليه ان من خشى تقطع جسده بغسله يصلي عليه ولا يغسل لقيام
 تيممه مقام غسله فان لم يكن تيممه أيضا فلا يصلي عليه لقوله وتلازما وعلى هذا معظم
 اشيائنا ونحوه للشارح وقيل يصلي عليه البنا في الظاهر ان المراد تلازمهما في الطلب
 بمعنى ان كل من طاب غسله طابت الصلاة عليه وعكسه ومن تعذر غسله وتيممه لما ذكر
 فغسله مطلوب ابتداء لكن سقط له عذر فلا تسقط الصلاة عليه وامان فقد منه شرط فلا
 يطالب غسله ابتداء وكذا الصلاة عليه وبهذا اقترن مصطفي (وغسل) بضم فكسر مثقلا أي
 الميت (ك) غسل (الجنابة) في الاجزاء والكمال الا ما اختص بالميت من تكرير الغسل
 والسدر وغيرهما حال كونه غسله (تعبد) بضم الموحدة مشددة أي متعبد به أي
 ما موراه من غير هله أي حكمة اهلا هذا مذهب اكثر الفقهاء او من غير اطلاع على
 علمه وهذا مذهب اكثر الاصوليين وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو ان افعال
 الله تعالى واسكاه هل يجوز خلقها عن الحكيم أولا وكونه تعبدًا قول الامام مالك
 واشهب وسحنون رضي الله تعالى عنهم وقال ابن شعبان معال بالتطافة وينبغي على هذا
 اختلاف غسل المسلم اباه الكافر فلا غسل يجوز فعلى الاول لا يجوز ويجوز على الثاني
 حال كونه (بلائية) لأنه تعبد في الغير ولذا صح من الذميسة (وقدم) بضم فكسر مثقلا

جمع حكمة

ونائب فاعله (الزوجان) اى الحى منهما فى تغسيل الميت منهما على قريبه ولو اوصى الميت بخلافه فان كان الحى أكثر من زوجة اشتركن فى تغسيل زوجتهن ويقدم الزوج فى انزال زوجته قبرها والحادها على عصبتها لا بدفنها فى تربته حيث طلب عصبتها دفنها فى تربتهم ابن عرفة سئل عن ماتت وأراد زوجها دفنها بقبرته وعصبتها دفنها بقبرتهم فأجبت بأن القول قول عصبتها أخذها من مسئلة البدوية التى طلقها أو ماتت زوجها وانتقل أهلها فقط فانما تنقل معهم لعدم النص فيها ونسبه العبدوسى وابن غازى للقصور فانما منصوبة كذلك فى كتاب الجنائز من الاستغناء لابن عبد البر ولا تقدم الزوجة فى دفن زوجها على عصبتها (ان صح النكاح) ابتداء أو انتماء بقوات فاسده بدخول أو طول ومفهوم الشرط عدم تقديم الزوج أو الزوجة ان فسد ولم يفت وهو كذلك بناء على ان المعلوم شرعا كالمعلوم حسا ان وجود من يجوز تغسيه الميت فان لم يوجد وانتهى الامر للتيمم بغسل أحدهما الآخر من تحت ثوب احسن لاجازته غير واحد من أهل العلم قاله اللخمي واستثنى من مفهوم الشرط فقال (الآن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يقوت فاسده) اى النكاح بدخول أو طول فيقدم الحى منهما فى تغسيل الميت منهما لصحة النكاح بقواته وصلة تقدم (بالقضاء) به عند التنازع فيه مع غيره ان أراد الحى منهما المباشرة لغسل الميت لا التوكيل عليه ان كان حرا بل (وان) كان الحى منهما (ورقيا اذن) له (سيده) فى تغسيل زوجته الميت ولا يكتفى اذنه له فى النكاح وظاهره ولو كان الميت الزوج مطلقا أو الزوجة الميتة أمة وهو كذلك عند ابن القاسم فان مات الزوج قضى لزوجته بتغسيله سواء كان حرا أو ورقيا وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة أذن لها سيدها فى تغسيله وان ماتت الزوجة قضى لزوجها بتغسيلها سواء كانت حرة أو أمة وسواء كان الزوج حرا أو ورقيا أذن له سيده هذا مذهب ابن القاسم وهو المعتمد وأشار المصنف بان الى مذهب سحنون من انه ان مات الزوج فلا يقضى لزوجته بتغسيله حرا كان أو ورقيا وان كانت حرة قضى له به حرا كان أو ورقيا أذن له سيده وهو ضعيف أقاده العدوى ومفهوم اذن له سيده عدم القضاء له به ان لم يأذن له سيده وهو كذلك ان مات أحدهما بعد البناء بل (أو) وان مات أحدهما (قبل بناء) منهما ان لم يكن بأحدهما عيب (أو) وان كان (بأحدهما) اى الزوجين (عيب) يثبت الخيار للآخر فى امضاء النكاح ورقه لقواته بالموت ولزوم أحكام الزوجية ان لم يخرج الزوج من العدة (أو) وان (وضعت) الزوجة جنينها الاحق بزوجها الميت (بعد موته) اى الزوج فيقضى لها به لانه حكم ثبت لها بعوته فلا يسقطه خروجها من العدة كالمرث (والاحب) اى المندوب (نفسه) اى غسل الزوج الحى زوجته الميتة (ان تزوج) الزوج (أختها) اى الزوجة عقب موتها قاله ابن القاسم واشهب (أو) مات الزوج

(قوله على قريبه) اى الميت
صلة تقدم (قوله ولو اوصى الميت)
اى من الزوجين الخ مباينة
فى تقديم الزوج الحى (قوله
ونسبه) اى ابن عرفة (قوله
فانما) اى المسئلة (قوله كذلك)
اى الذى اخذ ابن عرفة (قوله
لاجازته غير واحد) من اضافة
المصدر لقوله وتكمل عمله برفع
فاعله (قوله به) اى التقدم (قوله
فيه) اى التقدم (قوله مطلقا)
اى حرا كان او عبدا (قوله يثبت)
بضم الساء وكسر الباء (قوله
لقواته) اى الخيار

فوضعت عقب موته و (تزوجت) الزوجة زوجها (غيره) فالأحب عند ابن يونس من نفسه
 أن لا تغسله لأنه لما نقل الاستحباب في الأولى عن ابن القاسم وأشبه قال في هذه مانصه
 وكذا عندنا إذا ولدت المرأة وتزوجت غيره أحب إلى أن لا تغسله خلافا لابن المباحسون
 وابن حبيب (لا) تغسل مطلقة (رجعية) مطلقة إن ماتت وهي في عدته ولا يغسلها
 مطلقة إن ماتت فيها حرمة استتماعه بها هذا مذهب المدونة بخلاف المولى أو المظاهر
 منها في غسل الحى الميت لبقاء الزوجية (و) لا تغسل زوجة (ككثائية) زوجها المسلم
 (الابحضر) شخص (مسلم) عارف بكيفية الغسل فيقضى لها به بناء على أنه للنظافة
 وهو ظاهر وعلى أنه لا تعب لانه بلانية (واباحة) أي جواز (الوطء) وإن لم يحصل اباحة
 مستمرة (الموت) ومصلحة اباحة (ب) سبب (رق) ولومع شائعة بحرية كدبرة وأم ولد
 ولو كان المالك عبدا وخبر اباحة الوطء (تبيح الغسل من الجائنين) أي للسيد عليها
 ولها عليه ~~لكن~~ لا يقضى لها على عصبة سيدها اتفاقا فلا بد من إذنهم لها فيه أما
 السيد فيقضى له على عصبة أمته ومفهوم اباحة الوطء أن الأمة التي يمنع وطؤها
 ككثائية ومبغضة ومعقولة لاجل ومشاركة وأمة قراض وأمة مفلس موقوفة للبيع
 ومتزوجة ومولى أو مظاهر منها لا تغسل سيدها ولا يغسلها والفرق بين الأمة المولى
 أو المظاهر منها والزوجة كذلك أن الغسل في الزوجة منوط بعقد النكاح وفي الأمة
 باباحة الوطء (ثم) أن لم يكن أحد زوجين أو اسقط حقه أو غاب قدم (أقرب أوليائه)
 أي الرجل الميت في نفسه فإلذي يليه في القرب فيقدم ابن فائيه وإن سفل فأب فأن غير
 أم فائيه فجذ فعم غير أم فائيه فجذ أب فعمه كذلك فائيه فجذ جد وهكذا يقدم الأصل على
 فرع والقرع على أصل أصله ويقدم شقيق على ذي أب في الأخوة وفيهم والاعمام
 وفيهم (ثم) أن لم يكن عاصب أو غاب أو اسقط حقه غسله رجل (اجنبي ثم) أن لم يوجد
 غسلته (أمرأة محرم) بنسب أو رضاع أو صهر مركزه ابنة على المعقد قاله ابن عرفة
 وقال سندا لا تغسله محرم الصهر (وهل تستره) أي المحرم الميت جميعه وجوبا (أو) تستر
 (عورته) فقط بالنسبة لها من سرته ~~لكن~~ ككثيته فيه (تأويلان) أي فهما لنسبها
 والراجح الثاني وعليهما أن لم يجد سائر تغض بصرها وتغسله (ثم) أن لم تكن محرم بل
 اجنبية فقط (يم) بضم المثناة وكسر الميم الأولى مشددة أي يميت المرأة الأجنبية الرجل
 (لرفقيه) وشبهه في تيميمه لرفقيه فقال (كعدم الماء) الكافي في غسل الميت فييم
 لرفقيه فان وجد الماء قبل الدخول في الصلاة غسل والا فلا وكذا إن جاء رجل عقب تيميم
 الأجنبية (و) كخوف (تقطيع الجسد) أي انفصال بعضه عن بعض بمجرد صب الماء
 عليه (أو تزييله) أي إنسلاخ جلده بذلك فيحرم تغسله ويجب تيميمه لرفقيه في الحالين
 (وصب) بضم الصاد المهملة وشدا الموحدة (على مجروح أمكن) الصب عليه بأن لم يخف

(قوله في الأولى) بضم الهمز أي
 تزوج الزوج اختها (قوله هذه)
 أي تزوجها غيره (قوله المولى) بضم
 الميم وفتح اللام (قوله المظاهر)
 بضم الميم وفتح الهاء (قوله منها)
 تنازع فيه المولى والمظاهر (قوله
 فيه) أي الغسل (قوله كذلك) أي
 المولى أو المظاهر منها (قوله نعمه)
 أي الأب (قوله كذلك) أي لغير
 أم (قوله الحالين) أي خوف
 التقطع وخوف التزلج

تقطعه ولا تزاعه ونائب فاعلى صب (ماء) بالماء ويسقط ذلك وشبهه في صب الماء بلادك فقال (كجور) اى ميت بالجدرى بعد تقطيعه وتفجيره في صب الماء عليه بلادك (ان لم يحق) تقطعه ولا (تزاعه) ومفهوم امكن وان لم يحق تزاعه أنه ان لم يمكن صب الماء وخيف تقطعه أو تزاعه يعم وهو كذلك (والمرأة) الميتة التي لا زوج ولا سيدها أو اسقط حقها أو تعذر تغسيلها لها أو أراد الزوج التوكيل تغسلها (أقرب امرأة) لها فتقدم بنتها فبنت ابنها وان سفل فأمها فاختها الغير أم فبنت أخيها الغير أم فبنت أم فبنت عمها لغير أم وهكذا وتقدم الشقيقة (ثم) ان لم توجد امرأة قريبة أو تعذر تغسيلها غسلت امرأة (أجنبية ولق) بضم ففتح مشددا (شعرها) اى الميتة على رأسها كالعمامة (ولا يضفر) بضم فسكون ففتح قال ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لقه وأما الضفر فلا عرفه ابن رشد يريد أنه لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله تعالى حسن في الفعل ابن حبيب لا بأس ان يضفر قالت أم عطية رضى الله تعالى عنها قد ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنها (ثم) ان لم تكن أجنبية غسلها رجل (محرم) بفتح فسكون لها بنسب أو رضاع أو صهر لا فاعلى يده مخرقة غليظة وجاعلا بينه وبينها حائلا معلقا من أعلى الى أسفل يحول بصره عن رؤيتها مدخلا يديه من تحتها أو (فوق ثوب) ساتر لبدنها مسدول عليها (ثم) ان لم يوجد الرجال أجنب (يمت) بضم المثناة تحت وكسر الميم الاولى مشددة اى يم المرأة رجل أجنبي (لكوعيمها) فقط وجازمس وجهها وكفها للضرورة مع بعد اللذة بالموت (وستر) الغاسل الميت (من سرته لركبته) ان كان غير زوج بل (وان) كان (زوجا) وجوبا فيمقبل المبالغة ونديا فيم بعد هاءى في مطلق الطلب هذا قول ابن ناجي وقال الشاذلى وجوبا في الزوج أيضا وتبعه عب وعليه فالمبالغة ظاهرة (وركنها) اى صلاة الجنائزة (النية) بأن ينوى الصلاة على من بين يديه ولا يلزم استحضار فرضيتها ولا كونه ذكرا مسلما ولا وضعا لها عن الاعناق فتعاد على من لم تنوع عليه وان اعتقد اثنين واحدا فان عينه أعادها على غيره والاعمال ماعا وان اعتقد الواحد اثنين أو جماعة فلا يعيدها لتضمنها الواحد (وأربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فالوجه في الجنائزة بعد تكبيرة على الاولى تكبيرة أو أكثر فلا يشركها معها فيتم الصلاة على الاولى وينتدئ على الثانية ولا يقطع الصلاة الاولى لقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم وان شركها ما فان سلم عقب أربع تكبيرات بطلت على الثانية لنقص تكبيرها عن أربع وان كبر عليها أربع بطلت على الاولى لزيادة تكبيرها على أربع (وان زاد) الامام على أربع تكبيرات سهوا أو تأويلا أو عمدا (لم ينتظر) بضم المثناة تحت وفتح الظاء المجهمة من المأمومين فيسلمون عقب التكبير وصحت للجميع لان التكبيرة كالركعة في الجملة فان انتظروه صحت فيما يظهر هذا مذهب ابن القاسم وهل انتظروه سرام أو مكروه الظاهر الثاني وقال أشهب ينتظرونه ليسلوا عقبه ابن الموان

(قوله لغير أم) بأن كانت شقيقة أو لأب فقط (قوله الشقيقة) اى فى الاخوات والعمات وبنات المم (قوله لا فاعلى) بشدة الفاعل من محرم (قوله من تحتها) اى الحاصل المعلق (قوله فوى) اى المبالغة (قوله على الاولى) بضم الهمز

أنشبهوا كبر الامام خاصة فليسكتوا حتى يسلم فيسلمون بسلامه ابن القاسم يقطعون ا
 وظاهره كبر الخامة عمدا أو سموا أو تأويلا (والدعاء) عقب كل تكبير من امام
 وأموم وفذا قل الله اغفر له وارحمه وضوء واحسنه دعاء أي هريرة رضى الله عنه وهو
 اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك
 ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فقبحا وزعن
 سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ا ويقول في المراءة اللهم انها أمك وبنت
 عبدك وبنت أمك الخ وفي الطقل المذكور اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت
 خلقتهم ورزقتهم وأنت أمهم وأنت تحييهم اللهم اجعله لوالديه سلفا وذرا وفرطا وأجرا وثقل
 به موازينهم ما وأعظم به اجورهما ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين
 في كفالة ابراهيم وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من اهله وعافه من قسنة القبر
 وعذاب جهنم ويريد عقبه بعد الرابعة اللهم اغفر لاسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان
 اللهم من أحبيته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فوفقه على الاسلام واغفر
 للمسلمين والمسلمات ويثني في الدعاء ان كانا اثنين ويجمع ان كانوا جماعة ويعقب المذكر
 على المؤنث (ودعا) وجوبا (بعد) التكبير (الرابعة على المختار) للخمى من الخلاف
 سند قال سائر أصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة وقال الجزولي اثبت محضون الدعاء بعد
 الرابعة وخالفه سائر الاصحاب ومثله في الذخيرة وقرئ العدي آخر ان المعتمد كلام النجاشي
 صرح به الا فاضل واقتصر عليه المصنف لاعتماده (وان والاه) أي التكبير بلا دعاء اثر
 كل تكبير (أو سلم) بفصح منقلا المصل على الجنائزة (بعد ثلاث) من التكبيرات عمدا
 أو نسيانا وطال (أعاد) الصلاة فيهم الققدركتها وهو الدعاء في الاولى والتكبير
 في الثانية وان لم يطل بنى بنية وأتم التكبير ولا يبنى بتكبير لئلا يلزم الزيادة على أربع
 فان كبر حسبه من الأربع قاله ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي شبهه بتكبير ذكره في
 في الثانية ويجرى مثله في الاولى والظاهر بناؤه فيها على تكبير واحدة لان الرابعة
 صارت أولى بطلان ما قبلها أفاده عب (وان دفن) بضم فكسر رأى الميت (ف) يصلى
 (على القبر) ولا يخرج وان لم يطل وهذا خاص بالثانية وأما الاولى فلا تعاد فيها على القبر
 كما نقله الشارح وغيره وما ذكره المصنف مذهب الجمهور كما في الشارح وهو المشهور كما
 في الحط وغفل المواقى عما في الشارح فاعترض كلام المصنف بأنه خلاف ما نقله ابن يونس
 كانه المذهب من عدم الصلاة على القبر في الثانية ا عب الرماضي اعترض المواقى
 كلام المصنف فقال قول خليل وان دفن فعلى القبر مخالفا لما نقله ابن يونس كانه المذهب
 فيمن دفن بغير صلاة تامة التكبير عن مالك رضى الله تعالى عنه في العتية تعاد ما لم يدفن
 فان دفن ترك ولا يكشف ولا تعاد الصلاة على القبر وان أراد بقوله وان دفن الخ انه كن
 دفن من دون ان يصلى عليه أصلا فهو مخالف لخليل ابن رشد فيمن دفن بغير صلاة انه يخرج

(قوله يقطعون) أي يسلمون
 قبله (قوله في الثانية) أي
 السلام عقب ثلاث (قوله في
 الاولى) بضم الهمز أي موالاة
 التكبير (قوله فيها) أي الاولى
 (قوله وهذا) أي قوله وان دفن
 فعلى القبر (قوله بالثانية) أي
 السلام عقب ثلاث (قوله وأما
 الاولى) بضم الهمز أي موالاة
 التكبير (قوله وما ذكره المصنف)
 أي من الاعادة على القبر ان دفن
 في الثانية (قوله من عدم الصلاة
 على القبر الخ) بيان لما (قوله بغير
 صلاة تامة التكبير) بأن سلم
 عقب ثلاث (قوله عن مالك)
 صله نقل

ما لم يفت فيصلي على قبره ابن عرفة ابن رشد من دفن دون صلاة أخرج لها ما لم يفت فان
 فات ففي الصلاة على قبره قولان الأول لابن القاسم وابن وهب والثاني لسحنون وأشهب
 ورواية المسوط وشرط الأول ما لم يطل حتى يذهب الميت بقضاء أو غيره وفي كون
 القوات أهالة التراب عليه أو الفراغ من دفنه ثالثا خوف تغيره الأول لأشهب والثاني
 لسمعان عيسى ابن وهب والثالث لابن القاسم وسحنون وعيسى ثم قال الرماصي ولما نقل
 عجب تعقب المواق قال ولكن ذكر الشارح ان القول بأنه يصلي على القبر هو مذهب الجمهور
 وقول الرسالة ذكره الشيخ مقتصر عليه وذكر الخط ما يفيد انه المشهور وحينئذ فلا
 اعتراض على المصنف اه وتبعه من بعده فاعجب من هذا الكلام لان كلام الجمهور
 في اثبات الصلاة على القبر في الجملة أي اذا فات الانعراج خلا فالمنعاج مطلقا ثم بعد ذلك
 اختلاف الأئمة في الفروع هل يخرج لها أم لا وبم نفوت حسب ما تقدم وليس الجمهور على
 اثبات الصلاة على القبر مطلقا اذ لو كان كذلك ما اختلفت الفروع فكيف يستدل به
 والرسالة لا تنقيب بالمشهور وقد قال الجزولي وابن عمر انظر قول أبي محمد هل هو على قول
 أشهب بقوله نصب الدين او قول ابن وهب بقراغ دقنه ولا دليل له فيما شهره الخط لانه
 قال المشهور الصلاة على القبر كما سيقول المصنف اه واراد بذلك مخالفة من قال لا يصلي
 عليه أصلا والحاصل ان اعتراض المواق صحيح والمصنف جري على محتار النعمي لانه
 في توضيحه لما نقل كلام ابن رشد قال الظاهر انه لا يخرج مطلقا كما هو اختيار النعمي
 لا يمكن ان يكون حدث من الله تعالى شيء اه فهو مراده في مختصره لكن لا ينبغي له
 اعتماد اختيار النعمي واستظهاره وترك المنصوص والله الموفق البناني الظاهر
 كلام المصنف على انه اراد انه كن دفن بغير صلاة ويقتد كلامه بنفوات اخر اوجه بخصنية
 تغيره فلا يعترض عليه (وتسليمه خفيفة) أي يسرها ندبا (وسمع) بفتح ثاء مثقلا (الامام)
 ندبا (من يليه) من المأمومين وظاهر نقل المواق انه يسمع جميع المأمومين وقال عجب أي
 اهل الصنف الأول فقط وظاهر المصنف كالرسالة أن المأموم لا يرده على الامام وهو مذهب
 المدونة وهو المشهور خلافا لقول الواضحة ينذب رده ثانية عليه وقول ابن رشد هو تفسير
 لسائر الروايات ضعيف وفرق بينها وبين القرض العيني بالعمل وطلب الاسراع بالحنافة
 (وصير) وجوب الشخص (المسبوق) بالتكبير من الامام ومأمومه ووجدتهم في الدعاء
 وصلة صير (للتكبير) من الامام في تكبير عقبه لان التكبير بمنزلة ركعة في الجملة فان كبر
 سال دعائهم فان ألقاها صحت صلاته وان اعتد بها بطلت ألقاها في صلب الامام ومفهوم
 المسبوق ان من وجدهم في التكبير يكبر معهم بلا تأخير ومفهوم للتكبير ان من وجدهم
 في الدعاء عقب الرابعة فلا يدخل معهم وصوبه ابن يونس سند لانه في حكم التشهد الاخير
 فالداخل فيه كقاضى جميع الصلاة بعد سلام الامام وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 يدخل معهم ويكبر أربعا والذي في سماع أشهب واختاره ابن حبيب ان المسبوق لا يصير

(قوله وشرط الأول) أي القائل
 بالصلاة على القبر (قوله رده) أي
 المأموم (قوله عليه) أي الامام
 (قوله هو) أي قول الواضحة
 (قوله وفرق) بضم فكسر (قوله
 بينها) أي صلاة الجنائزة (قوله
 بالعمل) صلاة فرق (قوله بالتكبير)
 صلاة المسبوق (قوله لانه) أي
 الدعاء عقب التكبير (قوله بينه)
 أي التكبير

للتكبير في كبر حال دعائهم ويعتد به لان التكبير لا تقوت بالقرع منها والشروع في الدعاء
عقبها لانه من توابعها بل بالتكبير التي تليها (ودعا) المسبوق عقب سلام امامه وتكبيره
(ان تركت) بضم فكسر اى الجنائز للمسبوق حتى يتم صلاته عليها (والا) اى وان لم تترك
الجنائز للمسبوق بان شرعوا في رفعها بفور سلام الامام (والى) اى تابع المسبوق
التكبير بالدعاء بينه اثلاثا نصير صلاته على غائب واستشكل بركنية الدعاء فكيف يترك
تخلصا من مكروهه وأجيب بأن ركنيته غير المسبوق كالقيام التكبيرية الاحرام الرماضى
هذا قول ابن حبيب ومذهب المدونة خلافه وهو موالاته مطلقا ابن عرفة في قضاء
التكبير متتابعاً أو بدعاء ثالثها بخير ورابعها ان ترك له الميت لرؤية على معهما وابن عمر
مع رواية ابن شعبان مع تخريج التميمي على الصلاة على غائب وابن عمر عن ابن شعبان
وابن الجلاب ونحوه قول ابن حبيب ان تأخر رفعها امهل في دعائه والا فان دعا خفف
ولما وجه المازري قول مالك رضى الله تعالى عنه يكبر تبعاً بأنه لو لم يفعل ذلك فان رفعت
الجنائز كان في معنى الصلاة على غائب وان لم ترفع كان في معنى تكرير الصلاة على الميت
قال في توضيحه في قول المازري وان لم ترفع كان في معنى تكرير الصلاة على الميت نظراً
فان المنصوص في الجلاب وغيره ان من سبق ببعض التكبير اذا تركت له الجنائز لا يكبر
تبعاً بل يدعو اه فاعتمد كلام الجلاب وغيره زعمانه انه المذهب ورد به على من له القدم
الراسخ في التحقيق مع علو طبقة ومادري ان المازري وجه قول مالك رضى الله تعالى
عنه في المدونة وعنده يأتي به تبعاً مطلقاً كما علمت من كلام ابن عرفة وجرى على ذلك
الزعم في مختصره والكمال لله وقد جرى ابن شاس على ما للجلاب والله الموفق اليان في نقل
أبو الحسن عن الساجي انه قال يحتمل ان يكون تفصيل ابن حبيب مخالفاً لاطلاق المدونة
وأن يكون وفقاً له فاعل المصنف فهمه على الوفاق فليس كلامه مخالفاً لها وبهذا
يسقط ما في الرماضى من التوريل والاعتراض على المؤلف بخلاف المدونة ويؤيد من أركان
الصلاة على الجنائز القيام لها (وكفن) بضم فكسر مثقلاً الميت (عليه) صلاة (جمعة)
ندباً لرجاء بركته ان اتفق الورثة عليه ولا يقضى به ان تنازعوا ويحتمل بمثله ويقضى به
عند التنازع ان لم يوص بأقل منه تم وكفن الميت بملبوسه لجمعة وعيد اى في مثله
ولو كان على غير قدر حاله بأن كان أكثر وأقل وهو خلاف قول ابن الحاجب وخشوته
ورقته على قدر حاله وحله المصنف كابن هرون على ملبوسه حال حياته لافى الجمع
والاعباد اذا نقص والزيادة عنه مخرج عن المعتاد ويحتمل انه يكفن فيما كان يلبسه
الصلاة لجمعة تبركالرماضى قوله اى في مثله هذا الاحتمال هو الذى أراد المصنف لقوله
في توضيحه قال في البيان ويكفن في مثل ما كان يلبسه في الجمع والاعباد في حياته ويقضى
به عند اختلاف الورثة فيه اه ولذا عبر بالفعل الدال على الوجوب إشارة لقول ابن رشد
يقضى به قوله ويحتمل انه يكفن الخ ونحوه قول ابن عرفة ابن حبيب يستحب ايصاله

(قوله واستشكل) بضم الناء
وكسر الكاف (قوله
هذا) اى قوله دعا ان تركت
والا لى (قوله مطلقاً) اى عن
التقييد بعدم تركها (قوله انه)
اى كلام الجلاب وغيره (قوله به)
اى كلام الجلاب وغيره (قوله من)
له القدم الراسخ في التحقيق) اى
الامام المازري (قوله وجهه)
بفتح حاء مثقلاً (قوله وعنده) اى
الامام مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله يأتى) اى المسبوق (قوله
به) اى التكبير (قوله مطلقاً) اى
عن تقييده بعدم تركها له (قوله
ويحتمل بمثله ويقضى به عند التنازع
الخ) انظر ما الفرق بين ملبوس
جمعه ومثله (قوله وخشوته)
اى الكفن (قوله حاله) اى الميت
(قوله وحله) اى قول ابن الحاجب
(قوله عنه) اى ملبوسه حال حياته

ان يكفن في ثياب جمعة وصلاته واحرام حجه (وقدم) بضم فكسر مثقلا اى الكفن من
 مجموع التركة وشبهه في التقديم فقال (كدونة) بفتح الميم وضم الهمز اى اجرة (الدفن)
 ومقدماته من غسل وحنوط وجرل وحرق قبر وسراسة ان احتيج لها وصلة قدم (على)
 ما تعلق بذمة الميت من (دين) شخص (غير) الشخص (المرتحن) بكسر الهاء اى المتوثق
 في دينه برهن بخلاف الحق المتعلق بعين التركة فيقدم على الكفن ومؤن الدفن كالرهن
 والجناية والايلاذ وزكاة الحث والماشية وبالع في تقديم الكفن على الدين غير المرهون
 فيه فقال (ولو سرق) بضم فكسر اى الكفن قبل الدفن أو بعده فيكفن في آخر قبل الدين
 الذى في الذمة ولو قمت التركة (نم ان وجسد) بضم فكسر اى الكفن المسروق (و) قد
 (عوض) بضم فكسر مثقلا بآخر (ورث) بضم فكسر اى الكفن الذى وجده بعد
 سرقته فيقسم بين ورثته (ان فقد) بضم فكسر اى عدم (الدين) على الميت والاجعل
 فيه وشبهه في الارث ان فقد الدين فقال (كأ كل السبع الميت) من اضافة المصدر
 لفاعله وتكمل عمله بنصب المفعول فيورث الكفن ان فقد الدين والا فيجعل فيه (وهو)
 اى المذكور انما من الكفن والمؤن واجب (على) الشخص (المنفق) على الميت
 (د سبب) قرابة) كابوة وبنوة (أو) بسبب ملك (رق لا) على المنفق بسبب (زوجية) ولو
 فقيرة لانها في نظير الاستمتاع وقد انقطع بالموت هذا هو المعقد وقيل يلزمه مطلقا وقيل
 ان كانت فقيرة (و) الميت (الفقير) الذى لا منفق له مؤن تجهيزه (من بيت المال) ان وجد
 وتيسر اخذها منه (والا) اى وان لم يوجد بيت المال اول يتيسر اخذها منه (د مؤن)
 تجهيزه (على) جماعة (المسلمين) الذين في بلد فرض كفاية (ونذب) بضم فكسر ان قامت
 به علامة الموت (تحسين فله بالله تعالى) بتغليب رجائه عشوه ومغفرته ورجته على خوفه
 عقابه لحديث انا عند ظن عبدى بى وفي رواية فليظن بى ما شاء وفي رواية ان ظن خيرا فله
 وان ظن شرا فله وحديث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى ويستعين عليه
 بتفكره في سعة رحمة الله تعالى وخفى لطفه وانه رحيم بعباده غفور شكور رؤوف ودود
 يضاعف الحسنات ويعفو عن السيئات ويحب في الدعاء وحديث من أحب لقاء الله
 أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ويندب ان حضره من الاصحاء ان يذكر له
 ما يقوى رجاءه من سعة عفو الله تعالى ورحمته كحديث جعل الله الرحمة مائة درجة اذ خسر
 منها الاخرة تسعة وتسعين درجة وجعل في الدنيا واحدة بها رحمتهم بعضهم بعضا حتى
 ترحم الفرس فلها ان تطأ بجافرها واذا انميت الدنيا ضم الله تبارك وتعالى الرحمة التي
 كانت فيها التسعة والتسعين التي أعدها الاخرة فتكمل الرحمت فيها مائة درجة
 أو كما قال وأما الصحيح الذى لم تقدم به سلامة الموت فيغلب الخوف على الرجاء ليستعين به
 على التقوى وهذا هو التحقيق وقيل يغلب الرجاء لاحتمال موته فجأة وقيل يسوى بينهما
 بكناسي طائر ان مال بأحدهما سقط (و) ندب ان حضره (تقبيله) اى توجيهه المنضر

(قوله وقد عوض) حال (قوله)
 ما سرق (قوله عوض) (قوله مطلقا)
 أى من تقبيله ما يكونها فقيرة

لا قبله على عينه فان لم يمكن فعلى يساره فان لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه فان لم يمكن فعلى
 بطنه ورأسه لها (عند احداه) أى اقتراح بصرا الميث وشخصه للسماء لا قبله لثلايقه
 وصله تقبل (على) جنب (اين ثم) ان لم يمكن فعلى جنب اليسر ثم ان لم يمكن فعلى (ظهر)
 ورجلاه لا قبله ثم ان لم يمكن فعلى بطنه ورأسه لا قبله وليد كرا المصنف الا يسر استبشاعه
 (و) نذب (تجنب حائض) ونفساء (و) شخص (جنب) مجامع او اخراج منى بلذة
 معتادة أو احتلام (له) أى المختضر وكذا سائر ما تكرهه الملائكة ككلب وتمثال وآلة
 لهو ولا يترك شئ منها فى المحل الذى فيه المختضر وينذب تجنبه بحاله رابحة ذكبة كالعود
 ورشه بخوماه ورد للملائكة الحاضرين للقبض وطرد الشياطين القاتنين حضورا حب
 أهله اليه وكثرة الدعاءه وللحاضرين لرجاء اجابته بتأمين الملائكة الحاضرين وابعاد من
 لا صبر له وطهارته وطهارة كل ما تعلق به وترك البكاء بمجرد دالة الدموع (و) نذب
 (تلقينه) أى المختضر (الشهادة) بان يقال بقر به بصوت هاديسه اشهد ان لا اله الا الله
 وان محمد عبده ورسوله فان قالها المختضر فلا تعداد الا اذا تكلم بكلام دينى فتهاد
 لتكون آخر كلامه وان لم يقلها افتعال بعد سكنته وينذب ان يكون الملقن أحب الناس
 اليه وان لا يكون وارثه الابنه وان لا يقال له قل لانه قد يصادف قوله لارد الفتانات
 فيسى الملقن فظنه به وقد اتفق هذا الامام احمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه قال له ولده
 عبد الله وهو مخمور قل لا اله الا الله محمد رسول الله فقال احمد لا بعد فخرن ولده حنبل شديدا
 لظنه رده عليه فأفاق الامام احمد من غمرته واخبر ولده بان الشيطان حضره اذ قال وقال
 له نجوت منى يا احمد لم ادخل عليه بحجة بنفسه فقال له احمد لا بعد أى لا انجوز منك الا بعد
 موتى ومادمت حيا فاقنى على حذر منك (و) نذب (تغميضه) اذا قضى أى تحقق موته لا قبله
 لثلايقه تحسنا لهيته لان بقاء عينيه مقتوحين بشوهم (و) نذب (شد عليه) الاسفل
 والاعلى بعصاة عربية من تحت ذقنه ويربطها فوق رأسه لئلا تدخل الهوام فى جوفه
 (اذا قضى) أى تحقق موته بانقطاع نفسه مشلا لا قبله لثلايقه (و) نذب (تلبسين
 مقاصله) عقب موته بأن يتبعض أصابعه ويسطها مرة بعد اخرى ويتقى ذراعه
 على عضده كذلك وساقه على فخذه كذلك وفخذه على بطنه كذلك لان عروقه
 وأصابعه تمتد عند خروج روحه فان ترك كذلك يمتد وتعرض على غاسله تقليمه
 وخلق ثيابه ونحوهما (برفق) أى اطف وابتين وخفة فى التغميض والشد والتلبسين اماذى
 الميت لما يأتى له الحى (و) نذب (رفعه) أى الميت (عن الارض) على نحو سائر لثلا
 يسرع اليه الفساد وتاله الهوام (و) نذب (شتره) أى الميت حتى وجهه (ثوب) بعد
 نزاع ثيابه الا القميص كما فعل به صلى الله عليه وسلم صونا له عن الاعين (و) نذب (وضع)
 شئ (ثقل على بطنه) أى الميت قبل تقليمه كسيف او حجر خوف اتقاخه فان لم يمكن
 فطين مبلول (و) نذب (اسراع تجهيزه) أى الميت ودقنه خوف تقيده (الا) الميت (الفرق)

(قوله تحسنا لهيته) على تغميضه
 (قوله صونا له عن الاعين) لتلايقه
 من لا يعرف سوا أهل الخير مصفرا
 فيسى به الظن

بفتح الغين المجهدة وكسر الراء ونحوه كالصعق والذي مات فجأة وتحت هدم او عرض
 السمكة فيجب تأخيرها حتى يتحقق موته لاحتمال حياته (و) نذب (للاغسل سدر) أى
 ورق النبق في الغسلة الثانية واما الاولى فهي بالماء القراح للتطهير بان يدق ناعما
 ويجعل في ماء قليل ويخض حتى تبدو رغوة ويصب على الميت ويعرك به جسده حتى
 يذهب ما فيه من وسخ فان لم يوجد فاصابون أو الاشمان أو الغاسول ثم يصب على
 الميت الماء القراح ويعرك حتى يذهب السدر أو مقام مقامه فهذه صفة الغسلة الثانية
 وان لم ينظف بها فافانها ~~تكرر~~ الى أن ينظف والغسلة الثالثة بالماء والطيب للتطيب
 وافضله الكافور لانه يارديش جسد الميت بان يذاب في الماء ويغسل به الميت ولا يصب
 عليه بعده ماء قراح لئلا يذهب الطيب ثم ينشف ويكفن (و) نذب (تجريد) أى الميت
 من ثيابه مع ستره من سريره لركبته حال تغسله ليسهل انقاؤه ولولا غسله المرض (و) نذب
 (وضعه) أى الميت حال تغسله (على) شئ (مرتفع) لانه اعون (و) نذب (ايتاره) أى
 تغسله وترا ان انقضاء الشفع كاربوع وست للسمع فان اتقى بشان فلا تنذب تامة
 وشبهه في نذب الايتار فقال (كالكنن) في نذب ايتاره قاله ثلاثة خير من الاثنين ومن
 الاربعة الا الواحدة فالاثان خير منه (السمع) للمرأة وتجلس للرجل والزيادة على سبع
 المرأة وخمس الرجل اسراف (ولم) الاولى لا (يعد) يضم المشنة وفتح العين المهملة أى
 لا يعاد غسل الميت أى يكره فيما يظهر وشبهه في عدم الاعادة فقال (كالوضوء) للميت
 فلا يعاد ان (ل) خروج (نجاسة) من فرج الميت أو جماع فيه لا تقطع تكليفه بموته فلا
 ينتقض غسله ولا وضوءه بحدته والغسل المأمور به تعبد اقد غسل (وغسلت) ضم الغين
 المجهدة وكسر السين أى الغباسة من جسده وكفنه وجوبا واستئنا على ما مر في ازالته
 (و) نذب (عصر بطنه) أى الميت حال تغسله خوف خروج شئ منه بعد تكفينه (بروق)
 لئلا يخرج شئ من امعائه (و) نذب (صب الماء) متواليا (في) حال (غسل) خرجيه (أى
 الميت) (بخرقة) كهيئة يافه الغاسل على يده وجوبا ولا يباشره بما يسهل مع امكانها
 (وله) أى الغاسل (الافضاء) بيده بدون حائل ليرجى الميت (ان اضطر) الغاسل (له) أى
 للافضاء بان كان بهما نجاسة متوقفة زوالها على الدلت ولم يجد شيئا يجعله على يده فيها ان
 احتياج ان يباشر بيده فعل التخمى منه ابن حبيب وهو احسن لان الحى اذا لم يستطع
 ازالته اعله أو غيرها لا بباشرة غيره ذلك فلا يجوز له ان يوكل من يسهل فرجه لازلته ائمنه
 ويجوز له المسلاة على حالته فالميت أولى بذلك فلا يكشف ويباشر ذلك منه اذ لا يكون
 الميت في ازالته اعلى من الحى (و) نذب (توضئته) أى الميت مرة مرة كما أفاده بقوله آتقا
 وفصل كالبناية الباجى على القول بشكرير الوضوء بشكرير الغسل بوضئه مرة مرة
 لئلا تقع الزيادة المنهى عنها وعلى القول بعدم تكريره بشكريره بوضئه ثلاثا ثلاثا
 الغسلة الاولى (و) نذب (تعهد اسنانه وائفه بخرقة) غير الباقى لانه على يده حال غسل

(قوله للسمع) صلاة ايتار (قوله
 آتقا) بعد الهمز أى سابقا قريبا

مخرجية مباولة في توضيته (و) ندب (اما الرأسه) برفق (المضغنة و) ندب (عدم حضور)
 شخص (غير معين) يضم الميم وكسر العين أي مساعداً للفاسل فيكره حضوره لسكر راحة
 الميت ذلك خصوصاً ان كان اضعاء المرض (و) ندب (كافور) طيب ايضاً لانه يارديشد
 الجسم وغيره من الطيب يحصل به المندوب ولكنه أفضل من غيره فهو مندوب ثان
 (في) ماء الغسله (الاخيرة) لتطهير راحته فلا يصيب عليه ماء قراح بعده لانه يذهب
 الطيب منه والمقصود بقاءه (ونشف) يضم فكسر مثقلاً أي الميت من ماء الغسل الباقي
 بيده ندياً قبل تسكينه بشوب طاهر نظيف للاليل الكفن فيسرع اليه البلا بخرارة
 القبر (و) ندب (اغسال غاسله) أي الميت بعد فراغه من تغسيله تنشيطاً لنفسه واذهاباً
 لقورها من معاناة جسد الميت ولانه يحتمل على بذل جهده في تغسيله وتطبيقه وعدم
 مباالته بما يتطير عليه وما يصيب بدنه من ماء غسله في الموطن من حيث أي حرارة من
 غسل ميتاً فله فقتل واختلاف العلماء فيه فقتل أمر تعبدى وجعل على الوجوب وقبل
 معمل وجعل على الثلب واختلاف في العلة فقتل للمباغلة في تغسيل الميت لانه اذا غسله
 ناولا الاقتسال لا ياتي بما يتطير عليه منه فهو سبب المباغلة في تغسيله وقبل معناه ان
 يغسل ما ياتر به أو تطير عليه منه لانه نجس بالموت ولم يؤمر بغسل ثيابه لاشقة
 (و) ندب (بياض الكفن وتجميره) بالحليم أي تطيبه بالبخور وتجميره بالبناء المبهجة أي
 وضع بعضه على بعض ليعلق البخور به وندب كونه قطعاً لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كفن فيه ولانه استمر من السكان (و) ندب (عدم تأخره) أي التسكين (عن الغسل)
 اطلب الاسراع في تجهيزه ودقته (و) ندب (الزيادة على) الكفن (الواحد) فالاشان
 أفضل منه وان كانا شفعاً وهو وتر (ولا يقضى) يضم المثناة وفتح الضاد المبهجة (بالزائد)
 على الكفن الواحد (ان شخ) أي بجمل (الوارث) أو رب الدين اذا يقضى عنه وبقرره
 القالي وقرر عرج ان المراد الزائد في الصفة على ما كان يلبسه في جمعه واعبادته واما الزائد
 على الواحد فيقضى به ولو شخ الوارث لان تسكينه في ثلاث حق واجب مخلوق واقتصر
 الخرشى على الاول واعقده الصغير وعب على الثاني واعتقده الجناني والمتبادر من المقن
 الاول ولا يقال الثاني ينافي قول المصنف اتقوا الزيادة على الواحد اذا المندوب
 لا يقضى به وقوله الا تقي وهل الواجب ثوب يستره الخ لانه يقول هل القضاء بالثلاث اذا
 كان للميت تركه وطلب تسكينه فيها وشغل كون الزيادة على الواحد مندوبة والواجب
 ثوب يستره الخ اذا لم يكن له تركه وكفنه بيت المال أو جماعة المسلمين (الا ان يوصى)
 المختصر بتسكينه بزائد على واحد (في) يقضى بتنفيذ وصيته (في ثلثه) أي الميت اذا لم يكن
 عليه دين ولم يوص بزيادة على خمسة الرجل وسبعة المرأة ولا بطلت (وهل الواجب) في
 كفن الرجل (ثوب يستتر) بذنه (ه) كله المصنف وهو ظاهر كلامهم واما المرأة فتستتر جميع
 بدنها ولو وجهها وكفنها واجب اتقافاً (او ستر العورة) ستر (الباقى سنة) فيه

(قوله اذا المندوب الخ) علة لقوله
 ينافي (قوله وقوله الا تقي) عطف
 على قول المصنف (قوله لانا نقول
 الخ) علة لا يقال الخ (قوله
 المصنف) أي في توضيحه (قوله
 سلم) بفتحات متعلا

(خلاف) في التشهير ابن غازي سلم في التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثاني
 للتعقيد والتقسيم وقد قضى كلامه هنا ان الخلاف في التشهير عجم هما قولان لم يشهرا
 فالمناسب قولان في المجموع الراجح اولهما (و) نذب (وتره) أى الكفن الا الواحد
 بدليل ما يليه واكل كفن الرجل خمسة والمرأة سبعة مالمالك رضى الله تعالى عنه لا يرى
 ان يجاوز الستة لانه من السرف (و) نذب (الاشنان) أى المتكفين فيهما (على)
 المتكفين في الثوب (الواحد) لانهما استمر منه وصرح الجزولى بكرهه الاقتصار عليه
 (والثلاثة) أى المتكفين فيها مقدم (على) التكفين (بالاربعة) والخمسة على الستة
 للترتبة (و) نذب (تقميمه) أى الباس الميت قميصا معتادا باحكام (وتعميمه) بهمامة
 (و) نذب (عذبة فيها) قدر ذراع تطرح على وجهه في التوضيح المشهور من المذهب ان
 الميت يقمص ويعمم اما استحباب التعميم فهو في المدونة وسئل مالك رضى الله تعالى عنه
 هل يعمم من اللين أو اليسار فقال لا ادرى الا انه من شأن الميت واما استحباب التقميم
 ففي الواضحة عن مالك رضى الله تعالى عنه ومقابل المشهور رواية يحيى بن يحيى يستحب
 ان لا يقمص ولا يعمم وحكاية ابن القصار كراهة التقميم عن الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه (و) نذب (ازرة) بضم الهمزة وسكون الزاى تستر منه فوق سرته الى نصف
 ساقه تحت التقميم (واقفاقتان) فوقه فهذه خمسة الرجل ويزاد عليها الحفاط وهي
 خرقة تشد على قطن بين نخذه خيفة ما يخرج من الخرجين والثام خرقة على قطن يجعل
 على فخذه واثفه خيفة ما يخرج منه (والسبع) من الاثواب (للمرأة) ازرة من تحت
 ابطيتها الى كعبها وقمص وخارج قصم ربه رأسها ورقبتها وأربع لثام ويزاد عليها
 الحفاط والثام (و) نذب (حنوط) بفتح الحاء المهملة وضم النون أى طيب يجعل
 (داخل كل لسانة) وداخل الازرة والتقميم (و) يجعل الحنوط (على قطن يلصق)
 بضم المثناة التحتية وفتح الصاد المهملة (عنافذه) أى فخذه وأثفه وعينيه وأذنيه وقبليه ودبره
 (و) نذب (الكافور فيه) أى الحنوط أى المندوب كونه كافورا (و) نذب جعل الحنوط
 في مساجده أى أعضائه التي مسجد عليها جبهته وكفيه ورأسه بكتفه وصدره وقدميه
 (وحواشه) أى فخذه وأثفه وعينيه وأذنيه (ومراقه) بفتح الميم وشدا القاف أى مارق من
 بدنه كباطيه ورقفيه وعكته وخلف أذنيه وتحت حلقه وركبتيه المصنف الحذر والحذر
 من فعل بعض الجهلة من ادخال قطن دبره واثفه وفخذه لايحوز (وان) كان الميت
 (محرم) بجمج أو عمرة (ومعتدة) من وفاة مبالغة في نذب تحنيطه لانقطاع تكليفه بموته
 (ولا يتولياها) أى المحرم والمعتدة تحنيط الميت لحرمه مسهما الطيب ولو كان الميت
 زوج المعتدة الا ان تكون وضعت عقب موته فتحنطه لو فاه عذتها (و) نذب (مشى
 مشيع) بضم الميم وفتح الشين المججمة وكسر المثناة تحت أى موصلها للقبر في ذهابه
 نواضعها في الشفاعة للميت وكرهه ولا بأس به في رجوعه لقام العباداة (و) نذب

(قوله للتعقيد والتقسيم) اسم
 كتاب (قوله وحكاية) عطف على
 رواية

(اسراع) أى المشيع حاملا الميت أولا كاسراع الشاب في قضاء أمر مهم ويكره
 خفيه لذهابه الخشوع (و) نذب (تقدمه) أى المشيع الماتى على الجنائز لانه شافع
 (و) نذب (فاخر) مشيع (راكب) عن الجنائز لايضر المشيعين الماشين (و) نذب تاخر
 (مرأة) مشبعة عن الراكب (و) نذب (سترها) أى الميتة حال جلها للصلاة والدفن
 (بقبة) على النعش مباغمة في سترها ابن حبيب لا بأس ان يجعل على النعش أى فوق القبة
 اشاح او رداء ما لم يجعل مثل الاخرة الملونة فلا حجب ولا بأس ان يسترا الكفن بثوب
 ساذج ونحوه وينزع عند الدفن واما ما يفعله الان من وضع الثياب الملونة والحلي
 والنقود والجواهر فوق النعش فهو أمر منكرا لعدم عمل السلف ذلك ولما فاته طلال
 الموت ولقصد الرياء والمباهاة والتفاخر (و) نذب (رفع اليدين) حذوا المنسكين (باولى
 التكبير) فقط ورفعهم فى غير اولاد خلاف الاولى هذا هو المشهور وقيل رفعهم عند
 كل تكبيرة وقيل لا يرفعهم الا عند الاولى ولا عند غيرها (و) نذب (ابتداء) عقب كل
 تكبيرة وقيل الدعاء (بحمد) لله تعالى (وصلاة على النبي) سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)
 عقب الحمد هذا هو المعتد وفي الطراز لا يكون الحمد والصلاة الا عقب التكبيرة الاولى
 فقط ويدعو عقب غيرها بالاجد وصلاة وعزاء ابن يونس للنوادر وتكره قراءة الفاتحة
 عقب التكبيرة الاولى (و) نذب (اسراع دعاء) ولوليل لقوله تعالى ادعوا ربكم
 تضرعا وخفية ولقوله صلى الله عليه وسلم وقد مر يقوم بجهر ون بالتليل اربعوا على
 انفسكم فانكم لاتدعون اصم ولا غافبا اخرجه البخارى فى صحيحه (و) نذب (رفع) أى
 جل ميت (صغير) لدفعه (على اكف) بفتح الهمز وضم الكاف وشدة الفاء اصلها كف
 بسكون الكاف وضم الفاء الاولى فنقلت الضمة للكاف وادغمت الفاء فى القاء جمع كف
 أى كفين حذرا من الرياء والتفاخر واظهار الجزع بعظام الميت (و) نذب (وقوف
 امام) للمصلين على جنازة (بالوسط) بفتح السين للميت الذكر ويسن ان يمد عنه بنحو
 ذراع او شبر (ومسكبي) بفتح الميم وكسر الكاف مثنى منكب حذفت فونه لاضافته أى
 كنفى (المرأة) الميتة حال الصلاة عليها الثلاث ذكر ما ينافى الصلاة ووقوفه صلى الله عليه
 وسلم وسط مرأة لعصمته من تذكريا فيها (رأس الميت عن عينه) أى المصلى نذبا شريفا
 للراس وتقاؤا لانه من اهل اليمين الا اذا كان فى الروضة الشريفة فنذب جعل رأسه
 عن يسار المصلى تأديبا مع النبي صلى الله عليه وسلم فان حجرت الشريفة التى فيها صلى الله
 عليه وسلم جهة يسار من فى الروضة الشريفة التى بين قبره ومنبره صلى الله عليه وسلم
 فلو جعل فيها راس الميت عن اليمين لزم ان وجهه جهة راس النبي صلى الله عليه وسلم
 وهذه اساءة ادب (و) نذب (رفع قبر يتراب كسبر) حال كونه (مسما) بضم الميم وفتح
 السين والتون مشددة أى كسنام البعير هذا هو المذهب (وتوالت) بضم التاء والهمزة
 وكسر الواو منقلا أى فهمت المدونة (ايضا) أى كما فهمت على نذب التسميم (على

(قوله نذبا) أى الروضة

كراهته) أي التسنيم (في سطح) بضم المثناة وفتح السين والطاء المهملة مشددة أي يسوى
وسطه باطرأ فمع رفعة بالتراب كشر وسبب الخلاف اختلاف الروايتين في قبر النبي
صلى الله عليه وسلم وقبر أبي بكر وقبر عمر رضي الله تعالى عنهم ما بانها مسطحة وانها مسطحة
ورواية التسنيم اثبت (وحشو) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة أي صب شخص
(قريب) من القبر حال دفن الميت (فيه) حشوا (ثلاثا) بيديه معاً من ترابها فادام مع الاول
منها خلقها كم ومع الثاني وفيها تعيد كم ومع الثالث ومنها تنجز حكم تارة اخرى (و) نذب
(تمية) أي اعداد واحد (طعام لاهله) أي الميت لكونهم نزل بهم ما شغلهم عن صنع
طعام لانفسهم ما لم يجتمعوا على البكاء ورفع صوت او قول قبيح فيحرم الاهداء لهم لانه
يعينهم على الحرام واما الاجتماع على طعام بيت الميت فبدعة مكروهة ان لم يكن في الورثة
صغير والافه وحرام ومن الضلال القطيع والمنكر الشنيع والشماعة البينة والحاقة
غير الهينة تعليق التريات وادامة القهوات في بيوت الاموات والاجتماع فيها
للكاينات وتضييع الاوقات في المنهيات مع المباهاة والمفاخرات ولا يتسكرون فيمن
دقتموه في التراب تحت الاقدام ووضعوه في بيت الظلام والهوام ولا في وحشته وضيمته
وهول السؤال ولا فيما انتهى اليه الحال من الروح والريحان والنعيم أو الضرب
بجمع الحديد والاشتعال بنار الجحيم ولو نزل عليهم كتاب بانتهاء الموت وانهم سيخلدون بعده
اقلنا انما يفعلونه فرحاً بذلك ولكن الهوى اعماهم واصماهم وان سئلوا عن ذلك اجابوا
باتباع العادة والمباهاة ومجدة الناس والزيادة فهل في ذلك خير كلابل هوشر وخسران
وضير (و) نذب (تعزية) لاهله وهو الحل على الصبر بعد الاجر والدعاء للميت واهله الا
مخشمة الفتنة والصبي الذي لم يميز والافضل كونها بعد الدفن وبيت الميت ومدتها ثلاثة
ايام ولا تعزية بعدها الا لمن كان غائباً بشرط الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيها السلام
الميت فلا يعزى مسلم بقرينه أو زوجة الكافر وقال ابن رشد يعزى المسلم بآبيه الكافر
وليس لها لفظ مخصوص (و) نذب (عدم عمقه) أي القبر لان خير الارض أعلاها لانه
محل الذكروا الطاعات فيحصل للميت بركتها وشرفها اسفلها (و) نذب (الحمد) بفتح اللام
وسكون الحاء المهملة في الارض الصلبة التي لا تنهار بان يحفر من المغرب للمشرق بقدر
ما يحرس الميت وينع راحته ثم يحفر تحت الجانب الذي الى جهة القبلة يتقدر الميت
ويدفن فيه الميت على جنبه اليمين ووجهه للقبلة ويسد قدم البعد من خلف ظهره بلبن
ويرد التراب الذي حفر في موضعه والزائد يجعل فوق الارض التي تحتها الميت ويكعب
كسنام البعير تلخيرا للعدائنا والشق لغيرنا فان كانت الارض رخوة تنهار اذ احفر تحتها
تعين الشق بان يحفر بقدر ذلك كذلك حفرة واسعة ثم يحفر في وسطها بقدر الميت ويدفن
فيها كذلك ويسد قدم الشق بلبن ويرد التراب الى موضعه ويكعب الزائد عليه كالسنام
(و) نذب (ضجيع) بفتح الصاد المعجمة وسكون الجيم أي ارقاد الميت (فيه) أي القبر لحدا

(قوله نذب للعدائنا) على التندب

كان أو شفا (على) جنب (أيمن) حال كونه (مقبلا) يضم الميم وفتح القاف والباء متقللا
 أي يجعلوا وجهه للقبلة وقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
 تقبله بأحسن قبول أو نحو هذا وجعل يده اليمنى امامه واليسرى على جسده وان دفن
 بلا لحد ولا شق كتب مصر اسند بالتراب من خلفه وامامه ثلاثا يتقلب على وجهه او على
 ظهره وهذا ليس دفنا شرعا وان جرت به العادة في مصر ونحوها تساهلا (وتدورك) يضم
 المثناة والذال المهملة أي ادرك الميت نيا (ان خواف) في دفنه ما تقدم بان جعل ظهره
 للقبلة او جعل وجهه للمشرق او المغرب او جعل على أنبصره أو ظهره أو بطنه وصلة
 تدورك (بالخضرة) للدفن بان لم يسو التراب عليه ومثل للخلافة بقوله (كنسكيس
 رجليه) أي جعلهما موضع رأسه بان دفن على يساره وأدخل بالكاف باقي الصور
 المتقدمة وعطف على المثال مشبها في مطلق التدارك فقال (وكترك الغسل) للميت
 أو الصلاة عليه فيتدارك وجو باباخر اوجه وتغسله والصلاة عليه ان لم يحذف تغيره ابن
 رشد ترك الغسل والصلاة أو الغسل فقط أو الصلاة فقط في الحكم سواء والقوات الذي
 يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يحشى عليه التغير (و) كالدفن من
 اسلم مقبرة الكفار فيمتدرك باخر اوجه منها ودفنه في مقبرة المؤمنين (ان لم يحذف) يضم
 المثناة عليه (التغير) يقينا وظنا فان خيف تغيره فلا يخرج ويصلى على قبره في مسئلة
 ترك الغسل والصلاة أو الصلاة فقط على المعقد ولازمهما انما هو في الطلب لافي الفعل
 ويترك في مقبرة الكفار في المسئلة الثالثة هذا قول سمخون وعيسى وروايته عن ابن
 القاسم وعليه جملة المواق وقال ابن وهب يفتوت تدارك في مسئلة ترك الغسل والصلاة
 أو الصلاة فقط بالقرع من دفنه وان لم يحذف تغيره وعليه جملة الخط فخص الشرط بدفن
 المسلم مقبرة الكفار (و) ندب (سده) أي اللحد والشق قبل رد التراب فيه (بابن) بكسر
 الموحدة أي طوبى (ثم) سده (الوح) ان لم يوجدها (ثم) سده (قرمود) بفتح القاف
 وسكون الراء أي طين مصنوع على هيئة وجوه الخيل ان لم يوجدها (ثم) سده (ثم) سده
 الهمز وضم الجيم وشد الراء أي طوبى محروق ان لم يوجدها (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده
 لم يوجدها (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده
 النون أي صب (التراب) على الميت اذ لم يوجدها (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده (ثم) سده
 أي الخشب الذي جعل عليه الى القبر لانه من زى النصارى وقد امرنا بما القتم وكره
 فرش نحو مضرية بفتحها ومخدة تحت رأسه (وجاز غسل امرأة) من اضافة المصدر لقاعله
 صبيبا ذكرا (ابن كسيع) من السنين ودخلت الثامنة بالكاف لا ابن تسع وان جاز لها
 تطر عورته للمراعاة فلا يلزم من جواز النظر جواز الغسل لما فيه من المس باليد (و) جاز
 غسل (رجل) صبية (كرضعة) أي بنت سنتين وشهرين وادخلت الكاف ستة اشهر
 فيجوز له تغسيل بنت سنتين وثمانية اشهر لا بنت ثلاث سنين وان جاز له تطر عورتها الى

(قوله وان جرت به العادة) حال
 (قوله وروايته) أي عيسى عطف
 على قول (قوله وان جاز لها الخ)
 حال

خمس سنين قال في التوضيح ان كانت الصبغة مطبقة للوط فلا يجوز للرجل تغسيلها
 اتفاقا وان كانت رضية جازا اتفاقا واختلف فيما بين ما ذهب ابن القاسم لا يغسلها
 ومذهب اشهب يغسلها ابن القاسم كان الاول مذهب المدونة (و) جاز (الماء المسخن)
 اي تغسيل الميت به كالبارد (و) جاز (عدم الدلك) في تغسيل الميت والاقتصار على
 تعميمه بالماء (لكثرة الموق) كثرة توجب المشقة الخارجة عن العادة بسبب الدلك وجاز
 عدم التغسيل لذلك ويهم من امكن تيممه منهم وعلى كل فبصلى عليهم واحدة على الاصح
 قاله اللقاني وصوبه البناني وقال صح لا يصلى عليهم (و) جاز (تسكين) الميت (بالبوس)
 حال حياته تطيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخبر والا كره في الاولين ونفي الثالث
 والجديد أولى (او) بكفن (مزعفر) بضم الميم وفتح الزاي والقاف أى مصبوغ بزعفران
 (او) بكفن (مورس) بضم الميم وفتح الواو والراء مشددة آخره سين مهملة أى مصبوغ
 بالورس لانهم امن الطيب (و) جاز (جل غير أربعة) النعش وعليه الميت صادق بأقل
 منها الى واحد وازيد منها بالنهاية فلا حرجية تعدد على عدد وقيل يدب جله أربعة وهو
 لاشهب وابن حبيب (و) جاز (بدء) في جل النعش (بأى) بفتح الهمز وشدة الياء اميم
 موصول صفة للحدوف مضاف (ناحية) أى جانب بناء على قول ابن عصفور وابن الضائع
 يجوز اضافة أى الموصولة لتكرره والمعنى بالناحية التى يشاء الحامل البدء بهامن
 مقدمه الايمن او الايسر او مؤخره كذلك (والمعين) بضم الميم وفتح العين وكسر المثناة
 تحت مشددة للبدء يشق منها كاشبه القائل يبدأ بتقديم السرير الايمن فيضعه الحامل على
 منكبيه الايمن ثم يؤخره الايمن ثم يقدمه الايسر ثم يؤخره الايسر وابن حبيب القائل
 يبدأ بتقديم يسار السرير ثم يؤخره يساره ثم يؤخره يمينه ثم يقدمه الرماصى في اجوبته
 الايمن واليسار السرير على قول اشهب باعتبار استقبال الحامل له اذا أتى من جهة رأسه
 ويازم من هذا كون يمين السرير هو يمين الميت وعبر ابو الحسن عن قول اشهب يبدأ بتقديم
 الميت الايمن ثم يؤخره الخ وما قول ابن حبيب يبدأ بتقديم السرير الايسر وهو يمين
 الميت الخ فيأتى على اعتبار استقبال الحامل له اذا أتى من جهة رجليه لان يسار السرير
 حينئذ هو يمين الميت وما ذكرناه من تفسير قول اشهب نحوه لابي الحسن في شرح المدونة
 ويه تعلم ان قول ابن حبيب اتفق مع قول اشهب في الابتداء واختلفا في الختم وخبر المعين
 (مبتدع) بضم الميم وكسر الدال أى مخترع لاصلا لاصل له في الشريعة من نص أو إجماع
 او قياس فيها المالك رضى الله تعالى عنه لا بأس بحمل الجنائز من أى جوانب السرير
 شئت بذاتك ولك ان تحمل بعض الجوانب وتدع بعضا وان شئت لم تحمل وقول من قال
 يبدأ باليمن بدعة انتهى سند يده مالك رضى الله تعالى عنه لخصيصه في حكم الشرع
 ما لا اصل له ولا نص فيه ولا إجماع وهذه بدعة (و) جاز (نروح) مرادة (متجالة)
 لا ادب للرجال فيها الجنائز كل احد (او) مرادة شابة (ان لم يخش منها) أى الشابة (الفتنة)

(قوله لانهم) أى الورس والزعفران
 (قوله وابن حبيب) عطفت على
 اشهب (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله بدعة) بفتحات مثقلا (قوله
 سمة) بكسر ففتح أى علامة

للرجال بتعلق نفوسهم بها (في جنازة من عظمت مصيبتها عليها) (كأب) لها وأم (وزوج) لها (وابن) وبنت لها (وأخ) وأخت مطلقا وكرم خروجهما الغير من ذكر وحرمة على محبة القسنة لكل أحد وشمل الشابة غير الخشمة المتجالة التي فيها الرب الرجال (و) جاز لمشييع (سبقتها) أي الجنازة لموضع دفنها لا لموضع الصلاة عليها بخلاف الأولى (و) جاز للمشييع للجنازة مشاة أو ركبانا (جلوس) بموضع دفنها أو الصلاة عليها (قبل وضعها) عن اكفاف الرجال الحاملين لها بالأرض للصلاة عليها أو دفنها وجاز استمرارهم قائمين حتى توضع (و) جاز نقل) بفتح النون وسكون القاف أي تحويل الميت من محل لا تحرق قبل دفنه أو بعده بشرط أن لا ينفجر حين نقله وان لا تنهك حرمة وان يكون لمصلحة كالخوف عليه من بحر أو سبع أو رجاء بركة المحل المنقول اليه أو دفنه بين أهله أو قرب زيارة أهله والأحرم ويجوز مع الشروط (وان) كان (من بدو) الى حضر والمناسبات قلب المبالغة بأن يقال وان من حضر واجب بأن من معني الى (و) جاز بمعنى خلاف الأولى (يكنى) بضم ففتح مقصورا أي اسأله مع (عند موته وبعده) أي الموت حال كونه (بالرفع صوت) فان كان برفع صوت حرم ويسمى حينئذ بكاء بالمت (و) بلا (قول قبيح) فان كان بقول قبيح كخماوف ومنهوب وغير مستحق الموت حرم (و) جاز (جمع أموات) وأولى جمع ميتين (بقبر) واحد (الضرورة) ككثرة الموتى وضيق المكان وتعدرا الحافر ولو في أوقات فلا يجوز زينة قبر لدفن آخر فيه الا ضرورة قد كورا كانوا أو أنا أو بعضهم ذكورا وبعضهم أنا كانوا أقارب أو أبا عدوا ولا يجوز لمعظم الميت القديم ولا تكسيرها وكره جمعهم بقبر واحد في وقت واحد لغير ضرورة (و) بضم الواو وكسر اللام مشددة أي جعل والباو مباشرة (القبلة) من القبر الميت (الافضل) من باقي الأموات المجموعين معه في الدفن في قبر واحد في وقت واحد نذبا يقدم الذكور على الأنثى والكبير على الصغير والحر على الزنى والعدل على غيره والعالم على الجاهل وعلى هذا القياس (او بصلاة) عطف على بقبر فيجوز جمعهم بلا ضرورة بديل تأخير عنه وهو أفضل من افراد كل واحد بصلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض (بلى الامام رجل) أي غير خصي ولا محبوب كذلك حر (فطفل) حر (فعبدا) غير خصي ولا محبوب كذلك أي رجل فطفل (نخصي) أي مقطوع الذكرا والأنثيين (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فحبوب أي مقطوع الذكرا والأنثيين معا كذلك أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير (نخنثي) مشكل (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فاتب حرة كبيرة فصغيرة فامة كبيرة فصغيرة فالاصناف خمسة في كل صنف أربع (و) جاز (في الصنف) الواحد كالقحول فقط والخاص كذلك (أيضا) أي كما يجوز فيه التوالى والمعطوف على فاعل جاز (الصف) متممة من اليقين الى الشمال بان يجعل الحر الكبير امام الامام والحر الصغير عن يمينه والعبد الكبير عن يساره والعبد الصغير عن يمينه وكذا سائر الاصناف وقيل يجعل العبد الصغير عن يساره أيضا وكذا

(قوله تأخير) أي او بصلاة (قوله)
 عنه (أي الضرورة) (قوله وهو)
 أي جمعهم بصلاة

سائر الاصناف عجم وهل يجعل عن عين الامام مفضل الافضل بحيث تكون رجلاه عند
 رأس الافضل وباقي الاصناف تجعل كلها عن يسار الامام على ترتيب المصنف وهو
 ما ذهب اليه الشارح تعالى التوضيح أو يجعل مفضل من على جهة اليمين جهة اليسار
 ومفضل من على جهة اليسار على اليمين وهكذا وهذا الذي ذكره ابن رشد وابن عبد
 السلام واستظهره الفيشي وتبعه عب وشب وعلى هذا فانتفاوت بالقرب تارة والتيامن
 أخرى واماعلى مافى الشارح فيما القرب دائما الا الثاني فزيتسه على الثالث التيامن
 ويجوز الصنف في الاصناف المجتمعة فلام فهو المصنف (و) جازعنى ندب الرجال
 خاصة (زيارة القبور بلا حدة) أى تحديد يوم من الاسبوع أو وقت من اليوم أو بلدة
 مكث عندها مالا ترضى الله تعالى عنه بلغنى ان الارواح بنساء المقابر فلا تختص
 زيارتها يوم بعينه وانما خاص يوم الجمعة لفضله والقراخ فيه أو دعاء وينبغى مزيد
 الاعتبار بحال الموقى حال زيارتهم وكثرة الدعاء والتضرع وعدم الاكل والشرب
 والكلام الدنيوى والحذر من أخذ شئ من صدقات أهل القبور فانه من أقبح ما يكون
 وفى سنن أبى داود عن بريدة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فان فى زيارتها نذرة اه وفعلها النبي صلى
 الله عليه وسلم وكان يقول السلام عليكم يا أهل الدار من المؤمنين والمسلمين برحم الله
 المسة قديمين منكم والمستأخرين وانا بكم ان شاء الله لاحقون اللهم ارزقنا اجرهم
 ولا تقسنا بعدهم القرطبي يفتي لمن عزم على زيارة القبور ان يتأدب بآدابها ويحضر قلبه
 فى اتيانها ولا يكون حفظه التطواف على الاجداث فانهم حالة تشارك فيها الهيمية بل
 يقصد بزيارته وجهه الله تعالى واصلاح قلبه ونفع الميت بالدعاء ويسلم اذا دخل المقابر
 ويخاطبهم خطاب الحاضرين فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
 بكم لاحقون واذا وصل الى قبر معرقته سلم عليه أيضا ويأتية من تلقاؤه وجهه ويعتبر
 بحاله وعن على رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مر على
 المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجره لأموات أعطى من الاجر
 بعددهم وعن الحسن من دخل المقابر فقال اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام
 النخرة والارواح التي خرجت من الدنيا وهي بكم مؤمنة أدخل عليها روحا منك وسلاما
 منى كتب بعددهم حسنات (وكره) بضم فـ سر ونايب فاعله (حلق) أى ازالة
 (شعره) أى الميت الذى يجوز حلقه حال حياته كشعر رأسه وابطيه والاحرم كشعر لحية
 الرجل ورأس المرأة (و) كره (قلم ظفره) أى الميت (وهو) أى المذكور من حلق الشعر
 وقلم الظفر (بدعة) فيها المالك كره ان يتبع الميت بجمرة أو تقلم اظفاره وتلق عاتيه
 وارى ذلك بدعة عن فعله الباسجى لا يتحلق له شعر ولا يتحنن ولا يقلم ظفره وينقى الوسخ من
 اظفاره وغيرها فى المذخول اذا فرغ من غسله له يتلف ما تحت اظفاره بعدد او غيره

(قوله للرجال خاصة) وكذا تشييع
 الجنائز ودخول الحمامات (قوله
 بنساء) بكسر الناء بعد وادى قرب
 (قوله او دعاء) عطف على يوم (قوله
 وكثرة) عطف على مزيد (قوله
 وعدم) عطف على مزيد (قوله
 بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء
 (قوله نذرة) أى للموت
 وبابعد (قوله وفعلها) أى زيارة
 القبور (قوله لاحقون) أى على
 الايمان (قوله بحاله) من يتجرع
 كأس الموت وشدة وسؤال
 المليك وضغطة القبر وحشته
 وضيقه وظلمته واحتمال نعيمه
 وعقوبته (قوله اجره) أى المقروء
 (قوله روحا) بفتح الراء أى
 نعيم (قوله والا) أى وان كان
 لا يجوز حال حياته (قوله حرم)
 أى حقه بعد موته (قوله فيها) أى
 المدونة لما ترضى الله تعالى عنه
 (قوله بجمرة) بكسر الميم الاولى
 وفتح النانية أى آله فيها جبر للبحير
 بفصا العود لانه تقاؤل بأنه من
 أهل النار واضاعة مال بلا
 انتفاع به ومباهاة

(قوله ولا يقبل) اي لا يقبل ولا يقبل (قوله هو) اي

المرضى (قوله ذلك) اي الموت

محمولاً ومحمولاً (قوله هو) اي

حكم الضم (قوله بدليل تعليله)

اي الضم وازافة دليل للبيان

(قوله هذا) اي وجوب الضم

(قوله نبيه) اي الضم (قوله

ولو وجب) اي الضم (قوله

لا اشكال) اذ لا تنافي بين كراهة

الازالة ووجوب الضم بعد

الوقوع (قوله لانه) اي المذكور

من الشعر والظفر (قوله حكمه)

اي الجزاء الحقيقي من وجوب

ضمه (قوله لا يغير) بضم الياء

الاولى وفتح الثانية مثقلاً اي

الميت (قوله غسل) بضم فكسر

مثقلاً (قوله واخذ) بضم فكسر

(قوله وهو) اي اخراج ما فيها

(قوله انه) اي نكحها (قوله وفي

الجهول) اي للجلاب (قوله في

ضوامره) جمع ضامرة اي

اماض كنه الخفية (قوله لان

الغسل) بضم الغين (قوله وانما

يعصر بطنه) اي الميت حال

تغيبه وان كان من الباطن

(قوله وليس كذلك) اي الذي في

بطنه في خشية خروجه (قوله

القراءة والجنون) اي عند

الموت (قوله وهو في سكرات

الموت) تنانع فيه قرأ وقرئت

(قوله قال) اي ابن رشد (قوله

ما في السماع) اي من كراهة

القراءة عند الموت (قوله هنا)

اي وقت الموت

ولا يقبله ساقه قال ويسرح لحية ورأسه يشط واسع الاسنان برفق فان خرج فيه شعر
 جعه والقاء في كفته محنون ولا يقبل هو قبل موته لذلك اما المقصد الراحة بخائر
 (وضم) بضم الضاد المجبة وشدا الميم اي جمع الشعر المخلوق والظفر المقوم (معه) اي الميت
 في كفته (ان فعل) بضم فكسر اي الخلق او القلم قاله ابن حبيب زاد تركه لك ما سقط من
 جسده من ذلك اشبه وما سقط منه من شعر وغيره جعل في اكفانه تتلميع المصنف
 حكم الضم عي هو الوجوب بدليل تعليله بأنه جزء عب وشب هذا مشكل بكون الفعل
 مكرها والظاهر نبيه كما قال اللقاني لان هذه الاجزاء لا تجب موارثها ولو وجب لم تمت
 الازالة البناني الظاهر لا اشكال والظاهر كلام اللقاني لانه ليس جزءاً حقيقياً كاليد
 والرجل فلا يعطى حكمه (ولا تنكح) بضم المثناة وسكون النون آخره همز اي لا تنكح
 ولا تعصر (قروحه) بضم القاف والراء اي جروحه ودما ميلة (ويؤخذ) اي يزال
 بالغسل او غيره نديا (عقوها) اي ماسال منها بنفسه بعد الغسل ولودون درهم للنفقة
 في الجواهر ولا يغير عن هيئته التي مات عليها اصلاً وفي الجلاب ومن به قروح غسل بالماء
 السخن واخذ عقوها ولا تنكح تت اي تعصر قروح كدمامل وبثرات وجراحات
 ونحوها لانه سبب لخروج ما فيه او هو مكره فيترك على حاله التي مات عليها البساطي
 ظاهر كلامه انه حرام لا يbane بالفعل بعد عد شيء من المكروهات وفي الجهول اي يزال
 ماسال منها من الدم والقيح مما تسهل ازالته اه ويحفل ازالة ما بقي فيها بعد عصرها
 لتلايا بوث الكفن والا قول صرح به سند عن مالك رضي الله تعالى عنه قال لا ينكح في
 ضوامره لان الغسل انما يتعلق بالظاهر كما في الجنين وانما يعصر بطنه خشية ان يخرج
 منه شيء في الكفن وليس كذلك ما في بطن القروح فانه اذا اخذ عقوه لم يبق مادة تنصب
 اليه بسرعة بحسب ذهاب جري حياته وضيق مجاري الدم (و) كره (قراءة عند موته)
 مع ابن القباسم واشبه ايست القراءة والجنون من العمل ابن رشد استحب ذلك ابن
 حبيب وحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ يس أو قرئت عند رأسه وهو في سكرات
 الموت بعث الله ملكاً الى ملك الموت أن هوّن على عبدي الموت قال وانما كره مالك أن
 يفعل ذلك استئناؤه فحوله لابن يونس ابن أبي جرة وجه ما في السماع ان المقصود هنا تدبير
 احوال الميت ليستعظ بها وهو متغلب عن تدبير القرآن فيؤتى لاسقاط احد العلم
 العدوي فالقراءة عند موته مكرهه قصدها استئناؤها لانها فاتتها المقصود وكذا بعد
 موته وعلى قبره فقول ابن حبيب مقابل المذهب مالك رضي الله تعالى عنه وشبهه في
 الكراهة فقال (كصمير) أي تجبير (الدار) لازالة التامحة الموت في زعمه فيكره لانه
 خلاف العمل ولان الموت لا راحة له فان كان لازالة التامحة كريمة نذوب وعطف على
 عند موته فقال (و) كره قراءة على الميت (بعده) أي الموت (وعلى قبره) أي الميت لانها
 ليست من عمل السلف الصالح ولما فاتتها المقصود من التدبير في حال الميت كما تقدم في

التوضيح مذهب مالك رضي الله تعالى عنه كراهة القراءة على القبور ونقلها سيدي ابن
أبي جرة فأنزلنا مكافون بالتمكرك فيما قيل لهم وماذا أقروا ونحن مكلفون بالتسديري
القرآن قال الأمر إلى إسقاط أحد العاملين اه فهذا صريح في الكراهة مطلقا اه
ابن عرفة قبل عياض استدل بعض العلماء على استحباب القراءة على القبر بحديث
الجريرتين وقاله الشافعي رضي الله تعالى عنه ابن رشد في نوازل ضابطه أن قرأ الرجل
وذهب ثواب قراءة الميت جاز ذلك وحصل للميت أجره ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق
القراني القربان ثلاثة أقسام قسم يجر الله تعالى على عبده في ثوابه ولم يجعل له نقله إلى
غيره كالإيمان والتوحيد وقسم اتفق على جواز نقله وهو القربان المالية وقسم اختلف
فيه وهو الصوم والحج والقراءة فنعمة مالك والشافعي رضي الله تعالى عنه ما قياسي على
الصلاة لأنها يدينه وقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وحديث إذا مات ابن آدم
انقطع عمله إلا من ثلاث علم ينتفع به وصدقة جارية وولد صالح يدعو له ويجوز أبو حنيفة
وابن حنبل رضي الله تعالى عنهم ما قياسي على الدعاء وحديث صل لهم ما مع صلاتك وصم
لهم ما مع صومك يعني أبو به وجواب الأول أن الدعاء فيه أمران الأول هو به نحو المغفرة
فهذا الذي يحصل للميت ثوابه وهذا خاص بالداعي والقياس عليه يقتضي قصر ثواب
القراءة على القارئ وعن الحديث أنه خاص بذلك الشخص أو نعارضهم بما تقدم ويرجى
ما ذهبنا إليه بوافقه الأصل ومنهم من قال يحصل للميت ثواب الاستسقاء ولا يصح
لأنقطاع التكليف منه والظاهر حصول بركة القراءة لصلواتها بحججنا في الرجل الصالح
ولا تتوقف على التكليف فقد حصلت بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم للجيل والدواب
وغيرهما كما ثبت وبالله فينبغي أن لا يحمل أمر الموتي من القراءة فعمل الواقع في ذلك
هو الوصول لهم وليس هذا حكم شرعي وكذا التمهيل فينبغي أن يعمل ويعتد على فضل
الله تعالى وسعة رحمة (و) كره (صباح) أي رفع صوت بآهها والثناء عليها (خلفها) أي
الجنائز أو أمامها أو يمينها أو شمالها الخالفة له لعل وجل والمباهاة وأظهار الجزع وعظم
المصيبة (و) كره (قول استغفروا لها) لأنها بدعة ولذا الماسحة سعيد بن جبير قال لعن الله
لأنعقر الله له (و) كره (انصراف عنها بالصلاة) عليها ولو طولوا أو الحاجة أو باذن أهلها
(أو) انصراف عنها قبل دفنها بعد الصلاة عليها (بلا اذن) من أهلها (أن لم يطولوا)
ومعهم يوم بلا اذن جوازها بينهم وان لم يطولوا ومعهوم أن لم يطولوا جوازها أن طولوا ولو
بلا اذن وهو كذلك فيهما (و) كره (جلها) والمشي معها (بلا وضوء) لتأديته إلى عدم
الصلاة عليها إلا أن يعلم ما يتوضأ به بوضع الصلاة عليها وانتظاره حتى يتوضأ (و) كره
(ادخاله) أي الميت (بمسجد) على الصحيح من طهارته صيانة له عما يجعل خروجه منه
وأما على فحجاسته فادخاله به محرم (و) كره (الصلاة عليه) أي الميت (فيه) أي المسجد
ولو كان الميت خارجه لأنها وسيلة لادخاله فيه هذا ظاهر المدونة والجلاب وقال مالك

(قوله مطلقا) أي من تقييدها
بقصد التسنن أو عدم اهـ
الثواب بعدها (قوله قبل)
بفتح القاف وكسر الموحدة
أي ارضى (قوله بحديث
الجريرتين) هو أنه صلى الله
عليه وسلم مر على قبر بن فسال
انهم يا عبدان وما عبدان في كبير
فاما احدهما فكان عشي
بالنعمية واما الآخر فكان
لا يستتر من البول ثم دعى بعسيب
وشقه نصفين ووضع على كل قبر
نصفاً وقال له لا يحقف عنهما ما لم
يبس (قوله وقاله) أي استحباب
القراءة على القبر (قوله القربان
المالية) كالصدقة والعق
(قوله الأول) أي القياس على
الدعاء (قوله نعارضهما) أي
القياس على الدعاء وحديث صل
لهم الخ (قوله بما تقدم) أي من
قوله وان ليس للإنسان الخ
وحديث إذا مات ابن آدم الخ
(قوله يرج) بفتح الجيم مثلاً
(قوله وانتظاره) عطف على ما

رضي الله تعالى عنه ان وضعت قري المسجد للصلاة عليه فلا بأس ان يصلي عليها من
 بالمسجد للصلاة الامام اذا ضاق خارج المسجد بأهله وقاله ابن يونس ابن نايف لا يفتهم
 لقوله اذا ضاق خارج المسجد بأهله ابن رشد لا فرق في كراهية الصلاة على الجنائز في
 المسجد بين كونهم سافيه أو خارجيه وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة فان
 فعله لم يأت ولم يوجب وان لم يفعل له أجر لان حسد المكروه ما تركه أفضل من فعله وحكي
 اللغوي في الصلاة على الميت في المسجد الكراهة والجواز والمنع أبو عمر مافي لموطان ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على مهمل في المسجد هو من أصبح ماري وأجازها
 عليه فيه ابن حنبل والشافعي وجهه والعلما رضي الله تعالى عنهم وهي السنة المعمول
 بها في زمن الخلفاء قتلين صلى عمر على أبي بكر رضي الله تعالى عنهم فیه وصلى صهيب على عمر
 رضي الله تعالى عنهم فیه بحضور الصحابة رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير ورواه المديون
 وغيرهم عن مالك رضي الله تعالى عنه اللغوي وهذا أحسن ابن العربي الا ان مالكاً
 رضي الله تعالى عنه لا يحترسه وحسنه للذرائع منع ادخالهم فيه خشية استرسال الناس
 فيه وقد منعت عائشة رضي الله تعالى عنها دخول النساء فيه وحسن الذرائع فيما لا يكون
 من اللوازم داخل في الدين (و) كره (تكرارها) أي الصلاة على الميت ان صليت أولاً
 جماعة سواء أعمدت جماعة أو اذناً أو صليت اقلها أو أعمدت كذلك ونذب
 اعادتها بجماعة (و) كره (تفصيل جنب) الميت فهي من إضافة المصدر الى فاعله
 لكراهته الملائكة وشبهه في الكراهة فقال (ك) تفصيل (سقط) نزل ميتاً وحيا حياة
 ضمنية فكبره ولو اسقط بعد تسعة أشهر ويندب غسل دمه ويجب ان يغفره ومواراته
 ويندب كونها بالمقبرة (و) كره (تعميطه) أي تطيب السقط فبكروه (و) كره (تسميته) أي
 السقط باسم فتكبره (و) كره (الصلاة عليه) أي السقط فتكبره (و) كره (دفنه) أي
 السقط (بدار) هذا مصيب الكراهة اذا صل دفنه واجب (وليس) دفنه بدار (عييا)
 موجبا لغيره مشتمل على ردها والتسليم بها بجميع الثمن اذا ظهر فيها ولم يبينه بآثارها
 اذ ليس بقبره حرمة قبر الكبير قيل لما لك رضي الله تعالى عنه ان وجد المشتري فيها سقطاً
 قال لا أرى السقط عيباً لانه ليس له حرمة الموتى قيل أفيجوز الانتفاع بموضعه قال أكره
 ذلك ابن محنون القياس جواز الانتفاع به (بخلاف) دفن (الكبير) أي من مات بعد
 استقراؤه حياته بدار فيجوز وان يبعث بدون بيانه فلم يشترى ردها به حرمة انتفاعه بقبره
 لانه ليس فان قيل هذا عيب يسير وهو لا يوجب الرد أجيب بأنه لما لم يمكن ازالته نزل
 منزلة الكثير في ايجاب الرد ودفن الكبير في المقبرة أفضل ابن محنون سئل مالك عن
 الرجل يشتري الدار فيجد فيها قبراً قد كان البائع دفنه قال أرى ان يرد البيع لان موضع
 ما القبر لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به كانه حبس الإنيا في جائز ان يدفن الرجل في داره (لا)
 يكره تفصيل (حائض) الميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنين ولذا لو انقطع

(قوله ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ) بيان لما يحذف
 من (قوله هو من أصبح ماري) خبر
 ما (قوله وأجازها) أي الصلاة
 (قوله عليه) أي الميت (قوله فيه)
 أي المسجد (قوله ورواه) أي
 جوازها عليه فيه (قوله أو لا)
 بشدة الواو (قوله كذلك) أي
 ان اذا (قوله لكراهته الملائكة)
 من إضافة المصدر الى فاعله
 وتكميل عمله برفع فاعله (قوله
 فيها) أي الدار المشتراة (قوله
 سقطاً) أي قبره ولم يعلم حال
 الشراء (قوله ذلك) أي الانتفاع
 بموضعه (قوله به) أي قبر السقط
 (قوله بدار) صله دفن

عنها صارت كالجنب (و) كره (صلاة) شخص (فاضل) أي صاحب فضل يعلم أو عمل
أو خلافة (على) ميت (بدعي) أي صاحب بدعة في اعتقاده لم يكفر بها على الصحيح كقدرى
وسرورى في المنتقى أهل كل نقض لا يخرج عن الايمان كأهل البكائر وأهل البدع
المستكين بالايان يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون ذلك ردعاً لهم ونزيراً
لغيرهم عن مثل حالهم والاصل في هذا ما روى جابر عن سمرة رضي الله تعالى عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم أتى برجل قتل نفسه بشاهق فلم يصل عليه عجب ما لم يؤد إلى ترك الصلاة
عليهم بالكلية ولا فلا تذكره صلاة الفاضل عليه لأن فرضها لا يسقطه بدعهم ولا بكائهم
ما تمسكوا بالاسلام فيها لا يسلم على أهل البدع ولا ينشأ كون ولا يصل في خلقهم جمعة
ولا غيرهما ولا تشهد جنازتهم معنون زجر الله بهم ويستتاب أهل الأهواء فان تابوا والا
قوتلوا أبو الحسن هذه أشد من الكنايين الا ان يقال معناه اذا دعوا إلى بدعتهم وتركه
السكنى معهم في بلادهم لتلا تزل عليهم من خطبة فتصيبه معهم أو يظن منهم فيعرض
نفسه لسوء الظن به أو مخافة سماع كلامهم فيدخل عليه شك في اعتقاده (أو) شخص
(مظهر) بضم الميم وسكون الظاء المعجمة وكسر الهمزة معصية (كبيرة) كزنا وشرب مسكر
فيما المالك رضي الله تعالى عنه يصل على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين
ويورث واثمه على نفسه وفي المستخرجة يصل على كل مسلم ولا يخرجهم من الاسلام حدث
أحمد بن حنبل ولا يجرم اجتزاه اه ابن يونس لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله
الا الله الا انه يكره للإمام وأهل الفضل أن يصلوا على البغاة وأهل البدع أبو اسحق
وهذا على باب الردع ويصل عليهم الناس وكذلك على المشتهرين بالمعاصي (و) كره صلاة
(الإمام) أي الخليفة وأتباعه وأهل الفضل (على من حده القتل) اما (بحد) كتحارب
وناركة صلاة وزان محسن (أو قود) أي قصاص كقاتل كف ان تولاه الامام بل
(ولو تولاه) أي القتل (الناس دونه) أي الامام ومنه يوم القتل أن من حده الجلد كزان
بكرمات منه فلا تذكره الصلاة عليه للإمام ولا لأهل الفضل فيما المالك رضي الله تعالى
عنه كل من قتله الامام في قصاص أو رجم أو حده من الحدود فلا يصل عليه الامام ويصل
عليه الناس غير الامام ابن القاسم وكذلك محارب قتله الناس دون الامام لان حده
القتل فاما من جلده الامام في زنا فقاتله الصلاة عليه لان حده الجلد لا القتل وحكي
عن ابن عبد الحكم للإمام الصلاة على المرجوم أصالة النبي صلى الله عليه وسلم على معز
والغامدية ومال المشهور بأنه منتهقم فلا يشفع ابن رشد لا بعد في انتقامه لله تعالى بما
شرعه في الدنيا وشفاعته في العاقبة في الدار الآخرة الحديث اللهم من اعنته
أوحده فاجعله طهره أوكى قال صلى الله عليه وسلم عجب تخصيص المصنف الامام
بالكرامة يحتمل اعتباره فلا تذكره غيره من أهل الفضل لقولها ويصل عليه الناس غير
الامام وهذا يناسب التمهيل بأنه منتهقم فلا يشفع وقوله القاضي ويكره للإمام

(قوله على الصحيح) صلاة النبي ومقابله
كفره بها (قوله المنتقى) بضم الميم
وسكون النون وفتح القاف
(قوله لا يخرج) ر ج بضم الباء
وسكون الظاء وكسر الراء (قوله
سمرة) بفتح السين وضم الميم (قوله
أق) بضم الهمزة وكسر التاء
(قوله بشاهق) أي بالقاء نفسه
من محل عال (قوله فيها) أي
المدونة (قوله لا يسلم) بضم ففتح
مثلاً (قوله ولا ينشأ) بفتح
الكاف (قوله ولا يصل) بفتح
اللام مثلاً (قوله ولا تشهد)
بضم فسكون ففتح (قوله أشد من
الكنايين) أي والمجوسيين
لاقرارهم على دينهم بالجزية (قوله
دعوا) بفتح العين (قوله يظن)
بضم ففتح (قوله فيها) أي المدونة
(قوله المستخرجة) بفتح الراء
(قوله عال) بضم فكسر مثلاً
(قوله بأنه) أي الامام

(قوله وعدمها) أي الكراهة (قوله
محضا) أي خالصا (قوله منه) أي
كلام الجلاب (قوله فيه) أي المنع
(قوله من متروك) أي مطلوب
تركه بيان لما (قوله فعل) بضم
فكسر خسرما (قوله وجوزة)
بفتح حاء مثقلا أي القيام للجنائز

خاصة أن يصلي على من قتل في حد ويحتمل عدم اعتباره فتسكروه صلاة أهل الفضل عليه
أيضا ويبدل عليه ما قدمه في تارك الصلاة بقوله وصلى عليه غير فاضل ونخص الامام لعود
الضمير عليه من قوله وان تولاه الناس دونة واقتصر على هذا شارح الرسالة (وان مات)
من حده القتل (قبله) أي إقامة الحد عليه (في) كراهة صلاة الامام وأهل الفضل عليه
وهو الراجح وعدمها (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين للتحمي أرى فيمن
حكمه الادب أو القتل أو غير ذلك فمات قبل أن يؤدب بذلك أن يجنب الامام وأهل
الفضل الصلاة عليه ليكون ذلك ودعا لغيره من الاحياء ونص أبو عمران على أن الامام
يصلي عليه العدوي الاظهر قول للتحمي (و) كره (تسكين) للرجل أو امرأة (بجهر) (بجهر)
فيها كره مالك رضي الله تعالى عنه في اكفان الرجال والنساء الخ للاق سدادا للحريروكره
الاكفان في الحرير محضا ابن حبيب لا بأس في كفن الرجال بالعلم من الحرير وأجازته في
سماع ابن وهب الرجال والنساء وجعل للتحمي وابن شاس وأبو الحسن الكراهة على
المنع كظاهر الجلاب وأبقاها جماعة على ظاهرها (و) كره تسكين بكفن (بجس) بهرام
ظاهر كلام الجلاب أنه ممنوع لقوله ولا يكفن في ثوب نجس وأظهر منه فيه قول أشهب
الكفن الجديد والخلق سواء ولا يجب غسله الا للنجاسة أو وسخ الا أن يقول الوجوب
بوجوب السنن أي التمسك بدليل قرين بالوسخ ونحوه قول الكافي لا يكفن في ثوب نجس
الا أن لا يوجد غيره ولا يمكن إزالة النجاسة عنه عجم يقدم الحرير على النجس عند
اجتماعهما (و) كره تسكين (كأخضر) الكاف اسم بمعنى مثل من كل مصبوغ بما لا
طيب فيه كصبوغ بيلة (ومعصفر) بضم الميم وفتح الفاء أي مصبوغ بعصفر وهو نوار
القرطم (أو مكن غيره) أي المذكور من الحرير والنجس والمصبوغ بغير مطيب فان لم
يمكن غيره تعين ولا يجتمع وجوب وكراهة ابن عرفة ما اضطر اليه من متروك فعل (و) كره
(زيادة) كفن (رجل على خمسة) (و) زيادة كفن (امرأة على سبعة) لانه سرف يخاف
للعمل (و) كره (اجتماع نسائك) بالقصر أي ارسال الدموع بالرفع صوت فالواو في
قوله (وان سرا) للعالم لان البكاء برفع الصوت محرم ويصح جعلها للمباغلة وقصر
ما قبلها على أدنى الرفع فهو مكروه كالسر والحرم الرفع العالي كما نص عليه البرزلي
(و) كره (تكبير نعش) للميت الصغير لانه لا يتناول من المباهاة واطهار عظم المصيبة
(و) كره (فرشه) أي النعش (بجهر) ولولا امرأة ومقهوم فرش ان ستره به جائز ان لم يكن
ملونا بالوان مختلفة والا كره ابن حبيب يكره اعظام النعش وان يفرش تحت الميت
قطيفة حريرا ونحوه ولا يكره ذلك للمرأة ولا يفرش الا ثوب طاهر اه واهل التفرقة بالنسبة
الى الحرير فقط وتقدم انهما في التسكين بالحرير سواء على المذهب وجوزة ابن حبيب
للسماخري هنا على أصله عجم يظهر من كلامهم اعتماد قول ابن حبيب هنا اذ لم يتقوا غيره
وهو ظاهر اذ في التسكين في الحرير اسراف ليس في مجزء فرشه (و) كره (اتباعه) أي

الميت (نار) أى جعلها معه حال تشييعه للدفن للتشاؤم بأنه من أهلها وإن كان فيها يجوز له
بالفسكراهة أخرى لاضاعة المال فإن كان في مباح خذهب أو فضة حرم كالباس الرجال
الحمامين لها الحرير مع أن ذلك شأن الفرح المنافي للعزن على الميت والتدبير في حال الموت
وما يتبعه ولكن الهوى أعياهم وأصمهم ونص الامهات وكثر أبوهريرة وعائشة
رضي الله تعالى عنهما أن يتبع الميت بنار قفاؤا في هذا المقام أبو الحسن إذا لم يكن فيه
طيب وأما إذا كان فيه طيب فيزداد وجهها آخر وهو السرف إذا كان له بال (و) كره
(نداء به) أى الميت بأن يقال بصوت مرتفع فلان مات فاسعوا الجنائزة (بمسجد) الكراهة
رفع الصوت فيه ولو بالعلم زيادة عن الحاجة (أو يابه) أى المسجد لانه ذريعة لرفع فيه
ولانه من فعل الجاهلية (لا يكره الاعلام) (بخلق) بكسر الحاء وفتح اللام جمع حلاقة بفتح
فسيكون (بصوت خفي) بل يندب لانه وسيلة لتشيعه (و) كره (قيام لها) أى الجنائزة من
جالس مرت عليه أو من سبقها للقبر وكذا استقرار تشيعها تأتمن حتى توضع وقد نسخ هذا
كله بما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنائزة ثم جلس وأمرهم بالجلوس وروى
أنه فعل ذلك مرة وكان يشبه بأهل الكتاب فلما نهي انتهى وقد روى الكراهة على من
مالئ رضي الله تعالى عنه وجوز ابن الماسجون وجعل القائم لها مأجورا ولا شيء عليه
أن تركه ابن حبيب أن مرت به الجنائزة فلا يعرض عنها لانه من الجفاء ابن عرفة نسخ
القيام للجنائزة وفي كونه من وجوبه لندبه أو لا باحتـ ظاهرا المذهب انه لا باحتـ وقال
ابن حبيب بل هو مندوب وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به وليس منسوخا ما ابن
غازي وعلى هذا فلا كراهة وهو ظاهر كلام غير واحد وأهل المصنف استروح من قوله
فلما نهي عليه السلام أو ما في النوادر عن علي بن زياد الذي أخذ به مالك رضي الله
تعالى عنه أنه يجلس ولا يقوم وهو أحب إلى البابجي مذهب اليه مالك رضي الله تعالى
عنه أولى الحديث على قال فيه ثم جلس بعده سند ويعضده حديث عبادة وفيه اجلسوا
خالقوهم وهذا أمر فوجب أن يقتضى استحباب مخالفة اليهود (و) كره (تطين قبر) أى
تلميسه بالطين (أو يديه) بالجير أكثر عباراتهم في تطيينه من خارجه وعن بعضهم أنه
من داخله وخارجه لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا طين القبر فلا يسمع صاحبه
الأذان ولا الدعاء ولا يعلم زائره (و) كره (بناء عليه) أى القبر فيها كره مالك رضي الله
تعالى عنه تجصيص القبور والبناء عليها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبنى على
القبور أو تقصصهم وروى تجصيص المازري مقناه قبض بالجير أو بالتقارب الأبيض
والقصة الجير وهو الجص ابن يونس لأن ذلك من زينة الدنيا وتفاخرها والميت غير محتاج
إليه اللغوى كره مالك رضي الله تعالى عنه تجصيص القبور لانه من المباهاة وزينة الحياة
الدنيا وتلك منازل الآخرة وليست بموضع للمباهاة وانما يزين الميت عمله وفي النوادر
كره مالك رضي الله تعالى عنه أن يرصص على القبور بالحجارة والطين أو يبنى عليها بطوب

(قوله نسخ) بضم فسكسر (قوله
وفي كونه) أى النسخ (قوله وعلى
هذا) أى الذى ذكره ابن عرفة
(قوله فلا كراهة) أى فى القيام
للجنائزة (قوله وهو) أى عدم
الكراهة (قوله استروح) أى
أخذ الكراهة (قوله وهو) أى
ترك القيام (قوله إلى) بشد الباء
(قوله ما ذهب اليه مالك رضي الله
تعالى عنه) أى من كراهة القيام
للجنائزة (قوله على) بكسر اللام
وشد الباء فيه أى حديث على
(قوله بعده) أى القيام فالجلوس
هو آخر فعله صلى الله عليه وسلم
(قوله يعضده) بضم فسكسر
مثقلا أى يقويه (قوله عبادة)
بضم العين المهملة وخففة
الموحدة (قوله وفيه) أى حديث
عبادة (قوله خالقوهم) أى أهل
الكتاب

او حجارة ومن كتاب ابن حبيب ونهى عن البناء عليها والكتابة والتحصيص وروى جابر
 رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تربع القبور أو يبنى عليها
 أو يكتب فيها أو تنقص وروى تميم وأمرهم بدمها وتسويتها (أو تحوين) بجاء
 مهملة أى إدارة بناء على القبر ابن رشد البناء على نفس القبر مكروه وأما البناء حول البية
 فانما يكره من ناحية التضيق على الناس ولا بأس به فى الاملاك ابن بشران كان القصد
 بالبناء تمييز القبر من غيره فكفى التخصيص فيه الجواز والكره وأخذها من اطلاق
 المدونة وانما ظاهره ما كره فيها الا البناء الذى يقصد به العلامة (وان بوهى) بضم الواو
 وكسر الهاء (به) أى المذكور من تطمين القبر وتبييضه والبناء عليه أو التحوين (حرم)
 الحظ فحصل من هذا ان تطمين القبر أى جعل الطين عليه والحجارة مكروه وكذلك تبييضه
 اذا لم يقصد بذلك المباهاة فان قصد به المباهاة حرم (وبجاء للتميز) بين القبور وفاعل جاز
 الكاف من قوله (كبحر) اذ هو اسم غنى مثل يغرز على القبر علامة عليه (أو خشبة)
 كذلك (ولا نقش) لاسمه أو تاريخ موته على الحجر أو الخشبة والاكراه وان بوهى به حرم
 وينبغى حرمة نقش القرآن وأسماء الله تعالى مطلقا تأديته الى الامتثال وكذا انقشها على
 الحيطان ابن القاسم لا بأس أن يجعل الرجل على القبر حجرا أو خشبة أو عودا يعرف به قبر
 وليه ما لم يكتب فى ذلك ولا أرى قول عمر رضى الله تعالى عنه لا تجعلوا حجرا الا أنه أراد من
 فوقه على معنى البناء ابن حبيب لا بأس أن يجعل فى طرف القبر الحجر الواحد لا يصغر
 موضعه اذا غنى أثره (ولا يغسل) بضم الميم انقمت وفتح الغين المججمة والسين مشددة أى
 يحرم أن يغسل شخص (شبهه معترك) بضم الميم وفتح الراء أى قتال المسلمين الكافرين
 (فقط) أى دون سائر الشهداء كالمطعون والغريق والحريق والمطعون والنفساء فيجب
 غسلهم والملاة عليهم فيها ما لا رضى الله تعالى عنه الشهيد فى المعترك لا يغسل
 ولا يكفن ولا يحنط ولا يصلى عليه ويدفن بئسما به لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلوهم
 فانهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك اذا قتل بيلد الكفر بل
 (ولو) قتل المسلم (بيلد الاسلام) بأن غزى الحرييون على المسلمين ودخلوا أرضهم هذا
 قول ابن القاسم وابن وهب وأشهب وظاهر المدونة وابن بشير وهو المنتهور وقال
 ابن شعبان يغسل ونسبه فى الجواهر لابن القاسم سئل اصبغ عن اهل الحرب يغيرون على
 بعض تغور الاسلام فيقتلون الرجال فى منازلهم فى غير معترك ولا مجتمع ولا ملاقاتة فقال
 قال ابن القاسم فى هؤلاء يغسلون ويصلى عليهم فساءت ابن وهب فقال له هم شهداء قال
 وهو راى قبل اصبغ وسواء عندك قتلاهم غافلين أو متعاضدة قال نعم هم شهداء قيل فان
 قتلاهم احرأة أو صبية اعم عندك مثل الرجال البالغين وبأى قتلة قتلاهم سلاح أو غيره
 فقال هم عندى سواء يصنع لهم ما يصنع بالشهداء ابن رشد المنصوص فى المدونة مثل
 مذهب ابن وهب وفيها دليل على مثل قول ابن القاسم ابن يونس يقول ابن وهب أقول ولو

(قوله فيها) أى المدونة (قوله)
 زملوهم بفتح الزاى وكسر الميم
 مثقلة (قوله بكلوهم) بضم
 الكاف جمع كام بفتحها أى
 جروهم (قوله يبعثون) أى
 مكلومين سائلة بضم
 كسب لانها يوم جرحهم (قوله)
 وظاهر عطفت على قول (قوله)
 سئل بضم فسئل (قوله)
 يغيرون بفتح فكسر أى يهجمون
 فجاء (قوله تغور) بضم
 والغين المججمة جمع تغر بفتح
 فسكون أى بلاد متطرف (قوله)
 فقال (أى اصبغ) (قوله قال) أى
 اصبغ (قوله وهو) أى كونهم
 شهداء لا يغسلون ولا يصلى عليهم
 (قوله مقاصفة) أى مغالبة
 ومكاسرة فى المصباح قصفت
 العود أى كسرت (قوله وفيها)
 أى المدونة (قوله يقول ابن
 وهب) صلة أقول

مرأة وصية وصيها وقاله صحنون وهو وفاق لما في المدونة (اولم يقاتل) المسلم الحربين
 بان كان غافلا او نائما لخط لافرق فيمن قتل في معركة المشركين بين قتله من سيدهم او غير
 سيدهم وسواء قتله المشركون بايديهم او جل عليهم قتردى في بئر او سقط من شاهق او من
 فرسه فاندق عنقه او رجح عليه مسممه او سبقه فقتله فانه في جميع ذلك شهيد قاله في
 الطراز ثم قال ابن صحنون لو قتل المسلمون في المعركة مسلما نظفوا انه من العدو وما دامت
 الخيل من الرجال فان هو لا يغسلون ويصلى عليهم ولا يغسل شهيد المعركة ان كان غير
 جنب بل (وان اجنب) اي كان شهيد المعركة جنبا او حائضا ونفساء (على الاحسن)
 من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة لا تقطع التكليف بالموت ابن يونس عن
 اصبغ قتل حنظلة رضي الله تعالى عنه يوم احد وهو جنب فلم يصنع فيه شيئا قال اشتهب
 لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله ابن المباحشون ايضا ابن رشد
 هذا كما قال لان غسل الجنب عبادة متوجهة على الاحياء عند القيام للصلاة وقد
 ارتفعت عن الميت ولم يذكر ابن رشد غير هذا القول ابن يونس وقال صحنون يغسل
 بهرام قيل والاول هو الاقربت وهو ظاهر المدونة ابن ناجي وهو الصحيح وبه القنوي
 وشاهد المشهور حنظلة بن عامر الانصاري رضي الله تعالى عنه قتل يوم احد جنبا ولم
 يغسل وغسلته الملائكة بين السماء والارض فسمى الغسيل وتغسيل الملائكة ليس
 هو الغسل المعهود بالماء ولو وجب غسله على الادميين لامرهم به قاله سند وظاهر
 كلامه ان الحائض كذلك قال لخبر زملوهم بكوسهم الحديد وان كان عليه نجاسة
 كروث فتزال بخلاف دمه اذا الاصل في النجاسة الابعاد وانما جاءت الاحاديث في دمه
 خاصة ولانه شهيد على نفسه فترك لذلك بخلاف غيره واعتبارا بما لو كان عليه جلد خنزير
 او ميتة فانه ينزع اجماعا ولا فرق بينهما (لا) يترك غسل شهيد المعركة (ان رفع) بضم
 فكسر اي حمل الشهيد من موضع القتال حال كونه (حيا) ثم مات فيغسل ويصلى عليه
 ان لم يتقدم قتله بل (وان انقضت) بضم الهمزة وكسر القاء نائب فاعله (مقاتله) ولم يغير
 على المشهور من قول ابن القاسم كافي التوضيح عن ابن بشير وعن ابن عرفة وابن يونس
 والمازري ما يوافق وطريقه صحنون انه متى رفع منفوذ المقاتل او مغسورا فلا يغسل
 واقتصر عليه ابن عبد البر في السكافي وصاحب المعونة والمعول عليه الاول وقول صحنون
 ضعيف واعترضه المواق يتغسل عمر رضي الله تعالى عنه بحضور اصحابه رضي الله تعالى
 عنهم مع انه رفع منفوذ المقاتل ثم نقل عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما ظاهره يوافق
 المصنف ويجعل قول صحنون مقابلا للمشهور واجيب بان قاتل عمر رضي الله تعالى عنه
 كان ذميا فتغسله متفق عليه واستثنى عن رفع حيا فقال (الا المغمور) اي المغمى عليه
 الذي لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى ان مات فلا يغسل وان لم يتقدم قتله (ودفن) بضم
 فكسر أي الشهيد (بشابه) التي مات فيها وجوبا (ان) كانت مباحة عجم يشترط في ثيابه

(قوله وهو) اي قول ابن وهب (قوله
 فلم يصنع) اي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (قوله فيه) اي لحنظلة
 (قوله شيئا) اي من غسل وصلاة
 (قوله واعترضه) اي قول صحنون
 (قوله ثم تغسل) اي المواق (قوله
 فتغسله) اي عمر رضي الله تعالى
 عنه

(قوله فيها) اي المدونة (قوله بذلك) اي جواز الزيادة على ثيابه الساترة له قوله والاقل اي قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه بمنعها (قوله عليه) اي الاول (قوله اي قيمة المنطقة) لانها تنبغي على الصفة وهي المعبرة هنا والفن يتبع رغبة المشتري وهي لا تعتبر هنا (قوله فيها) اي المدونة (قوله منه) اي الشهيد (قوله فيها) اي المدونة (قوله منه) اي الشهيد (قوله عليه) اي الشهيد حال دفنه (قوله مخف) بكسر الميم وسكون الغين المجبة وفتح الفاء في القاموس والمغفر كسبر وبها وكناية زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بها المتسلح (قوله بيضة) اي قلنسوة من حديد (قوله ساعد) اي وقايتة من حديد (قوله تعارض مفهومه) في النصف اذ مفهومه يد اورجل والرأس مع الرجلين الصلاة على النصف ومفهومه انما يصلي على اكثر الجسد عدها عليه (قوله شهر) بفتحات مثقلا (قوله عليه) اي النصف (قوله ولم يعقده) اي ما في المعقد (قوله بوجوده) اي الاكثر (قوله لايصفته) اي كونه متصلا ومقطعا (قوله وهو) اي الجسد

كونها مباحة والا فلا يطلب دفنه بها ويشترط (سترته) اي الشهيد كله فتفتح الزيادة عليها (والا) اي وان لم تستره (زيد) بكسر الزاي عليها اما يستره فان وجد عريانا ستر جميع جسده مالك رضي الله تعالى عنه ما علمت انه يراد في كفته شيء أكثر مما عليه أشهب إلا أن يكون فيما لا يواريه أو سلب ما كان عليه أصبغ ان كان عليه ثياب فشا وباه أن يزد عليه اذ لا بأسع ابن رشد من عراه العدو فلا رخصة في تركه تكفيه بل ذلك لازم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهيد في يوم أحد اثنين في ثوب وأما الزيادة على ثيابه اذا كان فيها ما يجزيه فلا بأس به استدل بسلوليه نزع ثيابه وتكفنه بغيرها واختلاف هل له الزيادة عليها ان سترته فقال مالك رضي الله تعالى عنه فيها ما علمت أن يزد في كفن الشهيد شيء أكثر مما عليه وقال أشهب وأصبغ بذلك والاول أحق بالتابع واقصر عليه التخمى والمازري وندب دفنه (بمخف) في رجله حال قتله فلا ينزع (و) (قلنسوة) على رأسه حال قتله من طربوش ونحوه فلا ينزع (و) (منطقة) بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء المهمة اي ما يحتم به في وسطه حال قتله فلا ينزع (قل) بفتح القاف واللام مشددة (منها) اي قيمة المنطقة (و) (خاتم) من فضة درهمين في اصبعه حال قتله (قل فصه) بفتحة الفاء وكسرها ليس بلعن اي قيمته فان كان الخاتم منهيها عنه او كثرت قيمة فصه او المنطقة نزع الاجهوى لا بد في الخاتم من كونه على الوجه الشرعي والانزع فيها لابن القاسم لا ينزع منه شيء من ثيابه ولا فرو ولا خف ولا قلنسوة مطارف ولا خاتمه الا ان يكون نفيس الذهب ولا منطقة الا ان يكون لها خطر (لا يدفن الشهيد بالهترب قتل وهي معه كدرع) بكسر الدال المهملة وسكون الراء اي ثوب منسوج من حديد يتيق به السلاح (وسلاح) بكسر السين كسيف وريح فيها لابن القاسم ينزع منه الدرع والسيف وجميع السلاح في الجواهر يستحب ان يترك عليه خفاه وقلنسوته ولا ينزع عليه شيء الا السلاح ما كان من درع او مغفر او بيضة او ساعد او سيف مثقاله او منطقة او مها مبروما كان من الحديد كله (ولا يغسل) (دون) اي اقل من (الجل) يضم الجيم وشد اللام اي ثلثي الجسد ولومع الرأس ومفهومه دون الجل انه يصلي على الجل اي الثلثين وهو كذلك ابن تاجي اتفاقا وقول المدونة ولا يصلي على يدا ورجل ولا على الرأس مع الرجلين وانما يصلي على اكثر الجسد تعارض مفهومه في النصف وشهر في المعتمد الصلاة عليه ولم يعتمد المصنف وظاهر كلامها ولو وجد الاكثر مقطعا وهو كذلك لان العبرة بوجوده لايصفته قاله في الطراز وتعبيره في المدونة باكثر الجسد احسن من تعبير المصنف بالجل الشمول لعبارتها منع الصلاة على من وجد نصفه طولا او عرضا مع رأسه كما رواه أشهب في المجموعه عن مالك موافقا لرواية ابن القاسم عنه فيها رضي الله تعالى عنهم دون عبارته ذكره مستفاداه تت عجم قوله ولا دون الجل اي دون جسد الجسد وهو ما عدا الرأس فاذا وجد نصف جسده ورأسه فلا يغسل ولا يصلي عليه وهذا موافق لظاهر المدونة والرسالة وليس مراده الذات لاقتضائه تغسيل من وجد

نصفه من رأسه وقوله ولادون الجبل يقتضي تنسبيل ما فوق النصف ودون الثلثين
 ولكن نص ابن القاسم على نقل ابن عمر بقوله أنه إنما يصلي على الثلثين الخرشبي في كبره
 قوله ولادون الجبل الثمنين قيمة على سبيل الكراهة وعلمته لزوم الصلاة على غائب عجم عبر ابن
 رشد بان الصلاة على غائب لا تجوز وعبر اللغوي عنهما فان حمل كلامهما على الكراهة كافي
 احمد ورد كيف يتراءى ويصيب شوق مصادفة مكر وعقب يقال ما هذا مشهور مبني على
 احد المشهورين وهو استئذان صلاة الجنائز وعلى ان الصلاة على غائب محرمة كما هو ظاهر
 كلام ابن رشد واللغوي على انها هاتان تشرع بالكيفية اذ شرطها وجود الجبل وقال ابن
 الماسحون يصلي على الرأس وقال ابن حبيب يصلي على عضو واحد بعد تنسبيله وقال ابن
 ابي سلمة يصلي على ما وجد منه ويشري بها الميت ابن يونس وبه أقول (ولا يغسل شخص
 (ميت) من الشارب (بكنهه) اي يحرم على المشهور من انه تعبد كزندق وسائر
 ومردود وجوبه وتكفي ان كان بالغاب (وان) كان (صغيرا) عمرا (ارتد) عن دين الاسلام
 بعد قتره الى اي دين يخالفه لا اعتبار بدينه كاسلامه وان كان لا تجزى عليه احكامها
 الا بعد بلوغه اللغوي اختلف في ولا المسلم يرتد قبل ان يحتمل فقال ابن القاسم في المدونة
 لا توكل ذبيحته وان مات فلا يصلي عليه وقال يعقوب بن يعقوب بن ابي انه يجزى على
 الاسلام واستخلف في الصغير من ولا أهل الكتاب يموت قبل ان يسلم وهو من لادمة
 قليل هو على حكم الكافر لا يصلي عليه الا ان يجيب الى الاسلام باهر يعرف انه
 عنه وسواء كان معه أو اواء أم لا وقع في سهمه من الغنم أو اشتراه من حر بي قدم به أو
 نال في ملك مسلم من عبيده انحرار اثنين كان من نية صاحبه ان يدخله في الاسلام
 أولا وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ولا يغسل المكموم بكفرو ان
 لم ينو به سايه الاسلام بل (أو نوى به سايه) أو مشركه (الاسلام) فيها المالك رضي الله
 تعالى عنه من لا يرى صغيرا آدميا أو وقع في سهمه من الغنم فقات صغيرا فلا يصلي
 عليه وان نوى به سايه الاسلام الا ان يجيب الى الاسلام باهر يعرف انه عقده ابن
 القاسم اذا كان كبيراً يسقط الاسلام ويعرف ما يجب اليه اه وهذا في
 الكتابي ولو غير غير لانه لا يجزى على الاسلام على الرابع والكتابي الكبير أي الذي يعقل
 دينه وان لم يبلغ لا يجزى عليه اتفاقا وما ياتي في الرد من الحكم بالسلامة به الاسلام
 سايه فهو في الجوس لانه يجزى على الاسلام اتفاقا ان كان صغيرا الا ان يكون معه
 أو اواء أو اشتراه ما وعلى الرابع ان كان كبيرا وهل يكون مسلما بمجرد ملكه المسلم
 وهو ابن دينار مع رواية عن أوسحق ينوي ما له من اسلامه وهو لابن وهب أوسحق
 يقدم ملكه وينويه بزي الاسلام وبشرعه يشترعه وهو لابن حبيب أوسحق يعقل
 ويجيب بعد ان غار عقله ابن رشد خامس ما حتى يجيب بعد احتلامه وهو يعقوب بن يعقوب
 عياض الاولين لروايتين فيها وعليهما اذا مات قبل جبره فانه يغسل ويصلي عليه (الا ان)

(قوله يفيد انه) اي الشأن الخ
 خبر نص (قوله على انها) اي
 الصلاة على الجنائز الخ هذا هو
 الدافع لاشكال عجم لا ما قبله لانه
 على حمل كلامهما على الكراهة
 (قوله وان كان لا تجزى عليه
 احكامها الخ) حال (قوله ملكه
 المسلم) من اضافة المصدر الى مفعوله
 وتكميل عمله برفع فاعله (قوله
 معن) بفتح الميم وكون العين
 المهملة آخره نون (قوله فيها) اي
 المدونة

بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى ناصب (يسلم) بضم فسكون اى الكفاي المميز
 بأمر يعرف انه علة فيغسل ويصلى عليه الخشي اذا اسلم ابن الكافر قبل بلوغه فقال ابن
 القاسم مرة هو اسلام وان كانت مجوسية أو مشركة جاز وطؤها على هذا اذا ماتت
 يصلى عليها وهذا القول احسن ان لمن ارتد حكم الكافر ولو اسلم حكم المسلم وقد كان
 اسلام على وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قبل بلوغهما وشبه في التفسير فقال (كان)
 بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (اسلم) الكافر من غير سبي (ونقر) اى
 حرب (من ابويه) النياومات ولويد ارا الحرب فيغسل ويصلى عليه ابن بشير ان اسلم بعض
 اولاد الكفار قبل بلوغه ونقر من ابويه ففي قبول اسلامه قولان المازرى لا خلاف في
 الصلاة على اولاد المؤمنين وقد تقدم انهم مقطوع اهل بالجنسة (وان اختلطوا) اى
 المحكوم بكفرهم بمسلمين غير شهادتهم (غسلوا) بضم فكسر مثقلا اى المسلمون والكفار
 المختلطون جميعا وجوب بالان تغسيل المسلمين واجب وقد توقف على تغسيل الكافرين
 لا اختلاطهم بهم وما توقف الواجب عليه فهو واجب ومؤنة غسلهم وكنفهم ودفنهم من
 اموال المسلمين فان لم يكن اهلهم مال فن يت مال المسلمين فان قيل لاحق للكافر فيه ولا في
 مال المسلمين قيل تجهيز المسلمين متوقف على تجهيز الكافرين فوجب وجوبه (وكنفوا)
 بضم فكسر مثقلا اى المسلمون والكفار المختلطون وجوب باجماع ذلك وصلى عليهم جميعا
 لذلك (وميز) بضم فكسر مثقلا نائب فاعله (المسلم) وصلته (بالتمة في الصلاة) بان ينوى
 الصلى عليهم الصلاة على المسلم منهم ودفنوا جميعا وجوب في مقابر المسلمين لذلك وان اختلط
 المحكوم بكفره بشهيد معركة فلا يغسلون ولا يصلى عليهم ويدفنون بنباهم في قبرة
 المسلمين وان اختلط مسلم غير شهيد بشهيد يغسل الجميع وكنفوا بنباهم وصلى عليهم
 احتياطا لهما (ولا) يغسل (سقط) بكسر فسكون (لم يستعمل) اى لم تستقر حيايته بان
 نزل ميتا أو حيا حياة ضعيفة ان لم يتحرك ولم يعطس ولم يرضع بل (ولو تحرك) حركة
 ضعيفة لا تدل على تحقق الحياة (أو عطس أو بال أو رضع) رضا عايسير الا يدل على
 استقرار حياته وأشار بولوا الى رد التلاف في الاربعة الخشي اختلاف في الحرمة
 والرضاع والعطاس والبول فقال مالك رضى الله تعالى عنه لا يكون له بذلك حكم الحياة
 وعارضه المازرى بانه لا معنى لانكار دلالة الرضاع على الحياة لا نافع لم يقينا انه محال
 بالعادة ان يرضع الميت وليس الرضاع من الافعال التي تكون مترددة بين الطبيعيسية
 والاختيارية كتبول ابن المباحشون العطاس يكون من الريح والبول من استرخاء
 الموائس لان الرضاع لا يكون الا من القصد اليه والتشكك في دلالة على الحياة يطرق
 الى هدم قواعد علوم ضرورية فاصواب قول ابن وهب وغيره انه كالا يستهل بالصراخ
 وأجيب بان المراد محكوم له بحكم الميت لضعف حياته فهو عند حي حياة غير معتبرة لانه
 ميت حين رضاعه حقيقة ابن حبيب وان اقام يوم ما ينفس ويفتح عينيه ويحرك حتى

(قوله وقد كان اسلام على
 وابن عباس رضى الله تعالى عنهم
 قبل بلوغهما) اى واعتبره النبي
 صلى الله عليه وسلم (قوله لذلك) اى
 وجوب تكفين المؤمنين وتوقفه
 على تكفين الكافر بن المختلطين
 بهم (قوله لذلك) اى وجوب
 دفن المؤمنين في مقبرتهم وتوقفه
 على دفن الكافرين المختلطين بهم
 معهم (قوله عارضه المازرى بانه
 لا معنى لانكار دلالة الرضاع على
 الحياة) فيه ان الامام مالك رضى
 الله تعالى عنه لم يفت عنه الحياة انما
 نفي عنه حكمها فهي ضعيفة جدا
 مفشوها السهو عن قول الامام
 رضى الله تعالى عنه لا يكون له بذلك
 حكم الحياة (قوله واجيب) اى عن
 معارضة المازرى (قوله فهو) اى
 السقط الذى رضع قليلا (قوله
 عنده) اى الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه (قوله وان اقام)
 السقط الذى لم يستعمل صار خالف
 مبالغة في عدم تغسيله

لم يسمع له صوت وان خفيا واستشكله في التوضيح قال واشكل منه قول يحيى بن عمران ان
 اقام عشرين يوما يتنفس او اكثر لم يصرخ ثم مات فلا يغسل ولا يصلى عليه ويسير الحركة
 لا يعتبر اتفاقا اسمعيل القاني وحركته كركته في البطن لا يحكم له فيها بحياة عبد
 الوهاب قد يصرك المقتول ابن عرفة وبوله لغو وقيل ان تحرك حركة بينة او رضع او عطس
 فله حكم الحى بذلك التعمي وهو في الرضاع احسن ابو اسحق الصواب قول ابن وهب لان
 العطاس حال لم يكن في البطن اى يكره تغسيل السقط واستثنى من نفي تغسيل السقط
 فقال (الا ان تحقق الحياة) له بعلا من علاماتها كصراخ وكثرة رضاع تت الرضاع
 الكثير يدل على الحياة اتفاقا فيجب تغسيله والصلاة عليه (وغسل) بضم فسكسر (دمه)
 اى السقط روى على يغسل الدم عن السقط لا كغسل الميت تت فقوله لا يغسل اى
 الغسل الشرعى كغسل الميت عجم انظر حكم غسل دمه وقرره بعضهم على التدب وبعضهم
 على الوجوب ويؤيد الثاني انه يطلب في الميت من ازالة النجاسة ما لا يطلب في الحى كثر
 الدم السائل بنفسه ولم يبلغ درهمه واستظهر عيب وشب الثاني ايضا العدوى الظاهر
 انه مستحب وفي قول عجم يطلب في الميت الخ ان هذا ليس ميتا والا لوجب تغسيله وان
 غسل مادون الدرهم من اثر الدم مندوب للحي ايضا على ان نص ابن حبيب صريح في
 التدب وهو لا بأس ان يغسل عنه الدم ويلقى في خرقة (واف) بضم اللام وشدا القاء اى
 السقط (بخرقة ووروى) بضم الواو الاولى وكسر الراء اى دفن السقط وجوبه ما قاله
 عجم (ولا يصلى) بضم المثناة وفتح الصاد المهملة واللام مشددة (على قبر) بعد الصلاة عليه
 قبل دفنه قال فيه اومن اتى وقد فرغ الناس من الصلاة على الجنائز فلا يصلى عليها بعد ذلك
 ولا على القبر وليس العمل على ما جاء في الحديث في ذلك عبق اى تنزع الصلاة على القبر
 البنائى لوجه المنع اذا غابتها تكرار الصلاة وحكمه الكراهة كما قدمه المصنف وتعبير
 ابن عرفة بالمنع محمول على الكراهة لما ذكرنا في كل حال (الا ان) بفتح فسكون حرف
 مصدرى صلته (يدفن) بضم المثناة وفتح القاء الميت (بغيرها) اى الصلاة فيصلى على القبر
 وجوبا ان خيف تغييره والا أنخرج وصلى عليه على المعقد ومحل الصلاة على قبره اذا لم يطل
 الزمن حتى يظن فناؤه وانه لم يبق منه الا عظم الذئب (ولا) يصلى على (غائب) كغريق
 وأكيل سبع وميت في أرض الكفار قال احمد اى تكره ونصه التعمي باختلاف في
 الصلاة عليه فنهها مالك في المدونة الخ فاستقيم منه انها ممنوعة على مذهب المدونة
 لكن التعمي يطلق المنع كثيرا على الكراهة وقيل تحريم ابن رشد العلة في ترك الصلاة على
 بعض الجسد عند مالك واحكامه رضى الله تعالى عنهم انها لا تجوز على غائب واستخفوها
 اذا غاب اليسير منه كثلثه فدونه عجم ظاهره سرمتا والمعنى يرشد اليه واقتصر عجم على
 الكراهة وقال شب المعقد التحريم خلافا لقول عياض بالكراهة ابن عرفة انه لا يصلى
 على غريق او قتل لم يوجد منه شيء وقال ابن حبيب وابن ابي سلة يصلى عليه تت وصلاته

(قوله واشكل) اى ازيد
 في الاشكال (قوله منه) اى قول
 ابن حبيب (قوله وحركته) اى
 السقط الذى لم يستعمل صارحا
 بعد اسقاطه (قوله فيها) اى
 بسبب الحركة (قوله بينة) اى ظاهرة
 (قوله بذلك) اى التحرك البين أو
 الرضاع أو العطاس (قوله وهو)
 اى الحكم بحكم الحياة (قوله في
 الرضاع) صلة احسن (قوله فقوله)
 اى المدونة تفريع على قوله روى
 على يغسل الدم عن السقط (قوله
 وهو) اى نص ابن حبيب (قوله
 فيها) اى لقه ومواراته (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله ونصه) اى احمد
 (قوله عليه) اى الغائب (قوله
 انها) اى الصلاة على غائب (قوله
 والافى) انظر ما هو

صلى الله عليه وسلم بالمدينة على النجاشي يوم موته بارض الحبشة من خصوصياته صلى الله عليه وسلم بدليل عدم صلاة امته عليه صلى الله عليه وسلم وفيها اعظم الرغبة وايضا الارض رفعت له صلى الله عليه وسلم وهو مشاهد له قبل دفنه فهي كصلاة امام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها ورد ابن العربي الجوابين بان كلام من اخصوصية والرفع بفتنة دليل وليس عوجود (ولا تكرار) بضم المثناة وفتح الراء الاولى اى الصلاة على الميت اى يكره تكرارها اذا صليت جماعة مطلقا واذا اعيدت كذلك فان اعيدت جماعة فلا يكره فالصوران بجمع تكرره الاعادة في ثلاث وتندب في واحدة عب وهي على طريق البسط تسعة لان المصلي اولا اما واحدا او متعدد بلا امام اوبه فهذه ثلاثة والاعادة كذلك فان كانت الاولى امام كرهت الاعادة مطلقا وان كانت الاولى من واحد او متعدد بلا امام كرهت الاعادة من واحد او متعدد بلا امام وتندب جماعة هذا هو المشهور وقال أبو عمر الصلاة على القبر اوعلى من صلى عليه أو الغائب مباح لم ينه الله تعالى عنه ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يجمع على النهي عنه وفعل الخير لا يجب المنع منه الا بدليل لا معارض له ونحوه لابن العربي (والاولى) بفتح الهمز اى الاحق (ب) امامة (الصلاة) على الميت (وصى) اوصى الميت بانه يصلى عليه اماما (رجى) بضم الراء وكسر الجيم ونائب فاعله (خيره) اى بر كنه وقبول شفاعته ومفهوم رجي خيره انه ان اوصاه لكرامة عاصبه واعاطته فلا تنفذ وصيته ويقدم عاصبه على وصيه ان كان عدلا خيرا لا يقصر في الدعاء له والاقدم عليه الوصى او من بعده لثلاثة قصر في الدعاء والشفاعة له والامام عود الصلاة والمأمومون تبع له (ثم) ان لم يكن وصى فالاولى امامة الصلاة على الميت (الخليفة) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا فرعه) اى نائبه (الا) نائبه في الحكم (مع الخطبة) للجمعة والعيد (ثم) ان لم يكن الخليفة ولا نائبه فيه فالاولى بها (اقرب العصب) للميت فيقدم ابن فانيه وان نزل قاب فاح لغيرام فقط فانيه كذلك فيقدم غيرام فانيه كذلك قاب الجسد فم الاب فانيه (و) ان تعدد العاصب لميت او اكثر في درجة واحدة قدم (افضل ولى) بزيادة فقه او حديث او غيرهما ان كان الافضل ولى الرجل المجموع مع المرأة في الصلاة قبل (ولو) كان الافضل (ولى المرأة) المجموعة مع الرجل في الصلاة عليهم ما يقدم ولى المرأة الافضل على ولى الرجل المفضل اعتبارا بفضل الولى لا بفضل الميت هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال عبد الملك يقدّم ولى الذكر عليه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى الجنائزتين يحضران جميعا جنازة رجل وجنازة امرأة ليس يتطرق في ذلك الى أولياء المرأة ولا الى أولياء الرجل ولكن ينظر الى الفضل والسن فيقدم به ابن رشد وقال ابن الماجشون أولياء الرجل أحق من أولياء المرأة (وصلى النساء) على الجنائز عند عدم الرجال (دفعه) افاذا ولا ينظر لاسبق بعضهم بعضا بالتكبير والسلام فاذا فرغ من كرم ان ات منهم ان تصلى (ومعهم) بضم

(قوله وفيها) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله كذلك) اى افاذا (قوله) اولا بشد الواو (قوله كذلك) اى امام واحد او متعدد بلا امام اوبه (قوله مطلقا) اى سواء كانت من واحد او متعدد بلا امام اوبه (قوله وان كانت الاولى) بضم الهمز (قوله ان كان) اى عاصبه (قوله خيرا) بكسر الهمزة منقلا (قوله والا) اى وان لم يكن عدلا خيرا (قوله لثلاثة قصر) اى العاصب (قوله له) اى الميت تنازع فيه الدعاء والشفاعة (قوله فيهما) اى الحكم والخطبة (قوله كذلك) اى غيرام (قوله الى الفضل والسن) اى الى الولى

الصاد المهملة وكسر الحاء المهملة من بعض المتأخرين غير الاربعسة وهو ابن
 الحاجب (ترقيهن) في الصلاة على الميت واحدة بعد واحدة في المدونة قال ابن القاسم
 ان مات رجل مع نساء لا رجال معهن صلين عليه افاذا ولا تؤمن احداهن ابن لبابة
 دفعة واحدة ابن كنانة يحرم معاجضة الموت ولا تظرفة او تكبيرهن ولا سبق بعضهن
 بعضها بسلام واذا فرغن فلا يجوز لمن فاتهما من صلاة لانه صلى عليه والا كانت مكروهة
 ورده القاسمي برواية الغسال واحدة بعد واحدة وصححه ابن الحاجب وغيره ورد بان
 ترتبين في معنى تكرار الصلاة وهو خلاف المذهب وايضا فانه يؤدي الى تأخير
 الميت والسنة تجيئه (والقبر) لغیر سقط (حبس) على المدفن فقط فان ثقل الميت منه او فني
 فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن كزرع وبناء بيت ماله رضى الله تعالى عنه موضع القبر
 لا يجوز بيعه ولا الاتقاع به لانه حبس قيل له أيجوز الاتقاع بموضع السقط قال
 أكره ذلك وليس له حرمة الموق ابن سحنون القياس جواز الاتقاع به (لا يمشي) بضم
 المثناة وفتح الشين المجهمة اى يكره المشي (عليه) ان كان مسجوا والطريق دونه وظن بقاء
 شيء محسوس من اجزاء الميت به والاجاز ولو نبه على كذا الجاوس عليه لانه اخف من المشي
 وما ورد من حرمة الجاوس عليه فهو محمول على الجاوس عليه لقضاء الحاجة وكذا فسر
 مالك رضى الله تعالى عنه وروى ذلك مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على رضى
 الله تعالى عنه يتوسدها ويجلس عليها (ولا يمشي) بضم فسكون ففتح اى يحرم ان يمشي
 القبر (مادام) الميت اى مدة تحقق او ظن بقاء الميت او شيء من عظامه المحسوسة (به) اى
 في القبر فان تحقق او ظن انه لم يبق شيء محسوس من الميت فينبى رتبته للدفن فيه فقط
 لا لزراعة ولا بناء دار وقيد الجزء بالمحسوس احترازا عن عجب الذنب فدوامه به لا يحرم
 نبشه فهو كالعديم لانه لا يحس في المدخل اتفق العلماء على ان الموضع الذى دفن فيه مسلم
 وقف عليه مادام شيء منه موجود افيه حتى ينفى فاذا فنى فبدفن فيه غيره فان بقى فيه شيء
 من عظامه فالحرمة ثابتة لجميعه فلا يجوز ان يقر عليه ولا أن يدفن معه غيره ولا يكشف
 عنه اتفاقا الا أن يكون موضع قبره قد غصباه المازرى في شرح التلخين للميت حرمة
 تمنع من اخراجه من قبره الا ضرورة كنسيان الصلاة عليه على الاختلاف فيه والحق
 دفن آخر معه بابواب الضرورة المبيحة لا خراجه يفتقر الى نظر وبسط طويل (الا ان)
 يفتح فسكون سرف مصدرى صلته (يشع) بفتح فكسر وشدا الحاء المهملة (رب) اى
 مالك (كفن غصبه) بضم الغين المجهمة وكسر الصاد المهملة ليشمل غصب الميت وغيره
 فينبش ان امتنع رب الكفن من أخذ قيمته ولم يتغير الميت (أو) يشع رب (قبر) حفر
 (بملكه) بغير اذنه وأبى من أخذ قيمته وطلب نبشه فينبش ويخرج ابن بشير وضع القبر ان
 كان مملوكا لغيره فلا يجوز دفن غير المالك فيه الا باذنه كسائر أملاكه فان حفر قبره
 فجاء غيره فدفن فيه وأراد المالك اخراجه فله ذلك الا أن يطول فقال ابن ابي زيد

(قوله الغسال) بفتح الغين المجهمة
 والسين المهملة مشددة (قوله لا
 يحس) بضم الحاء وفتح الحاء وشدا
 السين المهملة أى لا يدرك بحاسة
 (قوله غصب الميت) من اضافة
 المصدر لقاعله

الاتفاق بظاهر ارضه ابن عرفة من دفن في دلتا غيره بدون اذنه في انما ارضه المالك مطلقا
وان كان بالقورن قلا ابن بشير واللحمي الشيخ ان طال فله الاتفاق بظاهر ارضه (او يرضى)
بضم فكسر (مع) اي الميت في القبر (مال) لغيره ولو قل اوله وشيخ الوارث ولا يال ان لم يرض
الميت والاجر غير الوارث على اخذ عوضه ولا شيء لو ارثه في كتاب ابن ميمون ان نسي في
القبر كيسا او ثوبا يابس وان طال الا ان يطالبه الوارث قيمته يضمنون ان كان مدفون مع
الميت لغيره وشيخ صاحبه اخرج قديمه او غيره وان تغير الميت فلا يسل الى انما ارضه (وان
كان) القبر المحفور (بما) اي مكان (بلك) بضم فكسر فمكون ففتح (فيه) صلة (الدفن) كالمريض
محبته او مباحة قد دفن فيه ميت بغير اذن حافره (اي) بضم فكسر مشقة لا اي الميت في
القبر (وعليه) اي ورثة المدفون فيه (قيمه) اي اجرة القبر الموقوف وامان كان يملوكا
للدفن فهو خمس فان حفر فيه وسماه غيره فدفن فيه فاقطعوا على انه لا يخرج ويبيح ما
الذي يجب لحافره فقبل حفر قبر ثان وقبل قيمة الحفر وقبل اقلها ما وقيل اكثرهما الظاهر
(واقله) اي القبر المختار (ما مع) عن الناس (رائحة) اي الميت (ومرسته) اي الميت
من اكل سبع (ويقر) بضم الموحدة وكسر القاف اي شق بطن الميت (عن دال) ابتلاه
في حياته ومات وهو في بطنه سواء كان له او لغيره (كثير) بفتح بضم اي المال بان كان
نصاب زكاة ابن القاسم فيمن ابتلع جوهر النسبه او غيره يشق فيسأله بال وقال صري لا يشق
وان كثرة سخنون ويقر على دفن في بطن الميت وقاله اصمغ ابن يونس السواب عندى
ما قاله سخنون واصمغ لان الميت بوله ما يؤلم الحى ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
اضاءة المال سخنون لا يقر عما قل عبد الحق في كونه مادون ربع دينار ونصاب الزكاة
خلاف ابن حبيب لا يشق ولو كانت جوهره تساوى القدينار في التوضيح شيننا ينبغي
ان الخلاف اذا ابتلعه لقصد صحيح كلفظ اومسدا وافتان كان لمرمان وارثه فلا ينبغي
ان يختلف في وجوب بقره لانه كغاصب شرب القولين في قدره بعد كثير قله بل الاظهر
الاحالة على العرف وهذا كله مقيد بما اذا قامت عليه بينة عدلان او عدلا او امرأتان
بل (ولو) ثبت (بشاهدتين) اجاب ابو عمران عن مقيم شاهد على ميت لم يدفن انه يلع دفن
له بان يحلف ليقر بطنه فانما اختلف في القصاص بشاهدتين عبات ثنتين بعد البقر
كذبه عز فقط ولا قصاص عليه بسبب بقره وقوله تعالى والبطر ورج قصاص في حال الامانة
كما يدل على ذلك مسئلة الثورين على منقوذ المقاتل من القول بعدم قتله بل هذا
اولى (لا) بقر بطن ميتة عن (جنين) حتى ربحى لآخر اجماله لان سلامته مشكوكه فلا تنتمك
حرمته والمال محقق الخروج فيه المالك رضى الله تعالى عنه لا يقر بطن الميتة اذا
كان جنينها يضطرب فيه ولا تدفن به مادام حيا ولو تغيرت ان قلت هو في بطنها عوت كدفنه
سواء قتلت موته في بطنها ليس من فعلنا ولم يرد لنا اذن بالشق لم يسعنا الا عدم التعرض
لها اصل الحق يقضى الله ما اراد وبقاء الميت بلا دفن اخف من دفن الحى فارتكبنا
اخف الضررين (وتوالت) بضم التاء واله مزوكسر الواو مشقلا واسكان التاء اي فهمت

(قوله اخراجه المالك) من
اضافة المصدرا لقوله وتكمل
قوله برفع فاعله (قوله مطلقا) اي
من تقيده بكونه بقور دقنه (قوله
الدين) اي الميت (قوله اوله) اي
الميت (قوله اوله) اي المال (قوله
والا) اي وان تغير الميت (قوله على
انه) اي المدفون (قوله لا يخرج)
بضم الباء وفتح الراء (قوله يشق)
بضم ففتح (قوله في صكونه) اي
الاقبل (قوله الثورين) اي تخفيفا
اللام (قوله على منقوذ المقاتل) اي
بذبحه مثلا لتجمل موته (قوله بعدم
قتله) اي ذابح منقوذ المقتل (قوله
هذا) اي مدعى ابتلاع الميت مالا
له بال (قوله اولي) اي بعدم
القصاص (قوله فيما) اي المدونة
(قوله فيما) اي بطن الميتة

المدة (ايضا) كما تؤولت على عدم البقر (على البقر) بسكون القاف أى شق
 بطنها لاخراج جنينها وهو قول سحنون واصبغ تأولوا عليه عبد الوهاب (ان رجي) بضم
 فكسر خروجه حيا وكان في السابع أو التاسع فكثر الشخ عن سحنون ان مكنت حياته
 ورجى خلاصه بقر وقال أصبغ ابن يونس الصواب عندي ما قاله سحنون واصبغ
 وقدر أى اهل العلم قطع الصلاة لخوف وقوع عصى او اصى في بئر وقطعها من غير هذا فيه
 اثم ولكن أبيع لأحياء نفس مؤمنة فيباح بقر الميتة لأحياء ولها الذى يتحقق موته لو
 ترك والذى يقع في بئر قد يحيا لولا تركه الى فراغ اله لالة قال بقر أولى من قطع الصلاة لا ترى
 ان الحى لو أصابه أمر في جوفه يتحقق ان حياته باستخراجه لبقر عليه ولم يأثم مع ان حرمة
 الحى أعظم من حرمة الميت للحمى ان كان في وقت لو أسقطته فيه وهى حية لا يعيش فلا
 يقر عليه وان كان في شهر يعيش فيه كالسابع أو التاسع أو العاشر ورجيت حياته متى
 عليه فقال مالك رضى الله تعالى عنه لا يقر عليه وقال أشهب وسحنون يقر عليه
 وهو أحسن وأحياء نفس أولى من صيانة ميت منه سند بقر من خاصرتها اليسرى لأنها
 أقرب بلهية الجنين شب هذا اذا كان الحمل اثني فأن كان ذكرا فن خاصرتها اليمنى
 انص الاطباء ان الذكرا لجهة اليمين والاثني لجهة اليسار قاله عياض (وان قدر) بضم
 فكسر (على اخراجه) أى جنين الميتة (من محمل) خروج (ه) المعتاد اى القبل بجيلة
 (فعل) بضم فكسر أى أخرج منه بها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المبسوط
 ان قدرا ن يستخرج الولد من حيث يخرج في الحياة فعل التخمى هذا لا يمكن اذ لابد
 لاجراجه من القوة الدافعة وشرطها الحياة لا تنفك المادة (والنص) بفتح النون وشذ
 الصاد المهمة أى النصوص المعول عليه (مدمجوا زكاه) اى الآدمى الميت ولو كافرا
 (المضطر) لا كل الميتة ولو مسلم لم يجز غيره اذ لا تنفك حرمة آدمى لا نحو (وهصح) بضم
 فكسر مثقلا (أكله) أى الآدمى الميت المضطر لم يجز غيره أى صحح ابن عبد السلام القول
 بجواز زكاه القصار الصحيح ان الميت من بنى آدم ليس نجس ثم قال لان الله تعالى سمى
 الميتات رجسا والميت من بنى آدم لا يسمى ميتة فليس برجس ولا نجس ولم يحرم أكله
 انما يسمى ميتة اذ ليس برجس وانما يحرم أكله اكرامه لا ترى انه لم يسم ميتة لم يجز للمضطر
 ان يأكله باناحة الله تعالى له كل الميتة على الصحيح من الاقوال ومقابل الرابع يجوز
 للمضطر أكله ابن عبد السلام وهو الظاهر ابن عرفة تعقب به بد الحق وغيره قول ابن
 القصار المضطر الى أكل الميتة لا يجزى اللحم الآدمى لا يأكله وان خاف التلف ونقصه
 ابن بشير على البقر بد بقر حرمة من علمت حياته دون مرجوها لوجوب القصاص فيه
 دونه اجماعا على لا يأكل الشخص بعض نفسه (ودفنت) بضم فكسر مرأة (مشركة)
 بضم فسكون فكسر أى كافرة باشر الأ وغيره (مجات) في بطنها جنينا (من) رجل (مسلم)
 بشبهة مطلقة او فكاح كناية أو بحجوسية أسلم زوجها وصلة دفنت (عقبهم) أى الكفار

(قوله وهو) أى البقر لاخراج الجنين
 ان رجي (قوله عليه) أى البقر (قوله
 رأى) أى أجاز (قوله وقطعها الخ)
 حال (قوله لا يعيش) أى عادة
 كالسادس والثامن (قوله رجي) أى
 قول أشهب وسحنون (قوله منه)
 أى البقر (قوله منه) أى قبلها
 (قوله بها) أى الميتة (قوله
 ه ذا) أى اخراجه من محله
 (قوله لا يجزى اللحم الآدمى)
 حال (قوله لا يأكله) أى المضطر
 لحم الآدمى خبر المضطر (قوله
 وان خاف التلف) مبالغة في عدم
 أكله (قوله ونقصه) أى عدم
 أكل المضطر لحكم الآدمى من
 اضافة المصدر لقوله وتكميل
 عمله برفع فاعله (قوله على البقر)
 أى مدمجه صلة تخريج (قوله يرد)
 بضم ففتح مثقلا الخ خبر تخريج
 (قوله من علمت حياته) أى المضطر
 (قوله مرجوها) أى الجنين
 (قوله لوجوب) أى ثبوت (قوله
 فيه) أى من علمت حياته (قوله
 دونه) أى مرجوها (قوله مطلقا)
 اى عن تقييدها بكونها كناية

اعدم حرمة جنينها حتى يولد صارها ابن حبيب لانه عضو منها حتى يزايلها وقال ابن غلاب
 تدفن في طرف مقابر المسلمين وغلطه ابن عرفة ورد بان من حفظ مقدم على غيره اثبت
 الناقل فقد نقله ابو ابراهيم ونقل أيضا دفنها بين مقابر المسلمين والكفار وما ذكره المصنف
 هو نص الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا انه فرض المسئلة في الرواية في نصرانية ورأى
 المصنف ان لا فرق فعلم وتترك الكفار يدفنونها كيف شاؤوا فقله (ولا يستقبل) بضم
 المثناة تحت وفتح الموحدة بجيت الكندار (قبلنا) لانه ليس من أهلها (ولا قبلتهم) أى الكفار
 لاننا نرى طلب استقبالها حقه التأخير عن قوله الآن يضيغ فليؤاره (وروى) بضم
 فكسر (ميت البحر) أى في السفينة السائرة فيه وصله روى (به) أى في البحر مفسلا
 محظا (مكفنا) بضم أولها وفتح ما قبل آخرها صلى عليه مستقبلا القبلة على شقه الايمن
 قائلا عليه بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول
 ولا ينقل (ان لم يرج) بضم المثناة تحت (البر) أى الوصول اليه (قبيل تغيره) أى الميت
 والارجب تأخير له فنه به ابن القاسم ان طمعو في البر من يومهم وشبهه بحسبه حتى
 يدفنوه في البروان أيسوا من البر في مثل ذلك غلبوه وكفؤوه وحطوه وصلوا عليه حين
 يموت ويلقونه في البحر مستقبلا القبلة منصرفا على شقه الايمن وقاله عبد الملك واصبغ
 واختلاف هل تنقل رجله بشئ ليعرف أم لا اه ابن الماسحون واصبغ لا ينقلوا رجله
 بشئ ليعرف كما يفعل من لا يعرف وحق على واجده بالردفنه حصون ينقل (ولا يعذب)
 بضم المثناة تحت وفتح الدال المججمة أى الميت (بيكاه) عليه حرام (لموص به) فان أوصى به
 عذب به كترك الوصية بتركه مع علم امتثالهم وصيته في الحديث الصحيح ان الميت له عذب
 بيكاه أهله عليه وتأوله المانرى بثلاثة تأولات أولها انه محمول على الكافر الذي يعذب
 على كفره وهم يكون عليه فأيها انه محمول على ان الميت أوصى بأن يبكي عليه فيعذب ان
 نفذ وصيته فأيها ان معناه انه يعذب بسماع بكاء أهله ويرق لهم وقد جاء مفسرا به في
 حديث قبله وإلى هذا انما الطبرى وغيره وهو أولى ما يقال فيه عجب وكذا ان علم أنهم سيكون
 ولم يوصهم بتركه ويجب عليه منهم عنه ان علم امتثالهم أمره والاولا (ولا يترك) بضم المثناة
 تحت وفتح الراء مبيت (مسلم لوليه الكافر) فيما يتعلق بجهته يتركه فلا يؤمن عليه من عدم
 نفسه له وتسكينه ودفنه في مقبرة الكفار واستقباله قبلتهم وغير ذلك قاله ابن القاسم
 واشهب وأما مسيره معه ودعاؤه فلا يمنع منه فيتولاه وابه المسلم ان كان والا فالسالمون
 (ولا يغسل مسلم اباه) له مثالا (كافرا) أى لا يجوز بناء على انه لا تعبد وعلى انه للنظافة فيجوز
 (ولا يدخله) أى المسلم اباه الكافر (قبره) أى المسلم في كل حال (الا) أن يخاف المسلم على
 أبيه أو غيره الكافر (ان يضيغ) أى يجيئ على ظهر الارض وتأكله الكلاب مثلا
 (فليؤاره) أى يدفن المسلم أباه أو غيره الكافر وجوبا ولا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من
 أهلها ولا قبلتهم لعدم اعتبارها فلا يقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الميت (أحب)

(قوله غلاب) بفتح الغين المججمة
 وشدة اللام (قوله وغلطه) بفتح
 مثناة (قوله ورد) بضم ففتح مثناة
 أى تغلبه (قوله اثبت) بفتح
 كما في المصباح أى ثقة (قوله ونقل)
 أى أبو ابراهيم (قوله لا فرق)
 أى بين نصرانية وغيرها من
 الكوافر (قوله حقه التأخير)
 خبر قوله (قوله أولها) أى مفسلا
 وما بعده (قوله والا) أى وان
 روى البرقى تغيره (قوله بحسبه)
 أى أخرجه (قوله امتثالهم وصيته)
 من إضافة المصدر لقسمه
 وتكمل عمل له ينصب مقوله

باب الزكاة * (قوله أي اخرج الخ) لأنه لا تكلف الا بـهل اختياري (قوله جزء مخصوص) أي مختلف باختلاف النصاب فان كان نقد اربع ٢٢٢ العشر وان كان جبا فاعشر ان سبق بلا آلة ونفقة ان سبق بها

وان كان نعم فقيسه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى (قوله من مال مخصوص) هو النقد والنم والحب والتمر وعرض التجارة (قوله لمستحقه) أي الاصناف الثمانية في آية انما الصدقات للنساء الخ (قوله وتطابق) أي الزكاة (قوله لها) أي الزكاة (قوله النور) بضم النون والميم وشد الواو أي الزيادة (قوله مناسبة الشرع للفقير) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله أو عكسه (قوله عند الله تعالى) صلة نور وهي عنده بمكانة وشرف لا مكان تعالى الله عنه (قوله لمستدب) ما تصدق الخ باضاعة البيان (قوله عبد) أي مخلوق (قوله طيب) أي حلال (قوله ولا يقبل الله الا الطيب) حال (قوله كائنا) بفتح الهاء وشدة النون (قوله كف) أي صفة قدسية يعلمها الله تعالى (قوله فلو هو) بفتح الناء والواو مثقلا وضم اللام أي ولا نرسه (قوله فصيله) أي ولد ناقسه (قوله كالجليل) بفتح الجيم والموحدة (قوله ومن جهة تطهير الخ) عطف على من جهة نحو الجز الخ والاضافة فيها للسان (قوله اسم المصدر) أي زكاة والمصدر لشي المضاعف التزكية (قوله معناه) أي النصاب (قوله لأنه) أي القدر المخصوص عمله لتسميته نصابا

أي أفضل عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه (من) صلاة (الزكاة) اذا قام بها الغير) والا تعينت وكونها أحب منه (ان كان) الميت (بجوار) للمصلي عليه وأدخلت الكاف قرينه وصديقه (او) كان الميت (صالحا) ترجى بركته ابن القاسم سألت مالكا رضي الله تعالى عنه أي شيء أحب اليك القعود في المسجد أم شهود الجنائز قال بل القعود في المسجد أحب الي لان الملائكة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه اللهم تب عليه الا ان يكون له حق من جوار أو قرابة أو أحد ترجى بركته شهودا لم يزيد به في فضيلة فيحضره ابن القاسم وهذا في جميع المساجد ابن رشد ذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم إلى أن صلاة النوافل والجلوس في المسجد أفضل من شهود الجنائز بجملة من غير تفصيل فمات حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم فقام الناس بجنائزته من المسجد الاسعدي بن المسيب فانه لم يقيم من مجلسه فقبل له الا تشهد هذا الرجل الصالح من البيت الصالح فقال لان اصلي ركعتين أحب الي من أن أشهد هذا الرجل الصالح ونخرج سليمان بن يسار رضي الله عنه واتبعه وقال شهود الجنائز أفضل من صلاة التطوع بجملة أيضا من غير تفصيل وتفصيل مالكا رحمه الله تعالى هو عين الفقه اذا غلب في الصلاة على من يعرف بالخير وترجى بركته شهودا من كان بهذه الصفة أو كان له حق من جوار أو قرابة فشهودا أفضل من صلاة التطوع كما قال مالك رضي الله تعالى عنه لما يتعين من حق الجوار أو القرابة ولما في شهود الجنائز من الفضل فقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما يعمل المرء في يومه شهود جنازة أو في المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنائز والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

باب في أحكام الزكاة *

(تجب زكاة) أي اخرج جزء مخصوص من مال مخصوص يبلغ نصابا لمستحقه ان تم الملك وحول غير معدن وحرق وتطلق أيضا على الجزء المخصوص المخرج من المال المخصوص الذي يبلغ نصابا ان تم الملك وحول غير معدن وحرق وهذا من معنيين شرعيان لها ومعناها لغة القوة وزيادة الحسب ونسبة الشري اللغوي من جهة نحو الجزء المخصوص عند الله تعالى لحديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كائنا بضمها في كتب الرحمن فيربها كإبراهيم في احدكم فلو أنه فصيله حتى تسكون كالجليل ومن جهة تطهير المال وحول البركة فيه ونموه بالربح والولادة والاعمار وتطهير صاحبها من الذنوب وحول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم وأضافة زكاة (نصاب) من اضافة اسم المصدر لفاعله بكسر النون ومعناه لغة الاصل وشرعا قدر مخصوص اذا بلغه المال وجبت زكاته لأنه أصل

لوجوب

(قوله انه) أى النصاب (قوله
لانه) أى النصاب بمعنى
القدر والمخصوص (قوله لكثرة
نعم الله تعالى فيها) علة
لتسمية الانواع الثلاثة نعمما
(قوله أومن نعم الجوازية) عطف
على مقدراى سميت نعمما ارتجاليا
لكثرة نعم الله تعالى فيها ومنقولا
من نعم الجوازية (قوله والمال
الذى يدهم ما عين) حال (قوله
والنصاب فى ملكه) حال (قوله
وهو) أى النصاب الخ حال
(قوله شرط) أى لوجوب الزكاة
(قوله سبب) أى لوجوب الزكاة
(قوله) أى الملك (قوله فى انه)
أى الملك (قوله والباء فى كلامه)
أى قوله بملك (قوله تختمل المعية
الخ) جواب ما يقال كلام المصنف
لا يوافق كلام ابن الحاجب بل
يوافق كلام القرافى فقط لا دخاله
باء السببية على الملك (قوله
حديث فى ساعة الغنم زكاة)
إضافة حديث للبيان (قوله لانه)
أى السوم الخ علة للتقسيم بها
(قوله فهو) أى القيد (قوله فانها)
أى الربعية (قوله أو مكمله)
عطف على نصابا (قوله) أى
النصاب (قوله أو عكسه) أى
ضربت فحول الغنم فى انات
الغلباء

للوجوب ويحق على انه مأخوذ من النصب بسكون الصاد جمع فى التعليم لانه علامة على
وجوبها ويحق على انه من النصب لأن المستحقين نصيبا فيه ويحق على انه من النصب بقصها
أى النصب لانه سبب فى نصب السعاة وله بهم بالطواف على أبواب الاموال وإضافة نصاب
(الغنم) لأمية بفتح النون والعين المهمله أى الأبل والبقر والغنم لكثرة نعم الله تعالى فيها
على خلفه بالتمتوا والولادة والميلن والصوف والوبر واشعر وعوم الاتباع أومن نعم الجوازية
بجامع السرور بكل منها (د) سبب (ملك) للنصاب الغنم فلا زكاة على مودع بالغنم ومرتهن
ومستعير ومستهجر ومملوك لعدم ملكهم ما يابدهم (و) (بحول) على النصاب وهو
عالموك (كلا) بفتح الميم على الافصح أى الملك والحول فلا زكاة على مالك ملكا غير كامل
كزيتى ومدين وعامب ليس لهما ما يجهلانه فى الدين والمال الذى يدهم ما عين ولا على من
لم يكمل الحول والنصاب فى ملكه وهو غير معدن وحراث والحول شرط اتفاقا لانه يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه وأما الملك فقال القرافى انه سبب يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وهو الحق وقال ابن الحاجب انه شرط نظرا
للتأخير وقرن المصنف له بالحول يدل على انه تبع ابن الحاجب فى انه شرط والباء فى كلامه
تختمل المعية والملازمة فلا تتعين السببية ان كانت الغنم رابعة وغريبة طاملة وبكارا بل
(وان) كانت (معلوفة وعاملة) فى حرث أو حمل أو سقى والتبعية بالساعة فى حديث فى
ساعة الغنم نزكاة لانه انما يعل على مواشى العرب فهو لبيان الواقع لا مفهومه نظير قوله
تعالى وربائبكم اللاتى فى حجوركم فانه يحرم ولولم تكن فى الحجر (وتاجبا) بكسر النون أى
صغارا فتركى على حول أمهاتها ان كانت نسايا وماتت الامهات كلها أو مكمله له بان
مات بعض الامهات وبقي منها مع النتاج نصاب أو مكمل دون نصاب فولدت ما تم به النصاب
(لا) تجب الزكاة فى نعم متولدة (منها) أى النعم الانسية (ومن الوحش) بأن ضربت فحول
الغلباء فى انات المعز أو عكسه أو فحول بقرة الوحش فى انات البقرة الانسية أو عكسه
البناءى ظاهرة فى المواقى قصر النتاج الذى لازكاة فيه على المتولد منها ومن الوحش
مباشرة وأما المتولد منها ما يواسطه فتجب الزكاة فيه بلا خلاف واستظهره البدر (وضمت)
بضم الضاد المجهمة وشدا الميم (القائنة) أى ما تجد ملكه من النعم بشرا أو ونحوه بة وصلة
ضمت (له) أى نصاب النعم ان اتحدنوعهما ان حصلت الفائدة قبل تمام حوله بزمان طويل
بل (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) أى النصاب (بيوم) أى جز من الزمن ولو لحظة فن
ملك أول زكى نصاب نعم أول المحرم وملك نصابا آخر ولو فى آخر يوم من السنة كما هو
أول المحرم ان كانا من نوع واحد (لا) تضم فائدة النعم (لاقل) من نصاب سواء كانت
الفائدة نصابا أو اقل وتضم الاولى للثانية المجمة للنصاب ويستقبل به ما حولا من يوم
الثانية الا لنتاج فيضم لاصله النقص عن النصاب ويزكى مجموعهما على حول أصله

ان اجتمع منهم انصاب وسما في ان فائدة العين يستقبل بها حولا من يوم قبضها والفرق
بينهما ان زكاة الماشية موكولة للساعي فلولا تضم الفائدة للانصاب لزم خروجه مرتين
وفيه مشقة ظاهرة وزكاة العين موكولة لاربابها ولا مشقة عليهم في زكاة كل فائدة عند
غنام حواها وان كانت الماشية الاولى دون انصاب وضمت للفائدة فلا يلزم ذلك واعتز به
الغنم وغيره بان هذا الحكم في الساعي لهم ايضا كما في العتية واجاب عنه أبو اسحق
بأنه لما كان الغالب أنها الهاساع حمل النادر على الغالب طرد الباب على وتيرة واحدة
(الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائقة) بقديم الهمز على النون من الضان بالهمز
ضد المعز وتاؤها للوحدة فحمل الذي كرفيجزي اخرجه هنا كما يجزي في زكاة الغنم صرح
بهذا في الجواهر وغيرها ونص الباب الشاة المأخوذة عن الابل سننها وصفتها كالشاة
المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والانثى هذا مذهب ابن القاسم وأشهب
واشترط ابن القصار الاتي في البابين الحط لم أر من فرق بينهما ما قدمها لانها أشرف
الغنم ولذا سميت بجبال التجمل بها وشرط كونها ضائقة (ان لم يكن جبل) بضم الجيم وشد
اللام أي أكثر (غنم) أهل (البلاد المعز) بأن كانت كلها أو جملها أو نصفها ضائقا فان
كانت كلها أو جملها معز فالشاة منه الا أن يتطوق المالك بدفع ضائقة فاعتبر غنم أهل
البلاد ان وافقت غنم المزكي بل (وان خالفته) أي غنم أهل البلد غنم المزكي يكون
أحدهما ضائقا والاخر معز فهي مبالغة في المنطوق والمفهوم معا بن عبد السلام
وابن هرون ظاهر ابن الحاجب انهما ان تساويا يتعين أخذهما من الضان والاقر بغير
الساعي (والاصح) أي عند ابن عبد السلام قول عبد المزم القروي وهو (اجزاء)
اخراج (بعير) عن خمس من الابل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتهما وقال الباجي
وابن العربي لا يجزي عنها وخروجه المازري على اخراج القيمة في الزكاة بن عرفة وهو
بعيد اذ القيمة عين الحط لا بعد فيه اذ ليس مراده حقيقة القيمة وانما مراده انه من
بأنه ألا ترى قوله لا يجوز اخراج القيمة وجعلوا منه اخراج العرض عن العين وتعبيره
بالاجزاء مشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك والبعير يشمل الذكر والانثى وظاهره ولو
كان سنة أقل من سنة وهو ما ارتضاه عجم وقال الحط لا بد من بلوغه سنة ومفهوم
عن الشاة عدم اجزائه من شاتين فأكثر ولو زادت قيمته على قيمتهما اتفاقا (الى خمس
وعشرين) فيها (بنت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تسكن له) بنت مخاض (سليمة)
بأن لم تسكن له أمهلا او كانت له معيبة (في الخمس والعشرين) (ابن لبون) بفتح اللام
وضم الموحدة ذكر ان كان له سليما والا كاه الساعي بنت مخاض الى خمس وثلاثين
(وفي ست وثلاثين بنت لبون) ولا يجزي حق عنها والفرق بينه وبين ابن لبون ان في ابن
البون مرتبة ليست في بنت المخاض فعادتها أنوثتها وهي امتناعه من صغار السباع
ورود الماورى الشهر وليس في الحق مرتبة عن بنت لبون تعادل أنوثتها الى خمس

(قوله ذلك) أي خروج الساعي
مرتين (قوله المنطوق) أي لم يكن
جبل غنم أهل البلد المعز
(قوله المفهوم) أي كون جبل
أهل البلد المعز (قوله وخروجه)
بفتحات مثقلا أي الخلاف
(قوله وهو) أي فخر بجه على
اخراج القيمة (قوله لا بعد) بضم
الموحدة (قوله فيه) أي القربح
(قوله مراده) أي المازري

(قوله في مائة وثلاثين بقسمة لبون وحقة) لان عدد عشرات المائة والثلاثين ثلاثة عشر وهي لا تنقسم على الخمسة ولا على الاربعه فتقسم على الاربعه فيخرج ثلاثة وهو عدد بنات المون ويبقى واحد فتبدل بنت لبون بحقة فيصير الواجب بنت لبون وحقة (قوله وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون) لان عدد عشرات المائة والاربعين أربعة عشر وهي تنقسم على الخمسة وعلى الاربعه والخارج من قسمتها على الاربعه ثلاث عدد بنات اللبون والباقي اثنين فتبدل بنتا لبون بحقتين فيصير الواجب حقتين وبنت لبون (قوله وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق) لان عدد عشرات المائة والخمسين خمسة عشر منقسمة على خمسة وخارجها ثلاث عدد الحقاق ومنكسرة على أربعة (قوله وفي مائة وستين أربع بنات لبون) لان عدد عشرات المائة والستين ستة عشر منقسمة على أربعة وخارجها أربعة ٣٢٥ عدد بنات اللبون ومنكسرة على خمسة

(قوله وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة) لان عدد عشرات المائة والسبعين سبعة عشر منكسرة على الخمسة وعلى الاربعه والخارج من قسمتها على الاربعه أربعة عدد بنات اللبون والباقي واحد فتبدل بنت لبون بحقة فيصير الواجب ثلاث بنات لبون وحقة (قوله وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون) لان عدد عشرات المائة والثمانين ثمانية عشر منكسرة عليهم ما والخارج من قسمتها على الاربعه أربعة عدد بنات اللبون والباقي اثنين فتبدل بنتا لبون بحقتين فيصير الواجب حقتين وبنت لبون (قوله وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون) لان عدد عشرات المائة والتسعين تسعة عشر منكسرة عليهم ما وخارج قسمتها على الاربعه أربعة عدد

وأربعين (و) في (ست وأربعين حقة) ولا يجوزئها جذع الى ستين (و) في (احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا) منفي بنت بلانون لاضافته الى (لبون) الى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة واحد عشر) وعشرين الى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الخبار في أخذ أيهما (للساعي) ان وجد أو فعدا (وتعين أحدهما) ان وجد لصال كونه (منفردا) عن الآخر (ثم) في تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) والاضابط معرفة ما يجب من بنات اللبون والحقاق فيما زاد على مائة وتسعة وعشرين قسمه عدد عشرات ما براد تزكيمه على عدد عشرات الاربعين والخمسين فان انقسم عليهم ما ولم يبق منه شيء فخرج القسمة على عشرات الاربعين عدد بنات اللبون وخارج القسمة على عشرات الخمسين عدد الحقاق ويخير الساعي وان انقسم على أحدهما دون الآخر فان انقسم على الخمسة فقط فعدد الخارج حقاق وعلى الاربعه فقط فعدد بنات لبون وان انكسر عليهم ما فلا يقسم على الخمسة ويقسم على الاربعه والخارج الصحيح عدد بنات اللبون وان كان الباقي واحدا فتبدل بنت لبون بحقة وان كان اثنين أبدلت بنتا لبون بحقتين وان كان ثلاثا أبدلت ثلاث بنات لبون بثلاث حقاق وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون وفي مائتين يخر الساعي بين خمس بنات لبون وبين أربع حقاق وفي مائتين وعشرة حقة وأربع بنات لبون وعلى هذا القياس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بين ان في كل خمس من الابل شاة الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ثم بين ان

بنات لبون والباقي ثلاثة فتبدل ثلاث بنات لبون بثلاث حقاق فيحصل ثلاث حقاق وبنت لبون (قوله وفي مائتين يخر الساعي بين خمس بنات لبون وبين أربع حقاق) لان عدد عشرات المائتين عشرون والخارج من قسمتها على الخمسة أربعة عدد الحقاق وعلى الاربعه خمسة عدد بنات اللبون (قوله وفي مائتين وعشرة حقة وأربع بنات لبون) لان عدد عشراتهما أحد وعشرون منكسرة عليهم ما وخارج قسمتها على أربعة خمسة عدد بنات لبون والباقي واحد فتبدل بنت لبون بحقه فالواجب أربع بنات لبون وحقة (قوله روى) بضم فكسر (قوله انه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بين) بفصحات منقلا

(قوله ثم قال) أي النبي عليه الصلاة والسلام (قوله فالإمام) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله خير) يقتضات
 منقسلا (قوله بين حقتين وثلاث نبات لبون) أي لعدم تقرير النصاب بزيادة عشرة على مائة وعشرين (قوله وعليه)
 أي التخصيص صلة مشي المصنف ٣٢٦ أي في قوله وفي مائة واحد وعشرين إلى تسع وعشرين مئة ثلث

في إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتين ثم قال ثم ما زاد في كل أربعين نبات لبون
 وفي كل خمسين حقة ففهم الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن المراد زيادة
 عشرة وهو الراجح وفهم ابن القاسم أن المراد مطلق الزيادة ولو بواحد في مائة وثلثين
 بنات لبون وخقة بانه في مائة واحد وعشرين إلى تسع وعشرين خلاف فالإمام
 خير الساعي بين حقتين وثلاث نبات لبون وعليه مشي المصنف وقال ابن القاسم ينبغي
 ثلاث نبات لبون (وبت الخاض) الواجبة في خمسة وعشرين إلى خمسة وثلثين هي
 (الموفية) أي المقمة (سنة) من يوم ولادتها ودخلت في السنة الثانية سميت بنت
 مخاض لأن أمها مخض الجنين بطنها أي تحرك فيه لأن الأبل تعمل سنة وتوضع سنة
 (ثم) بقية الواجبات المتقدمة من بنت اللبون والحقة والجدعة (كذلك) أي بنت
 الخاض في توفية سنة زائدة على التي قبلها ودخلها في السنة التي تليها قبفت اللبون هي
 الموفية سنتين ودخلت في الثالثة سميت بنات لبون لأن أمها ولدت غيرها وصارت
 ذات لبن جديد والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة سميت حقة
 لاستحقاق الحمل في بطنها بالنزول عليها وعلى ظهرها بالاحيل والجدعة أوفت أربع سنين
 ودخلت في السنة الخامسة لأنها تجذع أي تسقط أسنان الرضاع (البقر) يجب في كل
 ثلاثين منها (تبيع) ذكر والافضل الاثنى وهو (ذو سنتين) ودخل في الثالثة (وفي) كل
 (أربعين) منها (مسنة) بضم فسكون أي وهي (ذات ثلاث) من السنين أوفت ودخلت
 في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر (كأنتي) مئتي مائة بلانون لضافته إلى (الأبل)
 في تخيير الساعي بين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه كخيره في مائتي الأبل بين أربع حقات
 وخمس نبات لبون المعلوم مما تقدم وإن لم يصرح به المصنف والضابط لمعرفة عدد الاتبعة
 والمسنات الواجبة في هذا وما زاد عليه قسم عدد عشرات البقر الذي أريد تركبته على
 ثلاثة عشر عشرات الثلاثين نصاب التبيع وأربعة عشر عشرات الأربعين نصاب المسنة
 فان قسم على الثلاثة فقط فالواجب عدد الخارج اتبعة وان انقسم على الأربعة فهو
 عدد مسنات وان انقسم عليها فما خيلار بين اتبعة بعدة خارج القسمة على ثلاثة
 ومسنات بعدد الخارج على أربعة وان انكسر عليها فلا يقسم على الأربعة ويقسم
 على الثلاثة والخارج الصحيح عدد الاتبعة ثم ان بق واحد ابدل تبيع منها بمسنة وان بق
 اثنان ابدل تبعان بعنتين (الفهم في كل أربعين) شاة (شاة جذع أو جدعة) بفتح الجيم
 والذال المججمة أي ذكر أو أنثى (ذو سنة) نامة فاله ابن حبيب وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن

بنات لبون الخيلار الساعي (قوله)
 يتعين ثلاث نبات لبون) أي
 لتقرر النصاب بالزيادة على مائة
 وعشرين (قوله في تخيير الساعي)
 صلة كاف التشبيه (قوله وان لم
 يصرح به المصنف) حال (قوله)
 قسم) خبر الضابط (قوله وأربعة)
 عطف على ثلاثة (قوله فان انقسم
 على الثلاثة فقط) أي
 وخمس فان عدد عشراتها خمسة
 عشر تنكسر على الأربعة ويخرج
 من قسمها على الثلاثة خمسة وهي
 عدد الاتبعة الواجبة فيها (قوله)
 وان انقسم على الأربعة فقط)
 أي كما توستين فان عدد عشراتها
 ستة عشر تنكسر على ثلاثة وتنقسم
 على أربعة بأربعة فهو عدد مسناتها
 الواجبة فيها (قوله وان انقسم
 عليها) أي الثلاثة والأربعة
 كما تبتين وأربعين فان عدد
 عشراتها أربعة عشر وعشرون
 والخارج من قسمها على ثلاثة
 ثمانية عدد الاتبعة وعلى أربعة
 ستة عدد المسنات (قوله وان
 انكسر عليها) أي الثلاثة
 والأربعة أي كما تبتين وخمسين
 فان عدد عشراتها خمسة وعشرون
 منكسرة عليها ما فاق قسم على

الثلاثة يخرج ثمانية عدد الاتبعة ويبقى واحد فيبدل تبيع بمسنة (قوله وان بق اثنان الخ) أي ثمانية
 كما تبتين وستين فان عدد عشراتها ستة وعشرون منكسرة عليها وخارج قسمها على ثلاثة ثمانية عدد الاتبعة ويبقى اثنان
 فيبدل تبعان بعنتين فالواجب سبعة أتبعه ومئة ثمان (قوله شاة) تمييز لأربعين (قوله ثاة) مئة أي أربعين

ثمانية أشهر وقيل ابن سبعة أشهر والاولى زيادة أو ثنى كافي المدونة والرسالة والجواهر
وهل التخيير الساعي أو لالمالك فلولان ابن عرفة في **ص** كون التخيير بين الجذع والثنى
للساعي أو لربها قولاً أشهب وابن نافع والثنى ما دخل في الثانية ان كان ضا نابل (ولو)
كان (معزاً) بما لغة في جذع أو جذعة لان الخلاف فيه ما وأشار بولو لقول ابن حبيب
لا يجوز الجذع ولا الجذعة من المعز لان الضأن ولا عن المعز وقول ابن القصار لا يجوز
جذع المعز ويحل المبالغة اذا كان النصاب من زيادة بل ما يأتى الى مائة وعشرين (وفي
مائة واحد وعشرين) شاة (شأتان) الى مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من الشياه الى
ثلاثمائة وتسعة وتسعين شاة (وفي أربع مائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة) من الشياه
بمدا لا ربعمائة (شاة) جذع أو جذعة فلا يغير الواجب بعد الاربع مائة الا بقسم مائة
(ولزم) في ذكاة الابل والبقر والغنم (الوسط) اى المتوسط بين النسيان والشرار سواء
كانت من صنف أو من صنفين ان وجد الوسط بل (ولو ان فرد الخيار) فلامالك ان يأتى
بالوسط فلا يلزمه دفعها من النسيان (أو) ان فرد (الشرار) كصغار ومضى وهيبات
فلا تؤخذ من الشرار في كل حال (الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة) فهو عرج وعور
لكثرة لحمها عند ارادة ذبحها للمستحقين أو ثمن عند ارادة بيعها لفرقة ثمنها عليهم سواء
وجد الوسط أو ان فرد الخيار والشرار كافي الجواهر والتوضيح (لا الصغيرة) التي لم تبلغ
السن الواجب فليس له أخذها (وضم) بضم الصاد المججمة وشدا الميم مفتوحة (بخت)
بضم الموحدة وسكون الخاء المججمة ابل ذات سنامين (العرب) بكسر العين المهملة ابل
ذات سنين واحداً فان اجتمع منها نصاب وجبت ذكاته (و) ضم (جاموس) بقدر سود
ضخام بطي الحركة يديم الكثرة في الماء ان تيسر له (لبقر) جرفان اجتمع منها نصاب ذكى
(و) ضم (ضأن المعز) فان اجتمع منها نصاب ذكى (وخير) بضم الخاء المججمة **ص** كسر
المائة تحت منقطة (الساعي) في أخذ الواجب من اى الصنفين (ان وجبت) ذات
(واحدة) شاة كانت أو بعيراً أو بقرة في نصاب ملحق من صنفين (وتساويا) ووجد السن
الواجب في كل منهما أو قد قدمه فان وجد في أحدهما نقطه تعين قاله الباجي كخمسة
عشر جاموساً ومثلها جراً وكعشرين ضأناً ومثلها معزاً وكثلاثة عشر بختاً ومثلها عرباً
(والا) أى وان لم يتساويا كعشرين بختاً وستة عشر عرباً وكعشرين جاموساً وعشرة
جراً وكثلاثين ضأناً وعشرين معزاً (و) يؤخذ الواجب (من الاكثر) اذا لم يكن له ابن
عنه السلام هذا متجه ان كانت الكثرة ظاهرة فان كانت شاة أو شاتين فالظاهر انهما
كالتساويين (و) ان وجب (ثنتان) في النصاب الملتق من صنفين أخذ (من كل)
صنف واحدة (ان تساويا) أى الصنفان كسبعين ضأناً ومثلها معزاً وكاربعةين بختاً
ومثلها عرباً وكثلاثين جاموساً وثلاثين جراً (أو) لم يتساويا (الاقل نصاب خير وقص)
يفتح القاف وسكونها وبالصاد والسين ما بين النصابين والمراد بغيره ههنا ما أوجب الثانية

(قوله زيادة) اى فى المائتين عتب
جذع أو جذعة ذوسنة (قوله
بدليل ما يأتى) أى فى قوله وضم
ضأن المعز الخ

كائة وعشرين ضانا وخسين معزاى انما يؤخذ من الاقل بشرطين كونه انما يصح لو
 انقررتجب الزكاة فيه ~~ومستحكونه غير وقص~~ أى واجب الثانية (والا) أى وان لم يوجد
 الشرطان معا بان اتفقا معا كائة وثلاثين ضانا وثلاثين معزاى والاول كائة ضانا وحدى
 وعشرين معزاى والثانى كائة وحدى وعشرين ضانا وستين معزاى (فالاكثر) يؤخذ ان
 منه (و) ان وجب فى النصاب الملقى من صنفين (ثلاث وتسوايا) أى الصنفان كائة
 وواحدة ضانا ومثلها معزاى (ف) اثنتان تؤخذ ان (منهما) أى الصنفين من كل صنف
 واحدة (وغير) يضم الخاء المجهمة وكسر المثناة تحت مشددة أى السامى (فى) أخذ
 (الثالثة) من أجهما شاء (والا) أى وان لم يتساويا (فكذلك) أى وجوب اثنين فى الملقى
 منهما فى انه ان كان الاقل نصابا غير وقص اخذ منه واحدة والاثنتان من الاكثر والا
 اخذ الجميع من الاكثر هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يؤخذ السك من
 الاكثر مطلقا (و) ان وجب اربع من الغنم فاكثر (اعتبر) يضم المثناة وكسر
 الموحدة (فى) الشاة (الرابعة فاكثر) منها كالحامسة والسادسة ونائب فاعل اعتبر
 (كل مائة) وحدها فمعتبر الخالص وحده والملقى وحده فان كانت اربع مائة منها
 ثلثمائة ضان ومائة بعضها ضان وبعضها معزاى اخرج ثلاثة من الضان واعتبرت المائة
 الملققة على حدتها فان تساوى فيها الصنفان خيرا السامى والافى الاكثر (وفى اربعين
 جاموسا وعشرين بقرة) تبعا (منهما) أى الجاموس والبقرة من كل صنف تبسيع
 لان فى الثلاثين من الجاموس تبعا والعشرة منه تضم لعشرين من البقرة فيخرج
 التبسيع الثانى من البقرة لانها الاكثر ولا يخالف هذا ما مر من انه انما يؤخذ
 من الاقل اذا كان نصابا وهو هنا غير نصاب واخذ منه لان ذلك قبل تقرب النصاب
 وما هنا بعده فينظر السك نصاب وحده ويؤخذ من أكثره ان كان والاخير كالمائة الرابعة
 من الغنم والمراد بتقرب النصاب استقراره فى عدد مضبوط اما ابتداء ككل ثلاثين بقرة
 تبسيع وكل اربعين بقرة بمسنة واما انتهاء كاربعمائة من الغنم فاكثر فى كل مائة شاة
 (ومن هرب) من الزكاة أى تحيل على اسقاطها (بإبدال) أى يسع (ماشية) أى نصاب
 ابل او بقرة او غنم ويعلم هروبه باقراره أو بشرئته سواء ملكها التجارة وقنية وسواء
 ابدلها بنوعها او بغيره او بعرض أو بنقد وجواب من هرب (أخذ) يضم فكسر
 (بن كاتها) أى الماشية التى ابدلها معاملة له بنقيض مقصوده لانه كذا البذل ولو أكثر
 لعدم تمام حولها ان ابدلها بعد تمام حولها بل (ولو) ابدلها (قبل) تمام (الحول) عليها
 بقرب كشمير (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وهذا قول عبد الحق وصوبه ابن
 يونس وأشار بولول قول ابن الكاتب لا يؤخذ بن كاتها الا ان ابدلها بعد تمام الحول وقبل
 وصول السامى فان ابدلها قبله ولو بقر به فليس هاربا فان ابدلها قبله يبعد فلا يؤخذ
 بن كاتها اتفاقا وينظر للبذل ويكون من مشمول كبذل ماشية تجارة الخ (وبنى) بائع

(قوله صنفين) كبخت وعرب
 وجاموس وبقرة وضان ومعز
 (قوله فى انه) أى الشأن مائة
 كف التشبيه (قوله مطلقا) أى
 عن قبيل الاقل يكونه أقل
 من نصاب او وفها (قوله قبله)
 أى تمام الحول

ماشية ولو غير هارب من الزكاة على حولها الذي ملكها أوز كاهافيه (في) ماشية
 (راجعة) له (ب) سبب (عيب) قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه فردها عليه بعد اقامتها
 عنده مدة فلا يلغى البائع ويحسبها من الحول كانها كانت باقية عنده لم تخرج عن
 ملكه بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع (أو) راجعة له بسبب (فلس) للمشتري قبل
 قبض ثمنها منه فاختر البائع أخذها وبراء المشتري من ثمنها بعد اقامتها عنده مدة من
 الحول فيحسبها منه لانه فسخ له أيضا وأولى الرجعة بقضه لقساده فيزكها عند تمام
 حولها من يوم ملكها أوز كانها وكنتم لم تخرج عن حوزة وشبهه في البناء على الحول
 الاصل فقال (كبدل) بضم فسكون فكسر اسم فاعل ابدل مضاف لمفعوله (ماشية
 تجارة) ان كانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب) ومدة مبدل (بعين) نصاب
 كمشرين دينار او مائتي درهم فيزكها على حول اصلها وهو اليوم الذي ملك فيه النقد
 الذي اشتراه به أوز كاهافيه ان لم تجر الزكاة في عينها فان جرت فيها جبر وحول عليها
 وهي نصاب في ملكه فيبني على يوم زكاتها لنسخه حول اصلها (او) نصاب من (نوعها)
 بان ابدل ابل التجارة بابل او غيرها يقرأ وعنها بغير سواء كانت من صنعةها او غيره كبخت
 بعراب وجاموس بجم وضان بغير فيزكي البديل على حول المبدل سواء جرت الزكاة
 في عينه او لا وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب الاستقبال بالعين والنوع من يوم
 قبضه ان كان الابدال اختياريا بل (ولو) كان (لاستهلاك) لماشية التجارة من شخص
 فزمنه قيمتها فدفعها الى ملكها أو صلحها عنها بماشية من نوعها فيبني في زكاة القيمة
 او الماشية على حول اصلها على ما مر وفي ابدالها بنوعها لاستهلاك قولان لابن القاسم
 في المدونة احدهما البناء في زكاة البديل على حول الاصل والثاني الاستقبال بالبديل
 حولان يوم قبضه وهما متويان والثاني أقوى من الاول في اقتصار المصنف على
 الاول ورد الثاني بولوعها لاختلافه لاصطلاحه أفاده البنائي واما ابدالها بعين لاستهلاك فقال
 ابن القاسم فيه يبني على حول الاصل وقال اشهب فيه بالاستقبال ابن الحاجب أخذ
 العين في الاستهلاك كالمبادلة اتفاقا اهـ فحكي الاتفاق على الحاق أخذ العين
 في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الاصل
 ومذهب اشهب فيها الاستقبال فالأولى جعل المبادلة راجعة للعين والنوع والمشار له
 بولوعه قول ابن القاسم الثاني بالاستقبال في النوع وقول اشهب بالاستقبال في العين والنوع
 وقيد عبد الحق قول ابن القاسم بالبناء على حول الاصل بعدم شهادة بينة بالاستهلاك
 والاستقبال وقال غيره قول ابن القاسم مطلقا كانت دعوى الاستهلاك بينة او مجردة
 عنها وشبهه في البناء على حول الاصل فقال (كنصاب) ماشية (قنية) ابدل بنصاب عين
 او ماشية من نوعها فيبني على حول اصلها وهو المبدل فيهما ولو لاستهلاك فان لم تكن
 نصابا فان ابدلها بنصاب عين استقبل به وان ابدلها بنصاب من نوعها بنى (لا) يبني على

(قوله به) اي العيب (قوله عنده)
 اي المشتري (قوله لانه) اي اخذ
 البائع سلخته من الفلس (قوله
 له) اي البيع (قوله الرجعة)
 اي لباذنها (قوله بقضه) اي
 البيع (قوله وهي نصاب) حال (قوله
 في ملكه) صلة مرور (قوله
 لاصطلاحه) اي من ذكر القولين
 المتساويين والاقصا على الراجح
 (قوله فيها) اي المبادلة الاختيارية

حول الاصل ويستقبل ان ابدل ماشية التجارة او الفينة (ب) نصاب نعم (مخالفتها) أي
 الماشية المبدلة نوعا كابيل يقرأ ونعم فيستقبل به حولان من يوم قبضه (أو) ماشية مبيعة
 (راجعة) لبائعها (ب) - بب (اقالة) فلا يبي في ذكاتها على حولها الاصل ويستقبل بها
 حولان من يوم رجوعها لانها يبيع واولى الرجعة بهبة او صدقة (أو) ابدل (عينا بماشية)
 أي اشتراها للتجارة او الفينة بعين فيستقبل بها حولان من يوم قبضها ولا يبي على حول
 ثمنها (وخاطاء) بضم الخاء الموحدة جمع خلط أي مخالط لغيره في (الماشية) المتخذة نوعا
 (كالك) واحد (فيما وجب) عليهم في زكاة الماشية المخلوطة (من قدر) للمخرج زكاة
 كثة لانه لكل اربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة على كل ثلث قيمتها ولولا الخلطة لكان
 على كل واحد شاة (وسن) للواجب في النصاب الملقق كاثنتين لكل واحد ست وثلاثون
 من الابل فعليهم جاذعة على كل واحد نصف قيمتها ولولا الخلطة لكان على كل بنت
 لون (وصنف) للواجب كاثنتين لاجدهما ثمانون معزا ولا تخرا اربعون ضانا فعليهما
 شاة من المعز على صاحب الثمانين ثلثا قيمتها وعلى الاخر ثلثها ولولا الخلطة لكان على
 كل واحد من صنف نعمه (ان نويت) بضم النون وكسر الواو أي نوى الخلطة كل واحد
 منهما أو منهم لا القرار من كثرة الزكاة (وكل) من الخليطين او الخلطاء (حر) فلا أثر
 للخلطة وقي (مسلم) فلا أثر للخلطة كافر (ملك نصابا) وخاطا بجمعها أو ببعضه فلا أثر
 للخلطة من ملك اقل من نصاب ملكهما معوبا (ب) - بكال (حول) من يوم الملك او التزكية
 للنصابين المخلوطين فلو تم الحول على ماشية احدهما دون الاخر فلا تؤثر خلطتهما
 وبزك من تم الحول على نصابه وحده فلا يشترط تمام الحول من يوم الخلط فيكفي الخلط
 في اثنته ما لم يقرب جدا كنهرفاذا أقام نصاب كل منهما عند ستة أشهر من يوم ملكه
 او زكاته وخلطاهما ومضت ستة أشهر اخرى زكازكاة خلطة لان الحول صاحب الملك
 وان لم يصاحب الخلطة (واجتمعا) أي الخليطان (عك) للذات (أو) ملك (منفعة) باجارة
 أو اعادة أو اباحة لسموم الناس كنهرومراح ومبيت بارض موات أو باجارة ولو اقل
 بضرب في الجميع او لثمنه راع تبرع لهما به اوصلا اجتمعا (في الاكثر) وهو ثلاثة أو أكثر
 (من) خمسة اشياء (مراح) بفتح الميم أي محل اجتماع الماشية للقبول أو لتساق منه
 للمبيت واما محل يساق فيها وسباق (وماء) بالمد تشرب منه مباح او مملوك لهما
 أو لاجدهما ولا يمنع الاخر (ومبيت) ولو عددان احتاجت له (وراع) بجمعها او لكل
 ماشية راع وتعاونوا ولو كن أحدهما (بأنهما) أي الخليطين والا فلا يبعد من الاكثر
 (وخل) ينزوي على الجميع ان كان صنف واحد (ب) - قصد (رفق) أي تعاون راجع
 لاجتماعهما فيما اجتمع فيه من الخمسة او أكثرها لا يقصد القرار من كثرة الزكاة فهو
 أبصاح اقوله ان نويت (و) ان أخذت احدى الواجب في الماشية المخلوطة من ماشية
 أحد الخليطين او من ماشيتهما ولكن أخذ من ماشية احدهما أكثر مما يجب فيها (راجع)

(قوله فلا يشترط تمام الحول من يوم
 الخلط) تفريع على قوله من يوم
 الملك والتزكية

أى رجوع الخليط (المأخوذ من) الماشية التي لـ (هـ) جميع ما عليه ما أو أكثر مما عليه
 ورفعهول راجع قوله (شريكه) أى خليطه من قيمة المأخوذ (ب) مثل (نسبة) عدد ماشية
 المرجوع عليه لمجموع (عدد هـ) أى الماشيتين فإن كانت مخرج بنصف قيمة المأخوذ
 وإن كانت ثلثا راجع بثلاثها وإن كانت سدس راجع بسدسها وعلى هذا القياس إن لم يتقرر
 أحدهما بوقص كعشرة من الأبل لأحدهما وللاخر خمسة عشر فعلى الأول خمسة عشرة
 بنت الخاض وعلى الثاني ثلاثة أخماسها وكثانية عشر ابلا لكل منهما فـ على كل نصف
 قيمة بنت اللبون وإن كانوا ثلاثة لكل عشرون ابلا فعلى كل ثلث قيمة الحقة بل (ولو انفرد
 وقص) بفتح الواو والقاف وسكونها آخره صاد أو سين مهملة ما زاد على نصاب ولم يبلغ
 ما يليه (لأحدهما) أى الخليطين كـ من الأبل لأحدهما وللاخر خمس فقيمها شاتان
 على الأول أربعة أسباع قيمتهما ونصف سبعة هـ وعلى الثاني سبعة هـ ونصف سبعة هـ بناء
 على المشهور من أن الأوقاص من كاة وهذا قول الامام مالك المرجوع اليه وهو المشهور
 ولذا مشى عليه المصنف وأشار بولو الى قوله المرجوع عنه وهو أن على كل شاة بناء على
 أن الأوقاص غير من كاة وهما في المدونة والرجوع (بالقيمة) أى في قيمة المأخوذ يوم اخذ
 سواء كان الرجوع بجزء أو شاة هذا مذهب ابن القاسم بناء على أن الأخذ في معنى
 الاستهلاك ومن استهلك شيئا لزمته قيمته يوم استهلكه وقال اشهب تعتبر قيمته يوم الرجوع
 بناء على أنه كالتسليف ومن تسلف شيئا ويحز عن رده واراد أن يرد قيمته فتعتبر يوم قضائه
 وإن كان الرجوع بشاة فيرجع بثلاثها لأنه كالتسليف وشبهه في الرجوع بنسبة أحد
 العددين لمجموعهما فقال (كتأول) بضم الواو ومشدة أى ظن (الساحى الأخذ) لازكاة
 (من نصاب) مملوك (لهما) أى الخليطين كعشرين شاة لكل منهما فعلى كل منهما نصف
 قيمة الشاة التي أخذها الساعى زكاة بحسب اعتقاده وكذا من عشرة بقره لكل منهما
 فعلى كل نصف قيمة التبيع (أو) أخذ الساعى من نصاب (لأحدهما) أى الخليطين
 وللاخر أقل من نصاب (وزاد) المأخوذ على الواجب في نصاب أحدهما (للخاطئة)
 كالأول كان لأحدهما مائة شاة وللاخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعى من ماشيتهما
 شاتين فعلى صاحب المائة أربعة أخماس قيمتهما وعلى الآخر خمسة (لا) يرجع المأخوذ
 منه على خليطه بشئ من قيمة المأخوذ (غصبا أو) زكاة (لم يكمل لهما) معا (نصاب)
 كالأول كان لكل منهما خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فصينع على المأخوذ منه
 وحده وهذا من الغصب أيضا لكن الأول الغصب فيه مقصود والغصب في هذا ليس
 مقصودا بل هو جهل محض (وذو) أى صاحب (ثمانين) شاة مثلا (خالط بنصفها) أى
 بكل أربعين منها أو بخمسين وثلاثين أو بستين وعشرين أو سبعين وعشرة (ذوى)
 بفتح الواو أى صاحبي (ثمانين) شاة لكل منهما أربعون كخليط الواحد بناء على أن
 خليط الخليط خليط وهو المشهور ففي المائة والستين شاتان على ذى الثمانين نصف

(قوله فان كانت) أى ماشية
 المرجوع عليه (قوله وهما)
 أى القولان

قيمتها وعلى كل من خليطيه ربعها (أو خالط ذو الثمانين بنصف) مثلها (فقط) أي
دون النصف الآخر (ذا) أي صاحب (أربعين كالخليط الواحد) بناء على أن خليط
الخليط خليط وهو المشهور في المائة والعشرين شاة على ذي الثمانين ثلثا قيمتها وعلى
ذو الأربعين ثلثها (عليه) أي ذي الثمانين في الصورة الأولى (شاة) أي نصف قيمة
الشاتين المأخوذتين من المائة والستين لأن نسبة الثمانين لها نصف (وعلى) كل من
(غيره نصف) أي ربع قيمة الشاتين لأن نسبة كل أربعين لها ربع فهذا جواب عن
الأولى وحذف جواب الثانية لعمه بالقياس على جواب الأولى وقوله (بالقيمة) راجع
لشاة والنصف واغنى عنه قوله بالقيمة المتقدم وقيل خليط الخليط ليس بخليط وبحيث في
مثال المصنف بأن الحكم في الأولى ما ذكره المصنف سواء بنى على أن خليط الخليط خليط
أو على أنه غير خليط وكذا في الثانية فالمناسب التمثيل بذى خمسة عشر ربعا خالط بخمسة
منها صاحب خمسة وبعشرة منها صاحب عشرة فعلى أن خليط الخليط خليط على الجميع
بنت مخاض على ذي الخمسة عشر نصف قيمته سواء على ذي العشرة ثلثها وعلى ذي الخمسة
سددتها وعلى أنه ليس بخليط في الجميع ست شيئا وبأن الثانية ليس فيها خليط خليط
واجيب بأنه فيها باعتبار الأربعين التي لم يخالط بها الأربعين التي غيرها (وخرج الساعى)
لاخذ الزكاة من الأغنياء ودفعها المسكينة كل عام وجوبا قاله في معارج القاسم
لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فلا يلزم رب الماشية سوقها للساعى بل هو يأتيها
الآن يبعد عن محل اجتماع الناس على الماء فيلزمه سوقها إليه واختلاف في تولية الامام
ساعيا قليل واجبة وقيل لا وإذا ولاء وجب خروجه بهام خصب بل (ولو) عام (جذب)
بفتح الجيم وسكون الدال المهملة أى تحط وعدم مطر لأن الضيق على المساكين
والفقراء أشد منه على الأغنياء فيحصل لهم ما يستعينون به وأشار بولوله قول اشعب لا
يخرج سنة الجذب وعليه فهل تسقط الزكاة في ذلك العام أو يحاسب بها في العام الثاني
قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجذب فيقبل من ارباب الماشية ولو انشراح وصلة
خرج (طلوع الثريا) بضم المثناة وفتح الراء وشدة المثناة تحت أصله ثروا أبدت الواو
لاجتماعها معها وسبق احداها بالساكن وادغمت الياء في الياء من الثروة أى الكثرة
نجوم متلاصقة في برج الثور تارة يكون طلوعها مع غروب الشمس وتارة عند مغيب
الشفق وتارة عند آخر الثلث الاول وتارة عند آخر النصف وتارات عند غير ذلك من
اجزاء الليل وتارة عند طلوع الفجر وذلك في السابع والعشرين من شمس والشمس في
منتصف برج الجوزاء قبيل فصل الصيف وتارات عند غير ذلك من اجزاء النهار وذلك في
مدة الخمسين أى وقت طلوعها (بالفجر) أى عند طلوعه وكون خروجه في هذا الوقت
مندوب رفقا بالساعى وبارباب المواشى لاجتماعها على الماء حينئذ فيخفف دوران الساعى
ومن احتاج الى سن ليس في ماشيته وبعده عند غيره بالقرب منه (وهو) أى يحى الساعى

(قوله في الأولى) بضم الهمز
قوله وذو ثمانين الخ (قوله في
الثانية) أى قوله أو بنصف فقط
ذا الأربعين الخ (قوله كل عام) صلة
خرج (قوله وجوبا) بيان للحكم
خروجه (قوله لقوله تعالى خذ
الآية) عليه لقوله خرج (قوله
وعليه) أى عدم خروجه في عام
الجذب

(شرط وجوب ان كان) ساع (وبلغ) أي امكن وصوله للماشية فان مات شيء من الماشية اوضاع بلا تفریط بعد كمال الحول وقبل مجيئه فلا يحسب ويرى الباقي ان كان نصابا وكذا الموت والضباع بعد مجيئه وعده وقبل اخذه لانه وجوب موسع وقته معرض للسقوط بطر ومانع كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بما منع فيه وان ذبح او باع شيئا منها بعد مجيئه فيحسب ويرى مع الباقي ان كان المجموع نصابا على المعتد فان لم يكن ساع اول يمكن وصوله وجبت الزكاة بمجرد كمال الحول وفرع على قوله وهو شرط وجوب ان كان وبلغ قوله (و) لو مات رب الماشية (قبله) اي مجي الساعي وبعد كمال الحول (يستقبل الوارث) بالماشية التي ورثها حولان لم يملك نصابا من نوعها والاضم ما ورثه له وزكى الجميع لقوله انفسا وضمت الفائدة فان مات المالك بعد مجي الساعي زكت على ملك الميت (ولا تبدأ) بضم المثناة وفتح الواو وحدة والال المهملة اي لا تخرج الزكاة الموصى باخراجها من الثلث قبل ذلك الاسير الموصى به ايضا وصداق زوجة المريض التي تزوجها في مرضه ودخل بها ونحوهما عند ضيقه (ان اوصى) مالك النعم (ب) اخراجها (ها) أي زكاة النعم ومات قبل مجي الساعي وتكون في رتبة الوصية بمال فيقدم عليها فك الاسير وما يليه الا في قوله وقدم لضيق الثلث فك الاسير اوصى به ثم مذبوحة ثم صداق مريض بن ثم زكاة اوصى بها فيها المالك رضي الله تعالى عنه من له ماشية تجب فيها الزكاة ومات بعد حولها وقبل مجي الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى الوارث صرفها للمساكين الذين تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لانهم لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها اذ هو مجي الساعي بعد تمام عام فان مات بعد مجي الساعي دفعت له من رأس المال لوجوبها على الميت اوصى بها ام لا وقيد اخراجها من الثلث ان مات قبل مجيئه بما اذا لم يعتقد وجوبها فان اعتقده فلا تنفذ لانها مبنية على اعتقاد فاسد واما زكاة العين فافترط فيه واوصى باخراجها فيخرج من الثلث مقدما على العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعترف بحولها اعليه في المرض واوصى باخراجها فيخرج من رأس المال وان لم يوص بها استحب اخراجها (ولا تجزى) الزكاة التي تخرج قبل مجي الساعي وبعد تمام الحول على ان مجيئه شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صحة كما استظهره ابن عبد السلام والمصنف ويزعم به ابن عرفة وقوله الا في اوقدمت بكشهر في عين وماشية محمول على مال الساعي لها او تخلف لقيمة مثلا وشبه في الاستقبال فقال (كروره) أي الساعي بعد تمام الحول (بها) اي الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) الساعي عليها وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصابا بلا دة او ابدال بنوعها او اولى بغيره او هبة او صدقة او ارث او شراء فيستقبل بها ربحا حولان من يوم مروره الاول لانه بمنزلة ابتداء حول وتقدم ان النتائج زكى على حول اصله وان مبدل ماشية بماشية يبنى على حول

مجيئه في عدم الوجوب (قوله لانه) اي الوجوب بمجيئه (قوله فيه) اي وقتها (قوله فان لم يكن ساع) مفهوم ان كان (قوله اول يمكن وصوله) مفهوم و (بلغ) قوله وقبله يستقبل الوارث لان المورث مات قبل وجوبها عليه والوارث لم يكمل عليه حول من يوم ملكها (قوله لم يملك) اي الوارث (قوله والا) اي وان كان الوارث مال كل نصابا من نوعها (قوله ضم) أي الوارث (قوله له) اي النصاب (قوله آذنا) يـد الهمز وكسر النون اي سابقا قريبا (قوله فان مات المالك بعد مجي الساعي) مفهوم قبله (قوله قبل فك الاسير) صلة تبدأ (قوله وصداق) عطف على فك (قوله ونحوهما) اي القك والصداق في التبدية كدبر الصفة (قوله ضيقه) اي الثلث عما يخرج منه (قوله ومات) اي المالك الموصى باخراجها (قوله وتكون) أي زكاة النعم الموصى بها (قوله علمها) اي زكاة النعم (قوله ثم زكاة) اي لعين (قوله فيها) اي المدونة (قوله فان مات) اي المالك (قوله له) اي الساعي (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله يعتقد) اي المالك الموصى بها (قوله فان اعتقده) اي وجوبها عليه (قوله لانها) اي الوصية بها (قوله في المرض) (قوله لانه) أي

تفازع فيه العتق والتدبير (قوله في المرض) صلة اعترف (قوله وان كان لا ينبغي الخ) حال (قوله وقد كملت) حال (قوله لانه) أي مروره الاول (قوله بماشية) اي من نوعها

المبدلة (فان تخلف) بفتحات متعلاى لم يجز السامى لعذر كفتنة مع امكان وصوله
لولا العذر (واخرجت) بضم الهمز وكسر الراء اى الزكاة (اجزأ) اخراجها وجاز
ابتداء (على المختار) للخمى من الخلاف وقال عبد الملك لا تجزى ويجب تأخيرها حتى
ياقى السامى ولو تخلف اعواما فان تخلف لغير عذر واخرجت اجزأت اتفاقا ولا بد من بينة
على الاخراج فليس للسامى المطالبة بها ان نهدت البينة باخراجها (والا) أى وان لم
يخرجها حين تخلفه وجاء بعد اعوام (عمل) بفتح فكسر اى السامى (على) ما وجدته حين
مجيئه من (الزيد) لعدد الماشية حين مجيئه على عددها حال تخلفه (والنقص) لعددها
حال مجيئه عن عددها حال تخلفه وألوا بمعنى او وصلة عمل (للماضى) من الاعوام التى
تخلف فيها اى اخذت زكاة ماضى على حساب ما وجدته عام مجيئه سواء كان مساويا
أو زائدا أو ناقصا وبأخذت زكاة سنة حضوره على الموجود فيها اتفاقا ولو تخلف اربع
سنتين عن خمسة ابعة ثم وجدها عشرين بعير او عكسه فى الاصل يأخذت عشرة شاة
وفى عكسه اربع شياه فان وجدها أقل من نصاب فلا زكاة فيه ويعمل للماضى على
الموجود عام حضوره (بتبدئة) اخذت زكاة (العام الاول) فالذى يليه وهكذا الى عام
حضوره هذا هو المشهور وقيل بتبدئة العام الاخير فلو قال والاعمل على ما وجدته للماضى
لكان اوضح واخصر واشمل لشموله وجودها بمجالها الذى فارقتها عليه وأشار لفائدة
التبدئة بالعام الاول فقال (الان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (ينقص) بضم
المثناة تحت وفتح النون وكسر القاف مشددة (الاخذ) للزكاة عن العام الاول
(النصاب) فيعتبر التنقيص للعام الذى يليه قد سقط زكاته كخلفه عن مائة وثلاثين
شاة اربعة اعوام ثم جاء وهى اثنان واربعون فبأخذت العام الاول والثانى والثالث ثلاث
شياه وتسقط زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب (او) ينقص الاخذ (الصفة)
للاوجب (فيعتبر) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة التنقيص بالنسبة للاعوام المتأخرة
كخلفه عن ستين جلا خمس سنين ثم وجدها سبعة واربعين فبأخذت من العامين الاولين
حقتين وعن الثلاثة الاعوام الاخيرة ثلاث بنات لبون ولو وجدها خسا وعشرين
لاخذت من الاول بنت مخاض وعن كل عام بعده اربع شياه ولو تخلف عن ستين بقرة
اثنى عشر عاما ثم وجدها اربعين لاخذت الاول سنة ولما بعده عشرة اربعة وتسقط زكاة
الثانى عشر لانه نقص النصاب فأومانة خلوفقط فيجوز الجمع فالأخذت اربعة نقص النصاب
فقط وثارة الصفة فقط وثارة ينقصه سماعا وثارة لا ينقص نصابا ولا صفة كخلفه عن
مائة وثلاثين شاة اربع سنين ثم وجدها بمجالها فبأخذت اثنى عشر شياه وشبهه فى التبدئة بالاول
واعتبار التنقيص فقال (كخلفه) اى السامى (عن) ماشية (اقل) من نصاب كثلاثين
شاة اربعة اعوام (ف) جاء وقد (كل) النصاب بولادة او ابدال او فائدة كهبة وصدقة
وارث كان وجدها احدى واربعين واخبر بها بمجالها فى العام الثانى فبأخذت ولثالث

(قوله على عددها حال تخلفه)
صلة الزيد (قوله عن عددها الخ)
صلة النقص (قوله عكسه) اى
تخلف اربع سنين من عشرين
بعيرا ثم وجدها خمسة (قوله
فى الاصل) أى تخلفه عن خمسة
ثم وجدها عشرين (قوله وفى
عكسه) اى تخلفه عن عشرين
ووجودها خمسة (قوله فأومانة
خلوفقط) تفريع على الامثلة
السابقة

شائين ونسقط زكاة الرابع انقص النصاب زكاة الاول لعدم الكمال فيه ابن عرفة
لو تخلف عن دون نصاب فتم بولادة او بدل في عده كاملا من يوم تخلفه او من يوم كاله
مصدقار بها في وقته قول اشهب وابن القاسم مع ما لثري الله تعالى عنهم ثم قال ولو
كل بقائه الثاني اتفاقا (ومصدق) المالك بضم فسكن مثقلا في تعيين وقت الكمال
بغير عين ولو تم (لا) يصدق في تعيين وقت النقص (ان نقصت) المناسبة عما كانت عليه
حال كونه (هارباً) بها من الزكاة كهروبه بها ثلثمائة شاة ثلاث سنين ثم رجع بها
اربعين فتؤخذ منه تسع شياه عن الاعوام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه انقص
النصاب ولا يصدق في تعيين عام النقص الابينة ولو أتى تائباً فان شهدت البيعة بتعيين
وقته زكى اكل عام مائه كما في الخط والمواق ويدأ بالعام الاول ويعتبر تنقيص
الاخذ النصاب او النصفة للاعوام الماضية ولعام رجوعه ايضا البنائي على القول
ببتدئة العام الاول الذي مر عليه المصنف وهو الاثر يعتبر التبدية حتى على عام
القدرة عليه ويعتبر التمهين في عام الاول حتى في عام القدرة اللغوى ان هرب
بما شئته وهي اربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه السامى وهي بها لفق قال ابن القاسم
تؤخذ منه شاة خاصة لانه يتدأ بأول عام والباقي تسعة وثلاثون فلا زكاة فيها وهذا حسن
ثم قال اللغوى وعلى القول بانه يتدأ بأول عام يؤخذ من الاربعين خمس شياه اهـ فهذا
صريح في انه على المشهور لا يتدأ بعام القدرة بل بالعام الاول وانه يعتبر تنقيص الاخذ
النصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع (وان زادت) المناسبة (له) اى الهارب على ما كانت
عليه قبل هروبه (ف) يزكى (لكل) من الاعوام (ما) وجد (فيه) بشهادة بيعة (بتبدية)
العام (الاول) فاذا هرب بمائة ثلاث سنين وهي في العام الاول اربعون وفي الثاني مائة
واحدى وعشرون وفي الثالث اربعمائة اخذ منه شاة عن الاول وشائين عن الثاني
وثلاث شياه عن الثالث تنقيص الاخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما فاد آخر الماضي
السنين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه اللغوى وهو قول جميع اصحابنا المدنيين
والمصريين الا اشهب قال يأخذ للماضى على ما وجد في آخر عام ولا يكون الهارب احسن
حالا ممن تخلف عنه السامى فانه لا يتم ومع هذا اخذ منه لما مضى على ما وجد فهذا مثله
بالاولى سند يكتفى في رده اتفاق اهل المذهب على خلافه (و) ان عين الهارب وقت الزيادة
بان قال انما صلت في هذا العام ولا بيعة له على هذا (هل يصدق) بضم المثناة وفتح الصاد
والدال ناقيه ضمير الهارب في تعيين وقت الزيادة وهو الرابع والاربعين الابينة بكسبه هذا
قول ابن القاسم ومسنون وابن حارث والتمى وابن رشد ولا يصدق وتؤخذ زكاة ما وجد
لما مضى الاعوام واعام القدرة ايضا وهذا ابن الماجشون فيه (قولان) لم يطلع المصنف
على ارجحية احدهما محالهما ان لم يأت تائباً والاصدق اتفاقاً قاله ابن عبد السلام ابن
عرفة وفيها القدرة عليه كتوبته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه

(قوله رده) أى قول اشهب من
اضافة المسند لقوله (قوله
ولا يفتنه له) خال

لا عرفه الا في عقوبة شاهد الزور والمال اشد من العقوبة لسقوط الحسد بالشبهة دونه
البناني محلها ما في اعماد العام الذي فربه واما هو في صدق فيه من غير خلاف فيؤخذ
بزكاة ما فربه فيه اتفاقا كما في الخط عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد ونص
ابن عرفة وعلى المشهور لو لم تكن بينة صدق في عدم زيادتها على ما فربه عام فربي
نصديق في غيره نقلا الباجي الخ ويعتبر بتسوية العام الاول على كلا القولين فان نقص
الاخذ النصاب والصفة اعتبر مثال تنقيص النصاب هروبه بها وهي احدى واربعون
شاة واسقرن كذلك ثلاثة اعوام ثم زادت فيؤخذ للعام الاول والثاني شاتان وتسقط
زكاة الثالث لنقص النصاب فيه ويؤخذ لما زاد على الاعوام الثلاثة بحسب الزيادة
ومثال تنقيص الصفة هروبه بها وهي سبعة واربعون رجلا واستمرت كذلك ثلاثة
اعوام ثم زادت فيؤخذ للعام الاول والثاني حقتان وما يليها ما بنت لبون وما في الاعوام
بحسب الزيادة (وان سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فاعلم بعدد ونصاب عنه قبل
الاخذ ورجع اليه فعدها (فوجدناها) نقصت عما أخبر به (أو زادت) على ما أخبر به
(فالموجود) هو المعتبر في الزكاة سواء كان ناقصا أو زائدا (ان لم يصدق) الساعي ربه فيها
أخبر به حين اخباره (أو صدق) الساعي ربه فيها أخبر به (ونقصت) عما أخبر به (وفي
الزيد) على ما أخبر به بولادة كمال بن بشير وابن الحجاب أو بفائدة كمال بن عبد السلام
بان أخبر به بمائة شاة فوجد هامة واحدة وعشرين (تردد) من المتأخرين لعدم نص
المتقدمين في اعتبار ما وجد وهو المعتمد وما أخبر به فلو حذف قوله ان لم يصدق الخ
لكان أحسن (وأخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجهمة الجماعات (الخوارج) عن طاعة
الامام العدل بعد القدرة عليهم (ب) زكاة (الماضي) من الاعوام في كل حال (الا) في حال
(ان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يزعموا) أي يدعي الخوارج (الاداء) أي
دفع الزكاة لمستحقها في الماضي فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (ان)
بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لمنعها) أي
الزكاة فلا يصدقون في دعواهم دفعها لمستحقها الا بينة (وفي خمسة أوسق) بفتح فسكون
فضم جمع وسق بفتح فسكون معناه لغة الجمع وشرعا مجموع ستين صاعا (فأكثر) ذكره مع
علمه من سابقه لفائدة ان لا وقص في الحب والتمران زرع بأرض غير خراجية بل (وان)
زرع (بأرض خراجية) أي عليها مال معلوم لبيت المال لوقفها على مصالح المسلمين
لنقصها عنوة كأرض مصر والشام والعراق أهلها عليه فلا يسقط الخراج
الزكاة ابن يونس لأنه كراء الأرض الخط الخراج نوعان ما وضع على أرض العنوة وما
صالح به الكفار على أرضهم فاشترها مسلم وتحمل بالخراج بعد شرائه فالنصاب ثلثمائة
صاع والصاع أربعة امداد فهو ألف ومائتا مدم والمدمل المدين المتوسطين لا مقبوضتين
ولا مبسوطتين ووزنه رطل وثلث بالبغدادى فالنصاب (الف وستمائة رطل) ببغدادى

(قوله لوقفها) على الخراجية (قوله
لنقصها الخ) على لوقفها (قوله
أولها على أهلها الخ) عطف على
لوقفها (قوله لانه) أي الخراج
(قوله فالنصاب ثلثمائة صاع)
تفريع على خمسة أوسق وهو
ستمون صاعا

(قوله فتجمع حبات مدالح) يعني
عنه ملء المدين المتوسطين الح
(قوله سائر) أي باقي (قوله مقدار
النصاب) أي كيل (قوله من
الحبوب الخ) بيان لمقداره
(قوله لاختلافها) أي الحبوب
والثمار الخ لعل لازم اختلافه
(قوله بين) بفتح مثقلا (قوله
السلب) بضم السين المهملة
وسكون الادم (قوله العلس)
بفتح العين المهملة واللام (قوله
الجلبان) بضم الجيم وسكون
اللام تليها موحدة ثم نون (قوله
البسيلة) بفتح الموحدة (قوله
الاجر) نعت الفجل (قوله ان كان
شأنه الجفاف) بدليل ما يليه
(قوله من زيتون) بيان لما (قوله
وان قل زيت) أي عن نصاب
مبالغة في وجوب اخراج نصف
عشر زيته (قوله فان أخرج من
حبه) مفهوم زيت (قوله والا)
أي وان لم تكن معرفة قدر زيته
(قوله والا) أي وان لم ينع بان
أكل أو أهدى (قوله مالا
يقرب) أي من العنب كعنب
مصر (قوله من ثمنه) أي ان باعه
(قوله أو قيمته) أي ان أكله
أو أهداه (قوله من ثمنه) أي
أو من قيمته

والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا كل) أي كل درهم (خسون) حبة (وخسا)
مثنى خمس سقطت نونه لاضافته الى (حبة من مطاق) عن التقيد بامتلاء أو ظهور
واضافته من اضافة ما كان صفة فلا يقال مطلق الشعير صادق بالمعنى والاضاهر
والما تلي فالاولى من الشعير المطلق أي وسط (الشعير) فتجمع حبات مد من الشعير
المتوسط وتكال ويجعل ليكالها مد اتكال به سائر الحبوب والثمار فلا يقال يلزم على
التحديد بألف وسقانة رطل اختلاف مقدار النصاب من الحبوب والثمار لاختلافها
في الثقل وبين خمسة الاوسق فقال (من حب) أي القمح والشعير والسات والذرة
والخن والارز والعلس والقول والحصى واللوبياء والعدس والجلبان والبسيلة
والترمس والسهم والزيتون والقرطم وحب الفجل الاحمر (وغير) بفتح المثناة وسكون
الميم والحق به الزبيب فهذه عشرون نوعا هي التي تحب الزكاة فيها (فقط) فلا تحب في لوز
وجوز وبندق وفستق وتين ووزكان وحلبة وسلمج ونحوها حال كون المقدار المذكور
(منق) بضم الميم وفتح النون والقاف مثقلا أي مصفى من قشره الذي لا يخزن به كقشر
الفول والحصى والعدس الاعلى وأما الذي يخزن به كقشرها الاسفل فلا يشترط تنقيته
منه حال كونه (مقدر) بضم الميم وفتح القاف والدال المهملة مشددة أي مقروص
(الجفاف) بالحز وروغلبة الظن اذا أخذ الحب فريكا قبل يسه من قول وحصى وشعير
وقمح وغيرها وبلغ وعنب بعد طيبه وقبل يسه بان يحجز مقدار وطبا ويا بسا ان كان ان
ترك يجف بل (وان) كان اذا ترك (لم يجف) كالفول المستأوى وبلغ مصر وعنبها
وزيتونها ومقد في خمسة أوسق (نصف عشر) حبة (ه) ان كان شأنه الجفاف سواء ترك
حتى جف أم لا وشبه في اخراج نصف العشر فقال (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت)
من زيتون وسهم وقرطم وحب فجل احمر ان كان حب كل نصابا وان قل زيته فان
أخرج من حبه أجزأ في غير الزيتون وأما الزيتون فبعتين الاخراج من زيته ان كان له
زيت سواء عصره أو أكله أو باعه ولا يجوز الاخراج من حبه ولا من ثمنه ان يبيع ولا من
قيمه ان أكل ان أمكن معرفة قدر زيته ولو بالتصري والاخراج نصف عشر قيمته ان
أكل أو أهدى وثنه ان يبيع (و) نصف عشر (ثمن غير ذي الزيت) من جنس ماله زيت
كزيتون مصر ان يبيع والاخراج نصف عشر قيمته يوم طيبه (و) نصف عشر ثمن (مالا
يجف) كعنب مصر ووطها ان يبيع والاخراج نصف عشر قيمته فلو أخرج زيبا أو تمرافلا
يجزى وكذا يقال فيما لا زيت له من جنس ماله زيت فبعتين الاخراج من ثمنه ان يبيع
ومن قيمته ان أكل أو أهدى فان أخرج منه حبا أو زيتا فلا يجوز هذا مذهب المدونة قاله
المواق ابن حرفة مالا يتزبب محمد يخرج من ثمنه أو قيمته ان أكله لازيبا وروى على وابن
نافع من ثمنه الا أن يجزى زيبا فيلزم شراؤه ابن حبيب من ثمنه وان أخرج منه عنباً أجزأه
وكذا الزيتون الذي لا زيت له والرطب الذي لا يتقران أخرج من حبه أجزأه وأما

ما يجف فيتعين الانخراج من حبه ولو أكله أو باعه رطباً لم ينج عن تحريمه بعد بيعه والا
 أخرج من غنمه هذا ذهب المدونة (و) نصف عشر غن أو قيمة (قول أخضر) وخص
 كذلك مما شأنه عدم اليأس كالمسقاوى الذى يسقى بالسواقي ان يسقى أو أكل أو أهدى
 وان شاء أخرج عنه حياً ياباً بعد حرره فان كان شأنه اليأس وأخذ أخضر تعين الانخراج
 من حبه بعد تقدير جفافه قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه في العتبية واقصر عليه
 الخرشى وقواء البناني ورجع الرماصى جواز الانخراج من غنمه أو قيمته وهو قول الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب ابن المواز فحصل ان القول الاخضر سواء كان شأنه
 اليأس أم لا يجوز الانخراج من غنمه أو قيمته ومن حبه الا ان الانخراج من الحب ملغوظ
 ابتداء فيما يبيع والتمن فيما لا يبيع البناني ظاهر النقل جريان الخلاف فيه اذ في العتبية
 من مالك رضى الله تعالى عنه ان القول اذا أكل أو يسقى أخضر تعين الانخراج من حبه
 ابن رشد هذا كما قال لان الزكاة قد وجبت فيه باقراً كغيره أخضر كبسعى غير النخل
 أو الكرم المزهى ثم قال ومالك رضى الله تعالى عنه في كتاب ابن المواز في القول والخص
 انه ان أدى من غنمه فلا بأس ولم يقله في النخل والكرم فتصدر به بالاول وتوجيهه بقيد اعتقاده
 ولذا صدق به ابن عرفة فقال مالك رضى الله تعالى عنه ما كل من قطنة خضراء أو يسقى ان بلغ
 خوصه يابساً نصاباً زكاه بحسب يابس وروى محمد أومن غنمه ومجمل زكاه الحب والقر بنصف
 عشره (ان) بكسر فسكون (سقى) بضم فكسر أى الحب أو القر (بالالة) كسانية وغرب
 (والا) أى وان لم يسقى بالالة بان كان غيرها كنبيل وسج وعين ومطر (قال الغسر) زكاته
 ان لم يشتر الماء ولم يتفق عليه بل (ولو اشترى السج) أى ماء المطر من اجتمع في أرضه
 (أو اتفق عليه) في اجرائه من أرض مباحة الى أرضه فيزكى بالعشر لقلة الثمن والمنفق
 غالباً وأشار بولوى القول بزكاته بنصف عشره ان اشترى السج أو اتفق عليه ابن عرفة
 والواجب عشر ما شرب دون كلفته، وثمة كالسج والمطر وما شرب به روقه ونصفه ان
 شرب بها كغرب أو دالية وما اشترى شربه في وجوب عشره أو نصفه قول ابن حبيب
 مع ابن بشير عن المشهور وعبد الملك بن الحسن ونخرج عليه الصقلي نصف عشر الكروم
 البعل المبتقى عليها التخمى فيما اشترى أصل مائه العشر لان السقى منه غلة وفيه سقى بواد
 أجرى اليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشر فيما بعده ابن بشير ظاهر النص العشر مطلقاً
 (وان سقى) زرع (بها) أى الالة وغيرها (فيزكى) على حكمها (ما) بان يسم نصفين
 نصف الالة ونصف غيرها فيزكى ما سقى بالالة بالعشر وما سقى بالالة بنصفه (وهل) اذا
 كان أحدهما ثلثين والآخر ثلثاً (يغلب) بضم المثناة وفتح الغين واللام منه قلة ونائب
 قاعله (الا كثر) على الأقل فيزكى الجميع بنصف العشر ان غلبت الالة أو بالعشر ان
 غلب غيرها ولا يغلب الا اكثرين كى كل على حكمه فيه (خلاف) أى قولان مشهران
 وهل المراد بالالكثرة لا كثر مرة ولو كان البقى فمأقل أو لا كثر سقياً وان قلت مدته

(قوله فيما) أى ما شأنه اليأس وما
 شأنه علمه (قوله ثم قال) أى ابن
 رشد (قوله فتصدر به) أى ابن رشد
 (قوله به) أى الاول (قوله كسانية
 بالنون) أى دولا ب عليه حبل به
 قواديس تحتل ماء وترغره يسمى
 في عرف اهل مصر ساقية بالقاف
 (قوله غرب) بفتح الغين المجهمة
 وسكون الراء أى دلو كبير يعلق
 بجبل على بكرة ويجره بعير فيحمله
 (قوله وما شرب به روقه) عطف
 على ما شرب الخ (قوله ونصفه)
 أى العشر (قوله بها) أى كافة
 (قوله دالية) أى ساقية (قوله
 شربه) بكسر الشين أى
 مشروبه (قوله ونخرج) بفتح
 حاء (قوله عليه) أى قول عبد
 الملك بنصف عشره (قوله المبتقى)
 بضم فكسر أى الشاق المتعب
 (قوله أصل مائه) أى كبر روعين
 (قوله مطلقاً) أى عن التقيد
 بما حدد العام الاول (قوله
 أحدهما) أى السقيين

خلاف كمالو كانت مدة السقي ستة أشهر شهران بسقي وأربعة بالأسقي سابقه بالسقي
 عشر مرات وبالأكثر خمس مرات ويرى كل منهما ابن عرفة ما شرب به ما وتسوايا فابن
 القاسم اعتبر ما حبي به وروى محمد عليه ما بقدر زمانه ما وان تفاوتنا فثالثها الأقل
 كالا أكثر ثم قال وفي كون الأكثر ما قارب الثلثين أو ما بلغه ما عابارتنا الصقلي عن ابن
 القاسم وابن رشد عنهما مع ابن المباحشون ومالك قالوا وما زاد على النصف يسير كساو
 (ونضم) يضم المثناة فوق وفتح الضاد المجهمة نائبة (القطاني) السبعة فان اجتمع منها
 نصاب زكي وهي القول والحص والعنيس واللوييا والبسيلة والجلبان والترمس لانها
 جنس واحد في الزكاة ويخرج من كل نوع منها بحسبه ويجزى اخراج الاعلى والمساوى
 لا الادنى وشبهه في الضم فقال (كفتح وشعير وسات) يضم السين المهملة وسكون اللام
 آخره مثناة فوقية فتضم لانها جنس واحد فيها فان اجتمع منها نصاب زكي ان زرع
 يبلد واحد بل (وان) زرع الانواع التي تضم (يلدان) بكسر الموحدة تجميع بلد
 وانما يضم نوع مما تقدم لغيره (ان زرع) يضم فكسر نائبة (أحدهما) اي النوعين
 اللذين أريد ضمهما (قبل) استحقاق (حصاد الاخر) وهو وقت وجوب زكاته ولو
 بقربه وبقي من حب الاول الى استحقاق الثاني الحصاد ما يكمل به مع حب الثاني نصاب
 لانها ما حبتنذ كفايتين وجههما ملك وحول وهذا الشرط نفسه ابن رشد لابن القاسم
 وهو شرط في ضم ما زرع يبلد أو ييلدان من القطاني أو غيرها فان زرع الثاني بعد
 استحقاق الاول الحصاد أو لم يبق من حب الاول ما يكمل حب الثاني نصابا فلا يضم
 أحدهما الا آخر فان زرع الثاني قبل حصاد الاول والثالث بعد حصاد الاول وقبل
 حصاد الثاني (فيضم الوسط لهما) اي الاول والثالث على سبيل البدلية ان كان فيه مع
 كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفي كل منهما وسقان ولم يخرج زكاة الاولين
 حتى حصد الثالث فيزكي الثلاثة زكاة واحدة فان زكي الاولين قبل حصاد الثالث فلا
 يضم الوسط له ويزكي وحده ان كان فيه نصاب والا فلا لان الثاني لما زكي مع الاول
 لم يبق من حبه ما يكمل به مع الثالث نصاب (لا) يضم زرع (أول) زرع (ثالث) زرع
 بعد حصاد الاول اذا لم يكن في الوسط مع كل منهما نصاب بان كان في كل وسقان ولو كان
 في الوسط مع الاول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بان كان الاول ثلاثة
 والثاني وسقين والثالث كذلك أو الاول وسقين والثاني كذلك والثالث ثلاثة أوسق
 ضم الوسط للاول في الاولى ولا زكاة في الثالث ولثالث في الثانية ولا زكاة في الاول
 وقال ابن عرفة ان كمل مع الاول زكي الثالث معهما لان الحول للثاني والثالث خلتله
 وان كمل بالثالث فلا يزكي الاول لان الحول للثالث ولا خلتله ينسبه وبين الاول ويرى
 (لا) يضم فتح ولا غيره (لعلس) بفتح العين واللام حب طويل بالعين يشبه البر (و) لا
 (لذخن و) لا (لذرة و) لا (لذوهي) أي المذكورات من العلس وما عطف عليه

(قوله ويرى) يضم فكسر (قوله
 عليهما) اي يزكي (قوله وان
 تفاوتنا) اي السقيات (قوله
 فثالثها) اي الاقوال لعل اولها
 قول ابن القاسم اعتبر ما حبي به
 وثانيها رواية محمد عليه ما بقدر
 زمانه ما (قوله عنه) اي ابن
 القاسم (قوله فيها) اي الزكاة
 (قوله وهذا الشرط) اي زرع
 أحدهما قبل حصاد الآخر
 (قوله فيه) أي الوسط (قوله
 عكسه) اي في الوسط مع
 الثالث وليس في الوسط مع
 الاول نصاب (قوله كذلك) اي
 وسقين (قوله في الاولى) يضم
 الهمز اي كون الاول ثلاثة
 والثاني اثنين والثالث كذلك
 (قوله في الثانية) اي كون الاول
 اثنين والثاني كذلك والثالث
 ثلاثة (قوله ان كمل مع الاول)
 صادق بكون الاول اثنين والثاني
 ثلاثة وعكسه (قوله ويرى) يضم
 فكسر

(أجناس) فلا يضم بعضها البعض هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأصبح وقال الامام
مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه الا ابن القاسم يضم القمح والعسل واختاره ابن يونس
واستقر به في التوضيح (والسمسم وبزر) أي حب (الفجل) الاحمر والفجل الايض
لا زيت عليه (و) بزر (القرطم) يضم القاف والطاء المهملة بينهما راسا كنه وخبر
السمسم وما عطف عليه (كالزيتون) في وجوب الزكاة وهي أجناس فلا يضم بعضها
ابعض (لا) بزر (السكان) بفتح الكاف فلا زكاة فيه كبز الخس والسلم (وحسب) يضم
فكس في تكميل النصاب (قشر الارز والعلس) والقول والحصى والعبدس الذي
يخزن به (و) حسب (ما تصدق) المالك (به) على الفقراء من الزرع أو القمح أو العنب بعد
وجوب الزكاة فيه ولم ينوز كانه منه أو اهداه أو وهبه أو باعه أو أكله (و) حسب
ما (استأجر) المالك به من الزرع في حصاده أو دراسه أو تدريته حال كونه (قنا) أي
مقتونا أي محزوما ولا مفهوم له فيصحب الاغمار والكيل الذي استأجر به واقط اللقاط
الذي مع الحصاد لانه من الاجرة لا لقط ما تركه به وهو حلال لمن أخذته قاله أبو الحسن
(لا) يحسب (أكل) يضم الهـ مـ زـ أي ما كـول (دابة في) حال (درسها) احمر الاحمر
منها فقل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش ولا يجب تكميلها لانه يضربها
وبعني عن نجاستها التي تصيب الحب حال درسها فلا يجب غسله منها ويحسب ما تأكله
حال استراحته (والوجوب) لزكاة الحب والتمر فيحق (بافراك الحب) أي صيرورته
فريكامن تقاعبه مرجح به في الامهات النعمي الزكاة تجب عند مالك رضي الله تعالى عنه
بالطيب أي بلوغه حد الاكل فاذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيعه وأفرك الزرع
واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فاقتصر في
الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع في غيره أفاده البناني ثم قال فحصل ان المشهور
تعلق الوجوب بالافراك كما لمصنف وابن الحاجب وابن شاس والمدونة وشهر ابن
الحاجب وان مالابن عرفة من انه بالبيع ضعيف ولا يرد قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده
لانه أمر بالانخراج وهو لا يشافي ان الوجوب بالافراك ابن شاس طيب الثمار ويس
الحب سبب وجوب اخراج زكاة الثمر والحب عند الجفاف والتنفقة فاذا أزهى النخل
وطاب الكرم وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد
وجبت زكاته (وطيب الثمر) بالثلثة وفتح الميم بزهو ثمر النخل وحلاوة العنب واسوداد
الزيتون أو مقاربته وفرع على كون الوجوب بالافراك والطيب فقال (فلا شيء) من
زكاة الحب والتمر (على وارث) زرعاً أو غراً (قبلهما) أي الافراك والطيب (لم يصرفه)
أي الوارث (نصاب) مما ورثه الا أن يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد
الاخر وبقي من حب الاول ما يكمل الثاني نصاباً فيضمهما أو بزرهما لان الوجوب
حصل بعد الموت فأنما يزرع على ملك الوارث فان ورث نصاباً زكاه وان ورث أقل منه فلا

(قوله المالك) فقد جرى تصديق
على غير ما ولم يبرز الضمير ولا ليس
(قوله ويحسب ما تأكله حال
استراحته) مفهوم حال درسها
(قوله فاقتصر) أي اللغوي (قوله
على الافراك) أي ولم يذكر فيه حل
البيع الذي يتوقف على بيعه
(قوله ثم قال) أي البناني (قوله
الوجوب) أي في الحب (قوله
وان مالابن عرفة) عطف على ان
المشهور (قوله من انه) أي
الوجوب في الحب الخ بيان لما
(قوله ضعيف) خبر ان (قوله ويس
الحب) هذا يوافق مالابن عرفة
(قوله وأفرك الزرع) هذا يوافق
المشهور

(قوله اشتراطها) اي زكاة ما يبيع بعد افراده او طبيبه (قوله فوته) بفتحات مثقلا (قوله هو) اي المشتري (قوله من الثمن) بيان لمصلحة (قوله وهو) اي الحصة وذكره لتذكير خبره (قوله فان فات) اي الزرع والثر المبيع بعد وجوب زكاته الخ مفهوم فوته المشتري (قوله المصدق) بضم الميم وفتح الصاد وكسر الدال مثقلا اي الساعي الذي يأخذ الصدقة من الاموال ويدفعها المستحقها (قوله لاستحقاقه) اي الموصى له المعين الخ لعله ليكون النفقة عليه (قوله وله) اي الموصى له المعين (قوله فيه) اي الجزء الموصى به (قوله فصار) اي الموصى له المعين (قوله فان كانت) اي الوصية بمعنى الايصاء (قوله ومات) اي الموصى بالكسر (قوله بعده) اي الوجوب (قوله فهي) اي الزكاة (قوله وان كانت) اي الوصية بمعنى الايصاء (قوله قبله) اي الوجوب (قوله ومات) اي الموصى (قوله قبله) اي الوجوب (قوله ان كانت) اي الوصية (قوله عليه) اي الميت (قوله عنهما) اي الوصية والميت (قوله اي غير) بفتح المثناة والميم لان القر بالثناة وسكون الميم لا يخرص بل يجحد وبكل او يوزن

زكاة عليه الا ان يكون له زرع يضمه اليه وقيد عبد الحق زكاته على ملك الوارث بمحصل شيء له منه فان لم يحصل له منه شيء بان كان على الميت دين مستغرق فيزكى على ملك الميت ابقاء ملكه الى وفاء دينه لتقدمه على الميراث ومفهوم لم يصبر الخ ان من صار له نصاب فعليه زكاته وهو كذلك ومفهوم قبلهما ان من ورث بعدهما يزكى بالجملة على ملك الميت ان كانت نصابا ويقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من نابه نصاب (والزكاة واجبة على البائع) غرأ وزرعها (بعدهما) اي الاقرار والطيب ويصدق المشتري في قدر ما حصل ان كان ثقة والاتحري قدره ويجوز اشتراطها على المشتري (الا ان يعدم) البائع يضم المثناة تحت او قحها او كسر الدال اي يقتصر (ف) زكاته (على المشتري) نيابة عن البائع ان بقي المبيع بيده او فوته هو ثم يرجع على البائع بمحصة ما اخرج زكاة من الثمن وهو العشر ونصفه فان فات بسماوى او اتلفه اجنبي فلا يزكىه المشتري ويزكىه البائع ان ايسر هذا قول ابن القاسم في الامهات فان لم يكن عند البائع شيء يأخذه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري اخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال سحنون وقد قال بعض اصحاب مال ليس على المشتري شيء مطلقا كان المبيع قائما او تلف بسماوى او اتلفه هو واجنبي لان البيع كان له جائزا (و) ان اوصى مالك زرع او ثمر بجزء شائع كثلثه او قدر مكيل منه كوسق لمعين كزيد او غيره كالمساكين قبل وجوب زكاته او بعده (ف) النفقة اي السقي والخدمة للقدرا الموصى به (على الموصى له) بفتح الصاد (المعين) بفتح المثناة كزيد ان كانت الوصية (بجزء) شائع كمنصف الزرع او الثمر وشمل الجزء الزكاة وكأنه اوصى بالعشر او نصفه لاستحقاقه الجزء الموصى به به بمجرد موت الموصى وله النظر فيه والتصرف العام فصار شريك الورثة في الزرع او الثمر بالجزء الموصى به وذكر مفهوم المعين بقوله (لا) تكون النفقة على (المساكين) سواء اوصى اياهم بجزء او وكيل وذكر محترز بجزء بقوله (او) اوصى لمعين (بكيل) كتمسكة او سق من زرعه او غيره (ف) النفقة (على الميت) في المسائل الثلاثة وسكت المصنف عن حكم زكاة الوصية فان كانت بعد الوجوب او قبله ومات بعده فهي على الميت سواء كانت بجزء او وكيل لمعين او غيره وان كانت قبله ومات قبله فعلى الميت ان كانت بكيل لمعين او غيره فان كانت بجزء لمعين زكاتها المعين ان كانت نصابا وله ما يكملها نصابا من نفسها وان كانت لمساكين وبلغت نصابا زكى وفارق باقيها عليهم لا يقال حيث مات قبل الوجوب فكيف تكون زكاة وصية المكمل عليه لاننا نقول لما اوصى به استقر المالك له الى تنفيذ وصيته كالمدين لتأخر الارث عنهما (وانما يخرص) بضم المثناة تحت وفتح الخاء المعجمة والراء مشددة آخره صاد مهملة اي يعزر وهو معلق بأصله (القر) بفتح المثناة وسكون الميم اي غر الثقل الذي يزل الى كونه غرا (والعنب) اي قدره وطبا وجافا سواء كان شأنه الجفاف ام لا (اذا حل بهما) بزهو

البلغ وحلاوة العنب ليعلم هل هو نصاب ام لا (و) اذا (اختلفت حاجة أهلها) بأكل
 وبيع واهداء وإيقاع بعض أى لأن شأنهم ما ذلك وأورد على الحصر الشعير الاخضر الذى
 أقره وأكل اوبيع زمن المسغبة والقول الاخضر والحصر كذلك فانهم انخرص بعد
 افراكه وأجيب بان الحصر منصب على قوله اذا حصل بهما الرماصى لا ورودها هذا
 أصلا لان التخريص جزر الشئ على أصله والذى فى الشعير والقول ونحوهما حرز قدر
 ما أكل اوبيع بعض السارحين أراد المصنف الثمر الذى أذا بقى على أصله يتقرر ويترب
 بالفعل وأما ما لا يتقرر ولا يترب فيخرص ولولم تختلف حاجة أهله لتوقف زكاته على
 تخريصه بعد حل بهما الرماصى هذا غير صحيح فكلام المصنف شامل لما يتقرر وما لا يتقرر
 وما يترب وما لا يترب كما فى الجواهر واذا لم تختلف حاجة أهلها ما يستغنى عن
 تخريصهما بكيال الرطب ووزن العنب بعد جدهما وتقدير جفافهما فالذى لا بد منه
 تقدير جفافهما وفرق بينهما وبين التخريص فالزيتون ونحوه لا يخرص ويقدر جفافه
 فعنب مصر ورطبها ان خرصا فعلى رؤس الشجر وان لم يخرصا كالأوقد جفافهما
 وهذا كله اذا شك فيما لا يتقرر وفيما لا يترب هل يبلغ النصاب فان تحقق بلوغه النصاب
 فلا يحتاج لتقدير جفافه أصلا لان المزكى عنه حال كونه (نخلة نخلة) أى مقصلا فهو
 قرأت القرآن سورة سورة أى يحزر الخارص ثم كل نخلة وحدها لانه اقرب للصواب وهذا
 ان اختلفت فى الجفاف والاجاز جمع اكثر من نخلة فانه اذا علم قدر جفافه وأما تجزئة
 الحائط اثلاثا وأرباعا وتخريص كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا تجوز وكذا تخريصه
 بقامة دفعة واحدة فى مفهوم نخلة نخلة تفصيل (باسقاط نقصها) أى ما تنقصه الثمرة
 عادة بسبب جفافها باجتماع الخارص (لا) باسقاط (سقطها) أى ما يسقطه الريح وما يأكله
 الطير ونحوه لكن ان حصل شئ من ذلك بعد التخريص اعتبر ونظر للباقي فان كان نصيبا
 زكى والا فلا (وكفى) الخارص (الواحد) العدل العارف لانه حاكم (وان اختلفوا) أى
 الخارصون فى قدر الثمر الذى يخرصوه فى وقت واحد (فالا عرف) منهم بالتخريص يعمل
 بتخريصه ويلقى يخرص ما سواه فان اختلف زمن تخريصهم اعتبر بالاول والأخى
 ما سواه ابن القاسم ان ادعى رب الحائط حيف الخارص وأتى بخارص آخر فلم يوافق
 الاول فلا عبرة بقوله لان الخارص حاكم (والا) أى وان لم يكن فيهم أعرف (فيمؤخذ
 من كل) قول (جزء) بمثل نسبة واحد لعدد هم فان كانا اثنين أخذ من كل قول نصفه
 وثلاثة ثلثه وأربعة ربعه وسبعة سبعه وعلى هذا القياس وزكى عن مجموع الاجزاء فلو
 كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثانى تسعة والثالث ثمانية زكى تسعة لأن مجموع ثلث
 العشرة وهو ثلاثة وثلث وثلث التسعة وهو ثلاثة وثلث الثمانية وهو اثنان وثلثان تسعة
 وان شئت جمعت العشرة والتسعة والثمانية بسبعة وعشرين وثلثها تسعة (وان
 أصابه) أى المخرص بالفتح (جائحة) أى عاهة كسوموم وجراد وفاروعطش وتلج وبرد قبل

(قوله بأكل وبيع واهداء) بلا
 تنوين لانها مضافة الى بعض
 (قوله ذلك) أى اختلاف الحاجة
 (قوله أورد) بضم الهمز وكسر
 الراء (قوله والقول الاخضر)
 عطف على الشعير (قوله كذلك)
 أى الاخضر (قوله فانهم انخرص
 الخ) علة لا يرادها (قوله باجتماع
 الخارص) صلة تنقصه (قوله
 بقوله) أى الخارص الثانى

جداؤه سواء يبيع بعد طيبه ثم أبيع أو لم يبيع وحله جديع على ما يبيع بعد طيبه ثم أبيع
فإن كان الجاهح ثلثا سقطت زكاته عن البائع لو جوب رجوع المشتري بمحضته من الثمن
على البائع وتطردم البقي فإن كان نصابا زكاه والافلاوان كان دون الثلث زكى الجميع
وظاهره ولو كان الباقي دون نصاب وهذا أولى لتأدية الاول الى نوع تكرار مع قوله وإن
تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت (اعتبرت) بضم المثناة وكسر الموحدة فإن بقى
مانبه الزكاة زكى والافلا ظاهره ولو بعد بيعه ولم يرجع المشتري على البائع وهو ما نقله
المواق عن قنوي ابن القاسم ووجهه ان المشتري ان لم يرجع فكأنه وهب للبائع ذلك
القدر الذي استحق الرجوع به (وإن زادت) أى وجدت الفترة المخصصة به بعد جذاؤها
وكيلها زائدة (على تخريص) عدل (عارفة) قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
(الاحب الانراج) زكاة ما زاد لقله اصابة الخراس اليوم (وهل) قوله الاحب محمول
(على ظاهره) من الندب لتعليقه بقوله اصابة الخراس ولو كان على الوجوب لم يلتفت الى
اصابتهم ولا الى خطتهم وهذا تأويل ابن رشد وعباس (او) محمول على (الوجوب) وهو
الارجح وتأويل الاصحاب لان التخريص حينئذ حكم ظهر خطؤه فيجب نقضه فيه
(تأويلان) ابن بشير فإن كان الخراس ليس عدلا وليس عارفا فيجب الانراج عما زاد
اتفاقا فإن نقصت عن تخريص عدل عارف فيعمل بالتخريص لا بما وجد لاحتمال كون
النقص من أهل الفترة الا أن يثبت بينة انه ليس منهم فيعمل على ما وجد (وأخذ) بضم
فكسر أى العشر ونصفه (من الحب) حال كونه (كيف كان) أى على أى حال كان
طيبا كاه أو رديا أو متوسطا أو بعضه كذا وبعضه كذا نوعا أو نوعين أو أنواعا ويخرج من
كل بقدره لامن الوسط فإن طاع بدفع الاعلى عن الادنى أجزأ ان اتحد جنسهما والافلا
يجزى كخراج الادنى عن الاعلى وهما من جنس واحد وشبه في الاخذ من المزكى كيف
كان فقال (كالقمر) او الزبيب حال كونه (نوعا) واحدا (او نوعين) فقط فيؤخذ من كل
منهما بقدره كيف كان (والا) أى وان لم يكن نوعا او نوعين بان كان اكثر من نوعين
(ف) يؤخذ العشر ونصفه (من أوسطها) أى الانواع قياسا على المناسبة ولدفع المشقة
لكثرة أصناف الترفيع ان كان في الحائط صنف واحد من أعلى القرا وادناه أخذ منه
وان كان فيه أجناس من القرا أخذ من أوسطها وفي الجواهر وان اختلف نوع القرا على
صنفين أخذ من كل صنف بقسطه (وفي مائتي درهم شرعى) فاكتر (أو عشرين دينارا)
شرعية (فاكثر) فلا وقص في العيين كالحرث (أو) نصاب (مجمع) بضم الميم الاولى وفتح
الميم الثانية مثله أى مطلق (منهما) أى الدراهم والدينارين عشرة دنانير ومائة
درهم وخمسة دنانير ومائة وخمسين درهما ودينار ومائتين وعشرين درهما وتسعة عشر
دينارا وعشرة دراهم حال كون الجميع معتبرا (بالجزء) أى التبرئة والمقابلة بان يقابل
الدينار بعشرة دراهم لا بالقيمة التابعة للخدمة والسكة والساعة فلا زكاة في مائة درهم

(قوله وهذا) أى تقرير جديع
(قوله التأدية الاول الخ) فيه ان
الثانى كذلك (قوله فان نقصت)
مفهوم زادت (قوله فيها) أى
الدونة (قوله مائتي) بكسر الميم
وفتح التاء مائتي مائة بلا نون لاضافة
(قوله فاكثر) عطف على مائتي
(قوله شرعية) حذفه لانه لا شرعى
عليه (قوله فاكثر) عطف على
عشرين (قوله فلا وقص في
العين) تقرير على فاكثر

وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم بلودتها أو سكتها أو صياغتها ومبتدأ في مائتي درهم
 أو عشرين دينار الخ (ربيع العشر) وهو خمسة دراهم ونصف دينار وفهم من اقتصاره
 على الدراهم والدنانير أنه لا زكاة في فلوس النحاس لذاتها وهو المذهب أن كانت مقننة
 فإن التجرف فيها زكاة عرض التجارة على ما يأتي أن كانت الدراهم والدنانير ما يكا
 لسكاف بل (وان) كانت (لطفل) بكسر الطاء المهملة أي من دون البلوغ ذكر كان
 أو أنثى (أو) (الجنون) مطابق لأن الخطاب بها خطاب وضع بمعنى أن الشارع جعل ملك
 النصاب سببا في الزكاة والخطاب بأخبارها يتعاقب بولي الصبي والمجنون والعبرة بمذهبه في
 الوجوب وعدمه لا بمذهب المحجور لعدم تكليفه ولا بمذهب أبيه لا بتقال المالك عنه فان لم
 يخرجها الولي حتى بلغ الصبي فالعبرة فيه بمذهبه فان قلده من أوجهها في ماله أخرج زكاة
 ماضية وإن قلده من لم يوجهها سقطت عنه أن كانت الدراهم أو الدنانير كاملة الوزن جيدة
 (أو) وان (نقصت) زنة الدنانير أو الدراهم عن وزن الدنانير والدراهم الشرعية بحكمة
 أو حبتين من كل دينار أو درهم هذا قول الامام مالك وابن القاسم وسحنون رضي الله
 تعالى عنهم ابن هرون وهو المشهور ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن
 الحاجب الوجوب مطلقا قل النقص أو كثر قال ابن هرون وليس كما قال ابن ناجي اختلف
 في حد اليسير فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وان اتفقت الموازين عليه وقال
 الأبهري وابن القصار انما ذلك اذا اختلفت الموازين في النقص وأما اذا اتفقت عليه
 فهو كالكثير وشهر في الشامل الا قول وراجت ككامله في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري
 بالكاملة (أو) كانت متصفعة (برداء أصل) أي معدن بأن كان ذهباً أو فضة أو نحاساً وليس
 فيها غش وراجت بحيدة الاصل بأن لم تحطها رداً متاعاً من الذهبية والفضية وان كانت
 قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (بإضافة) أي خلط معدن آخر بها من نحو
 نحاس وهي المغشوشة (وراجت) بالجيم المضافة في المعاوضة بها (ككاملة) أي خالصة
 من الإضافة بأن يشتري بالمضافة ما يشتري بالخالصة فهو راجع للثلاثة وان اختلف معناه
 كما رأيت (والا) أي وان لم ترجح ناقصة الوزن ككاملته تتوقف الزكاة على تمام الوزن
 كعشرين ديناراً وزن كل واحد منها نصف دينار شرعي فلا تجب زكاتها حتى تكمل
 أربعين وان لم ترجح رديئة المعدن كالجيدة بأن حطتها رداً متاعاً من الذهبية أو الفضية فلا
 زكاة فيها كفلوس النحاس وان لم ترجح المضافة كالخالصة (حسب) بضم فسكسر النقص
 (الخالص) الذي فيها على فرض تصفيتها فان بلغ نصابها كالأفلا وحكم النحاس الذي
 فيها حكم العرض فان كانت مقننة فلا زكاة فيه وان كانت للتجارة زكاة ثمة أو قيمته على
 ما يأتي أن شاء الله تعالى وشرط وجوبها في العشرين ديناراً أو المائتي درهم (ان ثم
 المالك) فلا زكاة على حائز نصابا غير مالك له كودع بالفتح وملتقط بالكسر وغاصب ليس
 له ما يفي به ابن القاسم المال المغصوب في ضمان غاصبه من حين غصبه فعليه زكاة

(قوله خمسة دراهم) هذا ربيع
 عشر المائتي درهم (قوله نصف
 دينار) هذا ربيع عشر العشرين
 ديناراً (قوله فهم) بضم فسكسر
 (قوله بها) أي الزكاة (قوله
 بمذهبه) أي الولي (قوله فيه)
 أي الوجوب (قوله بمذهبه) أي
 المحجور (قوله ثم قال) أي ابن
 ناجي (قوله كما قال) أي ابن
 الحاجب (قوله بأن يشتري بها)
 أي الناقصة الخ تصوير لروايتها
 ككامله (قوله فهو) أي وراجت
 ككامله (قوله لثلاثة) أي
 الناقصة وردية الاصل والمضافة
 (قوله وان اختلف معناه) أي
 راجت ككامله حال اذ معناه في
 وردية الاصل أن لا تحطها رداً متاعاً
 عن الذهبية أو الفضية ومعناه
 في الناقصة والمضافة أن يشتري
 بها ما يشتري بالكاملة والخالصة
 من الغش

بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلي الكعبة والمساجد من قناديل
وعلائق وصفائح أبواب ومصدر به عبد الحق قال وهو الأصواب عندى وقال ابن شعبان
بن كيه الامام كالعين الموقوفة للعرض وسماي ان نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة فهي
على ملك ربها فز كاتهما عليه وقد يقال ربها أعرض عنها فجعلها بيت المال فز كاتهما على
الامام ومدين كذلك ولا على رقيق لعدم تمام ملكه (و) ان تم (حول غير المعدن) والركاز
واما ما قاله كاتهما بوجود الركاز واخراج المعدن أو تصفيته قاله ابن الحاجب واعترضه
ابن عبد السلام بأن الركاز الخمس وأجاب الموضح بأن فيه الزكاة ان احتاج للكبير
نفقة أو عمل في تحصيله ولا يشترط مرور الحول (وتعددت) الزكاة (بتعدده) أي الحول
(في) عين (مودعة) عند من يحفظها أو قبضها مودعها بالكسر لعدم مضي أعوام وهو
بيد المودع بالفتح فيز كيه الكل عام بعد قبضها واستظهر ابن عاشر ان مالكها يز كيه كل
عام بما سده قبل قبضها وعلى الأقل يتبدل بن كاة العام الاول ويز كى الباقي للذى يلمه
وهكذا فان نقص الاخذ انصاب اعتبر هذا هو المشهور ومقابله ما روى عن الامام مالك
رضي الله تعالى عنه من زكاة كاتهما العام واحد بعد قبضها لعدم تنميتهما وما رواه ابن نافع عنه
من انه يستقبل بها حولاً بعده (و) تعددت بتعدده في عين (متجبر) بضم الميم وفتح المشنة
والجيم مثقلاً (فيها باجر) أي أجرة للتاجر فيها أو أولى بغيره ويرجحها الربها خاصة فيز كيه كل
عام وهي عند التاجر حيث علم قدرها وهو مدير ولو احتكر التاجر فان لم يعلم قدرها أخرها
اعلمه (لا) تعدد الزكاة بتعدد الحول في عين (مغصوبة) أقامت عند غاصبها أعواماً فيز كيه
ربها بعد قبضها منه لتمام واحد ولو رد غاصبها رجحها معها لا تز كيه الم يقدر على تنميتهما
فاشبهت الضائعة هذا هو المشهور وقال ابن شعبان يز كيه لكل عام مضي وقيل يستقبل
حولاً بها ويز كيه غاصبها كل عام ان ملكها وافيها أو الماشية اذا غصبت وردت بعد أعوام
فالمشهور انها تز كى لكل عام مضي الا ان يكون الساعي أخذ زكاة من الغاصب هذا
الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ورجحه ابن عبد السلام وصوبه ابن
يونس وقيل تز كى العام واحد وعزاه ابن عرفة للمدونة والنخل اذا غصبت ثم رد بعد سنين مع
غرمه فانه يز كى لكل عام مضي بالاخلاف ان لم يز كيه الغاصب وكان في عمر كل سنة نصاب
(و) لا تعدد الزكاة بتعدد العام في عين (مدفونة) بصعراء أو عمران ضبل صاحبها عنها ثم
وجدتها بعد أعوام فيز كيه العام واحد وقال ابن المواز ان دفنت بصعراء فتز كى العام وان
دفنت في بيت فتز كى لكل عام وعكس هذا لابن حبيب وزاد في الشامل زكاة كل عام
سواء دفنت بصعراء أو عمران وعن ابن يونس ان محل الخلاف في المدفونة في الصعراء وأما
المدفونة في بيت فتز كى لكل عام اتفاقاً وأما التي دفنت وتركها سنين عالماً بمكانها فيز كيه
لكل عام اتفاقاً (و) لا تعدد بتعدده في عين (ضائعة) من مالكها ثم وجدتها بعد سنين
فيز كيه العام واحد ولو التقت مالم ينو لم تقطها مالها وعز عليها عام من يوم نيقه فتجب

(قوله كذلك) أي ليس له ما بقي
بدينه (قوله عنه) أي الامام مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله وهو)
أي رسم (قوله أخرها) أي الزكاة
(قوله لعلمه) أي القدر (قوله منه)
أي غاصبها (قوله عمران) بكسر
العين المهملة (قوله ان دفنت
بصعراء فتز كى العام الخ) وجهه ان
شأن المدفون بصعراء التوهان
عنه فعذر فيه وشأن المدفون في
بيت عدمه فلم يعذر فيه (قوله
عكس هذا لابن حبيب) وجهه انه
فرط بدفته بصعراء لان شأنها
انتوهان وعذر بدفنها في بيت
لان شأنه عدمه (قوله زكاة كل عام
سواء دفنت بصعراء أو
عمران لتقريبه بعدم تعليمها بما
لا يتوه عنه

(قوله فهو كالقرض) بل أولى من القرض ٣٤٦ بز كانه لعام بعد قبضه لأن القرض يفرضه مقتضيه ولا ضمان هنا على العامل

(قوله وهو) أى نص التوضيح
(قوله السماع الذى فى المواقى)
نفسه سمع عيسى بن القاسم من
أعطى رجلا مائة دينار وقال له
اتجر فيها ولا ترحل بها ولا ضمان
عليك فيها فليس على الذى هـى فى
يده ولا على الذى هـى له ز كاتما
حتى يقبضها فيز كى كاة واحدة
لستة الا ان يكون صاحبها ممن
يدبر فيز كى كاه مع ماله اذا علم انه على
حاله ا ابن رشد لا خلاف فى هذا
ولما لم تدخل فى ضمان من هـى فى
يده لم تجب عليه ز كاتما بخلاف
السلف ولما أوجب صاحبها رجوعها
كاه للعامل لم يقدر ان يحركها
لنفسه فاشبهت اللفظة التى سقطت
عنه ز كاتما بالعدم قدرته على
تحريكها اه وتأمل قول ابن رشد
ولما أوجب صاحبها رجوعها كاه
للعامل لم يقدر ان يحركها لنفسه
الخ فانه يقتضى انه لا يز كى كاه الكل
عام ولو كان مديرا والله أعلم اللهم
الا ان يقال لما كان رجوعها كاه
للعامل كان الاصل ان ز كاتما
عليه فلما أسقط رجوعها ضمانها
فكأنه التزم ز كاتما التلازم عدم
ز كاتما بالكلية وبضيق حق
المستحقين والله أعلم (قوله من
تز كيته اسكل عام) أى ان كان ربه
مديرا كما تقدم بيان للسماع
(قوله فان كان على ان الربح كله
لرهب الخ) مفهوم على ان الربح

على ملقطها ان ملك واقباها وتسقط عين ربها (و) لا تعدد بتعدد دفعه فى عين (مدفوعة)
قراضا (على ان الربح) كله (للعامل) فيها (بلا ضمان) عليه ما تلف أو خسرها
فيز كى كاه الربح العام واحد بعد قبضها ان لم يكن مديرا والا فلكل عام مع ما يده حيث علم
بقاها نقلة الخط والمواقى عن السماع وبه اعترض الرماضى وغيره على المصنف فقال
هذه المسئلة مساوية لقوله ومتجر فيها باجر فى ان المدير يز كى لكل عام دون غيره فلا وجه
لتفرقه بينهما البنائى بل بينهما فرق بأن المدفوعة على ان الربح للعامل بلا ضمان لا يعتبر
فيها حال العامل من ادارة أو احتسكار بل هـى كالدين ان كان ربه مديرا ز كاه على حكم
الادارة مطلقا وان كان محتسكا ز كاه العام واحد على حكم الاحتسكار مطلقا بخلاف
السابقة فيراعى فيها حال كل منهما كما دل عليه كلام التوضيح فان احتسكار العامل
وادار رب المال فان تساويا أو كان ما يده العامل أكثر فكل على حكمه والا فالجميع
لادارة كما بأتى فى قوله وان اجتمع ادارة واحتسكار الخ وبهذا ظهر الفرق بين هذه وبين
مسئلة القراض أيضا لان العامل فى القراض يز كى كالدين اذا احتسكار وان كان ما يده
ربه أكثر وهو ظاهر اطلاق قول المصنف الاتى وان احتسكارا والعامل فكالدين وروى
كل منهما فى التجار لان العامل فى هذه الحالة وكيله فشرأه كثر ثرائه بنفسه اه وقد
يقال الدين الذى يز كيه المدير كل عام دين التجار وحيث كان الربح كله للعامل فهو
كالقرض فتمت اذ لا يز كى الا عام بعد قبضه ولو مديرا وهذا اظهر نص التوضيح
وهو اعطاء المال للتاجر على ثلاثة أقسام قسم يعطيه قراضا وقسم يعطيه لمن يتجر فيه باجر
وهذا كالو كىل فيكون حكمه حكم شرائه بنفسه وقسم يدفعه على ان الربح كله للعامل
ولا ضمان عليه فهو كالدين عند ابن القاسم يز كيه لعام واحد خلافا لابن شعبة اه لكنه
خلاف السماع الذى فى المواقى من تز كيته لكل عام وان لم يعلم بقاها ص برقى يعلم
وز كى كاه اسكل عام مضى وهى يدها العام فان كان على ان الربح لرهب واحد فهو قوله فما
ومتجر فيها باجر وان كان على انه بينهما فهو قوله الاتى والقراض الخ وان كان الضمان
على العامل فالجميع لكم كافى كلام المصنف الا انه اخرجت عن القراض الى القرض
فيز كى كاه العام كل عام ان ملك واقباها او الا فلا (ولاز كاة فى عين فقط) أى دون الحرث
والماشية وقد سبق حكمهما من أن المورث ان مات قبل اقرار الحب وطيب القرز كى
على ملك الوارث فن نابه نصاب ز كى ومن لا فلا الا أن يكون له ما يكمل النصاب من نفسه
وان مات بعد الاقرار أو الطيب ز كى على ملك الميت وان الماشية يستقبل بها الوارث
قبل حجى الساعى ولو لم يقبضها الا بعد اعوام علم بها ام لا وقت على يد امين أو لا وان
مات بعد حجى الساعى ز كى على ملك الميت ونعت عين بجملة (ورثت) بضم فسكسر
ومضى عليها اعوام قبل قسمها (ان لم يعلم بها) الوارث (أو) بمعنى الواو (و) (لنوقف)
من الحاكم عند امير فلا يز كى كاه الوارث (الا بعد) تمام (حول بعد قبضها) بين الورثة

للعامل (قوله وان كان الضمان الخ) مفهوم بلا ضمان (قوله من ان المورث ان مات الخ) بيان لحكمهما (او)

(أو) بعد قبضها ولو بوكيل فان علم بها أو وقعت زكيت لماضي الاعوام من يوم رقبها أو علمها وهذا التفصيل ضعيف والمعتقد ان العين الموروثة فائدة يستقبل الوارث بها حولا بعد قبضها ولو علم بها أو وقعت هذا مذهب المدونة وسيصرح به المصنف بقوله واستقبل بفائدة نجددت لاعن مال فالاعتبار في الوجوب القبض ولا يعتبر فيه القسم ونحو كان هذا الشركاء في قبضها استقبلوا بها حولا ولو لم يقسموا كادل عليه قوله او كذا الوصي يقبض للاصغر عينا أو غن عن عرض باعهم لم فليز ذلك لحول من يوم قبض الوصي اه وقبض الشركاء البالغين لانفسهم كم قبض الوصي لمحجور بل أقوى نعم ان كان في الورثة صغار وكبار فقبض الوصي كلاب قبض كما في المدونة (ولا) زكاة في عين (موصى بترقة) على معينين أو غيرهم ومهر عليها حول يدا الوصي قبلها ومات الموصى قبله لم يزوجها عن ملكه بموته فان مات بعده زكيت على ملكه ان كانت نصابا ولو مع ما يده ولا يزكيا من صارت له الابد حول من قبضها لانها فائدة (ولا) زكاة في (مال رقيق) وان بشائبة حرية ككتاب لعدم تمام ملكه (ولا) زكاة في (مال مدين) ان كان المال عينا سواء كان الدين عينا أو عرضا حالا وموجبا ولا وليس له ما يجعله فيه (و) لا زكاة في قيمة (سكة وصياغة وجوده) كالمال كان عنده خمسة عشر دينارا ولسكتها أو صياغتها أو وجودتها تساوي النصاب وكذا لو كان عنده نصاب ولسكتها أو صياغتها أو وجودتها تساوي أكثر فلا زكاة في الزائد (ولا) زكاة في (حلي) جائز اتخاذه ولو لرجل ان كان صحيحا بل (وان تكسر ان لم يتشم) فان تشم بحيث لا يمكن اصلاحه لا يسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعدي تشمه لانه كالبر وسواء نوى اصلاحه أم لا (و) الحال انه (لم ينو عدم اصلاحه) أي المتكسر بأن نوى اصلاحه أولانية له والمعتقد ان زكاة في الثانية فلو قال ونوى اصلاحه فوافق المذهب فالزكاة في خمس صور المتشم مطلقا والمتكسر المنوى عدم اصلاحه والذي لم ينو به شيء (أو كان) الحلي الخائن (لرجل) اتخذه لنفسه كخاتم واتفق واسنان وحلقة مصحف وسيف جهاد أو زوجه وأخته وبنته الموجودة عنده الصالحة للترين فان اتخذه لمن ستوجدا أو استصلح زكاه (أو) مقتنى له (كرا) لفساء يتزين به ولو لرجل على الاربع أو عارة لهن وقال الباجي المحدث للكرا لا زكاة فيه ان كان مباحا لقتنيه والا فففيه الزكاة المساوي وهذا ظاهر المدونة والأول ظاهر ابن الحاجب والموضح وأقده الرماصي (الا) حليا (محرمات) اقتناؤه كانه نقد وققم ومجنرة ومكحلة ومروود فففيه الزكاة ولو لامرأة (أو معد العاقبة) فففيه الزكاة ولو لامرأة أعدته بعد كبرها العاقبة تنها على المشهور (أو) معدا (صادق) لمن يتزوجها فففيه الزكاة (أو) كان (منو ياب التجارة) أي البيع برح فففيه الزكاة ان لم يرصع بشيء بل (وان رصع) بضم فكسر مثقلا أي زين (بجوهر) نفيس كياقوت (وزكي الزنة) لذهب أوفضة المرصع بعد نزاع الجوهر منه (ان نزاع) بضم فكسر أي أمكن نزاع الجوهر منه (بلا ضرر) أي فساد وغرم أجرة وحكم الجوهر حكيمها ترا العروض (والا) أي وان لم

(قوله قباهما) أي التفرقة (قوله قبله) أي الحول (قوله لم يزوجها) أي العين (قوله عن ملكه) أي الموصى (قوله بموته) أي الموصى قبله أي وعدم مرور حول من قبض الوصي لهم عليه لعدم تزكيتها (قوله وليس له ما يجعله فيه) أي الذين حال (قوله في الثانية) أي عدم بقية اصلاحه ولا عدمه (قوله مطلقا) أي سواء نوى اصلاحه أو عدمه أو لم ينو شيئا منهما (قوله ولو لرجل) أي كان مقتنيه للكرا رجلا (قوله أو عارة) عطف على الكرا (قوله لهن) أي النساء

يمكن نزعها أو كان فيه ضرر (تحرى) زنة الذهب أو الفضة وزكاهما (وضم) بضم ففتح مثقلا
 ونائبه (الربح) أى الزائد على ثمن ما اشتراه وباعه للتجارة ذهباً أو فضة وصلة ضم (لاصله)
 أى الربح فى الحول فيزكى مع أصله عند تمامه من يوم ملكه أو زكاه ولو كان الربح
 أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال ابن
 عبد الحكم يستقبل بالربح حولاً من يوم قبضه كالفائدة فى استفادته إذا فى أول المحرم
 والتجربة فيه فربح تمام النصاب فحوله أول المحرم فان تم النصاب به بعد المحرم زكى يوم
 التمام وشبهه فى الضم للأصل فقال (كغلة) شئ (مكترى) بضم الميم وفتح الراء وصلاته
 (للتجارة) فى منفعة تضم لأصلها فى حوله ولودون نصاب ان تم بها نصاباً فى استفادته
 أو زكاه فى أول المحرم واكثرى شيئاً بنية كرائته لغيره برأئدوا كراه لغيره بنصاب فاكثر
 فحوله أول المحرم لأن الزائد على الأصل ربح فيحتمل ان الكاف للتخمين واحترز بغلة
 مكترى للتجارة عن غلة مكترى للتجارة وعن غلة مكترى للفتنة واكرهه فمضى فائدة
 يستقبل بها حولاً بعد قبضها ويضم الربح لأصله ان كان ملكه أو دينا عنده وعوضه بل
 (ولو) كان (ربح دين) عليه (لأعوض له) أى الدين (عنده) أى الدين الذى التجر
 فى الدين وربح فيه نصاباً بان اقتراض ما لا وتجربه أو اشترى سلعة يدين فى ذمته فربح
 نصاباً فيزكى به تمام حول من الاقتراض أو الشراء وأشار بولول قول أشهب باستقباله
 بربح دين لأعوض له عنده والمشهور الأول (و) ضم الربح (للمال منفق) بضم الميم
 وسكون النون وفتح الفاء وصلاته (بعد) تمام (حوله) أى المنفق (مع) تمام حول (أصله)
 أى الربح وصلة منفق أيضاً (وقت) أى بعد (الشراء) مثاله استفادة عشرة دنانير فى أول
 محرم ومرو عليها الحول واشترى بخمسة منها سلعة وأنفق الخمسة الأخرى وباع السلعة
 بخمسة عشر ديناراً فيضمها الخمسة التى أنفقها ويزكى العشرين يوم قبضها فلو أنفق
 خمسة من العشرة ثم اشترى بالخمسة الباقية سلعة وباعها بخمسة عشر فلا يضمها الخمسة
 التى أنفقها قبل شراء السلعة (واستقبل) أى ابتداء حولاً (بفائدة) من يوم قبضها
 ووصفها بنعت كاشفة لقيمة ثمنها فقال (تجددت) للشخص عن غير مال (لا عن مال) وهذا
 تعريف للنوع منها ومثله بقوله (كعطية) أى هبة أو صدقة وأدخلت الكاف
 الموروث والصدقات والمخالعة وأرشد الجناية وسهم الغنمية والمرتب من بيت المال
 أو الوقف وغيرها وأشار تعريف النوع الثانى بقوله (أو) تجددت عن مال (غير من كى)
 بضم الميم وفتح الكاف مثله أى لا تجب الزكاة فى عينه أو عوضه كل عام ومثله بقوله
 (كثمن) بفتح المثانة والميم (مقتنى) بضم الميم وفتح النون سواء كان عقاراً أو حيواناً
 أو غيرهما لا يقال التعريف لم يشمل عن المعشروهى فائدة يستقبل بها فهو غير جامع لأنه
 تجددت عن من كى لأننا نقول المراد بالمر كى ما تجب الزكاة فى عينه أو عوضه كل عام كالذائب
 والدرهم والتم وعرض التجارة كإمارة والمعشور ليس كذلك لأنه انما تجب زكاه مرة

(قوله للتجارة) تنازع فيه اشتراه
 وباعه (قوله ذهباً) حال من الزائد
 (قوله به) أى الربح (قوله فى حوله)
 أى أصلها (قوله ان تم) أى الأصل
 (قوله بها) أى الغلة (قوله فيزكىه)
 أى النصاب الذى ربحه (قوله فلو
 أنفق خمسة من العشرة الخ)
 مفهوم وقت الشراء (قوله ومثل)
 بقضات مثقلاً (قوله وغيرها) أى
 المذكورات عطف على الموروث
 (قوله لأنه) أى عن المعشور الخ
 حله لقوله لم يشمل الخ (قوله لانا
 نقول الخ) حله لا يقال الخ

(قوله ويتم بها) أي الثانية الخ حال
 (قوله اجتماعهما) فاعل يكفي
 (قوله وهو) أي قول ابن مسلة
 (قوله مبني على اشتراط
 اجتماعهما في جميع الحول) أي
 وهذا هو المشهور وإن كان قول
 ابن مسلة المبني عليه شاذ (قوله
 واستظهره) أي قول ابن مسلة
 (قوله بالاولى) بفتح الهمز أي من
 التي نقصت بعد حولها كاملة
 (قوله عند حول الاولى) أي
 محرم (قوله ان كان خلطهما) أي
 واتجر فيهما (قوله والا) أي
 وان لم يخلطهما بأن اتجر بكل
 واحدة وحدها ويربح فيهما
 تمامه (قوله فليس المراد الخ)
 تفريع على قوله أي وقت الربح
 (قوله في هذا) أي الشك في كون
 الربح للأولى أو الثانية مع علم
 وقته (قوله واجراؤه على
 التفصيل المتقدم) بأن يقال ان
 كان عند حول الاولى أو قبله فعلى
 حوليهما وان كان بعده بشهر
 فالاولى منه والثانية على حولها
 وان كان عند حول الثانية فهما
 منه (قوله وجعل الربح للثانية)
 أي في جميع الصور

واحدة بافراكه أو طيبه فتمتبه تجدد عن غير من كى فدخل في التعريف الثاني (ونضم)
 بضم المثناة وفتح المجهة فائدة (ناقصة) ان كان نقصهما من يوم استفادتهما بل (وان) نقصت
 (بعد تمام) لهما نصابا قبل تمام حولها تامة وصلة تضم (له) فائدة (ثانية) سواء كانت نصابا
 أو أقل منه ويتم بهما مع الاولى نصاب فيسبقت قبل بهما من يوم قبض الثانية (أو) يضممان
 لفائدة (ثالثة) حيث لم يجتمع من الاوليين نصاب ككون الاولى خمسة والثانية كذلك
 والثالثة عشرة وعلى هذا القياس في كل حال (الا) ان تنقص الاولى (بعد) تمام (حولها)
 حال كونها (كاملة) أي نصابا وبقي منها مع الثانية نصاب (فتركي الاولى) (على حولها)
 نظر التمام نصابا بالثانية وتركي الثانية على حولها نظر الكمال بالاولى مادام
 في مجموعهما نصاب مثاله استفاد عشرين دينار في أول محرم وحال علم الحول ثم أنفق
 عشرة منها ثم استفاد عشرة في أول رجب فاذا جاء المحرم زكى عشرته واذا جاء رجب زكى
 عشرته وهذا مشهور مبني على قول أنهم يكفي في وجوب الزكاة في المالكين الناقص كل
 منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما في بعض الحول وقال ابن مسلة تضم
 الاولى التي نقصت بعد حولها كاملة للثانية في حولها كالناقصة قبل حولها وهو مبني
 على اشتراط اجتماعهما في جميع الحول واستظهره في التوضيح وشبهه في عدم الضم فقال
 (ك) الفائدة (الكاملة) نصابا بذاتها (أولا) بشد الواو أي ابتداء واستمرت كاملة حتى تم
 حولها فلا تضم لما بعد بها بالاولى ولا يضم ما بعدها اليها ولو كان أقل من نصاب (وان
 نقصتا) أي الفائدتان معان النصاب بعد تقرر حولهما بان صارت المحرمة خمسة مثلاً
 والرجبية كذلك واتجر قبل تمام الحول علم ما ناقصتين (فربح فيهما) معاً (أو في
 احدهما تمام) أي مقم (نصاب) وصلة ربح (عند حول) الفائدة (الاولى) بضم الهمز
 (أو) ربح التمام (قبله) أي حول الاولى (فتركيان) (على حوليهما وفض) بضم الفاء
 وشدة الضاد المجهة أي قسم (ربحهما) أي الفائدتين بحسب نسبة عدد كل منهما
 لمجموعهما ان كان خلطهما وزكى كل قسم من الربح مع أصله على حوله ولا زكى كل فائدة
 وربحها على حولها (وان) ربح فيهما أو في احدهما تمام نصاب (بعد) مضى (شهر)
 بعد تمام حول الاولى (فتركي الاولى وربحها) (منه) أي وقت حصول الربح لا انتقال
 حولها اليه (و) تركي (الثانية) وربحها (على حولها) وان ربح فيهما أو في احدهما
 تمام نصاب (عند تمام) حول الثانية (فتركيان مع الربح عند تمام حول الثانية) (أو) ربح
 فيهما أو في احدهما (شك) المالك (فيه) أي وقت الربح (لايهما) أي الحول أي
 الفائدتين هل ربح عند حول الاولى أو قبله أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما (فتركي
 الفائدتين وربحهما) (منه) أي عند تمام حول الثانية فليس المراد شك في كون الربح
 للأولى أو الثانية مع علم وقته اذ الحكم في هذا اعتبار وقت الربح واجراؤه على التفصيل
 المتقدم وجعل الربح للثانية وشبهه في مطلق الانتقال فقال (ك) ربحه فيهما أو في

احدهما تمام نصاب (بعده) اى حول الثانية بشهرين فلا يفرز كيهما والربح وقت حصوله
(وان حال حولها) اى القائدة الكاملة (فانفقها) مثلاً قبل حول الثانية الناقصة (ثم
حال حول الثانية) حال كونها (ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها لعدم اجتماعها مع
الاولى فى كل الحول حمل الشارح والمواق وقت كلام المصنف على فائدة من تضم
اولاهما لثانيتهما بأن استفاد عشرة اقامت عنده ستة اشهر ثم استفاد عشرة كذلك ثم
انفق الاولى فحال حول الثانية ناقصة فلا تزكى لعدم اجتماعهما فى جميع الحول وهذا
وان صح فقها بعبء من كلام المصنف لا تنفاد حول الاولى لضيق الثانية والمصنف اثبت لهما
حولاً الا ان يقال جعل لهما حولا نظراً للظاهر وحمله الشيخ احمد الزرقانى على فائدتين
لا تضم احدهما الاخرى بأن استفاد عشرين ديناراً وحال حولها وانفق عشرة منها
واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم انفق العشرة الاولى وحال حول الثانية ناقصة فلا تزكى
وحمله الخطاب على ما يشملهما وهو اتم فائدة (و) استقبل (ب) النقد المتجدد عن سلع التجارة
اى المشتراة لهما او اولى المتجدد عن سلع مستراة او مكتراة للقنية واما المتجدد عن السلع
المكتراة للتجارة فربح يضمن لاصله كما تقدم وصلة المتجدد (بلا بيع) لهما والمتجدد بالبيع
ربح يضمن لاصله ومثل للمتجدد بلا بيع بقوله (كفالة عبد) مشتري للتجارة وكذا ادوار مثلاً
كذلك (و) نجوم (كاتب) رقيق اشتراه للتجارة (و) عن (ثمرة) شجرة (مشتري) للتجارة
حدثت بعد شرائه او قبله ولم تؤبر فاستقبل بثمنها ان باعها مفردة او مع الاصل بعد طهيها
فيفض الثمن على قيمة الاصل والثمرة فحساب الاصل لركاها حول الاصل وماناب الثمرة
يستقبل به من يوم قبضه وان باعها مع الاصل قبل طهيها زكى عن الجميع لحول الاصل
لانها تباع له ووصف غنم مشتراة للتجارة وابنها وبناتها (الا) الثمرة (المؤبرة) بضم الميم وفتح
الهمزة والموحدة اى المعلق عليها غير المذكور حفظها لمن سقطها وتشيدها حين شراء
اصولها للتجارة (و) الا (الصوف التام) اى المستحق للجزء يوم شراء الغنم للتجارة فيزكى
عنهما لحول الثمن الذى اشترى الاصول او الغنم به وما ذكره المصنف فى المؤبرة فخر ربح
لبعض شيوخ عبد الحق قيده المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب خلافه
لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب المؤبرة حين الشراء المنصوص فيها انها غلة
وقول ابن حجر قال اهل المذهب يستقبل بثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان
كانت قد طابت حينه فقال بعض شارحي ابن الحاجب انها كساعة وما ذكره فى الصوف
التام فمخصوص كما تفيد عبارة اللخمي ونصهم الاختلاف اذا اشترى غنماً وعليها صوف تام
فجزه وباعه فقال ابن القاسم انه يشتري بركه لحول الاصل الذى اشترى به الغنم وعند
اشبه غلته والاول ايبين لانه يشتري بركه فى الثمن لاجله (وان اكرى) ارض زراعة
للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) ويخرج منها أقل من نصاب وباعه بنصاب عين (زكى) الثمن
لحول الاصل الذى اكرى به الارض (وهل يشترط) فى ذكائه لحول الاصل (كون)

(قوله حصوله) اى الربح (قوله)
كذلك) اى ستة اشهر (قوله وان
صح فقها) حال (قوله بعبء) خبر
ذا (قوله لا تنفاد حول الاولى)
عنه لبعده من كلامه (قوله
لضيقها) اى الاولى الخ عنه للعلل
(قوله والمصنف الخ) حال (قوله
وحال حولها) اى كامله (قوله
قبل تمام الحول) اى على
الاولى ناقصة (قوله ثم انفق
العشرة الاولى) اى قبل تمام
حول الثانية (قوله على ما يشملهما)
اى صورتين (قوله وهو) اى
حمل الخط (قوله والمتجدد بالبيع)
مقهوم بلا بيع (قوله كذلك)
اى مشتراة للتجارة (قوله حين شراء
اصولها) صلة المؤبرة (قوله يوم
شراء الغنم) صلة التام (قوله قد
بقتات مثقلاً) قوله هنا) اى فى
المختصر (قوله انها غلة) اى
فيستقبل بثمنها (قوله حينه) اى
الشراء (قوله لانه) اى الصوف
التام يوم الشراء (قوله للتجارة)
تنازع فيه اكرى وزرع (قوله
ويخرج منها أقل من نصاب) دليله
قوله وان وجبت زكاة فى عينها
زكى الخ

البذر الذي بذره اشتراه (لها) أي التجارة فلو كان من قوته استقبل بثمن ما حصل من زرعها لأنه كفاية ولا يشترط كونه لها فيه (تردد) المناسب تأويلان لأنهم ما فهمان إشارتي المدونة الأولى لابن يونس وأكثر القرويين وابن شبلون والثاني لابي عمران (لا) يركبني فمن ما خرج منها لحول الأصل ويستقبل به حولاً من يوم قبضه (ان لم يكن أحدهما) أي الأكثر والزرع (للتجارة) بأن كانا معاً للقنية ومفهوماً أنه ان كان أحدهما للتجارة والاخر للقنية يركب الثمن لحول الأصل وهو خلاف منطوق قوله قبله وان أكثرى وزرع للتجارة زكي فالمناسب لان لم يكونا للتجارة بأن كانا للقنية او كان أحدهما للتجارة والاخر للقنية ولم ينوبهما واحد منهما شيئاً الا ان يجعل كلامه من باب سلب العموم أي لان اتقي التكون للتجارة عنهما معاً فيصدق منطوقه بكونهما معاً للقنية او كون أحدهما لها والاخر للتجارة او كونهما واحدتهما بالنية هذا ان لم يجب الزكاة في عين الثمرة (وان وجبت زكاة في عينها) أي ذات الثمرة الحاصلة من الأصول المشتراة للتجارة أو من زرع الأرض المكتراة والمزروعة للتجارة بأن كانت نصاباً (زكي) عينها باخراج عشرها ونصفه (ثم) اذا باعها بنصاب عين (زكي الثمن) فقام (حول التزكية) لعينها وهذا خاص بمسألة من أكثرى وزرع للتجارة لما تقدم ان ثمره المشتري للتجارة يستقبل به من يوم قبضه وان أبرت على المنصوص (وانما يركب) بضم المثناة وفتح الزاي والكاف مثقلة تائيه (دين) والمقصود فيه قوله الا في السنة من أصله (ان كان أصله) أي الدين (عيناً يسه) أي المالك أو يدو كيه فاقترضه سواء كان مديراً أو محتسراً أو لا فان كان أصله عطية يسه عليها أو صداقاً يسه زوج أو خلعاً يسه ملتزمه أو ارشاً يسه الجاني أو فجوياً يسه مكاتب أو نحوها فلا يركب الا بعد تمام حول من قبضه (او) كان أصله (عرض تجارة) باعه محتسراً به (و) ان قبض (بضم فكسر فلا تصح) زكاة قبل قبضه حال كونه (عيناً) أي ذهباً أو فضة فان قبضه عرضاً فلا يركب حتى يسهه بنصاب ان كان محتسراً أو ولو بأقل منه ويزكي قيمته ان كان مديراً وان كان للقنية حتى يتم حول بعد قبض ثمنه ان قبضه حقيقة بل (ولو) قبضه (بهمية) لغير المدين وقبضه الموهوب له من المدين فيزكيه واهبه من غيره الا بشرطه زكاة منه أو يتيه ذلك عند الهبة فان وهبه للمدين فلا يركب واهبه لانه ابراء لا قبض (او) قبضه بد (احالة) لمن له دين على المحيل فيزكيه المحيل بمجرد الحوالة من غيره بخروج عهده عن ملكه بمجرد عدم بطلانها بحصول مانع قبل قبض المحال بخلاف الهبة ويزكيه المحال ان قبضه والمحال عليه ان كان مالكاماني به مما يساع على مقلس ان (كل) المقبوض نصاباً (بنفسه) في مرة أو مرات ان بقي المقبوض أو لا يسهه الى قبض ماتم النصاب به بل (ولو تلف المثل) بفتح المثناة فوق أي المقبوض أو لا الذي تم نصاباً بالمقبوض آخر بعد امكان تزكيته وأشار بولو الى قول ابن الموارداً تلف المثل بلا سببه سقطت زكاته وزكاة باقي الدين ان لم يكن نصاباً

(قوله فان كان أصله عطية الخ) مفهوم يسه (قوله به) أي الدين أي ثمن مؤجل لأجل معلوم (قوله منه) أي النصاب (قوله) أو يتيه أي الواهب (قوله ذلك) أي زكاة منه (قوله عند الهبة) تنازع فيه شرط ونية (قوله لانه) أي الهبة للمدين وذكره لتذكير خبره (قوله) فيزكيه أي الدين المحال عليه (قوله من غيره) أي الدين (قوله لخروجه) أي الدين على التزكيته من غيره (قوله عن ملكه) أي المحيل (قوله بمجرد الحوالة) أي الحوالة (قوله) وعدم بطلانها أي الحوالة (قوله) بحصول مانع أي الخجيل من موت أو مرض أو جنون متصل به أو فاس (قوله بخلاف الهبة) فانها تبطل بحصول مانع الواهب قبل قبضها من المدين وان خرجت عن ملك الواهب بمجرد الهبة (قوله) ويزكيه أي الدين المحال عليه (قوله بعد امكان تزكيته) صلة تلف

واستظهره ابن رشد وأما التناقض بسببه فيزكيه اتفاقا (أو) كحل المقبوض نصابا
 (بقائده) متجددة عن غير مال أو غير مزرعي (جمعهما) أي المقبوض والقائدة (ملك
 وحول) كملك عشرة دنانير في أول محرم واستقرت إلى مثله واقتضى عشرة دنانير من دين
 حال حوله فيزكي العشرين ولا حاجة إلى ملك لأنه لازم لهما وسواء تقدم ملك القائدة
 على الاقتضاء كما مثل بشرط مرور حول عليهما وهي عنده سواء بقيت للاقتضاء أو تلفت
 قبله وتأخرت عنه بشرط بقاء الاقتضاء إلى تمام حول القائدة (أو) كحل المقبوض
 نصابا (ب) خارج (معدين) ذهب أوفضة لأنه لا يشترط فيه الحول (على المقول) أي المختار
 لما زرى من الخلاف وهو قول القاضي عياض واختار الصقلي عدم ضم المعدين
 للمقبوض وانما يزكي دين بالشروط المتقدمة (السنة) ولو أقام عند المدين سنين مبتدأة
 (من) يوم ملك (أصله) أي الدين أو تزكيتة إن لم يؤخر قبضه فرار من الزكاة والأركاء
 لكل عام بتبدئة العام الأول فإن نقص الأخذ القدر والنصاب اعتبر عند ابن القاسم
 ومذهب المدونة تزكيتة عام واحد ابن غازي المعول عليه كلام ابن القاسم فقوله
 (ولو فر) المالك من الزكاة كل عام (بتأخير) أي الدين عند المدين سنين مع تمكنه من
 أخذه منه ليس بمبالغة في قوله السنة بل هو شرط مستأنف وجوابه مقدر أي استقبل به
 حولاً بعد قبضه (إن كان) الدين (عن كعبة) واستمر يد الوهاب (أو ارض) أي دية نفس
 أو جرح استمر يد الجاني أو العاقلة وأدخلت الكفاف الصدقة بيد المتصدق والصدق
 بيد الزوج والمخالع به يبيد ملتزمه بخواب لو حذوف وفي بعض النسخ ولو فر بتأخير
 استقبل أن كان الخ وفي بعضها تأخير استقبل عن ارش والمناسب على نسخة حذف
 استقبل جعل ولو فر الخ مبالغة في مفهوم عيناً بيده أو عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله
 ذلك استقبل به ولو فر بتأخير وقوله إن كان عن كعبة الخ تفصيل في ذلك المفهوم لأن
 حذف جواب لو بلا دليل محتج (لا) يزكي الدين سنة من أصله إن كان ترتب
 (عن) بيع عرض (مشتري للقنية) بنقد بأن اشترى به رابدين أو باعه (بنياب
 (لأجل) ماله وأولى بحال وأخر قبضه فرار من الزكاة (بزكبه) (الصل) من
 الأعوام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد وهو ضعيف والمعتمد أنه يستقبل به حولاً
 بعد قبضه ولو باعه بحال وأخر قبضه فراراً فلا حسن حذف ولو فر بتأخير إلى
 قوله قولان والموافق للمعتمد قوله أنه واستقبل بقائده فيجدد الخ فإن اشترى
 عرض القنية بعرض ملكه بنحو هبة ثم باعه بنصاب عين وأخره فيستقبل به اتفاقاً
 (و) لو كان الدين الذي فر بتأخير ترتب (عن اجارة) لرفيق أو عن كراهة (أو) كان
 أصله عن (عرض مفاد) بضم الميم بكثيرات أو هبة قبضه الموهوب له من الوهاب وباعه
 بدين ففي الاستقبال به بعد قبضه وتزكيتة لما مضى الأعوام (قولان) لم يطلع المصنف على
 أرجحية أحدهما واعتمد المتأخرون الأول فإن لم يفر بتأخير فيستقبل به اتفاقاً (وحول)

(قوله واستظهره) أي قول ابن
 الماور (قوله إلى ملك) أي عدمه
 شرطاً في ضم الاقتضاء إلى القائدة
 (قوله لأنه) أي الملك (قوله لازم
 لهما) أي الاقتضاء والقائدة أي
 ولا بعد شرطاً إلا ما يتخلف في
 بعض الأحوال (قوله وتأخرت)
 أي القائدة (قوله عنه) أي
 الاقتضاء (قوله لأنه) أي المعدين
 لا يشترط فيه الحول لعله علة
 لمقدراى وإن لم يجمعهما حول
 (قوله إن لم يؤخر) أي رب الدين
 (قوله قبضه) أي الدين من المدين
 وهو مذهب كنه منه بيسر مدية
 وعدم مطلق (قوله والا) أي وإن
 أخر قبضه فراراً من الزكاة (قوله
 تزكيتة) أي الدين الذي أخر قبضه
 فراراً (قوله ولو فر الخ) تفريع
 على قول ابن غازي المعول عليه
 كلام ابن القاسم (قوله لأن حذف
 جواب لو الخ) علة لقوله المناسب
 الخ (قوله لها) أي القنية (قوله
 وهو) أي قول ابن رشد الخ حال
 (قوله فلا حسن حذف الخ)
 تفريع على قوله وهو ضعيف
 والمعتمد الخ (قوله الاقل) أي
 الاستقبال

المقبوض من الدين الناقص عن النصاب (المتم) بفتح المثناة فوق أى الذى تم نصابا
مقبوض آخر بعده كائن (من) وقت قبض (التمام) أى المتم للنصاب ثم حول كل مقبوض
من وقت قبضه هـ ذاهوا المشهور فان قبض عشرة فى قول محترم وعشرة فى قول رجب
فخولهم أ قول رجب وقال اشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه (لا) يكون حول المتم
من القيام (ان نقص) المتم عن النصاب (بعد الوجوب) لـ كانه لكونه نصابا ثم قبض
ما يكمله نصابا فلا يكون حوله من القيام فيزكى كل مقبوض عند تمام حوله من يوم قبضه
فى اقتضى عشرين ديناراً فى قول محترم وزكاهما ثم اقتضى عشرة فى أول رجب ثم جاء
المحترم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب زكاهما نظر القام بالرجب
وإذا جاء رجب زكى مقبوضه نظر القام بالمحترم مادام فى مجموعهما نصاب (ثم) بعد تمام
المقبوض نصابا فى مرة أو مرات سواء بقى عنده أو تلف (زكى) المالك (المقبوض) من
الدين بذلك ان كان نصابا بل (وان قل) عن النصاب حال قبضه ويصير حول كل
مقبوض يوم قبضه هذا قول ابن القاسم واشهب وقال ابن المواران اقتضى نصابا فى مرة
أو مرات وتلف فلا يزكى المقبوض بعد الا اذا كان نصابا ان لم يكن له مدخل فى تلافه والا
زكاه وان قل (وان اقتضى) أى قبض من دينه الذى حال حوله عنده أو عند المدين
أو عند هـ ذاهما (دينارا) فى أول محرم مثلاً (ف) اقتضى دينارا (آخر) فى رجب مثلاً (فاشترى
بكل) من الدينارين (سبعة) فى وقت واحد وبالاول ثم الثانى أو عكسه (باعها) أى سبعة
كل منهما (عشرين) ديناراً مثلاً (فان باعها) أى الساعتين معاً فى صور الشراء
الثلاثة زكى الاربعين يوم قبضهما من المشتري (أو) باع (احدهما بعد شراء الاخرى)
بجميع اجتمعنا فى ملكه وتحت صورتان لان المبيعة أو الاما سبعة الاول والثانى وهما فى
صور الشراء الثلاثة بسـتة وهى مع الثلاثة الاول أى صور بيعهما بمائة تسعة أى وباع
الاخرى أيضاً (زكى الاربعين) ديناراً فى الهـ والتسع لكن تزكىه الاربعين فى الثلاثة
الاول حين بيعهما أو أ ما فى الست فيزكى حين يبيع لاولى احدى وعشرين وعند بيع
الثانية يزكى تسعة عشر وحول الجميع من وقت بيع الاولى (والا) أى وان لم يبيع
احدهما بعد شراء الاخرى بان باع الاولى قبل شراء الثانية زكى (احدا وعشرين)
دينارا عشرون عن التى باعها والدينار الذى لم يشتر به ويستقبل ببيع الثانية حولاً من
يوم زكاة الاولى لانه ربيع مال من زكاة أصله فاستعمل كلامه على
الاحدى عشرة صورة التى ذكرها غيره لكن المعتمد انه انما يزكى الاربعين فى ثلاث صور
وهى شراء الساعتين بالدينارين معا وباعهما معا أو سبعة الاول ثم سبعة الثانى أو عكسه
وينزكى احدا وعشرين فى الباقي هـ ذاقول الشيخ فى النوادر وابن بونى واختاره ابن
عرفة والحط واعقده الرامسى فلو قال المصنف فان اشتراها معا زكى ربيعين والا احدا
وعشرين لوافق هذا (وضم) بضم الضاد المجهلة وشذ الميم (الاجل) (اختلاط) أى التباس

(قوله فى صور الشراء الثلاثة)
أى الشراء بهما معا وبالاول
ثم الثانى أو عكسه (قوله
الاول) أى الدينار الاول (قوله
أو الثانى) أى الدينار الثانى
(قوله وهما) أى الصورتان
(قوله وهى) أى الست (قوله
احدى وعشرين) عشرون عن
المبيعة والواحد رأس مال
الاخرى (قوله تسعة عشر)
اتزكى به رأس ما هما مع
العشرين ثم فى الاولى (قوله
لكن المعتمد الخ) استدراك على
ما قبله لرفع ايهامه اعقده

(قوله حولهما) أي الاقتضاءين (قوله منه) أي الأول (قوله مطلقا) أي حقيقيا واضافا (قوله كذلك) أي مطلقا (قوله فهي) أي الاقتضات التي نسبت أوقاتها سوى الأول (قوله فرع) بفتح فاء مثقلا (قوله عليهما) أي القاعدة (قوله الخمسة الأولى) أي التي اقتضاها من ٣٥٤ دينه وأنفقها قبل استفادة الفائدة أو بعدها وقبل حولها (قوله

(أحواله) جمع حول أي أوقات الاقتضات ونائب ضم اقتضاء (آخر) منها ملتبس وقته وصله ضم (ال) لاقتضاء (أول) منها علم وقته فصار حولها ماعنه وليس المراد بالأول خصوص الأول الحقيقي وبالأخر خصوص الآخر الحقيقي بل المراد بالأول ما تقدم مطلقا وبالأخر ما تأخر كذلك فلا يضم الاقتضاء المنسي وقته للمتأخر عنه المعلوم وقته فهي (عكس القوائد) التي نسبت أوقاتها سوى الأخيرة فانضم المنسي وقتها منها للأخيرة المعلوم وقتها سواء كانت أخيرة حقيقة أم لا وضم الأخيرة في القوائد لأن زكاتها لما يستقبل فلو وضعت الأخيرة للأولى لزم زكاة الأخيرة قبل كمال حولها وأما الدين فزكاته لما مضى فإذا ضم آخره لاوله لم يلزم ذلك (و) ضم (الاقتضاء) المتأخر الناقص عن النصاب (لأنه) المتقدم في كونه اقتضاء وان لم يمتثل في القدر (مطلقا) عن التقييد ببقاء الأول إلى اقتضاء الثاني (و) ضمت (الفائدة) المتقدمة الناقصة عن النصاب (للمتأخر) عنها (منه) أي الاقتضاء لا للمتقدم منه المتفق قبل استفادتها وحولها هذه قاعدة فرع عليها لا يضافها فقال (فان اقتضى) أي قبض (خمس) من دينه (بعد) تمام (حول) من زكاته أو ملكه وأنفقها (ثم استفاد عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنفقها) أي العشرة التي استفادها (بعد حولها) وأولى ان ابقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه (زكي العشرين) أي الفائدة والعشرة التي اقتضاها بعدها ولا ينزكي الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب منها ومن عشرة الاقتضاء وعدم ضمها للعشرة الفائدة المتأخرة عنها بناء على ان خليط الخليط غير خليط وعلى انه خليط ينزكي خمسة وعشرين لأن عشرة الفائدة خليط لعشرة الاقتضاء وهي خليط لخمس لا اجتماعهما في الحول ولا خلطة بين الخمسة والفائدة لعدم اجتماعهما فيه (و) ينزكي الخمسة (الأولى ان اقتضى خمسة) أخرى مع زكاة هذه الخمسة المقتضاة أيضا لتمام النصاب من مجموع الاقتضات الثلاثة والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها أولا قبل حول الفائدة فان بقيت لحولها ضمها لها (وإنما ينزكي عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء واجتماع الضاد أي عوضه من قيمته ان كان ممدارا ونعنه ان كان محسكرا ونعت العرض بجملة (لازكاة في عينه) أي العرض كرقيق وبن ودون نصاب نعم وطعام ونزكي عين ما في عينه زكاة كنصاب نعم وحلي ومعشرو لو ممدارا ومحسكرا ونعته أيضا بجملة (ملك) بضم فسكسراي العرض (بمعاوضة) مالية أي بسبيل الأبهة أو ائتمان أو تزوج أو خلع (بنية نجر) أي معها وحدها (أو مع نية غلة) بأن نوى ان يكرهه إلى أن يجد من يشتريه بربح (أو) مع نية (قنية) بأن نوى استعماله بنفسه

منها) أي الخمسة (قوله وعدم ضمها) أي الخمسة التي اقتضاها وأنفقها (قوله للعشرة الفائدة المتأخرة عنها) أي لأن الفائدة لا تنضم للاقتضاء المتقدم عليها المتفق قبل استفادته أو قبل حولها (قوله خليط لعشرة الاقتضاء) أي المتأخرة عنها (قوله وهي) أي عشرة الاقتضاء (قوله لخمسته) أي الاقتضاء (قوله لاجتماعها) أي خمسة الاقتضاء وعشرته (قوله فيه) أي الحول (قوله أولا) بشد الواو (قوله فان بقيت) أي خمسة الاقتضاء (قوله لحولها) أي العشرة الفائدة (قوله ضمها) أي خمسة الاقتضاء (قوله لها) أي عشرة الفائدة لاجتماعها في الحول (قوله ان كان) أي العرض (قوله ممدارا) بضم الميم أي يباع بالسعر الحاضر متى ظهر فيه ربح (قوله محسكرا) بضم الميم وفتح الكاف أي يتمتر ببيعته زيادة عنه زيادة كثيرة ولو طالت مدته (قوله بن) بفتح الموحدة واجتماع الزاي أي ملبوس (قوله ونزكي عين ما في عينه زكاة) مفهوم (قوله ولو ممدارا

الح) الذي قبله بالمبالغة المنتهية (قوله لاهبة أو ائتمان) محترمة معاوضة (قوله أو تزوج أو خلع) محترمة مالية (قوله بأن نوى استعماله الح) تصوير لاجتماع نية التجرونية الاقتناء

(قوله به) اى الربح (قوله بهما) اى نية الاقتال ونية الاقتناء (قوله بان نوى استعماله وكرامه ويبيعه بربح) تصوير لاجتماع الثلاث (قوله وهى) اى المختار والمربح وأشبه لتأنيث خبره (قوله راجع لقوله او نية الخ) دفع به ما أورده ابن يونس لانصر له فى اجتماع نية التجريم نية الغلة وظاهر المصنف انه ربح فيها وجوب الزكاة (قوله وهو النجس) تعريف الطرفين بقيمة الحصر (قوله فى الاولى) بضم الهمز (قوله بالاولى) ٢٥٥ بفتحة (قوله فيصح ارجاعه) اى

ترجع ابن يونس (قوله لها) اى الاولى وهذا جواب آخر والتفريع على الاستدراك الرابع لتوهم عدم جريانه فى الاولى من عدم ذكرها (قوله عكس التشبيه) اى جعل المشبه به مشها ومشبه به مشها

مبالغة كقوله

وبدا الصباح كأن غرته

وجه الخليفة حين يمدح (قوله أصله) اى العرض (قوله كره) اى العرض (قوله به) اى الاصل (قوله من ان المنوى به القنية الخ) بيان ظاهر (قوله به) اى بئنه (قوله لقول ابن عبد السلام الخ) علة (قوله لاظهار الخ) (قوله انه) اى الاستقبال بمن ما اشترى للتجبر بعرض مقبلى (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله لشذوذه وضعفه) علة لعدم قبوله (قوله والقولان) اى القول بالزكاة السنة والقول بالاستقبال الخ حل (قوله فان اشترى عرضا للقنية الخ) تمثيل لسابقه (قوله به) اى

ألى أن يجد مشتريه واولئح الخلو فقط فقبوز جمعهما مع نية التجربان نوى استعماله وكرامه ويبيع به بربح (على المختار) للنجس (والمربح) لابن يونس من الخلاف وهى رواية اشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما ومقابله لابن القاسم وابن المواز ابن غازى قوله على المختار والمربح راجع لقوله او قنية كما فى التوضيح واما قوله او مع نية غلة فالحكم فيه أبين فقطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بزومه لربحه وهو النجس واما ابن يونس فلم يذكره أصلا اه والخاص ان اختيار النجس فى المستلزمين وترجع ابن يونس فى الثانية فقط لكنه يجرى فى الاولى بالاولى فيصح ارجاعه لها وذكروا مفهوم نية تجر ما ظفاله عليه بلا فقال (لا) يزكى عوض العرض ان ملك (بلانية) لتجرا و غلة او قنية (او) مع (نية قنية) فقط (او) نية (غلة) فقط (او) مع نية (هما) اى القنية والغلة معا وعطف على لازكاة فى عينه او على ملك نية تجر فقال (وكان) العرض (كأصله) هذا من عكس التشبيه والمعنى وكان أصله كهو اى فى كونه عرضا ملكا معاوضة مالية سواء نوى به التجارة او القنية فالتشبيه فى الجملة هذا هو الصواب لظاهره من ان المنوى به القنية لا يزكى ما اشترى به نية التجر لحلول من أصله ويستقبل به لقول ابن عبد السلام انه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه والقولان لابن القاسم فان اشترى عرضا للقنية واشترى به عرضا للتجارة وباعه فزكى كمنه لحلول أصله الذى للتجارة ومفهوم كان كأصله ان العرض المملوك بلا معاوضة كعطية أو وارث أو معاوضة فغير مالية كصدائق ان اشترى به عرض تجارة وباعه بعين فانه يستقبل بئنه (او) كان أصله (هنا وان قل) عن نصاب اشترى به عرض تجارة وعطف على لازكاة فيه او على ملك معاوضة فقال (ويبيع) اى عرض التجارة (بهين) لان لم يبيع ولان يبيع بعرض الافرار من الزكاة فيؤخذ به ما قاله الرباوى وابن جرير لكن المتكسر لا بد ان يباع بنصاب ولو فى مرات وحول المتم من القام ثم يزكى ما يباع به وان قل والمدارز كى قيمته ان يبيع منه ولو بدرهم كذا فى المدونة وكلام أبى الحسن عليه اصرح فى أن الدرهم مثال للقليل لا لتحديد وانه متى نضله شئ وان قل لزمته الزكاة وهو الصواب ان كان يبيع بها اختياريا بل (وان) أخذ العين عوضه (لاستهلاك) اى اتلاف العرض من شخص فآخذ

عرض القنية (قوله وباعه) اى عرض التجارة بعين (قوله أصله) اى القن (قوله الذى) انعت أصله (قوله بها) اى الزكاة (قوله جري) بضم الجيم وفتح الزاى وشد الباء (قوله لكن المتكسر) بفتح الكاف استدراك على ويصح بعين لرفع ايهامه الاطلاق (قوله ثم يزكى) اى بعد تمام النصاب (قوله والمدار) بضم الميم عطف على المتكسر (قوله بها) اى العين (قوله عوضه) اى العرض

(قوله ربه) اى العرض (قوله منه) اى الشخص المستملك (قوله قيمته) اى العرض (قوله في زكاته) اى عوض عرض التجارة
صلة كاف التشبيه (قوله ولو اقام) اى ٣٥٦ العرض (قوله عنده) اى المتجر فيه (قوله انه) اى فكالدين (قوله يينا) اى يفتح

ربه منه قيمته حينئذ فكالدين (في زكاته لسنة واحدة ولو اقام عنده سنين يحقل انه المحصور
فيه فانما زائدة ويحقل ان المحصور فيه قوله لازكاة في عينه الخ فانما في جواب شرط
مقذر اى اذا وجدت هذه الشروط فيزكى كالدين (ان رصدا) بفتح الراء والصاد المهملة
اى انظار التاجر (به) اى العرض (السوق) اى ارتفاع عنه ارتفاعا عينيا ويسمى بمحتكرا
(والا) اى وان لم يرصده السوق بان يكتفى بما تيسر من الربح ويحلقه بغيره ويسمى
مديرا كارباب الحوائت وجالبي السلع الى البلدان (زكى) ان تم حوله (عينه) اى
الدنانير والدرهم والحلى التى بيده (ودينه) على غيره اى عنده (التقد) اى الذهب
او الفضة (الحال) بشذالام اى غير المؤجل ابتداء او بعد انتهاء اجله (المرجو)
خلاصه لكونه على ملي محسن المعاملة أو تأخذ الاحكام الفاشي من بيع (والا) اى
وان لم يكن نقدا بان كان عرضا مرحوا ولم يكن حالا بان كان مؤجلا كذلك (قومه)
بقصاات مثقلا اى الدين العرض أو المؤجل اى قدر قيمته وقت التزكية لازادة ولا
ناقصه وزكاه مع عينه ودينه النقد والحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض
وهو يقوم بقدر حال وهذا هو قيمة النقد المؤجل ان لم يكن الدين العرض طعاما سلم بل
(ولو) كان دينه العرض (طعاما سلم) بفتح السين واللام اى طعاما مسلما فيه اذ ليس
تقويمه به عاقل لم يبيع طعام معاوضة قبل قبضه هذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن
وصوبه ابن يونس وأشار بولوى قول الابن ابى رابى عمران بعدم تقويمه وشبهه فى التقويم
فقال (كسله) اى المدير فيقومها ان تم الحول وبيع منها بقدر وان قل ويزكى قيمته باع
ما تقدم كل عام ان لم تبر بل (ولو بارت) اى كسدت وأقامت عنده سنين بلا يبيع فلا
تثقل لقيمة ولا احتكاك هذا هو المذمور وهو قول ابن القاسم وأشار بولوى قول ابن
نافع وسحنون لا يقوم ما بار منها او يثقل للاحتكاك وخص اللحمى وابن يونس الخلاف
يوران الاقل قالان بار نصفها فلا يقومها اتفاقا وأطلق ابن بشير الخلاف بناء على ان
الحكم انية اذ لو وجد مشتريا بالبيع او للموجود وهو انتظار السوق وشرط تقويمها
دفع عنها او مرور حول عليها بعد شرائها وحكمه فى هذا حكم من عليه دين ويده مال
ولا يقطع عنه شئ من زكاة ما حال حوله عنده بسبب دين عن هذا العرض الذى لم يحل
حوله ان نقصت قيمته عن غنه قاله فى المقدمات (لا) تجب زكاة الدين (ان لم يرجه) لكونه
على مدهم او ظالم لا تناله الاحكام حتى يقبضه فيزكاه عام واحد كالمصوب (او كان)
الدين (قرضا) ولو حال على ملي حتى يقبضه فيزكاه عام واحد ولو اقام عند المدين احواما
الا ان يؤخر قبضه فزكاه من الزكاة فيزكاه اكل عام (وتوالت) بضم المشا والقاهرة
وكسر الواو مثقلة وسكون التاء اى فهمت المدونة (ايضا) اى كانت توالت بعدم تقويم
القرض وصلة توالت (بتقويم القرض) بالقاف اى السلف وزكاة قيمته وهذا ضعيف

فكسر منتقلا (قوله ويسمى)
اى التاجر الذى ينتظر الغلاء
(قوله محتكر) بكسر الكاف
(قوله ويسمى) اى التاجر
المكتنى بما يتيسر له من الربح
(قوله مديرا) بضم الميم (قوله
كذلك) اى مرحوا (قوله وهو)
اى العرض (قوله وهذا) اى
النقد الحال (قوله هذا) اى
تقويم طعام السلم (قوله وصوبه)
بقصاات منتقلا (قوله الا ينافى)
بكسر الهمز والموحدة مثقلة
(قوله تقويمه) اى طعام السلم
(قوله تبر) بفتح ضم (قوله منها)
اى سلع الادارة (قوله قال) اى
ابن يونس والحمى (قوله وأطلق
ابن بشير الخلاف) اى عن تقييده
يوران الاقل (قوله اذ لو وجد)
اى المدير (قوله او للموجود)
مطف على لنيته (قوله وهو) اى
الموجود وهذا مبنى قول ابن
يونس والحمى (قوله تقويمها)
اى سلع الادارة (قوله وحكمه)
اى المدير (قوله هذا) اى
العرض الذى متر عليه حول ولم
يدفع عنه (قوله مال) اى عين
تخسقط عنه زكاة قيمته بدين عنه
(قوله عنه) اى المدير (قوله
ما حال حوله عنده) اى وقد دفع
ثمنه (قوله الذى لم يحل حوله)
لصل المناسب ليدل على حال
حوله ولم يدفع عنه

(قوله وان كان ظاهرها) حال
(قوله وهو) اى التأويل بتقويم
القرض (قوله والاول) اى
عدم تقويم القرض وزكاته
لعمام بعد قبضه (قوله محلهما) اى
التأويلين (قوله كالحنط) بجاء
محله وتكون اى بائع الحنطة وسائر
الحبوب (قوله والبزاز) اى بائع
البز بالقمح وحبهم الراى (قوله
يجعل لنفسه) خبر المدير
(قوله يقوم) بضم ففتح فكسر
منقلا (قوله ذلك) اى ما يقوم به
عروض التجارة (قوله من عين)
بيان لما (قوله من دين) بيان
لما له (قوله من دين عرض الخ)
بيان لما (قوله وبيع تجارة)
عطف على دين (قوله فيه رأس
المال) تنازع فيه مالاً وزكى
(قوله الاول) اى كون حوله
للاصل (قوله والثاني) اى كونه
وسطاً منه ومن الادارة (قوله
وزكاهما) اى الزنة (قوله من
انما محل بيع) بيان للمشهور
(قوله من ادانة الخ) بيان لما
(قوله باقاة) صلة ترجع

وان كان ظاهرها وهو لابن رشد وعياض والاول للباجى ومحله ما قولها فى زكاة المدير
والمدبر الذى لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالحنط والبزاز والذى يجوز الامتعة بالمدان
يجعل لنفسه شهرا ية يقوم فيه عروضه التى للتجارة فيزكى ذلك مع ما بيده من عين وماله من
دين يرتجى قضاءه اهـ بخملى الباجى الدين على المعذل للماء وهو دين غير القرض وأما دين
القرض فلا يقوم اقوالها فى محل آخر ومن حال الحلول على مال عنده ولم يزك حتى أقوضه
ثم قبضه بعد سنة زكاهما عين فقد أسقط عنه الامام مالك رضى الله تعالى عنه زكاته
مدة القرض الاسنة قبضه وعم ابن رشد وعياض فى الدين (و) ان ملك نصاباً وزكاه فى
أول محرم واشترى به سلعة للادارة فى أول رجب (هل حوله) اى المدير الذى يزكى عند
تمامه قيمة ما يجب تقويمه من دين عرض أو مؤجل مرجو وبيع تجارة (للاصل) اى
محرم الذى ملك أوزكى فيه رأس المال (او وسط منه) اى الاصل (ومن) وقت
(الادارة) كبيع الثانى فيه (تأويلان) اى فهما ان لشراح المدونة الاول للباجى ويرجعه
جماعة من الشيوخ واستحسنه ابن يونس وهو موافق لقول الامام مالك رضى الله تعالى
عنه الرماضى فكان من حق المصنف رحمه الله تعالى الاقتصار عليه والثانى للحمى
المبازرى وهو ظاهر الروايات واذا أقوم المدير سلعة وزكاهما (ثم) باعها بزيادة عما قوه هابه
فزيادته) أى ثمنها على قيمتها (ملغاة) أى لا تجب زكاتها لاحتمال كونها لارتفاع سوقها
أو رغبة مشترىها فان تحقق خطأ فى تقويمها فلا تلغى وتجب زكاتها (بخلاف) زيادة
وزن (على التحرى) اى الذى تحرى زنته لترصيعه به وهو روزكاهما ثم نزع الجوهر منه
ووزنه فزاد وزنه عما شتره فيه فيزكى الزيادة لتحققها وتبين خطئه فى تحريه (والفتح)
بالقاف والميم اى مثلاً والمراد به ما يزكى بالعرض ونصفه كغيره من العروض فى تقويمه
وزكاة قيمته ان نقص عن نصاب أو فى غير عام خروجه وفى نسخة والفسخ أى سلعة
التجارة التى باعها المدير وفسخ بيعها لفساده أو عيبها كغيرها فى التقويم (و) العرض
(المرتجع) بضم الميم وفتح الجيم اى الذى أخذ به بآءه المدير (من) مشتر (مفلس) بضم
الميم وفتح الفاء واللام منقولة قبل قبض ثمنه منه كغيره من العروض فى التقويم
(و) الرقيق المشتري للتجارة (المكاتب) اى الذى اعنته المدير على مال مؤجل حال كونه
(بمجز) عن شئ من المال المكاتب به ولو قل فيصير قننا (كغيره) من العروض فى التقويم
لان بطلان كتابته ليس ابتداء ملك فلا يحتاج فى هذه الثلاثة الى احداث نية التجارة
على المشهور ومن انما محل بيع فترجع لما كانت عليه قبل بيعه من ادارة أو احتكار
وأما على انما ابتداء بيع فتحمل على القنية حتى ينوى بها التجارة وهذا اذا لم ينو بها
شياً فان نوى بها القنية أو التجارة عمل بمأنواء اقساها بخلاف السلعة التى ترجع اليه
بعد بيعها باقاة فهى للقنية حتى ينوى بها التجارة لان الاقالة يبيع وكذا الراجعة بعد
بيعها بجهة أو صدقة أو خلع لانه ابتداء ملك (واتقل) العرض (المدار)

(قوله من الادارة) صلة انتقل (قوله يبيعه) صلة انتظار (قوله بالنية) صلة انتقل (قوله فان باعه) اى العرض الذى توى
 قنينة بعدنية احتكاره أو ادارته تفريع على انتقاله من الاحتكار أو الادارة للقنية بالنية (قوله بها) اى النية (قوله لانها)
 اى النية (قوله فتنقل) اى النية ٣٥٨ (قوله منها) اى القنية (قوله فالمبالغة راجعة لبعض الخ) تفريع على

بضم الميم اى الذى توى التاجر فيه يبيعه بما يتيسر من الربح ولولا ذلك من الادارة
 (للاحتكار) اى انتظار ارتفاع السوق يبيعه بالنية (وهما) اى المدار والاحتكار ينتقل
 كل منهما (للقنية بالنية) فان باعه بنصاب استقبل به حولا من قبضه (لا العكس) اى
 لا ينتقل المحتكر للادارة بالنية ولا المقتنى للادارة والاحتكار به الانهاسبب ضعيف
 فتنقل للاصل ولا تنتقل عنه والاصل فى العرض القنية والاحتكار قريب منها ان كان
 اشترى العرض للقنية ثم توى التجرف فيه بل (ولو كان) اشتراه (اولا) بشد الواو ومن وناى
 ابتداء (للتجارة) ثم توى به القنية فلا ينتقل عنها للتجارة بالنية فالمبالغة راجعة لبعض
 ما صدق عليه قوله لا العكس وهونية الادارة أو الاحتكار بعرض القنية ولا ترجع
 للصورة الاولى وهى نية الادارة بالمحتكر لعدم صحتها فيها وهو ظاهر هذا قول الامام مالك
 وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشبه بقتل بهما عن القنية الى الاحتكار
 أو الادارة ان كان أولا للتجارة واليه أشار بولو ويكفى في ترجيح الاول نسبتة اليهما
 فاندفع قول المواق انظر من رجه (وان اجتمع) لتاجر (ادارة) في عرض (واحتكار)
 في آخر (وتساويا) أى العرضان قيمة (واحتكارا لا كثر) وادارا لاقل (فكل) من
 العرضين (على حكمه) في التساوى واحتكارا لا كثر (والا) اى وان لم يتساويا ولم يحتكر
 الا كثر بان أدارا لا كثر واحتكارا لاقل (فالجميع للادارة) ولغى حكم الاحتكار هذا
 هو المشهور وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال ابن الماجشون يتبع الاقل
 الا كثر مطلقا وقال هو ومطرف كل على حكمه مطلقا وتأول ابن بابية على ان الجميع
 للادارة مطلقا وهو ظاهر سماع أصبغ (ولا تقوم) بضم المشاة فوق وفتح القاف والواو
 مثقلة (الاوائى) التى تدار فيها السلع والا لآلات التى تصنع بها وكذا الابل التى تحملها
 وبقر الحث لبقاء عيبتها فاشبهت المقتنى بل هى مقتناة الا ان تكون نصابا (وفى تقويم
 الكافر) اى من كان كافرا أو أسلم المدير سلعه ان باع منها بقدر ان قل (لحول من) يوم
 (اسلامه أو استقباله بالثمن) ان باع نصابا حولا من يوم قبضه (قولان) لم يطلع المصنف
 على أرجحية أحدهما أو أهما المحتكر اذا أسلم فيستقبل حولا بالثمن من يوم قبضه اتفاقا
 (والقراض) اى المال المدفوع لمن يتجر فيه بجزء معلوم النسبة لرجعه (الحاضر) يلد
 ربه ولو حكم بالعله حاله فى غيبته (يزكبه) اى القراض (ربه) كل عام (ان ادارا) أى ربه
 وعامله فيقوم ما يدهما ويزكى رأس ماله وحصة من الربح (او) ادار (العامل) وحده
 فيقوم ما يده ويزكى رأس ماله وحصة من الربح وسواء كان ما يبد العامل مسارا لما
 يدرب المال أم لا لان المنظور اليه القراض وحده وصلة يزكبه (من غيره) أى

قوله ان كان اشترى العرض
 للقنية الخ (قوله وهو) اى
 البعض الذى رجعت له المبالغة
 (قوله لعدم صحتها) اى المبالغة
 (قوله فيها) اى الصورة الاولى
 (قوله وهو) اى عدم صحة
 المبالغة فيها (قوله هذا) اى
 عدم انتقال ما كان للتجارة ثم
 توى قنينة بالنية الى الاحتكار
 أو الادارة (قوله بها) اى النية
 (قوله واليه) اى قول اشبه
 (قوله اليهما) اى الامام مالك
 وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما
 (قوله رجه) اى الاول (قوله
 مطلقا) حال من الاكثر اى عن
 تقييده بكونه للادارة (قوله هو)
 اى ابن الماجشون فصل به ليصح
 العطف على ضمير الرفع المستتر
 فى قال (قوله مطلقا) اى عن
 تقييده بكونه مساويا أو أقل
 وهو محتكر (قوله مطلقا) اى
 عن تقييده بكونه أكثر وهو
 مدار (قوله بعله) اى ربه من
 اضافة المصدر لفاعله وتكميل
 عمله ينصب مفعوله تصوير
 لحضوره حكم (قوله حاله) اى
 القراض (قوله فى غيبته) اى
 القراض (قوله فيقوم) بضم
 ففتح فكسر مثقلا اى رب المال

(قوله يدهما) اى رب المال وعامله (قوله ويزكى) اى رب المال (قوله وحصة) اى رب المال
 (قوله من الربح) بيان لحصة (قوله فيقوم) اى رب المال (قوله يده) اى العامل

(قوله وهو) أى تنقص رأس المال (قوله زكاته) أى القراض (قوله أنه) أى القراض (قوله هذه) أى زكاة القراض من غيره (قوله وهو) أى إخراج زكاته من غيره (قوله على أنه) أى القراض ٣٥٩

زكاة القراض إلى المفاضلة

(قوله والخمى) عطف على

الضمير المستتر في هذا (قوله أنه)

أى الشأن (قوله أنه) أى

القراض (قوله أنه) أى رب

المال (قوله يبدأ) أى فى

التزكية (قوله بالاولى) بضم

الهمزة أى بإخراج السنة

الاولى (قوله فان كان) أى

القراض (قوله ما لهما) أى

الابتداء بسنة الحضور ثم التى

قبلها إلى الاولى والابتداء بالاولى

ثم التى تليها إلى سنة الحضور

(قوله وهو) أى كون المال

واحدا وعدم الفرق بينهما

(قوله زكاهما) أى (قوله الخ) أى

سواء ابتداء بالاولى أو بسنة

الحضور (قوله لتقص) أى إخراج

النصاب إذا خرج عن الستين

دينارا ونصف عشر دينار تقريبا

فيصير الباقي تسعة عشر دينارا

وتسعة أعشار ونصف عشر

دينارا تقريبا (قوله وان كان)

أى القراض (قوله عنه) أى

الموجود عام الحضور (قوله والا)

أى وان كان له ما يجعله في دين

الزكاة (قوله لانا نقول الخ)

عنه لا يقال (قوله فتتعلق)

بالنصب في جواب النفي (قوله

مطلقا) أى عن تقييده بكونه

(قوله وقول) عطف على قول (قوله عنه)

القراض ثلاثا نقص مال القراض وهو ممنوع فان قيل زكاته من غيره زيادة فيه بنوعه
وهي ممنوعة أيضا قلت الزيادة الممنوعة هي الزيادة التي تصل ليد العامل ويتقعر برحبها
والزكاة لم تصل ليد العامل ولا يتقعر برحبها هذه طريقة ابن يونس وعزاها للحمى لابن
حبيب في التوضيح وهو ظاهر المذهب طنى كيف هذا مع ان ابن رشد لم يعرج عليه
واقصر على انه لا يزن في الابدال المفاضلة ويزن في حينئذ للسنتين الماضية كلها كالغائب
فبأن في زكاة السنة الفصل ما فيها الخ وعزا لقراض المدونة والواضحة ولرواية أبي زيد
وصباح عيسى بن القاسم والحمى لابن القاسم ويصنون وقد اشبههم عند الشيوخ انه
لا يعدل عن قول ابن القاسم مصنون وحكى ابن شاس وابن بشير انه لا يزن في الابدال
المفاضلة السنة واحدة (وصبر) بفتح الموحدة زكاة (ان غاب) القراض عن بلده
ولم يعلم حاله ولوسنين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزن كيمه العامل لاحتمال موته أو فلسه
الآن يأمره بربها أو تؤخذ منه كرها فتجزئ به ونحسب على ربه وحده (فيز كى) رب المال
(سنة الفصل) أى عن سنة الحضور ولم تحصل مفاضلة بين العامل ورب المال (ما فيها)
سواء ماوى ما قبله أو زاد عليه أو نقص عنه (وسقط) عن ربه زكاة (ما زاد قبلها) أى
سنة الفصل لانه لم يصل ليد له ولم يتقعر به ويبدأ بالإخراج عن سنة الحضور ويزن كى الباقي
لما قبلها وهكذا وان نقص الإخراج النصاب سقطت عن الباقي هذا ظاهر المصنف طنى
الذى قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالذى تليها وهكذا إلى سنة الحضور فان كان في
أول سنة أربع مائة دينار وفي الثانية ثلاث مائة دينار وفي سنة الحضور مائتان وخمسين فيز كى
مائتين وخمسين للاولى ويسقط عنه زكاة ما أخرجه زكاة في السنة الثانية وهكذا في
الثالثة إلى سنة الحضور بعض الشيوخ ما لهما واحد فلا فرق بين ابتداءه بسنة
الحضور وابتدائه بالاولى البتة وهو الظاهر فان كان المال احدى عشر دينار
ونصاب العامل به خمس سنين وحضر به احدى عشر دينار زكاة لثلاث سنين ويسقط زكاة
ثلاث سنين لتقص الإخراج النصاب وان كان في الاول أربع مائة وفي الثاني ثلثمائة
وفي عام الحضور مائتين وخمسين أخرج عنه ستة واربعا وعن الذى قبله عن مائتين وخمسين
الاسنة واربعا وعن الذى قبله عنها الاثني عشر ونصف دينار ولا يقال تنقص الإخراج
النصاب أو القدر مقيد بما اذا لم يكن له ما يجعله في دين الزكاة ولا فيز كى عن الجميع كل
عام كما هو حكم دين الزكاة لانا نقول لا يجزئ ذلك هنا لان هذا لم يفرط في الزكاة فتتعلق
بنمته فهي متعلقة بعين المال فيعتبر نقصه مطلقا بدليل قوله وسقط ما زاد قبلها وقول
ابن القاسم وغيره ان تلف القراض قبل عام المفاضلة فلا زكاة (وان نقص) القراض
قبل سنة حضوره عنه فيها (فيز كى) (لكل) من السنتين الماضية (ما فيها)

ليس له ما يجعله في دين الزكاة (قوله بدليل قوله الخ) صله يعتبر واصله دليل البيان (قوله وقول) عطف على قول (قوله عنه)
أى القراض (قوله فيها) أى سنة الحضور

(قوله وتوجه) بفحواش معقلا (قوله بحث طي السابق) لم يسبق في هذا الشارح ونقصه وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع
 سكونه عما نقصته الزكاة فلو قال كما قال ابن عرفة في كل عام ما قبله غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لا فاد جميع
 الصور مع حكم الزكاة ومعنى قوله غير نقص زكاة ما قبله ان كل عام يسقط منه زكاة ما قبله فان كان في أول سنة مائة مثالا وفي
 الثانية مائتين وفي الثالثة ثلثمائة في كل سنة ما قبله ما نقصته الزكاة فان كان في المائة الأولى ديناران ونصف فسقط
 ذلك مما يده في السنة الثانية ويز في الباقي وهو مائة وسبعة وتسعون ونصف فيز كيهما وينظر ما وجب فيها ويضيفه الى
 الدينارين ونصف ويسقط الجميع ٣٦٠ من الثلثمائة التي في يده في السنة الثالثة ويز في الباقي وقول زومن

ككونه في الأولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين فعلى ظاهر المصنف
 يز في مائتين لسنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للأولى وعلى قول ابن رشد
 وغيره يبدأ بالأولى يز في مائة للأولى ومائة وخمسين للثانية ونصفا للثانية ومائتين
 الأسبعة ونصفا تقريرا في سنة الحضور قد ظهر الفرق بين الابتدائي في هذا المثال
 وتوجه بحث طي السابق (و) ان كان القراض (أزيد) في بعض سني الغيبة عنه في سنة
 الحضور (وأقص) في بعضها عنه فيها ككونه في سنة حضوره أربع مائة وفي الأولى
 خمسمائة وفي الوسطى مائتين (قضى) بضم فكسر (بالنقص) أي يحكم الناقص (على ما)
 أي الزائد الذي (قبله) فيز في أربع مائة لسنة الحضور ومائتين للأولى وكذا الثانية
 لان الزائد لم يصل لرب المال ولم يفتنع به فان تقدم النقص كائنين في الأولى وخمسمائة
 في الثانية وأربع مائة في سنة الحضور أربع مائة وللثانية أربع مائة
 الا ما أخرجه عن سنة الحضور ومائتين للأولى (وان احتكرا) أي رب المال وعامله
 (او) احتكر (العامل) فقط (ف) يز في القراض (ك) زكاة (الدين) في كونه بعد
 القبض لسنة ولو أقام بيد العامل سنيين ان كان ما يده العامل مساويا لما يده رب المال
 أو أكثر والا كان تابع لما يده وبه وانما يعتبر ان كان يعبر به والا فاعبر بما يده العامل
 فقط (وجعلت) بضم فكسر مثقلا (زكاة ماشية القراض) المشتراة أو منته وكذا
 زكاة حرثه ان بلغ نصيبا بالملقة بغيرها فلا تؤخر العلم بحالها أو المفاصلة تعجيلا (مطلقا)
 عن التقيد بحضور رب المال أو إدارة العامل (وحسبت) بضم فكسر أي الزكاة (على
 ربه) أي القراض فلا تجبر بالبيع ان غابت الماشية عن ربه هذا هو المشهور وقال
 اشهب تلقي عليهما ويجب بهما البيع كالحسرة فان حضرت فهل يأخذها السامح منها
 ويحسب على ربه أو من عند ربه تأويلان (وهل عبده) أي زكاة فطر الرقيق المشتري
 بالقراض أو منه (كذلك) أي المذكور من زكاة ماشية القراض في كونه يحسب على

تبعه لو كان في العام الاول
 اربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي
 الثالث مائتان وخمسون فيز في
 في عام الانقصال عن مائتين
 وخمسين ثم يز في ذلك من السنتين
 الاولين الا ما نقصه بجزء الزكاة
 وهو ستة دنانير وربع فمما ذكر
 فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي
 قبل عام الانقصال يقتضي ان
 عام الانقصال لا ينقص منه
 ما نقصته الزكاة وليس كذلك
 اذ هو خلاف اطلاقاتهم
 وتصريحهم والتعليل يرشده
 بانه لما يجب الاخراج الاعنه
 المفاصلة اعتبر النقصان بالزكاة
 لما يستقبل ولا يجري فيه ما جرى
 في دين الزكاة لان هذا لم يقع فيه
 تفریط فلم يعلق بالذمة بل بالمال
 فيعتبر بنقصه فعلى هذا يسقط
 من السنة الثالثة فيما تقدم
 الستة وربع وما وجب في
 الثانية بعد اسقاط ستة وربع

منها على حسب ما تقدم وكأنه اعتبر بقوله في سنة الفصل ما فيها وانه يبدأ بها وليس كذلك
 بل يبدأ بالأولى قاله ابن رشد وغيره (قوله عنه) أي القراض (قوله فيها) أي سنة الحضور (قوله فان تقدم النقص) منه ومما قبله
 (قوله في كونها) أي الزكاة الخصلة كاف التشبيه (قوله والا) أي وان كان اقل مما يده ربه (قوله تابع لما يده ربه) أي في زكاته
 لكل عام (قوله وانما يعتبر) أي ما يده ربه (قوله ان كان) أي ربه (قوله به) أي ما يده (قوله والا) أي وان كان لا يجبر بما يده
 (قوله به) أي القراض كله (قوله أو منه) أي القراض (قوله وكذا) أي زكاة ماشية القراض في التعجيل (قوله لتعلقها) أي
 الزكاة (قوله بعينها) أي الماشية على تعجيلها (قوله فان حضرت) أي الماشية في بلد ربه

ربهما وحده (أوتلغى) عليهما (كأنه نقمة) على عبيد القراض في جبرهما بالربح فيه
 (تأويلان) أي فهمان لشارح المدونة هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيهما زكاة
 انظر عن عبيد القراض على رب المال خاصة وأما فقهاء من مال القراض اه وهذا
 صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ما شبيه القراض الحاضرة هل تترك منها
 ونحسب على ربه أو من عند ربه انما قال بعد قوله مطلقا وأخذت من عينه ان غابت
 وحسبت على ربه وهل كذا ان حضرت أو من ربه كذا فطر رقيقه وتأويلان لوافق
 النقل (وركي) بضم فكسر مثقلا (ربح العامل) ان كان نصابا بل (وان قل) عنه
 وليس له ما يضمنه اليه بناء على انه أجبر والمخاطب بن كاته العامل على المشهور وهو مذهب
 المدونة وابن رشد بعد قبضه لسنة واحدة ولو أقام المال بيده سنتين سواء كان هو ورب
 المال مديرا أو محتسرين أو محتسرين لكن الذي في البيان والمقدمات انهما أن ادرا
 معا أو العامل بن كى حصته لكل عام بعد المفاضلة واقتصر عليه ابن عرفة ورجحه بعضهم
 وقال انه مذهب المدونة وأشار بان قل لقول الموازية لاز كاته فيما قل وقصر عن
 النصاب قال في التوضيح المشهور ومبنى على انه أجبر ومقابلته على انه شريك الناصر فيه
 بحث ظاهر اذ كونه أجبر يقتضي استحقاقه لانه لسنة وكونه شريك يقتضي
 سقوطها عنه ان كان جرد دون نصاب قلت أصل وجوب الزكاة في جزء العامل مع قطع
 النظر عن قلته مبنى على انه شريك وجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على
 العامل مبنى على أنه أجبر فربحه بعض ربح المال الذي تجزئ فيه أخذها جرد فتركها
 للمال فلذا لم يشترط كونه نصابا (ان أقام) مال القراض (بيده) أي العامل (حولا) من
 يوم أخذه من ربه للتجارة به بناء على انه شريك وعلى انه أجبر يكفي حول الأصل (وكانا)
 أي رب المال وعامله (حر بن مسلمين بلا دير) عليهما اشتراطهما في رب المال مبنى على ان
 العامل أجبر وفي العامل على انه شريك (وحصة) أي رأس مال (ربه) أي القراض
 (بربحه) أي مع نصيب رب المال من ربحه (نصاب) فان نقصا عنه فيستقبل العامل بما
 خصه من الربح ولو نصابا بناء على أنه أجبر إلا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب
 وحال الحول عليهما فيزكى العامل ربحه وان قل ففي المفهوم تفصيل أشهب من له
 احد عشر دينارا وربح فيها خمسة وله مال حال حوله يتم النصاب به فلذلك العامل حصته
 لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ مخنفون ابن القاسم لا يضمن العامل ربحه الى مال له آخر
 ليزكى بخلاف رب المال وقاله اصمغش ويشترط في زكاة العامل أيضا ان يرضى المال
 والقبض (وفي كونه) أي العامل (شريكا) لرب المال لصفاته حصته من الربح ان تلقى
 ولعق من يعتق عليه بنفس الملك الذي اشتراه بمال القراض وعدم حثه بوطئته امة
 القراض ولحقه ولدها وتقويمها عليه واشتراط أهلية الزكاة في زكاة حصته (أو أجيرا)
 لرب المال على التجارة فيه بجزء ربحه اذ ليس له شركة في رأس المال وحول نصيبه من

(قوله في جبرهما) أي النقمة
 على عبيد القراض وزكاة
 فطرهما (قوله عنه) أي
 النصاب (قوله وليس له) أي
 عامله الخ حال (قوله على انه) أي
 العامل (قوله بن كاته) أي ربح
 العامل (قوله العامل) خبر
 المخاطب (قوله بعد قبضه) أي
 ربح العامل (قوله لسنة واحدة)
 صلة زكى (قوله انهما) أي رب
 المال وعامله (قوله فان نقصا) أي
 رأس المال وحصة ربه من ربحه
 مفهوما وحصة ربه بربحه نصاب
 (قوله لصفاته) أي العامل (قوله
 عليه) أي العامل (قوله حده)
 أي العامل (قوله بوطئته) أي
 العامل (قوله ولحقه) أي
 العامل من اضافة المصدر لقوله
 وتكميل عمله برفع فاعله

الربح حول امله تركية نصيبه ونقل وسقوطها عنه تبعاً لسقوطها عن رب المال
(خلاف) في القسمة لا يروى المبيعة على كونه شريكاً أو أجيراً لا لكونه شريكاً أو أجيراً
الذمه من كونه أجيراً ولم يشهر القول بأنه شريك ~~هـ~~ ذكر الاتفاق ان
في الذميرة ما يشهد بظاهر المتن فلا حاجة للتكاف (ولا تسقط زكاة حوث) اي محروث
من حب وغير (ومعدين) ذهب او فضة (وماشية) اي نمل (بدن) على مالكمها مستغرق
لها (او فقد) اي غيبة المالك وانقطاع خبره (او اسر) للمالك من حرب لمحله على
الحياة وكذا زكاة فطره ان خالف الدين ما يده من حوث الخبل (وان ساوي) الدين
(ما يده) اي المالك من ذلك بأن كان عليه خمسة أو سق من فتح وخروج له مثلاً او عليه
خمس تباعاً وله مثلاً او عليه عشرة ويده خمسة (الازكاة فطر عن عبد) و (عليه) اي
المالك (مثله) اي العبد فقط عنه حيث لم يكن له ما يقابل فيها من له رق وعليه رق مثله
في الصفة فلا يزكى عنه الفطر ان لم يكن له مال ابو الحسن ظاهراً ليس له ما يقابل به
الدين وان كان له ما يجزعه زكاة فطر عبد الحق فيه نظر لان العبد الذي في يده ليس
كاهن المستحقة لان الذي عليه في ذمته ولو له مال ما يده لطولب بماله فوجب
كون زكاة فطره عليه ان ملكها والا فلا شيء عليه لانه ان باعه أدى زكاة الفطر من
عنه فالدين أولى به وقد قال ابن القاسم الذي جنى عبده ومضى عليه يوم الفطر قبل
أن يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كالمستحقة لتعلق الجناية به لا بالذمة
فاذا كان هذا العبد الذي كالمستحق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذي هو غير مستحق
ولو له لابق الدين في ذمته فقل ابن القاسم اراد بقوله ان لم يكن له مال انه ليس له ما يؤدي
منه زكاة الفطر اهـ (بخلاف) زكاة (العين) اي الذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير
فيسقطها الدين والفقه والاسرار لم يكن دين زكاة بل (ولو) كان الدين (دين زكاة)
ترتب في ذمته وشمل زكاة الفطر والعين وعرض التجارة والماشية والحريث ان كان حالاً
بل (أو) كان الدين الذي عليه (مؤجلاً) ويعتبر عدده لانه يؤل للحلول بمعنى الزمن أو
الموت أو القلس ان كان غير مؤجل بل (أو) كان (كهر) لزوجه ولو مؤجلاً هذا قول الامام
مالك رضي الله تعالى عنه وابن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل
دين الامهور النسبة اذ ليس شأنه التقديم به الا في موت أو فراق وأدخل الكتاب دين
الوالدين والصديق (أو) ~~هـ~~ كان الدين (نفقة زوجة) ترتب عليه وهو موصراً حال كونه
(مطلقاً) عن التقييد بالحكم بها لانها في تطهير الاستمتاع (أو) نفقة (ولان حكمها)
متجمدة عن ماض من غير مالكي ومعنى الحكم القرص أي ان فرضها وقدرها كما قسم
كالدين في الزوم وعدم السقوط بمعنى الزمن فلا يقال الماشية سقطت بمعنى زمنها
والمستحقة لا يحكم بها اذ الحكم سواء كان على ظاهره أو بمعنى التقدير مسيرها كالدين
في الزوم وسواء تقدم للولد بسر أم لا بانه فان لم يحكم بها فقل ابن القاسم لا تسقط

(قوله لمحله) اي المفقود او الماسود
(قوله فطره) اي المفقود او الماسود
تشبيه في عدم السقوط (قوله له)
اي المالك (قوله يقابل) اي العبد
الذي عليه (قوله فيها) اي المدونة
(قوله ومنها) اي العبد
ان لم يكن (اي الدين) (قوله وشمل)
اي دين الزكاة (قوله من غير
مالكي) صفة حكم والمالكي
لا يحكمهم السقوطها بمعنى زمنها
(قوله اذ الحكم الخ) علة
لاسقاطها زكاة العين (قوله
في الزوم) صفة كاف التشبيه
(قوله فان لم يحكم بها) اي نفقة
الولادة فهو ان حكمها (قوله
لا تسقط) بضم التاء وكسر
القاف

(قوله فان لم يتقدم له يسر الخ) مفهوم ان تقدم يسر (قوله فهما) اي ابن القاسم **٣٣٣** وأشهب (قوله متفقان) اي على انه

ان تقدم للولد يسر فلا تسقط
والا تسقط (قوله كل) اي من قول
ابن القاسم لا تسقط وقول أشهب
تسقط (قوله على اطلاقه) اي
عن التقييد بتقدم اليسر او
عدمه (قوله فيهما) اي ابن
القاسم وأشهب (قوله فيه) اي
جواب الاستفهام (قوله وهل
وان لم يتقدم يسر) اي وهل
لا تسقط ان لم يصحكم بها وان لم
يتقدم يسر وقول أشهب تسقط
وان تقدم يسر فهما مختلفان
(قوله فالمدكور) اي على
نسخة وان لم يتقدم (قوله
تاويل الخلاف) اي والهدوف
تاويل الوفاق (قوله وعلى كل)
اي من النسختين (قوله فهو)
اي قوله وهل الخ (قوله والا) اي
وان لم يصحكم بها (قوله فلا)
اي فلا تسقط (قوله او مطلقا)
اي عن التقييد بتقدم يسر
(قوله الوفاق) اي فهمه (قوله
والخلاف) اي فهمه (قوله فان لم
يصحكم بها) مفهوم يصحكم (قوله
أول يتسلف) مفهوم ان يتسلف
(قوله فان كانت) اي نجوم
الكتابة (قوله هذا) اي تقوم
النجوم (قوله وقيمة رقبته الخ)
حال (قوله فيجعلها) اي قيمة نجوم
الكتابة (قوله فيجعل) اي قيمة
المدير (قوله بيعه) اي المدير
(قوله فيه) اي الدين (قوله

وقال أشهب تسقط واختلاف هل بينه ما وفاق وخلاف والى هذا أشار بقوله وهل
عدم سقوط كاة العين عن الاب بفقته ولده التي لم يصحكم بها (ان تقدم للولد يسر) أيام
عدم اتفاق أبيه عليه فان لم يتقدم له يسر فسقطها كما قاله أشهب فهما متفقان او يبق كل
على اطلاقه فيعين ما خلاف فيه (تاويلان) اي فهمه ان اشار به فالمدكور تاويل
لوفاق والهدوف تاويل للخلاف وفي بعض النسخ وهل وان لم يتقدم يسر تاويل
فالمدكور تاويل للخلاف وعلى كل فهو مرتب على مفهوم ان يصحكم بها فالمتناسب والافلا
وهل ان تقدم له يسر او مطلقا تاويل الوفاق لبعض القرويين والخلاف بعد الحق (أو)
كان الدين نجما من نفقة (والد) اب او ام فيسقط كاة العين عن الولد حال كونه (يصحكم)
اي فرض ولوم من مالكي او الزنا وقضاء بها بعد مضى زمن من غير مالكي (ان يتسلف)
الوالد ما أنفق على نفسه في الماضي لياخذ قضاء من ولده فان لم يصحكم بها اول يتسلف بان
تجبل في الاتفاق على نفسه بسؤال وغيره فلا تسقط نفقته كاة العين عن ولده (لا تسقط)
زكاة العين عن مال كها (بدين كنارة) وجبت عليه لقتل خطا او ظهرا أو فطر في رمضان
(أو هدى) وجب لفتح او قران أو ترك واجب من حج او عمرة ابن رشد الفرق بين دين
الزكاة ودين الكفارة ان الزكاة يطلمها الامام ويأخذها كرها بخلاف الكفارة ابن
عنا ب الفرق بين الزكاة والكفارة في أخذ الامام فله للنجى والمأزى ونص النجى الذي
يقضيه المذهب ان الكفارة مما يجبر الانسان على اخراجه ولا توكل لاماته وهذا هو
الاصل في حقوق الله تعالى في الاموال فن لم يؤدز كاته او وجبت عليه كفارة أو هدى
وامتنع من اداء ذلك فانه يجبر على اتياده وقاله ابن الموازي وجبت عليه كفارة فبات
قبل اخراجها انما تؤخذ من تركته اه فقسقط زكاة العين بما تقدم في كل حال (الأن)
يقبح فسكون حرف مصدر ملته (يكون عنده) اي المدين (معهش) بضم الميم وفتح العين
والشسين مثقلا اي ما ينزكى بالعشر او نصفه من حب ونحو (زكى) بضم فكسر مثقلا اي
اخرجت زكاته وأولى ان لم تجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله الماشية فيجعل
ما ذكر في الدين ويزكى العين (أو معدن) اي ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكى العين
(أو قيمة) لنجوم (كتابة) فان كانت عينا قوم متعرض ثم هو بعين هذا قول ابن القاسم
وهو المشهور وقال أشهب يقوم المكاتب على انه مكاتب وقال اصبح يقوم قنفا فان عجز
المكاتب وقيمة رقبته زائدة على قيمة كتابته زكى من ماله بقدر تلك الزيادة على مذهب ابن
القاسم فيجعلها في الدين ويزكى العين (أو) قيمة (رقبة) رقيق (مدبر) بضم الميم وفتح
الدال والموحدة مثقلا اي معتنق عتقا معلقة اختياره على موت مال كة فيجعل في الدين وترزكى
العين ويقوم على انه فن كان تدبيره سابقا على الدين او متأخرا عنه هذا قول ابن القاسم
وقال أشهب لا تجعل قيمة المدبر قبل الدين فيه اذ لا يباع فيه حينئذ خليل لعل ابن القاسم
راعى قول من أجاز بيعه فيه حينئذ فتقول المصنف او رقبته مدبر على اطلاقه اتفاقا

حينئذ) اي حين تقدم تدبيره على الدين (قوله على اطلاقه) اي عن تقييده بتأخر تدبيره عن الدين

(قوله في المتأخر) أي تدبيره عن الدين. (قوله في المقدمة) أي تدبيره على الدين (قوله على غررها) أي باحتمال موته أو مرضه في الاجل (قوله لغيره) أي الخدم بالفتح (قوله وهبت) أي بضم فكسر (قوله له) أي الخدم بالفتح (قوله سنين) صلة خدمة (قوله أوحياته) أي الخدم بالفتح عطف على سنين (قوله جهل) بفتح فسكون مصدره ضاف لقوله بعد حذف فاعله أي ابن المواز (قوله في قيمة الخدمة) صلة جعل (قوله إذا كانت) أي الخدمة (قوله حياته) أي الخدم بالفتح (قوله ليس بحسن) خبر جعل (قوله لأنها) أي الخدمة ٣٦٤ حياته (قوله لا يجوز بيعها) أي غررها (قوله بشقة) أي حال ويحقق أي

في المتأخر وعلى المشهور في المقدمة (أو) قيمة (خدمة معتق لاجل) على غررها (أو) قيمة خدمة (مخدم) بضم الميم وسكون الحاء المجعولة وفتح الدال أي رقيق غيره وهبت خدمته له سنين معلومة أو حياته قاله ابن المواز اللخمي جعل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته ليس بحسن لأنها لا يجوز بيعها بشقة ولا بغيره وأظنه قاسه على المدبر وليس مثله لأنه في المدبر مرضا علة لا يجوز بيعه في الحياة ولا خلاف أنه لا يجوز للمخدم بيع الخدمة حياته فلا يجوز جعلها في الدين (أو) قيمة (رقبته) أي الخدم (لأن) أي شخص (مراجعة) أي رقبته الخدم (له) بأن خدمته زيدا سنين معلومة أو حياته وبعد ما يملكه عمر والمدبر فيقابل عمره بقيمة الدين ويرى العين (أو) يكون له (عدد دين) على غيره (حل) ورجي (أو رقيمة) دين مؤجل (مرجو) خلاصه بأن كان على مولى محسن المعاملة أو تناهه الأحكام (أو) يكون له (عرض حل) بفتح الحاء واللام مثقلة أي كحل (حوله) أي العرض وهو في ملكه وانما يشترط هذا الشرط إذا أمر على الدين حول وهو على الدين والأفلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمانه هذا قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم اشتراطه فجعل قيمته في الدين وإن لم ير عليه حول عنده وبشوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هل هو منشيء الملك العين التي يده فلاز كآفة عليه فيما القصد الحول وهو قول ابن القاسم أو كاشف أنه كان مال كاله أفيز كي وهو قول أشهب وأنت خير بأن هذا البناء يوجب شرط مرور الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما لكن لم يشترطوه إلا في العرض وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه كمال الحول وهو كذلك المواق انظر على هذا ما تقدم أنه يجعل في دينه آخر الحول ما يخرج من معدن أو زرع من كي وكذا يجعل المائة الرجبية في مقابلة دينه مع كونه ليس له ما يجعله فيه من محترم إلى رجب الرماصي تكلف سالم لادخال هذا في كلامه بقوله يمكن عود الضمير في حوله بجميع ما سبق وحول كل شيء يحسبه بقول المعشر طيبه والمعدن خروجه اه وفيه نظر لآلته الحول في كلام الأئمة على غير ما ردهم لأن الخلاف بين ابن القاسم وأشب في العرض هل يشترط فيه الحول وهو مرور السنة أم لا ولا حالته التصوير أيضا لأن الحول مذكور في كلام الأئمة على سبيل الشرطية ولم يذكر كروا الطيب

عين (قوله وأظنه) أي محمدا (قوله قاسه) أي الخدم حياته (قوله على المدبر) أي بجامع استحقاق خدمة كل منهما حياته (قوله وليس) أي الخدم حياته الخ حال (قوله مثله) أي المدبر (قوله لأنه) أي جعل قيمة المدبر المتقدم تدبيره على الدين (قوله أنه) أي الشان (قوله بأن خدمه) أي وهب مالك الرقيق خدمته (قوله أوحياته) أي زيد (قوله وبعدها) أي السنين أو الحياة (قوله يملكه) أي الرقيق (قوله بقيته) أي الرقيق الدين (قوله هذا الشرط) أي كمال حول العرض في ملكه (قوله والا) أي وإن لم يمر على الدين حول وهو على الدين (قوله فلا) أي لا يشترط كمال حول على العرض وهو في ملك المدبر (قوله بعدم اشتراطه) أي كمال حول العرض في ملك المدبر (قوله يده) أي المدبر (قوله فيها) أي العين (قوله أنه) أي المدبر (قوله لهما) أي العين (قوله كمال الحول)

أي وهو في ملك الدين (قوله أنه) أي المدبر الخ بيان لما يهدف من (قوله آخر) صلة يجعل (قوله في المائة الرجبية) أي التي استقادها في رجب (قوله في مقابلة دينه) أي ويرى كي المائة المحرمية (قوله مع كونه) أي المدبر (قوله فيه) أي الدين (قوله تكلف) بقضات مثقلا (قوله بقوله) أي سالم ملة تكلف (قوله ما سبق) أي المشر وما بعده (قوله لآلته) أي حمله

في المعشر شرطاً بل فرض مسئلة ولذا اخرج المازري الزرع قبل بدو صلاحه على خدمة
 المدير وأقره ابن عرفة وغيره ولو كان على سبيل الشرطية ما اتي بخريجه وذكر شرط جعل
 العرض الذي حل حوله في الدين فقال (ان يسع) اي كان العرض مما يساع على المقاس
 لو فادينه كتياب جمعة وكتب فقه لاثياب جسده ودار سكناه التي لا فضل فيها (وقوم)
 بضم القاف وكسر الواو مشددة ما ذكر اي اعتبر قيمته (وقت الوجوب) لانه كذا
 في العين وهو آخر الحول واصله يسع (على مفلس) لتوفية دينه فالاولى تقديمه بصلقه (لا)
 يجعل في الدين رقيق (أبق) او بعير شارد ان لم يرج عوده بل (وان رجي) اذا لا يجوز بيعه
 بوجه (او دين لم يرج) خلاصه لعسر مدينه أو ظلمه ولا تناله الاحكام لانه كالعدم (وان
 وهب) بضم فاء كسر (الدين) المسقط لانه كذا العين للمدين ولم يحل حوله عنده بهدبه له
 فلازكاة عليه في العين التي حال حولها بيده لان هبة الدين منشئة للملكه العين فيستقبل
 بها حولاً من يوم الهبة (أو) وهب للمدين (ما) أي شيء (يجعل فيه) أي الدين (ولم يحل)
 أي يكمل (حوله) وهو في ملكه فلازكاة في العين التي بيده وهذا مفهوم حل حوله
 وعطف على وهب فقال (او امر لكمة وجو) بضم الميم وكسر الجيم (نفسه بستان ديناراً)
 لعل (ثلاث سنين) وقبضها وليس له غيرها وفاعل من (حول فلازكاة) عليه الآن
 ويستقبل بالعشرين التي ملكها بتمام الحول حولها اذ هي فائدة تجددت لاعتن مال فاذا
 تم الحول الثاني وهي عنده زكاه واستقبل بالعشرين التي ملكها بتمامه حولها فاذا
 تم الحول الثالث زكاه وبقى الاولى واستقبل بالعشرين التي ملكها بتمامه حولها فان
 تم وهي بيده زكاه وبقى الاولين قال في البيان هذا الذي يأتي على مذهب مالك رضي
 الله تعالى عنه في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول الحول على المال الذي بيده
 أو فادما لانه يستقبل والقول الثاني ينكر عشرين بمرور الحول الاول قال في المقدمات
 وهو الذي يأتي على سماع سماع عن ابن القاسم وعلى قياس قول غير ابن القاسم في
 المدونة في هبة الدين طاع وغاب عن الموافق كلام البيان ومحقق كلام المقدمات وتبعه
 عجم وجعله خلاف ما ذكره المصنف وقد نقل الموضع والشارح كلام البيان والمقدمات
 على وجهه (ومدين) اشخص (بما تله) أي المدين (مائة محرمة) ملكها في محرم
 (ومائة رجبية) ملكها في رجب (يزكي) المائة (الاولى) المهرمية عند تمام حولها
 ويقابل الدين بالرجبية فلا يزكيها اذ اتم حولها وهي بيده على المشهور وقيل يزكي كذا
 عند حولها ويقابل الدين بالآخرى (وزكيت) بضم فكسر مثقالاً (عين) دنانير
 أو دراهم (وقفت) بضم فاء كسر اي حبست العين على معينين أو غيرهم (السلف)
 بفتح السين واللام اي ليتسلفها المحتاج لقضاء حاجته بها ويرد مثله أو مر عليها حول
 من ملكها أو زكاه وهي بيد واقفها أو الناظر عليها أو بعضه وهي بيد أحدهما
 وبعضه وهي بيد متسلف رد مثله قبل تمام عام فزكيها واقفها أو الناظر ان كانت

(قوله خرج) بفتحات مثقالاً (قوله)
 ولو كان) أي الطبيب أقول وايضا
 نكاهه لم يؤد الى مساواة غير
 العرض العرض في اشتراط كمال
 حول ما يجعل في الدين في ملك
 المدين فلا فائدة فيه (قوله ما ذكر)
 اي مما يجعل في الدين من معشر
 وما بعده (قوله فالاولى تقديمه)
 اي على مفلس (قوله بصلقه)
 اي يسع تقرب على اعراجه صلة
 له (قوله للمدين) صلة وهب
 (قوله بها) اي العين (قوله الآن)
 بفتح الهجزي ومد الثاني اي
 حين مرور الحول (قوله انه) اي
 المدين الخ بيان المذهب بمذهب
 من (قوله وعلى قياس) عطف
 على سماع (قوله في هبة الدين)
 اي للمدين عند تمام حول العين
 التي بيده انه يزكيها حينئذ ولا
 يستقبل بها حولاً من يوم الهبة
 لانها كشفت ملكه العين من
 اول حولها (قوله بيده) تنازع
 فيه سماع وقول

(قوله من ذكر) أى واقعها وناظرها ٣٦٦ (قوله منه) أى متعلقها (قوله على معينين) صلة يفرق (قوله تبع له) أى فى الوقفية

(قوله ربط) بضم الراء والموحدة جمع وياط بكسر الراء أى محل حراسة خشية هجوم عدو منه (قوله قناطر) جمع قنطرة ما يجاز عليه البحر وفجوة (قوله راجعان) أى قوله على مساجد أو غير معينين (قوله فيه) أى الحيوان الموقوف (قوله غلته) (قوله خارجه) راجع للنبات (قوله ونسله) راجع للحيوان (قوله فلو قال ان تولى المالك القيام به الخ) تفريع على قوله وسقيه وعلاجه (قوله بأن كان الحب الموقوف الخ) تصوير لتولى المالك القيام به (قوله من التفصيل) بيان لما (قوله ولو بالضم) أى المالى يوقف (قوله كان) أى الوقف (قوله تولاها) أى النباتات والحيوان الموقوفين للتسل والخارج (قوله مع قوله) أى المصنف (قوله بمشهوريته) أى التفصيل (قوله المؤلف) أى ابن الحاجب (قوله ونسبه) أى التفصيل (قوله عليه) أى المصنف (قوله من اعتبار الانصاء الخ) بيان لما (قوله بما الخ) صلة قيد (قوله وتبعه) أى اللغوى (قوله المؤلف) أى خليل (قوله فى هذا القيد) أى تولى المعنيين القيام بالنبات والحيوان (قوله من التفصيل) بيان لما (قوله فهو) أى مقابل التفصيل وهو كقوله النبات والحيوان على ملك واقفه ان كان نصابا ولو بضمه المالى يوقف سواء تولى المالك القيام به أم لا كان على معينين أو على غيرهم (قوله وفهم) بفتح فكسر عليه

نصابا أو أقل وللاواقف ما يقه اذ وقفها لم يخرجها عن ملك واقفها فان تسلفها أحد ولم يردّها الا بعد عام فيزكيها من ذكر بعد قبضها منه لعام واحد ولو أقامت عند المدين سنين ويزكيها المدين كل عام ان كان عنده ما يجعله فى مقابلة الدين والا فلا وشبهه فى التزكية فقال (كليات) خارج من زرع حب وقف ليزرع كل عام فى ارض مملوكة أو مستأجرة أو مباحة ويفرق ما زاد من الخارج على القدر الموقوف على معينين أو غيرهم ويبقى منه القدر الموقوف ليزرع فى العام القابل وهكذا ان كان الخارج نصابا ولو بالضم لما لم يوقف من مال الواقف زكاة الواقف أو الناظر قبل تسعته وكذا غمر الحوائط الموقوفة (وحيوان) أى نعم وقف ليعرق لبنه أو صوفه أو ليجعل عليه أو يركب فى سبيل الله ونسله تبع له ولو سكنت عنه واقفه (أو) لتفرقة (نسله) أى الحيوان (على مساجد) أو ربط أو قناطر (أو) على آدميين (غير معينين) كالفقراء والمجاهدين وبختم راجعان للنبات والحيوان الموقوف لتفرقة نسله للحيوان الموقوف لتفرقة غلته اذ التفصيل الذى ذكره المصنف لم يقه أحد فيه وشبهه فى التزكية على ملك الواقف فقال (ك) النباتات والحيوان الموقوف لتفرقة خارجه أو نسله (عليهم) أى المعنيين (ان تولى المالك تفرقة) وسقيه وعلاجه يتفه أو نائبه فلو قال ان تولى المالك القيام به لكان أولى بأن كان الحب الموقوف تحت يد واقفه يزرعه ويعالجه حتى يثمر فيفرقه على المعنيين والحيوان الموقوف تحت يده يقوم به حتى يحصل نسله فيفرقه عليهم فيزكي جملته ان كانت نصابا ولو بالضم لما له غير الموقوف سواء كان يحصل لكل واحد من المعنيين نصاب أم لا (والا) أى وان لم يتول المالك القيام بالنبات والحيوان الموقوف وتولا المعينون الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويتسعون الخارج ويخدمون الحيوان ويتسعون نسله فلا تزكى جملته على ملك واقفه (ان حصل لكل) من المعنيين (نصاب) من الخارج أو من الفسل بالقسمة فيزكيه والا فلا مال يكن له ما يرضه له ويكمل به النصاب هذا حكم الحيوان الموقوف لتفرقة نسله وأما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو الحسل أو الركوب عليه على معينين أو غيرهم فتزكى جملته على ملك واقفه ان كان نصابا ولو بضمه المالى يوقف سواء تولى المالك القيام به أم لا ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب ان النباتات والحيوان الموقوف للنسل والخارج تزكى جملتها على ملك الواقف ان كانت نصابا ولو بالضم كان على معينين أو غيرهم تولاها الواقف أم لا والتفصيل الذى ذكره المصنف تبع فيه تشهير ابن الحاجب مع قوله فى توضيحه لم أن صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ونسبه فى الجواهر لابن القاسم ونسبه اللغوى وغيره لابن المواق واقصر عليه التوسى واللغوى ثم قيد اللغوى ما ذكره من اعتبار الانصاء فى المعنيين بما اذا كانوا يسقون ويلون النظر له لانها طابت على املاكهم وتبعه المؤلف فى هذا القيد والمعلقين ما درج عليه من التفصيل فهو لا يحسن والمدين وفهم صاحب المقدمات وأبو عمران المدقونه

(قوله عليه) أي مقابل التفصيل صلة فهم (قوله وتوليم) أي المعينين ٣٦٧ (قوله ذلك) أي القيام به (قوله نظر الخ) علة

لالحاق ولد فلان بالمعينين (قوله والا) أي وان تولاه المعينون (قوله نظرا إلى أنفسهم) علة لالحاق ولد فلان بغير المعينين (قوله وهما) أي القولان (قوله منه) أي معدن الذهب والفضة (قوله من ذهب أوفضة) بيان للخارج (قوله لامعدن نحاس الخ) مفهوم عين (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله وهذا) أي اشتراط حرية نحرجه وإسلامه (قوله وان الشركاء الخ) عطفا على لا تشترط (قوله وهذا) أي عدم اشتراط حرية نحرجه ولا إسلامه وان الشركاء الخ (قوله بلوغه) أي الخارج من المعدن نصابا (قوله سدا) أي غلقا الخ علة لقوله وحكمه للإمام (قوله وإذا قال) أي المصنف في باب القضاء (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه ليس معدن عين (قوله بأنه) أي المعدن الظاهر بأرض معين (قوله له) أي المعين (قوله يبق) أي المعدن الظاهر بأرض المصالحين (قوله لهم) أي المصالحين (قوله أولا) بشد الواء (قوله إلى تمام النصاب) صلة ضم (قوله فتركه) أي النصاب (قوله بعده) أي تمام النصاب (قوله في هذه الحالة) أي ظهور العرق الثاني قبل تمام الأول (قوله في هذه الحالة) أي ظهور العرق الثاني (قوله في هذا) أي ضم (قوله له) أي الخرج بكسر الراء

عليه (وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان) كزيد (ب) الحبس على (المعينين) في التفصيل بين تولي الواثق أو نائبه القيام به وتوليم ذلك نظر إلى أن المصنف قد ذكر في جملته على ملك الواثق أن تولاه والازكي من نائبه نصاب (أو) الحاق ولد فلان بغيرهم (أي المعينين نظرا إلى أنفسهم) (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وهما مبنيان على التفصيل الذي ذكره المصنف وقد علمت ضعفه (وانما يترك) بفتح الكاف مشددة (معدن عين) أي الخارج منه من ذهب أوفضة لامعدن نحاس وحديد ونحوهما وفهم من قوله يترك اشتراط حرية نحرجه وإسلامه لا هو ولا طول وهذا هو الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا تشترط حرية ولا إسلامه وان الشركاء فيه كالواحد الجزولي وهذا هو المشهور وبشترط بلوغه نصابا وزكاته ربع عشرة (وحكمه) أي التصرف في المعدن من حيث هو لا بقيد كونه عينيا (للامام) الأعظم أو نائبه يقطع لمن يشاء ويجعله مباحا للمسلمين ان كان بأرض غير مملوكة كالقبا في ممتلكات أهلها أو مملوكة لغير معين كأرض العنوة بل (ولو) ظهر (بأرض معين) مسلم أو كافر ذي سد الباب الهرج لان المعادن قد يجدها شرار الناس فان تركت لهم فحسدوا وتقاتلوا عليها وسفك بعضهم دماء بعض المتعطى ولا يحتاج الاقطاع لمباينة بخلاف الهبة وقيل لا بد فيه من المباينة وبالاول العمل اه المسناوي وهو ظاهر لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم اعيانهم ولذا قال لا ينزع الفاضل بموت الامير وأشار بولوا إلى القول بان المعدن الظاهر بأرض معين حكمه له مطلقا وللقول بأنه ان لم يكن عينيا والاذلال امام والمعمد ما مضى عليه المصنف (الا) أرضا (مملوكة) ككافر (مصالح) الامام على ترك القتال وبقائه أرضه له بمال يدفعه كل عام سواء أيجل على الارض والرقاب أو فرق عليها أو فرق على أحدهما أو أجزل على الآخر أو سكنت عنه معين أو غيره (ق) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أي المصالح إلى أن يسلم فيصير حكمه للإمام لانه صار من المسلمين الذين يجب على الامام حمايتهم وسد باب الشر عنهم هذا مذهب المدونة وهو الرابع وقال مصنفون يبق لهم ان اسلموا (وضم) بضم الضاد المججمة وشد الميم أي جمع لما خرج من المعدن أولا ونائب فاعل ضم (بقية) أي الخارج من باقي (عرقه) أي المعدن ~~ب~~ كسر فسكون وان تلف المفهوم إليه إلى تمام النصاب فيتركه ثم يترك ما خرج بعده وان قل ان اتصل العمل بل (وان تراخي) أي انقطع (العمل) اختيارا أو اضطرارا (لا) تضم (معدن) أي الخارج من أحدها للخارج من آخر ولو في وقت واحد (ولا) يضم (عرق) أي خارجه لخارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر العرق الثاني قبل تمام الاول وفي الخط انه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى اتم الاول أو انتقل إليه قبل تمام الاول وهذا هو المعتمد قررره المعدوي (وفي) وجوب (ضم فائدة) أي ماله نصابا أو كانت دونه (حال حولها) أي الثاني الظاهر قبل تمام الاول

القائدة وهي في ملكه لما أخرجه من معدن العين دون نصاب وهو المعول عليه وعدم
ضمها له لاختلافهما في اشتراط تمام الحول فيها ودونه تردد أي قولان الأول لعبد الوهاب
والثاني وهو المعتمد والثاني لمخبرون قياسا على عدم ضم المعدنين وفهم ابن يونس
المدونة عليه وصرح في التوضيح بأن الخلاف مطلق سواء كانت القائدة نصاباً ولا وهو
المفهوم من كلام غيره ولكنه خلاف ما في الذخيرة عن سنده من أن عبد الوهاب إنما قال
تضم القائدة إذا كانت دون نصاب فإن كانت نصاباً وأخرج من المعدن دون نصاب فلا
يزكيه وفي قوله ضم إشارة إلى بقاء القائدة بيده حتى أخرج من المعدن ما يكمل النصاب
فلو تلفت قبل إخراجها فلا زكاة اتفاقاً (و) في (تعلق) الخطاب بـ (الوجوب) لزكاة
ما خرج من المعدن (ب) مجرد (إخراج) منه بدون توقف على تصفيته وإنما المتوقف
عليه الإخراج (أو) تعلقه بـ (تصفيته) أي ذهبه أو ورقه من ترابه وسبكه (تردد) الأول
للإيجي واستظهر وغرته فيما اتفق أو تلف بعد الإخراج وقبل التصفية فيحسب على الأول
دون الثاني وفيما أخرج ولم يصف إلا بهدسين فملى الأولين كي لكل سنة ماضية وعلى
الثانيين كي مرة واحدة (وبإزادته) أي معدن العين لمن يعمل فيه ويأخذ ما يخرج
منه لنفسه (باجرة) معاومة يأخذها الدافع من العامل في نظير أخذ ما يخرج منه بشرط
ضبط العمل بمن أو عمل خاص كحفر يوم أو قامة تقبل للبعث في الإجارة وسمى العرض
اجرة لأنه ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة إسقاط الحق (غير نهد) لئلا يلزم بيع عين بعين
غير يد يد مع الجهل بقدر واحد هما نظر للصورة ولذا جاز دفع معدن غير النقد باجرة فقد
وصله دفع (على أن المخرج) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وفتح الراء من المعدن من ذهب
أو فضة (للمدفع) المعدن وزكاه عليه وأما لو استأجره على أن يخرج من المعدن
والاجرة للعامل فيجوز ولو بنقد لأنه في مقابلة العمل (و) أن تعدد العامل في معدن
(اعتبر) بضم المثناة وكسر الواحدة (ذلك كل) من العاملين فن بلغت حصته نصاباً زكي
ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن لمن يعمل فيه (يجوز) من خارجه معلوم النسبة للخارج
كثله للعامل في مقابلة عمله (كالقراض) أي دفع المال لمن يجبره بثالث ربحه مثلاً
بجماع القرر في كل وضعه لأنه أشد غرراً من القراض لبناء القراض على رأس مال
بخلاف هذا ولأن الأصل فيه ما المنع ورد دليل خاص بجواز القراض وبقي هذا على منعه
(قولان) لم يطعن المصنف على أحدهما والأول للإمام مالك رضي الله تعالى عنه
قال لأن المعدن لما لم يجز به إجازت المعاملة عليها كالقراض والمساواة والثاني لا يصح
(وفي ندرته) أي معدن العين بفتح النون وسكون المهملة أي قطعة ذهب أو فضة خاصة
لا تحتاج تصفية قاله عباس وقال أبو عمر إن تراب كثير الذهب سهل التصفية ولا مخالفة
بينهما إذا مراد ما يمل من المعدن غير محتاج لكثير عمل فمثل القطعة الكبيرة الخاصة
والقطع الصغار الخاصة المبثوثة في التراب والتراب الكثير الذهب سهل التصفية

(قوله لما أخرجه من المعدن)
صلة ضم (قوله دون نصاب) حال
عما أخرجه من معدن المعدن
(قوله وهو) أي ضم القائدة
للخارج منه دون نصاب (قوله
وعدم ضمها) أي القائدة
(قوله) أي لخارج المعدن
دون نصاب (قوله لاختلافهما)
أي خارج المعدن والقائدة
(قوله فيها) أي زكاة القائدة
(قوله دونته) أي خارج المعدن
(قوله وفهم) بفتح فكسر (قوله
عليه) أي عدم ضمها له (قوله
الأول) أي تعلق الوجوب
بإخراج (قوله استظهر) بضم
الطاء وكسر الهاء (قوله وغرته)
أي الخلاف (قوله من ذهب الخ)
بيان للمخرج (قوله فيهما) أي
القراض يجزى الربح والمعدن
يجزى الخارج (قوله هذا) أي
المعدن

(الجس) اى جسها سوا وجودها حر أو ورق مسلم أو كافر بلغت نصابا ام لا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الجس بالركاز والندرة معدن لا ركاز لانه دفن آدمى وقال ابن القاسم الندرة ركاز لانه ما وجد في بطن الارض غير محتاج لتخليص سواء دفن فيها او خلق وشبه في وجوب الجس فقال (كالركاز وهو) اى الركاز (دفن) بكسر فسكون اى مدفون كافر (جاهلى) فى التوضيح الجاهلية ما عدا المسلمين كان لهم كتاب ام لا وقال ابو الحسن اصطلاحهم ان الجاهلية اهل الفترة الذين لا كتاب لهم واما اهل الكتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية واراد المصنف به من ليس مسلما ولا ذميا بدليل قوله الا ترى ودفن مسلم أو ذى لقطة فلو قال وهو دفن كافر غير ذى لكان اوضح واشمل اشعوله دفن كل كافر غير ذى كان قبل الاسلام او بعده له كتاب او لا وما لالكافر غير الذى الذى وجد على وجه الارض فبسه الجس ايضا ولكن لا يسمى ركازا واورد على تعريف المصنف انه لم يشمل الندرة وهى ركاز عند ابن القاسم كما تقدم ان كان دفن جاهلى بمحقق او ظن بل (وان بشك) فى كونه دفن جاهلى او غيره لان الغالب كونه لجاهلى بان لا يكون عليه علامة وانظمت او كان عليه علامتان قاله سنده ان كان نصابا بل (او) وان (قل) كل من الندرة والركاز عن نصاب كان عينا (او عرضا) كنعاس ومسلك ورخام وهذا خاص بالركاز ان وجد حرم مسلم بالغ غير مدين (او وجدته) اى ما ذكر من الندرة والركاز (عبد او كافر) اوصى او مدين (الا لكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه (او كبير عمل) بنفسه او رقبته (فى تخليصه) أى اخرجاه من الارض وفى نسخة تخصمه له وهو اظهر (فقط) راجع للتخليص احتراز به عن نفقة سفره في خمس معها والراجح كانه معها ايضا (فالركاز) ربع العشر دون الجس والاستثناء راجع للندرة والركاز على المعقد قاله الرامسى وابده بالنقول لكن لا يشترط بلوغ نصاب ولا غيره من شروط الزكاة هذا تأويل اللغوى وتأويل ابن يونس المدونة على وجوب الجس مطلقا ولو توقف اخرجاه من الارض على كبر نفقة او عمل (وكره) بضم فكسر (حقوقيه) اى الجاهلى لاختلاله بالمرأة وخوف مصادفة قبر صالح (والطلب) للمال (فيه) أى قبر الجاهلى فى قوة عمله لما قبله ويخمس ما وجد فيه هذا هو المشهور وقال اشهب يجوز نبش قبره واخذ ما فيه من مال وفيه الجس ويحتمل ان المراد الطلب بلا حفر بخزوع عزيمة (وباقية) اى الركاز الخمس والمزكى (المالك الارض) التى وجد بها باحياء لا بشراء فهو للبائع على الاصوب وجده هو او غيره ان كان معيناً بل (ولو) كان المالك لها (جيشا) افتتحتها عنوة لانها صارت وقفا بمجرد الاستيلاء عليها فهى كالمملوكة فان لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجد والا فلمسلمين أو هذا مبقى على ان أرض العنوة تقسم على الجيش وأشار بولوى قول مطرف وابن الماجشون وابن نافع ما وجد بأرض العنوة فبأقربه الواجد وأما باقى الندرة وما فى حكمها فحكمه كالعهد (والا) يكن الركاز فى أرض مملوكة لاحد كوات

(قوله لانه) اى الركاز (قوله لانه)
اى الركاز (قوله به) اى الجاهلى
(قوله او رد) بضم الهمز وكسر
الراء (قوله باحياء) صلة مالت
(قوله فهو) اى الركاز

أرض الاسلام وأرض الحرب (ف) باقية (لواجدته والادفن) أرض (المصالحين) هو
 (لهم) ولو وجد غيرهم بلا تخميس ولو دفن غيرهم (الآن يجد رب دارهم) منهم
 أو غيره بها (ف) هو (ه) أي رب الدار دون باقيهم أن كان منهم فإن كان دخلا فيهم فهو
 لهم فإن أسلم رب الدار بحكمه للإمام كالمعدن قاله من ونظر فيه بأن المعدن مظنة
 التنازع لدوامه بخلاف الركاك (ودفن مسلم أو ذمي) علم به لامة (أقطه) فيعرف سنة
 مالم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بلا تعريف ولا مفهوم لادفن
 وخصه لدفع توهم انه ركاك (وما لقطه) بفتح الظاء المجمة أي وما وطرحه (البحر كمنبر)
 مالم يملكه آدمي (ف) هو (لواجدته بلا تخميس) فإن كان تقدم عليه ملك لا دمي فإن كان
 ذميا فالنظر فيه للإمام قاله في المدونة وإن كان مسلما فقال ابن رشد إن كان ربه تركه
 اعطيه فاقطه وإن كان أقام للنجاة فهو لواجده

• (فصل) فيمن تصرف الزكاة له وما يتعلق به • (ومصرفها) بفتح فسكون فكسراى
 محل صرف الزكاة (فقير) أي مالك دون قوت عامه (ومسكين) أي من لم يملك شيئا (وهو)
 أي المسكين (أحوج) أي أشد حاجة من الفقير وقيل مترادفان على من لم يملك قوت عامه
 بأن لم يملك شيئا أو ملكه دون (ومصدق) بضم فسكون مثقالا أي الفقير والمسكين في دعواهما
 الفقير والمسكين إلا عين في كل حال (الاربية) بكسر الراء أي شك في صدقه ما بسبب
 مخالفة ظاهر حالهما لدعواهما فلا يصح أن الابينة وهل يكفي شاهدون غير أولادهم
 شاهدين كدعوى المدين أو الولد العدم وهل يحلف معهما أو لا كدعوى الولد العدم
 (إن أسلم) كل منهما أي كانا مسلمين لأن كفر أو ظن انفاقهما في معصية (وتحرر) كل منهما
 أي كانا حريين لا ذوى شائبة رق والأولى تأخيرهما وعدم بنوة هاشم عن الامتناف
 التمانية لأنها شروط في جميعها إلا الموائف والرقاب (وعدم) بفتح فسكون أي فقد كل
 منهما (كفاية بقليل) بأن لم يملكه أولم يكفه فإن كفاه قليل عامه فليس مسكينا ولا فقيرا
 فالأولى حذف هذا (أو) عدم كفاية (اتفاق) عليه من نحو والدين عدم الاتفاق أولم
 يكف فيه على تمام كفايته فمن لزمت نفقة مملها فلا يعطى ولو لم ينفق عليه لقدرته على
 أخذها منه بالحكم ومن أنفق عليه على تبرع يعطى منها اذله قطعها عنه وهو المعتمد
 وقيل لا يعطى مطلقا وقيل إن كان قريبا لم ينفق عليه وقيل يحرم وإن حصل اجراء أو من
 بيت المال بأن لم يرتب له منه شيء أو رتب له منه ما لا يكفيه (اوصنة) أي اكتساب بان
 كان لا صنعت له أو له صنعت لا تكفيه فيعطى تمام كفايته وصدق إن ادعى كذا (وعدم
 بنوة هاشم) بأن أجداد سيدنا محمد النبي صلى الله عليه وسلم أذهوا بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم (لا) يشترط عدم بنوة (المطلب) شقيق هاشم بن عبد مناف وأمه هانئ بن
 مخزوم وأم عبد شمس ونوفل فليس ولي عبد مناف على الصحيح وهما ابنا زوجته كفلهما
 فنسبا إليه وأمه هانئ بن عبدى وقيل هما ابنا عبد مناف والنسب في صحيح البخاري

• (فصل) مصرف الزكاة •

(قوله تأخيرهما) أي الاسلام
 والحريه (قوله لانها) أي الحريه
 والاسلام وعدم بنوة هاشم (قوله
 الموائف) بفتح اللام مستثنى من
 شرط الاسلام (قوله والرقاب)
 مستثنى من شرط الحريه (قوله
 مطلقا) أي عن تقيده بكونه
 قريبا للمنفق عليه (قوله أو من
 بيت المال) عطف على من نحو
 والد (قوله ما لا يكفيه) أي
 فيعطى تمام كفايته (قوله إذ
 هو) أي سيدنا محمد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (قوله وهما)
 أي عبد شمس ونوفل (قوله
 كفلهما) أي رباهما عبد مناف
 (قوله إليه) أي عبد مناف (قوله
 وأمه هانئ) أي عبد شمس ونوفل

في كتاب فرض النكاح ان عبد شمس شقيق هاشم والمطلب ونصه قال ابن اسحق عبد شمس
والمطلب وهاشم اخوة لام واهم عاتكة بنت مرة وكان نوفل اخاهم لا يهيم وقال الكلبي
ولعبد مناف أربعة هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وكلهم لعانة ككة بنت مرة بن هلال
السليمية الانوفلامتهم فانه لو اقدت بنت عمرو بن بني مازن بن صعصعة والمراد بنو هاشم
كون الشخص ذكرا أو أنثى ولد الهاشم مباشرة أو بواسطة ذكرا أو ذكورا فلا يدخل في
بني هاشم أولاد الاناث من أولاده وحمل عدم اعطاء بني هاشم اذا كانوا أغنياء أو أعطوا
ما يكفهم من بيت المال فان لم يعطوا شيئا آمنه أو أعطوا منه ما لا يكفهم وأضرهم الفقر
فأعطواهم أفضل من اعطاء غيرهم وان لم يملوا الى اباحة كل الميتة خلافا للبايعي صيانة
لهم عن خدمة ذمي أو ظالم أو اكساب حرام ككسب وشبهه في عدم الاجراء المستفاد
من مفهوم الشرط فقال (كسب) بفتح فسكون اي الدين (على) مدين (عديم) اي لم يملك
ما يوفي به دينه من الزكاة لانه لا قيمة له أو قيمته أقل منه وقال اشهب يجوز الحط فاذا علم
من حال من وجبت عليه الزكاة انه ان لم يحسب على عديم فلا يزكى فانه مل بقول اشهب
مقدم على تركها على كل قول وعلى المشهور فاذا ظهر عدم سقوط الدين عن المدين لانه
علق على شيء لم يحصل ومفهوم عديم ان حسب ما على من له ما يوفي به دينه يجوز وهو الذي
يفهم من المدونة واعتضه أبو الحسن بان الدين في هذه الحالة قيمته دونة وسلمه الحط قال
فلامفهوم لعديم (وجاز) اعطاؤها (لولاها) اي معتق بني هاشم عند ابن القاسم وهو
المعقد ومنعه أصبح والاخوان نظير الصدقة لا تحل لنا ولا لوالينا أصبح احتجبت على
ابن القاسم بخبره مولى القوم منهم فقال قد جاء ابن أخت القوم منهم ولف تفسير ذلك في
الحرمة والبر واختار اللغوي المنع وبكى عليه ابن عبد البر الاجماع وهو من اجماعه المحذر
منها افاده عقب (و) جازدفعها الصبي (قادر على الكسب) تارك له ولو اختار اعالى
المشهور وقال يحيى بن عمر لا يزوجه له (و) لرمالات نصاب) أو أكثر لا يكفيه اسقطه
اغلاء أو كثرة عيال فيعطى ما يكمل به العام هذا هو المشهور وروى المغيرة عن الامام مائة
رضي الله تعالى عنه ما لا تعطى لمائة نصاب (و) جاز (دفع) أكثر منه اي المنصاب لمسكين
أو فقير لا يزكى كفاية سنته (و) دفع (كفاية سنة) لفقير أو مسكين لا أكثر منها ولو أقل
من نصاب فهي المعبرة وفي الذخيرة ان اتسع المال بزاد عن الخادم ومهر الزوجة وقيدت
كفاية السنة بان يكون لا يدخل في بيته العام كله شيء ويؤخذ منه انه اذا كانت الزكاة
لا تفرق كل عام انه يعطى أكثر من كفاية سنة وهو الظاهر قاله المسناوي (وفي جواز
دفعها) اي الزكاة (الشخص) مدين (للمزكى عديم) ثم أخذها اي الزكاة (منه) اي
المدين في الدين الذي عليه وعدمه (تردد) للبايعي وابن عبد السلام والمصنف في الحكم
لعدم نص المتقدمين الجواز لابن عبد السلام واعتمدوا المنع فهم من كلام البايعي واليه
ذهب المصنف تمت محله اذا تواطأ عليه والاجازا اتفاقا وقال الحط محله حيث لم يتواطأ

(قوله من اولاده) اي هاشم (قوله)
صيانة الخ) علة لقوله أفضل
(قوله من الزكاة) صلة حسب
(قوله لانه) اي دين العديم (قوله)
علم) بضم العين (قوله مقدم) بفتح
الدال مثقلا (قوله لانه) اي
اسقاط الدين عن المدين (قوله)
سلمه) بفتح مثقلا (قوله قال)
اي الحط (قوله معتق) بفتح التاء
(قوله والاخوان) اي طرف
وابن الماجشون (قوله في الحرمة)
اي الاحترام والتعظيم (قوله)
والبر) بكسر الموحدة اي
الاحسان (قوله فهي) اي كفاية
السنة (قوله وعدمه) اي الجواز
عطف عليه (قوله اعقد) بضم
التاء وكسر الميم (قوله فهم) بضم
فكسر (قوله واليه) اي المنع
صلة ذهب (قوله محله) اي التردد

عليه والامنع اتفاقا لانه كن ليعطها وحسبها على عديم وهذا هو الظاهر طئي الظاهر من
كلامهم انه لا فرق بين أخذها حين دفعها وأخذها بعد مدة ولم أر من شرط في محل الخلاف
التراخي وسلبه البنائي وافهم كلامه الاجراء اتفاقا اذا دفعها للمدين وأخذ منه غيرها
وفاء لدينه أو أخذ منه دينه ثم دفعها له وعطف على فقير فقال (وجاب) لزكاة ممن وجبت
عليه (ويفرق) بضم الميم وفتح القاء وكسر الراء منقلبه لها على مستحقها وكتب وحاشر
وهو جامع من وجبت عليهم للجباب وهم العاملون عليها في الآية لاراع وحارس اهدم
الاحتياج اليها للوجوب بفرقتها فورا فان دعت ضرورة اليها فاجرتهم ما من بيت المال
فان قيل لا حاجة الى الحاشرة لتيان السعاة أرباب الاموال حال اجتماعهم على المياه ولا
يقعدون في عمل ويرسلون الحاشرة اليهم اذ لا يلزمهم السير عواشيهم الى محل آخر قلت المراد
بالحاشرة من يجمع أرباب الاموال من مواضعهم في قريتهم الى الساعي به سد اتيانها اليها
ونعت الجبابي والمفرق فقال (حر) فلا يعطى منها عبد (عدل) اي غير فاسق في عمله فليس
المراد عدل الشهادة ولا الأغنى عن حر وغير كافر واقتضى اشتراط المروءة ونحوها في
العامل وليس كذلك ولا عدل الرواية ولا الأغنى عن غير كافر ونافي حر لان العبد عدل رواية
(عالم بحكمها) اي الزكاة لا يأخذ غير الواجب أو يسقط الواجب او يدفع لغير مستحق
ويمنع مستحقا (غير هاشمي) طرمتا على الهاشمي لاتبها وخب المزكي والهاشمي أشرف
الناس وأخذها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك وهذا يقيد ان عدم بثوة هاشم شرط
في المجاهد أيضا والجاسوس المسلم وأما الكافر فيعطى منها الخمسة بكفره وكون العامل
عدلا عالم بحكمها شرطان في عمله واعطائه منها أيضا وكونه حرا غير هاشمي (و) غير (كافر)
شروط في اعطائه منها الا في عمله فيصح عمل الرقيق والهاشمي والكافر عليها ويعطون أجرة
مثلهم من بيت المال وشروط العامل أيضا كونه ذكرا بالغ اعطى العامل منها ان كان
فقرا أو مسكينا بل (وان) كان (غنيا) لانها أجرة عمله (وبدئ) بضم فكسر (ب) اعطاء
العامل منها أجرة مثله (ويدفع جميعها له) ان كان قد رآه أجرة مثله (وأخذ) العامل
(الفقير) منها (بوصفيه) اي الفقر والعمل ان لم يقفه حظ العمل لكن لا يأخذ باعطاء
نفسه وكذا ان كان مدينا لانه يقسمها فلا يقسم لنفسه لئلا يجايبها وكذا ساير من جمع
وصفين يستحقها بهما كفقير وجهاد او أكثر كغربة ودين ومسكنة (ولا يعطى خارس)
زكاة (القطرة) أجرة حراسته (منها) ويعطاهما من بيت المال وكذا حارس زكاة
المال أي من حيث الحراسة وأما من حيث الفقر فيعطى وعطف على فقير فقال
(ومؤلف) بضم الميم وفتح الهمز واللام مثله اي قلبه لايمان وهو شخص (كافر)
يعطى منها (ليسلم) بضم فسكون فكسر وقيل مسلم قريب عهد بالاسلام يعطى منها لانه يمكن
اسلامه الاول لابن حبيب وصدر الثاني ابن عرفة ومقتضى عزوه انه أرح (وحكمه)
اي المواقف وهو تأليفه باعطائه منها اليسلم (باق) لم ينسخ هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن

(قوله لها) اي الزكاة صلة مفرق
(قوله وهو) اي الجبابي والمفرق
والكتاب والحاشرة (قوله اليها)
اي الراعي والحارس (قوله أغنى
عن حر) فيه ان حر تقدم على عدل
والمناخر لا يغني عن المتقدم (قوله
وغير كافر) عطف على حراي
وأغنى عن غير كافر وفيه ان غير
كافر ليس في المتن فاعلم له ثبت في
بعض النسخ ثم ان كان قبل عدل
فلا يغني عنه لم علمت (قوله لانها)
اي الزكاة (قوله ذلك) اي كونها
وسخا (قوله والكافر) فيه انه
جاهل بحكمها (قوله ذكرا بالغ)
فشرط كونه مسلما ولي وكيف
يؤمن الكافر على ركن الاسلام
(قوله كفرة) بضم الفين المجهدة
(قوله صدر) بفتحات منقلا
(قوله عزوه) اي ابن عرفة (قوله
انه) اي الثاني (قوله وهو) اي
حكمه

(قوله المشهور من المذهب الخ)
 مقبول القباب (قوله هؤلاء)
 اى المؤلفة قلوبهم (قوله والقول
 الاول) اى يبقا حكمهم (قوله
 اليه) اى المؤلف قلبه (قوله
 والثاني) اى القول المشهور
 بانقطاع سهمه (قوله بالمشهور)
 اى انقطاع سهمهم (قوله
 والتبني) عطف على التصدير
 (قوله على انه) اى المؤلف (قوله
 بان تزوج) اى الهاشمي (قوله
 ان عدم بقوة هاشم الخ) بيان لما
 (قوله لان تخليص الخ) علة
 لارتضى (قوله على انه) اى
 الهاشمي الرقيق (قوله لاختها
 البائع) من اضافة المصدر
 لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله
 (قوله ويشترط) اى فى الرقيق
 (قوله ان لا يعتق) اى على المولى
 (قوله دفعها) اى الزكاة (قوله
 فيشتري) اى الامام (قوله بها)
 اى الزكاة (قوله مطلقا) اى عن
 تقييده بكونه شديدا (قوله وقول)
 عطف على قول (قوله عنه) اى
 مالك رضى الله تعالى عنه (قوله
 سوى) بفتحين مثقلا (قوله قيد)
 بفتحين مثقلا (قوله الذى) نعت
 ولاؤه (قوله عنها) اى الزكاة
 (قوله فيهما) اى شرط الولاة وشرط
 الاعتق لنفسه (قوله لان) بكسر
 الهمزة وسكون النون (قوله مقدرة)
 حال من ان (قوله وجوابها)
 اى ان المقدرة (قوله ماض) اى
 لازم لرب المال فلا يرجع عنه

بشروا بن الحجاب طي والراجح خلافه فقد قال القباب فى شارح قواعد عياض
 المشهور من المذهب انقطاع سهم هؤلاء بهزة الاسلام والقول الاول مبنى على ان
 المقصود من دفعها اليه ترغيبه فى الاسلام لا نفاذ هجته من الخلود فى النار والثانى مبنى
 على ان المقصود من دفعها له ترغيبه فى الاسلام لاعائه لنا على الكفار وقيل ان دعت
 الحاجة الى استئلافهم فى بعض الاوقات رد اليهم سهمهم ورجح هذا التخمى وابن عطية
 فالناسب التصدير بالمشهور والتبني على اختيار التخمى والاقتضار على المشهور وهذا
 الخلاف على انه كافر به على يسلم واما على انه مسلم يعطى للتكفين فحكمه باق باتفاق
 وعطف على فقير فقال (ورقيق) ذكر واننى (مؤمن) سليم من العيب بل (ولو) كان
 من لبسا (بعيب) شديد كرمين (يعتق) بضم المثناة فتحت وفتح المثناة فوق (منها) اى الزكاة
 بان يشتري منها او يوقم ما له ويوقف فبكتفى على الراجح عقب ولوهاشميا بان تزوج امة
 البنات فيه نظر لما تقدم ان عدم بقوة هاشم شرط فى جميع الاصناف قاله ابن عبيد
 السلام وارفعى العدوى ما قاله عقب لان تخليص الهاشمي من الرق اهم من صيانة
 عن الزكاة على انه لا يصل اليه من وندهاش لاخذها البائع وعلى هذا يجوز ان يوافق
 منها الهاشمي اذ تخليصه من التكفر اهم من تخليصه من الرق ولا يخطا ط قدره ويشترط
 ان لا يعتق بنفس الملك كالاصل والفرع الا اذا دفعها للامام فيشتري بها من يعتق على
 رب المال فيكتفى حيث لا توافقا واشباري لولاقول اصبح بعدم اعتقاد العيب مطلقا
 وقول ابن القاسم بعدم اعتق ار السديد والذى مضى عليه المصنف عزاء التخمى للامام
 مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم ونقله الباجي عن ابن حبيب عنه أبو الحسن سوى
 التخمى بين شراء الرقيق منها وعتق المالك رقة بغير ثمن عن زكاته وقيل ان الحجاب
 الرقيق بشرائه منها (لا عقده حر فيه) اى الرقيق احتز به عن المكاتب والمدير وأم الولد
 وولدها من غير سيدها والمعتق لاجل والمبعض فلا يكتفى عتقهم منها ويرد الرقيق لما كان
 عليه هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه المرجوع عنه والمرجع اليه انه
 لا يجوز عن الزكاة ولا يراد العبد لما كان عليه (وولاؤه) اى المعتق منها الذى هو لمة
 كامة النسب (للمسلمين) ان شرطه معتقه لهم او أطلق بل (وان اشترطه) اى المعتق
 الولاة (له) اى نفسه بشرطه باطل وعتقه عن زكاته صحيح وولاؤه لهم فهو مباغلة فى كون
 الولاة لهم ويقتل كونه شرطه مستأنفا وقوله أوفك أسيرا عطف عليه وجوابها قوله
 لم يجزه وعلى هذا فضمير اشترطه المفعول البارز للعتق ولا ملامه بمعنى عن والمعنى انه ان قال
 للرقيق أنت حر من زكاته عني وولاؤه للمسلمين فلا يجوز به العتق عن زكاته ولكنه يحضى
 والولاة اذ الولاة لمن أعتق وأولى ان لم يقل وولاؤه للمسلمين وقال اشهب يجوز به عنها فيهما
 وعلى الاحتمال الاول فقوله (أوفك) بها (أسيرا) مسلمانا الحربين شرط لان مقدرة
 اى وان فك بها أسيرا وجوابها قوله (لم يجزه) وانك ماض كالعتق وظاهره سواء كان

(قوله ونصه) اى الخط (قوله لو

أخرجها) اى الزكاة لا امام (قوله فأسر) بضم فس كسر اى المزكى (قوله بها) اى الزكاة (قوله ولو افتقر) اى المزكى بعد اخراجها وقبل صرفها (قوله فرق) بضم فس كسر مخففا (قوله بعودها) اى فى الفقر (قوله فقد تعقب) بضم التاء والعين الخ جواب اما (قوله مطلقا) اى سواء كان المزكى او غيره (قوله من العموم) اى للمزكى وغيره (قوله ان كان) اى المدين (قوله فيوفى) بفتح الفاء (قوله دينه) اى المبت (قوله منها) اى الزكاة (قوله لانه) اى دين المبت الخ علة للاحق (قوله شأنه) اى الحبس فيه وان لم يحبس فيه بالفعل لما منع كعقوق والد وثبوت عسر (قوله بان كان) اى الدين الخ تصوير لما شأنه الحبس فيه (قوله فيدخل) اى فيما يحبس فيه (قوله وخرج) اى بقوله يحبس فيه (قوله ولم يتدأينه) لاخذها وصرفه (اى المدين الدين عطف على يحبس فيه (قوله بان كان عنده ما يكفيه لعامة الخ) تصوير لتدأينه لاخذها (قوله لانها) اى الاستدانة لاخذها (قوله به) اى الجهاد (قوله عليه) اى الجهاد (قوله فيه) اى الجهاد (قوله المارابط) اى المقيم فى محل يخشى هجوم العدو منه للحراسة (قوله ان كان) اى الجهاد (قوله يرسل) بفتح السين

الاسير غيره ونفسه وهو المذهب وأما قول بعضهم كسب اوقفت بها أسيرا اى غيره وأما فكه بن كاهة نفسه فيجوزى كفى الخط ونصه لو أخرجهما فأسر قبل صرفها جازفداؤمها ولو افتقر لم يعط منها وافرقت بعودها وفي القدا الغيرة قاله فى الشامل ونقله ابن يونس وغيره اه فقد تعقب بان الخط نقل هذا الفرع هنا عن ابن يونس وغيره ونقله عند قوله وهل يمنع اعطاء زوجة زوجهما عن ابن عبد الحكم ومذهبه جواز ذلك الاسير مطلقا بان كاهة فاذكره هنا مقابل للمذهب فالاولى ابقاء المني على ظاهره من العموم وأشعر قوله ذلك أسيرا انهم ان أطلقوا الاسير بقدا دين عليه فانه يجوز اعطاؤه منها اتفاقا وهو كذلك لانه غارم ذكره ابن عرفة وعطف على فقير فقال (و) شخص (مدين) ذكره أوثى عاجز عن وفاء ما عليه يعطى منها ما يوفى به دينه ان كان حرا مسلما غير هاشمى فلا تدفع لمدين هاشمى لانها وصح وقد روى الدين صفة الاكابر فقه تدين افضل انطلق صلى الله عليه وسلم ومات وعليه دين اليهودى ان كان المدين حيا بل (ولو مات) المدين فيوفى دينه منها بل قيل دين المبت أحق من دين الحى فى وفائه منها لانه لا يرجى قضاءه وأشار بولوى قول من قال لا يقضى دين المبت من الزكاة لوجوب وفائه من بيت المال ووصف مدين بجملة (يحبس) بضم الميم استدانة وسكون الحاء وقع الموحدة اى المدين (فيه) اى الدين اى شأنه ذلك بأن كان لا دى فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر وخرج دين الفسقات والزكاة لم يتدأينه لاخذها وصرفه فى مصالحة شرعية ودليلها ما قوله (لا فى فساد) كشر ب غيب (ولا) ان استدان (لاخذها) اى الزكاة بأن كان عنده ما يكفيه لعامة وتوسع فى الانفاق حتى أفناه فى بعض العام واستدان للانفاق ببقية العام لياخذ من الزكاة ما يوفى به دينه فلا يعطى منها شيئا لان قصده مضموم بخلاف من تدان لضرورته ناويا لاخذها منها فانه يعطى منها ما يوفى به لحسن قصده (الا أن يتوب) من الصرف فى الفساد والاستدانة لاخذها لانها سفة وهو محرم فيحتاج للتوبة فيعطى منها ما يوفى به دينه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام والمصنف وهو قول ابن عبد الحكم وانما يعطى المدين منها (ان أعطى) المدين لرب الدين (ما يبدى) اى المدين (من عين و) (من) فضل غيرها) اى العين عن حاجته مما يساع على المفاس ويقيم عليه ببقية وظاهره ان الشرط اعطاه ما ذكر بالفعل وليس بمراد انما المراد اعطاؤه ما يبقى عليه على تقدير اعطاه ما يبدىه وعطف على فقير فقال (ومجاهد) اى من لبس به أو عازم عليه ابن عرفة يعطى من عزم على الخروج للجهاد او اسقر له ان كان من يجب عليه وهو الحر المسلم البالغ الذكرا القادر عليه ويشترط أن لا يكون هاشميا ويدخل فيه المارابط (والتمه) اى الجهاد كسيف تشتري منها ان كان فقيرا بل (ولو) كان المجاهد (غنيا) اى معه ما يكفيه للجهاد وأشار بولوى قول عيسى بن دينار لا يعطى منها من معه ما يكفيه وشبهه فى الاعطاء منها فقال (بخاسوس) يرسل لارض الحرب للاطلاع على عورات العدو واعلامها فاعطى منها ولو كان كافرا (لا) تصرف

(قوله عليه) اي قول ابن عبد
الحكيم (قوله استظهره) اي قول
ابن عبد الحكيم (قوله هو) اي
قول ابن عبد الحكيم (قوله عن
تشهيره) اي عن عدم رؤية
تشهيره (قوله منعوا) بضم فكسر
(قوله اعطوا) بضم الهمز (قوله
فيها) اي بلده (قوله والا) اي وان
كان تغرب في معصية (قوله بان لم
يجد مساقا الى قوله يبلده) تصوير
لامنطوق بثلاث صور (قوله فان
وجدوه هو على يبلده) تصوير
للمفهوم (قوله لذهاب وصف
الغرم منه) علة لنزعها (قوله
وعدمه) اي نزعها (قوله لاخذها
الح) علة لعدمه (قوله فالاولى)
بفتح الهمز تقرب على نص
اللغوي (قوله بالزيادة) صله ايثار
(قوله فلههم) بفتح فكسر (قوله
الاختصاص) اي المدلول عليه
بانما (قوله فيها) اي الالة (قوله
خروجها) اي الزكاة (قوله عنهم)
اي الاصناف الثمانية (قوله
ذلك) اي قصده المجدد (قوله
او جهل) اي المزكى عطف على
علم (قوله ان كان) اي القريب
(قوله لا تلزمه) اي المزكى نفقته
اي القريب (قوله والا) اي وان
كانت نفقته لازمة المزكى (قوله
لانفاقها) اي الزكاة (قوله عليها)
اي الزوجة

الزكاة في بناء او ترميم (سور) اي بناء حول البلد يمنع العدو من دخولها (و) لاقى عمل
(مركب) اي سفينة يقاتل بها العدو في البحر هذا قول ابن بشير وقال ابن عبد الحكيم
يعمل الاسوار والمراكب منها واقتصر عليه اللغوي واستظهره في التوضيح ابن عبد
السلام هو الصحيح الموافق لمأرا المنع لقرب ابن بشير فضلا عن تشهيره ولا تعطى لعالم ومفت
وقاض الا لفقير الذي لم يعط حقه من بيت المال اللغوي وابن رشد ان منعوا حقهم منه
اعطوا ولو اغنيا بالاولى من الاصناف المذكورة في الالة والراجح الاول وعطف على
فقير فقال (وغريب) حرم لم غير هاشمي (محتاج لما يوصله) لبلده ولو غنيا فيها الا ان كان
معه ما يوصله تغرب (في غير معصية) والا فلا يعطى ولو خشى موته الا ان يتوب لقد رنه
على النجاة بتوبته وقيل ان خيف موته يعطى ولو لم يتب اذا انحصى بقتله وفي التبصرة
لا يعطى ابن السبيل منها ان خرج في معصية وان خيف موته الا ان يتوب ولا يعطى
ما يستعين به على الرجوع الا ان يتوب او يخاف موته في بقائه فحصل بين المسير
والرجوع (ولم يجد مساقا) في غرضه (وهو) اي الغريب واوه للعالم (على يبلده)
بان لم يجد مساقا سواء كان مليا يبلده او عدما او وجدوه هو عدم يبلده فان وجدوه هو
على يبلده فلا يعطى منها (وصدق) بضم فكسر منة لا اي الغريب في دعواه الاحتياج لما
يوصله لبلده فظاهره بلايين (وان جلس) اي أقام الغريب في بلد الغريبة بعد اعطائه منها
ما يوصله لبلده (نزعت) بضم فكسر اي الزكاة (منه) اي الغريب الا ان يكون فقيرا
يبلده وشبه في النزاع ان جلس فقال (كفاز) أعطى منها وجلس عن الغزو فتنزع منه
واتبع به ان اتفقها وهزغنى (وفي) نزاعها من غارم (اي مدين) يستغنى بعد أخذها
وقبل دفعها في دينه لذهاب وصف الغرم عنه وعدمه لاخذها بوجه جائز (تردد) للغني
وحده ونصه وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قبل
نزع منه لكان وجهها فالاولى واختار نزاعها من غارم استغنى (ونذب) بضم فكسر
(ايشار) اي ترجيح الشخص (المضطر) اي شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع
(دون عموم) اي تعميم (الاصناف) الثمانية التي في الالة فلا يندب فهم أئمة ارضى الله
تعالى عنهم ان الواو في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين الخ بمعنى أو وان معنى
الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (ونذب) للمزكى (الاستنابة) على دفع الزكاة
لمستحقها خوفا قصده المجدد (وقد تجب) الاستنابة ان علم ذلك من نفسه او جهل
مستحقها (وكره) بضم فكسر (له) اي النائب (حيث قد) اي حين الاستنابة (تخصيص
قريبه) اي المزكى والنائب ان كان لا تلزمه نفقته والامنع اعطاؤه وان لم يخصه وهذا في
قريب المزكى وأما قريب النائب الاجنبي من المزكى فيكره تخصيصه ولو لم تمت نفقته
النائب (وهل يمنع) بضم المثناة (اعطاء زوجة) من اضافة المصدر لفاعلها (زوجا) لها
زكاتها لانفاقها عليها (او يكره) بضم المثناة اعطاؤها اياه زكاتها فيه (تاويلان) اي

فهـمـان لشارحيها في قولها لا تعطى الزوجة زوجها من زكاتها فعملها ابن زرقون
ومن وافقه على المنع فلا تجزئها ارجلها ابن القصار ورجاعه على الكراهة وهو الرابع
وأما اعطاء الزوج زوجته زكاته فيمنع اتفاقا ومحل المنع فيهما ان لم يكن اعطاء
أحدهما الآخر لدفعه في دينه او بيقينه على غيره والاجازة اتفاقا (وجازاخراج ذهب
عن ورق وعكسه) اى اخراج ورق عن ذهب بلا أولوية لاحدهما على الآخر وقيل
اخراج الورق أولى بسهولة اتفاقه أكثر من الذهب ويكره اخراج فلوس النحاس عن
الذهب والقضة على المشهور بناء على انها نقد أبو زيد الفاسي أما اخراجها عن نفسها
اذا كانت للتجارة فلا خلاف في اجرائها وليس من اخراج القيمة عرضا واقره البنانى
وغیره وفيه ان المزكى قيمتها وهى ذهب أو ورق فالصواب تعميم الخلاف وصلة اخراج
(١) اعتبار (صرف) الذهب بالورق الجارى بين الناس في (وقته) اى اخراج أحدهما
عن الآخر ولو تأخر عن وقت وجوب الزكاة مدة طويلة حال كون صرف الوقت
(مطلقا) عن تقييده بمساواة الصرف الشرعى وهو كون الدينار بعشرة دراهم
(٢) اعتبار (قيمة السكة) في النصاب المزكى ان أراد أن يخرج عنه غير مسكوك فمن
وجب عليه دينار مسكوك من أربعين دينارا كذلك أراد أن يخرج صرفه فضة غير
مسكوكه وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوكه وجب عليه أن يزيد على وزن
العشرة من القضة غير المسكوكه قيمة سكتهم عند أهل المعرفة هذا اذا كان غير المسكوك
من غير نوع النصاب كما في المثال بل (ولو) كان اخراج غير المسكوك عن المسكوك (في
نوع) واحد وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام وخليل وغيرهم واحد
وأشار بولوا الى قول ابن حبيب ان أراد أن يخرج عن المسكوك غير مسكوك من نوعه فلا
يلزمه زيادة قيمة السكة وأما ان أراد أن يخرج عن المسكوك مسكوكا من نوع آخر
فصرف الوقت متضمن قيمة السكة وأما من وجب عليه وزن دينار غير مسكوك في أربعين
دينارا كذلك أراد أن يخرج دينار ذهبيا مسكوكا وزنه أقل من دينار ولسكته قيمة
كقيمة دينار غير مسكوك فلا يجزئ به ويجب عليه الغاء قيمة السكة واخراج وزن دينار من
المسكوك فهى معتبرة في المخرج عنه ملغية في المخرج (لا باعتبار قيمة) (صياغة فيه) اى
النوع الواحد فن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون دينارا وقيمة خمسة وخمسون دينارا
لصياغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين (وفي) الغاء قيمة الصياغة في (غيره)
اى النوع الواحد كن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون دينارا وقيمة خمسة وخمسون دينارا لها
وأراد أن يزكيه بدراهم فهل يلقى قيمة الصياغة ويخرج صرف دينار ويعتبرها
ويخرج صرف دينار ربيع (تردد) بين أبي عمران وابن الكاتب اهدم نص المتقدمين
فان قلت قول ابن الكاتب يعارض ما هو للمصنف من ان السكة والصياغة والجودة
لازكاتها قلت هو ادهم زكاتها انه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزاد ربيع العشر

(قوله زرقون) بفتح الزاى
وسكون الراء وضم القاف
آخره نون (قوله القصار) بفتح
القاف وشد الصاد المهملة (قوله
وهو) اى جهاها على الكراهة
(قوله فيهما) اى اعطاء الزوجة
زوجها واعطاء الزوج زوجته
(قوله وهو) اى الصرف الشرعى
(قوله كذلك) اى مسكوكه (قوله
وصرفه) اى الدينار المسكوك
(قوله عند أهل المعرفة) صلة قيمة
(قوله كذلك) اى غير مسكوكه
(قوله فهى) اى قيمة السكة (قوله
لها) اى لاجل صياغته (قوله
مراده) اى المصنف (قوله انه)
اى الشأن

(قوله في صحته) أي الزكاة فيلزم
من عدم النية عدم صحته (قوله
عند عزلها) أي الزكاة عن المال
المزكي صلته نية (قوله اعلامه)
أي المستحق (قوله بأن سلكه)
تتأخر فيه اعلام وعلم (قوله بل
يكبر اعلامه) أي المستحق بأنما
زكاة اضرب انتقال عن نفي
الاشتراط الصادق بالإباحة إلى
إيجاب الكراهة (قوله فان
دفع) أي مال انتصاب (قوله
له) أي المستحق الخ تفريع على
وجوب نيتها بيان مفهومه (قوله
عند) أي حسب (قوله عنه) أي
فعلة (قوله وهو) أي موضع
الوجوب (قوله ومنها) أي العين
(قوله بان كان) أي موضع تفرقتها
(قوله دون مسافة قصر) أي من
موضع الحرث أو الماشية أو
المالك (قوله لانه) أي الموضع
القريب (قوله في حكمه) أي
موضع الوجوب (قوله وأما
مألى مسافة القصر) مفهوم
قربه (قوله وجوبا) بيان الحكم
نقل أكثره لعدم (قوله فيها)
أي نقل الأكثر لعدم وصرف
الأقل بموضع الوجوب (قوله
فسيأتي) أي في قوله أو نقلت
لدونهم (قوله ان كان) أي وجد
بيت مال (قوله لتبعيته) أي
القدر (قوله والا) أي وان لم يمكن
شراؤها في البلد المنقول إليه
(قوله قبل تمام الحول) صلة قدم
(قوله من الامام الخ) صلة قدم

بها كن له عشرة دنانير وقيم عشرة دنانير السكتها وصيغتها وجودتها فلا زكاة
عليه لان المعبر في التصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة (لا يجوز) كسر مسكوك من
ذهب أو فضة لانه من افساد ما به التعامل فيصيب على الناس (الا) كسره (السبك) أي
صوغه حلب المرأة أو مصف أو سيف أو سنا أو نفا أو خنقا (ووجب) على المزكي نيتها
أي الزكاة الواجبة عليه في ماله أو مال مجبوره من صغير وسفيه ومجنون شرط في صحته
عنده عزلها من المال أو عنه بدفعها المستحقة ولا يشترط اعلامه ولا علمه بأن سلكه بل
يكبره لكسر خاطر المستحق فان دفع له قدر الواجب بلانية أو بنية هبة أو صدقة نطوق
ثم نوى به الزكاة الواجبة لم يجزه والنية الحكيمة كافية فاذا تم ماله وأخرج ما يجب فيه
ودفعه لمستحقه بلانية ولو سئل عنه لقال أدت الزكاة المفروضة كفى (و) وجب
(تفرقتها) أي الزكاة فوراً على المستحقين (بموضع الوجوب) وهو موضع الحرث والماشية
وموضع المالك في العين ومنها قيمة عرض المدير (أو قربه) أي موضع الوجوب بان كان
دون مسافة قصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أو لا كان
المستحق الذي في القرب أعدم أو لا لانه في حكمه وأما على مسافة القصر فيمتنع نقلها
إليه (الا) مستحق (أعدم) أي أشد عدم المال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل
(أكثرها) أي الزكاة (له) أي الأعدم وجوباً ويترك أقلها بموضع الوجوب وجوباً غير
شرط في حافان نقلت الزكاة كلها للأعدم أو تفرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزأت
وقبل نقلها للأعدم مندوب وهو الظاهر اذ هو من ايتار المضطر ومفهوم أعدم من مساو
ودون دخل فيما قبل الاستثناء فيمتنع نقلها لانه فان نقلت نسباً في وقتل للأعدم (باجرة من
التي) أي بيت المال ان كان وأمكن أخذها منه (والا) أي وان لم يكن بيت مال ولم يمكن
أخذها منه (بيعت) الزكاة أي أكثرها بموضع وجوبها (واشترى) يضم المثناة وكسر
الراء في بلد الأعدم المنقول إليه (مثلاً) أي الزكاة نوعاً لا قدراً لتبعيته للسهم في البلدين
فيشتري بثمن الطعام طعام وبثن الماشية ماشية ان أمكن والافرق الثمن كزكاة العين
وشبه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كعدم) وجود (مستحق) بموضع الوجوب
فتنقل الزكاة كلها إلى أقرب بلد فيه مستحق باجرة من التي والايعة واشترى مثلاً
(وقدم) يضم القاف وكسر الدال مثقلة المنقول للأعدم أو المستحق قبل تمام الحول من
الامام أو جماعة المسلمين أو المزكي (ليصل) المنقول لموضع التفرقة (عند) تمام (الحول)
في عين وماشية بدون ساع هذا قول ابن المواز وهو المشهور وقال الباغي لا ينقل حتى يتم
الحول والماشية التي لها ساع لا تترك إلا بعد مجيئه (وان قدم) بقضات مثقلاً (معشراً)
بضم الميم وفتح العين والشين المجعزة أي زكاة ما فيه العشر أو نصفه كعب وقر قبل وجوبها
بأفراك الحب وطيب الثور ولو يبيع لم يجزه (أو) زكي (دينار) قر ضاحل حوله (أو عرضاً)
محشكراً بعد حوله ويبيعه (قبل القبض) للدين القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه

(أو نقلت) بضم فكسراى الزكاة (أو منهم) أى مستحق موضع الوجوب فى الاحتياج وبين البلدين مسافة قصر لم يجز هذا بعض مفهوم لعدم وسائى غنامه فى قوله أو نقلت لمثلهم فقيه تفصيل وذكر المواق عن ابن رشد والكافى أن المذهب فى نقلها أو منهم الاجراء البناءى وهو ظاهر لانهم المخرج عن مصرفها قلت ولأن ايشار المضطر ندوب (أو دفعت) بضم فكسراى الزكاة (باجتهاد) من المزكى أو ناقبه (لغير مستحق) لها كفى ورقى وكافر لظن أنه مستحق لها (وتعذر ردّها) أى الزكاة منه لم تجز فان أمكن ردّها أخذها ان كانت باقية بعينها أو عوضا منه ان فانت بتصرفه أو بغيره وغيره (الا الامام) يدفعها باجتهاد لمستحق فتميز انه غير مستحق فتجزى لانه حكم لا يتعقب ان تعذر ردّها والانتزعت كما افاده المواقى والتمسكى وابن عرفة والموضع والمتن اذ موضوع كلامه فى تعذر الرد والرصى ومقدم القاضى كالامام (أو طاع) المزكى (بدفعها) أى الزكاة (الجائز) أى مشهور بالجمهور (فى صرفها) وصرفها لغير مستحقها لم تجز والواجب بجهدها أو الهرب بها ما أمكن فان دفعها الجائز لمستحقها اجزأت (أو) طاع (أو) دفع (قيمة) أى مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) بضم فسكون أى الزكاة المزكى فى المسائل السبع وتبع المصنف فى عدم الاجراء فى دفع القيمة ابن الحاجب وابن شبر وقد اعترضه فى التوضيح بأنه خلاف ما فى المدونة ونصه المشهور فى اعطاء القيمة انه مكروه لا محرم قال فى المدونة ولا يعطى مال زكاه من زكاة الدين عرضا وطعما ما ويكره للرجل ان ترا صدقته اه فجعل من شراء الصدقة وانه مكروه وثلثه لابن عبد السلام الباجى ظاهر المدونة وغيرها انه من شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا محرم المتناوى ظاهر كلامهم أن ما فى ابن عبد السلام والتوضيح هو الراجح وبذلك اختيار ابن رشد حيث قال الاجراء أظهر الاقوال ونصويب ابن يونس له وأما تصميل عج فلم أره لاحد والموجود فى المذهب الطريقتان السابقتان اجزاء القيمة مطلقا وعدمه مطلقا (لان أكره) بضم الهمز وكسر الراء على دفعها الجائز أو دفع قيمتها فتجزى (أو نقلت) بضم فكسراى الزكاة (لمثلهم) أى مستحق موضع الوجوب فى الاحتياج وبينهم مسافة قصر فتجزى وان حرم (أو قدمت) بضم فكسراى الزكاة قبل الحلول (بكشهر) الكاف استقصائية على رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل بشهرين ونحوهما وقيل بيومين وقيل بثلاثة وقيل بخمسة أيام وقيل بعشرة فتجزى مع الكراهة سواء كان التقديم لمستحقها أو لو كبل بدفعها له وصلة قدمت (فى) زكاة (عين) ومنها قيمة عرض المدير (و) زكاة (ماشية) لاساعى لها فتجزى مع الكراهة ولا تجزى فى حرث وماشية لها اساع اذ قدمها قبل الحلول لمستحقها رأ ما ان دفعها قبله بكشهر لاساعى فتجزى قاله فى العاراض (فان ضاع المقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال مثله لاساعى المخرج قبل تمام الحلول بكشهر أو أكثر قبل وصوله لمستحقه (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) ان كان فصا بالان تقديمه مكروه أو محرم الا بمر يسير

(قوله غنامه) أى المفهوم (قوله)
فقيه (قوله) أى المفهوم (قوله) أى
المدفوع له (قوله) ونصويب
عطف على اختيار (قوله) وان
حرم أى النقل جال

كثلاثة أيام فيضيع المتقدم فقال ابن المواز يجزيه ولا يضمنه سند وهو مقتضى المذهب
 لأن الزكاة وقعت موقعها لأن ذلك الوقت في حكم وقت الوجوب ويحزم ابن رشد بعدم
 الاجراء وهو ظاهر المصنف وأما المقدم على الحول للأدب المستحق إدمه في بلد المال
 ليصل له عنده فيبرئ منه المزكى بمجرد خروجه من يده فان ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا
 يزكى الباقي لأمره بتفديعه (وان تاف) بعد تمام الحول (جوز نصاب) قبل التزكية بلا
 تفريط وبني أقل منه (ولم يمكن الاداء) أي الخراج الزكاة منه اما لعدم مستحق او لعدم
 امكان الوصول الى المال (سقطت) الزكاة فان أمكن الاداء وفترط في التالف ضمن وأما
 التالف قبل تمام الحول فيعتبر فيه الباقي بلا تفصيل وشبه في السقوط فقال (كعزلهما)
 أي الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها المستحقها (فضاعفت) او تافقت بلا تفريط
 ولا امكان أداء فلا يزكى الباقي وان وجب دها لزمه اخراجها وان عزلها قبل تمام الحول
 فضاعفت فيزكى عن الباقي ان كان نصابا (لا) تسقط الزكاة (ارضاع أصلها) أي المال
 المزكى بها بعد تمام حوله فيدفعها المستحقها فترط أم لا فان عزلها قبل تمام الحول وتلف
 أوضاع أصلها قبله فلا يلزمه اخراجها (وضمن) مالك النصاب زكاته (ان أخر)
 اخراجها (أي الزكاة) عن تمام الحول (أما ما مع تمكنه) منه فضاع المال أو تلف فترط
 أم لا لان آخرها يومين إلا أن يفترط في حفظه (أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) ان
 سبق بلا آلة أو نصف عشره ان سبق بها يتيه مع باقي حبه أو ثمره أو وادع حال كونه (منقرا)
 بضم ففتح فكسر مثقلا في دفعه لمستحقه لا مكانه قبل ادخاله يتيه فضاع أو تلف أو في
 حفظه فيضمنه فان ضاع في الجرين فلا يضمنه إلا أن يؤخر دفعه مع امكانه (لا) يضمنه ان
 أدخله (محضنا) بضم ففتح فكسر مثقلا أي فلو ياتحصيله وحفظه بان لم يمكنه أدائه وأدخله
 لحفظه وتلف بلا تفريط (والا) أي وان لم يدخله فترط ولا محضنا بان لم يعلم قصد في ادخاله
 يتيه وادعى قصد تحصيله (في) تصديقه في دعواه لان التحصيل هو الغالب ولانه لا يعلم
 الا منه وعدمه لان الاصل بقاء الضمان (تردد) للمتاخرين لعدم نص المتقدمين
 (وأخذت) بضم فكسر أي الزكاة (من ترك الميث) على الوجه الآتي في باب الوصية
 في قوله ثم زكاة أو وصي بها إلا أن يعترف بملوئها أو بوصي فرأس المال اخ فكلامه هنا
 مجمل وكلامه الآتي في الوصية تفصيل له (و) أخذت من الممنوع من أدائها (كرها)
 بضم الكاف وقحها بغير قتال بل (وان) كان (بقتال) ولكن لا يقصد قتله بل تخليص
 الزكاة منه فان قتل أحد اقتص منه وان قتل أحد فهدر وتكفمه نية الامام على
 الصحيح وان سرق المستحق قدره من مال مانعها لم تجزه لعدم النية (وأدب) بضم فكسر
 مثقلا أي الممنوع من أدائها بعد أخذها منه كرها بغير قتال والا كفى في أدبه فالأولى
 أو أدب بأو (ودفعت) بضم فكسر أي الزكاة وجوبا (للامام العدل) في أخذها
 وصرفها وغيرهما وان جاز في غيرهما كره دفعه له كفا في التوضيح والخط ان كانت

(قوله قبل التزكية) صلة تلف
 (قوله بلا تفريط) صلة تاف (قوله)
 منه) أي النصاب (قوله فان أمكن
 الاداء) مفهوم ولم يمكن الاداء
 (قوله أو فترط) مفهوم بلا تفريط
 (قوله منه) أي الاخراج (قوله)
 يتيه) صلة أدخل (قوله لا مكانه)
 أي الدفع له (قوله قبل ادخاله)
 أي العشر (قوله أو في حفظه)
 عطف على في دفعه (قوله فان
 ضاع في الجرين) مفهوم أدخل
 عشره (قوله لا يضمنه) أي
 الواجب (قوله ان أدخله) أي
 يتيه (قوله فان قتل) أي الممنوع
 (قوله منه) أي الممنوع (قوله)
 وان قتله) أي الممنوع (قوله)
 وتكفمه) أي الممنوع (قوله)
 قدرهما) أي الزكاة (قوله والا)
 أي وان أخذت منه بقتال (قوله)
 فالأولى) بفتح الهاء جزئيا
 على قوله والا كفى في أدبه (قوله)
 غيرهما) أي أخذها وصرفها

ماشية او حر ثابل (وان) كانت (عيننا) فان طلبها العدل فادعى المالك اخراجها فلا
يصدق ومفهوم العدل ان غيره لا تدفع له ويجب جردها منه والهرب به اما ما يمكن وان
دفعته له طوعا لم تجز ولا تجوزا القوي بان العدل يأخذ الزكاة حيث علم عدم عدالة طلبها
او شك فيها كما يفيد كلام الاياتي فانه اُفتي حين طلب الامام المعونة من الرعية بأنه
لا سبيل لذلك لان عدالة مشكوك فيها قال والمتشككون بان عمر رضى الله تعالى عنه قد
اقتضاهم من قبورهم الى النار بلا زبانية أى لانه لم يصل أحد في العدالة الى عمر
رضي الله تعالى عنه ولا يرام كون المشكوك في عدالة عدلا على ان عمر رضى الله تعالى
عنه لم يمكن من ذلك الا بعد أن توضحا وصلى واستقبل وحلف بالله انه لم يعلم ايت المال مالا
(وان عمر عبد) رب المال باخباره (بجربة) له دفع الزكاة وظهوره (ذ) الزكاة التي
اخذها (جناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف فيخير
سيده في فدائه بها واسلامه فيها فيباع فيها وقيل تتعلق بذمته فيتبع به ان اعتق يوما
ما ومقتضى نقل المواق ان هذا ترجيح لابن يونس من نفسه قالوا في التعبير بصيغة
الفعل ثم رأيت نص ابن يونس وهو قيل فان عمر عبد فقال انى حرفا عطا من زكاته فأفادت
ذلك نقال بعض أصحابنا في ذلك نظره لى يكون في رقبته كالجناية لانه غره او يكون في ذمته
لان هذا متطوع بالدفع ابن يونس الصواب انه جناية المخ وبهذا ظهر صحة تعبيره بالاسم
اه بن (وزكى) بفتح الزاى والتخفيف مثقلا وجوبا شخص (مسافر) من وطنه ثم حول
ماله قبل عوده (مامعه) من المال وان لم يكن نصا با (وما غاب عنه) ان كان مجموعهما
نصا با (ان لم يكن مخرج) لزكاة ما غاب بتركه او امامة لبلده (و) الحال (لا ضرورة) الى
ما يخرج عن الغائب عما يده في نفقته ونحوها فان احتاج له فيها أخر الاخراج عنه الى
عوده لبلده هذا أحد قولي الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال أيضا يؤخر زكاته
مطلقا اعتبارا بموضع المال وأما ما عساه فيزكاه بكل حال اتفاقا لاجتماع المال مع ربه
ومفهوم مسافرا الحاضر ينسكى ما حضر وما غاب من غير تأخير ولو دعت ضرورة
لصرف ما حضر وهو كذلك على ظاهر كلامهم

• (فصل) • في زكاة الفطر (يجب) وجوبا ثابتا (بالسنة) بضم السين أى الحديث
الصحيح في الموطأ عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة الفطر في رمضان على المسلمين وحمل القرض على التقدير بهيئ ولا سيما وقد خرج
الترمذى بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادى في الجاهل المدينة ألا ان صدقة
الفطر واجبة على كل مسلم صاع أو صاعين الزكاة العامة فسا بقية على مشروعيتهما
فهى غير مرادة منها وفاعل يجب (صاع) أى ملء اليدين المتوسطةين لا مبسوطتين ولا
مقبوضتين أربع مرات ان قدر عليه (أو جزؤه) أى الصاع ان لم يقدر عليه وصلة يجب
(عنه) أى المخرج المفهوم من السياق لصداع بتقدير اخراج لانه لا تكليف الا بالفعل

اختياري

(قوله فان طلبها العدل الخ)
تقرىح على وجوب دفعها له
(قوله فانه) أى الاياتي (قوله)
بأنه لا سبيل لذلك) صلة أفتي
(قوله قال) أى الاياتي (قوله له)
أى ما يخرج عن الغائب (قوله)
فيها) أى نفقته صلة احتاج
(قوله أخر) بفحصات مثقلا (قوله)
عنه) أى الغائب (قوله تولى)
بفتح اللام مشق قول بلانون
لاضافته (قوله يؤخر زكاته)
أى الغائب (قوله مطلقا) أى
عن التقييد بالاحتياج الى ما
يخرجه عنه في نفقته

• (فصل زكاة الفطر) •

(قوله جل) بفتح فسكون مصدر
مضاف للمفعول بعد حذف فاعله
(قوله بعبد) خبر جل (قوله)
خرج) بفحصات مثقلا (قوله ألا)
بفتح الهمز واللام مخففة حروف
تنبيه (قوله العامة) نعت آيات
(قوله على مشروعيتهما) أى زكاة
الفطر (قوله فهى) أى زكاة
الفطر (قوله منها) أى الآيات
(قوله إذ صاع بتقدير اخراج)
عنه اتفهمة من السياق (قوله)
لانه) أى الشأن الخ هله لقوله
بتقدير اخراج

(قوله والمخاطب) عطف على المفهوم (قوله في يوم العيد) صلة قوته (قوله وأخذ) بضم فكسر (قوله منه) أي وجوب التسليم
 لأخراج زكاة الفطر (قوله عدم سقوطها) أي زكاة الفطر (قوله وهو) أي عدم سقوطها به (قوله في سقوطها) أي زكاة
 الفطر (قوله به) أي الدين (قوله قوله) أي المصنف (قوله بعده) ٣٨١ أي الغروب (قوله فن لم يكن من

أهلها وقت الغروب الخ) تفريع
 على قوله ولا يمتد وقت الخطاب
 بها على القولين (قوله عليه) أي
 من مات (قوله المعتقد) بكسر
 التاء (قوله منها) أي الموت أو
 البسيع أو الطلاق أو الاعتاق
 (قوله بينهما) أي الغروب
 وطلوع الفجر (قوله على الأول)
 أي الوجوب بالغروب (قوله
 على الثاني) أي الوجوب بطلوع
 الفجر (قوله وان ولد) بضم
 فكسر (قوله قبل الغروب)
 تنازع فيه ولد وأسلم أي واستقر
 حيا مسلما حتى طلع الفجر (قوله
 وبعد الفجر) أي وان ولد وأسلم
 بعد الفجر (قوله وفيما بينهما)
 أي وان ولد وأسلم فيما بين الغروب
 والفجر (قوله وبين) بفتح
 مثقلا (قوله به) أي المعسر
 (قوله أربعة) لأن وسطه حرف
 حلق فيجوز اتباع فائه لعينه في
 الكسر (قوله في زيادته) أي
 العلس (قوله لأخراج زكاة
 الفطر منه) أي العلس صلة زيادة
 (قوله غير الأصناف التسعة)
 وغيرها اثنا عشر القطاني السبعة
 والعلس وذوات الزبوت الأربعة
 (قوله فتخرج) أي زكاة الفطر
 (قوله والوا) أي وان وجد شيء من

اختباري والأخراج يستلزم مجزأ والمخاطب بالوجوب اللازم يجب ونعت صاع
 أو جزؤه بجملة (فضل) أي زاد الصاع أو جزؤه (عن قوته) أي المخرج (وقوت عياله) أي
 الذين تلزمه نفقتهم في يوم العيد ان قدر عليه بغير تسلف بل (وان) قدر عليه (بتسلف)
 رجاء وقامه وقال محمد لا يجب التسلف لانه ربما تعذر عليه وفاءه فيسقط في ذمته وذلك من
 أعظم الضرر واقتصر ابن رشد على نيب التسلف وأخذ منه عدم سقوطها بالدين وهو
 المذهب وفي أبي الحسن في سقوطها به قولان مشهوران وظاهر قوله المتقدمة أن زكاة
 فطر من بعده عليه مثله سقوطها به (وهل) يجب زكاة الفطر (بأقول) جزئ من (ليلة العيد)
 وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد وقت الخطاب بها بعده (أو) طلوع
 (فجره) أي يوم العيد ولا يمتد أيضا فيه (خلاف) في التمهيد فن لم يكن من أهلها وقت
 الغروب على الأول أو وقت طلوع الفجر على الثاني لم يجب عليه ولو صار من أهلها بعده
 ومن مات أو بيع أو طلق بائنا أو أعتق قبل الغروب لم يجب عليه ولا على البائع ولا على
 المطلق والمعتق اتفاقا وان حصل شيء منها بعده الفجر وجبت له من ذكرا اتفاقا وان
 حصل شيء منها بينهما وجبت في تركه الميت وعلى المطلق والمعتق والبائع على الأول
 وعلى المشتري والمعتق والمطلقة وسقطت عن الميت على الثاني وان ولد وأسلم قبل
 الغروب وجبت اتفاقا وبعد الفجر لم يجب اتفاقا وفيما بينهما وجبت على الثاني لا على
 الأول وبين الصاع بقوله (من أغلب القوت) لاهل البلد وبين القوت بقوله (من معسر)
 بضم الميم وفتح العين والشين المجبة أي من كى بالعشر ونصفه والمراد به هنا خصوص
 القمح والشعير والسلت والارز والذرة والدخن والقمح والزبيب (أو أقط) بفتح الهمزة
 أو كسرها مع سكن القاف أو كسرها فلغاته أربعة أي جاف اللبن المستخرج زبده
 غطف على معسر ونعت معسر (غير علس) للرد على ابن حبيب في زيادته على التسعة
 المتقدمة لأخراج زكاة الفطر منه فلا يخرج زكاة الفطر من غير الأصناف التسعة
 المتقدمة في كل حال (الاحال) (أن يقتات غيره) أي المذكور كور كعلس وطم ولبن وقطنية
 فتخرج من أغلبه ان تعدد أو بما انفرد ان لم يوجد شيء من التسعة والاتعين لأخراج منه
 قاله الخط وتبع جماعة من الشارحين وردة الرماضي بأن عبارة المدونة واللغوي وابن
 رشد وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وان انفرد بالاقنيات أجزأ
 لأخراج منه ولو وجد شيء منها وهو ظاهر قول المصنف الآن يقتات غيره وهل يقدر نحو
 اللحم بجزء المدا وشبعه وصوب أو بوزنه خلاف وعطف على قوله عنه فقال (و) يجب صاع
 أو جزؤه فضل عن قوته وقوت عياله يومه (عن كل) شخص (مسلم بونه) أي المذكي المسلم

التسعة مع قنات غيرها (قوله غالبا) أي في الاقنيات مع اقنيات شيء من التسعة (قوله صوب) بضم فكسر مثقلا (قوله أي
 المذكي المسلم) تفسير للفاعل المستتر والمفعول البارز (قوله أو دعوته) أي الزوجة الزوج (قوله له) أي الدخول

أي يقوم بموته وجوبا (بقراءة) بينهما كالاولاد والوالدين الذين لا مال لهم (أو)
 (زوجية) للمزكي بل (وان) كانت (لاب) له كانت أمه أو غيرها مدخولا بها ولو طلقة
 رجعية أو دعت له (وخادمها) أي البهية التي بها النفقة من قرابة أو زوجية له أو لآلئيه
 ان كان الخادم مملوكا للقريب أو الزوجة لا باجرة وان اشترطت نفقته عليه وهذه من
 المسائل التي تجب فيها النفقة دون الزكاة كمن يمونه بانتماء أو اجازة للخدمة بنفقة
 وحدها أو مع شيء آخر أو يحمل كطالقة بائنا حلالا وهذه خرجت من كلام المصنف
 بخصمها أسباب اتيام بالمؤنة في القرابة والزوجة والرق (أو) يمونه (رق) أي كونه
 رقيقا له خرج رقيق رقيقه لأنه لا يمونه وقته على سببه ولا تجب زكاة قطاره على سببه
 أيضا الرقمة ان كان رقيقا غير مكاتب كقن ومدير وأم ولد ومعتق لاجل بل (ولو) كان
 رقيقه (مكاتب) أي معتقا على مال مؤجل لأنه رقيق ما بقي عليه شيء ولو درهما وهو وان
 كانت نفقته على نفسه يقدر أن سببه ترك له شيئا في نظيرها فهي على سببه في الحقيقة
 ان كان حاضرا أو مسافرا بل (و) لو (أبقار جي) رجوعه وبغضه وبذلك والا فلا تلزمه
 ان كان غير مبيع بل (و) لورقيا (مبيعا) متلبسا (بوضاعة) لامة راتعة أو وخن وطما
 وباعها قبل استبرائها (أو) بشرط (خيار) له أو للمشتري أو لهما أو لاجنبي جاء وقت
 الزكاة قبل نزول الدم ومضى زمن الخيار فزكاة نظره ما على باعهما لانهما في ملكه
 ونفقتهما عليه (و) رقا (مخدما) بضم فسكون ففتح أي هو هو بخدمته لشخص حياته
 أو مدة معلومة فزكاة نظره على مالك رقبته في كل حال (الا) أن يؤل بعدداته هامة
 خدمته (طرية) بتعليق حرية عليه نحو خدمته فلا نأحياته أو مدة كذا وباعدها
 فأنحر (ف) زكاة نظره (على مخدومه) بفتح الدال أي من وهبت خدمته له كنفقته
 وشمل المستثنى منه من يرجع ماله كالغير مخدوم بالكسر نحو أخدمته كذا حياته أو
 مدة كذا ثم أنت مملوك لغيره فزكاة نظره على مالك رقبته والمعتد انما على من وهبت
 رقبته له وهو عروان قبل الهبة كنفقته (و) الرق (المشترك) بفتح الراء بين مالكيين
 أو أكثر (و) الرق (المبعض) بفتح العين المهملة أي المعتقد بعضه توزع زكاة فطرتهما
 (بدر المالك) أي الجزء المملوك منه ما فعل كل شريك من الصاع بقدر ماله من الرق
 وعلى مالك البعض من الصاع بقدر ماله من الرق (ولاشئ على العبد) في بعضه الحر هذا
 هو الراجح ومقابلته ان زكاة المشترك على عدد رؤس الشركاء ولو اختلفت انصباؤهم فيه
 ولها نظائر في الخلاف وضابطها كل واجب بحقوق مشتركة على استحقاقه بقادير
 الحقوق وعلى عدد الرؤس قولان لكن الراجح منهما مختلف فرجح اعتبار عدد الرؤس في
 أجرة القاسم وكس المرض والسواقي وحازن اعدال المتاع وبيوت الطعام والحرين
 والبساتين وكاتب الوثيقة وصيد الكلاب فلا يعتبر عدد الكلاب والمعتبر رؤس الصائدين
 ورجح اعتبار بقادير الانصبا في زكاة القطر والشفعة ونفقة الابوين وزكاة فطرهما

(قوله وان اشترطت نفقته) أي الاجير (قوله عليه) أي مؤجره مباذلة في عدم وجوب زكاة فطره على مؤجره (قوله وهذه) أي المسائل التي تجب فيها النفقة دون زكاة الفطر (قوله في القرابة الخ) صله (قوله وهو) أي المكاتب (قوله وان كانت نفقته على نفسه) حال (قوله يقدر) بضم ففتح مشق لا الخ خبر هو (قوله في نظيرها) أي نفقته (قوله فهي) أي نفقته (قوله كذلك) أي رجب رجوعه (قوله والا) أي وان لم يرج رجوع الابن (قوله فلا تلزمه) أي زكاة فطره سببه (قوله قبل نزول الدم) أي على المواضعة (قوله فزكاة فطرهما) أي المواضعة والمبيع بخيار (قوله انما) أي زكاة فطرته (قوله وضابطها) أي المسائل المختلف فيها (قوله لكان الراجح الخ) استدراك على سابقه لرفع ايهاه استواءهما فيها (قوله منهما) أي القولين

فتوزع على أولادها بقدر اليسار لاعلى الرأس ولا بقدر الميراث (و) الرق (المشتري)
 يفتح الراشراء (فاسدا) لا تقاوم ركن او شرط او وجود مانع زكاة فطره (على مشتره) ان
 قبضه لان ضمانه منه حيثئذ والاعلى بآئعه لانه ملكه وفي ضمانه (ونذب اخراجها) اى
 زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعيد ولو بعد الغد والى المصلى يجهلا
 لمسرة الفقير (و) نذب اخراجها (من قوته الاحسن) من قوت أهل بلده (و) نذب
 (غير بله القمع) وشبهه (الا الغلت) بكسر اللام اى كثير الغلت فتجب غربته ان زاد غلته
 على ثلثه قاله ابن رشد فان كان ثلثا نذب وقيل يجب ان كان ثلثا أو قريبا منه واستظهره
 ابن عرفة (و) نذب (لزوال فقر ورق يومه) اى العيد وان وجب على سيده اخراجها عنه
 (و) نذب (دفعها) اى زكاة الفطر (للامام العدل) ليمفرقها وظاهر المدونة وجوبه وعلى
 بخوف المحمدة وأورد عليه نذب الاستنابة في زكاة المال في هذه الحالة مع ان خوف
 المحمدة فيها أقوى (و) نذب (عدم زيادة) على الصاع لانه تمديد من الشارع فالزيادة
 عليه مكرهه كزيادة تسبيح وتحميد وتكبير المعقبات على ثلاث وثلاثين (و) نذب
 (اخراج المافر) عن نفسه في الحالة التي يخرج عنه فيها أهله لاحتمال نسبائهم
 والاوجب عليه الاخراج عن نفسه (وجاز اخراج أهله عنه) اى المسافرين اعتادوه
 أو أوصاهم به وينزل الاعتقاد والابصار منزلة النبوة والام تجوز عنه لعدم نيتها ويجوز
 اخراجه عنهم والمعتبر قوت المخرج عنه فان جهل احتياط باخراج الاعلى فان كان
 المخرج عنه في بلد قوته أعلى من قوت بلد المخرج فعين الاخراج من الاعلى فان لم يوجد
 في بلد المخرج فعين اخراج الشخص عن نفسه (و) جاز (دفع صاع) واحد (لمساكين
 و) جاز دفع (اصع) بفتح الهمزة محدودا وضم الصاد المهملة جمع صاع (المساكين
 واحد) هذا مذهب المدونة أبو الحسن يجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمساكين
 واحد هذا مذهب ابن القاسم وقال أبو مصعب لا يجوز أن يعطى مسكينا واحدا أكثر
 من صاع وراها كالكفارة وروى مطرف يستحب لمن ولى تفرقة فطرته أن يعطى لكل
 مسكين ما يخرج به عن كل انسان من أهله من غير إيجاب (و) جاز اخراج زكاة الفطر (من
 قوته) اى المزكى (الادون) من قوت أهل بلده اذ لم يقدر على اقتيات قوت أهل بلده (الا)
 أن يقتات الادون (لشيع) اى يخل على نفسه مع قدرته على اقتيات قوت أهل البلد فلا
 يجوز به الاخراج من قوته الادون اتفاقا وكذا ان اقتات له ضم نفس أو لعادته كبديوى
 يأكل الشعير بمحضرة يقتات أهلها القمع على المعقد (و) جاز (اخراجها) اى المكلف
 زكاة فطرته (قبله) اى الوجوب (بكال يومين) أدخلت الكاف الثالث هذا قول ابن الجلاب
 وفيه باليوم واليومين وهو المعقد وان كان ما فى الجلاب موافقا لما فى الموطأ فان ضاعت
 لم تجز راعترضة الترسى واختار اجزاءها لجواز تقديمها (وهل) يجوز تقديمها باليومين
 جوازا (مطلقا) عن التقييد بدفعها المفرق وهو المذهب (أو) يجوز ان دفعها (لمفرق)

(قوله عمل) بضم فكسر مثقلا
 اى وجوب دفعها للامام العدل
 (قوله أو رد) بضم الهمزة وكسر
 الراء (قوله وان كان ما فى الجلاب
 الخ) حال

(قوله وان افترقتا بالوجوب
والسنية) حال (قوله ان الفطرة
استدلالة) بفتح الخاء المجهمة أى
الحاجة الخ خبر الفرق

(باب الصيام)

(قوله امسالك) جنس شمل الصيام
وغيره (قوله عن شهوتي) بفتح
التاء من شهوة بالنون لضافته
فصل مخرج الامسالك عن غيرهما
(قوله بنية) فصل مخرج الامسالك
عن شهوتيهما بالانية (قوله من
الفجر للغروب) فصل مخرج
الامسالك عن شهوتيهما بنية في
بعض ذلك اوللا (قوله أورد)
بضم الهمز وكسر الراء (قوله
عليه) أى الحد (قوله امسالك من
جموعت نائمة الخ) أى واپس
صياما (قوله وكذا) أى شعبان
في تكميله ثلاثين يوما (قوله
الطراز) بكسر الطاء المهمل
آخره زاي شرح للقاضي
سند على المدونة ثلاثين يوما ولم
يكمل (قوله على انه) أى الشأن
(قوله وحينئذ) أى حين توالى
ثلاثة أشهر قبل شعبان تامة (قوله
فيجعل) أى شعبان (قوله
مطلقا) أى عن تقييده بعدم
توالى ثلاثة تامة قبله (قوله غير
صواب) خبر قول (قوله وقوله)
أى عجب

بضم الميم وفتح القاء وكسر الراء مشددة فلا يجوز تفريقها قبله باليومين بنفسه ولا تجزئ به
فيه (تأويلان) أى فهمان أشار بهما الأول للتميم وعليه الأكثر والثاني لابن يونس
محلها ما اذا لم يتبين سيد الفقير الى وقت الوجوب والاجزاء اتفاقا لان تركها يده
كدفعها له ابتداء (ولا تسقط) زكاة الفطرة عن وجبت عليه أو نذبت له ولم يفرجها
حتى فات يوم العيد (بعضى زمن) اخراج (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض وان
بتأخيرها عنه بلا عذر القرافي الفرق بينها وبين الضحية التي تسقط بعضى زمنها وكل
منها مشهورة اسلام وان افترقتا بالوجوب والسنية على ان الفطرة تندب لمن زال فقره
ورقه يومها ولا تسقط بضمه ان الفطرة استدلالة وهو يحصل في كل وقت والاضحية
للتطافر على اظهار الشعار وقد فات ولا يقدح في الفرق خبر اغنوه عن السؤال في
ذلك اليوم لاحتمال ان الخطاب بها بعد خبر الماحصل لهم أو بعضهم من ذلك السؤال
في ذلك اليوم (وانما تدفع) بضم النون فوق وفتح القاء أى زكاة الفطر (لحر) لارق
(مسلم) لا كافر (فقير) وأولى مسكين لا غنى غير هاشمى لها شمسى هذا قول أبي مصعب
وشهره ابن شماس وابن الحجاب وقال اللخمي انما تدفع لعدم قوت يومه فان لم يوجد
مستحقها في بلد من وجبت عليه وجب نقلها لا قرب بل دفعه مستحقها بأجرة ممن وجبت
عليه لانه لا ينقص الصاع فان دفعها للامام ففي نقلها بأجرة منها أو من التي قولان
وعلم من اقتضاه على الفقير انما لا تدفع لعل عليه موافق قلبه ولا في الرقاب ولا لغارم
ولا لجاهد ولا لغريب محتاج لما يومه ويجوز دفعها للقريب الذي لا تلزمه نفقته ولا زوجة
دفعها لزوجها الفقير لا عكسه ولو فقيرة لوجوب نفقته عليه ولم يجز في دفع الزوجة لزوجها
الخلاف المتقدم في دفعها له زكاة ما لها القلة تقع الفطرة بالنسبة لزكاة المال

(باب في الصيام)

وهو لغة مطلق الامسالك وشرعا امسالك عن شهوتي البطن والفرج بنية من الفجر
للمغرب وأورد عليه انه شمل امسالك من جموعت نائمة أوقاء عمدا (يثبت) أى يتحقق
(رمضان بكال شعبان) ثلاثين يوما ولو لم يحكم بهما كم وكذا ما قبله ان توالى الغيم ولو
شهورا كثيرة في الطراز عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه يكملون عسدة الجميع حتى
يظهر خلافه اتباع الحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما عملوا عليه الرماضي وهذا
يدل على انه لا التفات لقول أهل الميقات لا يتوالى أربعة أشهر على القيام وسيقول
المؤلف لا يقول منجسم فقول عجب قوله بكال شعبان أى اذا لم يكن قبله ثلاثة أشهر تامة
اذ لا يتوالى أربعة أشهر على القيام وحينئذ فيجعل ناقصا وقيل لا ينظر لهذا ويعتبر بكال
شعبان مطلقا اه غير موافق والمذهب منه كيف صدر بقول أهل الميقات مقيداه كلام
المؤلف وحكى كلام أهل المذهب بقيل وقوله وهذا لا يعارض قولهم اذا حصل الغيم

شهورا

شهورا فانهم يحسب على الكمال اه غير ظاهر بل يعارضه اذ لو اعتبر قول أهل الميعات
 لحسب على التمام عند توالي الغيم ثلاثة نقط وجعل الرابع ناقصا لكان ذلك كراين رشد
 في جامع المقدمات فحوماذ كره عجب فاذ لا تتوالى اربعة اشهر ناقصة او تامة الا في النادر
 فانظره وتأمله قلت ما ذكره ابن رشد ليس فحوماذ كره عجب لزيادة ابن رشد قوله الا في النادر
 فلم يجعل القاعدة كلية فلذا ألغاهما الامام رضي الله تعالى عنه (او برؤية عدلين) الهلال
 فأولى اكثر منهما فكل من اخبر برؤية الهلال أو سمعهما يخبران غيره به لا يجب
 عليه الصيام لا برؤية عدل وحده او مع امرأتين نعم يجب على الرائي ولو امرأة ويشهد
 برؤية العدلين ان كانت السماء مغيرة او البلد ليس مصر بل (ولو) ادعى الرؤية (بصحو
 بمصر) اي في بلد كبير هذا قول الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ابن رشد وهو
 ظاهر المدونة وظاهره ولو ادعى رؤيته في الجهة التي طلبه غيرهما فيها ولم يره وأشار بولو
 لقول محنون برؤيتهم ما للثمة ابن بشير هو خلاف في حال ان نظر السلك اصوب واحد
 ردت وان اتفرد بالنظر الى موضع ثبتت شهادتهم وعده ابن الحاجب ثالثا واعترضه
 الموضح (فان) ثبت رمضان برؤية عدلين و (لم ير) بضم فتفتح اي هلال شوال لغيرهما
 (بعد تمام) ثلاثين يوما من رؤية العدلين حال كون السماء (صحوا) اي لا غيم عليها
 (كذبا) بضم فكسر مثقلا اي العدلان في شهادتهم ما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون
 الشهر واحدا وثلاثين يوما وصيم اليوم الحادي والثلاثون وجوابا وان ادعى رؤيته هلال
 شوال ليلة الحادي والثلاثين لم تقبل شهادتهم لاثمها فيه بالكذب لامضاء الشهادة
 الاولى فان رآه غيرهما أو كانت السماء مغيرة فلا يكذبان ويشهد شوال بكامل رمضان
 او برؤية غيرهما وهل يشترط في تكذيبهما كون رؤيتهما بصحا بمصر فان كانت بغيم
 او بلد صغير فلا يكذبان قاله ابن الحاجب وأشار حوجه ولا يشترط هذا ويكذبان مطلقا
 كانت رؤيتهما بصحا أو غيم يلا كبر أو صغير قاله ابن غازي واعترضه الخط بحمل
 الشاهدين مع الغيم وصغر البلد على السداد لا تنقاه التهمة عنهم ومثل العدلين ما زاد
 عليهم ما لم يبلغ عدد المستقيمة في التكذيب بالشراطين المذكورين والمستقيمة لا يتأني
 فيها ذلك وان فرض دل على عدم استقفاضتهم فيكذبون ايضا فان قلت يلزم على تكذيب
 العدلين ومن ألحق بهم ما بطلان صيام الشهر كله ان لم يثبت النية كل ليلة واقصر على نية
 صيام اشهر في أول ليلة اذ شرط صحة النية تبين ليلة الصيام وهذا قدمها على الشهر
 بليلة ونوم قلت صح صومه له مذكور ولمراعاة الخلاف اذ الشافعي رضي الله تعالى عنه لم ير
 التكذيب وحكم بثبوت شوال بتكميل عدة رمضان ثلاثين يوما اعتدادا برؤيتهما
 الاولى وظاهر كلام المصنف تكذيبهما ولو حكم بشهادتهما ما حكم وهو كذلك حيث كان
 مالكا فان كان شافعي لم يرتكز فيهما وجب الفطر لان مقتضى حكمه انه لا يراعى الا
 تكميل العدد دون رؤية الهلال واعترض بان الشهر وظهر فسد فسد فيقض الحكم

(قوله منهما) اي العدلين
 (قوله بها) اي رؤيتهما الهلال
 (قوله وعده) اي تفصيل ابن بشير
 (قوله فان رآه غيرهما) مفهوم
 ولم ير (قوله او كانت السماء مغيرة)
 مفهوم صحوا (تأوله في التكذيب)
 صله مثل (قوله ذلك) اي عدم
 رؤية الهلال بعد ثلاثين صحوا
 من رؤيتهما (قوله وان فرض)
 بضم فكسر اي عدم رؤيته بعد
 ثلاثين صحوا (قوله اذ شرط صحة
 النية الخ) علة لازوم بطلان صوم
 الشهر كله ان اقتصر على نية
 أول ليلة (قوله واعترض) بضم
 التمام وكسر الراء

المبنى على شهادتهم واجيب بأنه لم يظهر فسخهم عند الحاكيم بهم بل عند غيره والنسب
الموجب لنقض الحكم هو النسب المتفق عليه وقد وقع هذا بصريح سنة ثمانية وستين
وتسعمائة وافتقر شيخنا وتبعه غالب الجماعة وامتنع بعض الجماعة من القطر ذلك اليوم
قاله أجد عقب وفيه نظر لان حكم الشافعي يلزم الصوم ليس حكمه بالفطر بعد ثلاثين على
الوجه المذكور فلم يقع الحكم بما فيه الخلاف بين الامامين بل بما اتفقا عليه وهو لزوم
الصوم أول الشهر فلا يجوز للمالك القطر لان الشافعي لم يحكم به نعم ان حكمه وجوب
لزوم الصوم حين الرؤية كان حكمه بالفطر بعد ثلاثين وان لم ير الهلال وما ذكره الخط
من عدم جواز الفطر حيث حكم به شافعي عند تمام ثلاثين في مسألة المصنف مبنى على
عدم لزوم الصوم بحكم المخالف لا على لزومه وهل تكذيبهما حتى بالنسبة لانهما
أولاهما بالنسبة لغيرهما واما هما فيعملان على ما تحققاه فيجب فطرهما بالنية وقد
جرى خلاف فيمن رأى هلال رمضان وحده فصام ثلاثين يوما ثم لم يره أحد والسماء
مصحبة فقال ابن عبد الحكم وابن المواز هذا محال ويدل على انه غلط وقال بعضهم
الظاهر عمله على اعتقاده الاول وكنتم أمره سالم هذا بعيد لانه اذا وجب تكذيب
الشاهدين فكيف بالمفرد وردبانه لا يلزم من الحكم بكذب الشاهدين بالنسبة لغيرهما
الحكم به في حق أنفسهما الذي الكلام فيه ومقتضى كلام التوضيح عمله على رؤية نفسه
ولو في الغيم وهو ظاهر وقد يقال يتفق هنا على عملهما على اعتقادهما لانهما فغلطهما
بعيد بخلاف الواحد (أو) برؤية جماعة (مستقيمة) ابن عبد الحكم هم الذين
لا يشواطون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسى ولا يشترط كونهم كلهم
ذكورا أحرار اعدولا بحيث حصل بخبرهم العلم او اظن القريب منه حتى لم يحتاجوا
الى تعديل وان لم يبلغوا عدد التواتر فليس المراد بهما مفسرهما بالاصوليون من انهما
ما زادنا قوله على ثلاثة وقد رت الرؤية احتراماً عن الاستفاضة بالاختيار بأن قالوا سمعنا
انه رأى الهلال اذ يحتمل كونه أصله عن واحد (وعم) بفتح العين المهمله والميم مثله
أي شمل وجوب الصوم كل من نقل اليه رؤية العدلين أو المستقيمة من أهل سائر
البلاد قرياً أو بعيداً ابداً ابن عرفة وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد
كالاندلس من خراسان موافقاً في المطالع ومخالفاً (ان نقل) بضم فسكن (ب) أحد
(هما) أي العدلين والمستقيمة (عن) رؤية واحدة (هما) أي العدلين والمستقيمة
فالصور أربعة مستقيمة عن مثلها وعن عدلين وعدلان عن مثلها وعن مستقيمة
وشرط صحة نقل الشهادة ان ينقل عن كل واحد أصلي اثنان ليس احدهما أصلياً ولو كانا
ناقلين عن الآخر وعن الاثنين مجعنين اثنان فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء
ثبت الشهادة المنقولة عندنا أم لا أو خاص على المشهور وقال عبد الملك يعم من
في ولايته خاصة أو لم يثبت عندنا كم وحصل النقل عن العدلين أو المستقيمة وأما نقل

(قوله هذا) أي عدم الرؤية
بعد ثلاثين صحواً من رؤية عدلين
هلال رمضان (قوله بموجب)
بكسر الجيم أي سبب وجوبه
وهو ثبوت رمضان (قوله من
عدم جواز الفطر الخ) بيان
لما (قوله به) أي الفطر (قوله
عند تمام ثلاثين) صلة حكم (قوله
في مسألة المصنف) صلة ذكر
(قوله مبنى) خبر ما (قوله رد) بضم
الراء وشد الدال (قوله هم) أي
المستقيمة (قوله من أنما) أي
المستقيمة الخ بيان لما (قوله
كونه) أي الإخبار (قوله من أهل
سائر) أي باقي بيان ان (قوله أو
عن الاثنين مجعنين اثنان) عطف
على قوله عن كل واحد أصلي اثنان

(قوله نقل ثبته) بفتح فسكون
 فيها (قوله بالينة) اى غير
 المستقيمة صلة ثبت (قوله
 بأحدهما) اى البينة والاستفاضة
 صلة نقل (قوله لعل) صلة نقل
 (قوله كنبته به) اى المثل اى
 بالينة أو المستقيمة فى وجوب
 الصيام (قوله طاعته) اى الحاكم
 غير الخليفة (قوله ورواه) اى
 الاختصاص من تحت طاعة من
 ثبت عنده غير الخليفة (قوله
 المغيرة) بضم الميم وكسر الغين
 المجهة (قوله بعد) بضم العين
 (قوله روى) بضم فكسر (قوله
 بينة) اى غير مستقيمة (قوله
 والمازرى) عطف على ابن
 حارث (قوله قائلا) حال من أبا
 عمران (قوله بعث) بضم فكسر
 (قوله لذلك) اى نقل ثبته (قوله
 صوب) بفتحات مثقلا (قوله
 وقال) اى الصقل (قوله غيره)
 اى قول الشيخ (قوله لا أعرفه)
 خبر نقل (قوله اعترض) بضم
 التاء وكسر الراء (قوله مطلقا)
 اى عن تقييده بكونه أهلا
 للمنفرد (قوله مطلقا) اى عن
 تقييده بكونه ليس أهلا للمنفرد
 (قوله وهو مستور الحال) حال
 (قوله باخباره الخ) تصوير لرفع
 رؤيته (قوله وهذا) اى وجوب
 رفع الفاسق

الحكم بنبوت الهلال فيعلم ولو كان الناقل واحدا على الرابع فتحصل ان صور النقل سنة
 لانه اما عن رؤية عدلين او عن رؤية مستقيمة او عن حكم الناقل فى كل اما عدلان
 أو مستقيمة وكلها اتم وشملها كلام المصنف لان قوله وعم ان نقل بهما عنهما ما بهم منه
 بالاولى العموم ان نقل بهما عن الحكم وأما العدل فان نقل رؤيته عدلين فلا يعتبر نقله
 وان نقل ثبوته عند الحاكم وان لم يحكم او نقل رؤيته المستقيمة اعتبر نقله فيعلم فتعدد
 الناقل شرط فى نقل رؤيته العدلين لافى نقل رؤيته المستقيمة ولا فى نقل الحكم والمراد
 بالحكم ما يشمل مجرد الثبوت ونص ابن عرفة الباجى وغيره عن المذهب نقل ثبته بالينة
 أو الاستفاضة بأحدهما محل كنبته به الباجى عن ابن الماجشون ان ثبت بينة عند الحاكم
 غير الخليفة خص من تحت طاعته أبو عمر ورواه المديون وقاله المغيرة وابن دينار
 وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤيته ما بعد كالكالاندلس من خراسان ابن حارث ابن
 الماجشون روى ما ثبت بينة خص ما قرب من محلها المازرى فى لزوم ما ثبت بمدينة أهل
 مدينة أخرى قولان قلت ظاهر نقل ابن حارث ولو ثبت بموضع الخليفة والمازرى ولو ثبت
 بالاستفاضة ونص ابن بشير كظاهر لفظ المازرى ان ثبت عند الخليفة لزم سائر عله اتفاقا
 وقال عياض انما الخلاف اذا نقل بينة بالاستفاضة وفى نقل ثبته بخبر واحد قول
 الشيخ مع نقله عن ابن ميسر وأبي عمران قائلا انما قال ابن ميسر فيمن بعث لذلك وليس
 كنقل الرجل لاهله لانه القائم عليهم وصوب ابن رشد والصقل قول الشيخ وقال لا فرق
 بينه وبين نقله لاهله ولم يحك الخصى والباجى غيره ونقل ابن الحاجب الخلاف فى نقله لاهله
 لا أعرفه (لا) يثبت رمضان (ب) رؤيته عدل (منفرد) برؤية هلاله ولو خليفة أو قاضيا أو
 عدل اهل زمانه ابن عرفة والمذهب لغور رؤيته العدل غيره صحنون ولو كان عمر بن عبد
 العزيز ابن حارث اتفاقا (الا كاهله) اى المنفرد بها (ومن لا اعتناء لهم بامرهم) اى الهلال
 سواء كانوا أهلا أو غيرهم فيثبت برؤيته فى حقهم ان كان عدل شهادة بل ولو عبد أو امرأة
 حيث ثبتت عدالته ووثقت أنفس غير المعتنين بخبره واعترض كلام المصنف باقتضائه
 ثبوته للأهل ولو اعتنوا وليس كذلك اذا المنفرد انما اعتبر رؤيته غير المعنى مطلقا دون
 المعنى مطلقا فلو حذف قوله كاهله والعاطف وقال الامن لا اعتناء لهم لما بقى الرابع
 وليس قوله لا بمنفرد عطف على قوله بهما لان نقل الواحد عن الاستفاضة أو ثبوته عند
 الحاكم بعد ان يعتبر قيم ولو عمل معتنى فيه على المعقد لاهله وغيرهم بخلاف نقل
 الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر مطلقا الا ان يرسل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل
 سماعه كسماع المرسلين له فيجب عليهم الصوم بتقوله (وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو)
 قبوله وهو مستور الحال (رفع رؤيته) لعلكم وجوب باخباره برؤيته الهلال ولو علم
 المرجو بجرحة نفسه (والختار) للغمى من الخلاف وجوب رفع العدل والمرجو
 (وغيرهما) وهو الفاسق المكشوف حاله وهذا قول ابن عبد الحكم لكن للغمى لم يفتقر

وانما اختار قول أشهب بنديه واجيب بان على في كلامه مستعمل في مطلق الطلب
 الصادق بالوجوب بالنسبة للاولين والندب بالنسبة للآخر (وان أفطروا) أي العدل
 والمرجو والمكشوف المنفردون برؤية الهلال بل ارفع للحاكم (فالقضاء والكفارة)
 واجبان على كل منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقا في كل حال (الا) حال فطرهم (بتأويل)
 منهم أي اعتقادهم عدم وجوب الصوم عليهم كغيرهم بلهلم (فتأويلان) أي فهمان
 لشارحيها في وجوب الكفارة عليهم وعدمه سيهما الاختلاف في كونه تأويلا قريبا
 لاستناده لامر موجود وهو عدم الوجوب على غيرهم أو بعيدا لانه ليس بعد العيان بيان
 والمعقد وجوبها فالمناسب ولو بتأويل فان رفعه فطرهم فأنظروا فعلهم الكفارة
 اتفاقا وسيأتي في قوله كرام ولم يقبل لان نجاسه على الرفع له المستعصم عادة غالبا
 على تحققة رؤية الهلال وأبعد تأويله بخلاف من لم يرفع فطرهم فله عدم تحققة
 الرؤية فلا يقال من رفع أولى بقرب التأويل لاستناده لرد الحاك وان أفطر من لا اعتناء
 لهم بعد رؤية المنفرد فعلهم الكفارة لانه في حقهم كعدلين في حق غيرهم (لا) ثبت
 رمضان (:) حساب (منجم) بضم ففتح فكسر منه خلا في حق غيره وحق نفسه ولو وقع
 في القلب صدقه لامر الشارع بتكذيبه وهو الذي يحسب قوس الهلال ونوره وقبل هو
 الذي يرى أن أول الشهر طالع نجم معلوم والحاسب الذي يحسب سير الشمس والقمر
 وعلى كل لا يصوم أحد بقوله ولا يعقد هو في نفسه على ذلك وحرم تصديق منجم ويقتل ان
 اعتقد تأثير النجوم وأنهم الفاعلة بلا استجابة ان أسره فان أظهره وبرهن عليه فخرته
 فيستتاب فان تاب والقتل وان لم يعتد تأثيرها واعتقد أن الفاعل هو الله تعالى وجعلها
 أمانة على ما يحدث في العالم فؤ من عاص عند ابن رشد يجر عن اعتقاده ويؤدب عليه
 ويحرم تصديقه لقوله قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ولنجر من صدق
 كاهنا أو عرافا أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وغيره عاص عند
 المازري اذا أسند ذلك لعادة اجراها الله تعالى لحديث اذا نشأت بحرية ثم تشامت
 فماتت غديقة وأما الحديث القدسي وهو أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فالذي قال
 مطرنا بفضل الله فهو مؤمن بي وكافر بالكوكب والذي قال مطرنا بنوء كذا فهو كافر بي
 مؤمن بالكوكب فهو في نسب الفعل للنوء به مذاجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 بينهما (ولا يفتار) بضم المنناة وكسر الطاء المهملة بأكل أو شرب أو جماع شخص
 (منفرد) رؤية هلال (شوال) ان خاف ظهوه وفطره للناس بل (ولو أمن الظهور) أي
 تحقق عدم ظهوه وفطره للناس خوفا من تخلف تحققة وظهور أمره فيمسيق ويؤدب
 وحفظ العرض واجب كالنفس ويجب فطره بالنية ولا يخبر به احد الا انه يوم عيد فان افطر
 ظاهرا وعظ وشدد عليه فيه ان كان ظاهرا الصلاح والآداب ويحرم فطر المنفرد
 ظاهرا في كل حال (الا) حال كونه متلبسا (ب) أمر (مبج) القطر في الظاهر كسفر ومريض

(قوله بنديه) أي رفع الفاسق
 (قوله في كلامه) أي المصنف
 (قوله العيان) بكسر العين
 المهمة أي رؤية العين (قوله
 وجوبها) أي الكفارة
 عليهم (قوله نجاسه) أي الرائي
 (قوله له) أي الحاكم (قوله دل
 الخ) خبران (قوله وأبعد الخ)
 عطف على دل (قوله وهو) أي
 المنجم (قوله بلا استجابة) صلة
 يقتل (قوله ان أسره) أي
 اعتقاده (قوله وغيره ص)
 عطف على عاص (قوله نشأت)
 أي حدثت (قوله بحرية) أي
 صحابة من جهة الجرفاعل أو حال
 (قوله تشامت) أي مالت إلى
 جهة الشام (قوله غديقة) أي
 كثيرة المطر (قوله بينهما) أي
 الحديثين (قوله وحفظ العرض)
 بكسر العين وسكون الراء أي
 حاله وأخلاقه الخ حال

(قوله فكان) بفتح الهمزة وشذ النون (قوله آخره) أي الشهر

٣٨٩

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشذ النون

وحيض فلا يحرم فطره ظاهرا لا منه على عرضه بلا شبهة (وفي تلخيص) شهادة (شاهد) شهد برؤية الهلال (أوله) أي رمضان ولم يثبت به لانفراد (أ) شهادة شاهد (آخر) شهد برؤية هلال شوال (آخره) أي رمضان فكان الأول شهد آخره بما شهد به الثاني وكان الثاني شهد أقوله بما شهد به الأول فان كان بين الرويتين ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ولا يجب قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على أنه من رمضان لاحتمال نقصه على رؤية الثاني وان كان بينهما تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الأول الذي لم يصم برؤية المنفرد لاتفاقهما على أنه من رمضان ولا يجوز الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر لاحتمال كماله على رؤية الأول وعدم التلخيص وهو الرابع فان كان بينهما ثلاثون يوما فلا يجوز الفطر ولا يجب قضاء الأول وان كان بينهما تسعة وعشرون يوما فكذلك بالاولى (و) في (لزمه) أي وجوب صوم المالكي (بحكم) الحاكم (المخالف) لما لا رضي الله تعالى عنه في القروع كشافي بثبوت رمضان (بشاهد) واحد بناء على أن حكم الحاكم يدخل العبادات استقلا لانه حكم فيما يجوز فيه وهي العبادة قاله ابن راشد وعدم لزومه به بناء على أنه لا يدخل العبادات وهو الرابع قاله القرافي وقال الناصر يدخلها تبعالا لاستقلاله وعلى الأول اذا صام المالكي والناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال والسماء مصحبة وكم الشافعي بالفطر فانظروا أنه لا يجوز للمالكي لان الخروج من العبادة أشد من الدخول فيها قاله سالم السنهوري (تردد) للمأخرين لعدم نص المتقدمين في القرعين حذفه من الأول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) أي الهلال (نهارا) ولوقبل الزوال (الليلة) (الليلة) فيسقط فطره ان كان في آخر شعبان وصائغا ان كان في آخر رمضان وقيل ان رؤى قبله فلا مضية وان رؤى بعده فلا قبله (وان ثبت) رمضان (نهارا) بوجه مما سبق (أمسك) المكلف بالصيام وجوبا عن جميع المفطرات ولو تقدم له فطر لحرمه الوقت وقضاه وجوبا ولو صامه بنية لعدم جزمها (والا) أي وان لم يسك (كفر) بفتحات مثقلا أي وجبت عليه الكفارة الكبرى (ان انتهك) الحرمه أي قدم عليها ما لم يبال تأويل قريب فان لم ينتهكها كمن أفطر ظاهرا أنه لم يجزه صومه بجوزله فطره فلا كفارة عليه ولم أقف على خلاف فيه فبضم الى صور التأويل القريب الآتية وكذا المفطر ذاهلا عن الحرمه والتأويل لنفسه (وان غيمت) السماء بفتحات مثقلا (ولم ير) بضم ففتح أي الهلال ليلة ثلاثين من شعبان (فصيحته) أي الغيم (يوم الشك) الذي ورد النهي عن صومه وهو ذامن تسمية الجزء باسم كله او من حذف المضاف أي صيحة يوم الشك واعترضه ابن عبد السلام بأن قوله صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدر وا له بدل على ان صيحة الغيم من شعبان جزما قال فالوجه ان يوم الشك صيحة ليلة مصحبة تحدث برؤية الهلال فيها من لا تقبل شهادته كفساء وعبيد وصبيان وفساق يتألى ليلة الغيم (قوله دل الخ) خبران (قوله قال) أي ابن عبد السلام

كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وأورد عليه أن من لا تقبل شهادته لا يعتبر حديثه وصحيحة ذلك الدليل من شعبان جزما أيضا فالورود مشترك فلا وجه لاعتباره في الأول وعدمه في الثاني والانصاف أن الشك لازم فيهما إذا يلزم من تسكيل شعبان بصيغة الغيم في الظاهر رفقا بالامة وتحقيقا كونه منه في الواقع لاحتمال وجود الهلال وسره الغيم ولأن من ردت شهادته من لا تقبل شهادته في الظاهر كذبه في الواقع لاحتمال صدقه فيه (وصيم) بكسر الصاد المهملة أي أذن في صومه لمن اتخذ الصوم (عادة) في الأيام كلها أو في بعضها كالأثنين والخميس (و) أذن فيه (تطوعا) بالعادة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه هذا الذي أدركت عليه أهل العلم بالمدينة وقال ابن مسleme يكره صومه تطوعا (و) صيم (قضاء) عن يوم من رمضان السابق (و) صيم (كفارة) عن يومين أو ظهرا أو قتله أو فطر في رمضان وكذا في هدي وفدية وجزء صيد ونذر غير معين (و) صيم (لنذر) معين (صادف) يوم الشك كذا في الصوم الخميس أو يوم قدوم زيد وأجزأه أن لم يثبت أنه من رمضان والام يجزه عن واحد منهما فيلزمه قضاء يوم لرمضان القاتل ويوم لرمضان الحاضر ولا يقضى النذر المعين لفوات وقته ولا مفهوم لقوله صادف إذ من له نذر صومه معينا نحو لله على صوم يوم الشك فيلزمه الوفاء به لأن الصحيح أنه يصام تطوعا والمنذور يلزم بالنذر (لا) يصام يوم الشك (احتياطا) لرمضان فإن كان منه اجتزى به والا كان تطوعا أي يكره على الراجح وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز الصوم في النصف الثاني من شعبان على انفراده وحديث لا تقدم وارمضان بصوم يوم أو يومين الأرجل كان يصوم يوما قليصه قال عياض يجوز على تحري التقديم تعظيما لرمضان وقد استفيد هذا من قوله الأرجل الخ (ونذب) بضم فكسر (امساك) أي الامساك عن المقطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالشبوت فيه من المأثورين والمسافرين وذلك بارتفاع الشمس إلى نصف قوس الزوال (ليتحقق) الحلال من صيام أو افطار (لا) يندب الامساك فيه زيادة على ما تقدم (لتزكية شاهدين) به احتياجا لها وفيها طول فإن كان ذلك قريبا فاستحب الامساك متعين قاله الخطاب وهو كذا من الامساك في القرع السابق وإذا كانت الشهادة بالرؤية نهرا أو ليلا والسماء مهيبة وأخرت التزكية للتهار فلا امساك أصلا ولا يجب تبين الصوم وإن كانت السماء مغيمة وأخرت له فالمنفي انما هو الامساك الزائد على ما يتحقق فيه الأمر وإن زكيا بعد ذلك أمر الناس بالامساك والقضاء وإن كانت في القطر بأن رأيا هلال شوال واحتياجا للتزكية فصام الناس ثم زكيا فلا اثم عليهم في صيامهم وعطف على تزكية فقال (أو زوال) أي لا يندب الامساك لزوال (عذر مباح) أي لأجل العذر (القطر مع العلم برمضان) كمن شخص (مضطر) لفطر في رمضان من شدة جوع أو عطش فأفطر وكما نض وفساء طهرتا نهرا ومريض صبح نهرا ومريض

(قوله وأورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أي تفسيرا يوم الشك بتألي لئلا يرويه من لا تقبل شهادته الهلال (قوله مشترك) أي بين التفسيرين (قوله كونه) أي يوم الشك فاعل يلزم (قوله منه) أي شعبان وسره الغيم من إضافة المصدر لفعله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله في الظاهر) تنازع فيه ردت قبل (قوله فيه) أي الواقع (قوله هذا) أي جواز صيامه عادة وتطوعا (قوله وحديث لا تقدموا) بفتح التاء والدال وأصله تقدموا فخذت منه إحدى التاءين تحقيقا وبضم التاء وكسر الدال وإضافة حديث البيان (قوله قال عياض الخ) خبر حديث (قوله هذا) أي حله على تحري التقديم للتعظيم (قوله وهو) أي نذب الامساك للتزكية القريبة (قوله وأخرت) أي التزكية (قوله نهرا) تنازع فيه مات وقدم وأفاق وبلغ

(قوله واورد) بضم الهمز وكسر
 الراء (قوله منطوقه) اى كلام
 المصنف (قوله فانه) اى المكروه
 على الفطر (قوله يجب عليه
 الامساك) اى مع كونه أفطر عالما
 بربضانه لا يراده على منطوقه
 (قوله فعلهما) اى المكروه
 والمجنون (قوله به) اى السكور
 (قوله الاول) اى الاكل (قوله
 للثلاث الاخير) صله تأخير (قوله
 وقته) اى السكور (قوله وهو)
 اى السكور (قوله فصل) بفتح
 القاء وسكون الصاد المهملة اى
 فاصل وقارق (قوله بيننا) اى بين
 صيامنا (قوله أكلة) بفتح الهمز
 واللام خبر فصل (قوله فطره)
 اى من لا يشق الصوم عليه (قوله
 وقصر) مبتدا (قوله فيه) اى
 السفر (قوله سنة) خبر قصر
 (قوله به) اى القصر (قوله وقوله
 صلى الله عليه وسلم) جواب عن
 معارضته للآية وجمع بينهما
 (قوله من البراء) روى بال وبأ
 بدلها (قوله محمول) خبر قوله
 (قوله صومهما) اى ثامن الحجّة
 وتاسعة (قوله هذا) اى باقى
 التسعة

مات ولدها ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ نهارا فلا يشدب الامساك منهم
 واحترز بقوله مع العلم بربضانه عن الناسى والمفطر يوم الشك ثم ثبت انه من رمضان
 فيجب عليهما الامساك كصبي بيت الصوم واستقر صاعدا الى بلوغه وأورد على منطوقه
 المكروه على الفطر فانه يجب عليه الامساك بعد زوال الاكراه وعلى منهومه المجنون فانه
 يساح له الفطر اذا أفاق مع انه لم يعلم بربضانه واجيب بأن فعلهما ما قبل زوال العذر
 لا يتصف باباحة ولا غيرهما لارتفاع التكليف عنهما فلم يدخل في كلامه اذا علمت ذلك
 (فلقادم) من سفره ثم ارام فطرا (وطء زوجة) أو أمة (طهرت) من حيض او نفاس
 نهارا أو كانت صبية أو كابية أو مجنونة أو قادمة من سفره فطرة (و) نذب (كف لسان)
 عن فضول الكلام وأما عن الحرم فيجب في غير رمضان ايضا ويتأكد الواجب والمدب
 في رمضان (و) نذب (تجمل فطر) من رمضان أو غيره بعد تحقق غروب الشمس قبل صلاة
 المغرب ونذب كونه على رطب فطر فانه لم يجده فعلى الماء وكون ما ذكر وترا وأن يقول
 اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت فاعقرلى ما قدمت وما أخرت ذهب الظمأ وابتلت
 العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (و) نذب (تأخير سكور) بضم السين المهملة
 الاكل آخر الليل ويفتحها ما يؤكل آخره والمراد به هنا الاكل لقرنه بالفطر ولانه
 الموصوف بالتأخير للثلاث الاخير من الليل ويدخل وقته بنصف الليل الاخير وقد ورد
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى بين فراغه منه وبين الفجر قدر قراءة
 خمسين آية فالأكل في النصف الاول ليس سكورا وهو مندوب لخبر فصل ما بيننا وبين
 صيام أهل الكتاب أكلة السحر وخبر تسكروا ولو بجزء ماء وأشعر نذب تأخير منه
 فكأنه قال وسكورا وتأخير (و) نذب (صوم) لربضانه (بسفر) مبيح للفطر لمن لا يشق
 عليه الصوم لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم ويكره فطره وقصر الصلاة فيه سنة
 لبراءة الذمة به وعدم براءتها بالفطر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام
 في السفر محمول على من يشق عليه ان علم دخوله آخر النهار أو وسطه بل (وان علم دخوله)
 محلا ينقطع حكم سفره بدخوله (بعد) اى عقب (الفجر) ودفع بالمبالغة توهم وجوب
 صومه حينئذ لعدم المشقة فيه (و) نذب (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجّة لحديث
 صوم يوم عرفة يكفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية وصوم اليوم الثامن ورد
 أنه يكفر سنة أو شهرا (ان لا يحج) ويكره صومهما للحاج ويتأكد نذب فطرهما له
 للتقوى على الناسك ولانه صلى الله عليه وسلم افطرها في حجة الوداع ونهى عن صوم
 يوم عرفة بعرفة (و) نذب صوم باقى غالب (عشر ذى الحجّة) أو سبعمائة عشرة
 تسمية للجزء باسم كله ونذب هذا ولو لحاج وهل كل يوم من باقى التسعة يكفر سنة
 أو شهرين أو شهرا خلاف (و) نذب صوم (عاشوراء) اى عاشر الحرم (و) نذب صوم
 (تاسوعاء) اى تاسع الحرم بالثنتين وتقدم عاشوراء لانه أفضل ولانه يكفر سنة

ونذب توسعة فيسه على الاهل والاقارب واليتامى بالمعروف وصلاة النفل وزيارة
عالم وغسل ومسح رأس يتيم والصدقة والاكتحال وتقليم الاظفار وقراءة سورة
الاخلاص ألف مرة (و) نذب صوم باقى (المحرم ورجب) الحط الحافظ ابن حجر
لم يرد في صيام رجب كله او بعضه حديث صحيح يصلح للحجة فلو قال المصنف والمحرم
(وشعبان) لوافق المنصوص ثم قال وذكر ابن عرفة في الاشهر المرغب فيها شوالا ولم أره
في كلام غيره من أهل المذهب لكن رأيت في الجامع الكبير للسيوطي حديثا فيه
من صام رمضان وشوالا والاربعة والخميس دخل الجنة (و) نذب (امساك بقية اليوم)
من رمضان (من) كان كافرا (أسلم) فيه لتظهر عليه علامة الاسلام بسرعة ولا يجب
تأليفه للاسلام (و) نذب (قضاؤه) أى اليوم الذى اسلم فيه ولا يجب لذلك (و) نذب (تعجيل
القضاء) لما فات من رمضان مبادرة للطاعة وبراء الذمة (و) نذب (تتابعه) أى القضاء
وشبهه في نذب المتتابع فقال (ككل صوم لم يلزم تنابعه) ككفارة عيّن وتمتع وصيام جزاء
وثلاثة في الحج (و) نذب (بدءه بك صوم تمتع) وقرآن ونقص في حج او عمرة على قضاء ما فات
من رمضان اذا اجتمع على مكاف بطوار تأخير القضاء الى ان يبقى من شعبان بقدره
فهو واجب موسع والهedy والكفارة واجب مطلق واذا اجتمعوا فالاولى تقديم المطلق
وليس السبعة التى بعد الرجوع بالثلاثة التى في الحج ان كان صامها فيه (ان لم يطق
الوقت) على قضاء رمضان والاوجب تقديمه (و) نذب (فدية) أى اعطاء مدع عن كل
يوم لمسكين (الشخص) هـرم وعطش) بفتح فس كسر فيه ما اى دائم الهرم والعطش
الشديد الذى لا يستطيع الصيام معه في فصل من فصول السنة فيسقط عنه اداء الصوم
وقضاؤه ونذب له الفدية فان قدر عليه في زمن اخر اليه وصام فيه وجوبا ولا تندب له
الفدية هذا هو المشهور وقال اللغوى لا تندب لهما ولا عطش الا كل وغيره من المقطرات
كما تقدم ان المضطرب لا كل او شرب لا يندب امساك بقية اليوم وفي مختصر الوقار ان
العطش يشرب اذا بلغ منه الجهد ولا يبعدوه الى غيره والمعتد الاول (و) نذب (صوم
ثلاثة) من الايام (من كل شهر) سوى رمضان غير معينة لخبر أبي هريرة رضى الله تعالى
عنه او صانى خليلي بثلاثة لا داعيهم بالسؤال عند كل صلاة وصوم ثلاثة ايام من كل شهر
وان اوتر قبل ان انام وخبر عائشة رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يعين وكان مالك رضى الله تعالى عنه يصوم اول يوم وخادى عشره وخادى عشره
وفي المقدمات والذخيرة اوله وعاشره ومتم عشره والاقل انسب يجعل كل حسنة بعشرة
امثالها (وكره) بضم فكسمر (كونها) اى الايام الثلاثة ايام الليالى (البيضاء) أى المستنيرة
بالقمر من غروب الفجر هاوى الثالثة عشرة وتاليتها اذا قصده صومها بعينها فرار من
التعدي فيمالم يجدده الشارع ومن خوف اعتقاد وجوبها فان اتفق صومها بلا قصد لها
فلا كراهة هذا هو المشهور وما روى من صومها مالك رضى الله تعالى عنه وحضه هرون

(قوله ثم قال) اى الحط (قوله فيها) اى صومها (قوله ولم اره) اى شوالا (قوله غيره) اى ابن عرفة (قوله ولم يجب) اى امساك مع ان لها رمضان حرمة (قوله ولم يجب) اى قضاؤه مع ان الصحيح خطاب الكفار بقروع الشريعة (قوله لذلك) اى تأليفه للاسلام (قوله وبراء) عطف على الطاعة (قوله وقرآن) بكسر القاف الخ بيان لما دخل بالكاف (قوله والا) أى وان ضاق (قوله وللعطش) خبر مقدم (قوله ان المضطرب لا كل او شرب الخ) بيان لما جازى من (قوله غير معينة) نعمت ثلاثة (قوله عشره) بكسر العين أى عشرين وحذفت نونه لاضافته (قوله اوله) أى الشهر (قوله والاقل) أى حادى عشره وحادى عشره (قوله فرار الخ) على الكراهة كونها ايام الليالى البيض (قوله من صومها) أى البيض من اضافة المصدر لفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله وحضه) أى مالك من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله هرون) مفعول محض

(قوله لم يأخذ به أصحابه) أي مالك
 رضى الله تعالى عنه ومنهم خبرنا
 (قوله والا) أي وان كان
 لا بقة لدى به أو فصلها أو فرقها
 أو أسرها ولم يعتد سنة وصلها
 (قوله مقيد) بفتح الميم مقيد
 خبر حديث (قوله ومجول)
 عطف على مقيد (قوله على غير
 وجه الكراهة) إذ صومها
 فيه على وجهها لا فضل فيه
 (قوله لا دليل الخ) فيه أن دليله
 اعتياد مضغ العلك كاعتياد سقي
 الماء فلا يجري فيه الاحتقالات
 (قوله من تضييع الخ) بيان لما
 (قوله والا) أي وان ابتلع شيئا
 منه (قوله مطلقا) أي عن تقييده
 بانتهاء (قوله بتأخيرها) أي
 المداواة (قوله بعدوث الخ)
 تصوير اضرد (قوله وتجب) أي
 المداواة (قوله خاف) أي
 بعدمها (قوله ومثله) أي الحفر
 (قوله جوارها) أي المداواة
 (قوله المبلات) بكسر الميم
 والموحدة جمع مبل أي حوض
 مربع (قوله أريق) بضم الهمز
 وكسر الراء أي امرت القملة
 بالقم لتقبل بريقة فان بليت القملة
 بجاء في وعاء فلا يكره (قوله اليه)
 أي الغزل (قوله الذي يعطن
 في البحر) صفة كاشفة (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده بالاضطرار
 اليه وعدم اراقة (قوله مكروه)
 خبر حصاد

الرشيد عليه لم يأخذ به أصحابه وشبهه في الكراهة يقال (ك) صوم (سنة) من الأيام (من
 شوال) فيكره مقتدى به متصلة بيوم العيد متتابعة مظهرة معتقدا سنة وصلها والا
 فلا يكره انتهى عبق العدوى قضيه أنه لا يكره لغیر المقتدى به وتوخيف اعتقاده وجوبه
 وأنه ان أخفاه لا يكره ولو اعتقد سنة الاتصال وليس كذلك فيه ما قالوا ان يقال يكره
 مقتدى به ولين يخاف عليه اعتقاد وجوبه ان وصلها وتابعها وظهرها وان اعتقد سنة
 اتصالها البناء في انظر قوله مقتدى به مع ما في الخط عن مطرف انما كره مالك رضى الله
 تعالى عنه صومها لذى الجهل خوفا من اعتقاده وجوبها وحديث ابى ايوب رضى الله
 تعالى عنه من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكان عام صام الدهر الحسنة بعشرة
 امثالها فاشهر رمضان بعشرة اشهر وسنة ايام بشهرين تمام السنة مقيد بعدم اعتقاد
 وجوبها وسنة اتصالها ومجول على ان تخصيص السنة بكونه من شوال لجرد التخفيف
 والتيسير لمهولة الصيام فيه باعتياده في رمضان ولا شك ان صومها في عشر ذي الحجة
 افضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة (و) كره لكل ضائم فرضا او نقلا (ذوق
 ملح) اطعام لينظر اعتداله ولو صانه احتجا لذوق وعسل وخل ونحوه (ما) (و) كره مضغ
 (علك) بكسر فسكون أي ما به لك من تمر وحلوى اصبي مثلا وابان ولولم يتحلل منه شيء
 وقدرنا عامل علك مضغ لعدم صحة تسلط ذوق عليه قيل لا دليل على هذا المقادير فالاولى
 تضمين ذوق معنى تناول ليصبح طعمه على المعطوف على حد ما قبل في علقته تبا وما من
 تضمين علقته بمعنى تناولها (ثم يحجه) أي الرقيق الذي ذاق به الملح او علك به العلك وجوبا
 فيما نظره فان امسكه بنفسه حتى غربت الشمس نهى بأن لا يقرير بالصوم اه عبق
 (و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء المهملة والتاء سكونها أي فساد أصول الاسنان
 وصلته مداواة (زمنه) أي نهارا ولا شيء عليه ان لم يتلغ منه شيئا والا تضي مطلقا وكفران
 تعمد (الانطوف ضرر) بتأخيرها لليل بحدوث مرض او زيادته او تألم به ولولم يحدث
 منه مرض فلا تذكره وتجب ان ناف هلا كما وشديد أدى والا جاز ومثله غيره ومفهوم
 زمنه جوارها اليه لان وصل شيء الى حلقه نهى اذ هل يكون كهبوط السهل نهارا
 ام لا وهو الظاهر لان هبوط السهل ليس من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الحفر اه
 عبق ومن هذا غزل السكان المعطون في المبلات فيكره نهارا ان اريق الا ان يضطر اليه
 واما المصري الذي يعطن في البحر فيجوز غزله مطلقا لانه لا يتحلل منه شيء وحصاد الزرع
 المؤدى للقطر مكروه الا اضطرارا اليه ورب الزرع له الوقوف عليه ولو اذى الى قطره
 لا يضطراره لحفظه اه برزلى (و) كره (نذر) صوم (يوم مكره) ككل خميس واولى
 اسبوع او شهر او عام لثقله فيؤدى للوفاء به بتكره او تركه للوفاء به وهو مكره ان
 نذر غير المكروه لا يكره وهو كذلك ويكره صوم يوم مولد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الحاقاله باليه في الجلة وصوم ضيف بلا اذن رب المنزل (و) كره (مقدمة جماع

كقوله) للذة لا لوداع اورجة (وفكر) ونظر ظاهره ولو كان السكر والنظر غير مستدامين
وقال أبو علي كلامهم يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان ان علمت
السلامة خلافا لظاهر كلام المصنف وجميع المصنفين المثلين لانه لو اقتصر على القبلة
لتوهم بجواز السكر ولو اقتصر على الفكر لتوهم بحرمته ومحمل كراهة المقدمة (ان علمت)
او ظنت بضم فكسر (السلامة) من خروج معنى ومذى (والا) أى وان لم تعلم السلامة بان
علم عدمها وشك (حرمته) مقدمة الجماع ابن رشد تحصيل القول في هذه المسئلة انه ان
نظر او تذكرة فاصدا التلذذ به او لمس أو قيل او باشر فسلم فلا شيء عليه وان انعط ولم يذ
ففيه ثلاثة اقوال احدها عليه القضاء والثاني لا شيء عليه والثالث الفرق بين المباشرة
ففيها القضاء وما دونها لا قضاء فيه وان امدى فعليه القضاء الا ان يحصل عن نظر
او فكر بلا قصد ولا متابعة فقولان اظهرهما لا قضاء عليه وان انزل فتلاثة اقوال قول
مالك رضى الله تعالى عنه فيها عليه القضاء والكل كفارة مطلقا وصحها قول اشهب لا كفارة
عليه الا ان يتابع حتى ينزل وثالثها الفرق بين اللمس والقبلة والمباشرة فيه كفر مطلقا
والنظر والتفكير لا كفارة عليه فيها الا ان يتابع حتى ينزل وهذا ظاهر قول ابن القاسم
فيها (و) كرهت (بجماعة) شخص صائم (مريض) ان شك في السلامة من الاغماء
وعدمها وان علمها جازت وان علم عدمها حرمت (نقط) أى لا يصح فلاتكره حجامته حل
بشكه فيها واولى ان علمها وان علم عدمها حرمت ان لم يحس بتأخيرها هلا كالأشديد اذى
والاوجب فعلها وان ادت الى الفطر ومنها الفصادة قاله في الارشاد ويحتمل ان يقال
الفصادة اشد من الحجامه لسببها من جميع البدن بخلاف الحجامه ابن ناجي هذا هو
المشهور وظاهر المدونة والرسالة كراهتها للصحيح حاله الشك ايضا قال بعض الظاهر ان
المصنف اطلق المريض على الضعيف الذي يحس من نفسه بالضعف ولا يعلم ما يحصل له
وان كان صحيحا فان علم عدم سلامة حرمت وان ترز بالمريض عن الصحيح الذي علم من
نفسه السلامة فلا تكرهه وهذا هو الذي يدل عليه نقل التوضيح وعليه فلا خلاف بين
كلام المصنف وظاهر المدونة والرسالة (و) كره (نطوع) بصوم (قبل) صوم (نذر) غير
معين (او) قبل صوم (قضاء) لقائت من رمضان او قبل صوم كسرة ليمين او ظهار
او قتل او فطر رمضان والنذر المعين يحرم التطوع في زمنه ولا يكره قبله فان تطوع في
زمنه قضاء لانه فوته لغير عذر وظاهر المصنف كراهة التطوع قبل القضاء ولو مؤكدا
كه اشوراء ويوم عرفة وهو كذلك على الراجح ابن عرفة الشيخ زوى ابن القاسم لا يتطوع
قبله اى القضاء ولا قبل نذر ابن عبيد الرجوسة تطوعه بمرغب فيه قبل قضائه ابن رشد
في ترجيح صوم يوم عاشوراء قضاء او تطوعا ثالثها ما سواه ورابعها منع صومه تطوعا
لاول سماع ابن القاسم وسماع ابن وهب وآخر سماع ابن القاسم ومقتضى القول اه
ومن عليه قضاء رمضان بداءا واولها وان عكس اجزا (ومن) علم الشهور ولا يمكنه

(قوله حرمتها) أى القبلة (قوله
فسلم) أى من الانعاط وما يتبعه
(قوله فيها) أى المدونة (قوله
مطلقا) أى عن نفسه بالمتابعة
(قوله مطلقا) أى ولو لم يتابع
(قوله فيها) أى المدونة (قوله
وان علمها) أى السلامة (قوله
فيها) أى السلامة (قوله ومثلها)
أى الحجامه (قوله هذا) أى
قصر كراهة الحجامه على
المريض (قوله كراهتها) أى
الحجامه (قوله ما يحصل له) أى
اذا احتجيم (قوله وان كان
صحيحا) مبالغة (قوله بمرغب فيه)
أى كصوم عرفة وناسوعاء
وعاشوراء (قوله هما) أى صومه
قضاء وصومه تطوعا

(قوله في النقل) صلة تزدق (قوله به) أي الأجزاء ٣٩٦ (قوله وأخذ) أي عذم أجزاء ما صادف رمضان من إضافة المصدر إلى فعله بعد

فهو على الجواز حتى يقين خلافه ويرجع ابن نونى ابن عرفة ان بقى شاكفى وجوب
فضائه قولاً ابن القاسم ومضمون مع اشبه وابن الماجشون ابن يونس وقول اشبه ابني
لانه صار فرضه الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام (وفى) الاجزاء عند (صادفته) رمضان
بصومه ظاهراً ومختاراً وهو المعتمد وعدمه (تردد) لابن ابي زيد وابن رشد في النقل عن ابن
القاسم في النوادر عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادف وصدر به صاحب الاشراف وفى
البيان فان علم انه صادف فيحرمه لم يجزه على مذهب ابن القاسم ويجزه على مذهب
اشبه ومضمون ابن عرفة لم أجدهما ذكره ابن رشد عن ابن القاسم واخذ من سماع عيسى
بعيد وما ذكره الخصى الا الاجزاء خاصة وساقه كانه المذهب ولم يجزه اه الخطوط حزم به
في الطراز وعزى مقابله الحسن ابن صالح ورواه وقال انه فاسد اه فلو اقتصر المصنف على
الاجزاء لكان اولى وظاهر التوضيح والمواقف التردد في الظن ايضا وهو ظاهر ابن
عرفة وابن الحبيب وبه قرأ احمد اه ثنائى (وصحته) أي الصوم (مطلقاً) عن تقييده
بكونه فرضاً مشروطاً (بنية) أي قصد الصوم ولو لم يستحضر كونه قرباً لله تعالى وبحق
القرض لنيته فان نوى الصوم وشك هل نواه فله الاوقضاء او وقام له اذ قد طوعا وان
شك في الاخيرين لم يجز عن واحد منهم ما وجب اتمامه لان عقاده نقلاً في الظاهر (مبيته)
بضم الميم وفتح الموحدة والمثناة تحت مشددة ليلتين غروب الشمس وطلوع الفجر ولا
يضر الاكل والشرب والوطء والنوم بعدها ويبطلها الاغتناء والجنون والسكر بعدها فان
استقر للفجر فلا يصح الصوم وان زال قبله وجددت النية قبله صح الصوم والا فلا يصح
وعاشوراء كغيره على المشهور ابن بشر لا خلاف عندنا ان الصوم لا يجزى الا ان تقدمت
النية على سائر اجزائه فان طلع الفجر ولم ينو لم يجزه في سائر انواع الصوم الا يوم عاشوراء
ففيه قولان المشهور من المذهب انه كالاول لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام من لم
يبيت الصيام من الليل والشاذ اختص يوم عاشوراء بصحة صومه ان وقعت نيته في
الليل ولا خلاف عندنا ان محل النية الليل ومتى عقدها فيه اجزاء ولا يشترط مقارنتها للفجر
بخلاف الصلوة والطهارة والحج فلا بد من مقارنتها او تقدمها يسيراً اه وسواء نوى قبل
الفجر (او مع) طلوع الفجر ان اتفق ذلك فلا تجزى قبل الغروب عند الكفاة ولا بعد
الفجر لانها المقصود والمقصود الماضى محال هذا قول عبد الوهاب وصوبه الخمينى وابن
رشد وروى ابن عبد الحكيم لا تجزى مع الفجر وروى ابن عرفة الاول بان النية تقدم
النوى لانها قصد وهو مقدم على المقصود والا كان غير ممنوى واجيب بان هذه امور
جعلية وقد اكتفى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاسرار مكن منها والنية
مقارنة لها وكلام ابن بشر وابن الحبيب والقرافى يفيدان الاصل كونها مقارنة للفجر
ورخص تقدمها عليه لامشقة في مقارنتها (وكفتية) واحدة (لها) أي صوم (يجب)
تتابعه) كرمضان وكفارة فطره وقتل وظهاره وتدرج متتابع كذا صوم شهر معين بناء على انه

حذف فاعله (قوله بعيد) خبر اخذه
(قوله وساقه) أي الخصى الاجزاء
(قوله كانه) بفتح الهاء وشد
النون (قوله ويجزى به) أي الاجزاء
(قوله في الظن) أي ظن المصادفة
(قوله في الاخيرين) أي نية القضاء
ونية وفاء الذر (قوله ليل) صلة
مبيته (قوله بعدها) أي النية
تنازع فيه الاكل وما بعده (قوله
ويبطلها) أي النية (قوله بعدها)
أي النية تنازع فيه الاغتناء والجنون
والسكر (قوله فان استمر)
أي الاغتناء والجنون أو السكر
(قوله قبله) أي الفجر (قوله والا)
أي وان لم يجدها قبله (قوله
وعاشوراء كغيره) أي في انه لا يصح
الابنية مبيته ليلتين غروب
الشمس وطلوع الفجر (قوله
هذا) أي اجزاءها مع طلوع
الفجر (قوله الاول) أي اجزائها
مع الفجر (قوله بان النية الخ)
صلة رد (قوله لانها) أي النية
(قوله قصده) أي النوى (قوله
وهو) أي قصد الشيء (قوله والا)
أي وان لم يتقدم القصد على
المقصود (قوله كان) أي المقصود
أقول في هذه الملازمة نظرفان
ما قارنته فبته ممنوى جزماً (قوله
جعلية) أي شرعية وضعية
شرعها الشارع ووضعها (قوله
كونها) أي النية مقارنة (قوله
تقدمها) أي النية (قوله عليه)
أي الفجر (قوله بناء على انه) أي ما يجب تتابعه عليه لكفاية نية واحدة فيه

كعبادة واحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز تفريقه وان كان لا يبطل جميعه بطلان بعضها كالخمس ذاهو المشهور وقال ابن عبد الحكم تجب النية في كل ليلة في واجب التتابع بناء على انه كعبادات من حيث عدم فساد جميعه بفساد بعضها (لا) تكفي نية واحدة (صوم مسرود) أي متتابع بلا وجوب كصيام الدهر أو عام أو شهر أو أسبوع تطوعاً بالانذر (ويوم) مكرر (معين) بضم الميم وفتح العين والمثناة مشددة ككل خيس واثنين ولوعينه بالسنذر وكل ما لا يجب تتابعه قطعة من رمضان وكفارة عين وفدية وعدي وجزاء وصيام رمضان بسقراً ومرض فلا بد من تجديد النية كل ليلة (وروت) بضم فكسر أي المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيهما) أي المسرود واليوم المعين بالانذر وهي ضعيقة حتى قال الخطم اقف على من رواها بالاكتفاء فيهما وتكفي نية الواجب التتابع ان استقر تتابعه (لان) انقطع تتابعه أي وجوبه (بكمريض أو سقراً) فلا تكفي النية الاولى ولو استقر صائماً فلا بد من تجديد كل ليلة هذا هو المعتمد كما في الغنيمة وفي المبسوط ان استقر المريض أو المسافر صائماً فلا يحتاج الى تجديد نية ومن افسد صومه عامداً فهل يحتاج لتجديد نية او لا والظاهر الاول قاله الخطم ومن بنت الفطر ولو ناسياً لم يجد النية لان افطرنها راناسياً ومن افطرمكرها كن افطر ناسياً عند اللحنى وكن افطرمريض عند ابن يونس وادخلت الكاف الحيز والنقاس والجنون والانغماء والسكر فمقطع النية وتجديد بعد زوالها لما بقي (و) صحته (بنقاه) من حمض ونقاس (ووجب) الصوم (ان طهرت) بقصة أو جحوف (قبل) طلوع (الفجر) ان كان الفاضل بينهما زماناً طويلاً (وان) كان (لحظة) يسيرة جداً بل ان رأت القصة أو الجحوف مع طلوع الفجر ونوت الصوم صح صومه بديل قوله أو مع الفجر وقوله ونزع ما كول أو مشروب أو فريج طلوع الفجر ولو لم تغتسل الا بعدة أو لم تغتسل أصلاً اذا الظهارة ليست شرطاً في صحة الصوم (و) وجب امساكها (مع القضاء) له (ان شكت) في حصول ظهرها مع الفجر أو بعده احتياطاً ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شكت هل طهرت في وقتها أو بعده فلا يجب عليها فان قلت الحيز مانع من وجوب الصلاة والصوم والشك فيه موجود فيه ما فموجب اداء الصوم دون الصلاة قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته الى الغروب وله حرمه فلذا وجب امساكه كمن شك هل تسخر قبل الفجر أو بعده (و) صحته (بعقل) فلا يصح من مجنون ولا مغنى عليه (وان جن) بضم الجيم وشدة التثنية يومين أو أياماً أو شهراً أو سنة أو سنين قبله بل (ولو) جن (سنين كثيرة) وافاق فاقضاء واجب عليه بامر جديد كقضاء الحائض والنفساء فلا يقبل وجوب القضاء فزع وجوب الاداء وهو لم يجب عليه سواء كان جنة طارئة بعد بلوغه نكاحاً قلاً أو قبله على المشهور وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وابن القننم في المدونة وأشاروا الى رواية ابن حبيب والمدنيين عن مالك رحمه الله

(قوله من حيث ارتباط الخ)
صله كاف التنبيه (قوله وان كان لا يبطل جميعه الخ)
مبالغة أي ان كان يبطل جميعه يبطل لان بعضها كالكفارة بل وان كان لا يبطل جميعه يبطلان بعضه كرمضان (قوله هذا) أي الاكتفاء بنية واحدة في واجب التتابع (قوله هذا) أي وجوب تجديد النية كل ليلة فيما انقطع وجوب تتابعه ولو استقر صائماً (قوله بينهما) أي طهرها وطلوع الفجر (قوله اداء الصوم) فيه ان الواجب الامساك لحرمته الزمن لا اداء الصوم (قوله كقضاء الحائض والنفساء) أي الصوم بامر جديد (قوله فلا يقبل الخ) تفريع على قوله بامر جديد (قوله وهو) أي الاداء (قوله عليه) أي المجنون

تعالى ان قلت السنون كخمسة فالقضاء وان كثرت كعشر فلا قضاء (أو انغى) عليه (لوما)
 من فجره لغربه (أو جله) يضم الجيم وشد اللام أى أكثر اليوم ولو سلم أوله (أو أقله) أى
 نصف اليوم فأقل منه (و) الحال انه (لم يسلم) بفتح فسكون من الانغماء (أوله) أى مغ
 طلوع فجر اليوم بان كان حينئذ مغمى عليه (فالقضاء) واجب عليه لان الانغماء والجنون
 مرض وقد قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر فعذة من أيام أخر ابن عاشر الأولى
 كنهه أو أقله ولم يسلم لبين أن النصف كالأقل وان القيد خاص بهما (لا) يجب عليه
 القضاء (ان سلم) من الانغماء مع الفجر وجدد الغيبة حينئذ ولو انغى عليه قبله وانغى عليه
 بعد الفجر أقله بل (ولو) انغى عليه بعده (نصفه) أى اليوم فان لم يجبدد حين افاقه مع
 الفجر لم يصح صومه لانقطاع نيته بالانغماء يفصل في جنون اليوم الواحد تفصيل الانغماء
 على التحقيق ولا قضاء على نائم ولو كل الشهر ان بيت النية اول ليلة والسكر كالانغماء
 وظاهر النقل ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا ينزل بالابقاط فلا يلحق باليوم وقد علم ابن
 يونس التفصيل في الانغماء بان المغمى عليه غير مكلف فلا يصح نيته وانما مكلف لو نية
 تنبه فلهذا يدل على ان السكر مطلقا مثل الانغماء وان الغيبة للعقل مثله مطلقا وقد جعلوا
 السكر بحلال في الوضوء كالانغماء (و) صحته (بترك جماع) أى تغيب حشفة بالغ
 أو قدرها في فرج مطبق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج منى) بقطة لافى نوم بلذة معتادة
 (و) ترك (مذى) كذلك لابلانة أو غير معتادة (و) مجرد انعاط ولوشأ عن
 مقدمات على المعقد وهذه رواية أشبه عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما فى المدونة وقال
 ابن القاسم فيها وروى فى العينية عن مالك رضى الله تعالى عنه القضاء وتقرر عند
 الشيخ أن رواية غير ابن القاسم فيها تقدم على روايته فى غيرها وقوله فيها **الكن**
 فى التوضيح عن ابن عبد السلام ان قول ابن القاسم هو الاشهر (و) بترك (اخراج فى)
 فان أخرجه فالقضاء فان ابلغ شيئا منه ولو غلبة فالكفارة فان خرج منه غلبة فلا قضاء
 الا أن يرجع شئ منه فالقضاء فان تعدد ابلأعه فالكفارة (و) صحته بترك (ايصال شئ)
 (متصل) يضم الميم وفتح المثناة والحاء المهملة وكسر اللام الاولى أى يجماع ولو فى المعدة
 من منفذ عال أو ساقل فان وصل لها ولو غلبة فالقضاء فقط الامن اقم مع الانتهاء
 فالكفارة أيضا فالمراد بالايصال الوصول وهذا فى غير ما بين الاسنان من طعام اذ لا يطر
 ابتلاعه ولو عد هذا مذهب المدونة وشهره ابن الحاجب واستبعد ابن رشد عدم القضاء
 فى العمد والمدونة لم تصرح به فى العمد **الكن** يؤخذ من اطلاقها والله اعلم اهل
 (أو غيره) أى المتحل كدرهم من منفذ عال فقط بدليل ما أتى (على المختار) عند اللحنى
 من الخلاف وهو قول ابن الماجشون ومقابله قول ابن القاسم هذا خاص بغيره فلو قال
 كدبره بالكاف لوافق عادته ونص اللحنى اختلاف فى الحصة والدرهم فذهب ابن
 الماجشون الى أن للحصة والدرهم حكم الطعام فعليه فى السهو والقضاء فقط وفى العمد

(قوله لبين الخ) على بقوله الاولى
 الخ (قوله وان القيد) أى قوله ولم
 يسلم أوله (قوله بهما) أى النصف
 والاقل (قوله مثله) أى الانغماء
 (أو سلقا) أى عن تقييدها
 بكونها فى حب غير الله تعالى
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله
 وروى) أى ابن القاسم (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله صلى
 روايته) أى ابن القاسم (قوله
 فى غيرها) أى المدونة (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله وهذا) أى
 القضاء بوصول المتصل (قوله من
 طعام) بيان لما (قوله اذ لا يطر
 ابتلاعه) أى ما بين الاسنان على
 لقوله وهذا فى غير ما بين الاسنان
 من طعام (قوله به) أى عدم
 القضاء (قوله ما أتى) أى فى قوله
 بمحنة جماع (قوله ومقابله) أى
 المختار (قوله قول ابن القاسم)
 بعدم القضاء بوصول غير المتحل
 من منفذ عال (قوله هذا) أى
 قوله على المختار (قوله عادته) أى
 برجوع القيد لما بعد الكاف
 (قوة فى الحصة) أى وصولها
 للمعدة من منفذ عال (قوله
 فعليه) أى الصائم الذى وصلها
 لمعدته من منفذ عال

القضاء والكفارة ولا ين القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعمدا
فدفعني لتمامه بصومه فجعله من باب العقوبة والاول اشبه لان الحصة تشغل المعدة
اشغالاً ما وتنقص كاب الجوع وصله اتصال (المعدة) أي ماتحت الصدر الى السرة وهي
للا دمي كوصلة الطير وكرش البهيمة وصله اتصالها ايضا (بحقنة) أي احتقان (بما تفتح)
في دبر او قبل امرأة لا تحليل واحترز بما تفتح عن حقنة بما مد فلا قضاء فيها ولو فتائل عليها
دهن ليسارته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه فهو مستثنى من المتكحل (او حلق)
عطف على معدة أي وترك اتصال متكحل او غيره لحلق لكن بشرط ان لا يرتفع المتكحل فان
ردي بعد وصوله للحلق فلا شيء عليه قاله البساطي ونبهه جماعة من الشراح البناني وهو غير
صواب لنقل المواضع عن المتلقين ويجب الامسالة عما يصل الى الحلق مما ينفاع ولا ينفاع
اه ونقله الخطأ بسط من هذا وعطف او حلق على حقنة يقتضي ان الواصل للحلق لا يفطر
الا اذا جاوزته الى المعدة ولو كان مائعا وهو قول ضعيف والمذهب ان المائع الواصل
للحلق مفطر ولو لم يجاوزه ان وصل من القيم بل (وان) وصل له (من انقب واذن وعين) نهارا
فان تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المناقذ فلا شيء عليه كما كنهه اليلاد وهو موطئه نهارا
للحلق او وضع دواء او حناء او دهن في انفه او اذنه اياها فله في حلقه فلاقضاء عليه ولكن المعروف
ما وصل نهارا للحلق من غير هذه المناقذ لا شيء فيه في دهن رأسه نهارا فوجده طعمه في
حلقه او وضع حناء في رأسه نهارا فاستطعمها في حلقه فلاقضاء عليه ولكن المعروف
من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حلقه بجملة فوجده طعمه في حلقه
أو قبض يده على ثلجة فوجده طعمه في حلقه فلو قال المصنف ووصول مائع للحلق وان من
غيره لم يعد من كدبر كله باخيره من دم على المختار لولي بالمسئلة مع الاختصار والايضاح
(و) بترك اتصال (بخور) بفتح الموحدة أي دخان متصاعد من حرق الخمر وعود ومثله بخار
القدر حال غليانه بالطعام فوصوله للحلق مفطر كاللحوق الذي يشرب بالعود وشم رائحة
العود وشحوه بلا وصول دخانه للحلق لا يفطر ودخان الحطب وشحوه لا قضاء بوصوله للحلق
قاله عجم عبيق ظاهره ولو استنشقه لانه لا يتكف به البنياني فيه نظري كل دخان
يتكف به فالتفريق غير ظاهري وقد شاهدت في السفر من انسان فرغ دخانه فخرق
طرف العود الذي كان يشرب به الدخان وشرب دخانه من الطرف الآخر حتى اقناه وانما
يميزون بين الجلي والصوري والبلدي حال وجودها وكثرتهم او اماكنهم فبمكيون
بكل دخان ولو دخان عذرة (و) بترك اتصال (في) أو قل (و) بلغم امكن طرحة (أي
المذكرة) بان نزل من الحلق الى الفم فان لم يمكن طرحة بان لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه
(مطلقا) عن التقييد فلا فرق بين كونه لعل أو متلا معدة قليل او كثير متغير ام لا رجوع
عمدا وسهوا وسواء كان البلغم من صدر أو رأس لكن المعتمد في البلغم انه لا يفطر مطلقا ولو
وصل الى طرف اللسان لم يشقه ولا شيء على الصائم في ابتلاعه ريقه الا بعد اجتماعه فعليه

(قوله والاقول) أي أقول ابن
الماجنون (قوله اشبه) أي
اقرب لقاعدة المذهب (قوله
كاب) بفتح الكاف واللام
أي حرارة (قوله لا تحليل)
أي ثقب ذكر (قوله فهو) أي
دهن الفتائل المحقنة بها (قوله
كما كنهه لب الا وهو موطئه نهارا
للحلق) تشبيهه في انه لا شيء فيه (قوله
أو معدة) عطف على الحلق (قوله
من كدبر) صلة الوصول للمعدة
(قوله كما) أي المعدة (قوله
بغيره) أي المائع (قوله بان نزل
من الحلق الى الفم) تصوير لامكان
طرحة

القضاء عنه - لم يحكمون وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقا وهو الرابع (أو) أي وبترك وصول
شيء (غالب) سبقه لحلقه (من) أثره (مضمضة) أو استنشاق لوضوء أو حرا أو عطش
(أو) غالب من رطوبة (سواء) مجمعة في فيه بان لم يمكن طرحه فيمضى القرض فقط وبه
عليه لتوهم اغتفاره لطلب الشارع المضمضة والسواء وإن كان مستغنى عنه بقوله
وبترك اتصال متعل الخ (وقضى) من أفطر (في الفرض مطلقا) أي عمدا أو سهوا أو
غلبة أو إكراه أو حراما أو جائزا أو واجبا كان الفرض أصليا أو نذرا أو مسك وجوبا إن
كان فرضا معينا زمنه كرمضان ونذر معين أو تطوعا أفطر فيه ناسيا أو كفارة ظهرا أو قتل
أو فطر رمضان كذلك وخير فيه فيما عدا هذه ويجب قضاء الفرض (وإن) أفطر (بصب)
من شخص مانعا (في حلقه) أي الصائم حال كونه (نائما) وشبهه في وجوب القضاء فقال
(كجامة) امرأة (نائمة) فعليها القضاء وعليها الكفارة عنهما على المعقد فيهما إن أكره
أو كان نائما فصب في حلقه ماء في رمضان أو جوعت امرأة نائمة في رمضان والقضاء
يجزئ بلا كفارة أبو الحسن سكت عن الفاعل هل تلزمه الكفارة أم لا وأوجبها ابن
حبيب على الفاعل فيهما وبه قال أبو عمران وهو ظاهرها في كتاب الحج الثالث وهو تفسير
لقول ابن القاسم (وكأ كاه) أي الشخص حال كونه (شاكفا) طلوع (الفجر) أو في
الغروب وعدمه فيجب عليه الامساك والقضاء إن لم يتبين أنه أكل قبل الفجر أو بعد
الغروب ويجب قضاء النذر لأن كاه شاكفا كافيا أحدهما عدم حرام (أو) أكل معتقدا
بقائه الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالقضاء في الفرض
دون النقل إذ ليس من العمد الحرام وهذا في المدونة (ومن لم يتطرد دليله) أي الصوم
وجودا وهو طلوع الفجر وعدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه
العدل العارف والمستند إليه ويجوز التقليد في الدليل وإن قدر على معرفته ولذا قال
ومن لم يتطرد لم يقل ومن لم يتطرد بخلاف القبلة فلا يقدح فيه لغيره لكثرة الخطأ فيها
تلفاؤها (والا) أي وإن لم يجد مستدلا عدلا عارفا (احتماط) في سهو أو بالتقديم مع تحقق
بقائه الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من القرض فقال (الا) النذر
(المعين) بضم الميم وفتح العين والمنانة تحت الذي فات صومه كاه أو بعرضه (لمرض أو
حيض) أو نفاس أو انغماء أو جنون فلا يقضى لقوات زمنه بالعدول فإن زال وبقي بعضه
صامه (أو نسيان) فلا يقضى والمعتدان من ترك صومه أو أفطر فيه ناسيا ما يجب عليه
قضاؤه وامساك بقية يومه لتعريضه وكذا من أفطره مكرها الخطأ هذا هو المشهور
وفي التلقين لا قضاء عليه ويدل عليه كلام ابن عرفة ولكن المشهور الأول والخطأ وقت
كصومه الأربعين فإنه ليس المندور واستثنى بالمعنى من المضمون إذا أفطر فيه لمرض
وشحوة فيجب فعله بعد زوال عذره لعدم فواته لعدم تعينه وقته (وقضى) (في النقل)
وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لم يطرأ عليه (الحرام) لا بالقدر ناسيا فلا إكراه ولا

(قوله بان لم يمكن طرحه) مفهوم
يمكن طرحه (قوله وإن كان
مستغنى عنه الخ) حال (قوله
كذلك) أي أفطر فيه ناسيا (قوله
خير) بضم فسكس مرثلا (قوله
فيه) أي الامساك (قوله وعليها ما)
أي الصاب والجامع (قوله عنهما)
أي النائم والمرأة (قوله فيها) أي
المدونة (قوله أكره) بضم الهمز
ومكسر الراء أي على الفطر في
رمضان (قوله فصب) بضم الصاد
(قوله وأوجبها) أي الكفارة
(قوله على النازل) أي الصاب
والجامع والمكسرة بالكسر (قوله
فيهما) أي الصاب والجامع (قوله من
القرض) أي في قوله وقضى في
القرض (قوله ولو لم يطرأ عليه)
أي لأن رخصة الفطر في السفر
قاصرة على رمضان

(قوله يخشى) أي صائم النفل (قوله يتركها) أي الحالف الزوجة والامه (قوله لاكت) أي امسك (قوله مفطره) أي النفل (قوله) ونقل ابن الحاجب من إضافة المصدر لفاعله وتسكيبه عليه نصب مفعوله (قوله وجوب) مفعول نقل (قوله كفه) أي امسكه (قوله لا أعرفه) خبر نقل (قوله مطرف) بضم ففتح فكسر مثله آخره فاء ٤٠١ (قوله انه) أي صائم النفل (قوله بحث) بضم ففتح فكسر مثله أي صائم النفل

(قوله عليه) أي فطره (قوله مطلقا) أي عن تقييده بأن لا يكون له وجه (قوله لذل) أي عدم تخينه (قوله) وأحب) بضم الهمز وكسر الحاء وشدة الموحدة (قوله أبويه) أي صائم النفل (قوله رقة) بكسر الراء وشدة القاف أي شقة (قوله) راشد) بيان للقبه وأبدل منه (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي راشدا (قوله رده) أي الوجه (قوله يمينه) أي الحالف بالطلاق على فطره (قوله على الاول) أي قصد الحنان (قوله الى الثاني) أي كون يمينه آخر الثلاث (قوله انه) أي المصنف (قوله علق به الحالف) أي أحبا حبا شديدا (قوله ففعله) بفتح فكسر مضافا لمفعوله الاول (قوله خلاف الرواية) خبر جعل (قوله امره) أي الصائم (قوله ومثله) أي والده (قوله أخذ) أي الصائم (قوله امره) أي الشيخ الصائم (قوله بنظره) أي النفل (قوله كذلك) أي شقة عليه من ادامة الصوم (قوله فيجوز) أي فطره (قوله به) أي شيخ الطريق (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء (قوله بأنه) أي الشأن (قوله) قدم) بضم فكسر مثله جواب لما (قوله وان حمل) بضم فكسر لما

لحيض ونفاس وخوف مرض او زيادته او شدة جوع او عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) افطر لحالف شخص عليه (بطلاق بت) او بعتق لافطر فلا يجوز فطره وان افطر لزمه قضاؤه (الالوجه) كتماع قلب الحالف عن حلف بطلاقها او بعتقها بحيث يخشى أن لا يتركها ان حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الامسك بقية اليوم وان افطر عدا حراما فلا يجب الامسك اذ عليه القضاء ولا حرمة ثلوث ابن عرفة الشيخ روى ابن نافع لوجه امسك مفطره عمدا الالوجه ونقل ابن الحاجب وجوب دفعه لا عرفه ابن غازي جاءت الرواية عن مطرف في النوادر انه يحنت الحالف بالله عليه مطلقا وبالطلاق والعق والمشي الا أن يكون لذلك وجه وأحب طاعة أبويه ان عزم على فطره ولو به غيرين زاد ابن رشد رقة عليه من ادامة الصوم واختلف في معنى قوله الا أن يكون لذلك وجه فقال القبيه راشد الوجه ان يقصد يمينه الحفانة كأنه رده لما ذكره بعده في الابوين ومنهم من قال أن تكون يمينه آخر الثلاث فلا يحنته فحمل ابن غازي الوجه في المصنف على الاول وجعل الاشارة بولوا الى الثاني واختار الحط انه أراد بالوجه ما قاله ابو الحسن ونصه لعل الوجه أن تكون الامه التي حلف بعتقها او المرأة التي حلف بطلاقها علق به الحالف ويخشى انه لا يتركها ان حنت فالوجه حنته فالفطر ويكون قوله كواله نشيها الحط هذا الذي يظهر من الرواية وسياقها لانه في الرواية أفرد ذكر الولدين عن الوجه فجعله مثالا كما اختاره ابن غازي خلاف الرواية وشبهه في جواز افطر وعدم القضاء فقال (كواله) أب ارام امره بفطر النفل شقة عليه من ادامة صومه فيجوز فطره ولا يلزم قضاؤه ومثله السيد (وشيح) في الطريق أخذ على نفسه العهد ان لا يخالفه امره بفطره كذلك فيجوز ولا يقضى والحق به بعضهم شيخ العلم الشرعي ان حلف الوالد والشيخ بل (وان لم يحلفا) أي الوالد والشيخ على فطر الولد والمريد واعترض بأن العهد انما هو في الطاعة وفطر النفل معصية وأوجب بأنه لما قال بعض الائمة يجوز افطر عمدا اختيارا في النفل كما يجديث الصائم المتطوع أمه نفسه ان شاء صام وان شاء افطر قدم فيه نظر الشيخ وان حمل على تبديت نية الفطر وترك ادامة الصيام ولا يصح حمله على افساده بعد شروعه فله قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وكفر) بقضات منقلا أي أخرج المفطر عن كفاة الكبرى وجوبا (ان تعمد) بفتحات منقلا الصائم الفطر فلا كفارة على من افطر ناسيا واختاره فلا كفارة على مكره بفتح الراء على فطره او غلوب عليه وانتهك الحرمة بأن علمها واجترأ عليها (بلا تأويل قريب) فلا كفارة على متأويل تأويل اقربا (و) بلا (جهل) لحرمة فعله

٥١ من ل أي الحديث واوه للحال (قوله حله) أي الحديث (قوله وجوبا) بيان لحكم التكفير (قوله واختار) عطف على تعمد (قوله وانتهك) عطف على تعمد (قوله بأن علمها واجترأ عليها) تصوير لانتهاكها

(قوله وجوبها) أي الكفارة (قوله موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوبها وهو الإفطار عمدًا بلا تأويل وبلا جهل (قوله ولم يحصل) أي الفطر المعلق سواء لم يوجد المعلق عليه أو وجد (قوله كان وجدت طعاماً أكلت الخ) وكان

وجدت حليتي طاهراً وطنتها فوجدتها حائضاً وطاهراً ولم يطأها فلا شيء عليه (قوله هذا) أي وجوب الكفارة بتعمد ابتلاع نجس وحصة (قوله الجريه) أي المصنف (قوله اختياراً للجمعي قول عبد الملك) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عليه بنصب مفعوله (قوله حكم الحصة الخ) مقول عبد الملك (قوله سقوطها) أي الكفارة (قوله لا يغير) أي القم (قوله من أنف الخ) بيان لغيره (قوله لأن هذا) أي الاتصال من غير القم (قوله فطرته) أي خلقها فلا يعتبر من خرج عن فطرته وصار يشتمى الاتصال من أنفه ولكن قاعدة تحدث للناس أفضية بحسب ما أحدثوا من الفجور تقتضي وجوب التكفير على من تعمده استنشاق الدخان المسحوق بأنفه وتقتضيه أيضاً قاعدة دوران الحكم مع علته وجوداً وعدماً فان أكثر الناس اعتادوا النشوق وصار عندهم أشهر من الأكل والشرب بالقم ومقدم ما عليهم في الإفطار من الصيام فلا يرد عنهم عنه مجرد التحريم وأما التكفير فيرد عنهم عنه لمشقته عليهم والله أعلم (قوله وعادته الانزال منها) أي القم والنظر حال (قوله

فلا كفارة على من أفطر جاهلاً بحرمة إفطاره كحديث عهد بآس لام وأولى جهل رمضان كفطر يوم الشك قبل ثبوته ولكن التثبت عليه الأشهر وأما جهل وجوبها مع علم حرمة موجبها فلا يسهطها وأفطر (في) أداء (رمضان فقط) أي لا في قضائه ولا في كفارته ونحوهما ومنه قول نعمد (جماعاً) بوجوب الغسل وسواء كان رجلاً أو امرأة (أو) تعمده (رفع) أي رفض (نية) له وم (نهاراً) أو ليلاً وطلع الفجر وهو رافع لها لأن علق الفطر على شيء ولم يحصل كان وجدت طعاماً أكلت ولم يجده أو وجدته ولم يأكله فلا قضاء عليه (أو) نعمد (الكلا) أو بلع النجس وحصة ووصلت لجوفه هذا ظاهر المصنف لجريه سابقاً على اختيار اللغوي قول عبد الملك حكم الحصة والدرهم حكم الطعام في نسيانه القضاء وفي عمده الكفارة وقال ابن عبد السلام الأقرب سقوطها في غير التحلل (أو) تعمده (شرباً) لما منع وتنازع كلا وشرباً (يقم فقط) أي لا يغيره من أنف وأذن وعين ومسام شعر ودبر وأحليل وثقبه فلا كفارة بالاتصال منها لأن هذا لا يتشوف إليه الغرس الباقية على فطرته وإنما شمرت الكفارة لزجر النفس عما تشاق إليه ولا بد في الواصل من القم من وصوله للجوف فان رده من الحلق فلا كفارة فيه أفاده عب البناني الصواب ان الوصول للحلق موجب للكفارة كما تقدم ونص ابن الحاجب ويجب بإيلاج الحشفة وبالمنى ويما يصل إلى الحلق من القم خاصة اه قلت كلام ابن عرفة شاهد لعقب ونصه ويجب الكفارة في إفساد صوم رمضان انتهى كاله بموجب الغسل وطأ وانزالاً والإفطار بما يصل إلى الجوف أو المعدة من القم اه ان وصل من القم بأكل أو شرب بل (وان) وصل من القم للجوف (بإسقياء بجوزاء) أي قشر شجر الجوز ان تعمده الإسقياء به انتهى أو ابتلع أثرها ولو غلبه أو ليلاً وتعمده بلعه نهارة فان ابتلاه غلبه فيقضي فقط كابتلاعها أنساناً ولو أسقياء به انتهى أو أعامداً فان استأكل به انتهى أو أعامداً فان ابتلع أثرها عامداً كغيره والافلا أفاده عب البناني فيه نظر فان الكفارة لم يذكروا في التوضيح الا عن ابن لبابة وهو قيد بالاسستعمال نهارة والافلا قضاء فقط وكذا نقله ابن غازي والمواق عن ابن الحاجب اه واستظهر في المجموع ما قاله عب حرمة الإسقياء بالجوزاء (أو) تعمده (منياً) أي أخرجه بتقبيل أو مباشرة بل (وان) بادامة فكر) ونظر وعادته الانزال منها ولو في بعض الأحوال كان اعتماداً منه من مخالفاً عادته وأنزل فقولان في لزوم كفارته وعدمه واختاره اللغوي واليه أشار بقوله (الآن يخالف عادته على المختار) فان لم يدمه اه فلا كفارة اتفاقاً فقوله (الآن يخالف عادته راجع لادامة الفكر ومثلها ادامة النظر وأما الانزال بالتقبيل والمباشرة ففيه الكفارة وان خالف عادته على المعتمد وان لم يستدم واعترض على المصنف بان اختيار اللغوي انما هو

واختاره) أي عدم لزوم الكفارة (قوله فان لم يدمها) منهوم ادامة (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء (قوله بان اختيار اللغوي) أي عدم الكفارة اذا خالف عادته

(قوله القيد) أى عدم مخالفة العادة (قوله فيهما) أى القبلة والمباشرة (قوله جريانه) أى القيد (قوله بالاولى) بفتح الهمز لان اللذة بالقبلة والمباشرة أقوى منها بالفكر والنظر (قوله فيهما) أى ٤٠٣ القبلة والمباشرة (قوله بانه) أى القيد (قوله قوله) أى عب (قوله له) أى عب (قوله ذلك) أى اعتقاد وجوب التكفير بانزال القبلة والمباشرة الخالف اعادته (قوله مقدمات الجماع) تشمل القبلة والمباشرة والفكر والنظر (قوله مطلقا) أى عن تقييده بالاستدانة أو بالاعتقاد ولا يخفى أن هذا مستند عب في اعتقاد التكفير بانزال القبلة والمباشرة اذ هو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة ووافقه عليه ابن القاسم فى المدونة والقضاء والكفارة الا أن ينزل عن نظراؤف كغيره مستدامين وعليه جرى المصنف طيى ولم يرجح ابن رشد على عادة السلامة ولا عدمها واتخاذ ذلك للغمى فانه لما سكت الخلاف فى القبلة هل فيها الكفارة ان انزل وهو قول مالك لا كفارة فيها فى المدونة وقال أشهب ومهناون رضى الله تعالى عنهما الا أن يتابع واتفقوا على شرط المتابعة فى النظر قال والاصل لا تجب الكفارة الا ان قصد الاتم لا فيجب أن ينظر الى عادته فمن كانت عادته أن ينزل عن قبلة او بمباشرة واختلقت عادته كفر وان كانت عادته السلامة فلا يكفر اه طيى فالمصنف باعتبار المباشرة جار على مذهب ابن القاسم فى المدونة ثم أشار لاخبار اللغى فيجربى فى الجميع نعم اللغى فى اختياره لم ينظر لمتابعه ولا عدمها واتمناظر للعادة وهذا لا يضر المصنف اذ نسج على منوال اللغى فانه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة ثم اقبه به ذكر اختياره الراجع لجميع مقدمات الجماع وليس اختياره خاصا بالقبلة والمباشرة كما قيل بل ذكرهما مثالا ليجزى اه وبه تعلم ان تخصيص الاستثناء بما بعد المباشرة وقوله اللغى ليس له اختيارا لافى القبلة والمباشرة كله غير ظاهر اذ غيرهما سوى ذلك نعم ما تقدم يقتضى ان اختيار اللغى من عند نفسه لامن الخلاف وأجاب طيى بأن نقهه لما نشأ عن الخلاف الذى ذكره صرح التعبير بصيغة الاسم (وان أمنى) فى اداء رمضان (بتعمد نظرة) واحدة (فى) وجوب الكفارة وعدمه (تاويلان) أى فهمان اشار رحيم ارجحهما عدمه اذ لم يخالف عادته والا فلا كفارة اتفاقا تقدم أن قول ابن القاسم فيها عدمها ان أنزل عن فكر او نظر غير مستدام وقال القاسمى يكفر ان أمنى عن نظرة واحدة متعمدا فحمله عدمه الحق على الوفاق بحمل ما فيها على ما اذ لم يعمد النظر وحله ابن يونس على الخلاف الباجى قول القاسمى هو الصحيح وصلة كفر (باطعام) أى تغليك (سنتين مسكينا) أى محمجا فاشهل الفقير (لكل) من السنتين (مد) أى مل مدين متوسطتين لامقبوضتين ولا مبسوطتين ولا يجوزنى عن المد غدا وعشاء وقال أشهب يجوز ان وتعددت بتعدد الأيام لا بتعدد الفطر فى يوم ولو حصل الثالى بعد اخر اخبها عن الاول او كان الثانى من غير جنس الاول (وهو) أى الاطعام والا) أى وان خالف عادته (قوله فيهما) أى المدونة (قوله عدمها) أى الكفارة (قوله الثانى) اخرجهما أى الكفارة

(قوله لكثرة تعدد نفعه) أى الاطعام على الاقل قيمته (قوله وقال) أى يحيى بن يحيى (قوله لا يتساهل الخ) قيل هذا انبهر والذي في نفسه انه لا يلائم شيئا وما سنده فهو للمسلمين (قوله فيها) أى الاطعام والعنق والصيام (قوله بأدنى) أى اقل (قوله التوعين) أى الطعام والرقبة (قوله لانه) أى طوعها ٤٠٤ (قوله الا أن تتزين له) وأولى طلبها (قوله فيها) أى الكفارة (قوله فبقي) بفتح القوقبة

(الافضل) من العنق والصيام ولولا الخليفة لكثرة تعدد نفعه والظاهر ان العنق افضل من الصوم لتعدديه دون الصوم وافق يحيى بن يحيى أمير الاندلس بتكفيره بالصوم بمحضرة العلماء وقال لا يتساهل ويجماع ثانيا (اوصيام شهرين) متتابعين (او عتق رقبة) مؤمنة سليمة من عيوب لا تجزئ معها كاملة بحرة للـ ككفارة حال كون الصيام والعنق (كالظهار) في شرطية تتابع الشهرين وفيته وإيمان الرقبة وسلامتهما من قطع أصبع الخ وكال رقها وتحريرها للكفارة الى آخر ما يأتى في الظهار والتخيير فيها للحر الرشيد وأما العبد فانما يكفر بالصوم فان عجز عنه بتبذنه عليه حتى يأذن له سيده في الاطعام والسفيه يأمره وليه بالصوم فان لم يقدر أو أبى كذره عنه بأدنى النوعين فبها (و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لانه اكره الا أن تتزين له ففعلها كفارتها (أو) عن (زوجة أكرهها) زوجها على وطئها ففعلها كفارتها ان كانت بالغة عاقلة مسلمة ولو أمة أغيره ولو كان الزوج عبداً وهى بكفارة في رقبته فيخير مالكة بين اسلامه فيها وفداً له بالاقل من قيمتي الرقبة والاطعام وليس لها أخذه والصيام اذا قيمته له (بنيابة) عن احدهما (فلا يصوم) عن احدهما اذا قبل النيابة (ولا يعتق) السيد (عن أمة) له وطئها في شهر رمضان اذا لم يقدر ولاها (وان أعسر) الزوج عن الكفارة عن زوجته التي أكرهها على وطئها (كفرت) بفحش مثة لاى الزوجة عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة الرماصى ظاهر انهما أمور به وبعبارة النكت فان لم يكن عنده ما يكفريه فكفرت المرأة من مال نفسها بالاطعام رجعت على الزوج بالاقل من مكيله الطعام او الثمن الذي اشترى به ذلك الطعام أو قيمة الرقبة وايسر كالجمل يشتري ما يحتمل به من عرض او طعام ويدفعه للطالب ف يرجع بالثمن لانه أخوذه لانها غيره مضطرة الى تكفيرها عن نفسها ولا مأخوذه به ٥٥ ونحوه لابن عرفة وغيره وهى تدل على انها غير مطلوبة به الا أن يقال معنى ولا مأخوذه به على الوجوب فلا ينافى النذب كما قال بعضهم وحل كلام المصنف عليه وهو بعد ورتب في توضيحه مطلوباً ينافى على القول بأنه عليها اصالة كما فعل هذا (ورجعت) الزوجة على زوجها وكذا ان كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم) الزوجة بأن أطعمت أو أعتقت فترجع (بالاقل من) قيمة (الرقبة و) نفس مثل (كيل الطعام) ان أخرجه لانه مثلى وتعلم أقليةه وأكثريةه بتقويته ان كان من عندها فان كانت اشترته فبئنه فان كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثله وان كانت قيمته أقل منه ما رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بها فان أعتقت رجعت بأقل القيمتين ان كانت الرقبة من عندها والا فلاقل من قيمتها وثلثها وقيمة الطعام وأما نفس كيل الطعام

منه قيمة بلانون لضافته (قوله لها) أى الزوجة التي أكرهها زوجها الرقيق (قوله أخذه) أى الزوج في الكفارة عنها (قوله له) أى الصيام (قوله احدهما) أى الاممة والزوجة (قوله اذا يقبل) أى الصوم (قوله لها) أى الاممة (قوله به) أى تكفيرها عن نفسها (قوله عنده) أى الزوج (قوله يشتري ما يحتمل به) حال من الجمل (قوله من عرض او طعام) ان لها (قوله فيرجع) أى الجمل على المضمون (قوله بالثمن) أى الذي اشترى به العرض او الطعام (قوله به) أى الطعام والعرض الذي تحتمل به (قوله لانها) أى الزوجة الخ علة لقوله وايسر كالجمل الخ (قوله به) أى تكفيرها عن نفسها (قوله على الوجوب) خبر معنى (قوله وحل) أى بعضهم (قوله عليه) أى النذب (قوله وهو) أى حله على النذب (قوله على القول) صلة رتب (قوله بأنه) أى التكفير عنها (قوله وكذا) أى تكفيرها عن نفسها مع عسر زوجها في رجوعها عليه (قوله ان كان) أى الطعام الذي كفرت به (قوله فبئنه) أى فترجع بالاقل من قيمة الرقبة وثلث الطعام (قوله فان كان) أى ثمن الطعام (قوله من قيمته) أى الطعام (قوله

بمثله) أى الثمن (قوله قيمته) أى الطعام (قوله منها) أى من الطعام وقيمة الرقبة (قوله وان كانت قيمة الرقبة أقل) فلا أى من ثمن الطعام وقيمه (قوله بها) أى قيمة الرقبة (قوله القيمتين) أى قيمة الرقبة وقيمة الطعام (قوله والا) أى وان كانت اشترتها

فلا يفسد لقيمة الرقبة اذ لا يحصل بنسبتها له معرفة قلته او كثرته وانما رجعت بالاكل
ولم تكن كالخيل يرجع بثمن الطعام او العرض الذي اشتراه وادام لانه مأخوذه لانها غير
مضطرة الى تكفيرها عن نفسها او غير مأخوذه به وانما هي كالاجنبي عبد الحق وتعتبر
قيمة الاقل يوم تأديتها لانها مسلفة لا يوم الرجوع ومفهوم قوله ان لم تصم عدم رجوعها
بشيء ان صامت فقط اوضحت له اطعاما او عتقا بغير اذنه وهو كذلك وكذلك باذن لها في
أحدهما فصامت ثم فعلته نظر التقدم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلهما
كما اذا فعلته ثم صامت أفاده عبق واعترضه البهاني فقال في هذا التنصيص نظر بل غير
صواب والذي ذكره عبد الحق انها ان كفرت بالطعام رجعت بالاكل من مكيلة الطعام
او الثمن الذي اشترته به او قيمة العتق أي ذلك أقل رجعت به اه وكذا ان كفرت بالعتق
رجعت بالاكل من قيمة الرقبة او الثمن الذي اشترته به او مكيلة الطعام لانها أبدا تعطى
الاقل وكذا اطلاق ابن عرفة في قول عبد الحق وابن محرر قاله طني في أجوبته اه قالت
اهل قول عبد الحق وابن محرر من مكيلة الطعام على تقديره ضاف اي قيمة ضرورة ان
النظر بين مكيلة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة لا يقيد أقلية ولا أكثرية كما قال عب وكذا
قول طني او مكيلة الطعام فيحصل انها لا ترجع بمثل الطعام ولا الرقبة بل بالاكل من
قيمة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة وثمنها (وفي تكفيره) اي الزوج (عنها) اي الزوجة (ان
أكرهها) اي الزوج زوجته (على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى انزلا) أي
امني الزوجان وانزات هي وحدها وعدم تكفيره عنها ولا كفارة عليها على هذا الثاني
ونص على انزاله - ما دفع توهم انه لما تعلقت الكفارة به عن نفسه لا يلزمه تكفيره عنها
اتفاقا وعلى الاول يجري ما مر من قوله وان أعسر كفرت ورجعت بالاكل الخ (تأويلان)
اي فهو - مان لشارحها الاول لابن أبي زيد والثاني للقبابي عياض ثانياً ما ظاهرها (وفي
تكفيره مكره) بضم الميم وكسر الراء (رجل لجماع) الرجل المكروه بالفتح حليلته وغيرها
وعدم تكفيره عنه وهو الراجح فقد نقل ابن الحاجب في وجوب تكفير المكروه بالكسر
قولين واستقر ابن عبد السلام والمصنف السقوط لانه متسبب والمكروه بالفتح مباشر
لكن قال ابن عرفة نقل ابن الحاجب وجوبها على مكره رجل على وطء لا عرفه الامن
قول اللخمي ومن قول ابن حبيب (قولان) والرجل المكروه بالفتح على الوطء قال عياض
عليه الكفارة في قول عبد الملك وأكثرا قول أصحابنا انه لا كفارة عليه وقال الباغي
ذهب أكثرا أصحابنا الى انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف وقال ابن
عرفة لا كفارة على مكره على اكل او شرب او امرأة على وطء وفي الرجل المكروه عليه
قولان له الاول ابن الماجشون وعياض ورواه ابن نافع (لا) بكفرة طهر في اداء رمضان (ان)
تأول تأويله لاقر يبا بان استند فيه لامر موجود كمن (أفطر) في رمضان بأكل او شرب
اوجاع او غيرها حال كونه (ناسيا) فظن انفسه ادوموه ووجوب قضائه اباحة الفطر بعد

(قوله لانه) أي الجبل الخ - علة
لقوله يرجع بثمن (قوله به) أي
الطعام او العرض (قوله لانها) أي
الزوجة الخ - علة ولم تكن كالخيل
الخ (قوله تأديتها) أي الكفارة
(قوله كفرت بالطعام) ظاهره
سواء كان من عندها واشترته
(قوله ان كفرت بالعتق) ظاهره
سواء كان من عندها واشترته
(قوله وعلى الاول) أي تكفيره عنها
(قوله لانه) أي المكروه بالكسر
(قوله وأكثرا) مبتدأ خبره انه
لا كفارة عليه (قوله عليه) أي
الوطء (قوله فيه) أي الفطر (قوله
ووجوب) عطف على فساد (قوله
اباحة) مفعول ظن

تذكره وتجاهاه فلا كفارة عليه (او) اصابته جنابة او حيض او نفاس ليلا ورأت علامة
 الطهر ليلا (لم يغتسل الا بعد الفجر) فظن فساد صومه ووجوب قضائه وانه لا يجب
 عليه الامساك وتباح له المقطرات فأفطر فلا كفارة عليه (او تسحر) آخر الليل (قربه)
 اي الفجر وظن فساد صومه واباحه فطره فأفطر فلا كفارة عليه والذي في سماع أبي زيد
 ابن القاسم تسحر في الفجر قاله انت أي فظن الاباحه ممن تسحر قربه من التأويل البعيد
 فلا يسهط الكفارة وهو المعتمد كما في الخط اذ لم يستند لموجوده بغيره شرعا وان كان
 موجودا حقيقة اه عبق البناني فيه نظر اذ لم يقل الخط الا ان المذنب اذا ضعف منه
 في اللتين قبله (او قدم) بفتح فكسر مخففة قامن سقر قصر (ايلا) فظن عدم لزومه الصوم في
 اليوم الذي يليه وانه يباح له الفطر فأفطر فيه فلا كفارة عليه (او سافر دون) مسافة
 (القصر) فظن اباحه الفطر فبقيت الفطر فلا كفارة عليه فان بيت الصوم في الحضر وسافر
 نهارا دون القصر وظن اباحه الفطر فأفطر فقيه الخلاف الا في فحين بيت الصوم في الحضر
 وسافر سقر قصر بعد الفجر يلزم الكفارة وعدمه بالاحرى أفاده الخط (او رأى شوالا)
 اي هلاله (نهارا) آخر يوم من رمضان فظن انه لله الماضية وان اليوم عيد فأفطر فلا
 كفارة عليه فقوله (ظنوا الاباحه) اي للفطر فأفطر واراجع للامثله الستة ومفهوم
 الاباحه انهم ان علموا الحرمة أو شكوا فيها فعلمهم الكفارة وهو كذلك لانها كهم وزيد على
 الست ثلاث مسائل احدها من أكل يوم الشك بعد ثبوت أنه من رمضان ظانا الاباحه
 وقدم المصنف هذه وستأتي الثانية والثالثة عند قوله وفطر بسقر قصر ومن افطر مكرها
 ولزومه الامساك بعد زوال الاكراه وظن انه لا يلزم وانه يباح له الفطر فأفطر فاظهار ان
 الكفارة تلزمه وان لم يكن منتهكا قاله عبق البناني فيه نظر بل الظاهر انه كمن افطر
 ناسيا فظن الاباحه لانه استند لموجود وزيد ايضا من افطر متأولا لعدم تكذيب العدلين
 بعد ثلاثين صحوا القول الشافعي رضى الله تعالى عنه به ومن افطر ظانا الاباحه لحجامة
 فعاتبه او فعلها هو بغيره فلا كفارة عليه على الراجح لاستناده لموجود وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم افطر الحاجم والمحتمم وبالجملة فالعبرة في قرب التأويل بضابطه وهو الاستناد
 لموجود والامثله لا تخصصه (بخلاف بعيد التأويل) هذا يخرج من قوله بلا تأويل
 قريب لا يشال انه منطوقه فكيف يخرج نفسه لانا نقول قوله بلا تأويل قريب أعين من
 هذا الصدق بآثاء التأويل أصلا والتأويل البعيد فكأنه قال شرط الكفارة اتقاء
 التأويل القريب بخلاف التأويل البعيد ولا يشترط فيها اتقاء لان فية انما كالحرمة
 فهو كالمعدم فاضافة بعيد التأويل من اضافة ما كان معة وهو ما لم يستند لموجود غالبا
 ومثل له بقوله (ك) شخص (راه) اسم فاعل رأى اي مبصر بعينه هلال رمضان وشهده
 عندها كم فرد (ولم يشك) بضم المنة فتحت وفتح الموحدة لما منع فظن اباحه فطره فأفطر
 فعليه الكفارة لبعيد تأويله وان استند فيه لموجود لان جوازه على رفع شهادته للحاكم

دليل

(قوله وتجاهاه) أي أفطر بعد تذكره
 (قوله فظن الاباحه) مصدر مضاف
 لمفعوله بعد حذف فاعله مبتدأ أخبره
 من التأويل البعيد (قوله ممن تسحر
 قربه) صلة ظن تقرير على قوله
 الذي في السماع تسحر في الفجر
 (قوله وان كان موجودا حقيقة)
 حال (قوله هنا) أي فيمن تسحر قرب
 الفجر فظن الاباحه (قوله منه) أي
 العذر (قوله في اللتين قبله) أي
 من أفطر ناسيا ومن لم يغتسل الا بعد
 الفجر (قوله فبقيت الفطر) أي
 نواه ليلا (قوله يلزم) صلة الخلاف
 (قوله ومن افطر مكرها الخ) مبتدأ
 خبره فالظاهر أن الكفارة تلزمه
 (قوله وان لم يكن منتهكا) حال
 (قوله به) أي عدم التكذيب
 (قوله انه) أي بخلاف بعيد التأويل
 (قوله منطوقه) أي بلا تأويل
 قريب (قوله من هذا) أي بخلاف
 بعيد التأويل (قوله لصدقه) أي
 بلا تأويل قريب (قوله وهو) أي
 التأويل البعيد (قوله ومثل)
 بفتحات مثقلا (قوله له) أي التأويل
 البعيد (قوله فرد) بضم الراء وشد
 الدال (قوله لما منع) أي من قبول
 شهادته كفسق (قوله وان استند
 فيه لموجود) حال

دليل على تحققة الرتبة وليس بهد العيان بيان هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور
وقال أشهب لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو رد الحاكم ثم شهادته ابن عبد
السلام هذا أقرب من قدم إليه لا ومن تسعير قرب الفجر وقد استند لموجود ولذا قيلت
بقولي غالباً اه عبق قلت هذا ظاهري والتحقيق انه استند لمعوم وهو ان اليوم ليس
من رمضان مع انه منه برؤية عينه (او) بيت الفطر (الحج) اعتماداً في يوم ثلاث الليلة (ثم
حم) فيه فعلية الكفارة واولى ان لم يحرم فيه (او) بيت الفطر (الحج) اعتماداً في يومها
(ثم حصل) الحيض واولى ان لم يحصل فعلية الكفارة هذا مذهب المدونة وهو المشهور
وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيه ما قرب تأويله ما ابن عرفة وفي ذي التأويل اليعقوبي
قولان لابن عبد الحكم ولها مكن قال اليوم احم او احيض فأفطر فحم وحاضت (او) أفطر
لظنه اباحة الفطر (حجامة) فعلها بغيره وفعات به فعلية الكفارة هذا قول ابن حبيب
والمعتمد قول ابن الناسم انه لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو قوله عليه
الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحتمل وان كان المراد به انما ما خاطر ابا الفطر لعله ما
ما يتسبب عنه الفطر غالباً اما الحاجم فلم يسه الدم الذي شأنه الوصول للحلقه واما المحتمل
فلخوف انغمائه (او) ظن اباحة فطره (غيبه) بكسر الغين المجهة اي ذكره غيره بما يكره
وهو غائب فأفطر فعليه الكفارة لبعده تأويله الحط لوجرى فيه خلاف من أفطر لحجامة
ما بعد استنك لم أرفيه الا قول ابن حبيب بوجوبها (ولزم القضاء) مع الكفارة (ان كانت)
الكفارة (له) أي عن الكفر لان كانت عن غيره كزوجة أو أمة فالقضاء على غيره
(والقضاء في) فطر صوم (التطوع) واجب (ب) فطر في صوم القرض (موجباً) بكسر الجيم
أي سبب في وجوب الكفارة وهو العمد بلا تأويل قريب وجهل فكل ما أوجب
الكفارة في القرض أوجب القضاء في النفل وهذه القاعدة غير مطردة لقول ابن القاسم
من عبث بنواة في فيه فنزلت في حلقه فعليه القضاء والكفارة في القرض ولا يقضى النفل
وأجاب طفي عن هذا بأنه لا يرد على المصنف لانه مبني على قول ابن القاسم بالفرق بين
التحلل وغيره وقد علمت أن المصنف درج على مذهب عبد الملك واختيار اللغوي ان
التحلل وغيره سواء في ايجاب القضاء في القرض والنفل والكفارة في القرض ولا نفيها
خارجة عن الأصول ولذا لما ذكرها في التوضيح قال خالف ابن القاسم فيها قاعده ان كل
ما أوجب الكفارة في القرض يوجب القضاء في النفل وأورد على طردها أيضاً القطر في
رمضان لوجه كاهروالدواشني فوجب الكفارة ولا يوجب القضاء في النفل وأجاب
أبو علي عن هذا بأن الوجه المذكور في رمضان ليس هو الوجه في النفل لانه مبني في النفل
وليس مبني في رمضان وغيره منعكسة لان من أصبح صائماً في الحضر وأفطر بعد شروعه في
السفر يقضى النفل ولا يكفر في القرض ولان مسائل التأويل القريب كذلك ولان من
أفطر من غير القم من أمذى كذلك وأجيب بأن الراجح في مسائل التأويل القريب انه

(قوله فيهما) أي من بيت الحج
وحكم ومن بيته لحيض وحصل
(قوله وان كان المراد به
انما ما خاطر ابا الفطر) حال (قوله
فيه) أي من أفطر لغيبه (قوله خلاف
من أفطر لحجامة) أي الخلاف الذي
جرى فيمن أفطر لحجامة (قوله فيه)
أي من أفطر لغيبه (قوله بوجوبها)
أي الكفارة (قوله لانه) أي
الاراد (قوله ان التحلل الخ) بيان
لمذهب عبد الملك واختيار اللغوي
يحذف من (قوله ولانها) أي صورة
العبث بنواة الخ عطف على لانه مبني
الخ (قوله قال) أي خليل (قوله
فيها) أي مسألة النواة (قوله ان
كل ما أوجب الخ) بيان لقاعده
يحذف من (قوله أورد) بضم
الهمزة وكسر الراء (قوله على طردها)
أي القاعدة أي ملزومية وجودها
الوجود (قوله فيوجب الكفارة
الخ) على لا يبرأه عليها (قوله وغير
منعكسة) أي لم يلزم من عدمها
العدم عطف على غير مطردة (قوله
كذلك) أي في القضاء في النفل
وعدم التسكير في القرض (قوله
انه) أي الشأن

لاقضاء في النفل فيها لا تتقاء الحرمة به وقضاؤها انما هو بالعمد الحرام (ولا قضاء في غالب
 في) من اضافة ما كان صفة أي خرج غلبة ولو كثرت لم يزد شيئا منه (او) دخول
 (ذباب) او بعوض حلقه غلبة لان الانسان لا يبدله من حديث والذباب يطير فيسبى لحلقه
 ولا يمكنه رده فاشبهه ريقه فله سند ويفهم منه ان البعوض ونحوه ليس كالذباب الا ان
 يكثر طيرانه في محل حتى يغلب دخوله فيكون مثله وبالبعوض جزم في الجلاب (او) غالب
 (غبار طريق) لحلقه فلا قضاء فيه للمشقة وان لم يكثر وأما دخول غبار غير الطريق لحلقه
 غلبة ففيه القضاء فيما يظهر وإذا كثر غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع شيء على
 الأنف والقم فهل يلزم وهو ظاهر كلام غير واحد (أو) غبار (دقيق او كيل) لحب ونحوه
 (أو) غبار (جس اصانعه) أي المدكور من الدقيق وما بعده ودخل في صانع الجبس من
 يكيله او يطحنه او يرفعه من محل لا آخر وكذا من يسك طرف ما يوضع فيه المكيل
 حيث احتيج له ومثل غبار الدقيق طم الدباغ اصانعه فله التوسل ونحوه في اغو غبار
 الدقيق والجبس والدباغ اصانعه نظرا ضرورة الصنعة وامكان غيرها وكذا في التوضيح
 عن التماسي أن الخلاف في الدقيق انما هو اصانعه ابن عاشر مما يجرى مجرى الصانع
 حارس قحمة عند طحنه خوفا من سرقة كما قالوا في مالك الزرع يحضر حصاده (و) لاقضاء
 في (حقنة من احامل) بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة أي ثقب ذكرا ما فرج المرأة
 فيجب القضاء بالحقنة منه ان وصلت المعدة أفاده عبق البياض أبو علي فرجها ليس
 موصلا لمعدتها فلا يصل منه اليها شيء وفي المدونة كره مالك رضي الله تعالى عنه
 الحقنة للصائم فان احتقن في فرض بشيء يصل الى جوفه فليقض ولا يكفر وفي الخط عن
 النهاية الاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة (و) لاقضاء في (دهن جافة)
 أي جرح نافذ للجوف لانه لا يدخل مدخل الطعام ولو وصل اليه لمات من ساعته
 قاله ابن يونس (و) لاقضاء في خروج (مق مستنكح) بكسر الكاف نعت مق أو بقعها
 نعت محذوف مضاف اليه أي شخص أي قاهر وخارج بغير اختبار بمجرد نظر
 او ذكر فان كان غير مستنكح ففيه القضاء والكفارة على ما تقدم (او مذى)
 مستنكح والافقيه القضاء فقط على ما تقدم (و) لاقضاء في (نزع ما كول أو مشروب)
 من فم ولو لم يتمضمض (او فرج) من فرج (طلوع الفجر ولو أمق أو أمذى بعده) أي حال
 طلوعه لا بعده لانه من انما اول قبله لانه من الليل لا خلاف هذا هو المشهور بناء على ان
 النزاع ليس وطأ ابن شاس لو طلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء ان استدأه فان نزاع في
 اثبات القضاء وفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه هل يعد النزاع جماعا
 أم لا للتمسك ابن القاسم لو كان يطأ فاقلع حين رأى الفجر صرح صومه ومثله لابن الحارث
 والتوضيح وابن عرفة وغير واحد وفي البرزلي من نام قبل أن يتمضمض حتى طلع الفجر

(قوله فيها) أي مسائل التأويل
 القريب (قوله به) أي التأويل
 القريب (قوله وقضاؤه) أي النفل
 (قوله يزدرد) أي يبلغ (قوله
 وبالبعوض) أي بعدم القضاء به
 حله جزم (قوله وان لم يكثر) مبالغة
 في اغتفاره (قوله وهو) أي اللزوم
 (قوله نظرا) مبتدأ خبره في لغوا الخ
 (قوله لضرورة الخ) علة لقوله نظرا
 (قوله أي قاهر الخ) هذا على كسر
 الكاف (قوله فان كان) أي المقي
 (قوله والا) أي وان لم يكن المذى
 مستنكحا (قوله وهو يجامع) حال
 (قوله سببه) أي الخلاف

(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
لولا الخ) عليه لقوله وجازوا الخ
الخ (قوله احق) يضم التاء وشذ
الجيم اى استدل (قوله صومه)
اى الدهر (قوله القاعدة) اى
ان النذر انما يلزم به المنذور
(قوله بما يأتى في ذابح النحر)
اى من النظر لذات الصوم وعدم
النظر لزمانه (قوله وحمل) يضم
فكسر (قوله التقية) ضم ففتح
منقلبا اى التعرّض (قوله من
فرضه) اى صوم يوم الجمعة (قوله
قيام رمضان) اى فرضيته (قوله
امنا) يفتح الهمزة وكسر الميم (قوله
من هذه العلة) اى خشية فرضه
(قوله يذكر) ضم فسكون
فتح (قوله ولو اقام) مبالة في
جواز فطره (قوله هذا) اى
كون شروعه فيه قبل الفجر او
معه (قوله علم) يضم العيز (قوله
فاستقرأه) اى الشروع في
السفر (قوله فيه) اى جواز
الافطر في السفر (قوله وان علم من
قوله وقضى الخ) حال (قوله اوفى
السفر) عطف على في الحضر
(قوله فيه) اى السفر (قوله
ويجوز) يضم فكسر (قوله فيها)
اى المبالغة (قوله بان ما قبلها) اى
المبالغة (قوله بدلها) اى المبالغة
واما فته لبيان (قوله فيه) اى
اى انظر في السفر (قوله ولانه)
اى لا يجوز (قوله ولانه) اى

القضاء

وقد يت الصيام فلا شئ عليه وفي نوازل ابن الحاج باقى ما فيه ويتمضمض ويظهر سباقه
انه لابن القاسم (وجاز) اى لم يحرم على الصائم ولم يكره (سواء) اى استباح الاذلت تكليف
الا بفعل اختياري بما لا يتحمل منه شئ وكره بالطب يتحمل منه فان يتحمل منه شئ ووصل
لحلقه عذابه القضاء والسكافرة والا فاقضاء فقط (كل النهار) لقوله صلى الله عليه
وسلم لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة اى امر بايجاب هذه ايام
الصائم وغيره (و) جازله (مضغطة لمطش) وضوءه فاستطاب المضغطة فيه كوضوءه غسل
أخرى وتكره غير موجب لانها تفرير بالفطر بسبقها للحلق المصنف اذا غضمض لمطش
أو وضوء ثم ابتلع ريقه فلا شئ عليه الباس اى اذا ذهب طعم الماء وخاص ريقه (و) جاز
(اصباح بجنابة) والاولى الاغتسال منها قبل الفجر (و) جاز اى نذر (صوم دهر) ان
لم يضره من هل يروى بقل أحد يجوز ازمه مستويا وانما قيل بدينه وكرهته ابن العربي اخبر
على جواز صومه بالاجماع على لزومه بالنذر ولو كره أو منع لم يلزم على القاعدة القباب
هذه حجة لا بأس بها البناء قد يقال في حجة ابن العربي ان القائل يكرهه بحبيب عن لزومه
بالنذر بما يأتى في ذابح النحر (و) جاز صوم يوم (جمعة فقط) لا قبله يوم ولا بعده يوم اى
نذر فان ضم اليه آخر فلا خلاف في نذبه وانما فسر الجواز بالنذر لانه ليس لنا صوم
مستوى الطرفين وحمل النحر عنه الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم من احدكم
يوم الجمعة الا ان يصوم قبله يوما أو بعده على التقية من فرضه كما اتفق قيام رمضان
وقد امننا من هذه العلة بوفاته صلى الله عليه وسلم ولذا يذكر ان ابن رشد كان يصومه
الى ان مات (و) جازله بمعنى كره (فطر) اى نيته فعه (سفر قصر) اى اربعة برد
بلاصة بيان ولا الهوى به ولو اقام يعمل يوما او يومين او ثلاثة صرح به في النوادر وانه ابن
عرفة (شرع) المكلف (فيه) اى السفر (قبل) طلوع (الفجر) او معه هذا مصب
الشرطية فلا يقال الشرع فيه علم من قوله بسفر فاستقرأه فيه من باب قصره
الحاصل (و) الحد انه (لم يشو) اى الصوم (فيه) اى السفر هذا شرط في جواز الفطر
بالفصل لا بالنية اذ لا يلزم شرط الشئ في نفسه وبقي من الشروط كون السفر في
رمضان لا في غيره كفارة ظهار (والا) اى وان لم يجتمع هذه الشروط بان لم يكن سفر قصر
أو لم يشرع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم فيه (قضى) ذكره وان علم من قوله
وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذي أفطر فيه (تطوعا)
يت صومه في الحضر وسافر بعد الفجر أو في السفر وأفطر فيه اخبر عذرية فيه لان فطره
حينئذ عذر اعم فلا حاجة لهذه المبالغة ويبحث فيما أيضا بان ما قبلها الا يصدق عليها لان
رخصة فطر السفر خاصة بمرضان بدلها اذ لو رخص فيه في التطوع لم يلزم قضاؤه
فالمناسب ابدال قضى بملا يجوز ولانه نقض الجواز المشروط فيه ولانه لازم في الفطر
الجائز باستيفاء الشروط (ولا كفارة) على من أنظر مع فقد شرط مما تقدم (الا) من فقد

الشرط الرابع (أن ينويه) أي صوم رمضان (بسر) أي فيه ثم يفطر فيه بخير عذر فتلزمه الكفارة ولتناول وأولى من لم يشرع فيه قبل التجبر ورفع نيته ليلا واستقر أفعاله ما حتى طلع الفجر سواء عزم عليه قبله أو بعده تناول أو لا أفطر بالفجر - لولا ويكفر أيضا إن بيت الصوم بمحضر ثم أفطر قبل عزمه تناول أو لا أو بعده ولم يتناول ولم يسافر في يومه فإن تناول وسافر في يومه فلا يكفر كنيته الصوم بمحضر وفطر بعده شرعه بعد الفجر تناول ولا وسأل معنون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد أن سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة فقال لان الحاضر من أهل الصوم فسافر فصار من أهل القطر فسقط عنه الكفارة والمسافر مخير فيها فاختار الصوم وترك الرخصة فصار من أهل الصيام فعليه ما عليهم من الكفارة وشبهه في لزوم الكفارة وإن تناول فقال (كفطره) أي المسافر الصائم (بعد) انقضاء سفره (ودخوله) نهار أوله أو وسطه أو آخره وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلا نوى إقامة أربعة أيام فيه ابن يونس تحصيل اختلافهم على أربعة أوجه أصح ما ثبني سفر ثم أفطر أصبح صائما في الحضر ثم سافر فأفطر ثم سافر عزم على السفر فأفطر ثم يد الفطر يسافر في كل وجه قولان بالكفر وعدمه (و) جازا لفطر (بمرض خاف) أي تحقق أو ظن الصائم تجبره في نفسه أو موافقه في المزاج أو أخبار عدل عارف بالطب (زيادة) أي المرض بالصوم (أو تاديه) أي المرض بتأخير البرء منه أو حصل للمريض شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تمام ومفهوم بمرض أن خوف أصل المرض بصومه لا يبيح الفطر وهو كذلك إذا لم يلائمه وقيل يبيحه (ووجب) الفطر على الصائم مريضا كان كما هو الموضوع أو صحعا (ان خاف) أي تحقق أو ظن بما تقدم (هلا كما وشديد أذى) بملق منقعة كبصر بصومه لان حفظ النفس والمنافع واجب وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمرض الخ فكأنه قال الا ان يخاف الخ والجواز فيما قبل الاستثناء هو المشهور البرزلي اختلف اذا خاف مادون الموت على قولين والمشهور الاباحة نقله الخطابي المواق عن اللخمي من منع الصوم حينئذ مقابل للمشهور وأما الجهد الشديد الذي يزول بالفطر فيبيح الفطر للمريض فقط وقيل ولا يصح أيضا وشبهه في الجواز والوجوب فقال (كامل) جنينا في بطنها (ومرضع) ولها (لم يكن لها) أي المرضع (استنجا) لمرضع ترضع ولها بد لها عدم مال لبيته وله ولها أو مرضعة أو عدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أي الاستنجا بوجوه وأرضاعها بنفسها أو غيرها مجانا (خافنا) أي تحققنا أو ظننا الحمل والمرضع ضررا بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما إن خافنا ضررا يسيرا ويجب أن خافنا هلا كما وأذى شديدا أو ما خوفهما به على أنفسهما فاندخل في عموم قوله وبمرض الخ لان الحمل مرض والرضاع في حكمه وظاهر قوله خافنا أنه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة وقد صرح اللخمي بجوازه لهما به وسكنى ابن الحاجب الاتفاق

(قوله الشرط الرابع) اى قوله
 لم ينو فيه (قوله وأولى) اى يلزم
 المكفائة (قوله نيتيه) اى
 الصوم (قوله عليه) اى السفر
 (قوله قبله) اى الفجر (قوله او
 بعده) اى الفجر (قوله تأول)
 يقتضات مثقلا (قوله ثم افطر قبل
 عزمه) اى على السفر (قوله أو
 بعده) اى العزم على السفر
 (قوله كنيسته الصوم بحضور
 الخ) تشبيه فى نفي تكفيره (قوله
 فقال) اى ابن القاسم (قوله
 فيهما) اى الصوم والفطر (قوله
 وطنه) صلة دخوله (قوله ثم
 أفطر) اى فى سفره (قوله أفطر)
 اى فى الحضر (قوله بما قدم)
 أى من التجربة أو الاخبار
 (قوله وهذا) اى قوله ووجب الخ
 (قوله مادون الموت) اى والاذى
 الشديد (قوله من منع الصوم
 حينه) اى حين خوف مادون
 الموت بيان لما (قوله أو مرضعة)
 عاصف على مال (قوله به) اى
 الصوم (قوله لهما) اى الحامل
 والمرضع (قوله به) اى الجهد

عليه واستظهره في التوضيح قائلا إذا كانت الشهادة مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك وقال ابن رشد للمرضع على المشهور من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه في الفطر ثلاثة أحوال لا يجوز لها فيه الفطر والإطعام وهي قدرتها على الصيام ولم يجهداها الإرضاع وحال يجوز لها فيه الفطر والإطعام وهو أجهادها الإرضاع ولم تخف على ولدها وحال يجب عليها فيه الفطر والإطعام وهو خوفها على ولدها اه فان أمكن المرضع الاستنجار وجب عليها الصوم والاستنجار (والاجرة في مال الولد) الذي ملكه بارت أو إعطاء واستحقاق في وقف لأنها من نفقته وظاهره ولو كان الإرضاع واجبا عليها أولا (ثم) ان لم يكن للولد مال ووجه مال الوالدين (هل) تكون الاجرة (في مال الأب) وهو الراجح لوجوب نفقته عليه (أو) تكون الاجرة (في مالها) أي الأم حيث وجب عليها إرضاعه وهذا بدله ولا ترجع بها على الأب فان كانت بائنا فعلى الأب اتفاقا (تأويلان) الأول للتمتع والثاني لاسد والاولى تردد او قولان اذ ليس اختلافنا في فهمها ومحملها ما حيث يجب الإرضاع على الأم والافق مال الأب اتفاقا فان لم يكن له مال في مالها اتفاقا فان كان له مال ولا مال لها في مالها اتفاقا (و) يجب (القضاء) لمقات من رمضان ~~ككلا~~ أو بعضا (بالعدد) لايامه في فطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شهر بالهلال وكان تسعة وعشرين صام يوما آخر وبالعكس فلا يلزمه صوم اليوم الاخير لقوله تعالى فعدة من ايام آخره هذا هو المشهور وقال ابن وهب ان صام بالهلال كفاه ما صامه ولو كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين وهو على التراخي الى أن يبيح في الى رمضان الثاني مثل ما أفطره من رمضان الاول (بمن ابيح صومه) لم يرد بالاباحة استواء الطرفين لعدم وجوده هنا في كلامهم وأراد بها الاذن غير الجازم لخراج العيدين وايام التشريق ورمضان بالنسبة للحاضر والناذر المعين ولم يشمل رمضان بالنسبة للمسافر اخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى المسافر رمضان السابق فيه تعينه للاداء وعدم قبوله غيره فان قضى فيه لم يجز عن واحد منهم ما انصافا وان صام الحاضر رمضان قضاء عن الماضي فقال مالك واشهب ومحمون وابن المواز وابن حبيب رضي الله تعالى عنهم لا يجزيه عن أحدهما وصحبه ابن رشد ثم اختلفوا فقال اشهب لا تلزمه الكفارة الكبرى لانه صامه وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن المواز تلزمه كفارة كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه عمدا برفعنية الاداء الا أن يعذر بجهل أو تأويل واقتصر ابن عرفة عليه وقال ابن القاسم فيها اذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاء عن الفائت أبرأه عن الحاضر وصوبه في النكث وعليه لما مضى مدع كل يوم مع قضائه عقب ويذبح أن تكون به الفتوى العدوى وجهه بعض شيوخنا وهل يجب الترتيب في القضاء لانص والتأخر لا قاله سالم وشمل قوله بمن ابيح صومه يوم الشك للاذن في صومه قضاء وقطوعا كما تقدم وفي المواق عنها

(قوله لانها) أي اجرة الإرضاع
(قوله أولا) بشذ الوار (قوله نفقته) أي الولد (قوله عليه) أي الأب (قوله وهذا) أي الاجرة وذكره لانه كبير خبره
(قوله بها) أي الاجرة (قوله ومحامها) أي القواين (قوله والا) أي وان لم يجب الإرضاع عليها
(قوله وبالعكس) أي ان فاته صوم رمضان وهو تسعة وعشرون يوما وقضاء في شهر فكان ثلاثين يوما
(قوله وهو) أي القضاء (قوله بها) أي الاباحة (قوله لخراج العيدين وايام التشريق) خرجت بالاذن (قوله ورمضان) بالنسبة للحاضر والناذر المعين خرجا بغير الجازم (قوله ولما شمل) أي قوله بمن ابيح صومه (قوله فيه) أي رمضان الحاضر (قوله عليه) أي لزوم الكفارتين (قوله فيها) أي المدونة (قوله عنها) أي المدونة

رابع النحر لا يصح صومه قضاء وصححه ابن بشير وشهره في التوضيح والشامل (و) انظر
 ان عليه يومان رمضان أو غيره ويبت صوم يوم قضاء عنه وطلع بقره وجب عليه بالشروع
 فيه (تسامه) بالصوم (ان ذكر) في اثنا عشر (قضاء) قبل هذا اليوم أو سقوته بوجه ما
 كبلوغه ثم أو سقوته بوجه ما كبلوغه ثم أو سقوته بوجه ما كبلوغه ثم أو سقوته بوجه ما
 زيد وقال اشبه لا يلزمه وعليه ما فيه دخل في قوله (وفي وجوب قضاء القضاء) على من
 لزمه قضاء من رمضان أو من تطوع افطرنه به عدا حراما فشرع في قضاءه ثم افطرنه به
 عدا فيجب عليه قضاءه وشهره ابن غلاب في وجبه بقضى يومين عن الاصل ويومين
 القضاء الذي افطرنه به ولو تكرره منه هذا وبه جزم ابن عرفة وابن رشد وقصده في القول
 الاول ثم ان افطرنه بعد ذلك متعمدا في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة ايام اليوم الذي كان
 ترتب في ذمته بالفطر في رمضان أو به متعمدا في التطوع ويوم افطرنه في القضاء متعمدا
 ويوم فطره في قضاء القضاء متعمدا اهـ وذكر القوري ان في تهذيب عبد الحق ما يؤذن
 بعدم التعدد وعدم وجوبه بقضى الاول فقط لانه الواجب اصالته وشهره ابن الحاجب
 واختاره ابن عبد السلام (خلاف) أي قولان مشهوران كما تقدم وأما من افطرنه
 القضاء هو افلا يجب عليه قضاؤه اثنا عشر يوما متعمدا في قضاء القضاء وقال بعض شيوخ
 احمد فيه الخلاف ايضا وعلى هذا فان قبل التطوع ان افطرنه به سهوا لا يقضيه وإذا
 افطرنه هو في قضاء التطوع الذي افطرنه به عدا حراما في قضاء القضاء خلاف فلم يكن
 كاصله في الاتفاق على عدم قضاءه بخلافه ان القضاء واجب ابتداء والتطوع ليس
 واجبا فافترقا فان قلت القول بعدم وجوب قضاء القضاء على من نسي فطره
 والاتفاق على عدم وجوب قضاءه بفطره ناسيا ~~كل~~ كل منهما مشكل مع قوله وقضى في
 الفرض مطلقا لان القضاء فرض قلت لئلا يكون وجوبه اصيليا وانما وجب بسبب كونه
 قضاويا قد بطل ذلك بالفطر فيه التي وجوبه فان قلت اذا التي وجوبه صار تفلا والنقل
 يقضى بفطره عدا حراما فالتفلا مقصود لذاته وهذا التباينه عن غيره وقد بطلت بذلك
 فالهبط عن النقل ايضا (و) وجب (أدب) أي تأديب ومعاذبة الشخص (المفطر) في أداء
 رمضان (عدا) اختيارا بلا تأويل قريب بعبارة الامام من ضرب او حين أو منهما معا
 وان كان فطره بموجب حد كزنا وشرب مسكر حراما وأدب وان كان رجما قدم الادب
 واستظهر المستأوى سقوط الادب بالرجم لايمان القتل على الجميع عجم ويؤدب المفطر
 في النقل عدا حراما لئلا ينال هذا غير صحيح لان المسئلة للتمي وقد صرح بأنه في رمضان على
 أن في فطر النقل عدا اخلافا بين المذاهب قلت اقتصار التعمي على رمضان لا ينافي ان
 النقل كذلك بجماع المعصية في كل وسقول المصنف وأدب المعصية الله وقد أطلق ابن
 الحاجب فقال ويؤدب المفطر عدا فان جاء نائبا فالظاهر العفو وأجرا التعمي على
 الخلاف في شاع الزور ونس ابن عرفة ويؤدب حامد فطره انيها كان ظهر عليه وفي

(قوله غلاب) بفتح الغين المعجمة
 وشدة الهمزة آخره موحدة (قوله
 وعدم وجوبه) أي قضاء القضاء
 (قوله هذا) أي تكفير الناسي

الآتي مستقيماً ثالثها ذوالهز، لا السهر لخصي على قولها يعاقب المعترف
 بشهادة الزور وعلى قول مصنفون لا يؤذّب مع رواية المسوط واختياره (الان باقى)
 المنظر عد أقبل الاطلاع عليه حال كونه (ثانياً) فلا يؤذّب (و) وجب (اطعام) أى
 تلك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مده) أى النوى (عليه الصلاة والسلام
 الشخص (مقرط) بضم ففتح فكسر مضملة أى متساهل (فى) تأخير (قضاء رمضان) بلا
 عذر ولور قاً وسعيها حقيقة أو حكماً ككاس البرزلى هذا ظاهرها وقال السبكي لا يطعم
 واستظهره بعض الشيوخ وإذا لم يهذر الناسى فالجاهل أولى لا المكروه على تركه كما فر
 ومرضى وصلة مفترط (ل) لدخول (مثله) أى رمضان الذى يليه ولا يتكرر الاطعام
 بتكرار المثل وقد يؤخذ هذا من إضافة مثل للضمير لا فادتها العموم وصلة اطعام (عن كل
 يوم) وكذا (المسكين) أى محتاج فشمل الفقير فلا يميز بين تملكه مدين عن يومين ولو أعطاه
 كل مدنى يومه حيث كان التفريط بهام واحد فان كان من عامين جاز كنه عدد السبب
 كنهط وتفرط مرضع مع الكراهة فالمرضع إذا أفطرت طعام وهو المشهور دون الحامل
 فلا اطعام عليها إذا أفطرت وبه صرح فى الرسالة وإذا لم تقض حتى دخل رمضان فلا
 اطعام عليها أيضاً لانها مرضية ما إذا مت حاملاً (و) ان دفع زائدا عن مائة مسكين (لا يعتد
 بالزائد) عن مدوله نزع ان بقى يد المسكين وكان بين له عند دفعه انه كفارة تفريط ومحمل
 اطعام المفترط (ان أمكن قضاءه) أى ما عليه من رمضان (بشعبان) ايضاح لقوله مفترط
 لأنه أحد مقتضاه ان من عليه خمسة أيام من رمضان ولم يقضها حتى بقى من شعبان خمسة
 أيام فمرض الى رمضان عليه الاطعام لا مكان قضائه بشعبان والنص لا اطعام عليه وهو
 مقدم على المقتضى ابن عاشر فالعبارة المؤدية للمقصود ان سلم قدره قبل تأليه من عذر
 (لان اتصال مرضه) ولو سحكا كحل وارضاع حله بعضهم على معنى صحيح وهو ان قوله
 لمقرط فى قضاء رمضان أى جميعه كما هو ظاهره فقوله ان أمكن قضاءه بشعبان أى جميعه
 فان خرج منه قوله لان اتصال الخ ومثل المرض السفر بشعبان والاعطاء والمجنون
 والمريض والنفاص والاكرام فلو قال عذره لشعها وبالجمله فالمراد اتصال العذر من
 مبدأ قدره ما عليه سواء كان رمضان كله او بعضه لامن رمضان ولامن ابتداء شعبان
 مطلقاً فلو حذف قوله ان أمكن قضاءه بشعبان لان اتصال مرضه لكان أحسن والمعتبر
 التفريط فى العام الاول فان لم يفرط فيه وفرط فيما بعده فلا اطعام عليه ومن عليه
 رمضان كله وكان ثلاثين وقضاءه في شعبان فكان تسعة وعشراً فالظاهر لا اطعام عليه
 اليوم اذ لم يكن قضاءه في شعبان ويندب اطعامه (مع القضاء) فى العام الثانى فكلما
 شرع فى قضاء يوم أخرجه مده (أو بعده) أى القضاء بمقتضى كل يوم ويحذف بعد
 فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد فان أطعم به بعد وجوبه بدخول رمضان وقبل
 القضاء كفى وخالف المندوب قاله ابن حبيب ولا ينافيه قولها لا تفرق الكفارة الصغرى

(قوله هذا) أى عدم تكرار
 الاطعام بتكرار الاعوام (قوله
 كنهط وتفرط) كلاهما بلا تنوين
 لاضافتهما (قوله مع الكراهة)
 صلة تجاز (قوله ومقتضاه) أى
 قوله ان أمكن قضاءه بشعبان
 (قوله عليه الاطعام) خبران
 (قوله لا مكان قضاءه بشعبان)
 علة لقوله مقتضاه الخ (قوله
 والنص لا اطعام عليه) حال
 (قوله وهو) أى النص (قوله
 قدره) أى ما عليه (قوله من عذر)
 صلة سلم (قوله ولو سحكا) مبالغة
 فى مرضه (قوله حله) أى كلام
 المصنف (قوله ومثل المرض) أى
 فى اسقاط الاطعام (قوله فلو قال
 عذره لشعها) أى السفر وما
 بعده تفرع على قوله ومثل
 المرض السفر الخ (قوله وجوبه)
 أى الاطعام (قوله قولها) أى
 المدققة

قبل الشروع في القضاء لجلها على ان المراد لا تفرق على جهة الاولوية وان قدمه مع
امكان القضاء بشعبان فلا يجزئ اذ هو قبل وجوبه ونص الجلاب اذا قدمه قبل القضاء
أو أخره عنه أجزأ والاختيار ان يطعم مع القضاء (و) وجب (منذوره) أي الوفاء به
صبيما كان أو غيره من المذوبات وذكره مع اثباته في باب النذر ليرتب عليه قوله
(و) وجب (الاكثر) احتياطاً في براءة الذمة (ان احق له) أي الاكثر (اقله) الذي نذر
به واحق الاقل (بالأية) لاحدهما والالزمية منه ومنه للتحتمل فقال (ك) مذكور صوم
أو اعتكاف أو رباط (شهر) بان قال الله على "أو على" بدون لله صوم أو اعتكاف أو رباط
شهر (ف) يلزمه ان يصوم أو يعتكف أو يربط (ثلاثين) يوماً لان لفظ الشهر يحتملها
ويحتمل تسعة وعشرين فلزمته الشلاطون احتياطاً (ان لم يبدأ) صومه أو اعتكافه
أو رباطه (ب) طلوع (الهلال) أول ليلة من الشهر فان بدأ به لزمه تمامه الى الهلال الذي
يليه كان ثلاثين أو تسعة وعشرين ومن نذر صوم نصف شهر ولائحة لزمه خمسة
عشر يوماً فان نذره بعد مضي نصفه وجاء الشهر تسعة وعشرين كماله خمسة
عشر يوماً ومن نذر نصف يوم كاليوما وقبل لا يلزمه لانه لم ينذر طاعة وعورض ما هنا
بما في الحج فيمن نذر هدياً فعليه شاة وقرى بان الاصل في الشهر ثلاثون وليس الاصل
في الهدى البدنة وبشاة المال ولذا لم من قال مالي في سبيل الله ثلثه (و) وجب
(ابتداء) صوم (سنة) كاملة لكن لا يلزمه الشروع فيها من حين نذره واحتمله على
المعقد ولا يتابعها (وقضى) صوم (مالاً يصح صومه) تطوعاً بان كان منها عن صومه
صكبي ومي العبد وتالي الحر وأيام الحيض والنفاس أو وجب صومه منها كرمضان
ويوم نذره قبل مكرراً ككل خيس وهذا بيان لمحكم المسئلة وبين صورتها بقوله (في)
قوله لله على "أو على" بدون لله صوم (سنة) وكذا حلفه به واحتمله فيه ويصوم رابع
الحر ولا يقضيه على ظاهر المدونة واعتمد ابن عرفة لصحة صومه وان كره ولزومه لنذره
وسبق قول ورابع الحر لنذره وان تعيننا وقال اشراح وت والخط لا يصوم الرابع
ويقضيه المواق وهو ابن لكراته اخيراً نذره بعينه وناذر السنة لم ينذره بعينه لانها
مهمة واعتمد هذا طي واعقد بعض شيوخ العدوى الاول وهو ظاهر المصنف لقوله
مالاً يصح صومه والرابع صومه صحيح الا ان يريد ما لا يصح صحة كاملة هذا هو المشهور
وقال ابن وهب وابن القاسم يلزمه ثلاثة ايام وقيل يكفيه صوم سنة ايام من شوال
لحديث فكانت اصام الدهر وقيل يلزمه ثلاثة من كل شهر والحمد لله على خلاف العلماء وفي
التعبير بالقضاء يجوز لان ما لا يصح صومه ليست اياماً معينة فانت قنقضي انما هي في
الذمة لان السنة لم تعين فالأوضح وصام بدل ما لا يصح صومه وما صام به بالهلال احتسابه
ولو كان تسعة وعشرين ويكمل المنكسر ثلاثين ويلزم نذر صوم السنة أو الحالف به
صومها في كل حال (الا أن يسعها) كسنة خمسة وعشرين وهو في اثنتانها (أو يقول هذه)

(قوله لجلها الخ) قوله
لا يتابعه قوله الخ (قوله وان
قدمه) أي الاطعام (قوله من
المنسوبات) بيان لغيره (قوله
بلائية لا حدهما) حل من
اقله (قوله والا) أي وان كان
نوى أحدهما (قوله كنذر صوم
أو اعتكاف أو رباط) كلها بلا
تكوين لاضافتها (قوله ما هنا) أي
قوله والاكثر ان احق له لفظه
(قوله فعليه شاة) أي وهي أدنى
الهدى (قوله فرق) بضم فكسر
محققاً (قوله ثلثه) أي المال
(قوله ولا يتابعها) عطف على
الشروع (قوله وان كره) حال
(قوله ولزومه) أي صوم رابع
الحر عطف على صحة (قوله هذا)
أي وجوب صوم السنة بنذرها

وهو في اثباتها (أو) بمعنى الواو على الصواب كما في بعض النسخ أي والحال أنه (ينوي
 باقيها) أي السنة التي أشار إليها فقط (فهو) أي الباقي اللازم له في صورتين بينهما
 من حين نذره وينتهي به ويصوم رابع النحر ولا يقضيه (ولا يلزم القضاء) في صورتين عما
 فات من السنة قبل النذر والحادث ولا يلزمه منهم ما أقضاه ما لا يصح صومه تطوعا مما بعد
 نذره أو حمله للنهي عنه أو إيجابه ولا ما أفطره لمرض كما قدمه بقوله إلا المعين لمرض أو
 حيض وذ كرهذا وإن دخل في الاستثناء لأن دلالة الاستثناء فهووم والمنطوق أقوى
 ومفهوم وينوي باقيها أنه إن لم ينو فكذلك سنة مبهمة في العناية عن الإمام مالك رضي
 الله تعالى عنه فمن حلف في نصف سنة أنه إن فعل كذا صام هذه السنة يقال إن نوى باقيها
 فذلك له وإن لم ينو شيئا اقتنف من يوم - ثمانين - شهرها ومثله لابن القاسم في سماع
 عيسى التميمي هذا مثل من قال في نصف النهار لله علي أن أصلي هذا اليوم فليس عليه
 الصلاة ما بقي منه (بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها وأشار إليها (السفر)
 أو أكره أو نسيان فيوجب عليه قضاء ما أفطره لها (و) وجب (صبيحة) أي صوم يوم
 ليلة (القدوم) بضم القاف أي قدوم شخص من سفره مثلاً وهذا بيان للحكم وبين المسئلة
 بقوله (في) نذر صوم (يوم قدومه) أي زيد المسافر مثلاً (أن) قدم (زيد) من سفره مثلاً
 (ليلة) يوم يصح صومه (غير عيد) ونحوه مما لا يصح شرعا تطوعا للنهي عنه كحيض ونسائس
 وجنون وانغماء أو لوجوبه كرمضان فيلزمه صوم صبيحتها فقط إن لم يقبل أبدا والالزমে
 مماثلة أبدا أيضا ولزمه بقدمه ليلة لأنه زمن تبييت نية صوم اليوم الذي يلزمه وصرح
 بفهمه ليلة غير عيد فقال (والا) أي وإن لم يقدم ليلة غير عيد بأن قدم نهارا أو قدم ليلة
 عيداً وحيضاً أو رمضان (فلا) يلزم الناذر شيء ولو قال أبداً أن قدم ليلة عيداً أو لم يقل
 أحداً بصومه وإن قدم ليلة حيضاً أو رمضان فإن قال أبداً لزمه مماثلة وكذا إن قدم
 نهاراً لأن عدم صومه لما نعت عدم تبييت النية في قدومه نهاراً ولما نعت الحيض ورمضان في
 قدومه ليلة أحدهما اقتلخص أنه متى قدم ليلة تصام يومها تطوعاً لزمه صوم يومها فقط إن
 لم يقل أبداً أو الاصابه ومماثلة أبداً متى قدم نهاراً غير عيد فلا يلزمه قضاءؤه ولزمه مماثلة إن
 قال أبداً وحمل قوله والافلا إذا لم ينو يوم القدوم مطلق الزمن والافيلزمه صوم يوم وإذا
 لم يعلم هل قدم ليلة أو نهاراً لزمه صوم يومه احتياطاً أفاده عقب البناء في تفرقة بين ليلة
 العيد وليلة الحيض أصله لعج مستظهِراً عليه بظاهر ما نقله عن سند مع أنك إذا تأملت
 وجدته لا يقبده ولم أجده تصايباً عده وإظهاره لافرق بين العيد وغيره في لزوم صوم
 مماثلة من الأسبوع إن قال أبداً لأن المتبادر مماثلة في الاسم كالتجسس لافي الصفة
 ككونه عيداً ولو اعتبرت في الصفة سقط مطلقاً وهو الذي اعتمده الخرشي فسوى بين
 ليلة العيد وغيره كالحيض في عدم لزوم المماثل والله سبحانه وتعالى أعلم (و) وجب (صيام
 الجمعة) أي الأسبوع بوجه بتمامه (أن) نذر صوم يوم معين (نسي اليوم) المعين الذي نذر

(قوله وذ كرهذا) أي قوله
 ولا يلزم القضاء (قوله وإن دخل
 في الاستثناء) أي قوله إلا
 أن يسميها الخ حال (قوله فقال)
 أي الإمام مالك رضي الله تعالى
 عنه (قوله وبين) بفتح هاء مثلاً
 (قوله أو لوجوبه) أي صومه
 عطفت على للنهي (قوله والام) أي
 وإن قال أبداً

صومه كصلاة من نسي إحدى الخمس حسا (على المختار) للحنفي من ثلاثة أقوال
 لسهنون ونص ابن الحاجب ولو نذر يوما بعينه رنسيه فثلاثة التخيير وجميعها وآخرها
 ضيغ نقلت كلها عن سهنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظهر للاحتياط وفي
 المواقف الذي يرجع إليه سهنون أن من نذر صوم يوم بعينه فسيه أنه يصوم الجمعة كلها
 ونحوه لابن عرفة فتميز أن ما اختاره للحنفي قول لسهنون لأن عند نفسه (و) وجب
 أن يصام (رابع) يوم (الضرائر) صوم (هـ) بدون تعيين كنذر صوم كل خميس أو شهر
 الحجة بل (وإن) نذر صومه (تعيينا) أي معينه كالله على صيام رابع الضر في التوضيح
 انظر لمزم بالنذر وصومه مكروه وأجيب بأن له جهتين جهة تضعف ~~كونه~~ من أيام
 التشريق المنهي عن صيامها وهي أنه لا ينحرفه عند مالك رضي الله تعالى عنه ولا يرى
 فيه المتجمل وجهة تقوى كونه منها وهي أنه يوم شجر عند بعض الأئمة ويرى غير المتجمل
 فيه وشعوله اسم التشريق فشله التمي فغلبت الجهة الأولى لما اقتضاه النذر من الوجوب
 احتياط البراءة الزمة ولما لم يعارض الكراهة ما هو أقوى منها غلبت عليه بقولنا لا يصام
 قاطوعا عما لا للجهتين ولا يقال اعتبار الجهتين باطل لأننا نقول حديث زمعة دليل صحة
 القول به في الموطأ للإمام مالك رضي الله تعالى عنه مانعه القضاء لما لحق الولد بأبيه مالك
 عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة
 زمعة مني فاقبضه اليك قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد وقال ابن أخي قد كان عهدا لي
 فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه فقتلوا وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهدا لي فيه وقال عبد بن زمعة أخي
 وابن وليدة أبي ولد علي فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هولاء يا عبد بن زمعة ثم
 قال صلى الله عليه وسلم الولد لا قرأ ولا عاها ولا حجر ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما
 رأى من شبهه بعتبة بن أبي وقاص قالت فما رأها حتى أتى الله عز وجل (لا) يجب الوفاء
 بنذر صوم (سابقه) أي الرابع وهما ثاني يوم العيد وثالثه طهرته والنذر إنما يجب به
 المندوب (الملتصق) أو قارن أو من لزمه هدى لنقص في حج ويحز عن الدم ولزمه صيام ثلاثة
 في الحج قبل يوم عرفة فلم يصمها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم الضر وكذا من فاته
 صوم يوم أو يومين منها قبل عرفة فيصومه في أيام التشريق ومثل الهدي القدية نقله ابن
 عرفة عنها وسبق قول المصنف فيها أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام مني ومن نذر صوم سنة
 مبهمه أو شهر كذلك أو أيام كذلك (لا) يجب عليه (تتابع) صوم (سنة أو) تتابع صوم
 (شهر أو) تتابع صوم (أيام) أن لم ينو المتتابع فإن نواه لزمه كما في المدونة قاله تنطلي هذا
 صواب ونسبته إليها صحيحة فقول عجم ومن تبعه لا يلزم المتتابع ولو نواه على المشهور غير صحيح
 ولا دليل له في قول ابن عرفة ولو نذر سنة مبهمه في وجوب اثني عشر شهر غير رمضان

مطلقا

(قوله التخيير) أي يختار يوما
 ريسومه (قوله وصومه مكروه)
 حال أي والنذر إنما يجب به
 المندوب (قوله لا ينحر) أي
 لا ينحرف فيه (قوله فغلبت)
 بضم فكسر مفعلا (قوله من
 الوجوب) بيان لما (قوله
 زمعة) بفتح الزاي وسكون
 الميم (قوله به) أي اعتبار الجهتين
 (قوله عهد) بفتح فكسر أي
 أوصى (قوله وليدة) بفتح فكسر
 أي أمة (قوله مني) خبران (قوله
 فاقبضه) أي ابن الوليدة (قوله
 قالت) أي عائشة رضي الله تعالى
 عنها (قوله أخذه) أي ابن الوليدة
 (قوله فقال) أي عبد (قوله أختي)
 أي هذا الذي أخذه سعد (قوله
 ولد) بضم فكسر (قوله علي
 فراشه) أي أبي (قوله فقتلوا)
 أي ترفع سعد وعبد (قوله هو)
 أي الولد المتنازع فيه (قوله منه)
 أي ابن الوليدة الذي حكم به
 عبد بن زمعة (قوله لما) بكسر اللام
 وخفة الميم (قوله من شبهه) أي ابن
 الوليدة الخ بيان لما (قوله قالت)
 أي عائشة رضي الله تعالى عنها
 (قوله فما راها) أي ابن الوليدة
 سود رضي الله تعالى عنها (قوله
 طهرته) أي صومها (قوله منها)
 أي الثلاثة (قوله عنها) أي المدونة
 (قوله فيها) أي القدية (قوله كذلك)

أي مبهم

مطلقا والا ان ينوى متابعتها فكذلك مينة قول المشهور واللعنى عن اشهر ائمة لان
 مراد ابن عرفة هل بنية متابعتها انصب كمينه في عدم قضاء ما لا يصح صومه اما المتابع فلا بد
 منه عند نيته وهذا ظاهر لمن تأمل وانصف قلت كلام ابن عرفة لا يؤخذ منه وجوب
 المتابع ولا عدمه لكن يؤيد ان المتابع مندوب وان النذر يوجب المندوب والله
 سبحانه وتعالى اعلم (وان) سافر في رمضان سفرا يباح له الفطر فيه فصامه و(نوى) صيام
 (رمضان في سفر) يباح الفطر فيه صوما (غيره) اي اداءه رمضان بان نواه تطوعا او فاه نذر
 او كفارة لم يجز عن واحد منهما (او) نوى المسافر بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء)
 رمضان (الخارج) بوقته لم يجزه ايضا عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام لا تقربا حيث
 فرط ولا كفارة كبرى لرمضان الذي هو فيه لانه مسا فر سفر قصر (او نواه) اي رمضان
 عامه (ونذرا) او تطوعا او كفارة او وقضاء الخارج اي شهر كهما في نيته (لم يجزه) صومه
 (عن واحد منهما) اي رمضان الحاضر لعدم نيته في الصورة الاولى والثانية وعدم صحة
 الاشتراك في الاخيرتين ولا غيره. انعين لزم لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره وقولي او نوى
 المسافر الخ احتراز عما اذا نوى الحاضر بمرضان قضاء رمضان الذي في ذمته قبله فيجزيه
 عن رمضان الحاضر على ما ينبغي ان تكون به الفتوى لانه قول ابن القاسم في المدونة
 وصوبه في السكت وجهه انه لما كان لا يقبل غيره لم يجز عن غيره وكانت نيته فيه غير
 معتبرة وجاءت على انها فلم يراع رفعها ويستأنس به بان الصلوة اذا نور بحجبه الغفل فان
 نيته تصرف للفرض على قول ضعيف ولا يجزى هذا التوجيه في نية المسافر بمرضان
 الحاضر قضاء الخارج لانه اباح له الشارع الفطر فيه كما هو الثاني انه لا يجزيه عن الحاضر
 ايضا لرفع النية فيه وعليه فاختلف هل تلزمه كفارة كبرى الا ان يعدر بجهل أو تأويل
 قريب قاله ابن الموارزواقتصر عليه ابن عرفة أو لا قاله اشهب لانه صامه وصوبه أبو محمد
 قاله عبق البنانى قوله لا يجزيه عن رمضان الحاضر خلاف ما صححه ابن رشد وابن الحاجب
 من انه لا يجزى عن واحد منهما ولذا قال ابن غازي خص المصنف السفر لان الحاضر
 آخرى وقد جرى زعلى الصواب فيما تقدم (وليس لمراة) أي زوجة أو سريّة (يحتاج
 (او طه) (هازوج) اهأوسيد (تطوع) بالصوم أو غيره (بلاذن) من زوجها أو سيدها
 بان لم تستأذنه أو استأذنته فتع أو سكت ومثله ما وجبته على نفسه ابذرا وحنت في عين
 أو فعل ما يترفع به أو ينزل اذى في حج أو عمرة أو قتل صيد في احرام أو حرم الشارب لم يقيد
 التطوع بالصوم فشمل فافله الصلاة ومثل التطوع القرية المتسع وقتها فان احرمت بها
 فلا قطعها بجماعها وتعارف به الباجى بارادتها براءة ذمها اذ منه يسير واشهر قوله يحتاج
 لها بانه ليس له ان يفطرها بالاككل ولو طابها ففصلت صائمة تطوعا فالظاهر ان له
 افطارها وجزم به ابن ناجي وسيأتى للمصنف ان له التكليف في تطوع الحج ومفهوم يحتاج
 انها لو نلت انه لا يحتاج لها افطرها التطوع بغير اذنه فان جهلت حاله فقال ابن عرفة

(قوله مطلقا) اي غير مقيد بنية
 متابعتها (قوله فكذلك مينة) أي في
 لزوم صوم باقيه وعدم لزوم صوم
 بدل ما لا يصح صومه منها تطوعا
 (قوله اي اداء رمضان) تفسير
 للضمير (قوله أو فعل) عطف على
 بنذر (قوله أو قتل) عطف على
 بنذر

• (باب الاعتكاف) • (قوله مسلم) فصل مخرج لزوم كافر (قوله حميد) فصل مخرج لزوم مسلم غير مميز (قوله مسجدا) فصل مخرج لزوم مسلم غير مميز (قوله مباح) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد المحجوز (قوله بصوم) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بفطر (قوله ليلة ويوما) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا بصوم أقل من ليلة ويوما (قوله لعبادة) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا بصوم ليلة ويوما لغير عبادة (قوله قاصرة) أي على صلاة وتلاوة قرآن وذكر الله تعالى فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة غيرها (قوله بنية) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بلبانية (قوله كافا عن الجماع ومقدماته) فصل مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية بلا كف عماد ذكر (قوله الوقت خروجه) أي المسلم المميز من المسجد لحاجته الممنوعة فيه أي المسجد مستثنى من اللزوم (قوله هو) أي الاعتكاف (قوله نقل) خبر الاعتكاف ٤١٨ (قوله في رمضان) صلة الاعتكاف (قوله سنة) خبر الاعتكاف (قوله

الأقرب الجواز لانه الأصل ومفهوم تطوع انها لا تستأذن في قضاء رمضان زوا ولا سيدا وهو كذلك وليس له جبرها على تأخيرها لشعبان
• (باب في الاعتكاف) •

(الاعتكاف) أي لزوم شخص مسلم مميز مسجد مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية كافا عن الجماع ومقدماته الا وقت خروجه لحاجته الممنوعة فيه وخبر الاعتكاف (نأله) أي مؤ كدنه ابن عرفة القاضي هو قرية الشيخ نقل الكافي في رمضان سنة وفي غيره جائز المعارضة سنة لا يقال فيها مباح وقول اصحابنا في كتبهم جائز جهل الابي يريدوا جود حقيقة السنة فيه لانه صلى الله عليه وسلم فعله واظهره في الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى واعتكف ازواجه بعده ولفظ التوضيح والظاهر انه مستحب اذ لو كان سنة لم يواطىء السلف على تركه روى ابن نافع ما رأيت صحابيا اعتكف وقد اعتكف صلى الله عليه وسلم حتى قبض وهم اشد الناس اتباعا فلم ازل افكر حتى اخذت نفسي انه لشدة نهاره وابسه سواء كالوصال المنهي عنه مع وصاله صلى الله عليه وسلم فاخذ منه ابن رشد كراهته اه عن ابن عرفة (وهجته) أي الاعتكاف مشروطة بكونه (مسلم) أي واقعا منه (مميز) يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وهجته مشروطة ايضا (بمطلق صوم) سواء قيد بزمان كرمضان او سبب ككفارة ونذر ولا كطوع ولو قال بصوم مطلق لم يشمل الاولين هذا هو المشهور فلا يصح من مفطر ولو لعذر ولا يمن لا يقدر على الصوم لهرم او ضعف بنية وقال ابن ابيية يصح بلا صوم (ولو نذر) بضم فكسر أي الاعتكاف فيصح في رمضان وصوم الكفارة والهدى والقربة

أصحابنا) أي بعضهم (قوله الابي) بضم الهمز وكسر الموحدة منقلة هي والباء (قوله فيه) أي الاعتكاف (قوله أزواجه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بعده) أي وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله انه) أي الاعتكاف (قوله روى ابن نافع ما رأيت صحابيا اعتكف) أي بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث معضل سقط منه الصحابي والتابعي (قوله وقد اعتكف النبي صلى الله عليه وسلم الخ) حال (قوله قبض) بضم فكسر (قوله وهم) أي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم (قوله اتباعا) أي لاني صلى الله عليه وسلم وهذه الجملة حال (قوله افكر) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الكاف منقلا (قوله انه) أي الاعتكاف (قوله نهاره وابسه سواء) بيان لشدة (قوله كالوصال) خبر انه ولشدة

عنه لكونه كالوصال (قوله المنهي عنه) مع وصاله صلى الله عليه وسلم (قوله منه) أي قوله اخذت نفسي انه كالوصال وجزاء لشدة الخ (قوله كراهته) أي الاعتكاف أقول في قوله انه كالوصال المنهي عنه مع وصاله صلى الله عليه وسلم نظرا فان جماعة من الصحابة اعتكفوا معه صلى الله عليه وسلم ولم ينههم عنه كما نهى عن الوصال بل أمرهم به في الموطأ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان فاعتكف عامي حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين وهي التي يخرج فيها من صيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر الحديث (قوله قيد) بضم فكسر منقلا أي الصوم (قوله الاولين) أي المقيد بزمان والمقيد بسبب (قوله لباية) بضم اللام ووجوه حديثين (قوله فيصح) أي الاعتكاف المذكور

(قوله لانه) اى الصوم (قوله
ركنه) اى الاعتكاف (قوله على
هذا القول) اى قول عبد الملك
ومعنون (قوله وشرطه) اى
الاعتكاف (قوله على القول
الاول) اى قول مالك رضى الله
تعالى عنه (قوله ركنه) اى
الاعتكاف (قوله وشرطه) اى
الاعتكاف (قوله للباحي) خبر
عزو (قوله معقبه الخ) خبر عزو
واليه يرجع الضمير (قوله بعدم
وجوده) اى الاول (قوله لانه) اى
مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ولم
يحك النعمي غير الثاني) وقد يقال
من حفظ حجة والله أعلم (قوله فلا
يصح في مسجد بيت) تفريع على
مباح (قوله وان جازله) اى المعتكف
(قوله دخولها) اى الكعبة حال
(قوله فلا يصح في رحبته ولا في
طرقه المتصلة) تفريع على قوله
فالجامع (قوله ولا فيما حرج عليه)
تفريع على قوله مما نصح فيه
الجمعة (قوله ومثله) اى الجامع
في عدم صحة الاعتكاف في رحبته
وطرقه المتصلة وفيما حرج عليه منه
(قوله وقت وجوب السعي للجمعة)
منه خروج (قوله لان تركها) اى
الجمعة (قوله هذا) اى بطلان
اعتكافه بخروج الجمعة (قوله
الجهنم) بفتح الجيم وسكون الهاء
(قوله فيها) اى الايام التي نذر
الاعتكاف فيها (قوله لانه) اى
الاعتكاف (قوله بالواو) اى قبل
السكاف (قوله ان لم تتعين) اى
الشهادة (قوله عليه) اى المعتكف

وجزاء الصمد والتطوع والنذر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وابن عبد الحكم
واشاروا بولوا الى قول عبد الملك ومعنون لا بد للاعتكاف المذمور من صوم يخصه بنذره ايضا
فلا يجوز في رمضان ونحوه اى لان نذر الاعتكاف اوجب عليه الصوم لانه ركنه على
هذا القول وشرطه على القول الاول فان الخلاف في احتياج المذمور اصوم خاص وعدمه
مبنى على الخلاف في أن الصوم ركنه أو شرطه وعزو الاول لمالك رضى الله تعالى عنه
وابن عبد الحكم للباحي وتبعه في التوضيح وقال ابن عرفة عزو البايع لمالك رضى الله
تعالى عنه الاول تعقبه ابن زرقون بعدم وجوده ولم يحك النعمي غير الثاني (و) صحته
(ب) مطلق (مسجد) مباح لهوم الناس كان تصلي فيه الجمعة أم لا بدليل الاستثناء فلا
يصح في مسجد بيت ولو لا امرأته ولا في الكعبة وان جازله دخولها (الان فرضه الجمعة)
وهو الذكر البالغ الحر المقيم (و) هي (تجب به) اى في زمن اعتكافه الذي نواه ابتداء
كنية اعتكاف عشرة أيام أو انتماء كنذرا اعتكاف أربعة أيام أو اهما السبب فرض عقب
يومين ويرى يوم الخميس (فالجامع) اى المسجد الذي تصلي فيه الجمعة يجب اعتكافه فيه
ابتداء وانتماء اى أى جزء منه (عما نصح فيه الجمعة) فلا يصح في رحبته الخارجية عنه ولا
في طرقه المتصلة ولا فيما حرج عليه منه كبيت قناديله ومثله المسجد الذي لا تصلي فيه الجمعة فيه
على تقدير صلاتها فيه (والا) اى وان لم يعتكف في الجامع والحال ان الجمعة تجب فيه
(خرج) من المسجد الذي اعتكف به وجوبا وقت وجوب السعي للجمعة (و) بطل
اعتكافه بخروجه برجليه مع الاباحة اهما الاحديث عهد باسلام فيعذر ولا يبطل
اعتكافه بخروجه فان لم يخرج اثم ولم يبطل اعتكافه على الظاهر لان تركها امر صغير
هذا هو المشهور وروى ابن الجهم يخرج الجمعة ولا يبطل اعتكافه وقال عبد الملك ان
نذر أيامها لجمعة واعتكف في غير الجامع خرج وبطل وان كانت لا تجب الجمعة فيها
ومرض بعد شروعه فيه فخرج ورجع عقب صحته فصادف الجمعة فيخرج لها ولا يبطل
اعتكافه وشبه في وجوب الخروج والبطلان به فقال (ك) خروجه (مرض) احد
(ابويه) مباشرة فيجب ويطلب به الاعتكاف ولو كافر ينظر ظاهره ولو كان الاعتكاف
منذورا والمرض خفيفا فان لم يخرج فهو عاق وفي بطلان اعتكافه التأويلان الاتيان
سمع ابن القاسم يخرج لمرض احد ابويه ويبتدئ اعتكافه ابن رشد لانه لا يفوت وبرهما
يفوت (لا) يجوز الخروج للحضور (جنائزهما) اى الابوين (معا) أو احدهما بعد موت
الاخر فان خرج بطل اعتكافه ويخرج لجنائزهما والاتحرج وجوبا خوفا من
عقوق الحى ويطلب اعتكافه هذا هو المشهور وقال الجزولي يجب الخروج لجنائزهما
معا كوجوبه لعيادتهما اذا مرضا ويطلب اعتكافه وشبهه في عدم جواز الخروج
وبطلان الاعتكاف به فقال (ك) تحمل او اداء (شهادة) فلا يجوز الخروج له وان خرج
بطل اعتكافه وفي نسخ بالواو الاولى حذفها ان لم تتعين عليه بل (وان وجبت) اى

٤٢٠ قوله بان يأتيه اي المعتكف الخ
 تصوير لتأديتها بالمسجد (قوله بان يخرج) اي المعتكف (قوله بها) اي شهادته (قوله)

وان لم يوجد الخ حال (قوله وهو)
 اي شرط نفس الشهادة (قوله)
 للضرورة) على صحة النقل عنه
 مع عدم شرطه (قوله لا يخرج) اي
 المعتكف من المسجد (قوله عذر
 المرض) اضافته للبيان (قوله
 انه) اي المعتكف (قوله شبهها) بفتح
 الموحدة مقول عطف (قوله به)
 اي المبروج (قوله لمرمته) اي
 المسجد (قوله لان شرط صحته)
 اي الاعتكاف (قوله ولانها) اي
 الردة (قوله فان افطر ناسيا) مفهوم
 عمدا (قوله وكذا) اي المقطر ناسيا في
 عدم بطلان اعتكافه وقضائه معتمدا
 (قوله ومحل القضاء) اي بالقطر
 نسيانا او بغيره او نفاس او
 مرض (قوله فريضا) اي أصليا
 كرمضان (قوله أو تطوعا) عطف
 على فريضا (قوله فيه) اي التطوع
 (قوله قضاؤه) اي التطوع الذي
 أفطر فيه ناسيا (قوله لتقويه) اي
 التطوع (قوله بالاعتكاف) صلة
 تقويه (قوله بشرطه) اي الصوم
 صلة تقويه (قوله فيه) اي
 الاعتكاف (قوله وان افطر فيه) اي
 التطوع (قوله فيها) اي الوطء
 ومقدمانه (قوله انها) اي الوطء
 ومقدمانه (قوله بخلافه) اي الاكل
 (قوله قوله) اي البسائي (قوله به)
 اي وجوب قضاء التطوع بالفطر
 نسيانا (قوله فيه) اي كلامه (قوله
 من افطر فيه) اي التطوع (قوله
 لاحدهما) اي الحيض والمرض

تعميت الشهادة على المعتكف بان لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد)
 بضم التاء وفتح الهـ مزنة والذال منقلا الشهادة (بالمسجد) الذي فيه للمعتكف بان يأتيه
 القاضي لسماعها منه في المسجد (أو تنقل) بضم فسكون ففتح الشهادة (عنه) أي
 المعتكف بان يخرج به عاقلين ويقول لهما اشهدا على شهادتي وان لم يوجد شرط نقل
 الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته للضرورة زوى ابن نافع لا يخرج لاداء
 الشهادة ولو دها بمسجده اللغوي روى العتيبي يؤد بها به وتنقل عنه ابن حجر كذا عذر
 المرض وغيره والاولى انه كغائب وبقيته اعتكافه كساقفة الغيبة وعطف على قوله
 كرض أبو يه مشها في وجوب الخروج من المسجد وبطلان الاعتكاف به فقال
 (وكره) عن الاسلام من المعتكف فيبطل اعتكافه ويجب خروجه من المسجد
 لمرمته على الكافر لان شرط صحته الاسلام ولانها محبطة للعمل ولا يجب عليه استئنافه
 اذا تاب خلافا للبساطي وان كانت أيام الاعتكاف معينة ورجع للاسلام قبل تمامها
 فلا يلزمه اتمامها أفاده عب البنا في نفسه نظر فقد نص في الجواهر على وجوب استئنافه
 نقلة المواقاة وما قاله عب ألبق بالقاعدة ومقتضى قول ابن شاس قضاء رمضان وكفارته
 اذا ارتد فيه وتاب وعطف على كرض أبو يه مشها في الابطال ووجوب الاستئناف فقال
 (وكذا) شخص معتكف (مبطل) بالتبوين (صومه) بأكل أو شرب عمدا بلا عذر فيفسد
 اعتكافه ويستأنفه فان أفطر ناسيا يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلا باعتكافه وكذا
 من أفطر بجميض أو نفاس أو مرض ومحل القضاء اذا كان الصوم فرضا ولو بالانذرو لو
 معينا أو تطوعا أو فطر فيه ناسيا ولزمه قضاؤه لتقويه بالاعتكاف بشرطه فيه وان افطر
 فيه ارض او حيض فلا يقضيه كما يأتي في قوله وبني بز وال انحاء الخ وما الوطء ومقدماته
 فعمدها وسهوها سواء في الانفساد كما يأتي والفرق بينها وبين الاكل انها محظورات
 الاعتكاف بخلافه ولهذا ما كل في اللب ولو قرئ مبطل بغير تبوين لدخل فيه الحائض
 والمرضى والمقطر ناسيا وهو فاسد اه عقب البنا في قوله ومحل القضاء اذا كان الصوم
 فرضا الخ فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع ايضا على مذهب المدونة وهو المشهور
 وقوله فان افطر فيه اي النذر المعين لمرض او حيض غير صحيح بل يقضيه مطلقا اقول
 قوله فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع ايضا ان كان اراد به بالفطر ناسيا فهو مسلم
 ولكنه عين كلام عقب فالتنظير به فيه غير صحيح وان كان اراد به بالفطر لمرض او حيض
 غير صحيح لما يأتي عن التوضيح من ان من افطر فيه لاحدهما لا يقضى كما في التنظير
 به فيه غير صحيح ايضا وقوله فان افطر فيه اي النذر المعين لمرض او حيض فلا يقضيه الخ
 غير صحيح بل يقضيه مطلقا وهو سبق قلم فان الضمير في فيه للنقل لا للنذر المعين وحكمه
 عدم القضاء اذا افطر فيه لمرض او حيض كما تقدم وما يأتي عن التوضيح والله اعلم ونص ابن
 عرفة وما مرض فيه من نذرهم أو مدين من رمضان قضاؤه ومن غيره في قضاؤه نالها ان

مرض

(قوله من نذرهم أو مدين من رمضان) بيان لما (قوله ومن غيره) اي رمضان (قوله نالها ان)

مرض بعد دخوله (اي وأولها بقضيه مطلقا وثانيها لابقضيه مطلقا لان قاعدته ان الثالث هو الاول بزيادة قيد) قوله
 لانيه (اي لا يطل اعتكافه بسكره لئلا) قوله بحلال) بان غلط فيه واساغ به غصه (قوله بخصوصه) اي السكر بحلال (قوله
 فيه) اي اليوم (قوله في ابطال الاعتكاف) صلة الحاق (قوله بجامع كبر الذنب) ٤٢٦ اضافة جامع البيان (قوله وعدم
 الحاقها) اي الكبائر (قوله
 به) اي السكر الحرام (قوله فيه)
 اي الابطال (قوله لزيادته) اي
 السكر (قوله عليها) اي الكبائر
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه)
 اي السكر (قوله ان قوله وكبطل
 صومه الخ) بيان لما يحذف من (قوله
 خاص بعدم الغذاء) اي فاذا خال
 الوطء فيه يقتضي ان الذي يبطل
 الاعتكاف منه هو العمدة وان
 النسيان منه لا يبطله ويقضي يومه
 متصلا وليس كذلك وقد قال زفيم
 قد بدم واما الوطء ومقدماته
 فعدمها وسهوها سواء في الافساد
 (قوله التعميم) اي في العمدة
 والسهو (قوله غنا) اي في الوطء
 (قوله فتفسد) بضم التاء وكسر
 السين اي قبله الشهوة لا اعتكاف
 (قوله انها) اي القبلة (قوله
 لا تفسده) اي الاعتكاف (قوله
 وهو) اي عدم افسادها (قوله
 لبحث) اي استظهار (قوله انها)
 اي القبلة (قوله مطلقا) اي عن
 قبيدها بكونها الشهوة (قوله انه)
 اي الاعتكاف بيان لما يحذف من
 (قوله من مقدمات الجناح) بيان لما
 يبطل الوضوء (قوله فان كان النذر
 مبهم الزمن) مفهوم في زمن معين
 (قوله المنع) اي من وفاته (قوله لانه)
 مرض بعد دخوله الاول لابن رشد عن رواية ابن وهب فيها والثاني اسهون والثالث
 لتأويل ابن عبدوس قول ابن القاسم فيها وقوله واما الوطء ومقدماته الخ اي فلا تدخل في
 كلامه هذا بل سيذكرها وكلامه هنا خاص بعدم الغذاء والشرب وعطف على كرض
 ابو به مشبه في الابطال وجوب الابتداء فقال (وكسره) اي المعتكف سكر احراما
 (لئلا) فيبطل اعتكافه ويجب عليه ابتداءه وان افاق منه قبل الفجر لانيه بحلال ويبطل
 اعتكاف يومه بخصوصه فيه (وفي الحاق الكبائر) غير المفردة للصوم كقذف وغيبة ونجاسة
 وغصب وسرقة (به) اي السكر الحرام في ابطال الاعتكاف بجامع كبر الذنب وعدم
 الحاقها به فيه لزيادته عليها بتعطيل الزمن (تأويلان) اي فهما ان اشار حيا فيها ان
 سكره لا رجوع قبل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال المغاربة
 لتعطيل عمله ولهم الاشارة المصنف بالتأويلين ومفهوم الكبائر ان الصغائر لا تبطل
 الاعتكاف اتفاقا وهو كذلك (و) محتمة (بعدم وطء) مباح لئلا وغير المباح دخل في الكبائر
 والذي في النهار دخل في مبطل الصوم فان وطئ حليلته لئلا يبطل اعتكافه افاده عقب
 الباني غير صواب لما تقدم ان قوله وكبطل صومه خاص بعدم الغذاء اذ الوطء ومقدماته
 مبطل ولو سهوا فيجب التعميم هنا (و) محتمة بعدم (قبله شهوة) فتفسد الاعتكاف
 ومفهومه انما ان خلت عن الشهوة لا تفسده ظاهره ولو على قسم وهو الذي يفيد عموم
 النقل خلافا للبحث اجمدا انها على التعميم مطلقا افاده عقب الباني فيه نظرا بل ما يحتمل
 اجمده هو الظاهر لما تقدم انه يبطله من مقدمات الجماع ما يبطل الوضوء (و) محتمة بعدم
 (لمس) شهوة (ومباشرة) شهوة فان لمس بشهوة وباشرها يبطل اعتكافه ان لم يكن
 حائضا بل (وان) كانت قبله الشهوة اولسها او مباشرتها (لخائض) اي منها حال خروجها
 من المسجد اذا كانت عالمة باعتكافها بل ولو كانت (ناسية) اعتكافها فقد فسد وكذا
 مريض وغيره من المعذورين الممنوعين من الصوم أو الاعتكاف (وان اذن) سيد أو
 زوج (العبد) تنقص عبادته خدمة السيد (او امرأة) يحتاج اليها زوجها او صلة اذن
 (في نذر) أي التزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو احرام حج أو عمره في زمن معين
 فنذر اها (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفاتها بما نذر اها بذنه فان كان النذر مبهم
 الزمن فله المنع لانه ليس على الفور وشبهه في عدم المنع فقال (ك) اذن سيد او زوج لعبد
 أو زوجة في فعل (غيره) اي النذر او في وفاته النذر المبهم (ان دخلا) اي العبد والزوجة في
 النذر في الاولى بان نذرا ما اذن له ما في نذره فليس له منه ما من وفاته في وقته المعين
 وفي فعل ما اذن له ما في فعله في الثانية من تطوع او وفاته نذر مبهم فليس له قطعه عليهما
 أي وفاته نذر مبهم الزمن (قوله في الاولى) بضم الهمزة أي النذر المعين زمنه (قوله بان نذرا الخ) تصوير لدخولهما في الاولى (قوله
 وفي فعل ما اذن له ما في فعله) عطف على في النذر (قوله في الثانية) اي اذنه لهما في فعل عبادة به لانه تصوير لدخولهما فيه
 (قوله من تطوع) بيان لما (قوله أو وفاته نذر مبهم) عطف على في النذر تصوير لدخولهما في الثالثة

(قوله فالشرط) أى قوله ان دخل (قوله ٤٢٢ راجع لما قبل الكاف أيضا) أى كرجوعه لما بعدهما تفريع على قوله في النذر

فالشرط راجع لما قبل الكاف أيضا (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الامكنة كعدة واحرام بيج أو عمرة واعتكاف (انتم ماسبق منه) أى الاعتكاف على عدة وكذا الاحرام السابق عليها كأن تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محرمة فتقادي في اعتكافها أو سفرها للنسك ولا تقيم في منزلها الى تمام عدتها (أو) ماسبق من (عدة) على اعتكاف بان طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافا فتقيم في مسكنها الى تمام عدتها ثم تعتكف ان كان مضمونا أو الباقى منه ان كان معيناً وبقي منه شيء فان فات فلا تقضيه وما شمل قوله أو عدة سبعة بها الاحرام أيضا وكان الحكم فيه مخالفا للحكم في سبعة بها الاعتكاف استثناء بقوله (الأن تحرم) المرأة بيج أو عمرة وهي بعدة طلاق بل (وان) كانت متلبسة (بعدة موت) بالغ عليها لشدة ما عن عدة الطلاق بالاحداد (فإنه) احرامها مع عصيانها به (ويبطل) أى يسقط وجوب مبينها في مسكنها هذا على نسخه يبطل بالتحية وعلى نسخه تبطل بالفوقية فضميره للعدة بتقدير مضاف أى مبينها لا اصلها فتساقر لتمام النسك الذى احرمت به وهي على عدتها فهذه اربع صور وبقي صورتان طروا اعتكاف على احرام وعكسه فتم السابق فيهما إلا أن يخشى في الثانية قوات الحج فيقدم ان كانا فرضين او نفلين او الحج فرضا والاعتكاف نفلا فان كان بالعكس قدم الاعتكاف فالصور ست طرو عدة على احرام او اعتكاف وطروا حدهما عليها وطروا اعتكاف على احرام وعكسه فتم السابق في اربع وتغضى على الطارئ في احرام ولو بنقل على عدة وعلى اعتكاف نقل أو فرض ان خشى قوات فرض حج لان كان نفلا والاعتكاف فرض فتم الاعتكاف وفهم من تقييد المصنف النفوذ في الاحرام الطارئ بالمعدة ان المعتكفة لا يتعدا احرامها والفرق ان نفوذ احرام المعتدة انما يحل بمبنيها لا باصل عدتها ونفوذ احرام المعتكفة يحل بالاعتكاف رأسا لان المكث في المسجد شرط أو ركن فيه ومبيت المدة ليس واحدا منهما بل واجب مستقل فنعصى بتركه ونخف ببايام سفر الاحرام من عدتها وتتم بقيتها عقب رجوعها منه وقوله ماسبق منه أى فعلا لانذرا فان نذرت اعتكاف شهر معين وطلقت أو مات زوجها قبل اتيانه فتم عدتها ولو استهل الشهر المعين فيها أو لکن تصومه في بيتها ولا يقضى اعتكافه لانه لم يسبق في الفعل وبهم من كلام الخط ان هذا ارجح من مقابله وان اقتصر عليه احده قاله عبق البناني قوله الا ان تخشى في الثانية قوات الحج اصله لعج واعترضه طنبى بان اطلاق أبى الحسن وأبى عمران يتاقبه أى في قولهما المعتكفة اذا حرمت يتعدا احرامها ولا يخرج له حتى يتقضى اعتكافها وقوله يفهم من الخط ان هذا هو الراجح الخ يدل على أرجحيته اقتصار ابن رشد عليه وتعيه اياه ونصه الاعتكاف اذا سبق العدة فلا يخرج منه حتى يتقضى اعتكافها كما ان العدة اذا سبقته فلا يخرج منها الى الاعتكاف حتى تتقضى عدتها ان كان اعتكافا واجبا عليها في ايام بعينها قد كانت نذرت اعتكافها فله بعض شيوخ

الاولى الخ (قوله على عدة) صله سبق (قوله وكذا) أى الاعتكاف السابق على عدة في انمامه (قوله عليها) أى العدة (قوله وهي معتكفة أو محرمة) أى بيج أو عمرة حال تمثيل لسبقهما للعدة (قوله بان طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافا) تصوير اسبق العدة الاعتكاف (قوله ان كان) أى الاعتكاف الذى نذرت (قوله مضمونا) أى مبهم الزمن (قوله سبعة بها الاحرام) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله فيه) أى سبق العدة الاحرام (قوله سبعة بها الاعتكاف) من اضافة المصدر لفاعله (قوله استثناء) أى سبقها الاحرام جواب لما (قوله عليها) أى عدة الموت (قوله بالاحداد) أى ترك الزينة صله شدة (قوله فينفذ احرامها) أى تفعل مقتضاه وهو سفرها لانمام ما حرمت به من حج أو عمرة (قوله به) أى احرامها وهي معتدة (قوله وهي على عدتها) حال (قوله اربع صور) طرو عدة على اعتكاف او احرام وطروا اعتكاف او احرام على عدة (قوله وعكسه) أى طروا احرام على اعتكاف (قوله فيهما) أى الصورتين (قوله في الثانية) أى طروا احرام على اعتكاف (قوله ان كانا) أى الاعتكاف والحج (قوله بالعكس) أى الاعتكاف فرضا والحج نفلا (قوله في اربع) أى طرو عدة على اعتكاف أو احرام وطروا اعتكاف

(قوله ان كان) أى النذر (قوله)

مضمونا) أى غير معين الزمن

(قوله كذلك) أى الاعتكاف

فى عدم منع المكاتب من يسيرها

(قوله وينع) أى المكاتب (قوله)

من كثير يؤدى ليجز عن شئ

منها) أى بنجوم كانه مفهوم يسيره

(قوله أى اعتكافه) لانه لا تكليف

الابقاع اختيارى (قوله عكسه)

أى نذر يوم ما قلزمه ليله بالاولى

للا اتفاق عليه (قوله على الاصل)

أى لزوم اليوم من نذر ليله (قوله)

من عدم لزوم شئ) أى لمن نذر

اعتكاف بعض يوم بيان لما (قوله)

اتفق عليه الخ) خبر ما (قوله لانه) أى

التتابع (قوله سنه) أى طريقة

لاعتكاف (قوله فلا يلزمه) أى

تفرقه (قوله لانه) أى تفرقه

(قوله ونذر صوم سنة الخ) أى الذى

يلزم تنابعه (قوله استغراق الخ) خبر

الفرق (قوله واعتباره) أى التتابع

عطف على استغراق (قوله فيه) أى

الاعتكاف (قوله من أحكام

الاعتكاف) بيان لما (قوله بمسجد)

صله الجوار (قوله ان نواه) أى

التتابع (قوله فلا يلزمه) أى عدمه

لانه ليس مندوبا (قوله فيه) أى

الجوار المطلق (قوله ويطله) أى

الجوار المطلق (قوله ما يطله) أى

الاعتكاف (قوله نذر) أى الجوار

المطلق (قوله للفرق) أى بالعموم

والخصوص (قوله مطلق الماهية)

يشمل الماهية المطلقة والماهية

المقيدة (قوله بنيتها حين دخوله)

أى المسجد صله يلزم المنفى بلا

الفرق بين وهو صحيح فقط عليه اه وكذا اقتصر عليه عبد الحق (وان) نذر عبد اعتكافا
بلا اذن سيده واراد وقاه (منع) السبيل (عبد) ان يوفى (نذر افعليه) أى العبد وفاؤ
(ان عتق) العبد ان كان مضمونا ومعيننا بى وقته فان فات فلا يلزمه قضاءه قاله المحققون
وهو المعتمد فان منعه وقاه ما نذر به فاعليه ان عتق ولو مع منافات وقته وان منعه من نذر
ما اذن له فى نذره او من فعل ما يتطوع به فلا شئ عليه قاله عبق قوله وهو المذهب ظاهر
التوضيح ان قولهم نحنون خلاف مذهب السدونة (ولا يمنع) بضم المثناة (مكاتب) أى
معنى على مال مؤجل (يسيره) أى الاعتكاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شئ من نجوم
الكتابة وينبغي ان الصوم وبقية العبادات كذلك وينع من كثير يؤدى ليجز عن شئ
منها والمبعض فى يوم نفسه كالحر (ولزم يوم) أى اعتكافه (ان نذر) أن يعتكف (ليله)
وعكسه أولى ونصن على الاصل ردا على من قال لا يلزمه شئ لنذره ما لا يصح صومه (لا)
يلزمه شئ ان نذر أن يعتكف (بعض يوم) القرائى لو نذر عكوف بعض يوم فلا يصح عندنا
خلافه لاشافى رضى الله تعالى عنه وما ذكر من عدم لزوم شئ اتفق عليه ابن القاسم
ومحققون رضى الله تعالى عنهم ما مع اختلافهم ما فهم نذر صلاة ركعة وصوم بعض يوم
فقال ابن القاسم يلزمه صلاة ركعتين وصوم يوم وقاله المحققون لا يلزمه شئ والفرق ضعف
الاعتكاف وقوة الصلاة والصوم بكونهما من اركان الاسلام (و) لزم (تتابعه) أى
الاعتكاف (فى) نذر (مطابقه) أى اعتكاف مطلق عن التقيد بتتابع أو عدمه لانه سنه
وأولى ان قيده بالتتابع لفظا ونية فان قيده بالتفريق فلا يلزمه لانه ليس مندوبا فالتابع
وتفرقه (و) لزم (منويه) أى ما نواه من عدد الايام أو التتابع (حين دخوله) أى
المعتكف المسجد لا اعتكاف متطوع به فان نوى حينه عشرة ايام لزمه وان نوى تنابعها
حينه لزمه وكذا ان لم ينوشيا وان نوى التفريق فلا يلزمه والفرق بين الاعتكاف ونذر
صوم سنة أو شهر أو ايام استغراق الاعتكاف الليل والنهار فشأنه التتابع كالجل
الاجارة والخدمة واليمين والدين واعتماده فيه والصوم قاصر على اليوم فكيفما فعله
متتابع أو متفرقا وفى العدة فقد جاء به نذر وشبه فى جميع ما تقدم من أحكام
الاعتكاف فقال (ك) نذر (مطلق الجوار) بمسجد بضم الجسيم وكسرها أى الذى لم يقيد
بنهار ولا ليل فيلزم تنابعه ان نواه ولم ينوشيا وان نوى عدمه فلا يلزمه ويلزم صومه فيه
وينع فيه ما يمنع فى الاعتكاف ويطله ما يطله سواه نذره ونواه حين دخوله فن قال الله على
ان اجاور المسجد يوما لا فيه اعتكاف بل نطق جوار فلا فرق فى المعنى بين قوله اعتكف
مدة كذا واجاورها واللفظ تدوير ادعيته وانما المعناه الرماضى المناسب للجوار المطلق
للفرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة فان قيده باللفظ لفظا ونية فلا يلزم الا باللفظ
واليه اشار بقوله (لا) يلزم الجوار المقيد (النهار) أو الليل (فقط) وانظر بنيتها حين
دخوله (ق) ان نذره (باللفظ) بان قال الله على ان اجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليله كذا

فقط أو الليل والنهار مقرر الزمه واقتصر على النهار ليرتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه
 (حينئذ) أي حين تقيمه بالنهار (صوم) وأما المقيّد بالليل أو القطر فلا يتوهم لزوم الصوم
 فيه حتى يحتاج لنفيه أي ولا يلزم الجوار حين تقيمه بالنهار في حال نذره صوم ولا غيره من
 لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج لعبادة مريض ونحوها لأنه ينافي نذره الجوار في المسجد
 نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف لا غيره وإن نوى جواراً مقيداً بقطر أكثر من يوم
 فلا يلزم بدخوله المسجد ما به يوم دخوله (وفي) لزومه اكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه
 وهو الأرجح (تأويلان) أي فهمان لشارحيهما فإن نوى يوماً فقط فلا يلزم اكماله اتفاقاً
 خلاف ما أفاده الحط وبعض الشراح كن نوى جواراً مقيداً فيه أو وقتاً معيناً فلا
 يلزمه أفاده عب البناني فيه نظراً لما في المواضع أعلاه فرض مسئلة ومافي الحط صريح
 ومثله في التوضيح والشارح واعقده اللقاني (و) لزوم (اثنان ساجد) أي محل رباط
 وسراية من عدد وكدمات وجدة واسكندرية وعسقلان وطرابلس (لناذر صوم) أو
 صلاة (به) أي في الساحل (مطلقاً) عن التقييد بكونه ليس بمحل أفضل من الساحل كاحد
 المساجد الثلاثة وأولى اثنان أحدها لناذر صوم أو صلاة به وصرح به فيها (و) لزوم اثنان
 أحد (المساجد الثلاثة فقط) أي دون الساحل وسائر المساجد (لناذر عكوف) أي
 اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) أي المساجد الثلاثة وظاهره ولو كان أفضل مما نذر الاثنان
 إليه لكان قال الشارح فيبقى أن لا يأتي من الفاضل إلى المقصول كقولهم في ناذر الصلاة
 إذا فرق بينهما (والا) أي وإن لم ينذر العكوف بأحداهما نذر به ساحل أو مسجد
 غيرها أو نذر صوماً أو صلاةً بمسجد غيرها (في) بمفعله (موضعه) الذي هو فيه إن بعد ما نذر
 الفعل فيه فإن قرب جداً فهل كذلك أو يذهب له ويفعل المذكور به قول ابن يونس لو نذر
 اعتكافاً بساحل فليعتكف بموضعه بخلاف الصوم لأنه لا ينفعه من الجهاد أو الاعتكاف
 عنقه منه فهو موضعه أفضل والحاصل أن من نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بأحد المساجد
 الثلاثة لزمه الذهاب إليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف بموضعه كنذره
 في سائر المساجد أن بعدد أو لا بقولان (وكره) بضم فكسر (أكله) أي المعتكف
 (خارج المسجد) بفنائنه وأرجسته الخارجية عنه والباطل اعتكافه وأما رجبته التي هي
 صحنه وما كان داخل فيه فلا يكره أكله به فقيهاً ولا يأكل ولا يشرب إلا في المسجد
 ورجابه وأكره أن يخرج منه فيأكل بين يديه وبابه وظاهرها كالمصنف ولو خاف إلا كل
 وقرب الخارج جداً وعدم كراهة الشرب (و) كره (اعتكافه غير مكنتي) بفتح فسكون
 فكسر وشدة المثناة اسم مفعول كني أصله بوزن مفعول فإبدلت واو ياء لاجتماعها
 ساكنة مع ياء وادعيت في الياء وإبدلت الضمة كسرة أي ليس معه ما يكتفيه من الماء كقول
 والمشروب وظاهره ولو وجد من يكتفيه ذلك بآخرة أو يجاناً وفيها ما يبعد كافياً وله
 الخروج لشراء الطعام ونحوه ولا يقف مع أحد الحديث ولا لقضاء دين أو اقتضائه ولا

(قوله فإن نوى يوماً فقط) مفعول
 أكثر من يوم (قوله جدة) بضم الجيم
 وشدة الدال (قوله أحدها) أي
 المساجد الثلاثة المعظمة (قوله
 به) أي لزوم اثنان أحدها لناذر
 صلاة أو صوم به (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله كنذره) أي ما ذكر
 من صلاة أو صوم أو اعتكاف
 (قوله في سائر) أي باقي المساجد
 تشبه في عدم لزوم الاثنان وفعل
 ما نذره في موضعه (قوله والا) أي
 وإن كل خارجاً عن فناء المسجد
 ورجبته الخارجية عنه (قوله وفيها)
 أي المدونة

(قوله القريب) نعت منزله (قوله كدخوله أسفله الخ) تشبيه في عدم الكراهة (قوله في المسجد) تنازع فيه يحيى واكل وحديث (قوله لانه) أي المسجد (قوله والا) أي وان تعين (قوله اطلاقها) أي الكراهة ٤٢٥ (قوله وان كان مطلقا) حال (قوله من ان)

الاعتكاف الخ) بيان للمذهب

ورواية ابن القاسم (قوله البر)

بكسر الموحدة (قوله بذكر

الله تعالى الخ) صلة يختص (قوله

من احتاج اليها) تنازع فيه يقرأ

ويستفيع (قوله وهو) أي كلام ابن

رشد (قوله لا يباح) أي للمعتكف

(قوله على المنهوي) أي قول ابن

القاسم وروايته (قوله من تسبيح

الخ) بيان لذكر (قوله وحكمه)

أي المصنف (قوله اذ لو وجب)

أي فعلها (قوله ولو ابيع) أي فعلها

(قوله فلم يبق الا التذنب) أي افعلا

تقرىع - لي ثني وجوبه وثني

اباحته أي فكلام المصنف مفيد

لعين حكمه وهو نذبه (قوله انما

ثني الكراهة عن هذه الثلاثة)

أي وثقها عنها صادق بندها

واباحتها (قوله غير ظاهر) خبر قول

(قوله قوله) أي عجم (قوله تمنع

اللازمة) أي في قوله لو ابيع لا يبيع

فعل غيرها (قوله بان يقال اللازم

ان لو جاز فعلها جواز تركها)

لا فعل غيرها تنوير لمنع ملازمة

شرطية عجم (قوله وهو) أي جواز

تركها (قوله بكونه خلاف الاولى)

فيكون فعلها مندوبا وكونه

مباحا فيكون فعلها كذلك (قوله

قوله لو جاز فعلها الجاز مقابلة الخ)

فيه نظر اذ قد يقال يجوز فعلها

والكف عنها ولا يلزم جواز فعل

٥٤ منع لغيرها دأبني على ان المراد بمقابلته فعل غيرها والظاهر انه ليس مراده به فعل غيرها بل مراده به تركها كما أوضحته

فلا نظير في كلام ز (قوله يثني) بضم الياء وفتح الفاء (قوله فيها) أي الذكر والصلاة والتلاوة (قوله ما علم) بضم العين على تنقيح فيها

بكت بعد قضاء حاجته زمانا لانه خرج عن عمل الاعتكاف وحرمته كالصلاة عنه -
خرج راعف فيها الغسل دمه فان فعل شيئا من ذلك فسد اعتكافه قال الامام مالك رضي
الله تعالى عنه يندب شراؤه من أقرب الاسواق الى المسجد (و) كره (دخوله) أي
المعتكف (منزله) أي المعتكف الذي به زوجته أو صريته القريب ان دخله غير حاجته
بل (وان) دخله (لغائط) فان بعد منع دخوله وان لم يكن به أهله فلا يكره كدخوله أسفله
وأهله اعلام وهذا لا ينافي جواز عجم وزوجته اليه وأكلها معه وحديثه في المسجد
لانه مانع من الوطء ومقدماته ولا مانع منها في المنزل (و) كره (اشتغاله) أي المعتكف
(ب) تعلم (علم) أو تعلمه ان لم يتعين والأفلا يكره فان قيل ورد ان الاشتغال بالعلم أفضل من
صلاة المنزل فلم كره هذا قلت حكمه الاعتكاف رياضة النفس ونصفيتها من صفاتها
المذمومة وهي لا تحصل بالعلم البنائي فقيدها كراهة بعدم تعين العلم بخلاف ظاهر
اطلاقها في المدونة وغيرها شيخنا شيخنا الدسوقي قد يقال العبي لا ترخص في تركه فلا
يصح كراهته فالنص وان كان مطلقا ينبغي تقييده بغيره (و) كره (كتابه) أي المعتكف
ينبغي ان تكون ان كتبه غير مصنف بل (وان) كتب (مصحفا) المواضع لم أجده
منصوصا (ان كثر) أي الاشتغال بالعلم والكتابة فان قل فلا يكره ابن رشد هذا على
مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم ان الاعتكاف يفتقر
من أعمال البريد كالله تعالى وقراءة القرآن والصلاة وما على مذهب ابن وهب المبيح
للمعتكف جميع أعمال البراءة المختصة بالآخر فيجوز له مداومة العلم وعبادة المارضي الذين
معه في معتكفه والصلاة على الجنائز اذا انتهى اليه زحام الناس ويجوز له كتب
المصاحف للثواب لا يمتنعها ولا على أجرة ياخذها بل يقرأ فيها وينفع بها من احتياج
اليها انتهى وهو يدل على ان كتب المصنف لا يباح على المشهور (و) كره (فعل غير ذكر)
من تسبيح وتحميل ودعاء وتفسر في آيات الله تعالى وما يؤل اليه أمر الدنيا والآخرة
وهذه عبادة السالف الصالح رضي الله تعالى عنهم (و) غير (ملا) وفي معناها الطواف
ودخول الكعبة (و) غير (تلاوة) للقرآن العزيز وحكمه بكراهة فعل غير هائل على
ان فعلها ليس واجبا ولا مستويا الطرفين اذ لو وجب لحرم فعل غيرها وقد حكم بكراهته
ولو ابيع لا يبيع فعل غيرها فلم يبق الا التذنب فقوله لم يبيع من كلام المصنف عين الحكم
لانه انما ثني الكراهة عن هذه الثلاثة غير ظاهر فانه عجم عجم قوله فلم يبق الا التذنب قد تمنع
اللازمة بان يقال اللازم ان لو جاز فعلها جواز تركها وهو صادق بكونه خلاف الاولى
فلا يثبت نذب الثلاثة كما قال ت البنائي قوله لو جاز فعلها الجاز مقابلة الخ فيه نظر اذ قد
يقال يجوز فعلها والكف عنها ولا يلزم حواز فعل غيرها اللهم الا ان يثني الجواز فيها

٥٤ منع لغيرها دأبني على ان المراد بمقابلته فعل غيرها والظاهر انه ليس مراده به فعل غيرها بل مراده به تركها كما أوضحته
فلا نظير في كلام ز (قوله يثني) بضم الياء وفتح الفاء (قوله فيها) أي الذكر والصلاة والتلاوة (قوله ما علم) بضم العين على تنقيح فيها

(قوله ان الذكرا الخ) بيان المصنف من (قوله منعت) بضم فكسر أى العبادة (قوله وان قرب) أى المريض مفهوما بعيد (قوله منه) أى المعتكف (قوله وهو) أى المريض الخ حال (قوله ولو كان) أى الميت (قوله فيخص) بضم الياء وفتح الهمزة المجمة (قوله ماسبق) أى في مجتنب الجنائز من قوله والصلوة أحب من النقل اذا قام بها الاقربان كان بجارا أو صالحا (قوله بغير المعتكف) صله يخص (قوله والا) أى وان كان يرصد الاوقات (قوله والا) أى وان كان يؤذن في معتكفه من غير خروج الى باب (قوله فظاهرها) أى المدونة (قوله تنكره) أى اقامة ٤٢٦ المعتكف (قوله اورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله عليه) أى التعليل

لما علم ان الذكرا وما في معناه لا يكون مستوى الطرفين وشبه في الكراهة فقال (كعبادة) بمثناة فتحية أى زيارة لمريض بالمسجد بعيد عنه فان كان خارجا من المسجد منعت وابطلت الاعتكاف وان قرب منه وهو بالمسجد جازت (و) صلاة (جنائز) ظاهرة ولو كان جارا أو صالحا فيخص ماسبق بغير المعتكف ان بعدت بل (ولو لا صفت) الجنائز المعتكف بان وضعت بقربه أو انتهى زحامها اليه (وصعده) أى المعتكف (لتأذين بنار او سطح) للمسجد ومفهومه جواز تأذينه بمكانه او صحن المسجد وهو كذلك ان لم يكن يرصد الاوقات والاكره ابن عرفة عياض ان كان يرصد الاوقات أو يؤذن بغير معتكفه من رحاب المسجد فيخرج الى باب كره والا فظاهرها جوازها ونحوه للتوضيح عن اللغوي (وترتبه للاقامة) وكذا تنكره ان لم يترتب لها المشبه للامام أو رده عليه أذانه بصحن المسجد وفي بعض النسخ للامامة تعين بدل الاقامة وفيه نظر اذا المشهور جوازها قاله ابن ناجي بل نديها (و) كره (اخراجها) أى المعتكف من المسجد (لصكومة) بينه وبين غيره (ان لم يلد) المعتكف بفتح الياء من لدو بضمهم امن ألد أى لم يقصد الفرار من الحق (به) أى الاعتكاف وبقي من اعتكافه زمن يسير لا يحصل نفعه ضرر بصره الى انتهائه والا فلا يكره اخراجه لها ومفهومه انه ان ألد به فلا يكره اخراجه الان يبقى زمن يسير فمكره اخراجه لها ان لم يمشى هو وبه ولم يات بحميل فكل من المنطوق والمفهوم مقيد لكن المنطوق مقيد بعدم الطول والمفهوم مقيد بالطول فيها ان يخرج يطلب حذاله أو دينها او يخرج فيها عليه من حدا ودين فسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنهما ان أخرجه فاضل لمصومة أو غيرها كارهها فاجب الى ان يندى اعتكافه وان بنى اجراء انتهى طئي ظاهرا طلاقها الدبا عتكافه أولا وقال القلتشاني في شرح الرسالة ان اخرج كرها وكان اعتكافه هربا من الحق فخرجه يطل اعتكافه اقتضاها ونحوه في الجواهر فبقيد كلامها بهذا (و) جاز (للمعتكف) (اقراء قرآن) أى اجتماعه لغيره أو معاهمة منه على غير وجه التعليم والتعلم والا كره على المذهب قاله عب البناني قوله لا على وجه التعليم والتعلم هذا ما في الخط عن سند واعتراض بان المصنف أراد كلام الجلاب لاقتصاره عليه في التوضيح كابن عرفة وابن غازي والموافق وغيره.

بمشبه للامام (قوله اذانه) أى المعتكف (قوله بصحن المسجد) أى فاته جائز مع مشبه اليه (قوله جوازه) أى ترتبه للامامة (قوله بل نديها) كيف لا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف وهو الامام (قوله والا) أى وان بقي منه زمن كثير يضر بصره صبره الى انتهائه (قوله فيها) أى المدونة (قوله ان خرج) أى المعتكف من المسجد (قوله أو اخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله من حدا ودين) بيان لما (قوله كارهها) حال من هاء اخرجها (قوله ظاهر اطلاقها) أى المدونة (قوله وكان اعتكافه هربا من الحق) مفهومه انه ان لم يكن هربا منه ففي بطلان اعتكافه بخروج وجهه وعدمه خلاف (قوله فبقيد كلامها بهذا) لا حاجة لهذا التقيد والواجب ابقاء كلامها على ظاهره فانه اذا كان يطل اعتكافه بخروج وجهه الواجب عليه للجمعة ومريض والديه فيطلانه بخروج وجهه للمصومة اولى ولولم يلد به وكلام المصنف ليس مخالفا لكلام

المدونة لان كلام المصنف في حكم التذم على خروجه وسكت عن حكمه اذا وقع لعلمه عدم وكلامها في حكم خروجه وهو اذا وقع والله أعلم (قوله والا) أى وان كان على وجه التعلم او التعليم (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء (قوله لاقتصاره) أى المصنف (قوله عليه) أى كلام الجلاب (قوله كابن عرفة الخ) تشبيهه في الاقتصار عليه (قوله وهو) أى اقتصارهم عليه

(قوله وبعثنا) ای اقمده

الشارع إلى صلاة يجمع (قوله

مجمع بین کلام سند والجلاب)

أي فيسقط الاعتراض على الخط

(قبولہ والا) ای وان کا بیاتہ قال

وَبِجَامِ (قوله والاره) اي الطيب
المنحل (قوله لحداد) اي مفتاح الماء

المو۔ مالہ وسکون المرح آخ و سون

مہملہ (قوله والا) آی وان کان

بغير مجلسه اوقمه مع تطاول

(قوله و فرق) بضم ف. كسر ح. مختلفا

(قوله ينفه) ای المعتكف (قوله

بان الاصل) صله فرق (قوله

جوارہ) ای عقد النکاح (قولہ

(۱۴۱) ای الحرم والمعدن

بأن الإصباح الخبز (قوله) هو الذي

بالسفر) ای قشہء دشو کہ الی

الوطء (قوله) ای المحرم (قوله)

بجلاف المعتكف) فإِنَّهُ مِلَازِمٌ

المسجد (قوله لها) ای الجنازة

(قوله فان تعذر) ای خروجیه

لها (قوله ويكره) اي اخذ

الدورات (قوله ولو جمعه) أي

الما حوداخ مبالعة في الدراية
(قوله كل ما كثر) اء المسحود

تشبيهه في الكراهة (قوله) اي

المستجد (قوله كبوله وتفوطه)

ای المسجد تشبیه فی الحرمہ (قو)

فان قوله ای مایحرم دفعه - له فیه -

(قوله فيها) ای المدونة (قوله احب)

قوله يا حده اي يارب

(قوله اثنائه) اي الاعتكاف (قوله فظاها) اي المدونة (قوله وجوبه) اي مكنته بالمسجد ليلة العيد (قوله وهو) اي شمولها
(قوله التعليل) اي لندب مكنته بالمسجد ليلة العيد (قوله بضميه) اي بذهاب المعتكف (قوله من المعتكف) بفتح الكاف (قوله
لامه) بفتح اللام (قوله ولكن ظاهر كلامهم ٤٢٨ قصر النذب) اي لمكث ليلة العيد بالمسجد استدراكا على قوله وشمل

العيد الخ (قوله لانه) اي مكث
ليلة عيد الفطر (قوله لانه) اي
سببنا محمد صلى الله عليه وسلم
(قوله فان كان) اي الاعتكاف
(قوله في الاول) اي المنوي (قوله
في الثاني) اي المنذور (قوله
قبل الغروب) اي اومعه او عقبه
(قوله بينهما) اي الغروب والفجر
(قوله قولان) اي بالاعتداد بيومه
وعلمه (قوله وجل) بضم فكسر
(قوله كلامه) اي ابن الحاجب
(قوله انه) اي من دخل عقب
غروبها (قوله لا يدخله) اي
الاخلاف (قوله وانما جعله) اي
الاخلاف (قوله ونصه) اي ابن
عرفة (قوله وجل) بفتح فسكون
مصدر مضاف لمفعوله مبتدأ
(قوله قولي) بفتح اللام مثق قول
بلا تون لاضافته (قوله على
الاخلاف) صلة جل (قوله اظهر)
نبرجل (قوله الاول) اي قول
يحتون بعدم الاعتداد باليوم
(قوله والثاني) اي قول المعونة
بالاعتداد (قوله على اطلاقه)
اي عن التقييد بالمنوي فيشمل
المعذور ايضا كما تقدم (قوله
وهو) اي الاعتداد (قوله اصلهم)
اي قاعدتهم (قوله ان من نذر
اعتكاف يوم الخ) بيان لاصولهم

عقب اعتكافه فان كانت اثنائه فظاها وجوبه ويحتمل ندبه ايضا لعدم صحة صوم
صحيحه واشهر قوله ليلة العيد انه ان اعتكف العشر الاول او الوسطى من رمضان مثلا
فلا يندب له بميت الليلة التي تلي اعتكافه وهو كذلك فيخرج عقب غروب الشمس آخر
يوم ان شاء وشمل العيد الفطر والاخصى وهو مقتضى التعليل بضميه من المعتكف
لامه على منزلة ابا الثياب التي نأتية من اهل ثم يذهب من المصلي لاهله وان كان ظاهر
كلامهم قصر النذب على عيد الفطر لانه فعله علمه الصلاة والسلام لانه انما اعتكف
العشر الاخير من رمضان ولم يعتكف عشر ذي الحجة (و) نذب (دخوله) اي المعتكف
المسجد الذي اراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) ليلة التي اراد ابتداء اعتكافه منها
اذا كان الاعتكاف منويا ولو يوم فقط او ليلة فقط فان كان منذورا وجب دخوله قبل
الغروب اومعه او عقبه للزوم اعتكافه الليل كله قاله جده عجي وتبعه احمد (وصح)
الاعتكاف (ان دخل) المعتكف المسجد (قبل الفجر) من الليلة التي ابتداء اعتكافه
منها سواء كان اعتكافه منويا ومنذورا مع مخالفة المندوب في الاول والواجب في الثاني
ابن الحاجب من دخل قبل الغروب اعتد بيومه وبعد الفجر لا يعتد به وفيما بينهما قولان
التوضيح اختلف اذا دخل بينهما والمشهور والاعتداد وقال يحتون لا يعتد وجل قول
يحتون على التطوع والمشهور على المنذور ابن رشد الظاهر انه خلاف ابن هرون ظاهر
كلامه ان الاخلاف فيمن دخل عقب غروب الشمس وظاهر الرواية انه لا يدخله وانما جعله
فيمن دخل قبل الفجر انتهى وفي كلام ابن رشد عكس الجمل الذي في التوضيح كما نقله ابن
عرفة ونصه ابن رشد وجل قول يحتون والمعونة على الاخلاف اظهر من جل بعضهم
الاول على النذر والثاني على النفس انتهى في التوضيح سبق قلم وتبعه عليه ابن
فرحون قاله طي فاصواب ابقاء كلام المصنف على اطلاقه لاسقاطها عن ابن رشد ان بين
القولين خلافا وتول التوضيح المشهور والاعتداد وعزاه ابن عرفة للمعونة ورواية
المبسوط وهو على اصلهم ان من نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ليلة لكنه خلاف ما قدمه
المصنف من لزومها وهو مذهب المدونة وعليه فلا بد من الدخول قبل الغروب كما صرح
به والالم يصح ودرج هنا على العصة القول التوضيح بما لا ينه عن عبد السلام هو المشهور لان
اعادته اتباع المشهور وسيث وجده ولم يتبعه الى انه خلاف ما قدمه الذي هو مذهب
المدونة قاله طي (و) نذب (اعتكاف عشرة) من الايام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم
ينقص عنها وهو اول من اقب السكال ونمايته شهر ويكره ما زاد عليه كما نقص عن

يجذف من (قوله لانه) اي عدم لزوم ليلة لمن نذر يوما (قوله من لزومها) بيان لما قدمه (قوله وهو) اي لزومها (قوله العشرة
وعليه) اي لزومها (قوله قبل الغروب) اي اومعه او عقبه (قوله ودريج) اي المصنف (قوله هنا) اي في قوله وصح ان دخل قبل الفجر
(قوله وهو) اي اعتكاف عشرة (قوله ونمايته) اي السكال (قوله عليه) اي الشهر (قوله كما نقص عن العشرة) تشبيه في الكراهة

(قوله مستحب) أي الاعتكاف (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيها) أي ليلة القدر (قوله فأنظره) نصه ابن رشد المذهب انما انتقل
 واغلب اتفاقها في العشر الوسط ليلتي سبع عشرة وتسع عشرة وفي العشر الاواخر في اواخرها وقول ابن حبيب ببحري جميع
 ليلها ما على كمال الشهر بعيد قال والقول برفعها غير صحيح وعلى الصحيح قبل لا تنتقل مهمة في كل العام وقبل في كل الشهر
 وقبل في العشر الوسطى والاخرى وقبل في الاخرى وقبل مع ليلة احدى وعشرين وقبل ثلاث وعشرين وقبل سبع وعشرين
 وقبل ثلاث وعشرين اوسبع وعشرين ابو عمر قول مالك والشافعي ٤٢٩ والنوري واجد وامحق واي نور رضى الله

تعالى عنهم تنتقل في العشر
 الاواخر قلت فتحصل فيها تسعة
 عشر قول الاول مهمة في كل
 السنة قاله ابن مسعود رضى الله
 تعالى عنه الثاني لعباض عن ابن
 عمر رضى الله تعالى عنهم وغيره
 من الصحابة رضى الله تعالى عنهم
 مهمة في كل الشهر الثالث في
 العشر الوسطى والاخرى الرابع
 في الاخرى فقط الخامس روايتها
 مع رواية ابن حبيب والموطا
 السادس لابن العربي عن الانصار
 تنتقل في اشفاق العشر الاواخر
 السابع نقل ابن رشد عن المذهب
 الثامن نقله عن ابن حبيب التاسع
 والعاشر والحادي عشر والثاني
 عشر ما ذكره من أقوال التعيين
 الثالث عشر لابن العربي عن ابن
 الزبير رضى الله تعالى عنهم ليلة
 سبع عشرة الرابع عشر لعباض
 عن علي وابن مسعود رضى الله
 تعالى عنهم ما ليلة سبع عشرة
 أو احدى وعشرين أو ثلاث
 وعشرين الخامس عشر له عن
 الحسن وقتادة وغيرهما رضى الله

العشرة ابن عرفة ابن رشد في كون أقل مستحب يوم ليلة او عشرة قول ابن حبيب
 وغيره ابن حبيب وأعلام عشرة ابن رشد وعلى انما أي العشرة أقلها كثره شهر ويكره
 ما زاد عليه ثم قال ابن عرفة اللخمي ما دون العشر كرهه فيها وقال في غيرها لا بأس به واعلم
 انه اختلف في أقل ما يتحقق به الاعتكاف فتيل يوم وليلة وقبل يوم فقط واختلاف أيضا في
 أقله كمال بحيث يكره ما نقص عنه او يخالف الأولى فتيل يوم وليلة واكثره كمال بحيث
 يكره ما زاد عليه عشرة وقبل أنه كمال ثلاثة أيام واكثره عشرة وقبل أقله كمال عشرة
 واكثره شهر وهذا مذهب المدونة والرسالة فمن نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره لزمه
 أقل ما يتحقق به وهو يوم وليلة على المعقد ويوم فقط على مقابله ومن نذر أقله كمال لزمه أقله
 على الخلاف المذكور من الأقوال الثلاثة (و) نذب كون الاعتكاف (بآخر المسجد)
 لقلة الناس به فان كثرا الناس به وقولوا بصدره نذب بصدره وأجاز فيها ضرب خباء
 للاعتكاف في رحابه الداخلة فيه التي يعتكف فيها أي لا تغير معتكف ولا له داخلان
 رحابه (و) نذب الاعتكاف (برضان) اسكونه سيد الشهر (و) نا كذا (بالعشر الاخير)
 منه رجاء صادقة (ليلة القدر الغالبة) الوجود (به) أي العشر الاخير واولاظيته
 صلى الله عليه وسلم على اعتكافه ليلة القدر فقد جاءه منه صلى الله عليه وسلم اعتكف
 العشر الاول منه فاتاه جبريل فقال له ان الذي تريد اطلب امامك فاعتكف العشر
 الاوسط فاتاه جبريل فقال له ان الذي تطلب امامك فاعتكف العشر الاواخر (وفي
 كونها) أي ليلة القدر (دائرة) ليلالي (العام) كله هذا قول مالك والشافعي واكثر
 اهل العلم رضى الله تعالى عنهم وصححه ابن رشد في المقدمات (أو) دائرة (ب) ليلالي
 (رمضان) كله خاصة وشهره ابن غلاب وشهره في التوضيح انها في العشر الاخير وقال
 انه المذهب عند الجمهور ورواها تدور فيه لان الاحاديث في هذا الباب صحيحة ولا
 يمكن الجمع بينها الا على ذلك (خلاف) في التشهير (واتقنت) في ايلالي العام كله على
 الاول وفي ليلالي رمضان كله على الثاني وكنى ابن عرفة فيها تسعة عشر قولاً فأنظره
 (والمراد بكسابة) ادخات الكفاف الخامسة والتاسعة في حديث القسوها أي ليلة
 القدر في التاسعة أو السابعة أو الخامسة وخبر المراد (ما) أي العدد الذي (اقى) من

تعالى عنهم ليلة أربع وعشرين السادس عشر نقل ابن العربي ليلة خمس وعشرين السابع عشر نقله ليلة تسع وعشرين الثامن
 عشر ليلة اتاسع عشر نقله عباض التاسع عشر رفعها (قوله والمراد بكسابة ما بقي) ابن عرفة روى في الموطا القسوها في
 التاسعة والسابعة والخامسة زاد فيها قال مالك رضى الله تعالى عنه أرى التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث
 وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين الباب عيسى عن ابن القاسم رجس مالك رضى الله تعالى عنه قال هذا حديث مشرق
 لاعله الشيخ روى ابن حبيب القسوها في تاسعة وسابعة أو خامسة أو ثالثة أو آخر ليلة وفسره كما تقدم

العشر الاخير لا ماضى منه بدليل الحديث الاخر الذي فيه التاسعة تبقى والسابعة تبقى
 ولخامسة تبقى فحمل الامام مالك رضي الله تعالى عنه الحديث الذي أطلق فيه التاسعة
 والسابعة والخامسة على الحديث الاخر الذي قيدها فيه بالتالي تبقى وخبر ما فسرته
 بالوارد ولو قال بك السابعة بالتحريف لكان أحسن لان الحمل انما وقع فيما فيه التعريف
 والمفسر له ما لا تعرف فيه وهل يعتبر الشهر ناقصا وهو ما عليه ابن رشد لان يوم
 الثلاثين غير متيقن كونه منه ولموافقه خبر طلب القياس في الافراد او كاملا وعليه
 الشاذلي على الرسالة وظاهر كلامه انه الرابع وعليه الانصار اذ قالوا معنى قوله اطلوها
 في تاسعة تبقى هي ليلة اثنين وعشرين ونحن اعلم بالعدد منكم أي فتكون في الاشفاق
 لانه اذا اعتبر الشهر من آخره كانت اشفاعه وتاراه وأوتاره اشفاعا انتم أي عب الثاني
 قوله وعليه ابن رشد كونه ناقصا هو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اذ قال
 أرى والله اعلم ان التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين في
 التوضيح قول مالك يأتي على ان الشهر ناقص وكتابه اعتبر الحق والحق الشكوك
 الشعابي في شرح ابن الحاجب والذي اطبق الناس عليه في زعمنا هذا العمل على ليلة
 سبع وعشرين وهو حديث أبي بن كعب وهو صحيح خرجه مسلم ونصه عن أبي بن كعب
 رضي الله تعالى عنه وقد قيل له ان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من قام
 السنة أصاب ليلة القدر فقال أبي والله الذي لا اله الا هو انما في رمضان والله في لاعلم
 أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة صبيحة
 سبع وعشرين وامارتها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لاشعاع لها اسند هذا
 الامارة في طريق اخرى الى النبي صلى الله عليه وسلم (و) ان نذر اعتكاف أيام غير معينة
 أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتذر في اثناة و زال (بني) المعتكف على
 ما اعتكفه قبل طرو العذريته متصلا (بزوال انحاء او جنون) أو حيض او نفاس
 او مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء تكميل ما نذر سواء كان
 قضاء عما فاتة اعتكافه كما يأتي به بعد انقضاء زمنه المعين من رمضان أو غيره أو لم يكن
 قضاء كما يكمل به نذر ما فات فان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا يرضى وان حصلت
 قبل دخوله أو فارقته بنى في المطلق والمعين من رمضان لا في معين من غيره ولا في تطوع
 ابن عرفة ما مرض فيه من نذر مبهم أو معين من رمضان قضاء ومن غيره ففي قضاءه ثلثها
 ان مرض بعد دخوله انتهى وفي التوضيح ان كان الاعتكاف تطوعا أو فطر فيه مرض
 أو حيض فلا قضاء عليه انتهى لكن ان بقي شيء من المنوى بعد زوال المنافع بنى قاله
 ابن عاشر وشبهه في وجوب البناء فقال (كان منع) بضم فكسر أي المعتكف (من
 الصوم) دون المسجد (مرض) خفيف (أو) زوال (حيض) نهارا (أو) دخول يوم
 (عيد) أو فطر نسبا فانما يجب عليه البناء على ما فعله سابقا ولقط المدونة اذ هجر عن الصوم

(قوله ولو قال) أي المصنف (قوله
 خرجه) بفتحات مثقلا (قوله وقد
 قيل له) أي أبي بن كعب حال
 (قوله فاعتذر في اثناة) أي بانحاء
 او جنون او حيض أو مرض
 شديد مانع من المكث في المسجد
 وخرج وزال عذره (قوله فان
 حصلت هذه الاعذار في التطوع)
 مفهوم نذر (قوله وان حصلت
 قبل دخوله) أي المسجد أو فارقته
 مفهوم في اثناة (قوله من نذر
 مبهم او معين من رمضان) بيان لما
 (قوله قضاء) خبر ما (قوله ومن غيره)
 أي رمضان (قوله ثالثها) أي
 اولها يقضيه مطلقا وثانيها
 لا يقضيه (قوله ثلثها) صلة زوال

(قوله بمسئتي) بفتح التاء مثنى مسئلة بالنون لاضافته (قوله نهارا) تنازع فيه يصح وتطهر (قوله منه) أي المسجد (قوله منع الصوم) أي كبحض (قوله لا) أي كسلس (قوله من جماع الخ) بيان لما (قوله ان قدر) أي على لزوم المسجد دون الصوم (قوله ثم تطهر) أي نهارا (قوله في لزوم المسجد) أي وعنده (قوله فاذا أصبح) أي المريض (قوله والا) أي وان لم يرجع (قوله ابتداء) أي اعتكافهم البطلانه بعدم رجوعهما (قوله هذا) أي كلام ابن الحاجب (قوله ان الخلاف في لزوم الخائض المسجد كالريض) أي وليس كذلك اذ لم يقل احديهما اتلزم المسجد مع نزول الدم عليها ٤٣١ (قوله وعود الخائض للمسجد) أي اذا ظهرت نهارا (قوله لان ومها) أي الخائض

(قوله) أي المسجد مع نزول الدم عليها (قوله واطلاق اللزوم على العود) أي بالنسبة للخائض (قوله مجاز بعيد) خبر اطلاق والجله جواب أن اطلاق اللزوم على الرجوع بالنسبة للخائض برفع الاشكال (قوله يلزمه) أي اطلاق اللزوم على العود بالنسبة للخائض وعلى معناه الحقيقي بالنسبة للمريض (قوله استعمال) فاعل يلزم (قوله ورده) أي كلام ابن عبد السلام (قوله يتي البعد) أي عن اطلاق اللزوم على العود (قوله ولزوم) عطف على البعد (قوله بينهما) أي الحقيقة والجواز (قوله لانها) أي الخائض (قوله لاجراء أحكام المعتكف عليها وهي خارجة) أي المسجد عمله ملازمة له (قوله ملازمة له) أي المسجد خبران (قوله وبان ظاهر كلامه) أي ابن عبد السلام الخ عطف على يتي البعد (قوله ملازمة له) أي ابن عبد السلام من ان الخلاف بالنسبة للخائض

ارض خرج فاذا أصبح بتي ثم قال فيها ولا يلبث يوم النظر في معتكفه اذ لا اعتكاف الا بصيام ويوم القدر لا يصام فاذا مضى يوم القدر عاد لمعتكفه فيبقى على ما مضى انتهى ونافض عياض والتونسي هـ هذه المسئلة بمسئتي المريض يصح والخائض تطهر نهارا فيجب عليهم ما الرجوع على المشهور مع تعذر الصوم منهم ما أيضا واجب بان اليوم الذي طهرت فيه الخائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيره من المختلف في يوم القدر فانه لا يصح صومه لاحد (وخرج) من المسجد وجوبا معتكف طرأ عليه عذر مانع من المسجد والصوم كبحض ومريض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه) أي المعتكف الذي خرج من المسجد لما منع منه سواء منع الصوم أيضا أم لا (حرمة) أي الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته فان زال عذره رجع فور اليمين (وان أخره) يقضات مثقلا أي الرجوع ولو ناسيا ومكرها (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوبا (الا) تأخير الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يطل اعتكافه لعدم صحة صومه لكل أحد بخلاف يوم الجمعة من المرض والظهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المريض والخائض ومن طرأ عليه مانع من الصوم دون المسجد فيه قولان روى في المجموعة يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج حكماء ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما في التوضيح والشرح مذهب المدونة وعزاه للخصي لها أيضا واقتضى ابن الحاجب ولو طرأ ما يمنع الصوم فقط دون المسجد كالريض ان قدر والخائض يخرج ثم تطهر ففي لزوم المسجد ثلثها المشهور يخرج ان فاذا أصبح وطهرت رجعت تلك الساعة والا ابتداء ابن عبد السلام هذا مشكل غاية لا يهاجمه ان الخلاف في لزوم الخائض المسجد كالريض وانما الخلاف في لزوم المريض المسجد وعود الخائض للمسجد لان ومها له واطلاق اللزوم على العود مجاز بعيد ويلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ورده ابن عرفة يتي البعد ولزوم الجميع بينهم لانها لاجراء أحكام المعتكف عليها وهي خارجة ملازمة له حكما وبان ظاهر كلامه وضوح تصور الاقوال الثلاثة بعد ارتكاب ما ذكر ولا يتضح فان الثالث هو الاول ويمكن تصويره باعتبار تعميم قوله ما يمنع الصوم فقط في خفيف المرض ابتداء وما خفف بعد شدته ومنعه المسجد وتقريرها الاول بقاؤذي الخفيف

في العود (قوله ولا يتضح) أي تصور الاقوال الثلاثة حال (قوله فان الثالث) أي من الاقوال الثلاثة (قوله هو الاول) أي منها (قوله تصويره) أي الخلاف (قوله قوله) أي ابن الحاجب ما يمنع الصوم فقط (قوله في خفيف المرض ابتداء) صلة تعميم (قوله وما خفف) عطف على خفيف (قوله ومنعه المسجد) عطف على شدته (قوله وتقريرها) أي الاقوال الثلاثة (قوله الاول) أي من الاقوال الثلاثة (قوله بقاؤذي الخفيف

ابتداء) أى فى المسجد (قوله ورجوع) عطف على بقاء (قوله والحائض) عطف على ذى الخفيف (قوله الكل) أى ذى الخفيف ابتداء وذى الخفيف بعد شدته والحائض (قوله وهو) أى منع مفارقة المسجد (قوله الثانى) أى من الأقوال الثلاثة (قوله خروج الأول) أى ذى المرض الخفيف ابتداء (قوله الأخيرين) أى الذى خف مرضه بعد شدته والحائض (قوله الثالث) أى من الأقوال الثلاثة ونص أى عرفة وقول ابن عبد السلام فى قول ابن الحاجب ولو طرأ ما يمنعه الصيام فقط دون المسجد كالريض أن قدر والحائض يخرج ثم تطهر فى لزوم المسجد ثالثها المشهور يخرج إن فاضح وطهرت رجعت تلك الساعة والابتداء أقوله مشكك غاية لايهامه أن الخلاف فى لزوم الحائض كالريض وفى عودها للمسجد لا فى لزومها له وإطلاق اللزوم على العود مجاز بعيد واستعمال اللفظة فى حقيقة مجازها بدفع نفي اللزوم عنها لأن لزومها له هو نقيض مفارقتها وهو منصوص فيه ما وكونه فى المرض مستحباً حساً وحكماً وفيها حكمه قطاً كذب قولنا هو لازم لها ٤٣٢ فلا يكون مجازاً فلا بعد ولا جمع بين حقيقة ومجاز وبأن ظاهر قوله

وضوح تصور الأقوال الثلاث ابتداء ورجوع ذى الخفيف بعد شدته والحائض لا اشتراك الكل فى منع مفارقة المسجد وهو معنى اللزوم الثانى خروج الأول وعدم رجوع الأخيرين الثالث خروج الأول ورجوع الأخيرين (وان اشتراط) المعتكف لنفسه قبل دخوله أو حاله (سقوط القضاء) عنه أن حصل له عذره بطل الاعتكاف (لم يفده) شرطه واعتكافه صحيح ويلزمه إتمامه والعمل على مقتضى المشروع وكذا اشتراطه عدم الصوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء فشرطه باطل ويلزمه شروطه الشرعية قال فى الرسالة ولا شرط فى الاعتكاف أى مخالفاً لما أوجبته الشرع ابن عرفة شرط منافاه أخو عبد الحق عن بعض البغداديين لو نذر كذا لم يلزمه إلا بدخوله فيبطل شرطه والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب فى الحج والعمرة) *

(فرض) بضم فمكسر أو بفتح فسكون (الحج) أى العبادة المشقة على إحرام وحضور بعرفة جزأ من ليلة التمر وطواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة عينا (وسنت) بضم السين وفتح النون مشددة وسكون التاء مفتوحة أو رفعها مربوطة (العمرة) بضم العين المهملة وسكون الميم أى العبادة المشقة على إحرام وطواف وسعى فقط عينا فى النواذر قال مالك رضى الله تعالى عنه العمرة سنة واجبة كالوتر لا يفى تركها (مرة) منصوب مفعول مطلق للعمرة ويقدر مثله للحج لأنهما مصدران يتخلان إلى أن والفعل أى أن يحج مرة ويعتمر مرة وليسا منصوبين بفرض وسن لأنه يفيد أن الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة وليس مجرد أو تمييز محمول عن نائب الفاعل أو مرفوع خبر عن فرض

وضوح تصور الأقوال الثلاث ابتداء ورجوع ذى الخفيف بعد شدته والحائض لا اشتراك الكل فى منع مفارقة المسجد وهو معنى اللزوم الثانى خروج الأول وعدم رجوع الأخيرين الثالث خروج الأول ورجوع الأخيرين (قوله قبل دخوله) أى المسجد للاعتكاف فيه (قوله أو حاله) أى دخوله المسجد للاعتكاف فيه (قوله عدم الصوم) أى فى الاعتكاف (قوله لو نذر) أى الاعتكاف

(قوله كذا) أى بشرط منافاه * (باب الحج والعمرة) * (قوله أى العبادة جنس شمل الحج وغيره) قوله وحضور وسنة بعرفة الخ) فصل يخرج غيره من العبادات ابن عرفة ابن هرون لا يعترف لأنه ضرورى للحكم بوجوبه ضرورة ونصورا للحكم عليه ضرورة ضرورى ويرد بان شرط الحكم تصوره بوجه ما والمطلوب معرفة حقيقة ابن عبد السلام لا يعرف عصره ويرد بعدم عصر حكم الفقيه بقبوله ونقيضه وهما مفساده ولازمه أدراك فصله وأصاصته كذلك ويمكن رسمه بأنه عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء ليلة واحدة بزيادة وطواف ذى طهر آخر بالبيت عن يساره سبعاً بعد فجر يوم النحر والسعي من الصفا للمروة ومنها إليه سبعاً بعد طواف كذلك لا يقيده بوقت إحرام فى الجميع (قوله عينا) مفعول مطلق لفرض مبين نوعه نيابة عن موصوفه أى فرضاً (قوله واجبة) أى مؤكدة (قوله لأنهما) أى الحج والعمرة (قوله وليسا) أى مرة الواجب الحج ومرة الواجب العمرة (قوله لأنه) أى نصيب ما بفرض وسن (قوله أو غير) عطف على مفعول (قوله أو مرفوع) عطف على منصوب

وسنة على الضبط الثاني مصدران مبتدآن مؤولان باسم مفعول أى المقر وض من الحج
 مرة والمسنون من العمرة مرة والزائد عليهم ما منسوب ويغني له ان ينوى به إقامة
 الموسم ليقع فرض كفاية في الحج وسنة كفاية في العمرة (وفي قوريته) بأوله المصدرية
 أى ككون الحج واجبا على الفور في أول عام من أعوام القدرة فان أخره عنه ثم
 ولولم يخف القوات وهو المعتمد واه ابن القصار والعراقيون عن الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه وشهره صاحب الذخيرة والعمدة وابن بزيروان فعليه بعد فهو أداء وحكى عليه
 الاجماع وقال ابن القصار قضاء ابن عرفة وعلى فوره في كونه بعد أول عام مستطاعة
 قضاء وأداء قول ابن القصار وغيره (وتراخيه) أى ككون الحج واجبا على التراخي (أ) هام
 (خوف القوات) أى تعذر الحج بتأخير عنه فبمقتضى على قوريته فيه ويختلف خوف
 القوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفا وشبوبة وكهولة وكثرة مرض وقلته
 وامن طريق وخوفه ووجود مال وعدمه وقرب بلد وبعدة ولم يرو هذا القول عن
 الامام مالك رضى الله تعالى عنه وانما اخذ من مسائل وليس اخذه منها بالقوى وشهره
 ابن الفاكهاني ورأى الباجي وابن رشد والتمسائي وغيرهم من المغاربة انه المذهب
 (خلاف) في التشهير الحط سوى المصنف هنا بين القولين وفي التوضيح الظاهر قول من
 شهر الفورية وفي كلام ابن الحاجب ميل اليه لانه ضعف حجة التراخي ولان الفور مروي
 عن الامام والتراخي لم يرو عنه وانما اخذ من مسائل وليس اخذه منها بقوى فقد ظهر
 ان القول بالقوى أرجح ويؤيد هذا ان اكثر القروى لا تية في الاستطاعة منية على
 الفور فكان ينبغي الاقتصار عليه وعلى التراخي ان أخره فاخترته المنية قبل خوف
 القوات فقال في الطراز لا يات وهو الظاهر وقال بعض الشافعية ياتم بكل حال وانما يجوز
 له التأخير بشرط السلامة وعلى هذا ابن السبكي في جمع الجوامع وكلام ابن شاس
 وابن الحاجب يقيده دخول الخلاف بالفورية والتراخي في العمرة (وصحتهما) أى الحج
 والعمرة مشروطة (بالاسلام) فقط فلا يبحران من كافر ولو صيبا مرثدا (فيحرم) يضم
 فسكون فكسر ندبا (ولى) أى اب او وصيه او مقدم قاض او عاصب او ام او كافل
 وان لم يكن لهم نظر في ماله نقله الابي في شرح مسلم واقره (عن) شخص (رضيع) بان ينوى
 ادخاله في الحج والعمرة وليس المراد ان الولي يحرم باحدهما ايا به عنه ومثل الرضيع
 المقطوم غير المميز وخص الرضيع بالذكر للخلاف في صحة الاحرام عنه بدليل مقابله
 بالمميز ابن عرفة وفي صحته غير المميز قولان لها والنجي مع رواية ابن وهب يوجب ابن اربع
 لا يضيع (وجرد) يضم فكسر مثقلا أى الرضيع المذكور من المحيط بيده وسائر رأسه
 ووجهه والاشئ من سائر وجهها وكفها فقط وتنازع يحرم وجرد (قرب الحرم) أى
 مكة شرفها الله تعالى لخوف المشقة وحصول الضرر بتجريد الاحرام عنه من الميقات
 فان تحقق الولي او غن ضرره بتجريد قرب مكة احرم عنه بلا تجريد واقعدى عنه ابن

(قوله له) أى لا لا قبالزائد على
 المرة من الحج والعمرة (قوله به)
 أى الزائد على مرة (قوله ليقع) أى
 الزائد (قوله وان فعله) أى الحج
 (قوله بعد) بالضم عند حذف
 المضاف اليه وفيه معناه اى بعد
 اول عام (قوله فهو) أى الحج
 (قوله عليه) اى كونه اداء (قوله
 يرو) بضم فسكون (قوله اخذ)
 بضم فكسر (قوله وليس اخذه
 الخ) حال (قوله سوى) بفتح السين
 والواو مثقلا (قوله لانه) اى ابن
 الحاجب (قوله ضعف) بفتح
 مثقلا (قوله حجة) بضم الحاء اى
 دليل (قوله جوز) بضم فكسر مثقلا
 (قوله بان ينوى ادخاله في الحج
 او العمرة) تصوير الاحرام عنه
 (قوله باحدهما) أى الحج والعمرة
 (قوله عنه) أى الرضيع (قوله
 ومثل الرضيع) أى فى احرام
 وليه عنه (قوله بدليل مقابله)
 أى الرضيع راجع اقوله ومثل
 الرضيع المقطوم غير المميز (قوله
 وفى صحته) اى الاحرام (قوله
 وسائر) عطف على المحيط (قوله
 والاشئ) عطف على الذكر

(قوله المناظر) يضم الميم وكسر الهمزة واجماد الزاي اي مقارب البلوغ (قوله عليه) اي الصغير المذكور الذي يحرم ولبه عنه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله نديا) بيان لحكم ٤٣٤ احرام ولبه عنه (قوله فان لم يكن مطبقا) مفهوم مطبق (قوله فواته الحج) من

اضافة المصدر لقوله وتكمل عمله
يرفع فاعله (قوله لانه) اي الانعام
(قوله وفي الجنون) اي احرام ولبه
عنه (قوله لها) اي المدونة (قوله
عدم العقل يمنع صحته) اي الاحرام
مقول الباجي وظاهره من الولي
عنه (قوله خلاف النص) خبر
قول (قوله ثم قال) اي ابن عرفة
(قوله ولا يصح) اي الاحرام من
الولي (قوله مرجوحته) اي
قبل فواته الحج (قوله فيها) اي
المدونة (قوله بالنية الخ) صلة
تحميله (قوله بان ينوي اخرجه
الخ) تصوير التحليل بها (قوله ان
واي) اي الولي (قوله نية) اي
التحليل (قوله وان كانت) اي
المصلحة (قوله فيها) اي الابقاء
والتحليل (قوله لمصلحة) اي
التحليل والابقاء (قوله ومثله)
اي الصغير (قوله اي الرقيق)
ليشعل الامة (قوله فيه) اي
القضاء (قوله ويقدمه) اي قضاء
ماحل منه (قوله لوجوبه) اي
القضاء (قوله فورا اتفاقا) اي
وجبة الاسلام في نوريتهما
وتراخيها خلاف (قوله فان
قدمها) اي حجة الاسلام (قوله في
نفاوعها الخ) اي قضاؤه اذا
حلهما زوجها منه ثم اذن لها فيه
او تأيت بطلاقه او موته (قوله
الولي المميز) تفسير للقاعل المستتر
والمنعول البارز (قوله من افعال

عرفه وعلى صحته اي احرام الولي عن غير المميز يحرم عنهما اي الرضيع والمقطوم وليهما
بتجريد هـ ما نويه ولا يلي عنهما ويجرد المناظر من ميقاته ومن لا يفتسي كابن عثمان سنين
قرب الحرم وفي كتاب محمد لا باس ان يترك عليه مثل القلادة والسوارين وفيها لا باس ان
يحرم باصاغر الذكور وفي ارجلهم الخلاخل وعليهم هم الاسورة (وم يحرم ولي ابضا عن
جنون (مطبق) يضم فسكون ففتح الموحدة اي متصل جنونه لا يقيق في وقت ما ولا يميز
السماء من الارض ولا الطول من العرض ومن لا يههم الخطاب ولا يحسن رد الجواب
وان ميز الانسان من القرص اي ينوي ولي ماله او كافله ادخله في الحج او العمرة نديا بعد
تجريد قرب مكة فان لم يكن مطبقا بان كان متقطع الجنون يحسن في وقت ويقيق في غيره
استقرت افاقته ليحرم هو عن نفسه فان احرم عنه ولبه حال جنونه فلا يصح الا اذا خيف
فواته الحج (لا) يحرم ولي عن شخص (مغنى) يضم فسكون ففتح اي مستور عقله برض
ولو خيف فواته الحج لانه مظنة الافاقة قريبا واذا افاق في زمن يدرك الوقوف فيه احرم
لنفسه ولادم عليه لتعديه الميقات بالا احرام لعذرهما بنماثة ابن عرفة وفي الجنون قولان لهما
ولتخرج اللغوي على الصبي وقول الباجي عدم العقل يمنع صحته خلاف النص ثم قال ولا
يصح عن مرجوحته (و) يحرم الشخص الصغير (المميز) بكسر المشنة مثقلة الذي يفهم
الخطاب ويحسن الجواب (باذنه) اي الولي وحرد قرب الحرم ان لم يقارب البلوغ كابن عثمان
فان قاربه فن الميقات قاله فيها فان احرم باذنه فليس له تحميله (والا) اي وان لم يحرم باذنه
بان احرم بغير اذنه (قوله) اي الولي (تحميله) اي المميز من احرامه بالنية والخلق او التقصير
بان ينوي اخرجه مما احرم به ويخلق رأسه او يقصر شعره ان رأى المصلحة فيه فقط
وان كانت في ابقائه على احرامه فقط ابقاء عليه وجوبا فيهما وان استوت مصلحةهما
خير الولي فاللام للاختصاص لا للتخصيص (و) ان حله ولبه (فالقضاء) عليه اذا بلغ ومثله
في الاستئذان والتحليل وعدم القضاء السفه اي البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال
(بخلاف العبد) اي الرقيق البالغ اذا احرم بغير اذن سيده وحله منه فعليه قضاؤه ان
اذن له سيده فيه أو عتق ويقدمه على حجة الاسلام لوجوبه فورا اتفاقا فان قدمها على
القضاء صححت ومثله العبد والزوجة في تطوعهما بدون اذن زوجها والفرق بين الصغير
والسفيه وبين العبد والزوجة ان الحجر على الاولين لحق نفسهما وعلى الاخيرين لحق
غيرهما وان اذن للعبد في القضاء ثم اراد منعه منه قبل احرامه في الشامل ليس له منعه
على الاظهر وقال ابو الحسن له منعه وهو موافق لما صر في الاعتكاف (وأمره) اي الولي
المميز الذي احرم باذنه أو بغيره ورأى المصلحة في ابقائه محروما (مقدوره) اي ما يقدر عليه
من افعال واقوال الحج والعمرة وبقائه التلبية ان قبلها (والا) اي وان لم يكن مقدوره
وكان غير مميزا ومطبقا (ناب) الولي فيه (عنه) اي المحجور (ان قبلها) اي الشيء المطلوب

النمابة

واقوال) بلاتنوين فيهما لاضافتها (قوله و يلقنه) اي الولي المميز (قوله اي وان لم يكن) اي فعل وقول

الحج والعمرة (قوله مقدورة) اي المميز

(قوله اى الولي الرضيع الخ) تفسير للفاعل المستتر والمفعول البارز ٤٣٥ (قوله وجوباً في عرفة وندياً في الباقي) بيان

لحكم اخضارهم المواقف (قوله لجله) اى المحجور على دابة أو في سفينة صالحة يحتاج (قوله) اى المحجور (قوله لان سفره) اى المحجور (قوله حينئذ) اى حين خوف ضيعته (قوله مطلقاً) اى عن التقييد بعدم خوف ضيعة المحجور (قوله وهو) اى كون القديبة على وليه مطلقاً (قوله حجها) اى المدونة (قوله انه) اى كونها على وليه مطلقاً (قوله وبه) اى كونها على وليه مطلقاً صالحة قرر (قوله تاماً) اى في الجزاء والقديبة التفصيل الذي في زيادة النفقة (قوله وهو) اى التفصيل في الجزاء والقديبة كانه نفقة (قوله من الجزاء والقديبة) بيان لما (قوله تأول) بفصحات مثقلاً (قوله منها) اى الاطلاق والتفصيل (قوله الاول) اى جعله على الاطلاق وان التشبيه غير تام (قوله انها) اى القديبة (قوله لانه) اى الولي (قوله فلو حذفه) اى بلا ضرورة (قوله وقولت ان كانت) لزورة الخ) جواب عن ابراده على قوله ضعيف الخ (قوله تباع) اى تت (قوله فيسه) اى قوله المذكور (قوله بانه) اى ماوجب فدية (قوله وانما قال) اى صاحب الجواهر (قوله في استعماله) اى الصبي (قوله فكذلك) اى الحج (كوقوعه) اى الحج (قروضاً خرية) اى كون الحاج حراً فلا يجب ولا يقع فرضاً من رقيق ولو بشاة حرية يكون على الولي

النياية وهو الفعل (كطواف) وسعى ورعى وفي جملة ما في الطواف والسعي انظر فائ حقيقة النياية فعل النائب دون المنوب عنه والطواف والسعي يفعلهما الولي حاملاً للمحجور ويقف به بعرفة والمشعر الحرام لحقه التمثيل بالرمي والذبح (لا) ان لم يقبلها (كلبية وركوع) اى صلاة ركعتي الاحرام والطواف فيسقط وضابط المسئلة ان كل ما يمكن الميزن فعله مسئلة لا يفعل ولا يمكنه فعله مسئلة فله مستقلاً فعله به وليه كطواف وسعى ومالا يمكنه فعله مسئلة ولا ان يفعل به فان قبل النياية كالرمي فعله وليه والاسقط كالتلبية والركوع (واحضرم) اى الولي الرضيع والمطبق والمميز (المواقف) جمع موقف اى محل الوقوف وهي عرفة والمشعر الحرام ومعنى عقب الجرة الاولى والثانية في ايام الرمي وجوباً في عرفة وندياً في الباقي (وزيادة النفقة) التي يحتاجها المحجور عليه صبياً كان او غيره في السفر لجله واكلمه وشربه ولبسه كاشية (عليه) اى المحجور في ماله (ان خيف) عليه (ضيعة) اى هلاك او شدة ضرر بتركه في البلد بان لم يكن له كافل سوى من سافر به لان سفره حينئذ من مصالحه (والا) اى وان لم يخف عليه ضيعة بتركه في البلد لوجود كافل سوى من سافر به (قوله) اى المحجور الذي سافر به هو الذي عليه تلك الزيادة اياً كان او وصيه او حاكماً او مقدمه او احضاراً ام اوجدوا وغيرهما وشبه في الوجوب على الولي فقال (يكره) صيد) قتله المحجور محرماً في غير الحرم فهو على الولي مطلقاً فالتشبيه ليس تاماً واما جزاء ما قتله في الحرم سواء كان محرماً او لا ففيه تفصيل زيادة النفقة (و) كزفدية) تسببت عن تطيب المحجور ولبسه أو شحوهما فيغيرهما الولي من ماله مطلقاً خاف عليه بتركه ضيعة أو لا على الاشهر وهو ظاهر المدونة وعزاه ابن عرفة للتونسي عن ثالث حجها وحكى في التوضيح عن الكافي انه الاشهر وبه قرر الشارح في الصغير والافقهسي والبساطي وجعل الشارح في كبيره وسطه التشبيهي تاماً وهو قول مالك في الموازية ورجحه ابن يونس قائلاً لان ما يخوف ان يطرأ في احجابه اياه من الجزاء والقديبة امر غير متيقن واجبا طاعة وأجر لمن أحجبه لا يترك الامر قد يكون وقد لا يكون وتناول صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية فحمل كلام المصنف على كل منهما ما صحح لكن الظاهر من كلام الخط اختيار الاول وقوله (بلا ضرورة) ضعيف لان ظاهر المدونة وهو المذهب انها على الولي ضرورة أم لا لانه هو الذي أدخله في الاحرام فلو حذفه كان أولى وقولت ان كانت ضرورة ففي مال الصبي على المشهور تباع فيه الشارح والبساطي ونسبه الشارح للجواهر ورده الخط بأن صاحب الجواهر لم يقل بأنه ضرورة في مال الصبي وانما قال مانصه ولو طيب الولي الصبي فالقديبة على الولي الا اذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبي اه فلم يجعله في مال الصبي وانما جعله كاستعمال الصبي وقد علمت ان الاشهر في استعماله كونه على الولي فكذلك اذا طيبه الولي ولو لضرورة (وشروط وجوبه) اى الحج (كوقوعه) اى الحج (قروضاً خرية) اى كون الحاج حراً فلا يجب ولا يقع فرضاً من رقيق ولو بشاة حرية يكون على الولي

(قوله ضرورية) بفتح الصاد المهملة وضم الراء أى لم يحج حجة الاسلام سعى به لأن شأن من لم يحج كونه ذا صرة ذنانيرا ودراهم أعداها
ليحج بها (قوله فليست) أى الاستطاعة (قوله فيه) أى وقوعه فرضا (قوله لا ما كن) جمع مكان (قوله المناسك) جمع مفنك
أى عبادة (قوله من مكة الخ) بيان لامكانها (قوله امكانا عاديا) مفعول مطلق مبين لنوع الامكان أى على الوجه المعتاد للناس
بالسفر فى البر أو البحر (قوله لانه) ٤٣٦
أى الخارج للعادة بخطوة أو طيران (قوله ما وقع منه صلى الله

عليه وسلم) من سفره من المدينة
الى مكة (قوله ولكن ان وقع)
أى الحج على الوجه الخارج للعادة
بخطوة أو طيران (قوله بلا
مشقة عظمت) صادق بعدم
المشقة وبالمشقة الخفيفة (قوله
وهى) أى المشقة العظيمة (قوله
السقوط) أى لفرض الحج (قوله
عن أهل المغرب) أى لأنهم
مختلفون بالشبوية والهزم
والهجرة والسقم والغنى والفقر
والخضرية والبدوية فتم من
نعظم مشقته ومنهم من لا فهم
كغيرهم بالمشاهدة والعيان (قوله
يشك) أى يتكبر تأخذه على
عام امكان الوصول بلا مشقة
عظمت (قوله مفهوم وأمن على
مال) أى فان لم يأمن على ماله
فلا يجب (قوله ويسقط) أى
فرض الحج (قوله بطلب نفس)
أى عمن أراد قتلها أو أسرها أو
شديداها (قوله أو يجحف)
أى أو بطلب مال مجحف (قوله أو
بمالاحدله) أى أو بطلب مال غير
محدد بأن كان يكثرة تارة ويقل
أخرى فيسقطه اتفاقا كما يجحف

(قوله وبمالاحدله) خبر قولان مقدم أى وفى سقوطه بطلب مال قليل غير مجحف وعدم سقوطه قولان
حكماهما ابن الحاجب واستظهر موضعهما عدم سقوطه به ولذا اقتصر عليه هنا بقوله الا لاخذ ظالم ما قل والله اعلم
(قوله قولان) مثنى قول بلا نون لاضافته (قوله قال) أى التعمى (قوله ولا يكسر لا يجحف) أى لا يسقط بأخذه كغيره لا يجحف
(قوله علم) بضم العين (قوله ذلك) أى عدم عوده للاخذ (قوله فان علم انه يشك الخ) مفهوم لا يشك

البرزلى

البرزلي عن ابن رشد قاله الخط وشيخه للشيخ سالم وما في عجم من ان جهل الحال كعلم عدم
 نكته من غير دليل نقلي غير ظاهر وان شك هل ينكث أو لا ينكث على المذهب وقيل
 لا كذا البعض الخط ان علم انه ينكث أو لا ينكث فليس فيه فلا يجب الحجج بالاخلاف واذا كان
 يأخذ ما قل ولا ينكث فلا ينكث وجوب الحجج (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف
 وايس لابن رشد في هذه المسئلة استظهار على ما قاله ابن غازي والمواق والخط في صدر
 كلامه ثم ذكر عن البرزلي ما يشهد له من نفسه وذكره لولو بوجه أتم نفسه واحترز بقوله
 ظالم من أخذ الدال على الطريق أجرة من المسافرين فانه جائز وليس فيه تفصيل النظام
 وتوزع على عدد رؤس المسافرين لا على حسب أمتعتهم اذ من معه درواب كالحجر دمنها
 في الاتماع به والظاهر عدد رؤس التابعين والمتبوعين وان جرى عرف بشئ عمل به لانه
 كالشرط واحترز ايضا عما يأخذ الجند ونحوهم على حفظ المارة من موضع لا آخر وفي
 جميع الطريق فانه جائز ويلزم الحجج حينئذ كما أفق به ابن عرفة بثلاثة شروط أن لا يجحف
 والاسقط الحجج وان يعيشوا هم وأخدمهم مع المارة والاحرم عليهم الاخذ لانه حينئذ اخذ
 على الجاه وليس كذا لا ينكث الحجج بذلك الثالث ان لا يكون لهم من بيت المال مرتب قدر
 ما يكفهم في مقابلة حفظ المارين والا كانوا كالظالم وان اخذوا بالشرط المذكورة
 فيوزع على عدد الرؤس وقدر الامتعة والدواب لاستواء الجميع في الاتماع بالحفظ من
 سارق ونحوه والدال على الطريق فينتفع به المسافرون فقط فلذا كانت اجرته على عددهم
 دون امتعتهم ان كان لمن يمكنه الوصول بلا مشقة عظمت زاد وراحلة بل (ولو بلا زاد)
 يأكله في سفره (وراحلة) يركبها فيه (الذي) اي صاحب (صنعة) كحلاقة وخياطة ونجارة
 (تقوم) الصنعة (به) اي المسافر في سفره اي تسكفيه فيه لانه لا تترى به وعلم الوطن
 عدم كسادها (وقدر على المشي) هذا راجع لقوله وراحلة فهو نشر مرتب لف السابق
 وظاهره ولو لم يعتد المشي واشترط القاضى والباجى اعتماده وشبهه في الوجوب فقال
 (ك) شخص (اعنى) قدر على المشي (بقائد) ولو بأجرة لا يتجحف به بملكها وله مال يوصله له
 اللخمى أو يتكفف وأدخلت الكاف الاشل والاعرج يدا أو رجلا والاقطع والاصم
 (والا) اي وان لم يكن الوصول بلا زاد ولا راحلة ولم يجد ما يقوم مقامهما انفرادا
 أو اجتماعا (اعتبر) بضم المثناة في السقوط (المعجوز عنه منهما) اي الزاد والراحلة فأيما
 معجز عنه فلا يجب عليه الحجج فاحرى معجزه عنهما معا فان كان تلحقه المشقة بركوب القتب
 والزاملة اشترط في حقه وجود الحمل فان كانت تلحقه ركوبه أيضا اعتبر بوجودها هو أرفى
 منه وظاهر كلام المصنف عدم اشتراط وجود الماء في كل مثل ونقل عبد الحق اشتراطه
 عن بعض أهل العلم ابن عرفة ولذا لم يصح أكثر شيئا تعدد الماء غالبا في بعض المناهل
 وحكاية الشامل قول عبد الحق بقبول تفتضى ضعفه وكلام جمع يقتضى اعتقاده وانه
 المذهب وهو الظاهر والمراد والله أعلم بوجوده في المناهل المعتمدة وجوده فيها غالبا في كل

(قوله من ان جهل الحال كعلم عدم)
 بيان لما (قوله غير ظاهر) خبر ما
 (قوله ثم ذكر) اي الخط (قوله
 وتوزع) اي تقسم أجرة الدال
 على الطريق (قوله وان جرى
 عرف بشئ) اي في قسمة أجرة
 الدال على الطريق (قوله لانه)
 اي العرف (قوله مثل) بفتح
 الميم والهاء وسكون النون اي
 موضع جرت العادة بالنزول
 والاقامة به

مرحلة ويجب الحج على الحر المكلف الذي يمكنه الوصول بلا مشقة عظمت بانفاق مال
غير نغن ولد زنى بل (وان) كان امكان الوصول بلا مشقة عظمت (ب) انفاق (نغن) رقيق
(ولد) لامته جلت به من (زنا) لانه لاشبهة فيه وانم الزنا على فاعليه ونبيه عليه لئلا يتوهم ان
كونه ناشئا عن الزنا مانع من الحج بثمنه ولان كلام ابن رشد دل على ان المستحب ان لا يحج
به من تلك غيره وأصل المسئلة في الموازية والعنفية و به يرد قول البساطي لوترك المصنف
خشونة هذا اللفظ في مثل الحج لكان أحسن (أو) بانفاق (نغن) (ما) أى شئ (ساع على
المفلس) بضم الميم وفتح القاء واللام منقلبه أى المدين الذى حكم بخلع ماله وقسمته على
غرمائه بحسب ديونهم لتوفية بعض الدين الذى عليه (أو) بانفاق ما يؤدى الى (افتقاره)
أى صيرورته فقيرا (أو) الى (ترك ولده) الذى تلزمه نفقته وأوالده كذلك (لصدقة) عليه
من الناس بناء على فورية الحج (ان لم يخش) مر يد الحج بالمال الذى بيده وصيرورته فقيرا
أو ترك من لزمته نفقته للصدقة (هلاكا) لانه نفسه أو لمن لزمته نفقته ولا أذى شديدا تت
وأجد علم من هذه المسائل ان من معه مائة نفقة على زوجته أو يحج به و يتركها بالنفقة
فتطلق نفسها لعدم النفقة ان شئت يجب عليه الحج أى الا ان يخشى الزنا ولو بغيرها
أو كانت مضرة طلاقها تزيده على مضرة ترك الحج تت وفهم منها ايضا ان العزب الذى معه
مال يحج أو يتزوج به فإنه يحج به مالم يخش العنت ابن رشد وان تزوج انم ولا يفسخ
والمستثنان على فوريته (لا) يجب الحج على من استطاعه (بدن) ولومن ولده حيث لم يكن
له ما يوفيه به وحجه حينئذ مكرره أو حرام أو له ذلك ولا يمكنه الوصول اليه لبعده والأوجب
الحج عليه به (أو) أى ولا يجب بقبول (عطية) أى هبة أو صدقة بغير سؤال بديل ما بعده
أى ان أعطى الحج وان لم يحج فلا يعطى فان أعطى مطلقا وقبل وجب حجهم بالفعل كلام
المصنف ان لم يقبلها أو أعطى الحج ولم يكن معطيه ولده والأوجب عليه ذكره تت والخطاب
عن سنده زاد الخطاب عن ابن العربي والقرطبي لا يلزمه قبول هبة ابنه عند مالك وإبى
حنيفة رضى الله تعالى عنهم لانهما اتسقا حرمة ابنته ويلزمه عند الشافعى رضى الله تعالى
عنه لان ابنه من كسبه ولا منقلبه عليه فى ذلك وما قاله سنده اظهر ولابن رشد ما وافقه اه
كلام الخطاب واما والده فلا اه عب البنائى الصواب فى شرح كلام المصنف كما فى الخطاب
ان يقال اذا أعطى ما لعل على جهة الهبة أو اصدقة يمكنه الوصول به الى مكة فلا يلزمه
قبوله والحج به لسقوط الحج عنه اه فالمدار على قبولها فان قبلها الزمها والا فلا يلزمه (أو)
أى ولا يجب الحج على من استطاعه (سؤال) من الناس فى السفر (مطلقا) عن التقييد
بعدم اعتماده فى الحضر وعدم الاعطاء فى السفر فلا يجب على من اعتماده فى الحضر وعلم
اعطاه فى السفر ما يكفيه ولكن المذهب وجوبه عليه فى هذه الحالة حيث كانت له
راحلة أو قدر على المشى وعليه اقتصر ابن عرفة ونصه وقدرة سائل بالحضر على سؤال
كفايته بالسفر استطاعة وأما غير سائل بالحضر وغير قادر على سؤال كفايته بالسفر فلا

(قوله لانه) أى عن ولد الزنا حلال
اسمده (قوله لاشبهة) أى للتجريم
(قوله فاعليه) أى الزانى
والزانية (قوله عليه) أى عن ولد
الزنا (قوله وبه) أى كون المسئلة
فيهما صالحة يرد (قوله يرد)
بضم ففتح مشقلا (قوله أو والده)
عطف على ولده (قوله كذلك)
أى الذى تلزمه نفقته (قوله علم)
بضم العين (قوله يجب عليه)
الحج (خبر ان) (قوله فهم) بضم
فكسر (قوله منها) أى هذه
المسائل (قوله العزب) بفتح العين
المهملة وكسر الزاى (قوله على)
فوريته (أى الحج (قوله ذلك)
أى ما يوفيه به (قوله مطلقا) أى
لا بقبول الحج (قوله وقبل) بفتح
فكسر (قوله بها) أى العطية
(قوله وجوبه) أى الحج (قوله
فى هذه الحالة) أى اعتماده فى
الحضر وعلمه اعطاء كفايته فى
السفر (قوله وعليه) أى الوجوب
صلا اقتصر (قوله ونصه) أى
ابن عرفة (قوله استطاعة) خبر
قدرة

(قوله في الاستطاعة) صله
 اعتبر (قوله من الحرف) بيان لما
 (قوله وجواز) عطف على وجوب
 (قوله على السلامة) صله بغلب
 (قوله استراهما) أي السلامة
 والعطب (قوله كغلبة السلامة)
 أي في الوجوب (وأي عرفة)
 عطف على التلقين (قوله والا)
 أي وان لم يؤمن البحر أو أمن
 وأدى إلى تضييع الصلاة الفرض
 (قوله هذا) أي كون البحر الذي
 تغلب السلامة فيه ويؤدى فيه
 فرض الصلاة كالبحر (قوله
 كراهته) أي حج البحر (قوله وفيه)
 أي البحر المؤدى سفره اضياع
 ركن صلاة صله قال (قوله وفي
 كونه) أي البحر (قوله مسقطا)
 أي لوجوب الحج خبر كون (قوله
 سماع) مبتدأ في كونه (قوله
 وإباحة) عطف على قول (قوله
 في غيبة عقله) صله خرج (قوله
 ولا يقضيه) أي ما خرج وقته في
 غيبة عقله (قوله غيره) أي العالم به
 (قوله اختلافه) أي بعد المسمى
 (قوله ولا يكره القريب) مفهوم
 بعيد (قوله مشيها) أي المرأة
 (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله
 وورد ابن محرز الأولين للثالث) أي
 بتقيد الأول بكونها ليست جسيمة
 ولا رائعة والثاني بكونها جسيمة
 أو رائعة (قوله بمكان من السفينة)
 أي كخزانة (قوله أو تتسع) أي
 السفينة (قوله به) أي البحر

يجب عليه اتفاقا قاله ابن رشد وفي إباحته وكراهته روايتان البناني كذا في أكثر
 النسخ بلفظ غير قادر والصواب اسقاط لفظ غير كافي بعض النسخ ونص ابن عرفة ولا يجب
 على فقير غير سائل بالحضر قادر على سؤال كفايته بالسفر ابن رشد اتفاقا وفي إباحته صله
 وكراهته روايتان ابن عبد الحكم وابن القاسم (واعتبر) بضم المثناة في الاستطاعة زيادة
 على ما يوصله مكة (ما) أي مال (يرد) بضم ففتح أي يرجع (به) إلى أقرب مكان يمكنه
 القعش فيه بما لا يرى به من الحرف (أن خشي ضياعا) بيقائه بمكة فإن كان يمكنه القعش
 به بما لا يرى به فلا يعتبر إلا ما يوصله إليها (والبحر كالبحر) في وجوب السفر فيه لمن تعين
 طريقه كاهل الجزر وجواز لمن له طريق آخر في كل حال (إلا أن يغلب) أي يفوق ويزيد
 (عطبه) أي البحر على السلامة منه وإفاد كلامه أن استواءهما كغلبة السلامة وليس
 كذلك لقول التلقين والبحر كالبحر ان غلبت السلامة وابن عرفة والبحر الامن مع أداء
 فرض الصلاة كالبحر والاسقاط اهذه هو المشهور وفي المجموعة روى ابن القاسم كراهته
 لغير أهل الجزر (أو) إلا أن (بضياع ركن صلاة) كسجود وقيام (لكميد) بفتح الميم أي
 دوخة وادخلت الكاف الزجة بحيث لا يستطيع معها السجود الأعلى فلهذا أخر ومثل
 الإخلال بركتها الإخلال بشرطها كتجاسه واستبراء وسرعة وقته أو تأخيرها عن
 وقت الاختيار وفيه قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يركبها أي ركب حيث لا يصلح ويل
 أن ترك الصلاة ابن عرفة وفي كونه مع الصلاة جالسا والسجود على ظهر أخيه مسقطا
 أو لاسماع أشهب وتخريج اللحن على قول أشهب بصحة جمعة من مسجد على ظهر أخيه
 وإباحة سفره بغيره لتيمة أه وبقضى العالم بالميد ما خرج وقته في غيبة عقله كالسكران
 بجامع ادخاله على نفسه ولا يقضيه غيره لعدم ابن المعلى والحنفي أن علم حصول الميعدم
 عليه ركوبه وإن علم عدمه جاز وأن شكركه ويؤمر بالرجوع في الوجه الممنوع بأي وجه
 أمكنه (والمرأة كالرجل) في وجوب الحج وسنة العمرة مرة وشروطه والصحة والوقوع
 فرضا وكونه فورا أو متراخيا وغيرها (الأنفي بعيد مشي) فيكره لها وهي قادرة عليه ولو
 متجالة والظاهر اختلافه باختلاف أحوال النساء فنساء الحاضرة لسن كنساء البادية
 ولا يكره القريب كمكة وما حولها مما ليس على مسافة قصر ابن عرفة وفي كون مشيها من
 بعد كالرجل أو عورة ثالثا أن كانت غير جسيمة أو رائعة ثم قال وورد ابن محرز الأولين
 للثالث (و) الأنفي (ركوب بحر) فيكره لها (إلا أن يخص) بضم المثناة أي المرأة عن الرجال
 (بمكان) من السفينة أو تتسع بحيث لا تتخطط بالرجال عند نومها وقضاء حاجتها ابن عرفة
 وفي كون المرأة فيه أي البحر كالرجل وسقوطه عنها به قول اللحن وسماع ابن القاسم مع
 روايته في المجموعة ابن رشد قيل يسقط به عن الرجل وهو ضعيف (و) الأنفي (زيادة)
 محرم بفتح الميم والراء (أو زوج لها) أي المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة
 يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله

واليوم الآخران تسافر يوما وليلة الاومعهما محرم وروى نصف يوم ويومين وثلاثة وليلة
وبريد او روى لا تسافر امرأة الا مع ذي محرم فردوا روايات التحديد الى رواية الاطلاق
لما تقرر في الاصول ان المطلق انما يعمل على المقيد بقيد واحد لا بازيد من قيد فتسقط
القيود المتعارضة ويعمل بالمطلق وأجيب أيضا بأن روايات التحديد انما وردت بحسب
اختلاف اسئلة السائلين للنبي صلى الله عليه وسلم بأن سئل صلى الله عليه وسلم هل تسافر
امرأة مسيرة يومين بغير محرم فقال لا تسافر المرأة يومين الاومعهما زوجها أو ذو محرم وكذا
بأقرب روايات التقييد فلا مفهوم لها والمراد ما يسمى سفر القعة لحرمته اختلافا باجبي
وأراد المصنف زيادة المحرم أو الزوج على ما تقدم اعتباره في استعانة الرجل وليس
مراده زيادته عن واحد وتعدد الخطاب ولا يشترط بلوغه بل تميزه وكفايته هذا هو
الظاهر ولم أرفقه نصا وشغل المحرم ربيها وكره ما لك رضى الله تعالى عنه سفرها معه لفساد
الزمان ونحو ذلك ضيقها مع ما يبينها من العداوة ابن عرفة وسمع القرينان لا يخرج مع
ختمادون جماعة الناس ابن رشد كسماح ابن القاسم كراهة سفرها مع ربيها والوجهها
لحدائث حرمتها إلباجي كراهة مع ربيها العداوة والريب وقلة شفقته وسائر محارم
الصهر والرضاع والخمى المشكل كالأمر وان امتنع الزوج أو المحرم من السفر معها
الاباحة لزمها ان قدرت عليها وحرم عليها السفر مع الرفقة المأمونة حينئذ فان امتنع
بكل وجه أو طلب أجر زائدة لا تقدر عليها خرجت مع الرفقة واختلف في سفرها مع عبدها
فخرج ابن القطان سفرها معه مطلقا واستظهر ابن القرات منعه مطلقا وعز ابن القطان
لما لك رضى الله تعالى عنه وابن عبد الحكم وابن القصار رجحما الله تعالى سفرها مع
الوعد فقط وشبهه في الوجوب المفهوم من قوله الا ان تخص بكان اى فيجب عليها افعال
(ك) سفرها مع (رفقة أمينة) بضم الهمز اى مأمونة (ب) سفر (فرض) لحجة اسلام أو نذر
أو اتقال من أرض كفر أسلمت بها الارض اسلام اذ لم يكن لها محرم ولا زوج أو امتنع
من السفر معها أو عجزا هذا مفاد النقل لا ما أوهمه كلام المصنف من مساواة الرفقة
المأمونة الزوج والمحرم ولا بد من كون المرأة مأمونة في نفسها (وفي الاكتفاء) في الرفقة
المأمونة (ففساء) فقط (أو رجال) فقط فالجموع اخرى (أو) العبرة بالجموع (من النساء
والرجال فاحدهما لا يكفي (تردد) حقه تأويلان في قول مالك رضى الله تعالى عنه تخرج
مع رجال ونساء فقل المراد بجموعهما وقيل أراد في جماعة من أحدهما وأكثر ما نقله
احصاينا اشتراط النساء قاله عياض وظاهر من كلامه انها تأويلات ثلاثة ولو أراد المصنف
موافقته لقال وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أو لا بد من الجموع أو لا بد من النساء تأويلات
ابن عرفة والمعروف بشرطه على المرأة بصحبة زوج أو محرم الموطأ جماعة النساء كالمحرم
اللعني قول ابن عبد الحكم لا يخرج مع رجال دونه احسن من قول مالك رضى الله تعالى
عنه تخرج مع رجال او نساء لا بأس بهم وروى ابن رشد جماعة الناس كالمحرم وفيها من

(قوله ان المطلق الخ) بيان لما حذف
من (قوله بلوغه) اى المحرم (قوله
ربيها) اى ابن زوجها (قوله
القرينان) اى اشهب وابن نافع
(قوله ختمها) بكسر الميم وسكون
الميم فوق اى زوج بنتها (قوله
نحوها) اى أبي زوجها (قوله
مطلقا) اى عن تقييده بكونه
وغدا (قوله مطلقا) اى عن
تقييده بكونه جبلا (قوله من
مساواة الرفقة الخ) بيان لما حذف
اشتراط النساء اى سواء كان
معهن رجال أم لا (قوله شرطه)
اى وجوب الحج (قوله دونه) اى
المحرم أو الزوج (قوله جماعة
الناس) صادق بجموع رجال
ونساء وبأحدهما دون الآخر
(قوله وفيها) اى المدونة

(قوله من ليس لها ولي) أي ولا زوج أو أراد بالولي ما يشمل الزوج (قوله لا يعتبر) أي المحرم أو الزوج (قوله هذا) أي قول الخطاب
 لا ثواب فيه (قوله ان السيئة الخ) بيان للمذهب أهل السنة بخلاف من (قوله وعلى صدقة تطوع الخ) عطف على غزو (قوله
 وهي) أي الصدقة (قوله والا) أي وان زاد العتق (قوله منها) أي الصدقة ٤٤١ (قوله كذلك) أي في سنة خوف

(قوله في الأولى) أي حج تطوع
 مع غزو وفي غير خوف (قوله وفي
 الثانية) أي حج فرض مع غزو وفي
 غير خوف (قوله وفي الثالثة) أي
 حج تطوع مع غزو سنة خوف
 (قوله وفي الرابعة) أي حج فرض
 مع غزو وفي سنة خوف (قوله منها)
 أي منى (قوله هذه منزلة الخ) فيه
 أنها هنا في حديث ابن عباس
 أكثرية الثواب وهي الأفضلية
 فعمل الجواب ان فعله صلى الله
 عليه وسلم متواتر وهذه أحاديث
 آحاد فلا تعارضه والله أعلم
 واختار اللخمي وسند تفضيل
 المنى على الكو ب لا آثار
 الواردة في ذلك وأجاب عن ركوبه
 صلى الله عليه وسلم بأنه لو مشى
 ما وسع أحد الكو ب وأنه صلى
 الله عليه وسلم أسن فلم يكن من أهل
 المنى وأما ظهور الناس فية متدرون به
 وإلهذا طاف على بعيره وركوبه
 صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 هو المعروف فلا يلتفت لتصحيح
 الحاكم حديث أبي سعيد الخدري
 رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله
 عليه وسلم حج هو وأصحابه مشاة
 من المدينة إلى مكة لأن المعروف

ليس لها ولي يخرج مع من تثقبه من الرجال أو النساء الباسي لا يعتبر في كبير القوافل
 وعامر الطريق المأمونة الشيخ روى ابن حميد لها ان تخرج للقرض بلاذن الزوج وان لم
 تجد محرما ولا بد في التطوع من اذنه والمحرم (وصح) الحج قرضا كان او نفلا (ب) اتفاق
 المال (الحرام) فيسقط به طلب القرض والنقل (وعصى) أي اثم باتفاق المال الحرام
 الخطاب ولا ثواب فيه وغير مقبول المساوي هذا خلاف مذهب أهل السنة ان السيئة
 لا تحبط ثواب الحسنات فيمناب على حجه ويأثم باتفاقه ابن العربي من قاتل الكفار على فرس
 مغصوب فله اجر الجهاد وعليه اثم غصب الفرس (وفضل) بضم الفاء وكسر الصاد المجهمة
 مشددة (حج) ولو نفلا (على غزو) نقل او فرض كفاية بدليل قوله (الانطوف) من الكفار
 على المسلمين فيفضل الغزو على الحج النقل او القرض على القول بترأخيه لخوف القوات
 فان كثرت الخوف واشتدت او غفا العدو أو عينه الامام قدم الغزو على الحج ولو على فوريته
 او مع خوف فواته وعلى صدقة تطوع في غير جماعة وهي افضل من العتق ان ساوته قدرا
 والافهوا افضل منها افاده عب البنا في يحصل في المسئلة اربع صور حج التطوع مع
 الغزو وفي غير خوف وحج القرض مع الغزو وكذلك وحج التطوع مع الغزو وفي سنة خوف
 وحج القرض مع الغزو وكذلك في الأولى يقدم الحج ندبا على الغزو وفي الثانية يقدم الحج ندبا
 على التراخي ووجوب على القور وفي الثالثة يقدم الغزو ندبا وفي الرابعة على التراخي يقدم
 الغزو وعلى القور ينظر الى كثرة الخوف وقتله وما ذكر في الثلاثة الأولى قاله ابن رشد
 وما ذكر في الرابعة استظهره الخط قائل لا ارفها نصا وهذا كله ما لم يجب الغزو على
 الاعيان فجه العدو والافلاشك في تقديمه قول واحد (و) بفضل (ركوب) على مشى
 في سفر الحج وفي الخروج من مكة في اليوم الثامن الى منى وفي التوجه منها الى عرفة
 وفي الوقوف بعرفة وفي الرمد منها الى مزدلفة وفي الوقوف بالمشعر الحرام وفي الدفع منه الى
 منى وفي رمي العقبة حين وصول منى وفي الذهاب لمكة لطواف الافاضة وفي الرجوع الى
 منى للمبيت بها وفي الذهاب منها الى المحصب وأما الطواف والسعي فامشى فيه ما واجب
 ورمى الجار في اليومين أو الثلاثة فيندب فيه المشى بفضل الركوب فيما ذكر لانه فعله صلى
 الله عليه وسلم ولما عفا عنه النفقة ولانه أقرب للشكر وأعون على المناسك لا يقال حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان لاراكب بكل خطوة تحطوها راحلته سبعين حسنة
 ولما مشى بكل خطوة يحطوها سبع مائة حسنة وحديث ان الملائكة تصافح الراكب
 وتعشق الماشي فيمسان أفضلية المشى لانا نقول هذه منزلة وهي لا تقتضي الأفضلية

منه ل انه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجرة الا حجة الوداع وكان صلى الله عليه وسلم راكباً بلاشك قاله ابن
 جماعة القرطبي لا خلاف في جواز الركوب والمشى واختلقوا في الافضل منهما فذهب مالك والشافعي في آخرين رضي الله
 تعالى عنهم الى ان الركوب افضل وذهب غيرهم الى ان المشى افضل ولا خلاف ان الركوب في الموقف بعرفة افضل

(قوله اللهم اجعله الخ) قاله لعلم امته لعظمته صلى الله عليه وسلم (قوله سائر) اي باقى (قوله وهدي وعنتي) بيان لما دخل بانسكاف (قوله والاتفاق) عطف على قبول (قوله من القرب) بضم القاف وفتح الراء جمع قربة (قوله قال) اي الحظ (قوله وجلهم) بضم الجيم اي اكثرهم (قوله لانه) اي ٤٤٢ اهداه ثواب القربة للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله من السلف) بيان لمن

(و) فضل في الركوب (مقرب) بضم فسكون ففتح من أقتب أو ففتح مثقال من قتب كذلك اي على رجل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد حج على قتب عليه قطبقة تساوى أربعة دراهم اي كساء من شعر وقال اللهم اجعله بحال ارباه فيه ولا معة (و) فضل (تطوع) بضم الواو مشددة (وليه) اي عاصب الميت كاتبه وأبيه وكذا سائر الاقارب والاجانب (عنه) اي الميت وكذا عن الحي (بغيره) اي الحي ومثل لغيره بقوله (كصدقة ودعاء) وهدي وعنتي لقبول هذه النياية والاتفاق على وصول ثوابها للميت فالمراد غير مخصوص وهو ما يقبل النياية لا ما لا يقبلها كصلاة وصوم وقراءة قرآن ويكره تطوعه عنه بالحج وقد ذكر الحطاب هنا الخلاف في جواز اهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم أو شيء من القرب قال وجلهم أجاب بالنوع لا فلهم برديه أثر ولا شيء عن يقتدي به من السلف فانظره ولما أفهم قوله وتطوع وليه عنه بغيره صحة الاستحجار على الحج وكانت أقسامه أربعة اجارة ضمان متعلقة بذمة الاجير وضمان متعلق بيمينه وبلاغ وجعالة وفي كل منها اما ان تعين السنة أم لا شرع فيها مشير الى الضمان بقسميه فقال (و) فضلت (اجارة ضمان) على الحج بأجرة معلومة على وجه اللزوم سواء تعلقت بيمين الاجير فهو لك كذا دينا راعا على أن تنجز أنت عن فلان أو بذمة فهو لك كذا على الحج عن فلان ولومن غيرك وسواء عين العام فلهما أو أطلقه (على بلاغ) وسيعرفه المصنف بأنه اعطاء ما ينفقه بد أو عودا بالعرف وسيعطف على قوله على بلاغ قوله الاتي وعلى الجمالة أي الاجارة بأجرة معلومة بشرط التقيم والمراد بأفضلية الضمان بقسميه على البلاغ انه أحوط للمال لوجوب محاسبة الاجير فيه ان مات أو صد قبل القيام وعلى الجمالة انه أحوط للحج للزومه في الضمان وعدمه في الجمالة وليس المراد انه أكثر ثوابا إذ لا ثواب في شيء منها السكر اهتما كلها واستشكل ابن عاشر الافضلية بان الموصى ان عين شيأ من الواجهة الثلاثة ووجب وان لم يعين شيأ منها ووجب لقوله الاتي وتعينت في الاطلاق فلم يبق للافضلية محل البناء محلها عند تعيين الموصى نفسه أو وجهه الخبار لا وصي أو عند استحجار حي من يحج عنه ابن عرفة والنياية بعوض معلوم بذاته اجارة ان كانت على مطلق عمل وجعل ان كانت على تمامه وبلاغ ان كانت بقدر رفقته وفيها الاجارة أن يواجره بكذا وكذا دينا راعا على ان يحج عن فلان له ما زاد عليه وعليه ما نقص والبلاغ خذ هذه الدنانير فتحج بها عنه على ان علينا ما نقص عن البلاغ أو يحج بها عنه والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فبالبلاغ وان أخذوا على انهم ضمنوا الحج فقد ضمنوه قلت يريد بالضمان لزومه الحج بذلك العوض دون زيادة عليه ولا رة منه

اي وانما أحدثه بعض القراء المتأخرين (قوله فانظره) نقلته في حاشية مواهب القدير فانظرها (قوله مفعول افهم) قوله اقسامه اي الاستحجار على الحج (قوله بعينه) اي الاجير (قوله وبلاغ) عطف على اجارة (قوله منها) اي الاربعة (قوله معلومة) فصل مخرج البلاغ (قوله على وجه اللزوم) فصل مخرج للجمالة (قوله او بذمة) اي الاجير عطف على بعين الاجير (قوله سيعرفه) بضم الياء وفتح العين وكسر الراء منقلا (قوله فيه) اي الضمان (قوله اوصد) بضم الصاد وشذ الدال اي منع (قوله وعلى الجمالة) عطف على قوله على البلاغ (قوله انه) اي الضمان (قوله لازومه) اي الحج (قوله انه) اي الضمان (قوله الاربعة) قوله الواجهة الثلاثة (قوله والضمان) والبلاغ والجمالة (قوله ووجب) اي الضمان (قوله محالها) اي الافضلية (قوله وفيها) اي المدونة (قوله له) اي الاجير (قوله ما زاد عليه) اي ما حج به من الدنانير (قوله وعليه ما نقص) اي عما يحج به (قوله او يحج بها عنه) اي او ما نقص عما يحج بها

محمد بن القاسم وينفق في البلاغ ما يصلح مما لا بد له منه من كعك وزيت وخل ولحم
مرة بعد أخرى وشبه ذلك والوطاء والحاف والنياب ويرد فضل ذلك والنياب وأنا
لنكره وهذه الاجارة في السكر اهه سواء وأحب اليه أن يؤاجر عسى لأنه ان مات قبل
أن يبلغ كان ضامنا لذلك محمد بن يد ضامنا للمال بحاسب بما سار ويؤخذ من تركه ما بقي
وهذا أحوط من البلاغ ولا يؤاجر من ماله غيره إلا أن يكون بحامضهونا (هـ) الاجارة على
الحج بمال معلوم (المضمونة) أي المتعلقة بضمان الاجير (ك) الاجارة المضمونة على
(غيره) أي الحج في لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للاجير وثقته عنه
عليه والصفة وهو العقد على الحج بمال معلوم يملكه الاجير بمجرد وثقته فيه بما
يشاء وفي عدم جواز شرط تجهيل الاجرة ان تعلقت بهمين وتأخر شروعه فيه وجواز
تقديمه ان تعلقت بذمته فله سند وسيد كالمصنف في باب الاجارة في المتعلقة بالذمة انه
لا بد من تجهيل الاجرة أو الشروع الا في الاستئجار على الحج قبل وقته فيكنى تجهيل
اليسير فان كان في وقته فلا بد من الشروع أو تجهيل جميع الاجرة (وتعيفت) اجارة
الضمان على الوصي (في) صورة (الاطلاق) عن التقييد بها وبغيرها من الموصي بان قال
ججوعني وسكت ومفهوم في الاطلاق انه ان قيد بشئ تعين ولو ابلاغ وان قيد بالضمان
ولم يعين هل في الذمة أو العين فالأحوط الأول وان عين أحدهما تعين وشبهه في التعين
فقال (كميقات) بلد (الميت) الموصي فيتعين على الاجير احرامه منه في اطلاق الموصي
وعدم تعيينه ميقاتا وسواء وقعت الاجارة ببلد الموصي أو بغيرها هذا هو المرتضى كما في
تت والمواق والشيخ سالم وقال الخط يحرم من ميقات بلاد الميت ان وقعت الاجارة به والا
فيحرم من ميقات البلد الذي وقعت الاجارة به ومفهوم الميت ان ميقات بلد المستأجر
الحى لا يجب الاحرام منه وهو كذلك لكن يندب الاحرام منه قاله الخطاب قاله عب
البناني الذي قاله الخط من اعتبار بلد العقد قاله أشهب واستحسنه الثمعي وسند فهو
أقوى وما نسبته للخطاب آخر اليس فيه (وله) أي أجير الضمان من الاجرة ان كان العقد
متعلقا بعينه (بالحساب) باعتباره ما سار وما بقي طولا وقصرا ومهولة وصعوبة وأمنا
وخوفا (ان مات) أجير الضمان قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده لا بمجرد الطول والقصر
فقد يساوى ربع المسافة نصف الاجرة لصعوبته وعكسه لسهولة فله فيقال بكم يحج مثله
في زمن الاجارة من موضع الاستئجار فان قيل بعشرة قيل وبكم يحج مثله في زمنه من
موضع موت الاجير فان قيل بثمانية ونسبة الثمانية للعشرة أربعة أخماس علم ان الاجير
استحق من الاجرة لحصها فيرد من تركته أربعة أخماسها ان كان قبضها بقيت عنده
أو تلفت بسببه أو بغيره وان لم يكن قبضها دفع لوارثه خمسها وأما ان كان متعلقا بذمته
ومات قبل الاتمام فيقوم ووارثه مقامه فان أي أخذ من تركته الميت أجرة حجة بالغة ما بلغت
قاله التيطي وسند ونصه قال ابن القاسم في الموازية من دفع الى رجل عرضا أو جارية

(قوله وهذه) أي اجارة البلاغ
(قوله والاجارة) أي على وجه
الضمان (قوله لانه) أي الاجير
(قوله في لزوم العقد الخ) صلة
كاف التشبيه (قوله فضل) أي زائد
(قوله والصفة) عطف على لزوم
(قوله وفي عدم جواز شرط تجهيل
الاجرة الخ) عطف على في لزوم
(قوله ان تعلقت) أي الاجارة
(قوله وجواز تقديمه) عطف
على عدم جواز (قوله بذمته)
أي الاجير (قوله من الموصي)
صلة الاطلاق (قوله بان قال
ججوعني وسكت) تصوير
لاطلاقه (قوله انه) أي الموصي
(قوله الأول) أي الذي في الذمة
(قوله المرتضى) بفتح المضاد
(قوله وعكسه) أي يساوى
نصف المسافة ربع الاجرة (قوله
وأما ان كان) أي الضمان
(قوله متعلقا بذمته) مفهوم
بعينه (قوله ونصه) أي سند

على أن يكون عليه حجة من فلان فمات الذي عليه الحج في ماله حجة لازمة تبلغ ما بلغت
لا يلزمه غيرها بمنزلة سلعة وقاله اصبح ولا جبر الضمان الميت قبل التمام بالحساب ان مات
قبل وصوله مكة اتفقا قائل (ولو) مات (بمكة) وأشار بولو لقول ابن حبيب يستحق جميع
الاجرة ان مات بمكة قال في التوضيح وضعف وأجبر البلاغ ان مات قبل التمام فله
ما أنفق وأجبر الجعالة ان مات قبل التمام فلا شيء له وعطف على مات فقال (أو صدق) بضم
الصاد المهملة وشدة الدال أي منع الاجير من التمام بمرض أو عتد أو مثله خطؤه في عدد
الايام فقائه الحج فله بالحساب ويتحمل (و) له أي الاجير على الحج في عام غير معين وصدفيه
بمرض أو عتد أو فتنه أو أخطأ في العدد حتى فاته الحج من عامه (البقاء) على عقد
الاجارة (العام) قابل) يحج فيه عن الميت ان تحمل مما فاته أو يتم فيه ان بقي على احرامه
ويستحق جميع الاجرة فان كان العام معيناً فان تراخى ما على بقائه جاز والافاقول بان
طلب فسخه تلغى الاجارة على الحج عن الاجارة الحقيقية فلم تنفسخ بقوات العام المعين
وقيل يتعين الحساب ولا يجوز البقاء لقابل لانه فسخ دين في دين لا نفاسخ الاجارة بقوات
العام المعين فصار باقية الاجرة ديناً في ذمة الاجير يؤخذ عنه منافع مؤخرة واختار ابن
أبي زيد الجواز وعليه مشي المصنف (و) ان مات الاجير أو صدق ولم يبق لقابل (استؤجر)
أجبر على الحج (من) موضع (الانتهاء) من الاول الذي مات أو صدق في اجارة الضمان
والبلاغ وقصره على الضمان وان اقتضاه سياقه قصوره ويبدئ الاجير الثاني الحج من
حيث استؤجر ولا يبقى على ما سبق من الاول ولولم يبق الا مثل طواف الافاضة في عام غير
معين ولا ينافي هذا قوله من الانتهاء لان مراده من يتبدئ الحج من الانتهاء في المسافة
فلا يلزمهم استئجار من يتبدئ من أولها وان مات الاول أو صدق بعد الوقوف بعرفة في
العام المعين فسخت الاجارة فيما بقي وردت حصته ولا يستأجر ثانياً اذا لم يكن اهادته في عامه
فعمل الاستئجار حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام (ولا يجوز) في الضمان (اشتراط
كهدي تمتع عليه) أي الاجير لاغر اذا نصير الاجرة في نظير الحج والهدى المجهول قيمته
فان ضبط صنفه وسنه ووصفه جاز على حذاجتماع الاجارة والبسيع (وصح) عقد الاجارة
على الحج (ان لم يعين) بضم الميم الاولى وفق الثانية مشددة (العام) الذي يحج فيه
الاجير وقال ابن العطار لا يصح للجهل (و) حيث لم يعين (يعين) على الاجير العام (الاول)
الحج فان لم يحج فيه هذا اثم ولزمه فيما يليه قاله في البيان ونقله الموضع والخطاب وهو
يدل على أن التبعين المحكمي ليس كالشرطي اذ فيه تقسيم الاجارة بالتأخير لقوله
وفسخت ان عين العام وعدم (و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعيين أي انه
أحوط منه لاحتمال موت الاجير ونفاذ المال من يده ولا تركه له بهذا اقتره الشارح
وقرره البساطي بان معناه وصح العقد على عام مطلق أي على أن يحج الاجير في أي عام
شاء وارتضاه الخطاب ونقل عليه كلام ابن بشير واستبعد البساطي تقرير الشارح قاتلاً

(قوله وضعف) بضم فكسراى
قول ابن حبيب (قوله ومثله)
أي العدد (قوله الجواز) أي
للبقاء لقابل (قوله وعليه) أي
الجواز صلة مشي (قوله وان
اقتضاه سياقه) حال (قوله قصور)
خير قصر (قوله من أولها) أي
المسافة (قوله فيه) أي الشرطي
(قوله وارتضاه) أي تقرير
البساطي (قوله ونقل) أي الموطأ
(قوله قاتلاً) حال من البساطي

كأنه رأى انه يتكرر مع قوله وصح ان لم يعين العام وعندى ان الصورة الاولى اذا قال حج
عنى ولم يقيد به عام ولم يطلق فيعمل على أقل عام وهذه مقيدة بالاطلاق كحج عنى متى شئت
(و) فضلت الاجارة بأنواعها (على الجملة) أى انها أحوط لان ثوابها أكثر اذ لا ثواب
فيها كلها البناني لا وجه لهذا الجمل لان الجملة أحوط فالصواب ان معنى كلام
المصنف وصح العقد على الجملة الدسوقي قد يقال الجملة وان كانت أحوط من جهة
ان الاجرة لا تدفع للاجير الا بعد الحج الا انه لا يدري فيها هل يوفى الاجير أم لا لكون
عقد هاليس لازماً وعقد الاجارة لازم فهو أحوط من هذه الجهة (و) الاجير ضمانا
أو بلاغا (على ما فهم) بضم القاء من حال الموصى بنص أو قرينة من ركوب عمل أو معة
أو قتب على جمل أو غيره وجوباً والعبرة بفهم غير الاجير لاتهمامه بتوفير المال لنفسه وان لم
يفهم شئ من وصية الموصى فينبغي له أن يركب ما كان يركب الموصى من جمل أو غيره
(و) حنفى) أى تعدى الاجير (ان وفى) بشدة القاء أى قضى (دينه) بالاجرة (ومشى) فى الحج
ولم يطلع عليه الا بعد الحج فان اطلع عليه قبله نزع المال من رب الدين وألزم بان يحج به على
ما فهم أو يستأجر به غيره وتصدقته أو تزوجه بها كوفاء مدينه البناني والحاصل انه اما أن
يطلع عليه بعد الوفاء والمنهى أو بعد الوفاء وقبل المشى فان اطلع عليه بعدهما فقال الحط
ان كانت الاجارة ضماناً فالظاهر انه لا يرجع عليه شئ وانما هى خيانة وان كانت بلافا
فالظاهر اعطائه وقد وثقه مثله وأجرة ركوبه وأخذ الزائد ان كان وظاهره سواء كان
العام معينا أم لا وقال حنفى يرجع عليه ان كان العام معينا مطلقاً لا تنسأخها بفوات
العام المعين أو غير معين ولم يرجع فى عام آخر للحج على ما فهم وعلى هذا فالتميز بالجنابة
لا اشكال فيه ومشكل على استظهار الحط كما قال والذى رأيت به تبصرة اللغوى خيانة
بانتهاء المعية وأما ان اطلع عليه بعد الوفاء وقبل المشى فلا اشكال فى الرجوع عليه فى العام
المعين مطلقاً وغيره ان لم يرد الحج على ما فهم والله أعلم (والبلاغ) بفتح الموحدة أى
حقيقته شرعاً جارة على الحج أجرتها (اعطاهما) أى مال (ينفقه) الاجير على نفسه فى
سفره للحج (بدأ) أى ذهاباً من البلد الى مكة ومنى وعرفة (وعوداً) أى رجوعاً منها للبلد
انقافاً (بالعرف) أى المعروف بين الناس بلا اسراف ولا تقييد فيما يصلح من كده وفريت
ولطم مرة بعد أخرى ووطأ وحلف وخفاف وثياب وشبهها وظاهر كلامه انه يراعى العرف
فيما ينفقه ابتداءً وقال الحط قوله بالعرف أى بعد الوقوع وأما أولاً فينبغي أن يبين له النفقة
بان يقول حج عنى وأدفع لك مائة دينار ثلاثين يوماً على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلاً
فان لم يبين له ذلك عند العقد أنفق على نفسه بالعرف ودل قوله اعطاهما على انه ان شرط عليه
أن ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يدفع له عوض ما أنفقه فليس بلاغاً
جائزاً وهو كذلك اذ هو سلف واجارة بشرط فهى فاسدة قاله سند ويرد ما فضل من المال
والتياب التى اشتراها منه ونحوها (وفى هدى) معطوف على بدأ وعوداً قاله القيشى وهو

(قوله كأنه) أى الشارح (قوله
انه) أى قوله وعلى عام مطلق
(قوله ان الصورة الاولى) أى
قوله وصح ان لم يعين العام (قوله
وهذه) أى قوله وعلى عام مطلق
(قوله بأنواعها) أى الاربعه
المعلقة بعين الاجير والمعلقة
بذمته عين العام فيهما أم لا (قوله
اى انما) أى الاجارة (قوله
أحوط) أى للحج (قوله لان
الجملة أحوط) أى للمال (قوله
وجوباً) بيان لحكم حجه على ما
فهم (قوله وتصدقته) أى الاجير
(قوله بعدهما) أى التوفية
والمشى (قوله مطلقاً) أى عن
التقييد بعدم ارادته الحج فى عام
آخر (قوله لا تنسأخها) أى
الاجارة (قوله وأما أولاً) بشدة الواو

أقرب من قول تت عطف على مقدرة متعلق بنقطة أي على نفسه فان قلت هذان
التقريران يفيدان أن إعطاء ما ينقذه في هدى وفدية من مسمى البلاغ وليس كذلك قلت
بل هو منه قاله الخط وأما جعله عطفاً على مقدرة متعلق بجواب شرط مقدرين أي وان لم
يكفه ما أعطاه رجح بما أنقذه فيما يحتاج إليه وفي هدى ففي غاية التكلف بالضرورة
(و) في (فدية لم يعمد) الاجير (موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوب الهدى والفدية
بان فعله اختيار الغير عذر بان فعله اذراكراه أو نسيان أو مرض وهو محمول على عدم
التعمد حتى يثبت عليه فانه سند (ورجع) بضم فسكسر (عليه) أي على الاجير (و) عوض
(السرف) الزائد على العرف فيما أنقذه على نفسه من المال الذي دفع له وهو ما لا يليق بهاله
وان كان لا تقابل الموصى وأولى من السرف في الاتفاق شراؤه هدية لاهله وأصدقائه
(واسقر) أجبر البلاغ وجوباً على عمله إلى تمام الحج (ان فرغ) المال الذي أخذ قبل
احرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينقذه على نفسه من ماله على الوصي الذي
استأجره لتفريطه بالهدول عن اجارة الضمان لآعلى الموصى إلا أن يوصى بالبلاغ ففي باقي
ثلاثة (أو أحرم ومرض) أجبر البلاغ أو صد عن عرفة وفاته الوقوف بهما الخطأ بعد
احرامه فيستقر ان لم يعين العام في الثلاثة وان عين انقضت فيها وسقطت أجرته عن
مستأجره لقوله وفضت ان عين العام وعدم ومفهوم أحرم ومرض انه ان مرض قبل
احرامه حتى فاته الوقوف يرجع له النقطة في اقامته مريضاً ورجوعه لآ في ذهابه إلى
مكة ورجوعه منها إلى محل المرض قاله اللخمي ونقله أبو الحسن (وان ضاعت) النقطة من
أجير البلاغ وعلم به (قبله) أي الاحرام وأمكنه الرجوع (رجع) أجبر البلاغ للبلد
الذي استؤجر منه فان استقر فلا نقطة له من موضع علمه الضياع إلى عوده إليه ونقطة على
مستأجره من موضع الضياع إلى بلده لانه الذي ورطه فيه ان لم يوص المبت بالبلاغ والا
استقر له النقطة في بقية ثلثه (والا) بان ضاعت بعد احرامه أو قبله ولم يعلمه الا بعده أو لم
يكنه الرجوع (ف) يستقر إلى تمام الحج و (نقطة على آجره) بدل الهمز أي مستأجره لآعلى
الموصى (الآن يوصى بالبلاغ ففي) بقية (ثلثه) أي الموصى ان لم يقسم متروكاً قبل (ولو قسم)
بضم فسكسر ما تركه من ورثته فان لم يبق من ثلثه شيء فعلي فاقدا اجارة البلاغ لتفريطه
بالهدول عن الضمان وصيا كان أو غيره ما لم يقل حال العقد هذا جميع ما أوصى به المبت
ليس للثيا أجبر غيره فهذه اجارة بأجر معلوم فان قال له ان فضل شيء تركه وان نقص شيء فلا
ترجع به فان قل المال بحيث يعلم انه لا يكتفي فلا يرجع الاجير بالزائد وان شك فغير ريسر
لا يوجب الفسخ ولا رجوع لاسد هما على الآخر بشئ وان ضاعت النقطة في هذه
الوجوه قبل الاحرام فلا شيء للاجير ولا يلزمه الاتمام (وأجزأ) حج الاجير (ان قدم) بضم
فسكسر مثلاً أي الحج (على عام الشرط) سواء كان من الموصى أو الوصي لانه كدين قدم
قضاؤه قبل حلول أجله فيجبر به على قبوله مع انه لا فائدة في تعيين العام الا التوسعة عليه

(قوله وأما جعله) أي وفي هدى
(قوله مقدرين) أي الشرط
وجوابه (قوله بان فعله اختياراً
لغيره) تصوير لعدم سبب
الهدى أو الفدية (قوله بان فعله)
أي السبب لعدم كراه الخ
تصوير لعدم تعمده (قوله وهو)
أي الاجير (قوله وهو) أي
السرف (قوله بجمله) أي الاجير
(قوله في الاتفاق) صلة السرف
وصلة أولى مقدرة أي في الرجوع
(قوله وجوباً) بيان للحكم
استقراره (قوله قبل احرامه) صلة
فرغ (قوله في عام معين) صلة فرغ
(قوله في الثلاثة) أي مرضه
وصلة وفواته الوقوف بخطئه في
العدد (قوله انقضت) أي
الاجارة (قوله فيها) أي الثلاثة
(قوله به) أي الضياع (قوله ولم
يعلمه) أي الضياع (قوله الا بعده)
أي الاحرام (قوله سواء كان)
أي شرط الحج في عام معين (قوله
لانه) أي تقديم الحج على العام
المعين الخ علة لاجرائه (قوله
عليه) أي الاجير

في زمن فعل ما استؤجر عليه فمأخذه حقه وله وهذا يقتضي جواز التقديم على عام الشرط
وقال بعضهم بذكره أخذ من قوله وأجزأ ومفهوم قدم عدم الاجزاء ان أخر عنه وهو
كذلك وسبأني وقد سخط ان عين العام وعدم وظاهره الاجزاء ولو كان في عام الشرط
غرض ككون وقته بالجمعة ومعنى الاجزاء براءة ذمة الاجير عما استؤجر عليه فلا ينافي
قوله ولا يسقط فرض من حج عنه (أو) ان (ترك) الاجير (الزيارة) للنبى صلى الله عليه وسلم
المشترطة أو المعتادة فيجزي حجه ومثلها العمرة (ورجع) على الاجير (بقسطها) بكسر
القاف أى مقابلها من الاجزاء ان تركها العذر وقيل يؤمر بالرجوع لها فان تركها مختاراً
أمر بالرجوع لها ونص مناسك المصنف ولو استؤجر واشترطت عليه الزيارة للنبى صلى الله
عليه وسلم فتهذرت عليه فقال ابن أبي زيد يرد من الاجرة بقدر مساقاة الزيارة وقيل يرجع
حتى يزوره طئ يفهم من فرضهم انه لو تركها عمداً من غير تعذر يؤمر بالرجوع بخلاف
وبهذا تعقب البساطى المصنف (أو) ان (خالف) الاجير في حجه (اقراداً) اشترطه عليه
الوارث والوصى (غيره) أى الافراد من قران أو تمتع فيجزي فيها (ان لم يشترطه) أى
الافراد (الميت) حال اصابته (والا) بأن اشترطه الميت حقيقة أو حكماً بأن تعين حال
الاطلاق (فلا) يجزيه غير الافراد عنه ونفسخ الاجارة ان خالف الى قران مطلقاً و تمتع
والعام معين والافلا تنفسخ ويصح مفرداً قاله ابن عبد السلام والفرق ان الميت هو
المستحق وقد تعلق غرضه بالافراد وغيره نائب عنه فلا حقه فيه والتمتع والقران مشتلان
عليه وصرح بمفهوم الشرط المشبه به في عدم الاجزاء بقوله (ك) مخالفة (تمتع) مشروط
وابداله (بقران أو عكسه) أى ابداله قراناً مشروطاً بتمتع (أو) أحد (هما) أى التمتع
والقران المشروط بخالفه وأبدله (بافراد) فلا يجزيه في الصور الاربعة ولا فرق فيها بين
كون الشرط من الموصى أو الوصى فان قيل الافراد أفضل من التمتع والقران فلم يجز
عن أحدهما قلت الاجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولو مفضولاً لآتري انه لو استؤجر
على العمرة فنجح لم يجزها أفاده سند (أو) خالف الاجير (ميتاً ناشطاً) بضم فكسر عليه
الاحرام منه فأحرم من غيره فلا يجزيه ولو كان الذى أحرم منه ميقات بلد الميت ولو حكماً
كعين ميقات بلد الميت عند الإطلاق وكذا الاحرام بعد الميقات المشروط وان أحرم قبله
أجزأ قاله سند لم يرد عليه وهو محرم فكانه أحرم منه وسواء كان الشرط من الميت
أو غيره وسواء عين العام أم لا (و) حيث لم يجز ما خالف اليه في المسائل السابقة (فسخط)
بضم فكسر ففتح فسكون أى الاجارة فيها وهو الاصل فيما لا يجزى بلاغاً وضماناً (ان عين)
بضم فكسر مثقلاً (العام) الذى يجمع فيه الاجير ورد المال فان لم يعين رجوع وأحرم منه
(أو عدم) بضم فكسر رأى الحليج بان لم يأت به لرض أو غيره بان فانه أو أفاده بأعطى
على مقدراً ان حصلت المخالفة فالكلام مستلثان وفي نسخة وعدم يالوا وهو مستلث
واحدة وفي بعض النسخ وغرم بالغين والراء أى غرم الاجير المال الذى أخذه أفاده عب

(قوله بكرة) أى التقديم على عام
الشرط (قوله ومثلها) أى الزيارة
في الاجزاء مع تركها (قوله لها)
أى الزيارة (قوله تعقب البساطى
المصنف) أى بأن ظاهر الرجوع
بقسطها ولو تركها اختياراً بلا
عذر وليس كذلك (قوله مطلقاً)
أى عن التقييد بتعيين العام
(قوله والا) أى وان خالف الى
تمتع والعام غير معين والفرق ان
التعدي في التمتع ظاهر بخلاف
القران (قوله ولو حكماً) أى ولو
كان شرط الميقات المعين حكماً
(قوله كتعين ميقات بلد الميت
عند الإطلاق) مثال لقوله ولو
حكماً (قوله وكذا الاحرام بعد
الميقات المشروط) تشبيهه في عدم
الاجزاء (قوله وان أحرم قبله)
أى الميقات المشروط (قوله فيها)
أى مسائل المخالفة غير المجزئة
(قوله وهو) أى التمسح (قوله)
فان لم يعين مفهوم ان عين

(قوله ذنعهما) أي المعارضة (قوله هذا) أي التعميم في العدم بالافساد والقوات (قوله لتسويته) أي ابن رشد (قوله والافساد)
عطف على القوات (قوله وحصر العدو) عطف على مرض (قوله وجعله) أي ابن رشد (قوله حكمهما) أي القوات مرض
أو خطأ هلال والافساد بوط وحصر ٤٤٨ العدو (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وكذا) أي عدم الحج في العام

المعين لسبب مما تقدم (قوله ترك)
الحج فيه) أي العام المعين (قوله
قصاراه) بضم القاف أي غايته
ونمايته (قوله من خيار الوارث
الحج) بيان لما (قوله وعلى سنة)
الواو صلة يشمل (قوله يشمل) أي
كلام المصنف (قوله لأن المراد
الحج) علة ليشمل جميع الحج (قوله
ومثلها) أي مخالفتها إلى القران
في غير المعين في الفسخ (قوله وقد
شرط عليه القران والتمتع) حال
(قوله فلو زاد) أي المصنف عقب
قرن (قوله لشمع هذا) أي
مخالفتها إلى الأفراد (قوله أي
الاجبر الاحرام) تفسير للفاعل
المستمر والمفعول البارز (قوله
وتفسخ) أي الاجارة (قوله لأنه)
أي صرفه لنفسه (قوله ولأن الحج
لا يفتل الحج) مقتضاه لغو صرفه
لنفسه واجراؤه عن الميت (قوله
لأن عدمه خفي الحج) علة لقوله
سواء كان العام معيناً أم لا (قوله
مطلقاً) أي سواء كان الشرط من
الموصي أو الوصي (قوله أو أفراد)
عطف على قران (قوله بخالف)
أي اجبر ما شرط عليه من قران
أو أفراد (قوله هذا) أي التعليل
بظهور العدم (قوله الميقات) أي

البنائي المراد بفسخ المعين بالقوات ونحوه ان من أراد فله ذلك فان تراصيا على البقاء
لقابل جازمه هذا مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله
البقاء القابل أي في المعين وغيره لكن برضاهما في المعين وليس المراد هنا تعين الفسخ
ولو تراصيا على البقاء لأنه فسخ دين في دين الذي قاله اللخمي وغيره لأن المصنف لم يعرج
عليه سابقا وقد جعل الخط ما تقدم على الاطلاق وما هنا على تختم الفسخ فعارض بينهما
وقد علمت دفعها قاله طي وقول (ز) بان فاته أو أفسده هذا لابن رشد لتسويته بين القوات
مرض أو خطأ هلال والافساد بوط وحصر العدو وجعله حكمهما واحدا وهو الفسخ في
المعين والقضاء في غيره وقبله ابن عرفة وكذا ترك الحج فيه لغير عذر إذ قصاره أنه كإفساده
بوط قاله طي خلاف ما في الخط عن سنده من خيار الوارث في الفسخ والبقاء القابل ان
تركه اختيارا أو أفسده بوط وعلى نسخة الواو يشمل جميع ما ذكره أيضا لأن المراد
وعدم الحج حقيقة بتركه أو فواته أصداً أو مرضاً أو خطأ أو حكمة بأن أفسده بوط
أو خالف كما في الصور المتقدمه وشبهه في الفسخ فقال (ك) عدم الأفراد أو التمتع المشروط
في (غيره) أي العام المعين وهو العام المهم (وقرن) الاجبر بدل الأفراد الذي اشترطه
الميت أو بدل التمتع الذي اشترطه الميت أو الوصي فتفسخ الاجارة ومثلها بخالفته إلى
الأفراد وقد شرط عليه القران أو التمتع فلو زاد أو فرد لشمع هذا (أو) أحرم الاجبر عن
الميت ثم (صرفه) أي الاجبر الاحرام (لنفسه) أي الاجبر فلا يجزى عن الميت ولا عن
الاجبر قاله في الذخيرة وتفسخ ويرد الاجبر لأنه خلاف شرطه ولأن الحج لا يفتل لغيره من
وقع له وسواء كان العام معيناً أم لا لأن عدمه خفي كعدمه من اشتراط عليه الأفراد أو التمتع
فقرن (و) ان اشترط على الاجبر قران مطلقاً أو أفراد من الميت بخالف بفتح (أعاد) الاجبر
الحج فأردنا ومفرد ولا تفسخ الاجارة (ان تمتع) الاجبر بدلا عن القران والأفراد لأن
عدمه ظاهر بطلع عليه بخلاف القران ويؤخذ من هذا ان من خالف الميقات في غير
معين لا تفسخ اجارته وتجب اعادته من الميقات المشروط (وهل تفسخ) الاجارة (ان اعقر)
أجبر الحج (عن نفسه) من الميقات ورجع عن الميت (في) العام (المعين) سواء أحرم به من
مكة أو الميقات لأنه باعتماره عن نفسه أو لا علم ان سفره ليس للميت (أو) تفسخ في كل حال
(الأن يرجع) الاجبر (للميقات فيحرم) منه بالحج (عن الميت فيجزيه) لأنه لم ينقص
حينئذ في الجواب (تأويلان) محلهما في اعتماره عن نفسه في عام معين لا يمكنه فيه
الرجوع لبلده والعود منه بحيث يدرك الحج في عامه ويمكنه الرجوع للميقات فقط

المشروط عليه (قوله في غير معين) صلة خالف (قوله اعادته) أي الحج في عام آخر (قوله به) أي الحج
(قوله لأنه) أي الشأن (قوله باعتماره) أي الاجبر صلة علم (قوله عن نفسه) أي الاجبر (قوله أولاً) بشد الواو صلة اعتمار (قوله
علم) بضم العين (قوله ان سفره) أي الاجبر (قوله ليس للميت) بل لنفسه (قوله لا يمكنه) أي الاجبر

(قوله فيه) اي العام المعين (قوله منه) اي بلده (قوله فقيهما) اي الصورتين (قوله وهما) اي التأويلان الاخران (قوله فهو) اي الاجير (قوله ودمه) اي القتع (قوله في ماله) اي الاجير (قوله لتعمده) اي الاجير (قوله سببه) اي الدم (قوله وظاهر المصنف انه) اي الشأن على تأويل الاجزاء (قوله لا يرجع عليه) اي الاجير (قوله في نقص التمتع) اي عن الافراد المشترط عليه (قوله ما بعد) بضم العين اي لم يبعد (قوله ان هذا) اي التردد (قوله في غير ٤٤٩ المعين) اي واما في المعين فتفسخ الاجارة قطعا (قوله علة خفاء العدا) اضافة علة للبيان (قوله مطلقا) اي عن التقييد بتعيين العام (قوله عليه) اي الفسخ مطلقا (قوله عليهما) اي التأويلين في غير المعين (قوله كلامها) اي المدونة (قوله في غير المعين) اي في اعقاره عن نفسه (قوله يرجع لبلده في غير المعين) اي ولا يجزيه الاحرام عن الميت من الميتات (قوله بالفسخ في المعين) ولو احرمت من الميتات عن الميت (قوله ان رجوع الى الميتات) واهرم بالحج منه عن الميت (قوله في نقل) مفهوم فرض (قوله واعاجز الخ) مفهوم صحيح (قوله اوفي عمرة) مفهوم صحيح (قوله المستتيب) اي على العمرة (قوله كراهما) اي الاستنابة (قوله وبه) اي سندا على منعها في الفرض وكراهما في التطوع (قوله وأطلق غير سند منع النيابة في الحج) اي عن تقيدها بكونها في فرض (قوله ونحوه) اي ما غير سند في اطلاق منع النيابة في الحج (قوله واختلف في الصوم والحج) ظاهره فرضا او نفلا (قوله انهما) اي الصوم

وأما عتقاره عن نفسه في عام غير معين او معين ويمكنه فيه الرجوع لبلده وعوده منه وادراك الحج فيه فقيهما تأويلان آخران غير تأويل المصنف وهما هل لا بد أن يرجع لبلده الذي استؤجر منه فان لم يرجع له فسخت أو يجزيه رجوعه للميتات والاحرام منه بالحج عن الميت ثم على القول بالاجزاء في تأويل المصنف فان كان اعقاره عن نفسه في أشهر الحج فهو متمتع ودمه في ماله لتعمده سببه قاله سند وظاهر المصنف انه لا يرجع عليه بشئ في نقص التمتع وعن التونسى لو قيل يرجع عليه بعد ادمائه ما بعد وسكت عن اشترط عليه القران فقرن ونوى العمرة التي فيه لنفسه والحج للميت والمنصوص فيه عدم الاجزاء ابن عبد السلام واختلف هل يمكن من الاعادة او تفسخ الاجارة الخط الظاهران هذا في غير المعين ثم الجارى على علة خفاء العدا الفسخ مطلقا في كلام سند ما يدل عليه والله اعلم فاهمب البناء التأويلان في غير المعين هما المنصوصان والتأويلان في المعين مخرجان عليه مالات كلامهما مفروض في غير المعين كما في الخط والموافق في قال يرجع لبلده في غير المعين قال بالفسخ في المعين ومن قال يرجع للميتات في غير المعين قال بعدم الفسخ في المعين ان رجوع الى الميتات (ومنع) بضم فكسر (استنابة) شخص (صحيح) او مرجو الصحة مستطاع من اضافة المصدر افعاله أى توكيله غير (في فعل حج فرض) كحجة الاسلام ولو على تراخيها لخوف القوات ارجحة من ضرورة مكنتها بفعل وكبله وان استأجره فسدت وفسخت وان أتم فله أجر مثلها المسمى (والا) بان استأجره صحيح في نقل او عاجز غير مرجو اوفي عمرة سواء كان المستتيب صحيحا او عاجزا اعترأ لا (كره) بضم فكسر اي التوكيل وان استأجره صححت سندا تفق ارباب المذاهب على ان الصحيح لا يجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهته في التطوع وان وقعت صححت الاجارة اه وتبعه ابن فرحون والتمسائي والقرافي والتادلي وغيرهم وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة باجاء كالإيمان بالله تعالى ومنها ما يقبلها اجماعا كالاعمال والصدقة ورذال الدين والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النيابة وفي الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فان فعل مضى فاعتقد المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكراهته في النقل قول سند وكراهته عن المريض كلام الجلاب والمعتقد منع النيابة عن الحي مطلقا قاله الرماض ولا فرق في النيابة بين كونها اجرة أو تطوعا قاله الرماض وأما قول شارح العمدة

٥٧ منج ل
مفعول اعتقد (قوله وكراهته عن المريض) عطف على منع (قوله كلام الجلاب) عطف على قول سند (قوله مطلقا) اي عن تقييده بكونه صحيحا في فرض

(قوله لانه) اى النيابة وذ كره تذ كبر خبره (قوله ولا استنباه) اى فى الحج لا للولد ولا غيره اى وثانيها تجوز للولد وغيره (قوله ولا يصح) اى الحج (قوله عن مرجو صحته) وأولى عن صحيح (قوله من لا يرجى الخ) بيان للمعصوب باهمال العين وانحاش المضاد (قوله البابى كالزمن) بكسر الميم خبر المعصوب ٤٥٠ (قوله والهزم) بفتح الهاء وكسر الراء (قوله فى اجازته) اى الحج صله

النيابة فى الحج ان كانت بفراجة فحسنة لانه فعبر خبره ومعروف وان كانت بأجرة فالمنصوص عن مالك رضى الله تعالى عنه كراهته لانه من أكل الدنيا بالدين وعمل الآخرة فانظروا حله على النيابة عن الميت الموصى لاعتن الحى فلا يخالف ما قبله أفاده البناني فنص ابن الحاجب ولا استنباه للعاجز على المشهور وثالثها تجوز للولد فعمل ابن عبد السلام عدم الجواز على عدم العصمة وشهره وخص ابن عرفة ولا يصح عن مرجو صحته ولا شهابان وأبو صحيح من صحيح عنه لزم للخلاف والمعصوب من لا يرجى شؤنه على الراحلة البابى كالزمن والهزم فى اجازته عنه ثالثها لانه وشبهه فى الكراهة فعمل (كبد) شخص ضرورة (مستطيع) الحج (به) اى الحج (عن غيره) فيكره بناء على التراخي ولم يخف فواته والافهوه محرم ومفهوم بده أن حج المستطيع الذى حج حجة الاسلام عن غيره لا يكره ان كان بلا أجرة أفاده عب البناني غير صواب ولذا قال طي قوله كبد مستطيع الخ لا يأتى على المشهور من منع النيابة وعدم صحته لاعتن الصحيح ولا عن المريض ولا على ما ذكره من الكراهة على ما فيه والا كرهت مطلقا وانما هو مقرر على جواز الوصية فهو اشارة لقولها وان أوصى أن يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب الى ونحوه لابن الحاجب (واجارة نفسه) فى عمل لله تعالى حج أو غيره فهو أعم مما قبله كان ضرورة مستطاعا أو غيره على القول بالتراخي والاحرم على الضرورة المستطيع لقول مالك رضى الله تعالى عنه أن يواجر الرجل نفسه فى عمل اللين وقطع الحطب وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عملا لله بأجرة والقول الشاذ جوازها والخلاف فى غير تعليم القرآن والأذان فتجوز الاجارة فيها اتفاقا ومحل الكراهة اذا كره العقد من المستأجر فان حرم عليه حرم على الاجير أيضا اذا لا يتصور كونه محرما من جانب مكروهها من جانب آخر أفاده عب البناني هذا مقرر على قوله ونفذت الوصية به من الثالث كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ونصه اذا أجزنا الوصية وأنفذناها بعد الوقوع فهل يجوز بعد ذلك لاحد أن يواجر نفسه أو يكرهه فيه قولان المشهور كراهته لان أخذ العوض عن العبادة ليس من شيم اهل الخير ونحوه لابن شاس (ونفذت الوصية به) اى الحج المكروه لا الممنوع لانه يفسخ وصلة نفذت (من الثالث) ضرورة كان الموصى أو غيره فان لم يوص فلا يلزم وان كان ضرورة على الاصح قاله ابن الحاجب فى التوضيح الخلاف فى الجواز وعدمه كما يظهر من ابن بشير وابن شاس لافى الزوم خلافا لابن الحاجب ابن عرفة مقابل الاصح لأعرفه ومحل نفوذها منه اذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة ولم يسع الثالث الا احدهما فتقدم على الوصية بالحج التطوع وهذا مذهبها ولو أوصى بمال وج ضرورة

كاف التشبيه (قوله ضرورة) بفتح الصاد المهملة اى من لم يحج بجهة الاسلام (قوله ولم يخف فواته) اى الحج فيما بلى ذلك العام (قوله والا) اى وان بدأ به على الفور ومع خوف القوت (قوله من منع النيابة الخ) بيان للمشهور (قوله ولا على ما ذكره) عطف على المشهور (قوله من الكراهة) بيان (قوله والا) اى وان كان على الكراهة التى ذكرها المصنف (قوله كرهت مطلقا) اى عن تقييدها بكونها بأجرة (قوله لقولها) اى المدونة (قوله يحج بضم الباء) (قوله أنفذ) بضم الهمز وكسر الفاء (قوله ونحوه) اى قوله (قوله فهو) اى قوله واجارة نفسه (قوله كان) اى الاجير (قوله والا) اى وان بنى على الفور (قوله لقول مالك رضى الله تعالى عنه الخ) اى لقوله واجارة نفسه (قوله اللين) بكسر الموحدة (قوله الى) بشد الياء (قوله جوازها) اى اجارة نفسه (قوله والأذان) عطف على تعليم (قوله فيما) اى الأذان وتعليم القرآن (قوله عليه) اى المستأجر (قوله كونه) اى العقد (قوله هذا) اى قوله

واجارة نفسه (قوله شيم) بكسر الشين المجبة وفتح الياء اى خصال (قوله ومحل نفوذها) اى الوصية بالحج وضاق (قوله منه) أى الثالث (قوله ولم يسع الخ) حال (قوله فتقدم) أى الوصية غير المكروهة (قوله هذا) أى تقديم الوصية غير المكروهة على وصية الحج (قوله مذهبها) اى المدونة

وجع غير ضرورة (قوله الوصية)

بمال ووجع ضرورة (قوله فيهما)

أى الفرعين (قوله وان كان) أى

الامام مالك رضى الله تعالى عنه

الخ حال (قوله مراعاة الخلاف) علة

لقوله نفذت (قوله الاول) أى

تكرير الحج عنه (قوله وان كان)

هذا ظاهر لفظه حال (قوله في هذه

الصورة) اى التى لم ترد (قوله

لإفادة من التبعض) من إضافة

المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب

مفعوله (قوله هذا) أى قوله

كوجوده بأقل مما سمى (قوله وهو)

أى غير الواسع الذى يشبهه أن

يجمع به حجة واحدة (قوله لكن

صرح به للتأويلين) استدراك

على قوله وهو داخل تحت والا

لرفع إيهامه أنه لا وجه لتصريحه

به (قوله وشأنه الصرف في حجة)

حال (قوله وجميعه) عطف على

الزائد (قوله مطلقا) صفة لمحذوف

أى رجوعا وحال من فاعل يرجع

(قوله في المستثنين) اى وجوده

بأقل وتطوع غيره (قوله معين)

فاعل يجمع (قوله أو غيره) أى

المعين (قوله يكون) أى الفاضل

(قوله ان عنه) أى الموصى الاجير

(قوله او قال) أى الموصى (قوله عنه)

أى الموصى (قوله به) أى المال

(قوله وان قال) اى الموصى (قوله

يكون) أى الفاضل (قوله والا

اى وان لم يعينه (قوله اداسمى)

أى الموصى (قوله ما يعطى) أى

لمن يجمع عنه (قوله فذلك) أى المسمى

وضافى الثالث عنهم ما يخصهم من هذه المذاهب أيضا وصحح ابن رشد تقديم وصية المال في هذه
أيضا واقتصررت عليه وفي العنينة تقديم حجة الاسلام وذكر المصنف الفرعين في
باب الوصية مقتصرًا على مذهبهم أقبح ما قاله عقب البنا في نفذت الوصية به عند الامام
مالك رضى الله تعالى عنه وان كان لا يبيح النيابة فيه مراعاة للخلاف (و) ان أوصى بثلاث
ماله للحج (ح) بضم ففتح مثقلا (عنه) اى الموصى (حج) بكسر ففتح جمع حجة ولومن
مكة واستحسن ابن المواز جعله في حجة واحدة ومحل الاول (ان وسع) الثالث حججا بأن
كثير جدا انما يجمع به حجة واحدة فليس المراد باتساعه امكان الحج به أكثر من مرة
مع جريان العادة بصرفه في حجة واحدة وان كان هذا ظاهرا لفظه في هذه الصورة الزائد
يورث ولا يجمع به أفاده ابن عاشر (وقال) الموصى في وصيته (يجمع به) اى الثالث ولو كثروا
جدا كالثلاثة آلاف دينار كان الموصى ضرورة أم لا (لا) يجمع عنه حجج ان وسع وقال يجمع
(منه) حجة واحدة لإفادة من التبعض (والا) اى وان لم يسع الثالث حججا او وسع وقال
يجمع منه (ف) الزائد على حجة (ميراث) وشبهه في ارث الزائد فقال (كوجوده) اى الاجير
(بأقل) مما سمى الموصى من مال لمن يجمع عنه فالزائد عما اخذ الاجير ميراث البناى هذا
في غير الواسع وهو ما يشبه أن يجمع به حجة واحدة قاله ابن عاشر وهو داخل تحت والا
لكن صرح به للتأويلين هذا هو الصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه
كلام ابن رشد وغيره ولا فرق بين أن يوصى بمال معين أو بالثالث كما حمله عليه الشارح
وقت (او تطوع غير) بالحج عن الميت بلا أجره فبورث ما وصى به لمن يجمع عنه سواء كان
ثلاثا او قدرا معيننا (وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثا اذا وجد بأقل مما سمى وشأنه
الصرف في حجة وجميعه اذا تطوع به أحد مطلقا سواء قيد بحجة بأن قال يجمع به عنى حجة
او أطلق بأن قال يجمع به او جوابه عنى او يرجع ميراثا في كل حال (الأن) يطلق بان
لم يقيد بحجة (و) يقول يجمع (او جوا) عنى بكذا اى بمائة مثلا (ف) يجمع عنه (حج) حتى
يتقدف لا يرجع الزائد عن حجة في وجوده بأقل والا لجميع في تطوع أحد به ميراثا في
الجواب (تأويلان) في المستثنين كما في الخط والخرشي وغيرهما وبقية كلامه في
مناسكه ونصه وان سمى قد راجع به عنه فان وجد من يجمع عنه بدونه كان الفاضل ميراثا
الأن يفهم اعطاء الجميع هذا ان سمى حجة وان لم يسم فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن
المواز يجمع به حج واختلاف هل قوله تفسير او خلاف والا قرب انه خلاف اه فقوله
من يجمع عنه بدونه صادق بالتطوع به دون مال وبالمجا بأقل وقال ابن عرفة ولوعين عددا
ليجمع به عنه معين او غير فقيه ثلاثة أقوال الاول لا مدونة يكون ما فضل عن حجة ميراثا
والثاني للشيخ عن محمد يكون للاجير ان عينه او قال يجمع عنه به رجل وان قال جوا عنى به
او يجمع عنى به ففى حجبات والاحسن حجة واحدة ثالثا لا يشهد يكون للاجير ان عينه والا
ففى حجبات وقال ابن بشير اختلاف المتأخرون فى قول ابن المواز اذا سمى ما يعطى فذلك كله

(قوله اذا قال) أي الموصى (قوله فلان) ٤٥٢ فاعل يحج (قوله او قال) أي الموصى (قوله رجل) أي يحج عني به (قوله واما ان

للموصى له اذا قال يحج عني بهذه الاربعين فلان او قال رجل واما ان قال بجواز عني بها او يحج عني بها فاستغنى كاه في حجة او حجتين او ثلاث ولو جعلت في حجة واحدة فهو احسن هل هو ثقة سيئ الكلام ابن القاسم او خلاف اه ونحوه في التوضيح ومحل التأويلين في غير الواسع سواء كان عندنا معينا كاربعة او جزأ شائعا كذا والفرق بينهما وبين الواسع ما ذكره ابن رشد ونصه قال في العينية في رجل اوصى ان يحج عنه بثلاثة فوجد ثلاثة آلاف دينار ونحو ذلك انه يحج عنه حتى يستوعب الثلث قال في البيان لانه لما كان الثالث واسعا حل على انه لم يرد حجة واحدة ولو كان ثلثه يشبه ان يحج به حجة واحدة ترجع ما بقي ميراثا كما قال في المدونة في مثله الاربعين دينارا اه ففهم ان المدار على كون المال واسعا ولا يفرق بين العمد والجزء وفهم الفرق بين الواسع وغيره (ودفع) بضم فكسر المال (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية مشددة جمعه عددا كان كاربعة او جزأ كسدس مالى ان كان قد رأبيرة الحج بل (وان زاد) المسمى على اجرة (مثله) اي المعين وصلة دفع (الشخص) بضم الميم وفتح العين والمثنى بالذات او بالوصف سواء قال في حجة أو أطلق ونعت معين بحملة (لا يرث) المعين الموصى بالفعل سواء كان أجنبيا او من ذوى الارحام كالخال او عاصبا محجوبا كالخ مع ابن وهـ ذاقيد في المبالغ عليه فقط واما قدر الاجرة في دفع له وان كان وارثا لم يرد في المصنف الوارث الدخلة على ان لكان احسن او يجعل للخال ويعتبر كونه وارثا وغيره وقت تنفيذ الوصية كما يفيد قوله في بابهم والوارث يصير غير وارث وعكسه المعبر ماله ومفهوم لا يرث ان الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على اجرته ونعت معين بحملة (فهم) بضم فكسر (اعطاؤه) أي الزائد على اجرته (له) اي المعين فلولا يفيهم اعطاؤه فليس له الأجرة مثله فان امتنع من الحج بها فلا شيء له ويرجع المسمى ميراثا قاله عب البناني فيه نظرا لان اقل احواله ان يكون كما اذا عين غير وارث ولم يسم وقد قال المصنف نفسه زيد ان لم يرث بأجرة مثله نلهم الخ وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن المواز يكون الجميع للموصى له اي فهم اعطاؤه له والا الآن يرضى بدونه بعد علمه بالوصية (وان عين) الموصى شخصا للحج عنه وارثا فلا يرث على اجرة مثله شيئا وان عين شخصا (غير وارث) فان سمي له شيئا فلا يرث عليه (و) ان (لم يسم) قد رايدفع له في حجة عنه فان رضى بأجرة مثله او اقل منها فواضح (زيد) بكسر الزاي اي غير الوارث (ان لم يرث) غير الوارث (بأجرة مثله) ونائب زيد (ثلثها) اي أجرة مثله فان رضى فواضح (ثم) ان لم يرث ايضا هم زيدا عليها ثلثها (تربعين) بضم المثناة والراء وكسر الموحدة مثله اي انتظر سنة او بالاجتهاد قولان سواء كان الموصى ضرورة ام لا (ثم) ان استقر عتقا (أوجر) بضم الهمزة وكسر الجيم (المشخص) الموصى بالحج عنه (الضرورة) اي الذي لم يحج حجة الاسلام ويطلق على من لم يتزوج لانهم ما صر ادواهم هم بالحج والزواج غالبا من يحج عنه غير الموصى له المعين (فقط) أي دون

قال اي الموصى (قوله بها) أي الاربعين مثلا (قوله او يحج) بضم ففتح (قوله ولو جعلت) بضم فكسر أي الجلة المسماة (قوله فهو) أي جعلها في حجة (قوله هل هو) أي كلام ابن المواز (قوله في غير الواسع) أي الكثير جدا الذي ليس شأنه ان يصرف في حجة (قوله بينه) أي غير الواسع (قوله فوجد) بضم فكسر أي ثلثه (قوله انه يحج) بضم الياء (قوله يستوعب) بضم الياء وفتح العين أي يستكمل (قوله لانه) اي الشأن (قوله حل) بضم فكسر (قوله على انه) أي الموصى (قوله ثلثه) أي الموصى (قوله ان يحج) بضم الياء (قوله ففهم) أي من كلام ابن رشد (قوله ان المدار) أي في تعدد الحج عن الموصى وعدمه (قوله وفهم) اي من كلام ابن رشد (قوله بالذات) صلة المعين (قوله وهذا) أي قوله لا يرث (قوله في المبالغ عليه فقط) وهو الزائد على أجرة مثله (قوله أو يجعل) أي الواو في وان زاد على أجرة مثله (قوله وعكسه) أي غير الوارث يصير وارثا (قوله فان امتنع) أي المعين (قوله بها) أي اجرة مثله (قوله أحواله) أي الموصى له المعين غير الوارث (قوله ولم يسم) أي الموصى قد رامن المال (قوله زيد) بكسر الزاي (قوله ثلثها) نائب فاعل (قوله الا أن يرضى) أي الموصى له (قوله بدونه) أي المسمى (قوله فلا يرث على أجرة مثله شيئا) أي ان امتنع من الحج بها (قوله من يحج عنه) نائب فاعل أوجر

غير

(قوله فيها) أي المدونة (قوله لان رد المعين الخ) علة أي دون غير الضرورة فلا يستأجر له من يحج عنه ويورث المال كله (قوله وهذا) أي كون الاجير ليس عبدا ولا صيدا (قوله لوجوب الحج عليه) أي الضرورة الخ علة لا اشتراط الحرية والبلوغ فحين يستأجر الحج عنه (قوله وهذا) أي عدم الاستئجار لغير الضرورة ورجوع المال كله ميراثا (قوله فيها) أي المدونة (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله اذا عين قدرا) أي من المال لشخص معين يحج به عنه (قوله ولم يرص به) أي القصد الذي عينه الموصي (قوله قتل) أي الوصية ويرجع ذلك القدر كله ميراثا (قوله وان لم يعين) أي الموصي (قوله له) أي الموصي له المعين (قوله قدرا) أي ولم يرص الموصي له بأجرة مثله زيد له عليه اثلاثا فان لم يرص تربص به ثم أوجر ٤٥٢ له ولو عبدا أو صيدا (قوله لعدم

وجوب الحج عليه) أي غير الضرورة لا يجازر العبد والصبي على الحج عنه (قوله لا يجازرهما) أي العبد والصبي له أي غير الضرورة (قوله لانه) أي الحج (قوله وهما) أي العبد والصبي (قوله به) أي النقل (قوله يشترط اسلامهما) أي العبد والصبي في البيان لوقال اجموا فلانا عني فأني فلان الأبأ أكثر من بجهة المثل زيد مثل ثلثهما فان أبي ان يحج عنه الأبأ أكثر من ثلثهما فلا يراد على ذلك واستؤجر من يحج عنه غيره بعد الاستئناء ولا يرجع ذلك الى الورثة ان كانت الحجة فريضة باتفاق أو نافذة على قول غير ابن القاسم في المدونة خلاف قول ابن القاسم فيها نقله في التوضيح ومشي هنا على قول ابن القاسم بدليل قوله فقط أفاده البناني (قوله ان كان الحر البالغ) أي المستأجر للحج عن الضرورة (قوله وان خالفه في محرمات الاحرام والرمل في الطواف والسعي) حال (قوله

غير الضرورة فلا يستأجر له من يحج عنه ويورث المال كله فانه فيها لان رد المعين كرد الوصية من أصلها ونائب فاعل أوجر (غير عبدا وصبي) وهذا شرط في كل اجير للحج عن ضرورة لوجوب الحج عليه فيؤجر له من يحج عليه وهذا قول ابن القاسم فيها وقال غيره ان غير الضرورة اذا عين قدرا ولم يرص به الموصي له فقتل وان لم يعين له قدرا أوجر له بعد زيادة الثلث والاستئناء ولو عبدا أو صيدا ان لم يمنع من استئجارهما له لعدم وجوب الحج عليه فلا يضربا يجازرهما لانه نقل في حقه وهما محتاطان به نعم يشترط اسلامهما وصبي الصبي فانه زروق الخط لعل شرط التميز للخروج من الخلاف في صحة حج غير المميز ان كان الحر البالغ رجلا عن مثله او عن امرأة او امرأة عن مثله ابل (وان) كان (امرأة) عن رجل لمشاركته في وجوب الحج وان خالفه في محرمات الاحرام والرمل في الطواف والسعي (و) ان استأجر الوصي من يحج عن ضرورة ودفع المال له ثم ظهر رقيقا أو صيدا (لم يضمن) الاولى لا يضمن (وصي دفع) المال الذي سماه الموصي لمن يحج عنه (لهما) أي العبد والصبي سواء بحجابه أم لا حال كونه الوصي (محجبا) أو ظاهرا ان العبد حر لبياضه وفصاحته مثلا وان الصبي بالغ لطوله وغلظه والتقييد بالاجتهاد ان استأجرهما عن ضرورة لم يأذن في استئجارهما عنه او غيره وقد منع من استئجارهما عنه ويضمن العبد ان غر بخر به وصارت جنابة في رقبة وان سمي الموصي مقدرا فلا يراد الاجير عليه ويحج عنه به من مكان ايصاله (وان لم يوجد) اجير يحج عنه (بما سمي) الموصي لمن يحج عنه (من مكانه) أي محل موته (حج) بضم ففتح مثله عنه (من) المكان (الممكن) الحج منه عنه بما سماه ان لم يسم مكانا بل (ولو سمي) مكانا للحج منه عنه به ومحل الخلاف اذا قال حجوا عني من بلد كذا وبه مات قاله ابن رشد وعليه قسمته غير ما مات به لغو ورد بولوق ابن القاسم يرجع ميراثا وان لم يمنع والذي في المتن قول اشتهب وفي التوضيح انه روي عن ابن القاسم أيضا ولا يورث في كل حال (الا ان يمنع) الموصي ان يحج عنه من غير المكان الذي سماه بنص كلاً فجاء عني الامن مكان كذا او بقرينة (المسمى) ميراث ولا يحج

الوصي) أي على الاجحاج (قوله ثم ظهر) أي الاجير (قوله الاولى لا) أي لان لم تنس في الماضي والفقهاء انما يتكلم على الاحكام المستقبل (قوله ان استأجرهما) أي الوصي العبد والصبي (قوله في استئجارهما) أي العبد والصبي (قوله عنه) أي الضرورة (قوله او غيره) أي الضرورة (قوله وقد منع) أي غير الضرورة الخ حال (قوله من استئجارهما) أي العبد والصبي (قوله عنه) أي غير الضرورة (قوله ويضمن العبد) أي دون الصبي كما أفاده البناني راذا على عب (قوله مقدرا) أي من المال لمن يحج به عنه (قوله ومحل الخلاف) أي المشار له بولوق (قوله اذا قال) أي الموصي (قوله به) أي البلد الذي عينه صله مات

(قوله أو قامت الخ) عطف على نص الخ (قوله يرغب) بضم الباء وفتح الغين المجعولة (قوله فيه) أي في حجة (قوله فلا يجوز له استئجار غيره) تفرع على لزومه الحج بنفسه (قوله ولا يقوم وارثه) أي الأجر - ير عطف على لا يجوز له استئجار غيره (قوله مقامه) أي الأجر في الحج ان مات (قوله وكذا) أي تعيينه للحج بنفسه أو قيام القرينة عليه في لزومه الحج بنفسه (قوله على ما شمره) صلة كاف التشبيه (قوله وقيل فتعلق) أي الأجرة بذمته أي ان لم يعينه المستأجر ولم تقوم قرينته على تعيينه (قوله وعليه) أي قول ابن رشد (قوله قسميته) أي الموصى (قوله الأول) أي تعلق الأجرة على الحج بعين الأجير (قوله لقوله في توضيحه الخ) اقتصر على الأول (قوله انه ٤٥٤ اختاره) أي الأول (قوله وقيام) عطف على تمكن (قوله وعدمهما)

عنه من الممكن (ولزمه) أي أجزأ الحج (الحج بنفسه) ان نص الموصى على تعيينه كاستأجر ذلك الحج بنفسك أو قامت قرينته على تعيينه ككونه ممن يرغب فيه لعله أو صلاحه فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه وكذا ان لم ينص ولم تقوم قرينته على تعيينه على ما شهره المصنف هنا وقيل فتعلق بذمته واقتصر المصنف على الأول لقوله في توضيحه انه اختاره ابن عبد البر وغيره وينبغي على الخلاف تمكن الأجير من الاستئجار لمن هو مثله وقيام وارثه مقامه اذا مات قبل التمام وعدمهما بخلاف أجزأ غير الحج في هذا الأخير ويصلي النائب ركعتي الأحرام والطواف لانه ليست بناية حقيقية في المدونة من حج عن غيره كفته النية وان لم يقل ليبيك عن فلان سند مقصوده انه ينفقه عن الغير بمجرد النية كاعتقاده بها عن النفس (لا) يلزم الأجير على الحج (الشهاد) عند إحرامه على انه أحرم عن فلان اذا كان قبض الأجرة مطلقا ولم يقبضها وهو غير متمم وحلف انه أحرم عن المستأجر وظاهر سند تصديقه بلاعين فان كان متمما فلا بد من إظهار حال إحرامه انه عن فلان ولا تكفيه يمينه على هذا وهذا في أجرة الضمان وأما البلاغ فيفسد بشرط تأخير الأجرة (الآن يعرف) بضم فسكون ففتح الشهاد بين الناس أو بشرط فيلزم ولا يصدق بدونه ولو أمينا وحلف فلا يستحق الأجرة ولو قبضها ولما قلنا ان الأجير يلزمه الحج بنفسه بين انه في المضمونة بذاته وان المضمونة بذمته اذا مات قام وارثه مقامه أو استأجر غيره فان فضل شيء من الأجرة فله وان نقصت فعليه فقال (وقام وارثه) أي الأجير غير المعين (مقامه) أي الأجير غير المعين في تقييم الحج أو استأجر من يتمه (في) قول الموصى ادفعوا كذا دينار (المن يأخذه في حجة) بكسر الحاء على الأشهر وسمع فتحها أيضا فرضي انسان بأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا ينفسخ العقد بعونه وان كان مستوفى منه لعدم تعيينه والأجرة انما تنفسخ بتلف المستوفى منه المعين ويقوم وارثه مقامه فيجوز بنفسه أو يستأجر من يحج وله الفضل وعليه النقص ويستأنف القائم الأحرام سواء كان وارثا أو غيره ولا يكمل على ما فعله الأول من الموضع المشروط الأحرام

أي تمكنه من الاستئجار وقيام وارثه مقامه عطف على تمكن (قوله في هذا الأخير) أي القيام مقامه اذا مات فليس لوارثه (قوله لانها) أي النيابة على الحج (قوله مطلقا) أي ولو تمهما (قوله فان كان منهما) أي ولم يقبضها (قوله انه) أي الأحرام (قوله على هذا) أي ان احرامه عن فلان (قوله بدونه) أي الشهاد (قوله بين) بفحات منقلا (قوله قام) أي يقوم (قوله أو استأجر) أي يستأجر (قوله من الأجرة) أي التي سماها الموصى (قوله فله) أي وارث الأجير الأول (قوله وان نقصت) أي الأجرة التي سماها الموصى عن الأجرة التي استأجر بها وارث الأجير الأول (قوله فعليه) أي وارث الأجير الأول تقييم أجرة الثاني من تركة الأول (قوله في تقييم الحج) صلة قام (قوله يأخذه) أي المسهي (قوله

فيها) أي الحجة (قوله ومات) أي يأخذه (قوله تمامها) أي الحجة (قوله وان كان مستوفى منه) حال (قوله لعدم تعيينه) علة لقوله لا ينفسخ العقد بعونه (قوله الفضل) أي الفاضل الزائد ان كان (قوله وعليه) أي الوارث من تركة الأول (قوله النقص) أي الناقص ان كان (قوله ويستأنف) أي يتبدى (قوله من الموضع المشروط الأحرام منه) صلة يستأنف

منه

منه او من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والا فموضع يدرك منه (ولا يسقط فرض من) أي المستنيب الذي (حج) بضم قفتح منه فلا (عنه) حيا كان او ميتا ولا تغله أيضا فهو فرض مفهوم موافقة فلو قال ولا يكتب ان حج عنه غير اجر النفقة والدعاء لشملهما لانه من الاعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم وصحت النيابة فيه مع الكراهة بخبر المستطيع ونفذت الوصية به لشأبة المال كنيابة امام الصلاة من صلى عنه فلا يسقط فرض الامام بفعل النائب وصحت للامال وملازمة المحل الذي صلى فيه ويكتب نافذة للاجبر على ما يفيد كلام الخط هنا عن سند وابن فرحون والمواق عن القرافي وقال الخط عنه قوله كتمتع بقرآن تنبيه صرح صاحب الطراز بأن من استؤجر على شيء بخلاف ما استؤجر عليه فانه يقع عن نفسه وان كان نواه عن غيره واستشكل بأنه لا يثاب الانسان الاعلى ما ثوى افعوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وأجيب باستثناء هذا من الحديث وهو غير ظاهر المسناوي الحق ان نية الحج هنا موجودة والخلل انما هو في متعلقها وهو كونه عن فلان وذلك لا يضر في أصل النية كقولهم في اخراج بعض المستباح (وله) أي المحجوج عنه (اجر النفقة) التي أنفقها الاجبر في الحج عنه (و) له أجر حله على (الدعاء) ولولته نفس الاجبر بدنيوى فيحصل له ثواب حله على الخضوع والنضج لله تعالى لخبر الدعاء مع العبادة ومتعلقه وهو مطلوب الاجبر له ابن فرحون ثواب الحج للحاج وانما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (وركنهما) أي الحج والعمرة المشترك بينهما ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وفي هذا خلاف مشهور ركنيته في الحج والعمرة وروى ابن القصار انه ليس بركن وانه واجب بخبر بالدم وللعج ركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماحشون الوقوف بالمشعر الحرام ورمى العقبة والمشهور ان الاول مندوب والثاني واجب بخبر بالدم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بعرف بل المذهب انه واجب بخبر بالدم واختلاف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بعرفة والحلق والمذهب عندنا انهما واجبان بخبر بالدم فهذه تسع بعضها مجمع عليه وبعضها مختلف فيه في المذهب او خارجة فينبغي نية الركنية بالخروج من الخلاف وليكثر الثواب أشار له الشيباني وافعال الخير ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن ومنهم من يقول فرائض وسنن وفضائل ومنهم من قال فروض وواجبات وسنن فالاول ما لا بد منه ولا يجزئ عنه دم ولا غيره وهو ما تقدم ذكره وهو ثلاثة أقسام قسم يقوت الحج بقواته ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يقوت الحج بقواته ويؤمر بالتحلل بعمرة والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة وقسم لا يتحمل من الاحرام الا بقوله ولو وصل الى اقصى المشرق او المغرب رجع الى مكة فله وهو طواف الافاضة والسعي والثاني ما يطلب الاتيان به وان تركه لم يهدى كطواف القدوم والتلبية وحرم ابن الحاجب بالتأيم بتركه عمدا وكذا ابن فرحون وتردد الطرطوشي فيه وقال ابن عبد السلام من قال

(قوله والام) أي وان لم يتسع الوقت
(قوله فن موضع يدرك منه) أي ولو
عرفة (قوله ولا يسقط) أي بفعل
النائب (قوله لانه) أي الحج الخ علة
اقوله لا يسقط فرض من حج عنه
(قوله وصحت النيابة الخ) جواب
ما يقال اذا لم يقبل النيابة فلم يصحت
فيه (قوله لشأبة المال) علة صحته
(قوله ويكتب) أي حج النائب
(قوله وهو) أي الاستثناء (قوله
وهو) أي متعلقها (قوله كونه)
أي الحج (قوله ومنعلقه) بفتح
اللام (قوله له) أي الاجبر (قوله
المستترك) بفتح الراءعت ركن
(قوله وفي هذا) أي السعي (قوله
مشهوره) أي الخلاف (قوله
ركنيته) أي السعي (قوله انه) أي
السعي (قوله الاول) أي الوقوف
بالمشعر الحرام (قوله والثاني) أي
رمى العقبة (قوله فالاول) أي
الركن (قوله والثاني) أي الواجب
(قوله فيه) أي التأيم بتركه

بوجوبه قال بنائمه ومن قال بسنة قال بكراته والقسم الثالث ما لادم ولا اثم في تركه
 كفعل الاحرام وركوعه وغيرهما من المستحبات (الاحرام) أى الدخول بالنية في حرمة
 الحج والعمرة (ووقته) أى الاحرام بالنسبة لانشاءه (الحج شوال) ويتقدم فجر يوم النحر
 وبالنسبة للتصل منه من فجر يوم النحر (لا آخر) شهر (الحجة) والافضل لاهل مكة الاحرام
 بالحج من أول الحجة قاله الامام مالك رضى الله عنه فيها وقال في غيرها يوم التروية والمعتمد
 الاول (وكره) بضم فكسر الاحرام بالحج (قبله) أى شوال صادق في يوم النحر وما بعده الى
 شوال وشبه في الكراهة فقال (كما) الاحرام بالحج قبل وصول (مكانه) أى الاحرام الاتي
 بيانه من ذى الحليفة والحقيقة ونحوهما فبكره (و) في كراهة الاحرام بالحج والعمرة (في
 رابع) بكسر الموحدة والغين المجمة قرية بساحل القلزم لانها قبل الحجة التي هي الميقات
 لاهل مصر والشام ونحوهم قاله صاحب المدخل وعدم كراهته فيها المصادقات بالحقيقة قاله
 المنوفي (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (وصح) الاحرام قبل ميقاته
 الزماني وقبل ميقاته المكاني وفي رابع وذ كرهذا وان علم من الكراهة تبعها لغيره من اهل
 المذهب ولدفع توهم حملها على المنع والفرق بينه وبين الصلاة والجامع بينهما ان كلاهما
 له احرام وتحلل في وقت معين ان الحج لا يمكن فراغه قبل وقته اذ من اركانه وقوف عرفه
 لله العبد الا كبر بخلاف الصلاة التي احرم بها قبل وقتها فيمكن فراغها قبله ويبحث فيه
 باقتضائه صحة الصلاة التي احرم بها قبل وقتها بقدر تكبير الاحرام فقط وفعل باقيها
 بوقتها وليس كذلك وفرق عبد الحق بمباعدة الحج الصلاة في أمور شتى ورد بأنه وان باينها
 يجامعها في الاحرام والتحلل في وقت معين وفرق سالم بأن قوله تعالى يستألفونك عن الاهلة
 قل هي مواقيت للناس والحج يفيد ان سائر الاهلة مبيقات للحج فيفيد ان قوله تعالى الحج
 أشهر معلومات بيان الوقت الكامل الذي لا كراهة فيه فالاحرام بالصلاة في وقتها شرط
 صحة والحج في وقته شرط كمال هذا هو المشهور وروى اللخمي عن الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه عدم انعقاده قبل وقته لقوله تعالى الحج أشهر معلومات لوجوب انحصار
 المبتدأ في الخبر فيجب صصر الحج في الأشهر فالاحرام قبلها كالاحرام بالصلاة قبل
 وقتها فلا ينعقد وأجيب بأن المحصور في الأشهر المعلومات الحج الكامل الذي لا كراهة
 فيه والذي في آية يستألفونك عن الاهلة الحج الاعم الشامل للكامل والمكروه جمعاً بين
 الآيتين (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أى في أى وقت من السنة (الاحرام بحج) مفرداً
 او قارناً فيمنع احرامه بها ولا ينعقد ولا يجب قضاؤها ويستقر المنع (تحلله) من جميع
 أفعال الحج أى فراغه من طوافه وسعيه ورمى الرابيع وغير متجهل ومضى قدره ان يتحلل
 في يومين وهو قدر زمنه عقب زوال الرابع (وكره) بضم فكسر أى الاحرام بها (بعدهما)
 أى تحللى الحج الاصغر وهو روى العقبة والا كبر وهو طواف الافاضة ان كان سعي عقب
 قدومه والا فهو فراغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فان احرم بها حينئذ

(قوله شوال) أى من رؤية هلاله
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله
 وعدم كراهته) أى الاحرام (قوله
 فيها) أى رابع (قوله وذكر) أى
 المصنف (قوله هذا) أى قوله وصح
 (قوله وان علم بضم العين الخ) حال
 (قوله ولدفع الخ) عطف على تبعاً
 (قوله حملها) أى الكراهة (قوله
 بينه) أى الحج (قوله بينهما) أى
 الصلاة والحج (قوله ان الحج الخ)
 خبر الفرق (قوله ويبحث) بضم
 فكسر (قوله فيه) أى الفرق
 المذكور (قوله هذا) أى كون
 احرام الحج يصح قبل وقته (قوله
 مفرداً) حال من يحصر (قوله بها)

صح احرامه لكن لا يفعل شيئا منها الا بعد غروب الشمس فان فعل قبله شيئا فلا يعتد به على
المذهب فلو تحال منها قبله ووطئ ففقد احرامه فوجب عليه اتمامها وقضاؤها بعد الحق عن
بعض شيوخه ويستقر خارج الحرم حتى تغيب الشمس للرابع ولا يدخله لان دخوله بيها
عمل لها وهو ممنوع من أن يعمل علامتها حتى تغيب الشمس الحط والظاهر على وجهه ان
دخوله قبل الغروب لغو ف يرجع للحل لا يدخل منه بعده ولم أره منصوصا واعترض على كلام
المصنف بوجهين أحدهما انه يقتضى صحة احرامه بها بعد الافاضة وقبل رمي الرابع لغير
المتجمل او قدر رمية عقب زواله للمتجمل وليس كذلك وثانيهما ان قوله يحج لامفهوم له
فقهومه مفهوم موافقة وأوجب بأنه أراد مفهوم الموافقة لقوله الا في ونحوه عليه
كالنائي في حجتين أو عرتين (ومكانه) أي الاحرام (له) أي الحج غير قرآن (للمقيم مكة)
سواء كانت اقامته تقطع حكم السفر أم لا كما هو ظاهر المدونة والمصنف والشارح وان
كانت قاصرة في الصلاة على التي تقطع حكم السفر وخبر مكانه (مكة) أي الاولى
للمتوطن والمقيم غير ذي النفس لا المتعين فان أحرم من الحل والحرم خارجها فقد خاف
الاولى ولادم عليه والمتع عليه دم لقتله لا للاحرامه خارج مكة فليست بمقتاتا للمقيم بها
بدليل احرامه بالعمرة والقرآن من الحل ولو كانت ميقاتا للاحرام به ما منها الاستواء للحج
والعمرة في الميقات ومثل أهل مكة أهل منى ومزدلفة والظاهر ان المقيم معهم مثاهم
(وندى) بضم فكسر أي الاحرام بالحج عن مكة (بالمسجد) المشتمل على الكعبة أي فيه
كما فيها وقال ابن حبيب يباب لوضعه للصلاة والطواف للاحرام ويحرم في الموضع الذي
صلى فيه ركعتي الاحرام ويابى ووفيه ولا يؤمر أن يقوم من مصلاته ولا ان يتقدم الى
البيت ولا الى ما تحت الميزاب وشبهه في الندي فقال (كخروج) الغريب المقيم بمكة (ذي)
أي صاحب (النفس) بفتح الفاء أي الزن الذي يسع سفره الى ميقاته والاحرام منه
والعود بمكة قبل يوم التروية وصلته خروج (لميتاته) للاحرام بالحج منه فهو مندوب
(و) مكانه (لها) أي العمرة للمقيم بمكة كان من اهلها أم لا (و) مكانه ان ذكر (للقرآن)
أي الاحرام بالحج والعمرة معا (الحل) بكسر الخاء وشدة اللام أي الارض التي يجوز
الاصطياب بها ليجتمع في احرامه بين الحل والحرم ولا يجوز الاحرام بأحدهما في الحرم
ولكن ينقذ ان وقع ولادم فيه (والجعرانة) بكسر الجيم وسكون المهملة او كسرهما
وشدة الزاء الاحرام بالعمرة منها (أولى) من الاحرام بها من باقي الحل لاعتقار النبي صلى
الله عليه وسلم منها في ذي القعدة حين قسم غنائم حنين وقد قيل انه اعتزم منها ثلثة ثباتي
(ثم) يلي الجعرانة في ندى الاحرام بالعمرة منها (التنعيم) ويسمى مساجد عائشة رضي الله
نعالى عنها لاعتقارها منه مع أخيه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم
بأمره صلى الله عليه وسلم لم يتبع المصنف في هذا النوادر الذي في مناسكه وعليه الأكثر
كافي الشارح انهم ساءوا وقد سوى بينهم ما بن شاس وابن الحاجب وغيرهم وأما القران

(قوله منها) أي العمرة (قوله قبله)
أي غروب الرابع (قوله ولا يدخله)
أي الحرم قبل غروب الرابع
(قوله لان دخوله أي الحرم) قوله
بيها أي العمرة (قوله وهو
ممنوع الخ) حال (قوله غير قرآن)
بكسر القاف حال من الحج (قوله
وان كانت قاصرة الخ) حال (قوله
أي الاولى) بفتح الهاء نعت مكان
(قوله لا المتعين) عطف على الاولى
(قوله فان أحرم) أي المقيم بمكة الخ
تقريع على أي الاولى (قوله
فليست) أي مكة (قوله بهما) أي
القرآن والعمرة (قوله منها) أي
مكة (قوله فيها) أي المدونة (قوله
لوضعه) أي المسجد (قوله فهو)
أي خروجه لميقاته واحرامه منه
(قوله بأحدهما) أي القران
والعمرة (قوله في هذا) أي تفصيل
الجعرانة على التنعيم (قوله انهما)
أي الجعرانة والتنعيم

فانفراد الحل كله سواء (وان) أحرم المقيم بمكة بعمره أو قرآن فيها انعتد احرامه
 ووجب الخروج للحل قبل طواف العمرة وقبل خروجه لثي يوم التروية فان (لم يخرج) له
 وطاف وسعى للعمرة فهما فاسدان فيجب عليه أن يخرج له و (اعاد) وجوبا (طوافه
 وسعيه بعده) أي الخروج للحل والقارن من الحرم ان لم يخرج عقب احرامه يجب عليه
 ان يخرج أيضا ولكن لا يعيد طوافا ولا سعيًا اذ لا يخاطب بطواف وسعي قبل خروجه
 لثي لاندراج طواف عمرته وسعيها في طواف الحج وسعيه فان لم يخرج حتى خرج الى عرفة
 ثم رجع وطاف للافاضة وسعى اجزأ كما يظهر من كلام ابن بشير وغيره وهو ظاهر قاله الخط
 فان قلت لم أمر القارن من الحرم بخروجه للحل ولم يكن بخروجه لعرفة قلت ليجمع
 بينهما للعمرة وخروجه لعرفة خاص بالحج واجزأ من اقتصر عليه لاندراج العمرة في الحج
 (واهدى) أي اقتدى بشاة أعلى أو طعام ستة مساكين لكل مسكين مدان أو صيام
 ثلاثة أيام وجوبا (ان حلق) رأسه عقب سعي عمرته متحلا منها به لخلقه قبل طواف
 العمرة وسعيها الفساد. اقبل خروجه للحل والمعدوم شرعا كالمدوم حسا (والا) أي
 وان لم يكن مقيما بمكة وما في حكمها (في) مكات الاحرام (لهما) أي الحج والعمرة
 (ذوالخليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون المشنة تحت قرية بينها وبين
 المدينة المنورة بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم نحو ثلاثة أميال وبها مسجد يسمى مسجد
 الشجرة وبترسميه العوام بئر على رضى الله تعالى عنه ويرسمون انه قاتل الجن بها
 وهذا غير ثابت ولا يربى بها حجر ولا غيره كقول الجاهلين وهذا لاهل المدينة ومن
 وراءهم (والخفة) بضم الباء وسكون الحاء المهملة بلد بجفها السيل بينها وبين مكة
 ثمان مراحل لاهن مصر والشام والمغرب والروم والسودان (ويلم) بفتح المشنة واللام
 وسكون الميم الاول ويقال فيها الملباهل مزبدل المشاة وبرايم بدل اللامين
 جبيل من جبال تهامة ينسب وبين مكة ومرحلتان لاهل اليمن والهند (وقرن) بفتح
 القاف وسكون الراء ويقال لها قرن المنازل على مرحلتين من مكة لاهل نجد اليمن ونجد
 الحجاز قالوا وهي أقرب المواقيت لمكة وأصل القرن ما ارتفع من الارض وفي الاكمال
 أصل القرن الجبل الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير (وذات عرق)
 بكسر العين المهملة وسكون الراء آخره قاف قرية على مرحلتين من مكة يقال انه انحوت
 الى جهة مكة فيتمسرى القرية القديمة وعن الشانبي رضى الله تعالى عنه من علاماتها
 المقابر القديمة لاهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما
 (مسكن) بفتح فسكون منونا أي محل مسكون (دونها) أي المواقيت السابقة
 لجهة مكة لالجهة القطر المقابل لها أي اقرب منها مكة متوسطا بينهما كقديدي بضم القاف
 وفتح الدال المهملة وعسبان بضم العين المهملة وسكون السين وهو الظهران بفتح الميم
 وشد الراء وفتح الظاء المحبة المشالة أي من مسكنه بين الميقات ومكة كاهل البلاد

(قوله فيها) أي مكة (قوله بينهما)
 أي الحرم والحل (قوله لخلقه قبل
 طواف العمرة) على لاقدي
 (قوله وهذا) أي ذوالخليفة (قوله
 تحوت) أي انبيتها (قوله منها)
 أي المواقيت (قوله بينهما) أي
 مكة والميقات

الذكورة فيبقائه الذي يحرم فيه بالجرح مفردا أو قارنا والعمره ببلده الذي هو ساكنه
والأفضل أن يحرم من الأبعدا مكة من داره أو المسجد وتأخير أحرامه عن بلده كتأخير
عن الميقات في إيجاب الهدى إن كان مسكنه في الحل وإن كان بالحرم وأراد القران
أو العمرة فلا يحرم منه بل من الحل فإن سافر حتى تعدى الميقات ثم رجع فأويا الأحرام
فكعه صرى من بالحليفة فأويا الأحرام فالتدوب أحرامه من الميقات الذي مر عليه وإن
أنخره إلى مسكنه فلا دم عليه على ما تقدم ودون من صوب صله محذوف نعمت مسكن
(و) مكانه لهما أيضا (حبث) أي مكان (حاذى) أي قابل عينا أو شمالا (واحد) من
المواقيت السابقة والمعنى أن من أتى من خارج المواقيت مريدا مكة ولم يأت على نفس
الميقات ووصل إلى مكان محاذ له عينا أو شمالا فإنه يجب عليه الأحرام منه ولا يلزمه السير
إلى نفس الميقات للأحرام منه وربما تكون المسافة التي بينه وبين الميقات كالسافة التي
بينه وبين مكة فتحققه المشقة وأخرج حبث عن نصب الظرفية إلى رفع الخبرية على
أصرفها وهو نادر وعطف على جملة حاذى فقال (أو مر) مريدا الأحرام به من هذه
المواقيت وليس من أهلها فيلزمه الأحرام منه وإن تعداه وأحرى بعد فعله هدى إن لم يكن
ميقاته أمامه والمعنى أن من أتى من خارج ميقات من المواقيت السابقة ومريده وليس
من أهل كصرى مريلا أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الأحرام منه هذا إذا حاذاه ببر بل
(ولو) حاذاه (ببحر) ملح وهو مسافر لخدمة في سفينة فيحرم إذا حاذى الميقات في الموازية
عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من أتى بحرا إلى جدة فله أن يحرم إذا حاذى الجحفة
إن كان من أهل مصر وشبهها أو نقله جماعة وأبقوه على ظاهره من عموم بحر عذاب
وهو بحر القنبر وبحر القلزم وهو بحر السويدي ونقله سنده وقيد به بالسافر في بحر القلزم
قال لأنه يأتي على ساحل الجحفة ثم يتركها خلفه ويتجاوزها إلى جدة ولم يكن السفر
في عذاب مغزوف في زمن الإمام ومن قبله لأنها كانت أرض مجوس وأما اليوم فمن سافر
فيه فلا يحرم حتى يخرج للبر إلا أن يخرج قبل ميقات أهل الشام واليمن فلا يحرم حتى
يصل ميقاته وإنما قلنا بتأخير البر لأن في تقديمه عند محاذة الميقات تقرير أو ارتكاب
خطأ أو رد بما رده الربح فيبقى محرما عمره وهو من أعظم الحرج والله تعالى يقول وما جعل
عليكم في الدين من حرج ومثل هذا الواجب لمينه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولم
يقتل عنهم فيه شيء وإذا ثبت جواز التأخير ثبت أنه لا دم عليه ما يبدل دليل على لزومه
ولا دليل وأما من سافر في بحر القلزم فعليه الدم بتأخير الأحرام إلى جدة لقدرته على
النزول إلى البر والأحرام من نفس الجحفة ~~التي~~ كن لمضرة النزول بمسافة الرحل والخطر
بجوف رد الربح إن أحرمت في السفينة يباح له تأخير الأحرام بلده وعليه الدم نظير ممنوعات
الأحرام فأنها تباح للضرورة مع الدم وحاصله أن من في بحر عذاب لا يمكنه النزول للبر
بالكلية فلا يجب عليه الأحرام عند محاذة الميقات فيؤخره إلى جدة ولا دم عليه أذلم

(قوله وهو) أي إخراجها عن
نصب الظرفية (قوله أمامه) بفتح
الهمز (قوله من عموم الخ) بيان
إظهاره (قوله ثم يتركها) أي
الجحفة (قوله فيه) أي بحر عذاب
(قوله لمضرة النزول الخ) علة يباح
له تأخير الأحرام بلده

(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله والده) أى الخط (قوله فهو) أى تقييد سند تفرع على قوله قبل تقييد سند هذا القرافي الخ (قوله خلافه) أى تقييد سند (قوله ورده) ٤٦٠ أى تقييد سند (قوله به) أى ولو بجر (قوله لا يجرم المسافر في السفن) هذه

تؤيد تقييد سند ويؤيد قول
الامام ما للترضى الله تعالى عنه في
الموازاة قوله أن يحرم بالدم واقه
اعلم (قوله فالباباغة) أى ولو بجر
(قوله وسائر) أى باقى (قوله
شاركهم) أى المذكورين (قوله
في ميقاتهم) أى الجلفة (قوله
ومن مسكنه الخ) عطف على
الشامى (قوله ومن مسكنه الخ)
عطف على نحو المصرى (قوله به)
أى مسكنه (قوله مرید المرور
بالجلفة أو محاذاتها) راجع نحو
المصرى (قوله أو مسكنه
أو محاذاته) عطف على الجلفة
راجع لمن مسكنه بعد الميقات
(قوله من الجلفة) راجع نحو
المصرى (قوله والميقات) راجع
لمن مسكنه بعده (قوله لا واجب)
عطف على اولى (قوله أى الطهر
منه) تفسير لرفعه (قوله بها)
أى فى الجلفة (قوله لانها) أى
الاحرام اولى وانتهى تأنيث خبره
(قوله بتقليم اظفار الخ) تصوير
لإزالة شعته (قوله واكتماله)
عطف على بتقليم (قوله عليه)
أى الاحرام (قوله هذا) أى كون
اللفظ به خلاف المنسوب (قوله
كراهته) أى اللفظ به (قوله نذبه)
أى اللفظ به (قوله للخروج من قول
ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه

يترك واجبا وامنا في بحر القلزم فيجب عليه الاحرام بمحاذاة الميقات لا مكان نزوله بالبر
السكن للمشقة يسقط عنه الواجب ويرخص له في تأخيرها الى جده وعليه الدم لترك
الواجب الخط قبل تقييد سند هذا القرافي وابن عرفة وخليل وابن فرحون وافق به
والده وغيره من يعتمد على قنوه فهو المعتمد ولكن المصنف مشى على خلافه ورده ولو بجر
ورده ايضا رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه - ما لا يحرم المسافر في السفن
فالباباغة في حادى فالاولى تقديهما على أو مر واستثنى من قوله أو مر فقال (الا كصرى)
الكاف اسم عفى مثل مدخل الشامى والمغربى والرومى والسودانى وسائر من شاركهم في
ميقاتهم ومن مسكنه بين الميقات ومكة وفاقى سن وراء الميقات مریدا الاحرام والمرور على
مسكنه (غير نحو المصرى) (بالحليقة) ومن مسكنه بعد الميقات الى جهة مكة كمر به مریدا
المرور بالجلفة أو محاذاتها أو مسكنه أو محاذاته (فهو) أى احرامه من الحليقة والميقات
(اولى) من احرامه من الجلفة أو المسكن لا واجب لان ميقاته أمامه فلا يلزم على عدم
احرامه من الحليقة أو الميقات دخول مكة بالأحرام أو احرامه من غير ميقات هذا اذا كان
وقت مروره على الحليقة أو الميقات ليس متلبسا بنحو حبيض بل (وان) كان حين مروره
بالحليقة أو الميقات متلبسا (ببيض) أو نقاس (رجى) بضم فكسر (رفعه) أى الطهر منه
قبل الجلفة أو فيها بحيث يحرم به عقب صلاة تقديم الاحرام بالحليقة وان لم يكن عقب
صلاة اولى من تأخيرها الى الجلفة وان كان عقب صلاة لان التلبس بالحليقة أو العمره أياما
اعظم اجرام احرام الاحرام عقب صلاة فان لم يرد نحو المصرى المرور بالجلفة أو محاذاتها
وجب عليه احرامه من الحليقة وشبه في التدب فقال (كاحرامه) أى الشخص البالغ
(أوله) أى الميقات من جهة الاقطار لانها مبادرة الى الطاعة اذا الحليقة فالأفضل
الاحرام من مسجد ها أو فناءه لامن أو له اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (وازالة شعته)
أى مریدا الاحرام بتقليم اظفاره وقص شاربه وخلق عانته وتقف ابطة وازالة شعرة يده
الاشعر رأسه فالمنسوب بقاءه وتلبسه بصمغ أو غاسول بالمصق على رأسه ولا تترى فيه
الدواب واكتماله وادها نه بغير مطيب (وترك اللفظ) أى التلطف حال الاحرام (به) أى
اللفظ المدال عليه بان يقتصر على نية الدخول في حرمة الحج أو العمره - هذا هو المعروف
وعن مالك رضى الله تعالى عنه كراهته وعن ابن وهب نذبه بان يقول لبيك أو احرمت بحج
أو عمره أو بعمره ووجه الخروج من قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه - انه لا يلفظ به لم
يعقد (و) الشخص (المار به) أى الميقات (ان لم يرد) بضم فكسر أى يقصد (مكة) بان
كانت حاجته دونها أو في جهة اخرى وهو ممن يلزمه الاحرام لو ارادها (أو) ارادها
ومع غير مخاطب بالحج (كعبه) وصبي أو مخاطب به ولا يصح منه لكفره (فلا احرام عليه)

من

الخ) علة لنذبه (قوله دونها) أى قبل مكة (قوله وهو) أى المار به الخ حال (قوله لو ارادها) أى
مكة (قوله أو ارادها) أى مكة (قوله وهو) أى المار به الخ حال (قوله أو مخاطب به) أى الحج

من الميقات (ولادم) عليه عجاوزة الميقات بلا احرام ان استمر كذلك بل (وان) بداله بعد
 مجاوزته بلا احرام دخولها أو اذن الولي أو السيد للعبد أو العبي في الاحرام أو اعتق
 أو بلغ أو افاق المجنون أو المغمى عليه أو اسلم الكافر أو (احرم) بفرض أو نفل فلا دم
 لمجاوزته بوجه جائز (الا الصلوة) الذي لم يصب حجة الاسلام (المستطيع) له الذي مر على
 الميقات غير مريده مكة ولم يحرم منه وبداله بعده دخولها فاحرم بالحج في شهره (في لزومه
 الدم لانه صار كمن مريده مريدها وعدمه نظر الحال مروءة (تأويلان) أي فهمان
 اشار بهما الاول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد (ومريدها) أي مكة (ان تردد) لها
 من مكان قريب دون المواقيت أي اتاهامنه ثم عاد منها اليه ثم عاد منه اليها وهكذا في أيام
 متقاربة متباعدة كهيئة أو ماشية أو حطاب أو حشيش أو غنم أو نحوها وأما المار على
 الميقات مريدها مكة فيجب الاحرام عليه في كل مرة سواء كان متريدا أو غيره كما تقدم
 المدونة وان اوهـم كلام المصنف ان المار به المتردد لا احرام عليه فلا يعول عليه افاده
 الرصاصي اللغوي ويشدب للمتردد لها من دون الميقات الاحرام اول مرة نقله ابن عرفة
 والموضح والخط (او عاد) أي رجع مريدها (لها) أي مكة من مكان قريب كمسافة قصر
 بعد أن كان مقبلا بها وخرج منها لا يريد العود لها وعاد لها (لا مر) عاقه عن السفر فان
 عاد لها اختار اقل عائق وجب عليه الاحرام والزمه الدم قاله ابن رشد ونقله الخط
 أو خرج منها يريد العود اليها ورجع من مكان قريب لم يزم فيه ككثيرا ولو غير عائق
 كقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما حيث خرج من مكة الى قديد فبلغته فتنة المدينة
 فرجع فدخل مكة بلا احرام (فكذلك) أي المار الذي لم يرد لها في عدم لزوم الاحرام
 وعدم الدم سند والحق به من خاف من سلطانهم ولم يمكنه أن يظهر أو خاف من جور
 يلحقه بوجه فيجوز له دخولها بلا احرام في ظاهر المذهب لانه جائز مع عذر التكرار
 فكيف بعذر الخافة وقاله الشافعي وغيره رضي الله تعالى عنهم اللغوي وغيره والحق به
 ايضا دخولها اقتال جائز (والا) أي وان لم يكن مريدها متريدا من قريب ولم يعد لها
 لامر بل عاد لها النفسك أو تجارة أو سكنها ولم يعد لها من قريب بل من بعد زاد على
 مسافة القصر سواء خرج منها بنيسة العود ام لا (وجب) عليه (الاحرام) لدخول مكة
 لان دخولها حلالا من خصائصه صلى الله عليه وسلم (واسلم) أي اثم (تاركه) ولم يستغن
 عن هذا بقوله وجب لانه قد يستعمل في معنى تأكد كقولهم وجب الوتر وجب الاذان
 وليس مرادنا (ولادم) عليه بتركه ضرورة ام لا (ان لم يقصد نسكا) ولا دخول مكة فقصده
 دخولها كقصده النسك البنائي فحصل ان مريده مكة من مكان قريب ان كان متريدا
 أو رجع لها القننة فلا احرام عليه والاوجب الاحرام عليه وأن المار بالميقات ان لم يرد
 مكة أو كان كعبه فلا احرام عليه ولادم وان ارادها وهو مخاطب به وجب عليه الاحرام
 من غير تفصيل وانما التفصيل في الدم ان لم يحرم ابن عرفة تعديه حلالا لغير دخول ولا حج

(قوله كذلك) أي بلا احرام
 (قوله مجاوزته) أي تعدي
 الميقات (قوله دخولها) أي
 مكة (قوله اعتق) بضم الهمز
 أي العبد (قوله) أي الحج
 (قوله منه) أي الميقات (قوله
 لزومه الدم) من اضافة المصدر
 لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله
 (قوله وعدمه) أي لزوم الدم عطف
 عليه (قوله شبلون) بفتح الشين
 المعجمة وسكون الموحدة (قوله
 وأما المار على الميقات) مفهوم
 من مكان قريب دون المواقيت
 (قوله وان اوهـم الخ) حال (قوله
 عليه) أي ما اوهـم كلام المصنف
 (قوله والا) أي وان لم يحرم
 (قوله سلطانها) أي مكة (قوله
 لانه) أي وجب (قوله وليس) أي
 التأكد (قوله تعديه) أي الميقات
 من اضافة المصدر لمفعوله (قوله
 حلال) فاعل تعدي (قوله لغير
 دخول) أي مكة صله تعدي

(قوله عفو) خبره عدى (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ولا أحدهما) أى الدخول والحج أو العمرة (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله فى متعدى الميقات) خبر التخصيص (قوله لأن من دخل حلالا الخ) علة لقوله لكن التخصيص الخ (قوله التعميم فى قوله والاوجب) أى يجعله شاملا لمن مر بالميقات مریدا دخول مكة (قوله اما وجوبه) أى الاحرام (قوله واما عند الميقات) أى وهو يريد مكة (قوله وبه) أى رجوع من دخلها أصلا (قوله ان جهل الخ) تقدير لما قبل المبالغة وتهدى لها (قوله برجوعه) صلة بخلف (قوله ولا مرضا شافا) عطف على فوتنا (قوله أى الميقات) (قوله فان بقى على احرامه الخ) مفهوم وتحال (قوله عبادة الحج) اضافته للبيان (قوله لأنه) أى الاحرام بالحج أو العمرة (قوله من الصلاة) أى التى تبطل بتمسك بخالفه لفظه نية (قوله بعدم ارتفاعه) أى احرام الحج أو العمرة صلة أقوى (قوله الاول) أى عدم لزوم الدم (قوله وعلى الثانى) أى وجوب الدم (قوله ان أوجب) أى الدم (قوله أو مطلقا) أى عن التقييد بإيجابه لفظه (قوله على اولهما) أى الاحتمالين صلة يدل

ولا عمرة عفو ثم قال ولا أحدهما ممنوع ثم ذكر التخصيص فى الدم طفى لكن التخصيص فى قوله ان لم يقصد نسكا فى متعدى الميقات لأن من دخل حلالا غير متعدى الميقات لادم عليه ولو قصد النسك عند ابن القاسم وهو مذهب المدونة والحاصل أن المصنف اداه الاختصار الى عدم ترتيب هذه المسائل وعلى ما قرره الخط يبقى على المصنف حكم متعدى الميقات حلالا هل هو ممنوع ام لا قالوا لولى التعميم فى قوله والاوجب الاحرام اما وجوبه لدخول مكة فظاهر واما عند الميقات فقال ابن عرفة تعديه حلالا لدخول مكة ممنوع فصرح بالمتع (والا) أى بان قصد مريد مكة كاجبا أو عمرة ولم يتردد متعدى الميقات جاهلا به او عالما ولم يحرم منه (رجع) وجوب الميقات واحرم منه ان لم يشارف مكة بل (وان شارفها) أى قارب مكة بل يرجع وان دخلها كما هو ظاهر المدونة وبه افتى الناصر خلافا لما يوهمه المصنف قاله الخط (ولادم) عليه ان رجع قبل احرامه لأنه لما رجع اليه واحرم منه صار كأنه احرم منه ابتداء وظاهره رجوع عن قرب او بعد خلافا لقول ابن الحاجب فان عاد قبل البعد للميقات واحرم منه فلا دم عليه ان جهل ان تجاوزته حلالا ممنوعة بل (وان علم) ذلك وأخرج من قوله رجوع فقال (بالمحض) فاصد النسك برجوعه (فوتا) لحجة اورفة ولا مرضا شافا فان شافا شافا منها (قالدم) واجب عليه ويسقط عنه وجوب الرجوع ويحرم من مكانه ويقادى لأن محظورات الاحرام تباح بالعدو ويلزم الدم وهذا ان ادرك الحج فان فاته فلا دم عليه لقوله لا تى لافات وشبهه فى وجوب الدم فقال (كراجع) للميقات الذى تعدى به الاحرام منه (بعد احرامه) فى محل بعده الى جهة مكة فالدم يتخذ عليه ولا يقطع عند رجوعه بعد احرامه ان لم يقصد احرامه بل (ولو أفسد) احرامه بجماع وانزال فيتمادى عليه كالصحيح الى تمامه ويقضيه وعليه هديان هدى لتعدى الميقات وهدى للفساد (لا) يتخذ عليه الهدى ان (فان) الحج وتحلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدى لأنه بفعله صار بمنزلة من لم يحرم أصلا ولأنه لم يتسبب فيه فان بقى على احرامه لقابل فعليه الدم لأنه حينئذ بمنزلة من لم يقمته (وانما ينعقد) الاحرام بحج أو عمرة (بالنية) للدخول فى عبادة الحج أو العمرة والحصر منصب على قوله لا تى مع قول الخ ان وافقها انظره بل (وان خالفها) أى النية (لفظه) عبدان نوى الحج وقال نويت العمرة او عكسه لأنه اقوى من الصلاة بدم ارتفاعه (ولادم) عليه اهذه المخالفة هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه المرجوع عنه الذى رجع اليه ان عليه الدم وقاله ابن القاسم المصنف فى مناسبته الاول اقبس وعلى الثانى هل الدم ان اوجبه لفظه بان قال نويت العمرة والحج ونوى الحج فقط او مطائنا احتمالا ان ابن عبد السلام وعلى اولهما يدل كلام الجواهر وينعقد بالنية (وان) كانت بجماع أى معه فانه قد فاسد افقعه ويقضيه ويهدى الخط عن طرد التلقين شرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطأ ولا انزالا فان نوى ذلك مع احرامه لم ينعقد

(قوله لان شرطه مناقض لمقتضى عقده) أى قبح انعقاده والاحرام حال الجماع لا شرط معه مناقض له فانه قد ولزمه ممنوعاته وانما هو كالحج وان افسده الجماع والله أعلم (قوله كالتلبية) مثال للقول المتعلق به (قوله والتقليد الخ) امثلة للقول المتعلق به (قوله فى هذا) أى قوله مع قول او فعل متعلق به (قوله انه) أى توقف الانعقاد على كون النية مع قول او فعل متعلق به (قوله المعلم) بضم فسكون فكسر شرح للمازرى على صحيح مسلم (قوله النفس) ٤٦٣ بفتح القاف والموحدة كتاب لابن العربي

(قوله وهو) أى كون النية كانية فيه (قوله وهو) أى قول مضمون (قوله تفقير الى نية) أى وقد يتأخر كلام فلان عن قوله أنا محرم بزمن طويل اقول وجوابه أن النية موجودة وقت كلامه حكما بحيث لو ذكرها لذكرها وهي كافية والله أعلم (قوله وفيه) أى انعقاد الاحرام (قوله معها) أى النية (قوله والاكثر) عطف على استعيل (قوله عنه) أى المذهب (قوله وفيه) أى انعقاد الاحرام (قوله بها) أى النية وحدها (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ولا يرتفع) أى الاحرام بحج او عمره (قوله يتحلل خاص) أى بنية مع خلق رأس او تقصير

فلا يكون عليه من افعال الحج والعمره شئ ولا من لوازم الاحرام - ما شئ اه قوله فان نوى ذلك الخ معناه أنه احرم على شرط ان لا يحرم عليه - هو ط ولا يزال فلا ينعقد احرامه لان شرطه مناقض لمقتضى عقده افاده البنانى حال كون النية (مع قول او فعل متعلقا) أى القول والفعل (به) أى المنوى من حج وعمره كالتلبية والتقليد والاشعار والتوجس واحترز عن غير الملتزمين كالتكبير والا كل وتبع فى هذا قول ابن شماس انه المنصوص وقوله فى مناسكه انه المشهور والذي فى التلقين والمعلم والنفس ان النية كافية فى انعقاده وهو ظاهر وأوص المدونة فى قولها من قال انا محرم يوم اكلم فلا نفاه يوم بكلمه محرم الخط هذا يقتضى انه يصير محراما من غير تجديد احرام وهو قول مضمون وقال مالك وابن الفاسم رضى الله تعالى عنهما ما لا يكون محرما حتى ينشئ احراما واستشكل اللغوى قول مضمون خليل وهو حقيق بالاشكال فان الاحرام عبادة تفقير الى نية ابن عرفة وينعقد بالنية مع ابتداء نية الماشئ واستواء الركبة على راحلته وشرط ابن حبيب تلبيته كتسكيرة الاحرام وفيه بالتقليد والاشعار معها قول اسمعيل عن المذهب والاكثر عنه وفيه بمجرد النية طرق المازرى وابن العربي وسند بنعقد بها الخمى كالمبين بها ابن بشير لا ينعقد بها ثم قال ولا يرتفع برفض او افا اذا التحلل خاص وينعقد الاحرام بالنية مع القول او الفعل المتعلق سواء (بين) بفتحان مثله لاما احرم به من حج وعمره وهما معا (او ابهم) بان نوى الدخول فى عبادة متعلقة بالبيت ولم يلاحظ كونها احكاما ولا عمره فينعقد مطلقا ولا يفعل شئ حتى يعين احدهما او هما (وصرفه) أى الشخص الاحرام المبهم (الحج) وجوبا ان كان طواف الطواف القدوم سواء كان فى شهر الحج ام لا وتبدان كان قبله والاحرام فى شهر الحج ويؤخر سبعة فى الثلاث صور عقب الافاضة فان كان قبل اشهر الحج نذب صرفه لعمره وكراهية طواف الطواف الذى وقع منه بصرفه الطواف القدوم وهو واجب فلا يكتفى عن طواف العمرة الذى هو فرض افاده سند افاده عب البنانى قوله وجوبا ان وقع الصرف الخ فيه نظرا لانه هذا الفرع الذى وقع الصرف فيه للحج بعد الطواف انما نقلوه عن سند والقراى وهما لم يذكرا فيه وجوب صرفه للحج وانما قالوا الصواب ان يجعل حجا وهذا لا يقتضى الوجوب وكذا التعليل الا لا يقتضيه قوله ويؤخر سبعة فى الثلاث صور الخ فيه نظرا لانه ما صرفه قبل

قبله (أى الطواف) قوله والاحرام فى شهر الحج) حال (قوله فان كان) أى الاحرام (قوله اربع) لان الاحرام المبهم اما فى شهر الحج أو قبلها وفى كل الصرف اما بعد طواف أو قبله (قوله وجوب صرفه) أى الاحرام المبهم (قوله) أى الحج (قوله فى الاولين) أى الصرف بعد طواف فى شهر الحج أو قبله (قوله وكذا التعليل الا) أى فى قوله لان الطواف الذى وقع منه الخ (قوله لا يقتضيه) لاحتمال ان يقال يصير له عمره نويستأنف طوافها لوقوع الاول قبل تعيينها فلا يكتفى فى ركنها

(قوله بعده) أى الطواف (قوله

مطلقا) بكسر اللام حال
من فاعل احرم ويقتضيه
لاحراما قد راعى قول مطلق
لاحرم مبين لنوعه يتبعه
(قوله ولم يعين) أى جملوا عمرة
(قوله لانه) أى طواف القدوم
(قوله ركن) أى فيها (قوله ركن)
وقع) أى الطواف (قوله كلام
سند) نصه اذا احرم مطلقا ولم
يعينه حتى طاف قالوا بان
يجعله بجاء يقع هذا طواف قدوم
لانه ليس بركن من الحج وطواف
العمرة ركن فيها وقد وقع هذا
الطواف بغير نية فلم يصح أن
يقع ركنا في العمرة بغير نية وخف
ذلك في القدوم ويؤثر سعيه الى
اقاضته اه (قوله لانه) أى
القران (قوله لاشتماله) أى
القران (قوله لانه) أى القران
(قوله أجمع) أى لاشتماله عليهما
(قوله لانه ينوي القران) عطف
على يعمل عمله (قوله والا) أى وان
أراد انه ينويه (قوله وجوبا) بيان
لحكم نية الحج (قوله بأن وقع) أى
الشك (قوله وكذا) أى شكك بعد
الركوع أو في السعي في احرامه
بالحج وصبرورته متمتعان كان في
اشهر الحج (قوله تأخير الحلاق)
أى للعمرة لكونه احرام بها أولا
(قوله مفاد) بضم الميم (قوله له)
أى الشاك في عين ما احرم به (قوله
الاول) بسكون الواو (قوله أولا)
بشدة الواو (قوله منهما) أى

الطواف وقد احرم في أشهر الحج من الحل لا بد فيه من طواف القدوم ويسعى عقبه
وما صرفه بعده فقد قال سند يؤخر سعيه للافاضة أى لان الطواف لم ينوبه القدوم وبحث
فيه الخط بأنه تكلف وقوله لان الطواف الذي وقع الحج لا يفتى ما في هذا التعليق من
الخلل والافتلال وعبارة الذخيرة ولو احرم مطلقا ولم يعين حتى طاف قالوا بان يجعل
جاء ويكون هذا طواف القدوم لانه ليس ركنا في الحج وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل
تعينها اه وأصرح منه كلام سند وقد نكح له الخط (واقياس) صرفه (القران) لانه
احوط لاشتماله على النسكين (وان) احرم بنسك معين و (نسي) ما احرم به فلم يدر اخرج
أو عمرة أو قران (فقران) أى يعمل عمله لانه اجمع ويهدي له لأنه ينوي القران والا نافي
قوله (ونوى) وقت عمله (الحج) وجوباً ليعمل القران ان كان احرم به عمرة فقد اردف
الحج عليها قبل الطواف وهذا اذا شئت في وقت يصح فيه الارتفاع بان وقع قبل الطواف
أو في اثني عشر يوما بعده وقبل الركوع على المشهور فان كان بعد الركوع أو في اثنى عشر
فلا ينوي الحج اذ لا يصح ارتفاعه على العمرة حينئذ فيستقر على ما هو عليه فاذا فرغ من
سعيه احرم بالحج وصار متمتعان كان في أشهر الحج وكذا ان كان شكك بعد السعي وينبغي
ان يهدي احتياطاً لخوف تأخير الحلاق قاله سند اه عب البناء في قوله وجوباً فيه نظر
والذي يدل عليه كلامهم أنه ان اراد البراءة من الحج احدث فقه ضرورة كان اولاً وان
ترك نية برئ من عهدة الاحرام فقط وليس محققاً عنده الا عمرة (و) اذا نوى الحج (برئ)
منه فقط (لان العمرة فيأتى بها الاحتمال ان احرامه اولاً كان صحيحاً ومفاد النقل ان عمل
القران لازم له سواء نوى الحج او لم ينو وبراءته من الحج انما تكون اذا نواه ثم شبه في نية
الحج والبراءة منه فقط فقال (كشكك) أى المحرم في كونه (افرد) أى احرم بالحج وحده
(أو تمتع) أى احرم بالعمرة وحده لا بدليل ان الشك حصل عقب احرامه والتمتع انما يقف
بفراغه من العمرة ثم احرامه بالحج في أشهره ولم يوجد الا أن فقوله أو تمتع فيه مجاز الاول
أى فصل ما يصير به متمتعاً فنوى الحج ليرتد في العمرة ان كان احرم بها أولاً ويبرأ
منه فقط وان لم يحدث نية الحج برئ من العمرة فقط (ولغا) بفتح الغين المجمة أى لا تتعقد
(عمرة) اردفت (عليه) أى الحج لضعفها وقوته وشبهه في اللغو فقال (ك) الاحرام (الثاني
في مجتين أو عرتين) لان المقصود من الثاني من كل منهما حصل بالاقل وأما ارداف الحج
على العمرة فيصير لقوته وضعفها ولا يصح به ما لا يحصل بها ومعنى اللغو في الثلاثة عدم
الانقضاء وحكم الاقدام عليه الكراهة (و) لغا (رفضه) أى الاجرام بحج أو عمرة
بعد الفراغ أو في الاثناء فيجب اتمامه بنية متعلقة به كالطواف ولا يلزم هدى ولا شيء
عبد الحق فاذا رفض احرامه ثم عاد الى المواضع التي يخاطب بها فقهها لم يحصل لرفضه
حكم وان كان في الافعال التي تجب عليه ونوى رفضها وفعلها بغير نية كالطواف وضوء

الحجتين أو العمرتين (قوله وأما أرداف الحج على العمرة) مفهوم عمرة عليه (قوله فيجب اتمامه) أى صححها

فهو رافض يحد كالناركة (وفي) جواز احرام شخص (كاحرام زيد) وعدمه (تردد)
 للمتأخرين في النقل عن المتقدمين نقل سند والقرا في عن المذهب جوازه ونقل صاحب
 المقهـم عن مالك رضي الله تعالى عنه المنع والمعقد الاول ويشهد له ما في صحيح البخاري من
 اهللال علي وأبي موسى رضي الله تعالى عنهما ما بين قدومه عليهما من الين كاهلال النبي صلى
 الله عليه وسلم واقهره ما النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وامر صلى الله عليه وسلم عليا
 بصرف احرامه للحج لسوقه هديا ورايا موسى بصرفه لعمره لانه لم يسق هديا وعلى الجواز
 فيتبع زيد في الافراد والقران أو العمرة فلو تبين ان زيدا لم يحرم لزمه الاحرام المطلق
 فيجوز فيه ما تقدم وكذا لو مات زيد ولم يدهم ما أحرم به أو وجدته مطلقا في احرامه وجرى
 التردد هنا وانفقوا على جواز احرام المأموم بما أحرم به امامه لشدته ارتباط صلاة المأموم
 بصلاة امامه (ونذب) يضم فكسر (افراد) أي فضل على قران وتمتع لانه لا هدي فيه
 وفيه ما هدى وهو لا يطلب الا لنقص ولا ترد الصلاة المربعة لامتيازها بالسجود المرغم
 للشيطان ولان السهو لا اختيار للصلى فيه بخلاف القران والتمتع وظاهر كلامهم
 افضليته وان لم يرد الا اعتبار به البناء في نقل المقرئ في قواعده عن مالك ومحمد رضي الله
 تعالى عنهم ما تقيد افضليته بنية الاعتقاد به وده وقول عب ولا ترد الصلاة الخ مبنى على
 افضليته ما على ما لا سهو فيها وليس الامر كذلك فلا ترد أصلا (ثم) يلى الافراد في الفضل
 (قران) لمشابهة الافراد في العمل مصور (بان يحرم) يضم المثناة وكسر الراء (بهما) أي
 الحج والعمره معا بنية واحدة بان يقصد ههما أو بينهما (وقدم) نية (ها) أي العمرة وجوبا
 ليرد الحج عليهما (أو) يحرم بالعمره وحدها (يردقه) أي الحج على العمرة قبل طوافها
 أو (بطوافها) أي العمرة عند ابن القاسم وان أردفه قبل طوافها فلا يطوف ولا يسي
 حتى يعود من عرفه بعد رمي جرة العقبة ويصح اردافه عليهما (ان صححت) العـ مرة فان
 فسدت فلا يصح اردافه عليهما ولا ينعقد احرامه فلا يتيمة ولا يقضيه وهو على عمرته القاسدة
 فيقها ويقضها فان أحرم به بعد انقامها وقبل قضائها انعقد احرامه به وصار مقبعا وعليه
 قضائها بعد تمام الحج (و) ان اردف الحج على العمرة بطوافها (كـله) بفتحات ثقلات فلا
 وجوبا وصلى ركعتيه (ولا يسي) عقبه واندرجت عمرته في الحج فيسي عقب الافاضة
 وكذا اردافه عقب طوافها وقبل ركعتيه أو فيهما (وتتدرج) العمرة في الحج فيستغنى
 بالافاضة والسعي عقبه عن طوافها وسعيها وحلقه عن حلقها فلا يبقى لها فعل ظاهر
 يخصها (وكره) يضم فكسر اردافه عليهما عقب طوافها أو (قبل الركوع) أي صلاة
 ركعتيه ويصح اردافه عليهما أو يصير قارنا في صلح ما وتدرج (لا) يصح اردافه عليهما (بعده)
 أي الركوع فلا ينعقد ولا يصير قارنا وهو مفهوم بعده صحته فيه وهو كذلك (وصح) احرام
 الحج (بعده) غنام (سعى) للعمره قبل حلقها ثم ان كان اتقه قبل اشهر الحج فليس متمتعاً وان
 كان اتقه فيه فهو متمتع واشعر قوله صح بعدم جوازه ابتداء وهو كذلك لاستلزامه

(قوله كالناركة) أي للركن الذي
 رفض فيه (قوله اهللال) أي احرام
 (قوله مطلقا) بكسر اللام حال
 من هاء وجده (قوله فضل) يضم
 فكسر مثنة لا (قوله لانه) أي
 الافراد (قوله فيهما) أي القران
 والتمتع (قوله وهو) أي الهدى
 (قوله المقرئ) يفتح الميم والناف
 مثقلا (قوله افضليته) أي
 الافراد (قوله نقلا) حال من
 هاء كـله (قوله وجوبا) بيان الحكم
 تكمله (قوله وحلقه) أي الحج
 عطفا على الافاضة

تأخير حلقها أو سقوطه (وحرم) على من أحرم بالحج بعد سعيها (الحلق) للعمرة حتى
 يتحلل من حجه برمي جرة العقبة (وأهدى) وجوبا (لتأخير) أى الحلق وجوبا بسبب
 احرام الحج (ولو فعله) أى الحلق قبل تحلله من الحج بما الغسه في وجوب الهدى وتلزمه
 فدية أيضا لحلقه وهو محرم بالحج وشارب ولو لقول بعض أصحاب ابن يونس لادم عليه ان
 فعله تخريجا على قول ابن القاسم بسقوط سجود من قام من اثنتين بلائسجد برجوعه
 ونشده بعد استقلاله قائما قبل سلامه ويسجد بعده وعلى سقوط دم تعدى الميقات
 بلا احرام بالرجوع اليه والاحرام منه (ثم) بلى القرآن في الفضل (تتمتع) فهو مقدم على
 الاطلاق وعلى الاحرام ككراهية زيدا وجهه خمسة ولا فضل في الاخيرين على أنهما
 راجعان إلى الثلاثة الأولى فلا ينبغي عدلهما مستقلةين مصورا (بان) يحرم بعمرة ويتنعمها
 في أشهر الحج ثم (يجزى) بعدها في عامه بافراديل (وان بقران) فيصير متمعا قارنا ويلزمه
 هديان واحد لثمنه وهدي اقرانه وسواء كانت العمرة صحيحة أو فاسدة ولو كررها في أشهره
 وجب من عامه فهدى واحد قاله في النوادر وسمى متمعا لثمنه باسقاط أحد السافرين أو لانه
 تمتع بعد تمام عمرته بالنساء والطيب وغيرهما (وشروط) وجوب (دمهما) أى القرآن والتمتع
 (عدم إقامة بمكة) وما في حكمها مما لا يقصر المسافر حتى يجاوز (أو ذى طوى) مثلث
 الطام موضع بين الطريق التي يهبط منها إلى مقبرة مكة المسماة بالعلالة والطريق الآخر
 الذي إلى جهة الزاهر ويسميه أهل مكة بين الجونين واما طوى الذى في القرآن العزيز
 فيضمها فقط في القراءات السبع ممنونا وغير ممنون وهو موضع بالشام ومكة (أو إقامة) وقت
 فعلهما (أى الاحرام بالقران والعمرة) فلو قدم اتفاق بعمرة في أشهر الحج وقارنا ونيتته
 السكنى بمكة ثم حج من عامه فعليه هدى أو القران لانه لم يكن وقت احرام العمرة
 أو القران من حاضرى المسجد الحرام فالقيم بمكة وقت الاحرام بهما لادم عليه ان كانت
 إقامته بها أصلية بل (وان) كانت إقامته بها (بالتقطاع) عن وطنه (بها) أى بمكة أى
 رفض وطنه وسكناها بنية عدم الانتقال وهو مراد التوضيح بقوله الجاور بها المنقطع
 كاهلها لا الجاور بنية الانتقال أو بنية إقامة فان عليه الدم (أو) توطنها (خرج) منها
 (أو قضاء) حاجة (كغزو ورياط وتجارة أو بالرجوع طالت إقامته أو قصرت ثم رجع لها
 بعمرة في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه فلا دم عليه (لا) يسقط الدم عن متوطنها ان
 رفض سكناها (وانقطع بغيرها) أى مكة ثم رجع إليها بعمرة في أشهر الحج أو قارنا وحج
 من عامه وهذا معنى قوله (أو قدم) أى المنقطع بغيرها (بها) أى العمرة أو أشهر الحج
 حال كونه (ينوى الإقامة) بمكة وأولى ان لم ينوها فعليه دم ان قرن وتمتع فأبغى
 الواو واما ان انقطع بغيرها غير رافض سكناها ثم رجع لها أو بالاقامة بها فلا دم
 عليه على المعقد ان قرن أو تمتع (ونب) بضم فكسر أى دم القران والتمتع (لذى) أى

(قوله برجوعه ونشده) صلة
 سقوط (قوله بعد استقلاله) صلة
 رجوع (قوله قبل سلامه) صلة
 سجود (قوله وعلى سقوط) عطف
 على قول ابن القاسم (قوله بلا
 احرام) صلة تعدى (قوله بالرجوع)
 صلة سقوط (قوله فأوجهه) أى
 صفات وكيفيات الاحرام
 (قوله خمسة) أى أفراد قران
 فتمتع فاطلاق فاحرام كاحرام زيد
 (قوله في الاخيرين) أى الاطلاق
 والاحرام كاحرام زيد (قوله على
 أنهما) أى الاخيرين (قوله في
 أشهر الحج) صلة يتنعمها سواء احرم
 بهما قبل أو قبلها (قوله مما لا يقصر
 المسافر) أى من مكة بيان لما في
 حكمهما (قوله لا فاقى) أى
 شخص منسوب لافق من الاتفاق
 الخارجة عن مكة وما في حكمها
 محرما (قوله ونيتته) أى الاتفاق
 الخ حال

(قوله بعد تحلله) ضله عود (قوله

له) أى بلده (قوله بعده) أى تحلله
منها (قوله المصنف) أى خيليل
رجه الله تعالى (قوله هذا الشرط)
أى عوده لبلده (قوله اذا ذهب
اليه) أى فى أشهر الحج (قوله
وعاد) أى الى مكة (قوله كفى)
أى فى سقوط دم القتع عنه
(قوله لاحلقها) محترز ركنها
(قوله شوط) أى من سعيها (قوله
يجب) صله احرام (قوله من عامه)
أى الذى تحلل من العمرة فيه
صله احرام (قوله لاحلقها)
عطف على ركن (قوله به) أى
الحج (قوله قبله) أى الحلق (قوله
لزمه) أى الاحرام المحصر (قوله
وتأخير) عطف على ضمير الاحرام
المستتر فى لزوم وصح للفصل بالها
(قوله حلقها) أى العمرة (قوله
ولامتنه) حال (قوله فان حلق)
أى للعمرة وهو محرم بالحج قبل
تحلله منه برى جرة العقبة
اقتضى (قوله وفى سقوط دم
التأخير) أى لحلق العمرة بحلقه
قبل تحلله من حجه (قوله وعدمه)
أى شرط كونهم ماعن واحد
(قوله ذلك) أى كونهم ماعن
واحد (قوله باشتراطه) أى
كونهم ماعن واحد (قوله ولو ساقه)
أى الهدى مع احرام العمرة
(قوله ثم حج من عامه) أى أجزاء
لقتعه (قوله فليس مراده) أى
بقوله وأجزاء قبله تفريع على أى
تقليده واشعاره

صاحب (اهلين) اهل مكة واهل بغيرها مما ليس فى حكمها (وهل) بنسب دم القتع
لذى اهلين مطلقا او (الا ان يقيم) ذوالاهلين (باحدهما) أى الاهلين (اكثر) من اقامته
بالآخر (فيمنع) ما اقام به أكثر ويغنى ما اقام به اقل فيجب عليه ان كانت اقامته بغير
مكة أكثر ولا يجب ان كانت اقامته بها أكثر (تاويلان) الاول للتونسي والثاني للحمي
(و) شرط دم القتع (حج من) أى فى (عامه) الذى اعتمر فيه والقران حج باحرامه ولو فى عام
آخر فن قرن وفاته الحج وبقي على احرامه حتى اتمه فيما يليه فعليه الدم وان تحلل منه فلا دم
عليه الخرشى أى وشرط دم القران والقتع حج من عامه فلو حل من عسوته فى أشهر الحج
ثم لم يحج الا من قابل اوقات القتع الحج او القارن وتحلل به مرة فلا دم ولو بقى القارن
على احرامه لقابيل لم يسقط عنه الدم (و) شرط (ل) دم (القتع عدم عود) (ه) لبلده
(أو مثله) فى البعد بعد تحلله من العمرة وقبل احرامه بالحج فان عاد له بعده فلا دم عليه
ان كان مثله بغير الجواز بل (ولو) كان مثله بلده الذى رجع له (بالجواز) وأشار بولو
لقول ابن المواز يشترط الرجوع الى بلده أو الخروج من الجواز فالباقية راجعة لثله
فقط وأما الرجوع لبلده بارض الجواز فقط الدم اتفاقا (لا) يسقط الدم (و) عوده الى
(أقل) من بلده فى البعد وكذا لو أحرم بالحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد له فعليه الدم لان
عوده حينئذ ليس للحج المصنف أطلق المتقدمون هذا الشرط وقيدوه أبو محمد بن كان افقه
اذا ذهب اليه وعاد يدرك الحج فى عامه فان كان بعيدا كافر بقيمة كفى عندى رجوعه الى
مصر (و) شرطه للقتع (فعل بعض ركنها) أى العمرة ولو شوطا من السعي لاحلقها (فى
وقته) أى الحج ويدخل بظهوره لال شوال فان أتم سعيها فى آخر يوم من رمضان وحلق
رأسه عقب غروب شمسه وحج من عامه فليس مقتمعا بن عرفته والتمعة احرام من أتم ركن
عمرته فى أشهره روى ابن حبيب ولو بأخر شوط حج من عامه لاحلقها فلو أحرم به قبله
لزمه وتأخير حلقها ولا تمته فان حلق اقتضى وفى سقوط دم التأخير مامر (وفى شرط
كونها) أى الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كان الحج عن شخص والعمرة عن
آخر فلا دم وعدمه (تردد) من المة آخرين فى النقل عن المتقدمين فنقل الشيخ والصقلى
واللحمى عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه وحكى ابن شاس
القولين ولم يعزمهما وأنكر ابن عرفة والمصنف فى مناسكه القول باشتراطه (ودم القتع
يجب) وجوباً موسعاً قابلاً للسقوط (باحرام الحج) وينصت برى جرة العقبة يوم النحر
وسيقول وان مات مقتع فالهدى من رأس ماله ان ربحى العقبة فقهوم ان ربحى العقبة انه
ان مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأس ماله ولا من ثلثه ومثل رميها فوات وقته أو
طواف الافاضة فهاهنا بيان لابتداء وقت وجوبه وما يأتى بيان لانه قررته وتخلده فى الذمة
(وأجزاء) دم القتع أى تقليده واشعاره (قوله) أى احرام الحج ولو عند احرام العمرة ولو
ساقه ثم حج من عامه كما يأتى فليس مراده نحره أو ذبحه لعدم اجزائه قبل احرام الحج

(قوله المطبق) أي اتفق (قوله محتجب) حال عن ٤٦٨ يعتد به (قوله بأنه) أي الشأن (قوله وهو) أي احتجابه.

(قوله على قول الراوي) بدل من
على أحاديث الاشتراك (قوله
بذلك) أي أحرام الحج (قوله
يفرق) بفتح فسكون فكسر
(قوله هذه الأصول) أي تقديم
الكفارة على الحنث وتقديم
الزكاة على الحول (قوله والأول)
أي تقديم فخر هدى القمعة على
أحرام الحج (قوله ظاهر الأحاديث)
فاعل يفرق (قوله لقوله) أي في
الحديث (قوله إذا أحلنا) أي
من الحج (قوله هدى) أي نصر
هدى القمعة فظاهر أنه لا يجوز
قبيل التحلل من الحج (قوله
وسقوط) عطف على أنه يتعين
(قوله وتأويله) عطف على
تعقب (قوله ذكره) أي لهما أي
مع علمه من العطف (قوله له) أي
الحج وهو طواف القدوم (قوله
منها) أي السبعة (قوله التي) بضم
الهمزة وكسر الفين المجهمة (قوله
فانه يقطع) أي وقت تذكركه (قوله
العامد) أي متعمد الزيادة على
سبعة فليس كالصلاة في البطلان
بمطلق الزيادة عمد أو بزيادة مثله
سواء (قوله وابتهادوه) أي
الطواف (قوله وأتم) أي الشوط
(قوله إليه) أي ركن الحجر (قوله
عقبه) أي الطواف (قوله والا)
أي وإن تاعد عن مكة (قوله فان
شك) أي في طهارة الحدث
(قوله في اثنتائه) أي الطواف
(قوله وغلبة) عطف على غلبة

البناني طبق من يعتد به من الشراح على هذا التأويل في كلام المصنف محتجب بأنه لم
يصرح أحد من أهل المذهب بأن فخر الهدى قبل الأحرام بالحج مجزئ وهو غير ظاهر
لقول الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوي فاهراً إذا
أحللنا أن هدى مانعه عياض في الحديث جهة أن يجيز هدى القمعة بعد التحلل من العمرة
وقبل الأحرام بالحج وهي إحدى الروايتين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الأحرام
بالحج لأنه بذلك يصير مقعماً والقول الأول جار على تقديم الكفارة على الحنث وعلى تقديم
الزكاة على الحول وقد يفرق بين هذه الأصول والأول ظاهر الأحاديث لقوله إذا أحلنا
أن هدى المازري مذهبان هدى القمعة أنما يجب بأحرام الحج وفي وقت جواز فخره
ثلاثة أوجه فالصحيح والذي عليه الجمهور أنه يجوز فخره بعد الفراغ من العمرة وقبل
الأحرام بالحج والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج والثالث أنه يجوز بعد الأحرام بالعمرة اه
وبه تعلم أنه يتعين إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شراحه وتأويله لهم من
غير داع والله أعلم وعطف على الأحرام فقال (ثم الطواف) بالكسبة المشرفة (لها) أي
الحج والعمرة ذكره أطول الفصل حال كونه أشواطاً (سبعاً) - سواء كان ركلاً للحج أو للعمرة
أو واجباً له أو مندوباً فإن ترك شيأ منها لم يجز ولم ينب عنه دم وإن زاد على السبع التي الزند
المباح من سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر منها فإنه يقطع ويركع ركعة تلي السبع
الكامل ويلقي ما زاد عليه ولا يعتد به التادلي وهكذا حكم العامد وابتهادوه من ركن
الحجر الأسود واجب فإن ابتدأ من الركن اليماني مثلاً التي ما قبل ركن الحجر وأتم إليه
فإن لم يتم إليه وسعى عقبه أعاد طوافه وسعى به مدام مكة والأفعلى دم قال في التوضيح قال
ابن الموارز لو بدأ في طوافه من الركن اليماني فبلغ ذلك ويتم إلى الركن الأسود فإن تذكركه
وهو بمكة أعاد الطواف والسعي إن طال أو انتقض وضوءه والابن هذا كله في القسبان
والجمل وأما إن بدأ منه عامداً وأتم إليه فإنه لا ينبغي إلا أن رجس بالقرب جداً ولم يخرج
من المسجد وإذا لم يتدارك حتى رجس أباده أجزاءه ويعتبه هدى وكذلك إن بدأ بالطواف
من باب البيت فبلغ ما شئ من باب البيت إلى الركن الأسود قبل فلو ابتداء الطواف من
بين الحجر الأسود والباب قال هذا يسير يجوزته ولا شيء عليه سجدوا بالبداءة عند ما للبرخي
الله تعالى عنه من الحجر الأسود فلو بدأ من الركن اليماني فنادى إلى الحجر الأسود وإن
خرج من مكة أجزأه وعليه الهدى لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهذا عطف به
حال كونه متلبساً بالطهرين من الحدث الأصغر وحكم الخبيث فإن شك في اثنتائه ثم بان
ماهره فلا يعيده والاحسن بالطهارتين لغلبة استعمال الطهرين في الطهر من الحدث
الاكبر والطهر من الحدث الأصغر فغلبة استعمال الطهرين من حكم الخبيث مسكوناً عنها وغلبة
استعمال الطهارتين في الحديثية الكبرى وصغرى والخبثية وسواء كانت الطهارة مائية
أو صعيدية (والستر) للعمرة فلا يصح مع كشفها (وبطل بحدوث بناء) على ما مضى من

الاشواط يعني انه ان أحدث فلا يبنى وسواء أحدث غلبة أو سهوا أو عمدا كان الطواف
 فرضا أو اجبا أو نفلا ويستأنف الفرض والواجب بعد الطهارة مطلقا والنفل ان نعمد
 الحدث والافلا يطلب باعادته وكذا ان ابتداء محذرا أو نسيانا (و) بـ (يجعل البيت
 عن يساره) أي الطائف ماشيا إلى امامه فان رجع القهقري لم يصح وحكمة التماس صيرورة
 قلب الطائف جهة البيت فيستحضر عظمته ولأن باب البيت هو وجهه فيقبل عليه
 بوجهه وقلبه فلو جعله عن يمينه لاعرض عنه وتركه خلف ظهره ولا يليق بالادب الاعراض
 عن وجوه الاماثل فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه (و) بـ (خروج
 كل البدن عن الشاذروان) بكسر الهمزة والفتح والمجزة وقبحها وهو بناء لطيف ملصق بجدار
 الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع نقشته قريش من عرض الكعبة لضيق المسال الحلال
 فهو من البيت بشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه واعتمد المصنف فيما ذكره
 على كلام سند وابن شماس ومن تبعهما كالقرافي وابن جرير وابن جماعة وابن الحاجب
 وابن عبد السلام وابن هرون وابن راشد وسلمة ابن عرفة وهو المعتمد عند الشافعية الخط
 وقد أنكر جماعة من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من
 البيت منهم ابن رشد بالتصغير في رحلته وأبو العباس القصاب في شرح قواعد عياض
 وابن فرحون وبالجلة فقد ذكر الاضطراب في الشاذروان وصرح جماعة من الأئمة
 المتقدمين بهم بانه من البيت فيجب الاحتراز منه في طوافه ابتداء فان طاف وبعض
 بدنه في هوائه فانه يعد ما دام بمكة فان لم يذ كر ذلك حتى يعد عن مكة فيذ في أن لا يلزم
 بالرجوع لذلك مراعاة قلن قال انه ليس منه والله أعلم (و) خروج كل البدن عن (الستة
 أذرع) بالثبات التام وحذفها لان ذراع اليد يذ كر يؤت (من الحجر) بكسر فسكون مسمى
 حجر الاستدارة كحجر الانسان وهو بناء قصير يصل الى صدر الانسان على صورة نصف
 دائرة مقابل الركبتين والذين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين جهله سيدنا
 ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام عريشا من اركانه تقسمه الغنم وكان زرية الغنم
 اسمعيل عليه الصلاة والسلام ثم ان قريشا ادخلت فيه أذرعاً من الكعبة لضيق المسال
 الحلال وتبع المصنف في الحديد بستة أذرع التعمي والظاهر من قول مالك رضي الله
 تعالى عنه فيها لا يعتد بما طاف داخل الحجر انه لا بد من الخروج عن جميعه لشموله الستة
 أذرع وما زاد عليها وهو الظاهر من كلام أصحابنا وقد طاف صلى الله عليه وسلم من وراءه
 وقال خذوا عني مناسككم (ونصب) أي اقام وعدل الشخص (المقبل) بضم الميم وفتح
 القاف وكسر الموحدة منقلبه الحجر الاسود في ابتداء كل شوط (قامت به) قبل شروجه في
 الطواف يخرج جميع بدنه عن الشاذروان اذا لا يمكنه تقبيل الحجر الا بانحنائه عليه
 وصيرورة أغلب بدنه على الشاذروان فلو طاف قبل نصب قامته لزم طوافه واغلب بدنه
 في الشاذروان وكذا استلام اليماني ابن المعلى في منسكه وكثير من الناس يرجعون بلاج

(قوله انه) أي الطائف (قوله
 مطلقا) أي عن التقيد بالتعمد
 (قوله والا) أي وان لم يتعمد
 (قوله وكذا) أي غير المتعمد في
 انه لا يطلب باعادته (قوله فلو جعله
 عن يمينه) أي ومشى جهة امامه
 (قوله عنه) أي الباب (قوله فلو
 جعله عن يمينه الخ) تفريع على
 ويجعل البيت عن يساره (قوله
 عنه) أي البيت (قوله فيما ذكره)
 أي شرط خروج البدن من
 الشاذروان (قوله جرئ) بضم
 الجيم وفتح الزاي وشدة الياء (قوله
 يلزم) بضم الياء وفتح الزاي

بسبب جهلهم بهذا ويشترط كون الطواف (داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على
سطحه ويندب القرب من البيت (و) كونه (ولاء) بكسر الواو ومع المتأى متواليا بفصل
كثير بين أجزائه بلا عذر ويقدر الفصل اليسير ولو اختاروا والكثير لعذر بشرط بقاء
طهارته قاله اللخمي وسندوان نقض وضوءه بين الطواف وركعتيه تؤذأ وأعادها فان
صلاهما ولم يعده وسهي أعاد الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة أو قرية امنها فان
تأعد عنها فلهما ما جوضعه ويصح بهدي ولم يجزه الركعتان الا وليان قاله ابن يونس
(وابتداء) الطواف فرضا أو واجبا أو نفلا (ان قطع) ه (ا) صلاته على (جنازة)
ولو خففها لانها فعل آخر وقطعه لها ممنوع مالم تتعين ويحس تغيرها بتأخيرها الى تمام
الطواف فيجب قطعها لها ويبنى كالقريضة (او) خروج من المسجد لاجل (نفقة) نسيتها
خارجة ويمنع قطعها لها ابتداء كما هو ظاهر المدونة فان قطع لها ولم يخرج من المسجد فانه
يبنى المصنف لو قبل بجواز الخروج للنفقة كان أظهر لاجزائهم قطع الصلوات ان أخذها
ذو البال وهي أشد حرمة وبحسب فيه بأن الصلاة منع الكلام فيها الا اليسير لاصلاحها
فاضطرار قطعها والكلام جائز في الطواف فيوكل من يأتي له بنفقة ولا يقطعها (أو نسى)
الطائف (بعضه) أي الطواف ولو بهض شوط أو تركه جهلا فيبتدئه (ان) كان (فرغ
سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوءه والابن سندان قبل كيف يبنى بعد فراغ
سعيه وهذا تقريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلت لما كان السعي مرتبطا بالطواف
حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة كن ترك سجود الركعة الاولى وقرأ في
الثانية البقرة وتذكر سجود الاولى قبل عقدر كوع الثانية فانه يرجع له ولا تعد قراءة
البقرة طولا وأشهر قوله ان فرغ سعيه انه طواف قدوم أو عمرة أو فاضة يسعي عقبه فان
كان تطوعا أو فاضة لا سعي بعده اعتبر القرب والبعده من فراغ الطواف بالعرف فان
قرب يبنى وان بعد ابتداء (وقطعه) أي الطائف طوافه وجوبا (ل) إقامة الصلاة
(القريضة) لراغب المسجد الحرام ولزمه الاقتداء به ان لم يكن صلاها أو صلاها منفردا
بينه أو المسجد الحرام أو جماعة بغيره فان كان قد صلاها جماعة وأقيم للراغب فهل
يقطعه ويخرج لان في بقائه طمعا عليه أو لا لان تلبسه بالطواف يدفع الطمأنينة ومثل
الإقامة قريضة حاضرة تذكروها وخاف خروج وقتها ولو الاختيارى ان أتم الطواف
القرض استظهره الحط قال وأما التطوع فلا اشكال في قطعها لها ومفهوم للقريضة انه
لا يقطعها ركنا كان أو واجبا غيرها كركعتي فجر وضعتي فان كان مندوبا فله قطع ركعتي
التحجر ان كانت الصلاة لا تقام قبل فراغه منه الحط ويبنى والظاهر قطع الطواف غير
الواجب لو تراد أخشى خروج وقت الاختيارى وإيقاعه في الضرورى (ويندب) له (ك) كال
الشروط الذي أقيمت القريضة فيه قبل قطعها لها ولو احرم الامام بأن يخرج من عند الحجر
الاسود ليبنى من أول الشوط الذي يليه فان لم يمسكه فقل ابن حبيب ظاهر المدونة

(قوله المعلن) بضم الميم ففتح العين
واللام منقلا (قوله ب) أي
نصب القامة عقب التقبيل
والاستلام (قوله بحث) بضم
فكسر (قوله منع) بضم فكسر
(قوله أي الطائف) بضم
للفاعل المستتر (قوله طوافه)
تفسير للمفعول البارز (قوله
وجوبا) بيان لسكتم قطعها (قوله
ولزمه) أي الطائف (قوله به) أي
الراغب

والموازية انه يبنى من الموضع الذي خرج منه والمستحب ابتداء ذلك الشوط الحظ الظاهر
 حمل كلام ابن حبيب على الوفاق وهو ظاهر كلام مسند (وبقي) الطائف على ما تقدم من
 طوافه (ان رعى) حقه ان يقال كان رعى ليقدمه انه اذا قطعه لا فريضة يبنى قبل تنقله
 قاله في الموازية فان تنقل قبل ان يتم طوافه ابتداءه وكذا ان جالس بعد صلاته طويلا لا ذكر
 او حديث ترك الموازية ولو قال كان رعى لم يكن تشبيها في ندب كمال الشوط لخروج
 الرأف بمجرد حصوله وينبغي ان يشترط هنا ان لا يجاوز مكانا محكما يقرب وان لا يبعد جدا
 وان لا يطأ نجسا لا الاستقبال وعدم الكلام لعدم اشتراطهما في الطواف (او علم)
 الطائف في اثناء طوافه (ينحس) في بدنه او ثوبه فيطرحها او يقسها او يبنى على ما تقدم
 من طوافه ان لم يطل والابطال لعدم موالاته وتبع المصنف ابن الحاجب واعتضه ابن
 عرفة بأنه لا يبنى وينتدئ ذكره الشيخ عن ائمة ولم يحكم مقابله وجواب الحط بأنه تبع
 استظهار ابي اسحق التونسي لا يعادل ذلك قاله عب البنا في فيه نظره قد ذكر ابن رشد في
 سماع القرينين فيها ثلاثة أقوال أحدها المالك رضى الله تعالى عنه في السماع المذكور
 كراهة الطواف بالشوب الحس ابن رشد وعليه لا تجب الاعادة وان كان متعمدا
 الثاني لابن القاسم اذا لم يعلم الابد الطواف فلا اعادة عليه والثالث لا شئ ان علم به
 اثناء ابتداءه وبعد كماله أعاده وأعاد السعي ان قرب اه فعلم ان قول ائمة مقابل
 لقول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم وعلى قول ابن القاسم لا اعادة عليه بعد
 كماله التونسي يشبهه أن يبنى ان علم اثناءه والحاصل ان الموافق لقول مالك وابن
 القاسم رضى الله تعالى عنهم هو الذي جرى عليه المصنف وابن الحاجب (و) ان لم يعلم
 النجس الابد فراغ طوافه فلا يعيده (و) أعاد (ندبا) ركنه (أي الطواف) (بالقرب)
 بالعرف فان طال فلا يعيدهما وانتقاض وضوئه كاطول (و) يبنى (على الأقل ان شك)
 في عدد الاشواط ان لم يكن مستشككا ولا يبنى على الاكثر ويعمل باخبار غيره ولو
 واحد ليس معه في الطواف نقله الحط عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه قاله عب
 البنا في قوله ولو واحد ليس معه في الطواف الخ فيه نظري بل لا يرجع اليه الا اذا كان قد
 طاف معه ابن عرفة وسمع ابن القاسم بتحقيق مالك رضى الله تعالى عنه ما لا شك قبول
 خبر رجلين طافا معه الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجي عن اليمري القياض
 الغاء قول غيره وبنائه على يقينه كالمصلاة وقاله عبد الحق اه ونقله الحط قال
 والمنصوص عن مالك رضى الله تعالى عنه انه يبنى على الأقل سوا شك وهو في الطواف
 أو بعد فراغه منه بل في الموازية انه اذا شك في اكمال طوافه بعد رجوعه لم يده فانه
 يرجع له من بلده (وجاز) الطواف (بساتيف لزجة) ومن وراء زمزم بالاولى قد يقال
 يتوهم من اقتصار المصنف على السقاتف جواز من وراء زمزم بلا زجة وليس كذلك
 وقد جرح في المدونة بين الامرين فان ذهب اثناءه كله بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه في

(قوله فيها) أي مسألة العلم
 بنحس في الطواف (قوله وبنائه)
 عطف على الغاء (قوله الامرين)
 أي وراء زمزم والسقاتف
 (قوله فان ذهبت) أي الزجة
 (قوله تجاوزه) أي مكانه المعتاد
 (قوله لانه) أي التجاوز

بقية اشواطه لانه كان ضرورة وقد زالت (والا) أى وان لم يكن الطواف بالساقط
 لزجة بان طاف بها الحز او برد او مطر (اعاد) طوافه وجوباً مادام بمكة بدليل قوله (و) ان
 خرج منها (لم يرجع له) أى الطواف مما يشق عليه رجوعه منه سواء كان بلده أو غيره
 (ولادم) عليه والمذهب وجوبه عليه والذي يظهر انه لا يجوز بالساقط واجباً كان
 أو غيره الا لزجة فان طاف بها غيرها اعاد الواجب لا غيره وقوله بساقط أى التى كانت
 فى الصدر الاول وأما التى فى زمننا فهى خارجة عن المسجد لانها مريدة فيه فالطواف
 فيها طواف خارج المسجد وهو باطل ولو لزجة محذور ولا يمكن أن ينتمى الزحام الى
 الساقط اهـ الخط لم نسمع قط ان الزحام انتهى اليها بل لا يجاوز الناس محل الطواف
 المعتاد وعلى نهايته اثنان وثلاثون عموداً من الفخاس وعمودان من الرخام فإراء هذه
 العمود ليس من محله المعتاد (ووجب) الطواف على من دخل مكة محرماً بالحلج مفرداً
 أو قارناً وليس حائضاً ولا نفساً ولا مجنوناً ولا مغمى عليه ولا ناسياً ويسمى طواف
 القدوم وشبهه فى الوجوب فقال (ك) تقديم (السهى) الذى هو ركن الحلج فيجب تقديمه
 (قبل) وقوف (عرفة) فالتشبيه ليس تاماً إذ طواف القدوم واجب والسهى ركن
 فأقاد المصنف وجوب طواف القدوم فى نفسه ووجوب تقديمه على عرفة (ان أحرم)
 بالحلج وحده أو مع العمرة (من الحل) ولو آفاقاً اتسع نفسه خرج لميقاته فان أحرم بالحلج
 وحده من مكة أو غيرها من الحرم لأقامته به فلا يجب عليه طواف القدوم (و) ان (لم
 يراهق) بكسر الهماء أو فتحها أى لم يقرب وقت الوقوف بحيث يخشى فوات الوقوف
 بعرفة ان طاف للقدوم فان راهق وخشى ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (و) ان
 (لم يردف) الحلج على العمرة ولو بعد فراغها (بحرم) وأعنى عن هذا قوله أحرم من الحل فان
 وجدت هذه الشروط وجب عليه طواف القدوم والسهى عقبه قبل خروجه لعرفة
 (والا) أى وان لم تتوفر هذه الشروط بأن أحرم به من الحرم أو راهق أو أردفه بحرم فلا
 قدوم عليه و(سعى) السعى الذى هو ركن الحلج (بعد) طواف (الافاضة) ولادم لتركه
 لعدم وجوبه لعدم شرطه ومثل ذلك النساءى والحائض والنفساء والمجنون والمغمى
 عليه الذين استقر عذرهم الى عرفة ويمكن ادخالهم فى المراهق (والا) أى وان لم يسع من
 لم يجب عليه طواف القدوم عقب الافاضة بان طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير
 المراهق تطوعاً أو فرضاً بذكره وسعى عقبه (فد) عليه (دم) لخالفته ما وجب عليه من تأخير
 سعيه عقب افاضته (ان) كان (قدم) بقضات مثقلاً سعيه عقب الطواف الذى طافه
 قبل عرفة تطوعاً أو نذراً (و) ان (لم يعد) السعى عقب افاضته حتى يرجع لبلده وأما
 المراهق اذا تكلف طواف القدوم وسعى عقبه ولم يعد بعد الافضة فلا ذم عليه لاتباعه
 بما هو الاصل قاله الشارح وتب واستظهره الخط وقال ابن عثيمين فى غاية البعد من
 اللفظ (ثم السعى) أى لهما وحذفه استغناءً بذكره عقب الطواف أشواطاً (سبعاً) للحلج

(قوله وجوبه) أى الدم (قوله ذلك)
 أى فوات الوقوف بعرفة (قوله)
 ولادم لتركه) أى طواف القدوم

وكذا العمرة (بين الصفا والمروة منه) أي الصفا (البداء) حال كونه معدودا (مرة) فإن
بدأ من المروة فلا يحتسب به والإبطال سعيه (والعود) من المروة إلى الصفا به مرة
(أخرى) ولا يتوهم أن ألف الصفا للتأنيث لأنها ثالثة كالف في وعصا وألف التأنيث
لا تكون إلا أربعة فصاعدا ومن شروط السعي موالاة نفسه وبغية التقريب إلى السير
كصلاته إنشاء على جنازة أو بيعه أو اشتراؤه شيئا أو جلوسه مع أحد أو وقوفه معه
بجدة من غير طول فيبقى ولا ينبغي شيء من ذلك كما في المدونة فإن كثرة التفريق
لم يبين وأبداه فإن أقيمت عليه الصلاة وهو فيه فلا يقطع عنه لأنه خارج عن المسجد نقله
في التوضيح عن مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية والموازية وأما الموالاة فيمنه وبين
الطواف في الخط إن اتصاله بالطواف شرط وفي شرح الرسالة سنة (ومحتمل) أي
السعي في الحج والعمرة مشروطة (بتقدم طواف) عليه فإن سعيه بلا تقدم طواف فهو
باطل سواء كان الطواف فرضا كالأفاضة وطواف العمرة أو واجبا كالقدوم أو نقلا
كما عداها ثم إن كان فرضا أو واجبا صح السعي بعده صحة تامة لا يحتاج معها شيء
أن نؤي وجوب القدوم أو سنيته بمعنى أنه ليس ركنا وأنه يجب بالدم أو لم ينص عند
فعله شيئا وهو به مقتد وجوبه أو سنيته بالمعنى المذكور وأما أن نؤي سنيته بمعنى أن له فعله
وتركه أو لم ينوشه أو هو به مقتد ذلك أو كان الطواف الذي سعي بعده نقلا أعاد طواف
الأفاضة وسعي بعده مادام بمكة أو قربها فإن تباعد فعليه دم فقوله (ونؤي فرضيته)
أي الطواف ليس شرطا في صحة السعي وإنما هو شرط لقائه وعدم أعادته وعدم ترتب
دم عليه بدليل قوله (والا) أي وإن لم يتوفر فرضيته بأن طاف قبل طوافه أو قبل طواف
قدوم ناو ياتلبيته لجهه له وجوبه (ف) عليه (دم) أن تباعد عن مكة والأعاده بنية
الفرضية وسعي بعده ولا دم عليه ففي قوله والاقدم مسامحة إذ ظاهره أنه لا يؤمر
بإعادته أن كان بمكة أو قربها وليس كذلك والمراد بالفرضية هنا الوجوب بدليل
انجباره بالدم ولأن الفرض الذي هو ركن إنما هو طواف الأفاضة وهو لا يكون إلا بعد
عرفة كما يأتي المصنف في منسكه ولا يشترط أن يكون الطواف واجبا على المشهور
وقال ابن عرفة وفي شرط وجوبه قولان لابن عبد الحكم ولها وقال الشارح ظاهر
كلام المصنف عدم اشتراط كون الطواف واجبا وهو ظاهر المدونة إذ لو كان شرطا
لزم من عدمه عدم صحة السعي وإن يرجع له من بلده دون جبره بالدم (ورجع) المعقر
من أي موضع وصل إليه من الأرض (أن لم يصح طواف عمرة) أعقرها لعله بغير وضوء
أو ترك بعضه حال كونه (حرما) بكسرة فسكون أي فخر ما مجردا من المحيط كتجرده عند
أول إحرامه لأنه ليس معه من أركانها إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحرم على الحرم ويجب
عليه ما يجب على الحرم في ارتكاب شيء ممنوع فإن كان قد أصاب النساء فقدت حرمته
ففيه فاسدة ثم يقضيهما من الميقات الذي كان أحرم منه أولا ويهدى وعليه لكل

(قوله والا) أي وإن احتسب
يبدئه من المروة (قوله إن اتصاله)
أي السعي (قوله قبله) أي السعي
(قوله ولا يشترط) أي في صحة السعي
(قوله لعله بغير وضوء الخ) علة
لعدم صحته (قوله لأنه) أي
الشخص (قوله أولا) بشد الواو
في المحلين

صبيد أصابه الجزاء قاله فيها وعليه فدية للبه وطيبه واتحدت ان ظن الاباحة فاذا وصل
مكة طاف وسعى وحلق أو قصر وظاهره انه لا فرق بين وقوع ذلك في هذه المسئلة وما
بعدها من أوسهوا وان لا يقضى التمسك في العمدة (واقندى) وجوبا (لحقه) ان كان
قد تحلل به أو لا بل من حلقه ثانيا لان الاول لم يصادف محلا (وان) كان (احرم) من لم
يصح طواف عمرته (بعده) عليه (بعد الطواف القاسد) (بجهد) هو (قارن) لان طوافه
القاسد وسعيه عقبه كالعدم فلم يبق معه غير احرامها والاردا ف عليه صحيح احصاء العمرة
في نفسه باعتبار احرامها ومفهوم صحيح انه لو احرم بعمرته كان احرامه من الاغيا قوله
كالثاني في عمرتين وشبه في الرجوع نقط فقال (كطواف القدوم) القاسد فيرجع له (ان)
كان (سعي بعده) أي القدوم (واقصر) على سعيه عقب القدوم ولم بعده عقب طواف
الافاضة فان أعاده فلا يرجع فالرجوع في الحقيقة للسعي لا للقدوم فاذا وصل مكة فيطوف
ويسعى فيتم تحلله من الحج وينوي بطوافه الافاضة لان طواف القدوم فاته محله بوقوف
عرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الافاضة فلما لم بعده بعد طوافها قال أبو إسحق
التونسي صاركن فرق بين طواف الافاضة والسعي فيعيد طواف الافاضة ويسعى عقبه
(و) كطواف (الافاضة) القاسد والمضى كله أو بعضه فيرجع له في كل حال (الان)
يتطوع بعده (يطواف صحيح فيجزيه عن طواف الافاضة القاسد ولا يرجع له من بلد له لان
تطوع الحج يجزي عن واجب جنسه كطواف عن مثله (ولادم) عليه اذا تطوع بعده ناسيا
لقول الجزولي لأخلاف اذا طاف للوداع وهو ذا كر للافاضة انه لا يجزيه وفرضها في
رجوعه لبلده فان كان بمكة امر باعادة الافاضة كما يقههم من ابن يونس وغيره ويرجع للقدوم
الذي سعى بعده واقصر وللافاضة حال كونه (حالا) بكسر الحاء المهملة وشدة اللام أي
حالا من محرمات الاحرام لان كلامهم ما تحلل التحلل الاصغر برى العقبة او مضى
وقتها (الامن) لذة (نساء) تعرض (صبيد) فيحرم ان عليه لانهم لا يحل الا بالتحلل
الا كبر وهو طواف الافاضة والسعي (وكره الطيب) اذا رجع كل منهم مكة فيكمل
ما بقي عليه باحرامه الاول ولا يجدد احراما لبقائه على احرامه الاول فيما بقي عليه ولا يلي
في طريقه لقوات وقت التلبية فالذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الافاضة ويسعى
عقبه والذي لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يخلق كل واحد منهم ما رآه
لحقه حتى وان تبين فساد طواف القدوم أو الافاضة ورجع له وكل حجه (اعتمر) بعد اكاله
أي خرج الى الحل وأتى منه بعمرته سواء وطئ أم لا وهذا ظاهر ابن الحاجب زاد ويهدى
(والاكثر) قالوا يعتمر (ان) كان (وطئ) لباقي بطواف وسعى لا يخلل فيه ما ويهدى ولا يحرم
به اقبل اكمل الحج ا قوله فيما سبق الا يحرم بجمع فلتحله وأما ان لم يطأ فلا عمره عليه اتفاقا
وظاهره ان الاقل قالوا ياتي بعمرته ان لم يطأ وليس كذلك فالمناسب واعتمران وطئ والاكثر
لا يعتمر الرماضي لو اقمصر على قوله واعتمران وطئ ا كان أسعد بقوله احق رجع وأصاب

(قوله لقول الجزولي) عملة اذا
تطوع بعده ناسيا (قوله وهو
ذا كر للافاضة) أي اتركها
او فسادها (قوله انه) أي الوداع
(قوله لا يجزيه) أي من الافاضة
(قوله وفرضها) أي المسئلة (قوله
في رجوعه لبلده) قبل تلذكه
ترك الافاضة او فسادها (قوله بها)
أي العمرة (قوله بقولها) أي
المدونة

النساء والطبيب الى ان قالت والعمرة مع الهدى تجزئ عن ذلك كله وجل الناس يقولون
لا عمرة عليه ويحذف قوله والاكثر لانهم المراد به قولها وجل الناس وفسرهم ابو الحسن
بسمعدين المسيب والقاسم بن محمد وعطا رضى الله تعالى عنهم وهم من التابعين رضى الله
تعالى عنهم فلا حاجة لذكرهم لانهم خارج المذهب بل ذكرهم يوهم انهم من اهل المذهب
والحاصل ان مذهب المدونة اثبات العمرة مع الوطء وبقي على المصنف الهدى ان اصاب
النساء وقد تقدم في نصها وهو ظاهر لو طئه قبل التحلل الثاني فيجب عليه الهدى مع العمرة
فان اخذ ذلك الى الحرم فلا قيس قول أشهب عليه هديان وقال ابن القاسم هدى واحد
انظر الخط (و) الركن (للحج) ووجهه (حضور جزء عرفة) أى الكون فيها مطمئنا سواء وقف
أو جلس أو اضطجع أو ركب علم انها عرفة أم لا ولا عدل عن وقوف المشهور الى حضور
واضافة حضور الى جزء بمعنى في فلا يقال معنى ان حضورا مشاهدا فنصدق العبارة بمن
شاهد ها وهو خارج عنها وليس بمراد واضافة جزء عرفة بمعنى اللام أى في جزء منسوب
لعرفة تسببة الجزء امكلا لا بمعنى من لعدم صحة الاخبار بالاضاف اليه عن المضاف كيد زيد
لتحيز عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والافضل الوقوف في موقف النبي صلى
الله عليه وسلم وهو عند الصخرات البكار المذروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة
وروقت الحضور قوله (ساعة) أى جزء من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (الغمر) أى
عاشم رضى الحجة وتدخل بغروب التامع وهذا هو الركن واما الوقوف فيها من زوال تامع
ذى الحجة فواجب ينحصر بالدم ان تركه عمدا غير عذر هذا هو المشهور وقيل التعمى وابن
العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشمس ومال اليه ابن عبد البر ابن عبد السلام
والحاصل ان زمان الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلافوا في مبدئه فقال الامام
مالك رضى الله تعالى عنه من الغروب وقال الجمهور من الزوال ووافق التعمى وابن
العربي الجمهور ومال اليه ابن عبد البر ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة القعدة اذا
استقر واطمأن بل (ولو حر) الحاج بعرفة من غير طمأنينة (ان نواه) أى المار الوقوف بها
بمرور فان لم ينو به فلا يحصل الركن به نظره عن سنة الحجاج بخلاف المطامئين فيجب
احرامه على حضوره مطمئنا كان سجنابه على الطواف والسعي وسائر اعمال الحج ويشترط
ايضا معرفة ان ما مر به عرفة وسبقه هذا بقوله لا الجاهل فيكائه قال وعرفه فان لم يعرفه
فلا يكفيه وعلى المار اذا وى العارف هدى فالطمانينة واجبة واشار بولواى القول
بعدم اجزاء المرور وظاهره مطلقا ونحوه قول ابن الحجاج في المار قولان واعترضه
في التوضيح بقوله لم أر من قال بعدم الاجزاء مطلقا كما هو ظاهر كلام المصنف وقد جعل
سنة محل الخلاف اذا لم يعرفها ونصه ومن مر بعرفة وعرفها اجزاء وان لم يعرفها فقال
محمد لا يجزيه والاشهر الاجزاء اه وبحث فيه الخطبان سنة الميمصرح بتشمير الاجزاء
وانما قال بعد ان حكى عن مالك رضى الله تعالى عنه الاجزاء وهو بين ونقل ابن عرفة في
جاهلها رواين وفي العارف بها اربعة اقوال ونصه وفي اجزاء مرور من مر بعرفة عارفا

(قوله فان اخذ ذلك) اى الاتيان
بالعمرة (قوله هديان) اى هدى
لو طئه قبل التحلل الثاني وهدى
لتأخيرها الى الحرم (قوله المشهور)
أى فى التعبير عن الركن المختص
بالحج (قوله لتخير عرفة كلها موقف)
دليل ا قوله حضور جزء عرفة
(قوله وهو) أى موقف النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله وهو) أى
جبل الرحمة (قوله أى المار)
تفسيره لا شاعل المستتر الوقوف
تفسيره لا شاعل البارز (قوله
بها) أى عرفة صلاة الوقوف (قوله
بمرور) صلاة نوى (قوله به) أى
المرور (قوله سنة) أى طريقة
(قوله مطلقا) أى ولو عرفها ونواه
(قوله مطلقا) أى عن تقييده
بنيته به

بهما مطلقا وان نوى به الوقوف ثلثه او ذكر الله تعالى فان نوى ولم يذكر لم يجز رابعها
 الوقوف ثم قال وفي اجزاء من مذهب اهل الرواية ابن المنذر ودليل قول ابن القاسم مع
 التعمي عن رواية محمد ويكنى - حضوره - عرفة ساعة من ليلة الترسوا كان الحاضر سالما
 من الاغماء قبل الزوال (و) كان متلبسا (باغماء) اى استند وعقل بشدة مرض (قبل
 الزوال) من تاسع ذي الحجة واولى بعده واستمر مغشى عليه حتى طلع فجر اليوم العاشر
 وخرج وقت الوقوف فيكفيه ولا دم عليه لان الاغماء لا يظلل الاحرام وهو متجنب على
 حضوره اذا وقف به رفقا وجزأ من ليلة الترسوا مثل الاغماء هذا الجنون والنوم والسكر
 بحال بخلاف السكر بجرام فيمنع الاجزاء كجهل المار ببل اولى واثار الى الخلاف بالاعطف
 على المبالغ عليه بولو ابن عرفة وفي اجزاء من وقف به مغشى عليه مطلقا وان اغشى عليه
 بعرفة بعد الزوال ولو قبل وقوفه ثلثها ان اغشى عليه بعدهما وسواء كان الوقوف بتاسع
 (أو أخطأ الجهم) بفتح الجيم وشدة الميم اى جميع أهل الموقف لأكثرهم وان كان هذا معنى
 الجهم لغة في رؤية هلال ذي الحجة فوقفوا (ب) يوم (عاشر) من ذي الحجة في نفس الامر فلما
 منهم انه اليوم التاسع وان ليلة عقبه ليلة العاشر بان غم عليه سم ليلة ثلاثين من ذي
 القعدة فأكملوا عده ووقفوا في تاسع ذي الحجة فتبين به ذلك انه العاشر فيجزئهم ان كان
 المخطئ الجميع (فقط) فان كان بعضهم فلا يكفهم ولو كانوا أكثر أهل الموقف وكان الخطأ
 بعاشر فقط فان كان بشا من اوحدى عشر فلا يكتفى والفرق ان الذين وقفوا بالعاشر فعلوا
 ما تعبد به الله تعالى به على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من اكمال اعمدة اذا غابت بخلافه
 بالثامن فانه باجتهاد وشهادة باطلة وظاهر قوله واخطأ الجهم بعاشر الاجزاء سواء تبين
 لهم الخطأ قبل وقوفهم ويؤمنون به كما قاله ابن حجر زام بعده وهو كذلك على الرجح وقال
 سند محل الاجزاء ان تبين لهم الخطأ بعد الوقوف فان تبين لهم قبل الوقوف انه اليوم
 العاشر فلا يجوز لهم الوقوف - منذ وان وقفوا فلا يجوز لهم الخطأ ما قاله سند غير ظاهرا
 نص عليه مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية في سماع يحيى من اخيه - يعضون على عملهم
 سواء ثبت عندهم انه العاشر في بقية يومهم او به - بعده وقبله ابن رشد وغيره وقهوه
 في الجواهر طي وانت اذا تأملت كلام سند وجدته غير مخالف لما في العتبية والجواهر
 لان كلامهما حين وقف ثم تبين له في بقية يومه او بعده انه العاشر وكلام سند قين لم يذهب
 للوقوف حتى تبين له انه العاشر وأصله للقائي في حواشي التوضيح وفرق بينهما بان الاول
 اوقع الوقوف في وقته المقدرة شرعا في ظنه اجتهدا والثاني ليس له ان يوقع الوقوف
 في غير وقته المشروع قصد ا على وجه القضاء لانه لا يقضى اللقائي وهذا مصرح به
 في الطراز وظاهر المسنف ايضا ان الخطأ من غيم ليلة ثلاثين من ذي القعدة او غلط
 في عدد الايام ولكن مقتضى الفرق المتقدم اختصاصه بالاول كما قررته اولاً وانه لا يجوز لهم
 وقوفهم بعاشر في الفرض الثاني ابن عرفة وفي اجزاء وقوف اهل الموسم العاشر غلطا
 نقل الطرطوشي اختلا في نقل ابن القاسم ومعتنون ابن الكاتب اتفق فقهاء الامصار

(قوله ورابعها) الوقوف أى
 التوقف في الاجزاء وعده (قوله
 وهو) أى الاحرام (قوله وقف)
 بضم فكسر (قوله مطلقا) أى
 ولو أغشى عليه قبل الزوال (قوله
 بعدهما) أى الزوال والوقوف
 (قوله وان كان هذا معنى الجهم
 لغة) حال (قوله في رؤية هلال)
 صله اخطأ (قوله وقبله) بكسر
 الموحدة (قوله كلامهما) أى
 العتبية والجواهر (قوله واصله
 أى بحث طي) (قوله اولاً) بشد
 الواو (قوله في الفرض الثاني)
 أى خطايهم في عدد الايام (قوله
 اختلا في) بفتح القاء معني اختلاف
 بلانون لاضافته

(قوله واختاره) أي ابن العربي
الاجزاء (قوله فيها) أي العاشر
والثامن (قوله هذا) أي اجزاء
الوقوف بمسجد عرفة بكرة (قوله ولم
يعرج) عليه ابن عرفة حال (قوله
ونصه) أي ابن عرفة (قوله هي) أي
عرفة (قوله بها) أي عرفة (قوله
ثالثها الوقوف) أي التوقف في
اجزائه وعدمه (قوله وفيها) أي
المدة (قوله كره) أي مالاً رضي
الله تعالى عنه (قوله بناء) أي مسجد
عرفة (قوله وقال) أي مالاً رضي
الله تعالى عنه (قوله حدث) أي
مسجد عرفة (قوله منها) أي
العشاء (قوله هذا) أي تقديم
الصلاة على الوقوف عند ضيق
الوقت عنهما (قوله على القورية
والتراخي) أي للجم (قوله وفيها)
أي العشاء (قوله والخلاف)
عطف على المسئلة (قوله ولا يرد)
بضم ففتح أي كلام الحط (قوله
ان صلاتها الخ) نعت منسية (قوله
قبل الفجر) صلة الوقوف (قوله
والا) أي وان بعدت عرفة (قوله
ورده) أي قول الصائغ يصلي ايماء
الخ (قوله بخوفه على نفسه) أي
في المسئلة أي دون مسئلة
العشاء والوقوف (قوله قال) أي
ابن بشير (قوله ثم قال) أي ابن
عرفة

وأتباع مالاً رضي الله تعالى عنه على الاجزاء ووقوفهم الثامن غلط الغزو عن ابن العربي
اجزائه لابن القاسم وسكنون واختاره وسمع اصبح ابن القاسم يجزي العاشر لا الثامن
الشيخ اختلاف فيه قول سكنون ابن رشد جعل بعضهم اختلافه على العاشر وبعضهم على
الثامن وهو محتمل لوجود الخلاف فيه - ما وغلط المنفرد لا يجزي مطلقاً اتفاقاً (لا) يجزي
المرو بعرفة البار (الجاهل) بان ما مر عليه عرفة لتقصيره - وشبه في عدم الاجزاء فقال
(ك) وقوف (بطن عرفة) بضم العين الله - وله ففتح الراء والنون وادب العين اللذين
على طرف الحرم والعين اللذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يجزي
الوقوف به (واجزاً) الوقوف (بمسجدها) أي عرفة بالنون لا من رفقة بالقاف ونسب
لذات النون لان حائطه القبلي الذي الى جهة الحرم على - بذات النون لوسطه لاسقاطها
وبجزي الوقوف به (بكره) بضم الكاف أي كراهة لارتباطه بذات النون الحط أخذ
المصنف هذا مما حكاه الجلاب عن المذهب ولم يعرج عليه ابن عرفة ونصه ابو عمرو روى
ابن حبيب عرفة بالحل وعرفة بالحرم وروى محمد بن وادي عرفة وفي اجزاء الوقوف بها
مع الدم وعدم اجزائه ثالثها يكره ثم قال وفي اجزائه بمسجد عرفة ثالثها الوقوف للخمى
عن ابن مزين مع محمد فاقطع حائطه القبلي على - عرفة سقطه بها واصبغ وابن عبد
الحكيم مع مالاً رضي الله تعالى عنهم وفيها كره بناءه وقال انما حدث بعد بني هاشم بعشر
سنين (وصلى) الحاج العشاء أو المغرب اذا خشي عدم ادراك ركعة منها او من الاخيرة
عقب صلاة المغرب قبل ان يذهب عرفة ان لم يحفظ فوات الوقوف بعرفة بل (ولو فات)
الوقوف بعرفة لان ما ترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك هذا هو المشهور
كافي التوضيح واختار سندوا للخمى والقرا في جمع تقديم الوقوف بعرفة في هذه الصورة
واما لو أمكنه الذهاب لعرفة مع صلاة ركعة من العشاء لم يلزم عليه السير لعرفة
والصلاة اتفاقاً والتقيد بالعشاء والمغرب لاخراج تذكرة فائته لا يمكنه قضاءها قبل
الوقوف فانه يقدم الوقوف اتفاقاً وان كان وقت الفائته وقت ذكرها كافي التليخضع
امرهابا النسبة الى الحاضر وقته وهو الوقوف والخلاف المتقدم جار على القورية
والتراخي وقول ابن رشد يقدم الصلاة على التراخي غير ظاهر لان الفور والتراخي انما
ينظر اليه ما قبل الاحرام وما بعده - فقد صار انما يفرض على الفور اجماعاً بل لو كان
نظراً واجب اتمامه فان افسده وجب اتمامه وقضاؤه فوراً - عب قوله والتقيد بالعشاء
الخ صحيح وفيه افترض ابن بشير المسئلة والخلاف ولذا قال الحط لا ينبغي ان يحمل كلام
المصنف على ظاهره ولو فاتته لان هذا القول لم اقف عليه اه ولا يرد بقول ابن عرفة
محمد ان ذكر منسية ان صلاتها فاته الوقوف قبل الفجر وقف ان كان قرب عرفة والاصلي
ابن عبد الحكيم ان كان آفاقاً وقف والاصلي الصائغ يصلي ايماء كالمسافر ورده ابن بشير
بخوفه على نفسه قال وهو قياس على الرخصة ثم قال وفرضها ابن بشير في ذا كره عشاء ليلة

(قوله لان كلامه) أى ابن عرفة الخ قوله وان كان ظاهره) أى كلام ابن عرفة الخ حال (قوله مطلقا) بكسر اللام حال من فاعل ارد ٧٨ وبقية اصنافه لاحراما (قوله لانه) أى الغسل الخ علة لقوله ولوحائضا (قوله فى تركه)

اه لان كلامه محتمل لكون المنسبة فاتمة او حاضرة وان كان ظاهره الاول فانه طفي (والسنة) لمن اراد الاحرام بجمع او عذرة او مطلقا او كاحرام زيد (غسل) ذكر اكان او اتى كبيرا او صغيرا ولوحائضا ونفساء لانه لا احرام للصلاة (متصل) بالاحرام قيد فى السنة فلو اغتسل اول النهار واحرم آخره لم يأت بالسنة فانه فى الموازية وكذا ان اغتسل اوله واحرم عند زواله ويغفر الفصل اليدير كاصلاح الجها زوشد الرجل (ولادم) فى تركه ولو عمدا (ونذب) الغسل (بالمدينة) المنورة بانوارسا كنها صلى الله عليه وسلم (للحليق) أى لمن كان بالمدينة واراد الاحرام بجمع او عذرة من الحليفة سواء كان احرامه منها واجبا أو مندوبا اقتدا بالنبي عليه الصلاة والسلام وهذا كالمستثنى من قوله متصل فيتجرد ويغتسل بالمدينة ويلبس الارزاور الرداء والنعلين بها واذا وصل الحليفة صلى ركعتي الاحرام واحرم اذا استوى على راحلته ابن فونز ابن حبيب استحب مالئ رضى الله تعالى عنه ان يغتسل بالمدينة ثم يخرج مكانه فيحرم بذى الحليفة وذلك افضل وبها اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد وليس ثوبى احرامه قال يحسنون اذا اودت الخروج من المدينة خروج انطلاقي فأت القبر كما صنعت اول دخولك ثم اغتسل واللبس ثوبى احرامك ثم أتت مسجد ذى الحليفة فاركع به وأهل وقال سند من رأى ان الغسل بالمدينة فضيلة جعل التجرد من الثياب بفضيلة ومن رآه رخصة جعل التجرد منها رخصة أيضا (و) نذب الغسل (لادخول) شخص (غير حائض) ونفساء (مكة) وجعله ثمة سنة (بطوى) مثلث الطاء والاولى ويطوى لانه مندوب ثان ولا يندب لحائض لانه فى الحقيقة للطواف فلا يندب ان لا يطوف (و) نذب الغسل (لوقوف) بعرفة ولوحائض ونفساء وجعله ثمة سنة ويخفف الدالك فى هذين الغسلين لانه محرم والدالك جزء من الغسل عندنا (و) السنة الثانية (لبس) بضم اللام (ازار) بكسر الهمزة من فوق سرته الى نصف ساقه ويقاب طرفه الاعلى ويغرز فى وسطه من ناحية لجه بان يثنى طرف حاشيته العليا على طرف الازار ويغرز كل طرف من طرفيه فى جهة الطرف الاخر او يلف طرفيه فى بعضهما ويغرزهما من جهة لجه ولا يربط أحدهما بالآخر ولا يجتزم عليه فان فعل اقتدى (ورداء) بكسر الراء محدودا على كتفيه يستربه ظهره وجنبه وصدره ويطنسه ويجوز الاثتراد والارتداء بلفق من شقين مخيط من وسطه (وقعاين) وهما الحدوة والمداس واما الصرموجة والصرارة أى التماسومة فلا تجوز ان الاضروية اذا كان سيرهما عريضا فان رقب جازتا ومعنى هذه السنة ان هذه الهيممة من سنن الاحرام واما التجرد من المحيط فواجب فان فعل غيرهما بان التحف برداء او كساء اجزا فى التجرد الواجب وخالف

أى الغسل (قوله اقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم) علة لقوله ونذب بالمدينة للحليق (قوله وهذا) أى الغسل بالمدينة للحليق (قوله بها) أى المدينة (قوله وذلك) أى اغتساله بالمدينة (قوله ربهما) أى المدينة صلة اغتسل (قوله تجرد) أى النبى صلى الله عليه وسلم بها (قوله ولبس) أى النبى صلى الله عليه وسلم بها (قوله انطلق) أى ذهاب وسفر منها (قوله القبر) أى قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما صنعت) اول دخولك أى من السلام عليه صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه أبى بكر وعمر رضى الله تبارك ونعالى عنهم (قوله ثوبى) بفتح الموحدة مشى ثوب بلا نون لاضافته (قوله فاركع به) أى ركعتي الاحرام (قوله وأهل) بكسر الهمزة وشد اللام أى أحرم (قوله وجعله) أى غلى دخول مكة (قوله والاولى) بفتح الهمزة أى الاحسن (قوله ولا يندب) أى غسل دخول مكة (قوله ولوحائض ونفساء) أى لانه للوقوف للصلاة (قوله وجعله) أى غسل الوقوف (قوله فى هذين الغسلين) أى غسل دخول مكة وغسل الوقوف (قوله والدالك جزء من الغسل) أى فان ترك الدالك فقد ترك الغسل (قوله

احدهما) أى الطرفين (قوله عليه) أى الازار (قوله فان فعل) أى ربط او احتزم (قوله الحدوة) بكسر الحاء المهملة السنة وسكون الدال (قوله المداس) بكسر الميم (قوله الصرموجة) بفتح الصاد المهملة وسكون الراء وضم الميم ثم جيم ونسعى فى عرفنا الان صرمة (قوله الصرارة) بفتح الصاد المهملة وشد الراء (قوله المحيط) بضم الميم واهمال الحاء أى بالبدن او بعضوا حاطة خاصة

(قوله الخفاف) بكسر الخاء المعجمة
جمع خف بضمها وشد الفاء (قوله
حارك) بجاء همزة وكسر الراء أى
سير محيط بالرجل من خلفها يسمى
في عرف أهل مصر كعباً (قوله
سباط) بفتح السين المهملة وشد
الموحدة يسمى في عرف أهل مصر
بابو (قوله عاقها) أى مؤخرها
(قوله وانه) أى كونها شاة (قوله
وقد جعلها) أى هذه الهيئة (قوله
فقال) أى ابن عرفة (قوله وليذكر)
أى ابن عرفة (قوله واقتصر)
أى ابن عرفة (قوله من الجواز)
بيان لما (قوله نقله ابن عبد السلام
الح) خبر ما (قوله تورك) بفتح
مشقلا أى تعقب (قوله مقرر)
بكسر الراء حال من المصنف (قوله
وتبعه) أى ما عتقه في توضيحه
(قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله
مختلف) بكسر اللام (قوله
الطرطوشى) بضم الطاء وسكون
الراء واجهام الشين (قوله ماض)
أى سابق (قوله بقران) بكسر
الفاف حال من هذا الاحرام
(قوله فلا يسن) أى التقليد (قوله
انه) أى الشأن (قوله بالسنية)
تصوير لحكم التقليد (قوله لانه)
أى حكمهما (قوله واليه) أى
كلام الخط (قوله على انها)
الهيئة (قوله ومعه هدى) حال

السنة عياض في قواعده والتجرد من المحيط والخفاف للرجال او ماله حارك من النعال
يستربض القدم اه القباب في شرح القواعد قوله ماله حارك يستربض القدم فلا
يلبس من النعال غير ماله شرا كان يربط بهما على القدم لتأني المشى خاصة فلا يجوز له
لبس سباط ولا هزرت ولا نقي من هذه النعال الصخر اوية لان لها في عاقها حاركا ولا تساع
شرا كهافس ترك كثير من القدم اه ونقله ابن فرحون وقال عقبه قوله ماله حارك من
النعال أى كنعال التكرور التي لها عقب يستربض القدم وكون هذه الهيئة سنة
اصله في توضيح وتبعه الخط ومن بعده وبحث فيه طي بانه يحتاج لمن نص على انها سنة
وانه معتد وقد جعلها ابن عرفة مستحبة فقال ابن حبيب يستحب ثوبان يرتدى باحدهما
ويأثر بالآخر الجلاب لا بأس ان يتزود يرتدى اه وليد كرميا خالفه واقتصر عليه كانه
المذهب وما ذكره عن الجلاب من الجواز نقله ابن عبد السلام عن الاكثر وما ذكره عن
ابن حبيب نحوه قول السان الاختصار للعزم ان يحرم بثوبين يأثر باحدهما ويخطم
بالآخر وفي الجواهر السنة الثانية التجرد عن المحيط في ازار ورداه ونعيل اه وفي الذخيرة
نحوه ولذا تورك المواق على قوله ولبس ازار ورداه ونعيل بقوله الذي للقرافي ان من
السنن التجرد وقال ابن عبد السلام وظاهر الاكثر ان لا خصوصية للباس ازار ورداء
بل يجوز ذلك ويجوز الالتفاف بثوب واحد وانما المخصوصة في اجتنابه المحيط اه
فانت ترى انه نسب للاكثر من خلاف ما اعتده المصنف في توضيحه مقرر انه كلام ابن
الحاجب وتبعه في مختصره وقول الخط ومن تبعه لا ينبغي ان يعد التجرد من المحيط في سنن
الاحرام لانه واجب بان يتركه لغير عذر غير ظاهر لان اصطلاح أهل المذهب مختلف فتم
من عبر عن الاشياء التي تعبر بالدم بالواجب ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم ابن
عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشى اصحابنا يهرون عن هذه الخصال بثلاث عبارات
فهم من قال واجبة ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال سنة مؤسدة
(و) السنة لمزيد الاحرام بعدما تقدم (تقليد هدى) من ابل أو بقران ساقه نطقا او
لنقص من نسك ماض لانهذا الاحرام بقران او تمتع فلا يسن قبله غايته أنه يجزى ان وقع
كما قال قبل ودم التمتع يجب بالاحرام الحج واجزأ قبله طي لا خفاء انه ليس مراد المصنف
افادة حكم التقليد والاشعار بالسنية لانه ياتي في محله وانما امراده بيان كيف يفعل من
اراد الاحرام وكيف يطلب منه ترتيب الامور المطلوبة عند الاحرام فعنى كلامه كما قال
الخطيب ان اراد الاحرام ومعه هدى ان يقلده بعد غسله وتجرده ثم يشعره بالسنية
منصبة على الهيئة وتبعه سالم واليه يرجع كلامك ان كان يحتاج لنص على انها سنة
والذي في المدونة من اراد الاحرام ومعه هدى فليقلده ثم يشره ثم يجله وكل ذلك واسع
ثم يدخل المسجد فيركع ويحرم كما وصفنا وان اراد ان يقلد ويشعره يذى الخلفة ويؤخر
احرامه الى الخلفة فلا يفعل ولا ينبغي ان يقلد ويشعره الا عند ما يريد ان يحرم اه فلم تنص
على السنة وقولها لا ينبغي ظاهري الاستصحاب وهو الذي صرح به سند وابن رشد وابن عرفة

(قوله ثم قال) أى طئي (قوله على الاستحباب) مفعول ثان أتري (قوله ثم قال) أى طئي (قوله وهو أى كلام طئي) (قوله وإن نظر) بفتحات منقلا حال (قوله والا) ٤٨٠ أى وإن كان الوقت لا يقتل فيه (قوله آخر) بفتحات منقلا أى الاحرام (قوله اليه)

أى وقت التفتل (قوله الاثنا عشر) أى فوات رقة (قوله والمراهق) أى من ضاق عليه الوقت وخاف ان صلى لا يصل عرفة قبل جريوم النحر (قوله وليس من الخ) حال (قوله ركعتي) بفتح التاء حتى ركعة بلا نون لاضافته (قوله يفيد الخ) خبر قول (قوله منعهما) أى ركعتي الاحرام (قوله على دابته) ملة استوى (قوله وهى قائمة) حال (قوله أنه صلى الله عليه وسلم الخ) بيان ظن الموطأ بحدف من (قوله به) أى احرام الركب اذا استوى والمشي اذا مشى (قوله وهذا) أى كون احرام الركب بعد الاستواء والمشي عقب مشيه (قوله جهة الاولوية) اضافته للبيان (قوله فان طال) أى الفصل (قوله فلا منافاة) نفي ريع على قوله أى مقارنتها للاحرام واتصالها به (قوله بينه) أى قوله الا ترى وان تركت اوله قدم (قوله من السنة) بيان لما (قوله وحكماء) أى عياض كونها سنة (قوله فقال) أى عياض (قوله ثم قال) أى الخط (قوله عدها) أى التلبية (قوله وهو) أى كلام الخط (قوله اداه) بفتح الهمز وشد الدال أى صير الخط (قوله لذلك) أى التقرير الخالف لظاهر المصنف (قوله ان الدم ينافي السنة) بيان لما يحدف من (قوله جوابه) أى بان عبارات اهل المذهب مختلفة فهم من غير ما يصح بالدم بالواجب ومنهم من غير عنه بالسنة التي فيها دم ومنهم من غير عنها بواجبة وجوب السنن ومنهم من غير عنها بسنة مؤكدة

واجب

من (قوله جوابه) أى بان عبارات اهل المذهب مختلفة فهم من غير ما يصح بالدم بالواجب ومنهم من غير عنه بالسنة التي فيها دم ومنهم من غير عنها بواجبة وجوب السنن ومنهم من غير عنها بسنة مؤكدة

(قوله استحبنا) بيان لحكم تجديدها (قوله رواء) أي الاستحباب (قوله سنة) أي تجديدها سنة (قوله فقردا) بكسر الراء حال تن
 الحرم (قوله لدخول مكة) أي فبقطعها بمجرد دخولها (قوله إلى الحرم) ٤٨١ أي الذي يحرم فيه الاصطباذ فبقطعها عند علمه

(قوله كلامه) أي ابن الحاجب
 (قوله وجوبه) أي الدم بتركها
 في اثنتائه (قوله ونصه) أي ابن
 عرفة (قوله وترك) أي التلبية بعد
 ذلك (قوله ثالثا) أي التلبية بعد
 أي وأولها يلزم الدم مطلقا وثانيها
 لا يلزم مطلقا (قوله لا مشهور)
 راجع للاول (قوله وكأب) محمد
 راجع للثاني (قوله وللخمي)
 راجع للثالث (قوله وكأن) بفتح
 الهمزة وشدا النون (قوله ما تقدم)
 أي عن عبد الحق والتونسي
 والتلقين وابن عطاء الله (قوله
 وجعلها) أي التوسط فيها
 والتوسط في علوصونه (قوله
 فيهما) أي التوسطين (قوله وفيها)
 أي المدونة (قوله ورأه) أي ذكر
 التلبية (قوله خرقا) بضم الخاء
 المعجمة وسكون الراء أي خرقا
 وخفاقة عقل (قوله ومعناها) أي
 التلبية المكروهة في غير الحج
 (قوله واضافتها) أي التلبية (قوله
 اليه) أي الاحرام (قوله لانها)
 أي التلبية (قوله معه) أي الاحرام
 (قوله بسميه) أي الاحرام (قوله
 فاجابه) أي المنادي بالفتح المنادي
 بالكسر (قوله فقال) أي ابن
 القاسم (قوله ان كان) أي الجيب
 بليبيك اللهم (قوله سقه) أي لعب
 ومنزح (قوله يعني) أي عياض

واجب واصطلاح غيره بخلافه ولذا قال عياض قال بوجود ابن حبيب ومال إليه الباجي
 (وجدت) بضم الجيم وكسر الدال مثقلة أي التلبية (لتغير حال) كقيام وقعود ونزول
 وركوب وصعود وهبوط وملافة رفاق وسماع ملب استحبابا رواء ابن حبيب وعند ابن
 شاس سنة (وخلف ضلوة) ولونافلة (وهل) يستقر الحرم بفتح مفردا أو قارنا يلبي
 (ل) دخول مكة أو يستقر يلبي للشروع في (الطواف) ولابن الحاجب لرؤية البيت
 وقيل إلى بيوت مكة وقيل إلى الحرم في التوضيح مقتضى كلامه ان المشهور يلبي إلى
 رؤية البيت ابن عبد السلام هذا الخلاف في أمر مستحب (خلاف) الاول مذهب
 الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة لقولها يقطع التلبية حين يتسدى
 الطواف (وان تركت) بضم فكسر أي التلبية عمدا أو سبانا (اوله) أي الاحرام
 (قدم) واجب بتركها (ان طال) زمن تركها ولو رجع ولبي فلا يسقط عنه على المشهور
 ومفهوم اوله ان تركت اثنا عشر فلا شيء فيه كما في التوضيح وصرح به عبد الحق
 والتونسي وصاحب التلقين وابن عطاء الله قالوا اقلها مرة فان قالوا ثم ترك فلا دم عليه
 الخط وشهر ابن عرفة وجوبه ونصه فان أبي حنيفة لم يترك في الدم ثالثا ان لم يعوضها
 بتكبير وتهليل للمشهور وكأب محمد والخمي وقال ابن العربي وان ابتدأها ولم يعدها قدم
 في اقوى القوانين وكان المصنف اعتمدا تقدم وهو ظاهر (و) ندب (توسط في علو) أي
 رفع (صوته) أي الملبى بالتلبية فلا يسرها ولا يبالغ في رفعه حتى يعقره (و) ندب توسط
 (فيها) أي التلبية فلا يكثرها جدا حتى يعلمها ولا يقلها وجعلها متسنتين طي انظر من
 ذكر السنة فيها وقال في الجواهر ويستحب رفع الصوت بها الا للنساء ولا يسرف في رفع
 الصوت وفيها كره مالك رضي الله تعالى عنه ان يلبي من لم يرد الحج ورأه خرقا ان فعله اه
 ومعناها ان يقول في غير الحج والعمرة لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك الخ وهذا معنى
 قول الجلاب من نادى رجلا فاجابه بالتلبية سبعا فقد اساء أي قال لبيك اللهم الخ هذا
 محصل كلام الاثمة ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب وتلبية الضمير للاحرام واضافتها
 اليه لانها اول ما تذكر معه ولا تستعمل الاسباب واستعملها في غير التمسك جهل ومكروه
 وفي الشفاء سئل ابن القاسم عن رجل نادى رجلا باسمه فاجابه لبيك اللهم لبيك فقال ان
 كان جاهلا او قاله على وجه سقه فلا شيء عليه قال القاضي يعني نفسه وشرح قوله انه
 لا قتل عليه والجاهل يزجر ويعلم والسفيه يوقب ولو قاله على اعتقاد انزاله منزلة ربه كفر
 هذا مقتضى قوله اه أما مجرد قول الرجل لبيك لمن ناداه فلا بأس به بل هو حسن ادب
 واستعملته العصاة رضوان الله تعالى عليهم معه صلى الله عليه وسلم وهو معهم وقد ترجم
 الجازي في كتاب الاستئذان بقوله باب من أجاب بليبيك وذكر فيه قول معاذ رضي الله

٦١ من ل بالقاضي (قوله قوله) أي ابن القاسم ان كان جاهلا الخ (قوله انه) أي الجيب بليبيك
 اللهم (قوله ولو قالها) أي الجيب التلبية (قوله انزاله) أي المنادي بالكسر (قوله أما مجرد قول الرجل لبيك) محترز قوله ومعناها
 ان يقول لبيك اللهم لبيك الخ (قوله وهو) أي النبي عطف على العصاة

(قوله واه) اى ضعيفت (قوله كلامها) ٤٨٢ اى المدونة (قوله المتقدم) وهو قولها كره مالك ان يلجى من لم يرد

الطبع وراه خرقا من فعله (قوله بقوله) اى اى الحسن (قوله لكن اعترضه) اى اى الحسن (قوله وهو) اى ما جلتها عليه (قوله عنه) اى اى الحسن (قوله واجاب اى) اى الحسن (قوله ما اعترض) اى اى الحسن (قوله قال) اى ابن ابي جبر (قوله وأنه) اى جوابه بها (قوله فغير مسلم) بفتح السين واللام منقلا جوابا أما (قوله وان سلمه فى توضيحه) حال (قوله نفيا) اى الخصوصية (قوله عدمها) اى الخصوصية (قوله وما ذكره) اى ابن ابي جبر (قوله من كونه صلى الله عليه وسلم لم يقوله) بيان لما (قوله خلاف) خبر ما (قوله وما ذكره) عطف على ما ليعاض (قوله اى الحاج) تفسير للفاعل المستتر (قوله التلبية) تفسير للمفعول البارز (قوله وجوبا) بيان لحكم معاودتها (قوله وفيه) اى قول عجب وجوبا (قوله انها واجبة فى اوله) فقط بيان لما يحد من (قوله بها) اى عرفة (قوله اليه) اى الزوال (قوله له) اى مسجد عرفة (قوله ابراهيم) اى من هذه الامة لا الخليل عليه الصلاة والسلام وقد تقدم ان ما لكارضى الله تعالى عنه كره بناءه وقال انما حدث بعد بنى هاشم بعشرين (قوله ولا يكون) اى الاجرام عكة (قوله احرم به) اى الحج الذى فاته

تعالى عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ابيك وسعد بك وقول ابي ذر رضى الله تعالى عنه كذلك ومعلوم ان فقه صحيح البخارى فى تراجمه وفى الشفاء عن عائشة رضى الله تعالى عنها مادعا، احدى من اصحابه صلى الله عليه وسلم ولا أهله الا قال صلى الله عليه وسلم ابيك اه السيوطى رواء ابو نعيم فى دلائل النبوة بسند واه وقد اعترض ابو الحسن كلامها المتقدم بقوله كيف يصح هذا وقد كانت الصحابة تجيب بالتلبية واه كرهه اذا كان يلجى غير مجيب لاحد اه لكن اعترضه من دفع عما جلتها عليه وهو مرادها غاب عنه فاعترض واجاب بجواب فيه نظر فلولا أن الاجابة بليك فقط مقررة عندهم بالباحة ما اعترض واما قول الشيخ ابن ابي جبر عند كلامه على حديث معاذ رضى الله تعالى عنه وقوله ابيك يا رسول الله ان الاجابة بليك خاصة به صلى الله عليه وسلم قال وقد نص العلماء على أن جواب الرجل لمن ناداه بليك من السفه وانه جهل بالسنة واستدلاله على ذلك بان الصحابة لم يفعلوه فيما بينهم وبكونه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم فغير مسلم وان سلمه فى توضيحه ولم يعم على الخصوصية دليل وترجمة البخارى تدل على نفيها والاصل عدمها وقد عات سابقا ان السفه ليس فى الاجابة بليك فقط وما ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم لم يفعل مع اصحابه خلاف ما ليعاض وما ذكره ابو نعيم عن عائشة رضى الله تعالى عنها (وعاودها) اى الحاج التلبية وجوبا قاله عجب وفيه مخالفة لما مر أنها واجبة فى اوله فقط الا ان يدعى ان معاودتها (بعد) فراغ (سعى) كتجديد احرام وفيه نظر (وان بالمسجد) الحرام ومسجد منى ولا يزال يلجى (لروح صلى) بضم الميم وفتح اللام اى مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لفظ روح فان ذهب له قبل الزوال لى اليه قال الخط فان احرم بعرفة بعد الزوال لى به انتم قطعها على المشهور كما صرح به القرافى بشرح الجلاب وقال ابن الجلاب يلجى الى رعى جرة العقبة وامان احرم بها قبل الزوال فانه يلجى اليه ويقال له ايضا صلى ابراهيم ومسجد عرفة بالنون ومسجد عرفة فهى اسماء لمسمى واحد وهو الذى على يسار الداهب الى عرفة (ومحرم مكة) سواء كان من أهلها أو مقبلا ولا يكون الا بجمع مفرد (يلجى بالمسجد) الحرام اى يتقدم ثانيا (و) يلجى (معقر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (الميةقات) اى المحرم بالعرفه منه (و) معقر (فانت الحج) بمصر عدو أو مرض ولم يخاد عليه ويحل منه بعمره احرم به من الحل يبين (الحرم) المحدد بالاعلام الذى يحرم الصيد فيه وقطع النابت فيه بنفسه اى من اعتمر اقوات حج به اى تحلل منه بفعل عمرة لانه يذبحها احراما والمعنى ان من احرم بجمع وفاته الحج قبل وصوله الحريم وقتلنا يكتل بعمره يقطع التلبية اذا وصل الحريم قاله الرماضى (و) يلجى المعقر (من الجعرانة) (و) من (التنعيم) لدخوله (للبيوت) لقوله اقطع اذا دخل مكة والمسجد الحرام وكل ذلك واسع ومثله لابن الحاجب وغيره طوى اقصر المصنف على البيوت لانه لم ينقل عن المدونة الا ذلك وكأنه سقط من نسخة أو المسجد (و) السنن (الطواف) كان

فرضا او واجبا او نفلا (المنى) فيه نظرا ذهو واجب ينحصر بالدم قاله عب طفي
 ونه سنة نحوه لابن شاس وابن الحاجب وهو ظاهر قول أبي محمد ان طاف را بكا
 أو محمولا **نحوه** وقوله ابن عبد السلام ومناقشة المصنف بان الدم لا يأتي في السنة
 واستظهارها الخط مدفوعان بخالف الاصطلاح (والا) أى وان لم يمش في الطواف
 وطاف را بكا أو محمولا (قدم) واجب (لقادر) على المشى فيه طاف را بكا أو محمولا (لم
 بعده) أى الطواف ماشيا فان اعاده ماشيا قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من
 بلده فلا دم وما دام بمكة أو قربها منها فلا بد له من اعادته ولو طال الزمن ولا يكفيه الدم فلو
 قال والافدم لقادر لم يعدده ورجع البلد لمكان أولى ومفهوم لقادر ان العاجز لادم عليه
 وهو كذلك قال مالك رضى الله تعالى عنه إلا أن يطيق فاحب الى أن يعيد والسعي
 كاطواف في المشى وان تركه القادر المشى فيه مامعا فانظروا ان عليه هديا واحدا
 لانه التحمل قاله الخط (وتقبيل حجر) اسود (بشم) صفة كاشفة اذ التقبيل لا يكون الا به
 (أوله) بشد الواو أى الطواف ومن سنه الطهارة لانه كالجزم من الطواف الذى شرطه
 الطهارة وبين استلام اليماني يده أو يدها على فيه بلا تقبيل ويندب تقبيل الحجر
 واستلام اليماني في قول كل شوط غير الاول والحجر الاسود من الجنة وكان اشده بيضا
 من اللبن فسودته خطايا بنى آدم الكفار لا المسابغ في البسور والسافرة عن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود باقوتة يضاء من
 يواقيت الجنة وانما سودته خطايا المشركين يبعث يوم القيامة مثل أحد يشهد لمن استلمه
 وقبيله من اهل الدنيا وفي الشيخ سالم عن ابن عباس يحشر الحجر الاسود يوم القيامة له
 عنان ولسان يشهد على من استلمه بحق (وفي) كراهة (الصوت) في تقبيل الحجر ويا حته
 (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية أحدهما ويرجح غير واحد الجواز وكره مالك رضى
 الله تعالى عنه السجود عليه وتريغ الوجه عليه (وللزحمة) على الحجر (لمس) للحجر (يد)
 ان قدر عليه (ثم) ان يحجز عن مسه بهامسه بد (عود) حيث لم يؤذ احدا (ووضعا)
 بضم **فكسر** أى العود والبد (على فيه) من غير تقبيل (ثم) ان تعذر المس (كبر)
 بفحركات متعلا أى قال الله اكبر يدون اشارة اليه يده ولا ترفعها على مذهب المدونة
 والمعتقد أنه يكبر مع تقبيله بفيه ووضع يده والعود عليه وظاهر المدونة او صريحها
 ان التكبير بعد التقبيل أو الوضع وهو ظاهر المصنف أيضا وظاهر ابن فرحون انه قبله
 ويكره تقبيل المصنف والخبر والمعتقد أن امتحان الخبر **كرو** ولو وضع الرجل عليه
 أو وضعه عليها احب واطلق المصنف سنية التقبيل عن تقبيلها بالطواف الواجب تبعا
 لابن شاس وابن الحاجب وقيدها في المدونة بالواجب وكنى ابن عرفة الخلاف في هذا
 فقال واستلام الحجر بفيه في ابتدائه وفي اختصاصه بواجبه وعمومه في كل طواف قولها
 ليس عليه استلامه في ابتدائه الا في الطواف الواجب الا ان يشاء ولا يدع التكبير كل

(قوله هو) أى المشى (قوله)
 وقيله بكسر الموحدة (قوله)
 واستظهارها) أى المناقشة
 من اضافة المصدر بفعله
 وتكميل عمله برفع فاعله (قوله)
 فيه) أى الطواف (قوله فيهما)
 أى الطواف والسعي (قوله ومن
 سنه) أى تقبيل الحجر (قوله
 لانه) أى التقبيل (قوله وقيله)
 أى سنية التقبيل (قوله بفيه) صلة
 استلام (قوله في ابتدائه) أى
 الطواف (قوله وفي اختصاصه)
 أى الاستلام (قوله بواجبه) أى
 الطواف (قوله قولها) أى المدونة
 راجع لاختصاصه بواجبه
 (قوله عليه) أى الطائف (قوله)
 استلامه) أى الحجر (قوله في
 ابتدائه) أى الطواف

ما حاذاه في كل طواف حتى التطوع وقول التلقين بعد ذكر استلام الحجر في ابتداءه صفة
كل الطواف واحدة مع نقل اللحي عن المذهب من طواف تطوعا ابتداءه بالاستلام
(و) ثالث السنن للطواف مطلقا (الدعاء) فيه (بلاحد) أي يكره تحديده بشئ معين في
الدعاء والمدعوبه (و) رابعها وهو مختص بحرم من الميقات بجمع أو عمرة وهو الحج
طواف القدوم والعمرة طوافها (رمل) بفتح الراء والميم أي اسراع (رجل في) الاشواط
(الثلاثة الاولى) يضم الهمزة وخفة الواو فلا رمل في الاربعة الاخيرة ولو تركه عامدا أو
ناسا من الثلاثة الاولى كان كركن سورة ن الاولين فلا يقرأها في الاخيرين ويسن الرمل فيها
ان كان كبيرا صحيحا بل (ولو) كان الطائف (مريضا أو صبيًا حلالا) يضم فكسر على دابة
أو غيرهما فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسرو في السعي في بطن المسير
والرمل أن ينف في مشيه وثبا خفيفا هازا من كعبه (وللزجة) في الطواف المسنون فيه
الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها ومفهوم رجل ان المرأة لا يسن رملها لانها عورة
(و) السنة (للسعي) ولا يكون الا كالحج أو عمرة (تقبيل الحجر) الاسود عقب فراغه من
الطواف ودركه فيه والالتزام اذا كان متوضعا اذ لا يقبله الامتوضي ويجري فيه تفصيل
الزجة من اللبس يدهم عود ثم التكبير ويخرج للسعي من أي باب شاء والمسحوب كونه
من باب بني مخزوم المنهي باب الصفا القربة منه بعد شربه من ماء زمزم (و) السنة الثانية
(رقبه) أي الرجل (عليها) أي الصفا والمروة كلما يصل الى أحدهما وفيها يندب أن يصعد
أعلاهما بحيث يرى الكعبة منه اه وهذا مستحب زائد على السنة وشبهه في السنة
فقال (ك) رقي (مرأة) عليها فيسن (ان خلا) الموضع من مناجاة الرجال والا
وقفت أسفله ابن فرحون السنة القيام عليها الا عذر فان جلس في الاعلى فلا شئ عليه
فلو عبر قيامه لكان أولى اذ لا يلزم من الرقي القيام وقيل القيام مندوب زائد على سنة
الرقي (و) السنة الثالثة للرجال فقط (اسراع بين) العمودين (الاخضرين) اولهما في
ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده في جدار المسجد قبالة رباط العباس وفي
مقابلهما عودان أخضران ايضا على عين المذهب من الصفا والمروة والاسراع في حال
المذهب من الصفا والمروة لاني العمود منها اليه هذا ظاهر كلام سنده والموافق ولا يقال
سببه اسراع هاجر بينهما وهذا يقتضي انه في العود أيضا لا يقال أن اسراعها كان
في حال ذهابها الى المروة فقط البنائي ذكر الخط عن سند أن ابتداء الاسراع يكون قبل
العمود الاول بنحو ستة أذرع لتأخيره عن محله الاصل ذلك المقدار وقوله في حال المذهب
للمروة فقط الخ فيه نظر ولم أر من ذكر هذا القيد وعزوه لظاهر سند غير ظاهر وانما فيه
كأنقل الخط عنه انه صدر بالبدء من الصفا وسكت عن بيان العود اليه وظاهره انه مثله
والا لنبه عليه وكذا وقع في عبارة غيره وقد صرح في شرح المرشد بهما فقال بعد ذكر
حكم البدء بالصفا مانعه ثم ينزل من المروة ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة

(قوله وقول التلقين) راجع
لعمومه في كل طواف
(قوله وفيها) أي المدونة (قوله
بجيت يرى الكعبة) هذا
بجيب ما كان وأما الآن فلا
يراهما لعلو البناء الذي بينهما
وبينها (قوله والا) أي وان لم
يجل من مناجاة الرجال (قوله
منارة) أي مأذنة (قوله منها) أي
المروة (قوله اليه) أي الصفا
(قوله سببه) أي الاسراع (قوله
بينهما) أي الصفا والمروة (قوله
انه) أي الاسراع (قوله انه) أي
سند (قوله صدر) بفتحات مثقلا
(قوله وظاهره) أي كلام سنده
(قوله انه) أي العود (قوله مثله)
أي البدء في الاسراع (قوله والا)
أي وان لم يكن مثله (قوله غيره)
أي سند (قوله بهما) أي الاسراع
في البدء من الصفا والاسراع في
العود اليه

على النبي صلى الله عليه وسلم والخشب ويقيده نقل المواقف عن أبي إسحق عن ابن شعبان
 (فوق) أي أشد من (الرمول) السنة الرابعة (دعاء) في السعي بين الصفا والمروة والرقى
 عليهم ما (وفي سنة ركعتي الطواف) الرككن والواجب والنقل (ووجوبهما) فيها
 ووجوبهما في الركن والواجب ونديهما في المندوب (تردد) للمتأخرين لعدم نص
 المتقدمين الأول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره البايجي وقال سنداه المذهب
 والثالث للأجيري وابن رشد واقصر عليه ابن بشير في التنبيه قال الخط وهو الظاهر قال
 فيها فان التفتض وضوءه قبل ان يركع وكان طوافه واجبا رجوعا ابتداء الطواف وركع
 لان الركعتين يوصلان به الا ان يتبعه فليركعهما ويهدى ولا يرجع وان كان غير
 واجب فليركعهما ولا يهدى وظاهر كلامه هنا وقوله الا في وركوعه للطواف بعد
 المغرب قبل تنقله ان الفرض لا يجزى عنهما ولعله للقول بوجوبهما ويكره جمع أسابيع
 وان فعل صلى لكل اسبوع ركعتين على المشهور (ونديا) أي ركعتا الطواف والصواب
 ونديا بناء التانيث لاسناد الفعل لصغير مؤنث قلزمه التماساوه كان مستترا أو بارزا
 على الصواب نعم قال ابن كيسان يجوز ترك التماسا في فعل المؤنث المجازي سواء كان الفاعل
 ظاهرا أو ضميرا فيخرج كلام المصنف عليه ومصعب الندي قوله بالكافرون الخ وشبهه في
 الندي فقال (ركعتي) (الاحرام بالكافرون) بواو الحكاية (والاخلاص) وندب
 صلاة ركعتي الطواف (بالمقام) أي خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام أي الحجر
 الذي قام عليه حين أذن في الناس بالحج فيقال من أجابه حج بعد دمرات اجابته وقيل الذي
 قام عليه حين غسلت له زوجته ابنة اسمعيل عليه الصلاة والسلام وأسه وقيل الذي قام
 عليه لبناء البيت وكان ابنه اسمعيل عليه الصلاة والسلام يناوله الحجارة (ونديا) (دعاء)
 بعد الطواف وركعتيه (بالملتزم) بضم الميم وفتح الزاي وهو ما بين الباب والحجر من حائط
 الكعبة وفي الموطأ ما بين الركن والمقام من المطاف أبو عمر كان صلى الله عليه وسلم يضع
 صدره ووجهه بالملتزم زروق يستحب أن يدعو في طوافه بما تيسر وكذا في المقام والحطيم
 والملتزم وعند الحجر الاسود والركن اليماني وفي المستجار أي ما بين الركن اليماني والباب
 المغلق الذي كان فقه ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما وفي الحجر تحت الميزاب ولا أحد
 في ذلك كله (ونديا) (استلام) أي تقبيل (الحجر) الاسود بكل شوط غير الأول
 (ونديا) لمس الرككن (اليماني) بالآخر كل شوط (بعد) الشوط (الأول) بعد مرور
 الطائف على الرككتين الشاميين المقابلين للحجر بكسر فسكون (ونديا) (اقتصار)
 في صبغة التلبية (على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم) وهي لبيك اللهم لبيك لبيك
 لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وكراه الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه الزيادة عليهم ومعنى لبيك اجابة بعد اجابة والا اجابة الاولى اجابة ألت بركم
 قالوا بلى أي أنت ربنا والثانية لتأذين ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الناس بالحج

(قوله ويقيده) أي الاسراع
 في العسود الى الصفا (قوله
 والرقى) عطف على السعي (قوله
 عليهم ما) أي الصفا والمروة
 (قوله فيها) أي الركن والواجب
 والنقل (قوله الأول) أي السنة
 في الجميع (قوله والثاني) أي
 وجوبهما في جميعهما (قوله
 والثالث) أي وجوبهما في
 الواجب والركن ونديهما في
 المندوب (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله أن الفرض) أي من
 الصلوات الخمس الخ خبر ظاهر
 (قوله عنهما) أي ركعتي الطواف
 (قوله ولعله) أي عدم الاجزاء
 (قوله جمع اسابيع) أي بلا
 صلاة ركعتين عقب كل اسبوع
 (قوله من حائط الكعبة) بيان
 لما (قوله من المطاف) أي محل
 الطواف بيان لما (قوله يضع
 صدره ووجهه بالملتزم) هذا
 يؤيد القول الاول انه ما بين الركن
 والباب (قوله وفي المستجار)
 ويسمى المستعاذ ايضا (قوله ما بين
 الركن اليماني والباب المغلق) فهو
 مقابل للملتزم على القول الاول
 (قوله ولا أحد) أي لصبيغ الدعاء

(قوله مشروعيهما) أي التلبية
 (قوله وفودهم) بضم الواو والقاء
 أي قدومهم (قوله أربع) أي أفعال
 أربع نائب فاعل يستحب (قوله
 الثانية) أي الطريق (قوله فيه)
 أي ذي طوى (قوله الظرف)
 أي نمارا (قوله من الحجر) بيان
 ستة أذرع (قوله من البيت)
 خبر كون (قوله ان من دخلها)
 أي الستة أذرع من الحجر الخ
 خبر مقتضى (قوله هذا المستحب)
 أي دخول البيت (قوله والا)
 أي وان أدى لأزدحام وأذية
 (قوله نذبه) أي الدخول من كداء
 (قوله لاستقبال الداخل) أي
 من كداء (قوله وجه) أي باب
 (قوله ولأنه) أي كداء (قوله
 بان يجعل الخ) صلة دعا (قوله
 فقبل) أي لأبراهيم عليه الصلاة
 والسلام (قوله ولذا) أي قوله
 تعالى له اذن (قوله قال) أي الله
 تعالى (قوله من مكة) صلة خروج
 (قوله وفي فتح ومد) بلامتين
 فيهما لاضافتهما (قوله وضم
 وقصر) بلامتين فيهما هما
 (قوله حين دخوله) صلة الطواف
 (قوله مخالفا) حال من هاء دخوله
 (قوله من أقامته الخ) بيان للاولى
 (قوله تقديمهما) أي ركعتي
 الطواف (قوله حينئذ) أي حين
 تقديمهما على صلاة المغرب (قوله
 فان دخل) أي مكة (قوله قبله)
 أي طلوع الشمس (قوله وأخرهما)
 أي الركعتين

فأجابوه في أصلا بآياتهم فمن أجابه مرة حج مرة ومن زاد في الإجابة زاد في الحج فالعسني
 أجبتك في هذا الاحرام كما أجبتك فيما تقدم وأقول من لم يلب الملائكة عليهم الصلاة
 والسلام وكذلك أول من طاف وفي مشروعيهما تنبيه على إكرام الله تعالى عباده بان
 وفودهم على بيته انما كان باستدعائه سبحانه وتعالى (و) نذب (دخول مكة نمارا) أي
 ضحي قال زروق يستحب لمن أتى مكة أربع نذول بذي طوى وهو الوادي الذي تحت الثانية
 العليا ويسمى الزاهر واغتسل في فيه ونزول مكة من الثانية العليا وصيته بالوادي المذكور
 فأتى مكة ضحي (و) نذب دخول البيت أي الكعبة لزيارتها والتبرك بها بالليل أو نهارا
 كما في النقل ولذا أخره عن الظرف والأصل عدم الحذف من الثاني لدلالة الأول ومقتضى
 كون ستة أذرع من الحجر من البيت ان من دخلها أتى هذا المستحب (و) نذب دخول مكة
 (من كداء) بفتح الكاف محدودا منقوفا لم يؤد لأزدحام وأذية ولأنه من ترك الدخول
 منه (المدني) أي أت من طريق المدينة كما في المدونة لا لات من غيرها وان مدنيا
 القاه في المشهور نذبه لكل محرم وان لم تكن طريقته لاستقبال الداخل وجه الكعبة
 ولأنه الموضع الذي دعا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ربه تعالى فيه بان يجعل لآفته
 من الناس تهوى اليهم فقبل اذن في الناس بالحج ولذا قال يا توك دون يا توك (و) نذب
 دخول المسجد الحرام (من باب في شعبة) المسمى باب السلام وان لم يكن في طريق
 الداخل (و) نذب (خروجه) أي المدني ايضا وهو ظاهر من كلامهم ومن جهة المعنى
 ايضا من مكة للسفر (من كدى) بضم الكاف مصورا وفي فتح ومد موضح الدخول
 وضم وقصر موضح الخروج اشارة لطيفة الى أن الداخل يفتح باب الرجاء والخارج
 يضم على ما حصل ويقصر أمه عن تعاقبه بغيره (و) نذب (ركوعه للطواف) بعد فرض
 العصر حين دخوله مكة في ذلك الوقت مخالفا للاولى من أقامته للغروب بذي طوى قاله
 اللغوي عن محمد وكذا كل من طاف بعد صلاة العصر وصلة ركوعه (بعد) صلاة المغرب
 ومصب النذب كون ركوعه قبل تنقله ولا بن رشد الاظهر تقديمهما على صلاة المغرب
 لاتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفتوته فاضله أول الوقت لتقديمهما (و) نذب ان طاف
 بعد الصبح ركوعه للطواف (بعد طلوع الشمس) قبل تنقله وتأخير دخول مكة حتى تطلع
 الشمس قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه فان دخل قبله طاف حين دخوله وأخرهما
 اطلوع الشمس ولو على القول بوجوبهما معا راعاهما لم يمتعا وعلم مما هنا ان الطواف
 ولو فرضا او واجبا كصلاة النفل في كراهته بعد الصبح وفرض العصر الى أن ترتفع قيد
 ربح ونصلي المغرب (و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام وخلف المقام
 (و) نذب (رمل) (رجل) (محرم) (بالحج) او عمرة (من كالتنعيم) والجعرانة (او) رمل
 (ب) طواف (الافاضة لمراهق) ونحوه من لم يطف القدوم لضيق الوقت عن فعله فله شعبة
 فوات وقوف عرفة ولتدبيره فان كان غير مراهق وطاف القدوم ورمل فيه او تركه

(قوله خاص) أي طواف الوداع لأنه تطوع (قوله عام) أي طواف ٤٨٧ تطوع لشعوله الوداع وغيره (قوله ما أقام بها)

أي مدّة قاضيه بمكة (قوله

وايقل) أي عند شرب ماء زمزم

(قوله قال) أي ابن عباس رضي

الله عنهما (قوله فقد جعله) أي

ماء زمزم وحديث ماء زمزم لما

شرب له رواه الحاكم وقال أنه

صحيح الإسناد وصححه من المتقدمين

ابن عيينة ومن المتأخرين الحافظ

الدمياطي الخطرايت لابن حجر

جواب سؤال عنه قال فيه بعد

ذكر طرقه إذا تقرر هذا فخرته

هذا الحديث عند الحفاظ باحتمال

هذه الطرق أنه يصلح للاحتجاج به

واشتمر أن الشافعي رضي الله

تعالى عنه شربه للأصابع في الرمي

فصار يصيب في تسعة من كل

عشرة وشربه الحاكم لحسن

التصنيف فصار أحسن أهل

عصره تصنيفا ولا يحصى كم من

شربه من الأئمة لأمورنا لها (قوله

الممكنة فيه) أي السعي فعت

شروط (قوله ذلك) أي تطهره

(قوله بالخروج الغاية) أي ودعاء

وتضريح (قوله من السنن) خبران

(قوله قال) أي الخط (قوله أن

محلها) أي القولين (قوله وأن

كان الأولى الخ) حال (قوله فإن

كان) أي الخطيب (قوله وتعبه)

أي الخط (قوله وكلامه) أي

الخط (قوله ويصلي بها) أي معنى

(قوله لها) أي معنى (قوله قبله)

أي طلوع الشمس (قوله لأنه)

أي بطن محسر

ولو عدا فلا يرمل بالأفاضة (لا) يندب الرمل في طواف (تطوع و) (لا في طواف (وداع)

والظاهر كراهته فيها عطف خاص على عام (و) ندب لكل من بمكة وما ألحق بها

(كثرة شرب ماء زمزم) ابن حبيب يستحب الاكثار من شرب ماء زمزم والوضوء منه

ما أقام بها قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وليقل اللهم إني أسألك علما نافعا وشفاء

من كل داء قال وهو لما شرب له فقد جعله الله تعالى لاسماعيل وامه هاجر عليهما الصلاة

والسلام طعا ما وشرايا (و) ندب (نقله) أي ماء زمزم من مكة لغسرها من البلاد

وخصوصيته باقيه فيه بعد نقله الخط صرح ابن حبيب في الواضحة باستحباب نقله قال

في مختصرها استحب لمن حج أن يتردد منه إلى بلدته فإنه شفاء لمن استشفى اه ونقله ابن

الغلي والتادلي وغيرهما (و) ندب (للسعي شروط الصلاة) الممكنة فيه فلا يندب فيه

استقبال اعدم مكانه فيه ولو انتقض وضوءه أو ذكر خبثا أو أصابه حقن أو جنابة

ندب له أن يطهر ويبنى وليس ذلك بخلاف ما لو الالة الواجبة فيه ليسارته وتصور الجنابة

مع صحة النسك والاتصال بركعتي الطواف بالاحتمال في نوم خفيف عقب سلامه منها

(و) ندب للإمام (خطبة بعد ظهر) اليوم (السابع) من ذي الحجة ذكر الخط أن من هنا

إلى قوله ودعاء وتضريح بالخارج الغاية من السنن لامن المنسوبات قال وهل يفتح

أولاهما بالكسرة أو بالتسوية قولان والظاهر أن محلها أن كان الخطيب محرما

وإن كان الأولى القول بالتسوية لأنهم مشروعة الآن وهي شعار المحرم فإن كان غير محرم

تعين عليه في تحصيل المنسوب الكبير وتعبه عجم بقول سنن الترمذي بغيره مستحب ويأن

المبيت بمنزلة سنة وكلامه يقتضي سفية الأول وندب الثاني (مكة) أي في حرم مكة زادها

الله تعالى تشريفا وكراما (واحدة) تبع فيه ابن شام وابن الحاجب ونهره ابن

الحاجب وأقره ابن عبد السلام والمصنف في توضيحه وهو قول محمد وابن حبيب

والأخوين خطبتان كالجعة ونسبه ابن عرفة للمدونة في كتاب الصلاة الثاني لكن لم أر

من نهره قاله طي (يخبر) الإمام الناس تذكيرا للعالم وتعليلًا للجاهل (فيها) أي

الخطبة (بالمناسك) التي تفعل في يوم التروية وليسلة التاسع إلى زواله (و) ندب

(خروجه) أي الحاج في اليوم الثامن من مكة (لحق قدرما) أي زمان (يدرك) الحاج

إذا خرج فيه (بها) أي معنى (الظهر) مقصورة في وقتها المختار فأقوى يخرج بعد الزوال

ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك الظاهر معنى آخر المختار إذا خرج لها بعده يخرج

قبله بقدر ما يدرك الظاهر بها في مختارها إذا تجاوز تأخيرها عنه وصلاته في غير معنى بدعة

ولو وافق يوم الجمعة عند الجهور إذا الظاهر معنى أفضل من الجمعة بمكة اتباعا لسنة ويصلي بها

الظهر والعصر والمغرب والهشاء والصبح ويكره الخروج لها قبل الثامن (و) ندب

(يساته بها) أي معنى ليلة التاسع (و) ندب (سيره) من معنى (لعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا

يجاوز بطن محسر قبله لأنه في حكم منى (و) ندب (نزوله بغيره) وأدين الحرم وعرفة ويسعى

أيضا عرفة بالنون وضم العين المهملة لنزوله صلى الله عليه وسلم به وبضرب خيمته بها حتى
 نزول الشمس فإذا زالت اغتسل ودخل عرفة لجمع الصلاتين في مسجد إبراهيم (و) نذب
 (خطبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع بجامع غمرة وقال عياض في الإكمال في خطبة
 عرفة هي سنة في قول المدنيين والمغاربة وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما
 ليس عرفة بموضع خطبة وهو قول العراقيين من أصحابنا يعلم الناس فيها المناسك
 من جمعهم الظهر بعرفة ووقوفهم بها إلى الغروب للتضرع والدعاء ودفعهم منها عقب
 الغروب بدون صلاة المغرب إلى من دلفه ونزولهم بها وجمعهم العشاءين بها وصيبتهم بها
 وصلاتهم الصبح بها بغلس ووقوفهم بالمسعر الحرام إلى الاسفار الذين دفعهم إلى متى قبل
 شروق الشمس واسراعهم سبطن محسروهم العقبه بمجرود وصولهم إلى متى وثذكيتهم
 هداياهم وحلقهم أو تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لمكة لطواف الأفاضلة ورجوعهم إلى
 المبيت والرمي (ثم) بعد فراغ الخطبتين أو قبله يسير (أذن) بضم فكسر مثقلا وأقيم
 للظهر والامام جالس على المنبر فيأويؤذن المؤذن أن شاء في الخطبة أو بعد فراغها اه ولقظ
 الامهات قال ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنه ما عن المؤذن متى يؤذن يوم
 عرفة أبعده فراغ الامام من خطبته أو وهو يحط بقال ذلك واسع ان شاء والامام يحط
 وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته (وجمع) الامام اذا نزل (بين الظهرين) جمع تقديم باذان
 ثان واقامة العصر هذا مذهب المدونة ابن الجلاب وهو الأشهر وقبل باذان واحد وبه
 قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ويحتمل له كلام المصنف لاطلاقه الاذان
 (اثر الزوال) وقوله ثم أذن الخ يفيد تأخير الاذان والجمع عن الخطبتين ولو قال اثنى النزول
 لكان أظهر ومن فاته جمعهم مع الامام جمعهم ما وحده فان تركه جعله فعليه دم قاله
 في الجمع البدره اذا غريب ان الدم في ترك سنة فله ضعف (و) نذب بعد فراغهم من
 الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب) بعرفة (و) نذب (وقوة) أي حضوره في عرفة
 (بوضوء) هذا مصاب النذب (و) نذب (ركوبه به) أي في حال وقوفه بعرفة للتقوى على
 الدعاء والتضرع والافتداء بالرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم وهذا مستثنى من النهي
 عن اتخاذ ظهور الدواب مساطب كما في الخبر (ثم) إلى الركوب في النذب (قيام) للرجال
 وكره للنساء (الاتعب) للدابة اوراقها أو القائم أو مديم الوضوء فيكون النزول والجلوس
 ونقض الوضوء أفضل (و) نذب (صلاته) أي الحاج (بمزلفة العشاءين) مجموعتين جمع
 تأخير وقصر العشاء وتسمى مزلفة جمعاً بفتح فسكون لاجتماع الناس أو آدم وحوا
 أو الصلاتين بها والمذهب انه سنة ان وقف مع الامام فان لم يقف معه بان لم يقف أصلا
 أو وقف وحده فلا يجمع لا بالمزلفة ولا بغيرها ويصلي كل صلاة في مختارها لا يقال كلامه
 لا يقيد بنذب جمعهم اذ هو صادق بجمعهم ما وعده وانما يفيد قوله وجمع لا نائفول عدم
 جمعهم مخالف للسنة فلا يصح كون مندوبا (و) نذب (بياتها بها) أي من دلفه ليلة العيد

(قوله بها) أي عرفة (قوله فيها)
 أي المدونة (قوله فان تركه) أي
 الجمع (قوله جعله) أي لم يجمع مع
 الامام ولا وحده (قوله فيكون
 النزول الخ) نشر على ترتيب ألف
 (قوله انه) أي جمع العشاءين
 بمزلفة

والنزول بها بقدر حط الرجال سواء حطت بالقول أم لا وان لم يجز لتعذيب الحميوان
واجب (وان لم ينزل) بها بلا عذر حتى طلع الفجر (قالدم) واجب وان تركه لغيره فلا شيء
عليه ولو جاء بعد الشمس عذر ابن القاسم فيه ما ولا يكتفي بمجرد ناخلة البعير (وجمع) الامام
المغرب والعشاء بمنزلة استئنا (وقصر) الامام العشاء كذلك وهذا كالتفسير لقوله
آتوا وصلاته بمنزلة العشاء من وكل الجمال يجتمعون ودية قصرون بمنزلة (الأهلها) أي
منزلة فيمتون العشاء ويجمعونهم مع المغرب وشبه في استئنا الأهل من القصر فقال
(ك) أهل (مضى) أهل (عرفة) وأهل المحصب فيمتون الرباعية في بلادهم وفي حال
رجوعهم اليها ان كان القصر يتم بها فان لم يتم بها قصر حال رجوعه اليها ككي ينزل
المحصب قبل دخوله مكة فيقصر فيه وهذا مكر مع قوله في السفر لا يكتفي في خروجه
لعرفة ورجوعه (وان يجز) من وقف بعرفة مع الامام والناس عن السجدة معهم لضعفه
اوضعه دابته (ف) يجمع بينهما (بعد) مغيب (الشفق) الا حرق في منزلة أو قبلها (ان)
كان وقف بعرفة (نقر) أي سار منها (مع الامام) وتأخر عنه لعذره او بدابته (والا)
أي وان لم يقف وينقر مع الامام بان وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من المغرب
والعشاء يصلبه (لوقته) من غير جمع ومفهوم يجز أن من وقف وقرمه وتأخر عنه لغير
يجز فانه يجمع أيضا على المعقولة لكن في منزلة فقط أفاده عقب الزمخشري قوله ان يقر مع
الامام الصواب ان وقف مع الامام كما عبر به ابن الحاجب وهو في المناسك اذ هو المطابق
للقول ابن عرفة وفيها من وقف بعد الامام فلا يجمع اه وهو كذا النقل عن ابن
المواز في النوادر وابن يونس وغيرهما زاد البناي ومثله في الخروشي وهو الموافق لما
في التوضيح والموافق له تعلم ما في تقرير (ز) (وان قدمنا) بضم فكسر مثقالاى العشاء آن
(عليه) أي الشفق أو النزول بمنزلة لمن يجمع بها وهو من وقف مع الامام وسار معه أو
تأخر عنه لغير عذر (اعادهما) أي العشاءين ندبان كان صلاهما بعد الشفق قبل
وصوله بمنزلة وان كان قدمهما على الشفق اعاد العشاء وجوب البطلانها لصلواتها قبل
وقتها والمغرب ندبا ان بقي وقتها فيها قبل للامام رضى الله تعالى عنه فان ادرك الامام
المنزلة قبل مغيب الشفق فقال هذا مما لا أظنه يكون ابن حبيب اذا صلى في المنزلة
فلا يعيد وانما الاعادة عنده اذا صلى قبل المنزلة لقوله صلى الله عليه وسلم الصلاة أمامك
ولا يمكن عادة أن يقدمهما قبل الشفق ويصلهما بالمنزلة (و) ندب (ارتحاله) أي الحاج
من منزلة (بعد) صلاة (الصبح) أول وقتها حال كونه (مغاسدا) بضم الميم وفتح الغين
المجته وكسر اللام مشقة أي مصليا في وقت الغلس أي الظلام (و) ندب (وقوفه)
بالمشعر) بفتح الميم والعين المهملة بينهما شين ساكنة أي محل الشعائر ومعالم الدين
والطاعة (الحرام) الذي يحرم الصيد وقطع الثابت بنفسه فيه لانه من الحرم وهو ما بين
جبل المنزلة وقرح بضم القاف وفتح الزاي آخرهما مهملة اسم جبل من المسجد الذي

(قوله وان لم يجز) أي عدم حط
الرجال حال (قوله واجب) خبر
النزول (قوله فيما) أي في صورة
العذر وعدمه (قوله لا يكتفي) أي
في النزول الواجب (قوله الصواب
ان وقف مع الامام) فيه أنه يلزم من
تسريه مع الامام وقوفه معه فلا
معنى لهذا التصويب (قوله
وفيها) أي المدونة (قوله من المسجد
الخ) بيان للمشعر

(قوله والندب) أي للوقوف

بالمشعر الحرام (قوله المشهوران
الوقوف به) أي المشعر الحرام
(قوله ولذا) أي كون المشعر
سنة الوقوف بالمشعر الحرام صلة
بجعل (قوله بالعيد) أي التكبير
والدعاء (قوله فيفوت) أي
الوقوف (قوله به) أي الاسفار
(قوله لهذا) أي ولا وقوف بعد
(قوله وان علم) بضم العين الخ
حال (قوله لخالفه الخ) علة
اصرح (قوله به) أي المشعر
(قوله لأنها) أي رمى العقبة
وأنته لتأنيث خبره علة لندب
رميها حين وصوله (قوله على كونه)
أي الرمي (قوله حينه) أي
الوصول (قوله وان كان رميها
واجبا) حال (قوله ويكره) أي
الرمي (قوله بعده) أي الفجر
(قوله إلى طلوعها) أي الشمس
(قوله الشان) أي السنة (قوله
أي العقبة في يوم العيد) تفسير
للضهير (قوله فيصعد) أي غير
العقبة في يوم العيد تفرع على
التفسير (قوله بغيرها) أي العقبة
من الأولى والثانية (قوله وبها)
أي العقبة (قوله في غيره) أي
العيد من الأيام الثلاثة التي تليه
(قوله بخروج وقت أدائه) أي
بغروب شمس يوم العيد (قوله
فهذا) أي رمى العقبة يوم العيد
(قوله وظاهرها) أي المسدنة
(قوله أنه) أي التكبير مع كل
حصاة (قوله به) أي التكبير

(قوله من منى) صلة لقط

على يسار الذهاب إلى منى وما أحاط به من القضاء والندب ظاهر كلام المصنف وقال ابن
رشد وقوف المشعر الحرام من مناسك الحج وسنته وقال ابن الماجشون من فرائضه ونقل
ابن عرفة كلام ابن رشد واقره وقال القشاشي في شرح الرسالة المشهوران الوقوف به سنة
وقال ابن الماجشون فريضة أهو السنة هي التي تفهم من قواعد عباد الله ولذا جعل
البساطي الاستحباب متعلقا بالقيود حال كونه (يكبر) بضم ففتح فكسر مثقلا ويحمل
(ويدعو) في حال وقوفه بالمشعر الحرام وصلة وقوفه (للاسفار) أي الضوء الأعلى
بانخراج الغاية قاله أحد (و) ندب (استقباله) أي الواقف بالمشعر القبلة (به) أي عند
المشعر جاء علاه عن يساره (ولا وقوف) مشروع (بعده) أي الاسفار فيفوت به وصرح
بهذا وان علم من قوله الاسفار لخالفه الجاهلية فانهم كانوا يفتنون به اطلوع الشمس
(ولا) وقوف مشروع (قبل) صلاة (الصبح) لانه خلاف السنة (و) ندب (امراع)
بدايته والمأثني بخطوته ذهابا للعرفة واثباتا للمنى (يطن محسرا) بضم الميم وفتح الحاء وكسر
السين المهملة مشددة وراهمه لاديين من دقة ومعنى قدر رمية حجر قاله النووي
والطبري وفي خبر الصحيحين ما يدل على أنه من منى ونقل صاحب المطالع ان بعضه
من منى وبعضه من من دقة وصوبه (و) ندب (رميه العقبة حين وصوله) منى قبل حط
رحله لانهم اتجهوا للحرم فاندب من نصب على كونه حينه وان كان رميها واجبا ان وصل
ماشيا بل (وان) وصل (راكبا) ويدخل وقت رميها بطلوع الفجر فمن رخص له في التقديم
من من دقة فتقدم ووصل منى لا فلا يرميها حتى يطلع الفجر وندب تأخيرها حتى تطلع
الشمس ولا يصح قبل الفجر ويكره بعده إلى طلوعها واعترض قوله وان راكبا بان ظاهره
أن ركوبه حال رميها مرجوح وهو خلاف قولها الشأن ان يرمى جرة العقبة ضحوة
راكبا وان مشى فلا شيء عليه وأجيب بان المراد رميها على الحال الذي هو عليه من
ركوب أو مشى فلا يشغل الراكب بالنزول قبل رميها ولا المشي بالركوب لرميها (و)
ندب (المنى في) حال رمي (غيرها) أي العقبة في يوم العيد فيصعد بغيرها وبها في غيره
(وحل) بفتح الحاء واللام مشددا أي جاز (برميها) أي العقبة أو بخروج وقت أدائه
وفاعل حل (غير) قربان (نساء) بجمع أو مقدمته أو عقد نكاح (و) غير (صيد) فلا
يحلان بها (وكره الطيب) أي استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه فهذا هو التحلل
الصغير ويحل به للمرأة غير رجال وصبي ويكره لها الطيب (و) ندب (تكبيره مع) رمي
(كل حصاة) تكبيرة واحدة وظاهرها أنه سنة وافهم قوله مع أنه لا يقدمه ولا يؤخره عن
الرمي ويفوت المندوب بمفارقة الحصاة يده قبل نطقه به ولو نطق به قبل وصولها محلها
(و) ندب (تتابعها) أي توالي الحصيات بأن يرمى الثانية عقب رمي الأولى وهكذا من غير
تأخير الاجتهاد في تنزيه كونها رميتين (و) ندب (لقطها) أي الحصيات التي ترمى في يوم
العيد وما بعده فكسرها خلاف المندوب من منى أو من حيث شاء الاجرة العقبة فيندب

لقطها

لقطها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره (و) ندب (ذبح) أو فحر الهدى بمعنى (قبل الزوال)
 هذا مصب الذنب ويصح بعد الفجر وقبل الشمس سند بخلاف الاضحية لثبوتها بالصلاة
 ولا صلاة عيد على أهل منى (وطلب بدنته) الضاحية منه (له) أى الزوال أى قرب به بقدر
 حلقه قبله (ليحلق) رأسه قبله بعد فحرقها فكلها مندوب. له مكروه بعده فان لم يحدها
 وخشى الزوال حاق ثلاثا تقوته الفضايلتان والاصل فى تقديم الحرق على الحلق قوله تعالى
 ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حمله ودل قوله صلى الله عليه وسلم ان سأله عن الحلق
 قبل الذبح افعل ولا حرج على ان النهى فى الآية للتنزيه (ثم ندب حلقه) يحق ان الذنب
 منصب على تقديم الحلق على التقصير ويحق ان من نصب على تأخير الحلق عن الحرق وتقديمه
 على الافاضة وعلى كل فلا ينافى كون الحلق أو التقصير واجبا ولا فرق بين المفرد والقارن
 على المشهور وقال ابن الجهم المكي القارن لا يحلق حتى يطوف ويسعى ويلزمه هذا فى حق
 كل من أخر السعى الى طواف الافاضة والصبي كالبالغ قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
 من برأسه وجع لا يقدر معه على الحلق يهدى قال بعض فان صح فالظاهر انه يجب عليه
 الحلق ويسد بالشق الايمن لحديث مسلم بهذا والندب للعالم على الظاهر واطلق المصنف
 الحلق على مطلق الازالة بدليل قوله (ولو بثورة) يضم النون أى شئ مخلوط من خير وشر فيخ
 يزال به الشعر اذا الحلق انما يكون بالموسى وأشار بولوى قول أنشبه لا يجزئ الحلق بها
 تعبد او ضمير حلقه للذكر ومثله البنت التى لم تبلغ تسع سنين فيجوز لها الحلق والتقصير وذكر
 البدران حلقها أفضل ابن عرفة الشيخ روى محمد حلق الصغيرة أحب الى من تقصيرها وسمع
 ابن القاسم التخيير للغمى بنت تسع ككبيرة ويجوز فى الصغيرة الامران والمبالغة فى
 الجواز لا فى الافضلية مثل قوله كتراب وهو الافضل ولو نقل (ان عم) الحلق المذكور
 سواء كان بموسى او ثورة (رأسه) فلا يكتفى حلق بعضه ولو اكثره (والتقصير مجزئ) والحلق
 أفضل الا تمتنع تحلل من عمرته وتلوى الخي من عامه فتقصيره أفضل لبقائه شعته للرجل ان لم
 يكن بشعره عقص ولا ضفر ولا تلبس ولا فلا يميزه التقصير ولزمه الحلق كما فيها السنة ففى
 المدونة ومن ضفر أو عقص اولد فعليه الحلق وفى المواطن عمر رضى الله تعالى عنه
 من ضفر فليحلق أو يقصر ومن عقص اولد فعليه الحلق ويحقق كون الحلق حينئذ
 للسنة ان المرأة لو لبدت رأسها فليس عليها الا التقصير وفى المنتقى وذلك أى تعين حلق الملبدة
 ونحوه على وجهين أحدهما انه بدل عما تمعوا به من مباحة الشعث والثانى انه لا يكاد
 مع التلبس ان يتوصل الى التقصير من جميع الشعر ثم قال والمرأة الملبدة ليس عليها
 الا التقصير انتهى وهذا يقتضى ترجيح الوجه الاول اذ لو كان لامتناع التقصير من
 جميع الشعر لكانت المرأة كالرجل لانه لا بد لها من التقصير من جميع شعرها ولا يمكن
 هذا مع التلبس (وهو) أى التقصير (سنة) أى طريقة (المرأة) أى بنت تسع فأعلى
 الغمى لا يجوز لها حلق لانه مثله الا ان يكون برأسها ذى (تأخذ) أى تقص المرأة من

(قوله ويصح) أى ذبح الهدى أو
 فحرقه (قوله فكلها) أى الذبح
 والحلق (قوله قبله) أى الزوال
 (قوله اذ الحلق الخ) عمله لقوله
 واطلق الحلق على مطلق الازالة
 (قوله بها) أى الثورة (قوله الى)
 بشد الياء (قوله حينئذ) أى حين
 تلبس الشعر ونحوه (قوله انه) أى
 الحلق (قوله الوجه الاول) أى
 كونه بدلا عما تمع به الخ

جميع شعرها ابن فرحون لا بد ان تم المرأة الشعر كما طوي له وقصيره بالتقصير ونقله الباسح
 (قدر الاعملة) أو ازيداً ونقص يسير فليست الاعملة بتحديد الابد منه (و) ياخذ (الرجل)
 المقصر (من قرب اصله) نذافان اخذ من اطرافه اخطأ كما في الموازية اي خالف
 المندوب واجزأ كما في ايضا وفي المدونة ونظاها ولو اقتصر على الاعملة ومن يحلق بعض
 رأسه ويبقى بعضه كشبان مصر ونحوهم فله حلق ما يحلقه وتقصير ما يقيه مع الكراهة
 هذا الذي يعمده ابن عرفة وله اذا كان ابقاً ولم يغير عرض قبيح والاوجب حلقه ولو في
 غير النسل (ثم يفيض) يضم المنة تحت وكسر الفاء آخره ضام مجبة اي يطوف للافاضة
 بعد الرمي والنحر والحلق ويندب فعله في ثوبي اسراره وعقب حلقه ولا يؤخر الا قدر
 ما يقضى حوائجه ويدخل وقته بطول وعجز يوم العيد ولكن يطلب تأخير عن الثلاثة
 المذكورة فان قدمه فسبأني (وحل به) اي طواف الافاضة (ما بقى) اي النساء والصبيد
 والطيب (ان) كان (حلق) او قصر وكان قدم السعي عقب طواف القدوم وقد تم حجه
 والا فلا يحل ما بقى الا بسعيه بعد الافاضة وتركه المصنف لظهوره وذكرا حلق مع علمه من
 قوله ثم حلق ثم يفيض لانه لم يجعل الترتيب واجبا فلم يبق فيه على توقف الحل على تقدم
 الحلق لشمل تأخره عن الافاضة (وان) طاف للافاضة (وطئ قبله) اي الحلق (ف) عليه
 (دم بخلاف الصيد) في الحل قبل الحلق وبعد الافاضة فلا دم فيه واولى الطيب وان وطئ
 بعد الافاضة وقبل السعي فعليه دم وان اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا ان وطئ
 واصطاد قبل الافاضة وشبهه في وسوب الدم فقال (كأخيرا الحلق) عمداً ونسباً أو
 جهلاً (بلده) ولو قربت ولو فعله بذى الحجة وكذا تأخير طويلاً بان أخره عن أيام منى
 الثلاثة كما تقدم المدونة قاله عجم البناني فيه نظير المدونة فمخلافه ونص التهذيب
 والحلق يوم النحر يعني أحب الي وأفضل وان حلق عكة أيام التشريق أو بعدها أو حلق
 في الحل في أيام منى فلا شيء عليه وان أخر الحلق حتى يرجع الى بلده جاهلاً أو ناسياً حلق أو
 قصر وأهدى اه التونسى قوله ان أخره حتى بلغ بلده فعليه دم يريد أوطال ذلك وقيل
 ان خرجت أيام منى ولم يحلق فعليه دم قاله في التوضيح فعلم ان قوله وقيل ان خرجت
 مقابل المذهب المدونة فلو حذف قوله بان يحلق بعد أيام منى واقتصر على ما قبله كأنه رشي
 لا فاد مذهب المدونة وتقييد التونسى (أو) تأخير طواف (الافاضة) وحده أو مع السعي
 أو السعي وحده (للمعمر) فيفيض في الاولى ويفيض ويسعى في الاخرين ويهدى هدياً
 واحداً في الجميع قاله سند في تأخيرهما فاحرى في تأخير أحدهما يوم فهو للمعمر انه لو
 افاض قبيل غروب آخر يوم من الحجة وصلى الركعتين بعد غروبه فلا دم عليه (و) كأخبر
 (رمى كل خصاة) واحدة من العقبة وغيرها والاولى حذف كل لانه يصير الصورة الاولى
 عين ما بعدها واجيب بان كل بمعنى اي (أو) تأخير جميع حصيات جرة واحدة أو جميع
 حصيات الجمار (الجميع) عن وقت الاداء وهو النهار (الليل) وهو وقت القضاء فالولى

(قوله نوبى) بفتح الواو مدغم فى ثوب
 بلانون لاضاقته (قوله وقته) أى
 الافاضة (قوله تأخير) أى الافاضة
 (قوله عن الثلاثة) أى رمى العقبة
 ونحر الهدى وحلق الرأس (قوله والا)
 أى وان لم يقدم سعيه عقب قدوم
 (قوله كذلك) أى بعد الافاضة
 وقبل السعي (قوله وكذا) أى فى
 لزوم الدم (قوله بان أخره) أى الحلق
 الخ تصوير التأخير طويلاً (قوله
 الى) بشدة الباء

تأخيره عن وقت القضاء أيضا قدم واحد التأخير حصاة أو أكثر ان كان التأخير لبالغ
عاقلة قادر بل (وان) كان التأخير (أ) رمي شخص (صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن
الرمي) أو مجنون أو أخر وإليه ما الرمي عنهم ما والدم على من أحجمهم وان رمي عنهم في وقت الاداء
فلا دم (أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكبرا أو مرض أو لا غماطر أو لم يجده من يحمله
والدم في ماله (ويستقيب) العاجز من يرمي عنه في وقت الاداء وعليه دم وفائدة الاستنابة
عدم الاثم والفرق بينه وبين الصغير ومن الحق به الذين رمي عنهم ولهم في وقت الاداء ان
العاجز هو المخاطب بسائر المناسك والغبر ومن الحق به لم يخاطب بها والمخاطب بها هو الولي
وقد رمي في وقت الاداء قاله الباجي وان أخر نائب العاجز لوقت القضاء لم يمه دمان واحد
للتبابة وواحد للتأخير ان كان له ذروا لا قدم التأخير على النائب (فيختري) العاجز وقت
الرمي عنه (ويكبر) العاجز لكل حصاة يرميها نائبه تكبيرة ويهجرى أيضا وقت وقوف
نائبه للدعاء عقب الجرتين الاولين ويدعو طاله فيها (واعاد) العاجز الرمي وجوباً فيما قاله
الخط (ان) صح العاجز من مرضه وانما نائه (قبل القوات) لوقت الرمي (بالغروب) من
اليوم الرابع فان اعاد قبل غروب اليوم الاول فلا دم عليه للتبابة لأنها جازية عليه والآخر
عدم حصوله من وقت ادائه وان صح ليلته الثاني أو ما بعده أعاد وعليه دم التأخير
(وقضاء) رمي (كل) من الجرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (اليه) أي غروب الرابع
ولا قضاء لرمي الرابع لخروج وقت الرمي بغروبه ووجب الدم (والليل) عقب كل يوم
(قضاء) لذلك اليوم ولما قبله لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله وقضاء كل اليه لدخول الليل
فيه لا نأقول لما كان النهار وقتاً لاداء الرمي فقد يتوهم انه لا يقضى الا في النهار فنبه على
انه يقضى في الليل اذ ذكره الرد على من قال الليل اداء ودل قوله والليل قضاء على ان
اليوم الذي يليه قضاء الى غروب الرابع (وحمل) بضم فكسر مريض عاجز عن المشي
للجمرة (مطلق) للرمي على دابة أو آدمي (ورمي) بنفسه وجوباً (ولا يرم) الحصاة (في
كف غيره) ليرميها عنه ولا يجزى عنه ان وقع (و) كـ (تقديم الحاق) على رمي جمرة العقبة
نفيه فدية لوقوعه قبل التحال لا هدى كما يفهمه كلامه لان الدم انما ينصرف له فاذا رمي
العقبة أخر المومسي على رأسه لان حلقه الاول وقع قبل محله او تقديم الافاضة على الرمي
ففيه هدى فلو قدمه ما معا على الرمي ففيه فدية وهدى ولا يصح قوله او الافاضة
بتقديمها على يوم النحر لانها قبله كعدمها لانها قبل وقتها كما أفاده قوله ثم يقبض وظاهر
قوله او الافاضة على الرمي وجوب الدم ولو أعادها بعده واستظهره الخط قال ويدل عليه
كلام الطراز ولم أرفيه نصوصاً يعجز ظاهراً الشارح انه لا يطلب باعادتها على ما مشى
عليه المصنف بل على قول أصبح باعادتها مقابلاً له وفي (ق) مذهب المدونة اعادتها بعده ولا
دم وانما قبله كعدمها لكونها قبل محله او فهم عجز ان قول الخط ما مشى عليه المصنف دراه
ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما معناه في غير ما فلا يقدم على ما في (ق) عنهما مع

(قوله وجوباً) - ان الحكم اعادة الرمي
(قوله لانها) أي التبابة (قوله جزء
علة) أي للدم (قوله عدم حصوله) أي
الرمي (قوله منه) أي المستقيب (قوله
يليه) أي الليل (قوله على دابة
صلته حمل (قوله لا هدى) مطلقاً على
فدية (قوله يفهمه) بضم الياء
(قوله لان الدم الخ) علة لقوله
يفهمه كلامه (قوله له) أي
الهدى (قوله أمر) بفتح الهمز
والميم وشذ الزاء (قوله فلو قدمهما)
أي الحاق والافاضة (قوله لانها)
أي الافاضة (قوله قبله) أي يوم
العبد (قوله ولو أعادها) أي
الافاضة (قوله بعده) أي الرمي
(قوله قال) أي الخط (قوله عليه)
أي وجوب الدم ولو أعادها بعده
(قوله لا يطلب باعادتها) أي بعد
الرمي (قوله بل على) أي الشارح
(قوله باعادتها) أي بعد الرمي (قوله
له) أي ما مشى عليه المصنف (قوله
اعادتها) أي الافاضة (قوله بعده)
أي الرمي (قوله ولادم) أي ان
اعادها (قوله وانما) أي الافاضة
(قوله قبله) أي الرمي (قوله في
غيرها) أي المدونة (قوله عنها) أي
المدونة

ان في الخط بعد ذلك ان مارواه بن القاسم هو مذهبا اه عب الرماصي ما ذكره قوله مالك
وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ومالك رضي الله تعالى عنه عدم اجرائها قبله أيضا وتورل
المواق على المصنف اذ نسب عدم الاجراء له ونقل عجم كلامه مقلدا له وبقي على ذلك مالا
قائدا فيه وما نسبها لها غير صحيح واللفظ الذي نقله ليس لفظها ولم أر أحدا نسب لها عدم
الاجراء وكيف يصح وقد قالت ولو وطئ في يوم النحر أو بعده قبل الرمي وبعد الافاضة فماذا
عليه هدى وبجه تام وقد جعل الخط عدم الاجراء مخالفا لها اه واقره البناني (لا يلزمه دم
(ان خالف) الترتيب السابق (في غير) للصورتين المتقدمتين وهما تقديم الحلق والافاضة
على الرمي كلفه قبل النحر ونحوه قبل الرمي وافاضته قبل النحر والحلق او قبلهما معا فلا دم
عليه في صورة من هذه الخمس على الاصح غير حجة الوداع جهلوا بسألوته فقال رجل لم اشعر
فخافت قبل ان اذبح فقال اذبح ولا حرج وقال آخر لم اشعر ففكرت قبل ان ارمي فقال ارم
ولا حرج فاسئل يومئذ عن شيء قدم او اخر الا قال صلى الله عليه وسلم اقبل ولا حرج وقوله
صلى الله عليه وسلم اذبح وارم اى اعتد بقتل فصبغة افعل هنا بمعنى اعتد بقتل لان
الفرض ان السائل فعل الامر من الذين قدم ثانيهما على اولهما ووجه الدلالة على عدم
الدم في الصور الخمس المذكورة من الخبر مع ان ما مر خاص بالاثنين من الخمس ان قول
العصامي فاسئل عن شيء الخ في حكم المرفوع فيشمل غير ما يشمله من السؤالين لكنه يشمل
الصورتين اللتين فيهما الدم ولذا قال ابن حجر عن الطبري في نفسه رد على مالك رضي الله تعالى
عنه في حله في المخرج على نفي الاثم مع لزوم الدم فيهما وعلى نفي الدم والاثم فيهما عداهما
مع ان قوله ولا حرج ظاهر في نفي الاثم والدم اذا خرج يشملهما والتخصيص يحتاج لدليل
ولم يبينه عليه الصلاة والسلام في ذلك الوقت مع الحاجة اليه واجاب الابي عن مالك رضي
الله تعالى عنه بان الدم أى القدية في الاولى تخصص عموم الخبر المار لافادة اخرى وهى
ان في تقديم الحلق على الرمي القاء الفتق عن المحرم واجاب القسطلاني عن الصورتين بان
اباحية ومالك كارضى الله تعالى عنهما تأولا الحديث على نفي الاثم لعدوهم بجهلهم
ونسيتهم بدليل قول السائل لم اشعر ويؤيده ان في حديث على رضي الله تعالى عنه عند
الطحاوي باسناد صحيح بالفظ رميت وحلقت ونسيت ان النحر وما الدم فأخذوا وجوبه
بما رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال من قدم شيئا في حجه أو أخره فليهرق لذلك
دما اه لكن قال ابن حجر في السند الى ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما ضعف وهو
ابراهيم بن مهاجر قال وعلى تقدير العصة يلزم من اخذ رواية ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما أن يوجب الدم في كل شيء من الاربعة المذكورة ولا يخصه بالحلق أو الافاضة قبل
الرمي (وعاد) الحاج وجوبه بعد طواف الافاضة يوم العيد (للمبيت) أى فيها فلا يجب
العود على فور او يجوز التأخير عنها او سكن القور أفضل ولا يرجع من مكي الى مكة في غير
يوم العيد ويلزم مسجد الخيف على الصلوات فهو أفضل ولو طاف للافاضة يوم الجمعة

(قوله ما ذكره) أى المصنف
(قوله عدم اجرائها) أى الافاضة
(قوله قبله) أى الرمي (قوله اذ
نسب) أى المواق (قوله لها) أى
المدة (قوله وما نسبها) أى المواق
(قوله لها) أى المدة (قوله نقله)
أى المواق (قوله ليس لفظها) أى
المدة (قوله لها) أى المدة
(قوله قالت) أى المدة (قوله
مخالفا لها) أى المدة (قوله
كلفه قبل النحر الخ) امثلة
للمخالفة في غير (قوله جعلوا) أى
شرع العصاة رضي الله تعالى
عنهم (قوله يسألوته) أى النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله نفسه) أى
الحديث (قوله فيهما) أى تقديم
الحلق والافاضة على الرمي (قوله
في الاولى) أى تقديم الحلق على
الرمي (قوله جوابا) بيان لمحكم
عوده (قوله فلا يجب العود على
فورا) تفريع على قوله للمبيت
(قوله الخيف) بفتح الخاء المعجمة
وسكون المثناة تحت فقاء (قوله
فهو) أى لزوم مسجد الخيف
(قوله افضل) أى من عوده لمكة في
غير يوم العيد

(قوله صلاتها) أي الجمعة بمكة (قوله
فخدها) أي منى (قوله بها) أي منى
(قوله جل) بضم الجيم وتشديد اللام
أي أكثر (قوله وإن لم يأثم) حال العذرة
(قوله فيه) أي التجهيل (قوله وهذا)
أي جواز التجهيل (قوله بولو) أي
المطعة على ما بينا قوله وقد كان أي
ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله)
أي التجهيل (قوله لهم) أي أهل مكة
(قوله وهم) أي أهل مكة (قوله كاهل
الآفاق) أي في جواز التجهيل بلا
عذر (قوله وهو) أي جواز
التجهيل لأهل مكة بالإعذار (قوله
إلى) بتشديد الهمزة (قوله وإذله) أي
جواز التجهيل لأهل مكة بالإعذار
(قوله وهو يعني) حال (قوله المبيت
بني) أي ليلة الثلاثاء (قوله وبين)
بفتح الباء (قوله عنه) أي من
تجهل في يومين (قوله وإن كان قد
بات بغير معنى الخ) مبالغة في سقوط
رعي الثمان ومبيت ليلة (قوله
صلاة ينصرف) أي بعد متعلق
ينصرف لا بربط (قوله وجلنا)
بفتح الميم وسكون اللام ماضيا
أو بكون الميم مصدرا مبتدأ
(قوله لانه الرخصة) علة للماض
وخبر عن المصدر (قوله فأخبره)
أي الراعي (قوله فإن أخره) أي
الراعي اتيان منى (قوله إليه) أي
الثالث (قوله فيه) أي الثالث
(قوله اليومين) أي الأول والثاني
(قوله إليه) أي الثالث (قوله لذلك)
أي نزاع المأمن زمزم ليلة (قوله
وكلامه) أي تأجيل رحمة الله تعالى

فالأفضل عوده إلى منى قبل صلاتها (فوق العقبة) بيان لمنى فخدها من جهة مكة العقبة
ومن جهة مزدلفة وادى محسر واحتز به فوق العقبة عن أسفلها من جهة مكة فليس
من منى وصلة المبيت قوله (ثلاثا) من الأولى أن لم يتجهل (وان ترك) المبيت بها وبات أسفل
العقبة جهة مكة أو وادى محسر جهة عرفة أو عن عين منى أو شمالها (جل ليلة) عليه
(دم) وأولى ليلة كاملة فأكثروا ظاهره ولو اضروا كخوفه على متاعه وهو مقتضى رواية
ابن نافع عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هدبا
وان لم يأثم (أو) للمبيت بها (ليلة) أن يتجهل (ويجزي فيه) قوله وان ترك جل ليلة فبهم
ويجوز التجهيل ان أراد أن يبيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولوبات) التجهيل الليلة الثالثة
(بمكة) وأشار بولو قول عبد الملك وابن حبيب من بات الليلة الثالثة بمكة فقد خرج عن سنة
التجهيل ولزمه الرجوع إلى منى لرمي اليوم الثالث وهدى لميته بمكة وسواء كان التجهيل
آفاقا (أو ميكا) وهذا في غير الإمام وأما هو فيكره التجهيل قاله ابن عرفة وأشار بولو إلى
ما رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما لا أرى التجهيل لأهل مكة إلا أن يكون
لهم عذر من تجارة أو مرض قال ابن القاسم في العتية وقد كان قال قبل ذلك لا بأس به
لهم وهم كاهل الآفاق وهو أحب إلى ودليله عموم قوله تعالى فن تجهل في يومين فلا أثم
عليه وشرط التجهيل أن يخرج من منى بجهة مكة أو بجهة عرفة أو بجهة اليمن أو الشمال
(قبل الغروب) للشهر (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فان غرت وهو يعني فلا يجوز
له التجهيل ولزمه المبيت يعني ورى الثالث لذل يصدق عليه قوله تعالى فن تجهل في يومين
وبين غرة التجهيل بقوله (فيسقط عنه رمي) اليوم (الثالث) من أيام الرمي ومبيت ليلة
وان كان قد بات بغير منى ليلة الحادى عشر ليلة الثاني عشر كما قال (ورخص) بضم
فكسر مة فلا جواز (الشخص) (راع) للدواب (بعد رمي جرة) (العقبة) يوم العيد أصله
ينصرف (ان ينصرف) عن منى بجهة رعيه (و) لا يهدو له بالمبيت بها ولا لرمي اليوم
الثاني من أيام النحر إلى أن يأتي منى اليوم (الثالث) من أيام النحر (غير رمي) فمه (لليومين)
اليوم الثاني الذي مضى وهو في رعيه والثالث الذي حضر فيه ثم إن شاء أقام في المبيت
ليلة الثالث ورعيه وان شاء تجهل قبل غروب الثاني فيسقط عنه مبيت ليلة الثالث ورعيه
وجلنا الثالث على ثالث النحر وهو ثاني أيام الرمي لانه الرخصة فلا يجوز تأخير اتيان
منى إلى ثالث أيام الرمي فان أخره إليه وأتى فيه رمي اليومين قبله ثم رمي له ولزمه هدى التأخير
رمي اليومين إليه وظاهر المصنف سواء كان راعى ابل الحاج أو غيره أو راعى غيرها ووقع في
نص عبادة رعاة ابل حاج ثم كلامه كالمستثنى من قوله وعاد للمبيت بمعنى الخ ومن قوله أو
المبتين ان تجهل وأما أهل السقاية فيرخص لهم في ترك المبيت يعني فقط لاني ترك رمي اليوم
الأول من أيام الرمي فيبيتون بمكة لتزج الماء من زمزم للسباح وبأوتن منى نهار الرمي
ويعودون للمبيت بمكة لذلك قاله في الطراز فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوما وكلامه

(قوله انما) اي الرعاة واهل السقاية (قوله في حقهم) اي اهل السقاية (قوله اطلق المصنف الراعي) اي عن تقييده بموتة
واحب الابل الجحاج (قوله من اهل المذهب) بيان لغيرهم (قوله الكون) اي الاقامة (قوله الظاهر) بفتح الظاء اي الابل التي يركب
عليها للسفر للبلاد (قوله والراعي) عطف ٤٩٦ على مراعاته (قوله في الانصراف) اي السفر الى البلاد التي أتى الجحاج منها

في مناسكه يقتضى انهم سواء ولكن معترض بان الرخصة ودرت في حقهم في
الصحيحين في ترك المبيت يعني فقط للسقاية لنزعهم الماء من زمزم لئلا وتقرينه في الحياض
تميته لشرب الجحاج نهارا ويجوز للرعاة اتيان منى لئلا يرمون ما فاتهم رمية منها قاله
محمد الخط الطاهر انه وفاق لانه اذا رخص لهم في تأخيرهم لليوم الثاني فرميهم لئلا ولي اه
عب الرماضي اطلق المصنف الراعي كصاحب الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم
من اهل المذهب مع ان الرخصة في الموطن عن النبي صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل فقال
الباجي للرعاة عذر في الكون مع الظاهر الذي لا بد من مراعاته والراعي له الحاجة اليه في
الانصراف وقد قال الله تعالى وتعمل أثقالكم الى بلد الاية فظاهر هذا انه خاص
بالابل لاسيما الرخصة لا تعدى محلها وفي القياس عليها نزاع واعتراض طئي قول الخط
الطاهر انه وفاق ونقل من كلام الباجي ما يدل على انه خلاف فانظره (و) رخص ندبا
(تقديم الضعفة) أي القسام والمرضى والصبيان ونحوهم عن تحققة مشقة عظيمة بالبيات
بالمزدلفة والسر مع الناس غدوة يوم العيد الى منى فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجمع
العشائين بها واقامتهم بعض الليل (في الرد) أي الرجوع (للمزدلفة) اللام بمعنى من وفي
الكلام حذف أي الى منى لئلا يسقط عنهم الوقوف بالمشعر الحرام ويرخص لهم في
التأخر بمزدلفة ان باتوا بها الى ذهاب زحمة الناس فلوقال وتقدم الضعفة وتأخيرهم
من المزدلفة الى مكان احسن (و) رخص (ترك التخصيب) أي النزول بالمحصب حين
وصوله حال الرجوع من منى ليلة عشية ثالث ايام الرمي لصلاة الظهر والعصر والمغرب
والعشاء به (الحاج) (غير مقتدى به) بضم الميم وفتح الدال وهذه الرخصة خلاف الاولى
ومفهوم لغريم مقتدى به عدم الترخيص في تركه لانه مقتدى به من امام وعالم ونحوهما وهو
كذلك (و) اذا عاهد الجحاج من مكة عقب طواف الافاضة لمبيت منى (وي) وجوبا كل (يوم)
بعد يوم العيد الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات مبدئيا بالاولى من جهة
مزدلفة وهي التي تلي مسجد الخيف يعني ويتبعها برمي الوسطى التي يسوق منى (ونختم)
الرمي (ب) رمي بجرة (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي كما يأتي ومصلحة رمي (من)
الزوال للغروب) هذا وقت الاداء وهو قسمان اختياري وضروري فالاختياري
للاصفرار والضروري من مبدئ الاصفرار للغروب والظاهر كراهة الرمي به لغير ضرورة
ولادم فيه افاده الخط (وصحته) اي الرمي مطلقا مشروطة (بجحر) فلا يصح بذهب وفضة
ونحوهما من المعادن ولاطين ولا بفتار ولا بيجس وجبس وقدر الحجر (كحصى الخذف)
بخفاء وذال مجتمعين وهو الرمي بالحصى بالاصابع وذلك فوق القستق ودون البندق ولا

(قوله انه) اي الترخيص في ترك
المبيت يعني وتأخير رمي اليوم الاول
الى الثاني (قوله بالابل) اي براعيها
(قوله الظاهر انه) اي قول محمد
يجوز للرعاة اتيان منى لئلا يرمون
ما فاتهم رمية نهرا (قوله ونقل)
اي طئي (قوله على انه) اي قول محمد
(قوله فانظره) اي طئي نصه ولم يذكر
المصنف ما زاده ابن الحاجب تبعا
لابن شاس عن ابن المواز من جواز
هذا لهم وجواز رمية لابل
لانفراد ابن المواز به اذ لم يفسمه
اهل المذهب الا الله والظاهر انه
خلاف لقول مالك رضي الله تعالى
عنه لانه روى في الموطن عن يحيى بن
سعيد عن عطاء عن رباح انه سمعه
يذكر ان رخص الراعي الابل ان يرموا
في الليل يقولون في الزمان الاول
فقال الباجي قوله في الزمان الاول
يقتضى اطلاقه زمن النبي صلى
الله عليه وسلم لانه اول ازمان هذه
الشريعة فعلى هذا هو مرسل
ويحتمل ان يريد به اول زمن ادركه
عطاء فيكون موقوفا متصلا به اه
فلذا لم يأخذه مالك رضي الله
تعالى عنه فقوله الخط الطاهر ان
قول ابن المواز ليس بخلاف لانه
اذا رخص لهم في تأخير الرمي لليوم
الثاني فرميهم لئلا ولي غير ظاهر
اذ لا يوجب بالاولى في الرخصة وكأنه لم يقف على ما قاله الباجي وتبعه س

الاصفرار (قوله به) اي الاصفرار (قوله فيه) اي الرمي في الاصفرار
(قوله الحصى) اي المحصب (قوله) يجزى

يجزى الصغير كالقمة او الحصاة ويكره الكبير لخالفه السنة وخوف ايدائه ويجزى ان
رمى وشمل الجرازا والرخام طقن هكذا في الرسالة والجواهر وصدره ابن الحياجب
وهكذا في الصحيح وترك قول الامام رضى الله تعالى عنه في مدوته استحب ان يكون حصى
الجارا كبر من حصى الخذف قليلا وصدره ابن عرفة ثم قال وفي الصحيح كحصى الخذف
الباجى لعل ما لكارضى الله تعالى عنه لم يلقه الحديث ولو بلغه ما استحب ما هو اكبر منه
(و) صحته (رى) لا وضع او طرح فلا يجزى قاله فيها والمراد رى كل حصاة وحدها فان
رمى السبع رمية واحدة عدتها حصاة واحدة والظاهر اشتراط كونه يد لا يقيم او رجل او
قوس ومن مستحباته كونه بالاصابع لا بالقبضة وكونه باليمين الا العسر الذى لا يحسن
الرمى يده اليمنى فان قلت شرط الرمى في الرمى شرط الشئ في نفسه قلت المراد بالرمى
المشروط فيه مطابق الاصل وبالرمى المشروط الدفع ويصح الرمى بحجر طاهر بل (وان
(ب) حجر (متنجس) مع الكراهة وتندب اعادته بطاهر قاله في الطراز وصلة رى (على
الجرة) وهو موضع البناء وما حوله والمطلوب الرمى على ما حوله اذ البناء مجرد علامة على
المحل لا يبنى قال في منسكه ولا ترم على البناء بل ارم أسنله بموضع الحصى وسبقه وفي
الجزء اما وقف بالبناء تردد فان رى البناء فان نزل الحصى أسنله أجزأ وان وقف في شق البناء
ففى اجزائه تردد ولا يجزى ما وقع على ظهر جرة العقبة قطعا وعبارة ابن فرحون ليس
المراد بالجرة البناء القائمة فانه علامة على مرضعها وقال الباجى وغيره الجرة اسم لموضع
الرمى سميت باسم ما رى فيها وهي الجارة وتجزى الحصاة المرمية في الموضع المخصوص
ان لم تصب غيره قبل وصولها اليه بل (وان اصاب) الحصاة (غيرها) أى الجرة ابتداء
ثم ذهبت لها (ان ذهبت) لها (بقوة) الرمى (لا) تجزى ان وقعت (دونها) أى الجرة ولم تصل
لها أو وصلت لها لا بقوة الرمى بان وقعت على محل عال ثم خرجت من عليه ووصلت الجرة
قال في التوضيح سند ولون تدخرجت من مكان عال فرجعت اليها قال طاهر عدم الاجزاء
لان الرجوع ليس من فعله ومفهوم دونها مفهومة بان رماها فتجاوزتها ووقعت
بالبعد عنها قال سند لان رمية لم تصلها ولا تجزى الواقعة دونها ان لم تطر حصاة غيرها
لها بل (وان أطارت) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت الحصاة المطارة (لها)
أى الجرة (ولا) يجزى (طين) ومثله طقل أو هو منه هذا وما بعده محترز حجر (و) لا يجزى
(معدن) مستطرق كذهب وفضة ورصاص وحديد ونحاس وفزدير أو غير مستطرق
كزنجير وزمرد (وفي اجزاء ما وقف) من الحصيات (بالبناء) الذى بالجرة ولم ينزل اسفلها
مما يبنى بمرا الناس وهو الذى كان يميل اليه المتوفى شيخ المصنف وهو المناسب لنفس الجرة
بالبناء وما تحته وعدم اجزائه وهو الذى كان يفتى به سيدى خليل شيخ المصنف والشارح
ايضا وامل الجرة عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصى فقط (تردد) للشيخين المتقدمين لعدم
نص المتقدمين الخطا الظاهر الاجزاء (و) صحته فيما بعد يوم العيد (ترتب) أى الجرات بان

(قوله هكذا) أى كحصى الخذف
(قوله به) أى كونه كحصى الخذف
(قوله فى الصحيح) أى الحديث
(قوله وترك) أى المصنف (قوله
وصدره) أى استحب ان يكون
اكبر من حصى الخذف قليلا (قوله
ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وهو) أى الجرة وذكره
لأنه كبير خبره (قوله ظهر جرة
العقبة) أى الجبل الذى يليها
متصلا بها من خلفها (قوله ليس
من قوله) أى الراى (قوله مستطرق)
بفتح الراء أى ممتد اذا وضع على
السندان وضرب بالقدوم (قوله
من الحصيات) أى لما (قوله وهو)
أى الاجزاء (قوله خليل) أى المكي

يبدأ بالاولى التي تلي مسجدته في وينى بالوسطى ويختم بالعقبة فان نكس او ترك الاولى
او بعضها او الثانية كذلك ولو ساهيا فلا يجزيه فان ذكر في يومها اعاده ولا دم عليه
(و) ان خرج يومها ورمى لليوم الذي يليه ثم تذكر (اعادها - حضر) وقته ندبا (بعد) روى
(المنسية) من اليوم الذي مضى وجوبا (و) اعادته روى (ما بعدها) أى المنسية وجوبا
ايضا لو جوب الترتيب في روى ما هو (في يومها) أى المنسية (فقط) لا ما بعدها في يوم آخر
فلا يعيده فاذا نسي في ثاني العيد الجرة الاولى ورمى فيه الثانية والثالثة ورمى في ثالثة
جراته كله او روى في رابعة جراته كلها ثم تذكر قبل غروبه جرة الشانى الاولى التي نسيها
فبرميا وما بعدها في يومها وجوبا وبعيد روى جرات اليوم الرابع ندبا ولا يعيد روى جرات
الثالث لخروج وقت ادائه (وندى بتابعه) أى روى الجرات فاذا روى الاولى اردفها بالثانية
ولا يوصل بينهما الا بقدر الدعاء المطلوب واذا روى الثانية عقبها بالثالثة الا بقدر ذلك وما
تقدم في قوله وتتابعه فهو في تتابع حصيات جرة العقبة يوم العيد قاله أحد وعج أو أن
ما هنا في تتابع روى الجرات وما مر في تتابع حصيات كل جرة وهذا هو الانسب بقوله
واقطعها ولذا ذكر الصغير هنا وفرع على أن ترتيب الجرات شرط صحة وان تتابعها
وتتابع الحصيات مندوب قوله (فان روى) الجمار الثلاث في ثاني العيد أو ما بعده كل
جررة (بخمسة خمس) يفتح الخاء المعجمة وسكون الميم فيها وترك من كل جرة حصتين ثم
تذكر في يومه أو ما بعده من وقت الرى (اعتد) أى احتسب واحتسب (بالتحسين الاول) من
الجرة الاولى ويكملها بخصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع وسواء كان ذلك سهوا
أو عمد بناء على نذب التتابع ولا هدى عليه ان ذكر في يومه وعليه الهدى ان ذكر في وقت
القضاء قاله في التهذيب ولم يعتد بخمس ما بعد الاولى لانه لم يكمل الاولى فلم يحصل الترتيب
فبطل روى الثانية والثالثة وليكون القور مندوبا بى على خمس الاولى وما ذكره المصنف
من نذب تتابعه شهره الباجى وابن بشير وابن راشد وصدر به ابن شاس وحمل ابو الحسن
المدونة عليه وقال سفيان بن عبد السلام وابن هرون انه واجب شرط مع الذكرا اتفاقا
ومع النسيان فيه قولان وعليه فلا يعتد بخمس الاولى ايضا (وان) روى الجرات الثلاث
ثم وجد حصاة في جيبه مثلا (لم يدرو موضع حصاة) ترك روى التحقيق او شك من أى
الجرات الثلاث (اعتد بست) من الحصيات (من) الجرة (الاولى) فيرمى عليها حصاة
ويعيد روى ما بعدها بسبع سبع فان تحقق اتمام سبع الاولى وشك في الثانية اعتد بست
منها او رماها بحصاة ورمى الثالثة بسبع وان شك في الثالثة رماها بحصاة فقط وكذا ان
لم يدرو موضع حصتين او اكثر وهذا على نذب التتابع ايضا ولا يعتد بشئ على شرطية وان
شك في روى حصاة ولم يبق بيده حصاة اختلف فيه قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه
فيها والذي رجح اليه انه لا يعتد بشئ ويرى كل جرة بسبع لكن قوله الاول هو الذي
في المتن وبه أخذ ابن القاسم وصرح الباجى وغيره بانه المشهور ومن بقيت بيده حصاة

(قوله كذلك) أى كلها او بعضها
(قوله فيه) أى ثاني العيد (قوله
وروى في ثالثة) أى العيد (قوله
وروى في رابعة) أى العيد (قوله
غروبه) أى الرابع (قوله وفرع)
يفهات مئة لاى رتب وبخى قوله
انه أى تتابعه (قوله على شرطية)
أى التتابع (قوله فيها) أى المدونة
(قوله انه لا يعتد بشئ الخ) أى على
شرطية التتابع (قوله القولين)
أى الاعتداد بست الاولى وعدم
الاعتداد بشئ

لم يدرو موضعها فحكى فيه الابهرى القواين أيضا فيها وان ذكر انه نسي حصة من أول يوم لا يدري من أي جرة فقال مالك رضي الله تعالى عنه يرى الأولى بحصة ثم يرى الوسطى والعقبة بسبع سبع وفي كتاب الابهرى ومن بقيت بيده حصة ولم يدري من أي جهة هي فلم يرم بها الأولى ثم يرى الباقيتين بسبع سبع وقد قيل انه يستأنف والأول أحب اليها (وأجزاء الرمي المتفرق كرميه) أي الرامي سبع حصيات متواليات على جرة وسبع حصيات أخرى عن يمينه ونحوه ممن يرمى عن يمينه نيابة على تلك الجرة وهكذا الجرة الثانية والجرة الثالثة بل ولو كان المتفرق في حصيات كل جرة يان يرمى حصة عن نفسه وحصة عن غيره أو عكسه إلى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جرة وتعبيره بالأجزاء يفيد انه خلاف المندوب وهو كذلك فلا ينافي ندب متابعتها وأشار بولوا إلى قول القاسمي بعد عن نفسه ولا يعتمد من ذلك إلا بحصة واحدة ابن يونس وهو غير صحيح لانه تفرق يسير وندب رمي جرة العقبة أول يوم من أيام النحر ومصب الندب كون الرمي طلوع الشمس أي بعده وعبارتها ضحوة ويمتد وقت الفضيلة للزوال ويكره الرمي بعده وقبل الشمس وان كان اداءه فيها أيضا ابن الحاجب اداء جرة يوم النحر من طلوع الفجر إلى الغروب وفضله طلوع الشمس إلى الزوال ابن رشد ان رماها بعد الفجر وقبل طلوع الشمس أو بعد زوالها قبل الغروب أسا ولا شيء عليه (والا) أي وان لم يكن الرمي أول يوم بان كان ثانياه أو ثالثا أو رابعا ندب (اثر) بكسر فسكون أي عقب (الزوال قبل) صلاة (الظفر وندب وقوفه) أي مكث الرامي ولو جالسا (اثر) رمي كل واحد من الجرتين (الأوليين) للذكر والدعاء بدون رفع يديه (قدرا سراع) قراءة سورة (البقرة) لا اثر الثانية فقط وان صدق عليه انه اثر الأوليين وهذا كالأستدراك على قوله وتابعتها (و) ندب (تيا سرة في) وقوفه للدعاء عقب رمي الجرة (الثانية) ابن الموازي يرمى الوسطى وينصرف منها إلى الشمال في بطن المسيل فيقف امامها مما يلي يسارها ابن عرفة يرمى الوسطى وينصرف عنها ذات الشمال في بطن المسيل فيقف امامها مما يلي يسارها ومثله في عبارة ابن شام وابن الحاجب وسند هذه الكيفية الاتباع في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ثم يرمى الوسطى فيأخذ بذات الشمال فيمسح بقوله فيمسح بضم التحتية وسكون السين وكسر الهاء أي يأتي المكان السهل هكذا في صحيح البخاري في عدة أحاديث ابن حجر أي يمشي إلى جهة شماله ليقف داعيا في مكان لا يصيبه فيه الرمي ويلزم من كونه في جهة يسارها كونها في جهة يمينه وفيها وترك الرفع أحب إلى مالك رضي الله تعالى عنه في كل شيء إلا في ابتداء الصلاة فانه يرفع يديه ولا يرفعهما في المقامين عند الجرتين اه وقال ابن الحاجب وضعف مالك رضي الله تعالى عنه رفع اليدين في جميع المشاعر وهذا في صحيح البخاري ثبت رفع اليدين عند الجرتين الأوليين عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن المنذر لم نعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك رضي

(قوله فيها) أي المدونة خبرنا
بهذه (قوله عكسه) بان يرمى
حصة عن غيره وحصة عن
نفسه (قوله وعبارتها) أي المدونة
(قوله بعده) أي الزوال إلى
الغروب (قوله وقبل الشمس) أي
بعد الفجر (قوله وان كان) أي
الرمي الخ حال (قوله فيها) أي
بعد الزوال وقبل الشمس
(قوله وان صدق عليه) أي أثر
الثانية فقط الخ حال (قوله وهذا)
أي قوله وندب وقوفه اثر الأوليين
الخ (قوله الاتباع) أي للحديث
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
الرفع) أي للبدن حال الدعاء
(قوله في المقامين) بضم الميم أي
الأمامتين (قوله ضعف) بضمضات
منقلا

الله تعالى عنهم ما ويستقبل الكعبة في وقوفه للدعاء ولم يذ كر صفة وقوفه لمهم ما وهوان
يقف مما يلي المسجد في رمي الجرتين الاولين وفيها ويرمي الجرتين جميعا من فوقهما
والعقبة من أسفلها (و) ندب (تحصيب) الشنص (الراجع) من منى لمكة أي نزوله
بالحصب وهو ما بين الجبلين ومنتهى المقبرة التي بأعلى مكة تسمى به لكثرة الحصباء فيه من
السهل ويسمى الابطح أيضا لانبطاحه (ليصل) (الراجع) (فيه) أي المحصب (أربع
صلوات) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء اقتداء به صلى الله عليه وسلم وهذا الغير
المتجهل اما هو فلا يندب تحصيبه ولو مقتهدى به وفي غير يوم الجمعة والتركه ودخل مكة
اصلاتها في الذخيرة التحصيب مستحب عند الجمهور وليس بفاسك وفي الاكمال اجمعوا على
ان النزول به ليس من المماسك وانما هو مستحب عند الجميع واعترضه الابي بقول مسلم
كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما يرى التحصيب سنة فهذا ظاهر في انه من السنن
فبناقض الاجماع على انه ليس منه فقل قولهم ليس من السنن أي المتأكد أو الواجب
حتى يلزم تركه دم (و) ندب اسكل من أراد الخروج من مكة ميكأ أو أفاقيا قدم بفاسك
أو بخرية (طواف الوداع) بفتح الواو وكسرهما (ان خرج) أي أراد الخروج (المبقات
كالحقة) أراد العود أم لا لا قصد التردد لها بخروج طواف الوداع ولو خرج
لمكان بعيد وكذا المتجهل اه عب البنياني نحوه قول الخرشى وكذا يستغنى منه المتجهل
ولم أره لغيرهما وهو غير صحيح اذ لا تعلق لطواف الوداع بالخروج ولا هو من مناسكه حتى يفرق
فيه بين المتجهل وغيره لا تفانهم على ان من قصد الإقامة بمكة لا يؤمر به وفي التوضيح ليس
من شرط الامر به كونه مع أحد المسلمين بل يؤمر به كل من أراد سيرا من مكة ميكأ كان
أو غيره وفي الصحيح لا يتقرأ أحدكم حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت (لا) يندب طواف
الوداع لمن أراد الخروج لحمل قريب (كالشعير) والجرانة عمادون الميقات لقضاء
حاجة الا أن يكون مسكنه أو يريد الإقامة به طويلا فيندب له الوداع ان كان بالغابيل
(وان) كان (صغيرا) ظاهره ولو غير ميأ أو عبدا أو امرأة ابن فرحون ولم يذ كر ما تقبل
الحجر عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه اسند وفي الواضحة يندب تقبيل الحجر عقب
طواف الوداع وثقله الخط وحاصل ما ذكره مع كلام المصنف ان الخارج من مكة ان
قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا وان قصد مسكنه أو إقامة طويلا فعليه الوداع
مطلقا وان خرج لا قضاء دين أو زيارة أهل نظر فان خرج لسكا حقة ودع وان خرج
لدونها كالشعير فلا وداع (وتأذى) بفتحات منقلا أي حصل طواف الوداع (بالأفاضة
(و) بطواف (العمرة) ولا يكون السعي عقبه طولا حيث لم يقم بعدهما إقامة تبطل حكم
التوديع ويحصل به ما ثوابه ان نواه به ما قيسا على تأذى تحية المسجد بالفرض (ولا
يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهيقرى) أي يكره أو خلاف
الاولى لعدم وردوه فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويمشي مشيه المعتاد والادب

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله
من فوقهما) أي من جهة
من دلفسة بحيث تكون الجرة
امامه الى جهة مكة (قوله من
أسفلها) فتكون مكة عن يساره
ومنى عن يمينه والجرة امامه
(قوله من السيل) أي الذي ينقل
الرمل خلفه ويبقى الحصى أثله
(قوله عمادون المواقيت) بيان
لنحو الشعير (قوله الا أن يكون)
أي الحمل القريب (قوله مطلقا)
أي عن تقييده بكون ما خرج
اليه دون المواقيت (قوله مطلقا)
أي عن تقييده بكونه المواقيت
(قوله بهما) أي الأفاضة والعمرة
(قوله نواه) أي الوداع

والخشوع في القلب وكذا في خروجه من مسجد المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (وبطل) طواف الوداع بمعنى طلبه بغيره وان صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى (باقامة بعض يوم) له بال وهو ما زاد على ساعة فلكية (بمكة) فان أقام خارجها كالأبطح وذى طوى فلا يطل (لا) يطل باقامة بمكة (لشغل خوف) ان تركه بالكيفية أو بطل حكمه كمن أتى به على غير وضوء أو لم يصل ركعتيه حتى انتقض وضوءه أو بطل كونه وداعا باقامة بمكة وخرج منها قال مالك رضي الله تعالى عنه ولم يعد (رجع) ندب (له) أي طواف الوداع (ان لم يخف فوات أصحابه وحبس) بضم فكسر أي منع من السفر (الكري) أي الشخص الذي أكرى دابته امرأة (والولي) أي زوج المرأة أو محرما (الحيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافها للأفاضة واصله حبس قوله (قدره) أي الحيض أو النفاس سواء علم الكري حملها أم لا حلت عند الكراء أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذي السلام فيه ولا شيء علمه من نفقته ولا نفقة دابته ذكره المواق والحط زاد ويندب لها في النفاس اعانته بالعلم لاني الحيض فان مضى قدر حبسها والاستظهار ولو لم يقطع دمها فظاهر المدونة انها تطوف لانها مستحاضة ابن عرفة وعلى حبس كرها لها معاد حبسها والاستظهار ارفان زاد دمها فظاهرها تطوف كاستحاضة وتأولها الشيخ بجمعه وقسح كرائم كرواية ابن وهب بالاحتياط طئي ورواية ابن وهب بالاحتياط بعد الاستظهار فيما بين عاداتها وخمسة عشر يوما كما تقدم في الحيض فظهر للفسخ وعدم الطواف وجه وهو مراعاة رواية ابن وهب في الاحتياط ابن شاس فاذا زاد الدم مدة الحبس فهل تطوف أو يفسخ الكراء قولان (وقيد) بضم فكسر أي محتمل حبس الكري والولي الحيض أو نفاس المرأة قدره (ان أمن) بضم فكسر أي الطريق حال رجوعهم بعد طهرها وطوافها للأفاضة وهذا القيد لابن اللباد وابن أبي زيد والتونسي فان لم يؤمن فيفسخ الكراء اتفاقا قاله عياض ولا يحبس كرى ولا ولي لاجل طوافها وتمكنت وحدها بمكة حتى تظهر وتطوف ان أمكنها المقام بها والارجع لبلدها وهي محرمة ونهرو في القابل سند ما أهل الا فاق البعيدة الذين لا يمرون الاجبة فأمر محمول على زمان الحج عادة فلا يحبس عليه بأبعده وهي كالمحصرة بالعدو ولا يلزمها جميع الاجرة ويحتمل أن يقال يلزمها لان الامتناع منها ثم فسح الكراء عند عدم الامن يعارض ما سبق أن الاجارة لا تفسخ بتألف ما يستوفي به الا في مسائل ليست هذه منها والقياس ان الكري جميع الاجرة ان لم تجسد من يركب مكانها وهذا كله ان لم ينقطع دمها أصلا ولا اغتسلت وطافت حال انقطاعه ولو بعض يوم هذا تقرير المذهب وفيه مشقة خصوصا على من بلادها بعيدة ومدة قضى يسر الدين اما تقلد ما رواه البصريون عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان من طاف للقدوم وسعى ورجع لبلده فبطل طواف الافاضة جاهلا أو ناسيا اجزاء عن طواف الافاضة وان خلاف

(قوله وان صح الخ) حال (قوله) فليس هذا (أي حبس الكري والولي) تقرير على قوله قبل طوافها (الافاضة) (قوله ولا شيء علمه) أي المرأة التي حبس الكري والولي لها (قوله من نفقته الخ) بيان (قوله زاد) أي المطالب (قوله وتأولها) بفصاحت متقلا (أي فهم المدونة) (قوله بجمعه) أي طوافها (قوله فاذا زاد الدم) أي على عاداتها والاستظهار (قوله) (أي حبس الكري) تفسير لتأنيب فاعل قيد (قوله المقام) بضم الميم (قوله بها) أي مكة (قوله والا) أي وان لم يمكنها (قوله بمكة) (قوله وهي محرمة) حال (قوله لا يمرون) أي على الاعراب والبدو (قوله) (الاجبة) أي بالحج (قوله فأمره) أي الكري (قوله بعده) أي زمان الحج (قوله ان الاجارة الخ) بيان لما يحذف من (قوله والا) أي وان كان ينقطع (قوله ان من طاف للقدوم الخ) بيان لما يحذف من (قوله وان كان) أي ما رواه البصريون الخ جال

رواية البغداديين عدمه وهو المذهب ولا شك ان عذرا لحائض والنفساء أبلغ من عذر
 الجاهل والناسي واما تقليد أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن الحائض تعاوف لانه
 لا يشترط في الطواف الطهارة من حدث ولا من خبث رهي رواية عن أحمد رضي الله تعالى
 عنه وعليه ابدنه ويتم جها الصلة طوافها وان أتمت عندهما أو عند أحد فقط بدخولها
 المسجد حائضا والله أعلم بالصواب (و) حبست (الرفقة) مع كرمها ووايها ان كان يزول
 عذرها (في كرومين) أعلم مع الامن كما سبق ولا تحبس الرفقة فيما زاد على كرومين
 ويحبس الكرى وحده وقد قضى ما في الذخيرة عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الكاف
 استتصائية وقد قضى ما في الموازية عنه ادخل ما زادهما (وكره) بضم فكسر (رى
 : بحصى (مرى به) منه أو من غيره في يومه أو قبله في مثل ما رى فيه أولا أو لا كج ووج
 مفردا فيه ما وفي أحدهما وقارنا في الآخر ظاهر الكراهة ولو في حصة واحدة
 النونى ويعيد بدنا ما لم تقض أيام الرى فلا شئ عليه وخذف مالك رضي الله تعالى عنه
 الحصة الواحدة وظاهر المصنف ولو في ثلثي عام والمعمد الاطلاق كظاهر المصنف لقول
 ابن القاسم سقطت منى حصة فلم أعرفها فريدت بحصة من حصى الجرة فقال لى مالك
 رضى الله تعالى عنه انه لم يكرهه وما أرى عليه شيئا وشبهه في الكراهة فقال (كان يقال
 للافاضة طواف الزيارة) فتكره التسمية المذكورة لانها تقتضى التخيير وهو ركن
 لا تخيير فيه ولا يجبر بالدم فكأنه تكلم بكذب (أو زنا قبره عليه الصلاة والسلام) وكذا
 لو أسقط لفظ قبر قاله سند وانما يقال قصده انه أو حجنا الى قبره صلى الله عليه وسلم وعالت
 الكراهة بأنهما من أعظم القرب فلا تخيير فيها أو لان الزائر فضلا ورد عابض الثمانى
 يجد بشزيارة أهل الجنة لربهم ومحدث من زائر قبرى وجبت له شفاعتى لكن لا دليل
 فيه بل هو اطلاق لفظ الزيارة من غيره (و) كره (رقى) بضم فكسر فشدد الياء اى دخول
 (البيت) الحرام لارقى درجه فقط وسمى دخولا رقى لا ارتفاعا به (أو عليه) اى على
 ظهره (أو على منبره) اى النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يوجد إلا (بعل) محقق
 الطهارة وهو راجع للمسائل الثلاثة ومثله الخف ويحرم وضع المصحف على أحدهما
 أعظم حرمة القرآن المواقف به جعله بالبيت اذا دخله للدعاء وليجعله في حجرته
 بخلاف الطواف بالبيت (و) دخول (الحجر) بكسر فكسر يكون بعل محقق الطهارة فلا
 يكره وظاهره ولو مشى به في السبعة أذرع من الحجر الى من البيت لعدم توتره على رأى
 (وان) طاف حامل شخص طواف واحد أو (قصده بطوافه نفسه مع محمله) صبي
 أو مجنون أو مريض واحد أو متعدد نوى عن نفسه والحامل عن نفسه (لم يجز عن واحد
 منهما) لان الطواف صلاة وهى لا تكون عن اثنين كذا قرره سالم وانظر ادخاله في كلام
 المصنف نسبة المريض عن نفسه والحامل عن نفسه فقط والذي يدل عليه قوله مع محمله
 صحته في هذه عن الحامل فقط وهو القياس اعاب البناى قوله لم يجز عن واحد منهما

(قوله رواية البغداديين عدمه)
 اى الاجزاء من اضافة المصدر
 لقاعله وتكميل عمله بنصب
 مفعوله (قوله وهو) اى عدم
 الاجزاء (قوله لانه) اى ابا
 حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله
 وعليها) اى المرأة (قوله وان
 أتمت) اى المرأة بطوافها حائضا
 أو نفسا حال (قوله عندهما)
 اى اى سنة واحدة وأحمد رضى الله
 تعالى عنهما (قوله بدخوله الخ)
 صلة أتمت (قوله عنه) اى الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه (قوله
 أولا) بشذواو (قوله أولا)
 بسكونها (قوله ويعيد) اى
 ما رماه بمرى به (قوله عالت)
 بضم فكسر مثقلا (قوله بأنهما)
 اى زيارته صلى الله عليه وسلم
 (قوله على أحدهما) اى العمل
 واتفق المحقق الطهارة

تبع فيه تشهير بن الحجاب مع قوله في التوضيح لم أر من شهره قال الخط ظاهراً الطراز
ترجيح القول بالأجزاء عنهما ونسب المواق والتوضيح الأجزاء عن الصبي لابن القمام
وقوله وانظر ادخال الخ تبع فيه الخط ونصه ظاهر المصنف انه لا فرق بين كون الحمل
صغيراً نوى الحامل عنه وعن نفسه أو كبيراً بنوى هو لنفسه وينوى الحامل لنفسه والله
علم وفيه نظر والظاهر ما ذكره عب (وأجزأ السعي) الذي نوى به الحامل نفسه مع محموله
(عنهما) أي الحامل ومحموله لحقيقة ما إذا لا يشترط فيه طهارة وشبهه في الأجزاء فقال
(كعمولين) فأكثر لخص طاف أو سعى بهما ونوى بطوافه أو سعى بهما فيجزي
(فيهما) أي الطواف والسعي والفرق بين نيته عن نفسه وعن محموله وبين نيته عن محموله
ان المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد وفهم من المصنف انه إذا قصد باطواف المحمول
فقط فإنه يجزي عنه وهو كذلك والمتبر طهارة الحامل وكذا يقال في قوله كعمولين ان
كان المحمول في المسئلة غير مميز كان مميزاً فالمتبر طهارة المحمول لا الحامل

(فصل في محرمات الاحرام والحرم)

(حرم) سبب (الاحرام) بجمع أو عورة أو فيه أو معه والاول والاخير يفيدان أن مبدأ
الحرمة محرمات الاحرام بخلاف الوسط اذ قد يكون الظرف أوسع من مظهره (على المرأة)
ولو أمة أو صغيرة وتتعلق الحرمة بوليها ومحرمات الاحرام ضربان ضرب غير مفسد
وفيه التقية كاللبس والتطيب وضرب مفسد وفيه الهدى كالجماع ومقدّماته وبدأ
المصنف بالاول فقال حرم على المرأة (لبس) محيط بيدها احاطة خاصة (كقفاز) بضم
القاف وشبهه القاء آخره رأى شيء يصنع هيئة الاصابع والكف خصه للتحالف فيه والا
فغيره مما يحيط باليد احاطة خاصة بنسيج أو خياطة أو غيرهما كذلك وكذا المحيط بأصبع
ولا يحرم عليها استريدها بغير محيط كخمار ومنديل أو محيط احاطة عامة كالخايطه في
قبضها وليس بضم اللام مصدر لبس بكسر الموحدة في الماضي وقبحها في المضارع وأما
فتوح اللام فمعناه الخلط وفعله من باب ضرب ومنه قوله تعالى وللبنات عليهم ما يلبسون
(و) حرم على المرأة (ستروجه) بأن ساتر محيط احاطة خاصة أولاً وكذا بعضه على أحد
القولين الاتيين في ستر بعض وجه الرجل الاما يتوقف عليه ستر رأسها ومقتضى بعضها
الواجب (الا) قصد (ستر) لوجهها عن أعين الرجال فلا يحرم عليها ولو التصق الساتر
بوجهها وان علمت أو ظنت الاقتتان بكشف وجهها أو جب عليها ستر لصيرورة عورة
حينئذ فلا يقال كيف تترك الواجب وهو كشف وجهها وتنتحل المحرم وهو ستره لاجل
أمر لا يطلب منها إذ وجهها ليس عورة على أنها متى قصدت الستر عن الرجال فلا يحرم
ولا يجب الكشف كما يفيد الاستثناء ونصهم أوسع لها ما لك رضي الله تعالى عنه ان
تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها إذا أرادت سترها فان لم تر دسرتها فلا تسدل
اه فلا يرد السؤال أصلاً وقال ابن القطن وغيره لا يجب على الامر ستر وجهه

*(فصل في محرمات الاحرام
والحرم)*

(قوله والحرم) عطف على الاحرام
(قوله خصه) أي المصنف القفاز
بالذكر (قوله كذلك) أي
القفاز في الحرمة على المرأة (قوله
وسع) بفتحات مثقلاً أي جوز
(قوله لها) أي الحرمة

وان كان يحرم النظر اليه بقصد التلذذ واذا لم يجب في غير الاحرام ففي الاحرام أولى وشرط
جواز استروجه المرأة لقصد السر كونه (بالغرض) بنحو ابرة (و) (بالربط) لطرفي الساتر
على رأسها (والا) بأن ليست قفازا او سترت وجهها الغبير قصد ستر عن الرجال او غرزت
ماسرتها به او ربطته (ف) عليها (فدية) ان انتفعت به من حر او برد او طال (و) حرم
بالاحرام (على الرجل) اي الذكر ولو رقيقا او صيدا وتعلق الحرمة بنوايه (محيط) بضم الميم
وكسر الحاء المهملة بالبدن كتميمص او (بعضو) كالناسومة والبقية قاب عريض السير
لا المداس رقيق السير وان كان محيطا للضرورة ان كانت احاطته بخياطة بل (وان)
كانت احاطته (ب) سبب (نسج) على صورة المحيط ~~كدرع~~ حديد فان العرب تسميه
منسوجا وشراب بضم الشين المججمة وهو المنسوج بالابرة على هيئة رجلة الرجل والساق
او اصق ليد على صورته او سلج جلد حيوان بلا شق كالقربة ولبسه محيطا يده او بعض
أعضائه (او) كانت احاطته بسبب (زر) بفتح الزاي وشذ الزاء اي ادخل زر يكسر الزاي
في عروته كالذي يجعله العسكري على ساقه ويزوره (او) بسبب (عقد) بربط او تخمل
بعود كما في العتيبة فلا يحرم على الرجل ستر يده بخيط غير محيط كالزار مرقع يرتفع
وبردة ملاقة من شقين وكارتداء او اتزار بنحو قبض وشبهه في المنع وجوب الفدية
فقال (كتم) فيحرم لبسه على الرجل ولو فضة زنة درهمين وفيه الفدية ان طال (وقبا)
بفتح القاف محدودا ومتصورا مستحق من القبول وهو الضم والجمع سمي به لانضمام
أطرافه واقل من لبسه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ان ادخل يديه في كفيه بل
(وان لم يدخل كفا) بضم الكاف وشذ الميم في يد بشرط ادخال منكبيه أو أحدهما في محله
الخاص المحيط به فان جعل أسفله على كتفيه ولم يدخل رجله في كفيه ولا أحدهما فلا
يحرم لعدم احاطته حينئذ وفي عبارة المتن قلب والاصل وان لم يدخل يده كفاً والمنعول
محذوف وكان نصب بنزع الخافض اي يده في كم (و) حرم بالاحرام على الرجل (ستر وجهه)
جميعه وأما بعضه ففيه قولان حملت المدونة عليه ما أحدهما وجوب الفدية فيه والثاني
عدم وجوبها قال بعض الشارحين الاقل هو الظاهر لقوله بالرأس الواجب في تغطية
بعضه الفدية ونص بجها الثالث واحرام الرجل في وجهه ورأسه والمرأة في وجهها
وكفيها والذقن منهما فيه سواء لا بأس بتغطيته لهما وان غطى المحرم رأسه او وجهه
باسيا او جاهلا فان نزعه من مكانه فلا شيء عليه وان تركه حتى انتفع به اقتدى ابن
عبد السلام في الحج الاقل من المدونة يكره للمعمر ان يغطي ما فوق الذقن فان فعل فلا شيء
عليه لما جاء عن عثمان رضي الله تعالى عنه وفي الثالث منها لا بأس بتغطية الذقن للرجل
والمرأة وفيه أيضا ولو نام فغطى رجل وجهه ورأسه او طيبه او ملق رأسه ثم اتبعه
فلينزع ذلك وليغسل الطيب عنه ولا شيء عليه والفدية على من فعل به ذلك فانظر كيف
أوجب الفدية على فاعل ذلك بالنائم اذا غطى وجهه وأسقطها عن الذقن وغما فوق

(قوله وان كان يحرم النظر اليه)
الحال (قوله والذقن منها)
اي الرجل والمرأة (قوله وفيه)
اي الاحرام (قوله بتغطيته)
اي الذقن (قوله لهما)
الرجل والمرأة (قوله منها)
اي المدونة (قوله وفيه)
الثالث منها

الذقن مراعاة لقول عثمان رضي الله تعالى عنه فن الشيوخ من حمل المدونة على قول
 كما أشار إليه المصنف ومنهم من حمل قوله ما فوق الذقن على انه لم يرد به تغطية جميع
 الوجه بل ما حول الذقن وانه لا يختلف في منع تغطية الوجه وان الفدية في ذلك
 وهذا الوجه أقرب الى لفظ المدونة اه فأنت ترى ان التأريدين في كلامها العام في
 الرجل والمرأة فتأمل ونقل في توضيحه كلام ابن عبد السلام وقوله قاله الرماضي وفيه
 من قوله ستر وجهه ان ستر ما أسدل من لحية ليس فيه شيء وبه صرح سند (أو) أي حرم
 بالاحرام على الرجل ستر (رأس) وصلته ستر (عما يعد ساترا) عرفاً وافتة بقرينة قوله
 (كطين) لانه يدفع الحر فأولى غيره من عمامة وخرقة وقلة وة والكاف للتشبيه لانه
 لا يعد ساتراً عرفاً ولا تقبل لانه يعد ساتراً في هذا الباب (ولافدية) عليه (في) تقليد
 (سيف) بعنقه عربي أو روي كما هو ظاهره والأولى قصره على الأثر اذ علاقة الروي
 عريضة ومتعددة فهو حرام ان تقلد به لغيره بل (وان) تقلده (بلا عذر) وحرم ووجب
 نزع فوراً ان تقلده بلا عذر كما هو ظاهر المدونة أحمد واطهاران السـ بين ليست
 كالسيف قصر الرخصة على مورد هارو (لا فدية في) التزام (بشوبه أو غيره) على المذهب
 خلافات البناء قول بشوبه أو غيره صحيح لانه ظاهر قوله المحرم لا يحتمل بحبل أو خيط
 اذ لم يرد العمل فان فعل اقتدى وان أراد العمل بخائزله ان يحتمل وعلى ظاهرها اجابها
 أو الحسن وابن عرفة وغيرهما وفي الجواهر واقتدى ان احتزم بحبل أو خيط لغير عمل
 فان كان العمل فلا فدية عليه وقيد في مختصر الوفاة الاحتمال بكونه بلا عقد وقتصر عليه
 الخط ولين كره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضح ولا ابن عرفة
 (و) لا فدية في (استنفاذ) أي الى طرفي المتزربين تخذه وعرزه في وسطه فيصير الازار
 كالسراويل بلا عقد فان عقدهما فعليه فدية (العمل فقط) قيد في الالتزام والاستنفاذ
 فان كانا لغير عمل ففدية ما القدية (وجاز) لحرم بجمع أو عمرة (خف) أي لبسه ومثله جرموف
 وجورب (قطع) بضم فكسر أو ثني فيما يظهر (أسفل من كعب) للرجلين سواء قطعه
 هو أو غيره أو اشتراه كذلك ومثله في أبي الحسن الصغير ونقل ابن عمر في شرح الرسالة
 قولين أحدهما هذا والاخر انه انما يفتقر لنقطه لامن اشتراه كذلك وحكي الثاني
 الثاني بقل والظاهر الاطلاق وشرط الترخيص في لبس الخلف المقطوع أسفل من كعب
 كون لبسه (انقذ) أي عدم وجود (نعل) بالكسبة (أو) (اغلوه) أي النعل غلوا
 (فاحشا) بأن يزيد عنه على قيمته المعتادة فوق ثلثها فلو لبسه لغير ما ذكر وقد قطع أسفل
 من كعب فعليه الفدية ولو اضرورة كشقوق برجليه وظاهر المصنف اعتبار الفقد
 أو القلوحين الاحرام فلا يجب عليه اعداده قبله اذا علم فقده عنده وقال سند يجب عليه
 قبل المبعثات ان وجد ثمنه (و) جازله (انقاء شمس) عن وجهه (أو يحد) لانها لا تعذر
 ساتراً عرفاً وأولى ببناء أو خباء أو محارة كما يأتي (أو مطر) ومثله البرد عند مال لا ابن

(قوله المصنف) أي ابن الحاجب
 (قوله الاول) أي العربي (قوله
 فهو) أي الروي (قوله ان تقلده
 لعذر) تقديره لما قبل المبالغة فهو
 راجع لقوله ولا فدية في سيف
 (قوله خائزله ان يحتمل) ظاهره
 بشوب أو غيره لأن حذف المعمول
 يؤذن بالعموم (قوله وعلى
 ظاهرها) أي المدونة صلة حمل
 (قوله عليه) أي التقييم بعدم
 العقد (قوله جرموف) بضم الجيم
 وسكون الراء وضم الميم آخره
 قاف في القاموس جرموف
 كعصفور ما يلبس على الخلف
 (قوله وجورب) بفتح الجيم
 والراء ملبوس للرجل من قطن
 أو صوف ~~ككسي~~ يجاد وفي
 القاموس الجورب افتاق الرجل
 (قوله البرد) بسكون الراء

القاسم رضي الله تعالى عنه - ما (١) شئ (مرتفع) عن رأسه من شعوثوب وأما الخجة
 فيجوز الدخول تحتها بلا عذر ولا يلحق المظلل برأسه واتفقوا المطر بالسداد في الجواز
 ولا يلصقها برأسه والأفعليه القديمة أن طال قاله عب البناني فيه نظر بل السيد يجوز
 الاتفاق بها مرتفعة ومتصلة لأنها لا تعد ستر أعرفا فلاحدية فيها بحال قاله ابن عاشر سند
 لا بأس أن يستأنف من جيفة واستحبه ابن القاسم إذا مر بطيب (و) جاز (تقليم ظفر
 انكسر) نحوه فيها أبو اسحق واثنين وثلاثة والجواز مقيد بتأذيه من كسر والا فلا يجوز
 قلمه وإن قلمه جرى فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد الخ وبالأقصار في تقليمه على قلم
 ما ينزل بقلمه الضرر كقطع المنكسر ومساواته حتى لا يمتدح بما يمر عليه فان زاد على هذا
 ضمن ومفهوم قوله ~~كسر~~ كسر أنه ان لم ينكسر فان كان قلمه لا ماطة الاذى ففيه القديمة
 والاختفنة كما يأتي هذا في الواحد وما زاد عليه ففيه القديمة مطلقا (و) جاز (ارتداء)
 وانتزاع (بقميص) لعدم احاطته (وفي كره) ارتداء (السراويل) اقبح هيئته وجوازه
 (روايتان) ومقتضى تعليل الكره المتقدم جريان ما في غير الحرم ايضا ولا يجوز لبسه
 لحرم وان لم يجز اذا روي عن ابن عازي في الروايتين بان كلامه في مناسكه ونحوه للباحث
 في بيان الجواز قول له يرا الامام لا رواية عنه - وروى محمد بن محمد عن زرارة عن
 السراويل ولو افقدى وفيه جاء النهي ونحوه في النوادر وروى ابن محمد الحكم بلبسه
 ويفتدى نقله ابن عرفة وخرج مس - لم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه - ما قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الازار والخفاف
 لمن لم يجد الثعالب وقال مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ في السراويل لم يلغى هذا
 ابن عبد السلام وعندي ان مثل هذا من الاحاديث التي نص الامام رضي الله تعالى عنه
 على انه لم يبلغه اذا قال أهل الصناعة انها صحت فيجب على مقلدي الامام رضي الله تعالى
 عنه العمل بها كهذا الحديث وحديث اذن الامام لاهل العوالي اذا وافق العبد الجمعة
 انظر التوضيح وابن عازي ويؤيده مذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية
 ربيه معن بن عيسى قال سمعت ما سكر رضي الله تعالى عنه يقول انما أنا بشر أخطئ
 وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة
 من ذلك فاجتنبوه اه ابن عبد البر كان معن أشد الناس ملازمة لما لا رضي الله تعالى
 عنه - ما وقال الرازي أو فأن أصحاب مالك وأثبتهم معن وهو أحب الي من ابن نافع وابن
 وهب وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه قال الحميدي حدثني من لم تر عيني مثله وهو معن
 وقد روى عنه الأئمة أحمد وابن معين والحميدي وابن نمير وغيرهم - وأخرج له البخاري
 ومسلم (و) جاز (تظلل ببناء) كحائط وسقف (وخباء) بكسر الخاء المجهة بمدودا أي خيمة
 ونحوهما مما ثبت الأزمن وقوف عرفة فيكره التظلل من الشمس قاله في الشامل ولعله
 انكثير الثواب كاستحباب القيام به الاتعب البناني مثله في المناسك ونقله الخط عن

(قوله واستحبه) أي سد الانف
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله
 وبالأقصار) عطف على تأذيه
 (قوله تعليل الكره المتقدم)
 أي بقبح الهيئة (قوله جريانهما)
 أي الروايتين (قوله في غير
 الحرم) أي في ارتداء غير الحرم
 بالسراويل (قوله ولا يجوز لبسه)
 أي السراويل (قوله بان كلامه)
 أي المصنف (قوله عنه) أي
 الامام (قوله وخرج) بقضات
 متعلا (قوله اذن الامام لاهل
 العوالي) أي في الخلاف عن
 الجمعة (قوله ربيه) أي الامام
 رضي الله تعالى عنه (قوله معن)
 بفتح الميم وسكون العين المهملة
 آخره نون (قوله قال) أي معن
 (قوله إلى) بشد الباء (قوله
 الحميدي) بضم الحاء المهملة
 وفتح الميم (قوله عنه) أي معن
 (قوله غير) بضم النون وفتح الميم

النوادر وانظر مع ما ذكره ابن عرفة فان ظاهره المنع لا التكرار وانه من النوادر ولا يستعمل في البحر ولا يوم عرفة الا ان يكون مريضا فمضى المازري وابن العربي عن الرياشي قلت لابن المعدل صاحبنا في شدة حره قد اختلف في هذا فلو اخذت بالتوسعة فقال خصته له كي يستظل بظله * اذا الظل اضمحى في القيامة قالوا فيما أسفان كان سعيدك باطلا * ويا حسرتا ان كان هجرك ناقصا

(و) (معارفة) في القاموس المعارة شبه الهودج قال والهودج مركب للنساء عب وهي الشقة ومنها الموهبة تت يجوز تظلل بالشقة على الارض وكذا سائرة عب وكذا يجوز تحتهما بان يكون داخلها على المذهب على ما نقله ابن فرحون وارتضاء شيوخنا البنوفري والقرافي وان قال الساطع انه خلاف ما للعلمي الذي هو ظاهر المذهب وقال أيضا يجوز التظلل بالبلايج والدخول فيها وهي يوت فجعل في المركب الكبير وبشرعها بوزن كتاب اي قلعهها اه ويجوز دخول المحرم في المحفة قياسا على البلايج ولولم يرفع الجوخ الذي عليها وعلى ما للعلمي ان لم يكشف المعارة اقتضى وظاهر كلامها انه لا بد من كشف جميعها وقفه - مع بعضهم وقال آخر الظاهر ان المراد ما فوقها دون كشف جوانبها لانه حينئذ من باب الاستتال بجانب الحمل وهو جائز فقله (لا فيها) معناه على ما لابن فرحون لا يجوز التظلل بشئ زائد حال كونه فيها أي المحارة ولولم من مطر فيها يظهر وذلك كالسائر غير المسمر وهو المسمى بالجل المقطى وامامنا هو وخيط فيجوز التظلل فيها وهو عليها ولا يطلب بنزعه اذ هو اول من الخيمة ونص ابن فرحون انما يضمر ما غطيت به واما ما عليها من ابد فلا يضمر ويجوز الركب فيها لانها كالبيت والخيمة انتهى ولعل الفرق بين دخول المحفة وان لم يرفع الجوخ عنها وبين الشقة ان لم يرفع عنها غير المسمر ان الشقة تنفي الحر والبرد والمطر بجرد مسمر عليها بخلاف المحفة فانها لا تنفي ما يغبر جهل الجوخ عليها فكانه مسمر عليها انتهى عب البناء قوله وهي الشقة بالضم والكسر احدى شقتي الحمل قال في القاموس الحمل شقتان على البعير يحمل فيهما العدلان قوله على المذهب على ما نقله ابن فرحون نصه بعد قول ابن الحاجب في الاستتال بشئ على الحمل وهو فيه باعوا قولان احترز بقوله باعوا عما لو كان الحمل مقبيا كالحرارة فانه حينئذ كالبناء والاختية فيجوز له ذلك قال الخط عتبه وله وجه ولكن ظاهر كلام اهل المذهب خلافه وشبه في المنع فقال (كتوب) يرفع (بعصا) أي عليها وعلى أعواد قلايجوز زناها وانها لا نازل عند مال الله رضى الله تعالى عنه لانه لا يثبت بخلاف البناء والبناء الخط هذا التعليل يقتضى انه اذا ربط الثوب باوتاد وحبال حتى صار كالبناء الثابت فالاستتال به جائز (ففي وجوب القديه) في التظلل في المعارة وبثوب بعصا ونديها (خلاف) تعقبه البساطي بانه لم يرمش من شهر القولين تقر يعصا على عدم الجواز قلت ذكر في مناسك ان ظاهر المذهب وجوبها ونقل عن مناسك ابن الحاج ان الاصح

(قوله المنع) اي للتظلل زمن وقوف عرفة (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله ولا يستعمل في البحر) اي بما لا يثبت كتوب على عصا واما الاستتال في بيوت المراكب المبكروة لاعتبارها فلا بأس به كما يأتي (قوله الرياشي) بكسر الراء والشين المعجمة بينهما مشابة فحسية (قوله قلت) اي في يوم عرفة (قوله المعدل) بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الدال المنقلا (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله خصته) بفتح الصاد المعجمة والحاء المهملة (قوله اي الله تعالى) (قوله بظله) اي بظل عرشه يوم لا ظل الا ظله عرشه (قوله قالوا) اي من قبضا (قوله بالبلايج) جمع بلج كسكب معرب أفاده في القاموس (قوله وهي) اي البلايج (قوله وبشرعها) عطف على بالبلايج

استحبها فاعلم انه اعتد بهذين التصحیحين وبه تعلم ان الخلاف في الوجوب والاستحباب
لا في الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلامه أفاده البناني (و) جاز المحرم (جل) نكرجه
أو جراه على رأسه أو قره الذي فيه متاعه على ظهره مشدودا حبله على صدره بكسر
الواو المحمل (لحاجة) أي احتياج العمل ولو غنيا حيث لم يجد من يستأجره أو وجد
ولم يجد أجرة (أو فقر) يحمله لنفسه بسببه حزمة حطب مثلاً يتعش بقمها أو غيره بأجرة
أعيشه (بالتجر) ولا يجوز حمله غيره غير عيشه ولو نعلوا ولا غنى لنفسه بخلاف جراه فان
حل اقتدى المشبه ما لم يكن تجره لعيشه كالطائر المصنف في منسكه الظاهر انه تقيد
وكلام ابن بشير يقيد انه خلاف (و) جاز (إبدال) جنس (توبه) أي المحرم الذي أحرم فيه
من أزار ورداه ولو تعدد أو نوى بذلك طرح الدواب التي فيه إذ لا يجب عليه شئ
لباسه لأن الامام مالكاً رضي الله تعالى عنه رأى نزع توبه بقملة بثابة من ارتحل من بيت
وأبقىه يقيه حتى مات - تنفأ عنه - وأما نقل الدواب إلى الثوب الذي يريد طرحه من
جسده أو توبه الذي عليه فهو كطرحها (أو يجره) أي توب المحرم ولو لاذية فله على
المشهور عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ما وقال سحنون أنه كطرد الصيد
من المحرم وفرق بأن طرد الصيد أخرج غير مأمن والقمل يجوز قتله غير المحرم قبل البيع
وبعد مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس أن ينقل القملة من مكان من بدنه أو توبه إلى مكان
آخر منه وإن سقطت من رأسه فله دعه أو لا يردها في مكانها وسئل مالك رضي الله
تعالى عنه عن المحرم يجد عليه البقرة وما أشبهها أن يأخذها فقتل قال لا شيء عليه في هذا
(بخلاف غله) أي توب المحرم لغير نجاسة بل لترفعه أو وسخ أو غيره فله على ظاهرها
حيث شك في قله فان قتل شيئاً أخرج ما فيه فان تحقق قله منع غسله لما ذكرنا من غله وقتل
شيئاً أخرج ما فيه (الا) غسله (لنجس) أصابه (ف) يجوز (بالماء فقط) لا بنحو صابون ولو شك
في قله ولا شيء عليه في قتله حينئذ كما في الموازية وفي الطراز يندب اطعامه ولا يجوز بنحو
صابون فان غسله بقتل شيئاً أخرج واجبه فان تحقق في قله جاز مطلقاً ولو بنحو صابون
لغير نجاسة البناني صرح المدونة بكراهة غسله لغير نجاسة وقال ابن عبد السلام
والمصنف انها على بابها أو تعقب بذلك ظاهر ابن الحاجب الذي هو كظاهر المصنف - الحاط
ظاهر الطراز انه ممنوع وهو الموافق لظاهر المصنف وابن الحاجب ويمكن حمل الكراهة
في المدونة والموازية عليه فيسقط تعقب ابن الحاجب والمصنف والله أعلم (و) جاز (بط)
جرحه) أي قبحه وأخرج ما فيه بعصر ونحوه وكذا وضع لزع عليه وشبهه الدم ونحوه
لحاجته (و) جاز (حك ما خفي) عليه من جسده كإساره وظهره (برفق) يأمن معه قتل
الدواب وطرحها وكره بشدة وأما ما يراه فله حكمه وإن أدماه (و) جاز (فصد) الحاجة كما
في الموطأ والمدونة والأكراه (أن لم يعصبه) بفتح فسكون فكسر فان عصبه ولو لم يضره
اقتدى (و) جاز (شدة منقطة) بكسر الميم وفتح الطاء ابن فرحون أي هيمان مثل الكيس

(قوله فرق) بضم فسكون مخففاً
(قوله انما) أي الكراهة (قوله
عليه) أي المنع (قوله تعقب ابن
الحاجب) من إضافة المصدر
لمفعوله (قوله لحاجته) أي بطه
علة بأوازه (قوله وطرحها)
عطف على قتل (قوله والا) أي
وأن لم يكن القصد الحاجة

(قوله افتدى) اي ولا اثم مع
الضرورة (قوله فيها) اي المدونة
(قوله وفصل) بقضايا متعلا

يجعل الدراهم فيه وشدها جعل سيورها في ثقبها وفيما يقال له ابن مزي الباجي مساواة
كونها من جلد او خرق فان عقدتها افتدى وشرط جواز شدتها كونه (لثقبته على
جلده) اي المحرم تحت ازاره والهدميان بكسر الهاء وتقديم الميم على المثناة تحت ابن حجر
يشبه تلك السراويل ابن عرفة فيها لاياس برابط منطقة تحت ازاره وجعل سيورها في
ثقبها (و) جاز (اضافة نفقة غيره) لثقبته التي في منطقة التي شدتها على جالده بان يودعه
رجل نفقته بعد شدتها لثقبته نفسه فيجعلها معها بلا مواطاة على الاضافة قبل شدتها
وربما يدل كلامها في محل آخر لان المواطاة على الممنوع ممنوعة ووظاهر المصنف
ايضا (والا) اي وان لم يشدها لثقبته بان شدتها فارغة او مال تجارة او له ولثقبته او فوق
ازاره او لثقبته غيره او تجر غيره او لثقبته واطرافه تجر غيره او شدتها لثقبته ونفقة غيره معها
ابتداء او شدتها مجردة عن قصده (فقديته) في هذه الصور وشبه في وجوب القدية أمور
جائز فقال (كعصب جرحه أو رأسه) لعله بخبره ولو صغيرة لان العصب مظنة الكبير
وفصل ابن الموازي في العصب بين الخرق الصغير والكبير كما في اللص وقرق التونسى بينهما
بان العصب والربط أشد من اللص اذ لا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف
الصلب ولذا اصرح فيها بان صغير خرق العصب والربط ككبيرها (او لصلب خرقه) على
جرحه أو رأسه (كدرهم) يغلى بموضع أو موضع لوجهت كانت قدره وظاهر التوضيح
وابن الحاجب لا شيء عليه في جرحه من مواضع ولا قدية في لصلب خرقه أقل من درهم
ابن عاشر هذا والله أعلم خاص بجراح الوجه والرأس لانهما اللذان يجب كشفهما كما
على به التونسي (اولقها) اي الخرقه (على ذكر) لمنع منى او منى او ودى او بول من
وصوله لثوب بخلاف جعل ذكره فيها عند نومه بلا ثقب فلا قدية فيه فان جرحه في كيس
فالقدية بالاولى (او) جعل (قطنه) ولو بلا طيب او صغيرة (بأذنيه) أو أحدهما
وعورض هذا اهدم القدية بلصق خرقه دون درهم واجيب بان هذا العظم النفع به اعطى
حكم الكبير (او قرطاس بصدغيه) او بواحد وظاهره ولو أقل من درهم ولعل ثكنة
ذكره كون حكمه غير مقيّد بالكبر لعظم نفعه (او ترك ذى) أى صاحب (نفقة)
مضافة لثقبته في منطقة المشدودة على جلده حتى (ذهب) بهد فراغ نفقته ولم يردّها
له عالما بآراءه الذهاب وابقى المنطقة مشدودة على جلده فان لم يردّها لم يذهبها به فلا قدية
عليه وانهم كلامه هنا ان عدم اضافتها لثقبته ما لا كعدم اضافتها اليها ابتداء (او) ترك
(ردّها) أى نفقة الغير (له) وابتناها على جلده بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه فعليه
القدية (و) جاز (للمرأته) أى أبسه وهي محرمة وكذا بحر في حكمها في اللباس حكمها
حلالا لا في وجهها وكفها على ما سبق (وحلى) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي محرمة
وان سترت بعض أصابعها نقله الخط عند قوله ~~كخاتم~~ خلافا لابن عاشر (وكره) بضم
فكسر (شد نفقته) التي في منطقة (بعضده او فخذه) او ساقه ولا قدية في ذلك كله

(و) كره (كب رأس على وسادة) لأنه مظنة الترفه وصوابه ابدال رأس بوجه كما في بعض النسخ واجب بان اسم الرأس يطلق على العضو بتمامه فهي من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله ولا يختص السكره بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشيطان ولا بأس بوضع خد المحرم عليه أو عبر عنه ابن شام بتوسده جائز (و) كره (مصبوغ) بعصفر ونحوه مما لا طيب فيه ويشبه لونه لون المصبوغ بالطيب كالزعفران والورس (المعمر) مقتدى به من امام وعالم وحكم غير مقدم يضم اليه فيكون القاء وفتح الدال المهملة فان كان مندم ما هو لذي صبغ بالعصفر مراراً حتى صار تحتها قويا شديد الحرارة فيحرم لبسه على المشهور وعلى الرجال والنساء وفيه القدينية كما طيب وكره المصبوغ ببقعده لا مقتدى به سدا للذريعة اثلاية تطرق الجاهل بفعله الى لبس الطيب ناسيا بالمقتدى به لظنه ان ملبوسه مطيب وانه جائز والتقييد بما يشبه لونه لون المصبوغ بالطيب لاجرا ما لا يشبه لونه لون الطيب كالأسود والاختضر فيجوز لبسه للمعمر وغيره ولو مقتدى به خلافا لظاهر كلام التلمساني والقرافي من كراهة ماسوى الايض لمقتدى به وتقييدنا السكره بالاحرام لانخراج غير المحرم فيجوز له لبس الزعفران والمورس والعصفر غير المقدم وأما المقدم فصرح الامام مالك رضي الله تعالى عنه بكراهته للرجال في غير الاحرام كما في المدونة وخبرني عن ان يزعفر الرجل حله الامام مالك رضي الله تعالى عنه على تلطيخ الجسد بزعفران البخعي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصبغ ثيابه كلها والعمامة بالزعفران (و) كره (شم) كريحان من كل طيب مذكر وهو ماله رائحة ذكية ولا يعلق أثره بحاميه كاسمين وورد وكذا شم مؤنثه بلا مس بالاولى وهو ماله رائحة ذكية ويتعلق أثره بحاميه تعاقبا شديدا كالزبد والمسك والزعفران (و) كره (مكث) كان به طيب (مؤنث) (و) كذا يكره (استصحابه) أى الطيب المؤنث وسيد كحرمة مسه بقوله وطيب بكورس ولا يكره مكث بمكان به طيب مذكر بحيث لا يشبه ولا يكره استصحابه ولا مسه بغير شم وهذه مفهومة من قوله شم فاقسام المؤنث أربعة ثلاثة مكررة وهي شمه بلا مس واستصحابه والمكث بمكانه وواحد محرم وهو مسه وأقسام المذكر أربعة ثلاثة جائزة وهي المكث بمكانه واستصحابه ومس به بلا شم وواحد مكرره وهو شمه ويستثنى من قوله ومكث بمكان به طيب البيت الشريف لان القرب منه قرينة وما تقدم في تعريف الطيب المذكر والمؤنث قاله قت هنا وذكر في كفاية الطالب عند قول الرسالة وتجنب أى المعتمدة الطيب كما مذكره وهو ما ظهر لونه وخفيت رائحته كالورد ومؤنثه وهو ما خفى لونه وظهرت رائحته كالمسك انتهى وهو أقرب مما قلت وقوله في المذكر ما ظهر لونه أى المقصود الاعظم منه ذلك فلا يشافي ان الورد له رائحة ذكية وقوله في المؤنث ما خفى لونه أى الغالب خفاء لونه فلا يشافي انه قد يظهر كالزعفران وقوله وظهرت رائحته أى المقصود الاعظم منه ظهورها كالمسك أفاده

(قوله اقرب مما قلت) فيه تطريل
ما لست هو القريب

(قوله الاول) اي المنع (قوله الثاني) اي الكره (قوله وهو) اي الكره (قوله فيها) اي الحناء (قوله فيه) اي القاموس (قوله مع ان لها ردغاني الجسد) فيه نظرون المتبادر من الردغ تعلق رائحة الطيب الذكبة بما منه وليس هذا المعنى (قوله وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان خير طيب الرجال الخ) لا يخفى انه ليس ٥١١ في الحديث تعرض للتسمية بمؤثب ولا بمذكور انما الذي فيه الافضل للرجال التطيب بما يظهر ريحه وخفي لونه وان كان يبعث مؤثبا وللنساء ما ظهر لونه وخفي ريحه وان كان يبعث مذكرا (قوله وفيه) اي الحديث (قوله اضافة المؤثب للرجال) فيه ان اضافته لهم لا تنفي تسميته مذكرا ولا تنافي تسميته مؤثبا والاضافة للنساء لا تنفي التسمية بمؤثب ولا تنافي التسمية بمذكور (قوله اصطلاح الخ) فيه انه هو اللغة فليس من مصطلحات اللغة ما مخالفتها والله اعلم (قوله خيفة قتل الدواب) على الكراهة (قوله فان تحقق الخ) فيه ان التعميل بالمغنة لا ينظر فيه للمغنة (قوله والا) اي وان زال بها شعر (قوله واقتدى) اي بشاة فاعلى او اطعام او صيام ان كثر الشعر والافحفة طعام ولا يمكن الاصطلاح قصر الفدية على الاول والله اعلم (قوله ابتداء) اي حكم القدوم عليها (قوله كثيرا) راجع للشعر والقمل (قوله والقليل) اي من الشعر والقمل (قوله الاطعام) اي بحفنة اي مل يد واحدة متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة من طعام (قوله الفدية) اي او الاطعام (قوله وزال الشعر) اي (قوله فان فعل) اي غمس رأسه او قتل القمل (قوله مشكلة) تقدم جوابه باختلاف عبارات اهل المذهب والله اعلم في المله

عقب البناني كون شم المؤثب مكرها كشم المذكر وهو مذهب المدونة ليكن اقتصار المصنف على كراهة شم المذكر بما يقتضي حرمة شم المؤثب وعزاه الباجي للمذهب القلشاني اختلاف في شم المؤثب كالمسك دون مسهل هو ممنوع او مكره وعن الباجي المذهب الاول وابن القصار قال بالثاني وهو في المدونة ونص ابن عرفة في كون شمه أي المؤثب دون مسه مكرها ومكرها نقلا الباجي عن المذهب وابن القصار قلت هذا نصها قوله ولا مسه بغير شم الخ يعني لا كراهة في مس المذكر وفيه نظر بل ظاهر كلامهم انه مكره وكشبهه وقد صرح في المدونة بكراهة استعماله كما في الخط على ان ذلك ليس على اطلاقه بل يقيد بغير الحناء لما يأتي فيها قال في التوضيح المذكر قسمان قسم مكره ولا فدية فيه كريحان وقسم محرم وفيه فدية وهو الحناء نص عليه في المدونة قوله وما تقدم في تعريف المذكر والمؤثب قاله تحت هذا هو الذي في التوضيح عن ابن راشد وغيره وما ذكره عن كفاية الطالب هو الذي فسر به أبو الحسن في شرح المدونة والاول اقرب الى اللغة قال في القاموس ذكورة الطيب ما ليس له ردغ أي ما ليس له أثر وقال فيه الردغ أثر الطيب في الجسد فيؤخذ منه ان المؤثب ماله ردغ أي أثره لان جعلهم الحناء من المذكر مع ان لها ردغاني الجسد يخالف اللغة هذا وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه وفسر ابن حجر طيب الرجال بالمسك وعافي معناه قال ابن وخفي في شرح النصاب طيب الرجال كالمسك يشترك في منة عنه الرجال والنساء الا انه يحرم على النساء عند الخروج كما في الحديث وطيب النساء هو الذي تنزير به المرأة الزوج والسيد مثل السكحل للعين وحرمة الوجه والسود للجانين وهو أمر تنفريه النساء اه وفيه اضافة المؤثب للرجال والمذكر للنساء والمثب ان ما للفقهاء اصطلاح خاص يلبس الحج والله اعلم (و) كره (حجامة بلا عذر) خيفة قتل الدواب فان تحقق نهيها فلا تنكره ولا عذر وتقييد الكراهة ايضا بما ذالم يزل بسببها شعر والا حرمت بلا عذر واقتدى كانت اعذارا لا انتهى عب البناني فيه نظر والذي في الخط ان الحجامة بلا عذر تنكره مطلقا خشى قتل الدواب أم لا زال بسببها شعر أم لا هذا هو المشهور وما اعذر فقبوز مطلقا هذا هو الحكم ابتداء واما الفدية فتجب ان أزال شعره أو قتل قمل كثيرا والقليل فيه الاطعام وسواء احتجبت لعذار أم لا الان لزوم الفدية اذا احتجبت لغير عذر وزال الشعر يقتضي التحريم فالكراهة حينئذ مشكلة والله اعلم (و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب فان فعل أطعم شيئا من طعام قاله في المدونة واعترض

ابن عرفة على ابن الحاجب اسقاطه لكلامها ومثله على المصنف وانظر هل الاطعام واجب أو مستحب لان فعله مكروه ولم يذكر والاطعام في الجحامة ولا في تخفيف الرأس بشدة مع ان العلة فيه ما خيفة قتل الدواب وقيد اللغبي الكراهة بما اذا كانت له وفرة والا فلا كراهة وأشعر قوله غم بن صب الماء عليه لا يكره وهو كذلك في المدونة انتهى عيب قولها فان فعل اطعم الخ استدله طغى على ان الكراهة فيها التحريم قال اذا اطعام في كراهة التنزيه والظاهر انه واجب وقول صاحب الطراز بالاستحباب خلافها انتهى البني قلنا هل المصنف جعل الاطعام فيها على الاستحباب بهما الطراز وحينئذ فلا دليل فيه على التحريم قوله وانظر هل الاطعام الخ قد علمت ان سندنا حمله على الاستحباب (أرجح فيه) أي الرأس بخوفة بعد دمه في الماء (بشدة) خيفة قتل الدواب قال مالك رضي الله تعالى عنه ولكن يحركه يده (و) كرهه (نظر بمرآة) بكسر الميم مدودا أي الآلة التي يرى بها الوجه خيفة ان يرى شعافيزيله (و) كرهه (لبس مرآة قباه مطلقا) عن التقييد بكونها محرمة أو حرمة مظنة أن يصف عورتها (و) حرم (عليهما) أي المرأة والرجل (دهن اللحية) شعر (الرأس) أي تسريحها بالدهن لمافي من الزينة ان كان الرأس تام الشعر بل (وان) كان الرأس (صاعا) بفتح الصاد المهملة واللام أي ذامع أي خلوم مقدم الرأس من الشعر أو بسكون اللام مدودا وضح الاخبار به وهو مؤث عن الرأس وهو مذكر بتأويله بالهامة بتخفيف الميم (و) حرم (عليها) أي ازالة (ظفر) لغير عذره فذا مقهور قوله آتفا انكسر (أو) ازالة (شعر) ولو قل بتنف او حلق او نورة او قرض باسمان (أو) ازالة (وسخ) الاما تحت الظفر ولا فدية رواه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما (الاغسل يديه) من وسخ (عزله) أي الوسخ فلا يحرم عليه ما من صابون غيره مطيب او طفل او خطمي أي بز رخيزي او حرضي بضم الحاء المهملة والراء أو سكونها وانجسام الضاد أي اشنان بضم الهمزة وكسرة لغة وقال سند المرض هو الفاسول (و) الا (تساقط شعر) ولو كثر من راسه او من لحيته وانقصه (لوضوء) او غسل واجبين أو مندوبين او غسل مسنون ولا شيء فيما قتله في واجب وكذا في مسنون أو مندوب على الظاهر ولو كثر ويجوز الوضوء والغسل لتبريد ولو تساقط فيه شعر فان قتل فيه كثيرا اقتدى وان قل ففيه قبضة بصاد مهملة وهو الاخذ باطراف الانامل من طعام (أو) تساقط شعر من ساقه (أو ركوب) خلقه الا كاف والسرج (و) حرم (عليها) (دهن الجسد) أي ما عدا بطن الكف والرجل بدليل قوله مشبه في المنع (ك) دهن بطن (كف ورجل) وظاهره ما دخل في الجسد وانص عليه ما يدفع توهم الترخيص في دهنهما (مطيب) راجع للجسد وما بعده ومتعلقه محذوف أي واقتدى في دهنهما مطيب مما لاقا عن التقييد بعدم العذر (أو) بغير مطيب (لغير علة) بل للترين في الجسد وبطن الكف والقدم (و) في دهن الجسد بغير مطيب (لها) أي العلة

(قوله لكلامها) أي قولها فان
قبل اطعم الخ (قوله ومثله) أي
اعتراض ابن عرفة (قوله فيهما)
أي كراهة الجحامة والتخفيف بشدة
(قوله الكراهة) أي لغم الرأس
(قوله وفرة) بفتح الواو وسكون
الهاء أي شعر طويل (قوله عليه)
أي الرأس (قوله قال) أي طغى
(قوله انه) أي الاطعام (قوله
خلافها) أي المدونة (قوله فيها)
أي المدونة (قوله فيه) أي الاطعام
(قوله يحركه) أي الشعر ايقططر
ماؤه (قوله بفتح الصاد المهملة
واللام) أي مقهورا من مؤثر
صاع كفتح (قوله) أي ذامع
او يؤول بصاعا او يبقى على ظاهره
مبالغة (قوله وهو مؤث) حال
(قوله بتأويله) أي الرأس (قوله
ولا فدية) أي في ازالة ما تحت
الظفر (قوله وظاهرهما) أي
الكف والرجل مفهومان بطن
المقدم (قوله عليهما) أي بطن
الكف والرجل (قوله متعلقه)
بفتح اللام

والضرورة من شقوق او مرض او قوة عمل (قولان) بالقديفة وعدمها لم يطاع المصنف على
 او بحجة احدهما (اختصرت) بضم التاء وكسر الصاد وسكون تاء التانيث المدونة
 (عليهما) اي القولين قال في التهذيب وان دهن قدميه وعقبه من شقوق فلا شيء عليه
 وان دهنهما الغيرة او دهن ذراعيه او ساقيه ليحسهما لالهلة افتدى فاقاد بقوله لالهلة
 ان دهن الذراعين والساقين لالهلة لا قديفة فيه واختصرها ابن ابي زمنين على الوجوب
 مطلقا في الذراعين والساقين فقال ليحسهما او من علة افتدى وقد علمت ان محل الخلاف
 الذراعان والساقان وكانهم فهموا ان لا فرق بينهما وبين بقية الجسد سوى بطن الكف
 والرجل وأما دهن بطن الكف والرجل بغير مطيب لالهلة فلا قديفة فيه اتفاقا فحصل
 ان الدهن بمطيب فيه القديفة كان لالهلة أم لا بالجسد او بطن كف او رجل فهذه أربعة
 وان الدهن بغير مطيب اغبر علة فيه القديفة في الجسد او بطن كف او رجل ولعله لا شيء
 فيه يطن كف او رجل وفي الجسد فيه قولان فهذه أربعة اخرى والحاصل ان كلام
 المصنف هنا وفي المنايا يفيد ان الاختلاف بين اختصار البرادعي وابن ابي زمنين في دهن
 اليد والرجل بغير مطيب لالهلة وليس كذلك انما الاختلاف بينهما في دهن الساقين
 والذراعين لافي اليدين والرجلين اذ لفظ الام في ذلك صريح لا يقبل الاختلاف انظره
 في الحط (و) حرم عليهم ما (نطيب بكورس) من كل طيب مؤث وهو ما يظهر ربحه
 ويتعلق اثره بجاسه والورس نبت كالسمسم طيب الرائحة صبغ به بين الجرة والصفرة يبقى نبتة
 في الارض عشرين سنة ودخل بالكاف زعفران ومسك وكانور وعبر وعود ومعنى
 تطيبه به الصاقه بالبدن عضوا او بعضه او بالثوب فلو عبق الرجح دون العين على جالس
 بجافوت عطار أو بيت تطيب اهله فلا قديفة عليه ويكره تعاديه على ذلك قاله في الجواهر
 وبالغ على الحرمة بدون قديفة بقوله (وان ذهب ريحه) وعلى هذا فلا شيء يحرم استعماله
 ولا قديفة فيه وهو الطيب المؤقت ذاهب الرجح واقتدى ان تطيب بغير ضرورة (أو) تطيب
 (الضرورة كحل) فقيه القديفة بلا اثم هذا مرادهما تين المبالغتين وذلك ان قوله ونطيب
 بكورس تضمن حكيمين الحرمة ووجوب القديفة فالمبالغة الاولى ناظرة للاول والثانية
 ناظرة للثاني (أو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طيب فقيه القديفة (أو) مسه (لم
 يعاق) بفتح اللام اي يتعلق أثره به فقيه القديفة (الا) من مس أو جل (قارورة) أو رقيقة
 او خراجها طيب (سدت) عليه سدا وثيقا محكما بحيث لم يظهر منها ريحه فلا قديفة ابن
 الحاجب ولا قديفة في جل قارورة مصمتة الرأس ونحوها ابن عبد السلام اهل مراده
 بنحو القارورة فارة المسك غير مشقوقة ابن عرفة هذا غير ظاهر لان القارة طيب الحط
 فلا حسن ان مراده بنحوها التريطة والخرج وشبههما كما في الطراز (و) الاطيبا
 (مطبوخا) في طعام بنار أماته الطبخ فلا قديفة في اكله ولو صبغ الفم على المذهب فان لم يمتنه
 فقيه القديفة قاله الحط والظاهر ان المراد باماته استملا كذا في الطعام وذهاب عينه بحيث

(قوله زمينين) بفتح الميم (قوله)
 مطلقا) اي عن تقييده بكونه لغبر
 علة (قوله فقال) اي ابن ابي زمنين
 (قوله ناظرة) اي راجعة (قوله
 لا قول) اي الحرمة (قوله للثاني)
 اي وجوب القديفة (قوله بها) اي
 القارورة (قوله ونحوها) اي

القارورة

لا يظهر منه غير ريحه كسك أو ولونه كزعفران بارز اه البناءى هذا التفصيل للبساطى واعتمده الخط والمذهب خلافه ابن بشير المذهب فى الفدية اى فى المطبوع لانه أطلق فى المدونة والموطأ والمختصر الجواز فى المطبوع وأبقاء الابهرى على ظاهره وقيد عبد الوهاب بغلبة الممازج وابن حبيب بغلبته وان لا يعلق باليد ولا بالقلم منه شئ ابن عرفة وماسه نار فى اباحته مطلقاً وان استهلك ثلثها لم يبق أثر صبغه بيد ولا قلم الا قول الباجى عن الابهرى والثانى للقاضى والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب فقول الابهرى وهو الاباحه مطلقاً استهلك أم لا هو المذهب عند ابن بشير وبه اعترض طاقى على الخط (و) الا طيباً يسيراً (باقياً) أثره أو ريحه فى ثوبه أو بدنه (مما) تطيب به (قبل احرامه) فلا فدية فيه مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالابتداء اه عب البناءى المراد بالاثر اللون مع ذهاب الجرم وما ذكره هو مقتضى قول سند اذا قلنا الفدية فى الباقي مع كراهته فيؤثر به فانه ذهب بصب الماء فحسن وان لم يزل به غسله يسهله ولا شئ عليه لفعلة ما أمر به اه فأمره بغسله دليل على ان الباقي مما يغسل لكن لما شمل كلامه الجرم أخرجه بقوله الا أن يكون بحيث يبقى بعده ما تجب الفدية باتلافه فوجب بذلك الفدية وهو بين اه اذ الذى تجب الفدية باتلافه هو جرمه قل أو كثر وقيل ابن حجر عن مالك رضى الله تعالى عنه سقوط الفدية فى بقاء لونه ورائحته قال وفى رواية عنه تجب والظاهر من كلام الباجى وابن الحجاب وابن عرفة انها لا تنسقط الا فى بقاء الرائحة دون الاثر ونص ابن الحجاب ولا يطيب قبله بما تبقى بعده ورائحته طاقى الباجى ان تطيب لاحرامه فلا فدية عليه لانها انما تجب باتلاف الطيب بعد الاحرام وهذا أثقله قبله وانما يبقى منه بعده الرائحة ثم قال لان الفدية انما تجب باتلاف الطيب أو لمسه وأما الانتفاع بريحه فلا تجب فيه فدية وان كان ممنوعاً اه ابن عرفة ولا يطيب قبل احرامه بما يبقى ريحه بعده الباجى ان فعل فلا فدية لانها انما تجب باتلافه بعده الا ان يكثر بحيث يبقى بعده ما يوجبها وقول بعض القرويين ما يبقى بعده ريحه ككفله بعده ان أراد فى المنع فقط فصحيح وان أراد فى الفدية فلا (و) الا (مصيباً من القمار يربح أو) شخص (غيره) اى المحرم على ثوبه أو بدنه ثمناً ويقطان فلا فدية عليه (أو) مصيباً من (خلوق) بفتح الخاء المعجمة اى طيب (كعبه) فلا فدية عليه ولو كثر لطالب القرب منها (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر المشافحة مثقلة (فى نزع يسيره) اى الخلق والباقي مما قبل احرامه فقط وأما المصيب من القمار يربح أو غيره فيجب نزع يسيره فوراً ككثيره فان تراخى اقتضى فلا بدخلان تحت قوله (والا) يكتن الخلق والباقي مما قبل احرامه يسيراً (اقتضى ان تراخى) فى نزع خلق الكعبة فقط وأما الباقي مما قبل احرامه فيه فتدلى فى كثيره وان لم يتراخى فى نزع على المعتمد كفى عجب والخط فيخص قوله فى نزع يسيره بشيئين ويخص التراخى بأحدهما اى الخلق (قوله) للكثير صله نزع

(قوله الممازج) اى للطيب وهو الطعام (قوله بغلبته) اى الممازج (قوله منه) اى الطيب (قوله مطلقاً) اى عن تقييده بالاستهلاك وعدم بقاء أثر صبغه يسهل وفهم (قوله بين) بفتح فسكس مثقلاً (قوله قال) اى ابن حجر (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انها) اى الفدية (قوله قبله) اى الاحرام (قوله لانها) اى الفدية (قوله وان كان) اى الانتفاع بالربح الخ حال (قوله فلا بدخلان) اى المصيب من القمار يربح أو غير (قوله بشيئين) اى الباقي مما قبل احرامه والخلق (قوله ويخص التراخى بأحدهما) اى الخلق (قوله للكثير) صله نزع

قوله اى الخلق والباقي الخ تبع فيه عجب واحد وجعله سالم راجعا للجميع مائة قدم من قوله
 أو باقيا مما قبل احرامه وما بعده وتبعه الخ رشي وذلك كله غير ظاهر والصواب انه خاص
 بالخلق كما قال الخط وت وارتضاه ابن عاشر وطني لان المصيب من القاء الرمح والغبر
 يجب نزعه فوراً قل أو كثر وان تراخي افتدى كما يؤخذ من ابن الحارث وغيره وصرح به
 الخط والباقي مما قبل الاحرام ان كان لوياً أو راحة لم يثبت نزعه وتقدم انه لا شيء فيه
 وان كان مما تجب الفدية بآلافه وهو جرم الطيب ففيه الفدية مطلقاً قل أو كثر تراخي
 في نزعه أولاً كما أخذ من كلام الباجي وغيره المتقدم وقوله والا فتدى ان تراخي هذا
 أيضاً خاص بالخلق كما في الخط لما تقدم ان الباقي من جرم الطيب مما قبل الاحرام يجب
 نزعه قل أو كثر تراخي في نزعه أم لا نعم تقدم في مسألة القاء الرمح والغبر انه ان تراخي
 في نزعه افتدى وان قل ولو أمكن ان يرجع قوله والا فتدى لهما كان حسماً لكن بأباه
 كلامه وقد تكلف ابن عاشر رجوعه لهما وهو بعيد وما ذكره المصنف من لزوم الفدية
 ان تراخي في نزعه كثير الخلق قد تعقبه عليه طني بانه لم يره غير المصنف هنا وفي التوضيح
 قال وذلك لان في المدونة ولا شيء عليه فيما سبق به من خلو الكعبة اذ لا يكاد يسلم منه
 وفي كتاب محمد ويغسل ما أصابه من خلق الكعبة يسده ولا شيء عليه وله تركه
 ان كان يسيراً ابن عبد السلام اجتمع مما فيها وكأب محمداً انه لا فدية عليه فيما أصابه من
 خلق الكعبة وزاد محمد غسل الكثير وصرح بعده بأن الغسل على وجه الاحجية فلم
 يذكر فيها ولا في كتاب محمد الفدية في الكثير وانما يؤثر به في له فقط ولا فائل
 بالفدية الا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وكذا لم يذكرها ابن الحارث ولا صاحب
 الجواهر ثم قال وكان المصنف فهم وجوبها من الامر بالغسل وفيه نظر فتأمله وشبهه
 في وجوب الفدية مع التراخي فقال (كنه طيبة رأسه) اى المحرم بفعله أو فعل غيره به حال
 كونه (نائماً) فان تراخي في نزعه بعد اتبائه افتدى وان نزعه عاجلاً فلا شيء عليه
 وان كانت فعل غيره ونزعه عاجلاً فافظاها أنها تلزم المعطى (ولا تخلق) بضم المثناة
 فوق وفتح الخاء المعجمة واللام مثقلة اى لا تطيب (الكعبة أيام الحج) اى يكره فيها بظهور
 لتلاصيب الطائفتين (ويقام) اى يؤمر بالقيام بنبا (الخطارون) اى الذين يبيعون
 الطيب المؤث (فيها) اى أيام الحج (من المسعى وافتدى) اى أخرج الفدية وجوباً
 نيابة عن المحرم (الملق) بضم الميم وسكون اللام وكسر القاف (الحل) بكسر الحاء
 وشد اللام اى غير المحرم طيباً مؤثاً على محرم نائم أو ثوباً على رأسه (ان لم تلزمه) اى
 الفدية المحرم الملقى عليه لنزعه عقب اتبائه واصله افتدى (بلاصوم) لانها عبادات بدنية
 لا تكون عن الغير فيطعم ستة مساكين أو يذبح شاة فأعلى (وان لم يجد) الملقى ما يفقدى به
 (فليفتد المحرم) الملقى عليه بصوم أو اطعام أو نسك لانها عن نفسه وشبهه في الفدية على
 الفاعل فان لم يجد فعل الفاعل به فقال (كأن حلق) الحل (رأسه) اى المحرم النائم

(قوله من لزوم الفدية ان تراخي
 الخ) بيان لما (قوله قد تعقبه
 الخ) خبر ما (قوله قال) اى
 طني (قوله من خلق الكعبة)
 بيان لما (قوله وصرح) اى
 محمد (قوله لم يذكرها) اى الفدية
 (قوله ثم قال) اى طني (قوله
 وجوبها) اى الفدية (قوله وان
 كانت) اى التغطية (قوله نزعه)
 اى المحرم السائر عقب اتبائه
 (قوله انها) اى الفدية (قوله
 وجوباً) بيان لحكم افتدائه
 (قوله طيباً) مفعول الملقى (قوله
 أو ثوباً) عطف على طيباً (قوله على
 رأسه) اى المحرم وهو نائم (قوله
 اى الفدية) تفسير للفاعل المستتر
 في تلزم (قوله المحرم) تفسير
 للمفعول البارز (قوله الملقى)
 بفتح القاف نعت المحرم (قوله
 لنزعه) اى المحرم ما أتى عليه من
 طيب أو ثوب علة لقوله لم تلزمه
 (قوله لانها) اى الصوم وأثمه
 لتأنيث خبره (قوله فيطعم) اى
 الملقى (قوله ستة مساكين) اى
 كل مسكين مدين (قوله لانها) اى
 الفدية (قوله عن نفسه) اى
 المحرم علة لقوله بصوم

فالقدية بغير الصوم على الخالق فان لم يجد فليفتد المحرم (ورجع) المحرم المقتدى ان شاء
 على الفاعل (بالاقل) من قيمة الشاة أو مثل كيل الطعام ان أخرجه من عنده أو ثمنه ان
 اشتراه وذكروا شرط الرجوع فقال (ان لم يفتد) المحرم (بصوم) بان اقتدى بالطعام أو نسل
 بشاة فان اقتدى بصوم فلا رجوع له بشئ (وعلى المحرم) حج أو عمرة (الملقى) طيبا على محرم
 نائم ونزعه عقب اقتبائه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم فان تراخى
 النائم بعد اقتبائه في نزعه ففديته على نفسه فان لم يمس الملقى الطيب فعليه فدية واحدة
 لا لقائه ان بادرا للملقى عليه فان تراخى فعليه فديته ولا شئ على الملقى (على الأرجح) هذا
 قول القابسي وصوبه ابن يونس وسند وابن عبد السلام ومقابله ابن أبي زيد (وان حلق
 حل محرما) أو قل اطفأه أو طيبه (باذن) من المحرم في الحلق أو التقليم أو التطيب ولو حكما
 كرضاء بفعله (فعلى المحرم) الفدية ولو أعسر ولا تلزم الحل وقدي يقال تلزمه لأنه لا يجوز له
 الحلق باذنه ويرجع بها على المحرم أن أيسر (والا) أي وان لم يأذن له المحرم بأن كان نائما
 أو مكرها (فالفدية) عليه أي الحل وهذا مكثر مع قوله كأن حلق رأسه أعاده هنا
 للتصريح بمفهوم باذن ودفعه الخط بأن ما هنا بيان لموضع لزومه للحل وماتر بيان لان
 حكم الخالق اذا الزمته حكم الملقى طيبا ابن عاشر هذه محاولة لاتتم اذا مانع من جعل
 التشبيه تاما حتى يستفاد منه المعنى المفاد هنا (وان حلق) شخص (محرم) حج أو عمرة
 (رأس) شخص (حل) بكسر الحاء وشدة اللام أي غير محرم (أطعم) المحرم وجوب الاحتمال
 قتله ودواب فان تحقق عدمها فلا يطعم (وهل) اطعمه (حقة) أي ملء يده واحدة من
 طعام كما في المدونة متوسطة لا مقبوضة ولا مبسطة (أو) اطعمه (فدية) أي صيام
 ثلاثة أيام أو اطعمه ستة مساكين أو نسل بشاة فيه (تأويلان) في قول الامام يفتدى
 وقول ابن القاسم يتصدق بشئ من طعام رضى الله تعالى عنهما قالتا ويل الثاني بالخلاف
 للباحي والخفي والاول بالوفاء لغيرهما وتردد ابن يونس فيهما فلو قال اقتدى وهل على
 ظاهره أو حنيفة لكان أولى سند اذا حلق المحرم رأس حلال فان تبيين انه لم يقتل شيئا من
 الدواب فلا شئ عليه في المعروف من المذهب وان قتل يسيرا أطعم شيئا من طعام وكثيرا
 أو لم يبين ولم يدع ما ثم فقال مالك رضى الله تعالى عنه يفتدى وقال ابن القاسم يطعم اه
 وهذا مبني على تعليل القدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسند والخفي وعلاها
 البغداديون بالخلق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين ان يقتل قلا قليلا أو كثيرا أو
 يتحقق نفسه وعلى الاطلاق حل سالم كلام المصنف شاء على التعليل بالخلق وصوبه
 طفي البناني وهو غير ظاهر والصواب حله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل
 كافي ابن الحاجب وقول المصنف بعد الا ان يتحقق نفي القمل ولقول سند انه المعروف
 من المذهب ولقولهم في تقليم المحرم ظفر حلال لا شئ عليه قال في التوضيح وهو يرجع
 ان القدية للقمل لا للخالق اذ لو كانت للخالق لوجب القدية هنا اه وهو ظاهر (وفي) قلم

(قوله فان لم يجد) أي الخالق
 ما يفتدى به (قوله فليفتد المحرم)
 أي ولو بصوم لانما عنه (قوله ان
 شاء) أي الرجوع وان شاء عدمه
 فهو (قوله من قيمة الشاة الخ) بيان
 للاقل (قوله او مثل كيل الطعام)
 عطف على قيمة ونعرف اقلية
 بالنظر بين قيمته وقيمة الشاة (قوله
 ان أخرجه) أي الطعام (قوله او
 ثمنه) أي الطعام عطف على قيمة
 (قوله ان اشتراه) أي الطعام هذا
 ان كان اقتدى بالطعام فان كان
 اقتدى بشاة مثلا فان كانت من
 عنده فالأقل الذي يرجع به هو
 قيمتها أو قيمة الطعام وان كان
 اشتراها فالأقل هو ثمنها أو قيمتها
 أو قيمة الطعام (قوله فان اقتدى
 بصوم) مفهوم ان لم يفتد بصوم
 (قوله ونزعه) أي الملقى عليه
 الطيب (قوله تلزمه) أي القدية
 الحل (قوله ويرجع) أي الحل
 (قوله بها) أي عوض القدية
 (قوله ودفعه) أي التكرار (قوله
 فيها) أي الخلاف والوفاء (قوله
 ثم) بفتح المثناة اسم إشارة للمكان
 أي هناك (قوله وعلاها) أي
 القدية (قوله وعلى الاطلاق)
 أي عن التقييد باحتمال قتل
 القمل صلة حمل (قوله التعليل)
 أي للقدية (قوله وصوبه) أي
 الجلي على الاطلاق

(الظفر الواحد لا اماطة الاذى) ولولا انكساره بأن قلم المحرم ظفر نفسه عبثاً وترفعها
 كما هو ظاهر الخط (حقة) أى مل يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة
 والقبضة بالضاد المججمة ملوؤها مقبوضة فهي دون الحقة والقبضة بالصاد المهملة لاخذ
 بأطراف الاصابع فهي دون القبضة بالضاد المججمة وعلى هذا يستثنى ما هنا من قوله
 الا فى القدية فيما يترفع به ومفهوم الواحدان فى قص ما زاد على الواحد فدية سواء كان
 لاماطة الاذى أم لان ابانهما فى فور واحد أو بان الثانى قبل الاخراج للاقل والا ففى
 كل حقة ولا شئ على المحرم فى قلم ظفر الحلال والمحرم بأذنه والحقة أو القدية على
 المعلوم كفى المدونة والذخيرة وان اكرهه أو قلمه وهو نائم فعلى القائم المحرم والحلال وشبهه
 فى الحقة فقال (ك) ازالة (شعرة) واحدة من جسده فحقة (او) ازالة (شعران)
 عشرة فغير اماطة اذى فحقة من طعام ولا ماطة فيها فدية كازالة الكثير الزائد على
 عشرة فالتشبيه تام (و) قتل (قطة) واحدة فيها حقة (او) قلات) عشرة فيها حقة ولو
 لاماطة قال فى التوضيح لم نعلم فى المذهب قولاً وجوب القدية فى قطة أو قلات (وطرحها)
 أى القملة أو القملات بالارض فيه حقة كقتلها بالجر عطف على قتل المقدّر قبل قلة
 أو بالرفع مبتدأ خبره محذوف أى كقتلها فى ايجاب الحقة بناء على جواز قطع العطف ان
 أمن اللبس كما قال الرضى لتأديته ملوتم بالملقها من جسده الاذى وشبهه فى وجوب الحقة
 أيضاً فقال (خلق) شخص (محرم) بجمع أو عمرة (الشخص) مثله فى كونه محرماً صحيح
 أو عمرة بأذنه (موضع الحجامه) فيلزم الحالى حقة من طعام (الان يتحقق) الحالى (ثنى
 القمل) عن موضع الحلق فلا حقة على الحالى وعلى المحلوق شعرة فى الحالى القدية
 (و) ك(تقرید) أى ازالة القراعدن (بعيره) أى المحرم فيه حقة ان لم يقتله اتفاقاً وان
 قتله على المشهور ولا فرق بين قتله وكثيره وقد نقل الخط والمواق عنها انه يطعم فى طرحه
 ولما قال ابن الحاجب وفى تقرید بعيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف
 بأن الذى حكاه غيره ان القولين انما هما اذا قتل القرا (لا) شئ على المحرم فى (كطرح
 علقه) عنه او عن بعيره لانها من دواب الارض وأدخلت الكاف النمل والدود والذباب
 والسوس وغيرها سوى القملة والبرغوث فلا شئ فى طرحها (او) طرح (برغوث)
 بتثنية الباء لانه من دواب الارض فى الشامل وله طرح برغوث ولا شئ عليه فى قتله
 وقبل يطعم (والقدية) واجبة (فيما) أى القمل الذى يترفع به يضم المشاة تحت وفتح
 المشاة فوق والراء والفام مستددة أى يتنعم به (او) فيما (يزيل به) اذى الخط لم يبين ابن
 القاسم ما هى اماطة الاذى وجعلها البياح قسيتين أحدهما ان يقلق من طول ظفره
 فيقله وهذا اذى معتاد والثانى ان يريد مداواة جرح بأصبعه ولا يتمكن الا به (كقص
 الشارب) جعله ابن شاس مثلاً لما يزال به اذى وتثناً لما يترفع به وهو صالح لهما (او)
 قص (ظفر) واحد لا ماطة اذى فهو مفهوم قوله آتفاً لا اماطة اذى او متعدداً لا ماطة

(قوله وعلى هذا) أى قول الخط
 عبثاً وترفعها (قوله ما هنا) أى
 قلم الظفر (قوله كازالة الكثير
 الزائد على عشرة) تشبيهه فى
 ايجاب القدية (قوله لم نعلم)
 نحرى به الصديق لاحتمال
 وجوده وعدم اطلاعه عليه
 (قوله بالجر) راجع لقول المصنف
 وطرحها (قوله لتأديته) أى
 طرحها الخ عمله لكونه كقتلها
 (قوله عنها) أى المدونة (قوله
 انه) أى المحرم (قوله فى طرحه) أى
 القرا (قوله الاب) أى قلم ظفره
 (قوله لهما) أى الترفه وازالة الاذى
 لانه تارة يقصه لطوله وهذا ترفه
 وتارة لداواة جرح لا يتمكن منها
 الاب وهذا ازالة اذى

أذى أو لا فحصل من كلامه أن لقلم الظفر الواحد ثلاثة أحوال قلته منكسرا لا شيء فيه
قلته لا لاماطة أذى فيه حفنة قلته لا ماطة أذى فيه فدية وادخل بالكاف حلق العانة وتنف
الابط والاتف (وقتل قل كثير) بأن زاد على اثنين عشر ففيه الفدية هذا قول مالك رضي
الله تعالى عنه قال في البيان رأه من اماطة الأذى وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر
التوضيح ومثل قلته طرحه (وخضب) لرأسه أو لحبته أو غيرهما (بكعباء) بالمد والصرف
مثال صالح للأمرين لأنه يطيب الرأس ويقوِّحه ويقتل دوابه ويرجل شعره ويزينه
وبدون هذا تجب الفدية قاله سند ودخل بالكاف الوضوء بفتح الواو وكسر السين المهملة
وسكونها لغة نبت شجرة كالسكنز برديق ويخط مع الحناء من الوسامة أي الحسن لأنها
تحسن الشعر قاله في توضيحه وفيه الفدية ولو نزع مكانه أن عم رأسه مثلاً بالخضب بل
(وان) كان الخضوب (رقعة أن كبريت) بأن كانت قدر الدرهم فإن صغرت فلا فدية وأفهم
قوله خضب أنه أن جعلها في فم جرح أو وحشي بها شقوفاً أو شربها فلا شيء عليه وهو
كذلك (ويجرد) بضم الميم وفتح الجيم والراء مشددة صب ماء على جسد في (حمام) بفتح
الحاء وشد الميم عن ذلك وإزالة وسخ فيه الفدية (على المختار) ولولرفع جماعة واسقط
من كلامه تفسيده بجولسه فيه حتى يعرق وأولى أن ذلك أو زال ويحشا وأما صب الماء
اليارد فيه فلا فدية فيه ودخوله للتدفق بلا غسل جائز ومذهب المدونة أنه لا تجب الفدية
على داخله إلا إذا نكح وألقى الوسخ واقتصر على مختار اللغوي لاختياره الأشياخ لا ما
فيها قاله الشارح (واتحدت) الفدية في أربعة مواضع وتعد في غيرها بتعدد سببها
وهذا هو الأصل فيها فتعد مع تعدد سببها (أن ظن) الشخص (الإباحة) لأسباب الفدية
كن طاف للعمرة وسعى وتحلل وفعل أسباباً للفدية من لبس محيط وطيب وإزالة الشعر
وغيرها ثم تبين له فساد طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتلك الأسباب وكن رفض
أحرامه وظن خروج منه وإباحة ممنوعاته برفضه وفعل أسبابها كذلك ففيها فدية
واحدة وكن وطئ وهو محرم وظن خروج منه وإباحة ممنوعاته ففعل أشياء من موجباتها
ففيها فدية واحدة وأما من ظن إباحة ممنوعات الأحرام ولم يستد في ظنه لشيء مما تقدم
وفعل أسباباً في أوقات متباعدة فعليه لكل سبب فدية وكذا من ظن أنها لا تعد لتعدد
أسبابها وفعل أسباباً كذلك فقوله أن ظن الإباحة أي في صور مخصوصة وهي المتقدمة
(أو تعدد موجباتها) بكسر الجيم أي سبب وجوب الفدية كبس وطيب وحلق وقلم وإزالة
وسخ (بقور) واحد ففيها فدية واحدة لصبر ورثها كشيء واحد أن لم يخرج للأقل قبل
فعل الثاني والافتقار للقور هنا على حقيقته وهو اتصال الأسباب وفعلها في وقت
واحد كذا يفيد ظاهر المدونة وأقره ابن عرفة خلافاً لما اقتضاه ابن الحاجب واقتصر
عليه من أن اليوم فور وإن التراخي يوم وليلة لا أقل (أو) تراخي ما بين التعليق
(ونوى) عند فعل الأول (التكرار) لأسباب الفدية ولو طال ما بين السببين واختلفا

(قوله رأه) أي الامام رضي الله
تعالى عنه قتل القمل الكثير
(قوله وبدون هذا) أي أقل
منه صفة تجب (قوله تجب
الفدية) أي فوجوبها بهذا أخرى
(قوله واسقط) أي المصنف (قوله
من كلامه) أي اللغوي (قوله
لاختياره الأشياخ) من إضافة
المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع
فاعله (قوله بتعدد سببها) أي
الفدية صفة تعدد (قوله وهذا)
أي تعدد سببها (قوله
فيها) أي الفدية (قوله كذلك)
أي ظاناً بالإباحة (قوله منه) أي
الأحرام (قوله كذلك) أي
في أوقات متباعدة (قوله من أن
اليوم فور) بيان لما

كاللبن والتطيب اذا لم يخرج للادول قبل الثاني والاعتدلت وشمل كلامه نية فعل جميع
 موجبات القدية وفعلها كلها او متعدد منها ونية فعل كل ما يحتاج اليه منها وفعل
 متعدد منها ونية فعل اشياء معينة وفعلها كلها او متعدد منها وسواء كانت النية عند
 فعل قول موجب او عند ارادة فعله او قبل ذلك (او قدم) بفحركات مثقلا مانعها عام على
 مانعها خاص كان قدم في لبسه (الثوب) الطويل الى اسفل من الركبة او القلنسوة
 (على السراويل) او العمامة او الجبة فقدية واحدة للعام نفعه ولا فدية للخاص الا ان
 ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاعه بالثوب اطوله طوله بالاولد نفعه حرا أو بردا فترى
 بلبسه فدية أخرى لا تنفعه ثانيا بغير ما انتفع به أولا محمد من اقتزى بغيره فوق منزله عليه
 فدية الا ان يبسطهما ويأترز بهما كرادع فوق رداء ابن عرفة الشيخ ان احتزم فوق ازاره
 ولو يحمل او اقتزى بغيره فوق آخر اقتدى الا ان يبسطهما فبأترز بهما وقاله ابن عبدوس عن
 عبد الملك قاتلا بالأس بردا فوق رداء والفرق ان الرداء فوق الرداء ليس احتزما بخلاف
 الا تترافق الازار حيث لم يبسطهما قبله فهو كاحتزام على المئزر (وشرط وجوبها)
 اى القدية (في اللبس) لمحيط بمنوع لبسه بالحرام (انتفاع) بالملبوس (من) دفع (حرا أو
 برد) اى شأنا وان لم ينتفع بالفعل فن لبس ثوبا شافا لا يقي حرا ولا بردا وترأخى زمنا طويلا
 فعليه القدية فى الجواهر القدية اذا انتفع باللبس من حرا وبرد او دام عليه كالיום (لا)
 فدية عليه (ان) لبس محيطا بمنوعا (تراء) (مكانة) اى فورا ولم ينتفع به من حرا ولا برد
 (وفى) القدية بانتفاعه بالملبوس فى (صلاة) ولور باعية طول فيها وعدمها (قولان) لم يطلع
 المصنف على ارجحية احدهما قال فى التوضيح بناء على انها تعد طولاً لا وتبعه جماعة من
 الشارحين وفى الخط عن سنده بعد ذكر القوانين من رواية ابن القاسم عن مالك رضى الله
 تعالى عنهم ما قال فمرة نظر الى حصول المنفعة فى الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل
 الا بالطول الخط هذا هو التوجيه الظاهر لا ما ذكره فى التوضيح اذ ليس ذلك بطول لما
 علمت مما تقدم اه والذى قدمه ان الطول كالיום كما فى ابن الحاجب وابن شام وغيرهما
 وبه تعلم ان القولين سواء طول فى الصلاة ام لا خلافا لما فى عب عن الشارح (ولم يأنم)
 المحرم (ان فعل) موجب القدية (لعذر) حاصل او خفيف حصوله هذا قول التاجورى
 واقتصر عليه عب وأقره البنائى وظاهره نقل المواق انه لا يضمن حصوله ومفهوم
 لعذر ان فعله غير عذر ولا ترفع القدية انما كان العذر لا يرفع القدية (وهى) اى
 القدية (نسك) بضم النون والسين المهملة اى عبادة مضاف او ممنون مبدل منه (شاة)
 بالجر على الاول والرفع على الثانى وفى بعض النسخ بشاة البدري شرط فيها سن وسلامة
 الاضحية كما تفيد المدونة والظاهر اشتراط ذبحها وانه لا يجوز اعطاؤها للمساكين حية
 (فاعلى) اى أفضل من الشاة وهى البقرة وأعلى من البقرة البدنة طالة الباجى الابى وهو
 المذهب واقتضى أبو الحسن فى منسكه ان الشاة أفضل من البقرة فالبقرة فعلى هذا معنى

(قوله منها) اى أسباب القدية
 (قوله أو الجبة) اى المفتوحة
 من امام (قوله لطوله) اى
 السراويل (قوله أو لا) بنشيد
 الواو (قوله وعدمها) اى القدية
 (قوله مضاف) اى اضافة بيان
 (قوله فيها) اى النجاة (قوله وانه)
 اى الشأن

أعلى أكثر لجانا وان كان بعيدا (أو اطعام ستة مساكين) أي لا يملك كون قوت عام ففعل
 الفقراء (لكل) منهم (مدين) بضم الميم وشدة الدال المهملة مثني مدينوي مل محققان
 متوسط لا مقبوض ولا مبسوط فهي ثلاثة أصح (كال كفارة) لليمين في كونها من غالب
 قوت أهل البلد لا غالب قوته وكونها بعبده عليه الصلاة والسلام اذ به تؤذي جميع
 الكفارات سوى كفارة الظهار البدر الظاهر أن المشبه به كفارة اليمين وبأن حكمها في
 باب اليمين في قوله فلا يجزى مائة قنينة ولا مكثر من مائة من كل واحد من كل نصف لا الصوم
 ولا الظهار لانها مرتبة (أو صيام ثلاثة أيام) ان كانت غير أيام منى بل (ولو) كانت
 (أيام منى) الثلاثة التي بعد يوم العيد (ولم يحتص) بالنسك ذبحا أو فحرا أو اطعاما أو صياما
 (بزمان أو مكان) قالته ومقتضاه اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية
 اختصاصه بالشاة فاعلى (الا ان ينوى) المقصدى (بالذبح) بكسر الدال أي المذبح ومثله
 المنخور (الهدى) أو يقلد ويشعر ما يقلد ويشعر ولو لم ينو الهدى كما يفيد المواقف
 (في) يصير حكمه (حكمه) أي الهدى في أن محله منى أن وقف به في عرفة ليلة العيد وساقه
 في حج وبقيت أيام النحر والأفعلة مكية بشرط جمعه بين الحل والحرم (طفي) نية الهدى كافية
 في كون حكمه كالهدي كما يفيد الباجي وابن شاس وابن الحاجب وهو ظاهر المصنف
 والتقليد والاشعار بمنزلة النية كما يفيد نقل المواقف عن ابن الموارز وصرح به الفاكهاني
 ولا يدخل في قوله فكحكمه إلا كل فلا يأكل منها بعد المحل ولو جعلت هدبا (ولا يجزى) عن
 اطعام ستة مساكين لكل مدين (غداء وعشاء) بفتح الواو هما وإهمال الدال ولا غدا أن
 ولا عشا أن (ان لم يبلغ) ماذكر (مدين) لكل مسكين فان بلغهما أجزأ والأفضل
 الامداد كما يفيد قوله في الظهار ولا أحب الغداء والعشاء كقضية الأذى والفرق
 بين القدية وكفارة الظهار وبين كفارة اليمين انها مبداء لكل مسكين وهو الغالب
 في كل شخص في يوم والقدية لكل مدين فها قدراً كله في يومين (و) حرم عليهم (الجماع
 ومقدماته) ولو علمت السلامة (وافسد) الجماع الاحرام حال كونه (مطلقا) عن التقيد
 سواء كان عمداً أو سهواً أو جهلاً أو اكرهاً في قبل أو دبر من آدمي أو غيره بعد فعل شيء من
 أفعال الجماع أو قبله ولا بد من كونه من بالغ وموجباً للغسل كما يفيد قول ابن عرفة وبفسد
 الجماع مغيب الحشفة كما هو في الغسل وقول ابن الحاجب والجماع والمنى في الانسداد على
 فهو موجب الكفارة في رمضان التوضيح كان المصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفارة
 في رمضان يوجب الفساد هنا وقد تقدم أن موجب الكفارة في الصوم هو الجماع
 الموجب للغسل وشبهه في الانسداد فقال (كاستدعاء منى) بقبلة أو مباشرة بل (وان)
 استدعاءه فخرج (ينظر) أي ادامته وكذا ادامة فكر فان لم يدم فلا يفسد ويندب
 الهدى كما في المواقف عن الأبهري وفي الخط ما يفيد أن هذا مقابل الراجح من وجوب
 الهدى وهو ظاهر كلام المصنف وقيد الانسداد بقوله (ان وقع) الجماع (قبل الوقوف)

(قوله وان كان بعيدا) حال (قوله)
 (فهى) أي القدية (قوله في كونها
 من غالب قوت أهل البلد) صلة
 كاف التشبيه (قوله لا الصوم) عطف
 على اليمين (قوله لانها) أي كفارة
 الظهار (قوله وبشرط) بالجر عطف
 على مدخول في (قوله والقدية لكل
 مدين الخ) أي وكفارة الظهار
 لكل مدين (قوله السلامة)
 أي من خروج منى ومدى (قوله
 من كونه) أي الجماع

بعرفة ففسده (مطلقاً) أي فعلاً شيئاً كطواف القدوم والسعي أم لا لخط بعد ما فسر
 الإطلاق بما ذكرنا كان طواف القدوم والسعي شيئاً يبري جرة العقبة وطواف
 الأفاضة في كون كل واحد من القسمين واجباً وركناً وفصل في الثاني دون الأول حسنت
 الإشارة إلى ذلك بالإطلاق (أو) وقع الجماع (بعده) أي الوقوف فيفسد (ان وقع)
 الجماع (قبل) طواف (أفاضة) ربي جرة (عقبة يوم النحر أو قبله) ليلة المزدلفة الخط
 لا بد من هذه النقطة لثلاثتهم اختصاص الفساد يوم النحر (والا) أي وإن لم يقع قبلهما
 يوم النحر أو قبله بأن وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما يوم النحر (فهدي) واجب
 في الصور الثلاثة من غير أفساد ولا يدخل في هذا ما وقع بعدهما يوم النحر أو قبله سابقاً
 وحل به ما بقي وشبه في الهدى فقال (كأنزال) لمخى (استدأ) أي يجتزأ نظراً وفكر ولو قصد
 به المذلة فإن خرج بلاذلة وغير معتادة فلا شيء فيه (وامدائه) فيه الهدى سواء خرج
 استدأه أو بادامة نظراً أو فكر أو قبله أو مباشرة أو غيرها (وقبلته) بدون منى ومذى فيها
 هدى إذا كانت على التيمم لغير وداع ورجعة والأفلاشي فيها إلا أن يخرج بهامنى أو مذى
 لحكمه فإن كانت على الجسد فخكمها حكم الملامسة أن يخرج بهامنى أو مذى أو كثرت
 فهدى والأفلاشي فيها ولو قصد المذلة أو وجدها (ووقعه) أي الجماع من معتمر (بعد)
 فراغ (سعى في عمرته) قبل تحلله منها فلا يفسد حاله أركاناً وفيه هدى (والا) أي
 وإن لم يقع بعد سعى فيها بأن وقع في السعى أو قبله (فسدت) عمرته فالذى يفسد الحج
 في بعض أحواله ويوجب الهدى في بعض آخر وهو الجماع والآنزال يفسد العمرة في بعض
 الأحوال ويوجب الهدى في بعض آخر وأما ما لا يفسد الحج ويوجب الهدى فقط فلا
 يوجب في العمرة أذى أخف هذا ظاهر الشارع وغيره واستظهر من إيجاب الهدى فيها
 أيضاً البنائي وهو الذي يشهد له عموم كلام الباجي الذي في الخط والتوضيح (ويجب) على
 المكلف (اتمام) النسك (المفسد) بضم الميم وفتح السين من عمرة أو حج أدرك وقوفه وإن
 كان النساد قبله فيقه بالوقوف ونزول من دافعة ومبيتاً ووقوف المشعر الحرام وربي جرة
 العقبة والأفاضة والسعي عتبه أن لم يكن قدمه ومبيت منى ورميها والتحصيب فإن فاته
 وقوفه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء على إحرامه الفاسد إمام قائل فاته
 تماد على فاسد يمكن التحلل منه وهو لا يجوز كما يأتي في قوله وإن أفسد ثم فات أو بالعكس
 وإن بعمرة التحلل لتحلل وقضاء دونها فهو تقييد لما هنا (والا) أي وإن لم يتمه سواء ظن
 إباحة قطعه أم لا (فهو) أي الإحرام الفاسد باق (عنيه) أن لم يحرم بالقضاء بل (وإن)
 أحرم) بغيره فهو لغو ولو قصد به قضاء المفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء عنه عند إمامنا
 مالك رضي الله تعالى عنه ولا قضاء عليه لما أحرم به وإتمامه إتمام للمفسد (ولم) الأولى
 ولا (يقع قضاؤه) أي المفسد (الافى) سنة (ثالثة) أن لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف
 الثاني والأمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو في أشهر الحج ويقضيه في العام الثاني

(قوله أي فعلاً) أي الرجل
 والمرأة (قوله وفصل في الثاني)
 أي ربي العقبة والأفاضة بين
 وقوعه يوم العيد أو بعده (قوله
 دون الأول) أي القدوم والسعي
 (قوله ذلك) أي عدم التفصيل
 (قوله هذه النقطة) أي أو قبله (قوله
 في هذا) أي قوله والأفلاشي (قوله
 فيها) أي القبلة (قوله من عمرة أو
 حج) بيان للمفسد (قوله أدرك
 وقوفه) أي الحج المفسد (قوله
 وإن كان النساد قبله) أي الوقوف
 مبالغة في وجوب إتمامه (قوله
 فإن فاته وقوفه) مفهوم أدرك
 وقوفه (قوله فهو) أي قوله وإن
 أفسد الخ (قوله لما هنا) أي قوله
 ويجب إتمام المفسد (قوله فهو)
 أي إحرامه بغيره (قوله وإتمامه)
 أي ما أحرم به (قوله والا) أي وإن
 أطلع عليه قبل فوات وقوف الثاني

وعبارة ابن الحاجب فان لم يتم ثم احرم القضاء في سنة اخرى فهو على ما افسد ولم يقع قضاؤه
 الا في الثالثة (و) وجب (فورية القضاء) لمبا افسده من حج او عمرة بعد التحلل من فاسدهما
 ولو على القول بتراخي الحج ولم يحن فواته وهو ظاهر قوله ان كان ما افسده فريضاً بل (وان)
 كان (تطوعاً) لان تطوع الحج والعمرة من النقل الذي يجب تكميله بالشروع فيه
 والقضاء من جله التكميل وظاهر كلام ابن عبد السلام والتوضيح تقديم قضاء التطوع
 على حجة الاسلام (و) وجب (قضاء القضاء) من حج او عمرة ان افسده فيما أتى بحجته عند ابن
 القاسم احدهما قضاء عن الحجة الاولى والثانية قضاء عن قضائهما الذي افسده ويمد
 مع كل حجة هدياً وظاهر المصنف ولو كثرا بن الحاجب وفي قضاء القضاء المفسد مع الاول
 قول ابن القاسم ومحمد والمشهور ان لا قضاء في قضاء رمضان قال في التوضيح عن ابن راشد
 به بقوله والمشهور ان لا قضاء في قضاء رمضان على ان المشهور هنا القضاء والفرق بينهما
 ان الحج لما كانت كلفه شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سد للذريعة لثلاثها ونبه وفرق
 آخر ان القضاء في الحج على الفور واذا كان على الفور صارت حجة القضاء كأنه حجة معينة
 بزمان معين فلزمه القضاء ان افسدها بحجة الاسلام واما زمان قضاء الصوم فليس بعين
 (و) وجب (فخر هدى في) زمن (القضاء) لحج او عمرة ولا يقدمه زمن اتمام المقدس
 فيؤخره على المشهور ليجتمع الجابر والنسكي والمالي والوجوب من نصب على الهدى وعلى
 كون فخره في القضاء ولا يكره غير شرط بدليل قوله واجزا ان يجل وظاهر عبارته وجوبه
 للقضاء وليس كذلك بل للفساد فلو قال وفخر هديه فيه ويكون ضمير هديه للفساد وفيه
 للقضاء لكان احسن (واتحد) هدى الفساد ان اتحد موجب الفساد بل (وان تكرر)
 موجب بوط (النساء) اي فيهن (بخلاف صيد) فتمتد جزاؤه بتمتده لانه عوض عنه
 والعوض بتمتد بتمتد المعوض (و) بخلاف (فدية) فتمتد بتمتد سببها الا في الموضع
 الاربعة المتقدمة في قوله واتحدت ان ظن الاباحة الخ (واجزا) هدى الفساد (ان يجل)
 بضم فكسر منقلا مع اتمام المفسد (و) وجب هدياً (ثلاثة ان افسد) الحج حال كونه
 (قارناً) أو متعاً (ثم) بعد اخذه في اتمامه (فاته) وقوفه أو فاته وقوفه ثم افسده (وقضى)
 قارناً ومتعاً هدى للفساد وهدى للقوات وهدى للقران أو التمتع الصحيح الذي جعله
 قضاء وسقط هدى القران أو التمتع الذي فسد وفاته لانقلابه عمرة فلم يحج القارن باحرامه
 ولا التمتع من عامه وسببه فسد هذا بقوله لادم قران ومتمعة للقائت فان قلت قوله وقضى
 صادق بقضائه قارناً وبقضائه مفرداً فنحن أين علم ان مراده الاول قلت من قوله الا في
 لاقران عن افراد الخ (وعمرة) عطف على هدى من قوله والا فهدى فلو وصل به لكان
 احسن اذ ذكره هنا وهم اتصاله بما قبله وليس عمداً اي حيث قلنا بعدم الفساد هدى
 ويجب معه عمرة يأتي بها بعد أيام منى (ان وقع) الوطء غير المفسد للحج (قبل ركعتي
 الطواف) للافاضة صادق بوقوعه قبل الطواف وبوقوعه بعده وقبل ركعتيه وكذا ان

(قوله من حج أو عمرة) بيان لما (قوله
 بعد التحلل) صلة القضاء (قوله
 ولو على القول بتراخي الحج الخ)
 مبالة في الفورية (قوله من حج
 أو عمرة) بيان للقضاء (قوله ان
 افسده) اي القضاء (قوله ولو
 كثر) اي افساد القضاء (قوله
 المفسد) نعت القضاء (قوله ولا
 يقدمه) اي فخر الهدى (قوله
 فيؤخره) اي فخر الهدى الى زمن
 القضاء (قوله النسكي) اي
 القضاء (قوله والمالي) اي الهدى
 (قوله وليكنه) اي فخره في القضاء
 (قوله وجوبه) اي الهدى

وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعي لم يسع عقب طواف القدوم في مفهوم قبل
 ركعتي الطواف تفصيل لما أتى بطواف وسعي لا خلل فيهما فان وقع بعد ركعتي الطواف
 ان قدم السعي عقب طواف القدوم أو بعده السعي لم يقدمه وقبل رمي جرة العقبة
 فلا عمرة عليه سلامة طوافه وسعيه من الخلل وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب
 المدقونة قال في التوضيح اذا لم نقل بالافساد فلا خلاف ان عليه هدبا واختلاف في العمرة
 على ثلاثة أقوال الاول ان عليه عمرة كان وطؤه قبل الطواف أو بعده قاله ابن حبيب
 الثاني لا عمرة عليه كان وطؤه قبل الطواف أو بعده وهو قول القاضي اسمعيل الثالث
 وهو المشهور ومذهب المدقونة ان كان قبل الافاضة أو بعدهم ابان نسي شوطا منها أو قبل
 ركعتي الطواف فعليه العمرة وان كان بعد ذلك فلا عمرة عليه اه ابن عرفة وتضعيفه
 اسمعيل بان عمرته توجب طوافها فلا يصح لها ولا افاضة معاير ديوان المطلوب اتينانه
 بطواف في احوام لا تملك فيه لا بقيدانه افاضة ورده أيضا ابن عبد السلام بأنه اذا كان سبب
 احوام العمرة جبر الاول فلا نسلم ايجابها طوافا غير الاول (و) وجب على من أكره امرأته
 على جباها اياها حرة كانت أو أمة أذن لها في الاحرام أم لا (اجحاج مكرهته) بضم
 فسكون ففتح وهدي عنهما من ماله ومفهوم مكرهته ان الطائفة لا يجب عليه ايجاجها
 ويجب عليها الحج والهدي من مالها وطوع أمة اكره الا ان تطلبه عند ابن القاسم اي
 أو تزين له ان كانت المكرهه باقية في عصمته أو ملكه بيل (وان) طلقها (نكحت)
 الزوجة المكرهه (غيره) اي المكرهه ويحجب الزوج الثاني على اذنه لها في قضاء المفسد
 أو باع الامه التي أكرهها وبيعها جاز على المنصوص ويجب بيان وجوب قضاء المفسد
 عليها والا فلا يشتري ردها به ابن يونس فان فلس الزوج المكرهه حاصت زوجته المكرهه
 عزما بمؤنة جها وهديا ووقف ما يصير لها حتى تنجب به وتمتد يد منه فان مات قبله رجع
 ماناها المؤنة الحج لغرمائه ونفذ الهدي وان أكرهه جلا على وطء امرأته مكرهه فلا شيء
 على المكرهه بالكسر الا الاثم ولا على المرأة وعلى الرجل المكرهه بالفتح ايجاجها لان انتشاره
 دليل اختياره فزده عجم البناني يمكن ادخال هذه الصورة في قول المصنف مكرهته بأن
 يشال مكرهته لسواء أكرهها هو أو غيره وفي قوله وعلى المكرهه بالفتح ايجاجها الخ نظر
 والظاهر انه لا شيء عليه اه (و) يجب الحج والهدي (عليها) اي المكرهه بالفتح من مالها
 (ان أعدم) مكرهها بالكسر (ورجعت) المكرهه بالفتح بعوض ما انفقت من مالها
 في جها وهديا على المكرهه بالكسر ان ايسر (كم) الرجوع (المتقدم) في رجوع من
 أتى عليه طيب أو على رأسه ساتر وهو نائم ولم يجد المتي شيا يفقد يد عنه فافتدى الحرم
 بغير الصوم ثم أيسر المتي في كونه بالاكل فترجع عليه بالاكل من كراء المثل وما اكرت
 به ان اكرت وبالاقل عما انفقت ومن نفقت مثلها في السفر بلا اسراف وفي الهدى
 بالاقل من غنمه وقيمته ان كانت اشترته وبقيمته ان كان من عندها وفي القدية بالاقل من

(قوله ليأتى بطواف وسعي الحج) علة
 لقوله وعمرة (قوله ومذهب المدقونة)
 عطف على المشهور (قوله
 وتضعيفه اسمعيل) من اضافة
 المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع
 فاعله (قوله بأن عمرته) صلة تضعيف
 (قوله فلا يصح) اي الطواف
 (قوله لها) اي العمرة (قوله برد)
 بضم الباء وفتح الراء الخ خبر تضعيفه
 (قوله ورده) اي تضعيف اسمعيل
 (قوله بأنه) اي الشان (قوله جبر)
 خبر كان (قوله ايجاجها) اي العمرة
 من اضافة المصدر لفاعله وتكميل
 عمله بنصب مفعوله (قوله وهدي
 عنها) عطف على ايجاج (قوله والا)
 اي وان لم يبين (قوله قبله) اي الحج
 (قوله لغرمائه) صلة ترجع (قوله
 ونفذ) بضم فكسر متغلا

مثل كيل الطعام وقيمة الشاة ان كان الطعام من عندها أو غنمه ان اشترته هذا ان اقتدت
بطعام فان اقتدت بشاة من عندها فبلاقل من قيمتها وقيمة الطعام وان كانت اشترتها
فبلاقل من غنمها وقيمة الطعام والمعتبر في الاقامة يوم الرجوع لا يوم الاخراج في التوضيح
التونسي لو كان النسل بالشاة ارقق لها حين نسكت وهو مسرثم أيسر وقد غلا النسل
ورخص الطعام فانما يلزمه الطعام اذ هو الاقل قيمة من قيمة النسل الذي نسكت به
(وفارق) وجوبه او قيل ندبا (من) اي المرأة التي (أفسد) الواطئ الحج أو العمرة (معه) اي
المرأة الموطوءة وذ كرضيها مراعاة للفظ من وأجرى الصلة على غير ما هي له ولم يبرز لان
الليس وصلة فارق (من) حين (احرامه) بالقضاء حجا أو عمرة (تحلله) منه بتمام الاقامة
وركعتيه والسعي ان لم يسع عقب القدوم وحلقه في الحج والعمرة ثلاثا يعود الى مثل
ما كان منه وأشهر اتيانه بالمبدأ والغاية بانهم في القضاء وهو كذلك وأما انعام المفسد فذكر
ابن رشد انه كذلك وتقيده علمنا في القضاء بل تقيدها في الانعام أولى لمظنة التسهيل فيه
وظاهر الطراز خلافه وهو ظاهر اذا الفساد حصل فلا معنى للاحتباس منه الا ان يقال
وجوب الانعام يوجب كونه بصورة ليس فيها افساد آخر ومفهوم من أفسد مدعه عدم
وجوب مفارقة غيرها وهو - بقولين ذكرهما زروق (ولا يراعي) بفتح العين في احرامه
بقضاء المفسد (زمن احرامه) بالافسداي لا يلزمه ان يحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن
الذي كان أحرم فيه بالفسد فله ان يحرم به في مثله أو قبله أو بعده فلو أحرم في شوال
وأفسده فله ان يحرم بقضائه في ذي القعدة أو الحجة (بخلاف ميقات) مكاني أحرم منه
بالفسد (ان شرع) بضم فس كسر اي طاب الاحرام منه شرعا كالحليفة فله في الحجة
لمصرى فانه يجب الاحرام بالقضاء منه ولو أقام بمكة بعد انعام المفسد للقبال فان أحرم
منها الزمة وعليه دم (وان تعداه) اي المحرم بقضاء المفسد الميقات الذي كان أحرم منه
بالفسد وأحرم بالقضاء بعده (ة) عليه (دم) ولو تعداه بوجه جائز كقامته بمكة للقبال وهذا
يخص قوله فيما مر ومكانه له اي ان بمكة مكة ونذب بالمسجد كفروج ذي النفس لميقاته
واحتراز بقوله شرع من احرامه بالفسد قبل الميقات كصفر فليس عليه ان يحرم بقضائه
الامن الميقات الشرعي كالحجة ومن تعدى بها احرام المفسد والاحرام به بعده فلا يتعداه في
القضاء ويجب عليه الاحرام به من ميقاته الشرعي وظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه
انه يحرم بقضاء المفسد من المكان الذي أحرم منه بالفسد سواء كان الميقات الشرعي
أو بعده وتأوله اللغوي على انه كان أحرم منه بوجه جائز كمن جاوز الميقات بلا احرام
اعدم ارادته بمكة حين مر ورده به ثم بدله دخوله وأما من تعداه أو لا غير عذرة فلا يتعداه
ثانيا الا محروما ونحوه للباجي والتونسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مشروع بالعدو
ابن عرفة وفيها يحرم مفسد عمرته أو وجهه للقضاء من حيث أحرم أولا الا ان كان أحرم أولا
قبل الميقات فنه فان تعدى الميقات في القضاء قدم التونسي ان أحرم أولا قبل ميقاته

(قوله فانما يلزمه الطعام) اي قيمته
(قوله بانها) اي المفارقة (قوله
انه) اي انعام المفسد (قوله
كذلك) اي القضاء في مفارقة من
أفسد معها (قوله علمنا) اي
المفارقة (قوله خلافه) اي انه
لا تطلب المفارقة في الانعام (قوله
منها) اي مكة (قوله لزمه) اي
الاحرام الشخص فليس له حله
عن نفسه (قوله ومن تعدى) اي
الميقات الخ عطف على من احرامه
بالفسد قبل الميقات (قوله به) اي
المفسد (قوله بعده) اي الميقات
(قوله به) اي القضاء (قوله أولا)
بشد الواو (قوله فيها) اي المدونة
(قوله أولا) بشد الواو في المواضع
التي (قوله فنه) اي الميقات

جهلا فكون قضاؤه منه صواب وان كان تقربا فالصواب من حيث احرم أولا اللعنى محمل
قول مالك يحرم من حيث أحرم أولا على انه جاوز الميقات ولا غيرة معه وظاهر نقل ابن
شامس القضاء من الميقات مطلقا (واجزأ تمتع) قضاء (عن افراد) مفسد لان التمتع افراد
وزيادة (و) اجزأ (عكسه) ايضا وهو افراد قضاء عن تمتع مفسد اذا المفسد انما هو الحج
والعمرة قلعت قبله صحيحة ومثله في التوضيح عن النوادر والعينية ونقله اللعنى وابن
يونس قال وهو الظاهر خلاف ما لابن الحاجب تبعه لابن بشير من عدم الاجزاء (لا) يجزى
(قرآن) قضاء (عن افراد) مفسد لانه نقص القرآن عن الافراد في الفضل (أو) اي ولا يجزى
قرآن قضاء عن (تمتع) مفسد لان القرآن عمل واحد والتمتع عملان (و) لا يجزى (عكسهما)
اي الصورتين السابقتين وهو افراد عن قرآن وتمتع عن قرآن فالصور المذكورة ست
الاجزاء في اثنين وعده في اربع واصلا تسع من ضرب ثلاثة الافراد والقرآن والتمتع
في مثلها اسقط عنها ثلاثة صور المأذلة لظهورها وتعبيرها بجزأ مشعر بعدم الجواز ابتداء
وتفخه لابن عبد السلام (ولم ينب) بفتح فضم من احرم بحج تطوع قبل حجة الفرض
وافسده وقضاء (قضاء) حج (تطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه اصالته وهي حجة
الاسلام وبالنذر بدليل تعبيره بواجب دون فرض سواء نوى عند احرام القضاء القضاء
والواجب والقضاء فقط ونوى نيابة عن الواجب وبسقط عنه القضاء في الصورتين قاله
البساطي وهو مفهوم قوله عن واجب ونظر فيه تت واستظهر انه لا يجزى عن القضاء
ايضا ويؤيد البساطي قوله وان حجنا وبنا نذره وفرضه اجزأ عن النذر فقط فان نوى الواجب
نقط اجزأ عنه وبقي عليه قضاء مفسد التطوع ومفهوم تطوع ان من نذر حجا وافسده وقضاء
يثرب له عن الواجب اذا نواه ماعا ولكن تعليل الشارح ظاهر في خلافه وصرح احمد
بأنه لا يجزى عن الواجب اصالته ويؤيده قوله وان حجنا وبنا نذره الخ وان قضاء النذر مساو
لقضاء التطوع في عدم الوجوب اصالته (وكره) بضم فكسر للزوج المحرم بحج او عمرة
(حملها) اي الزوجة محرمه ام لا (للمحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية واما محرمها
كايها فلا يكره حملها كما يظهر من نقل المواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة
بالزوج وظاهره ولو من صهر او رضاع وقال احمد يكره كالزوج والاجنبى حملها
ممنوع حلالا كان او محرما (ولذلك) اي كره حمل المرأة للمحمل (اتخذت) بضم المثناة
وكسر الخاء المعجمة (السلام) التي ترقى النساء عليها للمعامل في الاسفار (و) كرهه (رؤية
ذراعيها) اي الزوجة ظاهرها وباطنهما والظاهر حرمة مسهم لانه اقوى في مظنة اللذة
من رؤيتهما (لا) يكره رؤية (شعرها) اي الزوجة والظاهر كراهة مسه (و) لا يكره
للمحرم بحج او عمرة (الفتوى في امورهن) ولو المتعلقة بفروجهن كقبض ونفاس هذا
ظاهر المصنف وهو الصواب لقول الجواهر ويكره ان يحملها للمحمل ولا بأس
ان يبقى المفتى في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب طي المراد بلا بأس الاباحية بدليل

(قوله منه) اي محمل احرامه أولا
الذي قبل الميقات (قوله وان كان)
اي احرامه أولا قبل الميقات (قوله
محمل) بفتح الميم (قوله قال) اي
خليل (قوله من عدم الاجزاء)
بيان لما (قوله ثلاثة) بالتثنية
(قوله صور المأذلة) بدل من ثلاثة
(قوله لظهورها) اي الثلاثة على
لاسقاطها (قوله أو بالنذر)
عطف على اصالته (قوله بدليل
تعبيره بواجب دون فرض) راجع
لعميم الواجب في الواجب اصالته
والواجب بالنذر (قوله وهو) اي
سقوط القضاء (قوله وان قضاء
النذر الخ) عطف على قوله (قوله
من اختصاص الخ) بيان لنقل
اي منقول (قوله مسه) اي الشعر

مقابلة الأئمة له بالمكروه وما في الجواهر هو لفظ الموازية كما في مناسك المصنف ونقله ابن
عرفة عن النوادر (وحرم) سبب (هـ) أي الأحرام بجمع أو عورة صديها كان أو فاسدا على
الرجل والمرأة في الحرم أو خارجه (وبالحرم) أي فيه ولو لم يحرّم وفاعل حرم تعريض
الآتي ولما كان للحرم حدود حددها سيدنا إبراهيم الخليل صلوات الله تعالى وسلامه
عليه ثم قرئ بعد ذلك ما تمسك به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ثم عزم
معاوية رضي الله تعالى عنهم ما تمسك به عبد الملك بن مروان وفي بعضها خلاف بين المعتمد منه
محمد الها بالموضع والامبال فقال وحده (من نحو) أي جهة (المدينة) المنورة بأنوار
النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة أميال أو خمسة) من الامبال وعلى كل فهو (أ) مبدا
(التنعيم) من جهة مكة المسمى بساجد عائشة الآن قبا بين الكعبة المشرفة والتنعيم
حرم واختلف في مساحته فقبل أربعة أميال وقيل خمسة فالحكاية للخلاف والتنعيم
من الحل بدل ليل ما مر أن من مكة يحرم بالعمرة والقرآن منه وسبب الخلاف الخلاف
في قدر الميل وفي الذراع هل هو ذراع الأدهي أو البر المصري (و) حده (من) نحو
(العراف ثمانية) من الامبال (للمقطع) بفتح الميم والطاء بينهما قاف ساكنة وبضم الميم
وفتح القاف والطاء مشددة أي ثنية جبل يمكن يسمى المقطع (و) حد من نحو (عرفة
تسعة) من الامبال اطراف غرة من جهة مكة وتسمى عرة بضم العين وبالنون وادبين
الحرم وعرفة بالقاف وحده من جهة الجعرانة تسعة أميال إلى شعب عبد الله بن خالد وحده
من جهة اليمن سبعة أميال إلى اضاة بوزن فواة (و) من نحو (جدة) بضم الجيم وشدا الدال
المهملة قرية بساحل البحر غربي مكة بينهما امر حلتان (عشرة) من الامبال (لا) آخر
الحديبية) بشد الحنية عند أكثر المحدثين وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه بالتخفيف
والمراد لا آخرها من جهة الحل فهي من الحرم قاله مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما
وبينما وبين مكة امر حلة واحدة (و) أشار له إمام ابن القاسم بتحديد الحرم بأنه (يقف سبل
الحل دونه) أي السبل الجاري من الحل إلى الحرم لا يدخله وأما السبل الجاري من الحرم
إلى الحل فيخرج إليه وهذا أغلبي فلا ينافيه قول الأزرقي بدخله من جهة التنعيم وكذا
قول القاسم من جهات أخرى وفاعل حرم (تعريض) بفتح المثناة والعين المهملة وضم الراء
المشددة آخره ضاده جهة حيوان (بري) بفتح الموحدة أي منسوب للبراء حترز به من البحر
فلا يحرم على الحرم التعريض له لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه وفيه حذف
المتع أي وحشي بدليل المبالغة أن استقر وحشيا بل (وإن تأنس) بفتح التاء مثقلا أي
تطبع بطباع الأنس وشمل البري الجراد والضفدع البري والسلحفاة البرية التي مقرها
في البروان عاشت في الماء بخلاف البحر يات التي مقرها البحر وان عاشت في البر قاله عيسى
عن ابن القاسم ابن رشد هذا تفسير مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وليس من الصبيد
الكلب البري قاله في الذخيرة وسواء أكل لحم البري (أو لم يؤكل) بضم المثناة وفتح

(قوله وسبب الخلاف) أي في
الساكنة (قوله فهي) أي الحديبية
(قوله يدخله) أي سبل الحل الحرم

(قوله وضبطه ابن غازي) من اضافة المصدر للمفعول وتكميل عمله برفع فاعله (قوله بالحليم والراء) صله بضبط (قوله غير محتاج اليه) خبر بضبط (قوله لانه) اي الشان (قوله ولدخوله) اي جروه (قوله يطلق) تفسير ليس بضم الاوّل فيهما (قوله المالك) تفسير للفاعل المستتر في يرسل (قوله الصيد) تفسير للمفعول البارز (قوله ذلك) اي الاحرام او دخول الحرم (قوله ان كان) اي الصيد (قوله بيده) اي المالك (قوله او كان) اي الصيد (قوله رفقته) اي المالك (قوله والصيد بيده) حال (قوله والمالك) اي الصيد (قوله فلما ارسله) اي الصيد (قوله واحد) ٥٢٧ اي غير مالكه بلا اذنه الخ فترجع على زال ملكه عنه (قوله فلا يضمه)

اي المرسل الصيد (قوله وأطلقه) اي الصيد (قوله فاحذره) اي الصيد (قوله قبل لحوقه) اي الصيد (قوله فهو) اي الصيد (قوله اخذته) اي الصيد (قوله منه) اي من اخذته (قوله وان ابقاه) اي الصيد (قوله عليه) اي الحرم (قوله فهو) اي الصيد (قوله وهو) اي الصائد (قوله فان كان) اي الصائد (قوله آفاقا) اي غير متوطن الحرم (قوله اقامة قاطعة حكم السفر) مفهومه لو طالت جداه وهو ناو الرجوع الى وطنه فانه يلحق بأهل مكة وصرح به ت (قوله وان كان) اي الصائد (قوله ساكني) بكسر النون جفع ساكن بلا نون لاضافته الى متوطن (قوله آفاق) تنازع فيه باع ووهب (قوله من اقام بمكة زمنا طويلا) ظاهره بل صريحه وهو ناو الرجوع الى وطنه وسكت عليه طي وقله البناني واقره وانظر مع قول ابن عرفة وفيه يجوز ذبح الحلال

الكاف كخنزير وقد وسوا كان مملوكا ومباحا (أو) كان البري (طير ماء) اي طير ايريا يلزم الماء لا كاه السمك الصغير ولذا اضيف للماء فليس المراد به ما يطير من حيوان البحر لا باحة للمعمر (و) حرم على الحرم وفي الحرم تعرض (بيضة) اي البري الوحشي (و) حرم بالاحرام وفي الحرم (جزؤه) اي البري الوحشي بالزاي اي يحرم التعرض لبعضه ايضا وضبطه ابن غازي بالحييم والراء غير محتاج اليه لانه يغني عنه قوله ويضاهي لانه اذا حرم التعرض لبيضة فاولى لجروه ولدخوله في عموم قوله بري ولانه سينص على الجرو في قوله والصغير كغيره ويجوز للمعمر شرب لبن صيده وحمل ما يولد ولا يجوز له حمله اذا لا يجوز له امساكه فان حمله فلا شيء عليه (و) ان ملك حل صيد في الحل باصطياده او شرائه او قبول عطية من صائده الحل في الحل ثم أحرم أو دخل به الحرم (فليس له) اي يطلق المالك الصيد يجوز ذلك ان كان (بيده) حقيقة أو حكما بان كان بقصص أو قيدا ونحوهما (أو) كان مع (رفقته) في قصص أو غيره فان لم يرسله وتلف فعليه جزاؤه (وزال ملكه) اي من أحرم أو دخل الحرم والصيد بيده أو رفقته (عنه) اي الصيد في الحال والمآل فلما ارسله أحد فلا يضمه أو أطلقه الحرم فاحذره حلال في الحل قبل لحوقه بالوحش فهو لن اخذته فاذا تحلل الحرم من احرامه فليس له اخذته منه وان ابقاه الحرم بيده ورفقته حتى تحلل وجب عليه ارسله فان ذبحه بعد تحلله فهو ميتة وعليه جزاؤه وامان اصطاده وهو محرم او في الحرم فلم يملكه حتى يقال زال ملكه عنه واما الحلال اذا اصطاد صيدا في الحل ودخل به الحرم حيا فان كان آفاقا زال ملكه عنه ويجب عليه ارسله بمجرد دخوله الحرم ولو كان اقام بمكة اقامة قاطعة حكم السفر قبل اصطاده فان ذبحه في الحرم او في الحل فميتة وعليه جزاؤه وان كان من ساكني الحرم فلا يزول ملكه عنه ولا يجب عليه ارسله وله ذبحه في الحرم واكله ولا جزاء عليه ولو باعه او وهبه له آفاق حلال في الحل وسأني هذا في قوله وذبحه بحرم ما صيد بجمل وفي ت ان من اقام بمكة زمنا طويلا صار كاهلها في هذا وصرح بمفهوم بيده ورفقته فقال (لا) يزول ملك من احرم بعد اصطاده صيدا او شرائه او قبول عطية حل في حل عن الصيد ولا يجب عليه ارسله ان كان الصيد (بيته) اي الحرم (وهل) عدم وجوب ارسله وعدم زوال ملكه عنه مطلق ان احرم من غيره بل (وان احرم منه)

بالحرم الحمام والصيد يدخله من الحل الطول امرهم وما ادركت احدا كرهه الاعطاء ثم اجازه اخذ من مفهوم طول امرهم منه لمن حل غير مكى وفي سماع ابن القاسم لا بأس أن يذبح اهل مكة الحمامة الرومية التي تتخذ للقرائح ابن رشد دليله منعهم سائر الحمام والطير الوحشي وجميع الصيد ان دخل به من الحل خلاف ما عوم المذهب ونصه اه (قوله عن الصيد) صله بيزول (قوله مطلق) اي عن تقييد باحرامه من غير بيته (قوله منه) اي بيته الذي به الصيد

أى البيت كاهل الميقات ومن منزله بين الميقات ومكة أو مقيده بأحراره من غيره فان
أحرم منه زال ملكه عنه ووجب عليه إرساله فيه (تأويلان) أى فهمان فى قولها ومن
أحرم وفى بيته صيد فلا تثنى عليه فيه ولا يرسله الا قول للتونسي وابن يونس والثاني نقله ابن
يونس عن بعض اصحاب والفرق على الاول بين ما يده أو رفقة وبين ما يبيته الذى أحرم
منه ان الميت يرتحل عنه ولا يصاحبه وغيره منتقل بآتقائه ومصاحبه (فلا يستجد)
المهرم أو الا تفاقى فى الحرم (ملكه) أى الصيد بشرأه أو قبول عطية أو اقاله فان ورثه
أورد عليه بعيب زال ملكه عنه وأرسله اذا كان الصيد حاضرا فان كان غائبا فيجوز
شراؤه وقبول عطيته (ولا يستدعه) أى الحرم الصيد يحتمل انه مبنى للمفعول بضم
التحنية وفتح الدال أى لا يقبله من غيره ودية لا من محرر ولا من حلال قال فى الطراز
ولا يجوز للمحرر ان يأخذ صيدا ودية فان فعل رده الى ربه فان غاب نقال فى الموازية عليه
ان يطلقه ويضعن قيمته لربه ومعناه اذ لم يجد من يودعه عنده فان وجد فلا يرسله ويحتل
انه مبنى للقاعل بفتح الهمزة تحت وكسر الدال أى لا يجزه ودية عنده غيره حتى يحتل
من احراره (و) من أحرم ويده صيد ودية من حلال فى الحل (رده) لمودعه وجوبا
(ان وجد مودعه) بكسر الدال الحلال الذى أحرم بعد الايداع فان امتنع من قبوله
حلا ومحررا ولم يجد حاكما يجزبه على قبوله أرسله المودع بالفتح ولا يضمه (والا) أى وان لم
يجد مودعه ولا حلالا يودعه عنده (بقى) بضم فس كسر مثقلا أى الصيد يدم مودعه بالفتح
ولا يرسله لقبوله بوجه ما نزل فان مات عنده ضمن جزاءه لاقية قاله عجم فان قبله محرر من
حلال ولم يجده وجب ايداعه عند حلال فان لم يجده أرسله وضمن قيمته لمودعه الحلال ولو
أحرم بعد ايداعه ومذاقته المودع بالفتح وان قبله محرر من محرر أرسله ولو حضر المودع
ولا يرد له لانه لم يملكه وصورهاتسع ذكرها عجم لانه اما ان يودعه حلال عند حلال ثم
يجرم المودع بالفتح او حلال عند محرر او محرر عند محرر وفى كل منها اما ان يجرد المودع
بالفتح رب الصيد او حلالا يودعه عنده ولا يجرد احدهما (وفى حصة اشتراؤه) أى الحرم
الصيد من حلال فى الحل او فى الحرم من ساكنه الصائد فى الحل ويحول ملكه عنه ويجب
عليه إرساله ولا يجوز له رده لباثعه فان رده له فعليه جزاءه وفساده عليه فيجب عليه رده
لباثعه ان لم يفت (قولان) الاول لابن حبيب والثانى فى الموازية وعلى الحصة فلما أتت قيمته
لانه نسب فى وضع يد الحرم عليه وأرسله فلم يبق له حق فى عينه وانما حقه فى ما لبسته فيرجع
بقيته قاله سند فيلغز به يسع جميع مضى بالقيمة واستظهر الخط رجوعه بثمنه واستثنى
من البرى فقال (الا القارة والحمة) تأوهم اللوحدة (والعقرب مطلقا) صغرة او كبيرة
(وغرابا) اسودا واقع (وحدة) كغنية فيجوز قتل هذه الخمسة لابنية ذكاتها فان نوى
ذكاتها فلا يجوز قتلها سدا عن عبد الوهاب وفيها الجزاءات وألحق بالقار بنت عرس
وما يقرض الثياب من الدواب ودخل فى الحية الافعى وألحق بالعقرب الرتيلا دابة صغيرة

(قوله وفى بيته صيد) حال (قوله)
فيه) أى الصيد (قوله ولا يرسله)
ظاهره سواء أحرم من بيته أو من
غيره وابقاه على ظاهره التونسي
وابن يونس وقبده بعض اصحاب
ابن يونس بأحراره من غيره
(قوله أو اقاله) أى من يسع سدا
على الاحرام ودخول الحرم (قوله)
فان ورثه) أى الحرم أو الا تفاقى
فى الحرم الصيد (قوله اورد)
بضم الراء وشد الدال أى الصيد
المبيع فى الحل قبل الاحرام (قوله
عليه) أى الحرم أو الا تفاقى
فى الحرم (قوله اذا كان الصيد
حاضرا) شرط فى قوله فلا يستجد
ملكه (قوله ويده صيد الخ) حال
(قوله وجوبا) بيان لحكم رده
(قوله ولم يجد) أى المودع بالفتح
(قوله ولو أحرم) أى مودعه
بالكسر (قوله لانه) أى الشان
(قوله منها) أى الثلاثة (قوله
ويحول) عطف على حصة (قوله
ويجب) عطف على حصة (قوله
وفساده) عطف على حصة (قوله
لانه) أى باثعه (قوله وأرسله)
عطف على وضع (قوله له) أى
باثعه (قوله فى عينه) أى الصيد
(قوله لا يجوز) أى قتلها (قوله
وفى) أى الخمسة المقتولة بنية
ذكاتها الجزاء

سوداء والزبور (وفي) جواز قتل (صغيرهما) أي الغراب والحدأة وهو ما لم يصل لحد
 الايذاء نظرًا لاقط غراب وحده أو منعه نظرًا للمعنى وهو انتقاء الايذاء وعلى هذا الاجراء
 مراعاة الاول (خلاف) وشبهه في الجواز فقال (كعادي سبع) كساد وغر وفهد وبه
 فسر حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتية بن ابي
 لهب (كذئب) مثال لعادي السبع فيجوز قتله لا تذكته (ان كبر) بكسر الباء شرط في
 جواز قتل كل عادي لا يقال قاعدته ارجاع الشرط لما بعد الكاف لانها في كاف التشبيه
 لا فائدة حكم في غير جنس المشبهة به لافي كاف التمثيل ببعض الافراد فان صغر كره قتل
 ولا جواز فيه وشبهه في الجواز ايضا فقال (كطير) غير غراب وحدا (خفيف) منه على نفس
 او عضوا ودابة او مال له بال ولا يدفع ولا يؤمن منه (الابقتله) فيجوز قتله ولا جواز فيه
 (و) (الا وزغا) فيجوز قتله (الحل) بكسر الحاء المهمله اي غير محرم (محرم) اي فيه لان
 شأنه الايذاء ويكره للعمر قتله مطابقا وطعام شيئا من طعام مع ان القاعدة ان ما جاز قتله
 في الحرم جاز للعمر قتله الا أن الامام ما سكر رضى الله تعالى عنه رأى انه لو تركها الحلال
 في الحرم لكثر في البيوت وحصل منها الاضرار بافساد ما اتصل اليه ومدة الاحرام
 قصيرة قاله في مذهبه وفي الشارح يمنع قتلها المحرم ويمكن حمل الكراهة على التحريم
 وصرح الجزولي في شرح الرسالة بالمنع وفي المدونة بالكراهة طاعى المراد بها التحريم
 بدليل قوله واذا قتلها المحرم اطعم كسائر الهوام والمذهب كله على الاطعام وشبهه في عدم
 الجزاء المستفاد من الاستثناء فقال (كأن عم الجراد) أي كتر بحيث لا يستطيع دفعه فلا
 جراه ولا حرمه في قتله لعمس الاستئزاز منه (واجتهد) المحرم في التخنظ من قتله واوه للحال
 (والا) اي وان لم يعم ولم يجتهد وقتله مفترطا (فقيته) اي الجراد طعاما تلزم قاتله محرما
 او في الحرم ظاهره كالدونة والجلاب بلا حكومة ولا بن القاسم بحكومة ولا مانع من عود
 قوله والافقيته للوزغ ايضا اذا قتله محرم اقول الامام ما سكر رضى الله تعالى عنه اطعم
 كسائر الهوام وعلى ظاهر المصنف المراد بقيته بنظر اهل المعرفة وعلى ما لابن القاسم
 ان يخرج بلا حكومة فلا يجزئ (وفي) الجراد (الواحدة حقنة) اي مل يد واحدة
 متوسطة لا متبوضة ولا مبسوطة ومفهوم الواحدة ان في الزائد عليها قيمته وهو ظاهر
 الجلاب وفي المواق ما يفيد ان في العشرة فساد ونه الى الواحدة حقنة وان فيما زاد عليها
 قيمته وظاهر المصنف تعيين الحقنة والقيمة من الطعام وقال الباجي في شرح قول مالك
 رضى الله تعالى عنه في الموطأ من اصاب جرادة فعليه قبضة من طعام وعندى انه لو شاء
 الصيام لحكم عليه بصوم يوم الا ان يمنع من هذا اجماع وانما تسارع الفقهاء الى ايجاب
 قبضة من طعام اعله لانها السهل على من اصاب الجرادة من صيام يوم فاستغنى بذلك عن
 الاعلان بالتخيير والقبضة دون الحقنة لكانت مائة قاريان وانما سهل ومثل ما في
 الموطأ في الموازنة لحكم عمر رضى الله تعالى عنه وحيث كانت القبضة هي الحقنة

(قوله وعلى هذا) أي المنع (قوله
 وبه) أي عادي سبع مله فسر
 بضم فكسر متعلا (قوله لانها)
 أي قاعدته (قوله لا فائدة حكم)
 مله التشبيه (قوله فان صغر)
 منه وم ان كبر (قوله مطلقا)
 أي في الحرم والحل (قوله انه)
 أي الشأن (قوله لو تركها) أي
 الوزغ (قوله قتلها) أي الوزغ
 من اضافة المصدر للمفعول وتكميل
 عمله برفع فاعله

(قوله بان الذي فيه) أي الدود ملة اعتراض ٥٣٠ (قوله من الحنفية) بيان لما (قوله عامة) أي العدم وغيره (قوله وأخاطبه)

أو قربهم اسقط اعتراض عجم على المصنف في قوله كدود بان الذي فيه قبضة لاحقنة ان
قتلها بقطة عدابل (وان) قتلها (في نوم) أو نسيان وشبه في وجوب الحنفية فقال
(كدود) وذروا غل وذباب في قتلها احقنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها وتعبيره
باسم الجنس يوهم ان الواحدة لا شيء فيها مع ان فيها ما في الكثير ولو وجد امن الحنفية ثم
ظاهره أو صريحه انه تشبيه في الحنفية مع ان الذي في الموازية قبضة بالاضاد المجتبه وهي
دون الحنفية كما مر ولكنهم امتقار بان والخطب سهل وعلم من هذا ان الجراد والدود
ليسا كالقملة والقملات (والجزء) واجب (بقتله) أي الحيوان البري الوحشي ان قتله
غير محصنة بل (وان) قتله (لخمس) أي شدة جوع عامة وخاصة تبليغ الميتة وتقديم الميتة
عليه كما يأتي قاله عبد الوهاب القاضي وهل يجوز الاصطيد بحيث يذول اقوال (و) يجب
الجزء وينتفي بالاثم لاجل (جهل) من الصيد أو حكم قتله لحداثة اسلام (ونسيمان)
وسواء كان لا يحد قتل الصيد (وتكرر) في تكرار الجزاء بتكرار قتله ولو نوى التكرار أو كان
في فوراً وطن الاباحة فليس كالفدية فقيم أو من قتل صيداً فعليه بعدد ذوات وشبهه
في لزوم الجزاء فقال (كسهم) رماه حل في حل على صيد في حل والحرم بينهم ما (مر) السهم
(بالحرم) وأصاب الصيد في الحل فقتله ميتة وفيه الجزاء عند ابن القاسم وخالفه الشافعي
(وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومر الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فميتة
وفيها الجزاء ان (تعين طريقه) أي الكلب إلى الصيد من الحرم فصار يقبضه بالرفع فاعل
ومفهوم تعين انه ان لم تعين طريقه من الحرم يؤكل ولا جزاء فيه وهو كذلك في ابن
الحاجب ابن عازي سوى التمسى مستلحق السهم والكلب في الخلاف واختار فيه ما جواز
الاكل وعدم الجزاء والتقييد في الكلب تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب (أو قصر)
بفتحات مئة لا يفرط الحرم ومن في الحرم (في ربطه) أي الحيوان الذي يصاد به من
كلب أو باز فاقطعت وقتل صيداً فعليه جزاءه ولا يؤكل فان لم يقصر فلا شيء عليه
(أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أي الحرم بحيث يغلب على الظن
انه انما يدركه في الحرم (فقتل) الخارج الصيد (خارجاً) أي الحرم بعد ادخاله فيه فميتة
لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى ان قتله فيه فان قتله خارجه ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ويؤكل
حيث كان الصائد حالاً ومفهوم بقربه انه لو أرسله في بعيد من الحرم بحيث يغلب على
الظن ادراكه قبل دخول الحرم فقتله فيه أو خارجه بعد ادخاله فيه فلا جزاء فيه وهو
كذلك لكنه لا يؤكل في الوجهين أبو ابراهيم لواجب الشخص أو الكلب الصيد من
الحل إلى الحرم وتركه حتى يخرج من الحرم من غير ان يخرج ثم قتله في الحل فينبغي ان
يؤكل كغيره ثم تخال واختلاف في حكم الاصطيد اقرب الحرم فقال الامام مالك
رضي الله تعالى عنه انه مباح اذا سلم من قتله في الحرم قال في التوضيح والشهور انه منهي

أي بالحرم (قوله حيث يذول) أي حين
الخمسة (قوله أولاً) أي أولاً
يجوز الاصطيد بحيث يذول (قوله)
قولان) ابن عرفة وفي كل الحرم
المضطر الميتة ولا يصيد وعكسه
قولا مالك رضي الله تعالى عنه
في الموطن والتمس عن ابن عبد
الحكم وليد كره ابن زرقون فيها
جمع التخي ظاهر قوله في الموطن
لان الله تعالى رخص في الميتة ولم
يرخص في الصيد عدم كراهه وان
لم يجز ميتة كاحد الاقوال في منع
المضطر من صيدها وعد الاقوال أولاً
ثلاثة قد ذكرنا الاولين وقال وقول
القاضي من قتل الصيد اضرة
وداه يحتمل جوازه ابتداء ومنعه
وإرى جوازه لاحياء النفس
لالبجوع وفي كل الميتة باضطرار
البجوع أو نول الموت خلاف
قات اذا كان قول القاضي محتملاً
في الثالث الا ان يمتد اختياره
كمن ابن رشد في البيان اه
فعلم من كلامه انه لا يلزم من
الاضطرار الى شيء ممنوع لم يرخص
الشارع فيه للضرورة كمن
وصيد لحرم الاتفاق على جوازه
فاذا اضطر اليه ولم يجد غيره
فقتل بجوازه وقيل بمنعه (قوله)
لحدائنه) أي قرب (قوله فقهها)
أي المدققة (قوله سوى) بفتح
السين والواو مثلاً (قوله مستلحق)

بفتح التاء مثني مسئلة بلانون لضافته (قوله في الخلاف) صولة سوى (قوله واختار) أي التمسى (قوله ديمما) أي المستثنين عنه
(قوله والتقييد في الكلب) أي بتعين طريقه من الحرم (قوله تبسج) أي المصنف (قوله فيه) أي التقييد (قوله فيه) أي الحرم

عنه امامنا او كراهة بحسب قوله صلى الله عليه وسلم كالأنتح حول الحبي يوشك ان يقع
فيه الخطأ الظاهر الكراهة ثم ان قتله في الحرم او بعد اخراجه منه ففيه الجزاء وان
قتله بقر به فالشهورة لاجزاء فيه وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم
التونسي ويؤكل وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء والمتبادر من المصنف
الصورة الأخيرة لكن اضعف القول بالجزاء فيها تعين حله على الثانية (و) يلزم الجزاء
بد (طرده) أي الصيد (من حرم) إلى حل فصاده صائداً فيسهل وذلك قبل عوده للحرم او شك
في اصطيداده او هلاكه وقيد ابن يونس هذا بما اذا كان الصيد لا ينجو بنفسه والا فلا جزاء
على طرده ولو تلف او صيد لان طرده حينئذ لا اثر له ومفهوم من حرم أن طرده عن الحرم
والطعام لا بأس به الا انه ان هلك بسببه ففيه الجزاء (و) في (رحى منه) أي الحرم على صيد
في الحل فقتله ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم نظراً لابتداء الرمية وقال اشهب
وعبد الملك يؤكل ولا جزاء فيه نظراً لانتهائها (او) رحى من الحل (له) أي الحرم على صيد
فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزاء اتفاقاً ومثل الرحى في الحل ان ارسال الكلب وبفهم من
المصنف ان من بالحرم اذا اراد صيداً بالحل فذهب له عازماً على اصطيداده فراه في الحرم ولم
يرمه ولم يرسل له كلبه ونحوه حتى يخرج من الحرم فصاده في الحل فانه لا شيء عليه وهو
كذلك وفي كلام سند ما يفيد انظر الخط وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله ايضاً
فقال (وتعريضه) أي الصيد (للتلف) كمن ريشه الذي لا يقدر على الطيران
بدونه والا فلا جزاء كذا وقع التقييد به في المدونة وان تنفر ريشه وامسكه عنده حتى
نبت ريشه الذي يطير به واطلقه فلا جزاء عليه وليس من تعريضه لتلف اخذه من مكة
وارساله بالاناس حيث لا يخاف عليه نص عليه ابن عرفة قوله وارساله أي اطلاقه
وتخليه سبيله (و) يجب الجزاء في (جرحه) أي الصيد جرحاً لم يتقدم قتله وغاب مجروحاً
(ولم يتحقق سلامته) قيد في تعريضه وجرحه فان تحققت سلامته او غلبت على الظن بلا
نقص بل (ولو يتقص) فلا جزاء فيه فهي مبالغة في مفهوم ولم يتحقق سلامته وأشار بولو
بقول محمد ان سلم ناقصاً لزمه ما بين قيمته مثلاً قيمة سالماً ثلاثة امداد ومعيها ممدان فيلزمه
مد وهذا ضعيف (وكرر) الجزاء (ان اخرج) الجزاء (لشك) أي اطلق تردد في سلامة
الصيد في صورتى تعريضه للتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد اخراجه (تحقق)
او غلب على ظنه (موته) أي الصيد بعد الاخراج التماساً لانه أخرج قبل الوجوب أي
في الواقع ومفهوم تحقق موته انه ان بقي على شك لا يكرره واولى ان يتحقق موته قبله
او ظنه وشبهه في تكرار الجزاء فقال (ككل من المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء في قتل
صيد في الحرم سواء كانوا محرمين ام لا وفي الحل وهم محرمون فعلى كل واحد منهم جزاء
كامل ومفهوم المشتركين انه لو عملاً لاجتماعه على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه وحده
جزاء وظاهر كلام المصنف انه لا يتطرق في المشتركين في قتله لمن فعله اقوى في نسب الموت

(قوله كالرائع) أي مرسل ماشيته
لارعى (قوله الجوى) أي ما جاء
السلطان ومنع الناس من الرعى
فيه (قوله اضعف) أي تعين (قوله
فيه) أي الحل (قوله وقيد) بفتح
مشقلاً (قوله هذا) أي طرده من حرم
(قوله لانتهائها) أي الرمية (قوله
ايضاً) أي كما عطف عليه طرده
من حرم (قوله فهي) أي المبالغة
الخ تفرع على قوله فان تحققت
سلامته (قوله صورتى) أي في
صوره (قوله هو) أي الاخراج
(قوله بعد الاخراج) صله موت

عنه ويؤيده قوله او امسكه فقتله محرم الخ واما لو تميزت جناياتهم وعلم موته من فعل معين
فانظروا ان الجزاء عليه وحده لاستقلاله بقتله الا ان تكون ضربة غيره هي التي عاقبه
عن النجاة ولو اشترك حل ومحرم في قتل صيد في الحل فجزاؤه على المحرم وحده (و) الجزاء
(بارسال) من محرم مطلقا او من حل في الحرم لـ كلب او باز (السبع) اي عليه في ظن
الصائد وقتله الكلب او اقتضه مقله وتبين انه بقرو وحش مثلا (او نصب شركه) اي
السبع الذي يقتل غنمه او طيره او نفسه فعطب فيه حار وحش فالجزاء كمن حفر بئرا
لسبع فوقع فيه اغيره فيضن دينه او قيمته (و) يجب الجزاء على سيد محرم (بقتل غلام)
اي رقيق الصيد الذي (امر) بضم فكسر اي الغلام من سيده (بافلاته) اي اطلاق
الصيد (فظن) الغلام ان (القتل) هو الذي امره سيده به وعلى العبد جزاء ايضا كان
محرم او في الحرم ولا ينقعه خطأ ظنه واولى امره سيده بقتله فقتله وعلى العبد جزاء ايضا
ان قتله طائعا فان اكرهه فقال ابو عمران على السيد الجزاء ان قال سالم انظره مع قولهم
طوع الرقيق اكره ومثل الامر بالذبح الامر بالاصطياد ومثل الغلام الولد الصغير
ومفهوم ظن القتل انه لو شك لكان الجزاء على العبد فقط وهذا مقتضى كلام التميمي
(وهل) لزوم الجزاء للسيد بقتل غلامه (ان تسبب السيد فيه) أي الصيد بان اذله
في اصطياده فان لم يتسبب السيد فيه فلا جزاء عليه اذ لم يفعل الا خيرا (اولا) يقيد بذلك
والجزاء على السيد مطلقا فيه (تأويلان) الاول لابن السكاتب والثاني لابن محرز فقوله
اولا يسكون الواو ونفي لقوله ان تسبب اي ولا يشترط تسبب السيد وجوز ابن غازي شد
الواو والتنوين فهو ظرف لقوله تسبب وعليه فقد حذف التأويل الثاني وهو المذهب
(و) يجب الجزاء (بسبب) أي في قتل الصيد في الحرم مطلقا وفي الحل من محرم ان قصد
السبب بل (ولو اتفق) كونه سببا لا قصد (كفرعه) اي الصيد من رؤيته محرم مطلقا
او حل في الحرم (فقات) الصيد فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب (والاظهر) عند
ابن عبد السلام والمصنف لا ابن رشد كما اوهمه كلامه (والاصح) عند ابن الموار
والتونسي (خلافه) أي قول اشتهر بعدم لزوم الجزاء وهو ميتة وشبهه في عدم الجزاء
فقال (كفساططه) اي خيمة المحرم او من في الحرم اذا تعلق الصيد باطنائها فقات
فلا جزاء فيه على المذهب والجلاب عن ابن القاسم فيه الجزاء بكوازه على رحمه المركوز
فعطب به قال في توضيحه وهو ضعيف (و) حفر (بئر ماء) فوقع فيه صيد فلا جزاء فيه
وافق ابن القاسم على عدم الجزاء في مسئلة البئر وقال بالجزاء في فزعه فقات قيل وهو
تناقض ظاهر لا شك فيه وحكي بعضهم قولاً بوجوب الجزاء في البئر وهو ضعيف وعطف
على فسطاط فقال (ودلالة محرم او حل) من اضافة المصدر لقوله وفاعله المحذوف محرم
اي دل محرم محرما او حلالا على صيد فقتله فلا جزاء على الدال وقد اثم ومنها الاغاة
(و) لا جزاء في (رميه) اي الصيد حال كونه مستقرا (على قرع) يمتد في هواي الحل (وامله)

(قوله مطلقا) أي عن تقييده
بكونه في الحرم (قوله مطلقا) أي
من محرم او حل (قوله مطلقا) أي
في حرم او حل (قوله أي قول
اشبه) تفسير ثلاثة (قوله ابن
القاسم) فاعل وافق (قوله على
عدم الجزاء) صلة وافق (قوله
وقال) أي ابن القاسم (قوله محرم)
نبر فاعل (قوله ومثلها) أي
الدلالة في عدم الجزاء

اى القرع نابت (بالحرم) والقرع خارج عن حد الحرم ويؤكل كل فان كان مسامتا لحرم
 الحرم ففيه الجزاء ولا يلزم من جواز اكل الصيد الذى على فرع في الحل اصله بالحرم وعدم
 الجزاء فيه جواز قطع ذلك القرع فان ابن عرفة صرح بعدم جوازه قال لان المعنى
 في الشجر اصله وفي الصيد محله فعلم منه ان الشجر المغروس في الحل يجوز قطع فرعه
 الذى في الحرم والذى غرس في الحرم يحرم قطع فرعه الذى في الحل (او) رعى الحلال
 صيدا (بحل) فاصابه البهيم في الحل (وتحامل) الصيد بنفسه ودخل الحرم (فبات)
 الصيد (به) اى في الحرم فلا جزاء فيه على الراعى (ان) كان (انفسه) البهيم
 مقتله اى الصيد في الحل ويؤكل (وهكذا) اى الصيد الذى انفسه البهيم
 مقتله في الحل في الاكل وعدم الجزاء الصيد المصاب بهيم في الحل المتحامل للحرم الميت به
 (ان لم ينقذ) البهيم مقتله (على المختار) اعتبارا باصل الرمي لا بوقت الموت واختيار
 اللغوى من اقوال ثلاثة احدها للتوسى بالجزاء وعدم الاكل وقول اصبح بعدم الجزاء
 ولا يؤكل وقول اشبه بعدم الجزاء ويؤكل واختاره اللغوى (او امسكه) اى الحرم
 الصيد (ليرسله) اى الحرم الصيد (فقتله) اى الصيد وهو في يد الحرم (محرم) آخر مطلقا او
 حل في الحرم فلا جزاء فيه على ممسكه وجزاؤه على قاتله (والا) اى وان لم يقتله محرم وقتله
 حل في الحل (فعليه) اى الممسك بالجزاء (وغرم الحل) القاتل (له) اى الممسك (الاقل)
 من قيمة الصيد وجزائه لتسببه بقتله في وجوب جزائه على ممسكه لارساله (و) ان امسكه
 الحرم او حل في الحرم (للقتل) فقتله محرم مطلقا او حل في الحرم فهو ما (شريك) في قتل
 الصيد فعلى كل واحد جزاء كامل في التوضيح اذا امسك الحرم صيدا فاما ان يمسه
 ليرسله او يفتله والاول ان قتله حرام سواء كان محرما او حلالا في الحرم وجب الجزاء فيه
 على القاتل فقط لان الممسك لم يمسه للقتل وانما فعل ما يجوز له (وما) اى البرى الذى
 (صاده) شخص (محرم) مطلقا او حل في الحرم ومات او نفذ مقتله باصطيد او ذكى بعده
 او حل في الحل باهر الحرم او اعاقته او دلالته او اشارته او مناولته لمحو سوط ومات
 باصطيد او ذكى بعده او حل في الحل بدون مدخلية الحرم ثم ذكاه المحرم او امر بها
 (او صيده) اى الحرم مهيئا او لا بلا امره لبيع او يهدى له او يضيف به ومات باصطيد او
 اذبحه ~~كاذبه~~ وهو محرم وخبر ما صاده محرم او صيده له (ميتة) لكل احد عند
 الجمهور فلا يأكله محرم ولا حلال فان صيده وذكاه بعد تحلله كره اكله قاله الخط ونحوه
 في الذخيرة واما ما صاده الحرم ميتة ولو ذكاه بعد تحلله بغير اذنه وعلمه جزاؤه لما وجب
 عليه ارساله ولم يرسله صار بمنزلة المذكى حال احرامه ابن عرفة ونوقض المشهور به في عدم
 وجوب اراقة خرخلها من امر باراقتها وحبسها حتى تحللت ويجاب بان حكم التحليل
 حرمة الاراقة فرفعت وجوبها المناقضة متعلقة بمتعلقه ضرورة مناقضة عدم الشئ
 وجوده وحكم التحلل جواز الامسك والارسال فلم يرفع وجوب الارسال لعدم منافاة

(قوله في الحل) صله انفذ (قوله في
 الاكل) صله كاف التشبيه (قوله
 الصيد) مبتدأ خبره كذا (قوله من
 اقوال) خبر اختيار (قوله ما يجوز
 له) فمه انظر (قوله باصطيد) تنازع
 فيه مات ونفذ (قوله او حل) عطف
 على محزم (قوله بها) اى تذكيتها
 (قوله المشهور) اى وجوب ارسال
 ما صاده محرم بعد تحلله (قوله به)
 اى المشهور (قوله فرفعت) اى
 حرمة الاراقة (قوله وجوبها)
 اى الاراقة (قوله متعلقها) اى
 حرمة الاراقة بفتح الادم ومتعلقها
 عدم الاراقة (قوله متعلقه) اى
 وجوب الاراقة ومتعلقه الاراقة
 (قوله فلم يرفع) اى حكم التحلل
 وهو جواز الارسال

(قوله متعلقه) أى حكم التحلل وهو الارسال (قوله متعلقه) أى وجوب الارسال (قوله واذا نسخ) أى الوجوب (قوله وورد) يضم الهمز وكسر الراء (قوله والا) أى ٥٣٤ وان لم يكن الدوام كالانشاء بما مر بان يقال حكم التحلل جواز الارسال وحكم

متعلقه متعلقه ولذا قيل الجواز جزء الوجوب واذا نسخ بقى الجواز وورد انه ان كان الدوام كالانشاء فلا يرسله بعد احلاله كالنشاء صيده حينئذ والام يجب ارسال ما صيد قيل الاحرام ويجاب بما مر مع التزام الاول لان ~~حكم~~ انشاء الصيد للمحرم وجوب ارساله وللحلل جواز ارساله كما مر البنانى جوابه مبنى على ان ارسال ما صيد وقت الاحلال جائز لا ممنوع وفيه نظر لانه يصيد صارما لا وفى ارساله اضاعته اه قلت الاضاعة المحرمة الاتلاف بحيث لا يفتنح به باحراق او كسر او اغراق فى عميق بحر والارسال ليس اتلافا لا مكان اصطباذه بعده وشبهه فى التحريم فقال (كبيضة) أى الصيد وهو جميع الطير الا الاوز والدجاج اذا كسره او شواه محرم مطلقا او حلل فى الحرم او حلل فى الحل محرم فبئس لا يأكله حل ولا محرم وظاهره فحاشته له ما هذا هو المشهور وقال سند امامنا منع المحرم منه فبين وامامنا منع غير المحرم منه فقيه نظر لان البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم مبيته على غيره فلا يرد فعل المحرم فيه على فعل المجوسى فيه والمجوسى اذا شوى يبيض الصيد وكسره فلا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فانه يفتقر لذكاة شرعية والمجوسى ليس من اهلها الخط وهو بين ووجه المشهور بانهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين لانه ينشأ عنه وباحتمال أن يكون فيه جنين ويرشح هذا ان من انفسد وكرطير فيه فراخ ويبض فعليه فى البيض الدية وقشره طاهر على بحث سند ونجس على المشهور فاذا عيب البنانى فيه نظر اذ كلام المدققة لا يفتيد الامتناع الاكل مطلقا ولا يفتيد انه ميتة ونفسها على نقل ابن عرفة ان شوى يبيض نعمان فاخرج جزاءه لم يصلح أكله وللحلل اه واقصر عليه وهذا هو الظاهر اذ كونه ميتة بعيد والله اعلم (وفيه) أى ما صاده حلل المحرم معين وغيره (الجزاء) على المحرم الاكل منه (ان علم) المحرم بانه صيد المحرم هو الاكل وغيره (واكل) المحرم منه فالجزاء عليه من حيث اكله عالما لمن حيث كونه ميتة الباجى اختلاف عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه هل يجزى كل الصيد او قدر ما اكل وظاهر المصنف الاول واما ما صاده محرم فعليه جزاءه سواء اكل منه هو او غيره ولم يؤكل منه ولا جزاءه على غيره الا كل ولو محرم عالما بانه صيد محرم وافاد هذا بقوله (لا جزاء) (فى اكلها) أى ميتة الصيد فهو راجع لا كل المحرم ما صاده محرم غيره وترتب عليه جزاءه اذ لا يتعدد ويرجع ايضا للمحرم الصائد نفسه اذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم اكل منه فلا جزاء عليه باكله منه اذ لا يتعدد ويرجع أيضا لفهمه ان علم فلا جزاء عليه باكله منه ان لم يعلم واقترن صيد المحرم مما صيده لانه الاول وجب عليه جزاءه باصطياده وما صيده لم يجب جزاءه على صائده الحلل (وجاز صيد) شخص ويمكن (حل) أجل شخص (حل) سواء كان الصائد او غيره أى اكله محرم ان كان الحل الصائد والحل المصيد ليسا نوايين الاحرام بعد ذلك بل (وان) كان الحل الصائد والحل المصيد له او هما معا (سيحرم) من ذكر صبيح او عمره ان تمت ذكاته قبل الاحرام والا فميتة

لاحرام وجوب الارسال والجواز الابتنافى الوجوب لانه جزؤه فلا يرفعه (قوله الاول) أى أن الدوام كمال انشاء (قوله فلا يرفع) أى جواز الارسال (قوله وجوبه) أى الارسال (قوله باحراق) صلة اتلاف (قوله وهو) أى ذو البيض (قوله له ما) أى المحرم والحل (قوله منه) أى البيض (قوله فبين) بفتح فكسر مثقلا (قوله على غيره) أى المحرم (قوله فبين) أى البيض (قوله وهو) أى بحث سند (قوله بين) بفتح فكسر مثقلا أى ظاهر (قوله وجهه) يضم فكسر مثقلا (قوله لانه) أى الجنين (قوله عنه) أى البيض (قوله فيه) أى البيض (قوله ويرشح) أى يقوى (قوله هذا) أى التوجيه باحتمال جنين فى البيض (قوله وقشره) أى البيض (قوله مطلقا) أى للمحرم والحل (قوله انه) أى البيض (قوله ان شوى) أى المحرم (قوله فاخرج) أى المحرم (قوله لم يصلح) أى لا يجوز (قوله وللحلل) عطف على مقدر أى له (قوله وانتصر) أى ابن عرفة (قوله عليه) أى نصها او منع أكله مطلقا (قوله الاكل) بعد الهمز وكسر الكاف (قوله منه) أى الصيد (قوله يجزى) بفتح الباء أى المحرم الاكل مما صاده جلال المحرم عالما أى يخرج جزاء (قوله الاول) أى اخر اجمعه جزاء كل الصيد (قوله فهو) أى قوله لا فى اكلها (قوله سواء كان) أى الحل المصيد له (قوله أى اكله) أى المصيد لانه لا تكليف الا بفعل اختياري لزوال

لزوالم ملكه عنه باحرامه ووجوب ارساله ودخوله في عموم ما ذبح للحرم فهذا مفهوم
صادره محرم او صيده (و) جاز لخلال ساكن بالحرم (ذبحه بحرم) أي فيه (ما) أي برياً
وحشياً (صيد بحل) أي فيه صاده حل حل كان الصائد وغيره واما الأساق في الحل اذا
اصطاد صيداً في الحل حياً غير منقود ومقتل ودخل به الحرم فانه يزول ملكه عنه بمجرد
دخوله به ويجب عليه ارساله وان ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه ولو أقام قبل ذلك بالحرم
اقامة قطعت حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم رخصة لخصوص اهل الساكنين
به والرخصة لا يقاس عليها نعم الحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم بحل ان ما صيد بحرم
لا يجوز ذبحه به ولا يحل ويجب ارساله والافه وميتة وفيه الجزاء وكذلك ما صاده
محرم كما تقدم (وايمن الاوز) الانسى الذي لا يطير (والدجاج) الذي لا يطير والافه
صيد قاله سنده (بصيد) فيجوز للمحرم والخلال بالحرم ذبحه كالابل والبقر الانسى والغنم
واما الاوز العراقي فصيد كالبقر الوحشى (بخلاف الحمام) الانسى والوحشى ولوروميا
متخذاً للفراخ فهو صيد محرم على المحرم مطلقاً والخلال في الحرم التعرض له وله فيه
(وحرم) على الرجل والمرأة (به) أي في الحرم (قطع ما) أي الذي (ينبت) جنسه (بنفسه)
أي من غير عمل من آدمي كالبقول البرى والطرفاء وام غيلان ولوزرعه شخص نظار بنفسه
ولا فرق بين اخضره ويسمى عشباً او خلا بفتح الخاء المججمة مقصوراً ويابس ويسمى كلاً
بفتح الكاف واللام مهموزاً مقصوراً ويحرم قطع ما ذكره ولاحتشاش البهائم هذا ظاهر
كلام الكافي وابن رشد وحل عليه ابن عبد السلام قوله لا يكره الاحتشاش وجعلها سنده
على ظاهرها وهو ظاهر كلام ابى الحسن (الا الاذخر) بكسر الهمزة وانحاء المججمة وسكون
الذال المججمة ثبت كالحقاق طيب الرائحة واحدة اذخرة وجهه أذخر بفتح الهمزة فيجوز
قطعه وهو ما ثبت بنفسه لان النبي صلى الله عليه وسلم استثناه لما قال له عنه العباس
رضي الله تعالى عنه الا الاذخر اصاغتنا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر
(و) الا (السنا) بالقصر ثبت مسلم يتداوى به قاساه اهل المذهب على الاذخر في جواز
قطعه وهو ما ثبت بنفسه ورأوه من قياس الاولى بالحكم لكثرة الاحتياج اليه في الادوية
وفي القاموس السناضوء البرق ونبث مسلم للصقراء والبلغم والسوداء وعيداه وهو
احد الملحقات عاورد في الحديث استثنائه وهو الاذخر فقط وهي السنا والهش أي قطع
ورق الشجر بالمجن بكسر الميم أي عصاه معوج الرأس كالخفاف فيجعل على الغصن
ويسحب فيسقط ورقه فهذا جائز واما ضربه بالعصا ذلك فلا يجوز والعصا والسواك
وقطع الشجر لبناء والسكنى عوضه وسادسهم قطعه لاصطلاح الحوائط والبساتين
بجملته المستثنى من سبعة واقتصر المصنف على السنا الشدة الاحتياج اليه ابن عبد
السلام استثنى الاذخر في الحديث وزاد اهل المذهب السنا الشدة الحاجة اليه ورأوه
من قياس الاخرى لان حاجة الناس اليه في الادوية أكثر واشد من حاجة اهل مكة

(قوله فهذا) أي قوله وجاز صيد
حل الحل (قوله سلقاً) أي في
الحرم والحل (قوله قولها) أي
المدونة (قوله وحلها) أي
الكرامة (قوله وهو) أي حلها
على ظاهرها (قوله وهو) أي
الوارد استثنائه في الحديث
(قوله وهي) أي الملحقات (قوله
الهش) بفتح الهاء وشدة الشين
المججمة (قوله والعصا) عطف على
السنا (قوله بموضعه) تنازع فيه
البناء والسكنى (قوله وسادسهم)
أي الملحقات

(قوله الخطب) يسكون الموحدة

(قوله هشوا) بضم الهاء وشدة
الشين المجهمة (قوله لانه) اى الجزاء
(قوله فيه) اى القاطع المحرم
(قوله الغموس) اى الحلف مع
الشك فى الخلو ف عليه أو ظنه
ظنا ضعيفا (قوله الماضية) اى
المتعلقة بأمر ما مضى التى
لا كفارة لها اعظم حرمتها (قوله
المحرم) بضم ففتح فكسر مة سلا
اى المتسبب فى تحريمه اى مفرمة
الاصطيدافى حرم المدينة أشد
من حرمة الاصطيدافى حرم مكة
(قوله القرينين) اى أشهب وابن
نافع رضى الله تعالى عنهما (قوله
حرم) بفحات مثقلا اى تسبب
فى التحريم (قوله لابقى) يفتح
الموحدة والمثناة مشى لاية اى
الارضين المحيطةين بالمدينة فيهما
مجاورة سود نخرة كأنها أحرقت
بالنار (قوله أحرمت) بضم ففتح
فكسر مثقلا (قوله لابتها) اى
المدينة (قوله فيها) اى المدينة
(قوله عليه) اى الصائد (قوله
فيه) اى الصيد (قوله وبذلك)
اى وجوب الجزاء فى صيد المدينة
صلة قال (قوله واليه) اى لزوم
الجزاء فى صيد المدينة صلة ذهب
(قوله) اى الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله فالمدينة
داخلة فى حرم الصيد) تفريع
على بين الحرار (قوله والجمع) اى
فى الحرار (قوله وهما) اى

(قوله وقال) أى النبى صلى الله عليه وسلم

الى الاذخر وهو اقرب من اجازة بعضهم اجتناء السكاة واجازة الشافعى قطع المساويك
زاد فى المدونة وجاز الرعى فى حرم مكة وحرم المدينة فى الحشيش والشجر واهلكه
ان يحتمس فى الحرم حلال او حرام خيفة قتل الدواب وكذلك الحرم فى الحل الا ان يسلم
من قتل الدواب فلا شئ عليهم واكرمهم ذلك ونهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الخطب
وقال هشوا وارعو اقال مالك رضى الله تعالى عنه الهش تحريك الشجر بالمجن ليوقع
ورقه ولا يخطب ولا يعضد والعضد الكسر هـ وشبه فى الجوارز المقاد بالاستثناء فقال
(كما) اى الذى (يستنبت) حنسه كحس وبقل وساق وكران وحنطة وبطيخ وقنار وقفوس
وكثوخ وعذاب وعزب ونخل فيجوز قطعه ان استنبت بل (وان لم يعالج) بان نبت بنفسه
اعتبارا باصله عناية ما نوحش من الانسى (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لانه قدر زائد
على التحريم يحتاج لدليل ولا دليل فليس فيه الا الاستغفار وشبهه فى الحرمة وعدم الجزاء
فقال (كصيد) حرم (المدينة) الشريعة المنقولة بأنوار خاتم النبیین وسيد المرسلین صلى
الله وسلم عليه وعليهم أجمعين فيحرم ولا جزاء فيه كالمين الغموس الماضية لان المحرم لحرم
المدينة فينبأ محمد عليه الصلاة والسلام والمحرم لحرم مكة سيدنا ابراهيم الخليل صلى الله
عليه وسلم ونبينا أعظم منه عليهم ما الصلاة والسلام ولان الكفارة لا تثبت بالقياس أفاده
فى التوضيح وقال ابن رشد فى رسم الحج من تسماع القرينين مانصه حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بين لابقى المدينة يريد اى يريد قال عليه الصلاة والسلام اللهم ان ابراهيم حرم
مكة وانى أحرمت ما بين لابتها واختلف أهل العلم فى من صاد فيها صيد الله منهم من أوجب
عليه فيه الجزاء كحرم مكة سواء وبذلك قال ابن نافع واليه ذهب عبد الوهاب وذهب
الامام مالك رضى الله تعالى عنه الى أن الصيد فى حرم المدينة أخف من الصيد فى حرم
مكة فلم ير على من صاد فيه الا الاستغفار والزجر من الامام قيل له فهل يؤكل الصيد الذى
يصاد فى حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد فى حرم مكة وانى لا كرهه فزوج فيه فقال
لا أدري وما أحب ان أسأل عنه وحرمتها بالنسبة للصيد ما بين الحرار المحيطة بهم اجمع حرة
اى أرض ذات مجاورة سود نخرة كأنها أحرقت بنار فالمدينة داخلة فى حرم الصيد والجمع
لما فوق الواحد اذ ليس ثم الا حرتان أو باعتبار ان لكل طرفين وهما المراد بلابتها
(و) كقطع (شجرها) اى المدينة (بريدا) طولاً من طرف بيوتها (فى بريد) اى مع بريد
آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضاً قال بعض الشيوخ مسافة حرم المدينة بريد
من كل ناحية منها من طرف دورها فى معنى مع على حد قول الله عز وجل ادخلوا فى أمم
أى مع أمم فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من الحرم وهو محيط بها من كل جهة بريد والمعتبر
البيوت التى كانت فى زمنه صلى الله عليه وسلم وسورها الا أن الداخل هو طرفها فى زمنه
عليه الصلاة والسلام فما بين سورها من حرم الشجر أيضاً والمراد بالشجر ما ينبت بنفسه
ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكة ولم يذكره المصنف انه كالا على القياس بالاولى ابن

حبيب بن عريم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لا يبقى المدينة انما ذلك فى الصيد وأما فى قطع الشجر فبريد بن بريد وحكامه عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وفى المتن قال ابن نافع ما بين هذه الحرام من الدور كله محرم ان يصاد فيه صيد وحرم قطع الشجر منها بريد من كل شئ حولها كلها اه وفى مختصرها لابي محمد وحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لا يبقى المدينة وهما حرتان قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يصاد الجراد بها ولا بأس أن يطرد عن النخل وقيل ان حرمها بريد بن بريد من جوائنها كلها وفى الاكمال قال ابن حبيب نحرىم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لا يبقى المدينة انما ذلك فى الصيد خاصة وأما فى قطع الشجر فبريد بن بريد من دور المدينة كلها أخبرني بذلك مطرف عن مالك رضى الله تعالى عنهم وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب وقد ذكر مسلم فى بعض طرقه انه أحرم ما بين جبالها وفى حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى وهذا انه يرمز كره ابن وهب ورواه مطرف وعمر بن عبد العزيز (والجزء) سواء كان مثلاً من النعم بكسر الميم أو طعماً ما أو صيداً ما مشروط (بالحكم) رجلين (عدلين) عدالة تشهدان فتضمن الحرية والبلوغ والعلم بالحكم به ولو كان الصبي محرماً كغزير وتعتبر قيمته طعماً ما على تقدير جواز بيعه فان أخرج الجزء بالحكم أعاد به عدل الحكم ولا بد من لفظ الحكم ولا يكتفى بالقوى ولا الإشارة لان الحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ ولا يشترط فيه اذن الامام ولا بد من كونهما غير المحكوم عليه فأداه عب البغافى قوله مثلاً بكسر الميم الخ هذا التعميم هو ظاهر كلام المصنف الخط ما علمت خلافاً فى اشتراط الحكم فى الاقوال وأما الصوم فنصر ابن الحاجب باشترطه فيه وذكره سند فيه خلافاً بعد ان قال لا يختلف أهل المذهب فى نفيه قال قال الباجى الاظهر عندي استئناف الحكم فى الصوم لان تقدير الايام بالامداد موضع اجتماع دفعه دخالف فيه بعض الكوفيين فقال صوم يوم يعدل مدين وبالحكم يتخلص من الخلاف وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه انه لا يشترط فيه الحكم الرامى إطلاق الخلاف فظاهر من غير تفصيل وليس كذلك فلا بد من بيان محله القاكهاتى ان أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكم عليه فينظر اقيمة الصيد لانه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام الا بحكمه وأما ان أراد الطعام فلما حكم عليه به أراد الصيام فهو ما قال جماعة من أصحابنا لا يحتاج الى حكمه ما بالصوم لانه بدل من الطعام لا من الصيد بل قوله تعالى أو عدل ذلك صياماً وكأنه مقدر بالطعام بتقدير الشرع فلا حاجة الى الحكم اه فينزل كلام ابن الحاجب تبعاً لابن شام على الاول وقهوه ما قوله او المحكوم عليه مخير ان شاء ان يحكم عليه بجزء ما أصاب من النعم أو بالصيام أو بالطعام كما قال الله تعالى فان أمرهما بالحكم فبالجزء من النعم فحكاية وأصافاً أراد به حكمه ما ان يرجع الى الصيام أو الطعام يحكم عليه بهما أو غيرهما فذلك اه وكلام سند والباجى وابن

(قوله من الدور) أى وما يليها من الفضاء الى الحرة (قوله بريد) خبر حرم (قوله وفى مختصرها) أى المدونة (قوله فان أخرج الجزء بلا حكم الخ) تفريع على بحكم عدلين (قوله فى الاقوال) أى المثل والاطعام (قوله باشترطه) أى الحكم (قوله فيه) أى الصوم (قوله فيه) أى اشتراط الحكم فى الصوم (قوله فى نفيه) أى الحكم فى الصوم (قوله قال) أى سند (قوله موضع اجتماع) خبران (قوله فيه) أى تقدير الايام بالامداد (قوله وبالحكم) صلة يتخلص (قوله انه) أى الصوم (قوله أطلق) أى الخط (قوله الخلاف) أى فى اشتراط الحكم فى الصوم (قوله محله) أى الخلاف (قوله ان أراد) أى من وجب عليه جراه الصيد (قوله لانه) أى الشأن (قوله به) أى الطعام (قوله فهو ما قال جماعة الخ) أى وقال الباجى الاظهر عندي استئناف الحكم بالصوم لان تقدير الايام بالامداد موضع الخ (قوله وكأنه) أى الصيام (قوله على الاول) أى من أراد ابتداء ان يصوم (قوله قولها) أى المدونة

عرفه على الثاني وظاهر قولها وان أصاب الحرم البريوع والضب والارتب وشبهه حكم فيه
بقية طعاما وخرجه بالحرم فاما أطم لكل مسكين هذا أو صام لكل مديوماء عدم احتياج
الصوم للحكم في الثاني قوله ولا بد من لفظ الحكم عبارة الخرشى لا بد من لفظ الحكم والامر
بالجزاء ومثلها في الخط عن سند ومعه في قوله والامر بالجزاء ان المحكوم عليه يأمرهما
بالحكم عليه بالجزاء أي بأحد الثلاثة لا بخصوص لفظ الجزاء والذي في تن قال في
الشامل لا بد من لفظ الحكم والجزاء طفي هكذا في نسخة في الصغير والكبير التي
وقفت عليه وعبارة الشامل لا بد من لفظ الحكم والامر بالجزاء وهكذا عبارة سند التي
نقلها الخط وسالم وعج وهذا هو الصواب اذ لا يشترط أن يتلف بالجزاء بل بالحكم ففي
الموطأ قال عمر رضي الله تعالى عنه لرجل يجنبه تعالى أحكم أنا وأنت فحكم عليه
وفيه أيضا فقال عمر لكتب تعالى فحكم ومعنى قوله والامر بالجزاء ان يأمرهما المحكوم
عليه بالحكم عليه لا بخصوص لفظ الجزاء فقيها فان أمرهما بالحكم بالجزاء من النعم
فحكم به وأصاب الخ وقال ابن كثة قال عمر لعثمان ونافع بن الحرث أحكمكم الله عليه
(فقيهين) أي عالمين (بذلك) أي حكم جزاء الصيد لا بجميع أبواب الفقه وخبر الجزاء
(مثله) أي متارب الصيد في القدر والصورة ان وجد والا كفي مقارنة في القدر وبين
المثل فقال (من النعم) أي الابل والبقر والغنم (أو طعام بقيمة الصيد) نفسه حيا كبيرا
ولا يقوم بدراهم ثم يشترى بها طعام لكن ان فعل أجزأ ولا يقوم مثله من النعم بل يقوم
نفس الصيد وتعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التهدي ولا يوم
الاكثر من طعام جل عيش ذلك المحل ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بجملة) أي التلف
ان كانت له قيمة فيه ووجديه مساكين (والا) أي وان لم يكن له قيمة بمجمله أو لم يوجد فيه
مساكين (ف) يقوم أو يطعم (بقربه) أي محل التلف فان لم يمكن بقربه أيضا فاذا رجع الى
بأده حكم اثنين ووصف لهما الصيد وذكر لهما سعر الطعام بمحل التلف فان تعذر عليم ما
تقويه بطعام قوما بدراهم واشترى بها طعاما وبعثه الى محل التلف أو قربه (ولا يجزى)
الاطعام (بغيره) أي محل التلف أو قربه مع الامكان به سند جملة ذلك انه ان أخرج الجزاء
هديا اختص بالحرم أو صياما فثبت شاء أو طعاما اختص بمحل التقويم (ولا) يجزى (زائد)
على مد من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه (لمساكين) وله نزعه ان بقي وبين ولا يجزى
ناقص عن مد الا ان يكمل وهل ان بقي تأويلان واستثنى من قوله ولا يجزى بغيره فقال
(الا أن يساوى سعره) أي الطعام في محل الاطعام سعره في محل التلف (فتأويلان)
بالجزاء وعدمه قال في التوضيح تحصيل هذه المسئلة انه يطلب ابتداء أن يخرج الطعام
بمحل التقويم فان أخرجه في غيره فذهب المدونة عدم الاجزاء وقال ابن الموازن أصاب
صبيدا بصروا طعم بالمدينة أجزأ لان سعرها أغلى وان أصابه بالمدينة وأطعم بمصر لم يجزه
الا أن يتفق سعرهما ابن عبد السلام اختلف الشيوخ في كلام ابن الموازن فتم من جعله

(قوله على الثاني) أي من حكم
عليه بالطعام وأراد الانتقال
الى الصيام (قوله خير) بضم
فكسر مثقلا (قوله عدم)
شبه ظاهر (قوله جملة) أي حاصل
(قوله ذلك) أي حكم محل الجزاء
(قوله وبين) بفتحات مثقلا أي
للمساكين ان المدفوع جزاء (قوله
ان بقي) أي المكمل عليه يد
المساكين

تفسيرها ومنهم من جعله خلافا لها وهو الذي اعتمد ابن الحاجب في قوله وفي مكانه اى
 الاطعام ثلاثة لابن القاسم وأصبح رحمه الله حديث يقوم أو قريبا منه ان لم يكن مستحق
 ويجزئ حيث شاء ان يخرج على سعره ويجزئ ان تساوى السعران وفي الموطأ يطعم
 حيث أحب ابن عبد السلام الفرق بين كلام محمد وأصبح ان الذى شرطه محمد هو
 تساوى السعرين والذى شرطه أصبح اعتبار سعر بلد التقويم لبلد الاخراج سواء
 اتفق سعرهما أو اختلف والحاصل ان محمدا شرط مساواة السعرين وان أصبح لم ينظر
 الا الى قيمة الصيد فان اشترى بها طعاما على سعر بلد الاخراج أجزأ وهو قريب من كلام
 ابن وهب لانه قال ان اختلف السعران أخرج قيمة الطعام الذى حكم عليه به عينا حيث
 أصاب الصيد فيستري بمثل تلك القيمة طعاما حيث أحب أن يخرج به فيصدق به غسلا
 تلك البداة ورخص فاعتبر قيمة الطعام واعتبر أصبح قيمة الصيد ويشترى بها طعاما في
 بلد الاخراج من غير نظر الى مساواة الطعامين ٥١ (أو) صيام أيام بعدد الامداد (لكل
 مذموم يوم) وان جاوز ذلك شهرين وثلاثة قاله فيها (وكمل) بشد الميم اليوم أو المذ
 (لكسره) اى المد وجوبه فى الصوم ونبدأ فى المدالة الباجى (فالتامة) جزاؤها (بدنة)
 لمقاربتهم الهاء فى القدر والصورة (والقيل) جزاؤه بدنة (بذات سنامين) اقربها منه ابن
 الحاجب لانص فى القيل ابن ميسر بدنة خراسانية ذات سنامين وقال القرويون القيمة
 وقيل قدر وزنه اغلا عظمه قال به بعضهم وصفة وزنه ان يجعل فى مركب وينقل الى حيث
 ينزل فى الماء ثم زال منه ويجعل فيه طعام حتى ينزل ذلك فى الماء ابن راشد ويوصل الى
 وزنه بالقبان قيل الاولى حذف الباء أو ذات واجيب بأن ذات صفة محذوف اى بدنة
 ذات البدن قوله فالتامة بدنة الخ اى ان أراد اخراج المثل اذله ان يطعم أو يصوم وكذا
 يقال فيما بعده عج فيه نظرا الذى يقيد به النقل انه يتعين فى التامة وما بعدها ما ذكره
 المصنف وقوله مثله من النعم الخ فيها لم يرد فيه النص على شئ بعينه وأطال فى ذلك وتبعه
 عجب طنى ما قاله عجب خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم وأطال فى ذلك بما
 تبعه الامماع وتنفر عنه الطباع وما أدري أين هذا النقل الذى يقيد ما زعمه والصواب
 ما ذكره شيخه البدر اذ كتب المالكية مصرحة بأن البدنة التى فى التامة والبقرة
 التى فى جمار الوحش والعنز الذى فى الظبي وغير ذلك مما حكمت به الصحابة رضى الله تعالى
 عنهم بيان للممثل المذكور فى الآية انه غير قيمها ولولا الاطالة لجلدنا من كلامهم ما ينلج له
 الصذر ولما ذكر الباجى ما فى الموطأ ان عمر وعبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنهما
 حكما على رجل أصاب ظبياً بعنز قال يريد انه اختار المثل ولذا حكاه عليه بعنز ومن تصفح
 كلام الأئمة ظهر له ما قلناه فربكم أعلم عن هواه دى سبيلا (وجار الوحش) ويقال له
 العير بفتح العين المهملة وسكون التحتية ولا تشاء سارة وأمان (وبقره) أى الوحش
 والاول بكسر الهمزة فتنة تحتية مشددة قريب من البقر طويل العنق جزا كل واحد منها

(قوله وهو) اى كونه خلافا
 لها (قوله يقوم) بضم الياء
 وفتح القاف والواو ومثلا اى
 الصيد (قوله منه) اى محل
 التقويم (قوله ان لم يكن مستحق)
 اى فى محل التقويم هذا قول
 ابن القاسم (قوله ويجزئ حيث
 شاء ان يخرج على سعره) اى محل
 تقويمه هذا قول أصبح (قوله
 ويجزئ ان تساوى السعران)
 هذا قول محمد (قوله لانه) اى ابن
 وهب (قوله عينا) حال من قيمة
 (قوله حيث أصاب الصيد) صلة
 حكم (قوله وأطال) اى عجب (قوله
 بيان) خبر أن (قوله ينلج) بفتح
 الباء واللام وسكون المثانة
 آخره جيم اى يريد

(بقرة) بقاء الوحيدة لا تأتيت فشمل الذكرا أيضا وجمعها بقرة وبقرة وبقرة
وهو مخبر بينا وبين الاطعام والصيام كما تقدم (والضبيح) الجوهرى الضبيح معروفه
ولا يقال ضبيحة لان الذكرا ضبيحان (والنعلب) معروف الكسافى الاثنى ثمانية والذكرا
ثلاثة في كل (شاة) أى واحدة من غنم تذكروا نوث وظاهره ولو خيف منها ولا
يبدن ان لا يقتله ما لا الفرق بينهما وبين الطير الخوف منه لا يقتله وقرى بسمولة
الفرز منها ما يصعد نخلة مثلا بخلاف الطير البنانى يتعين حمل كلام المصنف على غير
الخوف منها لا يقتله او الا فلا جزاء مصرح به القاضى فى التائين وشاة في الشاة فقال
(كحمام مكة) أى المصيد فيها وان كان طارئا عليها من الحل (والحرم) عطف عام على
خاص الحاقا بغيرها منه بماعنده لك وأصبح وعبد الله رضى الله تعالى عنهم وهو المشهور
ومذهب المدونة وقال ابن القاسم فيه حكومة كحمام الحل الذى صاده محرم (وعيامه)
أى المصيد فى الحرم ومنه مكة وان لم يولد به والدبى وانما خت والقمرى بضم القاف
وذات الاطواق كلها حرام قاله القرطبي وفيها انه ملحق به وتجب الشاة فى حرام وعيام
الحرم (بلا حكم) كالا ستثناء من قوله والجزء بحكم عداين فكانت قال الاحكام مكة فشاة
بلا حكم فخرجه عن الاجتهاد لقرره بالدليل ولا يخفى ان هذا جار فى النعامة الخ فلو فرق
بانه لما كان بين الجزاء والمصيد بون عظيم فى القدر والصورة لم ينظر الى تفاوت افراد
المصيد وان تفاوت افراد الحمام يسير فلم يعتبر لكان حسنا وقد خالف حرام مكة والحرم
وعيامه ما سائر الصيد فى انه ليس فيه مثل وانه لا يحتاج لحكم وانه لا اطعام فيه خلافا
لاصبيغ فان يحجز عن الشاة صام عشرة أيام وكان فيه شاة لانه يألف الناس فشده فيه لثلا
يتسارع الناس الى قتله فان اصطاده حل فى الحل ومات باصطياده أو ذكاه بعده خارج
الحرم فلا شئ عليه وان قتله محرم فى الحل فعليه قيمته طعاما أفاده عبق البنانى قوله لانه
من الديات التى تقررت بالدليل أى تعينها وعدم التخيير فيها والحكم انما يكون فيما فيه
تخيير وهذا التوجيه ذكره الجزولى وقوله ولا يخفى ان هذا التعليل جار فى النعامة
وفى غيرها غير صحيح لانها فيها التخيير كما تقدم فلم يتعين فيها شئ وقوله فلو فرق بأنه لما كان
الخ يقتضى انه لم يقتله أحد قبله وفيه نظر اذ هو نص ابن المواز قال لا بد من الحكم فى كل
جزء حتى جزاء الجزاء الاحكام مكة لان ما اتفق عليه من الشاة فيه ليس بمثل والحكم انما
يحتاج اليه لتحقيق المثل قوله فان اصطاده حل فى الحل الخ أى فيصير اصطاده أو الحسن
ظاهر الكتاب جواز اصطاده وان كان له فراخ فى الحرم ابن ناسى ان كان له فراخ فى الحرم
فالصواب تحريم صيده وتعذيب فراخه حتى يموتوا (و) فى الحمام (الحل) أى المصيد فيه
وان ولد بالحرم فاللام معنى فى كقوله تعالى لا يعلم الوقت الا هو وقوله جل شأنه ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة (و) فى (ضب وانب ويربوع وجميع الطير) المصيد فى
حل المحرم أو حرم مطلقا ولو بمكة غير حرام الحرم وعيامه وغيره ما لم يلق بها ولو قال وباقى كان

(قوله منهما) أى الضبيح
والنعلب (قوله لغيرها) أى
مكة (قوله منه) أى الحرم (قوله
بها) أى مكة (قوله ومذهب)
عطف على المشهور (قوله فيه)
أى الحمام الطارئ على مكة (قوله
وبها) أى المدونة (قوله انها) أى
الدبى وطبعه (قوله به) أى
الحمام (قوله فخرجه) أى جزاء
حمام وعيام مكة (قوله هذا) أى
التقرير بالدليل (قوله بانه) أى
الشان (قوله بون) بفتح الموحدة
وسكون الواو قنون أى بعد
(قوله سائر) أى باقى (قوله فيه)
أى حرام مكة (قوله فان اصطاده)
أى حرام مكة (قوله بعده) أى
اصطياده (قوله خارج الحرم)
مكة ذكاه (قوله مطلقا) أى
لحرم أو حل

(قوله من أن الجليل يقوم على أنه
قبيح لا العكس) أي لا يقوم القبيح
على أنه جميل بيان للمنصوص
والمقتضى المخالف له أن القبيح
يقوم على أنه جميل (قوله بقية
أنواعه) أي الأ طعام والصيام
(قوله وجوبا) بيان لحكم
اجتهادهما (قوله فقيه) أي كلام
المصنف تفرع على تعليق فقيه
الثاني باجتهاد (قوله غير مرتب)
لتعليق فقيه الأول بروي والثاني
باجتهاد (قوله النوع) أي نوع
الجزء من ابل او بقر أو غنم
(قوله فيها) أي المدونة

أحسن (القيمة) معتبرة يوم الاتلاف (طعاما) أو عدلها أصيما فان الذي عليه أهل المذهب
أن الصيد الذي لا مثل له أصغره يخبر فيه بين الأ طعام والصيام وماله مثل يخبر فيه بين المثل
والأ طعام والصيام ولم يفصل فيما لا مثل له بين الطير وغيره قال فيها لا بأس بصيد حمام مكة
في الحل للجلال ابن يونس هذا يدل على أنه ان صاده الحرم في الحل فانما عليه قيمته طعاما
أو عدل ذلك صيما وانما تكون فيه الشاة اذا صاده في الحرم (والصغير) من الصيد فيها
وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلا عن الامداد قلة وكثرة (والمريض) منه (والجليل)
في صورته والائتي والمعلم ولو منقعة شرعية (كغيره) من كبير وسليم وقبيح وذ كروم ليس
بمعلم فتساوى المذكورات مقابلتها في الواجب كالدبايات ولم يقل والقبيح مع أنه المناسب
لما قبله لاقته ضاهية خلاف المنصوص من أن الجليل يقوم على أنه قبيح لا العكس القرافي
الفرامة والجلال لا يعتد بهما في تقويم الصيد لان تحريمه لا كله وانما يؤكل اللحم فالعيب
عيبا لا يؤثر في اللحم كالبسم فيقوم ذات الصيد بتطوع النظر عن ذ كورنه وأثوثه ولا تقوم
الائتي على أنها ذ كرولا الذ كرو على أنه أتى ابن عبيد السلام لم يعتد به أهل المذهب تلك
الصفات في الجزاء اذا كان هديا فلما لم يعتد بهما في أحد أنواع الجزاء اذا كان ملامن
النعم ألحقوا به بقية أنواعه هذا في القيمة الواجبة لخلق الله تعالى (و) لو كان الصيد
الموصوف بشئ مما ذكره كالشخص بأن كان معلما منقعة شرعية أو صغيرا أو جديلا
أو مريضاً فخلق الله تعالى غير معتبر ومفقه (قوم لربه) اعتبار (ذلك) الوصف القائم
به من التعلم أو الصغر أو الجلال أو المرض أو ضدها (معها) أي القيمة الواجبة لخلق الله
تعالى أي مع آخرها فاعطى ربه قيمته على أنه معلم مثلا ويخرج قيمته أي جزاء الفقراء
على أنه غير معلم فتلزمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة وقيمة مع اعتبارها (واجتهاد) أي
الحكمان وجوبا (وان روى) بضم فكسر (فيه) أي الصيد شئ عن العصابة رضي الله
تعالى عنهم بخصوصه كبدنة في نعامة وذات سنمين في فيل وصد اجتهاد (فيه) أي الجزاء
الذي يحكم به ان لم يرو فيه شئ عن العصابة بل وان روى فيه شئ عنهم ففيه ألف ونشر غير
مرتب ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان من التنازع ومعنى اجتهادهما في المروي
فيه شئ اجتهادهما في السن والهنزال والسن نصب الرواية النوع ومصب الاجتهاد
الصفات كالسن والسن بأن يريان في هذه النعامة بدنة معينة أو هزيلة مثلا لسن
النعامة أو هنزالها أو كان يريا أن في هذه النعامة نافعة سنما خمس سنين أصغرها وفي هذه
النعامة نافعة سنما سبع سنين لكبرها عبد الوهاب لم يكتف بحكم العصابة لقوله تعالى
يحكم به ذو عدل منكم أفاده عب الرماضي قوله واجتهاد الخ أمر الحكمين بالاجتهاد
ان كانا من أهل لان هذا الكلام للإمام مالك رضي الله تعالى عنه وزمانه زمن اجتهاد قال
فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليست ثانيا الاجتهاد ولا يخرج باجتهادهما عن آثار من
مضى اه ألا ترى ان عمر رضي الله تعالى عنه قضى في الارنب بعناق وفي البربوع بجفوة

وهي دون العناق وخالفه مالك رضي الله تعالى عنه محتجاً بأن الله تعالى قال هديا بالغ
 الكعبة فلا يصح أن يخرج ما ليس بهدي لصغره وهذا معنى قوله وإن روي فيه ونحوه
 قول ابن الحجاج فيمكن عليه باجتهادهم الإجماع روى ابن عبد السلام أي عن السلف
 وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح العدول عنه كما في الضبع أنه قضى فيه
 بكبس فان قلت تقرر في أصول الفقه أن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن قول
 الصحابي حجة فلم لا يكتفي بالحكم بما روى عن الصحابة في هذا الباب قلت لم يخرج مالك
 رضي الله تعالى عنه عن أصله اذ معنى قوله فيمكن عليه باجتهادهم الإجماع ما لا يمارى إذا وقع
 بين الصحابة أو من بعدهم خلاف وأما إذا اتفقوا على شيء فلا يحل العدول عنه في هذا
 الباب ولا في غيره ألا ترى إلى قولها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى ولييتهما الاجتهاد ولا
 يخرجان عن أثر من مضى وكذا في الموازية والعتية من رواية أشهب لا يكتفي في الجراد
 ولا في غيره أو النعامة أو البقرة فسادونها بالذي جاء في ذلك حتى يأتمنوا الحكم فيه ولا يخرج
 عما مضى اه كلام ابن عبد السلام وبه تعلم أن اجتهادهم في الواجب لا في سنده وهو أنه
 كما قال أبو الحسن انظروا كلامهم أنهم لا يترضون لذلك وإنما عليهم أن يأتمنوا بما يجزئ
 ضعية وهنا أمران أحدهما الحكم لا بد منه حتى في المروي فيه شيء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم والذي اتفق السلف عليه لأن الله تعالى قال يحكم به فأني بالمضارع الدال على
 الحال والاستقبال ووقع في الآية جواب الشرط لخاصته للاستقبال ثانياً إذا احكما
 لا بد من الاجتهاد في محله فقد قال الباغي في قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطن أزل
 أسمع في النعامة إذا قتلها الحرم بدنة يريد أن ذلك شائع قديم تكرر حكمه لا غنى به وقوى
 العلم به ومع ذلك فلا يجوز إخراجها إلا بعد الحكم به وتكرار الاجتهاد في ذلك أقول
 حيث كان الاجتهاد مشروطاً بعدم الخروج عما روى عن السلف لم يبق متعلق إلا
 الصفات من السن والسنن والهزال كما قال أبو الحسن وهو الظاهر ويؤيده مخالفة مالك
 عمر رضي الله تعالى عنه في العناق والجفرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وله) أي المحكوم
 عليه بجواز الصيد (أن يقتل) عما حكى عليه به بأن يريد حكماً آخر منهما أو من غيرهما فليس
 المراد أن له الانتقال من غير حكم في كل حال (الآن يلتزم) ما حكى عليه به (فتأويلان)
 في جواز الانتقال عنه وعدمه المعتمد منهما الأول ومجملهما إذا عرف ما حكى عليه به
 والتزمه كما في التوضيح لأن التزمه من غير معرفة والتأويل بعدم الانتقال لابن السكاتب
 وابن حجر والتأويل بالانتقال لا أكثر (وان اختلفا) أي الحكماء في قدر ما حكى عليه به
 أو نوعه أو أصل الحكم (ابتدئ) بضم المثناة وكسر الدال المهملة أي الحكم منهما
 أو من غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه (والأولى) بفتح الهاء مع (كونهما) أي
 الحكمين حين الحكم (بجلاس) واحداً يطلع كل منهما على رأي الآخر (ونقض) بضم
 فكسر أي حكمهما منهما أو من غيرهما (ان تبين الخطأ) تبيناً واضحاً يحكمكم بشاة فيما

(قوله في كل حال) صلة يقتل
 (قوله الأول) أي جواز الانتقال
 (قوله ومجملهما) أي التأويلين
 (قوله منهما) صلة نقض

فيه بقرة أو بدنة أو بقرة أو بعير فيما فيه شاة أو طعام وظاهره ولورضى المحكوم عليه بذلك (وفي) التسبب في إسقاط الجنين ميتا وأمه حية من محرم مطلقا أو حل في الحرم أي كل جنين لوحشية (و) في كل واحدة من (البيض) لغیر أو زود جاح غير المذرا إذا كسرها محرم مطلقا أو حل في الحرم سواء كان فيه فرخ وخرج ميتا بعد كسره أو لم يكن فيه فرخ (عشر) بضم العين (ديته) أي جزاء (الأم) للجنين أو البيض أن لم يتحرك الجنين أو النرخ بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرخ عقب انفصاله حركة ضعيفة لا تدل على استقرار حياته فان تحقق موت الجنين أو الفرخ قبل التسبب في إسقاطه فلا شيء فيه (و) في الجنين والبيض (ديتها) أي جزاء الأم (ان) مات بعد ان (استهل) الجنين أو الفرخ صار خافق انفصاله عن أمه حية أو عن بيضته أي جزاء بجزاء أمه في كونه يجزى ضحية لقوله فيما مر والصغير كغيره ولذا قال ديتها ولم يقل ديته ولذا استنبه لقوله عشر دية أمه والظاهر أن مثل استمالة سائر ما تحقق حياته به ككثرة رضاع فيما يرضع فان استهل ومات وماتت فجزا آن فان لم يستهل وماتت اندرج في جزائها فالصور أربع لانه اما أن يستهل أولا وفي كل اما أن يفصل عنها حية أو ميتة فان استهل وماتت فديتان وان استهل ومات أحدهما فديته فقط كما اذا لم يستهل وماتت الأم فان لم تمت فقيمه العشر ولا شيء في المذروك والمذروك الذي اختلط صفاته ببياضه أو ما وجد فيه نقلة دم على الظاهر اذ لا يتصلق منهم ما فرخ وظاهر قوله والبيض ولو اتلف أكثر من واحدة في فور ولو وصل لعشر وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بيضات لكان في كل بيضة عشر لاشاة عن مجموعها لأن الهدى لا يبعض كمن قد سل من اليرابيع ما يبلغ قدر شاة فلا تجتمع فيها واستظهر ابن عرفة في البيض خلافه وأنه يؤدى في العشر بيضات شاة وقرى بينها وبين اليرابيع بأن العشر بيضات أجزاء كل بخلاف اليرابيع فانها أجزاء فائقة بنفسها وكذا يقال في الاجنة ويخبر في الجنين أو البيض بين عشر قيمة أمه من الطعام وعدله صياها يوما مكان مدا وكسره الايض حمام مكة والحرم ففيه عشر قيمة الشاة طعاما فان تعذر صام يوما وما كانت دما الحلي ثلاثة قدية وجزاء هدى وقدم الكلام على الفدية والجزاء شرع في الكلام على الهدى فقال (وغير الفدية) الواجبة فيما يترقبه أو يزيل أذى (و) غير جزاء (الصبيد) وهو ما يجب لقران أو قنق أو ترك واجب في حج أو عمرة أو غيرها (مرتب) مرتبين لاثبات لهما لا ينقل عن أولاها الا بعد حجه عنهما ثم صيام عشرة أيام ويقال له (هدى) بفخ فسكون (ونذب) بضم فكسرم مع القدرة على أنواع النعم (ابل) فهو أفضل الهدايا (فبقر) بلى الابل في الفضل فضاء فعز خذف مرتبة لهما نوعان أولهما مقدمند بالانها لا أفضلية لهما اذ لا مرتبة بعدها (ثم) ان يحجز عن الدم (صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (من احرامه) بالحج الى يوم العيد (و) ان فاته صومها فمابينهما (صام أيام منى) الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا يجوز تأخيرها الى الالا تذروا لهذا

(قوله مطلقا) أي في حرم أو حل
(قوله ولو وصل) أي المتلف من
البيض في عدله (قوله لعشر) بفخ
العين (قوله عشر) بضم العين
(قوله عن مجموعها) أي البيضات
العشر (قوله فلا تجتمع) أي
اليرابيع (قوله فيها) أي الشاة
(قوله وقرى) أي ابن عرفة (قوله
بينها) أي العشر بيضات (قوله
كل) أي الطيرة (قوله وهو) أي
غيرهما (قوله فخذف مرتبة) أي
الغنم تفرع على فضاء فعز (قوله
صنغان) أي ضأن ومعز (قوله
لانها) أي المرتبة الخ علة لخذفها
(قوله صومها) أي الايام الثلاثة
(قوله بينهما) أي أول الاحرام
ويوم العيد (قوله تأخيرها) أي
صوم الثلاثة (قوله اليها) أي ايام
منى

(قوله المعلى) بضم الميم وقح العين واللام مثلاً (قوله صومها) أى الثلاثة (قوله وكونه) أى صومها أيام منى (قوله منهما) أى ابن المعلى وابن فرحون (قوله وان كان الصوم قبلها أفضل) حال (قوله وان كان أوله الخ) حال (قوله فقول عب وعج يأثم الخ) تقرير على قول ابن رشد لا ينبغي (قوله غير ظاهر) ٥٤٤ خبر قول (قوله وان نسباه الخ) حال (قوله واغتفر صومها) أى أيام منى

(قوله او هما) أى القارن والمقتع
(قوله او هم) أى القارن والمقتع
والمفسد ومن فاته الحج (قوله
وابهها) أى الاقوال (قوله ذلك)
أى الواجب من حجة (قوله أيام
منى) صلاة صوم (قوله ومنه)
أى صوم أيام منى فعلى الأول من
لم يصم قبل يوم عرفة يجب عليه
صوم أيام منى ان كان قارناً ومقتعاً
ويحرم عليه صومها ان كان
منسداً أو لم يدرك الحج أو تاركا
لواجب قبل وقوفه أو حاله أو
بعده وعلى الثانى يجب على
القارن والمقتع والمفسد وغير
المدرك ويحرم على غيرهم وعلى
الثالث يجب على القارن والمقتع
والمفسد وغير المدرك ومن ترك
واجباً قبل عرفة ويحرم على غيرهم
وعلى الرابع يجب على كل من
عليه هدى وفاته صومها قبل
عرفة (قوله فلا يحتاج لذكره)
أى قوله ثم صام ثلاثة أيام من
أحرامه (قوله قل) أى لعلمه من
قوله صام أيام منى (قوله من
العمرة) أى نقصها (قوله وما
أبين) أى أظهر فوجب من وضوحه
(قوله فان كان) أى الهدى
(قوله فان أخرها) أى صيام الثلاثة
(قوله اليه) أى يوم النحر (قوله ثم
قال) أى ابن الحاجب (قوله وان

حكمه قوله وصام الخ ولم يقل ولو أيام منى كما قاله سابقا وتردد ابن المعلى وابن فرحون
في صومها أيام منى هل هو أداء أو قضاء ولا منافاة بين منعه تأخيرها إليها وكونه أداءً أذهب
كالصلاة في الضرورى قال نفسه وأثم الاعتذار والكل أداء أفاده عب طنى وهو
قصور من صام ومن نقله عنهم فى المنتقى قال أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنهم
ان صيام أيام منى على وجه القضاء والاظهر من المذهب انه على وجه الاداء وان كان
الصوم قبلها أفضل كوقت الصلاة الذى فيه سعة للاداء وان كان أوله أفضل من آخره
ونحوه للحنفى ونحوه قول ابن رشد لا ينبغي له ان يؤخر وان أيسر من وجود الهدى قبل
يوم النحر بثلاثة لا ينبغي تأخير صومها فقول عب وعج يأثم بالتأخير لا أيام منى لغير عذر
غير ظاهر وان نسباه لبعض شراح الرسالة لانه غير معتد عليه والمراد به أبو الحسن
ولم يعزه لاحد وقال ابن عرفة الاستصحاب ~~حكمه~~ صومها قبل يوم عرفة والمدققة وله
أرى صوم الثلاثة الايام ما بينه وبين يوم النحر فان لم يصمها قبل يوم النحر أو قطر يوم النحر
وصام الايام الثلاثة التي بعده اه فلو كان صومها قبل يوم النحر واجبا يأثم بالتأخير
ما قالت وله والحاصل ان الاظهر من المذهب كما قال البايع أن صيامها قبل يوم النحر
مفضل لا واجب والله أعلم واغتفر صومها مع ورود النهى عنه للضرورة ابن رشد اختلف
فبين يجب عليه صيام ثلاثة في الحج هل هو القارن والمقتع فقط أو هو ومن افسد دمج
أوفاته او هم ومن وجب عليه الدم بتركه من حجته من يوم احرامه الى حين وقوفه رابعها
أو تركه ذلك ولو بعد وقوفه وقائدة الخلاف وجوب صوم من لم يصم قبل يوم عرفة أيام منى
ومنعه اه ونقله ابن عرفة والمصنف في توضيحه وأقره (بنقص) يتنازع فيه صيام وصام
فاعمل الثانى فى اللانظر بقرينة الاول فى ضميره ودفعه لانه فضله فإداه أن كون النقص قبل
الوقوف بعرفة شرطى أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من أحرامه الى يوم النحر والثانى
كونه ان فاته ذلك صام أيام منى ويجعل تعلقه بصام فقط وذلك انه لما قال وصيام ثلاثة من
أحرامه فبين به المبدأ أفكانه قبل له فأتى الغاية فاجاب بقوله وعام أيام منى بنقص الحج ان
تقدم على الوقوف ويرجح هذا ان من نقص فى يوم عرفة أو ما بعده يستحيل أن يصوم له
قبله فلا يحتاج لذكره الآن قوله يحج بكون فيه على هذا قل واحد تزبه من العمرة وما أبين
قول ابن الحاجب فان كان عن نقص متقدم على الوقوف كالمقتع والقارن والمفسد
والقنوات وتعدى المقات صام ثلاثة أيام فى الحج من حين يحرم به الى يوم النحر فان أخرها
اليه فأيام التشريق ثم قال وان كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمى أو حلق
أو ميت منى أو ووطء قبل الافاضة أو الحلق صام متى شاء وكذلك صيام وهدى العمرة
كذلك من منى في نذرا الى مكة فيحجز وانما اعتمد ابن الحاجب قوله فيها وانما يصوم ثلاثة

كان) أى الهدى (قوله او ووطء) عطف على تركه (قوله وكذلك) أى ما كان عن نقص بعد الوقوف الخ فى صومها متى شاء أيام
(قوله وهدى) عطف على صيام عطف عام على خاص (قوله وكذلك) أى فى الصوم متى شاء (قوله فيحجز) أى عن اثنى وركب
وهن الدم (قوله فيها) أى المدققة

أيام في الحج كما ذكرنا المقتنع والقارن ومن تعدى ميقاته أو أفسده أو فاته الحج وأما من لزمه ذلك لتترك جرة أو لتترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمي جرة العقبة وقبل الأفاضة لأنه انما يصوم إذا اعتقر بعد أيام منى ومن مشى في نذر إلى مكة فمجنز فليصم متى شاء لأنه يقضى في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج أبو الحسن أي يقضى مشيه أما كن ركوبه في غير اسرام قبل الميقات ويحتمل أن يريد يقضى مشيه في حجرة إذا أجهم بينه أو نذره كائنص عليه في كتاب النذر اه وما سلكه ابن الحاجب إحدى طرق ثلاثة وقد حصلها في التوضيح فتأملها فيه لعلك تستعين بها على ما عده هذا والله أعلم قاله ابن غازی (ان تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كقنع وقران وتعدى ميقات وترك طواف قدوم (وسبعة) من الايام حجور وعطف على ثلاثة أي على العاجز عن الدم صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة (اذا رجع) ولو أخر صومها عن رجوعه (من منى) لم يقبل ذلك مع انه المراد لو لم يقم بها الا لا يوهـم شمول الرجوعه لها يوم النحر اطواف الافاضة وانه يصوم ايام منى الثلاثة من جملة السبعة مع أنه لا يصومها ان كان قد صام الثلاثة قبل ايام منى والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل اهل منى ومن أقام بها ومضهوم الشرطان النقص ان تأخر عن الوقوف كترك النزول بالمزدلفة أو ترك رمي اوحاق أو كان وقته كهدي المار بعرفة النواوي به الوقوف وكان زال ابتداء واما ذاته حين وقوفه أو آخر الثلاثة حتى فانت ايام منى فانه يدومها مع السبعة متى شاء (ولم تكن) بضم فسكون أي لا تسكن في السبعة (ان قدمت) بضم فكسر مثقلا أي السبعة أو شئ منها (على وقوفه) وكذا المتقدم منها على رجوعه من منى قاله سنداقوله تعالى اذ رجعت ولا يحسب من السبعة التي صامها قبل وقوفه بثلاثة قاله تت مقتصر عليه وقال عيج فيه خلاف فان صام العشرة كلها قبل وقوفه فقال الخط الظاهر اكتفاؤه بثلاثة منها ولا يخالف ما تقدم من نت لاختلاف موضوعهما ويندب تأخير صوم السبعة الى أن يرجع الى وطنه يخرج من الخـلاف في معنى قوله تعالى اذ رجعت هل المعنى للاهل قاله غير مالك أو مكة قاله مالك رضي الله تعالى عنه فان استوطن مكة صام بها انتفاها وشبه في عدم الاجزاء فقال (كصوم ايسر قبله) أي قبل شروعه فيه أو بعده وقبل كمال يوم فلا يجزئه قبل زومه الرجوع لادم لانه صار واجده ويجب عليه تكميل صوم اليوم الذي ايسر فيه (او وجد) من عليه الهدى (مما قاله المال) يهدي به ويظفره بالقضاء من مال له (يبلده) لانه صار موسرا كما كان لم يجد كذلك فيصوم ولا يؤخر حتى يرجع لبلده ولا مال يرجع به يخرج أيام منى لانه مخاطب بالصوم في الحج (ونذب) بضم فكسر (الرجوع) من الصوم (له) أي الدم ان ايسر به (بعد) صوم (يومين) بأن ايسر في ليلة الثالث وكذا ان ايسر فيه وكذا في ليلة الثاني أو فيه خلافا لما يوهـم كلامه من وجوب الرجوع فيه ما قاله الذي يجب رجوعه ولا يكفيه صومه هو الذي ايسر قبل اكمال يوم فحصل انه ينذب

(قوله ذلك) أي الصوم (قوله) لانه أي المشى قبل الميقات (قوله في غير حج) أي قبل احرامه بالحج من الميقات (قوله عده) أي اجماله (قوله ولو أخر صومها) أي السبعة مباغلة أي ان وصل صومها برجوعه بل ولو أخره عنه فلا يشترط اتصاله به (قوله لها) أي مكة (قوله وانه يصوم ايام منى الثلاثة الخ) عطف على شموله (قوله ليشمل اهل منى الخ) علة لقوله المراد الخ (قوله الشرط) أي ان تقدم النقص على الوقوف (قوله أو كان) أي النقص (قوله وقته) أي الوقوف (قوله به) أي ضروره (قوله بين وقوفه) تنازع فيه انزال واما ذاه (قوله فيه) أي احتسابه من السبعة قبل وقوفه بثلاثة وعده (قوله ينظره) بضم فسكون فكسر أي يؤخره (قوله وكذا) أي في النذب (قوله فيه) أي الثالث (قوله وكذا) أي في نذب الرجوع (قوله أو فيه) أي الثاني (قوله فيهما) أي يسره في الثاني أو في ليلة

الرجوع بعدا كمال يوم وقبل الكمال الثالث فان أيسر بعدا كماله فلا يرجع لان الثلاثة
 قسمة السبعة فكانها نصف العشرة افادته وت وهو يقتضى عدم جواز الرجوع للدم
 بعد الثلاثة وفي الحط عن ابن رشد لو وجد الهدي بهد يوم الثلاثة لم يجب عليه إلا أن
 يشاء اه عب طنى قوله ونذب الرجوع له بعد يومين فهو لابن الحاجب ولا بن شاس بعد
 يوم أو يومين وأصل ذلك قول النخعي استحب مالك رضى الله تعالى عنه أن وجد الهدي
 قبل أن يستكمل الأيام الثلاثة أن يرجع إليه قال وهـ هذا يحسن فيمن قدم الصوم على
 الوقت المضيق اه وانظر هذا مع قولها في كتاب الظهار وان صام ثلاثة أيام في الحج
 ثم وجد عن الهدي في اليوم الثالث فليض على صومه وان وجد ثمنه في أول يوم فان شاء
 أهدي أو تبادى على صومه فامره بعد يومين بالتبادى وخيره في أول يوم وكل هذا يخالف
 لما هنا اه البناني قد يقال يصح حل ما ذكره المصنف ومثبوعاه على ما هنا بان يراد باستحباب
 الرجوع بهدي يومين أى وقبل الشروع في الثالث كما نقله تـ عن ابن نجي خلافا
 للنخعي والمراد بالتخير الذى فيها عدم لزوم فلا ينافى الاستحباب وعما ذكرتم ان قول
 ز بوجوب الرجوع للهدي قبل كمال اليوم غير صحيح (و) نذب (وتوفه) أى المهدي
 (به) أى الهدي (المواقف) كلها فالنذب منصب على المجموع فلا ينافى ان ايقافه بعرفة
 جزأ من ليلة التشرى شرط وهـ هذا فيما يضر بغيره وأما ما يضر بمكة فشرطه الجمع بين الحل
 والحرم ويكفى وقوفه في أى موضع من الحل في أى وقت واراد بالمواقف عرفه والمشر
 الحرام ومعنى وعدت موقفا لوقوفه بها عقب البحرتين الاوليين وهـ دافعة مبيت لا موقف
 قاله عب البناني قوله منصب على المجموع فهو في الحط وت وت عقبه ابن عاشر وطنى
 بأن كلام المصنف لا يحتاج لتأويل وهو على ظاهره من ان كل موقف مستحب لان
 وقوفه بعرفة جزأ من الليل انما هو شرط التضرع بغيره وبغيره شرطا في نفس الهدي حتى لو ترك
 بطل كونه هديا ولا منافاة بين نذب ايقافه بعرفة وكونه شرطا في تضرعه بغيره وبغيره
 غير واجب بل ان شاء وقف به بعرفة وتضرع بغيره وان شاء لم يقف به بعرفة وتضرع بمكة قاله في
 المدونة (و) نذب (النحر) للهدي ومنه جزاء الصيد (بغيره) مع استيفاء الشروط الثلاثة
 الا تلبية ويشترط كونه نهرا فلا يجوز ليل ولا القدية لا تقيدهم بكان ولو عبر بكافة كان
 أشمل وما قرناه من نذبه مع الشروط فهو في الحط فان ذكر كونه معها أجرا وخالف
 المندوب قال وهو الا فى على مذهب ابن القاسم وشهره المصنف في منسكه اه وجهه
 ات معها واجبا ونحوه للشارح أيضا وعزى عن عياض الوجوب لابن القاسم واتفقوا
 على اجزائه بمكة معها افادته عب وصوب الزماني الوجوب لتضرع بغيره عياض في
 كماله به وما قاله الحط غير ظاهر ولا دليل له في قولها ومن وقف بهدي جزاء صيدا أو متعة
 أو غيره بعرفة ثم قدم به بمكة فضر به اجالا وأتركه متى متعه جدا أجراه اه لأن الاجزاء
 لا يدل على الجواز وذ كر شروط تضرعه بغيره فقال (ان كان) الهدي سبق (في) احرام (ج)

(قوله قال) أى النخعي (قوله
 ومتبوعاه) أى ابن شاس وابن
 الحاجب (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله بان يراد باستحباب
 الرجوع الخ) ضله حمل (قوله
 قال) أى الحط (قوله وهو) أى
 نذب تـ كمية الهدي بمكة مع
 استيفاء الشروط (قوله وجهه)
 أى التضرع بغيره (قوله معها) أى
 الشروط (قوله وعزى) أى نسب
 الشارح وت (قوله واتفقوا)
 أى الشارح وت والحط (قوله
 على اجزائه) أى النحر (قوله به) أى
 معها) أى الشروط (قوله به) أى
 الوجوب (قوله له) أى الحط

فرضاً ومنذوراً وتطوعاً وشمل السوق بجميع ما كان من نقص في عمرة (ووقف به) أي الهدى (هو) أي الهدى فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر في وقف على حد قوله تعالى اسكن أنت وزوجك (أو نائبه) أي الهدى كآخره وهو ضال من مهديه ووقفاً (كهو) أي كوقوفه الركني في كونه بعرفة جزأ من ليلة العيد فاحتز بقوله أو نائبه من وقوف التجار بينهم بعرفة جزأ من ليلة العيد فإنه لا يكفي من اشتراهم منهم حتى لا ينهم لم ينوبوا عنه فيه إلا أن يشتره منهم بعرفة ويتركه عندهم حتى بأوابه منى وبقوله كهو عن وقوفه به بها رافقاً ولحق (بأبامها) أي منى هذا ظاهر سابقه وقتره عليه الشارح وت وقال حج وأجد المحدثين أيام الحرم فقط إذا اليوم الرابع ليس وقتاً للحرم ولا يصح فتحجوز في التعبير ولو قال أيام الحرم كان أولى (والأ) أي وإن لم توجد هذه الشروط الثلاثة بأن اتفقت كلها بأن ساقه في عمرة نذراً أو جزاء صيداً أو تطوعاً أو نفعاً في حج سبق أو عمرة كذلك أو ساقه في أحرار كذلك أو شيء منها بأن فاته وقوف بعرفة أو خرجت أيام الحرم (فكذلك) محله وجوباً ولا يجوز في معنى ولا يغيرها القوله تعالى هديا بالغ الكعبة ابن عطية ذكرت الكعبة لأنها أم الحرم وأسهل ما كان شرط كل هدى بالجمع فيه بين الحل والحرم وكان ما يذكر في مجموع عافية بين الحل والحرم إذ شرطه وقوفه بعرفة وهي من الحل بين المصنف أن هذا شرط في المذكي بمكة الذي من صور ما فاته الوقوف بعرفة فقال (وأجزأ) كل هدى يذكي بمكة (أن أخرج) بضم الهمزة وكسر الراء (الحل) من أي جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة وسواء كان المخرج له حلالاً أو محرماً وسواء أخرجه هو أو نائبه حلالاً أو محرماً قال سندوا الأحسن إذا كان الهدى مما يقدو بشعر أن يؤخر إلى الحل فإن قلده وأشعره بالحرم وأخرجه أجزأ والأحسن أن يساشر ذلك بنفسه وأن يحرم إذا دخله قال فيها فإن دخل به حلالاً أو أرسله مع حلال أجزأه وشبه في الأجزاء فقال (كأن وقف) رب الهدى (به) أي الهدى بعرفة جزأ من ليلة العيد (فضل) الهدى من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقدراً) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة (ونحو) بضم فكسر أي الهدى أي فخره من وجده حتى في أيام الحرم وجده به منصرفاً فقد أجزأ به ابن غازي أشار بهذا القوله فيها ومن وقف هديه بعرفة ثم ضل منه فوجدته رجلاً ففخره حتى لأنه رآه هدياً فوجدته رجلاً منصرفاً أجزأه ومنه وقوله وقف به أنه إن لم يقف به بعرفة وضل مقلداً ثم وجده مذكي حتى لم يجره إلا أن يقف به من وجده بعرفة كما إذا ضل قبل الجمع فيه بين الحل والحرم ووجده مذكي بمكة فإنه لا يجوز حتى إن لم يقف به بعرفة وضل مقلداً به دجعه في بين الحل والحرم ثم وجده مذكي بمكة فيجزي فيها من قلده هديه وأشعره ثم ضل منه فأصابه رجلاً فأوقفه بعرفة ثم وجده به يوم النحر أو بعده أجزأه ذلك التوقيف لأنه وجب هدياً له ونحوه لابن الحاجب (و) الهدى السوق (في) أحرار (العمرة) لنقص فيها كنعدي ميتات وتزكاً تلبية أو أصابه صيداً وفي حج سابق أو في عمرة سابقة أو نذريه (بمكة) وصرح به إذ أمع

(قوله كآخره) أي الهدى (قوله وهو) أي الهدى الخ حال (قوله كذلك) أي نذراً أو جزاء صيداً أو تطوعاً أو نفعاً في ذلك سابق (قوله أو شيء) عطف على هذه الشروط (قوله منها) أي الشروط (قوله بأن فاته) أي الهدى الخ نصير له دم بعضها (قوله يؤخر) أي يؤخره وأشعره (قوله ذلك) أي وأشعره (قوله فيها) أي المدينة

دخوله في قوله سابقا والافسكة لقوله (بعد سعيها) أي العمرة فلا تجزئ تذكيره قبله تنزيلا
 له منزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا يذكي إلا بعده (ثم حلق) المعقور رأسه أو قصر وحل
 من عمرته الإبري ولا يجوز أن يؤخر شعره أي عن الحلق فأتى بتم المرتبة ليفيد أن الحلق
 في العمرة بعد تذكية الهدى كالحج لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله
 والنهي محمول على الكراهة وكذا قول الإبري ولا يجوز أن يؤخر شعره فلا ينافي ما مر
 للمصنف من أن تقديم الشعر على الحلق مندوب (وان) أحرم شخص بعمرته وساق هديا
 تطوعا وقادها وأشعره ثم (أردف) حجابا عليها (خلوف فوات) الحج أن أخا حرامه حتى ينهها
 اقرب وقت الوقوف فصار قارنا (أو) أردفت امرأة محرمة بعمرته الحج عليها ومعها هدى
 تطوع (لحيض) أو نفاس نزل بها فذعهما من إتمام حج - رتتها وخافت فوات الحج أن آخرت
 إتمامها بعد طهرها اقرب وقت وقوفه فصارت قارنة (أجزأ) الهدى
 (التطوع) أي الذي لم يسبق شيء وجب أو يجب في الصورتين (لقرانه) أي المردف من
 الضممين ابن غازی أشار بحسب قوله لحيض أقوله فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه في
 امرأة دخلت مكة بعمرته ومعها هدى فخاضت بعد دخولها مكة قبل أن تطوف أنه لا ينصر
 هديها حتى تطهر ثم تطوف وتسمى وتنعمره وتقصروا ن كانت ممن يريد الحج وخافت الفوات
 ولم تستطع الطواف بحبضها آهلت بالحج وسأقت هديها وأوقفتها بعرفة ولا تنعمره إلا بغير
 وأحرأها القران وسبيلها أسبيل من قرن اه قال في المعونة يستحب للمردفة لحيض أن
 تنعمر بعد فراغها من القران كما فعلت عائشة رضي الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة
 والسلام ومفهوم خلوف فوات أو لحيض مفهوم موافقة فمن أحرم بعمرته وساق هدى
 تطوع ثم أردف الحج عليها الفير عذرأجزأ هدى التطوع لقرانه وظاهره وان قلده
 وأشعره للعمرة قبل الإرداف وهو ظاهر إطلاقاتهم أيضا خلافا لقول البساطي الأجزاء
 ظاهرا إذا لم يقلد ويشعر للعمرة وشبهه في الأجزاء فقال (كان) أحرم بعمرته (ساقه) أي
 الهدى لا بقيد كونه تطوعا (في) إتمامها أي العمرة وأتمها في أشهر الحج وقحل منها ولم
 يذكي الهدى الذي ساقه فيها (ثم حج من عامه) وصار مقبلا فيجزئه الهدى الذي ساقه في
 العمرة لقتعه سواء ساقه له أولا (وقوات) بضم المثناة والهمزة وكسر الواو ومشددة أي
 فهمت المدونة (أيضا) أي كانت أو كانت باجزائه مطلقا سبق للتمتع أم لا (بما إذا سبق) الهدى
 في العمرة (للمتنع) أي ليجهله هديا عن تمتعه إلا أنه لما ساقه وقلده وأشعره قبل إتمامه بالحج
 ساءه تطوعا لذلك فهو تطوع حكمه فإذا أجزأه عن تمتعه فان لم يسبقه له فلا يجزئه له والمذهب
 تأويل الإطلاق كما هو اصطلاحه في قوله وقوات أيضا فسقط قول بعضهم لو قال وهل
 يجزئ أن ساقه فيها ثم حج من عامه أو لا إذا سبق للتمتع تأويل أن كان أجرى على غالب عادته
 في ذكر التأويلين فان قيل لم أجزأ التطوع المحض عن القران ولم يجز عن القتع على التأويل
 الثاني إذا لم يسبق له قلت القران تندرج العمرة فيه في الحج فتعلقها به قوى فصارت المسوق

(قوله قبله) أي السعي (قوله لا
 بعده) أي الوقوف (قوله وكذا)
 أي في الجملة على الكراهة (قوله
 لقرب وقت الوقوف) على خلوف
 الفوات (قوله فيما) أي المدونة
 (قوله فيه) نعت العمرة (قوله في
 الحج) صلة تندرج (قوله فتعلقها)
 أي العمرة

فيها كالمسوق فيه والتمتع لا تندرج العدة وفيه في الحج فضعف تعلقها به فلم يكن المسوق فيها كالمسوق فيه (والمندوب) فيما ينصر عنى الثابت بالسنة عند جرة العقبة ومضى كلاهما منصرف ولا يجوز أن ينصر بعد جرة العقبة مما يلي مكة لأنه ليس من مضي وفيما ينصر (بمكة المروية) لما في الموطأ وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعني هذا المنصرف وكل منصرف في العدة عند المروية هذا المنصرف وكل فجاج مكة وطرقها منصرف والمراد القرية نفسها فلا يجوز أن ينصرف في طوى بل يدخل دور مكة كما قال ابن القاسم ودل قوله وكل فجاج الحج على أن قوله هذا المنصرف المندوب كما قال المصنف (وكره) بضم الكاف لأن له هدى (فخر غديره) أي استنابة غيره في فخر غديره أن كان مما ينصر أو ذبحه أن كان مما يذبح أن كان النائب مسلماً واللام يجوز وعليه بدله قاله فيها فإن ذكاه غيره بهيئاً لاستنابة فلا تتعلق الكراهة بربه وشبهه في الكراهة وقال (كالاخصية) فنكره الاستنابة على ذكائها فالسنة تؤايلها بنفسه أو أضعافها في العبادة واقتداء به سيد العالمين صلى الله عليه وسلم (وإن مات) شخص (مقتنع) من غير هدى أو عن هدى غير مقلد (قال هدى) لقتنعه واجب على وارثه إخراجهم (من رأس) أي بجلته (ماله) أي المقتنع الذي مات عنه ولو استغرقه أو لم يوص به كزكاة الحراث والماشية التي مات بعد وجوبه عليه بخلاف زكاة العين لا يحتمل إخراجها سراً أو الهدى يقلد ويشعر ويساق من الحل إلى الحرم فلا يحنى لكنه مؤخر عن الدين لا دمي (أن) مات المقتنع بعد أن (رحى العقبة) يوم العيديات وقت أدائها من يوم الغدير يوم العيد قاله ابن عرفة وأطاف للأفاضلة قبل رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فالهدى من رأس ماله لحصول معظم الأركان مع حصول أحد التخليل فقد أشرف على القراغ ومنه يوم الشرط أنه إن مات قبل ذلك فلا يجب على الوارث شيء فإن كان قلده هدياً تعينت ذكاته ولو مات صاحبه قبل الوقوف فإن انتفت الثلاثة فلا شيء عليه من رأس مال ولا من ثلث ولا يعارض ما هنا قوله المتقدم ودم القتنع يجب باحرام الحج لأن معناه الوجوب الموسع المعرض للسقوط وانما يتصبر برمي جرة العقبة كما قال هنا ونظيره ما يأتي في الظهار من وجوب كفارته بالعود وتقدمها بالوطء ومفهوم مقتنع أنه إن مات قارن فالهدى من رأس ماله حيث أوقف الحج على العمرة إذا فاضلها ثم مات تقريره عب وفيه نظر فإن شرط دم القران الحج باحرامه ومن مات قبل الوقوف لم يجب باحرامه وأيضاً لم يكتفوا في تحتم هدى القتنع بالوقوف فكيف يكتفى في تحتم دم القران بمجرد الاداف مع أنه مقيس على دم القتنع وأيضاً تقدم قوله لا دم قران ومنفعة للقاتل (وسن) بكسر السين وشد الذون أي عمر (الجميع) أي جميع دماء الحج من هدى وجزاء وفدية (وعيبه) أي الجميع المانع من اجزائه أو كماله (ك) سن وعيب (الضحية و) الوقت (المعتبر) فيه السن والسلامة من العيوب المانعة من الاجزاء أو الكمال (حين وجوبه) أي تعين النعم وتمييزه عن غيره لا لهدائه أن كان لا يقلد كالغنم (و) حين (تقليده) أن كان مما يقلد كبذئذ وبقرة فليس

(قوله به) أي الحج (قوله قال)
أي رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قوله يحنى) أي عند جرة
العقبة صلة

المراد بوجوبه **كونه واجبا** وكلامه في مناسكه يشهد أن التعمين والتعريض لا هدا
 كاف فيما يقاد أيضا البناء في مناسكه هو المراد هنا لقوله في التوضيح عقب عبارة
 ابن الحاجب التي هي كعبارة هنا مناصه المراد بالقليد هنا تميمة الهدى وأخرجه سائرا
 إلى مكة وقال سنده الهدى يهين بالتقليد والاشهاد وبسوقه وبذره وان تأخر ذبحه
 وفرغ على قوله والمعتبر الخ فقال (فلا يجوز) هدى واجب لقراء أو قمع أو غيرهما أو لوفاء
 نذر مضمون (مقاد) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة حال كونه متلبسا (بعب) مانع
 من الاجزاء كشدة عرج أو صفة غير المبلغ سن الاجزاء ان استقرت معيبا أو صغيرا إلى حين
 تذكيته بل (ولو سلم) بفتح فسكون أي يرى من العيب أو بلغ السن الجوزي قبل تذكيته
 بخلاف عيب لا يمنع الاجزاء كتحفيف مرض فيجزئ معه أو ينعفه في تطوع به أو منذور
 معين ويجب انقاذ ما قلده معيبا أو صغيرا لوجوبه بالتقليد وان لم يجز سواها كان واجبا أولا
 وسواء كان عيبه مانعا أو لا (بجلاف عكسه) أي مقاد بعب سلم وهو مقاد سلميا تعيب
 فيجزئ ان لم يتعد عليه ولم يفرط فيه والاضمة فالسند ولم يمنع التعيب بلوغ الحل فلو منع
 كونه أو سرقته ضمن بدله في الواجب والنذر المضمون (ان تطوع به) أو رده عليه ان المعقد
 اجزأه في الواجب أيضا وأوجب بأن الكاتب حذف وأقبل ان وأبدل فاء بواو في قوله
 وأرشه والصواب وان تطوع به فأرشه الخ فهو كلام مستأنف لا شرط في قوله بخلاف
 عكسه وبأن قوله ان تطوع به قدمه الكاتب عن محله ومحل عقب قوله تصدق به فان قيل
 ما معنى اجزاء التطوع قيل معناه صحته وسقوط تعلق النذب به (وأرشه) أي عوض
 عيب هدى التطوع والنذر المعين ولو منع الاجزاء (وثمنه) اذا استحق الذي يرجع به
 المشتري على بائع الهدى يجعل (في هدى) آخر يهدي به عوضا عن المعيب والمستحق
 (ان يبلغ) الارش أو الثمن عن هدى (والا) أي وان لم يبلغ الارش أو الثمن عن هدى آخر
 (تصدق به) أي الارش أو الثمن وجوبا واستشكلا وجوب التصديق بأرش أو عن هدى
 التطوع بان من تصدق بعين ثم استحق فليس عليه بدله وبأن من اشترى شيئا ووهبه فاستحق
 فثمنه لو اهبه وأجاب اللغوي بأنه هنا نذر الثمن او تطوع به ثم اشترى به هديا ولو كان تطوع
 بالهدى فلا يلزمه بدله الغرياني هذا ظاهر فقها به يد من لفظ الكتاب (و) أرشه وثمنه
 المأخوذ (في) عيب أو عين الهدى (القرض) الاصل او المنذور المضمون (يستعين به في)
 هدى (غير) ان كان العيب مانعا لاجزاء والا فيجعله في هدى ان بلغ والاتصدق به وتحصل
 من كلامهم أربع صور لان الهدى اما تطوع ومثله المنذور المعين واما قرض ومثله
 المنذور المضمون وفي كل امان يمنع العيب الاجزاء أولا ومحل التخصيص في كلام المصنف
 في العيب المانع المتقدم على التقليد وظاهر قوله يستعين به في غير كالمذقوة وجوبا
 والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة يستعين في الهدى ان شاء (وسن) بضم السين
 في البدن بدليل ذكره البقر والغنم بعد ان يضح فخره (اشعار) أي شق (سفيها) بضم السين

(قوله أي مقاد بعب سلم) تفسير
 للضمير (قوله وهو) أي عكسه
 (قوله والا) أي وان نهدى عليه
 او فرط فيه (قوله ولم يمنع) عطف
 على لم يتعد (قوله أو رد) بضم
 الهمز وكسر الراء (قوله اجزأه)
 أي ما قلده سلميا ثم تعيب (قوله
 وجوبها) أي الاستعانة (قوله
 بعد) بالضم عند حذف المضاف
 اليه وثمة معناه (قوله لمن يصح
 فخره) صلة سن

والنون جمع سنام يفتح السين ان كان لها سنام وكذا ما لا سنام لها كما في المدونة وروى محمد
 لا تشهر وشهر وهو ظاهر المصنف لانه تعذيب شديد وخفيف في السنام فان اشهر من
 لا يصح فحصره لم يحصل السنة وهل يعاد أو لا لانه تعذيب شديد وما لها سنامان تشهر
 في احدهما فقط وهذا ظاهر كلامهم افاده عب ابن عرفة الاشعار شق يسيل دما والسقم
 بضمين جمع سنام كقذال وقذل فلا ينعدي الاشعار السنام من المعزلة الرقبة وذلك
 هو العرض (من) البانئ (الايسر) الحط الظاهر أن من معني في كقوله تعالى من يوم
 الجمعة وقوله تعالى أروني ماذا خلقوا من الارض وقول ابن غازي للبيان بعيد وعلى أنها
 للبيان فالمعنى سنهما الذي هو الايسر وجسه بعده أن البيان بهض المبين بالفتح قاله عب
 (للقربة) اللام بمعنى من على المعقدهما والمعنى انه يشق في السنام من جانبه الايسر مبتدئا
 من ناحية الرقبة الى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر الى المقدم ولا من المقدم الى جهة
 ركبتى البعير ولا بد في الذنب أن يسيل منه الدم ولوشق قدر أنملة كما في ابن عرفة ونحوه في
 منسك المصنف وذكر بعده ما نصه وقيل قدر أنملتين واقصرت عليه وابن الحطاطي مناسكه
 قال البدر وانظره مع ان المصنف كتابه بقبل وصدر بالقول بالاكتفاء بمجوز الاسالة اه
 البنانى قوله ونحوه في منسك المصنف وذكر به الخ تعريف لكلام المناسك ولقطها
 والاشعار أن يشق من سنهما الايسر وقيل الايمن من نحو الرقبة الى المؤخر وقيل طولاً قدر
 أنملتين ونحو ذلك اه فليس فيها قدر أنملة وايس فيها قدر أنملتين مقابلاً لما قبله كما زعمه
 ز فيهما وانما قوله وقيل داخل على قوله طولاً مقابلاً لقوله الى المؤخر وبه تعلم ان ما نقله
 عن البدر قصور وغير صحيح والحواس ما لابن الحطاط ابن عرفة وفي أوليته اى الاشعار
 في الشق الايمن أو الايسر فالثانها أن السنة في الايسر ورابعها ما سواها وفي النسك
 قال الهمري انما كان الاشعار في الجانب الايسر لانه يجب أن يستقبل بها القبلة
 ثم يشهرها فاذا فعل ذلك كان وجهه متقياً أشعرها في شقها الايسر واذا أشعرها
 في الايمن لم يكن وجهه الى القبلة وذلك مكروه اه واعلم ابن عرفة لم يقف عليه اذ عزاه
 لمن دون الهمري فقال وجهه الباجى كونه في الايسر بانها توجه للقبلة وتشعرها
 كذلك فلا يليه منها الا الايسر وابن رشيد بأن السنة كون المشعر مستقبلاً يشعر
 بيمينه وخطاها بشماله فاذا كان كذلك وقع في الايسر ولا يكون في الايمن إلا أن
 يستدير القبلة أو يشعر بشماله أو يسلك له غيره ابن عرفة انما يصح ما قال ان أراد
 توجيهها للقبلة كالذبيح لارأسها للقبلة اه فليتأمل قاله ابن غازي أخذ ازمامها
 يده اليسرى (مسمياً) ندبا كذا بطرة عن سبيدي أحمد بابا غزاليه للإمام مالك رضى
 الله تعالى عنه اى فالتلاسم الله والله أكبر اللحنى قال مالك رضى الله تعالى عنه عرضا
 وابن حبيب طولاً ابن عرفة لم يجد لغويا الا نسر الطول بعد العرض ولا العرض الا بعد
 الطول وقال البيضاوى في مختصره الكلاعى الطول البعض المقروض أو لا وقبل الطول

قوله شهر (بضم فـ كسر مثقلاً
 قوله وهو) اى عدم اشعار
 ما لا سنام لها (قوله لانه) اى
 اشعار ما لا سنام لها (قوله يجب)
 اى وجوب السن

الامتدادين المتقاطعين في السطح والاخذ من رأس الانسان قدمه ومن ظهر ذات
الاربعة لاسفلها والعرض المقروض ثانيا والامتداد الاقصي والاخذ من بين الانسان
ايساره ومن رأس الحيوان لذنبه والطول والعرض كيتان مأخوذتان مع اضافتين ابن
عرفة فلعل العرض عند مالك رضى الله عنه كنقل البيضاوى وهو الطول عند ابن حبيب
فيمتدان (و) سن (تقليد) أى جعل قلادة في رقبة الهدى والاولى تقديمه في الذكر على
الاشعار لان السنة تقديمه عليه في الفعل خوفا من نفارها بالاشعار لا يلامها فلا يتكبر
من تقليدها وله التكل على قوله عند الاحرام وتقليدهدى ثم اشعاره ولم يكتب بما
تقدم لاجلها ومنهما عند الاحرام ان سبق الهدى عنده ابن عرفة عياض وابن رشد
يسحب اسنانه فعلمها من ميقاته ولبائنه من حيث بعثه وفي كراهة فعلمها ما يندى
الحليمة مؤخر الاحرام للجمعة نقل الباسجى سماع ابن القاسم مع رواية محمد بن داود
ابن سعيد لا بأس به فعلمها بما كان واحدا حب الى (وندب) في المقلد به (نعلان) ويكنى
واحدا (نبات الارض) فلا يجعل من وترو ولا شعر ونحوه ما يخافه ان يتعاقى بغصن
او جبل فيخففها ونبات الارض يسمل قطعه وحكمة التقليد والاشعار اعلام المساكين
انه هدى فيته ونه وواجده ضالا فبرده ولم يكتب بالتقليد لانه به سد الزوال (و) ندب
(تجملها) اى البعد فقط قاله ت والخط بان يجعل عليه شيا من الثياب وافضلها
الاخير ونحو ما لمصنف في البیان وفيما تجمل ان شاء الله ونحوه لابن الحارث (و) ندب
(شقها) اى الجلال عن الاسمة ليظهر الاشعار ونفسك بالاسنام فلا تسقط (ان لم ترتفع)
قيمتها ان كانت درهمين فان ارتفعت بان زادت عليها استحب عدم شقها لانه نقص على
المساكين في البیان ويؤخر تجملها حينئذ الى حين الغدو من متى الى عرفة قال مالك
رضي الله تعالى عنه من امر الناس ان يشق الجلال عن اسنانه او ذلك يحبس عنه ان يسقط
وما علم ان احدا كان يدع ذلك لاعتد الله بن عمر رضي الله عنهما فانه لم يكن يشق ولم
يكن يجال حتى يغدو من متى الى عرفات فيجلها وذلك انه كان يجال الجلال المرتفعة
والانماط المرتفعة قيل او انما كان يفعل ذلك استبقا لثياب قال نعم فاحب الى اذا كانت
الجلال مرتفعة أن لا يشق منها شيا وان كانت ثيابا ودافشقتها احب الى ابن يونس عن
ابن المواز عن مالك رضي الله تعالى عنه أحب البناشق الجلال عن الاسمة ان كانت قليلة
التمن كدرهمين وان لا يشق المرتفعة استبقا لثيابها (وقلدت) بضم فكسر مثقالا البقر
فقط اى بدون اشعار في كل حال (الا) حال كونها (باسمة) فتشعر ايضا وفيما تقلد البقر
ولا تشعرا لان تكون لها اسمة فتشعر وفي المبسوط أنها لا تجال وقال المازرى تجال
فهما قولان (لا) تقلد ولا تشعر (الغنم) واشعارها حرام لانه تعذيب في غير ما ورد فيه
النص بالترخيص وتقليدها مكروه (ولم يؤكل) بضم المثناة وفتح الكاف اى يحرم على
المهدي أن يأكل (من نذر) اى من ذروته (مساكين عين) بضم فكسر مثقالا لهم باللفظ

(قوله كنقل البيضاوى) أى من
الرأس للذنب (قوله تقديمه)
أى التقليد (قوله وله) أى
المصنف (قوله الى) بشد الباء
(قوله وفيها) أى المدونة (قوله
وواجده) أى الهدى عطف
على المساكين (قوله ضالا) حال
من الهام (قوله ما لمصنف) أى
من ندب التجليل (قوله حينئذ)
أى حين ارتقاع قيمتها (قوله
وذلك) أى شق الجلال (قوله
يحبس) أى يمنع الشق الجلال
(قوله يدع) أى يترك (قوله ذلك)
أى شق الجلال (قوله وذلك) أى
ترك عبد الله رضى الله تعالى عنه
شق الجلال (قوله انه) أى
عبد الله رضى الله تعالى عنه
(قوله المرتفعة) أى الثمنية عظيمة
القيمة (قوله قيل) أى مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله كان)
أى عبد الله رضى الله تعالى عنه
(قوله ذلك) أى عدم شق الجلال
(قوله استبقا) أى حفظا (قوله
قال) أى مالك رضى الله تعالى
عنه (قوله الى) بشد الباء (قوله
وان لا يشق المرتفعة) عطف على
شق (قوله انها) أى البقر (قوله
فهما) أى تجليل البقر وعدمه

كهذا نذر للمساكين او بالنية كهذا نذرنا وبالمساكين فيمنع الاكل منه (مطلقا) بلغ
 محله وهو منى بشر وطها او مكة عند اتقانها او لم يبلغه معينين ام لا اما عدم اكله منه قبل
 المحل فلا نه ليس عليه بدله فيتم بتعطيها ليا كل منه وأما بعد المحل فلا نه قد عين آكله وهم
 للمساكين (عكس) أى خلاف حكم (الجميع) أى جميع الهدايا متطوعة فيها أو واجبة
 ما تقدم ذكره من واجب النقص بجمع أو عورة أو فوات أو تعدى مبيعات أو نزل أو قوف بعرفة
 نهارا أو نزل بعرفة ليلا أو مبيت ببنى أوري جارا أو طواف قدوم أو تأخير خلق وكهedy
 فساد على المشهور ومالم يتيقن عدم ذكره كذا غير معين لم يجعله للمساكين فله الاكل منها
 مطلقا بلاعت محلها أم لا ويتردد قال الله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر فسر ابن
 عباس رضى الله تعالى عنهما القانع بالساكن اعطى المعتر عليه وهو من يعرض بالسؤال
 ولا يسأل وإذا جازله الاكل في الجميع (فله) أى المهدى (اطعام الغنى والقريب) وان
 لزمته نفقته وله التصديق بالكل والبيع بلاعت على المذهب قاله سنده (وكره) له الاطعام
 منها (لذى) أى والتصديق عليه بشئ منها واستثنى من الجميع ما يؤكل في حال دون آخر ويحتسبه
 نوعان ما يؤكل قبل المحل لا بعده وعكسه وأشار لاوله - ما بقوله (الانذار) للمساكين
 (لم يعين) كقله على هدى للمساكين أو لله على هدى أو بدنة أو بالمال للمساكين فان لم يجعله له
 لهم بلفظ ولاية فيجوز له الاكل منه مطلقا قبل المحل وبعد كذا تقدم (و) الا (الفدية)
 التي جعلت هديا أو لا فيمنع الاكل منها مطلقا (و) الا (الجزاء) لصيد فلا ياكل كل من هذه
 الثلاثة (بعد) بلوغ (المحل) وهى منى مع الشروط ومكة مع عدمها وامتنع الاكل من
 نذر المساكين غير المعين لو صوله لهم ومن الفدية لانها بدل الترفه أو إزالة الاذى ومن
 الجزاء لانه عوض الصيد ومفهوم بعد المحل جواز الاكل منها اذا عطي قبل محلها
 لو جوب بدلا عليه وبعبارة الى المحل فلا يلزم الاكل مما جوب عليه وأشار الثاني بما بقوله
 (و) الا (هدى تطوع) لم يجب بشئ ولم يجعله للمساكين باللفظ ولاية فلا ياكل كل منه (ان
 عطي قبل محله) لانه ليس عليه عوضه الا أن يمكنه تذكته ويتركها حتى مات فيضمنه لانه
 مأمور بها أو عمن عليه قاله سنده ومنع اكله منه قبله لانها ماله على تعطيها وقبل المنع تعبد
 فان سماه أو نواه للمساكين فلا ياكل كل منه قبل ولا بعد (فتلقى) يضم المشاة وفتح القاف
 أى تطرح (فلاذنه يدمه) بعد فحره علامة كونه هديا فبؤ كل ولا يباع (ويجلى) يضم ففتح
 منقلا أى يترك (لناس) مسلمهم وكافرهم فقيرهم وغنيهم كما هو ظاهر عبارة وشوهاب
 قواها ويحلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والموضح خلاف ما ذكره سنده
 من ان هدى التطوع محتص بالفقير ونقله الخط وفاد قوله ويحلى للناس أمرين اجزاء
 مع توهم طلب بدله ومنع اكله منه فانه كالمبالغة فى انه لا يتعلق بشئ منه ومفهوم الشرط
 جوازا كاه منه بعده وحاصل ما ذكره هنامن الهدايا ثمانية وهى اقسام النذر الاربعة
 المعين والمضون وكل منهما اما أن يجعل للمساكين او لا وهى النقص والفدية والجزاء

(قوله بشر وطها) أى هديها
 الذى يدكى بها فالإضافة لادنى
 ملابسة (قوله عند اتقانها) أى
 الشروط كالأوبعض (قوله ولم
 يبلغه) أى محله (قوله معينين)
 أى المساكين الذين نذر الهدى
 لهم (قوله آكله) بعد الهمز وكسر
 الكاف (قوله من واجب) أى
 هدى واجب الخيان لما (قوله
 ومالم يتيقن عدم ذكره) عطف على
 ما تقدم ذكره (قوله وهو) أى
 المعتر (قوله وعكسه) أى
 ما يؤكل قبل المحل لا قبله (قوله
 والا) أى وان لم يجعل هديا قوله
 مطلقا) أى قبل المحل وبعبارة
 (قوله وهى) أى المحل وانته
 لتأنيث خبره (قوله وبعبارة) أى
 البدل عطف عليه (قوله قواها)
 أى المدونة (قوله من ان هدى
 التطوع الخ) بيان لما روى ومنع
 اكله منه (عطف على اجزاء
 قوله فانه) أى قوله ويحلى
 للناس علة لا فادنه منيع اكله
 (قوله الشرط) أى ان عطي قبل
 المحل (قوله ثمانية) خبر حاصل
 (قوله وهى) أى الثمانية (قوله
 الاكل) أى حكمه

(قوله ما يمنع اكله منه مطلقا) هو النذر الممنوع للمساكين وهدى التطوع المجهول لهم والقديمة التي لم يجعل هديا (قوله وما يجوز اكله منه مطلقا) وهو هدى القران والتمتع والقوات وتعدي الميعات والافساد وترك واجب من حج او عمرة ونذر غير معين لم يجعل للمساكين (قوله وما يمنع اكله منه بعد محله) ويجوز قبله وهي القديمة المجهولة هديا وجزاء الصيد ونذر المساكين غير المعين (قوله وعكسه) أي ما يجوز الاكل منه بعد المحل وينع قبله وهو هدى التطوع الذي يجعل للمساكين (قوله كل هدى نقص) أي لو اوجب من حج او عمرة مطلقا (قوله ٥٥٤ والذي ضمننا اي النذر غير المعين (قوله ان لم تكن سميت) اي المساكين (قوله

او قصدا) اي نويت المساكين مطلقا ايضا (قوله ودع معنا) اي منسذورا بعينه للمساكين فلا تاكل منه مطلقا (قوله وقبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي قبل المحل (قوله فلما) اي اصطلحت وانت محرم أو في الحرم (قوله ان شئت) أي الاكل ومنه فهم قبل انه لا يؤكل منهم ما بعده (قوله وما ضمنت) أي وما نذرته غير معين (قوله قصدا) اي قاصدا به المساكين (قوله او صرحنا) اي بانه للمساكين فكل منه قبل محله ان شئت (قوله وبعد) بالضم عند ذلك اي بعد المحل (قوله طوعا) اي هدى تطوع لم يجعله للمساكين ومنه فهم بعد ذلك اكل منه قبله (قوله وما عنتنا) اي بالنذر (قوله ان لم تكن سميت) اي المساكين (قوله او اضرمتنا) اي نويت المساكين (قوله فلا ياكل كل

او قصدا) اي نويت المساكين مطلقا ايضا (قوله ودع معنا) اي منسذورا بعينه للمساكين فلا تاكل منه مطلقا (قوله وقبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي قبل المحل (قوله فلما) اي اصطلحت وانت محرم أو في الحرم (قوله ان شئت) أي الاكل ومنه فهم قبل انه لا يؤكل منهم ما بعده (قوله وما ضمنت) أي وما نذرته غير معين (قوله قصدا) اي قاصدا به المساكين (قوله او صرحنا) اي بانه للمساكين فكل منه قبل محله ان شئت (قوله وبعد) بالضم عند ذلك اي بعد المحل (قوله طوعا) اي هدى تطوع لم يجعله للمساكين ومنه فهم بعد ذلك اكل منه قبله (قوله وما عنتنا) اي بالنذر (قوله ان لم تكن سميت) اي المساكين (قوله او اضرمتنا) اي نويت المساكين (قوله فلا ياكل كل

كل هدى نقص والذي ضمننا * ان لم تكن سميت أو قصدا * ودع معنا اذا فعلنا * وقبل كل جزاء تصيد فلما * وهدى فدية الاذى ان شئت * وما ضمنت قصدا او صرحنا * وبعد كل طوعا وما عنتنا * ان لم تكن سميت أو اضرمتنا * وشبه في تذكية هدى التطوع والقضاء فلدته بدمه والتخليفة بينه وبين الناس فقال (كرسوله) أي رب الهدي الذي ارسله بهدي تطوع فعطب منه قبل محله فيذكيه ويلقى فلدته بدمه ويحلبه للناس فلا ياكل منه قال الشيخ سالم ويحقق انه تشبيه في جميع ما تقدم من الاحكام والافعال وهو الاظهر فيها والمبعوث معه الهدي يا كل منه الامن الجزاء أو القديمة أو نذر المساكين فلا ياكل كل منه شيئا الا ان يكون الرسول مسكينا فحاز ان يا كل منه وقال في هدى التطوع وان بعث بها مع رجل فعطيت فسييل الرسول سبيلا صاحبها لو كان معها ولا ياكل كل منها الرسول (وضمن) رب الهدي (في غير) مسئلة (الرسول) (ب) سبب (أمره) أي رب الهدي شخصا (بأخذ شيئا) من هدى ممنوع اكله منه وشبهه في الضمان فقال (كأكاه) أي ربه (من) هدى (ممنوع) اكله منه ومفعول ضمن قوله (بدله) أي الهدي هديا كاملا لا قدرا كاه أو ما اخذه مأموره فقط سواء امر مستحقا أو غيره ان كان الهدي تطوعا كغيره ان امر غير مستحق والاذلاشي عليه وأما الرسول فلا ضمان على المهدي ان لم يأمر به لانه اجنبي تعدي ولا على الرسول ان اكل أو امر من ياكل أو يأخذ شيئا ان كان مستحقا ومأموره مستحق والاضمن قدرا كاه وقدره أخوذه وان ابدله رب الهدي صار حكم البديل حكم مبدله في منع الاكل منه وضمن البديل ان اكل منه (وهل) على ربه البديل كاملا في كل ممنوع كالاربع السابقة وغيرها وشهره صاحب الكافي أو (النذر مساكين عين فقدرا كاه) لجان عرف وزنه وقيمة ان لم يعرفه لانه

فأئذنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله بها) اي البدنة أو الذات المهداة (قوله فسييل) اي طريق وحكم شبه (قوله اكله) اي رب الهدي (قوله منه) اي الهدي (قوله والا) اي وان امر مستحقا (قوله وأما الرسول) منه فهم في غير الرسول (قوله ان لم يأمره) اي رب الهدي الرسول (قوله به) اي الاكل من الهدي (قوله لانه) اي الرسول (قوله اجنبي) اي من رب الهدي (قوله تعدي) اي باكله من الهدي (قوله ان كان) اي الرسول (قوله وضمن البديل) عطف على منع (قوله كالاربع السابقة) اي القديمة والجزاء ونذر المساكين والتطوع

(قوله فيها) أي المدونة (قوله لدخوله) أي الأمر بالاخذ الخ (قوله يظهر الخ) (قوله وان كان ما ذكره الخ) حال (قوله في المنع والاباحة) صلة كاف التشبيه (قوله وان حرم عليه ذلك) أي الاخذ والامر ٥٥٥ حال (قوله والا) أي وان لم يفت (قوله

فقد افسده) أي بدفعه حيا
(قوله من صاحبه) صلة سرق
(قوله وله) أي صاحبه (قوله
المطالبة ببقية) أي الهدى
ان عرف سارقه (قوله وصرفها)
أي قيمة الهدى (قوله لهم) أي
المساكين (قوله كالثلاثة الاول)
أي الفدية والجزء والمساكين
فيها من سرق هديه الواجب بعد
ما بذبه اجزاء سند هذا بين لانه
انما عليه هدى بالغ المكبة
وقد بلغ الهدى محله فـ كان
جزءا صيدا او فدية اذى او نذر
المساكين فـ اجزاء ووقع
التعدي في خالص حق المساكين
وله المطالبة ببقية وصرفها
للمساكين لانه كان تحت يده
وكانت له قيمته ان شاء وان كان
غير ذلك فله المطالبة بها او يعقل
بها ما يشاء كما يعقل ببقية اضحيته
اذا سرق واستحب له ابن القاسم
ترك المطالبة بها لانها تضارع
البسع (قوله فيها) أي المدونة
(قوله فان كان) أي الهدى
الذي ضل او مات قبل تذكيته
(قوله وجوبا) بيان لحكم حمله
(قوله كما يحمله) أي على
غيرها (قوله افضل) خبر حمل
القدر قبل على غير (قوله فلا
يخالف) أي قوله وحمل الولد غير

شبيه بالفاصل وشهره ابن الحاجب (خلاف) في التشهير والثاني هو المعتمد لانه قول ابن
القاسم فيها واشهر قوله قد راكله ان الخلاف غير جار فيما امر بأخذه من نذر المساكين
المعين فلا يضمن هديا كاملا بتفسيق قاله عجم قال البنا في الذي يظهر من كلام المصنف
انه يضمن هديا كاملا لدخوله في عموم ما قبل الاستثناء وان كان ما ذكره (ز) هو الظاهر من
الفقه (والخطام) بكسر الخاء الموحدة أي الزمام للهدايا يسمى به لوقوعه على محطته أي أنفه
(والجلال) بكسر الجيم جمع جل بضمها (كالجم) في المنع والاباحة وهو تشبيه غير تام
لانه ان اخذ قطعة من هذين أو أحدهما أو امر بأخذهما وان حرم عليه ذلك فأنما يضمن
قيمة ما اخذ فقط للفقراء ان قات والارز في التوضيح والمطلوب ان لا يعطى الهدى الا بعد
نحره فان دفعه حيا للمساكين ونحره واجرأ والافعليه بدله ولو تطوعا ما الواجب فظاهر
اعدم براءة ذمته منه وأما التطوع فقد افسده بعد دخوله فيه فوجب عليه قضاءه (وان
سرق) بضم فس كسر أي الهدى الواجب كجزء صيد وفدية ونذر مضمون مساكين وما واجب
لقران ونحوه من صاحبه (بعد ذبحه) أو نحره (اجزاء) فلا بد له لانه باع محله ووقع
التعدي على محض حق المساكين وله المطالبة ببقية وصرفها لهم لانه كان تحت يده فيها
ليس له الا كل منه كالثلاثة الاول وامامه الا كل منه فله المطالبة بها او يعقل بها ما يشاء
قاله سند (لا يميزه ان سرق) قبله أي الذبح واما التطوع والنذر المعين فلا بد له عليه
اذا سرق قبله البساطي لفظ اجزاء على ان كلامه في الواجب ومثل السرقة الضلال
والموت قبل نحره كما فيها فان كان واجبا لم يجز وان كان تطوعا ومنذورا معينا اجزاء
(وحمل) بضم فس كسر (الولد) الحاصل بعد التقليد والشعار للهدى وجوبا الى مكة وحمله
(على غير) أي غير امره ولو باجرة ان لم يمكن سوقه كما يحمله رحله افضل من حمله عليها فلا
يخالف قوله ويندب عدم ركوبها بلا عذر واما المولود قبل التقليد فنسب ذبحه ولا يجب
حمله وهل ينسب ويكون على غير الام وهو الذي يقتضيه ما في الموازية ونصها قال مالك
رضي الله تعالى عنه واجب الى ان ينحر معها ان نوى ذلك قال محمد يعني نوى بامه الهدى
(ثم) حمل (عليها) أي الام ان لم يوجد غير ها ولها قوة على حمله وان نحره دون الميت وهو
قادر على تبليغه بوجه فعلية بدله هدى كبير تام كما في التوضيح (والا) أي وان لم يمكن حمله
على امره لضعفها او خوف هلاكها ولم يمكن حمله على غيرها باجرة من مال صاحبه (فان لم
يمكن تركه) لكونه بفساد من الارض ليس به ائنة عند ذنقة (ابن شد) ثم يرسل الى محله
(فسكه) هدى (التطوع) الذي عطب قبل محله فان كان في مستعيب أي امن نحره بمحله
وخلا لالناس ولا يأت كل شيأ منه كانت أمه متطوعا بها او عن واجب فان كل منه فعلية
بدله وكذا ان امر بأخذ شي منه وان كان في محل غير مستعيب كطريق فيمبدله بهدى كبير

تفريق على تقدير رجوعه على غير افضل الخ ولو ابقى الكلام على ظاهره من وجوب حمله على غيره خالف قوله ويندب عدم ركوبها الخ
(قوله وهل ينسب) أي حمله (قوله الى) بشبه الياس (قوله عند ذنقة) صلة ترك (قوله امن) بفتح الهمز وسكون الميم تفسير لمستعيب

(قوله البناني) لم ارمض ذكر هذا التفصيل الخ الخط سند وجهه ذلك ان حق الهدى يسرى الى الولد حتى العتق في الاستيلاء والتدبير والكتابة فاز ولدت ساقه مع امه ان امكن الى محل الهدى فان لم يمكنه سوقه فان كان له محل غير امه حمله عليه كما يحصل وحله فان لم يكن له محل ٥٥٦ حمله على امه كما يحصل عليها زاده عند الحاجة والضرورة فان لم

ولا يجوز به بقرة في نتائج بدنة فان لم يمكنه بدله ذكاه وتركه قاله عب البناني لم ارمض ذكر هذا التفصيل ولا معنى له وقد تقدم في المنطوق الذي عطف قبيل محله انه يخرج ويحلى للناس ولم يفصلوا فيه هذا التفصيل (ولا يشرب) المهدى بهما التقليد والاشعار اهدى يمنع الاكل منه (من اللبن) ان لم يفضل عن رى فصلها بل (وان فضل) اللبن عن رى فصلها اي يكره ان فضل عن رى فصلها ولم يضر شربه الام او الولد لانه نوع من الرجوع في الصدقة وليصدق بالفاضل عن فصلها فان لم يفضل أو أضر أحد ههما منع واما الجائز اكله فيجوز شرب لبنه اقاده احد وقال بعضهم يكره ايضا اقاده عب البناني هذا الثاني هو الموافق لاطلاق اهل المذهب المدونة وغيرها وتعليقهم التمسى بخروج الهدى عن ملكه بتقليده واشعاره وبخروجه خربت منافعه فشر به نوع من العود في الصدقة ولانه يضعفها ويضعف ولد هائل على العموم قاله طفي (و) لاشئ عليه في الشرب الممنوع او المكروه ان لم يحصل ضرر فان حصل (غرم) بفتح الغين المجبة وكسر الراء (ان اضر بشر به) او حله وان لم يشربه او بقاءه بضررها (الام او الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أى مسبب بفتح الباء (فعله) أى شربه أو حله أو بقاءه من نقص في غرم الارش أو تلف فعله بدله (ونذب عدم ركبها) أى البدنة وعدم الحمل عليها (بالعذر) فبكره كما في النقل وان احقلا كلامه انه خلاف الاولى فان كان لعذر فلا يكره وان ركبها لعذر (فلا يلزم النزول بعد الراحة) وينذب وان نزل فلا يركبها فائتيا لا لعذر كالقول وان ركبها الغير عذر وتلفت ضمنها وان ركبها العذر وتلفت لم يضمنها الا ان تعدى في هيئة ركبها قاله عب البناني فيه نظر لقول سند هذا مقيد بسلامتها فان تلفت بركوبه ضمنها (و) نذب (بخرها) أى البدنة حال كونها (قائمة) على قوائمها الاربع مقيدة أى مقرونة بالدين بقيد العقل (أو) قائمة (معقولة) أى مثبته ذراعها اليسرى الى عضدها فتبقى قائمة على ثلاث قوائم وظاهره التخيير ونحوه لابن الحاسب واعترضه ابن عرفة بأن النص بخرها قائمة مقيدة الا ان يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فمقلها فأوللتسويح ويقيد الثاني بالعذر والاصل في الصفتين القراءتان في قوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليها صواف وقرئ صوافن ابن حبيب معنى صواف صاف يديها بقيد حين بخرها ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صوافن معقولة من كل بدنة يد واحدة فتقف على ثلاث قوائم قاله ابن غازي سند قصر البقرة قائمة ايضا (واجزا) الهدى المقلدا والمشعر (ان ذبح) شخص مسلم (غيره) أى المهدى (عنه) أى المهدى صله اجزا لا كافر لانه ليس من اهل القرب وعلى صاحبه بدله وقوله اجزا يلى على انه واجب ومفعول ذبح قوله (مقلدا) بضم الميم

يكن فيها ما يحمله له قال ابن القاسم يتكلف حله يردلان عليه بلوغه بكل حيلة يقدر عليها قال اشهب وعليه ان يتنق عليه حتى يجد له محلا ولا محله دون البيت فان لم يجد الى ذلك سيدلا كان حكمه حكم الهدى اذا وقف منه فان كان في محل مستعقب فانه يخرجه موضعه ويحلى بينه وبين الناس ولا يأكل منه كانت أمه تطوعا أو عن واجب فان أكل من الولد فقال ابن المساجشون عن ابن حبيب عليه بدله ثم قال اشهب ان يخرجه في الطريق ابدله بهدى كبير ولا يجوز به بقرة اراد في نتائج البدنة وهذا فيما ولد بعد التقليد (قوله يمنع) بضم الباء (قوله لانه) أى شرب اللبن الخ عله لقوله يكره (قوله يدل على العموم) أى للهدى الممنوع اكله والجائز اكله خب برتعليهم (قوله من نقص الخ) بيان لموجب فعله (قوله وينذب) أى النزول بعد الراحة (قوله فيه) أى قوله ركبها لعذر وتلفت لم يضمنها (قوله هذا) أى جواز ركبها لعذر (قوله فان تلفت بركوبه) أى لعذر (قوله الثاني) أى العقل بالعذر (قوله المقلد) بفتح اللام (قوله المشعر) بفتح العين (قوله وعلى صاحبه) أى الهدى الذى ذبحه كافر (قوله

وفتح يدل على انه واجب) فيه ان الاجزاء يكون في المندوب ايضا

وفتح القاف واللام مثقلاً نابه ام لان نوى الذابح عن ربه بل (ولو نوى) الذابح الهدى
 (عن نفسه ان غلط) الذابح في هدى غيره وظنه هدى فان تعمد لم يجز عن المال انابه ام لا
 ولا عن الذابح ايضا ولربه اخذ ذبيحته منه قاله سنة بخلاف الضحية فتجزى عن ربه
 ولو ذبحها النائب عن نفسه عمد بشرط انابه ربه له فتخالف الهدى في هذين الامرين
 (ولا يشترك) بضم المشقة وفتح الراء أى لا يجوز الاشتراك (في هدى) تطوع او واجب
 وأهل البيت والاجانب سواء كافيا ولو قال دم لشعل القدية لاني ذابته ولا في اجرة كظاهر
 المدونة والخواهر فهو مخالف في هذا ايضا للضحية وان اشترى هدى لم يجز عن واحد
 منهما (وان) ضل أو سرق هدى وأبدل ثم (وجد) بضم فس كسر أى الهدى الضال
 أو المسروق (بعد فخره) بفتح الفخر (بضم فس كسر الهدى الذى وجد بعد ضلاله أو سرقة) (ان)
 كان (قلدا) بضم فس كسر مثقلاً لتعيينه هدياً بتقليده (و) (ان وجد) (قبل فخره) أى البديل
 (فخراً) بضم فس كسر أى الهديان الاصل والبديل معا (ان) كانا (قلدا) بضم فس كسر مثقلاً
 لتعيينهما للهدى بتقليدهما (والا) أى وان لم يقلدوا أحدهما يسع بكسر الموحدة
 (واحد منهما) أى الهديين غير المقلدين الذى وجد وأبدله ان شاء المهدى وان شاء فخرهما
 وان شاء فخر أحدهما وابقى الآخر وان شاء فخر غيرهما وابقاهما وان قلدا أحدهما تعين
 فخره لتعيينه للهدى بتقليده
 * (فصل في موانع الحج والعمرة الطارئة بعد الاحرام ويقال للمنعوع محصر والمحصر
 ثلاثة أقسام محصر عن البيت وعرفة معا وحصر عن البيت فقط وحصر عن عرفة فقط وبدأ
 بالاول فقال (وان منعه) أى المحرم بحج أو عمرة (عدو) أى كافر (أو ثنية) بين المسلمين
 (أو حبس) بفتح فسكون مصدر عطف على عدو أو بضم فس كسر ماض مجهول عطف على
 منعه نائبة ضمير المحرم (لا يحق) بل ظلماً لحبس مدين ثابت العسر ومنعه وهو ان من حبس
 بحق لا يتحلل أقدرته على تخليص نفسه بدفع الحق والخروج لتكميل حجه أو عمرته وظاهر
 كلام ابن رشد ان المعتبر في كون الحبس يحق ظاهر الحال وان لم يكن حقاً في نفس الامر
 حتى انه ان حبس بتهمة ظاهرة فلا يتحلل بالثنية وان كان علم براءة نفسه وهذا ظاهر المدونة
 والعتبية ابن عبد السلام وفيه عندي نظرو كان ينبغي ان يحال المرء على ما علمه من نفسه لان
 الاحلال والاحرام من الاحكام التى بين العبد وربّه وقبله في التوضيح وظاهر الطراز
 يوافقها وتنازع منع وحبس (بحج) أى فيه عن البيت وعرفة معا (أو عمرة) أى فيها عن البيت
 وجواب ان منعه عدو أو ثنية أو حبس لا يحق (قله) أى المانع عما تقدم (التحلل) بل هو
 أفضل في حقه من بقاءه على احرامه ولو دخل مكة في أشهر الحج كما هو ظاهر اطلاقاتهم
 واقتضى شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) المحرم حين انشأ احرامه (به) أى المانع من عدو
 وثنية أو حبس ظلماً ومفهوماً انه ان كان علمه حينئذ فليس له التحلل الا ان يظن انه لا يمنعه
 فذنبه فله التحلل كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم انه احرم عالماً بالعدو وبكنا ان لا يمنعه

(قوله فان تعمد) مفهوم ان
 غلط (قوله في هذين) أى شرط
 الانابة والاجزاء مع التعمد (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله فهو) أى
 الهدى
 * (فصل في موانع الحج والعمرة)
 (قوله محصر) بضم فسكون ففتح
 (قوله ظاهر الحال) خبران (قوله
 ظاهرة) أى وهو يرى منها في
 نفس الامر (قوله وهذا) أى
 اعتداد ظاهر الحال في حقيقة
 الحبس (قوله وفيه) أى اعتبار
 ظاهر الحال (قوله وقيله) بكسر
 الموحدة (قوله يوافقها) أى بحيث
 ابن عبد السلام

فمنعه فلما منعته تحلل في المفهوم تفصيل وعطف على لم يعلم فقال (وايس) المنوع حين
المنع علما او ظنا قويا (من زواله) أي المنع (قبل فوته) أي الحرج وأشهر كلامه بأنه أحرم
بوقت يدرك فيه الحرج لولا المانع فان أحرم بوقت لا يدرك فيه الحرج وان لم يكن مانع فلا يتحلل
لدخوله على بقاءه على أحرامه للعام القابل يحتمل ان يتعلق قوله قبل فوته بالتحلل رد القول
اشبه انه لا يتحلل الا بعد فوته يوم النحر ويحتمل تعلقه بزواله وعليهما فظاهره انه يتحلل
اذا ايس من زواله قبل فوته ولو بقي من الوقت ما لوزال المانع أدرك الحرج وهذا ظاهر أول
كلامها والذي اختاره ابن يونس وسند سافي آخر كلامها وهو انه لا يتحلل حتى يتيقن زمن
يخشى فيه فوات الحرج وقال ان كلامها الثاني يفسر الأول الخطاب اذا علم ان هذا هو
الراجح فيمنع في محل كلام المصنف عليه فعنى وايس من زواله الخ انه لم يبق بينه وبين لبسلة
النحر زمان ~~يخشى~~ كنه السير فيه الى عرفة لوزال المانع والله اعلم واعلم ان قوله وايس من
زواله الخ خاص بالحج وما العمرة فقال في التوضيح قال ابن القاسم وليس للعمرة حدودان
لم يخش القوت لقضية الحديبية وقال عبد الملك يقيم مارجا دراهم كها لم يضره ذلك
(و) ان تحلل في (الادم) عليه لقوات الحرج يحصر العدو على المشهور وأوجبه عليه اشبه
لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر عرض
ورده التعمي ينزول الآية في قضية الحديبية وكان حصرها بعدد وبقوله تعالى فاذا
أمنتم وهو انما يكون من عدو وأجاب التونسي وابن يونس بان الهدى فيها لم يكن لاجل
الحصر وانما كان بعضهم ساقه تطوعا فامر وابتد كنهه واستضعف قول اشبه بقوله
تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصرون بعد ويحلق أين كان كذا قالوا
ولا يخفى عدم الرد بالآية الاخيرة على اشبه فاذهب البناء في حاصل ما ذكره ان اشبه
استدل على وجوب الهدى بالآية فان احصرتم وأوجب عن استدلاله بجوابين احدهما
للتونسي وابن يونس ان الهدى في الآية لم يكن لاجل الحصر انما ساقه بعضهم تطوعا فلا
دليل فيها على الوجوب الثاني ان الاحصاء في الآية بالمرض لا بالعدو وهذا ابن القاسم
وعزاه ابن عطية لعقمة وعروة بن الزبير وغيرهما وقال والمشمور في اللغة أحصر بالمرض
وحصر بالعدو وقال في قوله فاذا أمنتم قال عقمة وغيره المعنى فاذا برئتم من مرضكم وقال
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما وقتادة وغيرهما اذا أمنتم من خوفكم من العدو اه
وكون الآية نزلت بالحديبية لا يرد هذا التأويل خلافا للحمي بل يقوى تأويل ابن القاسم
قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية وقوله ولا يخفى عدم الرد بالآية الاخيرة على اشبه
الخ فيه نظر بل الرد به اعليه قوى ظاهر التحلل يكون (بغير هديه) ان كان معه هدى
ساقه عن سبب مضي او تطوعا حيث كان ان لم يتيسر له ارساله لمكة فان كان غير مضمون
فلا ضمان وان كان مضمونا جرى على حكمه فان قلنا يسقط القرض عنه اجزا أو الألف لا يسقط
الهدى أيضا (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التحلل بل هي كافية في الشامل وكففت

(قوله وعليهما) أي الاحتمالين
(قوله وهذا) أي تحلله بالشرطين
والباقى للوقوف ما يدرك فيه
الحرج لزال المانع (قوله كلامها)
أي القدونية (قوله وهو) أي مافي
آخر كلامها (قوله زمن يخشى
الحج) أي لا يدرك فيه الحرج لوزال
مانعه (قوله وقال) أي ابن
يونس وسند (قوله علم) بضم العين
(قوله واوجبه) أي الدم (قوله
عليه) أي من فاته الحج يحصر عدو
(قوله وتأوله) أي قوله تعالى فان
احصرتم فما استيسر من الهدى
(قوله ورده) أي تأويل ابن
القاسم (قوله فيها) أي قضية
الحديبية (قوله وقال) أي ابن
عطية (قوله قوله تعالى) فاعل
يقوى (قوله غير مضمون) أي
معينا (قوله فلا ضمان) أي
لا يلزمه بعث بدله الى الكعبة
(قوله القرض) أي فرض الحج
للاسلام اول النذر (قوله عنه) أي
بتحله (قوله اجزا) أي الهدى
الذي ذكره في محل حصره (قوله
والا) أي وان لم ينقل بسقط
القرض عنه بتحلله

(قوله في التحلل بالنية) صله مثل

(قوله وبعد) يضم العين عطف على

حصر (قوله حل) يفتح الحاء

واللام منقلا أي تحلل بالنية

والنحر والخلق (قوله صواب)

خبر قول (قوله فليس) أي قوله

ولا يلزمه طريق مخوف تقرير

على قوله أي المحصر مطلقا (قوله

من مخيف) بيان لما (قوله ما للجمال)

أي الاضافة التي للشخص الحال

في الطريق (قوله للجمال) أي

الطريق على حشد جرى النهر

وسات الاباطح (قوله من العدو

والفتنة وحجبه ظلمة) بيان لما

(قوله فيه) أي العام المقبل (قوله

من مقاربة نساء) أي فيفسد حجه

(قوله وصيد) أي فيلزمه جزاءه

(قوله فالتناسب تأخير هذا) أي وكرهه

ابقاء احرامه الخ تقرير على قوله

ان يتحلل بعمره الخ (قوله عنهما)

أي البيت وعرفة (قوله وان

كان أحرى) أي بكرامة البقاء

على احرامه حال (قوله بعمره)

صلة يتحلل (قوله لان عمره

كلا عمره) عمله تمتع من حج الى حج

(قوله لعدم انشائه احرامها)

من اضافة المصدر الى فاعله

وتكميل عمله بنصب مفعوله عليه

لله (قوله وهذا) أي القول بمعنى

تحلله (قوله الدوام) أي على

احرام الحج الى دخول وقته (قوله

ليس كالاتداء) أي انشاء احرام

الحج في وقته (قوله قوله) أي ابن

القاسم (قوله فيها) أي المدونة

نية التحلل على المشهور فلو تكرر هديه وحلق رأسه ولم ينو التحلل لم يتحلل فالباء في قوله
يتحلل بمعنى مع فيقيد كلامه ان التحلل بالنية مع الامرين على سبيل الاكلمية لا الشرطية
وبهذا صرح في الطراز ايضا ومثل من حصر عنهما من حصر عن عرفة وهو في محل بعيد في
التحلل بالنية والنحر والخلق ابن عرفة ان حصر عن عرفة فقط وبعد عن مكة فقول اللغوي
حل مكانه صواب (ولادم) على المحصر عنهما (ان أخره) أي التحلل والخلق البلية لانه لما
وقع في غير زمانه ومكانه لم يكن نسك كحل تحلل فقط (ولا يلزمه) أي المحصر مطلقا (طريق
مخوف) على نفس اموال كثير وبسير يكث أخذه وهو يدرك الحج لولا المخوف فليس خلاصا
بالمحصر عنهما الذي الكلام فيه ومفهوم مخوف انه يلزمه سلوك طريق مأمون وان
بعد ان اتسع الوقت لادراك الحج ولم تعظم مشقة والالم يلزمه ايضا وقوله لا يلزمه أي
لا يجب عليه وما وراء ذلك شيء آخر وينبغي الحرمة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى
التهلكة وقوله مخوف كذا في نسخ أي طريق يحصل فيه الخوف وما الذي يخيف من
نظره فيقال له يخيف في بعض النسخ من مخيف يصح بارتكاب مجاز في الاستناد من
استناد ما للجمال للجمال (وكرهه) يضم فكسر لن يتحلل بعمره وهو من تمكن من البيت وفاته
الوقوف باهر غير ما تقدم من العدو والفتنة وحجبه ظلمة وانائب فاعل كرهه (ابقاء احرامه)
بالحج العام قابل بل التحلل بعمره حتى يتم حجه فيه (ان قارب مكة او دخلها) لانه لا يأمن
على نفسه من مقاربة نساء وصيد فتحلله اسلم فالتناسب تأخير هذا عن قوله أوفاته الوقوف
بغير كرض او خطأ عددا وحجس بحق لم يحل الا بفعل عمرة واما من يتحلل بالنية والنحر
والخلق وهو المحصر عنهما الذي كلامه الآن فيه فتحلله أفضل مطلقا ولو بعد عن مكة
ابن غازي زاد او دخلها وان كان أحرى لثلاثتهم تحريم ابقائه ان دخلها (ولا يتحلل)
من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمره (ان) بقى محرما حتى (دخل وقته) أي الحج
من العام الثاني ليسارة الباقي من الزمان أي يكبره تحلله وهو المناسب للقول الذي اقتصر
المصنف عليه من مضى تحلله وصبر ورثه متمتعها والقول بحضيه ولا يصبر متمتعها والمناسب
للقول بعدم مضى تحلله منعه فهذا أيضا فيمن يتحلل بعمره وهو من تمكن من البيت وفاته
الوقوف بغير ما تقدم من العدو والفتنة وحجبه ظلمة واما من يتحلل بالنية فظاهر ما تقدم
ان له التحلل في أي وقت يكن فاته الحج بحجبه ظلمة (والا) أي وان خالف وتحلل بعد دخول
وقته بعمره واحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة أحدها يعضى تحلله ولا
يصبر متمتعاً لأن المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا تمتع من حج الى حج لان عمرته كلا عمرة
اعدم انشائه احرامها وهذا على ان الدوام ليس كالاتداء ثانيه الا يعضى تحلله وهو باق
على احرامه بالحج بناء على ان الدوام كالاتداء (ثالثها) أي الاقوال (بعضى) تحلله (وهو
متمتع) فعليه دم للتمتع ولم يختلف قوله فيها ثلاثا في مسئلة الا في هذه (ولا يسقط عنه) أي
الممنوع من البيت وعرفة مع الذي يتحلل بالنية والهدى والخلق وكذا الممنوع من

(قوله عند الأئمة الأربعة) صلاة لا يسقط عنه القرض (قوله وتيمت عمرته صلى الله عليه وسلم الخ) جواب ما يقال تسمية عمرته صلى الله عليه وسلم التي اعتمرها بعد عمرة ٥٦٠ الصد عمرة القضاء تدل على انه يلزمه القضاء (قوله لانه) أي النبي صلى الله

عليه وسلم قاضي قريش فيها علة لقوله سميت عمرة القضاء (قوله به) أي القضاء (قوله لان الذين صدوا الخ) علة لقوله لا على وجوبه (قوله قبلها) أي الافاضة عند ابن القاسم ^{بن} ^{سالم} ^{عن} ^{الرجل} ^{يقف} ^{بعرفة} ^{ثم} ^{يضي} ^{بوجهه} ^{الى} ^{بلاده} ^{كم} ^{عليه} ^{من} ^{دم} ^{فقال} ^{لا} ^{ارى} ^{عليه} ^{الادما} ^{بدنه} ^{أو} ^{بقرة} ^{ابن} ^{رشد} ^{أمر} ^{أه} ^{دم} ^{واحد} ^{ترك} ^{الوقوف} ^{بالشعر} ^{الحرام} ^{والرعى} ^{بالمبيت} ^{بني} ^{قياسا} ^{على} ^{من} ^{فاته} ^{الحج} ^{فانه} ^{يحصل} ^{ويهدى} ^{هديا} ^{واحد} ^{اذا} ^{اجل} ^{بعمرة} ^{لما} ^{فاته} ^{من} ^{الحج} ^{وهو} ^{قد} ^{فاته} ^{عمل} ^{الحج} ^{كله} ^{وقال} ^{اشبه} ^{عليه} ^{بثلاثة} ^{هدى} ^{أهدى} ^{ترك} ^{المزدلفة} ^{وهدى} ^{ترك} ^{الجمار} ^{وهدى} ^{ترك} ^{مبيت} ^{بني} ^{وهو} ^{اقبس} ^{اقادما} ^{لحطاب} ^{ثم} ^{قال} ^{والحاصل} ^{ان} ^{في} ^{قده} ^{مدد} ^{مع} ^{العمد} ^{قوا} ^{بن} ^{فعمد} ^{ابن} ^{القاسم} ^{لا} ^{يتعدد} ^{وعند} ^{اشبه} ^{بتعدد} ^{وهو} ^{مفهوم} ^{عبارة} ^{المختصر} ^{والمناسك} ^{والتوضيح} ^{وصرح} ^{به} ^{ابن} ^{راشد} ^{(قوله} ^{أورد)} ^{بضم} ^{الهـ} ^{مز} ^{وكسر} ^{الراء} ^{(قوله} ^{بالتعدد)} ^{أي} ^{للهدى} ^{صلاة} ^{قبل} ^{(قوله} ^{الموجبات)} ^{بكسر} ^{الجيم} ^{أي} ^{اسباب} ^{وجوب} ^{الهدى} ^{(قوله} ^{الموجب)} ^{بفتح} ^{الجيم} ^{أي} ^{السبب} ^{وهو} ^{الهدى} ^{(قوله} ^{معذور)} ^{أي} ^{بنسيان} ^{انه} ^{قوله} ^{من} ^{أحد} ^{الامور} ^{الثلاثة} ^{(أي} ^{العدو} ^{والقننة} ^{والجس} ^{فلما}

عرفة فقط ويمكن من البيت الذي يتحلل به سمره (القرض) المتعلق بذمته من حجة الاسلام أو نذر مضمون ولا عمرة الاسلام عند الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم وأما التطوع من حج أو عمرة فلا يلزمه قضاء ومثله النذر المعين من حج أو عمرة لقوات وقته وسميت عمرته صلى الله عليه وسلم التي بعد عمرة الصد عمرة القضاء لانه قاضي قريش فيها لانهم قضاه عن عمرة الحصر الماضية قال بعض ولوقبلنا به لا يلزمنا محظور لا نقول دل فله صلى الله عليه وسلم على جواز القضاء لا على وجوبه لان الذين صدوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا ألقا وأربع مائة ولم يعتمر معه الا نفر يسير ولم ينقل انه أمر الباقيين بالقضاء ولو وجب لمينه لهم وأمرهم به قاله سند (و) من جازله التحلل بالنية والنحر والخلق لصدده عن البيت وعرفة ^{بها} ^{(لم} ^{يقصد)} ^{حجه} ^(بوطء) ^{قبل} ^{تحلله} ^{(ان} ^{لم} ^{ينو} ^{البقاء)} ^{على} ^{احرامه} ^{لعمام} ^{قابل} ^{بان} ^{نوى} ^{التحلل} ^{أولم} ^{ينوشأ} ^{هذا} ^{ظاهرا} ^{وهو} ^{لكن} ^{المعتدان} ^{من} ^{لم} ^{ينوشأ} ^{بما} ^{كن} ^{نوى} ^{البقاء} ^{على} ^{احرامه} ^{لانه} ^{محرم} ^{والاصل} ^{بقضاء} ^{ما} ^{كان} ^{على} ^{ما} ^{كان} ^{فالمنا} ^{اسبان} ^{نوى} ^{التحلل} ^{ومفهوما} ^{انه} ^{ان} ^{نوى} ^{البقاء} ^{فسد} ^{حجه} ^{(وان} ^{وقف)} ^{بعرفة} ^{لله} ^{النحر} ^(وحصر) ^{بضم} ^{فكسر} ^{(عن} ^{البيت)} ^{بعرض} ^{أو} ^{عدوا} ^{وقتة} ^{أو} ^{حبس} ^{بحق} ^{(خجبه} ^{تم)} ^{أي} ^{أمن} ^{من} ^{فواته} ^{لادرا} ^{كدار} ^{كن} ^{الذي} ^{يدرك} ^{به} ^{فليس} ^{مراده} ^{حقيقة} ^{التمام} ^{بقريضة} ^{قوله} ^{وحصر} ^{عن} ^{البيت} ^{وقوله} ^{(ولا} ^{يحلل)} ^{من} ^{احرامه} ^{التحلل} ^{الا} ^{كبر} ^{الذي} ^{تحل} ^{به} ^{النساء} ^{والصيد} ^{والطيب} ^(الاب) ^{طواف} ^(الافاضة) ^{في} ^{بقي} ^{محرم} ^{ولو} ^{آخره} ^{سنتين} ^{قال} ^{أحمد} ^{فان} ^{مات} ^{قبله} ^{افقد} ^{أدى} ^{ما} ^{عليه} ^{من} ^{فرض} ^{الحج} ^{ويؤديه} ^{نقل} ^{المواق} ^{عن} ^{ابن} ^{يونس} ^{عن} ^{ابن} ^{القاسم} ^{فقد} ^{تم} ^{حجه} ^{ويجزئه} ^{عن} ^{حجة} ^{الاسلام} ^(وعليه) ^{أي} ^{المحصر} ^{عن} ^{البيت} ^{بعد} ^{وقوفه} ^{بعرفة} ^{(لا} ^{ترك)} ^(الرى) ^{للجمرات} ^{المحصرة} ^{منه} ^(و) ^{ترك} ^(مبيت) ^{(إلى} ^{مضى)} ^(و) ^{نزول} ^{(من} ^{دلفة} ^{هدى)} ^{واحد} ^{وشبه} ^{في} ^{انحداد} ^{الهدى} ^{فقال} ^{(كنسيان} ^{الجميع)} ^{مما} ^{تقدم} ^{وكذا} ^{لا} ^{يتعدان} ^{تعد} ^{ترك} ^{الجميع} ^{عند} ^{ابن} ^{القاسم} ^{الا} ^{ان} ^{هذا} ^{انهم} ^{وأورد} ^{ان} ^{قوله} ^{وحصر} ^{عن} ^{البيت} ^{بقيدانه} ^{لم} ^{يحصر} ^{عما} ^{بعد} ^{وقوله} ^{عليه} ^{لارى} ^{الخ} ^{يدل} ^{على} ^{انه} ^{حصر} ^{عما} ^{بعد} ^{أيضا} ^{وأجيب} ^{بان} ^{قوله} ^{وحصر} ^{عن} ^{البيت} ^{مراده} ^{به} ^{سواء} ^{حصر} ^{عما} ^{قبله} ^{أيضا} ^{عما} ^{بعد} ^{الوقوف} ^{كرمي} ^{جمرة} ^{العقبة} ^{أولا} ^{وقوله} ^{لارى} ^{الخ} ^{منه} ^{ما} ^{حيث} ^{منع} ^{من} ^{ذلك} ^{أيضا} ^{ابن} ^{غازي} ^{كنسيان} ^{الجميع} ^{كذا} ^{اختصر} ^{ابن} ^{الحاجب} ^{المدونة} ^{وسلمه} ^{في} ^{التوضيح} ^{ونقل} ^{عقبه} ^{قول} ^{ابن} ^{راشد} ^{ولو} ^{قليل} ^{اذا} ^{نسى} ^{الرى} ^{والتزول} ^{بزدلفة} ^{بالتعدد} ^{ما} ^{بعد} ^{لعدد} ^{الموجبات} ^{كفى} ^{العمد} ^{وكانهم} ^{لاحظوا} ^{ان} ^{الموجب} ^{واحد} ^{لا} ^{سيما} ^{وهو} ^{معدور} ^{واختصر} ^{ها} ^{أبو} ^{سعيد} ^{كن} ^{ترك} ^{رى} ^{الجمار} ^{كأهنا} ^{ناسا} ^{حتى} ^{زالت} ^{أيام} ^{مضى} ^{واختصر} ^{ها} ^{ابن} ^{يونس} ^{وعليه} ^{لجميع} ^{ما} ^{فاته} ^{من} ^{رى} ^{الجمار} ^{والمبيت} ^{بالمزدلفة} ^{ومضى} ^{هدى} ^{كن} ^{ترك} ^{ذلك} ^{ناسيا} ^{حتى} ^{زالت} ^{أيام} ^{مضى} ^{(وان} ^{تمكن} ^{من} ^{البيت} ^(وحصر) ^{بما} ^{سبق} ^{من} ^{أحد} ^{الامور} ^{الثلاثة} ^{(عن} ^{الافاضة)} ^{أي} ^{عرفة} ^{وسماها}

افاضة

اي بنسيان انه قوله من أحد الامور الثلاثة أي العدو

والقننة والجس فلما

افاضة لقوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات فانه تنى اي فلما كانت مبدء الافاضة من جهة
انهم بعد عرفه سميت عرفه افاضة مجازاً من اطلاق اسم المسبب على السبب لان طواف
الافاضة تسبب عن الدفع من عرفه (أو فانه الوقوف) بعرفه جزأ من ليلة العيد (بغير)
اي غير عدد ورقنة وحبس لا يحق (كرض أو خطا عدد) ولو بجمع أهل الموسم بعاشر
أو خفاء هلال لغير الحزم بعاشر (أو حبس بحق) ومنه حبس مدين لم يثبت عسره (لم يحل)
في ذلك كله ان شاء التحلل (الافعل عمرة بالاحرام) بالكيفية السابقة فلا يشأ في انه لا بد
من نية التحلل بها وكان حقه ان يأتي هنا بقوله فيما سر وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة
أو دخلها فان هذا محله (ولا يكفي قدومه) وسعيه عقبه الذي فعله يوم دخوله مكة
عن طواف العمرة وسعيها المطلق بين التحلل بعد الفوات واحل هذا مبيحاً
على ان احرامه لا يقلب عمرة من أصله بل من وقت نية فعل العمرة وفي هذا خلاف
(وحبس) المحصر عرض أو حبس بحق (هديه معه ان لم يحض) بفتح المشاء والخاء المجهة
(عليه) اي الهدى العطب وأما المحصر بعد وفان أمكنه ارساله وارساله والاذا كان بأى محل
كان ومفهوم ان لم يحض عليه انه ان خاف عليه ارساله ان امكن والاذا كان بموضعه قال
بعضهم حبس الواجب معه واجب والتطوع مندوب وقال اجد حبس التطوع واجب
ايضا (ولم يجزه) اي هذا الهدى المحصر الذي قلده واشعره قبل الفوات سواء حبسه معه
او ارساله عن هدى ترتب (عن فوات) الحج لان هذا واجب بالتقليد والاشعار غير الفوات
فيلزمه هدى الفوات مع حجة القضاء فان قلت تقدم وان اردت لخوف فوات او لم يحض
اجزأ التطوع لقراءته وظاهره ولو كان قلده واشعره قبل اردافه وتقدم ايضا كان ساقه
فيها ثم حج من عامه وظاهره ولو قلده واشعره قبل احرام الحج اجيب بأن احرام الحج
والعمرة فلما كانا مندرجين تحت مطلق الاحرام لم يكن بينهما مخالفة كالق بين الحج
وفواته وبان ما سمي في الحج الفائت بمنزلة ما لم يسق في ذلك بخلاف المسوق في عمرة
(وخرج) وجوباً من فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدى للفوات واراد التحلل بعمرة
(الحل) ليجتمع في عمرة التحلل بين الحل والحرم ويلى منه من غير انشاء احرام بالصفة
السابقة (ان) كان (احرم) بالحج الذي فات (بحرم) اي فيه لا فاقمته به (او) كان
(اردف) الحج في الحرم على عمرة احرم به في الحل وبقضى الحج الذي فات في عام قابل
ويهدى للفوات (وأخر) بفتحات مثقلا (دم الفوات) اي الذي وجب عليه لاجله
(ل) عام (لقضاء) ليقترن الجابر النسي والجابر المال ولا يقدمه عام الفوات ولو خاف
الموت وفهم منه وجوب قضاء الفائت فرضاً كان أو تطوعاً وهو كذلك في نص النوادر
والجواب وغيرهما العموم قول الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله وجاءت السنة
ان لا قضاء للنفل في حصر العدو وبقى ما عداه على عموم الآية (واجزأ) هدى الفوات
(ان قلم) بضم فكسر مثقلا مع عمرة التحلل في عام الفوات مع الاثم (وان افسد) الحج

(قوله فلما كانت) اي عرفه (قوله)
انهم اي الافاضة (قوله بالكيفية
السابقة) نعمت احرام (قوله بها)
اي العمرة (قوله هذا) اي عدم
كفاية القدوم والسعي عقبه عن
العمرة (قوله اي هذا الهدى)
تفسير للفعل المستتر في يجز
(قوله المحصر) تفسير للمفعول
البارز (قوله عن هدى) صلة يجزه
(قوله ويلى منه) اي الحل (قوله
به) اي الحرم (قوله لاجله) اي
الفوات

وتعمادى عليه لانعامه (ثم فأت) الحج المفسد بفوات وقوفه تحلل بعمرة وجوباً وقضاء
 (او) اجتمع الفوات والافساد (بالعكس) للترتيب المتقدم بان فاته الحج ثم افسده قبل
 شروعه في عمرة التحلل بل (وان) افسده (بعمرة التحلل) اى فيها (تحلل) وجوباً
 في صورتين فلا يجوز له البقاء على احرامه لانه تعمادى على قاسد والمراد بقى على تحلله
 بالعمرة الصحيحة واتى فسدت بوطئه فيها فلا يندبها ويتم طوافها وسعيها وكفت
 في التحلل (وقضاء) اى الحج الذى فسد وفات (دونها) اى عمرة التحلل فلا يرضى لانها
 تحلل في الحقيقة لا عمرة (وعليه هديان) هدى للفساد وهدى للفوات ان قضاء مفرداً
 سواء كان ما افسده مفرداً او متعاضداً او كان احرم مقتعاً وافسده وفاته وقضاء مقتعاً او كان
 احرم قارناً وافسده وفاته وقضاء قارناً او كان احرم مفرداً وافسده وفاته وقضى مقتعاً
 فعليه ثلاثة هدايا في كل واحدة من هذه الصور الثلاثة هدى للفساد وهدى للفوات
 وهدى للقران أو القمع القضاء (لا) يلزمه (دم قران و) دم (منفعة للفات) اى للقران
 أو القمع الذى فاته لانه آل امره الى عمرة قاله اللغوى وفي هذا تكرار مع قوله سابقاً وثلاثة
 ان افسد قارناً فاته وقضى (ولا يفيد مرض) حاصل او متقرب صلة التحلل (أو غيره) اى
 المرض من الموانع كحبس أو حصر عدو أو قسنة وفاعل لا يفيد (نية التحلل) من الاحرام
 (!) مجزئ (حصوله) اى المانع يعنى اذا نوى حين احرامه انه ان حصل له مانع من انعامه
 يصير متحلاً من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تنفعه نية ولا بد من
 تحلله بعد المانع بما سبق لانه شرط بخالف السنة الاحرام وكذا شرطه باللفظ قبل وجوده
 بالفعل فهو عند وجوده باق على احرامه حتى يحدث نية التحلل ولا تنكفيه النية السابقة
 (ولا يجوز) اى يحرم عند ابن شماس وابن الحاجب ويكره عند سنده (دفع مال) قليل
 أو كثير (لحاصر) طلبه لاجل تخليه الطريق (ان كفر) اى كان الحاصر كافراً كآسيا
 أو مجوسياً لانه ذلوهن للاسلام واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قاتلاً وهن الرجوع
 بصدده أشد من وهن اعطائه الخط لا يسلم له بجيشه عجب بل الظاهر ما استظهره ابن عرفة لانه
 اذا اجتمع ضرران قدم اخفهما وفي هذا نظر اذا خفهما هنا الرجوع لان الحرب مجال
 فالرجوع لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتقوية للكافر وتسليط له على أموال
 المسلمين وقد رجع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدفع مالا وقال الله تعالى لقد كان لكم
 فى رسول الله اسوة حسنة ومنه يوم الشرط عدم امتناع دفع مال لحاصر مسلم وهو كذلك
 ثم ان قل المال ولا ينكث وجب والاجاز (وفي جواز القتال) للعاصر غير البادى
 (مطلقاً) كافراً كان أو مسلماً بمكة أو بغيرها من الحرم ولو أهل مكة اذا بغوا على أهل
 العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم ابن فرحون وعليه أكثر الفقهاء لان قتال البغاة حق لله
 تعالى وحفظ حقه فى حرمه أولى من ان يضاع ومنعه وهو نقل ابن الحاجب وابن شماس
 (تردد) للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين ابن عرفة قتال الحاصر البادى به جهاد ولو

(قوله المفسد) بفتح السين (قوله
 وهن) بفتح الواو والهاء اى ضعف
 (قوله) اى ابن عرفة (قوله
 بجيشه) اى استظهره ابن عرفة
 (قوله هذا) اى قول عجب بل
 الظاهر الخ (قوله الشرط) اى
 ان كفر (قوله غير البادى)
 اى بالقتال (قوله وعليه) اى
 جواز القتال (قوله ومنعه) اى
 القتال عطف على جواز (قوله
 به) اى القتال

مسلم في قتاله غير بادنق لاسند وابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب والاول
 الصواب ان كان الحاصر في مكة وان كان بها لا يظهر نقل ابن شاس لحديث انما احلت
 لي ساعة من نهار وقول ابن هرون الصواب جواز قتال الحاصر واظن رأيه له بعض
 اصحابنا انما اؤذنا قاتل ابن الزبير ومن معه من الصحابة الطحاج وقال اهل المدينة عقبه يرد
 بأن الطحاج وعقبه بدأ به وكانوا يطلبون النفس ونقله عن بعض اصحابنا لا اعرفه الا قول
 ابن العربي ان ثارا حدف فيها واعتمد على الله قول الله تعالى حتى يقتلوا من فيه
 وفي المدونة ان ألجئ المحرم لتقليد السيف فلا بأس به وحل الامام الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أحاديث النهي عن القتال بحكمة على القتال بما يمين كالمحقق اذا أمكن اصلاح الحال
 بدونه والاجاز في الاكمال وخبر لا يصل لاحدكم ان يحمل السلاح بحكمة محمول عند اهل العلم
 على جله لغير ضرورة ولا حاجة ولا اجاز وهو قول مالك والشافعي وغيرهما رضي الله تعالى
 عنهم ويجوز دخولها بعده صلى الله عليه وسلم لم الحرب في قتال جائز وبغير احوام أيضا وقوله
 في الظاهر احلت لي ساعة من نهار اى أحل القتال فيها الا الصمد والساعة ما بين طلوع
 الشمس وصلاة العصر كافي ابن حجر (والولي) اى الاب أو وصيه أو مقدم القاضى أو نفس
 القاضى (منع) شخص (سقيه) اى بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج ولو فرضا
 وشبه في المنع فقال (كزوج) له منع زوجته (في تطوع) من حج أو عمرة لا في فرض ولو على
 انه على التراخي كادائها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان اذا كانت رشيدة والا فله منعها
 في الفرض أيضا فقوله في تطوع راجع للزوج فقط وأما ولي السفيه فله منعها حتى في
 الفرض كما هو ظاهر عباراتهم البناني لم يذ كر هذا الفرع ابن الحاجب وذ كر في التوضيح
 عن سند ونصه قال مالك رضي الله تعالى عنه ولا يصح السفيه الا باذن وليه ان رأى وليه
 ذلك نظرا اذنه والا فلا ابن عاشر هذا مشكل اذ لم يذ كر امان شروط وجوبه الرشد
 وكيف يصح منع الولي منه اذا توفرت شروطه وأسبابه واتت مواضعه ابن جماعة
 الشافعي اتفقت الائمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم على ان المحجور عليه اسفه كغيره
 في وجوب الحج عليه لكنه لا يدفع له المال انظره قوله فان كانت سفية فله المنع في
 الفرض غير صحيح لان السفيه بمنعها اولى بالزوجها نعم ان كان وليها زوجها فله ذلك من
 حيث الولاية لا من حيث الزوجية (وان) احرم السفيه أو الزوجة و (لم يأذن الولي)
 للسفيه في الاحرام أو الزوج للزوجة فيه (فه) اى الولي أو الزوج (الحال) اى التحليل
 لهما مما احرماه كتحليل المحصر بالنية والحلق للسفيه والتقصير للزوجة فان اذنه فليس
 له تحريمه ولا يدفع له المال بل يصحبه اينفق عليه بالمعروف او يعصب له من يتفق عليه من
 مال السفيه قاله ابن جماعة الشافعي في منسكه (و) ان ملل الزوج زوجته (عليها) اى
 الزوجة (القضاء) لما حلها منه اذا اذن لها وتأتيت بخلاف السفيه والصغير اذا حلها
 ولم ما فلا قضاء عليها كما قدمه اول الباب ومثل التطوع النذر المعين فتقضي المرأة بعد

(قوله والاول) اى الجواز الذى
 نقله سند عن المذهب (قوله
 وان كان) اى الحاصر (قوله
 بها) اى مكة (قوله انما احلت لي
 ساعة من نهار) وفي الحديث
 فان ترخص أحد القتال بها
 اقله رسول الله فما فوقه
 ان الله تعالى أعاد تحريمها بعد
 تلك الساعة كتحريمها قبلها أو
 كما قل مسلم صلى الله عليه وسلم (قوله
 يرد) يضم ففتح الخ خبر قول (قوله
 ونقله) الجواز (قوله على القتال
 بما يمين) صلة حمل (قوله مشكل
 اذ لم يذ كر الخ) جوابه انهم
 ذكروا من شروط وجوبه الا من
 على المال والسفيه لا يؤمن
 عليه فتضمن ذلك شرط الرشد
 واقه أعلم (قوله وجوبه اى الحج
 بقوله فان اذنه) مفهوم ان لم
 يأذن

حجة الاسلام والمضمون اولى وشبهه في التحليل والقضاء فقال (كالعبد) ولو بشائبة
او مكاتبان اضر احرامه بنجوم كآبته ان احرم بغير اذن سيده فله تحليله وعليه القضاء ان
اذن له او عتق قال في التقريب على التهذيب لا يكون التحليل بالباسه المحيط لكن
بالاشهاد على انه - لله من هذا الاحرام فيتحلل بنيته وبحلاق راسه فظاهره ان التحليل
انما يكون به - ذين والظاهر ان الاشهاد كاف سواء امتنع العبد من التحلل ام لا كان
تحليله بالنية والحلاق كاف من غير اشهاد و الظاهر جريان ما ذكر في تحليل المرأة والسفيه
وبقوم التقصير في - قها مقام الحلق في حق الذكر (واثم) بكسر المثلثة اى عصى (من لم
يقبل) ما امر به من التحلل من سفيه وزوجه وعبد (وله) اى الزوج (مباشرة) اى
الزوجة اذا امتنعت من التحلل وفساده عايبها والاثم عايبها وانه لتعديها على حقها
والظاهر انه ان نوى بذلك تحليلها كان كافيا والافساد افاده عب البناتى مثله في الخرشى
وفيه نظر وظاهر كلامهم انهم لا تنكح وانه لا بد من نية المحرم ويدل على ذلك قوله كغيره
واثم من لم يقبل قال في التوضيح اى ان لم تقبل ما امرها به من التحلل انمت لمنعها حقه
فهو صريح في ان التحلل انما يكون من المحرم لامن غيره وشبهه في جواز تحليلها فقال
(ك) احرامها بغير اذن زوجها (فريضة قبل الميقات) الزمانى أو المكاني بعد واحتاج
اليها ولم يحرم والالم يحللها ثم ان - لها بالشرطين الاولين فلا يلزمها غير حجة الفرض وأما
ان افسده فانها تنمادى عليه وتقصيه أوتجج حجة الاسلام أفاده عب البناتى قوله وتقصيه
وتجج حجة الاسلام يقتضى ان عليها جنتين احدهما قضاء والاخرى حجة الاسلام وليس
كذلك فليس عايبا ان تقضى غير حجة الاسلام صرح به الحمى ونقله المواق ونحوه في كلام
ابن رشد (والا) بأن اذن الولي للسفيه والسيد للعبد والزوج للزوجة في التطوع ثم أراد
الرجوع (فلا) منع له (ان دخل) كل واحد منهم في الاحرام أو في النذر المأذون فيه (و) من
باع ربه بغير ما يجزى أو عمة ولم يبينه للمشتري فله (المشتري ان لم يعلم) حين شرائه باحرامه
(رده) لانه عيب ثمة البائع وهذا حيث لم يقرب زمن الاحلال والافليس له رده والظاهر
ان القرب ما اضر رقبته على المشتري (لا) يجوز له المشتري (تحليله) اى الرقيق من الاحرام
المقدم على شرائه واشهر قوله للمشتري ان العبد ليس له التحلل وهو الظاهر لكن ان تحلل
فليس للمشتري رده وسواء كان احرام الرقيق باذن البائع أم لا وان رده فللبائع تحليله ان لم
يعلم به قبل بيعه ولو قرب زمن احلاله لوقوعه بغير اذنه (وان اذن) السيد لرقيقه في الاحرام
واحرم (فافسد) العبد ما احرم به بنحو جماع (لم يلزمه) اى السيد (اذن) ثان (للقضاء)
عند أشهب خلافا لاصبح قائلا لانه من آثار اذنه (على الاصح) عند محمد من قوليه ما قال
والا قول أصوب وظاهر الموازية ان الفوات كالافساد سند وان أراد ما فاته ان يعقر لصل
وأراد سيده منعه واحلاله مكانه فقال أشهب ان كان قريبا فلا يمنعه وان كان بعيدا فله
منعه فاما ان يقيه على احرامه واما ان يأذن له في فسخه في عمة (ومالزمه) اى العبد

(قوله والا) اى وان أحرمت بقرب
أو لم ينجح لها أو أحرم (قوله والا)
اى وان قرب زمن احلاله (قوله
لانه) اى القضاء (قوله قال) اى
محمد

(قوله اظاها قولها) اي المدونة (قوله الدين) بفتح الدال (قوله وهو) اي المدين الخ حال (قوله له) اي رب الدين (قوله بحمله) اي المدين (قوله والابوة) عطف على المدين (قوله وهو) اي قوله كوالدين الخ (قوله ٥٦٥ من التطوع) اي وفرض الكفاية كاقامة الموم والموم والله سبحانه وتعالى اعلم
 * (باب الذكاة) *

(قوله يقال) اي قولاً غير محتجاً به (قوله السبب) جنس يشمل كل سبب (قوله لا باحة) كل لحم حيوان) فصل مخرج باقي الاسباب وهو غير مطرد لشموله الملك (قوله غير محرم) شامل للمباح والمكروه (قوله واقسامها) اي الذكاة الشرعية (قوله عتبه) بفتح العين المهملة والمنثناة فوق نوع من الجنون (قوله بسكاح) صلة وطء (قوله فالمفاعلة) اي يناكح (قوله على غير بابها) اي مستعمله فيما يشمل جواز الوطء من جانب فقط كالشخص الكتابي فانه يجوز للمسلم وطء الحرة الكتابية بالسكاح والامة الكتابية بالملك ولا يجوز له وطء المسلمة حرة كانت أو أمة ولو كانت على بابها لم يشمل ذبح الكتابي ولا الكتابية والتفريع على قوله اي يجوز للمسلم وطء الاثني التي على دينه (قوله بمعنى الوطء) اذ لو كان بمعنى العقد لم يشمل ذبح الرقيق الكتابي (قوله فشمّل) اي حد الذبح تفريع على اي يجوز الخ (قوله امام) بفتح الهمزة (قوله وقطعه) اي المميز عطف على قطع مميز (قوله يمتاز) اي يتيقن معها (قوله فان امتاز) اي الخلوق (قوله فلا يؤكل) اي الحيوان المذبوح (قوله وبه) اي الاكل (قوله ياكلها) اي المغلظة (قوله وبه) اي أكلها الفتيمة صلة اتفق

المأذون له في الاحرام (عن خطا) صدر منه كان فانه الحنج خطا عدداً وهلالاً وطريقاً أو في قتل صيد (أو) عن (ضرورة) كلبس أو تطيب التداو (فان أذن له السيد في الاخراج) لما لزمه من هدى أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله فقد أفاض أبو الحسن على المدونة ان مال العبد يحتاج في الاخراج لاذن سيده خلافاً لظاهر قوله لا يحتاج في ماله لاذن من سيده في الاخراج (والا) أي وان لم يأذن له سيده في الاخراج (صام بلا منع) من السيد اي ليس لمنع من الصيام وان أضرب في عمله (وان تعمد) الرقيق موجب الهدى أو القدية (قوله) اي السيد (منعه) من الاخراج والوصوم (ان اضرب) الصوم (به) اي السيد (في عمله) اي الرقيق لسيدته لادخاله على نفسه وبقي من موانع الحج الدين الحلال أو الذي يسهل في غيبته وهو موسر فيمنع من الخروج للحج الا ان يוכל من يقضيه عند دخوله فان اتهمه بعدم عوده حلقه وليس له تحمله ان احرم ولا له هو التحلل والابوة فلا يؤمن بالمنع من التطوع ومن الفرض على احدي روايتين فانه في الجواهر لكن سبأ في الجهاد كوالدين في فرض كفاية وهو يفيد المنع من التطوع لامن بحجة الاسلام

* (باب الذكاة) *

لغة التقيم يقال ذكيت الذبيحة اتممت ذبيحتها والنار اتمت ايقادها وانسان ذكيت نام الفهم وشعر السبب لا باحة كل لحم حيوان غير محرم واقسامها اربعة ذبح ونحر وعقر وما يورث به نحو الجراد فالذبح (قطع) جنس خرج عنه الخلق والنفس واضافته لشخص (مميز) بضم ففتح فسكون منة فلا اي مدرك بحيث يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب فصل مخرج قطع غير المميز اصغروا منه او جنون او اغما او نوم او سكر او نحوها (يترك) بضم المثناة وفتح الكاف اي يجوز للمسلم وطء الاثني المتدينين به بسكاح او ملك فصل ثان مخرج قطع مميز مجوس أو مرتد فالمفاعلة على غير بابها والسكاح بمعنى الوطء فشمّل قطع مميز مسلم أو كتابي حراً كان أو رقيقاً كان أو اثنياً ومفعول قطع قوله (تمام) اي جميع (الخلوق) بضم الحاء المهملة وسكون اللام اي القصبة البارزة امام الرقبة التي يجري فيها النفس فصل ثالث مخرج قطع مميز يجوز وطء اثناء ما فوق الخلوق من اللحم الذي وصل الخلوق بالرأس وقطعه بعض الخلوق فلا يذبح ان يمتاز الى الرأس دائرة من الخلوق ولورقيقة فان امتاز كله الى البدن فلا يؤكل وهو مخلص بضم الميم وفتح الغين المجبة والصاد المهملة هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وهو المذهب وقال ابن وهب يؤكل ابن ناجي وبه القتيبي عندنا ثونس منذ مائة عام مع البيان عند البيهقي بعض القرويين يأكلها الفقير دون الغني وبه اثنان ابن عبد السلام وليس بسديد (و) قطع مميز يوطأ اثناء جميع (الودجين) بفتح الواو والدال المهملة والجيم اي العرقين اللذين في جانبي العنق متصل بهما اكثر عروق البدن ويتصلان بالدماغ فصل

المذبوح (قوله وبه) اي الاكل (قوله ياكلها) اي المغلظة (قوله وبه) اي أكلها الفتيمة صلة اتفق

رابع يخرج قطع أحدهما أو بعضهما وفهم من اقتصره على الثلاثة أنه لا يطلب قطع غيرها كالمري به من آخره كما مر أو بشذالياه وهو عرق حجر بين الحلقوم والرقبة متصل بالقوم ورأس المعدة يجري منه الطعام والشراب ويسمى البلعوم أيضا هذا مذهب المدونة وهو المشهور وصلة قطع (من المقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال المهملة مشددة فصل خامس يخرج قطع ما ذكر من القفا ومن أحد جانبي العنق لأنه قطع للخنزاع وهو مقتل قبل الذبح سواء فعله عمدا أو غلبة في ضو أو ظلام ويخرج أيضا قطعهما من جهة الرقبة إلى خارج مكنون لقطع الحلقوم ولم تساعد السكين في مخرجها على الودجين لكونها غيرة حادة فادخلها بين الرقبة والودجين وجعل يدها اليها وأقطع الودجين بهما من داخل إلى خارج فأنه لا تؤكل نعله المواق زاد الشاذلي على المذهب وكذا لو أدخل السكين قبل قطع الحلقوم بين الرقبة والحلقوم والودجين وقطعها بهما من داخل إلى خارج فلا تؤكل على المذهب وللخالفه كيفية الذبح المروية عن الشارع قال ناظم مقدمة ابن رشد والقطع من فوق العروق به * وإن يكن من تحتها فبسته

قال شارحها أي صفة القطع أن يكون من فوق العروق فإن كان من تحتها بأن أدخل السكين من تحت العروق وقطعها فهي ميتة فلا تؤكل اه وبه بطل قول عجمي قوله من المقدم ولو حكم باليدخل قطعها من تحتها وفوق الرقبة بأدخال للسكين بينهما والقطع بها إلى خارج فتؤكل لعدم قطع الخنزاع قبل الذبح فإداه عب وصلة قطع أيضا (بالرفع) للسكين عن الحلقوم والودجين (قبل القيام) لقطعها فصل سادس يخرج قطع بميزتوا أثناء جميع الحلقوم والودجين من المقدم مع الرفع قبل القيام وفيه تفصيل فإن رفع قبل انقضاء المقتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فأنه لا تؤكل سواء عاد عن قرب أو بعد رفع اضطرارا أو اختيارا عاد الأول أو غيره لأن الثانية ذكاة مستقلة وإن كانت لو تركت لا تعيش لا تفاداة قتله فإن عاد عن قرب أكلت سواء رفع اضطرارا أو اختيارا وما يأتي من أن منقوذ المقتل لا تعمل الذكاة فيه فهو في منقوذه بغير ذكاة أو بهما مع البعد وإن عاد عن بعد فلا تؤكل رفع اضطرارا أو اختيارا أو الظاهر أن القرب معتبر بالعرف كالقرب فيمن سلم قبل أكل الصلاة ساهبا كما يقيده كلام ابن سراج ونصه والذي يترجح قول ابن حبيب أن يرجع في فور الذبح وأجهز صحت الذكاة كن سلم ساهبا ورجع بالقرب وأصلح فالأقسام ثمانية تؤكل في ستة منها دون اثنين ولا فرق بين كون الراجع هو الأول أو غيره ولا يضمن النية والتسمية إن عاد عن بعد أو قرب وكان الثاني غير الأول والالم يمتنع لذلك واستفيد من هذا أنه لا يشترط في الذابح الاتحاد فيجوز وضع شخصين اثنين على الحلقوم والودجين وذبحهما معا بنية وتسمية من كل منهما وكذا وضع شخص آلة على وذبح وآخر آلة على الودج الآخر وقطعها معا الودجين والحلقوم وما تقدم في الرفع اختيارا مقيد بعدم تكراره والأفلا تؤكل لتلاعبه ومثل الرفع إبقاء السكين في المحل بلا قطع بها

(قوله الثلاثة) أي الحلقوم والودجين (قوله وهو) أي قطع الخنزاع (قوله مرها) بفتح الميم وشذالياه أي مرورها (قوله اليهما) أي الودجين (قوله سبعة) أي رفعه قبل انقضاء المقتل اختيارا أو اضطرارا عاد عن قرب أو بعد ورفع به بعد انقضاء اضطرارا واختيارا وعوده عن قرب (قوله اثنين) أي رفعه بعد انقضاء اضطرارا أو اختيارا وعوده عن بعد

(قوله مطلقا) اي ولو غاد عن قرب (قوله عكسه) اي الرابع اي ان رفع معتقدا ٥٦٧ القام تؤ كل وان رفع مختبرا فلا تؤ كل (قوله

لانه) اي اللبنة واذ كرلذ كبر خبره
(قوله اختلف) بضم التاء وكسر
اللام (قوله يقتصر) بضم فسكون
(قوله على اللبنة) اي الطعن فيها
(قوله دون ماعداها) اي اللبنة عما
هو فوقها الى المذبح فلا يصح
التعريفه (قوله أم لا) اي أم لا
يقتصر على اللبنة (قوله والاول)
اي الاقتصار على اللبنة (قوله
الباحي وابن رشد) بيان لا كثر
الشيوخ (قوله والثاني) اي صحة
التعريف فوق اللبنة الى المذبح
(قوله واحتج) اي الغمى (قوله
مع ام) اي كلام الامام مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله بين) بفتح
فكسر موقلا (قوله وصححه) اي
كلام ابن رشد (قوله ثم أشار) اي
الغمى (قوله بعد) بالضم عند
حذف المضاف اليه ونية معناه
(قوله فان كان) اي النحر (قوله
وان كان) اي النحر (قوله لانها)
اي اللبنة (قوله تجمعهما) اي
الودجين (قوله والا) اي وان
عطف الودجان على الخلقوم (قوله
وهذا) اي الاكتفاء بنصف
الخلقوم ونصف الودجين (قوله
وان كان قولنا في المذهب) حال
(قوله وبين كان) اي الاكتفاء
بنصف الخلقوم وجميع الودجين
الحال (قوله ولا تضطاط الخ)
عنه لقوله الا في لم يقل خلاف
(قوله هذا) اي الاكتفاء بنصف
الخلقوم وجميع الودجين

و يجري تفصيل الرفع في النحر والعقر ايضا وقد يشير في العقر بقوله بلا ظهور ترك وهذا
قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج فلذا حملنا عليه كلام المصنف وقال يحسنون لا تؤ كل
مطلقا وهو ظاهر المصنف واقتصر عليه الخط وقيل تذكره وقيل ان رفع معتقدا القام
فلا تؤ كل وان رفع مختبرا فتؤ كل خامسها عكسه (و) الذكاة (في النحر طعن) من غير
توطأ انتهاء (لبنة) بفتح اللام وشدة الواو حدة اي ترقوة ابن رشد لانه محل اتصال القلب
منه فيعوت بسرة ولولم يقطع شيئا من الخلقوم والودجين ابن غازي اختلف هل يقتصر
في النحر على اللبنة دون ماعداها كما قال المصنف ام لا ويصح التعريف بين اللبنة والمذبح
والاول هو مذهب اكثر الشيوخ الباجي وابن رشد وغيرهما والثاني مذهب ابن لبابة
والغنى واحتج بقول مالك رضي الله تعالى عنه ما بين اللبنة والمذبح مذبذب ومختل فان ذبح
فيه بخنزوان بحرفيه فحازت فاخذ منه ان النحر لا يختص باللبنة وقال ابن رشد معناه عند
الضرورة كالواقع في مهواة اذ لم يقدر ان ينصره الا في محل ذبحه فحرفه فيه وكذلك ان لم
يقدر ان يذبحه الا في موضع النحر ذبحه فيه وهو بين من قول المدونة وصححه ابن عبد
السلام واللبنة محل القلادة من الصدر من كل شيء الغمى لم يشترطوا في النحر قطع الخلقوم
والودجين ثم اشار بعد الى انه لا يذمن قطع الودجين جميعا وظاهر ابن عبد السلام انه
اختلف من قوله وقال ابن عرفة انما اراد الغمى التخصيص فان كان بين اللبنة والمذبح
كفى قطع وذب واحد وان كان في اللبنة قطعهما مع الا انها تجتمعهما (وشهر) بضم فكسر
موقلا تشهير الايسر او تشهير اشتراط قطع جميع الخلقوم والودجين المتقدم (ايضا) اي كما
شهر قولنا تمام الخلقوم والودجين (الاكتفاء) في الذبح (قطع) نصف الخلقوم وجميع
(الودجين) فالودجين عطف على نصف لاعلى الخلقوم والمراد الاكتفاء بنصف الخلقوم
مع قطع جميع الودجين ابن حبيب ان قطع الودجين ونصف الخلقوم اكلت وان قطع منه
اقل فلا تؤ كل وفي العنتية عن ابن القاسم في الدجاجة او العصفور اذا جهز على وديجيه
ونصف حلقه أو ثلثيه فلا باس باكله وقال يحسنون لا يحل حتى يجهر على جميع الخلقوم
والاوداج ابن عبد السلام فان القاسم وابن حبيب متفقان على اعتقار بقاء النصف
ويحسنون لم يغتفر بقاء شيء منه البتة والا كان المعنى ونصف الودجين وهذا وان كان قولنا في
المذهب الا انه لم يشهر كتشهير قطع نصف الخلقوم وجميع الودجين وان كان ضعيفا ايضا
والمعتمد ما صدر به بقوله تمام الخلقوم والودجين فلو قطع اقل من نصف الخلقوم مع قطع
جميع الودجين لم يكف على هذا أيضا وقوله بنصف الخلقوم أي أو أكثر ولم يبلغ القام
فما زاد على النصف ولم يبلغ القام لا يكفي على القول الاول الذي هو المشهور ولا تضطاط
تشهير الثاني عن تشهير الاول بل قال بعضهم لم ار من شهر هذا أي غير قول ابن عبد السلام
الا قرب اعتقار ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ما نهر الدم وذكرا سم الله عليه فكله
لم يقل خلاف على ان بعضهم قال لا يلزم ابن القاسم الذي يغتفر بقاء نصف الخلقوم من

الطيران يقول مثله في غير الطير لماء لم عادة من صعوبة استقصاء قطع الخلقوم من الطير
وسمواته من غيره فاقدم عب البنا في تبع ابن غازي في جعل الكلام مسئلة واحدة ونقله
عن المصنف انه قال في توضيحه وهو المشهور وتبعه في هذا ايضا طفي وغيره مع ان
الخطاب اعترض عزوه للمصنف بانه لم يقل هـ ذافي هذا القول وانما قاله فيما اقتضاه كلام
الرسالة الذي صدر به المصنف ويظهر ذلك من تأمله اه ونص التوضيح بعد ان ذكر صورة
نصف الخلقوم وصورة احد الودجين وصورة بعض كل منهما قال ومقتضى الرسالة عدم
الاكل في هذه المسائل كلها القوله والذكاة قطع الخلقوم والادراج لا يجزى أقل من ذلك
قبل وهو المشهور اه فكلامه لا يقيد التشهير الذي ذكره هنا كما زعمه ابن غازي ومن تبعه
نعم التشهير المذكور ذكره ابن بزيرة في شرح التلقيب ونصه واذا قلنا باشتراط الخلقوم
والودجين فقط فلا يخلو من ثلاث صور اما ان يقطعها الذابح كلها أو أكثرها ولا يقطع
منها شيئا فان قطع جميعها فلا خلاف في المذهب انها تؤكل وان لم يقطع شيئا منها او قطع
اقلها فلا خلاف انها لا تؤكل وان قطع نصفها أو أكثرها فهو كل أم لا قولان في
المذهب والمشهور ان قطع الكل لا يشترط ويكفي في ذلك قطع النصف فاكثروا مثله
لصاحب المعين في شرح التلقيب ونصه وان قطع بعض الخلقوم وبعض الودجين فان كان
اقل من النصف فلا تؤكل كل وان كان النصف فما فوق فقولان المشهور انها تؤكل كل اه وهو
يقيد التشهير في ثلاث صور في نصف الخلقوم فقط وفي نصف كل ودج وفي نصف كل من
الثلاثة واما قطع احد الودجين دون الاخر فلا يشمله كلامه وبه تم ان تقرير الشارح
هو الصواب في جعله كلام المصنف مسئلتين كما في الخط فقوله بنصف الخلقوم مسئلة
يعني مع تمام الودجين وقوله والودجين مسئلة اخرى أي نصف الودجين يعني مع تمام
الخلقوم وجعل في الكبير والوسط هذه محقة للمعنيين احدهما ان يقطع نصف كل ودج
وفيها قولان الاجزاء لابن حجرز وعندهما بعد الوهاب والثاني أن يقطع واحدا منهما دون
الاخر وفيها رأي ثان قال الشارح تبع التوضيح والاقرب عدم الاكل لعدم انها ردم
الا ان الصورة الاخيرة تقدم ان التشهير لم يقتضها فلا ينبغي ادخالها في كلام المصنف
فتعين الاحتمال الاول في كلام الشارح والله الموفق ويصح ذبحه وفحرمه بوطأ اثناء ان
لم يكن سامريا ولا مجوسا ميتا نصر بل (وان) كان يهوديا (سامريا) وهم قوم من بني
يعقوب عليه السلام انكروا نبوة ماعدا موسى وهرون ويوشع بن نون من انبياء بني
اسرائيل ويرغمون ان يبدعهم بوطأ فيها أمور بدلها احبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس
حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس ويشكرون الميعاد الجسماني قاله
قت ومبالغته على السامري فقط فقيد ان الصابئي لا تصح تذكيته حتى يتنصر فان قلت
السامري اخذ ببعض اليهودية والصابئي ببعض النصرانية فما وجه الفرق بينهما قلت
اه وان مخالفة الصابئي للنصرانية اشد من مخالفة السامري لليهودية ذكره ابو اسحق

(قوله ونقله) اي ابن غازي عطف على
جعل (قوله وتبعه) اي ابن غازي
(قوله هذا) اي وهو المشهور
(قوله في هذا القول) اي الاكتفاء
بنصف الخلقوم وجميع الودجين
(قوله صورة نصف الخلقوم)
اي وجميع الودجين (قوله
وصورة احد الودجين) اي مع
جميع الخلقوم (قوله وصورة
بعض كل منهما) اي الودجين
مع جميع الخلقوم (قوله قال) اي
خامس (قوله لقوله) اي الشيخ
(قوله وهو) اي عدم اجزاء أقل
من ذلك (قوله التشهير) اي
لكفاية نصف الخلقوم وجميع
الودجين (قوله في نصف الخلقوم
قطعا) اي مع كل الودجين (قوله
وفي نصف كل ودج) اي مع جميع
الخلقوم (قوله في جعله) اي
الشارح

التونسي فلذا اشترط في الصابئي تنصره (او) كان (مجوسيا) وهم قوم يعبدون النيران
وقالوا ان للعالم الهين نورا وظلمة فالنور اله الخير والظلمة اله الشر واعتقدوا تأثير النجوم
وانهم افعالة (تنصر) بفتحات مثقلا أى انتقل المجوسى الى دين النصرانية يعنى اوتهمود
فيصبح ذبحه وفحوره اصير ورثه ككاتبيا توطأ انشاء وعطف على بنا كح فقال (وذيح) الكتابي
اصالة أو انتقالا ولوريقا (لنفسه) شرط اول احترز به عن ذبحه لم يفتيه قولان
سبأنيان في قوله وفي ذبح ككاتبيا لم يفتيه قولان ومنه قول ذبح قوله (مستحله) بضم الميم وفتح
الحاء المهملة أى الذى يعتقد حله له شرط ثان احترز به عن ذبحه ما يعتد بحرمته عليه
كذى الظفر وبقي شرط ثالث وهو ان لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى علم من قوله الا فى
وذيح لصنم فيصيح ذبحه وفحوره بهذه الشروط الثلاثة ان كان يعتد بحرمته الميته بل (وان
ا كل) اى استحل الكتابي في اعتقاده ان يأكل (الميته) بلا ذبح ولا فحور فيصيح ذبحه
وفحوره (ان لم يغيب) على مذبحه أو منحوره بان ذبحه أو فحوره بمضرة مسلم عارف كيفية
الذكاة الشرعية ثقة لا يتم بموافقة على خلاف شريعة الاسلام وبهذا صرح الباسجى
وصاحب الذخيرة وقال ابن راشد القياس ان لا يؤكل على ما قاله الباسجى في تعامل حرمته
ما حرم على أهل الكتاب من ان الذكاة لا بد فهم من النية واذا استحل الميتة فكيف ينوى
الذكاة وان ادعى انه نواه فكيف يصدف ٥٥ ومثله لابن عرفة ونصه الشيخ روى محمد
ان عرف اكل الكتابي الميتة فلا يؤكل ما غاب عليه قلت كذا انقلوه والظاهر عدم اكله
مطلقا لاحتمال عدم نية الذكاة واجيب بان روجه المشهور الوقوف مع النص فان الله
تعالى أباح لنا ذبائحهم وهو عالم بما يفعلون من قصد الذكاة وعدمه ومفهوم ان لم يغيب
أن ما غاب عليه لا يؤكل لاحتمال قتله بغير الذبح والنحر الشرعيين وهو كذلك وذكر
بعض مفهومي بنا كح فقال (لا) يصح ذبح ولا فحور شخص (صبي) مميز (ارتد) عن دين
الاسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين أو بنطقه بالشهادتين طائعا لا اعتبارا برده وان لم يقتل
الابعد ببلوغه واولى البالغ المرتد (و) لا يجوز اكل لحم (ذبح) بكسر الهمزة والميم
مذبح (ا) لمعبود غير الله تبارك وتعالى (كصنم) أى مجرم صور بصورة آدمي أو ملك
أو صليب أو المسيح واللام للاستحقاق أى لا يؤكل ما ذبحه ككاتبيا صنم يستحقه دون غيره
في زعمه لانه مما اهل به غير الله تعالى بان قال باسم الصنم مثلا بدل بسم الله فان ذكر اسم
الله تعالى عليه ايضا فيؤكل كل تغليب لاسم الله تعالى لانه يعاين ولا يعلى عليه مع انه بعد
قصده اختصاصه بالصنم مع ذكر اسم الله تعالى اذ لا يصدق عليه عند ذكر اسم الله تعالى
انه ذبح لصنم ما يستحقه دون غيره في زعمه ولام التغليب لا تفيد الاستحقاق ولذا كانت لام
لصليب الامة تغليبية قاله عب الرماضى ذكره من الشروط ان لا يذبح كراسم غير الله
عليه فيه نظرفق داجاز ماللرضى الله تعالى عنه في المدونة كل ما ذكر عليه اسم المسيح
مع الكراهة ابن عرفة وفيه اذ كروا عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث عن

(قوله ولوريقا) بلوازوط
أنشأ بالملك (قوله وبهذا) أى
جواز مذبحه أو منحوره الذى
لم يغيب عليه (قوله ومثله) أى
كلام ابن راشد (قوله عرف) بضم
فكسر (قوله مطلقا) أى عن
تقديمه بقيته عليه (قوله بولادة)
صنم (قوله أو بنطقه)
عطف على بولادة قوله لا اعتبار
ردنه (أى الصبي) على لا يصح ارتد
(قوله وان لم يقتل الابعد بلوغه)
حال (قوله أو ملك) بفتح اللام
عطف على آدمي (قوله أو صليب)
عطف على صنم (قوله لانه) أى
المذبح لمعبود غير الله تعالى عليه
لتحريمه (قوله ولا يعلى) بضم الياء
(قوله وفيه ذكر كروا) أى اهل
الكتاب (قوله لابن حارث عن

رواية ابن القاسم مع رواية أشهب وقوله قائلا إباح الله تعالى لنا ذبايحهم وعلم ما يفعلون
(قوله مع رواية أشهب) أي من
مالك رضي الله تعالى عنهم راجع
للإباحة (قوله وقوله) أي أشهب
(قوله قائلا) أي مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله دين وشرع)
أي أقر وأعليه بالجزية (قوله
من هذه الآية) أي ولأننا كلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه (قوله حل)
بكسر الحاء المهملة وشدة اللام
فائب فاعل نصيح (قوله ذبح) بكسر
الذال المهملة أي مذبح (قوله
أهل الكتاب) أي اليهود
والنصارى فإنه حلال وإن لم
يذكر واسم الله عليه بل وإن
ذكر وأعليه اسم غير الله تعالى
(قوله هي) أي النية (قوله ثم قال)
أي طي (قوله فيها) أي المدونة
(قوله ونصه) أي ابن رشد (قوله
لأنها) أي الآية (قوله عنده) أي
مالك رضي الله تعالى عنه (قوله
قال) أي ابن رشد (قوله وقال)
أي ابن رشد (قوله من أشهب)
صلة سماع (قوله وسأله) أي
مالك رضي الله تعالى عنه (قوله
لما) بفتح اللام وشدة الميم (قوله
وأنما أول) أي مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله لما ذكره) علة
حمل الخ (قوله من أن الصنم الخ)
بيان لما (قوله وإن كان صحيحا)
نحال

رواية ابن القاسم مع رواية أشهب وقوله قائلا إباح الله تعالى لنا ذبايحهم وعلم ما يفعلون
أه وسبق قول المصنف فيما يكره وذبح الصليب أو عيسى وليس تحرير المذبح للصنم
ليكونه ذكر عليه اسمه بل ليكونه لم يقصد ذلك كانه والا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله
التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ذبايح أهل
الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع وقال
قوم نسخ من هذه الآية حل ذبح أهل الكتاب قاله عكرمة والحسن بن أبي الحسن
وقال في قوله تعالى وما أهل به لغير الله قال ابن عباس وغيره رضي الله تعالى عنهم المراد
ما ذبح للأصنام والأوثان وأهل معناه صريح ومنه استلال المولود ووجرت عادة العرب
بالصباح باسم المقصود بالذبيحة وغلب في استعمالهم حتى عبر به عن النية التي هي علة
التحليل ثم قال والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك رضي الله تعالى
عنه فيها الذي يرجع عليه المصنف في قوله وذبح الصليب أو عيسى وأنما هو مكره فقط
وعند ابن القاسم محرم أه البناء في الظاهر أن المراد بالصنم كل ما عبد من دون الله تعالى
بحيث يشعل الصليب والمسيح وغيرهما وأن هذا شرط ثالث في كل ذبيحة الكتابي
كما في تنوير وهو الذي ذكره أبو الحسن في شرح المدونة وصرح به ابن رشد في سماع
ابن القاسم من كتاب الذبايح ونصه كره مالك رضي الله تعالى عنه ما ذبحه أهل الكتاب
لكتابهم وأعيادهم لأنه رآه مضاهيا لقول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه
أذ لم ير الآية متناولة وأنما رآه مضاهية له لأنها عنده انضمامها فيها ذبحهم ولا لهم
مما لا يكونه قال وقدم في هذا المعنى في سماع عبد الملك من كتاب الضحايا وقال في سماع
عبد الملك من أشهب وسأله عما ذبح لكتابائس قال لا بأس بأكمله ابن رشد كره مالك رضي
الله تعالى عنه في المدونة كل ما ذبحوه لأعيادهم وكتاباتهم ووجه قول أشهب أن ما ذبحوه
لكتابائسهم لما كانوا يابا يكونه وجب أن يكون حلالا لأن الله تبارك وتعالى قال وطعام
الذين أولوا الكتاب حل لكم وأنما أول قول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به فيها
ذبحوه لا لهم مما ينقرون به اليها ولا يابا يكونه فهذا حرام علينا بآي الاليتين جميعا
أه قبيح أن ذبح أهل الكتاب أن قصدوا به التقرب لا لهم فلا يؤكل لأنهم لا يابا يكونه
فهو ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذلك كانه إباحته وهذا هو المراد هنا وأما ما في من المكروه
في ذبح الصليب الخ فالمراد به ما ذبحوه لا تقسمهم وسعوا عليه اسم آلهم فهذا يؤكل
بكره لأنه من طعامهم وفي ابن ناجي على الرسالة ما نصه وأما ما ذبح للأصنام فإنه حرام
بإتفاق أهل المذهب ابن هرون وكذا عند مذبح للمسيح بخلاف ما سعوا عليه للمسيح
يعني فلا يحرم أه وقد غاب ما تقدم عن طي فاعترض على تن من تبعه والكمال لله وحل
بعضهم ما هنا على ذبح الجحوش وما يأتى على ذبح أهل الكتاب لما ذكره من أن الصنم
للجحوش والصليب للنصارى وهذا وإن كان صحيحا في نفسه ليسكن الحمل الأول أولى لأن

(قوله المنسوخ) أي بقوله تعالى وطعامكم حل لهم وقوله تعالى قل لا أجد في ما أوحى إلي الآية وقوله تعالى ويجعل

لهم الطيبات بل ونسخه الله تعالى قبل القرآن بشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم كما حكى الله تعالى عنه بقوله ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم نعمت بحريم (قوله بشرعنا) صلة ثبت (قوله ماذبحه) أي اليهودي (قوله من ذلك) أي ذي الطفر بيان لما (قوله فلا اعتراض على إطلاق المصنف) أي قوله وأغير حل له الخ عن تقييده باليهودي فتعمل النصرا في وليس بمسراد تفريع على قوله أي اليهودي وعلى قوله تعالى وعلى الذين هادوا (قوله وكل ما ليس الخ) عطف على الأبل (قوله نبهم) أي موسى عليه الصلاة والسلام ونسخناها بشريعة عيسى عليه الصلاة والسلام وبما شرعناه لمحمد عليه الصلاة والسلام (قوله تأثير في حقه) أي حرمة مذكاه علينا لأنه حق لا شك فيه فنجزم بأن اليهودي يعتقد حرمة فلا يمكنه نسيته لأنه كانه التي هي سبب في إباحته لنا وأما أخباره المجرى عن أخبار شرعنا فيمكن كذب فيه وأنه لا يفتقد حرمة فتمكنه نسيته لأنه فلاذ اتوسل الإمام فيه وكرهه ولم يحرمه (قوله لعدم نصحه لهم) أنه الكراهة جزائرية (قوله لذلك) أي عدم نصحه (قوله مما يظهر به دينه) بيان لنحوه (قوله عليه) أي التسليم وضرب الجزية (قوله هبته) أي عن الجز

ذبح الجرمي يعني عنه قوله ينا كح ولأنه أن حل عليه كلام المصنف فانه ما تقدم من التفصيل المفيد للشرط الثالث في كل ذبيحة أهل الكتاب والله أعلم وقوله بأن قال باسم الصنم الخ غير صواب وكان حقه لو قال بأن قصده به التقرب إليه كما تقدم وأما مجرد ذكر الاسم عليه فلا يحرمه وهو المراد بما يأتي ذكره مع اسم الله لا ولما كان في مفهوم مستحله تفصيل بيته بقوله (أو) ماذبحه وأغيره الكتابي من كل حيوان (غير حل له) أي اليهودي وزعمه (أن ثبت) تحريمه عليه المنسوخ (بشرعنا) وهو قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر فيحرم علينا أن نأكل كل ماذبحه من ذلك فلا اعتراض على إطلاق المصنف وكلام المصنف صريح في أن المراد أن شرعنا أخبر عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر وهي الأبل وحمار الوحش والنعام والأوز لا الدجاج وكل ما ليس مشقوق الظلف ولا ينفرج القوائم بخلاف مشقوقها كالبقرة والغنم والظباء كافي ابن عرفة في قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر أي حرمنا عليهم في شريعة نبهم (والأ) أي وإن لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا أي لم يخبر شرعنا بأنه حرم عليهم وأنما هم الذين أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كالمطرفة وهي فاسدة الرثة أي ملتصقة بظهور الحيوان (كره) لنا أكله وشرأوه فأخبار شرعنا له تأثير في حقه في حرمة مذكاه علينا وليس الدجاج من ذي الطفر لأنه مشقوق الأصابع فبإباحتنا أكله يذبح اليهودي وشبهه في الكراهة فقال (بجزائريته) بكسر الجيم أي يكرهه للإمام أن يقيم الكافر جزاء أي ذبا حلالا للمسلمين ما يستحله يبيعه لعدم نصحه لهم والجزاء الذي يبيع والعام بائع اللحم والقصاص كسر العظم وينبغي أن يراد هنا ما يبيع الجميع وما يضم الجيم فاطراف الحيوان يدام ورجلاه ورأسه وسواء كانت جزائريته في الأسواق أو البيوت بناء على صحة استنباطه في الذبح ويكرهه يبيعه في أسواق المسلمين والشراء منه وكونه صغيرا لذلك (و) كره لمسلم (بيع) للكافر شيئا (واجابة) للكافر شيئا (لعمدته) أي الكافر ونحوه مما يظهر به دينه (و) كره لمسلم (شراء ذبيحة) أي الكافر لنفسه مستحله لا كاه لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وجهوا لمفسرين على تفسير الطعام بالذبيحة سواء كان يباح بشرعهم أم يحرم أن كان مجرد أخباره كالطريقة وأما ما ثبت أنه كان يحرم عليه بشرعنا كذي الطفر لليهودي فيحرم أكله وشرأوه وبفسخ (و) كره لمسلم (تسلف عن خير) من كافر ذي أحرار يباعها الذي أحرار أو مسلم لكن عنهم من مسلم أشد كراهة لقول ابن القاسم إذا أسلم الكافر فمتصدق بثن الجزاء لم يقبضه فان قبضه أي قبل إسلامه كان له ولو لم يمتدحون يتصدق به مما طاقوا ومفهوم من كافر أنها لو كانت أسلم فباعها فيحرم تسلفه لأنه لا يملكها اذ يجب عليه رد عنها وإراقتها (و) كره لمسلم (بيع) للكافر شيئا (به) أي عن الجزاء (لا) يكره للمسلم (أخذته) أي عن الجزاء من كافر (نضام) عن دين عليه للمسلم أو عن جزية لتقدم سببه بخلاف البيع إشارة أبو الحسن ويكره قبول هبته والصنقة واختلاف في المال المكتسب من حرام كربا ومعاملة فاسدة

(قوله عليه) أي الكافر (قوله سببه) أي التسليم وضرب الجزية (قوله هبته) أي عن الجز

إذا مات مكسبه عنه فهل يحل للوارث وهو المقدم لا وأما عين الحرام المعلوم مستحقه
كالمسروق والمغصوب فلا يحل له وسيأتي في الغصب ووارثه ان علم كره ووقوله الحرام
لا يتعلق بدينين ليس مذهبا (و) كره لمسلم الكل (شخص يهودي) من يقرأ وغنم بشرى اوهبة
لقوله تعالى ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها فان عزله كرهنا اكله بناء على أن
الذكاة تتبعه ولم يحرم علينا مع ثبوت تحريمه بكتائنا ايضا لانه جزء من الذكي - لال
لهم فقد ذبح مسخلة لكن طهارة شحمه عليه كرهنا اكله وهو الشحم الخالص كالغريب
بفتح المثناة والراء شحم رقيق يغشى الكرش والامعاء والقطننة بكسر الطاء كعدة التي مع
الكرش وهي ذات الاطباق التي تسمى العامة رمانة لاما اختلط بعظم او لحم ولا الحوايا
وهي الامعاء والمباعر بنات اللبن افاده عب البناء قوله تعالى ان الذكاة تتبعه هكذا
بالاثبات قياسا رايته من النسخ والصواب لا تتبعه بالنبي وما ذكر في البيان في شحوم
اليهود ثلاثة أقوال الاجازة والكراهة والمنع وانما ترجع الى قولين المنع والاجازة لان
الكراهة من قبيل الاجازة قال والاصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله تعالى
وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم هل المراد بذلك ذبايحهم أو ما يأكلون من ذبح الى
أن المراد به ذبايحهم اجازاً كل شحومهم لانهم من ذبايحهم ومحال ان تقع الذكاة على
بعض الشاة مثلاً دون بعض ومن قال المراد ما يأكلون لم يحز كل شحومهم لان الله تعالى
حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به في القرآن فليست مما يأكلون قوله والقطننة بكسر
الطاء أي وبالنون بعدها كما في القاموس قوله والمباعر بنات اللبن هكذا في نسختنا و ز
من غير عطف فاللبن يسكون الباء معي الا كل و بنات اللبن الامعاء التي يستقر فيها الاكل
وهي المباعر جمع مبعر موضع البعر وهو جميع ذات الخلف والظلف فان ضبطنا بنات اللبن
بفتح الباء وهي الامعاء التي يكون منها اللبن تبيين تقدير العاطف (و) كره (ذبح) بكسر
الذال المججمة أي مذبح (اصليب) أي التقرب له (او) لاجل التقرب الى (عيسى) عليه
السلام والسلام فاللام للتعديل فيهما فلا ينافي ذكر اسم الله تعالى فلذا كره اكله بخلاف
لام الاستحقاق في اصنم القبيحة للاختصاص فانها منافية لذكر اسم الله تعالى فلذا منع
اكلها كما تقدم فان قصد بها الاستحقاق فكذلك لصنم في منع الاكل كعكسه ومنه
ما ذبح اصليب اوعيسى ما ذبحوه لكتائهم واعبادهم ومن مضى من احبارهم والنجير بل
عليه السلام وعلة الكراهة في الجميع قصدهم به تعظيم شركهم مع قصد الذكاة ابن سراج
ويطبق - ذما يسهله المحموم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان قاله
عب البناء قوله لاجل التقرب له غير صحيح بل المراد ما ذكر عليه اسم الصليب اوعيسى
كما تقدم تحريره (و) كره لنا (قبول متصدق به) من الكافر (لأنه كور من
الصليب اوعيسى وكذا الامواتهم لان قبوله تعظيم لشركهم وتكذيب قبول ما به دونه في
اعبادهم للمسلمين من رفاق ويضركه ما لا يرضى الله تعالى عنه - بين الجحوش لما فيه

(قوله ووارثه) أي الغاصب (قوله
ان علم) أي بالغصب (قوله كره)
أي الغاصب في تحريم تصرفه في
المغصوب وجوب رده لمستحقه
(قوله حرمنا) أي في التوراة
ونحننا تحريمه بالقرآن (قوله
عليهم) أي اليهود (قوله شحومها)
أي البقر والغنم (قوله فان عزله)
أي اليهودي الشحم (قوله كره
لنا اكله منه) لانه اعانة على دينه
الباطل (قوله بناء على ان الذكاة
تتبعه) أي تتعلق ببعض
الحيوان دون بعضه الاخر صلة
كره (قوله ايضا) أي كنبوت
تحريم ذبي الطاهر (قوله لانه) أي
الشحم جزء من ذكي (قوله وهو)
أي الشحم الذي كان محرماً عليهم
(قوله حال) أي في البيان

من أنافح الميتة أي فان تحقق وضعهم أنافحها فيه حرم قطعها وان تحقق عدم وضعها
ففيه أبيع قطعها وان شك كره لجرد الاشاعة ولا يحرم لأن الطعام لا يطرح بالشك ولأن
منازع الكفار مجعولة على الطهارة كمنسجهم كما اختاره البساطي وجماعة واختار ابن
عمره خلافه وذكر أبو إسحق التونسي أن جبين المجوس حرام لعدم توقيفهم التماسا قطعها
وجبن أهل الكتاب حلال ومثله عن مالك رضي الله تعالى عنه البناء في أنافح جمع انقعة
بكسر الهمزة وشدة الحاء وقد تسكس الفاشي يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر
فيعصر في صوفه فيغسل اللبن للعين (و) كره (ذكاة) أي ذبح أو فحر شخص (خنثي) مشكل
(وخصي) وأولى محبوب (وفاسق) لنفسه أو غيره بالضعف أو الإلزام ونقص دين الثالث
وقال البساطي لنفور النفس من أفعالهم وأما تعليل الأقران بالضعف فنقض بالمرأة
والثالث بالكافر فإنه وقد يقال المرأة أقوى من الخصي لبقائها على خلقها ومثل المرأة
في عدم كراهة مذكها الأغلف والجنب والحائض والنفساء والآخرس ويفرق بين
الفاسق والكافر بأن للكافر دين يقر عليه بالجزية بخلاف الفاسق كما عالجوا به جواز
الخطبة على الفاسق دون الكافر سالم ومقتضى هذا أن مذكي الكافر لنفسه لا يكره أنسا
أكله ويدل له أن المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين لا تذكية لنفسه مستحله وشمل
الفاسق تارك الصلاة وأهل البدع على القول بإسلامهم ولأنه كره من نصراني عربي
أو عجمي أجاب للإسلام قبل بلوغه ولا من امرأة وصبي ولو لغير ضرورة على مذهب المدونة
والذي صله ابن رشد كما في التوضيح ستة لا تجوز ذكاتهم وستة تكره وستة اختلف فيهم
فالستة الذين لا تجوز ذكاتهم الصبي الذي لا يميز والمجنون وحال جنونه والسكران غير المميز
والمجوس والمرئذ والزندق وستة الذين تكره ذكاتهم الصبي المميز والمرأة والخنثي
والخصي والأغلف والفاسق والمختلف فيهم تارك الصلاة والسكران يخطئ ويصيب
والبدعي المختلف في كفره والعربي النصراني والنصراني يذبح للمسلم بأذنه والاعجمي
يجيب للإسلام قبل بلوغه اه وان كان المشهور في المرأة والصبي عدم الكراهة كما في
التوضيح وغيره ونظمها بعضهم فقال

ذكاة مجوس ومغنى وطافح * وطفل وممر تد ومن قد تزدقا
حرام وزدأني وخنثي وأغلقا * خصما وطفلا عاقلا وفويسقا
ولكنهم مكروهة وتمازعا * فاشوان أو من كفره ما تحقعا
وفي كافر ذكي بأذن مسلم * وفي عربي بالنصراني تعلقا
(وفي) صفة مع كراهة أو اباحة (ذبح) وفحر شخص (كأبي) يهودي أو نصراني (أ) شخص
(مسلم) مامله المسلم كما وبعضه والباقي للكتابي ووكاه على ذبحه أو فحره وعدمها
مع الحرمة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ومفهوم مسلم أن ذبحه لكافر
ليس فيه القولان المذكوران وهو كذلك وحكمه أنه أن ذبح ما لا يحل لكل منهما فاتفق

على عدم صحة ذبحه وحرمة وان ذبح ما يحل لكل منهم ما فاتفق على صحة ذبحه وابطاحه
وان ذبح ما يحل لاحده ما فقط اعتبر الذابح وعبارة ابن شاس في استباحة ما ذبحه لمسلم
ومنعه قولان والتوضيح في جوازا كلها ومنعه قولان وابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتابي
لمسلم ملكه باذنه وحرمتها نكته تكرر اه (و) الذكاة في العقر (جرح) بفتح الجيم اي
ادماه جنس واضافته لشخص (مسلم) ذكر اواني بالغ اوصي حوا ورق فصل مخرج جرح
الكافر ولو في اذن سواء شق الجلد ام لا وخرج عنه شق الجلد بالا لانه يدون ادماه في وحش
صحيح فلا يكتفى ويكتفى في مريض في مفهومه تفصيل والمراد مسلم حال الارسال فلا يؤكل
يجرح كافر لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونن مما علمكم الله فكلوا مما
امسكن عليكم واقترب صيد الكتابي من ذبحه وفخره لان في الصيد نوع تعبد ووقوف فامع
الاسناد الى المؤمنين في الآية ولا يعارضه وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم كما استدل
به اشهب وابن وهب وجماعة على عدم اشتراط الاسلام لتخصيصها بالآية الاخرى جمعا
بين الداليل المذكورين والمراد يجرح الكافر ما مات بجرحه او نذمه قتله به فان جرح
صيدا ولم يذمه قتله فيؤكل بذبحه كما في قت ويدبح مسلم اولى البدن وتوهم بعض اهل
العصر عدم اكله في تلك الحالة فاسد قال بعض والظاهر كراهة صيده من تسكره ذكاته
(مميز) لا يصبي غير مميز ولا يجنون ولا سكران يخطئ ويصيب وادعى الصبي حال الاقامة
ومفهومه جرح المضاعف لقاعله قوله حيوانا (وحشيا) ان لم يتأنس بل (وان) كان (تأنس)
ثم توحيش و(بجز عنه) ولم يقدر عليه في كل حال (الابعسر) اي معه ومفهومه ان المقدور
عليه بالامسقة لا يؤكل بعقره وهو كذلك فقيم المالك رضي الله تعالى عنه من رمى صيدا
فالتخنه حتى صار لا يقدر ان يقر ثم رماه آخر قتله فلا يؤكل ابن القاسم لان هذا قد صار
اسيرا كالشاة التي لا تؤكل الا بذيح ويضمن الراي الثاني الذي قتله لا الاول قيمته بجرحه
(لا) جرح (نم) أي حيوان انسي ولو غير نم كآ وزود جراح وحام بيت (شرد) وتوحيش
فلا يؤكل بعقره نظر الاصله كما نظر لاصل الوحشي الذي تأنس ثم توحيش ولم يقدر عليه
الابعسر وعلم من كلام المصنف ان لكل من الوحشي والانسي الاصليين ثلاثة اقسام
فالوحشي دائم والمتأنس منه ثم توحيش يؤكلان بالجرح والمتأنس منه المستقر على تأنسه
كالنعامة في القرية لا يؤكل بالجرح النوع الثاني الانسي دائم والمتوحيش منه ثم تأنس
والمستقر منه المستقر على وحشته لا يؤكل واحدهما بالجرح (أو) حيوان نم أو وحش
(تردى) بفتححات مثقلا اي سقط (بكوة) بفتح الكاف وضمها مثقلا اي طاقه في نحو حائط
ولا معنى لها هنا لان التردى السقوط من عال الى سافل ولذا قال ابن غازي او تردى بكهوة
اي في هوة قال كاف التمثيل والهوة بضم الهاء وتشديد الواو قال الجوهرى الهوة الوهدة
العميقة وجعلها هوى بالضم قال شيخ شيوخنا ابو زيد المكي في قصيدته
وأنت يا نفس شغلت بالهوى • حتى وقعت في قعر للهوى

(قوله ولو في اذن) مبالغة في جرح
(قوله في مفهومه) أي جرح
(قوله على عدم اشتراط الاسلام)
أي في الاصطلاح صلة استدلال
(قوله لتخصيصها) أي وطعام
الذين أتوا الكتاب حل لكم (قوله
بآية الأخرى) أي وما علمتم
الآية (قوله فاسد) خبر توهم

وفي بعض النسخ بكفرة والمعنى واحد ابن المواز وأصبح ما اضماره الجارح لحفرة لا خروج
 له منها أو انكسرت رجلاه فكنتم ابن عرفة وما عجز عنه في مهواة جاز فيه ما أمكن من ذبح
 أو فخر فان تعذرا فالشهور انه لا يحمل بطنه في غير محله ما في التوضيح اذا شرد الانسى
 فان كان غير بقرة فلا يؤكل بالعقر اتفاقا وكذا البقرة على المشهور خلافا لابن حبيب قال
 لان البقرة أصل في الوحش ترجع اليه ثم قال وألزم النخعي والتونسي ابن حبيب ان
 يقول في الابل والغنم اذا شردت ان تؤكل بالعقر من قوله في الشاة وغيرها اذا وقعت
 في مهواة انما يطعن حيث أمكن ويكون ذلك ذكاة لها والجامع بينهما العجز عن الوصول
 الى الذكاة في المحلين وفرق صاحب المعجم وابن بشر بأن الواقع في مهواة يتحقق ثلثه لوترك
 فلعن ابن حبيب اباح ذلك صيانة للمال اه فان حبيب فصل في النعم الشارد وأطلق في
 المتردى ويشترط كون الجرح (بإسلاح محدد) اضم الميم وفتح الحاء المهملة والهاء الاولى
 مشددة أي شئ له حد ولو كبحر حاد كله أو له حد وعرض وعلم أصابته الصبد بحده لا بعرضه
 فليس مراده به هنا خصوص الحديد لصد به كما يأتي واحترز به عن غير المحدد كالصهي
 والبنديق والشرك والشبكة اذا قتل الحيوان أو أنفذ مقتله له فان عطله ولم يتقدم مقتله ذبح
 أو لم يترسمه وبينة القرافي والخط ظاهر مذهبنا حرمة الرمي بالبنديق وكل ما شأنه ان
 لا يجرح وهو ظاهر لانه كما طيأ ما كوله لا بنية الذكاة ويمكن رجوع قوله بإسلاح محدد
 لأنواع الذكاة الثلاثة على سبيل التنازع أفاده عب البناء في قوله كالصهي والبنديق الخ
 أي لانه لا يجرح وانما يرض ويكسر والمراد بالبنديق المستعمل من الطين المحرق كافي
 المشارق زاد أبو الحسن الصغير وغير طبع عند بعضهم وأما الصيد بالبنديق من الرصاص فلم
 يوجد فيه نص للمتقدمين واختلف فيه المتأخرون من القاسيين لحدوث الرمي به بحدوث
 البارود استخرج منه حكم كان يستعمل الكيما ففرقه له فاعاده فاجبه فاستخرج منه هذا
 البارود في وسط المائة الثامنة وأقضى فيه بجواز الاكل أبو عبد الله القوري وابن غازي
 وعلي بن هرون والمجور والعارف بالله تعالى عبد الرحمن القاسمي واختاره شيخ الشيوخ
 عبد القادر القاسمي لانها راجعة إلى سرعة الذي شرعت الذكاة من أجله قال بل
 الانهاده أبلغ واسم من كل آلة يقع الجرح بها أو كون الجرح المراد به الشق كما قيل
 وصف طردى غير مناسب لانفاطة الحكم به اذا المراد مطلق الجرح سواء كان شقا أو خرقا
 كافي محدد المعراض وقياسه على البندقة الطينية غير صحيح لوجود الفارق بينهم أو هو
 وجود الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقا وعدم ذلك في البندقة الطينية وانما شأنها
 الرض والدمغ والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لانه من الوقت المحرم بنص القرآن
 العزيز اه مختصرا من خط عبد القادر القاسمي في جوابه طويلا (أو) (بجسوان علم)
 يضم فكسر ثقل لاو من نوع ما لا يقتل التعلم كالجوز وغيره ونسروا ولي ما يقبله من كلب
 وباز وسنود وابن عمر وذئب ولو كان طبع المذبح بالقبول الغسل كذب فانه لا يمسك

(قوله فكنتم) أي في أنه لا يؤكل
 الابذبح أو فخر (قوله من ذبح أو
 فخر) بيان لما (قوله فان تعذرا)
 أي الذبح والنحر (قوله محلهما)
 أي الذبح والنحر (قوله ثم قال)
 أي في ضيق (قوله من قوله) أي
 ابن حبيب صله ألزم (قوله وفرق)
 أي بين الواقع في مهواة والنادر
 (قوله ذلك) أي طعنه (قوله
 فصل) بفتح ثاء مثقلا (قوله في
 النعم الشارد) أي بين ماله أصل
 في الوحش كالبقرة وما لا أصل له
 فيه كالغنم

الانفسه قال فيها والمعلم هو الذي اذا ارسل اطاع واذا اوجرت جرائ الا بالزفاته
لا ينزجر وعصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون غير المعلم معلما بطاعته
مرة بل المعتبر العرف في ذلك (بارسال من يده) معنية وتسمية تعبد افلور جدمع جرحه
صيدا لم يعلم به اوانبعث قبل رؤية ربه الصيد ولو اشلاه عليه اثناءه وهو بقره اورا ولم
يرسله اورا له ولم يكن بيده لا يؤكل في واحدة من هذه الابدية كاهو غير منقوذ مقتل ولو
كان لا يذهب الا بامرهم فالمراد بالبد حقيقة ومثلها ارساله من حرمانه او من تحت قدمه
لا القدرة عليه والملك ويدخله كبد هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه الذي
رجع له وقال قبله يؤكل اذا ارسله من غير يده وبه أخذ ابن القاسم وهما فيها واختار غير
واحد كالخمي مأخذ به ابن القاسم فالاولى ذكره لقوته (ب) شرط (لا) اي عدم (ظهور
ترك) من الحيوان المعلم للصيد قبل قتله اي يشترط في جوارا كل مصيده اذا قتله او انفذ
مقتله انبعثاته اليه من حين ارساله اليه الى حين أخذه واما السهم فيعتبر فيه ما يدعى بقرى
حصى الجمار وتقدم انه لا يضرب اصابتها غيرها ان ذهبت اليها بقوة الرمي وليس اشتغاله
بافراد ما ارسل عليه ترك فمؤكل ما صاده مما ارسل عليه (ولو تعدد مصيده) ونوى الصائد
الجميع فلو صاد شيئا لم ينوه الصائد فلا يؤكل ولو في مسئلة الغار والغضبة لعدم النية وأشار
بولواي قول ابن الموار قال عجب فان لم تكن له نية فلا يأكل شيئا وقال جدمع بيا كل الجميع
في هذه ايضا وادخلها في تصوير المصنف فلو نوى واحد امعين فلا يأكل غيره ولو نوى واحدا
فلا يمينه فبأكل الاول فقط فالصور أربع فان شك في الاول فلا يأكل شيئا قاله الخمي (او
أكل) الجارح بعض الصيد ولو اكثره (اولم ير) بضم المتناة أي لم يعلم المصيد حال كونه
(بغار) بغين معجمة اي بيت في الجبل (او غبضة) باهمام الغين والضاد أي شجر ملتف بعضه
على بعض ويسمى اجمعة ايضا واولى ان علم ولم يبصر بشرط ان لا يكون له ما منفذ آخر
والا فلا يؤكل لاحتمال اخذه غير ما نواه (أولم يظن) المرسل (نوعه) أي المصيد اظني او بقر
او حمار وحشي مع علمه بانه (من المباح) فهو صله محذوف حال من فاعل يظن ويحتمل من
مفعوله (او) ارسله على معين ظنه ظليبا ثم (ظهر خلافه) وانه نوع آخر مباح كبقري مؤكل
(لا) يؤكل (ان ظنه) اي المرسل الوحشي حال ارساله او رمية عليه (حراما) كخنزير فاذا
هو حلال ميت او منقوذ المقتل واولى ان يمين ذلك وكذا ان شك فيه او توهم لعدم النية
او جزمها احمدا لو قال لان لم يتيقن اباحتها لشمل متيقن الحرمة وظانها وشكها ومتوهمها
ويحتمل انه اطلق الظن على مطلق التردد ويؤيده انهم اناطوا الاباحة بتحقيقها والحرمة
بعده فان ادرك ما ظنه حراما حيا غير منقوذ مقتل وذكاه بنية وتسمية معتقده انه مباح
فيؤكل فان اعتقد حرمة وانما اتعمل فيه ثم ظهرت اباحتها فلا يؤكل والمذكور ان رماه
بنية قتله او بلا نية فلا يؤكل وان نوى تذكيته فيؤكل وان نوى تذكيته بللده فقط
فيؤكل لحمه على ان الذكاة لا تتبعه ولا يؤكل على انها تتبعه وان نواه للاحتمال طهر

(قوله فيها) أي المدونة (قوله
وهما) أي القولان فيما أي
المدونة (قوله الغار) بغين معجمة
أي ثقب في جبل أرسل إليه
الصائد جرحه ولم ينو ما يجده
الجارح فيه من الصيد ولم يره (قوله
الغبضة) بفتح الغين المعجمة وسكون
المتناة تحت واجحام الضاد أي
التخل المتق بعضه على بعض
(قوله أربع) نية الجميع وعدم نية
شيء ونية واحدة معين ونية واحد
غير معين (قوله لهما) أي الغار
والغبضة (قوله المرسل) بضم
فسكون فكسر تنفسا لفاعل
يظن المستتر (قوله فهو) أي من
المباح تقرير على الحل (قوله
أي المرسل) بكسر السين تنفسا
لفاعل المستتر في ظن (قوله
الوحشي) تنفسا لمفعول البارز
(قوله ذلك) أي كونه حراما (قوله
لعدم النية) على عدم كراهة (قوله
او جزمها) أي النية عطف عليها
(قوله بقتلها) أي الاباحة
(قوله بعده) أي تحقق الاباحة

جلده عليه ما تتبعه لعم (او اخذ) الجارح او اصاب السهم حيوانا وحشيا (غير مرسل)
 بفتح السين او هري (عليه) تحقيقا او ظنا او شكالا ان يرسله على معين فينوي ويسمي
 عليه وعلى ما يأتي به معه مما يره كما في المدونة فيؤكل لانه تابع للمعين الذي نواه فلا يعارض
 قول المصنف الا في اربعة صاويل ثلاثة الاولى ان يأخذ الجارح ما لم يرسل
 عليه ولم يقصد فلا يؤكل الثانية ان يقصد ما يجده ولم يرشيا فلا يؤكل الثالثة ان يرسله
 على معين ومعه ان كان فيؤكل وظاهرها ولو اتي بعامه دون معينه وبه جزم بهضهم
 وهذه غير قوله ولو تعدد مصيده لانه في نية الجميع مع رؤيته (اولم يتحقق) المذكور صائدا
 او ذابجا وانما السبب (المبيع) لا كل مذكاه (في) أي بسبب (شركة) بسبب (غير) أي
 للمبيع في قتل الحيوان وانفاذ مقتله من الامور التي تذكر او غيرها فلا يؤكل مذكاه
 لدوران امره بين الحل والحرمه واقاعدة تغليب جانب الحرمه (ك) اجتماع ذكاه مع
 غير ما في صيده او ما لو وقعت بهيمة في ماء ورفعت رأسها منه وذبحت او فحرت ثم ماتت
 في الماء كالت قاله ت والشارح والمذهب ان الذبحات وفحرت ورأسها في الماء كالت
 لحصول ذبحها او فحرها مع تحقق حياتها لكن يكره هذا الغير ضرورة قاله ابن رشد سواء
 كانت تعيش في الماء (او) شركة سم اسهم بسبب (ضرب) سم (مسموم) ولم ينفذ
 السهم مقتله ولم تدرك ذكاه بعد اصابته حتى مات فلا يؤكل لاحتمال موته من السم
 فان انفذ السهم مقتله كل مع الكراهة او الحرمه مخافة اذى السم وان ادركت ذكاه
 ولم ينفذ السهم مقتله اكل لانه ذكي وحياته محقة قاله ابن رشد الخط وانظر ذبح الديكة
 عند ختمها بالهجين أي بلبها الهجين هل هو من هذا أم عيب حيث تحقق ان الهجين
 لم ينفذ مقتله فافان مؤكل لقوله وكل المذكور وان ايسر من حياته (او) شركة (ك) كب
 مجوسى) أي ارسله مجوسى سواء كان ملكا او ملكا مسلم كلبا ارسله مسلم سواء كان ملكا
 او ملكا مجوسى في قتل او انفاذ مقتله صيد فلا يؤكل ومثل المجوسى الكتابي فالمقتل
 في عدم الاكل مشاركة ما ارسله كافر سواء كان كلبا او سمه او ملكا او لمسلم مجوسيا
 كان او كلبا وشمل قوله كب مجوسى اشتراكه مع كب مسلم في قتل او انفاذ مقتله الصيد
 وامساكه احدهما وقتله الاخر ولو كان القاتل كب المسلم ومثل كب المجوسى كب
 مسلم غير معلم او غير مرسل من يد صاحبه وان ارسل او رمى مسلم ومجوسى كلبا او سمها
 واحدا كان مسلم وكالهما معا ونوى المسلم وسعى وقتل الصيد وانفذ مقتله فلا يؤكل
 لشركة المجوسى في الاصطيد ابن حبيب وكذا سمهاهما الا أن يوقن ان سمهم المسلم هو
 الذي قتله دون سمهم الكافر بان يوجد سمهم المسلم في مقتله وسمهم المجوسى في بعض اطرافه
 فانه يحل ويقسم بينهما ولو اخذاه حيا قضى للمسلم بذبحه او فحره واخذ نهقه فان قال
 المجوسى هو لا يأكل ذبيحة المسلم او فحره بيع وقسم فنه بينهما فان كان بموضع لاشن
 له فيه مكن المسلم من ذبحه او فحره ان شاء نذر الاسلام يعاود ولا يعلى عليه (او) لم يتحقق

(قوله عليهما) أي القول يتبع بعض
 الذكاه والقول بعدمه (قوله لانه)
 أي قوله ولو تعدد مصيده (قوله
 في قتل) صلة شركة (قوله منه)
 أي الماء (قوله ورأسها في الماء)
 حال (قوله كلبا) مفعول ارسل
 المقدر (قوله في قتل) صلة شركة
 المقدر

المبيع وهو الذكاة (ب) سبب (نشه) أي الجارح (ما) أي صيد أحال ذبحه أو فخره (قدر)
 الصائد (على خلاصه) أي الصيد (منه) أي من الجارح وترك الجارح ينشه وهو يدبجه
 أو ينحصره ولم ينفق أنه ذبحه أو فخره وهو محقق الحياة غير منقوذ المقتل فلا يؤكل فيها
 ولو قدر على خلاصه منها فذكاه وهو في أفواهها تنشه فلا يؤكل إذا هله من نشه هلمات
 إلا أن يوقن أنه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل أن تنفذ هي مقاتله فيجوز أكله وبئس ما صنع
 (أو أغرى) أي حضر وقوى الصائد الجارح بعد اتبعائه للصيد بنفسه من غير إرسال من
 يده (في الوسط) أي أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه فهو فعل ماض عطف على ظنه
 فهو خارج عن امثلة الشركة (أو تراخي) الصائد (في اتبعائه) أي الجارح أو السهم بعد
 إرساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتاً فلا يؤكل لاحتمال أنه لو وجد لادركه حياً غير منقوذ
 مقتل وذبحه أو فخره فيجب اتبعائه بسرعة في كل حال (الآن يتحقق) الصائد حين
 الإرسال أو الرمي (أنه لا يلحق) أي الصائد الصيد حياً غير منقوذ ومقتل ولو وجد في اتبعائه
 فيؤكل وكذا لو تحقق لحوقه وتراخي في اتبعائه ثم تبين أنه لو اتبعه لالطقه فالحكمة في الأكل
 بتبين عدم لحاقه (أو حمل) الصائد (الآن) للذبح والخبر (مع) شخص (غير) وهو
 يعلم أنه يسبق ذلك الغير إلى الصيد وهو قادر على حملها بنفسه وسبق الصائد إلى الصيد
 ووجد حياً غير منقوذ ومقتل ولو كانت الآلة معه لذبحه أو فخره به أو مات الصيد حياً
 انقذه قبل اتيان من معه الآلة فلا يؤكل (أو) وضعها (بخرج) ونحوه مما يستدعي طولاً
 في إخراجها منه ومات الصيد ولو كانت الآلة في يده أو حزامه لادرك ذكاه فلا يؤكل
 إلا أن يتحقق أنه لا يدرك ذكاه ولو كانت يده لسرعة موته فيؤكل فيه (أو بات)
 الصيد ثم وجد من الغد ميتاً هذا ظاهر المصنف وأيسر بقيد والمراد أنه خفي عليه ليلة
 أو بعضه أو ولو وجد السهم في مقتله وقد انقذه ولو وجد في اتبعائه إلا أن يعاين انقذاً السهم
 مقتله قبل خفائه عليه فيؤكل ٥١ البنائي عللوا عدم أكله باحتمال كون موته من غير
 السهم أو الجارح فالاحسن تقديم وجهه من أفراد ولم يتحقق المبيع وقوله ولو وجد
 السهم في مقتله الخ كذا في المدونة ولفظها عن مالك رضي الله تعالى عنه فان بات فلا يأكله
 وإن انقذه مقتله جارحه أو سهمه وهو فيه ٥٢ سكن قال ابن الموان ما السهم فلا بأس
 بأكل ما انقذه مقتله وإن بات وقاله أصبغ قال وقد امن عليه مما يخاف الفقهاء أن يكون
 موته من غير السهم ولم تجد رواية ابن القاسم هذه عن مالك رضي الله تعالى عنه ذكرها
 ولارواها أحد من أصحابه ولم ينسك أن ابن القاسم وهم في ابن الموارز به أقول ابن يونس
 وهو الصواب ابن رشد وهو ظاهر الأقوال وقاله مضمون وعليه جماعة أصحابنا فالأولى
 الإشارة لهذا القول لقوته (أو صدم) أي لطم الجارح الصيد بالجرح فلا يؤكل
 (أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) أي أدماء فلا يؤكل ولو كدمه أو نقيه عند ابن
 لقاسم خلافاً للشبه وابن وهب إلا أن يكون الصيد مريضاً وشقي جلده ولم ينزل منه دم

(قوله فيها) أي المدونة (قوله
 على خلاصه) أي الصيد
 (قوله منها) أي الجوارح (قوله
 فهو) أي أغرى تفريع على
 التفسير (قوله وهو) أي الصائد
 الخ حال (قوله وهو) أي سهمه
 (قوله فيه) أي الصيد (قوله قال)
 أي أصبغ (قوله وبه) أي قول
 أصبغ صله أقول

فيكنفي ويعلم كونه مريضاً بغير ذلك والاولى بلا جرحه ليقيد ان المعتبر جرح المصيد به
 لا جرح الصيد من جرحه مثلاً والكدم بالذال المهملة العض بدمولة باطراف الاسنان
 (او) ارسل الصائد الجارح على غير مرأى ولا يمكن محصوره (قصد) الصائد (ما) أى الصيد
 الذى (وجد) الجارح فلا يؤكل للشك في المبيع (او) ارسل جارحاً اولئك الصيد ثم
 (ارسل) جارحاً ثانياً بعد مسك اول وقتل (الثاني) الصيد وحده وقتله جميعاً فلا يؤكل
 لصيرورة الصيد مقدوراً عليه بلا عسر عسكه الا قول ومفهوم بعد انه لو ارسل ثانياً قبل
 مسك اول وقتله الثاني او الاول وقتله جميعاً يؤكل في الثلاث صور ويندرج في هذا
 ما لو ارسل ثانياً قبل مسك اول عسكه الاول قبل وصول الثاني ثم قتله الثاني فيؤكل نقله
 احمد عن الجواهر لان العبرة بحال الارسل وهو حينئذ غير مقدور عليه قاله عجم ومفهوم
 مسك انه لو ارسل ثانياً بعد قتل اول يؤكل (او اضطر) الجارح على صيد راء (فارسل)
 الصائد الجارح على ما اضطر به هو عليه (ولم ير) الصائد الصيد الذى اضطر الجارح
 عليه وليس المكان محصوراً كفاراً وغضه فلا يؤكل ما قتله وانفذ مقتله الجارح قال
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية لأحب أكله لانه قد بقصد صيداً او يضطر
 على صيد ويأخذ غيره الا ان يتيقن انه اخذ ما اضطر به برؤية غيره له (الا ان ينوى)
 الصائد (المضطر) بفتح الراء أى عليه فحذف الجارح واصل المفعول فاستمر الضمير على
 ما فيه قلير فيه حذف نائب الفاعل العمدة (وغيره) أى المضطر عليه (في) في الأكل
 وعدمه (تأويلان) احدهما يؤكل فتزاد هذه على قولهم لا بد من رؤية الصيد الا في غار
 وغضه بان يقال والافيهما اضطر به عليه الحيوان المعلم ونوى الصائد المضطر عليه
 وغيره فيؤكل بناء على ان الغالب كالحقق والثاني لا يؤكل بناء على ان الغالب ليس
 كالحقق قاله عب البناني قوله لأحب يحفل الكراهة والتحريم قاله في الجواهر
 وكلام العتبية هذا الذى مشى عليه المصنف وهو محل التأويلين كما ذكره ابن عرفة لان ابن
 رشد حمله على نية المضطر عليه فقط قال فان نواه وغيره اكل اقول المدونة ان نوى جماعة
 وما وراءها لم يره اكل الجميع ابن عرفة وحمله بعضهم على خلافها وبه تعلم ان التأويلين
 ليسا على اصطلاح المصنف لانهم ما ليسا على المدونة وانما هما على قول العتبية لأحب
 أكله هل هو على اطلاقه فيكون خلافاً لها او مقيد فيكون وفقاً وقوله بناء على ان الغالب
 الخ غير صواب لان هذا البناء ليس للتأويلين وانما هو في الخلاف الذى في اصل المسئلة
 قبل الاستثناء لانه اختلفت اولاً اذا اضطر فارسله على قوانين جواز الاكل وعدمه
 وهو ما لا يرضى الله تعالى عنه والثاني اقتصر عليه المصنف وهو محل التأويلين قال
 في الجواهر ولو رأى الجارح يضطر ولم ير الصائد شيئاً فارسله عليه فاجازه مالك رضي الله
 تعالى عنه مرة وكرهه اخرى وقال له غير الذى اضطر به الجارح قال الشيخ ابو الطاهر
 وقد بنى مالك رضي الله تعالى عنه ان هذه الصورة جائزة او غير جائزة على اصل ثان هل يحكم

(قوله عسكه) أى الصيد فهو من
 اضافة المصدر لقوله ونسكه ميل
 عمله برفع فاعله (قوله الاول) أى
 الجارح

بالغالب فيجوز ان كاه اذ الغالب انه انما اخذ ما اضطرب عليه ولا يباح الامع البقن اه
وقد علمت ان القولين والتأويلين لم يتوارد على محل واحد وان التأويلين في القول بعدم
الجواز الذي هو واحد القولين في اصل المسئلة اه وشعوه الرماصي (ووجب) شرطا
في صحة الذكاة باقسامها الاربعة (ينها) اي الذكاة وان لم يلاحظ كونها سببا لحل أكل
لحم الحيوان اعدم اشتراطها وجوبها مطلقا فلو تركت عمداتها وانما لا اوجبها بالاحكام
او سيما اوتوا ولا اورى سبها أو أرسل جارحا غير قاصد صيدا فاصاب صيدا او ضرب
حيوانا انسيا بسيف او سكين فذبحه او فخره فلا يؤكل (و) وجب شرطا فيها (تسمية) الله
سبحانه وتعالى بأي اسم من اسمائه تعالى الحسنى عند الذبح والنحر والارسال في العقر
وفعل ما عوت به فهو الجراد لا خصوص بسم الله ابن حبيب ان قال بسم الله فقط او الله
أ كبر فقط او لا حول ولا قوة الا بالله او لا اله الا الله او سبحان الله من غير تسمية اجزا
ولكن ماضى عليه الناس احسن وهو بسم الله والله اكبر اه ولا يزيد الرحمن الرحيم
ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فنكره البايع لومعى عند الرمي وقدر عليه حيا
غير منقوض مقتل متى لذ كاته ايضا ولم اوفيه نصا هذا هو المشهور وقال في البيان ليست
التسمية بشرط في صحة الذكاة لان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه معناه
لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد الى ذكاتها لانها فسق ومعنى قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم
الله عليه كلوا مما قصدتم الى ذكاته فكنى عز وجل عن التذكية بالتسمية كما كفى عن
رعي الجاريد كره تعالى حيث يقول واذكروا الله في ايام معدودات ومحل وجوب التسمية
(ان ذكر) اي تذكر التسمية وقدر عليها فلا تجيب على ناس ولا مكره على تركها ولا اخرس
او عاجز عن العربية فهو شرط في التسمية فقط فلو قال كسمية ان ذكر كيرجى على قاعدته
الاغلبية ومحل اشتراطها ما اذا كان المذكي مسلما والالم بشرطها وقال بعض النية تسعان
نية فريه وشرطها الاسلام ونية فعل وتعمير ولا يشترط فيها الاسلام ومعناها ان ينوى
بالقطع او الطعن او الارسال التذكية لا القتل والثانية هي الشرط وعلى هذا فقله
ووجب نيتها أي من مسلم او كتابي افاده عب البنا في اماما ذكره في التسمية فصح لفظ
الزواوي لا تشترط تسمية الكتابي باجماع وذكر القرطبي في تفسيره خلافا وقسب الكراهة
لما لا رضي الله تعالى عنه واماما ذكره في النية فليس بصحيح بل لا بد منها في الكتابي ايضا
بدليل ما تقدم عند قوله وان أكل الميتة وهي متأتية منه لان الواجب نية الفعل لا نية
التقرب وقدر جمع (ز) آخر الى هذا (و) وجب شرطا (فخر ابل) وقيل لان ذبحه لا يمكن
لالتصاق رأسه يدينه قاله البايع وزرافة قاله عبد الوهاب ونقله عنه أبو الحسن (و) وجب
شرطا (ذبح غيرها) أي الابل من غنم وطيروا ولونعام لانها الالبه لها ومحل وجوب نحر الابل
وذبح غيرها (ان قدر) المذكي على نحر الابل وذبح غيرها فلو ذبح الابل او فخر الغنم
اختيارا ولو ساهيا لا تؤكل (وجازا) اي الذبح فيما ينصرفوا التصرف فيما يذبح (للضرورة)

(قوله وجوبيا) مفعول مطلق
لوجوب سبب لنوعه (قوله مطلقا) أي
عن تقييده بالذكر (قوله هذا)
أي وجوب التسمية (قوله فهو)
أي ان ذكره تفرع على قوله
في النية وجوبيا مطلقا (قوله فاعده)
الاغلبية (أي من رجوع الشرط
لما بعد الكاف) (قوله اشتراطها)
أي النية والتسمية (قوله والا)
أي وان كان كتابيا (قوله بشرط)
أي النية والتسمية

كوقوع في مهواة وعدم آله ذبح او نحر او جهل صفة لانسيانهم الوجهل حكمها اذهب
البناني فيه نظير بل الظاهر ان لافرق بين جهل الصفة ونسيانها وانما الذي ذكر ابن رشد انه
ليس بهذره وعكس الامر ينسيانا اي مع علمه الصفة كما يقبده ما في التوضيح ونصه نص
مالك رضي الله تعالى عنه على انه لو نحر ما يدعي او بالعكس ناسيها لا يعد ذكرا في البيان
وقبل ان عدم ما ينحر به ضرورة تبين ذبحه وقد قيل ان الجهل بذلك ضرورة واستغنى عن
قوله وذبح غيرهما فقال (الا البقر في نذب) فيه (الذبح) لقوله تعالى ان الله يامركم ان
تذبحوا بقرة مع دليل آخر دل على عدم الوجوب في هذا الامر ففي صحيح البخاري في كتاب
الذبايح ما يفيد ان البقرة ذبح وتصور في ابن عبد السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر
عن ازواجه البقر وروى ذبح عن ازواجه البقر ومنه الجاروس وبقر الوحش حيث
قدر عليه وانظر ما يشبه البقر من حمار الوحش والتيتل ونحوهما النابج الخيل على جملها
كالبقرة الطرطوش وكذا البغال والجر الانسية على كراهتها وشبهه في النذب فقال
(كالخيل) في نذب في جميع انواع الذكاة حتى العترة وقد تبين ان ذالم يجد غيره (واحداه)
اي سنه نذر واحد احدى كم شفرته لسرعة قطعه فيكون أسهل على المذكي فتخرج روحه
بسرعة فيرتاح (وقيام ابل) مقرونة بالدين به قال فان هجز عنها كذلك عقل يدها اليسرى
كما تقدم في الهدى (و) نذب (ضجج) يشخض الضاد المعجمة وسكون الجيم اي ارقاد (ذبح
بكسر الذال المعجمة أي مذبح من بقر وغنم وطير (على) شقه (الابسر) لانه أعون
للذبح وصره الامام مالك رضي الله تعالى عنه ذبحها على جانبها الايمن ابن القاسم
ويضجها الايسر على الايمن فان كان اضبط جاز الوجهان وذبحه بيمينه اولى (و) نذب
(توجهه) أي ما يدعي او ينحر للقبلة (و) نذب (ايضاح) أي اظهار (المحل) للذبح والنحر
من الصوف وغيره حتى تتبين البلدة ابن المواز ولا تجعل رجلك على عنقها والنهي من
السنة واعترض المصنف نسبته اليها بخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما ضحك بكبشين وضع
رجله على صفاحهما (و) نذب (فري) بفتح الفاء وسكون الراء أي قطع (ودجى صيدا) نذب
بضم فسكون فسكسر (مقتله) وادرك حبالا راحته فان تركه حتى مات أكل ويلزم من
فري الودجين فري الخلقوم لبروزهما (وفي جواز الذبح بالعظم) أي الظفر كافي ببعض
النسخ (والسنن) متصلين او منفصلين (أو) جوازهما (ان انفصلا) أي العظم والسنن
فان انفصلا فلا يجوزهما (أو) جوازه (بالعظم) أي الظفر اتصل او انفصل لا بالسنن
اتصل او انفصل اي يكره به على المنقول (أو منع) الذبح (بهما) أي العظم والسنن اتصالا
او انفصالا يؤول كل ما ذبح باحدهما وفي المواق ما يقتضي كراهته (خلاف) محله اذا
وجدت آله معهما غير الحديدي فان وجد الحديديتين وان لم توجد آله فغيرهما تعين الذبح
باحدهما وظاهر استواءهما في تقديم العظم لانفراد القول الثالث في المصنف
وان خالف الواجب اساء واخر أحدث وجدت الذكاة الشرعية كافي المدونة ومعنى اساء

(قوله في هذا الاخر) أي الوجه
لبني اسرائيل وشرع من قبلنا
شرع لنا ما لم يردنا مع قال الله
فيه داهم اقتده (قوله من حمار
الوحش الخ) بيان لما (قوله التيتل)
بفتح القوتين بينهما تحتية
ساكنة حيوان وحشي
ذوقرن (قوله كالبقرة) أي
في ذبحها ونحرها (قوله وكذا)
أي البقرة في جواز ذبحها ونحرها
(قوله على المذكي) بفتح الكاف
(قوله وذبحه) أي الاضبط (قوله
نسبته) أي النهي (قوله لها) أي
السنة (قوله وضع رجله الخ) أي
والاصل عدم الضرورة وأنه
لا يفعل الا الاكل (قوله لاراحته)
لأنه نذب فري ودجيه (قوله
ويلزم من فري الودجين الخ)
أي فهو كناية عن الذبح (قوله
الواجب) أي الذبح بالحديد
وذبح بالظفر والسن

فوت نفسه ثواب ما طلب ولولذبا اه عب البناني الاقوال الاربعة للامام مالك رضي الله
 تعالى عنه اختار ابن القصار الاول وابن رشد الثاني وشهر صاحب الالكال الثالث وصحح
 المباحي الرابع وقوله محله حيث وجدت آله الخ لم أر هذا التفصيل اغيره والمأخوذ من
 المدونة وغيرها ان محله حيث لم يوجد الحديد وفي التوضيح عند قول ابن الحاجب ويجوز
 بكل جارح من حجر او عظم او غيرهما ما نصه وفي البيان مذهب المدونة الجواز بغير الحديد
 اذ لم يجده ونص الشيخ ابو محمد رحمه الله تعالى فيمن ذبح بغير سكين وهي معه على اسائه اه
 فن قال بالجواز بالظفر والسن سواهما مع غيرهما عند فقد الحديد والله اعلم (وحرم) بفتح
 فضم (اصطيا دما كقول لابنية الذكاة) بان اصطاده بنية قتله او افرجة عليه او بالنية
 او حبسه بقتل ولو لا ذلك لكان الله تعالى كدرة وقرى ومفهومة جواز اصطاده بنية ذكاته
 والحق به انية قنيتة لمنفعة شرعية كتعليقه الذهاب لبلد بكتاب معلق بجناحه او التنبية
 على ما يقع في البيت من مفسدة فلو قال لا افرض شرعي بدل لابنية الذكاة لكان ذلك وانظر
 هل يمنع شراء ذرة او قرى معين ليحبسهما لئلا كراهية الله تعالى كالاصطيا ذلك أم لا وحينئذ
 يحرم عتقه ماله من السابية المحرمة بالقرآن والاجماع وانظر في الغراب الذي يقول
 الله حق ويتعش به صاحبه والظاهر منع حبسه لذلك لا مكان التعش بغيره قاله عب
 البناني قوله أو حبسه بقتل الخ حاصل ما في الخط ان هذا النص فيه وان اياه هدى قال
 ان في كتاب اللقطة من المدونة ما يفيد جوازه وهو اذا حل رجل قفص طائر ضمن ونقل
 عن بعضهم انه أخذ جوازه من حديث ابا عبد الله ما فعل النخيل بن ناجي قلت له ليس ذلك
 كالعبي الصبي لانه لا بد من خلوصه منه بقرب وهذا يبق سنين متطاولة فهو تعذيب
 فاستحسنه وذكر ان الشيوخ قيدوا الحديث بعدم التعذيب اه وحكم شرائه لذلك
 كحكم اصطيا دمه اذا فرق بينهم والتظهير فيه غير ظاهر واماحسه له عليه منقعة شرعية
 كالباز لا اصطيا دمه بخلاف ما للتعليمه تبليغ الكتاب من بلد لاخر فيحتاج جوازه الى نص
 على تسليم امكانه وقوله يحرم عتقه ماله لانه من السابية الخ فيه نظر لان ما في القرآن وقع
 في النعم وما في الصيد فيحتاج الى نص وظاهر كلامهم جوازه وصرح به ابن عرفة في قوله
 وما صاده محرم او صيده ممتنع بتمتع يحرم الاصطيا دانه ضيع صلاة وقضية ويجب لاحياء
 نفسه او غيره كمن لا يمكنه قوته وقوت عياله الا بتمنه ويكره للهو ومن خنفي وخصي وفاسق
 ويندب لتوسعة معتادة على عياله وسد خلل غير واجبة وكف وجهه وصدقة ويباح لتوسعة
 غير معتادة على نفسه او عياله اولسهوة مباحة كالكل تقاح ونكاح منعمة بتزوج
 او شراء وقصدا كسب مال وتعش به اختيارا او انتفاع بتمنه فتعثر به الاحكام الخمسة
 ابن عرفة وهو من حيث ذاته جائز اجماعا (الا الاصطيا دانه لعلق) (يكخزير) من كل محرم
 (فيجوز) اصطيا دمه بنية قتله وليس من العتق وما بنية الفرجة عليه فلا يجوز وادخلت
 الكاف القواسق التي اذن الشارع في قتلها والاسنة تنهامة منقطع او يحمل على اصطيا دمه

(قوله حيث لم يوجد الحديد) أي
 سواء وجد غيره أم لا (قوله بغير
 الحديد اذ لم يجده) أي الحديد
 ظاهره ولو كان غير الحديد الظفر
 والسن (قوله بغير سكين) شامل
 للظفر والسن (قوله وهي) أي
 السكين معه (قوله على اسائه)
 صلة نص (قوله سواهما) بفتح
 السين وشدة الواو أي الظفر
 والسن والاصل في هذا ما في
 صحيح البخاري عن عبيدة بن
 رافع عن جده انه قال يا رسول
 الله ليس لنا مدي فقال ما انتم
 الدم وذكرا من الله عليه فكل
 ليس الظفر والسن اما الظفر
 فدى الحيشة واما السن ففظم
 ثم قال البخاري عن عبيدة بن
 رفاع عن رافع بن خديج
 قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كل يعنى ما انهر الدم الا السن
 والظفر (قوله الحق) بضم الهاء
 وكسر اللام (قوله بها) أي نية
 الذكاة في جواز الاصطيا دلهما
 (قوله وهو) أي الاصطيا د

بنية ذ كانه مضطرفانه تستحب ذ كانه قاله في مختصر الوقار ابن عرفة فيه نظر اذا الرخصة
تعلقت به من حيث كونه ميتة لا من حيث ذاته وتذ كية الميتة اغو اه لا يقبل ندب
تذ كيته لدفع ضرره فان الذبح ينزل فضلات مؤذبة فلو قيل بوجوبه ان تحقق ضرر
فصلاته او ظن قياسا على قوله ووجب ان خاف هلاكا كان وجبها لانا نقول بردها
امر ان احدهما ابراد حل الميتة على هذا التعليل عند الضرورة الثاني ان ملحظ ابن
عرفة من حيث كونه ميتة كما قال فسلم الرخصة ونار ع في ندب الذبح مع ان الرخصة من
حيث كونه ميتة وذ كرا جده عن ابن عمر ان الخنزير يقتل ذ كاة وذ كانه عقره وينوى
به الذ كاة القا كهافي ندب له تذ كيته ولم ارم منه صوما اه قوله ذ كانه عقره اي عند
ندوده والمجزع عنه واما عند القدرة عليه فذ كانه ذبحه والقرد يجوز اصابه طبائعه بنية
الذ كاة على القول باباحتها قاله عب البنا في قوله ادخلت الكاف القواسق أي
المتقدمة في قوله الا الفأرة والحية الخ فقتل لاذ ايتها وان كانت لا يمنع اكلها واحميم
لادخالها لئلا يتوهم انها لا تصطاد الا بنية ذ كاتها من قوله وحرم اصطيادها كقول الخ
ولو قال الا القواسق وحذف الخنزير لكان احسن لانه لم يدخل في المأ كول بخلاف
القواسق وقوله تستحب ذ كانه قاله الوقار الخ هكذا نقل ابن عرفة عنه واعترض عليه
كما في المعيار بان الذي يقيده الوقار وجوب ذ كانه لاندب ما ونه مختصر الوقار
واذا اصاب المضطرمية او خنزيرا ل كل ما احب فان احب الخنزير فلا يذ كاه الا ذ كيا
اه فظاهر قوله فلا يذ كاه الا ذ كيا تحتم ذ كاته لكن صرح اللغوي والمأزري بالاستحباب
واعترض ايضا على ابن عرفة في استشكله ذ كانه بان الخنزير حال الضرورة مباح فيقال
حينئذ هو حيوان يرى مباح وكل حيوان كذلك تجب ذ كانه وايضا عطفه في الآية على
الميتة يقيد ان الرخصة تعلقت به من حيث ذاته لا من حيث كونه ميتة عكس ما قاله ابن
عرفة قاله ابن مرزوق وقوله احدهما ابراد الميتة الخ فيه نظر بل هذا لا يرد لان ذ كاة
الميتة لا تمكن وفرض المسئلة في الخنزير الخي الذي تمكن ذ كانه وقوله الثاني ملحظ ابن
عرفة الخ لا يتزل على ما قبله ولا يلاجه وشبهه في الجواز فقال (كذ كاة ما لا يؤكل) من
الحيوان كنجيل وبغل وحمار فتجوز تذ كيته بل تستحب اراحته واستعمالها في
القرى لاجتماعها الشرى اذا القرض انه غير مأ كول (ان ايس) بضم فكسر (من)
اسقرار الحياة (ل) حقيقة لمرض او عي او حكا كعبه بمضيعة لعاف فيها ولا يرجح اخذ
احد له وكذا بعض في السفرو لا يتفع بالحمة ينخره الا ان يخاف على من يأ كاه قاله
في الواضحة أي فلا ينخره اذا خاف على من يأ كاه عن عمر عليه بعد فخره بتقديم دفع الضرر
عن الا دى على دفعه عن غيره وقيل بعقره لئلا يتوهم اباحة اكله وقال ابن وهب يترك
حتى يموت ثم ان وجدها صاحبها قد صحت عند الذي قام بها فسمع ابن القاسم انه أحق بها
بعد ان يدفع للذي قام بها ما أنفق عليه (او كره) بضم فكسر (ذبح) لحيوانات متعددة

(قوله بوجوبه) أي ذبح الخنزير
للمضطر لا كله (قوله لانا نقول
الخ) علة لا يقال (قوله يذبح
بضم مثقلا) (قوله واعترض) بضم
التاء وكسر الزا (قوله عليه) أي
ابن عرفة

في وقت واحد (يدور حرة) لعدم استقبال بعضها وانظر بعضها بعضا واما الهام فهو
 تعذيب لها فيم بالغ ما الكارضي الله تعالى عنه ان الجزاير ينحطون على الحفرة يدورون
 بها فيذبحون حولها انما هم عن ذلك واهرهم بتوجيهها الى القبلة (و) كره (سلج) الجاد
 الحيوان عن لجه قبل موته لانه تعذيب (اوقطع) اشئ من الحيوان او حرق اشئ منه
 بعد ذبحه او فخره (قبل الموت) لخبر النهي عنه وان تترك حتى تبرأ أي يموت الا السهمك
 فيجوز القاروه في النار قبل موته عند ابن القاسم وفي الشيخ سالم تذكره عرقبة البقر ثم تذبح
 والقاء الحوت في النار حيا وشبه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضغ) عند
 تذكية اضحيته (اللهم) اي يا الله هذا (من) فضلا (ث) ونعمتكم لامن حولي وقوتي
 (واليك) التقرب به الى غيرك ممن والك ولا رياء ولا سمعة اذا قاله على انه سنة فان قصد
 به مجرد الدعاء فلا يكره ويؤجر ان شاء الله تعالى وعلى هذا جمل ما ورد عن الامام علي بن ابي
 طالب رضي الله تعالى عنه قاله ابن رشد واقتصر عليه الشارح وهو الظاهر ولا وجه لابقاء
 المصنف على اطلاقه وجهه محققا (و) كره (نعمد) بفتح المثناة والعين المهملة وضم الميم
 مشددة (ابانة) بكسر الهمزة أي فصل (رأس) عن بدن سال الذبح لانه قطع قبل الموت
 وظاهره ان مجزئ نعمدها مكره وان لم تحصل وهو خلاف ما فيها فلو قال وابانة رأس
 عمدا السلم من هذا ووافقه الكراهة والا كل على هذا سواء قصد هاهنا أول الذكاة
 او في اثنائها او بعد تمامها قبل الموت لانه تعذيب (وتؤوات) بضم المثناة والهمزة أي حلت
 المدونة (أيضا) أي كاتؤوات على الكراهة والا كل مطلقا وهو الذي قدمه المصنف (على
 عدم الاكل) للحيوان الذي اينت رأسه من جسده حال ذبحه (ان قصده) أي الذابح
 الابانة وذكر ضميرها لانها بمعنى الفصل وصله قصده قوله (اولا) بفتح الواو مشددة امنونا أي
 ابتداء وابانة بالفعل فان قصده ابتداء ذبحه ولما اتهم قصدا لابانة وابانة فتوكل على هذا
 التأويل وقوله أيضا يقيد انما تأولت على الاول قال البدروى أرمن تأولها عليه وفي أحد
 وقت ما يرد هذا ولم يقل تأويلان لربحان الاول عند فهمه ومفهومة لكرهه في
 النسيان والجهل فيها مالمالك رضي الله تعالى عنه ومن ذبح فترامت يده الى ان أبان الرأس
 أكلت اذ لم يتعمد ذلك قال ابن القاسم ولو تعمد هذا وبدا في قطعه بالودجين والحلقوم
 أكلت لتضعها ياها بعد تمام الذبح أبو الحسن قوله فترامت يده يدل على انه لم يعمد قطع رأسها
 ابتداء وقوله اذ لم يتعمد ذلك معناه لم يتعمد قطع رأسها ابتداء ولم يرد ان لم يتعمد الترامي
 لانه مغلوب عليه ابن حبيب قال مطرف وابن الماسحون اذا نزعها في ذبحه متعمدا من غير
 جهل ولا نسيان فلا تؤكل قوله قال ابن القاسم لو تعمد هذا الخ في الامهات سأل صحنون
 ابن القاسم عما اذا تعمد قطع رأسها ابتداء وهو مفهوم قول مالك رضي الله تعالى عنه
 اذ لم يتعمد فهل تؤكل في قول مالك رضي الله تعالى عنه ام لا فقال لم اسمع من مالك رضي
 الله تعالى عنه فيه شيئا ثم قال من رأيته وأرى ان اضحبهها وسمى الله واجهز على الحلقوم

(قوله فيها) أي المدونة (قوله
 وان لم تحصل) أي الابانة
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله
 ووافقه) أي المدونة (قوله
 قصدها) أي الابانة (قوله لانه)
 أي الابانة وذكره تذكير
 خبر (قوله أي الذابح) تفسير
 للفاعل المستتر في قصده (قوله
 الابانة) تفسير لامة قول البارز
 (قوله ابتداء) أي قبل تمام الذكاة
 قبل الشروع فيها او في اثنائها
 (قوله وابانة) أي الرأس (قوله
 ولما اتهم) أي الذبح (قوله عليه)
 أي الاول (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله ثم قال) أي ابن القاسم

والودجين ان تؤكل وهو كرجل ذبح فتقطع رأسها قبل ان ترهق نفسها واختلف الشيوخ
في قول ابن القاسم هل هو وفاق لقول مالك رضي الله تعالى عنه ما أم لا فبعضهم حمل قول
ابن القاسم على الخلاف اذ مفهوم قول مالك رضي الله تعالى عنه ان تعمد قطع رأسها
لا تؤكل كقول مطرف وابن الماجشون وقد نص ابن القاسم على انها تؤكل وهو الظاهر
وحمل بعضهم قول ابن القاسم على الوفاق ويرد قول مالك لقول ابن القاسم رضي الله تعالى
عنه ما وجعل مفهوم قول مالك رضي الله تعالى عنه معطلا وحكى عن أبي محمد صالح
الوفاق بوجه آخر قال لعل ابن القاسم أراد ان تعمد قطع رأسها بعد الذكاة ولم يقمده
ابتداءه كلام أبي الحسن بن عبد السلام فتحصل في المذهب ثلاثة أقوال كلها سواء
تعمد ذلك ابتداء أو تراعات يده وهذا مذهب ابن القاسم واصبغ واحد التأويلات لقول
مالك رضي الله تعالى عنه ومقابله لا تؤكل فيه ما هو قول ابن نافع والتفصيل بين تراعي يده
فتؤكل وتعمد ابتداء فلا تؤكل وهذا قول مطرف وابن الماجشون واحد التأويلات
لقول مالك رضي الله تعالى عنه وهو أقرب الى الصواب (ودون نصف) كيد اورجل
او جناح (ابن) بضم فكسر اى فصل من صيد يجارح اوسهم ولو حكى بان بقي معلقا بجملد
او يسير لحم ولا يعود لهيئته ولم ينفذه بمقتل فان بقي معلقا به وعلم انه يعود لهيئته اكل
الصيد كله باد مائه وان لم ينفذه بمقتله وخبر دون نصف (ميتة) فلا يؤكل ويؤكل ما سواه
بذكاة ان كانت فيه حياة وبدونها ان لم تكن فيه فان نفذه بمقتل اكل الجميع فلو قطع
الجراح أو السهم الصيد نصفين اكل لا نفاذ بمقتله بقطع فخاعه واستثنى من دون النصف
فقال (الا الراس) وحده او مع غيره او نصف الرأس كذلك فيؤكل الجميع لنفوذ المقتل
بقطع الخناق والودجين وظاهر قوله ودون نصف أي ميتة سواء كان الحيوان يعيش بعد
الميتان أم لا بلغ جوفه أم لا واعده في توضيحه (وملك الصيد) الذي لم يسبق عليه ملك
الشخص (المبادر) بضم الميم وكسر الدال المهملة لوضع يده عليه وان رأى غيره قبله وقال
هو لي ولو حكى بان فعل به ما صار به بمنزلة ما هو في يده ككسر رجله او قتل طعمورة او سد
بحره عليه وذهب ليأتى بما يحقره بجناه آخر وقصه وأخذه فهو لمن سده عليه وكذا الواقع
في حباله بغير طرد احد او في قفة مرخاة في بحر أو شبكة (وان تنازع) اى تدافع على
الصيد اشخاص (قادرون) عليه (فهو مشترك) بينهم (بالسوية) على عدد رؤسهم
سدا لباب التنصتة والقتال فانه يحسنون فليس المراد التنازع بالقول فقط لانه لا يأتى
في قوله وان تنازع فالاولى التعبير بتدافع وقوله وملك الصيد المبادر في سبق بعضهم
لتبازرته (وان) اصطاد شخص صيدا وارسله باختياره وصاده آخر فهو للثاني اتفاقا قاله
اللعنمى وان (نذ) بفتح النون والدال المهملة مشددة اى هرب الصيد من صائده بغير
اختياره بل (ولومن) شخص (مشتري) الصيد من صائده او غيره فاصطاده آخر (فهو) الصيد
(لا) صائد (الثاني) ان لم يتأنس عند الاول (لا) يكون الصيد للثاني (ان) كان (تأنس)

(قوله وهو) اى الخلاف (قوله
حكى) بضم فكسر (قوله الوفاق)
نائب فاعل حكى (قوله قال) اى
ابو محمد صالح البنائى تحصل ان
التأويلات ثلاثة احدها بالخلاف
والاخرى ان بالوفاق احدهما
يرد قول مالك اكلت اذ لم يتعمد
ذلك لقول ابن القاسم ولو تعمد
هذا وبد الخ يجعل مفهوم قول
الامام اذ لم يتعمد ذلك مفهوم
موافقة ثانياً ويرد قول القاسم
لقول مالك يجعل قول ابن القاسم
ولو تعمد هذا اى بعد تمام الذبح
وكلام المصنف يحتمل الاولين
منها والاخرى بن (قوله يجارح)
صلة ابي بن (قوله ولو حكى) مبالغة
في ابي بن (قوله بان بقي معلقا الخ)
تصوير لقوله حكى (قوله ولم ينفذ
به مقتل) حال (قوله فان بقي معلقا
الخ) مفهوم ابي بن (قوله وبدونها)
اى الذكاة (قوله ان لم تكن)
أى الحياة (قوله فان نفذه) اى
دون النصف مفهوم ولم ينفذه
مقتل (قوله فلو قطع الجراح
الخ) مفهوم دون نصف (قوله
كذلك) اى وحده او مع غيره
(قوله ولو حكى) مبالغة في المبادر
(قوله بان فعل به الخ) تصوير
لقوله حكى (قوله عليه) اى الصيد
تنازع فيه قتل وسد

بقصات متعلا عند الاقل ثم ندمنه (ولم يتوحدش) الصيد به - ندوده فهو الاقل وعليه
 للثاني اجرة تحصيله وقيل ان تأنس عند الاقل فله مطلقا وأشار بولوا قول ابن الدكاتب
 انه لا محش - ترى وقوله فللثاني اي دون ما عليه من حلي كقرط وقلادة فيرد له ان عرفه
 والافلطة (واش - ترك) في الصيد شخص (طارد) الصيد (مع) شخص (ذى) اي صاحب
 (جمالة) بكسر الحاء المهملة والواو المحركة شبكة او فخا وشرك او حفرة في الارض للصيد
 (قصدها) اي الطارد الجمالة بطرده الصيد اليها لابقاعه فيها (ولولاها - ما) اي الطارد
 والجمالة موجودان معا (لم يقع) الصيد في الجمالة واشتراكهما فيه (بحسب) بفتح الحاء
 والسين أي قدر (اجرة فعلها - ما) اي نصب الجمالة وطرد الطارد التي يقولها أهل المعرفة
 فان كانت اجرة الطارد درهمين واجرة الجمالة درهما فللطارد الثلثان ولذي الجمالة الثلث
 او فعل احدهما يساوي درهما والاخر ثلاثة فللأول الربع (وان لم يقصد) الطارد
 ايقاعه في الجمالة او قصده (وايس) الطارد (منه) اي الصيد بان اعياءه وانقطع عنه
 وهرب حيث شاء فوقع في الجمالة (فلربما) اي الجمالة الصيد ولا شيء عليه للطارد وبعده
 مع اليأس قصد الجمالة (و) ان كان الطارد (على تحقيق) من امسك الصيد (بغيرها) أي
 الجمالة (فله) اي الطارد الصيد خاصة دون ذي الجمالة وعليه اجرتها ان قصده اراحة
 نفسه بايقاعه فيها وشبهه في اختصاص الطارد فقال (كالدار) لانسان طرد آخر صيد اليها
 فدخلها فهو الطارد ولو قصدها وسواها امكنه أخذها بدونها ام لا ولا شيء عليه لربها فيها خفف
 به على نفسه من التعب خلا فالابن رشد لانها لم تبين للصيد ولم يقصد بانها تحصيله بها في كل
 حال (الا ان لا يطرده) أي الطارد الصيد (لها) اي الدار (فلربما) اي الدار الصيد الآن
 يتحقق الطارد الخذ بغيرها فهو كجائهم من قوله وعلى تحقيق بغيرها بالاولى اذا كانت
 الدار مسكونة فان كانت خالية او خرابا فمخرجها او وجد بها من الصيد فلواجده وكذا
 ما يوجد بالسائين المملوكة لانها لم يقصد بغيرها ذلك في المجموعة عن ابن كنانة في الرجل يجد
 الثعلب في شجرة فلا بأس ان ينزع عضلاها اذا لم يعلم انه لاحد ولا يجعله ان يأكل كل عمل جمع
 نصبه غيره في مقاراة او عمران واستدل به بعض شراح المدونة على ان صاحب الدار الخراب
 لا يستحق ما فيها من الصيد والمراد برب الدار مالها ذاتها ولو حكا كالواقف وناظر الوقف
 في البيوت المرصدة على عمل فما يقع فيها من الصيد فهو للواقف والناظر يصرفه في مصالح
 الوقف لان ارضه عليه البيت فانه عجم واولي غير المرصدة من موقوفه على مطابق مصالح
 الوقف اذهب البناءي قوله واستدل به بعض شراح المدونة الخ ببحث فيه بانه لا دليل فيه على
 المدعي وقد قال ابن عرفة فيمن اكرى ارضا وجر السيل الحوت اليها انه لرب الارض دون
 المالك كثرى وتأمل قول المصنف في الموات وهل في ارض المنوة فقط الخ وحيث لا يفرق
 بين الدار المسكونة والخراب ابن خازن قوله الا ان يطرده اما فلربها لم يقطع لاني كثير من
 النسخ وهو انفساد وحيث ان في المدونة اذا قال فيها ومن طرد صيدا - حق دخل دار قوم

(قوله مطابقا) اي من تقييده
 بعدم توحيده (قوله ما عليه) اي
 الصيد (قوله من حلي) بيان لما
 (قوله شرك) بفتح الشين والراء
 (قوله بطرده) صلة قصد (قوله
 بحث) بضم فكسر

فان اضطره هو أو جرحه اليها فهو له وان لم يضطره وكانوا قد بعدوا عنها فهو لرب الدار
وفي بعض نسخ هذا المختصر الا أن لا يضطره كأنه المدونة وهو أولى لان الطرد يوهـم
الاختصاص بما كان مقصودا بخلاف الاضطرار بدليل نسبه فيها الى الجرح (وضمن)
بفتح فكسر مخففا اي غرم قيمه الصيد مجر وحاعلى المنصوص شخص (مار) به غير منقوذ
مقتل (امكنه) اي المار (ذ كانه) اي الصيد بوجود آلتها وعمله بصفتها وهو ممن تصح
ذ كانه (وترك) المار ذ كانه ومات الصيد قبل ان يدركه ربه لتقويته على ربه
لتزيله منزله ولو كان المار صيدا لانه من خطاب الوضع ولا يؤكل وظاهره ولو اكله ربه
معتقدا انه مذكي وهو كذلك لا كله ميتة لاقية لها بخلاف مقتل المغصوب منه ماله
المغصوب ضايفه فلا يضمنه الغاصب لا كله مقتولا كما صيد كره المصنف في الغصب قاله عجم
بجنا وبجث بعض شيوخ أحد أن المار لا يضمن اليه إذا اكله ربه اخذا مما في الغصب
قال ولا يقال لم يأكل حلالا هنا بخلاف ما في الغصب لا ناقول هو حلال في الظاهر وهو
المعول عليه الذي ينبغي اعتماده والمراد امكانه اشترعا وعادة فاحترز بالاقول عن مرور من
لا تصح ذ كانه كجوسى ومر تدومستحلية فلا ضمان عليه بل لو ذكاه ضمنه وبالثاني عن
مرور من لا آله معه والمار الكتابي كاسلم لانه ذبح لاعقر ولا يأتى فيه الخلاف المتقدم في
ذبح كتابي لاسلم لانه هنا لحفظ مال الغير وهو واجب عليه اه عبق قوله ولا يأتى فيه الخلاف
الخفيه فظهر وظاهره انه لا يكون كاسلم الاعلى القول بصحة ذ كانه اذا لفظه حفظ مال
الغير الاحتمل فاداه ابن الامير مراد عاب ان الخلاف محله عند وجود غيره اما ان وجد هو
فقط فالصحة تنق عليه انظر الواجب فقط مال الغير ولا يجمع وجوب وفساد نظير خلاف
السنن والظفر وأما ذلك فمقط ما نوقش به من أنه على القول بعدم الصحة يكون
الكتابي بالنسبة للملك المسلم كالجوسى فلا حظ بمذ كيته فلا ضمان عليه بتركها اه
بصرف وكلامه هنا في الصيد كما مر وأما المار على غيره وخاف موته فان كان له فيه
أمانة رعاية فسيقول وصديق ان ادعى خوف موت فصرى او ذبح وان كانت أمانته
بوديعة ضمنه بذبحه الاقرينة على صدقه وان لم تكن له فيه أمانة ضمنه ولا يقبل منه انه
خاف موته الا بدليل على صدقه أفاده عاب البنانى ابن الحاجب لو مر انسان بصيد
وأمكنه الذكاة وتركها فالمنصوص لا يؤكل وفي ضمان المار قولان بناء على ان الترك
كافة هل اولا ضحى اي المنصوص لابن المواز وابو بن محرز وغيره من المتأخرين
في تضمينه قوانين من الخلاف في الترك هل هو كافى هل اولا اي هل تركه كفعل التقويت
ام لا قيل وعلى نقي الضمان فيما كرهه واختار اللغوى نقي الضمان قال وان كان جهل
وطن أنه ليس له ان يذ كيه كان ايبين في نقي ضمانه ولو مر بشاة وخشى موتها ولم يذبحها
وماتت فلا يضمنها لانه يخشى انه لا يصيد قهره ربه في خونه وموتها ويضمنه وليست كالصيد
لانه يراد لذبحه اه وشبهه في الضمان فقال (ترك تخليص) نقي (مستلث) بضم الميم

(قوله غير منقوذ) حال من ماله به
(قوله بوجود آلتها الخ) تصوير
لامكانه ذ كانه (قوله لتقويته)
اي الصيد (قوله لتزيله) أى
المار (قوله منزلته) أى ربه
في توقف اباحته على تذ كيته
(قوله بجنا) اي استظهارا (قوله
وبجث) اي استظهار (قوله وهو)
اي عدم الضمان ان اكله ربه
(قوله وهو) اي حفظ مال الغير
(قوله محله عند وجود غيره الخ)
هذا يحتاج لنقل وظاهره ما تقدم
انه مطلق (قوله لواجب حفظ)
اضافته للبيان (قوله خلاف
السنن والظفر) اي الذبح
ياحدهما فانه يرتفع بعدم وجود
غيره ما هذا على ما سبق لعيب
وقدرته البناني باطل لاقه ولو تم
هذا الجواب لزم ان الجوسى
كالكتابي (قوله من الخلاف)
صلة اجرى (قوله وعلى نقي الضمان
فيا كرهه) كيف هذا والضمان
وعدمه على انه لا يؤكل (قوله
قال اي التمسى) (قوله وان كان)
اي المار

وفتح اللام اى معرض لله - لالك (من نفس أو مال) لغير تارك التخليص وسواء قدر على
تخليصه (يسده) اى قدرته ولو بلسانه او جاهه أو ماله فيضمن في النفس العاقلة الحرمة دية
خطا ولو ترك التخليص عمدا ذكره أجد وفي الارشاد ما يحتمل ضمان دية عمدا في الترك عمدا
والافدية خطأ ويضمن قيمة العبد والمال في ماله واذا خلس بماله ضمنه رب المتاع واذا عدم
اتباع به اجد قوله يسده صله ترك وبأوه سببية او محذوف حال من ترك وعلى كل فقيه حذف
مضاف اى بامسالك يده عن التخليص فيصح عطف أو بامسالك وثيقة على يسده وأما جعله
صلا تخلص كما نعل الشارح وقد مت فحوه في الحل فهو وان كان صحيحا في يده لا يصح
عطف بامسالك عليه اذ يصير التندير التخليص بامسالك وثيقة والتخليص انما هو به عدم
امساكها واذا دخل الكاف قتل زوجة قبل بناء زوجها بها فيضمن له جميع مدياتها التكملة
عليه بموتها وليدخل بها أفاده عب البناء في قوله فيضمن في النفس العاقلة دية خطأ أى
في ماله ان تركه عمدا وعلى عاقلة ان تركه خطأ ولا يقتل به ولو تركه عمدا هذا مذهب المدونة
وحكي عياض عن مالك رضى الله تعالى عنه انه يقتل به الابن ما زال الشيوخ يشكرون
حكايته عنه ويقولون انه خلاف المدونة قوله وأدخل الكاف الخ فيه نظر لان كاي
التشديد لا تدخل شيئا وان هذا النزع غير لازم للنزوع المذكورة لان الضمان فيها بالترك
وهذا بالتعل ولان جرمه بالضمان فيه غير صحيح اذ الذى يفديه ابن عرفة ان قتلها كقتل
شهيد الحق ونصه ولو قطعها اى الوثيقة فالضمان أبين ابن بشير متفق عليه وقتل شاهديها
أضعف لانه تعد على سبب الشهادة لاعلمها قتل وقتل الزوجة قبل البناء في النكاح اه
وفي التوضيح النص في قتل المرأة نفسها كراهة في زوجها لا يسقط مدياتها وكذلك السيد
اذا قتل أمته المتزوجة اه وهو يقيدهم الضمان على أنا وان قلنا بالضمان فلا يضمن
الانصف المصدق لانه الذى وقع فيه التعويت وأما النصف الاخر فانه يرثه اه الامير
قوله فيضمن له جميع مدياتها هذا ان قلنا انها لا تملك بالعقد شيئا فان قلنا تملك به النصف
ضمنه فقط وان قلنا تملك الكل فكل المدخول بها الاضمان لانه انما فوت البضع وليس مقولا
على انه يأتى له في قتل شاهدي الحق ما يقوى القول بعدم الضمان اصلا فانه قد لا يقصد
بقتلها اتلاف المصدق وقول بن فلا يضمن الانصف المصدق الخ فيه أن الارث لا ينظر
له هنا ولا يفتقرين بدما يرثه من التركة على جميع المصدق وقد يكون ههنا الذين مستغرق
للتركة أو يكون الزوج أو هي رقة فلا ارث أصلا اولها ولد فلا يرث الزوج الا الربع اه
(او ب) ترك (شهادته) بعد طلبها منه او علمه أن تركها يؤدي لبضاع الحق والظاهر جعله
على عدم العلم وقال أجد اى بأن رأى فاسقين يشهدان بقتل اودين زورا فترك التجريح
(او بامسالك وثيقة) بهفوع عن دم او بدم أو بمال وهذا صدق بما اذا كان شاهديها
لا يشهد الا بها وبما اذا نفى الشاهد ما شهد به وكان قد يشذكره برؤيتها أو كان لا يشهد بما
فيها الا على خط شاهدها (او بقطعها) اى الوثيقة فضاء الحق فيضمنه ونحن الوثيقة وهذا

(قوله ولو ترك التخليص عمدا)
مبالغة في ضمانه دية خطأ (قوله
والمال) عطف على قيمة (قوله
في ماله) راجع للقيمة والمال (قوله
او محذوف) عطف على ترك (قوله
حكايته) اى القتل (قوله عنه)
اى مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله فيها) اى القروع المذكورة
(قوله ونصه) اى ابن عرفة (قوله
وقتل الزوجة قبل البناء) عطف
على قتل شاهديها (قوله
عدم الضمان) اى على القاتل
للاصداق (قوله فانه) أى الزوج
(قوله يرثه) اى الزوج النصف
الاخر

حيث لا يجعل لها والا فلا يضمن الاما يغرمه على اخراجها منه طئي تقطيع الوثيقة وقتل شاهدي حق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترتل فعل يوجب الضمان اولا وهو ظاهر فالاولى تأخيرهما كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يتخالف بهما المسائل الجارية على القانون المذكور وقوله ويضمن ثمن الورقة فيه نظر اذا فائدة فيها الاخذ الحق بها وقد غرمه اه ابن الامير قوله وثمن الوثيقة اي ان كان للكاذب في حد ذاته قيمة يقطع النظر عن الحق لانه قد ضمنه (وفي) ضمان مال فوته بسبب (قتل شاهدي) يفتح الدال المهملة مثني شاهد حذف فوته لاضافته له (حق) ولو خطأ وعدمه لانه قد لا يقصد بقتله ما ابطال الحق بل للعداوة فهو انما تعدى على السبب لا على الشهادة (تردد) في الحكم للمتأخرين لعدم نص المتقدمين فجعل حيث لم يقصد بقتله ما ابطال الحق والاضمنه اتفاقا ابن وهبان يقتضي ان الرجوع منه ضمان المال ولو قتلها خطأ لان الخطأ والعمد في اموال الناس سواء ومثل قتلها ما قتل من عليه الدين عند ابن حمزة وقتل أحدهما حيث كان الحق يتوقف ثبوته على شاهدين ويعلم كون المقتولين شاهدي حق باقرار القاتل به وبشهادة اثنين بانهم ما شاهدوا حق حيث لم يشهد الاثنان به لعدم علمه ما بقدره او نحو ذلك ومن نظائر هذه المسائل من حل قيد عبدا وفتح على غير عاقل او اخفى غريم من غريمه او لولا اطلاق السجن او العون الغريم فيضمن ما عليه قاله المشذلي واخذ ابن عرفة منها ضمان من سقى دابة رجلا واقفة على بئر فذهبت المشذلي وهو بين ان كانت لولم تشرب لم تذهب ولم يخش موتها من العطش وان خشى موتها من العطش ففي ضمانه نظر (و) ضمن بسبب (ترك مواساة وجبت) عليه لغيره ولو (بخيط) مستغنى عنه حالا وما لا او احتاج له لثوب او جاذفة دابة لا يموت هو بموتها (لجاذفة) أي لخياطة جرح واصل للجوف من آدمى اجنبي ان خاطبه به سلم فلم يدفعه له ومات فان احتاج له ربه لخياطة جاذفة نفسه او دابته التي يموت بموتها فلا يجب عليه دفعه لغيره ومثل الخيط الابرة وكل جرح يخشى منه الموت كالجاذفة (وفضل) أي فاضل عما يمسك الصحة لاعن عادته في الاكل والشرب من (طعام او شراب) شخص (مضطر) خيف موته بالجوع أو العطش فترك دفعه له ومات فيضمن دية خطا ان تأول في منعه والا اقتص منه كما يأتي في باب الجنائيات من قوله كخفق ومنع طعام فلا يخالف ما هنا على انه اذا جمل الضمان هنا بالنسبة للآدمي على ما يشمل القصاص وافق الا في ولكن الفرق بالتقييد المتقدم حسن والمراد التفضل عما يضطر اليه ربه حالا وما لا الى محل يوجد فيه طعام أو شراب وكما يعتبر الفضل من نفسه يعتبر الفضل عن تلمذه موته ومن في عياله ومثل فضل الطعام والشراب فضل لباس وركوب وسئل الناصر عن طلق ومعه ارضيع عمره سنة وشهر وفرض أبوه لرضاعه فراضا فطمته نحو عشرين يوما ولم يشهر أبوه به فضغف الولد من يوم فطامه ومات بعد نحو عشرين يوما فهل على أمه شيء أم لا فأجاب ان كان في الولد

(قوله والا) اي وان كان
لها ما يجعل (قوله وعدمه) اي
الضمان (قوله فجعله) اي التردد
(قوله والا) اي وان قصد
بقتلهما ابطال الحق (قوله به)
اي الحق (قوله والا) اي وان لم
يناول في منعه (قوله من قوله
كخفق الخ) بيان لما

قوة على القطام في العرف والعادة في مثل هذا السن فلا شيء عليها وان كان مثله يخاف
 مونه منه في العرف والعادة فعليه الدية (و) ضمن بترك مواساة وجبت بدفع (عمد) بضم
 العين والميم جمع عود (وخشب) وجبس ونحوه لاسناد بجهد ارمائل (فيقع) بالنصب
 لعطفه على اسم خالص وهو ترك وفاعل يقع (الجدار) فيضمن ما بين قيمته ما تلا وقيمه
 مهدوما وما أتلفه الجدار من نفس ومال بالشروط الاتية للمصنف في ضمان المالك وهي
 ميل الجدار وانذار صاحبه عند حاكم وامكان تداركه لتزيله منزلة المالك هنا والظاهر
 ان انذار رب الجدار لرب العمدة كاف في ضمانه (و) لكن (له) اي المواساة بخيط او فضل
 طعم او شراب او عمد او خشب (الثلث) اي القيمة للمواساة به وقت المواساة (ان وجد)
 بضم فكسر مع المضطر حال اضطراره والافلا يتبعه به ولو ما يبيده او يسير بعددها
 واراد بالثلث ما يشعل أجرة العمدة والخشب (واكل) بضم فكسر اي جاز اكل الحيوان
 البري (المذكى) بفتح الكاف ذكاة شرعية بأي نوع من أنواعها ان كان صحيحا
 او مريضا مريحا وطول الحياة او شكوكها بل (وان ايس) بضم فكسر (من) استقرار
 (حياته) بحيث لو لم يذلل لمات بسبب ضربه او ترديه من شاق ولم ينفذ منه مقتله او شدة
 مرضه او كلة عشة بما فاتت فغ وصله أكل (بترك) كذا في نسخ بالباء وفي أخرى باللام
 وفي نسخة تت بخطه بالكاف وهي بمعنى اللام كما في قوله تعالى واذا كره كما هذاكم
 لهدايتهم اياكم وللتخيل لمقدردل عليه المقام اي ان دل دليل على حياته كترك (قوى)
 كخبط يبد أو رجل بشدة (مطلقا) عن التقييد اي سواء سال معه دم أم لا كان التحرك
 حال ذبحه او بعده او قبله متصلا به صحيحا كان الحيوان أو مريضا وأما التحرك غير القوى
 كحركة الارهاش ومديد أو رجل أو قبضها فلا عبرة به ويعتبر قبض مع مداعب
 البنائي ما ذكره في التحرك وان كان مثله للشارح واعتمده ابن غازي في نظمه قال ابن رشد
 انه اضعف الاقوال فلا ينبغي حل المصنف عليه والثاني ان الحركة لا تراعى الا ان وجدت
 بعد الذبح والثالث انها تراعى وان وجدت معه وعطف على تحركه او بمعنى مع فقال
 (ويمل دم) بلا شخب ولا حركة ان اتفق ذلك كخنوقة لا تعيش ولم ينفذ مقتله انتو كل اتوله
 آتفاوا ريس من حياته وقوله الآتي او ما علم انه لا يعيش ان لم يخنقها وهذا (ان صحت)
 البهية المذكاة اي لم يرضها المرض فان كانت مريضة فسهل دمه او حده اغو وكذا مع
 حركة ضعيفة وأما شخبه من مريضة فدليل الحياة اعاب البنائي الظاهر ان الخنوقة
 التي لا تعيش مريضة وانما وجه ذلك ما في العمية ونصها وسئل ابن القاسم وابن وهب
 رضى الله تعالى عنهما عن شاة وضعت للذبح فذبحت فلم يتحرك منها شيء هل تؤكل قالوا
 نعم اذا كانت حين تذبح حية فان من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح فلا يتحرك
 ذبيحته وآخر يذبح فتقوم الذبيحة تمشي ابن رشد وهذا اذا سال دمه او استفاض نفسه
 في حلقها استفاضه لا يشك معها في حياتها وهذا في الصحة بخلاف المريضة قوله أي

(قوله وما أتلفه) عطف على ما
 (قوله من نفس ومال) بيان لما (قوله
 وشي) أي الشروط (قوله لتزيله)
 أي صاحب العمدة والخشب
 (قوله والا) أي وان لم يوجد معه
 وقت المواساة (قوله ولم ينفذ
 منه مقتله) قال (قوله او شدة)
 عطف على ضربه (قوله واما
 التحرك غير القوى) مفهوم قوى
 (قوله وان كان مثله للشارح
 الخ) حال (قوله قال ابن رشد
 انه) أي ما ذكره الخ خبر ما (قوله
 قال) أي ابن القاسم وابن وهب
 وابن وهب

(قوله ومتأخرا) عطف على
متقدما (قوله فان كانت) اي
الموقوفة وما معها غير موقوفة
مقتل مفهوم الموقوفة المقابل
(قوله وبه) اي اتصال الاستثناء
في الآية صلة قال (قوله
والانقطاع) عطف على الاتصال
(قوله ان نفذ مقتلهما) اي
الموقوفة وما معها (قوله وعليه)
اي الانقطاع صلة اقتصر (قوله
معقول) اي مفهوم (قوله المعنى)
اي العلة والحكمة (قوله فيها)
اي المشكوك والميؤس (قوله
يقوم) اي يفهم (قوله وعلم)
بضم العين (قوله علما) بضم العين
(قوله وبين) بفتحة الميم
(قوله الظاهر خلافه) اي لان
من قواعد الفقه ان الظن
كالمبين وان الطعام لا ي طرح
بالشك وان الشك في المانع
افو (قوله وان كان شاكا
في المانع) حال (قوله سرى) اي
الشك خبر ان (قوله لتحقيق)
السبب) فيه ان السبب وهو
الذبح أو الفرح تحقيق لاشك فيه
وانما الشك في المانع وهو نفوذ
المقتل (قوله قطعه) اي المصران
(قوله واطاق) اي المصنف ثقب
المصران عن تقييده بكونه من
اعلاه واسفله (قوله الاول) اي
ثقبه من اعلاه (قوله استعماله)
اي تغير (قوله الخلف) بفتح الخاء
واللام اي الفضلة

لم يضمنها المرض لعل المراد بهذا ما في التوضيح من ان المريضة اذا كانت غير ميؤس منها
فهى كالحية تنوكل بسلان الدم اي وان لم تتحرك واذا كانت ميؤس منها ففيها خلاف
ثم قال وعلى القول بان الذكاة تعمل فيها فان تحركت وسال دمه أكلت وان صككت
السيلان نقط فلا تؤكل لانه يسيل منها بعد موتها واستثنى من الميؤس من حياته فقال
(الا) الهيمة (الموقوفة) بالذال المججمة أى المضروبة بنحو حجر وخشبة (وما) أى الذى
ذكر (معها) فى آية سورة المائدة متقدما عليها كالمختصة بنحو جبل ومتأخرا عنها كالتردية
أى الساقطة من نحو شاطئ جبل أو فى بئر أو حفرة والنطيفة أى التى نظمت الهيمة أخرى
وما أكل السبع بعضها (الموقوفة) جنس (المقابل) فلا تؤكل بالذكاة لانها ميتة حكما
والذكاة لا تبيح الميتة فان كانت غير موقوفة مقتل أكلت بالذكاة وان أيس منها والاستثناء
فى قوله تعالى الاماذ كيم يحتمل الاتصال ويحمل على غير موقوفة المقتل منها وبه قال
الامام مالك رضى الله تعالى عنه والانقطاع ويحمل على تذكية غيرها ان نفذ مقتلهما
وعليه اقتصر ابن الحاجب وهذا التفصيل معقول المعنى موافق لفقهاء ائمة عب البغائى
قوله فان كانت غير موقوفة الخ أى اتفاقا ان كانت مرجوة الحياة وعلى قول ابن القاسم
وروايته ان كانت ميؤس منها او مشكوكا فيها وقال ابن الماجشون وابن عبد الحكم
لا تعمل فيها الذكاة فالتأخر لا يعمل فى المشكوك فيها دون الميؤس منها وهو الذى يقوم
من العتية وعلم من المصنف خمسة اقسام الميتة مفهوم المذكى مذكى غير ميؤس من
حياته مذكى ميؤس من حياته علمان المباعدة موقوفة وما معها منقوفة المقابل وغير
منقوفة او بين المقابل بقوله (بقطع فخاع) مئذ النون أى مخ أى يعض كخيطة الفواقى
فى فخار يفتح الفاء جمع فقرة العنق والظاهر متى انقطع ايس من الحياة والروايات أن كسر
الصلب دون قطع فخاع ايس مقتلا وقال ابن كثة مقتل (ونثر) بفتح النون وسكون المثناة
أى خروج (دماغ) أى مخ حوته الججمة فشدخ الرأس دون ثقب دماغ ايس مقتلا قاله
عبد الحق ولا خرق خريطة أى جلده سائرة لا دماغ ولا رضى الاتنين وكسر عظم الصدر
وغيرها من باقى المتالف (أو) نثر (حشوة) بضم الحاء المهملة وكسرها وسكون الشين
المججمة أى ما حووا البطن من كبده وطحال وورثه واما معا وكلا وقلب ومصارين أى زوالها
عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردها اليها على وجه يعيش معه الحيوان (وفرى) بفتح
الفاء وسكون الراء أى قطع (ودج) أى ابانة بعضها من بعض (وثقب) أى خرق (مصران)
بضم الميم جمع مصير كغيف ورغقان وجمع الجمع مصارين أى تحقيقا او ظنا او شكاً او
وهما وكذا يقال فى قطع فخاع وفخوه عما قد يخفى اه عب البغائى قوله اوشكا او وهما
فيه نظر والظاهر خلافه اه الامر قوله اوهما لا يسل وفاقا لبن نعم ربما يقال فى الشك
انه وان كان شكافى المانع سرى لتحقيق السبب المبيع فتدبر وارى قطعه واطلق تبعا
للا كثر فتمل خرقه من اعلاه واسفله لان الاول يمنع استحالة الطعام فيه عند الخلف

(قوله والثاني) اي ثقبه من اسفله (قوله وخصه) اي ثقب المصبران (قوله بالاول) اي الثقب في اعلاه (قوله قاتلا) حال من ابن رشد (قوله لانه) اي الحيوان (قوله معه) اي ثقب اعلاه (قوله وسله) بفتحات منقلا اي كلام ابن رشد (قوله ويرجعه) بفتحات منقلا اي كلام ابن رشد (قوله فليس بمقتل) لانه قد يلقن بخلاف قطعه وخرقه بنائي (قوله وصوبه) اي اكها (قوله يؤيده) اي اكها (قوله كاسي) جمع كاسب يلانون لاضاقته اي مالك ومقتنى (قوله فيزول) اي الداء (قوله عنه) اي الثور (قوله به) اي ثقب كرشه (قوله قال) اي ابن اب (قوله معها) اي المقاتل (قوله فيه) اي جرح القلب (قوله على انه) اي جرح القلب (قوله وهما) اي المذبح والمضطر (قوله ولم ينفذ مقتله) حال (قوله الاول) اي ذكاة الجنين (قوله والثاني) اي ذكاة امه (قوله هي) اي القائدة (قوله بذلك) اي كون الاول خيرا والثاني مبتدا (قوله ولان الجهول الخ) عطف على لان الخبر الخ (قوله ورجعت) بضم فكسره مثقلا (قوله الاولى) اي رفع الاثنين (قوله بانكار الثانية) اي بان بعض الحفاظ والنقاد انكر رواية الحديث بنصب الثانية (قوله فيها) اي الثانية

فيحصل الموت والثاني يمنع الخروج من المخرج فيجتمع ما يعفن او يراحم الامعاء وخصه ابن رشد بالاول قاتلا لانه لا يعيش معه الا ساعة من نهار واما ثقبه من اسفله حيث الرجيع فليس بمقتل لانا وجدنا كثيرا من الحيوان ومن بني آدم يخرج مصيره في مجرى الرجيع ويعيش معه زمنا يتصرف فيه ويقبل ويدبر وسله ابن عرفة ورجعه عياض واحترز ثقبه عن شقه فليس بمقتل وبصران عن ثقب الكرش فليس بمقتل فتوكل كما افتى به ابن رزق شيخ ابن رشد في كرش بهيمة صحيحة وجد بعد ذبحها مثقوبا خلافا لحكم ابن مكى القاضي شيخ ابن رشد ايضا بفتوى ابن جدين بطرحها بالوادى وغلبت العامة اعوان القاضي لعظمة قدر ابن رزق عندهم فاخذوها من ايديهم واكلوها وصوبه ابن رشد ابن عرفة ويؤيده نقل عدد التواتر من كاسي البقر باقر يقيه انهم يشقون كرش الثور لبعض الادواء فيزول عنه به او وجد بنون بخطت اه عب البنائي قوله من اعلاه ابن اب المصير الاعلى هو المرى الذي تحت الحلقوم المنتهى الى رأس المعدة النافذ فيه الطعام والشراب ابن سراج هو المعدة وما قرب منها (وفي شق) بفتح الشين المجهة (الودج) بلا قطع بعضه من بعض (قولان) عب لكن الخلاف انما هو في شق الودجين واما الواحد فغير مقتل البنائي غير صحيح بل الخلاف في الواحد ايضا بدليل قول ابن اب الخلاف في شق الودج والمصير خلاف في حال قال ولم يعد وارجح القلب معها وقد كان وقع فيه كلام وانفصل البحث فيه على انه مقتل وانه داخل في المعنى في فري الاوداج وقطع الحلقوم لان ذلك في كلامهم عبارة عن قطع محل الذكاة وقد علم ان محلها ايضا المنحصر وما كان المحر مقتلا الا الوصول آلة الضر منه الى القلب فذلك والذبح سواء واكتفوا بالعبارة بالمذبح عن ذكر المنحصر وهما سواء والكليتان والرتبة في معنى القلب للاتصال به في الجوف (وفيها) اي المدونة (اكل) بفتح فسكون (ما) اي حيوان برى (دق) بضم الدال المهملة وشد القاف اي كسر (عنته) بترديه من شاطئ اوضربه بخو حرج ولم ينفذ مقتله وهذا شاهد لقوله واكل المذكي وأن آيس من حياته (أوما) اي حيوان برى (علم) بضم العين (انه لا يعيش) بسبب ما أصابه من خنق او وقذا أو ترد او نطح او كل سبع بعضه (ان لم ينفعها) اي يقطع نخاعها قبل تذكيته وهذا شاهد لمفهوم قوله المنفذة المقاتل (وذكاة الجنين) الذي وجد ميتا في بطن حيوان مباح بعد تذكيته حاصلة (بذكاة امه) اي الجنين فتوكل لانه مذكي بخير ذكاة الجنين ذكاة امه روى برفع ذكاة في الموضوعين النووي وهي الرواية المشهورة المعروفة تت من حصر المبتدا في الخبر النووي الاول خبر والثاني مبتدا اي ذكاة أم الجنين ذكاة لان الخبر ما تحصل القائدة به وهي هنا لا تحصل الا بذلك على حد بنو ثابتنا ولان الجهول هنا ذكاة الجنين واما ذكاة امه فشاهدة والقاعدة ان الخبر هو الجهول وروى بنصب الثانية والتقدير ان يذكي ذكاة مثل ذكاة امه ورجعت الاولى بانكار الثانية وبان فيها حذف الموصول وبعض الصلة وهما أن

والفعل وهو مجتمع وبأن فيها اضمارا كثيرا وهو خلاف الاصل وعلى فرض ثبوتها فلا
شاهد فيها الاحتمال ان نصها ينزع الخافض اى ذكاته في ذكاته كما في قوله تعالى
واختار موسى قومه سبعين وهو اولى اقله الاضمار ووجهه بين الروايتين واسارا المصنف
لما هو الاول بذكر الباء وعبر به ذكاته ليشمل ما يذبح في بطن ما يخر كشاة في بطن ناقة
وعكسه كعبير في بطن شاة ولا يشعل مباح في بطن محرم كشاة في بطن خنزيرة ولا عكسه
لخنزير في بطن بقرة فلا يؤكل في الوجوهين احتياطا وشرط كون ذكاته ام الجنين ذكاته
(ان تم خلقه) اى الجنين الذى خلقه الله تعالى عليه ولو ناقص يد اورجل مثلا قاله الباجي
(بشعر) اى مع نبات شعر جسده ولو بعضه لا شعر عينيه اورأسه او حاجبيه فان لم ينبت
شعره فلا يؤكل الا لعارض ولا بد من علم استقرار حياته لوقت تذكاته والافلايؤكل
ومن علامات استقرار حياته غالب تمام خلقه ونبات شعره فان علم موته بخوضه بقبل
تذكاته فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره وان شك في حياته وموته حين تذكاته اكل
وذكر الحظ في المشيمة اى وعاء الولد اكلها وعدمه وتبعيتهما للجنين الصائغ اثنى الخصى
توكل اذ لولا حياتها لتنت وروى ابن حبيب استئصال كل عشرة دون نحرىم الانثيان
والعسيب والغدة والطحال والعروق والمرارة والكليتان والحشا والمثانة وأذا ما القاب
(وان خرج) الجنين الذى تم خلقه ونبت شعره من بطن امه بعد ذكاته حال كونه (حيا)
تحقيقا او شككا او وهما (ذكى) بضم فسكسر مثقالاى ذبح او فخر الجنين فدا فى الثبات
ووجوب اى الاقنين ومالم يتم خلقه ونبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا وذكى (الا ان يادر)
بفتح الدال اى الضمار حيا تام الخلق نابت الشعر وكسرها اى يسارع صاحبه الى
تذكاته (فيفوت) اى يموت قبلها بالاقتراف فبئس كل بذكاته امه ابن رشد بعد الحديث
وذلك اذ اخرج ميتا او به رفق من الحياة غير انه يستحب انه يذبح ان خرج يتحرك فان
سبقهم بنفسه قبل ان يذبح اكل وسوا مات في بطن امه بموتها او بطأ موته بعد موتها
بالم يخرج وفيه روح تر جى حياته او يشك فيها فلا يؤكل الا بذكاته وان كان الذى قدسه
من الحياة رفق يعلم انه لا يعيش فانه يؤكل بغير ذكاته وان كان الاستحباب أن يذكى عند
مالك رضى الله تعالى عنه وروى عن يحيى بن سعيد انه قال انها تؤكل بغير ذكاته ان خرج
ميتا واما ان بقرا عابه فاخرج يتحرك فلا يؤكل الا بذكاته وهو اختيار عيسى بن دينار فى
المبسوط اه قتبين منه أربع صور الى الثلاثة الاخيرة أشار بقوله وان خرج حيا
ذكى اى وجوب اى المرجو والمشكوك واستحباب اى الميؤس منه الذى يعلم انه لا يعيش
وقوله الا ان يادر خاص بالميؤس منه اى الا ان يادر بالموت قبل ان يذكى فيفوت
استحباب ذكاته ويؤكل بدونها وبهذا التقرير يوافق ما مر عن ابن رشد افاده البناء
(وذكى) بضم فسكسر مثقالا الجنين (الزاق) بضم الميم وسكون الزاى وفتح اللام آخره
قاف اى الذى ألقته أمه فى حياتها قبل تمام مدة حمله لعارض كعطش ثم كثرة شرب

(قوله ثبوتها) أى الثانية (قوله)
فلا شاهد فيها) اى لمن قال ذكاته
أمه ليست ذكاته (قوله نصها)
أى ذكاته الثانية (قوله انثالث)
أى توهم الحيا: (قوله الا و اى)
بحقق الحياة وظنها (قوله الحديث)
اى ذكاته الجنين ذكاته أمه (قوله)
وان كان الاستحباب الخ) حال

(ان حى) بفتح الحاء المهملة وكسر الميم الاولى أى عاش (مثله) أى المذاق بتحقيقا ووطننا
لاشكاً أو وهماً ونم خلقه ونبت شعره واحتز بجي مثله مما لا يحيا مثله فلا يؤكل ولو ذكى
لاحتمال موته من الازلاق ابن رشد ليس المذاق الذى لم يتحقق حياته كزبيض أبيض من
حياته لا تقدم تقرر حياته دون المذاق (واقترع) على المشهور (فحو الجراد) من كل برى
مباح لا تنفس له سائله (أى) الذكاة بنية ونسبية (بما) أى فعل (يموت) فحو الجراد (به)
أى الفعل المعبر عنه بما عجل اتفاقا كقطع رأس والقائه فى ناراً وما حارب (ولو لم يجهل)
أى الفعل الموت بحسب شأنه ولكنه لا بد من تجهيل الموت به بالفعل فان تراخى الموت
وبعد عنه فهو كالعدم ويذكر مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو القاء فى ماء بارد
ولا يؤكل ما قطع منه اه عب البنى قوله لا بد من تجهيل الموت الخ فيه نظر اذ لم ار من
ذكر هذا القيد وظاهر كلامهم الاطلاق اه الامير قوله ولا يؤكل ما قطع منه فيه ان هذه
ذ كانه وتقدم للسبب تخصيص قوله ودون نصف الخ بما لا تنفس له سائله اه والله سبحانه
وتعالى اعلم

*(باب) * فى المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة والاشربة (المباح) تناوله فى الاختيار
من غير الحيوان اكلا وشربا (طعام طاهر) تقدم بيانه أول الكتاب (و) المباح من
الحيوان (البحرى) أى المنسوب للبحر خلقه وحياته فيه ان أخذ منه حيابل (ولو)
أخذ منه حال كونه (ميتا) عب لوزاد هنا وأدميه وكتبه وخنزيره واسقط ما يذكره فى
الاخيرين من السكراة لوافق الرابع من اباحة جميع ما ذكر (وطير) ان لم يكن جلالة
بل (ولو) كان (جلالة) بفتح الجيم واللام مشددة وهى لغة البقرة التى تتبع التماسات
ابن عبد السلام والفقهاء يستعملون فى كل حيوان يستعملها ان لم يكن ذا مخالب بل
(و) لو كان (ذا مخالب) كالببر وهو الطائر والسبع كالظفر للانسان كالبارز والرخم والغراب
والحسأة الا لو طوطا فهو مكروه على المشهور ورجحه نجس اه عب البنى الرخم
بفتحين واحده رجة طائر معروف يأكل العذرة ويسمى الانوق أيضا بفتح الهاء ولا
يبيض الا فى محل لا يصل اليه أحد وفى المثل أعز من يبيض الانوق وقوله الا لو طوطا فهو
مكروه عل المشهور يخالف ما فى التوضيح من ان القول بالتحريم هو المشهور كما نقله الخط
وذكر عن ابن رشد انه استظهر التحريم أيضا (و) المباح (نعم) ابل وبقرو غنم ولوجلالة ولونغير
لجهان ذلك على المشهور عند التمسى واتفاقا عند ابن رشد (ووشش) لم يقتصر (كغزال)
و بقر وحش وسجده وضب بخلاف المقتصر لا دى أو غيره فبكره وعبر به دون لم يعد لان
العداء خاص بالادى (كبر بوع) بفتح الميم وسكون الراء فوحدة آخره عين مهملة دابة
قدر بنت عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة تمثيل لغير المقتصر (وخلد) مثلث
الهاء المججمة مع فتح اللام وسكونها فارأى بالعمراء والاجنة لا يصل للنجاسة أعطى من
الحمى ما اغناه عن الابصار وقار البيوت بكره اه على المشهور ان تحقق اوطن وصوله

(قوله - حياته) أى المريض (قوله بما
لا تنفس له) أى بما عداه فالاولى
بما لا تنفس

(باب المباح والمحرم والمكروه)
(قوله من الاطعمة والاشربة) راجع
للمباح والمكروه والمحرم (قوله
فى الاختيار) دليله قوله الا فى
والضرورة ما يدل الخ (قوله بيانه)
أى الطاهر (قوله فيه) أى البحر
تنازع فيه خلق وحياته (قوله اخذ)
بضم فكسر (قوله منه) أى البحر
(قوله فى الاخيرين) أى الكلب
والخنزير (قوله من السكراة)
بيان لما (قوله من اباحة الخ) بيان
للا راجع (قوله وذ كر) أى الحط
(قوله به) أى لم يقتصر

للجاسة فان شك فيه فلا يكره ورجيع المكروه نجس ورجيع المباح طاهر واما بنت
عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري يحرم اكلها لانه يورث الفمى اه عب البنانى
قوله يكره اكله على المشهور وفيه نظر والذى في التوضيح ان القول بتحريمه هو المشهور
ونقله الخطا وكره ابن رشد انه استظهر التحريم أيضا (ووبر) بفتح الواو فسكون
الموحدة قاله الجوهري وقال ابن عبد السلام بقضها من دواب الجواز فوق البروع ودون
السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياة لا ذنب لها تو جسد في البيوت جمعها
وبريضم فسكون كاسد واسد ووبر بكسر الواو وطحلاء الطاء المهملة اى لونها بين
البياض والغبرة (وأرب) فوق الهر ودون الثعلب في اذنية طول ود جلاء اطول من
يديه وهو اسم جنس غير صفة كاسد فهو منصرف فان استعمل صفة لرجل بمعنى دليل
صرف ايضا العروض وصفيته (وقنفذ) بضم أوله وثالثه وفتحها واعماد ذالها كبر من
القار كاه شوك الارأس وبطنه ويديه ورجليه (وضروب) بضم الضاد المعجمة وسكون
الراء موحدين بينهم ما ووسا كنة كالقنفذ في الشوك الا انه قريب من خلقه الشاة
(وحية) ذكيت بقطع حلقومها وودجها من المقدم فيباح أكلها ان (أمن) بضم فكسر
(سها) مثلث السين المهملة وفتحها أفصح واحتيج لاكلها رواه ابن القاسم فيها وله في
غيرها وان لم يحتج له وهو ظاهر المصنف ويعتبر أن سها بالنسبة مستعملها فيجوز أكلها
بسها لمن ينفعه ذلك لمرضه وما مر من ان ذكاتها من المقدم لابي الحسن على المدونة
وهو مخالف لقول القرافي صفة ذبحها أن يسلك ذنبها ورأسها بغير علف وتثني على مسمار
مضروب في لوح وتضرب بالآلة حادة رزينة في حد الرقب من رقبته اذنبها من الغلظ
الذى هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك في فور واحد متى بقي جزء يسير من أصل
فسدت وسرى منه السم الى وسطها فقتل آكلها بغير ان سها من رأسها وذنبها
الى وسطها بسبب غضبها هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه في موضع ذكاتها
وقول شيخنا اللقاني لا مخالفة لان مالك القرافي لا باحة اكلها وما لابي الحسن اطهارتها
برده ان ابا الحسن قال ذلك بعد قولها اذا ذكبت في موضع ذكاتها فلا بأس
باكلها فاختالفة بينهما ما ظاهرة وكتب اللقاني على قول القرافي وتثني على مسمار انظر
هل تثني على ظهرها وبطنها اعلى لتقع الذكاة في حلقها وودجها من المقدم فيشير
غضبها او على بطنها على همتها المعتادة في مشيها لكن يلزم عليه تذكيتهما من القفا ثم
رأيت بعضهم صرح بان تذكيتهما بآستان مصر من القفال من المقدم وبعضهم يربطها
بخط وقال انه مانع من سريان سمها وفيه نظر قلت لا يلزم من جعلها على ظهرها وجع
رأسها وذنبها برفق سريان سمها التوهمها ملاعبتها او فعل ما تالفه بها (و) المباح
(خشاش ارض) فهو مرفوع عطف على طعام لا يجبر ورجع عطف على ربوع اذ ليس من
امثلة الوحش كعقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب ونمل ودود وسوس وحلم

(قوله وذكر) اى الخط (قوله
واحتج لاكلها) عطف على
أمن (قوله رواه) اى شرط
الاحتياج لاكلها (قوله فيها)
اى المدونة (قوله له) اى ابن
القاسم (قوله في غيرها) اى
المدونة (قوله وان لم يحتج له) اى
أكلها (قوله وهو) اى جوازها
وان لم يحتج لها (قوله من ان ذكاتها
من المقدم) بيان لما (قوله لابي
الحسن) خبرها (قوله وهو) اى
ما مر (قوله مسمار) اى واسع
الرأس (قوله لا مخالفة) اى بين
كلامى ابي الحسن والقرافي (قوله
يزده) اى قول اللقاني لا مخالفة
الخ خبر قول (قوله بعد قولها) اى
المدونة (قوله انه) اى ربطها

بخط

واميضف الارض لانه لا يخرج منها الا يخرج ويادبر جوعه اليها وادخل فيه الوزغ
والسحلية وشحمة الارض فانها من المباح وان كانت ميتة منجسة لا تطهر الا بذكاتها
فقولهم فيها ليست من الخشاش انما هو باعتبار نجاسة ميتتها وان دخلت فيه باعتماد
اباحتها بذكاتها لكان ذكر الحظ عن ابن عرفة ان الوزغ لا يؤكل ولعله لسمه (وعصير) اى
ماء العنب المعصور اول عصره (وفقاع) كرم ان شراب يتخذ من قيق وعقرو قيل ما جعل
فيه زبيب ونحوه حتى النحل اليه (وسوييا) شراب يتخذ من الارز يطبخه طبعا شديدا
حتى يذوب في الماء ويصفى بنحو منخل ويحلى بسكر أو عسل (وعقيد) اى ماء عنب يغلى
على النار حتى ينغقد ويذهب اسكاه الذى حصل في ابتداء غليانه ويسمى الرب الصامت
ولا يجذغ غليانه بذهاب ثلثيه مثلاً وانما المعتبر زوال اسكاه ولذا قال (أمن) بضم فسكسر
(سكره) اى المذكور من الثلاثة ولو قال سكرها كان أحسن لان العطف بالواو وهو
راجع للماعد العصور اذ لا يتصور فيه اسكارا الا باضافة شئ اليه (و) المباح اى المأذون
فيه فلا ينافى انه واجب (للضرورة) اى خوف هلاك النفس علماً وظناً (ما) اى كل شئ
(يسد) اى يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله الى حال يشرف معه على الموت فان الاكل فيه
لا يفيد ومقتضى قوله يسد انه لا يجوز له الشبع وهى رواية عبد الوهاب عن مالك رضى
الله تعالى عنه وعزاه ابن زرقون لابن الماجشون وابن حبيب ونقله ابن ناجي عن ابن
المواز والمعتمد جواز الشبع والتزود الى أن يجدها ونص الموطأ قال مالك رضى الله
تعالى عنه من أحسن ما سمعت في الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع
ويتزود منها فان وجد دعائها غنى طرحها وفي الرسالة ولا بأس للمضطر أن يأكل الميتة
ويشبع ويتزود فان استغنى عنها طرحها او اجبب بحمل يسد على سد الجوع لا الرق
وأورد لمية انه يبقى عليه تمام القول الرابع وهو التزود وان تزود من خنزير لعدم غيره ثم
وجد ميتة تقدم عليه عند اجتماعها مطرحه وأخذها وتناول كلامه المتلبس بعصية
وهو محتار ابن يونس والقرافي وابن زرقون وابن جزى ابن زرقون وجهه قوله تعالى
ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً والفرق بينه وبين القصر والقصر ان منعه يقتضى
الى القتل وهو ليس عقوبة جنائية بخلافه ما السكن فيه ان المتلبس بعصية المحاربة
عقوبته القتل الا أن يراد القتل على هذا الوجه اى بالجوع ومقابلة ابن حبيب محتجاً
بقوله تعالى فن اضطر غير باغ ولا عاد الاية قال وله سبيل الى أن لا يقتل نفسه وذلك بان
يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته وهذا ظاهر القرآن غير باغ ولا عاد غير متجانب لائمه
ولامشهور أن يقول غير باغ الخ اى في نفس الضرورة بان يتجانب ويميل في الباطن
لشهوته ويتسكن في الظاهر بالضرورة فكانه قيل اضطر اصادقاً كما قالوا كل رخصة
لا تختص بالفرقة بلها المسافر ولو عاصيا بسفره وكل رخصة تختص بالسفر لا يفعله امان
عصى بسفره ومن ذلك ان المعدم شرعاً كالمعدم حساً فاذا عصى بسفره كان السفر

(قوله وان كانت) اى الوزغ
والسحلية وشحمة الارض (قوله
فيه) اى الاشراف على الموت
(قوله وهى) اى عدم الجواز
وتنه لتأنيث خبره (قوله اورد)
بضم الهز وكسر الراء (قوله عليه)
اى الجواب (قوله ان منعه) اى
العاصى من أكل الميتة (قوله وهو)
اى القتل (قوله بخلافهما) اى
القصر والقصر فتنعه منهما
لا يفضى الى القتل (قوله فيه) اى
الفرق (قوله بعصية المحاربة)
اضافته للبيان (قوله ومقابلته)
اى ما مشى عليه المصنف واختاره
ابن يونس ومن وافقه وهو منع
المتلبس بعصية من أكل الميتة
(قوله قال) اى ابن حبيب (قوله
وهذا) اى منع العاصى من الميتة
(قوله غير باغ ولا عاد) بيان للقرآن
الذى ظاهره المنع (قوله بان
يتجانب) اى يظهر الاضطرار الى
أكل الميتة الخ تصوير لبعده في
فى نفس الضرورة (قوله وسر) اى
حكمة (قوله ذلك) اى قولهم كل
رخصة الخ (قوله كالمعدم حساً)
اى على المشهور

(قوله أيد هذا الاقتصار على
سد الرمي) أي وهو خلاف
المشهور فيه أن في الضرورة
خلافاً فهل هي خصوص خوف
الموت أو تعم شدة الجوع واختار
الجمهور الثاني كما تقدم وعليه فلا
تأيد (قوله من الإباحة) بيان لما
(قوله المشداني) بفتح الميم والشين
المجتمعة وشدة انزال المجتعة (قوله
ذلك) أي الخلاف (قوله أنها) أي
الميتة (قوله على الثاني) أي كونه
من المعفو عنه (قوله الأول) أي
كونه من المباح (قوله وهو) أي
كونه من المباح ظاهراً الآية (قوله
والثاني) أي كونه ليس من المباح
(قوله فلا تنقل) أي الميتة (قوله
عنها) أي النجاسة (قوله وهي) أي
النجاسة (قوله لا تلازم بين الإباحة
والطهارة) أي لا يلزم من الإباحة
الطهارة ولا من الطهارة الإباحة
(قوله ولا بين المنع والنجاسة) أي
لا يلزم من المنع النجاسة ولا من
النجاسة المنع (قوله من أنها) أي
الميتة الخ بيان لما (قوله ممنوع)
خبرياً (قوله مقتضاه) فيه أنه نصه
وصريحه (قوله والناهي ما يقررونه
الخ) فيه أن ما قرروه على الأول
(قوله حرمته) أي الأدنى على
المضطر (قوله بإيدانه) من إضافة
المصدر لقاعله (قوله أنه) أي الأدنى
(قوله وجوباً) بيان لحكم التقديم

كالعدم فلا مبيع أما إذا كان المبيع غير السفر كالضرورة بحضر أو سفر فالعصيان في
السفر خارج عن المعنى المبيع وكذا كل معصية في غير الضرورة خارجة عن السبب
المبيع فان عصي في نفس السبب المبيع كان كذب في الضرورة وبغي وتعدى فيها وتجانف
لأنه كانت كالعدم وضرباً لكن ربما أيد هذا الاقتصار على سد الرمي وما ذكره من
الإباحة عليه إلا كثر وقيل يحرم ولكن لا اثم عليه اهـ تمت المشداني أكل المضطر
الميتة هل هو من باب الإباحة أو من باب المعفو عنه ولعل فائدة ذلك أنها على الثاني باقية
على النجاسة وانعاع في عنها إلا كل في غسل فيه ويده للصلاة وعلى الأول لا يغسل لأنها
صارت من مفردات قوله المباح طعام طاهر البساطي اختلف في تناول المضطر الميتة هل
هو مباح أو لا والأول قول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والأحاديث والثاني هو التحقيق
لأن النجاسة صفة ذاتية للميتة لا تنكح عنها وهي لا تنقل عن التحريم لكن هذا التحريم
لا اثم فيه لأحياء النفس به اهـ عب وطي وابن لكن فيه أنه لا تلازم بين الإباحة والطهارة
ولا بين المنع والنجاسة بل المقرر أن بين المباح والطاهر العموم الوجهي فينفرد المباح
عن الطاهر في نجس الميتة المضطر فهي له مباحة مع نجاسته وأقوله المباح طعام طاهر في حال
الاختيار فما ذكر من أنها صارت من مفردات قوله المباح الخ ممنوع وكذا بين النجس
والحرم العموم الوجهي فينفرد النجس عن المحرم ويكون مباحاً للميتة للمضطر فما ذكر
من وهي لا تنقل عن التحريم ممنوع الأمير قول المشداني أومن باب المعفو عنه مقتضاه
أنه ليس مباحاً على هذا ولعل مراده كالأباحة الأصلية والناهي ما يقررونه من العموم
الوجهي بين مباح وطاهر ونجس وممنوع ومحصل التظهير هل الترخيص يتعدى الأكل
أم لا والناهي بجواز الشبع والتزود التعدي اهـ وتذبر مع تصريح تحت والبساطي
بالتحريم على القول الثاني وقد نص القرافي في فروقه على أنه لم يغسل بطات صلاته
ونقله ابن فرحون في أغانره إذا أبيت له للضرورة وساغ له الأكل بعد ذلك منها وإن لم
يضطر حتى يجدها غير هامة يحل له ولو محرماً على غيره حال كونه ما يسد (غير ميتة) آدمي
مسلم أو كافر هذا هو المشهور الذي صدق به في الجنازة ثم ذكره ما به ونصه والمص عدم
جواز أكله للمضطر وصحح أكله وهل حرمة تعبدية وهو المشهور ومعلله بإيدانه قبل
أنه إذا جاف صار سمياً (وغير) خمر في العنسية سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الخمر
إذا اضطر إليها أي شربها قال لا ولن تزيد الاشارة ابن رشد تعليل مالك رضي الله تعالى
عنه بأنها لا تزيد الاشارة يدل على أنه لو كان له في شربها منفعة لحازله أن يشربها وأنه لا فرق
عنده بين الميتة والخمر في إباحتها للمضطر (الاغصة) بطعام أو غيره فيجوز أكلها بالخمر
عند عدم ما يسيغها به غيرها بفتح الغين المجتعة أو ضمها ويصدق في أنه شرب الغصة أن كان
مأموناً وأولى مع قرينة صدقه (وقدم) بفتحات مثقلاً المضطر وجوباً (الميت) غير الأدنى
المجموع مع خنزير حي أو مذبوح أو معفور لأن لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لوصفها وما

(قوله وهذا) أي التعليل (قوله وعلمه) أي وجوب التقديم (قوله بانها) أي الميتة (قوله والموافق) عطف على ظاهره (قوله وهو) أي الوجوب (قوله ظاهر التعليل) ٥٩٨ أي بقوله لأن لحم صيد المحرم الخ (قوله بل يقدم) أي

حرم لذاته أشد مما حرم لوصفه وهذا قاصر على ميتة المباح وعلمه ابن العربي بانهم يتحمل بالذكاة ولو على قول في المذهب أو غيره والخنزير لا يتحمل أجماعاً والمجروح المختل فيه أولى بالارتكاب عند الضرورة من المحرم المجمع عليه كمن أكره على زناه باخته أو باجنبيه فانه يرتب بالاجنبية لأنها تحمل له بالتزويج بها بخلاف اخته اه أي على مقابل قوله لا تقي لا قتل المسلم وقطعه وان يرتب اه عب الاميرة قوله أي على مقابل الخ يأتي أن الذي لا يباح بالقتل الزانيات زوج أو سيد فيحصل ما هنا على من لا مالاً ابضعها اه وصلة تقدم (على خنزير) حتى أو ميت (و) قدم الميتة على (صيد المحرم) أي صاده محرم حيا الباجي من وجده ميتة وصيدها وهو محرم يأكل الميتة ولا يذكي الصيد لانه بذ كانه يصير ميتة ابن عاشر المراد بالصيد هنا الصيد الحلي بدليل قوله لانه وأما الاصطبياد فاحرى (لا) يقدم محرم مضطرب ميتة على (لحمه) أي صيد المحرم الذي مات باصطياده أو صيده قبل اضطرابه بل يقدم لحمه على الميتة وتقديمه هو المراد وان صدق كلام المصنف بقساوهم - فلو قال عكس لحمه وطعام غيره لافاده صريحاً فالصور ثلاثة الاولى الاصطبياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الاصطبياد وسرمة ذبح الصيد الثانية الصيد الحلي الذي صاده المحرم قبل اضطرابه تقدم الميتة عليه أيضاً فلا يجوز له ذبحه لانه اذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة في ارتكابه هذا المحرم الثالثة اذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لم يحرم وذبح قبل اضطرابه فهذا تقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمة عارضة لأنها خاصة بالاحرام بخلاف الميتة فحرمتها أصلية وهذه الصورة هي المشار إليها بقوله لانه وهل تقديسه عليها مندوب وهو ظاهر الجواهر والموافق للموافق في مسئلة طعام الغير أو واجب وهو ظاهر التعليل (و) لا تقدم الميتة على (طعام غيره) بل يقدم عليها نذبا في الجواهر ولو وجد لحم الصيد فهو أولى من الميتة لأن تحريمه خاص وفي التوضيح وأما الميتة مع ما صيد لا جعل محرم فروي محمد عن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل كل الصيد ويؤذي جزاءه أحب اليها الباجي يريد لان القائلين بان هذا مذكي مباح كمن أكره مشهورون فكان أولى من أكل ما اتفق على نهيه ميتة وكذا طعام الغير بشرطه ففي الموطأ سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الرجل يضطر الى الميتة يأكل منها وهو يجدها أو زرعاً وغنماً بمكانه قال مالك رضي الله تعالى عنه ان ظن ان اهل ذلك الثمر والزرع أو الغنم يصدقونه لضرورته حتى لا يهدسوا رقعة قطع يده رأيت أن يأكل من أي ذلك وجد ما يرتبه جوعته ولا يجعل منه شيئاً وذلك أحب الي من أن يأكل الميتة وان خشى أن لا يصدقه وان يهدسوا رقعة ان أصاب من ذلك فأكل الميتة خيرة عندى وله في أكلها على هذا الوجه سعة اه الاضالة الا بل للنهي عن التقاطها قال في الذخيرة واذا أكل مال مسلم اقتصر على سدر الرمي الآن يعلم طول طريقته فبتروده منه لو جوب مواساته اذا جاع وفي الموافق اذا أكل المضطر مال غيره فقال

طعام الغير (قوله عليها) أي الميتة (قوله لان تحريمه خاص) فيه نظر اذ هو عام المحرم وغيره نعم هو عارض بالاحرام فالاولى ما سبق نعم ان كان مراده خاص بالمذهب وتحريم الميتة مجمع عليه كما صرح به الباجي استقام (قوله بشرطه) أي الامن من القطع (قوله وهو يجدها) أو زرعاً أو غنماً بمكانه أي لم يصوم غائب والجمله حال وظاهره سواء كانت المذكورات لا قطع بالاخذ منها خفية بان كان الغنم علقاً على شجرة بالاغنى عليه والزرع قائماً بارضه والغنم منتشرة في مرعاها أو فيها القطع بأخذها خفية بان كان الثمر أو الزرع أو الغنم في الحوز (قوله فقطع يده) أي فيما فيه القطع وهو ما في حوزة أي أو فيضرب ويؤذي فيما لا قطع فيه وهذا في حيز النفي أي فلا يقطع ولا يؤذي (قوله رأيت أن يأكل من أي ذلك وجد) جواب ان (قوله وذلك) أي أكل الموجود (قوله الى) بشد الباء (قوله وان يهدسه سارقاً) أي فبقطعوه فيما فيه القطع ويضربوه ويؤذوه فيما لا قطع فيه (قوله على هذا الوجه) أي خوفه من القطع أو الضرب (قوله الاضالة الا بل) مستثنى من طعام الغير فلا يقدمها على الميتة (قوله اقتصر على سدر الرمي) أي حفظ الحياة وهذا خلاف قول الامام رأيت أن يأكل من ذلك ما يرتبه جوعته

(قوله فبتروده منه) خلاف قول الامام ولا يحمل منه شيئاً ابن

(قوله يضمن) ظاهره ولولم يوجد معه العوض وهو خلاف قول المصنف وله الثمن ان وجد (قوله فلو قال) أي المصنف تعقب القطع (قوله فان خاف القطع) مفهوما ان لم يخف القطع (قوله من ان من سرق بلوع لا يقطع) بيان لما (قوله محمول) خبر ما (قوله وما دل عليه المفهوم) أي من قطع من سرق بلوع (قوله لم يثبت) أي أن سرقة بلوع على أنه لا يشترط أن يكون القطع المخوف شرعا بل متى خاف القطع يقدم المئنة ولو كان قطعه ظلما فان المادار على فعله ما يحفظه نفسه واطرافه فيقتلها اذا خاف القتل بالاولى وان لم يكن قتله شرعا والله اعلم (قوله ان من اضطر الخ) بيان لما يحذف من (قوله ووجد مالا) أي لغائب معصوم (قوله يكون) أي المال (قوله المعلق) أي على شجره بلا غلق عليه (قوله القائم) أي بارضه قبل حصده (قوله ونحوه) كالغنم المنتشرة في المريع (قوله فان كان) أي المال (قوله ان خفي) المتبادر منه أن معناه ان علم أو ظن ان كاله منه يخفى على مالكه ولا يطلع عليه في المستقبل بحيث يأمن على نفسه من الضرب والاذى وليس المراد ان أخذه سرا كما فهم الباجي فان الموضوع أخذه سرا في غيبة مالكه ٥٩٩ فكيف يجعله شرطا في نفسه (قوله

وان وجد) أي الجائع غرا أي في حرز (قوله او زرعا) أي في حرز (قوله او غنما) أي في حرز (قوله لقوم) أي معصومين غائبين (قوله فظن) أي الجائع (قوله ان يصدقه) أي في دعواه الجوع ان اطلعوا عليه بعدا كله (قوله من ذلك) أي الذي وجد غرا كان او حيا او غنما أو غيرها (قوله الى) بشد الباء (قوله فشرط) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله في الاولى) بضم الهمز أي ما لا يقطع فيه (قوله وهي الثمر المعلق) أي على شجره بلا غلق عليه أي والزرع القائم بارضه قبل حصده ونحوهما كالغنم في المريع (قوله ان يخفى له ذلك) أي لا يطلع عليه في المستقبل

ابن الجلاب يضمن وقال الاكثر لضمان عليه وظاهره وجد مئنة أم لا ومحل تقديم طعام الغير على المئنة (ان لم يخف) المضطر (القطع) ايده فيما في سرقة القطع كقرا الجرين وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقة كافي المواق فلو قال كالضرب والاذى فيما لا قطع فيه اشبه ذلك فان خاف القطع او الضرب قدم المئنة وما سبأ في السرقة من ان من سرق بلوع لا يقطع محمول على من ثبت ان سرقة بلوع وظاهره ولولم يوجد مئنة وما دل عليه المفهوم هنا محمول على ما اذا لم يثبت قاله عب الباجي في شرح عبارة الموطأ السابقة وهذا كما قال ان من اضطر الى أكل المئنة فوجدها ووجد مالا يمكنه الوصول اليه فلا يخلو اما ان يكون مما لا قطع فيه كالثمر المعلق والزرع القائم ونحوه أو يكون مما يقبضه القطع اذا أخذه على وجه السرقة كالمال في الحرز فان كان مما لا قطع فيه فقال مالك رضي الله تعالى عنه في رواية محمد عنه ان خفي فليأخذ منه وان وجد غرا أو زرعا أو غنما لقوم فظن ان يصدقه ولا يعدوه سارقا فليأكل من ذلك أحب الى من المئنة فشرط في الاولى وهي الثمر المعلق أن يخفى له ذلك لانه لا اثم عليه فيما بينه وبين الله تعالى وانما يجب عليه أن يصبر في ذلك من الخلوقة لنفسه فربما أذى أو ضرب لوعلمه ولم يعذر بما يذمه من الضرورة وشرط في الاخرى أن يصدقه وهو في الثمر الذي أواه الى حرزه والزرع الذي حصده وادوى الى حرزه والغنم التي في حرزها وذلك انه ربما قطع يده ان لم يصدقه ولم يشترط ان يخفى له ذلك لان أخذه على وجه السرقة الذي يعاقب عليه بالقطع فيجب عليه أن يأخذه معلنا

ويأمن على نفسه من الضرب والاذى والظاهر انه ان علم أو ظن انهم يصدقونه في اضطراره وانهم لا يؤذونه فانه يأكله لانه على نفسه من ذلك فهو المعتمد والله أعلم (قوله علم) بضم العين (قوله من الضرورة) بيان لما (قوله في الاخرى) أي ما يقطع فيه (قوله ان يصدقه) أي في دعواه الاضطرار ولا يقطعوا يده مشلا فبأن على نفسه منه والظاهر ان مثله علمه او ظنه انه يخفى عليهم ولا يظلمون عليه فالمادار على أمنه على نفسه من القتل أو اطرافه من القطع (قوله وهو) أي شرط التصديق (قوله او اه) أي او صله (قوله حصده) بضم فكسر (قوله اوى) بضم فكسر أي اوصل (قوله وذلك) أي شرط التصديق (قوله انه) أي لان الشأن (قوله ولم يشترط) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله ان يخفى له ذلك) أي ان يأخذه خفية لعل هذا مراد الباجي والله اعلم وفيه نظر لان أخذه خفية هو موضوع المسئلة فكيف يشترط فيها (قوله هو الذي يعاقب عليه بالقطع) أي ان لم يكن لاضطرار فان كان لاضطرار فلا يقطع (قوله فيجب عليه ان يأخذه معلنا) فيه انه لا يتصور أخذه معلنا والموضوع ان ربه غائب

(قوله ان علم انهم يصدقونه) فيه انه ان علم تصديقهم وأمن على نفسه واطرافه جازله اخذ خفية لا اضطراره لانه لا اثم عليه فيه فيما بينه وبين الله تعالى (قوله لانه اذا كان يجب عليه أن يأخذه معناه الخ) علة لقوله بعد من لفظ الموطا الخ (قوله لان النسبة للسرقة الخ) علة لقوله لا معنى لاشتراطهم ٦٠٠ الخ (قوله المقتبة) نعت النسبة (قوله فيما اخذ خفية)

ان علم انهم يصدقونه وان لم يعلم ذلك فلا يعترض لاخذه على وجه الاستسرا لانه يؤدي الى قطع يده اه كلام الباجي طي قوله فيجب عليه أن يأخذه معناه الخ فيه نظر لانه بعد من لفظ الموطا ورواية محمد لانه اذا كان يجب عليه أن يأخذه معناه ان علم انهم يصدقونه فلا معنى لاشتراطهم التصديق وأن لا يسموه للسرقة لان النسبة للسرقة المقتبة بالتصديق فيما أخذه خفية فالمدار على التصديق فان علمه فله أخذه خفية وجهار وان لم يعلم فلا أما الذي لا قطع فيه فله أخذه خفية كما روى محمد وكما يؤخذ من الموطا وان علم انهم لا يصدقونه ويضربونه لانه لا قطع فيه ولذا قال المؤلف ان لم يخف القطع أي وان خاف الضرب ومعنى ان لم يخف القطع أن يصدقوه فقول عج كلامه يقتضي أنه يأكل طعام الغير الذي في سرقة قطع وان خاف بسرقة الضرب والاذاية وليس كذلك ليس كذلك قتله وغيره كلام المواق لانه نقل كلام الباجي على غير وجهه وتصرف فيه اه المباني قلت وأنت اذا تأملت ما نقله طي مع ما نقله المواق وجدته موافقا له في المعنى وحاصله ما ان ما فيه القطع يشترط في أخذه ان يعلم انهم يصدقونه مخافة أن يقطع ان لم يصدقوه ولا يشترط أن يخفى له ذلك لان أخذه خفية هو محل القطع وأما ما لا قطع فيه فيشترط في أخذه أحد أمرين ان يعلم انه يخفى له ذلك أو يعلم انهم يصدقونه مخافة أن يضرب ويؤذي واذا علمت هذا تبين لك انه يجب عليه الاحتراز من الاذاية والضرب فيما لا قطع فيه كما يجب عليه الاحتراز من القطع فيما فيه القطع وهذا عين ما قاله المواق وتبعه عج وز قالوا اعتراض عليهم في ذلك ساقط لوجه له والله سبحانه وتعالى أعلم (و) اذا امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه للمضطر اليه (قاتل) المضطر ولو كافر اجوزا صاحب الطعام (عليه) أي الطعام بعد أن يعلم باضطراره وان لم يعطه مختارا قاتله فان قتل المضطر صاحب الطعام فهو قتل رب الطعام المضطر اقتص منه ان كان المقتول مكانه لانه فان كان كافرا مثلا ورب الطعام مسلم فلا يمتل به ومحل مقاتلته عليه اذا لم يكن معه مئة يستغنى بها عنه ويرشده ما تقدم انه اذا خاف الضرب باخذه قدم المئة (و) الطعام والشراب (الحرم) بضم الميم وفتح الحاء والراء مشددة في الاختيار (النخس) اصالة أو عروضا من جامد أو مائع (وخنزير) برى (وبغل وفرس) ولو برذونا (وحمار) انسى اصالة بل (ولو) كان (وحشيا دجن) بفتح الدال المهملة والهمزة أي نأس فان قوحش صار مباحا نظر الرجوعه لاصله والانسى اذا قوحش لا يباح انفا فانظر لاصله أي من القائلين بحرمته قبل قوحشه اذ فيه قبل قوحشه خلاف ابن الحاجب في البغال والحمار التحريم والكرهاة وثالثها في الخيل الجواز وفي الحمار الوحشي يدجن ويحمل عليه قول ابن القاسم ومالك رضي

نخبر ان (قوله فالمدار) أي في جواز الأخذ (قوله فان علمه) أي التصديق (قوله وان علم انهم لا يصدقونه ويضربونه) هذا يخالف لقول الامام رضي الله تعالى عنه في رواية محمد عنه ان خفي له (قوله لانه لا قطع فيه) لا فائدة فيه لانه موضوع المسئلة (قوله ولذا قال المؤلف ان لم يخف القطع) هذا فيما فيه القطع فلا معنى لذكره فيما لا قطع فيه (قوله أي وان خاف الضرب) هذا يحتاج للمقل وقول الامام في رواية محمد ان خفي صريح في أن خذوف الضرب كخوف القطع (قوله فقول عج الخ) تفرع على قوله وان خاف الضرب (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله وغيره) أي عج (قوله لانه) المواق (قوله وتصرف) أي المواق (قوله فيه) أي كلام الباجي (قوله ولا يشترط أن يخفى له ذلك) معنى على فهم الباجي (قوله المؤذي لشرط الشيء في نفسه) أي واما على المعنى الصحيح المتبادر فما يقطع فيه كما لا يقطع فيه في ان الشرط اما الخلقاء أو التصديق ومدار الجواز على أمنه على نفسه من اذى صاحبه بقتل او ضرب اذ لا حرمته بينه وبين الله تعالى لا اضطراره والله ولي التوفيق (قوله جوازا) بيان لحكم مقتلاته

(قوله منه) أي رب الطعام (قوله له) أي رب الطعام (قوله فان كان) أي المقتول (قوله مثلا) أي اوراقها (قوله معه) أي الله المحتاج (قوله عنه) أي طعام غيره (قوله له) أي التقييد بهدم المئة (قوله انه) أي الشأن بيان لما يحذف من (قوله باخذه) أي طعام الغير (قوله اذ فيه) أي الجمار الانسى علة أي من القائلين الخ (قوله وثالثها) أي الاقوال (قوله في الخيل) حال من ثالث

الله تعالى عنهما التوضيح يرجح الاول بانه لو كان تأنيده نافعا للزوم في الجوار الانسي اذا
 توحش أن يتقل الى الاباحة ولا خلاف أن ذلك لا يتقله وفيه نظر لمراعاة الاحتياط والله
 اعلم وحصل الخط في الكلب قولين التحريم والكراهة وصحح ابن عبد البر التحريم الخط
 ولم أرفى المذهب من نقل اباحة الكلاب والله اعلم لكن نقل قبله عن الجواهر القول
 بالاباحة واعترضه (والمكروه سبع وضبيع) شمل هنا الذكروا الاثني وان كان في الاصل
 اسم الاثني خاصة كما في الرضى يفتح الضاد وضم الباء ولا يقال فيها ضبعانة ويثنى مؤنثه
 فيقال ضبعان ولا يثنى مفردة المذكرو وهو ضبعان بكسر الضاد وسكون الباء الموحدة
 كسر حان لاتفاق لفظه مع لفظ المثنى ولا يقال في مفردة المذكرو ضبيع ولكل منهما جمع
 مختص ومشتراك فجمع المذكرو المختص به ضباعين كسر حان وسراحين وجمع المؤنث
 المختص به ضبعانات والمشتراك بينهما ضباع ابن عرفة الباسجى في كراهة ومنع أكل
 السباع ثالثا حرمة عاديها كالاسد والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالدب والذئب
 والضبيع والهرة مطلقا ودخل في السبع كل ما يهدو ويقترس وعطف عليه ما يقترس
 ولا يهدو والعدد اخص بالادعى والاقتراض عام فيه وفي غيره فالهرة تقترب للنار والذي
 في القاموس ان الضبيع يطلق على الذكروا الاثني ومثله في المصباح (وذئب وذئب وهر)
 ان كان انسيابل (وان) كان (وحشيا وقيل) تشهير الكراهة في القيل فيه نظروا وقد
 ذكر فيه ابن الحاجب قولين الاباحة والتحريم وزاد في بعض النسخ الكراهة وصحح في
 التوضيح لابيحة فيه وفي كل ما قيل انه ممسوخ كالقرد والصب ولذا قال الشارح لم أرمس
 شهر الكراهة كما هو ظاهر كلامه هنا وقال البساطي تشهير الكراهة في القيل في عهدة
 المصنف وبقى من المكروه فهدودب وغرغرس ابن شاس ما اختلف في مسخه كالقيل
 والذب والقنفذ والصب حكى اللخمي في جواز اكله وتحريمه خلافا (و) المكروه (كلب
 ماء وخنزيره) عب هذا ضعيف والمذهب انهما من المباح ابن غازي لعل عبارة المصنف
 وقيل وكلب ماء وخنزيره بالقاف من القول ويكون اشارة لتضعيفه ويقوت المصنف
 على هذه النسخة النص على حكم القيل واطافة كلب الماء أخرجت الكلب الانسي وفيه
 قولان قيل مكروه أيضا على المذهب وقيل حرام ولم ير القول باباحته الشيخ داود شيخ
 تقي الدين من نسيه المالك رضى الله تعالى عنه (و) من المكروه شرب أو استعمل
 (شراب خليطين) خلطا عند التبدأ والشرب كفر وزيب أو تبين وزهوا أو بسر مع رطب
 أو تمر وحنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عسل أو مطارح عسل في بيده أو تمر في بيده
 أو شئ غيرهما في بيده بخائر كما فيها ويحل الكراهة حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالنعيل
 فان حصل حرم وان لم يمكن اقصر الزمن فلا كراهة ومثل قصير مدة التبدأ لا يمكن الاسكار
 منهما كخلط عمن بعسل أفاده عب البنا في فيه نظر لما قدمه ان خلطه ما عند الشرب هو
 المكروه وهو الصواب ابن حبيب لا يجوز شراب الخليطين تبدان ويخلطان عند

(قوله الاول) اي الجواز (قوله
 ناقلا) اي عن الاباحة الى المنع
 (قوله ذلك) اي توحشه (قوله
 لا يتقله) اي الى الاباحة (قوله
 وفيه) اي للزوم (قوله مراعاة
 الاحتياط) اي للفرق بها (قوله
 شمل) اي لفظ ضبيع (قوله وان
 كان) اي لفظ ضبع الخ حال
 (قوله فيها) اي الاثني (قوله
 مطلقا) حال من الهراي انسيما
 كان او وحشيا (قوله فيه) اي
 القيل (قوله انسيما) اي كلب الماء
 وخنزيره (قوله نسبا) اي اباحة
 الكلب (قوله فيها) اي المدونة

الشرب نهى عنه مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد دظاهر الموطان النهي عنه تعبد
 لاهله (و) كره (نبد) بفتح فسكون اي بل القرو ونحوه (بكدا) بضم الدال وشدة الموحدة
 والمد ويجوز قصره وهو القرع مطلقا وقبل خاص بالمسند يراى يكره ان يجعل فيه ماء
 ويلقى فيه قرأ وزبيب أو تين و بترك حتى يتحلل في الماء ودخل بالكاف الحنتم اي الفخار
 المطلي بالزجاج والنقير من جذع نخلة والمقير اي المطلي بالقار اي الزفت وعلة الكراهة
 في الجميع خوف نهجبل الاسكار افاده عب وقال طي الصواب قصر ما دخل بالكاف
 على المزفت فقط وهو المقير وعدم ادخال الحنتم والنقير اوافق مذهب المدونة والموطا
 وادخالهما يوجب اجراء كلام المصنف على غير المعتمد لانه لا تعرف كراهتهما الا من رواية
 ابن حبيب في النقيب وفي اوراق من المدونة لا يفيد في الدباء والمزفت ولا كره غير ذلك من
 الفخار وغير من الظروف قيل أليس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف
 ثم وسع فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه ثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء
 والمزفت فلا يفيد فيه ما وقد قررته الخرشى على الصواب (وفي كره) أكل (القرد والطين
 ومنعه) اي الاكل أو ما ذكر (قولان) لم يطالع المصنف على اربعة أحدهما وعمل
 منع أكل القرد بأنه مسوخ وبأنه ليس من بهيمة الانعام وكراهته بهجوم قوله تعالى
 قل لا أجد فيها أوحى الى الآية وعمل منع أكل الطين باذابته ومثل القرد انفساس
 ومثل الطين التراب وعلى اباة القرد فلا كسب به حلال وكذا ثمنه ويكره ذلك على
 كراهته ويحرم على حرمة ويرد موضعه وقد حاب قرد من الشام الى المدينة فأمر أمير
 المؤمنين برده الى الموضع الذي جلب منه ويستثنى من الطين الطين الذي تشتاق الحمار
 له ويخاف على جنيها فيرخص لها قطعها في أكله قاله ابن غلاب وقوله ويخاف بالواد
 وأحد هما فيه قولان وفي الارشاد والنباتات كلها مباحة الا مانيه ضرر أو تعطية عند
 كالنخ ونحوه

(باب في الضحية والعقيقة)

(سن) بضم السين وشدة النون عينا (شخص) (حر) ولوائى أو مسافر فلا تسن لرقيق
 ولو بشائبة (غير حاج) فلا تسن لحاج سواء كان عني أو غيرها لانه لا يخاطب بصلاة العيد
 فكذا الضحية ودخل في غير الحاج المعتمر فتسن في حقه حال كونه غير الحاج (عني) فأولى
 ان كان بغيرها سواء كان من بهمن أهلها أو مقبها بها طنى كآته حوم على قولها
 وهى على الناس كلها الحاضر والمسافر الا الحاج فليست عليه وان كان من سكان منى
 اه قاقصر على المبالغ عليه لانه المتوهم فيفهم ان الحاج من غير سكان منى من باب أولى
 ومن فانه الحج دخل في غير الحاج اه وعلى هذا قوله عني نعت حاج ونائب فاعل سن
 (ضحية) ويقال أضحية بضم الهمز وكسره واضحية وأضحي أى تضحية ولو حكا كمشرك
 في الأجر بفتح الراء فنية ادخاله كفعل نفسه وان تركها أهل بلد قوتوا علم الانها

(قوله واحدما) اي الاشتياق
 والخوف على الجنب (قوله فيه)
 اي جواز الاكل له

(باب الضحية والعقيقة)

(قوله سن) اي على المنهور
 وقيل اتفاقا وقيل تجب وقيل
 تنديب (قوله فلا تسن لرقيق) لعدم
 تمام ملكه فان أدن له مال كنهبت
 له (قوله لانه) اي الحاج (قوله
 كأنه) بفتح الهمز وشدة النون اي
 المصنف (قوله حوم) بفتح
 مثقلا اي اراد (قوله قواها) اي
 المدونة (قوله وهى) اي الضحية
 (قوله وان كان) اي الحاج (قوله
 على المبالغ عليه) اي الحاج
 الساكن عني (قوله أولى) اي
 بعدم طلبه بالتضحية (قوله وعلى
 هذا) اي تخويجه على اختصار
 ما في المدونة (قوله واضحية)
 كارتاة (قوله اي تضحية) بفتح
 الضحية لانه لا تكلف الا بفعل
 اختيارى (قوله ولو حكا) مبالغة
 في تضحية (قوله وان تركها) اي
 التضحية (قوله لاسما) اي
 التضحية

(قوله من شعائر الاسلام) فلا يعد القول بأنها فرض كفاية عليهم (قوله من نفسه) أي الحر غير الحاج صلة شخصية (قوله يلزم) أي
بأن كذا وأنه على وجوبها (قوله من ولد أو والد) بيان لمن (قوله لزومها) ٦٠٣

لفاعله وتكمل عمله بنصبه
مفعوله (قوله مشكل) خبر لزوم
(قوله وظاهر) عطف على طريقة
(قوله وإيه) أي اليتيم (قوله
بفعلها) أي التضحية (قوله عنه)
أي اليتيم (قوله قوله) أي ولي
اليتيم (قوله بالاولى من الزكاة)
أي من الرفع لها لان الزكاة
فرض وركن من أركان الاسلام
واحتياج إخراجها من مال
اليتيم للرفع فأولى التضحية
المسئونة (قوله أي تضحية) لان
ضحية اسم ذات لا يعسمل (قوله
وعلامته) أي تمام السنة (قوله
لكن يشترط في المعز الخ)
استدراك على ذي سنة لرفع
إيهامه استواء الضان والمعز
(قوله به) أي الدخول البين (قوله
وحده) بفتح الحاء المهملة والذال
مشددة أي الدخول البين (قوله
فان ولد) بضم فكسر (قوله
يحمل) أي ينزوع على الاتي (قوله
ولا يمنع) أي التشرية بعد
التضحية (قوله ولجها) أي
التضحية المشرك في أجزائها (قوله
وهو) أي التشرية في الأجر
(قوله عليه) أي عدم اشتراط
الشروط في الصورة الثانية (قوله
اللهم هذا الخ) بعض حديث
فيه أنه صلى الله عليه وسلم ضحى

من شعائر الاسلام عن نفسه وعن والده الفقيرين وولده الذي تلزمه نفقته لاعتنا زوجته
ولاعتنا رقبته ابن حميد يلزم الانسان أن يضحي عن تلزمه نفقته من ولداً ووالدع
لزومها الشخص من ولده ووالده الذي تلزمه نفقته مشكل لانها قريبة كالصوم فكان
القياس أن لا تؤدى عن ذكر كالزوجة اه وجوابه ان الصوم قريبة بنية لا تقبل
النسابة والتضحية قريبة مالية تقبلها ونعت ضحية بجمله (لا يحجف) أي لا تعيب ولا تضمر
التضحية الحر غير الحاج بأن لا يحتاج لثمنها الا هو ضروري في عامه فان احتاج له فيه فلا
تسب له وهل يستتلف ثمنها من يرجو وفاءه وهو قول ابن رشد وجزم به ابن ناجي ألا
وهي طريقة ابن بشير وظاهر كلام ابن الحاجب ان كان الحر غير الحاج غير يتيم بل (وان)
كان (يتيم) أي صغيراً مات أبوه ويخاطب وليه بفعلها عنه من مال اليتيم ولو فرض
تجارة ويقبل قوله انه ضحى عنه وينبغي أن يرفع اقراض مالكى ان كان هناك حنفى
بالاولى من الزكاة وصلة ضحية أي تضحية (يجذع) بفتح الجيم والذال المجهمة (ضأن
وثى) بفتح المثلثة وكسر النون وشذ اليا (معزو بقروا بل ذى) أي صاحب (سنة) بان
لجذع الضأن وثى المعز وعلامته ان يرقد صوف ظهره بعد قيامه لكن يشترط في المعز
دخوله في السنة الثانية دخولا ينفك عنه الرسالة والظاهر ان المراد به ما يلقح فيه أي
تحمل منه الاتي وحده بعضهم بكسر (و) ذى (ثلاث) بيان لثني البقر (و) ذى
(خمس) بيان لثني الابل والمعتبر السنة القمرية ولو نقص بعض شهرها وباني يوم
ولادته ان ولد بعد مجزؤه فان ولد الضأن ليلة يوم عرفة ضحيته يوم العيد من العام
الذي يليه ويتم شهر ولادته الذي ولد في أثناءه بالعدد والفرق بين الغنم وغيرها ان جذع
الغنم يحمل وغيرها لا يحمل الا في حال كون الجذع والثنى (بلا شرك) بكسر
نسكون أي اشترك في ذاته فلا تصح التضحية بمشرك في ذاته بشراء أو وارث أو إعطاء
(الافى الاجر) بفتح فسكون أي الثواب فيجوز التشرية فيه قبل التضحية بشرطه
الاتية وفائدة التشرية يك فيه سقوط طلبها عن المشرك بالفتح ولو غنيا وان اتى شئ من
الشروط فلا تجزى عن واحد منهما ولا يعتبر التشرية بعد التضحية ولا يمنع من أجزائها
عن ربه ولجها الرب لأنه انما يشرك في الأجر وهو صادق بصورتين الأولى ان يدخله معه
في ضحيته والثانية ان يضحي عن اثنين أو أكثر ولا يدخل المضحى معهم فيها ويشترط
في الصورة الاولى الشروط الاتية دون الثانية أفاده اللغوي ويدل عليه خبر اللهم هذا
عن شهدى بالبلاغ وشهدت له بالتصديق ان كان المشرك في الأجر سبعة بل (وان) كان
المشرك في أجزائها (أكثر من سبعة) ويجوز التشرية في الأجر (ان) كان المشرك بالفتح
(سكن معه) أي المشرك بالكسرى في بيت واحد ولو حكما بأن يغلق عليه باب واحد عب

بكسر آخرين أمهين ذبحهما لله وقام على الاول اللهم هذا عن محمد وعن آل محمد وقال على الثاني اللهم هذا الخ (قوله بالبلاغ)
أي تبليغ الرسالة (قوله بأن يغلق عليه باب واحد) تصوير للسكنى معه حكما

(قوله هذا) أي شرط السكنى معه (قوله له) أي العوفي (قوله فيه) أي كلام ابن حبيب (قوله مطلقا) أي عن تقييد الاتفاق بعد دم وجوبه ونص المواقى الباجى من الذى ٦٠٤ بشر كفى أخصيته قال مالك رضى الله تعالى عنه في الواضحة يعنى بأهل

والخرشى هذا فمن يتفق عليه تبرعا فان وجبت عليه فلا يشترط سكناه معه البتة في انظر من أين لهم هذا التفصيل ولم أر من ذكره غير الطنجي عن العوفي مستدلا بكلام ابن حبيب الذى في المواقى ولا دليل له فيه أصلا والظاهر من كلام المدونة والبايجى واللغوى ان السكنى معه شرط مطلقا (و) أن (قرب) المشرى بالفتح (له) أي المشرى بالكسر نسبا ولو حكما كزوجة وأم ولد له ادخالها معه في الاجراء بن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب ابن حبيب ذوالرق كأم الولد في صحة ادخالها ولم يذكر له مقابلا ومثله في التوضيح عن رواية محمد واقتصر عليه الباجى قائلا الزوجية آ كدم من القرابة ونحوه لما ذكرى وفي البيان مانصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له ان يدخلهم في أخصيته على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه أزواجه ومن في عياله من ذوى رحمته كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم غير ان من كان ممن تلزمه نفقته لزمه أن يصحى عنهم ان لم يدخلهم في أخصيته حاشا للزوجة (و) ان (أنفق) المشرى بالكسر (عليه) أي المشرى بالفتح وجوبا كآبويه الفقيرين وولده الذى لا مال له الصغير والعاجز عن الكسب بل (وان) أنفق عليه (تبرعا) كآخيه وعمه وجده وأبويه وأولاده الذين لهم مال ان كان جذع الغنم وثى البقرة ذاقرين بل (وان) كانت الضحية (جاء) أي مخلوقة بلا قرن من نوع ماله قرن فتجزى اجزاء نقله ابن زرقون وغيره وأما ان كانت مستأصلة القرنين عروضا ففيها قولان ابن عرفة وفي اجزائها مستأصلة القرنين دون ادماء نقله الشيخ عن كتاب محمد وابن حبيب (ومقعدة) بضم الميم وسكون القاف وفتح العين أي عاجزة عن القيام (الكثرة) (شحم ومكسورة) جنس (قرن) من طرفه أو أصله واحدا أو كثر لانه ليس نقصا في خلقة ولا لحم ان برئ ولم يدم (لا) تجزى مكسورته (ان أدعى) أي سال دمه لانه مرض والمراد به عدم برئه لا خصوص السبلان فلو قال ان برئ كان أحسن وشبهه في عدم الاجزاء فقال (كبين) بكسر الميم ثمانية مثقلة أي ظاهر (مرض) من إضافة ما كان حقة وهو الذى لا تنصرف معه كمنصرف السليمة لانه يفسد اللحم ويضر من يأكله (و) بين (جرب و) بين (بشم) أي تخمة من أكل غير معتاد أو كثير والمرض الناشئ عنه لا ينفك عن كونه بينا وهذا ما لم يحصل لها اسمال (و) بين (جنون) أي فقد الهام وأما الثولاء بالمثلثة وهي التي تدور في موضعها ولا تتبع الغنم فقال ابو عمر لا بأس بها ان كانت سمينة الخط الاولى ودائم جنون لان الجنون غير الدائم لا يضر قاله في التوضيح وأخذه من بين غير واضح (و) بين (هزال) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم والجفاء التي لا تنق قال أهل اللغة أي لا تخفى عظامها الشدة هزالها وقال ابن حبيب هي التي لا شحم فيها وفسرها ابن الجلاب وغيره بالوجهين (و) بين (عرج) هو الذى يمنعها من مسيرة أمثالها (و) بين

بينه أهل نفقته قليلا كانوا أو كثيرا زاد محمد عن مالك وولده ووالديه الفقيرين ابن حبيب له أن يدخل في أخصيته من بلغ من ولده وان كانوا أغنياء وأخاه وابن أخيه وقريبه اذا كانوا في نفقته وأهل بيته فأباح ذلك بثلاثة أسباب القرابة والمساكنة والاتفاق عليه اه ابن عرفة الباجى واللغوى بشرط قرابتهم وكونهم في نفقته ومساكنة وعبر عنه اللغوى بكونهم في بيته وقاله المازرى وعزاه لابن حبيب قلت هو ظاهرها وظاهر قول ابن بشير في المساكنة اه (قوله كزوجة وأم ولد) تمثيل لمن في حكم القريب (قوله له) أي المضحى (قوله ادخلها) أي الزوجة وأم الولد (قوله معه) أي المضحى (قوله حكم القريب) أي في صحة ادخاله في أجر الضحية (قوله ولم يذكر) أي ابن عرفة (قوله أزواجه) خير أهل (قوله لزمه) أي تأكدا وعلى وجوبها (قوله ففيها) أي اجزائها وعدمه (قوله مستأصلة) أي مكسورة وتم ما من أصلها (قوله به) أي سبلان الدم (قوله وهو) أي المرض البين (قوله لا تنصرف) أي الضحية (قوله معه) أي المرض (قوله لانه)

أي المرض البين (قوله عنه) أي البشم (قوله وأخذه) أي دوام الجنون مصدره ضاف (عور) لانه بعد حذف فاعله مبتدأ خبره غير واضح (قوله تنق) بضم فسكون فكسر مضارع أنقى أي سمن (قوله هو) أي العرج البين

(عور) اي ذهاب بصراحدى العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر
بصر العين الباجي اذا كان في عين الاضحية ياض على الناظر فان منعها الرؤية فهي
العوراء وكذا عندى لذهب أكثر بصرها (وقائت) اي ذهاب وناقص (جزء) عطف
على بين فالعنى لا يجزئ فائت جزء كيد أو رجل بقطع أو خلقة كان الجزء أصلياً أو زائداً
(غير خصبة) بضم الخاء المجهة وكسرها اي بيضة وأما ناقص خصبة خلقة فيجزئ وكذا
بخصى ان لم يرضه والا فلا كما في النقل وظاهره ولو غير بين ولكن ينبغي تقييده به ففي
مفهومه تفصيل يدل قوله خصبة على ان ما خلق بالاختصاص فيجزئ وهو كذلك كما تقدم
ولذا عبر بها ولم يعبر بخصى لاختصاصه بصراحي الاجزاء على ما قطع منه اذا ما خلق بدونها لا يسمى
خصباً عرفاً واظهار ان المراد بالخصى هنا ما يشمل ما ليس له اثنيان كما في كلام أبي عمران
وما ليس له ذكر وما ليس له واحد منهما وسواء كان الخصى مشقوق الجلدتين باخراج
البيضتين منها او مقطوع الجلدتين واعتبر نقص الخصبة لعوده بمنفعة على اللحم
(و) كهيئة (صعفاء) بفتح فسكون مع المداى صغيرة الاذنين (جداً) بكسر الجيم وشدة
الدال بحيث تصير كأنها بالاذنين فلا تجزئ (وذى) اي صاحب (أم وحشية) اي
منسوبة للوحش لكونه منه نسبة جزئ الكليته وأب من النعم بأن ضرب فحل انسى
في اثني وحشية فأنتجت فلا تجزئ تاجها اتفاقاً لان الحيوان غير الناطق انما يخلق
بأمة وما أمه انسية وأبوه وحشى لا يجزئ على الاصح كما في الشامل وهو المعقد فلا
مفهوم لقوله أم (وبتراء) بفتح فسكون ممدودا اي لاذنب لها خلقة أو طرقات من
جنس ماله ذنب لا تجزئ (وبكاه) بفتح فسكون ممدودا اي فاقدة الصوت من غير أمر
عادي فلا تجزئ فان كان لامر عادي كالناقة اذا مضى لها من جلها أشهر تسكن
ولا تصوت ولو قطعت فلا يمنع الاجزاء (وبجزاء) بفتح الموحدة وسكون الخاء المجهة اي
منتنة راتحة فها فلا تجزئ لانه نقص ويغير اللحم أو بعضه الا ما كان أصلياً كبعض
الابل (ويابسة ضرع) اي جميعه وأما التي ترضع بيضه فتجزئ والظاهر ان مثل يسه
خروج دم وفحوه منه (ومشقوقة اذن) أكثر من ثلثها فان كان ثلثها أجزأت على
المشهور وهو ظاهر لاجزائها مع ذهابه فأولى مع شقه (ومكسورة) جنس (سن) اثني
فأكثر وأما كسر سن واحدة فصحيح في الشامل الاجزاء معه ومعلوها (الغرائغا أو كبر)
بفتح الموحدة فهو صلة محذوف ومفهوم الغرائخ ان ما قلعت أسنانه لا تغار أو كبر يجزئ
وهو كذلك كما في الشامل وكذا لا يضر حفر الاسنان كما روى ابن القاسم (وذهابة ثلث
ذنب) فلا تجزئ لانه لحم وعظم (لا) ثلث (اذن) فلا يمنع الاجزاء لانه جلد وأبداء وقتها
في اليوم الا قبل غير الامام (من) تمام (ذبح الامام) ولا امام من فراغ خطبته بعد صلاة
العيد أو مضى قدره ان لم يذبح كما أفاده ابن ناجي وتجري هنا الصورة التسع التي سبقت في
تمكينة الاحرام والسلام ففى ابتداء التزكية قبله أو معه فلا تجزئ ضحية سواء ختم قبله

(قوله وأما ناقص خصبة) مفهوم
غير خصبة (قوله وكذا) اي نقص
خصبة خلقة في الاجزاء (قوله
بخصى) بفتح فسكون مصدر
خصاه (قوله ان لم يرضه) اي
الخصى الحيوان (قوله والا) اي
وان أمرضه مرضاً ينال (قوله فلا)
اي لا يجزئ (قوله وظاهره) اي
النقل (قوله ولو) اي كان
امراضه (قوله تقييده) اي
امراضه (قوله به) اي اليين
(قوله ففي مفهومه) اي غير خصبة
(قوله غير الناطق) احتزبه عن
الناطق فانه ينسب لايه قال الله
تعالى ادعوههم لا بتأثم (قوله
لا يجزئ على الاصح) اي الخاقاله
بأيسه للاحتياط كالحاقه به في
الجزاء اذا صاده محرم مطلقاً
أو حل في الحرم (قوله فان كان)
اي الشق (قوله ذهابه) اي ثلث
الاذن (قوله ومعلوها) اي السن
عطف على مكسورة سن (قوله
بفتح الموحدة) اي بعد كسر
الكاف (قوله فهو) اي الغرائخ
تفريع على تقدير ومعلوها (قوله
لانه) اي الذنب (قوله لانه) اي
الاذن وذكره لانه كبر خبره
(قوله وقتها) اي التضحية (قوله
قدره) اي ذبح الامام

أومعه أو بعده فهذه ست صور وان ابتدأها بعده فان ختمه ما قبله لم تجز وان ختمها معه
 أو بعده أجرأت ويستقر وقتها (لا آخر) اليوم (الثالث) ليوم العيد ويقوت بغروبه
 واملم الطاعة ان صلى اماما بالناس في صلاة العيد فتد كيته هي المعتبرة اتفاقا (و) الا
 في (هل) الامام المقتدى به في الذبح (هو) امام الطاعة وهو (العباسي) فليزحم تحرى أهل
 بلاده كلها تذكيره (أو امام الصلاة) أي العيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها
 أيضا أم لا (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما محلها حيث لم يبرز العباسي
 أضحيته إلى المصلي ولا فهو المعتبر اتفاقا ومن لا خليفه لهم المعتبر امام صلاتهم اتفاقا
 أفاده عب طعي العباسي صوابه امام الطاعة لانه تبع في التعبير بالعباسي اللغوي وابن
 الحجاجب وهم اعبرايه لانهم ما كانوا في زمان ولا ينفى العباس بخلاف المصنف وقد وهمت
 عبارته الشارح فقال في باب القضاء يستحب في الامام الاعظام كونه عباسيا وتبعه عجم وقد
 خرج بذلك عن أقوال المالكية البناني قول ز فليزحم تحرى أهل بلاده كلها الذبح فيه
 نظرو قصور بل على هذا القول كل بلد يعتبر عاملها لقول اللغوي المعتبر امام الطاعة
 كالعباسي اليوم أو من أقامه لصلاة العيد يبلده أو عم له على بلد من بلدانه والخلاف
 جرى بين اللغوي وابن رشد وعبارة الثاني المراتي الامام الذي يصلي صلاة العيد بالناس
 اذا كان مستخفا عليها اه فشرط في امام الصلاة ان يكون مستخفا ولا شك ان امام
 الصلاة المستخلف هو الامام أو من يقوم مقامه وهو الذي تقدم عن اللغوي بخلافه ما
 افطى (ولا يراعى) بفتح العين (قدره) أي ذبح الامام (في غير) اليوم (الاول) ولو أراد
 الامام الذبح في غير الاول لكونه ليذبح في الاول (وأعاد) استنانا (سابقه) أي لامام
 بالذبح في اليوم الاول وكذا مساويه كما قدمناه هذا في حق من اهم امام له ضحية وابرزها
 بدليل قوله (الا) الشخص (المحصرى اقرب امام) لكونه لا امام له ثم تين له سبعة فتجزئه
 على المشهور وشبهه في الاجراء فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى
 صلته (لم يبرزها) أي الامام ضحيته للمصلي وأتم خطبته ورجع لبيته ليذبح أضحيته
 فيه مرتين كاللعمريه (وتواني) الامام في ذبح أضحيته (بلا عذر) وأخو غيره تضحيته
 (قدره) أي ذبح الامام وضعي ثم تين انه سبق الامام فانها تجزئه (و) ان تواني الامام في
 التضحية (به) أي بسبب عذر كاشته قال بقتال عدو (انتظر) بضم المثناة وكسر الظاء
 (اقرب) (الزوال) بحيث يبقى اليه ما يسع الذبح فان ذبح الامام قبل ذلك ذبحه وابعده
 والاذبحوا قبل الزوال ثلاثين وقت الفضيلة في أول يوم (والنهار) من طلوع الفجر
 لغروب الشمس في غير اليوم الاول ويندب التأخير فيه اطلوع الشمس وحل الفل
 (شرط) في صحة التضحية وفي الكلام حذف مضاف أي وذبح النهار فلا تصح ليل
 (ويندب) بضم فكسر للامام وغيره (ابرزها) أي التضحية للمصلي ويكره عدمه للامام
 فقط (و) (ندب) (جيد) بفتح الجيم وكسر المثناة مشددة أي حسن الصورة من أعلى النعم

(قوله ويقوت) أي يخرج وقت
 التضحية (قوله بغروبه) أي ثالث
 العيد (قوله والا) أي وان لم يصل
 اماما للناس في صلاة العيد (قوله
 تحرى أهل) من اضافة المصدر
 الى الفعل يتكميل عمله بنصب مفعوله
 (قوله والا) أي وان ابرز امام
 الطاعة أضحيته إلى المصلي (قوله
 لانه) أي المصنف (قوله وهما) أي
 اللغوي وابن الحجاجب (قوله عبرا)
 بفتحات مثقلا (قوله به) أي
 العباسي (قوله لانهم) أي اللغوي
 وابن الحجاجب (قوله وهمت)
 بفتحات مثقلا واسكان التاء أي
 غلطت عبارته أي المصنف (قوله
 فقال) أي الشارح (قوله وتبعه)
 أي الشارح (قوله خرجا) أي
 الشارح وعجم (قوله بذلك) أي
 قوله ما يندب كون الامام
 عباسيا (قوله الثاني) أي ابن
 رشد (قوله في امام الصلاة) أي
 اعتباره في التضحية (قوله
 بخلافهما) أي اللغوي وابن رشد
 (قوله فتجزئه) أي تضحيته (قوله
 انه) أي الشأن (قوله سبق) أي
 غير الامام بتضحيته (قوله فيه)
 أي غير اليوم الاول (قوله وحل)
 عطف على طلوع (قوله للامام)
 أي ندبا كيدا (قوله وغيره) أي
 الامام ندبا خفيفا (قوله عدمه)
 أي الابرار

(قوله طيب) اى حلال (قوله يجزى معها) وأما لا يجزى معها فالسلامة منها شرط صحة (قوله وهى) اى الخرقاء (قوله وهى) اى الشرقاء (قوله قطع) بضم فكسر (قوله ترك) بضم فكسر (قوله وكرهه) اى التسمين (قوله لانه) اى تسمين الضحية (قوله من سنة) اى طريقة وعادة الخ كيف وفى صحيح البخارى باب فى أضحية النى صلى الله عليه وسلم يكبش اقرنين ويذكرهمين وقال يحيى بن سعيد سمعت ابا امامة بن سهل قال كان من الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمفون (قوله انه) اى الجواز (قوله الوسيلة) هى هذا التسمين (قوله مقصدها) هو هذا التسمين (قوله بظاً) اى عشى (قوله ٦٠٧ فى سواد) اى قائم بأرجله (قوله ويرك فى سواد) اى قائم بطنه (قوله وينظر فى سواد) اى قائم بجبهته (قوله وبأكل فى سواد) اى قائم بقعره (قوله فأتى) بضم الميم وفتح الموحدة اى التى قطع من اذنه من جهة وجهها وترك معلقاً (و) نذب غير (مدبرة) بضم الميم وفتح الموحدة اى التى قطع من اذنه من خلفها وترك معلقاً (و) نذب نعم (سمين) ونذب تسمينه على المشهور وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود افاده عب بن الذى فى الموقوف والخط وابن عبد السلام عن عياض الجوهري على جواز تسمينها اه والظاهر وقال البدر انه الاذن فى مقابلة كراهة ابن شعبان فلا ينافى النذب سيما الوسيلة تعطى حكم مقصدها السيدوسمين واحد افضل من متعدده غيره اه أمير (و) نذب (ذكرو) نذب (أقرن) اى ذوقرين (و) نذب (أبيض) نذبهم مسلم ضحى صلى الله عليه وسلم يكبش اقرن بظاً فى سواد ويرك فى سواد زاد الفائق وبأكل فى سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عاتشة هلمى المدينة ثم قال استعديها بجحر ففعلت ثم أخذها وأخذ السكبش واضجعه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به وروى ان هذه صفة الكبش الذى فدى به ابن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام من الذبح وروى دم عقراء افضل عند الله من دم سوداوين والعقراء البيضاء وبها نسر الاملح فى خبر الصحابين ضحى بكبشين اقرنين املحين ابن العربى الاملح التى البيضاء وقيل كاون الملح فيه شامات سودا والمغيرا لشعرها بالسودا والبياض كالشمبة او الاسود الذى تعلوه جرة أو ما خالط بياضه جرة أو ما خالط بياضه طبقات سودا أقوال (و) نذب (خلف ان لم يكن الخصى آمن) فان كان أسمن فهو افضل من الفعل السمين وأولى من غير السمين وهذا لا يفيد كلام المصنف بصدقه بتساويهما (و) نذب (ضأن مطلقاً) خلفه ثم خصمه ثم أنشاه على معز (ثم) يليه فى الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه فى الفضل (بقر) كذلك على ابل (وهو الاظهر أو) يلى المعز فى الفضل (ابل) كذلك على بقر فیه (خلاف) فى التسمين ابن غازى صوب ابن رشد فى المقدمات تقديم البقر على الابل واليه أشار بالانظر ووجهه عكسه فى رسم مرض من سمع ابن القاسم بأن الابل أغلى ثمناً وأكثر لحماً الا ان تفضيل الغنم خرج بدليل السنة اثباتاً لافداء الذبيح

سواد) اى قائم بطنه (قوله وينظر فى سواد) اى قائم بجبهته (قوله وبأكل فى سواد) اى قائم بقعره (قوله فأتى) بضم الميم وفتح الموحدة اى التى قطع من اذنه من جهة وجهها وترك معلقاً (و) نذب غير (مدبرة) بضم الميم وفتح الموحدة اى التى قطع من اذنه من خلفها وترك معلقاً (و) نذب نعم (سمين) ونذب تسمينه على المشهور وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود افاده عب بن الذى فى الموقوف والخط وابن عبد السلام عن عياض الجوهري على جواز تسمينها اه والظاهر وقال البدر انه الاذن فى مقابلة كراهة ابن شعبان فلا ينافى النذب سيما الوسيلة تعطى حكم مقصدها السيدوسمين واحد افضل من متعدده غيره اه أمير (و) نذب (ذكرو) نذب (أقرن) اى ذوقرين (و) نذب (أبيض) نذبهم مسلم ضحى صلى الله عليه وسلم يكبش اقرن بظاً فى سواد ويرك فى سواد زاد الفائق وبأكل فى سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عاتشة هلمى المدينة ثم قال استعديها بجحر ففعلت ثم أخذها وأخذ السكبش واضجعه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به وروى ان هذه صفة الكبش الذى فدى به ابن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام من الذبح وروى دم عقراء افضل عند الله من دم سوداوين والعقراء البيضاء وبها نسر الاملح فى خبر الصحابين ضحى بكبشين اقرنين املحين ابن العربى الاملح التى البيضاء وقيل كاون الملح فيه شامات سودا والمغيرا لشعرها بالسودا والبياض كالشمبة او الاسود الذى تعلوه جرة أو ما خالط بياضه جرة أو ما خالط بياضه طبقات سودا أقوال (و) نذب (خلف ان لم يكن الخصى آمن) فان كان أسمن فهو افضل من الفعل السمين وأولى من غير السمين وهذا لا يفيد كلام المصنف بصدقه بتساويهما (و) نذب (ضأن مطلقاً) خلفه ثم خصمه ثم أنشاه على معز (ثم) يليه فى الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه فى الفضل (بقر) كذلك على ابل (وهو الاظهر أو) يلى المعز فى الفضل (ابل) كذلك على بقر فیه (خلاف) فى التسمين ابن غازى صوب ابن رشد فى المقدمات تقديم البقر على الابل واليه أشار بالانظر ووجهه عكسه فى رسم مرض من سمع ابن القاسم بأن الابل أغلى ثمناً وأكثر لحماً الا ان تفضيل الغنم خرج بدليل السنة اثباتاً لافداء الذبيح

بفحش متقلا اى ابن رشد (قوله عكسه) اى تقديم الابل (قوله الا أن تفضيل الخ) استدراك على توجيه تقديم الابل بقول الثمن وكثرة اللحم لرفع ايهامه بتقديمها على الغنم أيضاً (قوله تفضيل الغنم) اى على الابل وان كانت دونها فى الثمن والهم (قوله بدليل السنة) اضافته لايمان (قوله اثباتاً) اى الثبوت فهى على الدليل السنة أو من جهة اثبات فهو تعينه (قوله الذبيح) اى الذى أمر سيدنا ابراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه بذبحه وهو ابنه اسمعيل عليه الصلاة والسلام على الصحيح

بفحش متقلا اى ابن رشد (قوله عكسه) اى تقديم الابل (قوله الا أن تفضيل الخ) استدراك على توجيه تقديم الابل بقول الثمن وكثرة اللحم لرفع ايهامه بتقديمها على الغنم أيضاً (قوله تفضيل الغنم) اى على الابل وان كانت دونها فى الثمن والهم (قوله بدليل السنة) اضافته لايمان (قوله اثباتاً) اى الثبوت فهى على الدليل السنة أو من جهة اثبات فهو تعينه (قوله الذبيح) اى الذى أمر سيدنا ابراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه بذبحه وهو ابنه اسمعيل عليه الصلاة والسلام على الصحيح

(قوله بذيح) صلة فداء (قوله الاول) اي تقديم البقر (قوله الثاني) اي تقديم الابل (قوله نقل) بضم فسكسر (قوله وعكسه) اي فضل الابل على البقر (قوله ثالثها الغير من يعني) اي ثالث الاقوال فضل البقر على الابل لغير من يعني وفضل الابل على البقر لمن يعني (قوله وهو) اي الخلاف (قوله خلاف في حال الخ) مثله في التوضيح وتفاوتا بخلاف الهدى فالفضل فيه الاكثر لهما (قوله كذلك) اي حلقه في نذب تركه (قوله حقيقة أوحكا) تعمير في التضحية (قوله فيشمل) اي المضحي تفرد بعلى أوحكا (قوله المدخل) بضم الميم وفتح الخاء (قوله من ٦٠٨ تركهما) اي الحلق والقلم بيان لما (قوله لافي الثالث) اي لا يكون

عليه السلام بذيح عظيم وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني اه ونقل عن خط المصنف بطرة نسخته شهر الركاكى الاول وابن بزيعة الثاني ونص ابن عرفة وفي فضل البقر على الابل وعكسه ثالثها الغير من يعني الاول للمشهور ومع رواية المختصر والقابسي والثاني لابن شعبان والثالث للشيخ عن أشهب وب وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحا والابل (و) نذب (ترك حلق) لشعر من جميع البدن وقصه أواز الله نبوة كذلك (و) ترك (قلم) انظر (المضج) اي مر يد تضحية حيث يثاب عليها حقيقة أوحكا فيشمل المدخل في التضحية بالشروط فينذب له ما يندب لما لا يندب من تركهما (عشر ذى الحجة) ظرف ترك وغايته الى أن يضحي أو يضحي عنه أو يندب في الذي ويضحي والتعبير بالعشر باعتبار اللبالي أو من استعمل الكل في الجزء اذ المراد تسع فقط ان أراد التضحية في اليوم الاول من أيام العيود وأما في الثاني فالعشر على حقيقة لافي الثالث وان نذب ترك الحلق فيه أيضا والقلم وحكمة النذب ما ورد في عدة أخبار انه يغفر له بأول قطرة من دمها ذكره المذاوى في خبر اذا دخل العشر رأى عشر ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فلا يصح من شعره ولا بشره شيئا وروى فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا وحمل الثلاثة لابقاء على النذب مع قول أبي حنيفة منهم بوجوب التضحية وحله أجد على الوجوب على ظاهر الحديث مع قوله بسنتين اه وخبر خيرا ضحيته ان يعتق الله بكل جزء منها جزءا من الذنوب والشعر والظفر اجزا فترك حتى تدخل في العتق وأما في غير عشر ذى الحجة فينذب تنقبا بطنه من الجمعة الى الجمعة ان احتج له وغاية تركه كالعائنة أربعون يوما (و) نذب أن تقدم (ضحية على صدقة) بثمن أهال فيها ولا يدع أحد الاضحية لمتصدق بثمنه ولا أحب تركها لمن قدر عليها أبو الحسن لاجتماعه لكونها مستحبة لاحتمال انه أطلق المستحب على السنة كما يطلقه على الواجب البساطي على يستدعى مقدرا فاما أن يتدرب نذب تقديمها على كذا كما قرره الشارح أو يقتدر وهي مقدمة على كذا والاول يساعده سياق الكلام ويخالفه ظاهر الروايات والثاني يساعده ظاهر الروايات ويخالفه السياق طئي بجته صواب لان لفظ الشيوخ هي

العشر على حقيقة ان أرادها في الثالث لان الترك حينئذ في أحد عشر (قوله وان نذب رنذ الحلق فيه) اي الثاني عشر حال (قوله أيضا) اي كندبه في العشر (قوله والقلم) عطف على الحلق (قوله النذب) اي تركه افيا (قوله انه) اي الثاني الخ بيان لما يحذف من (قوله يغفر) بضم الماء وفتح الفاء (قوله له) اي المضحي (قوله من دمها) اي الضحية (قوله الثلاثة) اي مالك وأبو حنيفة والشافعي رضى الله تعالى عنهم (قوله على النذب) صلة محل (قوله منهم) اي الثلاثة (قوله بوجوب الضحية) صلة قول (قوله وحله) اي الإبقاء (قوله مع قوله) اي اجد (قوله بسنتين) اي الضحية (قوله وخبر) عطف على ما ورد (قوله جزأ) اي منك (قوله تركه) اي الابط (قوله كالعائنة) تشبيه بالابط في ان غاية تركه أربعون (قوله بثمن) اي الضحية (قوله

فيها) اي المدونة (قوله ولا يدع) بفتح الدال اي يترك (قوله تركها) اي الضحية (قوله فيه) اي قوله افضل لأحب تركها (قوله لكونها) اي الضحية (قوله انه) اي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله يطلقه) اي المستحب (قوله على) اي في قوله على صدقة (قوله مقتدا) اي يتعلق به لاصالته (قوله والاول) اي تقدير المتعلق وينذب تقديمها (قوله سياق الكلام) اي لانه لبيان المددويات (قوله ويخالفه ظاهر الروايات) اي من سنية تقديمها على الصدقة بثمن (قوله والثاني) اي تقديره وهي مقدمة (قوله بجته) اي البساطي (قوله هي) اي الضحية

(قوله لا يقتضى ندبة تقديمها) اى ليس اصابه لاحتماله السنة المناسبة لسنتها (قوله لكونها) اى الضحية (قوله وتقدمها) اى الضحية (قوله عليها) اى الصدقة بمنها (قوله فى افضليتها على الصدقة وعكسه) اى افضلية الصدقة عليها (قوله له) اى الخلاف فى الافضلية (قوله فى أنها) اى الضحية (قوله وذكره) اى ٦٠٩

ان السنة الخ: حال (قوله لدفع توهم الخ) علة ذكره (قوله كونه) اى العتق (قوله منها) اى الضحية (قوله لانها) اى السنة الخ: علة توهم كونه افضل منها (قوله والمدوب) عطف على هاء لانها (قوله كما قال) اى الاظم (قوله منه) اى التطوع (قوله بأكثر) اى من القرض (قوله قبل وقت) اى قبل دخول وقت الصلاة فانه مندوب وهو افضل من التطهر بعده المقروض (قوله وابتداء السلام) التحية فانه سنة وهو افضل من رد المقروض (قوله كذلك ابراهيم) فانه مندوب وهو افضل من انظاره الواجب (قوله وذهبها بيده) لانها عبادة واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ذبح أضحيته بيده صلى الله عليه وسلم (قوله ان كان) اى المورث (قوله عينها) بفنعات مثلاً (قوله قبل موته) صلة عينها (قوله بغير نذر) صلة عينها (قوله والا) اى وان كان عينها بندرها (قوله وجوبها) اى الضحية (قوله به) اى النذر (قوله أكل) ولو كان نذرهما

افضل من الصدقة وهذا لا يقتضى ندبة تقديمها على الصدقة كما يعطيه كلام المصنف ولا معنى لكونها سنة وتقدمها اعياها مندوب كما فعل المصنف ابن عبد السلام عقب ذكر الخلاف فى افضليتها على الصدقة وعكسه اهله معنى على الخلاف فى انها سنة أو فضيلة اهـ البناءى وقيد قال تسامح المصنف باطلاق النسب على السنة فوافق الروايات (و) على (عتق) لان احياء السنن افضل من التطوع وذكره وان علم ان السنة افضل من المستحب لدفع توهم كونه هنا افضل منها لانها المندوب قد يكونان افضل من القرض كما قال القرض افضل من تطوع عابد * حتى ولو جاء منه بأكثر الا التطهر قبل وقت وابتداء * والسلام كذلك ابراهيم المعسر (و) نذب (ذهبها) اى الضحية (بيده) اى المضحي ان أطاقه ولو امرأة أو صبياً فان لم يمتد له الاجرة فلا بأس ان يعان ولا بأس ان يمسك طرف الآلة ويهديه الجزار بأن يمسك رأس الحربة ويضعه على المنخر أو العكس نظير أبي داود المقيدل ذلك فان لم يحسن شيئاً استتاب ونذب - ضرورة مع فائده وتكره الاستنابة مع القدرة على المباشرة (و) نذب (لوارث اتفاقها) اى التضحية بها ان كان عينها للتضحية بها قبل موته بغير نذر والا وجب على الوارث انفاذها بناء على وجوبها به (و) نذب (جمع أكل وصدقة واعطاء) من لحم الضحية (بالاحد) اى تحديد بثلاث أو غيره فظاهره ان جميع الثلاثة افضل من التصديق بجمعها مع انه أشق على النقص والاولى ابدال اعطاء باهداء (و) فضل (اليوم الاول) اى التضحية فيه كله من ذبح الامام الى غروبه على التضحية فى اليوم الثانى اتفاقاً قبل زوال الاول وعلى المشهور فيما بعده ثم اول الثانى من فجره الى زواله (افضل) من اول الثالث (وفى افضلية اول الثالث) من فجره الى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروبه أو العكس اى افضلية آخر الثانى على اول الثالث (تردد) هذا مراده وان صدق كلامه باسـتـواءهما فى شق التردد المطوى ولو قال والعكس كما قررنا لاستقام قائله المشرح ولم يرجح افضلية آخر الثانى على اول الثالث كما يرجح افضلية آخر الاول على اول الثانى لاجل الكتابة ابن رشد الاتفاق على تفضيل اول الثالث على آخر الثانى وأشار بالتردد لاختلاف القابسى مع اللحمى وابن رشد فى فهم الخلاف هل هو فيما بين اول الثالث وآخر الثانى كما هو بين اول الثانى وآخر الاول أم لانه من تردد المتأخرين فى فهم كلام المتقدمين وذلك انه قال فى التوضيح بعد ذكر الخلاف فى افضلية اول الثانى على آخر الاول وهو لما لا يرضى الله تعالى عنه فى الواضحة أو العكس وهو لابن المواز

٧٧ من ل اذ يحصل التزام سنة الضحية على حكمها الآن بنوى لجه الانفراد (قوله انه) اى التصديق بجمعها اشق لان الجميع الذى فعله الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى جرى به العمل وحديث افضل العبادات أحجزها ليس على اطلاقه (قوله باهداء) اى لانه الذى يقاسم الصدقة (قوله بعده) اى زوال الاول الى غروبه (قوله هل هو) اى الخلاف (قوله فهو) اى التردد

(قوله وحكم له وجعله حكمها) أي أن ذبحه معها وان ذبحه بعد خروج وقت التضحية فإنه يفعل به ما يشاء (قوله وتذبح ما خرج قبل الذبح) من إضافة المصدر لفعله بعد حذف فاعله (قوله إحدى) خبر نذب (قوله وهو) أي تأكد نذبه (قوله وبأي) بوجوده أي يمنع (قوله أولا) بشد الواو ٦١٠ (قوله صحت) أي النكاح (قوله إذا صح) أي المريض صحة بينة (قوله أولا)

بشد الواو (قوله أنه) أي ابن القاسم (قوله أمره) أي الامام ابن القاسم (قوله أي) أي الامام (قوله أو شلاء) أي أوله يعني شلاء (قوله قال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله وأبقوه) أي ما أمرهم بمحوه (قوله وعليه صورة شطب) حال (قوله وهذا) أي احتمال الرجوع اليه (قوله الشرط الاول) أي أن لم ينبت الخ (قوله والاخسن) أي في التعجير ليعود الضمير على مقدم (قوله منطوق المستنف) أي الكراهة أن لم ينبت (قوله ومفهومة) أي عدمها أن نبت (قوله سواء كانت) أي الضحية (قوله وقيد ما) أي المنطوق والمفهوم (قوله قال) أي البعض (قوله وأما هي) أي المنذورة (قوله فيجزم جز صوفها) أي لبيعه قبل الذبح أو بعد لوجوبها بنذرهما وهو المعقد (قوله الشرط الثاني) أي أن لم ينو الخ (قوله جوازها) أي جز صوفها قبله (قوله حينه) أي أخذها (قوله لأنها) أي نبتة (قوله لحكمها) أي الضحية (قوله على أصل) أي قاعدة صالحة لا يعمل بنيتها

وان الثاني هو المعروف مانعه ورأى القابسي والذمعي أن هذا الخلاف جاريا فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان أول اليوم الثالث على آخر الثاني (و) نذب (ذبح) أو فحر (ولم يخرج) من الضحية (قبل الذبح) أو الفحر أو ولو بعد نذرهما على المعقد وحكم له وجعله حكمها (و) الولد لخارج منها (بعدة) أي ذبح الضحية أو فحره ميتا (جزء) أي حكمه حكم أمه أن حل بتمام خلقه ونبت شعره وان خرج عقب ذبحها حيا حياة مستمرة وجب ذبحه أو فحره لاستئذنه به بحكم نفسه ونذب ذبح ما خرج قبل الذبح إحدى المحصات الأربع وذلك أن الامام مالكا رضي الله تعالى عنه قال أول نذب ذبحه من غير تأكد ثم أمر بمحوه وأثبت أنه بئذ كندب ذبحه وهو الرابع وبأي عقوبة المصنف عليه كون كلامه في المنذوبات فقط والرابع المذنب أيضا في المسئلة الثانية من المحصات وهي إذا تزوج مريض قال ولا يفسخ ولو صح ثم أمر بمحوه وأثبت صحته إذا صح والرابع المحصوف في الاثنتين الباقيتين أحدهما من - ان لا يكسر وزوجته فافتك ثيابا المرهونة فقال أولا لا يفتك ثم أمر بمحوه وأثبت أنه لا يفتك كذا في تن ورده أحد قائل النص عن ابن القاسم أنه لما أمره بمحوه أي أن يجيب ويحل ترجيح الخلف أن لم تكن له نية وأولى أن كان نوى عدم نفعها فإن كان نوى خصوص الكسوة فلا يفتك بفتك المرحون الرابعة من سرق ولا يفتي له أو شلاء قال تقطع رجله اليسرى ثم أمر بمحوه وأثبت يده اليسرى والامر بالمحو ومبالغة في طرح الرجوع عنه ونصوب الرجوع اليه وأبقوه مكتوبا وعليه صورة شطب لاحتمال رجوعه اليه يوما ما وهذا هو الموجب لتدوين الاقوال التي رجح المجتهد عنها نية عليه ابن عبد السلام (وكره) بضم فكسر (جز صوفها) أي الضحية (قوله) أي الذبح لأنه ينقص جمالها (ان لم ينبت) مثله أو قريب منه (الذبح ولم ينو) أي الجز (حين أخذها) أي الضحية من ثباتها أو شريكها ومن ميراث أو من عطية أو مفهوم الشرط الاول عدم الكراهة أن نبت مثله قبله أو قريب منه وكذا أن تضررت به لحرا أو غيره والا حسن قبل الذبح ان لم ينبت له وظاهر منطوق المستنف ومفهومة سواء كانت منذورة أم لا وقيد هما بهضمهم بغير المنذورة قال وأما هي فيجزم جز صوفها ولو نواه حين أخذها ومفهوم الشرط الثاني جوازها أن نوى حين أخذها جز قبل ذبحها فإن نوى حينه جز بعد ذبحها فإن كان يريد أياهما مثلا فلا يعمل بنيتها لأنها منافضة لحكمها على أصل المذهب في الشرط المناقض للمشروط قاله ابن عرفة فإن نوى حين أخذها جز بعد نذرها لم ينصرف فيه التصرف الجائز وان نوى حين أخذها جز ولم يقيد بقبل ولا بعد فلا يكره (و) كره (بضم) أي الصوف الذي يكره

جزء

(قوله يكره) أي جزء أي وهو الجزر ورجل الذي لا ينبت مثله ولم ينو حين أخذها وسواء بأعنه شعرا

أو مفترقا أو منسوبا

(قوله هـ ذاهو الذي ارتضاه ابن عرفة) وهو ظاهر لانه جزء من شخصية (قوله أضرب بشره الام او الولد ام لان لم تكن مندورة) أي
 اعدم تعينها للتخصيص به الكس في الجواز ان أضرب الولد نظر اذ لا يجوز من لبنها الام لا يضرب بنتها (قوله والا) أي وان كانت
 مندورة (قوله فيها) أي شرب لبنها (قوله لخر وجهها قربة الخ) وجازله الا كل من الا انها بذبحها حصل المقصود منها ولان الشارع
 أجاز (قوله الاباحة) أي لا طعام الكافر منها (قوله ثم رجع) أي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله عنها) أي الاباحة (قوله الاولى)
 أي الاباحة (قوله الى) بشد الباء (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لاضافته (قوله اذالم يكن) أي الكافر (قوله من ان
 الذي اختاره ابن القاسم هو الكراهة) بيان لما (قوله مخاف) خبر بما ٦١١ (قوله من ان الذي اختاره) أي ابن

القاسم الخ بيان لما (قوله على
 الاباحة) أي على الاتفاق عليها
 وعدم اختلاف قولي مالك فيها
 قوله من في عياله) أي وامام من
 ليس فيهم قان برشد جعله محل
 اختلاف قولي مالك بالكراهة
 والاباحة وابن حبيب جعله
 متفقا على كراهة البعث اليه
 هذا ظاهر العبارة وفيه انه يلزم
 من جعل ابن حبيب البعث
 مكروها اتفاقا ان اختلاف
 قولي مالك رضى الله تعالى عنه
 فيمن في العيال فلم يظهر قوله وتبين
 بما تقدم ان ابن حبيب وابن
 رشد متفقان على الاباحة لمن
 في عياله ولم يظهر التنزيح الذي
 بعده (قوله اشار بالتردد لطريقة
 ابن رشد وابن حبيب) هذا صحيح
 فان ابن رشد جعل القواين في
 البعث وأخرج عنهما من في
 العيال وجعل اطعامه مباحا
 اتفاقا وابن حبيب جعله ما
 في اطعام من في العيال وأخرج

منه وأما المحذور بعد الذبح فلا يجوز بيعه ولو نواه من أخذها هذا هو الذي ارتضاه ابن
 عرفة (و) كره للمضحي (نشر ابن) لاضحيته نواه من أخذها ام لا كان لها ولد أم
 أضرب بشره الام او الولد أم لان لم تكن مندورة ولا جرى فيها نحو ما تقدم في الهدى
 من قوله وغرم ان أضرب بشره الام او الولد. وجب فعله فان لم يكن لها ولد وأضربها بقاؤه
 حله وتصدق به وكره له شربه لخر وجهها قربة وفي شربه عود فيها (و) كره للمضحي
 (اطعام) شخص (كافر) من لم يلم الشخصية كأي أرجح في لخر وجهها قربة وهو ليس من اهلها
 (وهل) محلها (ان بعث) المضحي (له) أي الكافر في بيته فان أكل منها في بيت المضحي
 لكونه ضيفا أو خادما مث لا فلا يكره (او) يكره اطعامه منها (ولو) كان الكافر (في
 عياله) أي المضحي كظئر وضيف وأجير وقريب أو دخل عليهم وهم يأكلون وأكل
 معهم فيه (تردد) البتة في اختلاف الشراح في فهم هذا التردد وذلك انه روى عن الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه الاباحة ثم رجع عنها الى الكراهة ابن القاسم الاول احب الى
 ابن رشد اختلاف قولي مالك رضى الله تعالى عنه اذالم يكن في عياله اما ان كان فيه هم او
 غشيم وهم يأكلون فلا يأمن به دون خلاف وقال ابن حبيب لا خلاف بين قولي مالك
 رضى الله تعالى عنه بل يكره البعث اليهم اذالم يكون في عياله ويجوز اطعامهم اذا كانوا
 في عياله هذا حاصل ما في البيان ونقله المصنف بلفظه وما في التوضيح من ان الذي اختاره ابن
 القاسم هو الكراهة ولذا اعتدنا هنا مخالف لما في العينية من ان الذي اختاره هو الاباحة
 المرجوع عنها كما تقدم وتبين بما تقدم ان ابن حبيب وابن رشد متفقان على الاباحة لمن في
 عياله فقول طائي اشار بالتردد لطريقة ابن رشد وابن حبيب غير صحيح لان عبارة المصنف
 تفيد أن محل التردد هو من في عياله وكذا عزوه للتوضيح لا يصح لان ما في التوضيح نفس
 ما تقدم عن ابن رشد وابن حبيب وأيضا ابن حبيب من المتقدمين فالاشارة بالتردد اليه
 خلاف اصطلاح المصنف والصواب انه أشار بالتردد لطريقة ابن رشد المتقدمة وهي
 تقييده لاختلاف بالبعث اليه وطريقة ابن الحاجب وهو اطلاقه كان في عياله او بعث اليه

منهما البعث فجعله مكروها اتفاقا (قوله غير صحيح) غير صحيح (قوله رعبارة المصنف تفيد ان محل التردد هو من في عياله)
 مسلم وقد تردد فيه ابن رشد بجعله مة نفاق عليه وابن حبيب بجعله مختلفا فيه فهذا التعليل منتج لعمدة كلام طائي لاعدائها (قوله
 وكذا عزوه) أي طائي تشبيه في عدم العمدة (قوله لا يصح) هو وجبه الشبه صرح به للايضاح (قوله لان ما في التوضيح نفس
 ما تقدم) اذا كان كذلك أنتج هذا عمدة عز وطائي لاعدائها (قوله من المتقدمين) هذا اصطلاح أهل المذهب واصطلاح المصنف
 في هذا الكتاب أن المتأخرين من تأخروا عن غيرهم ولومن المتقدمين

(قوله تنكره) أي الضحية (قوله للكافر) ظاهره ولوفي العيال (قوله على الأشهر) يحتمل فيمن في العيال وغيره فهي طريقة ثالثة ويحتمل فيمن في العيال خاصة وانما قافي غيره فهي طريقة ابن حبيب ونص التوضيح القولان لما لك في الضحية في النصرانية تكون ظنرا والاشهر هو اختيار ابن القاسم ووجهه انه اقرب فلا يعان بها كافر وعن مالك رضي الله تعالى عنه التخصيف في الذي دون غيره كالجورسي وأشار ابن حبيب الى ان من أباح ذلك انما أباحه لمن هو في عياله وأما البعث اليهم فلا يجوز وقال كذا فسرهم مطرف وابن الماسجشون وقاله اصبح عن ابن القاسم وعكس ابن رشد فجعل الخلاف بالسكراهة والاباحة انما هو في البعث وأما من في عياله كفر يبه ووصيفة فلا خلاف في اباحة اطعامهم فحصل من الطريقتين ثلاثة أقوال ابن المواز كره مالك ان يطعم من لحم أضحيته جاره النصراني والظنر النصرانية عنده وسئل عن النصرانية تكون ظنرا للرجل فيبضحي فتريد ان تأخذ فروة ضحية بأنها فقال لا بأس ان توهب لها الفرو وتطعم من اللحم ابن القاسم رجع مالك فقال لا خير فيه والاول احب الى ابن رشد اختلاف قول مالك انما معناه اذا لم تكن في عياله وأما لو كانت في عياله أو غشيتهم وهم يأكلون لم يكن بأس أن تطعم منه دون خلاف (قوله بكثرة غنما) صلة التغالي (قوله وتكون قيمتها ما بذله فيها) احتراز به عما لو كانت قيمتها قليلة كعشرة وبذل فيها خمسين ٦١٢ مثله هذا محرم لانه سنة وسبأ في سماع القرينين ما يخالف هذا (قوله لتأديته)

حيث قال تنكره للكافر على الأشهر وقد أشارت الى ذلك (و) كره (التغالي فيها) أي الضحية بكثرة غنمها على غالب شراء أهل البلد مع اتحادها وتكون قيمتها ما بذله فيها لتأديته الى المباحاة وكذلك التغالي في عددها ان قصد مباحاة والاجاز فان نوى فضيلة وزيادة ثواب بزيادة غنمها او عددها نذب كما في المدونة تلزم برأ فضل الرقاب اغلاها غنما فلا منافاة بين هذا وبين قول النخعي يستحب استقراؤها كما عارض بينهما ابن عرفة لم يلجأ الى الكراهة على مجرد قصد المباحاة والمفاخرة فالقسام ثلاثة ولم يحرم مع قصد المباحاة لانها تعود بمنفعة طيب اللحم وكثرته وشأنها أن تصدق منها لانها مطلوبة فلا يسهل قطعها قصد المباحاة ابن الجوزي عن بعض التابعين لا يما كس في غنم الاضحية ولا في شيء مما يتقرب به الى الله تعالى اعاب البنا في قوله لتأديته الى المباحاة بها عاى ابن رشد الكراهة ومعناه انه يحاف قصدها فان تحقق عدمه نذب له الحديث وان تحققه حرم تطهيره ما تقدم في البناء على القبر وفرق بينهما ما غير ظاهر لان العبادة المقصود بها الرياء حرام مطلقا قاله المسناوى وهو ظاهر فقوله بكره التغالي في عددها ان قصد المباحاة صوابه ان خاف

أي التغالي فيها الخ علة لكراهته ويقعهم انه ان قصد النباى به حرم وهو كذلك (قوله وكذا) أي التغالي في غنمها في الكراهة (قوله ان قصد مباحاة) أي خاف قصد المباحاة فان قصد مباحاة به حرم (قوله والا) أي وان لم يصف قصد مباحاة (قوله بزيادة غنمها) صلة نوى (قوله نذب) أي التغالي (قوله فلا منافاة بين هذا) أي قوله كره التغالي فيها تفرع على التفصيل الذي ذكره (قوله بينهما) أي قوله سم يكره التغالي فيها

وقول للنخعي يستحب استقراؤها (قوله ابن عرفة) نصه سم القرينان اكره التغالي فيها ان يجرد بعشرة فيشتري بمائة قصدها ابن رشد لانه يؤدي الى المباحاة أبو أيوب كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ثم صارت مباحاة وذلك في زمنه فكيف الآن النخعي يستحب استقراؤها لقوله تعالى بذبح عظيم والقياس على قوله صلى الله عليه وسلم افضل الرقاب اغلاها غنما الباجي كان ابن عمر اذا ابتاع أضحية يأمر غلامه بحملها فائلا هذه أضحية ابن عمر ونقل الجوزي عن بعض التابعين انه قال لا أما كس في غنم الاضحية أيما كس في شيء يتقرب به الى الله تعالى ابن عرفة عذا خلاف الاول الا أن يحتمل على التغالي لجرد المباحاة (قوله لجل الكراهة) أي السابقة للتغالي (قوله ثلاثة) مكرره وهو التغالي لجرد المباحاة ومنذوب وهو التغالي لزيادة الثواب وجائز وهو التغالي لجرد غنمها (قوله ولم يحرم) أي التغالي (قوله لانها) أي المغالاة (قوله بمنفعة طيب اللحم) إضافة بمنفعة اللسان (قوله وشأنها) أي الضحية أن تصدق منها (قوله ولانها) أي الضحية (قوله فلا يسهل قطعها) الاولى فلا يحرمها (قوله بها) أي التأديته الى المباحاة صلة علل (قوله ومعناه) أي التعليل (قوله عدمه) أي قصد المباحاة (قوله نذب) أي التغالي (قوله للحديث) أي القياس على قوله صلى الله عليه وسلم افضل الرقاب اغلاها غنما (قوله وان تحققه) أي قصد المباحاة بالتغالي قلت لفظ ابن عرفة هو ما قدمته ومن تحتصره نقلته وهو نص صحيح فيما قاله عاب ومات له المسناوى مخالف له والله أعلم

(قوله والا) أى وان كان اشترطها فى وقف (قوله أى اوكره) أو ان معنى ان جازى لم يمنع فشمع المكروه (قوله والا) أى وان كان عينها (قوله كعتيرة) من العتر بفتح فسكون أى الذبح فهى بمعنى مشعولة (قوله وأول الاسلام) أى الله تعالى المازرى فلما جاء الاسلام صاروا يذبحونها لله تعالى (قوله الكرماني) بكسر الكاف ٦١٣ وسكون الراء شارح صحيح البخارى

(قوله فى العشر الاول) أى عقب

أول جمعة فى رجب (قوله فعددها)

أى العتيرة (قوله كونه) أى

الحديث (قوله اذا كان) أى

الابدال (قوله والا) أى وان كان

بقرة (قوله يذبح له ذبح أخرى

أى جيدة اذا خرجت له المدينة

بانقرة (قوله كونه) أى الابدال

بغير منها (قوله ومجمله) أى الكره

(قوله والا) أى وان كان عينها

(قوله أى فى امتناع الابدال الخ)

تفسير لضمون التثنية (قوله

والا) أى وان كان سماها

للمساكين (قوله منع) أى اكل

وبها منها (قوله انها) أى الضحية

(قوله لجلسه) أى عدم التمين

(قوله وان كان لفظ الام الخ) حال

(قوله الاخذ) خبر معنى أى وليس

معناه دفعها لياخذ بذبحها (قوله

من غير جنسها) أى ان اتلفت

لان اختلطت بضحية أخرى

(قوله كمن قد وعرض) تمثيل لغير

جنسها (قوله بغيرها) مسالة

اختلطت (قوله بان استناب الخ)

تصوير لاختلاطها بغيرها (قوله

فذبح) أى الرجل النائب

الضحية (قوله أخذ العوض)

أى من الجنس وأما من غيره فقد

قال فيه بعضهم لأن أحد من

أهل المذهب أجازوه وان توه - من بعض الظواهر (قوله وعالله)

أى ابن عبد السلام أخذ عوضها من جنسها ان اختلطت بمثلها

(قوله لان مثل هذا) أى الاختلاط (قوله اخذ القيمة عنها) أى اذا اتلفت (قوله فان كان العوض) أى المتلفعة

قصدها (و) كره (فعلها) أى التضحية (عن) شخص (مبت) لم يشترطها فى وقف والاوجب فعلها عنه لقوله واتبع شرطه ان جازى او كره ولم يعينها قبل موته والاندب انفاذها وشبهه فى الكراهة فقال (كعتيرة) بفتح العين المهملة وكسر القوية شاة كانت تذبح فى رجب لآلهم فى الجاهلية وأول الاسلام ثم نسخت بالضحية وفى الكرماني فى العشر الاول ولم يقبل لآلهم وفى ذبيحة لأول رجب والفرع كالعتيرة فى الكراهة لخبر البخارى لا فرع ولا عتيرة الكرماني الفرع بالقاء والراء المهملة المقترحتين يليها عين مهملة أول نتائج ذبحهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم رجاء البركة فى أموالهم يأكلون منه ويطعمون ابن رشد اختلف فى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا فرع ولا عتيرة فقيل انه نهى عنها وقيل نسخ لجوبه ما فعل المصنف ترجع عنده النهى وحمله على التنزيه لانه المحقق فعددها فى المكروهات ويؤيد كونه نهيا رواية النسائي والاسماعيلي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع والعتيرة (و) كره اذا لم يعينها (ابدالها) أى الضحية (بدون) منها أو مساو على الرابع اذا كان بغير قرعة والا فلا يكره لكن يذبح له ذبح أخرى ويكره اقتصاره على الدون ومعه مودون ان ابداله بالاجرة يكرهه الا يكرهه فى توضيحه بنبى كونه مستحبيا لخط الأمان يقال لا يستحب رعيه القول بتعيينها بشرائها ومجمله ان لم يوجها بالنذور والافكاله دى قاله ابن عبد السلام وغيره أى فى امتناع الابدال وجواز الاكل منها ان لم يعينها للمساكين والامنع اه عب البنائى قوله اذا لم يعينها هذا القيد صحيح لا بد منه وبه قيد ابن الحاجب ولا ينافيه ان المشهور وانما لا تعين بالنذور لانه على عدم الغاء العيب الطارئ والا فتعينها بالنذور يمنع الابدال والبيع كما يأتى وقوله أو مساو على الرابع فيه نظر بل الذى فى التوضيح ان ابداله بمثلها جائز وان كان لفظ الام لا يبدلها لا بغير منها اذا كان الابدال لغير اختلاط بل (وان) كان (لاختلاط) للضحية بغيرها فيكره تركه الافضل لغيره وأخذ الدون لنفسه من غير حكم واصله ابدال (قبل الذبح) فهى الابدال فى حال الاختلاط الاخذ (وجاز) لمالك ضحية (أخذ العوض) عنها من غير جنسها كنفذ وعرض (ان اختلطت) الضحية كلها أو بعضها بغيرها بان استناب رجلان رجل على الذبح عنهم ما ذبح واختلطتا (بعده) أى الذبح ولم يعرف كل ضحيته فيجوز أخذ العوض (على الاحسن) عند ابن عبد السلام وعالله بقوله لان مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ولانها شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة فى لحم ضحية مورثهم وقال بعضهم لا يقال اخذ القيمة عنها يبيع لها وهو ممنوع لانا نقول انما هو بدل متلف كسائر المتلفات اه فان كان العوض من الجنس فليس فيه قول بالجواز وفيه المنع والكراهة كما فى توضيحه قال وقد

أهل المذهب أجازوه وان توه - من بعض الظواهر (قوله وعالله) أى ابن عبد السلام أخذ عوضها من جنسها ان اختلطت بمثلها (قوله لان مثل هذا) أى الاختلاط (قوله اخذ القيمة عنها) أى اذا اتلفت (قوله فان كان العوض) أى المتلفعة

(قوله بجمعه) أي أخذ العوض (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله مما إذا كان الخ) صلة الاولى (قوله وتعتب) بضم المثناة والعين أي قول بعضهم منعه بغير الجنس أو لم يمتعه بالجنس (قوله لزمه التصديق به) غير صحيح بل يفعل به ما يفعله بالضحية كما يأتي (قوله القواين) أي القول بالمنع والقول بالكراهة (قوله والاول) أي الاجزاء (قوله اذ كيف يملك العوض مع الاجزاء) علة لقوله مشكل ويأتي الجواب عنه بأنه أمر جبر اليه الحكم الشرعي (قوله وفيه الاشكال) بحباب عنه بما تقدم (قوله ثم يجب عليه التصديق بها) الذي اختاره ابن عبد السلام والمصنف أنه يفعل به ما يفعله بالضحية (قوله لانه) أي الشأن (قوله يسع لحلم بطم) اسم كان (قوله منع الشارع الخ) جواب لما ٦١٤ (قوله ان جعل) أي قول المصنف وجاز أخذ العوض (قوله فاستحسنه)

يقال بجمعه بغير الجنس بالاولى مما إذا كان العوض من الجنس وتعتب بأنه قياس مع الفارق اذ يلزم على الابدال بالجنس يسع لحلم بطم بخلاف ابداله بغير جنسه فإنه يسع لحلم بعرض وهو جائز فلذا جاز وإذا كان العوض من الجنس لزمه التصديق به على الرأى ولا يفعل به ما يفعله بالضحية غير المختلطة وأجزائه ضحيته على كلاً القواين وإن كان من غير الجنس صنع به ما شاء على الرأى وهل يجوز له ضحيته أم لا والاول مشكل اذ كيف يملك العوض مع اجزائه واذا اختلطت ضحية شخص بضحية آخر بعد ذلك جاز أن يأخذ كل واحد واحد بالقرعة أو غيرها وأجزائه ضحيته وفيه الاشكال المتقدم ثم يجب عليه التصديق بما لانه لما كان في أخذ عوضهما من جنسهما يسع لحلم بطم منع الشارع من أكلها أشاره ابن يونس اه عب البستاني ان جعل على العوض من الجنس فالاختلاط على حقيقة بان اختلطت ضحية أحدهما بضحية الآخر فأخذ كل واحد احدهما ابن عرفة ولو اختلطت أضحيان جاز لهما بعد ذلك جاز أن يأخذ وفي وجوب صدقتهما ما جاز وأما أكلهما إياهما قول يحيى بن عمرو وتخريج اللغوي ابن عبد السلام والجواز اقرب واليه أشار بقوله على الاحسن فاستحسنه انما هو في أخذ العوض من الجنس وهو الذي يطابق تعليقه الذي نقله ز وجعله ز في أخذ العوض من غير الجنس ليس بصواب وان جعل على العوض من غير الجنس فينبغي أن يكون الاختلاط على غير حقيقة بان يراد به التلف بعدا أو سرقه وفيه أقوال قال ابن القاسم اذا سرق الضحية واسم تلك يستحب ان لا يفرم السارق وقال عيسى بنوخذ القيمة ويصدق بها وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون واصبح تؤخذ ويضع بها ربه ما يشاء واقتصر عليه سند في الهدى وعلى هذا الحل فقهنا اشار بالاحسن الى هذا والله أعلم وأما أخذ أحدهما القيمة في الاختلاط الحقيقي عوضا عن أضحيته وتره كما لا يخفى قال بعضهم لا نأخذ في المذهب اجازة وان تؤهم من بعض الظواهر وقوله فليس فيه قول بالجواز أي منصوص فلا ينافي تخريجه اللغوي وقوله

أي ابن عبد السلام (قوله تعليقه) أي ابن عبد السلام (قوله الذي نقله ز) أي بقوله لان مثل هذا لا تقصده المعاوضة الخ (قوله وجعله) أي التعليق من إضافة المصدق له وقسميل عمله برفع فاعله (قوله ليس بصواب) خبر جعل (قوله وان جعل) أي قوله وجاز أخذ العوض (قوله بأن يراد به) أي الاختلاط الخ تصوير لعله على غير حقيقته (قوله بعدا أو سرقه) تصوير للتلف (قوله وفيه) أي أخذ العوض من غير الجنس اذا تلفت (قوله يفرم) بضم ففتح فكسر مثقلا أي المضى (قوله السارق) أي او المتعدى قيمة الضحية لانها خرجت لله تعالى وسكت عما يصنع بها ان اخذها (قوله تؤخذ القيمة) أي من السارق والمتعدى (قوله ويصدق) أي ربه (قوله بها) أي القيمة ظاهره وجوبا (قوله عليه) أي قول ابن الماجشون

واصبح (قوله في الهدى) أي الذي سرق بعد تذكيته (قوله وعلى هذا الحل) أي كون العوض من غير الجنس (قوله الى هذا) أي اقتصار سند (قوله أحدهما) أي الشخصين الذين اختلطت أضحية أحدهما بضحية الآخر (قوله القيمة) أي من الآخر وترك الضحية (قوله عوضا عن أضحيته) أي أخذ القيمة (قوله وتره) أي أضحية أخذ القيمة (قوله وان تؤهم) أي جوازه (قوله وقوله) أي ز (قوله تخريجه) أي الجواز من إضافة المصدق له وقوله وتكمل عمله برفع فاعله

(قوله أقول بيع لحم بلحم جائز) فيه ان شرط جواز تحقق المماثلة وهي غير محققة هنا والشك في القائل كتحقق التفاضل
فالتفريق ظاهر (قوله من ان العوض الخ) بيان لما (قوله فيه نظراً) ٦١٥ خبر ما (قوله ان جوازاً كله الخ) بيان لما يحدف

من (قوله هو) أى ما عايل به ابن
يونس الخ خبر ان (قوله فيه) أى
أخذ العوض (قوله وعدم ضمانه)
أى العوض (قوله وذكره) أى
الانابة (قوله كالهدي) تشبيه
في كراهة الانابة لغير عذر (قوله
عدم كفر تارك الصلاة) أى وهو
المشهور (قوله وتكره استنابته)
أى غير المصلى أى كراهة أخرى
غير كراهة أصل الاستنابة لغير عذر
فان كانت لعذر فكراهة واحدة
(قوله التضحية) أى التى ضاعها
غير المصلى (قوله فان كان) أى
النائب الخ مفهوم ان أسلم (قوله
تجز) بضم فسكون (قوله لانها)
أى التضحية (قوله قربة) بضم
القاف أى والكافر ليس من
اهلها (قوله فيه) أى اكلمها (قوله
المقدمان) أى فى قوله وفى ذبح
كأبى أسلم قولان (قوله وتجزئ
عن ربها) ابن رشد لان المعتبر
فيه من أمر من يوضئه (قوله
ويضمن) أى النائب (قوله له)
أى المالك (قوله لا تجزئ عن
واحد منهما) أى ويضمن قيمته
(قوله وعدمها) أى العصاة (قوله
وهو) أى عدم دخوله فيه (قوله
فى القريب) أى الذى لاعادة
(قوله فى غيره) أى الاجنبى الذى
اعتماد التصرف لربها (قوله وهو)
أى هذه الطريقة وذكره لذك

يلزم على الابدال بالجنس بيع لحم بلحم أقول بيع لحم بلحم جائز لا ممنوع فلامضى له هذا
التفريق نعم اذا جهل الوزن كان حزاماً وما ذكره من ان العوض من الجنس يلزم
التصدق به على الراجح فيه نظر لما تقدم ان جوازاً كله استقر به ابن عبد السلام وجرى
عليه المصنف ولا اشكال فى الاجماع أخذ العوض لانه أمر جبر اليه الحكم وقوله كما
أشأ له ابن يونس فيه نظر لان ما عايل به ابن يونس منع الاكل هو ان فيه بيع التضحية بناء
على ان أخذ العوض بيع لأن فيه بيع لحم بلحم وقد بنى ابن رشد ضمان العوض على
القول بان أخذ العوض عن المستهلك ليس ببيع وعدم ضمانه على انه بيع وهو ظاهر
والماصل ان فى كلامه من تخليطاً كثيراً والتحريم ما تقدم والله أعلم (وصح انابة) على
تذكية الضحية (بلفظ) كاتبتك أو وكاتك على تذكيتهما وقبل الاخر وتكره لغير
ضرورة كالهدي والفدية والعقيقة (ان أسلم) النائب (ولو لم يصل) بضم ففتح بناء على عدم
كفر تارك الصلاة وتكره استنابته وتستحب إعادة التضحية فان كان كافر لم تجز ضحية
اتفاقاً فى الجمهور وعلى المشهور فى الكتابي لانها قربة ويضمن ان غرباً سلامه ويعاقب
وان كان مجوساً فلا تؤكل وان كان كفاً يجرى فيه القولان المتقدمان (اونوى)
النائب تضحيتهما (عن نفسه) عداً وأولى غلطا وتجزئ عن ربها وقبل لا تجزئ المالك
وتجزئ النائب ويضمن له قيمته امكن تعدى على أضحية شخص فذبحها عن نفسه وقيل
لا تجزئ عن واحد منهما وعطف على بلفظ فقال (أو بهادة) قريب) باضافة عادة
للكاف التى بمعنى مثل والمراد بمنشئ القريب الصديق الملائف (والا) أى وان لم يكن
قريباً عادته التصرف للمضحي بان كان قريباً لاعادة له أو أجنبياً له عادة (فتزد) فى صحة
كونه أضحية عن مالكها وعدمها أو أجنبياً لاعادة له فلا تجزئ تضحيته قطعاً فلا يدخل
فى التردد وهو ظاهر معنى اذ وجه العصاة فى القريب النظر اقرباً به وفى الاجنبى المعتاد
النظر لعادته ولا وجه له فى الاجنبى الذى لاعادة له ويخبر به ابن أن يغرمه قيمته احبة
ويتركها وأخذها وأرض نفسه بالذبح ويفعل به ما يشاء له عب البناءى قوله
والافترد أى طريقان احدهما تمسك الاتفاق على الاجزاء فى القريب والخلاف فى
غيره وهو مقتضى كلام ابن بشير والاخرى تمسك الاتفاق على عدم الاجزاء فى غير القريب
والخلاف فى القريب ونقلها ابن عرفة عن اللخمي وغيره خلاف ما نقله عنه فى التوضيح
ونت وذكر فى التوضيح فى الاستنابة بالعادة طريقين آخرين احدهما ان الخلاف فى
القريب وغيره وهى التى عزاهما اللخمي والاخرى للباسجى انه لا خلاف فى المسئلة لافى
القريب ولا فى غيره وان مناط الحكم فى القريب وغيره القيام بجميع أمورهم فان كان
قائماً بجميع الأمور أجزأ ذبحه قريباً كان أو لا ومن لم يكن قائماً بجميع الأمور لم يجز

خبره (قوله فى غير القريب) أى الذى اعتمدا التصرف لربها (قوله فى القريب) أى الذى لم يفتد التصرف لربها (قوله ونقلها)
أى الطريقة الثانية (قوله عنه) أى اللخمي (قوله ونت) عطف على فاعل نقل المستتر فيه العائد على المصنف

(قوله بان ذبح اضحية غيره معتقد الخ) تصوير الغلط (قوله النية) اي نية مالئها تضحيته عدم انابته ذابحها عليه (قوله ان لم يأخذ) اي مالئها (قوله قيمتها) اي الضحية صادق بأخذ الضحية وتركها الذابح بلا عوض وهو انه لا تجزئته ان تركها لذابحها وأخذ قيمتها بالاولى (قوله والذابح) عطف على مالئها (قوله ان اخذها) اي الضحية (قوله اوقيتها) وكذا ان لم يأخذها ولم يأخذ قيمتها بدليل التعديل (قوله فان ذبحها غير مالئها عن نفسه هذا) مفهومه غلط (قوله اجزأته) وضمن لربها قيمتها) فيه ان عدم الاجزاء في ذبحها ٦١٦ غلط وهو عدم مالئها قبل ذبحها ووجود ذبحها عن نفسه ٤٤٨ مع

زيادة اثم الاقدام على التصرف
ذبحه مطلقا قريبا او لا والمصنف انما أشار بالتردد الى الطريقتين الاولى والى ان
يكون أشار به الى جميع الطارق الاربع بلزومه بالاجزاء في القريب فلو اراد الاشارة الى
الجميع لم يكن التردد في الاستدانة بالعادة مطابقة من غير تعييد بقرب القريب والله اعلم (لان
غلط) الذابح بان ذبح اضحية غيره معتقد انها تضحيته من غير تركه من ربه الله على ذبحها
فراده بالغلط الخطأ في الفعل كما مر به ابن محرز لا المتعلق باللسان لصحتها فيها بظهور قوله
وان تخالفها فله قد (فلا تجزئ) الضحية (عن واحد منها) اي مالئها عدم النية ان لم
يأخذ قيمتها والذابح ان أخذها اوقيتها المالك لعدم مالئها قبل الذبح فان ذبحها غير
مالئها عن نفسه هذا فقال ابن محرز عن ابن حبيب عن اصيبغ اجزأته وضمن لربها
قيمتها اه عب الثاني قوله لان غلط ينبغي على التقرير المتقدم عرض لان غلط لان
فقد اثنان ان هذا المالك قيمتها فقال ابن القاسم في سماع عيسى ليس للذابح في اللحم
الا الاكل او الصدقة لانه ذبحها على وجه الضحية وان أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد
يتصرف فيه كيف يشاء لانه لم يذبحها هو على التضحية (ومنع) بضم فكسر اي حرم
(البيع) للاضحية او شئ منها من لحم او جلد او صوف وغيرها كخرقة بقرة ولذا لم يقل
بيعه الثلاثي توهم قصره على بيع جملتها وكذلك ولو باعها ولو باعها على الجزاء شيئا منها في
مقابلته بجزائه كلها او بعضها اذا ذكبت واجزأته بل (وان) لم تجزئ كن ذبحها يوم التاسع
بظنه العاشر او (ذبحها) يوم العبد (قبل) ذبح (الامام أو تعيبت حالة الذبح) بان اضحيها
فاضطربت فانكسرت رجلاها أو أصابت السكين عينها أو فقتلتها أو ذبحها انهم ما فيهم بيع
شئ منها مع كونهم لم تجزئ (أو) تعيبت (قبله) اي الذبح وذبحها اضحية فان لم يذبحها فبأنى
في قوله ولا تجزئ ان تعيبت قبله وصنع بها ماشاء (او ذبح معيبا) بعيب مانع من الاجزاء
(جهل) بالعيب او بمنعه الاجزاء بان اعتقد انه لا يمنعه فقوله جهل لا يشمل جهل بعيبه
كذبحه معتقدا سلامته فتبين عيبه والجهل بحكمه كذبحه عالما بعيبه معتقدا انه
لا يمنع الاجزاء فتبين انه يمنعه اه عب الثاني قوله كخرقة بقرة نقل ابن ناجي منع
بيعه عن فتوى الغبري والبرزلي الشيخ مباركة والخرقة هي التي تسمى بالورس توجد في
مراة البقرة على شكل أصغر البيض تباع بثمن غال قيل انه يسهن عليه النساء (و) منعت
الاجارة) اه اقبل ذبحها او بجلدها وغير بعده والذي لهنون واقتصر عليه الصقلى وابن

في ذلك غيره غير انه قد عدم الاجزاء
في العمد اولى من عدمه في الخطأ
والله اعلم وفي النكت لو غصب
شاة وذبحها واخذ ربه اقيمتها
فقبل تجزئته لانه ضمنها بالغصب
وقيل لا لانه ضمان عدا عبد الحق
والاول ابين (قوله فقد) بضم
فكسر اي القرابة والعادة (قوله
كخرقة بقرة) شئ كصفاذ البيضة
يوجد في مراتها يستعمل للشيخ
يسمى خروقة بقرية وورسا أيضا
ويتغالى في ثمنه (قوله ولو باعها عن)
مباغة في منع البيع لدفع توهم
جواز لا انتفاع به كالانتفاع بها
(قوله كن ذبحها يوم التاسع بظنه
يوم العاشر) في التوضيح نص ابن
القاسم على منع بيع ما ذبح من
الاضاحي يوم الستوية وأذكره
ابن رشد نقله الخطيب وان ذبح
قبل الامام أي في يوم النحر املوا
ذبح قبله قبل يوم النحر في الثامن
او التاسع فله ان يصنع بها ماشاء
وأما لو ذبح قبل الامام بعد يوم

النحر فلا يتوهم لانها تضحية اه وتبعه العدوى (قوله وذبحها اضحية)
اي عالما بعيبها بدليل ما قبله وما بعده (قوله منع بيعها) اي خروقة البقرة فيه نظر فانها طاهرة وفيها منفعة شرعية (قوله لها)
اي الضحية (قوله بعده) اي ذبحها

عرفة

الخداء) بفتح الخاء المهملة وشد
الذال المعجمة مدودا أي صانع
النعال (قوله لأنها) أي الثمر الذي
(قوله) أي الدهن (قوله كذلك)
أي الكل أو البعض (قوله
وأجارتها) عطف على بيع (قوله
وبدله) عطف على بيع (قوله لها)
أي الصدقة والهبة والهدية (قوله
وهذا) أي جواز إعطائها لمن علم
أنه يبيعها (قوله المنع) أي
منع إعطائها من يبيعها (قوله
على منعها) أي الإجارة
(قوله وبإبدال) عطف على بيع
(قوله وجوبا) بيان لسكوت تصديقه
به فيما يبيعه وبين الله تعالى وإن
امتنع منه فلا يقضى عليه به لعدم
تعيين التصديق عليه وسبق قول
ولا يقضى إلا بيمين (قوله
وعوضه) أي الثمن أو البديل
(قوله في البيع) صلة اذن (قوله
بأن تولاه المضى أو غيره بأذنه)
أي سواء كان الثمن باقيا بعينه
أو صرف فيما يلزم المضى أو فيما
لا يلزم فيه ما فهمت هذه صور
(قوله ثمان صور) بضم هاتين أي
تولى غير المضى بلا اذنه مع بقاء
الثمن أو صرفه فيما يلزم المضى
للسبب السابقة أي تولى المضى
أو غيره بأذنه سواء بقي الثمن أو صرف
فيما يلزم المضى أو فيما لا يلزمه (قوله
بمذنبها) أي لا (قوله فالواو) أي
في صرف فيما يلزم (قوله أي أو

عرفة جواز إجارتها في حياتها وجلدها بعد ذبحها أم عب البناني قوله لها قبل ذبحها
لا يصح حمل المصنف على هذه لأنها لا تمنع فيها وانما مراده الأخرى وهي إجارة جلدتها بعد
ذبحها ومنعها هو المذهب عند ابن شاس وجهل قول مهنون مقابلا (و) منع (البديل)
لها بعد ذبحها وكذا يدل شئ منها بجلدها بشئ آخر ولو جازنا البديل وما تقدم من
كراهة إبداله أبدون في إبداله أقبله فلا منافاة بينهما ومنع مالك رضي الله تعالى عنه الخداء
أن يدهن شر المذال نعال التي يصنعها يدهن الاضحية لأنها بالدهن تحسن فيكون له حصنة
من الثمن (الاي) شخص (متصدق) بفتح الدال مشددة (عليه) بالاضحية كلها أو بعضها
أو موهوب له كذلك فيجوز له بيع ما ملكه من لحها وجلدها وأجارتها وبدله وظاهره ولو
علم المتصدق بالكسر أن المتصدق عليه بالفتح يبيع أو يواجر أو يبدله وهو كذلك
والهدية كالصدقة والهبة كافي التوضيح والخط وقد عبر ابن عرفة بالعطية الشاملة لها
فلو قال إلا أعطى لكان أحسن وهذا قول أصبغ وشهره ابن غلاب وقال اللغوي هو
أحسن ومقابله المنع للإمام مالك رضي الله تعالى عنه وشهره في التوضيح في باب السرقة
(وفسخت) بضم فسكس أي العقود المذكورة من بيع وإجارة على منعه الذي مشى عليه
المصنف وبإبدال أن اطلع عليه قبل فوات المبيع والمبدل (و) أن لم يطلع عليه إلا بعد
فوات المبيع أو المبدل (تصدق) بفتح تاء مثقلا أي المضى وجوبا (بالعوض) أي نفس
الثمن في البيع والمبدل في الإبدال أن كان قائما وعوضه انقأت (في الفوات) للمبيع
أو المبدل من الضحية (أن لم يتول) بفتح تاء مثقلا ومفعوله بمذوف أي البيع أو الإبدال
(غير) بالتثنية أي غير المضى (بلا اذن) من المضى في البيع أو الإبدال بأن تولاه المضى
أو غيره بأذنه (وصرف) هو مصدرة عطف على معنى مدخول الباء وهو مجموع لا اذن
وصلته بمذوفة أي للثمن والواو بمعنى مع (فيما) أي شئ (لا يلزم) المضى أي مع صرف
الثمن فيما لا يلزم المضى بأن كان الثمن باقيا بعينه أو صرفه الغير فيما يلزم المضى فهذه
ثمان صور هي منطوق كلام المصنف يلزم المضى التصديق فيها بنفس الثمن أن كان
باقيا ويعوضه انقأت ومفعولها صورة واحدة وهي تولى غيره بلا اذنه مع صرف الثمن فيها
لا يلزم المضى وفي هذه لا يلزم المضى التصديق بشئ ويلزم المتولى التصديق بدله هذا على
نسخة فيما لا يلزم بإثبات لا ما على نسخة فيما يلزم بمذوقها فالواو بمعنى أو وصرف فعل
ماض عطف على لم يتول غير أي أو تولاه غير بلا اذن وصرفه فيما يلزم المضى وأولى أن
بقي ولم يصرف ومفهوم فيما يلزم أنه أن تولاه غير بلا اذن وصرفه فيما لا يلزم المضى
التصدق بشئ وعلى المتولى التصديق بموضعه وهي ترجع للدولي (كأنه عيب يمنع الإجراء)
بمذوق لا هذا هو الذي في أكثر النسخ وعليه بهرام والبساطي فلا يلزم المضى التصديق به
لأن عليه بدله فهو تشبيه بمفهوم قوله أن لم يتول غير الخ في عدم وجوب التصديق على

(قوله وكلاهما) أي حذف لا وإثباتهما (قوله أن منع عيبه الأجزاء صنع به ما يشاء) أي لأن علمه ضحية بدلها (قوله والوال) أي وإن منع عيبه الأجزاء (قوله وإن منعه) أي عيبها الأجزاء (قوله وهذا) أي حصر وجوبها في ذبيحتها (قوله عيب) أي يمنع الأجزاء كعمور وكسر عضو (قوله فلا تجزى) أي في تحصيل السنة وإن وجب ذبيحتها وحرم بيعها بسبب نذرها (قوله لأن تعين المكلف) أي ذاتا للمضحية بها (قوله والتزامه) أي نذر ٦١٨ التضحية بذات معينة سارية ثم تعينت عيبا ما نذر الأجزاء (قوله من نذر كة نعم سليم

من العيب) بيان لما (قوله بخلاف طرقه) أي العيب المانع من الأجزاء (قوله بعد تقليده وأشعاره) أي فاته لا يمنع من الأجزاء (قوله فليس المراد الخ) تفريع على قوله وهذا باعتبار الوجوب الذي يلقي العيب الطارئ بعده (قوله مطلقا) أي عن التقيد بما يلقي العيب الطارئ بعده (قوله بل نذرها يوجبها الخ) ابن عرفة في كون قوله أوجبها ضحية يوجبها إيجابا يلقي طرق عيبها كالتقليد والأشعار أو كشرائها بنية الأضحية فقط ثالثا يوجب ذبيحتها ويمنع بيعها (قوله فلا تجزى أن تعينت قبله) ابن رشد المشهور إنما تجب بالذبح وفيها لما لا رضى الله تعالى عنه من اشترى أضحية سليمة فجهت عنده أو أصابها عي أو عور أو آفة أو غيرها كذلك فلا تجزى (قوله كبسها) حتى فات الوقت) ابن القاسم لو ضأت أضحية فأبدلها ثم وجدها في أيام النحر فلا يلزم ذبيحتها وتكون مالا من أمواله ولو ضأت أضحية ولم يسلمها ثم وجدها بعد أيام النحر فليس منعها ما يشاء وليس على أحد أن يضحي بعد أيام التضحية وهو

الضحية وفي نسخة ابن غازي لا يمنع الأجزاء بإثبات لافه وتشبيهه بنظر قوله أن لم يتول غير الخ في وجوب التصديق وكلاهما صحيح لأن المنقول عن ابن القاسم وهو المعقد أن الأرض أن منع عيبه الأجزاء صنع به ما يشاء والاتصاف به وأما الضحية فإن لم يمنع عيبها الأجزاء فواضح وأن منعه فالمذهب عدم جواز بيعها كما في التوضيح وتقدم أو تعينت حالة الذبح أو قبله (وإنما تجب) الضحية وجوباً يلقي العيب الطارئ بعده (بالنذر والذبح) أي معه هذا هو المشهور وقال في المقدمات لا تجب الأضحية إلا بالذبح وهو المشهور في المذهب اه وهذا باعتبار الوجوب الذي يلقي طرو العيب بعده قاله ابن رشد وابن عبد السلام فإذا نذرها ثم أصابها عيب قبل تذكيته فلا تجزى قال ابن عبد السلام لأن تعين المكلف والتزامه لا يسقط عنه ما طلب الشارع منه فعليه يوم الأضحية من تذكية نعم سليم من العيب بخلاف طروه في الهدى بعد تقليده وأشعاره فليس المراد عدم وجوب التضحية بالنذر مطلقاً بل نذرها يوجب ذبيحتها ويمنع بيعها وأبدلها (فلا تجزى) الضحية في حصول سنة الضحية (أن تعينت) عيباً يمنع الأجزاء ككسر رجلها أو فقه حينها (قبله) أي الذبح سواء كانت مندورة أم لا (وصنع بها) أي الذات التي تعينت قبل تذكيته (ما شاء) من بيع وغيره أن لم تكن مندورة وهذا مفهوم قوله فيما تقدم أو تعينت حالة الذبح أو قبله لأن تلك قد ذهبت ضحية وما هنالك من ذبح وشبهه في أنه يصنع بها ما يشاء (كحبسها) أي تأخير تذكية الضحية (حتى فات الوقت) للتضحية بغروب شمس اليوم الثالث فبمنعها ما يشاء أن لم تكن مندورة فإن كانت مندورة فنقل ابن عرفة عن ابن الجلاب وجوب تذكيته ونقله طي ويقيده ما تقدم من أن نذرها يمنع بيعها وأبدلها واستدرك على التشبيه لرفع إيهامه مساواة المشبه المشبه به في عدم الاتم فقال (الآن هذا) أي الذي حبسها اختياراً حتى فات الوقت (آثم) بعد الهزم وكسر المثلثة واستشكل بأن ترك السنة ليس أثماً وأوجب بأن المراد بالاثم فوات ثواب السنة والكرهية الشديدة وبأن المراد أنه دليل على آثمه بفعل معصية لأن الله سبحانه وتعالى يعاقب المذنب بجرماته من السنة وبأن التأنيب والاستغفار في كلاهما ليس خاصاً بترك الواجب بل يستعملونه كثيراً في ترك السنة وربما أبطلوا الصلاة بتركها وربما لم يطولوا به ويأمرون بالاستغفار منه كالأطعمة (والجنس) (لوارث القسم) الضحية مورثة الذي مات بعد تذكيته أو قبلها وأوقعها الوارث بالقرعة لأنها تتميز حق لا بالتراضي لأنها يسير واه الأخوان عن الإمام

بمنزلة من ترك التضحية وكذلك لو اشترى أضحية وحبسها حتى مضت أيام التضحية فهذا والاقول سواء وقد آثم حيث ما لا يضع (قوله والكرهية) عطف على فوات (قوله به) أي ترك السنة (قوله منه) أي ترك السنة (قوله ولجنس الوارث) أي المقتضى في منع دلان القسم لا يتصور لأمته (قوله بالقرعة) صلة قسم (قوله لأنها) أي قسمة القرعة (قوله لأنها) أي قسمة التراضي (قوله رواه) أي جواز قسم الورثة لحم ضحية مورثهم بالقرعة (قوله الأخوان) أي طرف وابن الماحشون

(قوله فيها) أي ضحية الميت (قوله
في أكلها أهل بيته) من إضافة
المصدر لقوله وتكمل عمله برفع
فاعله (قوله وقسمها ورثته) من
إضافة المصدر لقوله وتكمل
عمله برفع فاعله (قوله هذا) أي
قول الحط مشي المصنف على
قسمها على الرأس الخ (قوله وهم)
يفتح الهاء أي غلط (قوله بلا قسم)
أي على حسب الموارث (قوله ولا
تقسم) على حسب الموارث بدليل
ما يأتي في كلام التونسي (قوله
لا يسع بعده وأما قبل الذبح
فلغريم أخذها في دينه ولولنا
عن تعيينها أو نذرها) (قوله بانها)
أي الضحية (قوله وسلامة) أي
من العيوب المانعة من الأجزاء
(قوله لا تكون) أي العقبة (قوله
لأنه) أي كونها من الغنم (قوله
يجملها) أي الأحاديث (قوله على
التخفيف) أي أو الاقتصار على
الافضل

مالك رضي الله تعالى عنه وعيسى عن ابن القاسم وظاهر قسمها على حسب الميراث وهو
سماع عيسى وصوبه اللغوي وقيل على قدر الأكل قالوا كروا الأثني والزوجة سواء اه
عب البناني فيها ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد ونخصها ابن عرفة فقال ابن رشد في أكلها
أهل بيته على نحو أكلهم في حياته وإن لم يكونوا ورثة وقسمها ورثته على الميراث فالنهي
يقسمونها على قدر ما ياكلون لسماع ابن القاسم وسماعه عيسى وظاهر الواضحة اه
والأول هو الذي استظهره ابن رشد وقول ز ظاهره القسم على الميراث أي لأنه هو
الظاهر من قسم الوارث لكن قال الحط الظاهر أن المصنف مشي على أنهم يقسمونها على
الرؤس لأنه قول ابن القاسم وقال التونسي أنه أشبه القولين اه قال طي هذا وهم لأن
قول ابن القاسم الذي قال التونسي أنه الأشبه أكلها بلا قسم ونص التونسي بعدم عزوه
لابن القاسم أنها توككل ولا تقسم ولا شهب القسم وقول ابن القاسم أشبهه لأنها قد
وجبت قرينة بالذبح واتفق على أنها لا تباع في الدين فاشبهت الجبس بقطع الورثة بها غصير
أنهم جعلوا الجميع الورثة من زوجة وغيرها فيما حقا لقصد الميت ذلك فلا يصح أن يزيد
بعض الورثة في حظه على الاتفاقيات فيكون على هذا حظ الأثني كحظ الذكر إذا تساوا
في الأكل اه ونقله الموضح قلت إذا تأملت ذلك علمت أن الوهم من طي لامن الحط وإن
كلام التونسي شاهد عليه لانه لأن المقصود منه أنها هونقي القسم على الميراث لأنه
مطابقا ولأن قوله جعلوا الجميع الورثة في ذلك حقا مع قوله ويكرن حظ الأثني كحظ الذكر
صريح في القسم على الرؤس الذي عزاه الحط وأيضا لا معنى لأكلهم لها واتفقهم بها
القسمة على رؤسهم وأيضا لو كان المراد ما ذكره طي من أكلها بلا قسم أصلا لكان
قولاً رابعاً وهذا ابن رشد حافظ المذهب وكذا ابن عرفة لم يحفظوا إلا الأقوال الثلاثة
المقدمة ونأهيك بحفظهم ما فلو وجد ما اغفلاه فبين أن ما اختاره التونسي وعزاه
لابن القاسم هو ثالث الأقوال الذي عزاه ابن رشد فيما تقدم لظاهر الواضحة وقد جعل
عليه ابن رشد سماع ابن القاسم في رسم سن ونص السماع ولكن أرى في لحم الاضاحي أن
يقسم ورثته ابن رشد الظاهر إذ خص الورثة وأنزلهم فيه منزلة الميت أن لا يقسموه على
الميراث وإن يقسموه على قدر ما ياكلون فيكونون كأنهم لم يقسموه إذ قد قيل إن القسمة يسع
من البيوع اه وللورثة قسمها إن لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا)
يجوز (يسع) للضحية أو بعضها (بعده) أي بعد الذبح (في دين) على المورث واستشكل
بأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين واجيب بأنهما كانت من قوته المأذون فيه مع أنها قريبة
وذهبت بذبحها لم يقض منها دينه * ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان
أحكام العقبة فقال (ونذبح) بضم فسكسر (ذبح) أو فخر ذات (واحدة) من النعم ذكر
أوراثي (تجزئ ضحية) سنا وسلامة وقال ابن شعبان لا تكون الامن الغنم لأنه الوارد
في الأحاديث واجيب بجملها على التخفيف للامة وصلة ذبح (في سابع) يوم من يوم

(الولادة) عقيقة عن المولود من مال الأب لامن مال المولود فالخطاب بها الأب لا غيره إلا الوصي فيخطب بها من مال اليتيم إذا لم يجهف به ويرفع المالكي أن كان حنفي لا يراها عن يتيم والأب لا السيد فينذب له أن يأذن لعبد في عقه عن ولده ولا يعق عنه بغير إذن سيده ولو أذن له في التجارة وسواء كان المولود ذكراً أو أنثى هذا هو المشهور وخبر الترمذي عن علي كرم الله تعالى وجهه عقه عليه الصلاة والسلام عن الحسن بكبش ونحوه في البخاري وقياساً على الضحية وهذا مقدم على خبر الترمذي أيضاً وصححه امرئ صلى الله عليه وسلم أن يعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة وهذا أن اتحد المولود فأن تعدد كتوأمين أو أكثر تعددت بتعددته وأولى تعدده من نساء في آن واحد ولا تنذب بعد السابع في سابع ثان ولا ثالث على المشهور وشرطها استقرار حياة المولود فأن مات قبل السابع أو فيه قبل العق منه فلا تنذب الطرطوش ولا تندرج في ضحية بخلاف الوليمة فتندرج فيها عند القصد وشرطها ذبحها (نهاراً) من طلوع فجر اليوم السابع لغروبها وينذب كونه بعد طلوع الشمس وفي الرسالة وابن عرفة ضحوة (والغني) بضم الهمزة وكسر الغين المجبة أي لا يجب (يومها) أي الولادة (أن سبق) بضم فس كسر أي اليوم يعني وقت الولادة والمولود (ب) طلوع (الفجر) بأن طلع قبل الولادة ولو بزمن يسير جداً فإن ولد مع طلوع الفجر حسب يومها (و) نذب حلق رأس المولود في اليوم السابع و (التصدق برنة شعره) ذهباً أو فضة عقه عنه أم لا قبل العق عنه وإن لم يحلق فحرق وتصدق به وينذب أن يسبق إلى جوف المولود حلاوة لعله صلى الله عليه وسلم بعد الله بن أبي طلحة من فحنكه بقرة مضغها عليه الصلاة والسلام صبيحة ولادته ودعائه وتسميته (وجاز كسر عظمها) أي العقيقة وقيل ينذب لأن فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من كسر عظامها مخافة ما يصيب المولود وتقطيعها من المفاسل فجاء الإسلام بخلاف ذلك الفاكهاني يجب ترك شعار الكفر لانه لا فائدة فيه الاتباع الباطل ولا يثبت لقول من قال قائده التفاضل بسلامة الصبي وبقائه إذا أصل لذلك في كتاب ولا سنة ولا عمل وقوله يجب ترك الخ أي نأ كد فلا يتأ في قول المصنف وجاز وكانت العقيقة في الجاهلية وأقرب بالاسلام (وكره عملها) أي العقيقة كلها أو بعضها (وليمة) لاجتماع الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والاعنياء والفقراء ويطعم الناس منها وهم في مواضعهم الفاكهاني والاطعام منها كالاطعام من الاضحية بلا حديقاً كل منها ما يشاء ويتصدق منها بما يشاء ويطعم منها ما يشاء وهو أفضل من الدعوة إليها ابن القاسم سئل مالك رضي الله تعالى عنه أي دخلتم العقيقة فقال شأن الناس أكلها وما بذلك بأس وتنع المعوضة فيها ومنع غير واحد اعطاء القابلة منها لانه اجارة وأنهم قوله عملها أن عمل طعام غيرها وليمة مع ذبحها أو تضرها وصنعها صنع العقيقة لا يكره وهو كذلك لما روى عن الامام مالك رحمه الله تعالى عقت عن ولدي وذبحت بالليل ما يريد أن أدعو اليه اخواني وغيرهم ثم ذبحت شاة

العقيقة

(قوله والأب السيد) أي لأب المولود
خطب على الأب الوصي (قوله في عقه)
أي العبد (قوله من ولده) أي
العبد (قوله ولا يعق) أي العبد
(قوله عنه) أي ولده (قوله وسواء)
أي في نذب ذبح واحدة الخ (قوله
متكافئتين) أي متساويتين في
أن كلا تجزي ضحية سناً وسلامة
(قوله وهذا) أي ذبح واحدة (قوله
تعددت) أي العقيقة (قوله ولا
تندرج) أي العقيقة (قوله عند
القصد) أي نية أدراج الوليمة في
الضحية لأن الوليمة لا ينذب لها
ذبح والعقيقة ذبيحة بشرط
الضحية وسلامتها (قوله اليوم
أو المولود) احتمالان في تفسير نائب
فاعل سبق (قوله فإن ولد مع طلوع
الفجر) منه يوم أن سبق الخ (قوله
قبل العق عنه) صلة التصديق (قوله
من فحنكه الخ) بيان لعله صلى
الله عليه وسلم (قوله اقترت) بضم
فكسر (قوله بذلك) أي الإدخال
منها

(قوله ويندب) اي الختان (قوله به) اي العبي (قوله اي قطع جزء الخ) تفسير لبعض الاثني (قوله والا) اي وان لم يرد العن عنه
(قوله قوله) اي السامع (قوله به) اي السابع (قوله الى) بشد الياء (قوله حزن) بفتح الجاء المهملة وسكون الزاي فنون (قوله غير)
يقهات منقلا (قوله عزيزا وحكيما) اي مسمى به ما يسمين آخوين (قوله وتسمى بعل) ولم ينكر (اي فالتسمية به جائزة وان كان من
اجزاء الله تعالى الحسنى لا قراره صلى الله عليه وسلم التسمية به ٦٢١ فهو مخصص للنهي عن التسمية باسماء

الله تعالى ويجوز التسمية بالذكر
والاثنى ولد آدم لا الكبير والصغير
وتعددتها وبالي القاسم للنسخ
النهي منها والله اعلم

(باب في اليمين)

(قوله في اليمين) اي حقيقة
واسكاهما (قوله شرعا) واما لغة
فتعلق على مقابل اليسار وعلى
المنزلة وهي القوة كما في قوله تعالى
لاخذ نامة باليمين وقوله تعالى
كنتم تأبوت ما عن اليمين اي تحددت
بافوى الاسباب او من قبل الشهوة
لان اليمين موضع الكبد والكبد
مطنة الشهوة والارادة فانه في
القاموس (قوله تحقيق ما) من
اضافة المصدر لقوله بعد حذف
فاعله (قوله بان كان ممكنا فيهما)
اي العقل والعادة تصوير لمالم
يجب فيهما (قوله وفي العقل)
عطف على فيهما (قوله في هذا) اي
الممكن في العقل دون العادة (قوله
بجهد اليمين) اي اذا كانت على حث

كل شر بن البحر ولا يملن الجبل
فان كانت على بر فحولا يشرب البحر
ولا يمل الجبل كله فلا يثبت ايدا
اذ لا يمكن شربه كله عادة (قوله اذ

لحقيقة فاهديت منها الجيراني فاكلوا واكنا فن وجدسعة فليقل مثل ذلك (و) كره
(الطه) اي المولود (بدمها) اي الحقيقة لغير الجارية مع الغلام حقيقة فاهديت فاهديت
واميطوا عنه الاذى فسر بهم بمساكنات الجاهلية تفعله من تلتطخ رأسه بدمها
وبعضهم بالخلق والتصدق بزنة الشعر وفي الرسالة وان خلق رأسه بخلوق بدلا من الدم
الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به (و) كره (ختانه) اي المولود (بدمها) اي الحقيقة
واخرى يوم ولادته فالتدريش الله تعالى عنه لانه من فعل اليهود لان عمل الناس ويندب
زمن أمره بالصلاة ابن عرفة ولا ينبغي ان يجاوز به عشر سنين الا وهو محتون والراجح ان
ختن المذكورة وخفف الاثنى مستحب اي قطع جزء من الجلد بما على الفرج ولا تستأمل
لغير أم عطية اخفض ولا تمسكي فانه اسرى للوجه واخطى عند الزوج اي لا تبالي
واسرى اي اشرق اللون الوجه واخطى اي الذم عند الجماع لان الجلد تشتمع الذ كرمع
كالمها فتقوى الشهوة لذلك * (تق) تسمية المولود حق ايه ويندب تأخيرها للسابع ان
ازاد العن عنه والاسماء في اي وقت ويجوز ان يختار له اسما قبله ويسميه به فيه قبل العن
او بعده او معه الباسي من افضل الاسماء ذوالعبودية الحديث احب اسماءكم الى عبد الله
وعبد الرحمن وقد سمي صلى الله عليه وسلم بحسن وحسين ويمنع بما قيل كحرب وحزن
وما فيه تركية ومنعها ما لا يرضى الله تعالى عنه بالمهدى فقل له فاهدي قال هذا اقرب
لان الهادي هادي الطريق الباسي وقصرم بلك الاملاك الحديث هو اضع الاسماء
عند الله بخفاء مبهمة ساكنة فنون مفتوحة اي اذل الاسماء اذاسي به مخلوق لان ملك
الاملاك انما هو الله تعالى يخلص غيره عليه الصلاة والسلام عزيزا وحكيما الشبه هسما
باسماء صفة تهاهلي وسمى بعل ولم يشكر وفي معاج انتم بذكرويس ابن رشد للخلاف
في كونه اسم الله تعالى اول القرآن ابن عرفة ومقتضى هذا التصريح

(باب في اليمين)

(اليمين) اي حقيقة شرعا (تحقيق) اي تقرير وتقوية (ما) اي شيء (ليجب) وقوله عقلا
ولاعادة بان كان ممكنا فيهما كدخول الدار ولو وجب شرعا كعلاء الظهور او امتنع شرعا
كشرب مسكرا وفي العقل دون العادة كشرب البحر ويثبت في هذا بجهد اليمين
اذ لا يصور فيه الا العزم على الضد لعدم قدرته على فعله او تمتعافيهما بجمع الضدين

لا يصور فيه الا العزم على الضد اي عدم فعل المخالف عليه فيه انه يصور فيه خلو البال عنهما وهو لا يوجب الخلف (قوله
لعدم قدرته على فعله) فيه انه لا يستلزم العزم على الضد ليدقه خلو البال عنهما (قوله او تمتعافيهما) عطف على ممكنا (قوله فيهما)
اي العقل والعادة

(قوله في هذا) أي الخلق على المنع فيها (قوله بجزءها) أي العيين (قوله لذلك) أي لعزمه على الضد لعدم قدرته على الفعل وفيه ما تقدم وهذا في عين الخلق ليجمع بين حياة وموت فلا ن وأما في عين البرهقولا يجمع بينهما فلا يثبت أبدا (قوله كصير) يفتح التاء والحاء المهملة وضم المثناة تحت مثقلة وإجماع الزاى أي ملئته قدره من الفراغ الموهوم (قوله وفي العادة) عطف على فيهما (قوله بذكر اسم) من إضافة المصدر للمفعول بعد حذف فاعله (قوله وشملت) أي الصفة (قوله من صفات السلب) أي التي معناها سلب محال عليه تعالى (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله أو جبهما) أي اثبتما (قوله صفتين) أي وجوديتين كالحياة والعلم وسائر صفات المعاني (قوله ذلك) أي كونهما صفتين وجوديتين (قوله أنه) أي الله تبارك وتعالى (قوله المستقر الوجود) أي الذي لا آخر لوجوده (قوله فكان) ٦٢٢ يفتح الهمز وشدة النون (قوله إلى القول الثاني) أي أن القدم والبقاء ليسا من صفات المعاني (قوله وقال) أي

ويبحث في هذا بجزءها أيضا لذلك وخرج الواجب فيهما كصير الجرم أو في العادة فقط كطول الشمس من المشرق فتحقيق جنس وإضافته إلى ما يجب فصل مخرج تحقيق الواجب عقلا وعادة أو عادة فقط واصله تحقيق (بذكر اسم الله) وإضافة اسم الله استغراقية أي كل اسم من أسماء الله تعالى الحسنى سواء وضع لجزء الذات كالله أو لصفة من صفاته تعالى كالرحمن والحي والخالق (أو بذكر اسم) صفة (الصفة) كوجود الله تعالى أو السلبية كوحدة الله تعالى عجم وشملت القدم والوحدة من صفات السلب وانظر هل تشمل بقية صفات السلب اه والذي لابن هاشم عن ابن عرفة أن الصفات السلبية لا تنعقد بها العيين ويدل عليه كلام ابن رشد في معارج عيسى قال ابن القاسم في الذي يختلف بقوله لعمر الله وإيم الله أخاف أن يكون يميناً وقال أصبغ هو يمين ابن رشد قال أخاف أن يكون يميناً لاختلاف العلماء في القدم والبقاء فمنهم من أوجبها صفتين له تعالى ومنهم من نفي ذلك وقال أنه باق لنفسه وقديم لنفسه للمعنى موجود قائم به وإن معنى القديم الذي لا أول لوجوده ومعنى الباقي المستقر الوجود فكان ابن القاسم ذهب إلى القول الثاني وقال أخاف الخ نظر القول الأول وذهب أصبغ إلى الأول فقال أنه عين ومثل ما في المدونة لابن القاسم أفاده البناءي أو الذاتية كحياته تعالى لا الفعلية كخلق وهذا فصل مخرج لتحقيق غير الواجب بتعليق فهو عتق أو نحو طلاق فلا يسمى يميناً عند المصنف وأراد بذكر اسم الله حقيقة أو حكماً ليدخل فيها الصيغ الصريحة في القسم إذا نواها كالحلف وأقسم واشهد أن قدر عبقها كلها بالله وأنها قوله بذكر اسم الله الخ أن العيين لا تنعقد بالكلام النفسى وهو الراجح وقال ابن عرفة قيل معناها ضروري لا يعرف والحق أنه نظري فالعين قسم أو التزام مندوب غير مقصود به قرينة أو ما يجب بإنشاء لا يقتصر لقبول معلق بأمر مقصود عدمه اه وهو مبني على قول الأثران التعليق

صفات المعاني (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله للقول الأول) أي بانهم من صفات المعاني (قوله فقال) أي أصبغ (قوله أنه) أي الخلف بالقدم والبقاء (قوله أو الذاتية) عطف على النفس (قوله وهذا) أي قوله بذكر اسم الله أو صفتيه (قوله ليدخل فيها) أي العيين عليه لقوله أو حكماً (قوله إذا نواها) أي القسم (قوله بها) أي الصيغ الصريحة (قوله معناها) أي العيين الشرعي (قوله لا يعرف) بضم ففتح مثقلاً (قوله أنه) معنى العيين (قوله نظري) أي فيعرف (قوله فالعين) أي معناها الشرعي ونص ابن عرفة العيين عرفاً قبل معناها ضروري لا يعرف والحق نظري لأنه يختلف فيه إلا كثر التعليق منه لترجمتها في كتاب الإيمان بالطلاق وإطلاقاتها وغيرها ولولم يكن

حقيقة ما لزمت في الإيمان اللازمة دونية إذا يلزم مجاز دونها وأورده بلزومه دونها إذا كان راجعاً على الحقيقة من برهانه المعنى من الحقيقة ابن رشد وابن بشر وغيرهما مجاز وكل مختلف فيه غير ضروري فالعين قسم الخ (قوله قسم) يفتح القاف والسين أي بذكر اسم الله تعالى أو صفتيه وعلى هذا اقتصر المصنف هنا (قوله أو) للتقسيم (قوله التزام) عطف على قسم جنس وإضافته لمندوب فصل مخرج التزام غيره (قوله غير مقصود به) أي التزام المندوب (قوله قرينة) فصل مخرج السند (قوله أو) للتقسيم (قوله ما يجب بإنشاء) عطف على مندوب (قوله لا يقتصر الخ) حال من ما (قوله معلق) نعت ما يجب بإنشاء أو حال منه (قوله باصر) أي شئ صلة معلق (قوله عدمه) أي الأمر المعلق عليه وهذا في عين البرهقولا فعل كذا فزوجه طالق أو فزوجه حراً والمناسبات أو وجوده ليسهل عين الخلف فهو أن لم يفعل كذا فزوجه طالق أو فزوجه حراً (قوله وهو) أي تعريف ابن عرفة العيين

(قوله فهو) اى تعريقت ابن عرفة (قوله هي) اى سواء كانت قسما او ثلثا المندوب او ما يجب بانشاء من حق او طلاق اوظهار
(قوله فعبدى فلان سر) اى او عليه ان يحج ماشيا او يصدق بكذا او يصوم كذا (قوله الا انه) اى المندوب (قوله تقدم)
اى فى قوله او التزام مندوب الخ (قوله فيعيد) اى ما يجب بانشاء ٦٢٣ (قوله ومثل) بفتحات منقلا (قوله

كالله لا فعلت) بالهاء صيغة بر (قوله
او لا فعلن) بالنون صيغة حنت
(قوله مقامه) بضم الميم (قوله
وكذا) اى ايم فى فتح الهمز وكسره
فى الهاء (قوله اصلهما) اى ايم وام
(قوله ثنتا عشرة) اى بضم الست
الثانية للست الاولى (قوله ومعناها)
اى ايم بلغاتهما الاثنى عشرة (قوله
بالكلام والقرآن) صلة نوى (قوله
وبالمعنى) عطى على بالكلام
(قوله وهو) اى ابو بكر ثم جمعه
عثمان رضى الله تعالى عنه وكان
مقرفا فى صدور الرجال وغيرها فى
الاتقان امر ابو بكر يزيد بن ثابت
بجمعه بجمعه من العصب واللغاف
وصدور الرجال والعصب بضم
العين والسين جريد النخل واللغاف
بكسر اللام وبانشاء المجمة الحجارة
الرفاق وفى رواية والرفاق وفى
اخرى وقطع الاديم وفى أخرى
والاكتاف وفى أخرى والاغلاق وفى
أخرى والاقتاب وسبب جمع عثمان
لهنا كثرة اختلاف الناس فيه حتى
نسب بعضهم بعضا الى الكفر فقال
حذيفة لعثمان بادرجع القرآن
على حرف واحد قبل اختلاف
الناس فيه كاختلاف اليهود فى
التوراة فاستشار عثمان المهاجرين
والانصار فحضره عليه فامر زيد

من اليمين فهو تعريف لليمين من حيث هي فخرج بقوله غير مقصود به القرية النذر كالله على
دينار صدقة فان المقصود به القرية بخلاف اليمين فحوان دخلت الدار فعبدى فلان
حرفانه انما قصد الامتناع من دخول الدار وغير بالرفع صفة التزام وخرج بقوله لا يفتقر
لقبول فحوان بي صدقة مشلا على فلان ومثل قوله ما يجب بانشاء المندوب فحوانت حوالا
انه تقدم فيعيد باليس بغير دوب كالطلاق والظهار وقوله معاق الخ بالرفع صفة ما يجب
لان ما نكره موصوفه فحوانت طالق ان دخلت الدار ومثل المصنف لليمين فقال (كالله)
وواقه وتالله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لا فعلت أو لا فعلن (وهالله) بحذف
حرف القسم اى الواو واقامةها التنبيه مقامه (وام الله) بفتح الهمز وكسره وكذا أم
وكذا أصلهما وهو ايم فهذه ستة وم ومن بثلث الميم فيه ما فهذه ثنتا عشرة لغة كل
منها يمين كما صوبه ابن رشد ومعناها البركة القدسية فان اريد بها الحادث لم تكن يميناً وان لم
يردوا احد منهم ما نفي كلام الابي ما يفيد انها يمين (وحق الله) ان اراد عظمتها واسمها فاقه
الالهية او حكمه او تكليفه ولم يرد شئ فان اريد به الحقوق التى له على عباد من
العبادات التى امرهم بها فليست يمين (والعزيز) من عزيز يعز بفتح العين فى المضارع اى
الذى لا يغلبه شئ وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما الذى لا يوجد له مثل او يكسرها
اى الذى لا يكاد يوجد غيره كما قال القراء وال فيه للكمال اى الكامل العزة ويصح جعلها
للهما الحضورى وهذا ما لم يرد من جعله الله عزى من المخلوقين (وعظمته وجلاله) اذا
اريد به المعنى القديم وهو وصفه تعالى القديم الباقي فان اريد عظمته وجلاله اللذان
خلقهما فى بعض مخلوقاته فليست يمين (وارادته) تعالى واطفه وغضبه ورضاه ورحمته
وميثاقه عند الاكثر كما فى ابن عرفة الا ان يريد الحادث فى الخلق (وكفاته) اى التزامه
تعالى ويرجع لكلامه القديم وهو من صفات المعانى (وكلامه والقرآن والمصحف)
ان نوى المعنى القديم الذى ليس بحرف ولا صوت ولم ينوشه با فان نوى المنزل المؤلف من
الحروف بالكلام والقرآن وبالمصحف الاوراق والكتابة والحمد الجامع لهما فليست يميناً
ومثل هذا يقال فى الحلف بالكتاب وبما نزل الله على المشهور واتفقوا على تسمية المنزل
المؤلف قرآناواختلفوا فى تسمية القديم به واقل من جمع القرآن ابو بكر رضى الله تعالى
عنه وهو اول من سماه مصحفاً (وان قال) شخص بالله لا فعلت او لا فعلن فقبل له انه قد
عليك اليمين ولزمك الترتل او الفعل للبر فقال لم تنعقد لاني (اردت) بقول بالله (وثقت)
او اعتصمت (بالله ثم ابتدأت) واستأنفت قولى (لا فعلن) أو لا فعلت ولم اجعله محلوفا
عليه (دين) بضم فكسر مثقلا اى وكل لديه وقبل قوله بلا يمين فى الفتوى والقضاء

ابن ثابت وسعيد بن العاصي وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بجمعه لجمعه فى المصحف اه
(قوله لا فعلت) بالهاء صيغة بر (قوله أو لا فعلن) بالنون صيغة حنت (قوله لبر) اى فى عينك على لزمك

(قوله لم يتدبش بعد بالله) بان اقتصر عليه وسكت عقبه (قوله بان ذلك) اي التأويل بوثقت أو اعتصمت (قوله بالباء الموحدة) اي
يجري اسم الله تعالى بها (قوله دون الماء القوقية) اي ودون جرمها (قوله هذا) اي كون مثل بالله بالرحمن مثلاً (قوله بان ما ذكره)
اي الموقول من قوله أردت وثقت (قوله وجوابه) اي بحث البساطي (قوله قسم مقدر) اي غير بالله (قوله وليس) اي المقدرا الخ
حال منه (قوله اي ولم تلزمه عين) تفسر ٦٣٤ للمقدر (قوله فقال) عطف على اخرج (قوله الى اليمين) صلة سبق (قوله لعدم

ومفهوم قوله ثم ابتدأت لافعلن انه ان لم يتدبش بعد بالله فانه يدين بالاولى حيث لم ينو
اليمين واشعر قوله موثقت بالله بان ذلك خاص بالباء الموحدة دون الماء القوقية وهالله وهو
كذلك والظاهر ان مثل بالله بالرحمن مثلاً ويقيد هذا قول ابن شاس او بالرحمن ويحث
البساطي بان ما ذكره انما يظهر فيما لا يتعين كونه جواباً بالقسم اما في مثل لافعلن الذي
مثل به فينبغي ان لا يقبل ما ادعاه وجوابه ان لافعلن جواب قسم مقدر وليس بعين
كوالسكبة واخرج من مقدر بعد قوله دين اي ولم تلزمه عين فقال (لا يسبق لسانه) الى
اليمين فتلزمه اليمين وليس يخرج من قوله دين لاقتضائه عدم قبول قوله مع انه مقبول واليمين
لازمة لعدم احتياجها الى نية كما لا ين عرفة وفائدة قبول قوله انه اذا قيل له تعمدت الحلف
على كذا الخلف انه سبقه لسانه في صدق في عينه الثانية ولا تلزمه لاجلها كقارة فالمراد
يسبق لسانه غلبته وجريانه لا انتقاله من لفظ لا تخرفان هذا يعذره كسبقة في الطلاق
كما يأتي للمصنف ابن غازي الظاهر ان مراده بسبق اللسان ان يسبق اللفظ من غير عقد
كبي والله لا والله وفيه قولان المشهور ما في المدونة انه ليس بلغو وذهب اسمعيل القاضي
والاجري الى انه المراد بقوله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغوفى ايمانكم واختاره للشمس
وابن عبد السلام وابن أبي جرة والعبدوسي فحمل كلامه على المشهور ورد النفي لحكم
المسئلة التي قبله اولى من جملة على القول الثاني برد النفي اقول به كراقة لا يسبق لسانه
ولذا اقتصر بعد على تفسير اللغو بما يعتقده فظهر نفيه والله تعالى أعلم (وكعزة الله) ان
اراد بها صفته تعالى القديمة الباقية التي هي منته وقوته (واماته) اي تكليفه الرجوع
لكلامه القديم (وعهده) اي كلامه القديم الذي عاهده خلقه ومحل كون كل من اماته
وعهده يميناً ان أتى معه بالاسم الظاهر بان قال وأمانة الله وعهد الله فالاولى الاتيان به
في المثال لانه لبيان الصيغ التي تنعقد اليمين بها (وعلى عهد الله الآن يريد) بعزة الله وما
بعده المعنى (الخلق) لله تعالى في العباد المراد من قوله تعالى سبحانه ربك رب العزة ومن
قوله تعالى انا عرضنا الامانة لآية ومن قوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسمعييل فلا
تنعقد بها عين ويكون الحلف بها غير مشروع البساطي لا يرجع الاستثناء الى عهد الله لان
لفظ على واضافة العهد الى الله ينعان ارادة الخلق وينبغي رجوعه لما قبل الكاف أيضاً
من قوله وحق الله الخ كما وقع التقييد فيها بعدم ارادة الحادث (وكأخلف) بفتح فسكون
(وأقسم) بضم فسكون (وأشهد) بفتح المهمز وماضيها كذلك (ان نوى) اي قدر (بالله)

احتياجها) اي اليمين الى نية على
الزومها بسبق لسانه (قوله غلبته)
اي الحلف على لسانه (قوله
وجريانه) اي الحلف على لسانه
بكثرة (قوله الى انه) اي سبق
اللسان (قوله كلامه) اي المصنف
(قوله برد النفي) اي لا يسبق لسانه
الخ تصوير لجله على المشهور
(قوله برد النفي اقول به كراقة
تعالى) تصوير لجله على الثالث (قوله
ولذا) اي جريانه على المشهور
صلة اقتصر (قوله بعد) بالضم
عند حذف المضاف اليه ونية
معناه (قوله منته) بفتحات اي
عظمته وجلاله (قوله اي تكليفه)
اي أمره ونهييه (قوله عاهده
خلقته) اي كفهم أو اترحمهم
فضلا منه تعالى (قوله به) اي
الاسم الظاهر (قوله لانه) اي
المثال (قوله رب العزة) فسرهما
الحلى بالغلبة وقيل حبة عظيمة
محطة يصعد في أو بالعرش وقيل
قوة الخلق (قوله الامانة) المحلى
الصلوات وغيرها المنافي فعلها من
الثواب وتركتها من العقاب (قوله
وعهدنا الى ابراهيم واسمعييل)
الحلى أمرناهما فهذا ارجع

للكلام القديم فتعقد اليمين به فالمناسب عدم ذكره واجيب بانه الماهوديه من الظهير قوله لان لفظ على واضافة عقبها
العهد الى الله ينعان ارادة الخلق فيه فطر اذ يصح على ما عهد الله به الى فيهم المكلفين من العبادات فالظاهر رجوع الاستثناء
له أيضاً (قوله من قوله وحق الله الخ) بيان لما (قوله وماضيها) اي حلفت وأقسمت وشهدت (قوله كذلك) اي مضارعها في الحكم

(قوله عقبها) اي أحلف واقسم واسمى (قوله اوبعضه) اي الله تعالى ١٢٥ (قوله انشاء اليمين حثث) اي

حين تقدير بالله عقبها عليه لا انعقاد
اليمين بها (قوله مثلاً) اي مما لا تتعقد
اليمين به (قوله او الاخبار) عطف
على بالتبني (قوله في الماضي) اي
تعبيره به (قوله بانه حلف) صلة
الاخبار (قوله او قصد) عطف
على نوى (قوله وجه) بضم فكسر
منقلاً (قوله به) اي اعاهد (قوله
حصوله) اي في صيغة الحث (قوله
عدمه) اي في صيغة الير (قوله
والثاني) عطف على الاول (قوله
خرج) بضم فكسر منقلاً اي قيس
(قوله ومثلها) اي لك على عهد
واعطيك عهداً في عدم انعقاد
اليمين بها (قوله به) اي حاشا الله
(قوله اكنه) اي استعمال حاشا
الله في الكلام القديم (قوله انه)
اي حاشا الله (قوله والواو التي في
المتن للعطف) اي للقسم وهذا
جواب ما يتوهم ان صريح كلام
المصنف انه لا يتعقد القسم بها
مع الواو (قوله لانه) اي معاد
الله الخ عليه لعدم انعقادها بها
(قوله او المجعة) عطف على المهمة
(قوله لذلك) اي كونه ليس من
صفات الله تعالى (قوله بالاول)
اي حاشا الله (قوله من انه اذا نوى
حرف القسم الخ) بيان لما (قوله
وان كان خبراً) اي عن الله بانه
راع او كقيل (قوله فلا) اي ليس
عينا (قوله عند عدم قصده) اي
القسم

عقبها واولى ان نطق به اوبعضه لقصد انشاء اليمين حينئذ ومفهوم ان نوى بالله انه ان
نوى بالتبني مثلاً او الاخبار كاذبا في الماضي بانه حلف لا يفعل كذا اولى علمه او قصد
بضارعتها انه ان لم يسكت مخاطبه بحلف لا يفعل اولى علمه فلا عين عليه ولو نطق بالله
(واعزم) بفتح فسكون وكذا عزم (ان قال بالله) لان نواه لان معنى اعزم اقصد واهتم
وتقييده بالله يقيد استعماله في القسم (وفي) انعقاد اليمين بقوله (اعاهد الله) لافعال
اولا فعلن كذا وعدم انعقادها به (قولان) لم يطاع المصنف على ارجحية أحدهما وجه
الاول بانه لما علق به ما قصد حمله أو عدمه دل على قصد الحلف به والثاني بأن العهد من
العبد ليس من صفاته تعالى وخروج ابايع الله على اعاهد الله (لا) تنعقد اليمين (قوله
لك على عهد) لافعال كذا اولى علمه (او) قوله (اعطيك) بضم الهمز (عهداً) على ترك
كذا وفعله وهذا بعض مفهوم قوله بذكر اسم الله اوصفته ومثله ما لك على عهد الله
او اعطيك عهد الله ولو ذكر المصنف هذا الفهم ما ذكره بالاولى (و) لا تتعقد بقوله
(عزمت) أو اعزم (عليك بالله) لا تفعل ولا تفعلن وأعزم بالله السابقة التي تنعقد اليمين بها
ليس فيها عليك وحلف بها على فعل نفسه وهذه سأل به غيره واقسمت او حلفت عليك بالله
لا تفعل ولا تفعلن عين لانه صريح في القسم فلم يصرفه عنه قوله عليك بخلاف عزمت فانه
لم يوضع للقسم ولم ينقل اليه لكنه يستدعي التاكيد وهو يكون بالقسم ففيها شائبة فان
ترك معها عليك صارت عينا والافلا (و) لا تتعقد اليمين بقوله (حاشا الله) ما فعلت او
لا تفعلن لان معناه تنزيه امثاله تعالى ويحتمل ان المراد به الكلام القديم الدال على تنزيه
سبحانه وتعالى عما لا يليق به لكنه مجاز يحتاج اقرينة ونية وظاهر المصنف انه ليس عينا
ولو اتى قبله بواو القسم وكذا يقال فيما بعده والواو التي في المتن للعطف (و) لا تتعقد بقوله
(معاد الله) لافعال ولا فعلن كذا بالدال المهمة من العود اي الرجوع من ان الله ليس
من صفاته تعالى او المجعة اي التحصن منا والاعتصام به سبحانه وتعالى لذلك ومحتمل كون
حاشا الله ومعاد الله ليس متابعين ان اراد الحادث ولم يردشياً فان اراد بالاول كلام الله
تعالى القديم الدال على تنزيه سبحانه وتعالى عما يستحيل عليه او اراد بمعاد الذات
واضافه للبيان فهما عين وفي التوضيح عن النوادر بعض اصحابنا في معاد الله ليست بيمين
الا ان يريد بها اليمين وقيل في معاد الله وحاشا الله ليستا بيمين بحال (و) لا تتعقد بقوله (الله
راع) اي حافظ (او كقيل) اي ضامن لافعال ولا فعلن ان رفع الاسم الكريم لانه حينئذ
اخبار الا ان يريد به اليمين كما يفهمه ما ذكره التونسي في الله لا فعلن تنصب الجملة من
انه اذا نوى حرف القسم ونصب بحذفه فيمين وان كان خبراً فلا الا ان ينوى اليمين وامان
جره لمنا وما بعده خبره فغير يمين عند عدم قصده فان قصد به حرف قسم مقدور يمين
ولم يقصد القسم لان غاية ما فيه انه فصل بين والله وبين المقسم عليه وهو لا فعلت

اولا فاعان بجملة وهي راع او كقبل ومبتدؤه المقدر وهذا لا يمنع كونه يمينا ومثل الله كقبل
علم الله الشيخ سالم عد صاحب الخصال مما يوجب الكفارة يعلم الله وفي البيان اذا قال يعلم
الله استحب له الكفارة احتياطاً تنزيلاً له منزلة علم الله بكسر العين وسكون اللام يصحون
ان اراد الحالف وجبت الكفارة لان حروف القسم قد تحذف (و) لاتنقض بقوله (والنبي)
لا فعلت ولا فعلان (و) لا بقوله (والكعبة) ما فعلت اولاً فعلان والحجر والبيت والمقام
ومكة والصلاة والصوم والزكاة وخاتم الصوم الذي على فم العباد والعرش والكرسي
من كل مخلوق معظم شرفا وفي حرمته الحلف به وهو قول الاكثر وشهره في الشامل وكرامته
وشهره الفاصك هي في قولان محله ان كان صادقا والاحرم اتفاقا قابل رجا كان بالنبي
كفرا لانه استنزه قاله الحط لا يقال تعليقه بقيد انه سب لا بانقوله معناه يقيد الاستنزه
لانه قصده واما الحلف بما ليس بمعظم شرعا كالدي والانصاب وحياة أبي ورأس أبي
وتربة أبي فلا شك في تحريمه ولا ينبغي أن يختلف فيه وفي الحديث ان الله نهاكم أن تمحلوا
بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او لمصعب قاله صلى الله عليه وسلم حين جمع عرب حلف
بأبيه في سفر فاحلف به بعد ذلك حتى توفي رضى الله تعالى عنه (و) لاتنقض بصفة فعلية
(كانخلق) والرزق والاحياء (والامانة) بكسر الهمزة وبفتحة الهمزة فوقيتين آخره ضد
الاحياء ابن يونس لا كفارة على من حلف بشئ من صفات افعاله تعالى كالخلق والرزق
والاحياء والامانة واما القاتل والرائق والمحبي والمميت فهذا الحالف باسم الله
تعالى فعليه الكفارة وان دلت هذه الاسماء على صفات افعاله (أو) اي ولاتنقض ان قال
(هو) أي الحالف وعبر عنه بضمير الغائب دفعا لشناعة اسناد الخبر الا في اضمار المتكلم
(يهودي) او نصراني أو مجوسي أو مرتد أو على غير مله الاسلام واسارق او زان او عليه
غضب الله او عنة الله ان فعل كذا او ان لم يفعل ثم حنث فليس يمين ولا يرتد ولو كذب في
كلامه لقصد انشاء اليمين لا الاخبار عن نفسه بذلك ولذا ان لم يكن في عين فانه مرتد ولو
جاهلا وهازلا وخبر من حلف بمله غير الاسلام فهو كما قال ابن عبد البر ليس على ظاهره
وانما المراد النهي عن موافقة هذا اللفظ ولا يرتد من قال هو يهودي ليغتر به يهودية
ليتزوجها مثلاً (و) لا كفارة في عين (غموس) متعلقة بماض وفسرها بقوله (بأن شك)
الحالف فيما اراد الحالف عليه هل هو كما اراد ان يحلف عليه اولا (او ظن) الحالف ان
المحلف عليه كما اراد ان يحلف عليه ظنا غير قوي وأولى ان تعمد الكذب (وحلف) على
شك او ظنه الضعيف أو تعمد الكذب واستمر على ذلك (بلائين صدق) بأن تبين ان
الامر على خلاف ما حلف عليه اوبقى على شك او ظنه فان تبين صدقه فليست غموسا
وكذا ان جزم او ظن ظنا قويا وسبق قول واعتمد البات على ظن قوي وكذا ان قال في يمينه
في ظني فان تعلقت بحال او استقبل كقرت على المعتمد ابن غازي قوله بلائين صدق
مفهوما لو تبين صدقه لم تكن عين غموس وهو المتبادر من قولها قال مالك رضى الله

(قوله بجملة) بالتسوية صلة فصل
(قوله وهي) اي الجملة المفصول بها
بين والله والمقسم عليه (قوله ومثل
الله كقبل علم الله) بكسر العين
وسكون اللام (قوله ان اراد الحالف)
اي بقوله علم الله (قوله والحجر)
بفتح الحاء والجيم (قوله وهو)
اي الحرمه وقد كره لثذ كبره
(قوله سب) اي فيقتل بلا استتابة
فمنافي قوله بل رجا كان كفرا
المقيد انه يستتاب (قوله كالدي)
بضم الدال مقصورا جمع دمية
أي الصور من العاج (قوله
والانصاب) أي الاصنام (قوله فلا
شك في تحريمه) جواب اما (قوله
لقصد انشاء اليمين الخ) علة لا يرتد
(قوله وخبر من الخ) اضافته للبيان
(قوله قال ابن عبد البر الخ) خبر
خبر (قوله كقرت) بضم فكسر
منقلا (قوله من قولها) أي المدونة

(قوله وهو لا يدري الخ) حال (قوله وعلى هذا) صلة (قوله وعلى) أي المتبادر صلة (قوله وعلى) (قوله وعلى) أي المدونة خبر لا بوالفضل (قوله وان كان دون الخ) حال (قوله عياض) بيان لا بوالفضل (قوله وهو) أي جملة على موافقة البرلاني الائم (قوله انه) أي من حذف شا كأم ثبتت موافقة (قوله آثم) بد الهمز وكسر المثلثة (قوله فالغموس والغواخ) فصل لما تقدم (قوله كقرنا) بضم فكسر مثقلا (قوله كقرت) بضم فكسر مثقلا (قوله بلا ماض تكون) صادق بكونها بحال وكونها استقبال (قوله كذا) أي الغموس المتعلقة بحال او مستقبل في التكفير (قوله لا غير) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أي لا تكفر اللغو المتعلقة بغير المستقبل وهي المتعلقة بحال او ماض (قوله فامثلا) تكملة للبيت والقه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله هذا) أي تعلق الغموس والغوا بمستقبل (قوله به) أي المستقبل (قوله لا أعرفه) خبر تعلق (قوله وفيه) أي تعلق ابن الحاجب اللغوي به من اضافة المصدر لفعوله وتكميل جملة برفع فاعله (قوله وقوله) أي ابن عبد السلام (قوله يتأني) أي اللغو

تعالى عنه ومن قال واقع ما قبلت فلانا أعمس وهو لا يدري القبه ام لائم علم بعد مجئنه انه كما حلف بروان كان على خلاف ذلك اثم وكان كنه عند السكذب فهي أعظم من أن تكفر وعلى هذا المتبادر جملة ابن الحاجب ابن عبد السلام وعليه حل ابن عتاب لفظ العينية فيما يشبه مسئلة المدونة وحل غير واحد من الشيوخ لفظ المدونة على انه وافق البري الظاهر لان اثم جرأته بالاقدام على الحلف شا كاسقط عنه لان ذلك لا تزليه الا التوبة وهو ظاهر في الفقه بعيد من لفظ المدونة وعن جملة على موافقة البرلاني اثم الحلف على الشك وان كان دون اثم المتمد أبو الفضل عياض ابن عرفة وهو خلاف قول أبي محمد في الحالف على شك أو ظن ان صادف صدقا فلا شيء عليه وقد خاطروا وقال النخعي الصواب انه آثم وصحبت غموسا لانهم اتهموا صاحبها في النار وقيل في الاثم المصنف وهو أظهر لانه سبب حاصل أي وجود بخلاف الغموس في النار فانه ليس محققا اذا فعل الذنب تحت المشيئة عند أهل السنة ولا تنهت عليه النار وأجيب عن الاول بأن معنى قوله تنهت في النار انه يستحقها بسببها ولا يلزم من استحقاقها ادخلها (وليس تنهت) القائل هو يهودي وما الحق به وما بعده (الله) أي يتب وجوبا بأن يتدم ويقطع ويعزم على عدم عودته لمثله هذه حقيقة الاستغفار (وان قصد) الحالف (بكالعزى) بضم العين المهملة وفتح الزاي مشددة من كل معبود من دون الله تعالى كاللات والانياء والصالحين كالسج والعزير (التعظيم) للمعروف به منهم من حيث كونه معبودا او منسوب اليه فعل كالإلزام (ف) حلقه (كفر) لانه تعظيم خاص بالله تعالى وإشرار في الألوهية وان لم يقصد تعظيما فخرام اتفاقا في الاصنام وعلى خلاف سبق في الانبياء وكل معظم شرعا والإلزام واحد هازل بحمل خشبة السهم بلا نصل كانوا اذا قصدوا أمرا كتبوا على واحد أمرني ربي وعلى آخرها أي ربي وعلى آخر عقل وخطوها بحيث لا يميز بعضها من بعض وأخرجوا واحدا فان خرج الذي عليه أمرني ربي فعلوا وان خرج الذي عليه نهاني ربي كفوا وان خرج الذي عليه عقل أعادوا الضرب (ولا) كفارة في عين (لغو) بفتح اللام وسكون العين المججمة متعلقة بماض احوال وفسرها بقوله يحلف (على ما) أي شيء (بعمقه) أي يجزم به حال حلقه (فظهر) بعد حلقه (نفيه) أي مخالفة لاعتقاده فلا كفارة عليه ان كان المألوف عليه ماضيا اتفاقا او حالا على المعتمد فان تعلقت بمستقبل فعليه كفارتها فالغموس واللغو ان تعلقت بماض فلا كفارة فيه - ما اتفاقا وان تعلقتا بمستقبل كقرنا اتفاقا وان تعلقتا بحال كقرت الغموس دون اللغو ع

كفر غموسا بلا ماض تسكون كذا * لغو بمستقبل لا غير فامثلا

البناني هذا مقتضى ما ذكره ابن عبد السلام عن مقتضى كلام أكثر الشيوخ في اللغو وعن بعضهم في الغموس وقال ابن عرفة والمعروف لا لغو ولا غموس في مستقبل وتعلق ابن الحاجب اللغوي لا أعرفه وقبوله ابن عبد السلام وقوله يتأني في المستقبل كالماضي

(قوله فيها) أي الماضي والحال (قوله يرد) بضم قفح مثقلا خبر قبول (قوله لانه) أي المستقبل (قوله تركها) أي الكفارة (قوله الاول) أي الحالف على ما وقع (قوله وجرأة الثاني) أي الحالف على ما يقع (قوله تمتنع) أي عقلا وعادة (قوله هو) أي كونه غموسا (قوله مهددا) أي مخوفا بضرب وبقوه (قوله مجع على الكفارة) اعزمه على عدم فعل ما حلف عليه (قوله الماضي) أي أو الحال فقط دون المستقبل (قوله من عتق الخ) بيان الغير (قوله ومثلها) أي اليمين الشرعية في اعتقار الغوفية ابن عرفة ولا غمولا وغرس في غير موجب الكفارة ٦٢٨ ابن رشد اتفاقا وعممه ابن بشير في كل عين لا يقضى بموجب حنثها

والحال وأكثر كلام الشيوخ فيه ما يرد بأن شأن العلم الحادث تعلقه بما وقع لا بالمستقبل لانه غيب فلا يلزم من ترك الكفارة في حاقه على ما وقع تركها في حاقه جرما على ما يقع اهذرا الاول وجرأة الثاني التوضي الاشبه في مستقبل تمتنع كوالله لا تطلع الشمس غدا انه غموس قلت هو ظاهر قولها على تعدد الكذب الصقلي من حالف مهددا به من أهله مجع على الكفارة وعدم الوفاء بيمينه لم يأثم قلت ظاهره لو كان غير مهددا ثم اه وقال البرزلي المشهور أن من ملق الغموس والغوه والماضي لكن اختار التوضي ان تكون الغموس في المستقبل المتنع عقلا وعادة نظر الحط (ولم يقد) لغوا اليمين في الحلف (بغير الله) تعالى والتدراهم واليمين والكفارة من عتق وطلاق ووج وصوم وصلاة وصدقة وقهوها مما يوجب الحنث فيه غير الكفارة فاذا حلف بشئ من هذه على شئ بعقده ونظر خلافه فانه يلزمه ما حلف به ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع عن سلعة له بائعها فبان انه انما دفعه لاشبهه فقال ما كنت ظننت أن دفعته الالبانها فقال مالك رضي الله تعالى عنه حنث وابن الماجشون لا نبي عليه انما أصل يمينه أنه دفعه اليه فيما يرى وأنه لم يجبه عنه قلت ذكره في ترجمة نفسها الحالف على أمر يظنه قبيح غير يقضى الخلاف في الغموس الطلاق وليس كذلك بل في حمل لفظه على ظاهره أو التخصيص بالباطل العتي عن معنون من قال اشهود ذكر الحق قد ضاع فاكتبوا لي بدله وحلف بالطلاق فاعلمه في موضع من المواضع ولا هو في بيته ثم وجده في بيته لا يحنث لانه أراد في علمه ابن رشد حمله على البساط دون اللفظ وهو المشهور اه (قوله وعدمها) أي الافادة (قوله في غيرها) أي اليمين بالله

والحال وأكثر كلام الشيوخ فيه ما يرد بأن شأن العلم الحادث تعلقه بما وقع لا بالمستقبل لانه غيب فلا يلزم من ترك الكفارة في حاقه على ما وقع تركها في حاقه جرما على ما يقع اهذرا الاول وجرأة الثاني التوضي الاشبه في مستقبل تمتنع كوالله لا تطلع الشمس غدا انه غموس قلت هو ظاهر قولها على تعدد الكذب الصقلي من حالف مهددا به من أهله مجع على الكفارة وعدم الوفاء بيمينه لم يأثم قلت ظاهره لو كان غير مهددا ثم اه وقال البرزلي المشهور أن من ملق الغموس والغوه والماضي لكن اختار التوضي ان تكون الغموس في المستقبل المتنع عقلا وعادة نظر الحط (ولم يقد) لغوا اليمين في الحلف (بغير الله) تعالى والتدراهم واليمين والكفارة من عتق وطلاق ووج وصوم وصلاة وصدقة وقهوها مما يوجب الحنث فيه غير الكفارة فاذا حلف بشئ من هذه على شئ بعقده ونظر خلافه فانه يلزمه ما حلف به ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع عن سلعة له بائعها فبان انه انما دفعه لاشبهه فقال ما كنت ظننت أن دفعته الالبانها فقال مالك رضي الله تعالى عنه حنث وابن الماجشون لا نبي عليه انما أصل يمينه أنه دفعه اليه فيما يرى وأنه لم يجبه عنه قلت ذكره في ترجمة نفسها الحالف على أمر يظنه قبيح غير يقضى الخلاف في الغموس الطلاق وليس كذلك بل في حمل لفظه على ظاهره أو التخصيص بالباطل العتي عن معنون من قال اشهود ذكر الحق قد ضاع فاكتبوا لي بدله وحلف بالطلاق فاعلمه في موضع من المواضع ولا هو في بيته ثم وجده في بيته لا يحنث لانه أراد في علمه ابن رشد حمله على البساط دون اللفظ وهو المشهور اه (قوله وعدمها) أي الافادة (قوله في غيرها) أي اليمين بالله

تعالى (قوله وقصده) أي الاستثناء (قوله شروطة) أي الاستثناء (قوله فان سبقه لسانه اليه) أي الاستثناء أو مقهور ان قصده (قوله وان قصده) مباغاة في الزوم (قوله وما ألحق بها) أي اليمين بالله في الجواب الكفارة (قوله اذلا خلاف فيه) أي الا أن يشاء الله أي في انه استثناء رافع للكفارة عمله لقوله ولا يرجع لقوله الا أن يشاء الله (قوله لفظه) أي المصنف (قوله من رجوعه) أي على الاظهر بيان لما (قوله للثلاثة) أي الا أن يشاء الله أو يريد أو يقضى

(قوله في الاخيرين) أي ويريد اويقضي (قوله أشار) أي المصنف (قوله به) أي قوله ويريد اويقضي على الاظهر (قوله ومن حلف لا فعل كذا الآن يقضي الله الخ) بيان لما في رسم اوصى من سماع عيسى (قوله ويريد) أي الله تعالى (قوله غيره) أي المخلوف عليه تنازع فيه يقضي ويريد (قوله فليس) أي قوله الآن يقضي الله ويريد غيره جواب من (قوله عيسى) أي قال (قوله هو) أي الآن يقضي اويريد الله غيره (قوله فحمله) أي قول عيسى هو في اليمين بالله تعالى استثناء (قوله على الخلاف) أي اقول ابن القاسم الان يريد اويقضي ليس استثناء في اليمين بالله تعالى (قوله واختار) أي ابن رشد (قوله قول عيسى) أي هو في اليمين بالله تعالى استثناء (قوله ابن القاسم) أي من حلف لا فعل كذا الخ (قوله فلا يكون) أي قول عيسى (قوله خلافا) أي لقول ابن القاسم لان قول ابن القاسم ليس استثناء في الطلاق وقول عيسى استثناء في اليمين بالله تعالى (قوله والاول) أي جعل قول عيسى على الخلاف (قوله لسماعه) أي عيسى (قوله اياه) أي ابن القاسم (قوله ان فعلت) بضم التاء (قوله الآن بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله ان فعله) أي المخلوف عليه (قوله حنث) أقول الظاهر أن هذا السماع شاهد لحل النواذر على اليمين بالطلاق (قوله ذلك) أي استثناءه بالمسبقة ونص ٦٢٩ ابن عرفة والاستثناء بمسبقة الله تعالى في

ذات الكفارة يرفع حكمه وسمع
اشبه ان نوى به الاستثناء وان
لهجا كقوله تعالى ولا تقولن شيئا
ولم تدخلن المسجد الحرام لم يغن
شيئا الشيخ عن محمد وكذا ان كان
سهوا واستهتارا وسمع عيسى بن
القاسم من حلف لا فعل كذا الا
أن يقضي الله اويريد غيره ليس
ثبنا عيسى هو في اليمين بالله ثبنا
فحمله ابن حارث وابن رشد على
الخلاف في اليمين بالله واختار قول
عيسى وظاهر النواذر جعل قول
ابن القاسم على اليمين بالطلاق فلا
يكون خلافا والاول اظهر

اويقضي على الاظهر أي في الاخيرين أشار به لما في رسم اوصى من سماع عيسى من
كتاب النذور ومن حلف لا فعل كذا الآن يقضي الله اويريد غيره فليس استثناء عيسى
هو في اليمين بالله تعالى استثناء ابن عرفة فحمله ابن حارث وابن رشد على الخلاف في اليمين
بالله واختار قول عيسى وظاهر النواذر جعل قول ابن القاسم على اليمين بالطلاق فلا
يكون خلافا والاول اظهر لسماعه اياه في الايمان بالطلاق من قال لاهم أنه ان فعلت
كذا الآن بقدر فأنت طالق ان فعله حنث ابن رشد لاشبه لاشي عليه وهو القياس
والنظر اذ لا فرق بين الاستثناء بقضاء الله او قدره أو مشيئته وابن القاسم يرى انه ينفعه في
المسبقة فقط ولو قال ان فعلت كذا الآن يشاء الله فأنت طالق نفعه استثناءه عند الجميع
وقال ابن دحون لا ينفعه ذلك على قياس هذه الرواية اه وهل الاستثناء رافع للكفارة
فقط او حل لليمين من أصلها قول ابن القاسم وابن الماجشون مع القاضي وفتها الامصار
وتظهر فائدة الخلاف فيمن حلف واستثنى ثم حلف انه ما حلف وفيمن حلف انه لا يحلف
خلف واستثنى فيحنث فيهما على الاول والثاني ولو حلف لا يكفر خلف واستثنى فلا شيء
عليه فيهما (وأفاد) الاستثناء (بكالا) وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما في معناه
من شرط وصفة كما لا ينشأ وغاية وبدل بعض فحوا لله لأكم زيدا اليوم كذا أو ان

لسماعه اياه في الايمان بالطلاق من قال لاهم أنه ان فعلت كذا الا ان يقدر فأنت طالق ان فعله حنث ابن رشد لاشبه
لا شيء عليه وهو القياس في النظر اذ لا فرق بين الاستثناء بقضاء الله تعالى أو قدره أو مشيئته وابن القاسم رأى انه ينفعه
في المسبقة فقط ولو قال ان فعلت كذا الآن يشاء الله فأنت طالق نفعه استثناءه عند الجميع وقال ابن دحون لا ينفعه ذلك
على قياس هذه الرواية والمذهب ان قوله الا ان أرى غير ذلك نافع في كل شيء وفي كون الا ان يرى الله تعالى غير ذلك كذلك
أولا يرفع قول عيسى مع ابن القاسم وقول أصبغ وهو في غيرهما مطلقا وفي الرابع لفعل علق عليه طلاق خلاف
بأنى ان شاء الله تعالى (قوله فقط) أي دون حل اليمين فهى منعقة دولا كفارة فيها (قوله على الاول) أي انه رافع للكفارة
فقط (قوله لا الثاني) أي انه حل لاصل اليمين (قوله فيهما) أي الاول والثاني (قوله وخلا الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله وما
في معناه) أي الاستثناء (قوله من شرط الخ) بيان لما

ضريفي او ابن عمرو والى وقت كذا اولاً كأم طر بل ابن عمرو (في الجمع) أي جميع
 الإيمان بالله او بعتق وطلاق وقال ابن غازي أي جميع متعلقات الإيمان مستقبله وماضية
 كانت الإيمان منعقدة او نحوها كذا ابن عبد السلام فمن حلف أنه يشرب البحر او يحمل
 الجبل او يمت الميت ثم استثنى فلا ثم عليه وهذه قاعدة الاستثناء وحده على جميع الإيمان
 معناه اذا قال أنت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الا واحدة نفعه الاستثناء بالابشر وطه
 الآتية في قوله (ان اتصل) الاستثناء بان شاء الله او بالا واحد أي أخواتها والمعتبر
 اتصاله بالمقسم عليه حيث تعلق الاستثناء به واما ان تعلق بالمقسم به أي بعدد كافي
 الطلاق ولا يكون هذا إلا بالا واحد أي أخواتها فهل لابد من اتصاله بالمقسم به نحو عليه
 الطلاق ثلاثاً الا واحدة لا يفعل كذا اولاً فلعنه الا واحدة خلاف فان انفصل لم يقد
 نحو عليه الطلاق ثلاثاً لا يفعل كذا اولاً فلعنه الا واحدة خلاف فان انفصل لم يقد
 كان مشيئة أو غيرها (الا) أن يكون الفصل (لعارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس
 وانقطاع نفس قاله ابن الموزان وتناوب وظاهره ولو اجتمعت هذه الامور وتكررت
 لارسل السلام وحده عطاس وتشميته فيضمر (ونوى الاستثناء) أي النطق به لان جرى على
 لسانه بلا قصد بل سهواً فلا يقدّم مشيئة أو غيرها (وقصد) به حل الإيمان من أول النطق
 بالله أو في أثناء الإيمان او بعد فراغه بالفصل ولو بنذ كبر كقول شخص للمنافق قل الآن
 يشاء الله فيقولها عقب فراغه من المحلوف عليه بلا فصل امتثالاً لا امر فينفعه ذلك
 احترازاً من قصد التبرك بان شاء الله ومن عدم القصد لشيء وليس ما هنا بتكرار مع قوله
 أولاً ان قصده لانه هناك قيد في عدم الافادة في غير الله ففهمه مفهوم موافقة أخرى
 وهذا قيد في الافادة ففهمه مفهوم مخالفة وان أمكن الاكتفاء بأحدهما (ونطق به)
 أي الاستثناء جهراً بل (وان سراً بحركة لسانه) ان لم يحلف في حق وجب عليه او شرط في
 نكاح او عقد بيع واللام يقع عند محن أو صبيغ وابن الموزان لانهم ساجدين على نية
 المحلف عند هؤلاء وهو لا يرضى باستثناءه خلافاً لابن القاسم في القيمة واستثنى عماد عليه
 الكلام السابق أي ولا يصح في الخروج من عهدة الإيمان النية أولاً التي لم يصحها لفظ
 استثناء فقال (الا أن يعزل في عيئه أولاً) بشد الوأ أي ابتداء قبل شروعه في الإيمان فتكفي
 فيه النية حينئذ ولو لمع قيام البينة واختلاف هل يحلف أم لا الا في وثيقة حق فلا ينفعه
 العزل على الاصح قاله في الشامل وما أحسن قول الشيخ سالم ولما كان المخصص استثناء
 يشترط فيه النطق كما هو ومحاشاة لا يشترط فيها النطق بل النية فيها كافية أخرجهما من
 شرط النطق بقوله الآن يعزل الحساب شيئاً بنيت في عيئه أي يخرج به ثم يصدرها على
 ما سواه فمنعه ذلك العزل بالنية من غير لفظ ومن ذلك بأشد الاشياء فقال (ك) عزل
 (الزوجة) أولاً (في) الحلف (الحلال) او كل حلال (على) حرام لا فعلت أولاً ولا فعلن كذا
 ثم فعله في الاول او عزم على عدم فعله في الثاني فلا يلزمه شيء في الزوجة على الصحيح

(قوله أي جميع الإيمان بالله الخ)
 ابن عرفة وهو بالاولاً أن معتبر في كل
 عين (قوله اتصاله) أي الاستثناء
 (قوله به) أي المقسم عليه (قوله
 فان انفصل الخ) مفهوم ان اتصل
 (قوله وقصده) أي الاستثناء (قوله
 أولاً) بشد الوأ (قوله ففهمه)
 أي ان قصده وهو ان لم يقصد
 (قوله موافقة) أي في عدم الافادة
 بالاولى (قوله وهذا) أي قوله
 وقصد (قوله ففهمه) أي قصد
 وهو عدم القصد مانع من افادته
 (قوله وان أمكن الاكتفاء
 بأحدهما) حال (قوله لم ينفعه)
 أي تحريك اللسان (قوله لانها)
 أي الإيمان (قوله حينئذ) أي حين
 كونها في حق وجب أو شرط نكاح
 أو بيع (قوله هؤلاء) أي محنون
 واصه بغير ابن الموزان (قوله وهو)
 أي المحلف (قوله النية أولاً) بشد
 الواو (قوله مع قيام البينة) أي
 على حنثه (قوله يحلف) أي على
 عزله أولاً (قوله ثم يصدرها) أي
 الإيمان (قوله على ما سواه) أي
 المخرج (قوله ومثل) بفحشات
 مثقلاً (قوله لافعلت) بالتاء عين بر
 (قوله أولاً فعلن) بالنون عين حنث
 (قوله في الاول) أي لافعلت بالتاء
 (قوله في الثاني) أي لافعلن بالنون

(قوله لان اللفظ عام) أي الحلال (قوله خاص) أي ماعدا الزوجة (قوله أولا) بشد الواو (قوله فهو) أي المستثنى منه (قوله ونية) مبتدأ (قوله ماعداها) أي الزوجة (قوله لا توجب تحريما) خبر نية (قوله لانه) أي الخالف (قوله أطلق) أي ذكر (قوله لفظ الحلال) اضافته للبيان (قوله لقربنة التخصيص) اضافته للبيان ٦٣١ عله لاحكما (قوله بماعداها) أي زيد

(قوله فلا يقال في الاستثناء الخ)

تفريع على قوله والحكم بالقيام

على ماعداها (قوله مسئلة المصنف)

أي الحلال حرام عليه (قوله بها)

أي الزوجة (قوله قبله) بكسر

الموحدة (قوله أولا) بشد الواو

(قوله قبل تمام اليمين) صادق بالنية

قبل الشروع في اليمين وبالنية في

أثناء اليمين (قوله فهي) أي النية

(قوله بعداها) أي اليمين (قوله

اغو) خبر هي (قوله من انه تنفعه

نيته ولو في الاثناء) بيان للمشهور

(قوله ونسبه) أي تنفع النية في

الاثناء (قوله سلم) بتخجمات متعلا

(قوله ذلك) أي جعل ابن عبد

السلام تفصيل ابن محرز مقابلا

للمشهور ونسبة ابن هرون المشهور

لها (قوله لهما) أي ابن عبد السلام

وابن هرون (قوله انها) أي

الحاشاة (قوله لا لاطا فهم الخ) عله

لقوله ظاهر كلامهم الخ (قوله

المرافعة) أي للقاضي في يميني

الطلاق والعق المعين مع اقرار

الحائض وشهادة بنته عليه بفعل

المخولف عليه (قوله ولو قامت

البينة) أي عند القاضي بفعل

الحائض المخولف عليه أو اقراره

(قوله ولان الباجي الخ) عطف

على لا لاطا فهم الخ (قوله مطلقا) أي عن التمسيد بغير الطلاق والعق المعين (قوله التفصيل في النية المخصصة) أي بقبولها

في غير الطلاق والعق المعين وعدم قبولها فهم مع المرافعة (قوله بأن ما يخلف به الخ) صله فرق (قوله لان أصل الايمان) بفتح

الهمز جمع عين عله لقوله لا يقتضي الاستيعاب

لان اللفظ عام أريد به خاص بخلاف الاستثناء فانه اخراج لما دخل في اليمين أولا فهو عام مخصوص واحترز بقوله أولا من طريان نية العزل بعد النطق باليمين فلا تنكفي النية ولا بد من الاستثناء لفظا متصلا وقصد حل اليمين به ونية ماعداها لا توجب تحريما لما أحله الله تعالى كما سيقول وتحریم الحلال في غير الزوجة والامة لغو (وهي المحاشاة) أي المعصاة به اعند الفقهاء فهي من العام الذي أريد به خاص لانه أطلق لفظ الحلال وأراد به ماعدا الزوجة فلم يرد عمومها لا تناولا ولا حكما فهو كل ما استعمل في جزئي بخلاف مسئلة الاستثناء فانها من العام المخصوص وهو الذي عوممه مرادتنا ولا لاحكاما لقربنة التخصيص بالاستثناء فالقوم في قولنا قام القوم الا يزيد امتنازل لكل فرد من افراد حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بماعداها فلا يقال في الاستثناء اخبار عن زيد بأنه قام وبأنه لم يقم فان قلت ما المانع من اندراج مسئلة المصنف في العام المخصوص فالحلال في قوله الحلال عليه حرام متناول لكل فرد من افراد حتى الزوجة والحكم بالتحريم متعلق بماعداها كما في قام القوم الا يزيدا قلت عنهم القربنة اللفظية الدالة على عدم تعلق الحكم بها والنية خفية فليست قربة لفظية أفاده عب البناء ما فسر به المصنف المحاشاة أصله لابن محرز وتبعه النحوي وفسره عبد الحق المدونة وقبله ابن ناجي عليه او نقله الخطامة تصيرا عليه وحاصله ان النية المخصصة ان كانت أو لا تنفع وان كانت في الاثناء لم تنفع ولا بد من الاستثناء لفظا وتنفعه مصطفى بوجهين أحدهما اشتراط الاوابة خلاف المذهب وظاهر كلامهم انها كاتمة المخصصة القرا في المحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست شيئا غير التخصيص وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين فهي بعداها ولو وصلت بها لغو بخلاف الاستثناء وجعل ابن عبد السلام تفصيل ابن محرز بالتمام مقابلا للمشهور ومن انه تنفعه نيته ولو في الاثناء ونسبه ابن هرون للمدونة وسلم ابن عرفة ذلك لهما ويؤيده ما نقله المواقف عن عبد الحق فعلى المصنف اعتماد المشهور واسقاط لفظ اولائهما ان كلام المصنف وابن محرز ومن تبعه يقتضي ان المحاشاة قاعدة مطردة وان مسئلة الحلال عليه حرام فرد من افرادها وليس كذلك اذ ظاهر كلامهم انها خاصة بمسئلة الحلال عليه حرام لا لاطا فهم في النية المخصصة انها لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال عليه حرام تقبل المحاشاة ولو قامت البينة ولفرق الباجي بين قبول المحاشاة مطلقا وبين التفصيل في النية المخصصة بأن ما يخلف به لا يقتضي الاستيعاب لان أمل الايمان هي اليمين بالله عز وجل وهو مبني على التخصيص

على لا لاطا فهم الخ (قوله مطلقا) أي عن التمسيد بغير الطلاق والعق المعين (قوله التفصيل في النية المخصصة) أي بقبولها في غير الطلاق والعق المعين وعدم قبولها فهم مع المرافعة (قوله بأن ما يخلف به الخ) صله فرق (قوله لان أصل الايمان) بفتح الهمز جمع عين عله لقوله لا يقتضي الاستيعاب

(قوله ولذا) أي كون المحلوف به لا يقتضي التعميم (قوله لانه) أي الحالف (قوله اذا حلف لا بكت رجل اجل على العموم) علة
 لقوله المحلوف عليه يقتضي الاستبعاد (قوله بالنسبة) صلة اخراج (قوله من الايمان اللازمة) بفتح الهمزة صلة اخراج (قوله
 على الخلاف) صلة اجري (قوله فلو كانت) أي المحاشاة (قوله من التخصيص) أي للمحاشاة بسملة الحلال الخ (قوله على انها)
 أي المحاشاة (قوله مع قيام اليقينة) تنازع ٦٣٢ فيه بصدق وادعى (قوله لادعائه خلاف ظاهر لفظه) علة لقوله القيام ان

ولذا لو قال الحالف على الطلاق بلسان ان يقول أردت واحدة والمحلوف عليه يقتضي
 الاستبعاد لانه اذا حلف لا بكت رجل اجل على العموم وأيضا الباجي اجري اخراج
 الطلاق والعق بالنسبة من الايمان اللازمة على الخلاف في محاشاة الزوجة من الحلال
 عليه حرام فلو كانت قاعدة مطردة ما احتاج الى هذا الاجراء اه البناء فيما استدلل به
 انظر فان كلام الباجي في الموضوعين لا يدل على ما ادعاه طفي من التخصيص بل على انها
 قاعدة مطردة في كل محلوف به بأي لفظ كان دون المحلوف عليه والاجراء الذي ذكره
 لا يمنع ذلك بل يقيده استواء الحكم وكلام المصنف أيضا لا يأتى ذلك وبشهادة قول ابن رشد
 في سماع أصبغ القياس لا يصدق القائل الحلال عليه حرام ان ادعى محاشاة زوجته مع
 قيام اليقينة لادعائه خلاف ظاهر لفظه فكأن لا كلم زيدا وقال نويت شهرا وتصدية في
 الزوجة استحسان لمراعاة الخلاف في أصل اليمين اه فانظر قوله لمراعاة الخلاف في أصل
 اليمين فانه ربما يفيد قبول النية في أصل كل عين والله أعلم والحاصل ان ما أفاده ابن محرز
 ومن تبعه من ان المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر كما قال
 لا طلاقهم قبول المحاشاة وتفصيلهم في النية المخصصة وان ما ادعاه طفي من تخصيصها
 بالحلال عليه حرام لم يقيم له عليه دليل فان ادعى اطرافها في المحلوف به فقط كما يفيد
 كلام الباجي لم يبعد والله أعلم (وفي النذر) أي التزام المندوب (المبهم) بضم الميم وسكون
 الموحدة وفتح الهاء أي الذي لم يعين الناذر فيه نوع العبادة الذي يوفي نذره منه كالله عليه
 نذرا وان فعلت وان لم أفعل كذا فله على نذرا وفعله نذرا وان فعل أو ان لم يفعل فعليه
 نذر (و) في التزام (اليمين) كالله عليه عين أو فعله عين أو ان فعل أو ان لم يفعل كذا فله عليه
 عين أو فعله عين ابن عاشر هذا مقيده بأن لا يجزى العرف في اليمين بالطلاق فان جرى به لزم
 وبه جرت الفتيا في بلدنا فاس اه البتاني والطلاق للزوم بها رجي كما أتى به
 الوائسري والقصار وعبد القادر وغيرهم (و) في التزام (الكفارة) كالله عليه أو فعله
 كفارة أو ان فعل أو ان لم يفعل فله عليه أو فعله كفارة (و) في اليمين التي تقدم تعريفها
 (المنهدة) احتزبه عن الغموس الماضية واللغو الماضية والحالية (على بر) بكسر
 الموحدة وشدة الراء أي عدم فعل وترك المصونة (بان) بكسر فسكون أي لا (فعلات) أي
 افعال (و) معنى او (لا فعلات) أي افعال ولا يعتبر ردها الى صيغة الخنث بتقدير الترك

لا يصدق الخ (قوله وتصدية في
 الزوجة الخ) دفع لتوهم انه لا وجه
 لمن مخالفته القياس (قوله قوله)
 اي ابن رشد (قوله فانه) أي قوله
 لمراعاة الخلاف الخ (قوله من ان
 المحاشاة الخ) بيان لما (قوله كما قال)
 أي طفي (قوله لا طلاقهم قبول
 المحاشاة) أي عن تقييدها بغير
 الطلاق والعق المعين مع الرفع
 للحاكم باقرار او يقينه بفعل المحلوف
 عليه (قوله وتخصيصهم في النية
 المخصصة) أي بأنها تقبل فيما عدا
 الطلاق والعق المعين مطلقا ولا
 تقبل فيما عند الحاكم مع الاقرار
 أو اليقينة بفعل المحلوف عليه (قوله
 وان ما ادعاه طفي) عطف على ان
 ما أفاده ابن محرز الخ (قوله من
 تخصيصها) أي المحاشاة الخ بيان
 ما (قوله فان ادعى) أي طفي
 (قوله اطرافها) أي المحاشاة
 (قوله فقط) أي دون المحلوف عليه
 (قوله كالله عليه نذرا الخ) أشار
 بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين
 انما في الصيغة بالله وعدمه
 ولأبين التعليق وعدمه (قوله
 هذا) أي لزوم الكفارة في التزام

اليمين (قوله أي) أي لزوم الطلاق (قوله بها) أي اليمين (قوله أي لا) كوا الله
 أي فان في صيغة البرنافية لشرطية (قوله أي أفعل) أي فالمراد من الفعل الماضي في صيغة البرمعي المستقبل اذ لا يمكن فعله
 في الزمن بعدم مضيه حتى يخالف على عدمه (قوله معنى او) أي الواو في المتن بمعنى اولان ان فعلت صيغة ولا فعلات صيغة أخرى (قوله
 ردها) أي صيغة البرمعي ان فعلت ولا فعلت (قوله بتقدير الترك) صلة رد

(قوله فانها) اي صيغة ان كملت اولاً كملت (قوله به) اي تقدير الترك (قوله اليها) اي صيغة الحث (قوله ودها) اي صيغة البر (قوله اليها) اي صيغة الحث (قوله بتقدير غيره) اي الترك صلة رد (قوله فهي) اي ان عفوت ولا عفوت وان أقت وألاقت (قوله في الاول) اي ان عفوت ولا عفوت (قوله وفي الثاني) اي ان اقت وألاقت (قوله في هذين) اي ان عفوت وان اقت (قوله ايضاً) اي كما يمكن تقدير غيره (قوله في الاول) اي ان عفوت (قوله في الثاني) اي ان اقت (قوله لعمومه في كل صيغة بر) اي فلو اعتبر إمكان كل صيغة بر صيغة حث ولم يبق البر صيغة (قوله انما هو امكان الرد ٦٣٣ بغيره) اي لعدم عمومه في كل صيغة

بر فلا يلزم على اعتباره عدم وجود صيغة للبر (قوله وجد) بضم فكسر أي امكان الرد بغيره (قوله فيها) اي صيغة الحث (قوله وان) بكسر فسكون اي هذا اللفظ (قوله صيغتي) بفتح الزاء مفتي صيغة بلانون لانه اقوله نافية خبران (قوله ومعناها) اي ان (قوله حيثئذ) اي حين كونها نافية (قوله فيهما) اي صيغة البر والحث (قوله وقيد) بفتح تاء مثقلاً (قوله فلا يبحث الابالموت) اي وان كان مطالباً بالفعل بمجرد عيئه امير فيها (قوله فان أجبل) مقسوم ان لم يؤجل (قوله المصورتان) اي لا فعلى في هذا اليوم ولا فعلى بعده (قوله على جواز) أي في جواز (قوله في الاجل الذي الخ) صلة وطاء (قوله وتحتان) أي الصورتان (قوله في الاول) أي الاجل الذي جعله ظرفاً للفعل (قوله في الثاني) أي

كوالله ان كملت زيدا اولاً كلمته فانها ترد به اليها بنحو لا تترك كلامه ويعتبر بردها اليها بتقدير غيره كوالله ان عفوت ولا عفوت عن زيد وان أقت وألاقت في هذا البلد مثلاً فهي صيغة حث اذ معناها في الاول لا طائفة وفي الثاني لا تعلق ان نقله ابن الماورقان قلت يمكن تقدير الترك في هذين أيضاً اي لا تركن العفو عنه في الاول ولا تركن الإقامة به في الثاني فالمرجح لتقدير غيره قلت المرجح ان دلالة المحلوف عليه على أن المراد لا تعلق في الاول ولا تعلق في الثاني مستفادة من لفظان عفوت وان أقت وهو أقوى مما استشهد به من المعنى وأيضاً امكان الرد بالترك لا يعتبر لعمومه في كل صيغة بر والمعتبر انما هو امكان الرد بغيره بحيث وجد كانت الصيغة حثاً والله أعلم (و) اليمين المنعقدة على (حث) اي فعل المصورة (بالفعل وان لم أفعلى) ولا يجزى فيها ردّها الى صيغة البر بتقدير لفظ ترك وغيره على ظاهره ما لابن الماوران في صيغتي البر والحث نافية ان لم يذكرها جواب ومعناها في الحث حيثئذ لا فعلى لانها نافية ولم نافية ونفي النفي اثبات فان ذكرها جواب فشرطية فيها وقيد صيغتي الحث بقوله (ان لم يؤجل) الخالف عيئه بأن أطلقها فتحو والله لا تكن زيدا او والله لا أقيم في هذه البلدة ان لم أكله فلا يبحث الابالموت فان أجبل فبأى في قوله وحث ان لم تكن له نية الخ والتأجيل بأن يقول ان لم أفعلى في هذا اليوم مثلاً بأن جعل اليوم ظرفاً للفعل وان لم أفعله بعد هذا اليوم بأن جعل وقوع الفعل بعده وينفق الصورتان على جواز وطاء المحلوف بها في حلقه بطلاق واعتق في الاجل الذي جعله ظرفاً او جعل حصول الفعل بعده وتحتان في أن فعله ما حلف عليه في الاول يبر به واذا مضى ولم يفعله حث ولا يبر بفعل المحلوف عليه في الثاني قبل وجود زمنه المعلق فعله على وجوده فاذا مضى منع من وطاء المحلوف بطلاقها وعتقه كما سيذكره المصنف في قوله وان نفي ولم يؤجل منع منها أفاده عب البناني قوله وان لم أفعلى بعد هذا اليوم هذا نحو تمثيل التوضيح المؤجله بلا ضربين فلاناً بعد شهر ونازعه سالم في تمثيله به والصواب لا ضرب به في هذا الشهر او قبل شهر كذا وهو نزاع حسن قاله طي في اجوبته ومبيد في التذكرة المهم الخ (اطعام) اي عليك ولم يعبر به وان كان هو المراد تبر كعبادة الآية وعدل عنه في

بعدة (قوله به) أي لا فعله بعده
 ٨٠ منخ ل
 شهر رأى لان هذا لا يبحث فيه الاجبوت فهو غير مؤجل (قوله والصواب) أي في القليل للمؤجل (قوله أو قبل شهر كذا) أي كرجب اقول على هذا فليس للمؤجل الا صورة واحدة وان اختلفت عبارته (قوله وهو) أي نزاع سالم (قوله حسن) أي لما تقدم والله أعلم (قوله به) أي التليك (قوله وان كان هو) أي التليك الخ حال (قوله تبر كالح) علة لقوله ولم يعبر به (قوله عنه) اي الاطعام

(قوله الى غليلك) صلة عدل (قوله تقننا) اي تعبيراً بقنن اي صنفين من فنون التعبير علة لقوله عدل اليه في تعبيره بالغليل في الظاهر اشارة الى تفسير الاطعام (قوله فشموا) اي المساكين (قوله الفقراء) اي الذين يملكون اقل من قوت عام تفريع على التفسير (قوله فتدفع) اي المرأة كفارتها (قوله لزوجها) عجم ما الفرق بينها وما سبق في الزكاة من قوله وهل يمنع اعطاء زوجة زوجها او بكره تأويلان الامير الزكاة مظنة الفرض والحاجة لكثرتها والمخرج مسد من طعام والاغلب فيه الاخلاص (قوله مساكين محل الخبز) اي لوجوبهم افورا ان قدر عليها فيه والا فلا مساكين موضع القدرة (قوله بربعه) اي زيادة الدقيق على الحب كسلا (قوله هذا) اي قوله لكل مد (قوله ٦٣٤ البر) بضم الموحدة (قوله منه) اي غير البر (قوله من غيره) اي البر (قوله

الظهار الى غليلك تقننا) عشرة مساكين (اي لا يملكون قوت عام فشموا الفقراء اسراراً مسلمين لا تلزمه نفقة تفقهم فتدفع لزوجها وولدها الفقيرين قاله اللخمي والمعتبر مساكين محل الخبز وان لم يكن محل اليقين ولا بلاد الخالف (لكل) منهم (مد) نبوي مل عصفان متوسط لا مقبوض ولا مبسوط بميل يخرج في زكاة القطر ولا تسترط غربته الا اذا دخلته على ثلثه ويجزى الدقيق بربعه اعرب طفي هذا في البر أبو الحسن فان أخرج الشعير والقر او الذرة او غيرها فليخرج وسط الشبع منه ابن عرفة وفي كون الواجب من غير البر قدر وسط الشبع من غيره اوقد لم يبلغ شبع البر قولان للخمي عن المذهب والباحي مع التوارد عن محمد فقوله س ظاهر المصنف ان غير البر مثله وهو المذهب قاله اللخمي وغير صحيح (ونذب) بضم فكسر (بغير المدينة) المنورة بأوارس المد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين شمل مكة اذ ليس عند أهلها قناعة كقناعة أهل المدينة ويضمده أيضاً وعلى غير المدينة لقناعتها واثبات نذب (زيادة ثلثه) اي المد عند أشهب (أو نصفه) عند ابن وهب فأول الخلف لا للتوزيع وعند مالك رضى الله تعالى عنه بالاجتهاد طفي هذا كقول الرسالة وأحب البناء أن لو زاد على المد مثل ثلث مد أو نصف مد وذلك بقدر ما يكون وسط عيشهم في غلاء ورخص ومن أخرج مد على كل حال أجزأه ابن عمر وأبو الحسن - من أحب البناء يعني المؤلف نفسه وظاهر الرسالة أنها مستحبة ولو بالمدينة الشريفة وظاهر قول المدونة وأما سائر الامصار فان لهم عيشاً غير عيشنا فليخرجوا وسطاً من عيشهم وجوب الزيادة على المد بغير المدينة فانظر لم عدل عن ظاهرها الى اختار ابن أبي زيد وقد أبقى أبو الحسن المدونة على ظاهرها وجعل قول ابن القاسم حينما أخرج المد أجزأه خلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال في توضيحه وظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه انه لا بد من الزيادة على المد بغير المدينة كقول ابن وهب الا ان مالكا رضى الله تعالى عنه لم يجد الزيادة ثم ان كان أشار بقوله ثلثه أو نصفه لقول ابن وهب وأشهب يرد عليه ما أورده

فقوله س تفريع على هذا في البر الخ (قوله مثله) اي البر في اخراج المد (قوله وهو) اي عائلته غير البر البر (قوله غير صحيح) خبر قول (قوله شمل) اي غير المدينة (قوله اهلها) اي مكة ولتيسر القوت فيها وكثرته (قوله يضمده) اي شمول غير المدينة مكة (قوله وعلى غير المدينة لقناعتها) اي هذا اللفظ الا في النفقات للمصنف فاعل يضمده (قوله عند ابن وهب) اي من حيث التحديد بالنصف والافقة قال بوجوبها (قوله وعند مالك رضى الله تعالى عنه) اي من حيث عدم التحديد والافقة قال بوجوبها ايضا وظاهر ان أشهب قال به ايضا الا انه حددها بالثلاث (قوله هذا) اي قوله ونذب الخ (قوله المؤلف نفسه) اي ابن أبي زيد (قوله وظاهر الرسالة أنها) اي الزيادة (قوله ولو بالمدينة الشريفة) اي لاطلاقها وعدم

تضميدها بغيرها (قوله سائر) اي باقى (قوله وجوب الزيادة) خبر ظاهر اي لقولها فليخرجوا الخ والاصل في الامر ابن الزجوب (قوله لم عدل) اي خليل (قوله عن ظاهرها) اي وجوب الزيادة (قوله وقد أبقى أبو الحسن الخ) حال (قوله على ظاهرها) اي وجوب الزيادة (قوله وجعل) اي أبو الحسن (قوله خلاف) مفعول ثان لجعل (قوله وقال في توضيحه الخ) حال (قوله انه) اي الشأن (قوله كقول ابن وهب) اي في انه لا بد من الزيادة (قوله الا ان مالكا الخ) استدراك على التنبيه لرفع ابهامه أنه نام (قوله لم يجد الزيادة) اي بالنصف كما حددها ابن وهب (قوله ثم ان كان) اي المصنف (قوله لقول ابن وهب) راجع للنصف (قوله وأشهب) راجع للثلاث (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) اي خليل

(قوله من ان ظاهره الخ) بيان لما
 (قوله انهما) اي ابن وهب واشهب
 (قوله هذه الزيادة) اي الثالث عند
 اشهب والمصنف عند ابن وهب
 (قوله سائر) اي جميع (قوله من
 هذا) اي الاعتراض الاخير (قوله
 للتوزيع) اي للزيادة بحسب
 الامصار في كثرة القوت وقلته (قوله
 فيه) اي اتباعه للرسالة وترك ظاهر
 المدونة (قوله وهو) اي اعطاء
 الادم (قوله ولعله) اي المصنف
 (قوله يجعله) اي الشيع (قوله
 جديدا) مفعول ثان لكسوة
 (قوله لاييسا) اي ملبوسا (قوله
 والا) اي وان باخ الازار الاتحاف
 به (قوله وقولها) اي المدونة
 (قوله محمول) خبر قولها والجملة
 دافعة اتوهم بخالفه قوله سائر
 جميع جسده لقولها (قوله
 لاطلاقها) اي الكسوة (قوله
 يعطى) اي المكفر (قوله بانه) اي
 الصغير (قوله منها) اي المدونة
 (قوله نقله) اي ابن عبد السلام
 (قوله لا عرفه) خبر نقله (قوله
 بالقياس) صلة توجيه (قوله طعمه)
 أي الصغير (قوله كذلك) اي
 طعام الكبير (قوله في شروطها) اي
 الرقبة صلة كاف التشبيه (قوله
 الاجمعي) اي من لا يحسن
 الاسلام

ابن عبد السلام على ابن الحاجب من ان ظاهره انهما يعتبران هذه الزيادة في سائر
 الامصار سوى المدونة وليس كذلك وانما هي في مصر وما قاربها في سعة القوت والمخلص
 من هذا ان المصنف تبع ابن ابي زيد ووافي كلامه للتوزيع لالتلاف وقد علمت ما فيه
 (اورطلان) بغداديان (خبرنا) تميز لرتلين (بأدم) يكنى الرطلين عادة وهو مستحب على
 المعتمد وكذا المدايدام نديا وظهره أي ادم فيشمل اللحم واللبن والزيت والبقل والقطنية
 والقروشبة في الاجزاء فقال (كشبههم) مرتين كما في الخط ولعله استغنى عن مرتين بجعله
 قسم الرطلين الذين يؤكلان في مرتين غالبا سواء توات المرتان أم لا طال الفصل بينهما
 ام لا مجتمعين او متفرقين متساوين في الاكل ام لا شبيها متوسطا ويكنى شبعهم مرتين
 ولودون الامداد كما في الشامل (او كسوتهم) أي العشرة مساكن جديدا اوليسا
 لم تذهب قوته ولا يشترط خياطته (لرجل ثوب) سائر جميع جسده كما في الخط فلا يكتفى
 عامة وحدها ولا ازار وحده ان لم يباغ الاتحاف به والا كفى عند ابن حبيب وقولها
 يجوز في صلاته محمول على الاجزاء الكامل (والمرأة درع) بكسر الميم له وسكون الراء
 أي قميص والظاهر انه ليس بشرط فيكنى ما يستر بدنهما كله فصا كان او غيره (وخمار)
 بكسر الخاء الموحدة أي شئ تستربه رأسها وعنقه ان كان ماذ كرم من وسط كسوة اهل بل
 (ولو) كان (غير وسط) كسوة (ادله) أي المكفر لاطلاقها في الآية عن تقييدها
 بكونها من وسط كسوة الادل ابن فرحون يعطى الرجل ثوبا وفي معنى الثوب الازار
 الذي يمكن الاشتغال به في الصلاة اللحي والمرعى في الكسوة الفقير نفسه فيكسى الرجل
 ثوبا تاما يستر جميع جسده والمرأة ثوبا وخمارا ثم قال وابس عليه ان يجعل الكسوة مثل
 كسوة المكفر واهله ولا مثل كسوة اهل بلده بخلاف الاطعام اه (و) الشخص
 (الرضيع كالكبير فيهما) أي الطعام والكسوة بصفة المدة والرطلين بشرط اكله
 الطعام وان لم يستغن به عن اللبن على الاصح كما في الشامل فيعطى كسوة كبير على المعتمد
 او مدا اورطلين خبر وان لم يأكله الا في مرات ولا يكتفى اشباعه ابن الحاجب وفي جعل
 الصغير كالكبير فيما يعطاه قولان التوضيح القول بانه كالكبير لما لك رضى الله تعالى عنه
 في العتية وابن القاسم ومحمد والقول باعتبار نفس الصغير لاشبه بكون طعام الرضيع
 كالكبير مذهب المدونة في كتاب الظهار منها يطعم الرضيع من الكفاية اذا كان قد
 اكل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير اه وحكي بعض المتأخرين قولان الصغير يعطى
 ما يكفيه خاصة اه وقوله لابن عبد السلام ابن عرفة نقله عن بعض المتأخرين اعطاء
 الصغير ما يكفيه لا عرفه بل توجيه الباجي كون كسوته ككبير القياس على كون طعامه
 كذلك دليل الاتفاق عليه في الطعام ابن حبيب ولا يجوز ان يغذى الصغار ويعشيم
 (او عتق رقبة كم الرقبة التي تعتق في كفارة الظهار) في شروطها الآية في بابه في قوله
 لاجنين وعتق بعد وضعه مؤمنة وفي الاجمعي تأويلان سليمة عن قطع اصبع وعي

(قوله ثم اذ يجزئ حين الاخراج) أى للكفارة الحلط المعتبر المجزئ يوم اخراج الكفارة ابن عرفة البايع المعتبر حاله حين تكفيره لا يوم يمسه ولا حنثه وفيها ان ككفر بالصيام معسر قبل حنثه ثم حنث بعد يسره فلا شيء عليه (قوله بان لم يملك ما يباع على مفاس) تصوير المجزئ ابن عرفة الاقرب ان لا يكون عنده ما يباع على المفاس ٨١ واقتصر عليه عيب وقال شب المجزئ ان لا يفضل عن قوت يومه ما يحصل به اقل ما يجزئ من الثلاثة (قوله ونذب تتابعها) أى الايام الثلاثة فيها المال الذى رضى الله تعالى عنه من حلف بالخلف فحنث فهو مخير فى اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او عتق رقبة ولا يجزئه الصوم وهو قادر على شيء من هذه فان لم يدر صام ثلاثة أيام فان تابعها فهو احب الى وان فرقها اجزاء ابن القاسم لا يجزئه ان كان مال السكادارا او خادما وان قل غنما كالظهار ابن مزين عن ابن القاسم ان كان له فضل عن قوت يوم ما يطعم اطعم الا ان يخاف وهو فى بلد لا يعطف عليه فليصم ٨٢ وهذا لا ينافى ٦٣٦ وجوب التكفير فوراً لانه ليس المراد به القور الحقيق بل العرفى

والجمع مع التفريق اليسير واما تأويل نذب التنازع بعدم شرطية فلا ينافى وجوبه الا لزم لوجوب فورته التكفير فهو خلاف قول الامام فان تابعها فهو احب الى ٨٢ (قوله صنفى) بفتح الفاء معنى صنف بلا نون لضافته (قوله وهذا) أى عدم اجزاء التلقيق من نوعين (قوله منها) أى الانواع الثلاثة (قوله فانها) أى الانواع الثلاثة (قوله تجزئ) أى عن الكفارات الثلاثة (قوله وكذا) أى نية كل نوع عن كفارة بلا تعيين فى الاجزاء (قوله ان لم ينوشأ) أى لا تشريك الكفارات فى كل نوع ولا كل نوع عن واحدة بان نوى ان المجموع للمجموع فيصرف لجعل كل نوع لكفارة بلا تشريك فى كل نوع (قوله يجعل العتق

وجنون ويكسر ومرض مشرف وقطع اذن وصمم وهرم وعرج شديد وجرذام وبرص وفالج بلا شوب عوض لا يشتري للعتق محررة له لا من يعتق عليه وفى ان اشتريته فهو حر عن ظهاري تأويل الخ (ثم) اذا يجزئ حين الاخراج عن الانواع الثلاثة بان لم يملك ما يباع على مفاس (صوم ثلاثة أيام) ونذب تتابعها (ولا تجزئ) كفارة (ملفقة) بضم الميم وفتح اللام والفاء من نوعين كعتق نصف رقبة واطعام خمسة أو كسوتهم واطعام خمسة وكسوة خمسة وأما من صنفى نوع فتجزئ كغلبك خمسة أمداد خمسة وعشرة أو طال خمسة وكذا ملفقة من اصناف الطعام الثلاثة الأمداد والأطوال والاشباع وهذا فى كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فان كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكس عشرة واعتق رقبة ونوى ان كل نوع منها عين فانها تجزئ كفى التوضيح سواء عين كل كفارة بعين ام لا وكذا ان لم ينوشأ وانما المانع التشريك يجعل العتق عن الثلاثة وكذا الاطعام والكسوة فلا يجزئه شيء منها قاله عجم وغيره اه عيب البنانى قوله فلا يجزئه شيء منها قاله عجم وغيره فيه نظر وان قاله عجم اذ الذى فى التوضيح وابن عرفة والحط وغيرهم انه ان شرب الثلاثة فالعتق لا يجزئ اتفاقا لكونه لا يتبعض وأما الاطعام والكسوة فعلى التلقيق يبنى على ثمانية عشر لانه قد ناب كل كفارة ثلاثة وثلاث من الطعام ومثلها من الكسوة والثلاث لا تجزئ فتلقى وعلى عدم التلقيق وهو المشهور فقال ابن الموارى يبنى على ستة ثلاثة من الطعام وثلاثة من الكسوة ثم يكسو سبعة ويطعم سبعة ويكفر عن اليمين الثالثة بما شاء وقال اللخمي يبنى على تسعة امان الطعام او من الكسوة لان كل واحدة ناهى ثلاثة وثلاث من الطعام ومن الكسوة فيبغى الثلث ويبنى على تسعة الموضح وعلى قول اللخمي

عن الثلاثة) تصوير لتشريك (قوله وان قاله عجم) حال (قوله ان شرب الثلاثة) أى الكفارات جميع الثلاث فى الانواع الثلاثة العتق والكسوة والاطعام (قوله فعلى التلقيق) أى جوازها فى كفارة واحدة من اطعام وكسوة بناء على ان القصور فى الجمل يستلزم التخيير فى الاجزاء وان كان خلاف المشهور (قوله ثمانية عشر) أى تسعة من الكسوة وتسعة من الاطعام (قوله لانه) أى الشان (قوله كل كفارة) أى من الثلاث (قوله ثلاثة وثلاث من الطعام ومثلها من الكسوة) فقد ناب كل كفارة ستة والحاصل من ضرب ثلاثة فى ستة ثمانية عشر (قوله ثم يكسو سبعة ويطعم سبعة) أى تقبيل الكفارين عن عيبتين (قوله بما شاء) أى من اطعام او كسوة او صيام (قوله على تسعة) امان الطعام أى فيطعم احدا وعشرين مسكينا (قوله ومن الكسوة) أى فيكسو احدا وعشرين مسكينا (قوله لان كل واحدة) أى من الكفارات الثلاث

(قوله شيخنا) أي المتوفى رضي الله تعالى عنه (قوله بأن قاعدة) أي ابن المواز صله يوجه (قوله قبل تكميلها) أي الأولى فلا ينتقل لكفارة من نوع الأولى حتى يتم الأولى والأبسطل المشتغل إليه ووجهه ابن عرفة بأن كل نوع صرف ببعضه لكفارة يمنع صرف باقيه لكفارة أخرى فراراً من التشريك والتلفيق وإنما يصرف في الثانية ما يقبل التبعض فثلث الطعام لواحدة وثلث الكسوة لواحدة فلذا بنى على ثلث كل فقط لأنية الغير صرف البقية عن الثلث الأول فلم يصادف محلاً هذا بيان ما قالوه وظهر لي أن لا خلاف بين ابن المواز والنجاشي وإنما تكلم النجاشي على ما إذا أراد التكميل من نوع واحد وتمكلم ابن المواز على ارادة التكميل من نوعين وينبغي أن يفهم قول ابن المواز يكفر عن الثالثة بما شاء على معنى أنه إن شاء كفر عنها بعتق رقبة كاملة وإن شاء ردها إلى أحد النوعين الذين بنى عليهم ما في نصيب عليهم أحكامه ويكمل على ثلاثة منه فيقول إلى أنه إن ردها لأحدهما فقد بنى على تسع ثلاثة من نوع وستة من نوع آخر قاله الشيخ الأمير قاتلاً والمجيب كيف غفل جهابذة المذهب عن هذا فسبحان من لا يغيب عنه شيء اهـ أقول قوله إنما تكلم النجاشي على ما إذا أراد التكميل من نوع يقتضي أنه لو أراد التكلم على التكميل من نوعين لوافق ابن المواز على البناء على ستة ثلاثة من الطعام وثلاثة من الكسوة وليس هذا بصحيح لأن النجاشي لم يقل بقول ابن المواز لا تبدأ كفارة من نوع الأولى قبل تكميلها ٦٣٧ ولا يصح أن يقول النجاشي بنى في النوعين على تسعة من كل نوع لتأديته للتلفيق في كل كفارة وقوله فيقول إلى أنه إن ردها لأحدهما فقد بنى على تسع الخ غير صحيح لأنه لا يصح عند ابن المواز أن يتعدى كفارة من نوع الأولى قبل كمالها فلا يصح البناء عنده الأعلى ثلاثة من الطعام وثلاثة من الكسوة ثم يستأنف للثالثة كفارة بما شاء من الأنواع الثلاثة فتبين أن جهابذة المذهب لم يغفلوا وإن الذي غفل من غفلهم والكمال لله سبحانه ابن عرفة

جميع الشيوخ وكان شيخنا يوجه قول ابن المواز بأن قاعدته لا يتعدى كفارة من نوع الأولى قبل تكميلها ولو قصد التشريك في كل مسكين لم يصح له شيء اتفاقاً وإن حل كلام عجم على هذا صح ولكنه بعيد (و) لا يميز شيئاً (مكرر) من طعام أو كسوة (لمسكين) كطعام خمسة كل واحد مدين أو أربعة أرطال أو كسوة كل واحد ثوبين قاله الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد ولتوقع ولي فهم تستجاب دعونه وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إعطاءها واحداً قاتلاً لأن المقصود سد الخلة لا ملأها اهـ عب (و) لا يميز طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (إلا أن يكمل) بضم ففتح فكسرة ثقل المكفر في المسائل الثلاثة قبله فيكمل في التلقيق على نوع ملغياً غيره وفي التكرار إعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق إذ شرطه عتق الرقبة كلها في صيغة واحدة لا يميز عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط اجراء تكميل الناقص (أن يبق) النصف وفيما لو كفر بالثلاثة عن ثلاث غير مشرك آخر أقول شرك فيها بطلانها بحمد الله الثلاث كسوة ومثلها طعام فيكمل عليهم ما يقبله الشيخ والصقل التوحيص الصواب على جواز كونها طعاماً وكسوة بناؤه على ثمانية عشر وعلى منع التلقيق بيني على تسعة وتبعه النجاشي قاتلاً قول محمد غلط قلت بل وجهه وجوب انصراف كل نوع ليعين حكمه فيبطل ما اضيف منه لغيرها بالتشريك ويصح باقي قابل التفريق لا العتق لا امتناعه فيه فانظر كيف يتأني التوفيق بين كلامي محمد والنجاشي مع قول النجاشي قول محمد غلط والله الموفق (قوله وإن حل) بضم ففتح فكسر (قوله على هذا) أي تشريك الكفارات فيما يبدل مسكين من طعام أو كسوة (قوله صح) أي كلام عجم (قوله ولكنه) أي حل كلام عجم على التشريك فيما يبدل كل مسكين (قوله وأربعة أرطال) عطف على مدين (قوله الثلاثة) أي مالك والشافعي وأحمد رضي الله تعالى عنهم (قوله وتوقع ولي فهم) هذا مجرّد تقوية لما قبله لا يستلزم الوجوب وعدم الأجزاء وإنما هي حكمة لكثرة العدد في الجملة (قوله أعطاها واحداً) أي في أيام (قوله قاتلاً) حال من أي حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله المقصود) أي من العدد في الآية (قوله الخلة) بفتح الخاء المجهدة أي الحاجة (قوله ناقص عن المد أو الرطلين) أي للمسكين (قوله في المسائل الثلاثة قبله) أي التلقيق والتكرار والناقص

(قوله المكمل) بفتح الميم الثانية (قوله فيه) أى جواب الاستفهام (قوله يفيد) أى عدم اشتراط البقاء (قوله والزائد) عطفت على النوع (قوله وما دفعه لزائد على ٦٣٨ عشرة) عطفت على النوع (قوله فلا يغرم) أى المسكين (قوله له) أى المسكين

(قوله لها) أى القرعة (قوله اذا لم يعلم) أى المكفر (قوله الاخذ) بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة (قوله والا) أى وان علم الاخذ بعد العشرة (قوله بحث) أى استظهار (قوله من قوله) أى ابن عرفة الخ بيان لحسنه (قوله ان كان اخرج الكفارة الاولى) أى انها (قوله يا باه) أى الجواز اذا نوى كلا على حدتها ونص ابن عرفة وفيها لما للرضى الله تعالى عنه من اطعم مساكين عن احدي كفارتيه فلا يجزئ ان يعطيهم كفارة الاخرى وان لم يجدهم وقد مضت ايام زادت في ظهارها فلا يجزئ ان يعطيهم عن اليمين الاخرى ابن القاسم وهذا واحداهما عن عيين بالله تعالى والاخرى عن ظهار او غيره عبد الحق عن أبي عمران عن الشيخ انما ذلك لأختلاط النسبة في الكفارتين ولو مره ما في نيته اجزأه وصوبه ابو عمران قلت اقطظ ظهارها يا باه اه (قوله او يعتق معين) عطفت على باسم الله (قوله فكذلك) أى اليمين باسم الله وما ألحق بها في اجزاء تكفيره قبل الخنث (قوله اخرجها) أى الكفارة (قوله قبله) أى الخنث (قوله واخرجها الخ) حال (قوله وهو) أى العزم

أو الرطل المكمل عليه يد المسكين فان ذهب من يده فلا يجزئ التكميل او لا يشترط بقاء المكمل عليه يده فيجزئ التكميل بعد ذهابه من يده فيه (تأويلان) وأما التكميل في التطبيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقا عماض الرابع عدم اشتراط البقاء يده لوقت التكميل كما يفيد اجزاء الغداء والعشاء (وله) أى المكفر (نزع) أى النوع الذي لم يرد التكميل عليه في التطبيق والزائد على مدأ ورطلين في التكرار وما دفعه لزائد على عشرة في النقص (ان) بقی ما أريد نزع من المسكين يده فان ذهب منه فلا يغرم عوضه وكان المكفر (بين) بفتحات مثقلا وقت الدفع له انه كفارة يمين ويكون النزع في مسألة الناقص (بالقرعة) قطعاً للنزاع ولا يحتاج لها في المكرر لا خذ من الجميع ولا في التطبيق في اخذ ما لم يرد البناء عليه اذله اختيار فيما بيني عليه ومحمل القرعة في الناقص اذ لم يعلم الاخذ بعد العشرة والاعتين الاخذ منه بلا قرعة قياسا على بحث ابن عرفة في كفارة الظهار اذا اعطاها المائة وعشرين مسكينا من قوله الاظهر انه اذا علم الاخذ بعد الستين تعين رد ما أخذه (وجاز) التكرار للمسكين عن عابه كفارتان (اليمين) ثلثية في دفعها لمسكين الكفارة الاولى (ان) كان (اخرج) الكفارة الاولى قبل الخنث في الثانية اتفاقا (والا) أى وان لم يخرج الاولى واخرجها به مدحشته في الثانية (كره) دفع الثانية لمسكين الاولى لثلاث تحتل المني في الكفارتين قاله ابن أبي زيد فان نوى كلا على حدتها جاز وصوبه ابو عمران ابن عرفة لفظ ظهارها يا باه هذا اذا كانت الكفارتان ليمين بل (وان) اختلفت موجبهما (كعين وظهار واجزاء) الكفارة اى اخرجها (قبل حنثه) أى الخالف في اليمين باسم الله أو صفته أو معتق معين أو بقات أو صدقة معين سواء كانت اليمين على حنث أو بروأمان كانت تنشي الى مكة أو صيام أو صدقة بغير معين أو يعتق كذلك أو بطلاق دون غاية فكذلك ان كانت الصبغة صبغة حنث غير مقيدة بأجل لان كانت صبغة براو حنث مقيدة بأجل فلا يجزئ تكفيرها قبل الخنث فيها فان قلت كيف يمكن اخرجها في الخنث قبله واخرجها عزم على الضد وهو حنث قلت يصور باخراجها مع ترده في الخنث وعدمه ثم يجزم به بعد الاخراج قاله عجم واما ان عين زمن الصوم والمنشئ في ايام ومضت قبل حنثه كعليه صوم العشر الاخير من رجب أو المنشئ لمكة فيه ان قلت زيد او كله في شعبان فلا شئ عليه وان كله قبل مجيئها الزمه صومها وصورة الطلاق البالغ الغاية قوله ان دخل الدار فزوجه طلق طلقها ثلاثا أو نكحها ثم عادت اليه بعد زوجه قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شئ عليه واطلاق التكفير على هذا مجاز بمعنى ان لا تعود عليه اليمين في العصمة الجديدة بخلاف طلاقها دون الغاية وعادت اليه ولو بعد زوجه فتعود عليه اليمين فان دخل الدار حنث اه عب البنائي قوله سواء كانت اليمين في هذه المذكورات الخ صحيح الا انه مقيد في اليمين بالله بان لا تكون بصبغة حنث

مقبدة
على الضد الخ حال (قوله الصوم) أى المحلوف به (قوله المنشئ) أى الى مكة المحلوف به (قوله فيه) أى رجب (قوله مجيئها) أى العشر (قوله تمها) أى الثلاث بما بقي منها من طلقة او اثنين (قوله على هذا) أى التطبيق

(قوله والا) أى وان كانت صيغة حنث مقيدة باجل (قوله ونصها الخ) الامير ليس هذا اصل نصها بل هو نص التذييب وكثيرا ما تطلق المدونة على اختصارها وأطبق على هذا الكلام كثير من الاشياخ وهو مشكل فان الحنث المقيد برتبة قبل ضيق الاجل وحنث اذا ضاق الاجل وكلاهما ما يجوز تكفيره قبل الحنث ولذا قال ابو الحسن هذا مشهور مبنى على ضعف من عدم جواز التكفير قبل الحنث اه والظاهر ان الخلل في اختصار ابى سعيد واصل نصها ابن القاسم من حلف بالله فاراد ان يكفر قبل الحنث فاما في عينه لا يفعل كقوله والله لا اكلم زيدا فاوجب الى ان يكفر بعد الحنث فان كفر قبله اجزاء وكذلك ايضا لو كانت عينه لا فعلن كقوله والله لا ضربن زيدا الا لا كلمه ولم يضرب له اجلا فله ان يكفر ولا يفعله وان ضرب له اجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل اه فالظاهر ان قوله لا يكفر حتى يمضي الاجل على وجه الاحبية التي قررناها ولا في البرهان الحنث المقيد برتبة ما اتسع اجله والاجزاء حاصل على كل حال واما الحنث المطلق فيحنث فيه بالعزم على الضد فلذا لم ينه عن التكفير قبل فوات الحلو ف عليه وهذا مقتضى اصول الفقه ولا عيب فيه الا تأخر زمن قائله اه اقول قوله ليس هذا نصه فانظر فانه نصها وقول ابى الحسن هو مشهور ونص في ان قولها لا يكفر حتى يمضي الاجل على وجه الوجوب ٦٣٩

وان لم يظهر وجهه كيف وقد ظهر وجهه ابن عرفة محمد لا يجوز تخيئه ان يضرب اجلا وقاه ابن الماجشون وابن القاسم ومحمد بن راسمخ الا في اليمين بالله تعالى ثم قال وفيما هو من قال والله لا ضربن فلانا فان وقت اجلا فلا يكفر قبله والا كفر كقول مالك فيمن قال انت طالق ان لم تزوج عليك واراد ان لا يتزوج عليها فلا يكفر ويراجعها ولا ينقض عليه ولو قال الى شهر فلا يحنث نفسه حتى يمضي اه قمين ان استظهر الشيوخ مخالف للمنصوص المشهور ويؤيده اطلاق الكثير عليه وقول ابى

مقدمة باجل والا فلا تجزئ الكفارة الا بعد الاجل كافي المدونة ونصها ومن قال والله لا فعلن كذا فان ضرب اجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل وقوله فان قلت كيف يخرجها الخ المراد هنا بالحنث الذي يجزئ الاخراج قبله في صيغة الحنث هو فوات الحلو ف عليه واما العزم على الضد فلا بد منه قبل الاخراج كما يفهمه كلامهم قال فيهم في كتاب النذور ومن قال لامرأة انت طالق واحدة ان لم تزوج عليك فاراد ان لا يتزوج عليها فلا يملكها واحدة ثم يرجعها فتزول عينه اه وقال ابن عرفة ابن حنث انتفقوا في ذات الحنث على جوارها قبله ان عزم على عدم البراء وبهذا تعلم سقوط ما ذكره عب عن عجم من السؤال والجواب (ووجب) الكفارة (به) أى الحنث على الفور فيما يظهر وظاهر المصنف ان موجب الحنث وظاهر قوله واجزأت قبل حنثه ان موجب اليمين فليحضر النقل في ذلك قاله عب البناني قوله وظاهر قوله واجزأت قبل حنثه الخ فتصور لان كونهما لا تجب الا بالحنث طوعا متفق عليه كافي التوضيح واجزأها قبله اغاها وتقدم سببها وهي اليمين كافي التوضيح والموافق وقت كالغصون القصاص قبل الموت لتقدم سببه وهو الجرح ولها نظائر وجوبها بالحنث (ان لم يكفر) بضم المثناة وفتح الراء الخالف على الحنث (اليمين بر) بان كانت عينه على حنث وحنث طائعا ومكرها أو على برو حنث طائعا فنجب في هذه الصور الثلاثة وهي منطوق كلام المصنف ومفهومة انه ان كره على الحنث في صيغة بر فلا

الحسن مبنى على ضعف الخ اذا وقع الاشكاله فلا خلل في اختصار ابى سعيد لانه نصها بعينه سبحانه من لا يفضل ولا يذسى (قوله فلا يكفر حتى يمضي الاجل) ظاهره لا يصح تكفيره ابو الحسن هذا مشهور مبنى على ضعف من عدم اجزاء التكفير قبل الحنث (قوله هنا) أى في قوله واجزأت قبل حنثه (قوله فاراد ان لا يتزوج عليها) هذا هو الدليل على ان العزم على الضد لا بد منه قبل الاخراج (قوله ان عزم على عدم البر) هذا هو الدليل ايضا عليه (قوله وبهذا) أى قوله المراد بالحنث هنا الخ صلة (قوله من السؤال الخ) بيان لما (قوله على الفور) صلة وجب (قوله موجبها) بكسر الجيم أى سبب وجوب الكفارة (قوله وظاهر قوله واجزأت قبل حنثه ان موجب اليمين) ممنوع بل ظاهره عدم وجوبها بها والام يحتمل النص على اجزائها قبله (قوله لان كونها) أى الكفارة (قوله وهي) أى سببها وانه لتأنيث خبره (قوله ولها) أى المسئلة (قوله نظائر) منها تقديم الطهارة على دخول وقت الصلاة وزكاة العين والنعم التي لا ساعى لها قبل تمام حولها بشهر وقول ذات الشرطان فعلة زوجي فقد فارقت (قوله وجوبها) أى الكفارة (قوله بان كانت عينه على حنث الخ) تصوير لمنطوق لم يكفر به

(قوله فيه) أي البر بالأكراه (قوله بسنة قبود) راجع لقوله ان اكرهه فلا تجب عليه الكفارة (قوله والا) أي وان انتفى قبله من السمت (قوله فيها) أي بين الخنث ٦٤٠ ابن عرفة وفي الخنث بوجبه اكرها طرق ابن رشد ثالثها في عين الخنث

تجب عليه الكفارة اعدم حنثه فيه ولو كان الاكرام من غير عاقل كدابة سمحت برا كبحا حتى أدخلته الدار المحلوف على عدم دخولها غير قادر على ردها ولا عن النزول عنها كما ذكره ابن عرفة بسنة قبود ان لا يعلم حال اليمين انه يكرهه على الفعل وان لا يأمر غيره باكراهه وان لا يكون الاكرام شرعا وان لا تكون عينه لا فاعله باطنها ولا مكرها وان لا يفعله بعد ازال الاكرامه وان لا يكون الخالف على شخص هو المكرهه والخنث ووجه الفرق بين عدم الخنث بالاكرام في عين البر وبين الخنث بالاكرام في عين الخنث ان حنثه فيها بالترك والبر حنثه فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه وأسباب الفعل قليلة ضيقة فوسع فيه (تقبيحات) * الأول كلام المصنف في الاكرام على نقيض المحلوف عليه وأما الاكرام على المحلوف عليه فلا يبره الا ان كان نوى فعله ولو مكرها فيه صدق في الفتوى فقط وكذا الخالف على فعل غيره كمن يقوم من زيدوا كرهه الخالف على القيام فلا يبره الا ان ينوي لم يوجد منه القيام طائعا أو مكرها فيه صدق في الفتوى فقط (الثاني) * من الاكرام يعرف ما قاله ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما فيمن حلف بطلاقة لا يخرج امرأته من الدار فأتاها سبل أو هدم أو أمر لا قرار لها معه أو أخرجها أهل الدار المكثر اربعة اربعة انقضت فلا شيء عليه في خروجها واليمين عليه في الدار التي اتفقت اليها (الثالث) * يؤخذ مما تقدم حكم نازلة وهي من حلف بالطلاق على زوجته لا يخرجها الا باذن وسافر ونودي بفتح كنيف وهي حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على جنينها أو ولدها انه لا يحنث لانه لا امر لا قرار لها معه ثم شرع في شيء من الالتزام فقال (و) (الا لازم) (في) قول شخص (على) بشدة الياء (اشد) أي أصعب وأغلظ (ما) أي عين (أخذ) (ها) (أحد على أحد) لا فعلت كذا وفعله مختارا أو لا فعلته وتركه (بت) بفتح الواو وحده وشدة المناناة أي قطع عصمة (من) أي زوجة (ملكها) الخالف بالطلاق الثلاث (وعتقه) أي من ملك رقبته حين اليمين فيها فاشترى عليه في التي يتزوجها أو الذي عليه بعهده بعد اليمين وقبل الخنث ابن غازي ظاهرا انه ان لم يكن في ماله رقيق فلا يلزمه عتق رقبته بخلاف قول البايع ان لم يكن له رقيق يلزمه عتق رقبته لقول ابن زرقون هو غير معروف وقبل ابن عرفة قول ابن زرقون وقال في التوضيح فيه نظريا في الجواهر عن الطرطوشي ان المتأخرين اجمعوا على انه اذا لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبته واحدة (وصدقة ثلث) (ماله) أي القائل عليه أشد الخ حين يمينه الا ان ينقص فما بقي (ومشى بحج) لامرأة أبو بكر بن عبد الرحمن يلزمه من كل نوع من الايمان أو عيها ولذا أوجبنا عليه الحج ماشيا دون العمرة والطلاق ثلاثا دون الواحدة ونقل في البيان عن ادرك من الشيوخ المشي في حج أو عمرة (وكفارة) ايمين ابن عرفة ما لم يخرج الطلاق والعتق فان اخرجها ولو بالنية لزمه كفارة عين وبصدقة في اخرجها ولو في القضاء ولا بخالف هذا ما يأتي في قوله الامرافعة الخ اذ فرق بين كون اليمين بطلاق أو عتق ويخصص متعلقها

لا البرل رواية عيسى ومقتضى القياس والمشهور قلت عزاء التونسي لابن القاسم والثاني لاشتباه وجه الثالث ان متعلق الاكرام كفاؤه لا عدم وله في نوازل اصيبخ لا يحنث لا يحنث لا فاعل اتفاقا انما الخلاف في لا فاعل المشهور منه حنثه وابن كنانة لا يحنث وله في سماع عيسى ابن القاسم وجه التفرقة ان الرجل أملاك يترك الفعل منه بالفعل فلم يعذر الخالف على الفعل بالاكرام على تركه لقوة ملكه الترك بتركه يفعل ما يشاء من اضداده دون قصد له عين منها وعذر الخالف على ترك الفعل بالاكرام عليه اضعف ملكه بالفعل لا فعله الا بترك كل اضداده (قوله لانه) أي خروجها (قوله وتركه) أي ولو مكرها (قوله يملكها الخالف) فالصفة جرت على غير موصونها ولم يبر ضميرها لأن اللبس (قوله بالطلاق الثلاث) صلة بت (قوله فيها) أي الزوجة والرقيق (قوله انه) أي الخالف (قوله لقول ابن زرقون الخ) علة لقوله خلاف قول البايع (قوله قبل) هو (أي قول البايع) (قوله فيه) أي بكسر الواو وحده (قوله أو عيها)

وبين

أي اشمها (قوله اخرجها) أي الطلاق والعتق (قوله اذ فرق الخ) علة لا يخالف الخ (قوله او عتق) أي ليمين (قوله متعلقها) بفتح اللام أي المحلوف عليه ببعض افراده بنيتة اخرجها

(قوله كونها) أي اليمين المحلوف بها (قوله ويخصص) أي اليمين (قوله بغيرهما) أي الطلاق والعق الميسين وقد تقدم ان كلام البايع ان الهاشاة قاعدة عامة في المحلوف به فتقبل نيته تخصصه ببعض افراده ولو في الطلاق والعق الميسين لان الاصل في المحلوف به اسم الله تعالى وهو خاص به تعالى وليس قاعدة عامة في المحلوف عليه لان الاصل فيه العموم فلا تقبل نيته تخصصه في الطلاق والعق الميسين الا في مسئلة الحلال عليه حرام ناويا اخراج الزوجة فتقبل على خلاف القياس لمراعاة الخلاف في أصل اليمين كما تقدم والله أعلم (قوله وما هنا) أي اخراج الطلاق والعق (قوله من الثاني) ٦٤١ أي الاخراج من المحلوف به (قوله

انه) أي الخالف بعليه اشد الخ (قوله حينئذ) أي حين اخراج الطلاق والعق (قوله لزومه) أي الصدقة بالثالث والمشى بحجج (قوله بذلك) أي عليه اشد الخ (قوله وان لم يستثن) أي يخرج شيئاً من المحلوف به باقظه ولا ينييه (قوله انه) أي الخالف بعليه اشد الخ (قوله والا) أي ولو كان المعتبر عادة الخالف فقط (قوله طرده) أي شرط اعتياده (قوله في بقيتها) أي الامور اللازمة للخالف بالايان تلزمه من يت وعق من يلك والصدقة بثلاثه ومشى الحجج واليمين باسم الله تعالى وانظر وجه فرقه بين اعتبار عادة اهل البلد واعتبار عادة الخالف فقط باقتضاء الثاني طرده في بقيتها وعدم اقتضائه الاول (قوله وهذا) أي قوله ان اعتيد (قوله من ان ما قبل هذه لزيادة (الخ) بيان لما (قوله وبني) أي المصنف (قوله اعتياد الخالف واهل بلده) هذه الصورة الاولى (قوله واعتيادهم دونه) هذه صورة رابعة

وبين كونها تشمل الطلاق والعق الميسين ويخصص بغيرهما وما هنا من الثاني وظاهر كلام ابن عرفة انه لا يلزمه حينئذ صدقة بثلاثه ولا مشى بحجج أيضا واهله معنى على القول بعدم لزومه للخالف بذلك وان لم يستثن وأشعر اقتضاه المصنف على ما ذكرناه لا يلزمه كفارة ظهارة ولا صوم سنة وهو كذلك وحكي عليه ابن عبد السلام الاتفاق (وزيد) بكسر الزاي على ما تقدم من البت والعق الخ (في) قوله (الايان) بفتح الهمزة جمع عيين (تلزمي) او الايمان اللازمة او ايمان المسلمين تلزمي ان فعلت كذا وفعله أو ان لم افعل كذا ولم يفعله ولا نيته ونائب فاعل زيد (صوم سنة ان اعتيد) أي غالب (خالف به) أي صوم السنة كاهل المغرب ابن غازي قوله اعتيد مبنيا للمفعول يقتضي ان المعتبر عادة بلاد الخالف كما اختاره ابن عبد السلام لاعادة الخالف فقط كما قال ابن بشير واتباعه والاوجب طرده في بقيتها ونص ابن بشير ومن اعتاد الخالف بصوم سنة فانه يلزمه ذلك اه وهذا شرط فيما يلزم في هذه اليمين بتمامه لا في صوم سنة فقط كما مائة واهم من المتن من ان ما قبل هذه الزيادة ليس مقيدا بالعرف مع انه مقيد به فان لم يعرف بحجف بعق كافي ببعض بلاد المغرب ويريف مصر وكالحالف بشي وصدقة فانه لم يعتد بمصر فلا يلزم الخالف غير المعتاد وبني اعتيد للمجهول يشمل اعتياد الخالف واهل بلده واعتيادهم دونه سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد شيئا واعتياده هو الخالف به دونهم ولا عاده لهم بشي أصلا فيلزمه في هذه الصور الاربعة ومفهوم الشرط انه لو لم تكن به عادة ولا لاهل بلده فلا يلزمه وكل هذا ان لم تكن له نيته والاعمال عليها ولو في القضاء لما يأتي في قوله وخصصت نيته الخالف الخ وفي قوله وان قصده بكسفي الماء أو بكل كلام لزم فان قال أدركت به هذه اليمين بالله والمشى ولم ارد به اطلاقا وعقها قبل قوله ولو عند المرافعة ولا يخالفه ما يأتي للمصنف من انها لا تقبل عند المرافعة لان الا في ناذ ظف به بالطلاق وادعى التخصيص في متعلقه أي المحلوف عليه فلم يقبل قوله لان الاصل في المحلوف عليه عموم عند هاهنا لم يرد عموم المحلوف عليه وما هنا لم يلفظه وانما لفظ عايشه شرعا فقبل قوله انه اخرج من ذلك العام كالحاشاة (وفي لزوم) صوم (شهرى ظهار) لان ما حلف به يشبه المنكر من

٨١ من ل خلاصهم ولم يعتد شيئا هاتان صورتان (قوله واعتياده هو الخالف دونهم الخ) هذه صورة رابعة (قوله فيلزمه) أي المعتاد الخالف (قوله والا) أي وان كانت له نيته (قوله بئذ) أي الايمان (قوله اليمين بالله) مفعول اردت (قوله بها) أي الايمان (قوله قبل) بضم فكسر جواب ان (قوله من انها) أي النسبة المخصصة (قوله لا تقبل) أي في الخلف بالطلاق والعق الميسين (قوله عندها) أي المرافعة للخالفه نيته ظاهرا لفظه (قوله به) أي الطلاق (قوله من ذلك العام) أي المحلوف به والاصل فيه الخصوص فوافق نيته ظاهرا لفظه (قوله ما حلف به) أي الايمان تلزمه

(قوله اذن) أى اذا لم يصوم شهرى ظهار (قوله وأن لا يكفر) أى بصيام الشهرين (قوله حتى يعزم) أى على وطء زوجته (قوله وهو) أى لزوم شهرى ظهار (قوله انما لم) أى صوم الشهرين (قوله بذلك) أى القول المذكور والزور (قوله حيث كان) أى الحلف بالظهار (قوله والا) أى وان لم يكن معتادا (قوله يلزمه) أى من حلف بايمان المسلمين وحنت (قوله والا) أى وان لم يقصد عتقها (قوله ولولم يقصده) أى عتقها (قوله وهذا) أى الايمان (قوله على عتقها) أى الامة (قوله والا) أى وان قصد عتقها (قوله يمين) صله قصد (قوله وكقوله انت طالق ان خرجت الاباذنى) أى نأوا بطلاقها كليا فخرج بغير اذنه (قوله الى تمام العصمة) المعلق فيها فاذا تمت وتزوجها بعد زوج فلا تعود عليه اليمين فاذا خرجت بغير اذنه فلا تطلق (قوله والا) أى وان لم ينوكها خرجت بغير اذنى (قوله تكرر الحنث) أى بتكرار الكلام (قوله لامن اللفظ) أى صيغة اليمين تلوهما عن فموكما (قوله ولامن النية) لعدمها (قوله فى مثله) أى الحلف (قوله ان لا يريد) أى الحالف (قوله قصر الحنث على مرة) بل تكرره بتكرار مخالفة الحلف (قوله فتلزمه

القول ويلزم اذن ان يعتزل الزوجة وان لا يكفر حتى يعزم وهو رأى الباجى وعدم لزومه وهو رأى ابن زرقون وابن عات وابن راشد قائلين انما يلزم فى الظهار لانه أتى بفسك من القول وزور وهو هنا لم ينطق بذلك (تردد) لهؤلاء المتأخرين لعدم نص المتقدمين بحمله حيث كان معتادا والا فلا يلزم بالاولى عما قبله والله اعلم الطرطوشى ليس لما لك رضى الله تعالى عنه فى ايمان المسلمين كلام وانما الخلاف للمتأخرين فقال الابهرى يلزمه الاستغفار فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينوبه طلاقا والا لزمه وقيل بث من يلك وعتقه وصدقة بثلاث ماله ومشى بحج وكذا يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا فى البدروا المواق (وتحريم الحلال) كقوله ان فعل كذا فالحلال عليه حرام او قال شئى الفلانى عليه حرام (فى) كل شئ احله الله تعالى من طعام او شراب او لباس او ام ولد او عبيد او غير ذلك سواء افراد او جمع وقد ذم الله تعالى على ذلك بقوله قل رأيت ما نزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ام على الله تفحشون وقوله يا ايها الذين آمنوا لا تتحرصوا طيبات ما احل الله لكم (غير الزوجة) فى (الامة لغو) بفتح اللام وسكون الغين المجهمة أى لا يحرم به شئ عليه من امة ولا غيرها لان الحلال والمحرم هو الله تعالى ولان ما باحه الله تعالى له بعبده ولم يجعل له في نفسه نصرا فتحريمه لغو بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة فلا يصح كون تحريمها لغوا بل طلاقا ثلاثا فى المدخول بها كغيرها الا ان يتوى اقل وهذا حيث لم يحاشها فان حاشاها بان اخرجها قبل يمينه لم تحرم عليه والامة ان قصد بضرها عتقها حرمت عليه والا فلا وكلامه يوهم حرمها عليه ولولم يقصده وليس كذلك وهذا على عتقها على الزوجة ويصح عتقها على غير كما قررنا فى تحريم الحلال فى الامة لغو ويقيد حينئذ بعدم قصد عتقها والا لم يكن لغوا (وتكررت) الكفارة (ان قصد) الحالف (تكرر الحنث) يمين واحدة كقوله والله لا يكلم فلانا ونوى انه كلما كلمه يحنث فتتكرر الكفارة بتكرار كلامه وكقوله انت طالق ان خرجت الاباذنى فخرجت مرة بغير اذنه وطلقت واحدة وراجعها وخرجت ثانيا بغير اذنه طلعت ايضا واحدة فان راجعها وخرجت بلا اذنه طلقت ايضا ان كان نوى كليا فخرجت بغير اذنى الى تمام العصمة المعلق فيها والا فلا تلزمه غير الاولى قاله ابن المواز وكقوله والله لا اكلم فلانا عشرة ايام نأوا ياتكررا الحنث وكله مرة بعد اخرى فتتعدد عليه الكفارة بعدد التكليم وان لم ينو ذلك فلا تتعدد بقوله التخمى عن ابن القاسم (او كان) تكرر الحنث (العرف) أى كانت دلالة يمينه على تعدد الكفارة مستفادة من العرف لامن اللفظ ولامن النية أى ان العرف فى مثله يقتضى ان لا يريد قصر الحنث على مرة (ك) حلفه على (عدم ترك) شئ متكرر (ك) الوتر والفجر والضحى ودرس العلم الشرعى حين عتابه على تركه فكمالما يتركه مرة تلزمه كفارة (او) كررا ليمين باسم الله تعالى او بصفته او بغيرهما مما فيه كفارة يمين و(نوى كفارات) بعدد الايمان التى كررها وحنت فتلزمه

كفارات بعددها) أى الإيمان بجنه مرة واحدة وتخل عنه اليمين فان خالفها مرة أخرى فلا كفارة عليه ان لم ينو التكرار
ولم يكن العرف والافلا تخل عنه (قوله فلو قال والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان) أى بدون تكرار القسم (قوله والفرق)
أى بين قوله والله لا يبيعها من فلان والله لا يبيعها من فلان ٦٤٣ الاخر وبين قوله لا يبيعها من فلان ولا

من فلان (قوله وتعدد الخوف به) هذا هو الفرق فى الحقيقة
(قوله بخلاف الثانية) فانه لم يتعدد فيها الخوف به (قوله شمولها) أى الثانية أى وليس بمراد (قوله وكذا) أى قوله والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان فى اتحاد الكفارة اذا باعها لهما (قوله ان سأل) أى الخالف (قوله الثانى) أى من الخوف عليهما (قوله ولم يكرر) أى الخالف (قوله وكفارة واحدة) وجه الشبه صرح به للايضاح (قوله الواحد) أى يبيعها (قوله من الخوف عليهما) بيان لواحد (قوله وقوعه) أى الخلف (قوله وذ كر) بكسر فسكون مصدر مضاف للمفعول (قوله وقوعه) أى الخلف مفعول (قوله فيه) أى جواب (قوله ففرض مسئلة) خبر ذكر ومضاف اليه (قوله والمدار) أى فى تعدد الكفارة (قوله فتيها) أى المدونة (قوله فكان ينبغي الخ) تقرير على قوله والمدار على تكرار القسم واختلاف المقسم عليه (قوله ان يقول) أى المصنف (قوله كذا) كناية عن فعل معين تنازع فيه ففعل

كفارات بعددها (او قال) الخالف والله (لا) باع سلعته من فلان مثلاً فقال آخر وانا فقال مكرراً القسم والله (ولا) انت يبيعها لهما اولاً وحدهما ثم اقاله وبيعها لالاخر فعليه كفارتان قاله ابن الموزان مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم فلو قال والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان فباعها لهما فبكفارة واحدة والفرق ان الاول لما وقع وسطاً وتعدد الخوف به كاتبا يمينين بخلاف الثانية وكلام المصنف بهم شعولها وكذا ان سأل الثانى ولم يكرر اليمين فكفارة واحدة ويحتمل بواحد من الخوف عليهما سواء الاول او الثانى ولا فرق بين وقوعه فى جواب وعدمه وذ كر ابن يونس وقوعه فيه فرض مسئلة والمدار على تكرار القسم واختلاف المقسم عليه فقيما من قال والله لا اكلم فلانا ولا ادخل داره ولا اضرب فلانا وفعل ذلك كله او بعضه فاعلم عليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا اقرب شيئا من هذه الاشياء ولو قال والله لا اكلم فلانا والله لا ادخل دار فلان والله لا اضرب فلانا فعليه ههنا لكل صنف فعله كفارة لان هذه ثلاثة أيمان بالله على اشياء مختلفة فكان ينبغي ان يقول او قال لا والله ولا واما لا فلا يس فيه الا كفارة واحدة (او) حلف لا فعلت ولا فعلت كذا (حلف ان لا يحنث) وحنث فعليه كفارتان كفارة لليمين الاولى وكفارة لليمين الثانية (او) حلف (بالقرآن والمصحف والكتاب) لا فعلت ولا فعلت كذا وحنث فعليه ثلاث كفارات ان لم ينو التاكيد وهو هذا ضعيف والمعتمد ان عليه كفارة واحدة لا تتعدى لدول الثلاثة كما جاء الله تعالى الحسنى فان حلف بها كلها على شئ وحنث فعليه كفارة واحدة سواء قصد التوكيد او التأسيس اولم يقصد شيئا منهما مالم يقصد تكرار الحنث او ينو كفارات (او دل لفظه) أى الخالف على تكرار الكفارة (ب) سبب (جمع) للخوف به كقوله ان فعلت وان لم افعل كذا فعلى أيمان او كفارات او ندور وحنث فتلزمه ثلاث كفارات ولا يعتبر قوله نويت بها واحدة لان الجمع نص فى التعدد فلا يقبل التخصيص بالواحد (او) دل لفظه على التكرار (ب) سبب اتيانه فى اليمين بصيغة موضوع لا لتكرار كقوله (كلما او ههما) فعلت كذا اولم افعله فعلى كفارة او يمين او نذر فعليه بكل فعل كفارة واحدة (لا) تتكرر الكفارة ان عاقباً اذا لم توضع له كان واذا ومتى (وقى ما) وحنث فتخل عينه بالفعل الاول وتلزمه كفارة واحدة مالم ينوبها معنى كلما ان قبل ما وجه اقتضاه على متى مامع انه ان نوى تكرار الكفارة تكررت سواء كانت الاداة ان واذا او متى ما او متى والا فلا قيل وجهه ان متى ما قرينة من كلما فاذا قصد معنى كلما تتكرر وليس غيرها كذلك وهذا غيرية التكرار

وافصل (قوله فعليه ثلاث كفارات) أى نظر التعدد الاسماء وان اتحد مسماها وهو كلام الله تعالى القديم (قوله بها) أى اسماء الله الحسنى (قوله منها) أى التأسيس (قوله قوله) أى الخالف (قوله بها) أى الإيمان والكفارات او الندور (قوله بها) أى متى ما (قوله والا) أى وان لم ينو التكرار (قوله فلا) أى لا تتكرر الكفارة (قوله وليس غيرها) أى متى ما (قوله كذلك) أى متى ما فى القرب من كلما فلا تتكرر الكفارة ولو قصد به معنى كلما (قوله وهذا) أى يمتنع كلما غيرية التكرار

(قوله اشار له ابن عرفة) نصه وحدثنا الميمون بسقطها ولذا لا يتعد ما يوجب الخلف بشكره موجهه الا بلفظ او نية او عرف فلنقطه
بكلامهم ما لان واذا ابن رشد مالت رضي الله تعالى عنه ان اراد بقى معنى كلامه قلت كذا نقله دون اقتراحه اجماعا وهي في
المسند في اقتراحه اجماعا ونصها لوقال ان تزوجته كذا ايدا او اذا ما اومتى ما حدث مرة فقط الا ان ينوي بقى ما معنى كلامه قال
ويستفصل كل قوله بان نية التكرار توجه بكل لفظ فلا وجه لتخصيصه بقى ما ولذا لم يعتبر ابن رشد اقتراحه اجماعا ويحاج بان صريح
لفظ المعنى لا يتوقف ثبوته به على نية فلا يقبل صرفه عنه وكما يثبت الظاهر لا يتوقف ثبوته به عليها ويقبل صرفها عنه وكما يثبت
البعيدة لا يثبت بها الا بنية فان واذا وايد ابعيدة في التكرار فلا يثبت بها الا بنية ومضى ما قرينة من كلامه مجرد ارادة كونها
بمعنى كلاما يثبت التكرار به دون ٦٤٤ استحضار نية اه (قوله لم يقصده) أى التاكيد (قوله به) أى الانشاء والتكرير

(قوله ومثل الميمون بالله) أى
المكررة التي لم يقصدها تعدد
الكفارة في عدم تعددها (قوله
الظهار) أى المكرر بلا قصد
تعدد كفارته (قوله التأسيس)
أى اطلعه ثانية وثالثة (قوله
والفرق) أى بين الميمون والطلاق
(قوله أولا) بشدة الواو (قوله
والطلاق) مبتدأ (قوله وان كان)
الخ حال (قوله معناه) متعدد
خبر الطلاق (قوله كذا) كناية
عن المحلوف عليه تنازع فيه
فعل وان فعل (قوله حدث) أى
بالفعل في البر والتلف في الخلف
(قوله لانها) أى القرآن والتوراة
والانجيل (قوله لكلام الله تعالى)
أى القديم الذي ليس بحرف ولا
صوت (قوله وهو) أى الكلام
(قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة
التون أى الخلف بالقرآن

والتوراة والانجيل (قوله بها) أى صفة الكلام أى ولم يثبت تكرار الكفارة (قوله وبه) أى قوله او حلف بالقرآن الخ كفارة
صلة علم (قوله) أى المصنف (قوله في القرآن الخ) أى الخلف بها (قوله من تعددها) أى الكفارة بيان ما (قوله قطع) أى جزم
المصنف (قوله هنا) أى في الخلف بالقرآن والمصحف والكتاب (قوله وهو) أى تعددها (قوله عند) صله ظاهر (قوله قال) أى ابن
رشد في تعليل تعددها (قوله التسميات) أى الاسماء (قوله وان كان المحلوف به واحدا) حال (قوله وهو) أى المحلوف به (قوله وهو)
أى تعدد الكفارة في الخلف بالقرآن والمصحف والكتاب (قوله انها كفارة واحدة) بيان ما يحذف سن (قوله قطع) أى جزم
المصنف (قوله هنا) أى في الخلف بالقرآن والتوراة والانجيل (قوله وكذا) أى في عدم التعدد (قوله بانه) أى عدم التعدد (قوله
في القرعين) أى الخلف بالقرآن والمصحف والكتاب والخلف بالقرآن والتوراة والانجيل (قوله وقال) أى ابن يونس (قوله ذلك)
أى القرآن والمصحف والكتاب والتوراة والانجيل (قوله كلام الله تعالى) أى أسماء الله (قوله وهو) أى كلام الله تعالى (قوله فكانه)
بفتح الهمزة وشدة التون أى الخلف بالاسماء المذكورة (قوله حلف بصيغة واحدة) أى مكررا الخلف بها بالانية تعدد الكفارة

(قوله تقرى المصنف) أى بين الحلف بالقرآن والمصنف والكتاب والحلف بالقرآن والتوراة والإنجيل (قوله كأنه) بفتح الهمز
 وشدة النون أى المصنف (قوله فى الثانية) أى اليمين بالقرآن والتوراة والإنجيل (قوله الاتحاد) أى للكفارة (قوله وعول)
 بفتحات مثقلا (قوله فى الأولى) بضم الهمز أى اليمين بالقرآن والمصنف والكتاب (قوله زان خالف نص غيره) حال (قوله لتقديم
 الخ) على قوله عول الخ (قوله مدرك) بضم الميم وفتح الراء أى دليل (قوله فى المستثنين) أى الحلف بالقرآن والمصنف والكتاب
 والحلف بالقرآن والتوراة والإنجيل (قوله واحد) أى تعدد الاسماء واتحاد المسمى (قوله ما) تو كيد لكثيرا (قوله يفعل) أى
 المصنف (قوله للنظر) أى الاجتهاد فى الترجيح (قوله متعلق) بفتح اللام أى ٦٤٥ المحلوف عليه (قوله أى الحالف) تفسير
 للفاعل المستتر فى كالم (قوله

المحلوف عليه) تفسير للمفعول
 البارز (قوله فى اليمين) أى
 الغد وبعده (قوله وفى الأولى)
 أى الغد (قوله الثانى) أى بعده
 (قوله عكسه) أى الثانى دون
 الأولى (قوله تعددها) أى الكفارة
 (قوله وهو) أى العكس (قوله فى
 هذه) أى حلقه لا كلفه غدا ثم حلقه
 لا كلفه غدا ولا بعده (قوله لوقوعه)
 أى الغد (قوله فكانه) بفتح
 الهمز وشدة النون أى الغد الثانى
 (قوله وهو) أى معنى العام
 اصطلاحا (قوله لفظ جنس) شمل
 العام وغيره (قوله يستغرق الصالح
 له) فصل مخرج الاعلام والمطلق
 (قوله بلا حصر) فصل مخرج
 أسماء الأعداد (قوله بهذا) أى
 يستغرق الصالح له ماله مخرج
 (قوله والمطلق) بفتح اللام عطاف
 على الاعلام (قوله وهو) أى معنى
 المطلق اصطلاحا (قوله اللفظ

الكفارة واحدة باتفاق فان قلت فواجهه تقرى المصنف قلت كأنه لما رأى المنصوص
 فى الثانية الاتحاد لم يمكنه العدول عنه وعول فى الأولى على ظاهر قول ابن القاسم وان
 خالف نص غيره لتقديم أهل المذهب ابن القاسم على غيره مع ان مدرك الحكم فى المستثنين
 واحد وكثيرا ما يفعل مثل هذا التبعى القروع معروض للظن والله اعلم (و) لا تعدد
 الكفارة ان كان متعلقا باليمين الثانية جز متعلقا باليمين الاولى كلفه بالله (لا كلفه) أى
 الحالف المحلوف عليه (غدا وبعده) أى الغد (ثم) حلقه ثانيا لا كلفه (غدا) ثم كلفه غدا
 فكفارة واحدة سواء كلفه فى اليومين او فى الاول دون الثانى او عكسه ولا شئ عليه فى فعل
 الآخر حيث لم يقصد تعددها وما عكس كلام المصنف وهو حلقه لا كلفه غدا ثم حلقه
 لا كلفه غدا ولا بعد غدا فان كلفه غدا فكفارة ثانى ثم ان كلفه بعد غدا فلا شئ عليه ولو كلفه ابتداء
 بعد غدا فسكفارة واحدة ثقلة (ت) عن ابن عرفة وزوم كذا رتب فى غدا فى هذه لوقوعه ثانيا
 مع غيره فكانه غير الاول ومثله المصنف وقع فيها الغد ثانيا وحمده فكان كالتاكيد
 للأول (وخصصت) أى قصرت (نية) الشخص (الحالف) لفظه العام على بعض افراده
 وهو لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر أى يشمل جميع ما يصلح له دفعه وبهذا خرج
 الاعلام ومنها أسماء الله تعالى والمطلق وهو اللفظ الموضوع للماهية بلا قيد كاسد وخرج
 بقوله بلا حصر أسماء العدد فانما تستغرق ما تصلح له دفعه مع حصره فهى نص فى معناها
 فلا تقبل التخصيص بالنية ونحوها فاذا حلف ان له عند عشرة وقال نوبت تسعة مثلا فلا
 تقبل نية وتقبل التخصيص بالاستثناء نحو عشرة الا تسعة مثلا وطاق ثلاثا الا اثنتين
 فمعنى تخصيص النية العام قصره على بعض افراده زمانا ومكانا وصفة كالألف زيدا ناويا
 فى الليل او فى المسجد او حال كونه جاهلا وللعام صيغ كثيرة منها الموصولات وأسماء
 الشروط والاستقهام والجمع المحلى بال والنكرة فى سياق النفي والمفرد المضاف لمعرفة ابن
 أبى شريف قيد يستغرق الصالح له يغنى عن قيد بلا حصر لان معنى الاستغراق المعروف

بشم شمل المطلق وغيره (قوله الموضوع للماهية) أى الحقيقة الكلية فصل مخرج الاعلام الشخصية والعام (قوله بلا قيد)
 فصل مخرج النكرة وهو اللفظ الموضوع للماهية بقيد تحققها فى فرد مبهم من أفرادها (قوله فانها) أى أسماء العدد
 (قوله ونحوها) أى النية كالسائط والعرف (قوله فعنى الخ) تفریع على قوله أى قصرت الخ (قوله تخصيص النية
 العام) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله قصره) أى العام الخ خبر معنى (قوله كلاً أكرم
 زيدا ناويا الخ) تمثيل للتخصيص باعتبار الزمان والمكان والصفة على الترتيب (قوله منها) أى صيغ العام (قوله الموصولات)
 أى الاسمية (قوله قيد يستغرق الخ) إضافة للبيان (قوله بلا حصر) إضافة للبيان (قوله المعروف) نعت معنى

(قوله الكلبي) أي لفظ الذي لا يمنع من تصور مفهومه حصول الشبهة فيه (قوله جرثبات) جمع جرثبي أي اللفظ الذي يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشبهة (قوله تائب) أي تركب (قوله هو) أي العدد ابرز لوجوده على غير الموصول (قوله منها) أي الآحاد (قوله دلالة كل الخ) خبر دلالة اسم العدد أي فليس لأسماء الأعداد استغراق فهو مخبر بها فلا حاجة لآخرها بقوله بالأحرى (قوله تقبلهما) أي المجاز والتخصيص (قوله من الأعداد) أي الزائدة عليها فان قيل قد وقع في القرآن العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إطلاق اسم العدد على عدد أكثر منه في قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة وفي قوله تعالى ذرعهما سبعون ذراعا وفي قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم ما صرنا استغفروا ٦٤٦ عاد في اليوم سبعين مرة فالجواب ان السبعين لم تستعمل في الآيات

والحديث في عدد معين زائد عليها وانما يريد بها والله أعلم العدد الكثير الشامل لها ولغيرها لازوم الكثرة لها وقبل المراد بها نفس معناها وخصت لا فادتها المبالغة في الكثرة لانها اسم جمع سبعة التي هي عدد غالب الاشياء كالارضين والسعوات والافاليم والبحار والاعضاء ونارات الآدمي وأرزاقه والايام وغيرها (قوله فهذا) أي استعمال العشرة في أحد عشر مثلا (قوله المجاز) أي الذي علاقته الجزئية (قوله واما التخصيص) أي بالنسبة ونحوها الذي الكلام فيه واما بالاستثناء فنقبله كما تقدم والله أعلم (قوله وهو) أي التخصيص (قوله من المجاز) أي الذي علاقته الكلية (قوله أعلم) أي من التخصيص (قوله مع) أي المجاز (قوله بجرا) أي كرميا او عالما بقرينة في الجامع

دلالة الكلبي على جرثبات معناه ودلالة اسم العدد على أحاده التي تألف هو منها دلالة كل على اجزائه القرافي الانقضاء قسمان نصوص وظواهر فالنصوص لا تقبل المجاز ولا التخصيص والظواهر تقبلهما والنصوص قسمان أسماء الأعداد كالعشرة فلا يجوز إطلاقها على أحد عشر ولا على غيرها من الأعداد فهذا هو المجاز واما التخصيص فلا يجوز ان تقول رأيت عشرة ثم تبين أنك أردت خمسة والتخصيص لا بد ان يبقى معه شيء من معنى العام وهو من المجاز فالجواز أعلم اذ قد لا يبقى معه شيء من المسمى كرايت بصرا في الجامع فاذا قلت رأيت اخوتك مريدا نصفهم فهو تخصيص ومجاز وان أردت مساكنهم فهو مجاز لا تخصيص القسم الثاني من النص الاقفاض المختصة بالله تعالى نحو لفظ الخلافة ولفظ الرحمن فلا يجوز استعمالها في غير الله اجماعا (وقيدت) أي صرفت نسبة الحائلف لفظه المطلق الى بعض افراده التي يحتلها على البدلية والمراد به هنا ما يشمل معناه الحقيقي وهو ما دل على الماهية بلا قيد وجودها في فرد منهم وهو اسم الجنس كاسدوا والنكرة وهو ما دل عليها بقيد وجودها في فرد منهم كرجل فاللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبرت دلالاته على الماهية بلا قيد مسمى مطلقا واسم جنس وان اعتبرت مع قيد الوحدة الشائعة مسمى نكرة وعندها اقرافي وابن الحاجب والاعمدي المطلق والنكرة واحد ابن السبكي وعلى الفرق بينهما المناطق والاصوليون والفقهاء حيث اختلفوا فمن قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فأنت طالق فكان ذكرين فقيل لا تطلق نظرا للتشكيك المشعر بالوحدة وقيل تطلق جملا على الجنس والمشارك اللفظي كما نشأ طالق وله زوجتان مسميتان بعائشة وحلفه لا ينظر اربعين مريدا أحدهما يعنيها (ان نافث وساوت) ابن غازی في هذه العبارة قلق لان النية التي تنفي أي تزيد والتي تساوي أي تطابق ليست بخاصة ولا مقيدة وانما الخاصة والمقيدة التي تنقص فالوجه أن يقال

(قوله أي صرفت نسبة الحائلف) تفسير للعل وفاعله المستتر فيه (قوله على البدلية) صلة يحتملها (قوله به) واعتبرت أي المطلق (قوله وهو) أي معنى المطلق الحقيقي (قوله بلا قيد وجودها) أي الحقيقة وضافة قيد للبيان (قوله وهو) أي ما دل على الماهية بلا قيد وجودها في فرد منهم (قوله والنكرة) عطف على معناه الحقيقي (قوله وهو) أي النكرة وذكره لئلا يظن كبر خبره (قوله عليها) أي الماهية (قوله بينهما) أي المطلق والنكرة (قوله دلالاته) أي اللفظ (قوله قيد الوحدة) إضافة للبيان (قوله واحد) أي معنى أيضا (قوله فكان) أي جملا (قوله والمشارك) عطف على معناه (قوله قلق) أي تدافع وتناقض (قوله ان نافث) أي زادت أي فتكون مفعلة (قوله وساوت) أي فتكون مؤكدة

(قوله والا) أي وان لم تنف ولم تساوي بان نقصت (قوله خصصت) أي العام (قوله وقيدت) أي المطابق (قوله القاضي) أي عبد الوهاب البغدادي (قوله تلقينه) أي مؤلفه في الفقه (قوله يعمل) بفتح اليا وضمها (قوله على النية) أي المعنى المنوي من لفظ الخالف (قوله اذا كانت) أي النية بمعنى المنوي (قوله بأن كانت) أي النية بمعنى المعنى المنوي (قوله له) أي اللفظ أي لوضعه للمعنى المنوي أو جريان العرف باسمه ماله فيه (قوله أو زائدة) عطف على مطابقة (قوله فيه) أي اللفظ أي او كان المنوي زائدا عن معنى اللفظ لغة وعرفا (قوله أو ناقصة) عطف على مطابقة (قوله عنه) أي اللفظ أي كان المعنى المنوي ناقسا عن معنى اللفظ لغة وعرفا (قوله بتقييد مطلقه) أي اللفظ ماله يعمل (قوله أو تخصيص) عطف على تقييد (قوله عامه) أي اللفظ (قوله ثم قال) أي القاضي في تلقينه (قوله وذلك) أي مثال العمل على النية الصالحة لأن تراد من اللفظ (قوله سبع) بفتح تحت مخففا أي عام (قوله اذا قارنهم عرف الخطاب) شرط ٦٤٧ في التعبير عن المعنى الخاص بلفظ عام فقط

(قوله كالحالف لا أشرب لفلان ما الخ) مثال للتعبير عن المعنى العام بلفظ خاص (قوله منه) أي فلان المحلوف عليه (قوله فيجئت) أي الخالف (قوله من ماله) أي المحلوف عليه (قوله المن) أي من زوجته أي فيجئت بكل ما ينفع به من ماله (قوله ولحسن) بضم فسكون علة التحمل (قوله اتصلها) أي اتصلها (قوله دندن) بفتح الدالين وسكون النون بينهما آخره نون أي عول واعتمد (قوله اذ قال) أي ابن عرفة (قوله والا) أي وان خالفته بأخف ونصه والنية ان وافقت ظاهر اللفظ وأخالفته بأشد اعتبر انتفاقا والافطرق الصقلي عن محمد ان بعدت جدا كدعوى نية مطلقه أو مية

واعتبرت نية الخالف ان نافيت أو ساءت والاختصاصت وقيدت كما قال القاضي في تلقينه يعمل على النية اذا كانت مما يصلح أن يراد من اللفظ بأن كانت مطابقة له أو زائدة فيه أو ناقصة عنه بتقييد مطلقه أو تخصيص عامه ثم قال وذلك كالحالف لا أكل رؤسا أو بيضا ولا سيج في شهر أو غدير فان قصد معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص أو معنى خاصا وعبر عنه بلفظ عام حكم بنية اذا قارنهم عرف الخطاب كالحالف لا أشرب لفلان ما به قصد قطع المني منه فيجئت بكل ما ينفع به من ماله وكذا لا لاس ثوبا من غزل زوجته بقصد قطع المني دون عين المحلوف عليه ولحسن عبارة التلقين اتصلها صاحب الجواهر اجماعا بها وحول دنها دندن ابن عرفة اذ قال والنية ان وافقت ظاهر اللفظ وأخالفته بأشد اعتبر والافطرق الخ فلو قال المصنف وخصصت نية الخالف وقيدت كأن نافيت أو ساءت بزيادة الكاف والعطف بأول كان امثل قان قات لعل نافيت من باب المناقاة مقابلة من النفي فيرجع لمعنى النقص وتكون الزائدة والمطابقة اخرى بالاعتبار والمساواة على هذا بمعنى المعادلة في الاحتمال من غير ترجيح أي امكن ان يقصد باللفظ الصادر عنه ما ادعى انه نواه وامكن ان لا يقصد على حد سواء ويشفع له محاذاة قول ابن الحاجب فان تساويا قبلت وينعشه عطف ساءت بالواو دون او ويكون معنى قوله كأن خالفت كان لم تساويات ولم يكن في هذا من التسكين الاستعمال ناف في المناقاة التي هي المضادة في مثل هذا المعنى لكان كافيا في عدم صحته ولولا خشية السآمة لطرقتنا فيه احق الا آخر والله تعالى اعلم اه كلام ابن غازي عب ان نافيت راجع لخصصت من

في طلاق أو كذب في تحريم القبت وان خصصت في الافراد أو الزمنة أو الامكنة ولا قرينة قبلت في القيد الا القضاء ولو بانحراج الراجح كدعواه في لاوطي جاريته ان مراده بقدمه وفي حكمه طالق ان مراده جاريته حكمه لازوجه حكمه ومع القرينة ينوي في القضاء كقول من حلف لزوجه او شرط لها في عقد نكاحها طلاق من يتزوجها في حياتها ان مراده كونها زوجته (قوله فلو قال المصنف الخ) تقريع على كلام التلقين ومن تبعه (قوله لعل نافيت) أي التي في كلام المصنف (قوله فيرجع) أي نافيت (قوله لمعنى النقص) اضافته للبيان (قوله على هذا) أي اجل نافيت على المناقاة (قوله ويشفع) أي يقوى (قوله) أي احتمال كون المساواة بمعنى المعادلة في الاحتمال (قوله فان تساويا) أي ظاهر اللفظ والمنوي به (قوله وينعشه) أي يقويه (قوله فلو لم يكن الخ) جواب ان قلت لعل الخ (قوله في هذا) أي اجل على المناقاة

(قوله واصلة) أى نافذ (قوله حذف) أى الالف (قوله ونوى) أى باللفظ سمين (قوله فان نية لا تخصص) أى السمين بسمين الضأن فيجنت بسمين غير الضأن أيضا (قوله لانها) أى نيتسه سمين الضأن (قوله خلافا لابن يونس) أى فى جعلها مخصصة له (قوله وعلى هذا) أى التفصيل ٦٤٨ بين نية سمين الضأن ونية اخراج غيره من السمين المحسوف عليه (قوله وهل

المنافاة أى خالفت نيتته ظاهر لفظه وأصله نافذت فحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفت حذف لانهاء السا كذا قاله الخطاى شرط المخصص كونه منافيا للعام فمن حذف لا ياكل سميناً ونوى سميناً فان نيتته لا تخصص لانها ليست منافية للعام خلافا لابن يونس وان نوى اخراج سمين غير الضأن ليا كانه نافذ نيتته العام فخصته وعلى هذا القرأى والمقرى وابن راشد وغيرهم وهل يمين أم لا والا قرب توجهها احتياطاً لخلق الله تعالى قاله المصنف فان قلت الخالف في الحالتين قصد عدم اكل سمين الضأن واكل غيره فلم افتقرت نية سمين الضأن من نية اخراج سمين غيره قلت اشار العزيز بن عبد السلام للفرق بما حصله ان نية اخراج سمين غير الضأن فيه منافية ونية سمين الضأن غير منافية وشرط المخصص المنافاة البنائى ما جعل عليه زكلام المصنف اصله للقرأى ومن تبعه فاسو المخصص بالنية على التخصص باللفظ في شرط المنافاة قال الاصوليون لا يخصص كلام كلاماً الا اذا كان منافياً له كقوله تعالى واولات الاحمال اجملهن أن يضعن حملهن مع قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان كان غير مناف له كقوله صلى الله عليه وسلم ايما اهاب دبغ فقد طهر مع قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر بشاة مينة هلاختم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به فالاصح أنه لا يخصصه بجمله ما كول اللحم واذا قالوا ذكر الخاص بعد العام بحكمه لا يخصصه فبقى القرأى على هذا الفرق المتقدم جاءلا النية كاللفظ في تفصيله زاعما ان أكرمته في عصره جهلوه فمن قال لا كل بيضا ونوى بيض الدجاج فان نوى اخراج بيض غيره فلا يجنت الا بيض الدجاج وان لم ينو اخراجه ونوى بالبيض بيض الدجاج حنت بالجميع وهم قالوا لا يجنت الا بيض الدجاج مطلقا وهذه طريقة المتقدمين كابن المواز وابن يونس والقاضى وغيرهم فى التلقين فان قصد معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص أو معنى خاصا وعبر عنه بلفظ عام بحكم نيتته اه وهذه الطريقة هى الحق وقد ردد شيخنا أبو العباس بن مبارك رحمه الله تعالى ما قاله القرأى بان قياس النية المذكورة على ذكر الخاص بعد العام بحكمه لا يصح اظهروا القارى وهو ان المخصص المقيس عليه لفظى لم يقارن بمخصصه فى الزمان لاستعماله النطق به ما دفعة والقرض انه لم يقصدتم عليه فبقى ذلك العام على عمومته حتى خصصه المخصص بخلاف المقيس فى مسئلة فان المخصص فيه هى النية ومقارنتها بممكنة بل واجبة اذ لو تأخرت ما أقادت واذا قارنت أو تقدمت لم يبق العام على عمومته حتى يخصص به اقل رتبة الا المنوى فهو عام اريد به خاص وهى المحاشا فبطل قوله النية هناك وكدة فى بعض أفراد

بمين) أى على نية اخراج غيره من الضأن (قوله توجهها) أى العين (قوله في الحالتين) أى حالتيه سمين الضأن وحال نية اخراج غيره (قوله واكل غيره) عطف على عدم (قوله في شرط المنافاة) صلة قاسوا (قوله وقد مر الخ) حال (قوله على هذا) أى قياس التخصص بالنية على التخصص باللفظ فى اشتراط المنافاة (قوله افرق) مفعول بنى (قوله جاءلا) حال من القرأى (قوله فى تفصيله) أى اللفظ الى مناف فيخصص وغيره فلا يخصص (قوله زاعما) أى القرأى حال منه او من فاعل جاءلا (قوله مفتى) جمع مفت بلانون لضافته (قوله جهلوه) أى الفرق المتقدم (قوله وهم) أى المفتون فى عصره (قوله مطلقا) أى عن التقييد بنية اخراج بيض غير الدجاج (قوله وهذه) أى قولهم لا يجنت الا بيض الدجاج مطلقا وانته لتأنيث خبره (قوله والقاضى) أى عبد الوهاب (قوله ما قاله القرأى) مفعول رد (قوله بان قياس الخ) صلة رد (قوله بحكمه) أى العام حال من الخاص (قوله

لا يصح) خبر ان (قوله الفارق) أى بين النية المذكورة وذكر الخاص بعد العام بحكمه (قوله وهو) العام أى الفارق (قوله مخصصه بفتح الصاد الاولى) (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله انه) أى المخصص بالكسر (قوله عليه) أى المخصص بالفتح (قوله قوله) أى القرأى

(قوله رد) بضم الراء وشد الدال اى كلام القرافى (قوله معتبر) بفتح الموحدة (قوله تخصص) اى العام وتعبير المطلق (قوله القصد) بضم القاف جمع قصد (قوله ابن الشاط) باجماع الشين واهمال الطاء شارح فروق القرافى الذى قالوا فيه عليه بالفروق ولكن لا تقبل منها الا ما قبله ابن الشاط (قوله شهاب الدين) لقب للشيخ الامام العلامة احمد القرافى صاحب الفروق والذخيرة والتنقيح وغيرها (قوله فى هذا) اى تخصص النية العام (قوله الالفاظ) اى التى شرطوا فى تخصيصها العام منافاتها له (قوله السبق) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة منسوب الى سبته فسرته من الاندلس (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله ان قوله) اى الخالف ٦٤٩ (قوله وهذا) اى القائل لا اليس ثوبا

العام فلا تنفى الحكم من غيره اه ورد ايضا بان النية اول معتبر فى العين ثم السبب والبساط فاذا اقتضى السبب أو البساط تقيدها أو تخصيصها للدلالة على قصد التخصيص أو التقييد فاعتبار التقييد والتخصيص المنويان أولى وقال الشيخ أبو زيد القاسمى والصحيح فى النظر أن النية تخصص وان لم تكن منافية لان القاعدة الشرعية أن لا ترتب الاحكام الشرعية فى العبادات والمعاملات الا على النيات والقصد وما ليس منوياً ولا مقصوداً فلا يبر ولا يؤخذ به وهذا امر لا يكاد يجبه له أحد من أهل الشرع ابن الشاط لم يحمل شهاب الدين فيما قاله فى هذا الا توهمه ان حكم النيات كحكم الالفاظ الدالة على المدلولات والامرا ليس كما توهم والله اعلم وقال السبقى فى اختصار الفروق يرد على القرافى ان قوله والله لا اليس ثوبا والسكان غافلا عن غيره بمنزلة قوله لا اليس ثوبا كأنه غافلا عن غيره وهذا لا يثبت فيه بغير السكان اجماعاً فكذلك الاول ابن مرزوق رد على القرافى جماعة عن الف عليه وغيرهم منهم العلامة المحقق ابو موسى الامام بما يطول جلبيه وتأمل كثرة ما وقع من مسائل المذهب انه لا يثبت بغير مانوى ولم يقيدها بان شرط ذلك بان يتعرض عند نية مانوى من الافراد الى اخراج غيره فلو كان ما ذكره صحيحاً لذهبوا عليه ويقال نية الخائف بعض الافراد عند اليقين تستلزم اخراج غيره كمن خاف لادخلت دار فلان ونوى شهراً اولاً أ كات سمناً ونوى سمن بقر اه فتبين ضعف طريقة القرافى وانه لا ينبغي حمل كلام المصنف عليها كما فعل الخطوز ولا سيما المصنف لم يذكرها فى التوضيح ولم يشر اليها وانما ينبغي حملها على الطريقة الاخرى فيفسر نافت بخالفت وهى اشارة لقول ابن عبيد السلام تخصص العام يلزم منه مخالفة الظاهر لان اللفظ يقتضى ثبوت الحكم بصورة اوصاف النية المخصصة تنفيه عنها اه فالقيده ليس للاحتراز بل كاشف لصورة التخصيص اذ من ضرورى ان ياتى ذلك فالشرط ليس فى محله وهذا الجمل هو الذى ارتضاه

٨٢ منخ ل على الطريقة الاخرى اى التى للمتقدمين كابن المواز وابن يونس والقاضى عبد الوهاب (قوله بخالفت) اى بالنقص عن معنى اللفظ (قوله وهى) اى قوله ان نافت وائنه لتأنيث خبره (قوله مخالفة الظاهر) من اضافة الممدولة لمفعوله بعد حذف فاعله اى النية والمراد بالظاهر معنى اللفظ (قوله فالقيده) اى قوله ان نافت (قوله بصورة التخصيص) اضافته للبيان (قوله اذ من ضرورى ان ياتى) اى صورة التخصيص (قوله ذلك) اى المناقاة (قوله فالشرط) اى ان نافت (قوله ليس فى محله) اى غير محتاج اليه (قوله أصل) اى احسن

(قوله وان قال ابن غازي الخ) بموافقة احوال (قوله فصح استعمال) اضافته للبيان (قوله اقول الخط الخ) قوله لا مثل (قوله الجارية) اي الموافقة الظاهرة (قوله انما) اي الموافقة ٦٥٠ (قوله وان كانت قيدا كاشفا) حال (قوله لانها) اي النية (قوله مطلقا) اي عن

التقييد بغير الموافقة في الطلاق والعق المعين (قوله في تقييد المطلق) صلة تقبل (قوله وفي تعين الخ) عطف على في تقييد (قوله محامل) جمع محمل بفتح الميم اي المعنى الذي يحمل عليه (قوله وكلا نظرت عينا) بفتح الكاف عطف على كما نشأ (قوله باعته باري) بفتح الراء منسئ اعتبار بلانون لاضاقته (قوله واماني الاحتمالين الخ) عطف على امابرجان (قوله ينة او اقرار) اي بجله لا يتزوج حياتها وتزوجه غيرها وهي حية (قوله الا ان يخاف على نفسه العنت) اي الزنا بعدم تزوجه حياتها (قوله عضدها) بفتح حياتها مثقلا اي قواها (قوله الحمل) بضم الميم الاولى وسكون الجيم وفتح الميم الثانية اي المحمل للمعنيين او اكثر (قوله محملا) بفتح الميم اي معناه اللذان يصح حله على احدهما (قوله لانها) اي حين الصيغة (قوله حينئذ) اي حين كونها من الحمل (قوله الراجح) اي بتعديد العرف (قوله العرف) اي مخالفته لها (قوله فيه) اي المحمل للمجاز الراجح والحقيقة المرجوحة (قوله لرجحان كل منهما) اي الجواز والحقيقة (قوله بوجه) فالحقيقة ترجح بالاصالة والمجاز بموافقة العرف (قوله في القضاء) واولى في الفتوى (قوله في الطلاق والعق المعين) واولى في غيرهما

ابوزيد وبابا وطى وغيرهم طعى هذا امثل ما يحمل عليه كلام المصنف وان قال ابن غازي فيه فصح استعمال الموافقة وهي المضادة في مثل هذا المعنى لقول الخط لا فصح فيه لوقوعه في عبارة القرافي وابن رشد وغيرهما حاقلت وفي اعتراض الخط على ابن غازي نظر لان القرافي استعمال الموافقة في المضادة في الحكم والمصنف لم يشترط الا مخالفة الصادقة بما بين العام والخاص مع فقد الموافقة بينهما لكن هذا على سبيل المجازة والا للتحقيق انها وان كانت قيدا كاشفا فهي بمعنى المضادة لانها حيث كانت مخصصة لمعناها في الحكم عما عدا المنوي وهذا مضاف لحكم العام فسقط اعتراض ابن غازي وما انبى عليه والله اعلم عب وسأوت راجع اقوله وقيدت اي من شرط النية المقيدة لا مطلق أن تكون مساوية بان يكون لفظ الخالف يحتمل مانوا وغيره على السواء فتقبل نية مطلقا في تقييد المطلق كاحد عبيدي حروير يذاعها مثلا وفي تعين احد محامل اللفظ المشترك كما نشأ طالق وله زوجتان كذاهما معا عايشة وقال أردت بنت فلان وكلا نظرت عينا واراد الذهب البنياني قوله راجع اقوله وقيدت الخ هذا ظاهر التوضيح وعليه جرى الشارح والتحقيق كما ذكره اللقاني واحمد وأصله لابن غازي والخط أن المساواة بهذا المعنى معتبرة في تخصيص العام وتقييد المطلق معا ويدل عليه قوله بعد كان خالفت ظاهر لفظه الخ والمراد الموافقة بين المنوي وظاهر اللفظ امابرجان كل منهما باعتباري اللغة والعرف وهو المشار اليه بقوله ككونها معا واماني الاحتمالين على حد سواء كافي تقييد المطلق وتعيين المشترك وتمازج خصصت وقيدت (في) الميم بـ (الله وغيرها) ومثل للميم بغير الله (كطلاق) وعنى ومشى لمكة وصوم سنة ومثل لتخصيص العام بالنية المساوية فقال (ك) نية (كونها) اي الزوجة المحلوف لها (معه) اي الخالف في عصمته (في) حلفه بالله او بطلاق او عتق او مشى لمكة او صدقة بثلاث ماله (لا يتزوج حياتها) اي زوجته المحلوف لها غيبتها منه وتزوج غيرها وقال نويت حياتها معي فتقبل نية في الفتيا والقضاء مع ينة او اقرار او كون المحلوف به طلاقا من تزوجهما أو عتق رقيق معين أو ما زوجة غير الخالف التي لا يتزوج حياتها اذا بانيت من زوجها وتزوج الخالف وقال نويت مادامت مع زوجها فلا تقبل نية ان كان حلف بطلاق أو عتق معين ورفع للقاضي بيمينه أو اقراره الا ان يخاف على نفسه العنت قاله الخط أي وتعد رتبته البنياني النية المخصصة لا تكون الا مخالفة لظاهر اللفظ العام لكن ان عضدها عرف كانت الصيغة من الحمل الذي استوى محملا مثلا لانها دائرة بين المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة بسبب العرف والمخالف فيه انه محمل كافي لجميع الجوامع ونصه وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة ثنائيا المختار محمل اه لرجحان كل منهما ما بوجه فتقبل نية التخصيص في القضاء في الطلاق والعق المعين والى هذا اشار بقوله ككونها معا الخ

(قوله العام) نعت لفظ (قوله أى المعنى الذى وضع له العام) تفسير لظاهر العام (قوله بعد) بضم الموحدة مصدره مضاف
افاعله (قوله ارادة المعنى) من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف فاعله ٦٥١ (قوله فهو) أى قوله كأن خالف ظاهر

لفظه نقيض على قوله والمراد
بهم بعد الخ (قوله مطلقا) أى
عن التقييد بالقضاء فى الطلاق
والعتق المعين (قوله وقريبة)
عطف على بعيدة (قوله واما
مخالفة) عطف على اما وافقة
(قوله مثل) بفتحات (قوله أى
الحالف) تفسير لفاعل المستتر
فى بيع (قوله الشئ المحلوف
عليه) تفسير لافعال البارز
(قوله فى القضا مطلقا) أى عن
التقييد بكون العين بغير الطلاق
والعتق المعين (قوله أى رفع)
فانفاعله على غير بابها (قوله
الحالف) مفعول رفع (قوله
للقاضى) مفعول رفع (قوله فان

ذهب الحالف للقاضى الخ) مفهوم
رفع (قوله وذكر) أى الحالف
(قوله ذلك) أى حلقه بالطلاق
او اعتق المعين ونيتة المخالفة
لظاهر لفظه (قوله ودخل
بالكاف) أى فى قوله كمن شأن
(قوله عنه) أى الملك (قوله وحلقه
بالله ليعتقن من عبده ثلاثة)
عطف على حلقه (قوله وقوله
لزوجته) عطف على حلقه (قوله
وقوله نساؤه طوائى) عطف
على حلقه (قوله نفعه فى الفتوى)
أى والقضاء (قوله لان قال
نويت ماعدا فلانة) ظاهره
ولو فى الفتوى وهو كذلك على

وشبه فى قبول التخصيص فقال (كأن خالفت) نية الحالف أى المعنى الذى نواه بالعام
(ظاهر لفظه) أى الحالف العام أى المعنى الذى وضع العام له والمراد بالمخالفة بعد ارادة
المعنى المذكور من العام فهو مفعول وسأوت وحاصل ما اشار له المصنف ان النية
المخالفة لظاهر اللفظ سهان بعيدة عن العرف ولا تقبل مطلقا كما يقول لارادة معينة
الخ قريبة اما موافقة للعرف فتقبل فى القضا والقضاء والطلاق والعتق المعين ككونها
معنه فى لا يتزوج حياتها واما مخالفة له قريبة فتقبل فى الفتوى مطلقا وفى القضاء
الا فى الطلاق والعتق المعين وهذا هو الذى ذكرها هنا ومثل لها بقوله (كمن نية) (معن
ضأن فى) حلقه بالله او بالطلاق والعتق او غيرها (لا آكل) بضم الكاف عقب الهمز
الممدود (معنا) فتقبل نيته ولا يثبت بغيره من الضأن عند المتقدمين كمن الموارىين
يؤمر وهو الصحيح كما تقدم عجب اذا حمل كلام المصنف على هذا المراد بالمخالفة فى قوله ان
فأنت ما يشمل المخالفة بالعموم والخصوص لكن يكون شرط المخالفة فى غير محله أى غير
محتاج اليه لانه بعد فرض انها مخصوصة بصير التحالف بالعموم والخصوص ضروريا
(أولا كلمة) أى الحالف المحلوف عليه وقال نويت شهرام مثلا وحقق يقدم فلان فظاهر
بمعنه العموم وادعى ما يخصه فصدق فى التمسك مطلقا والقضاء الا فى طلاق وعتق
معين (وكتوكيله) أى الحالف على البيع أو الضرب (فى) حلقه بالله او الطلاق او العتق
أو غيرها (لا يبيعه) أى الحالف الشئ المحلوف عليه ولا يشتره (ولا يضربه) أى الحالف
العبد مثلا ثم وكل من يباعه او اشتراه او ضربه وقال نويت لا يشر ذلك بنفسى فتقبل نيته
فى القضا مطلقا وفى القضاء (الارافعة) أى رفع من غير الحالف الحالف للقاضى فان
ذهب الحالف للقاضى بدون رفعه له من غيره وذكره ذلك فهو فى فتوى كفى التوضيح
والموافق (وبينة) شهدت على الحالف بحلقه وحشنته فيه أى معهما ان انكر الحلف (أو
اقرار) بالحلف وادعى انه نوى المباشرة بنفسه فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر لفظه
(فى) حلقه بـ (طلاق وعتق) معين (فقط) وأما العتق غير المعين فتقبل فيه نيته
المذكورة مع الرفع ودخل بالكاف حلقه بالله ليعتقن عبده وقال اردت بعضهم
اوردت بعبيدى دوابى اوردت بالعتق البيع والعلاقة بين العبيد والدواب الملك
وبين العتق والبيع الاخراج عنه وحلقه بالله ليعتقن من عبده ثلاثة وقال اردت
بيع ثلاث دواب من دوابى وقوله لزوجته هى طالق ثلاثا وقال اردت طلقها للولادة
وقوله نساؤه طوائى وله اربع وقال اردت ثلاثا معينة فبنوى فى جميع ذلك فى القضا
لا فى مرافعة ويئنه او اقرارا ولو قال جميع نساؤه طوائى ثم قال استثنيت واحشيت
فلا تفعه فى الفتوى لا ارقال نويت ماعدا فلانة ولو قال لرجعة هى طالق البينة
ان راجعتها ثم اراد نكاحها بعد تمام عدتها وقال نويت مادامت فى العدة صدق

طريقة الفرائى واما على طريقة المتقدمين فتشعره فى الفتوى

(قوله او في القضاء) عطف على باسم الله (قوله مطلقا) اي عن التقييد بالرفع في عين الطلاق والعنق المعين (قوله لانها) اي العين (قوله على نية المحلوف) لانه اخذها عوض حقه (قوله من انه) اي الشان الخيان للراجع (قوله وهو) اي سبب حلقه (قوله ومن انه لا فرق الخ) عطف على من انه لا فرق (قوله كونه) اي الحلف (قوله من ادعى) يضم الدال وكسر العين (قوله وحلقه لرب الحق الخ) عطف على ٦٥٢ من ادعى عليه الخ (قوله محاشيا) حال من هاء حلقه (قوله وعقد نكاح الخ)

في القصة - وى ولو قال حليمة طالق وله زوجة وأمة تسميان به وقال نويت أمي صدق مستقنيا واحكم هذه في المدونة قاله في التوضيح (أو استخلف) حلقا (مطلقا) عن التقييد بكونه باسم الله تعالى أو غيره وفي القضاء أو كون الطلاق منجزا وكذا العنق وسواء كل كامل أو مبعض أو لا الية كالتدبير إذا كان في رقبة معينة وصله استخلف (في وثيقة) أي وثق في (حق) ولو بغير كاية عطف على معنى الامرافعة اي الا ان رفع أو استخلف في حق فلا تقبل نيته مطلقا لانها على نية المحلوف له وظاهره ولو عند غير حاكم ولو حذف السين والتاء ووثيقة بأن قال أو حلف مطلقا في حق لوافق الرابع من أنه لا فرق بين طالب حلقه أو طالب سبب حلقه وهو الحق الذي عنده فيحلف انه ليس عنده حق ومن انه لا فرق بين كونه بوثيقة حق أم لا ومن أمثله المسئلة من ادعى عليه بوديعة وأنكرها وحلف ليس عنده بوديعة ونوى ربه الاطلاق وحلقه لرب الحق بالمال لال عليه حرام محاشيا الزوجة المدخول بها ولم يحاشها رب الحق وعقد نكاح على أن لا ينسرى ثم ينسرى - بشية وقال نويت من غير الحبش فلا تعتبر نيته في شيء من ذلك عند ابن القاسم والمعتبرية المحلوف له هذا هو الرابع (لا) تقبل (ارادة) أي نية زوجة أو أمة (ميتة) أو مطلقة (ومعتقة) (أو) ارادة (كذب) ضد الصدق اي اخبار بخلاف ما عليه المتكلم (في) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فقلانته (طالق أو حرة أو حرام) وفعل المحلوف عليه أو عزم على عدم فعله في الحنث أو أجله بزين اقضى بلا فعل فيه وقال اردت فلانة الميتة في الطلاق والعنق أو المطلقة في الاول والمعتقة في الثاني وكذب في حرام فلا تقبل نيته ان رفع للقاضي في الطلاق والعنق المعين بيينة أو اقرار بيل (وان) كان (بقتوى) حيث لا قرينة تصدقه في دعواه ارادته ما ذكره والعمل بها ككونها حية حين يمينه ثم ماتت وادعى ان المحلوف بها * (تكميل) * كما تخصص النية العام وتقييد المطلق تعمم الخاص والمطلق من الاول قوله الا في وبما أنيت الحنطة ان نوى المن ومن الثاني والله لا كرم من اخاك فإياه جميع اخوتك (ثم) ان عدت النية أو ضبطها خصص العام أو قيد المطلق (بساط) بكسر الهمزة وهو مقام العين سواء كان سببا فيها أو لا فيخصص العام مثلا إذا قبل اشخص لحم البقر داء كما ورد فلا تأكله يؤذك خلف لا آكل لحمه ولم يقصد تعميها ولا تخصيصا فيخصص اللحم في يمينه بلحم البقر بقرينة السياق فلا يحنث بلحم غيره ولكن قيل له انت تركي الشهود بشي تأخذ منهم خلف لا تركي ولا نيته فيخصص الزكاة في يمينه بتركية الشهود بقرينة السياق فلا يحنث فيها بتركية المال ابن رشد فبين بيناع

عطف على من (قوله وفعل المحلوف عليه) اي في عين البر (قوله أو عزم على عدم فعله) أي في عين الحنث (قوله والا) أي وان وجدت قرينه تصدقه في دعواه (قوله من الاول) اي تعميم الخاص (قوله ومن الثاني) اي تعميم المطلق (قوله واضبطها) عطف على النية (قوله وهو) أي البساط (قوله مقام) بفتح الميم اي احوال الحالف حال حلقه والقراش الحاصلة حاله (قوله ورد) اي في حديث لحوم البقر داء وسمنها ولبنها دواء رواه ابو داود في مراسيله عن مليكة ائمة عشر ورفعت به وفي رواية لحوم البقر داء والبانها شفاء وسمنها دواء وروى الحاكم عن ابن مسعود عليكم بالبان البقر وسمنها وياياكم ولحومها فان الباسا وسمنها داء وشفا ولحومها

لا اله

عطف على معنى مثلا اذا قبل الخ (قوله ولا نيته) أي

بالفعل حال (قوله فيها) اي العين (قوله ميتة) اي ينسرى

(قوله البينة) أي ثلاثا (قوله ان اشتراء) أي لا يشترى به (قوله كراهيته للزحام على الجزرة) أي هي التي جعلته على الخلف على تركه
شراء اللحم (قوله في غيرها) أي الجزرة خاليا عن الزحام أي أو انشكت الزحمة عن الجزرة واشترى منها الحما (قوله وهو) أي رعى
البساط (قوله من حمل اليمين الخ) بيان للمشهور (قوله به) أي الزحام ٦٥٣ (قوله واستفتى) أي أولم تشهد بينه وبينه واستفتى

الحالف عما يلزمه (قوله ولو شهدت)
أي البينة (قوله انه) أي الحالف
(قوله بالطلاق) أي أو العتق المعين
(قوله فصال) أي الحالف (قوله
ولم تعلم) أي الزحام (قوله طلق)
بضم فكسر أي في القضاء (قوله
اعتباره) أي البساط (قوله به)
أي البساط (قوله عامة الناس)
أي أكثرهم (قوله باستعماله) أي
المطلق أو العام (قوله فيه) أي
المعنى (قوله لانه) أي المعنى الذي
جرى العرف باستعمال العام أو
المطلق فيه (قوله اذا قرض)
بفتح الفاء وسكون الراء (قوله
دون الخيل والبغال) أي
والابل وغيرها حال من الحمار
(قوله واختصاص) عطف على
اختصاص (قوله بالبيض) أي
من الرقيق الذي كره مصر (قوله فلا
يعتبر) أي خصصا العام ولا مقيدا
لمطلق (قوله لم يتجاوز معناه) أي
اللفظ (قوله عندهم) أي أهل
العرف صله يتجاوز (قوله وهو)
أي الخيل الخ حال (قوله بلده) أي
الحالف (قوله فيه) أي التوضيح
(قوله اعتبار العرف) أي خصصا
لعام ومقيدا لمطلق (قوله وان
كان) أي العرف (قوله انه) أي
الباحي (قوله قال) أي أو انوغي
(قوله به) أي ما صرح الباجي به (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله باعتباره) أي العرف الفعلي
مخصصا لعام ومقيدا لمطلق (قوله
مأذكر) أي البينة والبساط والعرف القولي (قوله وبس لاهل بلده عرف) حال (قوله باطلاقها) أي الدابة

لاهل الحما فوجد زحاما على الجزر خلف بالطلاق البينة ان اشتراءهم فرجع اليهم فمات به
نفرج فاشترى كبشا فذبحه واكلوا من لحمه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما اراه
الا وقد حنث وأرى هذا الحما ابن القاسم الا اذا كانت كراهيته للزحام على الجزرة ووجد
الحما وكبشا في غيرهما فاشترى فأرى أن يتوى فيه ابن رشد لم يراع الامام البساط في هذه
المسئلة وراعه ابن القاسم وهو المشهور في المذهب من حمل اليمين على مقتضى اللفظ
الا عند البساط ومعنى قول ابن القاسم أرى أن يتوى فيه أنه يصدق في انه انما خلف
كراهية للزحام ولا يمين عليه ان شهدت بينه وبينه أو استفتى ولو شهدت أنه خلف بالطلاق أن
لا يشترى لهم الحما ثم اشتراء فقال كنت حاققت للزحام ولم تعلم البينة طلق عليه ولا يصدق
في دعواه اه وظاهر كلامهم اعتباره ولو مع مراعاة في طلاق وعتق معين لكن بشرط
شهادة البينة به كما تقدم عن ابن رشد (ثم) بعد البساط يخص العام ويقيد المطلق
(عرف) بضم العين المهملة وسكون الراء أي اصطلاح (قولي) أي عادة عامة الناس
في استعمال اللفظ العام أو المطلق فيعمل العام أو المطلق على المعنى الذي جرى عرفهم
باستعماله فيه لانه مقصود الحالف غالبا ولأن كل متكلم بلفظ يجب حمل كلامه على المعنى
الذي يستعمل أهل تلك اللغة فيه ذلك اللفظ قاله ابن عبد السلام كاختصاص الدابة
بالحمار مصر وبائشاء في قصصة وبالقوس في العراق قاله ابن فرحون وظاهره وان لم يكن
الحمار من مراكبه اذا قرض عدم النية دون الخيل والبغال واختصاص المملوك
بالبيض والدرهم بفلس التماس وقدّم العرف القولي على المقصد اللغوي لان العرف
القولي بمنزلة التماسخ للغوي والتامخ يقدم على المنسوخ واحترز بالقولي عن العرف
الفعلي فلا يعتبر في هذا الباب لان اللفظ لم يتجاوز معناه الى فعلهم عندهم كخانه لا كل
خبزا وهو اسم لكل خبز في عرفهم فاذا كان أهل بلده لا يصنعون الخبز الا من القمح
فلا يخص عرفهم الخبز في اليمين بخبز القمح فيصحب كل من كل خبز قاله القرافي
وغيره وقبيلهم المصنف هنا في التوضيح ونقل فيه عن ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل
الفقهاء اعتبار العرف وان كان فعليا ونقل الوانوغى عن الباجي انه صرح بأن العرف
الفعلي يعتبر مخصصا ومقيدا قال وبه يرد ما زعمه القرافي وقد صرح اللغوي أيضا
باعتباره وفي القلشاني لا فرق بين القولي والفعلي في ظاهر مسائل الفقهاء وقيل لا يعتبر
الا القولي (ثم) ان عدم ما ذكر يخص العام ويقيد المطلق (مقصد) بفتح الميم والصاد
المهملة طاله أحد ونحوه في المصباح أي مقصود (لغوي) أي المعنى الذي استعملت
العرب اللفظ فيه كلفه لا ركبة دابة وليس لاهل بلده عرف باطلاقها على شيء خاص

(قوله وهو) أى معناها اللغوى (قوله ولا عرف لهم) أى اهل بلده حال (قوله ولا نية له) أى الخائف الخ حال (قوله جل) بضم فكسر أى اللفظ المشترك (قوله فان استوت) أى معانيه فى الظهور (قوله فالمراد بالتخصيص الخ) تزييع على قوله فحمل على معناها اللغوى الخ (قوله لاتنزهنا) ٦٥٤ أى المعنيين السابقين (قوله ان كان الخائف صاحب شرع الخ) شرط فى اعتبار

فحمل على معناها اللغوى وهو كل ما دى أى شئ فيحدث بره كواب الادى والطير والتساح وكل ما دى وكلفه لا يصى ولا عرف لهم ولا نية له فيحدث بالدعاء فان تعدد المعنى اللغوى للفظ كالمشترك جل على أظهر معانيه فان استوت جرى على الخلاف فى مجتهد تعارضت عنده أدله بلاترجيح فقيه لياخذ بالاثقل وقيل بالاخف وقيل بما شاء فالمراد بالتخصيص والتقييد هنا مطلق الجمل لا المبدئيان السابقان لاتنزهنا ما هنا (ثم) ان عدم ما ذكره من العام وقيد المطلق مقصد (شرعى) ابن فرحون ان كان الخائف صاحب شرع أو الخائف على شئ شرعى كلفه لباين اولى وتوضان وكلفه لا كلم ربه الا فلا يحدث بكلام صبي وهذا ضعف والمقصد تقديم المقصد الشرعى على المقصد اللغوى كما يأتى فى قوله وسافر القصر فى لاسافرن بل وعلى المقصد العرفى كما فى معاصى منون الذى نقله المواقى وحزم به الشيخ عبارة ووجهه بانه ناسخ له واستشكك ما هنا بانه لا يتصور وجود معنى شرعى بدون معنى لغوى اذا الشرعى فرد للغوى غالبا او مساو له كالظلم فانه تجاوز الحد لغة وشرعا واجيب بان المعزب وهو لفظ غير علم استعمته العرب فيما وضع هو له فى غير لغتهم على القول بوقوعه فى القرآن لم يدرى شرعى ليس له مدلول لغوى لان المراد بالشرعى ما استعمله الشارع لا ما وضعه اهل الشرع فاذا حلف لا وزن بالقسطاس حنث بوزن الميزان اذ هو معنى القسطاس شرعا وان لم يكن معناه لغة لا يقال المدلول الشرعى مدلول عرفى فيشكره معناه لانه قول المدلول العرفى يطلق على العرف الخاص كك الشرعى والنحو وعلى العرف العام والمراد به هنا الثانى والمفرغ من مقتضيات البر والحنث من النسبة وما بعده ما شرع فى فروع تنبى على تلك الاصول وهى فى نفسها اصول ايضا وقاعدته غالبا الايمان بالباء للحنث وبلا لدهمه فقال (وحنث) الخائف فى عينه بسم الله تعالى او غيره (ان لم تكن له) أى الخائف (نية) تخصه لفظه العام وتقيده لفظه المطلق (ولا) ايمنه (بساط) أى قرينة مخصوصة او مقيدة وصلة حنث (ب) سبب (قوت) بفتح الفاء وسكون الواو مصدر فأتى اتقاه (ما) أى الفاعل الذى (حلف) المكلف (عليه) لغير مانع بل (ولو) فأتى (للمانع شرعى) كحيض فى لاقه ليطأها الليلة فوجدناها حائضا فيحدث عنده الامام مالك واصبغ رضى الله تعالى عنه ما هو المشهور ووجه ل منعه فى ليبي عن الامة (او) فأتى للمانع عادى كسرقة) حرام فى حلقه ليدبحنه (لا) يحدث ان فأتى للملوف عليه المانع عتلى (كوت حرام) فى لاقه (ليدبحنه) ان أقت او بادر فان فرط حتى حصل فيحدث وهذا كله فى المانع المتأخر عن اليمين وامان تقدم فان كان شرعيا حنث والا فلا فاقسام المانع ثلاثة قسم يحدث به مطلقا تقدم

التخصيص والتقييد بالقصد الشرعى (قوله والخلف) عطف على الخائف (قوله وهذا) أى تقديم التخصيص والتقييد بنبذ اللغوى على التخصيص والتقييد بالمقصد الشرعى (قوله وجهه) بضم فكسر متقلا أى تقديم الشرعى على اللغوى (قوله بانه) أى الشرعى (قوله له) أى اللغوى (قوله ما هنا) أى من تقديم اللغوى على الشرعى (قوله بانه) أى الشأن (قوله المعزب) بضم الميم وفتح العين والراء مثقلا (قوله فيشكر) أى الشرعى (قوله معناه) أى العرفى (قوله به) أى العرفى (قوله الثانى) أى العام (قوله مقتضيات) بكسر الصاد المعجمة (قوله من النبوة الخ) بـان مقتضيات (قوله وحى) أى الفروع (قوله فى نفسها اصول) لاتنفي بين كونهم فروع والمقتضيات واصولا فى نفسها لان القرعة والاصولية من المشكك (قوله المكلف) تفسير لفاعل حلف المستتر فيه فهو عائد الى غير ما ولم يبرز عدم اللبس (قوله منه) أى الخائف (قوله أقت) بفتحة مثقلا أى جعل ليمينه وقتا خاصا يفعل فيه الملوف عليه (قوله أى اول وقت) قوله

بأدنى أى فعل الملوف عليه فوجده قد فأتى بالمانع العقلى (قوله فان فرط) بفتحة مثقلا أى توانى فى الفعل او مفهوم بادر (قوله حصل) أى المانع العقلى (قوله وامان تقدم) أى المانع على اليمين (قوله فان كان) أى المانع (قوله والا) أى وان لم يكن شرعيا بان كان عاديا وعقليا

(قوله فان كان) أى المانع (قوله مطلقا) أى تقدم أو تأخر فوط ولم يفترط وقت اول يوقت (قوله كعقلى او عادى) تشبيهه فى التصنيف (قوله ان يتأخرا) أى العقلى والعادى (قوله دام لك البقا) ككلمة للبيت (قوله لا غير) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اى لا غير العادى وهو العقلى فلا يحنث بتقوية ان اقت او بادر (قوله منهما) أى العقلى والعادى بيان للمضاف اليه كل المحذوف معوض عنه التنوين اى واحد (قوله وأشار) أى المصنف (قوله بولو) أى فى قوله ولو لمانع شرعى (قوله بعده) اى الحنث (قوله وان تقدم) مباقة (قوله معه) ٦٥٥ أى الشرعى (قوله بخلافهما) اى

العقلى والعادى فلا يمكن الفعل منهما (قوله بانه) اى الخائف (قوله بفعله) أى الخوف عليه (قوله معه) أى الشرعى (قوله هذا الفرع) أى الحنث فى عين الحنث بمجرد العزم على الضد (قوله ولذا)

اى عدم النص عليه من المتقدمين (قوله عليه) اى هذا الفرع (قوله من بعد) بضم الياء اى يؤتى بيان لمن تكلم (قوله من شرأحه) بيان لمن يعتد به (قوله انما فسروه) اى هذا الفرع (قوله كالشارح وابن غازى والمواق) تمثيل لامة متدبرهم (قوله المصنف) فاعل سبع (قوله فيما قال) اى الحنث بعزمه على الضد (قوله القرأى) مفعول سبع (قوله قال) اى القرأى (قوله مدارك) اى اسباب (قوله وهى) اى الجبين الخ حال (قوله على هذا) اى الحنث بالعزم على الضد فى عين الحنث (قوله فاستشكل) أى صاحب كفاية اللبيب (قوله) أى التهذيب (قوله كان على بر) أى ما اتسع الاجل فان

او تأخر وقت ولا فوط ولا وهو الشرعى وقسم لا يحنث به مطلقا وهو العقلى والعادى المتقدمان على اليقين وقت ولا فوط ولا وقسم فبعبه تفصيل وهو العقلى والعادى المتأخران عنهما فالعادى يحنث به مطلقا وقت ولا فوط ولا والعقلى يحنث به ان لم يوقت وفوط لا ان وقت او بادر ووظم هذا عجب فقال

اذا فأت محلولوف عليه لمانع * فان كان شرعيا فحنثه مطلقا
كعقلى او عادى ان يتأخرا * وفوط حتى فأت دام لك البقا
وان اقت او قد كان منه تبادر * فحنثه بالعادى لا غير مطلقا
وان كان كل قد تقدم منهما * فلا حنث فى حال فخذ محققا

واشار بولو قول ابن القاسم بعدم الحنث فى مسئلة الحيض وسحقون بعده فى جعل الامة ونقل الشيخ عن اشبه عدمه فى العادى المتأخر وحمل الخلاف فى مسئلة الحيض اذا قيد بالامه مثلا فاستغرقها الحيض قال طنبى لم يذكر كروا الحيض الا فى الموقنة وهو ظاهر اذ غير الموقنة لا يحنث الخالف فيها بطرود فى قوله لا طأتم او ينتظر رفعه اذ لا تعذر فافهم وحنث بالشرعى وان تقدم لا مكان الفعل معه بخلافهما ولا سيما على القول بانه يبر بفعله معه (و) حنث (بزمه) اى الخائف (على ضده) أى الخوف عليه فى عين الحنث لا فى عين البر خلاف الشارح قاله عجب طنبى لم ار هذا الفرع منصوفا عليه بعينه لاحد من المتقدمين ولذا كل من تكلم عليه من يهتد به من شرأحه انما فسروه بجواز تقديم الكفاية قبل الحنث كالشارح وابن غازى والمواق وتسبع المصنف فيما قال القرأى قال فى مدارك البر والحنث السادس العزم على عدم الفعل وهى على حنث اه وجرى على هذا فى كفاية اللبيب فى كشف غوامض التهذيب فاستشكل قوله فى كتاب النذور من قال لامرأته انت طالق واحدة ان لم تزوج عليك فاراد ان لا يترجى عليهم اقل طلاقها طلاقا ثم ينجحها فنزول عينه ولو ضرب أاجلا كان على بر وليس له أن يحنث نفسه قبل الاجل وانما يحنث اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه قوله فاراد الخ هذه المسئلة من مشكلات المدونة فان الطلاق انما يلزم بعدم التزوج فالطلاق المجمل لا يحل الجين وانما مبنى هذه المسئلة انه عزم على عدم الزواج فعزمه هذا هو حنثه فيلزمه طلاقه بحنثه لانه

ضاق وبقى قدر الفعل المحلولوف عليه صار على حنث حتى يفعل أو ينقضى الاجل ولم يفعل فيحنث (قوله وليس له أن يحنث نفسه قبل الاجل) هذا هو المشهور فى اليمين بالطلاق والعق الا اذا كان الطلاق آخر طلاقه والعق لليمين بخلاف عين البر باقية فله يحنث نفسه فيها قبل حنثه كما يأتى (قوله فاراد الخ) هذا كلام صاحب كفاية اللبيب (قوله بحنثه) اى بعزمه على عدم التزوج

(قوله عند الياس) أي من الترتيح (قوله معناه تسبب في طلاقها العزم) أي وليس معناه انشاء طلاقها (قوله وفيه) أي كلام صاحب كفاية اليب (قوله ولا معقد) بفتح الميم الثانية (قوله) أي صاحب الكفاية (قوله وقد قال ابن عرفة فيه) أي كلام الجواهر الخ حال (قوله ابن الحاجب) ٦٥٦ فاعل تبع (قوله صاحب الجواهر) مفعول تبع (قوله عليها) أي المدونة

بنفسها أو العزم على عدم الفعل كعدم الفعل في الجواهر إن لم تزوج عليك فانت على كظهر أي يكون مظاهرا عند الياس أو العزم على عدم التزويج فجعل العزم يقوم مقام تعذرا لفعل فقوله في الكتاب طلقها معناه تسبب في طلاقها العزم اه وفيه نظر ولا معقوله سوى كلام الجواهر وقد قال ابن عرفة فيه لا عرفه وقد تبع ابن الحاجب والمصنف صاحب الجواهر في باب الظهار وابتى ابن يونس وأبو الحسن وابن عرفة وجميع من تكلم عليها ونقل كلامها على ظاهره فدل على أن العزم بمجرد لا يوجب حنثا ولو كان يوجب ما احتاجوا إلى تحنيثه بتطبيق زوجته في حلقه بطلاقها ليتزوجن عليها بعبارة أنهم كلهم له أن يحث نفسه ويطلقها فيلزم القرافي أن يستش كل جميع كلام أهل المذهب ويدل لما قلناه قول القلشاني في شرح الرسالة من حلف بالطلاق ليعمل كذا ثم عزم على عدم الفعل ثم اراد أن يفعل فهل يلزمه الحنث بعزمه أولا على ترك الفعل أولا نقل ابن الحاجب في كتاب الظهار حنثه بعزمه وقال ابن عرفة مقتضى المذهب خلافه فلو كانت المسئلة منصوصة ما خفيت عليه والله أعلم وكتب بعضهم ما نصه حيث كانت عباراتهم ما ذكره ذلك ادل دليل على ما قاله القرافي فهو موافق لكلامهم لأنه لا معنى لتحنيثه نفسه إلا عزمه على عدم الفعل فالعزم حنث وهو المطلوب على أنه قد صرح ابن الموارث بمثل ما قاله القرافي ونص ابن عرفة ابن حارث اتفقوا في ذات الحنث على جوازها قبله أن عزم على عدم البر وفي ذات البر على استحباب تأخيرها عنه محرم معنى اجزائها قبله أنه حنث بعزمه اه طفي والمشهور عند ابن رشد وغيره أن التسكير قبل الحنث يجوز في اليمين بالله مطلقا كانت على براو حنث وفي غيرها أن كانت على حنث لأن كانت على بر إلا إذا كان الطلاق آخر الثلاث أو العتق في معين وأعلم أن كلام المدونة خلاف المشهور المتقدم عن ابن رشد وغيره قال فيها من قال لزوجه أنت طالق واحدة إن لم تزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها طلقها واحدة ثم يرجعها فقول يمينه ولو ضرب أجلا كان على بر وليس له أن يحث نفسه قبله وإنما يحث إذا مضى ولم يفعل اه فانت ترى مذهبا في صيغة الحنث جواز التحنيث قبل الفعل إذا لم يؤجل والأفلا كصيغة البر هذا في غير اليمين بالله وأما هي فله التسكير في البر قبل الحنث والاولى بعده وفي الحنث أن لم يؤجل والأفلا ولما نقل المواق كلام التهذيب المتقدم ونقل أيضا قوله من قال والله لا فعلن كذا فان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل اه وقال قبله قال ابن القاسم فيمن حلف

(قوله كلامها) أي المدونة تنازع فيه أبى ونقل (قوله فدل) أي أبى أنهم كلامها على ظاهره (قوله على أن العزم) أي على الضد (قوله لما قلناه) أي من أن الله عز وجل لا يوجب حنثا (قوله أولا) بشد الواو ونونا صلة عزم (قوله على ترك الفعل) صلة عزم (قوله أولا) أي أولا يلزمه الحنث بعزمه أولا (قوله حنثه بعزمه) مفعول نقل (قوله خلافه) أي عدم حنثه بعزمه (قوله عليه) أي ابن عرفة (قوله وكتب بعضهم) أي راد على طفي ومصوبا كلام القرافي (قوله ما ذكر) أي أنه أن يحث نفسه ويطلقها (قوله فذلك) أي تعبیرهم المذكور (قوله فهو) أي ما قاله القرافي (قوله على جوازها) أي الكفارة (قوله قبله) أي الحنث (قوله معنى) أي وجهه وعلة (قوله كانت على بر او حنث) تفسير مطلقا وظاهره وان أجل فيها (قوله وفي غيرها) أي اليمين بالله (قوله أن كانت) أي اليمين (قوله على حنث) ظاهره وان أجل (قوله لأن كانت) أي اليمين بالطلاق أو العتق (قوله على بر) أي فلا يجوز

الكفارة قبل الحنث (قوله فيها) أي المدونة (قوله طلقها واحدة ثم يرجعها فقول يمينه) أي أن لم يؤجل بالله دليل ما يليه (قوله كان) أي حلقه (قوله قبله) أي فراغ الاجل (قوله إذا مضى) أي الاجل (قوله والا) أي وان كان أجل (قوله وأما هي) أي اليمين بالله (قوله وفي الحنث) عطف على في البر (قوله والا) أي وان كان أجل (قوله كلام التهذيب المتقدم) أي قوله من قال لا فعلن كذا فان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل (قوله وقال) أي المواق

(قوله قال) أي الموافق (قوله فحصل أن مذهبها) أي المدونة (قوله أن كان) أي حلقه (قوله وإن كان) أي حلقه (قوله يضي) أي
الاجل (قوله كلامها) أي المدونة (قوله على ظاهره) أي من عدم اجزاء تكفير الحنث المؤجل قبل مضي أجله (قوله فائلا) حال من
أي الحسن (قوله المشهور وعدم الاجزاء) أي للتكفير قبل الاجل (قوله يقيد المشهور) أي اجزاء التكفير قبل الحنث في عين
الحنث بالله (قوله بكلامها) أي بما إذا لم يؤجل فإن أجل فلا تجزى حتى يضي الأجل صله يقيد (قوله فتوافقه) أي المدونة
المشهور (قوله وإن أطلقه) أي المشهور عن تقييده بعد التأجيل حال (قوله وقد تلخص الخط) نصه قوله ويعزمه على الضد قال في
المدونة في كتاب النذور من قال لا مرأته أنت طالق واحدة أن لم تزوج عليك وأراد أن لا يتزوج عليها فليطلقها إطلاقا ثم يرجعها
فتزول عنه ولو ضرب أجلا كان على برٍّ وإيسر له أن يحنث نفسه قبل الاجل وإنما يحنث إذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه
قال القرافي في كفاية اللبيب في كشف غوامض التمثيل قوله ثم أراد الخ هذه المسئلة من مشكلات المدونة فإن الطلاق انما يلزم
بعدم التزويج فالطلاق المجهل لا يجل اليمين وإنما معنى هذه المسئلة أنه عزم ٦٥٧ على عدم الزواج فعزمه هذا هو حنثه

بأنه فأراد أن يكفر قبل الحنث فأما في عينه لا أفعل كقوله والله لأفعل كقوله فأيضا
إلى أن يكفر بعد الحنث فإن كفر قبله أجزاء وكذا في عينه لا فعلن كقوله لا ضرر فيه
أولا لكنه لم يؤجل فله أن يكفر ولا يفعل وإن أجل فلا يكفر حتى يضي اه قال فحصل
أن مذهبها أن الحالف بالله أن كان على برٍّ فله أن يكفر قبل حنثه والأولى بعده وإن كان
على حنث فإن لم يؤجل فله أن يكفر ولا يفعل وإن أجل فلا يحق يضي وقد نقل ابن
عرفة كلامها وأبقاه على ظاهره وكذا أبو الحسن قائلا في قولها من قال والله لا فعلن
كذا فإن أجل فلا يكفر حتى يضي اه المشهور بعدم الاجزاء وقيل يجوز تقديم
الكفارة اه فعلى هذا يقيد المشهور الذي ذكره ابن رشد وغيره بكلامها فتوافقه
وإن أطلقه النساقون وقد تلخص الخط مسائل التكفير قبل الحنث ونظمها ولم يذكر
تفصيلها ولا أشار إليه بحال وقد حققنا لك المسئلة بما لا مزيد عليه والله الموفق وتيد
الخط وسالم وعج قول المصنف ويعزمه على ضده بصيغة الحنث وأبقوه على ظاهره
تقليد منهم للقرافي وقد علمت ما فيه فلا تستر بما قالوه وكن ممن يعرف الحق بنفسه
لا بتقليد الرجال وقد تورك الزرغاني على المصنف بقوله ظاهره أنه يحنث بمجرد العزم
والذي فيها ومن قال لا مرأته أنت طالق الخ ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم
بعض شيوخنا وإذا لم يحنث بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله اه البناء في المذهب

٨٣ مخ ل ثم ذكر ما في المدونة وبه يقيد إطلاق كلام المصنف وقول الشارح يحنث بالعزم على ضد ما حلف عليه كانت
يمينه على حنث أو برٍّ غير ظاهر ومما يدل على أنه لا يحنث بالعزم في البر ما سب أي فحين حلف لأفعل فلا فأنه لا يحنث بالكفاية إليه
إذا لم يسل الكتاب إليه وكذا إذا كان شخصاً يظنه المحلوف عليه ولو كان يحنث بالعزم على الفعل في البر لما تصورا خراج الكفارة
قبل الحنث وذكر ابن غازي عن ابن رشد ما يقيد أن اليمين بالله إذا كانت على برٍّ فأنه يحنث فيها بالعزم وليس كذلك قال في الام فحين
قال والله لا ضرر في فلا ناولم يؤقت له أجلا أو وقت له أجلا قال إذا لم يؤقت فليكفر عن يمينه ولا يضرب فلا ناولم يؤقت فيه أجلا فلا
يكفر حتى يضي الأجل لاني ألت ما لكاهن الرجل يقول لا مرأته أنت طالق واحدة أن لم تزوج عليك إلى آخر كلامها المتقدم
وليس هو أيضا ما إذا برٍّ وشد وإنما هو إدام اليمين بالله تعالى وإن كانت على برٍّ فأنه يجوز فيها تقديم الكفارة لأنه جائز قبل الحنث
على المشهور والله أعلم اه كلام الخط (قوله ونظمها) ليس في الخط نظمها فاعمل في الإشارة إلى الخط تحريفا (قوله ولم يذكر
تفصيلها) أي المدونة فيه أن الخط ذكر تفصيلها فاعمل الإشارة إليه محرفة (قوله على ظاهره) أي من عدم تقييده بعدم ضرب أجل

(قوله والمشي) أي الحكمة (قوله وما في آخر مسئلة) عطف على لما نقله الموافق (قوله من سماع ابن زيد) نعت مسئلة (قوله من كتاب الظهار) حال من سماع (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فان قيد بعدم النسيان) مفهوم ان أطلق (قوله بأن قال ما لم أنس الخ) تصوير لتقييده بعدم النسيان ابن بشير مذهب مالك وأصحها به أن النامى يحث بنسبائه ورأى بعض المتأخرين المحققين نفي الحنث كذهب الشافعي ابن عرفة المذهب النسيان كالعهد في الحنث واختار السبوري وابن العربي خلافه ابن بشير قال ان فعلته محمد الميختلاف في عدم حنثه بالنسيان ٦٥٨ فان أطلق جرى على ما تقدم (قوله ومثل النسيان الخطأ والجهل)

ابن عرفة أصل المذهب ان الخطأ والجهل في موجب الحنث كالعهد (قوله ولو قال) أي في حلقه لا آكله كله (قوله وأيده) يقتضات مثقلا أي قراء ابن عرفة (قوله وهذا) أي حنثه ببعض (قوله له) أي الحالف (قوله واستشكل) أي تأييد المشهور بشهرة استعمال كل معنى الكلمة (قوله لا تكون) أي كل (قوله والا) أي وان كانت كل في -يز- (قوله ما كل ما يتقى الخ) أي فان المتقى ادراك المجموع لاكل فرد اذ قد يدرك أفرادا كثيرة (قوله السفن) روى بضم السين والقاء جمع سفينة أي أهلها وروى السفن بكسر القاء أي صاحب السفينة (قوله لا يجب كل محتال غفور) أي كل فرد لا المجموع الصادق بحجة البعض (قوله الا أن يقال روى في المشهور الوجه القليل حيث لاينة ولا بساط لان الحنث يقع بأدنى الوجوه) ابن رشد الحنث يدخل بأقل الوجوه والبر لا يكون الا بأكل الوجوه والاصل في ذلك اباحة الله تعالى المطلقة ثلاثا بعد زوج فلا تحل بالعدد دون وطء وحرم ما تنكح الاثماء والابناء من النساء فمن يجترأ العقد من الاب والابن باجماع قتيين ان ما به الاباحية أقوى مما به المنع فن حلف لا يأكل هذا الرغيف يحث بأكل بعضه ومن حلف لا يأكله فلا يبر إلا بأكله كله الا لينة أو بساط فيهما (قوله ففيها) أي المدونة (قوله هذا) أي الحنث بجزء الشرط

عدم الحنث بالعزم لما نقله الموافق هنا عن ابن رشد ونصه انظر لو حلف بالطلاق والمشي والصدقة ليتزوجن عليها ابن رشد ان أراد اذا حلف بجميع ذلك أن يحث نفسه في الطلاق فقط فيطلق واحدة ليرتجع ويبطأ كان له ذلك فان بر بالتزويج قبل الموت سقط عنه المشي والصدقة وان لم يبر حتى مات فالصدقة في ثلثه لان حنثه انما واجب بعونه اه ولما في آخر مسئلة من سماع أبي زيد من كتاب الظهار حيث قال فيمن قال ان لم تزوج عليك فانت علي كظهر أمي ثم أراد أن يكفر ليعمل العين فابتدأ الكفارة فلما صام أياما أراد أن يبر بالتزويج عليها قال اذا تزوج عليها سقطت عنه الكفارة هذا كلام السماع ومثله في كلام ابن رشد وهو صريح في انه لا يحث بالعزم اذ لو حث به ما سقطت عنه الكفارة بالتزويج والله أعلم (و) اذا حلف لا يفعل كذا وفعله ناسيا حنث (بالنسيان) أي بفعله ناسيا (ان أطلق) الحالف عينه أي لم يقمدها بعدم النسيان فان قيد بعدم النسيان بأن قال ما لم أنس أو الا ناسيا فلا يحث بالنسيان ومثل النسيان الخطأ والجهل مثال الخطأ في الفعل حلقه لا يدخل دار فلان قد دخلها معتقدا انها غيرها فيحث وفي القول حلف لا يذكر فلان ذكره معتقدا انه اسم غير المحلوف عليه أو لا تكلم فلانا فكلمه معتقدا أنه غيره فيحث ومثال الجهل أن يعتقد من حلف لا يدخل الدار وقت كذا انه لا يلزمه الدخول فيه فلا يدخلها حتى يمضي الوقت (و) ان حلف على ترك ذي أجزا حنث (١) فعل (البعض) منه كحلقه لا آكل هذا الرغيف فأكل لقمة منه وظاهره ولو قال كاه وهو المشهور وأيده ابن عرفة بشهرة استعمال كل معنى الكلمة فتعلق عينه بالأجزاء وهذا حيث لاينة له واستشكل بأن شرط افادة كل الكلمة أن لا تكون في حيز نفي والا فلا تستغرق غالبا كقوله

ما كل ما يتقى المريردركه * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن ومن غير الغالب قوله تعالى والله لا يجب كل محتال غفورا الا ان يقال روى في المشهور الوجه القليل حيث لاينة ولا بساط لان الحنث يقع بأدنى الوجوه والله سبحانه وتعالى اعلم وأراد البعض جزء المحلوف عليه ولو جزء شرط ففيها اذا قال لامتسه ان دخلت هذين الدارين فانت حرة قد خلت احسدا هما عتقت وفيها أيضا ما يناقض هذا وهو اذا قال

لا يكون الا بأكل الوجوه والاصل في ذلك اباحة الله تعالى المطلقة ثلاثا بعد زوج فلا تحل بالعدد دون وطء وحرم ما تنكح الاثماء والابناء من النساء فمن يجترأ العقد من الاب والابن باجماع قتيين ان ما به الاباحية أقوى مما به المنع فن حلف لا يأكل هذا الرغيف يحث بأكل بعضه ومن حلف لا يأكله فلا يبر إلا بأكله كله الا لينة أو بساط فيهما (قوله ففيها) أي المدونة (قوله هذا) أي الحنث بجزء الشرط

لامتبه أو زوجته ان دخلت هذه الدار فانتحار فان اوطا اقتان قد خلت احداهما لم تعتق
واحدة منهما اه وقد حصل في كل صورة منهم ما فعل جزاء الشرط وحل هذا على كراهة
اجتماعهما في المأوى يحصل بينهما جن النهر وروى عيسى عن ابن القاسم عتقه ما ماما
وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه وروى عنه ايضا تعتق الداخله وحدها وقاله أشهب
(عكس) اي خلاف (البر) في عين الحنث فلا يحصل به حل بعض المحلوف على فعله كما قلناه
لا تكن هذا الرغيف فلا يبرأ كل بعضه ولو لم يقل كاه (و) حنث (ب) شرب (سويق)
أو ابن (في) حلقه (لا أكل) ان قصد التضيق على نفسه بتجويعه لان ما يشبعه فان قصد
خصوص الاكل فلا يحنث وعبارة الجواهر ولو حلف لا أكل فشرب سويقا أو ابنا حنث
اذا قصد التضيق على نفسه بترك الغذاء ولو كان قصده الاكل دون الشرب لم يحنث اه
وقصد التضيق نية معممة وقد قدم المصنف اعتبارها ولا شك ان هذه القروع المذكورة
الى آخر الباب ينطبق عليها ما تقدم وذكر بعض القيد المتقدمة في بعضها تبرع وزيادة
ايضاح وتذكيرهم الا ان في تنزيل الكل على الجزئي نوع خفاء ومظنة نزاع (لا) يحنث
بشرب (ماء) ولو ما من زمزم في حلقه لا آكل لانه ليس أكلًا شرعا ولا عرفا وان قام مقامه
بالنية فان قصد التضيق وشرب ما من زمزم بنية الشبع حنث والله أعلم (ولا) يحنث
(بشعر) بضم الحاء اي أكل آخر الليل (في) حلقه (لا أتعشى) مالم يقصد التضيق بترك
الاكل في ليلته فيحنث به (و) لا يحنث (بذواق) اطعام أو ماء بلسانه (لم يصل) المذوق
(جوفه) اي الذائق في حلقه لا آكل ولا شرب كذا ومفهومة حنثه ان وصل جوفه وهو
كذلك وقد دخل في قوله وبالبعض (و) حنث (ب) سبب (وجود) عدد من الدراهم مثلا
في جيبه أو كبسه مثلا (أكثر) من عدد ذكره في عينه (في) حلقه بما لا غوفيه كطلاق
وعتق على انه (اي من غير) اي العدد الذي ذكره الطالب (الشخص) متسلف (بكسر
اللام) وسائل أو مقتض لحقه فان كان حلقه بما يفيد فيه اللغو كما سمى الله تعالى والنذر
المبهم والجهل والكفارة لم يحنث ولو حلف مع تمكنه من اليقين قريبا (لا) يحنث بوجود
عدد (أقل) من العدد الذي ذكره في عينه ولو فيما لا يفيد فيه اللغو وتخصيص البسائط
غيره بالاكثر (و) حنث (بدوام) اي ادامة (ركوبه) دابة (و) ادامة (لبسه) ثوبا
وادامة سكناه دارا مع امكان تركه قاله ابن عرفة (في) حلقه (لا أركب) هذه الدابة (و) لا
(ألبس) هذا الثوب ولا أسكن هذا الدار وهو ركاب أو ساكن بناء على ان الدوام
كالاتداء ويبره في الحنث ولا يشترط كونه في كل زمن بل بحسب العرف فلا يحنث
بنزوله ليلته مثلا ولا في وقت الضرورة ولا بنزع الثوب ليلته أو في فائله قاله في التوضيح (لا)
يحنث بدوام مكثه في دار مثلا (في) حلقه على عدم (كدخوله) اي الحالف هذه الدار
وهو فهم فان حلف حال دخولها على عدمه واستقر عليه حنث والسقينة كالدابة اذا حلف
لا يركبها وكالدار اذا حلف لا يدخلها وخيل بالكاف الحيف والطهر والحل والنوم فلا

(قوله وقد حصل الخ) حال
(قوله وحل) بضم فكسر (قوله
من الشر) بيان لما (قوله
عتقه ما ماما) اي بدخول
احداهما (قوله ما تقدم) اي من
القواعد (قوله وان قام) اي ما
زمزم (قوله مقامه) اي الطعام
بالنية حال (قوله كطلاق وعتق)
تخصيص البسائط غيرة (قوله
لتخصيص البسائط غيرة) من
اضافة المصدر لتأمله وتكميل
عمله بنصب مفعوله (قوله بالاكثر)
صلة لتخصيص (قوله وهو ركاب
الخ) حال من هاء حلقه (قوله
اي الدوام) (قوله في الحنث) اي
بمينه لا يركب أو لا لبس
أو لا سكف (قوله كونه) اي
الدوام

(قوله فيها) أي المسئلة ونفسه فرع إذا قال إذا حلت امرأته فهي طالق وهي حامل فهل القمادى في الحل كانه دائه وتطلق عليه أم لا تطلق الا بحمل آخر فيه خلاف قال في أول معاص ابن القاسم من القمادى من قال لحامل أو طائض أو نائمة إذا حلت أو حضت أو نعت فأن طالق فلا تطلق ثلاث الحالة ٦٦٠ بل يستقبل وقيل يعمل في الحيض وجعله أنشأ كالحمل التونسي

يحدث بدوامه في حلقه على حائض أو طاهر أو حامل أو نائمة بقوله ان حضت أو طهرت أو حلت أو نعت فعلى صدقة بدينا رأ وكفارة عين فلا يحدث باسقرارها على حالها فلا يعد دوامه كانه دائه بل يستأنف من أحدها بخلاف فأن طالق فينجز قاله تن وفي المواق وبه جدد لا ينجز وذكر الحط فيها قولين (و) حنت باتفاعه (بدية عبده) أي المحلوف عليه سواء كان هو الحالف أو غيره (في) حلقه لا يتقنع (لدائته) أي المحلوف عليه سواء كان هو الحالف أو غيره فغيره فغيره بده يحفل رجوعه للحالف وله حيث تصور تان حلقه لا أركب دابتي أو لا يركبها فلا ن غير كركب هو أو فلان دابة عبد الحالف فيحدث فيها لان لسيده انتزاع ماله ويحفل رجوعه للمحلوف عليه أي حلف لا أركب دابة زيد فركب دابة عبد زيد فيحدث لان ما يسيده لسيده الا ترى انه لو اشترى من يفتق على سيده اعتق عليه كما فيها ولان المنة تلحقه بركوب دابة عبده كما تلحقه بركوب دابة المحلوف عليه والحنت يقع بأقل الاشياء وعلى هذا التعليل فالكاتب كغيره وأما على التعليل الاول فلا يحدث بركوب دابة مكاتبه والذي عليه أشياخ عجم مراعاة كل من العاتين فيحدث بدابة مكاتبه مراعاة للثانية ومراعاتهما كافية في المكاتب وغيره ومفهوم عبده انه لا يحدث بركوب دابة ولده نظاره ولو كان للوالد اعتصامها أفاده عجم وقال سالم تخصيص عدم الحنت بأشبه يدل على ضعفه وان المذهب حنث بدابة ولده أي ان كان للوالد اعتصامها (و) لا يبر من حلف بغيره من عبده مثلا مائة سوط (بجمع الاسواط) المائة وضربه بها ضربة واحدة (في) حلقه (لاضربه) أي العبد مثلا (كذا) أي مائة مثلا ولا يحدث بالضربة الحاصلة منها ان لم يؤلم كايلام المنفرد والاحسب واحدة ويقتضي تقييد عدم بده بجمعهما اذا لم يكن كل سوط منفردا عن الآخر فيعاهد المحل مسكوك ويؤلم ايلام المنفرد أو قريبا منه والا فغير بجمعهما ومثل جهها في عدم البر به ضربه العدد المحلوف عليه بحقيقة وكذا ضربه نصف العدد المحلوف عليه بسوط له رأسان لكنه يبق عليه قاله التونسي ويقتضي تقييده بما تقدم والله أعلم (و) حنت (ب) كل (لحم الحوت) والطير لان اسم اللحم يشملهما قال الله تعالى لنا كلوا منه لحما طريا وقال تعالى ولحم طير الانبياء أو بساط (و) حنت بأ كل (بيضة) أي الحوت كترس ونساح (و) حنت بأ كل (عسل الرطب في) حلقه على عدم أكل (مطلقها) أي اللحم والبيض والعسل المطلقة عن تقييدها بكونها انعم ودجاج وفحل وقصب بلقظ أو بنية أو بساط فان قيدت بشئ من هذه فلا يحدث بما تقدم (و) حنت (ب) كل (كعن وخشكانك) بفتح الخاء المعجمة وسكون الشين المعجمة وكسر الكاف اسم أعجمي معناه كعن محشو بسكر (وهريسة) بفتح الهاء وكسر الراء طعام متخذ من

اختلاف في كون قمادى الحيض كقمادى الحل أو كقمادى الركوب (قوله هو) أي المحلوف عليه (قوله وله) أي الحالف (قوله حنت) أي حين عود ضمير عبده للحالف (قوله هو) أي الحالف (قوله رجوعه) أي ضمير عبده (قوله فركب) أي الحالف (قوله انه) أي العبد (قوله فيها) أي المدونة (قوله عبده) أي المحلوف عليه (قوله وعلى هذا التعليل) أي بطريق المنة (قوله على التعليل الاول) أي بأن لسيده العبد انتزاع ماله (قوله فلا يحدث بركوب دابة مكاتبه) أي لانه ليس لسيده انتزاع ماله لانه أحرز ماله عن سيده بالكاتب (قوله العاتين) أي عن كين السيد من انتزاع مال عبده ولحق المنة بالاتفاق بدابته (قوله للثانية) أي لحوق المنة (قوله ومراعاتهما) أي الثانية (قوله للوالد اعتصامها) أي أخذها من ولده بلا عوض جبرا لكونه وهبا له ولم تقف (قوله بما تقدم) أي من ايلامه ايلام المنفرد (قوله اسم اللحم) اضافته للبيان (قوله الانبياء) أي تخصص اللحم بطعم غير الحوت والطير (قوله أو بساط)

أي تخصص اللحم غير الحوت والطير أي أو عرف بخصه بغيرهما (قوله انعم) راجع للحم (قوله ودجاج) راجع للبيض (قوله وفحل وقصب) راجع للعسل (قوله بلقظ) صلة تقييد (قوله بما تقدم) أي من لحم الحوت وبيضة وعسل الرطب

(قوله لانه) اى الشحم (قوله له)
 اى اللحم (قوله انه) اى الخائف
 (قوله بهما) اى من واسم الاشارة
 (قوله منه) اى المصنف (قوله
 وتبعه) اى المصنف ابن الحاجب
 (قوله ونصه) اى التوضيح (قوله
 حنث) اى بالقرع (قوله ذكر) اى
 ابن بشير (قوله انه) اى الحنث
 بالقرع فى لا آكل هذا الطلع (قوله
 وفيه) اى تشهير ابن بشير الحنث
 (قوله لانه) اى الحنث (قوله
 هو) اى الحنث (قوله فى من هذا)
 اى جامع بين من وهذا (قوله
 هنا) اى فى المختصر (قوله بجنه)
 اى المصنف فى تشهير ابن بشير
 (قوله مطلقا) اى عن تقييد
 القرع بقربه من الاصل (قوله
 قال) اى ابن بشير (قوله انظر
 كلامه فى المواق) نصه ينبغى أن
 يفترق الحكم بين أن يقول من
 هذا الكذا وبين أن يقول من
 كذا فى معنى شيئا غير مشار اليه فاذا لم
 يشر الى معنى فنبغى أن يكون
 بمنزلة ما اذا تكبر ولم يذكر
 والمذهب أنه اذا تكبر ولم يذكر
 لقطة من أنه لا يحنث بما يتولد
 من ذلك الشيء الا أن يقرب من
 ذلك جدا كالمس من الزبد
 فقبسه قولان وثنى الحنث هو
 الاصل (قوله الخس) اى هذا
 الطلع او الطلع أو طلعاً أو من
 الطلع أو من طلع (قوله لقرعاً)
 اى الخس المستقناة

(ب) أكل (الشحم فى) حاقه على عدم أكل (اللحم) لانه جزء اللحم وكالقرع له ولا دخول
 تحريم شحم الخنزير فى تحريم لحمه (لا) يحنث (بالعكس) بأن حلف لا آكل شحماً فأكل لحمها
 لان اللحم ليس جزء الشحم بل أصله الذى انقلب اليه حتى صار شحماً ولان الله تعالى حرم
 على بني اسرائيل شحماً ولم يحرم لحمها (و) حنث ان لم تكن له نية (ب) أكل (فرع) متأخر عن
 اليمين (فى) حلقه على عدم أكل أصله ان أقى فى عينه من واسم الاشارة كحلقه (لا) آكل من
 كهذا الطلع) يفتح الطاء المهملة وسكون اللام أو لاطوار غر الخنث فيحنث بكل فرع نشأ
 منه كبسره ورطبه وقره وبهونه وعسله وأدخلت الكاف القمح واللبن ونحوهما من كل
 أصل فان قال لا آكل من هذا القمح فيحنث بدقيقه وسويقه وخبزوه وكعكه واطرته
 وخشكه ونحوها من كل ما تفرع عنه وان قال من هذا اللبن حنث بزبده ومنه وجبته
 وأقطه ونحوها من فروعه فان قال من طلع هذا النخلة أو ابن هذه الشاة حنث بكل فرع
 لها متفرعاً أو متأخر (أو) حلقه لا آكل (كهذا الطلع) باسقاط من والالتيان باسم
 الاشارة فيحنث بكل فرع له كتيانه من واسم الاشارة معاً قاله ابن بشير وتبعه ابن الحاجب
 والمصنف ومذهب ابن القاسم انه لا يحنث بالقرع الا فى صورة الالتيان بهما معاً والعجب
 منه انه اعترض فى توضيحه على ابن الحاجب بمذهب ابن القاسم وتبعه هنا ونصه عقب
 قول ابن الحاجب لو قال هذا الطلع وهذا الرطب وهذا اللحم حنث على المشهور وما مشره
 المصنف لم أر من شمره غير ابن بشير ذكرانه المذهب وفيه نظر لانه انما هو معزول عن حبيب
 والذى لا يلى الحسن خلافه لكن قال عبد الحق هو أقيس عما ذكر عن ابن القاسم والله
 أعلم وحاصل تحصيل أبي الحسن عن ابن القاسم الحنث فى من هذا فقط لانه هذا بدون من
 اه كلام التوضيح فاذا ذكره هذا اعتمد فيه قول ابن بشير انه المذهب ولم يعنه. مدبجته لكن
 ظاهره ان ابن بشير قال بالحنث مطلقاً مثل ما فيه من وليس كذلك بل انما قال بالحنث فيما
 قرب من الاصل جداً الا فيما بعد انظر كلامه فى المواق (لا) يحنث بالقرع فى حاقه لا آكل
 (الطلع) باسقاط من واسم الاشارة مع التعريف (و) حلقه لا آكل (طلعاً) بهذا مع
 انتسكبر وكذا من الطلع أو من طلع بالالتيان من واسقاط اسم الاشارة معرفاً ومنكراً
 وأما حنثه فى هذه الخس بنفسه المخلوف عليه فظاهر واستثنى خمس مسائل يحنث فيها بما
 تولد من المخلوف عليه مع حذف من واسم الاشارة لقرع من أصلها قريباً أو بانقال
 (الانبات) يحنث بشره فى لا آكل الزبيب أو زيباً (ومرقة لحم) فيحنث بشره بها
 فى لا آكل اللحم أو لحم (أو شحمه) فى لا آكل اللحم أو لحم فيحنث به وأعاد هذه الجمع النظائر
 (و) الا (خنث) فى لا آكل القمح أو قمحاً (و) الا (عصير عنب) فى لا آكل العنب أو عنباً
 وهذه تفهم من نبيذ الزبيب بالاولى لان عصير العنب أقرب اليه من قرب النبيذ الى زيبه
 (و) حنث (ب) أكل (ما) اى القمح الذى (أثبتته) (الحنطة) المخلوف على عدم أكلها
 سواء أقى من واسم الاشارة معاً أو أسقطها معاً أو أقى بأحد هما وأسقط الآخر عزف

مفعول شمل (قوله فيها) أي
الثلاثة (قوله لذهابه) أي المحلوف
عليه (قوله ففرق بين هذه) أي
مسئله وبما أثبتت الحنطة تفريع
على قوله ولو أتى بن واسم الإشارة
معها (قوله اتقوا بيتنا يقال له
الحمام) تحذير من دخوله لأن شأنه
كشف العورات فيه (قوله مثله)
أي الحمام في حث الحالف
لا يدخل بيتنا بدخوله (قوله وهذا)
أي تخصيص البيت بوضع
السكنى بالزوجات (قوله عرف
أهل مصر الآن) وعليه فلا
يبحث الحالف لا يدخل بيتنا
بدخول حمام ولا قهوة ولا وكالة
ولا حانوت ولا زن ولا طاحون
ولا معصرة ولا مجبسة (قوله
أرايت) أي أخبرني (قوله له)
أي الحالف (قوله بيته) أي جاره
الحالف (قوله جاره) أي الحالف
(قوله قال) أي ابن القاسم
(قوله له) أي المحلوف عليه (قوله
بيته) أي فلان المحلوف عليه
(قوله قد دخل) أي الحالف
(قوله دار جاره) أي المحلوف
عليه (قوله فوجدته) أي المحلوف
عليه (قوله فأشبهه) أي جاره
المحلوف عليه (قوله بيته) أي
المحلوف عليه (قوله لأنه) أي
الحالف (قوله بدخوله) أي
المسجد (قوله كانه) بفتح الهمز
وثة الترن (قوله لأنه) أي المحلوف عليه (قوله فيه) أي البيت (قوله وهو)

أونكر وكذا ما اشترى بثمنها (ان نوى) يمينه أن يقطع (المن) بفتح الميم وسد النون عنه
بذلك من المحلوف عليه بأن قال له لولا أنا أطمعك ما عشت (لا) يحث بما أثبتت الحنطة
أو اشترى بثمنها في حلقه على عدم أكلاها (لرداة) فيها (أو) حلف على عدم أكلاها (سوء
صنعة طعام) بخوله فأكله فلا يحث وكما للرداة أو سوء الصنعة حلقه بلائيه وشمل
الثلاثة مفعول ان نوى المن فلا يحث فيها بالتمات ولو أتى بن واسم الإشارة معالان
النايت غير المحلوف عليه لذهابه في الارض ويدل له قوله تعالى كمثل حبة أنبت سبع
سنابل ففرق بين هذه وبين قوله و بفتح الخ (و) حث (د) دخول (الحمام) بشدا الميم أي
البيت المعد للهموم بالماء الحار (في) حلقه على عدم دخول (البيت) أولاً أدخل على
فلان بيتنا قد دخل عليه الحمام ظهراً اتقوا بيتنا يقال له الحمام والظاهر أن مثله بيت القهوة
والوكالة والحنوت والقرن والمعصرة والمجبرة إذا لم يجز العرف بتخصيص البيت بوضع
السكنى بالزوجات وهذا عرف أهل مصر الآن (أو) بدخول الحالف على المحلوف عليه
في (دار جاره) أي الحالف في حلقه لا أدخل عليه بيتنا ونفس الامهات قال مهنون قلت
لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً دخل بيتنا فلا يدخل الحالف على جاره
بيته فإذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره ذلك أبحث أم لا قال نعم يبحث أهـ والجار
فرض مسـ مثله اذ يبحث باجتماعه معه في ظل جدار أو شجرة ان كانت يمينه بفضاله
أو لسوء عشرته قاله ابن القاسم ابن حبيب وبوقوفه معه في صحراء اذا كانت تلك بيته
أو لم يكن له نية قيل ولا ينبغي عدم خلافاً بين نوى ذلك ويبحث اذا حلف لا يدخل على فلان
بيته قد دخل دار جاره فوجدته عنده لأن الجار على جاره من الحقوق ما ليس اغيره فأشبهه
بيته بيته ولأن الجار لا يستغنى عن دار جاره غالباً (أو) بدخول أو سكنى (بيت شعر) بفتح
الميم في حلقه لا يدخل أو سكن بيتنا بدوياً كان الحالف أو حضرياً كما في المدونة وأحلقه
لا يدخل على فلان بيتنا قد دخل بيت شعر فيبحث لقول الله تعالى يوتنا تستخفونها الآية
لأنيسة أو بساط يخمس بيت البناء كساعه بانهم دامت على قوم فقتلهم فلا يبحث
بيت الشعر وشبهه في الحث فقال (ك) دخوله على المحلوف عليه في (حبس) بفتح فسكون
أي موضع معتل للجن (أ كره) بضم الهمز وكسر الراء أي الحالف (على) دخوله (محقق)
عليه امتنع من توفيقه فيبحث به في حلقه لا أدخل على فلان بيتنا لان اكره الشرع طوع
وكذا ان حلف لا يدخل بيتنا فأكراه على دخول حبس محقق (لا) يبحث (د) دخول (مسجد)
عام في حلقه لا أدخل على فلان بيتنا أولاً ادخل بيتنا لأنه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار
كأنه غير مراد للحالف فان كان المسجد محجوراً حث بدخوله (و) حث (بدخوله) أي
الحالف (عليه) أي المحلوف عليه حال كونه (ميتاً) قبل دفنه (في) حلقه على عدم دخوله
عليه في (بيت يملكه) ذاتاً ومنفعة أو حلقه لا يدخل عليه بيتنا حياً أو ميتاً أو ماعاش لان
له فيه حقاً يجزى مجرى الملك وهو تجهيزه بالانيسة الحياة الحقيقية فان دفن به لم يبحث

وثة الترن (قوله لأنه) أي المحلوف عليه (قوله فيه) أي البيت (قوله وهو)

بدخوله بعد دفعه (لا) يحث الحالف لادخل على فلان (بدخول) شخص (محلف عليه)
على الحالف ولو استمر الحالف جالساً معه لانه لا يعد دخوله منه كما تقدم في قوله لاني كدخول
خلافاً لابن يونس عن بعض أصحابه قال ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول
المحلف عليه فان جلس وتراخى حث وصار كاشداً دخوله هو عليه قياساً على قول ابن
القاسم فيمن حلف لا يأذن لزوجه في الخروج فخرجت بغير إذنه وعلم به ولم يمنعها فجعل
علمه وتر كها اذا نامته الحط وفيه نظر لانه قد تقدم انه لا يحث باستمراره في الدار اذا حلف
لادخلها وكذلك هنا انما حلف على الدخول (ان لم ينو) الحالف ان يقطع (الجماعة) اي
الاجتماع مع المحلف عليه في محفل والاحث بمجرد دخول المحلف عليه على الحالف
وان لم يجلس عقب دخوله عليه (و) حث (بتكفينه) اي ادراج الحالف المحلف عليه
في كفنه وأولى باتيان له بكفن من ماله (في) حلقه (لاتقعه) اي الحالف المحلف عليه
(حياته) اي المحلف عليه أو ما عاش أو أبداً ولا أدى اليه حقا ما عاش ومثل تكفينه
تغسيله وتخليصه من يشقه وثناؤه عليه في خطبة نكاح أراد تقعه به لان قصداً بقائه
فيه اضرر يحصل له ولا يحث بيقية مؤن تجهيزه غير ما ذكر ولا بصلاته عليه كما هو ظاهر
كلامهم وان كان من تقعه لان من تعلقات الآخرة فان حلف لاتقعه ولم يقل حياته
حث بكل ما ينفعه من مؤن تجهيزه ودقته فيما يظهر أفاده عب الثاني قوله لا يحث
بيقية مؤن تجهيزه فيه نظر قال المناوي بل الظاهر حثه بها وان جيعها من نواحي
الحياة وقوله ظاهر كلامهم اي حث مثلوا بالتمسك والتكفين وسكتوا عما عداهما
ومثل هذا لا يتمسك به لأن العلة تقتضي التعميم اه وهو ظاهر وما ذكره من حثه
بتخليصه من شقه صوابه من تشبث بقول ابن عرفة ابن الماجشون لونهى عنه شاقه لم
يحث ويحث بتخليصه من وجده متشابه (و) حث (بأكل من تركه) اي المحلف
عليه (قبل قسمها) بين مستحقها (في) حلقه (لا أكل طعامه) اي المحلف عليه (ان) كان
المحلف عليه (أوصى) بعلوم غير معين يحتاج في اخراجها لبيع تركته المحلف عليه
(او كان) المحلف عليه (مديناً) لوجوب وقفها للدين والوصية فان كان أوصى بعين
كعبد معين أو شائع كربع أو ثلث مما لا يحتاج لبيع أو كل الحالف بعد وفاء الدين وقبل
قسم باقيها فلا يحث خلاف ظاهر المصنف لانه في الشائع لم يأكل مما على ذمة الميت بل
من شائع بين الموصي له والورثة وهما حيان وبعد توفية الدين لم يبق للميت تعلق بالتركة
ومحل تفصيل المصنف في حلقه لغير قطع من فان كان لقطعه فلا يحث بأكله منه بمجرد
موته وان كان نحب ماله حث ان كان منصوباً بميتنا اذ لا يحل له أن يأكله كالأولئاع
معاملات فاسدة فقد زال عن المال خبثه بآكله فلا يحث بأكله منه حينئذ أفاده في معين
الحكام (و) حث (بكتاب) كتبه الحالف أو أملاه أو امره بكتبه ثم قرئ عليه بعربية
أو غيرها لمن شأنه فهمه (ان وصل) الكتاب المحلف عليه بأذن الحالف ولو حكا كعلمه بذهابه

(قوله لانه) اي الاستمرار (قوله
منه) اي الحالف (قوله أن لا يجلس)
اي الحالف (قوله وعلم به) اي
خروجها (قوله والا) اي وان
كان نوى أن لا يجتمع معه (قوله
اي ادراج) تفسير لتكفين
(قوله الحالف) تفسير لضمير
تكفينه فالصواب مضاف لقاله
(قوله في كفنه) اي المحلف
عليه صلبه لتكفين او ادراج
(قوله باتيان) اي الحالف (قوله
له) اي المحلف عليه (قوله من
ماله) اي الحالف (قوله في
خطبة) بكسر الخاء المجهمة (قوله
وان كان) اي باقي مؤن تجهيزه
حال (قوله ولو حكا) مبالغة في
الاذن (قوله كعلمه) اي الحالف
الغ تخمّل للاذن الحكيم (قوله
بذهابه) اي حامل الكتاب

(قوله به) اى الكتاب (قوله فان لم يصل) اى الكتاب مفهوم ان وصل (قوله به) اى الطلاق (قوله وكذا) اى الكتاب الذى لم يصل المحلوف عليه في عدم الحنث به (قوله ان وصل) اى الكتاب المحلوف عليه (قوله بغير اذنه) اى الخالف (قوله كالمو رماه) اى الخالف الكتاب (قوله فقرأه) اى الكتاب (قوله وهو) اى حنث الخالف بمجرد وصوله المحلوف عليه بدون فحصه وقراءته (قوله والمصنف) ٦٦٥ عطف على المدونة (قوله انه) اى الشأن

(قوله من قراءته) اى المحلوف

عليه كتاب الخالف (قوله وعلى

هذا) اى شرط قراءته (قوله

كونها) اى القراءة (قوله وعلى

الاول) اى الحنث بمجرد الوصول

الذى نقله اللغوى عن المذهب

(قوله والا) اى وان لم يبلغ

الرسول الكلام المرسل به

للمحلوف عليه (قوله بينهما) اى

الكتاب والرسول (قوله الا ان

يسمعه) اى الخالف (قوله امره)

اى الخالف الرسول بالتبليغ

(قوله من شعور كلامه) اى

الخالف المحلوف على تركه الخ

بيان اظاهر افظه (قوله الغرض)

بفتح الغين المجعدة والراء (قوله

تأفيا) اى الجائبة (قوله واما

في غير العتق المعين الخ) مفهوم

في العتق والطلاق (قوله ويحلف)

اى بالله على انه نوى المشافهة

بالكلام (قوله بينهما) اى الكتاب

والرسول (قوله مع اعتقاده)

اى الخالف (قوله كونه) اى

المشارة (قوله هو) اى المحلوف

عليه (قوله انه) اى الخالف

(قوله غيره) اى المحلوف عليه

(قوله انها) اى الاشارة (قوله له)

اى المحلوف عليه (قوله بالاشارة)

اى المحلوف عليه

به للمحلوف عليه وسكونه فان لم يصل للمحلوف عليه فلا يحنث ولو كتبه عازما على ارساله بخلاف الطلاق فيقع بمجرد كتابة صيغته عازما عليه لاسية قتال الزوج به بخلاف المكالمة وكذا ان وصل بغير اذنه ابن حبيب لو قال الخالف للرسول قطع كتابي او رده الى فعصاه واُعطا للمحلوف عليه فقرأه لم يحنث كالمو رماه واجماعه بعد ان كتب فقرأه المحلوف عليه وحيث وصل باذنه ولو حكا حنث ولم يفحصه المحلوف عليه أو لم يقرأه نقله اللغوى عن المذهب وهو ظاهر المدونة والمصنف ونقل ابن رشد عن المذهب انه لا بد من قراءته وعلى هذا فهل يشترط كونها باللفظ قولان وعلى الاول فلا فرق بين علم المحلوف عليه انه من الخالف أم لا (أو) بارسال (رسول) بكلام للمحلوف عليه (في) حلقه (لا كلمة) اى الخالف المحلوف عليه وبلغ الرسول الكلام للمحلوف عليه والالم يحنث والفرق بينهما ان الكتاب أحد اللسانين ولا تزيد ولا تنقص بخلاف الرسول أبو الحسن الصغير فلم يبلغه الرسول لم يحنث الا ان يسمعه المحلوف عليه حين امره فيحنث (ولم يذوق) بضم المثناة وفتح النون والواو مشددة اى لا تقبل نية الخالف المشافهة بقوله لا كلمة (في) صورة ارسال (الكتاب) للمحلوف عليه (في) حلقه على عدم كلامه (ب) العتق (ل) رقيق معين (و) حلقه (ب) الطلاق مع رفعه للقاضي بيينة أو اقرار الخالفة نيته ظاهر افظه من شعور كلامه للمشافهة والكتابة ويؤيد هذا ان الغرض من حلقه على عدم كلامه بحاقبته والكتابة تأفيا واما في غير العتق المعين والطلاق فينوى في القضاء واما في الفتوى فينوى في الجميع ومفهوم في الكتاب انه ينوى في الرسول ولو في الطلاق والعتق المعين مع الرفع والبينة أو الاقرار لموافقة نيته ظاهر افظه ويحلف في مسئلة الرسول لحق الزوجة والرق فان نكل حبس فان طال دين والفرق بينهما ان القلم أحد اللسانين ولو حلف ليكلمته فلا يبر بر رسول ولا كتاب احتياطاً للبر والحنث يقع بأدنى سبب (و) حنث (بالاشارة) من الخالف على ترك الكلام ثم أشار الخالف (له) اى المحلوف عليه مع اعتقاده كونه المحلوف عليه أو غيره فظهر انه هو سواء فهم المشار اليه الاشارة أم لا ومفهوم قوله له انه ان أشار الى غيره فقط فلا يحنث ولو اعتقد المحلوف عليه أنه له وسواء كان المشار له جميعاً أو اصم وشمل الاشارة له أو غيره الا ان يحاشيه ولا حنث بالاشارة لاعنى حلف لا كلمة والذي في الخط ان الزاجع عدم الحنث بالاشارة اذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر ايلائها ونص ابن عرفة وفي حنثه بالاشارة اليه تأمناً بالتبليغ منهم ما عنه لابن رشد عن

اى المحلوف عليه (قوله بالاشارة) اى المحلوف عليه

ل

من

٨٤

(قوله اذ هو) اى عدم الحنث بالاشارة (قوله ايلائها) اى المدونة (قوله وفي حنثه) اى الخالف (قوله اليه) اى المحلوف عليه

اصبح مع ابن المباحثون ولسماع عيسى ابن القاسم مع سماعة وابن رشد عن ظاهر
ايلائها ولا بن عبدوس عن ابن القاسم (و) حنث (بكلامه) أي المحلوف عليه ان كان
بسمعه عادة وسمعه بل (ولولم يسمعه) أي المحلوف عليه كلام الحالف لما منع كنوم او صم
فان كان لا يسمعه عادة لم يسمعه فلا يحنث (لا) يحنث من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ كتابا
او هذا الكتاب بـ (قراءته) أي الحالف (بقلبه) فليس لهذه تعليق عن حلف لا كلمة
اذ الحنث فيها بمجرد وصول الكتاب اه عب البناني معناه المطابق لسياق كلامه
ان من حلف لا كلم فلانا فلا يحنث بكتاب وصل المحلوف عليه وقرأ بقلبه وهذا قول
اشهب ونقله ابن رشد عن المذهب لكنه يخالف قوله السابق وبكتاب ان وصل اذ ظاهره
الحنث بمجرد وصوله وهو ظاهر المدونة وقال اللخمي انه المذهب وهو الراجح فلذا عدل
الزرقاني عنه وحمله على من حلف لاقرأ كتابا الخ مع بعده من سياق كلامه وذ كرغ
وح ان في بعض النسخ فيما تقدم وبكتاب ان وصل وقرأ وهو يوافق ظاهر ما هنا لكن
يكون على خلاف الراجح والله اعلم (او قراءته احد) كتاب الحالف (عليه) أي المحلوف
على ترك كلامه ووصله كتاب الحالف (بلاذن) من الحالف فلا يحنث الحالف ولو قرأ
المحلوف عليه خلاف ما يوجهه كلامه اه عب البناني ما حمله عليه ز مثله في غ
وهو صواب لانه يؤخذ بالاسرى عما تقدم عن ابن حبيب عند قوله وبكتاب ان وصل
وقد قال ابن عرفة مانعه الشيخ عن ابي زيد عن ابن القاسم لو امر عبده بقرأه عليه حنث
ولو قرأه عليه غيره بغير اذنه لم يحنث ولم ينف غ على هذا (ولا) يحنث الحالف لا كلام زيدا
(بسلامه) أي الحالف (عليه) أي المحلوف عليه (بسلامة) ان طلب بالسلام عليه لكونه
على يساره والا حنث وظاهره كالمدة سواء كان الحالف اماما أو مأموما يسلم
واحدة او اثنين أسمعاه ولم يسمعه ولا يخول من نزاع في بعضها عج ظاهره يشمل السلام
عليه في اثنتاهما فقد اتفاهما فان قد دخل خطابه حاضر احنث وبطاعت صلته أفاده عب
(ولا) يحنث الحالف لا كام فلانا بوصول (كاتبه) أي مكتوب (المحلوف عليه) إلى الحالف
ان لم يقرأه بل (ولو قرأ) الحالف كتاب المحلوف عليه (على الاصوب) عند ابن المواز
(والختار) للخمى وهو قول اشهب وقال ابن القاسم يحنث (و) حنث (بسلامه) أي
الحالف لا كام فلانا (عليه) أي المحلوف عليه حال كون الحالف (معتقدا) أي جازما
(انه) أي المسلم عليه بالفتح (غيره) أي المحلوف عليه فتبين أنه هو وأولى طائفا أو شاك
او متوهما انه غير فتبين أنه هو وليس هذا من اللغو لانه الاعتقاد حال اليمين وهذا حال
فعل غير المحلوف عليه فتبين الخطأ وتقدم انه مقتضى للحنث كالنسيان والفرق بين هذا
والسلام عليه في صلاة مع طالب ~~كل~~ منهم ما ان هذا طلب لخصوص التحية وذلك
لأنه موصوف بالصلوة فالمحلوف عليه غير مقصود بخصه بالتحية (أو) بسلامه عليه
سال كونه (في جماعة) فيحنث في كل حال (الا ان يحاشيه) أي يخرج الحالف المحلوف

(قوله أي المحلوف عليه)
تفسير لفاعل يسمع المستتر فيه
(قوله كلام الحالف) تفسير لفعوله
البارز (قوله فليس له) أي
مسئله لا قراءته بقلبه الخ تقرير
على قوله لا يحنث من حلف لا
يقرأ الخ (قوله فيها) أي مسئلة
لا كلمة (قوله معناه) أي قوله
لا قراءته بقلبه (قوله ان طالب)
أي الحالف (قوله عليه) أي
المحلوف عليه (قوله لكونه) أي
المحلوف عليه (قوله على يساره)
أي الحالف أي اوجهه تديا بالحالف
(قوله والا) أي وان لم يطلب
الحالف بالسلام على المحلوف
عليه

عليه من الجماعة الذين اراد السلام عليهم بلفظ اونية قبل السلام عليهم اوفى اثنا فان
اتم السلام قبل محاشاته فلا بد من محاشاته باللفظ بشرطه ولا تنكفي النية فالمراد بها هنا
ما يشمل الامرين (و) حنث الخالف لا كله (بفتح) اي ارشاد من الخالف للمواب (عليه)
اي المحلوف عليه في القرعة اذا وقف او انتقل من آية لاخرى بقراءة الخالف ما غلط
المحلوف عليه فيه واسماعه لم يندى الى المواب ظاهره ولو وجب الفتح على المحلوف عليه
على الخالف بأن صلى المحلوف عليه اماما للخالف وغلط في القاطعة لانه في معنى مخاطبته
بقول او اقرأ كذا (و) حنث بخروجها من الدار بعد اذنه لها فيه (بلا علم) بها (ب) اذنه
اي الخالف اياه فيه (في) حلقه (لا تخرجي) من الدار (الاباذني) ثم اذن لها فيه حاضرا
او بعد اقراره لم تعلم باذنه وخرجت فيحتمل ولو اشد على الاذن فيمـ حالان معـ في الاباذني
الاسباب اذني وقد خرجت بغير سببه فلو حان لا تخرجي الا اذا اذنت وخرجت بعد اذنه
وقبل علمه اياه فلا يحتمل قاله اللحنى لوجود اذنه قبل خروجها وفي قوله لا تخرجي حذف
نون الرفع لغير جازم ولا ناصب على لغة شاذة لانه لا يكون جواب قسم يتعين كونه خبرا
والله أعلم (و) لا يبر (بعدم) اي ترك (علمه) أي اعلام الخالف المحلوف له بالامر (في)
حلقه (لا علمه) بضم الهمزة وسكون العين وكسر اللام أي المحلوف له بكذا فان علمه به بر
ان علمه به بنفسه بل (وان برسول) من الخالف للمحلوف عليه فالبا لغة في المفهوم وبره
بالكتاب اخرى (وهـ ل) يحتمل بترك اعلامه في كل حال (الا ان يعلم) الخالف (انه) اي
المحلوف له (علم) بالخبر من غيره فلا يحتمل تنزيل علم الخالف بعلمه من غيره منزلة اعلامه
هو او يحتمل بتركه مطلقا ولو علم بعلمه به من غيره فيه (تأويلان) الاول للحنى والثاني لابي
عمران (أو) ترك (علم) اي اعلام (وال) أي متول الحكم بين الناس (ثان) عقب عزل
او موت وال اول (في) حلقه طائعا (ل) وال (اول) ليعلمه بكذا ان علمه فعزل الاول
او مات وعلم الخالف بالامر فلا يبر في عيـ حتى يعلم الوالي الثاني الذي نولي في محل الاول
بذلك الامر اذا كانـ لقه (في نظر) أي مصلحة عامة للمسلمين ولو كانت المصلحة خاصة
بالوالي الاول بتر باعلامه بعد عزله وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان ولو بر رسول أو كتاب وان
مات الاول فلا شيء على الخالف وليس عليه اعلام وارثه او وصيه قاله اشهب (و) حنث
(بـ) حنث ثوب (مرهون) في حق (في) حلقه لمن طلب منه اعارة ثوب (لا ثوب لي) لانه باق
على ملكه ذكر الخط ان الروايات والاجوبة اختلفت في هذه المسئلة ثم نقل تصنيفها
عن الرجاء ونصه انه ان ادعى نية أنه لا ثوب لي اقدر على اعارته مثلا فان لم يكن
في المرهون فضل عن الدين المرهون فيه أو كان ولا يقدر على فكه لعسره او كون الدين مما
لا يجهل قبلت نيته والابان كان فيه فضل وقدر على فكه فقولان وان لم تكن له نية فقيه
ثلاث روايات رواية التمهيد حنثه كان فيه فضل ام لا (و) حنث (بالهبة) لغير ثوب
(والصدقة) والمصلحة والاعمار والسكان والتعميس اي بكل منها (في) حلقه (لا اعارة)

(قوله بها) اي الهاشاة (قوله
الامرين) اي الانخراج بالنية قبل
تمام العيـ والاستثناء بعدها (قوله
بقراءة الخالف الخ) تصوير للفتح
عليه (قوله على الخالف) صلة
وجب (قوله لانه) أي الفتح الخ
علة للحنث به (قوله بخروجها)
اي الزوجة التي حلف عليها
زوجها لا يخرج الاباذنه (قوله
بعد اذنه) اي الزوج في خروجها
(قوله لها) أي الزوجة (قوله فيه)
اي الخروج (قوله فيهما) اي
الحضر والسفر (قوله لانه) اي
قوله لا تخرجي (قوله لا يكونه) اي
لا تخرجي الخ علة لقوله يتعين الخ
(قوله فالبا لغة في المفهوم) تفريع
على قوله فان أعلم به بر الخ (قوله
بالكتاب) اي باعلامه به (قوله
أخرى) لان القلم احد اللسانين
ولانه لا يزيد ولا ينقص خبر بر
(قوله من غيره) اي الخالف (قوله
اعلامه) اي الخالف (قوله هو)
اي الخالف تو كبد لها اعلامه
(قوله ولو علم) اي الخالف (قوله
بعلمه) اي المحلوف عليه (قوله فلو
كانت المصلحة خاصة بالاول)
مفهوم في نظر (قوله لانه) اي
الثوب المرهون (قوله انه) اي
الخالف (قوله انه) اي الشأن

(قوله لان معنى يمينه الخ) تعليل لحشيه في الصور الاربع (وله مطلقا) أي من التقييد بغير الرفع في طلاق وعق معين (قوله وثمة
 خصوص الاعارة) عطف على نية الخالف ثوبا غير المأخوذ (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالرفع في الطلاق والعق المعين
 (قوله وهي) أي الصور الثلاث ٦٦٨ (قوله في المستثنى منه) أي قوله ونوى (قوله الاخيرة) أي حلقه لا يتصدق

أي الخالف المحلوف عليه شيئا (وبالعكس) أي يحث بالاعارة في حلقه لا وهبه شيئا أولا
 تصديق عليه به لان معنى يمينه انه لا ينفعه وفهم منه بالاولى حشيه بالصدقة في حلقه
 لا وهبه وبالعكس (ونوى) بضم فكسر مثقلا أي قبلت نية الخالف ثوبا غير المأخوذ
 مطابقا لنية خصوص الاعارة في حلقه على عدمها ثم وهبه او تصديق عليه بالرفع مع يمينه
 او اقرار في طلاق وعق معين (الافى صدقة) تصديق الخالف على المحلوف عليه عوضا
 (عن هبة) حلف لا وهبه المحلوف عليه، وادعى أنه نوى خصوص الهبة فلا تقبل نيته
 مطلقا وأما لو حلف لا يبيع، أو لا يتصدق فاعار وادعى نية خصوص الهبة او الصدقة
 او حلف لا يتصدق فوهب وادعى نية اصدقة خاصة فتقبل نيته في هذه الصور الثلاث
 وهي داخله في المستثنى منه وقيد ابن رشد الاخيرة بكونه له اعتصار الهبة (و) حث
 (بقائه) في الدار التي حلف لا يسكنها بعد يمينه مدة زائدة على ما يمكنه الانتقال فيه منها را
 بل (ولوله الا في) حلقه (لا سكنت) هذه الدار فان بقي بها وهو لا يمكنه الانتقال لعدم من
 ينقل له متاعه او خوف ظالم او سارق واقام بها يومين أو ثلاثة وهو ينقل متاعه لكثرته
 وعدم امكان نقله في يوم واحد عادة لم يحث لانه كالمقصود باليمين وليس غلوا لسكره وعدم
 مناسبة المسكن لحاله عذرا فينتقل ولوليت شعروا اذا انتقل منها فلا يعود لها أبدا العموم
 يمينه السكنى فيها أبدا بخلاف حلقه لا تنتقل من هذه الدار فله العود اليها به. فانصف شهر
 ونذب كالهذا مذهب المدققة وقال اشهب لا يحث حتى يقيم فيها به. مدعيه يوما وليلة
 وقال أصبغ لا يحث حتى يزبد عليه ما (لا) يحث بالبقاء بعد اليمين (في) حلقه (لا تنتقل)
 من هذه الدار ويؤمر بالانتقال لغيره في يمينه وهو على حث فلا يبطأ المحلوف بطلاقها حتى
 ينتقل فان قيد برين حث بضميه قبل انتقاله وهو على بر اليه ابن رشد في حث يمينه
 لا فعان على الفور فيحث بتأخير أو على التراخي فلا يحث به قولان فانها هو المشهور
 من المذهب وفي تكميل التقييد حكى الصرصرى فيمن قال والله ان بقيت في هذه الدار
 اولا بقيت أو مائتي هل يرد الى لا تنتقل فلا يحث اذا رجع وهو الذي اختاره أبو الحسن
 اليه الصوفي وأفتى به الشيخ القصار وأورد الى لا سكنت فيحث حتى رجع وهو الذي اختاره
 أبو ابراهيم القارى قال لان تنفير النفي بالنفي أولى اه والظاهر الثاني والله أعلم (ولا)
 يحث من حلف على ترك السكنى في دار (بجوزن) فيها اذا لا يعد سكنى اذا انفرد وانما عدا ابن
 لقاسم بقاء المتاع سكنى اذا كان تبعه السكنى الا هبل وظاهر كلام اللخمي ان المذهب
 الحث بالجزن واستظهر في التوضيح خلافه ولو كان في الدار التي حلف لا يسكنها مطامير
 فهل ينقل ما فيها انظر فيه التونسي ثم قال ويغني ان كانت المطامير لا تدخل في كراه الدار

عليه فوهبه (قوله بكونه) أي
 الخالف (قوله له اعتصار الهبة)
 أي من الموهوب له بأن كان
 الخالف أبدا لموهوب له شب لو
 قال الا في لا وهب فتصدق ان كان
 اظهر ولو اراد المنصف مطابقة
 النقل مع اشتقائه على ما هو عليه
 من القيود لقال وبالهبة والصدقة
 في الاعارة ونوى الامران مع يمينه
 او اقرار في طلاق أو عق معين كلا
 وهبه فتصدق بالاعارية في لا وهبه
 أو لا تصديق عليه ولا بالهبة في
 لا تصديق فنوى مطلقا وانما
 تقبل نيته في لا وهب فتصدق
 وعكسه فيما فيه الاعتصار اه
 والمناسب وانما تقبل نيته في
 لا تصديق فوهب فيما فيه الاعتصار
 (قوله بعد يمينه) صلة بقاء (قوله
 مدة زائدة على ما يمكنه الانتقال
 فيه) صلة بقاء (قوله لانه) أي
 النقل في مدة متطاولة حيث لم
 يمكن في أقل منها إعادة (قوله بضميه)
 أي الزمن (قوله وهو) أي الخالف
 لا تنتقل في زمن كذا (قوله اليه)
 أي مضى الزمن (قوله به) أي
 التأخير (قوله الصرصرى) بفتح
 الصادين المهملين وسكون الراء
 الاولى وكسر الثانية وشدا ياء
 (قوله فيمن قال) أي في قوله صلة

سكنى (قوله ان بقيت) أي لأبني (قوله اذا رجع) أي الى سكنى الدار بعد انتقاله منها ومكثه خارجا نصف
 شهر (قوله قال) أي أبو ابراهيم (قوله اذا لا يعد) أي الخزن (قوله اذا انفرد) أي الخزن عن السكنى (قوله نظرو) بقضات مثقلا

الابشرط واكثرها وحدها لظن الطعام فلا تدخل في عينه وله ابقاء ما فيها سواء
اكثرها قبل اكثراء الدار أو بعده الا ان لا يلبق الخزن بها الا وهو ساكن في الدار
فيبقى نقل ما فيها وفي نقل المواق ان معنى كلام المصنف ان من حلف لاسكن هذه الدار
ونخرج منها ثم خزن فيها فلا يحنث وأما لو كان فيها شيء مخزون وابقاه فانه يحنث
(وانتقل) الحالف (في) حلقه (لا ساكنه) أي الحالف المحلوف عليه بداراً وحارة او قرية
صغيرة ليبر في عينه ويبر بانقال المحلوف عليه أيضاً (ع) أي الوجه الذي (كانا) أي
الحالف والمحلوف عليه ساكنين (عليه) انتقال يزول معه اسم المساكنة عرفاً حيث
لاينة ولا بساط وسواء كانت الدار ساحة هامة أو هي بيت هامة أو ذات بيوت كل بيت
وانتقل في القسم الثاني حارة أخرى ان كانت عينه لا ساكنه او به هذه الحارة وأما
لا ساكنه به هذه البلدة او بلدة فينتقل لاخرى على فرض كقاسم الثالث ان صغرت فان
كبرت كالمدينة المتورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام فلا يتوقف بره على انتقاله
وبتوقف على ترك مقدار شبهه وسكانه مع هذا ان كانت عينه لا ساكنه بداراً وحارة
او حارتين فان كانت لا ساكنه به هذه البلدة او بلدة فالظاهر انتقاله لاخرى على فرض
وأما ان حلف لا ساكنه وكل بقرية صغيرة فعلى انتقاله حيث لاينة ولا بساط ان لا يجمع
معه في مسقي او محتطب او مسرح بل يقاعد عنه فان كبرت البلدتان وحلف
لا ساكنه فلا يقرب منه عرفاً وما شمل كلامه من كان في قرية او مدينة او دار وأقادان
الاتقال يخرج من الحنث في ذلك كله وكان للخروج عنه في الدار وجه آخر أشار له
بقوله (او ضرباً) أي وضع الحالف والمحلوف عليه بينهما (جداراً) أي شرعاً في بناءه باثر
اليمين ولولم يخرج احدهما حتى يضرب فقد يكون ضربه اسرع من الانتقال ولا يشترط
كونه وثيقاً بطوب أو حجر بل (ولو) كان الجدار (جريداً) في حلقه لا ساكنه بدون
تعيين الدار بل ولو عينها بقوله لا ساكنه (به هذه الدار) ابن غازي عطفه بأوتينها على انها
اذا كانا ساكنين في دار فالخالف مخبر في الانتقال وضرب الجدار وهذا قول ابن القاسم
فيها وأما مالك رضي الله تعالى عنه فذكره الجدار فيها وأشار بلوغ خلافتين احدهما الخلاف
في اجراء الجار اذا لم يكن وثيقاً بالجر ونحوه بأن كان من جريد وشبهه والثاني الخلاف
في اجراء الجار اذا عين الدار فقال به هذه الدار مثلاً اما الجدار في الجريد فسر ابن عمر
المدقونة خلافاً لابن الماجشون وابن حبيب وأما الثاني فقال ابن عرفة والمصنف ظاهر
قولها اسمها ام لا اجزاء الجار في المعينة وهو خلاف قول ابن رشد في سماع اصبيخ لو
عين الدار لم يبر بالجدار وقد سبقهما لهذا ابو الحسن الصغير وزاد المساكنة يميز يلها
الجدار خلاف السكنى والله تعالى التوفيق وشروط كفاية ضرب الجدار ان يكون لكل
محل صرفق ومدخل على حدة طاله في التوضيح ومحملة اذا كان الحلف لاجل ما يحصل
بين العيال فان كان لكرامة جواره فلا يضمن الانتقال وان لم تكن لهينة فقولان وجب

(قوله ليبر في عينه) صلة انتقال
(قوله ساحة) أي أرضاً خالية
من البناء (قوله في القسم الثاني)
أي عدم المساكنة في الحارة
(قوله كقاسم الثالث)
أي الحلف على ترك مساكنة
بالقرية (قوله عنه) أي الحنث
(قوله يضرب) بضم الياء وفتح
الراء أي الجدار (قوله عطفه)
بفصاة أي المصنف ضرب
الجدار (قوله تنميتها الخ)
علة لعطفه بالو (قوله على انها)
أي الحالف والمحلوف عليه
(قوله فيها) أي المدقونة (قوله
اجزاء) خبر ظاهر (قوله وهو)
أي اجزاء الجار في المعينة
(قوله سبقهما) أي ابن عرفة
والمصنف (قوله وزاد) أي ابو

الحسن

(قوله فيها) أي المدونة (قوله لأنها) أي الزيارة علة الحدث بها (قوله بها) أي الزيارة (قوله فاعول عليه الخ) تفريع على قوله وكذا أن كان لانية له (قوله الشرط) أي أن قصد التخي (قوله بشرطين) أي لعدم حنثه بالزيارة أن كانت عينه لما يدخل بين العيال (قوله أي الزائر) تفسير لفاعل يكثر المستغفبه (قوله منهما) أي الحالف والمخوف عليه (قوله الزيارة) تفسير لمفعوله البارز (قوله صورته) لأن نفى ٦٧٠ المقيد بقيد يصدق بنفي المقيد وبنفي قيده مع ثبوته (قوله وهو

ما مر في غير أهل العمود وأما هم فلا بد أن ينتقل عنه نقلة بينة حتى ينقطع ما بينهما من خلطة العيال والصبيان ولا ينال بعضهم بعضا في العارية والاجتماع بالكلفة وصيغة اليمين لا يجاوز أوله قلن عنه ولا يحنث في لاسا كنهه بسفره معه إلا أن ينوي التخي ونص ابن القاسم فيها على أنهما أن كانا مجمل وفوقه محل فانتقل أحدهما إليه كفي قال بعض الشيوخ هذا إذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من أجل المساعون فإن كان المداوة فلا يكتفى (و) حنث في لاسا كنهه (بالزيارة) من أحدهما لا آخر (أن قصد الحالف باللاسا كنهه (التخي) أي البعد عن المخوف عليه لأنه لما وصله وقرب (لا) أن لم يقصد التخي عنه لأنه بان كانت عينه (لدخل) شيء بين (عيال) أي نساء وصبيان لهما فلا يحنث بها وكذا أن كان لانية له فاعول عليه مفهوم الشرط بشرطين أقادهما بقوله (أن لم يكثرها) أي الزائر منهما الزيارة (نهارا وبيت) عطف على يكفره ويجزوم ومنق (بلا مرض) فخطو وقه صورته أن وهما انتقاءا كثارها نهارا مع انتقاء البيات ومع البيات بمرض ولا حنث فيهما ومفهومه أربع صوراً كثارها نهارا ولم يبت أوقات لمرض أوقات بلا مرض وعدم كثارها مع البيات بلا مرض فيحنث فيها وقال الشيخ أحمد بابا الثابت في خط المصنف عطف بيت باو وهو الصواب الموافق لقول ابن رشد اختلاف في حد الطول الذي يكون به الزائر في معنى المساكن على قولين ثم قال والثاني أن الطول أن يكثر الزيارة بالنهار أو يبيت في غير مرض إلا أن يشخص إليه من بلد آخر فلا يمس أن يقيم اليوم واليومين والثلاثة على غير مرض أو والمراد بغير مرض المخوف عليه وأر هنا لكونها واقعة بعد نفى تقيده نفى الأمرين معا كما في الرضى والمغنى فاذا قلت لم يجز زيد أو عمر فاعلم في لم يجز واحد منهما ما ومن ذلك قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فخطو فالحق صورة واحدة وهي تقيدها معا وهي صورة عدم الحنث ومفهومه ثلاث صور ثبوت الأمرين وثبوت أحدهما وهي صور الحنث والله سبحانه وتعالى أعلم عجب مقتضى كون اليمين لما يدخل بين العيال عدم الحنث بالزيارة ولو كثارها نهارا وأوقات بلا مرض عب الله أن كثارها نهارا وبياته بلا مرض وسيلة لحي أو لولده فيقع بين العيال ما حالف لزواله (وسافر) الحالف (القصر) بفتح القاف وكون الصاد أي المسافة التي تقصر الصلاة فيها شرعا وهي أربعة برد ليبر (في) حلقه (لأسافر) وبربه وأن لم يقصر الصلاة فيه لعدم قصد هادفة أو له سبحانه به مثالا (ومكث) أي لا يرجع

الصواب) فيه أن العطف بالواو صواب أيضا وهو الذي يتبادر منه أن الشرط انتقاء الأمرين به نكاف (قوله المساكن) بضم الميم (قوله على قولين) صفة اختلاف (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله يشخص) بفتح الشاء والخاء المججمة أي يبرزو بسافر الزائر (قوله إليه) أي المزور (قوله يقيم) أي الزائر عند المزور (قوله وأوهنا الخ) دفع لتوهم عدم صحة العطف به بالتوهم أقادته أن الشرط انتقاء أحد الأمرين وليس كذلك إذا الشرط انتقاءهما معا (قوله لكونها الخ) علة تقيده نفى الأمرين (قوله الأمرين) أي المعطوف والمعطوف عليه (قوله صورة واحدة) فيه نظر إذ هما صورتان كما تقدم (قوله تقيدهما) صحيح لسكن نفى الثاني صادق بصورتين انتقاء المقيد وانتقاء قيده كما تقدم (قوله ثلاث صور) فيه نظر إذ مفهومه أربع صور كما تقدم (قوله مقتضى كون اليمين لما يدخل بين العيال)

لا ورود لهذا السؤال أقول ابن رشد اختلف في حد الطول الذي يكون به الزائر في معنى المساكن (قوله ليبر) علة لسافر الحالف القصر (قوله به) أي سفر القصر (قوله فيه) أي السفر (قوله لعدم قصد هادفة) أي الأربعة برد الخ علة لعدم قصر الصلاة فيه (قوله به) أي السفر

الحالف بعد سفره القصر للبلد الذي سافر منه أو غيره محال ليس بينه وبينه مسافة القصر
 (نصف شهر) سواء أقام في بلد خارج عن أربعة البرد أو استقر مسافراً من بلد لبلد
 خارجها حتى أتم نصف شهر (ونذب) بضم فسكسر (كالمه) أي الشهر وهو خارج عنها وشبهه
 في سفر القصر وعدم الرجوع نصف شهر ونذب كالمه فقال (ك) الحالف ل(أنتقلن) من
 هذه البلدة لفظاً أو نية أو بساطاً وأمان حلف لينتقلن من هذه الدار أو الحارة كذلك
 فيكفيه الانتقال لاخرى ومكثه نصف شهر ونذب كالمه في التوضيح هذا إذا قصد إرهاب
 جاره ونحو ذلك وأمان كره مجاورته فلا يسهل كنه أبداً وكذا ينبغي في مسئلة المنة أنه إن
 رجع إليه حنث اه ونحوه في الحلف عن العتبية وبالغ على الحنث بالبقاء في لاسكت
 وعدم البر بعد عدم الانتقال في لانتقلن فقال (ولو) كان بقاءه بعد حلفه لاسكت أو عدم
 انتقاله بعد حلفه لانتقلن (بالبقاء رحله) أي متاع الحالف الذي يحمله على الرجوع له
 أو طلبه لو تركه والحنث في الأولى ثلاثة قمود أن لا يكون في نقله فساد فان كان فيه فساد
 كثر شجر يدار لم يطب فلا يحنث ببقائه على أنه لا يسمى رحلاً حقيقة وإن يكون
 حلفه لقطع منه ونحوه فان كان لم يندخل بينه وبين جيرانه من مشاركة ونحوها فلا يحنث
 قاله اللخمي وأن يقيه بمعمل السكنى أو ملحق به مما دخل في عقد إجارته بلا شرط وأما
 لا يدخل الا بشرط كالمطامير فلا يحنث ببقائه ما خزن بها قاله التونسي ومثل المطامير
 الصهاريج عند أهل الحجاز فان ابقى رحله في المطامير والصهاريج لم يحنث ان اكرها
 منفردة عن محل سكنه وكانت مأمونة حال انتقالها عنها ونص العتبية في رسم اوصى عن
 سماع عيسى من كتاب النذور سمعت ابن القاسم يقول فيمن حلف لينتقلن فانتقل وترك
 من السقط ما لا حاجة له به قال لاشي عليه ابن رشد أما اذا تركه رافضاً له على ان لا يعود
 اليه فلا حنث لاف في انه لا حنث عليه بتركه واختلاف ان تركه ناسياً في كتاب ابن
 الموزان انه لا حنث عليه وفي سماع عبد الملك عن ابن وهب أنه يحنث بتركه ناسياً وأما ان
 تركه على أن يعود اليه فيأخذه فانه حنث الاعلى مذهب اشتهب الذي قال لا يحنث بترك
 متاعه وقول ابن القاسم اظهر اه وهذه طريقة ابن رشد بالتفصيل ومقابلها طريقة
 ابن يونس لا يحنث بترك السقط عند ابن القاسم مطلقاً واليهما اشار المصنف بالتردد (لا)
 يحنث (ب) ابقاء شيء نافعه لا يحمله على الرجوع له أو طلبه لو تركه (كسما) ووتدو خشبة
 اهمالاً أو نسباً (وهل) عدم حنثه (ان نوى عدم عودته) أي الحالف أي كالمسافر فان
 نوى عودته حنث وهذه طريقة ابن رشد وعدم حنثه مطلق سواء نوى عودته أو عدمه
 وهذه طريقة ابن يونس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين وأورد على الشق
 الاول انه يقتضي حنثه اذا لم تكن له نية بانفسه به مع ان مذهب ابن القاسم فيها عدم
 الحنث وهو المذهب خلاف ابن وهب فلو قال وهل الآن يشترى عودته لتردد كان أولى
 فمعل التردد ان نوى العود فان نوى عدمه لم يحنث اتفاقاً اه عجب البناني التردد هنا

(قوله عنها) أي الأربعة برد
 (قوله كذلك) أي لفظاً أو نية
 أو بساطاً (قوله مسئلة المنة)
 أي حلفه على عدم مسأكته
 لامتثاله عليه بها (قوله في الأولى)
 بضم الهمزة أي بين لاسكت
 (قوله على انه) أي النذر (قوله)
 منه) أي امتنان مالك المنزل (قوله)
 وان يقيه) أي الرحيل (قوله)
 السقط) بفتح السين والقاف
 (قوله على أن لا يعود اليه)
 كالتفسير لرافضه (قوله واليهما)
 أي الطريقتين صلة اشارة (قوله)
 وتدخل الخ) بيان لما دخل بالكاف
 (قوله اهمالاً) أي تركه معرضاً
 عنه مع علمه به (قوله فان نوى
 عودته حنث) أي اتفاقاً وان
 كان ناسياً في حنثه خلاف
 مفهوم ان نوى عدم عودته
 (قوله أو عدمه) أي اولاً ينوشياً
 (قوله اورد) بضم الهمزة وكسر
 الراء (قوله على الشق الاول)
 أي قوله ان نوى عدم عودته

(قوله فان ترك) اي عامدا بديل ما بعده (قوله من السقط) بيان لمثل الوند (قوله مما لا حاجة) اي قوية (قوله له) اي الخالف به
 بيان لمثل الوند (قوله او ترك ذلك) اي مثل الوند (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح الثانية اي قول ابن القاسم (قوله اويقي)
 اي قول ابن القاسم (قوله من يده) اي المحلوف له ٦٧٢ (قوله فيه) اي المقضي (قوله حنت) اي الخالف (قوله ولو في البعض

الباقى بالدين) مبالغة في حنته
 (قوله او ظهر وعيبه) اي المقضي
 (قوله وقام المحلوف له بحقه) حال
 (قوله به) اي شرط قيام المدفوع
 له بحقه (قوله فيها) اي سقوة
 (قوله جرانه) اي شرط قيام
 المحلوف له بحقه (قوله وهو) اي
 سنه (قوله فعسل) اي قضى
 ما عليه ولم يماطل (قوله يقد) بفتح
 فضم اي يطل ويماطل (قوله ولو
 أجاز المستحق) اي قضاء الدين بما
 استحقه مبالغة في حنت الخالف
 (قوله فان لم يوجب) اي العيب
 الذي ظهر في المدفوع بعد الاجل
 (قوله والقيد الثاني) اي قيام
 المحلوف له بحقه (قوله ولا ينافيه)
 اي القيد الثاني (قوله لانه) اي
 الحنت (قوله والا) اي وان
 كان نقص عددا ووزن في متعامل
 به وزنا (قوله والا) اي وان لم يميز
 ولم يستوف حقه حتى مضى
 الاجل (قوله وقيمه) اي المبيع
 الخ (قوله ولم يكمل الخالف
 الخ) حال (قوله فقوله) تفريع على
 قوله فان أكمل الحق او وقت
 القيمة بالدين (قوله عدم البر) اي
 ان لم يحضر الاجل والا حنت
 حقيقة (قوله مطلقا) اي عن

للمتأخرين في فهم قول ابن القاسم في الموازية فان ترك من السقط مثل الوند والمسمار
 والخشبة مما لا حاجة له به او ترك ذلك نسبانا فلا شيء عليه اهـ هل يقيد بقول ابن وهب
 ان نوى عوده اليه حنت اويقي على اطلاقه في عدم الحنت ولما لم يكن اختلافهم في فهم
 المدققة عبر بالترددون التأويلين والقه اعلم (و) من حلف ليقضين فلا نأحقه الى أجل
 كذا فقضاء اياه فاستحق المقضي كله أو بعضه من يده او ظهر فيه عيب حنت (باستحقاق
 بعضه) اي المدفوع واولى باستحقاق جميعه ولو في البعض الباقي بالدين (أو) ظهور
 عيبه (القديم الموجب لردّه) وقام المحلوف له بحقه صرح به فيها وظاهرها جريانه في
 الاستحقاق والعيب قاله ابو الحسن وصلة استحقاق (بعد) مضى (الاجل) المحلوف على
 الدفع فيه فقد حنت الخالف وان لم يعلم بذلك ابن الحاجب وهو مشكل التوضيح لان
 القصد أن لا يماطل وقد فعل النعمى الحنت على مراعاة اللفظ ولا يبحث على القول
 الآخر لان القصد ان لا يعتد ولو أجاز المستحق فان لم يوجب الرد أو لم يقيم المحلوف له بحقه لم
 يحنت الخالف والقيد الثاني يجري في الاستحقاق كما لا يابى الحسن ولا ينافيه حنته مع
 اجازة المستحق لانه في الاجازة بعد اقيام فان لم يتكلم المستحق لم يحنت الخالف وقد يقال
 يحنت بالعيب الموجب للرد وان لم يقيم به لانه كهيئة الدين أو بعضه وسيأتي حنته بهم وهذا
 ما لم يكن العيب نقص عددا ووزن فيهما يتعامل به وزنا والا حنت ولو لم يقيم المحلوف له
 ومعه هم بعد الاجل انه ان علم به قبله وأجاز فلا حنت أو لم يميز واستوفى حقه قبل مضى
 الاجل والا حنت (و) حنت من حلف ليقضين فلا نأحقه الى أجل كذا (بييع فاسد)
 متفق على فساد باعده وقاصصه بغيره من حقه (فانت) المبيع في يد صاحب الحق (قبله)
 اي الاجل المحلوف اليه وقيمه أقل من الدين ولم يكمل الخالف للمحلوف له بقبلة حقه حتى
 مضى الاجل فان أكمل الحق قبل الاجل أو وقت القيمة بالدين فلا حنت فقوله (ان لم تف)
 يصح ضبطه بمشاة فوقية أي القيمة بالدين وضبطه بمشاة تحتية أي البائع والمراد بالحنت
 عدم البر ومفهومه انه ان فأت وقيمه كالدین بر مطلقا وانه ان فأت وهو اقل ووقاه غامه
 قبل الاجل بر وخرج بالمتفق على فساد المختلف فيه فيعبر به مطلقا الماضيه بالثمن فكلامه
 فيما مضى بالقيمة وشبهه في عدم البر ان لم تف والبر ان وقت فقال (كان لم يفت) المبيع قبل
 الاجل وفأت بعده فان لم تف القيمة لم يبر وان وقت بر (على المختار) النعمى من الخ لا و
 وأما ان لم يفت المبيع قبل الاجل ولا بعده فالحنث اتفاقا لانه لم يدخل في ملك المشتري
 والمناسب التعبير بالفعل لان معنونه قال بالحنت واشبه واصبح بعده وقال النعمى

التقييد بالتوفية قبل الاجل (قوله مطلقا) اي عن التقييد بوفاء القيمة بالدين او دفع التمام قبل الاجل بالثاني
 (قوله لمضيه) اي المختلف فيه (قوله لانه) اي المبيع فاسدا (قوله بالفعل) اي اختار بديل المختار (قوله قال بالحنت) اي واطلق
 (قوله بعده) اي الحنت وأطلقا

(قوله بالثاني) أي عدمه (قوله مساوية) أي للدين (قوله إلى أنه) أي المحلوف له (قوله فاختياره) أي اللغمي (قوله تفصيله) أي اللغمي (قوله ان الخلاف الخ) بيان الظاهر كلام اللغمي بحدف من (قوله وهو) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع (قوله وقد شرح) أي المواق (قوله مفهوم قبله) أي فوائده بعده (قوله هذا) أي كأن لم يفت (قوله وقبله) بكسر الموحدة أي المدين الدين (قوله لبراءة ذمته) أي المدين (قوله به) ٦٧٣ أي القبول على لحنه (قوله قضاؤه) أي

الحالف (قوله يدفعه) أي الدين (قوله له) أي المحلوف له (قوله فان لم يقبله) أي الحالف الدين (قوله ووفاء) أي الحالف الدين (قوله ولم يقضه الدين) حال (قوله وعلى قول مالك واشهب) صلة محل (قوله أنه) أي قول مالك واشهب (قوله عليه) أي قول مالك واشهب (قوله وهو) أي قول مالك واشهب (قوله من رجوعه له) هذه أيضا بيان لما (قوله قضاء) أي دفع للدين التي على الحالف (قوله وتقويض) أي مقوض له عطف على قضاء (قوله واسطان) عطف على قضاء (قوله إلا ان يعلم) أي الحالف (قوله كدفع قريبه) أي الحالف الخ تشبيه في البر (قوله وهو) أي القريب الخ حال (قوله قضاء) أي دفع للدين التي على الحالف لمستحقها (قوله كوكيل تقاض) أي قبض ديون الحالف التي على غرمائه (قوله امره) أي الحالف وكيل التقاضي أو المبيع أو الشراء تشبيه في البر (قوله والا) أي وان لم يأمر الحالف وكيل التقاضي أو المبيع أو

بالثاني ان كانت القيمة مساوية نظرا الى انه حصل يده عوض حقه فاختياره من نفسه وأجيب بان تفصيله لما لم يخرج عن القولين كان مختارا من خلاف اه عب الثاني قوله وفات بعده وان لم يفت المبيع الخ فيه نظر اذ ظاهر كلام اللغمي كظاهر المصنف ان الخلاف والاختيار فيما اذا لم يفت قبله سواء فات بعده أو لا ونص اللغمي وان مضى الاجل وهو قائم فقال يحنون يحنت وقال اشهب لا يحنت وري بره ان كان فيه وفاء نقله المواق وقد شرح كلام المصنف على ظاهره ولم يتعمقه وقال ابن عاشر مفهوم قبله مندرج في قوله كأن لم يفت لان هذا صادق بما اذا لم يفت أصلا وما فات بعد الاجل لان المعبر من فوته وبقائه انما هو وقت انقضاء الاجل ولا عبرة بما بطر بعده (و) حنت الحالف ليعتقن فلانا حقه الى أجل كذا (بهيته) أي الدين (له) أي المدين وقبله لبراءة ذمته به وسقوط الحق عنه فتمتد قضاؤه المحلوف عليه ولا يبر بدفعه له به لم يقبله وقبل الاجل فان لم يقبله ووفاء في الاجل بر ولا فلا فاده عب وفي التوضيح فهل يحنت بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب اصبح وابن حبيب أو لا يحنت حتى يحل الاجل ولم يقضه الدين ولو قضاء اياه بعد القبول وقبل حلول الاجل برو هو ظاهر قول مالك واشهب رضي الله تعالى عنهما اه الخطو على قول مالك واشهب حمل الشارح كلام المصنف وفي كبريت عن ابن ناجي انه المشهور وقاله صواب حمل التفت عليه وهو الموافق لقوله بعده لا بدفعه على ما هو الظاهر من رجوعه له هذه أيضا أفاده البناني (أو دفع قريب) للحالف غير وكيل قضاء وتقويض أو سلطان الدين للمحلوف له نيابة عنه أي الحالف بغير اذنه ان كان المدفوع من مال الدافع بل (وان) كان (من ماله) أي الحالف فلا يبر به الا أن يعلم قبل الاجل بدفعه عنه ويرضى به فيبر به سواء دفع من ماله أو من مال الحالف كدفع قريبه وهو وكيل قضاء أو تقويض كوكيل تقاض ديناً أو في بيع أو شراء أو أمر بالدفع والام يبر قاله المواق ويغني الأنا يعلم قبل الاجل ويرضى ولا يبر بقضاء وكيل الضيعة الا ان يعلم به ويرضى قبله (أو شهادة بينة) له على رب الدين (بالقضاء) ولو زكيت وقبلت شهادتها أو تذكرا الطالب انه كان قبضه أو براء منه فلا يبر الحالف في ذلك كله (لا بدفعه) أي الحالف الحق بنفسه أو باذنه قبل مضى الاجل أو عليه بدفع غيره عنه ورضاه قبل الاجل وقوله (ثم اخذه) أي الحالف المدفوع من المدفوع

٨٥ من ل الشراء بالدفع (قوله وكيل الضيعة) أي الارض والابنية التي للحالف واكرها الغيرة مشاهرة ووكله على قبض كرائها (قوله الا ان يعلم) أي الحالف (قوله به) أي دفع وكيل الضيعة (قوله قبله) أي مضى الاجل (قوله له) أي الحالف (قوله قبضه) أي الدين (قوله منه) أي المدين أو الدين تنازع فيه قبض وبراء (قوله أي الحالف) تفسير لما فعل اخذ المستتر فيه (قوله المدفوع) تفسير لما عوله البارز

اليه ان لم يرد الهبة من تمة الحكم لانه لا يخرج من عهد اليه الابيه وكلامه هنا على
مراعاة اللفظ دون البساط وهو خلاف ما تقدم قاله عجم واكن الرابع كلامه في بيانها
بخصوصه ولا غرابة في بناء مشهوره على ضعفه ومثل مسئلة المصنف اذا كان الحق
المحلوف على وفائه عوض عبد فاستحق أو ظهر به عيب وردته فلا يبرحق يوفيه ثم برده قاله
الاقهسي ابن عاشر اى ان قبل المحلوف له قبض المال والا فلا يلزمه وبقية الحنث اه
البياني قلت له ان يبر برفعه للحاكم ويشهد لذلك ما في الخط عن ابن رشد ونصه واما ان كان
المحلوف له حاضرا فالسلطان يحضره ويحجبه على قبض حقه الا ان يكون الحق مما لا يجبر
على قبضه كعارية غاب عليها فالتفت عنده وما شبه ذلك فيبرأ من عيئه على دفع ذلك اليه
برفعه الى السلطان (لان جن) بضم الجيم وشدا النون الخالف ليقضين فلا حاجة الى
أجل كذا وأغنى عليه وأمرنا وحسب ولم يمكنه الدفع أو سكر بهلال كذا يظهر في الجميع
وانظر القصد (و) الحال انه (دفع الحاكم) الحق عنه ليه قبل مضى الاجل من ماله فلا
يحنت او من مال الحاكم حيث لاولى لمن جن والا لم يبر بدفع الحاكم والظاهر ان جماعة
المسلمين مثله (وان لم يدفع) الحاكم الحق عن الجنون قبل مضى الاجل ودفعه بعده
(فقد ولان) بالحنث وعدمه لا يصح وابن حبيب عن مالك رضى الله تعالى عنهم أو مات
المحلوف له والخالف وارثه استحسن ان يأق الامام في قبضه ثم برده وعنه الوراثة
كالتضام (و) حنت (بعد دم قضاء في غدي) حلقه (لا قضيتك) حنك (غدا يوم الجمعة
(و) الحال (ليس هو) اى الغدا يوم الجمعة بل يوم الخميس لتعلق الحنث باللفظ غدا لا بتعيينه
يوم الجمعة وهو يقع بأدنى سبب وكذا لو قال يوم الجمعة غدا واقتصر على الاول ثم هو ان
الثاني ناسخ للاول وظاهره ولو نوى يوم الجمعة لمنافاة يتيه لقوله غدا (لا) يحنت (ان قضى
قبله) اى اليوم الذى حلف على القضاء فيه لان قصده ان لا يذلا الاقصاء مطلقه بالتأخير
الى غده مثلا فيحنت بقضائه قبله قاله اللخمي وقد اجتمع عليه حرمة المطلق والحنث
(بخلاف) حلقه على طام (لا) كنهه غدا فأكله قبله فانه يحنت لان الطعام قد يقصد به
اليوم والقصد في القضاء عدم المطلق ولذا لو كان الخائف مريضاً لم يحنت بأكله قبل غدا
المحلوف ان يأكله فيه لالة بساط يمينه على قصده عدم تأخيرته فتقديم اكله عليه فيه
المقصود وزيادة (ولا) يحنت (ان باعه) اى الخائف المحلوف له (به) اى الدين الذى حلف
للقضائه في أجل كذا (عرضا) وهو عين وقصد بحلقه مطلق التوفية لا لدفع خصوص
العين وكانت قيمة العرض قدر العين قاله ابن القاسم فان كانت أقل لم يبر ولو باعه به بجميع
الدين وان جاز الغبن استباطا للبرهان حلف ليقضيه عينا فلا يبر ببيعه به عرضا الا ان
يكون نوى مطلق القضاء وايضا حده ان الصورتان لان عيئه لا قضيته حقه او دراهاهم وفى
كل امان يقصد مطلق الوفاء وعين الدراهم ولا قصده فان قصده مطلق الوفاء بتر بيع
العرض الذى تقي قيمته بالدين سواء عبر بالحق او الدراهم وان كان نوى دفع العين لم يبر به

(قوله يرد) بفتح فضم ففتح منقلا
اى الخائف (قوله من تمة الحكم)
شبر قوله (قوله الابيه) اى الاخ
(قوله ما تقدم) اى فى قوله ثم بساط
عيئه (قوله فاستحق) اى العبد
(قوله اى ان قبل المحلوف له قبض
المال) تقييد لقوله لا بدفعه (قوله
والا) اى وان لم يقبل المدفوع له
قبض المال (قوله فلا يلزمه) اى
المدفوع اقبضه (قوله) اى
الخائف (قوله غاب) اى المستعبر
(قوله عنده) اى المستعبر اى
بلا يئنه وهى ما يغاب عليه (قوله
فيبرأ) اى الخائف (قوله على دفع
ذلك) اى عوض المستعبر رصلة
بين (قوله اليه) اى المحلوف له
(قوله برفعه الى السلطان) صلة
يبرأ (قوله عنه) اى الخائف (قوله
من ماله) اى الخائف (قوله والا)
اى وان كان للحائف ولى (قوله
مثله) اى الحاكم (قوله ان يأق)
اى الخائف (قوله وهو) اى
الحنث (قوله على الاول) اى
غدا يوم الجمعة (قوله ان الثانى)
اى يوم الجمعة غدا (قوله للاول)
اى غدا يوم الجمعة (قوله وهو) اى
الدين المخ حال (قوله وقصد) اى
الخائف الخ حال (قوله الفرض)
يفتح الغناء وسكون الراء

(قوله بذلك) أي مساواة قيمة العرض قدو الدين (قوله غير ظاهر) فيه نظر فإنه منقول عن ابن القاسم ووجهه ظاهر فإنه ان نقضت قيمة العرض عن الدين آلى الأمر إلى هبة الخلوفاً به بعض الدين الخالف ٦٧٥ وهو موجب للبحث كما تقدم والله أعلم

(قوله الخالف) تفسير لفاعل برز
المستتر فيه (قوله الخلوفاً به) تفسير
لفاعل غاب المستتر فيه (قوله
تغيب) بفتح تاء متفلاً أي استخفى
واظهر غيبته وهو حاضر (قوله
عنده) أي الاجل (قوله فهو)
أي مفوض تفسيره على قوله
أي تفويض (قوله لاضافة وكيل
اليه) أنه لقوله لاسم مفعول
(قوله اعطاه) أي مفوض الخ أنه
لاضافة وكيل اليه (قوله لاضافة)
أي التي بين وكيل ومفوض (قوله
فهو) أي مفوض (قوله وكذا)
أي جعل لاضافة للبيان في كون
مفوض اسم مفعول (قوله عطف)
بضم فكسر أي مفوض (قوله
وجعل) بضم فكسر أي كلام
المنصف (قوله مقامه) بضم الميم
(قوله فهما) أي التأويلان
(قوله وان كان لا يقبض الخ) حال
(قوله لان هذا) أي قبض السلطان
الخ أنه لبريه (قوله الاربعة)
أي وكيل التقاضى ووكيل
التفويض ووكيل الضيعة
والحاكم (قوله بالاولين) أي
وكيل التقاضى ووكيل
التفويض (قوله الثالث) أي
وكيل الضيعة (قوله وفيها) أي
البراءة (قوله في الرابع) أي
الحاكم (قوله به) أي الحاكم

فيه ما وان لم تكن له قيمة بربه ان كان غير بالحق لا بالدرهم أقاده عب وقال اللغاني لا يشترط
في برة مساواة قيمة العرض الدين لان القرض انه يسع صحيح وتقييدت له بذلك غير ظاهر
ونقله العدوى وأقره (وبر) بفتح الواو وحدة والراء مشددة الخالف لاضافة قضين فلا حاجة عند
أجل كذا (ان غاب) الخلوفاً به أو تغيب واجتهد الخالف في طلبه ليهضبه حقه عنده
فلم يجد فيه غير (بقضاء) أي دفع الحق (وكيل) الخلوفاً به على (تقاضى) أي قبض الدين
من هو عليه للخلوفاً به (أو) قضاء وكيل (مفوض) بضم الميم وفتح القاء والواو مشددة
أي تفويض من الخلوفاً به في جميع اموره فهو مصدر ميمي كقمتون في قوله تعالى بأيمكم
المقمتون أي القننة لاسم مفعول لاضافة وكيل اليه اعطاه على تقاضى نعم ان جعلت
الاضافة للبيان فهو اسم مفعول وكذا ان عطف على وكيل وجعل من حذف الموصوف
واقامة صفته مقامه والاصل أو وكيل مفوض (وهل ثم) عند عدم وكيل التقاضى
والوكيل المفوض يبر بقضاء (وكيل الضيعة) أي عقاراً ونفقة للعيال من لحم وخضار
وغيرهما سواء وجد كما شرعى أو لم يوجد (أو) محل برة بقضاء وكيل الضيعة (ان عدم)
بضم فكسر أي لم يوجد (الحاكم) الشرعى فان وجد فلا يبر بقضاء وكيل الضيعة
(وعليه) أي التقييد بعدم الحاكم (الاكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان)
الاول لابن رشد والثاني لابن بابة فهما كل الحاكم وكيل الضيعة سواء في بر الخالف
بالدفع لايها شاء وهذا تأويل ابن رشد الحاكم مقدم على وكيل الضيعة وهذا تأويل ابن
لبابة وعليه الاكثر وهو الرابع ابن بونس بعض فقهاء ثابر بدفعه للسلطان وان كان
لا يقبض دين غائب الا المفقود لان هذا حق للخالف لبراءة ذمته وبره في عينه ولما كان البر
من العين حاصل بقضاء احد الاربعة والبرائة من الدين حاصلة بالاولين دون الثالث وفيها
في الرابع تفصيل أشار اليه بقوله (وبرئ) الخالف من الدين (في) دفعه الى (الحاكم)
عند عدم وكيل التقاضى ووكيل التفويض وأراد به ما يشعل السلطان والتقاضى
والواو (ان لم يصدق) الخالف (جوره) أي الحاكم بأن علم عدله أو جهله وظاهره وان كان
جائراً في نفس الامر أو عند الناس وهذا على ان يحقق معنى للفاعل وهل يقبل قوله انه لم
يصدق جوره أو ينظر لشهرته (والا) أي وان حقق جوره (بر) في عينه ولم يبر بالدفع اليه
كالدفع لو وكيل الضيعة وشبهه في البر دون البرائة فقال (ك) الدفع (لجماعة المسلمين)
حيث لا كما أوجاروا وتعدر الوصول اليه ولم يوجد وكيل ويفنى تقديمهم على وكيل
الضيعة على التأويل الثاني اقيامهم مقام الحاكم (بشهادتهم) بضم فسكون فكسر أي
الخالف جماعة المسلمين على احضاره الدين وعلى عدده ووزنه ان كان التعامل بالوزن
ويخبرهم باجتهاده في طلب الخلوفاً به وعدم وجوده سقراً وتغيبه ويدفعه لعدله منهم

(قوله او عند الناس) عطف على في نفس الامر (قوله قوله) أي الخالف (قوله لقيامهم الخ) أنه لتقدمهم على وكيل الضيعة
(قوله على احضاره) أي الخالف (قوله ويخبرهم) أي الخالف جماعة المسلمين (قوله ويدفعه) أي الخالف الدين

أَوْ يَتَّقِيهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَحْضُرَ الْهَلُوفَ لَهُ وَلَا يَحْنُطُ بِطَلَبِهِ إِذَا حَضَرَ قَالَهُ مَجْنُونٌ وَظَاهِرُهُ بَرَهُ
بِأَشْمَادِهِمْ عَلَى لُجْجِهِ الْمَذْكُورِ وَلَوْلَمْ يَضُقْ الْوَقْتُ بِحَيْثُ يَحْتَفِ الْخَنْطُ بِخُجْرٍ وَجْهَ قَبْلِ
الْقَضَاءِ فِي ابْنِ بَشِيرٍ مَا يَفِيدُ اشْتِرَاطَهُ وَأَرَادَ بِالْجَمَاعَةِ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ أَنْ كَانُوا عَدُولًا وَلَا
فَالْجَمْعُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَاشْتِرَاقُهُ لَجَمَاعَةٍ أَنْ الْوَاحِدُ لَا يَكُنِي وَالَّذِي فِي الْخَطِّ عَنْ اللَّحْمِ أَنَّهُ
لَوْ دَفَعَ الْحَقُّ لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَوْقَعَهُ عَلَى يَدِهِ فَانْهَى بِرَأْسِهِ لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الْحَقِّ وَكَيْلٌ وَلَا
سُلْطَانٌ وَمِثْلُهُ فِي الشَّارِحِ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِذَا
نَفَسَ بِلَ فِي الْمَقْهُومِ (وَيُوسَعُ) (لَهُ) أَيْ الْخَالِفُ (يَوْمَ وَلَيْلَةٍ) مِنَ الشَّهْرِ الْقَاتِلِ لِلشَّهْرِ الَّذِي
حَلَفَ فِيهِ (فِي) حَلْفِهِ لِمَقْضِيَّتِهِ حَقَّهُ فِي (رَأْسِ) أَيْ أَوَّلِ (الشَّهْرِ) الْفَلَانِي كَرَجَبٍ فَلَيْلَةٍ
وَيَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي أَضَافَ الرَّأْسَ إِلَيْهِ كَرَجَبٍ وَالْأَوَّلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ لَسَبَقَ لِللَّيْلِ الْيَوْمِ
لَسَبَقَ لَيْلَةَ الْهَلَالِ وَلَا يَهْمُ تَقْدِيمُ الْيَوْمِ أَنْ لَيْلَتُهُ بَعْدَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ) أَيْ
أَوَّلِ الشَّهْرِ (أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ) الشَّهْرَ الْفَلَانِي عَجَّ وَكَذَلِكَ فِي رَأْسِ الْعَامِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا
اسْتَهْلَ وَمِثْلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لِقَضِيَّتِكَ حَقِّكَ عِنْدَ انْسِلَاحِ رَمَضَانَ أَوْ إِذَا انْسَلَخَ رَمَضَانُ فَلَيْلَةٍ
وَيَوْمٍ مِنْ شَوَّالٍ فِي الصَّبْغَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بِجُرْيَانِ الْعَرَفِ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْانْسِلَاحُ أَغَاةَ
الْفَرَاغِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُارُ الْحَرَامُ (و) أَنْ قَالَ لِقَضِيَّتِكَ حَقِّكَ (إِلَى رَمَضَانَ
أَوْ لَاسْتَهْلَ) أَيْ رَمَضَانَ أَوَّلِي رُؤْيَاهُ هَلَالَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَفْظَ انْسِلَاحِ عَقِبَ إِلَى فَلَهُ (شَعْبَانَ)
فَقَطُّ وَلَيْسَ لَيْلَتُهُ وَيَوْمُهُ مِنْ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ صَبْغَتُهُ تَحْتَمِلُ إِلَى فَرَاغِ رَمَضَانَ وَإِلَى ابْتِدَائِهِ
فَحُمِلَ عَلَى الثَّانِي أَحْتِاطًا لِلْبُرْخَانِ الْخَنْطُ بِأَدْنَى سَبَبٍ وَلَعَدَمُ دُخُولِ الْمَغْيِبِ بَالِي فِيمَا
قَبْلَهُ وَمِثْلُهُ إِلَى اسْتَهْلَاحِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ لَاسْتَهْلَاحَهُ فَمَضْعُوفٌ فَانْ مَقَادِ الشَّارِحِ وَالْآقِصُ هِيَ أَنْ
لَيْلَتُهُ وَيَوْمُهُ مِنْ رَمَضَانَ فِي ادْخَالِ اللَّامِ عَلَى الْاسْتَهْلَاحِ فَانْ ذَكَرَ لَفْظَ انْسِلَاحِ عَقِبَ إِلَى
أَوَّلِ اللَّامِ كَقَوْلِهِ إِلَى انْسِلَاحِ رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَاحِهِ فَلَا يَحْنُطُ إِلَّا بِفَرَاغِهِ قَالَهُ عَجَّ وَنَهَى
وَأَنْ قَالَ إِلَى رَمَضَانَ وَإِلَى اسْتَهْلَاحِهِ فَإِذَا انْسَلَخَ شَعْبَانَ وَاسْتَهْلَاحَ الشَّهْرَ وَلَمْ يَفْقَهُ حَنْتَ أَه
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْمَوَازِينِ الْقَاسِمُ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرْتُهُ إِلَى فَهُوَ يَحْنُطُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ
مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ الَّذِي هُوَ فِيهِ كَقَوْلِهِ إِلَى الْهَلَالِ أَوَّلِي مَجْمَعًا وَإِلَى رُؤْيَاهُ وَفُجُوءِهِ وَإِنْ لَمْ
يَذْكُرْ إِلَى وَذَكَرَ اللَّامَ أَوْ عِنْدَ رُؤْيَاهُ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَاحَ أَوْ إِذَا فَهَلْ لَيْلَتُهُ يَهْلُ الْهَلَالُ وَيَوْمُهُمَا كَقَوْلِهِ لُؤْيَاهُ لَمْ
لَاسْتَهْلَاحَهُ أَوْ عِنْدَ رُؤْيَاهُ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَاحَ أَوْ إِذَا دَخَلَ أَهْ وَفُجُوءُهُ فِي ابْنِ يُونُسَ وَإِنْ رَشَدَ ابْنُ
عَرَفَةَ وَلِذَا اعْتَرَضَ الْخَطُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ (و) حَنْتَ (بِجَعْلِ ثَوْبٍ قَبَا) بِفَتْحِ
الْقَافِ مَقْصُورًا وَمَعْدُودًا أَيْ مَقْرَجًا مِنْ أَمَامِ (أَوْ عِمَامَةٍ) أَوْ سِرَاوِيلَ (فِي) حَقِيقَتِهِ (لَا
الْبَسَهُ) أَيْ الثَّوْبَ وَابْسَهُ عَلَى حَالِهَا وَكَذَا إِذَا دَاوَاهُ عَلَيْهِ أَوْ اتَّقَرَّبَ أَوْ اقْبَلَ عَلَى رَأْسِهِ
أَوْ جَعَلَهُ عَلَى مَنْشَكَبِهِ أَوْ جَاسَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِمَرَادِهِ بِجَرْدِ الْجَعْلِ بِالْأَبْسِ (لَا) يَحْنُطُ بِجَعْلِهِ
قَبَا أَوْ عِمَامَةٍ (أَنْ كَرِهَهُ) أَيْ الْخَالِفَ الثَّوْبَ الَّذِي حَلَفَ لَا يَلْبَسُهُ (الضَّبِيقَةُ) أَوْ لَسُوْ
مَنْعَتُهُ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ مِمَّا يَلْبَسُ بَانَ كَانَتْ قَبَا أَوْ قَبَا وَمَا شَبَّهَهَا قَانَ

(قوله بطله) أي الخالف (قوله به)
أي الدين (قوله إذا حضر) أي
المهلوف له (قوله اشتراطه) أي ضيق
الوقت (قوله تفصيل في المقهور)
أي الجماعة وهو الواحد بأنه ان كان
عدلاً كني والأفلا (قوله والأولى)
أي في عبارة المصنف (قوله ومثل
ما ذكره المصنف) أي في أن ليلة
ويوما مما أضاف الخالف الرأس
إليه أو شرط استهلاله (قوله وان
كان الانسلاخ الخ) حال (قوله
ونصها) أي المدققة (قوله مقصوراً)
أي آخر ألف لينة بدون همز
عقبها (قوله معدوداً) أي آخره
همز عقب الألف (قوله مفراً)
بضم الميم ففتح الفاء والراء مثلاً
أي مفتوحاً (قوله امام) بفتح
الهمزة (قوله منها) أي القبا
أو العمامة أو السراويل (قوله
فليس مراده مجرد الجعل بالابس)
تفريع على قوله وابسه على حال
منها (قوله يلبس) بضم الياء
وفتح الواحدة

(قوله شقة) بضم الشين وشد
القاف (قوله علم) اى الحالف
(قوله والا) اى وان لقه على
فرجه (قوله قولها) اى المدونة
(قوله عليه) اى قصه لتجنبها
(قوله اى استقرار الحالف)
اى سواء كان قائما او قاعدا
اوراقدا (قوله للملك) اى المحلوف
عليه الخ علة لحنث الحالف
بدخوله (قوله ولذا) اى ملكه الخ
عله (قوله لا يحنث) (قوله وكذا)
اى دفع المحلوف عليه فى الحنث
(قوله الصورتين) اى دفع المحلوف
عليه ودفع غيره (قوله فهو) اى
ضبطه بالبناء للفعول (قوله
وعنده) اى الحالف (قوله كوله)
اى فى حنثه بأكله مما دفع له من
طعام المحلوف عليه (قوله لكن
يحنث بأكله مما دفع له) اى العبد
استدراك على التشبيه لرفع
ابهامه القام (قوله اذله) اى
الحالف (قوله رده) اى الكثير
(قوله والده) اى الحالف (قوله
عليه) اى الحالف (قوله اذ ليس له)
اى الحالف (قوله وكذا) اى والده
فى عدم الحنث بالا كل مما دفع له
(قوله آل) اى فى الايام والشهور
او السنين (قوله لانه) اى الثلاثة
وذكره ليعتد كبر خبره

كان لا يابس بوجه بان كان شقة ففصلها وابسما حنث ولا تقبل نيته انه كره ضيقها قاله
نوعمران (ولا) يحنث ان (وضعه) اى الثوب الذى حلف لا يلبسه (على فرجه) يلبس
أونها علم اولم يعلم ان لم يلقه عليه والاحنث هذا هو الصواب ولا يعارضه قوله اولوجه له
فى الليل على فرجه ولم يعلم به لم يحنث حتى يأتزربه اه لان قولها ولم يعلم به وصف طردى
لامفهوم له أبو الحسن قوله ولم يعلم به انما هو فى السؤال والمعتبر هو اللبس اه (و) حنث
(بدخوله) اى الحالف الدار التى حلف لا يدخلها (من باب غير) بضم فس كسر منقبة لا اى
الباب عن حاله الذى كان عليه أو سد وفتح غيره (فى) حلقه (لادخله) اى منه الدار نوبا
تجنبها أو دات قريبة عليه (ان لم يكره) الحالف (ضيقه) اى الباب او اطلاعه على
ما لا يجب الاطلاع عليه او ضروره على ما لا يجب المرور عليه فان كره ضيقه ونحوه وغير
بما اراد كراهته فلا يحنث بالدخول منه (و) حنث (بقيامه) اى استقرار الحالف (على
ظهره) اى البيت الذى حلف لا يدخله (و) حنث (ب) دخول بيت (مكترى) بضم الميم وفتح
الراء للمحلوف عليه (فى) حلقه (لادخله) اى ان يبيتا الملكة منفعته ونسبته اليه ولذا
لو حلف لادخل منزل أو بيت فلان فاكراه فلان لغيره ثم دخله الحالف فلا يحنث ومثل
المكترى المعيار (و) حنث الحالف لا بأكلى طعام فلان (بأكلى) شئ (من) يد (ولد)
للحالف ان لا يأكل طعام فلان (دفع) الطعام الذى أكله الحالف (له) اى الولد شخص
(محلوف على) ترك أكل طعام (ه) وكذا لو دفعه له غير المحلوف عليه هذا على ضبط دفع
بالبناء للاقاعل فان ضبط بالبناء للمفعول ومحلوف نائب فاعله وضبط عليه للطعام ثم دل
الصورتين فهو اولى ان علم الحالف بدفع الطعام للولد بل (وان لم يعلم) الحالف بأن الطعام
الذى أكله الطعام المحلوف عليه (ان كانت نفقة) اى ولد الحالف واجبة عليه (اى
الحالف ليس به وفقر ولده مع صباه او عجزه عن الاكتساب ان كان المدفوع للولد يسيرا
والالم يحنث اذ ليس للاب رد الكثير المعطى لولده بخلاف اليسير فانه لما كان للاب رد
فكانه باق على ملك المحلوف عليه واليسير ما ينتفع به فى الحال فقط وعنده كوله لكن يحنث
بأكله مما دفع له ولو كثرا ذله رده الا ان يكون العبد مدينا بما لا يسقطه عنه فليس له رد ما
وهب له لتعاق حق الغرماء به وأما والده الذى يجب نفقته عليه فلا يحنث بأكله مما دفع
له من الطعام المحلوف عليه يسيرا كان أو كثيرا اذ ليس له رده وكذا ولد ولده لعدم وجوب
نفقته عليه (و) حنث الحالف لا كام فلا تامل الايام والشهور أو السنين (بالكلام)
مثلا من الحالف للمحلوف عليه (أبدا) اى فى جميع ما يستقبل من الزمان (فى) حلقه
(لا كلمة) مثلا اى الحالف للمحلوف عليه (الايام والشهور) او الاشهر والسنين لجل آل
على الاستغراق حيث لا يئس للحالف (و) لازم (ثلاثة) اى ترك المحلوف عليه فيها (فى) حلقه
على تركه (كلام) وشهور وسنين منكر لانه أقل الجمع ولا يحسب من ايام الحلف ان
سبق بالفجر لكن لا يفعل المحلوف عليه فيه فان فعله فيه حنث هذا قول ابن القمام وظاهر

(قوله به) اى الفجر (قوله فى لزوم) صلة كاف التشبيه (قوله قبل تمامها) اى السنة (قوله وان تمت) اى السنة (قوله وان كان الحين بمعنى الزمان لغة) حال (قوله هذا) اى لزوم السنة فى حين وزمان وعصر ودهر (قوله استعملها) اى حين وزمان وعصر ودهر (قوله والا) اى وان لم يشتر استعمالها عرفا فيها (قوله يفسخ قبل البناء وبعده) كسكاح محرم وشغار ومنعة (قوله من بره بمجرد العقد الخ) بيان اظاهر المصنف (قوله نسب) بضم فكسر (قوله لانه) اى ضمان الوجه (قوله يحجزه) اى الضامن (قوله تقييده) اى التكفل (قوله وهو) اى ضمان الطالب (قوله لانه) اى ضمان الطالب (قوله ان اطلق) اى التكفل بأن قال لا تكفل ولم يزد عليه (قوله لو كبل) تنازع فيه باع واسلم (قوله عنه) اى زيد (قوله فيه) اى البيع او السلم (قوله قولها) اى المدونة (قوله وسببها) اى التأويلين (قوله فعملها) اى المدونة (قوله عليه) اى التقييد بعلم الخالف كون الوكيل من ناحية المحلوف عليه (قوله فاللام فى قوله لو كبل الخ) تفريع على قولها حلف ان لا تكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كبله

ما فى نذورها تجميع عدم الغاء المسبوق به وتكميل اليوم من تالى اليومين بعده (وهل كذلك) اى حاله على تركه شئ ايا ما فى لزوم تركه ثلاثة (فى) حلقه (لا يجره) جلا على الهجر الجائر (او) يلزمه (شهر) جلا على العرف (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما الاول للعتبة والواضحة والثانى لابن القاسم فى الموازية (و) لزوم الخالف (سنة) من يوم حلف ان حلف على فعل او ترك (فى حين) او الحين (وزمان وعصر ودهر) فان فعل المحلوف على تركه قبل تمامها حث وان تمت ولم يفعل المحلوف على فعله حث فان عرف الزمان وما بعده لزمه الا بدريا للعرف وان كان الحين بمعنى الزمان لغة ولعل هذا اذا اشتهر استعمالها عرفا فى السنة والا فليزوم أقل ما تصدق عليه لغة (و) حث اى لا يبر (بما) اى عقد نكاح فاسد (يفسخ) قبل البناء وبعده (او) بتزوجه (ب) امرأة (غير نساها) اى أدنى منهن عرفا ككتاية وذينة (فى) حلقه (لا تزوجن) ولم يقيد بأجل فان قيد بأجل وعقد فيه ما يفسخ أبدا أو على من لانشبه نساها ومضى حث حقيقة ولا يبر الا بعد صحيح ووطء مباح على مشبهة نساها خلافا لظاهر المصنف من بره بمجرد العقد الصحيح على لا ثقة به قال مجمل لو حلف ليتزوجن فى هذا اليوم أو الشهر وتزوج فيه ونهى بعده حث واشتراط المغيرة أن تشبه وتشبه زوجته اى حلف ليتزوجن عليه الا أنه الذى يغفلها والمشابهة فى القدر والرفعة وهل يشترط كون نكاحه نكاح رغبة ونسب لابن القاسم او لو قصد به مجرد ابرار عينية التعمى وهو القياس (و) حث (بضمان الوجه فى) - لانه (لا أتكفل) بمال لانه يؤل لغرم المال عنه يحجزه عن احضار المضمون وقرينة تقييده بالمال قوله (ان لم يشترط) الخالف فى ضمان الوجه (عدم الغرم) للمال المضمون فيه اذا يحجز عن احضار المضمون فان شرطه فلا يحث لانه يصير ضمان طلب وهو لا يحث به اذا حلف لا يتكفل بمال أو وجه لانه لا يؤل لغرم المال وأمان أطلق فى عينية فيصحت بأنواع الضمان كلها وان قيد بالوجه حث بالمال لانه أشد مما سمى (و) من حلف لا يضمن لزيد حث (به) اى الضمان (ل) شخص (وكيل) عن زيد المحلوف على عدم الضمان له فيما باعه أو أسلم فيه الوكيل لزيد ولم يعلم الخالف بوكالته عنه فيه (فى) حلقه (لا ضمن له) اى زيد (ان كان) الوكيل الذى ضمن له الخالف فيما هو وكيل فيه عن زيد (من ناحية) اى مناسبة زيد بقرابة أو صداقة أو شركة أو اجارة تلذمة أو ورق فى نفس الامر (وهل) محل حث الخالف (ان علم) الخالف بأن الوكيل من ناحية المحلوف عليه فان لم يعلم ذلك لم يحث أو يحث مطلقا فيه (تأويلان) اى فهما نساها قولها ومن حلف ان لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كبله ولم يعلم فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحث الخالف اه وسببها قول ابن المواز قيسد مالك واشتب رضى الله تعالى عنه - ما الحث يعلم الخالف انه من ناحية فعملها ابن يونس عليه وجهها عياض على ظاهرها علم أو لم يعلم فاللام فى قوله لو كبل

وحلفه ليكنه أو لا يجبر به أحد ثم اعلم به عمرا مثلا فحكماء عمرو ولزيد الحالف ليكنه
فقال زيد عمرو ما ظننته قاله لغيري حنت زيد (بقوله ما ظننته) أي المحلوف له (قوله) أي
الخير أو أسره (الغيري) أو لا حد غيري أو لا حد ولم يقل غيري (لغيري) بضم الميم وسكون
الهاء المجبة وكسر الموحدة أو قبحها ملة قوله (في) حلفه لغيره الأول (ليسرته) أي ليكن
الخير الذي أخبر به ولا يجبر به أحد اتز بلا قوله ما ظننته قاله الخ منزلة قوله قاله لي ولم
يقصد دلالاته عرف عليه وأما لو قال ما ظننه يقول هـ ذا ونحوه مما لا يدل عرفا على أنه
أسره فلا يحنث (و) حنت (ب) قوله لزوجه مثلا (أذهبي) أو افعلي (الآن) بفتح الهمز
وسكون اللام ومد الهمز الثاني طرف أذهبي (اثر) بكسر فسكون أي عقب طرف للقول
المقدر حلفه (لا كلمك حتى تفعل) كذا لأن قوله أذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أي
المحلوف على ترك كلامه (لا أبالي) بضم الهمز أي لا أهتم ولو كرره أو قال والله لا أبالي (بدأ)
يعتد به في حل اليمين (القول) أي كلام شخص (آخر) بفتح الهمز وانتهاء بمد وحلف
(لا كلمك حتى تبدأني) فان كلمة عقب قوله لا أبالي حنت لانه كلمة قبل ان يندته بالكلام
احتياطا للبر بغير خلاف ما قبله فانه في الحنث وهو يقع بادنى سبب في العتية عن ابن
القاسم فيمين حلف لا آخر بالطلاق لا كلمك حتى تبدأني فقال الآخر اذن والله لا أبالي
فليس ذلك ببدته اهـ (و) حنت بائع ساعة لشخص بغير لم يقبضه وسأله المشتري ان يسقط
عنه بعضه فخلف لا ترك منه شيئا فاستقاله فاقاله فيحنث (بالاقالة) أي قبول رد ساعته اليه
بمنها (في) حلفه لا ترك من حقه شيئا لم تف) قيمة الساعة بمنها بان نقصت عنه لانها يسع
نقد أخذ الساعة يبيع من الثمن واسقط الباقي وهو قد حلف على عدم الاسقاط فان وقت
قيمتها بمنها لم يحنث ولم تف القيمة به وأتم المشتري الثمن لم يحنث ايضا لعدم تركه شيئا من
حقه فيها (لا) يحنث الحالف في الصورة المذكورة (ان آخر) بفتحات منقلا (الثن)
أي أجله بعد دحاولة (على المختار) عند النجى لانه يخفف على المشتري ويعدده حسن
معامله ولا يعدد وضعية شيء من الثمن ولا يخفف عليه ترك السير الا قهسي والاجل
انما يكون له حصه من الثمن اذا وقع ابتداء حين العقد وأما بعد تقرر الثمن فلا ابن رشد اذا
حلف ان لا ينظره فوضع عنه لم يحنث بخلاف (ولا) يحنث على الاصح قاله ابن الحاجب
(ان دفن مالا) أو وضعه بلا دفن عند ابن عرفة ثم طابه (فلم يجده) لتسميته المكان الذي
دفنه أو وضعه فيه فاتهم زوجته مثلا بأخذ حلفه لقد أخذته (ثم) طلبه ثانيا (وجدته
مكانه) فلا يحنث (في) حلفه بطلاقها أو غيره لقد (أخذته) جازما بأخذها اياه لان بساط
يمينه دل على ان مراده ان كان ذهب فانت أخذته واولى ان وجدته في غير مكانه الذي
دفنه فيه وأما ان وجدته عند غيرها فان كانت يمينه بالله فاعفو والاحنث (و) حنت من
حلف لا يخرج زوجته الا باذنه فخرجت بغير اذنه وتركها عالما بخروجها (بتركها)
أي الزوجة خارجة بلا اذنه حال كونه (عالما) بخروجها (في) حلفه (لا خرجت) من

(قوله وحلفه) بفتحات منقلا أي
المعلم زيدا (قوله ثم اعلم) أي المعلم
(قوله به) أي الشيء (قوله دلالاته)
أي ما ظننته قاله لغيري (قوله
عليه) أي قاله لي (قوله وسأله) أي
البائع الخ) حال (قوله بعضه)
أي الثمن (قوله فخلف) أي البائع
(قوله منسه) أي الثمن (قوله
فاستقاله) أي طلب المشتري من
البائع ان يقبله (قوله لانها) أي
الاقالة (قوله فان وقت
مفهوم ان لم تف (قوله لانه) أي
التأخير (قوله ينظره) أي يؤخره
(قوله فوضع) أي اسقط

البيت (الاباذني) اذ ليس عليه بخروج وجهها وتر كها اذا احتسب طال للبر فأحرى ان لم يعلم او علم
ومنعها فلم تطاوعه التهمى وان قال لا خرجت الاباذني فترآها تخرج فلم يمنعها حثت على
مراجعة الالفاظ الا ان يكون له نية ٨١ ومن هنا فتوى بعض الشيوخ بحث من حلف
على غريمه ان لا يسافر الاباذنه فسا فرمعه من غير اذنه (لا) يحث من حلف لا ياذن
لزوجته في خروجها الا لزيارة والديها امثلا (ان اذن) الزوج لها في الخروج (لا امر)
معين كزيارة والديها (فزادت) الزوجة حال خروجها على الامر المعين الذي اذن لها فيه
بان ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غير ما اذن لها فيه (بلا علم) من الزوج حال
الزيادة والاقتصار بها فان علمها حالها حدثت تنزيلا لعلمه منزلة اذنه في الحث ولو قوعه بأذني
سبب وأما علمها بعد فعلها فلا يوجب حنثه فهذه مسئلة مستقلة ليست مضممة ما قبلها
وعلى هذا حله الشارح وأحمد والموافق وهو نصها وأما ان حلف لا يخرج الاباذني وأذن
لها في امر معين وزادت عليه أو اقتصرت على ما لم ياذن لها فيه أو قدمته فيحث سواء علم
حال فعلها أو لم يعلم فلا يصح ادخال هذه في كلام المصنف لتقييده الحث بالعلم بطريق
المفهوم فان حلف لا يخرج الاباذني ثم قال اخرجني حيث شئت فان كانت يمينه لا يخرجني
الاباذني انحلت وان كانت لا يخرجني الى موضع الاباذني او الى موضع من المواضع
الاباذني لم تنحل على المعتمد كما في الشارح والخط لانه لما قيد بالي موضع أو الى موضع من
المواضع دل على ان مراده لا بد من اذنه لها في الخروج اذنا خلاصا في كل منهما ولا كذلك
الصيغة الاولى (و) حثت بعوده (اي) الحالف (ل) سكنا (ها) اي الدار التي حلف لا يسكنها
وصلة عوده (بعده) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي بعد دخوله وجه منها
وخروجها عن ملكه وهي (بملك) شخص (آخر) بفتح الخاء اي غير الحالف (في) حلقه
(لا سكنت هذه الدار) وهي في ملكه فباعها وسكنها في ملك المشتري فيحث ان لم ينو
مادامت في ملكه قاله العلي قبل وفي ذكر العود نظرا لانه لا يقيده حنثه بتقديم سكناه ثم عوده
وأجيب بأن العود بمعنى الدخول كقوله تعالى اتعودن في ما تنان اي لتدخلن اي ويدخلن
على وجه السكنى (او) حلفه لا سكنت (دار فلان هذه) فباعها فلان وسكنها الحالف
وهي في ملك المشتري فيحث (ان لم ينو) الحالف (مادامت) الدار ملكا (له) اي فلان
فان كان نوى مادامت لم يحث وهذا الشرط راجع للثانية كما هو ظاهر المدونة ويصح
رجوعه لاولي ايضا اذا كانت الدار ملكا لغير الحالف قاله أحمد بن يونس لانه اذا قال
هذه الدار مكانه انما كره سكنى تلك الدار فلا يسقط عنه اليقين انتقال الملك الا ان ينوى
مادامت لفلان فان كانت ملكا للحالف فتقدم قول العلي ان لم ينو مادامت في ملكي
(لا) يحث بسكنى الدار في ملك آخر في حلقه لا سكنت (دار فلان) من غير اشارة اليها
فباعها فلان وسكنها الحالف في ملك مشتريها ان لم ينو عيها (ولا) يحث من حلف
لا يدخل هذه الدار (ان) دخلها بعد ان (خربت وصارت طريقا) العلي والبساطي ولا

(قوله فهذه مسئلة مستقلة الخ)
تفريع على قوله لا يحث من حلف
لا ياذن لزوجته في خروجها الخ
(قوله وعلى هذا) اي استقلا لها
صلة حل (قوله وهو) اي كونها
مستقلة (قوله نصها) اي المدونة
(قوله بطريق المفهوم) صلة
تقديم واضافته للبيان

(قوله والاول) اى فرض المسئلة
 فى حلقه على عدم دخول الدار
 ثم دخولها بعد خرابها وصيرورتها
 طريقا (قوله القرضين) اى فرض
 الحلف على دخول الدار وفرضه
 على سكناها ثم دخولها وسكناها
 بعد تخريبها وصيرورتها طريقا
 (قوله على الاول) اى كون الحلف
 لاجل صاحبها (قوله هذا) اى ما
 فى الموازية (قوله تفسير) اى لما فى
 المدونة (قوله ليدخلها ولا يحنث)
 علة للامر به (قوله والا) اى وان
 لم نقل معاملة فختمه مثلك لان
 اسم الدار زال عنها وازاد اسم
 البيان (قوله لانه) اى اسم الدار
 الخ علة لزواله عنها (قوله هذا) اى
 كون المعنى ان لم يامر بالتخريب
 ليدخلها ولا يحنث (قوله فظاهره)
 اى المصنف (قوله على) اى مع
 (قوله هذا) اى الامر (قوله يقال)
 اى والمدونة (قوله ففعل) بضم
 فكسر (قوله به) اى الحالف
 (قوله ذلك) اى الجدل والادخال
 (قوله وفيه) اى فهمها بالامر
 بالتخريب (قوله بعد) بضم
 الموحدة (قوله الشيخ) اى المصنف
 (قوله ولعله) اى فيقول اهلولى
 ففعل به ذلك (قوله والا) اى وان
 كان الحالف علم الوكالة (قوله
 بين هذا) اى القرض (قوله وآخر)
 بفتح تاء مثقلا (قوله للمحلف له)
 ملة الوارث (قوله الحالف)
 تنازع فيه اجزا وتأخير

يحنث بسكناها بعد خرابها وصيرورتها طريقا حلقه لاسكت هذه الدار والاول فرض
 المدونة احمد لافرق بين القرضين وصورة سكناها بعد صيرورتها طريقا بضم خباء
 او خص خيم او ظاهر فرض المدونة الاول سواء كانت يمينه من اجل صاحبها او كراهة فيها
 وقصره فى الموازية على الاول قال وان كان كراهة فى الدار خاصة فلا يبرها ابو محمد صالح
 يمكن ان يكون هذا تفسيره او مثل صيرورتها طريقا بئاؤها مسجدا فان ثبت يتابع
 خرابها وصيرورتها طريقا حثت بدخولها كفى المدونة (ان لم يامر) الحالف (به) اى
 التخريب وتصيرها طريقا ليدخلها ولا يحنث فان امر به حثت معاملة له بقبض قصده
 والا فاسم الدار زال عنها لانه اسم للساحة مع البيان هذا ظاهر المتبادر من افظه على
 ان لم نقف عليه لغيره وانما ذكر هذا فى المدونة فيمن دخلها مكرها بعد بنائها فقال وان حلف
 ان لا يدخل هذه الدار فحنثت وخربت حتى صارت طريقا فدخلها لم يحنث فان ثبت
 بعد ذلك فلا يدخلها وان دخلها مكرها لم يحنث الا ان يأمرهم بذلك فيقول اهلولى
 ففعل به ذلك فانه يحنث اه ويحتمل ان المصنف فهم ان معنى ما فى المدونة الا ان يأمرهم
 بالهدم والتخريب وفيه بعد والله تعالى اعلم قاله ابن غازى الخط واطاهر ما قاله ابن
 غازى ويحتمل ان الشيخ فهم ان الاستثناء راجع لاول المسئلة اه قلت لا يصح ان يفهم
 المصنف ذلك ولا يظن به مع قوله افيقول اهلولى ففعل به فانه صريح لا يقبل التأويل
 بحال ولعله سقط من نسخة ابن غازى اذ لم ينقله والله اعلم (و) حثت (فى) حلقه (لاباع)
 اى اشترى (منه) اى زيد مثلا (او) حلقه لابع (له) اى زيد فيحنث (با) اشراء او البيع
 (لو كيل) للمحلف عليه (ان كان) الوكيل (من ناحيته) اى المحلف عليه كقرينه
 وصديقه وظاهره كالمدونة علم الحالف انه من ناحيته أم لا وفى الموازية انما يحنث اذا
 علم انه من ناحيته وهل هو خلاف او وفاق تأويلان محلهما حيث لم يعلم الحالف الوكالة
 والاحتثان لم يقبل الحالف حين البيع ايا حلفت لأبيع لفلان وأخاف انك وكيله الخ
 بل (وان قال) الحالف (حين البيع) لو كيل المحلف عليه (أنا حلفت) ان لا أبيع لفلان
 وأخشى انك وكيله فى الشراء له (فقال) الوكيل (هو) أى الشراء (لى) لافلان المحلف
 عليه (ثم صح) اى ثبت بينة (انه) اى الوكيل (اشاع) اى اشترى او باع (له) اى فلان
 المحلف عليه بواكاته عنه لا يقول الوكيل لتكذبه نفسه قاله ابو اعين (حنث ولزم
 البيع) الحالف فليس له فسخه ما لم يقبل الحالف ان ثبت شراؤه لفلان فلا يبيع بينى وبينك
 فان كان قاله له وثبت شراؤه لفلان فلا يبيع رد البيع ولا يحنث على المعقد والفرق بين هذا
 وقوله ان لم تأت بالنكاح فلا يبيع بيننا الذى يبطل فيه الشرط ويلزم البيع ان البيع لم
 ينعقد فى هذه ابتداء وانعقد ابتداء فى الاثنية (و) من حلف اغريه لا قضيتك حقا لاجل
 كذا الا ان تؤخرنى ومات المحلف له واخر وارثه الحالف (اجرا تأخير الوارث) الرشيد
 للمحلف له الحالف فلا يحنث بعدم دفع الحق فى الاجل الذى حلف عليه (فى) حلقه

بطلان أو غيره لأقضيك دينك إلى أجل كذا (إلا أن تؤخرني) فبات المحلوف له قبل
الأجل وأخروا ربه الحالف لأنه حق ورثته عن المحلوف له ابن ناجي بعض شيوخنا ظاهر
الكتاب أنه لو لم يؤخره الوارث يحنث وهو خلاف نقل ابن حارث عن المجموعة لو حلف
لأقضيك إلى أجل كذا فبات ربه قبل الأجل فقهني ورثته بعد الأجل لم يحنث ولعله
ضعيف لخالفته ظاهر الكتاب (لا يجوزني إذن الوارث) (في دخول دار) حلف لا يدخلها
إلا بإذن زيد وهو غير ما ألكها فبات زيد فلا يكتفي إذن وارثه ابن يونس لأن الأذن ليس
حقاً يورث فان دخل مستقداً الأذن الوارث حنث فان كانت الدار لزيد كفي إذن وارثه
لأنه قاله بالارث ابن غازي أشار به لقوله في المدونة وإن حلف بطلاق أو غيره أن لا يدخل
دار زيد ولا يقضيه حقه إلا بإذن محمد فبات محمد لم يجزه إذن وارثه إذ ليس بحق يورث فان
دخل أو قضاه حنث (و) أجراً (تأخير) شخص (وصي) على يقيم أو سفيه أو مجنون حال
كون التأخير (بالنظر) أي المصلحة للعجور لكونه يسيراً أو خوفاً من محمد الحالف
أو خصامه وإن جهل الحال حمل على النظر فان أخر الوصي الحالف بالنظر برئ الحالف
أيضاً وأجراً وإن حرم على الوصي وينبغي أخذ الدين لا تقييد المصنف تأخير الوصي
بالنظر لجوازه ابتداءً لا لاجرائه فلذا قيل لو حذفه لوافق النقل وقيد أجراً تأخير الوارث
والوصي بقوله (و) الحال (لادين) محبط بتركه الميت بان لم يكن عليه دين أو كان عليه دين
غير محبط فان كان عليه دين محبط فالحق للغيرم كما أفاده بقوله (و) أجراً (تأخير غيرم)
للمحلوف له بعد موته أو في حياته (إن أحاط) الدين بماله (وأجراً) الغريم ذمة المدين المحلوف
له من القدر الذي أخر الحالف فيه حتى يكون كأنه قبضه من الحالف وقبضه أبو عمران
بكون الحق من جنس دين الغريم حتى تكون حواله جائزة والأفوه فصح دين في دين
أبو الحسن وانظر إذا لم يتجانس الدينان هل هو مثل تأخير الوصي أو مثل القضاء الفاسد
ومفهوم أن أحاط الدين أنه لم يحبط فلا يجوزني تأخير الغريم وتقدم أن المعتبر حينئذ
تأخير الوارث أو الوصي (وفي بره) بكسر الموحدة أي الحالف (في) حلفه بصيغة حنث
نحو (لأطأنها) أي حلفت من زوجة أو أمة (فوطئها) وطأ حراماً لكونها (حائضاً) مثلاً
حلالاً لفظه على معناه لغة وعدم بره حلاله على مدلوله شرعاً قولان فان قيد بره من ولم يطأها
فيه لم يضمن مثلاً حنث وظاهره جريانها ولو أخره حتى حصل الحيض وكانت عيینه غير
مؤقته والقياس الاتفاق على الحنث في هذه فان حلف لاوطئها ووطئها حائضاً حنث قاله
ابن حارث المصنف لا ينبغي أن يحنث فيه (وفي) بره في حلفه لزوجه مثلاً على قطعة لحم
(لأننا كننا) أي قطعة اللحم (نخطفتها) أي قطعة اللحم بكسر الطاء هذه هي اللغة الجديدة
التي نزل بها القرآن العزيز (هزة) وبلغتها (فشق) بضم الشين المجعولة وشدا القاف
(جوفها) أي الهزة عاجلاً وأخرت منه القطعة قبل تحلل شيء منها فيه (وأكث) بضم
الهمزة وكسر الكاف أي أكلت المرأة المحلوف عليها القطعة وهو قول ابن الماجشون

(قوله لانه) أي التأخير الخ
عنه لاجراً (قوله الكتاب) أي
المدونة (قوله لانه) أي الحالف
(قوله يحنث) أي إذا مضى
الأجل ولم يقض الدين (قوله
وهو) أي حنثه (قوله لو حلف
الح) مفهول نقل الحالف انقاعه
(قوله ربه) أي الدين المحلوف له
(قوله واهله) أي ماني المجموعة
(قوله وهو) أي زيد الخ حال (قوله
وارثه) أي زيد (قوله فان دخل)
أي الحالف (قوله به) أي لافي
دخول (قوله لم يجزه) أي الحالف
(قوله وارثه) أي محمد (قوله إذ
ليس) أي الأذن (قوله فان أخر
الوصي الحالف بالنظر) مفهوم
بالنظر (قوله وإن حرم على الوصي)
حال (قوله تقييد المصنف الخ)
تقريب على قوله فان أخر الوصي
بالنظر بر الحالف (قوله لو حذفه)
أي بالنظر (قوله وقيد)
مثلاً أي المصنف (قوله بماله) أي
المحلوف له (قوله من القدر الذي
الخ) صلة أجراً (قوله وقبضه) أي
أي تأخير الغريم (قوله مثل تأخير
الوصي) أي بالنظر في الأجزاء
(قوله حلالاً لفظه على معناه لغة)
عنه لبره (قوله جريانها) أي
القولين

وحسنه وهو قول بن القاسم قولان ان توافقت المرأة في أخذها منه بان كان بين يمينه
 وخطف الهرة قدر ما تقنا ولها المرأة ونحوها لنفسها فان كان بينهما اقل من هذا فهو
 عدم التواني هذا هو الذي في سماع ابي زيد وارجحه ما حسنه فان لم تتوان لم يحث اتفاقا
 ولو لم يشق جوف الهرة (او) لم تخطفها الهرة واخرتها حتى فسدت واكتتها (بعد فسادها)
 فهل يبره ام لا (قولان) في كل من المسائل الثلاثة واستثنى من القوانين في الاخيرة فقط
 فقال (الان تتواني) المرأة في اكل اللعنة حتى فسدت فيحث اتفاقا ولا يرجع للاولى
 لعدم تأني رجوعه لها ولا للثانية لتقييد القولين فيها بتوانها فان قلت القاصد يستلزم
 التواني فلا يصح الاستثناء قلت لان ذلك اذ قد فسدت بسقوط شيء فيه حين حلقه من غير
 تواني اقاده عب البناء في قوله استثنى من القوانين في الاخيرة الخ فيه نظر بل لا يصح رجوعه
 للاخيرة ولفظ التوضيح - وكى اللعنة وغيره فحين حلقها كذا هذا الطعام فتركه حتى
 فسدت اكله قولين اه فحكى القولين مع التواني لامع عدمه والصواب رجوعه لمسئلة
 الهرة اسكن لا بعبء المتعة - دم لانه يقتضي ان الخلاف مع عدم التواني بالتفسير المذكور
 وليس كذلك اذ عدم الحث حينئذ متفق عليه كما اعترض به - اذ على المصنف الشارح
 والخط وانما المراد هنا التواني في شق جوف الهرة لان محل قول ابن المباحشون بهدم
 الحث فيما اذا لم تتوان البضعة في جوف الهرة حتى تحلل بعضها والاحت عند ايضا
 كما قاله ابن القاسم وشاربه لقوله في البيان وقد روى أبو زيد عن ابن المباحشون انها
 ان اسخر حث من بطن الهرة صحيحة كما هي بعد ثمان ما بلعتهما من قبل أن يتحلل في جوفها
 شيء منها فان كانت فلاحث عليه اه فقط اعترض الشارح والخط والحاصل ان المسئلة
 على طرفين وواسطة ان لم تتوان في أخذها لم يحث اتفاقا وان توافقت في أخذها وتوافقت
 في شق جوف الهرة حث اتفاقا وان توافقت في أخذها ولم تتوان في شق جوف الهرة
 قال قولان (وفيها) اي المدقنة فيمن طلبت منه امرأته أن يكسوها ثوبين فخاف ان
 لا يكسوها اياه - ما ونوى ان لا يجمع بينهما وكساها احدهما (الحث) بكسوتها
 (ياحدهما) اي الثوبين (في) حلقه (لا كسوتها) اي المرأة اياهما وفي نسخة لا كسوتها
 بضمير تنبيه (و) الحال (نيتيه) اي الخائف (الجمع) اي لا يكسوها الثوبين بمحققين ولا
 منفردين (واستشكل) بضم المنة وكسر الكاف تخنيبه بكسوة احدهما ما بانه مخالف
 لنيته وقولهم يحث بالبعض محله ان لم ينو الجميع والا فلا يحث بالبعض واجاب المصنف
 بعمل ذلك على عين طلاق أو عتق معين وعليه نية ورفع فان استثنى فينبغي الاتفاق على
 عدم حسنه فان قلت فيتم مساو يتظاهر لفظه قلت لما حمل ان المعنى لا كسوتها الثوبين
 معا ولا كسوتها احدهما كانت مخالفة لتظاهر لفظه وبقيت ثلاثة اجوبة في كبر
 اقاده عب ابن عرفة وفيها حث من حلف لا كل خير او زينا باحدهما الان بنوى
 بهما ثم قال وفيها من حلف لا كسا امرأته هذين الثوبين ونيتيه لا كساها اياهما جميعا

(قوله وهو) اي بره (قوله
 وارجحه - ما) اي القوانين (قوله
 رجوعه) اي الاستثناء (قوله
 لها) اي الاولى اي لاسناد
 المصنف التواني لغير المؤث
 (قوله وقوله - لم يحث بالبعض)
 جواب ما يقال هذا من الحث
 ببعض المحلوف عليه (قوله ورفع)
 بضم فكسر (قوله نيتيه مساوية
 لتظاهر لفظه) اي فقتضاها عدم
 حسنه في الرنع في الطلاق او
 العتق المعين (قوله يا احدهما)
 صلة حث (قوله ثم قال) اي
 ابن عرفة

(قوله للشيخ) اي ابي محمد بن ابي زيد (قوله وزاد) اي عبد الحق (قوله عنه) اي الشيخ (قوله جوابه) اي ابن القاسم (قوله لان العرف
 جمعهما) اي الخبز والزيت في الاكل اي فنيته جمعهما مؤيدة بالعرف فلذا قبلت في الرفع في طلاق أو عتق معين (قوله ليس العرف
 جمعهما) اي فبعدت فنيته فلم تقبل في الرفع في احدهما * (باب النذر) * (قوله في النذر) اي بيان حقيقة واخكامه (قوله
 التزام) جنس واصله مسلم فصل مخرج التزام كافر (قوله لا كافر) اي لا التزام كافر (قوله له) اي الكافر (قوله وفاؤه) اي
 النذر (قوله كلف) فصل مخرج التزام مسلم صبي (قوله لاصبي) اي لا التزام صبي (قوله له) اي الصبي (قوله وفاؤه) اي النذر (قوله
 وعلى هذا) اي تقدير المحذوف قرينة (قوله فهو) ٦٨٤ اي التعريف (قوله بقرينة حذفه) لا يذانه بالعموم واصله قرينة

للبيان (قوله وتعقيبه) عطف على
 حذفه (قوله وعلى هذا) اي تقدير
 المحذوف امرا (قوله جمعهما)
 اي تعريفه بالمعنى الاعم وتعر يفه
 بالمعنى الاخص (قوله ايجاب
 امرئ) اي انسان من اضافة
 المصدر لفاعله وتكميل عمله
 بنصبه فعوله (قوله على نفسه)
 صله ايجاب فصل مخرج ايجاب
 امرئ على غيره كايجاب القاضي
 (قوله لله) صله ايجاب فصل
 مخرج ايجاب امرئ على نفسه
 لغدير الله تعالى (قوله امرا)
 اي شيئا مفعول ايجاب
 (قوله الحديث من نذر ان بعضي
 الله تعالى فلا يعصه) شاهد شمول
 النذر الاعم التزام غير الطاعة
 واصله - يدب للبيان (قوله
 واطلاق) عطف على - حديث
 (قوله على المحترم) اي التزامه
 (قوله وأخصه) اي النذر
 (قوله المأمور) نعت اخص (قوله
 بأدائه) اي وفاؤه (قوله التزام

حنت باحدهما التونسي واللخمى والصقلي يريد جميعا في الكسوة لا الزمان ووجه اشتهب
 على معية الزمان فلم يحشمه بأحدهما حتى ينوي المعية في الكسوة وعز عبد الحق
 مالا وتوسى للشيخ وزاد عنه مارق جوابه في تنو يتسه في لا آكل خبرا وزيتا لان العرف
 جمعهما بخلاف الثوبين ليس العرف جمعهما والله سبحانه وتعالى اعلم

* (باب في النذر) *

(النذر) اي حقيقة شرعا (التزام) اي ايجاب شخص (مسلم) لا كافر ونذبه وفاؤه ان
 اسلم (كلف) بضم فكسر مثقالا لصبي ونذبه وفاؤه بعد بلوغه ومفعول المصدر محذوف
 اي قرينة بدليل قوله الا في وانما يلزم به ما ندب وعلى هذا فهو تعريف للنذر بالمعنى
 الاخص ويحتمل تقدير المفعول امرا فيم المنذوب وغيره بقرينة - حذفه وتعقيبه
 بقوله وانما يلزم به ما ندب وعلى هذا فهو تعريف بالمعنى الاعم وقد جمعهما ابن عرفة
 بقوله النذر الاعم من الجائز ايجاب امرئ على نفسه لله تعالى امرا الحديث من نذر ان
 يعصى الله فلا يعصه واطلاق الفقهاء على المحترم نذرا وأخصه المأمور بادائه التزام
 طاعة بنية قرينة لا امتناع من امر فهذا بين حسنهما وقوله ابن رشد اه وشمل المسلم
 المكلف الرقيق وحاصل ما لابن عرفة انه اذا نذر ما يملكه بحسده كصوم وصلاة فان لم
 يضر بالسيد فليس له منعه من تجبيل وفائه وان ضربه فله منعه منه ويبقى في ذمته
 ابو عمر وهذا في غير الوقت واما الوقت ففي سقوطه عنه بخروج وقته ولزوم قضائه قولان
 وان نذر ما لا فله منه من الوفاء مادام رقبيا فاذا عتق وجب عليه الوفاء به فان رد
 سيده النذر وابطله فلا يلزمه كافي كتاب العتق من المدونة خلاف ما في كتاب الاعتكاف
 منها وما ذكرناه من الخلاف بين الموضعين هو ما جعلها عليه بعض الاندلسيين وفرق
 القرويون بينهما بفرق أحسنهما ما لابن عرفة ونصه والصواب لا تعارض بينهما لان
 مسئله اللزوم لم يندكرف فيها ردا بخلاف مسئله العتق وحاصله أنه ان رد سيده نذره بطل
 ولا يلزم وفاؤه ان عتق وان لم يرده بل منعه الوفاء فقط لزمه الوفاء به به - دعتقه والله أعلم

طاعة) اضافته فصل مخرج التزام غيرها (قوله فهذا) اي التزام طاعة بنية الامتناع من امر (قوله انه) وشمل
 اي الرقيق (قوله له) اي السيد (قوله منعه) اي الرقيق (قوله وفائه) اي النذر (قوله وهذا) اي وفاؤه في ذمته (قوله وان نذر)
 اي الرقيق (قوله من الخلاف بين الموضعين) بيان لما (قوله هو ما جعلها) اي المدونة الخ خيما (قوله بينهما) اي الموضعين
 (قوله بفرق) بضم الما جمع فرق صله فرق (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله مسئله اللزوم) اي الموضع الذي ذكر فيه لزوم
 الوفاء اذا عتق (قوله ردا) اي من السيد لنذره (قوله مسئله العتق) اي مسئله التي ذكرت في كتاب العتق فقد ذكر فيها ان السيد
 رد نذره عبده فلذا اقال فيها لا يلزمه الوفاء به ان عتق

(قوله فيهما) أي المريض والزوجة (قوله والا) أي وإن لم يجزه الزوج والوارث (قوله نفذ ثلث المريض) أي فليس لوارثه ردة (قوله زائدا) أي على ثلثها (قوله عليه) أي الغضبان (قوله وكذا) أي كندر ٦٨٥ الجاحج في لزوم الوفاة (قوله مكروه) أي

القدوم عليه (قوله مطلقا) أي سواء كانت شرطا نحو إن شاء الله أو استثناء نحو إلا إن يشاء الله (قوله لانه) أي عدم نفع المشيئة مطلقا - له لقوله على المشهور (قوله في المشيئة بالله) أي نفعها (قوله ونصه) أي تن (قوله ينفعه) أي قوله إلا أن يرى خيرا منه (قوله كانت طالق إن شئت) تشبيه في النسخ تقوية له بعد التصريح ومقتضاه أنه لا ينفعه على كذا من الطاعات إن شئت (قوله ولعل الفرق) أي بين النذر والطلاق (قوله انه) أي الشأن (قوله عهد) بضم فكسر أي عرف واعتيد (قوله في الطلاق) أي ولم يعهد في النذر (قوله وفي بعض التقارير) مقابل قوله فظاهر كلام تن أنه لا ينفعه (قوله انه) أي النذر المعلق على مشيئة الناذر (قوله لهم) أي أهل المذهب (قوله فيه) أي الطلاق في الاربعه مواضع (قوله لطرفين) أي التقييد بمشيئة الله تعالى لا ينفع مطلقا وبمشيئة الغير ينفع مطلقا (قوله وواسطة) أي التقييد بمشيئة النفس إن كان شرط ينفع وإن كان استثناء فلا ينفع (قوله فان كان) أي فلان (قوله قوله) أي الناذر على كذا إن شاء فلان (قوله ان كان) أي

وشمل أيضا السفينة ذكرًا كان أو أنثى فيلزمه نذر غير المال لا المال فلا يلزمه على المعتمد فعلى وليه رقة كله وإن رشد فلا يلزمه ويندبه وشمل أيضا بقية المهاجرين كريض وزوجة رشيدة ولو برأئد الثلث فيهما سكن أن أحازه الزوج والوارث والنفذ ثلث المريض وللزوج ردة الجميع إن نذرت زائدا والفرق أن المريض لا يرد ووارثه لا بعد موته فلا يمكن إنشاء نذبات والزوجة إن ردت زوجها جميع نذرها عكها إنشاء نذر بثلثا وشمل السكران بحرام فيلزمه الوفاة بما نذره حال سكره لا بحلال فكالمجنون ويلزم المسلم المكلف الوفاة بما نذره إن لم يكن غضبان بل (ولو) كان الناذر (غضبان) خلافا لمن قال عليه كفارة يمين ومثل نذر الغضبان في الوجوب نذر الجاحج وهو الذي يقصده منع النفس من فعل شيء ومعاقبتها والزامها النذر كله على نذر إن كلف فلانا وكذا نذر كثير من صوم و صلاة أو غيرهما مما يؤدى للعرج والمسقة مع القدرة عليه وهو مكروه بخلاف ما لا يطيقه فان نذره معصية قاله القرطبي ويلزم الناذر نذره (وإن قال) المسلم المكلف على كذا (الا إن يهدى) إن لا أفعل أو لا إن يشاء الله فالمشيئة لا تفيد في النذر غير المهيم مطاقا على المشهور لانه نص المدونة خلافا لما في الجلاب من قوله تنه المشيئة وأما المهيم فكالمجنون في المشيئة بالله ولو قال على نذر كذا إن شئت فظاهر كلام تن أنه لا ينفعه أيضا ونصه عقب قوله (أو) إلا أن (أرى خيرا منه) أي النذر خلافا للقاضي اسمعيل في قوله ينفعه كانت طالق إن شئت اه وأجل الفرق انه عهد التعلق في الطلاق وفي بعض التقارير أنه يتوقف على مشيئته البتة وحاصل ما لهم في الطلاق أن التقييد بمشيئة الله تعالى لا ينفع فيه سواء كان شرطا نحو إن شاء الله أو كان استثناء نحو إلا إن يشاء الله وأن التقييد بمشيئة الغير نافع فيه شرطا كان نحو إن شاء فلان أو استثناء نحو إلا إن يشاء فلان وأن التقييد بمشيئة نفسه غير نافع فيه إن كان استثناء نحو إلا إن يهدى ويتوقعه إن كان شرطا نحو إن شئت على ما هو المنصوص في المدونة كما قاله الخط في الطلاق ولم أر نصا مصرحا بذلك في باب النذر واطاهر أن جميع التفصيل المذكور في الطلاق يجري هنا في النذر فالمسئلة في كل منهما على طرفين وواسطة (بخلاف) على كذا (إن شاء فلان فبمشيئته) أي فلان من امضاء أو دق فان مات فلان قبل أن يشاء أو لم يعلم مشيئته برد أو امضاء فلا شيء على الناذر وقوله فلان أي الحى فان كان ميتا حال قوله لزمه نذره التلاعبه إن كان عالما بموته والأفلا يلزمه وعلى نذر إن شاء هذا الحجر لزمه اهزله (وإنما يلزمه) أي النذر (ما) أي شيء (ندب) بضم فكسر أي طلب فعله طلبا غير جازم ابن عاصم يعني مما لا يصح أن يقع الاقربة وأما ما يصح وقوعه تارة اقربة وتارة غيرهما فلا يلزم بالندب كسكاح وهبة ذكركه الشريف التمساني فشمل الرغبة والسنة أيضا بدليل القبول بقوله (كلته) تعالى (على) ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولولم يلقظ بالندب على الصحيح (أو على ضحية) بدون لله وأظهر

الناذر (قوله بموته) أي فلان (قوله والا) أي وإن لم يعلم موته (قوله ذكركه) أي قيد مما لا يصح الاقربة (قوله فبشئ) أي المندوب تفريع على تفسيره بالمطلوب طلبا غير جازم

(قوله بمأذوب) أي هذا اللفظ صلة أظهر ٦٨٦ (قوله قرية) أي لشعواها الرغبة والمنة بلا تكلف خبر ظاهر (قوله ومنها)

أي القرية (قوله كذلك) أي معين (قوله وهو) أي الواجب الخ حال (قوله أقصر السباق أياها) أي القرية الخ علة لقوله لا يرد الخ (قوله ما سواه) أي الواجب (قوله أذني شمولها) أي القرية (قوله من) أي الواجب (قوله منها) أي الضحية الخ بيان لما (قوله فانه) أي ما هي الخ علة لقوله لا يرد على غنيله ما هي (قوله كتقليد الهدى) أي كالفاء العيب الحادث في الهدى بعد تقليده (قوله وما هنا) أي قوله كتله على أو على ضحية (قوله وان أعمل فيها) أي الزيارة (قوله الملقى) أي الدواب (قوله يرد) بفتح فكسر محققا (قوله أذهب ما مكروهان الخ) أو روده ما عليه (قوله كذلك) أي نذرا للمحرمة في التحريم (قوله مثلها) أي نذرا للمكروه مثله في المكروه ونذرا للمباح مثله في الإباحة (قوله في) أي المصنف في قوله كتله على الخ (قوله صيغته) أي النذر (قوله فقيها) أي المدونة (قوله من ماله) أي القائل بيان لشيء (قوله مالا يهدي) بيان لشيء (قوله وان كان ظاهرا) حال (قوله انه) أي النذر (قوله متضافرة) بإجماع الضاد أي متوافقة (قوله على انه) أي النذر (قوله بالنسبة) أي الكلام النفس (قوله والمعلق) عطف على المكور (قوله بان أوجبه) أي المندوب الخ تصور للمطلق (قوله متعلقه) أي مندوره (قوله لان فيه) أي النذر المعلق ويرد

بمأذوب قرية ومنها صوم يوم معين وعق رقيق كذلك ولا يرد ان القرية تشمل الواجب وهو لا يجب بالنذر أقصر السباق أياها على ما سواه أذني شمولها أياها بتحصيل الحاصل وهو محال ولا يرد على غنيله ما هي من انما تعجب بالذبح فانه في الوجوب الذي يلحق العيب الطارئ بعده كتقليد الهدى وما هنا فيها يلزم الوفا به ومن المندوب زيارة حتى أوميت فتجب بالنذور وان أعمل فيها الملقى وحديث لا تعمل الملقى مخصوص بالصلاة قاله ابن عبد البر وكذا خبر لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد لا دليل فيه على منع الزيارة اذا استثنى منه محذوف أي لم يجد بدليل ان المستثنى مساجد والاصل فيه الاتصال ويرد على كلام المصنف صوم رابع النحر والاحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه اذهب ما مكروهان ويلزمان بنذرهما ويجاب بان الصوم والاحرام مندوبان لذاتهما مكروهان لوقتهما افوجبا بالنذور باعتبار نهيهم ما لذاتهما وألغيت كراهتهما لوقتهما احتياطاً للنذر واحترز بمأذوب عن الواجب فلا يجب بالنذر لانه تحصيل حاصل وعن المحرم والمكروه والمباح فلا يجب شيء منه بالنذر رابن عرفة ويصرم نذرا للمحرمة وفي كون نذر المكروه والمباح كذلك او مثلها فولا الا كتر مع ظاهرا موافقا والمقدمات اه ولعل وجه التحريم قلب الوضع الشرعي أفاده عبط طي أي يكاف التمثيل اشارة الى عدم انحصار صيغته في الله على أو على وهو كذلك فيلزم بكل لفظ دال على الالتزام فقيها ان قال دارى أو عبيدى أو شيء من ماله مما لا يهدي هدى أو حلف بذلك وحلف فليجعه ويصعته غنه اه وقال الباجي مثل أن يقول ان شئني الله مريضى أو قدم غائبى أو نجاني من كذا فأصوم يومين أو أصلى ركعتين أو أتصدق بكذا اه وتأمل قول المصنف ويحمل الاحرام في انما يحرم الخ وقوله في ماله في كسبل الله وقوله آخر الهبة وان قال دارى صدقة الى غير ذلك ونهت على هذا وان كان ظاهرا لان بعض الناس توهم انه لا يكون الا بالله على أو على اغترارا بظاهر كلام المصنف ويقول الشارحين وأشار لصيغته وهو خطأ صراح ونصوص المالكية متضافرة على انه ليس له صيغة مخصوصة حتى اختلفوا في لزومه بالنسبة (ونذر) المطلق (بضم الميم) وسكون الطاء وفتح اللام أي غير المكور والمعلق بدليل ما يليه بأن أوجبه على نفسه شكر الله تعالى على ما حصل كن نجاء الله تعالى من كربة أو شئ مريضه أو رزقه علما او مالا أو رزقه صالحا أو ولدا صالحا فنذر صوما أو صدقة أو حجاً أو اعتقا أو مالا ليس بشكرا على شئ حصل فمباح الاقدام عليه والتزامه بدون تعليق كذا في الخط وعب والذي في المواق عن ابن رشد انه مندوب كالذي قبله سواء (وكره) بضم فكسر النذر (المكرر) متعلقه بفتح الراء واللام كنذر صوم كل خميس لثقل الوفا به فيؤديه متكررا ونظوف تفر يطه في وفاته فيأثم (وفي كره) بضم الكاف أي كراهة النذر (المعلق) بفتح اللام على شئ محبوب آت ليس للعبد فيه مدخل كان شئني الله تعالى مريضى أو رزقى كذا أو نجاني من كذا فعلى الصدقة بدليل ان فيه شائبة المعاوضة وتوهم انه يجلب التحريم

ويرد

(قوله عنه) أي النذر المعلق (قوله وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله يستخرج) بضم الباء وفتح الزاء (قوله فيهما) أي صحيح مسلم وغيره (قوله وإباحته) أي المعلق عطف على كره (قوله وأطلقه) أي الترد (قوله ومجمله) أي التردد (قوله وهي) أي المعين (قوله مكروهة) خبر هي (قوله لا يقال) كلام المصنف في النذر في المعين (أي فلا يدخل في كلامه المعلق على فعله) (قوله) لا نأخذ قول المالم يخرجها (أي المعين المعلق لقوله لا يقال الخ انظر طي نفسه قوله وفي كره المعلق الخ وت وهو قول الباجي الخ أطلقه كما أطلق المؤلف ومحل الخلاف حيث علقه بمحبوب أت ليس من فعله كان شئني الله مريض أو نجاني من كذا أو دفع عني شر كذا فعند الباجي وابن شاس مكروه وابن رشد مباح أما ما كان من فعله فيوافق ابن رشد على كراهته مالم يكن نذرا مبهم ما فلا كراهية فيه ويتبين لك ذلك بالوقوف على كلامهم قال الباجي في المنتقى النذر مباح جائز ولا خلاف في جوازه وأما ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال ٦٨٧ أنه لا يرد شيئا ولكن يستخرج به من مال

النجيل فأنما معنى ذلك أن ينذر المعين من أمر الدنيا مثل أن يقول إن شئني الله مريض أو قدم غائب أو نجاني من كذا أو رزقي كذا أو كذا فأنما يصوم يومين أو أصلي صلاة أو أتصدق بكذا فهذا المكروه الممنهي عنه وإنما يستحب أن يكون فعله ذلك لله عز وجل رجاء ثوابه أو يكون نذره على ذلك الوجه دون تعليق نذره بشئ من أمر الدنيا وعرضها اه وقال ابن شاس والنذر قسمان ما يوجب عليه على نفسه ابتداء أو شكرا لله على نعمة وهو المستحب والثاني أن يربط النذر بوصول شئ أو ذهابه كقوله إن شئني الله مريض أو دفع عني شر كذا فعلى كذا وهو مكروه اه

وبرد الأمر ولذا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من النجيل كافي صحيح مسلم وغيره وفيهما أيضا أن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن قدره الله تعالى ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من النجيل مالم يكن النجيل يريد أن يخرج به اه وإباحته (تردد) الكراهة للباجي وابن شاس والإباحة لابن رشد وأطلقه المصنف ومجمله كما لابن رشد حيث علقه على محبوب أت ليس من فعله كان شئني الله مريض أو نجاني من كذا أما ما كان من فعله مثل أن يقول أن فعلت كذا فعلى كذا فقد وافق ابن رشد على كراهته لأنه لا يمين وهي بغير الله تعالى أو صفاته مكروهة مالم يكن نذرا مبهم فلا كراهية فيه لانه والمعين بالله سواء لا يقال كلام المصنف في النذر في المعين لا نأخذ قول المالم يخرجها المصنف من تعريف النذر كما فعل ابن عرفة دل على أنها عند نذر انظر طي عب شله في حق لم يعتد بغيره والاحرم نطعا ويلزم الوفاية أن وقع كالذكر ويقضى به أن كان عتق معين أو صدقة لمعين والأفلاوي أن لا يصنف في العتق ووجب بالنذر ولم يقض الاليت معين وفي الهبة وإن قال دارى صدقة معين مطلقا أو بغيرها ولم يعين لم يقض عليه بخلاف المعين والتردد في المعلق على غير المحرم ظاهر وأما المعلق عليه في التلقين أنه لازم أن وجد كان زينت أو أن لم أزن فله على صدقة بدينار (ولزم البدنة) أي الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى لا إطلاقها عليها فتأوها للوحدة لا للتأنيث (ينذرهما) بلفظ بدنة فان نذرهما بلفظ هدى فان نوى نوعا لزمه والأفلاوي البدنة (فان يحجز) عنها (بقرة ثم) إذا حجز عن البقرة لزمه (جميع شياه) ويشترط في البدنة والبقرة والشياه سن

قال ابن رشد النذر المباح هو المقيد بشرط مثل أن يقول على كذا وكذا إن شئني الله من مرضي أو قدم غائب وما أشبه ذلك مما لا يكون الشرط من فعله فان قيد ما أوجب على نفسه من ذلك بشرط من فعله أو يقدر على فعله وتر كمثل أن يقول أن فعلت كذا وكذا أو أن لم أفعل كذا وكذا فعلى كذا وكذا فليس ينذر وإنما هو عين مكروهة لحديث من كان حالفا فليخلف بالله أو ليصمت إلا أنها لازمة عندما لاك فيها يلزم فيه النذر من الطاعة وفي الطلاق إلى أن قال وهذا إذا سمى النذر وأما أن ليسمه وقال لله على نذر أن فعلت كذا وكذا فهو كالخاتف بالله سواء في القو والاستثناء وفي جميع وجوهه ولا كراهية فيه اه لا يقال لم يطلق المؤلفان كلامه في النذر المعلق على فعله عين لا نذر لا نأخذ قول عند المؤلفين نذر أن لم يخرج من حده كما أخرجه ابن عرفة كما تقدم التنبيه على ذلك اه (قوله مجمله) أي كره المعلق (قوله وألا) أي وإن اعتقد نفعه (قوله به) أي المعلق (قوله عليه) أي المحرم (قوله) لا إطلاقها أي البدنة (قوله عليهما) أي المذكورين (قوله لا نأخذ) أي التفسير هاهما (قوله فتأوها) أي البدنة (قوله بلفظ بدنة) إضافة للبيان

الضحية وسلامتها ان لم يعين حين نذره صغيرة أو معيبة (لا غير) بالضم عند حذف المضاف
اليه وفيه معنى يحتمل لا غير السبع مع القدرة على أكثر من أو يحتمل لا غير السبع مع
العجز عنها من اقل منها أو من صيام أو اطعام فيصير الى وجود الاصل أو بدله أو بدل بدله
ويحتمل أن يرى يده ما وان قدر على بعض السبع أخرجه ثم كلها متى ايسر لانه ليس
عليه أن ياتي بها كلها في وقت واحد اه عب البناني فيها فان لم يجد فلا أعرف في هذا
صوما الا ان يجب الصوم فليصم عشرة ايام فان ايسر يوما ما كان عليه ما نذره اه ولذا
قال المتوفى لوزاد المصنف وصام ان احب التمثل على ما فيها وقوله وان قدر على بعض
السبع أخرجه يعارض ما ذكره في الاحتمال الثاني وجعلها ما الخرشى متقابلي نسب
الاول اظاهر المصنف والمتوفى ونقل الثاني عن بعض ويحجب عن ز بأن مراده في
الاحتمال الثاني مع الاعتصام على الاقل فلا ينافي دفع الاقل مع التمسك به ان ايسر
(و) لزيم (صيام) نذر فعله (بشعر) بفتح المثلثة وسكون الغين المجهمة أى بلدة اسلام
بساحل البحر يخشى هجوم العدو منه كالاسكندرية ودمياط ولو كان الناذر بموضع
أفضل منه كمكة كما فيها ومثل الصوم الصلاة كما في ابن عرفة وابن الجسسن على الرسالة
وقال تت لا يلزم الاثبات للصلاة من مكة ويمكن حمل ما لابن عرفة على من ليس بمكة
والمدينة كمكة قاله عجب البناني حاصل ما حققه طي ان من نذر الصلاة بشعر فان
كانت واحدة ويعود من فور فليصلها بموضع ولا يأتية نص عليه اللخمي في المكي
والمدي طي واظهار ان لخصوصية له ما به هذا فغيرهما كذلك وان نذر صلوات
فيمكن الحراسة معها لزمه اتيانه ويدل لما قلناه قول الجواهر ولوزد كرموضا غير
المساجد الثلاثة فان تعلقت به عبادة تخصه لزمه اتيانه ولو كان بمكة أو المدينة أو بيت
المقدس كرباط وجهاد ناجز اه وعلى الثاني يجعل ما نسبه لابن عرفة والشاذلي (و) لزيم
الحالف عبالى في سبيل الله تعالى ان فعلت كذا أو لا فعلته وحنت فيلزمه (ثامه) أى المال
من عين وعددين أو قيمته وعرضه وقيمة كتابه مكاتب فان عجز وزادت قيمة وقبضه عن قيمة
كتابته أخرج ثلثها وأجره خدمة مدبر ومعتق لاجل عند ابن القاسم ولا شئ عليه في ام
ولده والمعتبر ماله الموجود (حين يمينه) لا ما زاد بعد هاهنا أو نغاه أو ولادة خلافا لقوم فلو
حلف وماله ألف وحنت وهو ألفان لزمه ثلث الألف وبالعكس ثلث الألف رفقا به وأقاد
هذا بقوله (الا أن ينقص) قدر المال يوم حنته عن قدره يوم يمينه (هـ) يلزمه ثلث (ما بقى)
بعد اخراج ما عليه من دين ولو مؤجلا أو مهور زوجته (ب) قوله (مالى في كسبيل الله)
اول الفقراء والمساكين أو هدى للكعبة من كل ما فيه قرينة غير يمين أو كان يميناً كمالى صدقة
للفقراء ان فعلت كذا أو ان لم افعله وحنت والمشهور فيما نقص قبل الحنث انه لا يضمنه
ونظيره مطلقا في البر والحنث وهو ظاهر كلامها وصرح به في التوضيح ونصه وامان
نقص أى قبل الحنث فان كانت يمينه على بر فلا يلزمه الاثالث ما بقى اتفاقا وكذا ان

(قوله فيها) أى المدونة (قوله منه)
أى النذر (قوله فيها) أى المدونة
(قوله والمدينة كمكة) أى النذر
وشبهه (قوله لزمه) أى النذر (قوله ولو ذكر)
اتيانه (أى النذر) (قوله كرباط) بكسر
الراء أى حراسة بشعر (قوله ناجز)
أى حاصل (قوله وعلى الثاني) أى
نذر صلوات (قوله يمكن الحراسة)
صلة يعمل (قوله فان عجز) أى
المكاتب بعد تقويم كتابته
واخراج ثامها (قوله وبالعكس) أى
حلف وماله ألفان وحنت وهو ألف
(قوله أو لاقراء الخ) بيان لما دخل
بالكاف (قوله من كل ما فيه)
قرينة) بيان لكسبيل الله (قوله
في البر والحنث) تفسير لمطلقا (قوله
وهو) أى عدم ضمانه مطلقا (قوله
ظاهر كلامها) أى المدونة

كانت على حث على المشهور وقال ابن المواقيل لم يزل من سببه اه ابن عرفة
ما تلقى بعد حثه دون تقرير لاشي عليه فيه اتفاقا وتقرير في كونه كذلك ولزوم
ثلاثة قول هباتها مع الواضحة واصح عن ابن القاسم في الميسرة وعن دليل ماله فيها
ابن رشد وهو مقتضى النظر والقياس كالزكاة يقرط فيها قلت عزاء وقباسة على الزكاة
الباجي لصنونه وما انقضى بعد حثه في لغوه ولزوم ثلثه نقل ابن رشد عن سماع يحيى بن
القاسم ونقله عن محمد بن ابن القاسم اه ونصهما في كتاب الهبات وان لم يخرج ثلث
ماله حتى ضاع ماله كاه فلا تسمى عليه قرط او يقرط وكذلك ان قال ذلك في عين غنث فلم
يخرج ثلثه حتى تلف جل ماله فليس عليه الاخراج ثلث ما بقي في يديه طق ظاهر المدونة
وابن رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بين النذر واليمين في انه لا يلزمه ثلث ما انفق
وقول المصنف حين يمينه فرض مسئلة وقرط بينهما احد وثبته عجب ولم اراه لغيرهما والله
اه لم (وهو) اى سبيل الله (الجهاد) في سبيل الله فيعطى لمن في موضعه ابن رشد
لا يعطى منه مقعد ولا احمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا عريض ما يوس منه ولا
مفلوج وشبهه ولا اقطع احدى الرجلين او اليد اليسرى اه (والرباط) اى الطراسة
(بجمل خيف) هجوم العدو منه بكتة بضم الجيم البناى في التمثيل ما انظر لانها ليست برباط
ابن عرفة الباجى اذا ارتفع الخوف عن الثغرة لقوة الاسلام به او بعده عن العدو وزال
حكم الرباط عنه وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه فيمن جعل شيئا في السبيل لا يجعله
في جنة لان الخوف الذى كان به اقد ذهب اه وضوحه في المدونة ونقله الخط والمواقيل
قلت قد عاذا الخوف الان اشدهما كان في اول الزمان وظاهر المصنف ان المقام يعمل
خيف رباط وان كان بالاehl وهو الذى اختاره الباجى وقال مالك رضى الله تعالى عنه
ليس برباط (وانفق) مخرج ثلث ماله في كسبيل الله (عليه) اى الثالث الذى لزمه بقوله
مالى في سبيل الله (من غيره) اى المثلين الباقيين له لانه وأمالو قال ثلث مالى في سبيل الله
تعالى فانه يتفق عليه منه اتفاقا وقرط ابن رشد بان الاصل فى مالى اخراج جميعه فلما
خفف عنه بالثلث وجب اخراج جميع الثلث بخلاف ثلث مالى واستثنى من عموم احوال
لزوم الثلث بمالى في كسبيل الله فقال (الاتصدق به) اى ماله المتقدم في قوله مالى في سبيل
الله (على معين) بشخصه كزيد او وصفه كبنى زيد (يلزمه) (الجميع) حين حلف الان
يقص ما لباقي ويترك له ما يترك لمقاس ابن غازى الضمير فيه راجع للمال وهذا الفرع
في النوادر والنسك ولهما عزاء ابو الحسن الصغير وبعده في التوضيح وفي بعض النسخ
كتصدق به بالكاف فيدخل تحتها من نذر صدقة ماله فقط لزوم جميعه فاخرجه ثم اراد
الرجوع في ثلثه بعد صغيرته بيد غيره فهو شبهه التصديق على معين من هذا الوجه وهذا
الفرع وان لم يكن مذكورا في مشاهير الكتب فعليه حل ابن راشد قول ابن الحاجب ولو
أخرجه في مضميه قولان وعضده في التوضيح بأنه المأخوذ من كلام ابن بشير اه واقظ

(قوله يلزمه) اى ثلث ما نقص
(قوله ان كان) اى النقص (قوله
كذلك) اى لاشي عليه فيه (قوله
ماله) اى ابن القاسم (قوله فيها)
اى المدونة (قوله وهو) اى لزوم
ثلث ما تلقى بقرطه (قوله عزاء)
اى لزوم ثلث ما تلقى بقرطه (قوله
وقباسة) عطف على ما عزاء (قوله
ونقله) اى ابن رشد (قوله ونصهما)
اى المدونة (قوله في انه لا يلزمه
الثلث) صله التسوية (قوله بينهما)
اى النذر واليمين (قوله ولم اراه) اى
الزرق (قوله منه) اى الثالث
(قوله بها) اى جنة (قوله لانها)
اى جنة (قوله به) اى الثغر (قوله
او بعده) بضم الموحدة اى الثغر
(قوله المقام) بضم الميم اى الاقامة
(قوله لانه) اى الثالث عطف
على من غيره (قوله او وصفه)
عطف على شخصه (قوله بترك)
بضم اليا وفتح الراء (قوله اى)
الحالف بماله معين (قوله ولهما)
اى النوادر والنسك صله عزاء
(قوله وان لم يكن مذكورا الخ)
حال (قوله وعضده) اى حل ابن
راشد

ابن بشر اختلاف المذهب فبين تصديق بجميع ماله هل يضي فعله أم لا ثم قال بعد كلام وانما
 الخلاف المتقدم اذا اخرج جميعه هل يضي فعله ام لا وسجله ابن عرفة على الصدقة المجردة
 عن النذر واليمين وبه فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وليس هذا شبهه المعين في
 الصورة فلا يندرج تحت الكاف (وكرر) ناذرا لصدقة بجميع ماله او ثلثه او الخالف
 بذلك اخراج الثلث اكل بين فخرج ثلثه لليمين الاولى ثم ثلث الباقي للثانية وهكذا هذا
 (ان) كان (اخرج الثلث الاول لليمين الاولى بعد لزومه وقبل انشاء الثاني وقولنا بعد
 لزومه اي نذرا او يمينا وعلومان النذر يلزم بلا فظه واليمين بالخلف فيه (والا) اي وان لم
 يخرج الاول حتى انشاء الثاني نذرا او يمينا وفيها صورتان لانه اما ان يخرج بعد انشاءها
 وقبل الخلف فيها او بعده (فقولان) في الصور الثلاثة بالتكرار والا كتفاء بثلاث واحد
 للجميع الايمان المتقدمة فقلها ما ابن رشد من سماع يحيى بن القاسم وسماع ابي زيد محقلا
 كونه من ابن القاسم او ابن كاذبة قاله ابن عرفة (و) لزم الناذر (ماسمى) بشد الميم من ماله
 اذا كان شائعا كربعه وتسعة اعشاره بل (وان) كان المسمى (معينا) بفتح الياء كعبدى
 او داوى سواء ابقى لنفسه شيئا او (أق) ذلك المعين (على الجميع) البعاني المراد بالمعين في
 كلامه مقابل الجزء الشائع كما يؤخذ من ابن غازي فقوله وماسمى يشمل ثلاث صور الجزء
 الشائع كنصف وثلاث والعدد كاثنة والف والمعين بالذات كالعبد والنوب والثاني والثالث
 يمكن اتيانهم على الجميع فلذا بالغ عليهم ما وتقرر ما قبل المبالغة وماسمى غير معين او معين
 لم يأت على الجميع بل وان معين الى على الجميع وعبارة ابن غازي وجعل المعين غاية لانه
 يمكن اتيانه على الجميع فالجزء ولو كثر اخرى كسبعة اعشار ويترك له في هذا وفي قوله قبل
 فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرفه في مخ فرض بلاسرف وكفاية وزكاة ونذر سابق
 وما يترك لله ماله (و) لزم (بعث فرس وسلاح) نذرهما في سبيل الله وحافيه ما خفت
 (لحله) اي الجهاد وليس له ابقاؤه لنفسه واخراج قيمته (ان وصل) اي أمكن وصوله (وان لم
 يصل) اي لم يمكن وصوله لعارض او عدم موصل (بيع وعوض) بضم فكسر متعلا بفتحه
 في محله أو قرينه من نوعه من كراع وهو الخيل او سلاح مما فيه انكسار للعدو فان جعل في
 سبيل الله ماله بفرس وآلة حرب كعبد ونوب بيع ودفع ثمنه لمن يغزوه وشبهه في البعث
 ان وصل والبيع والتجويض ان لم يصل فقال (كهدي) كقوله هذه البدنة هدى لمكة
 فليزمه بعثه الى مكة ان كانت تصل والا يبعث وأرسل ثمنه الى منى او مكة يشتري به فيها
 بدنة او بدلها ويجمع فيه بين الحل والحرم ويلزم بعث الهدى المعين ان كان سليما بل (ولو)
 كان (معيبا) عيبا ما نعام الاجزاء كعلي هدى هذه البدنة وهي عوراء او عرجاء
 او نحوهما لا يهدى لان السلامة انا تطلب في الواجب المطلق فان لم يصل بيع وعوض
 سليما (على الاصح) وهو قول ائمتنا الطه انظر من صححه وشاره بولوا قول ابن الموازي
 المعين المعيب ويشترى بثمنه سليم واقفعا على لزوم سليم اذا لم يعين كعلي هدى عوراء (وله)

(قوله ثم قال) اي في التوضيح
 (قوله وسجله) اي قول ابن الحاجب
 فلما اخرج الخ (قوله وبه) أي
 التصديق المجرد عن النذر صله
 فسر (قوله اخرج) مفعول ككرر
 (قوله بعد لزومه) اي الاخراج
 (قوله نذرا او يمينا) نعم في التالي
 خبر كان محدوفة مع اسمها (قوله
 وفيها) اي اليمين (قوله أو بعده)
 اي الخلف فيها (قوله الثلاثة)
 اي صورة النذر وصورتي اليمين
 (قوله فقلها ما) اي القولين (قوله
 كونه) أي سماع ابي زيد (قوله
 من ماله) بيان لما (قوله والثاني)
 أي العدد (قوله والثالث) أي
 المعين بالذات (قوله في هذا) أي
 ماسمى (قوله في محله) اي الجهاد
 (قوله أو قرينه) اي محل الجهاد
 (قوله بدلهما) أي البدنة وهي
 بقرة فان جهز فبيع شياء (قوله
 كهدي هدى عوراء) اي فليزمه
 هدى سليم

اي الناذر (فيه) اي الهدى سليما او مقبلا (اذا بيع) لتعذر وصوله (الابدال) بالنوع
 (الافضل) كابدال كبش ببقرة او بدنة او بقرة يسدنة فلا ينافي وجوب ابدال المعيب
 بسليم (وان كان) المنذور هديه معناه من جنس ما لا يهدى (كنوب) وعبد وفرنس
 وسلاح (بيع) واشترى بغيره هدى (وكره) بعثه اما لا يهدى ام تغيير سنة الهدى لانه محصور
 في النعم فبعث ذلك بعينه يوم بطلان هذا الحصر وان ذلك في سلعة تساوى في موضعها
 اكثر مما تساوى بمكة (واهدى) بضم الهمز وكسر الدال ليشمل فعل رب نحو النوب
 ونائبه ويرجع للصورتين قبله اي قوله يبيع وقوله وكره بعثه اي فان بعثه يبيع واهدى به
 هذا ظاهرا في المدونة هنا وظاهرا في كتاب حجها وموضع آخر من تذورها جواز تقويعه
 على نفسه واخراج قيمته وهو مذهب العتبية والى كون ما في حجها مع السماع وما فيها هنا
 متخالفين او متوافقين اشارة بقوله (وهل اختلف) بضم المنة وكسر اللام اي حمل
 ما فيها على الخلاف وكان قائلا قال له وفي اي شيء اختلف فقال (هل يقومه) بضم
 المثناة وفتح القاف وكسر الواو مثله اي يجوز له ان يقوم ما امر ببيعه وبعث ثمنه
 ليهدي به على نفسه كما في المدونة في موضع والعتبية وبيعت قيمته ليهدي بها (اولا)
 يقومه على نفسه فيلزمه بيعه وبعث ثمنه كما فيها هنا لان تقويعه على نفسه رجوع في
 الصدقة وهو لا يجوز وقابل قوله اختلف بقوله (اولا) اي اول يحمل ما فيها على الخلاف
 بل بينهما وفاق فكانه قيل له اذا قيل بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها هنا على اي وجه
 يحمل فقال على احد وجهين اما ان يقال يترك (ندبا) لا وجوبا فلا ينافي ما في العتبية
 من الجواز (او) يقال (التقويم) المجوز في العتبية (ان كان) الالتزام (بيمين) حثت
 فيها لانه لم يقصد قرينة فلم يدخل في حديث العائد في صدقته كالمكذب يعود في قيمته والمنع
 في المدونة على من التزم بشذره فهو متصدق فاصدا القرينة فدخل في الحديث فيه
 (تأويلات) ثلاثة واحدا بالاختلاف واثنان بالتوفيق وبما قررنا علم ان قوله اول الاولي
 عديله هل الثانية واولا الثانية عديله هل الاولى وانه لم يجز في التوفيق الثاني على نسق
 الاول والاقال وان كان بغير يمين وامم كان على هذا الالتزام لا التقويم وكان يحذف
 قوله التقويم ولو اراد التسمي لقال وان كان كنوب يبيع واهدى به وكره بعثه وفيها مع
 العتبية له تقويمه على نفسه وهل خلاف اول ابيع ندبا وعنده اتقاء يمين تأويلات
 افاده عب تبال ابن غازي ونصه عقب عبارة المصنف كلام معتقد كرفيه هل مرتين
 قابل كل واحد منهما بأوال العاطفة ولا النافسة على طريق التلفيف كانه قال وهل
 اختلف ام لا فقيل له في اي شيء يختلف فقال هل يقومه على نفسه فقييل له اذا قلنا بترك
 التقويم فعلى اي وجه فقال ندبا ثم كمل التأويل الثالث فقال والتقويم ان كان بيمين
 هذا ما انتقدح لي في نفسيته ولعلك انتقدح لك اعلى منه على ان استعمال او معادلة لهل فيه
 ما فيه عند اهل اللسان الا أنه شائع بين الفقهاء وهذا المختصر مشكوك به وبعد فها هنا

(قوله ذلك) اي الذي لا يهدى
 كالعبد والقرس والنوب (قوله
 او ان ذلك) أي كره البعث (قوله
 ليشمل الخ) علة لضبطه بضم الهمز
 الخ (قوله ونائبه) عطف على رب
 (قوله ويرجع) اي واهدى (قوله
 هذا) أي تعين يبيع نحو النوب
 والاهدا بضمه (قوله هنا) اي في
 كتاب المنذور (قوله تقويعه) اي
 نحو النوب الذي نذره هديه (قوله
 وهو) اي جواز تقويعه (قوله مع
 السماع) اي الذي في العتبية
 (قوله أي حمل) بضم فكسر
 (قوله على نفسه) صلبة يقوم
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله هنا)
 اي في كتاب المنذور (قوله لان
 تقويعه الخ) علة لقبوله اول الخ
 (قوله وهو) اي الرجوع فيها
 (قوله فترك التقويم) اي والبيع
 (قوله من الجواز) بيان لما (قوله
 الجوز) بضم الميم وفتح الجيم
 والواو مثقلا (قوله حديث
 العائد الخ) اضافته للبيان (قوله
 فيه) أي جواب الاستفهام
 (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله
 وان كان) اي المنذور هديه
 (قوله ونصه) أي ابن غازي

(قوله تفسير) اي لما فيها هنا (قوله قال)

٦٩٢

اي ابن عاشر (قوله لجوازهما) اي البسع والتقويم (قوله مثله)

أي الهدى المبيع أو آلة الجهاد
المبيعة (قوله أو مالا يهدى)
عطف على الهدى (قوله وليس)
أي أكل الخنزيرة (قوله بقوله)
صلة أشار (قوله ليشمل الخ) اضبطه
بضمهم ما وكسرهما (قوله فيها) اي
المدونة (قوله فان قصر) بضم
الصاد أي الثمن (قوله التعويض)
اي لمثل المبيع (قوله وفيها) أي
المدونة (قوله يتفق) بضم الباء
وفتح الفاء (قوله فهو) أي أصبغ
(قوله لكن خالفه) اي أصبغ
ابن القاسم (قوله بتخصيصه)
أي أصبغ من إضافة المصدر
لفاعله وتكميل عمله بنصب
مفعوله صلة خالف (قوله)
بسا كني بكسر النون جمع
ساكن بلا فون لضافته صلة
تخصيص (قوله هذا) أي منع
مشاركته غيرهم لهم فيها (قوله)
حرمته) أي البيت (قوله)
خدمته) أي البيت (قوله)
مشرف) بضم فسكون فكسر
آخره فاء أي ناظر (قوله وهذا)
اي منع أخذ الاجرة على فتح
البيت (قوله ذلك) أي منع
المشاركة في خدمة الكعبة (قوله)
لانه) اي الامام رضي الله تعالى
عنه (قوله هي) اي خدمة
الكعبة (قوله فيه) أي مسجد
مكة (قوله هذا) اي لزوم المشي
للنقل (قوله بأنه) اي التضعيف
(قوله خارج) خبر القول

اللفظ لا يتحقق تنزيل كلام النسيح عليه وجعل ابن عاشر كلام المصنف اربع
ناويلات فجعل اولها الثانية اشارة الى التأويل بأن ما في السماع والموضع الآخر تفسير
قال ولولا أراد الجري على مصطلحه اقال وفيها ايضا التقويم وهل خلاف أو لا لجوازهما
او نيب البسع او التقويم ان كان بين (فان يجوز) اي لم يبلغ الثمن المبعوث لمل الجهاد
والهدى عن مثله (عوض) بضم فكسر مثقلا المبيع (الادنى) منه كبقرة بدل بدنة او شاة
بدل أحدهما ان أمكن (ثم) ان يجوز عن الادنى دفع عن آلة الجهاد ان يغزو به من موضعه
ولا يشاؤك به في جزءه ودفع عن الهدى الذي لا يصل او مالا يهدى (الخنزيرة) فتح الزاي جمع
خازن اي خادم وهم أمماء (الكعبة) وأصحاب حالها وعقدوها ويقال لهم حجة وسدنة
وهم بنو شيبة (بصرف) بضم المثناة وفتح الراء (فيها) اي مصالح الكعبة كافي الرواية
ولما استشكلت الرواية بأن الكعبة قد لا تحتاج لانهم لا تنقض قنبري ولا يكسوها الا
المولود ويأتيها من الطيب ما فيه كفاية ومكانهم باخرص عنهم الابال له وبعد الكس يزيد
على ما كان فلم يبق الآن تأكله الخنزيرة وليس من قصد النادر في شيء أشار لجوازه بما في
كتاب محمد وساقه ابن يونس على انه تفسير بقوله (ان احتاجت) الكعبة للصرف في
مصلحتها (والا) اي وان لم تحتاج (تصدق) بضم المثناة والصاد وكسر الدال يشمل تصدق
النادر ونائبه حيث شاء (به) هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه وفيها ابن الحاجب فان قصر
عن التعويض فقال ابن القاسم تصدق به حيث شاء وفيها أيضا بيعته خنزيرة الكعبة
يتفق عليها وقبل يحتج أهل الحرم بالثمن اه والثالث قول اصبغ فهو موافق لابن
القاسم في أنه يتصرف به ابتداء لكن خالفه بتخصيصه الصدقة بسا كني مكة والمصنف
لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصبغ خلافا للباسط كما هو ظاهر وانما تتبع القول الثاني
وهو قول مالك فيها وقيد ما بن المواز بقوله ان احتاجت (وأعظم) اي استعظم ومنع
الامام (مالك) رضي الله تعالى عنه (ان يشرك) بفتح المثناة فحت والراء (معهم) اي
خزينة الكعبة (غيرهم) في خدمة الكعبة (لأنها) اي خدمة الكعبة (ولايه) لهم (منه)
علمه الصلاة والسلام قال الحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا اذا حافظوا على حرمته
ولازمو الادب في خدمته والاجعل عليهم مشرق وأجمع العلماء على منع أخذهم اجرة
على فتح البيت وهذا ظاهر لا كبايعته له بعض الجهلة من انه لا ولاية عليهم وانهم يفعلون
بالبيت ما شاؤا قاله الخط ونسب المصنف ذلك للامام لانه فهم ان التشريك نوع من
الانتزاع الوارد في خبره لكرم يابى عبد الدار خالدة نالدة لا ينتزعها منكم الا ظالم وعطف
على البدنة من قوله ولزم البدنة فتسال (و) لزم (المشي لمسجده مكة) من حلف به وحنث
أو نذر في حج او عمرة بل (ولو) حلف به أو نذر (املا) فيه فرض أو نقل اللغوي هذا قول
مالك رضي الله تعالى عنه لان مذهبه ان التضعيف الوارد في المسجد الحرام في الترض
والنقل والقول بأنه في القرض فقط خارج المذهب صرح به عياض آخر الشفاء وظاهر

(قوله وقيدها) اى المرأة (قوله
والا) اى وان كان يلحقها ضرر
الحج أو تخشى الفتنه بها (قوله
وارتضاه) اى قيد ابن محرز
(قوله لتسك) اى الحج أو العمرة
(قوله عليه) اى جواز الركوب
لمن نذر المشى لمسجد مكة لصلاة
(قوله ولو ذكر) اى الناذر (قوله
فى الثلاثة) اى مسجد المدينة
ومسجد مكة والمسجد الأقصى
(قوله بأحدها) اى المساجد
الثلاثة (قوله لفضلهما) الخ (قوله
لاختصاصها) (قوله بأن من كان
بغيرها) صله اختصت (قوله فان
قال) اى الناذر فى نذره (قوله
لا يلزمه) اى المشى (قوله فى
الجميع) تتنازع به يلزمه ويأتى
(قوله وان على المصنف الخ)
جوابه انه قال وحيث قلت
خلاف الخ ولم يقل وحيث
اختلفوا فى التشهير أقول خلاف
(قوله وعزى) بضم فكسر أى
نسب (قوله من طرف الحل) بفتح
الراء أى الذى يلى مكة (قوله
ملتزمه) بفتح الزاى (قوله حجر)
بفتح الحاء والجيم أو بكسر
فكسر (قوله فان نواه) أى
التسك ناذر المشى له عزى
والمقام الخ مفهوماً ان لم ينو تسكاً
(قوله هذا الشرط) أى ان حث به

المصنف ولولا مهارة كما فى المدونة وقيدها ابن محرز بما اذالم يلحقها ضرر يظن به
انكشافها ولم تخش الفتنه بها والا فلا يلزمها المشى بل ربما حرم عليها وارتنها فى
التوضيح والتزويج منعها من نذر المشى وأشار بولول قول القاضي اسمعيل من نذر المشى
للمسجد الحرام للصلاة لالتسك فلا يلزمه المشى ويركب ان شاء واقتصر عليه ابن يونس
وبه اعترض المواق المصنف وشهره ابن بشير وابن الحاجب فقال ولو ذكر المشى فلا يلزمه
فى الثلاثة على المشهور اى المساجد الثلاثة فسوى بينهما فى عدم اللزوم لكن لما تعقب
فى التوضيح على ابن الحاجب بقوله كلام الا كمال يقتضى ان قول اسمعيل مخالف
للمذهب اه تبع هنا ما له فى التوضيح طنى ما هنا هو انه واجب لما فى الا كمال ولنقل
الابن عن المازرى ان المشهور فى نذر الصلاة بأحدها ما شيا مانه انما يلزمه المشى فى
نذر المسجد الحرام ولقول ابن عرفة قول اسمعيل خلاف ظاهر الروايات ونص الابن
فى الكلام على حديث لا تشذ الرحال الا لثلاث المازرى اختصت الثلاثة لفضلها على
غيرها بأن من كان بغيرها ونذر الصلاة بأحدها أتاها فان قال ما شيا فقال اسمعيل لا يلزمه
ويأتى راكناً فى الجميع وقال ابن وهب يلزمه المشى فى الجميع والمشهور انه يلزمه المشى
فى المسجد الحرام فقط اه قلت تبين مما تقدم تشهير كل من القولين وان على المصنف
التعريف بخلاف اه بنانى (ونخرج) الى الحل (من) نذر المشى لمكة وهو (بها) اى مكة
سواء كان بالمسجد الحرام او خارجه وكذا من نذر المشى للمسجد وهو داخله اتفاقاً ونذر
المشى للمسجد الحرام حال كونه خارجاً عنه عند ابن القاسم فى أحد قوليه وقوله الآخر
يكفيه المشى من موضعه للمسجد وعزى للامام مالك ايضاً (وأفى بعمره) من طرف الحل
ما شيا ولا يلزمه المشى حال خروجه وشبهه فى وجوب المشى فقال (ك) ناذر المشى (لمكة
او البيت) الحرام اى الكعبة (او جرت) اى البيت المتصل به كبابه وركنه وملتزمه
وشاذروا انه وجب (لا غير) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اى لا ملتزم المشى
لغير ما ذكر مما ليس متصل بالبيت سواء كان بالمسجد الحرام كرمزم والمقام والمنسج ووقبة
الشرا ب او خارجاً عنه كالأصفا والمرورة او خارجاً عن الحرم كعرفة فلا يلزمه المشى (ان لم
ينو) الملتزم (نسكاً) بضم النون والسين اى حجاً أو عمرة فان نواه لزمه المشى ويمشى من
لزمه المشى فى جميع ما مر (من حيث) اى من المكان الذى (نوى) الملتزم المشى منه سواء
كان موضع التزامه او غيره (والا) اى وان لم ينو المشى من مكان معين فيمشى من حيث
جرى العرف بالمشى منه فان لم يجز العرف بالمشى من محل فيمشى من حيث (حالف) او نذر
وقيل من حيث حث (او) من (مثله) اى موضع الحلف فى البعد لافى الصعوبة
والسهولة (ان حث) الحالف (به) اى فى المثل ومفهوم هذا الشرط انه ان مشى من مثله
ولم يحث به لا يجزىه وكلام التعمى بقيد انه يجزىه وكذا نقل ابن عرفة والشارح وغيرهما
(ونعين) بفتح نون مثلاً لا يتسدا مشى ملتزم المشى ان لم يكن له نية وفاعل تعين (محل

اعتبد المشي منه للعالمين سواء اعتبد المشي منه لغيرهم ايضا ام لا كان من مكة او نواحيها (وركب) اي جاز ركوب ملتزم المشي اقضاء حاجة (في) حال اقامته في (المنهل) بفتح الميم والهاء بينهما نون ساكنة اي مكان النزول كان به ماء ام لا (و) ركب (لحاجة) بغير المنهل قبل نزوله نسبا فاعاد اليها وشبهه في الجواز فقال (ك) مشي في (طريق قربي) اعتدلت للعالمين سواء اعتدلت لغيرهم ايضا ام لا فان اعتدلت البعدي للعالمين والقربي لغيرهم تعينت البعدي وان اعتدلتا معا للعالمين مشي من أيهما شاء وان لم تعتد واحدة منهما لم تعينت البعدي (و) ركب (بجرا اضطراره) بأن كان في جزيرة فلا يملكه الوصول الى مكة الا بركوبه (لا اعتبد) ركوبه ظاهرة ولو للعالمين فلا يجوز للعالمين ركوبه (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف طئي ظاهر كلامه هنا وفي التوضيح ان ابن يونس منع ركوب البحر المعتمد مطلقا اعتبد للبحر أو التجار والحلف وان اختار هذا من خلاف وليس كذلك فيهما وبين ذلك بالوقوف على كلام ابن يونس وحاصله ان أبا بكر بن عبد الرحمن أجاز ركوب البحر المعتمد للحجاج مطلقا للعالمين وغيرهم وان أبا عمران منع ركوب المعتمد مطلقا وان ابن يونس قيد الجواز بكونه معتادا للعالمين فان اعتبد لغيرهم فقط فلا يجوز فعلى المصنف الدرك في نسبة اطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجيحه بالاسم والله أعلم ويمشي من لزمه المشي (اتمام) طواف (الافاضة) ان كان سعى عقب طواف القدوم (و) (اتمام) (سعيها) اي السعي عقب الافاضة ان لم يسع عقب القدوم ويحتمل ان الضمير للعمرة ويقوته حكمهم من لم يسع عقب القدوم (و) اذ لزم أحدا المشي لمكة بنذره أو حنثه فركب بعض الطريق (رجع) وحو بالي الموضع الذي ابتدأ الركوب منه فلا يلزمه الرجوع الى بلده (وأهدى) وجوب بالتفريق المشي ويؤخر هديه لعام رجوعه ليجمع بين الخبر المالي والنسكي فان قدمه عام مشيه الاول أجزأه وجوب رجوعه وهديه (ان) كان (ركب كثيرا) فان ركب قليلا فهمدى ولا يرجع والكثرة والقلة معبرة (بحسب) جميع (المسافة) التي لزمه مشيا صعبية ومهولة ومساحة وليس المراد بكثير بحسب أكثر جميع المسافة التي ركبها والتي مشاها لاقتضائه ان النصف يسير مع انه من الكثير كما في المواقيت والنظر في ذلك لاهل المعرفة (او) ركب (المناسك) وهي من مكة الى رجوعه الى منى يوم العيد (والافاضة) اي الرجوع من منى لمكة لطواف الافاضة والواو بمعنى مع التلا ينافيه قوله كالأفاضة فقط فان ركب أحدهما فقط وفي الرجوع في ركوب المناسك لا في ركوب الافاضة كما سيصرح به بقوله كالأفاضة فقط ففي المفهوم تفصيل بدليل بقية كلامه فلا اعتراض عليه هنا هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن يونس لا يرجع على من ركب المناسك والافاضة لانه بوضوئه الى مكة بر واليه كانت عيشته انظر المواقيت وقاعل رجوع وأهدى (فحو المصري) عن علي شهر من مكة وأولى فحو المدني وسأقي حكم البعيد جدا في قوله وكافريق من انه يلزمه هدى بلا رجوع

(قوله اعتبد للبحر الخ) في قوة تفسير مطلقا (قوله وانه) أي ابن يونس عطف على ان ابن يونس (قوله بنذره) أي المشي (قوله أو حنثه) أي الحالف بالمشي في عيشته (قوله بعض الطريق) صادق بالقليل والكثير (قوله أكثر جميع المسافة) خبر ليس (قوله لاقتضائه) أي كون المراد أكثر جميع المسافة عملة لثني ارادته (قوله والواو) أي في قوله والافاضة (قوله ففي المفهوم) أي من قوله ركب المناسك والافاضة تفريع على قوله فان ركب أحدهما فقط الخ (قوله هذا) أي قوله أو ركب المناسك والافاضة (قوله من انه يلزمه هدى بلا رجوع) بيان لحكم البعيد

(قوله فاشقل كلامه على الاقسام الثلاثة) تفريع على قوله وأولى نحو المدي وسياق حكم البعيد الخ (قوله القريب) أي كالمدي
(قوله والمتوسط) كالمصري (قوله والبعيد) كالأفريقي (قوله بعد) ٦٩٥ أي بعد المتوسط (قوله ملتزم المشي)

تفسير لفاعل ركب المستتر فيه ولم يبرز مع رجوعه لغير ما لا من اللبس وهو شامل للناذر والخالف (قوله ان علمه) أي ماركبه (قوله والا) أي وان لم يعلم مكان ركوبه (قوله وبجرم) بضم فسكون فكسر (قوله بالفظ) صلة المعين (قوله من حج) بيان للمعين (قوله في زمان رجوعه) صلة المخالفة (قوله المشهور) أي جواز المخالفة في غير المعين (قوله والا) أي وان كان ركوبه في الاول في المناسك (قوله لانها) أي العمرة (قوله اليها) أي المناسك (قوله وتاؤها) أي المدونة (قوله غيرهما) أي الشيخ وعبدالحق (قوله جعله) أي الثاني (قوله مع ظنها) أي القدرة عليه وأولى مع علمها (قوله بأن علم أو ظن الجوز أو شك) تصوير براء عدم ظنها حين خروجه (قوله لمرض أو كبر سن) علمه أو ظنه أو شكه حين خروجه (قوله خرج أول عام) جواب ان (قوله فان كان ظن الجوز) وأولى علمه (قوله أو نوى) أي من التزامه (قوله فيها) أي المدونة (قوله انه ان ظن) أو نوى ان يتقن (قوله وان ظن حينه) أي الالتزام وأولى ان علمها (قوله فان ظن حين الخروج) أي أو علم بالارلى (قوله والا) أي وان لم يظن القدرة حين خروجه بأن علم أو ظن الجوز أو شك (قوله فيها) أي الثانية (قوله والا) أي وان لم يظن القدرة فيها

فاشقل كلامه على الاقسام الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد ومن وجب عليه الرجوع والهدى يرجع ويهدى زمنا (قابلا) سواء كان في عامه بالنسبة للعمرة ولمن قرب أو في عام آخر بالنسبة لمن بعد وسواء كان القابل والالازم الذي ركب فيه أو متراخيا عنه إذ لا يلزمه الرجوع فورا كقضاء المفسد (فيمشي ما) أي المكان الذي (ركب) ملتزم المشي ان علمه والافيشي جميع المسافة ويجرم في حال رجوعه (في مثل) النسك (المعين) بضم الميم وفتح العين والمنهاة أي الذي عينه في التزامه بالفظ أو نية من حج أو عمرة فلا يرجع محرما بعمرة ان كان عين حجا انقضا فانقص أركانه عن أركانه ولا يصح ان كان عين عمرة على مذهب المدونة خلافا لابن حبيب (والا) أي وان لم يعين حين التزامه حجا ولا عمرة وصرفه في أحدهما وركب كثيرا (فله المخالفة) لما أحرم به أولا في زمان رجوعه بان يحرم بخلاف ما أحرم به أولا خلافا للاحكامون في منعه جعل الثاني في عمرة ان كان الاول حجا وقيد ابو محمد وعبدالحق المنه ور يكون ركوبه في الاول في غير المناسك والاتعين جعل الثاني في حج لانها لاتصل اليها وتاؤها غيرهما على جواز جعله في عمرة ولو كان ركب المناسك وهذا ظاهر كلام المصنف وذ كر شرط الرجوع فقال (ان ظن) أو علم بالارلى ملتزم المشي (أولا) بشد الواو ومثونا أي حين خروجه الاول (القدرة) على مشي جميع المسافة ولو في عامين فخاب ظنه (والا) أي وان لم يظن حين خروجه القدرة عليه مع ظنها حين التزامه بأن علم أو ظن الجوز أو شك اطرق مرض أو كبر سن خرج أول عام (ومشي مقدوره) ولو نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) أي بالرجوع لمشي ماركبه في زمن قابل فان كان ظن الجوز حين التزامه أو نوى أن يشي ما يطيقه فقط فانه يخرج أول مرة يشي مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع ولا هدى وان ظن الجوز حين خروجه الثاني عن مشي ماركبه في خروجه الاول سقط الرجوع عنه وعليه الهدى قال في الوعد أول خروجه انه لا يقدر أن يشي كل الطريق فلا بد أن يخرج أول مرة ولولا كما ويشي ولو نصف ميل ثم يركب ويهدى ولا شيء عليه بعد ذلك وان علم في الثانية انه لا يقدر على تمام المشي قعد وأهدى وأجزأه الذهاب الاول والحاصل مما تقدم ومن كلام التوضيح انه ان ظن حين الالتزام عدم القدرة فانه يشي مقدوره ولا رجوع عليه ولا هدى وان ظن حينه القدرة فان ظن حين الخروج القدرة ثم يجزرجع وأهدى ولا مشي مقدوره وأهدى ولا رجوع عليه ورجوعه في الثانية مشروط بظن القدرة فيها والاقعد وأهدى والله سبحانه وتعالى أعلم وشبه في الهدى بالرجوع فقال (كان قل ركوبه) بحسب المسافة ولو كان له بال في نفسه هذا ظاهر ابن عرفة أيضا في هدى ولا يرجع فهذا بيان لفهوم قوله كثيرا بحسب المسافة ان ركبه عاجزا عن مشيه بل (ولو) ركب القليل حال كونه (قادرا) على مشيه وشبه في الاهداء لكن ندبا بالرجوع أيضا فقال (كركب) (الافاضة) أي رجوعه من يظن القدرة حين خروجه بأن علم أو ظن الجوز أو شك (قوله فيها) أي الثانية (قوله والا) أي وان لم يظن القدرة فيها

منى لمكة لطواف الافاضة فليس المراد ركوبه في طواف الافاضة (فقط) اى دون
 المناسك من مكة الى رجوعه الى منى فان ركب فيها فعليه الرجوع ويندب له الهدى كما
 تقدم وعدل عن العطف الى التشبيه بقيد رجوع فقط الى ما بعد الكاف وعطف على
 المشبه في الهدى فقط مشبهاً فيه فقط ايضاً فقال (وكما عين) بضم فكسر منقلاً للحج
 فيه ماشياً وخروج فيه وأدرك الحج أو فاته لم يذكر ضرورة ركب فيه كثيراً ومشى فيه جميع
 المسافة وفاته الحج لم يذكر ولم يخرج فيه لم يذكر فعليه الهدى بالرجوع (وليقتضيه) اى الحج
 الذى لم يخرج له لغير عذر أو خرج له ولو ماشياً وفاته لغير عذر فبقيته ولو راكباً لان العام
 المعين له مشى فيه قد فات وحصل لزوم الرجوع ثانياً لانما هو لمن ظن القدرة على مشى
 أما كى ركوبه في العام الثانى والا فلا يرجع بل يقدر ويهدى قاله في المدونة واليه أشار
 بقوله عطف على ما لا يرجوع فيه وفيه الهدى (أو) ظر في العام الثانى انه ان خرج
 (لم يقدر) على مشى ماركبه أول مرة فلا يخرج ويهدى فليس هذا معارضاً لقوله سابقاً
 ولا مشى مقدوره الخ لان ما مر ظن العجز عند الخروج الأول فيخرج ويمشى مقدوره
 ويهدى وما هنا ظنه عند الخروج الثانى فلا يخرج ويهدى وذو كرسى نحو المصرى
 وهو من بعدت بلده من مكة جداً مشبهاً به في الاهداء فقط فقال (وكافريق) نسبة
 لا فريقية بكسر الهمزة وشدة التحتية وتحتية فيهما فان التزم المشى لمكة وركب كثيراً بحسب
 مسافته فعليه الهدى بالرجوع وأولى من هو أبعد منه كفاسى وسومى (وكان فرقته) اى
 المشى في الزمان تقريراً غير معناد ومشى جميع المسافة لم يذكر بل (ولو بلا عذر) فلا
 رجوع عليه ويهدى قال الخط لم أر من صرح بلزوم الهدى مع التقفيس عليه ثم قال
 وكذا الفرع الذى قبله لم أر من نص فيه على لزوم الهدى غير ابن غازى ولم يعزه البنانى قلت
 نص على لزوم الهدى فيهما معاً ابن رشد في كتاب الحج من البيان أما الفرع الأول فذكر
 فيه في رسم القبلة من سماع ابن القاسم من الحج الأول ونصه وأما ان كثروا لم يكن جل
 الطريق فانه يرجع ثانية ليمشى ماركباً باتفاق ان كان موضعه قريباً كالمدينة واختلف
 ان كان موضعه بعيداً كصرفى كتاب ابن المواز يرجع وهو ظاهر ما في المدونة وفي
 تفسير ابن هزمين لا يرجع وأما ان بعد موضعه جداً كافر بقة والاندلس فليس عليه أن
 يرجع ويحج به الهدى لان الرجوع من نحو الاندلس أشق من الرجوع من نحو المدينة
 وأما ان كان الذى ركب جمل الطريق فاقرب فعليه ان يمضى الطريق كله ثانية رواء
 ابن المصنف عن مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوطة ومثله في الموازية وأما الفرع
 الثانى فذكر فيه خلافاً في كتاب الحج أيضاً وأجزاء التفريق قال ابن عبد السلام هو
 الذى في الموازية ومقابله عدم الاجزاء في كتاب ابن حبيب وفي التوضيح صوب ابن رشد
 الاجزاء وابن عبد السلام عدمه قائلاً لان عرف الناس في السير الى مكة تواليه وعدم
 تفريقه الاضروية واقتصر هنا على الاجزاء لقوله في توضيحه رأى الخصى ان الاجزاء

(قوله فليس المراد ركوبه في طواف
 الافاضة) تفريع على التفسير
 (قوله فان ركب فيها) اى المناسك
 منه يومئذ (قوله لمن ظن القدرة)
 اى أو عليها بالاولى (قوله والا)
 اى وان لم يظن القدرة على مشى
 اما كى ركوبه بأن علم أو ظن
 العجز عنه أو شيئاً (قوله ظنه) اى
 العجز (قوله وهو) اى قسيم
 المصرى (قوله فان التزم) اى
 الا فريقي بذراً وعين حيث فيها
 (قوله بلزوم الهدى) اى بسبب
 تفريق المشى تفريقاً غير معناد
 (قوله ثم قال) اى الخط (قوله
 فيهما) اى فرع الا فريقي وفرع
 التفريق (قوله الفرع الاول)
 اى فرع الا فريقي (قوله وأما ان
 كثر) اى ركوب ملتزم المشى (قوله
 ولم يكن) اى ماركبه (قوله الفرع
 الثانى) اى تفريق المشى (قوله
 فذكر) اى ابن رشد

(قوله لا يلزم مشية) على لزوم مشي الجميع (قوله لوصول الراحة التامة) على لبطلان مشية (قوله سيهما) أي التأويلين (قوله فجعله) أي ما في الموازية (قوله لكلامها) أي المدونة (قوله به) أي بطله ٦٩٧ (قوله لأنه) أي الهدى (قوله في ذمته)

أي ملزم المشي (قوله لأنه لم يفرق مشية) أي في المرة الثانية (قوله نعقبه) أي قول ابن المواز (قوله بانه) أي الشأن (قوله من الهدى) بيان لما (قوله في ذمته) صله تقرر (قوله مشاهوه) بفتح الميم والمثلثة منقلبه أي شبهوه (قوله فوجب) أي وجوب السنن (قوله سجود السهو) أي البعدي (قوله فرق) بفتحات مخففة (قوله وفي) بسنة الزاء (قوله من المشي) بيان لما (قوله النص) أي قول ابن المواز أن مشي الطريق كاه فلا هدى عليه (قوله ولم يرتكن) أي يستند لنص بلزوم الهدى (قوله ولم يره) أي الامام رضي الله تعالى عنه هدى من شهد المناسك راكبا (قوله فيه) أي المشي (قوله أم لا) منفي لا محذوف أي لا يوجب عليه العودة (قوله لأن بعض الناس الخ) على تقوله لم يره في الهدى مثل الخ (قوله بلغ مكة) أي ماشيا المسافة كلها (قوله وطاف) أي ماشيا (قوله ورأى) أي بعض الناس (قوله وارخص) أي بعض الناس (قوله فلذلك) أي رعى قول بعض الناس (قوله من وجب عليه المشي) أي بالتزامه بنفسه لفاعل افسد المسترفيه (قوله ما أحرم به)

هو البخاري على قول مالك وابن القاسم في المدونة فيمن نذر صوم سنة فله أن يأتي بها غير متتابعة والله أعلم وأشار للتفريق بالكوب فقال (وفي لزوم) مشي (الجميع) عند رجوعه لبطلان مشية (بشيء عقبة) بضم فسكون أي ستة أميال (وركوب) عقبة (أخرى) لوصول الراحة التامة له بعد ركوبه لشيء فمكانه لم يشأ أصلا وعدم لزوم مشي الجميع بل يمشي إما كن ركوبه فقط (تأويلان) سيهما قوله ولها وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشي الطريق كله أه وفي الموازية عن مالك أن كان ماركب متناصفا مثل أن يمشي عقبة ويركب أخرى فلا يجزئه إلا أن يمشي الطريق كلها أه بفعله أبو الحسن تقييد المدونة بحال الكلامها على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وابن عرفة ما في الموازية على من لم يتحقق مواضع مشية من ركوبه فهم تأويلان كلاهما بالوافق الأقل لابي الحسن والثاني للمصنف وابن عرفة طفي والظاهر خلاف (والهدى) حيث قيل به وجب معه رجوع أم لا (واجب الا فيمن شهد) أي ركب (المناسك) كلها أو بعضها أو الأفاضة أوهما (فندب ولو مشي) في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب لأنه ترتب في ذمته فلا يسقط عنه بشيء غير واجب وأشار بولو قول ابن المواز أن مشي الطريق كله فلا هدى عليه لأنه لم يفرق مشية ابن بشير نعقبه الأشياخ بأنه كيف يسقط ما تقرر من الهدى في ذمته بشيء غير واجب ومثله بمن صلى صلاة قسمها فيها فوجب عليه سجود السهو فأعادها ثانية ولم يسجد قال سجود متقرر في ذمته وفرق بعضهم بأن المصلي أخطأ في الاعادة وانما تقرر في ذمته بسجودنا السهو فان أعادها فقد أتى بما لم يؤمر به فلم تسقط اعادته ما تقرر في ذمته وفي الحج هو مأثور بالعودة فان عاد ومشى فقد وفي ما في ذمته من المشي في عودة مأثور بها فقا رق مسئلة المواق فانظر اقتصار خليل على خلاف النص مع ابن بشير تردد في المسئلة ولم يرتكن فيها ابن يونس ابن المواز قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن شهد المناسك راكبا هدى أحب إلى من غير إيجاب ولم يره في الهدى مثل من عجز في الطريق ابن يونس يريد عجزا يوجب عليه العودة فيه أم لا ابن القاسم لأن بعض الناس لم يوجب عليه العودة في المشي إذا بلغ مكة وطاف ورأى أن مشية قد تم وأرخص له في الركوب إلى عرفة فلذلك عندي لم يوجب عليه مالك رضي الله تعالى عنه الهدى (ولو أفسد) من وجب عليه المشي ما أحرم به ابتداء من حج وعمره بوطء عامدا أو ناسيا كونه حاجرا عنه وجوبا فاسدا ولورا كما ابن عبد السلام لأن اتعاه ليس من النذر في شيء وانما هو لا تمام الحج المفسد (ومشي في قضائه من الميقات) النسرعي أن كان أحرم منه قبل الفساد فان كان أحرم فيه قبله مشي من موضع إحرامه ولا يلزمه شيء فيما قبله اذ لم يتسلط الفساد الأعلى

٨٨ منخ ل مفعول افسد (قوله من حج أو عرة) بيان لما (قوله بوطء) صله افسد (قوله عامدا) حال من فاعل افسد (قوله منه) أي الميقات (قوله قبله) أي الميقات (قوله من موضع إحرامه) أي وأخر الإحرام إلى الميقات

(قوله أى الحج) تفسير لفاعل المستتر فيه (قوله من لزمه المشى) تفسير لفعوله البارز (قوله الذى أحرم به) نعت الحج (قوله يذرمشى مبهم) أى غير مبين كونه فى حج أو عمرة صلة لزم (قوله به) أى المشى المبهم (قوله ليخلص من نذر المشى بذلك) أى يفعل العمرة علة لقوله جعل له فى عمرة (قوله لأنه لما فاته الحج) علة لقوله ليخلص بذلك (قوله فهذا) أى قوله وان فاته جعله فى عمرة وركب فى قضائه تقرير على قوله يذرمشى مبهم (قوله فيها) أى المدقنة (قوله إذا قضاه) أى الحج (قوله وهى) أى بقيمة المناسك (قوله بذلك) ٦٩٨ (قوله السابق) أى فى قوله لأنه لما فاته

مأبداً أحرامه وعليه هديان هدى للفساد وهدى لتقريب المشى فى عامين لأن مشيه فى الأقل بعد الفساد لمضى ومشيه قبله معتبر (وان فاته) أى الحج من لزمه المشى الذى أحرم به يذرمشى مبهم أو حشته فى حلقه به (جعله) أى المشى (فى عمرة) أى تحلل منه بقوله ما مشى فيها التماس معها ليخلص من نذر المشى بذلك لأنه لما فاته وجعله فى عمرة فكانه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك ثم يقضى الحج الذى فاته على حكم القوات (وركب) أى جازله الركوب (فى قضائه) فهذا حين يذرمشى مبهم ما وجعله فى حج وقاته كما فيها وأما من نذرهما مشياً باقائه وتحلل منه بفعل عمرة فاته إذا قضاه بركب الألفى بقيمة المناسك وهى ما زاد على السبى بين الصفا والمروة فيمشى فيها ليخلص من نذر المشى بذلك قاله عبد الحق لأنه لا يأتى فيه التعليل السابق فيمن نذر مشياً مبهم ما ونقل أبو الحسن عن ابن القاسم ومخون نحو ما لعبد الحق قائلاً وهو خلاف ظاهر المدقنة اه عب البنائى سياق ابن عرفة والتوضيح نغيد على أن هذا الخلاف فى الصورة الأولى ونص ابن عرفة فى الكلام على من نذر مشياً مبهم ما ولو فاته حج جعل بعمرة ما مشياً وكفت وجعاً بالاراكاً وفى لزومه مشى المناسك قولاً ابن القاسم مع مخون ومالك ولم أر نصاً فى الثانية والظاهر لزوم مشى المناسك فيها بخلاف (وان حج) التزم المشى لما كتم مطلقاً وجعله فى حجاً وملتزم الحج ما مشياً وهو ضرورة فيه ما حال كونه (ناوياً نذره وفرضه) مع ما حال كونه (مفرداً) بكسر الراء (أو) حال كونه (قارناً) الحج والعمرة فى أحرام واحد ونوى القارن بالحج الذى فى ضمن قرانه فرضه ونذره معاً أو نوى به فرضه فقط وبالعمرة نذره (أجزأ عن النذر) فقط وعليه قضاء الفرض هذا مذهب المدقنة (وهل) محل اجزائه عن النذر (ان لم يذره حجاً) أى لم يعينه فى التزامه بأن التزم مشياً مطلقاً وجعله فى حج وهو ضرورة فإن كان التزم الحج ما مشياً فلا يجوز له عن النذر أيضاً للتشريك أو يجزى عن النذر ولو نذر حجاً ما مشياً فى الجواب (تأويلان) الأول لابن يونس والثانى لـ بعض الأصحاب وهما فى الصورة الأولى من صورتى القارن ولا يأتى أن فى ثابتهما إذا لا يمكن من جعلها على الإطلاق أن يقول إذا عين الحج فى نذره وجعل العمرة فى القرآن لنذره تجزئه عن نذره وقد فرضها

وجعله فى عمرة الحج (قوله قائلاً) حال من أبى الحسن (قوله وهو) أى المنقول عن ابن القاسم ومخون (قوله فى الصورة الأولى) أى صورة من التزم مشياً مبهم (قوله حل) أى تحلل (قوله وكفت) أى عمرته فى وفاته نذره (قوله وفى لزومه مشى المناسك) من إضافة المصدر لفعوله وتم كميل عمله برفع فاعله (قوله فى الثانية) أى من التزم المشى فى حج وقاته وتحلل منه بعمرة وقضاه (قوله فيها) أى الثانية (قوله ما لزم) تفسير لفاعل حج المستتر فيه (قوله مطلقاً) بكسر اللام حال من ماتزم وبفتحها صفة محذوف أى مشياً مطلقاً عن التقيد بحج أو عمرة (قوله أو ملتزم الحج ما مشياً) عطف على ملتزم المشى (قوله وهو ضرورة) أى لم يجز حجاً الاسلام حال (قوله فيهما) أى التزام المشى المطلق والتزام الحج ما مشياً (قوله وفرضه) أى حجة

الاسلام (قوله مفرداً) أى ناوياً بالحج وحده (قوله فان كان التزم الحج ما مشياً) مفهوم ان لم يذره حجاً (قوله عبد أيضاً) أى كمال يجزه عن حجة الاسلام (قوله وهما) أى التأويلان (قوله الصورة الأولى) أى نية النذر والقرض بالحج الذى فى ضمن القرآن (قوله صورتى) بفتح الشاء مشى صورة بلا نون لضافته (قوله ولا يأتى أن) أى التأويلان (قوله فى ثابتهما) أى صورتى القارن وهى نية القرض بحججه والنذر بعمرة (قوله جعلها) أى المدقنة (قوله على الإطلاق) أى سواء نذر الحج ما مشياً أو أطلق المشى (قوله وقد فرضها) أى المسئلة

(قوله في الاولى) بضم الهمز أى من نوى بحجته في قرانه الفرض والندبة (قوله فقط) أى حين الثانية أى من نوى الفرض بحجته والندبة بعمرته (قوله وهو) أى فرضها في الاولى فقط (قوله على الثانية) أى من نوى الفرض بحجته والندبة بعمرته (قوله عقبها) أى الثانية (قوله وهو) أى اقتصارا بن عرفة على الثانية وحكاية التأويل فيها (قوله مشكل) اذ لا يمكن من تأولها بالاطلاق أن يقول اذا نذر الحج ماشيا وقرن ناوليا بحجته فرضه وعمرته نذره فكيف عمرته لنذره (قوله وعلى ملتزم المشي) أى بنذرا أو عين حدث فيها (قوله مبهما) أى غير مقيد بحج ولا عمرة حال من المشي (قوله وكذا) أى البناء والتفريع على وجوب حجة الاسلام على الفور في جعل مشبه في عمرة وحجته من مكة البناء والتفريع ٦٩٩ (قوله لا يجوز الا بغيره) أى من جنسه او لا

(قوله أجزأه) أى حجه عن حجة الاسلام (قوله عبارة المصنف) أى قوله وعلى الصلوة الخ (قوله الوجوب) أى وجوب جعله في عمرة (قوله وهو) أى الوجوب (قوله قولها) أى المدونة (قوله وان جعل) أى ملتزم المشي المبهم (قوله لانه) قولها ان جعله في عمرة فله الخ عليه لقوله وهو خلاف قولها (قوله يقوم) أى يفهم (قوله منها) أى المدونة (قوله اذ قوله الخ) عليه لقوله يقوم منها الخ (قوله النص) أى الذى فى المدونة (قوله جعلها) أى المدونة (قوله على غير الصلوة) أى حتى لا يكون المصنف حذفها (قوله لقولها بحج الفريضة) عليه لقوله ولا يمكن جعلها على غير الصلوة (قوله انظر طنى) نصه عقب قوله وكأنه غفل عنه ولذا اقتصر في توضيحه على قوله تعالى لا بن عبد السلام الصلوة بنوا الا فيه على الخلاف في الحج هل هو على

عبد الحق والباقي وغيرهما في الاولى فقط وهو ظاهر وهو نص قول ابن الموارسكن رأيت ابن عرفة اقتصر على الثانية وحكى التأويلين عقبها وهو مشكل (على) ملتزم المشي مبهما (الصلوة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (جعله) أى المشي الذى التزمه (في عمرة) يوفى بها ما التزمه (ثم يحج) بعد تمامها (من مكة) حجة الاسلام على القول بوجوبها (على الفور) ويكون متعانا كانت العمرة أو بعضها في أشهر الحج بعض ظاهر كلامهم وكذا على التراخي بناء على ان ما في الذمة أصالة لا يجوز الا بغيره ولو أحرمت حين اتى الميعات لحجة الاسلام أجزأه ثم يوفى التزامه بعمرته أو حج ويمشى من حيث أحرمت أو لا ولو أحرمت بحج ولم يعين فرضا ولا نذرا انصرف للفرض انتهى البناء عبارة المصنف تقتضى الوجوب وهو خلاف قولها وان جعل مشبه في عمرة فله اذ حل منها أن يحج الفريضة من مكة اه لانه يفيد التخيير أبو الحسن يقوم منها ان الحج على التراخي اذ قوله يقتضى التراخي اه طنى فلا يلبق بالمصنف ترك النص وكأنه غفل عنه اه ولا يمكن جعلها على غير الصلوة لقولها بحج الفريضة ولا فريضة على غير الصلوة قوله قال بعض اى البساطى وقوله ظاهر كلامهم الخ غير ظاهر ولا أدري ما كلامهم الذى يظهر منه ما قال انظر طنى (و) من نذر الاحرام أو حلف به وحدث فان صرح أو نوى فورا أو تراخيا على علمه والا (جمل) بفتحات مثقلا أى انشأ الملتزم (الاحرام) يحج أو عمرة (في) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (أنا محرم) يحج أو عمرة بصيغة اسم الفاعل (أو) فانا (أحرمت) بصيغة المضارع (ان قيد) بفتحات مثقلا الملتزم احرامه (يوم كذا) كأول يوم من رجب أو مكان كذا كصرو حدث بفعل المحلوف عليه في البر أو تركه في الحنث أو قال لله على أنا محرم أو أحرمت بحج أو عمرة من أول يوم من رمضان أو من بركة الحاج فيجب عليه انشاء الاحرام في اليوم أو المكان الذى قيده بهذا هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال سحنون رحمه الله تعالى يصير محرما بمجرد حنثه أو نذره في اليوم أو المكان الذى قيده ولا يحتاج لانشاء احرام في أنا محرم بصيغة اسم الفاعل وما اذا أحرمت بصيغة

الفور أو التراخي اذ لو استحضر نصها ما ارتكب التخيير ويجوز بعد ارتكابه ما المرجح له انه على الفور حتى ارتكبه وقول البساطى ظاهر كلامهم أن الفور واجب في هذه الصورة ولو قلنا الحج على التراخي غير ظاهر ولا أدري أين كلامهم الذى يظهر منه ما قاله اه (قوله فان صرح) أى بقورا أو تراخ (قوله عليه) أى ما صرح به أو نواه من فور أو تراخ (قوله والا) أى وان لم يصرح بقور ولا تراخ ولم ينو احدهما (قوله بصيغة اسم الفاعل) فهو بضم الميم وسكون الحاء وكسر الراء (قوله بصيغة المضارع) فهو بضم الهمز وسكون الحاء وكسر الراء (قوله الملتزم) تفسير لفاعل قيد المستتر فيه (قوله احرامه) مقعول قيد (قوله هذا) أى وجوب انشاء الاحرام في الزمان أو المكان الذى قيده

(قوله من نجس له الاحرام الخ) بيان لما (قوله به مرة) تنازع فيه محرم وأحرم (قوله او قاله) اي على عورة (قوله ابتداء) اي بلا تعليق (قوله وعلى ذلك) اي ٧٠٠ التقييد بالاحرام (قوله يحق) بضم ففتح فكسر متعلا (قوله

المضارع فقد اتفق فيه ابن القاسم وسحنون على انه يستأنف الاحرام قاله ابو الحسن وابن محرز وابن راشد وغيرهم هذا مراد المصنف لا ما يعطيه ظاهره من نجس له الاحرام في وقت التزامه قبل حصول المعلق عليه من فعل أو ترك أو قبل الزمان أو المكان الذي قبله ودليل المراد كلام أئمة المذهب وشبهه في وجوب نجس الاحرام فقال (ك) نأذرا الاحرام بـ (العمرة) او الحائض به وحديث حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أي غير مقيد بالاحرام بها بزمان ولا مكان كنهه على انها محرم وأحرم به مرة أو ان فعلت او ان لم أفعل كذا فانا محرم وأحرم بها فيجب عليه انشاء الاحرام بها طئي قوله كاله مرة مطلقا اي غير مقيد بيوم كذا مع كونه مقيدة بالاحرام بأن قال مثلا ان كنت فلانا فانا محرم به مرة كما فرضها في المدونة أم لو لم يقيد بها بالاحرام بل قال ان كنت فلانا فاعلى عورة او قاله ابتداء فلا يلزمه نجس الاحرام بل يستحب كافي ابن عرفة وكذا الحج المطلق اي غير المقيد بيوم كذا مع كونه مقيدا بالاحرام بأن قال مثلا ان كنت فلانا فانا محرم بحج أو ما غير المقيد بالاحرام بأن قال مثلا ان كنت فلانا فاعلى حج أو قال على حج فلا يلزمه نجس الاحرام ولو في أشهره بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة في المقيد بالاحرام كاله مرة وكذا في الجواهر ولم يبحث ابن عرفة غير لفظ المدونة وعلى ذلك يحق كلام ابن الحاجب والحاصل ان النذر على ثلاثة أقسام وكلها تؤخذ من المدونة مقيدة بالزمان كيوم كذا يلزم نجس الاحرام في ذلك اليوم ومقيدة بالاحرام فقط يلزم نجس الاحرام في العمرة ان لم يعدم صحابة في الحج لاشهره ان وصل والاخر حيث يصل وغيره مقيدة بالاحرام ولا الزمان فلا يلزمه التجنيل بل يستحب حجاً أو عمرة وجد صحابة ام لا في أشهر الحج أو غيرها هذا ملخص كلام أهل المذهب فتلقه بالعين وشده عليه يد الضنين وغض الطرف بما في كلام الشروح ولا يصح فتح اللام من مطلقا لانه يكون المراد بالاطلاق سواء قيدت بزمن أم لا والتشبيه يقتضي تخصيصها بغير المقيدة لدخول المقيدة فيما قبله وأيضا الاطلاق يقتضي أن قوله ان لم يعدم صحابة يجري في العمرة المقيدة بالزمان وما قبل الكاف يقتضي عدم جريانه فيها لشموله الحج والعمرة فيمتناقضان ولا يصح الاطلاق على أن يكون ما قبل الكاف خاصا بالحج لان قوله ان لم يعدم صحابة انما هو منصوص في العمرة المطلقة دون المقيدة ولذلك تعين كسر اللام اهـ بنائي فيجب تجنيل انشاء الاحرام بالعمرة المطلقة (ان لم يعدم) بفتح الباء والدال ملتزم الاحرام بالعمرة المطلقة (صحابة) بفتح الصاد أي رفقة يسافر معهم فان عدم صحابة فلا يجب عليه تجنيل الاحرام بها وأما العمرة المقيدة بالزمان فيجب تجنيل الاحرام بها ولو عدم صحبة كالحج المقيدة ما لم يتخف على نفسه ضررا من الاحرام وعطف بلا على العمرة فقال (لا) ملتزم (الحج) المطلق قبل أشهره فلا يلزمه تجنيل الاحرام به قبلها (و) لا ملتزم (المشي) لما كان المطلق عن التقييد

مقيد بالزمان) اي والاحرام معا (قوله كيوم كذا) اي كان فعلت كذا وان لم أفعله فانا محرم أو أحرم يوم كذا او على أنها محرم أو أحرم يوم كذا (قوله يلزم نجس الاحرام في ذلك اليوم) اي في النذر واليمين ان حنث فيها (قوله فقط) اي دون الزمان كعلى انها محرم أو أحرم او ان فعلت او ان لم أفعل فانا محرم أو أحرم (قوله ولا يصح فتح اللام من مطلقا الخ) فيه نظر اذ لا فرق بين كسرها وفتحها والمدار على تفسيرهما بعدم التقييد بالزمان فالمناسب ولا يصح تفسير قوله مطلقا بسواء قيد بزمن أم لا لان التشبيه يقتضي الخ (قوله تخصيصها) اي العمرة (قوله لدخول المقيدة) اي بالزمان الخ علة لقوله يقتضي تخصيصها الخ (قوله فيما قبله) اي التشبيه (قوله لشموله) اي ما قبل الكاف علة لقوله وما قبل يقتضي الخ (قوله فيمتناقضان) اي ما قبل الكاف والاطلاق (قوله كسر اللام) المناسب ابتداء بتفسيره مطلقا بغير المقيدة بالزمان سواء كان بكسر اللام او فتحها (قوله المطلقة) اي التي تقيد بزمان (قوله ملتزم الاحرام) تفسير لفعل يعدم المستتر فيه (قوله المطلق) اي الذي لم يقيد

بزمن (قوله قبل أشهره) اي الحج صله ما انتزم (قوله به) اي الحج (قوله قبلها) اي أشهره بزمن

(قوله في الصورتين) أي التزام الحج
 والتمتع المشي المطلق (قوله فيهما)
 أي الصورتين (قوله فاستعمل
 حيث في الزمان) فترجع على قوله
 أي الزمان الذي (قوله عليه) أي
 وجوب الاحرام من حيث يصل
 (قوله قال) أي ابن عبد السلام
 (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا
 (قوله بما إذا أمكن) صلة قيد
 (قوله والاول) أي خروجه محروما
 قبل شهره (قوله والثاني) أي
 خروجه قبلها حلالا واحرامه
 إذا استهل (قوله لا يجب تجهيله
 مطلقا) أي سواء كان حجاً أو
 عمرة (قوله غيره) أي المصنف
 (قوله بل قال) أي ابن الحاجب
 (قوله نفسه) أي التزام الحج
 أو العمرة مطلقا (قوله المشي)
 مفعول حل (قوله وجعله) أي
 المشي (قوله وهو) أي حل ابن
 عاشر (قوله في مالي في الكعبة)
 أي في نذر أو عين حنث فيها (قوله
 وهو) أي الحطيم (قوله والمقام)
 أي الذي تصلي خلفه ركعتا
 الطواف (قوله ما بين ركن
 الاسود الخ) زاد هذا على الاول
 ما بين الركن والباب (قوله الذنوب)
 أي والظالم بالتوبة والدعاء فيه
 (قوله بأحدهما) أي الزمان
 والمكان (قوله فان كان) أي كل
 ما اكتسبه في الكعبة أو بابها أو
 صدقة للفقراء مقابل مقدرة معلوم
 مما سبق أي هذا إذا كان في عين
 (قوله وكل ما أفيد) بضم المهملة
 أي هذا اللفظ في عين أو نذر

بمن وعن التقييد بهج أو عمرة فلا يؤمر بالتجمل في الصورتين (ف) يلزمه الاحرام فيهما
 (لا شهره) أي الحج أي عند استلامها (ان وصل) أي ان كان اذا خرج من بلده في أشهر
 الحج يصل الى مكة ويدرك الحج في عامه ان كان في التزام الحج يحرم به من مكانه وفي التزام
 المشي المطلق يحرم به من المقات فان أحرم به قبله أجزأ (والا) أي وان كان لا يصل لمكة
 ان استقر في بلده الى أشهر الحج قبل الحج ويقوته الحج في عامه (في يحرم) (من حيث) أي
 الزمان الذي (يصل) فيه لمكة ويدرك الحج في عامه فاستعمل حيث في الزمان على مذهب
 الاخشى ومذهب الجمهور انهما طرف مكان دائماً (على الاظهر) عند ابن رشد من
 الخلاف ابن غازي لم أقف عليه لابن رشد بل لابن يونس ومثله لابن عبد السلام اذا قال قيد
 قوله في المدونة لا يلزمه احرام الحج الا في أشهره بما إذا أمكن وصوله الى مكة من موضع
 الحلق ان خرج في أشهره فهذا هو الذي له التأخير للاحرام وأما اذا كان لا يصل الى مكة
 اذا خرج من موضع الحلق في أشهره فهذا يجب عليه الخروج محرم ما قبل أشهره او يخرج
 حلالا فاذا دخلت عليه أشهره أحرم سواء وصل للمقات أم لا والاول هو مذهب ابن
 أبي زيد والثاني مذهب القاسبي والظاهر مذهب أبي محمد لان المنذور وهو الاحرام
 بالعمرة أو الحج لا الخروج اليهما فاذا وجب تجهيل المنذور وجب تجهيل الاحرام طئي
 وأما قوله والمشي فشكل لاقتضائه ان من قال لله على المشي في حج يلزمه الاحرام في أشهره
 وليس كذلك اذ قوله لله على المشي أو ان كنت فلا نافع لي المشي كقوله لله على الحج
 أو العمرة أو ان كنت فلا نافع لي الحج أو العمرة وتقيد ان غير المقيد بالاحرام والزمان
 لا يجب تجهيله مطلقا ولم ذكر المشي غيره والعجب من تت كيف اقره على ظاهره
 وقال لا يجب الاحرام وشهره ابن الحاجب واذا لم يلزمه التجهيل فلا شهره لاقتضائه ان
 ابن الحاجب قال يلزمه الاحرام في أشهره وليس كذلك بل قال والمشهور فيه التراخي
 وقال في الشامل ولا يلزم الفور في المشي على المنصوص اه وحل ابن عاشر المشي على
 معنى الخروج وجعله من تمام ما قبله والمعنى ان من نذر الاحرام بالحج وأطلق فلا يلزمه
 تجهيل الاحرام والخروج بل له تأخيرهما الى أشهر الحج وهو بعيد (ولا يلزم) الوفاء
 (في) قوله (مالي في الكعبة أو بابها) ان كان أراد صرفه في بنائها ان نقصت أو لم يرد شيئا فان
 اراد كسوتها وطيبها ونحوهما لزمه ثلث ماله للجمعة بصرفونه بها ان احتاجت قاله
 في المدونة ومثل الباب الحطيم وهو ما بين الباب والمقام ولابن حبيب ما بين ركن الاسود
 الى الباب الى المقام سمى بذلك لحطيمه الذنوب كحطيم النار الحطب وكما لا يلزمه نذر ما ذكر
 لا يلزمه شيء بدله وروى ابن وهب عليه كفارة يمين (أو) قال ان فعلت أو ان لم افعل كذا
 (في كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها أو صدقة للفقراء ولم يقيد بزمان او مكان وحنث
 فلا يلزمه شيء فان قيد بأحدهما لزمه كل ما اكتسبه بعد حلقه ابن رشد هذا القياس فان
 كان في نذر ولم يقيد بزمان ولا بلد لزمه ثلث جميع ما يكتسبه بعد نذره وكل ما أتاه مثل

ما اكتسبه في جميع ذلك وهذا في اليمين والنذر اذا لم يمين من يكون له ذلك فان عينه لزمه
 الجميع ان عينه له وسواء قبل في النذر بمدة او بلا مدة لا وسكت عن كل ما املكه صدقة
 فان اطلق لزمه ثلث ما عنده كمال في سبيل الله فان قيد بزمان او ببلد لزمه جميع ما يتجدد له
 في النذر وما في اليمين ككل ما املكه صدقة ان فعلت كذا او ان لم افعله وحلت لزمه ثلثه
 ان اطلق لصدق ما املكه على ما املكه حال اليمين وان قيد بوقت او ببلد لزمه جميع
 ما يتجدد له على احوال خمسة ابن رشد اذا حلف بصدق ما يفيد ما وبكسبه الى مدة ما
 او في بلد فقولان واما اذا قال كل ما املكه الى كذا صدقة ان فعلت كذا فليزيمه خمسة
 اقوال من اجل ان لفظة املك تصلح للحال والاستقبال فعلى مخلصه للاستقبال
 قولان احدهما لا شيء عليه والثاني يلزمه اخراج جميع ما يملك الى ذلك الاجل وعلى
 حله على الحال والاستقبال معا ثلاثة اقوال احدها يلزمه اخراج ثلثه الساعة وجميع
 ما يفيد الى الاجل والثاني ثلثهما والثالث ثلث ماله الساعة فقط وهذا كله في اليمين واما
 اذا نذر ان يتصدق بجميع ما يفيد ابد ايلزمه ان يتصدق بثلث ذلك قول واحد وان نذر
 ان يتصدق بجميع ما يفيد الى اجل او في بلد لزمه اخراج جميع ذلك قول واحد والقوله
 تعالى او فوا بالعقود او فوا بالعهد او فوا بعهد الله ومنهم من عاهد الله فوفون بالنذر
 وقوله عليه الصلاة والسلام من نذر ان يطيع الله فليطعه وان كان لم ينص في المدونة
 وغيرها على التفرقة في هذا بين النذر واليمين والوجه حمل هذه المسائل على اليمين دون
 النذر وانما يتوهم في صدقة الرجل بجميع ما يملك من المال لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ياباة وقد نذر ان يخلع من جميع ماله يجزيك الثلث من ذلك انتهى وقوله ابن عبد
 السلام وابن عرفة وبه يفسر كلام المصنف هنا قاله ابن غازي (او) نذر (هدى) بلفظه
 او بدنة بلفظها (غير مكذبة) فلا يلزمه شيء في ماله الا بعنه لمن عينه له ولاذ كانه بموضعه قاله
 ابن عرفة والشارح في الكبير وقال في الصغير يذكيه بموضعه وعزاه لها في جزم البدر
 بأنه خطأ شيء فان عبر بغير هدى وبدنة فان جعله لمكة فكذلكه وان جعله لغيرها كقبر
 النبي صلى الله عليه وسلم فان كان مما يهدى وعبر عنه بغيره أو خوف أو جزر أو فخر أو ذبحه
 بموضعه وفرقه على الفقهاء وان شاء أبقاء وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بعنه ولولاه
 صلى الله عليه وسلم ولو قصده الفقهاء الملازمين له لقوله اسوق الهدايا لغير مكة ضلال
 وان كان مما لا يهدى كغوب ودرهم وطعام فان قصده الملازمين للقبر الشريف أرسله
 اليهم ولو أغنياء وان قصد النبي صلى الله عليه وسلم اي الشواب له تصدق به بموضعه
 وان لم يقصد فينظر اعداتهم استظهره ابن عرفة والبرزلي وعج ولا يلزم بعث ستر ولا شع ولا
 زيت يوقد على القبر الشريف ولو نذر فان بعنه مع شخص فالظاهر تعيين فعله بمنزلة شرط
 الواقف المكروه ولا يجوز له أخذه لنفسه لان اخراج مال الانسان على غيره وجه القرية
 لا يخرج عنه ملكه فلا يباح لغيره تناوله كوضع شيء بصدق شيخ او عند قبر النبي صلى

(قوله وسكت) اي المصنف
 (قوله فان اطلق) اي لم يقيد
 بزمان ولا مكان (قوله ككل
 ما املكه صدقة) ان فعلت
 او ان لم افعل كذا مثال
 لليمين (قوله ثلثهما) اي ما يملكه
 في الحال وما يفيد في المستقبل
 (قوله فيهما) اي نذر الهدى
 ونذر البدنة (قوله لهما) اي
 المدونة (قوله لا يجوز له) اي
 المبعوث معه

الله عليه وسلم فان علم ربه ردله والا فهو لم يبت المال افاده عب البناى قوله فلا يلزمه
 شئ الخ صحيح ومثله في الخط لكن عبر بانه لا يجوز له فحرمه بغير مكره لانه نذر عصبية ويستحب
 فحرمه فيها ونقله ابن عرفة عن الخمي وهذا كله فيمن نذره لغريمها بلفظ الهدى او البدنة
 وما ذكره الشارح في صغيره من انه يذكى به بوضعه وعزوه لها انما يصح اذا حمل على من
 نذره بغير لفظ الهدى والبدنة اذ هو الذي فيها وقوله حكمه حكم النذرية اي لامن كل وجه
 بل من جهة انه لا يختص بزمان او مكان بعد بعثه لمكة بخلاف النذرية فلا يجب صرفها
 لمكة ولذا قال عجمي بخبر مكة قوله ومنع بعثه عند القبر هذا هو المشهور ومذهب المدونة
 لان في بعثه اليه شبهة بسوق الهدى وفيها سوق الهدى اغيرها من الضلال ومقابلها لما لا
 رضى الله تعالى عنه في الموازية وبه قال أشهر لان اطعام مساكين اي ببلد طاعة ومن
 نذر ان يطعم الله تعالى فليطعمه ابن عرفة ونذر شئ لم يمت صالح معظم في نفس الناذر
 لا اعرف فيه نصا وأرى ان قصد مجرد كون الثواب للميت تصديق به بوضع الناذر وان
 قصد الفقراء الملازمين لقبره وزاوية تعين لهم ان امكن وصوله لهم (او) نذر (مال غيره)
 كعبده وداره وبغيره صدقة او هديا فلا شئ عليه بخبر لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن
 آدم (ان لم يرد) بضم فكسر اي ينوي الناذر (ان ملكه) اي الناذر الشئ الذي نذره
 وهو في ملك غيره فان اراد ذلك وملكه لزمه التصديق بجميعه عبر بلفظ جميع مال الغير
 ام لا فليس كذلك بجميع مال نفسه لان ناذر مال غيره ابني مال نفسه (او) قال الله (على
 نحر فلان) او علقه على فعل او ترك وحنث فلا يلزمه شئ في النذر ولا في اليمين ان كان
 فلان اجنبيا بل (ولو) كان (قريبا) للملتزم لانه التزم معصية والفرق بينه وبين ما قبله انه
 لما كان قد يملك شرعا بشرائه مثلا فكانه اهدى عنه بخلاف فلان الحرف فلا يملك فيخص
 فلان بالحرف قاله سالم فان كان عبدا غيره فلا شئ عليه ان لم يرد ان ملكه وان كان عبدا نفسه
 فعليه هدى (ان لم يلفظ) ناذر فخر فلان الاجنبي او القريب (بالهدى) فان لفظه بأن
 قال على هدى فلان أو فخره هديا فعليه هدى (أو لم ينوه) أي الملتزم فخر فلان الهدى
 فان نواه فعليه هدى (أو) لم يذ كر مقام ابراهيم خليل الله صلى الله عليه وسلم او ينوه
 أو يذ كر مكانا من الامكنة التي فيها الهدى وهي متى ومكة واو بعد النبي كالواو
 اذ لا يصدق في أحدها المبهم الا بتفصيلها فلا حاجة لجعلها بمعنى الواو وعدم نية الهدى صادق
 بصورتين نية حقيقة الضر وعدم النية والمشهور في الثانية لزوم الهدى كما في التوضيح
 والمراد بمقام ابراهيم قضيته مع ولده الذي أمره بذبحه ثم فدى لامقامه لبناء البيت المتخذ
 مصلى فانه لا يلزمه ذكره أو نية شئ كما اذا نوى قتله ولو مع ذ كر مقام ابراهيم أو محل ذ كاة
 الهدى فيما يظهر فالاقسام ثلاثة ان قصد الهدى والقربة لزمه ذلك اتفاقا وان قصد
 المعصية فلا يلزمه شئ باتفاق واختلف حيث لا نية والمشهور عليه هدى لان صيغته
 حقيقة عرفية في التزام هدى اه عب البناى قوله والفرق بينه الخ هذا الفرق لا يتعلق

(قوله وهو في ملك غيره) أي
 الناذر حال من هاه نذره (قوله
 فان اراد ذلك) مفهوما ان لم
 يرد ان ملكه (قوله علقه) أي
 نحر فلان (قوله ما قبله) أي نذر
 مال غيره (قوله انه) أي مال غيره
 (قوله فيخص) بضم الباء وفتح
 الخاء المججمة (قوله أي الملتزم الخ)
 تفسير لفاعل ينو (قوله الهدى)
 تفسير لفعوله (قوله لجعلها) أي او
 (قوله نية حقيقة الضر وعدم النية)
 بيان للصورتين (قوله في الثانية)
 أي عدم النية (قوله أمي) بضم
 فكسر (قوله فدى) بضم فكسر
 (قوله فانه لا يلزمه ذكره أو نية)
 شئ انظر مع قوله قبلها أو يذ كر
 مكانا من الامكنة التي فيها الهدى
 الخ (قوله كما اذا نوى قتله تشبيهه
 في عدم اللزوم

بما قبله بل هو كلام مختل منزل في غير محله وأصله لابي الحسن ذكره على قولها ومن قال
 حزان فعلت كذا وكذا فانا أهديك الى بيت الله فحنت فعليه هدى ومن قال فعبد فلان
 أوداره أو شي من ماله هدى فحنت فلاشي عليه اه ونص ابي الحسن انما فرق بين
 قوله حزاناً أهديك وقوله لعبد غيره هو هدى وان كانا يجعلا ملك له عليه ما لان العبد
 يصح ملكه فيخرج عوضه وهو قيمته وأما الحزفليس مما يصح ملكه ولا يخرج عوضه فجعل
 عليه فيه الهدى اذا قصد القرية اه وعزاه في التوضيح للتونسي فكان على ذكره
 عقب قوله ان لم يلفظ بالهدى بأن يقول فان لفظ بالهدى في الحرف عليه هدى بخلاف ان
 لفظ به في عبد غيره فلاشي عليه والفرق بينهما ما الخ ومع هذا ففي عبارة نظروا الصواب
 ما ذكرناه الخط ظاهر كلام المصنف انه اذا ذكر مقام ابراهيم لزمه الهدى في القريب
 والاجنبى وهذه طريقة البايجي كما في التوضيح وأبي الحسن عن ابن الموزان عن ابن القاسم
 وظاهره انه تقييد وخص ابن الحاجب ذلك بالقريب لكن انما فصل ابن الحاجب بين
 القريب والاجنبى في ذكر مقام ابراهيم ونحوه وأما اذا لفظ بالهدى فلا فرق بين
 القريب والاجنبى وهذه طريقة ابن بشير وابن شامس انظر طي وقوله والمشهور
 في الثانية ان عليه الهدى سبع سالم وفيه نظر لان ذلك انما ذكره في التوضيح فيما اذا لفظ
 بالهدى لا فيما اذا لم يلفظ به كما ذكره ز ونص التوضيح اذا قال الله على ان أهدي فلانا
 فالمشهور عليه هدى ابن بشير ان قصد بذره المعصية فلاشي عليه وان لم يكن له قصد فيجوز
 على الخلاف في عمارة الذمة بالافل او بالاكثر خليل فعلى هذا المسئلة على ثلاثة اوجه
 ان قصد الهدى والقربة لزمه بالانفاق وان قصد المعصية لم يلزمه واختلف حيث لاينة
 والمشهور عليه الهدى ونحوه لابي الحسن اه وكلام ز آخر ايدل على ما ذكرناه
 وقال الخط قيد ابن بشير مسئلة ما اذا ذكر الهدى بأن لا يقصد المعصية يعني ذبحه
 فلا يلزمه حينئذ شيء وتقيده مسئلة نية الهدى وذكر المقام من باب اولى وارتضى
 القيد في الشامل وأتى به على انه المذهب وهو ظاهر وقوله المراد بمقام ابراهيم الخ هذا
 لابن هرون ابن فرحون هذا بعيد من كلام اهل المذهب وكلام المدققة وغيره ايدل على
 انه مقام الصلاة (والاحب) أي الافضل (حينئذ) أي حين يلفظ بالهدى أو ينويه
 أويذكر مقام ابراهيم أو ينويه وشبهه في الاحبية فقال (كندرا الهدى) المطلق وخبر
 الاحب (بدنة شم) يليها (بقرة) والاحب الذي هو النذب منصب على الترتيب وأما الهدى
 فواجب بقبده فان عجز عن البقرة فشااة واحدة لاسبع شياه لان هذا نذر هدى مطلقا او
 ما يقبده من فخر فلان ومن افراده الشاة الواحدة وما سبق نذري بدنة بالقطها فاذا عجز عنها
 لزمه ما يقاربها من البقرة او السبع شياه وشبهه في صفة الهدى لافي حكمه فقال (كندرا
 الحفاه) بالمدوا مال الحفاه أي المثلث لكة بلانعل اذا اقل واجب بقبده والاستعجاب
 في ترتيبه وأما في نذر الحفاه فالهدى مستحب فقط ويلزمه الحج ان شاء الله وان شاء

(قوله انظر طي) نصه عقب
 وهذه طريقة ابن بشير ز
 تعلم ما في قول الشارح لاشي
 عليه في الاجنبى مطلقا وتقييد
 البساطي ولذا الماذ كوفي كبره
 تقويرا شارحين قال غير ان
 المصنف جعل في التوضيح
 حكم الاجنبى كالقريب اذا لفظ
 بالهدى على المشهور وجعل
 التفصيل بينه وبين الاجنبى في
 ذكر مقام ابراهيم وما بعده (قوله
 بقبده) أي عدم نية المعصية
 (قوله مطلقا) أي غير مقيد بدنة
 (قوله من فخر فلان) بيان لما
 (قوله ومن افراده الشاة) حال
 (قوله صفة الهدى) أي كونه بدنة
 ثم برة ثم شاة (قوله اذا اقل)
 أي المشبه به الخ عليه لقوله لافي
 حكمه

حافيا ويحتمل انه تشبيه بقوله ولا يلزم في مالى الخ في عدم اللزوم وأدخل بالكاف المقدر
 دخولها على الحفاء الحبو والزحف والقهقري وحيث لم يلزمه ما ذكر فيمنشئ في نذر الحفاء
 متبعلا ان شاء وفي نذر غيره على العادة وقد تقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل
 نذر ان يمضى الى الكعبة القهقري فقال مرو به الى وجهه (او) نذر (رجل فلان)
 على عنقه الى بيت الله (ان نوى التعبد) لنفسه بجمعه فلا يلزمه ذلك ويجب عليه ان يهجم
 هو ماشيا ويهذى نذبا وقيل وجوبا بقوله الا تقي بلا هدى لا يرجع لهذا وكلامه لا يفيد
 واحدا من هذه الثلاثة (والا) أى وان لم ينو التعبد بان نوى بجمعه احجابه معه ولائيه
 له على مال بن يونس وتناول الباجي الموطأ عليه (ركب ورجبه) أى فلان ان رضى فان أبى
 فلا شئ له وجب هو وحده (بلا هدى) علمه فيه ما وهذا لم يقل أحجه بضم الهمز والالزوم
 احجابه في عين حنث فيها كفى الشامل وكذا في نذر كمال بن المنير عن مالك رضى الله تعالى
 عنه ونهى الشامل ان قال ان فعات كذا فأنأ أحجه حنث أحجه من ماله الا ان يابى فلا شئ
 عليه وان قال احجبه جرا كبا وأخذ فلو قاله من غير عين فان شاء فعل وان شاء ترك وان
 قال لله على رجل هذا العمد ونحوها مكة فاصدا به المشقة مشى في نسك غير حامل شيئا
 واهدى فان ركب الهجره فهدى فقط وان كان يقدر على سله ركب ولا شئ عليه اه
 وقوله فلو قاله من غير عين أى ومن غير نذر اذ لو قاله في نذر لزمه ايضا كما تقدم عن ابن المنير
 افاده عب البنائى قوله والاركب ورجبه انما يحمل هذا على ما اذا لم ينوشيا اما اذا نوى
 احجابه فان الحالف لا يلزمه حج بل يدفع فقط الى الرجل ما يحتاج اليه من مؤنة الحج كما
 لابي الحسن وحاصل كلامه ان المسئلة على ثلاثة اوجه تارة يحج الحالف وحده وهذا
 اذا اراد المشقة على نفسه بجمعه على عنقه وتارة يحج المحلوف به وحده اذا اراد حمله
 من ماله وتارة يحجان جميعا اذ لم تكن له نية ابن عاشر سككت المصنف عن الشافى من
 هذه الالوجه وقد اشار اليه في المدونة بقوله قال عنه على ان نوى احجابه من ماله
 فلا شئ عليه الا احجاج الرجل قال ابو الحسن وهذا مما لا يختلف فيه وقد حمل
 ابو عمران وابو اسحق رواية على على الوفاق لابن القاسم اه وبه تعلم ما في كلام
 ز والله أعلم (ولم يفتح الغين المجهمة أى بطل قول الشخص لله على او
 على المسير) الى مكة ان فعلت وان لم افعل كذا (والذهاب والركوب) والانيان
 والانطلاق (لمكة) الا ان ينوى ان يمانها حاجا ومعتمرا فياها كبا الا ان ينوى ماشيا
 قاله في المدونة ان قالت من نذر المشى اليها لزمه والمسير والذهاب مساويان له فالفارق
 قلت الفرق ان العرف انما جرى بلفظ المشى وانه الوارد في السنة ولم يرد غيره فيها (و) لنى
 (مطلق المشى) أى المشى المطلق الذى لم يقيد بمكة ولا الكعبة بل انظر ولائيه كقوله لله على
 المشى (و) لنى قوله على (مشى لمسجد) غير المساجد الثلاثة ان كان يلبس فيه او قراة
 بل (وان) كان (لاعتكاف) او صلا فيه نأبر لا تشدد الرحال الا الى ثلاثة مساجد

(قوله انه) أى قوله كذا نذر الحفاء
 (قوله في عدم اللزوم) صلة تشبيه
 (قوله الحبو) مفعول أدخل
 (قوله من هذه الثلاثة) أى وجوب
 حجه هو وكونه ماشيا ونذبا اهدانه
 (قوله تناول) بفصاحات مثقلا أى حمل
 (قوله عليه) أى عدم النية (قوله
 فيهما) أى نية التعبد وعدمها
 (قوله وهذا) أى حجه به را كبا
 (قوله والا) أى وان قال احجبه
 (قوله فأنأ أحجه) بضم فكسر (قوله
 حنث أحجه) بفصاحات مثقلا (قوله
 عنه) أى ابن القاسم (قوله على)
 بكسر اللام وتشديد الباء فاعل قال

مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ولا يعارضه خبر من نذر ان يطيح الله
 فليطعه لانه عام فيخص بهذا قال الشارح لو قال اتيان اي لفي اتيان لكان احسن لان
 ظاهره جواز اتيانه را كبا وليس كذلك واجيب بانه ذكر عدم لزوم فيما يتوهم فيه
 اللزوم وهو المشي فيعلم عدم لزوم غيره بالاولى وبانه عبر بالمشي لاجل قوله (الا المسجد
 القريب جدا) من التاذير بان كان على ثلاثة اميال وقيل مالا يحتاج فيه لاعمال المطى
 وشد الرسل (فقولان تحتهما) المدونة في نذر الصلاة والاعتكاف احدهما لزوم
 اتيانه ماشيا كما في الشارح وتنت الثاني عدم لزوم الاتيان ويلزمه فعل ما نذره بموضعه
 كذا ذكرهما بمسجد بعيد (و) لفي (مشي) واولى ذهاب ومسير (للمدينة) على ساكنها
 افضل الصلاة والسلام (او) للمسجد (ابلياء) فلا يلزم ذهابهما لاما شيئا ولا راكبا
 وهو محمد ويزن كبريائه معناه بيت المقدس معرب وحكي قصره (ان لم يوصله) فان
 نواها لزمه اتيانهما ولو نذر لا وان اختصت المضاعفة بالفرض لتيته اقامته اياما ثقلا
 فيها فيتضمن الفرض او صوما واعتكافا (مسجديهما) اي المدينة وابلياء (او يسميهما)
 اي المسجدين لا البلدين فان نوى صلاة فيهما او سجد فيهما لزمه اتيانهما (فركب) ان شاء
 ولا يلزمه المشي لانه لما سجد ما فكله قال الله على ان اصيل فيهما وظاهره ولو نذر ان قيل
 ما الفرق بين المشي لهذين والمشى لمكة فالجواب ان المشي للمدينة مثلا لا قربية فيه
 والمشى لمكة فيه قربية لاحرامه من الميقات وانه فيه مناسب لاجادة الحج اشبهه في المناسك
 والصلاة منافية للمشى (وهل) لزوم اتيان احد المساجد الثلاثة ان كان بغيرها بل (وان
 كان) الملتزم (ببعضها) فاضلا او مقضولا (او) يلزمه في كل حال (الا يكونه بافضل)
 مما التزم المشى اليه فلا يلزمه اتيان المقضول فيه (خلاف) في التشهير ابن بشير ظاهر
 المذهب لزوم اتيان واحد الثلاثة وان كان موضعه افضل مما التزم المشى اليه ابن
 الحاجب لو كان في احدها والتزم الاخر لزمه على الاصح والمشهور الا ان يكون الثاني
 مقضولا الما زرى لو نذر الصلاة عدني او حكي بمسجد ابلياء صلى بموضعه والعكس لازم
 وقياس قول مالك رضي الله تعالى عنه يلزم المكي ما نذره بمسجده صلى الله عليه وسلم
 لا العكس وقال بعض شيوخنا الاولى اتيانه للخروج من الخلاف ابن عرفة ما عزا لبعض
 شيوخه هو نص التميمي وذكره ابن بشير (والمدينة) المنورة بانوار النبي صلى الله عليه
 وسلم (افضل) من مكة المشرفة هذا هو المشهور وهو قول أهل المدينة ويدل له ما رواه
 الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن خديج المدينة خبر من مكة نقله في الجامع
 الصغير وقال ابن وهب وابن حبيب مكة افضل ابن عرفة ومسجده صلى الله عليه وسلم
 والمسجد الحرام افضل من مسجد ابلياء وفي افضلية مسجده عليه الصلاة والسلام على
 المسجد الحرام او العكس المشهور ونقل عياض عن ابن حبيب مع ابن وهب قال ووقف
 الباب في ذلك وحمل الخلاف في غير الموضع الذي ضمنه صلى الله عليه وسلم فانه افضل من

(قوله معرب) بضم ففتح مثقلا
 (قوله والعكس) أي نذر من
 بابلياء صلاة بمسجد المدينة او مكة
 (قوله لا العكس) أي نذر من
 مسجد المدينة صلاة بمسجد مكة
 (قوله اتيانه) أي مسجد مكة لمن
 بمسجد المدينة (قوله وقف) أي
 امسك

الكعبة والسما والعرش والكرسي واللوحي والقلم والبيت المعمور وويليه الكعبة
فهى افضل من بقية المدينة اتفاقا وبارى مسجد المدينة افضل من باقى مسجد مكة وباقى
المدينة افضل من باقى مكة ولما زيد فى مسجده صلى الله عليه وسلم حكم مسجده عند
الجهور وهم على تفضيل السما على الارض وقيل الارض افضل لخلق الانبياء منها
ودفنتهم بها (ثم) يلى المدينة فى الفضل (مكة) المشرفة ثم يلى مكة فى الفضل بيت المقدس
فهو افضل ولون المساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كسجود قبا ومسجد الفتح
ومسجد العبد ومسجد ذى الحليفة * (تمة) * فى الصديقين مما ياتى فى المدينة من صبر على
لاوائهم واشدها كنت له شهيدا وشقيا يوم القيامة وفى مسلم من رواية ابى سعيد لا يصبر
احد على لاوائهم اوجدها الا كنت له شقيا وشهيدا يوم القيامة وفيه بشرى للصابر
بما بالموت على الاسلام وهى منزلة عظيمة زائدة على شفاعته وشهادته العامة فى فقد ثبت
فى حديث من مات بالمدينة ككثرت له شفيعا يوم القيامة وخبر من استطاع ان يموت
بالمدينة فليت قاته من مات بها الشق له واشهد له وسلم عجب هل المجاورة بمكة والمدينة
افضل ام تركها وهل الافضل دخول مكة ماشيا او راكبا فاجاب عن الاول بان عدم
المجاورة افضل لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه القفل الى الرجوع افضل من
الجوار وكان الامام ع رضى الله تعالى عنه يامر الناس بالقول بعد الحج وعن الثانى
بان ظاهر كلام ائمتنا استواء دخول مكة ماشيا او راكبا فى الفضل والله سبحانه
وتعالى اعلم

* (باب فى الجهاد)

(قوله هم) أى الجهور
* (باب الجهاد) *
(قوله فى الجهاد) أى احكامه (قوله
قتال) جنس شمل الجهاد وغيره
واضافته لمسلم فصل مخرج قتال
كافر من اضافته المصداق لقتاله
(قوله كافرا) مفهول قتال فصل
مخرج قتال مسلم مسلما (قوله غير
ذى عهد) فصل مخرج قتال مسلم
كافرا ضيا (قوله لاعلاء كلمة الله
تعالى) فصل مخرج قتال مسلم
كافرا غير ذى عهد لعداوة دينية
(قوله او حضوره) أى المسلم عطف
على قتال (قوله له) أى القتال
(قوله او دخوله) أى المسلم (قوله
ارضه) أى الكافر غير ذى العهد
(قوله له) أى القتال واول التوبيخ
فانواعه ثلاثة (قوله محارب) أى
قاطع طريق (قوله من انه) أى
قتاله الخ بيان للمشهور (قوله
يقتضى ان القتال للغمية الخ)
جوابه ان فى القهوم تفصيلا فلا
يرد (قوله والا) أى وان كان فهم
كفاية الجميع

(الجهاد) أى قتال مسلم كافرا غير ذى عهد لاعلاء كلمة الله تعالى او حضوره او دخوله
ارضه له فخرج قتال ذى محارب على المشهور من انه غير مقتضى للعهد قاله ابن عرفة
البنانى قوله لاعلاء كلمة الله تعالى يقتضى ان القتال للغمية واظهار الشجاعة وهو هما
ليس جهادا فلا يستحق به غنمية وفيه نظر والصواب ما افاده عجب انها تستحق بالقتال
مطلقا وان الذى يتوقف على نية الاعلاء شهادة الاخرة ابن عرفة ويدخل فى اعلاء كلمة
الله قتال العوام الكافر لئلا يقره ويحل يفته عند الخروج للعديد الذى فى المواقى لان
ساعة القتال ساعة دهشة وغفلة ويكون (فى اهم جهة) فان استوت الجهات فى الخوف
فالنظر للامام فى الجهة التى يذهب اليها ان لم يكن فى المسلمين كفاية لجميع الجهات
والاوجب جهاد الجميع (كل سنة) ان لم يخف محاربا بل (وان خاف) الجاهد (محاربا)
اى مسلما قاطع طريق وهذا ما بالغه فى قوله الا فى فرض كفاية اى لا يسقط فرضية
الجهاد خوفا محاربا او فى طريق الجهاد ويحق ان معناه اذا كان المحارب فى جهة
والعدو فى جهة وخيف من المحارب عند الاشتغال بقتال العدو لان فساد الكفر لا يعد له
فساد قال فى الجواهر بعد ذلك كرمه طائفة الوجوب ولا يسقط بالخوف فى الطريق من

المتلصحين لان قتالهم اهم قال ابن شعبان وقطعة الطريق مخيفوا السبيل احق بالجهاد من الروم أى فاذا كان قتالهم نفس الجهاد لم يتصور ان يكون مسقطا له قتالهم مؤد ما وجب عليه من الجهاد ونسج المصنف هنا على منوال الشيخ عبيد الغفار القزوينى الشافعى اذ قال فى كتابه الحاوى فى الفتاوى الجهاد فى أهم جهة وان خاف من المتلصحين كل سنة مرة كزيارة الكعبة فرض كفاية ثم ذكر النظائر قال ابن غازى وفيها جهاد المحاربين جهاد ابن عبد السلام قتالهم افضل من قتال الكفار ابن ناجى المشهور وليس افضل وشبهه فى الفرضية كل سنة فقال (زيارة الكعبة) أى اقامة موسم الحج لا بطواف فقط او عمرة وافرد هذا عن نظائرها لآنية لمشاركته الجهاد فى وجوبه كل سنة وتبنيها على انه لا يسقطها خوف المحاربين ولا يشك على ما مر من قوله وأمن على نفس ومال لانه شرط فى العبدى وما هنا فى فرض الكفاية اى يخاطب كل الناس بقتال المحارب واقامة الموسم لأهل قطر فقط كحجاز فان اقامه جميع ولحقهم شخص بعرفة فقد دخل معهم قياسا على مدركة تكبيرة من الجنازة فانه ينوى الفرض لانه لا يتحقق القيام بفرض كفايته الا بسلامها وخبر الجهاد (فرض كفاية) نقل الجزولى عن ابن رشد وعبد الوهاب انه فرض كفاية مطلقة وعن ابن عبد البر انه فاذله مع الامن المستناوى ظاهر كلامهم انه فرض كفاية ولو مع الامن لانه من اعلاء كلمة الله تعالى واذلال الكفر ان كان مع وال عدل بل (ولو مع وال) اى امير جيش (جائر) لا يضيع الخمس موضعه ارتكابا لا خوف الضررين لان الغزو معه اعانة له على جوره وتركه معه خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة وكذا مع ظالم فى احكامه او فاسق بيجارحة لا مع غادر ينقض العهد على الاصح واشار بولواروى عن مالك من انه لا يغازى معه وصلة فرض (على كل حر ذكر مكف قادر) مثل الكافر يشاء على خطابه بفروع الشريعة وهو المشهور حتى الجهاد وقيل الا بالجهاد ولا يلزم من هذا انه يجب عليه ان يجاهد نفسه لان الكلام فى ذى فيجب جهاده الحربى ولا يتوقف على اسلامه كذا ما دين ورد بدعة ولا يثنى وجوبه عليه حرمه استعانتا به لاسكن عدا ابن رشد من شروط وجوبه الاسلام ونقله المواق وقد يقال ان الظاهر ان مراد ابن رشد الوجوب الذى يطالب الامام بسببه وولاية الامور المكفارة لا تتعرض لهم وان قلنا بخطابهم بالفروع وانهم يهذبون عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر قاله الشيخ الدسوقي وشبهه فى فرضية الكفاية لا بقدر كل سنة فقال (كالقيام بعلم الشرع) من هو اهل له غير ما يجب علينا وهو ما يحتاجه الشخص فى نفسه ومعاملته من فقه واصوله وحديث وتفسير وعقائد وما يتوقف عليه كحج وبيعة وصرف وبيان وممان وما يتوقف العلم الشرعى عليه عند بعض غير المالكية المنطق اقول شارح المطامع ولا مر ما اصبح العلماء الداملون الذين فلا لانت فى ظلمات الالباب قرائتهم الوفاة واستنار على صفحات الايام آثار خواطرهم المنقادة يحكمون بوجوب معرفة علم المنطق

(قوله لان قتالهم الخ) علة لا بسقط (قوله أهم) أى من قتال الكفار (قوله قتالهم) أى المسلمين المحاربين (قوله لم يتصور) ان يكون مسقطا له أى الجهاد فيه انه اسقط جهاد الكفار الذى الكلام فيه (قوله على انه) أى الشان (قوله لا يسقطها) أى زيارة الكعبة (قوله ولا يشك) أى عدم سقوطها بخوف المحاربين (قوله من قوله وامن الخ) اى انما (قوله لانه) أى لامن على النفس الخ (قوله لاهل قطر) عطف على كل الناس (قوله مطلقا) أى ولو مع الامن (قوله حر) فلا يجب على رق (قوله ذكر) فلا يجب على اتى (قوله مكاف) فلا يجب على صبي ولا مجنون (قوله قادر) فلا يجب على عاجز (قوله وهو) أى خطابه بها (قوله من هذا) أى وجوب الجهاد على الكافر (قوله انه) أى الكافر (قوله ولا يتوقف) أى الجهاد (قوله وهو) أى ما يجب ههنا (قوله من فقه الخ) بيان لعلم الشرع (قوله ولا مر) علة لقوله اصبح الخ (قوله ما) توكيد لامر (قوله يحكمون الخ) خبر اصبح (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل

بل قال السيد عقيب هذا ما نصه اما فرض عين لتوقف معرفة الله تعالى عليه كما ذهب اليه
 جماعة واما فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين يحفظ عقائده لا تتم الا به كما ذهب اليه
 آخرون وقال الغزالي من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وسماء معيار العلوم والمراد بالقيام
 بها حفظها واقرؤها وقرأتها وتحققها وتمذيبها وتعميمها ان قام الدليل عليه
 وتخصيصها كذلك وتعبيره بعلوم الشرع احسن من تعبيره بعلوم الشريعة لان
 العلوم الشرعية فاصرة على الفقه والحديث والتفسير والمراد هنا علم لزيادة العقائد
 في عبارة المصنف ودخل في ذلك النساء كما في شرح التنقيح فيجب على المناهضة لمنه
 القيام بعلوم الشرع كما كانت عائشة رضي الله تعالى عنها ونساء تابعيات وغاية
 ما في الباب ان التخصيص ظهر في أكثرهن اه الثاني قوله غير ما يجب علينا الخ الواجب
 علينا لا ينحصر في باب معين فيجب على المكلف ان لا يقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه
 ولو بالسؤال عنه وقوله مما يتوقف عليه عند بعض غير المالكية اي لان شرح المطالع
 وهو القطب الرازي ومحمديه السيد ليسا مالكيين بل ولان النقطة حقيقة فلا يحتاج
 على وجوبه بكلامهما وما ذكره من توقف العقائد عليه وتوقف اقامة الدين عليها غير
 صحيح وقد قال الغزالي في الاحياء ذهب مالك والشافعي واحمد وجميع اهل الحديث من
 السلف رضي الله تعالى عنهم الى ان علم الكلام والجدل بدعة وسрам وان العبدان يلقي
 الله بكل ذنب خبير من ان يلقاه بعلم الكلام اه ونهى عن قراءة المنطق الباجي وابن
 العربي وعياض وقال الشاطبي في الموافقات في القضايا الشرعية ان علم المنطق منافي
 لها لان الشريعة لم توضع الا على الشريعة الامية اه وقال في الاحياء معرفة الله سبحانه
 وتعالى لا تنحصر في علم الكلام بل يكاد الكلام يكون حجابا عنها وانما علمها وقال ايضا
 ليس عند المتكلمين من عقائد الدين الا العقيدة التي يشارك فيها العوام وانما يتميز عنهم
 بصنعة المجادلة انظر سنن المهديين وحينئذ فان لم يكن المنطق منهم مائة فلا اقل ان يكون
 جائزا كما اختاره ابن السبكي وغيره واما الوجوب فلا سيدل اليه والله اعلم وفي المواق
 عن ابن رشد ان من كان فيه موضع للإمامة والاجتهاد فطلب العلم واجب عليه يعني
 انه فرض عين على من ظهرت فيه القابلية وهذا قول معنون ابن باجي والنفس اليه
 اميل وجهله شيخنا أبو مهدي المذهب قائلا لا اعرف خلافة (و) القيام به (الستوى) أي
 الاخبار بالحكم الشرعي لفظا او كتابا على غير وجه الالتزام (و) القيام بدفع (الضرر
 عن المسلمين) ونسحق غ والدروم صدر رأ أي الدفع اولى لعدم احتياجها للتقدير
 ويلحق بالمسلمين من في حكمهم كاهل الزمة والدفع باطعام جائع وسرعة حيث لم تقف
 الصدقات ولا بيت المال بذلك واذا أخذ لص مال غيرك وسلم مالك فملكته معاوته وورد
 في منتقم منه قال له له رأى مظلوما فم ينصره وواجب على كل من قدر على دفع مضرة
 ان يدفع جهده مالم يخف مضرة ابن عرفة خوف العزل من الخطئة ليس مضرة (و) القيام

(قوله عليه) أي المنطق (قوله
 الابه) أي المنطق (قوله بها)
 أي علوم الشرع (قوله كذلك)
 أي ان قام الدليل عليه (قوله
 فلا اقل) المناسب فلا أكثر
 (قوله الاخبار) جنس (قوله
 بالحكم الشرعي) فصل مخرج
 الاخبار بغيره (قوله على غير الخ)
 فصل مخرج القضاء (قوله اولى)
 خبر رخصة (قوله وورد) أي
 في الحديث (قوله في منتقم) منه
 يفتح القاف (قوله قال) أي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله له)
 أي المنتقم منه (قوله من الخطئة)
 بضم الخاء المعجمة أي ولاية القضاء
 مثلا

(قوله ان احتج له) اى القسام بالشهادة شرط فى وجوبه (قوله ان وجداً كتر الخ) شرط فى كفايته (قوله والا) اى وان وجدة النصاب فقط (قوله تعين) بفتح تاء تعين مثلاً اى صار فرض عين (قوله وشرطه) اى الامام الاعظم (قوله معرفة) كل (اى من المعرفين) (قوله وانما لا بدوى) اى الامر وانتهى (قوله وان يظن) اى الامر

(ب) القضاء أي الحكم بالوجه الشرعي على وجه الالتزام (و) القيام (ب) الشهادة فحمله وإدائه احتج به أن وجد أكثر من نصاب والاعتناء على النصاب (و) القيام (ب) الإمامة بالصلاة حيث كانت أقامتها بالبلد فرض كفاية وكذا الإمامة العظمى وبشرطه كونه واحدا المأزى إلا أن يبعد القطر جدا بحيث لا يمكن إرسال نائب عنه فيجوز تعدده (و) القيام (ب) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط معرفة كل وإن لا يؤدي إلى ما هو أعظم منه مقدرة وإن يظن الأفادة والاولان شرطان للجواز أيضا فيحرم عند عدمهما والثالث شرط للوجوب فقط فإن لم يظن الأفادة فلا يجب ويجوز أن لم يتأذى في بدنه أو عرضه والافلا يجوز وهذا علم من الثاني بشرط المنكر الاجتماع على بحره أو ضعف مدرك القائل بحله فيجب نهى الخنفي عن شرب النبيذ وإن قال بحله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أضعف مدركه والمختلف فيه أن علم أن من تركه يعتقده حله بتقليده من قال به فلا ينهى عنه وإن علم أنه معتقد تحريمه فينهى عنه لأنها كالحرمه قاله ابن عبد السلام زروق وإن لم يعتقده الحل ولا الحرمه ومدركهما متوازا وشذلت ترك برفق بلا انكار ولا توجب لانه من الورع ولا يشترط إذن الامام ولا عدالة الآخر أو الفاضل على المشهور لخبر الأمر بالمعروف وإن لم تأت به وإنه عن المنكر وإن لم تقتضيه وأما قوله تعالى أنا مرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم الآية فخرج مخرج الزبير عن نسيان النفس لانه لا يأمر بشرطه ظهور المنكر بالاجتناس ولا استراق سمع ولا استنشاق ريح لم يتوصل بذلك للمنكر ولا يبحث عما أخفى يداؤوب أو حانوت أو دارفاته حرام والظاهر أن حرمة الأقدام على ذلك لا تمنع وجوب النهي عنه بعد ذلك وأقوى مراتبه السيد ثم اللسان برفق ولين ثم بقائه وهو أضعفها ثم لا يضرم من ضل قيل لم يذكر المصنف النهي عن المنكر لأن الأمر بشئ نهى عن ضده ويبحث فيه بان الكلام في الأمر والنهي اللفظيين بدليل تعلقهما باللسان ونحوه كاليد لا النفسيين وقد تقرر في أصول الفقه أن الأمر اللفظي ليس هو النهي اللفظي قطعا ولا يستغنى عنه على الأصح لأن الأمر كافي بجمع الجوامع وشرحه اقتضاء فعل غير كفا أو اقتضاء كفا بلافظ كفا والنهي اقتضاء الكف عن فعل بغير لفظ كفا وقيل يقتضيه على معنى أنه إذا قيل أسكن فمكانه قبل لا تعذر أيضا لانه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك وحمل الأمر في كلام المصنف على ما يشعل النهي بان يعرف بانه اقتضاء فعل ولو كفا بلافظ كفا وبغير لفظ كفا تخالف لنا عليه الاصوليون ولا قرينة في كلامه تدل على هذا الحل أفاده عب البنا في قوله أن الكلام في الأمر والنهي اللفظيين الخ فيه نظر بل المراد هنا النهي بان فالأمر بالمعروف

أى المراتب ابعدهم ظهوره ودلالته على قلة اليقين (قوله اقتضاء) أى طلب جنس و اضافته لفعل فصل مخرج هو
 النهى (قوله اقتضاء الكف عن فعل) اضافته فصل مخرج الامر (قوله وقيل يتضمنه) أى الامر النهى مقابل الاصح (قوله بان
 يعرف) بضم الباء وفتح العين والراء منه فلاح تصور لجل الامر على ما يشهد النهى (قوله بانه) أى الامر (قوله يخالف) خبر جمل

هو اقتضاء فعله بأي لفظ كان أمرا اصطلاحيا أو نهيا فتحو لا تفعل أمرا بالكف عن
 الفعل فهو داخل في الأمر بالمعروف خلاف قوله يستلزمه وهو البحث فيه خروج عن
 المقصود (و) القيام: (الحرف) بكسر ففتح جمع حرفه أي الصنائع (المهمة) التي
 لا يستقيم صلاح معاش الناس إلا بها كخطاطة وحياكة وغزل وبناء وبيع لا غيرها
 كقصرقاش ونقش (و) القيام: (رد السلام) ولو على قارئ قرآن على المعتمد بدليل
 سنية السلام عليه أو صل لكن بإشارة وإعلامه ان كان المسلم بصيرامع الضوء ولا يطلب
 برده بعد فراغ الصلاة ظاهر كلامهم ولو بقي المسلم وعلى آكل لا على ملب وموذن ومقيم
 وسمع خطبة وقاضى حاجة وراطى حال تناس كل وبعد فراغه في الثلاثة الأخيرة وأما
 الثلاثة الأولى فيجب الرد عليهم ان استقر المسلم حاضرا الى فراغهم ويجب اسماءه والفرق
 ان الثلاثة الأولى لم يمه عن السلام عليهم بخلاف الثلاثة الأخيرة وان حال الآخرين
 ينال الذي منه رد السلام ويستلزم اسماء المسلم الحاضر السميع والأفضل كرد
 سلام مكتوب ويسقط فرض الرد عن جماعة قصدوا بالسلام بردهم والاولى رد
 جميعهم وهل لغير الراد ثواب ام لا تردد ثلثها ان نواه وتركه لرد غيره وفي شرح التتقيج ان
 ثواب فرض الكفاية يحصل لغير فاعله من حيث سقوط الطاب عنه وثواب نفس الفعل
 لفاعله فقط وان قصدوا احدهم من جماعة بالسلام تعين الرد عليه وان سلم جماعة دفعة على
 واحد ~~كقوله~~ ردوا واحدا ويجب رد سلام صبي ولا يكفي رده عن بالغين لعدم خطابه
 بالقرض ولا نسلم شابة على غير محرمها ولا هو عليها وهل يجب رد المسلم عليه منها أم لا لان
 فيه نظر فالأما لا يحل وهل الرد أفضل من الابتداء أو الابتداء وهو ما عليه غير واحد
 فتكون السنة أفضل من القرض كإبراء المعسر الذي هو مندوب وهو أفضل من انظاره
 الذي هو واجب وكالوضوء قبل الوقت واذا سلم استقال سلامه على انسان جازله تركه
 واذا علم انه اذا سلم عليه لا يرد عليه السلام جازله ترك السلام عليه بل هو الاولى وفي
 الاذكار انه يسلم عليه افاده عب البناني قوله يجب الرد على آكل تقدم عن الخط انه يكره
 السلام على الاكل ولا يرد وقوله لم يمه عن السلام عليهم الخ غير صواب لان قوله وسلام
 عليه كسلب عطف على المسكروه لا على الجائر وما نقله عن شرح التتقيج لا معنى له والظاهر
 ما ذكره من حصول الثواب على التوبة اذا نوى الرد والذي قاله القرأ في نصح الفاعل
 فرض الكفاية انما يسهل وي غير الفاعل في سقوط التكليف لافي الثواب وعدمه فاعلم
 ما نقله ز محرف وقوله كما ان ابراء الخ فيه نظر لان ابراء المعسر والوضوء قبل الوقت
 افضل لاشتغالهما على الواجب والمندوب مع فليس فيهما فضل مندوب على واجب
 (و) القيام: (ب) تجهيز الميت) المسلم بالنفسيل والتكفين والدفن وغيرها والكافر
 يترك للكفار الا ان يخاف ضيقه فيؤدى فقط (و) القيام: (فك الاسير) ان كان بحال
 المسلمين فان كان بماله او بالفي فليس فرض كفاية وان احتاج فكك لقتال فرض كفاية

(قوله فعله) أي المعروف (قوله
 وهو) أي كون الأمر بشئ محض
 عن ضده (قوله كقصم) بفتح
 فسكون أي تبيض (قوله عليه)
 أي المصلي (قوله ولعله) أي
 وجوب رد المصلي السلام عليه
 بإشارة (قوله ويشترط) أي في الرد
 (قوله والا) أي وان لم يكن حاضرا
 أو لم يكن سمعا (قوله كرد سلام
 مكتوب) تشبيه في عدم وجوب
 الاسماع (قوله قصدوا) بضم
 فكسر (قوله بردهم) صلة
 يسقط (قوله قصد) بضم فكسر
 (قوله المسلم) بفتح الهمزة (قوله
 منها) أي الشابة وغير محرمها
 (قوله وهو) أي تفضيل الابتداء
 (قوله واذا علم) أي المار والاقادم
 (قوله فرض) بضم فكسر

عليهم المقرافي يكتفي في فرض الكفاية ظن الفعل (وتعين) بفتحات مثقلاى صار الجهاد
فرض عين (بفتح) أى هجوم (العدو) أى الكافر الحربى على قوم بغته وأهـم قدره على
دفعه أو على قريب من دارهم فيلزم كل قادر على القتال الخروح له رقتا له ان توقف دفعه
على الرجال الاسرار بل (وان على امرأة) ورقيق وصبي مطبق للقتال الجوزلى ويسمى
حينئذ للرقيق والمرأة والصبي لانه صاروا جبا علىهم (و) تعين الجهاد (على من يقرهم) أى
من لجأهم العدو (ان يجوزوا) أى من لجأهم العدو عن دفعه ان لم يخش غير المفجوتين معرفة
على نسائهم وعيالهم وبيوتهم من عاقبتنا غلهم بالدفع عن لجأهم العدو والتركوا
اعانتهم (و) تعين الجهاد (بتعيين الامام) عب ولو أصبى مطبق للقتال كفى النوادر
أو امرأة أو عبدا أو ولدا أو مدين فيخرجون ولو منعهم لولى والزوج والسيد والابوان
ورب الدين اه البنى قوله أصبى الخ انما عزا المواق للنوادر عند الكلام على مقاباة
العدو ولم يذكره في تعيين الامام نعم لما قال ابن الحاجب وتعين على من عينه الامام
مطلقا قال في التوضيح مانصه بحقل قوله مطلقا كانوا من أهل الجهاد أم لا كالعبد والمرأة
فانهم يلزمهم ما حينئذ الجهاد ونص عليه ابن شاش اه قات وفيه نظر فان ابن شاش
انما ذكر العبد والمرأة في نزول العدو ولا في تعيين الامام وما أصبى فلم أر من ذكره هنا
في تعيين الامام على ان توجه الوجوب الى أصبى خرق للاجتماع قال شيخ مشايخنا الدسوقي
المراد بتعيينه على أصبى بفتح العدو وتعيين الامام الجاهل اليه وجبره عليه كما يلزم بمافي
صلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه كذا ذكر طنى فلا يقال ان توجه الوجوب لأصبى
خرق للاجتماع اه شيخنا عدوى (وسقط) الجهاد (بمرض) شديد مانع بعد التعيين بفتح
عدو وتعيين امام (وصبا) مانع من اطاقته ولو عينه الامام (وجنون وعوى وعرج)
وفى تعاق السقوط بالصبي والاعوى والاعرج والمجنون الذين بلغوا كذا لا يجوز لانه
لم يجب عليهم حتى يسقط عنهم فاستعمل سقط فى حقيقة فى الاول ويجازيه فيما بعده بمعنى
عدم لزومه اه عب البنى فاعل سقط عائد على فرض الكفاية وأما فرض العين فلا
يسقط بالانوثه ولا بالرق ولا بالصبا وان سقط بغيرها وقد تقدم وان على امرأة والله أعلم
(وانوثه ويجز عن محتاج له) من سلاح ومركوب ونفقة ذهابا وابا بافية معتبر ما يرد به وان
لم يخش ضما عاشدة الإقامة فى بلاد العدو (ورق) ولو فيه شائبة حرية ان لم يعين (ودين
ل) وهو قادر على وفائه والاخرج بغير اذن ربه فلو كان يحمل فى غيبته وكل من يقضيه
عنه كما فى التوضيح وغيره فلو لم يוכל لعدم ما يقضيه به الآن وحصوله ببيعه وشراؤه لكان
له منه ويسقط عنه حينئذ وسياق ان لرب الدين منع مدينه من سقره اذا كان الدين يحمل
فى غيبته وقيد بمائة قدم واستشكل سقوطه بالدين الحال الذى يقدر على وفائه بانه ان
ترك وفاءه مطلقا ترك فرض الجهاد وفرض اداء الدين وان وفاءه فلا وجه لسقوط الجهاد
واجب بحمله على غيبة رب الدين وتعذر دفعه لغيره لعدم من يقوم مقامه من وكيل

(قوله لولى الخ) نشر على ترتيب
الف (قوله فى الاول) أى المريض
(قوله وكل) بفتحات مثقلاى
الدين (قوله بما تقدم) أى - صوله

وحاكم عدل وجماعة المسلمين او على احتياجه لبيع عروضه وقبض ديونه مثلاً وشبه
 في السقوط فقال (ك) منع (والدين) أو أحدهما وسكت الآخر أو مات أو أجاز (في)
 كل (فرض كفاية) جهاداً كان أو علماً كفاً أو غيرهما فلا يخرج له إلا باذنهم ما
 ان كان في بلده من يفيدوه والاخرج بغير اذنهم ما ان كان فيه اهلية النظر والاجتهاد
 قال أبو بكر الطرطوشي لو منعه أبواه من الخروج للفقه والكتاب والسنة ومعرفة الأجماع
 والخلاف ومرايته ومراية القياس فان كان ذلك موجوداً لبلده فلا يخرج إلا باذنهم ما
 والاخرج ولا طاعة لهما في منعه لان تحصيل درجات المجتهدين فرض كفاية واعترضه
 القرافي بان طاعة الابوين فرض عين فلا تسقط لاجل فرض الكفاية وفي التوضيح وابن
 غازي وسفر العلم الذي هو فرض عين ليس لهما منعه فان كان فرض كفاية فليتركه في
 طاعتهم (بجهر) ابن غازي الذي في النسخ التي وقفنا عليها كوالدين في فرض كفاية بجهر
 أو خطر وأهل صوابه كجهر بجهر أو خطر بالكاف الداخلة على تجر بالبناء فوق والجيم من
 التجارة ثم البناء الداخلة على جهر ضد البر فيكون موافقاً لقول ابن شاس ولوالدين المنع من
 ركوب البحار والبراري المخطرة للتجارة وحيث لا خطر لا يجوز لهما المنع (أو) بر (خطر)
 ينسخ الخاء المجهمة وكسر الطاء المهملة أي مخوف على النفس لعدم امنه أي لهما المنع
 من ركوب بحر ومن سفر في بر خطر للتجارة لما فيه من هذه المسئلة أخرى لا تعلق لها بالجهاد
 فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهما منعه مطلقاً وبين التجارة لما فيه من هذه المسئلة
 منها بجهر أو بر خطر اجاب عجب بان فرض الكفاية لهما كان يقوم به الغير كان لهما منعه
 منه مطلقاً بخلاف التجارة لكن قد علمت ان المراد بفرض الكفاية الذي لهما منعه منه
 حتى في البر الا من خصوص الجهاد أو ما غيره من فروض الكفاية فليس لهما منعه في البر
 الا من وهذا وارد على تصويب غ فلو قال عقب قوله في فرض كفاية ان كان جهاد
 عدو وان بر من لا غيره به اسلم من هذا اه (لا) يسقط فرض الكفاية بجمع (جسد)
 ولو الاقرب (و) الشخص (الكافر) اباً وأماً (كغيره) أي الوالد المسلم (في) ترك كل فرض
 كفاية (غيره) أي الجهاد لا في ترك الجهاد لانه لا يترك الجهاد بقصد منه توهين الاسلام
 وفي المواق تقييد كلام المصنف بعلمه ان منعهما الكراهة اعانة المسلمين فان كان لشقة قتلها
 عليه سقط عنه ~~المنع~~ في التوضيح ان الكافر ليس له المنع من الجهاد مطلقاً ثم نقل عن
 سحنون ان له المنع الا ان يعلم ان منعه لتوهين الاسلام فظاهره ان تفصيل سحنون مقابل
 ومثله في الجواهر (ودعوا) بضم الدال والعين أي الكفار قبل القتال (للاسلام) اجمالاً
 من غير تفصيل الشرائع الا ان يسألوا عنها فبين اهم قاله ابن شاس بلغتهم الدعوة ام لا
 على أحد قولي الامام ما لا رضى الله تعالى عنه وتكرر الدعوة ثلاثة أيام متوالية وقيل
 ثلاث مرات في يوم ويقتلون في أول اليوم الرابع بلا دعوة والمراد بالاسلام ما يخرج به
 من الكفر كاشهاد تين لمن لم يقر بمضمون ما وعموم رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

باكتسابه (قوله والا) أي وان كان
 عيناً أو لم يكن في بلده من يفيدوه
 (قوله مطلقاً) أي عن تقييد بجهر
 او بر خطر (قوله لا غيره) أي
 الجهاد (قوله به) أي البر الا من
 (قوله لانه) أي الكافر (قوله
 منه) أي الجهاد (قوله بعلمه) أي
 ولد الكافرين (قوله ان منعهما)
 أي الابوين الكافرين من الجهاد
 (قوله فان كان) أي المنع (قوله
 مطلقاً) أي عن التقييد بكراهة
 اعانة المسلمين (قوله أنه) أي
 الكافر (قوله المنع) أي من
 الجهاد

لمنكر عومها فتدعى كل فرقة للخروج عما كفرت به (ثم) ان امتنعوا من الاسلام دعوا
الى اداء (جزية) بكسر الجيم وسكون الزاي مجله الان يسألوا عن تفصيلها فقيمنا لهم
(بجعل يؤمن) على المسلمين من غير الكفار فيه راجع لدعائهم للاسلام ولدعائهم للجزية
(والا) أى وان لم يجيبوا للجزية أو اجابوا لها لكن بجعل لاقتالهم فيه أحكامنا ولم يرتحلوا
الى بلادنا أو خيف من دعائهم الى الاسلام والجزية ان يعاجلونا بالقتال (قوتلوا) أى
أخذنى قتالهم (و) اذا قدر عليهم (م) قتلوا (أى) جاز قتلهم (الا) سبعة فلا يجوز قتلهم
(المرأة) فلا تقتل في حال (الا في مقاتلتها) فتقتل ان قتلت بسلاح أو بحجارة اسرت أم لا
وقتلت أيضا ان قاتلت بسلاح ونحوه كالرجال اسرت أم لا عند ابن القاسم فان قاتلت
برمي حجارة ونحوها فلا تقتل بعد اسرها اتفاقا ولا في حال مقاتلتها على الراجح فالقسام
غاية فيستغنى من قوله الا في مقاتلتها هذا الاخيران فقط وتجري الاقسام الثمانية في
قوله (و) الا (الصبي) المطبق للقتال فيقال الا ان يقتل فكل امرأة ابن عرفة يقتل كل مقاتل
حين قتاله ابن مهنون ولو كان شيخا كبيرا وسمع يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي
الموافق لقول المصنف الا المرأة والصبي الا في قتالهما الا جازى الجراحى الصبي المراهق
كالنساء في جميع ما ذكرناه وتقييده بالمراهق هو الظاهر كما يشهد له كلام التوضيح
وابن عرفة في الغيبة قال يحيى قال ابن القاسم في المرأة والغلام الذى لم يحتمل من العدو
يقاتلان مع العدو ثم يؤسران ان قتلها ما بعد اسرها محال جازى كما كان ذلك منهم في
حال القتال والمكابر قبل الاسر ولا يتركان انهن صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء
والصبيان لانهما قد استوجبا القتل بقتالهما ابن رشيد يدعوه لايتركان انهن صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم أى لا يترك قتلها متحرجا اذ لا تؤمن غائتهم الا ان قتلها ما واجب
وذلك بين من قوله فى أول المسئلة ان قتلها محال جازى اه (و) الا (المعتوه) أى ضعيف
العقل مهنون والمجنون والمختل العقل وشبههم وشبهه في منع القتل فقال (كشيخ فان)
أى لا بقيمة فيه للقتال ولا للتدبير (وزمن) بكسر الميم أى مقعدا واشل او مغلوج أو مجزم
أو نحوهم (وأعمى) وأعمى (وراهب منهزل) عن الكفار (بدير) بفتح الدال وسكون
المنشأة (أو صومعة) بفتح الصاد المهملة لا اعتزالهم أهل دينهم وتركهم معونتهم بيداً ورأى
قوله في البيان ابن عرفة عن ابن حبيب لا اعتزالهم أهل دينهم عن محاربة المسلمين لا افضل
تبتلهم بل هم أبعد عن الله تعالى أشدة كفرهم وأولى في عدم القتل الراهبة وفي التوضيح
عن الاستدكار كان الحكمة في ذلك والله أعلم ان الاصل منع اتلاف النفوس وانما ابيح
منه ما يقتضى دفع المفسدة ومن لا يقتل ولا هو أهل له في العادة ليس في احداث المفسدة
كلما تلين فرجع الحكم فيهم الى الاصل وهو المنع (بلا رأى) قيد في منع قتل الشيخ ومن
بعده ولذا افصله بالكاف عما قبله ومنه فهم بدير الخ ان الراهب المنعزل بكيفية يقتل كمنعزل
بدير أو صومعة وله رأى والاتصاف على استثناء السبعة يفيد قتل اجرائهم ووزراهم وأهل

(قوله ان قتلت) أى مسلما (قوله)
بسلاح أو بحجارة اسرت أم لا
فهذه أربعة (قوله ان قاتلت
بسلاح ونحوه كالرجال اسرت
أم لا) هاتان صورتان (قوله فان
قاتلت برمي حجارة ونحوها فلا
تقتل بعد اسرها اتفاقا ولا في
حال مقاتلتها على الراجح) هاتان
صورتان (قوله هذان الاخيران)
أى قتالها بنصوري الحجارة سواء
أسرت أم لا (قوله من العدو)
راجع للمرأة والغلام غير المحتمل
(قوله ان قتلها ما الخ) مقبول
قال (قوله لانهم ما قد استوجبا
الخ) على قوله ولا يتركان (قوله
في ذلك) أى منع قتل المستثنين

(قوله القلاحون وأهل الصناعات)

هذا بحسب ما كان وأما الآن
فقد علوا كيفية القتال لجميع
رجالهم وعند القتال يجمعون
كل من يحتاجون اليه من
الافلاحين وارباب الصناعات
وغيرهم ويحملونهم السلاح
ويوجهونهم الى القتال (قوله
قبلها) أي الدعوة (قوله وعلى
قاتلها) أي الراهب والراهبة
(قوله فأنظره) نفسه والذي رأته
للباحي خلافة قال في المتنقي لما
تكلم على قتل من لم تبلغه الدعوة
وان مذهب أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه لادنية فيه ما نصه قال
القاضي أبو الحسن واست اعرف
لمالك رضي الله تعالى عنه فيها
نصا والاظهر عندى قول أبي
حنيفة رضي الله عنه قال والدليل
على ذلك ان من أصلنا ان المسلم
اذا اقام بدار الحرب مع القدرة
على الخروج ثم قتل خطأ فلا
نكون فيه دية فالكافر منهم أولى
ان لا تكون فيه قال وأيضاً ليس
فيه أكثر من انسان ممنوع من
قتله وذلك لا يوجب دية لكونه بدلي
الحرب كقتل نسائهم وذرائعهم
وكارهبان والشيخ القاسمي ٨١
والقاضي أبو الحسين هو ابن القصار
والله عارضه قال (قوله فان
أمكن غيرها فلا يجوز قتالهم
بها) مفهوم ان لم يمكن غيرها (قوله
وان لم يحقت منهم على المسلمين الخ)
مفهوم ان خيف منهم على المسلمين

صناعاتهم وهو كذلك هذا قول سحنون وهو خلاف المشهور وقال ابن القاسم وابن
وهب وابن الماجشون وابن حبيب يؤسرون ولا يقتلون وحكاها النخعي عن الامام مالك
رضي الله تعالى عنه قال وهو أحسن لان هؤلاء في دينهم كالمستضعفين وصرح القاسمي
بان هذا هو المشهور فانه خلافاً لسننهم ولذا ادخلهم في التوضيح في قول ابن الماجب
ويلحقهم الزمعي والشيخ القاسمي ونحوهم قال مراده بنحوهم القلاحون وأهل الصناعات
(وترك) بضم فكسر (لهم) أي من لا يقتلون (الكفاية فقط) من مال الكفار لظن
يسرهم ويقدم مالهم فان لم يكن للكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم قال فيها ويترك
لهم من أموالهم ما يعيشون به ولا تؤخذ كلها فموتون (واستغفر) أي تاب (قاتلهم)
أي الشيخ ومن بعده قبل صيرورتهم غنيمة ولاديه عليه ولا كفارة وكل من لا يقتل بسبي
الاراهب والراهبة وشبه في الاستغفار فقال (ك) قاتل (من لم تبلغه دعوة) ولو مقيماً
بكتاب نبيه ونص التوضيح فان قتل من لم تبلغه الدعوة قبلها فقتلهم المسلمون وعفوا
أموالهم وأولادهم فلا دية ولا كفارة على من قتلهم وحكي المأثور عن بعض البغداديين
ان ثبت ان المقتول كان مقيماً بكتابه مؤمناً بنبيه ولم يعلم بعنفه سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم ففيه الدية ٨١ (وان) قتل من يؤسر وهو من عدا الراهب والراهبة بعد أن (حيزوا)
وصاروا مغنماً (ف) على قاتلهم (قيمهم) يجعلها الامام في الغنيمة (والراهب والراهبة)
المنعزلان بدير او صومعة بلا رأى (حران) فلا يؤسران ولا يسترقان عند الامام مالك
رضي الله تعالى عنه وقال سحنون تسترق الراهبة وظاهر كلام المصنف ولو تهرب ببلد
الاسلام وذهب لارض الحرب وهو كذلك فيستحب له ذلك الحكم حتى يثبت خلافه
وعلى قاتلها مائة ما اذا قتل بعد ان صار في الغنيمة وما تقدم من انه لادية في قتل من نهي
عن قتله انما هو قبل ان يصير وفي المغنم سحنون ومن قتل من نهي عن قتله فان قتله في دار
الحرب قبل ان يصير في المغنم فليس تغفر الله تعالى وان قتله بعد ان صار مغنماً فعليه قيمته
يجعلها الامام في المغنم يعني في غير الراهب والراهبة لانهم حران ومقتضى هذا ان فيهما
الدية لكن لم أره منصوصاً لاحد وما ذكره عجمي من ان على قاتلها قبل صيرورتها في المغنم
الدية قال طيني لم أره منصوصاً ولا وجه له والذي رأته للباحي خلافه وذكرنا المتنقي
فأنظره وصلة قوتلوا (بقطع ماء) عنهم ليموتوا عطشاً وعليهم ليموتوا غرقاً (و) (الآلة) لقتل
كسيف ورمح وتبل ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الذرية كما فعل صلى الله
عليه وسلم بأهل الطائف (و) قوتلوا (بشار) ترسل عليهم لتحرقهم (ان) خيف منهم على
المسلمين اتقاها (لم يمكن غيرها) أي النار تحصنهم بما لا يقيد فيه غيرها فان أمكن غيرها
فلا يجوز قتالهم بها عند ابن القاسم وسحنون وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه
يقاتلون بها وان لم يخف منهم على المسلمين فهل يجوز اراقهم اذا انفردوا بالمقاتلة ولم يمكن
قتلهم الا بها في المذهب قولان الجواز والمنع ابن رشد الحصون اذا لم يكن فيها الا المقاتلة

اجاز في المدونة أن يرموا بالنار (ولم يكن فيهم مسلم) فان كان فيهم مسلم فلا يقتلون
 بها اتفاقا قبرا أو بجرا ولو خيف منهم على المسلمين خلافة للخمى اه توضيح وبالغ على جواز
 قتالهم بالنار بالشرطين المذكورين فقال (وان) كانوا ياهم أو واحد الفريقين منا أو منهم
 (بسفن) بضم السين والقاء جمع سفينة ويصح رجوعها للمفهوم ولكنه ظاهر بالنسبة
 لفهوم الشرط الثاني وغير ظاهر بالنسبة لفهوم الشرط الاول لان الرابع جواز قتالهم
 به احيث لم يكن فيهم مسلم وكنوا ياهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا أفاده عب البناء
 رجوعها للمفهوم فيه نظر لان قتالهم به في السفن مع اجتماع الشرطين جائزا اتفاقا كما في
 المواق عن ابن رشد وانما الخلاف في الحصن فلا محل للمبالغة وبهذا اعتزها الشارح
 فالصواب رجوعها للمفهوم لكنه غير ظاهر بالنسبة لفهوم الشرط الاول ونص ابن رشد
 وقع في المذهب اختلاف كثير فيما يجوز به قتل العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان الحصون
 إذا لم يكن فيها الا مقاتلة فاجاز في المدونة أن يرموا بالنار ومنع من ذلك من حصون وقد
 روى ذلك عن مالك من رواية محمد بن معاوية الحضرمي ولا خلاف فيما سوى ذلك من
 تغريقهم بالماء ورميهم بالجانيق وما أشبه ذلك وأما ان كان فيها المقاتلة والنساء والصبيان
 ففيه أربعة أقوال أحدها انه يجوز أن يرموا بالنار ويغرقوا بالماء ويرموا بالجانيق وهو
 قول اصبخ والثاني انه لا يجوز أن يفعل به شيء من ذلك وهو قول ابن القاسم والثالث
 انه يجوز أن يرموا بالجانيق ويغرقوا بالماء ولا يجوز أن يرموا بالنار وهو قول ابن حبيب
 والرابع انه يجوز أن يرموا بالجانيق ولا يجوز أن يغرقوا وهو مذهب مالك في المدونة وأما
 ان كان في الحصن مع المقاتلة أسير فلا يرموا بالنار ولا يغرقوا بالماء واختلف في قطعه عنهم
 ورميهم بالجانيق فاجازه ابن القاسم وأشبه ومنعه ابن حبيب كما كان مالك وأصحابه
 المدنيين والمصريين وأما السفن فان لم يكن فيها مسلم فيجوز رميهم بالنار وان كان فيها النساء
 والصبيان قول واحد وان كان فيها مسلم أسير فاجازه أشبه ومنعه ابن القاسم (و) قولوا
 (بالحصن) أي به معرفتنا تنبها على خروجهم من حيز المبالغة وعلى احترام الذرية فيه ولذا
 قال (بغير تغريق وتحرقيق) أمكن غيرهما أم لا وهذا كالتخصيص اظاهر قوله بقطع ماء
 بناء على ان المراد عليهم حال كونهم (مع ذرية) أو نساء وأولى مع مسلم فيتركون ان لم يخف
 على المسلمين وظاهر المصنف انهم يرمون بالمجنبيق بفتح الميم وكسرها وفتح الجيم ولو مع ذرية
 أو نساء أو مسلم وهو كذلك (وان تترسوا) بفتح التاء مثقلا أي الحريون لا بفتح كونهم
 بضم (بذرية) لهم أو نساءهم أي جعلوها ترسا يتوقون به (تركوا) بضم فكسر لا قتال
 لحق الغنائم في كل حال (الانحوف) منهم على المسلمين فيقاتلون وظاهره كابن بشير وان قل
 المسلمون الذين خيف عليهم منهم (و) ان تترسوا (بمسلم) قولوا (لم يقصد) بضم المثناة
 وفتح الصاد (الترس) بضم فـهـ كون بالرمي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح
 بالخوف على النفس (ان لم يخف) بضم ففتح (على أكثر المسلمين) شرط للاخيرة ولقوله

(قوله بالشرطين) أي لم يمكن
 غيرها ولم يكن فيهم مسلم (قوله
 رجوعها) أي المبالغة (قوله
 لا يفهم) أي فان أمكن غيرها
 أو كان فيهم مسلم فلا يجوز قتالهم
 بنار وان بسفن (قوله لكنه) أي
 رجوعها للمفهوم (قوله الشرط
 الثاني) أي لم يكن فيهم مسلم
 (قوله الشرط الاول) أي لم يمكن
 غيرها (قوله بها) أي النار (قوله
 اعتزها) أي المبالغة (قوله لكنه
 غير ظاهر بالنسبة لفهوم الشرط)
 أي لان قتالهم فيه به بالسفن
 لا خلاف فيه (قوله من ذلك) أي
 رميهم بالنار (قوله ذلك) أي منع
 رميهم بالنار (قوله من تغريقهم
 الخ) بيان لما (قوله وأما ان كان
 فيها) أي الحصون (قوله غيرهما)
 أي التغريق والتحرقيق (قوله
 للاخيرة) أي قوله وبمسلم تركوا

وبنار واقوله وبالخص الح فان خيف على أكثر المسلمين جاز قتالهم وسقطت حرمة الترس
سواء كان ذريتهم أو مسلما والفرق بين ترسم -م- بـم-م وترسمهم بذريتهم ان نفوس المسلمين
مجبولة على بغض الكافرين فلو ابيح قتالهم حال ترسمهم -م- بذريتهم مع عدم قصد الترس
لأدى اقتل ذريتهم لعدم تحرز المسلمين منه لبعضهم وهذا يقتضي جواز قتالهم حال ترسمهم
بـم-م وان لم يخف منهم وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله وبـم-م الح صادق بعدم الخوف
أصلا وبخوف يسير بدليل الشرط بعده والاستثناء قبله وحمل الحمد قوله وبـم-م على الخوف
منهم أي وان ترسوا وخيف منهم فاتهم بـم-م ولا يقصد الترس الا ان يخاف على أكثر
المسلمين فيسقط اعتبار عدم قصد الترس والاحوال ثلاثة احدها الخوف على أكثر المسلمين
فيقاتلون ترسوا بـم-م أو بذرية ولا يشترط عدم قصد الترس ثانيا الخوف منهم على أقل
المسلمين فيقاتلون ان ترسوا بـم-م ولا يقصد الترس وان ترسوا بذرية فيقاتلون ولا يعتبر
الترس ثالثا أن لا يخاف منهم فان ترسوا بـم-م قوتلوا ولا يقصد الترس وان ترسوا بذرية
تركوا على الفرق المتقدم وعلى تقرير احمد يترك كون فيهم -ما- (و حرم) بفتح الحاء وضم الراء
(نبل) بفتح النون وسكون الواو حدة اسم جمع لا واحد له من لفظه معناه المسهام الرئيسية
مؤثت كذا في المصباح (سم) بضم السين وشد الميم ونائب فاعله ضمير النبل فالمناسب سم
أي جعل فيها السم القاتل أي حرم عليه ارميهم بها والذي في النوادر كره ما لا يرضى الله
تعالى عنه ان يسم النبل والرماح ونحوه لابن يونس فحمل المصنف الكراهة على الحرمة
وقيدها بعضهم بما اذا لم يكن عند العدو نبل مسموم ولا فيجوز حينئذ وكره يحضون جعل
سم في قلال خير ليسر بها العدو وهي على بابها ولو كان في القتل بها مثله وتغيب لجوازاها
قبل القدرة عليهم بأي قتله وحرمة المثلة الا تيمة خاصة بما بعد القدرة عليهم (و) حرم
علينا (استعانة بمشرك) أي كافر في الصف والزحف والسين والقاء للطلب فان خرج من
لقاء نفسه فلا يمنع على المعتد وقال اصبح يمنع أشد المنع ودليل الاول غزو صفوان بن
امية مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ والطائف قبل اسلامه عجم وفيه شيء عب لعل
وجهه ان صفوان كان من المؤلفة قلوبهم فيحتمل انه اجاز له التألف لا لوجه من
لقاء نفسه ويدل لاصبح ظاهر خبر مسلم ارجع فلن استعين بمشرك قاله ليهودي خرج
من غير طلب واجاب غيره بان النهي كان في وقت خاص وهو بدر بدليل غزو صفوان معه
في حنين والطائف وفتح المصنف في تعبيره بمشرك الحديث وأراد به ما يشعل الكتابي بدليل
تعبير المصنف في لرد الكتابي فلا يقال عبارته تقتضي جوازها بكتابي مع منعها أيضا
(الخدمة) منه لنا كحرف او هـ -م- أو رمي بمجنين أو وصفة فلا تحرم الاستعانة به فيها
(و) حرم (ارسال مصنف) ولو طلبه الطاغية ليمدبره خشية اهانهم (له) أو اصابة شجاسة
وأراد به ما قابل الكتاب الذي فيه كآية بدليل ذكره بعد فلا يقال مفهوم مصنف ان
مادونه ولو ابلل لا يحرم ارساله وهو يعارض مفهوم قوله الا في فيما يجوز وبعث كتاب

(قوله وهذا) أي الفرق (قوله) اذ
قوله وبـم-م الح) علة لقوله وهو
ظاهر المصنف (قوله الشرط
بعده) أي قوله ان لم يخف الح
(قوله والاستثناء قبله) أي قوله
الانخوف (قوله فالمناسب سم)
تفريع على قوله مؤثت (قوله
فلا يقال عبارته تقتضي الح)
تفريع على قوله واراد به الح
قوله الطاغية) أي رئيس الكفار
(قوله به) أي المصنف (قوله
فلا يقال مفهوم مصنف الح)
تفريع على قوله واراد به ما قابل
الكتاب الح

فيه كآية قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان طلبك كافر ان تعلمه قرأ فافلا تفعل
 لانه نجس ولا يجوز تعليمه الفقه وكره مالك رضي الله تعالى عنه اعطاءهم درهم ما فيه آية
 من القرآن واختلف اذا كان فيه اسم من اسماء الله تعالى انظر الحط (و) حرم (سفر به)
 أي المصحف (لارضهم) أي بلاد الكفار تنازع فيه ارسال وسفر ولومع جيش كثير
 والظاهر أن كتب الحديث كالقرآن لاشتمالها على كتبه ومنه وشبهه في الحرمة فقال
 (ك) سفر به (مرأة) لارضهم مسلمة حرة او امه او كآية زوجة مسلم فيحرم (الافى جيش آمن)
 بعد الهزم وكسر الميم فيجوز السفر بالمرأة خاصة ولذا فصل بالكاف لانها تنبه على نفسها
 والمصحف قد يسقط ولا يشترط به وقد كان صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه في سفر
 الغزولان جيشه آمن (و) حرم (فرار) من عدو على مسلم وان لم يتعين الجهاد عليه أو كان
 منسوبا (ان بلغ المسلمون) الذين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار وكأية من مائتين
 ولو فر الامر فالمعتبر عند ابن القاسم والجهم والعدد لا القوة والجد خلافا لابن الماجشون
 ويختص الحرمة بمن فرأولا فان لم يكن معهم سلاح أو لم يبلغوا النصف فلا يحرم (ولم يبلغوا)
 أي المسلمون (اثني عشر الفا) عطف على مفهوم ان بلغ المسلمون النصف وقيد فيه أي
 فان لم يبلغوا النصف ولم يبلغوا اثني عشر الفا جاز الفرار أو الحال انهم لم يبلغوا اثني عشر
 ألفا فان بلغوها حرم ولو كثرا الكفار جدا ما لم تختلف كلمتهم والجاز لخبر ان يغلب اثنا عشر
 ألفا من قلة الان تختلف كلمتهم وما لم يكن العدو يجعل مدده ولا مدد للمسلمين والجاز وفي
 بعض التقايد محمل الحرمة ايضا اذا كان في الاثني عشر ألفا نكابة لا مدد فان لم يكن
 فيهم ذلك وظن المسلمون ان الكفار يقتلونهم جاز الفرار انتهى فان كان ظن المسلمين ذلك
 لكثرة الكفار رجح للتقييد الثاني وان كان لشجاعتهم لم يفر عنه والفرار المحترم من
 الكفار فتسقط العدة التي قبل شهادة القار الا ان يتوب ابن عرفة تظهر توبته بشبوته
 في زحف آخر ونارعه الا في قاتل بل هي بالقدم والاقلاع والعزم على عدم العود كغيره من
 الكفار افاده عب البناني قوله ولم يبلغوا اثني عشر ألفا هذا القيد ذكره ابن رشد ونسبه
 لاكثر أهل العلم ونقله أبو الحسن وسلمه وابن عرفة وابن غازی في تسكيمة وأقره وهذا يدل
 على اعتقاده وان كان قد انكره محققون ونسبه للعراقيين واستبعده ابن عبد السلام لكن
 المصنف عول على ابن رشد ويؤيده حديث ان يغلب اثنا عشر ألفا من قلة اخرجه
 الترمذي وحسنه واحمد في مسنده وابوداود والحاكم وصححه واقره الذهبي وقول ز
 ما لم يكن العدو يجعل مدده ولا مدد للمسلمين الخ لم ار من ذكر هذا القيد هنا وهو غير ظاهر
 وانما ذكره ابن عرفة فيما اذا بلغ المسلمون النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفا ونسبه ابن
 حبيب لا يجعل فرار مائة من ضعفها ولو كان اشده سلاسا وقوة وجدا الا ان يكون العدو
 يجعل مدده ولا مدد للمسلمين ففي التولية سبعة اه واما الاثنا عشر الفا فلا يفرون ولو كان
 العدو واضعاف أضعافهم فضلا عن كونه يجعل مدده هذا ظاهر كلامهم وقول (ز) ونارعه

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله
 فيه) أي المفهوم (قوله اي فان لم
 يبلغوا النصف الخ) ايضاح للعطف
 على المفهوم وتقييده (قوله او
 والحال انهم الخ) اشارة الى
 احتمال آخر وهو أن الواو للعالم
 (قوله فان بلغوها) أي الاثني عشر
 الفاً مفهوم ولم يبلغوا اثني عشر
 الفا (قوله والا) أي وان اختلفت
 (قوله والا) أي وان كان العدو
 يجعل مدده ولا مدد للمسلمين (قوله
 للتقييد الثاني) أي ان لا يتقيد
 العدو وعدد ولا يخفى ان هذا
 والثاني معارضان للخبر والله اعلم
 (قوله بل هي) أي توبة القاتل
 (قوله وان كان قد انكره محققون)
 حال (قوله عول) بفقهاء مثقلا
 أي اعتد (قوله على ابن رشد) أي
 نسبه لادكثر

(قوله والامام) عطف على امير
 (قوله هما) اي امير الجيش والامام
 (قوله بعد القدرة عليهم) قيد
 (قوله ولم يملوا بسلام) قيد ايضا (قوله
 فيجوز) اي التمثيل حال القتال
 مفهوم بعد القدرة عليهم (قوله
 او بعد غنمهم بسلام) مفهوم ولم
 يملوا بسلام (قوله من عدو) نعت
 راس (قوله من بلد قتله) صلة محل
 (قوله اسقطه) بضم التاء وكسر
 الهاء (قوله وقد حل) بضم فس كسر
 (قوله ولو حلقوه عينا على عدمها)
 اي الحياطة بمبالغة في جوارها ان
 اكره عليها (قوله لادخال الغال
 الخ) علة لقوله نقل الخ (قوله
 وعرفه) بفتحات مثقلا اي الغالول
 (قوله اخذ) جنس وضاقتة الى
 ما لم يبيح الانتفاع به فصل مخرج
 اخذ ما يباح الانتفاع به منها من
 نعل وحزام الخ (قوله من الغنمة)
 بيان لما هو فصل مخرج اخذ
 ما لم يبيح الانتفاع به من غيرها
 (قوله قبل حوزها) صلة اخذ
 فصل مخرج اخذ ما لم يبيح الانتفاع
 به منها بعد حوزها فانها سرقة
 (قوله اي ان كان الامام يقسم
 الغنمة الخ) شرط في حرمة الغالول
 (قوله والا) اي وان كان الامام
 لا يقسم الغنمة قسمة شرعية
 (قوله جاز) اي الاخذ منها ان
 آمن قننة ووزيلة (قوله ولا يمنع)
 اي الغالول الغال (قوله والا) اي
 وان جاء فاتباعه قسمة الغنمة
 وتفرق الجيش

الاي الخ فيه نظرا اذا بن عرفه لم يقل ان حقيقة التوبة متوقفة على ثبوته في زحف آخر
 وانما قال ظهورها يتوقف على ذلك (الانحراف) بفتح المثناة والحاء المهملة وضم الراء
 مشددة لقتال بان يظهر الهزيمة لمتبعه العدو فيرجع عليه فيقتله وهو من مكاييد الحرب
 (و) الانحراف الى امير الجيش او الى فتنة فيقتله ويشرط جوازهما كون المتحرف
 والمتحيز غير امير الجيش والامام واما ما فليس لهما التحرف ولا التحيز لوصول الخلل
 والمفسدة به والذي من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب مصابرة العدو والكثير
 من غير اشتراط ما هنا (ان خيف) العدو اي خاف منه التحيزان يقتله خوفا بيانا ان كان
 انخباؤه الى فتنة خرجوا معهم امالو كانوا خرجوا من بلد الامير وهو مقيم في بلده فلا يكون
 فتنة لهم ينحازون اليه قاله الخط ابن عرفة وفي الموازية لا يحل القرار من الضعف
 الانحرافا للقتال او متحيزا للفتنة كالانحياز للجيش العظيم او سرية متقدمة لمتأخرة عنها
 وقاله عبد الملك رواية لا ينحاز الانخوف بين (و) حرم (المثلة) بضم الميم وسكون المثلثة
 اي التمثيل بالكفار بقطع اطرافهم وقلع اعينهم بعد القدرة عليهم ولم يملوا بسلام فيجوز حال
 القتال قبل القدرة عليهم او بعد غنمهم بسلام قاله الباجي في اسير كافر عند ما قد مملوا باسير
 مسلم عندهم (و) حرم (حل راس) من عدو من بلد قتله (البلد) آخر (او) (وال) اي امير
 جيش في بلد القتال ويجوز حملها في بلد القتال لغيره وال واستظهر جواز حملها البلد آخر
 لمصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالحزم بونه وقد حل راس كعب بن الاشرف من خبير
 الى المدينة (و) حرم (حياته) مسلم (اسير) في بلد العدو (اثقن) بضم المثناة وكسر الميم
 اي اثقنه كافر صراحة فحوامنا على اموالنا وذرقتنا ونسائنا اوضحنا كاعطائه شيئا
 يصنعه حال كونه الاسير (طائعا) في اثنائه على اموالهم وذريرتهم ونسائهم بل (ولو) اثقن
 (على نفسه) بهد منه ان لا يهرب ولا يخونهم فيما تقدم او بغير عهد بين فيما او بغيرها
 ومفهوم اثقن انه ان لم يؤمن بتجوز خيائته ومفهوم طائعا انه ان اثقن مكرها تجوز
 خيائته في جميع ما تقدم ولو حلقوه عينا على عدمها فان قلت كيف يتصور طوعه وهو
 اسير قلت يتصور في احبوه وظنوا فيه الامانة واطلقوه يذهب حيث شاء في بلادهم
 فاجبته لكثرة زينة الدنيا مثلا (و) حرم (الغالول) بضم الغين المعجمة واصله الماء الجاري
 بين الشجر ثم نقل لاخذ شيء من الغنمة قبل حوزها لادخال الغال ما يأخذ من متاعه
 ليخفيه عن غيره وعرفه ابن عرفة بقوله اخذ ما لم يبيح الانتفاع به من الغنمة قبل حوزها اي
 ان كان الامام يقسم الغنمة قسمة شرعية والاجاز بمثابة من اخذ عين شئته نقله البرزلي اي
 ان آمن قننة ووزيلة (واذب) بضم الهمز وكسر الدال المهملة مثقلة اي الغال (ان ظهر)
 بضم فس كسر اي اطلع (عليه) ولا يمنع سهمه من الغنمة ومفهوم ان ظهر عليه انه ان جاء
 فاتباعه لا يؤدب ان كان قبل القسمة وتفرق الجيش والادب في المفهوم تفصيل ابن رشد
 ومن تاب بعد القسم واقتراى الجيش ادب عند جميعهم على قولهم في الشاهد يرجع بعد

(قوله لقد رتبه) اى الشاهد
 (قوله ويجزى) اى القال (قوله
 عنه) اى الغرم (قوله ولونهاهم
 الامام) اى الجند من أخذ
 ما يحتاجون اليه من الغنيمة
 (قوله اليه) اى الاخذ (قوله
 وظاهرها) اى المدونة (قوله
 جوازها) اى اخذ الثوب بالاسلح
 والدابة بالانية (قوله فالمنوع)
 اى على ظاهرها (قوله الاخذ)
 بعد الله - ز وكسر الخاء تنسير
 لتعادل رد المستتر فيه (قوله للغنيمة)
 - له رد (قوله مما قبل الكاف
 وما بعدها) بيان لما (قوله اليها)
 اى الغنيمة (قوله وهذا) اى قوله
 ان كثر (قوله والا) اى وان لم
 يفتقر الجيش (قوله محتاجان)
 نعت ثان لشخصين (قوله صنف)
 بفتح الفاء مشى صنف بالون
 لاضافته (قوله ويجوز) اى المبادلة
 بتفاضل (قوله كأنه) بفتح الهمز
 وشذ الذون (قوله فان تبادل بعد
 القسم) مفهوم قبل القسم (قوله
 به) اى تفاضل (قوله وجهه)
 بتفهمان مثقلا اى التعبير بخص
 (قوله بافادته) اى التعبير بخص
 (قوله عدم) اى من اخذ من
 آخر ما فضل عنه على ان يدفع له
 عوضه ما فضل عنه ثم امتنع من
 دفع ما فضل عنه فانه لا يجبر على
 دفعه (قوله عليه) اى دفع
 العوض (قوله لا اشترا كهما) اى
 المبادلة والاقراض

الحكم لان افتراق الجيش كنقود الحكم بل هو اشد لقدرته على الغرم للمحكوم عليه
 ويجزى عنه في الجيش واما الاخذ منها بعد حوزها فسرقة وستأى في قوله وحدان وسارق
 ان حيز المغنم (وجاز اخذ) شخص من المجاهدين الذين يسلم لهم من الغنيمة (محتاج)
 ظاهرة ولم يبلغ الضرورة الميعة للميعة فان كان لا يسلم لهم في جواز اخذها وعدمه قولان
 وقول اخذ المضاف افعاله قوله (نعم لا وحزاما وابرة وطعاما) ان لم يكن نعم ما بل
 (وان) كان (نعم) بفتح النون والعين اسم جمع لا واحد له من لفظه اى ابلالا وبقرا او غنما
 يذكبه ويأكل لجه ويرد جلد الغنيمة ان لم يحتج له ابن عرفة فيها ولونهاهم الامام ثم اضطرروا
 اليه جاز لهم كله ابو الحسن لان الامام اذا ذل عاص فلا يلتفت اليه (وعلقا) لادبته
 وشبه في جواز الاخذ فقال (كثوب وسلاح ودابة ليرد) بفتح المثناة وضم الراء وشذ الدال
 اى الثوب والسلاح والدابة للغنيمة بعد استغنائه عنها فهو راجع لما بعد الكاف ولذا فصله
 هو ومفهومة انه لا يجوز اخذ نحو الثوب بالانية وظاهرها جوازها فالمنوع انما هو اخذ
 بنية تلكه (ورد) الاخذ للغنيمة (الفضل) اى الفاضل عن حاجته من جميع ما اخذ
 من الغنيمة لحاجته اليه مما قبل الكاف وما بعدها (ان كثر) اى زادت قيمته عن درهم
 ومفهومة ان اليسير وهو ما يساوى درهمه لا يجب رده اليه او هذا فيما قبل الكاف فقط
 دون ما بعدها لانه يرده بعينه كالذابة والسلاح فلا معنى للكثرة والذلة فيما يرده بعينه قاله
 البستاني فان اقراض الكثير او باعه فليس له اخذ عوضه من المقترض ولا غنمه من المشتري
 وانما يأخذ الامام بقسمة على الجيش ان كان المقترض من غيرهم فان كان منهم فلا يرده
 ان احتاج له ولا يرده (فان تعذر) رد ما وجب رده وانه كان مما قبل الكاف او بما
 بعدها اسفرا الامام وتفرق الجيش (تصدق) من هو بيده (به) كله بلا تخميس كما يؤخذ من
 التوضيح على المشهور وقال ابن الموازية - قدومه حتى يبقى اليسير له ابقاؤه لنفسه
 واستبعده ابن عبد السلام بان اليسير يغتفر من قرد لا يجتمع مع غيره ابن عرفة فمما فضل من
 طعام بعد خروجه من ارض الحرب يتصدق بكثيره ولا بأس باكله يسيره الخمي والباقي
 انما يتصدق به اذا افتقر الجيش والارده للقسم ابن بشير هو كمال مجهول ما لمكة يتصدق به
 على المشهور اه (و) ان اخذ شخصان عن يسلم لهم ما يحتاجان صنف طعام كقمح وشعير
 وفضل عن حاجة كل منهما كثيرا اخذوا احتياج كل منهما لما فضل بيد الاخر تبادل
 بتفاضل كصاع بصاعين من جنس واحد (مضت المبادلة) قبل القسم الواقعة (بينهم)
 اى المجاهدين ويجوز ابتداء على المذهب لان كلاهما كانه رد ما فضل عنه للغنيمة واخذ
 الاخر منها المبادلة في الحقيقة فان تبادل بعد القسم بتفاضل فسخ وكذا ان تبادل به
 مع عدم احتياج كل لفاضل الاخر لو جوب رده للغنيمة وتبع المصنف ابن الحاجب في
 تعبيره بخصت ووجهه ابن عبد السلام بافادته عدم جبره على دفع العوض ان امتنع منه
 كعدم جبره عليه ان اقترضه لا اشترا كهما في انهما قد معاوضة فاذا لم يجز رد العوض

(قوله عن أصابه) أي وجد الطعام (قوله لمقرضه) أي الطعام حال من ضمير شيء المستتر في على مقرض طعام (قوله حاجته) أي أخذ (قوله فله) أي المقرض (قوله ذلك) أي أخذ عوضه (قوله وعلى المعروف) أي قول ابن القاسم بأنه لا شيء على المقرض (قوله لورده) أي قضاء (قوله لظن لزومه) أي الرد (قوله من طعام يملكه) صـ له رد (قوله في رجوعه) أي المقرض (قوله به) أي طعامه الذي دفعه قضاء للمقرض (قوله قيامه) أي وجوده بعينه (قوله أو مطلقا) أي وجوده به بلا شرط قيامه فان كان قائما رجع به وان كان فان رجع بمثله (قوله عن الجاري) أي الحكم المستظهر (قوله على قولها) أي المدونة (قوله من اناب من صدقته) أي المتصدق عليه الذي دفع للمصدق عوض صدقته (قوله انان لزومه) أي دفع عوض الصدقة فانه رجع بعوضه ان كان قائما (قوله وبعض القرويين) عطف على الجاري ٧٢١ راجع لقوله أو مطلقا (قوله لمقرضا)

بضم ففتح فكسر ثم لا حال من بعض القرويين أي بفتح دفع عوض المقرض ودفع ثواب الصدقة (قوله بان رد الطعام) أي عوضا عن المقرض (قوله بالجبر) أي على المقرض (قوله لمكان) أي كون وجود (قوله شرطه) أي رد الطعام في عقد المقرض (قوله وعدم الجبر) أي على دفع العوض (قوله لعدمه) أي الشرط (قوله الاول) أي شرط القيام في الرجوع (قوله الثاني) أي عدم شرط القيام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بفواته (قوله بدل) أي بدل (قوله احدهما) أي المتبادلين بالتفاضل (قوله يمنع من يده) أي من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوليته اولهما ما يده وثانيهما آخر (قوله يده) أي الآخر خير مقدم

في أحدهما ثبت مثله في الآخر لكن ان لم يعتز على ذلك حتى رد العوض في المبادلة فانه يحضى كرده في القرض ابن عرفة فيها لابن القاسم لا شيء على مقرض طعام من أصابه يملك الحرب لمقرضه التمتع لو كان الطعام قد رجع حاجته ايا ما فاقرضه بعضه لا يأخذه وقت حاجته فله ذلك وعلى المعروف لو رده مقرضه لظن لزومه من طعام يملكه ففي رجوعه به بشرط قيامه أو مطلقا نقلا بعد الحق عن الجاري بعباس يملكه قياسا على قولها من اناب من صدقته لظن لزومه وبعض القرويين مقرقا بان رد الطعام بالجبر لمكان شرطه وعدم الجبر في الصدقة لعدمه وصوب الصدقة في الاول وبعد الحق الثاني ولو رده من طعام اهل الجليش فلا رجوع له فيه مطلقا وفي جواز بدل القمح بالشعير بين أهل الجليش متفاضلا نقلا للخمى عن مضمون وابن أبي العمري المازري لو كان احدهما من غير الجليش منع الربا وفيها لا بأس بمنع من يده فتح او لم او على ما يده آخر يده منها ما ليس بيد الاول حتى يعطيه ذلك مبادلة ومفهوم بينهم امتناعها بين بعض الجليش وآخر من غيرهم وهو كذلك ان كان فيها ربا والا جازت (و) جازاى اذن للامام (بيدهم) أي الكفارة (اقامة الحد) اشترى لنا او سرقه او قتل او حراة على من فعل موجه بها لانه واجب عليه ويشعر به تقديم الجار والمجرور المفعول للاختصاص فكانه قال لا يقيم الا يبلدهم فلا يؤخره حتى يرجع لبلده (و) جاز (تخريب) لذيابهم وقطع نخل وسرق لزرعهم وشجرهم (ان انكى) أي ما ذكر بغيرهم زى كان فيه نكابة للكفار ورجيت للمسلمين (او) لم ينك (لم ترج) لهم فاجلوا في هاتين الصورتين فان انكى ولم ترج تعين التخريب او القطع او الحرق وان لم ينك ورجيت وجب الابقاء فلا تدخل هاتان الصورتان في كلامه (والظاهر) عند ابن رشد (انه) أي المذكور من التخريب والقطع (مندوب) ان لم يرج لنكابتهم وشبه في النذب عند ابن رشد فقال (كعكسه) وهو الابقاء مندوب ان رجع للمسلمين البناني انما تكلم

٩١ منج ل لما ليس بيد الاول والجملة نعت آخر (قوله منها) أي القمح والقمح والجم والعم حال من ما ليس بيد الاول (قوله حتى الخ) غاية للمنع (قوله يعطيه) أي الآخر المانع (قوله ذلك) أي الذي بيد الآخر (قوله امتناعها) أي المبادلة (قوله ربا) بان كانت في جنس ربوي (قوله من غيره) أي الجليش (قوله وهو كذلك) أي كما تقدم عن المازري (قوله فيها) أي المبادلة (قوله بها) بان كانت في جنس ربوي بفضل (قوله والا) أي وان لم يكن فيها ربا (قوله موجه) أي سبب وجوبه (قوله بها) أي بلدهم (قوله لانه) أي اقامة الحدود كره لتذكير خبره الخ علة لقوله أي اذن (قوله عليه) أي الامام (قوله به) أي الوجوب (قوله المقيد) نعت تقديم (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة التثنية أي المصنف (قوله لهم) أي المسلمين (قوله مندوب ان لم يرج) ظاهره سواء كان ينكحهم ام لا

ان رشد على صورتين اذا انكحى ولم ترج فضل القطع وان رجيت فضل الابقاء ولم ينكحكم
على ما سواهما ولعل وجهه ان ذلك لا يكون الا منكحيا (و) جاز (وط) مسلم (اسير)
في بلد العدو (زوجة وامة) له مسيتين معه ان ايقن انهما (سلمتا) من وطء سايهما
لان سيئهم المسئلة لا يهدم نكاحهما ان كانت زوجة ولا يبطل ملكها ان كانت امة وقوله
وهدم السبي النكاح في سبي المسلمين نساء الكافرين واراد بالجواز عدم حرمة اذ هو
مكروه لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه اكره ذلك لما اخاف من بقاء ذريته بارض
الحرب ومفهوم سلمتا بقية حرمة ان تيقن وطأها او ظنه واشك فيه وتيقن السلامة
بعد غيبة الكافر عليه ما فان غاب عليه افيحرم وطؤها ولا تصدق في عدمه (و) جاز (ذبح
حيوان) ما كول او غيره يحجز عن الانتفاع به أى قطع حلقومه وودجه (وعرقته) الواو
بمعنى او اوى او قطع عرقويه وظاهره وان كان لانكاحه فيه ويرى له مسلمين ولعل الفرق
بينه وبين الثعل ان هذا يمكن الانتفاع به بعد فعل ما ذكر به بخلاف القطع والتخريب
(واجوز) بضم الهمزة وكسر الهاء (عليه) اى الحيوان والواو بمعنى اى أو فعل به ما يجعل
موته ولو غير الذكاة الشرعية في التوضيح اذا حجز المسلمون عن حمل مال الكفار وعن
حمل بعض متاعهم فانهم يتلقونه ثلثا ينتفع به العدو وسواه الحيوان وغيره على المشهور
المعروف ثم قال وعلى المشهور اختلف بما اذا يترك الحيوان قال المصريون من أصحاب
الامام مالك رضي الله تعالى عنهم يعرق او يذبح او يجهز عليه وقال المدنيون منهم
يجوز عليه وكرهوا عرقته وذبحه ابن حبيب وبه اقول لان الذبح مثله والعرقبة تهذيب
اه ومثله للباحي وابي الحسن وابن عبد السلام وبه تعلم ان المصنف يرجع على قول
المصريين وهو مذهب المدققة وان الواو في كلامه بمعنى أو وأولنا كما في التوضيح
وغيره فليس المراد اجقاع الثلاثة ولا اثنين منها اذ لم يرد من قال ذلك ولا معنى لفعله
الشراح واجوز عليه عقب عرقته الخ غير صواب طنى ما هو الاتهافت اذ لو كان
يجوز عليه فما فائدة عرقته فالجميع بينهم ما عبت فالصواب ان معناه ويجوز الاجهاز عليه
ابتداء فهو عطف على ذبح وان كان تغييره الاسلوب يشعر بما قالوه لكن يتعين ما قلنا
ليطابق النقل ابن عرفة في اتلافها بالاعق دون ذبح ولا شعر او بما تيسر من ذلك
او تيسر معها سائمة رابعها ذبحها احسن وخامسها يكره كعرقته من الجهد عليها وفي
الشامل فيجهز عليه ولا يكره ذبحه وعرقته على الاصح (وفي) جواز اتلاف (الثعل)
بصامه حلة يجرق ونحوه (ان كثرت) لنكاحتهم به (و) الحال انه (لم يقصد) بان اتلافها
(عسلها) أى اخذها وكرهته (روايتان) ومفهوم ان كثرت انها ان كانت قليلة
ولم يقصد عسلها كره اتلافها ومفهوم لم يقصد عسلها انه ان قصد عسلها فلا يكره
اتلافها قلت او كثرت (وسرق) بضم فسكسراى المذبوح والمعرق والمجهز عليه وجوبا
(ان اكلا) اى استعمل الكفار في دينهم ان ياكلوا (الميتة) ولو ظنا لثلاثة عوابه تن

(قوله فضل) بفتحات مثقلا اى
ابن رشد (قوله اذ هو مكروه) على
اقوله واراد بالجواز الخ (قوله ذلك)
اى وطء الاسير زوجته او سبيته
بارض العدو (قوله حرمة) أى
وطء الزوجة والامة (قوله
وطأها) اى السبي (قوله بعدم
غيبته الخ) خبر تيقن (قوله عليه ما)
اى الزوجة والامة (قوله فى
عدمه) اى الوطء (قوله يحجز) بضم
فكسر (قوله وبه) اى قول
المدنيين صله اقول (قوله وبه)
أى كلام التوضيح صله تعلم (قوله
وهو) اى قول المصريين (قوله
وان كان تغييره) أى المصنف الخ
حال (قوله تغييره الاسلوب) اى
فى قوله واجوز عليه (قوله يكره)
أى ذبحها (قوله كعرقته) تشبيه
فى الكراهة (قوله من الجهد
عليها) على الكراهة عرقته (قوله
وكرهته) اى اتلاف الصل
عطف على جوازه (قوله كره
اتلافها) اى اتلفها (قوله فلا
يكره اتلافها) اى اتلفها

والأنظر - حرقة مطلقا لا حتمال اكلمهم أيام حال الاضطراب اليه وشبهه في الحرق فقال
 (كتناح) لهم اولاسلم (هجنز) بضم فكسر (عن حله) لبلد الاسلام وعن الانتفاع به
 فيحرق اثلا ينتفعوا به (و) جاز (جعل) بفتح الجيم اى اتخاذه ووضع وضعا اى مال
 (الديوان) بكسر الدال على المشهور وقصها على خلافه اى الدفتر والمقن على الاقل
 يجوز للامام ان يجعل ديوانا اى دفتر يجمع فيه اسماء الجند وعطاءهم وعلى الثاني يجوز
 للشخص ان يأخذ الجعل الذى رتب له الامام على خروجه للجهاد من بيت المال وكتبه
 له في الديوان ابوالحسن اذا كان العطاء حلالا ويزاد كونه محتاجا له وكونه قدر حاجته
 المعتادة لامثاله لا يزيد منها فيجوز بخلاف مرتب تدريس ونحوه فيجوز لمن هو عالم وقام
 بشرط الواقف اخذه ولو غنيا لقصد الواقف اعطاه وان كان غنيا دون مال بيت
 المال فلا يستحقه المحتاج بقدر حاجته وظاهره ولو كان مرتبا لغيره واشتراه منه لان
 الثمن الذى دفعه للبائع انما هو في مقابلة رفع يده عنه ويحتمل جواز هذا مطلقا قرر ع
 افاده عب البناني قوله ويزاد الخ لم أر من ذكره - سذين القيدين فانظرهما والذى نقله
 ابن عرفة نصه سمع ابن القاسم لا ارى قبول سلاح او فرس اعطيه في الجهاد ولا بأس به
 للمحتاج ابن رشد - لا يقول المحتاج افضل اجماعا لانه من اعلاء كلمة الله تعالى بالقوة على
 الجهاد اه وهذا يقيدان الاولى للفقن ان لا يستعين على الجهاد بغيره ولا يدل على
 تحريمه فان اراد ز انه ما شرطان في السكال ظهر كلامه وان اراد انهما ما شرطان
 في الجواز فقيسه نظروا الله أعلم قلت فرض الله جمل وعز الجهاد بالنفس والمال فقال
 جاهد واباؤكم واطفالكم ومال بيت المال انما يستحق بالحاجة اليه وكل محتاج له فيه
 حق فهو مشترك بين المحتاجين وهم غير محصورين فلا يحل لاحد الا بقدر حاجته وهذا
 مشهور بين الفقهاء فلا وجه للتوقف فيه والله اعلم البناني قول ز ويحتمل جواز
 ما يشتري مطلقا قرر ع عج الخ فيه نظرا بل هو غير صواب لان شراءه حرام كما يؤخذ
 من كلام المدونة ونصها قال مالك رضي الله تعالى عنه واذا تنازع رجلان في اسم مكتوب
 في العطاء فاعطى احدهما الاخر ما لا على ان يبرأ اليه من ذلك الاسم فلا يجوز لان الذى
 اعطى الدراهم ان كان صاحب الاسم فقد أخذ الاخر ما لا يحل له وان كان الذى
 أخذ الدراهم هو صاحب الاسم فلا يجوز لانه لا يدري ما باع قليلا او كثيرا ولا يدري
 ما تبلغ حياة صاحبه فهذا غير لا يجوز اه قلت ان كان الشراء بنقد فان كان من جنس
 المرتب فقيسه وبالفصل والنساء والا فالثاني فقط والله أعلم (و) جاز (جعل) بضم الجيم
 اى قدر من المال اى اعطاه (من) شخص (قاعد) أى متخلف عن الجهاد (ان يخرج)
 للجهاد نائبا (عنه) أى القاعد في الخروج له (ان كانا) اى القاعد والخارج (يديوان)
 واحد في التوضيح قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة لان عليهم سد الثغور
 وروى خارج لهم وروى بالم يخرج ولا يهين ان يجعل لمن ليس معهم في ديوان ليفزوه

(قوله على خلافه) اى المشهور
 (قوله على الاول) اى فتح الجيم (قوله
 وعلى الثاني) اى ضم الجيم (قوله
 من بيت المال) صلة رتب (قوله
 اذا كان العطاء حلالا) شرط
 في جواز اخذ الجعل (قوله كونه)
 أى أخذ الجعل (قوله له) أى
 الجعل (قوله وكونه) أى الجعل
 (قوله تدريس) أى من وقف
 بدليل ما بعده ما من بيت المال
 فيشترط فيه ما تقدم والله أعلم
 (قوله وظاهره) اى قوله وجعل
 الديوان (قوله دفعه) اى المشتري
 (قوله مطلقا) اى عن تقييده
 بالحاجة اليه وكونه قدر حاجته
 (قوله ولا بأس به) اى قبول
 الفرس والسلاح (قوله والاى)
 وان لم يكن من جنس المرتب
 (قوله فالثاني) اى ربا النساء
 (قوله لان عليهم) اى اهل الديوان
 الواحد (قوله سد) اى حراسة
 (قوله الثغور) اى المواضع التى
 يخشى هجوم العدو منها على بلاد
 الاسلام (قوله خرج لهم) اى
 المرتب لهم من بيت المال

وقد ذكره مالك في السبيل اجارة فرسه لمن يربط عليه او يقز عليه فلهذا اذا اجر
نفسه اشد كراهة وكان ما لا يكرهه الله تعالى اشار الى أن الاصل منع هذه الاجارة للجهل
واجيزت اذا كان يدويان واحدا لان على كل واحد منهما ما على الآخر فليس اجارة
حقيقية ١١ اللقائي أي بجهولة العمل اذ لا يدري هل يقع لقاء ام لا ولاكم مرة اللقاء فلا
فرق بين كون الجعل من العطاء او من عند الجاعل لان جهل العمل في كل منهما ويشترط
ايضا كون الخروج الجاعل عليه مرة واحدة احترازا عن الاتفاق معه على انه متى
وجب عليه الخروج خرج ثابتا عنه فلا يجوز لقوة القرار وان لا يعين الامام الجاعل
بشخصه بان عينه بوصفه بان قال أصحاب فلان أو أهل النوبة الصيفية أو الشتوية مثلا
وهو منهم فله الاستنابة فان عينه بشخصه كزيد فظاهر المدونة جوازها وقال التومني
انما يجوز باذن الامام وجند مصر أهل ديوان واحد وجند الشام أهل ديوان آخر واحد
فلا ينوب مصري عن شامي ولا عكسه وان تكون النيابة اذا خاف الخروج ومهم الغنية
للقاعد للخراج الصقلي بهذا اثنى بعض شيوخنا عن بعض القرويين ابن عرفة الاظهر
انه بينهما ويندب للخارج ان لا ينوي بغزوه الجعل فهو مكروه قاله أبو الحسن قال ودفع
بقوله فيما لان عليهم سدا للثغور اياهم من اعدائهم ان هذه معاوضة على الجهاد فكيف
يجوز فابطل هذا بقوله لان عليهم سدا للثغور فكل واحد منهما يسد مسدا آخر كالامام
اذا احدث فاعما بتخلف من معه في الصلاة والنائي ان يقال كيف جاز الجعل في البعوث
وهو غرر اذ لا يدري هل يخرج له العطاء ام لا واذا خرج هل يقل او يكثر فابطل هذا بقوله
قال مالك ربح ما خرج العطاء وربح ما لم يخرج معناه ان العطاء الذي يخرج غير معتبر
فالمعول عليه حقيقة هو ما اعطاه القاعد للخارج فان كان العطاء المكتوب غير معتبر
وهو تبسع فلا غرر ١٢ (و) جاز برابحية (رفع صوت مرابط) وحارس بحر (بالتكبير)
في حرمهم لانه شعارهم ليلانهم اراو كذا رفعه بتكبير العمد والتلبية والسر في غير هذه
افضل لقوله صلى الله عليه وسلم لا رافعي اصواتهم بالدعاء الذي تدعون بينا كذا فكم
قال فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس بالتكبير في الرباط والحرس على البحر ورفع
الصوت به في الليل او نهار ١٣ وفي المدخل يستحب وكلاهما مقيدا بان لا يؤذي الناس
في قراءة او صلاة والا فلا يجوز كما في العتبية (وكره) بضم فكسر (التطريب) أي التفتي
بالتكبير (وقتل) بضم فكسر شخص (عين) بفتح العين المهملة أي جاسوس على المسلمين
يطلع الحريين على عورات المسلمين وينقل اخبارهم اليهم وهو رسول الشر والناموس
رسول الخير ان لم يؤمن بل (وان) كان الجاسوس ذميا عندنا وحريا (أمن) بضم
الهمزة وكسر الميم مشددة لانه لا يتضمن كونه عبدا ولا يستلزمه ولا يجوز عقده عليه
ويتعين قتله الان يسلم ونقل عن سعدون ان رأى الامام استرقاقه فهو له واستشكل بانه
لا يدفع شره (والمسلم) العين (كالزندق) أي الذي اظهر الاسلام واخفى الكفر في تعين قتله

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة النون
(قوله وان لا يعين الامام الخ) عطف
على كونه (قوله وهو) أي
الجاعل منهم أي اصحاب فلان
أو أهل النوبة (قوله فان عينه)
أي الامام الجاعل (قوله جوازها)
أي الاستنابة بجعل بدون اذن
الامام (قوله هذا) أي كونهم
الغنية للقاعد صلة اقنى (قوله
انه) أي هم الغنية (قوله بينهما)
أي القاعد والخارج (قوله فهو)
أي الغزو بقصد الجعل (قوله
قال) أي أبو الحسن (قوله ودفع)
أي الامام مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله فيها) أي المدونة (قوله
رافعي) بكسر العين جمع رافع
بلا نون لاضافته (قوله اكثافكم)
بالنون أي علم وسمع دعاءكم بالرفع
صوت (قوله والا) أي وان آذى
الناس في ذلك (قوله يؤمن) بضم
الهمزة وفتح الهمزة والميم مشددة (قوله
لانه) أي تأمينه (قوله عقده) أي
الامان (قوله عليه) أي كونه
جاسوسا (قوله ونقل) بضم فكسر
(قوله بانه) أي استرقاقه (قوله في
تعين قتله) صلة كاف التشبيه

معروف كان منه للمهدي له الخ
 بيان لما دخل بالكاف (قوله وسواء
 دخل) أى الامام (قوله فان
 كانت من بعض الامام
 لا الكفرانية) مفهوم الكفرانية
 (قوله والا) أى وان كانت بعد
 دخول بلدهم (قوله لغيره) أى
 الامام (قوله قبل) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية معناه
 (قوله فان دخل بلده) مفهوم ان
 لم يدخل بلده (قوله كون)
 خبران (قوله فيها) أى هدية الطاغية
 (قوله له) أى الملك (قوله عول)
 بفحش مثقلا (قوله لجده) أى
 عجم (قوله وان كان) أى الطاغية
 الخ حال (قوله له) أى بعض الجيش
 (قوله عند الامام) تنازع فيه
 وجاعة ونقد (قوله تفصيل
 الهدية للامام من الطاغية) أى
 من دخول بلدهم وعدمه (قوله
 بين كونها) أى الهدية (قوله
 وان كان النوب الخ) حال (قوله
 وهي) أى نسيئة نوب (قوله
 حديثي) بفتح المثناة منى حديث
 بلانون لا ضائقه (قوله من
 وجوب الترك الخ) بيان اظاهر
 (قوله فلذا) أى حمل الحديثين
 على الارشاد (قوله نص) أى المصنف
 (قوله عليه) أى جواز قتالهما
 (قوله عنده) أى الامام (قوله
 ان أمن) بضم فكسر (قوله
 والا) أى وان لم يؤمن سبهم له
 اولن انزل عليه (قوله والاثنين
 والثلاثة) بيان لما دخل باسكانا

وان اظهر التوبة بعد الاطلاع عليه وقبول توبته ان اظهرها قبل الاطلاع عليه
 وسياق في باب الردة وقتل المستسر بالاستتابة الا ان يجي ثابا (و) جاز (قبول الامام)
 حقيقة او امير الجيش ان لم يكن امام (هديتم) ان كان لهم منعة وقوة لان ضعفوا
 واشرف الامام على اخذهم فقصدا والتوهين بما قاله في الشامل (وهي) أى الهدية
 (له) أى الامام خاصة (ان كانت) الهدية (من بعض) من الحريين للامام (الكفرانية)
 بينه وبينهم او مكافاة له اول جابدها او نحوها وسواء دخل بلد العدو ام لا فان كانت
 من بعض الامام لا الكفرانية ففي المصنفين بالاختصاص ان كانت قبل دخول بلدهم
 والافقية ومفهوم قوله انه ان كانت من بعض اغيره لكفرانية فيختص بهم المسلم
 بالاولى من الامام دخل بلدهم ام لا ولا يعد كونهم من بعض مسلم غير الامام لا الكفرانية
 وانظر ما حكمها ان اتفقت (و) هي (في) أى لمصالح جميع المسلمين (ان كانت) الهدية
 (من الطاغية) أى ملكهم للامام لانه الحدث عنه قبل وقوله (ان لم يدخل) الامام (بلده)
 أى العدو كانت اقربا ام لا فان دخل بلده فغنيمة كانت لكفرانية ام لا والظاهر ان
 وجه عدم مراعاة كون هدية الطاغية لكفرانية كون الغالب فيها الخوف من الملك
 وجيشه فلذا لم تكن له قاله احمد وعول عليه عجم دون ما لجده واراد بالطاغية هنا ملك
 الكفار مطلقا وان كان في الاصل ملك الروم خاصة وسكت المصنف عن هدية الطاغية
 لبعض الجيش وهي ان كانت لكفرانية دخل الامام بلد العدو وقام لا فان كانت لوجاعة
 ونفاذ كلمة عند الامام فيفصل فيها تفصيل الهدية للامام من الطاغية افاده وبوالذي
 في حاشية جده عجم وارضاء ابو زيد القاسمي انما فرق في البيان بين كونها اقربا او غيرها
 اذا دخل بلدهم فان لم يدخل فهي في كانت من الطاغية او غيره فلو قال وهي في
 ان لم يدخل بلدهم والافقية له ان كانت من بعض الكفرانية وغنيمة ان كانت من
 الطاغية لوفى بهذا اه وهو ظاهر كما يعلم من كلام البيان وثقله الخط (و) جاز (قتال
 روم وترك) كقاراي اذن نفسه فيصمدق بوجوبه وفي نسيئة نوب بدل روم ويراد بهم
 الحبشة وان كان النوب في الاصل غيرهم وهي صواب كما في الخط وقصد المصنف بها
 الاشارة الى ان حديثي اتركوا الحبشة حينما تركوكم واتركوا الترك ما تركوكم ليس
 مع مولايم سما على ظاهرهما من وجوب الترك وحرمة القتال وانما المراد بالانهم فيهما
 الارشاد فقط فلا ينافي الجواز فلذا نص عليه وان قتال غيرهم في ذلك الزمان اولي اولم
 نصح عنده تلك الآثار واما الروم فلم ير دالهم عن قتالهم حتى يعنى بانص على جواز
 قتالهم (و) جاز (احتجاج عليهم) أى الكفار (بقرآن) ظاهره ولو كثر ان امن سبهم له
 ولمن اترك عليه والاحرم والمراد بالاحتجاج تلاوته عليهم لعلمهم بوجوبهم لا الحاجة التي
 يقول المصنف بالحجة فيها لانهم غير قائلين به حال تلاوته عليهم (و) جاز (بعث كتاب)
 لهدو (فيه كالأية) والايتين والثلاثة وعبر ابن عبد السلام بالآيات فيشملى اكثر

من ثلاث وكذا فيه حديث شاهد عليهم ان امن سبهم وامتهنهم (و) جاز (اقدام الرجل) من المسلمين (على) قتال عدد (كثير) من الكافرين (ان لم يكن) اقدامه (ليظهر) به (شجاعة) بان كان بقصد اعلاء كلمة الله تعالى (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ما جع بلواز اقدام كما يفيد من نقل المواق لا الى الشرط كما هو ظاهره بشرط الجواز قصد الاعلاء والتقرب لا ما يعطيه لفظه الشامل لعدم قصد بالكلية ويشترط ايضا ان يعلم او يظن تأثيره فيهم فيجوز له اقدام ولو علم ذهاب نفسه (و) جاز لمن يقين الموت وتعارضت عليه اسبابه (انتقال من) سبب (موت) كحرق مركب هو بها (السبب) آخر) كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة عوم (ووجب) الانتقال (ان رجى) به ولو شكا (حياة) مستقرة (او طولها) اى الحماية ولو يحصل له ما هو اشد من الموت المجل لان حفظ النفس واجب ما يمكن او كان منقوذا مقتل واقام ابو الحسن من هذه ما في سماع عبد الملائك من قطع من اكلت الا كلمة بعض كفه خوف اكلها جميعه ما لم يخف الموت من قطعه احمد ويؤخذ منها ايضا ان من فعل به ما لا يعيش معه لا يجوز سقيه ما يجعل موته ونص عليه البرزى ومثل سقيه ضرره بتكوميته في لبته كما يفعل بالخوزق والمكسر ما لم يكن قتلهم قصاصا وحدهم السيف ففعل بهم ما ذكر ظلمنا فينبغي جوازه اه عب وشبهه في الوجوب فقال (كالنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الامرى) الصالحين للقتال من الكفار قبل قسم الغنيمة (بقتل) لمن يجوز قتله (او من) بفتح الميم وشهد الثون اى عتق وتخليه سبيلا لمن قلت قيمته وتحسب من الخمس (او فداء) بمال من الكفار اكثر من قيمته او باسرى مسلم عندهم وتحسب قيمته من الخمس ويجعل الفداء في بيت المال وقال مضمون انما يقضى باسرى المسلمين (او) ضرب (جزية) على من يعصى ضربها عليه وتحسب قيمته من الخمس هذا هو الذى صرح اللخمي في الثلاثة به ونقله الخط والذى نص عليه ابن رشد ان الثلاثة من رأس المال ويجعل الفداء في الغنيمة ورجحه بعض الشيوخ (او استرقاق) فيمن يجوز استرقاقه وهو من جله الغنيمة وهذه الوجوه الخمسة بالنسبة للرجال المقاتلين واما الذراري والنساء فليس فيهم الا الاسترقاق والمقادة فن قتل فن رأس الغنيمة ومن رقى يقسم ومن فدى او ضربت عليه الجزية او من عليه فن الخمس افاده الخط عجب معنى قوله من الخمس ان قيمة هؤلاء الثلاثة تحسب من الخمس المعدا لصالح المسلمين لكن في كلام ابن رشد ما يفيد انهم لا تحسب منه وتكون على الجميع وان الفداء يجعل في الغنيمة فيخمس (ولا يجمعه) أى استرقاق الاسيرة الكافرة (جل) منها (:) جنين (مسلم) بان تزوجها ككافية مسلم بارض الحرب وسبيت حاملا منه او اسلم زوجها الكافر وسبيت حاملا وقد احبلها قبل اسلامه او بعده فالحنين مسلم في الصور الثلاثة تبعا لايه وترقى في جميعها (ورق) بضم الراء وشهد القاف اى الجل (ان حلت) امه (به بكفر) من ابيه ثم اسلم ككافي الصورة الوسطى

(قوله وكذا) اى الكتاب الذى فيه قرآن في جواز بعثه اليهم (قوله فيه) اى كتاب فيه حديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بان كان بقصد اعلاء كلمة الله تعالى) تصوير لمنطوق الشرط والاقتصار في مقام البيان بقيد الحصر فاذا عدم جوازه حيث لا يثبته (قوله لا الى الشرط) اى ان لم يكن ليطهر شجاعة (قوله بشرط الجواز) قصد الاعلاء تفريع على التصوير السابق (قوله واقام) اى اخذ (قوله من قطع الخ) بيان لما (قوله الا كلمة) بفتح فكسر كافى القاء وس داه معروف (قوله بعض كفه) تناسخ فيه قطع واكت (قوله جميعه) اى الكف (قوله من قطعه) اى بعض الكف (قوله فعل) بضم فكسر (قوله الثلاثة) اى المن والفداء وضرب الجزية (قوله فن قتل) بضم فكسر (قوله ورق) بضم الراء (قوله فدى) بضم فكسر (قوله ضربت) بضم فكسر (قوله من) بضم ففتح مثقلا (قوله ككافية) حال (قوله او اسلم الخ) عطف على تزوجها

لان حملت به حال اسلام اليه كافي الطرفين (و) وجب (الوفاء بما) أي الشرط الذي
 (فتح انسا) الحصن والبلد (ب) سبب اشتراط (ه) بعضهم أي المحاربين كافتح على
 ان تؤمنوني على فلان رأس الحصن فالرأس مع القائل آمنان لانه لا يطلب الامان لغيره
 الامع طلبه لنفسه وكذا على اهلي او عشرة من اهلي فان قال على الفادرهم من مالي
 اخذها من مالي عينا كان او عرضا وان لم يف به افليس له غيره فان قال من دراهمي
 ولا دراهم له فلا شيء له وماله في قاله في النواذر (و) وجب الوفاء (بأمان الامام) وفاء
 (مطلقا) أي عن التميمية يناد الساطان المؤمن فيكون مؤتمنا في بلاد جميع سلاطين
 المسلمين هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها وقال ابن الماجشون يختص ببلاد
 المؤمن ابن عرفة في كون حكمه مع ساطان آخر غير الذي آمنه كالذي آمنه وكونه حلالا
 له مطلقا قول مالك فيها مع غيرها ونقل اللخمي مع الصقلي عن ابن الماجشون وسواء قيد
 الامام صلحه او اطلقه وسواء كان قبل الفتح او بعده انظر التوضيح والمواق ويكني
 اخبار الامام بانه آمن واما غيره فيشترط شهادة بينة على تأمينه وشبهه في وجوب الوفاء
 فقال (ك) المسلم (المبارز) لكافر على شروط فيجب وفاؤه بالشروط (مع قرنه) بكسر
 القاف أي مثله في القوة وتجوز باذن الامام العدل ابن عرفة مصنفون قال لمع عن
 مالك رضي الله تعالى عنه ما ان دعى العدو للمبارزة فاكره ان يبارزه احد الا باذن
 الامام واجتماده ابن حبيب قال اهل العلم لا بأس بالمبارزة باذن الامام رب رجل ضعيف
 يقتل فيه الناس الخط عن ابن وهب في سماع زوان وجوب استئذان الامام
 في المبارزة والقتال اذا كان عدلا وارتضاء ابن رشد واقصر عليه المواق ولا يقتله
 غير من بارزه لان مبارزته كالعهد على ان لا يقتله الا من بارزه لكن لومة قسط المسلم لم يوارد
 الحربى الاجهاز عليه منه المسلمون منه على الصحيح بغير قتله ان امكن والافيه قاله
 البساطي والشارح وهو المعقد وهو قول اشهب ومصفون وابن حبيب وقال ابن القاسم
 لا بد ان يحال ابن عرفة ابن حبيب لا بأس ان يعضد المبارزان خيف قتله وقيل
 لا اجل الشرط ولا يجنبنا لان العلي ان اسره وجب عليه ان نستنقذه منه المواق هذا
 ما يجب ان يكون به القموي في المشارق القرن بكسر القاف جمعه اقرا الذي يقارنك
 في بطش أو شدة أو قتال أو علم فاما الذي في السق فقرة بالفتح وقرين وجمعه قران (وان
 اعين) بضم فكسر الكافر المبارز لمسلم من واحد او جماعة (بأذنه) أي الكافر المبارز
 (قتل) بضم فكسر أي المعان (معه) أي معينه وبغير اذنه قتل المعين وحده وتولى المعان
 مع قرنه على ما دخل معه عليه (وان) أي المسلم الذي (خرج) للمبارزة حال كونه (في
 جماعة) مسلمين (امثلها) من الحربيين من غير تعيين شخص لا تخرب وز عند مناشبة
 القتال كل واحد من المسلمين لكل واحد من الكافرين (فاذا فرغ) احد المسلمين (من
 قرنه) بقتله فتجوز له (الاعانة) لمسلم آخر على قرنه نظر الخروج الجماعة للجماعة فكانت كل

(قوله آمنان) بعد الهمز وكسر
 الميم (قوله وان لم يف) أي ماله
 (قوله بها) أي الالف (قوله
 فيكون) أي الحربى الذي آمنه
 ساطان (قوله مؤتمنا) بفتح الهمز
 والميم مثقلا (قوله المؤمن) بفتح
 الهمز وكسر الميم مثقلا (قوله
 حكمه) أي المؤمن بالفتح (قوله
 وتجوز) أي المبارزة (قوله رب
 رجل ضعيف) أي يارز بلا اذن
 الامام (قوله يقتل) بضم الميم وفتح
 التاء (قوله اذا كان) أي الامام
 (قوله بغير قتله) أي الحربى صلته
 منع (قوله ان امكن) أي معنه
 بغير قتله (قوله والا) أي وان لم
 يمكن منه بغير قتله (قوله نيمه) أي
 أي قتله (قوله من واحد) صلته أعين
 (قوله عليه) أي عبدة

جماعة بمنزلة قرن واحد وقضية على وجزة وعبيدة بن الحرث بن عبد المطلب رضى الله
 تعالى عنهم بارزوا يوم بدر الوالد بن عتبة وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقتل على
 الوالد بن عتبة وقتل جزرة عتبة بن ربيعة واماشية بن ربيعة فضرِبَ عبيدة فقطع رجله
 فمكر عليه على وجزة فاستنقذه من شيعة وقتلاه قاتله قت وسالم والذي في السيرة
 ان عبيدة بن الحرث بن المطالب بن عبد مناف والمطلب عم عبد المطلب راجع غزوة بدر
 فلو عين لكل واحد واحد فلا يجوز لاحدهم اعانة غيره بل يمنع من قتله فقط وهذه
 دخلت في قوله كالمبارز مع قرينه لشعوله مبارزة واحد لواحد فقط وجماعة لجماعة كل
 واحد لواحد افاده عب البناني ابن حجر اختلفت الروايات في عتبة وشيبة ايم العبيدة
 وجزة والا كثر على ان شيعة لعبيدة وعتبة لجزرة وعكسه لابن اسحق وفي ابن عرفة عن
 رواية البرازان عليا بارز شيعة وعبيدة بارز لوليد خلاف مالا كثر وما ذكره عن السيرة
 من ان عبيدة عطلي لامن بن عبد المطلب هو الصواب كما ذكره ابو عمر في الاستيعاب وابن
 حجر في الاصابة والفتح قال فالثلاثة المسلمون من بن عبد مناف والثلثة المشركون من
 بن عبد شمس لان شيعة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف وعتبة هو اخوه والوالد بن
 عتبة والله اعلم (واجبروا) بضم الهمز وكسر الموحدة اى الكفار المنصفون بخص
 ومدينة او القادمون ارض الاسلام نحو تجارة اذ انزلوا يمان على حكم شخص معين
 وحكم فيهم بحكم قابوه فيجبرون (على) تنفيذا (حكم من) اى الشخص الذى (نزلوا) اى
 الكفار من حصنهم او بلدهم او سفينتهم (على حكمه) فيهم اذا انزلهم الامام على حكم
 احد غيره وان كان لا يجوز له ابتداء انزال بنى قريظة كان على حكم النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم حكم فيهم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه خصوصية لطبيب قلوب الانصار
 الاوس لانهم كانوا ايمهم على ان الخط نقل عن عياض جوار انزالهم على حكم غير
 الامام بعد نقله ان الامام لا ينزلهم على حكم غيره (ان كان) من نزول على حكمه (عدلا)
 في الشهادة على انها شرط في كل حكم عام كان او خاصا ابن عرفة ولو حكموا عبدا
 او ذميا او امرأة او صبيا عاقلين عالمين بهم لم يجوز وحكم الامام وقال عياض من يجوز
 تحكيمه من اهل العلم والفقهاء والديانة (وعرف) من نزول على حكمه (المصلحة) للمسلمين
 (والا) اى وان لم يكن عدلا عارفا بالمصلحة فان كان فاسقا او جاهلا بالمصلحة صح حكمه
 و (نظر الامام) فيه فان رآه صوابا امضا والارد وان كان صبيا او امرأة او ذميا
 لم يصح حكمه ويحكم الامام فالعدالة بمعنى عدم التمسك بشرط في الجواز لا في الصحة
 وبمعنى البلوغ والحريية والمذكورة شرط في الجواز والصحة معا فكل المصنف مجمل
 وفي الجواهر ان حكمه وفاقا صح ثم نظر الامام وان حكمه واسبابا او امرأة
 لم يصح حكمه وشبه في نظر الامام فقال (كأين غيره) اى الامام من اضافة المصدر اشاءه
 ومفعوله قوله (اقلما) اى عددا كثيرا لا ينصرف الا بهم وان لم يكن احد الاقاليم السبعة

(قوله فاستنقذه) اى عبيدة (قوله
 وقتلاه) اى شيعة (قوله وان كان
 لا يجوز له ابتداء) حال (قوله
 وانزال بنى قريظة الخ) بضم
 القاف وفتح الراء بجواب ما يقال
 كيف لا يجوز انزالهم ابتداء
 على حكم غير الامام وقد انزل
 النبي صلى الله عليه وسلم لم ين
 قريظة على حكم سعد رضى الله
 تعالى عنه (قوله الاوس) بدل من
 الانصار (قوله عاما) اى فى حكمه
 كقاضى الجماعة (قوله او خاصا)
 اى فى حكمه كقاضى النكاح
 (قوله فاعاد الخ) تقرير على
 قوله فان كان فاستنقذه الخ وقوله
 وان كان صبيا او امرأة الخ (قوله
 حكموا) بشد الكاف (قوله
 وان لم يكن احد الاقاليم السبعة)
 مبالغة

(قوله الهند) هذا هو الاول (قوله والحجاز) الثاني (قوله ومصر) الثالث (قوله ومنها) أي اقليم مصر (قوله بابل) بموحدين
الرابع (قوله والروم والترك) الخامس (قوله وياجوج وماجوج) السادس (قوله والصين) السابع (قوله تأمينه) تفسير
لفاعل يجوز المستتر فيه (قوله ويضى الخ) لازم لجوازه ابتداء ٧٢٩ (قوله انهما) أي التأويلين (قوله فين سوى
الامام) أي تأمينه (قوله بان كان

حو الخ) تصوير لمن استوفى
شروطه (قوله وذ كرهما) أي
التأويلين (قوله فيه) أي تأمين
مستوفى شروطه (قوله لان
تأمينه) أي مستوفى شروطه
(قوله فيه) أي تأمين مستوفيا
(قوله ولم يذكره) أي تأمين
مستوفيا (قوله فيها) أي المدونة
(قوله واقتصر) أي فيها (قوله
ونصها) أي المدونة (قوله جائز)
أي ماض (قوله عقله) أي عرف
العبي الامان (قوله غيره) أي
مالك (قوله فيه) أي امان المرأة
(قوله وحله) أي قول عبد الملك
(قوله ذكرهما) أي التأويلين
(قوله فيان) أي ظهر (قوله
انهما) أي التأويلين (قوله
عامين) أي فين سوى الامام ولو
مستوفيا لشروطه (قوله وان
معناهما) أي التأويلين (قوله
هل يضي) أي يجوز (قوله وليس
معناهما) أي التأويلين (قوله علم)
بضم العين (قوله في التوضيح) خبر
لما قبله (قوله هذا) أي كلام ابن
عبد السلام (قوله لاقتضاء قوله)
أي ابن الحاجب الخ علة لقوله
خلاف (قوله جوازه ابتداء)

وهي الهند والحجاز ومصر ومنها الشام والمغرب بدليل اتحاد المقات والدبة وبابل
والروم والترك وياجوج وماجوج والصين (والا) أي وان لم يؤمن غير الامام
اقلها بان أس عدها محصورا (فهل يجوز) تأمينه ابتداء ويضى ولا نظر للامام فيه
(وعليه) أي جوازه ابتداء (الاكثر) من شارحها (او) لا يجوز ابتداء ولكن (يضى)
ان امضاء الامام طئي ظاهر كلامه انهما فين سوى الامام ولو مستوفيا لشروط التأمين
بان كان حراما لعل بالفاذ كراؤ ذكرهما في توضيحه فيه وحده وليس كذلك لان
تأمينه لازم على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن المايجون ينظر فيه الامام
ولم يذكره فيها واقتصر على تأمين المرأة واليه بدو العبي ونصها مالك رضى الله تعالى عنه
أمان المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى أمان العبد والعبي اذا عقله وقال غيره ينظر
فيه الامام اه ابو الحسن ابن يونس اصحابنا جملوا قول الفقيه وهو عبد الملك على وفاق
قول مالك رضى الله عنه وحله عبد الوهاب على الخلاف وكذا ذكرهما ابن عرفة فيبان
انهم مالى سامعين كما يظهر من عبارة المصنف ولا في خصوص مستوفى الشروط كما في
توضيحه وان معناه سهل يضي ابتداء ويلزم او يضي ان امضاء الامام وليس معناهما
هل يجوز ابتداء او لا يجوز ولكن يضي ان وقع لان كلام عبد الوهاب ليس في ذلك كما
علم من كلام ابن يونس وقد عزا الباجي لعبد الوهاب لزوم امان العبد على مذهب مالك
رضى الله تعالى عنه وصرحوا في تأويل الوفاق بأنه بالتصديق فان قلت فهل يجوز ذلك
ابتداء ولا قلت عبرت المدونة بالجواز لكن قال ابن عبد السلام كلامها محتمل لارادة
الجواز بعد الوقوع لا اباقة القيد عليه ابتداء وكذا قول غير ابن القاسم فيها محتمل
ابن حبيب لا ينبغي اغتر الامام التأمين ابتداء وان وقع نظر الامام في التوضيح هذا خلاف
ظاهر كلام ابن الحاجب لاقتضاء قوله وكذلك جوازه ابتداء وهذا ظاهر المدونة فقيها
ويجوز امان المرأة والعبد والعبي ويحتمل انه يضي ان وقع واختلف في كلام ابن حبيب
هل هو موافق او مخالف لها اه وبهذا قرأ الشارح في صغيره وصدر به الخط واليه أشار
في الشامل بقوله وهل لغيره ذلك ابتداء وهو ظاهرها أول تأويلان اه وهذا امثل
ما يجعل عليه كلام المصنف وان لم أره هذين التأويلين لغيره اه البنانى كلام المصنف
يحتمل تقريرين ذكرهما الخط احدهما انه اشارة لقوله مالك رضى الله تعالى عنه امان
المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى أمان العبد والعبي اذا كان يعقله وقال غيره ينظر
فيه الإمام ابن يونس جعل عبد الوهاب قول الفقيه خلافا وجعله غيره وفاقا ويرد على هذا

٩٢ مخ ل مفعول اقتضاء (قوله وهذا) أي جوازه ابتداء (قوله وبهذا) أي جوازه ابتداء ملة قرر (قوله ومثله
به) أي الجوازه ابتداء (قوله وهل لغيره) أي الامام (قوله ذلك) أي التأمين (قوله وهو) أي جوازه ابتداء لغيره (قوله ظاهرها)
أي المدونة (قوله وهذا) أي جوازه ابتداء لغير الامام (قوله امثل) أي أولى (قوله وان لم أر الخ) حال (قوله ويرد) بفتح فكسر

(قوله انهما) أي التاويلين (قوله لشروطه) أي التامين (قوله انهما المتقدم) أي قولها مالك أمان المرأة جز ابن القاسم وكذلك عندي أمان العبد والصبي اذا عقله وقال غيره ينظر فيه الامام اه فهذا صريح في أن محل التاويلين تأمين من لم يستوف الشروط (قوله وقول ابن بشير) عطف على نصم (قوله لا يقبل هذا) فيه أنه قد قبله وخرجه كما تقدم (قوله انه) أي المصنف (قوله أشار) أي بقوله والافهـل يجوز الخ ٧٣٠ (قوله ويحتمل) أي كلام المدونة (قوله يجوز ان وقع) أي لا ابتداء

التقرير أمران أحدهما أنه يقتضي انهما في تأمين من سوى الامام ولو مستوفيا لشروطه وليس كذلك لنصص المتقدم وقول ابن بشير المشهور ان من كملت فيه خمسة شروط الاسلام والعقل والبلوغ والحزبية والذكورية فتأمينه كتابتأمين الامام اه الامر الثاني ان ظاهره يقتضي ان معناهما هل يجوز ابتداء أو لا يجوز وليس كذلك بل معناهما هل يفتي ابتداء ولا يفتي الاباضة الامام كما علم مما تقدم وليس فيه ما تعرض لجوازه وعدمه وأما تعبيرها بالجواز فقال ابن عبد السلام يحتمل أنه أراد به المضي بعد الوقوع لا اباحة الاقدام ابتداء وكلام المصنف لا يقبل هذا والتقرير الثاني انه أشار بقوله في توضيحه نص ابن حبيب على انه لا ينبغي التأمين من غير الامام ابتداء وهو خلاف ظاهر قوله يجوز أمان المرأة والصبي والعبد ان عقل الامان ويحتمل يجوز ان وقع ولذا اختلف في كلام ابن حبيب هل هو وفاق لها أو خلاف وهذا ظاهر كلام المصنف وجواز التأمين أو مضيه اذا كان (من مؤمن) بفتح الهمزة وشد الميم كسورة (هـ) كذلك أي عاقل الامان ان كان بالغاً ذكراً حراً مطيعاً الامام بل (ولو) كان (صغيراً أو امرأة أو رقاً) وخارجاً على الامام العدل وكان مسلماً وغير خائف من الحريين (لا) ان كان (ذمياً) لان كفره يجعله على سوء نظره للمسلمين (و) لان كان (خائفاً منهم) أي الحريين في جواب الاستفهام (تاويلان) فهو راجع لما قبله لا فلو قدمه عليها لكان احسن وقوله ولو صغيراً يقتضي ان ما قبل المبالغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك وكذا الخارج لا خلاف فيه وانما هو في الصبي المميز والمرأة والعبد ان كان عدلاً وعرف المصلحة ولا انظر الامام واما الحر البالغ المسلم ولو خارجاً فيجوز تأمينه ويمضي على المشهور ولو خبيساً لا يستل عنه ان غاب ولا يشاوران حضر (وسقط القتل) عن الحربي بتأمينه من الامام أو غيره وامضاء قبيل الفتح بل (ولو بعد الفتح) هذا قول ابن القاسم وابن المواز وقال مصنفون لا يجوز تأمينه قتله ويجوز غيره فالخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح اغما هو بالنسبة لغير المؤمن وأما ما هو فليس له قتله اتفاقاً كذا في التوضيح والخط ومقتضى نقل المواق عن ابن شبراق الخلاف في تأمين غير الامام بالنسبة لاقتل وكذا غير القتل ان كان التامين قبل الفتح لا بعده فيسقط القتل فقط لا القداء والحزبية والاسترقاق فيرى الامام رايه فيه واقصر على القتل مع انه لا خصوصية له حيث وقع التأمين قبل الفتح للمبالغة على ما بعده اذ لا يسقط حينئذ الاهود دون غيره ثم الامان يكون (بلفظ أو إشارة مفهومة) أي

(قوله ولذا) أي احتمال كلامها الجواز ابتداء والجواز بعد الوقوع صـ لـه اختلف (قوله لها) أي المدونة على الاحتمال الثاني (قوله أو خلاف) أي على الاحتمال الاول (قوله وهذا) أي التقرير الثاني (قوله كذلك) أي مؤتمن في كسر ما قبل آخره منقلاً (قوله فهو) أي تأويلان الخ تفريع على قوله وجواز التأمين أو مضيه اذا كان من مؤمن الخ وكان مسلماً غير خائف الخ (قوله فلو قدمه) أي تأويلان (قوله عليها) أي لا (قوله هو) أي الخلاف (قوله ان كان) أي الحر البالغ الطائع أو الخارج (قوله والا) أي وان لم يكن عدلاً عارفاً بالمصلحة (قوله وامضاء) أي الامام تأمين غيره (قوله قبل الفتح) صـه تأمين (قوله مؤتمنه) بفتح الهمزة وكسر الميم منقلاً أي بعد الفتح (قوله ويجوز) أي قتله (قوله لغيره) أي مؤتمنه (قوله فالخلاف الخ) تفريع على قوله وقال مصنفون لا يجوز تأمينه قتله الخ (قوله اغما هو) أي الخلاف (قوله وأما هو) أي المؤمن (قوله

وكذا) أي القتل في الخلاف في سقوطه بالتأمين (قوله غير القتل) أي الاسترقاق والحزبية والقداء شأنها (قوله واقصر) أي المصنف (قوله مع انه لا خصوصية له) أي القتل (قوله للمبالغة على ما بعده) أي الفتح عليه لاقتصره على القتل (قوله حينئذ) أي كون التأمين بعد الفتح (قوله الا هو) أي القتل (قوله دون غيره) أي القتل

(قوله وان قصد المسلمون بها) أي الإشارة ضربه أي العدة ومبالغة في انعقاد الامان بها (قوله فهو) أي قوله بلفظ الخ فترجع إلى قوله الامان يكون بلفظ (قوله فيفيد) أي كونه صلة ٧٣١ لتأمين (قوله الاولى) بضم الهمزة كونه

بلفظ الخ (قوله تنازعهما) أي تأمين وسقط (قوله فيه) أي بلفظ (قوله من اشتراط قصده) أي التأمين بيان لما (قوله من عدم اشتراطه) أي قصد التأمين بيان لما (قوله بجعل) صلة يجمع (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله اذ يفيد) أي تعليقه بسقط (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله او مضيه) عطف على جواز (قوله فهو) أي قوله ان لم يضرب فربيع على قوله وشرط جواز التأمين من الامام الخ (قوله أن لا يكون) أي الامان (قوله على المسلمين) صلة ضربا (قوله أمن) بفتحات متعلا (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله الشرط) أي عدم المضرة (قوله بان كان) أي المؤمن بالفتح (قوله له) أي صحتون (قوله وهو) أي غشيل للاشراف على فتح الحصن (قوله على اصله) أي قول صحتون زقوله من ان التأمين بعد الفتح لا يصح بيان لاصله (قوله ولا ياتي) أي الغشيل بالاشراف على الفتح (قوله من صحت) أي التأمين (قوله بعده) أي الفتح بيان لمذهب ابن القاسم (قوله في اسقاط القتل فقط) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي مسقطا القتل وغيره (قوله الثاني) أي كونه تأمينا مطلقا (قوله ومادام الذي امن) بضم فكسر متعلا عطف على قبل الفتح (قوله في شروطه) أي التأمين (قوله ولم نقصده) أي التأمين حال (قوله وأمنوا) بفتحين متعلا (قوله قولي) بفتح اللام من قول بلان لاضافته (قوله حاله) أي التأمين

شأنهم فهم العدو والامان منها وان قصد المسلمون بها ضربه كفتحنا المصحف وحلفنا ان نقتلهم فقاموا تأميننا فهو صلة تأمين فيفيد فائدتين كونه بلفظ الخ وسقوط القتل به وتعليقه بسقط لا يفيد الاولى ويحتمل تنازعهما فيه واعمال الثاني في اقله لقربه والاول في ضميره وحذفه لانه فضلة الثاني قوله وان قصد المسلمون ضربه الخ داخل في قوله وان ظنه سري الخ ومعنى كونه تأمينا انه يعصم دمه وماله لكن يخبر الامام بين امضائه ورده لما منه وبهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصده وما في المواق من عدم اشتراطه بجعل ما في التوضيح على التأمين المنعقد الذي لا يرد وما في المواق على ما يخبر فيه الامام والله أعلم قوله وتعليقه بسقط الخ فيه نظرا اذ يفيد الاولى أيضا لان السقوط المذكور هو ثمرة التأمين وتبجته وشرط جواز التأمين من الامام او غيره او مضيه (ان لم يضرب) التأمين المسلمين بأن كانت فيه مصلحة لهم أو لم يحصل به مصلحة ولا مضرة فهو راجع لقوله وبأمان الامام الخ ففي الجواهر وشرط الامان أن لا يكون على المسلمين ضررا فلو أمن جاسوسا او طليعة او من فيه مضرة لم ينعقد ولا تسترط المصلحة بل عدم المضرة ثم قال فلو فقد الشرط بأن كان عمنا او جاسوسا او طليعة او من فيه مضرة لم ينعقد وأما غشيل الشارحين المضرة بقولهم كاشف افهم على فتح حصن الخ فهو لسحتون عزاء جميع من وقفنا عليه له وهو على أصله من ان التأمين بعد الفتح لا يصح ولا ياتي على مذهب ابن القاسم من صحت به بعده لانه اذا صح بعده فاسرى قبله لكن بقي الظاهر في حكمه بعد الاشراف هل هو كما بعد الفتح في اسقاط القتل فقط أو تأمينا مطلقا والظاهر من كلامهم الثاني ابن بشر لما ذكر الامان هذا كله اذا كان الامان قبل الفتح ومادام الذي أمن مقنعا ابن عرفة في شروطه وكونه قبل القدرة على الحربين افاده طئي (وان ظنه) أي التأمين (سري) من غير اشارة منا ولم نقصده كقولنا الرئيس هر كب العدو وارج قائمك أو مفرس أي لا تخف ظنه تأمينا (لجاء) الحربى اليه نامعقد اعلى ظنه (أو مضى) الامام (الناس عنه) أي التأمين (فهموا) بفتح الصاد المهملة أي خالفوا نهي الامام وأمنوا (أو نسوا) بضم السين المهملة أي الناس نهي الامام وأمنوا (أو جهلوا) أي لم يعلموا نهي أو وجوب امتناله وحرمة مخالفته فاقنوا (أو) آمن ذي سرييا و (جهل) الحربى (اسلامه) أي اعتقه اسلام الذي امنه هذا أحد قولى ابن القاسم واختاره ابن الموارز والقول الآخر انهم في واختاره النعمى (لا) ان علم الحربى انه ذي وجهل أي اعتقه (امضاه) أي تأمين الذي فلا مضى ويكون فيما وجواب ان ظنه سري وما عطف عليه (امضى) بضم الهمزة وكسر الضاد المجهة أي التأمين أي أمضاه الامام ان رآه مصلحة للمسلمين (أو ورد) بضم الراء وشد الدال أي الحربى (لحله) أي التأمين الذي كان به حاله وان لم يأمن

ومادام الذي امن) بضم فكسر متعلا عطف على قبل الفتح (قوله في شروطه) أي التأمين (قوله ولم نقصده) أي التأمين حال (قوله وأمنوا) بفتحين متعلا (قوله قولي) بفتح اللام من قول بلان لاضافته (قوله حاله) أي التأمين

فيه على نفسه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه ابن راشد هذا هو المنقول لا قول ابن الحاجب
 لما منه صدقه بما اذا كان قبل التأمين بمحل خوف فانه لا يرد لحيث يأمن بل له قبل
 التأمين طئي نصوص المذهب كلها على الرد لما منه من نصوص ابن الحاجب ولم أر من
 خالف في ذلك الا الباجي حيث قال اهل هذا يجوز من قاله من اصحابنا والصواب عندي
 ان يرد الى مثل حاله التي كان عليها قبل التأمين اه فان ترى انه اختاره وهو معروف
 بأنه خالف فيه قول الاصحاب اه البناءي قلت وفيه نظر فان الباجي فهم عبارة الاثمة على
 التجوز وهو متبع في فهمه (وان أخذ) بضم فكسر الحربي حال كونه (مقبلا) بضم
 فسكون فكسر اي حاله اقبله المتناصلة أخذ (بارضهم) أي الكفاد (وقال) الحربي
 المأخوذ بارضهم (جئت) لكم (أطلب الامان) منكم (او) أخذ (بارضنا) ومعهم سلع
 ودخلها بلا تأمين (وقال) الحربي المأخوذ بارضنا جئت لتجرو (ظننت انكم لاتعترضون)
 بفتحات مثقلا حذفته منه احدي التأمين للتصنيف (لتاجر او) أخذ (بينهما) اي ارضي
 المسلمين والكافرين وقال جئت أطلب الامان (رد) بضم الراء وفتح الهمزة مثقلا
 الحربي (لما منه) بفتح الميم بينهما ما هو زسا كن أي محل يأمن فيه على نفسه وماله في
 المسائل الثلاثة وكذا ان اخذ بارضهم مقبلا الدنيا بسلع وقال ظننت انكم لاتعترضون
 لتاجر بالاولى ولو أخذ بارضنا وقال جئت للامان والاسلام اولافد اقبل يرد لما منه
 وقيل يخير فيه الامام ويرى فيه رأيه ان أخذ بجدنان مجيئه والافضيل الامام فيه باتفاق
 قاله في التوضيح عجب انظر ما وجه رده لما منه اذا قال جئت للاسلام ولم لا يطلب منه فان
 آياه خير فيه الامام وأجيب بان المعنى لعرض احكامه عليه فينظر هل يسلم أم لا (وان
 قامت قرينة) على صدقه كوجود سلع دون سلاح معه أو على كذا كعكسه (فهنا)
 اي القرينة يعمل في المسائل الثلاثة (وان رد) بضم ففتح مثقلا الحربي المؤمن بعد
 توجهه لبلده وقبل وصوله اليه (بريح) وكذا ان رجع محتارا على ظاهر كلام ابن يونس
 (فهو) على امانه السابق (حتى يصل) لبلده واما منه وله نزوله بالمكان الذي كان به
 وليس للامام الزامه الذهاب وقيل يخير ان شاء أنزله وان شاء رده فان رده بعد وصوله
 لما منه فقبل يخير فيه الامام وقيل هو في وقيل ان رده غلبة خبير الامام فيه وان رجع
 اختيارا فهو محل امن معرفة لورجع بعد بلوغه ما منه ففي كونه سالما اخذه او تخير
 الامام في انزاله امانا ورده فالتفها ان رجع اختيارا اه ولما فرغ من متعلقات الامان
 شرع في متعلقات الاستئمان وهو كما قال ابن عرفة تأمين حربي ينزل لاصر يتصرف
 بانقضائه فقال (فان مات) الحربي المستأمن في غير معركة ولا أسر (عندنا فانه) اي
 الحربي وديته ان قتل (في) اي بيت المال (ان لم يكن معه) أي الحربي (وارث) له يلدنا فان
 كان معه وارث له عندهم بقول اساقفتهم ولو زوجة او بنتا أو ذارحم كافي التوضيح فهما
 له سوا دخل على التجهيز أم لا (ولم يدخل) الحربي بلدا (على التجهيز) أي شراء متعة بان

(قوله هذا) أي رده لمحل تأمينه
 (قوله صدقه) اي المنقول
 (قوله بما اذا كان) اي
 الحربي (قوله هذا) اي قولهم
 لما منه (قوله وهو) اي الباجي
 (قوله متبع) بفتح الموحدة
 (قوله ودخلها) أي أرضنا الخ
 حال (قوله لا يطلب) اي الاسلام
 (قوله منه) اي الحربي (قوله فان
 آياه) اي الحربي الاسلام (قوله
 كعكسه) اي وجود سلاح معه
 دون سلع (قوله لو وجع) اي
 الحربي لبلدا (قوله وهو) اي
 الاستئمان (قوله تأمين) جنس
 واضافته لحربي فصل يخرج
 تأمين غيره من اضافة المصدر
 لمفعوله (قوله ينزل) اي بلدا
 لاصرا الخ فصل يخرج لتأمين
 (قوله ينصرف) اي الحربي من
 أرضنا (قوله بانقضائه) اي الاصر
 وجعله ينصرف الخ نعمت لاصر
 (قوله فان كان معه وارث له)
 مفهوما ان لم يكن معه وارث
 (قوله فهما) اي ماله وديته (قوله
 له) اي وارثه

دخل على الإقامة أو كانت معتادة لهم أو جهل ما دخل عليه ولا عادة لهم أو طالت إقامته
بالعرف بعد دخوله على التجهيز أو اعتياده تنزيلاً له منزلة الدخول عليها ففي هذه الصور
الخمس ماله ودينه في وان لم يمت وأراد الرجوع إلى بلده فلا يمكن منه ثلاثين يوماً بعد عودته
المسلمين وكذا يكون ماله فيأفيا ان قتل في معركة بلا أسرفان حارب بغير وجهه من عندنا
واسرفاشاره بقوله (و) ان نقض العهد وحارب المسلمين فقتلوه فماله (لقائله اسر) بضم
فكسر الحري حيا (ثم قتل) أولم يقتل فالأولى ان يقول ولا سره وحذف انظر فاقاله ثم قتل
لما ذكر بأسره وقبته غ والصواب كما في بعض النسخ تأخير قوله ولقائله ان اسره عن قوله
قولان لانها في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والارسل مع دينه لوارثه وفي قوله
كوديعته فهو كالمستثنى من الحالات الثلاثة أو انهم محذوفون من الأخيرين لدلالة الأول
عليه ومحل كونه لقائله ان كان من غير الجيش وغير المستندة ولا فيخمس كسائر لغية
أ ع ب ونص غ وان مات عندنا فماله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز
والا أرسل مع دينه لوارثه كوديعته وهل وان قتل في معركة أو في قولان ولقائله ان اسره
ثم قتل يقع هذا الكلام في النسخ بتقديم وتأخير على خلاف هذا الترتيب والصواب
ما رسمت لك يظهر بالتأمل أ الثاني الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره أن الصور
أربع لانه إما أن يموت عندنا وإما أن يموت في بلده وإما أن يؤسر وإما أن يقتل في معركة
أشار المصنف إلى الأولى بقوله وان مات عندنا الخ مع قوله والارسل مع دينه الخ وأشار
للثانية بقوله كوديعته فالتشبيه تام كما في س وخس يدل عليه كلام ابن عرفة الآتي
خلافاً لـ وأشار إلى الثالثة بقوله ولقائله ان اسره فهو قسم لما قبله وما بعده فلا يتوهم
رجوعه إلهما كما توهمه ز وشيخه وأشار إلى الرابعة بقوله وهل وار قتل في معركة
قولان هذا تحقيق كلام المصنف ان شاء الله تعالى وبه تعلم ما وقع في كلام ز من الخلل
ابن عرفة الصقلي عن محمد بن القاسم واصبح حكم ماله عندنا في موته يملكه كونه
عندنا وماله في موته بعد اسره ان اسره ولو قتل في معركة ففي كونه لوارثه أو فيأفيا لا يخمس
نقله الصقلي عن محمد بن حبيب مع نقله عن ابن القاسم واصبح أ وبه تعلم ان المراد
بقوله كوديعته المال المتروك عند المسلمين لا خصوص الوديعة العرفية ولذا عبر ابن عرفة
بالفظ مال وعم في محل القواين وبه قرر الشارحان فقوله ز وكذا يكون ماله فيأفيا نظر
بل فيه القولان لا تبيان (والا) أي وان دخل على التجهيز نص أو عادة ولم تطل إقامته
فيهم (أرسل) بضم الهاء وكسر السين ماله الذي عندنا (مع دينه) أي الحربي المقتول ظمناً
في غير معركة (لوارثه) أي الحربي في دينه فهذا مقهوم ولم يدخل على التجهيز وشبهه
في الارسل للوارث فقال (كوديعته) أي مال الحربي المتروك عندنا سواء كان وديعة
عرفية أم لا وقد مات يملكه وليس له وارث عندنا فيرسل لوارثه يملكه (وهل) ترسل وديعته
لوارثه ان مات يملكه أو قتل ظمناً بل (وان قتل) بضم فكسر أي الحربي (في معركة) فإنه

(قوله تنزيلاً له) أي طول إقامته
(قوله عليها) أي الإقامة
(قوله فيها) أي الصور الخمسة
(قوله لانها) أي مسألة الاسر
(قوله فهو) أي قوله ولقائله
ان اسره (قوله أو أنما) أي جملة
ولقائله ان اسره (قوله ومحل
كونه) أي ماله (قوله ان كان)
أي فاقاله (قوله والا) أي وان كان
من الجيش أو مستند اليه (قوله
والا) أي وان كان دخل على
التجهيز (قوله ارسل) أي ماله
(قوله كوديعته) أي الحربي تشبيهه
في الارسل لوارثه (قوله قتل)
بضم فكسر أي الحربي (قوله
ولقائله) أي الحربي (قوله ان
اسره) بضم فكسر أي الحربي
(قوله ثم قتل) بضم فكسر أي
الحربي (قوله الأولى) أي موته
عندنا (قوله للثانية) أي موته
في بلده (قوله الثالثة) أي اسره
(قوله الرابعة) أي قتله في معركة
(قوله كونه عندنا) أي في الارسل
لوارثه (قوله وبه) أي المال (قوله
الشارحان) أي بهرام والبساطي

وبين المسلمين بلاسر (او) ان قتل في معركة فهي (في) لبيت المال فلا ترسل لوارثه ولا
تخمس فيه (قولان) لم يطاع المصنف على أرجحية أحدهما الثاني لابن القاسم والأول
لابن المواز حكاهما ابن يونس (و) ان نهب حربي سلعاً من مسلم أو ذمي وذبح بها لارضه
ثم رجع بها البلادنا بامان (كره) بضم فكسر كذا في المدونة أبو الحسن تقريظاً (لغير) المسلم
أو الذمي (المالك) للسلع التي قدم الحربي بها بامان (اشترى سلعاً) أي المالك لأنه اغراء
لهم على أموال المسلمين والذميين وتقوية لهم عليهم ولأنه يقوّم على مالها (و) ان
اشترى بها غير مالها (فانت) السلع على مالها (به) أي شرعاً غير فليس له أخذها من
مشتريها جبراً بالثمن ولا بغيره (و) فانت أيضاً (بهم) أي الحربيين بارضها بعد دخولها
بامان وظاهره جواز قبول بيعهم وعلة التقويت تقتضي كراهته فيه أقوال (لها) أي سلع
المسلم أو الذمي سواء وهبها للمسلم أو ذمي املان التأمين يحقق ملكهم أو لانه به صارت له
سنة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم فلا
يقوت على ربه فيأخذها الموهوب بها ناوا المبيع بثلثه (وانتزع) بضم المثناة وكسر
لزاى من الحربي المستأمن أو الذي ضربت عليه الجزية (ما) أي الشيء الذي (سرق)
بضم فكسر من مسلم أو ذمي في زمن العهد أو غصب ولورقيقاً وذهب به لارض الحرب
(ثم عيد) بكسر فسكون أي رجع (به) ابلدنا في منتزع (على الاظهر) من الخلاف عند
ابن رشد سواء عاده سارقه أو غيره وتقطع يد السارق ان عاده بقتل من قتل مسلماً أو
ذمياً حال تأمينه ثم هرب الى ارضه ثم رجع اليها ولا يسقط ذلك عنه تأمينه (لا) ينتزع من
المستأمنين (أحرار مسلمون) اسروهم ثم قدموا بهم (بأمان ذكورا كانوا أو ناثا ولا
يتمون من وطء الاناث والر جوع بهم الى بلادهم عند ابن القاسم في احد قوليه والرواية
عنه هكذا اناتهم لا اموأهم وقوله لا سخراته تنزع الاناث منهم بيمين دون الذكور وقال
غير ابن القاسم انهم ينزعون منهم بيمينهم وهو الذي عليه اصحاب مالك رضي الله تعالى
عنهم وبه العمل ورجه جماعة (وملك) الحربي سواء قدم بلادنا بامان حال كفره ام لا
(بالامه) بارضنا أو بارضهم ثم قدم بلادنا والافسيأى أن ماله وولده في جميع ما غصبه
او نهبه قبل اسلامه (غير الحرام) من رقيق ولومسلم أو ذمي وأمنه لحرمة مسلم
ولا مسروق ولا حبس محقق كونه حبساً وفي ملكه ما احتله كفر من في نخله للسبيل او في
سبيل الله لانه قد يكتب الرجل ذلك ليعنه من الثمن وعنده قولان ولا مانع له من مسلم
أو ترقب في ذمته لبشر أو اجارة منه فيؤخذ منه ولو تعامل بارض الحرب كما يقيمه
ما ذكره القرافي من انه اذا أسلم لزمه كل ما رضى به حال كفره (وفديت) بضم فكسر (ام
الولد) لحرمة أسرها حربي ثم قدم بها أو أسلم فيجب على سيدها فداؤها منه بيمينها القربى
من الحرية اذ لم يبق فيها الا الاستتاع ويسر الخدمة ويدفعها حاله ان كان مملوكاً ويبيع
بها في ذمته ان كان معداً وتقوم قناتاً فان ماتت هي أو سيدها سقطت قيمتها (و) ان أسلم

(قوله لانه) أي اشتراها (قوله)
فليس له) أي مالها (قوله)
وعلة التقويت) اضافته
للميان (قوله كراهته) أي
قبول الهبة (قوله أو لانه) أي
الحربي (قوله به) أي التأمين
صله صارت (قوله أي الحربي)
(قوله في زمن العهد) أي
(قوله أو غصب) عطف على سرق
(قوله ولا يسقط) بضم الباء وكسر
القاف (قوله ذلك) أي قطعه
أو قوله (قوله وقوله) أي ابن القاسم
(قوله انه) أي الشأن (قوله انهم)
أي الذكور (قوله وهو) أي تزوج
الذكور منهم بيمينهم (قوله الحربي)
تفسير لفاعل ملك المستتر فيه
(قوله والا) أي وان لم يقدم بلادنا
بعد اسلامه واستقر ببلده حتى
فحصها المسلمون (قوله جميع ما
غصبه الخ) مقول ملك (قوله
من رقيق الخ) بيان لغیر الحر
المسلم (قوله وأمنه) أي الذي
قوله لحرمة مسلم) مفهوم غير الحر
المسلم (قوله ما احتله) أي الحبس
(قوله وعنده) أي ملك ما احتل
انه حبس عطف على ملكه
(قوله له) أي المسلم (قوله منه) أي
المسلم (قوله من انه) أي الحربي
الخ بيان لما (قوله القربى) أي ام
الولد الخ علة لوجوب فدائها
(قوله اذ لم يبق فيها الخ) علة
لقربى امنها (قوله ويدفعها) أي
القيمة (قوله ان كان) أي السيد
(قوله هي) فصل به ليعطف على
الفاعل المستتر في مات

حربي ويده مدبر اسلم ببق يده الى موت سيده فان مات (عنتق المدبر من ثلث) مال
 (سيده) ان حله فان حله بعضه رقبه لمن اسلم عليه (و) ان اسلم حربي ويده (معنتق
 لاجل) اسلم ببق يده الى غاية الاجل وعنتق (بعده) اي لاجل (ولا يتبعون) بضم ففتح ففتح
 ثان اي المدبر الذي عنتق جديده او بعضه واعتق لاجل الذي عنتق بعد الاجل اي لا يتبعهم
 من اسلم عليهم (بثقي) من قيمتهم لانه ليس له الا خدمتهم الى موت الابد او تمام الاجل
 كاللهم الاصل وجع الضمير باعتبار الافراد واسم تعمل ضمير الجمع في اثنين
 او باعتبار رجوعه للعراسلم ايضا (و) ان مات سيد المدبر وعليه دين يستغفر المدبر
 كانه او بعضه رقبه مقابل الدين للذي اسلم عليه وعنتق ثلث باقية لتقدم حقه على حق
 ارباب الديون فيما تستغفره ديونهم فهو اولي به و (لا خيار للوارث) للسيد فيما رقب من
 المدبر بين اسلامه من اسلم عليه وفدائه منه بغيره كالهذا في المدبر الجاني لان السيد هذا
 لم يكن له انتزاعه عن اسلم عليه فكذا وارثه وسكت عن المكاتب لوضوح حكمه وهو انه
 يؤدى التجوم من اسلم عليه ويخرج حرا واولاؤه لسيد الاصل وان هجر عن شيء من ارق
 للذي اسلم عليه ولا شيء لسيد (وحد) بضم ففتح مثقلا (زان) من الجيش بحرية او ذات
 مغنم قل الجيش او كثر (و) قطع (سارق) نصابا فاقوه لضعف الشبهة هنا فلم تدرا الحد
 وقيل ان سرق فوق حقه نصابا البناني الصواب قول عبد الملك لا يحدد الزاني بذات المغنم
 للشبهة ولا يقطع السارق حتى يسرق نصابا فوق حظه وقف على الخط (ان حين) بكسر الحاء
 المهملة وسكون الباء اي جمع (المغنم) بفتح الميم والنون وسكون الغين المجهمة اي الغنمية
 في مكان بالفعل بحيث يكون معينا بين ايدي المجاهدين قبل قسمة فان سرق منه قبل
 حوزة فلا يقطع فهو راجع للسارق فقط واما الزاني فيجوز له مطلقا على ما مشى عليه
 المصنف كما سيد كره في باب الزنا (ووقف) بضم فكسر اي حبست (الارض) غير الموات
 وهي الارض الصالحة لزراعة الحب والمبينة دورا ونحوها اي صارت وقتنا على مصالح
 المسلمين بمجرد الامة لاء عليها بلا صيغة من الامام فهذا مسكتي من قوله في باب الوقف
 بعبث ووقف الخ واما الموات فلا مام عليها لمن يشاء وهذا هو المشهور وقيل ارض
 الدور للغنائم وقيل بخير الامام في وقفها وقسمها وعلى الاول لا يؤخذ لها كراهية لاف
 ارض الزراعة قال القرافي يذ كر الخلاف في كراهة دور مكة المشهور ومنع كراهتها
 لغصها عنوة وما يقع من القضاء في اثبات الاملاك وعقود الاجارات والاخذ بالشفعات
 ونحو ذلك فهو على القول بأن الامام قدمها كسائر الغنائم وعلى القول بأنه مخير في ذلك
 والقاعدة المتفق عليها ان مسائل الخلاف ان اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكمكم
 تعين ذلك القول وارتفع الخلاف فاذا قضى حاكمكم بثبوت ذلك في أرض العنوة ثبت الملك
 وارتفع الخلاف وتعين ما حكم به وهذا يعارض في مكة وصر وغيره ما والدور الموقوفة
 هي التي صادفها الفتح وبقيت مبنية فان تمدمت وبنت ملكك وجاز التصرف فيها

(قوله ببق) اي المدبر (قوله يده)
 اي من اسلم (قوله سيده) اي المدبر
 (قوله ان حله) اي الثالث المدبر
 (قوله ببق) اي المعتق لاجل (قوله
 يده) اي من اسلم (قوله وجع
 الضمير) اي في يتبعون (قوله
 حقه) اي من اسلم (قوله فهو) اي
 من اسلم (قوله به) اي المدبر (قوله
 له) اي وارث السيد (قوله هذا)
 اي الخبار بين الاسلام والقضاء
 (قوله انتزاعه) اي المدبر (قوله
 فان سرق منه قبل حوزة) اي
 المغنم مفهوم ان حين المغنم (قوله
 فهو) اي ان حين المغنم (قوله
 مطلقا) اي عن التقييد بمحور
 المغنم (قوله والمبينة) عطف على
 الصالحة (قوله فهذا) اي وقف
 الارض (قوله وعلى الاول) اي
 وقف الارض المبينة دورا (قوله
 لها) اي الدور التي وقفت بغيرها
 (قوله من القضاء الخ) بيان لما
 (قوله فهو) اي ما يقع خيره
 (قوله اتصل) اي تعاقب (قوله ذلك)
 القول اي المحكوم به للعامل به
 (قوله ملكك) بضم فكسر

(قوله يختص ذلك) أي عدم الكراه (قوله وإذا جهل الأمر) أي للدور ولم يدر هل بقيت بأبيسة الكفار أو هدمت وتبنت (قوله مدخله) أي دخوله (قوله والا) أي وان ٧٢٦ ثبت أصل المتن المدعى (قوله مثل) أي الحائز عن سبب ملكه (قوله

لا يطالب) أي الحائز ببيان سبب ملكه (قوله أن يكون) أي الحائز (قوله فان قسمها) أي الامام الأرض (قوله مضى) أي قسمها (قوله وسريه) أي تت (قوله فانه) أي عمر رضي الله عنه (قوله لم يقسمها) أي الأرض (قوله ذلك) أي عدم قسمها (قوله منه) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بانها) أي الأرض (قوله الاقول) أي حكمه بأنها وقف بمجرد الاستيلاء (قوله وذا) أي كلام البساطي (قوله أشار) أي البساطي (قوله قوله) أي الوقف (قوله قبل) بكسر الموحدة أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله اعطاء) أي عمر رضي الله عنه من لم يسمع (قوله ففهم) بفتح فسكون (قوله منه) أي كلام البساطي (قوله غير مراده) أي البساطي (قوله فانه) أي تت (قوله قال) أي تت (قوله وما قال) أي البساطي (قوله قال صاحب العمدة) هو المشهور خبرها (قوله انها) أي الأرض (قوله ففهم) أي تت (قوله الاحتمال الاول) أي صيرورتها وقفا بمجرد الاستيلاء عليها (قوله عند) أي تت (قوله ولم يتجه) أي تت (قوله لقوله) أي البساطي (قوله فلنظ الحكم)

بالبيع والكراه ونحوهما فقول الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه لا تكري دور مكة أراد به ما كان في زمانه باقيا من دور الكفار التي صادفها القنق واليوم ذهبت تلك الابنية فلا يكون قضاء الحكم فيها بذلك خطأ فم يختص ذلك بالأرضين فانه باقية بها الى الابد وإذا جهل الأمر انتفع الحائز بجهلته إذا جهل أصل مدخله في أهله لا يطالب ببيان سبب ملكه فقال ابن أبي زمنبر لا يطالب وقال غيره بطالب وقيل ان لم يثبت أصل الملك المدعى فلا يثبت الحائز عن بيان أصل ملكه والاسئل وقال ابن القطان وابن عتاب لا يطالب الا أن يكون معروفا بالغصب والاستطالة والقدرة على ذلك * (تنبيه) لا تقسم الأرض كغيرها لتكون في اعطيات المقاتلة وأرزاقي المسلمين فان قسمها بين المجاهدين مضى ولا ينقض اللزيمي بالاختلاف اه ع ب طي قول تت ويحتمل انها صارت وقفا بمجرد الاستيلاء عليها فيه نظر اذ لم أرض من قال انها نصير وقفا بمجرد الاستيلاء عليها لان كلام الأئمة فيما يفعله الامام بها هل يقسمها كغيرها أو يتركها للتوابع المسلمين فعني وقفها تركها غير مقسومة لا الوقت المصطلح عليه وهو التحميم وسري له ما قال من قول البساطي أي كما حكم عمر رضي الله تعالى عنه في أرض مصر والشام والعراق فانه لم يقسمها وهل كان ذلك حكما منه بانها وقف بمجرد الاستيلاء أو طيب المجاهدين على ذلك ونظائر كلامهم الاقول اه وذا حسن أشار به لقول الأئمة هل اوقفها عمر ابتداء أو بعد تطيب نفوس المجاهدين في البيان قبل ان يعرف له بعد تطيب نفوس الغانين فن سمعت نفسه بخروجه عن نصيبه بغير عوض قبل منه ومن لم يسمع اعطاء العوض اه ففهم منه تت غير مراده فانه لما حكى كلامه في كبره قال وما قال انه ظاهر كلامهم قال صاحب العمدة هو المشهور ويحتمل قول المصنف ووقفت أن النصير وقفا حتى توقف اه ففهم ان الاحتمال الاول عنده هو الذي صدر به البساطي وقال انه ظاهر كلامهم وانه الذي شهروه صاحب العمدة ولم يتجه لقوله هل كان ذلك حكما منه الخ فافظ الحكم يتنى ما قال فافهم اه وأقره البناني شيخ مشايخنا الدسوقي هذا المعنى مراد تت بوقفها بمجرد الاستيلاء عليها فانها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتحميم الا ذلك فان أراد بالمصطلح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فقد قال الشارح ان هذا الوقف لا يحتاج لصيغة (مصر والشام والعراق) عج وأما ما يقع بمصر من شراء بعض سلاطينها وكبرائها بلادا من بيت المال ويجعلونها وقفاهل ما يبنونه من المساجد مثالا فانما يتحكمون فيها من يرى ذلك لأهل مذهبنا (وخمس) بضم الخاء المجهدة وكسر الميم مثقلة أي قسم (غيرها) أي الأرض خمسة أقسام متساوية من سائر أموال الخريجين مثليات أو مقومات يجعل خمس منها في بيت المال والآخر اربعة للغانين

اضافه للبيان (قوله ما قال) أي تت (قوله من شراء الخ) بيان لما (قوله من المساجد) بيان لما (قوله ان) يحكمون) بضم ففتح فسكون مثقلا (قوله فيها) أي المسئلة (قوله من سائر) أي باقي الخ بيان لغيرها (قوله يجعل) بضم الباء

(ان أوجف) بضم الهمزة وكسر الجيم أي قوتل (عليه) أي المذكور من الارض وغيرها
 بجبل وركاب أي ابل ويحبر عن الخيل بالكراع حقيقة أو حكما كهروجهم قبل مقاتلتهم
 بعد نزول الجيش بلادهم على أحد قولين ~~كما~~ هما ابن عرفة وأمالوهر بوا قبل خروج
 الجيش من بلاد الاسلام فما انجلا عنه في محلة بيت المال فلا يخمس وأمالوهر بوا بعد
 خروج الجيش وقبل نزوله بلادهم فيؤخذ من كلام البابي انه في ولم يستخضره ابن
 عرفة فتوقف في هذا القسم قائلا تعارض فيه مفهومات نقل اللغوي اه عب البنياني
 قوله وحكم فيه نظر اذا المذهب لا يخمس الا ما أوجف عليه بالقول المأزري لا خلاف أن
 الغنمية تخمس وأما ما تجلج عنه أهله دون قتال فنهـ لا لا يخمس ويصرف في مصالح
 المسلمين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فيما يؤخذ من بني النضير وقال الشافعي
 رضي الله تعالى عنه يخمس كالغنمية اه وأقره الابي فانت ترى المأزري لم يميز الغنميس
 الا للشافعي رضي الله تعالى عنه مع سعة حفظه وأما حكاية اللغوي القولين فيه حيث
 قال على نقل ابن عرفة عنه ما تجلج عنه أهله بعد نزول الجيش في كونه غنمية أو بالأنبي
 له فيه قولان ولم يميز ما فله أراد قول الشافعي المذكور وان كان اهل المذهب ان
 أطلقوا الخلاف فرادهم في المذهب وان كان في غيره فهو عليه لكن اللغوي خالفهم في
 حكاية الخلاف حتى قال بعضهم اذروا أحاديث عبد الوهاب واجاعات ابن عبد البر
 واتفاقات ابن رشد وخلافات اللغوي وقد قبل از مذهب مالك كان مستقيما حتى
 أدخل البابي فيه فيحتمل ويحتمل حتى جعل اللغوي ذلك كله خلافا قاله المقرئ في
 قواعده وأما قول ابن عرفة في تعريف الغنمية ما كان بقتال أو بحيث يقال عليه
 ولازمه تخميسه اه فعني قوله أو يقال عليه هو ما ذكره بعده حيث قال وروى محمد
 ما أخذ من حيث يقال كما يقرب من قراهم كما قوتل عليه اه فهو نفس لبقوله أو بحيث
 يقال عليه أي موضع يمكن القتال فيه وليس هو على عومه خلافا للرصاع حيث أدخل
 في التعريف نزول الجيش وفيه نظر اذ هو خلاف مذهب مالك رضي الله تعالى عنه في
 مسئلة بني النضير قاله طي في أجوبته (نخر اجها) أي اجرة الارض الموقوفة التي
 استأجرها المسلمون وأهل الذمة من الامام اوجز اندارج منها ان ساقى عليه اسلما
 أو ذميا (والخمس) من الغنمية أو ركانز (والجزية) العنوبة والصلحية والتي وعشور
 اهل الذمة والمستأمنين وخراج أرض المصلح والمصالح عليه الحريين ومال من لا وارث
 له ومال جهل مالك محله بيت مال المسلمين والنظر عليها الامام بصرفها باجتهاده في
 مصالحهم العامة ~~كما~~ المساجد والجهاد والرباط والقناطر والابوار والحصون
 والمراكب والخاصة كجهيز ميت وفداء أسير وقصا دين معسر وتزويج عازب ونفقة فقير
 ونسب يده بالصرف (لا اله) أي النبي (عليه الصلاة والسلام) الذين تحرم عليهم الصدقة
 وهم بنو هاشم (ثم للمصالح) بفتح الميم جمع مصالحة ومنها نفس الامام وعياله بالعرف حتى

(قوله بالكراع) بضم الكاف (قوله
 حقيقة أو حكما) راجع لا وجف
 عليه (قوله فيه) أي ما هرب عنه
 أهله بلا قتال (قوله حيث قال) أي
 اللغوي (قوله عنه) أي اللغوي
 (قوله لا شيء) أي الجيش (قوله
 ولم يميزه) أي اللغوي القوانين
 (قوله فله) أي اللغوي (قوله
 أراد) أي اللغوي بالقول الثاني
 (قوله وان كان اهل المذهب
 الخ) حال (قوله ذلك كله) أي
 الاحتمالات التي أبداهما البابي
 (قوله ولازمه) أي المعرف بما
 كان الخ بفتح الراء (قوله نزول
 الجيش) أي بأرض العدو (قوله
 أوجز اندارج منها) عطف على
 أجرة (قوله والمراكب) أي المعدة
 للجهاد في البحر

قال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله ولواستغرق جميعه بالمعروف (وبدئ) بضم فكسر
وجوبا من المصالح التي بعد آله صلى الله عليه وسلم قال بدءنا اضافي والمتقدم حقيق
(بن) اي مصالح من جمع (فيهم المال) كبناء مساجدهم وقضاطرهم وهجرة نفورهم
وارزاق قضائهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وعقل جنائياتهم وتزويج عزابهم ويهطون
كناية تسنة (ونقل) بضم فكسر وجوبا (للا حرج) ممن جى المال فيهم (الاكثر)
وابقى الاقل ان جى فيهم المال وظاهره وان لم يكفهم اسنة ابن عرفة وفيها ليسوى
بين الناس فيه قال قال لا ترضى الله تعالى عنه ينزل بعضهم على بعض يبدأ بأهل
الحاجة حتى يغنوا وأهل كل بلدة اقتصوها عنوة وصلها الحق به الا ان ينزل بقوم
حاجة فينقل اليهم منها بعد اعطاء أهلها ما يغنيهم على وجه النظر ابن حبيب مال الله الذي
جعله رزقنا له ما لان زكاة لاصناف معينة وفي مساوي فيه بين الغنى والفقر قلت في
مجرد الاخذ في معنيته قال وقال مالك وأصحابه وروى مطرف يعطى الامام اقرباء رسول
الله صلى الله عليه وسلم قدر ما يرى من قلة المال وكثرته وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله
تعالى عنه يخص ولد فاطمة رضى الله تعالى عنها كل عام بأثنى عشر ألف دينار سوى
ما يعطى غيرهم من ذوى القربى ابن حبيب سيرة أئمة العدل في الفتي وشبهه ان يبدأ
بسدخل البلاد الذي جى منه اوافي منه وسد حصونه والزيادة في كراعه وسلاحه
ويقطع منه رزق عياله وقضائهم ومؤذنيهم ومن ولي شيئا من مصالح المسلمين ثم يخرج عطاء
المقاتلة ثم للعمال والذرية فأت ظاهره تبدلته العمل على المقاتلة ويأتى لابن عبد الحكم
عكسه وهو الصواب ابن حبيب ثم سائر المسلمين ويبدأ بالفقير على الغنى فما فضل رفعه
لميت المال يقسمه فيمدا فيه بمثل ما بدأ به في البلد الذي أخذ فيه وان لم يعم الفقراء
والاغنياء آثر الفقراء الا ان ينزل يلد شدة وليس عندهم ما يذهبها فليعطهم عليهم من
غيرها قدر ما يراه وان اتسع المال ابقي منه في بيت المال ما يعرفون نواتهم وبناء القناطر
والمساجد وفك اسير وغزو وقضاء دين ومؤنة في عقل حرج وتزويج واعانة حاج التجار
ان كان المال من أرض صلح فلا يصرف في اصلاح ذلك البلد لانه ملك للكفار وان كان
بين أظهرهم مساكين فقراء اعطوا منه ابن عبد الحكم يبدأ في التي الذي يصير في بيت
المال باعطاء المائتين من جميع البلد ان يعد فيهم من بلخ خمس عشرة مئة ما يحتاجون في
العام ويقاضل بينهم على قدر التفرق بعدد ثم النساء والذرية والزمن القوام عامهم
والاعراب والبوادي كالذرية وما فضل عمل به المسلمين فقيرهم وغنيهم الرجال والنساء
والذرية وان قل آثر الفقراء بعد ان يقيم منه ما يحتاج من مصالح المسلمين وفيها المال رضى
الله تعالى عنه يبدأ في التي عبالفقراء فما بقي كان بين الناس بالسوية الا ان يرى الامام
حبسه لنواب الاسلام ابن اناشم عريتهم ومولاهم سواء لان مالكا رضى الله تعالى
عنه حدث ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه خطب فقال اني عملت عملا وعمل

(قوله وجوبا) بيان لمحكم
البدء (قوله فالبدء هنا اضافي
الح) تفرع على قوله التي
بعد آله صلى الله عليه وسلم (قوله
وجوبا) بيان لمحكم النقل (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله ليسوى)
يفتح همز الاستفهام وضم الباء
وفتح السين والواو مثقلا (قوله
فيه) اي مال بيت المال (قوله
يقضل) بضم ففتح فكسر مثقلا
اي الامام (قوله يغنوا) بفتح الهمزة
والنون وسكون الغين المجهمة (قوله
به) اي المال الجبى فيه (قوله
فينقل) اي الامام (قوله اليهم)
اي المحتاجين (قوله منها) اي
أموال المسلمين (قوله أهلها) اي
البلد (قوله يغنيهم) بغير همزة
(قوله معينة) اي في آية انما
الصدقات للفقراء الآية (قوله
معنيته) بفتح فسكون فكسر ين
مثقلا اي مهمه (قوله قال) اي
ابن حبيب (قوله سيرة) اي حالة
وطريقة (قوله بسد) اي تعمير
(قوله كراعه) اي خيله (قوله
عكسه) اي تقديم المقاتلين (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله عريتهم)
اي رتبهم (قوله مولاهم) اي
عتيقهم

(قوله صاحب) اي ابو بكر رضي الله تعالى عنه (قوله اعطيه) بضم الهاء زوكسر الطاء (قوله منعه) بضم فكسر (قوله بعدن) بكسر الموحدة وفتح العين والدال المهملين فون اسم مدينة باليمن (قوله قتلا) بفتح ٧٣٩ الفاء (قوله اشعلوها) اي النفل الكلي

والنفل الجزئي (قوله من خمس الغنمة) بيان لما (قوله مستحقها) اي الغنمة مفهول نان يعطى (قوله اصله) صله يعطى (قوله وهو) اي النفل (قوله فالقول) اي الجزئي (قوله والثاني) اي الكلي (قوله ظاهره) اي كراهة التزبه (قوله لانفسادياتهم) علة لقوله ولم يجز (قوله بالقتال للمال) نصير لفسادياتهم (قوله وأما بعد انقضاء القتال) مفهوم ان لم ينقض القتال (قوله حمل) بضم العين وان كان ممنوعا حال (قوله لاجازته أحمد) من اضافة المصدر لقوله وتكمل علة برفع فاعله لالاختلاف فيه (قوله اي الامام) تفسير افعال يطل المستقر فيه (قوله من قتل الخ) تفسير لقوله البارز (قوله بأن لم يطله) اصل الخ تصوير لمنطوق الشرط بصورتين (قوله فان اطله قبله) مفهوم ان لم يطله قبل حوز المغم (قوله بعد) اي حوز المغم (قوله نص عليه) اي كونه من أصل الغنمة (قوله فنه) اي الخمس (قوله يذله) اي يعطيه (قوله الا أنه) اي الشأن الخ استدراك على قوله لا ينبغي لرفع اهمه رده ان نزل (قوله وان اعطاهم الخ) مبالغة في امضائه (قوله للاختلاف فيه) علة

صاحبى هلا وان بقيت لقابل لالحقن أسفل الناس بأعلاهم ما من أحد الا له في هذا المال حق اعطيه او منعه ولو كان راعيا وراعية بعدن فأوجب مال كل هذا الحديث وقد امال ابن عرفة في هذا المقام فلم يراجع من أحب (ونقل) بفتح النون والفاء مثقه له اي زاد الامام (منه) اي خمس الغنمة (السلب) بفتح السين المهملة واللام وهو ما سلب من القتل ويسمى نقلا كليا وأما النفل الجزئي فشيء معين كفرس او ثوب او سلاح يعطيه الامام لبعض الجاهدين من الخمس ايضا فلو حذف المصنف السلب اشعلوها مع الاختصار واجيب بأنه نص على جواز تنفيل السلب لدفع توهم منعه ويعلم منه جواز تنفيل الجزئي بالاولى وشرط جواز التنفيل كونه (اصلية) للمسلمين كشجاعة المنفل وتدريبه بن عرفة النفل ما يعطيه الامام من خمس الغنمة مستحقها المصلحة وهو جزئي وكل في الاول ما يثبت باعطائه بالفضل والثاني ما يثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه (ولم يجز) للامام نص المدونة بذكره فأقام بعضهم على ظاهره وحله غيره على المنع (ان لم ينقض القتال) صادق بأثباته وقبله وفاعل لم يجزه (من قتل قتيلا فله سلبه) اي هذا اللفظ ومثله قوله من جاني بشي او متاع او خيل فله ربعه مثلا او من صعد موضع كذا او قامة كذا او وقف في مكان كذا فله كذا الافسادياتهم بالقتال للمال ولتأديته الى تحاملهم على القتال وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تقدموا بجاهم المسلمين الى الحصون فاسلم استبقه أحب الى من حصن افحصه ابن عبد البر اما الجعل من السلطان فلا بأس به اي قبل انقضاء القتال من غير السلب وأما بعد انقضاء القتال فذلك جائز لا يحدور فيه (ومضى) اي نفذ قوله قبل انقضاء القتال من قتل قتيلا الخ وعمل به وان كان ممنوعا لانه حكم يختلف فيه لاجازته أحمد وغيره رضي الله تعالى عنهم (ان لم يطله) اي الامام قوله من قتل الخ (قبل حوز المغم) بأن لم يطله اصلا او اطله بعده فان اطله قبله اي أظهر الرجوع عنه قبله اعتبر اطله فيما قبل بعد لا فيما قتل قبله ولا يعتبر اطله بعده فيسحق من فعل شيأ من الاسباب ما رتب عليه الامام ولو كان من أصل الغنمة حيث نص عليه فان نص على انه من الخمس أو أطلق فنه في المواضع يحسن كل شيء يبدله الامام قبل القتال فلا ينبغي عندنا الا انه ان نزل وقال ذلك أمضيه وان اعطاهم ذلك من أصل الغنمة للاختلاف فيه ولما لم يكن كل قاتل يستحق السلب بين المصنف من يستحقه فقال (وللمسلم فقط) اي لا للذي ابن يونس الا ان ينقله الامام (سلب) من حر في (اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كسلاحه وثيابه ودابته المركوبة له او المسوكة يديه أو يد غلامه للقتال (لاسوار) بيد الحربي او معه وطوق برقبته او معه (وصليب) من عين (وعين) ذهب اوفضة وتاج وقرط ونحوها من عين او جوهر (وداية) جنب امامه لازيته وهذه مفهومة اعتيد ابن حبيب فرسه الذي هو عليه او المسوك للقتال عليه من السلب لا ما تجنب

لامضائه (قوله بين) بفتحات منقلا جواب لما (قوله الا ان ينقله) اي السلب (قوله له) اي الذي (قوله من عين) اي ذهب اوفضة (قوله وهذه) اي سوار وما بعده (قوله من السلب) خبر فرسه

أو أفلت منه ان سمع المسلم قول الامام من قتل الخ (و ان لم يسمع) قول الامام لبعده
 او غيبة او صمم اذا سمعه غيره من الجيش وان لم يسمع منه أحد فلقوسوا مقتصد القتل
 (او تعدد) القتل (ان لم يقل) الامام (قتيلا) واحدا وصوابه ان لم يبين قاتلا لان ما قاله
 موضوع المسئلة ان لم تعدد مقتله المحذوفة فالتعيين اطلاقا قاتل او لا مقتول بالوحدة
 (والا) بأن عين قاتلا بأن قال ان قتل يازيد قتيلا فلا سلبه (فالاول) من المقتولين له
 سلبه دون غيره حيث تعدد مقتوله بثلاثة فيود ان لا يأتي الامام بما يدل على الشمول
 فان اتى به بأن قاتل من قتلته يازيد فلا سلبه فلا سلب جميع مقتولينه وان يعلم الاقل
 من مقتوليه فان جهل فلا نصف ~~سلب~~ قتل له اقله ما ناهى ان يقتلها مرتين فان
 قتلها مرة فقتل له سلبه وقيل أكثرها وان قال اذا أصبت أسيرا فهو لك فأصاب
 اثنين فلا نصف كل منهما وقيل أكثرها وقيل له الجميع (ولم يكر) السلب (للمرأة)
 الامام بمعنى من كسبت له صراخاى من قتل امرأة فلا يستحق سلبها (ان لم تقتل)
 به لاح كالرجل ولم تقتل احدا فان قاتلت به لاح وقتلت احدا فسادها لقاتلها
 وادخلت الكاف العبي والشيخ القاتل والزمن والاعى والراغب المنعزل بديا ووصوطة
 بلا رأى وشبهه في استحقاق السلب فقال (كالامام) اذا قتل قتيلا فيسحق سلبه المعتاد
 (ان لم يقتل) الامام من قتل قتيلا (منكم) بناء على دخول التكم في كلامه العام ان
 كان خبرا لا أمرا (أو) ان لم يخص (الامام نفسه) فان قال منكم او خص نفسه فلا
 شئ له لا يخرج نفسه في الاول ومجاهاته في الثاني (وله) اى المسلم القاتل حريا (البغلة)
 التي ركبها الحربي أو أمسكها يده أو أمسكها اله غلامه ليعاقل عليها (ان قال) الامام
 من قتل قتيلا (على بغل) فهو له والجارية ان قال على حمار والناقان قال على جمل او
 بعير لا تطلق البغل والحمار والجمل والبعير على الاثنى وهذا عرف قديم تنوسى والعرف
 الآن قصرهما على الذكر وقد قرر وان الاحكام المنفية على العرف لا يفتى بها بعد
 تناسيه وتجدد غير وانما يفتى بما بقية فيه العرف المتجدد في كل بلد وزمن ولو قال على
 بغلة أو حمار أو ناقان فلا تشمل الذكركل قال على كبغل لم كان أشمل (لا) يستحق المسلم
 القاتل دابة مقتولة (ان كانت) الدابة ممسوكة (بيد غلامه) اى الحربي لغير القتال عليها
 وقتله راجلا او راكبا غير هافلاحق اقاتله فيها الا اذا كانت ممسوكة ليعاقل عليها كما مر
 فلا منافاة بينهما وكذا يقال فيما يبيد المقتول او ربط بمنطقته (وقسم) الامام الاخماس
 (الاربعة) الباقية بعد الخمس المردود لاصالح المسلمين (الحرم سلم عاقل بالغ حاضر)
 القتال ذكر كبايؤخذ من ذكر الاوصاف الخمسة مذكورة صحيح او مريض شهده القتال
 أو ذى رأى وتدبير والثنى المشكل قال ابن رشد له ربع سهم وقال غيره له نصف سهم
 لانه ان كان اثنى فلا شئ له وان كان ذكرا فله سهم فيعطى كبرائه وشبهه في الاسهام
 فقال (كأجر) تجارة متعلقة بالجيش ام لا (واجبر) لمنفعة عامة كرفع الصوار

(قوله لان ما قاله الخ) علة لقوله
 صوابه (قوله مقتولينه) يكسر اللام
 جمع مقتول بلانون لاضافته (قوله
 وان يعلم الاول) عطف على ان
 لا يأتي الامام (قوله فلو قال) اى
 المصنف (قوله راجلا) اى ماشيا
 على سجليه (قوله فلا منافاة الخ)
 تفريع على قوله لغير القتال
 عليها (قوله بمنطقته) اى حزامه
 (قوله لم) لالرق (قوله مسلم)
 لا كافور (قوله عاقل) لا مجنون
 (قوله بالغ) لاصح (قوله حاضر)
 القتال لا من غاب عنه (قوله
 ذكر) لا اثنى (قوله صحيح) او
 مريض الخ لا مريض لم يشهد
 القتال بلا رأى ولا تدبير

والاحبيل ونسوية الطرق اوخاصة بجهين كخدمة شخص (ان قاتلا) اى الاجير والتاجر
فلا يكتفى شهودهما صف القتال على مذهب المدونة بخلاف غيرهما وقيل يكتفى فيهما
شهود القتال كغيرهما وقيل لا يسهم للاجير ولو قاتل فقيه ثلاثة أقوال وفي التاجر قولان
وظاهر الاسماء لهم في جميع الغنمة ولو قاتلا مرة واحدة من حرار وهو الذى فى كتاب
ابن مزين وقيل ان قاتلا الاكثر اسمهم اهما في الجبيع والافقيما حاضرة فقط قاله يحيى
وهو احسن (او) ليقاتلا (خرجا) اى التاجر والاجير من ارض الاسلام لارض الحرب
(بينة غزو) سواء استوت النبتان او تبعت احدهما الاخرى لتكثيرهما عدد المسايين
لكن في التوضيح ان المعتمد في بينة الغزو انه لا يسهم لهما فيقيد كلام المصنف
باستوائهما اوكونية الغزو ومتبوعة (لا) يسهم (ضد هم) اى الحر المسلم العاقل البالغ
الحاضر الذكرك من عبدا وكافرو ومجنون وصبي وغائب عن القتال ومراة ان لم يقاتلوا بل
(ولو قاتلوا) الا ان يمين عليهم الجهاد بفتح الهمزة ويسهم لهم وهل يسهم لهم ان يمينهم
الامام ام لا وهذا ظاهر اطلاقهم (الا الصبي في) اسماء (هنا اجيز) بضم الهمزة
اذن الامام له في الخروج للجهاد (وقاتل) الكفار بالقبول وعدمه (خلاف) البغاني
اما القول بأنه لا يسهم له فظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام واما القول بأنه يسهم له ان
اجيز وقائل فلم ار من شهره واقصر عليه في الرسالة لكنتم لم تقيد بالشهر ورأى شهر
القائم كها في انه يسهم له ان حضر صف القتال وهو قول ثالث لم يرج عليه المصنف لكن
يلزم من تشهيره تشهير ما حكمه المصنف والله اعلم (ولا يرضخ) بضم الميم المشاة تحت واجام
الضاد والخاء اى لا يعطى ان لا يسهم له) ثنى من المال موكل تقديره للامام من الخمس
كالنفل وشبهه في عدم الاسماء وعدم الرضخ فقال (كيت) آدمى او فرس (قبل اللقاء)
اى القتال فلا يسهم ولا يرضخ له (واعمى واعرج) الا ان يقاتلارا كمين او راجلين
(واشل) كذلك والفرس كذلك واقطع يد او رجل ومقعد ويابس شق فلا يسهم لهم ان لم
يكن بهم منفعة اتفاقا وكانت على المشهور (و) كرم مختلف (يلد الاسلام) الحاجة ان لم
تعلق بالجهاد بان لم يعد عليهم منها نفع ولو تعلق بالمسلمين فان عاد عليه او على امير
الجهاد منها نفع أسهم له فالقول كقائمة سوق وحشر واصلاح طريق لقسمه صلى الله
عليه وسلم اطعمه وسعده بن زيد وهما بالشام قبل ان يصلا الى بلاد العدو لمصلحة متعلقة
بالجهاد والثاني كقسمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلقه على ابنته اتجهيزها ودفنها
(و) كرمضال اى تائه عن الجهاد (يلدنا) ولم يرجع اليه حق غنموا فلا يسهم له لانه لم
يحصل منه منفعة للجهاد من تكثير سواد المسلمين ان ضل بغير ربح بل (وان) ود (بربح)
والمعتمد انه يسهم لاضال يلدنا والمردود بربح فان رجع اختيارا فلا يسهم له قال الامام
مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة فيمن ردهم الرمح الى بلد الاسلام انهم يسهم لهم مع
أصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو ضل رجل من العسكر فلم يرجع

(قوله فلا يكتفى شهودهما صف القتال) تقرير على ان قاتلا (قوله
لهم) اى التاجر والاجير (قوله
مزين) بضم الميم وفتح الزاى (قوله
فقيه كلام الخ) تقرير على قوله
المعتمد في بينة الغزو الخ (قوله
من عبد الخ) بيان ضد هم (قوله
وهذا) اى عدم الاسماء لهم
(قوله تشهير ما حكمه المصنف)
اى بالاولى (قوله كذلك) اى الا
ان يقاتل (قوله عليهم) اى الجيش
(قوله منها) اى الحاجة (قوله فان
عاد عليه) اى الجيش الخ منتهوم
الشرط (قوله له) اى التخلف
(قوله فالاول) اى عود النفع
على الجيش (قوله والثاني) اى
عوده على الامير (قوله خلفه)
بفتحات مثقلا (قوله ابنته) اى
النبي صلى الله عليه وسلم وهى
زوجة عثمان رضى الله تعالى
عنه

(قوله اهـ) اي الضال والذي ردت الرمح (قوله وهو) اي تشمير ابن شام وابن الحاجب (قوله أولا) بشد الواو (قوله غلبوا) بضم فـ كسر اى اكرهوا (قوله عليه) اى على ترك القتال (قوله فان لم يشهد) مفهوم شهد (قوله الثانية) اى قوله وكذا من شهد اللقاء مريضا (قوله كذلك) اى يقاتل مريضا (قوله وبهذا) اى من ابتداء القتال مريضا ولم يزل كذلك الخ صلة ينبغي (قوله فيشمل الصور الثلاثة) التى جعلها الزرقاني محل القولين وهى ان يخرج مريضا ويسـ قـ كذلك حتى ينتفى القتال وان يخرج صحيحا ٧٤٢ ويرض قبل دخوله ارض العدو وان يخرج صحيحا ويرض عند

دخول بلد الحرب وقبل الملاقاة
تقرى على تقريره بما في التوضيح
لشعور قوله ابتداء القتال وهو
مريض الخ من يخرج مريضا ومن
مرض قبل دخول ارض الحرب
ومن مرض عنده (قوله القولين)
اى بالاسهام وعدمه وبعبارة الخط
المسئلة على خمس حالات الاولى
ان يخرج صحيحا ويسـ كذلك
الى ابتداء القتال ويسـ مرض
ويسـ مريضا الى هزم العدو
فيسـ له على المشهور وهو مراده
بقوله او مريض شهد الثانية
مثل الاولى الا انه استمر صحيحا
حتى قاتل أكثر القتال ثم مرض
فيسـ له باقتناق وهذا مراده
بقوله او مرض بعد ان اشرف على
الغنيمة وذكر هذه مع علم حكمها
بالاولى ليقرر عليها قوله والا
فقولان الثالثة ان يخرج مريضا
ويسـ كذلك حتى ينتفى القتال
الرابعة ان يخرج صحيحا ويرض
قبل دخوله ارض الحرب

حتى غفوا له مـ مـ كقول مالك في الذين ردتهم الرمح فذهب المدونة الاسهام له ما في
الصورتين خلاف ما عند المصنف وقد تعقب ابن عرفة بذلك ظاهر كلام النعمي ولكن
تبـ المصنف تشمير ابن الحاجب تعالى ابن شام وهو غير ظاهر لما ذكرنا (بخلاف) ضال
(يلدهم) اى الحريين فيسـهم له وكذا يسـهم لاسارى مسلمين ظفروا بهم ولو كانوا في الحديد
لانهم انما دخلوا ولا لقتال وغلبوا عليه قاله أشهب في كتاب محمد (و) بخلاف (مريض
شـ) اى حضرا ابتداء القتال صحيحا ثم مرض واستقر يقاتل ولم ينعه مرضه عن
القتال فيسـهم له فان لم يشهد فلا يسـهم له الا ان يكون ذاريا كـ عـ او أخرج أو أشل
أو أعى له رأى اهـ عب البنيان في الظاهر الحاجب والمريض بعد الاشراف على الغنيمة
يسـهم له انشاقا وكذا من شهد اللقاء مريضا اهـ وشرح النانية في التوضيح بقوله وكذا
يسـهم لمن ابتداء القتال وهو مريض ولم يزل كذلك الى ان هزم العدو اهـ وبـ هذا ينبغي
تقرير كلامه هنا كما هو ظاهره فيشمل الصور الثلاثة التى جعلها محل القولين
وتكون الصورة التى تقرر بها ز تبـ للخط مأخوذة منه بالاحرى والله اعلم وقوله الا
يكون ذاريا اى الخ فبـ نظر اذ الذى مر له انه لا يسـهم له على المشهور ولو كانت فيه منفعة
وشبه في الاسهام فقال (كفرس رهـ) اى مريض في باطن حافره من مشبهه على حجر
أو شبهه كوقرة لانه بصقة الصحيح فيهرب العدو وان لم يصلح اكره عليه ولا فرار منه (او
مرض) القرس أو النارس أو الراجل (بعد ان) قاتل حتى (اشرف على الغنيمة) هذا
مستفاد الاسهام له بما قبله بالاولى وذكره ليرتب عليه قوله (والا) اى وان لم يرض بعد
الاشراف عليها بأن يخرج من بلده مريضا أو مرض قبل دخول ارض العدو وبعد
وقبل القتال ولو يسـ واستقر مريضا في الثلاث ليكنه قاتل فيها حتى ينتفى القتال
(فقولان) في الصور الثلاث في الاسهام له نظر القتاله وعـ لـمـ نظر الى مرضه فكان
حضوره كعدمه هذا على ما يقيده الخط وأما على ما يقيده الفلشافى من ان مرضه منعه
من حضور القتال في الصور الثلاثة فالفرق بينه وبين قوله ومريض شـ ظاهر وعلى

الخامسة ان يخرج صحيحا ويرض عند دخوله بلد الحرب وقبل الملاقاة وفي الثلاثة قولان
ما ذكره
بالاسهام وعدمه وفصل النعمي بين من له تدبير ورأى فيسـهم له ومن لا فلا وهى مراده بقوله والا فقولان واستظهر ابن
عبد السلام الاسهام مطلقا الا في الثالثة فاستظهر فيها تفصيل النعمي (قوله الصورة التى تقرر بها) اى من ابتداء القتال
صحيحا ثم مرض واستقر يقاتل الخ (قوله لانه) اى القرس الرهـ الخ عـهـ للاسهام له (قوله وان لم يصلح الخ) حال (قوله
عليه) اى العدو (قوله منه) اى العدو (قوله عليها) اى الغنيمة (قوله فيها) اى الثلاث (قوله من ان مرضه منعه
من حضور القتال الخ) بيان لما (قوله بينما) اى الصور الثلاث

(قوله من حضر القتال صحيحا الخ) فاعل يدخل (قوله لان الاسهام له الخ) ٧٤٣ علة لقوله ولا يدخل تحت قوله والا الخ

(قوله فهم) بضم فكسر (قوله بالاولى) بفتح الهمز صلة فهم (قوله فيه) اي قوله والا (قوله بان) خروج من بلده مريضا ثم صح (الخ) تصوير لزوال المانع (قوله) فانه يسمم له فيها اي الصور الثلاث (قوله) لان كلامه في حصول المانع علة لقوله ولا يدخل في كلامه ايضا صور زوال المانع (قوله) ما تقدم عن ابن الحاجب (اي قوله والمريض بعد الاشراف على الغنمة يسمم له اتفاقا وكذا اي المريض بعد الاشراف على الغنمة في الاسهام له من شهد اللقاء مريضا (قوله) كما تقدم عن الخط راجع لاحرورية اجنبية عن الاولى لان الاولى شهد فيها المريض القتال وهذه منع من شهد من شهوده (قوله فهو) اي المريض (قوله وتدخل) اي تلك الصور كلها (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله من الاولى) بضم الهمز (قوله والاولى) بضم الهمز (قوله اولاً) بفتح الواو (قوله ولو) او جف (اي قاتل) (قوله راجلا) اي ماشيا على رجله (قوله) وخيلهم في رحالهم حال (قوله) لاستغنائهم عنها علة لقوله قاتلوا على أرجلهم (قوله أولا) اي أولا يقيم الاسهام باحتمال قتالهم ببر (قوله وهو) اي عدم التقييم باحتمال قتالهم ببر (قوله) وهو ظاهر التعليل

ما ذكره القلشاني فلا وجه له للقول بالاسهام له ولا يدخل تحت قوله والا من حضر القتال صحيحا ثم مرض قبل الاشراف على الغنمة لان الاسهام له فهم من قوله ومريض شهد بالاولى ولا يدخل فيه ايضا صور زوال المانع بان يخرج من بلده مريضا ثم صح قبل دخول بلاد الحرب او بعده وقبل القتال او بعده ما وقبل الاشراف فانه يسمم له فيها اتفاقا لان كلامه في حصول المانع لا في زواله فاعلم ان التفصيل المذكور جاري مرض الاذى والفرس اه عب البنانى قوله هذا مستفاد مما قبله بالاولى الخ فهو في الخط وهو غير صواب كما يأتي وقوله وما على ما يقيده القلشاني الخ ما أفاده القلشاني فهو لابن غازي وهو الصواب كما يقيده ما تقدم عن ابن الحاجب والتوضيح فقوله أو مرض عطف بأعلى شهد فهو في موضع صفة للمريض ومعناه انه حضر القتال صحيحا ثم طرأ له مرض او جب مقببه بعد الاشراف على القمام وحينئذ فليست هذه احروية كما تقدم عن الخط بل هي اجنبية عن الاولى ويكون معنى قوله والا فقولان وان لم يشهد المريض القتال ولا مرض بعد الاشراف على الغنمة فقولان كما قرره غ فهو في صور الخلاف لم يشهد القتال بل حضر بلاد الحرب فقط وأما ان شهد القتال مع مرضه فيسمم له في تلك الصور كلها وتدخل ايضا تحت قوله ومريض شهد الخ وقوله ولا يدخل تحت والا الخ فيه نظر بل هذه الصورة داخله تحت الامع الصور الثلاث السابقة وتوهمه ان الاسهام في هذه الصورة يفهم بالاولى من الاولى غير صحيح لان هذه لم يشهد فيها القتال بعد مرضه والاولى شهد القتال فيها مريضا ثم لوصح ما قرره ز اولاً تبعه الاح اسكان ما ذكره هنا ظاهر السكوت تقدم انه غير صحيح والله الموفق (و) يسمم (للفرس) ذكر اكان أو أتحى كافي الصالح والمصباح فخل أو خصى (مثلا) بكسر فسكون مشى مثل كذلك سقطت فونه لاضافته مسم (فارسه) اما العظم مؤنثة أو اقوة مفعلة ولذا لا يسمم لبغل ونحوه ابن عرفة ابن حبيب والمعتبر في كون الفارس فارسا كونه كذلك علة مشاهدة القتال ولو او جف راجلا ابن الناسم يسمم لخيل غزاة قاتلوا على أرجلهم وخيلهم في رحالهم لاستغنائهم عنها ابن رشد اتفاقا وجه له السهمين للفارس يقيده انه يستحقها ولو كان راكبه عبدا او يكونان اسبيد وهو أحد التردد بين والا آخرهما للفارس فلا يسمم له في هذه والفرس مثله لا فارسه ان كان بيرا بل (وان) كان الفرس والقتال (بسفينة) لان المقصود من حمل الخيل في الجهاد ارباب المدد لقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم وهل يقيم الاسهام لها في السفينة بما اذا احقل قتالهم ببر ولو يعرض مكان كما قد يؤخذ من تعليل الشارح ولا كسافر ما طاء عالم بعد قتالهم ببر أصلا وهو ظاهر التعليل باحتمال احتياجهم للقتال عليها والتعليل بالظن لا ينتفي الحكم باتقائه في بعض الصور (او) كان الفرس (برذونا) بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح الذال المعجمة اي عظيم الخلفة غليظ الاعضاء ان أجاز الامام كما في المدونة والاعراب ضم رقيقة الاعضاء

(قوله) وهو ظاهر التعليل (قوله) في قوة التعديل لقوله وهو ظاهر التعليل

(وهجيناً) من الخليل أي أبوه عربي وأمه نبطية لأم من الأبل اذ لا يسهم له وعكس الهجين
اسمه مقرف اسم فاعل أقرف وهو ما أمه عربية وأبوه نبطي أي ردي (وصغيراً) ظاهره
وان لم يجزهما إلا ما (يقدر) بضم المثناة تحت وسكون القاف ونخ الدال المهملة (بها)
أي البرذون والهجين والصغير (على السكر) على العدوق (والقر) منه وقت القتال عليها
ولولم تكن كذلك وقت دخول أرضهم (و) يسهم لفرس (مريض رجي) بضم الراء وكسر
الجيم (برؤه) وفيه منفعة بدل قوله لا يحف والمراد أنه شهد القتال من ابتداءه مريضاً
أو مريضاً عند ابتداءه أو في أثناءه وأما أن مريض قبله واستمر كذلك إلى انقضاءه ففيه
قولان كما هو أفاده عب البناني فيه نظراً لـ لا يشترط فيه شهود القتال بل القرس إذا رجي
برؤه يسهم له عند مالك خلافاً لأشهب وابن نافع رضي الله تعالى عنهم قال الباجي فأما
القرس المريض فاختلف أصحابنا في سهمه فقال مالك رضي الله تعالى عنه يسهم له أشهب
وابن نافع رضي الله تعالى عنهم لا يسهم له وجه الأول أنه شهد القتال مع أنه على حالة يرجى
برؤه ويتربح الانتفاع به كالذي يصيبه الشين الخفيف ووجه الثاني أنه لا يمكن القتال
عليه إلا أن فاشبه الكبير اه فهو مريض فبما لا يمكن القتال عليه لكنه يرجى برؤه
فيؤخذ منه أنه إن أمكن القتال عليه أو قتل عليه بالفعل يسهم له بالاختلاف وأنه
لا يأتي فيه التفصيل السابق في الإنسان ولذا أطلق المصنف وحمل المواقى كلام المصنف
على الإنسان وعليه فالإسهام له على أحد القواين في الصور السابقة فهو بالجزء عطف على
فرس وفي بعض النسخ بالنصب عطف على برذونا وهو أولى وكذا ما بعده (و) يسهم لفرس
(محبس) بضم الميم وفتح الحاء المهملة والموحدة منقولة أي موقوف للجهاد عليه وسهماء
للمقاتل عليه لا لمحبيه ولا في مصالحه كعلقه وسهماء القرس المعار قيل للمستهير وقيل
للمعبر (و) يسهم لفرس (مغصوب) وسهماء للمقاتل عليه إن غصب (من الغنمية) وقول
عليه في غنمية أخرى وعليه أجرته للجيش الأول ولو أخذ فرس العدو قبل القتال فقاتل
عليه فله سهماء وعليه الجيش أجرته (أو) غنيمته (من غير الجيش) فسهماء للمقاتل عليه
وعليه أجرته لربه (و) سهماء القرس المغصوب أو الهارب (منه) أي الجيش (لربه) حيث
لم يكن له غيره ولا أجرته على راحته فإن كان مع ربه غيره فسهماء للمقاتل عليه وعليه أجرته
لربه والمكثري فرسه سهماء للمقاتل عليه (لا) يسهم لفرس (المحجف) أي شديد الهزال (أو)
فرس كبير (في السن) إذا كان (لا يفتقع به) أي لا يحجف والكبير وأفرده لأن العطف
بأو وذكراً لأن القرس يذكرون وث (وبغل) و (وجار) و (بغير) وقيل (و) فرس (ثان) لأن سهماء
فرسان وأولى أكثر (و) القرس (المشتركة) بين اثنين أو أكثر سهماء للمقاتل عليه
وحده (ودفع) المقاتل عليه (اجر) حصته (شريكه) وان تداولا القتال وعليه فينهما ان
تساويا والا فلكل ما حضر وعليه نصف أجرته (و) المسلم الغائب عن الجيش واحداً كان
أو متعدداً (المستند للجيش) في دخوله أرض العدو (كهو) أي الجيش في القسم

(قوله نبطية) بكسر النون وسكون
الموحدة أي رديئة (قوله عكس
الهجين) أي ما أمه عربية
وأبوه نبطي (قوله فهو) أي
مريض رجي برؤه تقرير على
المزج السابق (قوله فله) أي
المقاتل (قوله وعليه) أي المقاتل
(قوله وأفرده) أي ضميره مع
رجوعه لشبهين (قوله وذكره)
بفتحات مثله أي ضميره

(قوله ويقسم) أي المستند (قوله لانه) أي المستند الخ لانه لقسمه غنيته على الجيش (قوله له) أي ما غنمه المستند (قوله يسببه)
 أي الجيش (قوله وقوته) بفتح الواو متعلا أي الجيش (قوله ولجبر بردهم اقصاهم) أي المسلمين بفتح الياء موصوفين الراء عطف على
 لانه الخ (قوله انه) أي المستند (قوله فان كان) أي المستند (قوله له) ٧٤٥ (قوله الا ان يكون) أي

المستند (قوله مكافئا) أي مساويا
 (قوله ان كان) أي المستند (قوله
 والا) أي وان لم يكن مساويا (قوله
 وان لم يستند) أي الغانم (قوله
 ولم يبق) أي الغانم (قوله به) أي
 الجيش (قوله بان دخل) أي الغانم
 (قوله وحده) أي منفردا عن
 الجيش (قوله فلا ينافي تخميسه)
 تفريع على دون الجيش (قوله
 ولعله) أي المصحح (قوله ولولم
 يخرج) أي الغانم من ارض
 الاسلام لارض الحرب (قوله
 وقبده) أي تخميسه (قوله له)
 أي الغزو (قوله ما عله) مفعول
 يختم من المتق بلا (قوله لفظ)
 مبتدأ خبر عن يختم الخ (قوله
 فهو) أي معه وله الخ جواب من
 (قوله وحده) أي قول معنون
 معناه اذا كان يسيرا (قوله
 خلاف) أي للمدونة (قوله ولذا)
 أي جل ابن رشد يقول معنون
 على الخلاف فله وله اطلاق
 (قوله وزهاهم) عطف على مسرة
 (قوله ونكايه) عطف على تجهيلا
 (قوله فيكروا خيره) أي القوم
 تفريع على قوله والسنة الخ
 (قوله خمسة) بفتحات مثقلا (قوله
 قاله) أي انباء البيع (قوله
 يخبر) أي الامام (قوله غنيه) أي
 البيع (قوله قاله) أي التخيير

فيقسم الجيش عليه ما غنوه في غنيته ويقسم على الجيش ما غنمه في غنيته لانه انما وصل له
 بسببه وقوته ولجبر بردهم اقصاهم واذا انتميته انه ممن يسبهم له فان كان لا يسبهم له كميد
 وذمى فلجيش ما غنمه المستند ولا شيء له من غنيته الجيش الا ان يكون مكافئا للجيش في القوة
 أو هو الأقوى ففقسم الغنيمة له فمن قبل تخميسها انصف للجيش ويخمس ونصف للمستند
 يخمس أيضا ان كان مساويا لافلا (والا) أي وان لم يستند للجيش القاتب عنه ولم يبق به
 بان دخل ارض الحرب وحده (قوله) ما غنمه يختص به دون الجيش فلا ينافي تخميسه وشبهه
 في الاختصاص فقال (كتناصص) أي داخل ارض الحرب خفية واخذ من اموالهم
 وذروهم ونساءهم شيئا فيختص به عن الجيش (ونخس) بفتحات مثقلا أي قسم (مسلم)
 ما غنمه من الحربين خمسة اقسام متساوية ووضع احداهما في بيت المال واختص
 بالاربعة الباقية ان كان حرا بل (ولو) كان المسلم (عبد اعلى الاصح) ابن عاشر ارض
 صحبه وله المصنف وظاهره ولولم يخرج للغزو وقبده بعضهم بخروجه (لا) يخمس
 (ذمى) استند الجيش أم لا ما اخذه فيختص به (و) لا يخمس (من عمل) من الجيش (سرجا
 اوسمها) من الغنيمة ما جعله فيختص به لفظ التهذيب من تحت سرجا او يرى سرجا او صنع
 مشعبا يبلد العدو فهو له ولا يخمس اذا كان يسيرا ابو الحسن ليس في الامهات اذا كان
 يسيرا و غنائمها لا يخمس قال معنون معناه اذا كان يسيرا وحده ابن رشد على انه خلاف
 ولذا اطلق المصنف والمثعب بكسر الميم وسكون الشين الميمه وفتح الجيم آله من اعواد
 ثلاثة مقرونة من اعلاها مقربة من اسفلها تنشر عليها الشيا وبها تعلق فيها القرب وفهم
 من قوله عمل ان ما كان معه ولا واصله فلا يختص به وان كان يسيرا وهو كذلك كما قال
 ابن حبيب (والثان) أي السنة التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل السابق بها
 (الاقسم) لغنائم الكفار بحكم حاكم (يلداهم) أي الحربين فيجبل المسرة الغافين وقهاهم
 لاوطانهم ونكايه للعدو فيكروا تأخير بلد الاسلام لانه عليه الصلاة والسلام لم يرجع
 من غزوة فيها مغمم الا خمسة وقسمه قبل ان يرجع كفي المصطلق وخين وخير ثم لم يزل
 المسلمون بعده على ذلك (وهل) ينبغي ان (يبيع) الامام او امير الجيش الغنيمة (لبيدسم)
 غنها خمسة اقسام ويجعل احداهما في بيت المال ويقسم الاربعة على الجيش بالسوية
 للرجل سهم والفرس سهمان قاله معنون او يخبر فيه وفي قسم الاعيان قاله محمد في
 الجواب (قولان) فهو ما جاريان في الخمس ايضا وهو الذي يفيد نقل المواق ويبحث في
 بيعها يبلد الحرب لانه ضياع لخصها بها واجيب بان يرجع للغنائم لانهم المسترون ابن
 عمره معنون يشي بيح الاسلام عروضا الغنيمة بالبيع ثم يقسم فان لم يجسد من يشتري

٩٤ منخ ل في البيع وقسم الاعيان (قوله فها) أي القولا الخ تفريع على قوله
 يبيع الغنيمة الخ (قوله بحث) بضم فكسر (قوله في بيعها) أي الغنيمة (قوله فانه) أي بيعها يبلد للحرب (قوله فانه) أي بيعها

(قوله ثم على الغائبين) أي يقسم الاخماس الاربعة الباقية بعد خمس بيت المال (قوله يسلمهم) بضم فسكون فكسر أي يفرغ
(قوله وجوبا) بيان لحكم الافراد قسمه (قوله فان لم يكن قسمه
الخ) مفهوم ان امكن (قوله دون انفراد) حال من ولدها
(قوله ضم) أي المصنف الذي
لا يمكن قسمه جواب ان (قوله
وهو) أي اعتراض المواق وابن
غازي (قوله حاضر) نعمت عين
(قوله ماله) أي الذي (قوله اولي)
خبر ضبط (قوله أي اخذ من عين
شيء بأما عينه) تفسير الكلام
المصنف على ضبط معين بكسر
الياء اسم فاعل (قوله لانه) أي
اسم الفاعل الخ علة لقوله وضبطه
اسم مفعول اولي الخ (قوله
جمله) أي القائب (قوله مما
هنا) أي المعين (قوله عليه) أي
المعين (قوله تبع) أي المصنف
(قوله وعدل) أي المصنف
(قوله اليه) أي عرف (قوله
قول ابن الحاجب ثبت) من
اضافة المصدر لفاعله وتكميل
عمله بنصب مفعوله (قوله ما عرف
يبينه الخ) مفعول شمل (قوله
قالا) أي البرقي وابوعبيدة (قوله
وان وجد) بضم فكسر (قوله
عرف) بضم فكسر (قوله وقف)
بضم فكسر (قوله يبعث) بضم الياء
(قوله يكشف) بضم الياء وفتح
الشين (قوله قبل القسم) صلة
ثبت (قوله علم) بضم العين (قوله
رد) بضم الراء (قوله يعلم) بضم الياء (قوله هه) أي ثبت (قوله وهي) أي عبارة اهل المذهب
(قوله لان لفظ الثبوت) علة لقوله مخالفة الخ واضافته البيان (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي قوله ما أدركه
مسلم الخ (قوله وشمل) أي قوله ما عرف (قوله الاولين) أي المدبر والمعتق لاجل

العروض قسمها اخماسا ثم على الغائبين وفي الموازنة يقسم الامام كل مصنف على خمسة
اسمهم بالقيمة ثم يسلمهم عليها فيبيع للناس اربعة اخماس او يبيع الجميع قبل القسم ويخرج
خمس الثمن ١ وفي المنتقى ابن الموازان رأى ان يقسمها خمسة اقسام وان رأى ان يبيع
الجميع ثم يقسم الاغمار فذلك (وافرد كل مصنف) من الغنينة وجوبا وقسم اخماسا
(ان امكن) قسمه شرعا وحسابا بان اتسع المصنف وجاز تقرييق بعضه عن بعض فان لم يمكن
قسمه حسابا فليقسمه او شرعا لحرمة تفرقة تجارية وولدها دون انفراد وحلي في قسمه
اضاعة مال ضم لغيره (على الاربع) مثله في التوضيح واعترضه المواق ونصه لم يرجح ابن
يونس هنا شيئا وانما رجع هذا الباب في غ الذي اختاره هو الخمي لا ابن يونس مع انه
قال في التوضيح ايضا قال الخمي وابن يونس اختلاف في الساع قليل تجتمع في القسم
ابتداء وقيل ان جعل كل مصنف القسم بانفراده فلا يجمع والجميع وهذا الحسن واقل
غورا ٢ فما وقع له مصنف هنا وفي التوضيح وهم اوصيف وهو كذلك في نسخة من
ابن يونس طي وهو صواب اذ ابن يونس نقل كلام ابن المواز ولم يزد عليه شيئا (واخذ)
شخص (معين) بضم الميم وفتح العين والمثناة مشقة أي معروف بعينه حاضرا ان كان
مسما بل (وان) كان (زعميا) لخدمة ماله فخذ (ما) أي الشيء الذي (عرف) بضم فكسر
انه (له) أي المعصوم ولو زعميا (قبله) أي القسم صلة عرف فبأخذه (بجائنا) بفخات
مشقلا أي بغير عوض وضبط معين اسم مفعول اولي من ضبطه بكسر الياء اسم فاعل أي
اخذ من عين شيئا ما عينه لانه لا يشمل الغائب مع ان المصنف جعله قسمه بما هنا واعاد عليه
الضمير في قوله والايح له وشمل قوله عرف الذي تبع فيه المدونة وعدل اليه عن قول ابن
الحاجب ثبت ما عرف بينة وبغيرها كواحد من العسكر كما قال البرقي وابوعبيدة
لا يقسم ما عرف واحد من العسكر انه معين معصوم فالاولان وجداحال متاع مكتوب
عليها هه ذا فلان بن فلان وعرف بلدة فلا يجوز قسمه ووقف حتى يبعث لذلك البلد
ويكشف عن اسمه عليه فان عرف فلا يقسم والا قسم ونص عبارة ابن الحاجب واذا
ثبت ان في الغنينة مال مسلم او ذي قبل القسم فان علم به بعينه حاضرا او غائبا رديحانا
وان لم يعلم بعينه قسم ولم يوقف ابن عبد السلام هذه مخالفة لعبارة اهل المذهب وهي ان
عرف ربه لان لفظ الثبوت انما يستعمل فيما هو سبب الاستحقاق كالبيعة ولفظ
المعرفة والاعتراض فيما هو دون ذلك ابن عرفة وفيها ما أدركه مسلم او ذي من ماله قبل
قسمه اخذ بغير شيء وهذا يبين لك الحق في قول ابن عبد السلام عبارة ابن الحاجب واذا
ثبت ان في الغنينة الخ مخالفة لعبارة اهل المذهب ان عرف ربه الخ وشمل ايضا المدبر
والمعتق لاجل والمكاتب فبأخذ كل ربه المعين ولا تسلط للجش على خدمة الاولين ولا

على
(قوله وان وجد) بضم فكسر (قوله وقف)
بضم فكسر (قوله يبعث) بضم الياء
(قوله يكشف) بضم الياء وفتح
الشين (قوله قبل القسم) صلة
ثبت (قوله علم) بضم العين (قوله
رد) بضم الراء (قوله يعلم) بضم الياء (قوله هه) أي ثبت (قوله وهي) أي عبارة اهل المذهب
(قوله لان لفظ الثبوت) علة لقوله مخالفة الخ واضافته البيان (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي قوله ما أدركه
مسلم الخ (قوله وشمل) أي قوله ما عرف (قوله الاولين) أي المدبر والمعتق لاجل

(قوله الثالث) أي المكاتب (قوله المعين) تفسيره اقل حلف المستتر فيه (قوله على الجيش) صله قسم (قوله قهرا) راجع للمستولى (قوله قسمه) أي ما عرف لمسلم أو ذمى غير معين (قوله لا تعيده) أي جواز القسم ابتداء (قوله أخرجه) أي قوله لا أن لم يتعين (قوله من قوله اخذ معين) اذ يصير التقدير لا يأخذ ان ٧٤٧ لم يتعين ويرى حكم قسمه مسكونا

عنه (قوله ام من قوله لم يعض قسمه) اذ يصير التقدير يعض قسمه ان لم يتعين ويرى حكم قسمه ابتداء ام مسكونا عنه (قوله وما غنم) بضم فكسر (قوله وان عرف) بضم فكسر أي به (قوله وغاب) أي ربه (قوله خبر كان) بضم فكسر (قوله البعث جواب ان) (قوله والا) أي وان لم يكن بعنه لربه بكرا ونفقة خيرا لربه (قوله وقف) أي الامام (قوله له) أي ربه (قوله ولزمه) أي ربه (قوله بعه) أي ما عرف او الامام (قوله ان لم يكن له) أي ما عرف لم يصوم غائب (قوله حل) أي اجرة حل (قوله نقل) بضم فكسر أي الشيء المعروف (قوله اليه) أي ربه الغائب (قوله والا) أي وان كان له اجرة حل (قوله والا) أي وان لم يأت اجرة حل على اكثره ووجد من يحمله (قوله في بيعه وبعثه) أي ما عرف المعصوم (قوله وليس كذلك) أي المعصوم (قوله حق يأتى ربه)

على كتابة الثالث بخلاف غير المعين كما سيذكره المصنف (وحلف) المعين (انه) أي ما عرف له (ملكه) لم يتقبل عنه يناقل شرعى الى حين ارادة اخذه (و) ان كان المعين غائبا عن محل قسم الغنمة (حل) بضم فكسر أي ما عرف له (ان كان) حله (خيرا) له من بيعه يجعل القسم لخصه به وعليه اجرة حله (والا) أي وان لم يكن حله خيرا من بيعه بان كان بيعه خيرا او استويا (بيع) ما عرف للمعين مسلم أو ذمى وحل له (أي المعين غنمه) (و) ان قسم الامام ما عرف للمعين مسلم أو ذمى غائب على الجيش (لم يعض قسمه) فله اخذه عن وقع في سهمه بلا عوض في كل حال (الا) قسمه (اتأول) أي تقلد لقول بعض العلماء كالاوزاعي ان الحربى يملك مال المسلم المستولى عليه قهرا فيعض قسمه (على الاحسن) لانه حكم يختلف فيه فليس لربه اخذه الا بئنه ان يسع او قيمته ان لم يسع ولم يعض قسمه لعدم الباطل او جهلا مع موافقته لقول المذكور لان حكم الحاكم جهلا او قصدا لا باطل باطل اجماعا وان وافق قولنا فيجب نقضه فانه ابن عمر وسيسير المصنف في القضاء بقوله ونبت حكم جائر وجاهل لم يشاور العلماء (الا) يوقف ما عرف لمسلم أو ذمى (ان لم يتعين) ربه أي لم يعرف بعينه ولا ناحيته كصحف وكتاب حديث وقفه فيقسم على المشهور تغليبا لحق الغائبين والنقل جواز قسمه ابتداء وعبارة المصنف لا تقبل له سواء أخرجه من قوله اخذ معين ام من قوله لم يعض قسمه ابن عرفة وما غنم مما ملكه كانه من مال مسلم باخذه منه كرها ان حضر ربه قبل قسمه اخذه مجازا ابن حزم اتفاقا وان عرف وغاب فطرق الشيخ عن معنونه يوقف له ولو كان بالصين محمد ان كان خيرا لربه بعنه بكرا ونفقة فعلة الامام والا وقف له غنمه ولزمه بيعه لانه يسع نظر اللخمى ان لم يكن له حل نقل اليه والا فان اتى اجر حله على اكثره ولم يوجد من يحمله بعث له بئنه والا اكرى له عليه ابن بشير في بيعه وبعثه في الروايات اشارة الى خلاف فيه وليس كذلك بل ينظر الامام لربه الاصلح الباجى روى ابن وهب فيها غاب ربه ان عجز عن تسليمه له قسم اللخمى لو علم البلد الذى اخذ منه فظاهر قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما قسمه البرقى وابو عبيدة ان وجد عليه هذا القلان بن فلان ككثان مصر ووقف حتى يكشف عنه يبلده فان لم يعلم ربه قسم ولو عرفه واحد من العسكر فلا يقسم قلت عز الشرح الاول لتخص معنونه ولم يحل غيره ولو جهل عين ربه ففى قسمه ووقفه رجاء ان يعرف كالألطة فان لم يعرف قسم ثالثها حتى يأتى ربه ثم قال وفي اخذه ربه ان حضر بموجب الاستحقاق طرق مقتضى نقل اللخمى عن المذهب ومحمد بعنه لربه الغائب عدم يمينه المازوى

أي يوقف حتى يأتى ربه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في اخذه ربه) من اضافة المصدر لقوله وتكمل حله برفع فاعله (قوله بموجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله نقل اللخمى) من اضافة المصدر لقوله وتكمل حله بنصب مقوله بعنه (قوله ومحمد عطف على المذهب (قوله عدم يمينه) خبر مقتضى

(قوله في اثبات ملكه) أي يستعمله كلف التسمية (قوله ويعينه) يحلف على إثبات (قوله في وقفه) أي أخذه (قوله عليه) أي
 راجع لوقفه عليه (قوله والتخصيص على ذلك) التسمية الخ (راجع لأخذه) ٧٤٨

الاثبات (قوله قول ابن شهاب) أي مجرد دعواه الخ (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ابن القاسم) راجع لأخذه بجائنا (قوله وصحون) راجع لأخذه بجمته (قوله محتجبا) حال من مصنون (قوله علم) بضم المعين (قوله قلند) بضم فكسر (قوله على الاول) أي اولوية ربه به بوضه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي هذه القطعة (قوله وانما المراد بخلاف الملاحظة الاتية في بابها) هذا بعيد من مباحات المذهب وايضا حيث كان له الباب يأتي تبيينه احكامها فلا وجه لذلك بضمها هنا مع غلبة عدم التنبه لكونه في غير محله وبعد امن سياقات الكلام (قوله فان المال غير معين فيها) أي ما عرف المسلم اودى غير معين والمعاملة اشارت لاجمع بينهما الحامل على ذكر الفرق بينهما (قوله بالتقسيم) أي للمعاملة صوم غير معين (قوله فهو) أي قول المصنف بخلاف الملاحظة (قوله فانه) أي ما ملكه الحربي على وجه لا يصح للملخ (قوله) أي الحربي (قوله في هذا) أي قول المباح كل ما يملكه على وجه لا يصح للملخ (قوله فهو) أي الملاحظة (قوله من جملتها) أي أموالهم (قوله عرف) بضم فكسر أي ربه (قوله حكمه) أي الاتي حكمه أي المأخوذ بالقهر

كلا مستحقا قضا اثبات ملكه ويعينه ابن شهاب في وقفه عليه واخذت عليه مجرد هو جمع بينه قول ابن شهاب والتخصيص على ملك التسمية بالتقسيم لا نفسه ثم قال ولو باع الامام ما عرف ربه فنال الشيخ ان باعه عمه او وجهه لا في اخذه بجائنا او بجمته قول ابن القاسم ومصنون محتجبا بانه قضاء بجمته فهو قول الاوراجي وقال ابن عزران باعه جهلا او تالا في اخذه ربه بجائنا وبجمته فانه بعض اصحابنا محتجبا بما تقدم ووقفه ابن عزران بان حكم الملخ كجهلا او قصدا الباطل بوجوب تقسيمه وان وافق قول فلان لا باطل اجتماعا المصطفى عن اشبه ما علم ربه وقد روى في بعضه دون كثير وقته كهد وسيف فباعوه لانفسهم له اخذه بجائنا وعن ابن حبيب ما يبيع وره به معروف لنفسه اخذه بجائنا وما ادركه يبيع او قسم لجهله في اولي يفر به به بوضه وقوته معروف المذهب ونقل ابن زرقون رواية ابن القاسم بطورى وعلى الاول الباطل ما قسم دون يبيع اخذه ربه بجمته قلت يوم قسمه ثم قال وفيه ما مع غير هلمال الذي في ذلك كالمسلم (بخلاف الملاحظة توجد عندهم مكتوب باعليه اذ لا يوجد ما احد من الجيوش يملكه فلا تقسم ووقف اقتضاها ان عرفه بجمته خلت ان كان خيرا البنا في هذا تقرير الشارح طي وهو غير صحيح ومخالف للمذهب لان مذهب مالك ان ما اخذه الحر بدون من اموال المسلمين فلهم فيه شبهة ملك من أي وجه حصل لهم سواء اخذوه على وجه القهر او غيره وانما المراد بخلاف الملاحظة الاتية في بابها فانها توقف ظلالا للتفرقة بين ما هنا وبين الملاحظة الاتية فان المال لا يغير عين فيها وقالوا بالتقسيم وعدم الايقاف على المشهور ووافقوا على الايقاف في الملاحظة الاتية فهو كقول ابن شهاب ان علم انه مسلم على الجملة فهو يقسم او يوقف لصاحبه كالملاحظة المشهورة في تقسيم بناء على ملك الغائبين اه ومثله في عبارة ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة في المنتقى اخذاهل الشرع الشيء على وجه القهر شعبة ملك وكذا كل ما يملكه على وجه لا يصح للمسلم ان يملكه عليه فانه لا يصح اسلامه عليه ولا شك ان الملاحظة التي التقطوها تدخل في هذا فاذا اخذت اموالهم فهي من جملتها فان علمت المسلم ولم يتعين قسم وهذا ظاهر وقد تدخل في المدونة وما اوردته المشركون من مال مسلم اودى من عباد او عرض او غيره او ابقى اليهم ثم غنما فان عرف قبل ان يقسم كان احق به بغير شيء ولا يقسم ويوقف له ان غاب وان لم يعرف ربه بجمته وعرف انه مسلم اودى قسم اه فلا يبق لم يأخذه الحربي بالقهر وجعل حكمه حكمه وفي المواطن مال كماله ان عبدا لعبد الله بن عمر ابقى وان فرس له عارنا فاصاب ما المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على عبد الله وذلك قبل ان تصيبها المقاتل اه وعار بالعين الموهبة أي انطلق من حربته وذهب على وجه هذا حكم الملاحظة بأيدي الحريين اماما الملاحظة احد الجيوش وعلم انه مسلم ولم يعلم استقرار ايدي الكفار عليه فاطاها ان

(قوله ومثلها) أى اللقطة فى عدم القسم (قوله وحدا) بضم الواو (قوله وعرفا) بضم العين (قوله او قسمها) بضم القاف (قوله له) أى المعين (قوله فى الاولين) أى عدم تعيين المالك والقسم تأويل (قوله فهو) أى وله فداء معتق لاجل ومدير الخ (قوله الثالثة) أى البيع لعدم خبر به الحال (قوله لازومه) أى البيع (قوله له) أى السيد (قوله بحاسبه) أى العبد مستتره (قوله بها) أى اجرة خدمته (قوله ولولا استوفاه) أى الثمن (قوله منها) أى خدمته (قوله قبل اجاله) أى العتق (قوله اليه) أى الاجل (قوله ولا ترجع) أى خدمته (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله لانها) أى خدمة المدير (قوله وهى) أى حيازة سيده (قوله مستغفها) أى الخدمة الزائدة (قوله لم أره) أى تميز عتقها (قوله وهو) أى تميز عتقها (قوله بان يقول الشاهدان الخ) تصوير لثبوت العتق لاجل والتدبير والابلاذ (قوله عرف) بضم فكسر (قوله او قسمه) عطف على بيع (قوله واعلم) بكسر فسكون (قوله وبقية) عطف على بقية (قوله قاله) أى اخذه بيمينه

حكمه حكم اللقطة يدا الاسلام والله اعلم ومثلها الحبس الثابت تحبيسه فان كان عليه كليم فقط فحسبه قولان او يحسبها لهم قسم لان الرجل قد يكتب خلاته على شتم مله عن يديه غصبه منه ولم فعل هذا بيمينه ببعه ان زعم انه لم يرد تحبيسه على ما فى كتاب ابن مضمون والنفى (وبيعته خدمة معتق) بفتح المنة (لاجل و) خدمة (مدبر) بفتح الموحدة وجد فى الغنية وعرفا لم غير من لوقه ما تأويل او حيث لم يكن جاهل ما خيرا له فخلع كدم به ما المشتري فليد هما فداؤه ما فى الاولين وسيد كره المصنف بقوله وله فداء معتق لاجل ومدير الخ فهو كالقصر على ما هنا وليس له فداؤه ما فى الثالثة لان البيع لازم له وانما بيعت خدمة المعتق لاجل فان استخدمه مستتر به لاجل خرج حرا ولا شئ عليه لاعتقه وان ظهر معتقه بعد خدمته نصف الاجل حلا خيرا فى فداؤه بيمينه فى الصورتين الاولى بيمينه والثالثة لزمه له وفهم من قوله خدمة ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت وقبته ثم ظهر بيمينه فداؤه فان تركه مباحا حق مشترى به فى خدمته بحاسبه بها من ثمنه يخرج حرا قاله الضمى وسيد كره المصنف هنا بقوله ورت كهما ممل خدمتهما ولو حل اجل عتقه قبل استيفاء ثمنه من خدمته يخرج حرا ولا يقبضه مشترى به بيمينه ثمنه على الرابع ولولا استوفاه منها قبل اجله بقيت خدمته لمن هو يبداه اليه ولا ترجع لعتقه على الرابع واستشكل ابن عبد السلام بيع خدمة المدير قاله وظاهر كلام ابن الحاجب بيع جميع خدمة المدير وليس بصواب لانها محدودة بيمينه وهى مجهولة الغاية وانما يلجئ ان يوافق رغبته ودواعيها تظن حيازة سيده اليه بدون زيادة على الغاية المذكورة فله باب الاجل بقوله وبعد خمسة عشر عاما ثم زاد من خدمته على ذلك جان عاش المدير وسيد بعد ثلاث المدة فكاللقطة لتعرف الجليس وعدم تعيين مستغفها فيوضع خراجها فى بيت المال اه وهو فى نقل المواق عن أبي محمد (و) بيعت (كأية) لمكان فان أدى لبحوها المشتري معتق ولاؤا للمسلمين لعدم علم عين سيده وان يجوز فى اشتريها وان علم سيده بعتقه عاد ولاؤه له (لا) تباع خدمة (أم ولد) لمسلم لم تعرف عينه وجدت فى الغنية قبل قسمها لان ليس لسيدها فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعارضة ويسير الخدمة لغو فيخرج عتقها حاله سالم وشعبه عب البناني لم اره لغيره وهو يفتقر على سيدها ان ظهر فالتظاهر بيمينه اعلى حالها اه ولا بد من ثبوت العتق لاجل والتدبير والابلاذ بان يقول الشاهدان أشهدنا فلان وفلان ان سيده دبره او أعتقه لاجل او اذله ولم نسألهم عن اسمه او هادونسينه (وله) أى المسلم أو الذى الذى الذى عرف بيمينه (بعده) أى بيع ما عرف له او قسمه تأولا او جهلا بان لمسلم وذى او علماته لم اذى غير معين (اخذه) أى المبيع او المقسوم عن هو يده جبرا عليه (يشته) الذى بيع به وبقية يوم قسمه ان قسمه بالبيع قاله ابن رشد خليل وهو مقتضى كلامهم وأما المبيع او المقسوم مع معرفته بيمينه جهلا او نعتما الباطل فله

(قوله فان اراد اخذه بغير الاول) مفهوم الاول (قوله فموت بضم فسكون مثقلا) (قوله جهلا) تنازع فيه بيع وقوم (قوله وان كان) أى الثمن (قوله قبل علم سيدها) من اضافة لمصدر لمفعوله (قوله بها) أى ام الولد (قوله) أى سيدها (قوله فيسقط) أى قد اوتها (قوله اذا قصد) أى من قدامها ٧٥٠ (قوله تخليصها) أى من الرق (قوله على هذا) أى بيعهما

اخذه مجانا (و) له اخذه (ب) العوض (الاول) الذى يبيع او قوم به في حال القسم (ان تعدد) العقد عليه فان اراد اخذه بغير الاول سقط حقه والفرق بين وبين الشفيع بأخذ الشقص بأى بيع شاء ان هذا اذا لم يأخذ بالاول فقد سلم صحة ملك اخذه من الغنية فله صحة ما بى عليه والشفيع اذا سلم للاول صار شريكه فاستحق الاخذ بالشفعة عن يتجدد ملكه عليه (واجب) بضم الهمز وكسر الموحدة أى السيد (في ام الولد) له اذا بيعت او قومت جهلا بانها ام ولد لم يجبر (على) فدائها ممن هى بيده (الثمن) الذى بيعت به وان كان اضعاف قيمتها ان كان مليا (واتبع) بضم المثناة مشددة وكسر الموحدة أى السيد (ب) أى الثمن (ان اعدم) السيد أى لم يوجد له مال وامالو بيعت او قومت بعدم معرفة انها ام ولد لم يأخذها مجانا في كل حال (الا ان تموت هى) أى ام الولد قبل علم سيدها بكافى عبارة ابن يونس والغنى والنوادير عن مصنفون او قبل الحكم جهلا بكافى عبارة البابجى وابن عبد السلام عن مصنفون ايضا فيسقط عن سيدها اذا قصد تخليصها وقد تعذر بيعها (او) يموت (سيدها) قبله فلا شئ على تركته ولا عليها لانها صارت حرة بموته وليس فدائها عليه وانما هو تخليص لها وقد خلاصت بموته (وله) أى السيد (فداء) رفق (معتق) يفتح المثناة (لاجل و) فداه رفق (مدبر) يفتح الموحدة بيعت رقبتهما جهلا بهما على هذا جمل الشارح كلام المصنف وهو الصواب الذى يتألف عليه التفصيل الا ترى من الاتباع بما يلقى والخلاف في تسليم الخدمة فملكها وعلى التقاضى والمثلة مفروضة في المدققة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم من الاثمة في يبيع رقبتهما جهلا بهما وعليه يأتى الفرق بينه وبين الجناية قاله الرامضى البنائى وجعل بعضهم المسئلة على ما يشعل يبيع خدمتهما أيضا وهذه يستغنى عنها بقوله سابقا له بعد اخذه بثمنه لكنه ذكرا ثانيا ليرتب عليها قوله مسلمان خدمتهما لاجل الخلاف فيه واذا فديا رجعا (لها هما) الاول وهو العتق لاجل في المعتق له والتدبير في المدبر (و) له (تركهما) أى المعتق لاجل والمدبر حال كونه (مسلمان خدمتهما) بان هما بيده الى الاجل في المعتق لاجل والى موت السيد في المدبر فملكها عنه ابن القاسم وعليه فان استوفى ثمنه من خدمتهما قبل عام الاجل وموت السيد فلا يرجع لسيد فملك خدمتهما اليه وان كثرت وان انقضى الاجل قبل استيفائه فلا يتبع المعتق لاجل بشئ بعده وهو الرجوع وتقاضيا عند مصنفون وعليه فترجع الخدمة للسيد بعد استيفاء الثمن والاجل باقى والسيد حى وان تم الاجل قبل استيفائه خرج حرا واتبع بما يلقى (فان مات) السيد (المدبر) بكسر الموحدة وفي بعض النسخ سيد المدبر (قبل الاستيفاء) للثمن من خدمة المدبر (و) هو (حر) ان جمل (قيمتها) أى المدبر (الثلث) لتركته سيده (واتبع) بضم المثناة وكسر الموحدة

جهلا بهما لهما صلة لجل (قوله من الاتباع بما يلقى الخ) بيان للتفصيل الا ترى (قوله في يبيع رقبتهما الخ) صلة مفروضة (قوله وعليه) أى فرضها في ذلك صلة يأتى (قوله بينه) أى يبيع رقبتهما جهلا بهما لهما (قوله الجناية) أى من المدبر او المعتق لاجل على نفس او طرف او مال (قوله المسئلة) أى قوله وله فداه معتق لاجل ومدبر (قوله خدمتهما) أى المعتق لاجل والمدبر (قوله وهذه) أى قوله وله فداه معتق لاجل ومدبر (قوله لكنه ذكرا الخ) استدراك على قوله يستغنى عنها الخ لرفع ايجابه أنه لا وجه لذكرها بعده (قوله لاجل الخلاف) فيه علة للعلة (قوله الى الاجل) صلة مسلمان (قوله فملكها) مقعول مطلق مبين لنوع عامله (قوله وعليه) أى القليل (قوله فان استوفى) أى مشترطه (قوله فلا يرجع) أى المعتق لاجل او المدبر (قوله فيلث) أى المشتري (قوله خدمته) أى المدبر او المعتق لاجل (قوله اليه) أى الاجل او موت السيد (قوله قبل استيفائه) أى الثمن من الخدمة (قوله فلا يتبع) أى المشتري (قوله بعده) أى الاجل (قوله وهو) أى القليل (قوله وتقاضيا) عطف

على فملكها (قوله وعليه) أى التقاضى (قوله بعد استيفاء الثمن) أى من الخدمة (قوله والاجل باق) حال (قوله قبل استيفائه) أى الثمن (قوله خرج) أى المعتق لاجل (قوله هذا) أى اتباع المدبر بما يلقى

على قوله فهذا انما ياتي على قول
مخزون لرفع ايها انه لا وجه
للعُدول اليه عما ياتي على قول
ابن القاسم بتسليمه بملك من عدم
اتباعه بما بقي (قوله فلذا) أي
كونه قول ابن القاسم فيها صلة
اقتصر (قوله عن بيان حالهما)
صلة سكوت (قوله فان عذرا فيه)
أي السكوت مقهوم ولم يعذرا الخ
(قوله الزائد على الثالث) نعمت باقية
(قوله لمن هو) أي المدبر صلة رفق
(قوله وهل يقيمه) أي من هو
بيده المدبر (قوله بما ينوب البعض
الذي عتق) أي من غنمه (قوله
اسلامه) أي المدبر لمن هو بيده
في غنمه (قوله لتركه) أي فدانه من
اضافة المصدر لفعوله وتكمل
عمله برفع فاعله (قوله منه) أي
المدبر (قوله ومات) أي سيده
(قوله وثلثه) أي السيد (قوله
وارثه) أي السيد والمدبر (قوله
منه) أي المدبر (قوله عليه) أي
المدبر (قوله من ارثها) أي
الجنابة بيان لما (قوله السيد) أي
المكاتب (قوله اي الاخذ) تفسير
لفاعل يجزئ المستتر فيه (قوله
المعين) تفسير لفعوله البارز (قوله
في أخذه الخ) صلة يجزئ (قوله
الاخذ) تفسير لفاعل تصرف
المستتر (قوله ومضيه) أي
التصرف (قوله له) أي أخذه ربه
بثمنه (قوله المستثنين) أي الماخوذ
من الغنمة والمشتري من حربي

المدبر بما بقي) من غنمه فهذا انما ياتي على قول مخزون بتسليمه تقاضيا ولكن اتباع
المدبر بما بقي هو قول ابن القاسم في المدونة كما قلناه في التوضيح فلذا اقتصر عليه المصنف
وشبه في الاتباع فقال (ك) شخص (معلم أو ذي قسما) بضم فكسر في الغنمة جهلا
بجواهرها (و) الحال انهما (لم يعذرا) بضم الياء أي المدبر والذمي (في سكوتها) حال
قسمهما عن بيان حالهما واصله يعذرا (باهر) كصغرو به وبجمة فيتبعان بما وقما به
في القسم مع الحكم بجزئهما اتفاقا فان عذرا فيه باهر فلا يتبعان بشئ (وان حمل)
الثالث (بعضه) أي المدبر (عتق) البعض الذي حله الثالث من المدبر (ورق) بضم الراء
وشد القاف (باقية) أي المدبر الزائد على الثالث لمن هو بيده وهل يتبعه بما ينوب البعض
الذي عتق ولا قولان (ولا خيار للوارث) للسيد بين اسلامه وفدائه اتركه سيده وان
لم يحمل الثالث شيئا منه رقبته من هو بيده ولا خيار للوارث (بضلاف) حصول
(الجنابة) من المدبر على نفسه او مال واسلمه سيده في ارشها ومات وثلثه يحمل بعضه
فيخبر وارثه فيمارق منه بين اسلامه رقا للمعنى عليه وفدائه بما بقي عليه من ارشها لان
سيده اسلم خدمته فغير وارثه لان الامر آل الى خلاف ما أسلمه السيد (وان ادعى)
الشخص (المكاتب) الذي يبعث رقبته جهلا بجواهره (غنه) لمن اشتراه (ف) يرجع
مكتابا (على حاله) واما ان يبعث كتابه فاداهما فيخرج حرا واما لو يبيع مع العلم بانه
مكاتب فلا يتبع بشئ (والا) أي وان لم يود المكاتب غنمه ويجزئ (ف) هو (قن) أي رفق
خالص من شائبة الحريه سواء (أسلم) بضم الهاء وكسر اللام أي اسلمه سيده لمن هو بيده
(او ذمي) بضم فكسر أي فداه سيده بما اشترى به من الغنمة ولم يثبت أسلمه الخدم
ابتداء في اسلامه وفدائه لاحرازه نفسه بالكتابة (وعلى الاخذ) بهذا الهمز وكسر الخاء
المجته لشي من الغنم رقبيا وغيره (ان علم) الاخذ بعد أخذها انه جار (ملك) مالت مسلم
او ذمي (معين) بضم الميم وفتح العين والمثناة تحت مشددة فعليه (ترك) بفتح فسكون
مصدرة ضافة لفعوله (تصرف) فيما أخذه منها بوجه مسوخ لا أخذه كعدم تصيين ربه
عند أمير الجيش فترك التصرف فيه (أخيره) أي الاخذ المعين في أخذه بثمنه او تركه له
(وان تصرف) الاخذ في ذلك الشئ (مضى) تصرفه فليس لما لك أخذه وشبهه في منع
التصرف للتصيين ومضيه ان وقع فقال (كالمشتري) مالت مسلم او ذمي (من حربي)
في بلاد الحرب فلا يتصرف فيه حتى يخيره فان تصرف فيه مضى تصرفه واصله تصرف
(باستيلاد) وأخرى يعتق ناجز ومثل الاستيلاد الكتابة والتدبير والعق لاجل ومفهوم
باستيلاد انه ان تصرف الاخذ من الغنمة يبيع فلا يعضى ولربها أخذه بثمنه على العقد
خلاف لابن يونس وابي الحسن وقد اشار له المصنف بقوله وبالأول ان تعددوا ما المشتري
من حربي فيعضى تصرفه ولو بالبيع فليس له أخذه عن حربي وهو يشبه له المصنف
بقوله ويعوض به ان لم يبيع فيعضى وقرئ بعض القرريين بين المستثنين باز ما وقع
بأرض الحرب (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله عنه) أي العتق (قوله المشتري) بفتح الراء

(قوله من البيع) بيان لما (قوله فالتسليم في مطلق المضي) فترقيق على قوله وصلة تصرف باستلاد وقوله ومفهوم باستلاد الخ وقوله واما المشتري من الحرب الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله له) أي السيد (قوله اليه) أي من فات بعق أو أيلاد (قوله ابتياع) أي اشتراء (قوله انار) أي الحرب (قوله عليهم) أي الارتاء (قوله بيع ما) أي متاع (قوله في أخذ) أي المتاع أو به فهي من إضافة المصدر لقوله أو فاعله ٧٥٢ (قوله مخزون وابن القاسم) نشر على ترتيب ألف (قوله واليه) أي

في المقاسم أخذ من العدو فحراره فكان أقوى في رده إلى ربه والمشتري من دار الحرب دفعه الحرب طوعا ولو شاء مادفعه فهو أقوى في امضاء ما فعل به من البيع فاقشبه في مطلق المضي فيه أو ما وجد السيد قد فات بعق أو ولادة فلا سبيل له اليه ولا إلى رقه أخذهم من كانوا أبده في سفن أو بابتياح من حرب أو غار عليهم أو أبقوا اليه وبعض عتقهم وتكون الأمة أم ولحن ولدت له ابن حرفة ولو تعدد بيع ما به أحق به بتمته فمارق ابن محرز الشيوخ في أخذه ما يئمن شاء أو بالأقل قولاً مخزون وابن القاسم اليه وجع مخزون وفرق بينه وبين الشفعة بأنه لو سلم البيع الأول في الشفعة فلا يمنع أخذه بالثاني ولو سلم البيع الأول فيما ضمن منه الغنم يخرج فونه بالبيع الثاني على فوته به فيما اشتراه مسلم من حرب ييلده من مال مسلم قلت يردناه قبل البيع من مسلم عليه لا يؤخذ منه بخلاف ما غنم ثم رأيت له بعد الحق فرق بعض القرويين بأن ما بيع في المقاسم أخذ من العدو وقهره فكان أقوى في رده له بخلاف ما أخذ منه طوعا ونحوه لابن بدير ابن رشد في قصر حق ربه على فضل ما بين الثمن وأخذ بالثمن الأخير أو ما يئمن شاء رابعها بالثمن الأول انظر ابن عرفة فقد أطلنا وانما يضي تصرف الأخذ من الغنمة باستلاد ونحوه (ان لم يأخذه) أي الأخذ من الغنمة المتاع المعروف به من مسلم أو ذي (على) بنية (رده) أي المتاع (لربه) بأن اشتراه بنية كما كان نفسه فهو راجع للمشتري من الغنمة فقط الذي قبل الكاف للمشتري من حرب الذي بعده على خلاف قاعده الغنمة الاغلبية والفرق بينهما قوة تسلط المالك في الأول بدليل أخذه قبل قسمه مجانا بخلاف الثاني وصرح بجهوم الشرط لبيان انه فيه خلافا فقال (والا) أي وان أخذه بنية رده له وتصرف فيه بنحو استلاد (في) معنى تصرفه وعدمه (قولان) ارجعهما عدمه وهو لابن الكاتب والأول للقاضي وأبي بكر بن عبد الرحمن (وفي) امضاء (العتق المؤجل) من الأخذ من الغنمة وعدمه (تردد) للغمي وابن بشير الراسخ منه الأول بالأولى من التدبير وهذا إذا أخذه ليقدره لا يرد له ربه فحقه التقديم على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خش عليه وهو حسن غير انه خلاف النسخ (ولم سلم أو ذي أخذ ما هو به) أي الحريون لمسلم أو ذي (بداهم) أي الحربيين أو بدارنا قبل تأمينهم إذا قدم به الموهوب له البنا (مجانا) تنازع فيه أخذ ما هو به بدليل ما بعده وقال أحد الأولي كونه معولا لاخذ لا ممتنا فانما فيه اذ يبعده عطف قوله (و) ما هو به أي ما هو لمسلم أو ذي بداهم (بعض) مثلي أو مقوم يأخذه مال كما (به) أي مثل العوض مقوما كان أو مثليا كمن

أخذه بالاول الذي قاله ابن القاسم صله رجوع (قوله وفرق) أي مخزون (قوله بينه) أي المأخوذ من الغنمة (قوله بأنه) أي الشفعة (قوله فلا يمنع) أي تسليمه الأول (قوله منه) أي أخذه بالثاني (قوله فوته) أي المأخوذ من غنمة (قوله به) أي البيع الثاني (قوله ييلده) أي الحرب (قوله من مال مسلم) بيان لما (قوله يرد) بضم فتح مثقلا أي يخرج من فوت المأخوذ من الغنمة بالبيع على فوت المشتري من حرب ييلده به (قوله على فضل) أي زيادة وإضافته للبيان (قوله وأخذه بالثمن الأخير) عطف على قصر (قوله بان اشتراه بنية كما كان) تصوير لما طوق الشرط (قوله فهو) أي الشرط الخ فترقيق على قوله وانما يضي تصرف الأخذ من الغنمة باستلاد ونحوه (قوله قاعدته الاغلبية) أي رجوع الشرط لما به الكاف (قوله بينهما) أي المشتري من غنمة والمشتري من حرب ييلده (قوله في الأول) أي المشتري من غنمة (قوله الثاني) أي المشتري من حرب ييلده (قوله منه) أي التردد

(قوله الأول) أي المضي (قوله وهذا) أي التردد (قوله غنمه) أي قوله وفي العتق المؤجل تردد (قوله اذا) اسبق قدم به الموهوب له البنا صله أخذ (قوله ما بعده) أي قوله وبعض (قوله يبعده) أي التنازع (قوله عتق) قوله الخ (قوله ان لا يبعوض المقابل لما عا ليس معا وبالاخذ ما مناسب ان يكون مجانا كذلك (قوله يأخذه) أي ما هو به أو بدارنا الحربيين بداهم بعض

(قوله فان سكان) اي الثمن (قوله لقيه) أي ربه الموهوب له او المشتري سواء كان في بلد الاسلام او الحرب
(قوله وان كان) اي الثمن (قوله دفع) أي ربه (قوله اليه) أي المشتري (قوله اليه) أي بلد الحرب (قوله المأخوذ)
تفسير لنايب فاعل بيع المستتر فيه (قوله يملدهم) ٧٥٣ صلة المأخوذ (قوله بعوض) صلة المأخوذ

(قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وهو) أي اخذ المقتدى من أصل
بفدائه (قوله يرضى) بضم الياء
وفتح الضاد (قوله من شيوخه)
أي ابن عبد السلام - إن لمن
(قوله لانه لو أخذ) أي المقتدى
من أصل الخ علة لاستحسان أخذه
بفدائه (قوله هذا الباب) أي
المقتدى من أصل (قوله وبه) أي
أخذ المقتدى بفدائه صلة يفتق
(قوله المقتدى) اسم مفعول فداء
أصله قد وري اجتمع فيه - او
وياء وسبقت احداهما بسكون
فتقلب الواو ياء وادغمت في الياء
وابدأت ضمته كسرة لتناسية الياء
(قوله والا) أي وان فداءه ليقبله
(قوله وقيد ولم يفده الخ) اضافته
للبيان (قوله لابن هرون) خبر قيد
(قوله يستقاد) أي القيد (قوله
ليستوفى منه) أي من المدبر
علة لاسلامه له (قوله الى موت
السيد) أي في المدبر (قوله
أواجل العتق) أي في العتق
لاجل (قوله وهو) أي ملكه
جميع الخدمة الى ذلك (قوله
العبد الذي كان الخ) تفسير
لنايب فاعل يتبع المستتر فيه
(قوله وجعل قيمته) من اضافة
(قوله والمعتق) عطف على المدبر (قوله

السلف مقوماً له مثله في بلد السلف وأصل التوضيح انما يأخذه ربه بالثمن فان كان عينا
دفع مثله حيث لقيه وان كان مثليا غير العين او عرضا دفع اليه مثله في بلد الحرب ان
امكن الوصول اليه كن اسلف ذلك فلا يلزمه الا مثله في موضع السلف الا ان يتراضيا
على ما يجوز ابن فونس عن بعض شيوخنا ان لم يمكن الوصول اليه فعليه في بلدنا قيمته
معتبة ببلد الحرب (ان لم يبيع) بضم المثناة وفتح الموحدة المأخوذ من الحربين يملدهم
بعوض أو بلا عوض أي لم يبعه اخذه بغير مال كما كان يبيع غيره (فيضي) بضم فليس
للمالك اخذه من اشترى (والمالك) المسلم أو الذمي (الثن) الذي يبيع به ان كانت الهبة
مجانا (أو الزائد) على الثمن الذي أخذه من الحرب ان أخذه ببعوض فان يبيع بانه قص
عما أخذه من الحرب أو بمساولة فلا رجوع للمالك على أخذه بشئ (والاحسن) عند
ابن عبد السلام من القولين وهو الذي مال اليه من يرضى من شيوخه لانه لو اخذه مجانا
انفسد هذا الباب مع كثرة حاجة الناس اليه لكثرة اخذ الصوص ونحوهم ابن ناجي
وبه كان يفتي شيخنا الشيباني (في المال) (المقتدى) بفتح الميم وكسر الدال وشدة الياء
(من يد) بضم اللام وشدة الصاد أي سارقا ومحاربا وغاصبا ونحوهم من كل
أخذ مالا بغير رضا صاحبه (أخذه) أي المقتدى من قاضيه (د) مثل (القسداء) ان لم يمكن
خلاصه بدونه ولم يفده ليقبله والآخر منه مجانا او بما يتوقف خلاصه عليه ان فداء
يا كثر منه وقيد ولم يفده لتلك لابن هرون وقد يستفاد من لفظ المقتدى ابن ناجي
الظاهر ان من قال يأخذه مجانا أراد من غلته فوافق الاحسن وهل يجوز الاجرة للمقتدى
في التوضيح لاشك في منعها ان دفع الفداء من عنده لانه سلف واجارة وان كان الدافع
غيره ففيها مجال للنظر (وان اسلم) بضم الهاء وكسر اللام أي اسلم السيد (لما وض)
يكسر الواو وفتحها على عبد يد الحرب ونائب فاعل أسلم (مدبر) بفتح الموحدة (ونحوه)
أي المدبر في كونه ذاتا ثابتة حرة كعتق لاجل ليستوفى منه ما ناض به عليه
(استوفيت) بضم المثناة فوق وكسر الفاء (خدمته) أي المدبر ونحوه والمفهوم من
لفظه ان المعاوض يملك جميع خدمته الى موت السيد أو أجل العتق ان زادت على
الثن الذي عاوض به عليه وهو قول ابن القاسم فلا يرجع الزائد للسيد (ثم) ان مات سيد
المدبر أو حصل أجل العتق قبل استيفاء الثمن من الخدمة فحرر المدبر ان حصل ثلث مال
سبيده وعتق المعتق لاجل واختلف (هل يتبع) بضم التثنية وفتح الموحدة العبد
الذي كان مدبرا او معتقا لاجل (ان عتق) المدبر بموت سيده وجعل قيمته ثلث مال سيده
والمعتق لاجل - لول أجل عتقه وصلة يتبع (بالثن) كانه ياء على انه اخذه ملكا

٩٥ من ل المصدوق له ونكسبيل عليه برفع فاعله (قوله والمعتق) عطف على المدبر (قوله
على انه) أي المعاوض (قوله باخذه) أي المعاوض العبد

(قوله فلا يحاسب) أي المعاوض (قوله بما استوفاه) ٧٥٤ أي من خدمته (قوله لانها) أي ما استوفاه واشه لثاني خيرة

(قوله من غنه) بيان لما (قوله من خدمته) بيان لما (قوله الاول) أي اتباعه بالحق كله (قوله الثاني) أي اتباعه بما بقي (قوله وهو مدبر الخ) حال (قوله ومات) أي سيده (قوله قبل استيفاء) تنازع فيه مات وحل (قوله نظر) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) أي فرق احمد (قوله ونظر) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) أي فرق الخطا (قوله بأر هذا) أي المعاوض في الغنمة (قوله على الرقبة) أي ملكها (قوله قبل اسلام سيده) صلة قر (قوله وان قدم) أي عبد الحرب (قوله فهو) أي المال (قوله له) أي القار اليها (قوله وسيده كافر) حال (قوله من دار الحرب) صلة خروج (قوله الاول) أي فراره بعد اسلام سيده بمدة (قوله والثاني) أي فراره بمجرد اسلام سيده (قوله ان الضمير) أي في اسلامه (قوله للعبد) فيه انه لا يظهر العطف حينئذ في كلام المصنف فهو الركية لا الاول نعم لو كان لفظ المصنف وتجرد اسلامه اظهر رجوع الضمير للعبد (قوله واسلامهما) عطف على تقدم (قوله فهو) أي قوله لان خروج بعد اسلام سيده (قوله كقولها) أي المدونة (قوله ان أن) أي سيده البناء (قوله ظ) أي ظاهرها (قوله ام لا) صادق

فلا يحاسب بما استوفاه لانها غلة وهذا قول مكنون (او) يتبع (بما بقي) من غنه بعد محاسبة مستلمه بما استوفاه من خدمته وهذا قول محمد بن الموارز بناء على انه أخذ هذه نقاضيا في الجواب (ولان) لم يطاع المصنف على أرجحية احدهما ومقتضى ابن الحاجب ترجيح الاول تصديره وسكينة الثاني بقيل ومقتضى نقل المواق ترجيح الثاني الدميري والطنجي انظر الفرق على الاول بين هذا وبين ما أخذ من الغنمة وهو مدبر ومعتق لاجل واسله سيده ومات وحل لاجل قبل استيفاء غنمه من خدمته فانه يتبع عما بقي فقط قول واحد ففرق أحمد بان السابق وقع في سهمه وهذا معاوض عليه فهو أشد فلما جرى فيه قول باتباعه بالجوع ونظر فيه بأن ما تقدم ليس خاصا بمر وقع في السهم اذ هو شامل للمشتري فلم يتم الفرق فلو فرق بأن المالك في المشتري بدار الحرب أتم رعا كان أسلم والله أعلم ونظر الخط بأن المعاوض بدار الحرب دخل على ملك الرقبة والذي معاوض في المقاسم دخل على الخدمة ونظر فيه بأن هذا دخل على الرقبة بل هو حالها والله أعلم على انه تقدم ان من معاوض ايمتلك لثني له والله أعلم (وعبد الحربى يسلم) بضم فسكون فكسر وكذا ان لم يسلم على المعتد (حوان فر) بفتح الفاء وشدة الراء أي هرب من بلد الحرب المينا قبل اسلام سيده ولو استقر كافر عندنا واسلم سيده بعده وان قدم المينا بمال فهو له ولا يخمس (او) لم يقر المينا بعبده اسلامه و(بقي) العبد المنسل بأرض الحرب (حتى غنم) بضم فكسر أي غنمه المساون وسيده كافر نظر أيضا (لا) يكون العبد الذي أسلم حرا (ان خرج) العبد الذي أسلم من دار الحرب المينا فإسلامها (بعد اسلام سيده) بمدة فهو ورق سيده (أو) خرج العبد المينا مسلمانا (بمجرد اسلامه) أي السيد فلا يكون حرا فاقوله ان فر شاملا لثلاث صور فراره بعد اسلام سيده بمدة وفراره بمجرد اسلامه وفراره قبل اسلام سيده أخرج الاول بقوله لان خروج بعد اسلام سيده والثاني بقوله او بمجرد اسلامه فتقوله أو بمجرد عطف على قوله بعد اسلام سيده أفاده عتب تبعا لتطني لا تخفى ركا كنه فالصواب ان الضمير للعبد وان المراد انه لا يتصرف بمجرد اسلامه من غير فرار ولا غنمة خلافا لاشبه ومكنون وذلك ان ابن القاسم قال لا يزول ملك سيده عنه بمجرد اسلامه بل حتى يقرأ ويغنم فأراد المصنف اختصار قول ابن الحاجب ولا يكون بمجرد الاسلام حرا خلافا لاشبه ومكنون واما ان اسلامهما وخروج العبد فهو داخل في قوله لان خروج بعد اسلام سيده لانه شمل تقدم اسلام السيد او العبد واسلامهما معا فهو كقولها وان خرج العبد المينا مسلمانا وتترك سيده مسلمانا فهو ورقه ان أنى فقال ابو الحسن ظ تقدم اسلام العبد على اسلام السيد أم لا هذا على مذهب ابن القاسم الذي يرى أن اسلام العبد لا يزول ملك سيده حتى يخرج المينا مسلمانا وأما على مذهب أشبه الذي يرى أن اسلام العبد يزول ملك سيده عنه فانما يكون رقالة اذا تقدم اسلام السيد فان تقدم اسلام العبد فهو حري بنفس اسلامه اه

(قوله وان كان تكرارا الخ) حال (قوله انكته خلاف) اضافته للبيان (قوله المشهور) اي الذي هو قول ابن القاسم
 (قوله وعلى مقابلة) اي قول اشهب ومخنون (قوله مسلما) حال من بلال (قوله وكان ولاؤه) اي بلال (قوله) اي الصديق
 (قوله منا) بكسر الميم وشد النون (قوله سيبا) بضم السين وكسر الموحدة (قوله وهذا) اي سيبا معا ومربين (قوله هي) اي
 الزوجة (قوله قبل اسلامه) اي الزوج (قوله سبي هو) ٧٥٥ اي الزوج (قوله لاعداء) عطف على الاستبراء

(قوله الاول) اي سيبا معا ومربين (قوله اذا ترتب) اي
 سيبا (قوله او بعده) اي سيبا
 (قوله في الثانية) اي سيبا قبل
 اسلامه وقدومه اليها بامان (قوله
 في الثالث) اي اسلامها قبل
 اسلامه وبعد قدومه اليها بامان
 (قوله في عدتها) تنازع فيه
 اسلم وعققت (قوله في الرابع) اي
 سيبا هو فقط (قوله مطلقا) اي
 اسلمت أم لا (قوله او بعدها) اي
 عدتها عطف على في عدتها (قوله
 ولها) اي الزوجة انما هي اي
 في البقاء مع زوجها وقرانه
 بطلانة بائنة (قوله فيها) اي
 اسلامه في عدتها واسلامها بعدها
 (قوله ولما دخل) اي القسم
 الخامس (قوله في عموم كلامه
 السابق) اي قوله وهدم السبي
 النكاح (قوله استثناء) اي القسم
 الخامس (قوله وان لم يتقدم الخ)
 حال (قوله صريحا) مفهومة انه
 تقدم ما يدل عليه تلويحا وهو
 كذلك وهو النكاح المستلزم
 لزواجه (قوله هذا الضمير) وكذا

البناني فقوله او بمجرد اسلامه عطف على معنى قوله ان خرج لاعداء اي لا يجوز وجه
 ولا بمجرد اسلامه وهو وان كان تكرارا مع مفهوم قوله ان فرالينا الخ انكن اتى به
 لتكثرة خلاف اشهب ومخنون ويظهر اثر الخلاف فيها اذا اعتقه سيبا بمجرد اسلامه
 او بآءه اسلم فعلى المشهور ولاؤه لسيدته الذي اعتقه لان عتقه مصادف لحلا وصح به
 وعلى مقابلة ولاؤه للمسلمين ولم يصح به ودليل المشهور عتق أي بكر الصديق بلال لارضى
 الله عنهم ما بعد شراثة من مواليه مسلما وهم يعذبونه في اسلامه وكان ولاؤه لرضي الله
 تعالى عنهما (وهدم) باهمال الدال أي اسقط ونقض واهامها اي قطع بسرعة قاله في
 المصباح (السبي) منازل زوجين كافرين (النكاح) بينهم ما سوا سيبا ها او مرتين وهذا
 قسم او سببت هي قبل اسلامه وقدومه بامان او قبل اسلامه وبعد قدومه بامان او سبي
 هو فقط في هذه الاقسام الاربعة ينهدم النكاح بينهما وعليها الاستبراء بحضرة لاعداء
 لانها اصارت امة تحل لاسابها بحضرة وسواء في القسم الاول حصل اسلام منه او منها بين
 سيبا ما اذا ترتب او بعده وسواء في الثانية بقي على كفرهما أو أسلما بعد سيبا ما ولو تقدم
 اسلامه على اسلامها ولا يقر عليها لانها قبل اسلامه ملكة للسبي ويقر عليها في الثالث ان
 اسلمت وأسلم وعققت في عدتها وأقر عليها في الرابع ان أسلم في عدتها مطلقا او بعدها ان
 لم تستلم ولها انما انفيها ما اذهى حرة تحت عبدة السابي وبقي قسم خامس وهو سيبا
 واسلامها بعد اسلامه ولما دخل في عموم كلامه السابق استثناء بقوله (الان) بفتح
 فسكون حرف مصدرى صلته (سبي) بضم المثناة وفتح الموحدة زوجة الحربى (وتسلم)
 بضم فسكون فكسر زوجة الحربى (بعد) الاسلام منه اي زوجها الحربى أو المستأمن
 وان لم يتقدم في كلامه صريحا ما يدل على مرجع هذا الضمير وتنازع في بعدة سبي وتسلم
 فلا يهدم سبينا نكاحهما ويقران عليه لانها امة مسلمة تحت مسلم لكن يقيدهما اذا لم
 يتهاق به سبي وباسلامها قبل حضرة وبعد اسلامه بامان ومثل اسلامها عتقها
 ولا يصح عود ضمير بعده على السبي هو ادا به سبي الرجل كما هو المتبادر من كلامه لما علمت
 انه اذا سبب انهدم النكاح بالانقضاء ولا يصح أيضا عوده لقدومه بامان لما علمت أيضا
 انها اذا سببت قبل اسلامه وبعد قدومه بامان فلا يقر عليها بحال اعب (ولده) اي
 الحربى الذي أسلم وقر البنا اوبقى في بلد حتى غزاها المسلمون فغفوا ولده الذي حلت

ضمير اسبي وتسلم (قوله انك يقيده) اي اقرارهما عليه استدرانك على قوله ويقران عليه لدفع ايمامه اقرارهما عليه
 مطلقا (قوله به) اي الزوج (قوله وباسلامها) اي الزوجة عطف على بما اذا لم يتهاق به سبي (قوله قبل حضرة) اي من
 سيبا (قوله وبعد انهدم البعد الخ) عطف على بما اذا الخ (قوله انه) اي الشأن بيان لما يحذف من (قوله قبل اسلامه) اي
 الحربى

(قوله وريق) بضم الراء وشد القاف اي ولد الحربى (قوله كذلك) اي وفوا البناء اوبقى في بلده حتى غزاها المسلمون وغنموا ماله (قوله لا) اي لا يفسخ نكاحه (قوله في قولها) ٧٥٦ اي المدونة (قوله فعملها) اي المدونة (قوله ان الشرط) اي ان قاتلوا * (فعل الجزية) *

(قوله العنوية) احتراز عن الصلحية (قوله الكافر) فصل يخرج مالزم المؤمن (قوله من مال) بيان لما (قوله لا منه) اي الكافر الخ فصل يخرج مالزم الكافر غير ذلك (قوله باستقرانه) اي الكافر (قوله وصونه) اي الكافر (قوله التزام تقريرهم) من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف فاعله فيهما (قوله في دارنا) صلة تقرير (قوله وحياتهم) عطف على تقرير (قوله والذب) اي الدفع عطف على تقرير (قوله بشرط بذل الجزية) صلة التزام واصله شرط للبيان (قوله والاستسلام) عطف على بذل اي الانقياد والرضا بغير ان الاحكام الشرعية عليهم (قوله ولم يبين) اي المصنف (قوله يفهم) اي المأذون فيه (قوله ثم قال) اي في الجواهر (قوله حوم) بفتححات منقلاى اراد (قوله المرام) بفتح الميم اي المراد (قوله فقوله) اي المصنف (قوله الا ان الحماية الخ) استدراك على قوله فقوله اذن الامام الخ لرفع ايهامه مساواة عبارة المصنف عبارة الجواهر (قوله المال) جنس (قوله الذى يعقد عليه الخ) فصل يخرج غير المعروف (قوله فتؤخذ) اي الجزية (قوله منهم) اي كفارقيريش (قوله انها) اي الجزية الخ بيان لما يحد من (قوله طريقة) خبرها

به امة قبل اسلامه بدليل قوله سابقا ورفق ان حملت به بكفر (وماله) اي الحربى الذى اسلم كذلك (في) اي غنمة للجيش الذى دخل بلده فالاولى غنمة والذى حملت به بعد اسلامه حراقتا فوز وجن غنمة اتفقا وكذا مهرها فصيل يفسخ نكاحه للملك جزاها وقيل لا (مطلقا) اي كان الولد صغيرا او كبيرا جاء الحربى الذى اسلم البناء وترك ولده يبلده امل يحى (لا) يكون نبشا (ولاصغير) ولده الحربى (الكثاية) او مجوسية فالاولى ذميمة حرة (سميت) بضم فكسراى سبها حربى من بلاد الاسلام الى بلده ووطئها فانولدت منه (او) ولصغير (المسلة) حرة سميت ووطئها سائبا فان كانت منه يولد ثم غنم المسلمون الحربى والحرة الكثاية والمسلة واولادهما الصغار هم م احرار سباعا لامهم م ومفهوم صغير ان الكبير الكثاية في (ودل كبار) الحرة (المسلة في) وان لم يقاتلوا (او) في (ان قاتلوا) المسلمين مع الحربى فان لم يقاتلوا فهم احرار في الجواب (تأويلان) في قولها واما الكبار اذا بلغوا وقاتلوا فهم في م عملها ابن ابي زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لا مفهوم له وان المقصود كونهم بحال يمكنهم فيه القتال (ولدا لامة) التي سبها حربى من مسلم اودى واولداهم غنمها المسلمون مع ولدها (المالكها) صغارا كانوا او كبارا من زوج او غيره لان الولد يتبع امة في الرق والحرية وفي شرح ابي الحسن على الرسالة وابن ناجي على المدونة ان ولد الزنا يتبع امة في الحرية والرقية

(فصل) في الجزية واحكامها ابن عرفة الجزية العنوية مالزم الكافر من مال لامة باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه ا وفي الجواهر عقد الذمة التزام تقريرهم في دارنا وحياتهم والذب عنهم بشرط بذل الجزية والاستسلام منهم م (عقد الجزية) الرماضى صوابه الذمة كما في الجواهر لان الجزية اصطلاحا هي المال المأخوذ منهم فلا معنى لاضافة العقد اليه ولم يبين المأذون فيه ففي الحديث خفا وتعمية الا ان يقال يفهم من السياق وما حسن قول صاحب الجواهر عقد الذمة والنظر في اركانه واحكامه الركن الاول نفس العقد وهو التزام تقريرهم في دارنا وحياتهم والذب عنهم بشرط بذل الجزية والاستسلام منهم ثم قال الركن الثاني العاقدة وهو الامام فانظر كيف اضاف العقد الى الذمة ولعل المصنف حوكم على عبارته فلم يساعده المرام فقوله اذن الامام هو قول ابن شامس التزام تقريرهم اذا الالتزام والاذن متلازمان والمأذون نفسه تقريرهم في دارنا وحياتهم والذب عنهم الا ان الحماية والذب المطابق لهما الالتزام لا الاذن فعبارة المصنف رحمه الله تعالى قاصرة على كل حال ابن الاثير في نهايته الجزية المال الذى يعقد عليه الكثاية الذمة (اذن الامام لكافر) ولو قرئت بما فتواؤهم على الراجح وما للشارح انها لا تؤخذ منهم اتفاقا طريقة ا البناء قوله تؤخذ منهم على الراجح الخ اي لانه المشهور عند ابن الحايب وقال المازرى انه ظاهر المذهب وهو مقتضى اطلاق

المصنف وهذه طريقة ولا ينشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم إجماعاً أما لكانتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً فإن قريشاً أسلموا كاهم فإن وجدوا كافرهم ثم المارزي وإن ثبت الرد فلا يختلف في عدم أخذها منهم (صح سبأؤه) بالمداي أمره قاله في الصحاح واحترز بالامام عن غيره فلا يجوز عقدها بغيره فإنه قال في الجواهر ولو عقده مسلم بغير إذن الامام لم يصح لكن ينسحب الاعتدال أي القتل والأمرو ويحب عليه إذا بذلوه ورأه مصالحة أمثاؤه إلا أن يخاف عائلتهم اهـ وشمل قوله للكافر كل كافر شمولاً لأنه نكرة في الاثبات ولأنه المناسب لغرضه هنا ولا يعترض عليه بكلام ابن رشد وابن الجهم من أنها لا تؤخذ من كفار قريش إجماعاً لأنهم طريقة مرجوحة كما هو رأي بقوله كافر لاخراج المسلم إذ لا يتوهم ضربها عليه بل توطئة لقوله صح سبأؤه يخرج المرتد فلا يصح سببه إذ لا يقر على رده والمعاقد قبل انقضاء عهده ولو طال مقامه عقد نافذ لا يصح سبأؤه إلا أن يضربها الامام عليه حين يريد الإقامة فيصير من أهلها وليس له حينئذ الرجوع إلى بلده على أحد القولين ابن الحاجب فلو قدم حرباً وأراد الإقامة نظر السلطان فإن ضربها ثم أراد الرجوع ففي تمكنه قولان صح القول بتمكنه لما لا رضى الله تعالى عنه في الموازنة واستحسنه ابن القاسم وقال محمد لا يمكن من الرجوع والظاهر المنع مطلقاً وليخرج به أيضاً الراهب والراهبة الحريين ويضربان أيضاً بقوله لا تخاط (مكلف) فلا تؤخذ من صغير فإن بلغ أخذت منه عند بلوغه ولا ينتظر به الحول من يومه ولعله مراعاة لقول أبي حنيفة تؤخذ أول السنة أو لمن يقول بعدم اشتراط التكليف وكذا يقال في قوله (حر) ومحل أخذها عند حدوث البلوغ والحريه إذا تقدم لضربها على كبارهم الأحرار حوله وقدم له هو عند نأحول صبياً أو رقيقاً أو أفلاناً تؤخذ منه حينئذ وإذا أخذت عند بلوغه أو حريته فلا تؤخذ منه ثانياً إلا بعد تمام حوله من يوم أخذها منه والعاجز عنها إذا قدر عليها لا يطالب بما مضى قبل قدرته وتؤخذ منه حال قدرته كبلوغ الصبي وحريه العبد (قادر) ولو على بهضها فالذي لا يقدر على شيء منها فلا تطلب منه (مخاط) لاهل دينه ولو راهب كنيسة أو شيخافانيا أو زمنناً أو عجمي ولا رأى لهم فيجوز استرقاقهم وضرب الجزية عليهم ولا يجوز قتلهم إلا راهب الكنيسة وخرج غير المخاط كراهب دير أو صومعة أو غار بلا رأى ومن له رأى يظفر به الامام بما فيه المصلحة من قتل أو ضرب جزية أو واسترقاق ابن رشد وإن رأى الامام مخالفة ما وصفناه من وجوه الاجتهاد كان ذلك له (لم يعتقه) أي الكافر الموصوف بما تقدم (مسلم) بأرض الاسلام بأن لم يجبر عليه ملكاً مسلم ولا ذمى أو أعتقه مسلم يولد الحرب أو ذمى ولو يولد الاسلام فإن أعتقه مسلم يولد الاسلام فلا تضرب عليه البناني العبد الكافر إذا أعتق لا يتأول أمان يعتق يد الحرب وهذا تضرب عليه الجزية لأنه كاحدهم سواء أعتقه حربى أو ذمى أو مسلم لقول ابن رشد أغما الخلاف في معتق بلد الاسلام وأما معتق بلد الحرب فعليه

(قوله لكانتهم) بفتح الميم أي قريشهم (قوله بذلوه) أي أعطوا المال الذي التزموه (قوله ورأه) أي الامام العقد (قوله لغرضه) بفتح الغين والراء (قوله من أنها) أي الجزية الخ بيان لكلام ابن رشد (قوله لأنها) أي كلام ابن رشد واثبت لتأنيث خبره عليه لا يمتنع الخ (قوله إذ لا يتوهم ضربها) أي الجزية (قوله عليه) أي المسلم عليه قوله لاخراج المسلم (قوله مقامه) بضم الميم أي أقامته (قوله المنع مطلقاً) أي عن تقييده بطول أقامته عندنا لا طلاقه على عوراتنا فيعود جاسوساً (قوله ليخرج به) أي صح سبأؤه (قوله من يومه) أي بلوغه (قوله وأهله) أي أخذها بمجرد بلوغه (قوله ولا رأى لهم) حال (قوله بأن لم يجبر عليه ملكاً الخ) نصير يملطوق لم يعتقه مسلم يولد الاسلام بأرض مصر (قوله فان أعتقه مسلم يولد الاسلام) مفهوم لم يعتقه مسلم يولد الاسلام

الجزية بكل حال اه وامان يعتق بدوا الاسلام وهذا ان اعنته مسلم فلا تضرب عليه الا
 اذا حارب واسر وهذا يخرج بقوله صح سباؤه وان اعنته ذمي ضربت عليه به السيله وان
 كان لا يصح سباؤه وهو وارد على المصنف فلو قال صح سبيته او اعنته ذمي لو في به اذا علمت
 هذا فقول لم يعتقه مسلم لاحاجه اليه للاستعانة عنه بقوله صح سبيته بل هو مضر لاقتضائه
 ان معتق المسلم بارض الحرب لا تضرب عليه وائس كذلك والله اعلم واصله اذن في (سكي
 غير مكة والمدينة) المنورة بانوارسا كنه اعليه افضل الصلاة والسلام وما في حكمهما من
 أرض الحجاز (واليمن) وهي جزيرة العرب التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لا يقين
 دينان في جزيرة العرب أبو عبيدة مابين حنيفة أبي موسى الاشعري وهو آخر العراق وأول
 الشام الى أقصى اليمن طولا وفي العرض مابين تبريز وهي آخر اليمن الى منة قطع السماء
 وهو آخر حد الشام من جهة اليمن وهي آخر بلاد سبا وكان يخرج المسافر من سبا هذه بلاد
 زاد وهي مسيرة شهر وعشرين يوما لكثرة القرى بينهما (واهم) اي الكفار عنوين
 او صليبين (الاجتيان) اي المرو وجزيرة العرب وظاهر ولوا غير حاجة ولهم اقامة ثلاثة
 ايام ان احتاجوا الى الذخول لهم ايام عمر رضى الله تعالى عنه يجلبهم طعما ما من الشام الى
 المدينة المنورة بنور النبي صلى الله عليه وسلم وضربه لهم -م ثلاثة ايام يستوفون ثمنه
 ويتظرون في حوائجهم ومنع سكي آخر اهرم بالجزيرة ظاهر من المصنف وكذا عبيدهم
 على أحد قولين (بمال لعنوى) أى على الكفار الذى قحبت بلده بالعبودية أى القهر
 والقتال (اربعة دنائير) شرعية ان كان من اهل الذهب (أو أربعون درهما) شرعية ان
 كان من اهل الفضة فان كان من اهلها اعتبر الاغلب ان كان والاخير الامام (في) كل
 (سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد اخذها (آخرها) اي السنة ان كان يحصل له اليسار
 فيه فان كان انما يحصل له اليسار اولها اخذت فيه لتأدية تأخيرها الاخرها السقوطها
 (ونقص) بضم فكسر وإهمال الصاد (الفقير) من الاربعة دنائير أو الاربعة درهما
 واخذ منه (بوسعه) ولو درهما وسقط عنه ما ليس في وسعه فان أيسر بعد فلا يؤخذ منه
 (ولا يزداد) على الاربعة دنائير والاربعة درهما لكثرة يسار الذمي (وللصلي) اي على
 الكافر الذى منع نفسه وبلده من استيلاء المسلمين عليه -م او صالحهم (ما شرط) بضم
 فكسر في عقد الصلح بينه وبين الامام سواء كان قدرا الجزية العنوية أو أكثر أو اقل (وان
 أطلق) بضم الهاء وكسر اللام نائيه ضمير الصلح اي لم يبين فيه قدر المثل المصالح عليه
 (في) الصلح (كالاول) اي العنوى في أن على كل واحد اربعة دنائير أو اربعين درهما
 (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (ان يذل) اي دفع الصلح للامام القدر (الاول)
 اي اربعة دنائير أو اربعين درهما بعد وقوع الصلح مطلقا ووجب قبوله منه و (حرم) رده
 عليه و (قتاله) ابن رشد نص ابن حبيب في الواضحة وغيره ان الجزية الصلحية لا حد لها

(قوله وان كان لا يصح سباؤه)
 حال (قوله وهو) اي من اعنته
 ذمي يولد الاسلام (قوله به) اي
 من اعنته ذمي يولد الاسلام (قوله
 بل هو) اي لم يعتقه مسلم (قوله
 لا تضرب) بضم التاء وفتح الراء
 اي الجزية (قوله من أرض الحجاز)
 بيان لما (قوله وهي) اي مكة
 والمدينة وما في حكمهما واليمن
 (قوله وأول) عطف على آخر (قوله
 تبرين) بفتح القوية وقد تكسر
 وتكون الموحدة آخره زاي
 فاعلم اذ ربيحان قاموس (قوله
 وضربه) اي عورضى الله تعالى
 عنه (قوله ومنع) بفتح فسكون (قوله
 احرارهم) اي الكفار (قوله
 ظاهرا) خبر منع (قوله ان كان)
 اي العنوى (قوله والا) اي وان
 وجد اغلب (قوله والا) اي وان
 لم يوجد اغلب (قوله خير) بضم
 انتهاء المجبة وكسر المثناة منقولة
 (قوله فيه) اي آخرها (قوله فيه) اي
 أولها (قوله من الاربعة دنائير)
 صلة نقص (قوله بعد) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية معناه
 (قوله كان) اي المشروط

الاما صالح عليه الامام من قليل او كثير وهو كلام فيه نظر والصحيح أنه لا حد لاقول ما يلزم
 أهل الحرب الرضا به لانهم ما يكون لامرهم وان لا قلها احد اذا بذلوا لزم الامام قبوله
 وحرم عليه قتالهم لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ولم اولا حجابا في
 ذلك حد او الذي يأتي على المذهب عندي ان اقلها ما فرض عمر رضي الله تعالى عنه على
 أهل العنوة فاذا بذل ذلك أهل الحرب في الصلح على ان يؤدوه عن يد وهم صاغرون لزم
 الامام قبوله وحرم عليه قتالهم ولان يقبل منهم في الصلح اقل من ذلك وهم أغنياء اهتقد
 خالف ابن رشد ابن حبيب في قوله لا حد لها الاما صالح عليه الامام اذ يقتضي انهم اذا
 بذلوا قدر العنوة فله ان لا يصالحهم وعند ابن رشد يلزمه ويحرم عليه قتالهم وعليه
 درج المصنف في قوله والظاهر ان بذل الاول الخ وبه تعلم ان الصواب تعليق قوله مع
 الاهانة يذلل ليجر زقيد ابن رشد ولا يقال درج المصنف أولا على قول ابن حبيب ثم ذكر
 ما لابن رشد على انه يخالفه كما قيل اذ عادت في مثل هذا ان يقول والظاهر خلافه على ان
 كلام ابن رشد يمكن انه تفسير لكلام ابن حبيب وان قال فيه نظر والله اعلم افاده
 الرماضي وتبعه البنا في تمسكيت اتيانها بصيغة الاسم في الموضعين غير بين (مع
 الاهانة) اهم (عند اخذها) منهم بالغلظة والشدّة لا على وجه التلق والرفق لقوله تعالى
 حتى يعطوا الجزية عن يد اي استعلامه **كم** عليهم او قد ايدوا يدولا يرسلون
 بهما وهم صاغرون ماشون كارهون قاله ابن عباس وسلمان رضي الله تعالى عنهما
 مذمومون غير مجبورين ولا مأجورين وهو انه اذا اداهما وقع على قتاهم ويؤخذ من هذا
 ومن كلامهم عدم قبولها من نائب اذا المقصود حصول الاهانة والاذلال لكل واحد
 بعينه عسى ان يكون مقتضا الرغبته في الاسلام (وسقطنا) اي الجزية ان العنوية
 والصليحية (بالاسلام) وبالموت والترهب الطارئ عند ابن القاسم ولو تمجده عن سنين
 ولو وسرا في الاول ولو ظهر منه التميل على اسقاطها في السنين المنكسرة وهو كذلك
 ترغيبه في الاسلام وأما في الموت والترهب فانظر هل تسقط التجمدة مع اليسر والا
 وسقطتا أيضا بالفقر والجنون وانظر هل حتى التجمدة فلا يطالب بها ان عقل واستغنى
 أو يطالب وهو الظاهر اذ لم يعد وهما فيما يسقط ما وجب منها وسقوطها بالترهب مقيد
 بكونه لا جزية معه بان ينزع بدرا او صومعة وبأن لا يقصد به اسقاطها الباسي من
 اجتمعت عليه جزية سنين ان كان فترتها أخذت منه لما مضى وان كان امسرا فلا تؤخذ
 منه ولا يطالب بها بعد غناه والله أعلم وشبه في السقوط فقال (كارزاق المسلمين) التي
 قدرها سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه عليهم مع الجزية في كل شهر على من بالشام والحيرة
 بكسر الحاء المهملة وسكون المثناة مدنية قرب الكوفة على **كل** نفس مدنيان بضم
 فسكون مدني مدني كذلك **كم** كمال لاهل الشام ومصر يسع خمسة عشر مكو كابقع
 الميم رشد الكاف والمكوك صاع ونصف وقيل اكثر وثلاثة اقساط زيت وعلى من مصر

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله اذ
 عادت الخ) على لقوله لا يقال الخ (قوله
 وان قال) اي ابن رشد (قوله فيه)
 اي كلام ابن حبيب بمبالغة (قوله
 بين) بكسر الباء مشبهة اي
 لانه من نفسه لا من خلاف (قوله
 صفح) بضم فسكون (قوله في
 الاول) اي الاسلام (قوله وثلاثة
 اقساط زيت) عطف على مدنيان

كل شهر على كل واحد ارب حنطة ولا ادري كم من الودك والعسل والكسوة وعلى
 أهل العراق خمسة عشر صاعا من القمح على كل واحد مع كسوة كان مريكسوها الناس
 لا أدري ماهي (واضافة) اي تضيف (المجتاز) اي المار عليهم في مصر من المسلمين (ثلاثا)
 من الايام وحذف التاء مع ان المعنى دوما كرجلوا وحذفها مع حذفه ولكن الاولى
 اثباته حينئذ (لظلم) من الولاية لاهل الذمة على اسقوط الارزاق والضيافة عنهم * ثم
 يؤخذ من الذين المتقنين من اهل لا تخر للتجارة عشر الثمن ان باعوا عند ابن القاسم وقال
 ابن حبيب عشر ما قدموا به بمجرد وصولهم وان قدموا بعين واشتروا به عرضا فيؤخذ
 عشر العرض على المشهور وان قدموا بعرض واشتروا به عرضا فيؤخذ منهم عشر
 ما اشتروا ولا يتكرر الاخذ منهم بتكرار البيع والشراء بافق واحد كافي المدونة والموازية
 فان باعوا بافق كاشام واشتروا باخر كصرفيؤخذ منهم في الاول عشر الثمن وعشر
 المشتري في الثاني ويتكرر الاخذ منهم ان قدموا بعد ذهابهم لافقهم ولو مر ارا في سنة
 واحدة فيؤخذ كلما يقدمون ويبيعون او يشترون وجوب العشر في غير حالهم الطعام
 لسكة والمدينة وما اتصل بهم من القرى وفيه يؤخذ منهم نصف العشر واختلاف هل
 المراد بالطعام جميع أنواعه او ما عدا القطن فيقتضي ابن ناجي الاول ومقتضى
 التوضيح ترجيح قصره على الحنطة والزيت والحربي المؤمن في العشر ونصفه كالذي
 يمكن يقتصران في امرين أحدهما ان الحربي يؤخذ منه بمجرد وصوله بخلاف الذي فاته
 لا بد من بيعه أو شراؤه بعد وصوله عند ابن القاسم فانه ما ان الذي اذا باع بافق واشتري
 باخر يتكرر عليه العشر والمؤمن لا يتكرر عليه وقرى بينهم ما عبد الحق بأن امان الحربي
 عام في كل اقل من بلاد الامام الذي امنه وغيرها لجميع بلاد الاسلام بالنسبة له كبلاد
 واحد بخلاف الذي اعدم احتياجه لتأمين بكونه تحت ذمتنا والامام اعنا اذن له في
 سكنى اقل خاص وهو الذي يؤخذ منه فيه الجزية ابن ناجي مقتضى الروايات ان افقه محل
 اخذ جزية وعملاته وفي المدونة المدينة والشام اتفاقان (والعنوى) الذي عقد له الامام
 الذمة بالجزية (حر) لان اقراره في الارض لعمارتهم امن المن الذي قال الله تعالى فيه
 فاما ما بعد وان الاعناق فلهم هبة أموالهم وصدقاتها والوصية بجميع أموالهم الا اذا
 لم يكن لهم وارث في دينهم (وان مات) العنوى (او أسلم) العنوى (فالارض فقط للمسلمين)
 ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين سواء اكتسبه قبل الفتح أو بعده هذا هو المشهور
 عند ابن الحاجب وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى ويحيى وابن حبيب وظاهر المدونة
 وقال ابن المواز ما اكتسبه قبل الفتح للمسلمين وما اكتسبه بعده لوارثه في دينه واعترضه
 ابن رشد بانه غير جار على قياس قائل لان اقرارهم ان كان عتقا فبايديهم لهم والام يمكن
 اسلامهم عتقا فلا تكون أموالهم لهم ولكن نقل الباسي قول ابن المواز وأقره وجعله

(قوله الودك) بفتح الواو والدال
 اي الدهن (قوله في الاول) اي
 الذي باعوا فيه (قوله المشتري) بفتح
 الراء (قوله في الثاني) اي الذي
 اشتروا به (قوله وفيه) اي حل
 الطعام لسكة والمدينة وما اتصل
 بهما (قوله الاول) اي جميع
 الطعام (قوله المؤمن) بفتح الهمز
 والميم مثقلا (قوله لكن يقتصران)
 اي الذي والحربي استدرال على
 قوله والحربي المؤمن كالذي الخ
 لرفع ايها ما انه مثله في نفسه من كل
 وجه (قوله والمؤمن) بفتح الهمز
 والميم مثقلا (قوله فرق) بفتحات
 حقة (قوله بينهما) اي الذي
 والحربي (قوله وظاهر المدونة)
 عطف على قول (قوله واعترضه)
 اي قول ابن المواز (قوله قائل)
 سال من ابن رشد (قوله والا) اي
 وان لم يكن اقرارهم عتقا (قوله
 ولكن نقل الباسي الخ) استدرال
 على قوله واعترضه ابن رشد الخ
 لدفع ايها ما موافقة غيره له على
 تضعيفه

ابن يونس تفسير المدونة وفيه ما يحسن من انهم عبيد ما ذنوا لهم في التجرة الاقوال
ثلاثة اقسامه الاولى ولا يخالف ما هنا وقف الارض بمجرد فتحها لانها تركت له يستعين بها
على الجزية ويدفع خراجها للامام فان مات خرجت لبيت المال ولم يتعلق بها حق لوارثه
فراده الارض التي وقفت بفتحها وامامها استراها بوجه شرعي فمكاله فان لم يكن للعنوي
وارث في دينه فبالللمسلمين وقول المصنف الاتي في الفرائض ومال الكتابي الحر الموزن
للجزية لاهل دينه من كورته في غير العنوي ذكره احمد بن حنبل في الموضعين (و) الحكم
(في) ارض ومال اهل (الصلح ان اجلت) بضم الهمزة وكسر الميم نائبه ضمير الجزية
على البلد بما حوت من ارض ورقاب من غير تفصيل ما يخص الرقاب ولا ما يخص الارض
(فلهم) اي الكفار والمسلمين (ارضهم) يتصرفون فيها كيف شاؤوا ولا يراى في الجزية
بزيادتهم ولا ينقص منها بقصانهم ولا يبرأ احد منهم منها الا باذنها جميعها لانهم حلاء
(و) لهم (الوصية بماله) كماله لانه لاهل دينه حيث لا وارث له (و) ان مات احد
(ورثوها) اي ورثته او اهل دينه الارض حيث لا وارث له وكذا ماله فلا شيء من مال المسلمين
(وان فرقت) بضم الفاء وكسر الراء منقلة الجزية (على الرقاب) كعلي كل رأس كذا
واجلت على الارض او سكت عنها وكذا ان فرقت على الارض واجلت على الرقاب
او فرقت عليهما (فهى) اي الارض (لهم) يتصرفون فيها ويرثونها وكذا مالهم في كل
حال (الان يموت) احد منهم (بلا وارث) له في دينهم (فلهم) ارضه وماله (ووصيتهم
في الثالث) وما بقى للمسلمين (وان فرقت) الجزية (عليها) اي الارض كعلي فلان كذا
واجلت على الرقاب او سكت عنها (او) فرقت (عليها) اي الرقاب والارض كعلي فلان كذا
كذا وكل فدان كذا (فلهم) اي المصالحين (يعها) اي الارض (وخراجها على البائع)
فيها والمراد بخراجها المضروب عليها الان يموت او يسلم فيسقط عنه وعن المشتري
ومفهوم عليها او عليها ان فرقت على الرقاب واجلت على الارض او سكت عنها
او واجلت عليها ما تخرجها على جميع اهل الصلح وان اسلم الصلح فله ارضه وماله سواء
اجلت الجزية عليها او فرقت على الرقاب والارض او عليها وما والمصالح ان الجزية
الصليبية على اربعة اوجه لانها اما ان تجمل على الرقاب والارض واما ان تفرق عليها
واما ان تفرق على الرقاب دون الارض او على الارض دون الرقاب وفي الجميع لهم ارضهم
ومالهم يبيعون ويشترون ويرثون الان الوجه الاول يقارن غيره في ان من
مات منهم بلا وارث فارضه وماله لاهل دينه وله حينئذ الوصية بجميعه وان لم يكن له وارث
وفي غيره من مات بلا وارث فماله وارضه للمسلمين ووصيته في ثلثه واذا فرقت على الارض
والرقاب او على الارض دون الرقاب فاختلقت في بيع الارض على ثلاثة اقوال مشهورها
قول ابن القاسم في المدونة وغيرها يجوز البيع وخراجها على بائعها وعليه مشي المصنف
واقه اهل (والعنوي) اي الذي فكت بلده بقتال (احداث كنيسة) يلد العنوة التي اقر

(قوله انهم) اي العنوين (قوله من
ارض ورقاب) بيان لما (قوله من
غير تفصيل) صلة اجلت (قوله
له) اي الموصي (قوله اي ورثته)
تفسير للواو (قوله الارض)
تفسير لانه قول (قوله وكذا) اي
الذ كور وهي الارض في الميراث
(قوله ماله) اي الكفار والمصالح
الجملة (قوله منها) اي الارض
والمال (قوله واجلت) على
الارض كعليها كذا (قوله
سكت) بضم فسكسر (قوله فرقت
على الارض) كعلي كل فدان
كذا (قوله واجلت على الرقاب)
كعلي اهل البلد كذا (قوله
فرقت عليها) كعلي كل رأس
كذا (قوله على كل فدان كذا)
(قوله فيها) اي الصور الثلاث
(قوله المضروب) خبر المراد (قوله
الان يموت او يسلم) اي البائع

(قوله الاحداث) تفسير لثابت فاعل شرط المستقر فيه (قوله فلا ينافي العنوة) تفريع على تفسير الشرط بالاذن (قوله كئاس) اي جنسها الصادق بواحدة (قوله لانها) اي بلاد العنوة (قوله اختطه) اي انشاء (قوله وسكنوا) اي الكفار (قوله معهم) اي المسلمين (قوله نيسه) اي المختط (قوله فليس لهم) اي العنوين (قوله فيها) اي القرية المختلطة عهد اي اذن بالاحداث من الامام الذي وقع الفتح على يديه (قوله فيوفى) بضم ففتح منقلا (قوله به) اي العهد (قوله وقال غيره) اي ابن القاسم (قوله افتتح) بضم الذي وقع الفتح على يديه (قوله فيوفى) بضم ففتح منقلا (قوله به) اي العهد (قوله وقال غيره) اي ابن القاسم (قوله افتتح) بضم التاء الاولى وكسر الثانية (قوله ٧٦٢ اقروا) بضم فكسر مثقلا اي الكفار (قوله ووقفت) بضم فكسر (قوله

على سكاها (ان شرط) بضم فكسر الاحداث اي اذن له الامام فيه حين ضرب الجزية عليه فلا ينافي العنوة (والا) اي وان لم ياذن له الامام فيه حينه بان منعه منه او سكت (فلا) يجوز له احداث كنيسة هـ ذامذهب ابن القاسم في المدونة ونصها في كتاب الجعل والاجارة قال ابن القاسم ليس لهم ان يحدوا كئاس في بلاد العنوة لانها في ليست لهم ولا تورث عنهم ولو اسلموا لم يكن لهم فيها شيء وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوا معهم فيه كالفسطاط والبصرة والكوفة وآثر بنية وشبهها من مدائن الشام فليس لهم احداث ذلك فيها الا ان يكون لهم عهد فيوفى به وقال غيره كل بلد افتتح عنوة واقروا فيه ووقفت ارضه لنواب المسلمين واعطوا آتهم هـ فلا يعنون من كئاسهم التي فيها ولا ان يحدوا فيها كئاس هـ ابو الحسن ابو محمد صالح ان شرطوا ذلك في ارض العنوة اتفق ابن القاسم وغيره ان لهم ذلك وان لم يكن شرط فاختلف ابن القاسم والغرقابن القاسم جذبها الارض الاسلام وغيره جذبها الارض الصلح هـ وهكذا في ابن عرفة وغيره قاله الرامضي ونص ابن عرفة وفي جواز احداث ذوى الذمة الكئاس يلد العنوة المقربها اهلها وفيما اختطه المسلمون فسكنوه معهم وتر كهان كانت ثالها تترك ولا تحدد للخي عن غير ابن القاسم وعن ابن المباحشون قائلوا لو كانوا من غير ابن عن بلاد الاسلام وابن القاسم قائلوا الا ان يكونوا اعطوا ذلك هـ (كرم) اي اصلاح (المنهم) من الكئاس القديمة بارض العنوة ظاهره انه تشبيه في المنع والذي صرح به ابو الحسن جواز وظاهره مطلقا وذلك انه لما قال ابن القاسم في كتاب الجعل والاجارة من المدونة ليس لهم ان يحدوا الكئاس في بلاد العنوة لانها في ولا تورث عنهم ولو اسلموا لم يكن لهم فيها شيء وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوه معهم فليس لهم احداث ذلك فيه الا ان يكون لهم عهد فيوفى به قال ابو الحسن قوله ليس لهم الاحداث في بلاد العنوة فهو مه ان لهم ان يرموا ما كان قبل ذلك وكذلك الجواز في الصلح على قول ابن القاسم ونص ابن عرفة ويجوز لهم بارض الصلح اي احداث الكئاس وترك قديمها ان لم يكن معهم بها مسلمون والافق جواز قول ابن القاسم وابن المباحشون قائلوا لو شرط ذلك لهم وبعثهم من رما قديمها الا ان يكون

لنواب المسلمين) اي مصالحهم (قوله واعطوا آتهم) اي مرتباتهم (قوله فلا يعنون) بضم الباء اي الكفار (قوله فيها) اي بلاد العنوة (قوله ولا ان يحدوا) اي ولا يعنون ان يحدوا (قوله ان شرطوا) اي سأل العنوين الامام الذي قصها ان ياذن لهم في ذلك فاذن لهم (قوله في ذلك) اي احداث الكئاس في ارض العنوة (قوله جذبها الارض الاسلام) اي قاس ارض العنوة على ارض الاسلام في منع احداث كنيسة بها (قوله جذبها الارض الصلح) اي قاسم اعلمها في جواز احداث كنيسة بها (قوله وتر كهان) اي الكئاس عطف على احداث (قوله ان كانت) اي الكئاس في ارض العنوة حين قصها (قوله ثالها) اي الاقوال (قوله تترك) بضم فكسر ففتح اي الكئاس القديمة في ارض العنوة فلا تدمر بعد قصها (قوله ولا تحدد) بضم

فسكون ففتح اي الكئاس في ارض العنوة اي وثانيها تدمر الكئاس القديمة ولا تحدد الجديدة شرطا (قوله قائلوا) اي ابن المباحشون (قوله ولو كانوا) اي الكفار مبالغة في هدم القديمة ومنع احداث الجديدة (قوله اعطوا) بضم الهمز والطاء (قوله ذلك) اي ابقاء القديمة واحداث الجديدة (قوله جواز) اي رما المنهم (قوله مطلقا) اي عن تقييده بكونهم لهم عهده (قوله انه) اي الشأن (قوله والا) اي وان كان معهم بها مسلمون (قوله جواز) اي احداث الكئاس (قوله قائلوا) اي ابن المباحشون (قوله ولو شرط ذلك) اي الاحداث مبالغة في منعه (قوله الا ان يكون) اي رماها

شرطا فيوفى لهم به المواق بعد ثقله فبين ان للصلي احداث كنيسة كرم المنهدم على
قول ابن القاسم فاعل المخرج قدم و آخر اه اي قدم كرم المنهدم واصله بعد قوله وللصلي
الاحداث طئي وهو كلام حسن (وللصلي) اي المنسوب للصلي لفتح بلاده به (الاحداث
لكنيسة يبذل لم يسكنها المسلمون معه شرطه اولا والا فقال ابن القاسم بجوازه وابن
الما جشون بمنعه (و) للصلي (بيع عرصتها) اي ارض كنيسته (او حائط) لكنيسته واما
الغنوي فليس له بيع عرصتها لانها وقفت بفتحها (لا) يجوز للصلي ولا لالغنوي احداث
كنيسة (يبذل الاسلام) التي نقلوا اليها والتي انقرضت باختطاطها المسلمون في كل حال
(الا) خوف ترتب (مفسدة اعظم) من الاحداث على عدمه فيمكنون منه ارتكاب الاخف
الضررين (ومنع) بضم فكسر الذي (ركوب الخيل) ولو غير نفيسة (والبغال) النفيسة
والجمال في عرف قوم كالخيل وفي عرف آخرين كالخير (و) منع ركوب (السروج) ولو على
الخير ومن الركوب المعتاد وانما ركوبه على الخير على كف اي براذع صغيرة عرضا اي
جاء لارجله بجانب واحد (و) منع (جادة) اي وسط (الطريق) اذ لم يكن خاليا (وألزم)
بضم الهمز وكسر الزاي (بليس يميزه) عن هيئة المسلمين لتلايشق بههم (وعز) بضم العين
المهملة وكسر الزاي مثقلة اي ادب الذي (لترك) شد الزنا (بضم الزاي) وشدة النون
اي ما يشده وسطه علامة على ذله ونحوه كالبرنية والطرطور في الارشاد لا يكونون
ولا تشيع جنازتهم زروق لان التكنية تعظيم و اكرام وكذا تشيع جنازتهم ولو قريبا
ولم اقف على تلقيبه بفلان الدين والاشبهه منعه فت تجوز تكنية الكافر والفاسق اذا
لم يعرف الابهاء او خيف من ذكره باخيه فتنه وذكر القراني ما يفيد جواز مخاطبته به علم
ونحوه اذ لم يقصد تعظيمه وظاهره ولو لغير ضرورة واقتى ياسين المالكي بجمرة تعظيمه فغير
ضرورة به علم او غيره (و) عززه (الظهار) اي اظهار (السكر) في مجلس غير خاص بهم فيشمل
الاسواق وحاراتهم التي يدخلها المسلمون ولو ليسع او في بعض الاحيان واما لو اظهروه في
بيوتهم وعلناهم برقع اصواتهم او برؤيتهم من دأنا المقابلة لهم فلا (و) اظهار (معتقده)
في المسج او غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين لا ما فيه ضرر عليهم كتغيير معتقدهم فينتقض
عهده باظهاره وكاظهار سكره ومعتقده اظهار قراءتهم بكتائبهم بحضرة مسلم (وبسطا
لسانه) على مسلم او بحضرة لانتها كحرمة أي تكلمه وعدم احترامه المسلم وان لم يكن
سببا ولا شقيا (وار بقت الخمر) ان اظهرها وجملها من بلد لا شر والاضمنها من اراقها
لتعديده وظاهره ان كل مسلم له ذلك فليس محتضا بالخاصكم ويؤدب من اظهره خنزيرا
او صليبا في اعيادهم او استسقامهم ويكسر في الجواهر والشرح وابن عرفة والمواني
عن ابن حبيب تكسر آنية الخمر اذا ظهرت (وكسر) بضم فكسر (النافوس) آلة من
خشب او لحام او حديد يضر بونهم الاجتماعهم لصلاتهم ان اظهروه ولا شئ على من
كسره في الجواهر وان اظهره وانا قوسا كسرناه (وينتقض) عقد الذمة (بقتال) اي

(قوله لفتح بلاده به) أي الصلي
عنه النسبة للصلي (قوله والا) أي
وان سكنها المسلمون معه (قوله
نقلوا) بضم فكسر أي الكفار
(قوله باختطاطها) أي انشائها
(قوله على عدمه) أي الاحداث
صلة ترتب (قوله منه) أي
الاحداث (قوله الذي) تفسير
لنائب فاعل منع المستتر فيه
(قوله لا يكون) بضم الباء وفتح
الكاف والنون مثقلا أي
لا يسمون بامه مصدر باب اوام
لانه تعظيم لهم (قوله ولا تشيع)
بضم التاء وفتح الباء مثقلا (قوله
ولو ابيع الخ) مباغاة في الدخول
(قوله والا) أي وان لم يظهرها

أظهر الخروج عن الذمة على وجه المحاربة لإدفعه عن نفسه من يري قتله (وقنع
جزية وفرد على الأحكام) الشرعية باظهاره عدم المبالاة بها مستعينا على ذلك بجاء
أو أسفلة ذي جرات من المسلمين يخشاه الحاكم على نفسه أو ماله أو عرضه (ومغصب حرة
مسلمة) على الزنا بها وزنيها بالفعل ولا بد من ثبوتها بأربعة شهداء أو كالمروء في المكمل
وقيل يكفي اثنان لأنها شهادة على نقض العهد وهما لابن القاسم والراجح الأول لأنه الذي
رجع إليه ولأن النقص انما يلزم من جهة الزنا تت ولها صداق مثلها من ماله وولدها
منه على دينها لا أب له وكذا ان زنيها طائفة كما في الشاذلي على الرسالة وابن ناصي على
المدينة وقولهم الولد تابع لآبائه في الدين والنسب محله في المنسوب لآبائه وولد الزنا
مقطوع عن الزاني (وغرورها) أي الحرة المسلمة أي أخبارها بانه مسلم وتزوجها ووطئها
فان تزوجها عالة به ووطئها فليس ناقضا ويفرق بينهما كما كزناه بطائفة وزنا بامة
مسلمة ولو مكرهة إلا ان يعاهد على أنه ان أتى بشئ من ذلك انتقض عهده (وتطلع على
عورات المسلمين) أي وأطلع الحريين عليها بكتابتها وأرسالها لهم بان كتب لهم ان الموضع
الغلاف للمسلمين لا حارس به لئلا تؤامنه في المواق عن معصون ان وجدنا في ارض الاسلام
ذميا كاتبا لاهل الحرب بعورات المسلمين قتل ليكون نكالا لغيره (وسب نبي) جمع على نبوته
عندنا وان أنكرها اليهود كذا ودوسليمان بخلاف ما اختلف فيه عندنا كلنظر (عمال
يكفرون به) أي بآلهم يقر على كفره به فان حبب بما قرع على كفره به كهم يرسل اليهم أو عيسى اله
فلا ينتقض عهده لهذا الاقرار عليه بعقد الذمة نعم يؤدب لظواهر (قالوا) أي اهل المذهب
مثال ما لم يكفرون به (كليس بنبي) تبرأ منه لأنه مما كفروا به فله تت وقال احمد بن حنبل
أخبره ليست للتبري من التمثيل به بل لقبه فالضهير للكافرين وهو تمثيل للمسلم يكفرون به وهذا
بهيمن عبارة المصنف لو أراد له لقال كقولهم ليس الخ (أولم يرسل) بفتح السين (أولم ينزل)
بضم المثناة وفتح النون والزاي مثقلا أو سكون النون مخففا أو بفتح فسكون فكسر
(عليه) صلى الله عليه وسلم (قرآن أو تقوله) بفتحات مثقلا أي قال القرآن من عند نفسه
(أو عيسى) صلى الله عليه وسلم (خلق محمدا) صلى الله عليه وسلم يستحق هذا القاتل من
الكذب فانه يزعم ان اليهود قتلوا عيسى قبل ولادة محمد بقرون عديدة (أو مسكين محمد)
عليه الصلاة والسلام (يخبركم انه) صلى الله عليه وسلم (في الجنة ماله) عليه الصلاة والسلام
(لم يتبع نفسه) صلى الله عليه وسلم (حين اكتمه) عليه الصلاة والسلام أي عشت ساقه
(الكلاب) البساطي يذبح ان قولهم مسكين الخ ليس داخل تحت التبري اذ لا شك انه
ليس مما كفروا به (وقتل) بضم فكسر الساب بآل يكفرون به وجوبا وغاصب وغار المسلمة
(ان لم يمسلم) بضم فسكون وأما المطلع على عورات المسلمين فيرى فيه الامام رأيه بقتل
أو استرقاق والمقاتل كذلك بزيادة الجزية والقصد أو المقت وكذا مانع الجزية والمقر على
الأحكام ومفهوم ان لم يعلم انه ان أسلم اسلاما غير قاريه من القتل كما في المعيار فلا يقتل

(قوله وهما) أي القولان (قوله)
وكذا ان زنيها طائفة تشبيهه في
ان ولدها على دينها (قوله فان
تزوجها عالة به الخ) مفهوم
غرورها (قوله كزناه بطائفة)
تشبيهه في عدم نقض العهد (قوله
قتل) بضم فكسر (قوله وجوبا)
بيان لحكم قتله (قوله وغاصب)
بلا توين لاضافته عطف على
الساب

لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يفرلهم ما قد سلف ثم لا يقال له اسلم ولا يقتل
 اذا اسلم مع ان المسلم الساب يقتل ولو تاب لاننا علمنا بغض الكافر النبي وتوقيعه اياه بقلبه
 ومنعه من اظهاره فلم يزدنا سبه الا مخالفة الامر ونقضه العهد فاذا اسلم سقط عنه
 ذلك بنص الكتاب العزيز بخلاف المسلم فانما ظننا باطنه كظاهره فأبدى لنا خلاف ذلك أفاده
 عب البناني أما وجوب القتل في السب فقد اقتصر عليه في الرسالة وصدر به في الجواهر
 وحكى عليه عياض في الشفاء الاتفاق وأما في غضب المسلمة فقد صرح به في الجواهر وهو
 ظاهر نقل ابن عرفة عن اصبيغ وغيره عن ابن حبيب الانهم جاءوا لوجوب قتله بالنقض
 وهو لا يوجب عياض وجوب الرجوع للاصل ويدل على هذا ان ابن شاس وباع أنصراني
 من أهل الجزية بنونس ولدا مسلما لاهل الحرب النصارى بن بابا مان للتجارة فأفقى ابن
 عبد السلام بصلبه وقتله وأفقى غيره بنقض عهده ونظر الامام فيه برأيه والحاصل ان غير
 السب يوجب الرجوع للاصل من التخيير بين الامور السابقة والله أعلم (وان خرج)
 الذي من دار الاسلام (لدار الحرب) ناقضا العهد بخروجه (واخذ) بضم الهمز وكسر
 الخاء المجهمة أى أمره المسلمون (استرق) بضم المثناة وكسر الراء وشدة القاف أى جاز
 استرقاقه واقتصر عليه وان خير الامام فيه وفي بقية الوجوه المتقدمة في الاسير لرد قول
 أشهب لا يسترق لان الحر لا يصير رقاً وأجيب بان الحرية لم تثبت باعتناق من رق سابق
 حتى لا تنقض وانما تركوا على حالهم من الجزية التي كانوا عليها آمنين على أنفسهم
 وأموالهم بين ظهراني المسلمين بما بذلوه فلما امتنعوا وخرجوا لدار الحرب كان للمسلمين
 الرجوع ابن رشد اتفق أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه على اتباع قوله في أهل الذمة
 اذا نقضوا العهد ومنعوا الجزية وخرجوا من غير عذر انهم يصيرون حرباً وعدوا
 يسبون ويقتلون الأشهب قائلاً لا يعود الحر الى الرق وما اتفق عليه أصحاب مالك معه
 اصح في النظر من قول أشهب لان الحرية لم تثبت لهم باعتناق من رق متقدم فلا ينقض
 وانما تركوا على حالهم من الجزية التي كانوا عليها آمنين على أنفسهم ودماهم بين أظهر
 المسلمين بما بذلوه من الجزية عن يدهم صاغرون فاذا امتنعوا لم يصح العوض وكان للمسلمين
 الرجوع فيه وذلك أيضاً كالصليح ينعقد بين أهل الحرب والمسلمين على شروط فاذا لم يوفوا
 بها انتقض الصليح ٨١ (ان لم يظلم) بضم المثناة وفتح اللام الذي (والا) أى وان خرج انظلم
 لحقه وأخذ (ولا) يسترق ويرد الجزية ويصدق في قوله انه خرج انظلم ان دلت قرينة عليه
 وصرح بجهوم الشرط ليشبه به في عدم الاسترقاق بقوله (كهاربته) أى قطع الذي
 الطريق في ارض الاسلام لاخذ مال أو منع سلوك غير مظهر الخروج عن الذمة فلا يسترق
 ويحكم فيه بحكمكم الاسلام في المأزب من قتل أو صاب أو قطع من خلاف أو وثق
 ولا يعارض ما تقدم من نقض عهده بقتاله المسلمين لان ذلك فيمن اظهره وهذا فيمن تلصص
 (وان ارتد) من دين الاسلام (جماعة) بعد تقرر اسلامهم (وجاروا) بعد ارتدادهم

(قوله ب) أى بنونس (قوله بصلبه)
 وقوله أى البائع (قوله ونظر)
 عطف على نقض (قوله من التخيير)
 الخ) بيان للاصل (قوله عليه)
 أى استرقاقه (قوله وان خير الامام
 فيه) أى استرقاقه الخ حال (قوله
 لرد قول أشهب الخ) علة لقوله
 اقتصر عليه (قوله من قتل الخ)
 بيان لحكم الاسلام (قوله من
 نقض عهده بقتاله) بيان لما

المسلمين كبحار به الكفار للمسلمين ثم أسروا (فكارتدين) من المسلمين الاصليين فيحكم فيهم
 يحكم المرتد من المسلمين لا يحكم الكفار الناقضين للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة ايام فان
 تابوا والاقتلوا وما لهم في وجوب صغارهم على الاسلام من غير استتابة ولا يحكم الحربيين
 كما قاله اصبيغ اما اذا حاربوا كبحار به المسلمين فيخبر فيهم الامام للحرابة ثم ينظر فيهم كما ينظر
 في المرتدين وكانوا في موضوع المصنف المرتدين نظر السبق الارتداد الحرابة وهو
 الراجح وقيل كالحاربين نظر الحرابة الطارئة ابن عرفة لو ارتد جماعة منعوا انفسهم
 فاخذوا في الحكم فيهم يحكم المرتدين او الحربيين نقلا عن حبيب بن القاسم مع ابن
 الماجشون واصبيغ (و) تجوز (للامام) او نائبه فقط (المهادنة) اي صلح الحربي على ترك قتاله
 مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام (المصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة
 فيها فقط تعينت وفي عدمها فقط امتنعت فاللام للاختصاص (ان خلا) اي المهادنة وذكر
 نظر العنوان الصلح او العقد (عن) شرط فاسد فان اشتملت عليه (كشرط بقاء) اسير (مسلم)
 بايدهم او قرينة للمسلمين خالية لهم او حكم بين مسلم وكافر يحكمهم فلا تجوز بغير مال بل
 (وان عا) يدفعه الكفار للامام ا قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الاعلون
 ويحتمل ان المعنى وان كان الشرط الفاسد مصورا بما لا يدفعه الامام للحربيين المازري
 لا يهادن الامام الحربي باعطائه مالا لانه عكس مصلحة شرع اخذ الجزية منهم الا ضرورة
 التخاص منهم خوف استيلائهم على المسلمين وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم لما حاط
 القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في ان يهدى للشركين ثلث الثمار لما خاف
 ان تكون الانصار ملات القتال فقالا ان كان هذان الله تعالى سعدنا واطعنا وان كان
 رأيا قسأ كلوا منها في الجاهلية ثمرة الانبياء وقرى فكيف وقد اعزنا الله تعالى بالاسلام
 فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمهم على القتال تركه فلم يكن الاعطاء جائزا عند
 الضرورة ما شاور فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (الاخوف) مما هو أشد ضررا من
 الشرط الفاسد كاستيلائهم على المسلمين (ولاحد) لمدة المهادنة واجب والرأي فيها للامام
 بحسب اجتهاده (ونب ان لا تزيد) مدتها (على أربعة اشهر) لاحتمال حدوث قوة
 للمسلمين وهذا حيث استوت المصلحة في تلك المدة وفي غيرها (وان استشعر) اي ظن
 الامام ظنا قويا (خيانتهم) اي الحربيين بظهور اماراتهم في مدة المهادنة (نبيذ) اي
 نقض الامام الصلح وجوب اخوف الوقوع في المهلكة بالتمادي على المهادنة فيسقط
 المقتضى بالظن القوي للضرورة (وانذرهم) وجوبا اي اعلم الامام الحربيين بنقضه عهدهم
 وأنه يقاتلهم فان تحقق خيانتهم بنبيذ الانذار (ووجب) على الامام (الوفاء) لهم بما
 عاهدتهم عليه ان كان غير رد ردها تنهم بل (وان) كان عهدها لهم متلبسا (برد ردها تن)
 كفار عندها باقين على كفرهم بل (ولو اسلموا) هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى
 عنهما قال في الجواهر قال مضمون ومالك رضي الله تعالى عنه ما رأى ان يرد اليهم من اسلم

(قوله سبق الارتداد الحرابة) من
 اضاف المصنف لفظا له وتكميل
 قوله بنصب مفعوله (قوله وهو) اي
 يكونهم كالمتردين (قوله فان خلا)
 بضم الهاء من وكسر الخاء (قوله
 ذكر) بقضات مثقالا اي جرد خلا
 من ناء التانيث (قوله باعطائه)
 اي الحربي صلة يهادن (قوله لانه)
 اي مهادنته باعطائه مالا وذكره
 لتدبيره (قوله سعد) مفعول
 شاور (قوله في ان يهدى) صلة
 شاور (قوله مات) بفتح الميم
 واللام مثقالا اي سميت (قوله
 قرى) بكسر القاف اي ضيافة
 (قوله في مدة المهادنة) صلة
 استشعر (قوله وجوبا) بيان
 لحكمته بنبيذ (قوله ان كان) اي
 العهد (قوله يرد) بضم ياء فتح (قوله
 اليهم) اي الحربيين

(قوله من الرسل والرهائن) بيان لمن (قوله رد) بضم الراء (قوله لا يرد) بضم فتح أى الرسول الذى اسلم (قوله اليهم) أى الحربيين (قوله ولو شرطوه) أى رده (قوله الا ان يشترطوه) أى لا يرد اليهم الا ان يشترطوا رده فبذلك اليهم (قوله وجوبا) بيان لحكم فداء المسلم من الحربيين (قوله الذى يمكن الاخذ منهم) نعت المسلمين (قوله من أهل قطره) أى الاسير بيان للمسلمين (قوله وقدم) بضم فكسر مثقلا (قوله عبدوس) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة ٧٦٧ وضم الدال المهملة واهمال السين

(قوله ماله) أى الاسير (قوله واختارها) أى طريقة ابن حارث (قوله المسلم) نعت القادى (قوله أو المشتري) عطف على القادى (قوله المعين) نعت المشتري (قوله بغير علم الامام) تنازع فيه القادى والمشتري (قوله على المقدى) صله ترجع (قوله هذا) أى العبد (قوله فيه) أى فدائه (قوله وفدائه) أى تخليصه بدفع عوض فدائه لقاديه (قوله يدفع) بضم الباء أى مثلاً المثل (قوله اليه) أى محل القداء (قوله فقيمة) أى المثل (قوله فيه) أى محل القداء (قوله ما قاله) أى المصنف من الرجوع بمثل المثل وقيمة غيره (قوله مطلقاً) أى عن تقديده بالمثل (قوله لانه) أى القداء (قوله وان كان) أى الرجوع (قوله بغيره) أى قول المقدى افدىنى الخ (قوله فقول الباجى) أى لا تظهر قول الباجى (قوله استشكل) بضم التاء وكسر الكاف (قوله واجبا) خبر كون (قوله والمقدى) عطف على المسلمين (قوله كواحد منهم) حال من المقدى أو خبر عنه وبالجملة

من الرسل والرهائن ابن عرفة سمع سحنون رواية ابن القاسم ان اسلم رسول اهل الحرب رد اليهم ابن رشد قال ابن حبيب لا يرد اليهم ولو شرطوه وثالثها الا ان يشترطوه ا هـ فاشار المصنف بولوا الى قول ابن حبيب وشبهه في الوفا بالرد فقال (كن اسلم منهم عندنا وليس رهنا فبذلك اليهم ان لم يكن رسولا بل (وان) كان (رسولا) منهم المينا بالغ عليه لئلا يتوهم ان شرطهم قاصر على من جاء منهم هم هار بالاطاعة ورسولاً وهـ ذاك (ان كان) من اسلم من الرهائن او الرسل او غيره (ذكرنا) فان كان انشى فلا ترد اليهم ولو شرطوا ردها صريحاً لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار (وفدى) بضم فكسر من اسلم ورد الى الكفار من الرهائن والرسل وغيرهم وأولى المسلم الاصلى المأسور عندهم (بالق) أى مال بيت المال وجوباً على الامام وأما الاسير الذى فلا يفدى بى ولا بمال المسلمين ولا يعرض له فى ماله (ثم) ان لم يمكن فداؤه بالقي فدى (بمال المسلمين) الذين يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لامن بعدد واجداً روى اشهب ولو يجتمع أموالهم ابن عرفة ما لم يخش استيلاء العدو عليهم بذلك (ثم) ان لم يمكن فداؤه بمال المسلمين فدى (بماله) أى الاسير وقدم مال المسلمين ليحدهم على الجهاد وتخليصه به بلا مال هذه طريقة ابن رشد وطريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون تقديم ماله على التنازع واختارها اللغوى (ورجع) القادى المسلم أو المشتري المعين واحداً أو متعدداً بغير علم الامام على المقدى المسلم أو الذى الحر أو العبد وفداؤه هذا كجنايته فيخبر سيده في اسلامه فيه وفدائه (بمثل المثل) بكسر فسكون فيه ما يدفع القادى بمثل القداء فان تعذر الوصول اليه فقيمة فيه (وقية غيره) أى المثل وهو المقوم ومثل ما قاله للباجى وابن بشير وقال ابن عبد السلام الاظهر الرجوع بالمثل مطلقاً لانه قرض ابن عرفة الاظهر ان كان الرجوع بقول المقدى افدىنى وأعطيك القداء فالمثل مطلقاً لانه قرض وان كان بغيره فقول الباجى لان المقوم المقدى به لم يثبت له تقرير في ذمة المقدى ولا التزامه قبل صرفه في القداء فصار دفعه كهلاكه واستشكل الرجوع بان يكون فدائه واجبا على المسلمين والمقدى كواحد منهم يقتضى عدمه كدية قتل الخطأ وأيضاً لو كان لهم الرجوع لكان فداؤه بماله الموجود بارض الاسلام مقبلاً على ما لهم ولما كان لوجوبه عليهم فائداً واجباً بانه فيما اذا فداه معين عالماً أو ظاناً ان الامام لا يفديه بالقي ولا بما يجتمع منه من المسلمين أو جاهلاً وجوبه على الامام فاصداً الرجوع وحلف عليه وجبت فيه بانه يقتضى تقديم

حال (قوله يقتضى عدمه) أى الرجوع خبر ان (قوله بماله) أى الاسير (قوله لوجوبه) أى القداء (قوله بانه) أى الرجوع (قوله عالماً) حال من معين لا يعتمد على موصوفه المحذوف لا علم به (قوله واجباً) عطف على (قوله وجوبه) أى القداء (قوله فاصداً) حال من معين (قوله وحلف) أى القادى (قوله عليه) أى قصد الرجوع (قوله بحيث) بضم فكسر (قوله فيه) أى الجواب

(قوله فلذا) أي الاستشكال والبحث ٧٦٨ في جوابه (قوله يتبع) بضم التحتية وفتح الموحدة (قوله هذا) أي الرجوع

مال المقدي على التي فلذا قال النعمي وابن رشد القياس ان لا يتبع المقدي بشئ وصلته
رجوع (على الملى) يأخذ منه الآن (و) على (المعتمد) باتباع ذمته طئي هذا مذهب
المدونة النعمي القياس أن يأخذ ما اقتداه به من بيت المال فان لم يكن فن جماعة المسلمين
وهذا المذهب لأن فداءه كان واجبا على الأمام فيرجع على من وجب عليه اه وهذا
اختيار له فقوله وهذا المذهب أي مقتضاه وظاهره ولو كان له مال وقال ابن رشد القياس
ان فدي أسير الامال له بغير أمره فليس له ان يتبعه لانه يتعين على الامام وجماعة المسلمين
ولكن ظاهر الروايات خلاف هذا وهو بعيد اه ومحل رجوع القادي المعين (ان لم
يقصد) القادي بقصداته (صدقة) بان قصد الرجوع او لم يقصد شيئا والقول له في قصد
الصدقة وعدمه اذ هذا لا يعلم الا منه (ولم يمكن الخلاص بدونه) أي القدر الذي فداء به
ان امكن بدون شئ فلا يرجع عليه بشئ وان أمكن بأقل مما فداء به فيرجع عليه بقدر
ما يمكن خلاصه به فقط (الا) ان يكون المقدي (محرمًا) بفتح الميم والراء القادي من النسب
فقط هذا ظاهر كلامهم (او زوجها) له ولا يفسخ النكاح لانه لم يملكه فلا رجوع للقادي
عليه (ان) كان (عرفه) أي القادي المقدي بالحرمة او الزوجية (أو) لم يعرفه بالحرمة
(وعتق) المقدي (عليه) أي القادي على تقدير ما ملكه كاصله وفرعه وحاشيته القرية لانه
اشد الاتصال يحصل على قصد التبرع فلا يرجع عليه في كل حال (الا ان يامر) أي
المقدي القادي (به) أي الفداء (ويلتزم) المقدي الفداء ابن الحاجب فلا رجوع
الا ان يامر. ملتزمًا وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباسج عن "محتون ونقل
ابن عرفة كلام ابن الحاجب وأقره وذكر ابن رشد في هذا خلافاً له لا بد من الالتزام مع
الامر او يكتفي في الامر وحده ونسبه بعد ذكر ان الذي يقدي امرأته لا يتبعه او نسبته
لمالك وابن القاسم والاخوين رضی الله تعالى عنهم الا أن يكون فداها بامرها وطلبها
فيرجع عليها قال فضل معناها أنها قالت له افديني وأعطي بك الفداء فيكون من السلف
وظاهر قول ابن حبيب رجوعه عليها بما فداها به بامرها وان لم تقبل له ذلك خلاف
ما ذهب اليه فضل اه فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مشى على قول فضل
(وقدم) بضم القاف وكسر الال مشددة نائبة ضمير القادي في رجوعه بالقداء (على
غيره) أي القادي من غرماء المقدي لان الفداء تعلق برقبته وذمته وبالمال الذي بيده
والدين بذمته فقط ويقدم فيما بيده بل (ولو في غير ما بيده) أي المقدي كماله الذي يملكه وداره
وعلى غرمائه ويقسم الفداء (على المعدد) لرؤس المقدين (ان جهلوا) أي الحريون
(قدرهم) أي المقدين رفعة وخسة وعنى وفقر فان علموه قسم على قدر ما يقدي به كل
واحد بحسب عادتهم كثلثة يقدي احدهم عادة بعشرة وآخر بعشرين وآخر بخمسة
فعلى الاول سبع الفداء وعلى الثاني أربعة اسباعه وعلى الثالث سبعة (والقول للاسبر)
المقدي من معين بقصد الرجوع بين سواه اشبه ام لا حيث لم يشهد للقادي على دفع الفداء

على المقدي (قوله وهذا) أي
كون الفداء على بيت المال
ثم على جماعة المسلمين (قوله له)
أي النعمي (قوله فقوله) أي
النعمي (قوله وظاهره) أي
اختيار النعمي (قوله له) أي
المقدي (قوله وهو) أي ظاهر
الروايات (قوله عليه) أي المحرم
او الزوج (قوله أي المقدي)
تفسير لنا على يأمر المستتر فيه
(قوله القادي) تفسير لمقول
يأمر البارز (قوله ملتزمًا) حال
من فاعل يأمر (قوله ظاهره) أي
من انه لا بد من الالتزام مع الامر
(قوله ونسبه) أي ابن رشد (قوله
على زوجته بما فداها هو به عطف
على ذكر (قوله وطلبها) عطف
مرادف (قوله انها) أي الزوجة
(قوله له) أي زوجها (قوله
فيكون) أي فداها (قوله ذلك)
أي اعطيك الفداء (قوله فبان)
أي ظهر (قوله ان الواو) أي في
ويلتزم (قوله من غرماء) أي
اصحاب الدين بيان لفسيره (قوله
وعلى غرمائه) أي المدينين للمقدي
عطف على يملكه (قوله فان علموه)
أي الحريون قدر المقدين
مفهوم الشرط (قوله قسم) بضم
فكسر أي الفداء (قوله الاول)
أي الذي يقدي بعشرة سبعة
بضم السين مثني سبع بلا فون

لاضافته لان نسبة العشرة الى الخمسة والثلاثين مجموع العشرة والعشرين والخمسة سبعة (قوله من الحريين
معين) صله المقدي (قوله بقصد الرجوع) صله المقدي (قوله بين) صله القول (قوله لم يشهد) بضم الباء وفتح الهاء

(قوله في القداء) صلة القول (قوله الاول) اي ابن القاسم (قوله ليرضوا) اي الحريريون (قوله بذلك) اي القداء بالاسرى
المقاتلة (قوله وقيدته) اي القداء بالاسراء (قوله منهم) اي الاسراء (قوله والا) اي وان خيف منهم (قوله منع) بضم فكسر اي
القداء بالاسراء المقاتلة (قوله ومنعه) اي اقداء بالنجرو والخنزير (قوله ٧٦٩ في ذلك) اي القداء بالنجرو والخنزير (قوله بدفع
ذلك) اي النجرو والخنزير (قوله فان
أبوا) اي الذين دفع ذلك (قوله
عليه) اي دفع ذلك (قوله ابتياع
ذلك) اي اشتراء النجرو والخنزير
(قوله بذلك) اي النجرو والخنزير
(قوله ذلك) اي جواز القداء
بالنجرو والخنزير (قوله مع تعليمهم
الجواز بالضرورة) اي فانه
يقضي انه اذا لم يمكن بغيرهما
(قوله سواء كان) اي النجرو
والخنزير (قوله عنده) اي القادى
المسلم (قوله عليه) اي القادى
المسلم صلة وجوب (قوله فلو
حذف) اي المصنف (قوله ذلك)
اي عدم رجوع المسلم على القادى
الكافر به (قوله لكن في الطخيني
الخ) استدراك على قوله ولا على كافر
(قوله بغيرهما) اي النجرو والخنزير
(قوله عندهم) اي الكافرين
(قوله لا يثبت) اي النجرو والخنزير
(قوله غمانية) لان القادى اما
مسلم او كافر وفي كل المقادى اما
مسلم او كافر وفي كل النجرو والخنزير
اما من عند القادى او مسترى
(قوله بعد) بالضم (قوله وعنده)
اي الجواز (قوله لابن القاسم)
راجع للنص (قوله واشتهب)
راجع للجواز بدليل ما يليه
(قوله جوازه) اي القداء بالتخيل
للعربي (في) انكار اصل (القداء) بأن قال خالصتى بلامال (او) انكار (بعضه) اي
القداء بأن قال يدينى به شره والقدادى بأكثر منها ان كان المقدى يدينى لقادى بل (ولم
يكن) المقدى (في يده) اي القادى وفي نسخة ولو كان في يده قال غ وهو الصواب لانه
الذى فيه اختلاف ابن القاسم ومحمّد بن رضى الله عنه الى عنهما فقال الاول القول للاسير
ولو كان في يد القادى وجعل يدينى القول للقادى ان كان المقدى يدينى (وجاز) قداء
أسير المسلمين (ب) الكفار (الاسرى) في أيدينا (المقاتلة) أي التي شأنها القتال اذا لم يرضوا
الابتداء لان قتالهم مترقب وخلص المسلم محقق وقيدته التي بما اذا لم يجش منهم والا
منع (وبالنجرو والخنزير على الاحسن) عند ابن عبد السلام وهو قول اشتهب وعبد الملك
ومحمّد بن منعه ابن القاسم وصفه ما يذهب في ذلك ان يأمر الامام اهل الزمة بدفع ذلك الى
العدو ويحاسبهم بقيمة ذلك من الجزية فان أبوا لم يجبروا عليه ويجوز ابتياع ذلك للضرورة
وظاهر المصنف جواز القداء بذلك ولو لم يكن بغيره وظاهر النقل أيضا ويذهب الجواز
بالطعام بالاولى البناني كيف يكون ظاهرا النقل ذلك مع تعليمهم الجواز بالضرورة
(ولا يرجع) قادم (به) أي يعرض النجرو والخنزير الذي قدى به الاسير سواء كان عنده أو
اشتراه (على) مقدى (مسلم) ولا على كافر أيضا لوجوب اراقة النجرو وتسريح الخنزير وقتله
عليه فلو حذف على لو افق ذلك لذكر في الطخيني تبعا للشارح انه يرجع القادى المسلم على
الكافر وهو قادم مسلم انه لو كان القادى بهما كافر ان يرجع على مسلم مقدى بغيرهما
عندهم لا يثبت به واء اشتراء او كان عنده فان قدى به كافر ارجع بمثله سواء اشتراه او كان
عنده ان ترافعا العنا فالصور غمانية اه عب البناني قوله لا يرجع به على مسلم سواء
اشتراه الخ هذا هو المعقد كما في ابن عرفة دون ما نقله بعد عن الطخيني وقوله بغيره عندهم
لا يثبت الخ فيه نظير بل حيث اشتراء يرجع عليه بغيره لا بغيره انظر الخط والمواق (وفي)
جواز قداه المسلم الاسير (التخيل وآلة الحرب) وعنده (قولان) لابن القاسم واشتهب
رضي الله تعالى عنهم ما ابن رشد ظاهر قول اشتهب جوازه وان كثر وهو نص قول محمّد بن
خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من انه انما يجوز ما تمكن التخيل والسلاح أمرا كثيرا
تكون لهم به القدرة الظاهرة وقد روى عن ابن القاسم ان المقاداة بالنجرو أخف منها
بالتخيل وهو كما قال اذا لضرورة على المسلمين بالمقاداة بالنجرو بخلاف التخيل اه وجعل ابن عرفة
قول ابن حبيب مخالفا أيضا طنى ولم أر من جعله تقييدا والله أعلم وانظر حكم القداء
بالطعام فان لم أرفه نصا وفي المنتقى ذهب ابن القاسم الى أنه يقضى من الاموال بما يجوز
ان غلظكم اياه ولا يتقوون به وما لا يجوز ان غلظكم اياه من رقيق مسلم فلا يقدون به لانه

٩٧ منج ل وآلة الحرب (قوله وان كثر) أي المقدى به من التخيل وآلة الحرب (قوله وهو) أي
جواز بغيرهما (قوله لهم) أي الحريرين (قوله فلا يقدون) أي الاسرى المسلمون (قوله به) أي الرقيق المسلم

فداء مسلم مسلم وحقه ما واحد في وجوب الاستنقاذ منهم وكذا الخمر والخنزير فانه لا يجوز
ان نملكهم شيئا منه وكذا ما يتقنون به على المسلمين كالخيل والسلاح وقال ابن الماجشون
وانتهب يقدون بجميع أنواع المال مما يملكنا ان نملكه ونملكهم اياه فاجاز اقداهم
بالخيل والسلاح وقال مصنفون يقدون بكل شيء حاشا المسلمين بخوزه بالخمر اهـ فهذه
ضوابطهم يخرج عليها المسئلة اهـ كلام طي والله اعلم

*(باب) في بيان أحكام المسابقة التي يستعان بها على الجهاد

(المسابقة) جائزة (بجمل) بضم فسكون أى مال يجعل بين المتسابقين لياخذ السابق
او من حضر (في الخيل) من الجانبين (والابل) كذلك (وبينهما) أى الخيل من جانب
والابل من جانب واولى بغير جعل القراني المسابقة مستتناة من ثلاث قواعد للمنع
القمار وقهذيب الحيوان اغيراً كله وحصول العوض والمعوض اشخص واحد في بعض
الصور والمراد بالخيل والابل الاذن الصادق بالوجوب ان توقف أصل الجهاد عليه والندب
ان توقفت البراعة فيه عليها والاباحة ان لم يتوقف عليها شيء (و) المسابقة جائزة في ربح
جنس (السهم ان صح بيعه) أى الجعل فلا تصح بغيره غرر ولا بيعه وحول ولا خمر او خنزير
او ميتة او أم ولد او مدبر او مكاتب او حر وتجويز بعتق عبده عنه او عن غيره او بخرطة
قوب او عمل معروف او عقو عن خناية عهده او خطا قاله في الزوارف اذ المصنف يبيحه
مطلقا للمعاوضة به (وعين) بضم فسكون منقلا بشرط اوعا في المسابقة بدواب او سهام
(المبدأ) بفتح فسكون أى الموضع الذي يبدأ منه (والغاية) أى المكان الذي ينتهى
اليه ولا يشترط تساوى المسافتين (و) عين (الركب) بفتح الميم والكاف وسكون الراء أى
ما يركب عليه من خيل او ابل وظاهره عدم الاكتفاء بالوصف فلا يكتفى بذكر النوع
بالاولى وهو كذلك في الجواهر من شروط المسابقة معرفة اعيان ما يتسابق عليه وقال
ابن عمر يشترط تعيين القرسين وقول ابن عرفة لو تراها بقتلين فادخل أحدهما باربعين
او قارحاً فلا يبعد سبقه سببقاً ولو ادخل بدل الرباعي جذعا او ثنيا او حوايا او هجينا بادل
عربي كان سبقه سببقاً اهـ يدل على صحته بعد الوقوع لاعلى جواز ما يقداه بغيره عين أفاده
الرماضى ويشترط تقاربهما في الجرى وجهلها ما سبق أحدهما (و) عين (الراعى) وان
جهل رعيه (و) عين (عدد الاصابة) للغرض في مسابقة السهام (ونوعها) أى الاصابة
(من خرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاى آخره قاف وهو ثقبه بلا ثبوت فيه (او غيره
كنق) بفتح الخاء المعجمة فهو له وهو ثقبه والثبوت فيه ونحوه بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء
وهو خدش طرفه وسطه وجوابى وهو الوقوع بين يديه والوثب اليه وخاصر فرج بفتح
ميمه وصاد ورانهم ملتين وهو اصابة جانبيه بدون خدش (واخرجه) أى الجعل شخص
(شترج) غير المتسابقين لياخذ السابق منهما (او) اخرجه (أحدهما) أى المتسابقين
(فان) كان على أنه ان (سبق غيره) أى مخرج الجعل (أخذه) أى السابق الجعل (وان

(قوله فاجازا) أى أشبه وابن

الماجشون

*(باب المسابقة التي يستعان

بها على الجهاد)

فيه اشارة لتناسيهما (قوله كذلك)

أى من الجانبين (قوله بعض

الصور) أى اذا أخرج الجعل

غير المتسابقين لياخذ السابق

(قوله والندب) عطف على

الوجوب (قوله والاباحة) عطف

على الوجوب (قوله عنه) أى السيد

(قوله عمل) بالتثنية (قوله فراد

المصنف الخ) تفريع على قوله

بعتق عبده الخ (قوله بشرط)

صلة عين (قوله في المسابقة)

صلة عين (قوله يدل على صحته)

أى التسابق الخ خـ برقوله (قوله

وجهلها) أى المتسابقين عطف

على تفاوت (قوله أحدهما) أى

القرسين مثلا (قوله للغرض) بفتح

الفين المعجمة والراء (قوله ثقبه) أى

الغرض (قوله فيه) أى الغرض

(قوله حوايا) بفتح الحاء المعجمة

وكسر الموحدة وشد الاء (قوله

فان كان) أى السبق في العرف

سابق هو) أي يخرج الجعل (فهو) (من حضر) المسابقة صح العقد ولا يشترط التصريح
فيه به إذا فصيح مع السكوت عنه ويحتمل أن عليه وأشعر فرضه في اثنين أنهما لو كانت بين
جماعة أخرج الجعل أحدهم لا يكون حكمها كذلك وهو كذلك وحكمه أن سبق غيره
أخذه وان سبق هو كان للذي يليه في السبق سواء شرطوا هذا أو أطلقوا فله الخط عن
الجواهر فإن شرط يخرج رجوعه إليه أن سبق بطل وهل له إلا كل معهم منه أم لا
كالصدق تعود للصدق بها قولان ويعتبر في السابق العرف فإن كان بمجازة دابة
أحدهما البعض دابة الأخر أو لجلتها أو سبعة يباع مثلاً على به فإن لم يكن لهم عرف
فقبل بسبق الأذنين وقيل بالصدر وقيل بكون رأس الثاني عند مؤخر الأول وكذلك في
السهام وان استويا فالظاهر أن الجعل لمن حضر (لا) تجوز المسابقة (ان أخرجاً) أي
المسابقان جعلينهم - توين أو متفاوتين (ليأخذ) أي المخرج بالفتح كله (السابق)
منهما بالدابة أو السهم لمروجه عن مورد الرخصة فراجع إلى أصل المنع فإن وقع فسخ
ورد كل جعل لخرجه فإن سكتا عن يأخذ ما أخرجاه فظاهر كلام المصنف جواز وهل يرد
كل جعل لربه أو يكون لمن حضر فإن أخرجاه ليأخذ السبق فظاهر كلامهم جواز
وينع أخرجاهما ليأخذ السابق أن لم يكن معهما محمل بل (ولو) كانا (بجمل) يضم الميم
وفتح الحاء الملهمة وكسر اللام الأولى مشددة أي مع شخص لم يخرج شيئاً (يمكن) يضم
فسكون (سابقه) من إضافة المصداق لفاء له ومفعوله محذوف أي المحلل المخرجين لقوة
دأبته وفورقوة ساعده على أن من سبق منهم أخذ الجميع فلا تجوز لاحتمال سبق أحد
المخرجين وأخذ الجعلين ومفهوم يمكن سابقه أنه لو قطع بسبقه فيمنع بالاولى لأنه
كعدمه وإن قطع بسابقته جاز قطعاً قاله أحد وفيه ما نظر لأن شرطها جعل - ل كل جرى
دابة صاحبه لا يقال الشرط في دأبتي المخرجين لأن دابة المحلل لا تقول في حديث أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه من أدخل فرساً بين فرسين وهو يعلم أنه يسبقهما فهو قمار
وأشار بولول تقول مالك رضي الله تعالى عنه مرة بهيوزاه مع المحلل لأنهم صاروا كائنين
أخرج أحدهما فقط (ولا يشترط) في مسابقة السهام (تعيين السهم) الذي يرمى به برؤية
أو وصف (و) لا تعيين (الوتر) برقة أو طول أو ضدهما ولا تعيين القوس فتجوز بعريتين
أو فارسيتين ولا يجوز لأحدهما تبادل عريّة بفارسية ولا عكسه وإن تناضلا بعريّة
وفارسية جاز ذلك أفاده ابن عرفة ولعل الفرق أن دخولهما على المتعلقين يؤذن بعدم
قصد صنف ما دخلا عليه بخلاف دخولهما على المتماثلين وجوازه بعريّة وفارسية
ظاهر أن كانت على إصابة الغرض فإن كانت على بعد الرمية فلا تجوز لأن روى الفارسية
أبعد خلفتها كالمسابقة بدأبتين مقطوع بسبق أحدهما (وله) أي كل واحد من
المتسابقين بالسهم (ماشاء) المسابقة به من السهام والأوتار والقسي (ولا) يشترط في
المسابقة بالغيل والابل (معرفة) كل واحد حال (الجرى) لقرس مسابقه بل يشترط جهل

(قوله عمل) يضم العين (قوله به)
أي العرف (قوله لخروجه) أي
التسابق الخ علة لقوله لأن أخرجاً
الخ (قوله فراجع) أي التسابق
(قوله أصل المنع) اضافته للبيان
(قوله فان وقع) أي التسابق
بأخراجهما الخ (قوله فان سكتا الخ)
مفهوم ليأخذ السباق (قوله
لقوة دأبته الخ) علة لامكان سبقه
(قوله وفور) أي كمال (قوله قطع)
بضم فكسر (قوله فيهما) أي
القطع بسبقه وقبته والقطع
بسابقته (قوله وأشار بولول قول
مالك رضي الله تعالى عنه مرة
الخ) ابن عرفة ومعه أي المحلل على
أن من سبق أخذ الجميع المحلل
أؤذ جعل طريقان ابن رشد أجاز
ابن المسيب ومنعه مالك للفرس
والمقاهرة ثم قال عياض مشهور
قول مالك رضي الله تعالى عنه منعه
وقال مرة كابن المسيب (قوله
الفرق) أي بين المسابقة بعريّة
وفارسية وإبدال أحدهما
بالأخرى (قوله ان كانت) أي
المسابقة (قوله الغرض) بفتح
الغين المجهمة والراء

كل منهما حال الاخرى والا كان قاراعنوعا على أمه (ولا) يشترط معرفة (الراكب
ولم يجعل) يضم المشاة التحتية وسكون الحاء المهملة وفتح الميم على الدابة المتسابق بها
(صبي) أي تكبر المسابقة بين صبيين وبين صبي وبالغ (ولا) يشترط (استواء) أي تساوى
فردى (الجمل) فيجوز قول المتبرع أن سبق فلان فله كذا وان سبق فلان الاخر فله
أقل منه أو أكثر (أو) أي ولا يشترط استواء (موضع الإصابة) فيجوز اشتراط أحدهما
إصابة موضع من الغرض والا آخر خلافه (أو تساويهما) أي المتساويين في المسافة
ولا في عدد الإصابة (وان عرض لهما) في طريقه (عارض) فعمل سيره للغرض (أو
انكسر) المهم أو القوس (أو) عرض (للفرس ضرب وجهه أو) صاحبه (نزع سوط)
فقل جرى فرسه (لم يكن مسبوقا) بذلك لعذر (بخلاف تصديق السوط أو حزن الفرس)
أو نفوره عن دخول السبيل أو أي الخيلة أو سقوطه من عليه أو قطع اللجام (وجاز)
التسابق (فيما عدا) أي المذكور من الأمور الأربعة وهي بين الخيل وبين الابل وبين
الخيول والابل والسهم كالسفن والطير لا يصلح الخيل بسرعة والجرى بالاقدام ورمي
الطيارة والصراع مما ينفع به في نكابة العدو ونفع المسلمين حال كونه (مجانا) ولا جعل
اقصد الانتفاع لا المغالبة كقول التساق طاله في الجواهر ونظمها تجوز المسابقة فيه
لنفع به وأما الطلب المغالبة فتعبر من فعل أهل القسوف وتجوز المسابقة على الاقدام
وفي رمي الطيارة ويجوز الصراع كل ذلك إذا قصد به الانتفاع والارتياض للعرب اه
(و) جاز (الاقتدار) أي ذكر المفاخر بالاقتدار إلى أب أو قبيلة (عند الرمي) بالسهم لانه
أغرى لغيره كقوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن العواتك من سليم والعواتك جمع
عاتكة وهن جداته صلى الله عليه وسلم ونزل فيه عن بقلته وقال أنا النبي لا كذب
أنا ابن عبد المطلب وهي تسع عواتك عاتكة بنت هلال أم جد هاشم وعاتكة بنت مرة بن
هلال أم هاشم وعاتكة بنت الأرقس بن مرة أم وهب بن عبد مناف بن زهرة جد رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قبل أمه آمنة بنت وهب وسائر العواتك أمهات النبي صلى الله
عليه وسلم من غير بني سليم اه وقال الهروي في كتاب العربيين العواتك ثلاث ذوات
فذكر هؤلاء الثلاث وزاد العلما عممة الوسطى والوسطى عممة السفلى وبني سليم يقتضون
بهذه الولادة ويجوز التفتق في الشيء في الحرب لفعل أي دجاجة فقال له صلى الله عليه وسلم
إنها مشية يغضها الله الأفي مثل هذا الموضع (و) جاز (الرحن) في المسابقة والحرب تلعب
مسلم عن سلمة بن الأكوع خرجت في آثار القوم أعمهم بالنبل وأبحر وأقول
أنا أنا ابن الأكوع • اليوم يوم الرضع (و) جازت (التسمية) للنفس كأن فلان بن فلان
(و) جاز (الصباح) عند الرمي لما فيه من التشجيع وراحة النفس من التعب (والاحب)
أي الأولى من ذلك كله (ذكر الله) تعالى بالتكبير وغيره عند المسابقة والمجاهدة (لا حديث)
أي تكلم (الرامي) بغير ما تقدم فلا يجوز أن كان خشا أو الأفيكره وقال غ بهمذكر

(قوله ولا) أي وان عرف كل منهما
جرى فرس صاحبه أو عرفه أحدهما
فقط (قوله الانتفاع) أي للتدرب
على الحرب (قوله الارتياض) أي
الاعتدال والتدرب (قوله العواتك)
يفتح العين المهملة وكسر النونية
أي الشريقات المعطيات (قوله
سليم) يضم السين وفتح اللام (قوله
فيه) أي يوم حنين (قوله وهن) أي
العواتك تسع بتقديم المثناة على
السين (قوله هلال) بكسر الهاء
(قوله مرة) يضم الميم وتشديد الراء
(قوله الأرقس) يفتح الهمزة والفتحة
وسكون الراء وفتح الميم آخره فاء
(قوله مناف) بضم الميم وسكون
(قوله زهرة) بضم الزاي وسكون
الهاء (قوله قبل) بكسر فتح أي
جهة (قوله وسائر) أي باقي (قوله
الهروي) يفتح الهاء والراء (قوله
العلامة الوسطى الخ) علم عما
تقدم (قوله دجاجة) بضم الدال
المهملة وبالجميم والنون (قوله
مشية) بكسر الميم

* (باب النكاح وتوابعه) *

(قوله توابعه) أي النكاح من طلاق

ورجعة وعدة واستبراء وإيلاء

وظهار وإعان ونفقة وحضانة

(قوله وأبدا) أي الباب (قوله

تبعاً) أي تابعاً حال من فاعل

ابتدأ (قوله معقداً) حال من فاعل

ابتدأ أو من فاعل تابعاً (قوله

عند) صلة نقل (قوله عليه) أي

نقل ابن العربي صلة اعتد (قوله

وله) أي القرطبي (قوله ذكرها)

أي الخصائص (قوله بصدد) أي

قرب (قوله للتنبؤ به) أي التنبؤ

والاعلام (قوله يتأمر) بضم الياء

أي يقتدى (قوله استظهر) بضم

الطاء وكسر الهاء (قوله الثاني)

أي الوجوب (قوله وهي) أي

الخصائص (قوله والاول) أي

الواجب (قوله خزعة) بضم الخاء

المججمة وفتح الزاي (قوله شعب)

بضم الشين المججمة وفتح العين

المهمل (قوله الايمان) بكسر

الهمزة (قوله وان ضعفه ابن حجر)

حال (قوله القدسي) أي المروى عن

الله سبحانه وتعالى (قوله وواجب

عليه) صلة (قوله عليه وسلم) عطف

على واجب عليه صلى الله عليه

وسلم (قوله وكان) أي يعقوب عليه

الصلوة والسلام (قوله ومن

الانبياء) عطف على من أمته (قوله

كتب) بضم فكسر (قوله على)

بشدة الياء (قوله الانموذج) بضم

الهمزة وفتحها وبإعمام الذال والجيم

الاحاديث المتقدمة فاذا تقرروا هذا فالحق الاحاديث المذكورة أشار المصنف بقوله
لاحديث الرمي فلامه جارة تعاليمية متعاقبة بجواز وجله والاحب ذكر الله معترضة بينهما
هذا الذي اتقدح لي في فهمه بعد أن ظفرت بوضوحه هو أن لا يكذب باللام مجرداً عنه على
أحاديث جرح حديث والواقع في سائر النسخ التي رأيتها الاحاديث بلا النافية وكذا نقله
في الشامل وهو تصحيح والله تعالى أعلم عب وفيه نظر بل هو صحيح كما هو وجهه
أن حديث بمعنى تكلم الرامي بغير أحاديث الرمي الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن بعض أصحابه وكانه يني كلامه على أن نسخة لاحديث لا يجوز حديث بمعنى أحاديث
الرمي الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه وهو مناف لقوله قبل والافتحار
عند الرمي فادعى التصحيح والله أعلم (ولزم العقد) بين المتسابقين إذا وقع بمجمل
فليس لاحدهما حله الا برضا الآخر حال كونه (ك) عقد (الاجارة) في شرط تكليف
العاقدة ورشده

* (باب في أحكام النكاح وتوابعه) *

وابتداء بعض انص النبي صلى الله عليه وسلم بها لا ينشأ من عقد انقل كلام ابن العربي في
أحكام القرآن عند قوله تعالى خالصة للث من دون المؤمنين وعليه اعتمد القرطبي أيضاً في
تفسير الآية وله منصف بعض زيادته على ما في الأحكام قاله غ عب ذكرها جماعة من
الفقهاء مع أنهم بصدد بيان الأحكام التكميلية وأحكام الخصائص قد مضت بموته صلى
الله عليه وسلم للتنبؤ به بغيره عليه الصلاة والسلام ولا يتأمر به صلى الله عليه وسلم
فيما ذكرها من دواب أو واجب واستظهر الثاني وهي ثلاثة أقسام واجب ومحرم ومباح
والاول قسمان واجب عليه صلى الله عليه وسلم ثم يفرقه وتكثير الثواب فان ثواب
الواجب يزيد على ثواب التطوع بدرجة كما في حديث ابن خزيمة والبيهقي في شعب
الايمان وان ضعفه ابن حجر وحديث البخاري القدسي وما تقرب الى عبد بن شيبان أحب الى
عما افترضت عليه وواجب علينا صلى الله عليه وسلم ثم يفرقه صلى الله عليه وسلم والثاني
قسمان أيضاً حرام عليه وحرام علينا (فرع) * لا يجوز على الانبياء عليهم الصلاة
والسلام جنون ولو قل زمنه ولا انما يطول جزمه بالبلقيني ولا عني كما ذكره السبكي فلم يعم
نبي قط وما روى في شعيب صلى الله عليه وسلم لم يثبت ويذهب عليه الصلاة والسلام كانت
به غشاوة وزالت او انه استحالة السواد بياضاً لقوله تعالى وايضاً عينا من الحزن وكان
يصرح بما فاقوله تعالى فارتد بصيرا أي من حالة البياض وقيل عني ست سنين (نخص)
بضم الخاء المججمة وشدة الصاد المهمل (النبي) محمد (صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته
ويحتمل ومن الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى هذا فالمراد انه نخص بمجموعها فلا ينافي
ان الانبياء شاركوه في بعض (بوجوب) صلاة (الضحى) عليه صلى الله عليه وسلم وأقلها
ركعتان ظهر كتب على ركعتي الضحى وهما انكم سنة وخبر البيهقي كافي الانموذج ثلاث هن

وفي القاموس التوضيح بفتح التون مثال الشيء والانموذج لمن اه

على قرائنكم تطوع الفجر والوتر وركعتا الضحى كذا في الخطوط ت التمسجد بدل
 الفجر والضحى بدل ركعتا الضحى وهذا شاذ والجهد ورعى انه مندوب منه صلى الله عليه
 وسلم وفي حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله تعالى عنها انه صلاها في بيتهما من
 ركعتين وروى انه صلاها أربع ركعات ولم يروا انه صلاها اثني عشرة ركعة ولكنه رغب
 فيها بقوله من صلاها اثني عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة كافي البدور والسافرة
 والمواهب اللدنية ومن فوائدها جزاؤها عن الصدقات التي تصب على المقاصل وهي
 ثلثمائة وستون مثقالا في رواية مسلم ويجزى عن ذلك ركعتا الضحى القراني على الترمذي
 ما اشهر بين العوام ان من صلاها تم قطعها يعنى فصار كثير منهم يتركها أصلا لا اصل له
 بل هو مما ألقاه الشيطان على السنتهم ليحرمهم (و) بوجوب (الضحى) أى الضحية
 حيث لم يكن حاجا ولا فهو مخاطب بالهدى كغيره (و) بوجوب (التمسجد) أى نقل الليل
 لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك أى زيادة على القرائن الخمس وهو صلاة بعد
 نوم على المختار (و) بوجوب (الوتر بحضر) راجع لجميع ما تقدم ودليل عدم وجوب
 الوتر عليه بغيره فرفعه فيه على الراية (و) بوجوب (السواك) لكل صلاة حضرا
 وسفرا (و) بوجوب (تخير نسائه) صلى الله عليه وسلم (فيه) أى المقام معه صلى الله عليه
 وسلم طلبا للاحترام ومفارقة عليه الصلاة والسلام طلبا للدنيا وليس المراد التخيير الذى
 يوقع فيه الثلاث كما ظن قوم أبو الحسن هذا سوء ظن برسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يخير في إيقاع الثلاث وروى عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم
 حين خير نساءه بدأ بها فاختارت الله ورسوله وتبعها بقيتين على ذلك وثلاث آية التخيير
 وفي عصمته التسع الا فى توفى عنهن * (تمة) * بنى مما وجب عليه قوله اذا رأى ما يهجه
 ليك ان العيش عيش الآخرة وان يؤذى فرض الصلاة كاملة لا خلل فيها وانما كل
 تطوع شرع فيه ودفعه بالتى هي أحسن وتكليفه وحده من العلم ما كاف الناس جميعا
 ومطالبته بمشاهدة الحق مع مشاهدة الخلق بالنفس والكلام واستغفار سبعين للغير على
 قلبه ووضوء لكل صلاة وتبديد الوضوء لرد السلام والكلام وهذا نسخا (و) خص
 النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب (طلاق مرغوبته) علينا أى طلاقا الزوجة التى رغب
 فى نكاحها نفيها صلى الله عليه وسلم لو وقع لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم انه رغب فى
 تزوج زوجة أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم وجعله بعضهم عاملا لساير الانبياء وأما
 تزوجه صلى الله عليه وسلم زوجة غيره بعد طلاقها بأمر الله تعالى فقد وقع فى زيب
 لقول الله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم بها مما كانتم ترغبتون فى بقائهم زوجة
 لزيد تعاشيا من قول المنافقين تزوج زوجة ابنه وقد منع الناس منه لتبنيه زيدا والذى
 أخفاه انما هو أمر الله تعالى له بتزويجها بعد زيفها أخفاه خشية تطرق اللسان اليه بأنه
 تزوج زوجة ابنه لانه صلى الله عليه وسلم كان عليه الصلاة والسلام تبني زيدا فكان

(قوله على) بشارة الباء صلة قرائن
 (قوله وهذا) أى وجوب الضحى
 (قوله على انه) أى الضحى (قوله
 فعله) أى الوتر (قوله فيه) أى
 السفر (قوله عروة) بضم العين
 المهملة وسكون الراء (قوله توفى)
 بضم التاء والواو وكسر القاء مثقلا
 (قوله وحده) حال من المضاف
 اليه مصدرية المضاف (قوله
 للغير) بفتح الغين المعجمة (قوله منه)
 أى تزوج زوجة الابن (قوله
 تبنيه) أى النبي صلى الله عليه
 وسلم علة تعاشيه (قوله أخفاه)
 أى النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله من ابطال الخ) بيان لما (قوله
من حرمة الخ) بيان لما (قوله وزاد)
أي السيد (قوله وكذا ميلان
القلب) أي لزوجة أحد تشبيه في
انه ليس من البكائر ولا من الصغار
ان فرض وقوعه (قوله وهو)
أي المصلي (قوله فيها) أي الصلاة
حال (قوله وجب) أي الكلام
(قوله يقضي بطلان الخ) خبر عموم
(قوله مجيبه) أي النبي صلى الله
عليه وسلم (قوله بما) أي اجابته
عليه الصلاة والسلام (قوله
وعزاه) أي عدم بطلانها (قوله
وهذه الخصصة) أي وجوب
اجابة المصلي (قوله لابي) بضم
الهمز وفتح الموحدة وشد الياء في
الموطأ وصحیح مسلم دعا النبي صلى
الله عليه وسلم أيًا وهو في صلته
فلم يجبه فقال النبي صلى الله عليه
وسلم له الم يقل الله سبحانه وتعالى
يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله
والرسول اذا دعاكم لما يحییکم
ومشله في صحیح البخاری مع أبي
سعيد رافع بن المعلى (قوله ان
وقعت) أي الاجابة (قوله بعدها)
أي حياته صلى الله عليه وسلم (قوله
الاحلام) أي القول الكاملة
(قوله يلتمس) بضم الياء وفتح الميم
أي يطلب (قوله وجوه) أي معاني
وتأويلات (قوله الكتاب) أي
القرآن العزيز

لهذا الموجب بقوله لما مسك عليك زوجك خشية وجوب تزوجه عليه اذا طلقها زيد
وقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وانعمت عليه أمسك عليك زوجك معناه لا
يجب عليك زواجها اذا طلقها لا محبة تمنع قوله ذلك وقال له ذلك حين شكوى زیده منها
واتق الله وتخشى في نفسك ما أمرت به من تزوجه بها بعد طلاق زيد لاجلها ما الله به
أي يظهره بعد ذلك بوجوب تزوجه كاياها وتخشى الناس ان يقولوا تزوج زوجة
ابنه والله أحق ان يتخشاها لما أراد من ابطال ما كان في الجاهلية من حرمة تزوج
زوجة من قبته الواحد منهم أفاده السوسى وفحوه للسيد في شرح المواقف وكذا
في شرح المقاصد و زاد ولا يخفاء ان اخفاء عزيمة تزوج زينب أمر ديني خوفا من
اعداء الدين ليس من الصغار فضلا عن كونه ليس من البكائر غاية تركه الاولى بل
وكذا ميلان القلب اهـ أي في غير هذه القصة ان لو وقع (و) خسر بوجوب (اجابة المصلي)
أي يجب على المصلي اجابته صلى الله عليه وسلم اذا دعا وهو فيها واخرى غير المصلي وعموم
قول المصنف فيما مر او وجب لا نقاد أهـ يقضي بطلان صلاة مجيبه لـ كن قال
الشارح في صغره لا تطل صلته بها وعزاه السفاقي لابن كثة قال الشيخ سالم وهذه
الخصصة يشارك فيها غيره من الانبياء المجاوي مثل الاجابة في عدم بطلان الصلاة
ابتداء المصلي النبي بالخطاب بقوله السلام عليك اوسلام عليك قاله السوسى عجب والظاهر
قصره على ما فيه ذكر كنهه لا ما كان كلاما أجنبيا وظاهر قول الشارح لا تطل صلته
باجابته انه لا فرق بين اجابته بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشئ الذي في جوابها
اقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلته وهذا في حياته صلى الله عليه وسلم كما وقع لابي
واقطران وقعت بعدها فهل هو كذلك لبقاء خصوصية الحياة صلى الله عليه وسلم
والظاهر البطلان لان الكلام في حياته الاصلية اهـ ع (و) مما خص بوجوبه عليه
صلى الله عليه وسلم (المشاورة) لذوى الاحلام من أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء
في الحروب تطيب القلوب وتألين الهم لا يستفيد منهم علما فالخصوصة له عليه الصلاة
والسلام من حيث كونه كامل العقل والمعرفة وتجب عليه المشاورة قال احمد بن نصر
الدارودى انما كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور في الحروب وفيما ليس فيه حكم
بين الناس وامام فيه الاحكام فلا يشاور فيه لان العلم بها انما يلحق منه صلى الله عليه
وسلم ولا ينبغي ان يكون احدا علم ما انزل الله عليه منه وقد قال الله تعالى وانزلنا اليك
الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم الآية وأما غير الاحكام فربما رأوا بأعينهم او سمعوا
بآذانهم شيئا لم يرو ولم يسمع به ويجب على ولادة الامور ومشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما
أشكل عليهم من امور الدين ووجوه الكتاب وفيما يتعلق بمصالح العباد والبلاد وعما رتبها
نقله القرطبي عن ابن خوير منداد ابن عطية الشورى من قواعد الدين وعزائم الاحكام
ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب (و) خسر بوجوب (قضاء دين الميت

(قوله بالشرطين المتقدمين) أى تداينه في غير موصية وعجزه عن وفائه (قوله وانما كانت) أى احاديث الجبس من الجنة بالدين (قوله لدلالة) أى تركه بالكلية (قوله لانه يقع الخ) عطف على عدم تركه (قوله فلا ينافي ماورد الخ) تفريع على قوله أى عدم تركه الخ (قوله انه صلى الله عليه وسلم) بيان لما جحد من (قوله بدعها) بفتح الياء والدال أى يتركها (قوله الضعف) بكسر الهمزة والميم أى المثلى (قوله ٧٧٦ فلا ينافي الخ) تفريع على أى من قتلهم (قوله رباعية) بفتح الراء

ای سنہ (قولہ عامہ علی اللہ عامہ)

و-لم) مله وجوب (قوله معنا) بیان

لنوع الوجوب (قوله علمه) ای

المنكر (قوله) ای المنکر

(قوله وكذا) أي سمدنا محمد علي

اللہ عامہ وسالقی وحدوب تغیر

الملك، من بلاش ط (قولها سائر)

آی باقی (قولہ صریحاً) ای الصدقین

(قوله الدال) فثبت أنه • (قوله

آخوند (عبدالله بن محمد) انشاء (ق)

کتابوں اور اقرباء میں

نہایت ہی اعلیٰ درجہ پر (جس پر)

روجه في الحرم (قوة)

بجوارهما) ای الصدقین (قوله

ما واليه) اي عنده صلى الله عليه

وسلم (قوله وعادم) عطف على جوار

(توبہ والا) ایوان کاوا فقرا۔

وَلَمْ يُعْطُوا كَفَايَتَهُمْ مِنْ رِبِّ الْمَالِ

(قوله فہی) ای صدقۃ الفرض

(قوله وبصل الخ) بيان لما دخل

بالجاف (قوله لهما جاف) أي
مخاطبتهما (قوله فاشتطبا) أي

مفهوم و اذا كان لنا (قوله)

ذهبت را بخته / فان لم تذهب فهو

ماق علی تحریر (قوله اخبرتها

بفتح الغين المعجمة (قوله من ز)

والموحدة أي الطبيعية (قوله لا

النام خلقا وخلقاً وبقية من هذه

بحرمة امسال کارخانه

المسلم من ماله صلى الله عليه وسلم الخاص به عليه الصلاة والسلام واما من بيت المال فيشاركه فيه جميع الولاة اذ يجز عن وفائه وتذاته في غير مئة أو ثاب واحد في الحبس عن الجنة بالدين منسوخة اتفاقا لوجوب قضائه من بيت المال بالشرطين المتقدمين وانما كانت قبل الفتوحات (و) خص بوجوب (اثباته) أي عدم تركه بالكتابة لدلالة على نسخه لانه يفعل في كل وقت فلا يتأني ما وردنا صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدها حتى نقول لا يصليها وكذا في الصوم كان يصوم حتى نقول لا يفطر حتى نقول لا يفطر حتى نقول لا يصوم فيصوم (و) خص بوجوب (مصارفة العدو والكثير) الزد على الضعف ولو أهل الارض لانه تعالى وعده بالعصاة في قوله تعالى والله يصيبك من الناس أي من قتلهم لان فلا يتأني في شئ وجهه وكسر رابعيته صلى الله عليه وسلم (و) خص بوجوب (تغير المنكر) عليه صلى الله عليه وسلم عينا بلا شرط لان سكونه صلى الله عليه وسلم عليه تشريع له وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام (و) خص (بجرمة الصدقين) الواجبة كالزكاة والكفارة والندو والتطوع (عليه) صلى الله عليه وسلم صيانة لمنصبه الشريف عن أوساخ المتصدقين وكون يدهم هي العليا ويد الله في وقد أبدله الله تعالى به ما اتقى المأخوذ بالقهر والغلبة الدال على عز آخذه وذلل المأخوذ منه (وعلى آله) صلى الله عليه وسلم أي في هاشم فقط ولون بعضهم ابن عبد البر وزوجاته صلى الله عليه وسلم كما صلى الله عليه وسلم والراجح وانهما لمواليه وعدم حرمة صدقة التطوع على آله وشرط حرمة الفرض عليهم غناهم او اعطائهم كفايتهم من بيت المال والافقي مباحة لهم ان أضربهم الفقراء بلغوا بباحة كل الميتة واعطائهم حيث يثقف من اعطاء غيرهم وما حرم عليه صلى الله عليه وسلم تطلعه الى ما منع به الناس اقله تعالى ولا تعدن غنيك الآية (و) خص بجرمة (أكل كل كنوم) وبصل وبخل وسائر ماله راحة كريمة اذا كان في المناجاة الملائكة والرائحة الكريمة تؤذيهم فان طبخ حتى ذهب رائحته فلا يجرم عليه (أو) اكله حال كونه (مستكئا) أي تربعا قاله عياض والخطابي أو ما ثل على جنبه قاله القاهاني أو مستكئا بلا ميل قاله أحمد (و) خص بجرمة (امساك كرامته) صلى الله عليه وسلم لم يغيرتها من زوجاته الجليلة التي لا قدرة لها على تركها الا لذاته صلى الله عليه وسلم في عصمة نخب العائدة

الفتاوى

الله) صله غيرة (قوله الجليلية) بكسر الجيم

بفتح الغين الموحدة (قوله من روجه) صلة خبره (قوله الطبيعية) خبر بيم
والوحدة أى الطبيعية (قوله لآلئانه صلى الله عليه وسلم) عطف على لغيرته لآلئانه لا يتصور بنفسه لآلئانه من مؤمن لآلئانه كل
النام خلقا وخلقا بنفسه لآلئانه كقوله يحرم عليه وعلى غيره (قوله فى عصمته) صلة امسالك (قوله لتسير العائذ الخ) صلة
لحرمة امسالك كآلئانه

(قوله القائل الخ) قيل حملها على ذلك انها كانت بارعة في الجبال وبهاها وقالت لامهات المؤمنين ماذا يجب من الكلام فقلن لها أعوذ بالله منك اغيرن من مناه خشيتن أن تحظى به صلى الله عليه وسلم (قوله انها) اي العائنة (قوله أهمية) بضم ففتح فسكون (قوله النعمان) بضم النون (قوله مليكة) بضم ففتح فسكون (قوله فان كرهته) ٧٧٧ لذاته مفهوم لغيرتها (قوله من بعد) بالضم لحذف المضاف اليه واردة معناه

(قوله وفيه) اي تخص به بجمرة
 نكاح الامة المسلمة (قوله لان جواز)
 أي نكاح الامة المسلمة (قوله
 لغيره) مسلمة جواز (قوله وهما)
 اي الشرطان (قوله وتسريه
 بكناية مباح) انظر الترفيع
 وبين نكاح الحرة الكناية عب
 وشب واما تسريه بأمة كناية
 ووطؤها بالمالك فباح العدى
 والحاصل ان تعليل حرمة تزوجه
 حرة كناية بأنه أشرف من أن
 يباشر كفرة يقتضي حرمة تسريه
 امة كناية ولذا اختارها ابن
 العربي لكن المعتمد جواز (قوله
 لهم) بكسر اللام وفتح الهاء شد
 الميم أي عزم (قوله اذ تزوجت)
 عليه لهمه برجها (قوله وتركها)
 أي المستعيضة عطف على هم (قوله
 أخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة
 اي عررضي الله تعالى عنه (قوله
 عقد على خمس) اي ولم يبن من
 (قوله النبوت) أي للعدة (قوله
 وهي) اي العدة (قوله النقي) اي
 للعدة (قوله فكانت) بفتح الهمز
 وشد النون اي النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله توفي) بضم التاء والواو
 وكسر القامصة لا (قوله تعزى)
 ٩٨ من ل بضم التاء (قوله المكرمات) بفتح فسكون فضم (قوله مهذب)
 بضم الميم وفتح الهاء والذال مثله لا (قوله بسكونها)
 اي الهمز (قوله كخودة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو أي قلادة من نحاس واحد (قوله درع) بكسر فسكون اي يوب من
 حديد (قوله وكذا) اي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في حرمة نزاع لامة حتى يحكم الله بينه وبين محاربه (قوله) أي القتال

اقتالة أعوذ بالله منك فقال صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بما إذا لحق بأهلك رواه
 البخاري والاصح انها أمة بنت النعمان وقيل مليكة اللينة فان كرهته لانه كفرت
 فبانت قوله معاذ بفتح الميم مصدر واسم مكان قاله في النهاية أي تحصنت بما لا ذوم لها
 وضبطه القسطلاني بضمها أي الذي يستعذ به وقوله الحق همز لا وصل من لحق كفرح
 واجاز القسطلاني قطعهما من الحق لغة في لحق (و) خص بجمرة (تبدل) اي تبدل
 (أزواجه) الا في خيرهن فاخترته لقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن
 من أزواج الاية ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما أي لا يحل لك ان تطلق امرأة من
 أزواجك وتكسح غيرها وهذا لم ينسخ والله اعلم (و) خص بجمرة (نكاح) الحرة
 (الكناية والامة) المسلمة أجد وفيه نظرا لان جوازه لغيره مشروط بخوف العنت وعدم
 ما يتزوج به حرة وهما مانيان عنه صلى الله عليه وسلم لعصمته وإباحة تزوجه بلامهور
 وتسريه بكناية مباح (و) خص بجمرة (مدخولته) صلى الله عليه وسلم التي مات عنها
 (لغيره) أي عليه اجماعا وكذا التي مات عنها قبل دخوله بها فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة
 للموت واما طلاقه قبل البناء فقبل اغيره بعد موته لهم عررضي الله عنه برجم المستعيضة
 اذ تزوجت بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الاشعث بن قيس وتركها لما أخبر عفا رقتما قبل
 البناء ولا تحرم طلاقته صلى الله عليه وسلم بعد بئانه وقبل مسه كالتى وجد يابضا بكشفها
 وتحرم سريته وام ولد ابن العربي وزوجاته صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقدة على خمس
 وبني يثقي عشرة ومات عن تسع وفي بقاء نكاحهن بعد موته وانقطاعه خلاف وفي
 وجوب عذته خلاف وجه الثبوت انهن متوفى عنهن وهي عبادة ووجه النفي انهن
 لا ينتظرن إباحة فكانت صلى الله عليه وسلم لم يمت وقد ورد الانبياء احياء في قبورهم
 يصلون ويحجون وأنظمت أسماء الا في مات عنهن بقوله
 توفي رسول الله عن تسع نسوة * اليهن تعزى المكرمات وتنسب
 فعائشمة ميمونة وصفية * وحفصة تلو هن هند وزينب
 جويرية مع رمة ثم سودة * ثلاث وست نظمهن مهذب
 (و) خص بجمرة (نزع لامة) بفتح اللام وسكون الهمز جمعها لام بسكونهم أي آلة
 حرب كخودة ودرع (حتى يقاتل) فيه مسامحة والاولى حتى يلاقى العدو ويحكم الله
 بينه وبين محاربه وكذا سائر الانبياء صلى الله عليه وسلم عليهم وأجيب بأن المعنى ان احتج له
 (و) خص بجمرة (المن) بفتح الميم وشد النون اي اعطاه شيئا (ليستكثر) أي يطلب اكثر

من ل بضم التاء (قوله المكرمات) بفتح فسكون فضم (قوله مهذب)
 بضم الميم وفتح الهاء والذال مثله لا (قوله بسكونها)
 اي الهمز (قوله كخودة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو أي قلادة من نحاس واحد (قوله درع) بكسر فسكون اي يوب من
 حديد (قوله وكذا) اي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في حرمة نزاع لامة حتى يحكم الله بينه وبين محاربه (قوله) أي القتال

(قوله فشبته) بضم فكسر مثقلا (قوله ٧٧٨ او الانخداع الخ) عطف على اظهر (قوله والاول) أى اظهر خلاف ما في

الضمير (قوله وحديث انا انبش الخ) جواب ما يقال قد ورد الاول في غير الحرب في حديث انا انبش الخ واضافة حديث البينان (قوله من قبيل الحرب) خبر حديث (قوله معنى) تميز النسبة قبيل الحرب (قوله) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خذرا الخ) علة التورية بغيره (قوله لانه) أى الحكم بينهم علة الحرمته (قوله قرئ) بضم فكسر (قوله ولا يعرض) بضم الياء (قوله الآية) علة ما فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحون (قوله من الحرمه) أى الاحترام والتعظيم بيان للمثل (قوله معان مستثناة) كعدم حرمة على الجنب وعدم حرمة مسه المحدث وعدم كناية الاقتصار عليه في الصلاة (قوله ونحوه) كخباء وخص (قوله لقوله تعالى) عطف على لانه انما كان يحجب الخ (قوله والا) أى وان قرن ندائه به بها (قوله فديك) بضم الفاء وفتح الدال المهملة (قوله وكندائه باسمه) أى في الحرمه (قوله ان النداء بالكنية الخ) بيان لما يهدف (قوله ممنوع) خبر ما (قوله اذهى) أى الكنية (قوله ولهذا) أى كون الكنية تعظيما لعله امتنعت (قوله واحتج الجواب الخ) عطف على امتنعت (قوله ندائه) أى النبي صلى الله عليه وسلم

منه لقوله تعالى ولا تئن تئس كراى لا تعط عطية لتطلب اكثرتهم اولا تعط الاغنياء فتصيب منهم اضعافها اولا تعط عطية تنتظر ثوابها اولا تئن به ملكا اولا تئن على الناس بنبوته فتأخذ منهم اجرا اولا تئن عن الخيران تئس ككرمه اولا تعط عطية مستكثرا لها بان تعدها كثيرة اى لا تستكثرا تئن به اقوال (و) خص بجمرة (خاتمة الاعين) اى اظهر خلاف ما في ضميره فتشبه بالخيانة في الاخفاء والانخداع مما وجب والاول محرم عليه صلى الله عليه وسلم في غير الحرب وحديث انا انبش في وجوه قوم وقلوبنا نأثمهم من قبيل الحرب معنى ونبش بفتح الموحدة من باب علم وقد ابيح له اذا اراد سفر الغزو التورية بغيره خذرا من افساد المنافقين فكان يسأل عن حال جهة غير التي اراد غزوها ليغنى عنهم التي ارادها حتى لا يتمكنوا من افساد ما نواها صلى الله عليه وسلم (و) خص بجمرة (الحكم بينه) صلى الله عليه وسلم (وبين محاربه) عليه الصلاة والسلام لانه تقدم بين يديه وقد قال الله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله (و) خص بجمرة (رفع الصوت عليه) صلى الله عليه وسلم لقوله لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ويحرم رفع الصوت على حديثه لان حرمة ميمنا كحرمة حيا فاذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر ان لا يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الآية وكلامه صلى الله عليه وسلم من الوحي وله من الحرمه مثل ما للقرآن الا في معان مستثناة ويكره رفع الصوت في مجالس العلماء لانهم ورثة الانبياء وعند قبره الشريف وقيام قارئ حديثه لاحد وقيل تكتب عليه خطبة (و) خص بجمرة (ندائه) صلى الله عليه وسلم (من وزاه) أى خلف (الطيرة) أى المحل المحتجب به عن أعين الناس بمحاطة ونحوه لانه انما كان يحتجب في شغلهم فخرم ازعاجه وقطعه عليه لانه سوء أدب وهذا يقيدان ندائه من ورائها اذ لم يكن على الوجه المذكور لا يحرم كان يناديه من لا يحصل له ندائه ازعاج كخادمه ولقوله تعالى ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم (و) خص بجمرة (ندائه باسمه) صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد موته عند قبره أم لا غير مقرون بالصلاة عليه والاجاز في خبر ابن قديك عن بعض من ادركه قال بلغنا ان من وقف عند قبره صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه بك يا محمد سمع من مرة ناداه ملك صلى الله عليه يا فلان لا تسقط لنا اليوم حاجة وكندائه باسمه ندائه بكنيته قاله ابن حجر اخذنا من قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قال تليده شيخ الاسلام ذكر ما اقتضاه كلامه ان النداء بالكنية لا تعظيم فيه ممنوع اذ هي تعظيم باتفاق ولهذا امتنعت تكنية الكافر واحتج للجواب عن حكمة تكنية عبد العزى بأبي لهب في قوله تعالى تبت يدا أبي لهب مع انه لا يستحقها لانهم تعظيم فالأوجه جواز ندائه بكنيته وان كان ندائه بوصف النبوة والرسالة اعظم ورد بأن مقتضى آية النور المذكورة ان لا ينادى بكنيته

(قوله وان كان ندائه) صلى الله عليه وسلم الخ حال (قوله ورد) بضم الراء وشد الدال أى كلام ذكرها لانهم

(قوله بها) إى الكنية (قوله وهو) أى الوصال (قوله ثم نسخ) كفى الصحيح (في صحيح البخارى حديث شاذلية ثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي شريح العدوى أنه قال لعمر بن سعد وهو يبعث البعوث الى مكة أئذن لى أياها الاميرة احدنك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم

٧٧٩

الفتح فسمعتة أذنأى ووعاء قلبى

وأبصرته عيناى حين تكلم به

أحمد الله وأثنى عليه ثم قال انه

مكة حرمها الله ولم يحرمها

الناس فلا يصل لآخرى يؤمن

بالله واليوم الآخر أن يسفك

بها دماء ولا يعضد بها شجرة فان

أحد ترخص لقنال رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقروا له ان الله

سبحانه أذن لرسوله صلى الله عليه

وسلم ولم يأذن لكم وانما أذن لى

ساعة من نهار وقد عادت حرمها

اليوم كحرمها بالامس وليبلغ

الشاهد الغائب اه (قوله ومنه)

أى صنى المغنم (قوله والاستبداد)

أى الاستقلال (قوله وكأنه) بفتح

الهمز وشدة النون أى ابن العربى

(قوله وجل اهل العلم) عطف على

مالك (قوله فانه) أى أبانور (قوله

راه) أى الصنى (قوله بلاذكر

صداق) هذا محل الخصوصية (قوله

وكذا) أى سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم فى اباحة تزوجه بزائد

على أربع (قوله سائر) أى باقى

(قوله وعننا) أى ميمونة رضى الله

تعالى عنها (قوله بسرف) بفتح

السين المهمل وكسر الراء آخره فاء

بلدين المدينة ومكة (قوله وبلا

قسم) ولكن مكان يقسم بينهما

فضلا منه صلى الله عليه وسلم واحسانا فى المعاشرة (قوله وعدم انتقاض وضوئه بنومه) لانه شتام عيناؤه ولا ينام قلبه (قوله لذلك)

أى عصمته من الجور

لانهم كانوا يدعونهم بعضهم والحاظ لم يعمل الحرمة بترك التعظيم حتى يجبه عليه ما قاله
 ذكرها قاله المناوى على الخصائص (و) خص صلى الله عليه وسلم (باباحة الوصال) فى الصيام
 بأن يصوم أياما لا يفطر بينهما إلا وهو مكره ولغيره على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم
 أنا لست كأحدكم أنا أبيت عند ربى يطعمنى ويسقئنى قبل من طعام وشراب الجنة وهما
 لا يفطران وقبل كتابة عن التقوية والاعانة (و) خص باباحة (دخول مكة بلا حرام)
 من غير عذر وكصعد (و) خص باباحة دخولها (بقنال) ثم نسخ كفى الصحيح (و) خص
 باباحة (صنى) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وشدة الباء أى مختار (المغنم) لنفسه قبل
 قسمه وينفق منه على نفسه واهل بيته وعياله ومنه كانت مضية ام المؤمنين رضى الله
 تعالى عنها (و) خص باباحة (الخمس) من المغنم صوابه خمس الخمس كفى كلام ابن
 العربى ونصه من خواصه صلى الله عليه وسلم صغر المغنم والاستبداد بخمس الخمس او
 الخمس ومثله لابن شاس وكأنه أشار الى قولين أحدهما الاستبداد بخمس الخمس والثانى
 الاستبداد بجميع الخمس فاقصر المصنف على الثانى والاولى الاقتصار على الاول لانه
 الاثمه عند اهل السير وفى سماع أصبغ انما والى الجيش كرجل منهم لم مثل الذى لهم
 وعليه مثل الذى عليهم ابن رشد لاحق للإمام من راس الغنمة عندما مالك وجل اهل العلم
 والصنى مخصوص به صلى الله عليه وسلم باجتماع العلماء الأباثور فانه رأى لكل امام وكذا
 لاحق له فى الخمس الا الاجتهاد فى قسمه لقوله عليه الصلاة والسلام مالى مما أفاء الله
 عليكم ولا مثل هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم (و) خص بأنه (يزوج من نفسه)
 ويتولى الطرفين ولو لم ترض المرأة وليها وليكن اذا كرهت بعد ذلك الاقامة بحرم عليه
 امسا كها فى عصمته (و) يزوج (من شاء) من الرجال والنساء بغير إذن (و) يزوج من
 نفسه ومن شاء (بالفظ الهبة) بلاذكر صداق (و) خص بجواز أن يزوج نفسه (بزائد
 على أربع) من النسوة وكذا سائر الانبياء (و) خص بأن يزوج نفسه ومن شاء (بلامهر)
 يدفع ابتداء وانتهاء (و) بلا (ولى) للمرأة (و) بلا (شهود وبأحرام) صحيح او عمرة منه او منها او
 منها ما خبر ابن عباس نكح صلى الله عليه وسلم ميمونة رضى الله تعالى عنها وهو محرم واكثر
 الرواة وهو حلال وعنهما رضى الله تعالى عنها فى مسلم تزوجت وفحن حلالا بسرف (وبلا)
 وجوب (قسم) عليه بين زوجاته وخص باباحة مكنته فى المسجد جنباً وعدم انتقاض وضوئه
 بنومه ولا بأسه (ويحكم) النبى صلى الله عليه وسلم (لنفسه) على خصمه لعصمته عليه الصلاة
 والسلام من الجور (و) يحكم (لوالده) صلى الله عليه وسلم على خصمه لذلك ويشهد على
 خصمه وخصم ولده لذلك (ويجعى) بفتح فسكون أى يمنع النبى غيره من رعى الكلال فى الموات

أى عصمته من الجور

(قوله في الانموذج) تقدم عن القاموس انه لحن والصواب غونج بفتح النون اى مثال الشيء (قوله ولا ينقض) بضم الياء وفتح القاف (قوله وكذا) اى سدينا محمد صلى الله عليه وسلم في انه لا يورث (قوله سائر) اى باقى (قوله خبرنا) اى الموصولة بتركنا وعاندها محذوف اى تركناه (قوله انه) اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو) اى انه يرث (قوله ايم) بفتح الهمز والميم (قوله وبغض غنم) عطاف على ام ايم (قوله وبجث) بضم فكسر اى في قوله انه ورث ام ايم الخ (قوله مشرعيته) اى الارث قلت هذا يقتضى ان الارث ليس في شرائع الانبياء السابقين وهو خلاف قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا عليه السلام يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله جل وعز وورث سليمان داود (قوله انهم) اى الانبياء (قوله ذكرته) اى ثنى ارثه صلى الله عليه وسلم (قوله في قسم التحليل) اى المختص به صلى الله عليه وسلم (قوله فقد) بفتح فاء (قوله اى ثلثا) بضم ثاء (قوله اكثر) اى ثلثا (قوله ماله) بضم ميم (قوله بكون) بضم كوف (قوله بغيره) بضم عاف (قوله بكون) بضم كوف (قوله بغيره) بضم عاف

(له) اى لنفسه صلى الله عليه وسلم في الانموذج ويحتمى الموات ولا ينقض ما جاء (ولا يورث) النبي صلى الله عليه وسلم بضم المشناة وفتح الراء وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام خبر الصحبة وغيرهما انا وما سائر الانبياء لا يورث ما تركا صدقة برفع صدقة على انه خبرنا وظاهر المصنف انه يرث وهو الرابع وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم ورث من ابيه ام ايم بركة ايمشية وبعض غنم وغيرهما وبجث بأن هذا لا يسمى ارثا لانه قبل مشروعية وأجيب بأن الله تعالى عصى صلى الله عليه وسلم قبل نبوته فاحصل منه صلى الله عليه وسلم قبله اموافق لما حصل بعدها وفي الذخيرة راي كمال العلماء ظاهره

انهم لا يرثون ايضا وهذا لا يعادل الاول في الجواهر القاضى

ابوبكر ذكرته في قسم التحليل لان الانسان اذا

قارب الموت فقد اكثر ماله ولم يبق له الا

الثلث وبقي ملك رسول الله صلى

الله عليه وسلم بعد موته

عليه الصلاة

والسلام

٢

* (تم طبع الجزء الاول وبليه الجزء الثاني اوله فصل في النكاح) *

* (فهرسة الجزء الاول من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل) *

صفحة	
١٥	(باب رفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق)
٢٥	فصل الطاهر ميت ما لادم له الخ
٣٤	فصل في بيان حكم ازالة النجاسة وكيفية الخ
٤٥	فصل في فرائض الوضوء وسننه وفضائله
٥٧	فصل في آداب قضاء الحاجة
٦٤	فصل في نوافض الوضوء
٧١	فصل في موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته وما يناسبها
٨٠	فصل في مسح الخف بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء
٨٥	فصل في التيمم
٩٦	فصل في مسح الجرح أو الجبيرة أو العصابة الخ
٩٨	فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة وما يتعلق بها
١٠٥	(باب في بيان اوقات الصلوات الخمس والاذان والاقامة وشروط صحتها وفرائضها وسننها ومندوباتها ومكروهاتها وأحكام السجود عنها اوقافها وفعلها في جماعة وقصرها وجعلها وشروط الجمعة والسنة والنفل وصلاته الجنازة والتغيبيل والتكفين والدفن وما يناسبها)
١١٧	فصل في الاذان والاقامة وما يتعلق بهما
١٢٤	فصل في بيان شرطين من شروط صحة الصلاة
١٣٢	فصل في ستر العورة
١٣٩	فصل في استقبال القبلة
١٤٥	فصل في فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها
١٦٥	فصل في القيام وبدله ومراعاتيهما في الفرض
١٧٠	فصل في قضاء الفائتة وترتيب الحاضرين والفوائت في انفسها وبسببها مع حاضرة
١٧٦	فصل في سجود السهو وما يتعلق به
٢٠٠	فصل في سجدة التلاوة
٢١١	فصل في بيان حكم فعل الصلاة في جماعة
٢٣٥	فصل في أحكام استخلاف امام
٢٤١	فصل في أحكام صلاة السفر
٢٥٥	فصل في بيان شروط الجمعة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها وما يناسبها
٢٧٢	فصل في صلاة الخوف
٢٧٥	فصل في صلاة العيد

- ٢٨١ فصل في صلاة الكسوف والخسوف
 ٢٨٤ فصل في صلاة الاستسقاء
 ٣٢٢ (باب في أحكام الزكاة)
 ٣٧٠ فصل فيمن تصرف الزكاة وما يتعلق به
 ٣٨٠ فصل في زكاة الفطر
 ٣٨٤ (باب في الصيام)
 ٤١٨ (باب في الاعتكاف)
 ٤٣٢ (باب في الحج والعمرة)
 ٥٠٣ فصل في محرمات الأحرام والحرم
 ٥٥٧ فصل في موانع الحج والعمرة الطارئة بعد الأحرام
 ٥٦٥ (باب الذكاة)
 ٥٩٤ (باب في المباح والمكروه والمحرم من الأطعمة والاشربة)
 ٦٠٢ (باب في الضحية والعقيقة)
 ٦٢١ (باب في اليمين)
 ٦٨٤ (باب في النذر)
 ٧٠٧ (باب في الجهاد)
 ٧٥٦ فصل في الجزية وأحكامها
 ٧٧٠ (باب في بيان أحكام المسابقة التي يستعان بها على الجهاد)
 ٧٧٣ (باب في أحكام النكاح ونواحيه)

•(تمت)•